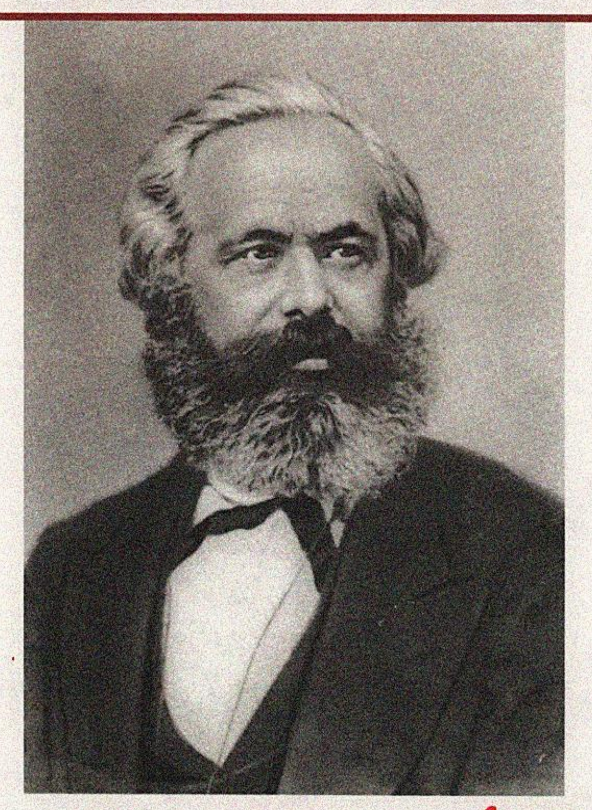
كارل ماركس



رأس المال

المجلد الأول

عملية إنتاج رأس المال



ترجمة: د. فالح عبد الجبار

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسي

المجلد الأول
عملية إنتاج رأس المال

ترجمة: د. فالح عبد الجبار

دار الفارابي

الكتاب: رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي
المؤلف: كارل ماركس
الترجمة: د. فالح عبد الجبار
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 - الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-940-5

ملاحظة الناشرين

(دار ديتز فيرلاغ ـ برلين)

تهيئة للطبعة الحالية الجديدة من المجلّد الأول لـ رأس المال، قامت فرق العمل التابعة لمعهدي الماركسية ـ اللينينية في موسكو وبرلين، والتي أُنيطت بها مهام التحرير، بمراجعة النص على نحو شامل، وفي المقام الأول ما فيه من مقتبسات وبيانات المراجع التي استُقيت منها. وهكذا أُزيلت الأخطاء المطبعية الكثيرة التي ظهرت في الطبعات الصادرة على امتداد عشرات السنين. وجرى تصويب العديد من بيانات المراجع طبقاً للمؤلفات الأصلية التي استخدمها ماركس.

وتسهيلاً للقراءة ترجمنا إلى الألمانية المقتبسات التي وضعها إنجلز بلغاتها الإنكليزية والفرنسية والإيطالية، إلخ. ولكننا دققنا بعناية الترجمة الواردة في الطبعات السابقة، وصغناها حيثما دعت الضرورة، صياغة أدق. ويجد القارىء في ملحق هذا المجلد المقتبسات بلغتها الأجنبية التي كان ماركس قد أوردها في النص الألماني.

من الناشر العربي

تطابق هذه الترجمة نصّ المجلد الأول لـ رأس المال الصادر عن دار ديتز فيرلاغ ـ برلين، 1984، وهذا بدوره يطابق الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890.

يحوي الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز وهذه الأخيرة مذيلة بإسمه.

ووضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ، وقد ميزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة، وتذييلها بـ: ن.برلين، وقد اختصرنا هذه الهوامش قدر الإمكان.

كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة ذيلناها بتوقيع الناشر: ن.ع حينما كان ذلك ضرورياً.

كل المفردات والعبارات والمقتبسات التي وردت بغير الألمانية، أوردناها بلغتها الأصلية مرفقة بترجمتها العربية.

أما المفردات والعبارات والمقتبسات التي ترجمها ماركس بنفسه إلى الألمانية، فقد جمعها الناشر في آخر الكتاب بلغتها الأصلية لفائدة القارئ المختص، عدا عن بضعة مقتبسات عمد ماركس إلى إيرادها بترجمته الألمانية، مرفقة، بالأصل الإنكليزي أو الفرنسي أو الإيطالي أو اللاتيني في المتن.

أخيراً، فإن المجلد الأول يقع في سبعة أجزاء مقسمة إلى 24 فصلاً. وقد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من رأس المال» وهو يؤلف، الجزء الثامن والأخير من هذا المجلد. كما أدرجنا أرقام وصفحات الطبعة الألمانية المعتمدة على يمين وشمال متن الترجمة العربية، لتسهيل رجوع القارئ إلى فهارس الأعلام والمواضيع والكتب والمراجع وغير ذلك.

يلي ذلك المجلد الثاني، ثم المجلد الثالث تباعاً.

بيروت

آذار/مارس 2012

[7]

Ich brauche die 2 Uhr Nachts. 16 Aug. 1867.
Reinabzüge [illegible]

Dear Fred,

Eben den letzten Bogen (49.) des Buchs
fertig corrigirt. Der Anhang — Werthform —
kleingedruckt, umfaßt 1 1/4 Bogen.
Vorrede ditto gestern corrigirt zurückgeschickt.
Also dieser Band ist fertig. Nur Dir verdanke
ich es, daß dies möglich war! Ohne
Deine Aufopferung für mich konnte ich
unmöglich die ungeheuren Arbeiten zu den
3 Bänden machen. I embrace you, full
of thanks!

Beiliegend 2 Bogen Reinabzug.

Die 15 £ mit bestem Dank erhalten.

Salut, mein lieber, theurer Freund!

صورة رسالة ماركس إلى إنجلز



مارکس



الإهداء

إلى صديقي الذي لا يُنسى
رائد البروليتاريا المناضل الباسل،
الوفي، النبيل

فيلهلم فولف

ولد في تارناو، 21 حزيران/يونيو 1809
توفي في المنفى بمانشستر في 9 أيار/مايو 1864.

[11]

مقدمة الطبعة الألمانية الأولى(*)

المؤلَّف الذي أُقدّم للجمهور المجلد الأول منه، يشكل امتداداً لكتابي المعنون مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي الذي صدر عام 1859. وترجع هذه الوقفة الطويلة بين العمل الأول وتتمته إلى مرض ظل يقطع عليّ العمل، المرة تلو الأخرى، لعدة سنوات.

وقد أوجزت مضمون المؤلَّف السابق في الفصول الثلاثة الأولى من هذا المجلد(**). ولم أكن أتوخى من وراء ذلك الترابط والكمال فحسب، فقد أدخلت تحسينات على أسلوب عرض الموضوع. وبحدود ما تسمح به الظروف، تناولت بشيء من الإسهاب نقاطاً كثيرة أشرت إليها في السابق إشارة وجيزة، بينما توجد نقاط أخرى صيغت من قبل بالتفصيل، فاكتفيت هنا بالإشارة إليها. وبالطبع حذفت مجمل المقاطع التي تتناول تاريخ نظريات القيمة والنقد. بيد أن القارىء المطّلع على المؤلَّف السابق سيجد في حواشي الفصل الأول مصادر إضافية جديدة عن تاريخ هذه النظريات.

إن البداية شاقة دوماً، وهذا شأنها في كل علم. لذا فإنّ فهم الفصل الأول، وبالأخص الفقرات المتعلقة بتحليل السلعة، سينطوي على الصعوبة الأكبر. وقد جهدت، قدر المستطاع، أن أجعل تحليل جوهر القيمة ومقدار القيمة يسيراً في متناول جمهور

(*) شروحات هذا الهامش موضوعة في آخر هذه المقدمة من الصفحة 23 إلى الصفحة 26. [ن.ع].

(**) يشير ماركس، هنا، إلى الفصل الأول من الطبعة الأولى (1867) الذي كان بعنوان: «السلعة والنقد». وعند إعداد الطبعة الثانية نقّح ماركس المجلد، وغيّر بنيته، فجزأ الفصل الأول السابق إلى ثلاثة فصول مستقلة أصبحت تؤلف الجزء الأول الذي يحمل العنوان نفسه. [ن. برلين].

[12] القراء[1]. إن شكل القيمة، الذي يتخذ صورته المتكاملة في الشكل النقدي، هو شيء أوّلي وبسيط جداً. مع ذلك حاول العقل البشري، عبثاً، منذ أكثر من ألفي عام، أن ينفذ إلى سرّه، في حين أنه توصّل إلى أن يحلّل بشكل صائب، في الأقل على نحو تقريبي، أشكالاً مركّبة أكثر تعقيداً. لماذا؟ لأن دراسة البدن، ككل عضوي، أسهل من دراسة خليّة ذلك البدن. زد على ذلك أن تحليل الأشكال الاقتصادية لا يمكن أن يستعين، لا بمجهر ولا بكشّاف كيميائي. فينبغي لقوّة التجريد أن تقوم مقامهما. ولكننا نجد، في المجتمع البورجوازي، أن الشكل السلعي الذي يظهر به نتاج العمل (أو شكل القيمة الذي تظهر به السلعة) هو الشكل الخلوي الاقتصادي. إن تحليل هذه الأشكال، يبدو لنظر من تعوزه المعرفة، إغراقاً في دقائق الجزئيات. وهي حقاً دقائق جزئية، ولكنها على غرار الدقائق التي يدرسها علم التشريح المجهري.

لا يمكن للمرء، إذن، أن يتّهم هذا المجلد بأنه عسير على الفهم، باستثناء القسم المتعلق بـ: شكل القيمة. وبالطبع فإنني أفترض سلفاً وجود قرّاء يرغبون في تعلُّم شيء جديد، ويريدون هم أنفسهم أن يفكروا.

إن عالِم الفيزياء إما أن يدرس ظاهرات الطبيعة حيثما تقع في أكثر الأشكال نموذجية وأكثرها خلوّاً من المؤثرات المشوّشة، أو أن يقوم، حيثما أمكن، بإجراء التجارب في شروط تؤمّن حدوث الظاهرة بصورة لا تشوبها شائبة. إن عليّ في هذا المؤلَّف دراسة نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج والتبادل المطابقة له. وإنكلترا هي الموطن الكلاسيكي لهذا الإنتاج حتى الوقت الحاضر. لهذا السبب أستخدم إنكلترا بمثابة نموذج

(1) بدا لي هذا ضرورياً، خصوصاً وأن تلك المواضع من مؤلف فرديناند لاسال ضد شولتسه ـ ديلتش، التي يعلن فيها أنه يقدم «خلاصة فكرية» لتحليلاتي في هذه المواضيع، تنطوي على أخطاء هامة. وإذا كان فرديناند لاسال قد استعار في مؤلفاته الاقتصادية، استعارة حرفية على وجه التقريب، ومن دون إشارة إلى المصدر، كل الفرضيات النظرية العامة الواردة في مؤلفاتي حول الطابع التاريخي لرأس المال، والصلة بين علاقات الإنتاج ونمط الإنتاج[*]، إلخ إلخ، بل وحتى المصطلحات التي ابتكرتها، فإن ذلك قد يكون لأغراض الدعاية. ولا أقصد هنا، بالطبع، صياغته التفصيلية لهذه الفرضيات وتطبيقاته لها، فلا شأن لي بذلك كله.

(*) تعبير «أسلوب الإنتاج» شائع أيضاً. [ن ع].

[13]

Das Kapital.

Kritik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

Erster Band.

Buch I: Der Produktionsprocess des Kapitals.

Hamburg
Verlag von Otto Meissner.
1867.
New-York: L. W. Schmidt. 24 Barclay-Street.

صورة الغلاف الألماني لكتاب رأس المال

[14]

رئيس لشرح أفكاري النظرية. ولكن، إذا هزّ القارئ الألماني كتفيه دون اكتراث بوضع العمال الإنكليز في الصناعة والزراعة، أو إذا ما علّل نفسه بفكرة متفائلة تقول إنّ الأمور في ألمانيا ليست بهذا السوء، أجدني مضطراً لأن أهتف بصراحة قائلاً «هذه القصة تتحدث عنك» (!Du te fabula narratur!)(*).

فالقضية لا تتعلق، في ذاتها ولِذاتها، باشتداد أو خفوت درجة تطور التناحرات الاجتماعية التي تتولد عن القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي، بل تتعلق بهذه القوانين نفسها، بهذه الميول التي تفعل فعلها وتفرض نفسها بحتمية فولاذية. إن البلد الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية لا يقدّم للبلد الأدنى منه في سلّم التطور إلّا صورة مستقبله هو.

ولكن لنترك هذا جانباً. إن الأوضاع أسوأ بكثير عندنا في ألمانيا، حيث بلغ الإنتاج الرأسمالي درجة النضج، كما هو الحال في المصانع الحقيقية، ومردّ ذلك غياب التأثير المخفف لقوانين المصانع الإنكليزية. وفي جميع الميادين الأخرى، لا نعاني من تطور الإنتاج الرأسمالي فحسب، بل من نقص هذا التطور أيضاً، شأننا في ذلك شأن بقية [15] بلدان غرب أوروبا. فبالإضافة إلى شرور العصر الحالي، تبهظنا سلسلة من الشرور الموروثة الناجمة عن بقاء أنماط إنتاج بالية عفا عليها الزمن، مع ما يرافقها بالضرورة من علاقات سياسية واجتماعية تنتمي إلى عصر غابر. إننا لا نعاني من الأحياء بل من الأموات أيضاً. فالميت يمسك بتلابيب الحيّ (!Le mort saisit le vif).

إن الاحصائيات الاجتماعية في ألمانيا وبقية بلدان أوروبا الغربية مصنّفة على نحو بائس إذا قورنت بمثيلاتها في إنكلترا. مع ذلك فإنها تزيح من الحجاب ما يكفي لكي نلمح رأس ميدوزا(**) وراءه. ولسوف نُروَّع لفظاعة الأحوال في بلادنا، لو أن حكوماتنا وبرلماناتنا عيّنت لجاناً دورية، كما هو الحال في إنكلترا، لدراسة الأوضاع الاقتصادية، ولو أن هذه اللجان كانت مزوّدة بنفس الصلاحيات غير المحدودة لتقصّي الحقيقة، ولو استطعنا أن نجد لهذه المهنة رجالاً يتمتعون بنفس الخبرة والنزاهة والتجرد التي يتمتع بها مفتشو المصانع في إنكلترا، والمراقبون الصحيون في ميدان الصحة العامة (Public Health)، ومفوضو التحقيق في قضايا استغلال النساء والأطفال، وقضايا ظروف

(*) «هذه القصة تتحدث عنك» (Du te fabula narratur) من كتاب الهجائيات للشاعر الروماني هوراس (65 ـ 8 قبل الميلاد) ـ المجلد الأول، الهجائية رقم 1 ـ 12. (Horas, Satiren 1-12). [ن. برلين].

(**) في الأساطير الإغريقية عيون ميدوزا تحوّل كل من ينظر إليها إلى حجر. [ن .ع].

السكن والتغذية. لقد كان بيرسيوس(*) يعتمر طاقية إخفاء سحرية كي لا تراه الوحوش التي يطاردها، أما نحن فنحجب بطاقية الإخفاء حتى العيون والآذان لنوهم أنفسنا أن ليس ثمّة وحوش.

ينبغي ألّا يخدع المرء نفسه حول هذه الأمور. فمثلما أعطت حرب الاستقلال الأميركية، في القرن الثامن عشر، إشارة الهجوم للطبقة الوسطى الأوروبية، فإن الحرب الأهلية الأميركية في القرن التاسع عشر أعطت إشارة الهجوم للطبقة العاملة الأوروبية. إن عملية التحول الاجتماعي في إنكلترا يمكن لمسها لمس اليد. وحين تبلغ نقطة معيّنة، فلا بدّ أن تنعكس على القارة. وهناك، سيتخذ سيرها أشكالاً أشد قسوة أو أكثر إنسانية تبعاً لدرجة تطور الطبقة العاملة ذاتها. وبصرف النظر عن الدوافع السامية، فإن المصلحة الخاصة للطبقات الحاكمة حالياً، تملي عليها أن تزيل كل ما تمكن إزالته، بالتشريع، من عقبات تعترض تطور الطبقة العاملة. لهذا ولغيره من الأسباب، خصّصت حيّزاً كبيراً من هذا المجلد لتاريخ ومضامين ونتائج تشريعات المصانع الإنكليزية. وتستطيع أمّة من الأمم، بل ينبغي لها، أن تتعلم من غيرها. ولكن حتى حين يهتدي مجتمع من المجتمعات إلى اكتشاف القوانين الطبيعية التي ترسم حركته ـ والهدف النهائي لهذا المؤلَّف أن يكشف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث ـ فإنه لا يستطيع، لا [16] بقفزة جريئة ولا بمراسيم تشريعية، أن يتخطى أو يلغي مراحل تطوره الطبيعي المتعاقبة. إلّا أن بوسعه اختصار زمن المخاض وتخفيف آلامه.

ثمّة كلمة لتجنُّب ما قد ينشأ من التباس. إنني لا أصور الرأسمالي والملّاك العقاري بألوان زاهية. غير أن الأفراد لا يعنوننا، هنا، إلّا بمقدار ما يمثلون من تشخيص لمقولات اقتصادية، أي حامل لعلاقات ومصالح طبقية محددة. إن وجهة نظري التي تعتبر تطور التشكيل الاقتصادي للمجتمع بمثابة عملية من عمليات التاريخ الطبيعي لا تحمّل الفرد، أكثر من أي وجهة نظر أخرى، مسؤولية العلاقات التي يظل هو مخلوقها الاجتماعي مهما ارتفع بنفسه، ذاتياً، فوقها.

إن البحث العلمي الحرّ في ميدان الاقتصاد السياسي، يلاقي من الأعداء أكثر مما يلاقيه في أي ميدان آخر. فالطابع الخاص للمادة التي يعالجها، يستثير ضده ويجر إلى

(*) من أبطال الأساطير الإغريقية. [ن .ع].

ساحة المعركة أعنف أهواء القلب البشري، وأكثرها دناءة ومقتاً؛ إنها ضراوات المصلحة الخاصة. فالكنيسة الإنكليزية العليا على سبيل المثال، مستعدة لأن تغفر خرق 38 شريعة من شرائعها التسع والثلاثين، ولكنها لن تغفر مسّ $\frac{1}{39}$ من دخلها النقدي. والإلحاد ذاته يُعتبر هذه الأيام هفوة تغتفر (culpa levis)، قياساً لنقد علاقات الملكية الموروثة. بيد أن ثمّة تقدماً جليًّا في هذا الشأن. حسبنا أن نشير، مثلاً، إلى الكتاب الأزرق(*) الذي صدر قبل بضعة أسابيع بعنوان مراسلة مع بعثات جلالة الملكة إلى الخارج بخصوص المسائل الصناعية والنقابات العمالية. وفيه يعرب ممثلو التاج البريطاني لدى البلدان الأجنبية، بكلمات لا لبس فيها، أنّ في ألمانيا وفرنسا، وكل الدول المتمدنة في قارة أوروبا، إذا توخينا الإيجاز، تشهد العلاقات القائمة بين رأس المال والعمل تحولاً جذرياً واضحاً لا مفر منه، كالذي شهدته في إنكلترا. وفي الوقت نفسه أعلن نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية، السيد وايد، على الجانب الثاني من الأطلسي، في اجتماعات عامة، أن القضية التالية المطروحة على بساط البحث، بعد إلغاء العبودية، هي قضية إجراء تحوُّل في علاقات رأس المال والملكية العقارية! هذه هي علامات العصر التي لا يمكن للمعاطف القرمزية ولا مسوح الرهبان السوداء أن تخفيها. وبالطبع فإنها لا تعني أن معجزة ما ستقع غداً. إنها تبيّن أن المجتمع الحالي ليس بلّوراً صلباً بل كائن عضويٌّ قابلٌ للتغيّر، وإنه يتغير دون انقطاع، وإن بوادر حدس ذلك أخذت تبزغ حتى في صفوف الطبقات الحاكمة نفسها.

[17] إن المجلد الثاني من هذا المؤلَّف سوف يعالج عملية تداول رأس المال (الكتاب الثاني) والأشكال المختلفة التي يتخذها رأس المال بكليّته في مجرى تطوره (الكتاب الثالث)(**) أما المجلد الثالث والأخير(***) (الكتاب الرابع) فيعالج تاريخ النظرية.

(*) الكتب الزرقاء، عنوان عام لمنشورات تضم مواد من البرلمان الإنكليزي ووثائق ديبلوماسية من وزارة الخارجية، وتعرف هذه المنشورات بالزرقاء نسبة إلى غلافها الأزرق، وبدأ صدورها منذ القرن السابع عشر وتمثل مصدراً رسمياً هاماً عن التاريخ الاقتصادي والديبلوماسي لبريطانيا. [ن. برلين].

(**) كان في نية ماركس أن يضم المجلد الثاني كتابين هما الكتاب الثاني والكتاب الثالث، ولكنهما صدرا في مجلدين منفصلين هما المجلد الثاني والمجلد الثالث. [ن. ع].

(***) هذا المجلد الثالث صدر على شكل مجلد رابع بعنوان تاريخ نظريات فائض القيمة. [ن. ع].

إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي. أما تحيزات ما يدعى بالرأي العام، الذي لم أقدّم له يوماً أدنى تنازل، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورنسي العظيم «سر في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون»(*)
(Segui il tuo corso, e lascia dir le genti!).

لندن 25 تموز/يوليو 1867
كارل ماركس

(*) مقتبس محوّر عن الشاعر الإيطالي دانتي ـ الكوميديا الإلهية ـ المطهر ـ النشيد الخامس.
(Segui il tuo corso, e lascia dir le genti!). [ن. برلين].

(*) إنّ رأس المال هو المؤلَّف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداده أربعة عقود من حياته. [843]
«فبعد أن تبيَّن لماركس أن البنية الاقتصادية هي الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي السياسي، وجّه اهتمامه، في المقام الأول، إلى دراسة هذه البنية الاقتصادية» (ف. لينين، المؤلّفات، المجلد 19، الطبعة الألمانية، برلين، 1962، ص 5).
شرع ماركس بدراسة الاقتصاد السياسي دراسة منتظمة في باريس أواخر عام 1843. وعقد العزم على كتابة مؤلَّف شامل أراده أن يتضمن نقد النظام القائم والاقتصاد السياسي البورجوازي. وتتجلى أبحاثه الأولى في هذا الميدان بمؤلفات صدرت له من قبيل المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية لعام ١٨٤٤ (*Ökonomisch-Philosophische Manuskripte au dem Jahre 1844*) والإيديولوجية الألمانية وبؤس الفلسفة والعمل المأجور ورأس المال والبيان الشيوعي وغيرها من المؤلفات. وفي تلك المؤلفات المبكرة أزاح ماركس النقاب عن أسس الاستغلال الرأسمالي، والتناقض التناحري بين مصالح الرأسماليين والعمال، والطابع الزائل للعلاقات الاقتصادية الرأسمالية.
وبعد انقطاع عن العمل بسبب الأحداث العاصفة لثورة 1848 ـ 1849، واصل ماركس أبحاثه الاقتصادية في لندن، التي اضطر على الهجرة إليها في آب/أغسطس عام 1849. وهناك، درس دراسة عميقة وشاملة تاريخ الاقتصاد، والأوضاع الاقتصادية القائمة حينذاك في بلدان شتّى، ولا سيما في إنكلترا، التي كانت يومها الموطن الكلاسيكي للرأسمالية. وقد انصبّ اهتمامه، عهد ذاك، على تاريخ الملكية العقارية ونظريّة الريع العقاري، وتاريخ نظرية جريان النقد والأسعار، والأزمات الاقتصادية، وتاريخ التقنية والتكنولوجيا، وقضايا الاقتصاد الزراعي والكيمياء الزراعية.
وكان ماركس يعمل في ظروف بالغة الصعوبة. وقد تعيّن عليه دوماً أن يقارع العوز، وكثيراً ما كان ينقطع عن دراساته ليكسب قوت يومه. فكان لا بدّ للإجهاد المستمر الذي أصاب قواه، في ظل الحرمان المادي، أن يترك آثاره، فاعتلّت صحته بصورة خطيرة. ومع ذلك استطاع أن يبلغ بأعماله التحضيرية الواسعة مرحلة أتاحت له، بحلول عام 1857، الشروع في ترتيب وتعميم ما جمع من مواد.
وخلال الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 1857، وحزيران/يونيو 1858، كتب ماركس مخطوطة من زهاء 50 ملزمة بقطع طباعي تمثل إلى حدٍّ ما مشروع رأس المال المقبل. وقد قام معهد الماركسية ـ اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بنشر هذه المخطوطة لأول مرة عام 1939 ـ 1941 بلغتها الأصلية تحت عنوان: الخطوط العامة لنقد الاقتصاد السياسي، الغروندريسة (*Grundrisse der Kritik der Politischen Ökonomie.*) وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1857 وضع ماركس خطة لمؤلَّفه، أخضعها بعدئذ لمزيد من التفصيل والدقة. وقد بوّب مؤلَّفه العلمي ذاك، المكرَّس لنقد المقولات الاقتصادية ،في ستة مجلدات هي: 1 ـ رأس المال، 2 ـ الملكية العقارية، 3 ـ العمل المأجور، 4 ـ الدولة، 5 ـ التجارة الدولية، 6 ـ السوق العالمية. [844]
وكان ماركس يزمع أن يجعل المجلد الأول في أربعة أجزاء هي: (أ) رأس المال بصورة عامة، (ب) المنافسة أو التفاعل بين العديد من الرأسماليين (ج) الائتمان (د) رأس المال المساهم. وكان المفروض أن يضم الجزء الأول منها ثلاثة فصول هي: 1 ـ القيمة؛ 2 ـ النقد؛ 3 ـ رأس المال.

وكان على الفصل الثالث أن يضم 3 أقسام هي: عملية إنتاج رأس المال، ثم عملية تداول رأس المال، وأخيراً اتحاد القسمين السابقين أي رأس المال والربح والفائدة. وتحول هذا التبويب الأخير، بعد ذلك، إلى التبويب النهائي للمؤلَّف برمَّته في المجلدات الثلاثة من رأس المال. وكان في نيته أن يضع مؤلَّفاً رابعاً يتناول نقد وتاريخ الاقتصاد السياسي والاشتراكية.

وكان ماركس يبتغي نشر مؤلَّفه في سلسلة ينبغي أن تكون حلقتها الأولى شاملة نوعاً ما، بحيث تشكِّل الأساس الضروري للمؤلَّف برمَّته. وكان المفروض أن تضم هذه الحلقة الفصول التالية: 1 ـ السلعة؛ 2 ـ النقد أو التداول البسيط؛ 3 ـ رأس المال. ولكن اعتبارات سياسية معيَّنة أملت استبعاد الفصل الثالث من الصيغة النهائية للحلقة الأولى المنشورة، أي «نقد الاقتصاد السياسي». وقد أشار ماركس إلى أن هذا الفصل بالذات هو «بداية المعركة الحقيقية»، وأن وجود الرقابة الحكومية والملاحقات البوليسية وضروب الأحقاد التي تطارد المؤلِّفين الذين لا يروقون للطبقات الحاكمة، إنَّ وجود ذلك كله يجعل من غير الحكمة نشر مثل هذا الفصل منذ البداية وقبل أن يعرف الرأي العام الواسع شيئاً عن المؤلَّف. وتمهيداً لنشر الطبعة الأولى كتب ماركس الفصل الأول حول السلعة بصورة خاصة، وأعاد النظر جذرياً بالفصل المتعلق بالنقد والمأخوذ من مخطوطة عام 1857 ـ 1858.

صدر كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي في عام 1859. وكان في النية أن تليه، خلال فترة قصيرة، الحلقة الثانية، أي الفصل الخاص برأس المال كما أشرنا، هذا الفصل الذي يشكِّل المحتوى الأساس لمخطوطة عام 1857 ـ 1858. فاستأنف ماركس بحوثه المنهجية حول الاقتصاد السياسي في المتحف البريطاني. لكنه سرعان ما اضطر إلى إيقاف هذه البحوث بغية فضح العميل البونابارتي كارل فوغت وتقديم بعض الأعمال العاجلة للنشر. ولم يستأنف ماركس كتابة المخطوطة الكبيرة حتى آب/أغسطس عام 1861 فأتمها في أواسط عام 1863. وكانت المخطوطة تتألف من 23 كراسة يبلغ مجموع صفحاتها حوالى 200 ملزمة بقطع طباعي، وهي بمثابة مواصلة للكراس الأول الصادر عام 1859 أي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي وهي تحمل العنوان نفسه. أما بقية المخطوطة (الكراسات 6 ـ 15 والكراس 18) فتعالج تأريخ التعاليم الاقتصادية، ولم تر النور في أثناء حياة ماركس وإنجلز. وقد نشرها معهد الماركسية ـ اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحَّد تحت عنوان نظريات فائض القيمة (المجلد الرابع من رأس المال) [845] بأجزاء ثلاثة. وتعالج الكراسات الثلاثة الأولى وكذلك فقرات من الكراسات 9 ـ 18 مواضيع المجلد الأول من رأس المال. ويحلل ماركس فيها تحوُّل النقد إلى رأس مال، ويطور نظرية فائض القيمة، ويتناول عدداً من المسائل الأخرى. وتضع الكراستان 19 و20، على وجه الخصوص، أساساً متيناً للفصل 13 من المجلد الأول، وعنوان الفصل «الآلة والصناعة الكبيرة»، وهو يحتوي على مادة غنية عن تاريخ التقنية وتحليل اقتصادي عميق لاستخدام الآلات في الصناعة الرأسمالية. وتلقي الكراسات 21 ـ 23 الضوء على بعض القضايا ذات العلاقة بمواضيع مختلفة يعالجها رأس المال، ومنها ما يخص المجلد الثاني. وعلى هذا النحو تتناول مخطوطة 1861 ـ 1863، إلى هذا الحد أو ذاك، المسائل الواردة في جميع الأجزاء الأربعة من رأس المال.

وقرر ماركس، في أثناء عمله اللاحق، أن يضع مؤلَّفه حسب الخطة التي كان قد أعدّها للجزء المعنون «رأس المال بوجه عام» بثلاثة فصول، على أن يُختتم بالقسم النقدي ـ التاريخي من المخطوطة كفصل رابع. وفي رسالة إلى كوغلمان في 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 1866، ذكر ماركس أن «المؤلَّف برمّته يتألف من: المجلد الأول بعنوان ـ عملية إنتاج رأس المال، المجلد الثاني بعنوان ـ عملية تداول رأس المال، والمجلد الثالث بعنوان ـ مجرى العملية ككل، والمجلد الرابع بعنوان ـ حول تاريخ النظرية». وتخلّى ماركس أيضاً عن خطته السابقة بإصدار المؤلف في سلسلة من الكراسات، وعقد النية على إصدار كل المؤلَّف دفعة واحدة بعد الفراغ من كتابته.

وواصل ماركس العمل بتركيز لإعداد المؤلَّف، لا سيما الأقسام التي لم يطورها بما فيه الكفاية في مخطوطة 1861 ـ 1863. فدرس المزيد من المؤلفات الاقتصادية والتقنية، بما في ذلك مؤلفات عن الزراعة، وعن مسائل الائتمان وجريان النقد، ودرس تقارير إحصائية، ووثائق برلمانية، وتقارير رسمية عن عمل الأحداث في الصناعة والظروف المعيشية لبروليتاريا زمانه، وهلمجرا. وفي غضون عامين ونصف (بين آب/أغسطس 1863 ونهاية عام 1865) أنجز مخطوطة ضخمة هي الصيغة الأولى للمجلدات النظرية الثلاثة الأولى من رأس المال. وبعد أن فرغ من كتابة المؤلَّف برمّته (في كانون الثاني/يناير 1866) شرع بتهيئة المؤلَّف بصورة نهائية للطباعة، آخذاً بنصيحة إنجلز بإعداد المجلد الأول وليس المؤلف برمّته. وبغية ضمان وحدة المؤلَّف وشموليته ووضوحه، ارتأى ماركس أن الضرورة تدعو إلى افتتاح المجلد الأول من رأس المال بموجز لمضمون الكتاب الذي نشره عام 1859 بعنوان مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي.

أدخل ماركس، في أثناء إعداد الطبعات الجديدة، سواء باللغة الألمانية أو بغيرها من اللغات، تحسينات إضافية على المجلد الأول من رأس المال. وهكذا أجرى على الطبعة الثانية (1872) عدداً من التغييرات. وزوّد الناشرين الروس بملاحظات جوهرية، لمناسبة الطبعة الروسية الصادرة عام 1872 في بطرسبورغ، وهي أول ترجمة من رأس المال إلى لغة أجنبية؛ كما تولّى صياغة أجزاء غير قليلة من الترجمة الفرنسية التي صدرت خلال الفترة من 1872 إلى 1875 على شكل كراسات متسلسلة.

وبعد صدور المجلد الأول، عمل ماركس بلا كلل على تهيئة المجلدات التالية، عازماً على إتمام المؤلَّف كله دون إبطاء. ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكرِّس قسطاً كبيراً من الوقت لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وتزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية. وكان دأبه، بما جُبل عليه من دقة علمية، وضمير حي، وصرامة في النقد الذاتي، أن يعمد، كما قال إنجلز، إلى «تمحيص اكتشافاته الاقتصادية العظيمة، التمحيص الأتم قبل النشر» الأمر الذي كان يدفعه، دوماً، إلى المزيد من البحث وهو يعالج أو يعيد النظر في هذه المسألة أو تلك. [846]

وبعد وفاة ماركس تولّى إنجلز تهيئة المجلدين التاليين من رأس المال للطباعة، فنشر المجلد الثاني عام 1885، والثالث عام 1894. وبذلك قام إنجلز بمساهمة لا تقدَّر بثمن في اغناء الذخيرة العلمية للشيوعية العلمية.

وقد دقق إنجلز كذلك ترجمة المجلد الأول من رأس المال إلى اللغة الإنكليزية (صدرت عام

1887)، وهيأ الطبعة الألمانية الثالثة (1883)، والرابعة (1890) من ذلك المجلد. وفضلاً عن ذلك فقد صدرت، بعد وفاة ماركس، وخلال حياة إنجلز، الطبعات التالية من المجلد نفسه: ثلاث طبعات باللغة الإنكليزية في لندن (1888-1889-1891) وثلاث طبعات باللغة الإنكليزية في نيويورك (1887-1889-1890) والطبعة الفرنسية في باريس (1885) والدانماركية في كوبنهاغن (1885)، والإسبانية في مدريد (1886) والإيطالية في تورين (1886) والبولونية في لايبزيغ (1884 ـ 1889) والهولندية في أمستردام (1894) وكذلك جملة من الطبعات الأخرى غير الكاملة.

وتولى إنجلز، عند تهيئة الطبعة الرابعة من المجلد الأول من رأس المال (1890)، التحرير النهائي للنص والهوامش بالاستناد إلى الملاحظات التي خلّفها ماركس. وقد اعتُمدت صيغة النص تلك في طبعتنا الحالية. [ن. برلين].

تعقيب على الطبعة الألمانية الثانية(*)

ينبغي أن أبدأ بإبلاغ قراء الطبعة الأولى عن التعديلات التي أُجريت على الطبعة الثانية. لعل أول ما يثب إلى العين هو ترتيب الكتاب بصورة أوضح. والملاحظات التي أُضيفت، جرت الإشارة إليها في كل المواضع كإضافات للطبعة الثانية. أما بخصوص النص ذاته فهذه أبرز التغييرات:

في الفصل الأول، الفقرة الأولى، تم، بصرامة علمية أشد، استنتاج القيمة بواسطة تحليل المُعادَلات التي تعبّر عن كل قيمة تبادلية، كما أن العلاقة بين جوهر القيمة وتحديد مقدار القيمة بوقت العمل الضروري اجتماعياً قد أُبرزت، هنا، على نحو أوضح، في حين كانت الطبعة الأولى تمسّها مسّاً عابراً. وجرت مراجعة الفصل الأول، الفقرة الثالثة (شكل القيمة) مراجعة كاملة ـ وهو أمر كان يمليه العرض الوارد في الطبعة الأولى. وأودّ أن أشير، بهذه المناسبة، إلى أن الذي حثّني على القيام بهذا الشرح الإضافي هو صديقي الدكتور ل. كوغلمان من هانوفر. فقد كنت في زيارته ربيع عام 1867 حين وصلت أولى المسوّدات الطباعية من هامبورغ، وقد أقنعني أن أغلب القراء بحاجة إلى شرح إضافي وتعليمي أوسع لشكل القيمة. وقد عدّلت الفقرة الأخيرة من الفصل الأول «صنمية السلعة... إلخ» في جانب كبير منها. أما الفقرة الأولى من الفصل الثالث (مقياس القيمة) فقد نُقّحت بعناية كبيرة، لأن هذه الفقرة لم تنل العناية اللازمة في الطبعة الأولى حيث اكتفيت بإحالة القارىء إلى الشرح الذي سبق أن أجريته في كتابي

(*) في الطبعة الرابعة حذفت الفقرات الأربع الأولى من المقدمة. أما في طبعتنا الحالية فإنّ المقدمة منشورة بكاملها. [ن. برلين].

مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي الصادر في برلين 1859. وأعدت صياغة الفصل السابع إلى حدٍ كبير، وبالأخص الفقرة الثانية منه.

إن الدخول في تفاصيل كل التعديلات الطفيفة التي طرأت على النص، مضيعة للوقت، فأغلب هذه التعديلات يمس الأسلوب لا غير، ويشمل الكتاب برمّته. مع ذلك أجد الآن، بعد مراجعة الترجمة الفرنسية الصادرة في باريس، أن بعض أجزاء الأصل الألماني يعوزه تنقيح أعمق هنا، وإحكام أفضل للأسلوب هناك، أو عناية أكبر في حذف الهفوات العرضية. بيد أن الوقت لم يتسع للقيام بذلك، لأنني لم أُبلَّغ إلّا في خريف 1871، [19] حين كنت منغمراً في عمل آخر مُلح، أن الطبعة الأولى من الكتاب قد نفذت، وأن الثانية سوف تبدأ في كانون الثاني/يناير 1872.

كان التقدير الذي سرعان ما حظي به رأس المال في أوساط واسعة من الطبقة العاملة الألمانية خير مكافأة لي على جهودي. ولقد أصاب صناعيٌ من فيينا يدعى السيد ماير، يمثل وجهة النظر البورجوازية في الشؤون الاقتصادية، كبد الحقيقة في كرّاس له صدر في أثناء الحرب الفرنسية ـ الألمانية، حين بيّنَ أن المَلَكَة النظرية العظيمة التي اعتُبرت ميراثاً للألمان، قد تلاشت تماماً لدى ما يُسمى بالطبقات المتعلمة، لتتفتح من جديد لدى الطبقة العاملة الألمانية.

إن الاقتصاد السياسي في ألمانيا لا يزال، حتى الآن، علماً أجنبياً. وكان غوستاف فون غوليش، في كتابه المعنون: عرض تاريخي للتجارة والصناعة، والزراعة، إلخ(*) وبالتحديد في المجلدين الأوّلين المنشورين عام 1830، قد درس بإسهاب الظروف التاريخية التي حالت دون تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في ألمانيا، وأعاقت بالتالي قيام المجتمع البورجوازي الحديث. لذلك تعوزنا التربة الحيَّة التي ينبت فيها الاقتصاد السياسي. واقتضى الأمر استيراده من إنكلترا وفرنسا كمادّة جاهزة، وبقي أساتذته الألمان تلامذة. وعلى أيديهم، تحوَّل هذا التعبير النظري عن واقع غريب، إلى مجموعة من العقائد الجامدة يؤولونها بلغة عالم المالك الصغير المحيط بهم، فيسيئون، لذلك، تأويلها. وقد حاولوا التستر على شعورهم بالعجز العلمي، وهو شعور لا يسع المرء كبته، وتبرّمهم من الاضطرار إلى تعليم موضوع غريب عن واقعهم، فجعلوا يختالون

(*) *(Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe und des Ackerbaus, & c,* Von Gustav von Gülich. 5 vols, Jena, 1830-45).

باستعراض إحاطتهم بالثقافة الأدبية والتاريخية، أو بعرض خليط من مواد غريبة مستعارة من علوم «إدارية» مزعومة، يتعمّد بها كل مرشح يحدوه الأمل(*) إلى الانخراط في البيروقراطية الألمانية.

وأخذ الإنتاج الرأسمالي في ألمانيا يتطور حثيثاً منذ عام 1848، وهو اليوم يعيش في دوّامة الازدهار. غير أن الحظ لم يحالف اقتصاديينا المحترفين بعد. فحين كان بوسعهم معالجة الاقتصاد السياسي باستقامة، لم تكن الظروف الاقتصادية الحديثة متوافرة في ألمانيا. ولكن عندما ظهرت هذه الشروط إلى الوجود، حلّت في ظروف لم تعد تسمح بإجراء دراسة حقة ومتجردة في حدود النظرة البورجوازية. وما دام الاقتصاد السياسي بورجوازياً، أي ما دام يرى في النظام الرأسمالي شكلاً نهائياً ومطلقاً للإنتاج الاجتماعي، [20] عوضاً عن أن يرى فيه مرحلة تاريخية انتقالية عابرة من مراحل تطوره، فإن هذا الاقتصاد السياسي لا يستطيع أن يبقى علماً إلّا حين يظل الصراع الطبقي كامناً، أو حين لا يبرز إلى العيان سوى في مظاهر منعزلة متفرقة.

لنأخذ إنكلترا مثالاً. إن اقتصادها السياسي الكلاسيكي ينتمي إلى الحقبة التي لم يكن فيها الصراع الطبقي قد تطور بعد. وآخر ممثل عظيم لهذا الاقتصاد، ريكاردو، هو أول عالم يتخذ بوعي من التعارض بين المصالح الطبقية، والتعارض بين الأجور والأرباح، والأرباح والريع، نقطة الانطلاق في أبحاثه، لكنه اعتبر، بسذاجة، أن هذا التعارض قانون اجتماعي طبيعي. وعند هذه النقطة بلغ علم الاقتصاد البورجوازي الحدود التي لا يستطيع اجتيازها. وكان ريكاردو ما يزال على قيد الحياة حين اتخذ سيسموندي موقفاً مضاداً له، فتعرَّض هذا العلم إلى النقد، على يده(1).

وتتميز الفترة التالية في إنكلترا، من عام 1820 إلى عام 1830، بفيض من النشاط العلمي في حقل الاقتصاد السياسي. وكان ذلك أيضاً عهد ابتذال ونشر نظرية ريكاردو، وكان أيضاً عهد صراع هذه النظرية مع المدرسة القديمة(**). ووقعت مبارزات رائعة، بيد أن القارة الأوروبية لا تعرف إلّا النزر اليسير عن هذه المعارك بوجه عام، نظراً لأن أغلب السجالات تبعثرت في مقالات نشرت في مجلات، وبهيئة كراريس، وأدب مناسبات. إن الأوضاع السائدة حينذاك، تُفسر خلوَّ هذه السجالات من طابع التحيّز، على الرغم من أن نظرية ريكاردو باتت، منذئذٍ، تُسخَّر في حالات استثنائية معيَّنة،

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة، مرشح يائس. [ن. برلين].

(1) راجع كتابي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 39.

(**) في النص الفرنسي: الصراع مع كل المدارس المنبثقة عن مذهب آدم سميث. [ن. ع].

كسلاح ضد الاقتصاد البورجوازي. فمن جهة كانت الصناعة الحديثة قد اجتازت لتوّها عمر الطفولة، ومن شواهد ذلك أن هذه الصناعة دشنت، بأزمة عام 1825، ولأول مرة، الأزمة الدورية في حياتها المعاصرة. ومن جهة أخرى ظلّ الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل في المؤخرة، وذلك من الناحية السياسية، بفعل الصراع بين الحكومات والإقطاعيين الملتفين حول الحلف المقدس من جانب، والجماهير الشعبية بقيادة البورجوازية من جانب آخر، ومن الناحية الاقتصادية، بفعل النزاع بين رأس المال الصناعي والملكية العقارية الأرستقراطية. وهو نزاع كان يتستر، في فرنسا، وراء التعارض بين مصالح المِلكية الكبيرة والمِلكية الصغيرة، فيما انفجر في إنكلترا، بصورة مكشوفة، بعد تشريع قوانين الحبوب. إن أدب الاقتصاد السياسي الإنكليزي في هذه الحقبة يذكّرنا بفترة التحرك العاصف للاقتصاد إلى أمام في فرنسا في أعقاب وفاة الدكتور كينيه، ولكن فقط مثلما يذكّرنا صيف الهند بالربيع. فبحلول عام 1830 جاءت الأزمة الحاسمة.

[21] لقد استولت البورجوازية على السلطة السياسية في إنكلترا وفرنسا. ومنذ ذلك الحين اتخذ الصراع الطبقي، في النشاط العملي كما في النظرية، أشكالاً واضحة منذرة بالخطر أكثر فأكثر. ودق ذلك أجراس نعْيِ علم الاقتصاد البورجوازي. فلم يعد الأمر يتعلق، من الآن فصاعداً، بما إذا كانت هذه النظرية أو تلك صائبة، بل بما إذا كانت مفيدة لرأس المال أم مضرة، ملائمة أم غير ملائمة، تتفق مع الاعتبارات البوليسية أم لا. وأخلى البحث النزيه مكانه للملاكمة المأجورة، للضمير الفاسد ونيّات السوء التبريرية. ولكن، حتى الكراريس المقحمة التي انهالت على الجمهور من «رابطة معارضي قانون الحبوب» (Anti-Corn Law League)(*) بزعامة رجلي الصناعة كوبدن وبرايت، تتمتع بفائدة، إنْ

(*) رابطة معارضي قانون الحبوب (Anti-Corn Law League) جمعية تناصر التجارة الحرة أسسها عام 1838 رجلا الصناعة كوبدن وبرايت. وكانت قوانين الحبوب الإنكليزية التي طبقت عام 1815 تستهدف تضييق أو منع استيراد الحبوب لمصلحة كبار ملّاكي الأرض. وكانت الرابطة تدعو إلى الحرية التامة للتجارة، وتعمل على إلغاء قوانين الحبوب بغية تخفيض أجور العمال وإضعاف المواقع الاقتصادية والسياسية للأرستقراطية العقارية. وحاولت الرابطة زج الجماهير العمالية في المعركة مع ملّاكي الأرض. بيد أن أكثر عمال إنكلترا تقدماً شقّوا، يومذاك، طريقهم السياسي المستقل في حركة عمالية تدعى بالحركة الشارتية (أو الميثاقية Chartism) وانتهى الصراع بين البورجوازية الصناعية والأرستقراطية العقارية عام 1846 بإقرار تشريع يلغي قوانين الحبوب. وعلى أثر ذلك حلّت الرابطة نفسها. [ن. برلين].

لم تكن عملية فعلى الأقل تاريخية، بفضل ما تنطوي عليه من سجال ضد الأرستقراطية العقارية. غير أن قانون حريّة التجارة الذي شرّعه السير روبرت بيل جرّد الاقتصاد المبتذل من آخر شوكاته اللاسعة.

وكان للثورة في القارة عام 1848 انعكاساتها على إنكلترا هي الأخرى. فالرجال الذين كانوا لا يزالون يتمتعون بمكانة علمية معيَّنة، ويتوقون إلى أن يكونوا شيئاً أكثر من مجرد سفسطائيين ومدّاحين أذلّاء للطبقات الحاكمة، أخذوا يسعون للتوفيق بين الاقتصاد السياسي لرأس المال ومطالب البروليتاريا، التي لم يَعُد يمكن إغفالها. من هنا منشأ التوفيقية الضحلة التي يُعد جون ستيوارت ميل خير ممثليها. وكان ذلك إعلاناً بإفلاس الاقتصاد «البورجوازي»، وهو منعطف سلط عليه المفكر والناقد الروسي العظيم ن. تشيرنيشيفسكي ضياء ثاقباً في مؤلَّفه الخطوط العامة للاقتصاد السياسي كما يراها ميل.

وعلى هذا لم يبلغ نمط الإنتاج الرأسمالي في ألمانيا درجة النضج إلّا بعد أن كشفت المعارك التاريخية، بضراوة، طابعه التناحري في فرنسا وإنكلترا. يضاف إلى ذلك أن البروليتاريا الألمانية كانت قد اكتسبت في هذه الأثناء وعياً طبقياً نظرياً أعمق بكثير من وعي البورجوازية الألمانية. وهكذا ما إن أوشك علم الاقتصاد السياسي البورجوازي أن يبدو ممكناً في ألمانيا، حتى غدا مستحيلاً من جديد.

في هذه الظروف انقسم الناطقون باسم الاقتصاد السياسي إلى صنفين: الصنف الأول أشخاص أذكياء، عمليون، من محبي التجارة، اصطفّوا تحت راية باستيا، أكثر ممثلي الاقتصاد التبريري المبتذل سطحية، وبالتالي خير من يمثل هذا الاقتصاد؛ أما رجال الصنف الآخر، فقد استحوذ عليهم الاعتزاز بالكرامة المهنية للعلم، واقتفوا أثر جون ستيوارت ميل في السعي إلى التوفيق بين عناصر يستحيل التوفيق بينها. وفي العهد الكلاسيكي للاقتصاد السياسي مثلما في عهد انحطاطه، ظل الألمان مجرد تلامذة مبتدئين، يقلّدون الآخرين ويقتفون آثارهم، ظلوا باعة متجولين صغاراً يبيعون بالمفرَّق لحساب محلات التجارة الأجنبية الكبرى.

[22] إذن فالتطور التاريخي الخاص للمجتمع الألماني، حال دون أي تطور أصيل في ميدان الاقتصاد «البورجوازي»، ولكنه لم يحل دون نقده. وعلى قدر ما يمثل هذا النقد طبقة معيَّنة، فإنه لا يمكن إلّا أن يمثل تلك الطبقة التي تكمن مهمتها التاريخية في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي وإزالة كل الطبقات في خاتمة المطاف ـ إنها البروليتاريا.

بادىء الأمر حاول الناطقون، العالمون والجهلة على حد سواء، باسم البورجوازية الألمانية وأد رأس المال بالصمت، على غرار ما فعلوا بمؤلفاتي السابقة. وما إن

[24]

КАПИТАЛЪ.

КРИТИКА ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЭКОНОМІИ.

СОЧИНЕНІЕ

КАРЛА МАРКСА.

ПЕРЕВОДЪ СЪ НѢМЕЦКАГО.

ТОМЪ ПЕРВЫЙ.

КНИГА I. ПРОЦЕССЪ ПРОИЗВОДСТВА КАПИТАЛА.

С.-ПЕТЕРБУРГЪ.
ИЗДАНІЕ Н. П. ПОЛЯКОВА.

1872

Titelblatt der ersten russischen Ausgabe
des ersten Bandes des „Kapitals"

صورة الغلاف الروسي لكتاب رأس المال

وجدوا أن هذا التكتيك لم يعد مجدياً في الأوضاع القائمة، حتى أخذوا، بذريعة نقد كتابي، يكتبون وصفات «التهدئة خاطر البورجوازية». ولكنهم واجهوا في الصحافة العمالية ـ انظر مثلاً مقالات جوزيف ديتزغين في صحيفة فولكسشتات *Volksstaat*(*) ـ خصوماً أشد منهم بأساً لم يستطيعوا، حتى يومنا هذا، الردّ عليهم(2).

لقد نشرت ترجمة روسية ممتازة لـ رأس المال في ربيع 1872. وأوشكت اليوم نسخ هذه الطبعة بآلافها الثلاثة على النفاد. وكان البروفيسور ن. زيبر، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كييف، قد أشار عام 1871 في مؤلَّفه الموسوم نظرية ريكاردو في القيمة ورأس المال(**) إلى أن نظريتي في القيمة والنقد ورأس المال هي، من حيث الجوهر، تكملة ضرورية لمذهب سميث وريكاردو، وأن ما يدهش القارىء الأوروبي الغربي عند مطالعة هذا الكتاب الرائع هو الاستقامة والتمسك بالموقف النظري الخالص.

[25] إن المنهج المستخدم في رأس المال لم يُفهم إلّا فهماً ضئيلاً، ودليل ذلك التصورات المتضاربة التي تكوّنت عنه.

(*) نشر ي. ديتزغين مقالته المعنونة «رأس المال»، نقد الاقتصاد السياسي لكارل ماركس، هامبورغ 1867» في الصحيفة الأسبوعية الديموقراطية الأعداد 31-34-35-36 في عام 1868. وقد صدرت تلك الصحيفة خلال 1869 ـ 1876 باسم دير فولكسشتات *Der Volksstaat*. [ن. برلين].

(2) شن ثرثارو الاقتصاد الألماني المبتذل، بألسنتهم الوضيعة، هجوماً ضارياً على أسلوب كتابي وطريقة العرض فيه. والحق ليس ثمة من يشعر بالنواقص الأدبية في «رأس المال» أكثر مني. مع ذلك، ففي سبيل فائدة وإمتاع هؤلاء السادة وجمهورهم، أقتبس هنا تعليقين أحدهما إنكليزي والآخر روسي. فمجلة ساترداي ريفيو *Saturday Review* المعادية تماماً لوجهات نظري، تقول في معرض التعليق على الطبعة الألمانية الأولى: «إن طريقة العرض تُسبغ سحراً (charm) خاصاً متميزاً على أشد المسائل الاقتصادية جفافاً». أما صحيفة سانت بطرسبرغ جورنال C.-П.Д ЬОМОСТИ فتعلّق في العدد الثامن، 20 نيسان/إبريل 1872 قائلة: «ما عدا أقسام على جانب كبير من الخصوصية، تتميز طريقة العرض بأنها تجعل الموضوع يسيراً في متناول القارىء الاعتيادي، واضحاً ومتمتعاً بحيوية خارقة للعادة، على الرغم من التعقيد العلمي الذي يكتنف المادة. ولا يشبه المؤلف، في هذا... أغلبية الباحثين الألمان أيما شبه... فهؤلاء يكتبون مؤلفاتهم بلغة جافة، غامضة، تصدع رؤوس معشر الناس». أما ما يكتبه الأساتذة هذه الأيام بروح قومية ألمانية ليبرالية فإنه لا يصدّع رؤوس القراء بل أشياء غيرها تماماً.

(**) ن. زيبر، نظرية ريكاردو في القيمة ورأس المال، كييف، 1871، ص 170.

(Зиберь, Теория ценности и капитала Д.Рикардо, Кieвъ, 1871).

فالمجلة الوضعية(*) «Revue Positiviste» الصادرة في باريس تلومني على تناول الاقتصاد السياسي بطريقة ميتافيزيقية، من جهة، وتأخذ عليّ من جهة ثانية ـ إحزرا ـ أنني قَصَرتُ نفسي على مجرد تحليل نقدي للوقائع الفعلية عوضاً عن تدبيج وصفات (كونتيه؟)(**) لمطاعم المستقبل. أما بصدد اتهامي بالميتافيزيقية، فالجواب عند البروفيسور زيبر:

> «إن منهجية ماركس، في ما يتعلق بمعالجة النظرية الصرف، هي المنهجية الاستدلالية التي تميز المدرسة الإنكليزية؛ إنها مدرسة يشترك في سيئاتها وحسناتها أفضل النظريين الاقتصاديين»(***).

أما السيد موريس بلوك (نظريو الاشتراكية في ألمانيا، مقتطف من مجلة الاقتصاديين، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1872 *Les Théoriciens du Socialisme en Allemagne*, 1872 (*Extrait du Journal des Économistes*, Juillet et Août 1872. فيكتشف أن طريقتي تحليلية، ومما يقول:

> «بهذا المؤلف يتبوأ السيد ماركس مكانة بارزة بين أعظم العقول التحليلية» (Par cet ouvrage M. Marx se classe parmi les esprits analytiques les plus éminents).

ويزعق نقاد الكتب الألمان بطبيعة الحال حول السفسطة الهيغلية. أما مجلة الرسول الأوروبي (فيستنيك يفروبي) التي تصدر في سانت بطرسبورغ فترى، في مقالة مكرَّسة للحديث عن الطريقة المعتمدة في رأس المال (عدد أيار/مايو 1872، ص 427 ـ 436)، إن منهجيتي في البحث صارمة في واقعيتها، لكن منهجيتي في العرض، لسوء الحظ، هي منهجية الديالكتيك الألماني. وتقول المجلة:

> «للوهلة الأولى يبدو ماركس، إذا حكمنا عليه من الشكل الخارجي لعرض الموضوع، أكثر الفلاسفة المثاليين مثالية، وذلك بالمعنى الألماني، أي بالمعنى السيِّئ للكلمة، أما في الواقع فإن ماركس واقعي،

(*) وهي مجلة الفلسفة الوضعية *La Philosophie Positive* التي صدرت في باريس من عام 1867 إلى 1883. وقد نشرت في عددها الثالث من عام 1868 عرضاً سريعاً للمجلد الأول من رأس المال بقلم دي روبيرتي، من أتباع الفيلسوف الوضعي الفرنسي أوغست كونت. [ن. برلين].

(**) (Comtiste) نسبة إلى الفيلسوف الوضعي أوغست كونت (1798 ـ 1857). [ن. ع].

(***) ن. زيبر، المرجع المذكور نفسه، ص170. [ن. برلين].

بل أكثر واقعية، على الاطلاق، من جميع أسلافه في أعمال النقد الاقتصادي.. ولا يمكن نعته بالمثالية بأية صورة».

ولا يسعني أن أردَّ على السيد الكاتب(*) بأحسن من الاستعانة بمقتطفات من نقده هو نفسه، لعلها تهم بعض القراء ممن يتعذر عليهم قراءة الأصل الروسي.

بعد أن يورد الكاتب مقتطفاً من مقدمتي لكتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 4 ـ 7، حيث أعالج الأسس المادية التي تستند إليها منهجيتي في البحث، يمضي السيد الكاتب قائلاً:

«ثمَّة شيء واحد يهم ماركس، هو أن يعثر على قانون الظواهر التي يقوم بدراستها. والمهم عنده ليس القانون الذي يتحكم بهذه الظواهر في شكلها الساكن وعلاقاتها المتبادلة في نطاق حقبة تاريخية معيَّنة، فحسب، بل، وهذا هو الأهم، قانون تغيّرها وتطورها، أي قانون [26] تحوّلها من شكل إلى شكل آخر، من نظام علاقات معيَّن إلى نظام علاقات آخر. وما إن يكتشف هذا القانون، حتى يتحرّى، بالتفصيل، النتائج التي يتجلى بها في الحياة الاجتماعية... وعلى هذا فماركس يسعى إلى شيء واحد: أن يثبت، ببحث علمي صارم، حتمية تعاقب نُظُم معيَّنة من العلاقات الاجتماعية، وأن يثبت بأكبر قدر من التجرد، الوقائع التي يتخذها نقاط انطلاق جوهرية، وحسبه لذلك أن يبرهن، في آن واحد، ضرورة النظام الراهن، وضرورة نظام آخر ينبغي للأول أن ينتقل إليه بصورة محتومة، سواء كان الناس يؤمنون به أم لا يؤمنون، وسواء كانوا يعون ذلك أم لا يعونه. ويرى ماركس الحركة الاجتماعية بمثابة عملية تاريخ طبيعي تسيّرها قوانين ليست مستقلة عن إرادة ووعي ومقاصد البشر فحسب، بل، على العكس من ذلك، تتحكم بتلك الإرادة والوعي والمقاصد... وإذا كان العنصر الواعي يلعب دوراً ثانوياً كهذا في تاريخ الحضارة، فبديهي أن البحث النقدي الذي يجعل من الحضارة موضوعاً لا يمكن أن يتخذ، أساساً له، أي شكل أو نتيجة من أشكال ونتائج الوعي. ويعني هذا أن الظاهرة المادية، وليس الفكرة، هي الشيء الوحيد الذي يمكن لهذا البحث أن يتخذه نقطة انطلاق. فالبحث النقدي يقتصر على المقارنة والمقابلة بين واقع وآخر، لا بين واقع وفكرة.

(*) الكاتب هو إ. أ. كاوفمان (I.I. Kaufman). [ن. برلين].

> والأمر الوحيد الذي يهم هذا البحث هو دراسة كلا الواقعين بأكبر قدر من الدقة، وأن يؤلفا، بالفعل، الواحد بالنسبة للآخر، مرحلتين حقيقيتين من مراحل التطور؛ بيد أن الشيء الأهم هو التحليل الذي لا يقل في الدقة، عن سابقه، لسلسلة الأنظمة، أي التتابع والترابط اللذين تتجلى فيهما مختلف مراحل التطور. ولكن قد يقال إن القوانين العامة للحياة الاقتصادية هي واحدة لا تتغير، سواء طبقناها على الحاضر أو الماضي. هذا بالضبط ما ينكره ماركس. فلا وجود لمثل هذه القوانين بتاتاً في نظره... على العكس من ذلك، إنه يرى أن لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة... وما إن تتخطى الحياة حقبة معيَّنة من التطور، وينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، حتى يأخذ بالخضوع لقوانين جديدة. وباختصار فإن الحياة الاقتصادية تقدم لنا ظاهرة مماثلة لظواهر تاريخ التطور التي نجدها في فروع أخرى من علم الأحياء (البيولوجي)... وقد أخطأ الاقتصاديون القدامى فهم طبيعة القوانين الاقتصادية حيث شبهوها بقوانين الفيزياء والكيمياء. فمن شأن تحليل أعمق للظواهر أن يبيّن أن العضويات الاجتماعية يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً كاختلاف العضويات الحية النباتية والحيوانية... أجل، فالظاهرة ذاتها تخضع لقوانين مختلفة تماماً وذلك تبعاً لاختلاف البنية الكلِّية لتلك العضويات، أو اختلاف أعضاء جزئية منها، أو تغيّر الظروف التي تعمل في ظلها، إلخ. وينفي ماركس، على سبيل المثال، أن قانون السكان يظل على حاله في كل العصور والأماكن. ويؤكد، على عكس ذلك، أن لكل حقبة من التطور قانونها السكاني الخاص... فتتغير العلاقات والقوانين التي تتحكم بها تبعاً لاختلاف تطور القوى المنتجة. وإذ يضع ماركس نصب عينيه هدف تفحُّص واستجلاء النظام الاقتصادي الرأسمالي [27] من وجهة النظر هذه، فإنه لا يقوم في ذلك إلّا بصياغة علمية صارمة للهدف الذي ينبغي أن تتوخاه كل دراسة دقيقة للحياة الاقتصادية...
>
> فالقيمة العلمية لمثل هذا البحث تكمن في الكشف عن القوانين الخاصة التي تتحكم بنشوء ووجود وتطور وموت كائن عضوي اجتماعي معيَّن واستبداله بكائن عضوي أرقى. وهذه هي بالضبط القيمة الحقيقية التي يتمتع بها كتاب ماركس».

تُرى أي شيء وصفه كاتب المقال هنا، بتصوير ما يعتقد أنه منهجي في البحث، بمثل هذه الدقة، ومثل هذا اللطف (في ما يتعلق بتطبيقي لها)، أي شيء وصف غير المنهج الديالكتيكي؟

وبالطبع فإن طريقة العرض لا بدّ أن تختلف عن طريقة البحث من حيث الشكل. فينبغي للبحث أن يحيط بالمادة في كل تفاصيلها، ويحلّل مختلف أشكال تطورها، ويسبر غور ارتباطها الداخلي. ولا يمكن وصف الحركة الفعلية على نحو مناسب، قبل أن يتم ذلك. وإذا تحقق هذا بنجاح، فانعكست حياة مادة الموضوع بصورة مثالية انعكاسها في مرآة، عندئذ قد يبدو لنا أننا إزاء بناء قَبْلي (a priori).

إن منهجيتي الديالكتيكية لا تختلف من حيث الأساس عن المنهجية الهيغلية فحسب، بل هي نقيضها المباشر. فهيغل يعتبر أن عملية التفكير، التي جعل منها ذاتاً قائماً بنفسه أطلق عليه اسم «الفكرة»، هي خالق (Demiurg) العالم الواقعي، وهذا العالم الواقعي لا يمثل سوى الظاهرة الخارجية لتجلّي «الفكرة». أما عندي فالأمر معكوس، إذ ليس المثالي سوى انعكاس وترجمة للعالم المادي في الدماغ البشري.

لقد انتقدت الجانب الصوفي من ديالكتيك هيغل قبل زهاء ثلاثين عاماً يوم كان يمثّل الموضة السائدة. ولكن بينما كنت أعمل في المجلد الأول من رأس المال، راق أنصاف المثقفين، المتغطرسين، التافهين المشاكسين(*)، الذين لهم الكلمة العليا اليوم بين متعلمي ألمانيا، أن يعاملوا هيغل معاملة موسى مندلسون الشجاع لسبينوزا في عهد ليسنغ، أي يعاملوه مثل «كلب ميت». لذلك أعلنت نفسي جهاراً تلميذاً لذلك المفكر الجبار، بل عمدت في هذا الموضع أو ذاك من الفصل الخاص بنظرية القيمة، إلى مغازلة أسلوبه الخاص في التعبير. وعلى الرغم من أن الديالكتيك قد عانى على يد هيغل من الصوفية، فإن ذلك لم يمنع هيغل من أن يكون أول من عرض الأشكال العامة لحركة الديالكتيك بأسلوب شامل وواع. الديالكتيك عند هيغل يقف على رأسه. فينبغي أن يوقفه المرء على قدميه ليكتشف النواة العقلانية داخل القشرة الصوفية.

لقد أصبح الديالكتيك، في شكله الصوفي، موضة ألمانية، لأنه بدا وكأنه يمجّد ما هو قائم. أما في شكله العقلاني فهو شيء فاضح بغيض في نظر البورجوازية ومفكريها [28] النظريين، لأنه ينطوي على فهم إيجابي لما هو قائم، ونفي هذا الوضع القائم وانهياره المحتوم في آن واحد؛ لأن هذا الديالكتيك يرى الأشكال القائمة من منظور الحركة المتدفقة، أي من جانبها الزائل أيضاً، لأنه غير هيّاب، ولأنه في جوهره نقدي وثوريّ.

إن البورجوازي العملي يلمس، على نحو صارخ، الحركة المتناقضة للمجتمع

(*) يقصد ماركس، بهذا، الفلاسفة: بوشنر، لانغه، دوهرينغ، وفيشنر وغيرهم. [ن. برلين].

الرأسمالي، في تقلبات الدورة المتكررة التي تمر بها الصناعة الحديثة، بالغة الذروة في الأزمة الشاملة. إن هذه الأزمة تقترب من جديد، مع أنها لاتزال بعد في نُذُرها الأولى، وهي بشمولية مسرحها وشدة فعلها، ستقحم الديالكتيك حتى في رؤوس حديثي النعمة في الإمبراطورية البروسية ـ الألمانية المقدسة الجديدة.

كارل ماركس

لندن 24 كانون الثاني/يناير 1873

[29]

Londres 18 Mars 1872.

Au citoyen Maurice La Châtre

Cher citoyen,

J'applaudis à votre idée de publier la traduction de "Das Kapital" en livraisons périodiques. Sous cette forme l'ouvrage sera plus accessible à la classe ouvrière et pour moi cette considération l'emporte sur toute autre.

Voilà le beau côté de votre médaille, mais en voici le revers: la méthode d'analyse que j'ai employée et qui n'avait pas encore été appliquée aux sujets économiques, rend assez ardue la lecture des premiers chapitres, et il est à craindre que le public français, toujours impatient de conclure, avide de connaître le rapport des principes généraux avec les questions immédiates qui le passionnent, ne se rebute parce qu'il n'aura pu tout d'abord passer outre.

C'est là un désavantage contre lequel je ne puis rien si ce n'est toutefois prévenir et prémunir les lecteurs soucieux de vérité. Il n'y a pas de route royale pour la science et ceux-là seulement ont chance d'arriver à ses sommets lumineux qui ne craignent pas de se fatiguer à gravir ses sentiers escarpés.

Recevez, cher citoyen, l'assurance de mes sentiments dévoués.

Karl Marx.

صورة رسالة ماركس إلى المترجم الفرنسي لاشاتر

[31]

مقدمة وتعقيب
للطبعة الفرنسية

لندن 18 آذار/ مارس 1872

إلى المواطن موريس لاشاتر

أيها المواطن المحترم

أرحب بفكرتك لنشر ترجمة رأس المال بشكل متسلسل. ففي هذه الصيغة سيكون الكتاب أيسر منالاً للطبقة العاملة، وهذا الاعتبار يفوق، في نظري، كل ما عداه.

هذا هو الوجه الجميل من العملة، ولكن إليك الوجه الآخر: إن طريقة التحليل التي اعتمدتها، والتي لم تُطبَّق على القضايا الاقتصادية من قبل، تجعل قراءة الفصول الأولى شاقة نوعاً ما، ويُخشى أن الجمهور الفرنسي، الذي يتعجل دوماً بلوغ النتيجة، ويتوق إلى معرفة الصلة بين المبادىء العامة والقضايا الآنية التي تشغل باله، سوف تثبُط عزيمته عن المضي قدُماً، لأنه لن يحصل في البداية على كل ما يبتغي.

وهذا عائق يتعذر عليّ صدّه بغير أن أنبّه وأسلّح، مسبقاً، القراء الباحثين بحماسة عن الحقيقة. ليس ثمة طريق معبَّد يقود إلى العلم. ولا أمل لبلوغ ذراه النيِّرة إلّا لأولئك الذين لا يرهبهم عناء تسلُّق مسالكه الوعرة.

تقبّل، أيها المواطن المحترم، إخلاصي الأكيد(*).

كارل ماركس

(*) لم ترد في الألمانية بل في النص الإنكليزي وحده. [ن. ع].

إلى القارىء

أخذ السيّد ج. روا على عاتقه وضع ترجمة تكون أشد ما يمكن من الدقة والحرفية، وقد أنجز المهمة بدقة فائقة. بيد أن دقته الفائقة هذه أرغمتني على تعديل نص ترجمته، [32] لجعله أيسر منالاً لإدراك القارىء. إن هذه التعديلات التي أُدخلت على النص يوماً بعد يوم، إذ كان الكتاب يُنشر على أجزاء، لم تتم بالعناية نفسها، فكان لا بد أن تفضي إلى تباين في الأسلوب.

وبعد أن قمت بهذه المراجعة، عمدت إلى تطبيقها على النص الأصلي (الطبعة الألمانية الثانية) لتبسيط بعض المناظرات، واستكمال بعضها الآخر، وتقديم معطيات إحصائية وتاريخية إضافية، وإضافة ملاحظات نقدية، إلخ. وعليه، مهما تكن العيوب الأدبية التي علقت بالطبعة الفرنسية، فإنها تمتلك قيمة علمية مستقلة عن الأصل، وينبغي حتى للقراء الملمّين بالألمانية أن يرجعوا إليها.

وأدرج أدناه فقرات من التعقيب على الطبعة الألمانية الثانية تتناول تطور الاقتصاد السياسي في ألمانيا، والمنهج المعتمد في الكتاب الحالي(*).

كارل ماركس
لندن 28 نيسان/إبريل 1875

(*) راجع مقدمة الطبعة الألمانية الثانية في الطبعة العربية الحالية. [ن. ع].

[33]

مقدمة الطبعة الألمانية الثالثة

لم يقدّر لماركس أن يهيىء الطبعة الثالثة بنفسه. فهذا المفكر الجبار، الذي ينحني الآن أمام عظمته، بإجلال، حتى خصومه، قد توفي في الرابع عشر من آذار/مارس 1883.

ويقع عليّ، أنا الذي فقدت بموته خير وأوفى صديق ـ على مدى أربعين عاماً ـ صديق أدين له بما تعجز في التعبير عنه الكلمات ـ يقع واجب إعداد هذه الطبعة الثالثة للنشر، وكذلك المجلد الثاني الذي تركه ماركس في هيئة مخطوطة. وينبغي أن أطلع القارىء على الطريقة التي نفذت بها القسم الأول من واجبي.

كان ماركس يزمع، في الأصل، تعديل الشطر الأكبر من نص المجلد الأول، وصياغة الكثير من القضايا النظرية بدقّة أكبر، وإدخال نقاط جديدة، واستكمال المواد التاريخية والإحصائية بآخر ما استجدّ. بيد أن سوء وضعه الصحي ورغبته الملحّة في اتمام صياغة المجلد الثاني، جعلاه يعدل عن ذلك. فلم تجر سوى التعديلات الأشدّ ضرورة، والإضافات التي احتوتها الطبعة الفرنسية (رأس المال، تأليف كارل ماركس، باريس، لاشاتر، 1873)(*).

وكان بين الكتب التي خلّفها ماركس نسخة ألمانية صححها بنفسه في بعض المواضع، وضمّنها إحالات إلى الطبعة الفرنسية، كما كان بين كتبه نسخة فرنسية أشار فيها، بالضبط، إلى المواضع التي ينبغي أن تستخدم. وتقتصر هذه التعديلات والإضافات، عدا استثناءات قليلة، على الجزء الأخير من المجلد المعنون: «عملية تراكم رأس المال». في

(*) صدرت الطبعة الفرنسية من المجلد الأول في سلسلة من الكراسات بين 1872 ـ 1875. [ن. برلين].

هذا الجزء، كان النص أقرب للتطابق مع المخطوطة الأصلية من سواه، في حين أن الأجزاء السابقة تعرضت لتعديل كبير. ولهذا جاء أسلوبه أكثر حيوية، وموحّداً في السبك أكثر من غيره. ولكنه ينطوي أيضاً على إهمال أكبر، ويحفل بالتعابير الإنكليزية، بل إن الغموض يكتنف بعض المواضع، وتتخلل أسلوب عرض الحجج ثغرات هنا وهناك، إذ إن بعض التفاصيل الهامة لم تحظ إلّا بمجرد إشارة.

[34] أما بخصوص الأسلوب، فقد نقّح ماركس الكثير من الأقسام الفرعية للفصول تنقيحاً كبيراً، فدلّني هنا، كما فعل في الكثير من الأحاديث الشفهية، على الحدود التي أستطيع المضيّ إليها في حذف المصطلحات التقنية الإنكليزية وسواها من التعابير الإنكليزية. ولو قدّر لماركس أن لا يرحل لَعمِل، في كل الأحوال، على مراجعة الإضافات والنصوص الملحقة، واستعاض عن الأسلوب الفرنسي الرخو، بأسلوبه الألماني المحكَم، وقد وجب عليّ، عند ترجمتها، الاكتفاء بجعلها منسجمة قدر المستطاع مع النص الأصلي.

وهكذا لم تتغير كلمة واحدة في الطبعة الثالثة دون قناعة تامة بأن المؤلف كان سيعدّلها بنفسه. وما خطر لي أن أقحم في رأس المال تلك اللغة الهجينة الشائعة التي ينزع الاقتصاديون الألمان إلى التعبير بها ـ تلك اللغة المبهمة التي، على سبيل المثال، تسمي الشخص الذي يجعل الآخرين يعطون له عملهم لقاء الدفع نقداً بـ واهب العمل والشخص الذي يؤخذ عمله منه لقاء أجر يسمى بـ متلقي العمل. وفي اللغة الفرنسية أيضاً تستخدم كلمة «العمل» (travail) في الحياة اليومية بمعنى «المهنة». غير أن للفرنسيين الحق في أن يعتبروا أي اقتصادي مجنوناً إن سمّى الرأسمالي «واهب ـ العمل» (donneur de travail)، والعامل «متلقي ـ العمل» (receveur de travail).

كذلك لم أعط لنفسي الحرية في تحويل العملات والنقود والمقاييس والأوزان الإنكليزية المستخدمة في النص كله إلى مُعادِلاتها الألمانية الجديدة. فعند صدور الطبعة الأولى، كان في ألمانيا أنواع من المقاييس والأوزان بعدد أيام السنة. زد على ذلك أنه كان ثمة نوعان من الماركات (ولم يكن مارك الرايخ موجوداً آنذاك إلّا في مخيلة زوتبير الذي ابتكره أواخر الثلاثينات) ونوعان من الغيلدن وعلى الأقل ثلاثة أنواع من التالر من بينها نوع يُدعى بـ «الثلثين الجديد»(*). لقد كان النظام المتري يسود العلوم الطبيعية، بينما كانت الأوزان والمقاييس الإنكليزية تسود أسواق العالم. وفي مثل هذه الأحوال

(*) عملة فضية قيمتها $\frac{2}{3}$ تالر، كانت متداولة في عدد من ولايات ألمانيا منذ أواخر القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. [ن. برلين].

كانت وحدات القياس الإنكليزية طبيعية تماماً بالنسبة لكتاب يستقي الوقائع الثبوتية من العلاقات السائدة في الصناعة البريطانية على وجه الحصر تقريباً. وما يزال السبب الأخير حاسماً حتى يومنا هذا، خصوصاً وأن الأوضاع السائدة في السوق العالمية لم تكد تتغير، وما تزال الأوزان والمقاييس الإنكليزية تهيمن، كليّاً على وجه التقريب، في الصناعتين الأساسيتين، وهما الحديد والقطن.

وفي الختام، أودّ أن أقول بضع كلمات عن فن ماركس في الاستشهاد بالمراجع، هذا الفن الذي قلّما وجد تفهماً. حين تكون المقتبسات مجرد سرد لواقعة أو وصف لها، كتلك الشواهد المستقاة من الكتب الزرقاء الإنكليزية مثلاً، فإنها تقوم مقام دليل وثائقي بسيط، بيد أن الأمر ليس على هذا النحو حين يورد ماركس آراء نظرية لاقتصاديين [35] آخرين. فالمقتطف، هنا، لا يرمي إلى أكثر من تحديد أين ومتى ومن الذي عبّر بوضوح، أول مرة، عن فكرة اقتصادية نشأت في مجرى التطور. والاعتبار الوحيد، هنا، هو أن تكون للفكرة الاقتصادية المعنية أهمية بالنسبة لتاريخ العلم أو أن تكون هذه الفكرة التعبير الوافي، بهذا القدر أو ذاك، عن الوضع الاقتصادي لعصرها. وسواء كانت هذه الفكرة ما تزال صائبة بصورة مطلقة أو نسبية، من وجهة نظر المؤلف، أو كانت قد أصبحت برمّتها في عداد التاريخ الغابر، فلا أهمية لذلك أبداً. وعليه فإن هذه المقتبسات ليست أكثر من تعليق يرافق النص، تعليق مُستمد من تاريخ علم الاقتصاد، لتبيان بعض مراحل التقدم الهامة التي قطعتها النظرية الاقتصادية، حسب التأريخ والمؤلف. وكان ذلك ضرورياً تماماً لعلم ما يزال مؤرخوه يتميزون بجهل مغرض تقريباً يشبه جهل الوصوليين. ويتضح الآن أيضاً، انسجاماً مع التعقيب على الطبعة الألمانية الثانية، لماذا لم يجد ماركس مناسبة للاستشهاد بالاقتصاديين الألمان، إلّا في حالات استثنائية تماماً.

ثمة أمل في أن يصدر المجلد الثاني خلال عام 1884.

فريدريك إنجلز

لندن 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1883

[36]

مقدمة إنجلز
للطبعة الإنكليزية

لا يحتاج إصدار طبعة إنكليزية من رأس المال إلى ما يبرره، بل على العكس، قد يترقب المرء توضيحاً للأسباب التي أخّرت، حتى اليوم، صدور هذه الطبعة الإنكليزية، وهو يرى أن النظريات التي بشّر بها هذا الكتاب كانت في السنوات الأخيرة، دوماً، موضع الإشارة والهجوم والدفاع والتأويل الصائب أو الخاطىء في الصحافة الدورية والأدب الشائع في إنكلترا وأميركا على حد سواء.

ولما غدا واضحاً، بُعَيد وفاة المؤلف عام 1883، أن صدور طبعة إنكليزية من الكتاب ضروري حقاً، قَبِلَ السيد صامويل مور، الذي كان صديقاً لماركس وكاتب هذه السطور لعدة سنوات، وقد لا يدانيه أحد إلماماً بالكتاب نفسه، قبل أن يتولى الترجمة التي يتوق منفّذو وصية ماركس، المكلّفون بمخطوطاته، إلى وضعها أمام الجمهور. واتفق الرأي أن أتولّى مقارنة مخطوطة الترجمة بالنص الأصلي، واقتراح التعديلات التي قد أستحسنها. وحين بدا لنا، شيئاً فشيئاً، أن مشاغل المهنة تمنع السيّد مور من إتمام الترجمة بالسرعة التي نريدها جميعاً، قبلنا بسرور عرض الدكتور إفلينغ للقيام بقسط من المهمة. وفي الوقت عينه أبدت السيدة إفلينغ، صغرى بنات ماركس، الاستعداد لتدقيق المقتبسات وإيراد النصوص الأصلية للمقاطع العديدة التي استقاها ماركس من المؤلّفين الإنكليز والكتب الزرقاء الإنكليزية، ثم ترجمها إلى الألمانية. وقد تمّ ذلك في الكتاب برمّته، عدا استثناءات قليلة لا مفرَّ منها.

ترجم الدكتور إفلينغ الأقسام التالية من الكتاب: (1) الفصل العاشر (يوم العمل)، والفصل الحادي عشر (معدل ومقدار فائض القيمة)؛ (2) الجزء السادس (الأجور، ويضم أربعة فصول، من الفصل التاسع عشر إلى الفصل الثاني والعشرين)؛ (3) ابتداءً من الفصل الرابع والعشرين، الفقرة الرابعة، (الظروف التي... إلخ) حتى نهاية المجلد،

ويضم ذلك القسم الأخير من الفصل الرابع والعشرين، والفصل الخامس والعشرين، [37]
وكامل الجزء الثامن (من الفصل السادس والعشرين إلى الثالث والثلاثين)، (4) مقدمتي
المؤلف. وقد ترجم السيد مور كل ما تبقّى من المجلد(*). وعلى ذلك فإن كل مترجم
مسؤول عن نصيبه فقط من العمل، بينما أتحمّل أنا مسؤولية عامة عن الكتاب برمّته.

إن الطبعة الألمانية الثالثة التي اعتمدناها أساساً لهذه الترجمة، قد أعددتُها أنا عام 1883، مستعيناً بالملاحظات التي خلّفها المؤلف حيث يشير إلى فقرات في الطبعة الثانية ينبغي استبدالها بفقرات مقابلة في النص الفرنسي المنشور عام 1873(1). إن التعديلات التي أُجريت، بهذه الصورة، على نص الطبعة الثانية تتطابق، بوجه عام، مع التغييرات التي ضمّنها ماركس في مجموعة من التعليمات التحريرية التي وضعها لترجمة إنكليزية كان يخطط لها قبل عشر سنوات في أميركا، ثم أهملت أساساً لعدم توافر مترجم كُفء مناسب. وقد وضع هذه المخطوطة تحت تصرُّفنا، صديقنا القديم السيد ف .أ.زورغه من هوبوكين في نيوجرسي. وتعيّن المخطوطة تعديلات جديدة مستمدة من الطبعة الفرنسية؛ وبالنظر لأنها أقدم، بسنوات، من التعليمات النهائية المعَدَّة للطبعة الثالثة، فلم أسوّغ لنفسي إلّا حرية ضئيلة في الإفادة منها، وبشكل رئيس حيثما أعانتنا على تجاوز الصعوبات. وعلى هذا النحو، رجعنا إلى النص الفرنسي في أغلب الفقرات الصعبة، لتبيّن ما كان المؤلف نفسه مستعداً للتضحية به حيثما يتطلب الأمر التضحية بشيء على قدر من الأهمية في النص الأصلي.

ولكن ثمة صعوبة لم نستطع توفيرها على القارىء: تلك هي استخدام مصطلحات معيّنة بمعنى يختلف عما تحمله، لا في الحياة اليومية فحسب، بل في الاقتصاد السياسي المعتاد أيضاً. ولكن ما كان لذلك من بدّ. فكل منحى جديد في العلم ينطوي على ثورة في المصطلحات التقنية لذلك العلم. وهذا ما تبيّنه الكيمياء على خير وجه، حيث تنقلب
[38] المصطلحات انقلاباً جذرياً مرة كل عشرين عاماً، ويصعب على المرء أن يجد مركّباً

(*) لا يتطابق ترقيم الفصول في الطبعة الإنكليزية من المجلد الأول مع ترقيمها في الطبعة الألمانية. [ن. برلين].

(1) رأس المال، تأليف كارل ماركس، ترجمة السيد ج. روا، باريس، لاشاتر. (*Le Capital* Par Karl Marx. Traduction du M.J. Roy). راجع المؤلف الترجمة بكاملها. إنَّ هذه الترجمة، وبالأخص في القسم الأخير من المجلد، تنطوي على تعديلات وإضافات كثيرة قياساً لنص الطبعة الألمانية الثانية.

عضوياً واحداً لم تطلق عليه سلسلة طويلة من التسميات. لقد قنع الاقتصاد السياسي، على وجه العموم، باستعارة مصطلحات الحياة التجارية والصناعية، كما هي عليه، فاستخدمها دون أن يدرك أنه، إذ يفعل ذلك، إنما يحبس نفسه في حلقة ضيقة من الأفكار التي تعبّر عنها تلك المصطلحات. وهكذا فإن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ذاته لم يتخطَّ قطّ المفاهيم المتداولة للربح والريع، ولم يتفحّص قط هذا الجزء غير مدفوع الأجر من المنتوج (الذي يسميه ماركس بـ : فائض القيمة) في كليّته الإجمالية، ولذلك لم يستطع التوصل قطّ إلى فهم واضح، سواء لمنشأ هذا الجزء أو طبيعته، ولا للقوانين التي تنظّم التوزيع اللاحق لقيمته، وذلك رغم أن هذا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كان يدرك تمام الإدراك أن كلاً من الربح والريع ليسا إلّا جزءين فرعيين، شظيتين، من ذلك الجزء غير مدفوع الأجر من المنتوج الذي يتوجب على العامل أن يقدمه إلى رب العمل (وربّ العمل هو أول من يستولي على هذا الجزء رغم أنه ليس مالكه النهائي والوحيد). وبالمثل كانت الصناعة، غير الزراعية أو الحرفية، تُدرج بأكملها دون تمييز تحت اسم المانيفاكتورة، فيُمحي بذلك التمييز بين مرحلتين كبيرتين من التاريخ الاقتصادي تختلفان اختلافاً جوهرياً، وهما: مرحلة المانيفاكتورة الخالصة، التي ترتكز على تقسيم العمل اليدوي، ومرحلة الصناعة الحديثة التي ترتكز على الآلة. لكن من البديهي أن النظرية التي تعتبر الإنتاج الرأسمالي المعاصر ليس إلّا مرحلة عابرة في تاريخ البشرية الاقتصادي، لا بدَّ من أن تستخدم مصطلحات مغايرة لتلك المألوفة عند باحثين يعتبرون هذا النمط من الإنتاج خالداً ونهائياً..

ثمة كلمة حول طريقة المؤلف في الاستشهاد قد لا تكون في غير موضعها. في أغلب الأحوال تقوم المقتبسات، جرياً على العادة، مقام دليل وثائقي لدعم أحكام ترد في النص. ولكن في حالات كثيرة تُقتطف فقرات من كتّاب اقتصاديين لبيان متى وأين ومن الذي أعلن رأياً معيَّناً بوضوح لأول مرة. يحصل ذلك حينما يكون الرأي الذي يقتطفه ماركس هاماً، بصفته تعبيراً، على هذا القدر أو ذاك من الدقة، عن ظروف الإنتاج والتبادل الاجتماعي السائدة في حينها، وذلك بصرف النظر تماماً عما إذا كان ماركس يعترف أو لا يعترف بصواب الرأي عموماً. فهذه المقتبسات، إذن، تكمّل النص بتعليقات مستمدة من تاريخ العلم.

[39] ولا تتضمن ترجمتنا غير المجلد الأول من المؤلَّف. ولكن هذا المجلد يشكّل، بدرجة كبيرة، كلّاً متكاملاً في ذاته، وقد اعتُبر عملاً مستقلاً خلال الأعوام العشرين الماضية. أما المجلد الثاني بالألمانية، والذي قمت بإعداده ونشره عام 1885، فهو ناقص بالتأكيد

بدون المجلد الثالث، الذي لا يمكن أن يصدر قبل نهاية عام 1887. وحين يظهر المجلد الثالث بالنص الألماني الأصلي، يكون الوقت قد حان للتفكير في تهيئة طبعة إنكليزية لكلا المجلدين.

غالباً ما يسمَّى كتاب رأس المال، في القارة الأوروبية، «إنجيل الطبقة العاملة». ولا يمكن لمن يعرف الحركة العمالية عن كثب أن ينكر أن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الكتاب تصبح، أكثر فأكثر، المبادىء الأساسية لحركة الطبقة العاملة الكبرى، لا في ألمانيا وسويسرا فحسب، بل في فرنسا وهولندا وبلجيكا وأميركا، وحتى في إيطاليا وإسبانيا، وأن الطبقة العاملة في كل مكان ترى، على نحو متزايد، في هذه الاستنتاجات التعبير الأدق عن أحوالها ومطامحها. وفي إنكلترا أيضاً تمارس نظريات ماركس، في هذه اللحظة بالذات، تأثيراً قوياً على الحركة الاشتراكية التي لا يقل انتشارها في أوساط «المثقفين» عنه في صفوف الطبقة العاملة. ولكن هذا ليس كل شيء. فالوقت الذي يفرض التفحُّص العميق لوضع إنكلترا الاقتصادي، كضرورة وطنية لا مناص منها، يدنو سريعاً .إن مسيرة النظام الصناعي لهذا البلد تقترب من نقطة التوقف، لأن هذه المسيرة مستحيلة بدون توسُّع الإنتاج، وبالتالي الأسواق، توسعاً سريعاً ومستمراً. فالتجارة الحرة قد استنفدت قواها؛ وحتى مانشستر باتت تشك في هذا الإنجيل الاقتصادي الذي كان إنجيلها في الماضي[2]. فالصناعة الأجنبية، التي تنمو نموًّا سريعاً، تنتصب بوجه الإنتاج الإنكليزي في كل مكان، لا في الأسواق المحمية وحدها، بل في الأسواق المحايدة أيضاً، وحتى على هذا الجانب من القنال. وبينما تنمو الطاقة الإنتاجية بمتوالية هندسية، [40] تتسع الأسواق، في أحسن الحالات، بمتوالية حسابية. إنَّ دورة الركود، فالازدهار، ففيض الإنتاج، فالأزمة، هذه الدورة التي تكررت كل عشر سنوات منذ عام 1825 وحتى 1867، تبدو قد انتهت، ولكن لتلقي بنا فقط في حمأة الجزع من كساد مزمن دائم. ففترة الازدهار المنتظرة بآهات الحسرة لن تأتي، وكلما بدا لنا أننا نلمح إمارات بشراها،

---

(2) شهد الاجتماع الدوري لغرفة تجارة مانشستر الذي عُقد عصر هذا اليوم، مناقشة حامية حول موضوع حرية التجارة، وطُرح مشروع قرار ينص على ما يلي: «بعد أن انتظرنا عبثاً طوال 40 عاماً أن تحذو الأمم الأخرى حذو إنكلترا في تبنِّي التجارة الحرة، ترى الغرفة بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذا الوضع». وقد خُذل القرار بأغلبية صوت واحد، وكان العدد 21 صوتاً لصالحه مقابل 22 صوتاً ضده ـ إيفننغ ستاندارد *Evening Standard* ـ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1886.

تبددت في الهواء من جديد. وفي أثناء ذلك، يواجهنا حلول كل شتاء بالسؤال الكبير «ماذا نفعل بالعاطلين عن العمل؟». ولكن بينما يزداد عدد العاطلين باستمرار من عام لآخر، لا يوجد من يجيب عن هذا السؤال، ونكاد نستطيع أن نحسب اللحظة التي ينفد فيها صبر العاطلين فيأخذون زمام مصيرهم بأيديهم. ولا ريب في أن كل لحظة كهذه تقتضي الإصغاء لصوت رجل جاءت نظريته كلها نتيجة حياة صرفها في دراسة تاريخ ووضع إنكلترا الاقتصادي، وقادته هذه الدراسة إلى الاستنتاج بأن إنكلترا هي البلد الوحيد، في أوروبا على الأقل، الذي يمكن أن تتحقق فيه الثورة الاجتماعية المحتومة بوسائل سلمية وقانونية تماماً. ولم ينس، بالتأكيد، أن يضيف أنه لا يكاد يتوقع أن تُذعن الطبقات الحاكمة لهذه الثورة السلمية القانونية دون أن تقوم بـ «تمرد مؤيد للعبودية» (proslavery rebillion)[*].

فريدريك إنجلز
5 تشرين الثاني/نوفمبر 1886

(*) الإشارة إلى تمرُّد مالكي العبيد في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأميركية الذي أدى إلى الحرب الأهلية. [ن. برلين].

مقدمة الطبعة
الألمانية الرابعة

فرضت عليّ الطبعة الرابعة أن أثبت، في شكل نهائي، قدر المستطاع كلّاً من النص والحواشي. أدناه شرح موجز يبيّن كيف قمت بأداء هذه المهمة.

بعد مقارنة الطبعة الفرنسية بملاحظات ماركس المخطوطة، مرة أخرى، أخذت مقاطع جديدة عن الطبعة الفرنسية واضفتها إلى النص الألماني، وترد هذه الإضافات على الصفحة 80 (الطبعة الثالثة ص 88) والصفحات 458 ـ 460 (الطبعة الثالثة ص 509 ـ 510) والصفحات 547 ـ 551 (الطبعة الثالثة ص 600) والصفحات 591 ـ 593 (الطبعة الثالثة ص 644) والصفحة 596، الملاحظة رقم 79 (الطبعة الثالثة، ص 648)(*). وقد حذوت حذو الطبعتين الفرنسية والإنكليزية بإضافة الحاشية الطويلة حول عمال المناجم إلى النص (الطبعة الثالثة ص 509 ـ 515، الطبعة الرابعة ص 461 ـ 467)(**). أما التعديلات الطفيفة الأخرى فقد كانت ذات طابع تقني بحت.

وإلى جانب ذلك أضفت بضع ملاحظات إيضاحية، وبالتحديد حيثما بدا أن تغيّر الظروف التاريخية يقتضي ذلك. وقد حصرت هذه الملاحظات الإيضاحية بأقواس مربّعة [ ] مذيّلة بالحرفين الأولين من اسمي أو بتوقيع الناشر (D.H)(***).

وفي غضون ذلك، بات لزاماً عليّ أن أقوم بمراجعة كاملة للمقتبسات العديدة بسبب صدور الطبعة الإنكليزية. وتولت إليانور، صغرى بنات ماركس، مقارنة المقتبسات مع نصوصها الأصلية لأجل الطبعة الإنكليزية، بحيث تأتي المقتبسات المأخوذة عن مصادر

(*) الطبعة الألمانية الحالية، ص 130، 517-519، 610-513، 655-657، 660. [ن. برلين].

(**) الطبعة الألمانية الحالية، ص 519-525. [ن. برلين].

(***) اكتفينا في الطبعة الحالية بوضع أقواس مربّعة [ ] مذيّلة بتوقيع إنجلز. [ن. برلين].

إنكليزية، وهي تؤلف الأغلبية الساحقة، في نصها الأصلي لا بصيغة ترجمة معادة من الألمانية. ولدى إعداد الطبعة الرابعة، وجدتني مرغماً على الرجوع إلى هذا النص. وكشفت المقارنة عن وجود مواضع يشوبها قليل من عدم الدقة. فثمة أخطاء في الإحالة إلى أرقام الصفحات، يرجع بعضها إلى ارتكاب أخطاء عند استنساخ دفاتر المخطوطة، [42] ويرجع بعضها الآخر إلى تراكم الأخطاء المطبعية لثلاث طبعات، وهناك قويسات للمقتبسات وتنقيط لشيء محذوف، في غير مواضعها، وهو أمر لا يمكن تلافيه حين تستنسخ مقتبسات عديدة مدوّنة في دفتر مقتطفات؛ وثمة ترجمة غير موفقة لكلمة ما في بعض المواقع، وهناك فقرات خاصة أخذت من دفاتر ملاحظات ماركس الباريسية القديمة التي يرجع تاريخها إلى أعوام 1843 ـ 1845، عندما لم يكن ماركس ملمّاً بالإنكليزية، وكان يقرأ مؤلَّفات الاقتصاديين الإنكليز في ترجمتها الفرنسية، بحيث أدت الترجمة المضاعفة لهذه الفقرات إلى ابتعاد طفيف عن المعنى في حالة ستيوارت وأور وغيرهما، حيث وجب الآن الاعتماد على النص الإنكليزي ـ هذا إضافة إلى حالات مماثلة من أخطاء طفيفة نشأت عن عدم الدقة والإهمال. غير أن كل من يقارن الطبعة الرابعة بالطبعات السابقة سيقتنع بأن عملية التصحيح المجهدة لم تُحدث في الكتاب أدنى تغيير يستحق الذكر. ولم يكن هناك غير مقتبس واحد لم نجد له أثراً ـ وهو المقتبس المأخوذ عن ريتشارد جونز (الطبعة الرابعة، ص 562، الحاشية رقم 47)(*)؛ ولعل قلم ماركس قد زلّ حين دوّن عنوان الكتاب(**). أما سائر المقتبسات الأخرى فتحتفظ بكامل قوة حجتها، أو أنها قد تعززت بالصيغة الدقيقة الحالية.

ولكن أجدني، هنا، مضطراً للعودة إلى قصة قديمة.

إنني لا أعرف غير حالة واحدة أضحت فيها دقة مقتبس يورده ماركس موضع الشك. وبما أن هذه القضية استمرت حتى بعد وفاته، فلا يسعني إغفالها في هذا المجال(***).

(*) الطبعة الألمانية الحالية، ص 625. [ن. برلين].

(**) لم يخطىء ماركس في تسجيل عنوان الكتاب بل في تدوين رقم الصفحة، وكتب ص 36 بدلاً من ص 37. [ن. ع].

(***) في عام 1891 صدر في هامبورغ كتيّب لإنجلز بعنوان: القضايا التي يثيرها برنتانو ضد ماركس بسبب تزوير مزعوم، تزوير التاريخ والوثائق. يفضح إنجلز في هذا الكتيّب هجمات التشويه المكررة ضد ماركس التي شنّها ممثلو البورجوازية، واتهموه فيها بتزوير متعمد لمقتبس من خطاب غلادستون في 16 نيسان/إبريل 1863. [ن. برلين].

في السابع من آذار/مارس 1872، ظهر على صفحات كونكورديا *Concordia* البرلينية، لسان حال اتحاد الصناعيين الألمان، مقال غُفْل بعنوان: «كيف يقتبس ماركس». يزعم المقال، بفيض من السخط الأخلاقي، وبلغة تفتقر إلى الدبلوماسية، أن المقتبس المأخوذ من الخطاب الذي ألقاه غلادستون حول الميزانية في 16 نيسان/إبريل 1863 (وورد في الخطاب الافتتاحي لرابطة العمال الأممية عام 1864، ونشره ماركس في المجلد الأول من رأس المال، على الصفحة 617 من الطبعة الرابعة(*)، والصفحة 670-671 من الطبعة الثالثة) نصّ مزور، وأن التقرير المختزل (شبه الرسمي) الصادر عن هانزارد ليس فيه كلمة واحدة من العبارة التي تقول: «إن هذه الزيادة المُسْكِرَة في الثروة والنفوذ... هي مقصورة كلياً على طبقات تتمتع بالملكية». ويزعم المقال «أن هذه العبارة لم ترد قط في خطاب غلادستون. وإن ما يقوله غلادستون هو العكس بالضبط». ويرد بعد ذلك بحروف طباعية بارزة «**إن هذه الجملة، شكلاً ومحتوى، إنما هي كذبة أقحمها ماركس**».

لقد تلقى ماركس هذا العدد من كونكورديا في شهر أيار/مايو التالي، ورد على الكاتب المجهول في صحيفة فولكسشتات في الأول من حزيران/يونيو. ونظراً لأن ماركس لم يستطع أن يتذكر أية صحيفة نقل عن تقريرها الإخباري نص المقتطف، فقد قصر رده على إيراد النص المقابل من مطبوعتين إنكليزيتين، ثم أورد تقرير صحيفة تايمز [43] *Times*، حيث يقول غلادستون بموجبه:

> «هذا هو وضع الأمور في ما يتعلق بثروات هذه البلاد. وينبغي أن أقول، من جانبي، إنني كنت سأنظر بخشية وألم إلى هذه الزيادة المُسْكِرة في الثروة والنفوذ، لو كنت أعتقد أنها مقصورة على طبقات ميسورة الحال. وهذا لا يشمل وضع الشغيلة من السكان على الاطلاق. فالزيادة التي وصفتها والتي تستند، كما أظن، إلى بيانات دقيقة، هي زيادة مقصورة كلياً على طبقات تتمتع بالملكية».
>
> «That is the state of the case as regards the wealth of this country. I must say for one, I should look almost with apprehension and with pain upon this intoxicating augmentation of wealth and power, if it were my belief that it was confined to classes who are in easy circumstances. This takes no cognizance at all of the condition of the labouring

---

(*) الطبعة الألمانية الحالية، ص 680-681. [ن. برلين].

population. The augmentation I have described and which is founded, I think, upon accurate returns, is an augmentation entirely confined to classes of property.»

إذن، يقول غلادستون هنا إنه سيأسف لو كانت الأمور على هذا النحو، ثم يضيف لكنها كذلك: فهذه الزيادة المُسكرة في النفوذ والثروة تقتصر كلياً على طبقات مالكة. أما بخصوص نص هانزارد شبه الرسمي، فيمضي ماركس قائلاً: «كان السيد غلادستون، عند تلاعبه بالنص في ما بعد، ماكراً بما فيه الكفاية، فحذف هذه الفقرة التي كانت تعرِّضه للشبهة قطعاً باعتبارها صادرة عن وزير للمالية. وبالمناسبة فهذه عادة مألوفة في البرلمان الإنكليزي، وليست تلفيقاً من لاسكر القميء ضد بيبل»(*).

ويحتدم غيظ الكاتب المجهول أكثر فأكثر. فيعمد في رد نشرته كونكورديا في 4 تموز/يوليو، إلى تنحية المصادر الثانوية جانباً، ويشير متصنعاً الرصانة إلى أن «العادة» جرت على الاستشهاد بالخطب البرلمانية وفقاً للتقارير المختزلة. ويضيف، على أية حال، أن تقرير تايمز (الذي يتضمن العبارة «المزيفة») ونص هانزارد المختزل (الذي يخلو منها) هما «متماثلان من حيث الجوهر»، وإن تقرير تايمز يحتوي هو الآخر «بالضبط نقيض العبارة سيئة الصيت التي وردت في خطاب الافتتاح». ويخفي هذا الرجل، بعناية بالغة، أن تقرير تايمز يتضمن صراحة تلك «العبارة سيئة الصيت» بلحمها ودمها، إلى جانب «النقيض» المزعوم. ورغم ذلك كله يشعر الكاتب المجهول بأنه قد وقع في الفخ، وأن لا شيء يمكن أن ينقذه غير حيلة جديدة. وهكذا رغم أن مقاله يعجّ بـ «كذب وقح» كما بيّنا للتوّ، ويحفل بعبارات إساءة مهذبة من قبيل «سوء النية» و «عدم الأمانة» و«الزعم الكاذب» و «ذلك الاستشهاد المُنتحل» و «الكذب الوقح» و «اقتباس مزيّف كلياً» و «هذا التزييف» و«مخزٍ ببساطة»، إلخ، رغم ذلك يجد أن الضرورة تقتضيه حرف الموضوع [44]

(*) «تلفيق من لاسكر القميء ضد بيبل» (Erfrindung des Laskerschen contra Bebel) في اجتماع مجلس الرايخشتاغ ـ وهو مجلس النواب الألماني ـ في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1871 أعلن لاسكر، وهو من نواب الحزب الوطني الليبرالي، في سجال ضد أوغست بيبل، أنه إذا ما سوّلت للعمال الألمان أنفسهم الاقتداء بثوار كومونة باريس فان «المواطنين الشرفاء والمالكين سيقتلونهم بالهراوات قتلا». لكن هذا الخطيب قرر عدم نشر هذه الجملة فاستبدل عبارة «يقتلونهم بالهراوات قتلا»، وهو ما نص عليه المحضر، بعبارة «سيوقفونهم عند حدّهم بما لديهم من قوة». وقد كشف بيبل النقاب عن هذا التزوير، فبات لاسكر موضع سخرية العمال الذين لقبوه بـ لاسكر القميء، لقصر قامته. [ن. برلين].

والابتعاد إلى صعيد آخر، لذلك يَعِدُ «بأن يشرح في مقال ثان المعنى الذي نعزوه نحن (المجهول الذي لا يكذب) لمحتوى كلمات غلادستون». وكأنّ لرأيه، على خلوّه من أية قيمة جدية، أيما علاقة بهذا الموضوع. وظهر المقال الثاني في عدد 11 تموز/يوليو على صفحات كونكورديا.

ردّ ماركس من جديد في عدد 7 آب/أغسطس من صحيفة فولكسشتات، حيث قدم تقريرين عن الفقرة المعنية، استُقيا من صحيفتي مورننغ ستار *Morning Star* ومورننغ أدفرتايزر *Morning Advertiser* الصادرتين في 17 نيسان/إبريل 1863. واستناداً إلى هذين التقريرين يقول غلادستون إنه كان سينظر بخشية... إلخ، إلى هذه الزيادة المُسْكِرة في الثروة والنفوذ، لو أنه كان يعتقد أن ذلك يقتصر على «الطبقات الميسورة»، غير أن هذه الزيادة هي في الواقع «مقصورة كلياً على طبقات تتمتع بالملكية». إذن يورد هذان التقريران، كلمة كلمة، الفقرة التي يُزعم أنها «أُقحمت كذباً». كما أن ماركس أثبت مرة أخرى بالمقارنة بين نصّي تايمز وهانزارد، أن هذه العبارة التي نشرتها الصحف الثلاث تتطابق بالنص، علماً أن هذه الصحف صدرت صباح اليوم التالي بصورة مستقلة بعضها عن بعض، مما يبرهن أنها وردت فعلاً في خطاب غلادستون، رغم عدم وجودها في تقرير هانزارد، الذي جرت مراجعته حسب «العادة» المألوفة، وأن غلادستون، بتعبير ماركس نفسه «قد ألبسها طاقية إخفاء في ما بعد». وفي الختام أعلن ماركس أن ليس لديه متّسع من الوقت لاستئناف النقاش مع الكاتب المجهول. ويبدو أن هذا الأخير أخذ كفايته هو أيضاً، وعلى أية حال فإن ماركس لم يتلقَّ أي أعداد أخرى من صحيفة كونكورديا.

بعد ذلك بدا أن القضية قد ماتت ووريت التراب. والحق، تناهت إلينا مرة أو مرتين، عبر أناس على احتكاك بجامعة كمبريدج، إشاعات غامضة عن جريمة أدبية رهيبة يُزعم أن ماركس قد ارتكبها في رأس المال، ورغم كل التحريات لم نعرف شيئاً ملموساً عن الموضوع أكثر من ذلك. بعدها، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1883، أي عقب وفاة ماركس بثمانية أشهر، ظهر على صفحات تايمز رسالة تحمل شعار كلية ترينيتي ـ كمبريدج، ومذيَّلة بتوقيع سيدلي تايلور يلقي فيها هذا الرجل القميء، الذي يزج نفسه في أكثر شؤون التعاونيات اعتدالاً، ويغتنم هذه الفرصة أو تلك بأعذار واهية، يلقي الضوء لا على إشاعات كمبريدج المبهمة، وحسب، بل يطلعنا على أسرار كاتب الكونكورديا الغُفْل. يقول رجل كلية ترينيتي القميء

«وأغرب ما في القضية أن يكون من نصيب البروفيسور برنتانو (وكان في حينه في جامعة بريسلاو، أما الآن ففي جامعة ستراسبورغ) أن يفضح... سوء النية الذي أملى، كما هو ظاهر، تزييف المقتطف المأخوذ عن خطبة السيد غلادستون في الخطاب [الافتتاحي](*). وتعذّر على السيد كارل ماركس الدفاع عن نص مقتبسه تحت وقع الطعنات المميتة (deadly shifts) التي وجهها السيد برنتانو في هجماته البارعة، فعمد إلى الزعم بأن غلادستون «تلاعب» بنص خطابه المنشور في صحيفة تايمز في 17 نيسان/إبريل 1863 قبيل صدوره في تقرير هانزارد بغية «حذف» مقطع كان من شأنه أن «يلحق الشبهة» بوزير المالية الإنكليزي. وعندما بيّن برنتانو بمقارنة النصّين بالتفصيل، أن تقرير تايمز وتقرير هانزارد يتفقان تماماً على استبعاد المعنى الذي أُلصق بكلمات السيد غلادستون بإيراد جملة معزولة ببراعة، انسحب ماركس من المبارزة متذرعاً بـ ضيق الوقت». [45]

إذن فهذا لبّ القضية! وعلى هذا النحو المجيد دخلت حملة السيد برنتانو الغفل في **كونكورديا** خيال كمبريدج الإنتاجي المشبع بالتعاون. وها هو ذا برنتانو يقف في أرض المعركة ممتشقاً سيفه(**)، ليكرّ في «هجمات بارعة»، على هذا القديس جورج خادم اتحاد الصناعيين الألمان، بينما يتمرّغ ماركس، هذا التنين الشيطاني، على الأرض وقد أصيب بـ «طعنات مميتة» معانياً سكرات الموت بين قدمي برنتانو.

غير أن مشهد المعركة الأريوسطي(***) برمّته لم يكن غير ستار لإخفاء هزائم قديسنا جورج. فليس ثمة، هنا، أي ذكر لـ «كذبة مدسومة» أو «تزوير» بل حديث عن «نص عُزل عن السياق ببراعة» (craftily isolated quotation). وهكذا تغيرت القضية كلها؛ ويعرف القديس جورج وتابعه من كمبريدج السبب جيداً.

نشرت إليانور ماركس رداً في صحيفة توداي *Today* شباط/فبراير 1884 بعد أن

(*) المقصود خطاب ماركس في افتتاح اجتماع رابطة العمال الأممية حيث استشهد فيه بفقرة من خطاب غلادستون. [ن. ع].

(**) هنا، يحوّر إنجلز كلمات الجبان الدعيّ فالستاف الذي يحكي كيف بارز وحده خمسين رجلاً (في مسرحية شكسبير: الملك هنري الرابع، الجزء الأول، الفصل الثاني، المشهد الرابع). [ن. برلين].

(***) نسبة إلى الشاعر والكاتب المسرحي الإيطالي: أريوسطو Ariosto (1474 ـ 1553). [ن. ع].

رفضت تايمز نشره، وركزت السجال، مرة أخرى، حول قضية الخلاف وحده: هل «أقحم» ماركس تلك العبارة «زوراً» أم لا؟ على ذلك أجاب السيد سيدلي تايلور بأنه يرى أن:

> «معرفة هل عبارة معيَّنة قد وردت في خطاب غلادستون أم لم ترد» إنما هي قضية ذات أهمية ثانوية تماماً في الخصومة بين برنتانو وماركس، «بالمقارنة مع قضية هل نص المقتطف موضوع الخلاف قد أورد بقصد التعبير عن معنى قول غلادستون أم بقصد تشويهه».

ويقرّ بعد ذلك أن تقرير صحيفة «تايمز» يحتوي، في الواقع، على «تناقض لفظي»، ولكن، ولكن(*) إذا جرى تأويل النص بصورة صائبة، أي بالمعنى الليبرالي الغلادستوني، فإنه يُفصح عمّا أراد السيد غلادستون قوله. (توداي، آذار/مارس 1884). ولعل أكثر ما يبعث على الضحك في هذه القضية أن صاحبنا القميء من كمبريدج يصرّ الآن على أن يستشهد بنص الخطاب، ولكن ليس من تقرير هانزارد، كما جرت «العادة» حسب رأي برنتانو الغُفْل، بل من تقرير تايمز الذي وصمه ذلك البرنتانو نفسه بأنه «ملفّق حتماً». ومن الطبيعي أن يصفه هكذا، ما دامت العبارة المغيظة تنقص نص هانزارد.

[46] ولم تجد إليانور ماركس (في العدد نفسه من توداي) مشقة في تبديد هذه الحجج في الهواء. وعليه إذا كان السيد تايلور قد قرأ مساجلة عام 1872، فإنه لا يتهم ماركس الآن بـ «الإقحام زوراً» فحسب بل بالحذف «زوراً»، أو أنه لم يقرأ المساجلة، وعندها كان عليه أن يلتزم الصمت. ومن المؤكد في كلا الحالين، أنه لم يجرؤ قط على دعم اتهام صديقه برنتانو لماركس بإقحام إضافة «مزورة». على العكس، فماركس متهم الآن بأنه قد أسقط جملة هامة بدل أن يكون قد أقحمها زوراً. غير أن هذه الجملة ذاتها ترد في الصفحة الخامسة من خطاب الافتتاح قبل بضعة أسطر من «الإضافة المزورة» المزعومة. أما بشأن «التناقض» في خطاب غلادستون، أفليس ماركس نفسه هو الوحيد الذي أشار في رأس المال (ص 618، هامش 105، الطبعة الثالثة ص 672 [الطبعة الرابعة ص 611 هامش 1]) إلى «التناقضات الصارخة التي تتكرر في خطابَيْ غلادستون عن الميزانية في عامي 1863 و1864»؟ بيد أن ماركس لا يفترض، حسب موضة (à la) سيدلي تايلور، أن سبب هذه التناقضات مشاعر ليبرالية تنزع لإرضاء الآخرين. وتوجز

(*) مكررة للسخرية. [ن. ع].

إليانور ماركس الأمر في خاتمة ردها على النحو التالي: «إن ماركس لم يحذف أي مقتطف يستحق الاستشهاد، ولم يُقحم أي شيء «زوراً» بل أحيا، أنقذ من النسيان، جملة خاصة من إحدى خطب غلادستون، جملة تفوّه بها غلادستون دون شك، إلّا أنها أخذت طريقها خارج تقرير هانزارد، بطريقة أو بأخرى».

ويبدو أن السيد سيدلي تايلور قد نال بذلك كفايته هو الآخر، وآلت دسيسة أساتذة الجامعة التي حاكوا خيوطها طوال عقدين وعلى امتداد بلدين كبيرين، آلت إلى نتيجة واحدة وهي أنه ما من أحد تجرأ، منذ ذلك الحين، على التعريض بأمانة ماركس الأدبية، ولا ريب في أن السيد تايلور لم يعد، منذئذ، ليثق كثيراً بالبلاغات الحربية التي يصدرها السيد برنتانو عن معاركه الأدبية، مثلما أن السيد برنتانو لم يعد يثق بالعصمة البابوية لتقارير هانزارد.

فريدريك إنجلز

لندن 25 حزيران/يونيو 1890

[47]

الجزء الأول

السلعة والنقد

[48]

[49]

الفصل الأول

السلعة

أولاً ـ عاملا السلعة: القيمة الاستعمالية أو القيمة (جوهر القيمة، ومقدار القيمة)

تبدو ثروة المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي وكأنها «تكدُّس هائل من السلع»[1]، والسلعة المفردة هي الشكل الأوّلي لهذه الثروة. وعليه لا بدّ لبحثنا من أن ينطلق من تحليل السلعة.

إن السلعة هي، في المقام الأول، موضوع خارجي، شيء يلبّي، بخصائصه، حاجات بشرية من هذا النوع أو ذاك. ولا تغيِّر طبيعة هذه الحاجات من الأمر شيئاً، سواء صدرت عن المعدة أم عن الخيال[2]. كما لا يهمنا، هنا، كيف يلبّي الشيء هذه

---

(1) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 3.

(K. Marx, *Zur Kritik der Politischen Ökonomie*, Berlin, 1859, p. 3).

(2) «الرغبة تنطوي على الحاجة؛ إنها شهوة الروح، وهي طبيعية كالجوع للبدن... فأغلب (الأشياء) تستمد قيمتها من كونها تلبي حاجات الروح»، (نيكولاس باربون، أطروحة حول سك النقد الجديد بوزن أقل، ردّاً على تأملات السيد لوك، إلخ، لندن، 1696، ص2-3).

(Nicholas Barbon, *A Discourse Concerning Coining The New Money Lighter. In Answer to Mr. Locke's Considerations etc.*, London, 1696, p. 2-3).

الحاجات، سواء بصورة مباشرة إذا كان الشيء وسيلة عيش، أو عن طريق غير مباشر إذا كان الشيء وسيلة إنتاج.

ويمكن النظر إلى كل شيء نافع، كالحديد والورق، إلخ، من وجهة نظر مزدوجة، من حيث النوعية ومن حيث الكمية. ذلك أن كل شيء يضم مزيجاً من خصائص عديدة، [50] ويمكن، لذلك، أن يكون نافعاً من جوانب شتى. واكتشاف هذه الجوانب المختلفة وبالتالي السبل المختلفة لاستعمال الأشياء هو من مهام التاريخ[3]. كذلك حال اكتشاف معايير القياس، المُعتَرف بها إجتماعياً، والتي تُقاس بها كميات هذه الأشياء النافعة. إن تنوُّع هذه المعايير يعود جزئياً إلى تنوّع طبيعة الأشياء المُراد قياسها، ويعود جزئياً إلى العُرف.

إن منفعة شيء من الأشياء تجعل منه قيمة استعمالية[4]. بيد أن هذه المنفعة ليست معلقة في الهواء. إنها محدَّدة بالخصائص المادية للسلعة، ولا وجود لها بمعزل عن جسد هذه السلعة عينها. وعليه فإن جسد سلعة ما، كالحديد والقمح، والماس، إلخ، يؤلف قيمة استعمالية، أي شيئاً مفيداً. وهذا الطابع الذي يتسم به جسد السلعة مستقل عن كثرة أو قلة العمل الذي ينفقه الإنسان للاستحواذ على صفاتها النافعة. وعندما نتناول القيمة الاستعمالية، نفترض، دوماً، أننا نتعامل مع كميات محدَّدة، مثل دزينة من الساعات، وياردات من نسيج الكتان، وأطنان من الحديد، إلخ. وتمدّنا القيم الاستعمالية للسلع

---

(3) «تتمتع الأشياء بميزة ذاتية vertue» (وهذه عند باربون هي التسمية الخاصة للقيمة الاستعمالية) «تظل هي ذاتها في كل مكان شأن جاذبية حجر المغناطيس للحديد» (ص 6 من المرجع السابق). إن خاصية المغناطيس في جذب الحديد لم تصبح نافعة إلّا بعد اكتشاف قطبي المغناطيس بواسطة هذه الخاصية.

(4) «تكمن القيمة (Worth) الطبيعية لأي شيء في قدرته على تلبية ضرورات وخدمة راحة الحياة البشرية» (جون لوك، بعض التأملات حول عواقب تخفيض الفائدة، ١٦٩١، المؤلفات الكاملة، لندن، 1777، المجلد الثاني، ص 28).

(John Locke, *Some Considerations on the Consequences of the Lowering of Interest, 1691,* London, 1777 in Works Edit, Vol. II, p. 28). وغالباً ما نجد عند المؤلفين الإنكليز في القرن السابع عشرُ كلمة «Worth» (إستحقاق)، للتعبير عن القيمة الاستعمالية، وكلمة «قيمة» (Value) للتعبير عن القيمة التبادلية. وهذا ينسجم تماماً مع روح لغة تفضل استخدام مفردة جرمانية للتعبير عن الشيء الفعلي، ومفردة رومانية للتعبير عن انعكاس ذلك الشيء في الذهن.

بمادة لفرع قائم بذاته من فروع المعرفة، هو المعرفة التجارية بالسلع(5). إن القيمة الاستعمالية لا تتحقق إلّا بالاستعمال أو الاستهلاك. والقيم الاستعمالية تؤلف المحتوى الماديّ للثروة، أياً كان شكلها الاجتماعي. وفي شكل المجتمع الذي نشرع تواً بمعاينته، تشكّل القيمة الاستعمالية الحامل المادي (Träger)(*) للقيمة التبادلية.

تبدو القيمة التبادلية، للوهلة الأولى، على أنها علاقة كمية، أي النسبة التي يتم بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع معيَّن بقيم استعمالية من نوع آخر(6)، أي بمثابة علاقة تتغير دون انقطاع بتغير الزمان والمكان. لذلك تبدو القيمة التبادلية شيئاً عرضياً ونسبياً تماماً، وبالتالي فإن الحديث عنها باعتبارها قيمة ذاتية (valeur intrinsèque)، أي [51] القول بأن القيمة التبادلية داخلية، كامنة في السلع، يبدو من قبيل تناقض في التعريف (contradictio in adjecto)(7). دعونا ننظر إلى المسألة عن كثب.

إن سلعة معيَّنة، ولتكن كوارتر(**) من القمح، تُبادل بـ (س) من الدهان، و (ص) من الحرير، و (ز) من الذهب، إلخ، باختصار تُبادل بأصناف أخرى من السلع وفق نسب متباينة جداً. وعليه فإن للقمح عدداً كبيراً من القيم التبادلية، عوضاً عن قيمة تبادلية واحدة. ولما كان كلٌ من (س) من الدهان، و (ص) من الحرير، و (ز) من الذهب، يمثل القيمة التبادلية لكوارتر من القمح، فإن أياً من هذه السلع قابل للحلول محل الآخر، أي أنها متساوية المقادير بوصفها قيماً تبادلية. يترتب على ذلك ما يلي: أولاً ـ إن القيم التبادلية الصحيحة لسلعة معيَّنة تعبّر عن شيء متساوٍ. ثانياً ـ إن القيمة التبادلية

---

(5) يسود في المجتمع البورجوازي وهمٌ حقوقي (Fictio Juris) مفاده أن كل فرد، بوصفه شارياً لسلعة، يمتلك معرفة موسوعية بالسلع.

(*) في النص الإنكليزي ورد تعبير: مستودع مادي أو وعاء مادي، وفي النص الفرنسي تعبير: دعائم مادية. [ن. ع].

(6) «تكمن القيمة في علاقة التبادل القائمة بين شيء معيَّن وشيء آخر، بين كمية من منتوج معيَّن، وكمية من منتوج آخر.» (لو ترون، في المنفعة الاجتماعية... الفيزيوقراطيون، طبعة دير، باريس، 1846، ص 889).

(Le Trosne, *De L'Intérêt Social, [in] Physiocrates*, Éd. Daire, [T. XII], Paris, 1846, p. 889).

(7) «لا يمكن لشيء أن يمتلك قيمة ذاتية» (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 6). أو كما يقول بتلر: «قيمة الشيء تساوي بالضبط ما يجلبه هذا الشيء» [مقتبس من ملحمة صامويل بتلر: هوديبراس، الجزء الثاني، النشيد الأول. ن. برلين].

(**) وحدة وزن تساوي 28 باوناً (في بريطانيا)، و25 باوناً (في الولايات المتحدة). [ن. ع].

بوجه عام ليست سوى نمط من التعبير، أو «شكل تجلي الظاهرة»، مضمون تحتويه السلعة ولكنه مع ذلك متميّز عنها.

لنأخذ أيضاً سلعتين كالقمح والحديد مثلاً. إن علاقة التبادل بين الاثنين، مهما كانت هذه العلاقة، يمكن التعبير عنها بمُعادَلة تتساوى فيها كمية معيَّنة من القمح مع كمية معيَّنة من الحديد، مثل: كوارتر قمح = ص كغم حديد. ما الذي تعنيه هذه المُعادَلة؟ تعني أنه يوجد في هذين الشيئين المختلفين، في كوارتر القمح وص كغم حديد، كمية متساوية من شيء مشترك. لذلك لا بد للاثنين أن يكونا مساويين لشيء ثالث، هو، في ذاته ولذاته، لا هذا ولا ذاك. كما ينبغي لكل واحد من هذين الاثنين، ما دام هو قيمة تبادلية، أن يكون قابلاً للتحويل إلى هذا الثالث.

ثمة مثال بسيط من الهندسة كفيل بتوضيح الأمر. فلقياس ومقارنة مساحات الأشكال الهندسية المضلعة نقوم بتقسيمها إلى مثلثات. إلّا أن مساحة المثلث نفسه تجد تعبيرها في شيء يختلف كلياً عن شكله المرئي، هو نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع. وعلى غرار ذلك لا بد للقيم التبادلية للسلع من أن تكون قابلة للتحويل إلى شيء مشترك فيها جميعاً، شيء تتمثل فيه هذه القيم بهذا القدر أو ذاك.

ولا يمكن لهذا «الشيء» المشترك أن يكون خاصية هندسية أو كيميائية أو أي خاصية طبيعية أخرى من خواص السلع. فهذه الخواص الجسدية لا تسترعي اهتمامنا إلّا بقدر ما تضفي المنفعة على السلع، أي تجعل منها قيماً استعمالية. غير أن علاقة التبادل بين السلع فعل يتميز بداهة، بالتجريد عن القيمة الاستعمالية. فضمن هذه العلاقة تكون أي قيمة استعمالية بنفس جودة أي قيمة استعمالية أخرى، شرط أن تكون متوافرة بكمية كافية. أو كما يقول الشيخ باربون: [52]

> «إن نوعاً من منتوج ما هو بنفس جودة منتوج آخر، إذا كان المنتوجان يمتلكان نفس القيمة ولا يوجد أي فرق أو اختلاف بين أشياء ذات قيمة متساوية... [إن ما يعادل مئة جنيه من الرصاص أو الحديد يساوي في القيمة ما يعادل مئة جنيه من الفضة والذهب»][8](*).

إن السلع، بوصفها قيماً استعمالية، هي ذات نوعية مختلفة، وبوصفها قيماً تبادلية فهي ليست غير كميات مختلفة، وبالتالي لا تضم ذرة من القيمة الاستعمالية.

---

(8) ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 53 وص 7.
«One sort of waves are as good as another, if the value be equal. There is no difference or distinction in things of equal value... One hundered pounds worth of lead or iron, is of as great a value as one hundered pounds worth of silver and gold.» .[ن.ع].

(*) العبارة بين قوسين مربعين وردت في الهامش وليس في المتن. [ن.ع].

ولو صرفنا النظر عن القيمة الاستعمالية للسلع، لما تبقّى في أجساد السلع غير خاصية واحدة مشتركة ألا وهي كونها منتوجات عمل. ولكن منتوج العمل هذا، نفسه، يتعرض للتغيير على أيدينا. فلو جرَّدناه من قيمته الاستعمالية، فإننا نكون قد جردناه، في الوقت نفسه، من العناصر والأشكال المادية التي تجعل من المنتوج قيمة استعمالية، ولا يعود بوسعنا أن نرى فيه طاولة أو منزلاً أو غزولاً أو أي شيء نافع آخر. فتزول بذلك مكوّناته الحسية. ولا يعود بالوسع، أيضاً، اعتباره منتوج عمل النجّار والبنّاء والغازل، أو أي صنف آخر محدد من أصناف العمل المنتج. فإلى جانب إقصاء الصفات النافعة التي تمتلكها المنتوجات، قمنا بإقصاء الطابع النافع لمختلف أصناف العمل المتجسدة في المنتوجات، وبذلك استبعدنا الأشكال الملموسة لذلك العمل، ولم يبق من شيء سوى ما هو مشترك في كل المنتوجات، وقد اختزلت جميعاً إلى نمط واحد من العمل البشري هو العمل البشري المجرد.

دعونا ننعم النظر في بقايا كل واحدة من منتوجات العمل هذه [بعد إقصاء الخواص النافعة والأشكال الملموسة للعمل عنها](*). إنها لا تحتوي إلّا على موضوع مشترك أشبه بالشبح، أي مجرد شيئية عمل بشري متجانس، مجرد قوة عمل مبذولة بصرف النظر عن الشكل الذي بُذلت فيه. ولم تعد هذه الأشياء تعبِّر الآن عن شيء سوى أن قوة عمل بشري قد بُذلت في إنتاجها، وأن ثمة عملاً بشرياً متراكماً فيها. وعند النظر إليها كبلورات لهذا الجوهر الاجتماعي المشترك فإنها تؤلف: قيماً، أي قيماً لسلع.

[53] لقد رأينا أن القيمة التبادلية للسلع تظهر للعيان، في علاقة التبادل، كشيء مستقل تماماً عن قيمها الاستعمالية. ولكن إذا جرَّدنا المنتوجات فعلاً من قيمتها الاستعمالية، فلن يتبقّى منها سوى القيمة التي حددناها آنفاً. لذا فإن الجوهر المشترك الذي يظهر للعِيان في القيمة التبادلية للسلع، حينما يجري تبادلها، إنما هو قيمة هذه السلع. وستبيِّن بحوثنا، لاحقاً، أن القيمة التبادلية هي الأسلوب الضروري للتعبير عن قيمة السلعة والشكل الضروري لتجلّي هذه القيمة؛ وعلى أي حال، يتوجب علينا، في الوقت الحاضر، تأمُّل طبيعة القيمة بمعزل عن هذا الشكل.

إذن، ليس لقيمة استعمالية ما أو شيء نافع ما، من قيمة إلّا لأن ثمة عملاً بشرياً مجرداً قد تشيأ أو تجسد فيها. والآن كيف نقيس مقدار قيمتها؟ من الواضح أننا نقيسها بكمية «الجوهر الخالق ـ للقيمة»، بكمية العمل الذي يحتويه الشيء النافع. ولكن كمية

(*) الإضافة من عندنا لإيضاح النص. [ن. ع].

العمل تُقاس بمدته، ووقت العمل، بدوره، يجد قياسه بأجزاء الزمن كالأسابيع والأيام والساعات.

وقد يتبادر إلى الذهن أنه إذا كانت قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المُنفقة في إنتاجها، فإن الشغيل الخامل والأقل براعة سوف ينتج سلعاً أكثر قيمة، لأنه يحتاج في إنتاجها إلى وقت أطول. كلّا، فالعمل الذي يؤلّف جوهر القيم، هو عمل بشري متجانس، هو إنفاق لقوة عمل متماثلة واحدة. إن قوة العمل الكلية للمجتمع، التي تتجسد في مجموع قيم عالم السلع، تُعدّ هنا قوة عمل بشرية واحدة متجانسة، رغم أنها تتألف من قوى عمل فردية لا تُحصى. وإن كل قوة عمل فردية تُعتبر مساوية لأي قوة عمل فردية أخرى، وذلك بقدر ما تمتلك طابع قوة عمل اجتماعية وسطية، وتفعل فعلها كقوة عمل اجتماعية وسطية، يعني أن الوقت الذي يلزمها لإنتاج سلعة ما لا يزيد عن المعدل الوسطي، أي لا يزيد عن وقت العمل الضروري اجتماعياً. إن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما في ظل شروط الإنتاج الاعتيادية وبدرجة وسطية من المهارة وشدة العمل، السائدة في حينه. ولعل إدخال أنوال النسيج الآلية إلى إنكلترا قد خفض إلى النصف العمل اللازم لتحويل كمية معينة من الخيوط إلى قماش. أما الحائك اليدوي الإنكليزي، فقد ظل، كالسابق، بحاجة إلى الوقت نفسه، ولكن، لكل هذه الأسباب، أصبح نتاج ساعة من عمله لا يمثّل، بعد هذا التحول، سوى نصف ساعة من العمل الاجتماعي، وهبطت قيمته، بالتالي، إلى نصف القيمة السابقة.

[54] إذن فما يحدّد مقدار قيمة أي سلعة، يتمثل بكمية العمل الضروري اجتماعياً، أو وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها[9]. وبهذا الخصوص فإن كل سلعة مفردة تُعتبر

---

(9) حاشية للطبعة الثانية:

«The value of them (the necessaries of life) when they are exchanged the one for another, is regulated by the quantity of labour necessarily required, and commonly taken in producing them.».

«إن قيمة هذه الأشياء (ضروريات الحياة) تتحدد، حين تجري مبادلتها لقاء بعضها بعضاً، بكمية العمل اللازم والضروري والمُنفق، عادة، في إنتاجها»، (بعض الأفكار حول فائدة النقد بوجه عام، وبالأخص في الأموال العامة، إلخ، لندن، ص 36. *Some Thoughts on the Interest of Money in General, and Particularly in the Publick Funds.* & c, London, p. 36).

إن هذا الكتاب القيّم، مجهول المؤلف، الذي وُضع أواخر القرن الماضي لا يحمل أي تاريخ، ولكن حسبما يتضح من مضمونه أنه صدر في عهد جورج الثاني بين عامي 1739 و1740.

نموذجاً وسطياً لصنفها[10]. وعليه فالسلع التي تتضمن كميات متساوية من العمل، أو التي يمكن إنتاجها في مدة متساوية، تمتلك نفس المقدار من القيمة. وتتناسب قيمة سلعة معيَّنة مع قيمة أي سلعة أخرى، كتناسب وقت العمل الضروري لإنتاج هذه السلعة المعيَّنة مع وقت العمل الضروري لإنتاج الأخرى. «فجميع السلع، كقيم، ليست سوى مقادير معيَّنة من وقت عمل متبلور»[11].

وبديهي أن مقدار قيمة السلعة يظل ثابتاً إذا بقي وقت العمل اللازم لإنتاجها ثابتاً. بيد أن هذا الأخير يتغير بتغير إنتاجية العمل، وإنتاجية العمل تتوقف بدورها على ظروف شتى من بينها المقدار الوسطي لمهارة العمال، ومستوى تطور العلم، ودرجة تطبيقه التكنولوجي، والتنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، وحجم وسائل الإنتاج وطاقاتها، والظروف الطبيعية. ففي المواسم الجيدة، مثلاً، تتجسد الكمية الواحدة من العمل في 8 بوشل[*] من القمح، وفي المواسم السيئة تتجسد نفس هذه الكمية من العمل في 4 بوشل. وتستطيع نفس كمية العمل أن تستخرج مقداراً من المعدن في المناجم الغنية أكبر منه في المناجم الفقيرة. كما أن قطع الماس نادراً ما تظهر على سطح القشرة الأرضية، لذلك فإن العثور عليها يتطلب، كمعدل وسطي، قدراً كبيراً من وقت العمل، مما يحتم تبلور عمل كثير في قطعة صغيرة الحجم من الماس. ويشك جاكوب[**] في أن الذهب قد بيع بقيمته الكاملة في يوم من الأيام. وينطبق هذا بدرجة أكبر على الماس. واستناداً [55] إلى ما يقول إيشفيغه، فإن مجموع ما أنتجته مناجم الماس البرازيلية، خلال ثمانين عاماً، لم يحقق حتى نهاية عام 1823 ثَمَنَ ما أنتجته مزارع السكّر والبن، وسطياً، خلال عام ونصف العام، في ذلك البلد، رغم أن الماس يكلف عملاً أكبر بكثير ويمثل، لذلك، قيمة أكبر. أما في المناجم الغنية، فإن نفس كمية العمل تتجسد في مقدار أكبر من

---

(10) «إن جميع المنتوجات التي هي من صنف واحد تؤلف كتلة واحدة يتحدد ثمنها بشكل عام، دونما اعتبار للظروف الخاصة» (لو ترون Le Trosne، المرجع المذكور نفسه، ص 893).

(11) كارل ماركس، المرجع المذكور نفسه، ص 6.

(*) البوشل مكيال للحبوب، إلخ، يساوي 8 غالونات. [ن. ع].

(**) وليم جاكوب، بحث تاريخي حول إنتاج واستهلاك المعادن الثمينة، لندن، 1831.

(William Jacob, *An historical inquiry into the production and consumption of the precious metals*, London, 1831). [ن. برلين].

الماس، ولذلك تتدنى قيمته. ولو أفلح المرء، في تحويل الفحم إلى ماس، ببذل قليل من العمل، فقد تهبط قيمة هذا الماس دون قيمة الحجارة. ويمكن القول، بوجه عام، إنه كلما نمت القدرة الإنتاجية للعمل، قصر وقت العمل اللازم لإنتاج مادة ما، وتقلصت كتلة العمل المتجسدة فيها، وتدنت قيمتها، وبعكس ذلك كلما هبطت القدرة الإنتاجية للعمل، ازداد وقت العمل اللازم لإنتاج المادة، وكبرت قيمتها. يترتب على ذلك أن قيمة سلعة ما تتناسب عكسياً مع القدرة الإنتاجية للعمل وطردياً مع كمية العمل المتجسّد فيها[*].

ويمكن للشيء أن يكون قيمة استعمالية دون أن يمتلك قيمة. هذا حين يكون الشيء نافعاً للإنسان من دون أن يكون ناتجاً عن عمل كالهواء، والتربة العذراء والمراعي الطبيعية، والغابات البرية، إلخ. ويمكن للشيء النافع أن يكون نتاج عمل بشري، من دون أن يصبح سلعة. فالذي يُشبع حاجاته الخاصة مباشرة بنتاج عمله يخلق، بالفعل، قيماً استعمالية، ولكنه لا يخلق سلعاً بالمرة. ولكي ينتج سلعاً يتعين عليه أن لا ينتج قيمة استعمالية وحسب، بل قيمة استعمالية للآخرين، قيمة استعمالية اجتماعية. [ولكن ليس للآخرين وحسب. ففي القرون الوسطى كان الفلاح ينتج ضريبة القمح، المفروضة عليه، للسيد الإقطاعي وضريبة العُشْر لقسّ الأبرشية، ولكن لا قمح الضريبة ولا قمح العُشر كان يغدو سلعة لمجرد أنه أنتج لأجل آخرين. فلكي يصبح المنتوج سلعة يتعين أن ينتقل إلى الطرف الذي سيستخدمه كقيمة استعمالية، عن طريق التبادل][11a]. وأخيراً ما من شيء يمكن أن يكون قيمة ما لم يكن مادة نافعة للاستعمال. فإذا كان عديم النفع، فإن العمل الذي يحتويه عديم النفع بالمثل، ولا يُعتبر عملاً، ولذلك لا يخلق أي قيمة.

(*) ورد في الطبعة الأولى: «نعرف الآن جوهر القيمة. إنه العمل. ونعرف قياس مقدارها، إنه وقت العمل. بقي أن نحلل شكل القيمة، الشكل الذي تتلبسه القيمة التبادلية. ولا بد من تدقيق كل التعريفات القائمة على نحو أفضل». [ن. برلين].

(11a) [حاشية للطبعة الألمانية الرابعة: قمت بإدراج هذه الفقرة في النص بين قوسين لأن خلوّه منها يعطي انطباعاً خاطئاً مفاده أن ماركس يعتبر كل منتوج يستهلكه شخص آخر غير منتجه بمثابة سلعة. ف. إنجلز].

[56] ثانياً ـ الطابع المزدوج للعمل المتجسد في السلعة

في البدء، تبدَّت لنا السلعة على أنها مركَّب ثنائي: قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. واتضح لنا، بعد ذلك، أن العمل، يتمتع هو الآخر، بنفس الطبيعة المزدوجة؛ فما أنْ يتم التعبير عن هذا العمل بواسطة القيمة حتى لا يعود مالكاً لنفس الخصائص التي كان يملكها بوصفه خالقاً للقيمة الاستعمالية. لقد كنت أول من كشف عن هذه الطبيعة المزدوجة للعمل المتجسد في السلع، وأول من درسها بصورة نقدية[12]. وبما أن هذه النقطة هي المحور الذي يرتكز عليه أي استيعاب واضح للاقتصاد السياسي يتوجب علينا تسليط المزيد من الضوء عليها.

لنأخذ سلعتين، معطفاً و10 ياردات من القماش، على سبيل المثال، ولنفترض أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية، بحيث إذا كانت 10 ياردات من القماش = س، فإن المعطف = 2 س.

إن المعطف قيمة استعمالية تلبّي حاجة محدَّدة، ووجوده ناجم عن نوع خاص من النشاط المنتج الذي تتحدد طبيعته بغايته وأسلوب تنفيذه، وموضوعه ووسائله ونتيجته. ونطلق على هذا العمل، الذي تتجلى منفعته بالقيمة الاستعمالية لمنتوجه، أو أن نتاجه هو قيمة استعمالية، نطلق باختصار صفة العمل النافع. ومن هذه الزاوية، لا نأخذ في الاعتبار دائماً سوى مردوده النافع.

ومثلما أن المعطف والقماش قيمتان استعماليتان تختلفان من حيث النوع، كذلك يختلف العملان اللذان ينتجان هاتين السلعتين اختلافاً نوعياً، وهما الخياطة والحياكة. ولو لم يكن هذان الشيئان مختلفين في النوع، ولو لم يكونا نتاج عملين نافعين متباينين نوعياً، لما أمكن أن يتقابلا مقابلة السلع. فالمعطف لا يُبادل بمعطف، وقيمة استعمالية معيَّنة لا تُبادل بقيمة استعمالية من النوع نفسه.

ومقابل المجموع الكلّي للقيم الاستعمالية، أي أجساد السلع المختلفة، هناك مجموع كلّي يطابقها من مختلف ضروب العمل النافع المصنَّفة إلى أجناس وأنواع وأصناف وفصائل، ومراتب، التي تنتمي إليها في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل. إن تقسيم العمل

---

(12) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 12-13، وما بعدهما.

هذا شرط ضروري لإنتاج السلع، ولكن لا يترتب على ذلك، بالمقابل، أن إنتاج السلع شرط ضروري لتقسيم العمل. فقد كان هناك تقسيم اجتماعي للعمل في المجتمع الهندي البدائي من دون أن تتحول المنتوجات إلى سلع. أو لنأخذ مثالاً أقرب. ففي كل مصنع يُقسَّم العمل وفقاً لنظام معيَّن، إلّا أن هذا التقسيم لا ينشأ نتيجة قيام العمال بتبادل [57] منتوجاتهم الفردية. فالمنتوجات لا تتواجه بوصفها سلعاً، إزاء بعضها بعضاً، إلّا إذا كانت ناتجة عن أصناف مختلفة من العمل، أصناف خاصة ومستقلة بعضها عن بعض.

الخلاصة: يتضح أن كل قيمة استعمالية، لسلعة من السلع، تحوي نشاطاً إنتاجياً هادفاً من نوع محدد، أي عملاً نافعاً. ولا يمكن للقيم الاستعمالية أن تواجه بعضها بعضاً كسلع إذا كان العمل النافع المتجسد في كل واحدة منها غير مختلف عن الآخر اختلافاً نوعياً. وفي المجتمع الذي تتخذ فيه المنتوجات، بوجه عام، شكل سلع، أي المجتمع الذي يتألف من منتجي سلع، تتطور هذه الفوراق النوعية بين الأشكال النافعة للعمل الذي يؤديه، بصورة مستقلة، منتجون أفراد كلٌ لحسابه الخاص، تتطور إلى نظام متشعب، إلى تقسيم اجتماعي للعمل.

سواء كان الخيّاط أو زبونه هو الذي يرتدي المعطف فالأمر سيّان. فهو يؤدي وظيفته، في الحالتين، كقيمة استعمالية. ولا تتغير العلاقة، في ذاتها ولذاتها، بين المعطف والعمل الذي أنتجه بفعل الظروف التي تجعل من الخياطة مهنة خاصة، وفرعاً مستقلاً من فروع التقسيم الاجتماعي للعمل. فحيثما اضطر الجنس البشري إلى ارتداء الثياب، دأب الناس على صنع الملابس على مدى آلاف السنين دون أن يتحول أي إنسان منهم إلى خيّاط. غير أن المعطف والقماش، شأن أي عنصر آخر من الثروة المادية، لا تصنعه الطبيعة من تلقاء ذاتها، ولا بدّ أن يكون، على الدوام، ثمرة نشاط إنتاجي متخصص وهادف، نشاط يقوم بتطويع مواد معيَّنة متوافرة في الطبيعة كي تلبّي حاجات بشرية معيَّنة. وما دام العمل خالقاً للقيمة الاستعمالية، أي ما دام عملاً نافعاً، فإنه شرط ضروري لوجود الجنس البشري، بصورة مستقلة عن كل أشكال المجتمع؛ إنه ضرورة أبدية تفرضها الطبيعة، وبدونه لا يمكن أن يجري أي تفاعل مادي (أيض) بين الإنسان والطبيعة، وبالتالي لا توجد حياة.

إن القيم الاستعمالية، كالمعطف والقماش، إلخ، تعني باختصار أجساد السلع، هي مركبّات من عنصرين: المادة الطبيعية والعمل. وإذا جرَّدنا السلع من كل الأنواع المختلفة من العمل النافع المبذول فيها، مما يتضمنه المعطف والقماش وغيرهما، يبقى دائماً أساس مادي قدمته الطبيعة بدون تدخُّل الإنسان. ولا يستطيع الإنسان، في إنتاجه، أن

يعمل إلّا على غرار ما تعمل الطبيعة، أي أن يغيّر شكل المادة(13). ليس هذا وحسب، [58] ففي مجرى قيام الإنسان بتغيير شكل المادة يتلقى العون، دائماً، من قوى الطبيعة. وهكذا نرى أن العمل ليس المنبع الوحيد للثروة المادية، ليس المنبع الوحيد للقيم الاستعمالية التي ينتجها. فالعمل أبوها والأرض أمها، كما يقول وليم بيتي(*).

دعونا ننتقل الآن من السلعة باعتبارها قيمة استعمالية، إلى قيمة-السلعة.

لقد افترضنا أن للمعطف ضعف قيمة القماش. لكن هذا ليس سوى فرق كمي محض لا يعنينا في الوقت الحاضر. وعلى أي حال، لا يفوتنا أنه إذا كانت قيمة المعطف تعادل ضعف 10 ياردات من القماش، فإن 20 ياردة من القماش تمتلك نفس قيمة المعطف. إن المعطف والقماش، باعتبارهما قيمتين، هما شيئان من جوهر واحد، وتعبيران موضوعيان عن عمل متماثل. غير أن الخياطة والحياكة، من الناحية النوعية، صنفان متباينان من العمل. هناك على أي حال، ظروف اجتماعية يُمارس فيها الرجل ذاته الخياطة حيناً والحياكة حيناً آخر، وهي حالة لا يكون فيها هذان الشكلان من العمل سوى تنويع لعمل فرد واحد، وليسا وظيفتين ثابتتين وخاصتين لفردين مختلفين، تماماً مثلما أن المعطف الذي يصنعه الخياط هذا اليوم، والسروال الذي يصنعه في اليوم التالي، ليسا غير تنويع لعمل الفرد الواحد ذاته. زد على ذلك إننا نرى، بنظرة واحدة، أن جزءاً معيّناً من العمل البشري يُكرَّس في المجتمع الرأسمالي، في شكل خياطة في

---

(13) «إن جميع ظواهر الكون، سواء ولّدتها يد الإنسان أم القوانين العامة للفيزياء، ليست في واقعها خلقاً جديداً، بل محض تغيير لشكل المادة. فالدمج والفصل هما العنصران الوحيدان اللذان يجدهما العقل البشري عند تحليله فكرة تجديد الإنتاج، وكذلك هو حال تجديد إنتاج القيمة»، (أي القيمة الاستعمالية، رغم أن فيري، في هذا الموضع في سجاله ضد الفيزيوقراطيين (الطبيعيين)، لا يعرف هو نفسه حق المعرفة عن أي نوع من القيمة يتحدث) «وتجديد إنتاج الثروة، حين تتحول التربة والهواء والماء في الحقول إلى قمح، أو حين تحوّل يد الإنسان ما تفرزه الحشرة إلى حرير، أو حين تنتظم جزئيات معدنية لتكوين الساعة». (بيترو فيري، تأملات في الاقتصاد السياسي، [طبع لأول مرة عام 1771] في طبعة كوستودي، عن الاقتصاديين الإيطاليين، القسم الحديث، الجزء الخامس عشر، ص 21-22).

(Pietro Verri, *Meditazioni sulla Economia Politica*, [zuerst gedruckt in 1771] in Custodis, Parte Moderna, T. XV, p. 21-22).

(*) [و. بيتي]، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص47.

([W. Petty], *A Treatise of Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 47). [ن. برلين] .

وقت معيَّن، ويُكرَّس في شكل حياكة في وقت آخر، تبعاً لتغيّر اتجاه الطلب على العمل. قد لا يجري هذا التغيير في شكل العمل من دون احتكاك، لكنه يجب، مع ذلك، أن يجري. وإذا صرفنا النظر عن الطابع العياني للنشاط المنتج، عن الطابع النافع للعمل، لوجدنا أنه ليس أكثر من إنفاق لقوة عمل بشرية. ورغم أن الخياطة والحياكة نشاطان إنتاجيان مختلفان نوعياً، فإن كلاً منهما إنفاق منتج لدماغ وأعصاب وعضلات بشرية، إلخ، وبهذا المعنى فهما عملان بشريان. وليس ثمة من فرق بينهما سوى أنهما شكلان مختلفان من إنفاق قوة العمل البشرية. وبالطبع فإن قوة العمل هذه، لا بدّ أن تبلغ هذه [59] الدرجة أو تلك من التطور قبل أن يكون بالوسع إنفاقها بهذا الشكل أو ذاك. غير أن قيمة السلعة تمثل عملاً بشرياً مجرداً، تمثل إنفاقاً لعمل بشري بشكل عام. وكما يلعب الجنرال أو المصرفي دوراً عظيماً في المجتمع البورجوازي في حين يلعب الإنسان الاعتيادي دوراً هزيلاً[14]، كذلك هو حال العمل البشري الاعتيادي. إنه إنفاق لقوة عمل بسيطة، قوة عمل موجودة، وسطياً، في الجهاز العضوي لكل إنسان اعتيادي، بمعزل عن أي تطور خاص. صحيح أن طابع العمل الوسطي البسيط يتغير تبعاً لاختلاف البلدان والعصور الحضارية، ولكن طابعه مُحدَّد في كل مجتمع معيَّن. وليس العمل الماهر سوى عمل بسيط مرفوع إلى أسّ، أو بالأحرى عمل بسيط مُضاعَف، إذ تُعتبر كمية صغيرة من العمل الماهر مُعادِلة لكمية أكبر من العمل البسيط. وتدل التجربة على أن هذا الاختزال يحدث دوماً. وقد تكون السلعة نتاج أكثر الأعمال مهارة، إلّا أن قيمتها، حين تُقابل بنتاج عمل بسيط غير ماهر، لا تمثل سوى كمية معيَّنة من هذا الأخير[15]. إن النسب المختلفة التي تختزل بها أنواع متباينة من العمل إلى عمل بسيط بوصفه وحدتها القياسية، تنشأ في عملية اجتماعية من وراء ظهر المنتجين، ولذلك تبدو لهم وكأنها مُثبتة بالعُرف. وتوخياً للسهولة سنقوم باعتبار كل نوع من العمل على أنه عمل غير ماهر، عمل بسيط، وبذلك نتحاشى مشكلة القيام بالاختزال.

---

(14) قارن مع هيغل، فلسفة الحق، برلين، 1840، ص 250، الفقرة 190.

(Hegel, *Philosophie des Rechts*, Berlin, 1840, p. 250. §190).

(15) يتعين على القارىء أن يلاحظ أننا لا نتحدث، هنا، عن الأجور أو القيمة التي يتلقاها العامل لقاء وقت عمل معيَّن، بل نتحدث عن قيمة السلعة التي يتشيأ فيها وقت العمل مادياً، ولا وجود لمقولة الأجور، بعد، في المرحلة الراهنة من العرض.

إذن، فمثلما نقوم بتجريد المعطف والقماش من قيمتيهما الاستعماليتين المختلفتين، عند النظر إليهما كقيم، كذلك نفعل مع العمل الذي تمثله هاتان القيمتان: أي نغفل الفارق بين شكليه النافعين، بين الحياكة والخياطة. إن المعطف والقماش، من حيث كونهما قيمتين استعماليتين، يضمان مزيجاً يتألف من نشاط إنتاجي خاص، وهادف، مع قماش وغزول. أما من حيث كونهما قيمتين، فإن المعطف والقماش يمثلان محض تبلورات متجانسة من عمل متماثل، ولذلك فإن العمل المتجسد في هاتين القيمتين لا ينظر إليه من زاوية علاقته الإنتاجية بالقماش أو الغزول بل يُعدّ مجرد إنفاق لقوة عمل [60] بشرية. إن الخياطة والحياكة عنصران ضروريان لخلق القيمة الاستعمالية للمعطف أو القماش لأنهما على وجه التحديد، مختلفان نوعياً. ولا تشكّل الخياطة أو الحياكة جوهراً متماثلاً من قيمة هذين الشيئين إلّا بعد أن تجرَّدتا من صفاتهما الخاصة، وامتلكتا صفة نوعية واحدة، نوعية العمل البشري.

وبالطبع فإن المعطف والقماش ليسا مجرد قيمتين بصورة عامة وحسب، بل قيمتان بمقدار مُحدَّد؛ والمعطف، حسب فرضيتنا، يعادل ضعف 10 ياردات من القماش. فمن أين يأتي هذا الفارق بين مقدارَيْ القيمتين؟ إنه يأتي من كون القماش يحتوي على نصف مقدار العمل الذي يتضمنه المعطف، وبالتالي فلا بدّ أن قوة العمل التي أُنفقت خلال إنتاج المعطف قد استغرقت ضعف الوقت الضروري لإنتاج القماش.

إذن، من ناحية القيمة الاستعمالية، لا يُنظر إلى العمل الذي تحتويه السلعة إلّا بصفته النوعية، ومن ناحية مقدار القيمة فلا ينظر إليه إلّا بصفته الكمية، بعد أن يتم اختزاله إلى عمل بشري خالص بلا تحديد نوعي. وبالنسبة للحالة الأولى يتعلق الأمر بمعرفة الكيفية التي يتم بها العمل وماهيته؛ أما بالنسبة للحالة الثانية فيتلخص الأمر بمعرفة مقدار هذا العمل: كم يستغرق من الوقت؟ وبما أن مقدار قيمة سلعة ما يتمثل، فقط، بكمية العمل المتجسد فيها، يترتب على ذلك أن جميع السلع، إذا أخذناها بنسب معيَّنة، لا بدّ أن تكون قيماً ذات مقادير متساوية.

وإذا ظلت القدرة الإنتاجية لجميع أنواع العمل النافعة اللازمة لإنتاج المعطف، مثلاً، ثابتة، فإن مجموع قيم المعاطف التي تم إنتاجها تزداد بازدياد كمية المعاطف: وإذا كان معطف واحد يمثل (س) من أيام العمل، فإن اثنين منه يمثلان (2س) من أيام العمل، وهلمجرا. ولكن لنفترض أن مدة العمل الضروري لإنتاج معطف قد ترتفع إلى الضعف أو تنخفض إلى النصف، في الحالة الأولى يصبح المعطف بقيمة معطفين سابقين، وفي الحالة الثانية يصبح معطفان بقيمة معطف سابق واحد؛ إن المعطف، في الحالتين، يقدم

الخدمة ذاتها، والعمل النافع المتجسد فيه يظل من نفس النوعية، إلّا أن كمية العمل المُنفقة في إنتاجه قد تغيرت.

وبالطبع فإن نموُّ كمية القيم الاستعمالية هو، في ذاته ولذاته، نموٌّ في الثروة المادية. فبوجود معطفين يمكن إكساء رجلين، وبمعطف واحد يُكسى رجل واحد لا أكثر وهلمجرا. مع ذلك فإن نموَّ كمية الثروة المادية يمكن أن يرافقه هبوط في مقدار القيمة. وتنبع هذه الحركة المتناقضة من الطابع المزدوج للعمل. وبالطبع فإن القدرة الإنتاجية ترتبط دوماً بعمل نافع ملموس، وتتوقف فعالية أي نشاط إنتاجي هادف، خلال فترة زمنية معيَّنة، على إنتاجية هذا العمل. ويصبح العمل النافع، لذلك، منبعاً لمنتوجات بهذا القدر أو ذاك من الغزارة بصورة تتناسب طردياً مع ارتفاع أو انخفاض قدرته الإنتاجية. من جهة أخرى نجد أن تغيّر القدرة الإنتاجية لا يؤثر أبداً في العمل المتمثل في القيمة. ولما [61] كانت القدرة الإنتاجية صفة مرتبطة بالأشكال النافعة الملموسة للعمل فإنها تفقد تأثيرها في ذلك العمل حالما نجرّده من أشكاله الملموسة النافعة. ومهما تغيرت القدرة الإنتاجية، فإن العمل نفسه، المبذول أثناء فترات متساوية من الزمن، يثمر دوماً مقادير متساوية من القيمة. إلّا أنه يولِّد، خلال فترات متساوية من الزمن، كميات مختلفة من القيم الاستعمالية، كميات أكبر إذا ارتفعت القدرة الإنتاجية، وكميات أقل إذا هبطت. إن ذلك التغيُّر في القدرة الإنتاجية، الذي يزيد العمل خصوبة، وبالتالي يزيد كمية القيم الاستعمالية التي ينتجها هذا العمل، سوف يخفّض القيمة الإجمالية لمقدار القيم الاستعمالية التي ازدادت، شريطة أن يُفضي هذا التغيّر إلى تقليص وقت العمل الكلّي الضروري لإنتاجها، والعكس بالعكس.

إن كل عمل، بالمعنى الفيزيولوجي (الطبيعي)، ليس سوى إنفاق لقوة عمل بشرية، وبهذه الصفة فإنه، كعمل بشري متماثل أو مجرد، يخلق ويكوّن قيمة السلع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن كل عمل هو إنفاق لقوة عمل بشرية بأشكال خاصة ولغاية محددة، وبهذه الصفة، صفته كعمل ملموس ونافع، يُنتج قيماً استعمالية[16].

---

(16) [حاشية للطبعة الثانية: بغية البرهنة على أن «العمل وحده هو المقياس النهائي والحقيقي الوحيد الذي يمكن بموجبه، في كل زمان ومكان، تقدير قيم كل السلع، ومقارنة بعضها ببعض» يقول آدم سميث «إن الكميات المتساوية من العمل ينبغي أن تمتلك، في كل زمان ومكان، نفس القيمة بالنسبة للعامل. ولا بد له، في حالة اعتيادية من الصحة والقوة والفاعلية، وبدرجة وسطية من المهارة التي قد يتمتع بها، لا بد له من أن يتخلى عن نفس القدر من راحته وحريته وسعادته».

[62] ثالثاً ـ شكل القيمة أو القيمة التبادلية

تظهر السلع إلى الوجود على شكل قيم استعمالية، أو أجساد سلع، كالحديد والقماش والقمح، إلخ. وهذا هو شكلها الاعتيادي، الطبيعي. غير أنها لا تُعَدُّ سلعاً، إلّا لأنها شيء مزدوج، مواضيع للاستعمال، وحاملات للقيمة في الوقت نفسه. ولا تتجلى هذه الأشياء إذن كسلع، أو تتخذ شكل سلع، إلّا بقدر ما تمتلك شكلين، الشكل الطبيعي، وشكل القيمة.

إن شيئيّة قيمة السلعة تختلف في هذا الصدد عن الأرملة اللعوب إذ لا يعرف المرء من «أين ينالها»(*). فشيئية السلعة تقف في تضاد صارخ مع شيئية جسدها الحسيّ الفظّ، حيث لا توجد في تركيب شيئية القيمة ذرة واحدة من المادة الطبيعية. وبوسع المرء أن

= ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الخامس (*Wealth of Nations* b.I.ch.v [p.104-105])، من جهة، يخلط آدم سميث هنا (وليس في كل موضع) بين أمرين، هما تحديد القيمة بواسطة كمية العمل المنفق في إنتاج السلع، وتحديد قيمة السلع بواسطة قيمة العمل، ويسعى، بالنتيجة، للبرهنة على أن كميات متساوية من العمل تمتلك دوماً نفس القيمة. من جهة ثانية يستشعر آدم سميث أن العمل، بقدر ما يتجلى في قيمة السلع، لا يُعدّ غير إنفاق لقوة عمل، لكنه يرى أن هذا الانفاق محض تضحية بالراحة والحرية والسعادة، وليس نشاطاً طبيعياً تمارسه الكائنات البشرية. والحق إن العامل المأجور المعاصر كان أمام ناظريه حين تفوّه بذلك. وثمة سلف مجهول من أسلاف آدم سميث استشهدنا بمقطع منه ورد في الحاشية رقم (9)، يقول بصواب أكبر: «إذا أنفق رجل أسبوعاً لصنع شيء ضروري للحياة... فإن الرجل الذي يعطيه شيئاً آخر على سبيل المبادلة لا يستطيع أن يقدّر المُعادِل الكافي على نحو صحيح إلّا بحساب الشيء الذي كلفه نفس القدر من العمل والوقت، وهذا في واقع الأمر ليس أكثر من مبادلة عمل بذله إنسان لإنجاز شيء خلال مدة معيَّنة بعمل إنسان ثان بُذل لإنجاز شيء آخر، واستغرق المقدار نفسه من الوقت»، (بعض الأفكار حول فائدة النقد بوجه عام، إلخ، ص 39 *Some Thougts on the interest of Money*, etc., 39 [p.39]).

[حاشية للطبعة الرابعة: تمتاز اللغة الإنكليزية بامتلاكها مفردتين مختلفتين للتعبير عن وجهي العمل المبحوثين هنا. فالعمل الذي يخلق قيمة استعمالية ويُحسب نوعياً يسمى بـ «الشغل» *(Work)*، تمييزاً له عن العمل الذي يخلق القيمة ويُقاس كمياً، حيث يُسمى هذا الأخير بـ «العمل» *(Labour)*. ف. إنجلز].

(*) من مسرحية شكسبير، الملك هنري الرابع، الجزء الأول، الفصل الثالث: المشهد الثاني. [ن. برلين].

يقلّب ويتفحص أي سلعة يشاء، إلّا أنه سيجدها، كشيء -ذي- قيمة (Wertding)، عصيّة على الإدراك. ولكن إذا تذكّرنا أن السلع لا تملك قيمة متشيئة إلّا بوصفها تعبيراً أو تجسيداً لمقياس اجتماعي متماثل، هو العمل البشري، إتضح بداهة، أن القيمة المتشيئة واقع اجتماعي صرف، وهي لا تظهر إلّا من خلال العلاقة الاجتماعية القائمة بين سلعة وأخرى. والواقع أننا اتخذنا من القيمة التبادلية أو العلاقة التبادلية بين السلع نقطة الانطلاق بغية الإمساك بالقيمة التي تختبىء وراءها. ويتعين علينا الآن العودة إلى هذا الشكل لتجلّي ظاهرة القيمة.

يعرف كل إنسان، مهما بلغ به الجهل، أن السلع تمتلك شكل قيمة مشتركاً يتناقض تناقضاً بيّناً مع الأشكال الطبيعية المتنوعة لقيمها الاستعمالية، ونعني به الشكل النقدي. وهنا تنتصب أمامنا مهمة لم يحاول الاقتصاد البورجوازي القيام بها قط، مهمة اكتشاف أصل هذا الشكل النقدي، أي تطور تعبير القيمة الكامن في العلاقة بين قيم السلع ابتداءً من أبسط مظهر وأقله بروزاً للأنظار، وانتهاءً بشكله النقدي الباهر للعِيان. وإذا ما قمنا بذلك فسوف نحلُّ، في الوقت ذاته، لغز النقد.

من الواضح أن أبسط علاقة بين القيم هي، بداهة، العلاقة بين سلعة ما وسلعة أخرى من نوع مختلف، مهما كان هذا النوع. لذلك فإن العلاقة بين قيمتي سلعتين من السلع تزوّدنا بأبسط تعبير عن قيمة سلعة مفردة.

آ ـ شكل القيمة البسيط، المنفرد، أو العرضي [63]

س من سلعة آ = ص من سلعة ب، أو
س من سلعة آ تُعادِل ص من سلعة ب.
20 ياردة من القماش = معطفاً واحداً؛ أو
20 ياردة من القماش تُعادِل معطفاً واحداً.

1) قطبا التعبير عن القيمة: الشكل النسبي والشكل المُعادِل

إن سرّ كل شكل من أشكال القيمة يكمن خبيئاً في هذا الشكل البسيط. فتحليله إذن ينطوي على الصعوبة الحقيقية.

فهاهنا، يلعب نوعان مختلفان من السلع، السلعة آ والسلعة ب، وهما في مثالنا:

القماش والمعطف، بداهة، دورين مختلفين فالقماش يعبّر عن قيمته في المعطف، والمعطف يشكّل مادة التعبير عن تلك القيمة. القماش يلعب دوراً إيجابياً، والمعطف يلعب دوراً سلبياً. إن قيمة القماش معروضة كقيمة نسبية، أو تظهر بشكل نسبي، أما المعطف فيقوم بوظيفة المُعادِل، أو يظهر في الشكل المُعادِل.

وما الشكل النسبي والشكل المُعادِل غير عنصرين مترابطين، متكافلين، لا ينفصلان يؤلفان التعبير عن القيمة، إلّا أنهما في الوقت ذاته ضدّان متناقضان، بمعنى أنهما قطبان لنفس التعبير عن القيمة، ويتوزعان، تباعاً، على أي سلعتين مختلفتين تقوم بينهما علاقة متبادلة على أساس هذا التعبير عن القيمة. إذ لا يمكن مثلاً التعبير عن قيمة القماش بقماش. إن 20 ياردة قماش = 20 ياردة قماش لا يشكل تعبيراً عن القيمة. فكل ما تفصح عنه هذه المُعادَلة أن عشرين ياردة من القماش ليست شيئاً آخر سوى 20 ياردة من القماش، أي أنها كمية محددة من هذه المادة الاستعمالية: القماش. وعليه لا يمكن التعبير عن قيمة القماش إلّا تعبيراً نسبياً، أي بواسطة سلعة أخرى. لذلك فإن الشكل النسبي لقيمة القماش يفترض سلفاً وجود سلعة أخرى ـ هي المعطف في مثالنا ـ في شكل مُعادِل. ومن جهة أخرى لا يمكن للسلعة الأخرى، تلك التي تقوم بدور المُعادِل، أن تتخذ الشكل النسبي في الوقت ذاته. فالسلعة الثانية لا يمكن أن تعبِّر بنفسها عن قيمتها هي، وإنما تقتصر وظيفتها على كونها مادة للتعبير عن قيمة السلعة الأولى.

ولا ريب في أن المُعادَلة: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً أو 20 ياردة قماش تُعادِل قيمة معطف واحد، تنطوي على العلاقة المعكوسة: معطف واحد = 20 ياردة قماش أو معطف واحد يُعادِل قيمة 20 ياردة قماش. ولكن يتعيّن عليّ في هذه الحالة، أن أقلب المُعادَلة إلى هذه الصورة إذا رغبت في التعبير عن قيمة المعطف تعبيراً نسبياً، وحالما أفعل ذلك، يصبح القماش مُعادِلاً بدلاً من المعطف. إذن لا يمكن لسلعة مفردة أن تتخذ هذين الشكلين معاً في نفس التعبير الواحد عن القيمة. فقطبية هذين الشكلين تحتم إقصاء أحدهما عند حضور الآخر.

[64] وسواء اتخذت السلعة شكل القيمة النسبي، أو نقيضه، شكل القيمة المُعادِل، فذلك أمر يتوقف بالكامل على موضعها العرضي في مُعادَلة التعبير عن القيمة، أي يتوقف على ما إذا كانت السلعة في وضع يُراد به التعبير عن قيمتها، أم التعبير عن قيمة ما بواسطتها.

2) شكل القيمة النسبي

آ) مضمون شكل القيمة النسبي

بغية اكتشاف الكيفية التي يختبىء بها هذا التعبير البسيط عن قيمة السلعة وراء علاقة القيمة بين سلعتين، يتعين علينا، بادىء ذي بدء، معاينة هذه العلاقة بمعزل تام عن جانبها الكمّي. إن الطريقة الغالبة في معاينة هذا الأمر، هي العكس، في العادة، فالمرء لا يرى في علاقة القيمة بين سلعتين سوى نسبة للمُعادَلة بين كميتين محددتين من نوعين مختلفين من السلع. كما يميل المرء عادة إلى نسيان أن مقادير من أشياء مختلفة لا يمكن أن تُقارن كمياً إلّا بعد اختزالها إلى وحدة قياسية. وحين تصبح كل من هذه المقادير تعبيراً عن هذه الوحدة القياسية، فإنها تكتسب قاسماً مشتركاً وتضحي قابلة للقياس[17].

وسواء كانت 20 باردة قماش = معطفاً واحداً أو = 20 معطفاً أو = س من المعاطف، وسواء كانت كمية معيَّنة من القماش تساوي، في القيمة، عدداً قليلاً أو كبيراً من المعاطف، فإن كل قول من هذا القبيل يعني أن القماش والمعطف أو أي عدد منه، من حيث كونها تعبيرات عن القيمة، إنما هي تعبيرات عن الوحدة نفسها، وأشياء من طبيعة واحدة. القماش = المعطف، هذا هو أساس المُعادَلة.

بيد أن السلعتين اللتين نفترض فيهما تماثلاً نوعياً على هذا النحو، لا تؤديان الدور نفسه. فقيمة القماش هي الشيء الوحيد الذي جرى التعبير عنه. وكيف؟ بإحالة هذه القيمة إلى المعطف بوصف هذا الأخير مُعادِلاً لها، بوصفه شيئاً «تُمْكن مبادلة» القماش به. ويمثل المعطف في هذه العلاقة شكل وجود القيمة، أنه شيء-قيمة (Wertding)، لأنه بهذه الصفة فقط يكون مماثلاً للقماش. ومن جهة أخرى تبرز القيمة الخاصة بالقماش إلى الوجود، فتكتسب تعبيراً مستقلاً، لأن القماش بهذه الصفة وحدها، بصفته قيمة، يصبح قابلاً للمقارنة مع المعطف باعتبار هذا شيئاً ذا قيمة مساوية، أي يصبح قابلاً

---

(17) إن الاقتصاديين القلائل الذين انهمكوا في تحليل شكل القيمة، مثل س. بايلي، لم يبلغوا أية نتيجة. ويرجع ذلك إلى أنهم، أولاً: يخلطون بين شكل القيمة والقيمة ذاتها، وثانياً: بفعل التأثير الفظّ للنشاط العملي البورجوازي عليهم، فقد حصروا انتباههم في الجانب الكمّي وحده. ويقول س. بايلي «التمتع بالكمية... يؤلف القيمة». ([س. بايلي]، النقد وتقلباته، لندن، 1837).
([S. Bailey], *Money and its Vicissitudes*, London, 1837, p. 11).

للمبادلة مع المعطف. دعونا نستعير مثلاً إيضاحياً من الكيمياء: إن حامض البوتريك مادة تختلف عن فورمات البروبيل، مع ذلك فإنهما يتألفان من نفس العناصر الكيميائية وهي الكاربون (C) والهايدروجين (H) والأوكسيجين (O)، وبنسبة واحدة هي: $C_4H_8O_2$. [65] والآن إذا وضعنا حامض البوتريك بمُعادَلة مساواة مع فورمات البروبيل، فلن تكون فورمات البروبيل، في هذه العلاقة أكثر من شكل آخر لوجود $C_4H_8O_2$. هذا أولاً. وثانياً سنكون قد قلنا إن حامض البوتريك يتألف هو الآخر من $C_4H_8O_2$. وبمساواة هاتين المادتين على هذا النحو نكون قد عبّرنا عن تركيبهما الكيميائي المتماثل خلافاً لشكلهما الفيزيائي (الطبيعي) المتباين.

وإذا قلنا إن السلع، بصفتها قيماً، هي محض تبلورات عمل بشري، نكون قد اختزلناها، بهذا التحليل، إلى قيمة مجردة، بيد أننا لا ننسب إلى السلع شكل قيمة مختلفاً عن شكلها الطبيعي. ولكن ما إن نضع السلعة في علاقة قيمة مع سلعة أخرى، حتى يصبح الأمر خلاف ذلك. فهاهنا، يبرز الطابع القيمي للسلعة الأولى بسبب علاقتها الذاتية بالسلعة الثانية.

وحين نجعل المعطف مُعادِلاً للقماش على أنه شيء ـ قيمة، فإننا نساوي العمل المتجسد في الأول بالعمل المتجسد في الثاني. صحيح أن الخياطة، التي تصنع المعطف، عمل ملموس يختلف نوعه عن الحياكة التي تصنع القماش، لكننا حين نعادلها بالحياكة إنما نختزلها إلى ما هو مشترك ومتساوٍ فعلاً في هذين النوعين من العمل، نعني نختزلها إلى طابعهما المشترك كعمل بشري. وبهذه الطريقة الملتوية قمنا بالتعبير عن حقيقة أن الحياكة، ما دامت تحيك قيمة، لا تتميز بشيء عن الخياطة، وأنها بالتالي عمل بشري مجرد. إن التعبير عن التعادل بين مختلف أنماط السلع هو الصيغة الوحيدة التي تبرز الطابع الخاص للعمل الخالق للقيمة، ويتحقق ذلك عملياً باختزال مختلف أنواع العمل، المتجسدة في مختلف أنواع السلع، إلى صفتها المشتركة التي تتمثل في كونها عملاً بشرياً على وجه العموم[(17a)].

(17a) [حاشية للطبعة الثانية: يقول الاقتصادي الشهير فرانكلين، ويُعدّ أول اقتصادي يدرك، من بعد وليم بيتي، طبيعة القيمة: «ما التجارة عموماً إلّا تبادل عمل بعمل.. فالعمل هو أعدل مقياس لقيمة كل الأشياء»، (مؤلفات ب. فرانكلين، أعدها للنشر سباركس، بوسطن 1836، المجلد الثاني، ص267. *The Works of B. Franklin*, Edited By Sparks, Boston, 1836, Vol, II, p. 267.) غير أن فرانكلين لا يعي أنه بتقديره قيمة كل شيء بواسطة العمل إنما يجرّد أي اختلاف

ولكن لا يكفي التعبير عن الطابع الخاص للعمل الذي يؤلف قيمة القماش. إن قوة العمل البشرية في حركتها، أو العمل البشري، يخلق القيمة، ولكنه بذاته، ليس قيمة. فهو لا يصبح قيمة إلّا في حالة تبلوره، عند تجسده في شكل شيئي. ولكي يتم التعبير عن قيمة القماش بصفته تبلوراً للعمل البشري، يتعيّن التعبير عن تلك القيمة بوصفها «شيئية ذات وجود موضوعي»، كشيء يختلف مادياً عن القماش نفسه، ولكنها مع ذلك موجودة في القماش وفي غيره، من السلع الأخرى. ولقد سبق أن أنجزنا حلّ هذه المسألة. [66]

وحين يدخل المعطف في علاقة مع القماش فإنه يقف بوصفه مُعادِلاً نوعياً، أو بوصفه شيئاً من الطبيعة نفسها، بسبب كونه قيمة. وعند إشغال المعطف لهذا الموقع، فإنه يغدو شيئاً تتجلّى فيه القيمة، أي شيئاً تتجلّى القيمة في شكله الطبيعي المحسوس. ومع ذلك فإن المعطف نفسه، كجسد لسلعة المعطف، ليس أكثر من قيمة استعمالية. فالمعطف بذاته ولوحده، لا يعبّر عن قيمة شأنه في ذلك شأن أول قطعة قماش تقع يدنا عليها. وهذا يبرهن أن المعطف، حين يوضع في علاقة قيمة مع القماش، يعني شيئاً أكثر مما يعنيه خارج هذه العلاقة، تماماً مثلما يُعتبر الرجل الذي يتبختر ببزّة رسمية مُذهَّبة أكثر أهمية منه بدونها.

وعند إنتاج المعطف، لا بدّ لقوة العمل البشرية، على شكل خياطة، أن تكون قد أُنفقت فعلاً. لذلك يكون العمل البشري قد تراكم فيه. ومن هذه الزاوية يصبح المعطف «حاملاً للقيمة» وإنْ كان لا يدع مجالاً للنفاذ إلى هذه الحقيقة حتى لو تهرَّأت خيوطه. أما في حالة وجوده في علاقة القيمة، كمُعادِل للقماش، فإنه لا يظهر للوجود إلّا بهذه الصفة، ويُعدّ لذلك قيمة متجسدة، أو جسداً للقيمة. ورغم المظهر المزرَّر للمعطف، فإن القماش يتعرّف إلى ما فيه من روح قيمية جميلة تربطهما معاً بأواصر القربى. لكن المعطف لا يستطيع أن يمثّل قيمة في علاقته مع القماش، ما لم تتخذ القيمة بالنسبة إلى القماش، في الوقت نفسه، شكل معطف ما. وهكذا فإن الفرد (آ) لا يمكن أن يبدو

= بين أنماط العمل التي يجري تبادلها، وبذلك يختزلها إلى عمل بشري متماثل. ورغم جهله بهذا الأمر فإنه يقوله. فهو يتحدث أولاً عن «عمل معيَّن» ثم يتحدث عن «عمل آخر» ويتحدث أخيراً عن «العمل» من دون أية تحديدات إضافية، باعتباره جوهر قيمة كل الأشياء].

«صاحب الجلالة» لعين الفرد (ب) ما لم تتلبس صفة الجلالة في عيني (ب) الشكل الجسدي للفرد (آ)، بل إن صفة الجلالة هذه تبدّل قسماتها وشعرها، وأشياء كثيرة أخرى، كلما تُوِّج أب جديد للشعب.

وعليه، ففي علاقة القيمة التي يكون المعطف فيها مُعادِلاً للقماش، يؤدي المعطف وظيفة شكل القيمة. فقيمة السلعة، التي هي القماش، تجد تعبيرها في الشكل الجسدي للسلعة الأخرى التي هي المعطف؛ نعني أن قيمة السلعة الأولى تجد تعبيرها في القيمة الاستعمالية للسلعة الأخرى. وبالطبع فإن القماش، كقيمة استعمالية، شيء يختلف حسياً عن المعطف، أما بصفته قيمة فإنه «يماثل المعطف»، وهو بهذا يشبه المعطف. لذا يكتسب القماش شكل قيمة يختلف عن شكله الطبيعي. ويتجلى وجوده بوصفه قيمة من واقع مساواته مع المعطف، تماماً مثلما أن الطبيعة الخروفية للمسيحي تظهر من خلال شبهه بـ حَمَل الرب.

نرى مما تقدم أن كل ما كشفه لنا تحليل قيمة السلع حتى الآن، يقوله لنا القماش نفسه حالما يدخل في علاقة مع سلعة أخرى، كالمعطف. لكنه لا يفصح عن أفكاره إلّا باللغة التي يألفها، أي لغة السلع. ولكي يقول لنا القماش إن قيمته بالذات هي نتاج عمل بشري بطابعه المجرّد، يقول إن المعطف بمقدار ما يساوي القماش، وبمقدار ما هو قيمة، فإنه يتضمن العمل نفسه الذي يتضمنه القماش. ولكي يبلغنا أن حقيقته السامية، [67] كقيمة متشيئة، تتميز عن جسده النسيجي الخشن، يقول لنا إن للقيمة مظهر معطف، وإنه بقدر ما إن القماش هو شيء ـ قيمة، فإنه والمعطف متشابهان كما تشبه الحبة حبة أخرى. وتجوز الإشارة في هذا الموضع، إلى أن لغة السلع تملك، عدا عن العبرية، العديد من اللهجات المتفاوتة في الدقة. فالتعبير الألماني: وجود القيمة (Vertsein) مثلاً، يعبّر بدرجة أقل من الوضوح عما تعبّر عنه الأفعال الرومانية، [ساوى] (Valer, Valere, Valoir) بحيث إن مساواة السلعة (ب) مع السلعة (آ)، إنما هي النمط الخاص بالسلعة (آ) في التعبير عن قيمتها. إن باريس جديرة بقدّاس (Paris vaut bien une messe)(*).

وبمقتضى علاقة القيمة التي تعبّر عنها المُعادَلة المذكورة، يصبح الشكل الطبيعي للسلعة

(*) باريس جديرة بقداس (Paris vaut bien une messe). المفروض أن هنري الرابع قد قال ذلك عام 1593 تبريراً لتحوله إلى الكاثوليكية بدافع من مصلحة قومية. [ن. برلين].

(ب) شكل قيمة السلعة (أ)، أو أن جسد السلعة (ب) يقوم مقام مرآة تعكس قيمة السلعة (أ)[18]. وحين تنسب (أ) نفسها إلى (ب)، بوصفه جسد قيمة، أي بصفتها مادة العمل البشري، فإن (أ) تقوم بتحويل القيمة الاستعمالية (ب) إلى مادة تعبّر عن قيمتها هي بالذات، أي قيمة (أ). وهكذا فإن قيمة السلعة (أ)، التي تمّ التعبير عنها بواسطة القيمة الاستعمالية للسلعة (ب)، تتخذ شكل القيمة النسبية.

ب) التحديد الكمّي لشكل القيمة النسبي

إن كل سلعة، يُزمَع التعبير عن قيمتها، هي كمية معيَّنة من مادة استعمال، مثل 15 بوشل من القمح، أو 100 باون من البنّ، وهلمجرا. وتحتوي كل كمية معيَّنة من أي سلعة على كمية معيَّنة من العمل البشري. وعليه لا بدّ لشكل القيمة من أن يعبّر لا عن القيمة بوجه عام فحسب، بل وأنْ يعبّر أيضاً عن كمية معيَّنة من القيمة أو عن مقدار القيمة. وفي علاقة القيمة بين السلعة (أ) والسلعة (ب)، بين القماش والمعطف، ليست السلعة الثانية، بوصفها جسد قيمة بشكل عام، متماثلة في النوع مع السلعة الأولى وحسب، بل إن كمية معيَّنة منها (معطفاً واحداً) تعادل كمية معيَّنة من الثانية، 20 ياردة قماش مثلاً.

إن المُعادَلة: «20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، أو 20 ياردة قماش تستحق قيمة معطف واحد»، تعني أن نفس الكمية من جوهر القيمة متجسدة فيهما، تعني أن كلتا السلعتين تتطلب المقدار ذاته من العمل، الكمية ذاتها من وقت العمل. بيد أن وقت العمل الضروري لإنتاج 20 ياردة من القماش أو لإنتاج معطف واحد، يتغير بتغير إنتاجية الحياكة أو الخياطة. وعلينا الآن أن نعاين تأثير هذه التغيرات في التعبير النسبي عن مقدار القيمة. [68]

الحالة الأولى: تَغيُّر قيمة[19] القماش عند بقاء قيمة المعطف ثابتة. لو افترضنا أن وقت العمل الضروري لإنتاج القماش يتضاعف، ولنَقُل جرّاء وهن خصوبة الأرض التي

---

(18) بمعنى من المعاني، الحال بالنسبة للإنسان، كما هو بالنسبة للسلعة. فنظراً لأن الإنسان لا يأتي إلى الوجود ومعه مرآة، ولا على طريقة فيلسوف من أتباع فيخته تكفيه أن «الأنا هي أنا»، فإنه يؤسس هويته كإنسان بأن يُقارن ذاته، أولاً، مع إنسان آخر باعتباره كائناً من نفس النوع. هكذا يبدو له الآخر، الذي يقف بشخصيته المتميزة، وكأنه نموذج الجنس البشري.

(19) نستخدم تعبير «القيمة» *(Wert)* هنا، كما جرى في الصفحات السابقة بين حين وآخر، بمعنى قيمة محددة كمّياً، أو بمعنى مقدار من القيمة.

يزرع فيها الكتان، فإن قيمة القماش تتضاعف هي الأخرى. وعوضاً عن المُعادَلة التالية: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، ستكون لدينا مُعادَلة أخرى: 20 ياردة قماش = معطفين، لأن المعطف الواحد يحتوي الآن على نصف وقت العمل المتجسد في 20 ياردة من القماش. أما إذا تقلّص وقت العمل إلى النصف، ولنفترض أن ذلك يحدث في أعقاب تحسين أنوال النسيج، فإن قيمة القماش تهبط إلى النصف. فنحصل، بالنتيجة، على المُعادَلة التالية: 20 ياردة قماش = $\frac{1}{2}$ معطف. إن القيمة النسبية للسلعة (آ)، أي قيمتها المعبَّر عنها بواسطة السلعة (ب)، ترتفع وتهبط بصورة طردية مع ارتفاع أو هبوط قيمة (آ) مباشرة، مفترضين أن قيمة (ب) ثابتة.

الحالة الثانية: بقاء قيمة القماش ثابتة عند تغيُّر قيمة المعطف. لنفترض أنه في أعقاب ظروف معيَّنة، كأن يكون موسم جزّ الصوف سيِّئاً، يتضاعف وقت العمل الضروري لإنتاج المعطف، حينذاك، وبدلاً من المُعادَلة: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، نحصل على مُعادَلة أخرى هي: 20 ياردة قماش = نصف معطف. ولو أن قيمة المعطف تقلصت إلى النصف، فإن 20 ياردة من القماش = معطفين. وبناء على ذلك، إذا ظلت قيمة السلعة (آ) ثابتة، فإن قيمتها النسبية، التي يجري التعبير عنها بواسطة السلعة (ب)، تتناسب (ترتفع أو تهبط) عكسياً مع قيمة السلعة (ب).

وإذا قارنا بين مختلف الأوضاع الواردة في الحالتين الأولى والثانية، لرأينا أن تغيُّراً معيَّناً في مقدار القيمة النسبية يمكن أن ينشأ عن أسباب متعارضة كلياً. فالمُعادَلة التالية: ـ 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، تتحول إلى المُعادَلة: 20 ياردة قماش = معطفين، إما لأن قيمة القماش قد تضاعفت، أو لأن قيمة المعطف قد هبطت إلى النصف، وتتحول المُعادَلة الأولى إلى 20 ياردة قماش = $\frac{1}{2}$ معطف، إما لأن قيمة القماش قد هبطت إلى النصف، أو لأن قيمة المعطف قد تضاعفت.

الحالة الثالثة: إذا تغيرت كميتا وقت العمل الضروري لإنتاج كل من القماش والمعطف، في آن واحد وبنفس الاتجاه ونفس النسبة، فإن 20 ياردة من القماش تظل مساوية لمعطف واحد مهما يكن التغيّر الذي طرأ على قيمتيهما. ولا تمكن رؤية هذا التغير في قيمتيهما إلّا عند مقارنتهما بسلعة ثالثة ظلت قيمتها ثابتة. ولو أن قيم كل السلع [69] ترتفع وتهبط في آن معاً وبنفس النسبة، فإن قيمها النسبية سوف تظل ثابتة من غير تعديل. وسوف يظهر التغيُّر الفعلي في القيمة في نقصان أو زيادة كمية السلع التي تمّ إنتاجها خلال زمن معيَّن بالقياس إلى السابق.

الحالة الرابعة: يتغير وقت العمل الضروري لإنتاج كل من القماش والمعطف، وبالتالي تتغير قيمتا هاتين السلعتين، في آن واحد معاً وبنفس الاتجاه، ولكن بدرجة متباينة، أو يتغيران باتجاهين متعاكسين، أو بطرق أخرى، إلخ. إن تأثير كل واحد من هذه التغيرات

المحتملة التي تطرأ على القيمة النسبية للسلعة يمكن أن يُستخلَص من النتائج التي تعرضها علينا الحالات الثلاث الأولى.

وهكذا فإن التغيرات الفعلية التي تطرأ على مقدار القيمة لا تنعكس بوضوح ولا بصورة تامة من خلال التعبير النسبي، أي من خلال المُعادَلة التي تعبّر عن مقدار القيمة النسبية. فالقيمة النسبية لسلعة ما يمكن أن تتغير على الرغم من ثبات قيمتها، كما يمكن للقيمة النسبية أن تظل ثابتة حتى وإنْ تغيرت قيمتها، وأخيراً يمكن أن تطرأ تغيرات على مقدار القيمة وتعبيرها النسبي، في الوقت نفسه، من دون أن تكون هذه التغيرات، بالضرورة، متطابقة في المقدار[20].

[70] 3) شكل القيمة المُعادِل

لقد رأينا أن السلعة آ (القماش)، حين تعبّر عن قيمتها بواسطة القيمة الاستعمالية

---

(20) حاشية للطبعة الثانية: لقد استغل رجال الاقتصاد المبتذل(*) هذا التعارض بين مقدار القيمة والتعبير النسبي عنها، ببراعة معتادة. ونقرأ، كمثال على ذلك، ما يلي: «اما إن تعترف أن (آ) يهبط لمجرد أن (ب)، التي تُبادل لقاءها، قد ارتفعت، من دون أن يكون العمل المتبلور في (آ) قد أصبح أقلّ أثناء ذلك، ما إن تعترف بهذا حتى ينهار مبدأك العام في موضوع القيمة... وحين أقرّ هو (ريكاردو) بأنه عندما ترتفع قيمة (آ) بالنسبة إلى (ب)، تهبط قيمة (ب) بالنسبة لـ (آ)، فإنه يهدم، بذلك، القاعدة التي أقام عليها فرضيته الكبرى القائلة بأن قيمة سلعة ما تتحدد، أبداً، بالعمل المتجسد فيها، لأنه إذا كان تغيُّر كلفة (آ) لا يبدّل قيمة (آ) نفسه نسبة إلى (ب)، التي يُبادل لقاءها، فحسب، وإنما يبدل أيضاً قيمة (ب) نسبة إلى (آ)، بالرغم من عدم حدوث تغيّر في كمية العمل التي يقتضيها إنتاج (ب)، عندئذ لا يسقط، فقط، المذهب الذي يؤكد أن كمية العمل الذي يدخل مادة معيَّنة ينظّم قيمتها، بل ويسقط أيضاً المذهب القائل بأن كلفة المادة تنظّم قيمتها».

ج. برودهرست، الاقتصاد السياسي، لندن، 1842، ص11 و14.

(J. Broadhurst, *Political Economy*, London, 1842, p. 11 & 14).

وكان بوسع السيد برودهرست أن يقول أيضاً: تفحّصوا الكسور التالية $\frac{10}{20}$، $\frac{10}{50}$، $\frac{10}{100}$، إلخ، ترون أن العدد 10 ظلّ على حاله، مع ذلك فإن مقداره النسبي، مقداره قياساً إلى الأعداد 20 و50 و100 إلخ، يتضاءل باستمرار، لذلك ينهار المبدأ الكبير القائل بأن مقدار أي عدد، مثل 10، «يتحدد» بما يحتوي من وحدات.

[(*) سيشرح المؤلف (ماركس) في الفقرة الرابعة من هذا الفصل ما يعنيه بـ «الاقتصاد المبتذل». ف. إنجلز] [حاشية للطبعة الإنكليزية. ن.ع].

للسلعة (ب) التي تختلف عنها في النوع (المعطف)، تسبغ على هذه الثانية، في الوقت نفسه، شكل قيمة خاصاً، ونعني تحديداً، الشكل المعادِل. وتعبِّر سلعة القماش عن وجودها الخاص كقيمة من خلال واقع تعادُلها مع المعطف، من دون أن يتّخذ هذا الأخير شكل قيمة مغايراً لشكله الجسدي. أما وجود هذا الأخير كقيمة معيَّنة فيجد تعبيره بالقول إن المعطف قابل للمبادلة مع القماش بصورة مباشرة. وعليه فإن الشكل المُعادِل الخاص بسلعة ما يفيد أن هذه السلعة قابلة للتبادل، فوراً، مع سلع أخرى.

وحين تؤدي السلعة، كالمعطف، وظيفة مُعادِل لسلعة أخرى، كالقماش، ويكتسب المعطف بناءً على ذلك خاصية مميزة تجعله قابلاً للتبادل مباشرة مع القماش، فذلك لا يعني قط أننا اقتربنا من معرفة النسبة التي يمكن أن تُبادل بها هاتان السلعتان. ولما كان مقدار قيمة القماش معيَّناً بالأصل، فإن هذه النسبة تتوقف على مقدار قيمة المعطف. وسواء كان المعطف يؤدي وظيفة مُعادِل والقماش يؤدي وظيفة قيمة نسبية، أو القماش كمُعادِل والمعطف كقيمة نسبية، فإن مقدار قيمة المعطف محدد دوماً بوقت العمل الضروري لإنتاجها، وذلك بمعزل عن شكل القيمة الذي تتخذه. وحيثما يشغل المعطف موقع المُعادِل، في مُعادلة القيمة، فإن مقدار قيمته لا يكتسب أي تعبير كمّي. بالعكس، فإن سلعة المعطف لا تُعدّ في مُعادَلة القيمة هذه أكثر من كمية معيّنة من شيء ما.

وعلى سبيل المثال، فإن 40 ياردة من القماش «تستحق» ـ ماذا؟ تستحق معطفين. والسبب أن سلعة المعطف تلعب هنا دور المُعادِل، أي لأن القيمة الاستعمالية ـ المعطف تقف، بمواجهة القماش، كتجسيد للقيمة، لذلك فإن كمية محددة من المعاطف تكفي للتعبير عن كمية محددة من القيمة الموجودة في القماش. إذن يمكن لمعطفين أن يعبّرا عن مقدار القيمة المتبلورة في 40 ياردة من القماش ولكن لا يسعهما، أبداً، التعبير عن مقدار قيمتهما الخاصة، أي مقدار قيمة المعطفين. إن الملاحظة السطحية لهذه الحقيقة، أي النظر إلى المُعادِل، في مُعادَلة القيمة، على أنه لا يمثل سوى كمية بسيطة من شيء معيَّن، من قيمة استعمالية معيَّنة، قد ضلل بايلي مثلما ضلل الكثير من الاقتصاديين، السابقين واللاحقين، فجعلهم لا يرون في التعبير عن القيمة غير علاقة كمية. والحق، إن الشكل المُعادِل للسلعة لا يعبّر عن أي تحديد كمي لقيمتها هي.

ولعل أول خاصية تقفز إلينا عند معاينة شكل المُعادِل هي هذه: تصبح القيمة الاستعمالية شكل تجلّي نقيضها، [أو الشكل الظاهري لنقيضها]: القيمة.

[71] إن الشكل الطبيعي للسلعة يصبح شكلاً للقيمة. ولكن انتبه جيداً إلى أن هذه المغالطة (Quidproquo)(*) لا تقع لسلعة مثل ب (معطف أو قمح أو حديد... إلخ.) إلّا حين تدخل سلعة أخرى مثل آ (قماش... إلخ) في علاقة قيمة معها، وتظل في حدود هذه العلاقة. وبما أنه ليس بوسع أي سلعة أن تدخل في علاقة تعادُل مع نفسها، ولا أن تحوّل مظهرها الجسدي إلى تعبير عن قيمة نفسها، فإنها مُرغمة على اختيار سلعة أخرى كمُعادِل، والقبول بالقيمة الاستعمالية، نعني المظهر الجسدي للسلعة الأخرى كشكل يعبّر عن قيمتها هي.

وسنتخذ من أحد المقاييس التي تقاس بها أجساد السلعة، من ناحية كونها أجساداً سلعية، أي قيمة استعمالية، مثالاً لإيضاح هذه النقطة بالذات. إن قالب السكّر ثقيل، من حيث هو جسم، ولذلك يمتلك وزناً، ولكننا لا نستطيع أن نرى أو نتحسس هذا الوزن. لهذا نأخذ قطعاً مختلفة من الحديد ذات وزن محدَّد سلفاً. إن الشكل الجسدي للحديد هو، مأخوذاً لذاته، ليس شكلاً لتجلّي ظاهرة الوزن شأنه في ذلك شأن قالب السكّر، مع ذلك، فلغرض التعبير عن وزن قالب السكّر، نضعه في علاقة وزن مع الحديد. والحديد، في هذه العلاقة، يؤدي وظيفة جسم لا يمثل شيئاً غير الوزن. وعليه فإن كمية معيَّنة من الحديد تخدم كمقياس لوزن السكّر وتمثل، في علاقتها بقالب السكّر، تجسيداً للوزن، تمثل شكل تجلّي ظاهرة الوزن. ولا يلعب الحديد هذا الدور إلّا في حدود هذه العلاقة التي يدخلها السكّر، أو أي جسم آخر يُراد تحديد وزنه، مع الحديد. ولو لم يكن كلاهما ذا ثقل، لما أمكنهما الدخول في هذه العلاقة، ولما استطاع أحدهما أن يكون التعبير عن وزن الآخر. وحين نلقي بهما في كفّتي الميزان نرى، في الواقع، أنهما متماثلان من حيث هما وزن، وحين يوضعان بأجزاء مناسبة يكون لهما وزن واحد. ومثلما أن مادة الحديد، كمقياس للوزن، تمثل، في علاقتها مع قالب السكّر، الوزن لا غير، كذلك الأمر في التعبير عن القيمة إذ لا يمثل الجسم المادي، المعطف، في علاقته مع القماش، سوى القيمة وحدها.

غير أن التشابه يتوقف عند هذا الحد. ففي نطاق التعبير عن وزن قالب السكّر، يمثل الحديد خاصية طبيعية مشتركة بين هذين الجسمين، ألا وهي الوزن؛ أما في نطاق التعبير

(*) (Quidproquo) باللاتينية في الأصل... ـ وتعني حرفياً: حلول شيء محل آخر، أو المغالطة الكامنة في الاستعاضة عن شيء بشيء آخر، أي نوع من الإحلال أو الإبدال. [ن. ع].

عن قيمة القماش فإن المعطف يمثل خاصية فوق طبيعية لدى الشيئين كليهما، خاصية اجتماعية صرفاً هي تحديداً: القيمة.

وبما أن الشكل النسبي لقيمة سلعة من السلع ـ ولتكن القماش مثلاً ـ يعبّر عن قيمة تلك السلعة بوصف هذه القيمة شيئاً يختلف كلياً عن جسد تلك السلعة وخصائصها، بوصفها شيئاً يشبه المعطف مثلاً، نرى أن هذا التعبير ذاته يشير إلى أن ثمة علاقة اجتماعية كامنة في صلبه. أما بالنسبة للشكل المُعادِل فالأمر على عكس ذلك. فجوهر هذا الشكل يكمن في أن جسد السلعة نفسها ـ مثل المعطف ـ وهي على حالها بالضبط، [72] يعبّر عن القيمة، وأنه حصل على شكل القيمة من الطبيعة نفسها. وبالطبع لا يصح هذا القول إلّا بوجود علاقة القيمة التي يشغل فيها المعطف موقع المُعادِل للقماش(21). وعلى أي حال لمّا كانت الخصائص الطبيعية لشيء من الأشياء ليست ناجمة عن علاقته بالأشياء الأخرى، بل تتكشف في هذه العلاقة، يبدو المعطف كأنه يستمد شكله المعادِل وقابليته للمبادلة المباشرة من الطبيعة، مثلما يستمد منها خاصية كونه ثقيلاً وخاصية إشاعة الدفء في الأوصال. من هنا منشأ لغز الشكل المُعادِل الذي يفلت من وعي الاقتصادي السياسي البورجوازي إلى أن يظهر هذا الشكل وقد اكتمل تطوره، أي ليبرز أمام أنظاره على هيئة نقد. وعندها يسعى الاقتصادي البورجوازي إلى تبديد الطابع الصوفي للذهب والفضة بأن يحل محلهما سلعاً أقل بهراً للأعين، ويورد، برضى عن النفس متجدد أبداً، لائحة بأصناف كل السلع المبتذلة التي لعبت، في زمنها، دور المُعادِل. ولا يساوره أدنى شك في أن أبسط تعبير عن القيمة مثل 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، ينطوي أصلاً على لغز الشكل المُعادِل، الذي ينبغي عليه أن يحله.

إن جسد السلعة، التي تقوم بدور المُعادِل، يُعدّ على الدوام تجسيداً للعمل البشري المجرد، ونتاج عمل ملموس، نافع من نمط محدد في آن معاً. لذلك يصبح هذا العمل الملموس وسيطاً للتعبير عن العمل البشري المجرد. فإذا كان المعطف لا يرقى إلى شيء غير تجسيد العمل البشري المجرد، فإن الخياطة المتحققة فيه فعلياً لا تُعدّ أكثر من الشكل الذي يتحقق به ذلك العمل المجرد. وحين نعبّر عن قيمة القماش، تنحصر السمة

(21) إن مثل هذه التحديدات الانعكاسية [عند هيغل]، تؤلف صنفاً غريباً للغاية. فرجل ما، على سبيل المثال، ليس ملكاً إلّا لأن أناساً آخرين يعتبرون أنفسهم رعايا له، في إطار علاقتهم به، أما هم، فعلى العكس من ذلك، يتصورون أنفسهم رعايا لأنه ملك.

النافعة للخياطة لا في صنع الثياب، وبالتالي صنع الناس أيضاً(*)، بل في صنع جسد نعترف به فوراً على أنه قيمة، وبالتالي على أنه عمل متبلور، ولكنه عمل لا يتميز بشيء عن العمل المتشيّئ في قيمة القماش. ولكي يستطيع العمل ـ الخياطة أن يكون مرآة للقيمة، يتعين أن لا يعكس شيئاً آخر غير خاصيته المجردة في كونه عملاً بشرياً عاماً.

وسواء كان العمل بشكل الخياطة أو الحياكة، ففي كلتا الحالتين ثمة عمل بشري قد أُنفق. يترتب على ذلك أن الاثنين يمتلكان خاصية عامة مشتركة في كونهما عملاً بشرياً، وينبغي لذلك، في حالات معيَّنة، كما في حالة إنتاج القيمة مثلاً، النظر إليهما بهذا المنظار وحده. وليس ثمة شيء غامض في هذا. أما حين يجري التعبير عن قيمة السلعة، فإن الأمور تنقلب رأساً على عقب. فمثلاً بغية التعبير عن هذه الحقيقة وهي أن الحياكة [73] تخلق قيمة القماش، ليس بفضل شكلها الملموس كحياكة، بل بفعل خاصيتها العامة المتمثلة بأنها عمل بشري فإننا نضع، في مواجهة الحياكة، الشكل الخاص الآخر من العمل الملموس، وهو الخياطة، الذي ينتج مُعادِل القماش، وتبدو الخياطة الآن، على أنها الشكل المحسوس لتحقق العمل البشري العام.

من هنا تنشأ السمة الثانية للشكل المُعادِل، وهي أن العمل الملموس يصبح الشكل الظاهري لتجلّي نقيضه: العمل البشري المجرد.

ونظراً لأن هذا العمل الملموس، وهو الخياطة في مثالنا، يُعتبر محض عمل بشري غير متمايز، فإنه يكتسب شكل المساواة، مع أي عمل آخر، أي متساوياً مع العمل المتجسد في القماش. ورغم أنه نتاج عمل خاص، شأن كل عمل ينتج السلع، فإنه يعتبر في الوقت نفسه عملاً اجتماعياً مباشراً في شكله. ولهذا السبب بالذات فإنه يتحقق في منتوج تمكن مبادلته، على نحو مباشر، بسلعة أخرى. إذن، أصبحت بحوزتنا خاصية ثالثة للشكل المُعادِل، ونعني بالتحديد أن العمل الخاص يكتسب شكل نقيضه، أي يتخذ شكل عملٍ اجتماعي مباشر.

إن هاتين الخاصيتين الأخيرتين اللتين يتميز بهما الشكل المُعادِل سوف تنجليان للإدراك على نحو أسطع فيما لو عدنا إلى المفكر العظيم الذي كان أول من يحلل شكل القيمة إلى جانب العديد من الأشكال الأخرى، سواء أشكال الفكر، أو المجتمع أو الطبيعة. أقصد أرسطو.

(*) المقصود بالعبارة أن الخياط إذ يصنع الثياب إنما يصنع مكانة لابسيها أيضاً، إشارة إلى أهمية الثياب في تقرير المنزلة الاجتماعية. [ن. ع].

يعلن أرسطو، بادىء ذي بدء، أن الشكل النقدي للسلع ليس إلّا الصيغة المتطورة لشكل القيمة البسيط ـ ويقصد بالشكل البسيط التعبير عن قيمة سلعة معيَّنة بواسطة سلعة أخرى اختيرت كيفما اتفق، ذلك لأنه يقول: (Κλιναι πεντε αντι οιχιας).

«إن قولنا: 5 أسرّة = بيتاً واحداً

لا يختلف بشيء عن قولنا:

5 أسرّة = كذا مقدار من النقد». (Κλιναι πεντε αντι ... οσου αι πεντε χλιναι).

ويرى أرسطو، كذلك، أن علاقة القيمة التي تولّد هذا التعبير القيمي تحتّم أن يكون البيت مساوياً للسرير من ناحية نوعية، وبدون هذه المساواة في الماهية لا تمكن المقارنة بين هذين الشيئين المختلفين حسياً بوصفهما كميتين قابلتين للقياس. ويقول أرسطو: «لا يمكن أن يقع التبادل بدون مساواة، ولا مساواة بدون قابلية القياس بمقياس واحد» [74] (Ουτ ισοτης μη ουσης συμμετριας) وهنا يتوقف أرسطو ويتخلى عن المضي في تحليل شكل القيمة قائلاً «في الواقع يستحيل (Τη μεν ουν αληθεια αδυνατον) أن يكون شيئان على هذا القدر من التباين قابلين للقياس بمقياس واحد» ـ يقصد استحالة مساواتهما نوعياً. فمثل هذه المساواة لا يمكن إلّا أن تكون شيئاً غريباً عن الطبيعة الحقيقية للاثنين، وبالتالي فإنها ليست سوى «اصطناع يُستخدم لمقتضيات عملية»(*).

هكذا يخبرنا أرسطو نفسه عما قطع عليه طريق المضي في التحليل: إنه الافتقار إلى مفهوم القيمة. فما هو هذا الشيء المتساوي، هذا الجوهر المشترك الذي يسمح بالتعبير عن قيمة الأسرّة بواسطة البيت؟ يجيب أرسطو أن شيئاً كهذا لا يمكن، في الحقيقة، أن يوجد. لمَ لا؟ إن البيت، حين يُقارن بالأسرّة، يمثل فعلاً شيئاً مساوياً لها، ولكن بقدر ما يمثل من شيء واحد حقاً في الأسرّة والبيت معاً. وهذا الشيء هو: العمل البشري.

لقد كانت هناك حقيقة هامة حالت دون أن يرى أرسطو أن شكل قيمة السلع ما هو إلّا محض أسلوب للتعبير عن أن كل عمل هو عمل بشري متماثل، وبالتالي فإنه عمل من نوع واحد. فقد كان المجتمع الإغريقي يقوم على عمل العبودية، وكان أساسه الطبيعي يستند إلى عدم المساواة بين الناس وتباين قوة عمل كل منهم. إن سرّ التعبير عن القيمة، هو أن كل أنواع العمل متساوية ومتعادلة لأنها عمل بشري عام وبقدر ما تظل عملاً بشرياً

(*) اقتبس ماركس هذه العبارة من مؤلف أرسطو: الأخلاق النيقوماخية *(Ethica Nicomachea, Aristotelis opera ex recensione Immanuelis Bekkeri,* Bd. 9, Oxonii, 1837, p. 99-100). [ن . برلين].

عاماً، يتعذر بلوغه ما لم تكن فكرة المساواة البشرية قد اكتسبت رسوخ فكرة شعبية مسبقة. وهذا غير ممكن إلّا في مجتمع تتخذ فيه الغالبية العظمى من منتوجات العمل شكل السلع، مجتمع تكون فيه العلاقة السائدة بين إنسان وآخر هي العلاقة بين مالكي سلع. وتتجلى عبقرية أرسطو في أنه اكتشف أن التعبير عن قيمة السلعة ينطوي على علاقة مساواة. إن الظروف الخاصة للمجتمع الذي كان يعيش فيه، هي وحدها التي منعته من أن يكتشف أين تكمن «في الحقيقة» هذه المساواة.

4) شكل القيمة البسيط منظوراً إليه ككل

إن الشكل البسيط لقيمة سلعة من السلع مُتضمَّن في المُعادَلة التي تعبّر عن علاقة القيمة بين هذه السلعة وسلعة أخرى مختلفة النوع، أو في علاقة التبادل بين الاثنتين. ويتم التعبير عن قيمة السلعة (أ) من ناحية نوعية بواقع أن السلعة (ب) قابلة للتبادل معها مباشرة، كما يتم التعبير عن قيمتها من ناحية كمية بواقع أن كمية محدّدة من (ب) قابلة للتبادل مع كمية معيَّنة من (أ). بتعبير آخر: إن قيمة السلعة تكتسب تعبيراً محدداً، مستقلاً [75] حين تتمثل بشكل «قيمة تبادلية». وحين قلنا في بداية هذا الفصل، انسياقاً مع العرف الدارج إن السلعة هي قيمة استعمالية وقيمة تبادلية معاً، فقد كان قولنا خاطئاً، إنْ توخينا الدقة. إن السلعة هي قيمة استعمالية أو مادة نافعة «وقيمة». وهي تبرز على أنها هذا الشيء المزدوج حالما تنال قيمتها شكلاً خاصاً لتجلّي الظاهرة مختلفاً عن شكلها الطبيعي، هو شكلها كقيمة تبادلية. بيد أنها لا تكتسي هذا الشكل حين تكون معزولة بمفردها، بل حين توضع في علاقة قيمة أو علاقة تبادل مع سلعة أخرى من نوع مختلف. وما إن نعرف هذا حتى يزول الضرر من قولنا الخاطئ ذاك، ويخدم للإيجاز.

لقد بيّن تحليلنا أن شكل القيمة أو التعبير القيمي عن السلعة ينبثق من طبيعة قيمة السلعة، وليس العكس، إذ إن القيمة ومقدار القيمة لا ينبثقان من أسلوب التعبير عنهما كقيمة تبادلية. وبالمناسبة فإن هذا الأخير هو الوهم الشائع عند أشياع المركنتلية وأنصارها الجدد الذين أحيوها مؤخراً من أمثال فريبه وغانيل[22]، وكذلك خصومهم من الباعة

(22) [حاشية للطبعة الثانية]: ف. ل. أ. فريبه (مساعد مفتش الجمارك Sous-inspecteur des douanes)، نظرة إلى الحكومة في علاقتها بالتجارة، باريس، 1805. وشارل غانيل، مذاهب الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، باريس، 1821.

المتجولين المعاصرين أنصار التجارة الحرة من طراز باستيا. يركز المركنتليون بشكل خاص على الجانب النوعي من التعبير عن القيمة، وبالتالي فإنهم يركزون على الشكل المُعادِل للسلعة الذي يبلغ تعبيره الكامل في النقد. أما باعة التجارة الحرة المعاصرون الساعون إلى التخلص من سلعهم بأي ثمن، فيركزون أشد التركيز على الجانب الكمّي من شكل القيمة النسبي. وبالنسبة لهم لا توجد قيمة ولا أي مقدار من القيمة للسلعة إلّا ضمن التعبير عنها بواسطة العلاقة التبادلية بين السلع، أي إلّا ضمن القائمة اليومية للأسعار الجارية. وقد جاء الاسكتلندي ماكليود ليضفي على الأفكار الاقتصادية المشوشة في لومبارد ستريت(*) حُلّة علمية زاهية قدر الإمكان، فشكّل بذلك توليفة موفقة بين أنصار المركنتلية المؤمنين بالخرافة، والباعة المتنورين من أنصار التجارة الحرة.

إن التمعّن الدقيق في التعبير عن قيمة السلعة (أ) بواسطة السلعة (ب)، هذا التعبير القائم في المُعادَلة المعبِّرة عن علاقة القيمة بين (أ) و (ب)، قد أظهر لنا، في حدود هذه العلاقة، أن الشكل الطبيعي لـ (أ) لا يُعدّ سوى مظهر قيمة استعمالية، والشكل الطبيعي لـ (ب) ليس سوى مظهر أو شكل القيمة. وإن ما تنطوي عليه كل سلعة من تضاد جوّاني بين القيمة الاستعمالية والقيمة، يتجلى للعيان في تضادّ برّاني، أي بوضع سلعتين في [76] علاقة كهذه، بحيث أن السلعة التي يُراد التعبير عن قيمتها هي تبرز مباشرة كقيمة استعمالية فقط، في حين أن السلعة التي يتم بواسطتها التعبير عن تلك القيمة، تبرز مباشرة كقيمة تبادلية فقط. لذا فإن الشكل البسيط لقيمة السلعة، هو أول شكل بسيط لتجلّي ظاهرة التضاد الكامن في السلعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة.

إن كل منتوج للعمل يؤلف قيمة استعمالية في كل أطوار المجتمع، ولا يتحول هذا المنتوج إلى سلعة إلّا عند بزوغ حقبة تاريخية معيَّنة من تطور المجتمع، حقبة يُصبح فيها العمل المبذول في إنتاج مادة نافعة واحداً من الخصائص «الشيئية» لهذه المادة، وهذه الخاصية هي قيمتها. ينتج عن هذا أن الشكل البسيط لقيمة السلعة هو أيضاً في الوقت عينه الشكل الأوّلي البسيط الذي يُظهر منتوج العمل، تاريخياً، على أنه سلعة، وأن تحوُّل هذه المنتوجات، تدريجياً، إلى سلع يسير جنباً إلى جنب مع تطور شكل القيمة.

= (F.L.A. Ferrier, *Du Gouvernement considéré dans ses rapports avec le commerce,* Paris, 1805, and Charles Ganilh, *Des Systèmes d'Économie Politique,* 2ème Éd., Paris, 1821).

(*) شارع لومبارد ستريت في مركز مدينة لندن وتقع فيه أهم البنوك والشركات التجارية في إنكلترا. [ن. برلين].

بيد أننا نرى، بنظرة واحدة، قُصُور الشكل البسيط للقيمة، فهو شكل نطفة يتعين أن تمر بسلسلة من الاستحالات قبل أن تنضج وتبلغ شكل السعر.

والواقع إن التعبير عن قيمة السلعة (آ) بواسطة أي سلعة أخرى مثل (ب)، لا يفعل شيئاً سوى تمييز قيمة السلعة (آ) عن قيمتها الاستعمالية الخاصة، وبالتالي فإنه يضعها في علاقة تبادل مع سلعة أخرى مفردة ومختلفة عنها هي (ب)، ولكنه لا يزال بعد قاصراً عن التعبير عن المساواة النوعية بين السلعة (آ) وجميع السلع الأخرى، وعن التناسب الكمّي بين هذه السلعة (آ) وبقية السلع الأخرى. إن شكل القيمة النسبي البسيط للسلعة يتطابق مع شكل مُعادِل واحد لسلعة أخرى. وهكذا، عند التعبير النسبي عن قيمة القماش، لا يتلبّس المعطف شكل المُعادِل ولا يكتسب شكل قابلية المبادلة المباشرة، إلّا في إطار علاقته بهذه السلعة المفردة، وهي القماش في مثالنا.

مع ذلك فإن الشكل البسيط للقيمة يتحول تلقائياً إلى شكل أكثر كمالاً. صحيح أن الشكل البسيط يعبّر عن قيمة السلعة (آ) بواسطة سلعة أخرى واحدة، من نوع آخر، ولكن سيان إن كانت هذه السلعة الواحدة الأخرى من أي نوع، كالمعطف والحديد والقمح، وهلمجرا. وعليه حين نضع (آ) في علاقة قيمة مع هذا النوع من السلع أو ذاك، تحصل السلعة الواحدة ذاتها، على تعبيرات بسيطة متباينة عن القيمة[22a]. ويتحدد عدد هذه التعبيرات الممكنة بعدد أنواع السلع المتميزة عن (آ). لذلك فإن التعبير المنفرد عن قيمة (آ) يمكن أن يتحول إلى سلسلة من مختلف التعبيرات البسيطة عن تلك القيمة، سلسلة قابلة للامتداد قدر ما نشاء.

ب ـ شكل القيمة الكلّي أو الموسَّع [77]

س سلعة آ = ص سلعة ب، أو = ن سلعة ج، أو = ي سلعة د، أو = ع سلعة هـ، أو = إلخ.

(20 باردة قماش = معطفاً واحداً، أو = 10 باونات من الشاي، أو = 40 باون من البنّ، أو = كوارتر من القمح، أو = أونصتين من الذهب، أو = $\frac{1}{2}$ طن من الحديد أو = إلخ).

(22a) حاشية للطبعة الثانية: عند هوميروس، يجري التعبير عن قيمة شيء ما بسلسلة من أشياء مختلفة. [الإلياذة، الكتاب الثاني، الجزء السابع، ص 472 ـ 475. Homer, II, VII, p. 472-475. ن.ع].

السلعتين بتناسب كمّي معيّن أمر عرضي محض. أما في الشكل الثاني، فعلى العكس من ذلك، نلاحظ على الفور الخلفية التي تحدِّد هذا المظهر العرضي وتختلف عنه جوهرياً. فقيمة القماش تظل على حالها من ناحية المقدار سواء عبَّرنا عنها بالمعاطف أو البنّ أو الحديد، أو بواسطة ما لا يُحصى من السلع المختلفة التي يحوزها عدد مماثل من شتى المالكين. وتختفي، لذلك، العلاقة العرضية بين اثنين من الأفراد مالكي السلع. ويتضح بداهة أن تبادل السلع ليس هو الذي يحدّد مقدار القيمة، بل بالعكس إن مقدار القيمة هو الذي ينظِّم علاقات التبادل بينها.

2) الشكل المُعادِل الخاص

إن كل سلعة مثل الشاي والمعطف والحديد والقمح، إلخ، عند التعبير عن قيمة القماش، تُعدّ بمثابة مُعادِل، وبالتالي بمثابة جسد القيمة. أما الشكل الطبيعي المحدَّد لكل واحدة من هذه السلع فهو الآن شكل خاص من المُعادِل، واحد من أشكال عديدة أخرى. وعلى غرار ذلك تُعدّ الأنماط الملموسة المتعددة من العمل النافع المتجسد في هذه السلع المختلفة، تُعدّ أشكالاً خاصة وكثيرة، من تحقق أو تجلّي ظاهرة العمل البشري بعامّة.

3) عيوب شكل القيمة الكلّي أو الموسَّع

أولاً ـ إن التعبير النسبي عن قيمة السلعة غير مكتمل لأن سلسلة التعبير لا تنتهي. ويمكن للسلسلة، التي تشكِّل كل معادَلة من معادَلات القيمة حلقة منها، أن تمتد في أي لحظة بظهور سلعة جديدة إلى الوجود لتمدّنا بمادة تعبير جديد عن القيمة. ثانياً ـ إن السلسلة تمثل فسيفساء متعددة الألوان من تعبيرات عن القيمة متباينة ومنفصلة. وأخيراً، كما هو الحال، إذا عبّرنا بهذا الشكل الموسّع عن القيمة النسبية لكل واحدة من السلع على التوالي، لحصل الشكل النسبي لقيمة كل سلعة من السلع، على سلاسل متباينة لا تنتهي من التعبيرات عن القيمة، وهي كلها تختلف عن شكل القيمة النسبي لسائر السلع الأخرى. وتنعكس عيوب شكل القيمة النسبي الموسَّع بدورها على ما يطابقه من شكل مُعادِل. ولما كان الشكل الطبيعي لسلعة مفردة ليس أكثر من شكل مُعادِل خاص، هو واحد من بين أشكال مُعادِلة خاصة لا حصر لها، فلن يكون إزاءنا، على وجه العموم، سوى أشكال مُعادِلة جزئية يستبعد كل واحد منها سواه. وعلى النسق ذاته فإن العمل الخاص الملموس النافع المتجسد في كل مُعادِل خاص، لا يمثل غير نوع خاص من [79]

العمل، ولا يُعدّ بالتالي الشكل الشامل لتجلي ظاهرة العمل البشري. صحيح أن العمل البشري العام يحصل بذلك على شكل الظاهرة التام أو الكلّي في مجموع الأشكال الخاصّة لتجلّي الظاهرة، ولكن العمل يظلّ مفتقراً إلى شكل موحّد لتجلّي الظاهرة.

وعلى أي حال فإن شكل القيمة النسبي الموسَّع ليس أكثر من مجموع تعبيرات بسيطة، نسبية، عن القيمة، أو مُعادَلات قيمة من الشكل الأول، مثل:

20 ياردة قماش = معطفاً واحداً

20 ياردة قماش = 10 باونات من الشاي، إلخ.

ولكن كل مُعادَلة من هذه المُعادَلات تنطوي على مقلوبها الخاص، وهي مُعادَلة مماثلة:

معطف واحد = 20 ياردة قماش

10 باونات من الشاي = 20 ياردة قماش، إلخ.

والواقع حين يُبادل مالك القماش سلعته بالسلع الكثيرة الأخرى، معبِّراً بذلك عن قيمها بسلسلة من سلع أخرى، يترتب على ذلك بالضرورة أن مختلف مالكي السلع الأخرى يبادلون ما بحوزتهم بالقماش، وبالتالي فإنهم يعبّرون عن قيم سلعهم بنفس السلعة الثالثة: القماش. ولو قلبنا سلسلة المُعادَلات (20 ياردة = معطفاً أو = 10 باونات من الشاي، إلخ) نقصد لو قمنا بالتعبير عن العلاقة المعكوسة التي تنطوي عليها السلسلة أصلاً، لحصلنا على: **شكل القيمة العام**.

ج ـ شكل القيمة العام

معطف واحد 10 باونات من الشاي 40 باون من البنّ كوارتر من القمح أونصتان من الذهب $\frac{1}{2}$ طن من الحديد س من سلعة (أ)، إلخ السلع	= 20 ياردة قماش

1) تغيُّر طابع شكل القيمة

تعبّر كل السلع الآن عن قيمتها، أولاً ـ بشكل بسيط لأن ذلك يتم بواسطة سلعة واحدة مفردة، ثانياً ـ بشكل موحّد لأنها تعبّر عن قيمتها في السلعة ذاتها. إن هذا الشكل من القيمة بسيط ومشترك للجميع وبالتالي عام.

[80] إن الشكلين (أ) و (ب)(*) لم يكونا مناسبين إلّا للتعبير عن قيمة سلعة معنية كشيء متميّز عن قيمتها الاستعمالية الخاصة أو عن جسدها السلعي.

زوّدنا الشكل الأول، (أ)، بمُعادَلات كالتالية:

معطف واحد = 20 باردة قماش، 10 باونات من الشاي = $\frac{1}{2}$ طن من الحديد، حيث تُساوى قيمة المعطف بالقماش، وقيمة الشاي بالحديد. ولكن مساواة المعطف بالقماش، والشاي بالحديد، وهما تعبيران عن قيمة المعطف وقيمة الشاي، يختلفان اختلاف القماش عن الحديد. وبديهي أن هذا الشكل لم يظهر عملياً إلّا في البدايات الأولى حين لم تكن منتوجات العمل لتتحول إلى سلع إلّا من خلال المبادلات العرضية، المتباعدة.

أما الشكل الثاني، (ب)، فيميّز، على نحو أفضل من الأول، قيمة السلعة عن قيمتها الاستعمالية الخاصة، لأن قيمة المعطف مثلاً توضع، هنا، في تضاد مع الشكل الجسدي للمعطف ذاته، تحت جميع المظاهر الممكنة، وذلك بمساواتها بالقماش والحديد والشاي، باختصار مساواتها مع كل شيء آخر، باستثناء المعطف ذاته. من جهة أخرى نجد أن هذا الشكل يستبعد، على نحو مباشر، كل تعبير مشترك عن القيمة، ويرجع ذلك إلى أنه، في مُعادَلة القيمة الخاصة بكل سلعة، تظهر جميع السلع الأخرى في شكل مُعادِل. وينبثق شكل القيمة الموسَّع إلى الوجود، لأول مرة، حالما يجري تبادل نتاج عمل ما، كالماشية، لقاء مختلف السلع الأخرى على سبيل العادة، وليس على سبيل الاستثناء.

أما الشكل الثالث(**) والأحدث، فيعبّر عن قيم عالم السلع برمّته بواسطة سلعة واحدة يُفردها لهذا الغرض وهي القماش مثلاً، سلعة واحدة تمثل قيم جميع الأخريات عن طريق مساواتهن بها. إن قيمة كل سلعة، تجري مساواتها بالقماش، لا تتميز الآن عن قيمتها الاستعمالية الخاصة وحسب، بل تتميز عن كل القيم الاستعمالية الأخرى بوجه

(*) المقصود بذلك هو الشكلان الواردان تحت الفقرة (أ) والفقرة (ب)، وهما على التوالي: شكل القيمة البسيط أو العرضي، ثم شكل القيمة الموسع. [ن. ع].

(**) وهو الشكل الوارد في الفقرة (ج): شكل القيمة العام. [ن. ع].

عام، ولهذا السبب ذاته، يُعبَّر عنها كشيء مشترك في كل السلع. وباكتساب هذا الشكل، تدخل السلع، لأول مرة، في علاقة فعلية بعضها مع بعض كقيم، أو تظهر كقيم تبادلية.

إن الشكلين السابقين كليهما يعبّران عن قيمة السلعة إما بواسطة سلعة مفردة من نوع مختلف أو بسلسلة من سلع أخرى مختلفة. وفي كلا الحالين فإن الأمر شأن خاص بالسلعة المفردة في أن تجد التعبير عن قيمتها، إن جاز القول، دون تدخّل الأخريات. وتلعب هذه الأخيرات، بالنسبة للسلعة الأولى، الدور السلبي للمُعادِل. أما شكل القيمة العام فينشأ عن الفعل المشترك لعالم السلع بأسره، وينشأ عن ذلك وحده. فلا يمكن للسلعة أن تكتسب تعبيراً عاماً عن قيمتها إلّا حين تعبّر جميع السلع الأخرى، في آن واحد، عن قيمتها في نفس المُعادِل، وينبغي لكل سلعة جديدة أن تقتفي الأثر نفسه. ولما كان تشيُّؤ قيم السلع هو «وجود اجتماعي» محض لهذه الأشياء، فليس بالوسع، كما [81] هو واضح، التعبير عن هذا الوجود الاجتماعي المتعين إلّا من خلال مجمل علاقاتها الاجتماعية الشاملة، وبالتالي ينبغي لشكل قيمة السلع أن يكون شكلاً معترفاً به اجتماعياً.

وبعد أن جرت مساواة كل السلع بالقماش لا تظهر الآن متساوية نوعياً، كقيم عامة، وحسب، بل تظهر كقيم ذات مقادير قابلة للمقارنة والقياس الكمّي. فحين تنعكس مقادير القيم في مادة واحدة معيَّنة، هي القماش، يصبح بالوسع أن تعكس مقادير القيمة هذه بعضها على نحو متبادل، ومثال ذلك: 10 باونات من الشاي = 20 ياردة قماش، و40 باون من البنّ = 20 ياردة قماش، وعليه فإن 10 باونات من الشاي = 40 باون من البنّ. بتعبير آخر إن باوناً واحداً من البنّ يحتوي على ربع جوهر القيمة، أي العمل، الذي يحتوي عليه باون واحدة من الشاي.

إن الشكل العام للقيمة النسبية، الذي يحتضن عالم السلع بأسره، يحوّل السلعة المفردة، التي أُقصيت عن البقية ووُضعت في دور المُعادِل ـ وهي القماش هنا ـ يحوّلها إلى مُعادِل عام. إن الشكل الطبيعي الخاص للقماش هو الآن المظهر المشترك للقيمة في عالم السلع؛ لذلك يمكن للقماش أن يُبادل مباشرة بجميع السلع الأخرى. ويصبح الشكل الجسدي للقماش، التجسيد المرئي والبلّور الاجتماعي لكل أنواع العمل البشري. فالحياكة التي هي عمل خاص ينتج مادة خاصة هي القماش، تكتسب عن هذا الطريق شكلاً اجتماعياً عاماً، هو شكل تماثلها مع كل أنواع العمل الأخرى. إن المُعادَلات التي لا تُحصى، والتي يتألف منها شكل القيمة العام، تساوي العمل المتحقق في القماش

بالأعمال المتحققة في كل واحدة من السلع الأخرى على التوالي، وبذلك تتحول الحياكة إلى شكل عام لتجلّي ظاهرة العمل البشري. وبهذه الطريقة لا يتبدّى العمل المتشيّىء في قيم السلع بوجهه السلبي الذي يتجرد فيه العمل الفعلي من أي شكل مملوس ومن أي خاصية نافعة وحسب، بل تتكشف طبيعته الإيجابية الخاصة على نحو بارز، ونعني تحديداً إرجاع كل أنواع العمل الفعلي إلى طابعها المشترك بوصفها عملاً بشرياً عاماً، بوصفها إنفاقاً لقوة عمل بشرية.

إن شكل القيمة العام، الذي يمثل جميع منتوجات العمل باعتبارها محض تبلورات من عمل بشري متجانس، يبيّن، بتركيبه بالذات، أنه التعبير الاجتماعي عن عالم السلع. وهو يبيّن بوضوح لا لبس فيه أن طابع العمل البشري العام، الذي يرتديه كل عمل، داخل هذا العالم، يؤلف طابعه الاجتماعي الخاص.

2) التطور المترابط بين شكل القيمة النسبي والشكل المُعادِل

تتوافق درجة تطور شكل القيمة النسبي مع درجة تطور الشكل المُعادِل. ولكن ينبغي التذكير بأنّ تطور الشكل المُعادِل ليس إلّا تعبيراً عن، ونتيجة لتطور شكل القيمة النسبي.

[82] إن شكل القيمة النسبي البسيط، أو المنفرد، لسلعة من السلع يقوم بتحويل سلعة أخرى إلى مُعادِل منفرد. أما شكل القيمة النسبي الموسَّع، الذي يعبّر عن قيمة سلعة واحدة بواسطة كل السلع الأخرى، فيسبغ على هذه السلع الأخرى طابع مُعادِلات خاصة تتباين في النوع. وأخيراً تكتسب سلعة خاصة من نوع معيَّن شكل مُعادِل عام، لأن جميع السلع الأخرى تجعل من هذه السلعة الواحدة مادة الشكل العام الموحَّد لقيمتها.

وبمقدار تطور شكل القيمة، يتطور التضاد بين قطبيه، وهما شكل القيمة النسبي والشكل المُعادِل.

إن الشكل الأول، حيث 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، يتضمن أصلاً هذا التضاد دون أن يثبّته بعد. فالدور الذي يلعبه القماش والدور الذي يلعبه المعطف يختلفان حسب اتجاه قراءتنا للمُعادَلة. فإذا قرأناها من الأول إلى الأخير، كحالة أولى، أصبحت القيمة النسبية للقماش تجد تعبيرها في المعطف، ولو قرأناها معكوسة، كحالة ثانية، لأصبحت القيمة النسبية للمعطف تجد تعبيرها في القماش. وهكذا يصعب الإمساك الثابت بالتضاد بين القطبين.

أما الشكل الثاني (ب) فيبيّن لنا أنه لا يمكن إلّا لسلعة واحدة، في كل مرة، أن

توسّع قيمتها النسبية، وأنها لا تكتسب هذا الشكل الموسَّع إلّا بسبب، وبمقدار، وقوف السلع الأخرى جميعاً إزاءها في شكل مُعادِلات. وليس بالوسع، هنا، قلب طرفي المُعادَلة (20 باردة قماش = معطفاً أو = 10 باونات شاي = كوارتر واحد من القمح)، كما فعلنا من قبل، بدون تغيير طابعها العام وتحويلها من شكل قيمة موسَّع إلى شكل قيمة عام.

وأخيراً فإن الشكل (ج) يمنح عالم السلع شكل قيمة نسبي اجتماعي عام بسبب، وبقدر ما، إن جميع السلع، عدا واحدة فقط، تُستثنى من دور شكل المُعادِل العام. وعليه تظهر سلعة مفردة، هي القماش، وقد اكتسبت الشكل الذي يتيح لها إمكانية التبادل المباشر مع جميع السلع الأخرى، أي الشكل الاجتماعي المباشر، وذلك بالضبط بسبب وبقدر ما إن سائر السلع الأخرى جُرِّدت من هذا الشكل تحديداً[24].

[83] وعلى العكس من ذلك، فإن السلعة التي تحتل موقع المُعادِل العام تُجرَّد من الشكل

---

(24) لا يعني ذلك، بداهة، أن شكل قابلية التبادل المباشر العام هو شكل سلعي متضاد، إن جاز القول، وإنه يرتبط وثيق الارتباط بقطبه المعاكس الذي يتمثل بـ : انعدام إمكانية التبادل المباشر، مثل ارتباط القطب الإيجابي للمغناطيس بنظيره المعاكس: القطب السلبي. ولعل ثمة، إذن، من يتخيل أن جميع السلع تمتلك إمكانية التبادل المباشر في الوقت نفسه، مثلما يتخيل المرء أن الكاثوليك يمكن أن يصبحوا جميعاً بابوات. وبالطبع فإن المالك الصغير، الذي يلوح له إنتاج السلع أقصى حد [nec plus utlra] ممكن للحرية البشرية والاستقلال الفردي، يتوق إلى إزالة المنغصات الناجمة عن ذلك الشكل الذي تتميز به السلع والذي يجعلها غير قابلة للتبادل مباشرة. وما اشتراكية برودون إلّا صيغة لهذه اليوتوبيا المبتذلة، وقد سبق لي أن بيّنت في مؤلف آخر(*)، إن هذه الاشتراكية لا تمتلك ذرة واحدة من الأصالة، وأن غراي وبراي وآخرين قد سبقوا برودون إلى هذه المحاولة بزمن طويل وبنجاح أكبر. ورغم ذلك كله يزدهر هذا النوع من الحكمة وينتشر، الآن، في أوساط معيّنة منتحلاً اسم العلم (science). ولم يسبق لأية مدرسة من قبل أن تلاعبت بكلمة «العلم» مثل المدرسة البرودونية، ذلك لأنه:

«حين تفتقد الأفكار

يستعاض عنها بكلمة في الوقت المناسب».

[غوته، فاوست، الجزء الأول، حجرة الدراسة ـ Goeth, *Faust*, 1. Teil, *Studierzimmer*. ن. برلين].

(*) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون، باريس، بروكسيل، 1847، الفصل الأول. [ن. برلين].

الموحَّد، أي الشكل النسبي العام للقيمة في عالم السلع. ولو كان القماش، أو أي سلعة أخرى تتخذ شكل مُعادِل عام، يتمتع بشكل القيمة النسبي العام في الوقت نفسه، لكان عليه أن يكون مُعادِلاً لذاته بذاته أيضاً. وهذا يقودنا إلى المُعادَلة: 20 ياردة قماش = 20 ياردة قماش، وهو تكرار فارغ لا يعبّر عن القيمة ولا عن مقدار القيمة. ولغرض التعبير عن القيمة النسبية للمُعادِل العام يتعين أن نقلب الشكل (ج). إن المُعادِل العام، في هذا الشكل، لا يمتلك شكل قيمة نسبي مشترك مع السلع الأخرى، إلّا أن قيمته تمتلك تعبيراً نسبياً بواسطة سلسلة لا تنتهي من أجساد السلع الأخرى. وهكذا يبدو شكل القيمة النسبي الموسَّع، أو الشكل (ب)، الآن، على أنه الشكل الخاص من القيمة النسبية للسلعة التي تلعب دور المُعادِل.

3) الانتقال من شكل القيمة العام إلى الشكل النقدي

إن الشكل المُعادِل العام ليس غير شكل من القيمة على وجه العموم، ولذلك يمكن لأية سلعة أن تتزيّا به. من الجهة الأخرى لا تتخذ أي سلعة شكل مُعادِل عام (الشكل ج) إلّا بعد أن تقوم وبمقدار ما تقوم جميع السلع الأخرى باستبعادها من الصفوف باعتبارها مُعادِلاً. وما إن ينحصر هذا الاستبعاد، في نهاية المطاف، بسلعة واحدة من دون غيرها، حتى يكتسب الشكل النسبي الموحّد للقيمة في عالم السلع ثباتاً موضوعياً وشرعية اجتماعية عامة.

بيد أن السلعة الخاصة التي يمتزج فيها الشكل المُعادِل مع شكلها الطبيعي ويحظى باعتراف اجتماعيّ كهذا، تتحول الآن إلى سلعة نقدية، أو تقوم بوظيفة النقد. وتصبح الوظيفة الاجتماعية الخاصة لهذه السلعة، وبالتالي احتكارها الاجتماعي، أن تؤدي دور المُعادِل العام في عالم السلع. ومن بين السلع التي تؤدي في الشكل (ب) دور مُعادِلات [84] خاصة للقماش، وتعبّر في الشكل (ج) عن قيمتها النسبية بواسطة القماش، برزت سلعة خاصة واحدة لتحتل تاريخياً هذا المكان المرموق ـ نعني بذلك الذهب. إذن لو وضعنا، في الشكل (ج)، الذهب محل القماش لحصلنا على الشكل النقدي.

د ـ الشكل النقدي(*)

20 ياردة قماش	=	
معطف واحد	=	
10 باونات من الشاي	=	
40 باون من البنّ	=	أونصتين من الذهب
كوارتر من القمح	=	
$\frac{1}{2}$ طن من الحديد	=	
س من السلعة (أ)	=	

إن الانتقال من الشكل (أ) إلى الشكل (ب)، ومن (ب) إلى الشكل (ج)، يقترن بحدوث تبدلات جوهرية. وبعكس ذلك، لا يوجد فرق بين الشكل (ج) والشكل (د) باستثناء أن الذهب في هذا الأخير، يتخذ شكل المُعادِل العام عوضاً عن القماش. ويمثل الذهب في الشكل (د) ما يمثله القماش في الشكل (ج): المُعادِل العام. إن التقدم الذي أحرزناه ينحصر في أن طابع التبادل المباشر والعام ـ أو بتعبير آخر: شكل المُعادِل العام ـ قد ارتبط في النهاية، بفعل العُرف الاجتماعي، مع الشكل الطبيعي الخاص لسلعة الذهب.

ولا يقف الذهب، الآن، إزاء جميع السلع الأخرى بمثابة نقد إلّا لأنه كان يقف إزاءها في السابق كسلعة. فقد كان الذهب، شأن كل السلع الأخرى، يؤدي وظيفة المُعادِل، إمّا بصيغة مُعادِل منفرد في عمليات تبادل معزولة، أو بصيغة مُعادِل خاص سوية مع غيره من المُعادِلات السلعية. وأخذ يؤدي بالتدريج، وبمديات متفاوتة، دور مُعادِل

(*) في الطبعة الفرنسية: [الشكل النقدي أو المالي] (La forme argent) ـ وقد ورد هامش إيضاحي في الطبعة الفرنسية هذا نصه: تنطوي الترجمة الدقيقة للكلمتين الألمانيتين (Geld) و (Geldform) (النقد والشكل النقدي) على شيء من الصعوبة. فكلمة الشكل المالي تنطبق على جميع السلع عدا المعادن الثمينة. ولا يعود بوسعنا القول «الشكل المالي للمال» أو أن «الذهب يتحول إلى مال أو فضة» دون تشويش القارىء. أما تعبير الشكل النقدي فيثير تشويشاً آخر ناجماً عن أن استخدام كلمة نقد (monnaie) في اللغة الفرنسية يعني غالباً قطعاً معدنية من النقد. وعليه نستعمل تعبيري الشكل النقدي والشكل المالي دائماً بالمعنى ذاته». ويخلو النصان الإنكليزي والألماني من هذه الازدواجية. [ن. ع].

عام. وما إن احتكر الذهب هذا المركز في التعبير عن القيمة داخل عالم السلع، حتى أصبح سلعة نقدية، وابتداءً من تلك اللحظة، أي بعد أن غدا الذهب السلعة النقدية، تميّز الشكل (د) عن الشكل (ج)، وتحوَّل شكل القيمة العام إلى الشكل النقدي.

إن التعبير البسيط، النسبي عن قيمة سلعة مفردة، كالقماش، بواسطة سلعة أخرى تؤدي وظيفة نقد، مثل الذهب، ليس سوى الشكل السعري لتلك السلعة. وعليه يكون «الشكل السعري» للقماش: 20 ياردة قماش = أونصتين من الذهب. وإذا جرى سك أونصتي الذهب على شكل نقود فإنّ 20 ياردة قماش = جنيهين استرلينيين.

[85] إن الصعوبة في مفهوم الشكل النقدي تنحصر في الإدراك الواضح لشكل المُعادِل العام، وبالتالي لشكل القيمة العام (الشكل ج) بعامة. وقد استخلصنا هذا الأخير (ج) من شكل القيمة الموسَّع (الشكل ب) الذي يتألف من عنصر أساسي هو الشكل (أ) المتمثل في المُعادَلة: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً أو س سلعة آ = ص سلعة ب. وبناء على ذلك فإن شكل السلعة البسيط هو جنين الشكل النقدي.

رابعاً ـ الطابع الصنمي (الفيتيشي) للسلعة وسره

تبدو السلعة للوهلة الأولى، شيئاً مبتذلاً جداً يُفهم من ذاته. أما تحليل السلعة فيبيّن أنها، في واقع الأمر، شيء غريب جداً زاخر بالأحابيل الميتافيزيقية والحذلقات اللاهوتية. والحق، ليس ثمة في السلعة من شيء غامض، بقدر ما هي قيمة استعمالية، سواء نظرنا إليها من ناحية قدرتها على تلبية حاجات بشرية بفضل ما تمتلكه من خصائص، أم من ناحية كون هذه الخصائص هي نتاج عمل بشري. ومن الواضح وضوح النهار، أن الإنسان، بنشاطه، يغيّر شكل المادة التي توفرها الطبيعة على نحو يجعلها نافعة له. فشكل الخشب، على سبيل المثال، يتغير حين نصنع منه منضدة. مع ذلك تظل المنضدة ذلك الخشب العادي، الذي يقع يومياً تحت الحواس. ولكن ما إن تبرز المنضدة كسلعة، حتى تستحيل إلى شيء حسّي عصيّ على الإدراك. فهي لا تكتفي بوضع أرجلها على الأرض، بل تقف على رأسها إن جاز التعبير، إزاء السلع الأخرى، ويبدأ رأسها الخشبي بإطلاق أفكار غريبة تفوق في الغرابة «رقص المناضد»[25] من تلقاء ذاتها.

(25) ـ يُذكر أن المناضد والخزفيات في الصين شرعت ترقص حين خُيِّل ـ أن بقية العالم كله يقف ساكناً، وذلك في سبيل تشجيع الآخرين *(Pour encourager les autres)*. [بعد اندحار ثورة

إذن لا ينبثق الطابع الصوفي للسلعة عن قيمتها الاستعمالية، كما لا ينشأ أبداً عن مضمون العوامل المحدِّدة للقيمة. فأولاً، مهما كانت عليه صنوف العمل النافع أو النشاطات الإنتاجية من تنوُّع، فثمة حقيقة فيزيولوجية تشير إلى أن هذه الأعمال والنشاطات هي قبل كل شيء وظائف للجسم العضوي البشري، وإن كل وظيفة كهذه، مهما كان محتواها أو شكلها، هي في الجوهر، إنفاق لدماغ الإنسان وأعصابه وعضلاته، وحواسه إلخ. ثانياً، أما بشأن ما يؤلف الأساس في تحديد كمية القيمة، نعني مدة هذا الإنفاق، أو كمية العمل، فمن الواضح تماماً أن هناك فرقاً حسّياً بين كمية العمل ونوعيته. فقد استأثر وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش، بالضرورة، باهتمام البشر [86] في كل الأحوال الاجتماعية، وإن يكن بدرجات متفاوتة تبعاً لمختلف مراحل التطور[26]. وأخيراً ما إن يأخذ الناس بالعمل من أجل بعضهم بعضاً، بأية صورة، حتى يكتسب عملهم شكلاً اجتماعياً.

إذن من أين ينبثق الطابع اللغزي الذي يتلبس نتاج العمل حالما يتخذ هذا شكل سلعة؟ واضح أنه ينبثق من هذا الشكل عينه. إن المساواة بين كل صنوف العمل البشري تتمثل في أن منتوجات هذا العمل تتخذ شكلاً شيئياً من قيمة متشيئة، متماثلة؛ أما قياس إنفاق قوة العمل البشري بمدة ذلك الإنفاق، فيأخذ شكل كمية قيمة منتوجات العمل، وأخيراً

= 1848/1849، سادت أوروبا رجعية سياسية سوداء، وكانت الأوساط الأرستقراطية والبورجوازية في أوروبا، يومها مولعة بالروحانيات، وبخاصة «رقص المناضد» (table-turning). أما في الصين فقد تصاعدت حركة عارمة للتحرر من الاقطاع، بخاصة في أوساط الفلاحين. وقد سميت تلك الحركة بثورة تايبنغ. ن. برلين]. واضح أن «رقص المناضد» أو تحريك المناضد، هنا، يجري خلال حفلات استحضار الأرواح، هذه الحفلات التي انتشرت في الأوساط الأرستقراطية في أوروبا. وهذا هو وجه الغرابة الذي يشير إليه النص. أما في الصين، فكانت المناضد تتحرك وتتقلب كناية عن الغليان الثوري. [ن. ع].

(26) حاشية للطبعة الثانية: كانت وحدة قياس الحقل تتمثل عند الجرمانيين القدماء في رقعة حصاد يوم واحد، ومن هنا جاءت تسميتها عمل يوم أو حوض يوم Tagwerk أو Tagwanne، أو Jurnale أو Jurnalis أو terra jurnalis أو Jornalis أو diurnalis عمل رجل، جهد رجل، حصاد رجل. (غ. ل. فون ماورر، مدخل لتاريخ قوانين الأرض، ميونيخ، 1854، ص 129 وما يليها. G.L. von Maurer, *Einleitung zur Geschichte der Mark & c. Verfassung*, München, 1854, p. 129 sq).

فإن العلاقة المتبادلة بين المنتجين، التي يؤكد عملهم طابعه الاجتماعي في إطارها، تأخذ شكل علاقات اجتماعية بين المنتوجات.

إذن فإن غموض شكل السلعة يرجع ببساطة إلى أن الطابع الاجتماعي لعمل البشر الكائن فيها يظهر لهم كطابع شيئيّ يميّز منتوج ذلك العمل أو يظهر كخصائص اجتماعية طبيعية لتلك الأشياء، ولأن العلاقة القائمة بين المنتجين والمجموع الكلّي لأعمالهم يظهر لهم كعلاقة اجتماعية، تقع خارجهم، بين الأشياء. وبفعل هذا الإبدال (Quidproquo) بالذات تصبح منتوجات العمل سلعاً، تصبح أشياء حسّية وعصيّة على الادراك في آن، أشياء اجتماعية. وعلى النحو ذاته لا نبصر الضوء القادم من جسم شيء ما كتحريض ذاتي للعصب البصري بل كشكل موضوعي لشيء يقع خارج العين نفسها. بيد أن الضوء، في فعل الرؤية، يسقط فعلياً من شيء، من الجسم الخارجي إلى شيء آخر، أي العين، إنها علاقة طبيعية بين شيئين طبيعيين(*). أما مع السلع فالأمر يختلف، فوجود منتوجات العمل بشكل سلع، وعلاقة القيمة بين هذه المنتوجات التي تجعل منها سلعاً، لا صلة لها البتة بالطبيعة الجسمية (الفيزيائية) للسلعة أو بما ينشأ عنها من علاقات بين أشياء. فهي، هنا، ليست سوى علاقة اجتماعية محدَّدة بين البشر تتخذ، في نظرهم، شكلاً خيالياً بصورة علاقة بين الأشياء. وابتغاء التوصل إلى شبيه بهذه الظاهرة، يتعين أن نلجأ إلى النواحي المغلَّفة بالضباب من عالم الأديان. ففي هذا العالم تظهر منتوجات الدماغ البشري بهيئة كائنات مستقلة تتمتع بالحياة وتدخل في علاقات مع بعضها بعضاً ومع الجنس البشري. وهكذا أيضاً شأن منتوجات يد الإنسان في عالم السلع. هذا ما أسميه [87] الصنمية (الفيتيشية) التي تلتصق بمنتوجات العمل منذ أن يتم إنتاجها كسلع، وهي لذلك صنمية لا تنفصل عن هذا النمط من الإنتاج، أي الإنتاج السلعي.

إن الطابع الصنمي لعالم السلع ينبثق، كما أظهر تحليلنا أعلاه، من الطابع الاجتماعي المتميز للعمل الذي ينتج سلعاً.

وبوجه عام لا تصبح الأشياء النافعة سلعاً إلّا لأنها منتوجات أعمال خاصة يزاولها أفراد مستقلون بعضهم عن بعض. ويؤلف المقدار المركَّب لهذه الأعمال الخاصة إجمالي العمل الاجتماعي. ولما كان المنتجون لا يقيمون صلات اجتماعية في ما بينهم إلّا عند تبادل منتوجات عملهم، فإن الطابع الاجتماعي المتميز الذي يسم العمل الخاص لكل

(*) حرفياً: علاقة فيزيائية بين شيئين فيزيائيين. [ن. ع].

واحد منهم لا يظهر للعيان إلّا في فعل التبادل. بتعبير آخر، إن العمل الخاص لا يؤكد نفسه كجزء من إجمالي العمل الاجتماعي إلّا بواسطة العلاقات التي يُقيمها التبادل بين المنتوجات بصورة مباشرة، ومن خلالها بين المنتجين بصورة غير مباشرة. وعليه فإن العلاقات الاجتماعية التي تربط بين مختلف الأعمال الخاصة تظهر، لهؤلاء المنتجين، لا كعلاقة اجتماعية مباشرة بين الأفراد العاملين، بل تبدو، بما هي عليه حقاً، علاقات شيئية بين الأشخاص وعلاقات اجتماعية بين الأشياء.

إن منتوجات العمل لا تكتسب، كقيم مُتشيئة، شكلاً اجتماعياً موحداً متميزاً عن أشكال وجودها المتباينة حسياً كأشياء استعمالية إلّا عن طريق التبادل. وإن هذا التقسيم لمنتوج العمل إلى شيء نافع وشيء-قيمة، لا يرتدي أهمية عملية إلّا حين يأخذ التبادل أبعاداً واسعة بحيث يتم إنتاج الأشياء النافعة لغرض التبادل، وبالتالي لا بد من أن يُؤخذ طابع قيمة هذه الأشياء سلفاً بعين الاعتبار خلال مرحلة إنتاجها بالذات. وابتداءً من هذه اللحظة يتخذ العمل الخاص للفرد المنتج طابعاً اجتماعياً مزدوجاً بالفعل. فمن جهة، يتعين عليه، بصفته نوعاً محدداً من العمل النافع، أن يُشبع حاجة اجتماعية معيَّنة، فيحتل بذلك موقعه كجزء لا يتجزأ من مجموع العمل، كفرع من التقسيم الاجتماعي للعمل المنبثق عفوياً. ومن جهة أخرى، لا يمكن له أن يُشبع الحاجات المتعددة للفرد المنتج نفسه إلّا حين تكون قابلية تبادل مختلف أنواع العمل الخاص النافع بعضها ببعض قد تأسست، وأصبح العمل الخاص النافع لأي مُنتج يقف على قدم المساواة مع عمل الآخرين. ولا تتحقق المساواة بين أنواع العمل المختلفة اختلافاً كلّياً *(toto coelo)* إلّا [88] بعد تجريدها من تباينها الفعلي، أي بعد اختزالها إلى القاسم المشترك المتمثل في كونها إنفاقاً لقوة عمل بشري أو كونها عملاً بشرياً مجرداً(*). إن الطابع الاجتماعي المزدوج للأعمال الخاصة لا ينعكس في أدمغة المنتجين الخاصين، إلّا بهذين الشكلين اللذين تطبعهما به الممارسة اليومية في تبادل المنتوجات: وعلى هذا الشكل فإن الطابع الاجتماعي النافع لأعمال المنتجين الخاصة يظهر بمثابة شرط يقضي بألّا يكون هذا العمل نافعاً وحسب بل أنْ يكون نافعاً للآخرين؛ أما الطابع الاجتماعي للمساواة بين مختلف أنواع العمل فيظهر في شكل امتلاك هذه الأشياء المتباينة مادياً، أي منتوجات العمل، القيمة، بصورة إجماعية.

(*) في الطبعة الفرنسية أضيفت هذه العبارة: «والتبادل وحده هو الذي يقوم بهذا الاختزال حين يضع منتوجات أكثر الأعمال اختلافاً إزاء بعضها بعضاً في منزلة متساوية». [ن. ع].

وعليه حين يضع الناس منتوجات عملهم في علاقة بعضها مع بعض كقيم، فليس معنى ذلك أنهم يعتبرون هذه الأشياء أوعية شيئية تحتوي على عمل بشري متجانس. بل العكس تماماً. فحين يضعون منتوجاتهم المختلفة على قدم المساواة كقيم، عن طريق التبادل، فإنهم بهذا الفعل نفسه، يضعون مختلف أنواع العمل المبذولة فيها على قدم المساواة بصفتها عملاً بشرياً. إنهم لا يعون ذلك لكنهم يفعلونه[27]. فالقيمة، إذن، لا تتبختر بيافطة تصف ماهيتها، بالأحرى، إن القيمة ذاتها، هي التي تُحوِّل كل منتوج عمل إلى لغز هيروغليفي اجتماعي. وبمضي الوقت، يحاول الإنسان فك الرموز الهيروغليفية كي ينفذ إلى سرّ إنتاج اجتماعي من صنع يديه، شأن اللغة. إن الاكتشاف العلمي اللاحق، بأن منتوجات العمل، من حيث هي قيم، ليست أكثر من تعبيرات شيئية عن العمل البشري المُنفَق في إنتاجها، يسجّل، حقاً، بداية حقبة في تاريخ تطور الجنس البشري، ولكن هذا الاكتشاف لا يزيل المظهر الشيئيّ الذي يتلبسه الطابع الاجتماعي للعمل. ففي هذا الشكل الخاص من الإنتاج الذي نعالجه هنا، نقصد الإنتاج السلعي، هناك حقيقة تتمثل في أن الطابع الاجتماعي المحدّد للعمل الخاص المستقل يقوم على تساوي جميع أنواع هذا العمل باعتبارها عملاً بشرياً، وإن هذا الطابع يتخذ، في منتوج العمل، شكل قيمة. بيد أن هذه الحقيقة تبدو في نظر المنتجين، رغم الاكتشاف العلمي المُشار إليه آنفاً، واقعية ونهائية مثل حقيقة أن الغلاف الجوي ظلّ في شكله المادي الفيزيائي، حتى بعد أن اكتشف العلم العناصر المكونة للهواء.

[89] وأول ما يهمّ المنتجين القائمين بالتبادل معرفته، عملياً، هو هذا: كم من المنتوج الآخر سيتلقون لقاء منتوجهم؟ بأية نسب يجري تبادل المنتوجات؟ وما إن تصل هذه النسب، بفعل العُرف، إلى نوع من الاستقرار حتى تبدو وكأنها ناجمة عن طبيعة منتوجات العمل ذاتها، بحيث أنّ تساوي طن واحد من الحديد مع أونصتين من الذهب، من حيث

---

(27) حاشية للطبعة الثانية: لذلك حين يقول غالياني: «القيمة علاقة بين شخصين» *(la Richezza é una ragione tra due persone)* فقد كان عليه أن يضيف: علاقة بين شخصين تختبىء في غلاف علاقة بين الأشياء. (غالياني، حول النقد، ص 221، المجلد الثالث من مجموعة كوستودي المعنونة: المؤلفون الكلاسيكيون الإيطاليون في الاقتصاد السياسي، القسم الحديث، ميلانو، 1803. Galiani, *Della Moneta*, p. 221, T. III Custodis: *Scrittori Classici Italiani di Economia Politica*, Parte Moderna, Milano, 1803).

القيمة، يبدو طبيعياً كتساوي باون من الذهب مع باون من الحديد من حيث الوزن رغم اختلاف خواصهما الفيزيائية والكيميائية. إن طابع القيمة، الذي يُسبَغ على المنتوجات، لا يكتسب الثبات إلّا بفعل تفاعل هذه المنتجـات في ما بينها كمقادير من القيمة. وتتغير هذه المقادير دون انقطاع بصورة مستقلة عن إرادة وبصيرة وتصرفات القائمين بالتبادل. إن سلوكهم الاجتماعي، يتبدّى لهم في شكل حركة أشياء تتحكم بهم بدلاً من أن يتحكموا بها. وينبغي أن يتطور الإنتاج السلعي تطوراً كاملاً قبل أن تنبثق، من الخبرة المتراكمة وحدها، الحقيقة العلمية القائلة بأن مختلف أنواع العمل الخاص، والمنفذة بصورة مستقلة، والمترابطة من كل الجوانب، والنامية عفوياً إلى فروع من التقسيم الاجتماعي للعمل، إنما يجري اختزالها باستمرار إلى نسب كمية مقبولة اجتماعياً؛ وسبب هذا الاختزال أن وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج هذه المنتوجات يفرض نفسه عليها عنوة، كقانون طبيعي ناظم، وسط علاقات تبادل عرضية ومتقلبة أبداً، مثلما يفرض قانون الجاذبية نفسه حين يتهدم منزل على رؤوسنا[28]. لذا فإن تحديد مقدار القيمة بوقت العمل سرّ يختبىء وراء حركة التقلبات الظاهرة في القيمة النسبية للسلع. وعلى حين أن كشف هذا السرّ يزيل المظاهر العرضية عن تحديد مقدار قيم منتوجات العمل، فإنه لا يغيِّر، بأي حال، الشكل الشيئيّ لتحديد مقدار القيمة.

إن تأمّل الإنسان في أشكال الحياة البشرية، وبالتالي تحليله العلمي لهذه الأشكال، يأخذان مجرى معاكساً تماماً لتسلسل تطورها الفعلي. فهو يبدأ، متأخراً بعد الواقعة (post festum)، بنتائج عملية التطور الجاهزة أمامه. فالأشكال التي تطبع منتوجات [90] العمل بطابع السلع، والتي تؤلف شرطاً ضرورياً لتداولها، قد اكتسبت أصلاً نفس الثبات الذي يميّز الأشكال الطبيعية الواضحة للحياة الاجتماعية قبل أن يسعى المرء لإدراك محتواها، وليس لفهم طابعها التاريخي الذي يُعدّ بنظره ثابتاً. وهكذا فإن تحليل أسعار السلع هو وحده الذي أدّى إلى تحديد مقدار القيمة، والتعبير المشترك عن جميع السلع بالنقد هو وحده الذي أدّى إلى تأسيس طابعها كقيمة. غير أن هذا الشكل النقدي، الذي

(28) «ماذا نقول في قانون لا يتحقق إلّا بثورات دورية؟ إنه ببساطة، ليس أكثر من قانون طبيعي يقوم على عدم وعي أولئك الخاضعين له»، (فريدريك إنجلز، خطوط أولية في نقد الاقتصاد القومي، نشر في الحوليات الألمانية-الفرنسية التي يحررها أرنولد روج وكارل ماركس، باريس، 1844).
(F. Engels, *Umrisse zu einer Kritik der Nationalökonomie,* in the "Deutsch-Französische Jahrbücher", Arnold Ruge und K. Marx, Paris, 1844).

أصبح نهائياً في عالم السلع، هو الذي يخفي في الأشياء الطابع الاجتماعي للعمل الفردي الخاص والعلاقات الاجتماعية بين المنتجين الخواص بدل أن يكشفها. فعندما أقول إن المعطف أو الحذاء، وهلمجرا، يدخلان في علاقة مع القماش باعتباره التجسيد العام للعمل البشري المجرد فإن غرابة هذا التعبير تبرز للعيان. مع ذلك، حين يقوم منتجو المعاطف والأحذية وسواها بمقارنة هذه المواد بالقماش، أو، وهذا نفس الشيء، بالذهب والفضة بوصفهما مُعادِلاً عاماً، فإنهم يعبّرون عن العلاقة بين عملهم الفردي الخاص ومجموع عمل المجتمع بالشكل الغريب أعلاه نفسه.

إن مقولات الاقتصاد البورجوازي تتألف من صيغ كهذه. فهي صيغ فكرية، أي موضوعية، يسرى مفعولها اجتماعياً حين تعبر عن العلاقات الإنتاجية السائدة في نمط من الإنتاج الاجتماعي محدد تاريخياً هو الإنتاج السلعي. ولذلك ما إن نأتي إلى أشكال أخرى من الإنتاج، حتى تنجلي كل صوفية العالم السلعي ويتلاشى كل السحر وكل الأشباح التي تغلّف منتوجات العمل القائم على أساس الإنتاج السلعي.

وبما أن الاقتصاد السياسي مغرم بحكايات روبنسن كروزو[29]، فدعونا نلقي عليه نظرة وهو في جزيرته. ومهما يكن عليه تواضع روبنسن كروزو، فإن لديه حاجات قليلة يتعين تلبيتها، ويتوجب لذلك أن يؤدي قليلاً من العمل النافع بأشكال مختلفة، كأن يصنع الأدوات والأثاث ويدجّن الماعز (اللاما)، ويصطاد السمك ويقنص الطيور. ولا شأن لنا [91] طبعاً بصَلاته وما شاكلها، إذ إن روبنسن يجد فيها مصدر متعة ويعتبرها فعالية للترويح عن النفس. ورغم تنوّع وظائفه الإنتاجية فإنه يعرف أن أعماله كلها ليست إلّا نشاطات مختلفة للروبنسن الواحد ذاته، ولا تحتوي بالتالي غير أنماط مختلفة من العمل البشري. وترغمه

---

(29) حاشية للطبعة الثانية: حتى لريكاردو قصصه عن روبنسن: «إنه يجعل صيّاد الحيوانات البدائي، وصيّاد السمك البدائي مالكي سلع يتبادلان لحم الطريدة والسمك بنسبة وقت العمل المتشيئ في هاتين القيمتين التبادليتين. ويقترف ريكاردو، في هذا الموضع، مغالطة تاريخية، حين يجعل هذين الرجلين يطبّقان، في احتساب أدوات عملهما، الجداول السنوية السارية في بورصة لندن عام 1817. ويبدو أن متوازيات أضلاع السيد أوين[*] هي شكل المجتمع الوحيد الذي يعرفه ريكاردو خارج المجتمع البورجوازي». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 38-39).

[(*) أشار ريكاردو إلى متوازيات أضلاع السيد أوين في كتابه حول حماية الزراعة *On Protection to Agriculture*، الطبعة الرابعة، لندن، 1822، ص 21. لقد حاول أوين، ضمن خططه الطوباوية لاصلاح المجتمع، أن يبرهن أن أنسب شكل للأحياء السكنية هو المستطيل أو المربّع. ن. برلين].

الضرورة نفسها على توزيع وقته بدقة على مختلف أنواع الوظائف. أما كون هذا العمل يشغل في نشاطه العام، حيّزاً أكبر مما يشغله عمل آخر، فالأمر يتوقف على تفاوت حجم الصعوبات التي يتعين التغلب عليها لبلوغ النتيجة النافعة المتوخاة. وسرعان ما يتعلم صاحبنا روبنسن ذلك من التجربة، وبما أنه قد أنقذ من السفينة، ساعة ودفتراً وريشة وحبراً، فإنه ينكبُّ، كبريطاني أصيل المولد، على مسك دفتر لحساباته. ويتضمن سجل محفوظاته قائمة بالأشياء النافعة التي بحوزته، ومختلف العمليات الضرورية لإنتاجها، وأخيراً متوسط وقت العمل الذي يكلفه إنتاج كميات معيَّنة منها. إن كل العلاقات القائمة بين روبنسن والأشياء التي تؤلف الثروة التي صنعها بيديه، هي هنا من البساطة والشفافية بحيث يمكن، حتى للسيد فيرت (Wirth)(*)، أن يفهمها دون مشقة. مع ذلك فإن هذه العلاقات تتضمن كل ما هو أساسي لتحديد القيمة.

دعونا ننتقل من جزيرة روبنسن المغمورة بالضياء إلى القرون الوسطى الأوروبية الغارقة في الظلام. فعوضاً عن الإنسان المستقل، نجد هنا أن جميع الناس تابعون، الأقنان والاقطاعيون، الأتباع والسادة، العامة والاكليروس. إن التبعية الشخصية، هنا، تميّز العلاقات الاجتماعية للإنتاج المادي مثلما تميّز بقية ميادين الحياة المنظَّمة على أساس ذلك الإنتاج. ولما كانت هذه التبعية الشخصية بالذات هي التي تؤلف أساس المجتمع، فليس ثمة ما يحتِّم أن تتخذ أنواع العمل والمنتجات، مظهراً وهمياً يختلف عن واقعها الحقيقي. لذا نجدها في تعاملات المجتمع تأخذ شكل خدمات عينية ومدفوعات عينية. وعليه فإن الشكل الطبيعي للعمل يؤلف، هنا، في خصوصيته، الشكل الاجتماعي المباشر لهذا العمل، وليس كما في المجتمع القائم على الإنتاج السلعي حيث العمل في عموميته هو الذي يؤلف الشكل الاجتماعي المباشر. إن عمل السخرة الإلزامي يُقاس، قياساً جيداً، بالوقت شأن العمل المنتج للسلع، لكن كل قنّ يعرف تمام المعرفة(**) أنه يُنفق في خدمة سيده كمية معيَّنة من قوة عمله الشخصية. والعُشْر الذي يتعين تقديمه للكاهن هو شيء أوضح من بركات هذا الأخير. إذن، مهما يكن رأينا بالأقنعة التي يرتديها مختلف الشخوص في هذا المجتمع، فإن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، في مجرى

(*) اقتصادي ألماني نشأت عنده خصومة مع ماركس، وقد ساند فيرت السيد سيدلي تايلور وهو عميد من جامعة كمبريدج. النص الألماني يورد اسم فيرت، والنص الإنكليزي يذكر اسم سيدلي تايلور. أنظر مقدمة الطبعة الرابعة حول موضوع الخلاف. [ن. ع].

(**) تليها في النص الفرنسي عبارة: (دون الرجوع إلى آدم سميث). [ن. ع].

[92] مزاولتهم للعمل، تظهر في كل حال كعلاقات شخصية متبادلة ولا تكتسي رداء علاقات اجتماعية بين أشياء، أي بين منتوجات العمل.

وإذا ما سعينا لمثال عن العمل المشترك أو العمل الجماعي المباشر، فلا حاجة بنا للرجوع إلى شكله الذي تطور عفوياً في مطلع تاريخ كل الشعوب المتمدنة[30]. فلدينا مثال قريب من الصناعات البطريركية (الأبوية) الريفية عند الأسرة الفلّاحية التي تنتج القمح والماشية والغزول والقماش والثياب لسد حاجاتها المنزلية. وتمثل هذه الأشياء المختلفة، عند الأسرة، منتوجات متعددة لعملها العائلي، لا سلعاً يجري تبادلها بين أفراد هذه الأسرة. إن الأعمال المختلفة، كالزراعة وتربية الماشية، والغزل، والحياكة وصنع الثياب، التي تولّد هذه المنتوجات المتنوعة، هي، في شكلها الطبيعي، وظائف اجتماعية مباشرة؛ لأن وظائف الأسرة، شأن المجتمع الذي يرتكز على إنتاج السلع، تقوم على نظام تقسيم للعمل خاص بها تطور بصورة عفوية. فتقسيم العمل داخل الأسرة وتنظيم مدته لكل فرد، يتوقفان على فوارق السنّ والجنس مثلما يتوقفان على الظروف الطبيعية التي تتغير بتغير الفصول. إن قياس إنفاق قوة العمل الذي يبذله كل فرد بزمن هذا العمل يظهر، بحكم طبيعته، كمحدِّد اجتماعي للعمل، في حين أن قوى العمل الفرديّة لا تنشط، بحكم طبيعتها، إلّا كأجزاء لقوة عمل الأسرة.

دعونا نتصور أخيراً، على سبيل التغيير، اتحاد جماعة من الأحرار يزاولون العمل بوسائل إنتاج مشتركة وينفقون، بوعي مسبق، قوى عملهم الفردية العديدة بوصفها قوة عمل اجتماعية واحدة. إن كل التحديدات الخاصة بعمل روبنسن كروزو تتكرر هنا مع فارق واحد هو أنها اجتماعية وليست فردية. لقد كانت كل منتوجات كروزو، نتاج عمله [93] الشخصي وحده، لذلك كانت أشياء استعمالية ذات منفعة مباشرة له. أما المنتوج الكلّي

---

(30) حاشية للطبعة الثانية: «من الفرضيات المسبقة السخيفة التي تنتشر هذه الأيام أن المِلكية المُشاعة في شكلها البدائي شكل سلافي خاص أو حتى شكل روسي حصراً. والواقع أن بالوسع إثبات أن الشكل البدائي كان موجوداً لدى الرومان والجرمان والسلتيين، بل إننا نجد، حتى يومنا هذا، نماذج عديدة منه في الهند، رغم أنها قد تكون أنقاضاً. إن دراسة أشمل لأشكال الملكية المُشاعة البدائية الآسيوية، وبالأخص الهندية، سوف تبيّن كيف أن مختلف أشكال هذه الملكية المُشاعة قد انحلت بأشكال متباينة أيضاً. وهكذا يُمكننا، على سبيل المثال، إرجاع مختلف الأنماط الأصلية للملكية الخاصة الرومانية والجرمانية إلى مختلف أشكال الملكية المُشاعة الهندية». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 10).

للجماعة المتحدة فإنه منتوج اجتماعي. إن قسماً من هذا المنتوج يُستخدم مجدداً كوسيلة إنتاج. لذا يظل اجتماعياً. في حين أن الجزء الآخر يستهلكه أعضاء المتَّحد كوسائل عيش. ولا بد إذن من توزيع هذا الجزء الأخير عليهم. ويتباين نمط التوزيع تبعاً لنمط التركيب العضوي، الاجتماعي للإنتاج، ودرجة التطور التاريخي للمنتجين. ولنفترض، إبتغاء وضع الأمور على غرار الإنتاج السلعي، أن حصة كل فرد منتج من وسائل العيش تتحدد بوقت العمل الذي بذله. في هذه الحالة يلعب وقت العمل دوراً مزدوجاً. فتجزئة العمل وفقاً لخطة اجتماعية معيَّنة تُحافظ على التناسب الملائم بين مختلف وظائف العمل التي ينبغي أداؤها، ومختلف أنواع الحاجات الجماعية التي تنبغي تلبيتها. ومن جهة أخرى، يقوم وقت العمل مقام مقياس لتحديد مساهمة المنتجين الفردية في العمل الجماعي، وبالتالي تعيين نصيبهم في ذلك الجزء من المنتوج الجماعي المخصص للاستهلاك الفردي. إن العلاقات الاجتماعية بين المنتجين الأفراد من ناحية أعمالهم ومنتوجات هذه الأعمال، تكون هنا شفّافة، بسيطة ومُدركة على نحو تام، في الإنتاج كما في التوزيع أيضاً.

[إن العالم الديني ليس إلّا انعكاساً للعالم الواقعي](*). وإن مجتمع منتجي السلع، حيث يدخل المنتجون، في علاقات إنتاج اجتماعية عامة مع بعضهم من خلال معاملة منتوجاتهم على أنها سلع وبالتالي قيم، وحيث يختزلون أعمالهم الفردية الخاصة، إزاء بعضها لبعض، بهذا الشكل الشيئيّ، إلى عمل بشريّ متجانس ـ إن مجتمعاً كهذا يجد أنسب أشكال الدين في المسيحية وعبادتها للإنسان المجرد وخصوصاً في تطورها البورجوازي أي البروتستانتية والمذهب الربوبي، إلخ. أما في النمط الآسيوي، ونمط الإنتاج القديم، وغيرهما، فنجد أن تحوُّل المنتوجات إلى سلع وبالتالي وجود البشر كمنتجي سلع، إنما يلعب دوراً ثانوياً، لكنه يزداد في الأهمية كلما سار المجتمع المشاعي نحو الانحلال. أما الأقوام التجارية، بالمعنى الدقيق للتسمية، فلم تظهر في العالم القديم إلّا في فترات فاصلة، مثل آلهة أبيقور في الأنترومونديا(**)، أو مثل اليهود في مسام المجتمع البولوني. والواقع أن هذه الكائنات العضوية الإنتاجية القديمة بسيطة

(*) العبارة لا ترد في النص الألماني وتقتصر على النص الإنكليزي الذي أشرف عليه إنجلز. [ن. ع].

(**) آلهة أبيقور: كان الفيلسوف الإغريقي أبيقور يعتقد أن الآلهة تعيش في الأنترمونديا، أي في الفضاء القائم بين العوالم، وأنها لا تؤثر في تطور الكون أو في حياة الإنسان أي تأثير. [ن. برلين].

وشفّافة تماماً إن قورنت بالمجتمع البورجوازي. غير أنها كانت قائمة إما على عدم نضج تطور الإنسان الفرد الذي لم يقطع بعد الحبل السرّي للروابط الطبيعية القرابية مع بني جنسه، أو أنها تقوم على علاقات السيادة والاستعباد المباشرة. ولا يمكن لها أن تنبثق أو تستمر في الوجود إلّا حين يكون تطور القوى الإنتاجية للعمل في مرحلة متدنية، وحين تكون العلاقات الاجتماعية بين إنسان وآخر، وبين الإنسان والطبيعة، في عملية الإنتاج المادي للحياة، ضيقة بالمثل. وينعكس الضيق الفعلي لهذه العلاقات، مثالياً، في العبادة [94] القديمة للطبيعة، كما ينعكس في الأديان الشعبية. وعلى أي حال فإن الانعكاس الديني للعالم الواقعي لا يزول نهائياً إلّا حين تظهر العلاقات العملية في الحياة اليومية للإنسان بصورة علاقات معقولة وشفّافة تماماً مع أقرانه من البشر ومع الطبيعة. إن مظاهر صيرورة حياة المجتمع، أي عملية الإنتاج المادي، لن تنزع البرقع الصوفي الذي يحجبها إلّا يوم تُعامل كإنتاج يقوم به أناس متشاركون تشاركاً اجتماعياً حرّاً، وينظمونه بصورة واعية وفقاً لخطة مقررة. بيد أن هذا يقتضي أن تتوافر للمجتمع أرضية مادية معيّنة أو مجموعة شروط مادية لوجوده هي بدورها نتاج عملية تطور تاريخية عفوية، طويلة، مفعمة بالعذاب.

حقاً إن الاقتصاد السياسي، قد حلّل، وإن يكن بصورة ناقصة[31]، القيمة ومقدار

---

(31) إن نواقص تحليل ريكاردو لمقدار القيمة ـ وهو بالمناسبة أحسن التحليلات ـ ستتجلى في المجلدين الثالث والرابع من هذا المؤلَّف. ولعل أضعف نقطة عند المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، فيما يتعلق بالقيمة عموماً، أنها لم تميز بوضوح وبوعي كامل، بين العمل الذي يظهر في قيمة المنتوج، والعمل نفسه حين يظهر في القيمة الاستعمالية لذلك المنتوج. وبالطبع فإنها تقوم بهذا التمييز من الناحية العملية، طالما أن هذه المدرسة تعالج العمل من زاوية كمية تارة، ومن زاوية نوعية تارة أخرى. ولكن ليس لديها أدنى فكرة أن الاختلاف بين صنوف شتى من العمل، حين يُنظر إليه على أنه اختلاف كمّي محض، إنما يعني ضمنياً أن صنوف العمل هذه متماثلة أو متوحدة نوعياً، وأنها بالتالي تختزل إلى عمل بشري مجرد. ويعلن ريكاردو، على سبيل المثال، اتفاقه مع فرضية ديستوت دو تراسي القائلة: «لما كان مؤكداً أن قدراتنا الجسدية والروحية هي ثروتنا الأصلية الوحيدة، فإن استخدام هذه القدرات في صنف معيّن من العمل هو كنزنا الأصيل الوحيد، ومن هذا الاستخدام وحده إنما تنبثق كل تلك الأشياء التي نسميها ثروات... ومن المؤكد أيضاً أن هذه الأشياء جميعاً لا تمثل سوى العمل الذي خلقها، وإذا كانت تتمتع بقيمة ما، أو حتى بقيمتين متمايزتين، فإنها لا يمكن أن تستمدها إلّا من (قيمة) العمل الذي تمخضت عنه». ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي (Ricardo, *The Principles of Political Economy*, 3rd Ed., London, 1821, p. 334). نكتفي، هنا، بالإشارة إلى أن ريكاردو يضيف لكلمات ديستوت

القيمة، واكتشف المحتوى الخبيء في هذين الشكلين. إلّا أنه لم يتساءل، قط، لماذا [95] يأخذ هذا المحتوى ذلك الشكل، أو لماذا يتمثل العمل بقيمة منتوجه، ولماذا يتمثل قياس العمل بزمن في مقدار قيمة المنتوج[32]. لقد خُتم على هذه الصيغ بحروف بارزة لا لبس

= دو تراسي معنى أعمق مما تحمل، فما يقوله هذا الأخير حقاً هو أن كل الأشياء التي تؤلف الثروة «تمثل العمل الذي يخلقها»، هذا من جهة، ولكنه يقول من جهة أخرى إن هذه الأشياء تكتسب «قيمتين متمايزتين» (قيمة استعمالية وقيمة تبادلية) من «قيمة العمل». وهكذا يسقط في الخطأ الشائع لممثلي الاقتصاد المبتذل الذين يفترضون قيمة سلعة أولى (العمل في هذه الحالة) من أجل أن يحددوا قيم بقية السلع. لكن ريكاردو يقرأ فيه كما لو أنه يقول إن العمل (وليس قيمة العمل) يتجسد في القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية على حد سواء. بل إن ريكاردو نفسه لا يعير كبير اهتمام للطابع المزدوج للعمل الذي يتجسد بشكل مزدوج، في حين أنه يكرس كامل فصله المعنون «القيمة والثروة، وخصائصهما المميزة» (Value and Riches, their Distinctive Properties) لفحص ترّهات ج .ب. ساي على نحو تفصيلي. وفي الختام تعتريه الدهشة حين يجد أن ديستوت يتفق معه باعتبار العمل منبع القيمة، من جهة، مثلما يتفق مع ج. ب. ساي حول مفهوم القيمة من جهة أخرى. [أنظر: ديستوت دو تراسي، عناصر الإيديولوجيا، المجلدان 4 و5، باريس، 1826، ص35 و36]. [ن. برلين].

(32) من أبرز الإخفاقات الأساسية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي أنه لم يفلح قط، من خلال تحليله للسلعة، وبوجه خاص تحليل قيمتها، في اكتشاف شكل القيمة الذي يجعل هذه القيمة قيمة تبادلية. حتى آدم سميث وريكاردو، وهما أفضل ممثلي هذه المدرسة، يعالجان شكل القيمة كشيء غير ذي أهمية، ولا علاقة له بالطبيعة الداخلية للسلعة. ولا يرجع ذلك إلى أن اهتمامهما ينصبّ كلياً على تحليل مقدار القيمة، فالسبب أعمق بكثير. ذلك أن شكل القيمة الذي يتخذه منتوج العمل ليس الشكل الأكثر تجريداً وحسب، بل هو أيضاً الشكل الأشمل في ظل نمط الإنتاج البورجوازي، ويطبعه كنمط اجتماعي متميز من الإنتاج، ويسبغ عليه طابعاً تاريخياً خاصاً. وإذا اقترفنا خطأ اعتباره شكلاً طبيعياً أزلياً للإنتاج الاجتماعي، أغفلنا بالضرورة الجانب الخاص لشكل القيمة، وأغفلنا بالتالي الشكل السلعي، ثم مرحلته الأكثر تطوراً، أي الشكل النقدي، والشكل الرأسمالي، إلخ. ونتيجة لذلك نجد أن الاقتصاديين الذين يتفقون تماماً حول قياس مقدار القيمة بوقت العمل، يحملون أكثر الأفكار تضارباً وغرابة حول النقد، هذا الشكل الأكثر كمالاً للمُعادِل العام. ونرى ذلك، على نحو صارخ، في معالجتهم للشؤون المصرفية حيث لا يعود بوسع التعريفات المبتذلة للنقد أن تصمد أمام التحليل. وقد أفضى ذلك إلى إحياء وتجديد النظام المركنتلي (غانيل وشركاه) الذي لا يرى في القيمة أكثر من شكل اجتماعي، أو بالأحرى مظهراً أجوف لهذا الشكل. وأقول هنا، مرة واحدة وإلى الأبد، إنني أعني بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي كل اقتصاد قام منذ أيام وليم بيتي ببحث الترابطات الباطنية لعلاقات الإنتاج الفعلية في المجتمع البورجوازي، كمدرسة تتميز عن وتتعارض مع الاقتصاد المبتذل الذي يعالج الترابطات الظاهرية ولا يكفّ عن اجترار المواد التي صاغها الاقتصاد العلمي، والتماس تفسيرات سطحية

فيها، تفصح أنها تنتمي إلى تشكيلة اجتماعية تهيمن فيها عملية الإنتاج على الإنسان بدل أن يهيمن هو عليها، بيد أن هذه الصيغ تبدو لوعي البورجوازي ضرورة بديهية فرضتها [96] الطبيعة مثلما فرضت العمل المنتج ذاته. من هنا ينظر الاقتصادي البورجوازي إلى أشكال الكيانات العضوية للإنتاج الاجتماعي التي سبقت الشكل البورجوازي، بالطريقة نفسها التي كان آباء الكنيسة ينظرون بها إلى الأديان التي سبقت المسيحية(33).

= لأبرز الظاهرات فظاظة، إن جاز القول، من أجل الاستعمال البورجوازي اليومي، وما عدا ذلك يقتصر على أن يصوغ، بطريقة متحذلقة، الأفكار البالية التي تحملها شخوص الإنتاج البورجوازية القانعة بنفسها عن عالمها الخاص، وهو عندها أفضل العوالم الممكنة، معلناً إياها حقائق أزلية.

(33) «للاقتصاديين طريقة غريبة في تناول الأمور. فالمؤسسات في نظرهم نوعان، مؤسسات اصطناعية ومؤسسات طبيعية. ويرون أن مؤسسات الحقبة الاقطاعية اصطناعية، أما مؤسسات الحقبة البورجوازية فطبيعية، شأنهم في ذلك شأن اللاهوتيين الذين يرون أن هناك نوعين من الأديان، فكل دين غير دينهم من اختراع البشر، أما دينهم، هم، فمن صنع الله ـ وهكذا قبل الآن كان ثمة تاريخ ولكن، بعد اليوم، لم يعد له وجود». (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون، 1847، ص 113). لعل المثير للضحك حقاً هو السيد باستيا الذي يتخيل أن الإغريق والرومان القدامى كانوا يعيشون على النهب وحده. ولكن عندما تعيش شعوب على النهب لقرون، فلا بد أن يكون هنالك، دوماً، شيء بمتناول اليد كي ينهب، ولا بد من تجديد إنتاج الأشياء المسروقة دون انقطاع. هكذا يبدو أنه يوجد، حتى لدى الإغريق والرومان، عملية إنتاج من نوع ما، أي نظام اقتصادي يؤلف القاعدة المادية لعالمهم مثلما يؤلف الاقتصاد البورجوازي القاعدة المادية للعالم المعاصر. أم لعل باستيا يقصد أن نمط الإنتاج المرتكز على العبودية يقوم على نظام من النهب؟ في هذه الحالة يلج باستيا أرضاً محفوفة بالمخاطر. فإذا كان مفكر عملاق مثل أرسطو مخطئاً، في تقويم عمل العبيد، فلماذا يكون اقتصادي قزم مثل باستيا مصيباً في تقويم العمل المأجور؟ ـ وأغتنم هذه الفرصة لأرد بإيجاز على اعتراض أوردته صحيفة ألمانية تصدر في أميركا، بصدد كتابي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، 1859. ترى الصحيفة أن وجهة نظري القائلة بأن كل نمط خاص من الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية التي تتطابق معه، أي باختصار «البنية الاقتصادية للمجتمع، هي القاعدة الحقيقية التي تنهض عليها البنية الفوقية الحقوقية والسياسية، وتقابلها أشكال اجتماعية محددة من الوعي»، وأن «نمط الإنتاج يحدد الطابع الاجتماعي والسياسي والفكري للحياة بوجه عام»، ترى الصحيفة أن وجهة النظر هذه تصحّ تماماً على زماننا الذي تعمّه المصالح المادية، ولكنها لا تصح على العصور الوسطى حيث كانت الكاثوليكية مسيطرة، ولا على روما وأثينا حيث كانت السياسة مهيمنة. لعل أول ما يثير استغراب

[97] ويتجلّى مدى الضلال الذي وقع فيه بعض الاقتصاديين جرّاء الصنمية في عالم السلع والمظهر المتشيّئ الذي تتزيّا به التحديدات الاجتماعية للعمل، يتجلى، من بين مظاهر عديدة، في الخصومة الطويلة المملة حول دور الطبيعة في خلق القيمة التبادلية. ولما كانت القيمة التبادلية طريقة اجتماعية معيَّنة للتعبير عن مقدار العمل الذي أُنفق في شيء ما، فلا يعود للطبيعة دخل في القيمة التبادلية، مثلما لا دخل لها بتثبيت سعر صرف النقود.

إن نمط الإنتاج الذي يتخذ فيه المنتوج شكل سلعة، أو ينتج فيه مباشرة لغرض التبادل، هو أكثر الأشكال عمومية وبدائية لنمط الإنتاج البورجوازي. لذلك يعلن هذا الشكل عن ظهوره في مرحلة مبكرة من التاريخ، ولكن ليس بالسعة والتعقيد المميزة لأيامنا هذه. لذلك يسهل، نسبياً، النفاذ إلى الطابع الصنمي للسلعة. ولكن ما إن نواجه أشكالاً حسّية أكثر تعقيداً حتى يتلاشى سيماء البساطة هذه. فمن أين، إذن، تنشأ أوهام النظام النقدي؟ إن الذهب والفضة، بالنسبة إليه، حين يقومان بدور النقد، لا يمثلان علاقة اجتماعية بين المنتجين بل يمثلان أشياء طبيعية تتمتع بخصائص اجتماعية غريبة. ولكن ألا نرى أن صنمية الاقتصاد الحديث، الذي ينظر بازدراء وترفُّع إلى النظام النقدي، تبرز واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار عندما يعالج رأس المال(*)؟ وكم

= المرء حقاً أن يرى البعض يتوهم أن هذه العبارات البالية عن العصور الوسطى والعالم القديم مجهولة عند الآخرين. ومن الجلي تماماً أنه لا العصور الوسطى كانت تقتات على الكاثوليكية ولا العالم القديم على السياسة. بالعكس، فأسلوب الحصول على أسباب العيش هو الذي يفسر لماذا لعبت السياسة هنا، والكاثوليكية هناك، الدور الرئيس. وفضلاً عن ذلك فإن أدنى معرفة بتاريخ الجمهورية الرومانية، على سبيل المثال، تكفي لأن يدرك المرء أن تاريخها السرّي هو تاريخ المِلكية العقارية. ومن جهة أخرى، فقد دفع دون كيخوته [دون كيشوت]، منذ أمد بعيد، ثمن تصوره الخاطىء بأن الفروسية الجوالة تتلاءم مع جميع الأشكال الاقتصادية للمجتمع.

(*) في النص الفرنسي يرد ما يلي: «أليس أول بند من بنود مذهبه يقوم على أن الأشياء، مثل أدوات العمل، هي رأسمال بطبيعتها، وأننا نرتكب بحقها جريمة خرق الطبيعة إذا سعينا لتجريدها من هذا الطابع الاجتماعي البحت؟ وأخيراً ألم يتصور الفيزيوقراطيون، الذين يتفوقون عليهم في كثير من الأمور، أن الريع العقاري ليس جزية تؤخذ عنوة، وإنما هدية تقدمها الطبيعة لمالكي الأرض». [إن النص الفرنسي يخلو من فقرات كثيرة في هذا المقطع وغيره وقد آثرنا الإضافة لزيادة الإيضاح. ن.ع].

مضى على علم الاقتصاد منذ أن بدّد وهم الفيزيوقراطيين القائل بأن الريع العقاري ينبع من الأرض وليس من المجتمع؟

ولكي لا نستبق الأمور، سنكتفي بمثال آخر يتعلق بالشكل السلعي. لو كان بوسع السلع أن تنطق لقالت: قد تكون قيمنا الاستعمالية شيئاً يهمّ الناس. ولكنها لا تخصنا كأشياء. وما يخصّنا كأشياء هي قيمنا، وعلاقات تداولنا كأشياء ـ سلع تثبت ذلك. ولسنا، في نظر بعضنا إلى بعض، سوى قيم تبادلية. اسمعوا الآن كيف تتحدث هذه السلع بلسان الاقتصادي:

> إن «القيمة (يقصد القيمة التبادلية) هي خاصية الأشياء، والثروة (يقصد: القيمة الاستعمالية) خاصية الإنسان. وبهذا المعنى فإن القيمة تنطوي، بالضرورة، على التبادل، أما الثروة فلا»[34]. «إن الثروة (القيمة الاستعمالية) هي خاصية الإنسان، والقيمة خاصية السلع. فثمة إنسان غني وجماعة غنية، أما اللؤلؤة والماسة فلهما قيمة... إن اللؤلؤة والماسة لهما قيمة بوصفهما لؤلؤة أو ماسة»[35].

[98] حتى الآن لم يكتشف أي كيميائي، قيمة تبادلية في لؤلؤة أو ماسة. أما المكتشفون الاقتصاديون لهذا العنصر الكيميائي، الذين يدعون لأنفسهم نصيباً خاصاً من موهبة التمحيص، فيجدون أن القيمة الاستعمالية للأشياء ملك لهذه الأشياء بمعزل عن خصائصها الشيئية، في حين أن قيمتها، من جهة أخرى، تؤلف جزءاً منها كأشياء. وما يرسّخ هذا الاعتقاد في أذهانهم هو هذا الوضع الغريب الذي يتيح للقيمة الاستعمالية للأشياء أن تتحقق من غير تبادل وذلك عبر العلاقة المباشرة بين الأشياء والإنسان، أما

---

(34) «Value is a property of things, riches of man. Value in this sense, necessarily implies exchanges, riches do not.»

(ملاحظات حول خلافات لفظية معيّنة في الاقتصاد السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بالقيمة والعرض والطلب، لندن، 1821، ص 16).

(*Observations on some verbal disputes in Political Economy, particularly relating to value and to supply and demand*, London, 1821, p. 16).

(35) س. بايلي، المرجع المذكور نفسه، ص 165 وما يليها.

«Riches are the attribute of man, value is the attribute of commodities. A man or a community is rich, a pearl or a diamond is valuable... A pearl or a diamond is valuable as a pearl or diamond.» (S. Bailey, l.c. p.165 sq).

القيمة، من جهة أخرى، فلا تتحقق إلّا عن طريق التبادل، أي عبر عملية اجتماعية. تُرى من منا لا يتذكر، هنا، صاحبنا الطيب دوغبري يبلغ جاره سيكول قائلاً(*).

«أنْ تكون رجلاً حسن الطلعة فتلك هبة الحظ، أما معرفة القراءة والكتابة فتأتي من الطبيعة»(36).

(*) من مسرحية شكسبير، كثير من الضجة للاشيء، الفصل الثالث، المشهد الثالث. [ن. برلين].

(36) إن مؤلف «ملاحظات» وكذلك س. بايلي يتهمان ريكاردو بتحويل القيمة التبادلية من شيء نسبي إلى شيء مطلق. والعكس هو الواقع تماماً. فقد فسر العلاقة الظاهرة بين الأشياء، كالماس واللؤلؤ، العلاقة التي تظهر هذه الأشياء من خلالها كقيم تبادلية، وكشف العلاقة الحقيقية المختبئة خلف المظاهر، ونقصد بالتحديد علاقة الأشياء بعضها ببعض كمجرد تعبيرات عن العمل البشري. وإذا كان أتباع ريكاردو يردّون على بايلي بفظاظة، لا بأسلوب مقنع بأي حال، فذلك يرجع إلى فشلهم في أن يعثروا، في مؤلفات ريكاردو، على أي مفتاح يهديهم إلى العلاقة الخفية الموجودة بين القيمة وشكلها أي: القيمة التبادلية.

[99]

الفصل الثاني

عملية التبادل

بديهي أن السلع لا تستطيع أن تذهب بمفردها إلى السوق، ولا أن تقوم بالتبادل من تلقاء نفسها. ويتوجب علينا، لذلك، أن نلتفت إلى حرّاسها، الذين هم أيضاً مالكوها. إن السلع أشياء، وبالتالي فإنها تفتقد القدرة على مقاومة الإنسان. فإن أبدت تمنّعاً يستطيع أن يلجأ إلى القوة، أو بتعبير آخر يستطيع أن يستحوذ عليها[37]. ولكي تدخل هذه الأشياء في علاقة بعضها مع بعض كسلع، يتعين على حرّاسها أن يقيموا، في ما بينهم، علاقات متبادلة بوصفهم أفراداً تُقيم إراداتهم في هذه الأشياء نفسها، وأن يتصرفوا على نسق معيَّن بحيث لا يستولي الواحد، إلّا بإرادة الآخر،، وبالتالي لا يستطيع أيّ منهما أن يستولي على سلعة الآخر وينفصل (Veräussert) عن سلعته الخاصة إلّا عبر اتفاق بإرادة الطرفين معاً. وعلى ذلك ينبغي لهم تبادل الاعتراف بحقوق كل واحد منهم

---

(37) في القرن الثاني عشر، المعروف كثيراً بتقواه، غالباً ما يعدّون من السلع أشياء حساسة جداً. وهناك شاعر فرنسي من هذه الحقبة، يعدد السلع المعروضة في سوق لاندي(*) فيشير، إلى جانب الأقمشة والأحذية والجلود وأدوات الزراعة، إلى «نساء مفتونات بأجسادهن» *(femmes folles de leurs corps).*

[في النص الألماني: نساء بأجساد ملتهبة؛ في النص الإنكليزي: نساء خليعات. والمقتبس من قصيدة هجائية للشاعر الفرنسي القروسطي جيلو دو باري. ن.ع]. [(*) لاندي: موقع قريب من باريس حيث كان يقام سوق كبير كل عام منذ القرن 18 وحتى القرن 19. ن. برلين].

باعتباره مالكاً خاصاً. إن هذه العلاقة الحقوقية، التي تُصاغ في عقد، سواء كان العقد جزءاً من نظام تشريعي متطور أم لا، هي علاقة بين إرادتين تعكسان العلاقات الاقتصادية بين الاثنين. وإن هذه العلاقة الاقتصادية هي التي تقرر المضمون الذي تنطوي عليه علاقة الحقوق أو علاقات الإرادة هذه[38]. ولا يواجه الأفراد هنا، بعضهم بعضاً إلّا كممثلين للسلع، وبالتالي كمالكين للسلع. وسنجد في مجرى تطور البحث، بوجه عام، أن أقنعة [100] الشخصيات التي تقف على المسرح الاقتصادي لا تمثل غير تجسيدات بشرية، أي حاملات، للعلاقة الاقتصادية القائمة في ما بينها.

ولعل أبرز ما يميز السلعة عن مالكها، أنها ترى في أجساد السلع الأخرى شكلاً لظاهرة قيمتها الخاصة هي. إنها، وهي الكلبية(*) بالمولد ونصيرة للمساواة، على أهبة الاستعداد دوماً، لمبادلة روحها، بل جسدها، مقابل أي سلعة أخرى، حتى لو كانت مثيرة للنفور مثل ماريتورن(**) ذاتها. ويعوّض المالك عن افتقار سلعته إلى الحس الملموس بأجساد السلع الأخرى، بحواسه الخاصة الخمس أو أكثر. ولا تؤلف سلعته في نظره، قيمة استعمالية له مباشرة، ولو كان الأمر كذلك لما اقتادها إلى السوق. إنها تمتلك قيمة استعمالية صالحة للآخرين، أما بالنسبة إليه فإن قيمتها الاستعمالية المباشرة

---

(38) يستمد برودون مثله الأعلى في العدالة، أو «العدالة الأزلية» *(justice éternelle)*، ابتداءً، من العلاقات الحقوقية التي تطابق الإنتاج السلعي: وتمكن الإشارة إلى أنه يروم أن يثبت بذلك، لعزاء كل المواطنين الطيبين، أن شكل الإنتاج السلعي خالد خلود العدالة نفسها. ثم ينتقل بعد ذلك ليعمل على إصلاح الإنتاج السلعي القائم، والنظام التشريعي السائد المطابق له، وفقاً لهذا المثل الأعلى. فما رأينا بكيميائي يريد عوضاً عن دراسة القوانين الفعلية القائمة للتفاعلات الجزيئية التي تطرأ على المادة عند التركيب أو التحليل الكيميائي وحل معضلات معيّنة على هذا الأساس، يريد أن ينظّم تركيب وتحليل المادة بموجب «الأفكار الأزلية» عن «اتحاد المواد» (affinité) و «الطبيعة» (naturalité)؟ وهل نعرف جديداً عن «الربا» حين نقول إنه يتعارض مع «العدالة الأزلية» *(Justice éternelle)* و«المساواة الأزلية» *(équité éternelle)* و«الإخاء الأزلي» *(mutualité éternelle)* وما شاكل من «منوعات أزلية» *(variétés éternelles)* أكثر مما كان يعرف آباء الكنيسة حين قالوا إن الربا يتضارب مع «النعمة الإلهية الأزلية» *(grâce éternelle)* و«الإيمان الأزلي» *(foi éternelle)* و«إرادة الله الأزلية» *(volonté éternelle de Dieu)*؟

(*) (Zyniker) أو (Cynic) ـ أنصار المذهب الكلبي، وأيضاً أنصار الإيمان بالمصالح الذاتية. [ن. ع].

(**) إحدى شخصيات رواية دون كيخوته [دون كيشوت] ـ وهي قبيحة، مثيرة للنفور. [ن. ع].

تكمن في أنها حامل للقيمة التبادلية، وبالنتيجة وسيلة للتبادل[39]. لذلك يقرر الانفصال عنها من أجل سلع أخرى ذات قيمة استعمالية تلبّي حاجته. إن كل السلع هي قيم غير استعمالية لمالكيها، وقيم استعمالية لغير مالكيها. لهذا يجب أن تنتقل من يد إلى أخرى. بيد أن هذا الانتقال من يد إلى يد هو ما يؤلف تبادلها، والتبادل يزجّها في علاقة بعضها مع بعض كقيم، ويحققها كقيم. من هنا ينبغي أن تتحقق السلع كقيم، حتى يمكن أن تتحقق كقيم استعمالية.

من ناحية أخرى يتعين على السلع أن تُظهر للعِيان قيمَها الاستعمالية كي تستطيع أن تتحقق كقيم، ذلك لأن العمل البشري الذي بُذل في إنتاجها، لا يُعدّ صالحاً إلّا بقدر ما يُبذل في شكل نافع للآخرين. وفعل التبادل هو الذي يمكن أن يثبت ما إذا كان العمل [101] نافعاً للآخرين وما إذا كان منتوجه قادراً على إشباع حاجات الغير.

إن كل مالك سلعة لا يرغب في الانفصال عن سلعته إلّا بمبادلتها لقاء سلع أخرى تلبّي قيمها الاستعمالية حاجة من حاجاته. ومن وجهة النظر هذه يُعدّ التبادل، بالنسبة إليه، عملية فردية لا أكثر. من ناحية أخرى، يتوق إلى تحقيق قيمة سلعته، أي تحويلها إلى أي سلعة أخرى تروق له وتمتلك قيمة مساوية، بصرف النظر عما إذا كانت سلعته هو تؤلف أو لا تؤلف قيمة استعمالية لدى مالك السلعة الأخرى. من وجهة النظر هذه يُعدّ التبادل، بالنسبة إليه، عملية اجتماعية ذات طابع عام. ولكن العملية الواحدة ذاتها لا يمكن أن تكون فردية بحت واجتماعية عامة بحت في آن واحد عند كل مالكي السلع.

دعونا نتفحص الموضوع عن كثب: إن كل سلعة غريبة هي بالنسبة إلى مالك السلعة، مُعادِل خاص لسلعته، وبالتالي فإن سلعته هو تمثل المُعادِل العام لجميع السلع الأخرى. ولكن بما أن هذا يصحّ على كل مالك للسلع، فليس ثمة، في الواقع، أي سلعة ستكون مُعادِلاً عاماً، ولن تمتلك السلع أي شكل عام من القيمة النسبية يمكن بموجبه أن تتساوى كقيم، وأن تُقارن كمقادير قيم. وبتعبير آخر فإنها لا تتواجه في مثل هذه الحالة كسلع، بل كمُنتجات أو كقيم استعمالية.

وفي هذه المحنة تراود أصحابنا المالكين فكرة فاوست: «في البدء كان الفعل». إذن

---

(39) «ذلك لأن استعمال كل شيء نافع ذو وجهين: الاستعمال الأول خاص بالشيء بوصفه هكذا، والاستعمال الثاني ليس كذلك، مثلما أن الصندل يمكن أن ينتعل، ويمكن أن يبادل أيضاً. كلاهما قيمة استعمال للصندل، لأن ذلك الذي يبادله لقاء ما يعوزه من نقود وطعام، إنما يستخدم الصندل كصندل، ولكن ليس بنمط استعماله الطبيعي، لأن الصندل لم يصنع لأجل أن يبادل». أرسطو، الجمهورية، المجلد الأول، الفصل 9 (Aristoteles, *De Rep*, 1. I. c. 9).

فقد تصرفوا وأبرموا الصفقات قبل أن يفكروا. فقوانين طبيعة السلع تفرض نفسها في الغرائز الطبيعية لمالكي السلع. وليس بمقدورهم أن يقيموا علاقة بين سلعهم كقيم، وبالتالي كسلع، إلّا عند مقارنتها جميعاً بسلعة واحدة أخرى مغايرة تطرح نفسها بوصفها مُعادِلاً عاماً. وهذا ما بيّنه تحليلنا للسلعة. ولكن لا يمكن أن تصبح سلعة معيَّنة مُعادِلاً عاماً إلّا بفعل اجتماعي. والفعل الاجتماعي لسائر السلع الأخرى يُفرد سلعة معيَّنة لتمثّل قيم الجميع. وبذلك يصبح الشكل الطبيعي لهذه السلعة الخاصة شكل المُعادِل العام المعترف به اجتماعياً. أما دور المُعادِل العام فيصبح، بهذه العملية الاجتماعية، وظيفة اجتماعية خاصة بتلك السلعة التي أفردتها الأخريات، وبذلك تصبح نقداً.

«إن لهم غاية واحدة، وقد أعطوا للبهيمة ما عندهم من قوة وسطوة.
ولن يكون بوسع أحد البيع أو الشراء إلّا إذا كانت له سمة البهيمة أو إسمها، أو رمز إسمها» (سفر الرؤيا)(*).

وبلّورة النقد ناتج ضروري لعملية التبادل، حيث تتم فعلياً، مساواة منتوجات العمل [102] على اختلافها، لتتحول هكذا، فعلياً، إلى سلع. ويأتي التطور والاتساع التاريخي للمبادلات ليشدّد التضاد، الكامن في طبيعة السلع، بين القيمة الاستعمالية والقيمة. إن الضرورة التي تقتضي إعطاء هذا التضاد تعبيراً خارجياً، تلبية لأغراض التعامل التجاري (Verkehr)، تنزع إلى اعتماد شكل مستقل للقيمة، ولا يهدأ لها بال ولا تقنع حتى يتم شطر السلع، مرة واحدة وإلى الأبد، إلى سلع ونقد. وعليه، فأثناء اكتمال تحول المنتوجات إلى سلع، يجري أيضاً، تحوّل سلعة معيَّنة إلى نقد(40).

(*) باللاتينية في الأصل. [ن. ع]. سفر الرؤيا (Apokalypse) من الكتب المسيحية القديمة، وقد دخل في الإنجيل (العهد الجديد) كوحي للحواري يوحنا، ويغلب الاعتقاد أنه هو الذي ابتدع القصة، وهي تنبيء على نحو غامض بـ «نهاية العالم وانبعاث المسيح». الاصحاح 17 ـ سطر 13 والاصحاح 13 السطر 17 من وحي يوحنا. [ن. برلين]. [في الترجمة العربية للعهد الجديد: «هؤلاء لهم رأي واحد ويعطون الوحش قدرتهم وسلطانهم» «وأن لا يقدر أحدٌ أن يشتري أو يبيع إلّا من له السمة أو اسم الوحش أو عدد اسمه» ـ الإصحاح 17 ـ السطر 13، والإصحاح 13 ـ السطر 17. ن.ع].

(40) يمكننا، من هذا، أن نقدر دهاء اشتراكية المالك الصغير. فبينما تريد تخليد إنتاج السلع، فإنها تسعى، في الوقت نفسه، إلى إلغاء «التضاد» بين السلع والنقد. ولما كان النقد لا يبرز للوجود إلّا بفضل هذا التضاد، فإنها تهدف إلى إلغاء النقد نفسه. ويمكننا على هذا أن نحاول الإبقاء على الكاثوليكية من دون بابا. للاطّلاع على المزيد حول هذه النقطة، راجع: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 61 وما يليها.

إن المقايضة(*) المباشرة للمنتوجات تكتسب الشكل البسيط من التعبير عن القيمة في جانب معيَّن، ولا تكتسبه في جانب آخر. ويتمثل هذا الشكل في: س من السلعة آ = ص من السلعة ب. أما شكل المقايضة المباشرة فيتمثل في: س قيمة استعمالية (آ) = ص قيمة استعمالية (ب)[41]. إن الشيئين (آ) و (ب)، في هذه الحالة، قبل المبادلة، ليسا بعدُ سلعة، ولا يصبحان كذلك إلّا بفعل المبادلة. فالخطوة الأولى التي يتعين أن يخطوها الشيء النافع كي يصبح قيمة تبادلية، تبدأ حين يوجد هذا الشيء بوصفه قيمة لااستعمالية بالنسبة لمالكه، ولا يقع هذا إلّا حين يتوافر بكمية فائضة عن الحاجة الآنية لهذا المالك. إن الأشياء، في ذاتها ولذاتها، خارجية بالنسبة للإنسان، وبالتالي قابلة للانفصال. ولكي يكون الانفصال (Veräusserung) مُتبادلاً، لا يحتاج الأمر أكثر من أن يعامل الأشخاص بعضهم بعضاً، باتفاق ضمني، كمالكين خاصين لهذه الأشياء القابلة للانفصال، وبالتالي كأفراد مستقلين. بيد أن حالة الغربة (Fremdheit) المتبادلة لا وجود لها بالنسبة لعضو الجماعة المشاعية (Gemeinwesens) البدائية، سواء اتخذ هذا المجتمع شكل أسرة بطريركية أو مشاعة (Gemeinde) هندية قديمة، أو دولة الأنكا(**) وغير ذلك. والواقع أن تبادل السلع يبدأ، أول ما يبدأ، على حدود هذه الجماعات في نقاط تماسّها مع

(*) (unmittlebare Produkten austausch) أو التبادل المباشر للمنتوجات، هي الشكل الأوّلي البدائي من أشكال التبادل وهو أقدم شكل تاريخياً. ويجري من دون وجود النقد كوسيط. أما التبادل فيمثل طوراً لاحقاً، طوراً يتسم باتساع تحوّل المنتوجات إلى سلع وظهور النقد كوسيط، في حين يؤلف التداول طوراً متقدماً من التبادل، والتداول، شأن الإنتاج السلعي، ينقسم إلى تداول سلعي بسيط، وتداول سلعي رأسمالي، وهذا الأخير يميز المجتمع الذي يسود فيه الإنتاج السلعي الرأسمالي. وبالوسع معاملة المقايضة والتبادل والتداول بنوعيه، كأطوار متعاقبة واقعياً وتاريخياً. [ن. ع].

(41) عندما كانت هناك، عوضاً عن تبادل شيئين استعماليين متمايزين، كتلة مختلطة من الأشياء معروضة كمُعاوِل لشيء واحد، كما هو الحال غالباً عند الجماعات البدائية، فإن المقايضة المباشرة للمنتوجات كانت في طفولتها الأولى.

(**) كانت دولة الأنكا دولة رقّ مع مخلّفات هامة من المجتمع البدائي. وكان التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي قائماً على أساس العشيرة أو الجماعة الفلاحية (آيلا) التي تمتلك الأرض والماشية بصورة مشتركة. وقد ازدهرت دولة الأنكا من أواخر القرن الرابع عشر حتى الغزو الاسباني الذي قضى قضاءً مبرماً على تلك الدولة في ثلاثينات القرن السادس عشر. وكانت حدودها، عهد ذاك، تضم الأراضي الحالية لبيرو والإكوادور وبوليفيا وشمال تشيلي. [ن. برلين].

جماعات المشاعية الغريبة المماثلة أو مع أعضاء هذه الأخيرة. وما إن تصبح الأشياء سلعاً في إطار العلاقات الخارجية لجماعة مشاعية ما، حتى تصبح بالارتداد العكسي، سلعاً أيضاً في نطاق التعامل داخل الجماعة المشاعية نفسها. غير أن النسبة الكمية لتبادل هذه الأشياء تكون عرضية بحت أول الأمر. والشيء الذي يجعل المنتوجات قابلة للتبادل [103] هو الرغبة المشتركة، عند مالكي المنتوجات، في الانفصال عنها. وفي غضون ذلك تتوطد الحاجة إلى أشياء نافعة تأتي من الخارج، على نحو تدريجي. وبالتكرار المستمر يتحول التبادل إلى نشاط اجتماعي منتظم. وبمرور الزمن ينبغي إنتاج قسم معيَّن، في الأقل، من منتوجات العمل على نحو مقصود، لأجل التبادل. وابتداءً من هذه اللحظة يترسخ، ويتثبت، التمييز بين منفعة الأشياء لأغراض الاستهلاك المباشر ومنفعتها لأغراض التبادل. أي تفترق قيمتها الاستعمالية عن قيمتها التبادلية. من جهة أخرى تأخذ النسبة الكمّية التي يتم بها تبادل الأشياء بالانتظام على أساس إنتاجها نفسه. والعُرف يثبّتها كقيم ذات مقادير معيَّنة.

وفي نطاق المقايضة المباشرة للمنتوجات، تكون كل سلعة وسيلة تبادل مباشرة بالنسبة لمالكها، ومُعادِلاً بالنسبة لمن لا يملكها، لكن بشرط أن تكون عند هذا الأخير ذات قيمة استعمالية. وعند هذه المرحلة، لا تكتسب المادة التي تُبادل، بعد، شكلاً من القيمة مستقلاً عن قيمتها الاستعمالية الخاصة، أو مستقلاً عن الحاجة الفردية للمبادلين. وتتنامى ضرورة هذا الشكل المستقل من القيمة بتزايد عدد وأنواع السلع الداخلة في عملية التبادل. فتنبثق المسألة مع وسيلة حلها في آن واحد. إن التداول الذي يقوم فيه مالكو السلع، بمُعادلة وتبادل موادهم الخاصة مع مواد الآخرين لن يتحقق من دون أن تكون مختلف أنواع السلع العائدة لمختلف المالكين، في سياق هذا التداول، قابلة للتبادل والتعادُل كقيم مع سلعة ثالثة معيَّنة. وما إن تتحول هذه السلعة الثالثة إلى مُعادِل بالنسبة لمختلف السلع الأخرى، حتى تكتسب، مباشرة، وإنْ يكن في حدود ضيقة، طابع مُعادِل اجتماعي عام. بيد أن هذا الطابع يظهر ويزول مع الاتصال الاجتماعي الذي استدعاه إلى الحياة. فهو يعلق، على نحوٍ عابر ومتناوب، تارة بهذه السلعة وطوراً بتلك. وببلوغ تبادل السلع درجة معيَّنة من التطور، يلتصق هذا الطابع ويثبُت، حصراً، بأصناف معيَّنة من السلع، ويتبلور باتخاذه شكل-النقد. والتصاق هذا الشكل بصنف معيَّن من السلع أمر تقرره الصدفة في البدء. مع ذلك ثمة ظرفان حاسمان يلعبان دوراً حاسماً. فإما أن يلتصق الشكل النقدي بأهم الأشياء المُتبادَلة المستوردة من الخارج، وتؤلف هذه الأشياء،

في الواقع، الأشكال البدائية العفوية لتجلّي القيمة التبادلية للمنتوجات المحلية، أو أن الشكل النقدي يلتصق بذلك الشيء النافع، مثل الماشية، الذي يؤلف العنصر الأساسي من الثروة المحلية التي يُمكن الانفصال عنها. وكان الأقوام الرحَّل هم أول من طوّر الشكل النقدي، لأن كل ما تملك يدهم في الدنيا أشياء منقولة يمكن الانفصال عنها مباشرة، ولأن نمط حياة هؤلاء يجعلهم، على اتصال لا ينقطع بالجماعات المشاعية [104] الغريبة، ويدفعهم، لذلك، على تبادل المنتوجات. وغالباً ما جعل الناس من الإنسان ذاته، بهيئة عبد، مادة بدائية للنقد، لكنهم لم يستخدموا الأرض والحقول لهذه الغاية قطّ. فمثل هذه الفكرة لا تنبثق إلّا في مجتمع بورجوازي بلغ شأواً عالياً من التطور. ويرجع تاريخ الفكرة إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وقد جرت أول محاولة لتطبيقها على نطاق أمة بأسرها، بعد قرن من ذلك، خلال الثورة البورجوازية الفرنسية.

على الفرار ذاته، كلما اندفع التبادل في تحطيم القيود المحلية، وأخذت قيمة السلع تجسّد، أكثر فأكثر مادة العمل البشري العام، راح الشكل النقدي يلتصق بسلع تجعلها طبيعتها صالحة لأداء الوظيفة الاجتماعية، وظيفة المُعادِل العام، هذه السلع هي المعادن الثمينة.

إن مصداق الفرضية القائلة إنه «على الرغم من أن الذهب والفضة ليسا بطبيعتهما نقداً، فإن النقد بطبيعته ذهب وفضة»[42] تظهر من توافق الخواص الطبيعية لهذين المعدنين مع وظائف النقد[43]. إلى هذا الحد، لم نتعرّف بعدُ، إلّا على وظيفة واحدة من وظائف النقد، ألا وهي وظيفته كـ شكل لتجلّي قيمة السلعة، أو كمادة يعبَّر فيها عن مقدار قيمة السلع. بيد أنه ليس ثمة مادة واحدة يمكن أن تكون شكلاً صالحاً لتجلّي القيمة، وتجسيداً ملائماً للعمل البشري المجرّد والمتجانس وبالتالي المتماثل، إلّا مادة تمتلك، أي عيّنة منها، نفس الخواص الموحَّدة. من جهة أخرى، لما كان الفرق بين مقادير القيمة فرقاً كمياً محضاً، يتعين على السلعة النقدية أن تكون عرضة لتباين كمّي بحت،

(42) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 135 «المعادن الثمينة.. هي بطبيعتها نقد». (غالياني، حول النقد، مجموعة كوستودي، القسم الحديث، الجزء الثالث، ص 137).
(Galiani, *Della Moneta*, in Custodis, Parte Moderna, T III, p. 137).

(43) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع، في كتابي المشار إليه أعلاه، الجزء المتعلق بـ «المعادن الثمينة».

فتكون قابلة للتقسيم حسب الرغبة، وتكون أجزاؤها قابلة، بالمثل، لإعادة التوحيد. ويعرف الجميع أن الذهب والفضة يمتلكان، بطبيعتهما، كل هذه الخصائص.

إن القيمة الاستعمالية للسلعة النقدية مزدوجة. فإلى جانب قيمتها الاستعمالية الخاصة كسلعة (يُستعمل الذهب مثلاً حشوة للأسنان ومادة أولية لمواد الترف... إلخ) تكتسب قيمة استعمالية عُرفية (formalen) تنبع من وظيفتها الاجتماعية الخاصة.

ونظراً لأن جميع السلع ليست سوى محض مُعادِلات خاصة للنقد، ولأن هذا الأخير هو مُعادِلها العام، فإنها تقف إزاء النقد كسلع خاصة، ويقف هو إزاءها كسلعة عامة[44].

[105] لقد رأينا أن الشكل النقدي ليس سوى انعكاس للعلاقات بين جميع السلع، مثبَّتاً في سلعة واحدة. أما كون النقد نفسه سلعة[45] فليس ذلك باكتشاف جديد إلّا عند أولئك الذين ينطلقون، من صورته المتطورة المكتملة لكي يقوموا بتحليله بعد ذاك. إن عملية التبادل لا تُعطي السلعة التي تحولت إلى نقد، قيمتها، بل تعطيها شكل قيمتها الخاص. وقد أدّى الخلط بين هذين التحديدين المتمايزين إلى الاعتقاد أن للذهب والفضة قيمة

---

(44) «النقد هو السلعة الشاملة»، (فيري، المرجع المذكور نفسه، ص 16).

(45) «الذهب والفضة هما، في ذاتهما، (اللذان يمكن أن نطلق عليهما اسماً عاماً هو السبيكة)... سلعتان... ترتفع وتنخفض قيمتهما.. وتُعتبر السبيكة ذات قيمة أكبر حيثما يمكن لها بوزن أقل أن تبتاع كمية أكبر من منتوجات أو مصنوعات البلاد»، ([س. كليمنت]، مقالة في المدلولات العامة للنقد والتجارة والصرف في علاقتها مع بعضها بعضاً، بقلم تاجر، لندن، 1695، ص 7).

([S. Clement], *A Discourse of the General Notions of Money, Trade and Exchanges, as They Stand In Relation to each other*, By a Merchant, London, 1695, p. 7).

«إن الذهب والفضة، سواء كانا مسكوكين أم لا، سلعتان شأنهما في ذلك شأن النبيذ والزيت والتبغ والقماش والمواد الأولية، رغم أنهما يستخدمان لقياس كل الأشياء الأخرى». ([ج. تشايلد]، مقالة تتعلق بالتجارة، وبالأخص في جزر الهند الشرقية، [لندن، 1689]، ص 2).

([J. Child], *A Discourse concerning Trade, and that in particular of the East-Indies*, [London, 1689], p. 2).

«إن أموال وثروات المملكة لا يمكن أن تنحصر، فقط، في النقد، ولا يمكن للذهب والفضة أن يُستبعدا من عداد السلع». ([توماس بابيلون]، تجارة الهند الشرقية، التجارة الأكثر ربحاً، لندن، 1677، ص 4).

([Th. Papillon], *The East India Trade a Most Profitable Trade*, London, 1677, p. 4).

وهمية[46]. والواقع أن إمكانية استبدال النقد، في بعض وظائفه، بمجرد رموز عنه، سمحت بانبثاق تصوُّر خاطئ يرى أن النقد هو، بذاته، ليس إلّا مجرد رمز. مع ذلك، فخلف هذا الخطأ، حدس بأن الشكل النقدي للشيء هو خارجي بالنسبة إلى ذلك الشيء نفسه، وأنه مجرد شكل لتجلّي ظاهرة علاقات بشرية مختبئة وراءه. وبهذا المعنى فكل سلعة هي رمز لأنها تؤلف، ما دامت قيمة، غلافاً شيئياً للعمل البشري المُنفق في إنتاجها[47].

---

(46) «للذهب والفضة قيمة بصفتهما معدنين، قبل أن يصبحا نقداً» (غالياني، المرجع المذكور نفسه، [ص 72]. ويقول لوك: «الاتفاق الشامل للبشر هو الذي منح الفضة قيمة وهمية بسبب الخواص التي تجعلها صالحة لتكون نقداً». [جون لوك، المؤلفات، طبعة 1777، المجلد 2، ص15].

([John Locke, *Some Considerations*, etc.,] 1691, in, Works, Ed., 1777, V. II, p. 15).

أما جان [جون] لو فيقول على العكس من ذلك: «كيف يمكن لأمم مختلفة أن تسبغ قيمة وهمية على أي شيء مفرد... وكيف تحافظ هذه القيمة الوهمية على نفسها؟». ولكنه هو نفسه لا يفهم إلّا النزر اليسير من المسألة إذ يقول في موضع آخر «كانت الفضة تبادل بما يتناسب وقيمتها الاستعمالية أو بما يتناسب وقيمتها الحقيقية. وبعد تبنّيها كنقد تلقّت قيمة إضافية (une valeur, additionelle)»، (جان [جون] لو، تأملات في سعر العملة والتجارة، طبعة دير، عن «علماء الاقتصاد المالي في القرن الثامن عشر»، ص 469-470).

(Jean [john] law, *Considérations sur le numéraire et le commerce,* in E. Daire: Economistes Financiers du XVIIIᵉ siècle, p. 469-470).

(47) «النقد رمزها (السلع)»، (ف. دو فوربونيه، عناصر التجارة، طبعة ليد الجديدة، 1766، الجزء الثاني، ص 143).

(V. de Forbonnais, *Eléments du Commerce,* Nouv. Édit. Leyde, 1766, T II, p. 143).

«وترتديه السلع بوصفه رمزاً» (المرجع السابق، ص 155) «النقد رمز لشيء، وهو يمثل هذا الشيء». (مونتيسكيو، روح الشرائع، المؤلفات، لندن، 1767، الجزء الثاني، ص 3).

(Montesquieu, *Esprit des Lois,* Œuvres, Londres, 1767, T II, p. 3).

«النقد ليس مجرد رمز فهو نفسه ثروة، وهو لا يمثل القيمة بل هو مُعادِلها» (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 910) «لو تأملنا مفهوم القيمة فإن الشيء ذاته يعتبر مجرد رمز، فالشيء لا يمثل ما هو عليه، بل ما يساويه من قيمة»، (هيغل، فلسفة الحق، ص 100) ولقد روّج الحقوقيون قبل الاقتصاديين بزمن طويل، فكرة أن النقد مجرد رمز، وأن قيمة المعادن الثمينة خيال محض. وقد أسدوا هذه الخدمة المتملقة الذليلة للرؤوس المتوجة، مؤيدين حق هذه الأخيرة في تزييف النقود المسكوكة خلال القرون الوسطى استناداً إلى تقاليد الإمبراطورية الرومانية ومفاهيم النقد الموجودة في الأحكام القانونية: الباندكتات.(*) ويقول أحد تلاميذهم البارعين، وهو

[106] ولكن إذا ما قيل إن الطابع الاجتماعي الذي تتلبسه الأشياء، أو الطابع الشيئيّ الذي تتلبسه التحديدات الاجتماعية للعمل، ليست أكثر من رموز في ظل نظام من نمط إنتاجي معيَّن، فإن بالوسع القول، على الغرار ذاته، إن هذه الخصائص ما هي إلّا النتاج الاعتباطي للتأمل البشري. لقد كان هذا هو نمط التفسير المفضَّل لدى التنويريين في القرن الثامن عشر؛ الذين سعوا، مؤقتاً في الأقل، لإزالة المظهر الغريب عن الأشكال الملغزة التي تلبستها العلاقات بين البشر والتي عجزوا عن فكّ لغز عملية نشوئها(*).

لقد سبق أن بيّنا أن الشكل المُعادِل للسلعة لا يتضمن تحديداً كمّياً لمقدار قيمتها. إذن رغم معرفتنا أن الذهب هو نقد، وأنه بالتالي قابل للتبادل، على نحو مباشر، بجميع السلع الأخرى، فإن هذه الحقيقة لا تخبرنا، بأي حال، مقدار ما تعادله 10 باونات ذهب من القيمة مثلاً. فالنقد، شأن أي سلعة أخرى، لا يستطيع التعبير عن مقدار قيمته الذاتية إلّا بصورة نسبية في سلع أخرى. وتتحدد هذه القيمة الذاتية بوقت العمل اللازم لإنتاجه، ويتمّ التعبير عنها بكمية من سلعة أخرى تكلّف المقدار نفسه من وقت العمل(48). ويتم

= فيليب دوفالوا، في مرسوم صدر عام 1346: «لا يجوز لأحد الشك في أن لنا ولجلالتنا الملكية وحدنا.. حق سكّ وتجهيز النقود وإصدار القوانين بتنظيم شؤونها، وسكّ هذه العملة أو تلك وتداولها وتحديد سعرها حسب مشيئتنا تماماً وبما ينفعنا». لقد كان مبدأ أساسياً من مبادىء القانون الروماني أن تُعيَّن قيمة النقد بمرسوم إمبراطوري. وكان القانون يحرِّم كلياً التعامل بالنقد كسلعة «لا يسمح لأحد بشراء النقد، لأنه خلق للاستعمال العام ولا يُسمح أن يكون سلعة». وقد ناقش ج. ف. بانيني هذه المسألة بصورة جيدة في كتابه المعنون: بحث موجز في القيمة العادلة للأشياء، 1751، مجموعة كوستودي، القسم الحديث، الجزء الثاني.
(G.F. Pagnini, *Saggio sopra il giusto pregio delle cose,* 1751, Custodi, Parte Moderna, T.II). ويوجه بانيني، في الجزء الثاني من مؤلّفه، هجومه السجالي بوجه خاص ضد الحقوقيين.
(*) الباندكتات: (Pandekten) باللغة اليونانية، أو الديجستات باللغة اللاتينية، وهي الجزء الرئيس من القانون المدني الروماني، وقد جمعت كمقتبسات من مؤلفات علماء القانون الرومان التي كانت تنسجم ومصالح مالكي العبيد. وقد جمعت بتكليف من القيصر البيزنطي جوستنيانوس الأول وأعلنت قانوناً عام 533م. [ن. برلين].

(*) أضاف ماركس إلى الطبعة الفرنسية الإيضاح التالي: سعوا للتخلص من مظهرها الغريب بالقول إنها نتاج خيال البشر وليست هابطة من السماء. [ن. ع].

(48) «لو استطاع رجل أن يجلب إلى لندن أونصةً من الفضة مستخرجة من أرض بيرو بنفس المدة التي

هذا التحديد الكمّي لمقدار القيمة النسبي في مصدر إنتاج المعدن الثمين عن طريق [107] المقايضة المباشرة. وحين يدخل هذا المعدن التداول كنقد، تكون قيمته قد تقررت. ومنذ العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، تبيّن للباحثين أن النقد هو سلعة. ولم تكن هذه الخطوة سوى البداية الجنينية في التحليل. وتقوم الصعوبة، لا في إدراك أن النقد سلعة، بل في اكتشاف؛ كيف ولماذا وبأية طريقة تصبح سلعة من السلع نقداً[49].

لقد سبق أن رأينا في أبسط تعبير عن القيمة، حيث س سلعة آ = ص سلعة ب، أن الشيء الذي يتمثل فيه مقدار قيمة شيء آخر، يظهر أنه يمتلك شكل المُعادِل، كخاصية اجتماعية أسبغتها عليه الطبيعة، وذلك بصورة مستقلة عن هذه العلاقة. واقتفينا أثر هذا المظهر الزائف حتى لحظة توطده النهائي، الذي يكتمل حالما يتطابق شكل المُعادِل العام مع الشكل الطبيعي لسلعة خاصة، أو ليتبلور، هكذا، في شكل النقد. وما يظهر هنا ليس سلعة معيَّنة تصبح نقداً في أعقاب قيام كل السلع الأخرى بالتعبير عن قيمها فيها، بل

= تلزمه لإنتاج بوشل من القمح، عندئذ يكون أحدهما السعر الطبيعي للآخر. ولو استطاع الآن، في مناجم جديدة سهلة المنال، أن يحصل على أونصتين من الفضة بنفس سهولة حصوله على أونصة واحدة من قبل، فإن القمح ستكون رخيصة بعشرة شلنات للبوشل الواحد مثلما كانت رخيصة من قبل بخمسة شلنات للبوشل، إذا بقيت **الظروف الأخرى على حالها** ***(caeteris paribus)***». (وليم بيتي، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 31).

(William Petty, *A Treatise of Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 31).

(49) يخبرنا السيد البروفيسور روشر أن «التعريفات الخاطئة للنقد يمكن أن تنقسم إلى مجموعتين رئيستين: تلك التي تعتبره أكثر من سلعة، وتلك التي تعتبره أقل منها». بعد ذلك يعرض علينا سجلاً طويلاً يضم خليطاً من الكتابات حول ماهية النقد، يظهر منه أن الرجل لا يمتلك أدنى فكرة عن التاريخ الحقيقي للنظرية، وأخيراً يلقي علينا موعظة أخلاقية، بالصورة التالية: «لا يمكن الإنكار أن أغلب علماء الاقتصاد القوميين الجدد لا يركزون اهتماماً كافياً على الخواص التي تميز النقد عن السلع الأخرى» (إنه إذن، بعد هذا كله، إما أكثر أو أقل من سلعة!)... وبهذا المعنى فإن رد فعل غانيل شبه ـ المركنتلي ليس بدون أساس تماماً. (فيلهلم روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، 1858، ص 207 ـ 210).

(Wilhelm Roscher, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, 3rd Aufl, 1858, p. 207-210).

أكثر! أقل! ليس بما فيه الكفاية! بقدر ما! ليس تماماً! يا لتحديد المفاهيم هذا! هذه هي الأكداس الانتقائية الأستاذية التي يعمدها تواضع السيد روشر باسم «منهج التشريح الفيزيولوجي» للاقتصاد السياسي. غير أننا مدينون له على أية حال، باكتشاف واحد هو أن النقد «سلعة لطيفة».

العكس، يظهر أن كل السلع تعبّر عن قيمها، بصورة شاملة، في هذه السلعة المعيَّنة (الذهب) لأنها نقد. إن الانتقالات الوسيطة في هذه العملية تتلاشى في نتيجتها بالذات من دون أن تخلّف أثراً. وإذا بالسلع تجد شكلاً كاملاً جاهزاً عن قيمها الخاصة، في جسد سلعة أخرى موجودة بصحبتها وإلى جوارها من دون أن تبذل في ذلك أي جهد. وما إن يخرج هذان الشيئان، الذهب والفضة، من أحشاء الأرض، حتى يمثّلا تجسيداً فورياً لكل عمل بشري. من هنا يأتي سحر النقد. ومنذئذٍ تغدو العلاقة بين البشر في [108] العملية الاجتماعية للإنتاج ذرية تماماً(*)؛ وعليه تتخذ علاقات الإنتاج هذه مظهراً شيئياً مستقلاً عن سيطرتهم ونشاطهم الفردي الواعي، ويتجلّى هذا الواقع، أول الأمر، في اتخاذ منتوجات العمل، عموماً، شكل السلع. [وقد رأينا كيف أن التطور الصاعد لمجتمع منتجي السلع ينتقي سلعة واحدة متميزة ليطبعها بطابع النقد](**). من هنا فإن لغز صنم النقد ليس إلّا لغز صنم السلع، مع فارق واحد إنه الآن يبهر العين بأكثر أشكاله بريقاً.

(*) من الذرّة. [ن. ع].

(**) الجملة لا ترد في النص الألماني بل في النص الإنكليزي الذي أشرف عليه إنجلز. [ن. ع].

[109]

الفصل الثالث

النقد أو تداول السلع

أولاً ـ مقياس القيم

في هذا الكتاب كله نفترض، توخياً للتبسيط، أن الذهب هو السلعة النقدية.

تنحصر أولى وظائف النقد في أن يزوّد عالم السلع بمادة للتعبير عن القيمة، أو لتمثيل قيم السلع كمقادير من ذات الفئة، متماثلة من حيث النوع، وقابلة للمقارنة من حيث الكمّ. إنه يؤدي، إذن، وظيفة مقياس عام للقيمة. وبفضل هذه الوظيفة تحديداً، يصبح الذهب، هذه السلعة ـ المُعادِل الخاص، نقداً.

ليس النقد هو الذي يجعل السلع قابلة للقياس بنفس الوحدات. بل العكس تماماً. فبما أن جميع السلع، كقيم، هي عمل بشري متشيّئ، وبالتالي فإنها، في ذاتها ولذاتها، قابلة للقياس، يُمكن لهذه السلع أن تقيس قيمها بواسطة السلعة الخاصة نفسها، وأن تتحول هذه الأخيرة إلى مقياس مشترك للقيم، أي تتحول إلى نقد. إن النقد، بصفته مقياساً للقيمة، شكل ضروري لتجلّي مقياس القيمة الكامن في السلع وهو: وقت العمل[50].

---

(50) إن السؤال التالي: لماذا لا يمثّل النقد، مباشرة، وقت العمل نفسه بحيث يمكن، مثلاً، لقطعة من الورق أن تمثل س من ساعات العمل، يعني ببساطة تامة طرح السؤال القائل: ـ لماذا ينبغي أن تتخذ المنتوجات، حين يكون الإنتاج السلعي قائماً، شكل سلع؟ لأن اتخاذ المنتوجات شكل سلع

[110] إن التعبير عن قيمة السلعة بالذهب (س سلعة آ = ص من السلعة ـ النقدية) يؤلف الشكل النقدي للسلعة أو سعرها. وتكفي الآن مُعادَلة واحدة من طراز، طنٌّ من الحديد = أونصتين من الذهب، للتعبير عن قيمة الحديد بصورة مشروعة اجتماعياً. ولم تعد هذه المُعادَلة بحاجة إلى أن تُعدّ حلقة في سلسلة مُعادَلات تعبّر عن قيم كل السلع الأخرى، لأن السلعة المُعادِلة، وهي الذهب، تمتلك الآن طابع النقد. وبذلك فإن الشكل العام للقيمة النسبية للسلع يستعيد صورته الأصلية كقيمة نسبية بسيطة أو معزولة. ومن جهة أخرى نجد أن التعبير الموسَّع عن القيمة النسبية، أو التعبير عن القيمة بسلسلة لا تنتهي من المُعادَلات، يصبح الآن الشكل الخاص للقيمة النسبية لسلعة النقد. إن سلسلة المُعادَلات ذاتها أصلاً باتت، معيَّنة، ومعطاة اجتماعياً في أسعار السلع. وما علينا سوى قراءة محتويات قائمة الأسعار بالمعكوس، حتى نجد مقدار قيمة النقد معبَّراً عنه في مختلف أصناف السلع. ولكن النقد نفسه لا سعر له. ولكي يندرج هذا الشكل النسبي الموحَّد لقيمة السلع الأخرى، يتعين أن يعتبر نفسه كمُعادِل لذاته.

إن سعر السلع، أو شكلها النقدي، مثل شكل قيمتها عموماً، شيء متميز تماماً عن شكلها الجسدي الفعلي، الحسيّ؛ فهو إذن شكل مثالي، أو تصوّري محض. ومع أن لقيمة الحديد والقماش والقمح وجوداً في هذه الأشياء عينها، فإن هذه القيمة غير مرئية، وهي تصير مرئية عبر مساواتها بالذهب، أي عبر علاقتها مع الذهب، وهي علاقة لا توجد، إن صح التعبير، إلّا في رأس هذه الأشياء، وينبغي على حارس السلع، إذن، إما

= يقتضي ازدواجها إلى سلع وسلعة نقدية. أو لماذا لا يعتبر العمل الخاص كنقيضه، كعمل اجتماعي مباشر؟ لقد عالجت في موضع آخر، وعلى شيء من الإسهاب، طوباوية فكرة «بطاقة نقود العمل» (Arbeitsgelds) في مجتمع مؤسس على إنتاج السلع. (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 61 وما يليها). ولن أزيد على هذه النقطة سوى أن «بطاقة نقود العمل» التي يقترحها أوين ليست من «النقد» في شيء شأنها مثلاً شأن بطاقة المسرح. إن أوين يفترض سلفاً وجود عمل اجتماعي تشاركي مباشر، وهو شكل من الإنتاج يتناقض كلياً مع الإنتاج السلعي. وما بطاقة نقود العمل هنا، سوى محض شهادة تسجل حصة الفرد في العمل المشترك، وحقه الفردي في نيل جزء معيَّن من المنتوج المشترك المخصص للاستهلاك. ولا يدرك أوين قط أنه يفترض وجود الإنتاج السلعي ويحاول، في الوقت نفسه، تحاشي الشروط الحتمية الملازمة لهذا الإنتاج عن طريق التلاعب بالنقد.

أن يُعيرها لسانه، أو أن يثبّت عليها بطاقات تعلن سعرها للعالم الخارجي[51]. ونظراً لأن التعبير عن قيمة السلع بالذهب تعبير مثالي محض، يمكن للمرء أن يستخدم، لهذه الغاية، [111] ذهباً مثالياً أو تصورياً. ويعرف كل حارس سلع أنه أبعد من أن يكون قد حوّل سلعه إلى نقد حين يعبّر عن قيمتها في شكل السعر أي شكل الذهب التصوري، وأنه ليس بحاجة إلى ذرّة من الذهب الحقيقي، عندما يقدّر ما قيمته ملايين الجنيهات من السلع بواسطة هذا المعدن. ولذلك حين يقوم النقد بوظيفة مقياس للقيمة، فإنه لا يُستخدم إلّا كنقد تصوري أو مثالي. وقد أدّى هذا الوضع إلى ظهور أكثر النظريات جنوناً[52]. ولكن رغم أن النقد التصوري هو الذي يؤدّي وظيفة مقياس القيمة، فإن السعر يتوقف كلياً على المادة الحقيقية لذلك النقد. فالقيمة، أو كمية العمل البشري، التي يتضمنها طنّ من

---

(51) الأقوام المتوحشة وشبه المتوحشة تستخدم لسانها بطريقة مختلفة. ويقول الكابتن باري عن سكان الساحل الغربي من خليج بافين: «في هذه الحالة (يشير إلى المقايضة) يلعقون الشيء (المعروض عليهم) بلسانهم مرتين، وبعد ذلك يبدو أنهم يعتبرون الصفقة قد أبرمت على نحو مُرضٍ»(*). وكان الاسكيمو الشرقيون، بالطريقة نفسها، يلعقون الشيء الذي يتلقونه في التبادل. وإذا كان اللسان يُستخدم في الشمال على هذا النحو كعضو للتملك، فلا عجب إذن أن تكون المعدة، في الجنوب، عضو الثروة المتراكمة، وأن يخمّن الكفير (Kaffer) [ساكن أفريقيا الجنوبية. ن. ع] ثروة المرء من ضخامة كرشه. أما أن الكفيري امرؤ ذو بصيرة فهذا ما تبيّنه الوقائع التالية: في حين كان التقرير الصحي البريطاني الرسمي لعام 1864 يكشف عن نقص الأغذية الدهنية لدى القسم الأكبر من الطبقة العاملة، كان دكتور اسمه هارفي (وهو ليس، على أية حال، مكتشف الدورة الدموية الشهير) يجني ثروة طيبة من وصفات مشعوذة تعد البورجوازيين والأرستقراطيين بتخليصهم من الشحوم الزائدة في الجسد.

[(*) المقتطف من: يوميات رحلة استكشاف ممر شمالي ـ غربي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، جرت خلال عامي ١٨١٩ ـ 1820 في سفينتي صاحب الجلالة، وهما هيكلا وغريبر، بإمرة القبطان وليم إدوارد باري، 2 آب/أغسطس، لندن، 1821، ص 277 ـ 278].
(W.E. Parry, *Journal of a voyage for the discovery of a north-west passage from the Atlantic to the Pacific;* performed in the years 1819-20, in his Majesty's ships Hecla and Griper, under the orders of Captain William Edward Parry, 2 August, London, 1821, p. 277-278). [ن. برلين].

(52) راجع: كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، نظريات حول وحدة قياس النقد، ص 53 وما يليها.

(Karl Marx, *Zur Kritk... etc., Theorien von der Masseinheit des Geldes,* p. 53, sq).

الحديد، إنما يُعبَّر عنها، في الخيال، بكمية معيَّنة من سلعة نقدية، تحتوي المقدار نفسه من العمل الذي يحتويه طن الحديد. وتبعاً لكون مقياس القيمة متمثلاً في الذهب أو الفضة أو النحاس، يجري التعبير عن قيمة طن الحديد بأسعار متباينة تماماً، ويتم تمثيل هذه القيمة بكميات مختلفة من الذهب والفضة أو النحاس على التوالي.

ولو أن سلعتين مختلفتين، مثل الذهب والفضة، تقومان في آن واحد معاً بوظيفة مقياس للقيمة، لكان لكل السلع سعران ـ الأول سعر ذهبي والثاني سعر فضي، يتعايشان جنباً إلى جنب بهدوء طالما بقيت نسبة قيمة الفضة إلى قيمة الذهب ثابتة، بنسبة 15 إلى 1 مثلاً. وأي تغيّر في هذه النسبة يغيّر التناسب القائم بين أسعار السلع بالذهب وأسعارها بالفضة، وهكذا تثبت الوقائع، أن الازدواجية في مقياس القيمة تتناقض مع وظيفة هذا المقياس[53].

[112] إن السلع ذات السعر المعيَّن تعبر عن نفسها بالمُعادَلات التالية: (س سلعة آ = ن

(53) حاشية للطبعة الثانية: «حيثما جعل القانون الذهب والفضة يؤديان معاً وظيفة النقد، أي مقياساً للقيمة فقد حاول الناس، عبثاً، معاملتهما كمادة واحدة. ولا ريب أن الافتراض بأن هناك نسبة ثابتة بين كمّيتين من الذهب والفضة تجسدت فيهما كمية معيَّنة من وقت العمل، يعني، في واقع الأمر، الافتراض بأن الذهب والفضة هما من نفس المادة الواحدة، وإن كتلة معيَّنة من الفضة، المعدن الأقل قيمة، تمثل جزءاً ثابتاً من كتلة معيَّنة من الذهب. والحق إن تاريخ النقد في إنكلترا، منذ عهد إدوارد الثالث حتى زمن جورج الثاني، ينطوي على سلسلة طويلة من الاضطرابات الناجمة عن التصادم بين تناسب قيمة الذهب مع قيمة الفضة المثبَّت بموجب القانون، وبين التقلّبات في قيمتيهما الحقيقيتين. فتارة ترتفع قيمة الذهب عالياً، وطوراً ترتفع قيمة الفضة. وكان المعدن الذي يُقدَّر، لوقت ما، دون قيمته، يُسحب من التداول ويُصهر ليأخذ طريقه إلى التصدير. وكان التناسب بين قيمة المعدنين يُعدَّل ثانية بموجب قانون، إلا أن التناسب الاسمي الجديد في القيمة سرعان ما يدخل، كما دخل القديم، في تعارض مع التناسب الحقيقي في القيمة. وفي زماننا هذا، نجد أن هبوطاً طفيفاً وعارضاً في قيمة الذهب بالنسبة إلى الفضة، جرّاء ارتفاع الطلب على الأخيرة من الهند الصينية، أحدث في فرنسا الظاهرة نفسها ولكن على نطاق أوسع بكثير: تصدير الفضة وإحلال الذهب مكانها في التداول. وخلال السنوات 1855 و1856 و1857، تجاوز استيراد الذهب إلى فرنسا تصديره منها بما قيمته 41,580,000 جنيه إسترليني، في حين تجاوز تصدير الفضة ما استورد إليها بـ 34,704,000 [في الطبعات الثانية إلى الرابعة: 14,704,000] جنيه استرليني. وفي تلك البلدان التي يُعتبر فيها كلا المعدنين مقياسين قانونيين للقيم، وإلزاميين في التداول، بحيث يتمتع كل امرىء بحرية الدفع بأي واحد منهما، نجد

ذهب)؛ (ص سلعة ب = م ذهب)؛ (ع سلعة ج = ك ذهب)، إلخ، حيث (س، ص، ع)، كتل معيَّنة من السلع (آ، ب، ج)، وحيث (ن، م، ك) كتل معيَّنة من الذهب. إن قيم هذه السلع تتحول، في الخيال، إلى كميات تصورية من الذهب متباينة في المقدار. ولذلك على الرغم من أن أجساد السلع متضاربة في تنوعها فإن قيمها تصبح مقادير من قياس موحّد، مقادير من الذهب. وتصبح، الآن، بصفتها مقادير مختلفة من الذهب، قابلة للمقارنة والمُقايسة بعضها ببعض، وتبرز الضرورة التقنية لمقارنتها بكمية معيَّنة وثابتة من الذهب تُتَّخذ بمثابة وحدة للقياس. وبتقسيم وحدة القياس هذه، إلى أجزاء متساوية، تتحول إلى معيار أو مقياس متدرج. وقبل أن تصبح الفضة والذهب والنحاس نقداً، كانت مقسمة إلى مثل هذه المعايير المتدرجة بصفتها وحدات وزن، بحيث أن باوناً منها، وهو يقوم بوظيفة وحدة القياس، يمكن أن ينقسم، من جهة، إلى أونصات ويمكن أن يُجمع، من جهة ثانية ليؤلّف قنطاراً[54]... وبسبب هذا وحده نجد أن الأسماء التي تُطلق على وحدات النقد أو الأسعار، في نظام تداول العملات المعدنية، مأخوذة في الأصل عن الأسماء السابقة التي كانت تطلق على معيار الأوزان.

[113] وحين يقوم النقد بوظيفة مقياس للقيمة ومعيار للسعر، فإنه يؤدي وظيفتين مختلفتين تماماً. فهو مقياس للقيمة بقدر ما هو تجسيد اجتماعي للعمل البشري، وهو معيار للسعر بقدر ما يمثّل وزناً ثابتاً من المعدن. فباعتباره مقياساً للقيمة يخدم في تحويل قيم كل السلع المتنوعة إلى أسعار، أي تحويلها إلى كميات تصورية من الذهب، إما باعتباره

= أن المعدن الذي ترتفع قيمته يصبح بسعر أعلى من السعر الاعتيادي، ويُقاس سعره، شأن أية سلعة أخرى بالمعدن المُبالغ بقيمته، وهذا الأخير وحده يقوم في الواقع بوظيفة مقياس للقيمة. والنتيجة التي تعرضها كل تجربة وتاريخ هذه القضية تنحصر، ببساطة، في هذا: حيثما تؤدي سلعتان وظيفة مقياس للقيمة بموجب القانون، فإن واحدة منهما فقط تحتل هذا الموقع في الممارسة العملية». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 52-53).

(54) حاشية للطبعة الثانية: ثمة وضع غريب في إنكلترا هو هذا: على حين أن أونصة الذهب تقوم بوظيفة وحدة لقياس النقد، فإن الجنيه الإسترليني لا يؤلف عدداً صحيحاً منها، ويفسر الأمر على النحو التالي: «لقد كُيِّفت عملتنا، في الأصل، مع استخدام الفضة وحدها، من هنا فإن أونصة الفضة يمكن أن تُقسَّم، دوماً، إلى عدد معيَّن من قطع النقد المعدنية المتساوية؛ ونظراً لأن الذهب لم يدخل إلّا في فترة متأخرة إلى ميدان سكّ النقود المتكيّف مع الفضة، لم يكن ممكناً أن تُسكّ أونصة الذهب إلى عدد من القطع المتساوية». (ماكلارين، [عرض] لتاريخ العملة الجارية، لندن، 1858، ص 16).

(Maclaren, [*A Sketch of the*] *History of the Currency*, London, 1858, p. 16).

معياراً للسعر، فإنه يقوم بقياس كميات الذهب تلك. إن مقياس القيم يقيس السلع باعتبارها قيماً، ومعيار السعر، على العكس من ذلك، يقيس كميات من الذهب بوحدة قياسية من الذهب، ولا يقيس قيمة كمية معيَّنة من الذهب بواسطة وزن كمية أخرى. وابتغاء جعل الذهب معياراً للسعر، يجب تثبيت وزن معيَّن منه بمثابة وحدة للقياس. وفي هذه الحالة، كما في جميع حالات تحديد مقادير من نفس الفئة، يكون ثبات وحدة القياس أمراً ضرورياً بصورة مطلقة. إذن يؤدي معيار السعر وظيفته على نحو أفضل حين تكون وحدة القياس كمية معيَّنة لا تتغير من الذهب. بيد أن الذهب لا يمكن أن يؤدي وظيفة مقياس للقيمة إلّا بقدر ما يكون هو نفسه منتوج عمل، وبذا نجد أن قيمته عرضة للتغير[55].

ومن الواضح تمام الوضوح أن تغيّر قيمة الذهب لا يعطّل، بأي حال، وظيفته كمعيار للسعر. فمهما تغيرت قيمة الذهب، يظل التناسب بين قيم كميات مختلفة منه ثابتاً على حاله. فلو تدنت قيمة الذهب بنسبة 1000% فإن 12 أونصةً من الذهب تظل تساوي 12 مرة بقدر قيمة الأونصة الواحدة؛ فما يؤخذ بالاعتبار في الأسعار هو علاقة التناسب بين كميات مختلفة من الذهب. وبما أن وزن أونصة من الذهب لن يتغير أدنى تغيّر جراء ارتفاع أو انخفاض قيمته، فإن وزن الأجزاء المتساوية المكونة للأونصة لا يتغير كذلك. ينجم عن هذا أن الذهب يؤدّي، دائماً، الخدمة نفسها كمعيار ثابت للسعر مهما تغيرت قيمته.

ونرى أن تغيّر قيمة الذهب لا يعطّل وظيفته كمقياس للقيمة. فهذا التغيّر يصيب جميع [114] السلع في آن واحد معاً، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها *(Caeteris Paribus)*[*]، ولكنه يدع التناسب بين قيمها كما هو، ثابتاً، رغم أن هذه القيم تجد تعبيرها الآن في أسعار ذهبية أعلى أو أوطأ.

ومثلما نقدّر قيمة سلعة أولى بواسطة كمية معيَّنة من القيمة الاستعمالية لسلعة ثانية،

---

(55) حاشية للطبعة الثانية: إن الخلط بين مقياس القيمة (measure of value) ومعيار السعر (معيار القيمة standard of value) عند الكتّاب الإنكليز، أمر يفوق الوصف. فالخلط بين الوظيفتين والمصطلحين يجري من دون انقطاع.

(*) في الطبعة الفرنسية هناك الحاشية التالية: «يمكن لقيمة الفضة أن تتغير وتستخدم رغم ذلك كمقياس للقيمة كما لو أنها ثابتة». (س. بايلي، النقد وتقلباته، لندن، 1837، ص 11).
(S. Bailey, *Money and its Vicissitudes,* London, 1837, p. 11). [ع.ن].

كذلك الحال في تقدير قيمة السلعة بالذهب، إذ لا نفترض شيئاً أكثر من أن إنتاج كمية معيَّنة من الذهب يكلّف، في الفترة المعيَّنة، مقداراً معيَّناً من العمل. أما تقلبات الأسعار بوجه عام فتخضع لقوانين التعبير النسبي البسيط عن القيمة المبحوثة في فصل سابق.

إن حدوث ارتفاع عام في أسعار السلع قد ينجم إما عن ارتفاع قيمها ـ مع بقاء قيمة النقد ثابتة ـ أو عن هبوط قيمة النقد، إذا ظلت قيم السلع ثابتة. وبالعكس إذا هبطت أسعار السلع بشكل عام، فقد ينجم ذلك إما عن هبوط قيم السلع ـ مع بقاء قيمة النقد ثابتة ـ أو عن ارتفاع قيمة النقد إذا ظلت قيم السلع ثابتة. ولا يترتب على ذلك، بأي حال، أن ارتفاع قيمة النقد يقتضي بالضرورة هبوطاً متناسباً في أسعار السلع، أو أن هبوط قيمة النقد يفترض ارتفاعاً متناسباً في هذه الأسعار. فمثل هذا التغيّر في الأسعار لا يحدث إلّا للسلع التي تظل قيمها ثابتة. أما تلك السلع التي ترتفع قيمها مثلاً، في آن واحد بالنسبة نفسها، مع ارتفاع قيمة النقد، فتحافظ على الأسعار نفسها. وإذا ما ارتفعت قيمها بصورة أبطأ أو أسرع من ارتفاع قيمة النقد، فارتفاع أو انخفاض سعرها يتحدد بالفارق بين تغيّر قيمها وتغيّر قيمة النقد وهلمجرا.

دعونا نرجع إلى تفحّص الشكل السعري(*).

إن أسماء النقد الشائعة التي تُطلق على مختلف أوزان المعدن الثمين الذي يقوم مقام النقد، تبدأ شيئاً فشيئاً، في الانفصال عن الأوزان الفعلية التي كانت هذه الأسماء تعبّر عنها في البدء، وينجم هذا التعارض عن أسباب متباينة أبرزها تاريخياً: أولاً ـ إستيراد نقد أجنبي عند شعب أقل تطوراً، كما حدث لروما في أيامها الأُوَل، حين جرى تداول العملات الذهبية والفضية باعتبارها سلعاً أجنبية. ولم تكن أسماء هذه العملات الأجنبية تتطابق مع أسماء الأوزان المحليّة. ثانياً ـ بنمو الثروة، يقوم المعدن الثمين بإقصاء المعدن الأدنى قيمة ليحل محله في وظيفته كمقياس للقيمة، كحلول الفضة محل النحاس، والذهب محل الفضة، رغم أن هذا التعاقب يتناقض مع التسلسل الزمني الشاعري[56]. فقد كانت كلمة باون (pound)، مثلاً، الاسم النقدي الذي يُطلق على ما زنته باون فعلي

(*) الشكل ـ السعري، لا يعني أن للسعر شكلاً بل يعني ظهور قيمة السلعة بشكل سعر، أو اتخاذ قيمة السلعة شكل سعر على غرار الشكل النقدي والشكل السلعي. [ن. ع].

(56) زد على ذلك أن التسلسل الزمني المتخيَّل لا يسري تاريخياً على الدوام. [«التسلسل الزمني الشاعري: حسب الميثولوجيا القديمة يتألف تاريخ البشرية من خمسة عصور. ففي العصر الذهبي عاش الإنسان أسعد حياة لا تعكرها أية هموم، حيث كانت الأرض ملكاً مشتركاً بين الناس، تغلّ عليهم كل ما يحتاجون. وعقب ذلك العصر، انحدرت الدنيا، درجة درجة، من العصر الفضي،

من الفضة. وعندما حلّ الذهب محل الفضة كمقياس للقيمة، أخذ نفس الاسم يطلق على النسبة بين قيمتي الذهب والفضة، وهي تبلغ قرابة $\frac{1}{15}$ من باون الذهب. وبهذا فإن كلمة باون(*)، كإسم يُطلق على النقد، أصبحت تختلف عن الباون كإسم يُطلق على وزن الذهب[57]. ثالثاً ـ غش النقد على يد الملوك والأمراء طوال قرون، وعلى نطاق واسع، [115] بحيث لم يبق من الأوزان الأصلية للعملات المعدنية سوى الاسم[58].

وتفضي هذه العمليات التاريخية إلى تحويل الانفصال بين الاسم النقدي والاسم العادي للأوزان إلى عادة شعبية راسخة. ونظراً لأن معيار النقد عُرفٌ اصطلاحيٌ بحت، ولأنه ينبغي له من جانب آخر أن يحظى بقبول اجتماعي عام، فإن القانون يتولى في النهاية أمر تنظيمه. ويُصار إلى أخذ وزن معيَّن من أحد المعادن الثمينة، وليكن أونصةً من الذهب على سبيل المثال، ويُقسَّم رسمياً إلى أجزاء متساوية تُعمَّد بأسماء قانونية مثل شلن وبنس، إلخ[59]. لكن وزناً معيَّناً من المعدن يظل معياراً للنقد المعدني، سواء قبل أم بعد إجراء التقسيم. ولا يطرأ عليه من تغيير سوى التجزئة والتسمية القانونية.

إن الأسعار، أو كميات الذهب، التي يجري تحويل قيم السلع إليها على نحو مثالي

= فالعصر النحاسي، فعصر البطولة، إلى العصر الحديدي. وقد تميز الأخير بالعمل المضني على أرض شحيحة العطاء، وامتلأت الدنيا بالظلم والعنف والقتل. ودخلت أسطورة العصور الخمسة هذه في مؤلفات الشاعر الملحمي الاغريقي هيسيود (Hesiod)، ومن بعده في مؤلفات الشاعر الغنائي أوفيد (Ovid)»]. [ن. برلين].

(*) الجنيه الاسترليني الإنكليزي كان يسمى في الأصل باون إسترليني، بل إن التسميتين جاريتان إلى الآن. [ن. ع].

(57) حاشية للطبعة الثانية: وهكذا فالباون الإسترليني، في إنكلترا، يشير إلى أقل من ثلث وزنه الأصلي، والباون الاسكتلندي، قبل الاتحاد [الذي حصل بين إنكلترا واسكتلندا عام 1707 ووحّد البلدين نهائياً، فحُلَّ البرلمان الاسكتلندي وأزيلت القيود الاقتصادية بين البلدين. ن. برلين] يشير إلى $\frac{1}{36}$ من وزنه الأصلي، والليرة الفرنسية إلى $\frac{1}{74}$، والمارافيدي الاسباني أقل من $\frac{1}{1000}$، والريّ البرتغالي يشير إلى كسر أقل بكثير من هذا.

(58) حاشية للطبعة الثانية: «إن النقود المعدنية التي لم تعد أسماؤها اليوم سوى أسماء مثالية، هي أقدم أنواع النقد لدى الأمم، وقد كانت جميعها واقعية خلال فترة معيَّنة من الزمن وكانت تقوم بوظيفة نقد حسابي لأنها كانت واقعية». [غالياني، المرجع المذكور نفسه، ص 153].

[Galiani, *Della Moneta,* 1. c., p. 153].

(59) حاشية للطبعة الثانية: يتحدث ديفيد أوركهارت في كتابه «كلمات مألوفة» عن الفظاعة (!) هذه الأيام حيث الجنيه (الباون) الإسترليني، بوصفه وحدة معيار النقد الإنكليزي، يعادل حوالى ربع

تجد تعبيرها الآن في أسماء العملات المعدنية، أو في الأسماء الحسابية القانونية لمعيار الذهب. وهكذا بدلاً من القول إن: كوارتر من القمح تساوي أونصةً من الذهب، يقول المرء في إنكلترا إنها تساوي 3 جنيهات و17 شلناً و $10\frac{1}{2}$ بنسات. بهذا الأسلوب تعبّر السلع عما تساوي من قيمة بواسطة أسمائها النقدية، فيقوم النقد مقام نقد حسابي حيثما يقتصر الأمر على تحديد قيمة شيء، أي في شكل نقدي(60).

إن اسم شيء من الأشياء منفصل تماماً عن طبيعته. فأنا لا أعرف أي شيء عن رجل ما حين أعرف أن اسمه يعقوب. وكذلك الحال مع أسماء النقد، فكل أثر لعلاقة القيمة يمّحي تماماً تحت اسم: الباون، التالر والفرنك والدوكا، إلخ. والبلبلة والاضطراب الذي يكتنف هذه الرموز السحرية، بما يُعزى لها من مدلول خفيّ، يتعاظم أكثر لأن هذه الأسماء النقدية الخادعة تعبّر في وقت واحد عن قيم السلع وعن أجزاء متساوية من وزن [116] المعدن، الذي هو معيار النقد(61). ومن جهة أخرى فإن من الضروري أن تتميز القيمة عن الأشكال الجسدية المتنوعة لعالم السلع، فتتلبس هذا الشكل الشيئيّ اللاذهني، ولكنه شكل اجتماعي بسيط(62).

إن السعر هو الاسم النقدي للعمل المتشيّئ في السلعة. من هنا فإن القول بأن تَعادُل

= أونصة من الذهب، قائلاً «إن هذا تزييفٌ للمقياس، وليس تثبيتاً لمعيار» [ص 105]. ويرى في هذه «التسمية المزيّفة» لأوزان من الذهب، كما يرى في كل شيء آخر، يد الحضارة المزيفة. [David Urquhart, *Familiar Words*].

(60) حاشية للطبعة الثانية: حين سئل آناكارسيس لأية أغراض كان الإغريق يستخدمون النقد أجاب: «يستخدمونه للحساب» ـ (أثيناوس الإغريقي، فلاسفة الموائد أو سفسطائيو الموائد، الجزء الرابع، الفصل 49، الطبعة الثانية، منشورات شفايغهويزر، 1802، ص120).

(Athen[aeus], *Deipn[osophistarum]* V. IV, 49, 2nd Ed., Schweighäuser, 1802, [p. 120]).

(61) حاشية للطبعة الثانية: «بما أن الذهب(*)، الذي يقوم بوظيفة معيار للسعر، يظهر بالأسماء الحسابية نفسها التي تُطلق على أسعار السلع، من قبيل أن مبلغ 3 جنيهات و17 شلناً و$10\frac{1}{2}$ بنس تمثل، من جهة، ما زنته أونصة ذهب، وتمثل، من جهة أخرى، قيمة طنّ من الحديد، فقد أُطلق على هذا الاسم الحسابي: سعر السك. من هنا انبثقت الفكرة الغريبة القائلة إن قيمة الذهب (أو الفضة) تُقدَّر بواسطة مادته هو، وإن سعره، على نقيض كل السلع الأخرى، تُثبّته الدولة. وثمة من يعتقد خطأ أن تثبيت أسماء حسابية لأوزان معيّنة من الذهب يعني تثبيت قيمة هذه الأوزان».
(كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 52).
(*) في الطبعات 2-3-4، ورد خطأ: النقد. [ن. برلين].

(62) راجع: نظريات حول وحدة قياس النقد في مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس، ابتداء من الصفحة 53 وما يليها. إن التصوّرات العجيبة حول رفع أو تخفيض «السعر الإسمي»

سلعة مع كمية من النقد يؤلف سعر السلعة، إنما هو تكرار(63) مثل قولنا إن التعبير النسبي عن القيمة عموماً هو إعلان عن تَعادُل سلعتين. ولكن على الرغم من أن السعر، كمعبِّر عن مقدار قيمة السلعة، هو معبِّر عن العلاقة التبادلية بين السلعة والنقد، فإنّ التصور المعاكس بأن المعبِّر عن علاقة التبادل بين السلعة والنقد، ليس بالضرورة معبِّراً عن مقدار قيمة السلعة. فلو افترضنا أن ثمة كميتين متساويتين من العمل الضروري اجتماعياً متمثلتان، على التوالي، في كوارتر من القمح وجنيهين استرلينيين (= $\frac{1}{2}$ أونصة من الذهب تقريباً)، لكان الجنيهان الاسترلينيان هما التعبير النقدي عن مقدار قيمة كوارتر القمح، أي هما سعره. والآن إذا أتاحت الظروف ارتفاع السعر إلى 3 جنيهات أو أرغمته على الهبوط إلى جنيه واحد، عندئذ تكون الجنيهات الثلاثة والجنيه الواحد تعبيرين يزيدان أو ينقصان عن مقدار قيمة القمح، لكنهما يظلان مع ذلك سعرين له، لأنهما، [117] أولاً، الشكل الذي تظهر به قيمة القمح بهيئة نقد، وثانياً لأنهما يعبّران عن نسبة تبادله بالنقد. وإذا بقيت شروط الإنتاج، أو بالأحرى القدرة الإنتاجية للعمل ثابتة على حالها، فإن إعادة إنتاج كوارتر من القمح تقتضي إنفاق المقدار نفسه من وقت العمل الاجتماعي قبل وبعد تغيّر السعر. ولا تتعلق هذه الظروف بإرادة منتج القمح ولا بإرادة مالكي السلع الأخرى. إن مقدار قيمة السلعة، إذن، يعبّر عن علاقة ضرورية بوقت العمل الاجتماعي، والكامنة في العملية التي خلقت قيمة هذه السلعة. وما إن يتحول مقدار القيمة إلى سعر،

= للنقد بإطلاق الأسماء القانونية، التي سبق تثبيتها لأوزان معيَّنة من المعادن، على أوزان أقل أو أكثر من الذهب والفضة، (مثلاً: سكّ $\frac{1}{4}$ أونصة ذهب في 40 شلناً بدلاً من 20) إن هذه التصورات، في الأقل بحدود ما كانت ترمي، لا إلى مضاربات مالية غير متقنة ضد الدائنين العموميين والخصوصيين فحسب، بل إلى إجراء «علاجات» اقتصادية «سحرية»، قد عولجت على نحو شامل في كتاب وليم بيتي. المعنون: شيء قليل بخصوص النقد إلى المركيز لورد هاليفاكس، 1682، بحيث أن خلفاءه المباشرين: أمثال سير ديودلي نورث وجون لوك، إذا أحجمنا عن ذكر أحدثهم، لم يفعلوا شيئاً غير إضعاف وتمييع شروحه. يقول وليم بيتي «إذا كان بالوسع مضاعفة ثروة الأمة لعشرة أمثال، بمثل هذا الاعلان، فإنه لمن الغريب أن حكّامنا لم يقوموا بهذا الاعلان منذ أمد بعيد» (ص 36 من المرجع المذكور).

[W. Petty, *Quantulumcunque concerning money: To the Lord Marquis of Halifax*, 1682.]

(63) «حسناً، علينا التسليم بأن ما قيمته مليون من النقود هو أكثر قيمة مما تساويه نفس القيمة بالسلع»، (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 919). وهذا يضارع القول «إن قيمة معيَّنة تساوي أكثر مما تساويه قيمة أخرى مُعادِلة لها».

حتى تأخذ العلاقة الضرورية المذكورة أعلاه مظهر علاقة تبادل بين سلعة وسلعة أخرى خارجها، هي السلعة النقدية. بيد أن علاقة التبادل هذه قد تعبّر إما عن مقدار قيمة تلك السلعة، أو عن الزيادة أو النقصان عن تلك القيمة، عند بيع السلعة حسب الظروف. إذن فاحتمال التفاوت الكمّي بين السعر ومقدار القيمة، أو انحراف السعر بعيداً عن مقدار القيمة، إمكانية كامنة في الشكل السعري نفسه. وهذا نقص لا يشكّل عيباً في الشكل السعري، بل على العكس، يكيّف هذا الأخير على نحو ملائم مع نمط من الإنتاج تؤكد قوانينه الداخلية نفسها، بهيئة مقادير وسطية تنشأ عشوائياً من فوضى اللاقانون.

إن الشكل السعري لا يقتصر على السماح بإمكانية حدوث تفاوت كمّي بين مقدار القيمة والسعر، أي بين مقدار القيمة وتعبيرها النقدي، بل وقد يخفي أيضاً تناقضاً نوعياً، بحيث يكفّ السعر عن التعبير عن القيمة عموماً، برغم أن النقد ليس إلّا شكل قيمة السلعة. وثمة أشياء ليست، في ذاتها ولذاتها، سلعاً كالضمير، والشرف، إلخ، يمكن أن تُعرض للبيع من لدن أصحابها، وهكذا تحوز، من خلال سعرها، شكل السلعة. وهكذا قد ينال شيء، من ناحية شكلية، سعراً من دون أن يمتلك قيمة. ويكون السعر، في حالة كهذه، وهمياً، مثل بعض المقادير المعلومة في الرياضيات. من جهة أخرى يمكن للشكل السعري الوهمي أن يخفي أحياناً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، علاقات قيمة واقعية، أو علاقة مشتقة منها مثل سعر الأرض البور التي لا تمتلك أي قيمة لأن ليس ثمة عمل بشري متشيّئاً فيها.

إن السعر، شأن شكل القيمة النسبي عموماً، يعبّر عن قيمة السلعة، طنّ حديد مثلاً، بالقول إن كمية معيّنة من المُعادِل، أونصة ذهب مثلاً، قابلة للمبادلة بالحديد مباشرة، غير أنه لا يفيد العكس قطعاً، لا يصرّح بأن الحديد قابل للتبادل مباشرة مع الذهب. وابتغاء [118] أن يكون للسلعة، عملياً، فعل قيمة تبادلية، ينبغي لها، إذن، أن تهجر جسدها الطبيعي، وأن تحوّل نفسها من ذهب صوري إلى ذهب حقيقي، رغم أن هذه الاستحالة «أشقّ» على السلعة مما هو الحال في «المفهوم» الهيغلي بشأن التحول من الضرورة إلى الحرية، وبالنسبة للسرطان حين ينزع قشرته وللقديس جيروم، عندما يتخلص من آدم القديم[64].

(64) كان على القديس جيروم أن يصارع، في شبابه، ذلك الصراع الذي يتجلّى بمعركته في الصحراء مع الجسد المادي، في إهاب نسوة فاتنات ملكن عليه خياله، مثلما كان عليه أن يصارع، كذلك في شيخوخته، الجسد الروحي. يقول جيروم «تصورت نفسي، في إهاب روح، بحضرة إله

وعلى الرغم من أن السلعة يمكن، إلى جانب مظهرها الفعلي، أن تتخذ في السعر صورة قيمة مثالية أو صورة ذهب تصوري، ولكنها لا تستطيع أن تكون بالفعل حديداً وبالفعل ذهباً في آن واحد. وللتعبير عن سعرها، يكفي أن نعلنها مساوية للذهب تصوري. أمّا إذا أُريد لها أن تخدم مالكها كمُعادِل عام فيتعين استبدالها، فعلياً، بالذهب. ولو توجّه مالك الحديد إلى مالك سلعة دنيوية أخرى معروضة للتبادل، وذكر أن سعر الحديد هو الشكل النقدي، لتلقى الجواب نفسه الذي وجهه القديس بطرس، في الجنة، إلى دانتي، حين كان هذا الأخير يتلو آيات الإيمان:

«فحصت، هنا، مزيج النقد
ووزنه فحصاً دقيقاً.
ولكن قل لي: هل هو في جيبك»(*).

«Assai bene è trascorsa
D'esta moneta già la lega él peso,
Ma dimmi se tu l'hai nella tua borsa.»

ينطوي شكل السعر، إذن، على قابلية الانفصال عن السلع لقاء النقد، وكذلك على ضرورة الانفصال على هذا النحو. من جهة ثانية، لا يؤدي الذهب وظيفة مقياس مثالي للقيمة إلّا لأنه قد وطّد أقدامه في عملية التبادل بوصفه سلعة نقدية. وتحت مظهره كمقياس مثالي للقيم، يختبىء، النقد الرنان.

ثانياً ـ واسطة التداول

(أ) استحالة السلع (Metamorphose)

رأينا أن عملية تبادل السلع تنطوي على علاقات متناقضة ينفي بعضها بعضاً. وإن تطور السلعة لا يزيل هذه التناقضات، ولكنه يخلق شكلاً تستطيع أن تتحرك فيه. وعلى العموم فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تنحلّ بها التناقضات الواقعية. فثمة تناقض على سبيل

= الكون». «من أنت»؟ سمعت صوتاً يسألني. «مسيحي أنا» أجبته. «أنت تكذب» ردّني صوت الحاكم الأعظم بصوت كالرعد «فما أنت إلّا من أتباع شيشرون». [يقتبس ماركس هنا عن القديس جيروم في رسالة له حول صيانة البكارة]. [ن. برلين].

[(*) دانتي، الكوميديا الإلهية ـ الجنة، النشيد الرابع والعشرون، بالإيطالية في الأصل. ن.ع].

المثال في القول إن جسماً يسقط باستمرار نحو جسم آخر، ويبتعد عنه باستمرار، في [119] الوقت نفسه. ولكن الإهليلج هو أحد أشكال الحركة، الذي يسمح بتحقيق هذا التناقض، ويتولى حلّه في نفس الوقت.

وبما أن التبادل عملية تنتقل خلالها السلع من الأيدي التي تكون فيها قيماً غير استعمالية إلى الأيدي التي تكون فيها قيماً استعمالية، فإن هذا يؤلّف عملية أيض (Stoffwechsel)(*) اجتماعي للمادة. فمنتوج نوع معيَّن من العمل النافع يحل محل منتوج عمل نافع آخر. وما إن تجد السلعة مستقراً تستطيع أن تخدم فيه كقيمة استعمالية حتى تغادر مجال التبادل السلعي لتدخل في مجال الاستهلاك. بيد أن المجال الأول هو وحده الذي يعنينا في الوقت الحاضر. وعلينا الآن، أن نعاين مجمل عملية التبادل من ناحية الشكل، ونتفحّص تغيّر شكل السلع أو استحالة السلع، وهو الصورة التي يتحقق بتوسطها الأيض الاجتماعي للمادة.

إن إدراك هذا التغير في الشكل تعتوره، عموماً، الكثير من النواقص. ومردّ ذلك، عدا عن الالتباس الذي يكتنف مفهوم القيمة ذاته، أن كل تغيّر في شكل السلعة إنما ينجم عن تبادل سلعتين، الأولى سلعة اعتيادية، والثانية سلعة نقدية. وإذا تمسكنا فقط بهذه اللحظة المادية المتمثلة في أن سلعة قد بودلت لقاء ذهب، لكنّا قد أغفلنا ذلك الشيء الذي يتعين ملاحظته على وجه الدقة، ونعني تحديداً: ما جرى لشكل السلعة، ولكنّا أيضاً قد أغفلنا حقيقة أخرى وهي أن الذهب، حين يكون محض سلعة، ليس نقداً بعد، وكذلك حقيقة أن السلع عندما تعبّر عن أسعارها في الذهب، فإنها تتعلق بهذا الذهب باعتباره مظهرها النقدي هي بالذات.

تدخل السلع عملية التبادل، بادىء ذي بدء، لا مكسوّة بالذهب ولا بالسكّر، سواسية كأسنان المشط. بعدئذ تقسمها عملية التبادل إلى سلع ونقد، مولِّدة بذلك تضاداً خارجياً يتطابق مع التضاد الداخلي الكامن في السلعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة. وتقف السلعة، في هذا التضاد، بوصفها قيمة استعمالية في مواجهة النقد بوصفه قيمة تبادلية، غير أن كل واحد من طرفي التضاد إنما هو سلعة، أي هو وحدة للقيمة الاستعمالية والقيمة. لكن وحدة الأضداد هذه تعرض نفسها في كل واحد من هذين القطبين المتعارضين، بطريقة معكوسة، كما تعرض علاقتهما المتبادلة. فبوصفهما قطبين، هما

(*) الأيض أو التمثيل الغذائي (metabolism, Stoffwechsel) مفهوم استعاره ماركس من علم الأحياء لتصوير التبادل أو التنافذ المادي لإنتاج الحياة في المجتمع. [ن. ع].

بالضرورة متضادّان مثلما هما مترابطان. ففي أحد طرفي المُعادَلة ثمة سلعة اعتيادية، هي في واقعها قيمة استعمالية. ولا يتجلى وجودها كقيمة إلّا على نحو مثالي بواسطة السعر، الذي يُعادِلها مع غريمها، الذهب، باعتباره المظهر الواقعي لقيمتها. بالمقابل، ثمة مادة الذهب الذي يُعدّ تجسيداً للقيمة، يُعدّ نقداً. إن الذهب، هنا هو القيمة التبادلية الفعلية ذاتها. أما بالنسبة لقيمته الاستعمالية، التي ليس لها إلّا وجود مثالي، فتتمثل بسلسلة من التعبيرات النسبية عن القيمة التي يقف فيها الذهب وجهاً لوجه أمام السلع الأخرى جميعاً باعتباره مجموع صور استعمالات الذهب على اختلافها. غير أن هذين الشكلين المتضادين للسلع هما الشكلان الفعليان لحركة عملية التبادل بينها.

دعونا نرافق مالك السلعة ـ وليكن صاحبنا القديم حائك القماش ـ إلى مسرح عملية التبادل، إلى سوق السلع. إن ليارداته العشرين من القماش سعراً محدداً. وهو جنيهان استرلينيان. ها هو ذا يبادل القماش لقاء النقد: جنيهان إسترلينيان. وكرجل تقيّ من الطراز العتيق يفترق عن الجنيهين لقاء إنجيل للأسرة بسعر مماثل. إن القماش في نظره محض سلعة، محض حامل للقيمة، وهو ينسلخ عنه مبادلاً إياه بالذهب، وهذا الأخير هو شكل قيمة القماش، ومن جديد ينفصل عن هذا الشكل لقاء سلعة أخرى، هي الإنجيل الذي يدخل منزل الحائك ليُستخدم كشيء نافع يحمل العزاء إلى قاطنيه. وتكتمل عملية التبادل بحدوث استحالتين للسلعة تتسمان بطابعين متضادين ولكنهما مكمِّلان لبعضهما بعضاً ـ وهما استحالة السلعة إلى نقد، واستحالة النقد مجدداً إلى سلعة[65]. وكل واحدة من لحظتَيْ استحالة السلعة هذه تمثل صفقة متميزة يقوم بها مالك السلعة ـ البيع أو مبادلة السلعة بالنقد، والشراء أو مبادلة النقد بسلعة، ووحدة الفعلين: البيع من أجل الشراء. [120]

وما نتيجة الصفقة كلها، بالنسبة للحائك إلّا هذه: عوضاً عن القماش، فإن بحوزته الآن إنجيلاً، عوضاً عن سلعته الأصلية. فهو يمتلك الآن سلعة أخرى بذات القيمة ولكن بمنفعة مختلفة. وبالطريقة ذاتها يحصل لنفسه على بقية وسائل العيش ووسائل الإنتاج.

(65) «النار» كما يقول هيراقليطس، «تتحول إلى كل شيء، وكل شيء يتحول إلى نار، مثلما أن السلع تتحول إلى ذهب والذهب إلى سلع». (ف. لاسال، فلسفة هيراقليطس الغامض، برلين 1858، المجلد الأول، ص 222).

(F. Lassalle, *Die Philosophie Herakleitos des Dunkeln*, Berlin, 1858, Bd 1, p. 222).

إن لاسال في تعليقه على هذا المقطع في الصفحة 224، هامش 3، يجعل الذهب، على نحو خاطىء، محض رمز للقيمة.

ومن وجهة النظر هذه لا تفضي العملية كلها إلى شيء سوى التوسط في مبادلة منتوج عمل الحائك بمنتوج عمل شخص آخر، سوى تبادل المنتوجات.

وعليه تتحقق عملية تبادل السلع عبر التغيرات التالية في شكل السلعة:

سلعة ـ نقد ـ سلعة.

س ـ ن ـ س

وما نتيجة العملية كلها، قدر ما يتعلق الأمر بمحتواها المادي ذاته، غير (س ـ س)، أي مبادلة سلعة معيَّنة بسلعة أخرى، أي تبادل مواد (أيض) العمل الاجتماعي حيث تنطفىء العملية وتتلاشى في نتيجة هذا الأيض.

س ـ ن: الاستحالة الأولى، أو البيع

إن وثوب القيمة من جسد السلعة إلى جسد الذهب، هو، كما أسميته في موضع آخر قفزة خطرة (Salto mortale) تقوم بها السلعة. فإن أخطأت، لا تُصَبْ بأذى، بل إن الضرر يحل بمالكها قطعاً. فالتقسيم الاجتماعي للعمل يجعل من عمله أُحادي الجانب وحاجاته متعددة الجوانب، ولهذا السبب على وجه الدقة لا يستطيع منتوج عمله أن يخدمه إلّا كقيمة تبادلية [أو كمُعادِل عام](*). ولا يستطيع هذا المنتوج أن يكتسب شكل مُعادِل عام مُعترف به اجتماعياً إلّا بتحوله إلى نقد. والنقد موجود ولكن في جيب الغير. [121] ولإغوائه بمغادرة ذلك الجيب، يتعين على سلعة صاحبنا أن تكون، قبل كل شيء، قيمة استعمالية بالنسبة لمالك النقد. ولهذا الغرض ينبغي أن يكون العمل المُنفق في إنتاجها عملاً منفقاً في شكل نافع اجتماعياً، أي مُعترفاً به كجزء من التقسيم الاجتماعي للعمل. ولكن تقسيم العمل إنما هو كيان عضوي إنتاجي نما على نحو عفوي، شبكة تواشجت وتواصل التواشج على هذا النحو من وراء ظهر المنتجين. ولربما تكون السلعة المُزمع تبادلها منتوجاً لصنف جديد من العمل يُراد له أن يلبّي حاجات جديدة، بل حتى أنْ يولّد، اعتماداً على ذاته، حاجات جديدة. ورغم أن عملية خاصة قد كانت تؤلّف، بالأمس، جزءاً من عمليات عديدة يقوم بها منتج واحد لخلق سلعة محدَّدة، فإنها اليوم قد تنفصل عن بقية تلك العمليات، وتؤسس نفسها كفرع مستقل من فروع العمل، فترسل منتوجها الجزئي إلى السوق كسلعة قائمة بذاتها. وقد تكون الظروف ناضجة لمثل عملية

(*) في الطبعة الفرنسية. [ن. ع].

الانفصال هذه، أو قد لا تكون. إن المنتوج قد يلبّي اليوم حاجة اجتماعية. وغداً، قد يحل محله، كلياً أو جزئياً، منتوج آخر مشابه. ثم إن العمل، وليكن عمل صاحبنا النسّاج، قد يحظى بالاعتراف كجزء من التقسيم الاجتماعي للعمل، غير أن هذا الواقع لا يكفي، بأي حال، لضمان أن العشرين ياردة من القماش تنطوي على قيمة استعمالية. فإذا كانت حاجة المجتمع من القماش، وهي محدودة شأن أي حاجة أخرى، قد أشبعتها منتوجات نسّاجين منافسين، فإن منتوج صاحبنا النسّاج يصبح فائضاً، زائداً عن اللزوم، وبالتالي عديم النفع. ومع أن الناس لا يتفحصون فم الحصان ـ المُهدى بالمجان(*)، فإن صاحبنا النسّاج لا يؤم السوق لغرض تقديم الهدايا. ولكن، هبْ أن منتوجه أصبح قيمة استعمالية فعلاً، واجتذب، لذلك، النقد، فكم من النقد يجتذب؟ هذا هو السؤال. ولا ريب أن الجواب متوقَّع سلفاً، في سعر السلعة، فهو الذي يمثل مقدار قيمتها. ونضرب صفحاً عن أي خطأ ذاتي طارىء في الحساب يرتكبه صاحبنا، فسرعان ما تصححه السوق موضوعياً في الحال. والمفروض أنه لم ينفق على منتوجه أكثر من متوسط وقت العمل الضروري اجتماعياً. فليس السعر غير الاسم النقدي لكمية العمل الاجتماعي المتشيّئ في هذه السلعة. بيد أن الشروط القديمة للإنتاج في النسج تتغير من وراء ظهر النسّاج، بغير إذن منه. فوقت العمل الذي كان بالأمس، دون ريب، ضرورياً من الناحية الاجتماعية لإنتاج ياردة من القماش يكفّ عن أن يكون كذلك اليوم، وهي حقيقة يتعطش مالك النقد للبرهنة عليها إلى النسّاج بالأسعار التي يطلبها منافسوه العديدون. ومن سوء حظه، أن النسّاجين ليسوا قلّة في العالم. وأخيراً، لنفترض أن كل [122] قطعة قماش موجودة في السوق لا تحتوي على أكثر من العمل الضروري اجتماعياً. مع ذلك فإن مجموع هذه القطع، مأخوذاً ككل، قد يضم وقت عمل زائد عن اللزوم، أُنفق عبثاً. فإذا كانت السوق لا تستطيع أن تستوعب هذه الكمية كلها من القماش بالسعر الاعتيادي البالغ شلنين للياردة، فهذا يعني أن ذلك الجزء من العمل الاجتماعي الكلّي، المبذول في شكل نسج، قد كان أكبر مما ينبغي. وهذه النتيجة هي هي كما لو أن كل نسّاج على انفراد، قد بذل في منتوجه الفردي، قدراً من وقت العمل أكبر مما هو ضروري اجتماعياً. وهذا ما يذكّرنا بالمثل الألماني القائل: «اعتقلوهم معاً، اشنقوهم

(*) هذا مثل شعبي فيه سجع، مفاده: لا يعترض أحد على هبة بالمجّان. [ن. ع].
(Geschenkten Gaul sieht man nicht ins Maul).

معاً». إن كل القماش الموجود في السوق يُعدّ مادة تجارية واحدة، وليست كل قطعة منه غير جزء من هذا المجموع. والواقع أن قيمة كل ياردة واحدة من القماش إن هي إلّا تجسيد مادي لكمية معيَّنة، مُثبتة اجتماعياً، من العمل البشري المتجانس(*).

وكما نرى، فالسلعة مُغرمة بالنقد ولكن «درب الحب الصادق مليء بالأشواك» (the course of true love never does run smooth)(**). إن التمفصل (Gliederung) الكمي للكيان العضوي الإنتاجي الاجتماعي، الذي تترابط أعضاؤه المبعثرة (membra disjecta) في نظام تقسيم العمل، إنما ينشأ بصورة عفوية، عارضة، شأنه شأن التمفصل النوعي. لذا يكتشف مالكو السلع أن نفس تقسيم العمل الذي يجعلهم منتجين خاصين مستقلين، يحرر أيضاً عملية الإنتاج الاجتماعي والعلاقات القائمة بين المنتجين الأفراد في إطار هذه العملية تحريراً تاماً من إرادة هؤلاء المنتجين، بحيث أن استقلالهم عن بعضهم بعضاً كأفراد يرافقه نظام تبعية عامة من خلال الأشياء.

إن تقسيم العمل يحوّل منتوج العمل إلى سلعة، فيحتّم، بذلك، ضرورة تحوّل السلعة إلى نقد. كما يجعل نجاح هذا التحول مرهوناً بالصدفة وحدها. غير أننا معنيون، هنا، بمعالجة الظاهرة في صورتها الصافية، ونفترض لذلك أنها تجري بصورة طبيعية. فضلاً عن ذلك، إذا وقع هذا التحول بأية حال، نعني حتى لو كانت السلعة غير متعذرة البيع تماماً، فإن التبدل من شكل إلى آخر يجري فعلاً رغم أن الجوهر، نعني: مقدار القيمة، قد يشذّ زيادة أو نقصاناً عند هذا التبدل في الشكل.

إن مالك سلعة أول يستبدل سلعته بالذهب، والآخر يستبدل الذهب بالسلعة. والظاهرة الحسية هنا، هي أن السلعة والذهب، عشرين ياردة من القماش وجنيهين إسترلينيين، قد انتقلا من يد إلى أخرى ومن موضع إلى آخر، بتعبير ثان: لقد جرى تبادلهما. ولكن بماذا بودلت السلعة؟ لقد بودلت لقاء الشكل العام لقيمتها الخاصة، وبماذا بودل الذهب؟ لقد بودل لقاء شكل خاص لقيمته الاستعمالية. لماذا يواجه الذهب القماش بمثابة نقد؟ [123]

(*) اقترح ماركس، في رسالة بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1878، إلى ن. ف. دانييلسون، أن تُعدَّل هذه الجملة على النحو التالي «والواقع أن قيمة كل قطعة مفردة من القماش ليست سوى تجسيد مادي لجزء من العمل الاجتماعي المُنفق على جميع قطع القماش». وقد أُجري تعديل مماثل على نسخة من الطبعة الألمانية الثانية للمجلد الأول من رأس المال، تخصّ ماركس، غير أن التعديل ليس بخط يده. [ن. برلين].

(**) شكسبير، حلم ليلة صيف، الفصل الأول، المشهد الأول. [ن. برلين].

لأن سعر القماش، اسمه النقدي، وهو جنيهان إسترلينيان، يعقد صلة القماش بالذهب بوصف هذا الأخير نقداً. إن انسلاخ (Entäusserung) الشكل الأصلي يقع بالانفصال عن (Veräusserung) السلعة، أي في اللحظة التي تجتذب فيها قيمتها الاستعمالية الذَهَب فعلياً، بعد أن كان من قبل، ماثلاً في السعر على نحو تصوري. وتحقيق سعر السلعة، أي تحويل شكل قيمتها المثالي إلى واقع، هو في عين الوقت تحويل القيمة الاستعمالية المثالية للنقد إلى واقع؛ فتحويل السلعة إلى نقد، هو في الوقت نفسه تحويل للنقد إلى سلعة. وهذه العملية التي تبدو، في الظاهر، أُحادية، هي في الواقع مزدوجة. فهي بيع، في قطب مالك السلعة، وهي شراء من القطب المعاكس، حيث يقف مالك النقد. بتعبير آخر إن البيع هو شراء، إن (س ـ ن) هي في الوقت نفسه (ن ـ س)[66].

عند هذا الحد يقتصر البحث على علاقة اقتصادية واحدة بين البشر، هي علاقة بين مالكي سلع، حيث لا يستحوذون فيها على منتوج عمل الأغراب، إلّا بالاغتراب (entfremden) عن منتوج عملهم الخاص. إذن، لكي يواجه مالك السلعة مُبادلاً آخر يملك النقد، فلا بدّ أن يكون منتوج عمل هذا الأخير، الشاري، في شكل نقدي من الطبيعة، لا بد أن يكون المادة التي يتألف منها النقد، ذهباً أو غير ذلك، أو أن تكون سلعته، قد غيّرت جلدها، قد خلعت شكلها الاستعمالي الأصلي. وحتى يؤدي الذهب وظيفة النقد، يتعين، بالطبع، أن يدخل سوق السلع من نقطة ما. ونجد هذه النقطة في مصدر إنتاجه كمعدن، حيثُ يقايض الذهب، بوصفه منتوجاً مباشراً للعمل، لقاء منتوج عمل آخر يعادله قيمة. وابتداءً من هذه اللحظة يمثّل الذهب، دائماً، السعر المتحقق لسلعة معيَّنة[67]. وبصرف النظر عن مبادلة الذهب لقاء السلع الأخرى عند مصدر إنتاجه،

---

(66) «كل بيع هو شراء». (الدكتور كينيه، حوارات حول التجارة وأعمال الحرفيين، الفيزيوقراطيون، طبعة دير، الجزء الأول، باريس 1846، ص، 170) أو كما يعبّر عنه كينيه في أقواله المأثورة: «البيع هو الشراء». [\الأقوال المأثورة للدكتور كينيه، تحرير دوبون دو نيمور، طبعة دير، 1846، ص392. ن. برلين].

(Dr. Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans,* [in] *Physiocrates,* Éd. Daire, 1. Partie, Paris, 1846, p. 170).

(67) «إن سعر سلعة ما، لا يمكن أن يسدد إلّا بسعر سلعة أخرى». (مرسييه دي لاريفيير، النظام الطبيعي والأساسي للمجتمعات السياسية، الفيزيوقراطيون، طبعة دير، الجزء الثاني، ص 554).

(Mercier de la Rivière, *L'Ordre naturel et essentiel des sociétés politiques,* [in] *Physiocrates,* Éd. Daire, 2ème Partie, p. 554).

فإن هذا الذهب نفسه، بيد أي مالك سلعة كان، ليس إلّا المظهر المنسلخ لسلعة قد انفصل صاحبها عنها، إنه نتاج البيع، نتاج الاستحالة الأولى للسلعة: (س ـ ن)[68]. لقد أصبح الذهب، كما رأينا، نقداً مثالياً، أو مقياساً للقيم، بعد أن أخذت كل السلع تقيس قيمها به، محولة إياه إلى نقيض تصوري لمظهرها كأشياء نافعة، جاعلة منه بالتالي مظهراً لقيمها. وأصبح الذهب نقداً حقيقياً لأن الانفصال [عبر البيع] العام للسلع، يجعله الشكل الاستعمالي المنسلخ أو المتحول، فيصير بالتالي المظهر الفعلي لقيمها. وحين تتخذ السلعة هذا الشكل النقدي للقيمة، فإنها تخلع كل أثر من قيمتها الاستعمالية الطبيعية، [124] تخلع صنف العمل الملموس الذي تدين له بوجودها، لكي تحوّل نفسها إلى تجسيد موحّد للعمل البشري المتجانس، المُعترف به اجتماعياً. وحين ننظر إلى قطعة من النقد، لا يسعنا أن نعرف ما هي السلعة التي بودلت به. ففي ظل الشكل النقدي تكون جميع السلع متشابهة. من هنا قد يكون النقد وحلاً، رغم أن الوحل ليس نقداً. وسنفترض أن قطعتي الذهب اللتين انفصل النسّاج لقاءهما عن سلعته هما المظهر الذي استحال إليه كوارتر من القمح. فبيع القماش، (س ـ ن)، هو في الوقت نفسه شراؤه: (ن ـ س). غير أن بيع القماش هو أول فعل في العملية التي تنتهي بصفقة معاكسة، هي بالتحديد شراء القمح، أما شراء القماش، من جهة أخرى، فيُنهي الحركة التي بدأت بصفقة ذات طبيعة معاكسة، هي تحديداً بيع القمح. إن (س ـ ن) (قماش ـ نقد)، أي الطور الأول من (س ـ ن ـ س) (قماش ـ نقد ـ إنجيل) هي في الوقت نفسه (ن ـ س) (نقد ـ قماش). وعليه فإن الاستحالة الأولى لسلعة معيَّنة، أي تحوُّلها من شكل السلعة إلى نقد، تؤلف الاستحالة الثانية المناقضة لسلعة أخرى، أي تحوّل هذه الأخيرة بالمعكوس من شكل النقد إلى سلعة[69].

ن ـ س، الشراء: الاستحالة الثانية أو الأخيرة للسلعة

بالنظر إلى أنّ النقد هو المظهر المنسلخ الذي تحولت إليه جميع السلع الأخرى، لأنه نتيجة الانفصال العام عنها، فإن النقد ذاته، لهذا السبب هو السلعة المطلقة القابلة

---

(68) «للحصول على النقد، ينبغي أن نكون قد بعنا»، المرجع السابق، ص 543.

(69) كما أشرنا من قبل، يشكّل المنتج الفعلي للذهب والفضة استثناء للقاعدة. فهو يبادل منتوجه، مباشرة، لقاء سلعة أخرى، من دون أن يكون قد باعه من قبل.

للانفصال (البيع). إنه يدلّ على الأسعار بطريقة معكوسة، وبذلك فهو يصوّر نفسه، إن جاز التعبير، في أجسام كل السلع الأخرى، التي تقدِّم له المادة لصيرورته. وفي الوقت ذاته فإن الأسعار، وهي نظرات الغزل التي ترسلها السلع إلى النقد، تعيّن حدود قابليته للتحويل عن طريق الإشارة إلى كمّيته. وبما أن كل سلعة، حين تصبح نقداً، تتلاشى كسلعة، فإن من المستحيل أن نعرف من النقد ذاته كيف وقع بيد مالكه، أي ما هي السلعة التي تحولت إليه. فالنقد لا تنبعث منه رائحة (non olet) مهما كان مصدره(*). وبينما يمثّل النقد، من جهة، سلعة قد بيعت، فإنه يمثل، من جـهة أخرى، سلعة ستُشترى(70).

إن (ن ـ س)، أي الشراء، هو في الوقت نفسه، (س ـ ن)، أي البيع، فالاستحالة الأخيرة لسلعة معيَّنة هي الاستحالة الأولى لسلعة أخرى. وفيما يتعلق بصاحبنا النسّاج، تنتهي حياة سلعته بالإنجيل، الذي حوَّل إليه جنيهيه الاثنين. ولكن هبْ أن بائع الإنجيل حوَّل هذين الجنيهين، اللذين أطلقهما النسّاج، إلى براندي. إن (ن ـ س)، وهي الطور [125] الختامي من (س ـ ن ـ س) (قماش ـ نقد ـ إنجيل) هي أيضاً (س ـ ن) في الطور الأول من (س ـ ن ـ س) (إنجيل ـ نقد ـ براندي). ولا يملك منتج سلعة خاصة ما يعرضه غير هذا الصنف الأحادي، وغالباً ما يبيع هذا الصنف بكميات كبيرة، بيد أن حاجاته الكثيرة والمتنوعة ترغمه على تجزئة ما حصل عليه من سعر، ما حصل عليه من نقد، للقيام بمشتريات كثيرة. من هنا فإن عملية بيع واحدة تقود إلى عمليات شراء عديدة لمختلف السلع. وبهذا تؤلف الاستحالة الختامية لسلعة معيَّنة مجموعة من الاستحالات الأولى لسلع أخرى شتى.

وإذا ما تفحصنا الآن الاستحالة الكاملة لسلعة معيَّنة في مجموعها، لبدت، في المقام الأول، مؤلفة من حركتين متضادتين ومكملتين لبعضهما بعضاً، الأولى (س ـ ن)، والثانية (ن ـ س). إن هذين التحوّلين المتضادين للسلعة يتحققان عبر فعلَيْن اجتماعيين متضادين يقوم بهما مالك السلعة، وهذان الفعلان، بدورهما ينعكسان على الدورين الاقتصاديين المتضادين اللذين يلعبهما هذا المالك. فبوصفه واسطة للبيع يصبح بائعاً،

(*) «لا رائحة له». ذلك ما قاله قيصر روما فيسباسيان (69 ـ 79م) عن النقد، رداً على لوم ابنه له لفرض الضرائب على المراحيض العامة. [ن. برلين].

(70) «إذا كان النقد يمثل في أيدينا الأشياء التي قد نرغب في شرائها، فإنه يمثل أيضاً الأشياء التي بعناها للحصول على هذا النقد»، (مرسييه دي لاريفيير، المرجع نفسه، ص 586).

وبوصفه واسطة للشراء يصبح شارياً. ومثلما أن شَكْلَي السلعة عند إجراء التحوّل، وهما شكلها السلعي وشكلها النقدي، موجودان في آن واحد ولكن في قطبين متضادين، كذلك فإن مالك السلعة بصفته بائعاً يقابله شارٍ وبصفته شارياً يقابله بائع. ومثلما تمر السلعة نفسها بطورَيْ التحوّل المتعاكسين على التعاقب، الطور الأول من سلعة إلى نقد، والطور الثاني من نقد إلى سلعة أخرى، كذلك ينتقل مالك السلعة من دوره كبائع إلى دوره كشارٍ، على التعاقب. فهذان الطابعان، طابع البائع وطابع الشاري، ليسا إذن صفة ثابتة بل تلتصقان تباعاً بمختلف الأشخاص المنخرطين في تداول السلع.

وتنطوي الاستحالة الكاملة للسلعة، في أبسط أشكالها على أربعة أطراف(*) وثلاث شخصيات فاعلة *(personae dramatis)*. في البدء تأتي السلعة لتقف أمام النقد وجهاً لوجه، بوصفه مظهراً لقيمتها، وهو من جانب آخر موجود بكل واقعه الشيئيّ الصلب في جيب الشاري. هكذا يتواجه مالك السلعة ومع مالك النقد. وما إن تتحول السلعة إلى نقد، حتى يصبح هذا النقد الشكل المُعادِل للسلعة على نحو عابر، والقيمة الاستعمالية لهذا الشكل المُعادِل أو محتواه، يمكن العثور عليها في أجساد السلع الأخرى. والنقد بصفته الطرف النهائي للتحوّل الأول للسلعة، هو في الوقت نفسه نقطة البداية للتحول الثاني. والشخص الذي كان في الفعل الأول، بائعاً، يصبح في الفعل الثاني شارياً، حيث يواجهه مالك سلعة ثالث بصفته بائعاً[71].

[126] إن طَوْري الحركة المتعاكسين اللذين يؤلفان استحالة السلعة، يشكلان معاً دورة: الشكل السلعي، ثم نزع هذا الشكل السلعي، وأخيراً عودة إلى الشكل السلعي. وتتحدد السلعة ذاتها هنا تحديداً متضاداً. فهي، في نقطة البداية، ليست قيمة استعمالية لمالكها، أما في نقطة النهاية فهي قيمة استعمالية لهذا المالك. والنقد هو الآخر، يظهر في الطور الأول بلّوراً صلباً من القيمة، تتلهف السلعة للتحوّل إليه، وفي الطور الثاني ينحلّ إلى محض شكلٍ مُعادِلٍ لهذه السلعة.

إن الاستحالتين اللتين تؤلفان دورة سلعة واحدة تنطويان في الوقت نفسه على استحالتين جزئيتين متعاكستين تحدثان لسلعتين أخريين. فعندما تدشّن السلعة الأولى

(*) هي: السلعة والنقد ومالك السلعة ومالك النقد (مقتطف إيضاحي أضافه ماركس للطبعة الفرنسية). [ن. ع].

(71) «ثمة إذن... أربعة أطراف وثلاثة متعاقدين يتدخل أحدهم مرّتين» (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 909).

(القماش)، سلسلة استحالاتها الخاصة، تقوم بإنهاء الاستحالة الكاملة لسلعة أخرى (القمح). وفي تحولها الأول، أي البيع، تؤدي سلعة القماش هذين الدورين بشخصها. ولكنها تمضي في مصير كل جسد، وتتحول إلى شرنقة ذهبية، فتختتم في الوقت نفسه، الاستحالة الأولى لسلعة ثالثة. من هنا، فالدائرة التي ترسمها سلعة معيَّنة في سلسلة استحالتها، تتشابك، على نحو لا ينفصم، مع الدوائر التي ترسمها السلع الأخرى. وتؤلف هذه العملية بمجملها تداول السلع.

إن تداول السلع يختلف عن التبادل المباشر للمنتوجات (المقايضة)، لا في الشكل وحده، بل وفي الجوهر أيضاً. وحسبنا التمعّن في مجرى الأحداث. فالنسّاج قد بادل في واقع الأمر، القماش لقاء الإنجيل، بادل سلعته الخاصة بسلعة شخص غريب. بيد أن هذه الظاهرة ليست صحيحة إلّا بالنسبة إليه. فبائع الإنجيل، الذي يفضّل دفء الشراب على برودة الصحائف، لم يفكر قط بمبادلة إنجيله لقاء القماش، مثلما أن النسّاج لا يخطر له أن القمح قد بودل بقماشه وهلمجرا. إن سلعة (ب) تحلّ محل سلعة (آ)، بيد أن (آ) و (ب) لا يتبادلان هاتين السلعتين على نحو متقابل. ويمكن أن يحدث، بالطبع، أن يشتري (آ) و(ب) أحدهما من الآخر في آن واحد معاً، بيد أن علاقة استثنائية كهذه ليست بالنتيجة الضرورية التي تولّدها الشروط العامة لتداول السلع. فهنا نرى، من جهة، كيف أن تبادل السلع يحطّم كل القيود المحلية والفردية التي تلازم المقايضة المباشرة، ويطوّر تبادل مادة العمل البشري؛ ومن الجهة الأخرى، نرى كيف أن هذا التداول يطوّر دائرة كاملة من الترابطات الاجتماعية التي تنمو بصورة عفوية خارج سيطرة الفاعلين تماماً. وإذا كان النسّاج يستطيع أن يبيع قماشه، فذلك لأن المزارع قد باع قمحه، وإذا كان صاحب المزاج الناري يتمكن من بيع إنجيله، فلأن النسّاج قد باع قماشه، وإذا كان المقطّر يستطيع أن يبيع ماءه الحارق فلأن صاحب المزاج الناري قد باع ماء الحياة السرمدية، وهلمجرا.

وعليه فإن عملية التداول لا تنطفىء، مثل المقايضة المباشرة، بانتقال القيم الاستعمالية من مكان إلى مكان ومن يد إلى أخرى. والنقد لا يتلاشى حتى حين يخرج أخيراً من سلسلة استحالات سلعة معيَّنة. إذ سرعان ما يترسب دوماً في الأماكن الجديدة التي [127] تخليها السلع في حلبة التداول. ففي الاستحالة الكاملة للقماش، مثلاً: (قماش ـ نقد ـ إنجيل)، يسقط القماش أولاً خارج التداول، ويأتي النقد ليشغل مكانه. بعد ذلك يسقط الإنجيل خارج التداول، ومن جديد يأخذ النقد مكانه. وعندما تحلّ سلعة محلّ أخرى،

فإن سلعة النقد تظل دائماً لصيقة في يد شخص ثالث[72]. فالتداول يرشح النقد من جميع مسامه دوماً.

وليس ثمة ما هو أكثر صبيانية من العقيدة التي ترى أن تداول السلع ينطوي بالضرورة على توازن عمليات الشراء والبيع، ذلك لأن كل بيع هو شراء، والعكس بالعكس (vice versa). فإذا كان المقصود بذلك أن عدد عمليات البيع الواقعة فعلاً يساوي عدد عمليات الشراء، فإن الرأي تكرار فارغ لا أكثر. غير أن فحواه الحقيقي يرمي إلى البرهنة على أن كل بائع يجلب معه الشاري الخاص به إلى السوق. إن البيع والشراء يؤلفان فعلاً واحداً متطابقاً، هو بين شخصين متضادين قطبياً، بين مالك سلعة ومالك نقد. ولكن البيع والشراء يؤلفان فعلين متمايزين، متضادين قطبياً، حين يؤديهما شخص واحد. فتماثل البيع والشراء يعني أن السلعة تكون عديمة النفع إذا ما أُلقيت في قارورة التداول الكيميائية ولم تخرج ثانية على شكل نقد، أو بتعبير آخر، إذا لم يستطع مالك السلعة أن يبيعها ومالك النقد أن يشتريها. ويعني هذا التماثل، زيادة على ذلك، أن عملية التبادل، إن وقعت تؤلف فترة راحة، أو فاصلاً في حياة السلعة، قد يطول أو يقصر. وبما أن الاستحالة الأولى للسلعة هي بيع وشراء، في آن معاً، فإن هذه العملية الجزئية، لهذا السبب، عملية مستقلة في الآن ذاته. فالشاري يحوز السلعة، والبائع يحوز النقد، أي يحوز سلعة في شكل جاهز للتداول سواء ظهرت في السوق عاجلاً أم آجلاً أم لم تظهر. ولا يستطيع أحد أن يبيع ما لم يكن ثمة من يشتري. ولكن ليس ثمة من هو مُلزم بالشراء على الفور، لمجرد أنه قد باع توّاً. فالتداول ينسف كل الحواجز التي تفرضها المقايضة المباشرة من حيث الزمان والمكان والأفراد. ذلك أن التطابق المباشر بين انفصال الإنسان عن منتوج عمله واستحواذه على منتوج إنسان آخر، ينشطر إلى تضاد البيع والشراء. وقولنا إن لهاتين العمليتين المستقلتين والمتضادتين وحدة باطنية، يضارع قولنا إن هذه الوحدة الباطنية تتحرك من خلال أضداد برّانية. فلو أن الاستقلال الخارجي [128] [لهذين الفعلين](*) المفتقرين إلى الاستقلال الباطني والمتمّمين لبعضهما بعضاً، بلغ نقطة حرجة معيَّنة، فإن وحدة [هذين الفعلين] تعرب عن نفسها بتوليد أزمة. إن التضاد الكامن

(72) حاشية للطبعة الثانية: رغم وضوح هذه الظاهرة بذاتها، فإن رجال الاقتصاد يجهلونها في أغلب الأحيان، وبالأخص أنصار التجارة الحرة المبتذلين.

(*) الإضافة من عندنا للإيضاح. [ن. ع].

في السلعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة، والتناقضات الكامنة في أن العمل الخاص مُلزَم بأن يظهر كعمل اجتماعي مباشر، وأن العمل النوعي الملموس ينبغي أن يتحوّل إلى عمل بشري مجرد، والتناقض بين اتخاذ الأشياء لبوس الأشخاص واتخاذ الاشخاص لبوس الأشياء، إن هذا التناقض الكامن يكتسب أشكال حركته المتطورة في أضداد عملية استحالة السلع. ولذلك تنطوي أشكال الحركة هذه على إمكانية توليد أزمة، ولا شيء أكثر من إمكانية. بيد أن تطوُّر هذه الإمكانية المحض إلى واقع يأتي في أعقاب سلسلة طويلة من العلاقات هي، من الزاوية الحالية، زاوية التداول البسيط، غير موجودة بعد[73].

ويكتسب النقد، كوسيط لتداول السلع، وظيفة وسيلة تداول.

(ب) تداول[*] النقد

إن تغيُّر الشكل (س ـ ن ـ س)، الذي يتحقق به التبادل المادي (الأيض) لمنتوجات العمل، يقتضي أن تبدأ العملية بقيمة معيَّنة على هيئة سلعة، وأن تعود إلى نقطة البداية أيضاً بهيئة سلعة. لذلك فإن حركة السلعة حركة دائرية. من جهة أخرى ينفي هذا الشكل أن يقوم النقد بحركة دائرية. فما يتمخض عنه ليس عودة النقد إلى نقطة انطلاقه بل

---

(73) راجع ملاحظاتي حول جيمس ميل في مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 74 ـ 76. وبخصوص هذا الموضوع، نلاحظ أن الاقتصاد التبريري يتميز بطريقتين. تتمثل الأولى في المساواة بين تداول السلع والمقايضة المباشرة للمنتوجات، بمجرد إغفال نقاط الاختلاف بينهما، والثانية في السعي لمحو تناقضات الإنتاج الرأسمالي، بإرجاع العلاقات بين الأفراد المنخرطين في هذا النمط من الإنتاج، إلى العلاقات البسيطة الناجمة عن تداول السلع ـ غير أن إنتاج وتداول السلع ظاهرتان تحدثان، بهذا القدر أو ذاك، في أشد أنماط الإنتاج تبايناً. وإذا كنا لا نعرف عن التداول غير المقولات المجردة، وهي مشتركة في جميع أنماط الإنتاج هذه، فلن يكون بوسعنا معرفة أي شيء عن سمات الاختلاف المحددة (differentia specifica) بين هذه الأنماط، أو إطلاق أي حكم عليها. ولعل ما من علم كالاقتصاد السياسي، أحدث مثل هذه الضجة الكبيرة حول حقائق بديهية مبتذلة. وعلى سبيل المثال ينصّب ج. ب. ساي نفسه حاكماً على الأزمات لأنه، في الواقع، يعرف أن السلعة هي منتوج.

(*) أو: جريان النقد (Umlauf-Currency): تُستخدم هذه المفردة بمعناها الأصلي، باعتبارها المجرى أو السبيل الذي يسير عليه النقد في انتقاله من يد إلى أخرى، وهو مجرى يختلف جوهرياً عن التداول السلعي. [حاشية وردت في النص الإنكليزي. ن.ع].

ابتعاده أكثر فأكثر عن نقطة الانطلاق هذه. وطالما ظل البائع متمسكاً بالنقد، هذا المظهر [129] الذي تحوَّلت إليه سلعته، فإن تلك السلعة تظل في الطور الأول من الاستحالة، ولا تكمّل سوى النصف الأول من دورة تداولها. وحالما يقوم بإكمال العملية، أي البيع من أجل الشراء، حتى يغادر النقد يد مالكه الأصلي. صحيح أن النسّاج، بعد شراء الإنجيل، إذا باع المزيد من القماش عاد النقد إلى يديه مجدداً، لكن هذه العودة لا تنجم عن تداول يارداته العشرين الأولى، فذلك التداول انتهى بوصول النقد إلى يدي بائع الإنجيل. فلا تتحقق عودة النقد إلى النسّاج إلّا بتجديد أو تكرار عملية التداول باستخدام سلعة جديدة، وتنتهي العملية الجديدة بالنتيجة ذاتها التي انتهت إليها سابقتها. من هنا فإن شكل الحركة التي يضفيها تداول السلع، بصورة مباشرة، على النقد تكتسي شكل ابتعاد مطرد عن نقطة انطلاقه، فيأخذ مساراً ينقله من يد مالك سلعة إلى يد مالك آخر. وهذا التنقل يؤلف جريان النقد (Currency, cours de la monnaie).

إن جريان النقد تكرار مستمر ورتيب للعملية نفسها. فالسلعة دائماً في يد البائع، والنقد، كوسيلة شراء، دائماً في يد الشاري. ويؤدي النقد وظيفته كوسيلة شراء بتحقيق سعر السلعة، فينقلها من البائع إلى الشاري، وينتقل النقد نفسه من يد الشاري إلى يد البائع، حيث يكرر النقد العملية نفسها مع سلعة أخرى. والواقع أن الطابع الأحادي الذي تتميز به حركة النقد ناجم عن الطابع المزدوج لحركة السلعة، ولكن هذا الوضع محجوب بستار. فطبيعة التداول، تولّد المظهر المناقض. فالاستحالة الأولى للسلعة تظهر للعِيان لا كحركة يقوم بها النقد وحده، بل كحركة تقوم بها السلعة ذاتها أيضاً؛ أما في الاستحالة الثانية فتظهر الحركة بالعكس من ذلك، على أنها حركة النقد وحده. ففي النصف الأول من التداول تحتل السلعة مكان النقد. فهاهنا تخرج السلعة، تحت مظهرها كشيء نافع، من التداول لتسقط في الاستهلاك[74]. ويحلّ محلها، شكلها القيمي: شرنقة النقد. ثم تدخل الطور الثاني من تداولها، ولكن ليس في إهابها الطبيعي الخاص، بل في إهابها النقدي. لذا فالنقد، وحده، يلازم ديمومة الحركة؛ غير أن نفس هذه الحركة التي تتألف، بالنسبة للسلعة، من عمليتين متضادتين، هي دائماً عملية واحدة متماثلة حين [130] تُعدّ كحركة من جانب النقد، أي عملية الحلول باستمرار محل سلع جديدة أبداً. من هنا

(74) حتى لو بيعت السلعة مراراً وتكراراً، وهي ظاهرة غير قائمة بالنسبة إلينا في الوقت الحاضر، فإنها تغادر مجال التداول حين تُباع، قطعياً، آخر مرة، لتسقط في مجال الاستهلاك حيث تؤدي وظيفتها إمّا كوسيلة عيش أو كوسيلة إنتاج.

فإن النتيجة التي يتمخض عنها تداول السلع، ونعني تحديداً حلول سلعة محل أخرى، تلوح وكأنها قد تحققت، لا بواسطة تغيُّر شكل السلع، بل بالأحرى بواسطة النقد الذي يقوم بوظيفة وسيلة للتداول، أي بفعلٍ يؤدي إلى مداولة السلع، التي تبدو ساكنة في ذاتها، ونقلها من اليد التي تكون فيها قيمة غير استعمالية، إلى اليد التي تكون فيها قيمة استعمالية، وذلك في اتجاه معاكس دوماً لاتجاه حركة النقد ذاته. ويقوم هذا الأخير بسحب السلع، باستمرار، من التداول والحلول مكانها، فيبتعد بذلك، أكثر فأكثر، عن نقطة انطلاقه. وعليه، على الرغم من أن حركة النقد مجرّد تعبير عن تداول السلع، فالعكس يبدو على أنه الواقع الفعلي، فيبدو تداول السلع وكأنه نتيجة لحركة النقد[75].

ومن جهة أخرى، لا يؤدي النقد وظيفة وسيلة للتداول إلّا لأن قيم السلع تمتلك، فيه، واقعاً مستقلاً. لذلك فإن حركته، كوسيلة للتداول، هي، في الواقع، محض حركة تحوّل أشكال السلع بالذات. وينبغي لهذه الحقيقة أن تتجلّى واضحة للعِيان في جريان النقد. فالقماش، مثلاً، يغيِّر بادئ ذي بدء شكله السلعي بشكله النقدي. إن الطرف الثاني من الاستحالة الأولى للقماش (س ــ ن)، الشكل النقدي، يصبح الطرف الأول من الاستحالة النهائية، (ن ــ س)، حيث يُعاد تحويله إلى سلعة، إلى إنجيل. ولكن كلّاً من هذين التغييرين في الشكل يتم بتبادل السلعة والنقد، بحلول أحدهما محل الآخر. إن نفس قطع النقد تأتي إلى يد البائع بوصفها الشكل المنسلخ للسلعة، وتغادر يده بوصفها شكل السلعة القابل للانفصال بصورة مطلقة. إنها تغيّر موضعها مرتين. فالاستحالة الأولى للقماش تضع قطع النقد في جيب النسّاج، والاستحالة الثانية تخرجها منه. والتغيُّران العكسيان في شكل السلعة نفسها ينعكسان في تغيُّر موضع قطع النقد نفسها مرّتين، باتجاهين متعاكسين.

ولو مرّت السلعة، على عكس ذلك، بطور واحد من الاستحالة، لو كانت هناك عمليات بيع فقط أو عمليات شراء فقط، فإن النقد لا ينتقل من مكانه إلّا مرة واحدة. فانتقاله من مكانه ثانية يعبّر، دوماً، عن الاستحالة الثانية للسلعة، وهي تحويلها مجدّداً من نقد إلى سلعة. إن التكرار المتواصل لانتقال قطع النقد نفسها لا يعكس فقط سلسلة الاستحالات التي تمر بها سلعة واحدة، بل يعكس أيضاً تداخل ما لا يُحصى من

---

(75) «ليس له (للنقد) من حركة غير الحركة التي تسبغها عليه المنتوجات». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 885).

الاستحالات الجارية في عالم السلع بوجه عام. وبالطبع فإن ذلك كله ينطبق على التداول البسيط للسلع دون غيره، وهو الشكل الوحيد الذي نقوم الآن بدراسته.

إن كل سلعة، عندما تخطو أول خطوة في التداول، وتمرّ بأول تغيّر في شكلها، فإنها [131] تخرج من التداول وتحلّ محلها دوماً سلعة جديدة. أما النقد، كوسيلة للتداول، فعلى العكس من ذلك، يسكن دائماً في مجال التداول ويتجوّل فيه. ولذلك يثار السؤال التالي: ما كمية النقد التي يمتصّها هذا المجال بصورة دائمة؟

في بلد معيَّن، تقع في كل يوم بصورة متزامنة، وبالتالي متجاورة في المكان، كثرة من الاستحالات الأحادية للسلع، أو بتعبير آخر، تجري كثرة من عمليات البيع من جانب، وكثرة من عمليات الشراء في جانب آخر. في البدء تُعادَل السلع في الخيال مسبقاً، بواسطة الأسعار، بكميات محدَّدة من النقد. وبما أن النقد والسلع في الشكل المباشر للتداول قيد دراستنا الآن، يقفان دائماً بجسديهما وجهاً لوجه، الأول في قطب الشراء، والثاني في القطب المضاد للبيع، فمن الواضح أن كتلة وسيلة التداول اللازمة لعملية التداول في عالم السلع، تتحدّد سلفاً بمجموع أسعار كل هذه السلع. والحق أن النقد يمثل، واقعياً، كمية أو مقدار الذهب الذي يُعبَّر عنه، مسبقاً، مجموع أسعار السلع بصورة مثالية. إن تساوي هذين المقدارين أمر مفهوم بذاته. ولكننا نعرف، أنه إذا بقيت قيم السلع ثابتة، فإن أسعارها تتباين تبعاً لقيمة الذهب (مادة النقد)، فترتفع بنسبة هبوطه وتهبط بنسبة ارتفاعه. وإذا ما حدث ارتفاع أو هبوط في مجموع أسعار السلع، فإن كتلة النقد الجاري ينبغي أن ترتفع أو تهبط بنفس النسبة. صحيح أن تغيُّر كتلة وسيلة التداول، هنا في هذه الحالة، يرجع سببه إلى النقد نفسه، ولكن ليس بسبب وظيفته كوسيلة للتداول، بل بفعل وظيفته كمقياس للقيمة. فأولاً، تتناسب أسعار السلع بصورة عكسية مع قيمة النقد، وثانياً، تتناسب كتلة وسيلة التداول، أي النقد، بصورة طردية مع أسعار السلع. وستحدث الظاهرة نفسها بالضبط لو جرى، عوضاً عن هبوط قيمة الذهب مثلاً، استبدال الذهب بالفضة كمقياس للقيمة، أو جرى، عوضاً عن ارتفاع قيمة الفضة، إقحام الذهب بدلاً من الفضة كمقياس للقيمة. ففي الحالة الأولى ستكون الفضة الجارية أكثر مما كان الذهب، وفي الحالة الثانية سيكون الذهب الجاري أقل مما كانت الفضة من قبل. بيد أن قيمة مادة النقد، في كلا الحالين، أي قيمة السلعة التي تقوم بوظيفة مقياس للقيمة، تكون قد تغيَّرت، وتغيرت معها أيضاً أسعار السلع التي تعبّر عن قيمها في النقد، وتغيّرت كتلة النقد الجاري الذي تكمن وظيفته في تحقيق هذه الأسعار. لقد رأينا أن لميدان التداول باباً يلج منه الذهب (أو الفضة، أي مادة النقد عموماً) بوصفه سلعة ذات

قيمة معيَّنة. من هنا، حين يتولّى النقد وظيفته كمقياس للقيمة، أو لتحديد الأسعار، يُفترض أن قيمته قد تحدَّدت أصلاً قبل ذلك. وإذا حدث أنْ هبطت قيمة مقياس القيمة [132] هذا [النقد]، فإن هذه الواقعة ستظهر أولاً في تغيُّر أسعار تلك السلع التي تُقايض مباشرة بالمعادن الثمينة، بوصفها سلعاً، في مصدر إنتاج هذه الأخيرة. بيد أن الجزء الأعظم من السلع الأخرى، خصوصاً في المراحل غير الناضجة من تطور المجتمع البورجوازي، يظل لزمن أطول مُقدَّراً بالقيمة القديمة الوهمية التي كان مقياس القيمة يتمتع بها. مع ذلك، فإن السلعة الواحدة تُصيب الأخرى بالعدوى من خلال علاقة القيمة المشتركة القائمة بينهما، بحيث تستقر الأسعار الذهبية أو الأسعار الفضية تدريجياً، وفقاً للنسب التي تتحدد بقيمها المُقارنة، حتى يُصار في نهاية المطاف إلى تقدير قيم كل السلع على أساس القيمة الجديدة للمعدن النقدي. وتصاحب عملية التعادل هذه زيادة مستمرة في كمية المعادن الثمينة، زيادة تنشأ عن تدفقها لتحلّ محل السلع التي تُقايض بها هذه المعادن مباشرة في مصدر إنتاجها. إذن بمقدار ما تكتسب السلع عامة أسعارها المصححة، وبمقدار ما تصبح قيمها مُقدَّرة بموجب القيمة الجديدة للمعادن الثمينة التي هبطت وقد تستمر في الهبوط إلى حد معيَّن، تكون كمية المعدن الإضافية، الضرورية لتحقيق الأسعار الجديدة قد توافرت بنفس النسبة. إن النظرة الأحادية للنتائج التي تمخضت عن اكتشاف مناجم جديدة للذهب والفضة، قادت بعض الاقتصاديين، في القرن السابع عشر، وبالأخص في القرن الثامن عشر، إلى استنتاج خاطىء يفيد أن أسعار السلع قد ارتفعت جرّاء ازدياد كمية الذهب والفضة اللذين يقومان بمهمّة وسيلة التداول. ومن الآن فصاعداً، سنعتبر قيمة الذهب محدَّدة، كما هو الحال، في الواقع في لحظة قيامنا بتقدير سعر سلعة معيَّنة.

وإذا سلّمنا بهذه الفرضية، فإن كتلة وسيلة التداول تتقرر بمجموع أسعار السلع التي يتعين تحقيقها. ولو افترضنا الآن، أيضاً، إن سعر كل سلعة معيَّنة محدَّد، فإن مجموع الأسعار يتوقف بديهيًا على كتلة السلع المطروحة في التداول. ولا حاجة للمرء لأن يعتصر دماغه كي يدرك أنه إذا كان كوارتر من القمح يكلِّف جنيهين، فإن 100 كوارتر ستكلف 200 جنيه، و200 كوارتر 400 جنيه، وهكذا دواليك، وإن كمية النقد الذي يحلّ محل القمح عند بيع هذا الأخير ينبغي أن تزداد بازدياد كمية هذا القمح.

وإذا افترضنا أن كتلة السلع محددة سلفاً، فإن كتلة النقد المتداوَل تتباين وفق تقلبات أسعار تلك السلع. فهذه الكتلة تزداد أو تتقلص لأن مجموع الأسعار يزداد أو يتقلص تبعاً لتغيُّر السعر. وليس ضرورياً، لتوليد هذه النتيجة، أن ترتفع أو تهبط أسعار جميع

السلع في آن واحد. فارتفاع أسعار عدد من السلع الرئيسية في حالة أولى، أو هبوط أسعارها في حالة أخرى، يكفي لزيادة مجموع الأسعار في هذه الحالة، وتخفيض مجموعها في الحالة الأخرى، وبالتالي وضع مقدار أكبر أو أقل من النقد قيد التداول. وسواء كان تغيُّر أسعار السلع ناجماً عن حدوث تغيُّر فعلي في قيم السلع، أو ناتجاً عن محض تقلبات في أسعار السوق، فإن التأثير الواقع على كتلة وسيلة التداول يبقى على حاله.

[133] لنفترض وقوع عدد من البيوعات، أي بيوعات الاستحالات الجزئية، بصورة منفصلة، متزامنة، ومتجاورة في المكان: ولنقل إنها بيوعات كوارتر واحد من القمح، و20 ياردة من القماش، وإنجيل واحد، و4 غالونات من البراندي. وإذا كان سعر كل مادة جنيهين إسترلينيين فإن مجموع الأسعار التي ينبغي تحقيقها يساوي 8 جنيهات إسترلينية، ويترتب على ذلك بالتالي أن 8 جنيهات من النقد ينبغي أن تُطرح في التداول. أما إذا كانت هذه السلع، من جهة أخرى، حلقات في السلسلة التالية من الاستحالات: كوارتر قمح ـ جنيهان ـ 20 ياردة قماش ـ جنيهان ـ إنجيل واحد ـ جنيهان ـ 4 غالونات براندي ـ جنيهان، وهي سلسلة عرفناها جيداً من قبل، فإن الجنيهين، في هذه الحالة، يعملان على مداولة هذه السلع الواحدة إثر الأخرى؛ وبعد تحقيق أسعارها على التوالي، ومجموعها 8 جنيهات، يستقر الجنيهان أخيراً في جيب مقطّر البراندي. وهكذا يقومان بأربع دورات. إن تكرار انتقال قطع النقد نفسها من يد إلى يد يطابق التغيّر المزدوج في شكل السلع، وحركتها في اتجاهين متعاكسين خلال مرحلتين متضادتين من التداول، كما يُطابق تداخل استحالات مختلف السلع[76]. إن الأطوار المتضادّة والمكمّلة بعضها لبعض والتي تتألف منها عملية استحالة السلعة، لا يمكن أن تقع متجاورة في المكان، بل متعاقبة في الزمان. إن المقاطع الزمنية هي التي تؤلف مقياس طول العملية، أو، بتعبير آخر، تقاس سرعة جريان النقد بعدد الدورات التي تقوم بها قطعة نقد معيَّنة في زمن معيَّن. لنفترض أن تداول السلع الأربع تلك يستغرق يوماً واحداً مثلاً. وعليه فإن مجموع الأسعار الواجب تحقيقها في اليوم الواحد تبلغ 8 جنيهات، وعدد الدورات التي تقوم بها قطعتا النقد هاتان يبلغ 4 دورات، وكتلة النقد المتداول هي جنيهان. إذن، فبالنسبة لفترة زمنية

(76) «إن المنتوجات هي التي تحرّك» (النقد) «وتجعله يُتداوَل... وسرعة حركته» (النقد) «تعوّض عن كميته. وحين تكون ثمة حاجة إليه، فإنه لا يفعل شيئاً سوى الانزلاق من يد لأخرى، من غير أن يتوقف لحظة واحدة». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 915-916).

معيَّنة خلال عملية التداول، تنشأ لدينا العلاقة التالية: إن كمية النقد الذي يؤدّي وظيفة واسطة للتداول = مجموع أسعار السلع مقسوماً على عدد التداولات التي تقوم بها القطع النقدية ذات الفئة الواحدة والتي تقوم بوظيفة وسيلة التداول. وهذا قانون عام. يتألف التداول الكلّي للسلع في بلد معيَّن خلال فترة محددة من استحالات جزئية، أي عمليات بيع (أو شراء) عديدة، منفصلة، متزامنة، ومتجاورة في المكان، وإنَّ عمليّات البيع هذه التي هي في الوقت نفسه عمليات شراء تغيّر فيها قطعة النقد مكانها مرة واحدة فقط، أو تقوم بدورة واحدة فقط، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يتألف هذا التداول الكلّي للسلع من سلسلة استحالات متمايزة وعديدة، تسير جنباً إلى جنب في جزء، وتتداخل بعضها ببعض في جزء آخر، وتقوم كل قطعة من النقد في أي واحدة من هذه السلاسل الوفيرة، بعدد من التداولات قد يزيد أو ينقص حسب الظروف. وإذا ما كان إجماليُّ عدد [134] التداولات التي تقوم بها جميع القطع النقدية من الفئة الواحدة معيَّناً، أمكننا التوصل إلى متوسط عدد التداولات التي تقوم بها قطعة واحدة من تلك الفئة، أو أمكننا التوصل إلى متوسط سرعة جريان النقد. وبالطبع فان كتلة النقد، التي يُلقى بها في عملية التداول في مطلع كل نهار، تتحدد طبعاً بمجموع أسعار كل السلع المتداولة بصورة متزامنة ومتجاورة في المكان. وما إن تُزجَّ في عملية التداول حتى تغدو كل قطعة من النقد مسؤولة عن الأخرى، إن جاز التعبير. فإن أسرعت واحدة في الدوران، أبطأت الأخرى أو خرجت من ميدان التداول، نظراً لأن التداول لا يستطيع أن يستوعب غير تلك الكتلة من الذهب التي إذا ما ضُربت بالعدد الوسطي لدورات عناصرها المنفردة، كان الناتج مساوياً لمجموع الأسعار التي ينبغي تحقيقها. فإذا ارتفع عدد الدورات التي تقوم بها قطع معيَّنة من النقد، نقصت كتلة النقد قيد التداول. وإذا هبط عدد الدورات، ازدادت كتلة النقد. وبما أن كمية النقد الذي يمكن أن يقوم بوظيفة وسيلة التداول تكون معيَّنة عندما يكون متوسط سرعة الجريان معيَّناً، فيكفي أن نطرح في التداول كمية معيَّنة من الأوراق النقدية من فئة الجنيه الإسترليني لإخراج العدد نفسه من الجنيهات الذهبية من التداول، وهي حيلة تعرفها كل المصارف جيداً.

وكما أن عملية تداول السلع أو دورة الاستحالات المتضادة التي تمر بها هذه السلع تنعكس في جريان النقد، كذلك فإن سرعة هذا الجريان تعكس السرعة التي تغيّر بها السلع شكلها، وتعكس التداخل المستمر لسلسلة استحالات واحدة مع سلسلة استحالات أخرى، وتعكس سرعة التبادل المادي (الأيض) الاجتماعي، والاختفاء المباغت للسلع من نطاق التداول، وحلول سلع جديدة محلها بسرعة مماثلة. وعليه تتجلى في سرعة

جريان النقد، الوحدة المتدفقة التي تجمع الطورين المتضادين والمكمّلين بعضهما بعضاً، وحدة تحوّل السلع من مظهر الاستعمال إلى مظهر القيمة، وتحولها مجدداً من مظهر القيمة إلى مظهر الاستعمال، أو وحدة عمليتي البيع والشراء. وبالعكس فإن تباطؤ جريان النقد، يعكس انفصال هاتين العمليتين إلى طورين متضادين مستقلين عن بعضهما، ويعكس الركود في تغيّر الشكل، وبالتالي الركود في تبادل المادة (الأيض) الاجتماعي. وبالطبع لا نجد في التداول نفسه أي تفسير لمنشأ هذا الركود، فهو يبرز الظاهرة نفسها ليس إلّا. وحين ترى جمهرة الناس، عند تباطؤ جريان النقد، أن النقد يظهر ويختفي في أطراف التداول بسرعة أقل، فإنهم، بالطبع، يعزون هذا التباطؤ إلى وجود نقص في كمية وسيلة التداول[77].

---

(77) «بالنظر إلى أنّ النقد.. هو المقياس العام للبيع والشراء، فإن كل إنسان عنده أي شيء للبيع ولا يستطيع أن يجد له شارياً، يميل حالاً للظن، بأن نقص النقد في المملكة، أو المنطقة، هو السبب الذي يمنع تصريف سلعه، وهكذا يصرخ الجميع أن ثمة نقصاً في النقد، وهذا خطأ فاحش... ما الذي يريده هؤلاء الذين يزعقون سعياً وراء النقد؟... المزارع يشكو... فهو يظن أنه لو كان ثمة نقد كثير في البلاد لحظي بسعر لسلعه. وهنا، يبدو، أن ما يعوزه، ليس النقد، بل سعر لقمحه وماشيته التي يروم بيعها، ولكنه لا يستطيع.. لماذا لا يستطيع الحصول على سعر؟... أولاً ـ إما أن يكون ثمة قمح وماشية أكثر مما ينبغي في البلاد، بحيث أن غالبية الذين يأتون إلى السوق بحاجة إلى البيع مثله، وقلة منهم تحتاج إلى الشراء، أو: ثانياً ـ إنعدام المنفذ الاعتيادي للتصدير الخارجي عن طريق النقل... أو: ثالثاً ـ هبوط الاستهلاك كما يحدث حين لا ينفق الناس، بسبب الفقر، الكثير في بيوتهم مثلما كانوا يفعلون من قبل. إذن فما يؤدي إلى تصريف منتوجات المزارع، ليس زيادة النقد، بل إزالة أحد هذه الأسباب الثلاثة، التي تضعف السوق فعلاً... وعلى النحو ذاته يفتقر التاجر وصاحب الدكان إلى النقد، أي أنهما يفتقران إلى منفذ لتصريف السلع التي يتعاملان بها، بسبب ضيق السوق...». إن (أمة من الأمم) «لا تزدهر خير ازدهار إلّا عندما تقفز الثروات من يد إلى يد». (سير ديودلي نورث، أطروحة حول التجارة، لندن، 1691، ص 11 ـ 15 ومواضع أخرى).

(Sir Dudley North, *Discourses upon Trade*, London, 1691, p. 11-15 passim).

وإن جميع أفكار هرنشفاند الخيالية تتلخص في أن التناقضات الناشئة عن طبيعة السلعة، والتي تُعاود الظهور في مجرى التداول، يمكن إزالتها بزيادة كمية وسيلة التداول (النقد). ولكن إذا كان الوهم الشائع يعزو الركود في الإنتاج والتداول إلى عدم كفاية وسيلة التداول (النقد) من جهة، فلا يترتب على ذلك بأي حال، من جهة أخرى، أن نقصاً فعليًا في وسيلة التداول، من جرّاء تدخّل تشريعي أخرق لتنظيم تداول العملة الجارية (regulation of currency) لا يفضي إلى حدوث ركود كهذا.

[135] إن الكمّية الكلّية للنقد، الذي يؤدي وظيفة وسيلة للتداول خلال فترة معيَّنة، تتحدد من جهة بمجموع الأسعار في عالم السلع المتداولة، وتتحدد من جهة أخرى، بسرعة أو بطء تَعاقُب الأطوار المتعارضة لعملية التداول. وعلى هذه السرعة يتوقف مقدار ما تحققه قطعة النقد الواحدة، في المتوسط، من مجموع الأسعار. غير أن مجموع أسعار السلع المتداولة يتوقف على كمية، وكتلة أسعار كل نوع من هذه السلع. وهذه العوامل الثلاثة جميعاً، حركة الأسعار، كتلة السلع المتداولة، وأخيراً سرعة جريان النقد، هي عوامل تتغير في اتجاهات شتى وبنسب شتى. لهذا فإن مجموع الأسعار الواجب تحقيقها، وبالتالي كمية وسيلة التداول التي تتوقف على هذا المجموع، يتغيران وفق التغيرات المتعددة لتركيبة العوامل الثلاثة مجتمعة. ولن ندرس من هذه سوى تلك التي لعبت الدور الأهم في تاريخ أسعار السلع.

وحين تظل الأسعار ثابتة، فقد تزداد كتلة وسيلة التداول بزيادة كتلة السلع المتداولة، [136] أو بهبوط سرعة جريان النقد، أو بالاثنتين معاً. وبالعكس، قد تنخفض كتلة وسيلة التداول بانخفاض كتلة السلع، أو بزيادة سرعة تداولها.

أما إذا حدث ارتفاع عام في الأسعار، فإن كتلة وسيلة التداول يمكن أن تظل ثابتة، شرط أن تنخفض كتلة السلع قيد التداول بنفس نسبة ارتفاع أسعارها، أو أن تزداد سرعة جريان النقد بنفس معدل ارتفاع الأسعار، مع ثبات كتلة السلع قيد التداول. وقد تنخفض كمّية وسيلة التداول، إما بسبب انخفاض كمّية السلع على نحو أسرع، أو بسبب ارتفاع سرعة الجريان بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار.

وإذا ما حدث هبوط عام في أسعار السلع، فإن كتلة وسيلة التداول يمكن أن تظل ثابتة، شريطة أن تزداد كمّية السلع بنفس نسبة هبوط أسعارها، أو شريطة أن تنخفض سرعة جريان النقد بنفس النسبة. وتزداد كتلة وسيلة التداول، بشرط أن تزداد كتلة السلع بسرعة أكبر، أو تنخفض سرعة التداول بسرعة أكبر من انخفاض الأسعار.

ويمكن لهذه التغيرات التي تطرأ على مختلف العوامل أن تعوّض بعضها بعضاً بحيث يظل مجموع الأسعار الواجب تحقيقها وكتلة النقد قيد التداول ثابتة، وذلك على الرغم من استمرار تقلُّب هذه العوامل. والواقع أننا نجد، خاصة إذا تأملنا فترات طويلة، أن كتلة النقد الجاري، في بلد ما، كثيراً ما تثبت عند معدل وسطي معيَّن، وأنها تنحرف عن هذا المعدل بدرجة أقل بكثير مما قد نتوقع للوهلة الأولى، مستثنين من ذلك بالطبع الاضطرابات الدورية العنيفة التي تنشأ عن الأزمات الصناعية والتجارية، أو عند حدوث تقلبات، أكثر ندرة، في قيمة النقد.

إن القانون القائل بأن كمية وسيلة التداول تتحدد بمجموع أسعار السلع المتداولة، ومتوسط سرعة جريان النقد[78]، يُمكن أن يصاغ أيضاً على الوجه التالي: إذا كان مجموع قيم السلع ومتوسط سرعة استحالاتها محدَّدين، فإن كمية النقد أو المعدن الثمين [137] الجاري كنقد، تتوقف على قيمة ذلك المعدن بالذات. أما التوهم بأن الأمر على عكس ذلك، أي أن الأسعار تتحدد بكتلة وسيلة التداول، وأن هذا الأخير يتوقف على كتلة المعادن الثمينة الموجودة في البلاد[79]، إن هذا الوهم يرتكز، كما شاء له واضعوه

---

(78) «ثمة مقياس معيَّن ونسبة معيَّنة من النقد، ضروريان لتسيير تجارة أمّة من الأمم، وإذا بات أكثر أو صار أقل أصيبت هذه التجارة بالضرر، تماماً مثلما أن هناك نسبة معيَّنة من أرباع البنسات ضرورية بالنسبة لتجارة المفرّق لفكّ النقود الفضية، ولتسوية حتى تلك الحسابات التي لا يمكن تسويتها بأصغر القطع الفضية.. والآن، مثلما أن نسبة عدد أرباع البنسات اللازمة للتجارة تُحسب، وفقاً لعدد الناس وكثرة المبادلات في ما بينهم، وكذلك، من حيث المبدأ، وفقاً لقيمة أصغر قطع النقد الفضية، كذلك الحال مع نسبة النقد (الذهبي أو الفضي) اللازم لتجارتنا، حيث ينبغي أن تُحسب بالمثل، وفقاً لكثرة التبادلات التجارية وضخامة المدفوعات». (وليم بيتي، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 17).

(W. Petty, *A Treatise on Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 17).

وقد دافع آ. يونغ عن نظرية هيوم ضد هجمات ج. ستيوارت وغيره في كتابه، الحساب السياسي، *Political Arithmetic*، لندن، 1774، حيث يوجد فصل خاص بعنوان: الأسعار تتوقف على كمية النقد، *Prices depend on quantity of money* في الصفحة 112 وما يليها. وقد أوضحت في كتابي: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 149، قائلاً: «إنه (آدم سميث) يمرّ دونما تعليق على مسألة كمية العملة المعدنية قيد التداول، ويعالج النقد، بصورة خاطئة تماماً، على أنه مجرد سلعة». ولا ينطبق هذا القول إلّا بمقدار ما يعالج آدم سميث النقد بحكم الروتين (ex officio). فبين حين وآخر يعبّر آدم سميث عن الرأي الصحيح، كما في نقده لمذاهب الاقتصاد السياسي السابقة، حيث يقول: «إن كمية العملة المعدنية، في أي بلد من البلدان، تتحدد بقيمة السلع التي سيجري تداولها بواسطة هذه العملة... إن قيمة السلع التي تُباع وتُشرى سنوياً، في أي بلد، تستلزم لتداولها وتوزيعها بين المستهلكين كمية معيَّنة من النقد ولا يمكن أن تستخدم أكثر منها. إن قناة التداول تجتذب بالضرورة مبلغاً يكفي لملئها، فلا تستوعب أكثر منه» (ثروة الأمم، [المجلد الثالث]، الجزء الأول من المجلد الرابع، الفصل الأول، [ص87-89]. *Wealth of Nations*) وبنفس هذا الأسلوب بحكم الروتين (ex officio) يبدأ آدم سميث مؤلّفه بتمجيد تقسيم العمل، ليقوم أحياناً بعد ذلك، في الكتاب الأخير، الذي يعالج مصادر إيرادات الدولة، بتكرار لعنات أستاذه آ. فيرغسون على تقسيم العمل.

(79) «مؤكد أن أسعار الأشياء ترتفع، في أية مادة، بزيادة الذهب والفضة عند السكان، وبالنتيجة حيثما تناقص الذهب والفضة لدى أمّة من الأمم، هبطت أسعار كل الأشياء بما يتناسب مع هذا

[138] الأوائل، على فرضية سخيفة تقول إن السلعة لا تمتلك سعراً، والنقد لا يمتلك قيمة حين يدخلان التداول أول مرة، وإن جزءاً صحيحاً من خليط السلع يُبادل بجزء صحيح من كومة المعادن الثمينة(80).

= الانخفاض في النقد». (جاكوب فاندرلنت، النقد يجيب على كل الأشياء، لندن، 1734، ص5).
(Jacob Vanderlint, *Money Answers all Things*, London, 1734, p. 5).
إن مقارنة دقيقة بين هذا الكتاب و«أبحاث» هيوم (Hume, «Essays») تثبت لي، بما لا يقبل الشك، أن هيوم قد اطّلع على وأفاد من كتاب فاندرلنت، وهو كتاب هامّ بالتأكيد. ونجد أن باربون وكتّاباً آخرين قبله بكثير، كانوا يتمسكون، هم أيضاً، بالرأي القائل إن الأسعار تتحدد بكمية وسيلة التداول. ويقول فاندرلنت: «لا تُلحق التجارة غير المقيدة أيما ضرر، بل تُثمر فوائد عظيمة للغاية؛ فبما أنها تؤدي إلى تقليل النقود (cash) لدى الأمّة، وهو ما تتوخى التحريمات الحيلولة دون وقوعه، فإن الأمم التي تتلقى هذه النقود سوف تجد أن سعر كل الأشياء يرتفع بزيادة النقود عندها. و.. سرعان ما تصبح مصنوعاتنا، وكل ما عداها، معتدلة السعر بحيث تقلب ميزان التجارة لمصلحتنا، فتعيد بذلك النقد إلينا ثانية». (المرجع السابق، ص 43-44).

(80) إن القول بأن سعر صنف واحد من السلع يؤلف جزءاً من مجموع أسعار كل السلع المطروحة في التداول، افتراض بديهي. أما كيف تبادَل قيم استعمالية، غير قابلة للقياس والمقارنة في ما بينها، بكلّيتها (en masse) لقاء المقدار الكلي من كتلة الذهب أو الفضة الموجودة في بلد معيَّن، فأمر يستعصي على الادراك. ولو صيرنا كل السلع، معاً، سلعة كلّية واحدة، بحيث تشكل السلعة الواحدة جزءاً صحيحاً منها، لبلغنا هذه النتيجة الجميلة: السلعة الكلّية = س قنطاراً من الذهب، والسلعة آ = جزءاً صحيحاً من السلعة الكلّية = نفس الجزء الصحيح من س قنطار ذهب. وهذا ما يردده مونتيسكيو وهو جادّ تماماً: «لو قارنا كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم بمجموع السلع الموجودة فيه، فإن من المؤكد أن بوسع كل صنف أو سلعة أن تُقارن بجزء معيَّن من الكتلة الكلّية للذهب والفضة. ولو افترضنا أنه لا يوجد سوى صنف أو سلعة واحدة في العالم، أي أنه لا توجد غير سلعة واحدة للشراء، وأنها يمكن أن تتجزأ مثل النقد، لوجدنا: أن جزءاً من هذه السلعة سوف يطابق جزءاً من كتلة النقد، ونصف مجموع هذه يعادل نصف مجموع ذاك، إلخ. إن تقرير سعر للأشياء يتوقف دوماً، وبشكل أساسيّ، على نسبة مجموع الأشياء إلى مجموع الرموز النقدية». (مونتيسكيو، المرجع المذكور نفسه، الجزء الثالث، ص 12-13). أما بخصوص ما أُضيف لهذه النظرية من تطوير على يد ريكاردو وتلاميذه جيمس ميل، لورد اوفرستون وآخرين، راجع مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ص 140 ـ 146 وص 150 وما يليها. لقد تعلّم جون ستيوارت ميل، بمنطقه الاصطفائي المعتاد، كيف يعتنق في آن واحد رأي والده، جيمس ميل، والرأي المناقض. ولو قمنا بمقارنة نص مؤلفه الطويل: مبادىء الاقتصاد السياسي، *(Principles of Political Economy)*، بمقدمته للطبعة الأولى التي يعرض فيها نفسه كآدم سميث عصره ـ

(ج) العملة. رمز القيمة

إن ظهور النقد بمظهر عملة، يرجع إلى وظيفته كوسيلة للتداول. فوزن جزء الذهب الذي يتمثل، في الخيال، بأسعار السلع أو الأسماء النقدية للسلع، ينبغي أن يواجه هاته السلع، في نطاق التداول، على شكل عُملة، أو بهيئة قطع من الذهب من فئة مماثلة. وسكّ العملة، شأن تثبيت معيار للأسعار، عمل من وظائف الدولة. والأزياء الرسمية [139] الوطنية المتباينة التي يرتديها الذهب والفضة بوصفهما عملة، ويخلعانها ثانية في السوق العالمية، إنما تشير إلى الانفصال القائم بين المجال الداخلي أو الوطني لتداول السلع والمجال العالمي العام للتداول.

إذن، فالاختلاف الوحيد بين العملة الذهبية والسبيكة هو اختلاف في الهيئة ليس إلّا، ويمكن للذهب أن ينتقل من أحد الشكلين إلى الآخر في أي وقت(81). وما إن تغادر

= فستُصاب بالحيرة، أيهما أجدر بالاعجاب، سذاجة الرجل أم سذاجة الجمهور، الذي سلّم عن حسن نية بادعائه أنه آدم سميث زمانه رغم أنه لا يشبهه إلّا مثلما يشبه الجنرال وليامز كارس الكارسي، دوق ويلنغتون. إن البحوث الأصلية التي وضعها السيد ج. س. ميل في حقل الاقتصاد السياسي، وهي لا شاملة ولا عميقة المضمون، سنجدها محتشدة في اصطفاف عسكري، في كتيّبه الصغير المعنون: بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي *Some Unsettled Questions of Political Economy* الذي ظهر عام 1844. أما لوك فيؤكد من دون مواربة وجود صلة بين غياب القيمة عن الذهب والفضة، وتحديد قيمتيهما بالكمية وحدها. «وبما أن البشرية ارتضت أن تُسبغ على الذهب والفضة قيمة وهمية... فإن القيمة الباطنية المعتبرة في هذين المعدنين، ليست شيئاً آخر غير الكمية». (ج. لوك، بعض التأملات، إلخ، 1691، المؤلفات المنشورة، 1777، المجلد الثاني، ص 15).

(J. Locke, *Some Considerations etc.*, 1691, [in] *Works*, Ed, 1777, Vol, II, p. 15).

(81) ليس في نيتي أن أعنى بتفاصيل كالتي تتعلق بالرسم المثبت على العملة. غير أنني، لأجل المتملّق الرومانسي الذليل آدم موللر الذي يُعجب أيما إعجاب بـ «الكرم السخي» للحكومة الإنكليزية التي تسكّ العملات مجاناً(*)، أورد الرأي التالي للسير ديودلي نورث: «للذهب والفضة، شأن سائر السلع، مدّهما وجزرهما. فحين تصل كميات منهما من إسبانيا، تؤخذ إلى البرج، لتُسكّ نقوداً. ولا يمر طويل وقت حتى يرد طلب على السبائك للتصدير ثانية. فإن لم تكن ثمة سبائك، وكان الذهب كله بصورة عُملة، فما العمل إذن؟ فليُصهر من جديد، فلن نخسر في ذلك شيئاً، لأن سكّ العملة لا يكلف المالك بنساً. هكذا يهزأون بالأمة، ويجعلونها تدفع ثمن حزم القش طعاماً للحمير. ولو كان على التاجر أن يدفع ثمن سكّ النقود لما أرسل فضته إلى البرج من غير

العملة دار السكّ، حتى تجد نفسها على طريق بوتقة المصهر. فخلال الجريان، تتهرّأ العملة بدرجات متفاوتة، فالجنيه الذهبي مثلاً، عند كل خطوة يخطوها، يفقد شيئاً من وزنه رغم أنه يحتفظ بذات الاسم. وتبدأ عملية الافتراق بين الاسم والجوهر، وبين المحتوى الاسمي والمحتوى الفعلي. وتصبح العملات من الفئة الواحدة مختلفة في القيمة، جراء اختلافها في الوزن، ويأخذ وزن الذهب المُثبَّت كمعيار للأسعار بالابتعاد عن وزن الذهب الذي يقوم بوظيفة وسيلة للتداول، ويكفّ الأخير، لهذا السبب، عن أن يكون مُعادِلاً حقيقياً للسلع التي يحقق أسعارها. وما تاريخ سكّ العملات، ابتداء من العصور الوسطى وانتهاء بالقرن الثامن عشر، إلّا تاريخ هذا الاضطراب المتجدّد أبداً. إن النزوع الطبيعي لعملية التداول إلى تحويل الوجود الذهبي للعملات إلى محض مظهر ذهبي، تحويل العملات إلى مجرد رموز لوزن المعدن الذي يُفترض رسمياً أن تحتويه، أمر تعترف به التشريعات المعاصرة التي تثبّت درجة الوزن المفقود الذي يكفي لأن يجعل العملة الذهبية غير قابلة للتداول، أو ينزع عنها صفة النقد الشرعي.

[140] إن جريان العملة، ذاته، يُحدث انفصالاً بين وزنها الإسمي ووزنها الحقيقي، ويولّد تمايزاً بين وجودها كقطع من المعدن، من جهة، ووجودها كعُملة تقوم بوظيفة محددة. وهذه الحقيقة تنطوي على إمكانية كامنة للاستعاضة عن العملات المعدنية برموز بديلة من مادة أخرى، أو رموز تقوم بنفس وظيفة العُملة. ولعل الصعوبات العملية التي تعترض سكّ مقادير من الذهب والفضة متناهية في الصغر، والظروف التي جعلت معدناً غير ثمين يُستخدم في البداية كمقياس للقيمة بدلاً من المعادن الثمينة، كالنحاس عوضاً عن الفضة، والفضة عوضاً عن الذهب، وواقع أن المعادن الأقل شأناً تظل قيد التداول كنقد حتى تخلعها المعادن الثمينة عن العرش ـ إن هذه الحقائق جميعاً تفسر الأدوار التاريخية التي لعبها النحاس والفضة كرموز بديلة عن العملات الذهبية. فرموز الفضة والنحاس تحلّ محل الذهب في مجالات التداول السلعي التي تنتقل فيها العملات من يد إلى يد بأقصى سرعة، وتتعرض فيها إلى أكبر قدر من الاهتلاك؛ ويجري ذلك حيثما تتواتر عمليات البيع والشراء بمقادير صغيرة جداً دون انقطاع. ولكي لا تحتل هذه التوابع بصورة دائمة موقع

= إمعان في التفكير، ولكانت قيمة الفضة المسكوكة نقداً أعلى من الفضة التي لم تُسكّ». (سير ديودلي نورث، المرجع المذكور نفسه، ص 18) ولقد كان نورث نفسه من أوائل التجار في عهد شارل الثاني [(*) آدم. هـ. موللر، عناصر فن الحكم، برلين، 1809، ص280].

[A. H. Müller, *Die Elemente der Staatskunst*, Berlin, 1809, p. 280 . برلين. ن].

الذهب، تحدّد التشريعات الحد الأدنى من مقادير هذه التوابع التي يُلزم البائع بقبولها كمدفوعات عوضاً عن الذهب. ومن الطبيعي أن تتداخل المسارات الخاصة التي تسلكها مختلف فئات العملة أثناء الجريان. فالعملات المعدنية الصغيرة ترافق الذهب، لدفع أجزاء من كسور أصغر عملة ذهبية، والذهب يتدفق باستمرار على دائرة تداول المفرق، من جهة، ويُطرد من هذه الدائرة، من جهة أخرى، حين يُستبدل بالعملات المعدنية الصغيرة[82].

ويُثبَّت وزن المعدن في الرموز المعدنية الفضية والنحاسية بموجب القانون على نحو اعتباطي. وحين تدخل هذه الرموز الفضية والنحاسية ميدان الجريان تتعرض للاهتلاك بسرعة أكبر من تهرّؤ العملة الذهبية. ولذلك تكون وظيفتها كعملة مستقلة كلياً عن وزنها، وبالتالي مستقلة عن أي قيمة. ويصبح وجود الذهب كعملة، منفصلاً كلياً عن جوهر قيمة هذا الذهب. لذا فإن أشياء لا تتمتع، نسبياً، بأية قيمة، كالقطع الورقية مثلاً، يُمكن أن تقوم بوظيفة العملة بدلاً عنه. ويبقى هذا الطابع الرمزي الخالص مستوراً، إلى حد معيَّن، في الرموز المعدنية، لكنه واضح كالنهار في العملة الورقية. والواقع أن **الصعوبة تنحصر** [141] **في الخطوة الأولى** *(Ce n'est que le premier pas qui coûte)*.

ولا نشير، هنا، إلّا إلى النقد الورقي غير القابل للتحويل الذي تصدره الدولة ويكون تداوله إلزامياً. ويُولد هذا النقد، مباشرة، من تداول العملات المعدنية. أما النقد الائتماني فيفترض توافر شروط لا تزال مجهولة لدينا، من وجهة نظر التداول البسيط للسلع التي نعالج بها الموضوع حالياً. غير أن بوسعنا الاكتفاء بالقول إنه بمقدار ما ينشأ

(82) «لو كانت الفضة لا تتجاوز أبداً ما يلزم للمدفوعات الصغيرة، لما أمكن جمع كميات كافية منها لتسديد المدفوعات الكبيرة... واستخدام الذهب لتسديد المدفوعات الضخمة يفترض بالضرورة أيضاً استخدامه في تجارة المفرّق: فأولئك الذين عندهم عملة ذهبية يدفعونها في عمليات الشراء الصغيرة ويتلقّون مع السلعة المشتراة الفضة تسديداً للباقي، وبهذه الطريقة يخرج فائض الفضة من هذا المجال وينتشر في التداول العام، ولولا ذلك لأربك الفائض تجار المفرّق. ولو كان هناك من الفضة قدر يكفي لتسديد المدفوعات الصغيرة، بصورة مستقلة عن الذهب، لوجب على تاجر المفرّق استلام الفضة من عمليات الشراء الصغيرة، ولتراكمت هذه الفضة بالضرورة بين يديه». (ديفيد بوكانن، بحث في السياسة الضريبية والتجارية لبريطانيا العظمى، إدنبرة، 1844، ص 248-249. David Buchanan, *Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain*, Edinburgh, 1844, p. 248-249).

النقد الورقي عن وظيفة النقد كواسطة للتداول، فإن جذور النقد الائتماني تنبع، عفوياً، من وظيفة النقد كوسيلة دفع[83].

وتطرح الدولة في التداول من خارجه، قطعاً من الورق تحمل على وجهها شتى التسميات النقدية، مثل: جنيه واحد، 5 جنيهات، إلخ. وبمقدار ما تحلّ هذه الأوراق، فعلياً، محل الكمية نفسها من الذهب، فإن حركتها ليست سوى انعكاس للقوانين التي تنظّم جريان النقد ذاته. ولا يمكن أن ينبثق قانون خاص بتداول النقد الورقي إلّا عن النسبة التي يمثّل النقد الورقي فيها الذهب. ومفاد هذا القانون ببسيط العبارة ما يلي: إن إصدار النقد الورقي ينبغي ألّا يفوق مقدار الذهب (أو الفضة، حسب الحال) الذي تعوّض الرموز عنه في التداول فعلاً. وبالطبع فإن كمية الذهب التي يستطيع مجال التداول استيعابها، تتذبذب دون انقطاع فوق أو دون مستوى وسطي معيَّن. مع ذلك فإن كتلة وسيط التداول، لا تهبط أبداً دون حدٍّ أدنى معيَّن تقرره التجربة العملية في كل بلد من البلدان. وواقع أن كتلة الحد الأدنى عرضة للتغير المستمر من حيث مكوناتها الجزئية،

---

(83) خطر يوماً للموظف الكبير، وان-ماو-إين، ناظر الخزانة الصيني، أن يعرض على ابن السماء [الإمبراطور ن. ع.] مشروعاً يهدف في السرّ إلى تحويل سندات الإمبراطورية إلى أوراق نقدية مصرفية قابلة للتحويل. غير أن لجنة السندات وجهت له، في تقريرها في نيسان/إبريل 1854، زجراً شديداً. ولم يذكر التقرير ما إذا كان الوزير قد تلقى أيضاً الجلدات التقليدية بعصيّ الخيزران. وينص التقرير في الخاتمة: «لقد فحصت اللجنة مشروعه بعناية، وهي تجد كل شيء فيه لمصلحة التجار، ولا ينطوي على مزيّة مفيدة للتاج». (تقارير البعثة القيصرية الروسية في بكين حول الصين، ترجمها الدكتور ك. آبل و ف. مكلنبرغ عن الروسية، المجلد الأول، برلين، 1858، ص 54 وما يليها).

(*Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China,* Aus dem Russischen von Dr. K. Abel und F.A. Mecklenburg, Erster Band, Berlin, 1858, p. 54 sq).

وعن الخسارة التي تتعرض لها العملات الذهبية جرّاء اهتلاكها أثناء الجريان، يقول محافظ (Governor) بنك إنكلترا في شهادته أمام مجلس اللوردات للنظر في قوانين المصارف (Bankacts): «في كل سنة تصبح طائفة جديدة من الملوك (Sovereign) (ليس بالمعنى السياسي بل بمعنى الجنيهات التي تسمى بالإنكليزية ملوكاً) أخفّ مما ينبغي. والطائفة التي تقضي هذه السنة بوزن تام، تخسر في السنة التالية جرّاء الاهتلاك، ما يكفي لقلب الموازين ضدها». لجنة مجلس اللوردات، عام 1848، رقم 429. (*House of Lords Committe,* 1848, No. 429)

[142] أي واقع أن القطع الذهبية التي يتألف منها تُستبدل من دون انقطاع بقطع ذهبية جديدة، لا يسبب طبعاً أيما تغيُّر في هذا المقدار ولا يؤثر على استمرارية نشاطه في مجال التداول. وعليه يمكن الاستعاضة عن هذا المقدار برموز من الورق. من جهة أخرى لو حدث أن امتلأت كل أقنية التداول اليوم بالنقد الورقي إلى أقصى طاقتها على استيعاب النقد، فإنها قد تفيض غداً من جراء أقل تذبذب في تداول السلع. فيضيع بذلك كل مقياس. وإذا ما تجاوز النقد الورقي حدوده المعقولة، وهي كمية العملات الذهبية من ذات الفئة الواحدة التي يمكن أن تكون قيد التداول فعلياً، فإن هذا النقد الورقي، بصرف النظر عن خطر تعرُّض مكانته إلى تدهور عام، لن يمثّل في عالم السلع، سوى تلك الكمّية من الذهب اللازمة للتداول، والتي يمكن لها وحدها أن تُمثّل بالنقد الورقي وفقاً للقوانين الكامنة في تداول السلع. وإذا كانت كمية النقد الورقي الصادر ضعف ما ينبغي أن تكون عليه، فإن ورقة من فئة الجنيه الإسترليني الواحد التي كانت تمثل $\frac{1}{4}$ أونصة من الذهب، لن تمثل الآن سوى $\frac{1}{8}$ أونصة منه. وهي النتيجة ذاتها التي تحصل لو أن تغيّراً قد طرأ على وظيفة الذهب كمعيار للأسعار. فالقيم التي كان يُعبَّر عنها، من قبل، بسعر جنيه إسترليني واحد، يتم التعبير عنها الآن بسعر جنيهين إسترلينيين.

إن النقد الورقي رمز يمثل الذهب أو يمثل النقد. والعلاقة بينه وبين قيم السلع تنحصر في أن قيم السلع يُعبَّر عنها مثالياً في الكميات نفسها من الذهب التي يمثلها النقد الورقي تمثيلاً رمزياً وحسياً. ولا يكون النقد الورقي رمزاً للقيمة إلّا بمقدار ما يمثل كمّاً من الذهب، وهذا الكمّ من الذهب، يمتلك قيمة شأنه شأن سائر كميات السلع الأخرى[84].

---

(84) حاشية للطبعة الثانية: الفقرة التالية المستقاة من فولارتون تبيّن أن أفضل المؤلفين المختصين بالكتابة عن ماهية النقد، يفتقرون إلى الوضوح في فهم وظائفه المتباينة: «ثمة حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، في نظري، وهي أن الوظائف النقدية التي تؤدّيها العملات الذهبية والفضية عادة، في التبادل المحلي، يمكن أن تؤدّى بنفس الفعالية بمداولة أوراق نقدية غير قابلة للتحويل، لا تمتلك من قيمة غير تلك القيمة الوهمية والعرفية التي تستمدها من القانون. إن قيمة من هذا النوع يمكن أن تفي بكل أغراض القيمة الباطنية، وتبطل حتى ضرورة وجود معيار للقيمة بشرط واحد هو أن تحصر كمية إصدارها بحدود معقولة». (جون فولارتون، تنظيم العملات الجارية، لندن، 1845).
(John Fullarton, *Regulation of Currencies*, 2nd ed., London, 1845, p. 21).
لمجرد أن السلعة التي تقوم بوظيفة النقد يمكن الاستعاضة عنها في التداول بمحض رموز للقيمة فإن وظيفتيها كمقياس للقيمة ومعيار للسعر تعتبران، إذن، زائدتين عن اللزوم!

وأخيراً قد يسأل سائل: لماذا يُمكن أن يُستعاض عن الذهب برموز لا قيمة لها البتة؟ ولكن، كما رأينا من قبل، أنه لا يُستعاض عنه هكذا إلّا حين ينعزل أو يستقل في وظيفته كعملة أو كوسيلة للتداول تحديداً. ولكن استقلال وظيفة الذهب هذه، على أداء الخدمة كوسيلة للتداول، لا يقع لعملات ذهبية منفردة، لكنه يتجلّى في حال استمرار تداول القطع المعدنية المهترئة. وما كل قطعة ذهبية محض عملة، أو وسيلة تداول إلّا بقدر ما [143] يجري تداولها فعلاً. ولكن ما لا يصح لقطع العملة الذهبية المنفردة، يصح على كتلة الحدّ الأدنى من الذهب التي يمكن الاستعاضة عنها بالنقد الورقي. فهذه الكتلة تظل دائماً في نطاق التداول، وتؤدي باستمرار وظيفة وسيلة للتداول، وهي موجودة بوصفها حاملاً لهذه الوظيفة تحديداً. وعليه فإن حركة كتلة الذهب لا تمثل شيئاً غير تعاقب العمليات المتضادة لاستحالات السلع (س ـ ن ـ س) بصورة مستمرة، وهي عمليات ما إنْ تواجه فيها السلعة مظهر قيمتها حتى يختفي ثانية على الفور. إن وجود القيمة التبادلية للسلعة بشكل مستقل، هنا، ليس غير لحظة عابرة، فتغيب سلعة لتحلّ محلها سلعة أخرى على الفور. وفي هذه العملية، التي ينزلق النقد فيها باستمرار من يد إلى يد، يكفي إذن أن يكون للنقد وجودٌ رمزيٌ ليس إلّا. إن وجوده الوظيفي يمتص، إن جاز التعبير، وجوده المادي. ونظراً لكون النقد انعكاساً عابراً وموضوعياً لأسعار السلع، فإنه يقوم مقام رمز لذاته، ويمكنه بالتالي أن يُستبدل برموز[85]. غير أن ثمة شرطاً لازماً لذلك: ينبغي أن يتمتع هذا الرمز بشرعية اجتماعية موضوعية، ويحوز الرمز الورقي هذه الشرعية بواسطة تداوله الإلزامي. ولا يمكن لهذا الفعل القسري من جانب الدولة أن يحصل إلّا في نطاق التداول الداخلي الذي يقع في مجتمع معيَّن، وفي هذا النطاق من دون غيره يستغرق النقد، بالكامل، بوظيفته كوسيلة للتداول أي وظيفته كعملة، وأن يتخذ بالتالي في شكل النقد الورقي وجوداً وظيفياً خالصاً، منفصلاً انفصالاً خارجياً عن جوهره المعدني.

---

(85) نظراً لأن الذهب والفضة، من حيث هما عملة، أو من حيث اقتصارهما على أداء وظيفة وسيلة للتداول، يصبحان مجرد رمز عن ذاتهما، فإن نيكولاس باربون يستمد من هذا الواقع حق الحكومات في أن «ترفع النقد» (to raise money)، أي أن تطلق على وزن الفضة المسمى غروشن، اسم عملة أكبر مثل التالر، وهكذا تدفع للدائنين غروشنات عوضاً عن التالرات. «فالنقد يتهرّأ ويخف وزنه لكثرة ترحاله... فما ينظر إليه الناس عند التساوم، هو فئة النقد وجريانه، وليس كمية الفضة فيه... فالمعدن لا يصير نقداً إلّا بفعل سلطة الدولة». (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 29، 30، 25).

ثالثاً ـ النقد

إن السلعة التي تؤدي وظيفة مقياس للقيمة، وتؤدي بالتالي وظيفة وسيلة للتداول بشخصها هي أو عبر من يمثلها، هي النقد. وعليه فإن الذهب (أو الفضة) إنما هو نقد. [144] إنه يقوم بوظيفته كنقد عندما يتعين عليه أن يكون حاضراً بجسده الذهبي (أو الفضي) الخاص. وعندئذ يُصبح سلعة نقدية، لا بصورة مثالية فقط، كما هو شأنه حين يؤدي وظيفته كمقياس للقيمة، ولا قابل لأن ينوب عنه شيء، كما هو شأنه حين يؤدي وظيفته كواسطة للتداول، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يؤدي الذهب أيضاً وظيفة نقد، حين تجعله هذه الوظيفة، سواء أدّاها بشخصه أو بمن ينوب عنه، يتسمر في المظهر الوحيد الذي يجسد القيمة، أي الشكل المناسب الوحيد للوجود العياني للقيمة التبادلية، إزاء سائر السلع الأخرى التي تظهر هنا كقيم استعمالية محض.

آ) الاكتناز

إن الحركة الدائرية المستمرة للاستحالتين المتضادتين اللتين تمر بهما السلع، أو الدوران المتصل لعمليات البيع والشراء، ينعكس في الجريان الدائب للنقد، أو ينعكس في الوظيفة التي يؤديها النقد كمحرِّك دائم *(Perpetuum mobile)* للتداول. ولكن ما إن تنقطع سلسلة الاستحالات، ما إن تتوقف عمليات الشراء عن الاكتمال بعمليات بيع تالية، حتى يكفّ النقد عن الحركة، ويتحوّل كما يقول بواغلبير من «منقول» *(meuble)* إلى «غير منقول» *(immeuble)*(*)، من عملة إلى نقد.

وما إن تأخذ بدايات تداول السلع بالتطور، حتى تبرز أيضاً الضرورة والرغبة المتقدة، في التمسك بناتج الاستحالة الأولى. وما هذا الناتج سوى سلعة تحوَّل مظهرها إلى شرنقة ذهبية[86]. وهكذا لا تعود السلع تباع لغرض شراء سلع أخرى، بل لغرض

(*) بواغيلبير، تجارة المفرق في فرنسا، من كتاب علماء الاقتصاد المالي في القرن الثامن عشر، إعداد جين دير، مع الملاحظات التاريخية والحواشي والإيضاحات حول كل مؤلف، باريس 1843، ص 213.
(Boisguillebert, *Le détail de la France; in Économistes Financiers du XVIIIe siècle,...* Par Eugène Daire, Paris, 1843, p. 213). [ن. برلين].

(86) إن ثروة من النقد ليست غير... ثروة من منتوجات تحولت إلى نقد. (مرسييه دي لاريفيير، المرجع المذكور نفسه، ص573)، «إنه قيمة من منتوجات لم تقم إلّا بتغيير شكلها» (ص486).

استبدال الشكل السلعي بالشكل النقدي. وعوضاً عن أن يكون هذا التبديل للشكل محض وسيلة لتحقيق التبادل المادي (الأيض)، يصبح غاية بذاته. وذلك يمنع هذا الشكل المنسلخ الذي تحولت إليه السلعة من أن يؤدي وظيفته كشكل قابل للانفصال بصورة مطلقة، كشكل نقدي عابر. فيتحجّر النقد في هيئة كنز، ويتحوّل بائع السلع إلى مكتنز نقد.

وفي المراحل المبكرة من تداول السلع، يقتصر الأمر على تحويل الفائض من القيم الاستعمالية إلى نقد. وهكذا يصبح الذهب والفضة، بذاتهما، التعبير الاجتماعي عن الوفرة أو الثروة. ويتخلّد هذا الشكل الساذج من أشكال الاكتناز عند الأقوام التي تمارس نمط إنتاج تقليدي يتطابق مع دائرة ضيّقة وساكنة من الحاجات المحلية. هكذا الحال عند الآسيويين، وبوجه خاص عند الهنود. وفاندرلنت، الذي يتصور أن أسعار السلع في بلد معيَّن تتحدد بكمية الذهب والفضة المتوافرة فيه، يتساءل عن سبب رخص السلع الهندية إلى هذا الحد. فيجيب: لأن الهنود يدفنون النقد. ويلاحظ أنهم دفنوا، ابتداءً من 1602 [145] وحتى 1734، زهاء 150 مليون جنيه إسترليني من الفضة، التي جاءت بالأصل من أميركا إلى أوروبا[87]. وقد صدَّرت إنكلترا إلى الهند والصين، خلال الأعوام العشرة الواقعة بين 1856 و1866، ما مجموعه 120 مليون جنيه إسترليني من الفضة التي كانت قد استبدلت، من قبل، بالذهب الأسترالي. (إتخذ أغلب الفضة المصدّرة إلى الصين طريقه إلى الهند).

وبتطور إنتاج السلع خطوة أخرى، يضطر كل منتج للسلع إلى أن يؤمّن لنفسه عصب الأشياء *(nervus rerum)*، أو «الضمانة الاجتماعية»[88]. فحاجاته تتجدد من دون انقطاع، وتحتّم عليه باستمرار شراء سلع الأغراب، في حين يقتضي إنتاج وبيع سلعه الخاصة ردحاً من الزمن، ويكونان رهناً بالصدف. ولكي يستطيع أن يشتري من دون أن يبيع، فلا بد أن يكون أولاً قد باع من دون أن يشتري. وتبدو هذه العملية، التي تجري على نطاق واسع، وكأنها تناقض نفسها بنفسها. غير أن المعادن الثمينة تبادَل بصورة

---

(87) «وبسبب هذا العرف يبقون سائر سلعهم ومنتوجاتهم المصنوعة، بهذه المعدّلات المتدنيّة من الأسعار». (فاندرلنت، المرجع المذكور نفسه، ص 95-96).

(88) «النقد... ضمانة». (جون بيللرز، أبحاث عن الفقراء والمانيفاكتورات، والتجارة، والمزارع، وانعدام الأخلاق، لندن، 1699، ص 13).

(John Bellers, *Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality*, London, 1699, p. 13).

مباشرة، في منبع إنتاجها، لقاء سلع أخرى. وهنا تحدث عمليات بيع (من جهة مالكي السلع) من دون عمليات شراء (من جانب مالكي الذهب أو الفضة)[89]. أما إذا جرت عمليات بيع لاحقة لا تعقبها عمليات شراء فلن يفضي ذلك إلى شيء غير توزيع المعادن الثمينة التي أُنتجت حديثاً على جميع مالكي السلع. وعلى هذا المنوال، تتراكم كنوز الذهب والفضة، بأحجام متفاوتة، على طول مسار التبادل. إن إمكانية الاحتفاظ بالسلعة كقيمة تبادلية أو الاحتفاظ بالقيمة التبادلية كسلعة، تُذكي النهم إلى الذهب. وكلما اتسع نطاق التداول، تعاظمت سطوة النقد، هذا الشكل الاجتماعي المطلق من أشكال الثروة الجاهزة أبداً للاستعمال.

> «الذهب شيء رائع! ومن يمتلكه يصبح سيد ما يشتهي، وبواسطة الذهب يمكن للمرء أن يفتح للأرواح حتى أبواب الفردوس».
> (كولومبوس، رسالة من جامايكا، 1503).

وبما أن الذهب لا يشي بما يُحوَّل إليه، فإن أي شيء، سواء كان سلعة أم لم يكن، قابل للتحويل إلى ذهب. فكل شيء قابل للشراء، وكل شيء قابل للبيع. ويصبح التداول قارورة كيمياء اجتماعية ضخمة يُلقى فيها كل شيء، فيخرج من جديد وقد أضحى بلّورة من نقد. وليس ثمة ما يقاوم هذه الخيمياء السحرية[90]، لا عظام القديسين، ولا حتى [146] المرهف من الأشياء المقدسة التي تقع خارج نطاق التجارة بين البشر *(res sacrosanctae extra commercium hominum)*. وكما أن كل فرق نوعي بين السلع يتلاشى في النقد، كذلك فإن النقد، وهو المسوّي الجذري، يمحو جميع الفروق[91]. غير

---

(89) إن الشراء، بمعناه، «كمقولة» يفترض أن يكون الذهب والفضة الشكل المتحوّل لسلع سابقة، أي حصيلة للبيع.

(90) سلب هنري الثالث، وهو أشد ملوك فرنسا مسيحية، الأديرة ذخائرها المقدسة، ليحولها إلى نقد. ونعرف أي دور لعبه نهب الفوسيين لمعبد دلفي، في تاريخ الإغريق. وكانت المعابد عند القدماء تخدم كمسكن لآلهة السلع. لقد كانت «مصارف مقدسة». وكان النقد لدى الفينيقيين، وهم شعب تجاري ممتاز (par excellence)، المظهر المنسلخ لكل الأشياء. وعليه لم يكن غريباً على العُرف أن على العذارى اللائي كنّ في أعياد ربة الحب، يستسلمن للغرباء، أن يقدمن للآلهة قطع النقد التي تلقّينها لقاء البكارة المفضوضة.

(91) «أيها الذهب! الثمين، الأصفر البرّاق.
قليل من هذا يجعل الأسود أبيض والقبيح جميلاً
والظالم عادلاً والوضيع نبيلاً والعجوز فتيًا

أن النقد هو ذاته سلعة، شيء خارجي يمكن أن يحوزه أي إنسان كملكية خاصة. وبذا تصبح السطوة الاجتماعية سطوة خاصة يحوزها أفراد. ولذلك لعن القدماء النقد باعتباره عنصراً هدّاماً يخرّب نظامهم الاقتصادي وضوابطهم الأخلاقية[92]. أما المجتمع الحديث، الذي أخذ، بعد ميلاده بقليل، يشدّ الإلّه بلوتوس[*] من شعر رأسه كي ينتزعه من أحشاء [147] الأرض[93]، فيحيي في الذهب كأسه المقدسة، التجسيد البرّاق لمبدأ حياته بالذات.

= والجبان شجاعاً.
ما هذا أيتها الآلهة؟ فهذا
ما يبعد كهنتهم وخدمكم عن مذابحكم
ويقلع وسائد الرجال الشجعان من تحت رؤوسهم
هذا الرقيق الأصفر
يبني ويهدم الأديان، يبارك الملعونين
ويحمل على عبادة البُرْص الأبيض، ويضع اللصوص
في مقاعد الشيوخ، ويسبغ عليهم الألقاب
ويحيطهم بالتوقير والخضوع
إنه يجمل الأرملة العجوز البالية عروساً:
... تعال أيها الصلصال الملعون
يا مومس الجنس البشري»
(شكسبير، تيمون الأثيني)

(92) «ما من شيء شاع بين الناس أكثر شراً من المال؛
يهدم المدن
ويطرد الناس من بيوتها.
يغوي ويفسد أجمل النفوس
نحو كل ما هو عار،
ويعلّم الناس إتيان الفسق والفجور».
(سوفوكليس، أنتيغونا Antigone)، [الأبيات 295 إلى 301]. [ن. ع].

(*) إلّه الجحيم عند الإغريق. [ن. ع].

(93) «كان البخل يأمل في أن يجر بلوتوس من شعر رأسه، ليخرجه من أحشاء الأرض». (أثيناوس الإغريقي، فلاسفة الموائد أو سفسطائيو الموائد، الجزء الرابع، الفصل 23، منشورات شفايغهويزر، 1802، الطبعة الثانية ص 397). [ن. برلين]. [عمل لأثيناوس الإغريقي يصف فيه الفلاسفة وهم يتحاورون في أهم القضايا على موائد الطعام. ن. ع].

إن السلعة، كقيمة استعمالية، تشبع حاجة خاصة، وتؤلف عنصراً خاصاً من عناصر الثروة المادية. بيد أن قيمة السلعة تقيس شدة جاذبيتها لسائر العناصر الأخرى المؤلِّفة للثروة المادية، وتقيس، على هذا، الثروة الاجتماعية لذلك الذي يملكها. ففي نظر مالك السلعة البسيط عند البرابرة، بل وحتى في نظر فلاح من أوروبا الغربية، لا تختلف القيمة بشيء عن شكل القيمة، وبالتالي فإن زيادة مكتنزاته من الذهب والفضة تبدو لعينيه زيادة للقيمة. حقاً إن قيمة النقد تتغير، تارة من جرّاء تبدُّل قيمته الخاصة، وطوراً من جرّاء تغيُّر قيم السلع. ولكن هذا لا يحول دون أن تظلّ 200 أونصة من الذهب حاوية على قيمة أكبر مما تحتويه 100 أونصة، و300 أونصة أكثر من 200 أونصة وهلمجرا، هذا من جهة. ولا يمنع، من جهة أخرى، أن الشكل المعدني الطبيعي لهذا الشيء، يظل شكل المُعادِل الشامل لسائر السلع الأخرى، ويظل التجسيد الاجتماعي المباشر لكل عمل بشري. إن النزوع إلى الاكتناز، بطبيعته ذاتها، نهم بلا حدود. فالنقد، من الناحية النوعية، أو منظوراً إليه من حيث الشكل، لا حدود لسلطانه، فهو الممثل الشامل للثروة المادية، لأنه قابل للاستبدال مباشرة بأية سلعة. أما من الناحية الكمية فإن كل مقدار فعلي من النقد محدود، ويتمتع، لذلك، بنفوذ محدود كوسيلة شراء. وهذا التناقض بين حدود النقد كمّياً وقدرته اللامحدودة نوعياً يلهب ظهر المكتنز بسياط رغبة سيزيفية تدفعه للمضيّ في التراكم. فيكون شأنه في ذلك شأن الفاتح الذي لا يرى في كل فتح جديد غير حدود جديدة.

وبغية الاحتفاظ بالذهب كنقد، كعنصر في الاكتناز، ينبغي أن يُمنع من التداول ويُمنع، كوسيلة شراء، من الانحلال إلى وسائل للمتعة. إن المكتنز، إذن، يضحّي بلذات الجسد قرباناً لهذا الصنم الذهبي، ويلتزم على محمل الجدّ بإنجيل الزهد. ومن جهة أخرى لا يستطيع أن يستخرج ذهباً من التداول أكثر ممّا يلقي فيه من سلع. فكلما أنتج أكثر، استطاع أن يبيع أكثر. فالكدّ، والادّخار، والبخل، هي فضائله الأساسية الثلاث، وبيع الكثير وشراء القليل، جُماع اقتصاده السياسي[94].

ولا يقتصر الكنز على شكل جسدي فظّ، فله إلى جانب ذلك شكل جمالي، يتمثل

---

(94) «أنْ يزيد، قدر ما هو ممكن، عدد بائعي كل سلعة، وأنْ يقلِّص قدر ما هو ممكن، عدد الشارين، ذلك هو محور كل تدابير الاقتصاد السياسي». (فيري، المرجع المذكور نفسه، ص 52 و53).

[148] بحيازة مصوغات ذهبية وفضية. وينمو هذا بنموّ ثروة المجتمع البورجوازية. «فلنكن أثرياء، أو فلنبد كأثرياء» (Soyons riches ou paraissons riches)(*) (ديدرو). على هذا النحو ينبثق سوق، ما ينى يتسع، للذهب والفضة ينفصلان فيها عن وظيفتهما كنقد، من جهة، وينشأ، من جهة أخرى، منبع كامن لتجهيز النقد، يُهرع إليه أيام احتدام الاضطراب الاجتماعي.

ويخدم الاكتناز وظائف شتى في اقتصاد التداول المعدني. وتنشأ وظيفته الأولى من الشروط التي يخضع لها جريان العملات الذهبية والفضية. وقد رأينا كيف أن كتلة النقد الجاري في مدّ وجزر تبعاً للتقلبات المستمرة في سعة وسرعة تداول السلع وفي تقلبات أسعارها. وينبغي، إذن، لكتلة النقد أن تكون قابلة على الدوام للاتساع والانكماش بالمثل. فتارة، ينبغي أن يُجتذب النقد ليؤدي وظيفة عملة، وتارة أخرى ينبغي للعملة المتداولة أن تُطرد لكي تعود، من جديد، كنقد راكد. ولكي تتطابق كتلة النقد، الجاري فعلياً، مع طاقة ميدان التداول على الاستيعاب باستمرار، يتعين أن تكون كمية الذهب والفضة في البلاد أكبر من الكمية اللازمة لأداء وظيفة العملة. وهذا الشرط يتحقق في النقد المجمَّد بشكل كنوز. فهذه الاحتياطيات المدّخرة تعمل كأقنية لضخّ النقد إلى التداول أو سحب النقد منه، بحيث لا تغرق ضفاف التداول أبداً(95).

(*) ديديرو، المؤلفات الكاملة، صالون 1767، *1767 Salon*. [ن. ع].

(95) «يلزم لتسيير تجارة الأمّة مقدار محدّد من نقد معيَّن [معدني]، يتباين وفق ما تقتضيه الظروف، فيرتفع تارة، وينخفض تارة أخرى... وهذا المدّ والجزر للنقد يتكيفان من تلقاء ذاتهما من دون معونة السياسيين. فالدلاء تعمل بالتناوب، فحين يشحّ النقد تُسكّ السبائك، وحين تشحّ السبائك يُصهر النقد». (سير ديودلي نورث، المرجع المذكور نفسه، [حاشية]، ص 3). ويؤكد جون ستيوارت ميل، الذي عمل موظفاً في شركة الهند الشرقية(*) ردحاً طويلاً من الزمن، واقع أن الحليّ الفضية في الهند ما تزال تؤدي، على نحو مباشر، وظيفة كنز مدّخر. فالحليّ الفضية تُخرج وتُسكّ حين يرتفع معدل الفائدة، وتعود ثانية حين ينخفض هذا المعدل. شهادة ج. س. ميل في تقارير حول قوانين المصارف (J.S. Mill's Evidence [in] *Reports on Bankacts*, 1857, No. 2084-2101). وكما جاء في وثيقة برلمانية تعود إلى عام 1864، حول واردات وصادرات الذهب والفضة في الهند، فإن استيراد الذهب والفضة في عام 1863 تجاوز تصديرهما بمقدار 19,367,764 جنيهاً إسترلينياً. وخلال السنوات الثماني التي سبقت عام 1864، مباشرة، كانت

(ب) وسيلة الدفع

نجد، في الشكل البسيط لتداول السلع، الذي تفحصّناه حتى الآن، أن قيمة معيَّنة تظهر لنا، دائماً، في هيئة مزدوجة، كسلعة في هذا القطب، ونقد في القطب المعاكس. [149] لذلك فقد دخل مالكا السلع في علاقة مع بعضهما بعضاً، باعتبارهما ممثلَين شخصيَّين لأشياء متعادلة موجودة بالأصل. وبتطور التداول تنبثق ظروف تشطر بين انفصال المالك عن السلع وتحصيل أسعارها بفاصل زمني. وحسبنا هنا إيراد أبسط الأمثلة على هذه الظروف. فصنف معيَّن من السلع يقتضي إنتاجه زمناً أطول وآخر زمناً أقصر. ثم إن إنتاج أصناف شتى من السلع يعتمد على اختلاف فصول السنة. وهذه السلعة قد تولد في مكان سوقها بالذات، وأخرى قد تُضطر للسفر إلى سوق نائية. وتبعاً لذلك كله يمكن لمالك السلعة رقم واحد، أن يكون مستعداً للظهور كبائع، قبل أن يستعد رقم اثنين للظهور كشارٍ. وعندما تتكرر الصفقات نفسها، باستمرار، بين الأشخاص أنفسهم، فإن شروط البيع تُنظَّم وفقاً لشروط الإنتاج. ومن جهة أخرى، فإن استعمال سلعة معيَّنة، كاستعمال منزل مثلاً، يباع لمدة معيَّنة. وهنا لا يتلقى الشاري كامل القيمة الاستعمالية للسلعة، عملياً، إلّا بعد انتهاء المدة. إنه يشتري السلعة قبل أن يدفع لقاءها. فمالك السلعة يبيع سلعة حاضرة، والشاري يشتري بوصفه محض ممثل للنقد، أو بالأحرى ممثل لنقد غائب يأتي في المستقبل. ويصبح البائع دائناً، والشاري مديناً. وبما أن استحالة السلع، أو تطور شكل قيمتها يتغير تماماً، فإن النقد يتخذ وظيفة جديدة، هو الآخر. إنه يصبح وسيلة للدفع(96).

= واردات المعادن الثمينة تفوق صادرتها بما قيمته 109,652,917 جنيهاً إسترلينياً. وخلال هذا القرن سُكّ في الهند أكثر من 200 مليون جنيه إسترليني بكثير.

(*) شركة الهند الشرقية (East India Comp.)، شركة تجارية إنكليزية استمرت من عام 1600 إلى عام 1858، وكانت بمثابة أداة لسياسة النهب الكولونيالي الإنكليزي في الهند والصين، وغيرهما من بلدان آسيا. رقد احتكرت الشركة، لفترة طويلة، التجارة مع الهند، وكانت بيدها أهم الوظائف الإدارية في هذا البلد. وبعد الانتفاضة الهندية (1857 ـ 1859) اضطر الإنكليز إلى تغيير أشكال السيطرة الكولونيالية، فحُلّت شركة الهند الشرقية، وأعلنت تبعية الهند للتاج البريطاني. [ن. برلين].

(96) يميز لوثر النقد كوسيلة شراء عنه كوسيلة دفع فيقول: «إنك تسبب لي خسارة مزدوجة ـ فهنا لا أستطيع أن أدفع، وهناك لا أستطيع أن أشتري». (مارتن لوثر، إلى القساوسة: في الوعظ ضد الربا، فيتنبرغ، 1540).

إن طابع الدائن، أو طابع المدين، ينجمان، هنا، عن سير التداول البسيط للسلع. فالتغيّر الذي يطرأ على شكل التداول يدمغ البائع والشاري بهذا الختم الجديد. وفي البدء يكون هذان الدوران، دور الدائن ودور المدين، عابرين ومتعاقبين شأن دَوْرَيْ البائع والشاري، ويؤديهما نفس الممثلين للتداول بالتتالي. غير أن التضاد بينهما لم يعد الآن مريحاً، وهو أكثر عرضة للتصلب[97]. ويمكن لهذين الطابعين أن يظهرا بصورة مستقلة عن تداول السلع. فالصراعات الطبقية في العالم القديم كانت تتخذ، بصورة رئيسة، شكل نزاع بين المدينين والدائنين، نزاع انتهى في روما بخراب المدينين من العوام. وقد [150] استُبدل هؤلاء بالعبيد. وفي القرون الوسطى انتهى النزاع بدمار المدين الاقطاعي الذي خسر السلطة السياسية بفقدانه القاعدة الاقتصادية التي تنهض عليها. مع ذلك، فإن الشكل النقدي هنا (وإن العلاقة بين المدين والدائن تتخذ شكل علاقة نقدية) لم يكن يعكس سوى التناحر العميق بين الشروط الاقتصادية للوجود.

لنمد إلى مجال تداول السلع. إن الشيئين المُتعادِلين، وهما السلعة والنقد، ما عادا يظهران عند قطبي عملية البيع، في وقت واحد. فالنقد يعمل الآن أولاً كمقياس للقيمة لتحديد سعر السلعة المبيعة، والسعر المُثبَّت في العقد يُعيِّن التزام الشاري، أو يعيّن مقدار النقد الذي يتوجب أن يدفعه بتاريخ محدد. ثانياً يقوم النقد بوظيفة وسيلة شراء مثالية. ورغم أنه ليس موجوداً إلّا في وعد الشاري بالدفع، فإنه يجعل السلعة تنتقل من يد إلى أخرى. ولن تلج وسيلة الدفع نطاق التداول فعلياً، أي لن يغادر النقد يد الشاري إلى يد البائع، قبل حلول اليوم المحدد للدفع. لقد تحوّلت وسيلة التداول إلى كنز، لأن العملية انقطعت بعد الطور الأول، ولأن النقد، أي الشكل المتحوّل للسلعة، قد سُحب من التداول. أما وسيلة الدفع فلا تدخل التداول إلّا بعد أن تكون السلعة قد غادرته. ولا يعود النقد وسيلة لبدء العملية بل لإنهائها بوصفه الشكل المطلق لوجود القيمة التبادلية، أو باعتباره السلعة الشاملة. لقد حوَّل البائع سلعته إلى نقد لكي يُشبع به حاجة من

= (Martin Luther, *An die Pfarrherrn Wider den Wucher zu predigen,* Wittenberg, 1540.) [ن. برلين].

(97) يبيّن المقطع التالي علاقات الدائن والمدين القائمة بين التجار الإنكليز عند مطلع القرن الثامن عشر: «تسود بين رجال التجارة في إنكلترا روح من القسوة ليس لها مثيل في أي مجتمع بشري آخر، ولا في أي مملكة أخرى في العالم». (بحث في الائتمان وقانون الإفلاس، لندن، 1707).
(*An Essay on credit and the bankrupt act,* London, 1707, p. 2).

حاجاته، وفعل المكتنز الشيء ذاته ليحفظ سلعته في الشكل النقدي، والمدين ليتمكن من الدفع، فإن لم يسدد المدين بيعت أملاكه قسراً. إن شكل قيمة السلعة، أي النقد، قد أصبح الآن غاية وهدف البيع بفعل ضرورة اجتماعية تنبثق من علاقات عملية التداول ذاتها.

إن الشاري يحوّل النقد إلى سلع قبل أن يكون قد حول السلع إلى نقد: بتعبير آخر، إنه يحقق الاستحالة الثانية للسلع قبل الاستحالة الأولى. ويجري تداول سلعة البائع، وتحقيق سعرها، ولكن في مظهر حق قانوني خاص باستحصال النقد. وتتحول السلعة إلى قيمة استعمالية قبل أن تكون قد تحولت إلى نقد. ولا يأتي إنجاز استحالتها الأولى إلّا في فترة لاحقة(98).

[151] إن التزامات الدفع التي يحل موعد استحقاقها في أي فترة معيَّنة من عملية التداول، تمثل مجموع أسعار السلع التي أدّى بيعها إلى ظهور هذه الالتزامات. وكتلة النقد الضرورية لتحقيق مجموع الأسعار هذه تتوقف، أولاً، على سرعة جريان وسيلة الدفع. وثمة ظرفان ينظِّمان هذه الكتلة: الظرف الأول هو ترابط العلاقات بين المدينين والدائنين بحيث حين يتلقى (أ) النقد من مدينه (ب)، ينقله على الفور إلى دائنه (ج)، وهلمجرا. والظرف الثاني هو أمد الفواصل الزمنية التي تقع بين مختلف مواعيد استحقاقات الدفع. فسلسلة المدفوعات المتتالية، أو سلسلة الاستحالات الأولى المؤجلة، الداخلة في العملية، تختلف جوهرياً عن تداخل سلسلة استحالات السلع الذي قمنا بتحليله آنفاً. فجريان وسيلة التداول لا يعبّر فقط عن العلاقة بين الشارين والبائعين. فهذه العلاقة نفسها تنشأ في جريان النقد وتوجد معه وحده. أما حركة وسيلة الدفع فإنها تعبّر، بعكس ذلك، عن علاقة اجتماعية كانت قائمة قبل ذلك بكثير.

---

(98) حاشية للطبعة الثانية: سيتضح من المقتطف التالي المأخوذ من مؤلفي الذي ظهر عام 1859 لماذا أغفلت الحديث عن شكل معاكس: «وعلى العكس من ذلك ففي عملية (ن ـ س)، يمكن الانفصال عن النقد كوسيلة شراء فعلية، وعلى هذا النحو فإن سعر السلعة يتحقق قبل أن تتحقق القيمة الاستعمالية للنقد، وقبل الانسلاخ عن السلعة فعلياً. وهذا ما يحدث دائماً في شكل الدفع المسبق الذي يحصل كل يوم. وتحت هذا الشكل تشتري الحكومة الإنكليزية الأفيون من المزارعين في الهند... غير أن النقد في مثل هذه الأحوال يفعل فعله بشكل وسيلة الشراء الذي عرفناه... وبالطبع فإن رأس المال يُدفع سلفاً في شكل نقد... بيد أن وجهة النظر هذه لا تقع ضمن نطاق التداول البسيط». (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 119-120).

إن تزامن وتجاور عمليات البيع، يفضي إلى تقليص إمكان التعويض عن كتلة العملة بسرعة الجريان. بيد أن ذلك يشكّل من جهة أخرى معاكسة، رافعة جديدة للاقتصاد في وسائل الدفع. فبمقدار ما تتركز المدفوعات في موضع واحد تتطور عفوياً مؤسسات وطرائق خاصة لتسويتها. وعلى هذا النحو كانت **الغرف التجارية** *(Virements)*(*) بمدينة ليون في القرون الوسطى. فديون (آ) على (ب) وديون (ب) على (ج) وديون (ج) على (آ)، وهلمجرا، لا تحتاج إلى أكثر من أن تتواجه كي تلغي بعضها بعضاً إلى حدٍّ معيَّن باعتبارها مقادير موجبة وسالبة. وبذلك لا يتبقى سوى رصيد حسابي واحد للديون يتعيّن دفعه. وكلما ارتفع مقدار المدفوعات المتركزة، انخفض رصيدها الحسابي نسبياً، وصغرت كتلة وسيلة الدفع قيد التداول.

إن وظيفة النقد كوسيلة دفع تنطوي على تناقض بلا توسُّط. فبمقدار ما توازن المدفوعات بعضها بعضاً، فإن النقد لا يؤدي وظيفته إلّا بصورة مثالية كنقد حسابي أو كمقياس للقيمة. أما حين ينبغي التسديد فعلاً، فإن النقد لا يخدم كوسيلة للتداول، أي [152] لا يخدم كشكل انتقالي يقوم مقام الوسيط في التنافذ المادي للمنتوجات (الأيض)، بل يقوم مقام التجسيد الفردي للعمل الاجتماعي، بصفته شكل الوجود المستقل للقيمة التبادلية، بصفته السلعة المطلقة. وينفجر هذا التناقض في لحظة الأزمات الصناعية والتجارية التي تُسمى بـ الأزمة النقدية(99). ولا تقع هذه الأزمة النقدية إلّا بعد اكتمال تطوّر سلسلة المدفوعات السارية والنظام الاصطناعي لتسويتها. وبوقوع اضطراب عام وشامل في آلية هذا النظام، مهما كان منبعها، يتحول النقد بصورة فجائية، وعلى الفور من شكله المثالي المحض كنقد حسابي إلى عملة صعبة. ولا يعود بوسع السلع الدنيوية ،ن تعوّض عنه. وتصبح القيمة الاستعمالية للسلع عديمة القيمة، وتتلاشى قيمتها أمام شكل قيمتها الخاص. وقبل اندلاع الأزمة، كان البورجوازي يقول، بكل غرور الازدهار،

(*) مؤسسة تسوية الديون المتبادلة، أو حوالات الديون. [ن. ع].

(99) ينبغي أن نميز بجلاء بين الأزمة النقدية، المشار إليها أعلاه باعتبارها جانباً من أية أزمة عامة تصيب الإنتاج والتجارة، وبين ذلك الشكل الخاص من الأزمة التي تسمى أيضاً بالأزمة النقدية، والتي يمكن أن تنشأ بذاتها كظاهرة مستقلة بحيث لا تفعل فعلها في الصناعة والتجارة إلّا بصورة ارتدادية. ومحور هذا النمط من الأزمات هو رأس المال النقدي، وبالتالي فإن مجال فعلها المباشر يكمن في دائرة رأس المال ذاك ـ أي المصارف والبورصة والأسواق المالية. (ملاحظة من ماركس للطبعة الثالثة).

وخيلاء المعرفة، إن النقد وهمٌ فارغ. وإن السلع هي وحدها النقد. أما الآن فيصرخ في أرجاء السوق: النقد وحده هو السلعة! ومثلما يلهث الوعل سعياً إلى الماء الرقراق، تلهث روح البورجوازي طلباً للنقد، تلك الثروة الوحيدة(100). وخلال الأزمة يحتدم التضاد بين السلعة وبين شكل قيمتها، أي النقد، حتى يستحيل إلى تناقض مطلق. وعليه، ففي مثل هذه الأحوال، لا يعود لشكل تجلّي النقد من أهمية. فالمجاعة النقدية تستمر، سواء وجب تسديد المدفوعات بالذهب أو بنقدٍ ائتماني كالأوراق النقدية المصرفية(101).

[153] ولو تفحصّنا الآن المجموع الكلّي للنقد الجاري في فترة معيَّنة، على فرض ثبات سرعة جريان وسائل التداول ووسائل الدفع، لوجدنا أنه يساوي مجموع أسعار السلع الواجب تحقيقها، زائداً مجموع المدفوعات المستحقة، مطروحاً منها المدفوعات التي توازن بعضها بعضاً، وكذلك مطروحاً منها عدد الدورات التي تقوم بها نفس القطعة من النقد التي تقوم، بالتتابع، مقام وسيلة تداول ووسيلة دفع. فعلى سبيل المثال، يبيع

---

(100) «إن الارتداد المفاجىء من نظام الائتمان إلى نظام العملة الملموسة [أي الانتقال من الدفع المؤجّل إلى الدفع نقداً. ن. ع]، يضيف رعباً نظرياً إلى الذعر العملي، وترتعد فرائص القائمين بالتداول، أمام السرّ المغلق الذي يكتنف علاقاتهم الخاصة». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 126) «يقف الفقراء بلا عمل لأن الأغنياء لا يملكون النقد لتشغيلهم، رغم أن بحوزة هؤلاء ذات الأرض والأيدي التي تقدّم الغذاء والكساء، كما هو الحال من قبل... وهو الشيء الذي يؤلف الثروة الحقيقية للأمّة، وليس النقد». (جون بيللرز، مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، لندن، 1696، ص 3-4).

(J. Bellers, *Proposals for Raising a Colledge of Industry*, London, 1696, p. 3-4).

(101) الواقعة التالية تبيِّن كيف يستثمر أصحاب التجارة (amis du commerce) مثل هذه الأوقات: «في إحدى المناسبات» (1839) «قام مصرفيٌّ عجوز جشع» (من مدينة المال والأعمال «City») «في غرفته الخاصة برفع غطاء الطاولة التي يجلس إليها، وفرش أمام أنظار صديق، لفافات من الأوراق النقدية المصرفية قائلاً بجذل طاغ: إنها تساوي 600 ألف جنيه إسترليني، وقد حفظها لأحداث نُدرة في النقد، وستُطرح جميعاً بعد الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم». ([هـ. روي]، نظرية المبادلات، ميثاق قانون المصارف لعام 1844، لندن، 1864، ص 81).

([H. Roy], *The Theory of the Exchanges, The Bank Charter Act of 1844*, p. 81).

ونشرت صحيفة الأوبزرفر *The Observer*، شبه الرسمية، الخبر التالي في 24 نيسان/إبريل 1864: «تنتشر إشاعات شديدة الغرابة حول الوسائل التي يُلجأ اليها لخلق شحّة في الأوراق النقدية المصرفية... ومع أنه يبدو من المشكوك فيه الافتراض بأن حيلة من هذا النوع قد دُبِّرت، فإن الاشاعة راجت بدرجة من الشمول بحيث باتت تستحق الذكر حقاً».

الفلّاح قمحه بجنيهين، يخدمان في هذه الحالة كوسيلة تداول. وفي يوم الاستحقاق يدفع لقاء القماش الذي كان قد اشتراه من النسّاج بالدين. فالجنيهان أنفسهما يقومان هنا بوظيفة وسيلة دفع. والآن يقوم النسّاج بشراء إنجيل ويدفع نقداً. وهنا يقوم الجنيهان من جديد بوظيفة وسيلة تداول، وهكذا دواليك. وعليه بافتراض أن الأسعار وسرعة الجريان ومدى الاقتصاد في وسائل الدفع معيَّنة، فإن كتلة النقد الجاري لا تعود متطابقة مع كتلة السلع المتداولة خلال فترة معيَّنة، كيوم واحد مثلاً. فالنقد الذي يمثل سلعاً قد سُحبت من التداول قبل أمد بعيد، يواصل الجريان. وثمة سلع في التداول، لن يظهر مُعادِلها من النقد على المسرح إلّا في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الديون المعقودة كل يوم، والمدفوعات المستحقة في اليوم نفسه، هي كميات غير قابلة للقياس المشترك[102].

وينبع النقد الائتماني مباشرة من وظيفة النقد كوسيلة دفع؛ فشهادات الديون، المعقودة [154] لقاء السلع المشتراة، يجري تداولها بهدف تحويل هذه الديون إلى آخرين. ومن جهة أخرى، كلما اتسع نظام الائتمان، اتسعت بالمثل وظيفة النقد كوسيلة دفع. وفي طابعه هذا يأخذ النقد أشكال وجود خاصة يرتديها في دائرة الصفقات التجارية الكبرى؛ أما العملات الذهبية والفضية، من جهة أخرى، فتنزل في أغلب الأحيان إلى مرتبة تجارة المفرّق[103].

---

(102) «إن مقدار عمليات الشراء أو العقود المبرمة خلال يوم معيَّن، لن يؤثر على كمية النقد الجاري في ذلك اليوم المحدد، ففي الغالبية الساحقة من الحالات، تؤول العمليات إلى حوالات شتى على كمية النقد التي قد تدخل الجريان في تواريخ لاحقة تتفاوت في البعد الزمني... إن الكمبيالات الموقعة والائتمانات المفتوحة، هذا اليوم، ليست بالضرورة متشابهة، سواء من حيث العدد والمبالغ أو مدة الاستحقاق، مع الكمبيالات والاعتمادات التي توقَّع وتفتتح غداً أو بعد غد. ليس هذا فحسب بل إن كمبيالات واعتمادات اليوم يحلّ موعد استحقاقها سوية مع مقادير من الديون يرجع أصلها إلى سلسلة من التواريخ السابقة المتباينة، بينها كمبيالات تعود إلى 12 أو 6 أو 3 أشهر، أو شهر واحد، تجتمع معاً لتنفخ الديون التي ينبغي دفعها معاً في يوم معيَّن...». (مراجعة نظرية العملة الجارية، رسالة إلى الشعب الاسكتلندي، تأليف مصرفي من إنكلترا، إدنبره، 1845، ص 29-30 ومواضع أخرى).

(*The Currency Theory Reviewed, a Letter to the Scotch People*, By a Banker in England, Edinburgh, 1845, p. 29-30 passim).

(103) كمثال على قلة النقد الفعلي الجاهز الذي يلزم العمليات التجارية الحق، نقدّم أدناه جدولاً بالمبالغ السنوية المقبوضة والمدفوعة لأكبر البيوتات التجارية في لندن (موريسون وديلون

وعند بلوغ الإنتاج السلعي مستوى كافياً من النمو والضخامة، تتسع وظيفة النقد كوسيلة دفع، فتتجاوز نطاق التداول السلعي، ويصبح النقد السلعة الشاملة لكل العقود(104). إن الريع والأتاوات، وما أشبه من مدفوعات، تتحوّل من التقديمات عيناً إلى الدفع نقداً. وثمة واقعة تبيّن، إذا أخذنا مثالاً واحداً، إلى أي حدٍّ يتوقف هذا التحوّل على الشروط العامة لعملية الإنتاج، وهي أن الإمبراطورية الرومانية أخفقت مرتين في مسعاها لجباية كل الضرائب نقداً. والبؤس المريع الذي أصاب السكان الزراعيين في فرنسا، في عهد لويس الرابع عشر، وهو بؤس شجبه بواغيلبير والمارشال فوبان ببلاغة، [155] لم يكن ناجماً عن ثقل الضرائب فحسب، بل كذلك عن تحويل الضرائب العينية إلى

= وشركا(هما). إن صفقات هذا البيت التجاري لعام 1856، تمتد إلى ملايين عديدة من الجنيهات الإسترلينية، وقد اختزلت هنا إلى المليون كوحدة قياس.

المبالغ المستلمة	بالجنيهات الإسترلينية	المبالغ المدفوعة	بالجنيهات الإسترلينية
كمبيالات مصرفيين وتجار تسدد حسب تاريخها	533,596	كمبيالات تدفع حسب تاريخها	302,674
صكوك مسحوبة على مصرفيين، إلخ، تدفع حين الطلب	357,715	صكوك مسحوبة على مصرفيين في لندن	663,672
		أوراق نقدية لبنك إنكلترا	22,743
أوراق نقدية لمصارف ريفية	9627		
أوراق نقدية لبنك إنكلترا	68,554	نقود ذهبية	9427
نقود ذهبية	28,089	نقود فضية ونحاسيّة	1484
نقود فضية ونحاسية	1486		
حوالات بريدية (Post Office Orders)	933		
المجموع	1,000,000	المجموع	1,000,000

(تقرير من اللجنة المختارة حول قوانين المصارف، تموز/يوليو، 1858، ص71).

(*Report from the Select Committee on the Bankacts*, July, 1858, p. 71).

(104) «يتحول مجرى التجارة على هذا النحو من تبادل سلع لقاء سلع أخرى، أي من التسليم والاستلام إلى بيع ودفع، فجميع الصفقات... تتمثل في صفقات نقدية». ([دانييل ديفو]، بحث في الائتمان العام، الطبعة الثالثة، لندن، 1710، ص 8).

([D. Defoe], *An Essay upon Public Credit*, 3rd. Ed, London, 1710, p. 8.).

ضرائب نقدية(105). ومن جهة أخرى فإن الريع العقاري بشكله العيني، يؤلف في آسيا العنصر الأساسي في الضرائب المدفوعة للدولة، وهو واقع يعود إلى شروط الإنتاج الساكنة التي يُعاد إنتاجها بثبات وانتظام شأن الظواهر الطبيعية؛ ويعمل هذا الشكل من الدفع، بدوره، على صيانة شكل الإنتاج القديم. وهذا أحد أسرار بقاء السلطنة العثمانية. وإذا ما أدّت التجارة الخارجية التي أقحمها الأوروبيون على اليابان إلى إحلال الريع النقدي(*) محل الريع العيني، فإنها ستقضي قضاء مبرماً على الزراعة النموذجية لذلك البلد. فالشروط الاقتصادية الضيّقة لوجود الزراعة، ستتهدم تماماً.

وفي كل بلد من البلدان تُثبَّت أيام معيَّنة عامة كآجال لتسوية المدفوعات. ويتوقف تحديد هذه المواعيد، في جانب، على ظروف طبيعية وثيقة الارتباط بمواسم الإنتاج، هذا إذا وضعنا جانباً التحولات التي تطرأ على دورات تجديد الإنتاج. فهذه الآجال تُنَظِّم أيضاً المدفوعات التي ليست لها صلة مباشرة بتداول السلع، كالضرائب والريوع وما شاكل ذلك. وإن كتلة النقد اللازمة لتسديد المدفوعات المستحقة المبعثرة والمنشورة على سطح المجتمع كله، تسبب اضطرابات دورية، وإن تكن سطحية فقط، في اقتصاد وسيلة الدفع(106). وانطلاقاً من قانون سرعة جريان وسيلة الدفع، نستنتج أن كتلة وسيلة الدفع [156]

---

(105) «النقد.. أصبح جلّاد كل شيء». وفن التمويل هو «الدورق الذي بخّر كمية هائلة من الخيرات والسلع لأجل صنع هذا الرحيق القاتل». «النقد يعلن الحرب على الجنس البشري كله». (بواغيلبير، أطروحة في طبيعة الثروات والنقد والضرائب، طبعة دير، علماء الاقتصاد المالي، باريس، 1843، الجزء الأول، ص 413-419-417-418).

(Boisguillebert, *Dissertation sur la nature des richesses de l'argent et des tributs*, Éd, Daire, «Économistes financiers», Paris, 1843, T. 1, p. 413-419-417-418).

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة ورد: الريع الذهبي (Goldrente)، وليس الريع النقدي (Geldrente). [ن. برلين].

(106) أفاد السيد كريغ أمام اللجنة التحقيقية لمجلس العموم عام 1826: «في اثنين العنصرة عام 1824، كان ثمة طلب هائل على الأوراق النقدية في مصارف إدنبره، بحيث ما إن حلّت الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى لم تبق لدينا ورقة واحدة في الخزائن. فلجأنا إلى كل المصارف الأخرى طلباً للاقتراض دون الحصول على شيء، فاضطررت لتسوية الصفقات بإيصالات ورق اعتيادية (Slips of paper)، ولكن ما إن دقت الساعة ضبط الثالثة، حتى كانت الأوراق النقدية قد عادت جميعاً إلى المصارف التي انطلقت منها صباحاً! لقد اقتصر الأمر على انتقالها من يد إلى يد». وعلى الرغم من أن متوسط التداول الفعلي من الأوراق النقدية المصرفية في اسكتلندا لم يبلغ 3 ملايين جنيه إسترليني، إلّا أنه قد يحدث، في أيام دفع معيَّنة من السنة، أن تُستدعى

اللازمة لتسوية كل المدفوعات الدورية، مهما كان مصدرها، تتناسب بصورة طردية(*) مع طول فترات الدفع(107).

إن تطور النقد كوسيلة دفع يجعل من الضروري مراكمة النقد حتى تاريخ استحقاق دفع المبالغ المطلوبة. وعلى حين أن الاكتناز، ذلك الشكل المستقل من حيازة الثروات، يتلاشى بتقدّم المجتمع البورجوازي، فإن تكوين ذخيرة احتياطية من وسيلة الدفع ينمو بموازاة هذا التقدّم.

(ج) النقد العالمي

حين يغادر النقد نطاق التداول الداخلي، يخلع أرديته المحلية التي يكتسيها كمعيار للأسعار وكعملة معدنية، وعملات صغيرة، ورموز للقيمة، ويعود أدراجه إلى شكله الأصلي كسبيكة من المعادن الثمينة. ففي التجارة العالمية تسبغ السلع على قيمتها تعبيراً

= إلى الخدمة الفعلية كل ورقة نقدية في حوزة المصارف، وتبلغ زهاء 7 ملايين جنيه إسترليني. وفي مناسبات من هذا النوع لا تؤدي الأوراق النقدية غير وظيفة واحدة محددة، ما إن تنجزها حتى تعود أدراجها إلى المصارف التي انطلقت منها. (راجع: جون فولارتون، تنظيم العملات الجارية، لندن، 1845، حاشية ص 86). ولإيضاح ما تقدم تنبغي الإشارة إلى أن الأوراق النقدية، وليس الصكوك، هي التي كانت تُستخدم للسحب من الودائع من مصارف اسكتلندا أيام صدور كتاب فولارتون.
(John Fullarton, *Regulation of Currencies*, London, 1845, p. 86, note.)

(*) في الطبعات السابقة ورد خطأ: عكسية. [ن. برلين]

(107) رداً على السؤال القائل «لو أتيحت الفرصة لإنفاق 40 مليوناً في السنة، فهل تكفي الملايين الستة نفسها (ذهباً)... للتداولات والدورات التي تقتضيها التجارة». يقول بيتي بما عرف عنه من براعة «جوابي أن نعم: فنظراً لأن الإنفاق هو 40 مليوناً، فإن الدورات، إذا كانت على غاية في الصغر، كأن تكون أسبوعية، مثلما يحدث للعمال والحرفيين الفقراء الذين يقبضون ويدفعون كل سبت، فإن $\frac{40}{52}$ جزء من المليون من النقد يسمح بتحقيق الغاية، أما إذا كانت الدوائر فصلية كل 3 أشهر، كما جرت عاداتنا في دفع الريع وجباية الضرائب، فإن عشرة ملايين تكون ضرورية. ولو افترضنا أن المدفوعات، بوجه عام، خليط من دوائر أسبوعية ودوائر تحدث كل 13 أسبوعاً، ينبغي أن نجمع 10 ملايين مع $\frac{40}{52}$ جزء من المليون وتقسيم المجموع على اثنين فيكون الناتج $5\frac{1}{2}$ مليون وهكذا فإن $5\frac{1}{2}$ مليون تكون كافية».

(وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، 1672، طبعة لندن 1691، ص 13-14).

(W. Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, Ed, London, 1691, p. 13-14.)

[الاقتباس مأخوذ عن كلمة للحكماء *Verbum Sapienti* الذي نشر كملحق في كتاب وليم بيتي. ن. برلين]

شاملاً. من هنا فإن شكل قيمتها المستقل يواجهها، في حالات كهذه، بهيئة نقد عالمي. وفي السوق العالمية وحدها، يكتسب النقد، إلى الحدود القصوى، طابع السلعة التي يكون شكلها الطبيعي هو الشكل الاجتماعي المباشر لتحقيق العمل البشري المجرد. وهنا يتطابق نمط الوجود الفعلي للنقد مع مفهومه.

ففي ميدان التداول المحلّي، ليس هناك إلّا سلعة واحدة يمكن أن تصبح مقياساً [157] للقيمة، فتغدو بالتالي نقداً. أما في الأسواق العالمية فثمة مقياس ثنائي للقيمة يبسط نفوذه، هو الذهب والفضة(108).

---

(108) وهذا منبع السخف في كل تشريع يلزم المصارف الوطنية بأن تدّخر الاحتياطي من ذلك المعدن الثمين المتداول محلياً دون غيره. و «العوائق المسلّية» التي خلقها بنك إنكلترا لنفسه، على هذا النحو، معروفة جيداً. وابتغاء الاطلاع على موضوع الحقب العظمى في تاريخ التغيّرات النسبية التي طرأت على قيمة الذهب والفضة: راجع كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 136 وما يليها.

[إضافة للطبعة الثانية]: وقد حاول السير روبرت بيل، في قانون المصارف الذي وضعه عام 1844، التغلب على العوائق بأن يسمح لبنك إنكلترا أن يصدّر أوراقاً نقدية مقابل احتياطيّ من سبائك الفضة على شرط أن لا يتجاوز الاحتياطيّ من الفضة، قط، ربع الاحتياطيّ من الذهب. وتقدّر قيمة الفضة، لذلك الغرض، حسب سعرها السائد (بالذهب) في سوق لندن.

[إضافة للطبعة الألمانية الرابعة]: [ولكننا نجد أنفسنا، من جديد، في حقبة تغيُّر حادّ للقيمة النسبية للذهب والفضة. فقبل 25 عاماً خلت كان التناسب الذي يعبّر عن قيمة الذهب إلى الفضة هو $15\frac{1}{2}:1$ أما اليوم فهو تقريباً 22:1، وتواصل الفضة الهبوط قياساً إلى الذهب. وهذا في الأساس نتيجة لحدوث ثورة في نمط إنتاج هذين المعدنين. ففي السابق كان الحصول على الذهب يتم، على وجه الحصر تقريباً، بغسل طبقات الرواسب الغرينية الحاوية على الذهب والناتجة عن تفتت صخور العروق الذهبية. وقد أضحت هذه الطريقة الآن قاصرة، وتراجعت إلى المؤخرة أمام معالجة العروق المعدنية الكامنة في الحجر الصوّاني (الكوارتز)، وهي طريقة استخراج كانت مُستخدمة قديماً ولكنها كانت تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية، رغم أن القدماء كانوا يتقنونها جيداً. (ديودورس، III، 12–14) [ديودورس الصقليّ، المكتبة التاريخية، الكتاب الثالث، 12 ـ 14، شتوتغارت 1828، ص 258 ـ 261].

[(Diodor[us] Sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Book III, 12-14, Stuttgart, 1828, p. 258-261).]

زد على ذلك لم يقتصر الأمر على اكتشاف مكامن جديدة وهائلة من الفضة في أميركا الشمالية، في الجانب الغربي من جبال روكي، بل تعدّاه إلى أن هذه ومناجم الفضة في المكسيك قد فُتحت

إن النقد العالمي يؤدي وظائف عديدة: وسيلة دفع شاملة، ووسيلة شراء شاملة، وتجسيد اجتماعي مطلق للثروة الشاملة (universal wealth). ووظيفته كوسيلة دفع في تسوية الموازين الدولية، هي الوظيفة السائدة. من هنا منبع شعار المذهب المركنتلي: [158] ميزان التجارة[109]. ويقوم الذهب والفضة بوظيفة وسيلة عالمية للشراء، بصورة أساسية

---

* على مصراعيها حقاً بمدّ سكك الحديد، مما أتاح شحن الآلات الحديثة والوقود، واستخراج الفضة بكميات ضخمة وبتكاليف زهيدة. بيد أن هناك فرقاً كبيراً في الطريقة التي يوجد بها المعدنان في عروق الحجر الصوّاني (الكوارتز). فالذهب، في الغالب، صافٍ ولكنه مبعثر في الحجر الصوّاني بكميات متناهية الصغر. وينبغي لذلك طحن كتلة العرق برمّتها واستخراج الذهب بعد ذلك إما بالغسل أو بواسطة الزئبق. وغالباً ما يثمر المليون غرام من حجر الصوّان 1 ـ 3 غرامات، ويندر أن يعطي 30 ـ 60 غراماً من الذهب. أما الفضة فقلما يُعثر عليها صافية، بيد أنها توجد في حجر صوّاني من نوع خاص يمكن فصله عن العرق المعدني بسهولة نسبية، ويحتوي في الغالب على 40 ـ 90% من الفضة. كما أنها توجد، بكميات أقل، في خامات النحاس والرصاص، وهي معادن تستحق بذاتها العمل. ومن ذلك وحده يتضح أن العمل المبذول في إنتاج الذهب ينزع إلى الازدياد، على حين أن العمل المبذول في إنتاج الفضة قد تقلص كثيراً، وهذا ما يفسر بصورة طبيعية تدني قيمة هذه الأخيرة. وكان لانخفاض القيمة هذا أن يعبّر عن نفسه في انخفاض أعظم في سعر الفضة لو لم يتم تثبيت مستوى السعر بوسائل اصطناعية. غير أن مكامن أميركا الغنية بالفضة لم تُمسّ بالكاد حتى اللحظة، وهكذا فإن الآفاق تشير إلى أن قيمة هذا المعدن ستواصل الانحدار ردحاً طويلاً من الزمن. وثمة عامل آخر أعظم يساهم في ذلك أيضاً، وهو الانخفاض النسبي في الحاجة إلى الفضة من مواد الاستعمال العام ومواد الزينة واستبدالها بمعادن، كالألمنيوم، مطليّة بالذهب والفضة، إلخ. وبوسع المرء، لذلك، أن يحكم على طوباوية فكرة نظام المعدنين التي ترى أن تسعيرة إجبارية عالمية سوف تعيد الفضة مجدداً إلى تناسب القيمة القديم $15:1\frac{1}{2}$. ولكن الاحتمال المرجّح أكثر أن الفضة ستخسر وظيفتها النقدية أكثر فأكثر، في الأسواق العالمية. ف. إنجلز].

(109) إن خصوم النظام المركنتلي، وهو نظام يعتبر تسوية فائض الموازين التجارية بالذهب والفضة هو هدف التجارة العالمية، يخطئون هم أنفسهم، في إدراك وظيفة النقد العالمي. وقد بيّنت، متخذاً من ريكاردو مثالاً، كيف أن مفهومهم الخاطىء عن القوانين التي تنظّم كتلة وسيلة التداول لا تعكس سوى مفهومهم الخاطىء بالمثل عن الحركة العالمية للمعادن الثمينة. (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 150 وما يليها). فعقيدته المغلوطة القائلة «إن الميزان التجاري غير المؤاتي لا ينشأ قط إلّا عن وجود فيض غزير في العملة الجارية... وتصدير العملة سببه رخص

وضرورية، في الفترات التي يضطرب خلالها التوازن المعتاد في التبادل المادي (الأيض) بين مختلف الأمم اضطراباً مفاجئاً. وأخيراً، يقوم النقد العالمي كتجسيد اجتماعي مطلق للثروة حيثما لا يتعلق الأمر بالشراء أو الدفع، وإنما يُقتصر على نقل الثروة من بلد لآخر، وحيثما يُعدّ هذا الانتقال بشكل سلع مستحيل الوقوع، إما بفعل الوضع في سوق السلع، أو بالغاية المتوخّاة نفسها(110).

= ثمنها، وهذا التصدير ليس نتيجة للميزان التجاري غير المؤاتي بل سببه»(*) تلك العقيدة نجدها، من قبل، لدى باربون: «إن الميزان التجاري، إن كان ثمة ميزان، ليس سبب تصدير النقد من أمة من الأمم إلى الخارج، بل ينجم هذا التصدير عن اختلاف قيمة السبائك بين بلد وآخر». (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 59). أما ماكلوخ في كتابه أدب الاقتصاد السياسي، فهرس مصنف، لندن، 1845 (MacCulloch, *The Literature of Political Economy: a Classified Catalogue*, London, 1845, p.59). فيمتدح باربون على هذا السبق، ولكنه يتحاشى، بأدب جم، الأشكال الساذجة التي يكسو بها باربون فرضيته الخرقاء التي يقوم عليها «مبدأ وسيلة التداول» [أو مبدأ جريان العملة «Currency Principle»](**). إن غياب الروح الانتقادية الحق، بل وانعدام الأمانة في هذا الفهرس، يبلغان الذروة في المقاطع المخصصة لتاريخ نظرية النقد، ومردّ ذلك أن ماكلوخ، في هذا الجزء من مؤلفه، يتملق اللورد أفرستون، المصرفي السابق لويد (ex-banker Loyd) الذي يسميه **«الأمير المتوّج لرجال المصارف»**. *(facile princepes argentariorum)*.

(*) يقتبس ماركس هنا من كتاب د. ريكاردو، ارتفاع سعر السبيكة دليل على اندثار قيمة أوراق النقد المصرفية، الطبعة الرابعة، لندن، 1811.

(D. Ricardo, *The high price of bullion a proof of the Depreciation of Bank notes*, 4th Ed, London, 1811). [ن. برلين].

(**) **مبدأ وسيلة التداول، أو مبدأ جريان العملة** *(Currency Principle)*: **نظرية نقدية انتشرت** على نطاق واسع في إنكلترا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهي تنطلق من النظرية الكمية للنقد. وكان ممثلو النظرية الكمية يرون أن أسعار السلع تتقرر بكمية النقد الموجودة في الجريان. وكان دعاة مبدأ العملة يريدون تقليد قوانين تداول المعادن. فالعملة (وسائل التداول) تشمل في رأيهم، إلى جانب العملة المعدنية، الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت). وكانوا يعتقدون بأن استقرار الجريان رهن بالتغطية التامة للأوراق النقدية المصرفية، وبذلك ينبغي تنظيم إصدارها طبقاً لاستيراد وتصدير المعادن الثمينة. وقد منيت بالفشل المحاولات التي قامت بها الحكومة الإنكليزية (قانون المصارف لعام ١٨٤٤) بالإستناد إلى هذه النظرية، مما أثبت قصورها العلمي، وعدم أهليتها للأغراض العملية. [ن. برلين].

(110) كما هو الحال مثلاً، عند دفع المعونات والقروض النقدية لمواصلة الحرب، أو لتمكين مصرف

وكما يحتاج كل بلد إلى رصيد احتياطي من النقد للتداول الداخلي؛ كذلك يحتاج إلى احتياطي آخر للتداول الخارجي في الأسواق العالمية. إن وظائف هذه الكنوز المدَّخرة [159] تنشأ، في جزء منها، عن وظيفة النقد كوسيلة للتداول ووسيلة للدفع في الداخل، وفي جزء آخر عن وظيفته كنقد عالمي(110a). وللقيام بهذه الوظيفة الأخيرة يكون حضور السلعة النقدية الفعلية، أي الذهب والفضة بجسديهما، أمراً ضرورياً، ولهذا يطلق سير جيمس ستيوارت على الذهب والفضة اسم «النقد العالمي» (money of the world) تمييزاً لهما عن البدائل المحليّة الصرف.

إن نهر الذهب والفضة ثنائي التيار في حركته. فمن جهة يتدفق من منابعه إلى كل أسواق العالم، فتمتصه مختلف مجالات التداول الوطنية، بدرجات متفاوتة، لكي يصبّ في قنوات التداول الداخلية التي يجري فيها النقد ويحلّ محل عملاتها الذهبية والفضية المتهرّئة، ويقدِّم مادة لأصناف الترف أو يتحجّر في شكل كنوز(111). وتنطلق حركة التيار الأول من تلك البلدان التي تبادل عملها الوطني، المتجسد في سلع، لقاء عمل البلدان المنتجة للذهب والفضة، الذي يتبلور في المعادن الثمينة. ومن جهة أخرى يتدفق الذهب

= معيَّن من استئناف مدفوعاته نقداً، إلخ. فهاهنا يكون الشكل النقدي من القيمة هو المطلوب دون شكل آخر.

(110a) حاشية للطبعة الثانية: «لن أطلب، حقاً، أي دليل على جدارة آلية الاحتياطي المكتنز، في البلدان التي تتعامل بالمسكوكات المعدنية، لأداء أية وظيفة ضرورية في دفع التعويضات العالمية من دون أية معونة محسوسة من التداول العام، أكثر إقناعاً من السهولة التي أتمّت بها فرنسا، التي صحت لتوها من صدمة غزو أجنبي مدمِّر، في ظرف 27 شهراً، تسديد غرامة إجبارية تناهز 20 مليوناً لدول الحلف، وقد دفعت جزءاً كبيراً من المبلغ بمسكوكات معدنية دون أن تعاني أي انكماش أو تعطيل محسوس في جريان العملة المحلية، بل وحتى دون تقلبات خطيرة في سعر الصرف في البورصات». (فولارتون، المرجع المذكور نفسه، ص 141)

[إضافة للطبعة الألمانية الرابعة: لدينا مثال ساطع أكثر بروزاً على السهولة التي تمكنت بها فرنسا ذاتها بين 1871 ـ 1873 من أن تسدد في ظرف 30 شهراً غرامة إجبارية تبلغ عشرة أمثال تلك، وقد دفع جزء كبير منها، بالمثل، بمسكوكات معدنية. ف. إنجلز].

(111) «يتوزع النقد بين الأمم بشكل يتناسب مع حاجتها... نظراً لأن أنواع المنتوجات تجتذبه». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 916) «إن المناجم التي تقدِّم الذهب والفضة باستمرار، تقدِّم ما يكفي فعلاً لتلبية ما تحتاجه كل أمّة». (ج. فاندرلنت، المرجع المذكور نفسه، ص 40).

والفضة جيئة وذهاباً، دون انقطاع، بين شتى مجالات التداول الوطنية، وتعتمد حركة هذا التيار على التقلبات المستمرة في أسعار الصرف(112).

[160] إن البلدان التي يبلغ فيها نمط الإنتاج البورجوازي درجة معيَّنة من التطور، تقلّص الكنوز المكدسة في خزائن احتياطي المصارف إلى الحدّ الأدنى الذي تقتضيه هذه الكنوز كي تؤدي وظائفها الخاصة على خير وجه(113). وإذا استثنينا بعض الحالات، نجد أن تجاوز هذه الكنوز المدخرة لمستواها الوسطي المعتاد بدرجة كبيرة، يدل على وجود ركود في تداول السلع، أو انقطاع في المسار المنتظم لاستحالات هذه السلع(114).

---

(112) «ترتفع أسعار الصرف وتنخفض كل أسبوع، فتدور ضد أمّة من الأمم في بعض فترات السنة، وتدور لمصلحتها في فترات أخرى». (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 39).

(113) إن هذه الوظائف المختلفة عرضة للدخول في تنازع خطير بعضها مع بعض، منذ أن يتعين على الذهب والفضة أن يؤديا أيضاً وظيفة صندوق احتياطي لتحويل الأوراق النقدية المصرفية.

(114) «كل نقد يتجاوز ما هو ضروري بصورة مطلقة للتجارة الداخلية، هو رأسمال ميت... ولا يجلب ربحاً للبلد الذي يحتفظ به إلّا إذا تم تصديره واستيراده عبر التجارة الخارجية...» جون بيللرز، أبحاث، إلخ، ص 13. (John Bellers, *Essays*, etc., p. 13) «إذا كانت لدينا عملة معدنية تفيض عن الحاجة فماذا نفعل بها؟ يمكن أن نصهر أثقلها وزناً، ونحوّلها إلى أوان فاخرة وصحون وأوعية من ذهب وفضة، أو نصدّرها كسلعة إلى حيث تكون مرغوبة أو مطلوبة، أو نقرضها بفائدة حيثما تكون الفائدة مرتفعة» (وليم بيتي، شيء قليل بخصوص النقد. W. Petty, *Quantulumcunque concerning money*, p.39.) «ما النقد إلّا شحم الجسد السياسي، فالكثير منه يؤذي الرشاقة وخفة الحركة، والقليل منه يورث المرض... وكما أن الشحم يزيّت العضلات ويسهّل حركتها، ويغذي الجسم حين يعوزه الغذاء، ويملأ المواضع المجوّفة ويسبغ على الجسم رونق الجمال، كذلك النقد في دولة من الدول، فهو ينشط عملها، ويطعمها من الخارج حين يصيبها القحط في الداخل ويسدد الحسابات... ويضفي على المجموع كله رونق الجمال، ولكنه يضفي الجمال بصورة خاصة على أولئك المحظوظين الذين يملكونه بكمية وافرة». (وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، ص 14-15).

الجزء الثاني

تحول النقد إلى رأسمال

[161]

الفصل الرابع

تحول النقد إلى رأسمال

أولاً ـ الصيغة العامة لرأس المال

يشكل تداول السلع نقطة انطلاق رأس المال. فإنتاج السلع، وتداولها، والشكل المتطور للتداول المعروف بالتجارة، هي المقدمات التاريخية التي ينبثق منها رأس المال. ويبدأ التاريخ الحديث لرأس المال مع انبثاق التجارة والسوق العالميتين في القرن السادس عشر.

ولو ضربنا صفحاً عن المحتوى المادي لتداول السلع، أي عن تبادل مختلف القيم الاستعمالية، واكتفينا بتأمل الأشكال الاقتصادية التي تتمخض عن عملية التداول، لوجدنا أن النقد هو نتاجها النهائي: إن هذا النتاج النهائي لتداول السلع هو الشكل الأول لتجلّي رأس المال.

ولو أمعنّا النظر في رأس المال من الوجهة التاريخية، لرأينا أنه يواجه الملكية العقارية، بادىء ذي بدء، متخذاً شكل نقد، ويتجلى في إهاب ثروة نقدية، إما كرأسمال تاجر أو كرأسمال مرابي[1]. ولا حاجة بنا للعودة إلى قصة نشوء رأس المال لكي ندرك

---

(1) إن التضاد بين السلطة التي تمنحها الملكية العقارية والتي تقوم على علاقات سيادة وتبعية شخصية، والسلطة اللاشخصية التي يمنحها النقد، يجد خير تعبير له في المثلين الشعبيين الفرنسيين «لا أرض بلا سيد» (Nulle terre sans seigneur) و«لا سيد للنقد» (L'argent n'a pas de maître).

أن النقد هو أول شكل لتجلّي رأس المال. فهذا التاريخ نفسه يتكرر يومياً أمام أعيننا. فكل رأسمال جديد، حتى في أيامنا، يرتقي خشبة المسرح، أي السوق، سواء كان سوق السلع أو سوق العمل أو سوق النقد، في هيئة نقد؛ نقد ينبغي أن يتحول إلى رأسمال خلال عملية معيَّنة.

إن أول تمايز بين النقد بوصفه مجرد نقد، وبين النقد كرأسمال، لا يعدو عن الفارق في شكل تداولهما.

[162] يتمثل الشكل المباشر لتداول السلع بالحركة: سلعة ـ نقد ـ سلعة (س ـ ن ـ س)، أي تحول السلعة إلى نقد، ثم تحول النقد من جديد إلى سلعة، أي البيع لأجل الشراء. بيد أننا نجد، إلى جانب هذا، شكلاً آخر، خاصاً، متميزاً تماماً: نقد ـ سلعة ـ نقد (ن ـ س ـ ن)، أي تحول النقد إلى سلعة، ثم تحول السلعة من جديد إلى نقد، أي الشراء لأجل البيع. إن النقد الذي يرسم بحركته هذا الشكل الأخير من التداول يتحول إلى رأسمال، يصبح رأسمالاً، وهو بالأصل رأسمال من حيث المقصد.

فلنتفحص عن كثب التداول: (ن ـ س ـ ن). إنه يتألف، شأن التداول السلعي البسيط، من طَوْرين متضادين. في الطور الأول (ن ـ س)، أي في الشراء، يتحول النقد إلى سلعة. وفي الطور الثاني (س ـ ن)، أي في البيع، تتحول السلعة من جديد إلى نقد. وتؤلف وحدة هذين الطورَيْن الحركة الكاملة التي يُبادَل فيها النقد لقاء سلعة، وتُبَادل السلعة ذاتها مجدداً لقاء نقد، حيث تُشترى السلعة لكي تُباع؛ أو، إذا غفلنا الفوارق بين البيع والشراء من حيث الشكل، نقول إنه بالنقد تُشترى سلعة، وبالسلعة يُشترى نقد[2]. والنتيجة التي تتلاشى فيها العملية، ما هي إلّا مبادلة النقد بالنقد: (ن ـ ن). فأنا أشتري زنة ألفي باون من القطن بمبلغ 100 جنيه وأبيعها بـ 110 جنيهات، وفي النهاية أكون قد بادلت 100 جنيه بـ 110 جنيهات، أي بادلت نقداً بنقد.

وبديهي أن عملية التداول (ن ـ س ـ ن) ستكون عبثاً فارغاً لو كنا نزمع، بدورة ملتوية كهذه، تبادل القيمة ذاتها من النقد لقاء القيمة نفسها من النقد، أي تبادل 100 جنيه لقاء 100 جنيه. ولعل طريقة المكتنز الحريص أفضل وآمن بكثير، فهو يتمسك بجنيهاته المائة بدلاً من تعريضها لأخطار التداول. ومع هذا، سواء باع التاجر القطن

---

(2) «بالنقد نشتري السلع، وبالسلع نشتري النقد». (مرسييه دو لاريفيير، النظام الطبيعي والأساسي للمجتمعات السياسية، ص 543).

(Mercier de la Rivière, *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, p. 543).

الذي اشتراه بمائة جنيه لقاء 110 جنيهات أو اضطر للقبول بـ 100 جنيه أو حتى 50 جنيهاً، فإن نقده يرسم حركة خاصة وأصيلة تختلف تمام الاختلاف عن التداول السلعي البسيط، عن الحركة التي يجتازها نقد المزارع الذي يبيع قمحاً، ليشتري، بما حصل عليه من نقد، ثياباً. فعلينا أولاً فحص الفروق المميزة في الشكل بين الدورة (ن ـ س ـ ن) والدورة (س ـ ن ـ س)، ليظهر بذلك الفرق الواقعي في المحتوى الذي يكمن وراء الاختلاف المحض في الشكل.

فلننعم النظر بادىء الأمر في الخاصية المشتركة في هذين الشكلين.

يمكن للدورتين أن تنحلا إلى الطورين المتضادين نفسيهما، (س ـ ن) البيع، و(ن ـ س) الشراء. ويحتوي كل طور على العنصرين الشيئيين ذاتهما: السلعة والنقد، والشخصيتين الدراميتين في المسرحية الاقتصادية نفسها، البائع والشاري، بمواجهة بعضهما بعضاً. وتتألف كل دورة من وحدة الطَوْرين المتضادين نفسيهما، وتتحقق الوحدة بتدخل ثلاثة أطراف متعاقدة لا يقوم الأول إلّا بالبيع، ولا يقوم الثاني إلّا بالشراء، أما الثالث فيبيع ويشتري على التوالي. [163]

غير أن أشد ما يميز الدورة (س ـ ن ـ س) عن الدورة (ن ـ س ـ ن)، منذ البداية، هو التسلسل المعكوس لتعاقب طوري التداول المتضادين. فالتداول السلعي البسيط يبدأ بالبيع وينتهي بالشراء، في حين أن تداول النقد كرأسمال، يبدأ بالشراء وينتهي بالبيع. فالسلعة هنا هي نقطة البداية والنهاية، وهناك النقد هو نقطة البداية والنهاية. في الشكل الأول النقد يؤدي دور الوسيط، وفي الثاني السلعة هي الوسيط، في مسار العملية كلها.

في التداول (س ـ ن ـ س)، يتحول النقد في النهاية إلى سلعة تقوم بوظيفة قيمة استعمالية، فهو إذن يُنفق بلا رجعة. أما في الشكل المعكوس (ن ـ س ـ ن) فالشاري يُنفق النقد لكي يستعيده، فيما بعد، بصفته بائعاً. فبشرائه السلعة يطرح النقد في التداول لا لشيء إلّا ليسحبه ببيع السلعة ذاتها فيما بعد. فهو لا يدع النقد يفلت من يديه إلّا بقصد ماكر في استعادته مجدداً. إنه لا ينفق النقد إذن، بل يجعله سلفة لا غير[3].

---

(3) «حين يُشترى شيء بهدف بيعه من جديد فإن المبلغ المستعمل في الشراء يسمى نقداً مسلفاً، وحين لا يُشترى الشيء بغية البيع يقال إن النقد قد أنفق». (جيمس ستيوارت، المؤلفات، إلخ، أعدها للنشر ولده الجنرال سير جيمس ستيوارت، لندن 1805، المجلد الأول، ص 274).

(James Steuart, *Works*, etc., Edited by General Sir James Steuart, his son, London 1805, V. I, p. 274).

في الشكل (س ـ ن ـ س)، تُغيّر قطعة النقد الواحدة موضعها مرتين. فالبائع يقبضها من الشاري، ليدفعها إلى بائع جديد. هنا تبدأ مجمل العملية باستلام النقد لقاء سلعة، وتنتهي بدفع النقد لقاء سلعة. ويحدث العكس تماماً في الشكل (ن ـ س ـ ن). فالسلعة، وليس قطعة النقد، هي التي تغيّر موضعها مرتين. فالشاري يتلقاها من يد البائع، ليضعها في يد شارٍ آخر. ومثلما أن تغيير موضع القطعة نفسها من النقد مرتين يفضي، في التداول السلعي البسيط، إلى انتقالها من يد إلى يد أخرى بلا رجعة، كذلك فإن تغيير موضع السلعة نفسها مرتين، هنا، يفضي إلى رجوع النقد إلى نقطة انطلاقه الأصلية.

[164] ولا يتوقف رجوع النقد على بيع السلعة بمبلغ أكبر مما دُفع لقاءها. فهذا الظرف لا يؤثر إلّا في مقدار النقد الذي يقوم برحلة العودة. فظاهرة رجوع النقد تقع منذ أن يُصار ثانية إلى بيع السلعة المشتراة، أو بتعبير آخر منذ أن تكتمل حركة الدائرة (ن ـ س ـ ن). يوجد هنا إذن، فرق حسّي ملموس بين تداول النقد كرأسمال، وتداوله كنقد محض.

إن الدورة (س ـ ن ـ س) تصل إلى نهايتها الكاملة حالما يُسحب النقد، الذي جاء عند بيع سلعة معيَّنة، ليذهب ثانية عند شراء سلعة أخرى. ولو تصادف، مع ذلك، عودة النقد إلى نقطة انطلاقه الأولى، فلن يحدث ذلك إلّا بتجديد أو تكرار مسار العملية برمتها. فإذا بعتُ كوارتراً من القمح بـ 3 جنيهات، واشتريت بالمبلغ نفسه ثياباً، فإن الجنيهات الثلاثة بالنسبة لي قد أنفقت بلا رجعة. فلم يعد لي شأن بها. لقد أصبحت ملكاً لتاجر الثياب. ولو بعتُ كوارتراً جديداً من القمح فإن النقد سيتدفق ثانية عليّ حقاً، ولكنه لا يأتي نتيجة للصفقة الأولى، بل نتيجة تكرارها. ثم يغادرني النقد مرة أخرى حالما أردف الصفقة الثانية بعملية شراء جديدة. وعليه، فإن إنفاق النقد في التداول (س ـ ن ـ س) لا علاقة له بعودة هذا النقد. في حين أن عودة النقد في (ن ـ س ـ ن) مشروطة منذ الابتداء بنمط الإنفاق ذاته. فبدون عودة النقد تكون العملية فاشلة وتظل العملية ناقصة أو مبتورة، من جراء غياب البيع، الطور الثاني، المكمل والنهائي للشراء.

تبدأ الدورة (س ـ ن ـ س) بسلعة معيَّنة في هذا القطب وتنتهي في القطب الآخر بسلعة أخرى مغايرة، تسقط من التداول إلى الاستهلاك. فالاستهلاك، نعني إشباع الحاجات هو الغاية، أو بتعبير آخر، تكون القيمة الاستعمالية هي الغاية النهائية. أما الدورة (ن ـ س ـ ن)، فعلى العكس، تبدأ بالنقد في هذا القطب وتنتهي به في القطب الآخر. إن دافعها المحرك، والغاية التي تتوخاها هي القيمة التبادلية ذاتها.

في التداول السلعي البسيط [س ـ ن ـ س]، يمتلك القطبان كلاهما الشكل الاقتصادي نفسه. فكلاهما سلعة. وهما سلعتان متساويتان في القيمة. إلّا أنهما، في الوقت ذاته، قيمتان استعماليتان مختلفتان نوعياً، فهما مثلاً قمح وثياب. إن محتوى الحركة هنا يتمثل في تبادل منتوجات، تبادل مواد مختلفة، يتبلور فيها العمل الاجتماعي. والحال على عكس ذلك في التداول (ن ـ س ـ ن)، الذي يبدو، للوهلة الأولى، فارغاً من أي محتوى، لأنه تكرار بلا معنى. ذلك أن للقطبين الشكل الاقتصادي نفسه: فكلاهما نقد، ولا يختلفان عن بعضهما نوعياً من حيث هما قيمة استعمالية، ذلك أن النقد ليس إلّا المظهر المتحول للسلع، الشكل الذي تتلاشى فيه قيمها الاستعمالية [165] الخاصة. ومبادلة مائة جنيه بقطن، ثم مبادلة القطن ذاته لقاء 100 جنيه من جديد، ليست غير طريقة ملتوية لمبادلة النقد بالنقد، مبادلة الشيء بالشيء نفسه، وهي عملية تبدو جهداً عابثاً لا هدف له[4]. إذ لا يتميز مبلغ من النقد عن مبلغ آخر إلّا بالمقدار. وعلى هذا

---

(4) يقول مرسييه دو لاريفيير للمركنتليين:
«إن النقد لا يُبادل لقاء نقد» (المرجع المذكور نفسه، ص 486). ويرد في مؤلف يعالج «التجارة» و«المضاربة» بخبرة المختص (ex professo) ما يلي: «كل تجارة إنما تقوم على تبادل أشياء من أنواع مختلفة، والمنفعة (التي يحصل عليها التاجر؟) تنبع من هذا الاختلاف. فمبادلة زنة باون الخبز بزنة باون من الخبز... لن تقترن بأية منفعة... وهذا يفسر أفضلية التجارة على المقامرة من زاوية المنفعة، حيث إن المقامرة تنطوي على محض مبادلة نقد بنقد». (ت .كوربيت، بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، أو تفسير مبادىء التجارة والمضاربة، لندن 1841، ص 5).
(Th. Corbet, *An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals, or the Principles of Trade and Speculation Explained*, London, 1841, p. 5).
وعلى الرغم من أن كوربيت لا يدرك أن (ن ـ ن)، أي مبادلة النقد بالنقد، هو الشكل الذي لا يميز تداول رأس المال التجاري فحسب بل تداول كل رأسمال، فإنه يقر مع ذلك بأن هذا الشكل يميز كلاً من المقامرة وأحد أنواع التجارة هو المضاربة، ثم يأتي ماكلوخ بعد ذلك ليعلن أن الشراء من أجل البيع هو مضاربة، وبذلك يتلاشى الاختلاف بين المضاربة والتجارة: «إن كل صفقة يشتري فيها الفرد منتوجاً لكي يبيعه ثانية هي في واقع الأمر مضاربة» (ماكلوخ، قاموس عملي، ونحوه، في التجارة، لندن، 1847، ص 1009).
(MacCulloch, *A Dictionary Practical, etc., of Commerce*, London, 1847, p. 1009).
ولا ريب في أن بنتو (Pinto)، مدّاح(*) بورصة أمستردام، أشد سذاجة، فهو يعلن: «التجارة مقامرة (قول مستعار من لوك) ولا يمكن الربح من معوزين، ولو ربح المرء في كل شيء ومن

فإن محتوى عملية (ن ـ س ـ ن)، يستمد علته، لا من الاختلاف النوعي بين قطبيها، فكلاهما نقد، بل من الاختلاف الكمي بين هذين القطبين تحديداً. ففي النهاية يُستخرج نقد من التداول أكثر مما أُلقي فيه في البداية. والقطن الذي تم شراؤه بـ 100 جنيه قد يُباع مثلاً بـ 100 جنيه + 10 جنيهات، أي 110 جنيهات. وعليه فإن الشكل التام الدقيق للعملية هو: (ن ـ س ـ ن¯)، حيث (ن¯ = ن + △ن)، أي المبلغ المدفوع بالأصل زائداً إضافة. إن هذه الإضافة، هذه العلاوة التي تزيد على القيمة الأصلية، هي ما أسميه «فائض القيمة» (Surplus value)(*). إن القيمة المدفوعة في الأصل لا تظل سليمة في التداول فحسب، بل تضيف إلى نفسها فائض قيمة؛ إنها تنمِّي نفسها. وإن هذه الحركة تحول القيمة إلى رأسمال.

وفي (س ـ ن ـ س) من الجائز أن يكون هناك اختلاف كمي بين مقداري قيمة القطبين (س ـ س)، القمح والثياب مثلاً. فلعل المزارع يبيع القمح بأكثر من قيمته، أو [166] يشتري الثوب بأقل من قيمته. من ناحية ثانية يمكن لتاجر الثياب أن «يخدعه». إلّا أن هذا التباين في مقدار القيمة أمر عرضي محض في هذا الشكل من التداول. ولا يفقد هذا الشكل من التداول معناه، كما هو الحال في (ن ـ س ـ ن)، عندما يكون القطبان متعادلين، لأن هذا التعادل هو، بالأحرى، الشرط الضروري لسير العملية بشكل طبيعي.

إن تكرار أو تجديد عملية البيع من أجل الشراء، شأن هذه العملية نفسها، يجدان المقياس والمقصد في هدف نهائي يقع خارج العملية: الاستهلاك، أو إشباع حاجات معيَّنة. أما في عملية الشراء من أجل البيع، فعلى العكس، تتشابه البداية والنهاية، وهما النقد، أي القيمة التبادلية، وهذا يجعل حركتها لانهائية سلفاً. ولا ريب في أن (ن) تصبح (ن + △ن)، أن 100 جنيه تصبح 110 جنيهات، ولكن هذين المقدارين متماثلان من حيث النوع، فكلاهما نقد، أما من الزاوية الكمية فهما أيضاً مجرد كمية معيَّنة، مقدار محدود من القيمة. وإذا أُنفق مبلغ المائة وعشرة جنيهات كنقد، كفَّ عن أداء دوره. ولن

= الجميع لفترة طويلة لتوجب أن يعيد طواعية الجزء الأكبر مما ربحه كي يستمر في اللعب». (بنتو، أطروحة في التداول والائتمان، أمستردام، 1771، ص 231).

(Pinto, *Traité de la Circulation et du Crédit*, Amsterdam, 1771, P. 231).

[(*) حرفياً: بندار بورصة أمستردام، وبندار شاعر إغريقي اشتهر بإزجاء المديح]. [ن. ع].

(*) وردت بالإنكليزية بين قوسين إلى جانب التعبير الألماني: (Mehrwert) ويمكن ترجمتها بالقيمة الفائضة، أو القيمة الزائدة أيضاً. [ن. ع].

يعود رأسمالاً. وإذا سُحب من التداول تجمد على شكل كنز، ولن يزيد قرشاً واحداً حتى لو مكث هناك إلى يوم القيامة. وعليه فإن كانت الغاية هي إنماء القيمة، فإن الحاجة نفسها تنشأ لإنماء القيمة في المائة جنيه كما في الـ 110 جنيهات، فكل واحد من المبلغين ليس أكثر من تعبير محدود عن القيمة التبادلية، لذا فإن لدى الاثنين التوق ذاته للتوسع كمياً، والاندفاع لبلوغ تخوم الثروة المطلقة. صحيح أن القيمة المُسلَّفة في الأصل، أي المائة جنيه، تتميز، لبرهة، عن فائض القيمة، 10 جنيهات، الذي يضاف لها في حركة التداول، لكن هذا التمايز سرعان ما يتلاشى. ففي نهاية عملية التداول لا نتلقى القيمة الأصلية، أي المائة جنيه باليد اليمنى، والجنيهات العشرة من فائض القيمة باليد اليسرى. فنحن نتلقى ببساطة قيمة تبلغ 110 جنيهات، وهي تتمتع بالشكل الموائم نفسه لمعاودة عملية إنماء القيمة شأن المائة جنيه الأصلية. فالنقد لا ينهي الحركة إلّا ليبدأها من جديد[5]. وعليه فإن نهاية أي دورة منفردة يتم فيها الشراء لأجل البيع، إنما تشكل بحد ذاتها بداية دورة جديدة. إن التداول السلعي البسيط ـ البيع من أجل الشراء ـ [167] هو وسيلة لتحقيق غاية تقع خارج التداول، ونعني تحديداً الاستيلاء على القيم الاستعمالية، وإشباع الحاجات. أما تداول النقد كرأسمال، فهو على العكس من ذلك، غاية في ذاته، لأن توسيع القيمة لا يتحقق إلّا في نطاق التكرار الدائم للحركة. وعلى هذا يتحرك رأس المال بلا حدود[6].

---

(5) «ينقسم رأس المال إلى قسمين... رأس المال الأصلي والربح، هذه الزيادة التي طرأت على رأس المال... رغم أن الربح يُدمج من الناحية العملية برأس المال على الفور، ويأخذ بالتداول معه» (ف. إنجلز، خطوط أولية في نقد الاقتصاد القومي، نشر في الحوليات الألمانية ـ الفرنسية، التي يحررها أرنولد روج وكارل ماركس، باريس، 1844، ص 99).

(F. Engles, *Umrisse zu einer Kritik der Nationalökonomie, in: Deutsch-Französische Jahrbücher*, Arnold Ruge u.K. Marx, Paris, 1844, p. 99).

(6) يضع أرسطو فن الاقتصاد (Ökonomik) في معارضة فن جني النقود (Chrematistik). وهو يتخذ من الأول نقطة انطلاق. وفن الاقتصاد من حيث هو فن الاقتناء، مقصور على تأمين تلك الخيرات الضرورية للعيش، والنافعة إما للأسرة أو للدولة. «تتألف الثروة الحقيقية (Ο χληθινος πλουτος) من قيم استعمالية من هذا النوع، لأن كمية هذه الممتلكات التي تجعل الحياة سعيدة، ليست من غير حدود. وهناك على أية حال نمط آخر من فن الاقتناء، يمكن لنا أن نسميه بصواب، وعلى سبيل المفاضلة، فن جني النقود، ويبدو بالنسبة لهذا النمط أن ليس ثمة من حد للثروة والاستملاك. إن التجارة η χαπηλιχη، (حرفياً تجارة المفرق، ويأخذ أرسطو هذا النوع

إن مالك النقد، كحاملٍ واعٍ لهذه الحركة، يصبح رأسمالياً. فشخصه، بالأحرى جيبه، هو نقطة انطلاق النقد ونقطة عودته. إن إنماء القيمة، الذي يؤلف الأساس والمحتوى الموضوعي لهذا التداول، يصبح غايته الذاتية. وبقدر ما يُضحي الاستيلاء على المزيد من [168] الثروة المجردة الحافز الوحيد لعملياته، فإنه يؤدي وظيفته كرأسمالي، أو كرأسمال بهيئة شخص حُبِيَ بالوعي والإرادة. وعليه، لا يجوز، البتة، اعتبار القيم الاستعمالية الغاية المباشرة التي يسعى إليها الرأسمالي[7]، ولا يجوز أيضاً اعتبار غايته الربح المستمد من صفقة منفردة، فالحركة الدائبة الأبدية لجني الربح هي ما يتوخاه[8]. إن النهم المطلق

= لأن القيم الاستعمالية تسود فيه) لا تنتمي بطبيعتها إلى فن جني النقود، لأن التبادل هنا يقتصر على الأشياء الضرورية لهم (للباعة والشارين)». ويمضي أرسطو بعد ذلك ليبين أن تجارة المقايضة كانت الشكل الأولي للتجارة السلعية، وباتساع المقايضة برزت النقود بالضرورة، وعند ابتكار النقود تطورت تجارة المقايضة بحكم الضرورة إلى التجارة السلعية (χαπηλιχη)، وتطورت هذه التجارة بدورها، على الضد من نزوعها الأصلي، إلى فن جني النقود. ويميز أرسطو بين فن جني النقود وفن الاقتصاد على هذا النحو: «يشكل التداول بالنسبة لفن جني النقود منبع الثروات. (Ποιητιχη χρηματων...διχ χρημχων μετχβολης) ويبدو أنه يدور حول النقد، لأن النقد هو بداية ونهاية هذا النوع من التبادل (Το γχρ νομισμχ στοιχειον χαι περχς της χλλαγης εστιν). لذلك فإن الثروات التي يسمى فن جني النقود إليها، بلا حدود. ومثلما أن الفن الذي لا يؤلف وسيلة لبلوغ غاية بل هو غاية في ذاته، لا حدود لنزوعه، لأنه يسعى دائماً لأن يقترب من تلك الغاية أكثر فأكثر، بخلاف الفنون التي تؤلف وسيلة لبلوغ غاية ولا تكون بالتالي من غير حدود، طالما أن الهدف الذي تتوخاه يفرض عليها حدوداً، كذلك الحال مع جني النقود، فهو لامتناهٍ بطبيعته، لأنه يسعى إلى بلوغ الثروة المطلقة. إن فن الاقتصاد محدود؛ أما جني النقود فلا... فالأول يتوخى شيئاً غير النقود، أما الثاني فيسعى لزيادتها... وبالخلط بين هذين الشكلين المتداخلين، توهم بعض الناس أن الحفاظ على النقود وزيادتها إلى ما لانهاية هو غاية وهدف فن الاقتصاد». (أرسطو، الجمهورية، تحرير إيمانوئيل بيكر، المجلد الأول، الفصلان الثامن والتاسع ومواضع أخرى).

(Aristoteles, *De Rep.* Edit. Bekker, lib, 1, c. 8, 9. Passim).

(7) «إن السلع (هنا بمعنى قيم استعمالية) ليست الغاية النهائية للتاجر الرأسمالي، فالنقد هو غايته النهائية» (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي، إلخ، الطبعة الثانية، غلاسكو، 1832، ص 165-166).

(Th. Chalmers, *On Political Economy etc.*, 2nd Ed, Glasgow, 1832, p. 165-166).

(8) «لا يستهين التاجر بربحه الحالي لكن عينه دائماً على الربح المقبل». (أ. جينوفيزي، دروس في

لحيازة الثروات، والجري المسعور وراء القيمة[9]، هو ما يجمع بين الرأسمالي والمكتنز؛ ولكن على حين أن المكتنز رأسمالي مصاب بلوثة جنون، فإن الرأسمالي مكتنز عقلاني. إن المكتنز البخيل ينمّي بلا انقطاع القيمة التبادلية بإنقاذ[10] نقوده من أخطار التداول، أما الرأسمالي الأكثر براعة، فينمّيها بإلقاء نقوده المرة تلو المرة في التداول[10a].

إن الأشكال المستقلة، نعني الأشكال النقدية، التي تتخذها قيمة السلع في مجرى التداول البسيط، لا تخدم إلّا غرضاً واحداً: إنها تتوسط تبادل المنتوجات، ثم تتلاشى في النتيجة النهائية للحركة. أما في حركة التداول (ن ـ س ـ ن)، فلا يمثل النقد والسلعة غير نمطين من وجود القيمة ذاتها، النقد بصفته النمط العام لوجود القيمة، والسلعة بصفتها النمط الخاص لوجود القيمة، أو نمط وجودها المقنّع إن جاز التعبير[11]. إن القيمة تنتقل باستمرار من شكل إلى شكل آخر من دون أن تضيع في هذه [169] الحركة، فتكتسب بذلك طابع ذات فاعلة آلياً. ولو ثبّتنا كل واحد من هذين الشكلين

= الاقتصاد المدني، 1765. طبعة كوستودي للاقتصاديين الإيطاليين، القسم الحديث، الجزء الثامن، ص 139) [بالإيطالية في الأصل. ن .ع].

(A. Genovesi, *Lezioni di Economia Civile* (1765), Ausgabe der italienishen Ökonomen von Custodi, Parte Moderna, T. VIII, p. 139).

(9) «إن الظمأ الذي لا يرتوي إلى الربح، التوق المقدس للذهب (auri sacra fames)، يقود الرأسماليين دوماً». (ماكلوخ، مبادىء الاقتصاد السياسي، لندن، 1830، ص 179).

(MacCulloch, *The Principles of Polit. Econ*, London, 1830, p. 179).

غير أن هذه النظرة لا تمنع هذا السيد ماكلوخ نفسه وأضرابه، عندما يواجهون صعوبات نظرية، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لقضية فيض الإنتاج، من تحويل الرأسمالي إلى مواطن أخلاقي لا يهتم إلّا بالقيم الاستعمالية، بل ويعاني جوعاً ذئبياً للأحذية والقبعات والبيض والقطن، وطائفة أخرى من القيم الاستعمالية العادية تماماً.

(10) الإنقاذ Σωςειν أحد التعابير الإغريقية المميزة لوصف الاكتناز. كما أن للكلمة الإنكليزية (to save) المعنيين نفسيهما: إنقاذ وتوفير.

(10a) «هذا اللامتناهي الذي لا تبلغه الأشياء بالسير قدماً، تبلغه بالدوران» (غالياني، [المرجع نفسه، ص 156]).

(11) «ليست المادة بل قيمة هذه المادة هي التي تصنع رأس المال». (ج .ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، باريس، 1817، الجزء الثاني، ص 429).

(J.B. Say, *Traité d'économie politique*, 3ème, Éd. Paris, 1817, T. II, p. 429).

لتجلّي القيمة النامية ذاتياً، على التوالي، في مجرى حياتها، لتوصلنا إلى التعريفين التاليين: رأس المال هو نقد، ورأس المال هو سلعة[12]. والواقع أن القيمة تغدو، هنا، ذاتاً فاعلة في صيرورة، فتتلبس بالتتابع شكل نقد ثم شكل سلع، وتُغيّر مقدارها في الوقت نفسه، منجبةً من أحشائها فائض قيمة، متميزة كقيمة أُم عن القيمة الوليدة؛ بتعبير آخر أن القيمة الأصلية تنمي ذاتها بذاتها. ذلك لأن الحركة التي تضيف فيها القيمة إلى نفسها فائض قيمة إنما هي حركتها الخاصة، ونموها كقيمة يتحقق إذن بقوتها الذاتية. ولكونها قيمة، فقد اكتسبت خاصية خفية، خاصية توليد قيمة إضافية، خاصية إنجاب أطفال أحياء، أو في الأقل وضع بيوض ذهبية.

ولما كانت القيمة، هنا، ذاتاً مهيمنة في هذه العملية، حيث تتلبس خلالها شكل نقد مرة وشكل سلعة مرة أخرى، وتقوم خلال هذه التغيرات جميعها بصيانة وتوسيع نفسها، فإنه يلزمها شكل مستقل، شكل خاص تُثبِّت بواسطته هويتها المتماثلة مع ذاتها. ولا تحوز على هذا الشكل إلّا في مظهر نقد. وفي هذا الشكل النقدي بالذات تبدأ القيمة عملية التوليد الذاتي وتنهيها. فقد بدأت القيمة في شكل 100 جنيه، وأضحت الآن 110 جنيهات، وهلمجرا. ولكن النقد ذاته ليس هنا إلّا شكلاً واحداً للقيمة، لأن للقيمة شكلين. وما لم يتخذ النقد شكل سلعة لن يصبح رأسمالاً. فلا يقف النقد هنا، في تناحر مع السلع كما هو الحال في الاكتناز. ويدرك الرأسمالي أن سائر السلع، مهما بدت هزيلة في المظهر ونتنة في الرائحة، إنما هي نقد إيماناً وحقيقة، وإنها في قرارة نفسها يهودي مختون، بل إنها علاوة على كل ذلك وسيلة تؤتي المعجزات فتصنع من النقد المزيد من النقد.

لقد رأينا أن قيمة السلع، في التداول البسيط، تكتسب في أحسن الأحوال شكلاً مستقلاً عن قيمها الاستعمالية، هو الشكل النقدي، غير أن هذه القيمة نفسها تظهر الآن بغتة، كجوهر مستقل يتمتع بقدرة ذاتية على الحركة، ويمر بصيرورة حياة خاصة ليست السلعة والنقد فيها إلّا محض شكلين يتلبسهما وينزعهما بالتتابع. مهلاً. ثمة من مزيد:

---

(12) «وسائل التداول [النقود] (!) المستخدمة في إنتاج الأشياء... هي رأسمال». (ماكليود، نظرية المصارف وتطبيقها، لندن، 1855، المجلد الأول، الفصل الأول، ص 55).

(Macleod, *The Theory and Practice of Banking,* London, 1855, V. 1, ch. I, p. 55).

«رأس المال هو سلع». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 74).

(James Mill, *Elements of Pol. Econ,* London, 1821, p. 74).

فبدلاً من أن تمثل هذه القيمة علاقات بين السلع، فإنها تقيم علاقة خاصة مع ذاتها، إن جاز التعبير. فهي تميز نفسها كقيمة أصلية عن ذاتها كفائض قيمة كما يميز الرب في شخصه بين الآب والابن، رغم أنهما في الواقع ذات واحدة وعمرهما واحد، لأن المائة جنيه المدفوعة في الأصل لا تصبح رأسمالاً إلّا بفعل فائض القيمة البالغ 10 جنيهات؛ [170] ومنذ أن يقع ذلك، منذ أن يولد الابن، وبالابن يولد الأب، حتى يمّحي الفارق، ويصبحا من جديد شيئاً واحداً، هو 110 جنيهات.

إذن فالقيمة تصبح الآن قيمة في صيرورة ذاتية، نقداً في صيرورة ذاتية، وبهذا تكون رأسمالاً. فهي تخرج من التداول، ثم تدخله ثانية، فتصون هناك نفسها وتضاعفها، ثم تعود للخروج من جديد وقد تعاظمت، لتعاود الدورة بلا انقطاع[13]. (ن ـ ن¯)، أي أن النقد ينجب النقد (money which begets money)، هذا هو تعريف رأس المال من فم مفسريه الأوائل، المركنتليين.

الشراء من أجل البيع، أو إن توخينا الدقة، الشراء من أجل البيع بسعر أكبر، (ن ـ س ـ ن¯)، يبدو بالفعل شكلاً خاصاً بنوع واحد من رأس المال، هو رأس المال التجاري. ولكن رأس المال الصناعي هو أيضاً نقد يتم تحويله إلى سلع، وببيع هذه الأخيرة يُعاد تحويله إلى نقد أكثر. والأنشطة التي تقع في الفترة الفاصلة بين لحظة البيع والشراء، خارج نطاق التداول، لا تغيّر شكل الحركة هذا. وأخيراً تبدو العملية (ن ـ س ـ ن¯) مختصرة بالنسبة للرأسمال الربوي، إذ إنها تجري بدون أي توسطات بشكل (ن ـ ن¯)، أي في شكل نقدٍ يساوي نقداً أكثر، في قيمة تحقق قيمة أكبر من نفسها.

لذا فإن (ن ـ س ـ ن¯) هي، في الواقع، الصيغة العامة لرأس المال كما يظهر بصورة مباشرة في نطاق التداول.

ثانياً ـ تناقضات الصيغة العامة

إن شكل التداول الذي ينبثق فيه النقد رأسمالاً يتناقض مع كل القوانين المبحوثة سابقاً والتي تتعلق بطبيعة السلع والقيمة والنقد والتداول نفسه. فتداول رأس المال لا يختلف

(13) «رأس المال: جزء يخصب ثروة تتراكم... إنه قيمة دائمة، تتضاعف». (سيسموندي، المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ص 88-89).

(Sismondi, *Nouveaux Principes d'économie Politique*, T. I, p. 88-89).

عن التداول البسيط للسلع إلّا في التسلسل المقلوب لتتابع عمليتي البيع والشراء المتعارضتين. فكيف يمكن للفرق الشكلي المحض أن يُحدث تغييراً في طبيعة هاتين العمليتين كما لو بقدرة ساحر؟

وليس هذا كل شيء. فإن التسلسل المقلوب لا يحدث إلّا لطرف واحد من الأصحاب الثلاثة المشاركين في الصفقة. فأنا كرأسمالي أشتري السلع من (أ) وأبيعها ثانية إلى (ب)، في حين أنني بوصفي مالكاً اعتيادياً للسلع، أبيع سلعة إلى (ب) وأشتري سلعة أخرى من (أ). إن الطرفين (أ) و(ب) لا يريان أيما فرق في هذا. إنهما يظهران كمجرد بائع بسيط وشارٍ بسيط للسلع. وأنا، في كلتا الحالتين، أواجههما كمالك بسيط للنقد أو [171] مالك بسيط للسلع، كشارٍ وبائع؛ زد على ذلك أنني في سلسلة هاتين الصفقتين أقف في مواجهة الشخص الأول (أ) بصفتي شارياً فقط، وفي مواجهة الشخص الثاني (ب) بصفتي بائعاً فقط؛ أواجه الأول كنقد فحسب، وأواجه الثاني كسلعة فحسب، ولكنني لا أواجه أياً منهما كرأسمال أو كرأسمالي، أو كممثل لشيء أكثر من النقد أو السلعة، لشيء يمكن أن يولّد نتيجة تتجاوز ما يمكن للنقد والسلعة أن يولّداه. ومن وجهة نظري يؤلف الشراء من (أ) والبيع إلى (ب) جزءاً من سلسلة. لكن الصلة التي تربط بين الفعلين لا وجود لها إلّا بالنسبة لي وحدي. إن (أ) لا يكترث بصفقتي مع (ب)، و(ب) لا يبالي بصفقتي مع (أ). ولو عرضت عليهما أن أشرح المزية الفاضلة لقيامي بقلب تسلسل البيع والشراء، لأثبتا لي أنني مخطىء بصدد التسلسل نفسه، وأن الصفقة برمتها لم تبدأ بالشراء ولم تنته بالبيع، بل على العكس من ذلك، بدأت بالبيع واختتمت بالشراء. والحق أن فعليَ الأول، الشراء، كان من وجهة نظر (أ) بيعاً، وفعليَ الثاني، البيع، كان من وجهة نظر (ب) شراء. ولن يرضى (أ) و(ب) بهذا الأمر، ولسوف يصرحان بأن التسلسل بمجمله أمر لا لزوم له، ولا يعدو عن كونه خدعة، وأن (أ) بعد الآن سيشتري على نحو مباشر من (ب)، وأن (ب) سيبيع مباشرة إلى (أ). وبذا تُختزل الصفقة برمتها إلى فعل أحادي الجانب من التداول المعتاد للسلع، فيتقلص إلى مجرد بيع من وجهة نظر (أ)، ومجرد شراء من وجهة نظر (ب). وعليه فإن قلب تسلسل أفعال البيع والشراء لا يفضي بنا إلى الخروج من دائرة التداول السلعي البسيط، لذا يتعين علينا أن نتفحص ما إذا كان التداول البسيط يسمح، من حيث طبيعته، بالإنماء الذاتي للقيمة التي تدخل فيه، ويتيح بالتالي نشوء فائض قيمة.

لنأخذ عملية التداول في شكل تُعرب عن نفسها فيه كتبادل بسيط للسلع. وهو أمر يحدث دوماً حين يشتري مالكان للسلع من أحدهما الآخر، وتلغي ديونهما المتبادلة المتساوية بعضها بعضاً حين يحل يوم الاستحقاق. فالنقد لا يفعل فعله هنا إلّا كنقد حسابي حيث يقوم بالتعبير عن قيمة السلع عن طريق تعيين أسعارها، ولكنه لا يكون حاضراً بجسده الشيئي إزاء السلع. وبدهي أن الطرفين يمكن أن يستفيدا لو بقي الأمر مقصوراً على القيمة الاستعمالية. فكلاهما ينفصل عن سلعة لا تخدمه بصفتها قيمة استعمالية، ويتلقى سلعة مغايرة تُسدي له النفع. وقد ينال الاثنان مكسباً آخر أيضاً، ذلك أن (أ) الذي يبيع النبيذ ويشتري القمح قد ينتج أكثر مما يستطيع المزارع (ب) أن ينتجه من النبيذ خلال وقت العمل نفسه، وينتج (ب) من جانب آخر قمحاً أكثر مما يستطيع صانع النبيذ (أ) أن ينتجه خلال وقت العمل نفسه. وعلى هذا يمكن لـ (أ) و(ب) أن يحصلا، لقاء القيمة التبادلية نفسها، الأول على قمح أكثر والثاني على نبيذ أكثر مما كان سيحصل عليه كل منهما على التوالي لو تعيّن أن ينتجا القمح والنبيذ كل لنفسه من غير [172] تبادل. إذن لو اقتصر الأمر على القيمة الاستعمالية دون غيرها فثمة أساس معقول للقول إن «التبادل هو صفقة يربح فيها الطرفان»[14]. ولكن الوضع بخلاف ذلك مع القيمة التبادلية.

> «إن رجلاً يملك وفرة من النبيذ ولا يملك ذرة من القمح يتعامل مع آخر يملك وفرة من القمح ولا يملك قطرة من النبيذ، وتجري مبادلة قمح قيمته 50، بنبيذ له قيمة مماثلة. ولا يولّد هذا التبادل زيادة في القيمة التبادلية لا للأول ولا للثاني، لأن كلاً منهما كان يمتلك بالأصل، قبل وقوع التبادل، قيمة مساوية لتلك القيمة التي حصل عليها بهذه الوسيلة»[15].

ولا تتغير النتيجة قيد شعرة حين يدخل النقد كوسيلة للتداول بين السلعتين، مفضياً إلى

---

(14) «التبادل صفقة رائعة يربح فيها كلا الطرفين المتعاقدين دائماً (!)». «L'échange est une transaction admirable dans laquelle les deux contractants gagnent-toujours!» (ديستوت دو ترامي، أطروحة في الإرادة ونتائجها، باريس، 1826، ص 68).

(Destutt de Tracy, *Traité de la Volonté et de ses effets,* Paris, 1826, p. 68).

لقد صدر هذا الكتاب لاحقاً بعنوان آخر هو: أطروحة في الاقتصاد السياسي *(Traité d'économie Politique)*.

(15) مرسييه دو لاريفيير، المرجع المذكور نفسه، ص 544.

انفصال فعل البيع عن فعل الشراء إنفصالاً محسوساً[16]. فقيمة السلعة إنما يجري التعبير عنها بالسعر قبل دخول السلعة في التداول، وعلى هذا فإنها شرط سابق للتداول وليس نتيجة له[17].

لدى تأملنا للتبادل السلعي البسيط من زاوية تجريدية، نعني بصرف النظر عن الظروف العرضية التي لا تنجم مباشرة عن القوانين الملازمة للتداول السلعي البسيط، نجد أنه لا يحدث من شيء للسلعة، في مجرى التبادل، إذا استثنينا استبدال قيمة استعمالية بقيمة استعمالية أخرى، سوى استحالة، سوى تبديل محض في الشكل. فالقيمة التبادلية نفسها، نقصد الكمية نفسها من العمل الاجتماعي المتشيىء، تظل أبداً في يد مالك السلعة، أول الأمر في صورة سلعته الخاصة، ثم في صورة النقد الذي بادلها به، وأخيراً في صورة السلعة التي بادلها ثانية بذلك النقد. وهذا التبدل في الشكل لا ينطوي على تغير في مقدار القيمة. ويقتصر التغير الذي تعانيه قيمة السلعة في مجرى هذه العملية على تغير شكلها النقدي. فهذا الشكل يظهر أولاً كسعر للسلعة المعروضة للبيع، ثم كمبلغ فعلي من النقد الذي جرى التعبير عنه في السعر من قبل، وأخيراً يظهر كسعر لسلعة مُعادِلة. ولا يمس هذا التغير في الشكل، في ذاته ولذاته، مقدار القيمة أكثر مما يمسّها صرف ورقة نقدية من فئة 5 جنيهات إلى جنيهات وأنصاف جنيهات وشلنات. وعليه، بقدر ما [173] يشترط تبادل السلع تبديل شكل القيمة فقط، فإنه يشترط تبادل المتساويات إذا ما سارت الظاهرة بشكل نقي. لهذا كان الاقتصادي المبتذل، كلما رغب في دراسة ظاهرة التداول بشكلها النقي، على طريقته الخاصة، يفترض دائماً، على قلة معرفته بماهية القيمة، أن العرض والطلب متوازنان، قاصداً بذلك أن تأثيرهما معدوم. إذن، إذا كان المتبادلان يمكن أن يجنيا كسباً حين يتعلق الأمر بالقيمة الاستعمالية، فلن يكون بوسع كليهما أن يربح حين يتعلق الأمر بالقيمة التبادلية. بل ينطبق هنا، بالأحرى، المثل الدارج «حيثما تحضر المساواة يغيب الربح»[18]. ويمكن للسلع، حقاً، أن تُباع بأسعار تختلف عن

---

(16) «سيان إن كانت إحدى هاتين القيمتين نقداً، أو كانتا سلعتين عاديتين معاً، فليس ثمة أدنى فرق في ذلك» (مرسيه دو لاريفير، المرجع السابق، ص 543).

(17) «المتعاقدان لا يقرران القيمة، فهي محددة قبل الاتفاق». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 906).

(18) «Dove è egualità non è lucro». (غالياني، حول النقد، طبعة كوستودي، القسم الحديث، الجزء الرابع، ص 244).

(Galiani, *Della Moneta,* in Custodi, Parte Moderna, T. IV, p. 244).

قيمها، لكن هذا الانحراف يعني انتهاكاً لقانون التبادل السلعي[19]، فالقانون في شكله النقي إنْ هو إلّا تبادل للمتساويات، ولهذا يخلو من واسطة لزيادة القيمة[20].

لذا نرى أن وراء كل محاولات البرهنة على أن التداول السلعي هو منبع فائض القيمة، يتوارى. ثمة خلط [Quidproquo] بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية والخلط بينهما، أي إحلال الواحدة محل الأخرى، كما هو الحال عند كونديّاك حيث يقول:

«ليس صحيحاً القول إننا، في تبادل السلع، نعطي قيمة لقاء قيمة مساوية لها. بل على العكس، فكل طرف من الطرفين المتعاقدين يعطي قيمة أقل لقاء قيمة أكبر دوماً... والواقع لو كنا نبادل قيمة مساوية لها، لما جنى أي من المتعاقدين ربحاً. مع ذلك فإن الاثنين معاً يجنيان الربح أو ينبغي أن يجنياه... فما السبب؟ إن قيمة شيء من الأشياء تنحصر بنسبة حاجتنا إليه. فما هو ذو قيمة أكبر بالنسبة لامرىء، هو ذو قيمة أقل بالنسبة لآخر، والعكس بالعكس... ولا يمكن للمرء أن يفترض أننا نعمد إلى بيع أشياء لا غنى عنها للاستهلاك... فما نرغب بالافتراق عنه إنما هو شيء عديم النفع بغية أن نحظى بشيء يعوزنا... نرغب في إعطاء القليل لقاء الكثير... ومن الطبيعي أن يظن المرء، في مجرى التبادل، أن القيمة قد بودلت لقاء قيمة مساوية، حيثما كان الشيئان اللذان جرى تبادلهما يمتلكان قيمة تساوي الكمية نفسها من الذهب... ولكن ثمة اعتباراً آخر ينبغي أن يدخل في الحساب. فالمسألة هي إن كنا نحن الاثنين نتبادل شيئاً فائضاً لقاء شيء ضروري»[21].

[174] يتجلى من هذا المقطع كيف أن كونديّاك لا يكتفي بأن يخلط بين القيمة الاستعمالية

---

(19) «التبادل يصبح مضراً لأحد الطرفين، عندما يأتي سبب خارجي يُنقص السعر أو يزيده. عندئذ تختل المساواة، لكن الاختلال ينتج عن السبب الخارجي وليس عن التبادل». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 904).

(20) «التبادل بطبيعته عقد مساواة يقوم بين قيمة وقيمة أخرى مساوية لها. إذن، ليس هو بوسيلة للإثراء، فنحن نعطي قدر ما نأخذ». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 903-904).

(21) كونديّاك، التجارة والحكومة (١٧٧٦)، طبعة دير ومولينارى في مختارات من الاقتصاد السياسي، باريس، 1847، ص 267 و291.

(Condillac, *Le Commerce et la Gouvernement (1776)*, Édit, Daire et Molinari dans les *Mélanges d'Écon. Polit*, Paris, 1847, p. 267 & 291).

والقيمة التبادلية، إنما يفترض، بأسلوب طفولي حقاً، أن كل منتج، في مجتمع يبلغ فيه الإنتاج السلعي درجة كبيرة من التطور، إنما ينتج وسائل عيشه الخاصة ولا يطرح في التداول إلّا ما يفيض عن حاجاته الشخصية(22). ومع ذلك غالباً ما يعتمد الاقتصاديون المعاصرون حجة كونديّاك، بالأخص حين يبتغون البرهنة على أن تبادل السلع في شكله المتطور أي التجارة، هو منبع توليد فائض القيمة.

> وعلى سبيل المثال نجد من يقول: «إن التجارة.. تضيف قيمة جديدة إلى المنتوجات، نظراً لأن قيمة هذه الأخيرة وهي بين يدي المستهلك أكبر من قيمتها وهي بين يدي المنتج، ولهذا يمكن اعتبار التجارة نشاطاً إنتاجياً، بالمعنى الدقيق للكلمة (strictly)»(23).

ولكن ثمن السلع لا يُدفع مرتين، مرة لحساب قيمتها الاستعمالية، ومرة أخرى لحساب قيمتها. ورغم أن القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر نفعاً للشاري منها للبائع؛ فإن شكلها النقدي أكثر نفعاً للبائع منها للشاري. ولولا ذلك فهل كان سيبيعها؟ يحق لنا القول إذن إن الشاري يقوم بـ «نشاط إنتاجي»، بالمعنى الدقيق للكلمة (strictly) حين يحوّل جوارب التاجر، مثلاً، إلى نقد.

وإذا جرى تبادل سلع، أو تبادل سلع ونقد، لها قيم تبادلية متساوية، وكانت بالتالي متعادلات، فمن الجلي أن ليس ثمة مَنْ يستطيع أن يستمد من التداول قيمة أكبر مما يضع فيه. فليس ثمة إذن توليد لفائض قيمة. فعملية تداول السلع، في شكلها النقي، تقتضي

---

(22) لهذا يرد لو ترون على صديقه كونديّاك، عن حق، بالنحو التالي: «في المجتمع المتقدم... ليس ثمة فائض إطلاقاً». وفي الوقت نفسه، يشير مازحاً: «إذا كان المبادلان يتلقيان الكثير بصورة متساوية، ويفترقان عن القليل بصورة متساوية، فإن الاثنين يتلقيان المقدار نفسه» [لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 904-907]. [ن .ع]. ونظراً لأنه لم تكن لدى كونديّاك أدنى فكرة عن طبيعة القيمة التبادلية فقد اختاره البروفيسور فيلهلم روشر كخير معبّر عن عمق أفكاره الصبيانية الخاصة. راجع كتاب روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، 1858.
(Roscher's, *Die Grundlagen der Nationalökonomie, Dritte Auflage*, 1858).

(23) ص. ف. نيومان، عناصر الاقتصاد السياسي، منشورات أندوفر ونيويورك، عام 1835، ص 175.
(S.P. Newman, *Elements of Polit. Econ*, Andover and New York, 1835, p. 175).

تبادل المُتعادِلات. غير أن الأشياء لا تجري بشكل نقي في واقع الحياة. لنفرض إذن أن التبادل يقع بين لا-متعادلات.

في جميع الأحوال، لا يتقابل في السوق غير مالكي سلع، والسلطة التي يمارسها هؤلاء الأفراد بعضهم على بعض إنما هي السلطة التي تتمتع بها سلعهم ليس إلا. فالتباين المادي بين هذه السلع، هو الحافز المادي الذي يحثّ على فعل التبادل، ويضع الشارين والبائعين في حالة تبعية متبادلة، لأن أياً منهم لا يملك الشيء (Gegenstand)(*) الذي يلبّي حاجاته الخاصة، على حين يُمسك بين يديه الشيء الذي يحتاجه الآخرون. وعدا [175] عن هذه الفروق المادية بين القيم الاستعمالية، ثمة فارق آخر بين السلع، ألا وهو الفرق بين شكلها الطبيعي، والشكل الذي تتحول إليه، ونعني الفرق بين السلع والنقد. وهكذا لا يتباين مالكو السلع إلّا كبائعين بحوزتهم سلع، وكشارين بحوزتهم نقد.

لنفترض الآن أنه يتاح للبائع، بفعل امتياز خفي لا ندري منبعه، أن يبيع سلعته بما يفوق قيمتها، يبيع بـ 110 ما يستحق 100، وهي حالة يرتفع فيها السعر الاسمي بنسبة 10%. عندئذ يضع البائع في جيبه فائض قيمة قدره 10. ولكن بعد أن يُنهي البيع يصبح شارياً. فيأتي إليه مالك سلعة ثالث بمثابة بائع، يتمتع هو الآخر بامتياز بيع سلعته بزيادة 10%. فصاحبنا إذن لم يربح 10 كبائع إلّا ليخسرها مجدداً كشارٍ[24]. والنتيجة في النهاية هي أن جميع مالكي السلع يبيعون السلع لبعضهم البعض بنسبة 10% فوق قيمتها، ولا يختلف هذا بشيء، على وجه الدقة، عما إذا بيعت السلع بموجب القيمة الحقيقية. فمثل هذه الزيادة الاسمية العامة في الأسعار تفضي إلى النتيجة نفسها التي يفضي إليها التعبير عن القيم بالفضة بدلاً من أوزان الذهب. حيث إن الأسماء النقدية، للسلع، أي الأسعار، تتضخم، أما العلاقات الفعلية بين قيمها فتظل ثابتة.

دعونا نتصور وقوع الافتراض المعاكس، حيث يتمتع الشاري بامتياز شراء السلعة من

(*) حرفياً: موضوع، شيء، أو جسم مادي، وهي المعادل الألماني لكلمة *object*. [ن.ع].

(24) «زيادة القيمة الإسمية للمنتوج... لا تثري الباعة... نظراً إلى أن ما يكسبونه كباعة، يخسرونه على وجه الدقة بصفتهم شارين». ([ج. غراي]، المبادىء الأساسية لثروة الأمم، إلخ، لندن، 1797، ص 66).

([J. Gray], *The Essential Principles of the Wealth of Nations* etc., London, 1797, p. 66).

دون قيمتها. ليس ضرورياً والحالة هذه أن نذكّر بأن الشاري يصبح بدوره بائعاً. فقد كان بائعاً قبل أن يصبح شارياً. لقد خسر سلفاً 10% حين قام بالبيع، وذلك قبل أن يربح 10% بالشراء[25]. فكل شيء باقٍ كما كان عليه.

إن تكوين فائض القيمة، وبالتالي تحول النقد إلى رأسمال، لا يمكن أن يُفسر بافتراض أن الباعة يبيعون السلع بما يفوق القيمة، ولا بافتراض أن الشارين يشترون السلع دون قيمتها[26].

[176] ولا يمكن تبسيط القضية، البتة، بزجّ اعتبارات بعيدة على غرار ما يفعل الكولونيل تورنز حيث يقول:

> «ينحصر الطلب الفعلي في قدرة المستهلكين ونزوعهم (!) إلى أن يدفعوا لقاء السلع، جزءاً كبيراً من.. رأس المال يفوق تكاليف إنتاجها، إما عبر المقايضة المباشرة أو عن طريق وسيط»[27].

ففي نطاق التداول لا يواجه المنتجون والمستهلكون بعضهم بعضاً إلّا كباعة وشارين. والادعاء بأن فائض القيمة الذي يكسبه المنتجون ينجم عن كون المستهلكين يدفعون، لقاء السلع ما يفوق قيمتها، لا يعني سوى تمويه القول البسيط التالي: إن مالك السلعة، بوصفه بائعاً، يتمتع بامتياز البيع بسعر أعلى. وإذا كان البائع قد أنتج السلعة بنفسه، أو أنه يمثل منتجها، فإن الشاري ليس بأقل منه، فإما أن يكون قد أنتج السلعة التي يمثلها النقد الماثل بين يديه أو أنه يمثل منتج هذه السلعة. فها هنا، إذن، منتج يقف بإزاء منتج آخر. وما من فارق بين الاثنين، سوى أن أحدهما يشتري، والآخر يبيع. إن كون مالك

---

(25) «لو أُجبرنا على أن نبيع، لقاء 18 ليرة، كمية من منتوج معيَّن تساوي 24 ليرة، فإننا حين نستخدم هذا النقد للشراء فسنحصل بـ 18 ليرة على ما كنا ندفع لقاء» 24 ليرة». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 897).

(26) «إذن لا يستطيع كل بائع، في العادة، أن يرفع ثمن سلعه إلّا بقبوله أن يدفع لقاء سلع غيره من الباعة سعراً أعلى، وللسبب نفسه لا يستطيع كل مستهلك أن يتقبل دفع سعر أدنى لقاء ما يشتريه، عادة، إلا بأن يرتضي أيضاً إجراء تخفيض مماثل في أسعار الأشياء التي يبيعها». (مرسييه دو لاريفيير، المرجع المذكور نفسه، ص 555).

(27) ر. تورنز، بحث في إنتاج الثروة، لندن، 1821، ص 349.
(R. Torrens, *An Essay on the Production of Wealth*, London, 1821, p. 349).

السلع، بصفته منتجاً، يبيع سلعه بما يفوق قيمتها، وبصفته مستهلكاً، يدفع لقاءها ثمناً أكبر، لا يقربنا من الحل قيد أنملة[28].

وابتغاء أن تنسجم أفكار المدافعين الأشداء عن وهم انبثاق فائض القيمة من الزيادة الاسمية في الأسعار أو من الامتياز الذي يناله البائع في البيع بسعر أغلى، تراهم مرغمين على الافتراض بأن هناك طبقة تشتري ولا تبيع أبداً، أي تستهلك من دون أن تنتج. إن وجود طبقة كهذه أمر يتعذر تفسيره من وجهة نظر التداول البسيط الذي ما يزال حديثنا يدور في إطاره. مع ذلك فلنستبق الأمور. إن النقد الذي تشتري به هذه الطبقة بلا انقطاع، ينبغي أن يتدفق إلى جيوبها من غير تبادل، أي بالمجان، بصورة مستديمة، من جيوب منتجي السلع عينهم، بقوة الشرع أو القسر. وإن بيع السلع بأعلى من قيمتها إلى مثل هذه الطبقة لا يعني سوى أن نسترجع، عن طريق الخداع، جزءاً من النقد الذي أعطي لها من دون مقابل[29]. لقد كانت مدن آسيا الصغرى تدفع سنوياً الجزية بالنقد [177] لروما القديمة. وكانت روما تشتري بهذا النقد السلع من تلك المدن، وتدفع ثمناً مرتفعاً جداً. فكان أهل تلك البلاد يخدعون الرومان، فيستعيدون عن طريق التجارة قسماً من الجزية التي يسلبهم إياها الغزاة. مع ذلك كان أهل آسيا الصغرى الطرف المخدوع حقاً. فقد كانت أثمان سلعهم تُدفع لهم بنقودهم شأنها في السابق. وليست هذه بطريقة للإثراء أو خلق فائض قيمة.

ينبغي إذن أن نمكث في حدود التبادل حيث يكون الباعة شارين، والشارون باعة أيضاً. فلعل الصعوبة التي تعترضنا ناجمة عن نظرتنا إلى القائمين بفعل التبادل على أنهم مقولات بهيئة أشخاص بدل أن نأخذ في الاعتبار أنهم أفراد.

إن (أ) قد يكون ذكياً بارعاً بما فيه الكفاية لخداع زميليه (ب) و(ج)، من دون أن يكون بوسع هذين أن يثأرا منه. إن (أ) يبيع إلى (ب) خمراً قيمته 40 جنيهاً مقابل قمحاً

(28) «ما من ريب في أن فكرة انبثاق الأرباح مما يدفعه المستهلكون فكرة باطلة. فمن هم المستهلكون يا ترى؟». (ج. رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبرة، 1836، ص 183).
(G. Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, Edinburgh, 1836, p. 183).

(29) «إذا كان الطلب على سلع شخص ما معدوماً، فهل يوصيه السيد مالتوس بأن يدفع النقد لشخص ما كي يشتريها؟» هكذا يوجه أحد أنصار ريكاردو الساخطين السؤال إلى مالتوس، الذي شأن تلميذه الكاهن تشالمرز، يكيل المدائح الاقتصادية لهذه الطبقة من الذين يشترون أو يستهلكون فقط. (راجع كتاب: بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب وضرورة الاستهلاك، التي دافع عنها السيد مالتوس مؤخراً، إلخ، لندن، 1821، ص 55).
(*An Inquiry into those principles respecting the nature of demand and the necessity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus* etc., London, 1821, p. 55).

قيمته 50 جنيهاً. لقد حول (أ) جنيهاته الأربعين إلى خمسين جنيهاً، فجنى من قدر قليل من النقد قدراً أكبر منه، لقد حول سلعته إلى رأسمال. دعونا نتأمل الأمر عن كثب. قبل التبادل كان بين يدي (أ) خمر بقيمة 40 جنيهاً، وبين يدي (ب) قمح قيمته 50 جنيهاً، يعني أن ثمة قيمة كلية قدرها 90 جنيهاً. أما بعد التبادل فما تزال هناك القيمة الكلية ذاتها: 90 جنيهاً. فالقيمة قيد التداول لم تكبر ذرة واحدة، وكل ما حصل أنها توزعت بين (أ) و(ب) بصورة مختلفة. فما فقده (ب) من قيمة ربحه (أ) كفائض قيمة، ما هو «ناقص» عند الأول أضحى «زائداً» عند الثاني. لقد كان الشيء عينه سيحدث لو أن (أ) سرق الجنيهات العشرة من (ب) مباشرة دون شكليات التبادل. ومن الجلي أن أي تغير في توزيع القيم المتداولة لا يمكن أن يزيد مقدارها إلّا بقدر ما يزيد اليهودي كمية المعادن الثمينة في إحدى البلدان، ببيعه ربع بنس من عملة الملكة آنا لقاء جنيه. إن الطبقة الرأسمالية، في بلد ما، برمتها، لا تستطيع خداع نفسها[30].

ومهما درنا وراوغنا فلن يتغير الواقع قيد شعرة. فتبادل المتعادلات لا يولّد فائض قيمة، وكذلك لا يتولد فائض القيمة عن تبادل لا-مُتعادِلات[31]. إن التداول، أو تبادل [178] السلع، لا يُنجب أي قيمة جديدة[32].

---

(30) ورغم أن ديستوت دو تراسي، كان عضواً في المجمع العلمي(*)، ولربما لهذا السبب عينه، فقد كان يحمل الرأي المعاكس، قائلاً: «إن الرأسماليين الصناعيين يجنون الأرباح لأنهم جميعاً يبيعون بسعر يفوق كلفة الإنتاج. ولمن يبيعون؟ يبيعون لبعضهم البعض في المقام الأول» (المرجع المذكور نفسه، ص 239). [(*) المجمع العلمي هو أعلى مؤسسة علمية في فرنسا، وتتألف من عدة أكاديميات. وكان تراسي عضواً في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية. ن ـ برلين].

(31) «حين يجري تبادل قيمتين متساويتين فإن كتلة القيم الموجودة في المجتمع لا تزيد ولا تنقص. كما أن تبادل قيمتين غير متساويتين لا يغير مجموع القيم في المجتمع في شيء، لأنه يضيف إلى ثروة الواحد ما يقتطعه من ثروة الآخر». (ج .ب. ساي، المرجع المذكور نفسه، الجزء الثاني، ص 443-444). إن ساي الذي لا يكترث طبعاً بالنتائج التي تترتب على هذه الجملة، إنما يستعيرها، بصورة تكاد تكون حرفية، من الفيزيوقراطيين. والمثال التالي يبين كيف سطا المسيو ساي على مؤلفات الفيزيوقراطيين، التي غلفها غبار النسيان في عهده ليزيد من «قيمته» الخاصة. فأشهر أقواله: «لا تُشترى المنتوجات إلّا بمنتوجات» (المرجع المذكور نفسه، الجزء الثاني، ص 438) يرد في مؤلفات الفيزيوقراطيين بالأصل على النحو التالي: «لا يُدفع ثمن المنتوجات إلّا بمنتوجات». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 899).

(32) «التبادل لا يضيف أية قيمة للمنتوجات على الإطلاق». (ف. وايلاند، عناصر الاقتصاد السياسي، بوسطن، 1843، ص 168).

(F. Wayland, *The Elements of Polit. Econ*, Boston, 1843, p. 168).

وعلى هذا يغدو بدهياً الآن لماذا ننحّي جانباً، عند تحليلنا لرأس المال بشكله النموذجي، وهو الشكل الذي يتقرر في ظله التنظيم الاقتصادي للمجتمع الحديث، ننحّي جانباً رأس المال التجاري والربوي، وهما أقدم أشكال رأس المال وأكثرها شيوعاً بل هما الشكلان اللذان سبقا الطوفان، إن جاز التعبير.

إن الشكل (ن ـ س ـ نَ)، أي الشراء بغية البيع بسعر أعلى، يظهر بأجلى صوره في حركة رأس المال التجاري الأصيل. بيد أن هذه الحركة تقع برمتها في نطاق التداول. ولكن بالنظر إلى أنه يستحيل تفسير تحول النقد إلى رأسمال أو نشوء فائض القيمة من خلال التداول نفسه، فإن رأس المال التجاري يغدو أمراً مستحيلاً لو كان التبادل يجري بين مُتعادِلات[33]؛ بمعنى أنه لا يمكن أن ينشأ إلّا من الكسب المزدوج الذي يجنيه التاجر من المنتج البائع والمنتج الشاري حيث يدخل بينهما كوسيط طفيلي. وبهذا المعنى يقول فرانكلين «الحرب لصوصية، والتجارة خداع»[34]. وإذا لم يكن بالوسع تفسير نماء قيمة رأسمال التاجر عن طريق آخر غير خداع المنتجين، فذلك لغياب سلسلة من [179] الحلقات الوسيطة، حيث إننا ننطلق في المرحلة الراهنة للبحث من مقدمة واحدة هي التداول السلعي ولحظاته البسيطة.

إن ما قيل بصدد رأس المال التجاري ينطبق بدرجة أكبر على رأسمال المرابي. ففي حالة رأس المال التجاري نجد أن القطبين، ونعني النقد الذي يُزَج به في السوق، والنقد الجديد الأكثر الذي يعود منه، يجريان بتوسط البيع والشراء؛ نقصد بتوسط حركة التداول. أما بالنسبة لرأس المال الربوي فإن الصيغة (ن ـ س ـ نَ) تُختزل إلى قطبيها

---

(33) «التجارة مستحيلة في ظل قانون تبادل المُتعادِلات الثابتة». (ج. أوبدايك، أطروحة في الاقتصاد السياسي، نيويورك، 1851، ص 66-69).

(G. Opdyke, *A Treatise on Polit. Econ,* New York, 1851, p. 66-69).

إن الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة التبادلية يرتكز على هذه الحقيقة وهي أن قيمة الشيء تختلف عما يسمى بـ المُعادِل الذي يُدفع لقاءها في التجارة، وهذا يعني أن المُعادِل ليس مُعادِلاً» (ف. إنجلز، المرجع المذكور نفسه، ص95-96).

(34) بنجامين فرانكلين، المؤلفات، المجلد الثاني، أعدها للنشر سباركس، في دراسة المواقف المتعلقة بالثروة القومية، ص 376.

(Benjamin Franklin, *Works.* vol. II, Edit. Sparks in *Positions to be examined concerning National Wealth,* p. 376).

(ن ـ ن‾) من دون وسيط حيث يبادل النقد مباشرة لقاء المزيد من النقد، وهذا شكل يتناقض مع طبيعة النقد، ويظل لهذا عصياً على التفسير من زاوية تداول السلع. وعلى هذا الأساس يقول أرسطو:

«بما أن الكريماتستيكي أي فن جني النقود(*)، علم مزدوج يتعلق من جهة أولى بالتجارة، ومن جهة ثانية بالاقتصاد، وجانبه الثاني ضروري وجدير بالثناء، في حين أن جانبه الأول الذي يرتكز على التداول، مذموم عن حق (لأنه لا يرتكز على طبيعة الأشياء بل على خداع متبادل)، لذلك فإن المرابي يحظى بالمقت عن حق تام، فالنقد عنده مصدر الكسب، ولأنه لا يستخدم هذا النقد للغايات التي اختُرع من أجلها. فالنقد إنما نشأ كوسيط لتبادل السلع، ولكن الفائدة الربوية تجني بواسطة النقد نقداً أكثر. من هنا منشأ اسمها (فائدة ومولِّدة Toχoς). لأن الوليد يشبه ذلك الذي أنجبه. لكن الفائدة الربوية نقد يُولد من النقد، وهي أشد أنماط الكسب مجافاة للطبيعة»(35).

وسوف نرى، من خلال البحث أن كلا الاثنين، رأس المال التجاري ورأس المال الربوي(**)، شكلان فرعيان من رأس المال، كما سنرى لاحقاً سبب ظهورهما تاريخياً قبل رأس المال الحديث.

لقد تبين أن فائض القيمة لا يمكن أن ينبثق من التداول، وعليه لا بد لتكوين الفائض من وقوع شيء وراء ظهر هذا التداول، شيء لا نراه في التداول عينه(36). ولكن هل يمكن أن ينشأ فائض القيمة في مكان ما خارج نطاق التداول؟ فالتداول هو جُماع كل العلاقات المتبادلة(***) بين مالكي السلع. وليس لمالك السلعة، خارج نطاق هذا التداول، سوى علاقة بسلعته الخاصة، ولا علاقة له إلّا بهذه السلعة. وفيما يخص القيمة، فإن العلاقة تقتصر على أمر واحد هو أن السلعة تحتوي على كمية من عمله

(*) Chrematistik أي فن كسب المال أو جني الثروة. [ن. ع].

(35) أرسطو، المرجع المذكور نفسه، المجلد الأول، الفصل العاشر. [ص17].

(**) حرفياً: رأس المال الحامل للفائدة الربوية (zinstragende Kapital)، ويدرس ماركس ويحلل هذين الشكلين من أشكال رأس المال في المجلد الثالث، الجزءين الرابع والخامس. [ن. ع].

(36) «في الوضع الاعتيادي للسوق لا يتأتى الربح عن طريق التبادل. فإن لم يكن الربح موجوداً قبل إبرام الصفقة، فإنه لا يمكن أن يوجد بعدها». (رامزي، المرجع المذكور نفسه، ص 184).

(***) في الطبعتين الثالثة والرابعة: العلاقات السلعية. [ن. برلين].

[180] الخاص، وتقاس هذه الكمية بقوانين اجتماعية محددة. وتعبّر كمية هذا العمل عن مقدار قيمة سلعته، ولكن بما أن مقدار القيمة يعبّر عنه في النقد الحسابي، فإن كمية هذا العمل يُعبّر عنها بسعر من الأسعار كأن يكون (10) جنيهات. إلّا أن عمل هذا المنتج لا يتمثل بقيمة السلعة مع الفائض الذي يفوق تلك القيمة، نعني أنه لا يتمثل بسعر عشرة جنيهات وكذلك بسعر أحد عشر جنيهاً أيضاً، أي أنه لا يُمثَّل بقيمة تفوق نفسها. إن مالك السلع يستطيع، بعمله، أن يخلق قيمة ولكنه لا يخلق قيمة تنمّي نفسها ذاتياً. إن بوسعه زيادة قيمة سلعته بأن يضيف إليها عملاً جديداً فيُسبغ عليها بذلك قيمة جديدة تضاف إلى القيمة الموجودة أصلاً، كأن يصنع من الجلد أحذية. إن هذه المادة عينها تحوز الآن قيمة أكبر لأنها تحتوي على كمية من العمل أكبر. وعلى ذلك، فالأحذية تمتلك قيمة أكبر من قيمة الجلد، ولكن قيمة الجلد تظل كما كانت عليه، فهذه القيمة لم تنمّي نفسها، ولم تُلحق بنفسها فائض قيمة خلال صنع الأحذية. لذا يستحيل على منتج السلع، خارج نطاق التداول، إنماء القيمة وتحويل النقد أو السلع إلى رأسمال من دون أن يدخل في علاقة مع مالكي السلع الآخرين.

إذن لا يمكن لرأس المال أن ينبع من التداول، كما لا يمكن، بالمثل، أن ينبثق خارج التداول. لذا لا بد لرأس المال من أن ينشأ داخل التداول وفي الوقت عينه خارج هذا التداول.

ها نحن أولاً إزاء نتيجة مزدوجة.

إن تحول النقد إلى رأسمال ينبغي تفسيره على أساس القوانين المحايثة لتبادل السلع، تفسيراً يتخذ من تبادل السلع المتساوية نقطة الانطلاق[37]. إن صاحبنا مالك النقد وهو [181]

---

(37) يدرك القارىء مما تقدم أن هذا القول لا يعني سوى أن نشوء رأس المال ينبغي أن يكون ممكناً حتى لو كان سعر السلعة متطابقاً مع قيمتها، لأن نشوءه لا يمكن أن يُعزى إلى انحراف السعر عن القيمة أو القيمة عن السعر. فإذا انحرفت الأسعار عن القيم فعلاً فإن علينا، في المقام الأول أن نختزل هذه الأخيرة كي تتوافق مع الأولى، يعني أن علينا اعتبار الفرق أو الاختلاف بين السعر والقيمة أمراً عرضياً بغية أن ندرس الظاهرة في حالتها الصافية، حتى تكون الدراسة خالية من المؤثرات الجانبية المشوّشة التي لا علاقة لها بالعملية قيد البحث. وعلاوة على ذلك فإن هذا الاختزال ليس إجراءً علمياً محضاً، فالتذبذب المتواصل للأسعار، أي استمرار ارتفاعها وانخفاضها، يعوض بعضه بعضاً ويحيل الأسعار جميعها إلى سعر وسطي، وهذا الأخير هو المنظم الخفي. إنه النجم الهادي الذي يسير عليه التاجر والصناعي في كل مشروع يستغرق ردحاً

بعد مجرد نطفة جنين رأسمالي(*)، مضطر لشراء السلع بقيمتها وبيعها بقيمتها، ولكن عليه مع ذلك أن يستخرج في نهاية العملية قيمة أكبر مما يدخل في التداول أول الأمر. إن تطوره إلى رأسمالي مكتمل النمو(**) لا بد أن يحدث داخل نطاق التداول، وفي الوقت عينه خارج هذا النطاق. هذه هي شروط القضية. هنا رودس، فلتقفز هنا(***) *(Hic Rhodus, Hic Salta!)*.

ثالثاً ـ شراء وبيع قوة العمل

إن التغير الذي يطرأ على قيمة النقد الذي يُزمع تحويله إلى رأسمال، لا يمكن أن ينجم عن ذلك النقد نفسه، لأن النقد، في وظيفته كوسيلة شراء أو كوسيلة دفع، لا يفعل شيئاً سوى تحقيق سعر السلعة التي يقوم بشرائها أو يدفع لقاءها، أما إذا تجمد في شكله الخاص، فإنه يصبح كتلة متحجرة، ذات قيمة لا تتبدل البتة(38). كما لا يمكن أن ينشأ التغير في الفعل الثاني من التداول، نعني إعادة بيع السلعة، إذ إن فعل البيع هذا لا يفعل شيئاً سوى تحويل السلعة من شكلها الطبيعي رجوعاً إلى شكلها النقدي. ولهذا لا بد أن التغير يقع في السلعة المشتراة خلال الفعل الأول من التداول، (ن ـ س)، إلّا أنه لا يمكن أن يحدث في نطاق قيمة هذه السلعة، ما دمنا لا نتبادل إلّا مُتعادِلات، وما دام يُدفع لقاء السلعة ما يعادل قيمتها كاملة. إذن ثمة استنتاج أخير وهو أن التغير لا يمكن

= من الزمن. فالتاجر أو الصناعي يعرف أن سلعه لن تُباع بسعر أعلى ولا بسعر أدنى بل بسعر وسطي، إذا كان البيع يجري على مدى فترة طويلة من الوقت. ولو وجد مرة أن من مصلحته أن يفكر تفكيراً مجرداً عن المصلحة، فإنه سيصوغ قضية نشوء رأس المال على النحو التالي: كيف نستطيع أن نفسر نشوء رأس المال على فرض أن الأسعار تنتظم وفقاً للسعر الوسطي، أي تنتظم في نهاية المطاف، وفقاً لقيمة السلع؟ وأقول «في نهاية المطاف»، لأن الأسعار الوسطية لا تتطابق مباشرة مع قيم السلع، حسبما كان يعتقد آدم سميث وريكاردو وآخرون.

(*) حرفياً: يرقة. [ن.ع].

(**) حرفياً: فراشة مكتملة. [ن.ع].

(***) مقتبسة عن قصة خرافية لإيسوب (Aesop) يزعم فيها أحد الأدعياء أنه قفز في جزيرة رودس قفزة جبارة، فقال له هنا رودس، فلتقفز هنا. [ن. برلين].

(38) «إن رأس المال في شكله كنقد.. لا يثمر أي ربح». ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، ص 267 (Ricardo, *Princ. of Pol. Econ*, p. 267).

أن ينبثق إلّا من قيمتها الاستعمالية بحد ذاتها، أي من استهلاكها. ولكي يكون بالوسع استخلاص القيمة من استهلاك سلعة معيَّنة، ينبغي أن يحالف الحظ صاحبنا، مالك النقد، فيعثر، في نطاق التداول، في السوق، على سلعة تمتلك قيمتها الاستعمالية خاصية مميزة تتمثل في كونها مصدراً للقيمة؛ وإن استهلاكها الفعلي يشكل، هو ذاته، تجسيداً شيئياً للعمل، ويؤلف على ذلك عملية خلق للقيمة. إن مثل هذه السلعة موجودة بالفعل، ومالك النقد يعثر على هذه السلعة الغريبة في السوق، إنها القدرة على العمل أو قوة العمل.

وينبغي أن يُفهم من تعبير قوة العمل أو القدرة على العمل على أنه جُماع القدرات الجسدية والذهنية الموجودة في إهاب الكائن البشري، في شخصه الحي، والتي يستخدمها حيثما يقوم بإنتاج قيمة استعمالية أياً كانت خصائصها.

ولكن بغية أن يعثر مالك النقد على قوة العمل في السوق بوصفها سلعة للبيع، فلا بد من أن يتوافر عدد من الشروط سلفاً. فتبادل السلع، في ذاته ولذاته، لا يفضي إلى علاقات تبعية غير تلك التي تنبثق عن طبيعته الخاصة. ووفقاً لهذا الشرط لا يمكن لقوة [182] العمل أن تظهر في السوق بوصفها سلعة ما لم يقم، أو بمقدار ما يقوم، مالكها، الفرد الذي تخصه قوة العمل هذه، بعرضها للبيع أو بيعها كسلعة. ولكي يكون بوسع مالكها أن يفعل ذلك، ينبغي أن تكون قوة العمل تحت تصرفه، أي أن يكون مالكاً حراً لقدرته على العمل، أي لشخصه بالذات(39). إن مالك قوة العمل ومالك النقد يلتقيان في السوق كمالكين للسلع على قدم المساواة، ولا فرق بينهما سوى أن أحدهما بائع والآخر شار، وعلى هذا فهما شخصان متساويان حقوقياً. إن استمرار هذه العلاقة يقتضي من مالك قوة العمل ألّا يبيعها إلّا لفترة معيَّنة، لأنه إذا ما باعها بيعاً دائمياً، مرة واحدة وإلى الأبد، فإنه يكون قد باع نفسه، ويتحول من رجل حر إلى عبد، ومن مالك سلعة إلى سلعة. وينبغي له كشخص أن ينظر إلى قوة عمله، دوماً، على أنها ملكيته الخاصة، وبالتالي سلعته الخاصة، ولا يتحقق له ذلك إلّا إذا وضعها بمتناول الشاري بصورة مؤقتة ليتصرف

---

(39) في الأنسكلوبيديات الخاصة بالعصور الكلاسيكية القديمة، نجد سفاسف من قبيل ما يلي: إن رأس المال في العالم القديم كان متطوراً بصورة كاملة «سوى أن الشغيل الحر ونظام الائتمان كانا غائبين». وبهذا الصدد يرتكب مومزن هو أيضاً في مؤلفه تاريخ روما *Römische Geschichte*، الخلط الفاضح تلو الآخر (Quidproquo).

هذا بها لفترة معيَّنة من الوقت. وبهذا وحده يمكن له الانفصال (Veraüsserung) عن حقوق ملكيته لقوة العمل هذه من دون أن يتخلى عنها[40].

والشرط الجوهري الثاني الذي ينبغي أن يتوافر كي يجد مالك النقد قوة العمل في [183] السوق كسلعة هو هذا ـ عوضاً عن أن يكون مالك قوة العمل في وضع يتيح له بيع سلع يتجسد فيها عمله، ينبغي أن يكون مرغماً على أن يعرض قوة عمله نفسها، الكائنة في جسده الحي، للبيع كسلعة.

ولكي يكون بمقدور المرء أن يبيع سلعاً غير قوة عمله، يتعين عليه، بطبيعة الحال، أن يمتلك وسائل الإنتاج، كالمواد الخام وأدوات العمل، إلخ. إذ يتعذر عليه أن يصنع أحذية من دون جلود. كما تلزمه أيضاً وسائل للعيش. فلا أحد يستطيع ـ حتى لو كان «موسيقي المستقبل» ـ أن يقتات على منتوجات المستقبل أو أن يعيش على قيم استعمالية لم يتم إنجازها بعد؛ فقد كان الإنسان وما يزال، منذ اللحظة الأولى لظهوره على مسرح الأرض، مضطراً إلى الاستهلاك كل يوم، قبل وفي أثناء قيامه بالإنتاج. وعند إنتاج

---

(40) لهذا السبب تثبّت التشريعات في بلدان شتى، حداً أعلى لعقود العمل. وحيثما يسود العمل الحر عند شعب، فإن القوانين تنظم شروط إنهاء هذا العقد. وفي بعض البلدان، تختفي العبودية في شكل أعمال السخرة المأجورة *Peonage* كما هو الحال في المكسيك بوجه خاص (وفي الأراضي المنتزعة من المكسيك، قبل الحرب الأهلية الأميركية)، وكذلك، في الواقع، في المقاطعات الدانوبية حتى الثورة التي قام بها كوسا(*)، فالشغيل يتلقى سُلَفاً ينبغي تسديدها عن طريق العمل، وتنتقل أعباء هذه السُلَف من جيل لآخر، وهكذا لا يصبح الشغيل الفرد وحده بل هو وأسرته، في الواقع، ملكاً للمسلِّف وعائلته. لقد ألغى خواريز أعمال السخرة المأجورة، فجاء الإمبراطور المزعوم ماكسيميليان ليعيدها بمرسوم شجبه مجلس النواب في واشنطن على أنه مرسوم إعادة العبودية في المكسيك. «يمكن لي أن أتنازل لشخص آخر، ولزمن محدد، عن استخدام قدراتي وكفاءاتي الجسدية والذهنية الخاصة، لأنها تصبح، في هذا النطاق المحدد، متميزة بطابع علاقة خارجية (äusserlich) بالنسبة إلى كينونتي الكلية والعامة. ولكن بالانفصال (Veräusserung) عن كل وقت العمل الذي يخصني وكلية إنتاجي، أكون قد جعلت الجوهر ذاته، أي وجودي ونشاطي العام كلية، بمعنى شخصيتي، ملكاً للآخرين». (هيغل، فلسفة الحق، برلين، 1840، ص 104، فقرة 67).

(Hegel, *Philosophie des Rechts*, Berlin, 1840, p. 104, §67).

(*) ألكسندر كوسا (Kusas) أمير المقاطعات الدانوبية (رومانيا حالياً) من عام 1859 حتى عام 1866. [ن. برلين].

المنتوجات بشكل سلع، ينبغي بيع هذه السلع بعد إنتاجها، ولا يمكن لها أن تلبي احتياجات منتجها إلّا بعد البيع. وبذلك يُضاف الزمن الضروري للبيع إلى الزمن الضروري للإنتاج.

إن على مالك النقد، بغية تحويل نقده إلى رأسمال، أن يعثر في سوق السلع على عامل حر، حر بمعنى مزدوج، حيث إنه يستطيع كرجل حر أن يتصرف بقوة عمله كسلعة خاصة به من جهة، وأن لا تكون لديه، من جهة أخرى، سلعة أخرى غير هذه للبيع، أي محروماً من كل الأشياء الضرورية لتحقيق قوة عمله.

إن السؤال عن سبب ظهور العامل الحر في مجال التداول، لا يهم مالك النقد أبداً، فهو يجد سوق العمل فرعاً خاصاً من فروع السوق العام للسلع. ولا نجد نحن أيضاً من جهتنا أي فائدة في طرح السؤال عن السبب في اللحظة الراهنة. إلّا أننا نتمسك بالواقع القائم نظرياً مثلما يتمسك هو به عملياً. غير أن ثمة شيئاً واضحاً على أي حال: إن الطبيعة لا تنتج مالكي نقد أو سلع من جهة، وآخرين لا يمتلكون غير قوة عملهم بالذات من جهة أخرى. فهذه العلاقة لا ترتكز على أساس التاريخ الطبيعي كما أنها ليست علاقة اجتماعية مشتركة في جميع عصور التاريخ. ومن الجلي أنها نتيجة تطور تاريخي سابق، نتاج ثورات اقتصادية عديدة، ودمار سلسلة كاملة من تشكيلات الإنتاج الاجتماعي القديمة.

وكذلك شأن المقولات الاقتصادية التي قمنا بتحليلها آنفاً، فهي ممهورة بخاتم حقبتها التاريخية. فوجود المنتوج بمثابة سلعة يقتضي أن تتوافر شروط تاريخية معيَّنة. فلكي يتحول المنتوج إلى سلعة، ينبغي أن لا يُنتج كوسيلة عيش مباشرة للمنتج نفسه. ولو مضينا في البحث إلى أبعد من ذلك، وتساءلنا عن الظروف التي تتخذ، في ظلها، جميع [184] أو غالبية المنتوجات شكل السلع، لوجدنا أن ذلك لا يمكن أن يقع إلّا ضمن نمط خاص تماماً من الإنتاج، هو نمط الإنتاج الرأسمالي. ولكن بحثاً كهذا، على أي حال، كان خارج نطاق تحليل السلع. فإنتاج السلع وتداولها يمكن أن يجريا رغم أن الكتلة الأعظم من المنتوجات تتوجه مباشرة لإشباع الحاجات الذاتية ولا تتحول إلى سلع، وبالتالي فإن عملية الإنتاج الاجتماعي لم تخضع بعد، بكل اتساعها وعمقها، كل الخضوع للقيمة التبادلية. إن ظهور المنتوجات بهيئة سلع يقتضي سلفاً بلوغ تقسيم العمل في المجتمع درجة من التطور يكتمل معها انفصال القيمة الاستعمالية عن القيمة التبادلية

بصورة تامة، هذا الانفصال الذي تبدأ أولى بوادره مع ظهور المقايضة. بيد أن مثل هذه الدرجة من التطور يمكن أن تكون مشتركة بين بضع تشكيلات اجتماعية اقتصادية متباينة تاريخياً أشد التباين.

وإذا تأملنا النقد، فإن وجوده يفترض أن تبادل السلع قد بلغ مستوى معيَّناً من التطور. كما أن الأشكال الخاصة للنقد، سواء كمُعادِل للسلع فحسب، أم كوسيلة للتداول أو كوسيلة للدفع، أو بصفة كنز أو نقد عالمي، تشير، حسب درجة اتساع أو غلبة هذه الوظيفة أو تلك بصورة نسبية، إلى مراحل متباينة جداً من عملية الإنتاج الاجتماعي. ومع هذا فإننا نعرف، من التجربة التاريخية، أن تطوراً طفيفاً نسبياً في تداول السلع يكفي لانبثاق جميع أشكال النقد هذه. ولكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة لرأس المال. فالشروط التاريخية لوجوده لا تتوافر بمجرد ظهور تداول النقد وتداول السلع وحدهما. إن رأس المال لا ينبثق إلى الوجود إلّا عندما يلتقي مالك وسائل الإنتاج والعيش في السوق، بالعامل الحر بوصفه بائع قوة عمله؛ وهذا الشرط التاريخي وحده ينطوي على تاريخ عالمي. وعلى هذا يعلن رأس المال، منذ بدء ظهوره، عن بزوغ حقبة جديدة من عملية الإنتاج الاجتماعي[41].

ينبغي أن نتفحص الآن هذه السلعة الغريبة، قوة العمل، عن كثب. إن لهذه السلعة قيمة شأن كل السلع الأخرى[42]. كيف تتحدد هذه القيمة؟

إن قيمة قوة العمل تتحدد، شأن حال أي سلعة أخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاج وإعادة إنتاج هذه المادة الخاصة. ولا تمثل هذه السلعة، من حيث هي قيمة، أكثر من [185] كمية محددة من العمل الاجتماعي الوسطي المتشيىء فيها. غير أن قوة العمل لا توجد إلّا كقدرة لدى الفرد الحي. وإنتاج هذه القدرة يفترض وجوده. وبوجود الفرد كمعطى، فإن إنتاج قوة العمل يتمثل في إعادة إنتاجه لنفسه، أو حفاظه على نفسه. ويحتاج الفرد

---

(41) تتميز الحقبة الرأسمالية، على ذلك، بهذه السمة، وهي أن قوة العمل تتخذ، في نظر العامل نفسه، شكل السلعة التي تخصه، ويصبح عمله بالتالي، عملاً مأجوراً. ومن جهة أخرى فإن تحول منتوج العمل إلى الشكل السلعي لا يعمّ بصورة شاملة إلّا ابتداءً من هذه اللحظة.

(42) «إن قيمة إنسان ما، شأن قيمة جميع الأشياء الأخرى، تساوي سعره ـ نعني مقدار ما ينبغي إعطاؤه لقاء استخدام طاقته». (ت. هوبز، اللوياثان، في: المؤلفات، منشورات مولزوورث، لندن، 1839-1844، المجلد الثالث، ص 76).

(Th. Hobbes, *Leviathan, in Works*, Ed. Molesworth, London, 1839-1844, V. III, p. 76).

الحيّ للحفاظ على نفسه، إلى كمية معيَّنة من وسائل العيش. لذا فإن وقت العمل اللازم لإنتاج قوة العمل يتمثل في وقت العمل الضروري لإنتاج وسائل العيش هذه؛ وبتعبير آخر فإن قيمة قوة العمل تُعادل قيمة وسائل العيش الضرورية للحفاظ على مالكها. بيد أن قوة العمل لا تتحول إلى واقع إلّا من خلال الإعراب الظاهر (Äusserung)، ولا يمكن لها أن تنشط إلّا عن طريق العمل. ويقتضي هذا النشاط، أي العمل، بدوره إنفاق كمية معيَّنة من عضلات الإنسان وأعصابه ودماغه، وهذه تتطلب التعويض عنها. والإنفاق الزائد يقتضي تعويضاً أكبر[43]. فإذا عمل مالك قوة العمل اليوم، فينبغي أن يكون قادراً في الغد على معاودة العمل ذاته في الشروط نفسها من الصحة والقوة. وينبغي لوسائل عيشه، أن تكون كافية للحفاظ عليه كفرد عامل في حالته الحياتية الطبيعية من القدرة على العمل. وتتباين حاجاته الطبيعية، كالغذاء والملبس والوقود والمسكن، تبعاً لمناخ البلاد وخصائصها الطبيعية الأخرى. ومن جهة أخرى فإن عدد ومدى ما يُدعى بالحاجات الضرورية، وكذلك نمط إشباعها، هي نتاج تطور تاريخي، وتتوقف هذه الحاجات، إذن، إلى حد كبير، على درجة الرقي الحضاري للبلد المعيَّن، ومن ضمن ذلك، بوجه خاص، الظروف وبالتالي العادات ومتطلبات العيش التي نشأت في ظلها طبقة العمال الأحرار[44]. وعلى هذا ينطوي تحديد قيمة قوة العمل على عنصر تاريخي وأخلاقي، وذلك على النقيض من عمل السلع الأخرى. مع ذلك فإن المدى الوسطي من وسائل العيش الضرورية للعامل مقدار معطى في بلد معيَّن وحقبة معيَّنة.

إن مالك قوة العمل مخلوق قابل للفناء. ولكي يكون حاضراً في السوق باستمرار، وهو ما يقتضيه استمرار تحويل النقد إلى رأسمال، فإن على بائع قوة العمل أن يخلّد نفسه «مثلما يخلّد كل كائن حي نفسه عن طريق التناسل»[45]. إن قوى العمل التي [186] ينتزعها البلى والفناء من السوق، ينبغي أن تعوَّض دوماً بعدد مماثل، في الأقل، من قوى

---

(43) من هنا كان ناظر العمل (villicus) في روما القديمة، الذي يشرف على عمل العبيد الزراعيين يتلقى «حصة أقل بكثير من حصة العبيد العاملين، لأن عمله كان أخف». (مومزن، تاريخ روما، 1856، ص 810).

(Th. Mommsen, *Röm. Geschichte*, 1856, p. 810).

(44) راجع مؤلف و. ت. ثورنتون، فيض السكان وعلاجه، لندن، 1846.

(W. Th. Thornton, *Over-population and its Remedy*, London, 1846).

(45) [وليم] بيتي، [المرجع المذكور نفسه].

عمل جديدة. لذا فإن مجموع وسائل العيش الضرورية لإنتاج قوة العمل ينبغي أن تتضمن الوسائل اللازمة لعيش البدائل، أي لإعالة أطفال العامل، حتى تتمكن هذه السلالة الغريبة من مالكي السلع من أن تخلّد نفسها في السوق[46].

وابتغاء تكييف الطبيعة البشرية العامة لكي تكتسب البراعة والحذق في فرع معيَّن من فروع الصناعة، وتتحول إلى قوة عمل متطورة من نوع خاص، يلزمها تعليم أو تدريب خاص، وهذا يكلف بدوره مقداراً من مُعادِل السلع يقل أو يكثر. وتتباين كلفة التدريب حسب درجة تعقيد طابع قوة العمل. إن تكاليف هذا التعليم (وهي ضئيلة تماماً بالنسب لقوة العمل الاعتيادية) تندرج في نطاق القيمة المُنفقة على إنتاج قوة العمل.

إن قيمة قوة العمل تنحل إلى قيم كمية معيَّنة من وسائل العيش. ولذا فإنها تتغير بتغير قيمة هذه الوسائل أو بتغير كمية العمل اللازمة لإنتاج هذه الأخيرة.

إن بعضاً من وسائل العيش، كالغذاء والوقود، يُستهلك يومياً، ولا بد من الحصول على إمدادات جديدة منه يومياً. وهناك وسائل عيش أخرى، كالملابس والأثاث، تدوم زمناً أطول، ولا حاجة للاستعاضة عنها إلّا في فترات متباعدة. فثمة سلع من صنف معيَّن ينبغي أن تُشترى أو يدفع لقاءها كل يوم، وثانية كل أسبوع، وثالثة كل فصل، وهلمجرا. ولكن مهما كانت الطريقة التي يتوزع بها المقدار الكلي لهذه النفقات على مدار السنة، فإن متوسط الدخل اليومي ينبغي أن يغطيها. وإذا افترضنا أن مجمل السلع اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل = آ، والسلع اللازمة أسبوعياً = ب، وتلك اللازمة كل فصل = ج، إلخ، فإن المعدل الوسطي اليومي لهذه السلع = $\frac{365\text{آ} + 52\text{ب} + 4\text{ج} + \text{إلخ}}{365}$. وإذا افترضنا أن هذه الكتلة من السلع الضرورية لليوم الوسطي، تتجسد فيها 6 ساعات من العمل الاجتماعي، فإن نصف يوم وسطي من العمل الاجتماعي يتجسد يومياً في قوة العمل، بتعبير آخر أنه يلزم نصف يوم عمل لإنتاج قوة عمل يوم. إن هذه الكمية من العمل [187] الضرورية لإنتاج قوة العمل يومياً تؤلف قيمة قوة عمل يومية، أو تؤلف قيمة إعادة إنتاج قوة العمل يومياً. وإذا كان نصف يوم من العمل الاجتماعي الوسطي يتجسد في كمية من

---

(46) «إن سعر (العمل) الطبيعي... يتضمن تلك الكمية من الأشياء الضرورية والأشياء المرفهة للحياة حسب طبيعة المناخ وعادات البلاد، واللازمة لإعالة العامل وتمكينه من تربية أسرة تكفي لبقاء عرض العمال في السوق دون نقصان». (ر. تورنز، بحث في التجارة الخارجية للحبوب، لندن، 1815، ص 62). إن كلمة العمل مستخدمة، هنا، خطأ بمعنى قوة العمل.

(R. Torrens, *An Essay on the External Corn Trade,* London, 1815, p. 62).

الذهب مقدارها 3 شلنات، أو تالر واحد، فإن هذا التالر يكون السعر المطابق لقيمة قوة العمل اليومية. ولو عرضها مالكها للبيع لقاء تالر واحد يومياً، فإن سعر البيع يكون مساوياً لقيمتها؛ وحسب افتراضنا فإن مالك النقود، الذي يُزمع تحويل تالره إلى رأسمال، يدفع هذه القيمة.

إن الحد الأخير أو الأدنى لقيمة قوة العمل يتحدد بقيمة كتلة السلع التي لا يستطيع حامل قوة العمل، الإنسان، أن يجدد صيرورة حياته ما لم يتزود بها يومياً، أي أن الحد الأدنى هو قيمة وسائل العيش التي لا غنى عنها جسدياً. وإذا هبط سعر قوة العمل إلى هذا الحد الأدنى فإنه يهبط إلى أدنى من قيمة قوة العمل، لأن هذا الوضع يعيق دوام وتطور قوة العمل، ويبقيها في وضع كسيح. بيد أن قيمة أي سلعة إنما تتحدد بوقت العمل الضروري لإنتاجها بمستوى طبيعي من الجودة.

إنه لضرب استثنائي رخيص من العاطفية وصم هذه الطريقة في تحديد قيمة قوة العمل، وهي طريقة تفرضها طبيعة الموضوع ذاته، على أنها شيء فظ، والانخراط مع روسّي (Rossi) في عويله:

> «إن تصور قدرة العمل (puissance de travail) بمعزل عن وسائل عيش العمل خلال عملية الإنتاج، يعني تصور شبح اختلقه العقل (être de raison). فعند ذكر العمل أو القدرة على العمل، نقصد في الوقت نفسه العامل ووسائل عيشه، نقصد العامل والأجور»[47].

إن الحديث عن قوة العمل لا يعني الحديث عن العمل، مثلما أن ذكر القدرة على الهضم لا يعني الهضم. فعملية الهضم، كما هو معلوم، تقتضي شيئاً أكثر من معدة جيدة. وحين نشير إلى قوة العمل فإننا لا نعزلها عن وسائل العيش الضرورية لبقائها. على العكس، فقيمة هذه الوسائل تعبر عن نفسها في قيمة تلك القوة. إن العامل لا يستمدّ أيما نفع من قوة العمل إذا لم يبعها، بل يحس بالأحرى ضرورة موجعة فرضتها الطبيعة في أن قدرة العمل هذه قد تطلبت لإنتاجها قدراً معيَّناً من وسائل العيش، وإن تجديد إنتاجها يتطلب الشيء نفسه باستمرار. ولسوف يتفق مع سيسموندي في «أن القدرة على العمل... لا تساوي شيئاً إن لم تُبع»[48].

---

(47) روسّي، دروس في الاقتصاد السياسي، بروكسيل، 1843، ص 370-371.
(Rossi, *Cours d'Écon. Polit*, Bruxelles, 1843, p. 370-371).

(48) سيسموندي، المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ص 113.
(Sismondi, *Nouv. Princ. etc.*, T. I, p. 113).

[188] إن لقوة العمل، بصفتها سلعة خاصة، طبيعة غريبة ينجم عنها أن قيمتها الاستعمالية عند إبرام العقد بين البائع والشاري، لا تنتقل فعلياً إلى يد الشاري. صحيح أن قيمة هذه السلعة قد تعينت سلفاً، شأن قيم السلع الأخرى، قبل أن تدخل التداول، ما دامت كمية معيَّنة من العمل الاجتماعي قد أنفقت عليها، إلّا أن القيمة الاستعمالية لهذه القوة تكمن في إظهار هذه القدرة لاحقاً. غير أن ثمة فترة زمنية تفصل بين الانفصال عن قوة العمل، وبين إظهار هذه القوة فعلياً، أي وجودها المتعين كقيمة استعمالية. ولكن الحالات التي يتم فيها الانفصال شكلياً عن القيمة الاستعمالية للسلعة عن طريق البيع، دون أن يقترن ذلك زمنياً بتسليمها فعلياً إلى الشاري، تعني أن نقد الشاري يعمل، عادة، كوسيلة دفع[49]. فقد جرت العادة في كل بلد يسوده نمط الإنتاج الرأسمالي، على ألّا يُدفع لقاء قوة العمل إلّا بعد أن تكون قد زاولت نشاطها طوال الفترة الزمنية المنصوص عليها في عقد الشراء، كأن يكون ذلك في ختام كل أسبوع. إذن، في جميع الأحوال، فإن العامل يسلّف الرأسمالي القيمة الاستعمالية لقوة عمله: إنه يسمح للشاري بأن يستهلكها قبل أن يتلقى ثمنها، وعليه فإنه يقوم، في كل مكان، بإقراض الرأسمالي. إن هذا الإقراض ليس محض خيال، وهذا ما يبيّنه لا الضياع الطارىء للأجور المُقرضة، عند إفلاس الرأسمالي[50] فحسب، بل تُثبت ذلك أيضاً طائفة أخرى من العواقب الأكثر ديمومة[51]. ولكن سواء كان النقد يخدم كوسيلة شراء أو وسيلة دفع فإن ذلك لن يغير من طبيعة تبادل

(49) «كل عمل يُدفع أجره بعد أن يكون قد انتهى» (بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، ص 104 *An Inquiry into those principles respecting the nature of demand* etc., P. 104.) «القرض التجاري ينبغي أن يبدأ منذ اللحظة التي يتمكن فيها العامل، وهو الخالق الأول للإنتاج، من انتظار أجر عمله إلى نهاية الأسبوع أو الأسبوعين أو الأشهر الثلاثة معتمداً على مدخراته» (ش. غانيل، مذاهب الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، باريس، 1821، الجزء الثاني، ص 150).

(Ch. Ganilh, *Des Systèmes d'Écon. Polit*, 2ème Édit., Paris, 1821, T. II, p. 150).

(50) «إن العامل يقرض جهده» لكن شتورخ يضيف بمكر أن العامل «لا يغامر بفقدان شيء» عدا «ضياع أجره.. لأن العامل لا يقدم شيئاً مادياً». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، بطرسبورغ، 1815، الجزء الثاني، ص36-37).

(Storch, *Cours d'Écon[omie] Polit[ique]*, Pétersbourg, 1815, T. II, p. 36-37).

(51) أورد مثالاً واحداً. ثمة في لندن طائفتان من الخبازين، طائفة «السعر الكامل» (Full priced) التي تبيع الخبز بقيمته الحقيقية، وطائفة «السعر الأدنى» (under-sellers) التي تبيعه دون قيمته. إن

السلع شيئاً. إن سعر قوة العمل يُثبَّت في العقد ولا يتحقق شأن إيجار البيت إلّا فيما بعد. إن قوة العمل تباع، رغم أن ثمنها لا يُدفع إلّا في موعد لاحق. من المفيد، إذن، بغية إدراك العلاقة بين الطرفين على نحو صافي، أن نفترض، بصورة مؤقتة، أن مالك قوة العمل يتقاضى على الفور، كلما باعها، السعر المتفق عليه في التعاقد.

[189] إننا نعرف الآن الطريقة التي تتحدد بها القيمة التي يدفعها الشاري لمالك هذه السلعة الغريبة التي تدعى قوة العمل. لكن القيمة الاستعمالية التي يتلقاها الشاري بالمقابل لا تتجلى إلّا في الاستعمال الفعلي، أي في عملية استهلاك قوة العمل. ويشتري مالك النقد كل الأشياء الضرورية لإنجاز العملية، كالمواد الأولية، من سوق السلع، ويدفع سعرها كاملاً. غير أن عملية استهلاك قوة العمل هي في الوقت نفسه عملية إنتاج للسلع وفائض القيمة. وهذا الاستهلاك لقوة العمل يجري، كما هو الحال مع أي سلعة أخرى، خارج حدود السوق، أي خارج نطاق التداول. إذن نغادر، لبعض الوقت، هذه الدائرة التي

= الصنف الأخير يضم أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي للخبازين (ص 32 من تقرير هـ .س. تريمنهير مفوض التحقيق في شكاوى الخبازين المياومين إلخ، لندن، 1862). إن الخبازين بالسعر الأدنى «under sellers» يقومون من دون استثناء تقريباً، ببيع خبز مغشوش بالشب والصابون والكلس، والجص، ومسحوق النوى، وما شاكل ذلك من مواد مخلوطة متماثلة في نفعها الغذائي والصحي (راجع الكتاب الأزرق المشار إليه أعلاه، تقرير لجنة 1855 حول غش الخبز وكذلك تقرير الدكتور هاسال: كشف حالات من غش الخبز، الطبعة الثانية، لندن، 1861). وقد صرح السير جون غوردون أمام لجنة 1855 قائلاً: «نتيجة لضروب غش الخبز هذه لم يعد الرجل الفقير، الذي يقتات على باونين من الخبز يومياً، يحصل الآن على ربع العناصر الغذائية، هذا إن لم نقل شيئاً عن الآثار المدمرة لهذه الأغذية على صحته». ويعلن تريمنهير (المرجع السابق، ص 48) في معرض تفسيره للسبب الذي يدفع «قسماً كبيراً من الطبقة العاملة» للقبول بالشب ومسحوق النوى. إلخ، كجزء من الخبز الذي يشتريه هؤلاء، رغم معرفتهم الأكيدة بهذا الغش، فيقول «إن من الضروري للعمال أن يأخذوا من الخباز أو دكان بائع المفرق (Chandler's Shop) نوع الخبز الذي يشاء هؤلاء بيعه». وبما أن العمال لا يتقاضون الأجور إلّا في نهاية الأسبوع، فإنهم لا يستطيعون «دفع ثمن الخبز الذي تستهلكه أسرهم خلال الأسبوع، قبل هذا الوقت». ويضيف تريمنهير بناء على إفادة شهود عيان «من المفضوح أن الخبز المؤلف من هذا الخليط يُصنع خصيصاً للبيع على هذا النحو» (It is notorious that bread composed of those mixtures, is made expressly for sale in this manner.). وفي الكثير من المناطق الزراعية في إنكلترا، وفي أسكتلندا بدرجة أكبر، تُدفع الأجور كل أسبوعين بل وكل شهر، ويضطر العامل الزراعي، بسبب طول الفترة الزمنية

تعج بالصخب، حيث يجري كل شيء على السطح، على مرأى من الجميع، ونقتفي أثر صاحب حافظة النقود ومالك قوة العمل إلى مخبأ الإنتاج السري؛ ومنذ أن نطأ العتبة تحدّق في وجوهنا هذه العبارة «ممنوع الدخول لمن ليس له عمل» (No admittance except on business). ولن نرى هنا، كيف يقوم رأس المال بالإنتاج فحسب، بل سنرى أيضاً كيف يصار إلى إنتاج رأس المال نفسه. وفي خاتمة المطاف سنهتك سر صناعة الفائض.

إن ميادين التداول، أو تبادل السلع، التي غادرناها، والتي يجري فيها بيع وشراء قوة العمل، هي، في واقع الأمر، جنة عدن فعلية لحقوق الإنسان الطبيعية. فلا يسود فيها [190] غير الحرية، والمساواة والملكية، وبنتام(*). الحرية! لأنه ما من قوة ترغم بائع وشاري سلعة من السلع، ولتكن قوة العمل، غير الإرادة الخاصة الحرة التي يتمتعان بها معاً. فهما يبرمان عقداً ثنائياً بوصفهما شخصين حرين متكافئين حقوقياً. والعقد الذي يتوصلان إليه، ليس سرى الشكل الذي يسبغان فيه على إرادتهما الموحدة طابعاً قانونياً. المساواة! لأن كلاً منهما يقيم علاقته مع الآخر بصفته مجرد مالك لسلعة، ويبادل مُعادِلاً لقاء

= الفاصلة بين دفعة وأخرى، إلى شراء سلعه بالدين... فيدفع لقاءها ثمناً أكبر ويجد نفسه في واقع الأمر مقيداً بالدكانة التي تقرضه. ونجد في هورننهام بمقاطعة ويلز، مثلاً، حيث تدفع الأجور شهرياً، إن كمية الطحين التي تباع في أماكن أخرى بسعر شلن واحد و10 بنسات، تكلف العامل هنا شلنين و4 بنسات. (التقرير السادس حول الصحة العامة الذي وضعه المفتش الطبي للمجلس الاستشاري، إلخ، 1864، ص 264) «وأرغم عمال طباعة القماش اليدوية في بايسلي «أرباب العمل، عن طريق الإضراب، على أن يدفعوا الأجور كل أسبوعين بدلاً من كل شهر» (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1853، ص 34). ويمكن لنا أن نذكر، كمثال ممتاز على النتائج الأخرى التي تتمخض عن القرض الذي يقدمه العامل إلى الرأسمالي، الطريقة الشائعة في مناجم الفحم الإنكليزية حيث لا يتلقى العامل أجره إلا في نهاية الشهر، ويأخذ خلال ذلك من الرأسمالي سلفاً على الحساب، وغالباً ما تكون بهيئة سلع يضطر عامل المنجم إلى شرائها بأسعار تفوق ما هو سائد في السوق (نظام مقايضة العمل بالسلع Trucksystem) «وهناك طريقة شائعة يمارسها مالكو مناجم الفحم، وهي أن يدفعوا الأجر مرة في الشهر، ويسلفوا عمالهم نقداً في نهاية كل أسبوع يتوسط الشهر. وتُدفع السلفة في الدكان» (tommy-shop أي دكانة المفرق التي يملكها رب العمل) «فيتلقاها العمال بهذه اليد ليعيدوها باليد الأخرى». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، لندن، 1864، ص 38، العدد 192).

(*) بنتام (Bentham) مشرّع إنكليزي، ومؤسس المذهب النفعي. [ن. ع].

مُعادِل. الملكية! لأن كل واحد لا يتصرف إلّا بما يملك. وبنتام! لأن كلاً منهما لا يكترث إلّا بذاته. والقوة الوحيدة التي تجمع بين الاثنين وتدفعهما للدخول في علاقة ثنائية، هي قوة الأنانية، قوة المنفعة والمصلحة الخاصة. فكل منهما لا يفكر إلّا بنفسه، ولا يبالي بسواه، ولأنهما يفعلان ذلك على وجه التحديد، فإنهما يعملان، وفقاً لانسجام مسبق بين الأشياء أو تحت رعاية عناية إلَهية كلية الحكمة، لمصلحتهما المتبادلة، وبذلك يعملان للمنفعة المشتركة والمصلحة العامة.

وبعد أن نغادر ميدان التداول البسيط، أي ميدان تبادل السلع، الذي يزود داعية التجارة الحرة السوقي (vulgaris) بوجهة نظره ومفاهيمه ومعيار حكمه على مجتمع يرتكز [191] على رأس المال والعمل المأجور، نلمح، على ما يبدو، تغيراً في سحنة شخصياتنا الدرامية (dramatis personae). فذلك الذي كان من قبل مالك النقد، يتبختر الآن في المقدمة كرأسمالي، ومالك قوة العمل يسير في أعقابه كعامل تابع. الأول يبتسم بتكلف وتبدو عليه سيماء رجل أعمال خطير الشأن مستغرق في شؤونه، والثاني مذعور متردد مثل إنسان يأتي بجلده إلى السوق وليس أمامه سوى المدبغة.

الجزء الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

[192]

الفصل الخامس

عملية العمل
وعملية إنماء القيمة

أولاً ـ عملية العمل

[يشتري الرأسمالي قوة العمل بغية استعمالها][*]. واستعمال قوة العمل هو العمل ذاته. إن شاري قوة العمل يقوم باستهلاك هذه القوة بجعل بائعها يعمل. وبذلك يصبح هذا الأخير قوة عمل فاعلة، يصبح عاملاً بالفعل (actu) بعد أن كان ذلك كامناً فيه بالقوة (potentia) ليس إلّا. ولكي يعاود عمله الظهور في سلعة من السلع، يتعين عليه أولاً، أن ينفق هذا العمل على قيم استعمالية، أشياء كفيلة بإشباع حاجات من نوع ما. لذا فإن الرأسمالي يجعل العامل ينتج قيمة استعمالية معيَّنة، سلعة من صنف محدد. إن إنتاج القيم الاستعمالية، أو الأشياء النافعة، يجري هنا بإشراف الرأسمالي ولحسابه، لكن هذه الحقيقة لا تغير من الطبيعة العامة للإنتاج. ولهذا يتوجب علينا، قبل كل شيء، أن ندرس سير عملية العمل بصورة مستقلة عن الشكل الخاص الذي تسبغه عليها أوضاع اجتماعية محددة.

العمل، هو قبل كل شيء، عملية بين الإنسان والطبيعة، عملية يفعل فيها الإنسان فعله

(*) الجملة الأولى غير واردة في الأصل الألماني، بل أضيفت إلى الترجمة الإنكليزية لغرض الايضاح. [ن. ع].

الذاتي بإجراء وتنظيم وضبط التفاعل المادي (الأيض) بينه وبين الطبيعة. إنه يواجه مادة الطبيعة باعتباره قوة من قواها، فيحرك ما في جسده من قوى طبيعية: الذراعين، الساقين، الرأس، اليدين، بغية الاستحواذ على مادة الطبيعة في شكل يلائم ما يحتاجه في الحياة. وإذ يؤثر الإنسان بفعله على الطبيعة الواقعة خارجه ويغيرها على هذا النحو، فإنه يغير، في الوقت نفسه، طبيعته بالذات. فينمّي ما يكمن في طبيعته هذه من قدرات، ويخضع فعل هذه القوى وفقاً لمشيئته هو. ولا نتناول، هنا، تلك الأشكال الغريزية البدائية من العمل، التي تذكرنا بالحيوان المحض. فثمة مدى زمني، لا يمكن قياسه، يفصل بين الأوضاع التي يحمل فيها العامل قوة عمله إلى السوق لبيعها كسلعة، وبين الأوضاع التي كان العمل البشري، فيها، ما يزال في أشكاله الغريزية البدائية. إننا [193] نفترض أصلاً أن العمل قد بلغ صورة أصبح معها مقصوراً على الإنسان وحده. إن العنكبوت يقوم بعمليات تشبه عمليات النسّاج، والنحلة، في بناء خلاياها، تبزّ الكثير من المهندسين المعماريين. غير أن ما يميز أسوأ معماري عن أبرع نحلة، هو أنه يقيم البنيان في خياله قبل أن يبنيه من الشمع. ففي ختام كل عملية عمل، نحصل على نتيجة كانت موجودة، سلفاً، في مخيلة العامل عند بدء العملية، أي مثالياً. إنه لا يُحدث تغييراً في شكل مادة الطبيعة فحسب، بل ويحقق في هذه المادة الطبيعية غايته الواعية التي تفرض عليه أسلوب وطريقة أفعاله كقانون ينبغي أن تخضع له مشيئته. وهذا الخضوع ليس محض فعل منفرد. فالعمل يقتضي، في أثناء سيره، فضلاً عن جهد الأعضاء الجسدية، أن تتطابق إرادة العامل باستمرار مع غايته، وهذا يتجلى في الانتباه الدقيق؛ وبقدر ما يكون مضمون العمل وأسلوب تنفيذه قليلي الجاذبية للعامل، تقل متعته بهذا العمل كشيء تنطلق خلاله قواه الجسدية والذهنية، ويضطر بالتالي إلى زيادة شدة الانتباه.

وتتألف عملية العمل من العناصر الأولية التالية، أولاً: النشاط الهادف الذي يبذله الإنسان، أي العمل ذاته، ثانياً: موضوع العمل، ثالثاً: وسائل العمل.

إن الأرض (وهذا تعبير يشمل من الوجهة الاقتصادية، المياه)، في حالتها البكر حيث كانت تزود الإنسان[1] بالضروريات، بوسائل العيش الجاهزة، موجودة بصورة مستقلة عن

(1) «إن المنتوجات العفوية للأرض وهي قليلة الكمية، ومستقلة تماماً عن الإنسان، تبدو وكأن الطبيعة تقدمها له، على غرار ما نعطي شاباً يافعاً مقداراً صغيراً من المال لكي يشق طريقه في العمل ويحقق الثراء». (جيمس ستيوارت، مبادىء الاقتصاد السياسي، طبعة دبلن، 1770، المجلد الأول، ص 116).

(James Steuart, *Pinciples of Polit. Econ,* Edit., Dublin, 1770, V. I, p. 116).

فعله بصفتها الموضوع الشامل للعمل البشري. وجميع الأشياء التي يؤدي العمل إلى فكّها فقط عن رباطها المباشر ببيئتها، الأرض، هي مواضيع للعمل تقدمها الطبيعة بصورة عفوية. هكذا حال السمك الذي نصطاده، فننتزعه من عنصر حياته: الماء، والخشب الذي نقتطعه من الغابة العذراء، وخامات المعادن التي نحتفرها من عروقها. أما إذا كان موضوع العمل قد ترشّح، إن جاز القول، عبر مصفاة عمل سابق، فإننا نسميه مادة أولية، مثل المعدن الخام المستخرج والجاهز للتنقية. إن جميع المواد الأولية هي موضوع عمل، ولكن ليس كل موضوع عمل هو مادة أولية: فلا يمكن له أن يصبح كذلك، إلّا بعد أن يتعرض لتغيير معيَّن بواسطة العمل.

[194] إن وسيلة العمل عبارة عن شيء أو مركّب أشياء يزجّها العامل كوسيط بينه وبين موضوع عمله، وتخدم بمثابة موصل ينقل نشاطه إلى موضوع العمل. إنه يستخدم الخواص الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية للأشياء كأداة سيطرة يُخضع بها أشياء أخرى طبقاً لغاياته[2]. وإذا ضربنا صفحاً عن وسائل العيش الجاهزة كالثمار، التي يقطفها الإنسان مستخدماً أعضاء جسده كأدوات عمل، فإن أول شيء يقتنيه العامل ليس موضوع العمل بل أداته. وهكذا يسخِّر الطبيعة بمثابة أعضاء لنشاطه، أي يردف بها أعضاء جسده، فتستطيل هامته رغماً عن الكتاب المقدس. ومثلما أن الأرض مستودع قُوتِهِ الأوّلي، كذلك هي مخزن أدواته البدائية. فهي تزوده، على سبيل المثال، بالأحجار للرمي، والطحن والعصر، والقطع، إلخ. والأرض نفسها أداة للعمل، ولكن استخدامها كأداة في مجال الزراعة يقتضي توافر سلسلة كاملة من أدوات أخرى، وبلوغ مستوى عالٍ من تطور قوة العمل[3]. وما إن يطرأ أدنى تطور على عملية العمل، حتى يتطلب أدوات

---

(2) «العقل بارع قدر ما هو جبار. وتكمن براعته، أساساً في نشاطه الوسيط، حيث يدفع الأشياء للتفاعل والتنافذ فيما بينها وفقاً لطبيعتها الخاصة، دون أن يتدخل مباشرة في العملية، فيتوصل، عن هذا الطريق، إلى تحقيق غاياته». (هيغل، الموسوعة، الجزء الأول، المنطق، برلين، 1840، ص 382).

(Hegel, *Enzyklopädie, Erster Teil, Die Logik*, Berlin, 1840, p. 382).

(3) في مؤلفه نظرية الاقتصاد السياسي، باريس، 1815، وهو كتاب بائس في جوانبه الأخرى، يعارض غانيل الفيزيوقراطيين، فيستعرض، بأسلوب أخاذ، السلسلة الطويلة من العمليات الضرورية التي ينبغي أن تتم مسبقاً قبل أن يبدأ فعلاً ما يمكن تسميته بالزراعة. (غانيل، نظرية الاقتصاد السياسي، باريس، 1815، [المجلد الأول، ص 266]).

(Ch. Ganilh, *Théorie de L'Écon. Polit*, Paris, 1815 [v.I, p.266]).

مُعدَّة على نحو خاص. لذا نجد في أقدم الكهوف أدوات وأسلحة حجرية. وفي أقدم عصور التاريخ البشري نرى أن الحيوانات المدجنة، أي الحيوانات التي رُبيت لهذا الغرض، وجرى تكييفها بواسطة العمل، تلعب الدور الرئيسي بوصفها وسائل عمل إلى جانب الأحجار والأخشاب والعظام والأصداف المُعدَّة إعداداً خاصاً(4). إن القدرة على استخدام وابتداع وسائل العمل، وإن كانت موجودة بحالة جنينية لدى أصناف معيَّنة من الحيوان، فإنها سمة خاصة تميز عملية العمل البشري، لذلك يعرّف فرانكلين الإنسان بأنه «حيوان صانع للأدوات» (a tool making animal). إن بقايا آثار وسائل العمل الغابرة تتمتع بالنسبة لدراسة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية المندثرة، بنفس الأهمية التي تتسم بها المتحجرات العظمية بالنسبة لدراسة أصناف الحيوان المنقرضة. فما يتيح لنا تمييز العصور الاقتصادية المختلفة ليس الأشياء المصنوعة، بل طريقة صنعها ووسائل [195] العمل المستخدمة في ذلك(5). إن وسائل العمل ليست معياراً ينمّ عن درجة التطور التي بلغتها قوة العمل البشري فحسب، بل إنها، أيضاً، مؤشرات تعكس العلاقات الاجتماعية التي جرى ذلك العمل في ظلها. ومن بين وسائل العمل ككل، نجد أن الوسائل الآلية التي يمكن تسمية مجموعها بالجهاز العظمي والعضلي للإنتاج، تمثل سمات مميزة لحقبة معيَّنة من الإنتاج الاجتماعي أكبر أهمية مما تمثله الوسائل الأخرى، كالأنابيب والأحواض، والسلال، والجرار، إلخ، التي لا تقوم إلّا بدور الأوعية لمواد العمل، ويمكن لنا أن نسميها، بوجه عام، الجهاز الوعائي للإنتاج. ولا تبدأ هذه الأخيرة بلعب دور هام إلّا في الصناعات الكيميائية(5a).

وإلى جانب تلك الأشياء التي تُستخدم لإيصال تأثير العمل مباشرة إلى موضوعه،

---

(4) يُبرز تورغو في مؤلفه تأملات في نشوء وتوزيع الثروات (1766)، على نحو صائب، أهمية الحيوانات المدجنة بالنسبة لبدايات الحضارة.

(Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, 1766).

(5) إن أدنى السلع أهمية بالنسبة للمقارنة بين التقنيات في مختلف عصور الإنتاج هي مواد الترف، بمعناها الدقيق.

(5a) حاشية للطبعة الثانية: ورغم ضآلة اهتمام التاريخ المدون، حتى الآن، بتطور الإنتاج المادي، الذي يشكل أساس كل الحياة الاجتماعية وبالتالي أساس كل تاريخ حقيقي، فإن عصور ما قبل التاريخ تُصنَّف لا حسب نتائج ما يدعى بالبحوث التاريخية، بل حسب نتائج البحوث العلمية الطبيعية، إلى عصر حجري وعصر برونزي وعصر حديدي. وقد صنفت هذه العصور حسب المواد التي كانت تُصنع منها الأدوات والأسلحة.

والتي تخدم، بطريقة أو بأخرى، كناقلات للفعالية، يمكن لنا أن نُدخل في عداد وسائل عملية العمل بمعناها الواسع، كل تلك الشروط المادية للقيام بالعملية. ورغم أن هذه لا تدخل مباشرة في عملية العمل، إلّا أن هذه العملية، بدونها، إما أن تكون مستحيلة أو غير ناجزة. تارة أخرى، تمثل الأرض الوسيلة الشاملة من هذا النوع، فهي تقدم للعامل الموطىء لقدمه (locus standi) والميدان لفعله (field of employment). ومن وسائل العمل التي تنتمي لهذا الصنف، والناجمة عن عمل سابق، هناك مباني العمل، والقنوات، والطرق، إلخ.

وعلى هذا فإن نشاط الإنسان، في مجرى عملية العمل، يستعين بوسائل العمل ليحقق التغيير المرسوم، مسبقاً، في موضوع العمل. وتتلاشى العملية في المنتوج. وتكون حصيلتها قيمة استعمالية، أي مادة من الطبيعة كُيِّفت بتغيير شكلها لتناسب حاجات بشرية. وبذلك يتحد العمل مع موضوعه؛ فالعمل يتجسد في موضوع، والموضوع يتحول بفعل العمل. وما كان يظهر لدى العامل كحركة، يتجلى الآن من ناحية المنتوج في شكل وجود، كخاصية ثابتة بلا حراك. لقد غزل، والناتج غزول.

[196] ولو تفحصنا مجمل هذه العملية من زاوية النتيجة، أي المنتوج، فمن الجلي أن كلاً من وسيلة العمل وموضوع العمل هما وسيلة إنتاج[6]، وأن العمل نفسه عمل منتج[7].

ورغم أن قيمة استعمالية معيَّنة، في شكل منتوج، تنبثق عن عملية العمل، فإن قيماً استعمالية أخرى، هي منتوج عمل سابق، تدخل هذه العملية نفسها كوسائل إنتاج. والقيمة الاستعمالية نفسها تكون منتوج عملية عمل سابقة، ووسيلة إنتاج في عملية لاحقة. ليست المنتوجات إذن مجرد نتيجة تتمخض عن عملية العمل، بل هي أيضاً شرط أساسي لها.

وما عدا الصناعات الاستخراجية، التي تتلقى موضوع العمل من الطبيعة مباشرة، كاستخراج المعادن، وقنص الحيوان، وصيد الأسماك، والزراعة (بحدود اقتصارها على افتضاض التربة العذراء)، فإن جميع فروع الصناعة تعالج مواد أولية، أي موضوعاً سبق أن مرّ بمصفاة العمل، نعني أنه منتوج عمل سابق، كالبذور في الزراعة. أما الحيوانات والنباتات التي جرت العادة على اعتبارها منتوجات الطبيعة، فهي في أشكالها الراهنة

---

(6) يبدو أمراً منافياً للمنطق القول، مثلاً، بأن السمك الطليق في الماء هو وسيلة إنتاج في صناعة الصيد. ولكن لم يكتشف أحد، حتى الآن، وسيلة لاقتناص السمك في مياه خالية من الأسماك.

(7) إن هذه الطريقة في تحديد العمل المنتج، من زاوية عملية العمل البسيطة، لا تكفي أبداً في عملية الإنتاج الرأسمالي.

ليست فقط منتوج عمل العام السابق، مثلاً، بل نتاج تحول تدريجي، استمر على مدى أجيال تحت رقابة الإنسان وبواسطة عمله. أما ما يخص وسائل العمل فإن غالبيتها الساحقة تكشف لأنظار أشد المراقبين سطحية عن آثار عمل العصور السالفة.

ويمكن للمادة الأولية أن تؤلف الجوهر الأساسي للمنتوج، أو قد تدخل في تكوينه كمادة مساعدة. ولربما تستهلك وسائلُ العمل المادة المساعدة، كاستهلاك المرجل للفحم، والعجلة للزيت، وحصان الجر للعلف، أو قد تُمزج مع المادة الأولية لتُدخِل عليها تحويراً معيَّناً، كما يفعل الكلور بالقماش غير المقصور، والفحم بالحديد، والصباغ بالصوف، أو أنها قد تساعد على أداء العمل ذاته، كما هو شأن المواد المستخدمة في تدفئة ورش العمل وإنارتها. بيد أن الفرق بين المادة الأساسية والمادة المساعدة يتلاشى في الصناعات الكيميائية الحقيقية، لأنه ما من مادة أولية، هنا، تعاود الظهور بوصفها جوهر المنتوج مثلما كانت عليه في تركيبها الأصلي[8].

ويما أن كل شيء من الأشياء يتمتع بخواص متنوعة، ويمكن لذلك الانتفاع به في [197] استعمالات متباينة، فإن المنتوج الواحد ذاته يمكن أن يُستخدم إذن كمادة أولية في عمليات عمل مختلفة تماماً. فالقمح، على سبيل المثال، مادة أولية عند الطحان، وصانع النشاء، والمقطّر، ومربي المواشي وهلمجرا. كما يدخل كمادة أولية في إنتاج نفسه أيضاً، بهيئة بذور. والفحم، هو الآخر، يخرج كمنتوج ويدخل كوسيلة إنتاج في الصناعة المنجمية.

وقد يُستخدم منتوج معيَّن كوسيلة عمل ومادة أولية في عملية العمل الواحدة نفسها،

---

(8) يطلق شتورخ على المواد الأولية الفعلية تسمية (مواد matières) وعلى المواد المساعدة تسمية (لوازم matériaux) ويصف شيربولييه المواد المساعدة بأنها «مواد أدواتية» (matières instrumentales).

[هنري شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، أو عرض المبادىء المحددة لازدهار الأمم، بطرسبورغ، 1815، ص 228.

(Henri Storch, *Cours d'économie politique, ou éxposition des principes qui déterminent la prospérité des nations,* St-Pétersbourg, 1815, p. 228).

أ. شيربولييه، الثروة والفقر. عرض أسباب ونتائج التوزيع الفعلي للثروات الاجتماعية، باريس، 1841، ص 14.

(A. Cherbuliez, *Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales,* Paris, 1841, p. 14). برلين . ن].

مثل تسمين الماشية، حيث الحيوان هو المادة الأولية المشغولة، ووسيلة لتوليد السماد في آن واحد.

إن منتوجاً معيَّناً قد يكون صالحاً للاستهلاك في شكله الناجز، لكن بوسعه، مع ذلك، أن يخدم كمادة أولية لصنع منتوج آخر، كالعنب الذي يصبح مادة أولية لصنع النبيذ. من جهة أخرى يمكن للعمل أن يقدم لنا منتوجاً في شكل محدد لا نستطيع، معه، استخدامه إلّا كمادة أولية، مثلما هو الحال مع القطن والخيوط والنسيج. وتدعى المادة الأولية في هذه الحالة مادة نصف مصنعة، ولعل الأفضل أن نسميها مادة مصنعة أولياً. وبالرغم من كون هذه المادة الأولية الأصلية منتوجاً، يتعين عليها أن تجتاز سلسلة كاملة من عمليات مختلفة تخدم فيها، على التعاقب، كمادة أولية، ويتغير شكلها باستمرار إثر كل واحدة، حتى تخرج من آخر عملية في السلسلة بصورة منتوج كامل، جاهز للاستخدام كوسيلة عيش أو وسيلة عمل.

هكذا نرى أن اعتبار القيمة الاستعمالية مادة أولية، أو وسيلة عمل، أو منتوجاً، أمر يتوقف كلياً على الوظيفة التي تؤديها هذه القيمة الاستعمالية في مجرى عملية العمل، والموقع الذي تحتله فيها: وبتغير هذا الموقع يتغير تعريفها أيضاً.

وعليه، حيثما يدخل المنتوج عملية عمل جديدة بصفته وسيلة إنتاج، فإنه يفقد طابعه كمنتوج، ويتحول إلى محض عوامل موضوعية للعمل الحي. إن النسّاج لا يعامل المغازل إلّا كوسيلة يغزل بها، ولا يعامل الكتان إلّا كموضوع لهذا العمل. وبالطبع يستحيل عليه أن ينسج من دون خيوط ومغازل، ولا بد من التسليم بوجود هذه الأشياء، كمنتوجات(*)، في بدء عملية الغزل: إلّا أن كون المغازل والكتان منتوجات عمل سابق أمر لا أهمية له البتة في مجرى سير عملية العمل نفسه، مثلما لا يؤثر في شيء على الاغتذاء أن يكون الخبز نتاج أعمال سابقة قام بها الفلاح والطحان والخباز. على العكس من ذلك فإن العديد من وسائل الإنتاج لا تظهر طابعها في عملية العمل كمنتوجات عمل سابق إلّا حين تحفل بالنواقص. فالسكين الذي لا يقطع والخيط الذي يتقطع لا بد من أن يذكّرانا بالسيد (أ) صانع السكاكين والسيد (ب) غازل الخيوط. أما في المنتوج الكامل، فإن العمل الذي أسبغ عليه صفاته النافعة يتلاشى تماماً.

[198] إن الآلة التي لا تخدم عملية العمل، عديمة النفع. زد على ذلك أنها تسقط فريسة

(*) في الطبعة الرابعة: كمنتوج. [ن. برلين].

التأثيرات المدمرة لتفاعل عوامل الطبيعة. فالحديد يصدأ، والخشب يتنخر. وخيوط الغزل التي لا تُحبك أو تُنسج تكون قطناً مبدداً. وينبغي للعمل الحي أن يمسك بهذه الأشياء ويوقظها من رقاد الموت، ليحولها من مجرد قيم استعمالية ممكنة إلى قيم استعمالية فعلية وفاعلة. وإذ يغمرها لهيب العمل، ويتملكها كجزء لا يتجزأ من جسده وينفخ فيها الحياة لتؤدي الوظائف المماثلة لمفهومها ودورها في هذه العملية، فإنها تتعرض حقاً للاستهلاك ولكنها تُستهلك حقاً لغاية معيَّنة، كعناصر مكونة لقيم استعمالية جديدة، أو منتوجات جديدة، قادرة على الدخول كوسائل عيش للاستهلاك الشخصي، أو للاستعمال كوسائل إنتاج في عملية عمل جديدة.

وعليه، لئن كانت المنتوجات الناجزة لا تُعدّ نتيجة لعملية العمل فحسب، بل كذلك شرطاً لوجود هذه العملية من جهة، فإن دخول هذه المنتوجات في تلك العملية، أي احتكاكها بالعمل الحي، هو الوسيلة الوحيدة للانتفاع بمنتوجات عمل الماضي هذه والحفاظ عليها وتحقيقها كقيم استعمالية، من جهة أخرى.

إن العمل يستهلك عناصره المادية، أي موضوعه ووسائله، أي أنه يلتهمها، وعليه فإنه عملية استهلاك. ويتميز هذا الاستهلاك الإنتاجي عن الاستهلاك الفردي في هذا الأمر، وهو أن هذا الأخير يستهلك المنتوجات كوسيلة عيش للفرد الحي، أما الأول فيستهلكها بوصفها وسيلة بقاء العمل، قوة العمل الفاعلة. لذا فنتاج الاستهلاك الفردي هو المستهلك نفسه، وثمرة الاستهلاك الإنتاجي هي منتوج متميز عن المستهلك.

وحين تكون وسائل وموضوع العمل هي منتوجات، فإن هذا العمل نفسه إنما يستهلك منتوجات بغية خلق منتوجات، أو بتعبير آخر إنه يستعمل صنفاً معيَّناً من المنتوجات، بتحويلها إلى وسائل إنتاج بغية خلق منتوجات. ولكن مثلما أن الإنسان والأرض كانا العنصرين الوحيدين المشاركين في عملية العمل في البداية، حيث الأرض موجودة بصورة مستقلة عن الإنسان، كذلك الحال الآن، حين يستخدم الإنسان، في عملية العمل، عدداً من وسائل الإنتاج التي توفرها الطبيعة على نحو مباشر، ولا تمثل أي امتزاج بين المواد الطبيعية والعمل البشري.

إن عملية العمل، كما حللناها سابقاً بلحظاتها البسيطة المجردة، هي نشاط بشري هادف يتوخى إنتاج قيم استعمالية، أي تملك مواد الطبيعة وتكييفها للحاجات البشرية، إنها الشرط العام لحدوث التفاعل المادي (الأيض) بين الإنسان والطبيعة، إنها ضرورة طبيعية أبدية للوجود البشري، وهي لهذا السبب مستقلة عن جميع أشكال هذا الوجود، أو هي، بالأحرى، مشتركة بين جميع الأشكال الاجتماعية. ولهذا لم نجد ثمة ضرورة،

إذن، لدراسة العامل، [الذي تحدثنا عنه](*)، من ناحية علاقته بالعمال الآخرين. إذ يكفينا استعراض الطبيعة وموادها، من ناحية، والإنسان وعمله من الناحية الأخرى. [199] ولكن بما أن مذاق الحساء لا يشي بمن زرع الشوفان، كذلك شأن عملية العمل البسيطة فهي لا تشي، من تلقاء ذاتها، بالظروف التي تجري في ظلها، فنحن لا نعرف هل جرى العمل تحت السياط اللاذعة لمالك العبيد، أم تحت عين الرأسمالي القلقة، هل نحن إزاء سينسيناتوس(**) يحرث قطعة أرضه المتواضعة (فدان Jugera)، أم إزاء إنسان متوحش يصرع حيواناً برياً بحجر(9).

لنعد الآن إلى صاحبنا المتحوِّل [in spe] إلى رأسمالي. لقد تركناه بمجرد أن اشترى، من سوق السلع كلها، العناصر الضرورية للبدء بعملية العمل، العناصر المادية أي: وسائل الإنتاج، والعنصر الشخصي أي: قوة العمل. لقد اختار، بعين خبير بارع، وسائل الإنتاج ونوع قوى العمل التي تناسب أعماله الخاصة، كأن تكون صنع الغزول أو الأحذية، أو أي صنف آخر. بعد ذلك يشرع صاحبنا الرأسمالي في استهلاك السلعة التي اشتراها لتوه، أي قوة العمل، بدفع حامل قوة العمل أي العامل، إلى أن يستهلك، بعمله، وسائل الإنتاج. ومن الجلي أن الطابع العام لعملية العمل لا يتغير لأن العامل يؤديها لأجل الرأسمالي وليس لنفسه. كما أن تدخل الرأسمالي لا يغير، في الحال، الأساليب والطرائق الخاصة التي تُستخدم في صنع الأحذية أو غزل الخيوط. وينبغي للرأسمالي أن يبدأ بأخذ قوة العمل مثلما يجدها في السوق، وبالتالي أن يتقبل نوع العمل

(*) يشير ماركس إلى العامل الذي جرى التطرق إليه في الفصل السابق عند دراسة شراء وبيع قوة العمل. [ن. ع].

(**) هو ديكتاتور روما للفترة 458-439 قبل الميلاد، وقد اشتُهر بحياة بسيطة مثالية، متولياً زراعة حقله الصغير بنفسه. [ن. ع].

(9) بمأثرة رائعة ومنطق بارع اكتشف الكولونيل تورنز في حجر المتوحش هذا أصل رأس المال: «هناك في أول حجر يرميه [المتوحش] على الحيوانات الوحشية التي يطاردها، وفي أول عصا يمسك بها لإسقاط الثمار المتدلية بعيداً عن متناول يده، نرى امتلاك مادة معيَّنة ابتغاء الاستعانة بها للاستحواذ على مادة أخرى، وهكذا نكتشف أصل رأس المال». (ر. تورنز، بحث في إنتاج الثروة، ص 70-71).

(R. Torrens, *An Essay on the Production of Wealth* etc., p. 70-71).

ولا ريب أن هذه «العصا» (Stock) الأولى تفسر أيضاً السبب الذي يجعل كلمة (Stock) الإنكليزية مرادفة لرأس المال.

الذي يمكن العثور عليه في الفترة التي سبقت ظهور الرأسماليين مباشرة. إن خضوع العمل لرأس المال لا يفضي إلى تغيير طريقة صنع الحذاء أو الغزل؛ فطريقة الإنتاج نفسها لا تتغير إلّا في فترة لاحقة، ولهذا السبب تنبغي معالجتها لاحقاً.

إن عملية العمل، التي تحولت إلى عملية استهلاك الرأسمالي لقوة العمل، تكشف للأنظار ظاهرتين مميزتين.

[أولاً]، يشتغل العامل تحت سيطرة الرأسمالي الذي يملك عمله، ويحرص الرأسمالي على أن يجري العمل بالصورة المطلوبة، وأن تُستخدم وسائل الإنتاج بشكل هادف بحيث [200] لا يحصل تبديد غير ضروري للمواد الأولية، ولا يحدث تلف وبلى في أدوات العمل عدا ما يحتمه استخدامها.

ثانياً، المنتوج ملك الرأسمالي وليس ملك منتجه المباشر، العامل. فالرأسمالي يدفع، على سبيل المثال، القيمة اليومية لقوة العمل. وهو بذلك يكتسب لنفسه حق استخدام قوة العمل هذه طيلة اليوم، شأن حقه في استخدام أي سلعة أخرى، كاستخدام حصان يكتريه ليوم واحد. إن استعمال السلعة يخص شاريها، أما مالك قوة العمل، فإنه بإعطائه عمله، لا يفعل شيئاً في واقع الأمر سوى التخلي عن القيمة الاستعمالية التي باعها. فما أن تطأ قدماه ورشة الرأسمالي، حتى تصبح القيمة الاستعمالية لقوة عمله، وبالتالي استعمالها، أي العمل، ملكاً للرأسمالي. والرأسمالي، بشرائه قوة العمل، يدمج العمل نفسه، كخميرة حية، بعناصر المنتوج الهامدة التي تخصه أيضاً. وليست عملية العمل، من وجهة نظره، سوى استهلاك للسلعة المشتراة، أي قوة العمل، غير أن هذا الاستهلاك لا يمكن أن يتم إلّا بعد إلحاق قوة العمل بوسائل الإنتاج. إن عملية العمل عملية تجري بين شيئين قد اشتراهما الرأسمالي، شيئين أضحى يملكهما. ومنتوج هذه العملية، إذن، ملك له، شأن النبيذ الناتج عن عملية التخمر التي تجري في قبوه[10].

---

(10) «المنتوجات تُمتَلك قبل أن يتم تحويلها إلى رأسمال، وهذا التحويل لا يحررها من التملك». (شيربولييه، الثروة والفقر، باريس، 1841، ص 54).

(Cherbuliez, *Richesse ou Pauvreté,* Paris, 1841, p. 54).

«إن البروليتاري إذ يبيع عمله لقاء كمية معيَّنة من ضروريات الحياة (approvisionnement) يتخلى عن كل حق في الحصول على نصيب من المنتوج الذي يتولّد عن عمله. إن نمط تملك هذه المنتوجات يظل كما في السابق، ولا يتغير بأي حال إثر صفقة البيع المذكورة. فالمنتوج يخص الرأسمالي وحده، الذي قدم المواد الأولية وضروريات الحياة، وهذه عاقبة قاسية من عواقب

ثانياً ـ عملية إنماء القيمة

إن المنتوج الذي يستحوذ عليه الرأسمالي هو قيمة استعمالية كخيوط الغزل، مثلاً، أو الأحذية. ولكن رغم أن الأحذية هي، بمعنى معيَّن، الأساس الذي يسير عليه كل تقدم اجتماعي، وأن صاحبنا الرأسمالي رجل تقدمي دون جدال، مع ذلك فإنه لا يصنع [201] الأحذية حباً بها. ففي نطاق الإنتاج السلعي لا تكون القيم الاستعمالية الشيء الذي «يحبه المرء إكراماً لذاته» (qu'on aime pour lui-même). إن الرأسماليين لا ينتجون القيم الاستعمالية إلّا لأنها، أو بقدر ما تكون، القوام المادي أو الحامل للقيمة التبادلية. وثمة في ذهن صاحبنا الرأسمالي غايتان: أولاً، إنه يبتغي إنتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية، نعني إنتاج مادة تصلح للبيع، إنتاج سلعة، وثانياً، إنه يريد إنتاج سلعة تفوق قيمتها مجموع قيم السلع التي استُخدمت في إنتاجها، ونعني بذلك قيم وسائل الإنتاج وقوة العمل التي اشتراها بنقوده الغالية من سوق السلع. إنه لا يتوخى إنتاج قيمة استعمالية بل سلعة أيضاً، أي أنه لا يتوخى إنتاج قيمة استعمالية فحسب بل قيمة أيضاً، وليس قيمة فحسب بل فائض قيمة أيضاً في الوقت نفسه.

الحق، لا بد من التذكير بأننا إذ نتناول الآن إنتاج السلع، فإننا لم ندرس، عند هذا الحد، سوى جانب واحد من العملية. وبما أن السلعة هي وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة في آن، كذلك عملية إنتاج السلع ينبغي أن تكون وحدة عملية العمل وعملية خلق القيمة(*).

= قانون التملك الذي كان مبدأه الأساسي، على عكس ذلك تماماً، وهو أن لكل عامل حقاً كلياً في ملكية ما ينتج» (المرجع السابق، ص 58). «حين يتقاضى العمال أجوراً لقاء عملهم... فإن الرأسمالي لا يصبح عندئذ مالكاً لرأس المال فقط (يقصد بذلك وسائل الإنتاج) بل مالكاً للعمل أيضاً (of the labour also). وإذا كان تعبير رأس المال يتضمن ما يُدفع كأجور، كما هو شائع، فإن من السخف الحديث عن العمل بصورة منفصلة عن رأس المال. فكلمة رأس المال المستخدمة على هذا النحو، تتضمن شيئين هما العمل ورأس المال». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، إلخ، إدنبره، 1821، ص 70-71).

(James Mill, *Elements of Polit. Econ,* etc., Edinburgh., 1821, p. 70-71).

(*) [جرت الإشارة في حاشية سابقة أن هناك في اللغة الإنكليزية مفردتين للتعبير عن هذين الجانبين المختلفين من العمل: ففي عملية العمل البسيطة، أي عملية إنتاج القيم الاستعمالية، يدعى بـ الشغل (work)، وفي عملية خلق القيمة يدعى بـ العمل (labour)، وذلك بالمعنى الاقتصادي الدقيق للكلمة. ف. إنجلز]. [حاشية للطبعة الإنكليزية. ن.ع].

والآن لنفحص عملية الإنتاج كعملية خلق للقيمة أيضاً.

نحن نعرف أن قيمة كل سلعة تتحدد بكمية العمل المبذولة في إنتاجها والمتجسدة فيها مادياً، نعني تتحدد بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. وينطبق هذا القانون على المنتوج الذي يحصل عليه صاحبنا الرأسمالي كنتيجة لعملية العمل. إذن فأول خطوة ينبغي أن تكون حساب العمل المتشيّئ في هذا المنتوج.

لنفترض أن هذا المنتوج هو خيوط الغزل على سبيل المثال.

لغزل الخيوط ينبغي توافر مادة أولية، نفترض أنها 10 باونات من القطن. وليس ثمة ما يدعو في الوقت الحاضر للتحري عن قيمة هذا القطن، فنحن نسلم بأن صاحبنا الرأسمالي قد اشتراه من السوق بقيمته كاملة، ولتكن عشرة شلنات. إن هذا السعر يعبر عما يلزم لإنتاج القطن من عمل، بصفته عملاً اجتماعياً عاماً. ولنفترض أيضاً أن بلى المغزل وتلفه في مثالنا يمثل جميع وسائل العمل المستخدمة الأخرى، وأنه يُعادل في القيمة شلنين. وإذا كانت تلزمنا 24 ساعة عمل، أو يوما عمل، لإنتاج كمية من الذهب تعادل 12 شلناً، فهذا يعني أن لدينا، بالأصل، يومي عمل متشيئة في الخيوط.

[202] وينبغي أن لا ندع هذا الوضع يضللنا وهو أن القطن قد اتخذ شكلاً جديداً، وأن الجزء المهترىء من مادة المغزل قد اندثر. ذلك أنه إذا كانت قيمة 40 باوناً من الخيوط = قيمة 40 باوناً من القطن + قيمة المغزل كله، أي إذا كان وقت العمل المطلوب لإنتاج سلع الطرف الأول من المُعادَلة المذكورة مساوياً لوقت العمل اللازم لإنتاج سلع الطرف الثاني منها، فإن 10 باونات من الخيوط هي المُعادِل لـ 10 باونات من القطن + ربع المغزل، حسب القانون العام للقيمة. وفي الحالة التي ندرسها، يتجسد نفس وقت العمل في القيمة الاستعمالية للخيوط أولاً، وفي القيم الاستعمالية للقطن وجزء من المغزل، ثانياً. لذا، سواء كانت القيمة تتجلى في القطن والمغزل، أو في الخيوط، فالأمر سيّان بالنسبة للقيمة. فعوضاً عن أن يهجع المغزل والقطن في سكون، أحدهما جنب الآخر، فإنهما يمتزجان معاً في عملية الغزل، ويتغير شكلاهما الاستعماليان، فيتحولان إلى خيوط، إلّا أن قيمتهما لا تتأثر بهذه الواقعة مثلما أنها لا تتأثر قط فيما لو جرت مبادلتهما مبادلة بسيطة لقاء مُعادِل من الخيوط.

إن وقت العمل اللازم لإنتاج القطن، الذي يؤلف المادة الأولية للخيوط، هو جزء من وقت العمل الضروري لإنتاج الخيوط، وعليه فإن الخيوط تحتويه. وينطبق الشيء نفسه

على وقت العمل اللازم لإنتاج كتلة المغازل، التي لا يمكن غزل القطن دون اهترائها أو استهلاكها[11].

وعليه عند تعيين قيمة خيوط الغزل، أو تعيين وقت العمل اللازم لإنتاجها، ينبغي أن ننظر إلى جميع العمليات الخاصة، المختلفة المنفصلة عن بعضها من حيث الزمان والمكان، والضرورية لإنتاج القطن أولاً، ثم إنتاج الجزء المستهلك من المغزل ثانياً، ثم أخيراً لغزل الخيوط بالقطن والمغزل، ينبغي النظر إليها باعتبارها أطواراً مختلفة ومتعاقبة من عملية عمل واحدة. إن مجمل وقت العمل الماثل في خيوط الغزل هو عمل سابق، ولا أهمية في شيء أن يكون العمل اللازم لإنتاج العناصر المكونة للخيط قد وقع في صيغة الماضي البعيد، قبل أمد بعيد من العمل المبذول في العملية النهائية، أي: عملية الغزل، الأقرب للحاضر، بصيغة المضارع التام. ولو كانت كمية محددة من العمل، كأن تكون 30 يوماً، تلزم لبناء منزل، فإن المقدار الكلّي لوقت العمل الماثل فيه لا يتغير لمجرد أن العمل في اليوم الأخير قد نُفِّذ بعد 29 يوماً من تنفيذ عمل اليوم الأول في إنتاج المنزل. لذا فإن وقت العمل الذي تحتويه مواد العمل ووسائل العمل ينبغي أن يعتبر عملاً أُنفق في مرحلة مبكرة من عملية الغزل، قبل أن يبدأ إنفاق العمل في شكل [203] الغزل بصورة فعلية.

إن قيم وسائل الإنتاج، نعني قيمة القطن والمغزل، التي تجد التعبير عنها في سعر 12 شلناً، هي إذن، أجزاء من مكونات قيمة الخيوط، أي أجزاء من مكونات قيمة المنتوج.

مع ذلك ينبغي أن يتحقق شرطان: أولاً، إن القطن والمغزل ينبغي أن يُستخدما فعلياً في إنتاج قيمة استعمالية ما. وينبغي في حالتنا هذه أن تنجم عنهما خيوط. وعليه لا يغير من القيمة نوع القيمة الاستعمالية التي تحملها، ولكن يجب أن تحملها قيمة استعمالية ما. ثانياً، ينبغي لوقت العمل ألّا يتجاوز الزمن الضروري حقاً في ظل الظروف الاجتماعية المحددة التي تحيط بالإنتاج. وبناء على ذلك، إذا كان غزل باون واحد من الخيوط لا يلزمه أكثر من باون واحد من القطن، فلا يجوز استهلاك ما يزيد على باون

---

(11) «إن قيمة السلع لا تتأثر بالعمل المباشر المبذول عليها، بل تتأثر أيضاً بالعمل المبذول في الأدوات والعُدّة والمباني التي تعين على أداء العمل المباشر». (ريكاردو، المرجع المذكور، ص 16).

واحد من القطن لتوليد باون واحد من الخيوط. وكذلك الحال فيما يتعلق بالمغزل. وحتى لو أصابت الرأسمالي نزوة استخدام مغزل ذهبي عوضاً عن مغزل الفولاذ، فإن العمل الذي يدخل في قيمة الخيوط لن يكون سوى العمل اللازم اجتماعياً، أي وقت العمل الضروري لإنتاج مغزل الفولاذ.

نحن نعرف الآن أي جزء من قيمة الخيوط تكوّنه، وسائل الإنتاج، أي يكوّنه القطن والمغزل. وهذا الجزء يساوي 12 شلناً، أي ما يتجسد في يومي عمل. أما الخطوة التالية من البحث فهي معرفة مقدار ذلك الجزء من قيمة الخيوط الذي يضيفه عمل الغازل إلى القطن.

ينبغي الآن أن ندرس هذا العمل من وجهة نظر تختلف تماماً عن تلك التي اعتمدناها خلال عملية العمل. فهناك نظرنا إليه على أنه ضرب معيَّن من النشاط البشري الهادف لتحويل القطن إلى خيوط. وكلما كان العمل موائماً لغايته كانت الخيوط أجود، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى ثابتة. في البدء كنا ننظر إلى عمل الغازل على أنه صنف خاص يختلف عن الأصناف الأخرى من العمل المنتج؛ وقد تكشّف هذا الاختلاف ذاتياً وموضوعياً، في الهدف الخاص للغزل، أي في الطابع الخاص للعمليات التي يقوم بها، كما في الطبيعة الخاصة لوسائل إنتاجه، والقيمة الاستعمالية الخاصة التي يتميز بها منتوجه. إن القطن والمغازل وسائل ضرورية لازمة بالنسبة لعملية الغزل، ولكن لا نفع فيها البتة في صنع مدفع. أما الآن فعلى العكس من ذلك، لا نعاين عمل الغازل إلّا في حدود كونه عملاً خالقاً للقيمة، أي منبعاً للقيمة، وفي هذا الإطار لا يختلف عمل الغازل، في شيء، عن عمل الرجل الذي يثقب ماسورة المدفع، أو أنه لا يختلف في شيء (وهذا أقرب إلى مثالنا) عن أعمال زارع القطن وصانع المغزل المتجسدة في وسائل إنتاج الخيوط. وبسبب هذا التماثل وحده، يمكن لزرع القطن وصنع المغزل وغزل الخيوط أن تؤلف أجزاء مكونة للقيمة الكلية نفسها، قيمة الخيوط، ولا تتباين هذه الأجزاء إلّا من ناحية كمية. ولم يعد يهمنا، هنا، نوعية العمل أو طابعه، أو محتواه، بل كميته فحسب. ويمكن حساب هذه الكمية ببساطة. ونمضي في افتراضنا أن الغزل [204] عمل بسيط غير ماهر، عمل اجتماعي وسطي معيَّن. وسنرى فيما بعد أن الافتراض المعاكس لن يغير في الأمر شيئاً.

خلال عملية العمل، يمر العمل دون انقطاع، بتحوّل: إنه يتحول من شكل فاعلية إلى شكل وجود، من شكل حركة إلى شكل موضوع متشيىء. ففي نهاية ساعة من الغزل

تتمثل حركة عمل الغزل بكمية معيَّنة من الخيوط، بتعبير آخر إن كمية معيَّنة من العمل، هي ساعة من الغزل، قد تشيأت في القطن. ونحن نستخدم تعبير: ساعة عمل، أي إنفاق الغازل لقوته الحيوية خلال ساعة، ولا نستخدم تعبير عمل الغزل، لأننا ننظر إلى العمل الخاص الذي يدعى بالغزل من زاوية كونه إنفاقاً عاماً لقوة العمل، وليس من زاوية كونه العمل الخاص للغازل.

ومما له أهمية حاسمة الآن، ألّا يُستهلك طوال فترة عملية تحويل القطن إلى خيوط أكثر من وقت العمل الضروري اجتماعياً. فإذا كان ينبغي، في ظل شروط الإنتاج الاعتيادية، أي شروط الإنتاج الاجتماعية الوسطية، أن يتحول (آ) باون من القطن إلى (ب) باون من الخيوط خلال ساعة من العمل، فإن يوم العمل لن يُحسب على أنه 12 ساعة عمل ما لم يتم تحويل (12 آ) باون من القطن إلى (12 ب) باون من الخيوط. ذلك لأن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو وحده الذي يُحتسب في تكوين القيمة.

ولكن ليس العمل وحده، بل كذلك المادة الأولية والمنتوج يظهران الآن في ضوء جديد يختلف تماماً عما رأيناه فيهما من زاوية عملية العمل الخالصة. فالمادة الأولية لا تبدو، هنا، سوى كوعاء لامتصاص كمية محددة من العمل. والواقع أنها تحولت إلى خيوط بفعل هذا الامتصاص، لأنها قد غُزلت، لأن قوة العمل على شكل غزل قد أضيفت إليها. أما المنتوج، أي الخيوط، فليس هو الآن أكثر من مؤشر يقيس كمية العمل التي امتصها القطن. فإن أمكن غزل $1\frac{2}{3}$ باون من القطن إلى $1\frac{2}{3}$ باون من الخيوط خلال ساعة واحدة، فإن 10 باونات من الخيوط تشير إلى امتصاص 6 ساعات عمل. إن كميات معيَّنة من المنتوج، وهذه الكميات محددة حسب معطيات التجربة، لا تمثل الآن سوى كميات معيَّنة من العمل، سوى كتل معيَّنة من وقت عمل متبلور. إنها ليست سوى تجسيد مادي لساعة أو ساعتين، أو يوم من العمل الاجتماعي.

ولم نعد نعبأ، هنا، بكون العمل، هو على وجه الدقة، غزلاً وموضوعه قطناً ومنتوجه خيوطاً مغزولة، أكثر مما نعبأ بكون موضوع العمل كان في الأصل منتوجاً ثم بات مادة أولية. فلو أن العامل عمل في منجم للفحم، بدلاً من معمل للغزل، إذن لقدمت له الطبيعة موضوع عمله، الفحم. مع ذلك فإن كمية معيَّنة من الفحم المستخرج، كأن تكون قنطاراً، سوف تمثل كمية معيَّنة من العمل الممتص.

[205] افترضنا، عند بيع قوة العمل، أن قيمتها اليومية تساوي 3 شلنات، وأن 6 ساعات عمل متجسدة في هذا المبلغ، وبالتالي يلزم هذا المقدار من العمل لإنتاج متوسط ضروريات العيش اليومية التي يحتاجها العامل. ولو أمكن لصاحبنا الغازل أن يحول $1\frac{2}{3}$

باون من القطن إلى $1\frac{2}{3}$ باون[12] من الخيوط في ساعة واحدة، لاستطاع بالتالي أن يحول، في 6 ساعات من العمل، 10 باونات من القطن إلى 10 باونات من الخيوط. إذن يمتص القطن، خلال عملية الغزل، 6 ساعات عمل. وهذه الكمية نفسها من وقت العمل تتجسد في كمية من الذهب تبلغ قيمتها 3 شلنات. فالغازل قد أضاف إلى القطن قيمة قدرها 3 شلنات، بما قام به من غزل.

والآن، لنحسب القيمة الكلية للمنتوج، للباونات العشرة من الخيوط. لقد تشيأ فيها يومان ونصف يوم من العمل، منها يومان ماثلان في القطن والمادة التي بلت من المغزل، ونصف يوم عمل امتصه القطن خلال عملية الغزل. وبما أن هذين اليومين ونصف يوم عمل يتمثلان في كمية من الذهب تبلغ قيمتها 15 شلناً، إذن فـ 15 شلناً هي السعر المطابق لـ 10 باونات من الخيوط، أو أن ثمن باون واحد من الخيوط يساوي شلن وستة بنسات[*].

إن صاحبنا الرأسمالي يحدق في ذهول. فقيمة المنتوج تساوي بالضبط، قيمة رأس المال المنفق. وهذه القيمة التي دفعها مقدماً لم تتنامى، لم تنجب فائض قيمة، والنقد بالتالي، لم يتحول إلى رأسمال. إن سعر الباونات العشرة من الخيوط هو 15 شلناً، ولم ينفق الرأسمالي في السوق غير 15 شلناً على العناصر المكونة للمنتوج أو ـ وهذا ما يعني الشيء نفسه ـ على عناصر عملية العمل، فقد دفع 10 شلنات لقاء القطن، وشلنين لقاء المادة المهترئة من المغزل، و3 شلنات لقاء قوة العمل. إن قيمة الخيوط تضخمت، ولكن لا فائدة في ذلك، لأن هذه القيمة ليست غير مجموع القيم التي كانت موجودة، من قبل، متوزعة في القطن والمغزل وقوة العمل، وأن مجرد جمع القيم الموجودة أصلاً لا يضاعف هذه القيمة، لا يولّد فائض قيمة[13] بالمرة. فهذه القيم التي كانت مفصولة

---

(12) هذه الأرقام اعتباطية تماماً.

(*) كان الشلن الواحد يومذاك يساوي 12 بنساً. [ن. ع].

(13) هذه هي المسلّمة الأساسية التي يرتكز عليها مذهب الفيزيوقراطيين القائل بأن كل عمل إنما هو عمل غير منتج باستثناء الزراعة، وهو مذهب غير قابل للدحض في نظر الاقتصادي المحترف. «إن هذه الطريقة في إدراج قيم أشياء عديدة في شيء واحد» (كأن ندرج في قيمة الكتان قيمة ما يستهلكه الحائك من قوت) «ووضع قيم عديدة، طبقة فوق طبقة، إن جاز التعبير، وجمعها في قيمة واحدة، يجعل هذه الأخيرة تتضخم بنفس النسبة... إن تعبير الجمع يصف خير وصف الطريقة التي يتكون بها سعر المصنوعات الحرفية، وما هذا السعر إلّا مجموع عدة قيم استُهلكت وجُمعت معاً، لكن الجمع لا يعني الضرب». (مرسييه دي لاريفيير، المرجع المذكور نفسه، ص 599).

عن بعضها بعضاً باتت متركزة الآن في شيء واحد، ولكن هكذا كانت أيضاً في مبلغ 15 شلناً، قبل أن ينقسم هذا إلى ثلاثة أجزاء بشراء السلع.

ليس ثمة في هذه النتيجة، بذاتها ولذاتها، أي شيء من الغرابة. إن قيمة باون واحد من الخيوط تساوي شلناً وست بنسات، وإذا رغب صاحبنا الرأسمالي في شراء 10 باونات منها، فعليه أن يدفع لقاءها 15 شلناً. وغني عن البيان أنه سواء اشترى المرء منزله جاهزاً من السوق، أو شيده لحسابه الخاص، فإن أسلوب الاقتناء لن يزيد، في كلا الحالين، مقدار النقد المنفق لحيازة المنزل. [206]

ولكن الرأسمالي، الذي ينعم باقتصاده السياسي المبتذل قد يقول إنه دفع النقود سلفاً على نية جازمة في أن يجني المزيد. لكن طريق جهنم مفروش بالنوايا الحسنة، ومن يدري فلعله كان ينوي جني النقود دون أن ينتج شيئاً على الإطلاق[14]. إنه يتوعد ويهدد. ويقسم أنه لن يقع في المصيدة ثانية. ولسوف يشتري السلعة، في المستقبل، جاهزة من السوق عوضاً عن أن يصنعها بنفسه. ولكن لو أن جميع أقرانه الرأسماليين فعلوا الشيء ذاته، فكيف يتسنى له أن يجد السلع في السوق؟ ثم إنه لا يستطيع أن يأكل النقود. ويأخذ بالتلقين والوعظ: «فكروا في ما أنا فيه من زهد. كان بوسعي أن أعبث بشلناتي الخمسة عشر، ولكن، عوضاً عن ذلك، استهلكت النقود بصورة منتجة، وصنعت بها خيوطاً». هذا صحيح، ولكنه كوفىء على ذلك، ومعه الآن خيوط متينة وليس تأنيب الضمير. أما أن يلعب دور المكتنز، فلن ينفعه في شيء أن يعود القهقرى في هذه المسالك الوعرة، فقد دلّنا المكتنز إلى أي مصير يقود التقشف. فحيثما لا يوجد شيء، يفقد القيصر حقوقه. وأياً كانت فضيلة زهده، فليس في العملية ما يكافأ به، لأن قيمة المنتوج الناجم عن العملية مساوية تماماً لمجموع قيم السلع التي دخلت في عملية إنتاجه. دعه إذن يعزي نفسه بالفكرة القائلة إن الفضيلة نعمة لا يماثلها أجر غير الفضيلة. ولكن لا، ها هو يلحف القول: إن لا حاجة بي للخيوط؛ فلقد أنتجتها للبيع. إذن، فليبعها، أو، وهذا خير له وأبقى، أن لا ينتج في المستقبل غير تلك الأشياء التي تلبي حاجاته الشخصية، وهو ترياق شاف سبق أن وصفه طبيبه العائلي ماكلوخ لعلاج وباء

(14) هكذا سحب بين أعوام 1844ـ 1847 جزءاً من رأسماله الموظف في مجالات الإنتاج ليلقي به في مضاربات أسهم سكك الحديد، كما أغلق مصنعه في أثناء الحرب الأهلية الأميركية وقذف بعماله في الشارع، كي يقامر بأمواله في بورصة القطن في ليفربول.

فيض الإنتاج. ولكن العناد يجتاحه، فيجادل قائلاً: ترى أيستطيع العامل بيديه وقدميه المجردة أن ينتج السلع من لا شيء؟ ألم أقدم المواد التي بها، وفيها وحدها، يستطيع أن يجسد عمله؟ ولما كان الشطر الأعظم من المجتمع يتألف من أمثاله المعدمين، أفلم أسدِ، بأدوات إنتاجي وقطني ومغازلي، خدمة لا تقدر بثمن، لا للمجتمع فحسب بل للعامل أيضاً الذي زودته، علاوة على ذلك، بضروريات العيش؟ وهل يصح ألّا أتلقى شيئاً منه عن كل هذه الخدمة؟ ولكن ألم يقدم له العامل خدمة مقابل تحويل قطنه ومغزله [207] إلى خيوط؟ ثم إن الأمر لا يتعلق هنا بالخدمة[15]. فما الخدمة سوى النتيجة النافعة التي تتمخض عن قيمة استعمالية ما، سواء كانت سلعة أم عملاً[16]. بيد أننا، هنا، نعالج القيمة التبادلية. فقد دفع الرأسمالي للعامل قيمة قدرها 3 شلنات، وقام العامل بإرجاع ما يعادل هذه القيمة بالضبط، إذ أضاف بعمله، إلى القطن، قيمة قدرها 3 شلنات: لقد سدد القيمة بقيمة. وإذا بصاحبنا المزهو برأسماله منذ برهة، يتلبس، بغتة، حالة عامله المتواضع، ويعلن: «ألم أشتغل أنا أيضاً؟ ألم أقم بعمل الإشراف والرقابة على الغازل؟ أفلا يخلق هذا العمل قيمة هو أيضاً؟» ويحاول مدير معمله (Manager) وناظر عماله (overlooker) أن يكتما ابتسامة سخرية. وفي غضون ذلك يستعيد الرأسمالي سيماءه المألوفة بعد أن يطلق ضحكة من صميم القلب. لقد رتل كل صلوات الاقتصاديين

---

(15) «اغدق المديح على نفسك، واكسها ما تشاء بالزينة والحلي القشيبة... لكن كل من يأخذ أكثر أو أفضل» (مما يعطي) «إنما يتعاطى الربا ولا يقدم الخدمة، بل يؤتي إساءة للجار، شأن الذي يسرق وينهب. وليس خدمة ولا حسنة للجار كل ما يسمى بهذا الاسم. إن الزاني والزانية، يقدم أحدهما للآخر، خدمة، ويمنحه لذة عظيمة. والفارس يقدم لمثير الفتن خدمة كبرى بمساعدته على السلب في الطرقات، والاعتداء على الناس والبلاد. وأتباع البابا يؤدون لأنصارنا خدمة كبيرة، فهم لا يغرقون ولا يحرقون ولا يفتكون بجميع أنصارنا، ولا يتركونهم يتعفنون جميعاً في السجن، بل يدعون البعض منهم على قيد الحياة، ويكتفون بطردهم أو بتجريدهم مما يملكون. والشيطان نفسه يؤدي لأتباعه خدمة لا تقدر بثمن... جُماع ذلك أن العالم مليء بخدمات ونعم يومية كبرى ورائعة». (مارتن لوثر، إلى القساوسة: في الوعظ ضد الربا، إلخ، فيتنبرغ، 1540).
(Martin Luther, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen*, etc., Wittenberg, 1540).

(16) في مؤلفي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ترد على الصفحة 14 الإشارة التالية حول هذه النقطة «ليس عسيراً أن ندرك أية «خدمة» تقدمها مقولة «الخدمة» (service) لفئة من الاقتصاديين من طراز ج.ب. ساي و ف. باستيا».

ليضللنا، ولكنه لن يشتريها بقرش من نحاس. فهو يترك هذه الحيل والشعوذات والألاعيب لأساتذة الاقتصاد السياسي الذين يتقاضون الرواتب على هذه المهنة. أما هو، فإنه رجل عملي، ولئن كان لا يفكر ملياً بما يقول خارج الأعمال، إلّا أنه في الأعمال يعرف ماذا يفعل.

لنتفحص الأمر عن كثب. لقد افترضنا أن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي 3 شلنات لأن نصف يوم عمل، أو ست ساعات عمل، كانت متشيئة فيها، نعني أن وسائل العيش اللازمة لإنتاج قوة العمل ليوم واحد، تكلف نصف يوم عمل. بيد أن عمل الماضي الماثل في قوة العمل، والعمل الحي الذي يمكن أن تنجزه، أي التكاليف اليومية للحفاظ عليها، وما تنجزه من عمل في اليوم الواحد، هما مقداران مختلفان كلياً. فالأول يقرر [208] القيمة التبادلية لقوة العمل، والثاني يؤلف قيمتها الاستعمالية. وإذا كانت قيمة نصف يوم عمل تكفي لإعالة العامل 24 ساعة، فليس هناك ما يمنع العامل من العمل يوماً كاملاً. إن القيمة التبادلية لقوة العمل والقيمة التي تستطيع خلقها هذه القوة في عملية العمل، هما مقداران مختلفان تمام الاختلاف. وكان هذا الاختلاف بالذات نصب عين الرأسمالي عندما اشترى تلك السلعة، أي: قوة العمل. ففي نظره لم تكن الخواص النافعة التي تتميز بها قوة العمل، والتي يمكن بفضلها صنع خيوط غزل أو صنع أحذية، سوى شرط مسبق لازم (conditio sine qua non)، إذ ينبغي إنفاق العمل في شكل نافع كي يتسنى له خلق قيمة. غير أن الشيء الحاسم هو القيمة الاستعمالية الخاصة التي تمتلكها هذه السلعة في كونها منبعاً للقيمة، بل منبعاً لقيمة أعلى من القيمة التي تحتويها هي ذاتها. هذه هي الخدمة الغريبة التي يتوقعها الرأسمالي من قوة العمل. وهو في هذه الصفقة يتصرف وفق القوانين السرمدية لتبادل السلع. الواقع، إن بائع قوة العمل، شأن بائع أي سلعة أخرى، ينال القيمة التبادلية لقوة عمله، وينفصل عن قيمتها الاستعمالية. إنه لا يستطيع أن يحوز على إحدى هاتين القيمتين دون أن يهجر الأخرى. فالقيمة الاستعمالية لقوة العمل، أو بتعبير آخر العمل نفسه، لم تعد تخص بائعها مثلما أن القيمة الاستعمالية للزيت المباع لم تعد تخص تاجر الزيت الذي باعه. لقد دفع الرأسمالي، مالك النقد، القيمة اليومية لقوة العمل، وأصبح استعمالها خلال اليوم، يوم العمل، يخصه وحده. إن الظروف التي تجعل تكاليف إعالة قوة العمل ليوم واحد تساوي عمل نصف يوم فقط، رغم أن بوسع قوة العمل هذه أن تشتغل على مدى يوم كامل، جاعلة من القيمة التي تخلقها باستعمالها طوال اليوم تساوي ضعف قيمتها اليومية، هذه الظروف هي، بلا

ريب، ضربة حظ سعيد للشاري، ولكنها ليست حيفاً ينزل بالبائع على الإطلاق.

لقد كان صاحبنا الرأسمالي يعرف مسبقاً هذا الحال، وهذا هو مبعث ضحكه(*). يجد العامل، إذن، في ورشة العمل، وسائل الإنتاج الضرورية لعملية عمل تمتد لا إلى ست ساعات، بل إلى 12 ساعة. وكما أن 10 باونات من القطن امتصت 6 ساعات من العمل وتحولت إلى 10 باونات من الخيوط، كذلك الحال الآن فإن 20 باوناً من القطن سوف تمتص 12 ساعة عمل، وتتحول إلى 20 باوناً من الخيوط. لنتفحص الآن منتوج عملية العمل الممددة زمنياً. إن العشرين باوناً من الخيوط تحتوي الآن على 5 أيام عمل، منها أربعة أيام ترجع إلى الكمية المستهلكة من القطن والمغزل، أما اليوم الخامس فقد امتصه القطن خلال عملية الغزل. إن التعبير بالنقد عن 5 أيام عمل هو 30 شلناً، أو جنيه واحد و10 شلنات. والنتيجة أن هذا هو سعر 20 باوناً من الخيوط. والباون الواحد من الخيوط سعره الآن كما في السابق شلن واحد و6 بنسات. إلّا أن المبلغ الإجمالي لقيم السلع الداخلة في هذه العملية يساوي 27 شلناً. بينما قيمة الخيوط تبلغ 30 شلناً. إن قيمة المنتوج قد ازدادت إلى ما فوق قيمة السلع الداخلة في إنتاجه بمقدار التُسع ($\frac{1}{9}$)، وهكذا تحولت الـ 27 إلى 30 شلناً. لقد تولّد فائض قيمة قدره 3 شلنات. [209] أخيراً نجحت الحيلة، فتحول النقد إلى رأسمال.

إن كل شروط المعضلة قد روعيت ولم تُنتهَك القوانين المنظمة لتبادل السلع بأي حال. فالمُعادِل بُودل بمُعادِل. والرأسمالي كشارٍ قد دفع عن كل سلعة قيمتها كاملة: القطن، المغزل، قوة العمل. وفعل بعد ذلك ما يفعله كل شارٍ للسلع؛ فاستهلك قيمتها الاستعمالية. إن عملية استهلاك قوة العمل، وهي في الوقت نفسه عملية إنتاج السلعة، أدت إلى إنتاج 20 باوناً من الخيوط قيمتها 30 شلناً. لقد غادر صاحبنا الرأسمالي السوق شارياً، وها هو الآن يعود إليه كبائع للسلع. إنه يبيع خيوطه بسعر شلن و6 بنسات للباون الواحد، أي بسعر لا أرخص ولا أغلى من قيمتها بالضبط. مع هذا فإنه يستخرج 3 شلنات من التداول زيادة عن المبلغ الذي ألقاه فيه بالأصل. إن هذه الاستحالة برمتها، أي تحول النقد إلى رأسمال تقع في نطاق التداول، وتقع خارجه أيضاً. فهي تقع بتوسط التداول، لأنها مشروطة بشراء قوة العمل من سوق السلع. وهي تقع خارج نطاق التداول، لأن التداول ليس إلّا إيذاناً ببدء عملية توليد فائض القيمة، وهي عملية تجري،

(*) «الحال الذي يجعله ضاحكاً» اقتباس محوّر عن غوته، مسرحية: فاوست، الجزء الأول، حجرة الدراسة. [ن. برلين].

برمتها، في حقل الإنتاج. وهكذا «يسير كل شيء على أحسن ما يرام في أفضل العوالم الممكنة»(*) (Tout est pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles).

إن الرأسمالي إذ يحول نقده إلى سلع تخدم كمواد بناء لمنتوج جديد، أي عناصر مادية لعملية العمل، ويلقح المادة المتشيئة الميتة بالعمل الحي، فإنه يحول القيمة، قيمة العمل الماضي المتشيىء، الميت، إلى رأسمال، إلى قيمة حبلى بالقيمة، إلى وحش مفعم بالحيوية، يشرع في «العمل» وكأنه جسد موله بالغرام(**).

ولو أجرينا الآن مقارنة بين عملية تكوين القيمة وعملية إنماء القيمة، لوجدنا أن هذه الأخيرة ليست سوى استمرار للأولى بعد تمديدها إلى ما وراء نقطة معيَّنة. وإذا لم يجر تمديد عملية العمل إلى ما وراء النقطة التي تعطي فيها ما يعادل بالضبط قيمة قوة العمل التي دفعها الرأسمالي، فإنها لن تكون سوى عملية تكوين للقيمة، أما إذا تجاوزت هذا الحد فإنها تصبح عملية إنماء للقيمة.

ولو مضينا إلى أبعد من ذلك، وقارنا بين عملية تكوين القيمة وعملية العمل البسيطة، لوجدنا أن هذه الأخيرة تنحصر في أداء العمل النافع الذي ينتج قيماً استعمالية. ونحن نتأمل الحركة، هنا، من ناحية نوعية، من ناحية صنفها وأسلوبها، الهدف والمحتوى. أما إذا نظرنا إلى عملية العمل هذه عينها كعملية توليد للقيمة، فإنها تعرض نفسها من ناحية الكم فقط. ولا تعود المسألة هنا سوى مسألة الوقت الذي يتطلبه العمل لإنجاز العملية، أي مسألة الفترة الزمنية التي تبذل خلالها قوة العمل جهودها على نحو نافع. وهنا نجد [210] أن السلع التي تدخل في عملية العمل، لا يُنظر إليها بعد الآن كعوامل مادية ذات وظيفة محددة تشتغل عليها قوة العمل لغاية معيَّنة. فهي لا تُحسب بعد الآن إلّا بوصفها كميات معيَّنة من العمل المتشيىء، وسواء كان هذا العمل متبلوراً في وسائل الإنتاج من قبل أو يضاف إليها لأول مرة خلال العملية بفعل نشاط قوة العمل، فإنه لا يُحسب في الحالتين إلّا وفق مدته، إنه يبلغ كذا من الساعات وكذا من الأيام، وهلمجرا.

زد على ذلك أن الوقت المُنفق في إنتاج أي قيمة استعمالية لا يُحسب إلّا إذا كان مساوياً لوقت العمل الاجتماعي الضروري. وينطوي هذا على عواقب شتى. فأولاً تقتضي الضرورة أن تؤدي قوة العمل وظيفتها في ظل شروط اعتيادية. فلو كانت ماكنة الغزل الآلي هي أداة العمل السائدة اجتماعياً في الغزل، فلا يجوز أن نضع دولاب غزل يدوي

(*) مقتبس عن فولتير ـ كنديد أو المتفائل *Candide ou L'optimisme*. [ن. برلين].

(**) مقتبس عن غوته، فاوست، الجزء الأول، حانة قبو آورباخ في لايبزيغ. [ن. برلين].

بين يدي الغازل. كما لا ينبغي أن يكون القطن نفاية رديئة تتسبب في حدوث انقطاعات متكررة، بل يجب أن يكون بجودة اعتيادية. وبخلاف ذلك نجد أن عامل الغزل ينفق وقت عمل أطول مما هو ضروري اجتماعياً لإنتاج باون من الخيوط، وهذا الوقت الإضافي لن يخلق، في الحالتين، قيمة ولا نقداً. إن كون العناصر الشيئية لعملية العمل ذات طابع اعتيادي، ليس مرهوناً بالعامل، بل يتوقف كلياً، على الرأسمالي. وهناك شرط آخر وهو، أن قوة العمل نفسها ينبغي أن تكون ذات طابع اعتيادي. فعليها أن تتمتع في الاختصاص الذي تُستخدم فيه، بالدرجة الوسطية من المهارة والبراعة والسرعة السائدة في ذلك الاختصاص، ولذلك حرص صاحبنا الرأسمالي، ببالغ العناية، على شراء قوة عمل من السوق تتسم بمثل هذه الجودة المعتادة. وينبغي لهذه القوة أن تزاول نشاطها بالقدر الوسطي المعتاد من الجهد وبالدرجة الاعتيادية اجتماعياً من الشدة. ويسهر الرأسمالي على أن يتم ذلك على هذا النحو، وألّا يتقاعس عماله هنيهة واحدة عن العمل. لقد اشترى استخدام قوة العمل لفترة معيَّنة، وهو يتمسك بحقوقه. إنه لا يريد أن يُسرق. أخيراً، ينبغي عدم التبديد في استهلاك المواد الأولية ووسائل العمل، وعند صاحبنا، لهذا الغرض، قانون عقوبات (code pénal) شرّع له، يحظر أي تبديد في استهلاك المواد الأولية وأدوات العمل، فهذا التبديد يمثل إنفاقاً غير مجد للعمل المتشيىء، ولذا لا يُحسب في المنتوج، ولا يدخل في قيمته[17].

---

(17) وهذا أحد الظروف التي تجعل الإنتاج القائم على الرق عملية باهظة التكاليف. فهنا، حسب تعبير الأقدمين الصائب، لا يتميز العامل عن الحيوان والآلة، سوى في أنه أداة ناطقة *(instrumentum vocale)*، والحيوان أداة شبه ناطقة *(instrumentum semivocale)*، والآلة أداة خرساء *(instrumentum mutum)*. ويحرص العبد على أن يُشعِر الحيوانات وأدوات العمل على أنه ليس شبيهاً بها، وأنه إنسان. وكان يستشعر رضى غامراً في إقناع نفسه بأنه كائن مختلف بأن يعامل الحيوان دون شفقة، ويتلف الآلة بلذة (con amore). من هنا منبع المبدأ الاقتصادي المعمول به في هذا النمط من الإنتاج، وهو استخدام أغلظ الأدوات وأثقلها، مما يجعل إتلافها عسيراً بسبب هذه الغلظة. ولا نجد، في الولايات القائمة على الرق، المحاذية لخليج المكسيك، حتى زمن الحرب الأهلية، سوى محاريث من طراز صيني قديم تنبش التربة نبش الخنزير أو الخُلد، بدل أن تشقها وتقلّبها. راجع: ج. إي كايرنز، قوة العبيد، لندن، 1862، ص 46 وما يليها.

(J.E. Cairens, *The Slave Power*, London, 1862, p. 46 sqq).

ويروي أولمستد في مؤلفه: ولايات الرق الساحلية *SeaBoard Slave States*، [ص 46-47]، «أطلعوني هنا على أدوات عمل لا يرضى عندنا رجل عاقل أن يُثقل بها عاملاً من أجرائه، وأظن

ونرى أن الفرق بين العمل، منظوراً إليه كخالق للقيمة الاستعمالية، والعمل منظوراً إليه [211] كمولّد للقيمة، وهو فرق سبق أن اكتشفناه عند تحليلنا للسلعة، يتمثل الآن في تمايز بين وجهين مختلفين من عملية الإنتاج.

وإذا نظرنا إلى عملية الإنتاج كوحدة تضم عملية العمل النافع وعملية توليد القيمة، فإنها عملية إنتاج للسلع، أما إذا اعتبرناها وحدة لعملية العمل وعملية توليد فائض القيمة، فإنها تصبح عملية إنتاج رأسمالي، أو الإنتاج الرأسمالي للسلع.

لقد أشرنا في موضع سابق إلى أن عملية إنماء فائض القيمة لا تتأثر في شيء بنوعية العمل الذي يستحوذ عليه الرأسمالي، سواء كان عملاً وسطياً بسيطاً، أم كان عملاً معقداً أكثر تخصصاً، ذا وزن نوعي أعلى. فكل عمل من نوع رفيع أو طابع أكثر تعقيداً من [212] العمل الاجتماعي الوسطي، ليس سوى إظهار (Äusserung) لقوة عمل من صنف أعلى كلفة، قوة عمل يتطلب إعدادها كلفة أعلى، أي أن إنتاجها يتطلب وقت عمل أطول، وبسبب ذلك فإن لها قيمة أعلى من قوة العمل البسيطة. وبما أن قوة العمل هذه ذات قيمة أعلى، فإنها تُظهر نفسها في عمل من صنف رفيع، وتتشيأ في قيمة أكبر نسبياً خلال فترات متساوية من الزمن. وكائناً ما كان الاختلاف بين درجتي مهارة عمل الغازل وعمل الجوهري، فإن ذلك الجزء من العمل الذي يعوّض فيه الجوهري عن قيمة قوة عمله الخاص، لا يختلف في شيء، من ناحية النوعية، عن الجزء الإضافي من العمل الذي يولّد به فائض قيمة. وسواء كان العمل صياغة مجوهرات أم غزل خيوط، فإن فائض

= أن وزنها المفرط وغلاظتها يجعلان العمل أصعب مما يتم بأدواتنا بنسبة 10 في المائة على الأقل. ويؤكدون لي أن الطريقة المهملة والفظة التي يستخدم بها الأرقاء أدوات العمل، تجعل من تزويدهم بأدوات أخف وزناً وأقل غلظة شيئاً غير اقتصادي، وأن أدوات كالتي نقدمها لعمالنا ونجني منها الربح لن تدوم يوماً واحداً في حقول القمح بفرجينيا - رغم أن التربة هنا أكثر رخاوة وأقل وعورة من أراضينا. وكذلك حين سألت لماذا استعاضوا عن الجياد بالبغال في كل المزارع، قيل لي إن السبب الأول، وقد اعترفوا أنه السبب الحاسم، هو أن الجياد لا تستطيع احتمال المعاملة التي تتعرض لها دوماً على أيدي الزنوج. إذ سرعان ما تُصاب بالعرج أو الشلل على أيديهم، بينما البغال تتلقى سيل الهراوات وتخسر علفة أو علفتين بين حين وآخر من دون أن تتضرر جسدياً، كما أنها لا تُصاب ببرد ولا تمرض، فيما لو أُهملت أو أُرهقت بالعمل. ولا حاجة بي للذهاب إلى أبعد من نافذة الغرفة حيث أكتب، لأشهد، في كل لحظة تقريباً ما تتعرض له الدواب من معاملة سيئة تكفي أي مزارع من الشمال لأن يطرد، بسببها، السائس على الفور».

القيمة لا ينبثق إلّا من فائض كمي في العمل، لا ينبثق إلّا من تمديد عملية العمل نفسها، إطالة عملية صياغة الجواهر هنا، وإطالة عملية غزل الخيوط هناك(18).

ومن جهة أخرى، يتحتم في كل عملية توليد للقيمة، أن نختزل العمل المعقد إلى عمل [213]

---

(18) إن التمييز بين العمل المعقد والعمل البسيط (أو الماهر skilled وغير الماهر unskilled) يرتكز، من ناحية، على وهم محض، أو في الأقل، على فروق لم تعد قائمة منذ أمد بعيد، ولم يُكتب لها البقاء إلّا بفضل عُرف تقليدي، كما يرتكز هذا التمييز، من ناحية أخرى، على الوضع البائس لبعض فئات الطبقة العاملة، وهو وضع يحرمها من انتزاع قيمة قوة عملها، أسوة بالآخرين. وثمة ظروف عرضية تلعب هنا دوراً كبيراً بحيث أن هذين النوعين من العمل يتبادلان الموضع في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال حيثما تكون القدرة الجسدية للطبقة العاملة قد تدهورت وأُنهكت، بصورة نسبية طبعاً، وهذا هو الحال في جميع البلدان التي يسودها إنتاج رأسمالي متطور، فإن الأشكال الدنيا من العمل، التي تقتضي قدراً كبيراً من القوة العضلية تسمو عموماً إلى منزلة عمل معقد، بالمقارنة مع الأشكال المرهفة من العمل التي تهبط إلى منزلة العمل البسيط. خذ مثلاً على ذلك أن عمل البنّاء راصف الآجر (bricklayer)، يحتل في إنكلترا منزلة أرفع من منزلة ناسج الدمقس. ورغم أن عمل قاطع النسيج القطني (fustian-cutter) يتطلب الكثير من الجهود الجسدية، ومضر بالصحة تماماً، فإنه لا يعتبر، مع ذلك، سوى عمل «بسيط». من جهة أخرى ينبغي الا نتصور أن ما يسمى بالعمل الماهر (skilled labour) يشغل حيزاً واسعاً في قوة العمل القومية. وحسب تقديرات لينج (Laing) فثمة في إنكلترا، (وويلز) 11 مليوناً و300 ألف شخص يعتمدون في العيش على العمل البسيط. ولو طرحنا من أصل الـ 18 مليوناً نسمة التي تؤلف المجموع الكلي للسكان أيام كتابته للتقرير، مليون «أرستقراطي»، ومليون ونصف المليون من المعوزين والمتشردين والمجرمين والبغايا، إلخ، و4 ملايين و650 ألف شخص يؤلفون الطبقة الوسطى، لكان الباقي نفس الرقم المذكور أعلاه: 11 مليوناً. إن لينج يدخل في عداد الطبقة المتوسطة أناساً يعيشون على فائدة استثمارات صغيرة، إلى جانب الموظفين، والكتّاب، والفنانين، والمدرسين، ومن شاكل ذلك. ولكي يضخم عدد هذه الطبقة فإنه يضيف إلى الـ 4 ملايين و650 ألف نسمة، فضلاً عن المصرفيين ومن إليهم، «عمال المصانع» ذوي الأجور المرتفعة! بل إنه يُدخل البنائين، راصفي الآجر (bricklayers)، في عدادهم أيضاً. (ص. لينج، البؤس القومي، لندن، 1844، [ص 49-52 وما يليها]). (S. Laing, *National Distress* etc., London, 1844, [p. 49-52 sqq]).

«إن الطبقة الكبرى التي ليس لديها ما تعطيه لقاء القوت غير العمل الاعتيادي البسيط، تؤلف السواد الأعظم من الشعب». (جيمس ميل، في مقال المستعمرة، ملحق في الأنسيكلوبيديا البريطانية، لعام 1831).

(James Mill, in article "*Colony*", Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831).

وسطي اجتماعي، كأن يُختزل يوم عمل معقد إلى ستة أيام من العمل البسيط[19]. ولكي نوفر على أنفسنا جهد العمليات الحسابية، ونبسط تحليلنا، نفترض أن عمل العامل الذي يستخدمه الرأسمالي هو عمل اجتماعي وسطي بسيط[*].

(19) «حين نلجأ إلى العمل لقياس القيمة، فإن ذلك يعني بالضرورة عملاً من نوع معيَّن واحد... يسهل تحديد تناسب الأنواع الأخرى معه». ([ج. كازنوف]، موجز الاقتصاد السياسي، لندن، 1832، ص 22-23).

([J. Cazenove], *Outlines of Political Economy*, London, 1832, p. 22-23).

(*) «وإذا كان ثمة اقتصاديون محترمون قد اعترضوا على هذا «التأكيد الاعتباطي»، أفلا يحق لنا الرد عليهم، كما يقول المثل الألماني، بأن الشجر يمنعهم من رؤية الغاب! إن ما يتهمونه بأنه شيء لفقه التحليل، هو، في الواقع، طريقة تُمارس كل يوم في أرجاء العالم كله. ففي كل مكان يجري التعبير عن قيم السلع على اختلاف أنواعها من دون تمييز، أي في كمية معيَّنة من الذهب أو الفضة. وبهذا بالذات فإن مختلف أنواع العمل التي تمثلها هذه القيم، قد اختُزلت بنسب مختلفة إلى مقادير معيَّنة من نوع واحد من العمل العادي، هو العمل الذي ينتج الذهب أو الفضة». هذه الإضافة ترد في الطبعة الفرنسية، الكتاب الأول، ص 198. [ن. ع].

[214]

الفصل السادس

رأس المال الثابت ورأس المال المتغير

إن مختلف عناصر عملية العمل تلعب أدواراً متباينة في تكوين قيمة-المنتوج.

فالعامل يضيف قيمة جديدة إلى موضوع العمل بإنفاقه قدراً معيَّناً من العمل الإضافي على هذا الموضوع، مهما كان محتوى هذا العمل وأياً كان هدفه وطابعه التقني. ومن جهة أخرى نجد ثانية أن قيم وسائل الإنتاج المستهلكة في العملية ماثلة في المنتوج كعناصر في تركيب قيمته؛ فقيمة القطن والمغزل، على سبيل المثال، تعاود الظهور ثانية في قيمة الخيوط. إن انتقال قيمة وسائل الإنتاج إلى المنتوج يؤدي إلى حفظ قيمتها. ويقع هذا الانتقال خلال تحول وسائل الإنتاج إلى منتوج، أي خلال عملية العمل. إذن يتحقق ذلك بواسطة العمل. ولكن بأية صورة؟

لا يؤدي العامل عمليتين اثنتين في الوقت الواحد نفسه، واحدة لإضافة قيمة إلى القطن بعمله، وواحدة أخرى لحفظ قيمة وسائل الإنتاج أو ـ وهو ما يضارع الشيء ذاته ـ لكي ينقل إلى المنتوج، وهو خيوط الغزل، قيمة القطن الذي يغزله، وجزءاً من قيمة المغزل الذي يغزل به. إن العامل إنما يصون القيمة القديمة لهذه الأشياء بما يضيفه لها من قيمة جديدة تحديداً. وبما أن إضافة قيمة جديدة إلى موضوع العمل وحفظ القيمة القديمة لهذا الموضوع، هما نتيجتان مختلفتان تمام الاختلاف يولّدهما العامل في وقت واحد معاً، رغم أنه لا يعمل خلال هذا الوقت سوى مرة واحدة، فمن الواضح أن هذه النتيجة المزدوجة من حيث الطابع لا يمكن إلّا أن تنجم عن الطابع المزدوج لعمله. فلا بد من أن هذا العمل في خاصية معيَّنة يخلق القيمة، وفي خاصية أخرى يحفظ القيمة أو ينقلها، في وقت واحد معاً.

ولكن على أي نحو يضيف كل عامل وقت عمل جديداً وبالتالي قيمة جديدة؟ بداهة، ليس إلّا بنمط عمل إنتاجي يؤدى في شكل خاص. فالغازل لا يضيف وقت عمل إلّا بالغزل، والنسّاج بالنسج، والحداد بالحدادة. وعلى حين أن إضافة العمل، وبالتالي [215] القيمة الجديدة، هي إضافة ذات شكل عام، فإن الغزل والنسج والحدادة، على التوالي، أي الشكل الخاص الهادف بالذات الذي أنفق به العمل هو الذي يحول وسائل الإنتاج، كالقطن والمغزل، الخيوط والنول، الحديد والسندان، إلى عناصر مكونة للمنتوج، لقيمة استعمالية جديدة[20]. ولا يزول شكل القيمة الاستعمالية القديم إلّا ليعاود الظهور تحت شكل جديد لقيمة استعمالية جديدة. ولكننا رأينا عند بحث عملية تكوين القيمة، أنه إذا استهلكت قيمة استعمالية معيَّنة بكفاءة، في إنتاج قيمة استعمالية جديدة، فإن كمية العمل المنفقة في إنتاج القيمة الاستعمالية المستهلكة تؤلف جزءاً من وقت العمل الضروري لإنتاج القيمة الاستعمالية الجديدة، وعليه فإن هذا الجزء هو وقت عمل منقول من وسائل الإنتاج المستهلكة إلى المنتوج الجديد. فالعامل إذن يحفظ قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة، أي ينقلها إلى المنتوج لتؤلف جزءاً من قيمته، لا بفضل ما يضيفه من عمل عام مجرد، بل بفضل الطابع النافع الخاص، أي بفضل الشكل الإنتاجي الخاص لهذا العمل المضاف. إن العمل، من حيث هو نشاط إنتاجي هادف، من حيث هو غزل أو نسج أو حدادة، يوقظ وسائل الإنتاج من رقدة الموتى بمجرد أن يلامسها، ويحيلها إلى عناصر حية في عملية العمل، ويتحد معها لتكوين منتوجات.

ولو لم يكن العمل الإنتاجي الخاص للعامل هو الغزل، لما أمكنه تحويل القطن إلى خيوط، ولما استطاع بالتالي نقل قيمة القطن والمغزل إلى الخيوط. وحتى لو غيّر العامل نفسه مهنته وأصبح نجاراً، فهو مع ذلك يضيف، خلال يوم من العمل، قيمة إلى المادة التي يصنعها، كما هو الحال من قبل. ونرى هنا، بالتالي، أولاً إنه يضيف قيمة جديدة لا لكون عمله هو غزل على وجه الخصوص، أو نجارة على وجه الخصوص، وإنما لأنه عمل اجتماعي مجرد وعام؛ ونرى ثانياً إن القيمة التي يضيفها ذات كمية محددة، لا لأنه عمل له محتوى نافع من نوع خاص وإنما لأنه أُنفق لفترة معيَّنة من الزمن. إذن فالطابع

---

(20) «يخلق العمل منتوجاً جديداً لقاء منتوج آخر يتلاشى». (بحث في الاقتصاد السياسي للأمم، لندن، 1821، ص 13).

(*An Essay on the polit. econ. of Nations*, London, 1821, p. 13).

العام المجرد لعمل الغازل، بصفته إنفاقاً لقوة العمل البشرية، يضيف قيمة جديدة لقيمة القطن والمغزل من ناحية، أما طابعه الخاص الملموس، بصفته عملاً نافعاً، فإن عمل الغازل نفسه ينقل قيمة وسائل الإنتاج هذه إلى المنتوج ويصونها فيه في آن واحد معاً، من ناحية أخرى. من هنا تنبع النتيجة المزدوجة التي يولّدها في اللحظة الزمنية نفسها.

إن قيمة جديدة تُضاف بمجرد إضافة كمية معيَّنة من العمل، وبفضل نوعية العمل المضاف تصان في المنتوج القيم الأصلية القديمة لوسائل الإنتاج. وهذه النتيجة [216] المزدوجة، الناجمة عن الطابع المزدوج للعمل، تتجلى آثارها في ظاهرات شتى.

دعونا نفترض أن اختراعاً معيَّناً يتيح للغازل أن يغزل في 6 ساعات مقداراً من القطن كان يغزله من قبل في 36 ساعة. إن قوة عمله، كنشاط إنتاجي، نافع، هادف، قد تضاعفت 6 مرات. فمنتوج 6 ساعات من العمل قد ازداد 6 أضعاف، من 6 باونات إلى 36 باوناً. بيد أن الست والثلاثين باوناً من القطن لا تمتص الآن غير نفس المقدار من وقت العمل الذي كانت تمتصه 6 باونات من القطن في الحالة الأولى. فهي تمتص عملاً جديداً يقل بستة أمثال عما كانت تمتصه في ظل الطريقة القديمة، وبالتالي فإن القيمة الجديدة التي يضيفها العمل هي سُدس القيمة التي كان يضيفها قديماً. من جهة أخرى، فالقيمة المنقولة من القطن إلى المنتوج، إلى الـ 36 باوناً من الخيوط، تتضاعف ست مرات عما كانت عليه. ففي 6 ساعات من الغزل نجد أن قيمة المواد الأولية التي تُحفظ وتُنقل إلى المنتوج أكبر ست مرات عن الأول، بالرغم من أن القيمة الجديدة التي يضيفها عمل الغازل إلى كل باون من هذه المادة الأولية عينها تهبط إلى سدس ما كانت عليه. وهذا يبين أن خاصية العمل الأولى، التي يستطيع بفضلها حفظ القيمة، وخاصية العمل الثانية التي يتمكن بفضلها من خلق القيمة، وذلك في مجرى عملية واحدة متصلة، هما خاصيتان مختلفتان جوهرياً. فكلما ازداد وقت العمل الضروري لغزل كمية معيَّنة من القطن إلى خيوط، كبرت القيمة الجديدة المضافة إلى القطن، وكلما ازدادت كمية القطن المغزول في نفس وقت العمل، كبرت القيمة القديمة المحفوظة والمنقولة إلى المنتوج.

دعونا نفترض، على العكس، أن إنتاجية عمل الغازل تظل ثابتة، وأنه بالتالي يلزم الغازل نفس المدة الزمنية لتحويل باون من القطن إلى خيوط كما من قبل. ولكن لنفرض أن القيمة التبادلية لباون القطن تتغير، فإما أن ترتفع إلى 6 أضعاف قيمتها السابقة، أو أن تهبط إلى سُدس هذه القيمة. في كلتا هاتين الحالتين، يضيف الغازل نفس الكمية من وقت العمل إلى باون القطن، وعليه فهو يضيف نفس الكمية من القيمة التي كان يضيفها سابقاً قبل تبدل قيمة القطن، وهو ينتج خلال المدة ذاتها الكمية نفسها من الخيوط كما

من قبل. مع ذلك فالقيمة التي ينقلها من القطن إلى الخيوط تكون إما سُدس ما كانته سابقاً، أو ستة أضعاف قيمتها قبل التغيير. وتتكرر النتيجة ذاتها حين ترتفع قيمة وسائل العمل أو تهبط، مع بقاء كفاءتها في عملية العمل على حالها.

وإذا بقيت الشروط التقنية لعملية الغزل كما هي من دون تبدل، ولم يقع تغير في قيمة وسائل الإنتاج، فالغازل، الآن كما من قبل، يظل يستهلك في أوقات عمل متساوية كميات متساوية من المواد الأولية والآلات بقيمة ثابتة. وحينذاك تتناسب القيمة التي يحفظها في المنتوج بصورة طردية مع القيمة الجديدة التي يضيفها إلى المنتوج. ففي غضون أسبوعين، يضيف من العمل، وبالتالي من القيمة، ضعف ما يضيفه في أسبوع واحد، ويستهلك خلال هذه المدة عينها ضعف المواد الأولية بضعف القيمة ويبلي [217] الضعف من الآلات، بضعف القيمة في كل حالة، ولذلك يحفظ في منتوج أسبوعين ضعف القيمة التي يحفظها في منتوج أسبوع واحد. وعند ثبات شروط الإنتاج المعطاة، تزداد القيمة التي ينقلها العامل ويحفظها، كلما ازداد ما يضيفه من عمل جديد، ولكنه لا يحفظ قيمة أكبر لأنه يضيف قيمة جديدة أكبر، بل لأنه يضيف القيمة في ظل ظروف ثابتة ومستقلة عن عمله الخاص.

وبالطبع يمكن القول، بمعنى من المعاني، إن العامل يحفظ القيمة القديمة دائماً بما يتناسب وكمية القيمة الجديدة التي يضيفها. وسواء ارتفعت قيمة القطن من شلن واحد إلى شلنين، أو هبطت إلى 6 بنسات، فالعامل لا يحفظ، أبداً، في منتوج ساعة واحدة غير نصف مقدار القيمة التي تُحفظ في منتوج ساعتين. وعلى غرار ذلك، لو تغيرت إنتاجية عمله الخاص، بأن ترتفع أو تهبط، فهو يغزل في ساعة واحدة قطناً أكثر أو أقل مما كان يفعل سابقاً، حسب الحالة، وبالتالي سيحفظ في منتوج ساعة واحدة، قيمة موازية من القطن أكبر أو أقل، ولكن مهما كانت الحالة فإنه سيحفظ في ساعتين من العمل ضعف ما يحفظه من القيمة في ساعة واحدة.

لا وجود للقيمة إلّا في قيم استعمالية، في أشياء نافعة، هذا إذا استثنينا التعبير الرمزي المحض عن القيمة في رموز. (فالإنسان ذاته من حيث إنه وجود متعين لقوة العمل، هو موضوع طبيعي، شيء، رغم أنه شيء حُبي بالحياة والوعي الذاتي، وما العمل إلّا تجلٍّ شيئي لهذه القوة التي تسكن فيه). وعليه إذا فقد الشيء قيمته الاستعمالية فقد قيمته أيضاً. أما وسائل الإنتاج فهي إذ تفقد قيمتها الاستعمالية، لا تفقد قيمتها في الوقت نفسه، ومرد ذلك هو هذا: في مجرى عملية العمل تنزع الشكل الأصلي لقيمتها الاستعمالية لا لشيء إلّا لترتدي في المنتوج شكل قيمة استعمالية جديدة. ولكن مهما

كانت أهمية عثور القيمة على شيء نافع معيَّن كي تحلّ فيه، فلا أهمية البتة لما يكون عليه هذا الشيء الذي تحلّ فيه، وهو ما رأيناه في استحالة السلع. يترتب على ذلك أن وسيلة الإنتاج لا تنقل قيمتها إلى المنتوج، في مجرى عملية العمل، إلّا بقدر ما تفقد من قيمة تبادلية سوية مع ما تفقده من قيمة استعمالية. إنها لا تنقل إلى المنتوج غير تلك القيمة التي تفقدها بصفتها وسيلة إنتاج. بيد أن العناصر الشيئية لعملية العمل لا تسلك، في هذا الخصوص، سلوكاً متماثلاً.

إن الفحم الذي يوقد تحت المراجل يتلاشى دون أثر، كذلك شأن الزيت الذي تُشحَّم به محاور العجلات. كما أن الأصباغ وغيرها من المواد المساعدة تزول جميعاً، لكنها تعود إلى الظهور في خواص المنتوج. إن المادة الأولية تؤلف جوهر المنتوج، ولكن بعد أن يتغير شكلها. إذن فالمادة الأولية والمواد المساعدة تفقد الشكل المستقل الذي كان [218] يميزها كقيم استعمالية قبل دخولها عملية العمل. ولكن الأمر بخلاف ذلك مع وسائل العمل بالذات. فالأدوات، والآلات، ومباني الورش والحاويات لا تكون نافعة في عملية العمل إلّا إذا بقيت تحتفظ بشكلها الأصلي، وتكون على أهبة الاستعداد، كل صباح، لتكرار العملية، كما بالأمس، دون أن يطرأ أي تبدل على هيئتها. وكما أنها خلال أمد حياتها، نعني خلال عملية العمل المتواصلة التي تخدم فيها، تحتفظ بشكلها الخاص المستقل عن المنتوج، كذلك تفعل بعد موتها أيضاً. فأشلاء الآلات والأدوات والورش، إلخ، تبقى دوماً منفصلة ومتميزة عن المنتوج الذي أسهمت في صنعه. ولو تأملنا حالة وسيلة من وسائل العمل على مدى الفترة الكلية التي تخدم خلالها، منذ أول يوم دخولها الورشة حتى يوم تُرمى فيه في مخزن الخردوات، نجد أن قيمتها الاستعمالية، في أثناء ذلك، تُستهلك بالكامل، وأن قيمتها التبادلية، بالتالي، تنتقل برمتها إلى المنتوج. ولو أن آلة غزل تدوم عشر سنوات، على سبيل المثال، فمن الجلي أن قيمتها الكلية تنتقل بالتدريج، خلال فترة عملية العمل تلك، إلى منتوج عشر سنوات. إذن فوسيلة العمل تقضي فترة حياتها في تكرار عمليات متماثلة، يزيد عددها أو ينقص بهذا القدر أو ذاك. وحياة الآلة شأن حياة الكائن البشري. فكل يوم يمضي يقرّبه 24 ساعة من القبر. ولكن يستحيل على أي امرىء أن يعرف على وجه الدقة من مجرد النظر إلى سحنته، كم يوماً بقي له من المسير على هذا الطريق. بيد أن هذه العقبة لا تمنع شركات التأمين على الحياة من أن تستخلص، من متوسط الأعمار، استنتاجات دقيقة للغاية، والأهم من ذلك أنها استنتاجات تدرّ أرباحاً وفيرة. كذلك شأن وسائل العمل. فنحن نعرف، بالتجربة، متوسط الزمن الذي تعمّره آلة من صنف معيَّن. لنفترض أن قيمتها الاستعمالية في مجرى

عملية العمل لا تدوم أكثر من 6 أيام. إذن فهي تفقد كل يوم، بالمتوسط، سُدس قيمتها الاستعمالية، وبالتالي ينتقل سُدس قيمتها إلى المنتوج اليومي. على هذا النحو يُحسب اندثار جميع وسائل العمل، نعني ما تفقده يومياً من قيمة استعمالية وما يقابل ذلك من كمية القيمة التي تنقلها يومياً أيضاً إلى المنتوج.

ويتجلى هنا بوضوح ساطع، أن وسيلة الإنتاج لا تنقل أبداً إلى المنتوج قيمة أكبر مما تفقده هي خلال عملية العمل بدمار قيمتها الاستعمالية الخاصة. وإذا لم تكن وسيلة الإنتاج تفقد أي قيمة، أي إذا لم تكن نتاج عمل بشري، فإنها لن تنقل أي قيمة إلى المنتوج. فإن لم تكن نتاج عمل بشري، يقتصر دورها على إسداء العون في خلق قيم استعمالية من دون أن تسهم في تكوين القيمة التبادلية. وتندرج ضمن هذا النوع جميع وسائل الإنتاج التي تأتي هبة من الطبيعة دون تدخل الإنسان، كالأرض والرياح والمياه وخامات الحديد والخشب في الغابات العذراء، وهلمجرا.

[219] مع ذلك ثمة ظاهرة أخرى هامة تبرز هنا للعيان. هَبْ أن آلة تساوي قيمتها 1000 جنيه، تندثر كلية في ألف يوم. في هذه الحالة ينتقل $\frac{1}{1000}$ من قيمة الآلة كل يوم إلى المنتوج اليومي. بيد أن الآلة، بالرغم من تناقص حيويتها، تواصل الاشتراك، بكاملها، في عملية العمل. وهكذا يتضح أن أحد عناصر عملية العمل ونعني به وسيلة الإنتاج، يدخل باستمرار في تلك العملية بكامله، بينما لا يدخل عملية تكوين القيمة إلّا على أجزاء. إن الفرق بين عملية العمل وعملية إنماء القيمة ينعكس في العناصر الشيئية، إذ إن نفس أداة الإنتاج تشارك بكاملها في عملية العمل، في حين أنها كعنصر من عناصر تكوين القيمة، لا تدخل إلّا على أجزاء(21).

---

(21) إن موضوع إصلاح وسائل العمل، الآلات، المباني، لا يعنينا، هنا، في هذا المجال. فالآلة، في أثناء إصلاحها، لا تعود وسيلة عمل، بل موضوعاً للعمل. فالعمل لم يعد يُنجز بواسطتها، بل صار يُنفق عليها لإصلاح قيمتها الاستعمالية. ويسعنا أن نعتبر، لأغراض البحث، أن العمل المنفق على إصلاح الأدوات يشكل جزءاً من العمل الضروري لإنتاج وسيلة العمل في الأصل. غير أن الاندثار الذي يرد في هذا الموضع من الكتاب هو تلف وبلى الآلات الذي لا يستطيع أي طبيب علاجه، والذي يفضي إلى الموت شيئاً فشيئاً، إنه يتعلق بـ «ذلك النوع من التآكل الذي لا يمكن إصلاحه من آن لآخر، والذي يفضي بالسكين مثلاً، في خاتمة المطاف، إلى حال يقول عنها صانع السكاكين إنها لا تستحق عناء صنع نصل جديد». وقد بينا في متن النص أعلاه أن آلة من الآلات تدخل برمتها في كل عملية عمل، ولكنها لا تدخل في عملية إنماء القيمة، التي تجري في الوقت نفسه، إلّا على دفعات، جزءاً بعد جزء. أما إلى أي مدى يبلغ تشوش الأفكار

من جهة ثانية يمكن لوسيلة إنتاج أن تدخل بكاملها في إنماء القيمة، رغم أنها لا تدخل في عملية العمل إلّا على أجزاء. لنفترض أنه عند غزل القطن، يتبدد من أصل 115 باوناً، بهيئة ضياعات، ما يساوي 15 باوناً، حيث لا تتحول هذه إلى خيوط بل [220] إلى «غبار الشيطان» (devil's dust)(*). إن هذه الباونات الـ 15 من القطن، لا تصبح، البتة، عنصراً في تركيب الخيوط، مع ذلك فإذا كان ضياع هذه الكمية من القطن أمراً طبيعياً ومحتوماً في ظل الشروط الوسطية لعملية الغزل، فإن قيمة القطن الضائع تنتقل إلى قيمة الخيوط شأنها في ذلك شأن قيمة المائة باون التي تؤلف جوهر الخيوط. إن القيمة الاستعمالية للخمسة عشر باوناً من القطن ينبغي أن تتبدد إلى غبار لكي يكون بالوسع صنع 100 باون من الخيوط. إن دمار هذا القطن هو، إذن، شرط ضروري لإنتاج الخيوط. فقيمة القطن المفقود تنتقل إلى المنتوج لهذا السبب دون غيره. ويحدث الشيء نفسه لجميع أنواع النفايات المتخلفة عن عملية العمل، ولكن بقدر ما تكف عن النفع كوسيلة لإنتاج قيم استعمالية مستقلة، جديدة. ونرى مثل هذا الاستخدام للنفايات في مصانع بناء الآلات الكبرى في مانشيستر، حيث تُنقل جبال من ركام الحديد في المساء إلى المصهر لتعود صباح اليوم الثاني إلى الورش بهيئة كتل من الحديد الصلب.

لقد رأينا أن وسائل الإنتاج لا تنقل من قيمة إلى المنتوج الجديد إلّا بقدر ما تفقده،

= حول هذه الظاهرة فهذا ما يظهره المقتطف التالي! «يقول السيد ريكاردو إن جزءاً من عمل المهندس المبذول في بناء آلة لصناعة الجوارب» يدخل على سبيل المثال في قيمة زوج من الجوارب. «لكن العمل الكلي الذي أنتج كل زوج من الجوارب... يتضمن عمل المهندس كله، وليس جزءاً منه، لأن آلة واحدة هي التي تصنع عدة أزواج، وليس ثمة زوج منها يمكن صنعه دون استخدام جميع أجزاء الآلة». (ملاحظات حول خلافات لفظية معيّنة في الاقتصاد السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بالقيمة والعرض والطلب، لندن، 1821، ص 54).

(*Observations on Certain Verbal Disputes in Pol. Econ., Particularly Relating to Value and to Demand and Supply*, London, 1821, p. 54).

إلّا أن مؤلف هذا الكتاب، وهو «مغرور» (Wiseacre) ومتعالٍ إلى حد بغيض، معذور في اضطراب وتشوش فكره، وبالتالي فهو محق في جدله، ولكن بمعنى واحد لا غير، وهو أنه لا ريكاردو، ولا أي اقتصادي آخر، لا قبله ولا بعده، استطاع أن يميز على وجه الدقة بين خاصيتي العمل، وأن يحلّل بالتالي الدور الذي تلعبه كل خاصية في تكوين القيمة.

(*) نسالة مبددة تتطاير من آلة غزل كان العمال يسمونها «غبار الشيطان». [ن. ع].

في مجرى عملية العمل، من قيمة في أشكالها الاستعمالية القديمة. وأقصى ما يمكن أن تفقده من قيمة في عملية العمل لا يتجاوز، بداهة، مقدار القيمة الأصلية التي كانت تملكها قبل دخول العملية، أو بتعبير آخر، لا يتجاوز حدود وقت العمل اللازم لإنتاجها تحديداً. إذن فوسائل الإنتاج لا تستطيع، قط، أن تضيف إلى المنتوج قيمة أكبر مما تملكه هي نفسها بصورة مستقلة عن عملية العمل التي تخدم خلالها. ومهما كانت المنفعة التي تملكها مادة أولية أو آلة معيَّنة أو أي وسيلة إنتاج أخرى، سواء كانت تكلف 150 جنيهاً أو 500 يوم عمل، فإنها لا تستطيع، رغم ذلك، وأياً كانت الظروف، أن تضيف إلى قيمة المنتوج الكلي الذي تخدم في تكوينه، أكثر من 150 جنيهاً. فقيمتها لا تتقرر بعملية العمل التي تدخل فيها كوسيلة إنتاج، وإنما تتقرر هذه القيمة بعملية العمل التي تخرج هي منها بصفة منتوج. وهي لا تخدم في عملية العمل إلّا بمثابة قيمة استعمالية، بمثابة شيء يمتلك خصائص نافعة، ولا تستطيع لذلك أن تنقل إلى المنتوج ذرة قيمة، ما لم تكن تملك هذه القيمة قبل دخول العملية[22].

---

(22) نستطيع من هذا أن نحكم على سخف رأي ج .ب. ساي الذي يدعي تعليل انبثاق فائض القيمة (الفائدة، الربح، الريع) من الخدمات الإنتاجية (Services productifs) التي تسديها وسائل الإنتاج، كالأرض ووسائل العمل والمواد الأولية، في عملية العمل، بما تملكه من قيمة استعمالية. أما السيد فيلهلم روشر، وهو قلما يدع فرصة تفوته كي يدون، بالأسود والأبيض، تبريرات بارعة من ابتكار الخيال، فيسجل العينة التالية: «يبدي ج .ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الفصل الرابع، ملاحظة صائبة تماماً بقوله: إن القيمة التي تنتجها معصرة الزيت، بعد حسم جميع التكاليف، هي شيء جديد، شيء يختلف تماماً عن العمل الذي شيدت به المعصرة نفسها». [روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، 1858]، حاشية ص 82).

([Wilhelm Roscher, *Die Grundlagen der Nationalökonomie,* 1858], p. 82, note).

صحيح تماماً!.. «فالزيت» الذي تنتجه المعصرة، حقاً، هو شيء يختلف تماماً عن العمل المبذول في بناء المعصرة. ويفهم السيد روشر من القيمة أنها أشياء من قبيل «الزيت»، لأن «للزيت» قيمة، مع أن «الطبيعة» تنتج زيت البترول، وإن يكن «بكميات ضئيلة» نسبياً. ويبدو أنه يقصد هذه الحقيقة حين يشير فيما بعد فيقول: «إنها (يقصد الطبيعة) يندر أن تنتج أية قيمة تبادلية». [المرجع السابق، ص 79].

إن «الطبيعة» والقيمة التبادلية التي تنتجها، هما عند السيد روشر، أشبه بالعذراء الساذجة التي اعترفت بأنها قد أنجبت طفلاً، ولكنها بررت ذلك بأنه «طفل صغير جداً». ويقول هذا «العالم

وحين يقوم العمل بتحويل وسائل الإنتاج إلى عناصر مكونة لمنتوج جديد، فإن قيمتها [221] تخضع لنوع من تناسخ الأرواح. إنها تهجر الجسم المستهلك وتحل في الجسم المخلوق حديثاً. لكن هذا التناسخ يقع من وراء ظهر العمل الفعلي. فالعامل يعجز عن إضافة عمل جديد، أي خلق قيمة جديدة، من دون أن يحفظ القيم القديمة في الوقت نفسه، ذلك لأن العمل الذي يضيفه ينبغي أن يكون في شكل عمل نافع معيَّن، ولكنه لا يستطيع أن ينجز العمل في شكل نافع من دون أن يستخدم منتوجات معيَّنة بمثابة وسائل إنتاج لمنتوج جديد، ينقل إليه قيمة هذه الوسائل. إن قوة العمل الفاعلة، أو العمل الحي يملك خاصية حفظ القيمة في أثناء قيامه بإضافة القيمة، وهذه هبة من الطبيعة لا تكلف العامل شيئاً، ولكنها تعود على الرأسمالي بنفع عظيم، فهي تحفظ القيمة الحالية لرأسماله[22a]. وطالما بقيت الأعمال مزدهرة، فإن الرأسمالي يكون مستغرقاً على أشده في جني الربح دون أن يلاحظ هذه الهبة المجانية للعمل. ولكن انقطاعاً عنيفاً لسير العمل، بفعل اندلاع أزمة، يوقظ حواسه، ويرغمه على التنبه لذلك[23].

= الرصين» (savant sérieux) في إشارة أخرى: «إن مدرسة ريكاردو قد اعتادت إدراج رأس المال ضمن مفهوم العمل، معتبرة رأس المال بمثابة «عمل مدّخر». وهذا رأي غير بارع! لأن مالك رأس المال، مع ذلك! يفعل! حقاً! شيئاً أكثر؟! من مجرد؟ إنتاجه؟ والحفاظ عليه نفسه (أي نفس؟؟): نعني أنه يحجم عن التمتع به، ولقاء ذلك يطلب على سبيل المثال!!! فائدة» (المرجع نفسه، [ص 82]). ألا ما «أبرع»! هذه «الطريقة التشريحية الفيزيولوجية» للاقتصاد السياسي، فهي «حقاً» تحول «رغبة» بسيطة إلى منبع للقيمة. [التعابير المبرزة أردفها ماركس بعلامات التعجب أو الاستفهام، على سبيل التهكم، ثم اقتبس في تعقيبه بعض هذه التعابير للغرض نفسه. ن .ع].

(22a) «من بين جميع الأدوات التي يستخدمها مالك المزرعة يشكل العمل البشري. . . الشيء الذي يعتمد عليه هذا المزارع أكبر الاعتماد في استعادة رأسماله. والأداتان الأخريان وهما دواب الجر. . . والعربات والمحاريث والمساحي، وما إلى ذلك، فهما لا تساويان شيئاً على الإطلاق من غير نسبة معيَّنة من الأداة الأولى: العمل البشري». (إدموند بورك، أفكار وتفاصيل عن الشحة، قُدِّمت في الأصل إلى معالي وليم بيت في تشرين الثاني [نوفمبر 1795، طبعة لندن، 1800، ص 10).

(Edmund Burke, *Thoughts and Details on Scarcity, originally presented to the Right Hon. W. Pitt in the Month of November 1795*, Edit, London, 1800, p. 10).

(23) في صحيفة تايمز *Times*، عدد 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1862، ثمة صناعي يشغل معمله 800 عامل ويستهلك أسبوعياً (150) بالة من قطن الهند الشرقية أو (130) بالة من القطن الأميركي كمعدل وسطي، يشتكي ويولول من المصاريف الجارية التي يتكبدها عند توقف العمل في مصنعه. ويقدر التكاليف بـ 6000 جنيه سنوياً. ونجد بين هذه النفقات عدداً من البنود لا

[222] إن ما يُستهلك من وسائل الإنتاج حقاً، إنما هو قيمتها الاستعمالية، ويؤول استهلاك هذه القيمة الاستعمالية بواسطة العمل إلى خلق المنتوج. أما قيمتها فهي في الواقع لا تُستهلك[24]، وعليه لا يمكن إعادة إنتاج هذه القيمة. فهي بالأحرى تُحفظ، ولكن ليس بفعل عملية تخضع لها في مجرى عملية العمل، وإنما لأن القيمة الاستعمالية التي كانت توجد فيها بالأصل تتلاشى فعلاً، ولكنها تتلاشى في قيمة استعمالية أخرى. لذا فإن قيمة وسائل الإنتاج تعود إلى الظهور مجدداً في قيمة المنتوج، وليست هنا، إن توخينا الدقة، أي إعادة إنتاج لهذه القيمة. فالشيء الذي جرى إنتاجه إنما هو قيمة استعمالية جديدة تظهر فيها القيمة التبادلية القديمة ثانية[25].

= تعنينا في هذا المجال، كبدل الإيجار والرسوم والضرائب، والتأمين، والرواتب السنوية للمدير والمحاسب والمهندس، وآخرين، لكنه يحسب 150 جنيهاً ثمن الفحم لتدفئة المصنع في أوقات معيّنة وتشغيل المحرك بين حين وآخر. ويضيف إلى ذلك أجرة العمال الذين يستخدمون في أوقات الحاجة لإدامة الآلات جاهزة للعمل. وأخيراً ثمة 1200 جنيه لاندثار الآلات ذلك لأن «المناخ وعوامل التلف الطبيعية لا توقف عملها بسبب توقف المحرك البخاري عن الدوران». ويقول، بإصرار، إنه إذا كان لا يقدر الاندثار بما يفوق هذا المبلغ الضئيل، وقدره 1200 جنيه، فذلك لأن آلاته توشك أن تتلف على وجه التقريب.

(24) «يكون الاستهلاك مُنتجاً... حين يشكل استهلاك السلعة جزءاً من عملية الإنتاج... والقيمة في أحوال كهذه، لا تُستهلك». (ص .ف. نيومان، المرجع المذكور نفسه، ص 296).
(S.P. Newman, 1.c, p. 296).

(25) في موجز أميركي شمالي ربما طُبع للمرة العشرين، ترد هذه الفقرة: «لا يهم أبداً في أي شكل يعود رأس المال إلى الظهور مجدداً». ثم بعد سرد ممل لجميع عناصر الإنتاج الممكنة التي تعود قيمتها إلى الظهور مجدداً في المنتوج، تخلص الفقرة إلى الآتي: «إن مختلف أنواع الأغذية والألبسة والمأوى الضرورية لوجود الكائن البشري وراحته تتحول على غرار ذلك. فهي تُستهلك من آن لآخر، وتظهر قيمتها مجدداً على شكل طاقة جديدة تنتقل إلى جسد وعقل الكائن البشري فيتشكل منها رأسمال يُستخدم ثانية في عملية الإنتاج». ف. وايلاند، المرجع المذكور نفسه، ص 31-32. (F. Wayland, 1.c, p. 31-32).

وبصرف النظر عن الغرائب الأخرى، حسبنا القول إن ما يعود إلى الظهور في الطاقة المتجددة عند الإنسان، ليس ثمن الخبز، بل مواده المكونة للدم. أما ما يظهر مجدداً فقيمة تلك الطاقة، فليست وسائل العيش، وإنما قيمة هذه الوسائل. إن نفس ضروريات العيش هذه، حتى لو تدنت إلى نصف سعرها، تنتج القدر نفسه من العضلات والعظام، القدر نفسه من الطاقة، ولكنها لا تنتج طاقة تملك نفس القدر من القيمة. إن هذا الخلط بين «القيمة» و«الطاقة» مقروناً بالغموض

والأمر على خلاف ذلك مع العنصر الذاتي لعملية العمل، نعني قوة العمل الذاتية [223] الحركة. فعلى حين أن العمل، بفضل شكله الهادف، يحفظ قيمة وسائل الإنتاج وينقلها إلى المنتوج، فإن كل لحظة من حركته تخلق قيمة إضافية، أي جديدة. لنفرض أن عملية الإنتاج تنقطع بالضبط عند النقطة التي يكون فيها العامل قد أنتج ما يعادل قيمة قوة عمله الخاصة، تنقطع، مثلاً، عندما يكون قد أضاف بعمل ست ساعات قيمة تبلغ 3 شلنات. إن هذه القيمة تشكل، من بين أجزاء القيمة الكلية للمنتوج، فضلة تزيد على ذلك الجزء من قيمة المنتوج الذي تدين به إلى وسائل الإنتاج. وهذه الفضلة هي الجزء الجديد الوحيد من القيمة الذي نشأ خلال العملية، وهي الجزء الوحيد من قيمة المنتوج الذي خلقته هذه العملية. وبالطبع، إن هذه القيمة الجديدة لا تعوض إلّا عن النقد الذي دفعه الرأسمالي في شراء قوة العمل، وقد أنفق العامل هذا النقد على ضروريات العيش. إن القيمة الجديدة التي خلقها العامل تشكل إعادة إنتاج للنقد الذي أنفقه، ولكنها إعادة إنتاج فعلاً لا ظاهراً، كما هو الحال مع قيمة وسائل الإنتاج. إن هذا التعويض عن القيمة بقيمة أخرى، يجري عبر خلق قيمة جديدة.

بيد أننا نعرف مما سبق أن عملية العمل تستمر لتتجاوز الوقت الضروري لمجرد إعادة إنتاج مُعادِل لقيمة قوة العمل، ودمج هذا المُعادِل في موضوع العمل. وعوضاً عن استمرار العملية ست ساعات، وهي تكفي لذلك الغرض، فإنها تستمر 12 ساعة على سبيل المثال. وبذلك فإن نشاط قوة العمل، لا يعيد إنتاج قيمتها الخاصة، فقط، وإنما ينتج قيمة إضافية تفوق ذلك. إن فائض القيمة يؤلف فضلة في قيمة المنتوج تتجاوز قيمة ما استُهلك لخلق المنتوج من عناصر، أي من وسائل الإنتاج وقوة العمل.

لقد قمنا، هاهنا، بعرض مختلف الأدوار التي تلعبها مختلف عناصر عملية العمل في تكوين قيمة المنتوج، فكشفنا بذلك، في الواقع، النقاب عن خصائص مختلف الوظائف التي تؤديها مختلف العناصر المكونة لرأس المال في عملية نمائه الذاتي. إن الزيادة في القيمة الكلية للمنتوج والتي تفوق مجموع قيم عناصره المكونة، هي الزيادة التي حققها رأس المال المتنامي ذاتياً على قيمة رأس المال المدفوع في الأصل. إن وسائل العمل من جهة، وقوة العمل من جهة أخرى، ما هي إلّا أشكال الوجود المختلفة التي تتخذها قيمة رأس المال الأصلي عندما تخلع شكلها النقدي وتنقلب إلى عناصر عملية العمل.

= المرائي الذي يشيعه المؤلف، يستران محاولة عقيمة لاستنباط تفسير يعلل انبثاق فائض القيمة على أنه ليس إلّا عودة القيم القديمة الموجودة أصلاً إلى الظهور من جديد.

إذن، فذلك الجزء من رأس المال، الذي يتحول إلى وسائل إنتاج، أي يتحول إلى مواد أولية ومواد مساعدة ووسائل عمل، لا تتعرض قيمته، خلال عملية الإنتاج، إلى أي تغير كمي. ولهذا نسميه الجزء الثابت من رأس المال، أو بتعبير أكثر إيجازاً: رأس المال الثابت.

[224] وبعكس ذلك نجد أن ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى قوة عمل يخضع، في عملية الإنتاج، إلى تغير في القيمة. فهو يعيد إنتاج مُعادِل قيمته الخاصة، كما ينتج بالإضافة إلى ذلك، فضلة، أو فائض قيمة، تتباين هي الأخرى فتكون بهذا القدر أو ذاك حسب الظروف. وهذا الجزء من رأس المال يتحول باستمرار من مقدار ثابت إلى مقدار متغير. ولهذا نسميه الجزء المتغير من رأس المال، أو نسميه بإيجاز رأس المال المتغير. إن عناصر رأس المال هذه التي تتمايز من وجهة نظر عملية العمل، إلى عنصر موضوعي وعنصر ذاتي على التوالي، أي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل، تتمايز بدورها، من وجهة نظر عملية خلق فائض القيمة، إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير.

إن مفهوم رأس المال الثابت الذي أوردناه آنفاً لا يستبعد، بأي حال من الأحوال، إمكانية حدوث ثورة في قيمة عناصره المكونة. لنفرض أن سعر باون من القطن يبلغ اليوم نصف شلن ويرتفع غداً، في أعقاب هبوط محصول القطن، إلى شلن واحد. إن باون القطن القديم الذي جرى شراؤه بنصف شلن، ثم يُغزل بعد ارتفاع القيمة، ينقل الآن إلى المنتوج قيمة شلن واحد، أما القطن الذي تم غزله قبل الارتفاع، بل والذي قد يكون قيد التداول في السوق بهيئة خيوط، فإنه يضيف هو الآخر إلى المنتوج ضعف قيمته الأصلية. لكن من الواضح أن هذه التغيرات في القيمة مستقلة عن نمو قيمة القطن بفعل عملية الغزل ذاتها. وإذا لم يكن القطن القديم قد غُزل بعد، فبالوسع، بعد ارتفاع القيمة، بيعه مجدداً بشلن بدلاً من نصف شلن للباون الواحد. وعلى العكس من ذلك كلما كان عدد عمليات تصنيعه أقل، كانت هذه النتيجة مضمونة أكثر. ولذلك فإن من قوانين المضاربة، عند حدوث ثورة فجائية في القيمة كهذه، أن تجري المتاجرة بتلك المادة الأولية التي لم يُنفق عليها غير أدنى كمية ممكنة من العمل: المضاربة بالغزول بدلاً من النسيج، والمضاربة بالقطن بدلاً من خيوط الغزل. إن تغير القيمة في هذه الحالة لا ينشأ من العملية التي يخدم القطن خلالها كوسيلة إنتاج، ويقوم فيها بالتالي بوظيفة رأسمال ثابت، وإنما ينبثق من العملية التي تنتج القطن ذاته. صحيح أن قيمة سلعة من السلع تتحدد بكمية العمل المتبلورة فيها، غير أن هذه الكمية نفسها تتحدد بالشروط الاجتماعية. فإذا تغير وقت العمل الاجتماعي الضروري لإنتاج سلعة من السلع ـ وباتت كمية معيَّنة من

القطن مثلاً، بعد موسم سيئ، تمثل كمية من العمل أكبر مما كانت تمثله بعد موسم وفير ـ فإن السلعة القديمة من الصنف نفسه تتأثر على الفور، لأنها تُعدّ بمثابة فرد من جنس واحد[26]، وقيمتها تقاس، على الدوام، بالعمل الضروري اجتماعياً، نعني العمل الضروري لإنتاجها في الشروط الاجتماعية السائدة حالياً. [225]

إن قيمة وسائل العمل، كالآلات وغيرها، التي تُستخدم في عملية الإنتاج عرضة للتغيير شأنها في ذلك شأن قيمة المواد الأولية، وعليه فإن ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله إلى المنتوج يتغير تبعاً لذلك. فلو أن آلة من نوع معيَّن، إثر اختراع جديد، يمكن إعادة إنتاجها بإنفاق كمية من العمل أقل، فإن الآلة القديمة تفقد جزءاً من قيمتها بهذا القدر أو ذاك، وتنقل إلى المنتوج، بالتالي، قيمة أقل تبعاً لذلك. ولكن في هذه الحالة أيضاً، كما من قبل، ينشأ التغير في القيمة خارج العملية التي تعمل فيها الآلة كوسيلة إنتاج. فما أن تدخل هذه العملية، حتى يتعذر عليها تماماً أن تنقل قيمة أكبر مما تملكه هي، بمعزل عن هذه العملية.

وكما أن تغيراً في قيمة وسائل الإنتاج، حتى لو وقع تأثيره المرتد بعد دخولها في عملية العمل، لا يغير شيئاً من طابعها كرأسمال ثابت، فكذلك التغير في النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير لا يمس بشيء اختلاف وظيفة هذين النوعين من رأس المال. ومن الجائز أن الشروط التقنية لعملية العمل تنقلب انقلاباً كبيراً بحيث أن رجلاً واحداً يصبح قادراً، باستعمال آلة غالية الثمن، على معالجة كمية من المواد الأولية تفوق مائة مرة ما كان عشرة رجال يعالجونه من قبل باستعمال أدوات أقل قيمة. وفي هذه الحالة تطرأ زيادة كبيرة على رأس المال الثابت، الذي يتمثل بالقيمة الإجمالية لوسائل الإنتاج قيد الاستعمال، وهبوط كبير في قيمة رأس المال المتغير، المدفوع لقاء قوة العمل. بيد أن انقلاباً كهذا لا يغير سوى العلاقة الكمية بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، أو النسبة التي ينقسم رأس المال الإجمالي بموجبها إلى عنصر ثابت وعنصر متغير، ولكنه لا يمس أدنى مساس اختلافهما الجوهري.

---

(26) «إن جميع المنتوجات التي هي من نوع واحد، لا تشكل غير كتلة يتحدد سعرها بصورة عامة، دون اعتبار للظروف الخاصة». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 893).

الفصل السابع

معدل فائض القيمة

أولاً ـ درجة استغلال قوة العمل

إن فائض القيمة الذي يولّده رأس المال المدفوع في البدء (ر) خلال عملية الإنتاج، أو بتعبير آخر النماء الذاتي في قيمة رأس المال (ر)، يظهر للعيان أولاً، بمثابة فضلة، أو المقدار الذي تزيد به قيمة المنتوج على قيمة عناصر إنتاجه.

إن رأس المال (ر) يتألف من جزءين، الأول مبلغ من النقد (ث) مُنفق على وسائل الإنتاج، والآخر مبلغ من النقد (م) مُنفق على قوة العمل، حيث تمثل (ث) جزء القيمة الذي تحول إلى رأس المال الثابت، ويمثل (م) جزء القيمة الذي أصبح رأس المال المتغير. إذن في البدء: (ر = ث + م). ولو افترضنا أن رأس المال المدفوع يبلغ 500 جنيه، فإن عناصره قد تنقسم إلى 500=410 جنيهات كرأسمال ثابت + 90 جنيهاً كرأسمال متغير. وفي نهاية عملية الإنتاج نحصل على سلعة قيمتها = (ث + م) + ف، حيث تمثل (ف) فائض القيمة، أو إذا استخدمنا المقادير الواردة في فرضيتنا، فإن قيمة السلعة = (410 جنيهات ثابت + 90 جنيهاً متغيراً) + 90 جنيهاً فائض قيمة. إن رأس المال الأصلي (ر) قد تحول الآن إلى (رَ)، وتغير من 500 جنيه إلى 590 جنيهاً. والفرق بين الاثنين هو (ف)، وهو فائض القيمة، وقدره 90 جنيهاً. وبما أن قيمة عناصر الإنتاج تساوي قيمة رأس المال المدفوع، فيكون من قبيل التكرار والحشو القول بأن الزيادة في قيمة المنتوج على قيمة عناصر إنتاجه المكونة تساوي مقدار نماء قيمة رأس المال المدفوع أو تساوي فائض القيمة الناتج.

مع ذلك ينبغي لنا فحص هذا التكرار والحشو عن كثب. إن ما جرت المقارنة بينهما، هما قيمة المنتوج وقيمة العناصر التي استُهلكت في عملية الإنتاج لتكوينه. ولكن سبق أن رأينا أن ذلك الجزء المستخدم من رأس المال الثابت، الذي يتألف من وسائل العمل، لا ينقل إلى المنتوج إلّا جزءاً من قيمته، في حين أن الجزء المتبقي من القيمة يظل ماثلاً في شكل وجوده الأصلي. ونظراً لأن هذا الجزء المتبقي لا يلعب أي دور في تكوين [227] القيمة، نستطيع تجريده في الوقت الحاضر. فدخوله في الحساب لن يغير شيئاً. لنأخذ مثالنا السابق حيث ث = 410 جنيهات، ونفرض أن هذا المبلغ ينقسم إلى 312 جنيهاً قيمة المواد الأولية، و44 جنيهاً قيمة المواد المساعدة، و54 جنيهاً قيمة اندثار الآلة خلال العملية، ثم نفرض أن القيمة الكلية للآلة المستخدمة فعلاً تساوي 1054 جنيهاً. ولكننا لا نحسب من هذا المبلغ بمثابة سلفة مدفوعة لصنع قيمة المنتوج، سوى 54 جنيهاً فقط، وهو المقدار الذي تخسره الآلة بالاهتراء خلال العملية وتنقله بالتالي إلى المنتوج. وإذا رغبنا في أن نحسب الألف جنيه المتبقية، والتي تظل ماثلة في الشكل القديم لوجودها، مثل الآلة البخارية، على أنها جزء من المنتوج، فإن علينا أيضاً أن نحسبها كجزء من القيمة المدفوعة، وعندها ستظهر في طرفي المُعادَلة[26a]، وهكذا سنحصل على 1500 جنيه في الطرف الأيمن من المُعادَلة، و1590 جنيهاً في الطرف الأيسر. والفرق بين هذين المقدارين، أي فائض القيمة، سيبقى 90 جنيهاً. إذن يرد اصطلاح رأس المال الثابت المدفوع لإنتاج القيمة على امتداد هذا المجلد بمعنى واحد هو قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فعلاً في العملية، ولا شيء غير تلك القيمة، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك.

وإذا سلّمنا بهذا الأمر، نعود إلى صيغة المُعادَلة (ر = ث + م)، التي أصبحت: رَ = (ث + م) + ف، حيث تحوّلت (ر) بذلك إلى (رَ). ونحن نعرف أن قيمة رأس المال الثابت تنتقل إلى المنتوج وتظهر فيه من جديد. إذن فالقيمة الجديدة التي خُلقت فعلاً خلال العملية، هي شيء آخر غير قيمة المنتوج؛ فإن القيمة الجديدة لا تتألف، كما قد يبدو للوهلة الأولى، من (ث + م) + ف أو 410 ثابت + 90 متغير + 90 فائض قيمة،

(26a) «إذا حسبنا قيمة رأس المال الأساسي (Fixen Kapital) المستخدم، بوصفه جزءاً من المدفوعات فينبغي أن نحسب ما تبقى في نهاية السنة من قيمة رأس المال هذا كجزء من العائدات السنوية». (مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 269).
(Malthus, *Principles of Polit. Econ.*, 2nd Ed., London, 1836, p. 269).

بل إنها تتألف من م + ف، أي من 90 متغير + 90 فائض قيمة، إنها ليست 590 جنيهاً بل 180 جنيهاً. فلو كان رأس المال الثابت ث = صفراً، أو بتعبير آخر لو كان ثمة فرع من فروع الصناعة يستطيع الرأسمالي أن يستغني فيه عن جميع وسائل الإنتاج التي خلقها العمل السابق، سواء كانت هذه الوسائل مادة أولية أو مادة مساعدة أو أدوات عمل، واقتصر على استخدام قوة العمل والمواد التي تقدمها الطبيعة، لما كان، في هذه الحالة، ثمة رأسمال ثابت كي تنتقل قيمته إلى المنتوج. وهذا العنصر من عناصر قيمة المنتوج سوف يزول، وهو في مثالنا السابق 410 جنيهات، غير أن القيمة الجديدة التي خُلقت حديثاً أي القيمة المنتجة، وقدرها 180 جنيهاً، والتي تحتوي على فائض قيمة قدره 90 جنيهاً، تظل على حجمها نفسه كما لو أن رأس المال الثابت (ث) يمثل أعلى مقدار قيمة يمكن تخيلها(*). وسنحصل على المُعادَلة ر = (صفر + م) وبالتالي فإن (ر = م)، أو أن [228] رأس المال الذي توسعت قيمته وهو (رَ = م + ف)، وبالتالي فإن: (رَ − ر = ف) كما في السابق. أما إذا كان فائض القيمة ف = صفراً، أو بتعبير آخر إذا كانت قوة العمل، التي دُفعت قيمتها على شكل رأسمال متغير، لا تنتج شيئاً غير ما يعادلها، عندئذ يصبح لدينا (ر = ث + م)، أي أن قيمة المنتوج وهي رَ = (ث + م) + صفر، ومعنى ذلك أن (ر = رَ). إذن فقيمة رأس المال المدفوع لم تتوسع في هذه الحالة.

نحن نعرف، مما تقدم، أن فائض القيمة ما هو إلّا نتيجة لتغير قيمة (م)، ونعني بها ذلك الجزء من رأس المال الذي حُوِّل إلى قوة عمل، وبالتالي فإن: م + ف = م + △م(**) (أي م مضافاً إليها الزيادة في م). بيد أن التغير الفعلي في قيمة م، وشروط هذا التغير، واقع تنطمس معالمه ويكتنفه الغموض، وذلك لأن زيادة الجزء المتغير من رأس المال تؤدي كذلك إلى زيادة المقدار الكلي لرأس المال المدفوع. فقد كان بالأصل 500 جنيه، وأضحى الآن 590 جنيهاً. وعليه، فإن تحليل القضية في شكلها الصافي يقتضي أن نقصي عن الاعتبار ذلك الجزء من قيمة المنتوج، الذي لا يظهر فيه سوى رأس المال الثابت وحده، وأن نجعله مساوياً لصفر، أي أن نجعل ث = صفراً. وهذا مجرد تطبيق

(*) قيمة (ث) هنا تساوي صفراً، ولما كان رأس المال الثابت لا يمكن أن يكون دون الصفر أي بالسالب (−1 أو −2، إلخ) فإن الصفر هو أكبر قيمة لرأس المال هذا عندما لا يكون موجوداً... راجع ص 277 من الطبعة الألمانية. [ن. ع].

(**) المثلث رمز يدل على زيادة المقدار الجبري. [ن. ع].

لقانون رياضي نستخدمه في العمليات التي تحتوي على مقادير ثابتة ومقادير متغيرة، حيث لا تربط بين الاثنين سوى علاقات الجمع أو الطرح.

وثمة صعوبة أخرى تنشأ عن الشكل الأولي لرأس المال المتغير. ففي مثالنا السابق حيث: رَ = 410 ثابت + 90 متغير + 90 فائض قيمة، نجد أن الـ 90 جنيهاً مقدار معيَّن وبالتالي فهو مقدار ثابت، لذلك يبدو أن من السخف معاملته كمقدار متغير. ولكن مصطلح: 90 جنيهاً م، ليس سوى رمز يشير إلى أن هذه القيمة تمر بعملية تغير. والواقع أن ذلك الجزء من رأس المال، الموظف في شراء قوة العمل هو كمية معيَّنة من العمل المتشيىء، أي أنه قيمة ثابتة شأن قيمة قوة العمل المشتراة. ولكن في أثناء عملية الإنتاج تحل قوة العمل الفاعلة محل التسعين جنيهاً المدفوعة، يحل العمل الحي محل العمل الميت، يحل مقدار سيّال محل مقدار راكد، يحل متغير محل ثابت. والنتيجة هي إعادة إنتاج رأس المال المتغير (م) مضافاً إليه الزيادة التي طرأت على (م). إذن فمن وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي تبدو العملية كلها بمثابة حركة ذاتية في القيمة الأصلية الثابتة التي تحولت إلى قوة عمل. كما يبدو أن عملية الإنتاج ونتيجتها إنما ترجعان إلى هذه القيمة الأصلية. وعليه إذا كانت تعابير من قبيل «90 جنيهاً رأسمالاً متغيراً» أو «كذا مقدار من قيمة تنمّي نفسها ذاتياً» تبدو تعابير متناقضة، فما ذلك إلّا لأنها تُبرز للعيان تناقضاً كامناً في الإنتاج الرأسمالي.

[229] وقد يبدو، للوهلة الأولى، أن جعل رأس المال الثابت مساوياً لصفر، عملية غريبة. مع ذلك فهذا ما نفعله في حياتنا يومياً. فلو رغبنا على سبيل المثال في أن نحسب مقدار الربح الذي تجنيه بريطانيا من صناعة القطن، فأول خطوة نقوم بها هي حذف المبالغ المدفوعة لقاء القطن إلى الولايات المتحدة والهند ومصر، وغيرها من البلدان؛ معنى ذلك أننا نجعل قيمة رأس المال الذي يعود إلى الظهور من جديد في قيمة المنتوج، نجعلها مساوية لصفر.

لا ريب في أن نسبة فائض القيمة إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي تنبثق عنه مباشرة وتمثل التغير الحاصل في قيمته، أمر عظيم الأهمية من الناحية الاقتصادية، ولا يقل عن ذلك أهمية نسبة فائض القيمة إلى إجمالي رأس المال المدفوع. ولهذا سوف نعالج هذه المسألة في المجلد الثالث بصورة مفصلة. ولكي يستطيع جزء من رأس المال إنماء قيمته، عبر تحويله إلى قوة عمل، فلا بد من تحويل جزء آخر من رأس المال إلى وسائل إنتاج. ولكي يؤدي رأس المال المتغير وظيفته، لا بد من دفع رأسمال ثابت بنسبة تتطابق مع الشروط التقنية التي تميز كل عملية عمل. غير أن ضرورة وجود أنابيب الاختبار المعوجة والأوعية الأخرى للتجارب الكيميائية، لا تمنع الكيميائي من إقصائها

عن نتائج التحليل. وبما أننا نعالج خلق القيمة، وتغير القيمة لذاته هو، أي بصورة صافية، فإن وسائل الإنتاج، هذا المظهر المتشيىء لرأس المال الثابت، لا تقدم سوى مادة تستوعب قوة العمل الدفاقة الخالقة للقيمة كي تثبّتها. وعليه، لا أهمية البتة لطبيعة هذه المادة، فسيّان إن كانت قطناً أو حديداً. ولا أهمية البتة لقيمة هذه المادة. الشرط الوحيد هو أن تكون متوافرة بكمية كافية لكي تمتص العمل المنفق أثناء عملية الإنتاج. وما دام هذا المقدار من المادة معيَّناً، فلن يؤثر في شيء على عملية خلق القيمة أو تغير كمية القيمة، إن ارتفعت قيمة هذه المادة أو هبطت، بل حتى إن كانت من دون أي قيمة كالأرض العذراء والبحر[27].

إذن، بادىء الأمر، نجعل رأس المال الثابت مساوياً لصفر. وعليه فرأس المال المدفوع (ث + م) يُختزل إلى (م)، وعوضاً عن قيمة المنتوج (ث + م) + ف، لدينا الآن القيمة التي جرى إنتاجها وهي (م + ف). وبما أن القيمة الجديدة المُنتجَة معلومة، وتساوي 180 جنيهاً، حيث يمثل هذا المبلغ مجمل العمل الذي أُنفق خلال عملية الإنتاج، فإننا نطرح منه 90 جنيهاً قيمة رأس المال المتغير، ونحصل على باقٍ قدره 90 جنيهاً هو فائض القيمة. إن هذه الجنيهات التسعين أو (ف)، تعبِّر عن المقدار المطلق [230] لفائض القيمة الذي تم إنتاجه. أما مقداره النسبي، أو نسبة الزيادة التي طرأت على رأس المال المتغير، فإنها تتحدد، كما هو معروف، بنسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، ويُعبَّر عنها بالمقدار $\frac{ف}{م}$، وهو، حسب مثالنا السابق، $\frac{90}{90}$، وحاصل ذلك زيادة نسبتها 100%. إن هذه الزيادة النسبية في قيمة رأس المال المتغير، أو المقدار النسبي لفائض القيمة هو ما أسميه «معدل فائض القيمة»[28].

---

(27) حاشية للطبعة الثانية: يقول لوكريتيوس، وقوله بمثابة بديهة، «لا شيء يمكن أن يُخلق من العدم» (nil posse creari di nihilo). ذلك أن «خلق القيمة» هو تحويل قوة العمل إلى عمل. وقوة العمل نفسها هي، بالدرجة الأولى، مواد طبيعية تتحول إلى جسم عضوي بشري.
[لوكريتيوس، حول الطبيعة، المجلد الأول، البيتان 156/157].
[Lucretius, *Von der Natur*, Buch 1, Verszeile, 156/157. برلين .ن]

(28) وذلك على غرار ما يستخدم الإنكليز اصطلاح معدل الربح (rate of profit) أو معدل الفائدة (rate of interest). ولسوف نرى في المجلد الثالث أن معدل الربح لن يعود لغزاً بعد أن نعرف قوانين فائض القيمة. وإذا سرنا في الطريق المعاكس، فلن نفهم هذا ولا ذاك (ni l'un, ni l'autre).

لقد رأينا أن العامل خلال جزء معيَّن من سير عملية العمل، لا ينتج سوى قيمة قوة عمله، نعني قيمة وسائل عيشه الضرورية. ولكن بما أن عمله يؤلف جزءاً من نظام يرتكز على تقسيم اجتماعي للعمل، فهو لا ينتج وسائل عيشه مباشرة، وإنما ينتج عوضاً عن ذلك سلعة خاصة، كالخيوط مثلاً، ذات قيمة تساوي قيمة وسائل عيشه، أو تعادل قيمة النقد الذي يتيح له شراءها. إن ذلك الجزء من يوم عمله المكرس لهذا الغرض، قد يطول أو يقصر تبعاً لقيمة وسائل العيش التي يحتاجها يومياً بصورة وسطية أو ـ وهذا يعني الشيء نفسه ـ تبعاً لمتوسط وقت العمل اليومي الذي يقتضيه إنتاج هذه الضروريات. فلو أن قيمة وسائل العيش تلك تمثل، كمعدل وسطي، إنفاق 6 ساعات من العمل المتشيىء، وجب على العامل أن يعمل، بصورة وسطية، ست ساعات في اليوم لكي ينتج تلك القيمة. وحتى لو كان يعمل على نحو مستقل لحسابه الخاص، لا للرأسمالي، يظل لزاماً عليه، إذا ما بقيت الظروف الأخرى ثابتة على حالها، أن يعمل كالسابق نفس العدد من الساعات بغية إنتاج قيمة قوة عمله، ليكسب بالتالي وسائل العيش اللازمة لحفظه أو إعادة إنتاجه بصورة دائمة. ولكن العامل، خلال ذلك الجزء من يوم العمل الذي ينتج فيه قيمة قوة عمله، ولنفترض أنها 3 شلنات، لا ينتج غير مُعادِل لقيمة قوة عمله، وقد سبق للرأسمالي أن دفع ثمنها مقدماً[28a]، إذن فالقيمة الجديدة التي يخلقها لا تعوض إلّا عن قيمة رأس المال المتغير المدفوع. وبسبب هذا الواقع، يتخذ إنتاج القيمة الجديدة، وهي 3 شلنات، شكل إعادة إنتاج محض. إذن فأنا أسمي ذلك الجزء من يوم العمل الذي تجري خلاله إعادة الإنتاج بـ **وقت العمل الضروري**، وأسمي العمل المنفق في أثناء ذلك [231] الوقت بـ **العمل الضروري**[29]. إنه ضروري فيما يتعلق بالعامل لأنه مستقل عن الشكل

(28a) [حاشية إلى الطبعة الألمانية الثالثة: يلجأ المؤلف هنا إلى التعابير الاقتصادية الشائعة. ونذكر أنه أوضح على الصفحة 137، [الطبعة الرابعة، ص188]. أن العامل، في الواقع، هو الذي «يسلف» (vorschiesst) الرأسمالي، وليس العكس. ف. إنجلز].

(29) لقد استخدمنا اصطلاح «وقت العمل الضروري» في هذا الكتاب، حتى الآن، للتعبير عن وقت العمل الضروري اجتماعياً بشكل عام لإنتاج أية سلعة. ومن الآن فصاعداً سنستخدمه أيضاً للتعبير عن وقت العمل الضروري لإنتاج السلعة الخاصة التي هي قوة العمل. إن استخدام مصطلح تقني (termini technici) واحد بمعانٍ مختلفة مربك من دون شك، ولكن هذا لا يمكن تحاشيه إطلاقاً في أي علم من العلوم. فلنقارن على سبيل المثال الرياضيات بفرعيها: الرياضيات العليا والرياضيات الابتدائية.

الاجتماعي الخاص لعمله. وهو ضروري بالنسبة لرأس المال وعالمه، فاستمرار وجود العامل هو أساس وجودهما.

والحق، في الجزء الثاني من سير عملية العمل يظل العامل، حيث لا يعود عمله بعد عملاً ضرورياً، يكد وينفق قوة عمله، ولكن بما أنه لم يعد عملاً ضرورياً فإنه لا يخلق أي قيمة لنفسه. إنه يخلق فائض قيمة له بالنسبة للرأسمالي جميع مفاتن خلق شيء، من لا شيء. وأسمي هذا الجزء من يوم العمل بـ: وقت العمل الفائض، والعمل المنفق خلاله بـ: العمل الفائض *(surplus labour)*. ولئن كان ضرورياً لإدراك القيمة على نحو صائب أن ننظر إليها على أنها مجرد وقت عمل متبلور، أن نراها بمثابة محض عمل متشيىء، فإن من الضروري كذلك لفهم فائض القيمة فهماً دقيقاً ألّا نرى فيه غير مجرد وقت عمل فائض متبلور، غير عمل فائض متشيىء. والفارق الجوهري بين مختلف التشكيلات الاقتصادية للمجتمع، بين مجتمع يرتكز على عمل العبيد وآخر يقوم على العمل المأجور مثلاً، لا يتميز إلّا بأسلوب أو شكل انتزاع العمل الفائض من منتجه المباشر: العامل[30].

---

(30) عثر السيد فيلهلم توكيديدس روشر(*) على سراب. فقد توصل، بعبقرية غوتشيدية(**)، إلى اكتشاف مهم يقول حقاً، إنه إذا كان نشوء فائض القيمة أو المنتوج الفائض، وما ينجم عن ذلك من تراكم في رأس المال، هما في أيامنا هذه نتيجة «التقتير» الرأسمالي الذي «يطالب بالفائدة» على سبيل المثال، ففي «المراحل البدائية، من الحضارة... كان القوي هو الذي يرغم الضعيف على أن يقتصد» (روشر، المرجع المذكور نفسه، ص 82 و78). يقتصد بماذا؟ يقتصد في العمل؟ أم بفائض من المنتوجات لا وجود له؟ ترى ما الذي يدفع أناساً من طراز روشر إلى تعليل انبثاق فائض القيمة بتكرار الذرائع الواهية، المحققة ظاهرياً، التي يتعلل بها الرأسمالي في استحواذه على فائض القيمة؟ مرد ذلك، بالإضافة إلى جهل حقيقي، خوف ذرائعي من إجراء أي تحليل علمي للقيمة وفائض القيمة، وفزع من التوصل إلى نتيجة قد لا تسرّ أصحاب الحكم.

[(*) «إن ماركس يطلق على فيلهلم روشر اسم: فيلهلم توكيديدس روشر، لأن هذا الأخير قدم نفسه في مقدمة كتابه الممنون «أسس الاقتصاد القومي» باعتباره «توكيديدس الاقتصاد السياسي» على حد تعبير ماركس. وقد وصف ماركس أعمال روشر بأنها «مقبرة علم الاقتصاد السياسي». أنظر: كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، برلين، 1962، ص 499، المجلد الرابع من رأس المال. ن. برلين]

(**) أما كنية العبقرية الغوتشيدية، فقد جاءت على سبيل السخرية، نسبة إلى الكاتب والناقد الألماني يوهان كريستوف غوتشيد (J.Ch. Gottsched) الذي لعب في الأدب دوراً هاماً نسبياً، لكنه أبدى تزمتاً فائقاً إزاء التيارات الأدبية الجديدة. لذلك صار اسمه مرادفاً للغطرسة والحماقة في الأدب. [ن. برلين].

وبما أن قيمة رأس المال المتغير تساوي قيمة قوة العمل التي يشتريها رأس المال هذا، وأن قيمة قوة العمل تقرر الجزء الضروري من يوم العمل، من جهة، وأن فائض القيمة، من جهة ثانية، يتحدد بالجزء الفائض من يوم العمل، يترتب على ذلك: إن نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير هي كنسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري، أو [232] بتعبير آخر أن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م} = \frac{العمل الفائض}{العمل الضروري}$. وهاتان النسبتان، $\frac{ف}{م}$ و $\frac{العمل الفائض}{العمل الضروري}$، تعبران عن شيء واحد بشكل مختلف، مرة في شكل العمل المتشيىء، ومرة أخرى في شكل العمل الحي المتدفق.

وعليه، فإن معدل فائض القيمة هو التعبير الدقيق عن درجة استغلال رأس المال لقوة العمل، أو استغلال الرأسمالي للعامل[30a].

افترضنا في مثالنا السابق أن قيمة المنتوج = 410 جنيهات ثابت + 90 جنيهاً متغير + 90 جنيهاً فائض قيمة، وأن رأس المال المدفوع = 500 جنيه. وبموجب الطريقة الشائعة في الحساب ينبغي لمعدل فائض القيمة (الذي يُخلط بينه وبين الربح) أن يكون 18%، وهو رقم من الصغر نسبياً بحيث قد يشيع مفاجأة سارة لدى السيد كيري وغيره من دعاة الانسجام[*]. ولكن معدل فائض القيمة، في واقع الأمر لا يساوي $\frac{ف}{ر}$ أو $\frac{ف}{ث+م}$، بل يساوي $\frac{ف}{م}$، إذن فهو ليس $\frac{90}{500}$ وإنما $\frac{90}{90}$= 100%، وهذا أكبر بخمس مرات من درجة الاستغلال الظاهرية. ورغم أننا، في المثال المفترض، نجهل المقدار المطلق ليوم العمل، كما نجهل أمد عملية العمل (بالأيام والأسابيع، إلخ.). ونجهل كذلك عدد العمال المستخدمين الذين يضعهم رأس المال المتغير 90 جنيهاً في موضع الحركة معاً وفي آن واحد، مع ذلك فإن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$ بتحويله إلى الصيغة المكافئة له وهي

(30a) حاشية للطبعة الثانية: رغم أن معدل فائض القيمة يعبر بدقة عن درجة استغلال قوة العمل، فإنه لا يعبر عن المقدار المطلق للاستغلال. فلو كان العمل الضروري مثلاً = 5 ساعات والعمل الفائض = 5 ساعات، فإن درجة الاستغلال تبلغ 100%. ومقدار الاستغلال قياسه 5 ساعات. ولكن لو بات العمل الضروري، من جهة ثانية، 6 ساعات والعمل الفائض 6 ساعات أيضاً، فإن درجة الاستغلال تظل 100% كما في السابق، في حين أن المقدار الفعلي للاستغلال يزداد بنسبة 20%، فهو يرتفع من 5 إلى 6 ساعات.

(*) دعاة الانسجام (Harmoniker)، (Harmonizer) اعتبروا العلاقات في المجتمع الرأسمالي متناغمة، وأن التناحر الذي وصفه رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كان سطحياً وعرضياً. [ن. ع].

$\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$ ، يكشف لنا بدقة عن العلاقة بين الجزءين المكونين ليوم العمل. وهي علاقة مساواة، لأن المعدل يساوي 100%. ومن الواضح إذن أن العامل، في مثالنا هذا، يعمل نصف يوم لنفسه، والنصف الآخر للرأسمالي.

وبناء على ذلك فمنهج حساب معدل فائض القيمة يجري باختصار على النحو التالي: نأخذ القيمة الكلية للمنتوج، ونجعل رأس المال الثابت، الذي لا يقوم إلّا بالظهور فيه من جديد، مساوياً لصفر. وإن مقدار القيمة المتبقية هو القيمة الوحيدة التي تولّدت فعلاً [233] في عملية تكوين السلعة. وإذا كان مقدار فائض القيمة معيّناً، فما علينا سوى طرحه من تلك القيمة المتبقية، لنحصل على رأس المال المتغير. ويحصل العكس، إذا كان رأس المال المتغير معيّناً، وكنا نبتغي إيجاد فائض القيمة. أما إذا كان الاثنان معيّنين معاً، فما علينا سوى القيام بالعملية النهائية وهي حساب $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$، أي إيجاد النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير.

وعلى بساطة هذه المنهجية، يحسن تمرين القارىء، عبر عدد من الأمثلة، على تطبيق المبادىء الجديدة التي تكمن في أساسها.

في البدء نأخذ حالة معمل للغزل يحتوي على 10 آلاف مغزل آلي، ويغزل قطناً أميركياً، فيحوله إلى خيوط من درجة 32، وكل مغزل ينتج باوناً من الخيوط في الأسبوع. ونفترض أن ضياعات القطن تبلغ 6% إذن ففي هذه الظروف ثمة 10,600 باون من القطن تستهلك أسبوعياً ويتبدد منها 600 باون على شكل ضياعات. وكان ثمن باون القطن في نيسان/إبريل 1871 يبلغ $7\frac{3}{4}$ بنس، إذن فالمادة الأولية، 10,600 باون قطن، تكلف زهاء 342 جنيهاً بعد إهمال الكسور. وسنفترض أن المغازل العشرة آلاف، وتتضمن هذه آلات الغزل والمحركات البخارية، تكلف جنيهاً واحداً للمغزل الواحد، فيبلغ الإجمالي 10 آلاف جنيه، ونفرض أن نسبة اندثار الآلات هي 10%، أي 1000 جنيه سنوياً، وتساوي 20 جنيهاً في الأسبوع، أما بدل إيجار المبنى فنقدره بـ 300 جنيه سنوياً أي 6 جنيهات كل أسبوع. وكمية الفحم المستهلك (لمائة قوة حصانية حسب المؤشر، تحتاج الواحدة إلى 4 باونات من الفحم في الساعة، وتعمل على مدى 60 ساعة، هذا إضافة إلى الفحم المستخدم لتدفئة المبنى) تصل إلى 11 طناً في الأسبوع بسعر 8 شلنات و6 بنسات للطن الواحد، فيكون المبلغ حوالى $4\frac{1}{2}$ جنيه أسبوعياً، واستهلاك الغاز في الأسبوع يساوي جنيهاً واحداً، والزيت وما شاكل ذلك $4\frac{1}{2}$ جنيه في الأسبوع. وبذلك تبلغ الكلفة الإجمالية للمواد المساعدة 10 جنيهات في الأسبوع. إذن فالجزء الثابت من قيمة المنتوج الأسبوعية يساوي 378 جنيهاً. أما الأجور فتبلغ 52 جنيهاً في الأسبوع. وثمن الخيوط هو $12\frac{1}{4}$ بنس للباون الواحد، مما يجعل قيمة الـ 10

آلاف باون تساوي 510 جنيهات، وفائض القيمة في هذه الحالة يكون 510 جنيهات ـ 430 جنيهاً = 80 جنيهاً. ولكننا نجعل الجزء الثابت من قيمة المنتوج مساوياً لصفر، نظراً لأنه لا يشارك في خلق القيمة خلال الأسبوع. وعلى هذا يتبقى 132 جنيهاً من القيمة الجديدة المنتجة كل أسبوع وهي = 52 جنيهاً رأسمال متغير + 80 جنيهاً فائض قيمة. إذن فمعدل فائض القيمة يساوي $\frac{80}{52}=153\frac{11}{13}\%$. ينجم عن ذلك أن يوم عمل وسطي مؤلف من 10 ساعات ينقسم إلى: $3\frac{31}{33}$ ساعة عمل ضروري، و$6\frac{2}{33}$ ساعة عمل فائض(31).

[234] إليكم مثالاً آخر. يقدم جاكوب(*) الحسابات التالية لعام 1815، وهي ناقصة جداً من جراء التعديلات السابقة التي أجريت على عدد من البنود، إلّا أنها مع ذلك كافية للغرض. ويفترض جاكوب في هذه الحسابات أن سعر القمح هو 80 شلناً للكوارتر الواحد، وأن الإيكر الواحد يدر على نحو وسطي، 22 بوشلاً، بقيمة 11 جنيهاً.

قيمة إنتاج الإيكر الواحد

	شلن	جنيه		شلن	جنيه
بذور (قمح)	9	1	ضريبة العُشر، رسوم، ضرائب	1	1
سماد	10	2	الريع العقاري	8	1
أجور	10	3	ربح المزارع وفوائد	2	1
المجموع	9	7	المجموع	11	3

(31) حاشية للطبعة الثانية: إن المثال الوارد في الطبعة الأولى حول معمل للغزل لسنة 1860 يحتوي على بعض المعطيات الخاطئة. أما هنا فالمعطيات التي يمكن الركون إليها قد زودني بها صاحب معمل للغزل في مانشستر. وقد كانت القوة الحصانية في إنكلترا تُحسب، في السابق، بموجب قطر أسطوانة المحرك، أما الآن فإن القوة الحصانية الفعلية تُحسب وفق ما يدل عليه المؤشر.

(*) وليم جاكوب، رسالة إلى صامويل وايتبريد، في أعقاب تأملات حول الحماية اللازمة للزراعة البريطانية، لندن، 1815، ص 33.

(W. Jacob, *A Letter to Samuel Whitbread, Being a Sequel to Considerations on the Protection Required by British Agriculture,* London, 1815, p. 33). [ن. برلين].

إذا سلمنا بأن سعر المنتوج مساوٍ لقيمته، وجدنا أن فائض القيمة، هنا، موزع على أبواب مختلفة هي: الربح، الفائدة، العُشر، إلخ. ولا شأن لنا بهذه الأبواب على نحو تفصيلي، ولذلك ندمجها معاً بكل بساطة فنحصل على مبلغ قدره 3 جنيهات و11 شلناً تؤلف فائض القيمة. أما المقدار البالغ 3 جنيهات و19 شلناً والمدفوع لقاء البذور والسماد، فهو رأس المال الثابت، ونضعه مساوياً لصفر. ثم يبقى مبلغ 3 جنيهات و10 شلنات، ويمثل رأس المال المتغير المدفوع، ونرى أن قيمة جديدة مؤلفة من 3 جنيهات و10 شلنات + 3 جنيهات و11 شلناً، قد أُنتجت عوضاً عنه. إذن فمعدل فائض القيمة $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$ + $\frac{\text{3ج و11ش}}{\text{3ج و10ش}}$ = أكثر من 100%. إن العامل يقضي أكثر من نصف يوم العمل لإنتاج فائض القيمة الذي يتقاسمه أشخاص عديدون بذرائع شتى[31a].

ثانياً ـ التعبير عن قيمة المنتوج بأجزاء نسبية من المنتوج

لنعد الآن إلى المثال الذي بيّن لنا الطريقة التي يحول بها الرأسمالي النقد إلى رأسمال. إن العمل الضروري للغازل الذي استخدمه يبلغ 6 ساعات، والعمل الفائض مساوٍ له في المقدار، وعليه فدرجة استغلال قوى العمل هي 100%.

إن منتوج يوم عمل أمده 12 ساعة يساوي 20 باوناً من الخيوط، قيمتها 30 شلناً. إن ما لا يقل عن $\frac{8}{10}$ من هذه القيمة (أي 24 شلناً)، تكونت من مجرد عودة قيمة وسائل [235] الإنتاج المستهلكة إلى الظهور مجدداً في المنتوج (وهي 20 باوناً من القطن وقيمتها 20 شلناً، وقيمة اهتراء المغزل وسواه وقدرها 4 شلنات): أي تكونت من رأس المال الثابت. أما الجزء المتبقي أي $\frac{2}{10}$ من قيمة المنتوج، فيؤلف القيمة الجديدة التي تم خلقها خلال عملية الغزل، وقدرها 6 شلنات؛ إن نصف هذه القيمة يعوّض عن القيم اليومية المنفقة لقوة العمل، نعني يعوّض عن رأس المال المتغير، أما النصف الآخر فيؤلف فائض قيمة قدره 3 شلنات. وهكذا، فإن القيمة الإجمالية للعشرين باوناً من الخيوط تتألف من العناصر التالية:

(31a) لا تتوخى الأرقام الواردة في السياق غير تقديم مثال إيضاحي. فقد افترضنا، في واقع الأمر، أن الأسعار = القيم. ولكننا سنرى، في المجلد الثالث، أن افتراض مساواة الأسعار للقيم لا يمكن أن يتم بهذه البساطة حتى بالنسبة للأسعار الوسطية.

خيوط قيمتها 30 شلناً = 24 شلناً رأسمال ثابت + 3 شلنات رأسمال متغير + 3 شلنات فائض قيمة.

وبما أن هذه القيمة برمتها ماثلة في المنتوج المؤلف من 20 باوناً من الخيوط، يترتب على ذلك أن بالوسع التعبير عن مختلف عناصر هذه القيمة بما يطابقها من أجزاء نسبية من المنتوج.

فلو أن 20 باوناً من الخيوط تتضمن قيمة قدرها 30 شلناً، فإن ثمانية أعشار هذه القيمة ($\frac{8}{10}$)، أي 24 شلناً، وهي تمثل الجزء الثابت، تكون ماثلة في ثمانية أعشار ($\frac{8}{10}$) المنتوج، أي ممثلة في 16 باوناً من الخيوط. وهذه الأخيرة تنقسم إلى $13\frac{1}{3}$ باون تمثل قيمة المواد الأولية، وهي قيمة القطن المغزول وثمنه 20 شلناً، و$2\frac{2}{3}$ باون تمثل الشلنات الأربعة وهي قيمة الجزء المستهلك من المواد المساعدة، ووسائل العمل، المغازل وسواها، في أثناء عملية الإنتاج.

من هنا فإن $13\frac{1}{3}$ باون من خيوط الغزل تمثل جميع القطن المستخدم في غزل 20 باوناً من الخيوط، أي تمثل المادة الأولية لكل المنتوج، ولا أكثر من ذلك. صحيح أن هذا المقدار الأخير من الخيوط لا يحتوي، من حيث الوزن، على أكثر من $13\frac{1}{3}$ باون من القطن قيمتها $13\frac{1}{3}$ شلن، إلّا أن القيمة الإضافية التي يحتويها هذا المقدار من الخيوط، والبالغة $6\frac{2}{3}$ شلن تشكل مُعادِلاً للقطن المستهلك في غزل بقية الباونات الـ $6\frac{2}{3}$ من الخيوط كلها. والنتيجة ستظل مثلما هي عليه كما لو أن هذه الباونات الباقية من الخيوط، وهي $6\frac{2}{3}$ باون لا تحتوي على ذرة قطن، أو كما لو أن الباونات العشرين من القطن المستهلكة في المنتوج كله قد ضُغطت وكُثفت في $13\frac{1}{3}$ باون من الخيوط. من جهة ثانية فإن هذا الوزن الأخير من الخيوط لا يحتوي على ذرة من قيمة المواد المساعدة ووسائل العمل المستهلكة، أو ذرة من القيمة الجديدة التي خُلقت في عملية الغزل.

وعلى غرار ذلك، فإن الـ $2\frac{2}{3}$ باون من الخيوط التي يتجسد فيها باقي رأس المال الثابت (وقدره 4 شلنات)، لا تمثل شيئاً عدا قيمة المواد المساعدة ووسائل العمل المستهلكة في المنتوج الإجمالي البالغ 20 باوناً من الخيوط.

وعلى هذا نكون قد بلغنا النتيجة التالية: رغم أن الأعشار الثمانية من المنتوج، أي 16 باوناً من الخيوط، إذا عايناها جسدياً من حيث كونها قيمة استعمالية، أي بوصفها خيوطاً، مؤلفة من عمل الغازل شأنها شأن بقية أجزاء المنتوج ذاته، ولكن إذا ما نظرنا إليها من هذه الزاوية فإنها لا تحتوي على ذرة من العمل المنفق خلال عملية الغزل ولم تمتص شيئاً منه. ويبدو الأمر كما لو أن القطن قد حوّل نفسه إلى خيوط من دون عمل

غزل، وكأن مظهر الخيوط الذي تلبّسه القطن محض وهم وخداع: الواقع ما إن يبيع صاحبنا الرأسمالي هذه الخيوط لقاء 24 شلناً، ويعوض بهذه النقود عن وسائل إنتاجه، حتى يتضح أن هذه الباوانات الستة عشر من الخيوط ليست أكثر من كذا قطن ومغزل وفحم متنكرة.

[236] وعلى العكس، نجد أن العُشرين ($\frac{2}{10}$) الباقيين من المنتوج، أي 4 باونات من الخيوط، لا تمثل شيئاً غير القيمة الجديدة، وهي 6 شلنات، التي خُلقت خلال عملية الغزل التي استغرقت 12 ساعة. وإن مجمل القيمة التي انتقلت من المادة الأولية ووسائل العمل المستهلكة إلى الباونات الأربعة قد انتُزع منها، إن جاز التعبير، لكي يُدمج في الباونات الستة عشر التي غُزلت أولاً، وبذلك يكون عمل الغزل المتجسد في 20 باوناً من الخيوط قد تكثف في $\frac{2}{10}$ من المنتوج. وهذا الحال يعني كما لو أن الغازل قد عمد إلى غزل تلك الباونات الأربعة من الهواء، أو كما لو أنه قد غزلها بواسطة قطن ومغازل جاءته هبة مجانية من الطبيعة، من دون مساهمة العمل البشري، ولم تنقل بالتالي أي قيمة إلى المنتوج.

إن هذه الباونات الأربعة التي تتكثف فيها كل القيمة الجديدة المنتجة خلال عملية الغزل اليومية، تنقسم إلى نصفين، نصف يمثل مُعادِلاً لقيمة العمل المستهلكة، أي رأس المال المتغير البالغ 3 شلنات، ونصف آخر، باونان من الخيوط، يمثل فائض القيمة البالغ 3 شلنات.

وبما أن 12 ساعة من عمل الغازل المتشيىء تتمثل في 6 شلنات، يترتب على ذلك أن خيوطاً تبلغ قيمتها 30 شلناً لا بد من أن تمثل 60 ساعة عمل متشيىء. والحق أن هذه الكمية من وقت العمل موجودة فعلاً في العشرين باوناً من الخيوط، ذلك أن ثمانية أعشار الخيوط أي 16 باوناً، تجسد مادياً 48 ساعة من العمل المنفق سابقاً، قبل بدء عملية الغزل، أي العمل المتشيىء في وسائل الإنتاج، أما العُشران الباقيان ($\frac{2}{10}$)، أي 4 باونات من الخيوط، فيجسدان مادياً 12 ساعة من العمل الذي أُنفق خلال عملية الغزل ذاتها.

لقد رأينا على الصفحات السابقة أن قيمة الخيوط تساوي القيمة الجديدة التي خُلقت في أثناء عملية إنتاجها زائداً القيم التي كانت موجودة سابقاً في وسائل الإنتاج. أما الآن فقد بينّا كيف يمكن التعبير عن مختلف العناصر المكونة للمنتوج، وهي عناصر تختلف وظيفياً ومفهومياً عن بعضها البعض، بما يقابلها من أجزاء نسبية من المنتوج عينه.

إن تقسيم المنتوج ـ نتاج عملية الإنتاج ـ على هذا النحو إلى كميات مختلفة بحيث لا يمثل الجزء الأول منها سوى العمل السابق المنفق في وسائل الإنتاج، أي رأس المال

الثابت، ولا يمثل الجزء الثاني سوى العمل الضروري المبذول خلال عملية الإنتاج، أي رأس المال المتغير، أما الجزء الثالث والأخير فلا يمثل سوى العمل الفائض المنفق خلال العملية نفسها، أي فائض القيمة، إن تقسيم المنتوج على هذه الصورة أمر هام قدر ما هو يسير، وهو ما سيتضح فيما بعد عند تطبيق ذلك على قضايا معقدة لم تُحل بعد.

فيما مضى من البحث، عاملنا المنتوج الكلي الناجز على أنه النتيجة النهائية ليوم عمل مؤلف من 12 ساعة. غير أن بوسعنا تتبع أثر هذا المنتوج الكلي خلال جميع مراحل نشوئه، ونصل عن هذا الطريق إلى نفس النتيجة السابقة، فيما لو عرضنا المنتوجات الجزئية، التي صُنعت في مراحل مختلفة، على أنها أجزاء من المنتوج الكلي أو النهائي متباينة وظيفياً.

إن الغازل ينتج في 12 ساعة 20 باوناً من الخيوط، أي $1\frac{2}{3}$ باون في ساعة واحدة، وبالتالي فهو ينتج في ثماني ساعات $13\frac{1}{3}$ باون، أو منتوجاً جزئياً يساوي قيمة جميع [237] القطن المغزول في يوم كامل. وعلى غرار ذلك فإن المنتوج الجزئي الذي يُصنع في الفترة الزمنية اللاحقة وأمدها ساعة و36 دقيقة، يساوي $2\frac{2}{3}$ باون من الخيوط: وهذا يمثل قيمة وسائل العمل المستهلكة خلال 12 ساعة. وخلال الساعة و12 دقيقة التالية ينتج الغازل باونين تساوي قيمتهما 3 شلنات، وهي قيمة منتوج تعادل إجمالي القيمة التي يخلقها خلال 6 ساعات من عمله الضروري. وأخيراً ينتج الغازل، خلال الساعة و12 دقيقة الأخيرة باونين آخرين من الخيوط تكون قيمتهما مساوية لفائض القيمة الذي خلقه العمل الفائض خلال نصف يوم عمل. إن هذه الطريقة في الحساب تخدم الصانع الإنكليزي في تدبير شؤونه اليومية، ويزعم أن هذا الحساب يبين أنه خلال الساعات الثماني الأولى أي خلال $\frac{2}{3}$ يوم العمل، يسترجع قيمة قطنه، وكذلك الحال بالنسبة للساعات المتبقية. ونرى أن هذه الصيغة صحيحة تماماً: وهي في الواقع نفس الصيغة الأولى الواردة آنفاً، ولكن بفارق واحد، فعوضاً عن تطبيقها على المكان حيث تجثم الأجزاء المختلفة من المنتوج الناجز جنباً إلى جنب، فإنها تُطبَّق على الزمان، حيث يجري إنتاج هذه الأجزاء بصورة متعاقبة. غير أن هذه الطريقة يمكن أن تقترن بأفكار بربرية، تنبت خصوصاً في أدمغة أولئك الذين من مصلحتهم، في الحياة العملية، أن يجعلوا القيمة تنجب القيمة، قدر مصلحتهم في سوء تأويل هذه العملية، من الناحية النظرية. فأناس كهؤلاء قد تدخل في روعهم أفكار ترى أن صاحبنا الغازل، مثلاً، ينتج أو يعوض، في الساعات الثماني الأولى من يوم العمل، عن قيمة القطن، وفي ما يعقبها من ساعة و36 دقيقة عن قيمة المستهلك من وسائل العمل، وفي الساعة و12 دقيقة التالية عن قيمة الأجور، وأنه لا يكرس لإنتاج فائض القيمة للصناعي غير «الساعة الأخيرة»

ذائعة الصيت. وعلى هذه الصورة ينسبون إلى الغازل معجزة مزدوجة لا تقتصر على إنتاج القطن والمغازل والمحرك البخاري والفحم والزيت، إلخ، في أثناء قيامه بالغزل مستعيناً بها، بل تتعداه إلى تحويل يوم عمل واحد ذي شدة معيَّنة إلى خمسة أيام عمل من هذا النوع. ذلك لأن إنتاج المواد الأولية وأدوات العمل، في المثال الذي أوردناه، يقتضي $\frac{24}{6}$ = أربعة أيام عمل يتألف الواحد من 12 ساعة، في حين أن تحويلها إلى خيوط يتطلب يوماً آخر من 12 ساعة. أما أن حب المال يغوي المرء على الاعتقاد السهل بمثل هذه المعجزات، وأن هناك كثرة من النظريين المداهنين للبرهنة عليها، فهذا ما تشهد عليه الحادثة التالية التي تتمتع بشهرة تاريخية.

ثالثاً ـ «الساعة الأخيرة» عند سنيور

في صباح يوم جميل من عام 1836، دُعي ناساو و. سنيور الذي يمكن اعتباره درّة(*) الاقتصاديين الإنكليز، والشهير كذلك بـ «علمه» الاقتصادي وأسلوبه الجميل، دعي من [238] أوكسفورد إلى مانشستر، ليتعلم في الأخيرة الاقتصاد السياسي الذي كان يعلّمه في الأولى. لقد اختاره الصناعيون نصيراً ومدافعاً عنهم، ليس فقط ضد قانون المصانع(**) الذي شُرّع لتوه، وإنما أيضاً ضد خطر أكبر، هو التحريض الداعي لتقليص يوم العمل إلى 10 ساعات. واكتشفوا بحسهم العملي المرهف المعتاد أن البروفيسور العليم «بحاجة إلى لمسات كثيرة تسبغ عليه الكمال» (wanted a good deal of finishing)، وهذا ما دفعهم للكتابة إليه. وعمد البروفيسور، من جانبه، إلى صياغة الدرس الذي تلقاه من صناعيي مانشستر في كتيب يحمل العنوان التالي: رسائل حول تأثير قانون المصانع على صناعة القطن، لندن، 1837 *Letters on the Factory Act, as it affects the cotton manufacture*. ونجد في هذا الكراس أشياء كثيرة من بينها المقطع الوعظي التالي:

> «بموجب القانون الحالي لم يعد مسموحاً لأي مصنع يستخدم أشخاصاً دون سن الثامنة عشرة... بأن يعمل أكثر من $11\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم، أي 12 ساعة خلال الأيام الخمسة الأولى، و9 ساعات يوم السبت. والآن، فإن التحليل (!) التالي سوف يبيّن أن الربح الصافي،

(*) حرفياً: كلاورين (Clauren)، وهو هاينريش كلاورين (1771ـ 1854) كاتب روايات وقصص قصيرة عاطفية. [ن. ع].

(**) المقصود، هنا، قانون المصانع الصادر في إنكلترا عام 1833 ـ ويتطرق إليه الفصل العاشر (يوم العمل) من هذا المجلد. [ن. برلين].

في مصنع يعمل على هذا النحو، يأتي برمته من الساعة الأخيرة. سأفترض أن ثمة صناعياً يوظف 100 ألف جنيه: 80 ألف جنيه في الأبنية والآلات، و20 ألفاً في المواد الأولية والأجور. وإذا افترضنا أن رأس المال يقوم بدورة واحدة سنوياً، وأن الأرباح الإجمالية هي 15 في المائة فإن العائدات السنوية للمصنع ينبغي أن تكون سلعاً تبلغ قيمتها 115 ألف جنيه... إن كلاً من أنصاف الساعات الثلاثة والعشرين(*) من العمل تنتج $\frac{5}{115}$ أي $\frac{1}{23}$ من العائد السنوي البالغ 115 ألف جنيه. وإذا جعلنا هذا العائد السنوي $\frac{23}{23}$ (وهذا يساوي كامل الـ 115 ألف جنيه (constituting the whole 115,000) فإن $\frac{20}{23}$، أي 100 ألف من 115 ألف جنيه، تعوّض عن رأس المال فقط، وهناك $\frac{1}{23}$ (أي 5 آلاف من 15 ألف جنيه) التي تؤلف الربح الإجمالي(**) تعوّض عن التلف التدريجي للمعمل والآلات. أما الـ $\frac{2}{23}$ الباقية، أي نصفا الساعة الأخيران المتبقيان من الثلاثة والعشرين نصف ساعة، في كل يوم، فإنهما ينتجان ربحاً صافياً قدره 10 في المائة. وعليه إذا كان بالوسع تشغيل المصنع 13 ساعة بدلاً من $11\frac{1}{2}$ ساعة مع إضافة 2600 جنيه إلى رأس المال المتداول، فإن الربح الصافي سوف يزيد على الضعف (شريطة بقاء الأسعار ثابتة). أما إذا جرى تقليص ساعات العمل بمقدار ساعة واحدة في اليوم (مع بقاء الأسعار ثابتة) فإن الربح الصافي يزول ـ أما إذا قُلّص يوم العمل ساعة ونصف الساعة فإن الربح الإجمالي(***) يزول هو الآخر»[32].

(*) إن يوم العمل مؤلف من 11.5 ساعة، ولتفادي الكسر فقد حوله سنيور إلى أنصاف ساعات جاعلاً المقدار 23 نصف ساعة. [ن. ع].

(**) في الأصل الإنكليزي المقتبس يتحدث عن 5 آلاف من المجموع الكلي للعائد. أما في النص الألماني فقد حوّرها ماركس إلى: (5 آلاف من إجمالي الربح البالغ 15 ألفاً) ربما لتبسيط الحساب. [ن. ع].

(***) الربح الإجمالي (gross profit) أو الربح الكلي وفقاً لحسابات سنيور يبلغ 15 في المائة، وقد حسم منه 5 في المائة عوضاً عن اندثار الآلات والأبنية واعتبر الباقي أي 10 في المائة بمثابة ربح صاف (net profit). [ن. ع].

(32) سنيور، (Senior, *Letters on the Factory Act, as it Affects the Cotton Manufacture*, London, 1837, p.12-13). إننا ندع جانباً أفكاراً أخرى غريبة لا علاقة لها بغرضنا، ولن نتطرق،

والبروفيسور الموقر يسمي هذا «تحليلاً»! فإذا كان يصدِّق عويل الصناعيين، ويعتقد أن [239] العمال ينفقون أفضل جزء من النهار لإنتاج، أو على وجه الدقة لإعادة إنتاج قيمة الأبنية والآلات والقطن والفحم، إلخ. أو التعويض عنها، فإن تحليله يكون زائداً عن اللزوم. وكان عليه أن يجيب بكل بساطة: «أيها السادة! إذا شغّلتم مصانعكم عشر ساعات بدلاً من $11\frac{1}{2}$ ساعة فإن الاستهلاك اليومي من القطن والآلات، إلخ، سينخفض بنفس النسبة، أي ساعة ونصف الساعة، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. فأنتم تكسبون بالضبط بمقدار ما تخسرون، وأن عمالكم سوف ينفقون في المستقبل ساعة ونصفاً أقل

= مثلاً، إلى الزعم القائل بأن الصناعيين يدخلون في عداد ربحهم، سواء الربح الإجمالي (Brutto) أو الصافي (Netto) المبلغ اللازم للتعويض عن تلف وبلى الآلات، أو، بتعبير آخر، التعويض عن جزء من رأس المال. كما أننا نغفل أية مسألة تتعلق بدقة أرقام سنيور، صحتها أو خطئها. وقد أوضح ليونارد هورنر في رسالة إلى السيد سنيور، إلخ، لندن، 1837 (*A Letter to Mr. Senior*, London, 1837)، أن لا قيمة لهذه الأرقام أكثر من «التحليل» المزعوم. كان ليونارد هورنر واحداً من مفوضي التفتيش في المصانع (Factory Inquiry Commissioners) عام 1833، ثم مفتشاً أو بالأصح رقيباً على المصانع حتى عام 1859. وقد أسدى هذا الرجل خدمة جليلة لا تُنسى إلى الطبقة العاملة الإنكليزية. وخاض غمار معركة طويلة على امتداد سني حياته، لا مع الصناعيين الساخطين فقط، وإنما مع الوزراء أيضاً، الذين كان عدد أصوات السادة الصناعيين في مجلس العموم، بنظرهم، أهم بما لا يقاس من عدد الساعات التي تكدّ خلالها «الأيادي» في المصانع.

إضافة إلى الحاشية: عدا عن الأخطاء الجوهرية في المحتوى، نجد أن عرض سنيور مشوَّش. فما كان يريد أن يقوله فعلاً، هو هذا: إن الصناعي يشغل العامل $11\frac{1}{2}$ ساعة أو 23 نصف ساعة في اليوم. وعلى غرار يوم العمل، فإن سنة العمل تتألف هي الأخرى من $11\frac{1}{2}$ ساعة أو 23 نصف ساعة مضروبة بعدد أيام العمل في السنة. واستناداً إلى هذه الفرضية، نجد أن الـ 23 نصف ساعة عمل تثمر منتوجاً سنوياً يبلغ 115 ألف جنيه، وأن نصف ساعة من العمل تثمر $\frac{1}{23} \times 115$ ألف جنيه، وأن 20 نصف ساعة تنتج $\frac{20}{23} \times 115$ ألف جنيه، وهذه تساوي 100 ألف جنيه، وهي لا تعوض عن شيء عدا رأس المال المدفوع. وتبقى ثمة 3 أنصاف الساعة فقط من العمل، تنتج $\frac{3}{23} \times 115$ ألف = 15 ألف جنيه، ويؤلف هذا المقدار الربح الإجمالي. ومن هذه الثلاثة أنصاف الساعة، ثمة نصف ساعة تنتج $\frac{1}{23} \times 115$ ألف = 5 آلاف جنيه، تعوِّض عن اندثار المصنع والآلات، أما نصفا الساعة المتبقيان، ونعني بهما الساعة الأخيرة، فتنتج $\frac{2}{23} \times 115$ ألف = 10 آلاف جنيه، تؤلف الربح الصافي. وفي النص نجد أن سنيور يحول نصفي الساعة الأخيرين ($\frac{2}{23}$) من المنتوج إلى أجزاء من يوم العمل نفسه.

مما كانوا ينفقونه من قبل في إعادة إنتاج قيمة رأس المال المدفوع أو التعويض عنه» ـ أما إذا كان لا يصدق أقوالهم على علاتها، ويرى بصفته خبيراً في أمور كهذه، أن من الضروري القيام بتحليل، فقد كان عليه، عندئذ، في مسألة تنحصر في العلاقة بين الربح الصافي وطول يوم العمل، أن يعمد قبل كل شيء إلى أن يلتمس الصناعيين بأن لا يخلطوا في كومة واحدة الآلات والأبنية والمواد الأولية والعمل، وأن يتكرموا بوضع رأس المال الثابت، المستثمر في الأبنية والآلات والمواد الأولية، إلخ، على هذه الجهة من الحساب، ورأس المال المدفوع في الأجور على الجهة الأخرى. ولو وجد البروفيسور عند ذاك أن العامل، وفق حسابات الصناعيين، يقوم بإعادة إنتاج أجوره أو التعويض عنه في نصفي ساعة عمل، فإن على المحلِّل أن يمضي على النحو التالي:

ينتج العامل أجوره، حسب معطياتكم، في الساعة ما قبل الأخيرة، وينتج لكم في الساعة الأخيرة فائض القيمة أو الربح الصافي. والآن بما أنه ينتج قيماً متساوية في فترات زمنية متساوية، فإن منتوج الساعة ما قبل الأخيرة لا بد من أن يمتلك نفس قيمة منتوج الساعة الأخيرة. زد على ذلك أنه لا ينتج أي قيمة أخرى على الإطلاق إلّا إذا أنفق العمل، وكمية عمله تقاس بوقت عمله. وأنتم تقولون إن هذه المدة هي $11\frac{1}{2}$ ساعة [240] في اليوم. إنه ينفق جزءاً من هذه المدة في إنتاج أجوره أو التعويض عنها، وينفق الجزء الآخر في إنتاج ربحكم الصافي. وهو لا يفعل شيئاً، البتة، أكثر من هذا خلال يوم العمل. ولكن بما أن أجوره، حسب افتراضكم، وفائض القيمة الذي ينتجه، هما متساويان في القيمة، فمن الجلي أنه ينتج أجوره في $5\frac{3}{4}$ الساعة الأولى وينتج ربحكم الصافي في $5\frac{3}{4}$ الساعة الثانية. ثم بما أن قيمة الخيوط المنتجَة في ساعتين تساوي مجموع قيمة أجوره وقيمة ربحكم الصافي، فقيمة هذه الخيوط يجب أن تقاس بـ $11\frac{1}{2}$ ساعة عمل، وتقاس قيمة الخيوط المنتجَة في الساعة ما قبل الأخيرة بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة، أما قيمة الخيوط المنتجَة في الساعة الأخيرة فتقاس أيضاً بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة كذلك (ditto). ونأتي الآن إلى نقطة حساسة، فانتبهوا! إن ساعة العمل ما قبل الأخيرة، شأن الأولى، هي ساعة عمل اعتيادية لا أكثر ولا أقل (Ni plus, ni moins)! فكيف، إذن، يستطيع الغازل أن ينتج في ساعة واحدة قيمة، على شكل خيوط، تجسد 5 ساعات وثلاثة أرباع الساعة من العمل؟ الواقع أنه لا يقوم بمعجزة كهذه. فالقيمة الاستعمالية التي ينتجها في ساعة واحدة هي كمية معيَّنة من الخيوط. وقيمة الخيوط هذه تقاس بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة من العمل، منها $4\frac{3}{4}$ الساعة كانت متجسدة من قبل، من دون عون منه، في وسائل الإنتاج، في القطن والآلات وما إلى ذلك، في حين أن $\frac{4}{4}$، أي الساعة المتبقية، هي الشيء

الوحيد الذي أضافه. ولما كان أجره يُنتَج في $5\frac{3}{4}$ الساعة من العمل، وأن منتوج الخيوط في ساعة غزل يحتوي على $5\frac{3}{4}$ ساعة عمل، فليس ثمة شعوذة سحرية في النتيجة التالية، وهي أن القيمة التي يخلقها بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة من الغزل تعادل قيمة الخيوط المغزولة في ساعة واحدة. إنكم مخطئون تماماً إن كنتم تعتقدون أن العامل يضيع ذرّة واحدة من يوم العمل في إعادة إنتاج قيم القطن والآلات، وهلمجرا، أو «التعويض» عنها. على العكس، فبسبب أن عمله يحوّل القطن والمغازل إلى خيوط، بسبب أنه يغزل، تنتقل قيم القطن والمغازل إلى خيوط من تلقاء ذاتها. وتتمخض هذه النتيجة عن نوعية عمله لا عن كميته. صحيح أنه سينقل إلى الخيوط قيمة بهيئة قطن، خلال ساعة، أكثر مما ينقله في نصف ساعة، بيد أن ذلك لا يقع إلّا لأنه يغزل، في ساعة، كمية من القطن أكبر مما يغزل في نصف ساعة. ها أنتم ترون إذن، أن قولكم بأن العامل ينتج، في الساعة ما قبل الأخيرة، قيمة أجوره وفي الساعة الأخيرة ربحكم الصافي، لا يعني سوى أنه توجد في الخيوط التي استغرق إنتاجها ساعتين من العمل، سواء كانت هاتان آخر أو أول ساعتين في يوم عمله، توجد $11\frac{1}{2}$ ساعة عمل متجسدة فيها، أي ما يعادل يوم عمل كاملاً. أما القول بأنه خلال الـ $5\frac{3}{4}$ الساعة الأولى ينتج العامل أجوره وفي الـ $5\frac{3}{4}$ الساعة الأخيرة ينتج ربحكم الصافي، فهذا لا يعني سوى أنكم تدفعون ثمن الساعات الأولى لا ثمن [241] الساعات الأخيرة. وحين أتحدث عن دفع ثمن العمل، عوضاً عن دفع ثمن قوة العمل، فما ذلك إلّا لأساير لغتكم الدارجة. والآن أيها السادة إذا قارنتم وقت العمل الذي تدفعون لقاءه بذلك الذي لا تدفعون لقاءه، ستجدون أن النسبة بينهما مثل نصف يوم عمل إلى نصف يوم عمل، وهذا يعطينا نسبة: 100%، وهي نسبة مئوية جميلة تماماً. وليس ثمة أدنى شك في أنكم إذا جعلتم ما عندكم من «أذرع» تكدّ 13 ساعة عوضاً عن $11\frac{1}{2}$ ساعة، ودمجتم العمل المُنجز خلال الساعة ونصف الساعة الإضافية، كما هو متوقع منكم، بالعمل الفائض المحض، فإن هذا الأخير سوف يرتفع من $5\frac{3}{4}$ إلى $7\frac{1}{4}$ ساعة عمل، ويرتفع معدل فائض القيمة من 100% إلى $126\frac{2}{23}$%. ولكنكم تغالون في التفاؤل إن كنتم تأملون في أن إضافة $1\frac{1}{2}$ ساعة إلى يوم العمل سوف ترفع المعدل من 100% إلى 200% بل وأكثر، بتعبير آخر تجعله «يزيد على الضعف». ومن جهة أخرى ـ وقلب الإنسان شيء عجيب، خصوصاً إذا كان يحمله في حافظة نقوده ـ أنكم تغالون في التشاؤم إن كنتم تخافون من أن تقليص ساعات العمل من $11\frac{1}{2}$ إلى عشر ساعات، سوف يودي بربحكم جميعه. كلا أبداً. فإن بقيت كل الظروف الأخرى ثابتة، سيهبط فائض القيمة من $5\frac{3}{4}$ ساعة إلى $4\frac{3}{4}$ ساعة، وهذه فترة زمنية تدرّ معدل فائض قيمة مربحاً تماماً،

وهو بالتحديد $82\frac{14}{23}$%. غير أن هذه «الساعة الأخيرة» الكارثية التي نسجتم حولها أساطير أكثر مما نسج الألفيون(*) عن يوم القيامة، إن هي إلّا «هراء» (all bosh). وإن ضاعت فلن تجردكم من ربحكم الصافي، كما لن تجرد الأولاد والفتيات الذين تستخدمونهم من «صفاء الروح»(32a).

(*) الألفيون (Millinarians, Chiliasten) أصحاب عقيدة صوفية فحواها أن المسيح سيبعث حياً وأنه سيملك في العصر الألفي على الأرض، فيقيم العدل والمساواة والرفاه بين الجميع. وقد انتشرت على نحو واسع جداً، وعادت إلى الظهور في عقائد مختلف الشيع خلال العصور الوسطى. [ن. برلين].

(32a) لئن كان سنيور، من جهة، قد أثبت أن الربح الصافي الذي يجنيه الصناعي ووجود صناعة القطن الإنكليزية وسيطرة إنكلترا على أسواق العالم تتوقف على «ساعة العمل الأخيرة»، فإن الدكتور أندرو أور في: فلسفة المانيفاكتورة، ص 406، قد برهن أن الأطفال والقاصرين ممن هم دون سن الثامنة عشرة إذا صُرفوا من العمل قبل ساعة، إلى العالم الخارجي الذي يحفل بالطيش والقسوة، عوضاً عن استبقائهم اثنتي عشرة ساعة كاملة في الجو الدافىء والأخلاقي النقي في المعمل، فإن الكسل والرذيلة ستزيل كل أمل في خلاص أرواحهم. ولم يكلّ مفتشو المصانع، منذ عام 1848، عن غمز ولمز السادة أصحاب المصانع، ساخرين من هذه «الساعة الأخيرة»، هذه «الساعة القاتلة». وهكذا نقرأ في تقرير للسيد هوويل مؤرخ في 31 أيار/مايو 1855: «لو كانت هذه الحسابات العبقرية صحيحة (يستشهد بأرقام سنيور)، فهذا يعني أن جميع مصانع القطن في المملكة المتحدة كانت تخسر منذ عام 1850». (تقارير مفتشي المصانع لنصف السنة المنتهية في 30 نيسان/إبريل 1855، ص 19-20).

(Reports of the Insp. of Fact. for the half year ending 30th April 1855, p. 19-20).

وبعد تصديق البرلمان على لائحة الساعات العشر في عام 1848، لفّق أرباب بعض مصانع غزل الكتان، وهي قليلة ومتباعدة ومبعثرة في أرجاء البلاد على تخوم مقاطعتي دورسيت وسومرسيت، لفقوا التماساً مضاداً للائحة القانون، وقعه بعض عمالهم بالإكراه. وتنص إحدى عبارات الالتماس على ما يلي: «إن الموقعين على هذا الالتماس يرون، بصفتهم آباء، أن ساعة فراغ إضافية لن تزيد إلّا في فساد أخلاق أبنائهم، ويعتقدون بأن الكسل أم الرذيلة». وبصدد هذا الموضوع يقول تقرير المصانع المؤرخ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1848 «إن جو مصانع الكتان، الذي يعمل فيه أولاد هؤلاء الآباء الأفاضل المفعمين بالرقة، مليء بالغبار ونسل الكتان مما يتخلف عن المواد الأولية، بحيث أن الوقوف في غرف الغزل عشر دقائق فقط يبعث على الضيق تماماً، ولا يمكن للمرء أن يمكث هناك من دون أن يعاني إحساساً مؤلماً، ومرد ذلك أن العينين والأذنين والمنخرين والفم سرعان ما تمتلىء بسحب من غبار الكتان التي لا مفر منها. ويقتضي العمل نفسه، بسبب السرعة المحمومة التي تسير بها الآلة، مزاولة الحوكة والمهارة من دون

[242] وعندما تدق «ساعتكم الأخيرة» فعلاً تذكروا بروفيسور جامعة أوكسفورد. والآن أيها السادة، أتمنى أن نلتقي ثانية في عالم آخر أفضل، ولكن ليس قبل ذلك. وداعاً (Addio!)[33]. . . . لقد ابتكر سنيور صرخة حرب «الساعة الأخيرة» في عام 1836. ثم[243]

= انقطاع، والخضوع لانتباه لا يكلّ، ويبدو أن من القسوة أن ندع الآباء يسمون أطفالهم بـ «الكسل». فباستثناء وقت وجبات الطعام، يبقى الأطفال مغلولين 10 ساعات في مهنة كهذه، وجو كهذا. . . إن هؤلاء الأطفال يعملون وقتاً أطول مما يعمل الشغيلة في القرى المجاورة. . . إن هذه الأقوال الجارحة عن «الكسل والرذيلة» ينبغي أن تُعرّى بأنها منتهى النفاق، وأخزى أنواع الرياء. . . إن ذلك القسم من الجمهور الذي صُعق، قبل 12 عاماً خلت، من الثقة التي جرى بها الإعلان جهاراً وبصورة جدية، بتخويل مرجع من الثقاة [المقصود الاقتصادي سنيور. ن .ع]، بأن مجمل الربح الصافي الذي يتلقاه الصناعي ينبع من عمل الساعة الأخيرة، وإن تقليص يوم العمل ساعة واحدة سوف يقضي على ربحه الصافي، نقول إن ذلك القسم من الجمهور لن يصدق عينيه إلّا بصعوبة، حين يرى الآن أن الاكتشاف الأصلي لفضائل «الساعة الأخيرة» قد طرأت عليه تحسينات كثيرة وبات يتضمن الأخلاق (Moral) إلى جانب الربح (Profit)، بحيث إذا تقلص عمل الأطفال إلى عشر ساعات كاملة، فإن أخلاقهم سوف تنعدم سوية مع انعدام الربح الصافي لأرباب عملهم، ما دام الاثنان، الربح والأخلاق، يتوقفان على هذه الساعة الأخيرة، هذه الساعة القاتلة» (راجع تقرير مفتشي المصانع، المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1848، ص 101). ويعرض هذا التقرير بعض الأمثلة على «أخلاق» و«فضائل» ونقاوة ضمير هؤلاء الصناعيين أنفسهم، وما يمارسونه من أحابيل وحيل ومداهنة ووعيد وتزوير، لحمل بعض العمال الضعفاء في التوقيع على التماس من هذا النوع، وعرضه على البرلمان بوصفه التماساً جاء من فرع صناعي بكامله، أو من المقاطعة كلها. وما يميز الوضع الراهن للعلم الاقتصادي المزعوم، أنه لا سنيور نفسه، الذي أعلن فيما بعد، عن دعمه المتحمس لقانون المصانع، وهذا شيء يشرفه، ولا خصومه، من أولهم حتى آخرهم، استطاعوا قط تفسير الاستنتاجات المغلوطة في «الاكتشاف الأصيل». إنهم يلجأون إلى الخبرة العملية، ولكن السؤالان كيف (why) ومن أين (wherefore) ما يزالان لغزاً يكتنفه الغموض.

(33) مع ذلك فإن رحلة البروفيسور المتنور إلى مانشستر لم تخلُ من نفع. ففي كتيبه المذكور رسائل حول قانون المصانع، يجعل الربح الصافي بأكمله، بما في ذلك «الربح» و«الفائدة» بل حتى «شيء أكثر من ذلك» (Something more)، يتوقف على ساعة وحيدة غير مدفوعة الأجر من ساعات عمل العامل! وقبل عام من ذلك كان قد اكتشف في مؤلفه الموسوم موجز في الاقتصاد السياسي *Outlines of Pol. Econ* الذي وضعه كمرشد لطلاب جامعة أوكسفورد والمتعلمين المتحذلقين، وذلك في معارضته لقانون ريكاردو في تحديد القيمة بواسطة العمل، «اكتشف» أن الربح يأتي من عمل الرأسمالي والفائدة من زهده، أو بتعبير آخر من تقشفه (Abstinenz). لقد كانت الحيلة قديمة

جاء جيمس ويلسون، وهو اقتصادي رسمي بارز ذو منزلة رفيعة، ليطلق الصرخة نفسها في صحيفة إيكونوميست اللندنية، الصادرة في 15 نيسان/إبريل 1848: ولكن ضد لائحة الساعات العشر هذه المرة.

رابعاً ـ المنتوج الفائض

نطلق اسم «المنتوج الفائض» (surplus produce, produit net) على ذلك الجزء من المنتوج الذي يمثل فائض القيمة (وهو عُشر العشرين باوناً أو باونان من الخيوط حسب المثال الوارد في الفقرة الثانية من هذا الفصل). وكما أن معدل فائض القيمة يتحدد بنسبته إلى الجزء المتغير من رأس المال لا إلى رأس المال كله، كذلك فإن مستوى المنتوج الفائض يتحدد بنسبته لا إلى الجزء الباقي من المنتوج الكلي، بل إلى ذلك الجزء منه الذي يتمثل فيه العمل الضروري. ولما كان إنتاج فائض القيمة هو غاية الإنتاج الرأسمالي أساساً، فمن الجلي أن عظمة الثروة ينبغي أن تقاس لا على أساس المقدار المطلق للمنتوج، بل وفقاً للمقدار النسبي للمنتوج الفائض[34].

= إلّا أن الكلمة (التقشف) جديدة. وقد ترجمها السيد روشر على نحو صائب إلى الألمانية بكلمة تقشف (Enthaltung). غير أن بعض مواطنيه الأقل تضلعاً باللاتينية، مثل فيرته وشولتس وميخيل وآخرون، قد ألبسوها لباس الرهبان وجعلوها «زهداً» (Entsagung).

(34) «لا فرق عند فرد يملك رأسمال قدره 20 ألف جنيه ويدرّ ربحاً قدره 2000 جنيه في السنة، إذا كان رأسماله يشغّل 100 أو 1000 عامل، أو إذا كانت السلعة المنتجة تباع لقاء 10 آلاف أو 20 ألف جنيه، شريطة أن لا يهبط ربحه في كل الأحوال، دون 2000 جنيه. أوَليست المصلحة الحقيقية للأمة على غرار ذلك؟ إذ لا يهم أن تكون الأمة مؤلفة من 10 ملايين أو 12 مليون نسمة شرط أن يظل صافي دخلها الفعلي أي ريعها وأرباحها، على حاله». (ريكاردو، المرجع المذكور نفسه، ص 416). وقبل ريكاردو بزمن طويل كان آرثر يونغ، وهو نصير متعصب للمنتوج الفائض، وما عدا ذلك فهو كاتب مطيل مجرد من مَلَكة النقد، وتتناسب شهرته بصورة عكسية مع أهليته، يقول «ماذا تفيد، في مملكة حديثة، مقاطعة كاملة مقسمة على هذا النحو (حسب الأسلوب الروماني القديم على فلاحين صغار مستقلين) حتى لو كانت تزرع على أفضل وجه، ماذا تفيد لغير تكاثر الناس (the mere purpose of breeding men) وهذا غرض لا معنى له في ذاته ولذاته (is a most useless purpose)؟». (آرثر يونغ، الحساب السياسي، إلخ، لندن، 1774، ص 47).

[244] إن مجموع العمل الضروري والعمل الفائض، أي حاصل جمع الفترة الزمنية التي يعوّض العامل خلالها عن قيمة قوة عمله، والفترة الأخرى التي ينتج خلالها فائض قيمة، إن هذا المجموع يشكل المقدار المطلق لوقت عمله، نعني يؤلف يوم العمل (working day).

= (A. Young, *Political arithmetic*, etc., London, 1774, p. 47).

إضافة للحاشية: والغريب أن «ثمة ميلاً قوياً.. لتصوير صافي الثروة على أنه مفيد للطبقة العاملة... فمن الواضح أن فائدة هذه الثروة ليست متأتية من كونها صافية». (ت. هوبكنز، حول ريع الأرض، إلخ، لندن، 1828، ص 126.

(Th. Hopkins, *On the rent of land*, etc., London, 1828, p. 126).

[245]

الفصل الثامن

يوم العمل

أولاً ـ حدود يوم العمل

لقد انطلقنا من الافتراض بأن قوة العمل تباع وتشترى بقيمتها. وتتحدد قيمتها، شأن قيمة جميع السلع الأخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاجها. وإذا كان إنتاج وسائل العيش الوسطية اليومية للعامل يستغرق 6 ساعات، فينبغي عليه أن يعمل، بالمتوسط، 6 ساعات كل يوم لإنتاج قوة عمله اليومية أو لإعادة إنتاج القيمة التي تقاضاها لقاء بيع قوة العمل هذه. وعلى هذا فالجزء الضروري من يوم العمل يبلغ 6 ساعات، وهو مقدار محدد إذا بقيت الظروف الأخرى ثابتة. غير أن ذلك لا يعني أن حدود يوم العمل معيَّنة بعد.

لنفترض أن المستقيم (آ ـــــــ ب) يمثل أمد وقت العمل الضروري، وليكن هذا 6 ساعات، فإذا مُدِّد العمل لمدة ساعة واحدة أو ثلاث ساعات أو ست ساعات وراء حدود (آ ب)، حصلنا على ثلاثة مستقيمات مختلفة:

يوم العمل الأول آ ـــــــ ب ـ ج   يوم العمل الثاني آ ـــــــ ب ـــ ج

يوم العمل الثالث آ ـــــــ ب ـــــــ ج

وهي تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة تتألف على التوالي من 7 ساعات و9 ساعات و12 ساعة. إن الخط (ب ج) الذي تمدد به (آ ب)، يمثل طول العمل الفائض. وبما أن يوم العمل يساوي (آ ب + ب ج)، أي (آ ج)، فإنه يتغير تبعاً للمقدار المتغير (ب ج). ولما كان (آ ب) مقداراً معيَّناً، فإن نسبة (ب ج) إلى (آ ب) يمكن أن تقاس دائماً. فهذه النسبة في يوم العمل الأول هي $\frac{1}{6}$، وفي يوم العمل الثاني هي $\frac{3}{6}$، وفي يوم العمل الثالث $\frac{6}{6}$ من (آ ب). ثم، بما أن النسبة: $\frac{\text{وقت العمل الفائض}}{\text{وقت العمل الضروري}}$ تحدد معدل فائض [246] القيمة، فإننا نحصل على هذا المعدل من خلال استخراج نسبة (ب ج) إلى (آ ب). وهي في أيام العمل الثلاثة المختلفة أعلاه تبلغ على التوالي $16\frac{2}{3}$%، 50%، 100%. من جهة أخرى، نجد أن معدل فائض القيمة، لوحده، لن يعطينا مقدار يوم العمل. فلو كان هذا المعدل 100%، مثلاً، فإن يوم العمل قد يتألف من 8 أو 10 أو 12 ساعة ولربما أكثر. وكل ما يشير إليه هذا المعدل أن وقت العمل الضروري ووقت العمل الفائض متساويان في المقدار، لكنه لن يشير إلى طول كل من هذين الجزءين المكونين ليوم العمل.

إذن فيوم العمل ليس كمية ثابتة بل كمية متغيرة. صحيح أن أحد جزءيه يتحدد بوقت العمل اللازم لإعادة إنتاج العامل ذاته دائماً. بيد أن مقداره الكلي يتغير تبعاً لتغير طول أو مدة العمل الفائض. إن يوم العمل، إذن، قابل للتحديد ولكنه في ذاته ولذاته غير محدد[35].

ورغم أن يوم العمل ليس كمية ساكنة بل متحركة، فإنه لا يمكن أن يتغير من جهة أخرى إلّا ضمن حدود معيَّنة. لكن حده الأدنى غير قابل للتحديد. وبالطبع إذا جعلنا خط الامتداد (ب ج)، أي العمل الفائض = صفراً، حصلنا على حد أدنى. ونعني به ذلك الجزء من اليوم الذي يجب على العامل، بالضرورة، أن يعمل خلاله بغية الحفاظ على وجوده. غير أن العمل الضروري لا يمكن له، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، أن يشكل إلّا جزءاً من يوم العمل، ويوم العمل هذا بدوره لا يمكن أن يُختزل إلى هذا الحد الأدنى. من جهة أخرى ثمة حد أقصى ليوم العمل. فهو لا يمكن أن يُمدَّد إلى أبعد من

(35) «يوم عمل، شيء غامض، فقد يكون طويلاً أو قصيراً». (بحث في الصناعة والتجارة: يتضمن ملاحظات عن الضرائب، إلخ، لندن، 1770، ص 73).

(*An essay on trade and commerce: containing observations on Taxes*, etc., London, 1770, p. 73).

نقطة معيَّنة. وتخضع هذه الحدود القصوى إلى شرطين. الشرط الأول هو الحدود الجسدية لقوة العمل. فخلال اليوم الطبيعي المؤلف من 24 ساعة لا يستطيع الإنسان أن ينفق سوى كمية معيَّنة من قوته الحيوية. وعلى غرار ذلك لا يستطيع الحصان أن يعمل أكثر من 8 ساعات كل يوم. وينبغي لهذه القوة، أن تخلد إلى الراحة والنوم في أثناء جزء من اليوم، كما ينبغي للإنسان أن يشبع حاجاته الطبيعية، من الطعام واللباس والاغتسال في أثناء جزء آخر. وإلى جانب هذه الحدود الطبيعية البحتة، يواجه تمديد يوم العمل حدوداً معنوية. فالعامل بحاجة إلى وقت لإشباع حاجاته الذهنية والاجتماعية، لكن حجم وعدد هذه الحاجات مرهون بالمستوى العام للرقي الحضاري. وعليه فإن تغيرات يوم العمل تتذبذب ضمن حدود طبيعية واجتماعية. ولكن لهذين الحدين المقيدين ليوم [247] العمل معاً طبيعة مرنة جداً، ويسمحان بأكبر قدر من حرية الحركة. وهكذا نجد أيام عمل مؤلفة من 8 أو 10 أو 12 أو 14 أو 16 أو 18 ساعة، أي أيام عمل متباينة في الطول أشد التباين.

لقد اشترى الرأسمالي قوة العمل حسب قيمتها اليومية. ومن حقه استخدام قيمتها الاستعمالية خلال يوم عمل واحد. وقد اكتسب، بذلك، حق إلزام العامل في العمل لحسابه على امتداد يوم واحد. لكن ما هو يوم العمل؟[36] إنه في جميع الأحوال أقل

---

(36) هذا السؤال أهم، بما لا يقاس، من السؤال الشهير الذي وجهه السير روبرت بيل إلى غرفة تجارة برمنغهام: ما هو الجنيه الإسترليني؟ (What is a pound?) وما كان روبرت بيل ليثير هذا السؤال إلّا لأنه كان جاهلاً بطبيعة النقد شأن «رجال الشلن الصغير» (little shilling men) في غرفة تجارة برمنغهام(*).

[(*) «رجال الشلن الصغير» في برمنغهام، هم أصحاب نظرية نقدية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان أنصار هذه النظرية يدعون إلى فكرة الوحدة النقدية المثالية، وعلى ذلك فكانوا يعتبرون النقد مجرد وحدة حسابية. وكان الأخوان توماس وماتيوس أتوود، وسبونر وغيرهم من أتباع هذه النظرية، قد تقدموا بمشروع لتخفيض ما تحتويه العملة الإنكليزية من ذهب، وقد سمي ذلك بـ «مشروع الشلن الصغير»، ومن هنا جاء لقب تلك المدرسة أيضاً. وكان من رأيهم أن تطبيق نظريتهم سيؤدي إلى ارتفاع مقصود للأسعار، وبالتالي سيسهم في إنعاش الصناعة وازدهار البلاد عموماً. لكن ما اقترحوه من تخفيض لقيمة العملة كان من شأنه في التطبيق أن يؤدي إلى تخفيف أعباء الدولة ورجال الأعمال، وهم المستفيد الأكبر من القروض. وقد تحدث ماركس عن هذه المدرسة في كتاب: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي. ن. برلين].

من يوم طبيعي. بكم؟ إن للرأسمالي وجهة خاصة في النظر إلى هذه الجزيرة النهائية(*)، إلى هذا الحد الضروري ليوم العمل. وهو، بصفته رأسمالياً، ليس إلّا رأسمالاً في إهاب شخص. فروحه وروح رأس المال شيء واحد. ولكن ليس لرأس المال سوى حافز واحد في الوجود، هو النزوع إلى إنماء القيمة، خلق فائض القيمة، وجعل جزءه الثابت، أي وسائل الإنتاج، يمتص أكبر قدر ممكن من العمل الفائض(37). إن رأس المال عمل ميت، وهو كمصاص الدماء، لا يعيش إلّا على امتصاص العمل الحي، ويزداد حيوية كلما ارتشف المزيد. إن الوقت الذي يعمل خلاله العامل، هو الوقت الذي يستهلك الرأسمالي خلاله قوة العمل التي اشتراها منه(38). وعندما يستهلك العامل ما بحوزته من الوقت لنفسه فإنه يسرق الرأسمالي(39).

هنا يلجأ الرأسمالي إلى قانون تبادل السلع. إنه يسعى، شأن بقية الشارين، لأن ينتزع [248] من القيمة الاستعمالية لسلعته أكبر فائدة ممكنة. وبغتة، يهدر صوت العامل، بعد أن كان ضائعاً في زوبعة الإنتاج وصخبه:

إن السلعة التي بعتك إياها تتميز عن جمهرة السلع الأخرى في أن استخدامها يخلق قيمة، بل يخلق قيمة أكبر من قيمتها هي. ولهذا السبب اشتريتها أنت. وما يبدو بنظرك نمواً تلقائياً في قيمة رأس المال هو بالنسبة لي إنفاق إضافي لقوة العمل. أنت وأنا لا

(*) حرفياً (Ultima Thule) جزيرة تولة القصوى التي كان يعتبرها الرومان نهاية العالم. [ن. ع].

(37) «إن غاية الرأسمالي هي أن يحصل، بواسطة رأس المال المنفق، على أكبر كمية ممكنة من العمل» (D'obtenir du capital dépensé la plus forte somme de travail possible.). (ج .غ. كورسيل ــ سينوي، أطروحة نظرية وعملية في المؤسسات الصناعية، الطبعة الثانية، باريس، 1857، ص 62).

(J.G. Courcelle-Seneuil, *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles,* 2ème, Éd., Paris, 1857, p. 62).

(38) «إن ضياع ساعة عمل واحدة في اليوم يصيب الدولة التجارية بضرر فادح». . «وثمة استهلاك كبير للكماليات عند فقراء العمال في هذه المملكة، وخصوصاً عند جمهرة العاملين في الصناعة، حيث يبددون وقتهم وهو أشد أنواع الاستهلاك شؤماً». (بحث في الصناعة والتجارة، إلخ، [1770]، ص 47 و153).

(*An Essay on Trade and Commerce,* etc., [1770], p. 47 & 153).

(39) «إذا نال الأجير المياوم، الحرّ، لحظة راحة، فإن الاقتصادي البخيل الذي يتابعه بعين القلق يزعم أنه يسرقه». (ن. لينغيه، نظرية القوانين المدنية، إلخ، لندن، 1767، المجلد الثاني، ص 466.
N. Linguet, *Théorie des Lois Civiles,* etc., London, 1767, V. II, p. 466).

نعرف في السوق غير قانون واحد، هو قانون تبادل السلع. فاستهلاك السلعة لا يخص البائع الذي ينفصل عنها، وإنما يخص الشاري الذي يحصل عليها. إن استخدام قوة عملي اليومية، إذن، ملك لك. ولكن ينبغي لي، بواسطة الثمن الذي تدفعه لقاءها كل يوم، أن أستطيع إنتاجها مجدداً وبيعها ثانية. وبغض النظر عن الفناء الطبيعي من جراء التقدم في السن، وغير ذلك، عليَّ أن أكون في الغد قادراً على العمل بمثل ما أنا عليه اليوم من حيوية طبيعية وعافية ونشاط. إنك تعظني دائماً بإنجيل «التوفير» و«الزهد». حسناً! أود بصفتي مالكاً حكيماً ومقتصداً، أن أرعى ثروتي الوحيدة، قوة العمل، وأحجم عن أي تبديد طائش لها. ولن أنفق، أو أحرك، أو أبذل منها في العمل إلّا بمقدار ما يتلاءم مع حياتها الطبيعية ونموها السليم. ويمكنك بتمديد يوم العمل من دون قيد، أن تحرك في يوم واحد كمية من قوة عملي تفوق ما يسعني التعويض عنه في 3 أيام. وما تكسبه أنت من عمل أخسره من جوهر العمل، جسدي. إن استخدام قوة عملي شيء وإتلافها شيء آخر. فإذا كان المتوسط الزمني لحياة العامل الوسطي، حين يؤدي قدراً معقولاً من العمل هو 30 عاماً، فإن قيمة قوة عملي التي تدفع لي ثمنها من يوم لآخر تساوي $\frac{1}{365\times30}=\frac{1}{10950}$ من قيمتها الكلية. ولكن إذا رحت تستهلكها في 10 سنوات، فإنك تدفع لي كل يوم $\frac{1}{10950}$ عوض أن تدفع $\frac{1}{3650}$ من قيمتها الكلية، معنى ذلك أنك لا تدفع إلّا ثلث ($\frac{1}{3}$) قيمتها اليومية، إذن فأنت تسرق مني كل يوم ثلثي ($\frac{2}{3}$) قيمة سلعتي. إنك تدفع ثمن قوة عمل يوم واحد، بينما تستهلك قوة عمل 3 أيام. وهذا مناقض للعقد المبرم بيننا، وخرق لقانون تبادل السلع. وعليه فإنني أطالب بيوم عمل ذي مدة طبيعية، أطالب به من دون التماس شفقة قلبك، ففي شؤون المال، لا مكان للعاطفة. قد تكون مواطناً نموذجياً، ولربما عضواً في جمعية الرفق بالحيوان، وقد تفوح منك نفحة القداسة علاوة على ذلك، بيد أن الشيء الذي تمثله لي، وجهاً لوجه، لا يحمل قلباً بين الضلوع. وذلك الذي يبدو أنه ينبض فيه إنْ هو إلّا خفقات قلبي. إنني أطالب بيوم عمل [249] اعتيادي لأنني أريد قيمة سلعتي أسوة بأي بائع آخر[40].

---

(40) في أثناء الإضراب (Strike) الكبير لعمال البناء (builders) في لندن خلال عامي 1860 ـ 1861، من أجل تقليص يوم العمل إلى 9 ساعات، أصدرت لجنة الإضراب بياناً يحتوي، على وجه التقريب، على مرافعة صاحبنا العامل أعلاه. ويشير البيان، إشارة لا تخلو من التهكم، إلى نكرة اسمه السير م. بيتو، وهو أكثر مقاولي البناء (building masters) جشعاً للربح، قائلاً إنه يفوح «برائحة القداسة». (هذا النكرة بيتو نفسه حلَّ به الخراب بعد عام 1867 كما حصل مع شتروسبرغ!).

وهكذا نرى أنه، عدا عن حدود مرنة للغاية، فإن طبيعة تبادل السلع نفسها لا تفرض أي حد ليوم العمل، وأي حد للعمل الفائض. إن الرأسمالي يتمسك بحقوقه كشارٍ، حين يسعى لتمديد يوم العمل إلى أقصى حد ممكن، وجعل يوم العمل الواحد يومين حيثما أمكن. من جهة أخرى نجد أن الطبيعة الخاصة للسلعة المباعة تفرض حدوداً على استهلاك الشاري لها، فالعامل يتمسك بحقه كبائع حين يرغب في تقليص يوم العمل وحصره في مدة طبيعية معيَّنة. ثمة إذن تعارض حقوقي، حق إزاء حق، وكلاهما يحمل ختم قانون تبادل السلع. وبين الحقوق المتساوية، لا حاكم غير القوة. من هنا فإن تحديد معيار يوم العمل يبدو، على امتداد تاريخ الإنتاج الرأسمالي، بمثابة نتيجة للصراع، صراع بين رأس المال الجماعي، أي الطبقة الرأسمالية، والعامل الجماعي، أي الطبقة العاملة.

ثانياً ـ الجوع الشره إلى العمل الفائض. الصناعي والنبيل(*)

إن رأس المال لم يخترع العمل الفائض. فحيثما يحتكر جزء من المجتمع ملكية وسائل الإنتاج، فإن على العامل، حراً كان أم غير حر، أن يضيف إلى وقت العمل الضروري لإعالته، وقت عمل إضافياً بغية إنتاج وسائل العيش لمالك وسائل الإنتاج[41]، سواء كان هذا المالك أرستقراطياً (Χχλος χ χγχθος) أثينياً، أو ثيوقراطياً أتروسكياً، أو مواطناً رومانياً (civis romanus)، أو بارونا نورمندياً، أو مالك عبيد أميركياً، أو نبيلاً من فالاشيا، أو مالكاً عقارياً معاصراً أو رأسمالياً[42]. ومن الواضح أنه حيثما لا تسود [250] القيمة التبادلية بل تسود القيمة الاستعمالية للمنتوج في تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية ما،

(*) حرفياً (Bojar) و(Boyard) في النصين الألماني والإنكليزي، وهي رتبة اجتماعية تأتي في المرتبة الثانية بعد لقب أمير، وهي رتبة النبيل، التي ألغاها بطرس الأكبر. [ن. ع].

(41) «إن أولئك الذين يعملون... يطعمون، في الواقع، القاعدين عن العمل... الذين نسميهم أغنياء... ويطعمون أنفسهم في آن معاً»، (إدموند بورك، المرجع المذكور نفسه، ص 2-3).

(42) يقول نيبور في مؤلفه التاريخ الروماني *Römischen Geschichte* بسذاجة كبيرة: «من الواضح أن أعمالاً كأعمال الأتروسكيين، التي تدهشنا أطلالها، تفترض، في صغريات (!) الدول وجود سادة وأقنان». في حين يقول سيسموندي، على نحو أعمق، إن «مخرمات بروكسيل» تفترض وجود سادة الأجور والخدم المأجورين.

فإن العمل الفائض ينحصر ضمن دائرة من الحاجات على هذا المقدار أو ذاك من السعة، فطبيعة الإنتاج نفسه لا تولّد أي تعطش منفلت للعمل الفائض. لهذا السبب نجد أن العمل المفرط، في العصور الغابرة، لا يصبح مريعاً إلّا عندما تكون غايته الحصول على القيمة التبادلية في شكلها الخاص المستقل أي: النقد، وذلك في إنتاج الذهب والفضة. هنا، يصبح العمل القسري حتى الموت هو الشكل السائد للعمل المفرط. حسبنا قراءة ديودورس الصقلي[43]. ولكن ذلك كان استثناء في العالم القديم. فما أن تُجرّ شعوب، ما يزال إنتاجها يتحرك بنطاق الأشكال الدنيا، من أعمال العبودية والسخرة، إلى سوق عالمية يسودها نمط الإنتاج الرأسمالي، سوق تجعل بيع منتوجات هذه الشعوب إلى الخارج المصلحة الأساسية، حتى تتطعم الفظائع الحضارية للعمل المفرط بالفظائع البربرية للعبودية والقنانة، إلخ. ولذلك حافظ عمل الزنوج في الولايات الجنوبية من الاتحاد الأميركي على شيء من طابعه البطريركي طالما كان الإنتاج يتوخى، بالدرجة الأولى، إشباع الحاجات الذاتية المباشرة. ولكن منذ أن صار تصدير القطن المصلحة الحيوية لهذه الولايات، بات إجهاد الزنجي بالعمل المفرط، وفي بعض الأحيان استهلاك حياته في سبع سنوات، عنصراً في نظام محسوب يقوم على الحساب. فلم تعد المسألة اعتصار كمية معيَّنة من المنتوجات النافعة منه؛ بل باتت الآن تتعلق بإنتاج فائض القيمة نفسه. وكذلك حال عمل السخرة، على سبيل المثال، في الإمارات الدانوبية[*].

إن إجراء مقارنة بين الجشع لانتزاع العمل الفائض في الإمارات الدانوبية ونظيره في المصانع الإنكليزية، أمر يتسم بأهمية خاصة، نظراً لأن العمل الفائض في ظل عمل [251] السخرة يكتسب شكلاً حسياً مستقلاً.

---

(43) «لا يمكن للمرء أن يرى هؤلاء التعساء» (العاملين في مناجم الذهب الواقعة بين مصر وأثيوبيا والجزيرة العربية) «الذين لا يستطيعون حتى العناية بنظافة أجسادهم أو ستر عريهم، من دون أن يشفق على مصيرهم البائس. فليس ثمة عناية أو رفق بالمرضى والضعفاء والمسنين، أو مراعاة لضعف النساء. فعلى الجميع أن يعملوا تحت ضربات السياط، حتى يضع الموت حداً لآلامهم ومحنتهم». (ديودورس الصقلي، المكتبة التاريخية، الكتاب الثالث، الفصل الثالث عشر، ص [260]).

(Diodor[us] Sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Buch 3, c.13, p. [260]).

(*) هي الآن في رومانيا. [ن. ع].

هَبْ أن يوم العمل يتألف من 6 ساعات من العمل الضروري، و6 ساعات من العمل الفائض. في هذه الحالة يقدم العامل الحر إلى الرأسمالي 6×6=36 ساعة من العمل الفائض كل أسبوع، كما لو أنه عمل 3 أيام في الأسبوع لنفسه، و3 أيام في الأسبوع للرأسمالي دون مقابل. لكن هذا الواقع غير ظاهر للعيان. فالعمل الفائض والعمل الضروري متداخلان. وأستطيع، لذلك أن أعبِّر عن العلاقة نفسها بالقول مثلاً، إن العامل، في كل دقيقة، يعمل 30 ثانية لنفسه و30 ثانية للرأسمالي، إلخ. والأمر على خلاف ذلك في عمل السخرة. إن العمل الضروري الذي يؤديه الفلاح في مقاطعة فالاشيا لإعالة نفسه منفصل مكانياً عن العمل الذي يؤديه للنبيل. فهو يؤدي الأول على حقله الخاص، فيما يؤدي الثاني على أراضي النبيل. وهكذا فإن جزءي وقت العمل موجودان بصورة مستقلة، أحدهما إلى جانب الآخر. إن العمل الفائض في ظل السخرة متميز بدقة عن العمل الضروري. ولا ريب في أن شكل تجلي الظاهرة على نحو مختلف لا يغير شيئاً من العلاقة الكمية بين العمل الفائض والعمل الضروري. فثلاثة أيام من العمل الفائض في الأسبوع تظل ثلاثة أيام من العمل الذي لا يتلقى العامل مقابله أي مُعادِل، سواء سُمِّي هذا العمل عمل سخرة أم عملاً مأجوراً. لكن الشراهة لانتزاع العمل الفائض إنما تظهر عند الرأسمالي في اندفاعه إلى تمديد يوم العمل من دون قيد، أما عند النبيل فتظهر ببساطة في اقتناصه المباشر لأيام عمل السخرة[44].

كان عمل السخرة في الإمارات الدانوبية مقروناً بأشكال من الريع العيني وسواها من ملحقات نظام القنانة، ولكن عمل السخرة كان يؤلف الجزية الأكثر أهمية التي تدفع إلى الطبقة الحاكمة. وحيثما كان الوضع على هذا النحو، كانت السخرة[*] نادراً ما تنشأ عن

---

(44) إن الفقرات التي تلي ذلك تتعلق بالوضع في مقاطعات رومانيا قبل التحولات التي وقعت منذ حرب القرم.

[المقصود بالتحولات هنا الإصلاحات الزراعية خلال ستينات القرن التاسع عشر، التي ألغت القنانة. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ن .ع].

(*) السخرة (Corvée, Fronarbeit) شكل من أشكال استيلاء الطبقة الإقطاعية على العمل الفائض في ظل العلاقات الإقطاعية من خلال العمل الإلزامي المجاني في أراضي السادة، ويطلق عليه اسم: ريع العمل. وقد اتخذ هذا الاستيلاء في ظل الإقطاع أشكالاً أخرى كالريع العيني والريع النقدي، وهذا الأخير يميز آخر أطوار الإقطاع. أما القنانة (Serfdom, Leibeigenschaft) فهي وضع يكون فيه الفلاح في حالة تبعية للإقطاعي ولا يحق له مغادرة أرض السيد. وكان السادة الإقطاعيون إذا باعوا الأرض فإنهم موضوعياً يبيعون الأقنان ويتصرفون بهم أحياناً كممتلكات خاصة. ولا حاجة

القنانة، لكن القنانة من ناحية أخرى غالباً ما كانت تتولّد عن السخرة(44a). وهذا ما [252] جرى في مقاطعات رومانيا. لقد كان نمط الإنتاج فيها يرتكز، في الأصل، على الملكية المشاعة للأرض، ولكن ليس في الشكل السلافي أو الهندي من المشاعية. كان أفراد الجماعة يزرعون جزءاً من الأرض بصورة منفردة باعتباره ملكية خاصة حرة، وجزءاً آخر يسمى بالملكية العامة (ager publicus)، تزرعه الجماعة بصورة مشتركة. وكان جزء من نتاج هذا العمل المشترك يُستخدم، كصندوق احتياطي في مواسم القحط وغيرها من الحوادث الطارئة، ويُستخدم، جزء آخر، كخزينة عامة لتغطية تكاليف الحرب وطقوس العبادة، وغير ذلك من النفقات الجماعية. وبمضي الزمن اغتصب أصحاب المقامات الرفيعة من الجيش والكنيسة الأراضي المشاعة ومعها فروض العمل المبذول فيها. وتحول عمل الفلاحين الأحرار في أرض المشاعية إلى عمل سخرة لسرّاق هذه الأرض المشاعة. وبذا تطور عمل السخرة هذا إلى علاقة قنانة ماثلة في الواقع وإنْ لم تكن مكرسة بقانون، إلى أن جاءت روسيا، محررة العالم، وأسبغت عليها شرعية قانونية بذريعة إلغاء القنانة. إن النبلاء هم الذين أملوا قانون السخرة الذي أعلنه الجنرال الروسي كيسيليف في عام 1831. وهكذا ربحت روسيا، بضربة واحدة، أعيان المقاطعات الدانوبية وتصفيق أقزام الليبرالية في أرجاء أوروبا كافة.

= للقول إن القنانة لم تكن الشكل الوحيد في جميع أطوار نمط الإنتاج الإقطاعي. من هنا الحديث عن نشوء القنانة من أعمال السخرة وليس العكس. [ن. ع].

(44a) [حاشية للطبعة الثالثة: ينطبق هذا الأمر على ألمانيا، وخصوصاً بروسيا في جزئها الواقع شرق الألب. وعلى حين كان الفلاح الألماني في القرن الخامس عشر، في كل مكان على وجه التقريب، إنساناً مرغماً على تقديم التزامات معيّنة بشكل منتوجات وعمل، فقد كان ما عدا ذلك إنساناً حراً، على الأقل من الناحية العملية. وكان المعمرون الألمان في براندبورغ وبوميرانيا وسيليزيا وبروسيا الشرقية معترف بهم، قانوناً، كفلاحين أحرار. ثم جاء انتصار النبلاء في حرب الفلاحين ليضع نهاية لذلك. ولم يقتصر الأمر على إرجاع فلاحي ألمانيا الجنوبية الذين هُزموا في الحرب إلى أقنان من جديد. فابتداء من منتصف القرن السادس عشر، أعيد الفلاحون الأحرار إلى القنانة في بروسيا الشرقية وبراندبورغ وبوميرانيا وسيليزيا ومن بعدهم فلاحو شلسفيغ ـ هولشتاين.

(غ. ل. فون ماورر، تاريخ القنانة، المجلد الرابع ـ مايتسن، ملكية الأرض في الدولة البروسية ـ هانسن، القنانة في شلسفيغ ـ هولشتاين).

(G.L. Maurer, *Fronhöfe*, IV. Bd. - Meitzen, *Der Boden des Pr.Staates* - Hanssen, *Leibeigenschaft in Schleswig-Holstein*)] [ف. إنجلز].

وحسب «القانون العضوي»(*) (Règlement Organique)، وهكذا تُسمى مدونة القانون الخاص بالسخرة، فإن كل فلاح من فالاشيا مدين لسيد الأرض المزعوم، علاوة على جملة من المدفوعات العينية المحددة بالتفصيل، بما يلي: (1) 12 يوماً من العمل بصورة عامة (2) يوم عمل في الحقل (3) يوم عمل في نقل الحطب. وهي بمجموعها 14 يوماً في السنة. ولكن ببصيرة نفاذة في الاقتصاد السياسي، لم يؤخذ يوم العمل بمعناه الاعتيادي، بل بوصفه يوم عمل ضروري لإنتاج منتوج يومي وسطي، وقد جرى تحديد المنتوج اليومي الوسطي هذا على نحو ماكر بحيث لا يستطيع مارد جبار(**) أن ينجزه في 24 ساعة. وبكلمات جافة يعلن «القانون العضوي» نفسه، بتهكم روسي أصيل، أن على المرء أن يفهم أن الاثني عشر يوماً تعني نتاج عمل يدوي يستغرق 36 يوماً، ويوم عمل واحد في الحقل يعني 3 أيام، وأن يوم عمل في نقل الحطب يساوي، على النسق نفسه، ثلاثة أمثاله. وهكذا يصل المجموع إلى 42 يوم عمل سخرة. وينبغي أن يضاف إلى ذلك ما يسمى بالجوبياجية (Jobagie)، وهي خدمة يستحقها النبيل في ظروف إنتاج استثنائية. فيتعين على كل قرية، أن تقدم، كل عام، فرقة عمل معيَّنة تتناسب مع حجم سكانها. ويقدَّر عمل السخرة الإضافي هذا بـ 14 يوماً لكل فلاح من فالاشيا. وهكذا تصل السخرة المقررة إلى 56 يوم عمل في السنة. غير أن السنة الزراعية في فالاشيا لا تزيد عن 210 أيام بفعل سوء المناخ، منها 40 يوماً للآحاد والأعياد، و30 يوماً من التعطل

(*) «القانون العضوي» لعام 1831، هو الدستور الأول للإمارات الدانوبية (مولدافيا وفالاشيا) التي احتلتها القوات الروسية وفق معاهدة صلح أدريانوبل الموقعة في 14 أيلول/سبتمبر 1829، والتي أنهت الحرب الروسية التركية 1828-1829. وكان ب .د. كيسيليف، رئيس إدارة هذه الإمارات قد أعد مشروع هذا الدستور، الذي أوكل السلطة التشريعية في كل إمارة إلى مجلس ينتخبه ملاكو الأرض، أما السلطة التنفيذية فقد أوكلها إلى الهوزبوداريين، الذين يُنتخبون مدى الحياة، من جانب ممثلي الملاكين والكنيسة والمدن. وقد حافظ الدستور على النظام الإقطاعي السابق، بما في ذلك السخرة. أما السلطة السياسية، فتمركزت بأيدي الملاكين. وفي الوقت نفسه أدخل القانون عدداً من الإصلاحات البورجوازية: إلغاء القيود الجمركية الداخلية، إطلاق حرية التجارة، فصل القضاء عن الإدارة، السماح للفلاحين بالانتقال من ملّاك إلى آخر، وإلغاء التعذيب. وقد ألغي هذا الدستور أثناء ثورة 1848. [ن. برلين].

(**) حرفياً سيكلوب (Cyclop-Zyklope)، وهو مارد أسطوري بعين واحدة من طراز المارد الذي يرد ذكره في الأوديسه. [ن. ع].

بصورة وسطية من جراء سوء الطقس، تؤلف بمجموعها 70 يوماً لا تُحسب من هذه [253] السنة. يبقى 140 يوم عمل. وعلى هذا فإن نسبة عمل السخرة إلى العمل الضروري تساوي $\frac{56}{84}$ وتساوي $66\frac{2}{3}$%، وهو معدل فائض قيمة أدنى بكثير من المعدل الذي ينظم عمل العامل الزراعي والصناعي في إنكلترا. وما هذه سوى السخرة المُقرَّة قانوناً. «فالقانون العضوي» قد عرف، بروح أكثر «ليبرالية» من لائحة قانون المصانع الإنكليزية، كيف يسهل خرق نفسه. فبعد أن جعل من الـ 12 يوماً 56 يوماً، عمد إلى ترتيب العمل اليومي الاسمي في كل يوم من أيام السخرة الـ 56، بحيث لا بد أن يتبقى جزء منه يضاف إلى اليوم التالي. ففي يوم واحد مثلاً ينبغي اجتثاث الدغل من مساحة معيَّنة من الأرض، في حين أن عملاً كهذا يتطلب ضعف المدة، خصوصاً في مزارع الذرة. وفي بعض أنواع العمل الزراعي يخضع يوم العمل القانوني إلى نمط من التفسير يجعل هذا اليوم يبدأ في أيار/مايو وينتهي في تشرين الأول/أكتوبر. أما في مولدافيا فإن التعريفات أشد قسوة.

وقد هتف نبيل في نشوة الظفر قائلاً: «إن الأيام الاثني عشر التي يمنحها القانون العضوي تبلغ 365 يوماً في السنة!»[45].

ولئن كان القانون العضوي للمقاطعات الدانوبية تعبيراً إيجابياً عن الشراهة إلى العمل الفائض التي أسبغ عليها الشرعية في كل بند من بنوده، فإن لائحة قوانين المصانع الإنكليزية (Factory-Acts) تعبر عن الشراهة نفسها، ولكن بصورة سلبية. فهذه القوانين تحدّ من ولع رأس المال في استنزاف قوة العمل بلا حدود، بأن تفرض عنوة تشريعاً رسمياً يحدد يوم العمل، وهو تشريع تسنّه دولة يحكمها الرأسماليون وسادة الأرض. وعدا عن حركة الطبقة العاملة التي تزداد مقاومتها خطراً كل يوم، فإن تحديد العمل في المصانع أملته الضرورة نفسها التي حتمت نشر سماد الغوانو على حقول إنكلترا. إن شراهة النهب العمياء التي استنزفت التربة في الحالة الأولى، قد اجتثت جذور القوة الحية للأمة في الحالة الثانية. وتشهد الأوبئة الدورية على ذلك بصورة واضحة وضوح تناقص قامة الجندي في ألمانيا وفرنسا[46].

---

(45) ثمة المزيد من التفاصيل في مؤلف إي. رينو المعنون، التاريخ السياسي والاجتماعي للإمارات الدانوبية، باريس، 1855، [ص304 وما يليها].

(É. Regnault, *Histoire politique et sociale des Principautés Donubiennes*, Paris, 1855, [p.304 sqq]).

(46) «إن تجاوز الكائنات العضوية لمتوسط حجم جنسها يدل، بوجه عام، وفي حدود معيَّنة، على ازدهار هذه الكائنات. أما الإنسان، فإن قامته تقصر إذا اعترضت نموه الطبيعي ظروف جسمية أو

[254] إن قانون المصانع الصادر عام 1850، والذي يسري مفعوله الآن (1867)، يسمح بيوم عمل وسطي يتألف من 10 ساعات، ونعني بذلك 12 ساعة عمل خلال الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع تبدأ في السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساء، تُقتطع منها نصف ساعة للفطور وساعة للغداء، فيبقى $10\frac{1}{2}$ ساعة عمل؛ و8 ساعات عمل في يوم السبت من السادسة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر، وتُقتطع منها نصف ساعة للفطور. يبقى إذن 60 ساعة عمل، موزعة إلى $10\frac{1}{2}$ ساعة في كل من الأيام الخمسة الأولى، و$7\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم الأخير من الأسبوع[47]. وقد عُيِّن موظفون خاصون، لمراقبة سير تطبيق هذه القوانين، هم مفتشو المصانع التابعون مباشرة لوزارة الداخلية، والذين تُنشر تقاريرهم كل 6 أشهر بأمر من البرلمان. وتقدم هذه التقارير إحصائيات رسمية منتظمة عن شراهة الرأسماليين إلى العمل الفائض.

دعونا نستمع، لحظة، إلى مفتشي المصانع[48]:

[255] «إن صاحب المصنع المخادع يباشر العمل قبل 15 دقيقة من السادسة

= اجتماعية. وفي جميع البلدان الأوروبية التي يسود فيها التجنيد العسكري الإلزامي ترى أن القامة الوسطية للبالغين من الذكور قد قصرت وصلاحيتهم للخدمة العسكرية قد ضعفت منذ إدخال التجنيد. وقبل الثورة (1789) كان الحد الأدنى لقامة جندي المشاة في فرنسا 165 سنتمتراً، ثم خفض في عام 1818 (بموجب قانون العاشر من آذار/مارس) إلى 157 سنتمتراً، وجاء قانون 21 آذار/مارس 1832 لينزل به إلى 156 سنتمتراً؛ وبصورة وسطية يُعفى نصف المجندين في فرنسا بسبب قصر القامة أو ضعف البنية الجسدية. وكانت القامة العسكرية في سكسونيا عام 1780 تبلغ 178 سنتمتراً. أما الآن فهي 155 سنتمتراً. وهي في بروسيا 157 سنتمتراً. وحسب قول الدكتور ماير في المجلة البافارية *Bayrischen Zeitung* في 9 أيار/مايو 1862، فإنه استناداً إلى المعدل الوسطي لأرقام تسع سنوات، كان 716 مجنداً من كل ألف مجند غير صالحين للخدمة العسكرية في بروسيا، بينهم 317 بسبب قصر القامة، و399 بسبب عيوب جسدية... ولم يكن بوسع برلين في عام 1858 أن تقدم حصتها من المجندين، فقد كان ينقصها 156 رجلاً». (ي. فون ليبش، تطبيق الكيمياء في الزراعة والفسلجة، 1862، الطبعة السابعة، المجلد الأول، ص 117-118).
(J. von Liebig, *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie, 1862*, 7 Aufl, Band. I, p. 117-118).

(47) يجد القارىء تاريخ قانون المصانع الصادر عام 1850 في مجرى هذا الفصل.

(48) لا أتطرق، إلّا بين الحين والآخر، إلى الفترة الممتدة من بداية الصناعة الحديثة في إنكلترا حتى عام 1845. وبالنسبة لهذه الحقبة أحيل القارىء إلى كتاب فريدريك إنجلز المعنون: وضع الطبقة العاملة في إنكلترا، لايبزيغ، 1845. إن التقارير عن العمل في المصانع والتقارير المتعلقة

صباحاً (أحياناً أكثر وأحياناً أقل من ذلك)، وينهيه بعد 15 دقيقة من السادسة مساء (أحياناً أكثر وأحياناً أقل من ذلك). ويسرق 5 دقائق من بداية نصف الساعة المخصصة رسمياً للفطور، و5 أخرى من نهايتها، كما يسرق 10 دقائق من بداية الساعة المخصصة اسمياً للغداء و10 دقائق من نهايتها؛ وفي يوم السبت يطيل العمل ربع ساعة بعد الثانية ظهراً (أحياناً أكثر وأحياناً أقل). وهكذا يكسب:

قبل السادسة صباحاً	15 دقيقة
بعد السادسة مساءً	15 دقيقة
من فترة الفطور	10 دقائق
من فترة الغداء	20 دقيقة
	60 دقيقة في اليوم

إذن فهو يكسب 300 دقيقة في خمسة أيام.

يوم السبت

قبل السادسة صباحاً	15 دقيقة
من فترة الفطور	10 دقائق
بعد الثانية ظهراً	15 دقيقة
	40 دقيقة في اليوم

المجموع خلال الأسبوع = 340 دقيقة.

هذا يعني 5 ساعات و40 دقيقة في الأسبوع، وإذا ضربنا الرقم

= بالمناجم، وغيرها، والتي بدأت بالظهور منذ عام 1845 تشهد على كمال فهم إنجلز لطبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي، أما مدى الروعة التي صوّر بها إنجلز تلك الأوضاع في كل تفاصيلها، فتتجلى ساطعة عند إجراء أية مقارنة، حتى لو كانت موغلة في السطحية، بين مؤلفه هذا والتقارير الرسمية للجنة استخدام الأطفال التي نُشرت بعد 18 أو عشرين عاماً من ذلك (1863-1867). وتعالج هذه التقارير بوجه خاص فروع الصناعة التي لم تشملها لائحة قوانين المصانع حتى عام 1862. والحق أن القوانين لم تشملها حتى الآن. وها نحن نرى أن قوة القانون لم تُدخِل أدنى تغيير، أو لم تُدخِل سوى تغيير طفيف على الظروف التي صورها إنجلز. إنني أستعير أمثلتي، بدرجة رئيسة من فترة التجارة الحرة التي أعقبت عام 1848، وهي عصر النعيم الذي ما انفك الباعة الجوالون، وكلاء المؤسسة الكبيرة للتجارة الحرة، والذين هم جهلة بقدر ما هم ثرثارون، يروون عنه للألمان مثل هذه الحكاية الخرافية. وما عدا ذلك فإن إنكلترا تتبوأ هنا موكز الصدارة، لأنها الممثل الكلاسيكي للإنتاج الرأسمالي، وهي البلد الوحيد الذي يمتلك مجموعة متصلة من الإحصائيات الرسمية عن المواضيع التي ندرسها.

بـ 50 أسبوع عمل في السنة (بعد حسم أسبوعين للعطل والتوقفات الطارئة) نجد أنه يساوي 27 يوم عمل»[49].

«إن تمديد العمل 5 دقائق كل يوم، مضروبة بالأسابيع، تساوي 2.5 يوم من الإنتاج في السنة»[50]. «إن كسب ساعة إضافية تُسرَق بأقساط صغيرة من الزمن قبل السادسة صباحاً وبعد السادسة مساءً، وعند بداية ونهاية الأوقات المثبتة اسمياً لتناول وجبات الطعام، يضارع، على وجه التقريب، جعل العمل يستغرق 13 شهراً في السنة»[51].

إن الأزمات التي يتوقف في أثنائها الإنتاج ولا تشتغل المصانع إلّا «الوقت قصير»، أي خلال جزء من الأسبوع لا أكثر، لا تغيّر بالطبع النزوع إلى تمديد يوم العمل. وكلما تقلّصت الأعمال، توجّب زيادة الربح المستمد من هذه الأعمال. وكلما قلّت الأوقات التي يمكن فيها العمل، توجب تحويل أكبر قدر من وقت العمل إلى وقت عمل فائض. وهذا ما يدوّنه مفتشو المصانع في تقاريرهم عن فترة الأزمة الممتدة من عام 1857 حتى عام 1858:

«قد يبدو ضرباً من التناقض قولنا إن هناك إفراطاً في العمل بينما التجارة في وضع سيئ تماماً، غير أن هذا الوضع السيئ بالذات هو الذي يدفع أناساً مجرَّدين من الضمير إلى الانتهاكات بغية جني ربح إضافي (Extraprofit) عن هذا الطريق...» ويقول ليونارد هورنر: «خلال النصف الأخير من السنة ثمة 122 معملاً قد هُجر في منطقتي، فيما توقف عن العمل 143 معملاً[*]. مع ذلك استمر تمديد العمل إلى ما بعد الساعات المنصوص عليها قانوناً»[52]. ويقول السيد هوويل: «بسبب كساد التجارة كان العديد من المصانع يغلق أبوابه خلال الشطر

[256]

(49) مقترحات، إلخ، بقلم السيد ل. هورنر، مفتش المصانع، في، لوائح قانون تنظيم المصانع، طبعت بأمر من مجلس العموم، في التاسع من آب/أغسطس 1859، ص 4-5.

(*Suggestions etc., by Mr. L. Horner, Inspector of Factories*, in *Factories Regulation Act*. Ordered by the House of Commons to be printed 9 August, 1859, P.4-5).

(50) تقارير مفتشي المصانع لنصف عام، والصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص 35.

(51) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1858، ص 9.

(*) النص الألماني للمقتبس يختلف عن نصه الإنكليزي بوجود عبارة إضافية في هذا الموضع: «أما بقية المعامل فكانت تعمل بوقت جزئي». [ن.ع].

(52) المرجع السابق، ص 10.

الأعظم من الوقت، بينما كان عدد أكبر من المصانع لا يعمل إلّا بصورة جزئية. مع ذلك فما زلت أتلقى العدد المألوف من الشكاوى حول انتزاع (snatched) نصف ساعة، أو ثلاثة أرباع الساعة أو ساعة في اليوم، تُسرَق خلسة من الأوقات المخصصة قانوناً للراحة وتناول وجبات الطعام»(53).

وتجددت الظاهرة نفسها، ولكن على نطاق أضيق، خلال أزمة القطن المريعة التي استمرت من 1861 وحتى عام 1865(54).

«حين يُضبَط العمال في المصنع وهم يزاولون العمل، إما في ساعة وجبات الطعام أو في أي فترة أخرى غير قانونية، كان أرباب العمل يبررون ذلك بحجة أن العمال لا يريدون مغادرة المصنع في الوقت المقرر، وأنهم يضطرون إلى إرغامهم على الكف عن العمل» (تنظيف الآلات، إلخ.) «خاصة عصر أيام السبت. ولكن إذا كانت «الأيدي» تمكث في المصنع بعد أن تتوقف الآلات عن الهدير... فما كان لها أن تنهمك في أشغال كهذه لو كان ثمة وقت كافٍ مخصص لتنظيف الآلات وما إلى ذلك، إما قبل السادسة صباحاً أو قبل الثانية ظهر السبت»(55).

---

(53) المرجع السابق، ص 25.

(54) تقارير مفتشي المصانع لنصف السنة المنتهية في 30 نيسان/إبريل 1861. راجع الملحق الثاني من التقارير المؤرخة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص 7-52-53. وازدادت خروقات القانون خلال النصف الثاني من عام 1863. راجع: تقارير مفتشي المصانع، إلخ، المنتهية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 7.

(55) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1860، ص 23. أما بأي تعصب، حسب شهادة أرباب المصانع أمام القضاء، تعارض «الأيدي» المستخدمة وقف العمل في المصنع، فذلك ما تشهد عليه الواقعة الغريبة التالية. في مستهل حزيران/يونيو 1836 رُفعت شكوى إلى قضاة ديوز بيري (مقاطعة يوركشاير) تفيد أن مالكي ثمانية مصانع كبيرة في نواحي باتلي قد خرقوا لائحة قانون المصانع. وأنّهم بعض من هؤلاء السادة بتشغيل خمسة أولاد تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 15 سنة، منذ السادسة من صباح الجمعة حتى الرابعة عصر السبت، دون أن يسمحوا لهم بلحظة راحة، عدا أوقات تناول وجبات الطعام وساعة واحدة للنوم عند منتصف الليل. وكان على هؤلاء الأطفال أن يؤدوا هذا العمل المتواصل على مدى 30 ساعة من دون انقطاع في حفرة الخرق (shoddy-hole) حسبما تُسمى الحفرة التي تُقطَّع فيها مزق الصوف، حيث يسود جو كثيف من

«إن الربح المستمد من ذلك» (تمديد العمل خلافاً للقانون) «يبدو للكثيرين إغراء أقوى من أن يقاوم، وهم يبنون حسابهم على الحظ آملين في أن لا يضبطوا متلبسين بالجرم، وحين يرون ضآلة الغرامة وتكاليف الدعوى التي اضطر إلى تحملها أرباب العمل الذين أدانهم القضاء، فإنهم يجدون كفة الربح هي الراجحة لو ضبطوا بالجرم»[56]. «وفي الحالات التي يجني فيها أرباب العمل الوقت الإضافي بتكرار السرقات الصغيرة (a multiplication of small thefts) خلال النهار، يجد مفتشو المصانع صعوبات جمة لا يمكن تذليلها في إثبات الخروقات»[57]. [257]

ويصف المفتشون هذه «السرقات الصغيرة» التي ينهبها رأس المال من وقت طعام وراحة العمال، بأنها «أعمال سلب صغيرة للدقائق» (petty pilferings of minutes)[58] و«انتزاع بضع دقائق» (snatching a few minutes)[59]، أو حسب التسمية الفنية عند العمال «قضم وقرض أوقات الطعام»[60] (nibbling and cribbling at meal times).

= الغبار ونسل الصوف، وغير ذلك، مما يرغم حتى العامل الراشد على تغطية فمه، باستمرار، بالمناديل لحماية رئتيه! وأكد السادة المتهمون، عوضاً عن القَسَم باليمين القانوني ـ بوصفهم من طائفة الكويكرز (الصاحبيين) فقد رفضوا أداء اليمين من شدة التقيد بأحكام الدين ـ أكدوا أنهم في حنوهم الرقيق على الأطفال التعساء سمحوا لهم بالخلود إلى النوم 4 ساعات، لكن هؤلاء العنيدين رفضوا الهجوع في الفراش رفضاً قاطعاً. وحُكم على السادة الكويكرز بغرامة قدرها 20 جنيهاً.

ولربما كان درايدن يحدس ظهور أمثال هؤلاء الأفاضل إذ قال:

«ثعلب يلبس رداء التقوى

يخشى أداء اليمين، ولكنه يكذب كالشيطان،

تبدو عليه سيماء الصائم ويجيل نظراته الماكرة في ورع...

لا يجرؤ على ارتكاب خطيئة (!) قبل أن يتلو صلاته!»

[درايدن، الديك والثعلب، أو حكاية كاهن الراهبات، 1713، الأبيات 480ـ488]. [ن. برلين].

(Dryden, *The cock and the fox, or, the tale of the nun's priest;* 1713, Lines 480-488).

(56) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص 34.

(57) المرجع نفسه، ص 35.

(58) المرجع نفسه، ص 48.

(59) المرجع نفسه.

(60) المرجع نفسه.

ومن الواضح، في مثل هذا الجو، أن نشوء فائض القيمة بواسطة العمل الفائض ليس سراً.

«لقد قال لي رب عمل صناعي ذو منزلة رفيعة: لو سمحت لي بأن أمدّد العمل 10 دقائق في اليوم لا أكثر، فستضع في جيبي ألف جنيه كل عام»[61]. «ما لحظات الزمن إلّا عناصر الربح»[62].

ومن وجهة النظر هذه، ليس ثمة ما هو أبلغ دلالة من تسمية العمال الذين يعملون يوماً كاملاً بطائفة «الوقت التام» (full-times)، وتسمية الأولاد الذين هم دون سن الثالثة عشرة والذين لا يجيز لهم القانون العمل إلّا 6 ساعات فقط بطائفة «نصف الوقت» (half-times)[63]. فلم يعد العامل، هنا، سوى وقت عمل متجسّد في إهاب شخص. [258] وباتت جميع الفروق الفردية تمحى وتتلاشى في هاتين الصفتين: «طائفة الوقت التام» و«طائفة نصف الوقت».

ثالثاً ـ فروع الصناعة الإنكليزية حيث الاستغلال غير مقيَّد بقانون

اقتصر البحث، حتى الآن، على نزوع رأس المال إلى تمديد يوم العمل، اقتصر على شهية الذئب الرأسمالي إلى العمل الفائض بميدان لم تستطع فظائع الإسبان تجاه الهنود الحمر في أميركا[64] تجاوز النهب الوحشي لرأس المال فيه، على حد تعبير أحد

(61) المرجع نفسه، ص 48.

(62) «.Moments are the elements of profit»، تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1860، ص 56.

(63) وهذا هو التعبير الرسمي في المصانع وفي تقارير المفتشين على حد سواء.

(64) «إن جشع أصحاب المصانع، الذين بلغت قسوتهم في السعي وراء الكسب حداً لم تكد تتجاوزه قسوة الإسبان يوم غزو أميركا سعياً وراء الذهب...». (جون وايد، تاريخ الطبقتين الوسطى والعاملة، الطبعة الثالثة، لندن، 1835، ص 114).

(John Wade, *History of the Middle and Working Classes*, 3rd. Ed, London, 1835, p.114).

إن القسم النظري من هذا المؤلف، وهو أشبه بكتيب في الاقتصاد السياسي، يتسم بالأصالة في بعض أجزائه، كالجزء الخاص بالأزمات التجارية، وذلك حين نأخذ بعين الاعتبار زمان صدوره. أما قسمه التأريخي فهو، إلى حد بعيد، انتحال معيب لكتاب السير ف.م.إيدن، وضع الفقراء، لندن، 1797.

(Sir F.M.Eden, *The State of the Poor*, London, 1797).

الاقتصاديين البورجوازيين الإنكليز، مما اقتضى، في آخر المطاف، تكبيل رأس المال بأغلال ضوابط القانون. والآن دعونا نلقي نظرة على بعض فروع الإنتاج حيث ما يزال استنزاف قوة العمل، إما طليق اليدين حتى يومنا هذا، أو هكذا كان حتى الأمس القريب.

«أعلن قاضي المقاطعة السيد بروتون شالتون، بوصفه رئيس الاجتماع الذي عُقد في دار بلدية نوتنغهام، في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير 1860 أنه كان «ثمة قدر من الحرمان والبؤس عند ذلك الشطر من السكان العاملين في صناعة المخرمات، لا نظير له في أنحاء أخرى من المملكة، بل وفي العالم المتمدن... ففي حوالى الثانية أو الثالثة أو الرابعة فجراً، يُنتزع أطفال في التاسعة أو العاشرة من العمر، من أسرّتهم القذرة، ويُرغمون على العمل، لقاء ما يسدّ الرمق لا غير، حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً. إن أطرافهم تذوي، وأجسادهم تهزل، ووجوههم يكتسيها الشحوب، وطبيعتهم البشرية تغرق في خمود وتحجّر يبعث مرآه على الذعر... لا عجب إذن أن ينبري السيد ماليت وغيره من الصناعيين إلى المعارضة والاحتجاج على بحث مثل هذه الأمور... إن هذا النظام، كما وصفه المحترم مونتاغيو فالبي، هو نظام عبودية مطلق من أي النواحي أتيته، اجتماعية كانت أم جسدية أم أخلاقية أم روحية... ماذا نقول عن مدينة تعقد اجتماعاً عاماً لتتقدم بالتماس يدعو إلى تقليص فترة عمل الراشدين إلى 18 ساعة في اليوم؟... إننا ننتقد بشدة أرباب مزارع القطن في ولايتي فرجينيا وكارولينا. ولكن يا ترى هل سوقهم التي يُباع فيها الزنوج، وجَلْد العبيد بالسياط، والمتاجرة باللحم البشري، هي أفظع من هذا الذبح البطيء للبشر الذي يجري ابتغاء صنع براقع وياقات ليغنم الرأسماليون منها الربح»[65]. [259]

لقد تعرضت معامل الخزف والفخار (Pottery) في ستافوردشاير إلى ثلاثة تحقيقات برلمانية خلال الاثنين والعشرين عاماً الماضية. وثُبّتت نتائج هذه التحقيقات في تقرير السيد سكريفن عام 1841 الذي أُحيل إلى «مراقبي لجنة استخدام الأطفال»، وكذلك في تقرير الدكتور غرينهو لعام 1860 الذي نُشر على الملأ بأمر من المدير الطبي للمجلس

(65) لندن، صحيفة ديلي تلغراف *Daily Telegraph*، 17 كانون الثاني/يناير 1860.

الاستشاري(*). تقارير الصحة العامة، التقرير الثالث ص 112-113، وأخيراً في تقرير السيد لونج لعام 1862 والذي ورد في التقرير الأول للجنة استخدام الأطفال الصادر في 13 حزيران/يونيو 1863. ويكفي للغرض الذي نتوخاه أن نستل من تقارير عامي 1860 و1863 بعض شهادات الأطفال المستغلين أنفسهم. ونستطيع، من إفادة هؤلاء، أن نحكم على وضع الراشدين، وبخاصة الفتيات والنساء، في فرع صناعي تبدو صناعة غزل القطن، إنْ قورنت معه، مهنة لطيفة وصحية[66].

كان وليم وود، وعمره 9 سنوات، «يبلغ 7 سنوات و10 أشهر حين شرع في العمل». وكان هذا الصبي يعمل «ناقل قوالب» (ran moulds) منذ البداية (يحمل الآنية التي صُبَّت في القوالب إلى غرفة التجفيف، ثم يعود بالقالب الفارغ). كان يوم العمل في السادسة صباحاً وينصرف نحو التاسعة مساء، على مدى أيام الأسبوع. «إنني أعمل حتى التاسعة مساء طوال ستة أيام في الأسبوع. وقد دأبت على هذا 7 أو 8 أسابيع». طفل في السابعة يكدّ 15 ساعة في اليوم!

ويقول ج. مواري، وهو صبي في الثانية عشرة من العمر:

> «إنني أدير الآلة وأحمل القوالب (I run moulds and turn jigger). آتي إلى العمل في السادسة صباحاً، وأحياناً في الرابعة فجراً. اشتغلت طوال الليل الفائت حتى السادسة من هذا الصباح. ولم أنم منذ ليلة أمس الأول. وهناك ثمانية أو تسعة أولاد اشتغلوا معي في الليلة الماضية. وقد عادوا جميعاً هذا الصباح ما عدا واحد. إنني أتقاضى 3 شلنات و6 بنسات (= تالر واحد وخمسة غروشنات). ولا أحصل على بنس إضافي لقاء العمل الليلي. لقد عملت ليلتين خلال الأسبوع الماضي».

ويقول فيرنيهو، وهو صبي في العاشرة:

(*) «Privy Council»، وتعني حرفياً المجلس السري، وهو هيئة خاصة لمشورة ملك إنكلترا، تتألف من وزراء وموظفين كبار آخرين، وكذلك من رجال الدين. وقد تشكل المجلس في القرن الثالث عشر. وكان لفترة طويلة يتمتع بصلاحية إصدار القرانين، ومسؤولاً أمام الملك لا البرلمان. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انحطت أهمية هذا المجلس كثيراً، ولم تعد له اليوم أية أهمية عملية. [ن. برلين].

(66) راجع: فريدريك إنجلز، وضع الطبقة العاملة، إلخ، ص 249-251.

«لا. أحصل دائماً على ساعة (للغداء). ولا أنال أحياناً غير نصف ساعة في أيام الخميس والجمعة والسبت»[67].

[260] ويفيد الدكتور غرينهو أن حياة الإنسان خارقة القصر في مناطق صناعة الفخار في ستوك أون ترنت ووولستانتون. ورغم أن العاملين في معامل الفخار لا يزيدون عن 36.6% في مقاطعة ستوك و30.4% في مقاطعة وولستانتون من السكان الذكور الراشدين ممن تجاوزوا سن العشرين، فإن أكثر من نصف وفياتهم في المقاطعة الأولى وزهاء $\frac{2}{5}$ من الوفيات في المقاطعة الثانية ناتجة عن الأمراض الصدرية المستشرية بين عمال الفخار الذكور. ويقول الدكتور بوثرويد، وهو طبيب ممارس في هانلي:

«إن كل جيل جديد من عمال الفخار هو أقصر قامة وأضعف بنية من الجيل السابق».

وعلى غرار ذلك نجد دكتوراً آخر هو السيد ماك بيْن:

«لاحظت، منذ أن شرعت بممارسة مهنتي بين عمال الفخار قبل 25 عاماً، أن هناك انحطاطاً جسدياً مذهلاً لدى هؤلاء، يتجلى بوجه خاص، في قصر القامة وهزال البدن».

وقد استُقيت هذه الشهادات من تقرير الدكتور غرينهو عام 1860[68].

وجاء في تقرير مفوضي اللجنة لعام 1863 ما يلي: «يقول الدكتور ج.ت.آرليدج، رئيس الأطباء في مصح نورث ستافورد شاير:

«إن عمال الفخار، ذكوراً كانوا أم إناثاً، يمثلون من حيث كونهم فئة، قوماً يعانون من انحطاط جسدي ومعنوي على السواء. فنموهم، على العموم، قد توقف، وبنيتهم مشوهة، وهم مصابون في الغالب بتشويه في الصدر، إنهم يشيخون قبل الأوان، ويموتون في سن مبكرة دون ريب، ويعانون من البلغم وفقر الدم، ويظهر ضعف بنيتهم في الإصابة بنوبات حادة من سوء الهضم، والتهابات الكبد والكليتين والروماتيزم. ولعل الأمراض الصدرية هي أشد ما يفتك بهم، فهم عرضة للإصابة بذات الرئة والسل الرئوي، والتهاب القصبات والربو، وثمة داء غريب خاص بهم يُعرف بربو عمال الفخار أو سل الفخار. إن التدرن اللمفاوي الذي يصيب الغدد والعظام، وأعضاء أخرى من الجسم، هو

---

(67) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، إلخ، 1863، الملحق، ص 16-18-19.

(68) تقارير الصحة العامة، التقرير الثالث، إلخ، ص 103-105.

المرض الساري عند ثلثي عمال الفخار ولربما أكثر... وإذا كان «انحطاط بنية» (degenerescence) سكان هذه المقاطعة ليس أعظم من ذلك، فإن الفضل يرجع إلى تدفق أناس جدد من القرى المتاخمة، وتحسين النسل بالتزاوج مع أجناس أوفر صحة»(*).

ويشير السيد تشارلز بارسونز، وكان حتى آونة قريبة جراح المصح (House Surgeon) المذكور عينه، في رسالة للمفوض لونج، إلى أمور عديدة من بينها ما يلي:

«لا أستطيع التحدث استناداً إلى معطيات احصائية وإنما تبعاً لملاحظاتي الشخصية، ولكنني لا أتردد في القول إن سخطي ثار، مراراً وتكراراً، عند مرأى الأطفال المساكين الذين يُضحى بصحتهم على مذبح جشع الآباء أو أرباب العمل».

ويعدد الدكتور العوامل المسببة لأمراض عمال الخزف، فيوجزها في هذه العبارة [261] المقتضبة «ساعات العامل الطويلة» (long hours). ويعبّر تقرير اللجنة عن الأمل في أن:

«صناعة كهذه تتبوأ مكانة عالمية بارزة، لن ترتضي لنفسها أن تكون عرضة للانتقاد من أن نجاحها الكبير يقترن بالانحطاط الجسدي والعذابات الجسيمة المستشرية، والموت المبكر للعاملين... الذين لولا جهودهم لما أينعت هذه الثمار الباهرة»(69).

إن كل ما ينطبق على معامل الفخار في إنكلترا ينطبق على مثيلاتها في اسكتلندا أيضاً(70).

يرجع عهد صناعة عيدان الثقاب الكبريتية إلى عام 1833، وهو عام اكتشاف طريقة تثبيت الفوسفور على عود الثقاب نفسه. ونمت هذه الصناعة نمواً سريعاً في إنكلترا، ابتداء من عام 1845، ثم انتشرت في أحياء لندن المكتظة بالسكان بوجه خاص، وكذلك في مانشستر وبرمنغهام، وليفربول وبريستول ونورويتش، ونيوكاسل وغلاسكو، وانتشر معها ضربٌ من الكزاز(**). واكتشف أحد الأطباء من فيينا في عام 1845 أنه مرض خاص بالعاملين في صناعة عيدان الثقاب الكبريتية. إن نصف العمال هم أطفال دون

(*) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، ص 24. [هذه الحاشية تقتصر على الطبعة الإنكليزية]. [ن.ع].

(69) لجنة استخدام الأطفال، 1863، ص 24-22، وص XI [11 بالأرقام الرومانية].

(70) المرجع نفسه، ص XLVII.

(**) (Tetanus, Mundsperre)، مرض يصيب عضلات الفكين والعنق بالتشنج. [ن.ع].

الثالثة عشرة أو فتيان دون الثامنة عشرة. وهذه الصناعة مضرّة بالصحة وكريهة، وسيئة السمعة، إلى درجة أن لا أحد يرتضي أن يرسل إليها أطفاله، غير تلك الفئات الأشد بؤساً من الطبقة العاملة، كالأرامل المتضورات جوعاً (وغيرهن) اللائي يبعثن بـ «أطفال خام، شبه جياع وعراة»[71]. ومن بين الشهود الذين استجوبهم المفوض وايت (عام 1863)، كان ثمة 270 دون سن الثامنة عشرة، و40 دون العاشرة، و10 في الثامنة، و5 في السادسة من العمر. ويتراوح يوم العمل بين 12 إلى 14 ساعة، أو يمتد إلى 15 ساعة، مقروناً بعمل ليلي، وعدم انتظام أوقات الطعام، وغالباً ما يأكلون الوجبات في ورش العمل نفسها المسممة بالفوسفور. وكان حرياً بدانتي أن يرى في عذابات هذه الصناعة ما يفوق أسوأ العذاب الذي تخيله في جحيمه.

ونجد في صناعة ورق تزيين الجدران، أن الأنواع الخشنة تطبع بواسطة الآلة، أما الأنواع الدقيقة فتطبع باليد (الطباعة بالكليشه block printing). وأنشط موسم لرواج هذه الصناعة يمتد من بداية تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية نيسان/إبريل. ويمضي العمل خلال هذه الفترة على نحو مدوّم وعاصف دون لحظة انقطاع منذ السادسة صباحاً وحتى العاشرة مساء، بل ولربما يمتد ليلاً أكثر من ذلك.

ويشهد ج. ليتش قائلاً:

> «في الشتاء الماضي» (عام 1862) «انقطعت 6 فتيات من أصل 19 بسبب تدهور صحتهن من جراء الإفراط في العمل. وكان عليّ أن أزعق بهن كي أبقيهن متيقظات». ويقول و.دوفي: «شهدت الأطفال وهم في حال لا يستطيعون معه أن يفتحوا عيونهم لمواصلة العمل، والحق لم يكن باستطاعتنا نحن أيضاً أن نفعل ذلك». وهذا ج.لايتبورن يقول: «عمري 13 سنة... عملنا في الشتاء الماضي حتى التاسعة (مساءً)، وفي الشتاء الذي سبقه حتى العاشرة. وفي كل ليالي الشتاء الماضي كنت أبكي بسبب قدمي المتقرحتين». ج.أبسدن: «ولدي الصغير هذا... حين كان في السابعة كنت أحمله على ظهري، وأخوض الجليد جيئة وذهاباً إلى المصنع، وكان يعمل، في العادة، 16 ساعة يومياً... وغالباً ما كنت أركع كي أطعمه أثناء عمله خلف الآلة، لأنه لم يكن يستطيع أن يتركها ولا أن يتوقف عن العمل». ويقول سميث الشريك والمدير في

[262]

(71) المرجع نفسه، ص LIV.

أحد مصانع مانشستر: «نحن (يقصد «المستخدمين» الذين يعملون لـ «نحن») نستمر في العمل دون توقف لتناول وجبات الطعام، بحيث أن يوم العمل المؤلف من عشر ساعات ونصف الساعة ينتهي في الرابعة والنصف عصراً، وكل عمل بعد ذلك هو عمل إضافي»[72]. (هل حقاً أن هذا السيد سميث نفسه لا يتناول أي وجبة خلال عشر ساعات ونصف الساعة؟) «ونحن (هذا السميث نفسه) نادراً ما نكف عن العمل قبل السادسة مساء (يعني نادراً ما نكف عن استهلاك «آلاتنا البشرية») بحيث أننا (ها أنت ثانية يا كريسبينوس iterum Crispinus)[*] نمارس العمل الإضافي في الواقع على مدار السنة كلها... وإن الأطفال والراشدين على حد سواء (152 طفلاً وولداً و140 راشداً) كانوا يعملون، بصورة وسطية، 7 نهارات و5 ساعات أي $78\frac{1}{2}$ ساعة في الأسبوع خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة. وكان المعدل الوسطي أكبر من ذلك خلال الأسابيع الستة التي تنتهي في الثاني من أيار/مايو لهذا العام 1863) ـ ويبلغ 8 نهارات، أي 84 ساعة في الأسبوع!».

مع ذلك فهذا السيد سميث عينه، المنذور لأصحاب الفخامة (pluralis majestatis)[**]، يضيف بابتسامة رضى: «إن العمل بالآلة ليس شاقاً». وعلى

---

(72) ينبغي أن لا يُفهم من تعبير العمل الإضافي (over-time) المعنى الذي أوردناه في تعبير: وقت العمل الفائض (surplus-arbeitzeit)، فهؤلاء السادة يعتبرون العشر ساعات ونصف الساعة على أنها يوم عمل اعتيادي، وهو يتضمن بالطبع العمل الفائض الاعتيادي. وبعد انتهاء يوم العمل هذا يبدأ «العمل الإضافي» الذي يُدفع لقاءه أجر أكبر. ولسوف نرى فيما بعد، أن العمل المُنفق خلال يوم العمل الاعتيادي المزعوم يُدفع لقاءه أجر أقل من قيمته، بحيث لا يعدو العمل الإضافي عن حيلة رأسمالية لاغتصاب المزيد من «العمل الفائض»، وهذا ما يحدث فعلاً حتى لو كان الأجر المدفوع لقوة العمل المُنفقة خلال «يوم العمل الاعتيادي» أجراً مناسباً.

(*) (Ecce iterum Crispinus)، ها أنت ثانية يا كريسبينوس. بهذا تبدأ الهجائية الرابعة للشاعر جونفنال؛ وفي جزئها الأول يُهجى كريسبينوس هجاءً مقذعاً، وهو من حاشية القيصر الروماني دوميتيان. والعبارة، مجازاً، تعني: «الشخص السيئ نفسه ثانية» أو «نفسه مرة أخرى». [ن. برلين].

(**) (pluralis majestatis)، باللاتينية في الأصل. وتعني حرفياً صيغة الجمع في تسمية أصحاب السيادة، أو الجلالة. [ن.ع].

عكس ذلك يقول أرباب المصانع الذين يستخدمون الطباعة باليد (block printing): «إن العمل اليدوي أسلم للصحة من العمل الآلي». وعلى العموم يجابه أرباب المصانع، في سخط، الاقتراح الداعي إلى «وقف الآلات خلال فترات تناول الطعام على الأقل».

> ويقول السيد أوتلي، مدير مصنع ورق تزيين الجدران في بورو (لندن)، إن «مادة قانونية تسمح بالعمل بين السادسة صباحاً، على سبيل المثال، والتاسعة مساء... سوف تكون مناسبة (!) لنا تماماً، بيد أن ساعات عمل المصانع التي تبدأ في السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساء غير مناسبة (!) فآلاتنا تتوقف دائماً عند حلول موعد الغداء (يا للسخاء!). وليس ثمة خسارة تستحق الذكر في الورق والألوان». ويضيف في تعاطف وتأييد «بوسعي أن أتفهم النفور من أي خسارة في الوقت».

ويعرب تقرير لجنة استخدام الأطفال بسذاجة عن الرأي بأن خوف بعض «الشركات الكبرى» من خسارة الوقت، ومعنى ذلك خسارة الوقت المخصص لنهب عمل الآخرين، وبالتالي «خسارة الأرباح»، ليس «سبباً كافياً» لدفع أطفال دون الثالثة عشرة وأحداث دون **[263]** الثامنة عشرة، للعمل من 12 إلى 16 ساعة يومياً، و«حرمانهم من غدائهم» أو تقديم هذا الغداء لهم على غرار تقديم الفحم والماء للمحرك البخاري، والصابون للصوف، والزيت للدولاب ـ أي كما تقدم المادة المساعدة لوسائل العمل في أثناء سير الإنتاج نفسه[73].

وليس ثمة صناعة في إنكلترا (عدا عن صناعة الخبز آلياً، التي بدأت مؤخراً والتي سنغفل عنها راهناً) قد حافظت حتى يومنا هذا، على أنماط إنتاج بالية، موغلة في القدم، تعود إلى ما قبل ظهور المسيح ـ كما نرى من قصائد شعراء الإمبراطورية الرومانية ـ مثل صناعة الخبز. ولكن سبق أن ذكرنا أن رأس المال إذ يغزو ميداناً، لا يعبأ، بادئ الأمر، للطابع التقني لعملية العمل فيه، فهو يأخذها بادئ الأمر كما يجدها.

لقد افتضح غش الخبز، هذا الغش الذي لا يُصدق، وخصوصاً في لندن، لأول مرة، على يد لجنة مجلس العموم الخاصة بـ «غش الأطعمة»، وفي مؤلف الدكتور هاسال المعنون كشف حالات الغش *Adulterations detected*[74]، الملحق. وفي أعقاب

---

(73) المرجع نفسه، شهادات، الملحق، ص 123-124-125-140 وص LXIV.

(74) إن حجر الشب المسحوق ناعماً، أو المخلوط بالملح، مادة تجارية اعتيادية تحمل اسماً ذا دلالة هو «مادة الخباز» (baker's stuff).

هذه الفضائح شرّع قانون السادس من آب/أغسطس 1860 «المنع غش الأطعمة والمشروبات» (for preventing the adulteration of articles of food and drink)، وهو قانون ظل بلا مفعول، لأنه يبدي أقصى ما يمكن من رقة نحو كل تاجر حر (free trader) يسعى، بشراء وبيع السلع المغشوشة، إلى «كسب قرش حلال» (to turn an honest penny)[75] وعبرت اللجنة نفسها، بهذا القدر أو ذاك من السذاجة، عن قناعتها بأن التجارة الحرة تعني، في الأساس، المتاجرة ببضائع مغشوشة، أو بضائع تنطوي على «مادة مغالطة»[*] حسب التعبير الإنكليزي الحاذق. والواقع أن هذا النوع من «السفسطة»، [264] يجيد جعل الأبيض أسود، والأسود أبيض، خيراً من بروتاغورس[**]، ويفوق الأيليين[***] في أن يظهر للعين (ad oculos) أن كل الأشياء الواقعية ليست إلّا مظهراً[76].

ومهما يكن الأمر فإن اللجنة قد لفتت انتباه الجمهور إلى «خبزه اليومي» وبالتالي إلى صناعة الخبز. وفي الوقت عينه جعل عمال الخبازة المياومون في لندن يضجون في

---

(75) من المعروف أن السخام نوع من الكاربون نقي جداً، ويؤلف سماداً يبيعه رأسماليو تنظيف المداخن إلى المزارعين الإنكليز. وفي عام 1862 جرت مرافعة قضائية كان على المحلف البريطاني (Juryman) فيها أن يقرر ما إذا كان السخام الذي خلط معه، دون علم الشاري، 90% من التراب والرمل، هو سخام «حقيقي» بالمعنى «التجاري» أم سخام «مغشوش» بالمعنى «القانوني». وقرر «أصحاب التجارة» *(amis du commerce)* أنه سخام تجاري «حقيقي»، وأسقطوا دعوى المزارع، وحملوه جميع مصاريف الدعوة علاوة على ذلك.

(*) (Sophistik) تعني مغالطة وسفسطة، ولهذا تُستخدم الكلمة نفسها بالمعنى الثاني في السطور التالية. [ن.ع].

(**) فيلسوف يوناني يعتبر من أوائل السفسطائيين ولربما أكثرهم شهرة. [ن.ع].

(***) الأيليون (Eleatics)، هم أصحاب اتجاه مثالي في الفلسفة الإغريقية في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه زينوفون وبارمينيديس وزينون، وكانوا يسعون إلى البرهنة على أن الحركة وشتى الظاهرات موجودة في الفكر لا في الواقع. [ن.برلين].

(76) يستعرض الكيميائي الفرنسي شيفالييه، في بحث له عن ضروب «مغالطة» (sophistications) السلع، 600 صنف أو أكثر، ويعدد 10، 20، 30 طريقة مختلفة لغش هذه الأصناف. ويضيف أنه لا يعرف جميع طرق الغش ولا يذكر جميع ما يعرف. ويعرض 6 طرق لغش السكر، و9 لزيت الزيتون، و10 للزبدة، و12 للملح، و19 للحليب، و20 للخبز و23 للبراندي، و24 للطحين، و28 للشكولاته، و30 للنبيذ، و32 للبن، إلخ. وحتى الله الكلّي الجبروت لم يسلم من هذا المصير. أنظر كتاب روار دو كارد، حول غش المواد المقدسة، باريس، 1856.
(Rouard de Card, *De la falsification des substances sacramentelles*, Paris, 1856).

الاجتماعات العامة والعرائض المرفوعة إلى البرلمان، شاكين من الإفراط المرهق في العمل وما إلى ذلك. وكان ضجيجهم من الإلحاح بحيث أن السيد هـ.س. تريمنهير، وهو عضو لجنة عام 1863 التي ذكرناها مراراً، عُيِّن مفوضاً ملكياً للتحقيق في جلية الأمر. وجاء تقريره[77]، وما قدم من أدلّة، ليحرك معدة الجمهور لا قلبه. ويعرف الإنكليز، المتمسكون دوماً بالكتاب المقدس، خير معرفة أن على الإنسان أن يأكل خبزه بعرق جبينه ما لم تصطفيه العناية الإلهية لتجعل منه رأسمالياً أو مالكاً عقارياً أو موظفاً طفيلياً[*]، ولكنهم كانوا يجهلون أن عليه أن يتناول في خبزه اليومي كمية معيّنة من العرق البشري الممزوج بالقيح وخيوط العنكبوت وجثث الخنافس السوداء، والخميرة الألمانية المتعفنة، هذا من دون أن نذكر مسحوق الشب والرمل، وغير ذلك من المواد المعدنية اللطيفة. وهكذا من دون مراعاة «للتجارة الحرة» (Free trade) صاحبة القداسة، أُخضعت صناعة الخبز «الحرة» حتى ذلك الحين لرقابة مفتشي الدولة (في ختام الدورة البرلمانية لعام 1863)، وحُظر على الخبازين المياومين ممن هم دون سن الثامنة عشرة من العمل من التاسعة مساء حتى الخامسة صباحاً بموجب القرار البرلماني نفسه. ويفصح هذا البند القانوني الأخير، بما يعادل كتابة مجلدات، عن العمل المرهق في هذه الحرفة الأبوية، المنزلية القديمة.

> «يبدأ عمل الخبّاز المياوم في لندن، عادة، زهاء الحادية عشرة مساء. وفي تلك الساعة يبدأ بـ «صنع العجين» ـ وهي عملية مرهقة تستغرق نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة حسب كتلة العجين أو مقدار ما تقتضيه من عمل، ثم يضطجع على لوح العجن الذي يُستخدم غطاءً لوعاء المعجن، يفترش كيساً ويلف آخر بمثابة وسادة، ليرقد زهاء ساعتين. وينخرط بعدئذ في عمل سريع متواصل على مدى 5 ساعات ـ يكوّر العجين، «ويزنه»، ويشكّله ويضعه في الفرن، ثم يحضّر ويخبز الأرغفة والخبز الفاخر، ويستلّ الخبز الناضج من الفرن، وينقله إلى مخزن البيع، إلخ، إلخ. وتتراوح درجة حرارة الفرن من 75 إلى 90

[265]

(77) تقرير، إلخ، يتعلق بمظالم الخبازين المياومين، إلخ، لندن، 1862 والتقرير الثاني، إلخ، لندن، 1863.

(*) حرفياً (Sinekurist) موظف لا يؤدي عملاً على الاطلاق أو يؤدي عملاً ضئيلاً لا يتناسب مع راتبه. [ن.ع].

درجة (فهرنهايت)، وفي الأفران الصغيرة تكون درجة الحرارة، عادة، قرب الحد الأعلى، وليس الأدنى. وما إن ينتهي صنع الخبز والأقراص، إلخ، حتى يبدأ التوزيع، وأن قسماً كبيراً من العمال المياومين في هذه الحرفة يظلون بعد أداء العمل الليلي المضني على النحو الذي وصفناه، على الأقدام، ساعات وساعات خلال النهار، حاملين السلال أو دافعين العربات باليد لتوزيع الخبز، وفي بعض الأحيان يؤوبون إلى المخبز مرة أخرى، ويمكثون حتى ينتهي العمل في وقت ما بين الساعة الواحدة والسادسة بعد الظهر، وذلك تبعاً للموسم، ومقدار وطبيعة عمل سيدهم، في حين أن عمالاً آخرين يتولون «صنع» المزيد من الأرغفة حتى آخر العصر»[78]. و«خلال ما يسمى بـ «موسم لندن»، فإن شغيلة المخابز التي تبيع الخبز بالسعر «الكامل» في الحي الغربي بلندن، يبدأون العمل، عموماً، منذ الحادية عشرة مساء وحتى الثامنة صباحاً من دون أن يتوقفوا للاستراحة سوى مرة أو مرتين لفترة قصيرة (وأحياناً قصيرة جداً). بعد ذلك يعملون طوال النهار، حتى الرابعة أو الخامسة أو السادسة، ولربما السابعة مساء، في توزيع الخبز، أو يعودون بعض الأحيان إلى المخبز للمشاركة في إعداد البسكويت. وبعد أن ينجزوا العمل، قد يتسنى لهم الخلود إلى النوم 5 أو 6 ساعات، وأحياناً لا أكثر من 4 إلى 5 ساعات، قبل أن يعاودوا الكرة من جديد. وفي أيام الجمعة يباشرون العمل، عادة، في موعد أبكر، وبعضهم يبدأ في حوالى العاشرة مساء، ثم يستمرون في صنع الخبز أو توزيعه حتى الثامنة من مساء السبت، وفي أغلب الأحيان يظلون حتى الرابعة أو الخامسة من صباح الأحد. وفي أيام الآحاد يتعيّن على الخبازين الحضور مرتين أو ثلاث مرات في النهار لقضاء ساعة أو ساعتين في العمل التحضيري لخبز اليوم القادم... أما عمال أرباب المخابز الذين يبيعون الخبز دون سعره الكامل (under selling masters) (ويؤلف هؤلاء ثلاثة أرباع الخبازين في لندن كما أشرنا سابقاً) فإن عليهم، عادة، ليس أن يشتغلوا ساعات أطول فحسب، بل وإن عملهم محصور، بكامله تقريباً، في المخبز. فأرباب المخابز هؤلاء يبيعون الخبز... في الحانوت. وإذا ما عنّ لهم

(78) المرجع نفسه، التقرير الأول، إلخ، ص VII/VI.

توزيعه، وهذا أمر غير مألوف عدا عن تزويد حوانيت باعة المفرق بالخبز، فإنهم يستخدمون بعض العمال لهذا الغرض. فليس من عادتهم بيع الخبز من بيت لبيت. وعند نهاية الأسبوع... يبدأ الرجال بالعمل في العاشرة من مساء الخميس، ويستمرون به حتى وقت متأخر من مساء السبت، باستثناء توقف وجيز ليس إلا(79).

وحتى العقل البورجوازي يفهم وضع أرباب المخابز ممن يبيعون «دون السعر الكامل» (under selling masters) «فعمل العمال غير مدفوع الأجر (the unpaid labour of men) هو المنبع الذي يتيح لهم خوض غمار المنافسة»(80). ويتهم أرباب المخابز الذين يبيعون «بالسعر الكامل» (full-priced baker) منافسيهم ممن يبيعون «دون هذا السعر» (under selling)، أمام لجنة التحقيق، بأنهم لصوص يسرقون عمل الغير ويغشون الخبز.

«إنهم لا ينجحون إلّا لأنهم أولاً يغشون الجمهور ثم لأنهم ينتزعون من عمالهم 18 ساعة عمل لقاء أجر 12 ساعة»(81).

[266] ويعود تاريخ غش الخبز، وظهور طائفة من أرباب المخابز تبيع الخبز دون سعره الكامل، إلى بداية القرن الثامن عشر، منذ أن أخذت مهنة الخبازة تفقد طابعها كطائفة حِرفية مغلقة(*)، ودخل الرأسمالي، في شكل طحان أو تاجر طحين، ليطغى على الأسطة الخباز جاعلاً منه رب عمل اسمياً(82). وبهذا توطدت في هذه الصناعة أسس الإنتاج

---

(79) المرجع نفسه، ص LXXI.

(80) جورج ريد، تاريخ صناعة الخبز، لندن، 1848، ص 16.

(George Read, *The History of Baking*, London, 1848, p. 16).

(81) التقرير الأول، إلخ، شهادة تشيزمان صاحب مخبز يبيع بالسعر الكامل، ص 108.

(*) (Guild, Zunft) تنظيمات أو نقابات حرفية مغلقة كطوائف، تشبه الأصناف الحرفية في الحضارة العربية. [ن.ع].

(82) جورج ريد، المرجع المذكور نفسه. في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كان الوسطاء التجاريون (الوكلاء Factors) المتغلغلون في كل المهن، يُشجَبون بوصفهم بلاءً عاماً (Public Nuisances). وهكذا ففي الجلسة الفصلية لحكام الصلح في مقاطعة سوميرست، وجهت هيئة المحلفين الكبرى (Grand Jury) مذكرة (Presentment) إلى مجلس العموم جاء فيها، من بين أمور كثيرة أن «وكلاء بلاكويل هول هؤلاء هم بلاء عام يلحق الضرر بتجارة الأقمشة وتجب مكافحتهم باعتبارهم وباءً»، (حالة الصوف الإنكليزية، إلخ، لندن، 1685، ص 6-7).

(*The Case of our English Wool* etc., London, 1685, p. 6-7).

الرأسمالي، والتمديد بلا حدود ليوم العمل، والعمل الليلي، رغم أن هذا الأخير لم يقف على قدميه فعلاً، حتى في لندن، إلّا في عام 1824[83].

وبعد هذا الذي قيل تواً، يمكن للمرء أن يفهم لماذا يصنّف تقرير اللجنة الخبّازين المياومين بين فئة العمال ذوي الأعمار القصيرة، فهم بعد أن أفلتوا، بضربة حظ، من الموت الاعتيادي لأطفال سائر شرائح الطبقة العاملة، نادراً ما يبلغون سن الثانية والأربعين. مع هذا، فإن مهنة الخبازة تعجّ على الدوام بالراغبين في العمل. ومصادر تزويد لندن «بقوى العمل» الجديدة، تنبع من اسكتلندا والمناطق الزراعية في غرب إنكلترا وأيضاً ألمانيا.

وقد نظّم الخبازون المياومون في إيرلندا، خلال سنوات 1858ـ1860، على نفقتهم الخاصة، مؤتمرات كبيرة للتحريض ضد العمل الليلي والعمل في أيام الآحاد. وانحاز الجمهور ـ كما في مؤتمر دبلن في أيار/مايو 1860 ـ إلى جانبهم بحمية إيرلندية مشهودة. وتمخض عن هذه الحركة فرض العمل النهاري فعلاً في ويكسفورد وكيلكني وكلونمل وواترفورد، إلخ.

> «وفي ليميرك، حيث يعترف الكل بأن مآسي العمال فائقة، هزمت الحركة من جراء معارضة أرباب المخابز، وكانت معارضة الخبازين من أرباب المطاحن(*) أشدّ ضراوة. وأدى الإخفاق في ليميرك إلى نكوص في أينس وتيبيراري. أما في كوك، حيث تجلت المشاعر بأعنف صورها، فقد عمد أرباب المخابز إلى ممارسة سلطانهم بطرد العمال، فألحقوا الهزيمة بالحركة. وفي دبلن أبدى أرباب المخابز أعنف مقاومة للحركة، وبتركيز النار على قادة الخبازين المياومين أفلحوا في حمل العمال على الإذعان لعمل الأحد والعمل الليلي، خلافاً لمعتقداتهم»[84].

[267] ووجهت مفوضية الحكومة الإنكليزية في إيرلندا، وهي مدججة بالسلاح، من الرأس حتى أخمص القدمين، وجهت بنبرة مخففة، موعظة جنائزية إلى أرباب المخابز القساة في دبلن وليميرك وكورك، إلخ:

---

(83) التقرير الأول، إلخ، ص VIII.

(*) (Master-bakers) هم أرباب المخابز (مالكوها) و(miller-bakers) هم الرأسماليون مالكو المطاحن المهيمنون على المخابز، وقد جرى وصف سيطرة هؤلاء على صناعة الخبز وتحويلها إلى صناعة رأسمالية في الصفحات السابقة. [ن.ع].

(84) تقرير اللجنة حول صناعة الخبز في إيرلندا لعام 1861.

«تعتقد المفوضية أن ساعات العمل محدَّدة بقوانين طبيعية لا يمكن أن تُخرق من دون التعرض للعقاب. إن أرباب المخابز إذ يرغمون عمالهم، تحت طائلة التهديد بالطرد من العمل، على خرق معتقداتهم الدينية وجرح مشاعرهم الخيِّرة، وعصيان قوانين البلاد، وازدراء الرأي العام» (هذا كله يتعلق بالعمل يوم الأحد) «إنما يستثيرون الشقاق بين العمال وأرباب العمل.. ويعرضون قدوة سيئة تشكّل خطراً على الدين والأخلاق والنظام الاجتماعي... وتعتقد المفوضية أن أي تمديد مستمر للعمل أكثر من اثنتي عشرة ساعة يشكّل اعتداء على حياة العامل الخاصة والعائلية، مما يفضي إلى عواقب أخلاقية مدمرة، وإنزال الضرر بأسرته، ومنعه من أداء واجباته العائلية كإبن وأخ وزوج وأب. فالعمل الذي يتجاوز اثنتي عشرة ساعة، ينزع إلى تقويض صحة العامل، ويلقيه في براثن شيخوخة مبكرة وموت مبكر، مما ينزل أفدح الضرر بأسرة العامل، فتحرم (are deprived) من رعاية ومؤازرة رب الأسرة حين تكون في أمس الحاجة إليهما»[85].

لقد تحدثنا حتى الآن عن إيرلندا. أما على الجانب الآخر من القنال، في اسكتلندا، فنجد أن العامل الزراعي، رجل المحراث، يحتج على تشغيله 13ـ14 ساعة في أقسى مناخ، علاوة على عمل إضافي أمده 4 ساعات يوم الأحد (في بلد يقدس عطلة الأحد)[86]! هذا في حين يمثل أمام هيئة المحلفين الكبرى في لندن للتحقيق ثلاثة

---

(85) المرجع نفسه.

(86) عقد مؤتمر عام للعمال الزراعيين في لاسوايد، قرب إدنبره، في الخامس من كانون الثاني/يناير 1866. (راجع صحيفة ووركمان أدفوكيت *Workman's Advocate*، 13 كانون الثاني/يناير 1866). إن تأسيس نقابة للعمال الزراعيين (Trade's Union)، أول الأمر في اسكتلندا، أواخر 1865، يُعدّ حدثاً تاريخياً. وفي بوكنغهام شاير، وهي أكثر المقاطعات الزراعية تعرضاً للظلم في إنكلترا، أعلن العمال الأجراء إضراباً كبيراً في آذار/مارس 1867 مطالبين بزيادة الأجر الأسبوعي من 9-10 شلنات إلى 12 شلناً. [يتضح مما تقدم أن حركة البروليتاريا الزراعية في إنكلترا، التي كانت قد سحقت سحقاً منذ قمع تظاهراتها العنيفة بعد عام 1830، وخصوصاً منذ العمل بقانون الفقراء الجديد، بوزت مجدداً في الستينات، واكتسبت في نهاية المطاف عنفواناً كبيراً في عام 1872. وسأعود إلى هذا الموضوع في المجلد الثاني، كما سأتطرق إلى الكتب الزرقاء التي صدرت منذ عام 1867 حول وضع العمال الزراعيين في إنكلترا ـ **إضافة إلى الطبعة الثالثة**].

من عمال سكك الحديد ـ وهم ناظر ركاب، وسائق قاطرة، وعامل إشارات. لقد وقع حادث مروع على الخط الحديدي نقل مئات المسافرين إلى العالم الآخر. وكان إصبع الاتهام يشير، إلى أن إهمال هؤلاء العمال هو سبب الكارثة. وأعلن العمال بصوت واحد، أمام هيئة المحلفين، أن عملهم، قبل 10 أو 12 سنة، لم يكن يستمر غير 8 ساعات في اليوم الواحد. وقد مُدِّد هذا العمل خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة إلى 14 و18 ثم 20 ساعة، وعلى وجه الخصوص حين يشتد زخم هواة السفر، كما هو الحال لدى تسيير قطارات النزهة، فيستمر عملهم 40 أو 50 ساعة دون استراحة. غير أنهم بشر عاديون وليسوا مردة جبابرة(*). فعند لحظة معيّنة تخونهم قوة العمل، ويستحوذ عليهم الخدر، وتكفّ أدمغتهم عن التفكير، وعيونهم عن الرؤية. وردّ عليهم «عضو هيئة المحلفين البريطانية الموقر» حتى العظام (respectable British Juryman)، بقرار يحيلهم إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل غير العَمْد (manslaughter)، مع «ملحق» رقيق الحاشية أضيف للقرار، يعبّر عن الرجاء الورع في أن يكون أساطين رأس المال في سكك الحديد، أكثر بذخاً في المستقبل بشراء عددٍ كافٍ من قوى العمل، وأكثر «زهداً» أو «تقشفاً» أو «تقتيراً» في استنزاف ما اشتروا من قوة العمل(87). [268]

(*) حرفياً (Cyclops, Zyklopen) المارد الجبار الذي يرد ذكره في الأوديسة. [ن.ع].

(87) صحيفة رينولدز *Reynolds Paper*، [21] كانون الثاني/يناير 1866ـ كانت هذه الصحيفة نفسها تنشر كل أسبوع تحت عناوين صارخة (Sensational headings) مثل حوادث مريعة قاتلة (Fearful and Fatal accidents) ومآسي مروعة (Appalling tragedies)، إلخ، قائمة كاملة بكوارث تصادم القطارات. ويعلق أحد العمال في خط نورث ستافورد شاير على ذلك بقوله: «يعرف الجميع ما هي الحوادث التي تقع حين لا يكون سائق القاطرة أو وقاد المرجل متيقظاً على الدوام. وكيف يتسنى ذلك لامرئ أرهق بالعمل 29 أو 30 ساعة، وهو معرض لتقلبات الطقس ولم يتمتع باستراحة. لنأخذ المثال التالي الذي يتكرر حدوثه مراراً: شرع وقاد القاطرة بالعمل في ساعة مبكرة جداً من صباح الاثنين. وحين أتمّ ما يُدعى بيوم عمل، يكون قد خدم 14 ساعة و50 دقيقة. وقبل أن يتسنى له شرب الشاي، دُعي للخدمة ثانية... وفي هذه المرة عمل 14 ساعة و25 دقيقة فبات المجموع 29 ساعة و15 دقيقة دون انقطاع. وتوزع عمله على بقية أيام الأسبوع بالصورة التالية: ـ الأربعاء 15 ساعة، الخميس 15 ساعة و35 دقيقة، الجمعة 14 ساعة ونصف، السبت 14 ساعة و10 دقائق، وبهذا بلغ مجموع العمل الأسبوعي 88 ساعة و40 دقيقة. وبوسعك الآن يا سيدي، أن تتخيل مدى دهشته حين تلقى أجراً عن $6\frac{1}{4}$ يوم لقاء مجمل ساعاته. وظنّ الوقاد أن ثمة خطأ في الحساب، فقصد المحاسب... وسأل عما يُقصَد بيوم

ومن بين جمهرة العمال من كل لون وشاكلة، وكل مهنة، وكل عمر وجنس، الذين يتدافعون من حولنا في هرج أكبر من تدافع أرواح الموتى حول أوديسيوس (أوليسيس)، والذين نرى عليهم من أول نظرة ـ من دون الرجوع إلى الكتب الزرقاء التي يتأبطونها ـ سيماء العمل المرهق، من بين هذه الجمهرة نختار نموذجين يثبت تباينهما الصارخ أن [269] جميع البشر متساوون عند رأس المال ـ وهما صانعة قبعات وحدّاد.

في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيو 1863، نشرت جميع الصحف اللندنية تعليقاً بعنوان «صارخ» (sensational): «موت لمجرد الإفراط في العمل» (Death from simple overwork). وكان التعليق يدور حول موت صانعة القبعات ماري آن والكلي، وهي يافعة في العشرين، في مؤسسة راقية لصنع الأزياء، تستثمرها سيدة تحمل اسماً لطيفاً: أليزا. وبذلك اكتشفوا القصة القديمة المكرورة[88]. كانت هاته الفتيات يعملن، بصورة وسطية، $16\frac{1}{2}$ ساعة، أما في المواسم فيشتغلن 30 ساعة دون انقطاع، وتنتعش «قوة العمل» الخائرة بما يقدم إليها أحياناً من شراب الشيري أو البورتو أو القهوة. ويومها كان الموسم في الذروة. وكان الأمر يقتضي أن تُبتدع، في غمضة عين، فساتين زاهية لسيدات نبيلات دُعين إلى حفلة راقصة تُقام على شرف أميرة ويلز المستوردة حديثاً. انهمكت ماري آن والكلي في العمل دون انقطاع 26 ساعة ونصف هي و60 فتاة أخرى، كل 30 فتاة يعملن في غرفة واحدة لا توفر غير ثلث كمية الهواء اللازمة لهن مقاساً بالأقدام المكعبة. وفي الليل، كنّ ينمن أزواجاً في كوخ حقير مزرٍ، قُسِّم إلى زرائب نوم بقواطع [270] من ألواح خشبية[89]. هذا هو الحال في واحدة من أرقى مؤسسات صنع الأزياء في

= العمل، فقيل له إنه 13 ساعة (وهذا يساوي 78 في الأسبوع).. وعندئذ طالب بأجر عمله الإضافي الذي تجاوز الثمانية وسبعين ساعة في الأسبوع. لكنهم رفضوا. غير أنهم قالوا في آخر الأمر إنهم سيدفعون له ربعاً إضافياً، أي 10 بنسات (أقل من عشرة غروشنات فضية)». (صحيفة رينولدز، عدد 4 شباط/فبراير، 1866).

(88) راجع: فريدريك إنجلز، المرجع المذكور نفسه، ص 253-254.

(89) صرّح الدكتور ليذبي المستشار الطبي لهيئة الصحة العامة (Board of Health) قائلاً: «إن الحد الأدنى من الهواء اللازم للإنسان البالغ ينبغي أن يكون 300 قدم مكعب في غرفة النوم، و500 قدم مكعب في غرفة الجلوس». وقال الدكتور ريتشاردسون، وهو رئيس الأطباء في أحد مستشفيات لندن: «إن عاملات الإبرة على اختلاف أشكالهن، من صانعة القبعات، إلى خيّاطة الفساتين، إلى الخيّاطة الإعتيادية، يعانين من ثلاثة مصائب ـ العمل المفرط، نقص الهواء،

لندن. سقطت آن ماري والكلي فريسة المرض يوم الجمعة، وماتت يوم الأحد، قبل أن تنجز القطعة التي كانت بيدها، مما أثار دهشة مدام أليزا. وأفاد الدكتور كيز، الذي دُعي إلى فراش الموت بعد فوات الأوان، أمام هيئة محلفي التحقيق في حوادث الوفاة (Coroner's Jury)، بصراحة وافية، أن:

«ماري آن والكلي توفيت من جراء ساعات عمل طويلة في ورشة عمل مكتظة أكثر مما ينبغي، وفي غرفة نوم ضيقة جداً وسيئة التهوئة».

ولتلقين الدكتور كيز درساً في اللياقة، أعلنت هيئة المحلفين المذكورة في قرارها أن:

«المرحومة توفيت بالسكتة الدماغية، ولكن ثمة داع للخشية من أن العمل المرهق وازدحام ورش العمل قد عجلا بالوفاة، إلخ.».

وهتفت صحيفة مورننغ ستار، لسان حال كوبدن وبرايت، نصيري التجارة الحرة:

«إن عبيدنا البيض، الذي يقودهم الكدح إلى القبر، غالباً ما يذوون ويموتون بلا ضجيج»[90].

---

* ونقص التغذية أو سوء الهضم... إن عمل الإبرة بوجه عام... يناسب النساء أكثر من الرجال قطعاً. ولكن من مساوئ المهنة، خصوصاً في العاصمة، أنها احتكار يهيمن عليه زهاء 26 رأسمالياً يستطيعون، بفضل السطوة النابعة من رأس المال (that spring from capital)، جني المال باعتصار التوفير من العمل عنوة (force economy out of labour). يقصد أنهم يحققون التوفير بتبذير قوة العمل. وهذه السطوة محسوسة عند الطبقة كلها. وإذا استطاعت صانعة ثياب أن تكوّن دائرة صغيرة من الزبائن فإن المنافسة الشديدة ترغمها على العمل، في بيتها، حتى الموت كي تصمد في مواقعها، وينبغي لها بالضرورة أن تفرض هذا العمل المفرط نفسه على من تستأجر من عاملات يساعدنها، وإذا لم تفلح في ذلك، أو لم تؤسس ورشة مستقلة، اضطرت إلى العمل في مؤسسة قائمة، حيث لا يكون العمل أقل، ولكن الأجر مضمون. وإذ تنحدر إلى هذا الوضع، فإنها تصبح مجرد أمَة مُستعبَدة، تتقاذفها تقلبات المجتمع. فهي اليوم في البيت، في غرفة تتضور جوعاً، أو تكاد، وغداً تكدح 15 أو 16، بل حتى 18 ساعة من 24 ساعة في هواء لا يطاق، وبطعام لا تستطيع المعدة له هضماً، حتى وإن كان جيداً، بسبب الافتقار إلى الهواء النقي. هذه هي الضحايا التي يقتات عليها السل، فما من سبب لهذا المرض غير الهواء الفاسد». (الدكتور ريتشاردسون، العمل والعمل المفرط في مجلة العلم الاجتماعي، عدد 18 تموز/يوليو، 1863).
(Dr. Richardson, *Work and Over-work, in Soical Science Review*, 18 July, 1863).

(90) مورننغ ستار، 23 حزيران/يونيو 1863 ـ انتهزت صحيفة تايمز الفرصة للدفاع عن مالكي العبيد الأميركان ضد برايت وشريكه، وقالت في افتتاحية لها بتاريخ 2 تموز/يوليو 1863: «يعتقد

إن:

[271] «العمل حتى الموت ليس شعار الساعة في ورش صانعات الأزياء فحسب، وإنما في ألف مكان آخر، بل، أكاد أقول، في كل مكان حيث توجد صنعة مزدهرة... لنأخذ الحداد مثلاً. إذا صدق الشعراء، فليس ثمة إنسان يفيض بالقوة والمرح كالحداد؛ إنه يستيقظ باكراً ويقدح الشرار قبل بزوغ الشمس، وهو يأكل ويشرب وينام من دون أن يجاريه أحد. وإذا عمل باعتدال، فإنه يكون في أفضل الأوضاع البشرية من الناحية البدنية. ولكن لنتبع الحداد إلى المدينة أو البلدة لنرى عبء العمل على هذا الرجل القوي، والموقع الذي يحتله في سجل معدل الوفيات في بلاده. نجد في ماريلبون» (أحد أكبر إحياء لندن) «أن الحدادين يموتون بنسبة 31 من كل ألف سنوياً، وهذا الرقم يتجاوز معدل وفاة البالغين من الذكور في عموم البلاد بمقدار 11. إن هذه المهنة، وهي فن غريزي من الفنون البشرية تقريباً، وفرع لا غبار عليه من فروع النشاط البشري، قد جعلها مجرد الإفراط في العمل مهلكة للإنسان. إن بوسعه أن يضرب

= الكثيرون منا أنه ما دمنا نشغل الفتيات الشابات حتى الموت، مستخدمين سوط الجوع بدلاً من فرقعة الكرباج، كأداة للقسر، فنحن نكاد لا نملك أيما حق في أن نطارد، بالحديد والنار، الأسر التي وُلِدت وهي مالكة للعبيد، فهذه، على الأقل، تطعم عبيدها جيداً، ولا تثقل عليهم العمل». وبالنبرة نفسها، وبخت صحيفة ستاندارد *Standard* وهي لسان حال حزب المحافظين، نيافة نيومان هال، فقالت: «إنه ينبذ مالكي العبيد من الكنيسة، لكنه يقيم الصلاة مع أولئك اللطيفين الذين يرغمون سائقي العربات العامة وقاطعي التذاكر في لندن، إلخ، من دون وخز ضمير، على العمل 16 ساعة في اليوم لقاء أجر لا يرضى به الكلب». وأخيراً تكلم عالم الغيب توماس كارلايل(*) الذي قلت عنه عام 1850 «ذهبت العبقرية إلى الشيطان وبقيت العبادة». فهو يختزل الحدث التاريخي العظيم المعاصر، وأعني به الحرب الأهلية الأميركية، إلى استعارة رمزية تافهة، وينزل به إلى هذا الدرك وهو أن بطرس الشمال يريد أن يحطم رأس بولس الجنوب بكل ما لديه من قوة، لأن بطرس الشمال يستأجر العامل «اليوم»، وبولس الجنوب يستأجره «مدى الحياة». (مجلة ماكميلان، آب/أغسطس، 1863).

(*Macmillan's Magazine, Ilias Americana in nuce,* August, 1863).

وهكذا فإن فقاعة عطف المحافظين على عمال المدن ـ وليس عمال الريف بأي حال انفجرت آخر الأمر. لب ذلك كله أن قالوا: هذا استعباد.

(*) يشير ماركس هنا إلى مقالة عرض فيها كتاب كارلايل الموسوم كراسات اليوم الآخر *Latter-day Pamphlets* في صحيفة نويه راينيشه تسايتونغ، نيسان/إبريل، 1850. [ن. برلين].

كذا عدد من الضربات بالمطرقة، وأن يخطو كذا خطوة، وأن يتنفس كذا مرة، وأن ينتج كذا مقدار من العمل، ولنقل إنه يعيش وسطياً 50 سنة. ولكنه يُدفع لأن يضرب كذا عدد من الضربات زيادة، وأن يمشي كذا خطوة أكثر، وأن يتنفس كذا مرة أكثر، والحصيلة أن عليه أن يزيد من إنفاق حياته بنسبة الربع. ها هو يؤدي الجهد المطلوب، والنتيجة أنه ينجز، في فترة معيّنة من الوقت، عملاً أكثر من ذي قبل بنسبة الربع، ولكنه يموت في السابعة والثلاثين بدل أن يموت في الخمسين»[91].

رابعاً ـ العمل النهاري والعمل الليلي ـ نظام المناوبة

إن رأس المال الثابت، ونعني وسائل الإنتاج، منظوراً إليه من زاوية إنماء القيمة ذاتياً، لا يوجد إلّا لامتصاص العمل، ومع كل قطرة عمل يمتص كمية تناسبها من العمل الفائض. وحينما يفشل في أداء هذه الوظيفة، فإن وجوده المحض يلحق بالرأسمالي خسارة سلبية، فهو يمثل، خلال الزمن الذي يرقد فيه هامداً بلا حراك، سلفة عديمة الفائدة من رأس المال. وتصبح هذه الخسارة موجبة منذ أن تقتضي فترة التوقف مصاريف إضافية للبدء بالعمل من جديد. إن تمديد يوم العمل إلى ما وراء حدود النهار الطبيعي، ودمجه بالليل، لا يعمل إلّا كمخفف للآلام. فهو لا يروي إلّا قليلاً، ظمأ الغول الرأسمالي إلى دم العمل الحي. وعلى هذا، فالاستحواذ على العمل 24 ساعة في اليوم، نزوع ماثل في صلب الإنتاج الرأسمالي. ولكن بما أنه يستحيل جسدياً امتصاص قوة العمل الواحدة نفسها باستمرار ليلاً ونهاراً، فإن تذليل هذه العقبة الطبيعية، يقتضي مناوبة العمال الذين تستهلك قواهم نهاراً والذين تستهلك قواهم ليلاً. ويمكن تحقيق هذا [272] التناوب بطرق شتى، كأن يقوم قسم من العمال بالخدمة نهاراً خلال أسبوع، وبالخدمة ليلاً خلال الأسبوع الذي يليه. ومن المعروف أن نظام المناوبة هذا، أي اقتصاد التناوب، كان سائداً في عنفوان شباب صناعة القطن الإنكليزية وغيرها، وما يزال مزدهراً، في الوقت الحاضر، في صناعة غزول القطن في محافظة موسكو وفي أماكن أخرى. إن عملية الإنتاج التي تستمر (24) ساعة في اليوم هي نظام قائم حتى يومنا هذا في الكثير من فروع الصناعة في بريطانيا العظمى التي لا تزال «حرة»، من بينها أفران صهر المعادن، وصناعات طرق الحديد، ومعامل تصفيح المعادن، وغيرها من مصانع

(91) الدكتور ريتشاردسون، المرجع المذكور نفسه.

التعدين في إنكلترا وويلز واسكتلندا. وتشتمل عملية العمل، هنا، على العمل 24 ساعة في اليوم خلال أيام العمل الست الأولى من الأسبوع علاوة على 24 ساعة يوم الأحد في حالات كثيرة. ويتألف العمال من رجال ونساء، راشدين وأطفالاً من كلا الجنسين، وتتراوح أعمار الأطفال والأحداث بين جميع الدرجات الوسيطة التي تبدأ من سن الثامنة (وأحياناً من سن السادسة) حتى الثامنة عشرة[92]. وفي بعض فروع الصناعة تعمل الفتيات والنساء ليلاً بصورة مختلطة مع الرجال[93].

وإذا نحينا جانباً تأثير العمل الليلي[94]، المضر بوجه عام، نجد أن الأمد الزمني

---

(92) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، لندن، 1864، ص IV، V، VI.

(93) «في كل من سترادفورد شاير وجنوب ويلز، تُستَخدم فتيات ونساء في مناجم الفحم وعلى أكوام فحم الكوك، لا في النهار وحده بل في الليل أيضاً. ووصفت هذه الممارسة، مراراً، في التقارير المرفوعة إلى البرلمان بأنها تقترن بشرور كثيرة مرذولة. فهاته الإناث العاملات مع الرجال، يصعب تمييزهن عن الذكور في اللباس، وهن ملطخات بالأوساخ والدخان، ومعرضات لانحطاط الأخلاق بسبب فقدان الاحترام للنفس، وهو ما ينجم عن مزاولة مهنة لا يجمعها بالأنوثة جامع». (المرجع نفسه رقم 194 ص 26، قارن أيضاً مع التقرير الرابع (1865) رقم 61، ص 13). والوضع مماثل في صناعات الزجاج.

(94) أشار أحد أرباب مصانع الفولاذ التي تستخدم الأطفال في العمل الليلي قائلاً: «من طبيعة الأمور تماماً أن الأولاد الذين يعملون ليلاً لا يستطيعون النوم ولا التمتع بقسط مناسب من الراحة نهاراً، بل يعمدون إلى اللعب والجري هنا وهناك». (المرجع نفسه، التقرير الرابع، رقم 63، ص 13). وعن أهمية نور الشمس لصيانة الجسم ونموه، يكتب أحد الأطباء قائلاً: «إن النور يفعل فعله مباشرة في أنسجة الجسم فيمنحها المتانة والمرونة. وحين تفتقر الحيوانات إلى القدر الكافي من النور تصاب عضلاتها بالرخاوة وانعدام المرونة، وتفقد طاقة الأعصاب قوتها بسبب ضعف المحفزات، أما اكتمال جميع أنواع النمو فيبدو أنه يفسد... وبالنسبة للأطفال فإن تعرضهم لوفرة من النور خلال النهار، ولأشعة الشمس المباشرة خلال شطر منه، أمر شديد اللزوم لصحتهم. فالنور يساعد في توليد دم جديد حيوي، ويصلّب الألياف منذ أن تتكون. ويفعل النور فعله في تحفيز أعضاء البصر، ويقوم عن هذا الطريق بتنشيط فعالية مختلف وظائف الدماغ». ويكتب الدكتور و. سترينج، رئيس الأطباء في مستشفى ورشستر العام، والذي اقتبسنا الفقرة المذكورة أعلاه من مؤلفه حول «الصحة» (1864)[*]، يكتب في رسالة إلى السيد وايت، وهو أحد المفوضين قائلاً: «سنحت لي في السابق فرص كثيرة في لانكشاير، لملاحظة عواقب العمل الليلي على الأطفال، وبوسعي القول دون تردد، خلافاً لما يؤكده بعض أرباب العمل من مزاعم، إن الأطفال الذين تعرضوا لعمل الليل سرعان ما تدهورت صحتهم». (المرجع السابق، رقم 284،

لعملية الإنتاج الذي لا ينقطع لحظة خلال 24 ساعة، يوفر فرصة رحبة لتجاوز حدود يوم [273] العمل الإسمي. ففي فروع الصناعة المرهقة التي مرّ ذكرها، مثلاً يتألف يوم العمل الرسمي من 12 ساعة لكل عامل سواء في الليل أم النهار. غير أن تشغيل العمال بما يفوق هذا الحد في حالات كثيرة أمر «مرعب حقاً»[95] (truly fearful) على حد تعبير التقرير الرسمي الإنكليزي.

ويمضي التقرير قائلاً:

«إنه لمن المستحيل على أي عاقل أن يدرك بأن العمل الجسيم، الموصوف في الفقرتين التاليتين، إنما يؤديه أولاد تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة... من دون أن يتوصل، على نحو لا مردّ له، إلى الاستنتاج بأن هذا التجاوز في استخدام صلاحية الأبوين وأرباب العمل لا يمكن أن يُسمح له بالاستمرار بعد الآن»[96].

«إن الممارسة التي تجعل الأولاد يعملون، بأية حال، في وجبات الليل والنهار، سواء كان العمل يسير سيره المعتاد، أم كان ملحاً، تفضي لا محالة إلى فتح الباب لتمديد ساعات العمل تمديداً مفرطاً في أحيان غير قليلة. والحق أن هذا التمديد، لا يتّسم في بعض الأحوال بالقسوة فحسب بل يصعب تصديقه بالنسبة للأطفال. وبوجود عدد من الأولاد، يصادف مراراً أن يتغيب هذا أو ذاك لسبب من الأسباب. وحين يقع ذلك يُستعاض بصبي أو أكثر من الحاضرين ليتولوا العمل محل المتغيبين في وجبة عمل جديدة. أما كون هذا النظام شائعاً تماماً فذلك ما يتضح... من إجابة مدير مصنع كبير للصفائح عن سؤال وجهته له بصدد الكيفية التي يجري بها سد الفراغ في حالة تغيب الأولاد عن وجبة العمل، حيث قال: ـ «أجرؤ على القول، يا سيدي، إنك تعرف الأمر كمعرفتي به». ثم أقرّ بالحقيقة[97].

= ص 55). إن تحول هذه المسألة إلى موضوع مثير للجدل الجدي، يبين بوضوح مدى تأثير الإنتاج الرأسمالي في «الوظائف الدماغية» للرأسماليين وخدمهم (retainers).

(*) و. سترينج، المنابع السبعة للصحة، لندن، 1864، ص 84.

(W. Strange, *The Seven sources of health*, London, 1864, p. 84).

(95) المرجع السابق، رقم 57، ص XII.

(96) المرجع نفسه، التقرير الرابع (1865) رقم 58، ص XII.

(97) المرجع نفسه.

«وفي مصنع للصفائح حيث تمتد ساعات العمل الأصلية من السادسة صباحاً إلى الخامسة والنصف مساء، كان ثمة صبي قد اشتغل أربع ليال في الأسبوع حتى الثامنة والنصف مساء في أقل تقدير... ودام ذلك ستة أشهر. وثمة صبي آخر، في التاسعة، كان يعمل في بعض الأحيان طوال ثلاث نوبات عمل متصلة أمد الواحدة اثنتي عشرة ساعة، وحين بلغ العاشرة من العمر، أخذ يعمل على مدى نهارين وليلتين بصورة متصلة». وهناك صبي ثالث «هو الآن في العاشرة... كان يعمل من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل لثلاث ليال متصلة، وحتى التاسعة مساء في الليالي الثلاث الأخرى». «وصبي آخر في الثالثة عشرة... يعمل من السادسة مساء حتى الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي خلال أسبوع العمل كله، وأحياناً يستمر في العمل ثلاث مناوبات مجتمعة، أي من صباح الاثنين حتى مساء الثلاثاء». «وآخر، في الثانية عشرة من عمره الآن، ظل يعمل في مصهر للحديد في ستافلي من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل لأسبوعين متتاليين، ولم يعد في استطاعته الاستمرار في ذلك». «جورج الينزوورث وله من العمر 9 سنوات، وقد جاء إلى هنا يوم الجمعة الماضي ليعمل في قبو الخزن، يقول: ـ كان علينا في الغداة أن نبدأ العمل منذ الثالثة فجراً، وهكذا بقيت هنا طوال الليل. فأنا أسكن على بعد خمسة أميال من هنا. نمت على أرضية فرن الصهر العلوية، تحتي مئزر، وفوقي سترة صغيرة، وفي اليومين التاليين جئت إلى هنا في الساعة السادسة صباحاً. أواه! إن الحرارة خانقة في هذا المكان. قبل أن أجيء إلى هنا، زاولت العمل نفسه على مدى عام تقريباً في مصنع يقع في الريف. وهناك أيضاً كنت أبدأ عملي في الثالثة من صباح السبت ـ لكن المصنع كان قريباً من بيتنا، وكان باستطاعتي الذهاب للنوم في بيتنا. وفي الأيام الأخرى كنت أبدأ العمل منذ السادسة صباحاً، وأنتهي منه نحو السادسة أو السابعة مساء» إلخ[98].

[274]

(98) المرجع نفسه، ص XIII. وبالطبع فإن مستوى تعليم «قوى العمل» هذه لا بدَّ من أن يكون على النحو الذي يظهر في الحوارات التالية التي جرت مع أحد مفوضي التحقيق: جيريميا هاينس

دعونا نستمع الآن إلى رأي رأس المال في نظام العمل 24 ساعة في اليوم. [275] وبالطبع فإنه لا ينبس ببنت شفة عن هذا النظام في شكله المتطرف، ويتغاضى عن تجاوزاته «القاسية التي لا تصدق» في تمديد يوم العمل. إنه لا يتحدث عن هذا النظام إلّا في شكله «الاعتيادي».

إن أصحاب مصانع الفولاذ، السادة نايلور وفيكرز، اللذين يستخدمان ما بين 600 إلى 700 شخص، بينهم 10 في المائة دون الثامنة عشرة، ومن هذه النسبة ثمة فقط 20 ولداً دون الثامنة عشرة يعملون في مجموعة الوجبات الليلية، يفصحان عن آرائهما على النحو التالي:

«إن الأولاد لا يعانون من الحرارة. ولعل درجة الحرارة تتراوح بين

= ـ وله من العمر 12 عاماً ـ يقول: «أربع مرات أربعة تساوي ثمانية، وأربع أربعات (4 fours) تساوي ستة عشر، والملك هو ذلك الذي يملك كل المال والذهب (A king is him that has all the money and gold). عندنا ملك (قيل إنه ملكة) يسمونه الأميرة ألكسندرا. ويُقال إنها تزوجت من ابن الملكة. وابن الملكة هو الأميرة ألكسندرا. إن الأميرة رجل».

وليم تيرنر عمره 12 عاماً ـ يقول: «لا أعيش في إنكلترا. أظن أنها بلد، ولكنني لم أكن أعرف عنها شيئاً من قبل».

جون موريس ـ عمره 14 عاماً ـ يقول «سمعت من يقول بأن الله خلق العالم، وأن البشر غرقوا جميعاً ما عدا واحد، ويُقال إن هذا الواحد طائر صغير».

وليم سميث ـ 15 عاماً ـ «الله خلق الرجل، والرجل خلق المرأة».

إدوارد تايلور ـ 15 عاماً ـ «لا أعرف شيئاً عن لندن».

هنري ماثيومان ـ 17 عاماً ـ «سبق أن ذهبت إلى الكنيسة، ولكنني انقطعت عنها كثيراً في الفترة الأخيرة. يوجد إنسان يلقون المواعظ حوله واسمه يسوع المسيح، ولا أستطيع تذكر أسماء الآخرين، ولا أعرف شيئاً عن هذا اليسوع. إنه لم يصلب، بل مات كما يموت الناس. ولكنه كان يختلف عن هؤلاء الناس من بعض النواحي، لأنه كان أكثر تقوى من بعض النواحي، والآخرون ليسوا كذلك». (He was not the same as other people in some ways, because he was religious in some ways, and others isn't) (المرجع نفسه، ص 15). «الشيطان شخص طيب. ولا أعرف أين يعيش» «كان المسيح رجلاً شريراً» («The devil is a good person. I don't know where he lives.» «Christ was a wicked man»). «هذه البنت تهجت كلمة الرب (God) بالمقلوب، فتلفظتها كلباً (Dog)، ولم تكن تعرف اسم الملكة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص 55، حاشية رقم 278).

وهذا الوضع نفسه قائم في صناعات الزجاج والورق كما في صناعات التعدين التي سبق ذكرها.

86 إلى 90 درجة... إن المستخدمين يعملون ليل نهار على وجبات متناوبة عند المصهر وآلات التصفيح، ولكن بقية أقسام العمل تعمل نهاراً، أي من السادسة صباحاً حتى السادسة مساءً. وفي المصهر يجري العمل من الساعة 12 حتى الساعة 12. ويعمل بعض المستخدمين دوماً، في الليل من دون الانتقال من عمل الليل إلى عمل النهار... ولا نجد أي اعتلال في الصحة» (صحة السادة نايلور وفيكرز؟) «ما يميز أولئك الذين يعملون في الليل بانتظام، عن أولئك الذين يعملون نهاراً. ولعل بوسع الناس، عندما يتمتعون بفترة ثابتة معيّنة للراحة، أن يناموا نوماً أفضل مما لو كانت فترة الراحة هذه متغيرة... وثمة زهاء 20 ولداً دون الثامنة عشرة يعملون في الوجبات الليلية... ولا يسعنا الاستغناء (not do well) عن تشغيل الفتيان دون سن 18 في عمل الليل. وأي اعتراض

= ففي مصانع الورق، حيث يجري العمل بواسطة الآلات، فإن العمل الليلي هو القاعدة المعمول بها في كل الأعمال، عدا عملية فرز الخرق. وفي بعض الأحيان يمضي العمل الليلي دون انقطاع في مناوبات، على امتداد الأسبوع كله، ابتداء من ليل الأحد، عادة، وحتى منتصف ليل السبت اللاحق. والعمال الذين يزاولون العمل يكدّون 5 أيام لمدة 12 ساعة في اليوم الواحد، و18 ساعة في اليوم الأخير، أما عمال الوجبة الليلية فيعملون 5 ليال، مقدار 12 ساعة كل ليلة، و6 ساعات في الليلة الأخيرة كل أسبوع. وفي حالات أخرى، تشتغل كل وجبة 24 ساعة دون انقطاع بالتناوب فتعمل وجبة 6 ساعات يوم الاثنين و18 ساعة يوم السبت لاستكمال الساعات الأربع والعشرين. وثمة حالات أخرى يسود فيها نظام وسيط، يعمل فيه جميع العاملين في مصانع الورق الآلية من 15 إلى 16 ساعة كل يوم على مدى الأسبوع.

وهذا النظام، كما يقول المفوض لورد يبدو أنه يجمع في آن واحد شرور مناوبات الـ 12 ساعة وشرور مناوبات الأربع وعشرين ساعة. فالأطفال دون سن الثالثة عشرة، والفتيان ممن هم دون الثامنة عشرة، والنساء، يعملون جميعاً بموجب نظام العمل الليلي هذا. وفي ظل نظام العمل لمدة 12 ساعة، يُرغم هؤلاء أحياناً على العمل ضعف المدة، أي 24 ساعة، بحجة تغيب من يحل محلهم. وتثبت الشهادات أن الأولاد والفتيات غالباً ما يؤدون عملاً إضافياً، يمتد إلى 24 بل حتى 36 ساعة من كدح مرهق لا ينقطع لحظة. وفي «العمل المتواصل» الرتيب لصقل الزجاج نجد فتيات في الثانية عشرة يعملن 14 ساعة في اليوم طوال الشهر «دون أية استراحة أو توقف منتظم باستثناء مرتين أو 3 مرات، في الأكثر، من التوقف نصف ساعة لتناول وجبات الطعام». وفي بعض المصانع التي هجرت العمل الليلي تماماً، نجد أن العمل يُمدَّد بإفراط إلى حد مفزع «وذلك يحدث غالباً، في أقذر الأعمال وأشدها سخونة ورتابة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، 1865، ص 38-39).

على ذلك سيفضي إلى زيادة تكاليف الإنتاج... فالعثور على مساعدين ورؤساء ماهرين لكل قسم من أقسام المصنع أمر عسير، أما الفتيان فيمكن الحصول على أي عدد منهم بيسر... وبالطبع فإن المسألة، أي: [276] وضع القيود على العمل الليلي، ضئيلة الأهمية أو لا تعنينا كثيراً نظراً لضآلة نسبة الأولاد الذين نستخدمهم في هذا العمل»(99).

وفي مؤسسة السادة جون براون وشركاه للحديد والفولاذ، وهي مؤسسة تستخدم 3 آلاف عامل بين رجل وولد، ويجري جانب من عملها، أي أثقل أعمال الحديد والفولاذ، «في مناوبات نهارية وليلية»، نجد السيد ج. إيليس يصرّح قائلاً: إنهم يستخدمون صبياً واحداً أو صبيين مقابل كل عشرين أو أربعين رجلاً في أعمال الفولاذ الشاقة. وتستخدم المؤسسة 500 صبي دون سن 18، ثلثهم، أي 170 صبياً، دون الثالثة عشرة. ويقول السيد إيليس تعليقاً على التعديل المقترح للقانون:

«لا أظنّ أن ثمة اعتراض كبير (very objectionable) على تحريم اشتغال من هم دون الثامنة عشرة أكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد. ولكننا لا نظن أن بالوسع وضع خط فاصل يحظر تشغيل الأولاد ليلاً ابتداء من سن الـ 12 فما دون. غير أننا سنتقبل منعنا من استخدام أولاد دون الثالثة عشرة أو حتى أولاد في الرابعة عشرة من العمر، مفضلين ذلك على منعنا من استخدام الأولاد الذين نشغلهم الآن ليلاً. فالأولاد العاملون في وجبات النهار ينبغي أن يأخذوا دورهم في الوجبات الليلية أيضاً، لأن الرجال لا يستطيعون العمل في الوجبات الليلية فقط، فذلك يدمّر صحتهم... وعلى أي حال، نظن أن التناوب على العمل الليلي بين أسبوع وآخر ـ لا يلحق ضرراً بالصحة».

على العكس من ذلك نجد أن السادة نايلور وفيكرز يرون، انسجاماً مع مصلحة تجارتهم، أن أداء العمل الليلي بالتناوب مضر أكثر من العمل الليلي الدائم.

«ونحن نجد أن العمال الذين يزاولونه، يتمتعون بصحة طيبة شأن أولئك الذين يزاولون العمل النهاري فقط... إن اعتراضاتنا على حظر تشغيل الأولاد دون سن الثامنة عشرة في الليل، ترجع إلى ما يسببه ذلك من زيادة في النفقات، بيد أن هذا هو السبب الوحيد. (أية سذاجة ـ

---

(99) التقرير الرابع، إلخ، 1865، 79. ص XVI.

> مصلحية ـ كلبية!). ونعتقد أن هذه الزيادة في النفقات سوف تكون أكبر من أن تحتملها أعمالنا (the trade)، إذا ما حرصنا على سيرها بنجاح (As the trade with due regard to etc. could fairly bear!). (يا له من كلام معسول!). فثمة شح في اليد العاملة هنا، وقد نواجه نقصاً فيها إذا ما طبق قانون كهذا».

أي أن إيليس براون وشركاه قد يقعون فريسة مأزق مدمر يرغمهم على أن يدفعوا لقوة العمل قيمتها كاملة[100].

إن «مصانع سيكلوبس للفولاذ والحديد» التي يملكها السادة كاميل وشركاه، تدار على النطاق الواسع نفسه الذي تُدار به مؤسسة جون براون وشركاه، آنفة الذكر. وقد سلّم مديرها الإداري شهادة مكتوبة إلى المفوض الحكومي، السيد وايت. وحين أُعيدت إليه للمراجعة فيما بعد، وجد أن من المناسب إبقاء مسودة الشهادة طي الكتمان، غير أن [277] للسيد وايت، على أي حال، ذاكرة حادة. وقد تذكّر على وجه الدقة تماماً أن السادة سيكلوبس(*) يرون أن تحريم العمل الليلي للأطفال والصبيان «شيء مستحيل، لأنه يضارع إيقاف مصانعهم عن العمل» رغم أن نسبة الأولاد بين المستخدمين عندهم لا تزيد عن 6% دون الثامنة عشرة، و1% دون الثالثة عشرة[101].

وبصدد الموضوع نفسه يقول السيد أي.أف. ساندرسون، وهو من مصانع ساندرسون إخوان وشركاه لتصفيح وصب الفولاذ في أتركليف:

> «إن منع الأولاد دون سن الثامنة عشرة من العمل الليلي سوف يولد صعوبة كبرى، أكبرها زيادة التكاليف الناجمة عن استخدام الرجال عوضاً عن الأولاد.. ولا أستطيع أن أخمن مقدار هذه الزيادة في التكاليف، ولكن من المرجح أنها لن تكون بقدر معقول يتيح للصناعيين زيادة سعر الفولاذ، وبالتالي فإن عبئها سيقع على كاهلهم، وبالطبع» [كذا] «فإن الرجال (ما أغرب هؤلاء القوم!) سيرفضون تحمّل ذلك».

إن السيد ساندرسون لا يعرف كم يدفع للأطفال، ولكن:

> «ربما يتلقى الفتيان الصغار من 4 إلى 5 شلنات كل أسبوع... إن نوعية العمل الذي يزاوله الأولاد يتناسب بوجه عام («عام» «generally»

---

(100) المرجع السابق، 80، ص 16-17.

(*) (Syklopen) تعني أيضاً: «العمالقة». [ن.ع].

(101) المرجع السابق، 82، ص 17.

لا تعني «دائماً» بوجه خاص) مع قواهم الجسدية، وبالتالي فإننا لن نجني أي مكسب من القوة الجسدية الأكبر لدى الرجال، فهذه لن تعوض الخسارة إلّا في حالات قليلة جداً يكون فيها المعدن ثقيلاً. ولن يستسيغ الرجال ألّا يكون تحت إمرتهم أولاد، فالكبار سيكونون أقل طاعة. يُضاف إلى ذلك أن على الأولاد البدء بتعلم المهنة في سن مبكرة. والسماح للأولاد بالعمل في النهار فقط لن يحقق هذه الغاية».

لِمَ لا؟ لماذا لا يستطيع الأولاد تعلم المهنة في أثناء النهار؟ هيا، ما حجتك؟

«إن تناوب الرجال على العمل ليلاً في أسبوع، ونهاراً في أسبوع آخر، سيفصلهم عن الأولاد نصف الوقت، وبهذا سيخسرون نصف الربح الذي يجنونه منهم. فالتدريب الذي يعطونه للصبي المتمرّن يُعتبر جزءاً من الأجر المدفوع لقاء عمل الأولاد، مما يتيح للرجال الحصول على هذا العمل بسعر أدنى. إن كل رجل سوف يخسر نصف هذا الربح».

بتعبير آخر إن السادة ساندرسون سوف يضطرون إلى دفع قسم من أجور العمال الراشدين من جيبهم الخاص عوضاً عن تسديده من العمل الليلي للأولاد. وهكذا فإن ربح السادة ساندرسون سوف يهبط إلى حد معيّن، وهذا هو السبب الساندرسوني الوجيه [278] الذي يفسر عدم استطاعة الأولاد التدريب على المهنة في النهار(102). وعلاوة على ذلك، فإن العمل الليلي سوف يقع على كاهل الرجال الذين يحلون محل الأولاد، وهذا ما لا طاقة لهم على احتماله. وبرجيز الكلام وفصيحه، ستكون المصاعب من الجسامة بحيث تفضي إلى التخلي عن العمل الليلي برمته. ويقول إي.أف.ساندرسون «إن هذا الأمر سيكون مناسباً بقدر ما يتعلق الأمر بصنع الفولاذ، ولكن!»، ولكن السادة يصنعون شيئاً آخر غير الفولاذ. إن صنع الفولاذ هو مجرد ذريعة لصنع فائض القيمة. فأفران الصهر، وآلات التصفيح، إلخ، والأبنية والآلات، والحديد والفحم، وهلمجرا، لها وظيفة تتجاوز التحول إلى فولاذ. إنها موجودة هناك لامتصاص العمل الفائض، وهي بالطبع تمتص خلال 24 ساعة أكثر مما تمتص في 12 ساعة. والواقع أنها تعطي

---

(102) «في عصرنا هذا، عصر التأمل والعقل، لا يستحق المرء أيما قيمة ما لم يكن قادراً على تقديم سبب وجيه يبرر به كل شيء، حتى لو كان أكثر الأشياء سوءاً وأشدّها اعوجاجاً. فما قد أفسد في هذا العالم، إنما أفسد لأكثر المبررات وجاهة». (هيغل، [الموسوعة، المجلد الأول، المنطق، برلين، 1840]، ص249).

(Hegel, [*Encyklopädie, Erster Teil, Die Logik,* Berlin, 1840], p. 249).

آل ساندرسون، بنعمة الرب والقانون، صكّاً بوقت عمل عدد معيَّن من الأيدي العاملة قيمته كل الساعات الأربع والعشرين من ساعات اليوم، وهي إنما تفقد طابعها بوصفها رأسمالاً، وبذلك تنزل بآل ساندرسون خسارة محققة حالما تنقطع وظيفتها في امتصاص العمل.

«وعندها، سيحل بنا قدر كبير من خسارة الآلات الغالية التي تهجع ساكنة نصف الوقت؛ وللحصول على المقدار نفسه من العمل الذي نستطيع الحصول عليه وفق النظام المعمول به حالياً، يتوجب علينا مضاعفة الأبنية والتجهيزات، مما يضاعف النفقات».

ولكن لماذا يطالب آل ساندرسون هؤلاء بامتياز لا يتمتع به غيرهم من الرأسماليين ممن يقتصرون على تشغيل تلك الأبنية والآلات والمواد الخام خلال النهار، ويتركونها تهجع «ساكنة» في أثناء الليل؟

يجيب أي. أف. ساندرسون نيابة عن جميع الساندرسونيين قائلاً: «حقاً إن تلك المصانع التي تعمل خلال النهار فقط تُمنى بخسارة في الآلات، غير أن استخدام أفران الصهر يسبب لنا خسارة إضافية. فإبقاؤها موقدة يعني تبديداً في الوقود» (عوضاً عن تبديد الجوهر الحي للعمال الجاري الآن)، «وانطفاء النار هو خسارة في الوقت اللازم لإيقاد النار مجدداً وتسخين الفرن» (في حين أن خسارة وقت النوم، حتى نوم أطفال في الثامنة، هو كسب من وقت العمل تجنيه عشيرة الساندرسونيين) «كما أن هذه الأفران نفسها سوف تتضرر من تغيُّر درجات الحرارة» (في حين أن هذه الأفران عينها لا تتضرر بشيء من تغيُّر الأيدي العاملة ليل نهار)[103].

---

(103) لجنة عمل الأطفال، التقرير الرابع، 1865، رقم 85، ص 17. إن المفوض وايت يردّ على الهواجس الحذرة التي تعتري أصحاب مصانع الزجاج من أن انتظام وجبات الطعام أمر مستحيل ذلك لأن كمية الحرارة، التي تشعّها الأفران، سوف تشكل «خسارة محققة» أو «ضياعاً»، غير أن ردّ المفوض وايت لا يشابه رد أور، وسنيور، وإضرابهما، ولا يشابه رد منتحلي آرائهم الألمان التافهين من طراز روشر وأمثاله، الذين يهتزون تأثراً بـ «زهد» و«نكران ذات» و«تقتير» الرأسماليين في إنفاق أموالهم الذهبية، «وإسرافهم»، على غرار تيمورلنك، بتبديد الحياة البشرية! يقول المفوض وايت: «إن قدراً معيَّناً من الحرارة، يفوق ما هو معتاد، قد يتبدد فعلاً فيما لو ثُبتت وجبات الطعام المنتظمة، غير أن الخسارة هنا، إن قُدرت بالمال، لا تضارع الخسارة في القوة الحيوية العاملة (The waste of animal power) الآن في مصانع الزجاج في المملكة، هذه القوة

خامساً ـ النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. القوانين الإلزامية [279] بتمديد يوم العمل، منذ أواسط القرن الرابع عشر حتى أواخر القرن السابع عشر

«ما هو يوم العمل؟» كم يبلغ أمد الوقت الذي يسمح خلاله لرأس المال بأن يستهلك قوة العمل بعد دفع قيمتها اليومية؟ إلى أي مدى يمكن تمديد يوم العمل زيادة عن وقت العمل الضروري لتجديد إنتاج قوة العمل نفسها؟. لقد رأينا أن رأس المال [280] يجيب عن هذه الأسئلة: إن يوم العمل يبلغ 24 ساعة كاملة، تُستثنى منها تلك الساعات القلائل من الراحة التي تخفق قوة العمل، بدونها، إخفاقاً تاماً في تجديد خدماتها.

= التي تتبدد من أولاد في طور النمو من جراء حرمانهم من الوقت الكافي لتناول وجبات طعامهم بهدوء، وحرمانهم من فاصل راحة لهضم الطعام فيما بعد» (المرجع السابق، ص 45). وهذا يجري في سنة 1865، «سنة التقدم»! وإذا تركنا جانباً عمل الأطفال في رفع الزجاج وحمله، فإن الطفل الذي يشتغل في ورشة صنع القناني والزجاج الصوّاني، يقطع خلال أدائه للعمل ما بين 15ـ20 ميلاً (إنكليزياً) كل 6 ساعات! وغالباً ما يستمر العمل من 14 إلى 15 ساعة! وفي العديد من مصانع الزجاج، كما في معامل الغزل في موسكو، يُطبق نظام العمل المناوب، حيث تبلغ كل مناوبة 6 ساعات. «إن أطول فترة مستمرة للاستراحة، خلال الأسبوع، لا تزيد عن ست ساعات من الاستراحة المتصلة، ولكن ينبغي أن يطرح منها الوقت الذي ينفقونه في الذهاب والأياب من وإلى العمل، والاغتسال، وارتداء الملابس، وتناول الطعام، مما يترك فسحة ضيقة جداً للراحة الحق، ولا يترك مجالاً لتنشق الهواء النقي واللعب، اللهم إلّا على حساب ساعات النوم الضرورية لأولاد يزاولون عملاً مرهقاً في أماكن خانقة الحرارة... بل إن فترات النوم القصيرة عرضة للانقطاع، ما إن يعمد صبي للاستيقاظ إن كان الوقت ليلاً، كما يتقطع النوم بالضجيج، إن كان الوقت نهاراً». ويورد السيد وايت حالات اشتغل فيها ولد 36 ساعة متوالية، وحالات أخرى يرهق فيها الأولاد في الثانية عشرة من العمر بالعمل حتى الثانية فجراً، وينامون بعدها في المصنع حتى الخامسة صباحاً (أي 3 ساعات!) ليستأنفوا العمل في النهار كرة أخرى. ويقول تريمنهير وتوفنيل، واضعا التقرير العام: «إن مقدار العمل الذي يؤديه الأولاد والفتيان، والفتيات، والنساء، خلال وجبة عملهم الليلي أو النهاري (spell of labour)، خارق للعادة بالتأكيد». (المرجع السابق، ص 43-44) وفي هذه الأثناء قد يكون السيد رأس المال، في إهاب صاحب مصنع الزجاج، خارجاً في الهزيع الأخير من الليل، من ناديه الليلي، مضمخاً بـ «الزهد»، مترعاً بخمرة البورتو، ويخطى مترنحة يتجه صوب منزله، مترنماً كالأبله بنغمة رتيبة «البريطانيون، لن ولن يصبحوا عبيداً!» (Britons never, never shall be slaves!).

وعليه، فمن الجلي أن لا يكون العامل، طوال حياته بأكملها، غير قوة عمل، وأن مجمل الوقت المتاح عنده هو، وفقاً للطبيعة والقانون، وقت عمل مُكرّس لخدمة رأس المال في إنماء القيمة الذاتي. أما الوقت اللازم للتعلم، والتطور الذهني، والقيام بالواجبات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والنشاط الحر لقدراته الجسدية والذهنية، بل حتى التمتع بالراحة في عطلة الأحد (في بلد يقدس العطلة)[104] فذلك كله هراء في هراء! إن رأس المال، في اندفاعه المنفلت الأعمى، في شراهته الذئبية لنهش العمل الفائض، لا يتجاوز الحدود الأخلاقية فحسب، بل يتجاوز الحدود الجسدية القصوى ليوم العمل. إنه يغتصب الوقت الضروري لنمو الجسم وتطوره والحفاظ عليه في صحة جيدة. إنه يسرق الوقت اللازم لتنسم الهواء النقي والتمتع بأشعة الشمس. إنه يسرف في التساوم على الوقت المخصص لوجبة طعام، ويدمجه حيثما أمكن بعملية الإنتاج نفسها، بحيث يُلقم العامل طعامه كما لو كان وسيلة إنتاج صماء، أي كما يُقذف الفحم إلى المرجل وكما يُعطى الزيت والشحم للآلة. إنه يختزل ساعات النوم السليم اللازمة لاستجماع وتجديد وتنشيط القدرة الحيوية، إلى ساعات قلائل من سبات لا غنى عنه، أبداً، لأحياء كائن عضوي مُجهدٍ كليةً. فالحفاظ على قوة العمل في وضع اعتيادي ليس هو المعيار

---

(104) غالباً ما يحدث في المناطق الريفية في إنكلترا، بين حين وآخر حتى في أيامنا هذه، أن يُحكم على العامل بالسجن لتدنيس قدسية يوم الأحد. فيما لو عمل في الجنينة أمام داره. ويُعاقب هذا العامل ذاته على إخلاله بعقد العمل فيما لو تغيب عن مصنع، سواء للمعادن أو الورق أو الزجاج، يوم الأحد، حتى لو كان الباعث ورعاً دينياً. ويصمّ البرلمان قويم العقيدة، الأذن عن خرق قدسية الأحد حين يحدث ذلك في مجرى «الإنماء الذاتي لقيمة» رأس المال. وقد جاء في مذكرة رفعها (آب/أغسطس ـ 1863) العمال المياومون في حوانيت بيع الأسماك والدواجن في لندن للمطالبة بإلغاء العمل يوم الأحد، أن عملهم يستغرق 15 ساعة في المتوسط خلال أيام الأسبوع الستة الأولى، ويدوم قرابة 8ـ10 ساعات يوم الأحد. ويستفاد من المذكرة ذاتها أيضاً أن الشراهة الرقيقة عند الارستقراطيين المرائين في أيكستر هول(*) هي التي تشجع «عمل الأحد». فهؤلاء «القديسون»، المتقدون حماساً في العناية بجلودهم(**) *(in cute curanda)*، يظهرون ورعهم المسيحي بالتواضع الذي يتحملون به الإفراط في تشغيل وحرمان وجوع الآخرين. إن إذعانهم (العمال) للبطن، فاتك بهم(**) *(Obsequium ventris istis perniciosius est)*.

(*) «أيكستر هول» (Exeter Hall) بناية في لندن تعقد فيها اجتماعات الجمعيات الدينية وجمعيات البرّ. [ن. برلين].

(**) العبارتان باللاتينية، من أشعار هوراس. [ن.ع].

لتحديد أمد يوم العمل، ذلك أن أكبر إنفاق ممكن لقوة العمل في اليوم، مهما كان شاقاً [281] وقسرياً ومؤلماً، هو القاعدة التي تتحدد بها فترة رقاد العمال. إن رأس المال لا يكترث لطول حياة قوة العمل. فكل ما يعنيه هو تحديداً أن يستخلص أقصى حد ممكن من قوة العمل التي يمكن تحريكها في يوم العمل. ويبلغ مبتغاه بتقصير حياة العامل مثلما ينتزع المزارع الجشع غلّة إضافية من أرضه باستنزاف خصوبتها.

إن الإنتاج الرأسمالي، وهو في الجوهر إنتاج لفائض القيمة، وامتصاص للعمل الفائض، بتمديده يوم العمل، لا ينتج فقط تدهور قوة العمل البشرية بسلبها الشروط الذهنية والجسدية الطبيعية الموائمة لنموها وعملها فحسب. بل هو ينتج أيضاً اهتلاك هذه القوة وموتها المبكر[105]. إنه يعمل على تمديد وقت الإنتاج خلال فترة محددة بتقصير أمد حياة العامل.

ولكن قيمة قوة العمل تتضمن قيمة السلع الضرورية لتجديد إنتاج العامل، أو للحفاظ على ديمومة الطبقة العاملة. وعليه فإذا كان التمديد غير الطبيعي ليوم العمل، الذي لا بدَّ أن يسعى إليه رأس المال في اندفاعه اللامحدود إلى إنماء القيمة الذاتي، يقصّر أمد حياة العامل الفرد، ويفضي بالتالي إلى تقليص أمد حياة قوة العمل، فإن القوى المُستهلكة يجب التعويض عنها بوتيرة أسرع، مما يزيد مبلغ النفقات اللازمة لتجديد إنتاج قوة العمل، تماماً مثلما يكبر ذلك الجزء المُستهلك من قيمة الآلة الذي تنبغي إعادة إنتاجه يومياً كلما كان استهلاك الآلة أسرع. قد يبدو، إذن، أن مصلحة رأس المال تتجه نحو يوم عمل اعتيادي.

إن مالك العبد يشتري شغيله كما يشتري الحصان. فإن فَقَدَ عبده، خسر رأسمالاً لا يمكن أن يستعيده إلّا بإنفاق مبلغ جديد في سوق النخاسة.

> ولعل «حقول الرز في فرجينيا، أو مستنقعات المسيسيبي، مدمّرة لبنية الإنسان، ولكن هدر الحياة البشرية الذي تتطلبه الزراعة في هاتين الرقعتين، ليس من الضخامة بحيث لا يمكن إصلاحه بفيض الاحتياطي البشري في فرجينيا وكنتاكي. ثم إن الاعتبارات الاقتصادية التي تكفل للعبد، في ظل أوضاع طبيعية، معاملة إنسانية حين تجعل مصلحة السيد [282] المالك متطابقة مع صيانة العبد نفسه، تنقلب إلى دواعٍ لإرهاق العبد

(105) «لقد أوردنا في تقاريرنا السابقة أقوال العديد من أرباب المصانع المجربين التي تفيد بأن ساعات العمل الزائدة تنزع، لا محالة، إلى استنزاف قوة عمل الرجال قبل الأوان». (المرجع المذكور نفسه، رقم 64، ص XIII).

وإجهاده بالعمل إلى أقصى حد، منذ أن تمارس تجارة العبيد؛ فما إن يصبح بالوسع التعويض عنه على الفور من احتياطي العبيد في الخارج، حتى يصبح أمد حياته أقل أهمية من إنتاجيته ما دامت باقية. وعليه فثمة قاعدة أساسية لإدارة شؤون العبيد في البلدان التي تستورد العبيد، وهي أن الاقتصاد الأكفأ هو ذلك الذي ينتزع من الرقيق البشري (human chattel)[*]، في أقصر فترة من الزمن، أكبر ما يستطيع أداءه من العمل. وفي الزراعة الاستوائية، حيث غالباً ما تضارع الأرباح السنوية مقدار رأسمال المزارع كله، تجري التضحية بحياة الزنجي بأقصى تهور. وإن زراعة الهند الغربية، التي ما زالت منذ قرون تغلّ ثروات أسطورية، قد ابتلعت الملايين من العرق الإفريقي. وها هي ذي كوبا، التي تقدر إيراداتها بالملايين، والتي يعتبر مزارعوها بمنزلة الأمراء ، نجد فيها طبقة الأرقاء تتلقى أردأ الطعام، وتكدّ كدّاً مرهقاً لا ينقطع، فيحل الفناء المبرم بأعداد منها كل عام»[106].

هذه القصة قصتك أنت، رغم اختلاف الاسم *(Mutato nomine de te fabula narratur)*[**]. فبدلاً من تجارة العبيد اقرأ سوق العمل، وبدلاً من كنتاكي وفرجينيا ضع إيرلندا والمناطق الزراعية في إنكلترا واسكتلندا وويلز، وبدلاً من أفريقيا خذ ألمانيا! لقد سمعنا كيف أن العمل المفرط قلص عدد الخبازين في لندن. مع ذلك، فإن سوق العمل اللندنية مكتظة دوماً بالألمان وغيرهم من المرشحين للموت في المخابز. وصناعة الفخار، كما رأينا، هي واحدة من أفتك الصناعات بالعمال. ولكن هل ثمة نقص، لهذا السبب، في عدد عمال الفخار؟ وقد قال جوزايا ويدغوود، وهو مبتكر صناعة الفخار الحديثة، وكان في الأصل عاملاً بسيطاً، أمام مجلس العموم عام 1785، إن مجمل هذا الفرع الصناعي يستخدم بين 15 ألف إلى 20 ألف شخص[107]. وفي عام 1861 بلغ

(*) وردت بخطأ طباعي أو إملائي في الطبعة الألمانية: Chattle. [ن.ع].

(106) كايرنز، [قوة العبيد]، ص 110-111.

(Cairnes, [*The Slave Power,*] p. 110-111).

(**) باللاتينية في الأصل. وقد سبقت الإشارة إلى أن البيت للشاعر هوراس، المجلد الأول، كتاب الهجائيات. [ن.برلين].

(107) جون وورد، مقاطعة ستوك-أبون-ترنت، لندن، 1843، ص 42.

(John Ward, *The Borough of Stoke-upon-Trent,* London, 1843, p. 42).

عدد سكان المدن التي تؤلف مراكز هذه الصناعة في بريطانيا العظمى، حوالى 101,302.

«إن عمر صناعة القطن يبلغ 90 عاماً... وقد عايشت ثلاثة أجيال من العرق الإنكليزي، ولكنني أعتقد أن بوسعي القول من دون تردد إنها فتكت، خلال هذه الفترة، بتسعة أجيال من عمال المصانع»[108].

ولا ريب في أن سوق العمل تعاني، في حقب معيَّنة من النشاط المحموم، نقصاً ملحوظاً، كما حدث عام 1834 مثلاً. ولكن أرباب المصانع، في ذلك الحين، اقترحوا على المفوضين في لجنة قانون الفقراء (Poor Law Commissioners)، بأن يبعثوا [283] بـ «الفائض من سكان» المناطق الزراعية إلى الشمال، مرفقين الاقتراح بالتفسير التالي وهو «أن أرباب المصانع سوف يمتصون هذا الفائض ويستهلكونه»[109]، على حد قولهم حرفياً.

«جرى تعيين وكلاء لجمع العمال بموافقة مفوضي قانون إسعاف الفقراء». «وافتتح لهم مكتب في مانشستر أخذ يتلقى قوائم بأسماء عمال المناطق الزراعية ممن هم بحاجة إلى عمل، وقد دُونت أسماؤهم في سجلات. وهرع أرباب المصانع إلى هذه المكاتب، واختاروا ما شاء لهم من الأشخاص، وبعد انتقاء ما «يسد حاجتهم»، أصدروا التعليمات بنقلهم إلى مانشستر، فشحنوا مع بطاقات مثل بالات السلع، عبر القنوات المائية وفي عربات النقل، وآخرون ساروا مشياً على الطرقات، وعُثر على البعض منهم وقد ضل الطريق وهو يوشك على الموت جوعاً. وتحول هذا النظام إلى تجارة منتظمة. وقد يجد مجلس العموم مشقة في تصديق الأمر، ولكنني أقول له إن هذه التجارة باللحم البشري قد استمرت، وإن البشر صاروا يُباعون بانتظام إلى أرباب المصانع هؤلاء في مانشستر مثلما يُباع العبيد إلى زارعي القطن في الولايات المتحدة. وفي عام 1860 بلغت صناعة القطن الذروة... ووجد أرباب الصناعة،

---

(108) خطاب فيراند في مجلس العموم، في 27 نيسان/إبريل، 1863.

(109) «إن الصناعيين سوف يمتصونه ويستهلكونه. تلك هي بالضبط الكلمات التي تلفظها أرباب مصانع القطن»، المرجع السابق نفسه.

«That the manufacturers would absorb it and use it up. Those were the very words used by cotton manufacturers».

> أنفسهم، ثانية، بحاجة إلى العمال.. فلجأوا إلى «تجار اللحم البشري» كما يسمى هؤلاء. وتوجه الوكلاء إلى المنخفضات الجنوبية في إنكلترا، إلى مراعي دورسيت شاير وسهول ديفونشاير وتلال ويلث شاير، بحثاً عن اليد العاملة. ولكن عبثاً. ففائض السكان كان قد استهلك».

وقالت صحيفة بوري غارديان *Bury Guardian* بأنه بعد إبرام المعاهدة التجارية بين إنكلترا وفرنسا فإن لانكشاير يمكن أن تمتص 10 آلاف يد عاملة جديدة، وأن حاجة ستنشأ إلى 30ـ40 ألف يد. وبعد أن جاب تجار اللحم البشري ووكلاؤهم المناطق الزراعية الجنوبية بحثاً عن الأيدي العاملة عبثاً.

> «جاء وفد من أصحاب المصانع إلى لندن لمقابلة السيد الموقر، المستر فيلليرز، رئيس لجنة قانون إسعاف الفقراء، بهدف الحصول على أولاد من بعض بيوتات العمل (Workhouses) لتشغيلهم في مصانع لانكشاير»[110].

(110) المرجع السابق نفسه. ورغم نواياه الحسنة، كان السيد فيلليرز مضطراً بموجب «القانون» إلى رفض طلبات الصناعيين. غير أن هؤلاء السادة، حققوا مآربهم بفضل تساهل الهيئات المحلية التي تدير ملاجئ الفقراء. ويؤكد مفتش المصانع السيد أ.ريدغريف، أن النظام الذي عومل الأيتام وأطفال المعوزين بموجبه «قانونياً» على أنهم «صنّاع متمرنون» (apprentices) لم يقترن بالتجاوزات القديمة هذه المرة» (للاطلاع على هذه «التجاوزات» راجع مؤلف إنجلز المذكور سابقاً) باستثناء إحدى الحالات التي شهدت بالتأكيد «تجاوزاً للنظام بالنسبة لعدد من الفتيات والشابات اللواتي جيء بهن من المناطق الزراعية في اسكتلندا إلى لانكشاير وتشيشاير». وبموجب هذا «النظام»، كان الصناعي يبرم عقداً مع إدارة الملجأ لفترة معيّنة، فكان يطعم الأطفال ويلبسهم ويأويهم ويدفع لهم مخصصات نقدية صغيرة. وثمة ملاحظة للسيد ريدغريف، سنستشهد بها بعد قليل، تبدو غريبة، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار أن عام 1860، كان في القمة من بين أعوام ازدهار صناعة القطن الإنكليزية، وأن الأجور بالإضافة إلى ذلك، كانت في هذا العام مرتفعة على نحو استثنائي. والواقع أن هذا الطلب الاستثنائي على اليد العاملة صاحبه نقص سكاني في إيرلندا، وهجرة لم يسبق لها مثيل من المناطق الزراعية في إنكلترا واسكتلندا إلى أستراليا وأميركا، وصاحبه نقص موجب في عدد السكان في بعض المناطق الزراعية في إنكلترا، هذا النقص الذي جاء في أعقاب تدهور القوة الحيوية للعمل من ناحية، وتبديد الفائض السكاني المتيسر، على يد تجار اللحم البشري من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك كله يقول السيد ريدغريف: «غير أن هذا النوع من العمل (عمل أطفال الملاجئ) لا يسعى إليه أحد إلّا بعد تعذر الحصول على سواه، ذلك لأن «سعره مرتفع» (high-priced labour). فالأجور الاعتيادية لصبي في الثالثة عشرة من

[284] إن التجربة تجعل الرأسمالي يرى، بوجه عام، أن ثمة فيضاً دائماً في السكان، أي سكاناً فائضين عن الحاجات الآنية لرأس المال في نمائه الذاتي، رغم أن السكان يتألفون من أجيال من البشر كسيحة، وجيزة الحياة، تتعاقب واحداً إثر واحد إثر الآخر على عجل، ويقتطفها الموت، إن جاز التعبير، قبل الأوان[111]. والحق، فإنّ التجربة تكشف للمراقب الحصيف كيف أن الإنتاج الرأسمالي على الرغم من أنه من وجهة النظر التاريخية، لم يبرز إلّا بالأمس، قد مدّ يده بسرعة وعمق إلى قوى الشعب واقتلعها من جذور حياتها، وتكشف أيضاً كيف أن انحطاط السكان الصناعيين لا يحدّ منه إلّا الاستيعاب الدائب لعناصر الحياة البدائية الطبيعية القادمة من الريف، وكيف أن هؤلاء

= العمر كانت تبلغ زهاء 4 شلنات في الأسبوع، في حين أن إيواء 50 أو مائة صبي وإكساءهم وإطعامهم وتوفير العناية الطبية لهم والرقابة المناسبة عليهم، وتخصيص مكافأة مالية صغيرة لهم، أمر يتعذّر تحقيقه بأربع شلنات للرأس الواحد في الأسبوع». (تقرير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1860، ص 27). وينسى السيد ريدغريف أن يذكر لنا كيف يمكن للعامل نفسه أن يوفر لأطفاله هذه الأمور كلها بالشلنات الأربعة التي يتلقاها كأجر أسبوعي، حين يعجز الصناعي عن توفير ذلك لخمسين أو مائة طفل يسكنون ويأكلون ويراقبون معاً. واحتراماً من استخلاص القارئ لاستنتاجات خاطئة من النص، يتعيّن عليّ أن أشير إلى أن صناعة القطن الإنكليزية، منذ أن أخضعت لقانون المصانع الصادر عام 1850، بما يحويه من ضوابط تنظّم وقت العمل، وما إلى ذلك، يجب أن تُعتبر الصناعة النموذجية في إنكلترا. والعامل الإنكليزي في صناعة القطن هو، من جميع النواحي، أفضل حالاً من رفيقه في البؤس في القارّة. «إن عامل المصانع البروسي يكدح في الأقل، عشر ساعات كل أسبوع، أكثر من منافسه الإنكليزي، وحين يستخدم للعمل على نوله الخاص في بيته، فإن أمد عمله يتجاوز هذه الساعات الإضافية». (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 103). ولقد قام مفتش المصانع ريدغريف، المذكور أعلاه، بجولة في القارة، بعد افتتاح «المعرض الصناعي» عام 1851، وبخاصة في فرنسا وألمانيا لتقصي أوضاع المصانع. ويقول عن العامل الصناعي البروسي: «إنه يتلقى مكافأة مالية تكفي للحصول على طعام بسيط وعلى المتع الضئيلة التي اعتاد عليها... إنه يقتات على طعام رديء، ويعمل بإجهاد، لذا فإن وضعه أدنى من نظيره الإنكليزي». (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1853، ص 85).

(111) إن العمال الذين يرهقون بعمل مفرط «يذوون فيموتون بسرعة غريبة، غير أن أماكن أولئك الذين يهلكون سرعان ما تُملأ، والتغير المتتالي للأشخاص لا يحدث في المشهد تغييراً». (إنكلترا وأميركا، لندن، 1833، المجلد الأول، ص 55. [تأليف إي.جي وايكفيلد]).

(*England and America*, London, 1833, Vol. I, p. 55. [By E.G.Wakefield]).

العمال الزراعيين بالذات قد أخذوا يهلكون بالرغم من الهواء النقي ومبدأ الاصطفاء [285
الطبيعي (principle of natural selection) الذي يفعل بينهم فعله بهذه القوة، والذي لا يتيح البقاء بين الأفراد إلّا للأقوى(112). إن رأس المال الذي يمتلك مثل هذه «المسوغات القوية» لإنكار عذابات جيل العمال الذي يحيط به، لا تتأثر حركته من الناحية العملية، كثيراً أو قليلاً، بمشهد انحطاط الجنس البشري في المستقبل، ولا بالانقراض النهائي لهذا الجنس، أكثر مما تتأثر باحتمال سقوط الكرة الأرضية على الشمس. ويعرف الجميع في كل عملية من عمليات السمسرة والمضاربة بالأسهم أن الصاعقة ستنقض إنْ عاجلاً أم آجلاً، إلّا أن كل واحد منهم يمني النفس بسقوطها على رأس جاره، بعد أن يكون هو قد جمع المطر الذهبي، واختزنه في حرز أمين. وليكن من بعدي الطوفان *(Après moi le déluge)*(*)! هذا هو شعار كل رأسمالي، وكل أمة رأسمالية. وعلى هذا فإن رأس المال لا يعبأ بصحة وأمد حياة العامل، ما لم يرغمه المجتمع على ذلك(113). وعلى صرخات الشكوى من الانحطاط الجسدي والذهني، [286

---

(112) راجع: تقارير الصحة العامة، التقرير السادس الذي وضعه المفتش الطبي للمجلس الاستشاري، 1863، ونُشر في لندن عام 1864. ويُعالج هذا التقرير أوضاع العمال الزراعيين بوجه خاص. «توصف سوذرلاند، عادة، بأنها مقاطعة شهدت تحسينات كبيرة. ولكن... استقصاء جرى مؤخراً اكتشف أنه حتى هناك، في المناطق التي اشتهرت ذات يوم ببهاء رجالها وشجاعة جنودها، أخذ السكان يتدهورون إلى عِرق هزيل معوَّق النمو. وفي الأماكن المتميزة بكونها الأصح، على سفوح المنحدرات المطلة على البحر، تجد وجوه أطفالهم الجوعى شاحبة على مثل شحوبهم لو عاشوا في الجزء النتن من أحد أزقة لندن». (و.ث.ثورنتون، [فيض السكان وعلاجه،] ص 74-75). (W.Th. Thornton, [*Over-population and its Remedy*,] p. 74-75). إنهم في الواقع، يشبهون الثلاثين ألف «شجاع جبلي» (gallant Highlanders) الذين تحشرهم غلاسكو كالخنازير في زرائبها (Wynds) وأزقتها (Closes) مع البغايا واللصوص.

(*) بالفرنسية في الأصل. وهذا القول يُنسب إلى الماركيز دي بومبادور رداً على تحذير أحدهم للبلاط من أن استمرار الولائم والاحتفالات الباذخة من شأنها إحداث زيادة كبيرة في ديون الدولة الفرنسية. [ن. برلين].

(113) «ولكن رغم أن صحة السكان عنصر هام من عناصر رأس المال القومي، فإننا نخشى أنه لا بد من القول إن طبقة أرباب العمل لم تكن تنزع كثيراً إلى صيانة هذا الكنز والاعتزاز به... إن مراعاة صحة العمال قد فُرضت على أرباب المصانع فرضاً» (صحيفة تايمز الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، 1861) «إن سادة وست رايدنغ أضحوا صانعي كساء البشرية كلها... وقد ضحوا بصحة الناس العاملين، وكان مُقدراً لهذا العرق أن ينحط بعد بضعة أجيال. ولكن حدث

والموت المبكر وعذابات العمل المفرط، يرد رأس المال: أينبغي لهذا العذاب أن يبهظنا لمجرد أنه يزيدنا مسرة (ربحاً)(*)؟ ولكن، لو نظرنا إلى الأشياء بمجموعها، فإن ذلك كله لا يتوقف على النوايا الطيبة أو الشريرة للرأسمالي الفرد. فالمنافسة الحرة تفرض القوانين الخبيثة في الإنتاج الرأسمالي على جميع الرأسماليين الأفراد في هيئة قوانين خارجية قسرية[114].

إن تحديد يوم عمل عادي جاء نتيجة لصراع دام قروناً عديدة بين الرأسمالي والعامل. وينطوي تاريخ هذا الصراع على اتجاهين متعارضين. قارن، على سبيل المثال، قانون المصانع الإنكليزية المعاصر بتشريعات العمل الإنكليزية التي كانت سارية منذ القرن الرابع عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر[115]. وعلى حين أن لائحة قانون المصانع

= ردّ فعل معاكس. فعمدت لائحة قوانين اللورد شافتسبري إلى تقليص ساعات عمل الأطفال»، إلخ. (التقرير السنوي الثاني والعشرين من المسجل العام، 1861).
(Twenty-second annual Report of the Registrar-General, 1861).

(*) مقتبس عن غوته، إلى زليخة *An Zuleika*، الديوان الغربي ـ الشرقي، الجزء السابع، 1815. [ن. برلين].

(114) وهكذا نجد، على سبيل المثال، أنه في بداية عام 1863، قدمت 26 شركة تمتلك مصانع فخار واسعة في ستافورد شاير، ومن بينها شركة جوزايا ويدغوود وأولاده، مذكرة التمست فيها «أن تسنّ السلطة تشريعاً ملزماً». والسبب أن المنافسة مع الرأسماليين الآخرين لا تسمح لهم بتقليص وقت عمل الأطفال طوعاً، إلخ. «وبقدر ما نأسى للشرور المذكورة آنفاً، فليس بإمكاننا منع وقوعها بوساطة أي اتفاق ودّي بين الصناعيين... وبعد أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، توصلنا إلى القناعة بأن ثمة حاجة إلى أن تسنّ السلطة تشريعاً ملزماً». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، 1863، ص 322).
إضافة للحاشية: وبرز في الفترة الأخيرة مثال أكثر سطوعاً. فارتفاع أسعار القطن خلال فترة من النشاط المحموم، أغوى الصناعيين في بلاكبورن على تقليص وقت العمل في مصانعهم، باتفاق متبادل على مدى فترة معيّنة. وكانت مدة الاتفاق تنتهي بحدود نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، 1871. وفي غضون ذلك استغل الصناعيون الأكثر غنى، والذين يجمعون أعمال الغزل والنسيج، استغلوا تقلص الإنتاج الناجم عن هذا الاتفاق، لتوسيع أعمالهم الخاصة، وجني أرباح طائلة على حساب صغار أرباب العمل. ولجأ هؤلاء الأخيرون في محنتهم هذه، إلى العمال، وحثوهم بجدية على التحريض من أجل نظام عمل من 9 ساعات، ووعدوهم بتبرعات مالية لتحقيق هذه الغاية!

(115) إن تشريعات العمل هذه، التي طبق، في الوقت نفسه، ما يماثلها من تشريعات في فرنسا وهولندا وغيرهما من البلدان، قد أُلغيت رسمياً في إنكلترا، أول مرة، عام 1813، أي بعد ردح طويل من تغير علاقات الإنتاج التي جعلت هذه التشريعات بالية.

المعاصرة تلزم بتقليص يوم العمل فإن التشريعات القديمة كانت تسعى إلى تمديده قسراً. وبالطبع فإن مطالب رأس المال وهو في حالته الجنينية ـ حين يبدأ رأس المال في النمو فإنه يضمن لنفسه الحق في امتصاص كمية كافية من العمل الفائض، ليس فقط بقوة العلاقات الاقتصادية وحدها، بل بمعونة سلطة الدولة أيضاً ـ تلك المطالب تبدو متواضعة تماماً إن قورنت بالتنازلات التي يضطر، وهو يدمدم ويصارع، إلى تقديمها [287] عندما يبلغ سن الرشد. ويقتضي انصرام قرون قبل أن يقوم العامل «الحر»، بفضل تطور نمط الإنتاج الرأسمالي بالموافقة بإرادته الطوعية، أي بالرضوخ للظروف الاجتماعية، على بيع مجمل حياته الفاعلة، بيع قدرته إياها على العمل، بثمن بخس يساوي ضروريات العيش المعتادة، بيع حق البكورية لقاء وقعة حساء. من هنا يبدو طبيعياً أن تمديد يوم العمل الذي ظل رأس المال يحاول فرضه على العمال الراشدين بسلطة الدولة ابتداء من منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر، يتطابق بصورة تقريبية مع تقليص يوم العمل الذي باشرت الدولة بتطبيقه هنا وهناك، منذ منتصف القرن التاسع عشر، للحيلولة دون تحويل دم الأطفال إلى رأسمال. إن الحدود التي أُعلنت اليوم أنها الحدود الرسمية لساعات عمل الأطفال الذين هم دون سن الثانية عشرة، كما في ولاية ماساشوسيتس التي كانت تُعتبر حتى أمد قريبٍ أكثر ولايات جمهورية أميركا الشمالية حرية، قد كانت في إنكلترا حتى في منتصف القرن السابع عشر، يوم العمل الاعتيادي للحرفيين أقوياء البنية، والعمال الزراعيين الأشداء والحدادين الضخام[116].

لقد اتخذ أول «قانون للعمال» (السنة 23 ـ عهد إدوارد الثالث، عام 1349) ذريعته

---

(116) «لا يُسمح باستخدام أي طفل دون سن الثانية عشرة في أية مؤسسة صناعية أكثر من 10 ساعات في اليوم الواحد» (تشريعات ماساشوسيتس العامة، 63، الفصل الثاني عشر). لقد أُجيزت مختلف التشريعات بين أعوام 1836 و1858) «إن العمل المُنجز خلال فترة 10 ساعات في أي يوم، في جميع مصانع القطن والصوف والحرير والورق والزجاج والكتان، أو في مصانع الحديد والنحاس، سوف يُعتبر يوم عمل قانوني. وينص القانون أنه من الآن فصاعداً لا يجوز إبقاء أو تشغيل أي قاصر يعمل، في أي مصنع كان، أكثر من عشر ساعات في اليوم، أو أكثر من 60 ساعة في الأسبوع، ولا يُسمح بعد الآن باستخدام أي قاصر كعامل، إذا كان دون سن العاشرة، في أي مصنع داخل حدود هذه الولاية». (ولاية نيوجيرسي، قانون تحديد ساعات العمل، إلخ، المادتان الأولى والثانية، قانون الثامن عشر من آذار/مارس، 1851). «لا يُسمح باستخدام أي قاصر بلغ الثانية عشرة من العمر، ودون الخامسة عشرة في أية مؤسسة صناعية أكثر من 11 ساعة في اليوم الواحد، ولا قبل الخامسة صباحاً أو بعد السابعة والنصف مساء». (القانون المعدل لولاية رود آيلاند، إلخ، الفصل 139، المادة 23، 1 تموز/يوليو، 1857).

المباشرة (لا سيه، لأن تشريعاً من هذا النوع يظل ساري المفعول لقرون حتى بعد انتفاء الذريعة) في الطاعون الكبير(*) الذي فتك بالناس، بحيث آلت الأمور، على حد تعبير كاتب من حزب المحافظين، إلى أن «صعوبة الحصول على رجال للعمل بشروط معقولة (يقصد بثمن يترك لأرباب العمل كمية معقولة من العمل الفائض) بلغت حداً من الكبر بحيث باتت لا تُطاق بالمرة»(117). وعلى ذلك، فرض القانون حدّاً معقولاً للأجور، [288] ولأمد يوم العمل. وهذه النقطة الأخيرة، وهي الشيء الوحيد الذي يعنينا في هذا الصدد، قد تكررت في تشريع العمل لعام 1496 (في عهد هنري السابع). فيوم العمل بالنسبة لجميع الحرفيين (artificers) والعاملين في الحقول، ابتداء من آذار/مارس حتى أيلول/سبتمبر، ينبغي أن يستمر، حسب القانون، الذي لم يكن بالوسع فرضه، على أي حال، من الساعة الخامسة صباحاً حتى السابعة أو الثامنة مساء. غير أن الوقت المخصص للطعام كان يتألف من ساعة للفطور وساعة ونصف للغداء، ونصف ساعة لـ لقمة العصر، وهذا يعني أنه ضعف الوقت الممنوح لوجبات الطعام حسب قانون المصانع الساري مفعوله الآن(118). وفي فصل الشتاء، كان ينبغي للعمل أن يبدأ في الخامسة صباحاً وينتهي بحلول الظلام، مع فترات الواحة نفسها. وجاء قانون العمل الذي شُرّع في عهد

(*) استشرى وباء الطاعون الكبير، أو الموت الأسود، كما كان يسمى في أوروبا الغربية بين 1347 و1350، وأدى إلى هلاك 25 مليون إنسان، أي ربع سكان أوروبا كلها. [ن. برلين].

(117) [ج. ب. بايلز]، مغالطات التجارة الحرة، الطبعة السابعة، لندن، 1850، ص 205، الطبعة التاسعة، ص 253. وعلاوة على ذلك يعترف هذا الكاتب المحافظ نفسه بما يلي: «إن لوائح البرلمان الناظمة للأجور، التي سُنّت خلافاً لمصلحة العامل وكانت لصالح رب العمل، دامت لفترة طويلة قوامها 464 عاماً. غير أن عدد السكان ازداد. فارتؤي أن هذه القوانين كانت وأضحت عبئاً ثقيلاً لا لزوم له». (المرجع نفسه، ص 205).

(118) تعليقاً على هذا التشريع، يقول ج. وايد بحق: «يبدو من النص أعلاه (أي نص تشريع 1496) أن الطعام في سنة 1496 كان يعتبر مُعادِلاً لثلث دخل الحرفي ونصف دخل شغيل الحقول، وهذا ينم عن درجة من الاستقلالية عند الطبقة العاملة أكبر من تلك السائدة في الوقت الحاضر، ذلك لأن تكاليف طعام العمال والحرفيين تأخذ الآن نسبة أكبر من أجورهم». (ج. وايد، [تاريخ الطبقتين الوسطى والعاملة،] ص 24-25 و577).

(J. Wade, [*History of the Middle and Working Classes*], P.24-25-577).

إن الرأي القائل بأن هذا الفرق يرجع إلى اختلاف أسعار الطعام والكساء آنذاك عنها الآن، هذا الرأي يتهاوى ما إن نلقي نظرة وجيزة على كتاب: الندرة المزمنة [أو دراسة عن النقود الإنكليزية

الملكة إليزابيث، عام 1562، ليترك طول يوم العمل دون مساس بالنسبة لسائر العمال «المشتغلين بأجر يومي أو أسبوعي»، ولكنه كان يرمي إلى تقليص فترات الراحة إلى ساعتين ونصف الساعة صيفاً، وساعتين شتاء. وبموجب هذا القانون ينبغي ألّا يستمر الغداء أكثر من ساعة، و«قيلولة الظهيرة أكثر من نصف الساعة» على أن يُسمح بذلك من منتصف أيار/مايو حتى منتصف آب/أغسطس. ويُحسم بنس واحد (يساوي الآن 8 بنسات تقريباً) من الأجور عن كل ساعة تغيّب. غير أن الشروط كانت في الحياة العملية أكثر ملاءمة للعمال منها في سجل التشريعات. ويقول وليم بيتي، أبو الاقتصاد السياسي، ومؤسس علم الاحصاء إلى حد معيّن، في كتاب له صدر في الثلث الآخير من القرن السابع عشر:

> «إن الرجال العاملين (labouring men)، ـ (وكان هذا التعبير حينذاك يعني الشغيلة الزراعيين) «يشتغلون 10 ساعات يومياً، ويتناولون عشرين وجبة طعام في الأسبوع، أي ثلاث وجبات في كل يوم عمل، ووجبتين يوم الأحد، ومن الجلي أنهم لو استطاعوا الصوم مساء أيام الجمعة، وأفطروا في ساعة ونصف الساعة بدلاً من ساعتين من الحادية عشرة إلى الواحدة، إذن فسيزيدون العمل بنسبة $\frac{1}{20}$ ويقلصون إنفاقهم بنسبة $\frac{1}{10}$ وعندها يمكن زيادة الضريبة المذكورة أعلاه»[119].

[289]

تُرى ألم يكن الدكتور أندرو أور محقاً في شجبه لائحة قانون العمل اثنتي عشرة ساعة للعام 1833، واعتباره إياها عودة إلى العصور المظلمة؟ والواقع أن المواد التي يحتوي عليها تشريع العمل الذي يذكره بيتي ينطبق على الصناع المتمرنين (apprentices)[*]. وتبيّن الشكوى التالية وضع عمال الأطفال، حتى في نهاية القرن السابع عشر:

= الذهبية والفضية،] للأسقف فليتوود، الطبعة الأولى، لندن، 1707، الطبعة الثانية، لندن، 1745.
(*Chronicon Preciosum* etc., By Bishop Fleetwood, 1st Ed, London, 1707, 2nd Ed, London, 1745).

(119) وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، 1672، طبعة 1691، ص10.
(W.Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, Ed. 1691, p. 10).
[يقتبس ماركس من ملحق الكتاب الذي أضافه بيتي وهو بعنوان: كلمة للحكماء *Verbum Sapienti*. ن. برلين].

(*) هؤلاء هم من الأحداث طبعاً. [ن.ع].

«إن الفتيان عندنا في هذه المملكة لا يعملون إطلاقاً قبل أن يصبحوا متمرنين، وهذا يتطلب بالطبع وقتاً طويلاً، حيث نلزم المتدرب الاستمرار سبع سنوات، حتى يصبح حِرفياً مكتملاً»(*).

بالمقابل، ثمة مديح لألمانيا، والسبب أنهم يمرنون الأطفال، منذ المهد «على تعلم صنعة ما» وذلك يجعلهم أكثر مواءمة وطواعية[120].

(*) هذا المقتبس ليس حرفياً، وقد كثفه ماركس لدواع قد تكون أسلوبية، بينما أورده إنجلز كاملا في الطبعة الإنكليزية. [ن.ع].

«إن العادة المتبعة عندهم (في ألمانيا) لا تشبه ما هو جار عندنا في هذه المملكة، حيث نلزم المتدرب الاستمرار سبع سنوات، فالمدة المتعارف عليها عندهم هي 3 أو 4 سنوات: والسبب أنهم يمرنون الأطفال منذ المهد على تعلم صنعة ما، وذلك يجعلهم أكثر مواءمة وطواعية، وبالتالي أكثر قدرة على اكتساب النضج والمهارة السريعة في الصنعة، في حين أن صغارنا، نحن في إنكلترا، لا يربّون على شيء قبل أن يبلغوا السن القانونية للتمرن على صنعة، مما يجعلهم بطيئين في إحراز تقدم؛ وبحاجة إلى فترة أطول لبلوغ كمال الفنان البارع».

(120) مقال حول ضرورة تشجيع الصناعة الميكانيكية، لندن، 1690، ص 13.

(*A Discourse on the Necessity of Encouraging Mechanick Industry,* London, 1690, p.13).

إن ماكولي الذي زوّر تاريخ إنكلترا لمصلحة حزب الأحرار (الويغ) والبورجوازية، يعلن الآتي: «إن عادة دفع الأطفال للعمل قبل الأوان... سادت في القرن السابع عشر إلى حد لا نكاد نصدقه بالقياس إلى سعة الصناعة حينذاك. وفي نورويتش، المركز الرئيس لصناعة الأقمشة، كان المخلوق الصغير الذي له من العمر 6 أعوام يُعتبر أهلاً للعمل. وثمة عدد من كُتّاب ذلك العهد، وبينهم من كان يُعدّ من الأخيار البارزين، يذكر بحماس (Exultation) هذا الواقع وهو أن أولاداً وفتيات بعمر الزهور يخلقون، في هذه المدينة وحدها، ثروة تفوق ما يلزم لإعالتهم بمقدار 12 ألف جنيه أسترليني كل عام. وكلما أمعنا التمحيص في تاريخ الماضي، وجدنا أسباباً أكثر لدحض أولئك الذين يتوهمون أن عصرنا قد أثمر شروراً اجتماعية جديدة... فالشيء الجديد حقاً هو الذكاء والإنسانية التي تشفي هذه الشرور». (تاريخ إنكلترا، المجلد الأول، ص 417.

(*History of England,* V. I., p. 417.

وكان بوسع ماكولي أن يضيف إلى ذلك أن هناك أصحاباً للتجارة *(amis du commerce)* من «الأخيار البارزين» في القرن السابع عشر، يصفون بحماس (Exultation) كيف جرى تشغيل طفل في الرابعة في أحد ملاجئ الفقراء في هولندا، وأن هذا المثال عن ممارسة الفضيلة *(vertu mise en pratique)* قد اعتبر وافياً بالمرام في كل مؤلفات الإنسانيين، من طراز ماكولي، حتى زمن آدم سميث. والحق، أن بدايات استغلال الأطفال تبدأ بالظهور مع نشوء المانيفاكتورة، خلافاً للحِرف اليدوية. وكان هذا الضرب من الاستغلال ماثلاً على الدوام ولكن بحدود معيّنة في صفوف

[290] مع ذلك، فخلال الشطر الأعظم من القرن الثامن عشر، وصولاً إلى حقبة الصناعة الكبرى، لم يفلح رأس المال في إنكلترا، حتى بعد دفع القيمة الأسبوعية لقوة العمل، في انتزاع أسبوع العمل كله من العامل، باستثناء العمال الزراعيين. والواقع أن تمكن هؤلاء من العيش على مدى الأسبوع كله بأجر أربعة أيام، لم يبدُ بنظرهم سبباً كافياً يدفعهم للعمل يومين آخرين في سبيل الرأسمالي. وثمة فريق من الاقتصاديين الإنكليز يشجب هذا العناد بأسلوب مقذع، خدمة منهم لرأس المال، وثمة فريق آخر يدافع عن العمال. دعونا نستمع إلى المساجلة بين بوستلثوايت الذي كان قاموسه الصناعي يتمتع بالشهرة نفسها التي تتمتع بها قواميس ماكلوخ وماكغريغر اليوم، وبين مؤلف «مقال حول الصناعة والتجارة» (الذي سبق لنا الاستشهاد به)[121].

= الفلاحين، وكان يزداد حدة، كلما تعاظم النير الذي يثقل كاهل الريفي. إن نزوع رأس المال مائل للعيان هنا، بكل تأكيد، غير أن الوقائع نفسها ما تزال نادرة كظاهرة ميلاد أطفال برأسين... ولهذا فإن أصحاب التجارة *(amis du commerce)*، الحكماء، يستقبلون ذلك «بحماس» (Exultation) معتبرين إياه ظاهرة خارقة أو أعجوبة تستحق الإشارة، ونموذجاً يُحتذى لزمانهم وللأجيال القادمة. ويقول هذا الاسكتلندي، المتملق، الذليل، والمهذار اللبق، ماكولي نفسه: «لا نسمع اليوم غير الحديث عن النكوص إلى الوراء، ولكننا لا نرى سوى التقدم إلى أمام». فيا لعينيه! بل ويا لأذنيه!.

(121) من بين متهمي العمال، نجد أن الأكثر سخطاً هو المؤلف المجهول صاحب الكتاب الذي أشرنا إليه: بحث في الصناعة والتجارة: يتضمن ملاحظات عن الضرائب، إلخ، لندن، 1770.
(*An essay on trade and commerce: containing Observations on Taxes*, etc., London, 1770).
ولقد سبق لهذا الكاتب أن تطرق لهذا الموضوع في مؤلف سابق موسوم بـ: تأملات في الضرائب، لندن، 1765. (*Considerations on Taxes*, London, 1765).
ويقف في الخندق نفسه آرثر يونغ، بولونيوس الإحصاء المهذار، الذي يجلّ عن الوصف. وفي طليعة المدافعين عن الطبقات العاملة يقف جاكوب فاندرلنت في مؤلفه: النقد يجيب على كل الأشياء، لندن، 1734. (*Money Answers all Things*, London, 1734.
والقس نتانائيل فورستر، الدكتور في اللاهوت، في مؤلفه بحث في أسباب [الارتفاع] الحالي لأسعار المؤن، لندن، 1767.
(*An Inquiry into the Causes of the Present* [*High*] *Price of Provisions*, London, 1767, By Rev. Nathaniel Forster).
وكذلك الدكتور برايس، وبخاصة بوستلثوايت في الملحق الذي أضافه إلى مؤلفه قاموس جامع في

يقول بوستلثوايت من بين ما يقول:

«لا يمكن أن ننهي تلك الملاحظات الوجيزة من دون أن نشير إلى تلك الفكرة المبتذلة التي تدور على الكثير من الألسن، وهي أنه إذا كان الفقراء العاملون (industrious poor) يستطيعون الحصول في خمسة أيام على ما يكفي لعيشهم فإنهم لن يعملوا ستة أيام كاملة. من هنا يستخلصون ضرورة زيادة حتى ثمن ضروريات العيش عن طريق الضرائب أو غيرها من الوسائل، لإرغام الصانع الحرفي وعامل المانيفاكتورة على الكد طوال الأيام الستة من الأسبوع كاملة من دون توقف. ولا بد هنا من أن أستميح لنفسي العذر في أن أبدي رأياً معارضاً لرأي أولئك السياسيين الكبار، الذين يتبارون في الدفاع عن دوام عبودية عمال (the perpetual slavery of the working people) هذه المملكة؛ إنهم ينسون القول المأثور الشائع: عمل بلا لهو (all work and no play)، يورث البلادة. تُرى ألا يفخر الإنكليز بإبداع وبراعة صنّاعهم وعمال مانيفاكتوراتهم، الذين محضوا السلع البريطانية السمعة الطيبة والثقة بوجه عام؟ إلامَ يرجع الفضل في ذلك؟ الفضل يرجع، في الأغلب، إلى الراحة التي يتمتع بها العمال وفق هواهم. ولو أنهم كانوا مرغمين على الكدّ على مدار السنة، طوال ستة أيام في الأسبوع، مكررين العمل الرتيب نفسه، أفلا يثلم ذلك براعتهم، ويصيبهم بالبلادة عوضاً عن شحذ نشاطهم وإبداعهم؛ أفلا يؤدي ذلك إلى أن يفقد عمالنا شهرتهم بمثل هذه العبودية الأبدية بدل أن يحافظوا عليها؟... وأي نوع من المهارة المبدعة يمكن أن ننتظر من حيوانات كهذه تُساق عنوة (hard driven animals)؟... إن الكثير منهم ينجز من العمل في أربعة أيام ما ينجزه الفرنسي في خمسة أو ستة أيام. ولكن إذا ما كان على الإنكليز أن يكدوا قسراً إلى الأبد، فإن ثمة خشية من أن ينحطوا (degenerate) إلى [291]

---

* الصناعة والتجارة. *Universal Dictionary of Trade and Commerce* وكذلك في كتابه: شرح وتحسين المصلحة التجارية لبريطانيا العظمى، الطبعة الثانية، لندن، 1759.

(*Great Britain's Commercial Interest, explained and improved*, 2nd Ed. London, 1759).

ويؤكد الكثير من المؤلفين الآخرين هذه الوقائع نفسها، ومن بينهم جوزايا تاكر.

ما دون مرتبة الفرنسيين. وإذ نرى شعبنا مشهوراً بالشجاعة في الحرب، أفلا نقول إن مرد ذلك هو لحم البقر والسجق الإنكليزي الجيد الذي يملأ بطنه وروح الحرية الدستورية التي يتمتع بها؟ وما الذي يمنع أن تكون البراعة والإبداع الفائقين اللذين يتميّز بهما صناعنا وعمال مانيفاكتوراتنا راجعتين إلى هذه الحرية والمشيئة في الترفيه عن النفس، وكل أمل في أن لا نحرمهم من هذه المزايا ولا من طيب العيش الذي تنبثق عنه براعتهم قدر ما تنبثق عنه شجاعتهم»[122].

وعلى هذا كله يرد مؤلف «مقال حول الصناعة والتجارة» فيقول:

«إذا كان جعل اليوم السابع عطلة يعد سُنّة مقدسة فإنها تنطوي كذلك على جعل الأيام الستة الباقية ملكاً للعمل» (يقصد ملكاً لرأس المال كما سيتضح بعد قليل) «فمن المؤكد أن ليس ثمة ما يدعو للتفكير بأن من القسوة فرض هذه السُنّة... أما أن البشر، بوجه عام، مجبولون بطبيعتهم على الكسل والتراخي، فهذا ما نلمس صدقه في التجربة المروعة المستمدة من سلوك أهل المانيفاكتورات، الذين لا يعملون، في المتوسط، أكثر من أربعة أيام في الأسبوع، ما لم تكن وسائل العيش غالية جداً... ولكن إجمع كل ضروريات عيش الفقراء وأدرجها تحت اسم واحد، وليكن هذا الاسم قمحاً، وافترض أن البوشل الواحد من القمح يكلف خمسة شلنات وأنه (عامل المانيفاكتورة) يكسب شلناً واحداً بعمله، عندئذ سيكون مضطراً إلى العمل خمسة أيام في الأسبوع. وإذا كان البوشل لا يكلفه سوى أربعة شلنات فسيضطر للعمل أربعة أيام، ولكن بما أن الأجور في هذه المملكة هي أعلى بكثير من سعر الأشياء الضرورية... فإن لدى عامل المانيفاكتورة، الذي يعمل أربعة أيام في الأسبوع، فائضاً من النقد يكفيه للعيش دون عمل بقية أيام الأسبوع... وآمل أنني قد قلت ما يكفي لتبيان أن العمل المعتدل لستة أيام في الأسبوع ليس عبودية. إن عمالنا الزراعيين يفعلون ذلك، وهم أسعد حالاً من سائر عمالنا (فقرائنا الكادحين labouring poor) كما [292]

---

(122) بوستلثوايت، المرجع المذكور نفسه، محاورة تمهيدية أولى، ص 14.

(Postlethwayt, l.c., *First Preliminary Discourse*, p. 14).

يبدو[123]، ولكن الهولنديين يفعلون ذلك في المانيفاكتورات، ويبدو أنهم قوم سعداء جداً. كذلك يفعل الفرنسيون، حين لا تقطع الأعياد عملهم[124]. بيد أن أفراد شعبنا قد تلبستهم هذه الفكرة، وهي أنهم بوصفهم إنكليزاً يتمتعون بحق طبيعي منذ الولادة في أن ينعموا بقدر من الحرية والاستقلالية أكثر مما هو سائد (لدى الشعب العامل) في أي بلد أوروبي آخر. قد تكون هذه الفكرة ذات نفع معين للجنود، بقدر ما تزيد من بسالتهم، ولكن كلما كان فقراء المانيفاكتورات أقل تشرباً بها كان ذلك أفضل لهم وللدولة. ولا يجوز للناس العاملين أن يتوهموا أنفسهم مستقلين عن رؤسائهم (independent of their superiors)... وإنه لمن بالغ الخطورة تشجيع الرعاع، في دولة تجارية كدولتنا، حيث سبعة أثمان السكان تقريباً، لا يمتلكون إلّا النزر اليسير، أو هم معدمون من الملكية تماماً[125]. وليس ثمة من علاج شاف، حتى يقنع الفقراء العاملون في المانيفاكتورات بالكد ستة أيام لقاء الأجر الذي يكسبونه الآن في أربعة أيام»[126].

وللوصول إلى هذه الغاية، «لاجتثاث الكسل والفسوق وأحلام الحرية الرومانسية» وكذلك (ditto) «لشحذ روح المثابرة وخفض سعر العمل في مانيفاكتوراتنا، وتخليص البلاد من عبء ضرائب الفقراء الباهظ»، فإن صاحبنا إيكارت المؤمن الوفي لرأس المال يقترح هذه الوسيلة المقبولة: حبس العمال الذين يصبحون عالة على المؤسسات الخيرية العامة، أي حبس الفقراء المعوزين في «**بيت عمل مثالي**» *(an ideal workhouse)*. [293]

(123) مقال حول الصناعة، إلخ. ويقص علينا المؤلف نفسه، في الصفحة 96 من كتابه: أين كانت «سعادة» العمال الزراعيين الإنكليز تكمن منذ عام ١٧٧٠: «إن قواهم (their working Powers) مُجهدة إلى أقصى حد (on the stretch)، وهم لا يستطيعون العيش بأرخص مما يفعلون (they cannot live cheaper than they do)، ولا العمل بأشد مما يعملون (nor work harder)».

(124) إن البروتستانتية، بتحويلها جميع العطل التقليدية تقريباً إلى أيام عمل، تلعب دوراً هاماً في سفر تكوين (Genesis) رأس المال.

(125) بحث في الصناعة، إلخ، ص 41-15-96-97-55-56-57.

(126) أعلن جاكوب فاندرلنت منذ عام 1734 ، المرجع نفسه، ص69، أن سر زعيق الرأسماليين عن كسل العمال يكمن ببساطة في مطالبتهم بالحصول على ستة أيام عمل بدلاً من أربعة أيام لقاء الأجور نفسها.

وينبغي لهذا البيت المثالي أن يتحول إلى بيت الرعب *(house of terror)* لا إلى ملجأ للمعوزين «ينعمون فيه بالطعام الوفير والملبس اللائق الدافئ»، دون أن يعملوا إلّا قليلاً»[127]. وفي «بيت الرعب» هذا، في «بيت العمل المثالي»، ينبغي على الفقراء العمل 14 ساعة في اليوم، على أن يأخذوا قسطاً مناسباً من الوقت لوجبات الطعام، بحيث تبقى ثمة 12 ساعة من العمل الصرف»[128].

اثنتا عشرة ساعة عمل يومياً في بيت العمل المثالي *(Ideal-Workhouse)*، في «بيت الرعب» لعام 1770! وبعد 63 عاماً، أي في العام 1833، حلّ يوم القيامة عند الصناعة الإنكليزية حين قلص البرلمان يوم العمل للأولاد بين سن 13ـ18 سنة إلى 12 ساعة كاملة في أربعة فروع صناعية! وفي عام 1852، حين سعى لويس بونابرت لضمان تأييد البورجوازية بالتلاعب بيوم العمل القانوني، هتف الشعب العامل الفرنسي[*] بصوت واحد «إن القانون الذي يحدد يوم العمل بـ12 ساعة هو الخير الوحيد الذي بقي لنا من تشريع الجمهورية»[129]! وفي زيوريخ، حدد عمل الأطفال ممن تجاوزوا سن العاشرة باثنتي عشرة ساعة يومياً، وفي أرغاو (سويسرا) قلص في 1862 عمل الأطفال بين سن 13ـ16 سنة من $12\frac{1}{2}$ إلى 12 ساعة، وفي النمسا أُجري تقليص مماثل بالنسبة للأطفال بين

(127) "Such ideal workhouse must be made a house of Terror". المرجع المذكور (بحث في الصناعة والتجارة)، ص 242ـ243.

(128) "In this ideal workhouse the poor shall work 14 hours in a day, allowing proper time for meals, in such, manner that there shall remain 12 hours of neat labour" - المرجع السابق، [ص 260]. ويقول المؤلف «إن الفرنسيين يسخرون من أفكارنا الحماسية عن الحرية». المرجع نفسه، ص 78.

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة ورد تعبير: volk الشعب وليس الشعب العامل Arbeitervolk. [ن. برلين].

(129) «لقد عارضوا، بشكل خاص، العمل أكثر من 12 ساعة في اليوم، لأن القانون الذي حدّد هذه الساعات، هو الخير الوحيد الذي بقي لهم من تشريع الجمهورية» (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 80). إن لائحة الاثنتي عشرة ساعة الفرنسية الصادرة في 5 أيلول/سبتمبر، 1850، وهي نسخة بورجوازية عن مرسوم الحكومة المؤقتة الصادر في 2 آذار/مارس، 1848، يسري مفعولها على جميع ورش العمل من دون استثناء. وكان يوم العمل في فرنسا بلا حدود معيّنة، قبل صدور القانون وكان يدوم 14 أو 15 ساعة، ولربما أكثر في بعض المصانع. راجع: الطبقات العاملة في فرنسا، خلال عام 1848، تأليف السيد م. بلانكي.
(*Des classes ouvrières en France, pendant L'année 1848*, par M.Blanqui).

14ـ16 سنة[130]. لقد كان ماكولي سيهتف بحماس (Exultation) «يا للتقدم المحرز منذ عام 1770»!

إن «بيت رعب» الفقراء الذي كانت روح رأس المال، في العام 1770، تحلم به ليس إلّا، قد تجسّد في الواقع بعد بضع سنوات في صورة «بيت عمل» عملاق شيّد لعمال المانيفاكتورة أنفسهم. هذا البيت اسمه: المصنع. وفي هذه المرة، يخبو المثال أمام الواقع.

[294] سادساً ـ النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. تحديد يوم العمل بقانون إلزامي. قوانين المصانع من عام 1833 إلى عام 1864

بعد أن أمضى رأس المال قروناً في تمديد يوم العمل إلى حدوده الاعتيادية القصوى، ومن ثم إلى حدود النهار الطبيعي المؤلف من اثنتي عشرة ساعة[131]، حصل، منذ ميلاد الصناعة الكبرى في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، اندفاع عنيف كاسح،

= لقد عهدت الحكومة بالتحقيق في أوضاع الطبقة العاملة إلى السيد بلانكي الاقتصادي، لا إلى بلانكي الثوري.

(130) أثبتت بلجيكا أنها الدولة البورجوازية النموذجية في تنظيم يوم العمل أيضاً. وكتب اللورد هوارد دي والدن، المندوب السياسي الإنكليزي مطلق الصلاحية في بروكسيل في تقرير له إلى وزارة الخارجية في 12 أيار/مايو، 1862 قائلاً: «أبلغني الوزير، السيد روجيه، أن عمل الأطفال لا يقيده أي قانون وطني عام ولا أية ضوابط محلية، وأن الحكومة، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، كانت تريد في كل جلسة للبرلمان أن تقترح لائحة قانون حول هذا الموضوع، إلّا أنها كانت تواجه، دوماً، عقبة كأداء تتمثل في المعارضة الغيورة لأي تشريع يتنافى مع مبدأ حرية العمل الكاملة»!

(131) «إنه لأمر مؤسٍ بالتأكيد، أن يتوجب على أي طبقة من الناس أن تكدح 12 ساعة في اليوم، تضاف لها أوقات تناول الطعام والذهاب إلى العمل والإياب منه. فتبلغ في الواقع 14 من 24 ساعة... ومن دون الخوض في قضية الصحة، لن يتردد أحد، على ما أظن، في الاعتراف بأن التهاماً كاملاً، كهذا، لوقت الطبقات العاملة دون انقطاع، ومنذ سن الثالثة عشرة المبكر، وفي صناعات لا تخضع لقيد» (حرة) «منذ سن أصغر بكثير، إن ذلك، من وجهة النظر الأخلاقية، أمر بالغ الضرر، وشرّ يدعو لعظيم الأسف... وعليه، فلمصلحة الأخلاق العامة، ولتربية سكان مؤهلين، وإعطاء الشطر الأعظم من الناس فسحة للتمتع بقسط معقول من مباهج الحياة، فإنه لمن المرغوب فيه كثيراً أن يكرس للراحة والمتعة جزء معيّن من كل يوم عمل، في جميع الصناعات». (ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 31 كانون الأول/ديسمبر 1841).

يشبه في شدته ومداه انهياراً ثلجياً. فتحطمت كل حواجز الأعراف والطبيعة، السن والجنس، النهار والليل. وحتى مفهوم النهار والليل، الذي كان محدداً ببساطة فلاحية في التشريعات القديمة، بات من الغموض بحيث أن قاضياً إنكليزياً، استنجد عام 1860 بكل الحكمة التلمودية كي يفتي «شرعياً» ما هو الليل وما هو النهار[132]. وعربد رأس المال في احتفاء ماجن.

وحالما أخذت الطبقة العاملة، التي غرقت في لجة صخب وفوضى نظام الإنتاج الجديد، تثوب إلى رشدها قليلاً، حتى بدأت مقاومتها، في مهد الصناعة الكبرى أولاً، أي في إنكلترا. غير أن التنازلات التي انتزعها العمال ظلّت اسمية محضاً على مدى 30 عاماً. فقد شرع البرلمان خمسة قوانين للعمل بين عام 1802 وعام 1833، ولكنه كان من الدهاء بما فيه الكفاية بحيث لم يصوت على بنس واحد يُخصَّص لتنفيذها الإلزامي، أي يُخصَص للموظفين اللازمين للمراقبة، إلخ[133]. وظلّت هذه القوانين حروفاً لا حياة فيها.

[295]

> «الواقع أن الفتيان والأطفال، قبل قانون عام 1833، كانوا يُشغَّلون (were worked) طوال الليل أو طوال النهار، أو ليلاً نهاراً حسب الرغبة *(ad libitum)*»[134].

ولم يبدأ يوم العمل الاعتيادي في الصناعة الحديثة، إلّا بعد تشريع قانون المصانع للعام 1833، الذي شمل صناعة القطن والصوف والكتان والحرير. وليس أدل على روح

---

(132) راجع: حكم السيد ج.هـ. أوتواي، بلفاست، جلسات محكمة هيلاري، مقاطعة انتريم، 1860.
(J.H. Otway, *Belfast, Hilary' Sessions, County Antrim*, 1860).

(133) لعل أشد ما يميز نظام حكم لويس فيليب، هذا الملك البورجوازي (roi bourgeois)، أن قانون العمل الوحيد الذي شرع في عهده، وهو قانون 22 آذار/مارس، 1841، لم يوضع قط موضع التنفيذ. وكان هذا القانون يقتصر على معالجة عمل الأطفال. وقد حدد 8 ساعات عمل في اليوم للأطفال بين سن 8 سنوات و12 سنة، كما حدد 12 ساعة عمل للأطفال بين سن 12 و16 سنة، إلخ، مقروناً باستثناءات كثيرة تسمح بالعمل الليلي حتى لأطفال في سن الثامنة. وعهد بمراقبة هذا القانون وتطبيقه إلى الإرادة الخيرة لأصحاب التجارة *(amis du commerce)*، في بلد يخضع فيه أصغر جرذ لرقابة البوليس، ولم يجر تعيين مفتش حكومي يتقاضى راتبه من الدولة إلّا في عام 1853، وفي مقاطعة واحدة لا غير ـ مقاطعة الشمال. ومما يميز تطور المجتمع الفرنسي، بوجه عام، أن قانون لويس فيليب ظل وحيداً فريداً إلى أن اندلعت ثورة 1848، رغم أن صناعة القرانين الفرنسية تغطي بشباكها كل شيء.

(134) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1860، ص 50.

رأس المال خيراً من تشريعات الصناعة الإنكليزية بين عامي 1833 و1864!

فلائحة عام 1833 تعلن أن يوم العمل الاعتيادي في المصنع يبدأ في الخامسة والنصف صباحاً وينتهي في الثامنة والنصف مساء، وبين هذين الحدّين اللذين يشتملان على فترة 15 ساعة، يحق، بموجب القانون، استخدام الأحداث (يقصد الأشخاص في سن 13ـ18 سنة) في أي وقت من النهار، شريطة أن لا يعمل أحد من هؤلاء أكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد، باستثناء حالات خاصة يحددها القانون. وتنص المادة السادسة من اللائحة على ما يلي: «ينبغي أن يسمح بما لا يقل عن ساعة ونصف الساعة، في كل يوم، لوجبات طعام الأشخاص المذكورين أعلاه». لقد كان استخدام الأطفال دون سن التاسعة محظوراً، عدا استثناءات سنذكرها لاحقاً. وكان عمل الأطفال في سن 9ـ13 سنة مقيداً بثماني ساعات في اليوم، أما العمل الليلي، الذي يجري بين الثامنة والنصف مساء والخامسة والنصف صباحاً بموجب هذا القانون، فمحظور على كل شخص في سن 9ـ18 سنة.

لقد كان المشرّعون بعيدين كل البعد عن الرغبة في مس حرية رأس المال في امتصاص قوة عمل الراشدين، أو حسب قولهم، مس «حرية العمل»، بحيث أنهم ابتدعوا نظاماً خاصاً للحيلولة دون أن تترتب على قانون المصانع عاقبة مريعة كهذه.

> ويقول التقرير الأول الصادر عن الهيئة المركزية للجنة في 25 حزيران/يونيو 1833: «إن أعظم شرّ من شرور نظام المصانع المطبق حالياً يتمثل بنظرنا في أنه يحتم استمرار الأطفال في العمل إلى الحدود القصوى لعمل الراشدين. والعلاج الوحيد لهذه العلّة، من دون تقليص عمل الراشدين الذي سيخلق، في رأينا، علّة أكبر من تلك التي نسعى لعلاجها، هو اتباع خطة لتشغيل الأطفال على وجبتين»(*).

[296]

وقد نفذت هذه «الخطة» تحت اسم نظام المناوبة *(System of Relays)* (وإن المناوبة Relay باللغة الإنكليزية كما بالفرنسية، تعني تبديل جياد البريد في محطات البريد المتتابعة)، أي على سبيل المثال ربط شكيمة الوجبة الأولى من الأطفال في سن 9ـ13 سنة من الساعة $5\frac{1}{2}$ صباحاً إلى الساعة $1\frac{1}{2}$ ظهراً، وربط شكيمة الوجبة الثانية من الساعة 1.30 ظهراً حتى الثامنة والنصف مساء، إلخ.

(*) لجنة التحقيق في المصانع، الهيئة المركزية لمفوضي صاحب الجلالة. طبعت بأمر من مجلس العموم في 28 حزيران/يونيو، 1833، ص 53. [ن.برلين].

وابتغاء مكافأة أرباب المصانع على تجاهلهم بأكثر الأشكال وقاحة لكل القوانين الصادرة حول عمل الأطفال خلال الاثنتين والعشرين سنة الأخيرة، فقد كسيت حبة العلاج بالمزيد من الذهب. فأصدر البرلمان تشريعاً يقضي بأنه لا يجوز بعد الأول من آذار/مارس 1834 لأي طفل دون الحادية عشرة، وبعد الأول من آذار/مارس 1835 لأي طفل دون الثانية عشرة، وبعد الأول من آذار/مارس 1836 لأي طفل دون الثالثة عشرة بأن يعمل أكثر من 8 ساعات في أي مصنع. وهذه «الليبرالية» الطافحة بالمراعاة «لرأس المال» تبدو أحق بالثناء إذا ما علمنا أن الدكتور فار والسير أ. كارلايل والسيد ب. برودي، والسير تشارلز بيل، والسيد غوثري، وغيرهم، باختصار أن ألمع الأطباء والجراحين (surgeons) في لندن قد أعلنوا في شهاداتهم أمام مجلس العموم أن أي تأخير ينطوي على الخطر (periculum in mora)(*)! بل إن الدكتور فار أعرب عن رأيه على نحو أكثر حدة حيث قال:

> «إن الضرورة تقضي بوجود تشريع يحول دون إنزال الموت المبكر بأي صورة كانت، ومن المؤكد أن هذه الطريقة (أي طريقة العمل الجارية في المصانع) ينبغي أن تعتبر أشد أساليب إيقاع الموت المبكر قساوة»(135).

إن هذا البرلمان «المحسَّن بالإصلاح» الذي حكم على الأطفال ممن هم دون الثالثة عشرة بالعمل، لسنوات قادمة، 72 ساعة كل أسبوع في جحيم المصنع من باب المراعاة الرقيقة للصناعيين، هذا البرلمان نفسه حرم على المزارعين، بموجب «قانون الانعتاق»، الذي صبّ الحرية قطرة قطرة، من تشغيل أي رقيق من الزنوج أكثر من 45 ساعة في الأسبوع!

(*) عبارة مستقاة من المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس (Titus Livius)، في كتابه: من أسس المدينة *Ab urbe condita*، المجلد 38، الفصل 25، البيت 13. [ن. برلين].

(135) «Legislation is equally necessary for the prevention of death, in any form in which it can be prematurely inflicted, and certainly this must be viewed as a most cruel mode of inflicting it».

تقرير لجنة لائحة قانون تنظيم عمل الأطفال في معامل ومصانع المملكة المتحدة: مع محاضر الإفادات. طبع بأمر مجلس العموم في 8 آب/أغسطس، 1832. [ن. برلين]. إفادة الدكتور ج. ر. فار، ص 598ـ602. [ن.ع].

غير أن رأس المال لم يقنع بهذه الهبات، وراح يؤجج تحريضاً صاخباً دام سنوات عديدة. وتركز التحريض على تحديد عمر المشمولين بتعبير الأطفال والذين كان القانون [297] يحدد تشغيلهم بثماني ساعات، ويقضي بأن يتلقوا قسطاً معيَّناً من التعليم الإلزامي في المدارس. وأفتى علم الأنثروبولوجيا الرأسمالي فتواه بأن الطفولة تنتهي في العاشرة، أو في الحادية عشرة من العمر في أقصى الأحوال. وكلما اقترب موعد سريان مفعول قانون المصانع بالكامل، أي سنة 1836 المشؤومة، تعاظم هياج الرعاع الصناعيين. ونجحوا، في واقع الأمر، في ترويع الحكومة إلى حد كبير، بحيث أنها اقترحت عام 1835 تخفيض سن الطفولة من 13 إلى 12 سنة. وفي غضون ذلك ازداد الضغط من الخارج (pressure from without) خطراً. وخانت الشجاعة مجلس العموم فرفض أن يلقي بالأطفال الذين هم دون الثالثة عشرة تحت عجلات عربة جاغرنات(*) التي يعتليها رأس المال أكثر من ثماني ساعات في اليوم، وبات قانون عام 1833 ساري المفعول بالكامل. وبقي دون تعديل حتى حزيران/يونيو من العام 1844.

وخلال السنوات العشر التي طبق فيها قانون المصانع، جزئياً أول الأمر، وكلياً فيما بعد، كانت التقارير الرسمية لمفتشي المصانع حافلة بالشكاوى من استحالة تنفيذ القانون. وبما أن قانون 1833 خوّل سادة رأس المال حرية التصرف خلال الخمس عشرة ساعة التي تبدأ في الخامسة والنصف صباحاً وتنتهي في الثامنة والنصف مساء، بأن يرغموا كل «حدث» وكل «طفل» على بدء وإيقاف واستئناف أو إنهاء عمله الذي يستغرق 12 أو 8 ساعات، في أي لحظة يشاؤون، بتعيين أوقات مختلفة لطعام مختلف الأشخاص، فإن هؤلاء السادة سرعان ما ابتكروا «نظام مناوبة» (Relaissystem) جديداً لا تُستبدل فيه جياد العمل في محطات ثابتة، بل تُربط هذه الجياد إلى عربات جديدة في محطات متغيرة. ولن نقف أكثر من هذا لتملّي جمال هذا النظام فسنعود إلى ذلك فيما بعد. غير أن الكثير يتجلى من أول نظرة: إن هذا النظام قد أبطل قانون المصانع برمته، لا من حيث روحه فحسب بل من حيث حروفه أيضاً. إذ كيف يتسنى لمفتشي المصانع، في ظل هذا

(*) جاغرنات (Juggernaut Rad)، هيئة يتخذها فيشنو، وهو واحد من أكبر آلهة الهندوس. ويتميز عبدة جاغرنات بطقوسهم الفخمة وهوسهم الديني الشديد الذي يتجلى في إقبال المؤمنين به على قتل النفس والفداء. ففي الأعياد الكبيرة كان هؤلاء يلقون بأنفسهم تحت عجلات العربة التي تحمل صورة جاغرنات. [ن. برلين].

الأسلوب المعقد لحسابات وقت عمل كل طفل أو حدث على انفراد، أن يفرضوا الالتزام بوقت العمل القانوني وضمان فترات تناول الطعام القانونية؟ وهكذا سرعان ما ازدهرت الفظاعات القديمة من جديد في أغلب المصانع من دون أن يطالها العقاب. وفي مقابلة مع وزير الداخلية (1844) برهن مفتشو المصانع على استحالة بسط أي شكل من الرقابة على المصانع في ضوء نظام المناوبة المبتكر حديثاً[136]. وفي غضون ذلك، تغيّرت الظروف تغيُّراً كبيراً. فقد اتخذ عمال المصانع وبخاصة منذ عام 1838، من [298] «لائحة الساعات العشر» شعارهم الاقتصادي مثلما اتخذوا من الميثاق (Charter)[*] شعارهم السياسي في الانتخابات. بل إن بعض الصناعيين الذين كانوا يديرون مصانعهم وفقا لقانون 1833، أغرقوا البرلمان بمذكرات تشكّوا فيها من «المنافسة» اللاأخلاقية «لأقرانهم المزيفين» الذين أتاحت لهم شدة الوقاحة أو الأوضاع المحلية الملائمة خرق القانون. زد على ذلك، أنه بالرغم من رغبة الصناعيين، كأفراد، في إطلاق العنان لشراهة النهب القديمة، فإن القادة السياسيين والناطقين باسم طبقة الرأسماليين الصناعيين دعوهم إلى التعامل مع العمال بأساليب ولغة جديدة. ذلك أنهم قد شرعوا في الحملة من أجل إلغاء «قوانين الحبوب»، فكانوا بحاجة إلى إسناد العمال لإحراز النصر! وهكذا وعدوا لا بمضاعفة الرغيف الكبير[**]، بل كذلك بسنّ لائحة الساعات العشر في دولة التجارة الحرة التي بلغت من العمر ألف عام[137]. لذا لم يجازفوا بمعارضة إجراء لا

---

(136) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1849، ص 6.

(*) المقصود هنا هو «الميثاق الشعبي» (Peoples' Charter) الذي يتضمن مطالب الميثاقيين، ويعرفون بـ الشارتيين، وقد نشروه كمشروع لائحة في 8 أيار/مايو 1838، تمهيداً لعرضه على البرلمان. وكان يتضمن المطالب الآتية: 1 ـ حق الانتخاب العام (للذكور فوق سن 21 سنة). 2 ـ انتخاب البرلمان سنوياً. 3 ـ الاقتراع السري. 4 ـ تساوي الدوائر الانتخابية. 5 ـ إلغاء شرط التملك لمرشحي الانتخابات البرلمانية. 6 ـ منح أعضاء البرلمان مخصصات يومية. [ن. برلين].

(**) كان أنصار عصبة معارضي قانون الحبوب، يحاولون إقناع العمال بأن حرية التجارة سترفع أجورهم الفعلية، وتضاعف حجم رغيف الخبز الكبير. فكانوا يحملون، في مسيراتهم، رغيفين، أحدهما كبير والآخر صغير، كوسيلة إيضاح مرفقة بما يناسبها من لافتات. وقد أثبت الواقع كذب ادعائهم. فبإلغاء قوانين الحبوب اشتد هجوم رأس المال الصناعي على مصالح الطبقة العاملة الإنكليزية. [ن. برلين].

(137) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 98.

يرمي إلى أكثر من تحويل قانون 1833 إلى واقع. وأرعد المحافظون (Tories)[*]، المهددون في أقدس أقداسهم وهو ريع الأرض، مزمجرين بسخط الإحسان ضد «التصرفات الشائنة»[138] لخصومهم الصناعيين.

وهكذا وُلِد القانون الإضافي للمصانع في 7 حزيران/يونيو 1844. وقد بوشر بتطبيقه في العاشر من أيلول/سبتمبر عام 1844. ويبسط هذا القانون حمايته على صنف جديد من العمال: الإناث اللواتي تجاوزن سن الثامنة عشرة. فجرت مساواتهن بالأحداث، من جميع النواحي، إذ حُدِّد عملهن باثنتي عشرة ساعة، وحُظر تشغيلهن ليلاً، إلخ. وهكذا وجد التشريع نفسه مُلزماً، للمرة الأولى، بفرض الرقابة المباشرة والرسمية على عمل الراشدين. وجاء في تقرير المصانع لعامي 1844_1845، بشيء من التهكم:

> «لم يصل إلى علمي حالة واحدة حتى الآن عن أناث راشدات اشتكين من التجاوز على حقوقهن»[139].

وقُلصت ساعات عمل الأطفال ممن هم دون سن الثالثة عشرة إلى 6 ساعات ونصف الساعة، وفي بعض الأحوال إلى 7 ساعات في اليوم[140].

وابتغاء التخلص من تجاوزات «نظام المناوبة» الزائف، وضع القانون ضوابط هامة من بينها التالية:

[299]

> «تُحسب ساعات عمل الأطفال والأحداث ابتداء من لحظة شروع أي طفل أو حدث بالعمل في الصباح».

بحيث إذا بدأ (آ) العمل في الثامنة صباحاً، و(ب) في العاشرة، فإن يوم عمل (ب) يجب، مع ذلك، أن ينتهي في الساعة نفسها التي ينتهي فيها عمل (آ). و«يُنظَّم الوقت حسب ساعة عمومية» كأن تكون ساعة أقرب محطة للقطار. ويجب ضبط ساعة المصنع

(*) حزب المحافظين (Tories). والمقصود هنا الأرستقراطية العقارية، وقد كان حزب المحافظين (التوري) ممثلها السياسي، أما البورجوازية فقد كان حزب الأحرار (الويغ Wig) ممثلها فيما كانت الحركة الشارتية (الميثاقية) تمثل آنذاك الطبقة العاملة. [ن.ع].

(138) يستخدم ليونارد هورنر تعبير التصرفات الشائنة (nefarious practices) في تقاريره الرسمية. تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1859، ص 7.

(139) تقارير مفتشي المصانع، 30 أيلول/سبتمبر، 1844، ص 15.

(140) يسمح القانون بتشغيل الأطفال لعشر ساعات في اليوم، إذا لم يكونوا يعملون بالتتابع يوماً بعد يوم، بل كانوا يعملون بصورة متقطعة بين يوم وآخر. وعلى وجه العموم، فقد ظلت هذه الفقرة من دون مفعول.

وفقاً لها. ويجب أن يعلّق ربّ العمل إعلاناً مطبوعاً بحروف كبيرة مقروءة ينص على مواعيد بدء يوم العمل وانتهائه، والاستراحات التي تتخلله. ولا يجوز للأطفال الذين يبدأون العمل قبل الثانية عشرة ظهراً أن يشتغلوا ثانية بعد الساعة الواحدة ظهراً. وعلى هذا ينبغي لوجبة عمال ما بعد الظهر أن تتألف من أطفال آخرين غير الذين جرى استخدامهم في الصباح. وإن الساعة ونصف الساعة المخصصة لوجبات الطعام يجب أن تُعطى لكل العمال في وقت واحد، وإن ساعة واحدة يجب أن تُعطى قبل الثالثة بعد الظهر وفي الفترات نفسها من النهار. ولا يجوز تشغيل أي طفل أو حدث أكثر من 5 ساعات قبل الواحدة ظهراً من دون فاصل أمده نصف ساعة في الأقل لتناول الطعام. ولا يجوز تشغيل أي طفل أو حدث [أو أنثى] أو السماح له بالبقاء في أي حجرة من حجرات المعمل يكون فيها العمل جارياً في وقته [أي خلال فترة الطعام]، إلخ.

لقد رأينا أن هذه الدقائق التفصيلية التي تضبط، على نسق عسكري، أمد وحدود وتوقفات العمل، على دقات الساعة، لم تكن من نسج خيال برلماني قط. فقد نشأت، بالتدريج، من الظروف، كقوانين طبيعية لنمط الإنتاج الحديث. وجاءت صياغة هذه القوانين والاعتراف الرسمي بها، وإعلانها من الدولة، نتاجاً لصراعات طبقية مديدة. وكان من أولى عواقبها أن يوم عمل الذكور الراشدين في المصانع، بات خاضعاً للضوابط نفسها، نظراً لأن تعاون الأطفال والأحداث والنساء أمر لا غنى عنه في أغلب عمليات الإنتاج. وهكذا، على العموم، غدا يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، موحَّداً وعاماً في جميع الفروع الصناعية المشمولة بقانون المصانع، خلال الفترة الواقعة بين عام 1844 وعام 1847.

غير أن أرباب الصناعة لم يسمحوا بحصول هذا «التقدم» من دون تعويضه بـ «تقهقر». فتحت وقع إلحاحهم، خفض مجلس العموم السن الدنيا للأطفال الصالحين للاستغلال من 9 إلى 8 سنوات، بغية تأمين «إمداد إضافي من أطفال المصانع» الذين يستحقهم الرأسماليون بموجب قانون السماء والأرض[141].

[300] إن عامي 1846ـ1847 هما عامان صانعان لحقبة في تاريخ إنكلترا الاقتصادي. فخلالهما أُلغيت «قوانين الحبوب»، كما أُلغيت الرسوم الجمركية المفروضة على القطن

(141) «بما أن تقليص ساعات العمل سوف يفضي إلى زيادة عدد (الأطفال) الواجب استخدامهم، فقد جرى الظن بأن العرض الإضافي في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8ـ9 سنوات سوف يسد الزيادة في الطلب». المرجع السابق، ص 13.

والمواد الخام الأخرى، وأعلن أن التجارة الحرة هي النجم الهادي لسنّ التشريعات؛ باختصار حل العهد الألفيّ السعيد(*) من ناحية أخرى، وخلال العامين نفسيهما، بلغت الحركة الشارتية (الميثاقية) والدعوة إلى يوم عمل من عشر ساعات ذروتهما. ووجدت الحركتان حليفاً لهما في حزب المحافظين (Tories) المتحرق للانتقام. وعلى الرغم من المعارضة المتعصبة التي أبداها جيش أنصار التجارة الحرة المغرضين، بزعامة كوبدن وبرايت، فإن لائحة العشر ساعات مرّت في البرلمان، بعد طول صراع.

ونصّ قانون المصانع الجديد الصادر في حزيران/يونيو 1847 على أنه ابتداء من الأول من تموز/يوليو 1847 يُقلص يوم العمل لـ «الأحداث» (من 13 إلى 18 سنة) ولجميع العاملات إلى 11 ساعة كإجراء تمهيدي، ولكنه ابتداء من الأول من أيار/مايو 1848، يُحدد يوم العمل بعشر ساعات لا غير. أما النواحي الأخرى من القانون، فلم تكن أكثر من تعديل واستكمال لقانوني 1833 و1844.

وشن رأس المال حملة تمهيدية للحيلولة دون تطبيق القانون تطبيقاً كاملاً في الأول من أيار/مايو 1848. وقد سعى إلى جعل العمال يسهمون بتخريب ما صنعت أيديهم، بحجة أنهم قد تعلموا من تجربتهم. واختيرت اللحظة المناسبة بذكاء.

> «لا بدّ من التذكّر أيضاً، أنه كان ثمة بؤس مريع (في أعقاب أزمة 1846ـ1847 الرهيبة) في صفوف عمال المصانع، بعد أن كان الكثير من هذه المصانع يقلص أوقات عمله أو يغلق أبوابه كلياً. ولا بدَّ إذن، والحالة هذه، أن عدداً كبيراً من العمال كانوا في أوضاع عسيرة؛ ويُخشى أن كثيراً منهم سقط فريسة الديون، بحيث يمكن الافتراض من دون مغالاة أنهم يفضّلون، في الوقت الحاضر، العمل ساعات أطول بغية التعويض عن خسائرهم الماضية، وربما لتسديد الديون، واستعادة أثاثهم المرتهن، أو التعويض عمّا باعوا منه، أو الحصول على ألبسة جديدة لهم ولأسرهم»(142).

سعى أرباب الصناعة إلى مفاقمة الأثر الطبيعي لهذه الظروف بإجراء تخفيض عام في الأجور بنسبة 10%. وقد فعلوا ذلك، إن جاز القول، احتفاء بتدشين عهد التجارة الحرة. ثم أردفوا ذلك بتخفيض آخر نسبته $8\frac{1}{3}$% ما إن قُلص يوم العمل إلى 11 ساعة،

(*) العهد الألفي أو الملكوت الألفي. الأسطورة القائلة بظهور المسيح بعد ألف عام ليُحِل السعادة بين البشر. [ن.ع].

(142) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 16.

وبعدها خفضوا الأجور بضعف النسبة السابقة حالما قُلص يوم العمل إلى 10 ساعات. إذن فقد وقع تخفيض للأجور بنسبة 25% على الأقل، حيثما أتاحت الظروف ذلك[143] وفي ظل هذه الأوضاع التي رُتبت لتكون موائمة، شرع أرباب الصناعة بتحريض عمال المصانع على إلغاء قانون 1847. ولم يتورعوا في ذلك عن شيء، لا الأكاذيب، ولا [301] الرشاوى، ولا الوعيد. ولكن عبثاً. أما نصف الدزينة من الالتماسات التي أرغموا العمال على الشكاية فيها من «اضطهاد القانون لهم» فقد اعترف الملتمسون أنفسهم، عند استنطاقهم، أن التواقيع قد انتُزعت منهم عنوة. وقالوا «إنهم كانوا يشعرون بالاضطهاد، ولكن ليس بالضبط، من قانون المصانع»[144] ولكن إذا كان أرباب الصناعة لم يفلحوا في إرغام العمال على التحدث وفق ما يشتهون، فإنهم جعلوا يزعقون بملء أفواههم، في الصحافة والبرلمان، باسم العمال. واتهموا مفتشي المصانع بأنهم ضربٌ من مفوضي الجمعية[*]، وأنهم يضحون بعمال المصانع التعساء على مذبح أحلامهم ونزواتهم لإصلاح العالم. وخابت هذه المناورة أيضاً. فقد قام مفتش المصانع، ليونارد هورنر، بنفسه، وبمساعدة نواب المفتشين، باستنطاق العديد من الشهود من عمال مصانع لانكشاير. وأعرب حوالى 70% من العمال المستنطقين عن التأييد لنظام العشر ساعات، وأيدت نسبة أقل بكثير نظام الإحدى عشرة ساعة، ولم تعرب سوى أقلية ضئيلة، لا يؤبه لها، عن تأييد نظام الاثنتي عشرة ساعة القديم[145].

---

(143) «وجدت أن الناس الذين كانوا يتقاضون 10 شلنات في الأسبوع، بات يُقتطع منهم شلن واحد بسبب تقليص الأجور بنسبة 10%، ثم يُقتطع منهم شلن و6 بنسات من بقية الأجور لقاء تقليص يوم العمل، ومجموع المُقتطع يساوي شلنين و6 بنسات... وعلى الرغم من ذلك قال العديد منهم إنه يفضل العمل 10 ساعات» (المرجع السابق).

(144) «رغم أنني وقّعت عليه [الالتماس] فقد قلت في حينه إنني ارتكب أمراً خاطئاً. إذن لماذا وقعت؟ لأنني كنت سأطرد في حالة الرفض. من هنا يتضح أن موقّع الالتماس شعر بأنه «مضطهد» ولكن ليس بالضبط من قانون المصانع»، المرجع السابق، ص 102.

(*) مفوضو الجمعية هم ممثلو الجمعية الوطنية أيام الثورة الفرنسية، اللذين خولتهم الإدارة صلاحيات خاصة في المحافظات ووحدات الجيش. [ن.برلين].

(145) ص 17، المرجع السابق. جرى في منطقة تفتيش السيد هورنر، استنطاق 10,270 عاملاً راشداً من الذكور في 181 مصنعاً. ونجد شهاداتهم مُدرجة في ملحق بتقارير المصانع لنصف السنة المنتهية في تشرين الأول/أكتوبر، ١٨٤٨. وتزودنا هذه التحقيقات بمادة قيّمة عن أمور أخرى أيضاً.

وثمة مناورة «ودية» أخرى جرت لجعل الذكور البالغين يعملون من 12 إلى 15 ساعة، وترويج هذه الواقعة على الملأ كأفضل برهان على ما تهفو إليه البروليتاريا في أعماق قلبها. ولكن مفتش المصانع، ليونارد هورنر، «عديم الرأفة» برز في الساحة ثانية. فإذا بأغلب محبي «العمل الإضافي» يعلنون:

> «إنهم يفضلون العمل عشر ساعات بأجور أقل، ولكن لم يكن لديهم خيار فثمة الكثير بدون عمل، والعديد من الغازلين يحصل على أجور واطئة بسبب الاضطرار للعمل في فتل القطن (piecers)، والعجز عن الحصول على شيء أفضل، وأنهم إذا ما أحجموا عن العمل مدة أطول، فإن آخرين سوف يأخذون مكانهم على الفور؛ وهكذا فالمسألة، بالنسبة لهم، هي إما قبول ساعات عمل أكثر، أو فقدان العمل تماماً»[146].

[302] وهكذا آلت حملة رأس المال التمهيدية إلى الإخفاق، ووضع قانون الساعات العشر موضع التنفيذ في الأول من أيار/مايو 1848. ولكن هزيمة الحزب الشارتي (الميثاقي) الذي سُجن قادته، ومُزق تنظيمه، زعزعت ثقة الطبقة العاملة الإنكليزية بقوتها. بعد ذلك بقليل جاءت انتفاضة حزيران/يونيو الباريسية، وإغراقها بالدماء، لتؤدي في إنكلترا، كما في القارة الأوروبية، إلى توحيد الطبقات السائدة، سادة الأرض والرأسماليين، ذئاب البورصة وأصحاب الحوانيت، أنصار الحماية ودعاة التجارة الحرة، الحكومة والمعارضة، الكهّان والمتحررين، البغايا الشابات والعجائز الراهبات، توحيد هؤلاء جميعاً تحت راية إنقاذ الملكية، والدين، والأسرة، والمجتمع! وحُرمت الطبقة العاملة، في كل مكان، من حماية القانون، وفُرض عليها الحظر، ووضعت تحت طائلة «قانون المشبوهين»[*] (loi des suspects) وهكذا لم يعد أرباب الصناعة بحاجة إلى ضبط النفس. فاندفعوا في تمرّد مكشوف، لا ضد قانون الساعات العشر فحسب، بل ضد مجمل التشريعات، التي

---

(146) المرجع السابق، راجع الشهادات التي جمعها ليونارد هورنر بنفسه، الأرقام: 69-70-71-72-92-93، والشهادات التي جمعها مساعد المفتش السيد (آ) والمرقمة 51-52-58-59-62-70، من الملحق المذكور. واعترف أحد الصناعيين أيضاً بالحقيقة عارية. راجع رقم 14 ورقم 265 من المرجع نفسه.

(*) قانون المشبوهين، يتضمن إجراءات الأمن العام، وقد صدر في 18 شباط/فبراير، 1858، في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية. وقد منح الإمبراطور وحكومته صلاحية مطلقة لسجن الأشخاص المشتبه بأن لهم موقفاً مناهضاً تجاه الإمبراطورية، أو لنفيهم إلى مختلف أنحاء فرنسا والجزائر، أو لإبعادهم نهائياً عن أية منطقة فرنسية. [ن.برلين].

سعت منذ عام 1833، إلى تقييد الاستغلال «الحر» لقوة العمل، بحدود معيّنة. وكان ذلك تمرداً مصغراً في سبيل العبودية(*) (Proslavery Rebellion)، استمر أكثر من عامين، بفظاظة لا تُبارى، وإرهاب أهوج، ولكن بثمن بخس، لأن المتمرد الرأسمالي لم يكن يجازف بفقدان شيء غير جلود عماله.

ولفهم ما سيأتي، ينبغي أن نتذكر أن قوانين المصانع لأعوام 1833 و1844 و1847، كانت جميعها سارية المفعول ما دام أحدها لا يعدّل الآخر، أي أن أياً من هذه القوانين لا يحدد يوم عمل الذكور البالغين أكثر من 18 عاماً، وأن الخمس عشرة ساعة الواقعة بين $5\frac{1}{2}$ صباحاً و$8\frac{1}{2}$ مساء ظلّت، منذ عام 1833، «اليوم» القانوني الذي يؤدي الأحداث والنساء العمل في نطاقه لمدة 12 ساعة، وبعدئذ 10 ساعات، وفقاً للشروط المحددة.

وبدأ أرباب الصناعة، هنا وهناك، بصرف قسم، بلغ أحياناً النصف، من الأحداث والأناث، العاملين عندهم، ثم أعادوا الذكور الراشدين إلى نظام العمل الليلي شبه المنسيّ. وزعقوا قائلين إن قانون الساعات العشر لا يترك خياراً آخر(147).

أما الضربة الثانية فقد وجهوها إلى الفترات القانونية لتناول الطعام. فلنستمع إلى ما يقوله مفتشو المصانع:

> «منذ تقليص أمد العمل إلى عشر ساعات، يزعم أرباب المصانع، رغم أنهم لم يضعوا هذا الزعم موضع التطبيق العملي بصورة تامة، أنه لو كانت ساعات العمل تقع بين التاسعة صباحاً والسابعة مساء، فإنهم إنما يطبقون مواد القانون بإعطاء ساعة قبل التاسعة صباحاً، ونصف ساعة بعد السابعة مساء [كأوقات لتناول الوجبات]. وفي حالات معيّنة يعطي أرباب المصانع، الآن، ساعة أو نصف ساعة للغداء متمسكين في الوقت نفسه بأنهم ليسوا ملزمين بإعطاء أي جزء من أجزاء هذه الساعة ونصف الساعة خلال يوم العمل في المصنع»(148). [303]

وهكذا أصرّ السادة أرباب الصناعة على أن مواد قانون 1844، التي تعيّن بدقة

(*) الإشارة إلى تمرد ولايات الجنوب على قانون إلغاء العبودية في الولايات المتحدة، وخوض حرب 1861-1867.

(147) تقارير... إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 133-134.

(148) تقارير... إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1848، ص 47.

متناهية أوقات وجبات الطعام، تعطي الإذن للعاملين بتناول الطعام والشراب، ولكن قبل دخول المصنع وبعد مغادرته، أي في بيوتهم. ثم ما الذي يمنع العمال من تناول طعام الغداء قبل التاسعة صباحاً؟ غير أن مشرّعي التاج أفتوا بأن أوقات وجبات الطعام الموصوفة قانوناً.

«ينبغي أن تقع في استراحات تُعطى في أثناء ساعات العمل، وأنه لا يجوز، قانوناً، العمل 10 ساعات متصلة من التاسعة صباحاً حتى السابعة مساء من غير استراحة»[149].

وبعد هذه الاستعراضات المسلّية للقوة، مهّد رأس المال لتمرده، باتخاذ خطوة تتطابق مع حرفية قانون 1844، وكانت بالتالي خطوة قانونية.

كان قانون 1844 يحظر، بالتأكيد، تشغيل الأطفال من سن 8 إلى 13 سنة، بعد الساعة الواحدة ظهراً في حالة تشغيلهم قبل الظهر، ولكن القانون لم يكن ينظّم، بأية صورة، الساعات الست والنصف من عمل الأطفال الذين يبدأون يوم عملهم عند منتصف النهار أو بعده! فالأطفال في سن الثامنة، إذا ما بدأوا العمل ظهراً، يمكن أن يُستخدموا من الساعة 12 إلى الساعة الواحدة ظهراً، أي ساعة واحدة، أو من الساعة الثانية إلى الساعة الرابعة عصراً، أي ساعتين، أو من الخامسة حتى الثامنة والنصف مساء، أي ثلاث ساعات ونصف، وهي جميعاً تؤلف الست ساعات والنصف القانونية! وهناك ما هو أفضل. فابتغاء جعل عمل الأطفال متوافقاً مع عمل الذكور الراشدين حتى الثامنة والنصف مساء، ما كان على أرباب الصناعة سوى الامتناع عن إعطائهم أي عمل قبل الثانية ظهراً؛ فعندئذ يستطيعون إبقاءهم في المصنع دون توقف حتى الثامنة والنصف مساء!

«وثمة من يعترف صراحة أن هذه الممارسة جارية في إنكلترا لرغبة أرباب المصانع في جعل الآلات تدور أكثر من 10 ساعات في اليوم، واستبقاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8-13 سنة للعمل مع الذكور الراشدين، بعد انصراف الشباب والنساء، حتى الثامنة والنصف مساء، إذا ما شاء لهم ذلك»[150]. [304]

واحتجّ العمال ومفتشو المصانع، إنطلاقاً من اعتبارات الأخلاق والصحة، لكن رأس المال أجاب:

---

(149) تقارير... إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 130.

(150) تقارير مفتشي المصانع، المرجع السابق، ص 142.

فليقع عبء أفعالي على أم رأسي! القانون مبتغاي!
الجزاء والرهن حسب العقد(*).

والواقع، استناداً إلى الاحصائيات التي وُضعت أمام مجلس العموم في 26 تموز/يوليو 1850، اتضح أنه كان هناك، في 15 تموز/يوليو 1850، وبالرغم من كل الاحتجاجات، 3742 طفلاً من ضحايا هذه «الممارسة» في 257 مصنعاً(151). ولكن هذا لم يكن كافياً بعد. فالعين الصقرية الثاقبة لرأس المال اكتشفت أن قانون 1844 لم يكن يسمح بالعمل 5 ساعات قبل منتصف النهار من دون استراحة لا تقل عن 30 دقيقة لتناول بعض الطعام. غير أنه لم ينص على شيء مماثل بالنسبة إلى العمل الذي يجري بعد منتصف النهار. وهكذا طالب رأس المال، ونال لذته، ليس فقط في أن يسوق أطفالاً عمالاً بعمر 8 سنوات للكد دون توقف من الثانية ظهراً حتى الثامنة والنصف مساء، بل أيضاً في أن يجوّعهم خلال ذلك الوقت!

أجل، لحم قلبه
هكذا ينص العقد(**)(152)

(*) شكسبير، تاجر البندقية ـ مرافعة المرابي اليهودي شايلوك في قاعة المحكمة ـ الفصل الرابع ـ المشهد الأول. [ن.برلين].

(151) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1850، ص 5-6.

(**) شكسبير، تاجر البندقية ـ الفصل الرابع، المشهد الأول. قول يطلقه شايلوك في المحكمة تأكيداً على أن عقد الدين المبرم مع أنطونيو، التاجر المدين، ينص على اقتطاع باون من لحم صدر المدين في موضع قريب من القلب. [ن.ع].

(152) إن طبيعة رأس المال لا تتبدل قط سواء كان متطوراً أم ما يزال بعدُ في مراحله الدنيا. وينص القانون الذي فرضه مالكو العبيد على ولاية نيومكسيكو، قبيل اندلاع الحرب الأهلية الأميركية، على أن العامل، الذي اشترى الرأسمالي قوة عمله هو «مال الرأسمالي» (The labourer is his (the Capitalist's) money). وكان الرأي نفسه سائداً عند نبلاء روما. فالنقد الذي كانوا يسلفونه للمدين العامي، كان يتحول، عبر وسائل العيش، إلى لحم المدين ودمه. وعليه فإن «اللحم والدم» كان يُعتبر «مال» النبلاء. من هنا منبع قانون اللوائح العشر(*)، الذي ينطوي على روح شايلوكية. ولعل فرضية لينغيه(**) القائلة بأن النبلاء الدائنين كانوا يقيمون الولائم من لحم المدنيين بين حين وآخر فيما وراء نهر التيبر، ما تزال غير جازمة بعد، شأن فرضية داومر بصدد القربان المسيحي المقدس(***).

(*) الصيغة الأصلية لقانون «اللوائح الاثنتي عشرة» وهي أقدم معالم التشريع في دولة الرق

إن هذه الطريقة الشايلوكية في التشبث بحرفية مواد قانون 1844 المتعلقة بتنظيم عمل الأطفال، ما كانت إلّا تمهيداً لتمرد مكشوف على القانون نفسه، وبخاصة مواده التي تنظم عمل «الأحداث والنساء». ولا بدَّ من التذكير بأن إلغاء «نظام المناوبة الزائف» كان الهدف والمضمون الرئيسيين للقانون. وبدأ أرباب المصانع تمردهم، بإعلانهم، ببساطة، [305] أن فقرات قانون 1844 التي تحظر على أرباب العمل استخدام الأحداث والنساء خلال أجزاء صغيرة من يوم العمل المصنعي المؤلف من 15 ساعة، حسب المشيئة، إن هذه الفقرات

> «تخلو نسبياً من الضرر (comparatively harmless) ما دام وقت العمل محدَّداً باثنتي عشرة ساعة. ولكنها تشكل صعوبة (hardship) كبرى جدّية في ظل لائحة الساعات العشر»(153).

وأبلغ الصناعيون المفتشين، بأقصى برود، أنهم سوف يضعون أنفسهم فوق حرفية القانون، ويعيدون العمل بالنظام القديم على مسؤوليتهم الخاصة(154)، وأنهم يفعلون ذلك لمصلحة العمال المخدوعين أنفسهم.

> «حتى يتمكنوا من دفع أجور أعلى لهم»، «فهذه هي الوسيلة الوحيدة الممكنة للحفاظ على التفوق الصناعي لبريطانيا العظمى في ظل لائحة الساعات العشر»(155). «ولعل ضبط حالات التجاوز يكتنفه شيء من الصعوبة في ظل نظام المناوبة، ولكن أي ضير في ذلك؟ (what of that?) تُرى أينبغي أن نضع المصلحة الصناعية الكبرى للبلاد في مرتبة

= الرومانية. ويحمي هذا القانون الملكية الخاصة، ويتضمن إنزال عقوبة السجن أو الاسترقاق أو تقطيع بدن المدين الذي يعجز عن سداد الدين. وكان هذا القانون نقطة الانطلاق للقانون الروماني الخاص. [ن. برلين].

(**) طرح هذه الفرضية المؤرخ الفرنسي لينغيه في المجلد الثاني من مؤلفه: نظرية القوانين المدنية، أو المبادئ الأساسية للمجتمع، الصادر في لندن، عام 1767. [ن. برلين].

(***) طرح داومر فرضية في كتابه أسرار المسيحية في القدم تقول بأن المسيحيين الأوائل كانوا يأكلون لحم البشر في القربان المقدس. [ن. برلين].

(153) تقارير... إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 133.

(154) هذا ما قاله، من بين كثيرين، محبّ الخير آشوورث في رسالة صاحبية (كويكرية) مقرفة إلى المفتش ليونارد هورنر. تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 4.

(155) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 138.

> ثانوية لمجرّد أن نوفّر على المفتشين ووكلاء المفتشين قليلاً من المتاعب (some little trouble)»[156].

وبالطبع فإن كل هذه الأحابيل لم تجدِهم نفعاً. فقد لجأ مفتشو المصانع إلى القضاء. ولكن سرعان ما اندلعت عاصفة مدوية من عرائض الالتماس، أغرق بها أرباب المصانع وزير الداخلية السير جورج غراي، فعمد هذا في توجيه رسمي مؤرخ في 5 آب/أغسطس 1848، إلى توصية مفتشي المصانع بالامتناع عن:

> «رفع الشكاوى ضد أرباب المصانع بسبب خرق حرفية القانون، أو بسبب تشغيل الأحداث في وجبات مناوبة، في الحالات التي لا يوجد فيها ما يحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء الأحداث قد شُغلوا فعلاً، مدة أطول من المنصوص عليها قانوناً».

وعندها، سارع مفتش المصانع، ج.ستيوارت، إلى إجازة ما يسمى بـ نظام المناوبة، خلال الساعات الخمس عشرة من يوم العمل الصناعي، في أرجاء اسكتلندا كلها، حيث عاد هذا النظام للازدهار ثانية، ازدهاره في الأيام الخوالي. أما مفتشو المصانع في إنكلترا، فقد أعلنوا أن وزير الداخلية لا يتمتع بأية سلطة مطلقة لتعطيل القانون على هواه، فمضوا في دعاويهم القضائية على المتمردين، أنصار العبودية (Proslavery).

[306] ولكن ما جدوى سَوق الرأسماليين أمام القضاء، ما دامت المحاكم، أو قضاة المقاطعات (county magistrates)[157] الذين يسميهم وليم كوبيت «المتطوعين الكبار»، يبرئون ساحتهم؟ ففي أروقة هذه المحاكم كان السادة أرباب المصانع يجلسون في منصة القضاء للبت في الشكاوى المرفوعة ضدهم. خذ هذا مثلاً. ثمة نكرة يُدعى ايسكريج، وهو مالك مصنع لغزول القطن، من شركة كيرشا وليز وشركاهما، عرض على مفتش المصانع في منطقته مخططاً لنظام مناوبة أعده لمصنعه. وعندما تلقى رداً بالرفض، التزم الصمت أول الأمر، بعد أشهر قلائل مَثُل شخص يُدعى روبنسن، وهو الآخر صاحب

---

(156) المرجع السابق، ص 140.

(157) إن «قضاة المقاطعات» (County magistrates)، هؤلاء «المتطوعون الكبار» (Great unpaid) كما يسميهم وليم كوبيت، هم قضاة لا يتقاضون أجراً، ويجري اختيارهم من بين وجهاء المقاطعة. وهم يؤلفون في الواقع المحاكم الوراثية للطبقات السائدة.

مصنع لغزول القطن، ومن أقرباء أيسكريج، إن لم يكن هذا تابعه جمعة(*)، أمام محكمة صلح (Borough Justice) بلدة ستوكبورت بتهمة إدخال نظام للمناوبة مماثل للذي ابتكره أيسكريج. وجلس أربعة قضاة على منصة الرئاسة، ثلاثة منهم أصحاب مصانع لغزل القطن، وعلى رأسهم، ذلك الايسكريج المحترم إياه. وبرّأ ايسكريج ساحة روبنسن، ثم قال إن ما يحق لروبنسن يحق لايسكريج بالمثل. ووفقاً للقرار القضائي الذي أصدره بنفسه، عمد إلى إدخال النظام في مصنعه الخاص[158]. وبالطبع فإن تشكيلة هذه المحكمة، كانت بحد ذاتها خرقاً للقانون[159].

> وهتف المفتش هوويل «إن هذه المهازل القضائية تستدعي العلاج السريع ـ فإما أن يُعدل القانون ليتطابق مع أحكام من هذا النوع، أو أن تشرف على تطبيقه منابر قضائية أقل عرضة للخطأ، وتتوافق أحكامها مع منطوق القانون. . . حين تُحال هذه القضايا إلى ساحة القضاء. إنني أتوق إلى تعيين قضاة يعملون براتب»[160].

وأعلن مشرّعو التاج، إن تأويل السادة أرباب المصانع لقانون 1848 تأويل باطل. لكن منقذي المجتمع ما كانوا ليدعوا أحداً يثنيهم عن غرضهم.

> ويشير ليونارد هورنر في تقريره قائلاً: «بعد أن سعيت لفرض القانون. . . بعشر مرافعات في سبع مناطق قضائية، ولم أجد تأييداً من القضاة إلّا في مرافعة واحدة لا غير. . . أرى أن لا جدوى من الملاحقة القضائية لحالات التملص من القانون. إن ذلك الجزء من قانون 1848 الذي صيغ لضمان التماثل في ساعات العمل. . . لم يعد سارياً في منطقتي (لانكشاير). وليس في متناول وكلاء المفتشين أو في متناولي أي وسيلة فعالة، عند تحري مصنع يعمل بنظام وجبات المناوبة، للتأكد من [307]

(*) إشارة إلى الشاب البدائي الذي أنقذه روبنسن كروزو في جزيرته، واتخذه تابعاً سماه: جمعة، نسبة إلى يوم العثور عليه. [ن.ع].

(158) تقارير. . . إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 21-22، راجع أمثلة مشابهة في المرجع نفسه، ص 4-5.

(159) في قانون السنتين الأولى والثانية من عهد وليم الرابع، الفصل 29، المادة 10، من قانون المصانع المعروف باسم قانون السير جون هوبهاوس، كان محظوراً على أي مالك مصنع لغزل القطن أو للنسيج، أو أبيه أو ابنه أو شقيقه، أن يعملوا كقضاة صلح في أية قضية تخضع لقانون المصانع.

(160) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1849، [ص 22].

أن الأحداث والنساء لا يُشغلون أكثر من 10 ساعات في اليوم...
وحسب كشف الثلاثين من نيسان/إبريل ـ 1849،... بلغ عدد المصانع التي يعمل أربابها بنظام المناوبة زهاء 114 مصنعاً، وقد أخذ عددها يزداد بسرعة منذ بعض الوقت، وبوجه عام، فإن مدة اشتغال المصنع قد زيدت إلى $13\frac{1}{2}$ ساعة، أي من السادسة صباحاً حتى السابعة والنصف مساءً... وتبلغ المدة في بعض الحالات 15 ساعة، تبدأ من الخامسة والنصف صباحاً وتنتهي في الثامنة والنصف مساءً»(161).

وكان لدى المفتش ليونارد هورنر، منذ كانون الأول/ ديسمبر 1848، قائمة تضم أسماء 65 مالك مصنع، و29 ناظر مصنع، أعلنوا بالإجماع، أنه لا يمكن لأي نظام من أنظمة التفتيش أن يحول دون الإفراط المريع في تشغيل العمال، ما دام نظام المناوبة قائماً(162). فقد بات الأطفال والأحداث أنفسهم ينقلون (Shifted) الآن من غرفة الغزل إلى غرفة النسيج تارة، ثم ينقلون من مصنع إلى آخر، خلال 15 ساعة، تارة أخرى(163). وكيف إذن، والحالة هذه، يمكن بسط الرقابة على نظام

«يتنكر بقناع المناوبات، ويؤلف واحداً من أحابيل كثيرة لخلط العمال كما يُخلط ورق القمار في تراكيب متغيّرة لا تنتهي، وتغيير ساعات عمل وراحة مختلف الأشخاص خلال اليوم، بحيث لا تصادفك قط مجموعة واحدة كاملة تعمل معاً في الغرفة نفسها والزمان نفسه»(164)!

ولكن، بصرف النظر تماماً عن الإفراط الفعلي في العمل، فإن نظام المناوبة هذا، كان وليد خيال رأسمالي بارع، لم يستطع فورييه، قط، أن يتجاوزه في مخططاته الطريفة عن **الجلسات القصيرة** *(courtes séances)*(*)، سوى أن «جاذبية العمل» قد تحولت إلى جاذبية رأس المال. خذ مثلاً على ذلك مخططات أرباب المصانع التي أطرتها الصحافة المحترمة بوصفها نماذج «عما يمكن أن تحققه درجة معقولة من العناية والتنظيم» (What a reasonable degree of care and method can accomplish). فقد قسموا مجموع

(161) تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 5.
(162) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1849، ص 6.
(163) تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 21.
(164) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 95.
(*) «الجلسات القصيرة» ـ كان فورييه الاشتراكي الطوباوي يعتقد أن بالإمكان جعل العمل أكثر جاذبية، عن طريق تقسيم يوم العمل إلى «جلسات قصيرة» لا تدوم أكثر من ساعتين. [ن. برلين].

العاملين إلى 12، أو 15 صنفاً بعض الأحيان، وكانت هذه الأصناف تتغير مثلما تتغير دوماً العناصر المكوِّنة لها. وخلال الساعات الخمس عشرة التي يتألف منها يوم المصنع، كان رأس المال يستدعي العامل، تارة لثلاثين دقيقة، وطوراً لساعة، ثم يصرفه ليستدعيه مجدداً إلى المصنع، ويلقي به إلى الخارج ثانية، فيسوقه تارة هنا، وتارة هناك، خلال نتف موزَّعة من الوقت، دون أن يحل وثاقه قبل إتمام الساعات العشر. وكما يجري في المسرح، فإن على الأشخاص أنفسهم أن يظهروا بالتتابع على الخشبة في مختلف المشاهد، وفي شتى الفصول. ومثلما أن الممثلين يكونون ملكاً لخشبة المسرح خلال عرض المسرحية كلها، كذلك شأن العمال، فهم ملك للمصنع، على مدى 15 ساعة، [308] دون حساب وقت الذهاب والإياب. وهكذا فإن ساعات الراحة كانت تُحوَّل إلى عطالة قسرية، تدفع بالفتيان إلى الحانة، وبالفتيات إلى بيت الدعارة. ومع كل حيلة جديدة يتفتق عنها خيال الرأسمالي، من آنٍ لآخر، لتسيير آلاته في العمل (12) أو (15) ساعة من دون زيادة عدد العمال، كان على العامل أن يزدرد وجبات طعامه، تارة في هذه الفسحة الوجيزة من الوقت، وطوراً في تلك. وفي فترة التحريض الداعي ليوم عمل من 10 ساعات، كان السادة يزعقون بأن العمال الرعاع قد رفعوا الالتماسات بأمل الحصول على أجر 12 ساعة لقاء عمل 10 ساعات. وها قد قلب أرباب المصانع الآية. فصاروا يدفعون أجر 10 ساعات مقابل استحواذهم على قوة العمل طوال 12 أو 15 ساعة(165). ذلك هو لبّ القضية. تلك هي نسخة السادة من قانون الساعات العشر! وهؤلاء هم أنصار التجارة الحرّة إياهم، المفعمون بالرقة، الذين ينضحون حباً بالإنسانية، إنهم نفس أولئك الذين دأبوا، لعشر سنوات بالتمام، أي خلال فترة التحريض ضد قانون الحبوب، على إقناع العمال، عن طريق حسابات تصل حد الشلن والبنس، بأن الاستيراد الحرّ للحبوب، مقترناً بالوسائل التي تمتلكها الصناعة الإنكليزية، كفيلان بجعل عشر ساعات من العمل تكفي لإثراء الرأسماليين(166).

---

(165) راجع: تقارير مفتشي المصانع، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 6، والشرح المفصل الذي أورده المفتشان هوويل وسوندرز لـ «نظام التنقل» (Shifting System) في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848. راجع أيضاً الالتماس الذي رفعه رجال الدين في آشتون وضواحيها إلى الملكة [فيكتوريا. ن. برلين]، في ربيع 1849، ضد «نظام التنقل».

(166) قارن، على سبيل المثال مع: مسألة المصنع ولائحة قانون الساعات عشر، تأليف: ر.هـ. غريغ، 1837.

(*The Factory Question and the «Ten Hours' Bill»*. By R.H. Greg, 1837).

وتكلّل تمرد رأس المال بالظفر بعد أن استمر عامين، حين اتخذت واحدة من أكبر المحاكم العليا الأربع في إنكلترا، وهي محكمة المالية *(Court of Exchequer)*، قراراً يتعلق بقضية رفعت إليها في الثامن من شباط/فبراير 1850؛ وينص القرار على أن أرباب المصانع كانوا يتصرفون، بالتأكيد، خلافاً لمدلول قانون 1844، ولكن هذا القانون نفسه ينطوي على تعابير معيّنة تجعله عديم المعنى. «وبهذا القرار، أُلغي قانون الساعات العشر»[167]. وقبل ذلك، كان العديد من أرباب المصانع يخشى تطبيق نظام المناوبة على الأحداث والنساء، أما الآن فقد تلقفوه بكلتا اليدين[168].

[309] ولكن انتصار رأس المال، الذي كان حاسماً في الظاهر، سرعان ما أعقبه ردّ فعل. كان العمال، حتى ذلك الوقت، يبدون مقاومة سلبية، وإن تكن عنيدة تتجدد كل يوم. أما الآن فقد أخذوا يعربون عن الاحتجاج في اجتماعات صاخبة منذرة بالوعيد، في لانكشاير ويوركشاير. فقد تبيّن لهم أن قانون الساعات العشر المزعوم، مجرد هراء، وخداع برلماني، بل شيء لا وجود له! وسارع مفتشو المصانع بتحذير الحكومة من مغبة تناحر الطبقات الذي بلغ نقطة توتر لا تُصدق. وأخذ بعض أرباب المصانع، هم أنفسهم، يدمدمون قائلين:

> «إن حالة من الفوضى واضطراب الأمور قد نشأت بسبب القرارات المتناقضة التي أصدرها القضاة. فثمة قانون في يوركشاير، وقانون غيره في لانكشاير، وثمة قانون معيّن يُطبق في واحدة من أبرشيات لانكشاير، وآخر في أبرشية مجاورة تماماً. الصناعي في المدن الكبرى قادر على التملص من القانون، أما الصناعي في المقاطعات الريفية فعاجز عن إيجاد العمال الضروريين لنظام المناوبة، ناهيك عن نقل العمال من مصنع إلى آخر، إلخ».

(167) ف. إنجلز، لائحة قانون الساعات العشر الإنكليزية، (نشر في المجلة الرينانية الجديدة، مجلة اقتصادية ـ سياسية (التي كنت محررها)، عدد شهر نيسان/إبريل، 1850، ص 13)

(F. Engels, *Die Englische Zehnstundenbill*, Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue, Aprilheft 1850, p.13).

واكتشفت هذه المحكمة «العليا»، ذاتها، خلال الحرب الأهلية الأميركية، التباساً لفظياً في الصياغة يقلب معنى القانون الذي يحظر تسليح سفن القراصنة، قلباً تاماً.

(168) تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1850.

غير أن المساواة في استغلال قوة العمل هي أول حق من حقوق الإنسان، في قانون رأس المال.

في ظل هذه الظروف، توصل أرباب المصانع والعمال إلى تسوية حظيت بمصادقة البرلمان، بإصدار قانون المصانع التكميلي في 5 آب/أغسطس عام 1850. وقد مُدِّد يوم عمل «الأحداث والنساء» بموجبه من 10 ساعات إلى $10\frac{1}{2}$ ساعة خلال الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع، وقُلص إلى $7\frac{1}{2}$ ساعة يوم السبت. وكان على العمل أن يجري بين السادسة صباحاً والسادسة مساءً[169]، مع فترات استراحة لا تقل عن $1\frac{1}{2}$ ساعة لوجبات الطعام، على أن تُمنح فترات تناول الطعام في آن واحد للجميع، طبقاً لبنود قانون عام 1844. وبهذا وُضع حد لنظام المناوبة مرة وإلى الأبد[170]. أما بالنسبة لعمل الأطفال، فقد ظل قانون 1844 ساري المفعول.

وثمة طائفة من أرباب المصانع تدبرت لنفسها، في هذه المرة كما من قبل، ضمان حقوق سيادة إقطاعية خاصة على أطفال البروليتاريا. هؤلاء هم أرباب مصانع الحرير. ففي عام 1833 أخذوا ينبحون مهددين بأنه «إذا ما حُرموا من حرية تشغيل الأطفال من جميع الأعمار لمدة 10 ساعات في اليوم، فإن مصانعهم ستتوقف عن العمل» (If the liberty of working children of any age for 10 hours a day was taken away, it would stop their works). [310] وزعموا أنه سوف يستحيل عليهم شراء عدد كاف من الأطفال الذين تجاوزوا سن الثالثة عشرة. وانتزع هؤلاء الامتياز المأمول. إلّا أن تحريات لاحقة بيّنت أن الذريعة كانت كذبة متعمدة[171]. غير أن ذلك لم يمنع هؤلاء السادة، طوال عشرة أعوام، من غزل الحرير 10 ساعات في اليوم من دم أطفال يبلغون من الصغر مبلغاً يحتم وضعهم على كراسٍ بأرجل عالية كي يتمكنوا من أداء عملهم[172].

---

(169) يمكن استبداله في الشتاء بدوام من السابعة صباحاً إلى السابعة مساءً.

(170) «إن القانون الحالي» (قانون 1850) «كان نتاج مساومة تنازل العمال المستخدمون، بموجبها، عن مزايا قانون الساعات العشر لقاء الحصول على مكسب تثبيت فترة عمل موحدة في بدايتها ونهايتها بالنسبة لأولئك العمال المشمولين بتحديد ساعات العمال». (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1852، ص 14).

(171) تقارير، إلخ، 30 أيلول/سبتمبر، 1844، ص 13.

(172) المرجع نفسه.

حقاً إن قانون 1844 كان «يسلب» منهم «حرية» استخدام أطفال دون سن الحادية عشرة أكثر من $6\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم. ولكنه كان يضمن لهم، من ناحية أخرى، امتياز تشغيل أطفال في سن 11ـ13 سنة، عشر ساعات في اليوم، وبذلك يُستثنى هؤلاء من التعليم الإلزامي الساري على جميع أطفال المصانع الأخرى. وكانت الذريعة هذه المرة تتلخص في أن:

«نعومة خيوط النسيج الذي يعملون في صنعه تتطلب لمسات رقيقة لا يمكن اكتسابها إلّا بإدخالهم في سن مبكرة إلى المصنع»[173].

لقد كان الأطفال يُذبحون بالجملة طمعاً برقّة أناملهم، مثلما تُذبح الثيران المقرونة، في جنوب روسيا، رغبة بجلدها وشحمها. وأخيراً، في العام 1850، آل هذا الامتياز الممنوح عام 1844، إلى أن يُقصر على مصانع غزل وبرم خيوط الحرير. وهنا أيضاً، ابتغاء تعويض رأس المال عن «حريته» المسلوبة، زيد عمل الأطفال في سن 11ـ13 سنة من عشر ساعات إلى $10\frac{1}{2}$ ساعة. والذريعة: «إن العمل في مصانع الحرير أخف منه في مصانع النسيج الأخرى، وأقل منه ضرراً بالصحة من نواح عدة»[174]. وأثبتت التحريات الطبية الرسمية، فيما بعد، العكس تماماً

«فالمعدل الوسطي للوفيات في مناطق صناعة الحرير فائق الارتفاع، والنسبة بين الإناث من السكان أعلى مما هي عليه حتى في مناطق صناعة القطن في لانكشاير»[175].

---

(173) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1846، ص 20. يورد النص الألماني في هذه الحاشية الأصل الإنكليزي للمقتبس أعلاه. [ن. ع].

«The delicate texture of the fabric in which they are employed requiring a lightness of touch only to be acquired by their early introduction to these factories».

(174) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1861، ص 26.

(175) المرجع السابق، ص 27. وعلى وجه العموم. فإن الوضع الصحي للسكان العاملين، الخاضعين لقانون المصانع، قد تحسّن إلى حد كبير. وتتفق جميع الشهادات الطبية حول هذه النقطة، كما أن الملاحظة الشخصية، في أوقات متباينة، قد ولّدت لديّ مثل هذه القناعة. مع هذا، وإضافة إلى المعدل المفزع لوفيات الأطفال في السنوات الأولى من العمر، تشير التقارير الرسمية للدكتور غرينهو، إلى أن الظروف الصحية في المناطق الصناعية سيئة بالمقارنة مع «المناطق الزراعية التي يتمتع سكانها بصحة طبيعية». وكدليل على ذلك نسوق هذا الجدول من تقرير للعام 1861:

ورغم احتجاجات مفتشي المصانع المتجددة كل ستة أشهر، فالشرّ ما يزال ماثلاً [311] حتى الساعة(176).

لقد عدَّل قانون 1850 ساعات العمل الخمس عشرة من السادسة صباحاً حتى الثامنة والنصف مساءً، مقلصاً إياها إلى اثنتي عشرة ساعة تبدأ في السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساءً، ولكن فقط بالنسبة «للأحداث والنساء». وعليه، فإنه لم يمس وضع الأطفال الذين كان بوسع أرباب العمل استخدامهم، دوماً، لمدة نصف ساعة قبل هذه الفترة، وساعتين ونصف الساعة بعدها، رغم اشتراط ألّا تتجاوز مدة عملهم ست ساعات ونصف الساعة. وبينما كانت لائحة القانون قيد المناقشة، رفع مفتشو المصانع إلى البرلمان احصائية عن التجاوزات الفاضحة الناجمة عن هذا الوضع الشاذ. ولكن عبثاً. فقد حامت في الأجواء النية لتمديد يوم عمل الذكور الراشدين إلى 15 ساعة عمل، خلال سنوات الإزدهار، بمعونة الأطفال. وكشفت تجربة السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك أن مسعى كهذا لا بدَّ من أن يؤول إلى الفشل بسبب مقاومة العمال الراشدين(177). وهكذا تم أخيراً عام 1853 استكمال قانون عام 1850 بتعديل يحظر «استخدام الأطفال

النسبة المئوية للذكور الراشدين العاملين في الصناعة	معدل الوفيات بالأمراض الرئوية من كل 100 ألف من الذكور	اسم المنطقة	معدل الوفيات بالأمراض الرئوية من كل 100 ألف من الإناث	النسبة المئوية للإناث الراشدات العاملات في الصناعة	نوع عمل الإناث
14.9	598	ويغان	644	18.00	القطن
42.6	708	بلاكبورن	734	34.9	القطن
37.3	547	هاليفاكس	564	20.4	غزل صوفي
41.9	611	برادفورد	603	30.00	غزل صوفي
31.00	691	ماكلسفيلد	804	26.00	حرير
14.9	588	ليك	705	17.2	حرير
36.6	721	ستوك أبون ترنت	665	19.3	آنية فخارية
30.4	726	وولستانتون	727	13.9	آنية فخارية
—	305	ثمان مناطق زراعية صحية	340	—	—

(176) معروف تماماً مدى امتعاض أنصار «التجارة الحرة» الإنكليز عند تخليهم عن التعرفة الجمركية لحماية صناعة الحرير. وعوضاً عن الخدمة التي كانت تؤديها لهم الحماية من الواردات الفرنسية، بات الآن في خدمتهم غياب أي حماية لأطفال المصانع الإنكليزية.

(177) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1853، ص 30.

في الصباح قبل الأحداث والنساء، وفي المساء بعدهم». وابتداء من تلك اللحظة، بات قانون المصانع لعام 1850، عدا استثناءات قليلة، ينظِّم يوم عمل جميع العمال في فروع الصناعة المشمولة بهذا القانون(178). وها قد مضى على تشريع أول قانون للمصانع نصف قرن(179). [312]

لقد تجاوز تشريع المصانع حدود مجاله الأصلي لأول مرة بصدور قانون أعمال الطباعة لعام ١٨٤٥ *Printworks' Act*. إن الامتعاض الذي أجاز به رأس المال هذا «التهور» الجديد ينطق به كل سطر من سطور القانون! فهو يحدد يوم عمل الأطفال بين 8 و13 سنة وعمل الأناث، بست عشرة ساعة تقع بين السادسة صباحاً والعاشرة مساءً، دون أي فترة راحة قانونية لتناول وجبات الطعام. ويسمح القانون بتشغيل الذكور فوق سن الثالثة عشر، ليلاً أو نهاراً حسب الرغبة(180). إنه إجهاض برلماني(181).

وعلى أي حال، فقد انتصر المبدأ بانتصاره في تلك الفروع الصناعية الكبرى التي

---

(178) خلال عامي 1859 و1860، وهما عاما ذروة ازدهار صناعة القطن الإنكليزية، حاول بعض الصناعيين إغواء العمال الراشدين، بطُعم مزيف اسمه دفع أجور أعلى عن العمل الإضافي، لقبول تمديد يوم العمل. ولكن عمال المغازل اليدوية ومشغلي المغازل الآلية وضعوا حداً للتجربة، بمذكرة موجهة إلى أرباب عملهم، جاء فيها «بصريح العبارة نقول إن حياتنا غدت عبئاً علينا؛ وإذ نظل مقيدين في المصانع زهاء يومين في الأسبوع أكثر من بقية عمال البلاد» (20 ساعة)، «فإننا نشعر وكأننا أقنان(*) في البلاد، وإننا نخلّد نظاماً ينزل الضرر بنا وبالأجيال القادمة... وبهذا فنحن نلفت أنظاركم بكل احترام إلى أننا حين نشرع في العمل بعد عطلة عيد الميلاد ورأس السنة، فلن نعمل أكثر من 60 ساعة في الأسبوع، أي من السادسة صباحاً إلى السادسة مساءً منقوصاً منها ساعة ونصف الساعة للراحة». (تقارير... إلخ، 30 نيسان/إبريل، ١٨٦٠، ص 30).

(*) Helots, Heloten، حرفياً: الأقنان المملوكين للدولة في اسبارطة. [ن.ع].

(179) حول الوسائل التي توفرها صياغة هذا القانون لخرقه، راجع التقرير البرلماني المعنون: قوانين تنظيم المصانع *Factories Regulation Acts* (9 آب/أغسطس، 1859)، راجع أيضاً ما قدمه ليونارد هورنر في هذا التقرير من «مقترحات لتعديل قوانين المصانع بغية تمكين المفتشين من منع العمل غير القانوني الذي يزداد انتشاراً هذه الأيام».

(180) «إن أطفالاً تبدأ أعمارهم من الثامنة فما فوق، كانوا يُدفعون، حقاً، للعمل من السادسة صباحاً إلى التاسعة مساءً في منطقة تفتيشي، على مدى نصف العام المنصرم». (تقارير، إلخ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ١٨٥٦، ص 39).

(181) «من المعترف به أن «قانون أعمال الطباعة» هو الفشل بعينه سواء من ناحية مواده المتعلقة بالتعليم أو تلك المتعلقة بالحماية». (تقارير، إلخ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ١٨٦٢، ص 52).

تؤلف أبرز ما ابتدعه نمط الإنتاج الحديث. وإن تطورها الرائع من عام 1853 حتى عام 1860، الذي سار جنباً إلى جنب مع الانبعاث الجسدي والمعنوي لعمال الصناعة، وخز أقل الأعين بصيرة. فأرباب المصانع الذين انتُزع منهم التحديد والتنظيم القانوني للعمل، خطوة خطوة، خلال حرب أهلية دامت نصف قرن، صاروا يتباهون بالفارق القائم بين [313] الوضع في صناعتهم، والوضع في فروع الاستغلال التي ما تزال «حرة»[182]. وأخذ الفريسيون[*] من رجال «الاقتصاد السياسي» يعربون عن رأيهم بضرورة التحديد القانوني ليوم العمل كأحد الاكتشافات الجديدة المميزة «لعلمهم»[183]. وعلى هذا نفهم دون مشقة كيف، بعد رضوخ أساطين الصناعة وقبولهم بالمحتوم على مضض، ضعفت قوة المقاومة عند رأس المال بالتدريج، في حين تنامت قوة الهجوم عند الطبقة العاملة كما تنامى عدد حلفائها من فئات المجتمع التي لم تكن لها مصلحة مباشرة في المسألة. من هنا التقدم، السريع نسبياً، منذ عام 1860.

وفي عام 1860 خضعت مصابغ الأقمشة ومقاصر الأقمشة[184] لقانون المصانع

---

(182) هكذا تفاخر ب. إي. بوتر، مثلاً في رسالة موجهة إلى صحيفة تايمز بعددها المؤرخ 24 آذار/مارس، 1863. فذكّرته الصحيفة بتمرد الصناعيين على لائحة قانون الساعات العشر.

(*) الفريسيون Pharisees, Pharisäer، وهم أعضاء طائفة يهودية قديمة تعلّم الالتزام الدقيق بالشرائع اليهودية. وللكلمة معنى مجازي: المنافق، أو المتظاهر بالصلاح والتقوى. [ن.ع].

(183) من بين هؤلاء السيد و. نيومارش، المساهم في كتاب توك، تاريخ الأسعار Tooke, *History of Prices* وناشره. ترى أيمكن اعتبار التنازلات الجبانة للرأي العام بمثابة تقدم علمي؟

(184) ينص القانون المشرّع في عام 1860، أن يوم العمل في مصابغ الأقمشة ومقاصر الأقمشة، ينبغي أن يُقلص إلى 12 ساعة بصورة مؤقتة، ابتداء من 1 آب/أغسطس، 1861، على أن يُثبّت بصورة نهائية عند 10 ساعات ابتداء من آب/أغسطس، 1862، أي بمقدار 10 ساعات ونصف الساعة خلال الأيام الاعتيادية، و7 ساعات ونصف الساعة يوم السبت. وحين حلّت سنة 1862 المشؤومة تكررت المهزلة القديمة من جديد. يُضاف إلى ذلك، أن السادة الصناعيين رفعوا عريضة إلى البرلمان تلتمس الإذن لهم باستخدام الأحداث والنساء، لعام آخر إضافي، مدة 12 ساعة في اليوم. وقالوا «وفي الوضع الراهن للصناعة (زمن المجاعة القطنية) فإن من مصلحة العمال جداً أن يعملوا 12 ساعة في اليوم، وأن يحصلوا على أجور أكبر حيثما أمكن». وكانت لائحة قانون بهذا المعنى قد أعدت في البرلمان «ولكن جرى التخلي عنها وذلك بالدرجة الرئيسة لمعارضة عمال صبغ الأقمشة في اسكتلندا». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 14-15). وبعد أن هزم رأس المال على يد العمال الذين كان يزعم النطق باسمهم، اكتشف، مستعيناً بنظارات حقوقية، أن قانون 1860، الذي شُرّع «لحماية العمل» شأن سائر اللوائح البرلمانية

للعام 1850، وشمل القانون صناعة المخرمات والجوارب عام 1861. وفي أعقاب التقرير الأول لـ «لجنة استخدام الأطفال» (1863) خضعت للمصير نفسه جميع صناعات الخزف (ليس فقط الفخار)، وصناعة عيدان الثقاب، والكبسول، والخراطيش، وسجاد الحائط، وتقطيع الأنسجة القطنية (fustian cutting)، وغيرها من العمليات الصناعية [314] المدرجة تحت اسم «الأعمال النهائية» (finishing). وفي عام 1863، خضعت مقاصر الأقمشة في الهواء الطلق[185]، والمخابز، إلى قانونين خاصين، يحظر الأول تشغيل

= الأخرى، كان بصياغاته الملتبسة، يوفر الذريعة لاستثناء عمال صقل القماش (calenderers) وعمال التكميل النهائي (finishers)، من الحماية. وقضت فلسفة التشريع الإنكليزية، الخادم الوفي أبداً لرأس المال، في «محكمة الدعاوى العامة» بهذه القطعة من التلاعب بالقانون: «لقد أصيب العمال بخيبة أمل كبيرة... وقد اشتكو من العمل المفرط، وأنه لمن المؤسف أشد الأسف أن تخفق المقاصد الواضحة للقانون بسبب تعريف خاطئ لنصه». (المرجع السابق، ص 18).

(185) كان أرباب مشاغل «قصر الأقمشة في الهواء الطلق» قد تملصوا من قانون 1860، مدعين بأن ليس ثمة أناث يعملن ليلاً. وفضح مفتشو المصانع هذه الكذبة. وفي الوقت نفسه تلقى البرلمان عرائض التماس من العاملين، جردته من أوهامه عن أريج المراعي الذي قِيل له إن أعمال «قصر الأقمشة في الهواء الطلق» تنعم به. ففي أعمال القصر الطلقة هذه، كانت حرارة غرف التجفيف تتراوح بين 90 إلى 100 درجة فهرنهايت، حيث تنجز الفتيات القسط الأكبر من العمل. و«التنعم بالنسيم» (Cooling) هو التعبير الفني الذي يُطلق على هربهن من غرف التجفيف، بين آن وآخر، إلى الهواء الطلق. «ثمة 15 فتاة في غرف التجفيف. الحرارة تتراوح بين 80 إلى 90 درجة بالنسبة للكتان، و100 درجة فما فوق للأقمشة القطنية الناعمة (Cambrics). وثمة 12 فتاة يعملن في كيّ القماش وطيّه في غرفة صغيرة تبلغ مساحتها زهاء 10 أقدام مربعة يتوسطها موقد تسخين مغلق. وتتجمع الفتيات حول الموقد الذي ينفث حمماً هائلة من الحرارة، لتجفيف الأقمشة القطنية بسرعة وتقديمها لعاملات كيّ القماش. وساعات عمل هاته العاملات لا حدود لها. فحين تكثر الأشغال، يعملن حتى التاسعة أو حتى الثانية عشرة مساءً لليالٍ متعاقبة» (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 56). ويصرِّح أحد الأطباء قائلاً: «ليس ثمة ساعات معيّنة مخصصة لتنسم الهواء الطلق، ولكن إذا ارتفعت درجة الحرارة أكثر مما ينبغي، أو اتسخت أيدي العاملات من العرق، يؤذن لهن بالخروج لبضع دقائق... إن تجربتي، وهي كبيرة في معالجة أمراض العاملات في غرف التسخين، تدفعني إلى القول إن وضعهن الصحي لا يداني، بأي حال، وضع العاملات في مصانع الغزول» (أما رأس المال فقد رسم لهن في مذكراته إلى البرلمان، على غرار روبنز، صورة نساء متوردات من العافية!). «وأكثر الأمراض المشخصة فيهن شيوعاً هي: السل الرئوي، إلتهاب القصبات، اضطرابات وظيفية في الرحم، والهستيريا في أشد أشكالها حدّة، والروماتيزم. وهذه الأمراض جميعاً، كما أعتقد، ناجمة على نحو مباشر أو غير

الأطفال والأحداث والنساء ليلاً (من الساعة الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً)، ويمنع الثاني استخدام الخبازين المياومين دون سن الثامنة عشرة، بين التاسعة مساءً والخامسة صباحاً. وسنعود فيما بعد إلى الاقتراحات اللاحقة التي صاغتها اللجنة نفسها، والتي [315] هددت جميع الفروع الهامة في الصناعة الإنكليزية بالحرمان من «حريتها»، باستثناء الزراعة والمناجم ووسائط النقل(185a).

سابعاً ـ النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. إنعكاس قوانين المصانع الإنكليزية على البلدان الأخرى

يتذكر القارئ أن إنتاج فائض القيمة، أو انتزاع العمل الفائض، هو غاية الإنتاج الرأسمالي ومضمونه الخاصان، وذلك بمعزل عن أي تغييرات في نمط الإنتاج قد تنجم عن إخضاع العمل لرأس المال. ويتذكر القارئ أن حدود البحث التي مضينا إليها حتى الآن تقتصر على أن العامل المستقل، العامل المؤهل قانونياً للتصرف بحرية، هو الذي يبرم، بصفته مالك سلعة، عقداً مع الرأسمالي. وإذا كان مخططنا التاريخي يعرض

= مباشر، عن تلوث الهواء، والحرارة المفرطة في الغرف التي تشتغل فيها العاملات، وعدم كفاية الألبسة المريحة لوقايتهن من البرد والرطوبة حين ينصرفن إلى بيوتهن أيام الشتاء». (المرجع السابق ص 56-57)، وعلق مفتش المصانع على القانون التكميلي لعام 1863، الذي انتُزِعَ من أرباب المشاغل المرحة هذه لـ «قصر الأقمشة في الهواء الطلق»: «لم يفشل القانون في توفير الحماية للعمال الذين يبدو أنه يحميهم فحسب، بل إنه يتضمن فقرة... صيغت على نحو مقصود كما يبدو، بحيث لا تشملهم مواد القانون بالحماية أبداً ما لم يُضبط أحد وهو يعمل بعد الساعة الثامنة مساءً، وإذا ما وقع هذا الخرق بالعمل بعد الثامنة مساءً فإن الأسلوب المطلوب في إقامة الدليل، أسلوب ملتبس على نحو يندر أن تترتب عليه إدانة» (المرجع السابق، ص 52) «وبغض النظر عن النوايا والمرامي، فهذا القانون، إذن، مخفق تماماً في مقاصده الإنسانية والتربوية؛ إذ ليس من الإنسانية في شيء السماح للنساء والأطفال، بالعمل، وهذا يضارع إرغامهم على العمل 14 ساعة في اليوم مع أو بدون توقف لتناول الوجبات، حسب الحالة، بل لربما العمل لساعات أكثر من ذلك، دون تمييز للسّن، أو مراعاة للجنس، أو اعتبار للعادات الاجتماعية للأسر في المناطق المجاورة للمشاغل (مشاغل الصباغ والقصر)». (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص 40).

(185a) حاشية للطبعة الثانية: حدثت ردة فعل جديدة على ذلك منذ عام 1866، أي منذ كتابتي لهذه المقاطع.

الأدوار الهامة التي تلعبها الصناعة الحديثة من جهة، ويلعبها عمل أولئك القاصرين جسدياً وقانونياً من جهة ثانية، فإن الصناعة لم تكن بنظرنا غير مجال خاص لامتصاص العمل، وعمل القاصرين لم يكن إلّا مثالاً مريعاً خاصاً عن امتصاص هذا العمل. ومن غير استباق البحث إلى تفاصيله القادمة، يمكن لنا، بمجرد ربط الوقائع التاريخية الماثلة أمامنا، قول ما يلي:

أولاً ـ إن اندفاع رأس المال إلى تمديد يوم العمل بلا قيد ولا رحمة، يروي غليله أولاً في الصناعات التي أحدثت فيها الطاقة المائية والبخار والآلات ثورة، أي في أولى مبتكرات نمط الإنتاج الحديث، ونعني بها صناعات غزل ونسج القطن والصوف والكتان والحرير. إن التحولات في نمط الإنتاج المادي، وما يطابقها من تغيُّرات في العلاقات الاجتماعية بين المنتجين(186)، أدت إلى ظهور تجاوزات تخرق كل الحدود، ثم اقتضت، [316] في معارضة ذلك، أن يبسط المجتمع رقابته، فيسنّ القوانين لتحديد وتنظيم وتوحيد يوم العمل وما يتخلله من استراحات. لذا تبدو هذه الرقابة، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكأنها تشريع استثنائي ليس إلا(187). وما إن اقتحمت التشريعات الصناعية الميدان الأول الذي غزاه نمط الإنتاج الحديث، حتى وجدنا، في غضون ذلك، أن قلّة من فروع الإنتاج الأخرى غدت تسير وفق نظام المصنع الإنكليزي بالذات، فضلاً عن أن مانيفاكتورات تطبق طرائق متباينة في القِدَم، كمانيفاكتورات صنع الفخار والزجاج، إلخ، وكذلك الحرف القديمة كالخبازة، وأخيراً حتى ما يُدعى بالصناعات المنزلية المشتتة مثل صنع المسامير(188)، كانت جميعاً قد وقعت كلياً، ومنذ أمد بعيد، فريسة الاستغلال الرأسمالي شأن المصانع ذاتها. وعلى هذا اضطر التشريع للتخلص، شيئاً فشيئاً، من

---

(186) «إن سلوك كل من هاتين الطبقتين (الرأسماليين والعمال) ناجم عن الوضع النسبي الذي تحتله كل منهما». (تقارير، إلخ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 113).

(187) «إن المهن الخاضعة لتقييدات القانون، هي تلك المهن المرتبطة بصناعة النسيج العاملة بالقوة البخارية أو بالطاقة المائية. وثمة شرطان لا بدَّ من توافرهما في مهنة ما كي تصبح خاضعة للتفتيش، وهي استخدام الطاقة البخارية أو المائية، وصنع أنواع معيّنة من المنسوجات». (تقارير، إلخ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، 1864، ص 8).

(188) حول وضع ما يسمى بالصناعات المنزلية، نجد معلومات ثمينة في آخر تقارير لجنة استخدام الأطفال.

طابعه الاستثنائي، والسير، كما في إنكلترا، على نهج المفتي الأخلاقي الروماني(*)، ليعلن أن أي منزل يجري فيه العمل إنما هو مصنع (factory)[189].

ثانياً - إن تاريخ تنظيم يوم العمل في بعض فروع الإنتاج، والصراع الجاري في فروع أخرى من أجل هذا التنظيم، يثبتان بصورة قاطعة أن العامل المعزول، أن العامل كبائع «حر» لقوة عمله يذعن مستسلماً دون ذرة مقاومة حين يكون الإنتاج الرأسمالي قد بلغ مرحلة معيّنة من تطوره. وعلى هذا فإن خلق يوم عمل اعتيادي هو نتاج حرب أهلية طويلة، بين طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة، حرب مموهة أو ظاهرة بهذا القدر أو ذاك. وبما أن الصراع يندلع في حلبة الصناعة الحديثة، فإنه يستعر بادئ ذي بدء في موطن تلك الصناعة - نعني إنكلترا[190]. لقد كان عمال الصناعة الإنكليز الروّاد الأبطال، لا بالنسبة [317] للطبقة العاملة الإنكليزية فحسب، بل بالنسبة للطبقة العاملة الحديثة بوجه عام، وقد كان نظريوهم أول من يرمي قفاز التحدي بوجه نظرية رأس المال[191]. من هنا فإن أور، فيلسوف المصانع، شجب الأمر واعتبره وصمة عار لا تمحى في أن ترفع الطبقة العاملة

(*) (Casuist, Kasuist): من رجالات الكنيسة الكاثوليكية الرومية، اشتهر في القرن السابع عشر باعتماد حيل شرعية تحافظ على الإطار الشكلي للشرائع والعقائد، بينما تعطل مضمونها بالكامل. [ن.ع].

(189) «إن القوانين الصادرة عن الدورة الأخيرة للبرلمان (1864) «... تسري على طائفة متنوعة من المهن، تتباين تبايناً عظيماً في طرائق عملها، ولم يعد استخدام القوة الميكانيكية لتحريك الآلات أحد العناصر الضرورية لكي يؤلف مكان العمل (مصنعاً) بالمعنى القانوني للكلمة، حسبما كان جارياً من قبل». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1864، ص 8).

(190) إن بلجيكا، فردوس الليبرالية في القارة، لا تظهر أثراً لهذه الحركة. ونجد حتى في مناجم الفحم والمعادن، أن العمال من كلا الجنسين ومن جميع الأعمار يجري استهلاكهم «بحرية» تامة في أية فترة وطوال أية مدة من الوقت. ومن كل 1000 شخص يعمل هناك، ثمة 733 رجلاً و88 امرأة، و135 حدثاً و44 فتاة دون سن السادسة عشرة؛ وفي مصاهر المعادن بين كل 1000 شخص، ثمة 668 رجلاً و149 امرأة و98 حدثاً و85 فتاة دون سن السادسة عشرة. زد على ذلك ضآلة الأجور لقاء هذا الاستغلال الفاحش لقوة العمل الناضجة وغير الناضجة. إن متوسط الأجر اليومي للرجل هو شلنان و8 بنسات، وللمرأة شلن واحد و8 بنسات، وللأحداث شلن وبنسان ونصف البنس. ونتيجة لذلك ضاعفت بلجيكا في عام 1863، بالمقارنة مع عام 1850، كلاً من مقدار وقيمة صادراتها من الفحم والحديد، إلخ.

(191) لم يكتفِ روبرت أوين، بُعيد العقد الأول من هذا القرن، بالتمسك النظري بضرورة تحديد يوم العمل، بل طبّق، عملياً، يوم العمل من عشر ساعات في مصنعه في نيولانارك. وقد سخروا من

على راياتها «عبودية قوانين المصانع» بوجه رأس المال، الساعي برجولة إلى تحقيق «حرية العمل التامة»(192).

إن فرنسا تتلكأ في خطى بطيئة خلف إنكلترا. وقد كان اندلاع ثورة شباط/فبراير ضرورياً لإخراج قانون العمل لمدة 12 ساعة(193) إلى الوجود، وهو قانون تعتوره نواقص كثيرة قياساً لأصله الإنكليزي. مع هذا فإن للأسلوب الثوري الفرنسي مزاياه الخاصة. فهو يفرض، دفعة واحدة، حدوداً واحدة على يوم العمل في جميع الحوانيت والمصانع دون تمييز، في حين أن التشريع الإنكليزي يذعن، على مضض، لضغط الظروف، تارة في هذا الموضع، وطوراً في ذاك، ثم يتيه في أحسن المسالك التي تخلق الجديد من [318] التطبيقات القانونية المتناقضة(194). من جهة ثانية فإن ما يعلنه القانون الفرنسي كمبدأ

= ذلك بوصفه طوباوية شيوعية، كما سخروا من طريقته في «الربط بين تربية الأطفال والعمل الإنتاجي»، مثلما سخروا من الجمعيات التعاونية للعمال، التي كان أوين أول من أخرجها إلى حيز الوجود. واليوم، نجد أن أولى هذه الطوباويات غدت قانوناً للمصانع، والثانية تتجسد بشكل مادة رسمية في جميع لوائح قوانين المصانع، أما الثالثة فإنها تستغل ستاراً لتغطية الأحابيل الرجعية.

(192) أور، فلسفة المانيفاكتورات، (الترجمة الفرنسية)، باريس، 1836، المجلد الثاني، ص 39-40-67-77، إلخ.

(Ure, (franz. Übers.) *Philosophie des Manifactures*, Paris 1836, T.II, p. 39-40-67-77, etc.).

(193) جاء في تقرير (Compte Rendu) المؤتمر الإحصائي العالمي المنعقد في باريس 1855 أن: «القانون الفرنسي الذي يحدّد مدة العمل اليومي في المصانع والمشاغل باثنتي عشرة ساعة، لا يحصر هذا العمل بين ساعات ثابتة محددة. ووقت العمل غير محدّد إلّا بالنسبة لعمل الأطفال بين الساعة الخامسة صباحاً والتاسعة مساءً. لذا، فإن بعض أرباب المصانع يستثمر الحق الذي يمنحه هذا الصمت المشؤوم لمواصلة العمل دون توقف، يوماً إثر يوم، ولربما باستثناء الأحد. ولهذا الغرض يستخدم هؤلاء وجبتين مختلفتين من العمال، لا تمكث الواحدة منهما في العمل أكثر من 12 ساعة، ولكن العمل في المؤسسة يستمر ليل نهار. إن هذا يستجيب للقانون، فهل يستجيب للإنسانية كذلك؟»، وبالإضافة إلى «التأثير المدمّر لعمل الليل على التركيب العضوي للإنسان» يشدد التقرير على «التأثير المشؤوم لاختلاط الجنسين ليلاً في مشاغل واحدة سيئة الإنارة».

(194) «يوجد في منطقة تفتيشي، على سبيل المثال، صاحب مصنع يزاول، في المبنى نفسه، صباغة الأقمشة وقصرها ويخضع بالتالي لأحكام قانون أشغال صباغة وقصر الأقمشة، ويزاول طباعة الأقمشة فيخضع لقانون أعمال الطباعة، كما يتولى بعض «الأعمال النهائية» فيخضع لقانون المصانع الخاص بذلك». (تقرير السيد بيكر في تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1861،

عام، لم يتم الظفر به في إنكلترا إلّا باسم الأطفال والقاصرين والنساء، ولم تجر المطالبة به كحق عام، إلّا في الفترة الأخيرة(195).

وفي الولايات المتحدة الأميركية الشمالية، ظلّت كل حركة عمالية مستقلة في حالة شلل طالما كان الرق يدنس جزءاً من أرض الجمهورية. فالعمل ذو الجلد الأبيض لا يمكن أن يتحرر بينما العمل ذو الجلد الأسود موصوم بالعار. ولكن موت العبودية سرعان ما بعث حياة يانعة جديدة. فكانت أول ثمرة من ثمار الحرب الأهلية بدء حركة المطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات، هذه الحركة التي سارت بالخطى العملاقة للقاطرة، من ساحل الأطلسي إلى ساحل الهادي، ومن نيوإنغلند إلى كاليفورنيا. وأعلن المؤتمر العام للعمال المعقود في بالتيمور(*) 16 آب/أغسطس 1866:

> «إن أول وأكبر ضرورة في الوقت الحاضر، لتحرير العمل في هذا البلد من العبودية الرأسمالية، تكمن في تشريع قانون يجعل يوم العمل الاعتيادي ثماني ساعات في جميع ولايات الاتحاد الأميركي. لقد عقدنا العزم على تكريس كل قوانا لتحقيق هذه الغاية المجيدة»(196).

---

* ص 20). وبعد أن يعدّد السيد بيكر مختلف مواد هذه القوانين، والتعقيدات الناجمة عنها، يمضي إلى القول: «يتضح من ذلك أن هناك صعوبة بالغة في ضمان تنفيذ هذه اللوائح البرلمانية الثلاث حيثما شاء رب العمل التملّص من القانون» [نفسه، ص 21]. ولكن الشيء الذي يضمنه ذلك للمحامين هو كسب الدعاوى.

(195) وهكذا جازف مفتشو المصانع أخيراً بالقول: «إن هذه الاعتراضات (اعتراضات رأس المال على التحديد القانوني ليوم العمل) ينبغي أن تسقط أمام المبدأ الكبير لحقوق العمل... فثمة وقت ينتهي عنده حق رب العمل في عمل شغيله، ويصبح وقته ملكاً له، حتى وإن لم يكن قد استنفد قواه». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 54).

(*) شارك في هذا المؤتمر 60 مندوباً يمثلون أكثر من 60 ألف عضو نقابي، وقد درس المسائل التالية: المطالبة بقانون الثمان ساعات ليوم العمل، النشاط السياسي للعمال، الجمعيات التعاونية، توحيد العمال جميعاً في النقابات، ومسائل أخرى. كما قرر المؤتمر تأسيس الاتحاد الوطني للعمل كمنظمة سياسية للطبقة العاملة. [ن.برلين].

(196) «نحن، عمال دنكرك، نعلن أن أمد وقت العمل اللازم في ظل النظام الحالي أطول مما ينبغي، وأنه أبعد من أن يترك للعامل فسحة للراحة والتعليم، وهو يغرقه في حال من الاستعباد لا يختلف كثيراً عن عبودية الرق. لهذا السبب نقرر أن 8 ساعات تكفي كيوم عمل، وينبغي الاعتراف بها قانونياً على أنها كافية، وندعو الصحافة، هذه الرافعة الجبارة إلى نجدتنا... ولهذا السبب سوف نعتبر كل من يرفض مساعدتنا عدواً لإصلاح العمل، ولحقوق العمال». (قرار عمال دنكرك، ولاية نيويورك، 1866).

وفي الوقت نفسه (بداية أيلول/سبتمبر 1866)، أخذ مؤتمر رابطة العمال الأممية في [319] جنيف باقتراح المجلس العام، الذي مقره لندن، وتبنى قراراً ينص على أن «تحديد يوم العمل شرط أولي ستجهض، بدونه، كل الجهود المقبلة لتحسين أوضاع العمال وتحريرهم... يقترح المؤتمر أن يكون الحد القانوني ليوم العمل ثماني ساعات»(*).

وهكذا فإن حركة الطبقة العاملة على جانبي الأطلسي، التي نمت عفوياً من شروط الإنتاج نفسها، أثبتت صدق كلمات مفتش المصانع الإنكليزي ر.ج. سوندرز.

«لا يمكن الأمل بنجاح أي خطوة جديدة لإصلاح المجتمع، إلّا بتقليص ساعات العمل، وتطبيق الحدود المقررة بصرامة»(197).

لا بدَّ من الاعتراف بأن العامل يخرج من عملية الإنتاج وقد اختلف تماماً عما كان عليه لدى دخوله. ففي السوق، كان يقف كمالك لسلعة، هي «قوة العمل»، وجهاً لوجه إزاء بقية مالكي السلع، أي مالك سلعة إزاء مالك سلعة. والعقد الذي باع، بموجبه، قوة عمله للرأسمالي، برهن، بالأسود والأبيض، إن جاز القول، على أنه حر التصرف بنفسه. وما إن تمّ إبرام الصفقة، حتى اتضح أنه ليس «امرءاً حرّاً»، فالوقت الذي يكون فيه حراً لبيع قوة عمله هو الوقت الذي يكون فيه مُرغماً على بيعها(198)، وإن مصاص الدماء، في الواقع، لن يدعه يفلت «ما دامت فيه بقية من عضلة أو عصب أو قطرة دم صالحة للامتصاص»(199). ولكي «يحمي» العمال أنفسهم من «أفعى عذاباتهم»(**) يتعيّن [320]

(*) صيغ هذا القرار على أساس «تعليمات إلى مندوبي المجلس المركزي المؤقت بشأن المسائل التفصيلية» التي أعدها ماركس نفسه. [ن. برلين].

(197) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 112.

(198) «إن الأحداث» (مناورات رأس المال من 1848 إلى 1850 مثلاً) «قد وفرت، علاوة على ذلك، دليلاً لا يدحض على بهتان الزعم الذي غالباً ما يتردد بأن العمال لا يحتاجون إلى حماية، بل ينبغي اعتبارهم أناساً أحراراً في التصرف في الملكية الوحيدة التي يحوزونها ـ عمل اليد وعرق الجبين». (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1850، ص 45) «إن العمل الحرّ، إذا جازت تسميته كذلك، حتى لو كان في بلد حرّ، يحتاج إلى ذراع القانون القوية لحمايته» (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1864، ص 34) «إن السماح... بالعمل 14 ساعا يومياً مع أو بدون وجبات الطعام، يضارع الإرغام عليه»، إلخ. (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص 40).

(199) فريدريك إنجلز، لائحة قانون الساعات العشر الإنكليزية، المرجع السابق، ص 5.

(**) «أفعى عذاباتهم» كلمتان مستعارتان من قصيدة هاينريش *Heinrich* للشاعر هاينه. [ن. برلين].

عليهم أن يتحدوا في أفكارهم، وأن يفرضوا، كطبقة، تشريع قانون، يكون بمثابة حاجز اجتماعي جبار يمنعهم من بيع أنفسهم وعوائلهم للعبودية والموت[200] بموجب عقد طوعي مع رأس المال. وهكذا عوضاً عن البيان الفخم عن «حقوق الإنسان» الثابتة يأتي «الميثاق الأعظم»[*] المتواضع الذي يحدد يوم العمل قانونياً، ويوضح «متى ينتهي الوقت الذي باعه العامل، ومتى يبدأ الوقت الذي يخصه»[201] فيا له من تبدل عظيم (Quantum mutatus ab illo!)[**].

---

(200) لقد أدّى قانون الساعات العشر، في الصناعات التي خضعت له إلى «وضع حد للانحطاط الجسماني المبكر للعمال الذين كانوا يشتغلون من قبل ساعات أطول». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1859، ص 47). «لا يمكن لرأس المال المستثمر (في المصانع) أن يُستخدم في تشغيل الآلات أكثر من مدة معيّنة، من دون أن ينزل قدراً من الضرر بصحة وأخلاق العمال الذين يستخدمهم؛ وهؤلاء ليسوا في وضع يسمح لهم بحماية أنفسهم». (المرجع السابق، ص 8).

(*) الميثاق الأعظم أو العهد الأعظم (Magna Charta Libertatum)، وهو الميثاق الذي فرضه، على الملك جون الأول، كبار سادة الإقطاع الثائرين من بارونات ورؤساء كنائس، يساندهم الفرسان وأهل المدن. وقد وقع الميثاق في 15 حزيران/يونيو عام 1215، ففرض حدوداً على حقوق الملك، لصالح كبار الإقطاعيين بالدرجة الأولى، وكذلك بعض الامتيازات للفرسان وأهل المدن. أما الفلاحون الأقنان، وهم أغلبية السكان، فلم ينالوا من الميثاق أي حق.
ويستعير ماركس هذه التسمية ليخلعها على القوانين التي حددت يوم العمل، وهو انتصار ظفر به العمال الإنكليز عبر كفاح مديد. [ن. برلين].

(201) «وهناك نعمة أكبر أيضاً هي التمييز الذي وضع أخيراً بين الوقت الذي يخص العامل والوقت الذي يخص رب العمل. ويعرف العامل الآن متى ينتهي الوقت الذي يبيعه، ومتى يبدأ الوقت الخاص به؛ وبامتلاك معرفة مسبقة ومؤكدة عن هذا الأمر، يتمكن العامل من أن يوزع سلفاً دقائقه الخاصة على مراميه الخاصة». (المرجع السابق، ص 52) «وحين جعلتهم (قوانين المصانع) سادة وقتهم، فإنها قد منحتهم قوة معنوية تقودهم إلى تولّي السلطة السياسية آخر المطاف». (المرجع السابق، ص 47). ويلمح مفتشو المصانع، بتهكم مكبوت، وبكلمات موزونة باحتراس، إلى أن القانون الفعلي يحرر الرأسمالي أيضاً من بعض القسوة الطبيعية التي تلازم أمرأ لا يزيد عن كونه تجسيداً بشرياً لرأس المال، وأن القانون قد أعطاه الوقت لنيل شيء من «الثقافة». «فلم يكن لرب العمل من وقت، فيما مضى، إلّا للمال، ولم يكن للخادم من وقت إلّا للعمل». (المرجع السابق، ص 48).

(**) وردت باللاتينية في الأصل والهتاف مستعار من ملحمة فيرجل، الإنيادة *Aeneis*، الجزء الثاني، البيت 274. [ن. برلين].

[321]

الفصل التاسع

معدل وكتلة فائض القيمة

نفترض في هذا الفصل، كما فعلنا من قبل، أن قيمة قوة العمل، وبالتالي الجزء من يوم العمل الضروري لتجديد إنتاج قوة العمال وإدامتها، هي مقدار معيَّن، ثابت.

وإذا انطلقنا من هذا الافتراض، فإن معدل فائض القيمة يتعيّن في آن واحد مع كتلة فائض القيمة الذي يقدمه العامل الواحد للرأسمالي في فترة محددة من الوقت. فمثلاً لو أن العمل الضروري يبلغ 6 ساعات يومياً، ويتمثل بكمية من الذهب = 3 شلنات، وهذا يساوي تالراً واحداً، فإن التالر هو القيمة اليومية لقوة عمل واحدة، أي أنها تمثل قيمة رأس المال المدفوع سلفاً لشراء قوة عمل واحدة. وإذا كان معدل فائض القيمة = 100%، فإن رأس المال المتغير هذا، البالغ تالراً واحداً، ينتج مقداراً من فائض القيمة يبلغ تالراً، أي أن العامل يقدم يومياً كتلة من العمل الفائض تساوي 6 ساعات.

لكن رأس المال المتغيّر هو التعبير النقدي عن القيمة الكلية لجميع قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في آن معاً. وعليه فإن قيمته تساوي القيمة الوسطية لقوة عمل واحدة مضروبة بعدد قوى العمل المستخدمة. إذن، حين تكون قيمة قوة العمل معيّنة، فإن مقدار رأس المال المتغير يتناسب طردياً مع عدد العمال المستخدمين في آن واحد. فلو كانت القيمة اليومية لقوة عمل واحدة تساوي تالراً واحداً، فينبغي دفع رأسمال قدره 100 تالر سلفاً بغية استغلال 100 قوة عمل ليوم واحد، أو ينبغي دفع (ن × تالر)، بغية استغلال (ن) من قوى العمل في يوم واحد.

وعلى النسق نفسه، إذا كان رأس المال المتغير البالغ تالر واحد، باعتباره القيمة

اليومية لقوة عمل واحدة، ينتج فائض قيمة يومياً قدره تالراً واحداً، فإن رأسمالاً متغيراً قدره 100 تالر سوف ينتج فائض قيمة يومياً قدره 100 تالر، وإن رأسمالاً متغيراً قدره (ن × تالر)، سوف ينتج فائض قيمة يبلغ (ن × تالر). وعليه فكتلة فائض القيمة التي يتم إنتاجها يساوي حاصل ضرب فائض القيمة الذي يقدمه عامل واحد خلال يوم العمل في عدد العمال المستخدمين. ولكن بما أن معدل فائض القيمة يعيِّن كتلة فائض القيمة التي ينتجها عامل واحد، حين تكون قيمة قوة العمل معينة، ينجم عن ذلك القانون الأول [322] الآتي: إن كتلة فائض القيمة التي يتم إنتاجها تساوي مقدار رأس المال المتغير المدفوع سلفاً مضروباً في معدل فائض القيمة؛ أو بتعبير آخر إن كتلة فائض القيمة تتحدد بالعلاقة الجامعة بين عدد قوى العمل التي يستغلها رأسمالي واحد في آن معاً، ودرجة استغلال كل قوة عمل فردية(*).

لنرمز إلى كتلة فائض القيمة (ف) ونرمز إلى فائض القيمة الذي ينتجه عامل واحد في يوم وسطي (ف)، وإلى رأس المال المتغير المدفوع سلفاً لشراء قوة عمل واحدة ليوم واحد (م)، والمقدار الكلي لرأس المال المتغير (م)، والقيمة الوسطية لقوة العمل (س)، ودرجة استغلال قوة العمل $\frac{\text{ع=العمل الفائض}}{\text{ض=العمل الضروري}}$ ، وعدد العمال المستخدمين (ن)، نحصل على ما يلي:

$$\text{كتلة فائض القيمة (ف)} = \frac{\text{ف}}{\text{م}} \times \text{(م)}$$

$$\text{كتلة فائض القيمة (ف)} = \text{س} \times \frac{\text{ع}}{\text{ض}} \times \text{ن}$$

إننا نفترض دوماً ليس فقط أن قيمة قوة العمل الوسطية هي مقدار ثابت، بل نفترض أيضاً أن العمال الذين يستخدمهم رأسمالي ما مختزلون إلى عمال وسطيين. وهناك حالات استثنائية لا يزداد فيها فائض القيمة الذي يتم إنتاجه زيادة طردية متناسبة مع عدد العمال المستغَلين، ولكن قيمة قوة العمل، في حال كهذه، لا تظل ثابتة.

وعليه ففي إنتاج كتلة محدَّدة من فائض القيمة، نجد أن انخفاض العوامل المقررة

(*) في الترجمة الفرنسية التي أجازها المؤلف ترد الجملة الأخيرة بالصيغة التالية: «أو بتعبير آخر فإنه [كتلة فائض القيمة المنتجة. ن.ع.] يساوي قيمة قوة العمل الواحدة مضروبة في درجة استغلالها ومضروبة بعدد قوى العمل المستغلة في آن معاً». وهي العلاقة التي تعبّر عنها المُعادَلة التي سيوردها المؤلف تواً. [ن.برلين].

لهذه الكتلة يعوض عنه ارتفاع يطرأ على عامل آخر. فلو أن رأس المال المتغير هبط بنسبة تعادل نسبة ارتفاع معدل فائض القيمة الذي يطرأ في آن معاً، فإن كتلة فائض القيمة تظل على حالها. ولو كان على الرأسمالي، انطلاقاً من فرضيتنا السابقة، أن يدفع سلفاً 100 تالر بغية استغلال 100 عامل ليوم واحد، وكان معدل فائض القيمة يبلغ 50%، فإن رأس المال المتغير هذا، البالغ 100 تالر يثمر فائض قيمة مقداره 50 تالراً، أو يثمر 100×3=300 ساعة عمل. وإذا تضاعف معدل فائض القيمة، أي أن يُمدَّد يوم العمل من 6 إلى 12 ساعة، عوضاً عن أن يُمدد من 6 إلى 9 ساعات، ويُقلص رأس المال المتغير في الوقت نفسه إلى النصف، أي يُقلص إلى 50 تالراً، فإنه يثمر فائض قيمة قدره 50 تالراً، أي يثمر 50×6=300 ساعة عمل. إذن فإن تقليص رأس المال المتغيّر يمكن التعويض عنه بزيادة متناسبة في درجة استغلال قوة العمل، أي أن تخفيض عدد العمال [323] المستخدمين يمكن التعويض عنه بتمديد متناسب في يوم العمل. وعلى هذا فإن عرض العمل الذي يمكن لرأس المال استغلاله يصبح، في حدود معيّنة، مستقلاً عن عرض العمال[202]. وعلى العكس من ذلك، فإن هبوطاً في معدل فائض القيمة يترك كتلة هذا الفائض على حالها، إذا ما ازداد مقدار رأس المال المتغير، أي عدد العمال المستخدمين، بنسبة مماثلة.

غير أن التعويض عن انخفاض عدد العمال المستخدمين، أو عن تخفيض مبلغ رأس المال المتغير المدفوع سلفاً، برفع معدل فائض القيمة، أو تمديد يوم العمل، له حدود يتعذر اجتيازها. إذ أياً كانت قيمة قوة العمل، وبالتالي سواء كان وقت العمل الضروري لإدامة العامل هو ساعتان أم عشر ساعات، فإن القيمة الإجمالية التي يستطيع العامل إنتاجها يومياً، هي دائماً أقل من القيمة التي تتشيأ فيها 24 ساعة عمل، أي أقل من 12 تالراً أو 4 تالرات، إذا كان هذا المبلغ هو التعبير بالنقد عن 24 ساعة من العمل المتشيئ. وحسب فرضيتنا السابقة، حيث كانت 6 ساعات عمل ضرورية كل يوم لإعادة إنتاج قوة العمل نفسها أو التعويض عن قيمة رأس المال المدفوع سلفاً على شرائها، فإن

---

(202) يبدو أن الاقتصاديين المبتذلين يجهلون هذا القانون الأولي، فهم يتوهمون أنهم وجدوا في تحديد سعر قوة العمل في السوق بواسطة العرض والطلب، نقطة الارتكاز التي، على عكس أرخميدس، لا يحركون العالم بواسطتها، بل يوقفون بها حركته.

رأسمالاً متغيراً قدره 500 تالر يستخدم 500 عامل، بمعدل فائض قيمة يبلغ 100%، أي في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة، ينتج فائض قيمة مقداره 500 تالر في اليوم، أو ينتج 6×500=3000 ساعة عمل. وإن رأسمالاً مقداره 100 تالر، ويستخدم 100 عامل في اليوم بمُعدل فائض قيمة يبلغ 200%، أي في يوم عمل مؤلف من 18 ساعة، ينتج كتلة من فائض القيمة تساوي 200 تالر، أي 12×100=1200 ساعة عمل؛ غير أن القيمة الكلية للمنتوج اليومي، أي ما يعادل رأس المال المتغير المدفوع سلفاً زائداً فائض القيمة، لا يمكن أن يصل، في أي يوم، إلى 400 تالر أي لا يمكن أن يبلغ 24×100 ساعة عمل. فالحد المطلق ليوم العمل الوسطي ـ وهذا اليوم هو دائماً، أقل من 24 ساعة، بحكم الطبيعةـ يضع حداً مطلقاً بوجه التعويض عن انخفاض رأس المال المتغير برفع معدل فائض القيمة، أي التعويض عن انخفاض عدد العمال المستغلين برفع درجة استغلال قوة العمل. وهذا القانون الثاني الجليّ للعيان يتسم بالأهمية في توضيح العديد من الظواهر الناجمة عن ميل رأس المال (وهذا ما سنعالجه فيما بعد)، ميله إلى تقليص [324] عدد العمال الذين يستخدمهم إلى أدنى حدّ ممكن، أي تقليص جزئه المتغير المحوَّل إلى قوة عمل، وذلك في تناقض مع ميله الآخر إلى إنتاج أكبر كتلة ممكنة من فائض القيمة. وعلى العكس، نجد أنه إذا ما ارتفعت كتلة قوة العمل المستخدمة، أي إذا ارتفع مقدار رأس المال المتغير، ولكن ليس بنسبة انخفاض معدل فائض القيمة، فإن كتلة فائض القيمة المُنتجة تهبط.

وينشأ قانون ثالث عن تحديد كتلة فائض القيمة المنتَجَة بفعل عاملين هما: معدل فائض القيمة، ومقدار رأس المال المتغير المدفوع سلفاً. إن معدل فائض القيمة، أي درجة استغلال قوة العمل، وقيمة قوة العمل، أي مقدار وقت العمل الضروري، إذا كانا معلومين، فمن الواضح بداهة أنه كلما تعاظم رأس المال المتغير، تعاظمت كتلتا القيمة وفائض القيمة اللتان يتم إنتاجهما. وإذا كانت حدود يوم العمل معلومة، وكان جزؤه الضروري معلوماً بالمثل، فإن كتلتي القيمة وفائض القيمة اللتين ينتجهما رأسمالي واحد، تتوقفان بالبداهة، حصراً، على كتلة العمل التي يضعها قيد الحركة. غير أن كتلة العمل هذه تتوقف، حسب الشروط المفترضة آنفاً، على كتلة قوة العمل، أي على عدد العمال الذين يستغلهم، وهذا العدد بدوره يتوقف على مقدار رأس المال المتغير الذي يدفعه الرأسمالي سلفاً. إذن، فكتل فائض القيمة التي يتم إنتاجها تتناسب تناسباً طردياً مع

مقادير رؤوس الأموال المتغيرة المدفوعة سلفاً، إذا كان معدل فائض القيمة وقيمة قوة العمل كميتين معيَّنتين. غير أننا نعرف أن الرأسمالي يقسم رأسماله إلى جزءين. جزء يوظفه في وسائل الإنتاج. وهذا هو الجزء الثابت من رأس المال. أما الجزء الآخر فينفقه على قوة العمل الحيّ. وهذا الجزء يؤلف رأسماله المتغير. وعلى قاعدة نمط الإنتاج الاجتماعي نفسه، يتباين تقسيم رأس المال إلى جزء ثابت وجزء متغير من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج، بل إن هذا التقسيم يتغير داخل الفرع الإنتاجي الواحد بتغير الأسس التقنية، وبتغير التراكيب الاجتماعية لعمليات الإنتاج. ولكن أياً كانت النسب التي ينقسم رأسمال معيَّن، بموجبها، إلى جزء ثابت وجزء متغير، سواء كانت نسبة الأخير إلى الأول هي 2:1 أو 10:1، أو 1:س، فإن القانون الذي صغناه قبل قليل لا يتأثر بذلك قيد شعرة. فبالاستناد إلى تحليلنا السابق، نعرف أن قيمة رأس المال الثابت تعود إلى الظهور في قيمة المنتوج، ولكنها لا تدخل في القيمة الجديدة التي تم إنتاجها. وبالطبع فإن استخدام 1000 عامل غزل يقتضي كمية أكبر من المواد الخام والمغازل، إلخ، مما يتطلبه استخدام 100 عامل غزل. ويمكن لقيمة وسائل الإنتاج الإضافية هذه أن ترتفع أو تهبط، أو تظل على حالها، أو أن تكون كبيرة أو صغيرة، فذلك كله لا يؤثر أي تأثير على عملية إنماء القيمة بواسطة قوى العمل التي تحرك وسائل الإنتاج. وعلى هذا فالقانون المذكور آنفاً، يتخذ الآن الصيغة التالية: إن كتل القيمة وكتل فائض القيمة التي [325] تنتجها رؤوس الأموال المختلفة ـ شريطة أن تكون قيمة قوة العمل معيّنة، وشدة استثمار قوة العمل متساوية ـ تتناسب طردياً مع مقادير الأجزاء المتغيرة من رؤوس الأموال هذه، أي مع الأجزاء التي تتحول إلى قوة عمل حيّ.

ويتناقض هذا القانون، كما هو جليّ، مع كل التجربة المبنية على المظهر البرّاني. ويعرف الجميع أن صاحب مصنع غزل القطن الذي يوظّف مقداراً كبيراً من رأس المال الثابت، ومقداراً قليلاً من رأس المال المتغير، إذا ما حسبنا مجمل رأسماله على أساس النسبة المئوية، لا يضع في جيبه، بسبب ذلك، ربحاً أقل أو فائض قيمة أقل مما يضع صاحب المخبز، الذي يحرّك مقداراً كبيراً من رأس المال المتغير، ومقداراً ضئيلاً من رأس المال الثابت. ولحل هذا التناقض الظاهري، ينبغي توافر عدد من الحلقات الوسطية، مثلما يلزمنا، من وجهة نظر الجبر الأوليّ، عدد من الحدود الوسطية لفهم أن $\frac{\text{صفر}}{\text{صفر}}$ قد تمثل مقداراً واقعياً. ورغم أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لم يصغ هذا

القانون، فإنه يتمسك به غريزياً، ومرد ذلك أن هذا القانون هو نتيجة منطقية حتمية لقانون القيمة عموماً. ويحاول هذا الاقتصاد الكلاسيكي عن طريق التجريد القسري؛ إنقاذ القانون من الاصطدام بتناقضات الظاهرة. وسنرى لاحقاً[203]، كيف أن مدرسة ريكاردو أخفقت في تجاوز هذه العقبة الكأداء. أما الاقتصاد المبتذل الذي «لم يتعلم شيئاً البتة»[*] حقاً، فإنه يتمسك، في هذا الشأن وسواه، بمظهر الظاهرة وليس بالقانون الناظم للظاهرة. فهو يؤمن، بعكس سبينوزا، أن «الجهل سبب كاف»[**].

إن العمل الذي يحركه مجمل رأس المال الاجتماعي، يوماً بعد يوم، يمكن اعتباره بمثابة يوم عمل جماعي واحد. فلو أن عدد العمال، على سبيل المثال، مليون عامل، وقوام يوم العمل الوسطي الذي يؤديه العامل هو 10 ساعات، فإن يوم العمل الاجتماعي يتألف من 10 ملايين ساعة. وإذ يكون أمد يوم العمل هذا محدَّداً، سواء أجرى تثبيت حدوده لاعتبارات اجتماعية أم جسدية، فلا يمكن زيادة مقدار فائض القيمة إلّا بزيادة عدد العمال، أي زيادة السكان العاملين، ويؤلف نمو السكان، هنا، الحد الرياضي المقرَّر لما ينتجه مجمل رأس المال الاجتماعي من فائض قيمة. وعلى العكس من ذلك، إذا كان عدد السكان محدداً، فإن حد فائض القيمة يقرره التمديد الممكن ليوم العمل[204] وعلى أي حال، سوف نرى في الفصل التالي، أن هذا القانون لا ينطبق إلّا على شكل فائض القيمة الذي عالجناه حتى اللحظة.

---

(203) سنقدم تفاصيل أخرى في المجلد الرابع.

(*) «لم يتعلم شيئاً، ولم ينس شيئاً» هذا ما قاله تاليران بشأن المهاجرين الأرستقراطيين الذين عادوا إلى فرنسا مع عودة آل بوربون إلى دست الحكم عام 1815، وأخذوا يسعون إلى استعادة أراضيهم وفرض الالتزامات الإقطاعية على الفلاحين من جديد. [ن. برلين].

(**) في ملحق الجزء الأول من مؤلفه «الأخلاق» (Ethik) يقول سبينوزا بأن الجهل ليس سبباً كافياً، وذلك في معرض الردّ على أصحاب النظرة الغائية ـ الأكليروسية القائلين بأن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة، وإن إرادة الله هي سبب من الأسباب لكل الظواهر، متذرعين بحجة واحدة هي جهلهم لأسباب أخرى. [ن. برلين].

(204) «إن العمل الذي يؤديه المجتمع، وقته الاقتصادي، هو مقدار معين، ولنقل إنه 10 ساعات عمل لمليون شخص في اليوم، أي 10 ملايين ساعة... وزيادة رأس المال تواجه حدوداً. ويمكن بلوغ هذه الحدود، في أية فترة معيّنة، عن طريق التمديد الفعلي للوقت الاقتصادي المستخدم». (بحث في الاقتصاد السياسي للأمم، لندن، 1821، ص 47-49).

(*An Essay on the political economy of nations,* London, 1821, p.47-49).

[326] ونخلص من معالجتنا لموضوع إنتاج فائض القيمة، حتى الآن، إلى أنه ليس كل مبلغ من النقد، أو كل مقدار من القيمة، قابل للتحول إلى رأسمال على هوى المرء. فلكي يتحقق هذا التحويل لا بدَّ من توافر حد أدنى معيّن سواء من النقد أو القيمة التبادلية بين يدي الفرد مالك النقد أو السلع. فالحد الأدنى من رأس المال المتغير هو سعر كلفة قوة عمل واحدة، تُستخدم على مدار السنة، يوماً إثر يوم، لإنتاج فائض القيمة. ولو كان هذا العامل مالكاً لوسائل الإنتاج الخاصة به، وكان قانعاً بالعيش في مستوى عامل، فإنه لن يكون بحاجة إلى العمل أكثر من الوقت الضروري لإعادة إنتاج وسائل عيشه، وليكن ذلك 8 ساعات في اليوم. زد على ذلك أنه لن يحتاج من وسائل الإنتاج سوى ما يكفيه لثماني ساعات في اليوم. أما الرأسمالي الذي يدفعه لأداء 4 ساعات من العمل الفائض، بجانب هذه الساعات الثماني، فإنه يحتاج إلى مبلغ إضافي من النقد لشراء وسائل الإنتاج الإضافية. ويتوجب عليه وحسب فرضيتنا أعلاه أن يستخدم اثنين من العمال لكي يكون قادراً على العيش بمستوى عامل واحد، لا أفضل، من فائض القيمة الذي يستولي عليه كل يوم، أي لكي يكون قادراً على تلبية حاجاته الضرورية. وهنا يكون مجرد إدامة الحياة هي غايته من الإنتاج، لا زيادة الثروة؛ غير أن زيادة الثروة هي الغاية القائمة للإنتاج الرأسمالي. وحتى يعيش بضعف مستوى العامل الواحد، ويتمكن من تحويل نصف فائض القيمة المُنتَج إلى رأسمال، يتعين عليه أن يزيد عدد العمال ويرفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع سلفاً، 8 مرات. وبالطبع فإن بوسعه، شأن عامله، أن يزاول العمل هو أيضاً، وأن يساهم مباشرة في عملية الإنتاج، ولكنه في هذه الحالة لن يكون أكثر من كائن هجين بين الرأسمالي والعامل، لن يكون أكثر من «رب عمل صغير»(*). وإن درجة معيّنة من الإنتاج الرأسمالي، تشترط أن يستطيع هذا الرأسمالي تكريس كامل الوقت الذي يؤدي فيه وظيفته كرأسمالي، أي كرأسمال في إهاب شخص، في الاستيلاء على عمل الآخرين ومراقبته، وبيع منتوجات هذا العمل[205]. لقد سعت الطوائف الحرفية في القرون الوسطى إلى الحيلولة، بالقوة، دون

(*) حرفياً: المعلم أو الأسطة (small master, kleiner Meister) كما هو دارج في عدد من اللهجات العامية. [ن.ع].

(205) «إن المُزارع لا يستطيع الاعتماد على عمله الخاص وحده، وإن فعل، فإنني أؤكد أنه سيكون بذلك خاسراً. فوظيفته يجب أن تقتصر على المراقبة العامة للجميع: ينبغي أن يراقب الدرّاس، وإلّا ضاع الأجر المدفوع لهذا وبقي القمح دون دراسة، وينبغي له أن يراقب الحاصدين،

تحوّل المعلّم، في الحرف اليدوية، إلى رأسمالي، بتحديد عدد قليل من الأجراء الذين [327] يحق لرب العمل الواحد استخدامهم في أقصى الأحوال. فمالك النقد أو السلع لا يتحول فعلاً إلى رأسمالي، في حالات كهذه، إلّا عندما يتجاوز الحد الأدنى من المبلغ المدفوع للإنتاج، بدرجة كبيرة، الحد الأقصى المسموح به في القرون الوسطى. ويتضح هنا، كما في العلوم الطبيعية، صحة القانون الذي اكتشفه هيغل في كتابه «المنطق» والذي ينص على أن التغيُّرات الكمية المحض تتحول، بعد تجاوزها نقطة معيّنة، إلى فوارق نوعية[(205a)].

إن مقدار الحد الأدنى من القيمة الذي ينبغي للفرد مالك النقد أو السلع أن يتحكم

= والقطافين، إلخ، وينبغي له أن يتفقد سياجات المزروعة باستمرار؛ وأن يتأكد من عدم وقوع إهمال، وهذا ما سيقع فيما لو قصر المزارع نفسه على العمل في موضع واحد دون غيره» [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع، إلخ، بقلم مُزارع، لندن، 1773، ص 12.

([J. Arbothnot], *An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions and the Size of Farms*, etc., By a Framer, London, 1773, p.12).

إن هذا الكتاب مثير للاهتمام حقاً. ويمكن أن ندرس فيه أصل نشوء «المزارع الرأسمالي» (capitalist farmer) أو «المزارع التاجر» (merchant farmer) حسبما يسميه المؤلف بوضوح، وأنْ نجد فيه تمجيداً ذاتياً لهذا، على حساب المزارع الصغير (small farmer) الذي لا همّ عنده سوى الحفاظ على عيش الكفاف. «إن طبقة الرأسماليين متحررة من ضرورة مزاولة العمل اليدوي، تحرراً جزئياً بادئ الأمر، ثم تحرراً كلياً، في آخر المطاف». (نص محاضرات في الاقتصاد السياسي للأمم. تأليف المحترم ريتشارد جونز، هيرتفورد، 1852، المحاضرة الثالثة، ص 39).

(*Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations*. By the Rev. Richard Jones, Hertford, 1852, Lecture III, p. 39).

(205a) إن النظرية الجزيئية المستخدمة في الكيمياء الحديثة، التي كان لوران وغيرهارت، أول من يصوغها علمياً، ترتكز على هذا القانون من دون سواه. [**إضافة للطبعة الألمانية الثالثة**: لتفسير هذا القول، وهو غامض عند غير الملمّين بالكيمياء، نشير إلى أن المؤلف يتحدث، هنا، عن السلاسل المتماثلة من مركبات الكاربون، التي كان ش. غيرهارت أوّل من يطلق عليها هذه التسمية عام 1843، إذ إن لكل واحدة من هذه السلاسل صيغتها العامة بالرموز الجبرية. وهكذا فإن سلسلة البارافينات تتمثل في الصيغة C_nH_{2n+2}، وصيغة الكحول العادي هي $C_nH_{2n}+2O$ وصيغة الحوامض الدهنية الاعتيادية هي $C_nH_{2n}O_2$، وكثير غير ذلك. ونجد في هذه الأمثلة المذكورة أعلاه أن الإضافة الكمية البسيطة للهيدروكربون CH_2 إلى الصيغة الجزيئية تؤدي إلى نشوء مركّب مختلف نوعياً، في كل مرة. وبصدد دور لوران وغيرهارت في تحديد هذه الحقيقة

به كي ينسلخ عن شرنقته ويتحول إلى رأسمالي، يتباين بتباين مراحل تطور الإنتاج الرأسمالي، كما يتباين في المرحلة الواحدة بتباين فروع الإنتاج تبعاً لظروفها الخاصة وشروطها التقنية. فبعض فروع الإنتاج يقتضي، حتى لو كان الإنتاج الرأسمالي في فجر ولادته، مبلغاً من رأس المال لا يمكن له أن يتوافر، بعد، بين يدي فرد واحد. وهذا [328] يفضي، جزئياً إلى قيام الدولة بدفع الإعانات إلى أرباب العمل الأفراد، كما حدث في فرنسا زمن كولبير، وكما يحدث في الكثير من الولايات الألمانية حتى يومنا هذا؛ ويفضي، جزئياً إلى إنشاء جمعيات تتمتع باحتكار قانوني لاستثمار فروع معيّنة في الصناعة والتجارة[206]، وهي السلف الأول للشركات المساهمة المعاصرة.

* * *

لن نتوقف عند تفاصيل التغيُّرات الحاصلة في العلاقة بين الرأسمالي والعامل المأجور في مجرى عملية الإنتاج، كذلك لن نسهب في شرح التطور الذي حصل في رأس المال نفسه. وحسبنا التأكيد، هنا، على بعض النقاط الرئيسة.

إن رأس المال، كما رأينا، غدا، في عملية الإنتاج، مسيِّراً للعمل، أي مسيِّراً لقوة العمل الفاعلة ذاتياً ، أي مسيِّراً للعامل نفسه. ويولي الرأسمالي، رأس المال هذا المتجسد في إهاب إنسان، اهتمامه على أن ينفذ العامل العمل بصورة مرضية، وبدرجة الشدة المتوخاة.

ثم تطوّر رأس المال، بعدئذ، إلى علاقة قسرية، ترغم الطبقة العاملة على أداء عمل يزيد عما تتطلبه الدائرة الضيقة لحاجات عيشها هي ذاتها. إن رأس المال، بوصفه العنصر الذي يولّد نشاط الآخرين، ويعتصر فائض القيمة ويستغل قوة العمل، يفوق في طاقته وتجاوزاته، وشراسته، وكفاءته كل أنظمة الإنتاج السالفة التي كانت قائمة على العمل القسري المباشر.

في البدء، يُخضع رأس المال العمل ضمن الظروف التقنية التي تحيط بهذا الأخير

= الهامة (وهو دور بالغ به ماركس)، راجع كتاب كوب: تطور الكيمياء، ميونيخ، 1873، ص709-716، وكتاب شورلمر المعنون: نشوء وتطور الكيمياء العضوية، لندن، 1879، ص 54]. [ف.إنجلز].

(Kopp, *Entwicklung der Chemie*, München, 1873, p. 709-716).

(Schorlemmer, *The Rise and Progress of Organic Chemistry*, London, 1879, p.54).

(206) يسمّي مارتن لوثر هذا النوع من المؤسسات بـ «الشركة الاحتكارية». (Die Gesellschaft Monopolia).

تاريخياً كما هي عليه. لذا فإنه لا يقوم بتغيير نمط الإنتاج على الفور. وعليه فإن إنتاج فائض القيمة في الشكل الذي عالجناه تواً، أي عن طريق تمديد يوم العمل بكل بساطة، ظهر بصورة مستقلة عن أي تغيير في نمط الإنتاج نفسه. إذ لم يكن هذا الإنتاج لفائض القيمة في المخابز القديمة أقل فاعلية منه في مصانع غزل القطن الحديثة.

ولو تأملنا عملية الإنتاج من وجهة نظر عملية العمل البسيطة، لوجدنا أن العامل لا يواجه وسائل الإنتاج بصفتها رأسمال، بل بوصفها وسائل ومواد لنشاطه الهادف المنتج. ففي الدباغة، على سبيل المثال، يتعامل مع الجلود باعتبارها موضوعاً بسيطاً من مواضيع عمله. إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي. غير أن الصورة تختلف منذ أن نعالج عملية الإنتاج من وجهة نظر عملية إنماء القيمة. فوسائل الإنتاج تتحول، على الفور، إلى وسائل [329] امتصاص عمل الآخرين. ولم يعد العامل يستخدم وسائل الإنتاج، بل إن وسائل الإنتاج هي التي تستخدم العامل. وبدلاً من أن يستهلكها كعناصر شيئية لنشاطه الإنتاجي، تشرع هي باستهلاكه كخميرة ضرورية لسيرورة حياتها الخاصة، وسيرورة حياة رأس المال تكمن في حركته كقيمة تنمي، وتضاعف ذاتها باستمرار. إن الأفران وورش العمل التي تهجع ساكنة في الليل، دون أن تمتص ذرة من العمل الحي، ليست أكثر من «خسارة صرف» (mere loss) تحيق بالرأسمالي. لذا فإن الأفران والورش تؤلف «حقوقاً مشروعة» في انتزاع «عمل الليل» من قوى العمل. إن مجرد تحول النقد إلى عناصر شيئية لعملية الإنتاج، إلى وسائل إنتاج، يمنح هذه الأخيرة الحق القانوني والحق الإلزامي في الاستيلاء على عمل الآخرين، وعلى العمل الفائض للآخرين. وثمة مثال سوف يبيِّن، في خاتمة المطاف، كيف ينعكس في وعي الرأسماليين هذا الانقلاب للأدوار الخاص بالإنتاج الرأسمالي والمميز له، هذا التشويه الكامل للعلاقة بين العمل الميت والعمل الحي، بين القيمة والقوة خالقة القيمة. أثناء تمرد أرباب المصانع الإنكليز بين أعوام 1848 و1850. كتب

> «رئيس واحدة من أقدم المؤسسات وأكثرها احتراماً في غرب اسكتلندا، هي شركة السادة كارلايل وأولاده وشركاه، لصناعة غزول الكتان والقطن في بيسلي، وقد مضى على وجود الشركة زهاء قرن، إذ باشرت العمل في عام 1752، وظلّت أسرة كارلايل تديرها لأربعة أجيال».

كتب «هذا السيد (الجنتلمان) البالغ الذكاء» رسالة[207] نشرت في صحيفة غلاسكو

---

(207) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 59.

ديلي ميل *Glasgow Daily Mail* في الخامس والعشرين من نيسان/إبريل 1849، بعنوان «نظام المناوبة»، وجاء فيها من جملة ما جاء، هذا المقطع الموغل في سذاجته:

> «دعونا الآن... نتأمل الشرور التي ستنجم عن تقليص عمل المصنع إلى 10 ساعات... إنها تعني إنزال أفدح الضرر وأخطره بمستقبل مالك المصنع وبملكيته. فإذا كان هذا (يقصد «عماله») يعمل في السابق 12 ساعة، وقُلصت هذه إلى 10 ساعات، فإن كل 12 آلة أو مغزلاً في مؤسسته سوف تتقلص إلى 10 مغازل (then every 12 machines or spindles, in his establishment, shrink to 10)، وإذا ما عنّ له بيع مؤسسته، فإن قيمة الاثني عشر مغزلاً سوف تُقدَّر بقيمة 10 مغازل، بحيث أن كل مصنع في البلاد سوف يفقد سُدس قيمته»(208).

[330] إن ذهن هذا الرأسمالي من غرب إسكتلندا، المتوارث لأربعة أجيال، يخلط خلطاً كبيراً بين قيمة وسائل الإنتاج، من مغازل وما إلى ذلك، وبين قدرة هذه الوسائل، من حيث هي رأسمال، على إنماء قيمتها الذاتية، أي على التهام كمية معيّنة من عمل الآخرين المجاني، كل يوم، بحيث أن رئيس مؤسسة كارلايل وشركاه، يتوهم، فعلاً، إنه إذا ما باع مصنعه، فإنه لن تُدفع له قيمة المغازل فحسب، بل ستُدفع له، بالإضافة إلى ذلك، قيمة الإنماء الذاتي للقيمة، أي لن تُدفع له قيمة العمل المتجسد فيها والضروري لإنتاج مغازل من هذا النوع فحسب، بل ستدفع له قيمة العمل الفائض الذي تساعد هذه المغازل على امتصاصه كل يوم من الأسكتلنديين الشجعان في بيسلي؛ ولهذا السبب بالذات يعتقد هذا السيد أن تقليص يوم العمل بمقدار ساعتين، سوف يفضي إلى خفض سعر بيع 12 آلة غزل، إلى ما يعادل سعر 10 آلات!

---

(208) المرجع السابق، ص 60. إن مفتش المصانع، المدعو ستيوارت، وهو اسكتلندي المولد، مأخوذ تماماً، على عكس مفتشي المصانع الانكليز، بطريقة التفكير الرأسمالية هذه؛ ويقول حول هذه الرسالة التي يدرجها في تقريره، بافتتان، إنها «الأكثر نفعاً من البيانات التي قدمها أي من مالكي المصانع العاملين بنظام المناوبة، إلى أولئك المعنيين بالقضية نفسها، وهي البيان الأكثر دقة في إزالة التحيزات المسبقة لدى البعض من هؤلاء الذين يضمرون الريبة إزاء أي تغيير يُراد إدخاله على ترتيب ساعات العمل».

الجزء الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

[331]

الفصل العاشر

مفهوم فائض القيمة النسبي

إن ذلك القسم من يوم العمل، الذي لا ينتج سوى مُعادِل قيمة قوة العمل التي يدفعها رأس المال، يُعدّ في نظرنا، حتى الآن، مقداراً ثابتاً، وهو بالفعل مقدار ثابت في ظل شروط إنتاج معينة عند مستوى معين، موروث، من التطور الاقتصادي للمجتمع. وعلاوة على وقت العمل الضروري هذا بإمكان العامل أن يعمل 2، 3، 4، 6 وإلخ ساعات. ويتوقف معدل فائض القيمة ومقدار يوم العمل على مقدار هذا التمديد. وهكذا، إذا كان وقت العمل الضروري يعتبر ثابتاً فإن يوم العمل الكلي، بالمقابل، يعتبر مقداراً متغيراً. لنفترض الآن يوم عمل معلوم بمدته وبانقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض. ولنفرض على سبيل المثال أن الخط (آ ج)، (آ ———————— ب ——— ج)، يمثل يوم عمل من 12 ساعة، وإن المقطع (آ ب) يمثل عشر ساعات من العمل الضروري، والمقطع (ب ج) يمثل ساعتين من العمل الفائض. وعليه كيف يمكن زيادة إنتاج فائض القيمة، أو العمل الفائض بدون أي تمديد لاحق لـ (آ ج) أو بصورة مستقلة عن هذا التمديد؟

ورغم أن حدود يوم العمل (آ ج) معطاة، فإن تمديد (ب ج) يبدو قابلاً للإطالة، ليس من خلال العبور إلى ما وراء نقطة النهاية (ج)، وهي في الوقت نفسه نقطة نهاية يوم العمل (آ ج)، بل بدفع نقطة البداية (ب) في الاتجاه المعاكس، أي باتجاه (آ). لنفترض أن الخط (بَ——ب) في المستقيم (آ—————— بَ——ب——ج) يساوي نصف (ب ج)، أي يعادل ساعة عمل واحدة. وإن النقطة ب في يوم العمل (آ ج) المؤلف من 12 ساعة تنزاح إلى النقطة (بَ)، فإن (ب ج) يستطيل إلى (بَ ج)، ويزداد العمل الفائض بمقدار النصف، من ساعتين إلى ثلاث ساعات، رغم أن يوم العمل يبقى

على حاله مؤلفاً من 12 ساعة كما من قبل. ومن الواضح أن هذا التمديد للعمل الفائض من (ب ج) إلى (بَ ج)، من ساعتين إلى ثلاث ساعات، مُحال بدون تقليص العمل الضروري، في الوقت ذاته، من (آ ب) إلى (آ بَ)، من 10 إلى 9 ساعات. وهذا يعني أن تمديد العمل الفائض يتناسب، عندئذ، مع تقليص العمل الضروري، أو أن ذلك [332] الجزء من وقت العمل الذي كان العامل يستهلكه حتى اللحظة لنفسه أصلاً، يتحول إلى وقت عمل لأجل الرأسمالي. ولا يحلّ التغير، هنا، في طول يوم العمل، بل في انقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض.

من جهة أخرى، إن مقدار العمل الفائض نفسه يصبح معلوماً عندما يكون مقدار يوم العمل وقيمة قوة العمل معلومين أيضاً. فقيمة قوة العمل، أي وقت العمل اللازم لإنتاجها، تعيّن وقت العمل الضروري لتجديد إنتاج قيمتها. فإذا كانت ساعة عمل واحدة تتمثل بكمية من الذهب تعادل نصف شلن، أو 6 بنسات، وكانت القيمة اليومية لقوة العمل تبلغ 5 شلنات، توجب على العامل أن يعمل عشر ساعات يومياً ليعوض عن القيمة اليومية لقوة عمله التي دفعها رأس المال، أو لينتج مُعادِلاً لقيمة وسائل العيش اليومية الضرورية. وحين تتعين قيمة وسائل العيش هذه، تتعين قيمة قوة عمله[1]، وبتعيين قيمة قوة العمل هذه، يتعين مقدار وقت عمله الضروري. غير أن مقدار العمل الفائض يُستخرج بطرح وقت العمل الضروري من إجمالي يوم العمل. وبطرح عشر ساعات من

---

(1) تتعين قيمة متوسط الأجر اليومي بما يحتاجه العامل «من أجل العيش والعمل والتكاثر». (وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، 1672. William Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, p. 64) «إن سعر العمل يتألف دائماً من سعر وسائل العيش الضرورية». ولا يحصل العامل على الأجر المناسب، «إذا... كان الأجر الذي يحصل عليه لا يتيح له إمكانية أن يعيل، بما يناسب منزلته ووضعه المتدنيين كعامل، أسرة كبيرة كالتي يتوافر عليها معظم أقرانه». (ج. فاندرلنت J. Vanderlint، المرجع المذكور نفسه، ص 15). «العامل البسيط الذي لا يملك غير ذراعيه ومثابرته، لا يملك شيئاً إلّا إذا باع عمله للآخرين... وفي جميع فروع العمل لا بد أن يتعين أجر العامل، وهو يتعين فعلاً، بما هو ضروري لإدامة بقائه». (تورغو، تأملات [في نشوء وتوزيع الثروات]، المؤلفات، طبعة دير، ج1، ص10. (Turgot, *Réflexions* [*sur la Formation et la distribution des Richesses*], Œuvres, [Nouv] Éd. Daire, [1844], T. I, p. 10).

«إن سعر ضروريات العيش هو في الواقع قيمة إنتاج العمل». مالتوس، بحث [في طبيعة وتنامي] الريع [والمبادئ الناظمة له]. (Malthus, *[An] Inquiry* [*into the Nature and Progress of*] *Rent* [*and the Principles by which it is regulated,*] London, 1815, p. 48, Note).

اثنتي عشرة ساعة تبقى ساعتان. وليس من اليسير، في ظل الشروط المعطاة، أن نرى كيف يمكن زيادة العمل الفائض خارج حدود هاتين الساعتين. وبطبيعة الحال يمكن للرأسمالي أن يدفع 4 شلنات و6 بنسات لا غير أو حتى أقل بدلاً من خمسة شلنات. غير أن تجديد إنتاج هذه القيمة البالغة 4 شلنات و6 بنسات يقتضي 9 ساعات عمل، وهكذا يحتل العمل الفائض 3 ساعات بدلاً من ساعتين من أصل يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، أما فائض القيمة نفسه فيرتفع من شلن واحد إلى شلن و6 بنسات. ولكن لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة إلّا بتخفيض أجور العامل دون قيمة قوة عمله. وحين يتلقى العامل الشلنات الأربعة والبنسات الستة، التي ينتجها في 9 ساعات، يحصل على وسائل [333] عيشٍ أقل بنسبة $\frac{1}{10}$ عن السابق، وبذا لن يتحقق تجديد إنتاج قوة عمله إلّا بصورة منقوصة. وفي هذه الحالة لا يجري تمديد العمل الفائض إلّا بتجاوز حدوده الاعتيادية، ولا توسيع رقعته إلّا باغتصاب قسم من رقعة وقت العمل الضروري. ورغم أن هذه الطريقة تضطلع بدور هام في الحركة الفعلية للأجور، إلّا أننا نقصيها عن الاعتبار إنطلاقاً من فرضية أن جميع السلع، بما في ذلك قوة العمل، تُباع وتُشرى بقيمتها كاملة. وإذا قبلنا بهذه الفرضية، يترتب على ذلك أنه لا يمكن تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج قوة العمل أو لتجديد إنتاج قيمتها بتخفيض أجور العامل دون قيمة قوة عمله، بل بهبوط هذه القيمة نفسها. وحين يكون أمد يوم العمل معيناً فإن تمديد العمل الفائض ينبغي أن ينجم لزوماً عن تقليص وقت العمل الضروري وليس العكس: أنْ ينجم تقليص وقت العمل الضروري عن تمديد العمل الفائض. وفي مثالنا أعلاه، ينبغي أن تهبط قيمة قوة العمل فعلاً بنسبة $\frac{1}{10}$، أي من 10 ساعات إلى 9 ساعات، لكيما يتقلص وقت العمل الضروري بنسبة $\frac{1}{10}$ أي من 10 ساعات إلى 9 ساعات ويرتفع بالتالي العمل الفائض من ساعتين إلى 3 ساعات.

ولكن مثل هذا الهبوط في قيمة قوة العمل بنسبة العُشر يفترض بدوره أن تلك الكمية من وسائل العيش التي كانت تُنتج سابقاً في 10 ساعات، صارت تُنتج الآن في 9 ساعات. وهذا محال بدون ازدياد القدرة الإنتاجية للعمل. لنفرض مثلاً أن إسكافياً يصنع بوسائل عمل معينة زوجاً واحداً من الأحذية في يوم عمل من 12 ساعة. ولكي يصنع زوجين من الأحذية خلال هذه الفترة نفسها يتوجب أن تتضاعف القدرة الإنتاجية لعمله، ولا يمكن لهذه القدرة أن تتضاعف ما لم تتغير وسائل العمل أو تتغير أساليب العمل أو يتغير الاثنان معاً. وعليه لا بد من ثورة في شروط الإنتاج المحيطة بعمله، أي في نمط إنتاجه، وبالتالي في عملية العمل نفسها. ونقصد برفع القدرة الإنتاجية للعمل هنا،

عموماً، حصول تغير في عملية العمل يؤدي إلى تقليص وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة معينة، بحيث أن كمية أقل من العمل تكتسب القدرة على إنتاج كمية أكبر من القيم الاستعمالية[2]. وهكذا، إذا كنا عند دراسة إنتاج فائض القيمة في شكله الذي عالجناه حتى الآن قد افترضنا أن نمط الإنتاج هو شيء معطى، فالآن من أجل فهم إنتاج [334] فائض القيمة عن طريق تحويل العمل الضروري إلى عمل فائض، لا يكفي إطلاقاً افتراض أن رأس المال يستحوذ على عملية العمل بشكلها القائم والموروث تاريخياً ولا يفعل سوى زيادة طولها. فلا بد من انقلاب في الظروف التقنية والاجتماعية لعملية العمل، وبالتالي في نمط الإنتاج نفسه لكي ترتفع قدرة إنتاجية العمل وتنخفض قيمة قوة العمل، نتيجة لارتفاع هذه القدرة الإنتاجية، فيتقلص بذلك قسم يوم العمل الضروري لتجديد إنتاج هذه القيمة.

إنني أسمي فائض القيمة المنتج بتمديد يوم العمل: فائض القيمة المطلق. أما فائض القيمة الناجم عن تقليص وقت العمل الضروري، والتغير اللاحق في التناسب الكمي بين الجزءين المكونين ليوم العمل، فأسميه، بالمقابل، فائض القيمة النسبي.

ولكي تنخفض قيمة قوة العمل ينبغي لارتفاع قدرة إنتاجية العمل أن يعمّ تلك الفروع من الصناعة التي تحدد منتوجاتها قيمة قوة العمل، حيث تقع هذه المنتوجات في دائرة وسائل العيش العادية، أو يمكن أن تحل محل هذه الأخيرة. ولكن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية ذلك العمل الذي يُكسِب السلعة شكلها النهائي فحسب، بل تتحدد أيضاً بكمية العمل الذي تتضمنه وسائل إنتاج هذه السلعة. فمثلاً، لا تتحدد قيمة الأحذية بعمل الإسكافي فحسب، بل أيضاً بقيمة الجلد والشمع والخيوط، وهلمجرا، وعليه فإن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، وما يقابله من رخص السلع في تلك الفروع الصناعية التي تجهز العناصر الشيئية لرأس المال الثابت، أي وسائل العمل ومواد العمل، من أجل صنع وسائل العيش الضرورية، يخفضان قيمة قوة العمل. وعلى العكس، فإن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل في فروع الإنتاج تلك التي لا تقدم وسائل العيش الضرورية ولا وسائل الإنتاج من أجل صنعها، فلا تمس قيمة قوة العمل بشيء.

---

(2) «ارتقاء الحِرف إلى مرتبة أعلى من الكمال، لا يعني سوى اكتشاف سبل جديدة لصنع منتوج معين بعدد أقل من الناس أو (وهذا يعني الشيء نفسه) في زمن أقصر من السابق». (غالياني Galiani، المرجع المذكور، ص 158-159). «إن الاقتصاد في تكاليف الإنتاج ليس سوى الاقتصاد في كمية العمل المستخدمة في الإنتاج». (سيسموندي، دراسات، إلخ.، الجزء الأول، ص22).
(Sismondi, *Études* etc., T. I, p. 22).

وبالطبع، فإن رخص السلعة لا يخفض قيمة قوة العمل إلّا نسبياً (pro tanto)، أي تحديداً بنسبة اسهام هذه السلعة في تجديد إنتاج قوة العمل. فالقمصان مثلاً وسيلة عيش ضرورية، ولكنها واحدة من كثيرات. وإن رخص هذه السلعة لا يخفّض سوى انفاق العامل على القمصان. ولكن المجموع العام لوسائل العيش الضرورية يتألف من سلع شتى هي منتوجات صناعات متعددة، وإن قيمة كل سلعة منها تؤلف جزءاً صحيحاً من [335] مكونات قيمة قوة العمل. وإن هذه القيمة تنخفض بانخفاض وقت العمل الضروري لتجديد إنتاجها، وإن الانخفاض الكلي في وقت العمل الضروري يساوي مجموع الانخفاضات في كافة فروع الإنتاج المختلفة هذه. ونحن نعالج هذه النتيجة العامة هنا كما لو أنها نتيجة مباشرة وهدف مباشر في كل حالة منفردة. فعندما يقوم رأسمالي مفرد بإنتاج قمصان رخيصة الثمن مثلاً، عن طريق رفع إنتاجية العمل فإنه لا يتوخى بالضرورة تخفيض قيمة قوة العمل، وبالتالي وقت العمل الضروري بقدر مماثل نسبياً. ولكن بما أنه يساهم في هذه النتيجة في نهاية المطاف فإنه يساهم في رفع المعدل العام لفائض القيمة[3]. وينبغي تمييز الميول العامة والضرورية لرأس المال عن أشكال تجلي ظاهرات هذه الميول.

لن نعالج في هذا الموضع السبل والطرق التي تتجلى بها القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي في الحركة الخارجية لرؤوس الأموال، لتفرض نفسها كقوانين قاهرة للمنافسة، فتدخل وعي الرأسمالي الفرد بصورة حوافز محركة؛ ومن الواضح على أي حال أمر واحد: إن التحليل العلمي للمنافسة لا يغدو ممكناً إلّا بعد إدراك الطبيعة الباطنية لرأس المال، تماماً مثلما يتعذر إدراك الحركة المرئية للأجرام السماوية إلّا لمن يعرف حركتها الفعلية، التي لا تُدرك بالحواس. مع ذلك فإن فهم إنتاج فائض القيمة النسبي على أساس نتائج التحليل التي بلغناها، يوجب الإشارة إلى التالي:

إذا كانت ساعة عمل واحدة تتمثل بكمية من الذهب تعادل 6 بنسات، أي نصف شلن، فإن يوم العمل المؤلف من 12 ساعة سينتج قيمة تبلغ 6 شلنات. لنفترض أنه يتم، عند مستوى معيّن من قدرة إنتاجية العمل، صنع 12 قطعة من سلعة في ساعات

---

(3) «عندما يضاعف الصناعي المنتوج بتحسين الآلات... فإنه يربح (في نهاية المطاف) لأنه يستطيع أن يكسو العامل بتكلفة أقل... فيؤول إلى العامل جزء أصغر من المنتوج الكلّي». (رامزي، المرجع المذكور، ص 168 ـ 169).

العمل الإثنتي عشرة هذه. ولنكن قيمة وسائل الإنتاج، والمواد الأولية، وغير ذلك، المستخدمة في كل قطعة من السلعة تساوي 6 بنسات. في ظل هذه الظروف تكلف السلعة الواحدة شلناً واحداً، وبالتحديد 6 بنسات قيمة وسائل الإنتاج و6 بنسات للقيمة الجديدة المضافة في صنعها. لندع الآن رأسمالياً ما يضاعف قدرة إنتاجية العمل فينتج في يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، 24 قطعة سلعية بدل 12 قطعة، من هذا النوع. فإذا [336] بقيت قيمة وسائل الإنتاج بلا تغير، فإن قيمة القطعة الواحدة من السلعة تنخفض الآن إلى 9 بنسات، وبالضبط: 6 بنسات قيمة وسائل الإنتاج و3 بنسات القيمة الجديدة التي يضيفها العمل الختامي. وعلى الرغم من مضاعفة قدرة إنتاجية العمل، فإن يوم العمل يخلق الآن أيضاً، كما في السابق، قيمة جديدة تبلغ 6 شلنات، إلّا أن هذه الأخيرة تتوزع على كمية مضاعفة من السلع. ولذا لا يصيب كل منتوج مفرد سوى $\frac{1}{24}$ بدلاً من $\frac{1}{12}$ من هذه القيمة الكلية، أي 3 بنسات بدلاً من 6 بنسات، أو ـ وهو الأمر نفسه ـ لا يُضاف الآن إلى وسائل الإنتاج عند تحولها إلى منتوج جاهز، محسوباً بالقطعة، سوى نصف ساعة عمل، وليس ساعة كاملة كما من قبل. إن القيمة الفردية لهذه السلعة هي الآن أدنى من قيمتها الاجتماعية، أي أن السلعة تكلف وقت عمل أقل مما تكلفه الكتلة الأكبر من هذا الصنف التي يجري إنتاجها في ظل شروط اجتماعية وسطية. فهذه القطعة السلعية تكلف شلناً واحداً، أي أنها تمثل ساعتين من العمل الاجتماعي؛ أما في ظل نمط الإنتاج المتغير فإنها لا تكلف أكثر من 9 بنسات، أي أنها لا تتضمن إلّا $1\frac{1}{2}$ ساعة عمل. ولكن القيمة الفعلية لأية سلعة لا تتمثل بقيمتها الفردية بل بقيمتها الاجتماعية، أي أن القيمة الفعلية لا تقاس بوقت العمل الذي اقتضته السلعة فعلاً من مُنتِجها في حالة منفردة، بل تقاس بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة. وإذا باع الرأسمالي، الذي يستخدم الطريقة الجديدة، سلعته بقيمتها الاجتماعية البالغة شلن واحد، فإنه يبيعها بثلاثة بنسات أكثر من قيمتها الفردية ويحقق على هذا النحو فائض قيمة إضافياً مقداره ثلاثة بنسات. ومن جهة أخرى فإن يوم العمل المؤلف من 12 ساعة يتمثل في نظره الآن في 24 قطعة سلعية بدلاً من 12 قطعة، كما من قبل. وعليه، ابتغاء بيع منتوج يوم عمل واحد لا بد له الآن من أن يضاعف التسويق، أو يجد سوقاً مضاعفة. وفي حالة تساوي الظروف الأخرى، لا يمكن لسلعه هو أن تستحوذ على سوق أوسع إلّا بانخفاض أسعارها. لذا سيبيعها الرأسمالي بما يفوق قيمتها الفردية ولكن بأقل من قيمتها الاجتماعية، بعشرة بنسات للقطعة مثلاً. وهكذا سيعتصر من كل قطعة فائض قيمة إضافياً مقداره بنس واحد. وتأتيه هذه الزيادة في فائض القيمة بغض النظر عما إذا كانت سلعه

تندرج أو لا تندرج في عداد وسائل العيش الضرورية، وسواء دخلت أو لم تدخل كعنصر محدِّد في القيمة العامة لقوة العمل. وبمعزل عن هذا الظرف الأخير، هناك حافز ينخس كل رأسمالي مفرد على جعل سلعه رخيصة الثمن عن طريق رفع قدرة إنتاجية العمل.

ولكن، حتى في هذه الحالة المدروسة، فإن زيادة إنتاج فائض القيمة إنما تنشأ عن تقليص وقت العمل الضروري وما يقابل ذلك من تمديد العمل الفائض[3a]. لندع وقت العمل الضروري يساوي 10 ساعات، أو أن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي 5 شلنات، والعمل الفائض يساوي ساعتين، فيكون فائض القيمة الذي يُنتج يومياً يساوي شلناً واحداً. ولكن صاحبنا الرأسمالي يُنتِج الآن 24 قطعة سلعية ويبيع القطعة الواحدة بـ 10 [337] بنسات، أي يبيع المجموع بـ 20 شلناً فقط. ولما كانت قيمة وسائل الإنتاج 12 شلناً، فإن $14\frac{2}{5}$ قطعة سلعية تعوض عن رأس المال الثابت المدفوع، لا غير. ويجد يوم العمل المؤلف من 12 ساعة التعبير عنه في القطع $9\frac{3}{5}$ الباقية. وبما أن سعر قوة العمل 5 شلنات، فإن 6 قطع من السلعة تعبر عن وقت العمل الضروري، بينما تعبر $3\frac{3}{5}$ قطعة عن العمل الفائض. وإن نسبة العمل الضروري إلى العمل الفائض، التي كانت في ظل الظروف الاجتماعية الوسطية 5 : 1، باتت الآن 5 : 3. ويمكن التوصل إلى النتيجة ذاتها بالصورة التالية. إن قيمة منتوج يوم العمل المؤلف من 12 ساعة = 20 شلناً. من ذلك هناك 12 شلناً هي قيمة وسائل الإنتاج التي تظهر مجدداً في قيمة المنتوج ليس إلّا. يبقى من ذلك 8 شلنات كتعبير نقدي عن القيمة التي تمثّل يوم العمل. وهذا التعبير النقدي أكبر من التعبير النقدي عن العمل الوسطي الاجتماعي من الصنف ذاته، حيث إن 12 ساعة منه تجد التعبير عنها في 6 شلنات. وإن العمل ذا القدرة الإنتاجية الاستثنائية هو بمثابة عمل مرفوع إلى أسّ، أي أنه يخلق في فترات زمنية متساوية قيماً أكبر مما يخلقه العمل الاجتماعي الوسطي من النوع ذاته. ولكن صاحبنا الرأسمالي يدفع الآن، كما في السابق، 5 شلنات فقط لقاء القيمة اليومية لقوة العمل. ولا يحتاج العامل الآن سوى $7\frac{1}{2}$ ساعة؛ بدلاً من عشر ساعات سابقاً، لتجديد إنتاج هذه القيمة. لذا ينمو عمله الفائض بـ $2\frac{1}{2}$ ساعة، وينمو فائض القيمة الذي ينتجه من شلن واحد إلى 3 شلنات. وهكذا، فإن

(3a) «إن ربح أي شخص لا يتوقف على تحكمه بمنتوج عمل الآخرين، بل تحكمه بهذا العمل نفسه. وإذا أمكن له بيع سلعه بسعر أعلى، بينما تبقى أجور عماله على حالها، فمن الواضح أنه يحقق مكسباً... وعندها يكفيه قسم أصغر مما أنتجه، من أجل تحريك هذا العمل ويحتفظ لنفسه بالشطر الأعظم». ([ج. كازنوف]، موجز الاقتصاد السياسي، لندن، 1832، ص49-50).

([J Cazenove], *Outlines of Political Economy*, London, 1832, p. 49-50).

الرأسمالي الذي يستخدم طرائق إنتاج محسّنة ينتزع من يوم العمل قسطاً أكبر من العمل الفائض مما ينتزعه الرأسماليون الآخرون في فرع الأعمال نفسه. إنه يقوم بصورة فردية بما يقوم به رأس المال بأسره عند إنتاج فائض القيمة النسبي. ولكن فائض القيمة الإضافي هذا سرعان ما يتلاشى بانتشار طرائق الإنتاج الجديدة عموماً، فيزول معه الفرق بين القيمة الفردية للسلعة المنتجة بصورة أرخص وبين قيمتها الاجتماعية. وإن قانون تحديد القيمة بوقت العمل، الذي يفرض نفسه على الرأسمالي الذي يطبق طريقة الإنتاج الجديدة بشكل يدفعه إلى بيع سلعته من دون قيمتها الاجتماعية، إن هذا القانون نفسه، [338] بوصفه قانوناً قسرياً للمنافسة، يرغم منافسيه على اعتماد طريقة الإنتاج الجديدة[4]. لكن المعدل العام لفائض القيمة لا يتأثر، آخر المطاف، بهذه العملية كلها، إلّا إذا كان ارتفاع قدرة إنتاجية العمل يحصل في تلك الفروع الإنتاجية ويرخّص بالتالي تلك السلع التي تدخل في دائرة وسائل العيش الضرورية وتشكل بذلك عناصر قيمة قوة العمل.

إن قيمة السلع تتناسب تناسباً عكسياً مع قدرة إنتاجية العمل. وينطبق ذلك على قيمة قوة العمل أيضاً لأنها تتحدد بقيم السلع. وعلى العكس، يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً طردياً مع قدرة إنتاجية العمل، فهو يرتفع بارتفاع هذه القدرة الإنتاجية ويهبط بهبوطها. وإن يوم العمل الاجتماعي الوسطي المؤلف من 12 ساعة يُنتِج دائماً، في حالة ثبات قيمة النقود، قيمة جديدة واحدة بالذات تساوي 6 شلنات، مهما تكن نسبة انقسام مجموع القيمة هذا إلى مُعادِل لقيمة قوة العمل وفائض قيمة. ولكن إذا حدث بنتيجة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل أن هبطت قيمة وسائل العيش اليومية، وانخفضت بالتالي القيمة اليومية لقوة العمل، من 5 إلى 3 شلنات، فإن فائض القيمة يرتفع من شلن واحد إلى 3 شلنات. لقد كان تجديد إنتاج قيمة قوة العمل يتطلب في السابق 10 ساعات عمل، أما الآن فلا يتطلب سوى 6 ساعات عمل. لقد تحررت أربع ساعات عمل يمكن إلحاقها برقعة العمل الفائض. ومن هنا بالذات ينجم السعي الكامن والميل الدائم لرأس المال

---

(4) «إذا كان بوسع جاري، أن ينتج أكثر بعمل أقل، ويبيع لذلك بسعر أرخص، فيتوجب علي السعي لأن أبيع بأسعار رخيصة مثله. وهكذا، فإن أي فن أو مهنة أو آلة تتيح مزاولة العمل بعدد أقل من الأيدي، وبالتالي بصورة أرخص، تثير لدى الآخرين نوعاً من الضرورة والمحاكاة إما باستخدام مثل هذا الفن والمهنة والآلة، أو في ابتكار ما يشبهها بحيث يصبح الجميع في ظروف متساوية ولا يتمكن أحد من البيع أرخص من جاره». (مزايا تجارة الهند الشرقية لإنكلترا، ص67).

(*The Advantages of The East-India Trade to England*, London, 1720, p. 67).

لأن يرفع قدرة إنتاجية العمل كي تغدو السلع أرخص، ويغدو العامل نفسه، بفعل ذلك، أرخص ثمناً[5].

إن القيمة المطلقة للسلعة التي ينتجها الرأسمالي ليست في ذاتها ولذاتها هامة عنده. فما يهمه هو فائض القيمة الماثل في السلعة، والذي يتحقق عند البيع. وإن تحقيق فائض القيمة بالذات يفترض التعويض عن القيمة المدفوعة. وبما أن فائض القيمة النسبي يزداد بتناسب طردي مع نمو قدرة إنتاجية العمل، في حين أن قيمة السلع تهبط بتناسب عكسي [339] مع هذا النمو، ـ نعني بما أن العملية الواحدة بعينها ترخّص السلع وتزيد من فائض القيمة الذي تحتويه، في آن، فإن ذلك يحلّ اللغز المتمثل في أن الرأسمالي، الذي لا يُعنى إلّا بإنتاج القيمة التبادلية، يسعى طيلة الوقت إلى خفض القيمة التبادلية لسلعه، ـ هو تناقض كان كينيه، وهو أحد مؤسسي الاقتصاد السياسي، يعذب به خصومه الذين لم يجدوا له جواباً.

> يقول كينيه: «أنتم تقرّون أنه كلما خفض المرء نفقات وتكاليف العمل في صنع المنتوجات الصناعية، من دون إلحاق أي ضرر بالإنتاج، تعاظم نفع هذا التوفير لأنه يخفض سعر المصنوعات. مع ذلك فأنتم تعتقدون أن إنتاج الثروة، الناشىء عن عمل الصانع، يكمن في زيادة القيمة التبادلية لمصنوعاتهم»[6].

---

(5) «تنخفض أجور العامل بنسبة انخفاض نفقاته، شريطة زوال أية قيود تقيد الصناعة، في الوقت ذاته». أنظر: أفكار حول إلغاء المكافأة على تصدير الحبوب (*Considerations concerning taking off the Bounty on Corn exported etc.*, London, 1753, p. 7). «تتطلب مصالح الصناعة والتجارة أن يكون القمح وكل المؤن على أرخص ما يمكن؛ لأن ما يزيدها غلاء، يزيد غلاء العمل بالمثل... وفي كل البلدان التي لا تفرض قيوداً على الصناعة لا بد لسعر المواد الغذائية من أن يؤثر على سعر العمل. وينخفض هذا الأخير دائماً عندما تصبح وسائل العيش الضرورية أرخص». (المرجع السابق، ص 3). «تنخفض الأجور بالنسبة ذاتها التي تنمو بها قوى الإنتاج. حقاً إن الآلات تزيد وسائل العيش الضرورية رخصاً، إلّا أنها تزيد العامل رخصاً أيضاً». أنظر: بحث فائز بجائزة في المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون، لندن، 1834، ص27. (*A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Cooperation*, London, 1834, p. 27).

(6) «Ils conviennent que plus on peut, sans préjudice, épargner de frais ou de travaux dispendieux dans la fabrication des ouvrages des artisans, plus cette épargne est profitable par la diminution des prix de ces ouvrages. Cependant ils croient que la production de richesse qui résulte des travaux des artisans consiste dans l'augmentation de la valeur vénale de leus ouvrages».

إن الاقتصاد في العمل(7)، بإنماء قدرة إنتاجية العمل، لا يتوخى إطلاقاً، في ظل الإنتاج الرأسمالي، تقليص يوم العمل. فهذا الاقتصاد لا يستهدف غير تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج كمية معينة من السلع. وإذا أخذ العامل، نتيجة لارتفاع قدرة إنتاجية عمله، يُنتِج في ساعة واحدة سلعاً أكثر بعشر مرات من السابق مثلاً، وبالتالي [340] يستخدم لإنتاج كل قطعة من سلعته وقت عمل أقل بعشر مرات، فإن ذلك لا يحول دون أن يواصل العمل 12 ساعة في اليوم كما في السابق، وعلى إنتاج 1200 قطعة سلعية في 12 ساعة بدلاً من 120 قطعة. بل يمكن تمديد يوم عمله لدفعه لإنتاج 1400 قطعة خلال 14 ساعة، إلخ. لذلك فعند الاقتصاديين من شاكلة ماكلوخ وأور وسنيور (وأشباههم) (tutti quanti) نقرأ على صفحة من الصفحات أن العامل مدين بالشكر لرأس المال على إنماء القوى المنتجة لأنه يقلّص وقت العمل الضروري، بينما نقرأ على الصفحة التالية أن عليه البرهنة على شكره هذا بعمله في المستقبل 15 ساعة في اليوم بدلاً من 10 ساعات. وإن إنماء قدرة إنتاجية العمل يهدف في ظل الإنتاج الرأسمالي إلى تقليص ذلك الجزء من يوم العمل الذي يتوجب على العامل أن يعمل خلاله لنفسه، لأجل إطالة الجزء الآخر من يوم العمل الذي يكدّ العامل خلاله لصالح الرأسمالي مجاناً. أما إلى أي مدى يمكن احراز هذه النتيجة بدون رخص السلع فهذا ما يتكشف عند دراسة الطرائق الخاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي، الأمر الذي ننتقل إليه الآن.

= كينيه، حوارات حول التجارة وأعمال الحِرفيين، ص188-189.
(Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, p. 188-189).

(7) «على هذا النحو يوفر هؤلاء المضاربون على حساب عمل العمال الذي كان عليهم أن يدفعوا مقابله». ج. ن. بيدو، الاحتكار الناشئ عن الصناعة والتجارة. (J. N. Bidaut, *Du Monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce*, Paris, 1828, p. 13) «إن رب العمل سيجهد دائماً لتوفير الوقت والعمل». (دوغالد ستيوارت، المؤلفات، أعدها السير وليم هاميلتون، إدنبره، محاضرات في الاقتصاد السياسي. Dugald Stewart, *Works*, Ed. by Sir W. Hamilton, Edinburgh, 1855, V. VIII. *Lectures on Political Economy*, p. 318). «تكمن مصلحتهم» (أي الرأسماليين) «في زيادة القدرة الإنتاجية للعمال الذين يستخدمونهم بأكبر قدر ممكن. ويتركز اهتمامهم في زيادة هذه القدرة، وفيها وحدها تقريباً». (ر. جونز، [مقرر] محاضرات [في الاقتصاد السياسي للأمم]. R. Jones, [*Text-book of*] *Lectures* [*on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852,] Lecture III, [p.39]).

[341]

الفصل الحادي عشر

التعاون

يبدأ الإنتاج الرأسمالي حقاً، كما رأينا، عندما يستخدم رأسمال فردي واحد عدداً كبيراً من العمال في آن واحد، مما يوسع نطاق عملية العمل ويثمر كميات كبيرة من المنتوجات. وإن عمل الكثير من العمال في وقت واحد بالذات وفي مكان واحد بالذات (أو، إن شئتم، في ميدان عمل واحد بالذات) لإنتاج صنف واحد بالذات من السلع، وتحت إمرة رأسمالي واحد بالذات، يشكل، من ناحية التاريخ والمفهوم، نقطة انطلاق الإنتاج الرأسمالي. أما من ناحية نمط الإنتاج نفسه، فالمانيفاكتورة مثلاً لا تتميز في بداياتها عن الصنائع اليدوية للأصناف الحرفية المغلقة إلّا بوجود عدد أكبر من العمال الذين يشغّلهم رأس المال الواحد نفسه في وقت واحد. فهي مجرد توسيع لورشة المعلم الحرفي.

وهكذا، فالفرق في البداية كمي محض. وكما رأينا فإن كتلة فائض القيمة، التي ينتجها رأسمال معين، تساوي فائض القيمة الذي يخلقه عامل مفرد مضروباً بعدد العمال المشتغلين في آن واحد. وإن هذا العدد في ذاته ولذاته لا يؤثر أبداً على معدل فائض القيمة أو درجة استغلال قوة العمل؛ أما ما يتعلق بالتغيرات النوعية في عملية العمل فإنها تبدو على العموم غير ذات أهمية بالنسبة لإنتاج قيمة السلعة. وهذا ناجم عن طبيعة القيمة. فإذا كان يوم العمل المؤلف من 12 ساعة يتجسد في 6 شلنات، فإن 1200 يوم عمل من هذا النوع تتشيأ في 6 شلنات × 1200 ففي الحالة الأولى يتجسد في المنتوج 12 × 1200 يوم عمل، وفي الحالة الأخرى 12 ساعة عمل. وفي إنتاج القيمة لا يزيد

عدد العمال عن كونه كذا عدداً من الأفراد؛ فمن وجهة نظر إنتاج القيمة لا يهم إطلاقاً إذا كان 1200 عامل يقومون بالإنتاج فرادى، أم يعملون موحدين تحت إمرة رأس المال الواحد ذاته.

مع ذلك ثمة تغيّر، في حدود معينة. فالعمل المتشيئ في القيمة هو عمل من نوعية [342] اجتماعية وسطية، هو تجلّي قوة عمل وسطية. ولكن المقدار الوسطي هو على الدوام متوسط عدد من المقادير الفردية المختلفة من الصنف الواحد نفسه. وفي كل فرع من فروع الصناعة ينحرف العامل الفرد، بطرس أو بولس، بهذا القدر أو ذاك، عن العامل الوسطي. وإن هذه الانحرافات الفردية، التي تسمى «الأخطاء» في الرياضيات، تعوّض بعضها بعضاً وتزول بمجرد أن نأخذ عدداً أكبر من العمال معاً. والمتملق السفسطائي المعروف إدموند بورك، يعرف من خبراته العملية بوصفه مزارعاً، أن كافة الاختلافات الفردية في العمل تزول حتى في «زمرة صغيرة جداً» لا تزيد عن خمسة أجراء زراعيين، وعليه فإن أول وأفضل خمسة أجراء زراعيين راشدين إنكليز مأخوذين سوية ينفذون معاً في وقت واحد بالذات نفس العمل تماماً الذي ينفذه أي خمسة أجراء زراعيين إنكليز آخرين[8]. ومهما يكن الأمر، فمن الجلي أن يوم العمل الجماعي لعدد كبير من العمال المستخدمين في آن واحد، مقسوماً على عدد هؤلاء العمال، هو في ذاته ولذاته، يوم عمل اجتماعي وسطي. ليكن يوم عمل فرد واحد 12 ساعة مثلاً. وعليه فإن يوم عمل 12 عاملاً يعملون في وقت واحد هو يوم عمل كلّي يبلغ 144 ساعة؛ ورغم أن عمل كل واحدٍ من دزينة العمال هذه ينحرف إلى هذا الحد أو ذاك عن العمل الاجتماعي

---

(8) «لا جدال في أن ثمة فرقاً كبيراً بين قيمة عمل رجل وقيمة عمل رجل آخر، شأن الفروق في القوة والمثابرة والأمانة في الأداء. ولكنني على قناعة تامة، اعتماداً على أفضل ملاحظاتي، بأن أي خمسة أشخاص يقدمون بمجموعهم كمية عمل مساوية لعمل خمسة أشخاص آخرين، من العمر المذكور؛ أعني أنه بين هؤلاء الرجال الخمسة هناك واحد يتمتع بكل مزايا العامل الجيد، وآخر عامل رديء، أما الثلاثة الباقون ففي وضع وسطي، قريباً من الأول والثاني. وهكذا تجدون، حتى في مثل هذه الزمرة المؤلفة من خمسة أشخاص، تشكيلة كاملة لكل ما يمكن أن يقدمه خمسة رجال». (إدموند بورك، أفكار وتفاصيل عن الشحّة، لندن، 1800، ص15-16).

(E, Burke, *Thoughts and Details on Scarcity*, London, 1800, p. 15-16).

قارن كذلك أقوال كيتله عن الفرد الوسطي. [أنظر: كيتله، حول الإنسان ونمو قدراته، أو بحث في الفيزياء الاجتماعية. A. Quételet, *Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou Essai de physique sociale*, T.I-II, Paris, 1835. برلين .ن]

الوسطي، ورغم أن كل عامل مفرد يقتضي وقتاً أطول أو أقصر بعض الشيء من أجل تنفيذ عمل واحد بالذات، فإن يوم عمل كل عامل مفرد، الذي يُحتسب بنسبة $\frac{1}{12}$ من يوم العمل الكلي المؤلف من 144 ساعة، هو مع ذلك ذو نوعية اجتماعية وسطية. ولكن الرأسمالي الذي يستخدم دزينة عمال لا يرى يوم العمل إلّا كيوم عمل كلي للدزينة. فيوم عمل كل عامل مفرد هو جزء لا يتجزأ من مكونات يوم العمل الكلّي، بصرف النظر تماماً عما إذا كان هؤلاء الإثنا عشر يكدون بالتعاون معاً، أم أن كامل الصلة بين أعمالهم تقتصر على أنهم يعملون لصالح رأسمالي واحد بالذات. أما إذا عمل هؤلاء العمال الإثني عشر في ستة أزواج عند ستة أرباب عمل صغار، فإن من باب المصادفة [343] أن يستطيع كل واحد من أرباب العمل هؤلاء أن ينتج قدراً متساوياً من القيمة، وبالتالي أن يحقق المعدل العام لفائض القيمة، فالانحرافات تقع في حالات فردية. فإذا استهلك العامل في إنتاج سلعة ما وقتاً أكبر بكثير مما هو ضروري اجتماعياً، فإن وقت عمله الضروري فردياً ينحرف عن وقت العمل الضروري اجتماعياً، أو عن وقت العمل الوسطي، ولا يعود عمله عملاً وسطياً، كما أن قوة عمله لا تعد قوة عمل وسطية. ولسوف يتعذر بيع قوة العمل هذه، أو أن تباع بأقل من القيمة الوسطية لقوة العمل. وهكذا يُفترض أن ثمة حد أدنى معين من مهارة العمل؛ وسنرى فيما بعد أن الإنتاج الرأسمالي يبتكر وسيلة لقياس هذا الحد الأدنى. ومع ذلك ينحرف هذا الحد الأدنى عن المعدل الوسطي رغم أنه يتعين على الرأسمالي، من جهة أخرى، أن يدفع القيمة الوسطية لقوة العمل. لذا فإن أحد أرباب العمل الصغار الستة المذكورين ينال فائض قيمة أكبر، وينال آخر فائض قيمة أقل من المعدل العام لفائض القيمة. وتلغي هذه الفوارق بعضها بعضاً بالنسبة للمجتمع ككل، ولكن ليس بالنسبة لرب عمل مفرد. وعلى العموم، لا يتحقق قانون الإنماء الذاتي للقيمة بالكامل بالنسبة للمُنتِج المفرد إلّا عندما يقوم هذا الأخير بالإنتاج كرأسمالي ويستخدم كثرة من العمال في وقت واحد، أي أن يحرك من البداية عملاً اجتماعياً وسطياً[9].

---

(9) يفيدنا السيد البروفيسور روشر أن السيدة عقيلة البروفيسور استأجرت خياطة واكتشف أنها تنجز في يومين عملاً أكبر مما تنجزه خياطتان تعملان معاً عند السيدة زوجته في يوم واحد[*]. كان حرياً بالسيد البروفيسور أن لا يدرس عملية الإنتاج الرأسمالي في غرفة الأطفال، وأن لا يعاينها في أوضاع تخلو من الشخصية الرئيسية، أي الرأسمالي.

[(*) ف. روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، 1858، ص 88 ـ 89.

W. Roscher, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, Dritte Auflage, Stuttgart, 3 Aufl., 1858, S. 88-89]. [ن. برلين].

إن استخدام عدد كبير من العمال في وقت واحد يُحدث ثورة في الشروط الموضوعية لعملية العمل وحتى في حالة عدم تغير أسلوب العمل. وإن المباني التي يعمل فيها الكثيرون، ومستودعات المواد الأولية، إلخ، والأوعية والأدوات والأجهزة وإلخ تخدم الكثيرين في آن واحد أو بالتناوب؛ وباختصار، بات قسم من وسائل الإنتاج يُستهلك الآن في عملية العمل بصورة مشتركة. لكن القيمة التبادلية للسلع، وبالتالي لوسائل الإنتاج أيضاً، لا ترتفع أبداً بنتيجة الاستغلال المكثف لقيمتها الاستعمالية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تتعاظم كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة بصورة مشتركة. فالحجرة التي يعمل فيها 20 نسّاجاً على 20 نولاً يجب أن تكون أوسع من حجرة يعمل فيها نساج مستقل مع مساعدين اثنين، إلّا أن بناء ورشة لعشرين عاملاً يتطلب كمية عمل أقل [344] من تشييد 10 ورش يتسع كل منها لإثنين؛ وبشكل عام فإن قيمة وسائل الإنتاج المتركزة للاستعمال المشترك على نطاق واسع لا تنمو طردياً مع نمو أبعادها وأثرها النافع. فوسائل الإنتاج المستخدمة بصورة مشتركة تنقل إلى المنتوج المفرد قسماً أقل من قيمتها، وذلك جزئياً لأن القيمة الكلية التي تنقلها تتوزع في آن واحد على كتلة أكبر من المنتوجات، وجزئياً لأنها، بالمقارنة مع وسائل الإنتاج المجزأة، تدخل في عملية الإنتاج بقيمة مطلقة أكبر، ولكنها ذات قيمة نسبية أصغر، من ناحية مجال فعلها. وبذلك ينخفض ذلك الجزء المكوّن من قيمة رأس المال الثابت، فتنخفض، بما يتناسب مع مقداره، القيمة الإجمالية للسلعة أيضاً. وتكون النتيجة كما لو أن وسائل إنتاج السلع أصبحت تُنتَج بكلفة أقل. وهذ الاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج لا ينجم إلّا بفضل استهلاكها المشترك في صيرورة عمل الكثرة. وإن وسائل الإنتاج تكتسب طابعها هذا بوصفها شروطاً للعمل الاجتماعي، أو بوصفها شروطاً اجتماعية للعمل، بمجرد حضور الكثرة في مكان موحد، حتى وإن لم يتعاونوا في العمل، وذلك خلافاً لوسائل الإنتاج المبعثرة والمكلفة نسبياً عند العمال المستقلين الفرادى أو أرباب العمل الصغار. ويكتسب قسم من وسائل العمل هذا الطابع الاجتماعي حتى قبل أن تكتسبه عملية العمل نفسها.

وتمكن معاينة هذا الاقتصاد في وسائل الإنتاج من زاويتين. أولاً، من حيث إنه يخفض كلفة السلع ويخفض بذلك قيمة قوة العمل. وثانياً من حيث إنه يغير نسبة فائض القيمة إلى إجمالي رأس المال المدفوع، أي إلى مجموع قيم جزءيه المكونين، الثابت والمتغير. ولن نتناول النقطة الأخيرة إلّا في الجزء الأول من المجلد الثالث لهذا الكتاب حيث سندرج هناك أيضاً، حفاظاً على الترابط الداخلي للعرض، الكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بالموضوع الذين نتطرق إليه هنا. وإن سير التحليل، يقتضي تجزئة

الموضوع على هذا النحو، وهذا يتطابق مع روح الإنتاج الرأسمالي تماماً. فشروط العمل في ظل الإنتاج الرأسمالي تواجه العامل كشيء مستقل، والاقتصاد فيها يبدو كعملية متميزة لا تمس هذا العامل إطلاقاً، وبالتالي فهي منفصلة عن الطرائق التي ترفع إنتاجيته الفردية.

إن ذلك الشكل من العمل، الذي يعمل في ظله كثرة من الأشخاص بصورة نظامية جنباً إلى جنب وبالتفاعل فيما بينهم في عملية إنتاج واحدة بالذات، أو في عمليات إنتاج مختلفة ولكن مترابطة، يسمى: التعاون[10].

[345] وكما أن القدرة الهجومية لسرية فرسان أو القدرة الدفاعية لفوج مشاة تختلف اختلافاً جوهرياً عن مجموع قوى الهجوم والدفاع الفردية لفارس أو جندي مشاة، كذلك يختلف المجموع الميكانيكي لقوى العمال الفرادى عن تلك القوة الاجتماعية التي تنمو عندما تشترك أيادٍ كثيرة في وقت واحد في تنفيذ عملية واحدة غير مجزأة، عندما يقتضي الأمر مثلاً رفع ثقل أو تدوير عجلة أو إزاحة عقبة من الطريق[11]. وفي مثل هذه الحالات كلها نجد أن تأثير العمل الموحد عصي على قدرات فرد واحد، أو أنه لن يتحقق إلّا بإنفاق وقت أطول بكثير، أو في نطاق محدود تماماً. ولا يقتصر الأمر هنا على زيادة القدرة الإنتاجية الفردية بواسطة التعاون فحسب، بل خلق قدرة إنتاجية جديدة، هي، في ذاتها ولذاتها، قوة جماعية[11a].

ولكن بالإضافة إلى تلك القوة الجديدة التي تنجم عن اندماج قوى كثيرة في قوة كلية

---

(10) (Concours des forces) («اتحاد القوى»)، (ديستوت دو تراسي Destutt de Tracy، المرجع المذكور، ص 80).

(11) «ثمة الكثير من العمليات تبلغ من البساطة حداً يتعذر معه تقسيمها إلى أجزاء، ويتعذر تنفيذها بدون تعاون الكثير من الأيدي. وأذكر مثالاً على ذلك تحميل جذع شجرة كبيرة في عربة... وباختصار كل ما يتعذر تنفيذه بدون تعاون عدد كبير من الأيدي في وقت واحد وفي عملية واحدة غير مجزأة». (إي. جي. وايكفيلد، نظرة في فن الاستيطان، لندن، 1849، ص 168).
(E. G. Wakefield, *A View of the Art of Colonization*, London, 1849, p. 168).

(11a) «إذا كان يستحيل إطلاقاً على شخص واحد أن يرفع ثقلاً وزنه طناً، بينما لا يستطيع 10 أشخاص أن يفعلوا ذلك إلّا بإجهاد قواهم كلها، فبإمكان 100 شخص أن يتوصلوا إلى ذلك بأن يحرك كل واحد منهم إصبعاً واحداً لا غير». جون بيللرز، مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، لندن، 1696، ص 21. (John Bellers, *Proposals for raising a Colldge of Industry*, London, 1696, p. 21).

واحدة نرى في غالبية الأعمال الإنتاجية أن الاحتكاك الاجتماعي المحض، يوقد التنافس ويحفز الطاقة الحيوية (animal spirits) مما يزيد الكفاءة الفردية للعاملين الفرادى، بحيث أن 12 شخصاً ينتجون في يوم عمل جماعي مؤلف من 144 ساعة منتوجاً كلياً أكبر بكثير مما ينتجه 12 عاملاً مفرداً يعمل كل منهم 12 ساعة، أو مما ينتجه عامل واحد في 12 يوم عمل متوالية[12]. مردّ ذلك أن الإنسان حيوان بطبيعته، وإن لم يكن حيواناً سياسياً، كما يعتقد أرسطو[13]، فهو على أي حال حيوان اجتماعي. [346]

وعلى الرغم من أن كثرة من العمال تزاول في آن واحد معاً عملاً واحداً بالذات أو عملاً من النوع نفسه، فإن العمل الفردي لكل واحد على حدة، بوصفه جزءاً من العمل الكلّي، يمكن أن يمثّل مع ذلك أطواراً مختلفة من عملية العمل، وأن موضوع العمل يجتاز هذه الأطوار بصورة أسرع نتيجة للتعاون. مثلاً، إذا ألّف البناؤون سلسلة متصلة لرفع الآجر من قاع الصقالات حتى قمتها، فإن كل واحد منهم يفعل الشيء نفسه بالذات، مع ذلك فإن أفعالهم المنفردة تؤلف حلقات متصلة في عملية كلية واحدة، هي أطوار خاصة يجب على كل آجرة أن تمر بها في عملية العمل، وبفضل ذلك فإن الأيدي الأربع والعشرين للعامل الكلّي تنقل الآجر إلى المكان المقصود بصورة أسرع مما لو قام

---

(12) «يجد المرء هنا» (أي عندما يستخدم مزارع واحد في 300 إيكر العدد نفسه من العمال الذين يستخدمهم 10 مزارعين صغار في 30 إيكراً للواحد)، «الفائدة من زيادة عدد الأجراء، لا يدركها إلّا أناس عمليون؛ فمن الطبيعي القول إن نسبة 1 إلى 4 هي كنسبة 3 إلى 12؛ ولكن هذه القاعدة لا تنطبق في الممارسة العملية. ففي أثناء الحصاد أو بعض الأعمال الأخرى التي تقتضي، على عجل، زج الكثير من الأيدي العاملة سوية، يتحقق العمل بصورة أفضل وأيسر. وعلى سبيل المثال فإن سائقين اثنين، واثنين للتحميل، واثنين للمناولة بالمذراة، واثنين لجمع القش وبضعة أشخاص للتكديس أو العمل في البيدر ينفذون ضعف ما ينفذه نفس العدد من الأيدي العاملة المبعثرة فِرقاً صغيرة في مزارع متفرقة». ([ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع، بقلم مزارع، لندن، 1773، ص 7 ـ 8).

([J. Arbuthnot], *An inquiry into the connection between the present price of Provisions and the size of farms*, By a Farmer, London, 1773, p. 7-8).

(13) ينص تعريف أرسطو على أن الإنسان بطبيعته مواطن دولة-مدينة. وهذا تعريف يميز تحديداً العهود الكلاسيكية القديمة. بمقدار ما إن تعريف فرانكلين للإنسان بأنه صانع الأدوات، يميز عصر اليانكي.

كل واحد منهم بمفرده بارتقاء الصقالة تارةً والهبوط منها تارةً أخرى[14]. ويجتاز موضوع العمل المسافة نفسها بوقت أقصر. ومن جهة ثانية يتحقق توحيد العمل أيضاً في حالة الشروع بتشييد مبنى مثلاً من جهات مختلفة في آن واحد رغم أن البنائين المتعاونين يزاولون العمل نفسه، أو النوع ذاته من العمل نفسه. وفي ظل يوم العمل الموحّد المؤلف من 144 ساعة يتعرض موضوع العمل للمعالجة في وقت واحد من جهات مختلفة نظراً لأن العامل الموحّد أو الكلي يملك عيوناً وأياديَ من الأمام ومن الخلف، ويُعتبر، بحدود معينة، كلي الحضور، ويتم إنجاز المنتوج الكلي بصورة أسرع مما لو تولاه عامل مفرد يعمل 12 ساعة في اليوم لمدة 12 يوماً، عملاً أحادياً ضيقاً، وهنا تكتمل أجزاء مكانية مختلفة من المنتوج في وقت واحد.

لقد أكدنا أن الكثرة ينفذون سوية عملاً مماثلاً أو عملاً من ذات النوع، لأن هذا النوع الأكثر بساطة من العمل الجماعي يضطلع بدور كبير حتى في أكثر أشكال التعاون [347] رقياً. فإذا كانت عملية العمل معقدة فإن كتلة ضخمة من العمال المتعاونين تتيح، في ذاتها، توزيع العمليات المختلفة على شتى الأيادي وبالتالي تنفيذها في وقت واحد، وتقليص وقت العمل الضروري لإنجاز المنتوج الكلي[15].

تواجه كثرة من فروع الإنتاج لحظات حرجة، أي تلك الفترات الزمنية التي تحددها طبيعة عملية العمل ذاتها والتي ينبغي خلالها إحراز نتائج معينة في العمل. فإذا كان ينبغي

---

(14) ينبغي أن نلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن مثل هذا التقسيم الجزئي للعمل يمكن أن يحدث حتى حين ينخرط العمال في أداء المهمة ذاتها. فالبناؤون مثلاً الذين يمررون الآجر من يد إلى يد وصولاً إلى أعلى مراحل البناء ينفذون جميعاً مهمة متماثلة، مع ذلك يوجد فيما بينهم نوع من تقسيم للعمل. ينحصر ذلك في أن كلاً منهم يمرر الآجر لمسافة معينة، ولكنهم يوصلونه إلى المكان المقصود على نحو أسرع بكثير مما لو نقل كل منهم بصورة مستقلة الآجر لنفسه إلى الطابق الأعلى». (ف. سكاربك، نظرية الثروات الاجتماعية، الطبعة الثانية، باريس، 1839، ص97-98).

(F. Skarbek, *Théorie des richesses sociales,* 2ème Éd, Paris, 1839, T.1, p. 97-98).

(15) «إذا اقتضى الأمر تنفيذ عمل معقد، وجب تنفيذ عمليات مختلفة، في آن واحد. فهذا يفعل شيئاً وذاك شيئاً آخر، ويسهم الجميع معاً في إحراز النتيجة التي يتعذر تحقيقها على عاتق شخص واحد. فثمة من يجذّف، وآخر يدير الدفة، وثالث يصطاد السمك بالشباك أو بالحربة، وهكذا يتحقق نجاح يتعذر بدون مثل هذا التعاون». (ديستوت دو تراسي، المرجع المذكور، ص78).

مثلاً جز صوف قطيع من الأغنام أو حصاد عدد معين من حقول القمح، فإن كمية المنتوج ونوعيته تتوقفان على ابتداء هذه العملية واختتامها في زمن معين. وإن الفترة الزمنية التي تتيح إنجاز عملية العمل تتحدد هنا مسبقاً كما في صيد سمك الرنجة مثلاً. وليس بمقدور الفرد أن يقتطع من اليوم الطبيعي أكثر من يوم عمل واحد، كأن يكون 12 ساعة مثلاً، بينما يستطيع التعاون بين 100 شخص مثلاً، مطّ يوم العمل المؤلف من 12 ساعة إلى يوم عمل مؤلف من 1200 ساعة. ويجري التعويض عن قصر الفترة المتاحة للعمل بضخامة كتلة العمل التي تُزج في حقل الإنتاج في اللحظة المناسبة. وإن إنجاز المهمة في الوقت المناسب يتوقف هنا على الاستخدام المتزامن للكثير من أيام العمل الموحّدة، وتتوقف مقادير النتيجة النافعة على عدد العمال؛ ولكن عدد هؤلاء الأخيرين هو دائماً أقل من عدد أولئك العمال الذين كانوا سينفذون، وهم يعملون على انفراد، ذلك العمل نفسه خلال تلك الفترة الزمنية نفسها[16]. وبسبب غياب مثل هذا التعاون تتلف سنوياً كمية كبيرة من القمح في غرب الولايات المتحدة، بينما تتلف كمية كبيرة من القطن في تلك الأقسام من الهند الشرقية التي دمر فيها الحكم الإنكليزي الجماعة المشاعية القديمة[17].

[348] إن التعاون يتيح، في جانب، توسيع الحيز المكاني للعمل؛ وهذا ضروري في عمليات عمل معينة بسبب الترابط المكاني لمواضيع العمل؛ أي أنه ضروري على سبيل المثال عند القيام بأعمال تجفيف المستنقعات وبناء السدود وأعمال الري وشق القنوات ومد

(16) «إن لتنفيذها» (الأعمال الزراعية) «في اللحظة الحرجة مفعول هائل». [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة بين السعر الحالي، إلخ، ص7.

([J. Arbuthnot], *An inquiry into the connection between the present price*, etc., p. 7).

«ليس في الزراعة من عامل أكثر أهمية من عامل الوقت». (ليبش، حول نظرية وممارسة الاقتصاد الزراعي، 1856). (Liebig, *Über Theorie and Praxis in der Landwirthschaft*, 1856, S. 23).

(17) «إن الشر التالي، شر لا يكاد المرء يتوقعه في بلد يصدِّر من اليد العاملة أكثر من أي بلد آخر في العالم، ربما باستثناء الصين وإنكلترا، يكمن في استحالة إيجاد عدد كاف من الأيدي العاملة لجني القطن. ونتيجة ذلك أن قسماً كبيراً من المحصول يبقى بلا جني، بينما يُلتقط القسم الآخر من الأرض بعد أن يكون قد تساقط القطن وفقد لونه وتعفن جزئياً. وهكذا فإن شح اليد العاملة في الموسم المطلوب يرغم المزارع على تقبل خسارة قسم كبير من المحصول الذي تصبو إنكلترا إليه». (مجلة بنغال هوركارو، موجز نصف شهري لأخبار البلاد، 22 تموز/يوليو، 1861).

(Bengal Hurkaru, *Bi-Monthly Overland Summary of News*, 22nd July, 1861).

الطرق البرية وسكك الحديد وإلخ. ومن جانب آخر، يتيح التعاون تقليص الحيز المكاني للإنتاج بصورة نسبية، أي بالمقارنة مع اتساع نطاق الإنتاج. وهذا التقليص للمجال المكاني للعمل مع توسيع نطاق تأثيره في آن واحد، الذي يجري بنتيجته تقليص كتلة من التكاليف غير المنتجة (faux frais)(*)، يتولّد من تحشيد العمال، ودمج عمليات العمل المختلفة، وتركيز وسائل الإنتاج(18).

إن يوم العمل الموحّد يُنتِج، بالمقارنة مع مقدارٍ مساوٍ من أيام العمل الفردية، كتلاً أكبر من القيم الاستعمالية ويقلّص بذلك وقت العمل الضروري من أجل إحراز نتيجة نافعة معينة. ويمكن التوصل إلى مثل هذه الزيادة في قدرة إنتاجية العمل بأساليب مختلفة في كل حالة على حدة؛ فإما أن يوم العمل الموحّد يرفع القدرة الميكانيكية للعمل، أو أنه يوسع بقعة تأثيرها المكاني، أو أنه يقلّص الحيز المكاني للإنتاج بالمقارنة مع توسيع نطاق الإنتاج، أو أنه يزج، في اللحظة الحرجة، كتلة كبيرة من العمل للتحرك في فترة زمنية وجيزة، أو أنه يوقد التنافس بين الأفراد ويذكي طاقتهم الحيوية، أو أنه يضفي على العمليات المتماثلة التي تقوم بها الكثرة طابع الاستمرار وتعدد الجوانب، أو أنه ينفذ العمليات المختلفة في وقت واحد، أو أنه يحقق اقتصاداً في وسائل الإنتاج بفضل الاستخدام الجماعي، أو أنه يُكسب العمل الفردي طابع العمل الاجتماعي الوسطي؛ ففي [349] جميع هذه الحالات تكون الإنتاجية الخاصة ليوم العمل الموحّد بمثابة قدرة إنتاجية عمل اجتماعية، أو قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي. فهذه القدرة الإنتاجية تنشأ من التعاون نفسه. وحين يتعاون العامل مع الآخرين وفق خطة فإنه يخلع قيوده الفردية ويُنمي قدراته كجنس بشري(19).

(*) حِرفياً: تكاليف غير مثمرة أو زائفة، وهو تعبير تقني اقتصادي استخدمه الاقتصاديون الفرنسيون في القرن التاسع عشر لوصف المصاريف غير المباشرة، أو غير المنتجة لكن الضرورية. [ن. ع].

(18) «بفضل تقدم الزراعة فإن كل تلك الكمية من رأس المال والعمل ـ ولربما أكثر من ذلك بكثير ـ التي كانت مبعثرة بصورة فضفاضة في 500 إيكر تتركز الآن لفلاحة 100 إيكر بصورة أكثر اتقاناً». وعلى الرغم «من أن رقعة المكان قد تقلصت بالقياس إلى الكمية المستخدمة من رأس المال والعمل، فإن نطاق الإنتاج قد اتسع بالمقارنة مع ذلك النطاق الإنتاجي الذي كان يقوم به عنصر منفرد في الإنتاج». (ر. جونز، بحث في توزيع الثروة، الفصل عن "الريع"، لندن، 1831، ص191).

(R. Jones, An *essay on the distribution of Wealth, on rent*, London, 1831, p. 191).

(19) «إن قوة الإنسان المفرد ضئيلة تماماً، ولكن اتحاد عدد من هذه القوى الضئيلة يخلق قوة جماعية اكبر من مجموع تلك القوى الجزئية؛ وبفضل اتحادها تستطيع تقليص الوقت اللازم للفعل وتوسيع

ليس بوسع العمال على العموم أن يتعاونوا مباشرة، من دون أن يحتشدوا سوية، فتجمّعهم في مكان معين هو شرط لتعاونهم؛ وعليه فإن العمال المأجورين لا يمكن أن يتعاونوا ما لم يقم رأسمال واحد بعينه ورأسمالي واحد بعينه باستخدامهم في وقت واحد، أي ما لم يقم بشراء قوى عملهم في آن واحد معاً. إذن، فإن القيمة الكلية لقوى العمل هذه، أو مجموع أجور هؤلاء العمال في يوم أو أسبوع، وإلخ، يجب أن تكون مجتمعة في جيب الرأسمالي قبل أن تجتمع قوى العمل هذه في عملية الإنتاج. وإن تسديد أجور 300 عامل دفعة واحدة، ولو عن يوم واحد فقط، يقتضي إنفاق رأسمال أكبر مما يُدفع أسبوعياً إلى عدد أقل من العمال في سنة كاملة. وهكذا فإن عدد العمال المتعاونين، أو نطاق التعاون، يتوقف قبل كل شيء على مقدار رأس المال ذاك الذي يمكن لرأسمالي مفرد أن ينفقه على شراء قوة العمل، أي على مدى تحكم كل رأسمالي مفرد بوسائل عيش كثرة من العمال.

وما يصُح على رأس المال المتغير يصح على رأس المال الثابت أيضاً. فمثلاً، إن نفقات المواد الأولية بالنسبة لرأسمالي لديه 300 عامل هي أكبر 30 مرة من انفاق كل رأسمالي من أصل 30 رأسمالياً يستخدم كل واحدٍ منهم 10 عمال. صحيح أن وسائل العمل المستخدمة بصورة جماعية لا تنمو من حيث حجم قيمتها أو من حيث كتلتها الشيئية، بنفس درجة نمو عدد العمال المشتغلين، ولكنها تنمو مع ذلك نمواً كبيراً. وهكذا فإن تركز كتل كبيرة من وسائل الإنتاج في أيدي رأسماليين فرادى هو شرط مادي لتعاون العمال المأجورين، وأن مدى التعاون، أو نطاق الإنتاج، يتوقف على مدى هذا التركز.

في البداية، كان من الضروري توافر حد أدنى معين من رأس المال الفردي لكي يكون [350] عدد العمال المستخدمين في آن واحد، وبالتالي حجم ما يُنتِج من فائض قيمة، كافياً لتحرر رب العمل نفسه من العمل الجسدي وتحويله من رب عمل صغير إلى رأسمالي، وإرساء العلاقة الرأسمالية رسمياً. أما الآن فهذا الحد الأدنى يعتبر شرطاً مادياً لتحويل الكثير من عمليات العمل الفردية، المشتتة، والمنفصلة، إلى عملية عمل اجتماعية موحّدة.

ورأينا في البداية أيضاً أن سيطرة رأس المال على العمل لم تكن سوى نتيجة رسمية

= نطاقه». جي. آر. كارلي، ملاحظة في كتاب ب. فيري، [تأملات في الاقتصاد السياسي، في طبعة كوستودي لمؤلفات الاقتصاديين الإيطاليين]، الجزء الخامس عشر، ص196.

(G.R. Carli, Note Zu: P. Verri, [*Meditazioni sulla Economia Politica*, Parte Moderna,] T.XV, p. 196).

لواقع أن العامل لا يكدح لنفسه بل للرأسمالي، وبالتالي تحت سيطرة الرأسمالي. ومع نمو تعاون كثرة من العمال المأجورين تصبح سيطرة رأس المال ضرورية لتنفيذ عملية العمل نفسها، وتغدو شرطاً فعلياً للإنتاج. وتصبح إمرة الرأسمالي في ميدان الإنتاج ضرورية ضرورة إمرة الجنرال في ميدان المعركة.

إن كل عمل اجتماعي أو جماعي مباشر، يجري على نطاق كبير، يحتاج بهذه الدرجة أو تلك، إلى توجيه يكفل انسجام الأعمال الفردية وتنفيذ الوظائف العامة، الناجمة عن حركة الجسد الكلي للإنتاج التي تختلف عن حركة الأعضاء المستقلة في هذا الجسد. فعازف الكمان المنفرد يوجه نفسه بنفسه، أما الأوركسترا فتحتاج إلى مايسترو. وتصبح وظائف الإدارة والرقابة والتنسيق وظائف لرأس المال بمجرد أن يتحول العمل إلى عمل تعاوني. ولكن وظيفة الإدارة، باعتبارها وظيفة خاصة برأس المال، تكتسب سمات مميزة بطابعها.

إن الحافز المحرك والهدف المحدد لعملية الإنتاج الرأسمالي هما، قبل كل شيء، تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال[20]، أي أكبر إنتاج ممكن لفائض القيمة، وبالتالي أكبر استغلال رأسمالي ممكن لقوة العمل. ومع نمو كتلة العمال المشغلين في وقت واحد تنمو أيضاً مقاومتهم، وينمو بالضرورة ضغط رأس المال لقهر هذه المقاومة. إن إدارة الرأسمالي ليست محض وظيفة خاصة تنجم عن طبيعة عملية العمل الاجتماعية ولا تتعلق بهذه العملية وحدها فحسب، بل هي في الوقت ذاته وظيفة لاستغلال عملية العمل الاجتماعية، وبصفتها هذه فهي محكومة بتناحر لا مفر منه بين المستغِل ومادة استغلاله الأولية. وبموازاة نمو مدى وسائل الإنتاج، التي تواجه العامل المأجور كملكية غريبة، تنمو ضرورة ضبط استخدامها بصورة ملائمة[21]. زد على ذلك [351] أن تعاون العمال المأجورين يتحقق حصراً بفعل رأس المال الذي يستخدمهم في آن

---

(20) «الأرباح... هي الهدف الوحيد للأعمال». (ج. فاندرلنت J. Vanderlint، المرجع المذكور، ص 11).

(21) أفادت الدورية سبكتاتور *Spectator* وهي مجلة إنكليزية مبتذلة، في عددها الصادر بتاريخ 26 أيار/مايو عام 1866 أنه بعد اقامة نوع من المشاركة بين الرأسماليين والعمال في (wirework company) شركة مانشستر لإنتاج الأسلاك «كانت النتيجة الأولى هي انخفاض مفاجىء في الضياعات حيث إن الرجال أدركوا أن ليس من مصلحتهم، شأنهم شأن أي رب عمل آخر، تبذير ما هو ملك لهم، ولعل الضياعات، بعد الديون المعدومة، هي أضخم مصدر للخسائر في الصناعة». وتكتشف هذه المجلة ذاتها النقص الجذري التالي في التجارب التعاونية في روشديل[*]: «لقد برهنت أن بإمكان الاتحادات العمالية أن تنجح في إدارة الدكاكين والمعامل

واحد. وإن ترابط وظائفهم ووحدتهم بوصفهم جسماً كلياً مُنتِجاً يقع خارجهم، في رأس المال الذي يجمعهم معاً ويديمهم. لذا فإن ترابط أعمالهم يواجههم مثالياً بوصفه خطة، ويواجههم عملياً بوصفه سلطة الرأسمالي، جبروت إرادة غريبة تُخضع نشاطهم لغايتها.

وإذا كانت الإدارة الرأسمالية ذات محتوى مزدوج بسبب ازدواج طابع العملية الإنتاجية المدارة نفسها باعتبارها، من جهة ـ عملية عمل اجتماعية لصنع منتوج، ومن جهة ثانية ـ عملية إنماء ذاتي لقيمة رأس المال، فإن هذه الإدارة هي استبدادية من حيث الشكل. ومع نمو التعاون على نطاق أوسع يطور هذا الاستبداد أيضاً أشكاله الخاصة. ومثلما يتحرر الرأسمالي في البداية من العمل الجسدي بمجرد أن يبلغ رأسماله ذلك الحد الأدنى اللازم لبدء الإنتاج الرأسمالي الفعلي، فإنه يحيل وظائف الرقابة المباشرة والدائمة على العمال الفرادى وعلى زمر العمال إلى فئة خاصة من العمال المأجورين. ومثلما يلزم الجيش ضباطٌ وضباطُ صف، كذلك تحتاج كتلة العمال المحتشدة للعمل معاً بإمرة رأسمال واحد بالذات إلى الضباط الصناعيين (المدراء، managers)، وضباط الصف الصناعيين (المراقبين، النظّار formen, overlookers, contre-maîtres) الذين يصدرون الأوامر في أثناء عملية العمل باسم رأس المال. ويترسخ عمل الرقابة كوظيفة لهؤلاء على وجه الحصر. وعند مقارنة نمط إنتاج الفلاحين المستقلين أو الحرفيين المستقلين مع [352] اقتصاد مزارع العبيد فإن الاقتصاد السياسي يدرج عمل الرقابة هذا كمصاريف إنتاج إضافية (faux frais de production)[(21a)]. وعلى العكس، عندما يعالج الاقتصاد

= وكافة أشكال المصانع تقريباً، ولقد حسّنت وضع العمال أنفسهم إلى حد كبير جداً، ولكنها (!) لا تترك على الاطلاق مكاناً ملحوظاً لأرباب العمل». [يا للفظاعة!] (Quelle horreur!):

«They showed that associations of workmen could manage shops, mills and almost all forms of industry with success, and they immensely improved the condition of men, but then they did not leave a clear place for masters.»

[(*) التجارب التعاونية في روشديل: بتأثير أفكار الاشتراكيين بادر عمال روشديل (شمال مانشستر) بإنشاء جمعية رواد المساواة، وكانت في البداية تعاونية استهلاكية، ثم دخلت ميدان الإنتاج، وبذلك بدأت أول حركة تعاونية في إنكلترا وبلدان أخرى. ن. برلين].

(21a) يشير البروفيسور كايرنز إلى وجود «الرقابة على العمل» (superintendence of labour) كسمة مميزة للإنتاج العبودي في الولايات الجنوبية من أميركا الشمالية، بعد ذلك يضيف قائلاً: «إن الفلاح المالك» (في الشمال) «الذي يستملك كامل منتوج عمله لا يحتاج إلى ما يحفزه على الكد. فالرقابة هنا نافلة» (كايرنز Cairnes، المرجع المذكور، ص 48-49).

السياسي نمط الإنتاج الرأسمالي فإنه يماثل بين وظيفة الإدارة، الناجمة عن طبيعة عملية العمل الجماعية وبين تلك الوظيفة نفسها باعتبارها محكومة بالطابع الرأسمالي، وبالتالي المتناحر، لهذه العملية[22]. والرأسمالي لا يغدو رأسمالياً لأنه مدير صناعي، بالعكس، فهو قائد لأنه رأسمالي. وتغدو السلطة العليا في الصناعة صفة ملازمة لرأس المال مثلما كانت السلطة العليا في شؤون الحرب والقضاء في عصر الاقطاع صفة ملازمة للملكية العقارية[22a].

إن العامل مالك لقوة عمله طالما بقي يساوم الرأسمالي بصفته بائعاً لهذه القوة، ولكنه لا يستطيع أن يبيع سوى ما يملك، سوى قوة عمله الفردية الخاصة. ولا تتغير هذه العلاقة أبداً لمجرد أن الرأسمالي يشتري 100 قوة عمل بدل أن يشتري واحدة، ويبرم عقداً مع مئة من العمال المتفرقين، بدل أن يبرم عقداً مع عامل واحد. وبمقدور الرأسمالي أن يستخدم هؤلاء العمال المئة من دون أن يزجهم في أي تعاون. إذن، فهو يدفع مقابل قيمة 100 قوة عمل مستقلة، ولكنه لا يدفع مقابل قوة العمل الموحّدة لمائة. وإن العمال بوصفهم أشخاصاً مستقلين هم أفراد معزولون يدخلون في علاقة معينة مع رأس المال عينه، لا مع بعضهم بعضاً. ولا يبدأ تعاونهم أول الأمر إلّا في عملية العمل، لكنهم لا يعودون ملكاً لأنفسهم في عملية العمل هذه. فهم بدخولهم هذه العملية يندمجون برأس المال. وحين يزاول العمال التعاون سرية، بوصفهم أعضاء في كيان عضوي فاعل، فلن يعودوا سرى نمط خاص لوجود رأس المال. من هنا فإن القدرة [353] الإنتاجية، التي ينمّيها العامل بوصفه عاملاً اجتماعياً، تغدو القدرة الإنتاجية لرأس المال. وتتطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل بلا مقابل بمجرد أن يُزج العمال في شروط معينة، ورأس المال هو الذي يزجهم في هذه الشروط بالذات. ولما كانت القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل لا تكلف رأس المال شيئاً، ولما كان العامل لا يطور هذه القدرة من جهة أخرى قبل أن يغدو عمله ملكاً لرأس المال، فإنها تبدو بمثابة قدرة إنتاجية تخص رأس المال بطبيعته كرأسمال، قدرة إنتاجية كامنة في رأس المال.

---

(22) إن السير جيمس ستيوارت، الذي يتميز على العموم بعين لاقطة ترى السمات الاجتماعية المميزة لمختلف أنماط الإنتاج، يقول: «لماذا تدمر المشاريع الصناعية الكبرى الصناعة المنزلية الصغيرة، إن لم يكن للاقتراب من بساطة العبيد؟». ([ج. ستيورات]، مبادئ الاقتصاد السياسي، ص167-168).
([James Steuart], *Principles of Political Economy*, London, 1767, V.I, p. 167-168).

(22a) بإمكان أوغست كونت ومدرسته أن يبرهنوا بصورة جيدة أيضاً على الضرورة الأبدية للسادة الاقطاعيين كما برهنوا على الضرورة الأبدية للسادة الرأسماليين.

ويتجلى الأثر الهائل للتعاون البسيط في الصروح العملاقة التي شادها قدماء الآسيويين والمصريين والأتروسكيين وسواهم.

«حصل في سالف الزمان أن هذه الدول الآسيوية كانت تجد بحوزتها بعد تسديد نفقات مؤسساتها المدنية والعسكرية، فائضاً يمكن لها أن تستخدمه لتشييد منشآت فخمة أو نافعة. وإن سيطرتها على أيادي وأذرع جلّ السكان غير الزراعيين... وحق الملك والكهان في امتلاك الفائض، وفّر الوسائل لتشييد تلك الصروح الجبارة التي تعج بها البلاد... وإن نصب التماثيل العملاقة ونقل الكتل الهائلة، مما يثير العجب، كأنْ يعتمد على الاسراف في تبديد العمل البشري وحده تقريباً... وكان يكفي لذلك حشد عدد غفير وتركيز جهودهم. وهكذا نرى شعاباً مرجانية ضخمة تنبجس من أعماق المحيط لتشكل جزراً ويابسة، على الرغم من أن كل مودع فرد (depositary) في هذه العملية هزيل، وضعيف، ومزرٍ. وليس لدى الشغيلة غير الزراعيين في مملكة آسيوية ما يسهمون به غير ما تبذله أجسامهم فردياً، ولكن قوتهم تكمن في كثرتهم، وأن سلطة تسيير هذه الجموع خلقت هذه الصروح العملاقة. وإن تركيز الموارد، التي يقتاتون عليها، في يدي فرد واحد أو أفراد قلائل هو الذي يتيح مثل هذه الأعمال الضخمة»(23).

إن جبروت الملوك الآسيويين والمصريين أو الثيوقراطيين الأتروسكيين، إلخ، قد انتقلت إلى الرأسمالي في المجتمع الحديث، سيّان إن كان رأسمالياً فردياً أم رأسمالياً جماعياً كما في الشركات المساهمة.

إن ذلك الشكل من التعاون في عملية العمل، الذي نراه في بدايات الحضارة البشرية، [354] عند الأقوام التي تعتاش على الصيد(23a) أو في المشاعات الزراعية في الهند مثلاً، يقوم، من جهة، على الملكية الجماعية لشروط الإنتاج، ويقوم، من جهة أخرى، على

---

(23) ر. جونز، مقرر محاضرات، إلخ، هيرتفورد، 1852، ص 77 ـ 78.

(R. Jones, *Text-book of lectures etc.*, Hertford, 1852, p. 77-78.)

إن مجموعة الآثار الآشورية والمصرية القديمة وغيرها الموجودة في لندن والعواصم الأوروبية الأخرى تتيح لنا أن نرى بأم العين عمليات العمل التعاونية هذه.

(23a) لعل س. لينغيه كان محقاً في كتابه نظرية القوانين المدنية *Théorie des Lois Civiles* عندما يسمي الصيد أول شكل للتعاون، وقنص البشر (الحرب) أول أشكال الصيد.

أن الفرد الواحد لم يقطع بعد الحبل السري الذي يربطه بالقبيلة أو الجماعة المشاعية كارتباط النحلة المفردة بقفير النحل. وإن هاتين السمتين تميزان هذا النوع من التعاون عن التعاون الرأسمالي. وإن الاستخدام العرضي للتعاون واسع النطاق في العالم القديم وفي العصور الوسطى، وفي المستعمرات الحديثة، يرتكز على علاقات السيادة والخضوع المباشرين، بل على العبودية في الغالب. أما الشكل الرأسمالي للتعاون فهو يفترض، على العكس من ذلك، وجود العامل المأجور الحر الذي يبيع قوة عمله لرأس المال منذ البداية. ويتطور هذا الشكل تاريخياً في تضاد مع الاقتصاد الفلاحي والحرف المستقلة، سواء كانت هذه الحرف في شكل أصناف مغلقة أم لا[24]. ولا يظهر التعاون الرأسمالي بالمقارنة معهما كشكل تاريخي خاص للتعاون، بل إن هذا التعاون يقف إزاءهما كشكل تاريخي خاص وسمة مميزة لعملية الإنتاج الرأسمالي.

ومثلما أن القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل التي تتطور بفضل التعاون تبدو قدرة إنتاجية لرأس المال، فإن التعاون نفسه يبدو بمثابة شكل خاص لعملية الإنتاج الرأسمالي، وذلك على النقيض من عملية الإنتاج التي يقوم بها عمال مستقلون منعزلون، أو حتى أرباب عمل صغار. وهذا هو أول تغير يطرأ على عملية العمل الفعلية بعد خضوعها لرأس المال. ويقع هذا التغير بصورة تلقائية، عفوية. فاستخدام عدد غفير من العمال المأجورين في آنٍ واحدٍ وفي عملية عمل واحدة بالذات يشكل، باعتبارها شرطاً لهذا التغير، نقطة انطلاق الإنتاج الرأسمالي. وهي تتطابق مع وجود رأس المال نفسه. وعليه، إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي يبدو، من جهة، ضرورة تاريخية لتحول عملية العمل إلى عملية اجتماعية، فإن الشكل الاجتماعي لعملية العمل يبدو، من جهة أخرى، طريقة يستخدمها رأس المال لاستثمار هذه العملية على نحو أكثر ربحاً عن طريق زيادة قدرتها الإنتاجية.

إن التعاون، بصورته البسيطة التي عالجناه بها حتى الآن، يقترن بالإنتاج واسع النطاق، ولكنه لا يؤلف شكلاً مميزاً ثابتاً لعهد خاص من تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. [355] وأقصى ما يفعله أنه يظهر بهذا الشكل على نحو تقريبي في البدايات ذات الطابع الحرفي

---

(24) إن الاقتصاد الفلاحي الصغير والإنتاج الحِرفي المستقل يشكلان في جانب، قاعدة الإنتاج الاقطاعي، ولكنهما يستمران في الوجود جزئياً، بعد تفسخه، إلى جانب الإنتاج الرأسمالي. وفي الوقت ذاته يشكلان الأساس الاقتصادي للجماعة المشاعية القديمة في أوج ازدهارها، أي بعد زوال الملكية المُشاعة الشرقية الأصلية، وقبل سيطرة العبودية على زمام الإنتاج تماماً.

للمانيفاكتورة[25] وفي ذلك النوع من الزراعة الكبيرة الذي يتطابق مع حقبة المانيفاكتورة، من دون أن يتميز جوهرياً عن الاقتصاد الفلاحي إلّا بكثرة العمال المستخدمين في وقت واحد وضخامة وسائل الإنتاج المتركزة. ويسود شكل التعاون البسيط عادة في تلك الفروع من الإنتاج التي يعمل فيها رأس المال على نطاق واسع، من دون أن يلعب تقسيم العمل والآلات أي دور هام.

إن التعاون يبقى الشكل الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي، رغم أنه بصورته البسيطة لا يزيد عن كونه شكلاً خاصاً إلى جانب أشكاله الأخرى الأكثر تطوراً.

(25) «أوَليس جمع مهارة واجتهاد وتنافس الكثيرين في عمل واحد متماثل هو الطريق لتطويره قُدُماً؟ ولولا ذلك، هل كان بوسع إنكلترا أن ترتقي بصناعتها الصوفية إلى مثل هذا المستوى من الكمال؟». (ج. بيركلي، المتسائل، لندن، 1750، ص 56، الفقرة 521).
(Berkeley, *The Querist*, London, 1750, p. 56, § 521).

[356]

الفصل الثاني عشر

تقسيم العمل والمانيفاكتورة

أولاً ـ الأصل المزدوج للمانيفاكتورة

يكتسب التعاون المرتكز إلى تقسيم العمل شكله الكلاسيكي في المانيفاكتورة. وهو يسود كشكل مميز لعملية الإنتاج الرأسمالي في مرحلة المانيفاكتورة بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي تمتد على وجه التقريب من أواسط القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر.

تنشأ المانيفاكتورة بطريقتين:

في الحالة الأولى يحتشد عمال حرف مستقلة متنوعة، في ورشة عمل واحدة بإمرة رأسمالي واحد، حيث يجب أن يمر المنتوج من خلال أياديهم بشكل متعاقب حتى يكتمل. فمثلاً، كانت العربة في البداية منتوجاً كلياً لعدد كبير من الحرفيين المستقلين: صانع العجلات، والسرّاج، والخياط، وصانع الأقفال، والنحّاس، والخراط، والمقصّب، والزجّاج، والملمّع، والدهّان، والمذهّب، وإلخ. لكن مانيفاكتورة العربات تحشد جميع هؤلاء الحرفيين المختلفين في مبنى واحد، حيث يعملون في وقت واحد من يد إلى يد. وبديهي أنه لا يمكن تذهيب عربة قبل صنعها. ولكن عندما تنتج عربات كثيرة في وقت واحد يمكن لقسم منها أن يمر بصورة مستمرة بالتذهيب، بينما يجتاز القسم الآخر طوراً سابقاً من عملية الإنتاج. لا نزال هنا على أرضية التعاون البسيط الذي يجد مادته من البشر والأشياء جاهزة. إلّا أنه سرعان ما يطرأ تغير جوهري. وإذ ينهمك

الخياط، أو صانع الأقفال، أو النحّاس، إلخ، في صنع العربات لا غير، فإنه يفقد رويداً رويداً العادة والقدرة على أداء حرفته القديمة بكامل تشعباتها. ومن جهة أخرى يكتسب نشاطه الأحادي أنسب شكل لهذا المجال الضيق. في البداية ظهرت مانيفاكتورة العربات بوصفها تجميعاً لحرف مستقلة. ثم أخذ إنتاج العربات ينقسم بالتدريج إلى عمليات [357] تفصيلية مختلفة تتبلور كل واحدة منها كوظيفة مكرسة لعامل واحد، ويتحقق إجمالي هذه العمليات باتحاد هؤلاء العمال الجزئيين. وعلى هذا النحو بالذات نشأت مانيفاكتورة الأقمشة وجملة كاملة من المانيفاكتورات الأخرى من خلال تجميع حرف شتى تحت سيطرة رأسمال واحد[26].

ولكن المانيفاكتورة تنشأ أيضاً بطريقة معاكسة. فكثرة من الحرفيين الذين ينفذون عملاً واحداً بعينه أو عملاً من النوع نفسه، مثل صانعي الورق أو حروف الطباعة أو الإبر، إنما يستخدمهم الرأسمالي نفسه في آنٍ واحدٍ في ورشة عمل واحدة. هذا هو التعاون في أبسط أشكاله. فكل حرفي من هؤلاء يصنع (لربما بمعونة متدرب أو اثنين) السلعة بكاملها، أي أنه يؤدي على التعاقب شتى العمليات الضرورية لإنجازها. وعليه، فهو يواصل العمل بأسلوب حرفته القديمة. ولكن الظروف الخارجية سرعان ما تؤدي إلى حصول تغير نتيجة تركيز العمال في المكان الواحد نفسه وتزامن أعمالهم. فمثلاً، قد

---

(26) بغية ضرب أحدث مثال على هذه الطريقة في نشوء المانيفاكتورة نورد المقتطف التالي. إن غزل ونسج الحرير في ليون ونيم «صنعة أبوية (بطريركية) بالكامل، فهي تستخدم الكثير من النساء والأطفال، ولكن من دون أن تستنفدهم وتهلكهم؛ بل تبقيهم في ودیانهم الرائعة ـ دروم وفار وايزير وفوكلوز ـ لتربية دود القز وفض شرانقه؛ ولا تتخذ هذه الصنعة طابع إنتاج مصنعي. لكن مبدأ تقسيم العمل يكتسي طابعاً خاصاً. . . حتى يتواءم مع المستوى الرفيع اللازم هنا. وحقاً ثمة من يقوم ببرم الخيوط أو الفتل أو الصباغة وتسوية العُقد، وأخيراً النسج أيضاً؛ ولكنهم لا يحتشدون في مبنى واحد ولا يتبعون لرب عمل واحد؛ بل إنهم جميعهم يعملون بصورة مستقلة». (أ. بلانكي، دروس في الاقتصاد الصناعي، شرح أ. بليز، باريس، 1838-1839، ص79).

(A. Blanqui, *Cours d'économie industrielle*, Recueilli par A. Blaise, Paris, 1838-1839, p. 79).

حدثت تغيرات منذ أن كتب بلانكي ذلك، فقد جرى ربط شتى العمال المستقلين بالمصانع. [إضافة للطبعة الرابعة: منذ أن كتب ماركس ذلك توطد نول النسيج الآلي في هذه المصانع ليزيح النول اليدوي بسرعة. وإن لصناعة الحرير في كريفيلد حكاية كبرى ترويها عن ذلك. ف. إنجلز].

يتطلب تسليم كمية كبيرة من السلع الناجزة في أجَل معين، عندئذ يجري تقسيم العمل. وبدلاً من أن يؤدي كل حرفي معين مختلف العمليات على التوالي، يجري فصل هذه العمليات وعزلها ورصفها جوار بعضها بعضاً في المكان، وتسند كل عملية إلى حرفي مفرد، وتجري سائر العمليات في آن واحد على يد العاملين المتعاونين. ويتكرر هذا التقسيم العرضي، فتظهر أفضلياته ويتحجر شيئاً فشيئاً في تقسيم عمل منهجي. وتتحول السلعة من منتوج فردي لحرفي مستقل، ينفذ عمليات كثيرة، إلى منتوج اجتماعي لحرفيين [358] موحّدين لا ينفذ أياً منهم على الدوام سوى عملية جزئية واحدة لا غير. وإن العمليات المندمجة في سلسلة الأعمال المتعاقبة التي يقوم بها المعلم الألماني في نقابة حرفة إنتاج الورق، تتجزأ في مانيفاكتورة الورق الهولندية إلى عمليات منفصلة جزئية متجاورة تنفذها كثرة من العمال المتعاونين. إن صانع الإبر في النقابة الحرفية المغلقة في نورنبرغ قد وضع حجر الأساس لمانيفاكتورة الإبر الإنكليزية. وبينما ينفذ كل حرفي في نورنبرغ عمليات قد تفوق العشرين على التوالي، نجد في المانيفاكتورة الإنكليزية عشرين حرفياً متجاورين، ينفذ كل منهم عملية واحدة من هذه العمليات العشرين، وتستمر تجزئة هذه العمليات وعزلها وفصلها اعتماداً على التجربة لتغدو وظائف محصورة بعمال فرادى.

وهكذا فإن طريقة نشوء المانيفاكتورة وتشكلها من الحرفة ذو طابع مزدوج. فهي تنشأ، من جهة، من تجميع حرف، متنوعة، مستقلة، تفقد هذا الاستقلال وتغدو أحادية الاختصاص إلى درجة أنها تؤلف عمليات جزئية تكمل بعضها بعضاً في عملية إنتاج سلعة واحدة بعينها. وتنشأ المانيفاكتورة، من جهة أخرى، من تعاون حرفيين من حرفة واحدة معينة، فتقسّم هذه الحرفة الفردية إلى عمليات متمايزة مختلفة، وتعزل هذه الأخيرة وتجعلها مستقلة حتى تغدو وظيفة محددة لعامل متميز. وعليه فإما أن المانيفاكتورة تقحم تقسيم العمل في عملية الإنتاج أو تطور هذا التقسيم، من جهة، أو أنها تجمع حرفاً يدوية كانت منفصلة سابقاً، من جهة أخرى. ولكن مهما تكن نقطة الانطلاق فإن شكلها النهائي واحد: آلية إنتاج أعضاؤها من البشر.

وابتغاء فهم تقسيم العمل في المانيفاكتورة على نحو دقيق فمن الضروري أن نتذكر النقاط التالية: ابتداءً أن تجزئة عملية الإنتاج إلى أطوارها المتميزة تتطابق، هنا، تماماً مع تفكك النشاط الحرفي إلى عملياته الجزئية المختلفة. وسواء كانت العملية معقدة أم بسيطة، فإن تنفيذها يحتفظ بطابعه الحرفي ويتوقف بالتالي على قوة وبراعة وسرعة كل عامل وثقته بنفسه، وعلى مهارته في استعمال أدواته. وتبقى الحرفة هي القاعدة. ولكن هذه القاعدة التكنيكية ضيقة، وهي تنفي إمكانية التجزئة العلمية الدقيقة لعملية الإنتاج، لأن كل عملية جزئية يمر المنتوج بها يجب أن تنفذ كعمل حرفي جزئي. وبما أن المهارة

تبقى على هذا النحو أساس عملية الإنتاج، فإن كل عامل يرتبط بوظيفة جزئية حصرياً، [359
وتتحول قوة عمله إلى جهاز عضوي حي دائم لهذه الوظيفة الجزئية. وأخيراً، فإن تقسيم العمل هذا هو نوع خاص من التعاون، والكثير من مزاياه إنما ينجم عن الجوهر العام للتعاون لا عن هذا الشكل الخاص منه.

ثانياً ـ العامل الجزئي وأدواته

إذا عاينا التفاصيل عن كثب، لرأينا بجلاء أن العامل الذي ينفذ طيلة حياته عملية بسيطة واحدة بالذات يحوّل جسده بالكامل إلى عضو أوتوماتيكي أحادي لهذه العملية، وينفق فيها وقتاً أقل من الحرفي الذي يقوم بسلسلة كاملة من العمليات على التوالي. ولكن العامل الكلّي الموحّد الذي يؤلف الآلية الحية للمانيفاكتورة، إنما يتكون أصلاً من مثل هؤلاء العمال الجزئيين الأحاديين. وبالمقارنة مع الحرفة المستقلة يجري هنا إنتاج المزيد بزمن أقل، أي رفع القدرة الإنتاجية للعمل[27]. كما أن العمل الجزئي يتطور حين يستقل هذا الجزء ويغدو وظيفة محصورة بشخص واحد. وإن التكرار الدائم لهذا العمل الجزئي المحدود وتركيز الانتباه عليه يعمقان التجربة لبلوغ النتيجة النافعة المتوخاة ببذل أقل الجهد. ولما كانت هناك أجيال مختلفة من العمال تعيش معاً وتعمل معاً في المانيفاكتورات ذاتها، فإن المهارة التكنيكية، اليدوية، المكتسبة، تترسخ، وتتراكم، وتنتقل من جيل إلى آخر[28].

الواقع أن المانيفاكتورة هي التي تخلق براعة العامل الجزئي بمجرد أن تعيد إنتاج التمايز العفوي للحرف الذي تجده في المجتمع، فتطور هذا التمايز تطويراً منهجياً إلى حدوده القصوى داخل ورشة العمل. ومن جهة أخرى، فإن تحويل العمل الجزئي إلى مهنة شخص طوال العمر يتطابق مع سعي المجتمعات السابقة لأن تجعل الحرف وراثية، بأن تدعها تتحجر في طبقات مغلقة (Kasten)، أو ـ عندما تؤدي ظروف تاريخية معينة
360] إلى ميل الأفراد للتغير بما لا يتناقض مع وجود الطبقات المغلقة ـ في النقابات الحرفية.

---

(27) «كلما جرى تقسيم العمل بصورة متشعبة وتوزيعه على مختلف الحرفيين، فلا بدّ للعمل أن يكون أكثر اتقاناً وأسرع وتيرة، وأن يكون مشفوعاً بهدر أقل للوقت والعمل». (مزايا تجارة الهند الشرقية، 1720، ص 71. (*The advantages of the East-india Trade,* London, 1720, p. 71.

(28) «العمل السهل مهارة موروثة». (ت. هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي، لندن، 1827، ص48).
(Th. Hodgskin, *Popular Political Economy,* London, 1827, p. 48).

وإن الطبقات المغلقة والنقابات الحرفية تنشأ بفعل ذات القانون الطبيعي الناظم لتمايز الأنواع والفصائل في عالم الحيوان والنبات، مع فارق واحد فقط هو أن وراثة الطبقات المغلقة وخصوصية النقابات الحرفية المغلقة تتوطدان عند درجة معينة من التطور كقانون اجتماعي(29).

«لا شيء يضاهي موسلين دكّا رقة، ولا خام كوروماندِيل ومنسوجاتها الأخرى روعة وثبات ألوان. ومع ذلك فهي تنتج بدون رأسمال، أو آلات أو تقسيم عمل، وبلا أي وسيلة من الوسائل التي تضفي الكثير من المزايا على الصناعة الأوروبية. فالنسّاج فرد معزول ينسج حسب طلب المستهلك، ويعمل على نول فظ التركيب يتألف أحياناً من أغصان أو عوارض خشبية جُمعت جمعاً أخرق. ولا يتوافر على عتلة لشد السداة، ولذلك يجب أن يبقى النول ممدوداً بكامل طوله؛ فيشغل حيزاً من المكان لا يتسع له كوخ النسّاج، لذا يزاول صنعته في الهواء الطلق، حيث تنقطع مع كل تقلب في الطقس»(30).

إن المهارة الخاصة التي تتراكم من جيل إلى جيل والتي يورثها الآباء إلى الأبناء هي وحدها التي تُكسب الهندي، كما العنكبوت، براعته. ومع ذلك، ينفذ هذا النسّاج الهندي عملاً معقداً تماماً إن قورن بعمل غالبية عمال المانيفاكتورات.

---

(29) «بلغت الحِرف في مصر، هي الأخرى... درجة كبرى من الكمال. فمصر هي البلد الوحيد الذي لا يسمح للحِرفيين، بأي حال، التدخل في شؤون الطبقات الأخرى من المواطنين، بل يوجب عليهم مزاولة مهنة قبيلتهم الوراثية بموجب القانون... ونجد حِرفيي الأقوام الأخرى يوزعون انتباههم على مواضيع شتى. فحيناً يزاولون الزراعة وحيناً يمارسون التجارة، وحيناً يمتهنون صنعتين أو ثلاثاً في آنٍ واحدٍ. أما في البلدان الحرة فإنهم يأمون الجمعيات العامة... وأما في مصر فإن الحِرفي يعاقب بصرامة إن سوّلت له نفسه التدخل في شؤون الدولة، أو مارس عدة حِرف في آنٍ واحدٍ. لذا، ليس ثمة ما يصرف الحِرفيين عن مهنتهم... زد على ذلك، أنهم يرثون عن الأسلاف قواعد عديدة تحكم حِرفتهم، ويتوقون إلى اكتشاف المزيد من السبل المثمرة لممارسة الحِرفة». (ديودورس الصقلي، المكتبة التاريخية، المجلد الأول، الفصل 74، [ص117-118]).
(Diodor[us] Sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Buch I, Cap 74, [S 117-118])

(30) سرد تاريخي وصفي للهند البريطانية، تأليف هيو موراي، وجيمس ويلسون، إلخ، إدنبرة، 1832، المجلد الثاني، ص 449-450. (*Historical and descriptive Account of British India etc.*, by *Hugh Murray, James Wilson* etc., Edinburgh, 1832, V. II, p. 449-450).
إن النول الهندي منتصب، أي أن خيوط السداة تمتد عمودياً.

إن الحِرفي الذي يقوم بعمليات جزئية مختلفة، الواحدة تلو الأخرى، عند إنتاج مصنوع كامل، ينبغي أن ينتقل من مكان إلى مكان طوراً، وأن يستبدل الأدوات طوراً آخر. وهذا الانتقال من عملية إلى أخرى يقطع مجرى عمله ويشكل نوعاً من المسامات فيه. وتضيق [361 هذه المسامات إذا راح ينفذ العملية نفسها بصورة متواصلة طوال اليوم، بل إنها تزول بمقدار ما يقل تبدل العمليات. وتنجم زيادة إنتاجية العمل هنا إما عن ازدياد إنفاق قوة العمل في فترة معينة من الزمن، أي عن تنامي شدة العمل، أو عن تناقص الاستهلاك غير الإنتاجي لقوة العمل. فالزيادة في إنفاق القوة، مثلاً، الناشئة عن كل انتقال من السكون إلى الحركة، يجري التعويض عنها بزيادة أمد العمل بالسرعة الاعتيادية المتحققة. ومن جهة أخرى فإن العمل المتكرر الرتيب يثلم يقظة وتدفق طاقة الروح الحية التي تجد في تغير النشاط بذاته راحة ومسرّة.

ولكن إنتاجية العمل لا تتوقف على براعة العامل فحسب، بل على متانة أدواته أيضاً. فالأدوات المتماثلة، مثل السكاكين والمثاقب والمخارز والمطارق والخ، قد تخدم في عمليات عمل مختلفة، كما يمكن لأداة معينة أن تخدم أغراضاً مختلفة في عملية العمل الواحدة ذاتها. ولكن ما إن تنفصل العمليات المختلفة في عملية العمل عن بعضها بعضاً وتتخذ كل عملية جزئية على يدي العامل الجزئي الشكل الأنسب، وبالتالي الشكل الخاص، حتى تنشأ ضرورة تغيير الأدوات التي كانت في السابق تصلح لأغراض شتى. وإن اتجاه هذا التغيير في أشكال الأدوات ينشأ من مواجهة الصعوبات الخاصة التي يسفر عنها استخدام الأدوات بشكلها القديم. وتتميز المانيفاكتورة بتنويع أدوات العمل، وهو تنويع تكتسب بفضله أدوات من نوع معين أشكالاً ثابتة مميزة تلائم تطبيقات خاصة، كما تتميز المانيفاكتورة بتخصص هذه الأدوات الذي يتيح لكل أداة خاصة أن تعمل بمداها الكامل على يدي العامل الجزئي المعين. وفي برمنغهام وحدها يجري صنع قرابة خمسمائة صنف من المطارق، ولا يقتصر على أن كل مطرقة تخدم عملية إنتاجية خاصة، بل غالباً ما تستخدم عدة مطارق مختلفة لأعمال متفرقة في عملية واحدة بعينها. وإن مرحلة المانيفاكتورة تبسّط وتحسّن وتنوّع أدوات العمل عن طريق تكييف هذه الأدوات للوظائف الخاصة المميزة للعمال الجزئيين(31). وهي بهذا تخلق الشروط المادية لظهور [362 الآلات، التي تتألف من تركيب أدوات بسيطة.

---

(31) يقول داروين في كتابه «أصل الأنواع»، الذي يؤلف عهداً تاريخياً كاملاً، مشيراً إلى الأعضاء الطبيعية للنبات والحيوان: «طالما بقي العضو نفسه يؤدي أعمالاً متنوعة، فإننا نرى في ذلك سبب

إن العامل الجزئي وأداته يؤلفان عنصرين بسيطين للمانيفاكتورة. فلننظر الآن في المانيفاكتورة بكاملها.

ثالثاً ـ الشكلان الأساسيان للمانيفاكتورة: المانيفاكتورة المتنافرة والمانيفاكتورة العضوية

تنقسم المانيفاكتورات إلى شكلين أساسيين، يمثلان، رغم تداخلهما أحياناً، نوعين مختلفين جوهرياً، يضطلعان بدور مختلف تماماً عند تحول المانيفاكتورة فيما بعد إلى صناعة آلية كبرى. وينبع هذا الطابع المزدوج للمانيفاكتورة من طبيعة المصنوعات نفسها. فهذه الأخيرة تتكون إما عن طريق التجميع الميكانيكي الصرف للمنتوجات الجزئية المنفصلة، أو أنها تدين بشكلها النهائي لسلسلة متعاقبة من العمليات والمعالجات المترابطة.

وعلى سبيل المثال تتألف القاطرة من أكثر من 5000 جزء منفصل. لكنها لا تصلح مثالاً على النوع الأول من المانيفاكتورات نظراً لكونها من إبداعات الصناعة الكبرى. ولكننا نجد مثالاً رائعاً في الساعة التي يستخدمها وليم بيتي لعرض التقسيم المانيفاكتوري للعمل. لقد تحولت الساعة من منتوج فردي لحرفي من نورنبرغ إلى منتوج اجتماعي يتولاه عدد غفير من العمال الجزئيين، مثل: صانع المواد الأولية؛ وصانع النوابض؛ وصانع الميناء؛ وصانع النوابض اللولبية؛ وصانع الأحجار؛ وصانع المرتكزات الياقوتية؛ وصانع العقارب؛ وصانع علبة الساعة؛ وصانع البراغي؛ والمذهّب، هذا علاوة على تشعبات كثيرة مثل صانع العجلات (ثمة فارق بين صانع عجلات النحاس وصانع العجلات الفولاذية)؛ صانع التروس؛ وصانع آلية ملء الساعة وتحويل العقارب؛ و acheveur de pignon (مثبت العجلات على المحاور وصاقل الذؤابات وإلخ)؛ (وصانع المرتكزات)؛ Planteur de finissage (ومركّب مختلف العجلات والمحاور في

= وجوب أن يبقى العضو متغيراً، نعني أن نرى السبب الذي يمنع الاصطفاء الطبيعي من قبول أو رفض أي انحراف طفيف في الشكل بمثل تلك العناية التي يوليها للعضو الذي يخدم غرضاً خاصاً واحداً. وعلى الغرار نفسه فإن السكين التي تستخدم لقطع شتى الأغراض قد تكون بأي شكل كان؛ أما الأداة المكرسة لغرض خاص فينبغي أن تكتسب شكلاً خاصاً». [تشارلز داروين، أصل الأنواع، الفصل الخامس، قوانين التغير (*The Origins of Species*, ch.5, *Laws of Variatin*). ن. ع].

الآلية)؛ وfinisseur de barillet (مسنن العجلات، وموسع الثقوب إلى الأحجام المطلوبة، ومثبت مطرقة الميزان)؛ وصانع الأسطوانات إذا كان ميزان الحركة أسطوانياً؛ وصانع عجلات الميزان؛ وصانع الرقاص؛ وصانع الصاروخ (آلة لضبط الساعة)؛ [363] و planteur d'échappement (ميزان مركب ناظم لسرعة الحركة)؛ وبعد ذلك repasseur de barillet (صانع علبة النابض)؛ وصاقل الفولاذ؛ وصاقل العجلات؛ وصاقل البراغي؛ وراسم الأرقام؛ والطلاء (الذي يضع المينا على النحاس)؛ وfabricant de pendants (صانع القوس أو الحلقة لعلبة الساعة)؛ وfinisseur de charnière (مركّب مفصلة غطاء الساعة)؛ وfaiseur de secret (مركّب نابض فتح الغطاء)؛ والنقّاش؛ والحفّار؛ وpolisseur de boîte الذي يصقل علبة الساعة وإلخ، وإلخ، وأخيراً عامل التجميع repasseur الذي يركب نهائياً آلية الساعة الناجزة ويشغّلها. وإن أجزاء قليلة من الساعة لا غير تمر بعدة أيادٍ، وكل هذه الأعضاء المبعثرة (membra disjecta)(*) إنما تجتمع أول مرة في يد من يؤلفها في كلٍ آلي واحد. وهذه العلاقة الخارجية البحت بين المنتوج الناجز وشتى عناصره المتنوعة تجعل اجتماع العمال الجزئيين في ورشة واحدة محض مصادفة، كما هو الحال في أنواع الإنتاج المماثلة الأخرى. ويمكن للأعمال الجزئية بدورها أن تُنفَّذ بشكل حرف منفصلة؛ وهذا ما نجده في كانتون فادت ونيفشاتل؛ بينما تقوم في جنيف مانيفاكتورات كبيرة لصنع الساعات، أي مؤسسات ترتكز على تعاون مباشر بين العمال الجزئيين بإدارة رأسمال واحد. ولكن حتى في مثل هذه الحالة نادراً ما يجري صنع المينا والنوابض والعلبة في المانيفاكتورة نفسها. فالإنتاج المركّب في المانيفاكتورة لا يكون مربحاً هنا إلّا في حالات استثنائية، بسبب حدة التنافس بين العمال الراغبين في العمل في المنزل، وبسبب تجزئة الإنتاج إلى عدد كبير من العمليات المتنافرة التي قلما تتيح استخدام وسائل العمل المشتركة؛ كما أن الرأسمالي يقتصد في الإنفاق على المباني في حالة تبعثر الإنتاج وما إلى ذلك[32]. بيد أن وضع هؤلاء العمال

(*) بيت شعر من ديوان الهجائيات للشاعر هوراس، المجلد الأول، الأهجوة الرابعة. [ن. برلين].

(32) في عام 1854 أنتجت جنيف 80,000 ساعة، وهذا أقل من خُمس إنتاج الساعات في كانتون نيفشاتل. وإن شو ـ دو ـ فون وحدها، التي يمكن اعتبارها مانيفاكتورة واحدة للساعات، تنتج في السنة ضعف ما تنتجه جنيف. ومن عام 1850 إلى عام 1861 صنعت جنيف 720,000 ساعة. أنظر: تقرير من جنيف عن صناعة الساعات Report from Geneva on the Watch Trade في تقرير سفراء صاحبة الجلالة ومبعوثيها الدبلوماسيين حول صناعة وتجارة، إلخ، رقم

[364] الجزئيين الذين يعملون في المنزل، لحساب رأسمالي (صناعي fabricant, établisseur)، يختلف تماماً عن وضع الحِرفي المستقل الذي يعمل لزبائنه هو[33].

أما النوع الثاني من المانيفاكتورة، أي شكلها الأكمل، فإنه يصنع منتوجات تمر بأطوار بناء مترابطة، بسلسلة عمليات متعاقبة، كما هو حال السلك في مانيفاكتورة الإبر، حيث يمر بأيدي 72 وحتى 92 من العمال الجزئيين المتخصصين.

وبمقدار ما إن مثل هذه المانيفاكتورة تجمع حرفاً مشتتة في الأصل، فإنها تقلص الانفصال المكاني بين الأطوار الخاصة لصنع المنتوج وتختزل الوقت الضروري لنقل المنتوج من مرحلة إلى أخرى مثلما تختزل العمل المنفق على هذه النقلات[34]. وبذلك يتم اكتساب قدرة إنتاجية أكبر بالمقارنة مع الحِرفة، علماً بأن هذا الكسب ينجم عن الطابع التعاوني العام للمانيفاكتورة. ومن جهة أخرى، فإن مبدأ تقسيم العمل المميز للمانيفاكتورة، يقتضي عزل مختلف أطوار الإنتاج وفصلها إلى أعمال جزئية مستقلة، ذات طابع حرفي. وإن إقامة وإدامة الصلة بين الوظائف المعزولة تقتضي نقل المصنوع من يد إلى أخرى، ومن عملية إلى أخرى على نحو دائم. ومن وجهة نظر الصناعة الكبيرة يظهر هذا الوضع كمحدودية مميزة ومكلفة، محدودية ماثلة في مبدأ المانيفاكتورة نفسه[35].

= 6، عـــــام 1863. (*Report by H. M's Secretaries of Embassy and Legation on the Manufactures, Commerce etc., No. 6, 1863*). حين يجري تقسيم إنتاج مصنوعات مؤلفة من أجزاء مركبة إلى عمليات مختلفة، فإن انعدام الترابط بين هذه العمليات يؤدي في ذاته ولذاته إلى صعوبة كبرى تمنع تحول هذا النوع من المانيفاكتورات إلى إنتاج آلي صناعي كبير، ولكن في حالة الساعة هناك عقبتان أخريان، وهما صغر ودقة أجزائها، واعتبارها من الكماليات؛ من هنا أيضاً كثرة أنواعها. ولا تكاد أفضل بيوتات لندن تنتج أكثر من دزينة من الساعات المتشابهة في سنة كاملة. وإن مصنع ساعات فاشرون وكونستانتن، الذي يستخدم الآلات بنجاح، ينتج 3 ـ 4 أنواع على الأكثر من الساعات المختلفة حجماً وشكلاً.

(33) إن صناعة الساعات، هذا المثال الكلاسيكي للمانيفاكتورة المتنافرة، تتيح للمرء أن يدرس بدقة التمايز والتخصص في أدوات العمل مما ينشأ عن تفكك العمل الحِرفي.

(34) بمثل هذا الازدحام للبشر، يجب أن يكون عمل النقل أقل إلى أدنى حد». أنظر: مزايا تجارة الهند الشرقية. (*The Advantages of the East-India Trade*, p. 106)

(35) «إن عزل مختلف مراحل الصنع في المانيفاكتورة، الناشئ عن استخدام العمل اليدوي، يزيد تكاليف الإنتاج للغاية، حيث تنبع الخسارة أساساً عن الانتقال من عملية إلى أخرى». (صناعة الأمم، لندن، 1855، الجزء الثاني، ص 200).

(*The Industry of Nations*, London, 1855, Part II, p. 200).

لو عاينا كمية محدَّدة من المادة الأولية، مثل الخِرق في مانيفاكتورة الورق أو الأسلاك في مانيفاكتورة الإبر، لرأينا أنها تجتاز في أيدي عمال جزئيين مختلفين سلسلة من أطوار الإنتاج المتعاقبة زمنياً حتى تكتسب شكلها النهائي. ولكن لو عاينا ورشة العمل كآلية [365] كلية لرأينا المادة الأولية حاضرة في جميع أطوار الإنتاج مرة واحدة. فالعامل الكلي المؤلف من عمال جزئيين يسحب السلك بمجموعة من أياديه المسلحة بالأدوات، بينما تنهمك أياديه وأدواته الأخرى في الوقت ذاته بتعديل هذا السلك وقطعه وتدبيبه وإلخ. وبهذا فإن المراحل المختلفة للعملية المتعاقبة في الزمان تتحول إلى مراحل متجاورة في المكان. من هنا منبع إنتاج كمية أكبر من السلعة الناجزة في الفترة الزمنية ذاتها[36]. ورغم أن هذا التزامن ينجم عن الشكل التعاوني العام للعملية الكلية، إلّا أن المانيفاكترورة لا تقتصر على استخدام شروط التعاون كما تجدها جاهزة بمتناول اليد، بل إنها تسهم في خلق هذه الشروط إلى حد معين بتقسيم النشاط الحِرفي أولاً. ومن جهة أخرى فإنها لا ترسي هذا التنظيم الاجتماعي لعملية العمل إلّا عبر تسمير العامل بتفصيل جزئي واحد.

وبما أن المنتوج الجزئي لكل عامل جزئي ليس سوى مرحلة خاصة من تطور المصنوع الواحد ذاته، فإن كل عامل يقدم للآخر، أو كل زمرة عمال تقدم للأخرى مادتها الأولية. وأن نتاج عمل الواحد يؤلف نقطة الانطلاق لعمل الآخر. وهكذا فإن كل عامل يحرك الآخر بصورة مباشرة. وإن وقت العمل الضروري لبلوغ النتيجة النافعة المرسومة في كل عملية جزئية يتحدد بالتجربة، وتقوم الآلية الكلية للمانيفاكتورة على وجوب إحراز نتيجة معينة في وقت عمل معين. وبهذا الشرط وحده يمكن لمختلف عمليات العمل المتكاملة أن تجري بصورة متواصلة متماثلة في الزمان ومتجاورة في المكان. ومن الواضح أن هذه التبعية المتبادلة المباشرة بين الأعمال، وبالتالي بين العمال، ترغم كل واحد منهم على ألّا ينفق في أداء وظيفته أكثر من وقت العمل الضروري، مما يولّد استمرارية وتماثلاً

(36) «إنه» (تقسيم العمل) «يخلق أيضاً توفير الوقت بتقسيمه العمل إلى عمليات مختلفة يمكن تنفيذها في وقت واحد... وبفضل تنفيذ كافة عمليات العمل المختلفة معاً، التي كان على الفرد الواحد أن ينجزها بصورة منفصلة، تتاح مثلاً إمكانية صنع العديد من الدبابيس الجاهزة تماماً في الوقت اللازم لقطع أو تدبيب دبوس واحد» (دوغالد ستيوارت Dugald Stewart، المرجع المذكور، ص 319).

[366] وانتظاماً وانضباطاً[37]، بل شدة عمل مختلفة عما نجده في الحِرفة المستقلة، أو في التعاون البسيط. وواقع أنه يجب ألّا ينفق على صنع السلعة أكثر من وقت العمل الضروري اجتماعياً، يبدو في ظل الإنتاج السلعي على العموم قسراً خارجياً تفرضه المنافسة، أو لو توخينا التعبير بصورة سطحية، يتوجب على كل منتج فرد، أن يبيع سلعته بسعر السوق. أما في المانيفاكتورة، فإن صنع كمية معينة من المنتوج في وقت عمل معين يصبح قانوناً تكنيكياً لعملية الإنتاج نفسها[38].

بيد أن مختلف العمليات تتطلب آماداً زمنية متباينة، ولذلك فهي تثمر كميات مختلفة من المنتوجات الجزئية في آماد زمنية متساوية. وحين يُلزم العامل بأن ينفذ، يوماً بعد يوم، عملية واحدة بالذات، فلا بدّ من وجود عدد مختلف من العمال لكل واحدة من العمليات المتباينة؛ فمثلاً أن مانيفاكتورة سبك أحرف الطباعة تضع أربعة من عمال السباكة مقابل اثنين من عمال الفصل مقابل عامل صقل واحد، حيث إن السبَّاك يصنع 2000 حرف والفاصل 4000 حرف، والصاقل 8000 حرف، في الساعة. وهنا يعود مبدأ التعاون بأبسط أشكاله: الاستخدام المتزامن لكثرة كاثرة تنفذ عملاً متماثلاً؛ إلّا أن هذا المبدأ يعبّر الآن عن علاقة عضوية. وهكذا، فتقسيم العمل في المانيفاكتورة لا يقتصر على مجرد تبسيط ومضاعفة الأعضاء المختلفة نوعياً للعامل الكلي الاجتماعي، بل ويقيم أيضاً نسبة رياضية ثابتة تقرر الحجم الكمي لهذه الأعضاء، أي تحدد العدد النسبي للعمال أو المقدار النسبي لزمر العمال في كل وظيفة خاصة. وبالإضافة إلى التمفصل (Gliederung) النوعي، يطور تقسيم العمل قواعد ونسباً كمية لعملية العمل الاجتماعية.

وما إن توطد التجربة التناسب العددي الأنسب بين مختلف زمر العمال الجزئيين في نطاق معين للإنتاج، فلا يمكن توسيع نطاق الإنتاج بعد هذا إلّا بمضاعفة زمر العمال

---

(37) «كلما ازداد تنوع اختصاص العاملين في أية مانيفاكتورة... ازداد انضباط وانتظام كل عمل، وبانخفاض الوقت اللازم لإنجاز ذلك، لا بد للعمل المبذول من أن ينخفض أيضاً». (أنظر: مزايا تجارة الهند الشرقية، لندن، 1720، ص68).
(*The Advantages of the East-India Trade*, London, 1720, p. 68).

(38) على كل حال، ففي الكثير من فروع الإنتاج لا تتوصل المشاريع المانيفاكتورية إلى هذه النتيجة إلّا بصورة منقوصة، نظراً لعجز المانيفاكتورة عن التحكم الدقيق بالشروط الكيميائية والفيزيائية لعملية الإنتاج.

الخاصة[39]. زد على هذا أن بوسع الفرد ذاته تنفيذ بعض الأعمال على نحو بارع، مهما كَبُرت أو صَغُرت؛ من ذلك مثلاً عمل المراقبة، ونقل المنتوجات الجزئية من طور إنتاجي [367] إلى آخر وهلمجرا. وإن فصل هذه الوظائف، أي اسنادها إلى عامل متخصص، لا يغدو مفيداً إلّا بزيادة عدد العمال المستخدمين، بيد أن هذه الزيادة يجب أن تشمل كل الزمر بالنسبة ذاتها.

إن كل زمرة مفردة، أي عدد العمال ممن يؤدون وظيفة جزئية بعينها، تتألف من عناصر متجانسة وتشكّل عضواً مميزاً من أعضاء الآلية الكلية. إلّا أن مثل هذه الزمرة، في بعض المانيفاكتورات، لا تزيد عن جسد جزئي للعمل، بينما تتشكل الآلية الكلية بفعل تكرار أو مضاعفة هذه الكيانات العضوية الأولية للإنتاج. ولنأخذ على سبيل المثال مانيفاكتورة قناني الزجاج. إنها تنقسم إلى ثلاثة أطوار متباينة جوهرياً. أولاً، الطور التمهيدي: تحضير مركّب الزجاج - مزيج من الرمل والجير والخ - وصهر هذا المزيج في كتلة الزجاج السائلة[40]. ويجري استخدام شتى العمال الجزئيين في هذا الطور الأول، كما في الطور الختامي - حيث يتم إخراج قناني الزجاج من فرن التجفيف، وتصنيفها ورزمها والخ -. وبين هذين الطورين يتم إنتاج الزجاج بالمعنى الدقيق للكلمة، أي معالجة كتلة الزجاج السائلة. وتعمل عند فتحة كل فرن زمرة كاملة تسمى في إنكلترا فتحة (hole) وهي تتألف من صانع قناني الزجاج (bottle maker) أو المُنجز (finisher)، والنافخ (blower)، والموضب (gatherer)، والمنضّد (putter up) أو الكاشط (whetter off)، والناقل (taker in). وهؤلاء العمال الجزئيون الخمسة يشكلون خمسة أعضاء خاصة من جسم عامل واحد لا يستطيع أن يؤدي وظيفته إلّا في وحدته، أي بالتعاون المباشر بين الخمسة. وإذا غاب عضو أصيب الجسد بالشلل. لكن فرن الزجاج في

---

(39) «ما إن يتوطد عدد العمليات التي ينبغي تجزئة المنتوج إليها بما يخدم إنتاجه على أنفع نحوٍ ممكن اعتماداً على الطبيعة الخاصة لمنتوج كل مانيفاكتورة، ويتوطد عدد الأفراد الواجب استخدامهم فيها، فإن سائر المانيفاكتورات الأخرى التي لا تلتزم استخدام مضاعفات هذا العدد سوف تتكبد زيادة كبرى في التكاليف... من هنا منبع أحد أسباب ضخامة حجم المؤسسات الصناعية». (ش. باباج، في اقتصاد الآلات، لندن، 1832، الفصل XXI، ص172-173).

(Ch. Babbage, *On the economy of machinery*, London, 1832, Ch. XXI, p. 172-173).

(40) فرن الصهر في إنكلترا منفصل عن فرن الزجاج الذي يشكّل السائل الزجاجي، أما في بلجيكا، مثلاً، فإن الفرن نفسه يستخدم لكلتا العمليتين.

إنكلترا يمتاز بعدة فتحات ـ من 4 إلى 6 فتحات مثلاً ـ لكل منها بوتقة فخارية تحتوي على الزجاج السائل، وتعمل عند كل بوتقة زمرة خماسية بتركيب مماثل. وإن تنظيم كل زمرة يقوم مباشرة على أساس تقسيم العمل، في حين أن الصلة بين مختلف الزمر المتماثلة تقوم على التعاون البسيط، الذي يحقق اقتصاداً في استخدام احدى وسائل [368] الإنتاج بفضل الاستعمال المشترك، ونعني بها فرن الزجاج. وإن كل فرن زجاج مثل هذا، بزمرة من أربعة أو ستة، يؤلف كوخ زجاج، أما مانيفاكتورة الزجاج فتشتمل على عدة أكواخ زجاج من هذا النوع سوية مع الأدوات والعمال اللازمين في أطوار الإنتاج الأولية والختامية.

وأخيراً، مثلما تنشأ المانيفاكتورة نفسها جزئياً من تجميع حرف شتى، فإنها تستطيع بدورها أن تنمو إلى مجمَّع من مانيفاكتورات عديدة. وعلى سبيل المثال تتولى بيوتات الزجاج الكبيرة في إنكلترا صنع البوتقات الفخارية لنفسها، لأن جودة المنتوج أو رداءته تتوقف على متانة البوتقة أساساً. وإن مانيفاكتورة إحدى وسائل الإنتاج ترتبط هنا بمانيفاكتورة المنتوج. وعلى العكس، يمكن لمانيفاكتورة المنتوج أن ترتبط بمانيفاكتورات تستخدم هذا المنتوج كمادة أولية أو تدمجه لاحقاً بمنتوجاتها. وهكذا نجد أن مانيفاكتورة الزجاج الصواني تندمج أحياناً مع مانيفاكتورة صقل الزجاج، ومانيفاكتورة سبك النحاس الأصفر التي تنتج الأطر المعدنية لمختلف المصنوعات الزجاجية. وتشكّل المانيفاكتورات المختلفة المتحدة فروعاً من مانيفاكتورة كلية واحدة، وإن كانت منفصلة مكانياً، إلى هذه الدرجة أو تلك، وهي تؤلف في الوقت ذاته عمليات إنتاج مستقلة حيث تمتاز كل واحدة بتقسيم خاص للعمل. ورغم كثرة المزايا التي تمنحها المانيفاكتورة المركّبة إلّا أنها لا تتوصل إلى وحدة تكنيكية فعلياً، اعتماداً على قاعدتها الخاصة. ولا تنشأ هذه الوحدة إلّا بعد أن تتحول المانيفاكتورة إلى صناعة آلية.

بادرت حقبة المانيفاكتورة إلى اعلان تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج السلع مبدأ واعياً لها[41]، وأخذت تستخدم الآلات على نحو عرضي لا سيما في تنفيذ بعض العمليات الأولية البسيطة التي يتوجب إجراؤها على نطاق كبير باستخدام قوة فائقة. ففي مانيفاكتورة الورق مثلاً تُندف الخرق في طواحين خاصة، وفي مصانع التعدين تُسحق

---

(41) يرى المرء ذلك من مؤلفات و. بيتي، وجون بيللرز، وأندرو ياراتتون، ومن كتاب مزايا تجارة الهند الشرقية *The Advantages of the East-India Trade* ومن مؤلفات ج. فاندرلنت.

الخامات في مطاحن خاصة[42]. لقد أورثتنا الإمبراطورية الرومانية الشكل الأولي للآلة بهيئة الدولاب المائي[43]. وخلفت حقبة الحِرفة اليدوية اختراعات عظيمة مثل البوصلة، [369] والبارود، والطباعة، والساعة الأوتوماتيكية. ولكن الآلة بقيت على العموم تؤدي ذلك الدور الثانوي الذي يفرده لها آدم سميث بالقياس إلى تقسيم العمل[44]. واضطلع الاستخدام العرضي للآلات في القرن السابع عشر بدور أعظم، نظراً لأنه قدّم لعلماء الرياضيات العظام في ذلك الزمان نقاط ارتكاز عملية وحوافز لإرساء علم الميكانيك المعاصر.

لكن الآلات التي تسم مرحلة المانيفاكتورة تتمثل في العامل الكلي المؤلف من عمال جزئيين، متحدين، كثر. وإن العمليات المختلفة، التي يقوم بها منتج السلعة على التعاقب والتي تندمج بأكملها في عملية عمله، تفرض عليه متطلبات شتى. ففي عملية أولى ينبغي عليه أن يبذل قوة أكبر، وفي أخرى براعة أدق، وفي ثالثة انتباهاً أشد، وهلمجرا، لكن ليس ثمة فرد واحد يتمتع بجميع هذه الصفات بدرجة متماثلة. وبعد تقسيم وفصل وعزل العمليات المختلفة يجري تقسيم العمال وتصنيفهم وتجميعهم في زمر طبقاً لمزاياهم البارزة. وإذا كانت المزايا الطبيعية للعمال تشكل على هذا النحو القاعدة التي ينبني عليها تقسيم العمل، فإن المانيفاكتورة من جهة أخرى، بعد نشوئها، تنمّي قوى عمل لا تصلح من حيث طبيعتها إلّا لتأدية وظائف أحادية متمايزة. ويكتسب العامل الكلي الآن كل الصفات الإنتاجية بدرجة واحدة من الحذاقة، وينفقها بأكثر السبل اقتصاداً، نظراً لأنه

---

(42) حتى أواخر القرن السادس عشر ظلوا يستخدمون الهاون والمنخل في فرنسا لتفتيت وغسل خامات المعادن.

(43) يمكن اقتفاء تاريخ تطور الآلات بدراسة تاريخ طواحين الذُرة. ولا يزال المصنع حتى الآن يُسمى بالإنكليزية الطاحونة (mill). كما نجد في المؤلفات الألمانية المتعلقة بالتكنولوجيا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر كلمة الطاحونة (Mühle) للدلالة ليس فقط على الآلات التي تحركها قوى الطبيعة، بل وبصورة عامة على كل المصانع التي تستخدم أجهزة آلية.

(44) كما سيرى القارىء في الكتاب الرابع من هذا المؤلف فإن آ. سميث لم يأت بأي حكم جديد فيما يتعلق بتقسيم العمل. أما ما يميزه كاقتصادي شامل لمرحلة المانيفاكتورة فهو التركيز على تقسيم العمل. أما الدور الثانوي الذي يعزوه للآلات فقد أثار اعتراضاً من لودرديل، في الأيام الأولى لنشوء الصناعة الكبرى، وفيما بعد من قبل أور في مرحلة لاحقة متطورة. وما عدا ذلك يخلط آ. سميث بين تنوع الأدوات، الذي اسهم فيه عمال المانيفاكتورة الجزئيون أنفسهم بدور كبير، وبين اختراع الآلات. ففي الحالة الأخيرة لم يكن عمال المانيفاكتورة، بل العلماء والحِرفيون وحتى الفلاحون (بريندلي) وهلمجرا، هم الذين لعبوا الدور الأساس.

يستخدم كل عضو من أعضائه، المتمثلة فردياً في عمال معينين أو في زمرة عمال، كي يؤدي وظيفته المعينة تحديداً[45]. وإن أحادية بل نواقص العامل الجزئي تغدو كمالاً بوصفه عضواً من أعضاء العامل الكلي[46]. وإن الاعتياد على وظيفة أحادية يحوّله إلى [370] عضو طبيعي يتحرك بثبات، في حين أن ترابط الآلية الكلية يرغمه على العمل بانتظام جزء من أجزاء آلة[47].

وبما أن الوظائف المختلفة للعامل الكلي قد تكون على هذا القدر من البساطة أو التعقيد، أو من التدني والارتقاء، فإن أعضاءه، أي قوى العمل الفردية، تحتاج إلى درجات مختلفة جداً من التعليم، وتمتلك بالتالي قيماً متباينة. وهكذا تطور المانيفاكتورة مراتب هرمية لقوى العمل مع ما يناسبها من سلّم أجور. وإذا كانت الوظيفة الأحادية تستولي على العامل الفرد وتلحقه بها مدى الحياة، فإن تنفيذ مختلف الأعمال يتوزع على المراتب الهرمية تبعاً للقدرات الفطرية والمكتسبة[48]. والحال، أن كل عملية إنتاجية

---

(45) «بتقسيم الشغل إلى عدة عمليات مختلفة، تتطلب كل واحدة منها درجات متباينة من المهارة والقوة، يستطيع صاحب المانيفاكتورة أن يقتني الكمية اللازمة من القوة والمهارة لكل عملية. أما إذا كان عامل واحد يقوم بالأشغال كلها، فلا بد لهذا الفرد الواحد من امتلاك مهارة كافية لأدق العمليات وقوة كافية لأشدها عناءً». «(ش. باباج، Ch. Babbage، المرجع المذكور، الفصل 19).

(46) مثلاً، النمو الوحيد الجانب للعضلات، وتشوه العظام وغير ذلك.

(47) السيد وليم. مارشال، المدير العام (general manager) لإحدى مانيفاكتورات الزجاج، أجاب على نحو صائب عن سؤال أحد مفوضي التحقيق المتعلق بسبل الاحتفاظ بشدة عمل العمال الأحداث: «ليس بوسعهم إهمال عملهم؛ فما أن يباشروا العمل حتى يتوجب عليهم المواصلة؛ فهم ليسوا أكثر من أجزاء من آلة واحدة». لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، 1865، ص247). (*Children's Employment Commission, Fourth Report*, 1865, p. 247).

(48) يبرز الدكتور أور، في تمجيده للصناعة الكبرى، الطابع المميز للمانيفاكتورة بصورة أكثر دقة من أسلافه الاقتصاديين الذين افتقروا إلى اهتمامه السجالي بالموضوع، وأكثر دقة من معاصريه، ومنهم، باباج، الذي كان يتفوق على أور كعالم رياضيات وميكانيك، ألا أنه عالج الصناعة الكبرى، إذا أردنا الدقة في التعبير، من وجهة نظر المانيفاكتورة. يقول أور؛ «كل [مهمة] تُسند إلى عامل موائم من حيث القيمة والكلفة. وإن هذه المواءمة تؤلف جوهر تقسيم العمل». ومن جهة أخرى يسمي هذا التقسيم «مواءمة العمل مع مختلف المواهب الفردية»، ويصف أخيراً مجمل نظام المانيفاكتورة بأنه «نظام درجات تبعاً للمهارة»، وبأنه «تقسيم للعمل حسب اختلاف درجات المهارة» وإلخ. (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص19-23 ومواضع أخرى).

(Ure, *Philosophy of Manufactures*, p. 19-23, passim).

تتطلب أفعالاً بسيطة معينة بإمكان كل إنسان أن يقوم بها، في قيامه وقعوده. لكن يجري الآن بتر الوشيجة الدفاقة لهذه الأفعال عن اللحظات الغنية من النشاط لكي تتحجر في وظائف حصرية.

[371] لذا تخلق المانيفاكتورة في كل حرفة تستولي عليها فئة من يسمون بالعمال غير الماهرين، التي كان الإنتاج الحِرفي يستبعدها بصرامة. وإذ تطور المانيفاكتورة الاختصاص الأحادي إلى درجة الكمال على حساب القدرات الكلية على العمل، فإنها تشرع بتحويل انعدام الخبرة إلى اختصاص متميز. وإلى جانب تدرج المراتب هرمياً، يبرز التصنيف البسيط للعمال إلى ماهرين وغير ماهرين. وتتلاشى تماماً تكاليف التدريب بالنسبة للأخيرين، أما بالنسبة للأولين، فإنها تقل عن تكاليف تدريب الحِرفيين، بسبب تبسيط الوظائف. وفي كلتا الحالتين تهبط قيمة قوة العمل(49). وهناك استثناءات عندما يؤدي تفكك عملية العمل إلى نشوء وظائف جديدة مترابطة لم يكن لها وجود في الإنتاج الحِرفي إطلاقاً، أو لم تكن موجودة على هذا النطاق الواسع. وإن التدني النسبي لقيمة قوة العمل، الناجم عن انعدام تكاليف التدريب أو تدنيها، ينطوي بصورة مباشرة على توسع أكبر في إنماء قيمة رأس المال، فكل ما يقلّص الوقت الضروري لتجديد إنتاج قوة العمل إنما يوسع رقعة العمل الفائض.

رابعاً ـ تقسيم العمل في المانيفاكتورة وتقسيم العمل في المجتمع

تناولنا في البداية منشأ المانيفاكتورة، ثم عناصرها البسيطة ـ العامل الجزئي وأداته ـ وأخيراً، آليتها الكلية. دعونا الآن نبحث بإيجاز العلاقة بين التقسيم المانيفاكتوري للعمل، والتقسيم الاجتماعي للعمل الذي يشكل الأساس العام لكل إنتاج سلعي.

إذا أخذ المرء العمل وحده بعين الاعتبار، لأمكن له أن يسمي تقسيم الإنتاج الاجتماعي إلى أجناسه الكبرى، كالزراعة والصناعة، إلخ، **بالتقسيم العام للعمل**، وانقسام مجالات الإنتاج هذه إلى أنواع وفروع **بالتقسيم الخاص للعمل**، وتقسيم العمل في الورشة **بالتقسيم الفردي للعمل**(50).

---

(49) «إن كل عامل حِرفي... يحصل على فرصة تطوير نفسه بالتمرن على نقطة واحدة... يصبح أرخص ثمناً». (أور، المرجع نفسه، ص 19).

(50) «إن تقسيم العمل، يبتدىء بفصل أكثر المهن تنوعاً، ليصل إلى تقاسم عدة عمال أعمال صنع المنتوج الواحد نفسه، كما في المانيفاكتورة». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، المجلد 1، ص 173). (Storch, *Cours d'Économie Politique*, Pariser Ausgabe, T. I, p. 173). «لـــدى

[372] إن تقسيم العمل في المجتمع وما يقابله من حصر الفرد بمجال مهني معين، ينطلق شأنه شأن تقسيم العمل في المانيفاكتورة، من نقطتين متضادتين في التطور. ففي نطاق العائلة[50a] ـ ومع التطور اللاحق في حدود القبيلة أيضاً ـ ينشأ تقسيم طبيعي للعمل من جراء الفوارق في الجنس والعمر، أي على قاعدة فيزيولوجية صرفة، ثم يجد مادة تشعبه في اتساع الجماعة المشاعية، وازدياد عدد السكان، وبخاصة اندلاع النزاعات بين القبائل المختلفة وخضوع قبيلة لأخرى. من جهة أخرى، كما أشرت من قبل(*)، ينشأ تبادل المنتوجات في نقاط الاحتكاك بين العوائل والقبائل والجماعات المشاعية المختلفة، ففي بداية الحضارة البشرية لم يكن الأفراد، بل العوائل والقبائل، هم الذين يواجهون بعضهم بعضاً على قدم المساواة. وتجد الجماعات المشاعية المختلفة وسائل إنتاج مختلفة ووسائل عيش مختلفة في بيئتها الطبيعية. من هنا اختلاف نمط إنتاجها، ونمط حياتها ومنتوجاتها. وإن هذه الفوارق الفطرية الناشئة هي التي تؤدي، عند احتكاك الجماعات المشاعية، إلى تبادل المنتوجات وتحويلها التدريجي اللاحق إلى سلع. والتبادل لا يخلق فوارق بين مجالات الإنتاج، بل يقيم الصلة بين المجالات المختلفة، ويحولها بذلك إلى فروع في الإنتاج الاجتماعي الكلي، تعتمد على بعضها بعضاً بهذه الدرجة أو تلك. هاهنا ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل بفعل التبادل بين مجالات إنتاج مختلفة عن بعضها في الأصل ومستقلة أيضاً عن بعضها. وهناك، حيث يشكل التقسيم الفيزيولوجي للعمل نقطة [373] الانطلاق، فإن الأعضاء الخاصة، الملتحمة في كلٍّ متراص ومباشر، تنفك ثم تنفصل ـ وتبادل السلع مع الجماعات المشاعية الغريبة يقدم الدافع الرئيسي لهذا التفكك ـ وتستقل عن بعضها إلى درجة لا تبقى معها صلة بين الأعمال المتفرقة سوى تبادل المنتوجات

= الشعوب التي بلغت درجة معينة من الرقي الحضاري ثلاثة أنواع من تقسيم العمل: الأول، الذي نسميه بالعام، ينحصر في تقسيم المنتجين إلى زرّاع وصنّاع وباعة، وهذا يتطابق مع الفروع الأساسية الثلاثة للإنتاج الوطني؛ والثاني، الذي يمكن تسميته بالخاص، هو تقسيم كل مجال من مجالات الإنتاج إلى أنواع... وأخيراً، التقسيم الثالث للعمل، الذي يمكن تسميته بتقسيم الشغل أو العمل بالمعنى الحرفي للكلمة، في الحِرف أو المهن المنفردة... كما في غالبية المانيفاكتورات وورش العمل». (سكاربك، Skarbek، المرجع المذكور، ص 84-85).

(50a) [حاشية للطبعة الثالثة. أجرى المؤلف لاحقاً دراسات عميقة عن الحالة البدائية للبشر قادته إلى الاستنتاج بأن العائلة لم تتطور إلى عشيرة في البدء، بل إن القبيلة، على العكس، كانت الشكل البدائي، العفوي لتطور الاجتماع البشري القائم على قرابة الدم، وعليه فإن الأشكال المختلفة للعائلة لم تتطور إلّا فيما بعد، بعدما أخذت الروابط القبلية بالانحلال. ف. انجلز].

(*) راجع الطبعة الألمانية الحالية، ص 102، [الطبعة العربية، ص 123-124. ن.ع].

كسلع. فما كان مستقلاً من قبل يفقد هذا الاستقلال أولاً، وما كان تابعاً من قبل، يكتسب استقلاله ثانياً.

إن انفصال المدينة عن الريف هو الأساس لأي تقسيم متطور للعمل يقوم على تبادل السلع[51]. ويمكن القول إن مجمل التاريخ الاقتصادي للمجتمع يتلخص في حركة هذا التضاد، غير أننا لن نتوقف عنده الآن.

ومثلما أن استخدام عدد معين من العمال في وقت واحد هو الشرط المادي المسبق لتقسيم العمل في المانيفاكتورة، فإن حجم وكثافة السكان هو شرط مسبق لتقسيم العمل في المجتمع، فالكثافة السكانية تلعب الدور نفسه الذي يلعبه التحشيد في ورشة واحدة[52]. ولكن كثافة السكان شيء نسبي. فبلد قليل السكان نسبياً بوسائل مواصلات متطورة، يمتلك كثافة سكان أكبر من بلد أكبر سكانياً ولكن بوسائل مواصلات متدنية؛ وبهذا المعنى فإن كثافة السكان في الولايات الشمالية للإتحاد الأميركي هي أعلى مما هي في الهند مثلاً[53].

[374] وبما أن إنتاج السلع وتداولها يشكلان المقدمة العامة لنمط الإنتاج الرأسمالي، فإن تقسيم العمل المانيفاكتوري يقتضي أن يكون تقسيم العمل في المجتمع قد بلغ درجة معينة

---

(51) قدم السير جيمس ستيورات أفضل معالجة لهذه النقطة. ومما يدل على قلة شهرة مؤلفه في الوقت الراهن، رغم صدوره قبل كتاب آدم سميث ثروة الأمم (Wealth of Nations) بعشر سنوات، هو أن المعجبين بمالتوس لا يعرفون أن الطبعة الأولى من كتابه عن السكان (Population) مقتبسة بالكامل تقريباً، (باستثناء القسم الخطابي من الكتاب) من ستيوارت وكذلك من القسّين والاس وتاونرند.

(52) «ثمة كثافة سكان موائمة لكل من التفاعل الاجتماعي وحشد القوى المفضي إلى زيادة مردود العمل». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1821. James Mill, [*Elements of Political Economy*,] London, 1821, p. 50]. «عندما يزداد عدد العمال... تتعاظم القدرة الإنتاجية في المجتمع بصورة طردية مع حاصل ضرب هذا النمو في نتائج تقسيم العمل». ت. هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي .(Th. Hodgskin, [*Popular Political Economy*,] p. 120)

(53) بسبب ارتفاع الطلب على القطن بعد 1861 اتسع إنتاج القطن على حساب إنتاج الرز في بعض أقاليم الهند الشرقية كثيفة السكان. وقد استشرت المجاعة في بعض الأنحاء، بسبب نقص وسائل المواصلات وبالتالي غياب الصلات الطبيعية، ولم يكن بالإمكان التعويض عن نقص إنتاج الرز في اقليم ما يجلبه من الأقاليم الأخرى.

من النضج. وعلى العكس، فإن تقسيم العمل في المانيفاكتورة يؤثر بالمقابل على تقسيم العمل في المجتمع فيطوره ويضاعفه. ويتنوع أدوات العمل تتنوع على نحو متزايد المهن التي تصنع هذه الأدوات(54). وعندما تستولي المانيفاكتورة على فرع مهني، مرتبط في حينه بمهن أخرى كفرع رئيسي أم ثانوي يشغله منتجٌ واحد، فإن هذه المهن تنفصل وتستقل عن بعضها في الحال. أما إذا استولت المانيفاكتورة على مرحلة من مراحل إنتاج سلعة ما فإن مراحل الإنتاج المختلفة هذه تنقلب إلى حرف مستقلة. ولقد أشرنا سابقاً إلى أنه حيثما يكون المصنوع النهائي محض تجميع ميكانيكي لمنتوجات جزئية، يمكن للأعمال الجزئية بدورها أن تنفصل لتصبح حرفاً يدوية مستقلة. ولكي يبلغ تقسيم العمل في المانيفاكتورة درجة أكثر كمالاً فإن الفرع الإنتاجي عينه ـ ينقسم إلى مانيفاكتورات عديدة، بل حتى جديدة أحياناً تبعاً لاختلاف المواد الأولية والأشكال المتباينة التي قد تتخذها مادة أولية واحدة بالذات ـ. وعلى سبيل المثال كانت فرنسا وحدها تنتج في النصف الأول من القرن الثامن عشر أكثر من 100 نوع من المنسوجات الحريرية، وكان ثمة قانون في أفينيون ينصّ أن: «على كل متدرب أن يكرس نفسه دوماً لتعلّم نوع واحد من الصنعة وأن لا يتعلم في وقت واحد أساليب صنع عدة أصناف». إن التقسيم الاقليمي للعمل الذي يقصر فروعاً معينة من الإنتاج في أقاليم معينة من البلد، يتلقى تحفيزاً جديداً من نظام المانيفاكتورات الذي يستغل كل المزايا الخاصة(55). وإن اتساع السرق العالمية والنظام الاستعماري، اللذين يدخلان في دائرة الشروط العامة لوجود [375] المرحلة المانيفاكتورية، يقدمان مادة غنية لتقسيم العمل في المجتمع، في هذه المرحلة.

وليس هذا بالمكان المناسب لأن ندرس على أي نحو يستولي تقسيم العمل، ليس فقط على المجال الاقتصادي، بل على سائر المجالات الأخرى في المجتمع ويرسي الأساس في كل مكان لنظام اختصاص أحادي، وتخصص ضيق، يحطم الإنسان إلى شظايا، مما

(54) في هولندا مثلاً أصبح إنتاج الأنوال المكوكية يشكل فرعاً خاصاً في الصناعة منذ القرن السابع عشر.

(55) «أوَليست صناعة الصوف الإنكليزية مقسمة إلى أقسام أو فروع مختلفة متركزة في أماكن معينة حيث ينحصر الإنتاج بكامله أو بمعظمه فيها: فالأقمشة الناعمة تنتج في سومرست شاير، والخشنة في يوركشاير، والمزدوجة العرض في أكستر، والحرير في سادبري، والقماش المجعّد في نوريتش، والكتان الصوفي في كندال، والبطانيات في ويتني والخ». (بيركلي، المتسائل، 1750، الفقرة 520).

(Berkeley, *The Querist*, 1750, §520).

دفع فيرغسون، أستاذ آدم سميث إلى أن يهتف: «نحن أمة عبيد لا مواطنين أحراراً!»(56).

ولكن رغم كثرة التشابهات والترابطات بين تقسيم العمل في صلب المجتمع وتقسيم العمل في صلب الورشة فإنهما مختلفان لا بالدرجة فحسب، بل وفي الجوهر أيضاً. وتُظهر التشابهات بلا مراء وجود صلة باطنية تربط بين مختلف فروع الأعمال. فمربي المواشي مثلاً ينتج الجلود، والدباغ يحولها إلى جلود مدبوغة، والإسكافي يحول الجلود المدبوغة إلى أحذية. ولا يصنع أحدهم غير منتوج مرحلي، أما الشكل النهائي المكتمل فهو منتوج مشترك لهذه الأعمال المنفردة. علاوة على ذلك، هناك فروع أعمال أخرى تقدم لمربي المواشي وللدباغ وللإسكافي وسائل إنتاجه. ويمكن للمرء أن يتخيل، على غرار آ. سميث، أن هذا الفرق الذي يميز هذا التقسيم الاجتماعي للعمل عن التقسيم المانيفاكتوري يمثل اختلافاً ذاتياً، في نظر المراقب الذي يمكن أن يرى في المانيفاكتورة كل الأعمال الجزئية مترابطة في المكان، في حين أن تبعثر فروع الأعمال على مساحة واسعة وضخامة أعداد المشتغلين في كل فرع تحجب هذه الروابط في المجتمع(57).

[376] ولكن ما الذي يعقد الصلة بين الأعمال المستقلة لمربي المواشي والدباغ والإسكافي؟ إنه وجود منتوجاتهم الخاصة كسلع. بالمقابل، ما الذي يميز تقسيم العمل في المانيفاكتورة؟

---

(56) آدم فيرغسون، تاريخ المجتمع المدني، إدنبره، 1767، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص 285.
(A. Ferguson, *History of Civil Society*, Edinburgh, 1767, Part IV, sect II, p. 285).

(57) يقول آدم سميث إن تقسيم العمل في المانيفاكتورات الفعلية أعظم لأن «المستخدمين في كل فرع من فروع العمل على اختلافها يمكن أن يُحشدوا في الغالب في ورشة عمل واحدة، ويخضعوا في الحال لرقابة ناظر. وعلى العكس ففي المانيفاكتورات الضخمة (!)، المعدّة لتلبية حاجات هائلة لأكبر عدد من الناس، فإن كل فرع منفرد من فروع العمل يستخدم عدداً من العاملين يبلغ من الضخامة حداً يتعذر معه جمعهم في ورشة واحدة... وإن تقسيم العمل أبعد ما يكون عن الوضوح». آ. سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، الفصل 1. (A. Smith, *Wealth of Nations*, b.1, Ch. 1)

وإن المقطع الشهير من ذلك الفصل نفسه والذي يبدأ بعبارة: «أنظروا إلى رفاه أبسط حِرفي عامي أو عامل مياوم في بلد متمدن ومزدهر، إلخ». ثم يستمر بعد ذلك ليصف ضخامة أعداد وأنواع الأعمال التي تسهم في إشباع حاجات العامل البسيط، ـ إن هذا المقطع مستنسخ حِرفياً تقريباً من الملاحظات التي أضافها ب. ماندفيل لكتابه، حكاية النحل، أو آثام خاصة، منافع عامة. (*Fable of the Bees, or Private Vices, Publick Benefits*). (صدرت الطبعة الأولى بلا ملاحظات في عام 1705، وصدرت الطبعة الأخرى مع الملاحظات في عام 1714).

ما يميّزه أن العامل الجزئي لا ينتج أي سلعة[58]، وأن المنتوج الجماعي لسائر العمال الجزئيين هو الذي يصير سلعة[58a]. وإن تقسيم العمل في صلب المجتمع يجري بتوسط شراء وبيع منتوجات مختلف فروع الأعمال؛ أما ترابط شتى الأعمال الجزئية داخل المانيفاكتورة فينجم عن بيع قوى عمل مختلفة لرأسمالي واحد يستخدمها كقوة عمل موحدة. فتقسيم العمل في المانيفاكتورة يفترض تركيز وسائل الإنتاج في يدي رأسمالي واحد، أما تقسيم العمل في المجتمع فيفترض تبعثر وسائل الإنتاج بين كثرة من منتجي السلع المستقلين. وفي المانيفاكتورة ثمة قانون حديدي يقرر العدد النسبي، أو التناسب، لخضوع شتى كتل العمال لشتى الوظائف؛ أما في المجتمع فإن اللعب الحر للمصادفة والنزوة الاعتباطية يفعل فعله في توزيع منتجي السلع ووسائل إنتاجهم على مختلف فروع العمل الاجتماعي. صحيح أن ميادين الإنتاج المختلفة تنزع باستمرار إلى التوازن، وذلك، من جهة، لأن على كل منتج سلع أن ينتج قيمة استعمالية، أي أن يلبي حاجة [377] اجتماعية معينة، ـ لكن مدى هذه الحاجات متباين كمياً، وهي تترابط باطنياً في نظام

(58) «لم يعد ثمة شيء يمكن أن نسميه المكافأة الطبيعية للعمل الفردي. فكل عامل لا ينتج سوى جزء من كل، وبما أن كل جزء لا يملك لذاته هو أية قيمة أو فائدة، فليس ثمة ما يمكن للعامل أن يمسكه ويقول: «هذا منتوجي، وسأحتفظ به لنفسي». (الدفاع عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، لندن، 1825). (*Labour defended against the claims of Capital*, London, 1825, p. 25). إن صاحب هذا المؤلف الممتاز هو هودجسكين الذي اقتطفنا منه سابقاً.

(58a) حاشية للطبعة الثانية: جرى إيضاح هذا الفارق بين التقسيم الاجتماعي والمانيفاكتوري للعمل إلى أميركيي الشمال (اليانكي) بصورة عملية. فمن الضرائب الجديدة التي فرضتها واشنطن أثناء الحرب الأهلية كان هناك رسم قدره 6% على «جميع المنتوجات الصناعية». وطرح سؤال: ما هو المنتوج الصناعي؟ جواب المشرّع: يكون الشيء منتوجاً «حين يصنع» (when it is made)، وهو مصنوع حين يكون جاهزاً للبيع. وهذا واحد من أمثلة كثيرة. كانت مانيفاكتورات نيويورك وفيلادلفيا «تصنع» في السابق المظلات مع كل لوازمها. ولكن بما أن المظلة هي مركّب تجميع (Mixtum compositum) لأجزاء متباينة تماماً، فإن صنع هذه الأجزاء أصبحت بالتدريج منتوجات لفروع إنتاج مستقلة وقائمة في أماكن مختلفة. وكانت منتوجاتها الجزئية تدخل كسلع مستقلة إلى مانيفاكتورة المظلات التي اقتصر عملها على التجميع. ولقد أطلق الأميركيون الشماليون (اليانكي) على مثل هذا النوع من المنتوجات تسمية المواد المجمّعة (assembled articles)، وهي تستحق هذه التسمية فعلاً لإنها تتيح تجميع الضرائب أيضاً. وهكذا، فالمظلة «تجمع» 6% كضريبة على سعر كل عنصر من عناصرها و6% أخرى على السعر الكلي.

عفوي ـ ومن جهة أخرى فإن قانون قيمة السلع يقرر مقدار ما يمكن للمجتمع أن ينفقه من وقت العمل المتاح لإنتاج كل صنف معين من السلع. بيد أن هذا الميل الدائم في شتى ميادين الإنتاج نحو التوازن لا يأتي إلّا كردّ فعل على التقويض الدائم لهذا التوازن. إن تقسيم العمل في الورشة يرتكز على قاعدة منهجية قَبْلية (a priori)، أما تقسيم العمل داخل المجتمع فيرتكز على قاعدة بَعْدية (a posteriori)، تبرز كضرورة طبيعية، باطنية، عمياء، لتتجاوز النزوة الاعتباطية المنفلتة لمنتجي السلع، وتظهر حسياً في التقلبات البارومترية لأسعار السوق. إن تقسيم العمل في المانيفاكتورة يفترض سلطة الرأسمالي المطلقة على البشر الذين يشكلون مجرد أعضاء في الآلية الكلية العائدة له؛ أما التقسيم الاجتماعي للعمل فيضع منتجي السلع المستقلين في مواجهة بعضهم بعضاً، حيث لا يعترفون بأية سلطة عدا سلطة المنافسة، عدا القسر الناشىء عن ضغط مصالحهم المتبادلة ـ مثلما أن حرب الجميع ضد الجميع (bellum omnium contra omnes)(*) في مملكة الحيوان، تؤمن شروط وجود سائر الأجناس، بهذا القدر أو ذاك. وإن الوعي البورجوازي الذي يحتفي بتقسيم العمل المانيفاكتوري، وتثبيت العامل مدى الحياة بعملية واحدة، وخضوع العامل الجزئي خضوعاً مطلقاً لرأس المال، باعتباره تنظيماً يزيد القدرة الإنتاجية للعمل، ـ إن هذا الوعي البورجوازي نفسه يشجب بالحدة نفسها أي رقابة اجتماعية واعية وأي ضبط لعملية الإنتاج الاجتماعية باعتباره اعتداء على حقوق الملكية المقدسة وحرية الرأسمالي الفرد و«عبقريته» الفذة. ومما له دلالته الكبيرة أن المدافعين المتحمسين عن نظام المصانع لا يجدون استنكاراً على التنظيم العام للعمل الاجتماعي أشد من القول إن هذا التنظيم قد يحوّل المجتمع بأسره إلى مصنع.

إذا كانت فوضى تقسيم العمل في المجتمع واستبداد تقسيم العمل في المانيفاكتورة يشترطان بعضهما بعضاً في مجتمع نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن الأشكال المبكرة من المجتمع، التي يتطور فيها انفصال المهن عفوياً، ويتبلور ثم يترسخ بموجب القانون آخر المطاف، تقدم من جهة أولى صورة عن تنظيم منهجي للعمل الاجتماعي وفق خطة ملزمة، وتنفي تماماً، من جهة أخرى، تقسيم العمل في الورشة أو أنها لا تسمح بنشوئه [378] إلّا على نطاق ضيق، على نحو متباعد وعرضي(59).

(*) مقولة شهيرة في كتاب توماس هوبز: اللوياثان، لوصف احتراب البشر في حالة الفطرة، السابقة للمدنية. [ن. برلين].

(59) «من الممكن... أن نثبت القاعدة العامة التالية: كلما تضاءلت السلطة المفروضة على تقسيم

وعلى سبيل المثال، فإن الجماعة المشاعية الهندية الصغيرة الموغلة في القدم، التي لا يزال بعضها موجوداً حتى اليوم، تقوم على الملكية الجماعية للأرض، وعلى الجمع المباشر بين الزراعة والحِرفة، وعلى تقسيم ثابت للعمل يخدم بمثابة خطة جاهزة وقاعدة لتأسيس مَشاعة جديدة. وكل مشاعة مثل هذه هي وحدة إنتاج كاملة ذات اكتفاء ذاتي، ويشمل مجال إنتاجها بين 100 إلى عدة آلاف إيكر. ويجري إنتاج الكتلة الرئيسية من المنتوج من أجل الاستهلاك المباشر للمشاعة نفسها، وليس كسلعة، ولذلك فالإنتاج نفسه لا يتوقف على تقسيم العمل الناجم عن تبادل السلع في المجتمع الهندي بأسره. وإن فائض المنتوج هو الذي يتحول إلى سلعة، ولا يحصل ذلك إلّا بصورة جزئية في يدي الدولة التي تذهب إليها منذ غابر الأزمان كمية معينة من المنتوج كريع عيني. ويجد المرء في مختلف أنحاء الهند أشكالاً مختلفة من المَشاعات. ففي المَشاعات من الطراز الأبسط تجري زراعة الأرض بصورة جماعية ويوزع المنتوج بين أعضاء المَشاعة، في حين أن كل عائلة تشتغل بالغزل والنسيج، وغير ذلك، بصورة مستقلة كحرفة منزلية إضافية. وإلى جانب هذه الكتلة المشتغلة بعمل متماثل نجد: «رئيس» المشاعة الذي يجمع وظائف القاضي والشرطي وجابي الضرائب في شخص واحد؛ ونجد كذلك ماسك السجلات الذي يتولى الحساب في الزراعة والمساحة ويسجل كل ما يتصل بذلك؛ ومسؤول ثالث يلاحق المجرمين ويحرس المسافرين الغرباء ويرافقهم من قرية إلى أخرى؛ ورجل الحدود الذي يحرس حدود المَشاعة من اعتداء المَشاعات المجاورة؛ وناظر المياه الذي يوزع المياه من الخزانات العامة لري الحقول؛ والبرهمي الذي يؤدي الشعائر والطقوس الدينية؛ ومعلم المدرسة الذي يعلم أطفال المَشاعة القراءة والكتابة على الرمل؛ وبرهمي التقويم أي المنجّم الذي يحدد وقت البذار والحصاد وبشكل عام ساعات النحس والحظ لمختلف الأعمال الزراعية؛ وهناك الحداد والنجار اللذان يصنعان ويصلحان كافة [379] الأدوات الزراعية؛ وصانع الفخار الذي يصنع الآنية الفخارية للقرية كلها؛ والحلاق؛ والغسال الذي ينظف الملابس؛ وصائغ الفضة، وفي بعض الحالات الشاعر الذي ينوب عن صائغ الفضة في بعض المشاعات وعن معلم المدرسة في بعضها الآخر. وهذه

= العمل في المجتمع، كلما ازداد تطور تقسيم العمل داخل الورشة واشتد خضوعه هناك لسلطة فرد واحد. وهكذا تتناسب السلطة في الورشة والسلطة في المجتمع تناسباً عكسياً لجهة تقسيم العمل». (كارل ماركس، [بؤس الفلسفة، باريس، 1847]، ص 130–131).

الدزينة من الأشخاص تعيش على حساب المَشاعة كلها. وإذا ازداد عدد السكان تأسست مَشاعة جديدة على طراز القديمة في أرض عذراء. وتكشف آلية المَشاعة عن تقسيم منهجي للعمل، إلّا أن تقسيم العمل على غرار المانيفاكتورة مستحيل نظراً لأن الحداد والنجار وغيرهما يواجهون سوقاً ثابتة، ونجد في أفضل الحالات، تبعاً لحجم القرى، بدلاً من الحداد الواحد أو صانع الفخار الواحد، وإلخ، اثنين أو ثلاثة[60]. وإن القانون الناظم لتقسيم العمل في المَشاعة يفعل فعله بقوة قانون لا مرد له من قوانين الطبيعة: في حين أن أي حرفي معين، كالحداد أو غيره مثلاً، ينفذ جميع العمليات الخاصة بمهنته بأسلوب تقليدي، ولكن بصورة مستقلة تماماً ومن دون الخضوع لأية سلطة داخل ورشته. وإن بساطة الكيان العضوي في هذه المَشاعات المكتفية ذاتياً، التي تعيد إنتاج نفسها على الدوام بالشكل نفسه، وحتى لو صادف أن دُمرت عرضاً، تجدها تنهض من جديد، في الموضع ذاته وبالاسم ذاته[61]، إن هذه البساطة تكشف عن سر ثبات المجتمعات الآسيوية، الذي يتباين بصورة صارخة مع انحلال وعودة نشوء الدول الآسيوية والتبدل السريع في سلالاتها على الدوام. وتظل بنية العناصر الاقتصادية الأساسية لهذا المجتمع بمنأى عن العواصف التي تهب في عالم السياسة الملبد بالغيوم.

[380] سبق لي القول إن قوانين الأصناف الحِرفية المغلقة، بتحديدها الصارم لعدد المساعدين

---

(60) المقدم مارك ويلكس، صور تاريخية من جنوب الهند، لندن، 1810 ـ 1817، المجلد الأول، ص 118 ـ 120. (Mark Wilks, Lieutenant Colonel. *Historical Sketches of the South of India*, London, 1810-1817, V. I, p. 118-120).

من الممكن العثور على وصف جيد لمختلف أشكال الجماعات المَشاعية الهندية في كتاب: جورج كامبل، الهند الحديثة، لندن، 1852. (George Campbell, *Modern India*, London, 1852).

(61) «في ظل هذا الشكل البسيط... عاش سكان البلاد منذ غابر الأزمان. فالحدود بين القرى لم تتغير إلّا فيما ندر، ورغم أن الخراب كان يحل بها أحياناً، أو تُقفر تماماً بسبب الحرب والمجاعة والأوبئة، إلّا أنها كانت تعود من جديد بالإسم نفسه، وفي الحدود نفسها، وبالمصالح نفسها، حتى بالعائلات نفسها، لتستمر في الوجود دهوراً. ولا يكترث قاطنو القرى بانهيار الممالك أو تفككها؛ وطالما بقيت القرية سالمة فلا اكتراث لهم بيد أية سلطة تقع ولأي سيد تؤول؛ ويبقى اقتصادها الداخلي على حاله». (ت. ستامفورد رافلز، الملازم الراحل حاكم جاوه، تاريخ جاوه، لندن، 1817، المجلد الأول، ص 285).

(Th. Stamford Raffles, Late Lieut, Gov. of Java, *The history of Java*, London, 1817, V.I, p. 285).

الذين يحق للمعلم الفرد استخدامهم، تعيق بصورة مقصودة تحوله إلى رأسمالي. وما كان بإمكان المعلم استخدام مساعديه إلّا في الحِرفة التي كان هو نفسه معلماً فيها. وكانت النقابة الحِرفية تحمي نفسها بكل غيرة من تطاولات رأس المال التجاري - هذا الشكل الحر والوحيد من رأس المال الذي يقف في مواجهة الأصناف الحِرفية. وكان بوسع التاجر أن يشتري أي سلعة عدا شراء العمل كسلعة. وما كانت النقابات تتساهل معه إلّا كشارٍ بالجملة لمنتوجات الحِرفة. وإذا كانت الظروف الخارجية تستدعي تقسيماً جديداً للعمل، فإن الأصناف الحِرفية الموجودة تفكك نفسها إلى فروع أصغر أو تؤسس أصنافاً حرفية جديدة إلى جانب القديمة ولكن من دون دمج الحِرف المختلفة في ورشة واحدة. إذن، على الرغم من أن فصل وعزل وتطوير المهن في إطار التنظيم النقابي الحِرفي تشكل المقدمة المادية لمرحلة المانيفاكتورة، إلّا أن تنظيم النقابات الحِرفية نفسه كان يستبعد التقسيم المانيفاكتوري للعمل. وعلى العموم كان العامل ملتحماً بوسائل إنتاجه على نحو وثيق التحام الحلزون بالمحارة، وبالتالي فإن الأساس الأول للمانيفاكتورة كان غائباً، ألا وهو انفصال وسائل الإنتاج بهيئة رأسمال في مواجهة العامل.

وفي حين أن تقسيم العمل على نطاق المجتمع بأسره - بتوسط تبادل السلع أم بدونه - هو سمة مميزة لأشد التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تبايناً، فإن التقسيم المانيفاكتوري للعمل هو إبداع خاص تماماً بنمط الإنتاج الرأسمالي.

خامساً - الطابع الرأسمالي للمانيفاكتورة

إن تزايد عدد العمال تحت إمرة رأسمال واحد يشكل نقطة الانطلاق الطبيعية للتعاون عموماً وللمانيفاكتورة على حد سواء. لكن تقسيم العمل المانيفاكتوري بدوره يجعل من هذه الزيادة في عدد العمال المستخدمين ضرورة تكنيكية. فالحد الأدنى من العمال الذين يجب على الرأسمالي الفرد استخدامهم إنما يفرضه الآن تقسيم العمل الموروث. ومن جهة أخرى فإن مزايا التقسيم الإضافي للعمل مرهونة بزيادة جديدة في عدد العمال، وهذا لا يتحقق إلّا بمضاعفة زمر العمال. وبزيادة الجزء المتغير من رأس المال تنبغي زيادة جزئه الثابت أي توسيع شروط الإنتاج المشتركة، كالمباني والأفران وغير ذلك، علاوة على زيادة كمية المواد الأولية، التي تنمو بوتيرة أسرع من عدد العمال. وإن كتلة المواد الأولية التي يستهلكها عدد معين من العمال في فترة زمنية معينة تزداد بنسبة طردية مع نمو [381] القدرة الإنتاجية للعمل إثر تقسيمه. وهناك قانون مطابق ينبع من الطابع التكنيكي

للمانيفاكتورة ألا وهو تزايد الحد الأدنى من حجم رأس المال الذي يتوجب على كل رأسمالي مفرد أن يتوافر عليه، أو بتعبير آخر تزايد نطاق تحول وسائل العيش ووسائل الإنتاج الاجتماعية إلى رأسمال[62].

وفي المانيفاكتورة كما في التعاون البسيط، يكون جسم العمل الناشط شكلاً لوجود رأس المال. فآلية الإنتاج الاجتماعية المؤلفة من جمهرة عمال جزئيين فرديين، إنما تخص الرأسمالي. من هنا فإن القدرة الإنتاجية، الناشئة عن تجميع مختلف أنواع العمل، تبدو بمثابة قدرة إنتاجية لرأس المال. والمانيفاكتورة الحق لا تكتفي بإخضاع العامل المستقل من قبل إلى إمرة وضبط رأس المال، بل تنشئ علاوة على ذلك بنية مراتب هرمية وسط العمال أنفسهم. وفي حين أن التعاون البسيط يترك نمط عمل الأفراد على حاله دون مساس عموماً، فإن المانيفاكتورة تثوّره من القاع إلى القمة، وتقتلع قوة العمل الفردية من جذورها. إن المانيفاكتورة تحيل العامل إلى مسخ كسيح، فهي ترغمه على إنماء مهارة وحيدة بكبت عالم كامل من الميول والمواهب المنتجة، على غرار ما يقطّع أبناء دول لابلاتا أوصال الحيوان طمعاً بجلده أو شحمه. ولا يقتصر الأمر على توزيع أعمال جزئية متفرقة بين شتى الأفراد، بل يتعداه إلى تجزئة الفرد نفسه وتحويله إلى آلة أوتوماتيكية لأداء عمل جزئي معين[63]، وبذا تتحقق أسطورة مينينيوس أغريبا الغريبة[*]

---

(62) «لا يكفي أن يكون رأس المال» (كان ينبغي أن يقول: وسائل العيش ووسائل الإنتاج) «اللازم لتقسيم الحِرف متوافراً في المجتمع؛ فلا بد له أيضاً من أن يتركز في أيدي أرباب العمل بمقادير كبيرة بما فيه الكفاية بحيث تتيح لهم القيام بالإنتاج على نطاق واسع... وبمقدار ما يتشعب تقسيم العمل، فإن الاستخدام الدائم لعدد معين من العمال يتطلب إنفاقاً متزايداً من رأس المال في الأدوات والمواد الأولية، إلخ». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، المجلد الأول، ص 250 ـ 251). (Storch, *Cours d'Économie Politique)*، «إن تركز أدوات الإنتاج لا ينفصل عن تقسيم العمل مثلما لا ينفصل تركز سلطة الدولة عن تضارب المصالح الخاصة في ميدان السياسة». (كارل ماركس، [بؤس الفلسفة، باريس، 1847]، ص 134).

(63) يسمي دوغالد ستيوارت العمال المانيفاكتوريين بـ «آلات أوتوماتيكية حية تستخدم في أعمال جزئية». (دوغالد ستيوارت، المرجع المذكور، ص 318).

(*) [تقول الاسطورة إن النبيل الروماني مينينيوس أغريبا (ت 494 ق. م) اقنع عوام روما، بالعدول عن الثورة على الاشراف والاستسلام، بذكر أمثولة عن أعضاء من الجسم البشري تثور على المعدة فيهلك الجميع. شبّه مينينيوس المجتمع بجسم الإنسان، حيث يمثل العوام اليدين اللتين تغذيان المعدة، أي الاشراف. وإن فصل اليدين عن المعدة يسفر عن موت اليدين وهلاك الجسم. وأفاد مينينيوس أن رفض العوام تنفيذ واجباتهم يؤدي إلى هلاك دولة روما. ن. برلين].

[382] التي تصور الإنسان على أنه قطعة من جسده بالذات[64]. وبينما كان العامل في البدء يبيع قوة عمله لرأس المال بسبب افتقاره إلى الوسائل المادية لإنتاج سلعة، فإن قوة عمله الفردية ذاتها لم تعد صالحة للخدمة الآن إلّا إذا بيعت لرأس المال. وليس بمقدورها أن تنشط إلّا في سياق لا يتوافر له، إلّا بعد البيع، في ورشة الرأسمالي. وإذ يغدو العامل المانيفاكتوري عاجزاً بطبيعته عن فعل أي شيء بصورة مستقلة، فإنه لا يقوم بالنشاط الإنتاجي إلّا كملحق تابع لورشة الرأسمالي[65]. ومثلما كتب على جباه الشعب المختار أنه ملك الإله يهوه، فإن تقسيم العمل يدمغ العامل المانيفاكتوري بخاتم ملكية رأس المال.

إن خصال المعرفة والحصافة والإرادة التي يمارسها الفلاح أو الحِرفي المستقل، مهما ضؤلت، مثلما يمارس المتوحش فن الحرب كدهاء شخصي، تغدو خِصالاً تُستمدّ من الورشة برمتها. ويتسع نطاق القدرات الفكرية في جانب واحد لأنها تتلاشى تماماً في الكثير من الجوانب الأخرى. وما يفقده العمال الجزئيون يتركز في رأس المال بمواجهتهم[66]. وإن تقسيم العمل في المانيفاكتورة يضع القدرات الفكرية لعملية الإنتاج المادية في مواجهة العمال بوصفها ملكية غريبة وقوة تهيمن عليهم. وتبدأ عملية الانفصال هذه في التعاون البسيط حيث يمثل الرأسمالي وحدة وإرادة جسد العمل الاجتماعي إزاء العامل المفرد. ثم تتطور في المانيفاكتوره التي تشوّه العامل وتحيله كسرة من حطام إنسان. وتختتم في الصناعة الكبرى التي تفصل العلم عن العمل، كقدرة إنتاج مستقلة، وتضعه في خدمة رأس المال[67].

---

(64) في الشعب المرجانية يمثل كل فرد فعلاً معدة للجماعة كلها. ولكنه يغذي الجماعة ولا يسرق قوتها كما فعل أشراف روما مع العوام.

(65) «إن العامل الذي يتقن حِرفة كاملة يمكن أن يعمل ويكسب عيشه أينما كان؛ أما الثاني» (العامل المانيفاكتوري) «فعلى العكس، ليس سوى ملحق، لا يملك، بمعزل عن رفاقه، القدرة على العمل ولا الاستقلالية الضرورية لذلك، ويجد نفسه مرغماً على قبول أي قانون يحلو للمرء أن يفرضه عليه». (شتورخ، [دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة بطرسبورغ،] 1815، المجلد الأول، ص204).
(Storch, [*Cours d'Économie Politique*, Éd. Pétersbourg], 1815, T. I, p. 204).

(66) «كسب الواحد ما خسره الآخر». (آ. فيرغسون، A. Ferguson، المرجع المذكور، ص 281).

(67) «ثمة هوة عميقة تفصل رجل العلم عن العامل المنتج، وبدل أن يكون العلم بمثابة الوصيفة بين يدي العامل لزيادة قدراته المنتجة، نراه يقف في مواجهة العمال في كل مكان تقريباً... وتتحول المعرفة إلى أداة قادرة على الانفصال عن العمل والوقوف ضده». و. تومبسون، بحث في

وفي المانيفاكتورة نجد أن ثراء القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعامل الكلي، وبالتالي [383] لرأس المال، مرهون بإفقار القدرة الإنتاجية الفردية للعامل.

«الجهل أمّ الصناعة كما هو أمّ الخرافة. إن التأمل والخيال عرضة للخطأ؛ ولكن عادة تحريك اليد أو القدم ليست مرهونة بهذا ولا بذاك. لذا تزدهر المانيفاكتورات على أفضل صورة حيثما يكون العقل غائباً، وحيثما تكون الورشة آلة بأجزاء من بشر»(68).

وبالفعل كانت بعض المانيفاكتورات في أواسط القرن الثامن عشر تفضّل استخدام أشباه البلهاء لتنفيذ بعض العمليات البسيطة التي تشكل سراً من أسرار الصناعة(69).

يقول آدم سميث: «إن مدارك الشطر الأعظم من البشر تتحدد، لا محالة، بفعل ما يزاولون من مهن اعتيادية. والإنسان الذي يقضي كل حياته في أداء أعمال بسيطة وقليلة.. لا ينعم بأي فرصة لاستخدام مداركه... وهو يغدو، على العموم، على أقصى درجة من الغباوة والجهل يمكن أن يبلغها أي كائن بشري».

وبعد أن يصف آدم سميث غباوة العامل الجزئي يواصل قوله:

«إن رتابة حياته الساكنة تفسد بالطبع شجاعة عقله... بل تفسد حتى نشاط جسده وتجعله عاجزاً عن ممارسة نشاطه بحيوية ودأب في أي مهنة عدا ما تربى عليه... وهكذا تبدو براعته في حرفته الخاصة قد نمت على حساب مزاياه الفكرية والاجتماعية والقتالية. ولكن هذا هو الحال الذي يتمرغ فيه فقراء الشغيلة (the labouring poor) في كل مجتمع متقدم متمدن، أي السواد الأعظم من الشعب»(70).

= مبادئ توزيع الثروة، لندن، 1824، ص274. (W. Thompson, *An inquiry into the principles of the distribution of wealth*, London, 1824, p. 274).

(68) فيرغسون، المرجع المذكور، ص 280.

(69) ج. د. تاكيت، تاريخ وضع السكان العاملين في الماضي والحاضر، لندن، 1846، المجلد الأول، ص 148.

(J. D. Tuckett, *A History of the Past and Present State of the Labouring Population*, London, 1846, V. I, p. 148).

(70) سميث، ثروة الأمم (A. Smith, *Wealth of Nations*, b. V, Ch. 1, art. II) كان آ. سميث بوصفه تلميذاً لفيرغسون، الذي أظهر العواقب الضارة لتقسيم العمل، يتميز بوضوح كامل في هذا الصدد. ففي مقدمة كتابه يمجد تقسيم العمل بخبرة المختص (ex professo)، لكنه يشير بصورة عابرة إلى أنه مصدر لانعدام المساواة الاجتماعية ولا يورد آراء فيرغسون إلّا في الكتاب الخامس

[384] وابتغاء الحيلولة دون انحطاط الكتلة الأعظم من الشعب بالكامل بفعل تقسيم العمل، يوصي آ. سميث أن تتولى الدولة تعليم الشعب، ولكن بجرعات علاج حذرة. أما غارنييه، الذي ترجم أعمال سميث إلى الفرنسية وعلق عليها، والذي ارتقى بصورة طبيعية إلى عضو في مجلس الشيوخ في ظل الإمبراطورية الفرنسية الأولى، فإنه يعارض رأي سميث بإصرار. وبرأيه أن تعليم الشعب يقوض أول قوانين تقسيم العمل؛ ومعه «يتقوض كامل نظامنا الاجتماعي».

ويقول غارنييه: «إن انفصال العمل الجسدي عن العمل الفكري[71]، شأن كل تقسيم للعمل، يزداد رسوخاً وعمقاً بمقدار ما يزداد المجتمع ثراء» (وهو يستخدم تعبير المجتمع للدلالة على رأس المال والملكية العقارية ودولتهما). «وإن تقسيم العمل هذا، كأي تقسيم آخر، هو نتيجة للتقدم في الماضي وسببٌ للتقدم في المستقبل... فهل يتوجب على الحكومة إذن أن تعارض تقسيم العمل هذا وتكبح سيره الطبيعي؟ وهل يتوجب عليها أن تنفق قسماً من مداخيل الدولة في مسعى لخلط ومزج هذين الصنفين من العمل اللذين ينزعان إلى الانقسام والانفصال؟»[72].

إن وقوع قدر من تشوه العقل والجسد لا مفر منه حتى في ظل تقسيم العمل في المجتمع ككل. ولكن بما أن مرحلة المانيفاكتورة تمضي بهذا الفصل الاجتماعي بين مختلف فروع العمل إلى مديات أبعد، وبما أن تقسيم العمل الخاص بها يقلع حياة الفرد من جذورها، فإن مرحلة المانيفاكتورة هي وحدها التي تقدم للمرة الأولى المادة والحافز لعلم الأمراض الصناعية[73].

= المكرس لموارد الدولة. ولقد شرحت في كتابي «بؤس الفلسفة» باسهاب الصلة التاريخية بين فيرغسون وآ. سميث وليمونتي وساي في نقدهم لتقسيم العمل؛ وهناك أيضاً أشرت للمرة الأولى إلى التقسيم المانيفاكتوري للعمل بوصفه شكلاً خاصاً لنمط الإنتاج الرأسمالي. (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، باريس، 1847، ص 122 وما بعدها).

(71) سبق لفيرغسون أن قال في مؤلفه: تاريخ المجتمع المدني (*History of Civil Society*, Edinburgh, 1767, p. 281). «إن التفكير نفسه، في عصر الانفصال هذا، يغدو مهنة».

(72) ج. غارنييه G. Garnier، المجلد 5، من ترجمته [لسميث]، ص 4 ـ 5.

(73) نشر راماتسيني، بروفيسور الطب التطبيقي في بادوا، في عام 1700 مؤلفه: «الموت الاصطناعي» (De morbis artificum) الذي ترجم من ثم في عام 1777 إلى اللغة الفرنسية وطبع من جديد عام 1841 في موسوعة العلوم الطبية، الجزء السابع، المؤلفون الكلاسيكيون.

(*Encyclopédie des Sciences Médicales*, 7ème Division, Auteurs Classiques).

[385] «إن تقطيع أوصال إنسان يُعدّ إعداماً إذا استحق الحكم، واغتيالاً إن لم يكن يستحقه... وتقطيع العمل اغتيال لشعب»(74).

إن التعاون المرتكز على تقسيم العمل، أو المانيفاكتورة، ينشأ، بادىء الأمر في تكوين عفوي. ولكن ما إن يبلغ قدراً من الرسوخ والاتساع حتى يكتسب شكلاً واعياً ومنهجياً ومنتظماً لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويبين تاريخ المانيفاكتورة الحق كيف أن تقسيم العمل الخاص بها يكتسب، في البداية، الأشكال المناسبة بصورة تجريبية بحتة، أو إن جاز القول من وراء ظهر الفاعلين، ويسعى بعد ذلك، على غرار نقابات الأصناف الحِرفية، لأن يوطد الشكل الذي تم إيجاده مرة في تقاليد ثابتة، تستمر في بعض الحالات قروناً. ولن يطرأ أي تغير في هذا الشكل ـ باستثناء التغيرات الثانوية تماماً ـ إلّا بفعل ثورة في أدوات العمل. والمانيفاكتورة الحديثة ـ لا أقصد الصناعة الكبرى القائمة على الآلات ـ أما أن تجد أعضاء الشاعر المبعثرة (disjecta membra poetae) جاهزة بانتظار أن تُلَم، كما هو الحال في مانيفاكتورة الألبسة في المدن الكبرى، أو أن مبدأ التقسيم حاضر في

= ومن البديهي أن مرحلة الصناعة الكبيرة زادت كثيراً لائحة أمراض العمال المهنية التي وضعها. أنظر مثلاً: أ. ل. فونتيريه، الصحة الجسدية والأخلاقية للعامل في المدن الكبرى عموماً وفي ليون خصوصاً (*Hygiène phisique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général, et dans la ville de Lyon en particulier*, Par le Dr. A. L. Fonteret, Paris, 1858).

وأيضاً: [ر. هـ. روهاتش]، الأمراض الملازمة لشتى الفئات والأعمار والأجناس. ([R.H. Rohatzsch], *Die Krankheiten, welche verschiedenen Ständen, Altern und Geschlechtern eigenthümlich sind*, 6 Bände, Ulm, 1840).

وفي عام 1854 عينت جمعية الفنون(*) لجنة لدراسة الأمراض الصناعية. ويمكن العثور على جدول الوثائق، التي جمعتها هذه اللجنة، في لائحة متحف تويكنهام الاقتصادي. وتقدم تقارير الصحة العامة *Reports on Public Health* مادة هامة جداً. أنظر كذلك: إدوارد رايش، طبيب، حول انحطاط الإنسان (Eduard Reich, *M.D. Ueber die Entartung des Menschen*. Erlangen, 1868).

(*) جمعية الفنون (Society of Arts)، جمعية تنويرية خيرية تأسست عام 1754 في لندن، بهدف تشجيع الصناعة والتجارة، سعت إلى لعب دور الوسيط بين العمال ورجال الأعمال. [ن. برلين].

(74) "To subdivide a man is to execute him, if he deserves the sentence, to assassinate him if not... the subdivision of labour is the assassination of a people."

د. أوركهارت، كلمات مألوفة، لندن، 1855. (D. Urquhart, *Familiar Words*, London, 1855, p. 119). وكانت لدى هيغل آراء مارقة حول تقسيم العمل. فهو يقول في مؤلفه فلسفة الحق، [الفقرة 187]: «نقصد بالإنسان المتعلم، بداهة، ذلك الشخص الذي يستطيع أن يفعل كل ما يفعله الآخرون».

متناول اليد ولا يتطلب ببساطة أكثر من إسناد بعض أعمال الإنتاج الحِرفي (كما في تجليد الكتب مثلاً) إلى عمال خاصين. وفي مثل هذه الحالات يكفي أسبوع من التجربة لاكتشاف التناسب اللازم بين عدد الأيدي الضرورية للقيام بكل وظيفة[75].

[386] وبفضل تحليل النشاط الحِرفي، وتخصص أدوات العمل، وخلق العمال الجزئيين، وحشد وتركيب هؤلاء في آلية كلّية واحدة، يتمكن تقسيم العمل المانيفاكتوري من خلق التمفصل النوعي والتناسب الكمي لعمليات الإنتاج الاجتماعية، أي خلق تنظيم معين للعمل الاجتماعي وبالتالي إنماء قدرة إنتاجية عمل اجتماعية جديدة في آن واحد. وإن تقسيم العمل بوصفه شكلاً رأسمالياً متميزاً لعملية الإنتاج الاجتماعية ـ علماً أن الأسس التي يجدها متاحة ويرتكز عليها لا تتيح له التطور إلّا بالشكل الرأسمالي ـ ما هو إلّا طريقة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي أو زيادة النمو الذاتي لقيمة رأس المال على حساب العامل، زيادة ما يسمى عادة بالثروة الاجتماعية أو «ثروة الأمم» (Wealth of Nations) وما إلى ذلك. ولا يقتصر هذا التقسيم على تنمية قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية لصالح الرأسمالي لا العامل، بل إنه ينمّيها بتشويه العامل الفرد. إنه يُنتِج شروطاً جديدة تبسط هيمنة رأس المال على العمل. وإذا تبدّى ذلك، من جهة، بوصفه تقدماً تاريخياً ولحظة ضرورية في عملية التكوين الاقتصادي للمجتمع، فإنه يتبدى من جهة أخرى كوسيلة لاستغلال أكثر رقيّاً، وأكثر مدنية.

إن الاقتصاد السياسي، الذي برز كعلم مستقل في مرحلة المانيفاكتورة بادىء الأمر، يعاين تقسيم العمل الاجتماعي عموماً من زاوية التقسيم المانيفاكتوري للعمل[76] بوصفه وسيلة لإنتاج المزيد من السلع باستخدام الكمية نفسها من العمل، وبالتالي لجعل السلع أرخص وللتعجيل في تراكم رأس المال. وعلى النقيض التام من هذا التركيز على الجانب الكمي والقيمة التبادلية، يُعنى كتّاب العصور الكلاسيكية القديمة عناية تامة بالجانب

---

(75) إن الاعتقاد الساذج. بالإبداع العبقري الذي يبديه الرأسمالي، الفرد قبْلياً (a priori) في مجال تقسيم العمل، لم يعد قائماً اليوم إلّا وسط الأساتذة الألمان من أمثال السيد روشر الذي يخلع على الرأسمالي «شتى الأجور» مكافأة له على تقسيم العمل الذي انبثق جاهزاً من رأسه على غرار الإلّه جوبيتر. إن سعة تطبيق تقسيم العمل مرهونة أصلاً بضخامة حافظة النقود لا بحجم العبقرية.

(76) إن الكتّاب الأسبق زمناً، مثل بيتي أو المؤلف الغفل لكتاب مزايا تجارة الهند الشرقية *Advantages of the East-India Trade* والخ، يشددون أكثر من آدم سميث على الطابع الرأسمالي لتقسيم العمل في المانيفاكتورة.

النوعي والقيمة الاستعمالية(77). وفي أعقاب الفصل بين فروع الإنتاج الاجتماعي ازداد [387] صنع السلع اتقاناً، وأخذت ميول ومواهب البشر على تباينها في انتقاء ميدان النشاط الأكثر مواءمة(78). وما كان بالوسع إحراز شيء هام لولا شيء من التقييد(79) وبذلك

---

(77) ثمة قلة من كتّاب القرن الثامن عشر مثل بيكاريا وجيمس هاريس تشكل الاستثناء عن الكتّاب الحديثين، حيث تكرر رأي القدماء في مسألة تقسيم العمل حرفياً على وجه التقريب. ويقول بيكاريا: «يعرف كل امرىء بالتجربة أن استخدام اليدين والذكاء على الدوام في العمل نفسه والمنتوجات نفسها، يجعل إنتاجها أيسر، وبوفرة أغزر، وبنوعية أفضل، مما لو عمد كل فرد إلى صنع الأشياء التي يحتاجها بنفسه... وعلى هذا النحو ينقسم البشر إلى طبقات ومراتب بما يجلب النفع الخاص لهم والنفع للجماعة». (سيزار بيكاريا، عناصر الاقتصاد العام، القسم الحديث، طبعة كوستودي، الجزء الحادي عشر، ص 28).

(Cesare Beccaria, *Elementi di Economia Publica,* Ed., Custodi, Parte Moderna, T. XI, p. 28).

أما جيمس هاريس، الذي أصبح الكونت مالمزبري، والشهير بكتابة «يوميات» (Diaries) عن فترة اقامته سفيراً في بطرسبرغ، فيقول هو أيضاً في حواشي كتابه: حوار حول السعادة(*)، لندن، 1741 (*Dialogue concerning happiness,* london, 1741). الذي أعيد نشره فيما بعد في ثلاث أطروحات، إلخ، الطبعة الثالثة، لندن، 1772، [ص192]. (Three *Treatises etc.*, 3rd Ed, London, 1772, [p.192]). «إن سائر الحجج للبرهنة على أن المجتمع شيء طبيعي» بفعل «تقسيم الأشغال»، «... مستقاة من الكتاب الثاني، جمهورية أفلاطون».

(*) هذه زلة قلم من ماركس فمؤلف كتاب «حوار حول السعادة» ليس الدبلوماسي جيمس هاريس، الذي كتب «يوميات ومراسلات» بل والده الفيلسوف جيمس هاريس (1709 ـ 1780)، والمقتبس مأخوذ عن كتاب هذا الأخير، المعنون ثلاث أطروحات، إلخ، ص 292. [ن. برلين].

(78) هكذا نقرأ في «الأوديسة» النشيد 14، البيت 228: «كل امرىء يجد مسرته في مزاولة عمل مختلف»، أما سكتوس أمبريكوس فينقل عن أرخيلوخوس قوله: «يختلف الرجال في الأشياء التي تشيع المسرة في قلوبهم»(*).

[(*) يقتبس ماركس هذه القولة من أرخيلوخرس نقلاً عن كتاب سيكستوس أمبريكوس الموسوم: خصام علماء الرياضيات (*Adversus mathematicos,* Buch 11, Para 44). ن. برلين]

(79) «πολλ ηπιστατο εργα, χαχως δ ηπιστχτο παντα» «يزاول الكثير من الأعمال، دون أن يتقن شيئاً». كان الأثيني بوصفه منتجاً للسلع يشعر بتفوقه على الإمبرطي لأن هذا الأخير كان يتوافر على كثرة من المحاربين ولا شيء من النقود، مما جعل توكيديدس يقول على لسان بيركليس في الخطاب الذي يدعو فيه أهل أثينا إلى الحرب البيلوبونيزية «إن الذين يزاولون العمل لكفايتهم الذاتية مستعدون لتقديم أجسادهم قبل نقودهم في

يتحسن المنتوج والمُنتَج بفضل تقسيم العمل. وحين يشير كتّاب العصور الكلاسيكية القديمة أحياناً إلى نمو كتلة المنتوجات فإنهم يفعلون ذلك بالحديث عن وفرة القيم الاستعمالية لا غير. ولا نجد سطراً واحداً لذكر القيمة التبادلية أو رخص السلع. وتطغى وجهة نظر القيمة الاستعمالية عند أفلاطون(80) الذي يرى في تقسيم العمل الأساس [388] لانقسام المجتمع إلى مراتب طبقية، وعند زينوفون(81) الذي يقترب أكثر من غيره من مبدأ

= الحرب»، توكيديدس، الكتاب الأول، الفصل 141. ومع ذلك ففي مجال الإنتاج المادي بقي مثلهم الأعلى هو **الاكتفاء الذاتي αυταρχεια** المتميز عن تقسيم العمل: «**فمن الأول يأتي الرخاء ومن الثاني الاستقلالية**». ولا بد من الإشارة في هذا الصدد أنه حتى في عهد خلع الطغاة الثلاثين(*) كان عدد الأثينيين المحرومين من ملكية الأرض أقل من 5000 شخص.

[(*) في العام 404 ق.م، في نهاية الحرب البيلوبونيزية. ن. برلين].

(80) عند أفلاطون ينبع تقسيم العمل داخل الجماعة من تعدد حاجات الأفراد وأحادية قدراتهم. وتقوم فكرته الأساسية في وجوب أن يتكيف العامل مع العمل وليس العمل مع العامل، ـ وهو أمر لا مفر منه إذا مارس العامل فنوناً عديدة في آن معاً، مما يجعل هذا الفن أو ذاك ثانوياً. «ذلك لأن العمل لن ينتظر وقت فراغ من سيعمله، بل ينبغي أن يكرّس العامل نفسه للعمل بجد وليس كشيء ثانوي ـ هذا ضروري ـ وعليه سيجري إنتاج أشياء أكثر على نحو أيسر وأفضل إذا كان الشخص يكرس نفسه بما يتفق مع ميوله لصنع شيء واحد في الوقت المناسب ومن دون الانشغال بأعمال أخرى». [أفلاطون]، الجمهورية (*De Republica*, II, 2nd ed. Baiter, Orelli etc.)

ونجد أفكاراً مشابهة عند توكيديدس أيضاً، الكتاب الأول، الفصل 142: «إن الملاحة البحرية هي فن مثل أي فن آخر ولا تمكن مزاولتها كيفما اتفق كمهنة عابرة؛ وبالأحرى فإن المهن العابرة الأخرى لا يمكن أن تمارس إلى جانبها». ويقول أفلاطون: إذا كان العمل سينتظر العامل فإن لحظة الإنتاج الصحيحة غالباً ما تضيع ويفسد المنتوج **Ερyου χαιρον διολλυται** . ويتردد صدى هذه الفكرة الأفلاطونية أيضاً في احتجاج أصحاب معامل قصر الأقمشة الإنكليز ضد تلك الفقرة من قانون المصانع التي تحدد ساعة ثابتة لوجبة غداء سائر العمال. وهم يقولون إنه لا يمكن تكييف العمليات تبعاً للعمال. «ففي مختلف عمليات السفع والشطف والقصر والكي والصقل والصباغة يستحيل التوقف في لحظة معينة مسبقاً بدون المجازفة بالتلف... وإن فرض ساعة غداء إلزامية واحدة لسائر العمال يعني تعريض منتوجات ثمينة للتلف بسبب عدم اكتمال العمليات». تُرى أين ستعشعش الأفلاطونية بعدا. (Le platonisme où va-t-il se nicher!.)

(81) يقول زينوفون إن تناول الطعام على مائدة ملك الفرس ليس شرفاً عظيماً وحسب بل لذة كبرى، لأن هذا الطعام ألذ من سواه. «ولا عجب من ذلك، فمثلما أن سائر الفنون الأخرى متقنة اتقاناً كبيراً في المدن الكبرى، كذلك فإن الأطعمة الملكية تعد إعداداً لا مثيل له من حيث جودته. أما

تقسيم العمل داخل الورشة، بحكم ما يتميز به من غريزة بورجوازية. إن تقسيم العمل في «جمهورية أفلاطون» بوصفه المبدأ الأساسي لبنية الدولة، ليس إلّا نسخة أثينية مثالية عن نظام الطبقات المغلقة المصري؛ فمصر بالنسبة للمؤلفين الآخرين المعاصرين لأفلاطون، ومنهم إيزوقراط مثلاً(82)، كانت نموذج البلد الصناعي، وقد احتفظت بأهميتها هذه حتى في نظر الإغريق من عصر الإمبراطورية الرومانية(83).

[389] في مرحلة المانيفاكتورة الحق، أي في المرحلة التي تعتبر المانيفاكتورة فيها الشكل السائد لنمط الإنتاج الرأسمالي، يواجه التحقق الكامل للميول الملازمة للمانيفاكتورة عوائق شتى. فعلى الرغم من أن المانيفاكتورة تضع العمال في مراتب هرمية، وتشطرهم شطراً بسيطاً إلى ماهرين وغير ماهرين، إلّا أن عدد هؤلاء الأخيرين يبقى محدوداً جداً

= في المدن الصغيرة فيقوم شخص واحد بالذات بصنع الأسّرة والأبواب والمحاريث والمناضد؛ وعلاوة على ذلك يبني المنازل أحياناً، ويفرح تماماً إن وجد ما يكفي من الزبائن لإقامة أوده. ومن المستحيل إطلاقاً على أي شخص يؤدي كل هذه الأعمال الكثيرة أن يُحسن صنعها. أما في المدن الكبيرة، حيث يجد كل صانع الكثير من الشراة، فيكفي إتقان حِرفة وحيدة لإقامة أود من يزاولها. بل لا حاجة بالمرء لمعرفة كاملة، فثمة من يصنع الأحذية للرجال، وآخر الأحذية للنساء، وهنا أو هناك يقوم هذا بالخياطة، وآخر بتفصيل الجلد، أو أن هذا يفصّل الثوب وذاك يخيط القطع معاً. يترتب على ذلك أن من ينفذ أبسط الأعمال إنما يتقنها خيراً من سواه. والشيء ذاته ينطبق على فن الطهي». زينوفون، سيروبيديا(*) (Xenophon, *Cyropaedia* I. VIII, Cap. 2)
[(*) كتاب تاريخي وضعه زينوفون عن الشرق إثر زيارة لبلاد ما بين النهرين في 401-399 قبل الميلاد. ن.ع]. إن أنظار زينوفون تنصب على نوعية القيمة الاستعمالية، رغم أنه يدرك أن مستوى تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق.

(82) «إنه» (بوزيريس) «قسّم الجميع إلى طبقات مغلقة خاصة... وأمر بأن يمارس الأفراد أنفسهم مهنة واحدة على الدوام، ذلك لأنه يعرف أن من يغيرون مهنهم كثيراً لن يتقنوا شيئاً؛ أما الذين يلتزمون دوماً مهنة واحدة فإنهم يبرعون بها حد الكمال. وبالفعل نجد أن المصريين تفوقوا على منافسيهم في مجال الفنون والحِرف بأكثر من تفوق المعلم على الصانع المتمرن، وأن المبتكرات لحماية السلطة الملكية ودستور الدولة بلغت عندهم درجة من الكمال بحيث أن الفلاسفة الشهيرين الذين تطرقوا إلى هذه المسألة أغدقوا الثناء على دستور الدولة المصري أكثر من سواه». إيزوقراط، بوزيريس (Isocratis, *Busiris*, cap. 8).

(83) أنظر: ديودورس الصقلي، [المكتبة التاريخية، المجلد الأول، 1831، الفصل 74].
(Diodor[us] Sic[ulus], [*Historische Bibliothek*, ch 74 B.I, 1831]).

نظراً لتعاظم أهمية الماهرين. ورغم أن المانيفاكتورة تكيّف العمليات المنفردة تبعاً لتباين درجة نضج وقوة ونمو أعضاء العمل الحية، وتنزع بالتالي إلى الاستغلال المنتج للأناث والأطفال، إلّا أن هذا الميل يُمنى عموماً بالإخفاق بفعل عادات واعتراضات العمال الذكور. ورغم أن تفكك الأعمال الحِرفية يخفض كلفة تدريب العمل، وبالتالي قيمته، إلّا أن فترة التمرن الطويلة تبقى ضرورية بالنسبة لبعض الأعمال الشاقة، وحين يغدو التمرن زائداً عن اللزوم فإن العمال يتمسكون به بقوة. ونرى في إنكلترا مثلاً أن قوانين التمرن (Laws of apprenticeship)، البالغة سبع سنوات ظلت سارية حتى نهاية مرحلة المانيفاكتورة، ولم تتهاوى إلّا بعد ظهور الصناعة الكبرى. وبما أن المهارة الحِرفية هي أساس المانيفاكتورة، وبما أن الآلية الكلية العاملة فيها مجردة من أي إطار موضوعي مستقل عن العمال أنفسهم، فإن رأس المال يضطر على الدوام إلى مواجهة تمرد العمال.

> ويقول صاحبنا أور: «تبلغ الطبيعة البشرية من الضعف مبلغاً بحيث كلما ازدادت براعة العامل، غدا قوي الشكيمة عنيد المراس، لا يصلح لأن يؤلف جزءاً منسجماً من منظومة آلية... بل ينزل بهذه المنظومة أفدح الضرر»(84).

[390] ولهذا تحفل مرحلة المانيفاكتورة كلها بالشكوى من افتقار العمال إلى الانضباط(85). وحتى لو لم نتوافر على شهادات كتّاب ذاك الزمان، فإن الواقعتين البسيطتين التاليتين تنطقان بما يعادل مجلدات: أولاً، ابتداءً من القرن السادس عشر وحتى عهد الصناعة الكبرى فشل رأس المال في مسعاه للسيطرة على كامل وقت العمل المتاح للعامل المانيفاكتوري؛ وثانياً، إن المانيفاكتورات نفسها كانت قصيرة الأجل، تغادر أرضاً بهجرة العمال منها، لتظهر في أخرى بنزوح العمال إليها. «يجب فرض النظام بهذه الطريقة أو تلك»، ذلك ما دعا إليه في العام 1770 مؤلف كتاب: بحث في الصناعة والتجارة *Essay on trade and commerce* الذي استشهدنا به مراراً. وبعد ستة وستين عاماً يردد الدكتور أندرو أور قائلاً إن «النظام» غائب عن المانيفاكتورة القائمة على أساس «العقيدة المدرسية(*) لتقسيم العمل» و«إن آركرايت خلق النظام».

---

(84) أور، [فلسفة المانيفاكتورات،] ص 20. (Ure, [*Philosophy of Manufactures*], p. 20).

(85) يصح هذا القول على إنكلترا بدرجة أكبر من فرنسا، وعلى فرنسا بدرجة أكبر من هولندا.

(*) حرفياً: سكولائية، وهي مدرسة فلسفية ـ لاهوتية من القرون الوسطى المسيحية. ويمكن اعتبار الكلمة مرادفة لـ النصية الجامدة. [ن. ع].

بموازاة ذلك لم تكن المانيفاكتورة بقادرة على أن تغطي الإنتاج الاجتماعي بكامل مداه، ولا أن تغيره من أعماقه. وقد نهضت كصرح اقتصادي على قاعدة عريضة من الحِرف في المدينة ومن الصناعة المنزلية في الريف. ولكن عند درجة معينة من التطور دخلت قاعدتها التكنيكية الضيقة في تناقض مع حاجات الإنتاج التي خلقتها هي نفسها.

لعل أكمل ما ابدعته المانيفاكتورة هو ورشة إنتاج أدوات العمل بالذات، وبخاصة الأجهزة الآلية المعقدة التي كانت تستخدم في ذلك الوقت.

> يقول أور: «كانت ورشة الآلات بمثابة لوحة تعرض تقسيم العمل بدرجات متعددة. وكان لكل من المثقب والإزميل والمخرطة عامل خاص يحتل موقعه في التراتب حسب درجة المهارة»(*).

وإن هذه الورشة، وهي منتوج تقسيم العمل في المانيفاكتورة، أنتجت بدورها الآلات. وإن هذه الآلات هي التي تنقض النشاط الحِرفي بوصفه المبدأ الناظم للإنتاج الاجتماعي. وبهذا يزول الأساس التكنيكي لتقييد العامل مدى الحياة بوظيفة جزئية معينة، من جهة. وتتداعى، من جهة أخرى، القيود التي كان هذا المبدأ يضعها في وجه سيطرة رأس المال.

(*) أور، المرجع نفسه، ص21. [ن. برلين].

[391]

الفصل الثالث عشر

الآلات والصناعة الكبرى

1) تطور الآلات

يقول جون ستيوارت ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي:

«من المشكوك فيه أن تكون سائر الاختراعات الآلية التي ابتدعت حتى الآن قد خففت من عناء الكدّ اليومي لأي كائن بشري»(86).

ولكن الاستخدام الرأسمالي للآلات لا يتوخى مثل هذه الغاية أصلاً. فالقصد من الآلة، شأن سائر الوسائل الأخرى لزيادة قدرة إنتاجية العمل، أن تجعل السلع أرخص وأن تقلّص ذلك الجزء من يوم العمل الذي يستخدمه العامل لنفسه تحديداً، فتمدد بذلك الجزء الآخر من يوم العمل الذي يعطيه إلى الرأسمالي بالمجان. فالآلة وسيلة لإنتاج فائض القيمة.

في المانيفاكتورة، ينطلق الانقلاب في نمط الإنتاج من قوة العمل، أما في الصناعة الكبرى فينطلق من وسيلة العمل. ولا بد، بادىء ذي بدء، من أن نبحث سبل تحول وسيلة العمل من أداة إلى آلة، أو بمَ تتميز الآلة عن الأداة الحِرفية. وبالطبع فنحن نُعنى،

---

(86) «It is questionable, if all the mechanical inventions yet made have lightened the day's toil of any human being.»، كان من الأجدر بميل أن يقول: «أي كائن بشري لا يقتات على كدّ الآخرين» (of any human being not fed by other people's labour)، ذلك لأنها زادت عدد الوجهاء المتبطرين زيادة كبرى.

هنا، بالسمات العامة والبارزة، ذلك أن عصور التاريخ الاجتماعي، شأن عصور التاريخ الجيولوجي، لا تنفصل عن بعضها بحدود صارمة مجردة.

يقول علماء الرياضيات والميكانيك ـ وهذا ما يكرره بعض الاقتصاديين الإنكليز هنا أو [392] هناك ـ إن الأداة هي آلة بسيطة، وإن الآلة أداة معقدة. ولا يرون أيما فارق جوهري بين الاثنتين، بل يطلقون اسم الآلة على أبسط العُدَد كالعتلة والسطح المائل واللولب والإسفين، إلخ[87]. الواقع أن أي آلة إنما تتألف من مثل هذه العتلات البسيطة مهما كان لبوسها أو تركيبها، لكن هذا التعريف عديم النفع من الوجهة الاقتصادية لأنه يفتقر إلى البعد التاريخي. ومن جهة أخرى، ثمة من يسعى إلى التفريق بين الأداة والآلة في واقع أن البشر هم القوة المحركة للأداة، وأن قوى الطبيعة المختلفة عن البشر هي المحركة للآلات، كالحيوان والمياه والرياح، إلخ[88]. في هذه الحالة فإن المحراث الذي تجره الثيران، والذي ينتمي إلى أشد عصور الإنتاج تبايناً، يُعدّ آلة، في حين أن نول كلاوسن الدوّار (Circular loom)، الذي يديره عامل واحد يدوياً، ويصنع 96 ألف عروة في الدقيقة، سيُعدّ مجرد أداة. وهكذا فإن هذا النول نفسه يكون مجرد أداة إذا أُدير باليد وآلة إذا حُرِّك بالبخار. وبما أن استخدام قوة الحيوان هي واحدة من أقدم اختراعات البشر فإن الإنتاج الآلي يبدو سابقاً للإنتاج الحِرفي. وحين أعلن جون ويات في عام 1735 عن آلة الغزل التي اخترعها، مدشناً بذلك الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، فإنه لم ينبس ببنت شفة عن أن الحمار، لا الإنسان، هو القوة المحركة لهذه الآلة، وبالفعل وقع هذا الدور على الحمار. ومما جاء في برنامج جون ويات أن الآلة هي «للغزل بدون أصابع»[89]. ـ

---

(87) أنظر على سبيل المثال: هاتن، منهاج الرياضيات. (Hutton, *Course of Mathematics*)

(88) «من وجهة النظر هذه يمكن أيضاً رسم خط دقيق يفصل بين الأداة والآلة: فالمجرفة والمطرقة والإزميل، إلخ، وتراكيب العتلات واللوالب التي يعتبر الإنسان القوة المحركة لها مهما كانت درجة تعقيدها... تندرج جميعاً تحت مفهوم الأداة؛ أما المحراث الذي يجره الحيوان، وطواحين الهواء وغيرها فينبغي إدراجها في عداد الآلات». (فيلهلم شولتس، حركة الإنتاج، زيوريخ، 1843، ص 38). (Wilhelm Schultz, *Die Bewegung der Produktion*, Zürich, 1843, S. 38).
إن هذا الكتاب جدير بالثناء من نواحٍ عدة.

(89) جرى استخدام آلات الغزل قبله أيضاً، وإن كانت أبعد ما تكون عن الكمال، ولعلها بدأت على الأرجح في إيطاليا. وإن أي تاريخ نقدي للتكنولوجيا يمكن أن يبين على العموم كيف أن أي

إن أي آلة متطورة تتألف من ثلاثة أقسام مختلفة بشكل جوهري: الآلة ـ المحرك، [393] وآلية نقل الحركة، وأخيراً الآلة ـ الأداة أو آلة تنفيذ العمل. وتعمل الآلة ـ المحرك كقوة دافعة للمنظومة الآلية كلها. وهي إما أن تولّد قوة الدفع ذاتياً، مثل المحرك البخاري، والمحرك الحراري، والمحرك الكهرومغناطيسي وإلخ، أو أن تتلقى الدفع من قوة جاهزة في الطبيعة، خارجاً عنها، مثلما يتحرك الدولاب المائي بدفع المياه الساقطة، وتتحرك أجنحة الطاحونة بدفع الريح وهلمجرا. أما آلية نقل الحركة فتتألف من دواليب الموازنة، وأعمدة التدوير والمسننات، والبكرات، والسيور والحبال، والأحزمة، والتروس، ومختلف أجهزة التعشيق، لتنظيم الحركة وتغيير شكلها عند اللزوم، كأن تحوّل الحركة الشاقولية إلى حركة دائرية، وتوزعها وتنقلها إلى آلات تنفيذ العمل. وهذان القسمان من الآلية لا يوجدان إلّا لنقل الحركة إلى الآلة ـ الأداة، مما يتيح لها أن تمسك موضوع العمل وتغيره بالشكل المناسب. والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر إنما انطلقت من هذا الجزء بالذات، من الآلة ـ الأداة. وما تزال تخدم حتى يومنا هذا بمثابة نقطة الانطلاق في تحول الشغل الحِرفي أو المانيفاكتوري إلى صناعة آلية.

إذا نظرنا عن كثب إلى الآلة ـ الأداة، أو إلى آلة تنفيذ العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، لرأينا فيها عموماً، نفس المعدات والأدوات القديمة التي يستخدمها الحِرفي والعامل

= اختراع، مهما يكن شأنه، من اختراعات القرن الثامن عشر، قلما يعود إلى هذا الفرد الواحد أو ذاك. ولكن لا وجود حتى الآن لمثل هذا الكتاب. ولقد عُني داروين بتاريخ التكنولوجيا الطبيعية، أي نشوء أعضاء النبات والحيوان التي تضطلع بدور أدوات إنتاج حياة هذه الكائنات. أوَليس تاريخ تكوّن الأعضاء الإنتاجية للإنسان الاجتماعي، تاريخ الأساس المادي لكل تنظيم اجتماعي خاص، جدير باهتمام مماثل؟ أوَليس من الأسهل كتابته طالما أن تاريخ البشرية، حسب تعبير فيكو، يتميز عن تاريخ الطبيعة بأننا صنعنا الأول ولم نصنع الثاني؟ إن التكنولوجيا تكشف عن علاقة الإنسان النشطة بالطبيعة، والعملية المباشرة لإنتاج حياته، فتكشف بذلك عن عملية إنتاج العلاقات الاجتماعية في هذه الحياة وما ينبع عنها من تصورات روحية. وإن تناول أي تاريخ للدين، مجرداً من هذا الأساس المادي، هو غير نقدي. وبالطبع فإن استخلاص النواة الأرضية من التصورات الدينية الضبابية عن طريق التحليل أسهل بكثير من أن نستخلص، على العكس، الأشكال المقدسة الموائمة من علاقات الحياة الفعلية. لكن هذا الأخير هو المنهج المادي الوحيد، وبالتالي المنهج العلمي الوحيد. وإن نواقص المادية المجردة للعلوم الطبيعية، التي تنفي العملية التاريخية، تتكشف في التصورات التجريدية والإيديولوجية لأصحابها ما إن يغامروا بالخروج من دائرة تخصصهم.

المانيفاكتوري، ولكن بعد إجراء تعديلات كبيرة عليها؛ ولم تعد هذه أدوات الإنسان بل أدوات المنظومة الآلية، أو أدوات آلية. ولرأينا إما أن الآلة بأكملها ليست إلّا نسخة آلية معدلة، بهذه الدرجة أو تلك، عن الأداة الحِرفية القديمة، كما في حال نول النسيج [394] الآلي[90]، أو أن الأعضاء المثبتة على هيكل آلة العمل هي من معارفنا القدامى، كالمغازل في آلة الغزل، والإبر في آلة حياكة الجوارب، والمناشير في آلة نشر الخشب، والسكاكين في آلة القطع وإلخ. وإن اختلاف هذه الأدوات عن هيكل آلة العمل بالذات يبرز منذ لحظة الولادة. فمعظم هذه الأدوات تُنتَج بالعمل اليدوي الحِرفي أو المانيفاكتوري، ثم تُركّب على هيكل آلة العمل الذي يتم إنتاجه آلياً[91]. وهكذا فآلة العمل هي جهاز ينفذ بواسطة أدواته، بعد أن يتلقى الحركة المناسبة، العمليات نفسها التي كان العامل ينفذها في السابق بأدوات مماثلة. وسواء كانت القوة الدافعة تأتي من الإنسان أم من الآلة بدورها، فذلك لا يغير في جوهر الأمر شيئاً. وما إن تنتقل الأداة، بالمعنى الدقيق للكلمة، من الإنسان إلى الجهاز فإن الآلة تحل محل الأداة البسيطة. وإن الفرق بين الآلة والأداة يثب إلى العين من الوهلة الأولى حتى لو بقي الإنسان نفسه المحرك الأولي. فعدد أدوات العمل التي يمكن للإنسان أن يعمل بها في وقت واحد مرهون بعدد أدواته الإنتاجية الطبيعية، أي عدد أعضاء جسده. ولقد جرت في ألمانيا ذات مرة محاولة لإرغام غازل على تشغيل دولابي غزل، أي أن يعمل بيديه الاثنتين وقدميه الاثنتين في آن واحد. لكن الجهد كان منهكاً. بعد ذلك اخترعوا دولاباً بمغزلين يُدار بالقدم، ولكن البارعين في غزل خيطين في آنٍ واحدٍ كانوا نادرين ندرة بشر برأسين. بالمقابل فإن الآلة جيني(*) تغزل منذ البداية باستخدام 12 ـ 18 مغزلاً، وآلة صنع

---

(90) في الشكل الأولي لنول النسيج الآلي على وجه الخصوص نتعرف من النظرة الأولى على نول النسج القديم. ولكن بعد أن طرأ على شكله الحديث تعديل جلي.

(91) إبتداءً من عام 1850 تقريباً شرعت إنكلترا في إنتاج أعداد متزايدة من الأدوات لآلات تنفيذ العمل إنتاجاً آلياً، وإن جرى ذلك على يد منتجين آخرين غير صناعيي الآلات. ومن بين الآلات التي تصنع أدوات التنفيذ الآلية هناك المحرك الأوتوماتيكي لصنع البكرات (automatic bobbin-making engine)؛ ومحرك صنع أدوات التمشيط (Card-setting engine)، وآلات صنع الأمشاط والمغازل الآلية (mule) و(throstle).

(*) آلة غزل من ابتكار المخترع جيمس هارغريفز عام 1764-1767، وقد أطلق على الآلة اسم ابنته: جيني. [ن. برلين].

الجوارب تدير آلافاً من إبر الحياكة معاً، وهلمجرا. وهكذا، فإن عدد الأدوات التي تشغلها آلة عمل واحدة في آنٍ واحدٍ تتحرر أصلاً من القيود العضوية التي تكبّل أداة عامل الحِرفة اليدوية.

[395] في الكثير من الأدوات اليدوية يتخذ الفرق بين الإنسان بوصفه قوة محركة بسيطة، والإنسان بوصفه عاملاً أو منفذاً بالمعنى الدقيق للكلمة، وجوداً حسياً صارخاً. فمثلاً، عند العمل على دولاب الغزل تشتغل القدم كقوة محركة فقط، في حين أن اليد التي تعمل بالمغزل تندف وتفتل، أي أنها تنفذ عملية الغزل بالمعنى الدقيق. وإن هذا الجزء الأخير من الأداة الحِرفية هو أول ما تتلقفه الثورة الصناعية حيث تترك للإنسان في بداية الأمر دور القوة المحركة ذا الطابع الميكانيكي الصرف، إلى جانب العمل الجديد المتعلق بمراقبة الآلة بعينيه واصلاح أخطائها. وعلى العكس، فالأدوات التي يؤثر فيها الإنسان كمجرد قوة محركة، مثل تدوير عمود الطاحونة[92]، أو تشغيل مضخة، أو كبس ذراع المنفاخ، أو السحق في الهاون وإلخ ـ إن هذه الأدوات سرعان ما تستدعي استخدام الحيوان والمياه والرياح[93] كقوى محركة، وتتطور هذه الأدوات إلى آلات، جزئياً خلال مرحلة المانيفاكتورة أو عشوائياً قبلئذٍ، إلّا أنها لا تحدث ثورة في نمط الإنتاج. أما أن هذه الأدوات باتت آلات حتى في شكلها الحِرفي، فهذا ما يتضح في مرحلة الصناعة الكبرى. فالمضخات مثلاً التي جفف بها الهولنديون بحيرة هارلم خلال عامي 1836 ـ 1837 كانت مصممة على غرار مبدأ المضخات العادية، سوى أن محركات بخارية عملاقة كانت تدفع إسطواناتها بدل اليد البشرية. وإن منفاخ الحداد العادي والبعيد عن

---

(92) يقول موسى المصري: «لا تكمّ الثور في دراسه»(*). أما المحسنون المسيحيون الألمان فكانوا يعلقون على رقاب الأقنان الذين كانوا يستخدمونهم كقوة محركة عند طحن الحبوب، أطواقاً خشبية لمنع أيديهم من إيصال الطحين إلى الفم.
[(*) التوراة، سفر التثنية، الإصحاح الخامس والعشرون. ن. برلين].

(93) إن الافتقار إلى مساقط المياه في جانب، ودرء فيض المياه في جوانب أخرى، هو ما حمل الهولنديين على استخدام الرياح بمثابة قوة محركة. أخذ الهولنديون أصلاً طاحونة الهواء عن ألمانيا التي أثار فيها هذا الاختراع صراعاً جدياً بين النبلاء والقساوسة والإمبراطور بصدد المسألة التالية: لمن «تعود» الرياح من هؤلاء الثلاثة، وقيل في ألمانيا إن الهواء يستعبد، في حين أن الهواء حرر هولندا. فهو لم يستعبد الهولنديين، بل استعبد لهم الأرض. ومنذ عام 1836 كان في هولندا قيد العمل 12 ألف طاحونة هواء تعادل قوتها ستة آلاف حصان بخاري، وقد منعت تحوّل ثلثي أراضي البلد إلى مستنقعات من جديد.

الكمال لا يزال حتى الآن يحوَّل في إنكلترا في بعض الأحيان إلى منفاخ آلي بمجرد وصل ذراعه بمحرك بخاري. والمحرك البخاري نفسه، مثلما كان عليه لدى اختراعه أول مرة أواخر القرن السابع عشر، أي خلال مرحلة المانيفاكتورة، ومثلما استمر عليه حتى ثمانينات القرن الثامن عشر[94]، لم يفضِ إلى أي ثورة صناعية. بل على العكس، فإن [396] ابتداع آلات تنفيذ العمل هو الذي حتم تثوير المحرك البخاري. وما إن يغدو الإنسان محض قوة محركة للآلة، بدل أن يعالج موضوع العمل بأداة، فإن ارتداء القرة المحركة لبوس عضلات بشرية محض مصادفة يمكن استبدالها بالرياح والمياه والبخار وغير ذلك. وبالطبع، أن ذلك لا ينفي أن مثل هذا التغيير يتطلب تعديلات تقنية كبيرة في الآلية التي صنعت أصلاً لاستخدام القوة البشرية بمثابة محرك. وفي أيامنا هذه فإن الآلات التي ينبغي أن تشق طريقها، مثل ماكنات الخياطة وآلات صنع الخبز، إلخ، تصمم بحيث تدار بقوة بشرية أو قوة ميكانيكية صرف على حد سواء إلّا إذا كان الغرض من الآلة يمنع استخدامها على نطاق ضيّق.

إن الآلة التي تنطلق منها الثورة الصناعية إنما تقصي العامل الذي يشتغل بأداة واحدة فقط، لتحل محله آلية تدير كتلة من الأدوات المتطابقة أو المتجانسة وتحركها قوة محركة واحدة مهما كان شكل هذه الأخيرة[95]. ها نحن أمام الآلة، ولكن بوصفها مجرد عنصر بسيط في الإنتاج الآلي.

إن زيادة حجم آلة العمل وعدد أدواتها المنفذة بالتساوق تتطلب آلية حركة أكبر، وهذه الآلية تحتاج بغية التغلب على مقاومتها الذاتية إلى قوة محركة تفوق القوة البشرية، هذا دون أن نذكر أن الإنسان ليس بالوسيلة المثلى لإنتاج حركة منتظمة، متواصلة. ومثلما افترضنا أن الإنسان لا يعمل سوى كقوة محركة بسيطة، وأن الآلة ـ الأداة قد حلت محل أداته اليدوية، فإن بوسع قوى الطبيعة أن تحل محله كقوة محركة أيضاً. ومن بين جميع القوى المحركة الكبرى، الموروثة من مرحلة المانيفاكتورة، كانت قوة الحصان هي الأسوأ، والسبب، أن للحصان رأساً في جانب، وأنه، في جانب آخر، باهظ الكلفة ولا

---

(94) حقاً، لقد تحسن هذا كثيراً على يد واط في أول محرك بخاري له، أي المحرك الأحادي، لكنه بقي في هذا الشكل محض محرك بسيط لضخ المياه العذبة والمالحة.

(95) «إن جمع كل هذه الأدوات البسيطة، وتدويرها، بمحرك مشترك واحد، يؤلف الآلة». (باباج Babbage، المرجع نفسه، ص [136]).

يمكن استخدامه في المعامل إلّا في نطاق محدود[96]. ومع ذلك كان استخدام الحصان واسعاً في مرحلة طفولة الصناعة الكبرى، وهذا ما تدل عليه ليس فقط شكاوى المهندسين [397] الزراعيين عصر ذاك، بل وأيضاً أسلوب التعبير عن العزم الميكانيكي بقوة الحصان حتى يومنا هذا. أما الرياح فهي غير ثابتة إطلاقاً ولا تخضع للسيطرة؛ وعدا عن ذلك طغى استخدام القوة المائية في إنكلترا، مهد الصناعة الكبرى، خلال حقبة المانيفاكتورة. ففي القرن السابع عشر بذلت محاولة لتحريك أسطوانتين وحجري رحى طاحون بواسطة عجلة مائية واحدة. إلّا أن زيادة حجم آلية نقل الحركة اصطدمت بعدم كفاية طاقة المياه، وكان ذلك واحداً من الظروف التي حفزت على دراسة قوانين الاحتكاك بصورة أدق. كذلك، أدى عدم انتظام فعل القوة المحركة في طواحين الهواء، التي كانت تدار بدفع وسحب عتلة رافعة، إلى نظرية وتطبيق دولاب الموازنة[97] الذي لعب فيما بعد دوراً هاماً في الصناعة الكبرى. على هذا النحو عملت مرحلة المانيفاكتورة على تطوير العناصر العلمية

---

(96) في كانون الأول/ديسمبر 1859 ألقى جون تشالمرز مورتون في جمعية الفنون بحثاً بعنوان «عن القوى المستخدمة في الزراعة». ومما جاء فيه: «إن أي تحسين يزيد قيعان الأرض انتظاماً، يوسع إمكانية استخدام المحرك البخاري لتوليد قوة ميكانيكية صرفة... وتنشأ الحاجة إلى قوة الحصان حيثما توجد سياجات عوجاء وعقبات أخرى تمنع الفعل المنتظم. وتختفي هذه العوائق من يوم إلى آخر. أما العمليات التي تتطلب ممارسة الإرادة أكثر مما تتطلب ممارسة القوة الجسدية، فإن القوة الوحيدة الصالحة للاستخدام هي تلك التي تخضع في كل لحظة لعقل الإنسان ـ نعني القوة البشرية». وبعد ذلك يُرجع السيد مورتون قوة البخار وقوة الحصان والقوة البشرية إلى وحدة القياس المستخدمة في المحركات البخارية، أي القوة القادرة على رفع ما زنته 33,000 باون إلى ارتفاع قدم في الدقيقة، ويقدّر كلفة قوة الحصان البخاري الواحد: 3 بنسات في الساعة عند استخدام المحرك البخاري و$5\frac{1}{2}$ بنسات في الساعة عند استخدام الحصان. زد على ذلك، أن الحفاظ على صحة الحصان تفرض أن لا يعمل أكثر من 8 ساعات في اليوم. وباستخدام قوة البخار لفلاحة الأرض يمكن الاستغناء عن 3 أحصنة على الأقل من بين كل 7 أحصنة، وذلك بكلفة سنوية لا تزيد عن كلفة هذه الأحصنة المستغنى عنها خلال الـ 3 أو 4 أشهر التي تستخدم فيها فعلياً. وأخيراً، ففي تلك العمليات الزراعية التي تتيح استخدام قوة البخار، يؤدي هذا الأخير إلى تحسين نوعية المنتوج بالقياس إلى قوة الحصان. وإن تنفيذ عمل الآلة البخارية، يتطلب استخدام 66 عاملاً بكلفة إجمالية تبلغ 15 شلناً في الساعة، بينما يتطلب تنفيذ عمل الحصان استخدام 32 عاملاً بكلفة إجمالية قدرها 8 شلنات في الساعة.

(97) فاولهابر، 1625 [\التحسينات \الآلية] .(Faulhaber *Mechanische Verbesserung* 1625,)؛ دي كو، سالومون، De Cous, *Salomon*، 1688 [أنظر كتاب: هيرو الاسكندري ـ كتاب الهواء والماء والفنون، فرانكفورت، 1688. ن. برلين].

والتكنيكية الأولى للصناعة الكبرى. كانت آلة غزل آركرايت تُحرَّك بالمياه بادىء الأمر. ولكن استخدام طاقة المياه كقوة محركة أساسية كان محفوفاً بمختلف الصعاب. فقد كان من المستحيل زيادة دفق المياه حسب الرغبة، أو سد النقص فيها؛ كما كانت تشح أحياناً، لكن الأهم أنها كانت ذات طابع محلي صرف[98]. وباختراع واط الثاني الذي [398] يُدعى بالمحرك البخاري المزدوج، تم إيجاد أول محرك يستهلك الفحم والماء لينتج طاقة محركة بنفسه، محرك خاضع للسيطرة البشرية كلياً، محرك منقول ووسيلة نقل، وهو حضري، وليس ريفياً كالدولاب المائي، وبذا يتيح تركيز الإنتاج في المدن بدلاً من بعثرته في الريف كما هو حال دولاب الماء[99]، وأخيراً كان استخدامه التقني عاماً شاملاً، ولا يتأثر موقع استقراره بالظروف المحلية إلّا قليلاً. وتتجلى عظمة عبقرية واط في مواصفات براءة الاختراع التي حصل عليها في نيسان/ إبريل عام 1784 والتي تصف محركه البخاري ليس كاختراع يتوخى غايات خاصة، بل كوسيلة عامة لخدمة الصناعة الكبرى. وذكر واط بعض الاستخدامات، التي لم يوضع بعضها، كالمطرقة البخارية، موضع التطبيق إلّا بعد ما يزيد على نصف قرن. إلّا أنه كان يشك في إمكانية استخدام المحرك البخاري في الملاحة البحرية. وعرض أخلافه من شركة بولتون وواط في المعرض الصناعي بلندن عام 1851 محركاً بخارياً عملاقاً من أجل عابرات المحيط (Ocean steamers).

وما إن تحولت الأدوات من امتدادات لجسم الإنسان إلى امتدادات لجهاز آلي، إلى أدوات لآلة العمل، حتى اكتسب المحرك الآلي شكلاً مستقلاً، متحرراً تماماً من قيود القدرة البشرية. وبهذا تنزل آلة العمل المفردة، التي عالجناها حتى الآن، إلى مرتبة عنصر بسيط في الإنتاج الآلي. وبات بوسع محرك آلي واحد أن يدير الآن الكثير من آلات

(98) إن اختراع التوربينات الحديثة حرر الاستثمار الصناعي لطاقة المياه من قيود سابقة كثيرة.

(99) «في الأيام الأولى لظهور مانيفاكتورات النسيج كان موقع المعمل مرهوناً بوجود مساقط مياه كافية لتدوير الدولاب المائي؛ ورغم أن ظهور المعامل المائية كان بداية تفكك الصناعة المنزلية، إلّا أن هذه المعامل... المقامة بالضرورة على ضفاف الأنهار بمساحات تبعدها عن بعضها بعضاً في الغالب، كانت جزء من نظام ريفي أكثر منه حضري؛ وبحلول طاقة البخار محل الطاقة المائية أخذت المعامل تتركز في المدن وفي أماكن وفرة الماء والفحم الضروريين لتوليد البخار. إن المحرك البخاري هو أبو المدن الصناعية». (أ. ريدغريف، في تقارير مفتشي المصانع، نيسان/ إبريل، 1860، ص36).

(A. Redgrave, in *Reports of the Insp. of Fact,* for 30th April, 1860, p. 36).

[399] العمل في آنٍ واحدٍ. ومع ازدياد عدد آلات العمل التي تُدار في وقتٍ واحدٍ، تنمو المحركات الآلية أيضاً، وتتسع معها آلية نقل الحركة إلى جهاز متشعب.

ولا بد لنا الآن من التمييز بين شيئين: تعاون كثرة من الآلات المتجانسة، ومنظومة الآلات.

ففي الحالة الأولى يُصنع المنتوج كله بآلة عمل واحدة بالذات. فالآلة تنفذ سائر العمليات المتنوعة التي كان حرفي واحد ينفذها بأداته، كالنسّاج بنوله، أو التي كان حرفيون ينفذونها على التوالي بأدوات مختلفة، إما فرادى أو كأعضاء في مانيفاكتورة[100]. ففي المانيفاكتورة الحديثة للمغلفات البريدية، مثلاً، يطوي عامل الورقة بالمطواة، ويفرش آخر الصمغ، ويثني ثالث الغلاف الذي يطبع عليه الشعار، ويختم رابع الشعار وإلخ، وفي كل من هذه العمليات الجزئية كان يتوجب نقل كل مغلف من يد إلى أخرى. وثمة آلة مفردة لصنع المغلفات تنفذ الآن جميع هذه العمليات دفعة واحدة وتصنع 3000 مغلف بل اكثر في الساعة. وعرضت في المعرض الصناعي بلندن عام 1862، آلة أميركية لصنع أكياس الورق، وهي تقطع الورق وتفرش الصمغ وتطوي وتنتج 300 كيس في الدقيقة. إن هذه العملية بأسرها كانت مجزأة في المانيفاكتورة، وتنفذ بتتابع معين، أما الآن فإن آلة عمل واحدة تنفذها بمركّب من أدوات مختلفة. وسواء كانت آلة العمل هذه مجرد نسخة ميكانيكية جديدة عن الأداة الحِرفية المعقدة، أم مركّب من أدوات مانيفاكتورية بسيطة، متنوعة ومتخصصة، يعود التعاون البسيط إلى الظهور مجدداً في المصنع، أي في الورشة القائمة على الإنتاج الآلي، لكنه يتجلى بالدرجة الأولى بمثابة تجميع مكاني لآلات عمل متجانسة تدور في آنٍ واحدٍ (ونحن نترك العامل هنا خارج الاعتبار). [400] وعلى سبيل المثال يتكون مصنع النسيج من الكثير من أنوال الحياكة الآلية، ومصنع الخياطة من الكثير من ماكنات الخياطة المتكدسة في مبنى واحد. ولكن ثمة ها هنا وحدة تقنية، حيث إن آلات العمل المتماثلة تتلقى النبضات في وقت واحد وبقدر

(100) من وجهة نظر تقسيم العمل في المانيفاكتورة لم تكن الحياكة عملاً يدوياً بسيطاً، بل معقداً، ولذلك فإن النول الآلي هو آلة تنفذ عمليات متعددة تماماً. وإنه لمن الخطأ عموماً تصور أن الآلات الحديثة استحوذت في البداية على تلك العمليات التي بسطها تقسيم العمل في المانيفاكتورة. وجرى في مرحلة المانيفاكتورة فصل الغزل عن الحياكة كفرعين جديدين، وجرى تحوير وتطوير أدوات كل فرع، إلّا أن عملية العمل نفسها، لم تتجزأ، وبقيت حِرفية. إن نقطة إنطلاق الآلة ليس العمل، بل وسيلة العمل.

متساو من ضربات قلب المحرك الأساسي التي تأتي عبر آلية لنقل الحركة، وهي آلية مشتركة كسائر الآلات في جانب، حيث تتفرع عنها تشعبات خاصة بكل آلة تنفيذ. ومثلما أن مجموعة الأدوات تكون بمثابة أعضاء لآلة العمل، فإن مجموعة آلات العمل تكون بمثابة أعضاء متماثلة في جهاز الحركة عينه.

ولكن منظومة الآلات بالمعنى الفعلي، لا تحل محل الآلة المستقلة، المفردة، إلّا عندما يمر موضوع العمل بسلسلة مترابطة من العمليات الجزئية المتدرجة والتي تنفذها سلسلة من آلات تنفيذ متباينة ومكمّلة لبعضها بعضاً. وهنا يظهر من جديد التعاون المميز للمانيفاكتورة، القائم على أساس تقسيم العمل، لكنه يتمثل الآن في تجميع آلات عمل ذات وظائف جزئية. وإن الأدوات الخاصة بالعمال الجزئيين ـ في مانيفاكتورة الصوف، مثل أدوات الندف، والتمشيط والجزّ والغزل وإلخ ـ تتحول الآن إلى أدوات في آلة عمل متخصصة، وتشكل كل آلة تنفيذ عضواً خاصاً ذا وظيفة خاصة في جهاز آلي مركّب. وتقدم المانيفاكتورة بالتمام والكمال الأساس الطبيعي لتقسيم وبالتالي تنظيم عملية الإنتاج لكل فرع صناعي يستخدم هذا الجهاز الآلي المركّب لأول مرة[101]. بيد أن ثمة فرقاً جوهرياً يبرز في الحال. ففي المانيفاكتورة يتوجب على العمال، فرادى أو جماعات، أن [401] ينفذوا كل عملية جزئية خاصة يدوياً بأدواتهم. وإذا كان العامل يخضع للعملية، فإن العملية بدورها قد تكيفت سلفاً مع العامل. لكن هذا المبدأ الذاتي في تقسيم العمل

---

(101) قبل عصر الصناعة الكبرى كانت مانيفاكتورة الصوف هي السائدة في إنكلترا. ولذلك شهدت إجراء القسم الأعظم من التجارب في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وإن الخبرة المكتسبة في مجال الصوف نفعت القطن الذي تتطلب معالجته آلياً عملية تحضيرية أقل صعوبة؛ وبالمقابل تطورت صناعة الصوف الآلية لاحقاً اعتماداً على صناعة غزل ونسج القطن بصورة آلية. لكن نظام المصانع لم يشمل بعض عناصر مانيفاكتورة الصوف، مثل تمشيط الصوف، إلّا في العقود الأخيرة. «إن استخدام القوة الآلية لتمشيط الصوف... الذي انتشر على نطاق واسع منذ ادخال «آلة التمشيط»، ولا سيما ماكنة ليستر... قد أسفر من دون شك عن حرمان عدد كبير من الناس من العمل. ففي السابق كان تمشيط الصوف يجري باليد، وعلى الأغلب في بيت الممشط. أما الآن فإن التمشيط يجري عادة في المصنع، وبذا أزيح العمل اليدوي باستثناء بعض أنواع العمل الخاصة التي لا تزال الأفضلية فيها للصوف الممشط يدوياً. وإن الكثير من الممشطين اليدويين للصوف قد وجدوا عملاً لهم في المصانع، ولكن منتوج الممشط اليدوي ضئيل بالمقارنة مع منتوج الآلة بحيث أن عدداً كبيراً جداً من الممشطين بقي بلا عمل». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص 16).

غائب عن الإنتاج الآلي. فهاهنا يجري النظر إلى العملية، في ذاتها ولذاتها، بصورة موضوعية، حيث تُحلل إلى أطوارها المكوّنة، ويجري حل مشكلة تنفيذ كل عملية جزئية، وربط هذه العمليات الجزئية المتباينة، بالتطبيق التقني للميكانيك والكيمياء والخ[102]، علماً بأن الحلّ النظري لا بدّ وأن يتطور الآن، كما في السابق، بفضل تكدس الخبرة العملية المطبقة على نطاق واسع. وتقدم كل آلة جزئية المادة الأولية للآلة التي تليها مباشرة؛ وبما أن الآلات تعمل جميعاً في آنٍ واحدٍ فإن المنتوج يجتاز، دوماً، مختلف مراحل عملية تكوينه، وينتقل من طور الإنتاج هذا إلى ذاك. وكما أن التعاون المباشر بين العمال الجزئيين في المانيفاكتورة يخلق تناسباً كمياً معيناً بين زمر العمال الخاصة، كذلك تتطلب منظومة الآلات المقسمة تناسباً محدداً في العدد والحجم والسرعة، كيما تستطيع الآلات الجزئية أن تشتغل سوية دون انقطاع. وإذ تغدو آلة العمل، منظومة متمفصلة من آلات عمل فردية متباينة، أو مجموعات من هذه الآلات، فإنها تزداد كمالاً بازدياد استمرارية العملية الكلية، أي كلما قلت الانقطاعات في انتقال المادة الأولية من أول إلى آخر طور في العملية، نعني كلما ازداد انتقالها من أحد أطوار الإنتاج إلى غيره، بالآلة لا بيد الإنسان. إذا كان فصل كل عملية خاصة في المانيفاكتورة مبدأ يفرضه تقسيم العمل نفسه، فإن المصنع المتطور يفرض مبدأ وصل العمليات الخاصة.

إن منظومة الآلات، سواء كانت قائمة على التعاون البسيط لآلات عمل متماثلة، كما في النسيج، أم على الجمع بين آلات متباينة، كما في الغزل، تشكل في ذاتها ولذاتها جهازاً أوتوماتيكياً (Automaten) كبيراً يدفعه محرك أساسي واحد، ذاتي الحركة. ورغم [402] أن المنظومة ككل قد تتلقى الدفع من محرك بخاري، فإن بعض آلات التنفيذ قد تحتاج إلى معونة العمال لتنفيذ بعض الحركات، مثلما كان الحال مع تحريك مغازل المول قبل اختراع المغزل ذاتي الحركة (self-acting mule). ولا يزال ذلك ضرورياً بالنسبة للغزول الناعمة؛ أو أن أقساماً معينة من الآلة تحتاج إلى توجيه العامل، على غرار الأداة، من أجل تنفيذ عملياتها كما كان عليه الأمر في صناعة بناء الآلات قبل تحوّل الدعامة المنزلقة (slide-rest) إلى جهاز ذاتي (self-actor). وعندما تقوم آلة العمل بجميع

---

(102) «إن مبدأ نظام المصانع يقوم إذن في الاستعاضة عن... تقسيم أو تجزئة العمل بين الحِرفيين بتجزئة العملية أو تدرّجها حسب عناصر تكوينها الأساسية». (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص20).
(Ure, *Philosophy of Manufactures*, p. 20).

الحركات الضرورية لمعالجة المادة الأولية بدون تدخل الإنسان ولا يلزمها سوى معونة تكميلية، فإننا نجد أمامنا منظومة أوتوماتيكية للآلات، يمكن تطوير تفاصيلها باطراد. وعلى سبيل المثال فإن الجهاز الذي يوقف آلة الغزل أوتوماتيكياً حالما ينقطع خيط واحد، والمغلاق الأوتوماتيكي (self-acting stop) الذي يوقف النول البخاري المحسّن حالما يفرغ المكوك من خيوط اللحمة نهائياً، هما اختراعان حديثان تماماً. ويصلح مصنع الورق المعاصر لأن يكون مثالاً على اتصال الإنتاج كما على تطبيق المبدأ الأوتوماتيكي. وفي إنتاج الورق يمكن أن ندرس على العموم بصورة مثمرة ومفصلة الاختلاف بين شتى أنماط الإنتاج المرتكزة إلى قاعدة مختلفة من وسائل الإنتاج، علاوة على دراسة الصلة بين علاقات الإنتاج الاجتماعية وأنماط الإنتاج المختلفة؛ فصناعة الورق الألمانية القديمة نموذج للإنتاج الحِرفي، أما هولندا في القرن السابع عشر وفرنسا في القرن الثامن عشر فهما نموذج للمانيفاكتورة فعلاً، بينما إنكلترا المعاصرة هي نموذج للمصنع الأوتوماتيكي في هذا الفرع؛ علاوة على ذلك يوجد في الصين والهند حتى يومنا هذا شكلان آسيويان قديمان مختلفان لصناعة الورق هذه.

ويكتسب المصنع الآلي شكله الأكثر تطوراً بوجود منظومة متمفصلة من آلات العمل التي يأتيها الدفع من جهاز أوتوماتيكي مركزي عبر آليات نقل الحركة. وعوضاً عن الآلة الواحدة يبرز هذا العملاق الآلي ليحتل بجسده مباني المصنع برمته، وأن جبروته الشيطاني يختفي باديء الأمر وراء الحركات الوئيدة، الموزونة، لأطرافه الجبارة، لكنه يندفع أخيراً في دوران راقص، سريع ومحموم، بأطرافه العاملة، التي لا تعدّ ولا تحصى.

لقد ظهرت المغازل الآلية والمحركات البخارية إلى الوجود قبل ظهور العامل المتخصص في إنتاجها، تماماً مثلما أن البشر ارتدوا الملابس قبل ظهور الخياط. ولكن اختراعات فوكانسون وآركرايت وواط وسواهم ما كان لها أن تتحقق إلّا لأن هؤلاء [403] المخترعين وجدوا في متناولهم عدداً معتبراً من العمال الميكانيكيين المهرة الذين انجبتهم مرحلة المانيفاكتورة. وكان قسم من هؤلاء العمال يتألف من حرفيين مستقلين من مهن مختلفة، وكان القسم الآخر يتكدّس في المانيفاكتورات حيث يسود، كما أشرنا سابقاً، تقسيم عمل صارم تماماً. وبازدياد عدد الاختراعات وتنامي الطلب على الآلات المبتكرة أخذت صناعة بناء الآلات تنشطر إلى فروع مستقلة عديدة من جانب، وتطور، من جانب آخر، تقسيم العمل في مانيفاكتورات بناء الآلات، على نحو مطرد. ونلمح هنا في المانيفاكتورة الأساس التقني المباشر للصناعة الكبرى. فقد أنتجت المانيفاكتورة الآلات

التي تمكنت بها الصناعة الكبرى من إزاحة الإنتاج الحِرفي والمانيفاكتوري عن تلك الفروع التي استولت عليها بادىء الأمر. وعليه، فإن المصنع الآلي نما عفوياً على أساس مادي غير موائم. وكان على المصنع الآلي ذاته عند بلوغه درجة معينة من التطور أن يزيل هذا الأساس المادي الذي وجده في البداية جاهزاً، ثم طوّره في شكله القديم، كي يرسي لنفسه أساساً مادياً جديداً يتناسب مع نمط إنتاجه الخاص. ومثلما أن الآلة المفردة هي أشبه بالقزم طالما اعتمدت حركتها على الإنسان، ومثلما أن المنظومة الآلية ما كان لها أن تتطور دون قيود قبل مجيء المحرك البخاري وحلوله محل القوى المحركة السابقة ـ الحيوان والرياح وحتى المياه ـ كذلك فإن تطور الصناعة الكبرى بقي مشلولاً طالما ظلت وسيلة الإنتاج المميزة لهذه الصناعة، أي الآلة، تدين بوجودها إلى القوة والمهارة الشخصية، نعني طالما بقيت تعتمد على قوة العضلات وحدّة البصر وبراعة اليد التي يدير بها العامل الجزئي داخل المانيفاكتورة، أو الحِرفي خارجها، أداته القزمة. ولو صرفنا النظر عن غلاء الآلات المصنوعة على هذا النحو ـ وهو اعتبار يهيمن على رأس المال كحافز واع ـ فإن اتساع فروع الصناعة التي تستخدم الآلات، وتغلغل الآلات في فروع إنتاج جديدة، بقيا مرهونين تماماً بنمو ذلك الصنف من العمال الذي يمكن له، بسبب الطابع شبه الفني لمهنته، أن ينمو على نحو متدرج لا بقفزات. وعند بلوغ الصناعة الكبرى درجة معينة من التطور، تدخل في تضاد تقني مع مرتكزها الحِرفي والمانيفاكتوري. فهي تواجه مهمة حل القضايا التقنية التي تنشأ بصورة طبيعية في مجرى التطور، مثل: ازدياد حجم المحركات الأساسية، وحجم آلية نقل الحركة وحجم آلات التنفيذ، وازدياد تعقيد وتنوع أجزاء آلات التنفيذ ودقتها الفائقة؛ وذلك بمقدار ما تبتعد [404] هذه الأخيرة عن نموذجها الحِرفي الأصلي المقرّر لبنائها وتكتسب شكلاً طليقاً لا تحدّه سوى مهمتها الآلية؛ واتساع تطور المنظومات الأوتوماتيكية، ثم حتمية استخدام مواد صعبة المعالجة، كالحديد بدل الخشب[103] ـ إن حل سائر هذه المهمات الناشئة بصورة

---

(103) كان النول الآلي معمولاً من الخشب أساساً، أما النول المحسّن، الحديث، فمعمول من الحديد. أما إلى أية درجة يؤثر الشكل القديم لوسيلة الإنتاج بادئ الأمر، فذلك ما يتضح من شكلها الجديد بادىء الأمر عند المقارنة السطحية بين النول البخاري الحديث والنول القديم، ومقارنة المنفاخ الحديث في مصاهر مصانع الحديد مع أول نسخة آلية خرقاء عن المنفاخ العادي؛ ولعل المقارنة الأشد سطوعاً هي مثال القاطرة، فقبل اختراع القطار الحديث، جرت محاولة لصنع قاطرة بقدمين ترفعهما بالتعاقب على غرار الحصان. ولكن بعد التطور اللاحق لعلم الميكانيك

طبيعية واجه عقبة كأداء تتمثل في نواقص القدرات الشخصية للعامل، التي ما كان بوسع طاقم العمل الجماعي الموحد في المانيفاكتورة أن يكسر قيودها إلّا بصورة جزئية، دون أن يزيلها جوهرياً. وما كان بوسع المانيفاكتورة قط أن تصنع مبتكرات مثل آلة الطباعة الحديثة والنول البخاري الحديث وآلة التمشيط الحديثة.

وإن تحول نمط الإنتاج، في ميدان من ميادين الصناعة، يحتم تحولاً في ميادين أخرى. وينطبق ذلك بالدرجة الأولى على فروع الصناعة التي يفضي تقسيم العمل الاجتماعي إلى عزلها، ودفعها إلى إنتاج سلعة قائمة بذاتها، لكنها تؤلف مع ذلك طوراً من أطوار عملية إجمالية واحدة. على سبيل المثال فإن الغزل الآلي أوجب النسيج الآلي، وهذان بدورهما أذكيا ثورة ميكانيكية ـ كيميائية في قصر ونقش وصباغة الأقمشة. ومن جهة أخرى أدت الثورة في غزل القطن إلى اختراع المحلج (gin)، أي آلة فصل ألياف القطن عن البذور، مما أتاح إنتاج القطن على النطاق الواسع المطلوب حالياً[104]. ولكن علاوة على ذلك فإن الثورة في نمط إنتاج الصناعة والزراعة هي بالذات ما حتّم الثورة في الشروط العامة لعملية الإنتاج الاجتماعية، أي في وسائل الاتصال ووسائط [405] النقل. فوسائل الاتصال والنقل في مجتمع محوره (Pivot)، حسب تعبير فورييه، الزراعة الصغيرة والصناعة التكميلية المنزلية وحرف المدن، كانت أصغر من أن تلبي حاجات الإنتاج في مرحلة المانيفاكتورة المتميزة بتقسيم متشعب للعمل الاجتماعي، وتركيز هائل لوسائل العمل والعمال، وأسواق المستعمرات، مما أدى في الواقع إلى تثويرها. وعلى الغرار نفسه تحولت وسائل النقل والاتصال، الموروثة من مرحلة المانفياكتورة، إلى قيود قاسية تكبّل الصناعة الكبرى المتميزة بوتيرة إنتاج محمومة ونطاق هائل، واندفاع دائم لكتل رأس المال والعمال من مجال إنتاج إلى آخر، وروابط جديدة بأسواق العالم. وبمعزل عن التحول الهائل في بناء السفن، تكيفت بالتدريج نظم الاتصال والنقل لنمط إنتاج الصناعة الكبرى بفضل نظام البواخر النهرية وسكك الحديد والبواخر عابرة المحيط

= وتراكم الخبرة العملية أخذ شكل الآلة يتحدد بصورة كلية بمبادىء الميكانيك ويتحرر بذلك تماماً من الشكل القديم لتلك الأداة التي انبثقت عنها الآلة.

(104) التعديلات التي أدخلت على آلة حلج القطن (gin) التي اخترعها الأميركي الشمالي إيلي ويتني بقيت حتى الآونة الأخيرة أقل شأناً بكثير من أية آلة أخرى من مخترعات القرن الثامن عشر. وفي العقود الأخيرة (قبل عام 1867) تمكن أميركي آخر، هو السيد إيمري من ألباني بولاية نيويورك، من إجراء تحسين بسيط وفعال بدرجة واحدة أدى إلى جعل آلة ويتني بالية.

وخطوط التلغراف. إلّا أن الكتل الهائلة من الحديد التي بات يلزم صهرها، ولحامها، وقصها وثقبها وقولبتها، اقتضت بدورها آلات عملاقة لم يكن بوسع قطاع صناعة الآلات في العهد المانيفاكتوري أن يبنيها.

هكذا توجب على الصناعة الكبرى أن تتولى وسيلة الإنتاج المميزة لها، أي الآلة نفسها، وأن تنتج الآلات بواسطة الآلات. وما إن فعلت ذلك حتى أرست الأساس التكنيكي المناسب ووقفت على قدميها بالذات. ومع نمو الإنتاج الآلي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أخذت الآلات في واقع الأمر تتولى صنع آلات التنفيذ، بصورة تدريجية. أما خلال العقود الأخيرة فقد أدى مدّ سكك الحديد على نطاق هائل واتساع الملاحة البخارية عبر المحيطات إلى ابتداع تلك الآلات الضخمة التي تُستخدم في صنع المحركات الأساسية.

كان أهم شرط إنتاجي لصنع الآلات بواسطة الآلات هو توافر المحرك الآلي القادر على مضاعفة عزم القوة إلى أي حد، والخضوع للسيطرة التامة. وكانت هذه الآلة موجودة اصلاً بصورة المحرك البخاري. ولكن كان من الضروري أيضاً أن يتم آلياً صنع بعض الأشكال الهندسية الدقيقة لأجزاء الآلات مثل: المستقيم، والمسطح، والدائري، والأسطواني، والمخروطي والكروي. وقد حلّ هنري مودسلي هذه القضية، في العقد الأول من القرن التاسع عشر باختراع الدعامة المنزلقة (slide-rest)، التي سرعان ما تحولت إلى جهاز أوتوماتيكي، ونُقلت بشكلها المعدل هذا من المخرطة، والتي كانت مخصصة لها في البداية، إلى آلات أخرى لبناء الآلات. إن العتلة الميكانيكية لا تحل [406] محل أداة خاصة، بل محل اليد البشرية بالذات التي ترسم شكلاً معيناً بمسك وتمرير وتوجيه آلة القطع نحو أو فوق مادة العمل، كالحديد مثلاً. وهكذا أصبح بالإمكان اضفاء أشكال هندسية على أجزاء الآلة،

> «بدرجة من السهولة والدقة والسرعة لا تباريها الخبرة المتراكمة في يد أمهر عامل»[105].

---

(105) صناعة الأمم، لندن، 1855، الجزء الثاني، ص 239. (The Industry of Nations, London, 1855, part II, p. 239) وورد هنا أيضاً: «مهما بدا هذا الملحق المضاف إلى المخرطة بسيطاً وقليل الأهمية للوهلة الأولى فليس من المبالغة، كما نعتقد، القول إن تأثيره على تحسين وانتشار الآلات كان عظيماً أيضاً كتأثير التحسينات التي أدخلها واط على المحرك البخاري. ولقد أسفر إدخاله فوراً عن تطوير ورخص سائر الآلات وأعطى دفعة لاختراعات وتحسينات جديدة».

ولو عاينا الآن ذلك الجزء من الآلات المستخدمة في بناء الآلات، والذي يؤلف أداة التنفيذ الآلية بالمعنى الدقيق للكلمة، لظهرت لنا الأداة الحِرفية مجدداً ولكن بأبعاد عملاقة. فمثلاً، إن الجزء المنفذ من الآلة الثاقبة هو مثقاب ضخم يدفعه محرك بخاري، ولكن لولا هذا المثقاب لما أمكن إنتاج أسطوانات المحركات البخارية الضخمة والمكابس الهيدروليكية. وإن المخرطة الآلية هي نسخة عملاقة عن المخرطة العادية التي تُدار بالقدم؛ وآلة الكشط هي بمثابة نجار حديدي يعالج الحديد بأداة كالتي يعالج بها النجار الخشب؛ والأداة التي تقطع الخشب في ترسانات بناء السفن في لندن هي شفرة عملاقة؛ وأداة المقص الآلي الذي يقطع الحديد، كما يقطع مقص الخياط الجوخ، هي مقص هائل، والمطرقة البخارية تعمل برأس يشبه رأس المطرقة العادية ولكنه يبلغ من الثقل مبلغاً لا يقدر على رفعه حتى الإِلّه تور نفسه[106]. وتزن واحدة من هذه المطارق البخارية، وهي من اختراع ناسميث، أكثر من 6 أطنان وتهوي عمودياً من ارتفاع 7 أقدام على سندان زنته 36 طناً. وبوسع هذه الآلة أن تسحق بسهولة صخرة من الغرانيت، كما [407] تستطيع، بالسهولة ذاتها أن تدق مسماراً في قطعة من الخشب اللين بعدة ضربات خفيفة[107].

تكتسب وسيلة العمل، باعتبارها آلة، نمط وجود مادي يشترط الاستعاضة عن القوة البشرية بقوى الطبيعة، وعن الأساليب الروتينية التجريبية بالإستخدام الواعي للعلوم الطبيعية. إن تجزئة وربط عملية العمل الاجتماعية في المانيفاكتورة أمر ذاتي محض، فهو تجميع عمال جزئيين، أما الصناعة الكبرى فإنها تكتسب في منظومة الآلات كياناً عضوياً للإنتاج ذا طابع موضوعي تماماً، يواجه العامل كشرط مادي مسبق للإنتاج. وفي التعاون البسيط، بل حتى في التعاون المتخصص من جراء تقسيم العمل، تبدو إزاحة العامل الاجتماعي(*) للعامل المفرد أمراً تصادفياً بهذا القدر أو ذاك. أما الآلات فإنها لا تؤدي وظائفها، ما عدا بعض الاستثناءات التي سيرد ذكرها فيما بعد، إلّا في يدي العمل

---

(106) هناك آلة لطرق محاور عجلات التدوير (paddle-wheel shafts) في لندن تدعى «تور» وهي تطرق محوراً زنته $16\frac{1}{2}$ طن بالسهولة التي يطرق بها الحداد حدوة حصان.

(107) إن آلات معالجة الخشب، التي يمكن استخدامها على نطاق صغير أيضاً، هي من اختراع الأميركيين في الغالب.

(*) العامل الاجتماعي، هو العامل المتحد أو العامل الجماعي أو العامل الكلي الذي يظهر في المانيفاكتورة من خلال جمع عمال جزئيين. [ن. ع].

الاجتماعي المشترك، أو العمل الجماعي، مباشرة. وبالتالي فإن الطابع التعاوني لعملية العمل يغدو هنا ضرورة تكنيكية تمليها طبيعة وسيلة العمل ذاتها.

2) إنتقال قيمة الآلات إلى المنتوج

لقد رأينا أن القدرات الإنتاجية الناشئة عن التعاون وتقسيم العمل لا تكلف رأس المال شيئاً. فهي قوى طبيعية تنبع من العمل الاجتماعي. أما القوى الطبيعية الأخرى مثل البخار والمياه وإلخ، التي يجري الاستحواذ عليها لأجل العمليات الإنتاجية، فإنها لا تكلف شيئاً البتة. ولكن مثلما أن كل كائن بحاجة إلى رئة كي يتنفس، فإنه يحتاج كذلك إلى شيء من «صنع يد بشرية» بغية استهلاك قوى الطبيعة بصورة إنتاجية. فلا بد من دولاب مائي لاستثمار الطاقة الحركية للمياه، ومن محرك بخاري لاستثمار تمدد البخار. وما يصح على العلم يصح على قوى الطبيعة. فما أن يتم اكتشاف قانون انحراف الإبرة المغناطيسية في حقل نشاط تيار كهربائي، أو قانون مغنطة الحديد بتيار كهربائي، حتى لا يعودا يكلفان قرشاً[108]. ولكن استثمار هذين القانونين في خطوط التلغراف وسواه [408] يتطلب أجهزة مكلفة ومعقدة. وكما رأينا فإن الآلة لا تزيح الأداة. بل إن الأداة تنمو حجماً وعدداً فتتحول من أداة قزمة، ملحقة بجسم الإنسان، إلى أداة لجهاز آلي أبدعه الإنسان. وبدلاً من العمل بأداة يدوية، يقوم رأس المال بدفع العامل لتشغيل آلة تتولى بنفسها تحريك الأدوات. وإذا كان واضحاً من الوهلة الأولى أن الصناعة الكبرى ترفع الإنتاجية إلى درجة خارقة بزجّ قوى الطبيعة الجبّارة والعلوم الطبيعية في عملية الإنتاج، فليس من الواضح بالمثل ما إذا كانت هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية تُكتسب من دون زيادة في مقدار العمل المُنفق، من جانب آخر. وكما هو الحال مع أي جزء آخر من أجزاء رأس المال الثابت، لا تخلق الآلات أي قيمة جديدة، لكنها تنقل قيمتها الخاصة

---

(108) إن العلم لا يكلف الرأسمالي «شيئاً» بوجه عام، لكن ذلك لا يمنعه من استغلاله أبداً. فرأس المال يستحوذ على علم «الغير» مثلما يستحوذ على عمل الغير. ولكن الاستحواذ «الرأسمالي» والاستحواذ «الشخصي» على العلم أو على الثروة المادية، هما شيئان مختلفان تماماً. وكان الدكتور أور نفسه يتشكى من الجهل الفظيع بالميكانيك عند اعزائه أصحاب المصانع، مستثمري الآلات، أما ليبش فيتحدث عن الجهل المريع لأصحاب المصانع الكيميائية الإنكليزية بمسائل الكيمياء.

إلى المنتوج الذي تخدم في إنتاجه. وبما أن للآلة قيمة، وبما أنها تنقل القيمة إلى المنتوج، فإنها تشكّل جزءاً من مكونات قيمة هذا الأخير. ولكن، بدلاً من أن تزيده رخصاً فإنها تزيده غلاءً بما يتناسب مع قيمتها الذاتية. ومن الجليّ تماماً أن الآلة أو المنظومة الآلية المتطورة، أي وسيلة العمل المميزة للصناعة الكبرى، محمّلة بقيمة أكبر بما لا يقاس من قيمة وسائل العمل المستخدمة في الإنتاج الحرفي والمانيفاكتوري. ولا بدّ من الإشارة أولاً إلى أن الآلات تشترك بكاملها دوماً في عملية العمل، بينما تشترك جزئياً فقط، على الدوام، في عملية إنماء القيمة. وهي لا تضيف أبداً قيمة أكبر مما تفقده وسطياً نتيجة الاهتراء. وهكذا ينشأ فارق كبير بين قيمة الآلة وبين ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله هي دورياً إلى المنتوج. وثمة فارق كبير بين الآلة كعنصر في خلق القيمة والآلة كعنصر في خلق المنتوج. ويزداد هذا الفارق بازدياد الفترة التي تخدم خلالها آلات معينة المرة تلو الأخرى في عملية عمل محددة. ولقد رأينا في كل الأحوال أن أي وسيلة عمل بالمعنى الفعلي، أو أي أداة للإنتاج، تشترك بالكامل على الدوام في عملية العمل، بينما تشترك جزئياً على الدوام في عملية إنماء القيمة، بما يتناسب طردياً مع المعدل الوسطي للإهتراء اليومي. ولكن هذا الفارق بين الاستخدام والاهتلاك هو أكبر بكثير في الآلات مما في الأداة، ذلك لأن الآلات مصنوعة من مادة أمتن تعمّر [409] لفترة أطول، ولأن استخدامها الخاضع لقوانين علمية صارمة يتيح الإمكانية لتوفير أكبر في إنفاق أجزائها المكوّنة وما تستهلكه من وسائل، وأخيراً لأن ميدان الإنتاج هنا أوسع كثيراً مما في الأداة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط التكاليف اليومية عند الإثنين، أي الآلات والأدوات، نعني ذلك الجزء من القيمة الذي تضيفه الآلات والأدوات إلى المنتوج نتيجة اهتلاكها الوسطي اليومي، ونتيجة استهلاك المواد المساعدة، كالزيت والفحم وإلخ، لاتضح أنها تعمل بالمجان شأن قوى الطبيعة الموجودة بمعزل عن إسهام عمل الإنسان. وكلما تعاظمت أبعاد النشاط الإنتاجي للآلات بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي للأداة، ازداد نطاق خدمتها المجانية بالمقارنة مع ما تؤديه الأداة من خدمة. وفي الصناعة الكبرى وحدها يتعلم الإنسان كيف يدفع منتوج عمل الماضي، عمله المتشيئ أصلاً، على العمل بالمجان على نطاق واسع شأن قوى الطبيعة[109].

---

(109) يركز ريكاردو أحياناً على هذا المفعول للآلات ـ رغم أنه لا يوليه انتباهاً كافياً، شأنه شأن الفارق العام بين عملية العمل وعملية إنماء القيمة ـ بحيث أنه ينسى ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله الآلات إلى المنتوج، ويماثل تماماً بين الآلات وقوى الطبيعة. فهو يقول مثلاً: «إن

اتضح عند معاينة التعاون والمانيفاكتورة أن الاقتصاد في شروط الإنتاج العامة المعروفة، مثل المباني وإلخ، يتحقق عبر استهلاكها بصورة مشتركة بالمقارنة مع استهلاك العمال الفرادى لشروط الإنتاج المبعثرة، وبالتالي فإنها لا تزيد غلاء المنتوج إلّا قليلاً. ولا يقتصر الأمر في ظل الإنتاج الآلي على استهلاك هيكل آلة تنفيذ العمل بصورة مشتركة من قبل أدواتها المتعددة، بل إن آلات تنفيذ العمل تستهلك المحرك الآلي الواحد عينه مع قسم آلية نقل الحركة استهلاكاً مشتركاً.

وفي ظل الفرق المعطى بين قيمة الآلات وذلك الجزء من القيمة الذي تنقله يومياً إلى منتوجها، فإن تلك الدرجة التي يزيد بها هذا الجزء من القيمة غلاء المنتوج تتوقف بالدرجة الأولى على حجم المنتوج، أو مساحته. ويقول باينز من بلاكبورن في إحدى المحاضرات المنشورة له عام 1857 إن

[410] «كل حصان بخاري ميكانيكي فعلي(109a) يحرك 450 مغزلاً ذاتي

= آدم سميث لا يقلل أبداً من قيمة الخدمات التي تقدمها لنا قوى الطبيعة والآلات، ولكنه يميز بصواب طبيعة القيمة التي تضيفها إلى السلع... وبما أنها تنفذ هذا العمل مجاناً فإن المساعدة التي تقدمها لنا لا تضيف شيئاً إلى القيمة التبادلية». (ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي). (Ricardo, *Principles of Political Economy*, 3rd ed. London, 1821, p. 336-337). وبالطبع فإن ملاحظة ريكاردو، صائبة في معارضة ج. ب. ساي الذي يثرثر بأن الآلات تقدم «خدمة» تتمثل في أنها تخلق قيمة تؤلف جزءاً من «الربح».

(109a) [حاشية للطبعة الثالثة. إن «الحصان البخاري» الواحد يعادل قوة 33,000 باون/قدم في الدقيقة، أي القوة التي ترفع في دقيقة واحدة 33,000 باون إلى ارتفاع قدم (إنكليزي) واحد، أو باوناً واحداً بارتفاع 33,000 قدم. وهذا هو الحصان البخاري المشار إليه في النص. ولكن في اللغة التجارية العادية، وكذلك في بعض المقتطفات في هذا الكتاب يجري التمييز بين الأحصنة البخارية «الإسمية» و «التجارية» أو «المؤشِّرة» في المحرك نفسه. وإن الحصان البخاري القديم، أو الإسمي، يحسب على وجه الحصر بموجب طول المكبس وقطر الأسطوانة ولا يؤخذ ضغط البخار وسرعة المكبس بالاعتبار إطلاقاً. أي أن ذلك يعني عملياً ما يلي: يُعتبر المحرك بقوة 50 حصاناً بخارياً إذا كان يدور بضغط بخار ضعيف وبسرعة مكبس بطيئة كما في أيام بولتون وواط، بيد أن العاملين الأخيرين ازدادا بدرجة كبيرة جداً منذ ذلك الوقت. وابتغاء قياس القوة الميكانيكية للمحرك هذه الأيام تم اختراع مؤشر يدل على ضغط البخار في المكبس. وبات من السهل تحديد السرعة. وهكذا يجري التمييز عن الحصان البخاري «المؤشِّر» أو التجاري» بمعادلة رياضية يؤخذ فيها بالاعتبار وفي وقت واحد قطر الأسطوانة وطول المكبس وسرعة المكبس وضغط البخار، وهي معادلة تبين عدد المرات التي يُنجز فيها المحرك 33,000 باون ـ قدم في الدقيقة فعلياً

الحركة (selfacting) مع التحضيرات، أو 200 مغزل مائي، أو 15 نولاً لإنتاج 40 إنش قماش (inch cloth) مع تجهيزات لف السداة والتغطية بالغراء والخ»(*).

إن تكاليف حصان بخاري واحد ليوم واحد واهتراء الآلات التي يحركها تتوزع في الحالة الأولى على منتوج يوم واحد لـ 450 مغزلاً ذاتي الحركة، وفي الحالة الثانية على منتوج 200 مغزل يُدار بالطاقة المائية، وفي الحالة الثالثة على منتوج 15 نولاً آلياً، بحيث لا ينقل إلى الأونصة الواحدة من الغزول أو إلى الياردة الواحدة من النسيج سوى جزء ضئيل تماماً من القيمة. وهذا ينطبق أيضاً على مثال المطرقة البخارية الذي أوردناه آنفاً. فلما كان الاهتراء اليومي، واستهلاك الفحم والخ يتوزعان على كتل هائلة مما تطرقه من حديد يومياً، فلن ينتقل إلى كل قنطار من الحديد سوى جزء ضئيل من القيمة؛ إلّا أن هذا الجزء سيكون ضخماً لو جرى دق مسامير صغيرة بهذه الأداة العملاقة.

وإذا كان نطاق فعل آلة تنفيذ العمل معيناً، أي إذا كان عدد أدواتها معيناً، أو كان حجم هذه الأدوات معيناً، أو قوتها معينة، فإن كتلة المنتوج تتوقف على سرعة دوران الآلة، أي سرعة دوران المغازل مثلاً، أو عدد الضربات التي تقوم بها المطرقة في دقيقة واحدة. وتقوم بعض المطارق الضخمة بـ 70 ضربة في الدقيقة، وأن آلة حدادة رايدر [411] المسجّلة، والتي تستخدم مطرقة بخارية صغيرة لطرق المغازل، تقوم بـ 700 ضربة في الدقيقة.

وإذا كانت النسبة التي تنتقل بها قيمة الآلات إلى المنتوج معلومة، فإن مقدار هذا الجزء من القيمة يتوقف على مقدار قيمة الآلات نفسها[110]. وكلما صَغُر العمل الذي

= ولذلك يمكن لحصان بخاري إسمي واحد أن يقدم فعلياً ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة أحصنة بخارية مؤشَّرة أو فعلية. إن هذه الملاحظة مكرسة لتفسير مختلف المقتطفات الواردة فيما بعد. ف. إنجلز.]

(*) ج. ب. باينز، صناعة القطن، محاضرتان في الموضوع أعلاه، ألقيتا على أعضاء مكتبة بلاكبورن، في معهد العلوم والميكانيك، بلاكبورن، لندن، 1857، ص 48.
(J.B. Buynes, *The Cotton Trade,* Blackburn, London, 1857, p. 48). [ن. برلين].

(110) إن القارىء المأسور بالتصورات الرأسمالية سيفتقد ذكر أي شيء عن «الفائدة» التي تضيفها الآلات إلى المنتوج بصورة تتناسب طردياً (pro rata) مع قيمتها كرأسمال. ولكن من السهل ملاحظة أن الآلة، شأنها شأن أي جزء آخر من مكونات رأس المال الثابت لا تنتج قيمة جديدة ولا تستطيع بالتالي، أن تضيف مثل هذه القيمة تحت اسم «الفائدة». ولما كنا نعالج، هنا، إنتاج فائض

تضمنه هي نفسها تدنت القيمة التي تضيفها إلى المنتوج. وكلما صَغُرت القيمة التي تنقلها إلى المنتوج ازدادت إنتاجيتها، واقتربت من خدمات قوى الطبيعة. أما إنتاج الآلات بواسطة الآلات فإنه يُخفض قيمتها بالمقارنة مع أبعادها ومفعولها.

إن التحليل المقارن لأسعار السلع في الإنتاج اليدوي أو المانيفاكتوري بالسلع المماثلة التي تنتجها الآلات، يبين بوجه عام أن ذلك الجزء من قيمة منتوج الآلات، الذي ينتقل من وسائل العمل يزداد بصورة نسبية، ولكنه ينخفض بصورة مطلقة. أي أن مقداره المطلق يتناقص، في حين يزداد مقداره بالنسبة إلى إجمالي قيمة المنتوج، كأن يكون باوناً من الغزول(111).

= القيمة، فليس بمقدورنا أن نفترض قَبْلياً (a priori) وجود أي جزء منها تحت اسم «الفائدة». ولسوف نشرح نمط الحساب الرأسمالي الذي يبدو للوهلة الأولى (prima facie) سخيفاً ومناقضاً لقوانين تكوين القيمة، وذلك في الكتاب الثالث من هذا المؤلف.

(111) إن هذا الجزء من مكونات القيمة، الذي تضيفه الآلة، يتقلص بصورة مطلقة ونسبية في تلك الحالات التي تحل فيها الآلات محل الخيول وغيرها من حيوانات الجر بشكل عام، التي تستخدم كقوة محركة تحديداً، وليس كآلة لمعالجة وتحويل المادة. ونشير هنا، عرضاً، إلى أن ديكارت بتعريفه للحيوانات كآلات بسيطة كان ينظر إلى القضية بعين مرحلة المانيفاكتورة خلافاً للعصور الوسطى التي كانت تعتبر الحيوان ـ مساعداً للإنسان؛ وهذا هو أيضاً رأي السيد هاللو فيما بعد في كتابه احياء الاقتصاد السياسي *Restauration der Staatswissenschaften*. أما أن ديكارت كان يرى، شأن بيكون، أن تغير شكل الإنتاج والسيطرة العملية للإنسان على الطبيعة هما نتيجة للتغيرات في منهج التفكير فهذا ما يدل عليه كتابه مبحث في المنهج *Discours de la Méthode* حيث يرد فيه ما نصه: «من الممكن» (باستخدام المنهج الذي أدخله ديكارت في الفلسفة) «بلوغ معارف نافعة جداً في الحياة، وبدلاً من الفلسفة التأملية التي تدرّس في المدارس يمكن وضع فلسفة عملية نستطيع بفضلها، بعد أن نعرف طاقات وفاعلية النار والمياه والهواء والنجوم وسائر الأجسام الأخرى المحيطة بنا بنفس الدقة التي نعرف بها مختلف أشغال حرفيينا، أن نستخدم، هذه القوى أيضاً على غرار هؤلاء الأخيرين في جميع الاستخدامات المميزة لها وأن نصبح بذلك سادة الطبيعة ومالكيها»، وبالإضافة إلى ذلك «أن نسهم في كمال الحياة البشرية». ويرد في مقدمة كتاب مبحث في التجارة *Discourses upon Trade* (عام 1691) للسير ديودلي نورث أن منهج ديكارت المطبق على الاقتصاد السياسي أخذ يحرّره من الحكايات القديمة والتصورات الخرافية عن النقود والتجارة وما إلى ذلك. ولكن الاقتصاديين الإنكليز المبكرين كانوا يتبنون على العموم فلسفة بيكون وهوبز، في حين أصبح جون لوك فيما بعد بامتياز χατ'εξοχην «فيلسوف» الاقتصاد السياسي بالنسبة لإنكلترا وفرنسا وإيطاليا.

[412] ومن الواضح أنه إذا كان إنتاج آلة معينة يكلف كمية عمل تساوي ما يوفره استخدامها، فلن يزيد الأمر عن حلول عمل محل عمل، نعني أن المقدار الكلي للعمل الضروري لإنتاج سلعة ما لن ينخفض، أو أن قوة إنتاجية العمل لن ترتفع. لكن الفرق بين العمل الذي تكلّفه الآلة والعمل الذي تقتصده، أي درجة إنتاجيتها، ليس مرهوناً، بداهة، بالفرق بين قيمتها الذاتية وقيمة أدوات العمل التي تحل هي محلها. فالفرق الأول يستمر بالوجود طالما بقي العمل المنفق على الآلة، وبالتالي ذلك الجزء من القيمة الذي ينتقل منها إلى المنتوج، أقل من تلك القيمة التي يمكن للعامل أن يضيفها بأداته إلى موضوع العمل. لذا تُقاس إنتاجية الآلة بتلك الدرجة التي تُغني بها عن قوة العمل البشرية. ووفقاً للسيد باينز فثمة عاملان ونصف العامل لكل 450 مغزلاً ذاتي الحركة مع ملحقاتها الآلية، والتي يحركها جميعاً حصان بخاري واحد[112]؛ علماً أن كل مغزل آلي يغزل في يوم العمل المؤلف من 10 ساعات 13 أونصة من الخيوط (من القياسات المتوسطة)، وهذا يوازي $365\frac{5}{8}$ باوناً من الغزول في الأسبوع لكل عاملين ونصف. وهكذا، فإن 366 باوناً من القطن تقريباً (وبغية التبسيط لا نحسب الفضلات) تمتص عند تحولها إلى خيوط ما مجموعه 150 ساعة عمل، أو 15 يوم عمل من 10 ساعات، أما في ظل العمل بالمغزل اليدوي، فإن الغازل ينتج 13 أونصة من الخيوط في 60 ساعة، وتمتص هذه [413] الكمية المذكورة من القطن 2700 يوم عمل من 10 ساعات، أو 27,000 ساعة عمل[113]. وحيثما حلّت الطباعة الآلية محل الطريقة القديمة (block printing) أي الطباعة اليدوية للخام باتت آلة واحدة تطبع في الساعة بمساعدة عامل راشد أو حدث

---

(112) يفيد التقرير السنوي لغرفة التجارة في إيسن (تشرين الأول/أكتوبر 1863) أن مصانع كروب للفولاذ، والتي تحوي 161 فرناً للصهر والتحمية والاسمنت و32 محركاً بخارياً (في عام 1800 كان ذلك هو العدد العام تقريباً للمحركات البخارية المستخدمة في مانشستر) و14 مطرقة بخارية ـ تبلغ قوتها الإجمالي 1236 حصاناً بخارياً ـ و49 كوراً للحدادة و203 مخارط و2400 عامل تقريباً، قد أنتجت 13 مليون باون من الحديد الصلب المصهور في عام 1862. ونلاحظ أن ثمة أقل من عاملين لكل حصان بخاري.

(113) يقدّر باباج أن عمل الغزل في جاوه يزيد لوحده قيمة القطن بنسبة 117%. وفي الوقت نفسه (عام 1832) كان إجمالي القيمة المضافة إلى القطن في الغزول الناعمة بواسطة الآلات والعمل في إنكلترا تبلغ حوالى 33% من قيمة المادة الأولية. (أنظر: في اقتصاد الآلات، ص165-166).
(*On the economy of machinery*, London, 1832, p. 165-166).

واحد مقداراً من الخام الملون بأربعة ألوان يعادل ما كان يطبعه 200 عامل راشد[114] في السابق. وقبل أن يخترع إيلي ويتني محلج القطن عام 1793، كان فصل باون من القطن عن البذور يكلف وسطياً يوم عمل واحد. وبفضل هذا الاختراع تستطيع زنجية واحدة أن تحلج 100 باون من القطن في اليوم، علماً أن فاعلية المحلج ازدادت كثيراً منذ ذلك الوقت. وإن الباون من ألياف القطن، الذي كان إنتاجه يكلف سابقاً 50 سنتاً، بات يُباع فيما بعد بـ 10 سنتات وبربح أكبر، أي أنه ينطوي على كمية من العمل غير مدفوع الأجر أكبر من ذي قبل. وتُستخدم في الهند آلة بسيطة لفصل الألياف عن البذور تسمى تشوركا (Churka) تتيح لرجل وامرأة أن يحلجا بها 28 باوناً في اليوم. وبفضل آلة التشوركا هذه التي اخترعها الدكتور فوربز قبل عدة أعوام يحلج رجل واحد وحدث واحد 250 باوناً في اليوم، وإذا ما استخدمت الثيران أو البخار أو المياه بمثابة قوة محركة فلن يتطلب الأمر سوى عدة أحداث وفتيات يقومون بدور ملقّمين (feeders) (أي الذين يغذّون الآلة بالمادة الأولية). وإن 16 آلة مثل هذه تحركها الثيران تستطيع أن تنفذ يومياً عملاً يوازي ما كان يتطلب في السابق 750 شخصاً بالمتوسط[115].

وكما أشرنا من قبل فإن الآلة البخارية التي تحرك المحراث البخاري تنفذ في ساعة واحدة بكلفة 3 بنسات أو $\frac{1}{4}$ شلن مقداراً من العمل يعادل ما ينفذه 66 شخصاً لقاء 15 شلناً في الساعة. وإنني أعود إلى هذا المثال لأزيل تصوراً خاطئاً، وأعني بالضبط: إن هذه الشلنات الـ 15 لا تعبّر إطلاقاً عن العمل الذي يضيفه 66 عاملاً في ساعة واحدة. فإذا كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري 100% فإن هؤلاء العمال الـ 66 ينتجون في الساعة الواحدة قيمة تبلغ 30 شلناً، مع أنه لا تتمثل في المُعادِل الذي [414] يحصلون عليه، أي في أجورهم البالغة 15 شلناً، سوى 33 ساعة من أصل المقدار الكلي البالغ 66 ساعة. وهكذا، إذا افترضنا أن الآلة تكلف بالضبط ما يعادل الأجور السنوية لـ 150 عاملاً الذين تعوض عنهم، وليكن ذلك 3000 جنيه استرليني، فإن هذه الـ 3000 جنيه استرليني لا تعتبر إطلاقاً تعبيراً نقدياً عن مجمل العمل الذي ينفذه ويضيفه هؤلاء العمال الـ 150 إلى موضوع العمل، فهي ليست سوى ذلك الجزء من

---

(114) زد على ذلك أن الطباعة الآلية توفر في الأصباغ.

(115) قارن التقرير الذي ألقاه الدكتور واطسون: تقرير لحكومة الهند حول المنتوجات، أُلقي في جمعية الفنون، 17 نيسان/إبريل 1860. (Paper read by Dr Watson, *Reporter on the Products to the Government of India*, at the Society of Arts, 17 April 1860).

عملهم السنوي الذي يتجلى بالنسبة لهم في شكل أجور. وعلى العكس، فالقيمة النقدية للآلة، أي 3000 جنيه استرليني، هي تعبير عن مجمل العمل المنفق في إنتاجها مهما تكن النسبة التي يخلق بها هذا العمل أجور العامل وفائض القيمة للرأسمالي. وعليه حتى لو كانت كلفة الآلة مساوية لكلفة قوة العمل التي تقضيها هي، فإن العمل المتشيئ في الآلة نفسها هو على الدوام أقل بكثير من العمل الحي الذي تعوض عنه(116).

وإذا نظرنا إلى الآلات بوصفها وسيلة لجعل المنتوج أرخص حصراً، فإن حدود استخدامها تتعين بواقع أن العمل الذي يكلفه إنتاجها يجب أن يكون أقل من ذلك العمل الذي يُستغنى عنه باستخدامها. لكن هناك حدوداً أضيق بالنسبة لرأس المال، فهو لا يدفع لقاء العمل المستخدم بل لقاء قيمة قوة العمل المستخدمة، وعليه فاستخدام الآلة يتقرر عنده بفعل الفرق بين قيمة الآلة وقيمة قوة العمل التي تحل هذه الآلة محلها. ونظراً لأن تقسيم يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض يختلف باختلاف البلدان، كما يختلف داخل البلد الواحد باختلاف الفترات، أو يختلف في فترة واحدة باختلاف فروع الإنتاج؛ ونظراً، من ثم، لأن أجور العامل الفعلية تهبط تارة دون، وترتفع تارة فوق، قيمة قوة عمله، فإن هذا الفارق بين سعر الآلة وسعر قوة العمل التي تحل هي محلها يتعرض لتقلباتٍ كبيرة حتى لو ثبت الفارق بين مقدار العمل الضروري لإنتاج الآلة والمقدار العام للعمل الذي تحل محله(116a). بيد أن الفارق الأول هو الذي يحدد للرأسمالي تكاليف إنتاج السلعة ويؤثر فيه بفعل القوانين القسرية للمنافسة. لذا تشهد إنكلترا حالياً اختراع آلات لا تُستخدم إلّا في أميركا الشمالية، تماماً مثلما كانت ألمانيا تخترع في القرنين السادس عشر والسابع عشر آلات لم تستخدم إلّا في هولندا، كما أن بعض الاختراعات [415] الفرنسية في القرن الثامن عشر لم تُستغل إلّا في إنكلترا. وفي البلدان الأقدم من حيث التطور، فإن الآلة نفسها التي تُستخدم في بعض فروع الأعمال تولّد فائضاً للعمل (redundancy of labour) أو وفرة العمل كما يقول ريكاردو في فروع أخرى بحيث أن

---

(116) «إن هذه الوسائط الخرساء» (الآلات) «هي دوماً نتاج عمل أقل كثيراً من ذاك العمل الذي تحل محله إذا كانت تحوز القيمة النقدية نفسها». (ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، 1821، ص40).
(Ricardo, *Principles of Political Economy*, 3rd Ed., London, 1821, p. 40).

(116a) حاشية للطبعة الثانية: لذلك سيكون للآلات في المجتمع الشيوعي مجال تطبيق رحب مغاير تماماً لما في المجتمع البورجوازي.

انخفاض الأجور في هذه الأخيرة دون قيمة قوة العمل يعرقل استخدام الآلات ويجعله زائداً عن اللزوم، بل في الغالب مستحيلاً تماماً من وجهة نظر رأس المال الذي يتأتى ربحه لا من تقليص العمل المستخدم بوجه عام، بل من تقليص العمل مدفوع الأجر. ولقد تقلص عمل الأطفال في بعض فروع صناعة الصوف الإنكليزية تقلصاً كبيراً في السنوات الأخيرة، بل أزيل تماماً في بعض الأماكن. فلماذا؟ لقد فرض قانون المصانع استخدام وجبتين من الأطفال، تعمل الأولى 6 ساعات والثانية 4 ساعات، أو أن كل وجبة تعمل 5 ساعات فقط. ولكن الأهل لا يرغبون ببيع «انصاف الوقت» (half-times) (العمال الذين يعملون نصف الوقت) بأرخص مما كانوا يبيعون به «الوقت الكامل» سابقاً (full-times) (العمال الذين يعملون كامل الوقت). من هنا حلول الآلات محل «أنصاف الوقت» (half-times)[117]. وقبل حظر عمل الإناث والأطفال (دون سن 10 سنوات) في المناجم كان رأس المال يجد أن إرغام الأناث والفتيات العاريات على العمل، مع الرجال في الغالب، في مناجم الفحم وغيرها، يتفق مع قانونه الأخلاقي، ولا سيما مع دفتر حساباته الجارية إلى درجة أنه لم يلجأ إلى الآلات إلّا بعد هذا الحظر. لقد اخترع الأميركيون آلات تكسير الحجارة، أما الإنكليز فلا يستخدمونها، لأن «التعساء» (التعيس «wretch» اصطلاح خاص يستعمله الاقتصاد السياسي الإنكليزي للدلالة على العمال الزراعيين) الذين ينفذون هذا العمل يتلقون أجوراً متدنية عن جزء من عملهم هذا إلى حد أن استخدام الآلات سيزيد الإنتاج غلاءً بالنسبة للرأسماليين[118]. وفي إنكلترا، تُستخدم

---

(117) «لا يعمد أرباب العمل إلى تشغيل وجبتين من الأطفال دون سن الثالثة عشرة إلّا اضطراراً... الواقع أن قسماً من أصحاب المصانع ـ غزول الصوف ـ نادراً ما يستخدمون حالياً عمل الأطفال دون سن الثالثة عشرة، أي انصاف الوقت (half-times). فلقد أدخلوا آلات متطورة جديدة من أنواع مختلفة تغني بالكامل عن عمل الأطفال» (أي الأطفال دون سن الثالثة عشرة). «وعلى سبيل المثال أشير، توضيحاً لهذا التقليص في عدد الأطفال، إلى عملية إنتاجية واحدة يمكن فيها لحدث واحد فقط» (أكبر من 13 سنة) «أن ينفذ عمل ستة أو أربعة أنصاف الوقت (half-times) ـ تبعاً لخصائص كل آلة ـ وذلك بعد إضافة جهاز يسمى آلة الفتل إلى الآلات المستخدمة سابقاً»... «وإن نظام» أنصاف الوقت (half-times) قد حفز «على اختراع آلة الفتل». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1858، [ص42، 43]).

(118) «لا يمكن استخدام الآلات... في الغالب إلّا بعد ارتفاع العمل» (يقصد بذلك ارتفاع الأجور). (ريكاردو، المرجع نفسه، ص 479).

[416] النساء حتى الآن بدل الخيول لجر المركب في القناة[119]، لأن العمل الضروري لإنتاج الخيول والآلات مقدار معلوم رياضياً، أما العمل الضروري للإبقاء على الإناث من السكان الفائضين (surplus population) فهو أدنى من أي حساب. لذا ليس ثمة مكان آخر تُبدد فيه القوة البشرية تبديداً شائناً في الأعمال القذرة أكثر مما في إنكلترا، أرض الآلات.

3) التأثيرات المباشرة للإنتاج الآلي على العامل

كان تثوير وسائل العمل، كما رأينا، نقطة انطلاق الصناعة الكبرى، أما وسائل العمل التي تعرضت للإنقلاب فتكتسب شكلها الأكثر تطوراً في تمفصل منظومة الآلات في المصنع. وقبل أن نعاين سبل اندماج المادة البشرية بهذا الكيان العضوي الموضوعي دعونا نطّلع على بعض التأثيرات العامة لهذه الثورة على العامل نفسه.

آ) استحواذ رأس المال على قوى عمل إضافية. عمل النساء والأطفال

بمقدار ما تجعل الآلات القوة العضلية زائدة عن اللزوم، فإنها تغدو وسيلة لاستخدام عمال يفتقرون إلى هذه القوة العضلية، أو لم يبلغوا بعد تطورهم الجسدي، لكنهم يتوافرون على أعضاء أكثر مرونة. ولذا كان عمل النساء وعمل الأطفال الكلمة الأولى للإستخدام الرأسمالي للآلات! وبذلك تحول هذا البديل الجبار عن العمل والعمال، على الفور، إلى وسيلة لزيادة عدد العمال المأجورين بإخضاع جميع أفراد أسرة العامل لسيطرة رأس المال المباشرة، بلا تمييز في الجنس أو العمر. ولم يقتصر العمل القسري لصالح الرأسمالي على اغتصاب مواضع لعب الأطفال، بل استولى أيضاً على العمل الحر الذي تزاوله الأسرة، بمألوف العادات، في المنزل لأجل نفسها[120].

---

(119) أنظر: تقارير مؤتمر علم الاجتماع في إدنبره، تشرين الأول/أكتوبر 1863.

(120) خلال أزمة القطن التي رافقت الحرب الأهلية في أميركا أرسلت الحكومة الإنكليزية الدكتور إدوارد سميث إلى لانكشاير وتشيشاير ومناطق أخرى لدراسة الأوضاع الصحية لعمال صناعة القطن. ومما أفاده في تقريره من الناحية الصحية أنه كان للأزمة، عدا عن طرد العمال من أجواء المصنع، الكثير من الفوائد. فالنساء يجدن الآن وقت الفراغ الكافي من أجل إرضاع الأطفال من أثدائهن بدلاً من تسميمهم بمزيج غودفري (مستحضر من الأفيون). ويتوافر لديهن الآن الوقت

لا تتحدد قيمة قوة العمل بوقت العمل اللازم لإعالة العامل الراشد بمفرده، بل بوقت [417] العمل اللازم لإعالة أسرة هذا العامل. ولما كانت الآلات تقذف جميع أفراد أسرة العامل إلى سوق العمل فإنها توزع قيمة قوة عمل الرجل على أسرته بمجموعها. وعليه فإنها تخفض قيمة قوة عمله. لعل شراء الأسرة المؤلفة من 4 قوى عاملة يكلّف أغلى مما كان يكلفه شراء قيمة قوة عمل رب الأسرة من قبل، ولكن بالمقابل تحل الآن 4 أيام عمل محل يوم واحد وينخفض سعرها بصورة تتناسب مع زيادة العمل الفائض لأربعة أفراد على العمل الفائض لفرد واحد. وحتى تتمكن الأسرة من العيش ينبغي الآن على أربعة أفراد أن يقدموا لرأس المال ليس العمل فحسب، بل العمل الفائض أيضاً. وهكذا نرى أن الآلات تزيد المادة البشرية المناسبة لاستغلال رأس المال، مثلما تزيد في الوقت نفسه درجة هذا الاستغلال(121).

تُحدِث الآلات ثورة جذرية في الوسائط الرسمية للعلاقة الرأسمالية، نعني العقد بين العامل والرأسمالي. فأسس التبادل السلعي تفترض أولاً أن يقف الرأسمالي والعامل في

= الكافي لتعلم الطهي. ولكنهن لسوء الحظ تعلمن فن الطهي هذا في وقت لم يعد لديهن فيه ما يُطبخ. نرى من ذلك إلى أية درجة اغتصب رأس المال العمل الضروري لاستهلاك الأسرة من أجل نموه الذاتي. وكذلك استُثمرت الأزمة بهدف تعليم بنات العمال الخياطة في مدارس خاصة. وعليه تطلب الأمر ثورة أميركية وأزمة عالمية لكي تتعلم هاته الفتيات العاملات، اللواتي يغزلن للعالم بأسره، الخياطة!

(121) «تعاظم النمو العددي للعمال بنتيجة تنامي الاستعاضة عن عمل الذكور بعمل الإناث، وبالأخص الاستعاضة عن عمل الراشدين بعمل الصغار. وإن ثلاث فتيات في الثالثة عشرة من العمر، بأجور تتراوح بين 6 و8 شلنات في الأسبوع، جئن محل رجل راشد تتراوح أجوره بين 18 و45 شلناً. (ت. دي كوينسي، منطق الاقتصاد السياسي، حاشية ص147. Th. De Quincey, *The Logic of Political Economy*, London, 1844, note, p.147.)»، وبما أنه لا يمكن الإستغناء تماماً عن بعض الواجبات في الأسرة، كرعاية الأطفال وإرضاعهم، فإن الأمهات اللواتي يصادرهن رأس المال يلتمسن خدمات بديلة. والأعمال المنزلية لعيش الأسرة، كالخياطة والرتق والخ، تُعوض بشراء سلع جاهزة. ولذلك فإن تقلص ما يُبذل من العمل المنزلي يقترن بازدياد المصاريف النقدية خارج المنزل. ولذا تزداد تكاليف إنتاج الأسرة العمالية فتلغي ما تحقق من ازدياد المداخيل. زد على ذلك أن من المستحيل الاقتصاد والتدبير في استخدام وسائل العيش وتحضيرها. ونجد مادة غنية عن هذه الوقائع، التي يخفيها الاقتصاد السياسي الرسمي، في تقارير مفتشي المصانع، وفي تقارير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال، وعلى وجه الخصوص في تقارير الصحة العامة.

[418] مواجهة بعضهما بعضاً كشخصين حرّين مالكين مستقلين للسلع: الأول هو مالك النقد ووسائل الإنتاج، والثاني هو مالك قوة العمل. أما الآن فإن رأس المال يشتري القاصرين أو الصغار. في السابق كان العامل يبيع قوة عمله الخاصة، كما كان يتصرف بها كشخصٍ حرٍ شكلياً. أما الآن فهو يبيع زوجته وأولاده. إنه يغدو تاجر رقيق(122). وغالباً ما يذكرنا شكل الطلب على عمل الأطفال بالطلب على العبيد الزنوج الذي تعودنا على رؤية نماذج منه في إعلانات الصحف الأميركية.

وعلى سبيل المثال يقول أحد مفتشي المصانع الإنكليز: «لفت انتباهي اعلان في صحيفة محلية لإحدى كبريات المدن الصناعية في مقاطعتنا». إذ ورد في الاعلان: «مطلوب 12 ـ 20 صبياً في عمر يمكّنهم من الظهور بمظهر مَن تجاوزوا 13 عاماً. الأجور 4 شلنات في الأسبوع. راجعوا، إلخ»(123).

وإن عبارة «يمكّنهم من الظهور بمظهر الذين تجاوزوا 13 عاماً» تعني أن الأولاد الذين هم دون الثالثة عشرة لا يستطيعون العمل بموجب قانون المصانع سوى 6 ساعات. ويجب على الطبيب الرسمي (certifying surgeon) أن يثبت العمر. لذلك يطلب صاحب المصنع أولاداً يوحي مظهرهم الخارجي وكأنهم قد تجاوزوا سن الثالثة عشرة. وإن

(122) على النقيض من ذلك الواقع العظيم وهو أن العمال الراشدين هم الذين انتزعوا من رأس المال تحديد عمل النساء وعمل الأطفال في المصانع الإنكليزية، نجد في التقارير الجديدة للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال أن العمال الآباء قد اكتسبوا خصالاً مقرفة في المتاجرة بأولادهم وهي من شيم تجار الرقيق، ونجد الفرّيسيين الرأسماليين، كما نرى من هذه التقارير، ينددون بهذه البهيمية التي يخلقونها بأنفسهم ويخلّدونها ويستغلونها والتي يعمّدونها في حالات أخرى باسم «حرية العمل». «لقد دعي عمل الأطفال إلى المساعدة... كي يكسب الأطفال خبزهم، كفاف يومهم. ولكونهم لا يملكون القدرة على تحمل مثل هذا العمل المرهق ولكونهم لا يملكون الإعداد الضروري لتوجيه حياتهم في المستقبل فقد وجدوا أنفسهم في وضع مدنّس جسدياً وأخلاقياً. وقد أشار مؤرخ يهودي بصدد تهديم تيتوس لأورشليم إلى أنه ليس ثمة ما يثير الدهشة في أنها تعرضت لمثل هذا الدمار الماحق إذ إن أماً غير إنسانية ضحت بوليدها لتخفيف غائلة الجوع». (كالاريل، تركيز الاقتصاد العمومي، 1833، ص66).

(Carlisle, *Public Economy Concentrated,* 1833, p. 66).

(123) أ. ريدغريف في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1858، ص41.

تناقص عدد الأولاد دون الثالثة عشرة من العمر الذين يستخدمهم أصحاب المصانع، هذا التناقص الذي لا يندر أن يأتي على شكل قفزات ويثير مثل هذه الدهشة في الاحصاءات الإنكليزية خلال السنوات العشرين الأخيرة، كان إلى حدٍ كبيرٍ، كما يقول مفتشو المصانع أنفسهم، من صنع هؤلاء «الأطباء الرسميين» (certifying surgeons) الذين يغيّرون أعمار الأطفال بما يرضي شهوة الرأسماليين إلى الاستغلال واضطرار الآباء إلى المتاجرة بهم.

[419] وفي بثنال غرين، وهو حي سيىء السمعة في لندن، تعقد صباح كل اثنين وثلاثاء سوق مفتوحة يؤجر فيها أطفال من كلا الجنسين أنفسهم، ابتداءً من سن التاسعة، للعمل في مانيفاكتورات الحرير في لندن. «والشروط المعتادة هي شلن واحد و8 بنسات في الأسبوع (يأخذها الآباء)، وبنسان لي مع الشاي». وتسري العقود لأسبوع واحد لا غير. وإن المشاهد واللغة في هذه السوق مشينة تماماً(124). ولا يزال يحدث في إنكلترا أن النساء «يأخذن أولاداً من ملجأ العمل (workhouse) بغية تأجيرهم لأي شارٍ بشلنين و6 بنسات في الأسبوع»(125). وخلافاً للتشريع لا يزال 2000 صبي على أقل تقدير يبيعهم آباؤهم في بريطانيا العظمى كآلات حية لتنظيف المداخن (رغم وجود آلات تعوض عنهم)(126). وإن الثورة التي أحدثتها الآلات في العلاقة الحقوقية بين شاري وبائع قوة العمل، والتي جرّدت هذه الصفقة بكاملها حتى من مظهر العقد بين شخصين حرّين، قدمت للبرلمان الإنكليزي فيما بعد الأساس القانوني لتدخل الدولة في نظام المصانع. وحيثما يحدد قانون المصانع عمل الأطفال بـ 6 ساعات في فروع صناعية لم تكن قد مُسّت حتى ذلك الوقت، يتكرر عويل أصحاب المصانع قائلين: إن بعض الآباء يسحبون أولادهم من الصناعة المقيدة بالقانون لا لشيء إلّا ليبيعوهم في فروع تسودها «حرية العمل»، أي حيث يضطر الأطفال دون سن الثالثة عشرة للعمل مثل الكبار، لذا يمكن بيعهم بسعر أغلى. ولكن نظراً لأن رأس المال مساواتي بطبيعته، أي أنه يطالب،

---

(124) لجنة استخدام الأطفال (*Children's Employment Commission. 5th Report*, London, 1866, p. 81, No. 31). [للطبعة الرابعة. لقد تلاشت صناعة الحرير في بثنال غرين كلياً على وجه التقريب. ف. إنجلز].

(125) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، 1864، ص53، رقم 15.

(126) المرجع نفسه، التقرير الخامس، قم ١٣٦.

بالمساواة في شروط استغلال العمل في جميع فروع الإنتاج كحق فطري من حقوق الإنسان، فإن التحديد القانوني لعمل الأطفال في أحد فروع الصناعة يغدو حافزاً لتحديده في فرع آخر.

لقد سبق أن أشرنا إلى الانحطاط الجسدي للأطفال والأحداث، شأنهم شأن نساء العمال أيضاً، الذين تخضعهم الآلة لاستغلال رأس المال بصورة مباشرة في البداية ـ في المصانع الناشئة على أساسها ـ ثم بصورة غير مباشرة فيما بعد ـ في كافة الفروع الصناعية الأخرى. ولذا سنتوقف هنا عند نقطة واحدة فقط، هي نسبة وفيات أطفال العمال الهائلة في سني حياتهم الأولى. ثمة في إنكلترا 16 دائرة تسجيل لا تقع فيها سوى 9085 حالة وفاة بالمتوسط في السنة بين كل 100,000 طفل لم يتجاوزوا السنة [420] الأولى من العمر (وفي إحدى الدوائر 7047 حالة وفاة فقط)؛ وفي 24 دائرة أكثر من 10,000 ولكن أقل من 11,000؛ وفي 39 دائرة أكثر من 11,000 ولكن أقل من 12,000؛ وفي 48 دائرة أكثر من 12,000 ولكن أقل من 13,000؛ وفي 22 دائرة أكثر من 20,000؛ وفي 25 دائرة أكثر من 21,000؛ وفي 17 دائرة أكثر من 22,000؛ وفي 11 دائرة أكثر من 23,000؛ وفي كل من هاو، وولفرهامبتون، وأشتون-أندر-لاين، وبريستون أكثر من 24,000؛ وفي نوتنغهايم، وستوكبررت، وبرادفورد أكثر من 25,000؛ وفي ويسبيتش 26,001؛ وفي مانشستر 26,125[127]. وقد بيّن تحقيق طبي رسمي في عام 1861 أن سبب مثل هذه النسبة العالية للوفيات يعود بالدرجة الأولى، عدا عن الظروف المحلية، إلى انشغال الأمهات خارج المنزل وما ينجم عن ذلك من إهمال العناية بأطفالهن وسوء معاملتهم، وسوء التغذية ونقص الغذاء وتخديرهم بالأفيون وإلخ؛ يضاف إلى ذلك اغتراب الأمهات عن أطفالهن اغتراباً مجانياً للطبيعة[*] وما يتبع ذلك من تجويع الأطفال وتسميمهم عمداً[128]. وعلى العكس ففي المناطق الزراعية «حيث عمل

---

(127) تقرير الصحة العامة السادس، لندن، 1864، ص34.

(*Sixth Report on Public Health,* London, 1864, p. 34).

(*) في الطبعة الرابعة: اغتراباً طبيعياً. [ن. برلين].

(128) «فضلاً عن ذلك فهو» (تحقيق عام 1861) «... قد بيّن أن الأطفال الرضّع يموتون في ظل هذه الظروف نتيجة الإهمال وسوء المعاملة، الناجم عن أشغال أمهاتهم... اللواتي يفقدن مشاعر الأمومة تجاه أطفالهن إلى درجة أن موتهم لا يحزنهن، ويبلغ الأمر أحياناً... حد اتخاذ تدابير للتسبب بهذا الموت» (المرجع نفسه).

النساء في حدّه الأدنى نجد أن نسبة الوفيات في أدناها»[129]. ولكن لجنة تحقيق عام 1861 توصلت إلى استنتاج مفاجئ تماماً مفاده أن نسبة وفيات الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الأولى من العمر في بعض المناطق الزراعية الخالصة الواقعة على شواطئ بحر الشمال تساوي مثيلتها تقريباً في المناطق الصناعية الأكثر شهرة من هذه الناحية. ولذلك أوعز الدكتور جوليان هنتر لدراسة هذه الظاهرة ميدانياً. وإن تقريره ملحق بالتقرير السادس للصحة العامة *Sixth Report on Public Health*[130]، وكان الافتراض قبل ذلك الوقت أن الملاريا وغيرها من الأمراض السارية في المناطق المنخفضة والمستنقعات تحصد الأطفال. بيد أن التحقيق أدى إلى استنتاج مخالف تماماً، وهو،

«إن السبب الذي قضى على الملاريا، أي تحويل الأرض من مستنقعات شتاءً ومراعٍ قاحلة صيفاً، إلى حقول قمح خصبة، هو الذي أسفر عن معدل الوفيات الاستثنائي بين الأطفال الرضع»[131].

إن الأطباء السبعين العاملين في هذه المنطقة، الذين استجوبهم الدكتور هنتر كانوا **[421]** «مُجمعين إجماعاً مذهلاً» حول هذه النقطة.

«إن المتزوجات العاملات مع الفتيات والأحداث يعملن لقاء مبلغ معين بتصرف المزارع المؤجر من قبل شخص يدعى «رئيس الزمرة»(*) وهو الذي يتفق على تأجير الزمرة كلها. وغالباً ما ترتحل هذه الزمر أميالاً عن قراها؛ وتمكن رؤيتها صباحاً ومساءً على الطرقات الزراعية؛ النساء يرتدين تنورات قصيرة وما يناسب ذلك من بلوزات وأحذية، وأحياناً سراويل، ويدل مظهرهن على قوة البدن وعافيته، رغم ما

---

(129) تقرير الصحة العامة السادس، لندن، 1864، ص 454.

(130) المرجع نفسه، ص454-462، تقرير الدكتور هنري جوليان هنتر حول تعاظم وفيات الأطفال الرضع في بعض مناطق ريف إنكلترا. (*Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the excessive mortality of infants in some rural districts of England*).

(131) تقرير الصحة العامة السادس، لندن، 1864، ص 35-455-456.

(*) (Gangmeister)، أما في الأصل الإنكليزي للمقتبس فقد ورد تعبير (undertaker) أي متعهد أو مقاول. [ن. ع].

يعتريهن من خلاعة مألوفة ولا مبالاة مُهلكة بما يجره شغفهن بهذه الحياة المزّارة، المنفلتة على أطفالهن الذين يذوون في البيت»[132].

وتتكرر هنا كافة ظواهر المناطق الصناعية، بل إن قتل الأطفال المستتر وتخديرهم بالأفيون أشد وطأة[133].

يقول الدكتور سايمون، المفتش الطبي للمجلس السري الإنكليزي والمحرر الرئيسي للتقارير المتعلقة بالصحة العامة: «إن اطلاعي على الشر الناجم عن الاستخدام الواسع لعمل النساء البالغات في الصناعة هو مبرر إشمئزازي من هذا الواقع»[134]. ويهتف مفتش المصنع ر. بيكر في أحد التقارير الرسمية: «من المفرح تماماً بالنسبة للمناطق المانيفاكتورية في إنكلترا منع جميع النساء المتزوجات اللواتي لديهن أسر، من العمل في أي مصنع مهما كان شأنه»[135].

لقد صور ف. إنجلز في كتابه: وضع الطبقة العاملة في إنكلترا ومؤلفون آخرون أيضاً الفساد الأخلاقي الناجم عن الاستغلال الرأسمالي لعمل النساء وعمل الأطفال، تصويراً أخاذاً ومسهباً، بحيث أكتفي هنا بمجرد الإشارة إلى ذلك. ولكن التوحش الذهني الذي [422] يسببه تحويل البشر قبل الأوان، بصورة مصطنعة، إلى محض آلات لصنع فائض القيمة، والذي يختلف تماماً عن ذلك الجهل الفطري الذي يبقى الذهن في ظله بِكراً من دون أن يفقد مقدرته الذاتية على النمو، خصبه الطبيعي، إن هذا التوحش قد أرغم البرلمان الإنكليزي أخيراً على اعلان التعليم الابتدائي شرطاً إلزامياً قبل الاستهلاك «المنتج» للأطفال دون سن الرابعة عشرة في جميع فروع الصناعة الخاضعة للتشريع الصناعي.

---

(132) المرجع السابق، ص 456.

(133) يتزايد تعاطي الأفيون بين العمال والعاملات من الراشدين سواء في المناطق الصناعية أو الزراعية في إنكلترا. «إن زيادة تصريف الأفيون... هي الهدف الرئيسي لبعض تجار الجملة النشيطين. ويعترف الصيادلة بأن الأفيون هو السلعة الأكثر رواجاً» (المرجع السابق، ص 459). وإن الأطفال الرضع الذين يتناولون الأفيون «يتغضنون مثل شيوخ صغار أو ينكمشون مثل القرود» (المرجع السابق، ص 460). ويرى المرء هنا كيف تنتقم الهند والصين من إنكلترا!

(134) المرجع السابق، ص 37.

(135) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص59. لقد كان مفتش المصانع هذا طبيباً في السابق.

وتتجلى روح الإنتاج الرأسمالي بوضوح في الصياغة الخرقاء لمواد قوانين المصانع المتعلقة بالتربية المزعومة، وفي غياب الجهاز الإداري الذي يصبح هذا التعليم الإلزامي بدونه سراباً في أغلب الحالات، وفي معارضة أصحاب المصانع حتى لمثل هذا القانون عن التعليم، وفي مراوغاتهم وأحابيلهم للتملص منه.

> «يقع اللوم على السلطة التشريعية وحدها لأنها أصدرت قانوناً خادعاً (delusive law) يُظهر حرصاً على تربية الأطفال ولكنه لا يتضمن حكماً واحداً يكفل تحقيق هذه الغاية. وهو لا يقرر سوى أنه يجب حبس الأطفال خلال عدد معين من الساعات في اليوم» (3 ساعات) «بين أربعة جدران في مبنى يسمى مدرسة، وأن رب عمل الأطفال يجب أن يحصل أسبوعياً على شهادة بتنفيذ ذلك من قبل الشخص الذي يوقعها بوصفه المعلم أو المعلمة»[(136)].

قبل إصدار قانون المصانع المعدل في عام 1844 لم يكن من النادر رؤية شهادات بارتياد المدرسة موقعة من المعلم أو المعلمة بعلامة صليب لأنهما لا يعرفان الكتابة.

> «عندما زرت مدرسة تعطي مثل هذه الشهادات ذُهلت من جهل المعلم بحيث أنني سألته: «قل لي من فضلك هل تحسن القراءة؟» فكان جوابه: «أي. نوعاً ما (summat)». وأضاف تبريراً لنفسه: «على كل حال أنا أحسن من تلامذتي».

أثناء إعداد قانون عام 1844 اشتكى مفتشو المصانع من الحالة المخزية للأماكن المسماة مدارس، والتي كان عليهم بموجب القانون الاعتراف بصلاح شهاداتها. ولكن كل ما حصلوا عليه اقتصر على الآتي وهو: اعتباراً من عام 1844

> «يجب على المعلم أن يسجل الأرقام في الشهادة المدرسية بخط يده، وكذلك (ditto) أن يوقع إسمه ولقبه بخط يده»[(137)].

ويتحدث السير جون كينكايد، مفتش المصانع الإسكتلندي، عن تجارب مماثلة في [423] عمله الوظيفي.

> «كانت المدرسة الأولى التي زرناها برعاية السيدة آن كيلين. وعندما

(136) ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1857، ص17.

(137) ليونارد هورنر في تقارير مفتشي الصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1855، ص18-19.

طلبنا منها أن تتهجى لقبها أخطأت على الفور إذ ابتدأت بحرف C، ولكنها ما لبثت أن صححت خطأها وقالت إن لقبها يبتدىء بحرف K. إلّا أنني لاحظت عندما تفحصت تواقيعها على الشهادات المدرسية أنها توقع بتهجيات مختلفة. كما أن خط يدها لا يدع مجالاً للشك في أنها لا تصلح للتعليم. واعترفت هي نفسها أنها لا تعرف كيف تنظم سجل الصف... وفي مدرسة ثانية دخلت صفاً مدرسياً بطول 15 قدماً وعرض 10 أقدام يحتشد فيه 75 طفلاً يهمهمون بشيء غير مفهوم»[138]. «إلّا أن حصول الأطفال على شهادات مدرسية من دون تلقي أي تعليم لا يقتصر على تلك البقاع التعيسة، بل ثمة الكثير من المدارس تتوافر على معلمين أكفاء، لكن جهود هؤلاء الأخيرين تذهب هباءً، إزاء هذا الخليط المشتت من أطفال من جميع الأعمار ابتداءً من سن الثالثة. كما أن الوضع المادي للمعلم، بائس في أفضل الحالات، وهو يتوقف كلياً على عدد البنسات التي يستلمها، علماً بأنه يستلم بنسات أكثر كلما حشر عدداً أكبر من الأطفال في حجرة واحدة. زد على ذلك الحالة المزرية للمفروشات في المدرسة ونقص الكتب وغير ذلك من الوسائل الدراسية والتأثير المكرب للهواء الخانق الكريه على الأطفال المساكين أنفسهم. لقد زرت الكثير من المدارس المماثلة حيث رأيت صفوفاً من الأطفال الذين لا يعملون شيئاً على الإطلاق؛ هذا ما يسمونه ارتياد المدرسة، ويُدرج مثل هؤلاء الأطفال في الاحصاءات الرسمية في عداد «المتعلمين» (educated)»[139].

وفي اسكتلندا يبذل أصحاب المصانع قصارى جهدهم للإستغناء عن الأطفال الملزمين بارتياد المدرسة.

«وهذا يكفي للبرهنة على نفور أصحاب المصانع الشديد من مواد القانون المتعلقة بتعليم الأطفال»[140].

(138) السير جون كينكايد في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص31-32.

(139) ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 31 نيسان/إبريل، 1857، ص17 و18.

(140) السير جون كينكايد في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص66.

ويتجلى ذلك بأشكال غريبة، منفرة في معامل طباعة الأقمشة وغيرها التي تخضع لقانون مصانع خاص. وتنص أحكام هذا القانون على أنه

«يجب على كل طفل قبل الانتساب إلى مؤسسة طباعة الخام أن يرتاد المدرسة 30 يوماً على الأقل بما لا يقل عن 150 ساعة خلال الأشهر الستة السابقة مباشرة ليوم انتسابه. وفي أثناء عمله في مؤسسة طباعة الخام يجب عليه أيضاً أن يرتاد المدرسة مدة 30 يوماً أو 150 ساعة كل نصف سنة... ويجب ارتياد المدرسة بين الثامنة صباحاً والسادسة مساء. والزيارة التي تستمر أقل من $2\frac{1}{2}$ ساعة أو تتجاوز 5 ساعات في يوم واحد لا تُحتسب في عداد هذه الساعات الـ 150. وفي الظروف العادية يتردد الأطفال على المدرسة صباحاً ومساءً على مدى 30 يوماً لخمس ساعات يومياً، وعند انقضاء الثلاثين يوماً وبعد أن يقضوا 150 ساعة محددة وينتهوا من كتابهم، على حد تعبيرهم، يعودون من جديد إلى المعمل ويبقون فيه ستة أشهرٍ أخرى إلى أن يحل الموعد الجديد لارتياد المدرسة، ليبقوا فيها مرة أخرى إلى أن ينتهوا من كتابهم من جديد... وإن كثرة من الأطفال الذين يزورون المدرسة في غضون الـ 150 ساعة المقررة، يجب أن يبدأوا كل شيء من جديد عند العودة إليها عقب مكوثهم ستة أشهر في معمل طباعة الخام... وهم ينسون بطبيعة الحال كل ما تعلموه خلال زيارتهم السابقة للمدرسة. وفي مؤسسات أخرى لطباعة الخام تقع زيارة المدرسة في تبعية كاملة مع سير العمل في المصنع وحاجاته. فعدد الساعات المطلوب كل نصف سنة يتكون من المجموع العام لزيارات تترواح بين 3 ـ 5 ساعات، وقد يجري توزيع هذه الساعات على نصف السنة بكامله. فمثلاً، تجري زيارة المدرسة في أحد الأيام من الساعة 8 حتى الساعة 11 صباحاً، وفي يوم آخر من الساعة الواحدة حتى الرابعة بعد الظهر، وبعد أن يتغيب الطفل عدة أيام يأتي من جديد على حين غرة من الثالثة حتى السادسة مساء؛ وربما حضر من ثم على مدى 3 أو 4 أيام أو حتى أسبوع على التوالي، ويختفي من جديد بعد ذلك لثلاثة أسابيع أو لشهرٍ كاملٍ، ويعود لعدة ساعات في الأيام التي يصادف أن رب العمل لا يحتاجه خلالها؛ وعلى هذا النحو يتقاذفون (buffet) الطفل، كما يقال، من هنا إلى هناك، من

[424]

المدرسة إلى المصنع ومن المصنع إلى المدرسة حتى يُتّم الـ 150 ساعة»[141].

إن الآلات، إذ تزج جموعاً غفيرة من الأطفال والنساء في قوام العامل المركّب، تحطم أخيراً مقاومة العمال الذكور في المانيفاكتورة في مواجهة إستبداد رأس المال[142].

ب) إطالة يوم العمل

[425]

إذا كانت الآلات الوسيلة الأكثر جبروتاً لزيادة إنتاجية العمل، أي لتقليص وقت العمل الضروري لإنتاج السلع فإنها، كحامل لرأس المال، تصبح، في الفروع الصناعية التي تستحوذ عليها مباشرة، بالدرجة الأولى، الوسيلة الأكثر جبروتاً لإطالة يوم العمل بتجاوز سائر الحدود الطبيعية. فهي تخلق من جهة ظروفاً جديدة تتيح لرأس المال أن يطلق العنان كلية لميله الدائم هذا؛ وتخلق من جهة أخرى حوافز جديدة تزيد من شهيته لالتهام عمل الغير.

---

(141) أ. ريدغريف في تقارير مفتشي المصانع ، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1857، ص41-43، في فروع الصناعة الإنكليزية التي تخضع منذ أمد بعيد لقانون المصانع (وليس للقانون المتعلق بمصانع طباعة الخام المذكور في النص) شهدت السنوات الأخيرة إزالة العراقيل القائمة أمام المواد الخاصة بالتعليم بدرجة معينة. أما الفروع الصناعية غير الخاضعة لقانون المصانع فإن الآراء التي عبر عنها صاحب معامل الزجاج ج. غيدز ما تزال واسعة الانتشار حتى الآن، وقد أبلغ عضو لجنة التحقيق وايت قائلاً: «بحدود ما أرى، فإن التعليم المتزايد الذي اكتسبه قسم من الطبقة العاملة في السنوات الأخيرة هو الشر بعينه. وهو خطير لأنه يجعل العمال مستقلين». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، لندن، 1865، ص253).

(142) «أخبرني السيد إي (E)، وهو صاحب مصنع، أنه يستخدم النساء للعمل على أنوال النسيج الآلية عنده؛ وهو يفضل المتزوجات ولا سيما النساء المعيلات لأسرة، فهن أكثر انتباهاً وطاعة إلى حد كبير من الآنسات، وتضطر هاته النسوة إلى توتير الجهد حتى الحد الأقصى بغية الحصول على ضروريات العيش. وهكذا، فالفضائل ـ المميزة لأطباع النساء تنقلب وبالاً عليهن، ويتحول الجانب الأخلاقي والحنان في طبيعتهن إلى وسيلة للاسترقاق ومصدر للعذاب». (لائحة قانون الساعات العشر، خطاب اللورد آشلي، 15 آذار/مارس 1844، ص20).

(*Ten Hours' Factory Bill*, The Speech of Lord Ashley, 15th March, 1844, London, p. 20).

فأولاً إن الآلات تضفي على حركة ونشاط وسيلة العمل طابعاً مستقلاً إزاء العامل. وتصبح وسيلة العمل، في ذاتها ولذاتها، محركاً أبدياً (perpetuum mobile) صناعياً قادراً على الإنتاج بصورة مستمرة لولا اصطدامه بحدود طبيعية معينة من جانب مساعديه البشريين: ضعفهم الجسدي وإرادتهم الخاصة. وتندفع الآلات الأوتوماتيكية، وقد حُبيت بالروح ـ وهي تكتسب الإرادة والوعي في شخص الرأسمالي ـ إلى تقليص مقاومة الحواجز البشرية، المتعنتة ولكن المرنة إلى أدنى حد ممكن(143). ولكن هذه المقاومة تضعف أصلاً بفعل السهولة الظاهرة للعمل بالآلات، وليونة وطاعة النساء والأطفال(144).

[426] تتناسب إنتاجية الآلات، كما رأينا، تناسباً عكسياً مع مقدار ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله إلى المنتوج. وكلما طالت فترة عمل الآلات، كَبُرت كتلة المنتوج التي تتوزع عليها القيمة التي تضمها هذه الآلات، وتضاءل بالتالي ذلك الجزء من القيمة الذي تضيفه إلى السلعة المفردة. وإن الفترة الفاعلة لحياة الآلات تتحدد، كما هو جلي، بطول يوم العمل، أو بطول عملية العمل اليومية مضروباً بعدد الأيام التي تتكرر خلالها هذه العملية.

---

(143) «منذ تعميم استخدام الآلات الغالية أُرغمت الطبيعة البشرية على العمل بما يتجاوز قوتها الوسطية». (روبرت أوين، ملاحظات حول تأثير النظام الصناعي، لندن، 1817، [ص16]).
(Robert Owen, *Observations on the effects of the manufacturing system*, 2nd Ed. London, 1817, [p. 16]).

(144) إن الإنكليز، الميالين لاعتبار الشكل التجريبي الأول لتجلي شيء ما بمثابة علّة ذلك الشيء، غالباً ما يعتقدون أن سبب وقت العمل الطويل في المصانع هو ذلك الاختطاف الهائل للأطفال، كما في أيام الملك هيرودس، الذي قام به رأس المال عند ولادة النظام الصناعي من ملاجىء الفقراء والأيتام والذي اكتسب به مادة بشرية مطواعة تماماً. وعلى سبيل المثال يقول فيلدن، وهو من أصحاب المصانع الإنكليز: «من الواضح أن تمديد وقت العمل قد نجم عن عدد الأطفال المشردين الذين جُلبوا من مختلف أرجاء البلد بحيث أن أرباب العمل باتوا مستقلين عن العمال، وبعد أن رسخوا عادة العمل الطويل بواسطة هؤلاء الأطفال التعساء استطاعوا أن يفرضوه بسهولة كبيرة على جيرانهم». (ج. فيلدن، لعنة نظام المصانع، ص١١. *J. Fielden, The Curse of the Factory System*, London, 1836, p. 11.) أما بشأن عمل النساء فيقول مفتش المصانع سوندرز في تقريره عن المصانع للعام 1844: «ثمة بين العاملات نساء يعملن أسابيع متتالية، باستثناء عدة أيام، من السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلاً مع فسحة تقل عن ساعتين للغداء بحيث لا يتبقى لديهن، خلال 5 أيام في الأسبوع، سوى 6 ساعات من أصل 24 ساعة للذهاب إلى البيت والعودة منه والرقاد في الفراش».

ولا يتناسب اهتلاك الآلات البتة بدقة رياضية مع زمن استخدامها. ولكن حتى عند افتراض وجود مثل هذا التناسب فإن الآلة التي تخدم 16 ساعة يومياً خلال $7\frac{1}{2}$ سنة تغطي فترة إنتاج مماثلة وتضيف إلى المنتوج الكلي القيمة نفسها كآلة تخدم 15 سنة لمدة 8 ساعات يومياً. إلّا أن تجديد إنتاج قيمة الآلة سيتحقق في الحالة الأولى أسرع بمرتين مما في الحالة الثانية، وسيمتص الرأسمالي في الحالة الأولى بواسطة هذه الآلة مقداراً من العمل الفائض في $7\frac{1}{2}$ سنة يوازي المقدار الذي يمتصه خلال 15 سنة في الحالة الثانية.

والاهتلاك المادي للآلة على نوعين: الأول ينجم عن استعمالها ـ كما تهترئ العملة من كثرة التداول، والثاني عن عدم استعمالها ـ كما يصدأ السيف في غمده إنْ لم يُجرَّد. وتسقط الآلة في الحالة الأخيرة فريسة عوامل الطبيعة. والنوع الأول من الاهتلاك يتناسب طردياً، بهذه الدرجة أو تلك، مع استعمال الآلة، بينما يتناسب النوع الثاني من الاهتلاك تناسباً عكسياً مع الاستعمال إلى حد ما[145].

وعدا عن الاهتلاك المادي، تتعرض الآلة للاهتلاك المعنوي، إن جاز القول. فهي تفقد القيمة التبادلية بقدر ما يبتدىء تجديد إنتاج آلات من تصميم مماثل بتكلفة أرخص أو حين تدخل آلات أفضل إلى حلبة المنافسة[146]. وفي كلتا الحالتين، مهما تكن جدّة الآلة وديمومة قدرتها، فإن قيمتها لا تعود تتحدد بوقت العمل المتشيئ فيها فعلاً، بل [427] بوقت العمل الضروري الآن لتجديد إنتاجها هي بالذات أو لتجديد إنتاج آلة أكفأ. ولذا فإن قيمتها تنذثر بهذه الدرجة أو تلك. وكلما قَصُرت فترة إعادة إنتاج قيمتها بشكل كامل، تضاءل خطر الاهتلاك المعنوي، وكلما كان يوم العمل أطول، قَصُرت هذه الفترة. وما إن تدخل الآلات أول مرة فرعاً من فروع الإنتاج، حتى تتوالى أساليب

(145) «[حين يضرب مشغلو الآلات عن العمل، فإن ذلك] يسبب... الضرر للأقسام المتحركة الدقيقة للآلية المعدنية نتيجة عدم الحركة». (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص281).

(Ure, *Philosophy of Manufactures*, p. 281).

(146) إن «صاحب الغزول من مانشستر» الذي سبقت الإشارة إليه (صحيفة تايمز، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1862) يُدرِج في عداد تكاليف الآلات «ما هو» (المقصود «الاقتطاعات لتغطية اهتلاك الآلات») «مخصص لتغطية الخسائر الناجمة على الدوام نتيجة لاستبدال بعض الآلات بأخريات، أحدث وأفضل تصميماً، وذلك قبل أن تبلى الأولى بشكل كامل».

جديدة الواحدة إثر الأخرى لتخفيض كلفة تجديد إنتاجها[147]، كما تتوالى تحسينات جديدة لا تقتصر على بعض الأجزاء أو الأجهزة، بل تشمل التصميم العام بأسره. لذلك ففي الفترة الأولى من حياة الآلة يفعل هذا الحافز فعله لإطالة يوم العمل بقوة أعتى[148].

وإذا كان مقدار يوم العمل معلوماً، وبقيت الظروف الأخرى ثابتة فإن استغلال عدد مضاعف من العمال يتطلب أيضاً مضاعفة ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يُنفق على الآلات والمباني، وذلك الجزء الذي يُنفق على المواد الأولية والمواد المساعدة، إلخ. ولكن عند إطالة يوم العمل يتسع نطاق الإنتاج في حين يبقى ذلك الجزء من رأس المال المنفق على الآلات والمباني ثابتاً بلا تغير[149]. وبذا لا يقتصر الأمر على ازدياد فائض القيمة، بل يتعداه إلى انخفاض النفقات الضرورية للحصول عليها. وتقع هذه [428] الظاهرة، في طبيعة الحال، بهذه الدرجة أو تلك، عند أي تمديد ليوم العمل عموماً، إلّا أنها تنطوي، هنا، على أهمية أكبر، لأن ذلك الجزء من رأس المال الذي يجري تحويله إلى وسائل عمل يضطلع بدور أكبر عموماً[150]. إن تطور الإنتاج الآلي يُقيد جزءاً متزايداً باستمرار من رأس المال في شكل يمكن معه لهذا الجزء، من جهة، أن يُستخدم على الدوام من أجل إنماء قيمته، ويفقد، من جهة ثانية، قيمة استعمالية وقيمة تبادلية بمجرد

---

(147) «ثمة تقدير تقريبي بأن صنع النموذج الأول لآلة اخترعت حديثاً يكلف خمسة أضعاف تكاليف صنع النموذج الثاني». (باباج، Babbage، المرجع المذكور، ص 211-212).

(148) «خلال سنوات قليلة تحققت تحسينات متنوعة في صناعة أقمشة التول بحيث أن آلة بحالة جيدة، كانت تقدر في البداية بـ 1200 جنيه استرليني، بيعت بعد سنوات بـ 60 جنيهاً استرلينياً... وتوالت التحسينات الواحدة تلو الأخرى بسرعة كبيرة بحيث أن صناع الآلات كانوا يتخلون عن إكمالها لأنها كانت تتقادم نتيجة الابتكارات الجديدة». وفي فترة «التقدم العاصف المدوي» هذه زاد أصحاب مصانع التول يوم العمل الذي كان يتألف من 8 ساعات في بادىء الأمر إلى 24 ساعة باستخدام وجبتين من العمال. (المرجع السابق، ص 233).

(149) «من البديهي... خلال أوقات المد والجزر في السوق وتوسع الطلب وتقلصه بصورة متناوبة، أن تطرأ دوماً حالات يستطيع صاحب المصنع فيها أن يزيد رأس المال الدائر الإضافي دون أن يزيد رأس المال الأساسي... إذا كان بالإمكان معالجة كمية إضافية من المواد الأولية دون نفقات إضافية على المباني والآلات». (ر. تورنز، حول الأجور والتجميع، لندن، 1834، ص64).
(R. Torrens, *On Wages and Combination*, London, 1834, p. 64).

(150) إن الحالة المذكورة في النص ترد هنا ابتغاء الكمال، نظراً لأن معدل الربح، أي نسبة فائض القيمة إلى مجمل رأس المال الموظف، لن يُعالج إلّا في الكتاب الثالث.

انقطاع صلته بالعمل الحي. قدّم السيد آشوورث، وهو أحد أساطين صناعة القطن الإنكليزية، هذه الموعظة للبروفيسور ناساو. و. سنيور،

«عندما يُلقي الفلاح بالمجرفة جانباً فإنه يعطل فائدة رأسمال قدره 18 بنساً خلال هذا الوقت. وعندما يترك أحد رجالنا» (أي عمال المصانع) «المصنع فإنه يعطل فائدة رأسمال بكلفة 100,000 جنيه استرليني»[151].

فتأملوا! أن «يعطل فائدة» رأسمال بكلفة 100,000 جنيه استرليني ولو لحظة واحدة! الحق، أنه لأمر فظيع أن يُقدِم أحد «رجالنا» على مغادرة المصنع في أي وقت على العموم! فنمو الآلات ـ كما يفترض سنيور الذي تعلم من آشوورث ـ يجعل التمديد المطرد ليوم العمل أمراً «مرغوباً»[152].

إن الآلات لا تنتج فائض القيمة النسبي على نحو مباشر بخفض قيمة قوة العمل فحسب، ولا تنتجه على نحو غير مباشر أيضاً بجعل السلع الضرورية اللازمة لتجديد إنتاج قوة العمل أرخص تكلفة فحسب، بل تنتجه أيضاً، بفضل دخولها الإنتاج بادىء الأمر على نحو متفرق، حيث يتحول العمل الذي يستخدمه مالك هذه الآلات، إلى عمل [429] ذي درجة أعلى، وترفع القيمة الاجتماعية للمنتوج الآلي فوق قيمته الفردية، وبذا تتيح للرأسمالي التعويض عن القيمة اليومية لقوة العمل بجزءٍ من قيمة المنتوج اليومي أصغر من ذي قبل. وتتميز هذه المرحلة الانتقالية، التي ينعم فيها المنتوج الآلي بنوع من الاحتكار، بتحقيق أرباحٍ استثنائية؛ ويبذل الرأسمالي قصارى جهده لاغتنام «زمن الحب

---

(151) "When a labourer", said Mr. Ashworth, "Lays down his spade, he renders useless, for that period, a capital worth 18 d. When one of our people leaves the mill, he renders useless a capital that has cost 100,000 pounds".

(سنيور، رسائل حول قانون المصانع، لندن، 1837، ص14).

(Senior, *Letters on the Factory Act*, London, 1837, p. 14).

(152) «إن طغيان نسبة رأس المال الأساسي إلى الدائر... يجعل من يوم العمل الطويل مرغوباً». وبنمو الآلات وسواها «تشتد البواعث على إطالة وقت العمل لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها جعل الزيادة النسبية في رأس المال الأساسي أمراً مربحاً». (المرجع السابق، ص 11 ـ 14). «ثمة في أي مصنع نفقات مختلفة تبقى ثابتة بغض النظر عما إذا كان وقت العمل في المصنع أطول أم أقصر؛ من ذلك الريع والضرائب المحلية وضرائب الدولة والتأمين ضد الحريق وأجور مختلف الموظفين الدائمين واهتلاك الآلات وغيرها من النفقات التي تزداد نسبتها إلى الربح كلما هبط الإنتاج» (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص19).

الأول»(*) هذا، عبر تمديد يوم العمل إلى أقصى حدٍ ممكنٍ، وضخامة الربح تذكي نهمه الذي لا يشبع في طلب المزيد.

وما إن تعمّ الآلات فرعاً معيناً من فروع الإنتاج حتى تنخفض القيمة الاجتماعية لمنتوج الآلات إلى مستوى قيمته الفردية، وعندئذ يتجلى مفعول القانون القائل بأن فائض القيمة لا ينبع من قوة العمل التي استعاض عنها الرأسمالي بالآلة، بل على العكس، من قوة العمل التي يستخدمها للعمل بتلك الآلة. وإن فائض القيمة ينبع تحديداً من الجزء المتغير من رأس المال، وقد سبق أن رأينا أن حجم فائض القيمة يتحدد بعاملين اثنين وهما: معدل فائض القيمة وعدد العمال المشتغلين في آنٍ واحدٍ. وإذا كان طول يوم العمل معيناً، فإن معدل فائض القيمة يتحدد بنسبة انقسام يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض. أما عدد العمال المشتغلين في آن واحد فيتوقف بدوره على نسبة الجزء المتغير من رأس المال إلى جزئه الثابت. ويتضح الآن أنه مهما وسّع الإنتاج الآلي العمل الفائض على حساب العمل الضروري بفضل زيادة قوة إنتاجية العمل، فإنه لن يحرز هذه النتيجة إلّا بانقاص عدد العمال الذين يستخدمهم رأس المال المعين. إن الإنتاج الآلي يحوّل، جزءاً من رأس المال المتغير السابق، أي الذي كان يتحول إلى قوة عمل حية، إلى آلات، أي يحوله إلى رأسمال ثابت لا ينتج أي فائض قيمة. ولكن يستحيل عليه أن يعتصر من عاملين اثنين، مثلاً، مقداراً من فائض القيمة يوازي ما يعتصره من 24 عاملاً. فإذا كان كل واحد من العمال الأربعة والعشرين يقدم في 12 ساعة من العمل ساعة واحدة فقط من العمل الفائض، فإنهم يقدمون معاً 24 ساعة من هذا العمل الفائض، في حين أن مجمل عمل العاملين الاثنين يبلغ 24 ساعة فقط. وهكذا نجد أن استخدام الآلات لإنتاج فائض القيمة ينطوي على تناقض باطني وهو أن الآلات تزيد أحد العاملَيْن المقرِّرين لفائض القيمة التي يولّدها رأس المال بمقدارٍ معينٍ، ونعني به معدل فائض القيمة، عن طريق خفض العامل الآخر المقرر لفائض القيمة، وهو عدد العمال. وما إن تعمّ الآلات في الفرع الصناعي المعين حتى يتكشف هذا التناقض الكامن بمجرد أن تغدو قيمة السلعة المنتجة آلياً هي القيمة الاجتماعية الناظمة لقيم سائر [430] السلع من هذا الصنف. وإن هذا التناقض، الذي لا يعيه الرأسمالي(153) هو الذي ينخس رأس المال لتمديد يوم العمل إلى أقصى حد ممكن، ابتغاء التعويض عن الانخفاض

(*) شيللر، أغنية الناقوس، ص 585. (Schiller, *Das Lied von der Glokes, s.585*). [ن. ع].

(153) سنرى في الأجزاء الأولى للكتاب الثالث لماذا يستعصي إدراك هذا التناقض الكامن على الرأسمالي الفرد، وكذلك على الاقتصاد السياسي الواقع في أسر تصوراته.

النسبي في عدد العمال المستغلين لا بزيادة العمل الفائض النسبي فحسب، بل المطلق أيضاً.

حين يخلق الاستخدام الرأسمالي للآلات من جهة، بواعث جديدة جبارة لإطالة يوم العمل إلى حد الإفراط ويُحدث ثورة في نمط العمل نفسه وفي طابع الجسم العضوي للعمل الاجتماعي بحيث أنه يكتسح أي مقاومة في وجه هذا الميل نحو تمديد يوم العمل؛ ويُنتج من جهة ثانية فيضاً في السكان العاملين، وذلك ـ جزئياً بإخضاع فئات جديدة من الطبقة العاملة لرأس المال، فئات لم تكن طوع بنانه من قبل، وجزئياً بإبقاء العمال الذين أزاحتهم الآلات بلا عمل[154] ـ فيرغم الفائضين على الخضوع للقوانين التي يمليها رأس المال. ومن هنا تلك الظاهرة المميزة في تاريخ الصناعة الحديثة وهي أن الآلة تكتسح جميع القيود الأخلاقية والطبيعية ليوم العمل. ومن هنا أيضاً تلك المفارقة الاقتصادية وهي أن أقوى وسيلة لتقليص وقت العمل تنقلب إلى أنجع وسيلة لتحويل مجمل وقت حياة العامل وأسرته إلى وقت عمل بتصرف رأس المال لإنماء قيمته. وكان أرسطو، أعظم مفكري العصور القديمة، يحلم على الغرار التالي:

> «لو أن بوسع كل أداة أن تؤدي، عند الطلب أو بإرادة منها، العمل المرسوم لها، على غرار ما كانت مخلوقات ديدالوس تتحرك بنفسها أو كما كانت ثلاثيات قوائم هيفايستوس تباشر العمل المقدس من تلقاء ذاتها، لو أن مكوك النسيج ينسج بنفسه لما كان المعلم بحاجة إلى مساعدين ولما كان السيد بحاجة إلى عبيد»[155] .

وقد احتفى انتيباتروس، الشاعر الإغريقي أيام شيشرون، باختراع العجلة المائية لطحن الحبوب، هذا الشكل الأوّلي لكافة الآلات المُنتجة، بوصفها محررة الإماء ومعيدة العصر [431] الذهبي![156]. «وثنيون! يا لهؤلاء الوثنيين!» فهؤلاء، كما اكتشف باستيا الثاقب وماكلوخ الحكيم من قبله، لم يفقهوا في الاقتصاد السياسي والمسيحية شيئاً. فهم لم يدركوا،

---

(154) من أعظم مآثر ريكاردو العظيمة أنه رأى أن الآلات ليست مجرد وسيلة لإنتاج السلع، بل أيضاً وسيلة لإنتاج «السكان الفائضين» (redundant population).

(155) ف. بيزه، فلسفة أرسطو، المجلد الثاني، برلين، 1842، ص408.

(F. Biese, *Die Philosophie des Aristoteles*, Zweiter-Band, Berlin, 1842, S. 408).

(156) أورد هنا ترجمة شتولبرغ للقصيدة لأنها، شأن المقتبسات المذكورة عن تقسيم العمل، تشخّص التضاد بين الآراء القديمة والحديثة:

مثلاً، أن الآلات هي أضمن وسيلة لإطالة يوم العمل. وقد برروا عبودية هذا، كوسيلة لتطور ذاك تطوراً إنسانياً كاملاً. ولكنهم كانوا يفتقرون إلى المزايا المسيحية الخالصة ابتغاء التبشير بعبودية الجماهير، وتحويل حفنة من حديثي النعمة الغلاظ أو أشباه المتعلمين إلى «صانعي غزول بارزين» (eminent spinners) و «صانعي سجق كبار» (extensive sausage makers) و «تجار أصباغ أحذية متنفذين» (influential shoe black dealers).

ج) تشديد العمل

إن التمديد المفرط ليوم العمل، الذي تحققه الآلات بين يدي رأس المال، يؤدي فيما بعد، كما رأينا، إلى رد فعلٍ من المجتمع الذي يتهدد الخطر جذوره الحيوية، وإلى إقرار يوم عمل عادي محدد قانونياً. وانطلاقاً من هذا الأخير تكتسب تلك الظاهرة التي صادفناها سابقاً وهي زيادة شدة العمل، أهمية حاسمة. فعند تحليل فائض القيمة المطلق تَركّز الانتباه أصلاً على مقدار العمل من حيث مدته، في حين افترضنا أن درجة شدته هي مقدار معين. وعلينا الآن أن نعالج تحول مقدار المدّة إلى مقدار الشدة، أو الدرجة.

من البديهي أنه بمقدار ما يمضي تطور نظام الآلات قُدُماً وتتكدس خبرة فئة خاصة من عمال الآلات، فإن سرعة العمل تتزايد تماماً، كما تتزايد شدته أيضاً بصورة طبيعية. [432]

= «أرحن أياديكن أيتها الطحانات؛ واغفين بهدوء،
حتى لو صاح الديك مؤذناً بانبلاج الفجر:
لقد أمرت الإلهة ديميترا حوريات البحر بعملكن؛
وها هن يتواثبن، يُدرن العجلة.
لقد دار المحور، وأشعة المحور
تدير أحجار الرحى الثقال.
فلننعم بحياة كحياة آبائنا ولنسترح من عناء العمل
ولننعم ببركات الإلهة ديميترا»(*)

أشعار من الإغريق، ترجمة كريستيان غراف من شتولبرغ، هامبورغ، 1782.
(*Gedichte aus dem Griechischen*, übersetzt von Christian Graf zu Stolberg, Hamburg, 1782).

[(*) اسم الإلهة ديميترا يرد في الأصل الإغريقي، ولا يرد في الترجمة الألمانية أعلاه، حيث يستخدم النص تعبير: الآلهة، والأرباب، تباعاً. ن.ع].

وهكذا، ففي إنكلترا اقترن تمديد يوم العمل مع نمو شدة العمل في المصانع اقتراناً وثيقاً على مدى نصف قرن. ولكن من المفهوم أنه في ظل مثل هذا العمل، حيث لا يتعلق الأمر بنوبات توتر عابرة، بل بنمط رتيب منتظم يتكرر يوماً بعد آخر، ستحل حتماً تلك النقطة التي يتنافى فيها تمديد يوم العمل وشدته مع بعضهما بعضاً، بحيث لا يتوافق تمديد يوم العمل إلّا مع خفض درجة شدته، وعلى العكس لا يتوافق رفع درجة الشدة إلّا مع تقليص يوم العمل. وما إن يفضي استياء الطبقة العاملة المتنامي بالتدريج إلى إرغام الدولة على تقليص وقت العمل بالقوة، وبالدرجة الأولى فرض يوم عمل عادي على المصنع الفعلي، أي منذ اللحظة التي يستحيل فيها، مرة وإلى الأبد، رفع إنتاج فائض القيمة بتمديد يوم العمل، حتى يندفع رأس المال بكل طاقته وبكامل وعيه إلى إنتاج فائض القيمة النسبي عبر التعجيل بتطوير منظومة الآلات. وهنا يطرأ تغيّر موازٍ على طابع فائض القيمة النسبي. وتتلخص طريقة إنتاج فائض القيمة النسبي بصورة عامة في أن العامل يتمكن، بفضل ازدياد قوة إنتاجية العمل، من إنتاج المزيد بإنفاق المقدار السابق نفسه من العمل خلال الوحدة الزمنية السابقة عينها. إن وقت العمل السابق يضيف إلى المنتوج كله بشكل عام القيمة ذاتها كما من قبل، لكن هذه القيمة التبادلية التي بقيت بلا تغير تتمثل الآن في كمية أكبر من القيم الاستعمالية، ولذلك تنخفض قيمة الوحدة السلعية الواحدة. ولكن الوضع يتغير إثر التقليص الإلزامي ليوم العمل فهو يعطي دفعة قوية لتطوير القدرة الإنتاجية والتوفير في شروط الإنتاج، ويُرغم العامل في الوقت ذاته على زيادة إنفاق العمل في الوحدة الزمنية الواحدة، وزيادة توتر قوة العمل، وملء مسامات وقت العمل تماماً، أي تكثيف العمل إلى درجة لا يمكن بلوغها إلّا في إطار يوم عمل أقصر. وتُحتسب هذه الكتلة الأكبر من العمل المضغوطة والمكثفة في حدود فترة زمنية معينة، تُحتسب الآن بما هي عليه، أي كمية أكبر من العمل. وإلى جانب قياس وقت العمل «من حيث مقدار السعة» يبرز الآن قياس درجة كثافته[157]. فساعة واحدة أكثر شدة من يوم العمل المؤلف من عشر ساعات تتضمن الآن عملاً، أي قوة عمل مُنفقه، تساوي أو [433] تفوق ما تتضمنه ساعة واحدة أقل شدة من يوم عمل مؤلف من اثنتي عشرة ساعة.

---

(157) بالطبع هناك على وجه العموم اختلافات في شدة العمل بين مختلف فروع الإنتاج. وهي تتوازن جزئياً، كما أظهر آ. سميث، بظروف خاصة بكل نوع خاص من أنواع العمل. غير أن هذه الاختلافات لا تؤثر في وقت العمل كمقياس للقيمة إلّا بقدر ما يكون مقدار الشدة ومقدار المدة تعبيرين متعارضين وينفيان بعضهما بعضاً عن الكمية ذاتها من العمل.

ولذلك يملك منتوجها قيمة مساوية أو أكبر مما يملكه منتوج $1\frac{1}{5}$ ساعة ذات شدة أقل. وفضلاً عن زيادة فائض القيمة النسبي بفعل ازدياد قوة إنتاجية العمل، فإن نسبة $3\frac{1}{3}$ ساعة من العمل الفائض إلى $6\frac{2}{3}$ ساعة من العمل الضروري مثلاً، تقدم للرأسمالي الآن كتلة من القيمة تعادل ما كانت تقدمه 4 ساعات من العمل الفائض إلى 8 ساعات من العمل الضروري.

والسؤال الآن: كيف يجري تشديد العمل؟

إن النتيجة الأولى المتمخضة عن تقليص يوم العمل ترتكز على ذلك القانون البديهي وهو أن كفاءة نشاط قوة العمل تتناسب تناسباً عكسياً مع مدة هذا النشاط. لذلك يحصل في حدود معينة، أن ما يضيع بتقليص مدة النشاط، يُكتسب بزيادة درجته. أما أن العامل يُنفق بالفعل قوة عمل أكثر فذلك ما يحرص عليه رأس المال في طريقة دفع الأجور[158]. وفي المانيفاكتورات، التي لا تضطلع الآلات فيها بأي دور أو تضطلع بدور ضئيل وحسب، مثل معامل الفخار، أثبت تطبيق قانون المصانع بشكل ساطع أن مجرد تقليص يوم العمل، يزيد انتظام العمل واتساقه واستمراريته وطاقته بصورة مذهلة[159]. ولكن يصعب أن تتولّد النتيجة ذاتها أيضاً في المصنع الفعلي، نظراً لأن تبعية العامل إلى الحركة المتواصلة والرتيبة للآلات قد أرست منذ أمد بعيد انضباطاً صارماً للغاية. لذلك عندما نوقشت مسألة تقليص يوم العمل إلى ما دون 12 ساعة في العام 1844 أعلن أصحاب المصانع بما يشبه الإجماع أن

> «مراقبي العمل في مختلف الأقسام يحرصون على ألّا يهدر العمال دقيقة واحدة من الوقت» وأن «من المتعذر زيادة مدى يقظة وانتباه العمال» (the extent of vigilance and attention on the part of the workmen) وعليه، فبإفتراض بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها، كسرعة الآلات مثلاً، فإنه «من غير المعقول أن يتوقع المرء في المصانع الحسنة التجهيز والترتيب أي نتيجة ملموسة من زيادة انتباه العمال، إلخ»[160].

---

(158) وعلى الأخص بشكل الأجور بالقطعة، هذا الشكل الذي سنعالجه في الجزء السادس من هذا الكتاب.

(159) أنظر: تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865.

(160) تقارير مفتشي المصانع لعام 1844 وللربع المنتهي في 30 نيسان/إبريل، 1845، ص20-21.

ثم دحضت التجارب هذا الادعاء. فالسيد ر. غاردنر طبّق في مصنعيه الكبيرين في بريستون يوم عمل من 11 ساعة بدلاً من 12 ساعة اعتباراً من 20 نيسان/إبريل عام 1844. وبعد مرور ما يقارب السنة جاءت النتيجة [434]

«إنه تم الحصول على الكمية السابقة من المنتوج بالتكاليف السابقة وإن العمال كسبوا عموماً خلال 11 ساعة ما كانوا يكسبونه بالضبط خلال 12 ساعة من قبل»[161].

ولا أقصد هنا التجارب في حجرات الغزل والتمشيط لأنها اقترنت بزيادة سرعة الآلات (بنسبة 2%). أما في قسم النسيج، حيث كانت تُنتج أنواع متباينة من الأقمشة المضلّعة، فلم تطرأ أي تغيرات على شروط الإنتاج الموضوعية. لكن النتيجة كانت كما يلي:

«ابتداءً من 6 كانون الثاني/يناير وحتى 20 نيسان/إبريل عام 1844 كانت الأجور الوسطية للعامل الواحد في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة تبلغ 10 شلنات و$1\frac{1}{2}$ بنس في الأسبوع، وابتداءً من 20 نيسان/إبريل وحتى 29 حزيران/يونيو عام 1844 باتت الأجور الوسطية ليوم عمل من 11 ساعة تبلغ 10 شلنات و$3\frac{1}{2}$ بنس في الأسبوع»[162].

في هذه الحالة جرى خلال 11 ساعة إنتاج أكثر مما أُنتج في 12 ساعة من قبل، وكان ذلك بالتحديد نتيجة اتساق مزاولة العمل على نحو أكبر والتوفير في استخدام العمال للوقت. وعلى حين أن العمال حصلوا على الأجور نفسها وربحوا ساعة فراغ، حاز الرأسمالي على الكتلة السابقة نفسها من المنتوجات ووفر الفحم والغاز وغيرهما من النفقات اللازمة لساعة واحدة. وجرت تجارب مماثلة أدت إلى نتائج مشابهة في مصانع السيدين هورروكس وجاكسون[163].

---

(161) المرجع السابق، ص 19. بما أن الأجور بالقطعة بقيت بلا تغير، فإن مستوى الأجور الأسبوعية كان يتوقف على كمية المنتوج.

(162) المرجع نفسه، ص20.

(163) المرجع نفسه، ص 21. لعب العامل المعنوي دوراً كبيراً في التجارب المذكورة. وقال العمال لمفتش المصانع: «إننا نعمل بحماس كبير وننتظر المكافأة على الدوام: الانصراف المبكر ليلاً؛ ويمور المصنع كله بروح الهمة والنشاط من أصغر مساعد حتى أقدم عامل، ونحن الآن نساعد بعضنا البعض بصورة أكبر» (المرجع نفسه).

إن تقليص يوم العمل يخلق في البداية شرطاً ذاتياً لتكثيف العمل، أي يتيح للعامل إنفاق قوة أكبر خلال وقت معين، وحين يجري هذا التقليص ليوم العمل بتشريع ملزم، تصبح الآلة بين يدي رأس المال وسيلة موضوعية نظامية لاعتصار أكبر كمية من العمل خلال وقت معين. ويتحقق ذلك على نحو مزدوج: زيادة سرعة الآلات وزيادة عدد الآلات الخاضعة لرقابة عامل واحد، أي توسيع نطاق عمل هذا الأخير. وإن تطوير تصميم الآلات ضروري، من جانب، لأجل تشديد الضغط على العامل، وهو يقترن [435] تلقائياً، من جانب آخر، بتشديد العمل لأن تحديد يوم العمل يحفز الرأسمالي على توفير أدق في تكاليف الإنتاج. فتطوير المحرك البخاري زاد من سرعة حركة مكبسه وأتاح في الوقت نفسه، بفضل توفير أكبر في القوة، إمكانية تدوير أوسع نطاقاً بمحرك من الحجم القديم، علماً أن استهلاك الفحم يبقى على حاله، بل ينخفض. وإن تطوير آلية نقل الحركة يقلل الاحتكاك ويخفض قطر ووزن المحاور، صغيرها وكبيرها، إلى حد أدنى يتناقص باستمرار ـ وهذا ما يميز بصورة أخاذة الآلات الحديثة عن القديمة ـ وأخيراً، فإن تطوير آلات تنفيذ العمل، أدى إلى تصغير حجمها مقابل زيادة سرعتها وتوسيع نطاق فعلها كما هو الحال مع النول البخاري الحديث، أو زيادة حجم هيكلها مقابل زيادة عدد ونطاق فعل أدواتها كما في آلة الغزل، أو زيادة سرعة هذه الأدوات بفضل تغييرات طفيفة في الأجزاء، مثلما حصل في أواسط الخمسينات عند زيادة سرعة المغازل في آلة المول الأوتوماتيكية بنسبة الخُمس.

يرجع تقليص يومِ العمل في إنكلترا إلى 12 ساعة للعام 1832. وفي عام 1836 قال أحد أصحاب المصانع الإنكليز:

> «نما العمل في المصانع كثيراً بالمقارنة مع الأيام السالفة نظراً لأن سرعة الآلات التي ازدادت إلى حدٍ كبيرٍ تتطلب من العامل انتباهاً ونشاطاً مشددين»(164).

وفي العام 1844 أورد اللورد آشلي، وهو اليوم الكونت شافتسبري، في مجلس العموم معطياتٍ مدعمة بالوثائق وهي التالية:

> «إن عمل المشتغلين في عمليات المصانع يزيد اليوم ثلاث مرات عما كان عليه عند بدء هذه العمليات. لا شك في أن الآلات قد نفذت عملاً يعوض عن أعصاب وعضلات الملايين من البشر، ولكنها ضاعفت على

(164) جون فيلدن، John Fielden، المرجع المذكور، ص 32.

نحوٍ مذهلٍ (prodigiously) عمل أولئك الذين أخضعتهم لحركتها الرهيبة... وإن العمل اللازم لمتابعة اثنين من المغازل الآلية خلال 12 ساعة يتطلب قطع 8 أميال سيراً على الأقدام عند غزل الغزول رقم 40 في عام 1815. أما في عام 1832 فقد أصبحت المسافة اللازمة خلال 12 ساعة لمتابعة مغزلين آليين ولبرم الغزول من الرقم نفسه نحو 20 ميلاً بل أكثر في أحيانٍ كثيرة. في عام 1825 كان على الغازل أن يقوم بـ 820 حركة مدّ وسحب على كل مغزل آلي خلال 12 ساعة، أي ما مجموعه 1640 حركة مدّ وسحب خلال 12 ساعة. أما في عام 1832 فكان على الغازل أن يقوم خلال يوم عمله المؤلف من 12 ساعة بـ 2200 حركة مدّ وسحب على كل مغزل آلي، أي ما مجموعه 4400 حركة؛ وفي عام 1844 أصبح عدد الحركات 2400 والمجموع 4800 حركة؛ ويتطلب الأمر في بعض الحالات مقداراً أكبر من العمل (amount of labour)... وبين يدي هنا وثيقة أخرى من عام 1842 [436] تبين أن العمل يتزايد باطراد ليس فقط لأن الأمر يقتضي اجتياز مسافة أكبر، بل ولأن كمية السلع المنتجة تزداد أيضاً، في حين أن عدد العمال يتناقص قياساً إلى ذلك؛ زد على هذا أن نوعية القطن المغزول أردأ، مما يزيد العمل صعوبة... ولقد نما إنفاق العمل في قسم التمشيط إلى حدٍ كبيرٍ أيضاً. فالواحد ينفذ الآن عملاً كان يوزع في السابق على اثنين... وفي قسم النسيج، حيث يعمل عدد كبير من الأشخاص، هم في الأغلب من النساء، نما إنفاق العمل في السنوات الأخيرة بنسبة 10% نتيجة لازدياد سرعة الآلات. وفي عام 1838 كان يجري في الأسبوع غزل 18,000 لفيفة (hanks)، وازداد هذا العدد في عام 1843 إلى 21,000 لفيفة. في عام 1819 كان عدد ضربات (picks) المكوك في النول البخاري يبلغ 60 ضربة في الدقيقة، وفي عام 1842 بلغ هذا العدد 140، مما يدل على ازدياد العمل بصورة هائلة»[165].

وإزاء هذه الشدة المذهلة التي كان العمل قد بلغها في عام 1844 في ظل سيادة قانون يوم العمل من 12 ساعة، بدا وكأن لدى أصحاب المصانع الإنكليز مبرراً صحيحاً للقول بأن من المستحيل مواصلة التقدم في هذا الاتجاه، وأن أي تقليص لاحق لوقت العمل

(165) اللورد آشلي، Lord Ashley، المرجع المذكور، ص 6 ـ 9، ومواضع أخرى متفرقة.

إنما يعني تقليصاً في الإنتاج. لقد كانت حجتهم صحيحة ظاهرياً ليس إلّا، وهذا ما يدلّ عليه، على أفضل نحو، البيان الذي أصدره وقتذاك، مفتش المصانع ليونارد هورنر، رقيب الصناعيين النابه:

«بما أن كمية المنتوجات تتحدد، عموماً، بسرعة الآلات، يتوجب على صاحب المصنع أن يحرص على دوران الآلات بأقصى درجة من السرعة، على أن يُراعي الشروط التالية: الحفاظ على الآلات من العطب المتسارع، والحرص على نوعية المادة المصنّعة، وقدرة العامل على اللحاق بحركة الآلات من دون أن يتجاوز ذلك قدرته على المواصلة. وإن اكبر مشكلة يتعين على صاحب المصنع أن يحلها، هي أن يجد حدّ السرعة القصوى الموائم للشروط المذكورة أعلاه. وكثيراً ما يجد الصناعي أنه تجاوز هذا الحد، وأن انقطاع الآلات وتدهور نوعية المنتوج تفوق مزايا السرعة، فيضطر إلى الاعتدال في سير الآلات. وقد خلصت إلى الاستنتاج بأن صاحب المصنع، الحصيف، الذكي، سوف يتوصل إلى السرعة القصوى المأمونة، وأن من المحال أن ينتج في 11 ساعة ما ينتجه في 12 ساعة. وافترضت أيضاً أن العامل الذي يتلقى أجوره على أساس العمل بالقطعة، سوف يبذل أقصى ما يمكن من طاقة تتواءم مع قدرته على مواصلة هذا البذل بالمعدل نفسه»(166).

ولذلك توصل هورنر، خلافاً لتجارب غاردنر وسواه، إلى الاستنتاج بأن مواصلة تقليص يوم العمل المؤلف من 12 ساعة ستقلل بالضرورة من كمية المنتوج(167). ولكنه [437] عاد بعد 10 سنوات ليراجع هذا الرأي الذي عبّر عنه عام 1845 ويؤكد قلة إدراكه آنذاك لمدى مرونة الآلات وقوة العمل البشرية اللتين تتوتران بدرجة واحدة إلى الحد الأقصى نتيجة للتخفيض الإلزامي ليوم العمل.

دعونا نتناول الآن الفترة التي أعقبت عام 1847، إثر تطبيق قانون يوم العمل المؤلف من 10 ساعات في مصانع القطن والصوف والحرير والكتان الإنكليزية.

«ازدادت سرعة المغازل في آلات الغزل التي تدار بالطاقة المائية بـ 500 دورة في الدقيقة، بينما ازدادت في آلات المغازل الآلية

(166) تقارير مفتشي المصانع [للربع الأول ونهاية 30 أيلول/سبتمبر 1844، حتى أكتوبر 1844]، 30 نيسان/إبريل 1845، ص 2.

(167) المرجع السابق، ص 22.

بـ 1000 دورة، أي أن سرعة المغازل التي تدار بالطاقة المائية والبالغة 4500 دورة في الدقيقة عام 1839 وصلت الآن» (عام 1862) «إلى 5000 دورة، وسرعة المغازل الآلية التي كانت تبلغ 5000 دورة وصلت الآن إلى 6000 دورة في الدقيقة؛ وهذا يسفر عن ازدياد السرعة بنسبة $\frac{1}{10}$ في الحالة الأولى وبنسبة $\frac{1}{6}$(*) في الحالة الثانية»[168].

وفي رسالة موجهة إلى ليونارد هورنر عام 1852 يعالج جيمس ناسميث، المهندس المدني المشهور من باتريكروفت الواقعة بالقرب من مانشستر، التحسينات التي أجريت على المحرك البخاري بين عامي 1848 و1852. وبعد أن يشير إلى أن الحصان البخاري، الذي لا يزال يُحتسب في الاحصاءات الصناعية الرسمية وفقاً لطاقته القديمة عام 1828[169]، هو قياس إسمي بحت ولا يمكن اعتباره أكثر من مؤشر اصطلاحي على الطاقة الفعلية، يمضي إلى القول:

«لا ريب إطلاقاً في أن المحركات البخارية من الوزن السابق، وهي في الغالب الآلات نفسها مع فارق واحد لا غير وهو أنه أُدخلت عليها تحسينات حديثة، تنفذ بالمتوسط عملاً يزيد بنسبة 50% على السابق، وأن تلك الآلات ذاتها التي كانت قوتها تناهز 50 حصاناً بخارياً عندما كانت السرعة القصوى تبلغ 220 قدماً في الدقيقة، تزيد قوتها الآن في أكثر الحالات عن 100 حصان بخاري، علماً بأنها تستهلك مقداراً أقل من الفحم... وإن المحركات البخارية الحديثة، رغم احتفاظها بالعدد الإسمي السابق للأحصنة البخارية، تعمل بقوة أكبر من السابق نتيجة للتحسينات في تصميمها وتصغير حجمها والتغييرات في تركيب المرجل البخاري وما إلى ذلك. لذلك، وعلى الرغم من أن نسبة الأيدي العاملة [438]

(*) في الطبعات 1-4: $\frac{1}{5}$. [ن. برلين].

(168) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 62.

(169) تغير الوضع منذ التقرير البرلماني لعام 1862. فهنا يرد الحصان البخاري الفعلي للمحركات البخارية والعجلات المائية الحديثة بدلاً من الحصان البخاري الإسمي [أنظر ملاحظتنا: الهامش 109a الطبعة الألمانية القديمة، ص352، ف. إنجلز، [الطبعة الألمانية الحديثة ص410. ن. برلين] [الهامش 109a، ص483-484 الطبعة العربية]. وكذلك فإن مغازل اللف لم تعد تُخلط بمغازل الغزل (كما كان الحال في تقارير أعوام 1839 و1850 و1856)؛ ولكن جرى بالنسبة لمصانع الصوف إدخال عدد من «آلات الندف» (gigs)، كما جرى تمييز مصانع الجوت والقنب عن مصانع الكتان؛ وأخيراً يرد إنتاج الجوارب في التقرير للمرة الأولى.

الآن إلى الحصان البخاري الإسمي ما تزال هي نفسها كما في السابق، إلّا أن عدد الأيدي بالنسبة إلى آلات تنفيذ العمل قد تقلص في الوقت الحاضر»[170].

وفي عام 1850 استخدمت المملكة المتحدة 134,217 حصاناً بخارياً إسمياً لتحريك 25,638,716 مغزلاً و301,445 نولاً. وفي العام 1856 بلغ عدد المغازل والأنوال 33,503,580 و369,205 على التوالي. ولو بقي عدد المغازل والأنوال التي يحركها حصان بخاري واحد على ما كان عليه عام 1850 لاقتضى الأمر 175,000 حصان بخاري في عام 1856. ولكن عدد هذه الأحصنة لم يبلغ، كما تدل الاحصاءات الرسمية، سوى 161,435 حصاناً، أي ما يقل بـ 10,000 حصان بخاري ونيف عما كان يقتضيه الأمر على أساس حسابات عام 1850[171].

«يشير التقرير الأخير» (الإحصاء الرسمي) «لعام 1856 إلى أن نظام المصانع ينتشر سريعاً، وأن عدد الأيدي قد تقلص بالنسبة إلى الآلات، وبنتيجة التوفير في القوة والتحسينات الأخرى يدير محرك بخاري آلات ذات وزن أكبر، وأن ازدياد كمية المنتوجات يتحقق بفضل تطور آلات تنفيذ العمل وتغيير طرائق الإنتاج وزيادة سرعة الآلات والكثير من الأسباب الأخرى»[172]. «إن التحسينات الكبيرة التي أدخلت على مختلف أنواع الآلات قد زادت من قدرتها الإنتاجية كثيراً. وليس هناك أدنى ريب في أن تقليص يوم العمل كان... حافزاً على هذه التحسينات. وإن هذه التحسينات وتزايد شدة توتر العامل قد أدت إلى أن يحقق يوم العمل المقلص» (بساعتين أو بنسبة $\frac{1}{6}$) «إنتاج كمية من المنتوج تُعادِل على أقل تقدير ما كان ينتج سابقاً خلال يوم عمل أطول»[173].

وتكفي واقعة واحدة للدلالة على مدى تنامي ثروة أصحاب المصانع بفضل استغلال قوة العمل بصورة أشد من ذي قبل، وهي أن النمو السنوي الوسطي لعدد مصانع

(170) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص14 و20.

(171) المرجع السابق، ص 14-15.

(172) المرجع نفسه، ص 20.

(173) تقارير مفتشي المصانع، قارن تقرير 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص16، وتقرير 30 نيسان/إبريل 1860، ص 30 وما يليها.

المنسوجات القطنية الإنكليزية قد بلغ 32 مصنعاً في الفترة من عام 1838 إلى عام 1850، بينما بلغ 86 مصنعاً في الفترة من عام 1850 إلى عام 1856(*).

ومهما يكن تقدم الصناعة الإنكليزية عظيماً في السنوات الثماني من عام 1848 حتى عام 1856 في ظل سيادة يوم العمل من 10 ساعات، فقد تم تجاوزه إلى حد بعيد في فترة السنوات الست التالية، من عام 1856 حتى عام 1862. ففي عام 1856 على سبيل المثال، كانت مصانع الحرير تحوي 1,093,799 مغزلاً بينما وصل هذا العدد إلى 1,388,544 مغزلاً في عام 1862؛ وفي العام 1856 كان هناك 9260 نولاً وفي العام 1862 وصل هذا العدد إلى 10,709. وعلى العكس من ذلك، نجد أن عدد العمال في عام 1856 بلغ 56,137 عاملاً بينما هبط إلى 52,429 عاملاً في عام 1862. وهكذا فقد ازداد عدد المغازل بنسبة 26.9% والأنوال بنسبة 15.6%، بينما تقلص عدد العمال في الوقت ذاته بنسبة 7%. وفي العام 1850 كانت مصانع الصوف المغزول تحوي [439] 875,830 مغزلاً قيد العمل، أما في العام 1856 فقد وصل هذا العدد إلى 1,324,549 مغزلاً (أي ازداد بنسبة 51.2%)، وأما في العام 1862 فقد بلغ 1,289,172 (أي انخفض بنسبة 2.7%). ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن مغازل اللف تدخل في حسابات عام 1856 وليس في حسابات عام 1862 لاتضح أن عدد المغازل بقي منذ عام 1856 بلا تغير تقريباً. وعلى العكس من ذلك، تضاعفت سرعة المغازل والأنوال في الكثير من الحالات منذ عام 1850. وكان عدد الأنوال البخارية في مصانع الصوف المغزول في هذا العام نفسه يبلغ 32,617 نولاً، ثم ارتفع في عام 1856 إلى 38,956 نولاً، وفي عام 1862 إلى 43,048 نولاً. ويبلغ عدد العمال الذين يخدمونها 79,737 عاملاً في عام 1850 و87,794 عاملاً في عام 1856 و86,063 عاملاً في عام 1862، بينهم أطفال دون سن الرابعة عشرة يبلغ عددهم 9,956 طفلاً في عام 1850 و11,228 طفلاً في عام 1856 و13,178 طفلاً في عام 1862. إذن، وبغض النظر عن الزيادة الكبيرة في عدد الأنوال في العام 1862 بالمقارنة مع العام 1856 فإن العدد العام للعمال المشتغلين قد انخفض بينما ازداد عدد الأطفال المستغلين(174).

وفي 27 نيسان/إبريل عام 1863 أفاد عضو البرلمان فيراند في مجلس العموم قائلاً:

(*) في الطبعات 1-4 ورد: 32% و86% وليس 32 مصنعاً و86 مصنعاً، اعتمدنا التصحيح على تقرير مفتش المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص12، الذي اعتمده ماركس حرفياً. [ن. برلين].

(174) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص129-100-103-130.

«أبلغني مندوبو العمال من 16 منطقة في لانكشاير وتشيشاير، الذين أتكلم نيابة عنهم، أن العمل في المصانع يتزايد باستمرار نتيجة تطوير الآلات. ففي السابق كان عامل واحد مع اثنين من المساعدين يشغلون نولين، أما الآن فعامل واحد من دون مساعد يشغل ثلاثة أنوال، بل أربعة أنوال في أحيانٍ غير قليلة، إلخ. وكما يتضح من الوقائع التي اطلعت عليها فإن 12 ساعة عمل قد ضُغطت الآن في أقل من 10 ساعات عمل. ومن هنا يتضح بالبداهة إلى أي درجة عظيمة تزايد عناء وكدّ عمال المصانع»(175).

ورغم أن مفتشي المصانع لم يكلّوا عن اغداق الثناء، بحق، على النتائج المثمرة لقانوني المصانع لعامي 1844 و1850، إلّا أنهم يعترفون مع ذلك بأن تقليص يوم العمل قد أدى إلى زيادة في شدة العمل، زيادة مدمرة لصحة العامل، ومدمرة بالتالي لقوة العمل.

[440] «إن حالة الاهتياج المنهكة الضرورية للعمل على الآلات التي زيدت حركتها بصورة استثنائية في السنوات الأخيرة كانت، على ما يبدو، في غالبية مصانع القطن والصوف المغزول والحرير، أحد أسباب زيادة الوفيات الناجمة عن أمراض الرئة، وهو ما أشار إليه الدكتور غرينهو في تقريره الرائع الأخير»(176).

ولا ريب في أن ميل رأس المال إلى تعويض نفسه، بعد أن ينتزع منه القانون إمكانية تمديد يوم العمل مرة وإلى الأبد، بالزيادة المنتظمة لدرجة شدة العمل وتحويل أي تحسين في الآلات إلى وسيلة لامتصاص قوة العمل بصورة أكبر، سرعان ما يصل إلى نقطة

---

(175) إن نسّاجاً واحداً يشغل نولين بخاريين حديثين ينتج الآن في أسبوع عمل من 60 ساعة 26 قطعة قماش من نوع معين ذي طول وعرض معينين، بينما لم يكن باستطاعته أن يُنتِج؛ بالنول البخاري القديم سوى 4 قطع. وقد انخفضت تكاليف نسج قطعة واحدة من هذا النوع من شلنين و9 بنسات إلى $5\frac{1}{8}$ بنسات، ابتداءً من عام 1850.

إضافة للطبعة الثانية. «منذ 30 سنة» (في عام 1841) «كان على غازل قطن مع 3 مساعدين أن يراقب زوجاً واحداً فقط من المغازل الآلية تحويان 300 ـ 324 مغزلاً. أما الآن» (نهاية عام 1871) «فيجب عليه أن يراقب مع 5 مساعدين آلات غزل آلية تحوي 2200 مغزلاً، وهو ينتج من الغزول سبعة اضعاف ما كان ينتجه عام 1841». ألكسندر ريدغريف، مفتش المصانع في صحيفة جمعية الفنون. (*Journal of the Society of Arts*, January 5, 1872).

(176) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1861، ص25 و26.

حرجة لا مفر بعدها من تقليص جديد لوقت العمل[177]. ومن جهة أخرى فإن التقدم العاصف للصناعة الإنكليزية منذ عام 1848 وحتى الوقت الحاضر، أي في فترة يوم العمل من عشر ساعات، يفوق تقدمها خلال سنوات 1833 ـ 1847، أي في فترة يوم العمل من اثنتي عشرة ساعة، أي يفوق تقدم هذه الأخيرة على ما حققته الصناعة في النصف الأول من بدء قرن نظام المصانع، أي في فترة يوم العمل غير المحدود[178].

---

(177) ابتدأ عمال المصانع في لانكشاير في الوقت الراهن (عام 1867) التحريض من أجل يوم عمل من ثماني ساعات.

(178) تشير الأرقام القليلة التالية إلى التقدم الفعلي للمصانع في المملكة المتحدة منذ عام 1848:

	كمية السلع المصدرة			
	1848	1851	1860	1865
مصانع القطن				
الغزول القطنية (باونات)	135,831,162	143,966,106	197,345,655	103,751,455
غزول خيوط الخياطة (باونات)	ـ	4,392,176	6,297,554	4,648,611
الأقمشة القطنية (ياردات)	1,091,373,930	1,543,161,789	2,776,218,427	2,015,237,851
مصانع الكتان والقنب				
الغزول (الباونات)	11,722,182	18,841,326	31,210,612	36,777,334
الأقمشة (ياردات)	88,901,519	129,106,753	143,996,773	247,012,329
مصانع الحرير				
الغزول (باونات)	466,825(*)	462,513	897,402	812,589
الأقمشة (ياردات)	ـ	1,181,455(**)	1,307,293(***)	2,869,837
مصانع الصوف				
غزول الصوف وصوف الحياكة (باونات)	ـ	14,670,880	27,533,968	31,669,267
الأقمشة (ياردات)	ـ	151,231,153	190,371,537	278,837,418

= [تتمة الجدول] قيمة السلع المصدرة (بالجنيهات الاسترلينية)

مصانع القطن				
الغزول القطنية	5,927,831	6,634,026	9,870,875	10,351,049
الأقمشة القطنية	16,753,369	23,454,810	42,141,505	46,903,796
مصانع الكتان والقنب				
الغزول	493,449	951,426	1,801,272	2,505,497
الأقمشة	2,802,789	4,107,396	4,804,803	9,155,358
مصانع الحرير				
الغزول	77,789	196,380	826,107	768,064
الأقمشة	-	1,130,398	1,587,303	1,409,221
مصانع الصوف				
غزول الصوف وصوف الحياكة	776,975	1,484,544	3,843,450	5,424,047
الأقمشة	5,733,828	8,377,183	12,156,998	20,102,259

= (*) عام 1846.

(**) باونات.

(***) باونات.

(أنظر: الكتب الزرقاء. *Statistical Abstract for the United Kingdom*, No. 8, No. 13. London, 1861 & 1866).

ازداد عدد المصانع في لانكشاير بنسبة 4% في الفترة بين عامي 1839 و1850، وبنسبة 19% بين عامي 1850 و1856 وبنسبة 33% بين عامي 1856 و1862، في حين أن عدد المشتغلين في فترتي الإحدى عشرة سنة كلتيهما قد ازداد من الناحية المطلقة وانخفض من الناحية النسبية. أنظر: تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص63. وتشكل مصانع القطن أغلبية مصانع لانكشاير. أما ضخامة الموقع النسبي الذي تحتله لانكشاير في إنتاج الغزول والأقمشة بشكل عام فتتضح من أن حصتها تبلغ 45.2% من العدد الإجمالي لمثل هذه المصانع في إنكلترا وويلز واسكتلندا وإيرلندا، و83.3% من العدد الإجمالي للمغازل، و81.4% من

4) المصنع

[441]

عالجنا في بداية هذا الفصل جسد(*) المصنع وتمفصل منظومة الآلات. ورأينا عندئذٍ كيف تزيد الآلات المادة البشرية الصالحة للاستغلال الرأسمالي، بالاستحواذ على عمل النساء والأطفال، وكيف تستولي، على حياة العامل بأسرها عن طريق الافراط في تمديد يوم العمل، وأخيراً كيف يشكل تطورها، الذي يتيح صنع منتوج متعاظم بما لا يقاس في زمن أقصر فأقصر، وسيلة منهجية لتدفق عمل أكبر في كل لحظة زمنية، أي زيادة شدة استثمار قوة العمل. ولنلتفت الآن إلى معاينة المصنع ككل، في شكله الأكثر تطوراً.

يصف الدكتور أور، وهو مدّاح(**) المصنع الآلي، هذا المصنع من جـهة بأنه

«تعاون مختلف فئات العمال، الراشدين واليافعين، الذين يراقبون بمهارة يقظة منظومة الآلات المنتجة التي تديرها قوة مركزية (محرك رئيسي) بصورة متواصلة».

ويصفه من جهة ثانية بأنه

«جهاز أوتوماتيكي ضخم يتألف من العديد من الأعضاء الميكانيكية والواعية التي تعمل في تناسق متواصل لإنتاج شيءٍ واحدٍ بالذات، وتخضع لقوة محركة واحدة ذاتية الفعل».

[442] إن هذين التعريفين غير متطابقين بالمرة. ففي التعريف الأول نرى العامل الكلي الموحد، أو الجسد الاجتماعي العامل باعتباره الذات الفاعلة، النشطة، بينما يظهر الجهاز الآلي الأوتوماتيكي بمثابة الموضوع؛ أما التعريف الثاني فيعتبر الجهاز الأوتوماتيكي نفسه هو الذات الفاعلة، أما العمال فهم بمثابة أعضاء واعية ملحقة بأعضائه المجرّدة من الوعي، وهم خاضعون مع هذه الأخيرة لقوة محركة مركزية. وينطبق التعريف

= العدد الإجمالي للأنوال البخارية، و72.6% من العدد الإجمالي للأحصنة البخارية التي تدير مصانع النسيج، و58.2% من العدد الإجمالي للأشخاص المشتغلين. (المرجع السابق، ص 62-63).

(*) جسد (Leib)، ويستخدم ماركس أيضاً تعبير (organism) كيان عضوي، وجسم (Körper) لوصف بنية المصنع أو تنظيم الآلات، أو قوام مجموعة العاملين كوحدة عضوية. [ن. ع].

(**) مدّاح، حرفيا: بندار، وهو شاعر إغريقي اشتهر بالمديح. [ن. ع].

الأول على كافة الاستخدامات الممكنة للآلات برمتها؛ أما الثاني فيميز استخدامها الرأسمالي، أي نظام المصانع الحديث. من هنا شغف أور بتصوير الآلة المركزية، التي تنطلق منها الحركة، ليس كمجرد جهاز أوتوماتيكي وحسب بل وكحاكم أوتوقراطي أيضاً.

«في ورش العمل العملاقة هذه تجمع قوة البخار الخيِّرة من حولها الآلات المؤلفة من رعاياها»[179].

وبإلحاق أداة تنفيذ العمل بالآلة تنتقل مهارة إدارتها من العامل إلى هذه الآلة. وتتحرر مقدرة الأداة المنفذة على الأداء من المحدودية الشخصية لقوة العمل البشرية. على هذا النحو تتقوض القاعدة التكنيكية التي يرتكز عليها تقسيم العمل في المانيفاكتورة. لذلك فإن التسلسل الهرمي للعمال المختصين، الذي تتميز به المانيفاكتورة، يزول في المصنع الأوتوماتيكي فيحل محله الميل لمساواة وتماثل الأعمال التي تسند إلى مساعدي الآلات[180]، وبدلاً من الفوارق الاصطناعية بين العمال الجزئيين تحل الفوارق الطبيعية في العمر والجنس.

وبما أن تقسيم العمل يعود إلى الظهور في المصنع الآلي فهو يعتبر قبل كل شيء توزيعاً للعمال على الآلات المتخصصة وتوزيعاً لكتل العمال ـ التي لا تشكل جماعات متمفصلة ـ على مختلف أقسام المصنع حيث يعملون على آلات عمل متجانسة تربض [443] جوار بعضها بعضاً، أي حيث يجري تعاون بسيط لا غير. ويستعاض هنا عن المجموعة المتمفصلة في المانيفاكتورة بجمع عامل رئيسي مع قلة من المساعدين. ويُلاحظ فرق هام بين العمال المشتغلين فعلاً على آلات تنفيذ العمل (ويدخل في عدادهم أيضاً بعض العمال الذين يراقبون المحرك أو يزودونه بالوقود وغيره) وبين المساعدين البسطاء (من الأطفال على وجه الحصر تقريباً) لعمال الآلات هؤلاء. ويندرج في عداد المساعدين أيضاً، بهذه الدرجة أو تلك، جميع الملقمين (Feeders) (الذين يقتصرون على تقديم مادة العمل إلى الآلة). وإلى جانب هذه الفئات الرئيسية ثمة موظفين قليلي العدد يتولون الرقابة على سائر الآلات وتصليحها باستمرار كالمهندسين والميكانيكيين والنجارين وغيرهم. وهؤلاء فئة عليا من العمال، قسم منها مثقف علمياً والقسم الآخر ذو طابع

---

(179) أور، [فلسفة المانيفاكتورات]، ص18.

(180) المرجع السابق، ص 20. قارن: كارل ماركس، بؤس [الفلسفة، باريس، 1847]، ص 140-141.

حرفي، وهي فئة تقف خارج دائرة عمال المصانع وتُلحق بها لا غير(181). وتقسيم العمل هذا تكنيكي بحت.

إن كل عمل على الآلة يتطلب إعداد العامل منذ نعومة أظفاره من أجل أن يتعلم تكييف حركاته مع الحركات المنتظمة والمتواصلة للجهاز الأوتوماتيكي. وبقدر ما يشكل مجموع الآلات منظومة آلية متنوعة ومركّبة تعمل بصورة متزامنة، فإن التعاون القائم على هذا الأساس يتطلب توزيع جماعات العمال المختلفة على مختلف أنواع الآلات. ولكن الإنتاج الآلي يلغي ضرورة تثبيت هذا التوزيع على طريقة المانيفاكتورة وتقييد العامل نفسه إلى الوظيفة ذاتها إلى الأبد(182). وبما أن الحركة الإجمالية للمصنع لا تنطلق من [444] العامل، بل من الآلات، فيمكن أن يحدث هنا استبدال العاملين بصورة مستمرة من دون قطع عملية العمل. ونرى الدليل الأكثر اقناعاً على ذلك في نظام المناوبة (Relaissystem) الذي استخدم إبّان عصيان أصحاب المصانع الإنكليز في سنوات 1848 ـ 1850. وأخيراً، فإن السرعة التي يتعلم بها الإنسان العمل على الآلة منذ سن اليفاعة تزيل بدورها ضرورة تنشئة فئة خاصة من عمال الآلات المختصين(183). أما خدمات

---

(181) مما يميز نوايا التضليل المقصود في الإحصائيات ـ ومن الممكن كشف أدق تفاصيله ـ إن التشريع المصنعي الإنكليزي يقصي، بصورة جازمة، العمال الوارد ذكرهم في نهاية الفقرة من مجال سريانه ولا يعترف بهم كعمال مصانع؛ ومن جهة ثانية فإن التقارير التي ينشرها البرلمان تدرج بصورة جازمة سائر المهندسين والميكانيكيين، علاوة على مدراء المصانع والنظار والسعاة وعمال المستودعات وعمال التغليف في عداد عمال المصانع، وباختصار تدرج الجميع عدا صاحب المصنع.

(182) يعترف أور بذلك. فهو يقول إنه يمكن «عند الضرورة» نقل العمال بمشيئة المدير من إحدى الآلات إلى غيرها، ويعلن بلهجة الظفر: «إن مثل هذا النقل يدخل في تناقض سافر مع الروتين القديم الذي يقسم العمل ويكلف أحدهم بصنع رأس الدبوس ويكلف الآخر بتدبيب ذؤابته». كان حرياً به أن يتساءل لماذا لا يجري التغلب على هذا «الروتين القديم» في المصنع الأوتوماتيكي إلّا «عند الضرورة»(*).

[(*) أور، المرجع نفسه، ص 22 ـ ن. برلين].

(183) في أيام الشدائد، كما في أثناء الحرب الأهلية في أميركا مثلاً، يستخدم البورجوازي عمال المصانع للقيام بالأعمال الأكثر مشقة كرصف الشوارع وما إلى ذلك بصورة استثنائية. وإن المشاغل الوطنية (ateliers nationaux) الإنكليزية في عام 1862 والسنوات التالية كانت تتميز بالنسبة لعمال القطن العاطلين عن العمل عن المشاغل الوطنية الفرنسية في عام 1848 بأن العمال

العمال المساعدين البسطاء في المصنع فيمكن الاستعاضة عنها بالآلات من جهة[184]، كما أنها تتيح بفضل بساطتها المتناهية استبدال المشتغلين بمثل هذه الأعمال استبدالاً سريعاً ودائماً، من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن الآلة تقلب النظام القديم لتقسيم العمل تكنيكياً على هذا النحو، إلّا أن هذا الأخير يواصل وجوده في المصنع، أولاً بقوة العادة، كتقليد من تقاليد المانيفاكتورة، حتى يبعثه رأس المال بانتظام ويثبّته في شكل منفر كوسيلة لاستغلال قوة [445] العمل. فالتخصص بأداة جزئية مدى الحياة يتحول إلى تخصص في خدمة آلة جزئية مدى الحياة. ويُساء استخدام الآلات ابتغاء تحويل العامل نفسه منذ الصغر إلى جزء من آلة جزئية[185]. على هذا النحو، لا يقتصر الأمر على خفض التكاليف الضرورية لتجديد إنتاجه هو نفسه إلى حد بعيد، بل يتعداه إلى اكتمال تبعيته المستسلمة للمصنع بشكل عام، وبالتالي للرأسمالي أيضاً. وهنا، كما في كل مكان، لا بد من التفريق بين تعاظم

= الفرنسيين كانوا ينفذون أعمالاً غير منتجة على حساب الدولة، بينما كان العمال ينفذون أعمالاً بلدية منتجة لصالح البورجوازيين، علماً بأنها كانت تنفذ بسعر أرخص من العمال النظاميين الذين اضطر العاطل عن العمل على منافستهم. «إن مظهر عمال مصانع القطن قد تحسن بدون شك من الناحية الجسدية. وأعزو ذلك.... مثلما يعزوه الرجال، إلى أن الأشغال العامة تنفذ في الهواء الطلق». (المقصود بذلك هنا عمال المصانع من بريستون المستخدمين في «مستنقع بريستون»). (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص59).

(184) مثال: الأجهزة الآلية المختلفة التي بوشر باستخدامها في مصانع الصوف منذ صدور قانون عام 1844 من أجل الاستعاضة عن عمل الأطفال. حين يتوجب على أبناء السادة أصحاب المصانع أنفسهم أن يجتازوا «مدرسة» المساعدين البسطاء في المصنع فإن هذا الميدان من ميادين الميكانيك الذي لم تجر معالجته تقريباً سرعان ما يمضي في خطوات ملحوظة قُدُماً. «لا تكاد توجد آلة أخطر من آلة الغزل الأوتوماتيكية (المول). فالقسم الأعظم من الحوادث المؤسفة يقع للأطفال الصغار، وبالذات لأنهم يزحفون تحت هذه الآلات أثناء دورانها من أجل كنس الأرض». ولقد «أحال» (مفتشو المصانع) الكثير من «مشغّلي» «minders» (مغازل المول) «الى القضاء وحكم عليهم بغرامات نقدية جزاء مثل هذه التصرفات، ولكن بدون أية نتائج ملموسة. فلو أن صانعي الآلات اخترعوا آلة للكنس لتُجنّب هؤلاء الصغار ضرورة الزحف تحت هذه الآلات لكان ذلك مساهمة حميدة في تدابيرنا الوقائية». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1866، ص63).

(185) بوسع المرء أن يقدر إلهام برودون العجيب الذي «يصمم» الآلة لا كتركيب لوسائل العمل، بل كتركيب للأعمال الجزئية من أجل العمال أنفسهم.

الإنتاجية الناجم عن تطور عملية الإنتاج الاجتماعية، وتعاظم الإنتاجية الناجم عن الاستغلال الرأسمالي لهذه العملية.

وفي المانيفاكتورة كما في الحرفة الأداة تخدم العامل، أما في المصنع فالعامل يخدم الآلة. هناك تنطلق حركة وسيلة العمل منه، أما هنا فيتوجب عليه أن يتبع حركتها. في المانيفاكتورة يؤلف العمال أعضاء في جسم حي واحد. أما في المصنع فالجسم الميت موجود بصورة مستقلة عنهم وهم ملحقون به كتوابع حية.

> «إن الرتابة المكربة لكدٍّ بلا نهاية، ذلك العمل الذي تتكرر في ظله عملية آلية واحدة بالذات المرة تلو الأخرى، هي أشبه بآلام سيزيف: فثقل العمل يسقط، مثل صخرة ضخمة، على العامل المنهك، ثم يسقط عليه من جديد»(186).

إن العمل الآلي، الذي يطغى على الجهاز العصبي إلى أقصى حد، يُخمد اللعب المتنوع للعضلات ويسلب الإنسان أي نشاط جسدي وروحي حر(187). حتى تخفيف [446] العمل يصبح وسيلة للتعذيب لأن الآلة لا تفرّغ العامل من العمل، بل تفرّغ عمله من أي محتوى. وإن كل إنتاج رأسمالي، بوصفه عملية عمل وعملية إنماء قيمة رأس المال في الوقت ذاته، إنما يتميز بأن العامل لا يستخدم شروط العمل، بل على العكس، أن شروط العمل هي التي تستخدم العامل، ولكن بتطور الآلات تتحول هذه العلاقة المشوّهة إلى واقع محسوس تكنيكياً. فتحول وسيلة العمل إلى جهاز أوتوماتيكي يضعها في مواجهة العامل خلال عملية العمل بالذات بوصفها رأسمالاً، بوصفها عملاً ميتاً يُخضع قوة العمل الحية ويمتصها. وإن فصل القدرات الذهنية لعملية الإنتاج عن العمل اليدوي وتحويلها إلى جبروت لرأس المال على العمل يكتملان، كما أشرنا أعلاه، في الصناعة الكبرى القائمة على الآلات. فالمهارة الجزئية لعامل الآلة الفردي، الذي فقد موقعه، تتلاشى كشيءٍ تافهٍ بل عديم الأهمية تماماً أمام العلم وأمام القوى الجبارة للطبيعة وأمام العمل الاجتماعي الهائل، التي تتجسد جميعاً في منظومة الآلات والتي تخلق، مع هذه

---

(186) ف. إنجلز، وضع الطبقة العاملة في إنكلترا، لايبزيغ، 1845، ص 217. حتى السيد موليناري، نصير حرية التجارة المتفائل العادي، يقول: «إن الشخص الذي يراقب سير الآلة الرتيب خلال 15 ساعة يومياً يُنهك بأسرع مما لو كان يبذل قوته الجسدية خلال هذا الوقت ذاته. وإن عمل المراقبة هذا، الذي يصلح تمريناً رياضياً مفيداً للعقل لولا طوله المفرط، يدمر العقل والجسد بسبب هذا الإفراط». (ج. دو موليناري، دراسات اقتصادية، باريس، 1846، [ص49]).

(G. de Molinari, *Etudes économiques*, Paris, 1846 [p. 49]).

(187) ف. إنجلز، المرجع نفسه، ص 216.

المنظومة، جبروت «رب العمل» (master). ولذلك فإن رب العمل، الذي تلتحم الآلات في عقله التحاماً وثيقاً باحتكاره لها، يصرخ بازدراء في وجه «الأيدي» لحظة يصطدم بها:

> «يجب على عمال المصانع أن يتذكروا تماماً أن عملهم هو صنف متدنٍ حقاً من العمل الماهر؛ وإن ليس ثمة أي عمل آخر أسهل اتقاناً وأعلى أجراً من حيث نوعيته؛ وإنه ما من عمل آخر يتوافر بمثل هذا التدريب الوجيز وبمثل هذا الوقت الوجيز وبمثل هذه الوفرة. وإن آلات رب العمل تضطلع فعلاً في الإنتاج بدور أهم بكثير من عمل ومهارة العامل اللذين يمكن التدرب عليهما في غضون 6 أشهر واللذين يمكن لأي أجير زراعي أن يتعلمهما»(188).

إن خضوع العامل تكنيكياً لحركة وسائل العمل الرتيبة، والتركيب المتميز لجسد زمرة العمل المؤلفة من أفراد من كلا الجنسين ومن أشد الأعمار اختلافاً، يخلقان انضباطاً [447] كانضباط الثكنات، سرعان ما يتطور إلى نظام مصنعي تام، ويرتقي إلى حد الكمال بعمل المراقبة الذي أشرنا إليه سابقاً، فيقسِّم العمال إلى عمال يدويين ومراقبين، وإلى جنود صناعيين وضباط صف صناعيين.

> «إن الصعوبة الرئيسية في المصنع الأوتوماتيكي تكمن في ضمان الانضباط الضروري بإرغام الناس على الإقلاع عما اعتادوه من فوضى العمل، والتوافق مع انتظام الجهاز الأوتوماتيكي الضخم. ولكن اختراع قانون انضباطي يتناسب مع حاجات وسرعة النظام الأوتوماتيكي وتطبيقه بنجاح، كان مأثرة جديرة بهرقل، وعملاً نبيلاً انجزه آركرايت! وحتى في الوقت الحاضر، بعد اكتمال ترتيب هذا النظام تماماً وتخفيف مشقته،

---

(188) «The factory operatives should keep in wholesome remembrance the fact that theirs is really a low species of skilled labour; and that there is none which is more easily acquired or of its quality more amply remunerated, or which, by a short training of the least expert can be more quickly as well as abundantly acquired... The master's machinery really plays a for more important part in the business of production than the labour and the skill of the operative, which six months' education can teach, and a common labourer can learn».

صندوق الدفاع عن صناعيي الغزول: تقرير اللجنة، مانشستر، 1854، ص17.

(*The Master Spinners' and Manufacturers' Defence Fund. Report of the Committee,* Manchester, 1854, p. 17). سنرى فيما بعد أن «رب العمل» (Master) يشرع بمعزوفة أخرى تماماً حين يتهدده خطر فقدان أجهزته الأوتوماتيكية «الحية».

يستحيل تقريباً تحويل العمال الذين بلغوا سن الرجولة إلى عاملين نافعين في النظام الأوتوماتيكي»[189].

إن قانون المصانع الذي يصوغ فيه رأس المال حكمه المطلق على العمال بشكل حقوقي خاص وبطريقة استبدادية، بدون تقسيم السلطات العزيز على قلب البورجوازية عموماً، وبدون النظام التمثيلي، الأعزّ من ذلك، وإن هذا القانون ليس إلّا كاريكاتير رأسمالي لذلك الضبط الاجتماعي لعملية العمل الذي تنشأ ضرورته في التعاون الواسع النطاق وفي الاستخدام المشترك لوسائل العمل، ولا سيما الآلات. ويحل سجل غرامات ناظر المصنع محل سوط ناظر العبيد، وتنحصر كافة العقوبات بطبيعة الحال في الغرامات النقدية والاقتطاعات من الأجور، وبفضل الدهاء التشريعي لدى الصناعيين الليكورغيين[*] فلعل انتهاك قوانينهم يدرّ عليهم ربحاً أكثر من التقيد بها[190].

---

(189) أور، المرجع نفسه، ص15. إن كل مَنْ يعرف سيرة حياة آركرايت لن يغدق لقب «النبيل» على هذا الحلاق العبقري. فمن بين كافة المخترعين العظام في القرن الثامن عشر كان هذا الرجل أكبر سارق لاختراعات الآخرين وأكثرهم دناءة.

(*) ليكورغوس: مشرّع وواضع دستور اسبارطة، القرن التاسع قبل الميلاد. [ن.ع].

(190) «إن أغلال العبودية التي كبلت البورجوازية البروليتاريا بها، لا تبرز بمثل هذا الوضوح كما في نظام المصانع. فهاهنا تزول أية حرية قانونياً وواقعياً. ويجب على العامل أن يؤم المصنع عند الخامسة والنصف صباحاً. فإذا تأخر عدة دقائق تعرض لغرامة، أما إذا تأخر عشر دقائق فلن يُسمح له بالدخول إلّا بعد انتهاء الفطور، وبذا يفقد أجر ربع يوم... وهو يأكل ويشرب وينام وفقاً للأوامر... ويقطع عليه الجرس المستبد النوم والفطور والغداء. وكيف تجري الأمور في أرجاء المصنع نفسه؟ إن صاحب المصنع هو المشرِّع المطلق، فهو يحدد قواعد المصنع كما يشاء؛ ويغير ويستكمل مدونة قوانينه على هواه؛ وحتى لو حشاها بمواد سخيفة فإن المحاكم تقول للعامل: أما الآن، فإنك قد وقّعت على هذا العقد بمحض إرادتك، فأنت ملزم بتنفيذه... لقد قضي على العمال بالعيش تحت سيف مسلط عليهم جسدياً وروحياً من سن التاسعة حتى الموت» (ف. إنجلز، [وضع الطبقة العاملة في إنكلترا، لايبزيغ، 1845]، ص 217 وما بعدها). وسأوضح بعدة أمثلة ما «تقوله المحاكم». وقعت إحدى الحوادث في شفيلد أواخر عام 1866. استخدم هناك أحد العمال لمدة سنتين في معمل للمعادن. وقد ترك هذا العامل المصنع إثر نزاع مع صاحبه وأعلن أنه لن يعمل عند صاحب المصنع هذا بأي حال من الأحوال. وحكم عليه بالسجن لمدة شهرين بعد ثبوت اتهامه بخرق العقد. (إذا خرق صاحب المصنع العقد فقد يُحال إلى محكمة مدنية ولا يتهدده من خطر غير غرامة نقدية). وبعد أن قضى العامل هذين الشهرين في السجن دعاه صاحب هذا المصنع نفسه للعودة إلى العمل بموجب العقد القديم. إلّا أن العامل أجاب بالرفض؛ فقد قضى فترة العقوبة جزاء خرق العقد. وما كان من صاحب المصنع إلّا أن أحاله إلى القضاء من جديد، حيث حكمته المحكمة مرة أخرى على الرغم من أن أحد القضاة،

[448] ولا نشير هنا سوى إلى الشروط المادية التي يجري في ظلها العمل المصنعي. وإن

= وهو السيد شي، اعترف جهاراً أن النظام الذي يعاقب المرء طيلة حياته بصورة دورية جزاء ذنب واحد أو جريمة واحدة فظيع من الناحية الحقوقية. وهذا الحكم لم يصدر عن الكبار غير المأجورين (Great Unpaid)، عن دوغبري الريفي، بل صدر في لندن عن إحدى أعلى المؤسسات القضائية. [للطبعة الرابعة. لقد أُلغي ذلك الآن. ففي إنكلترا تجري حالياً مساواة العامل برب العمل لجهة خرق العقد، ولا يمكن محاكمة العامل، باستثناء بعض الحالات القليلة ـ في مصانع الغاز العامة مثلاً ـ إلّا أمام محكمة مدنية. ف. إنجلز.] والحادثة الثانية وقعت في أولتشير نهاية تشرين الثاني/نوفمبر عام 1863. زهاء 30 عاملة على الأنوال البخارية، المشتغلات لدى المدعو هاروب، وهو صاحب مصنع أقمشة ليورس ميل، في ويستبوري ليه، أضربن عن العمل لأنه كانت لدى هاروب هذا عادة لطيفة بأن يقتطع من أجورهن جزاء التأخر صباحاً: 6 بنسات عن التأخر دقيقتين، وشلناً واحداً عن التأخر 3 دقائق، وشلناً و6 بنسات عن التأخر 10 دقائق. ويبلغ ذلك، إذا كان الاقتطاع 9 شلنات عن الساعة، 4 جنيهات استرلينية و10 شلنات في اليوم الواحد، علماً بأن متوسط أجورهن خلال سنة لا يتجاوز أبداً 10 ـ 12 شلناً في الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك كلف هاروب أحد الأحداث لينفخ في بوق إيذاناً ببدء العمل، وكان هذا الغلام ينفخ بوقه قبل السادسة صباحاً، وإذا لم يكن العمال في أماكنهم عندما ينتهي من نفيره تغلق الأبواب ويتعرض من يبقى في الخارج للغرامة؛ ولما لم تكن في المصنع ساعة فقد وقع العمال سيئي الحظ تحت رحمة هذا الصبي الذي يعمل بتوجيه من هاروب. وأعلنت العاملات، أمهات وصبايا، ممن بدأن «الإضراب» أنهن سيستأنفن العمل حالاً إذا جرت الاستعاضة عن الغلام بساعة ووضعت تعرفة معقولة للغرامات. وقد جر هاروب 19 إمرأة وصبية إلى القضاء بتهمة خرق العقد. وصدر الحكم، الذي أثار استهجان الحاضرين، بأن تدفع كل منهن 6 بنسات غرامة وشلنين و6 بنسات مصروفات القضية. وشيع الناس هاروب بالصفير عند خروجه من قاعة المحكمة. ـ ويتلخص أحد أساليب أصحاب المصانع المفضلة لديهم في أن يعاقبوا العمال بالإقتطاع من أجورهم لوجود عيوب في المادة المجهزة. وقد أثار هذا الأسلوب إضراباً عاماً في مناطق الفخار الإنكليزية عام 1866. وترد في تقارير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال، 1863 ـ 1866، حالات لا يتلقى فيها العمال أجورهم، بل يخرجون مدينين لـ «رب عملهم» بسبب الغرامات. وكشفت أزمة القطن الأخيرة أمثلة معبرة عن سرعة بديهة مستبدي المصانع فيما يتعلق بالإقتطاعات من الأجور. يقول مفتش المصانع ر. بيكر: «اضطررت شخصياً منذ مدة قريبة لأن أحيل إلى القضاء أحد أصحاب مصانع القطن الذي اقتطع في هذه الأوقات العصيبة والأليمة من بعض «الأحداث» (الذين تجاوزوا 13 عاماً من العمر) «المشتغلين لديه 10 بنسات لقاء الشهادة الطبية عن العمر التي لا تكلفه سوى 6 بنسات والتي لا يسمح القانون بأن يقتطع مقابلها سوى 3 بنسات، علماً بأنه لا يجوز استقطاع شيء لقاءها في العادة. . . وعمد صاحب مصنع

أجهزة الحواس تعاني جميعاً بدرجة واحدة من الحرارة الاصطناعية المرتفعة، ومن الهواء المشبع بدقائق المادة الأولية، ومن الضجيج المصم للآذان والخ، ناهيك عن الخطر على الحياة بين الآلات المزدحمة جوار بعضها بعضاً والتي تضع بانتظام، شبيه بحلول فصول السنة، سجلاتها الصناعية بأسماء القتلى والمشوّهين(190a). وإن التوفير في وسائل الإنتاج [449] الاجتماعية، الذي لم يبلغ النضج إلّا في حاضنة نظام المصانع، يتحول مع ذلك بين

= آخر، بغية التوصل إلى هذا الهدف ذاته دون الدخول في نزاع مع القانون، إلى فرض أتاوة على الأطفال الفقراء المشتغلين لديه بأن يدفع كل منهم شلناً مقابل تعليمه مهارة وأسرار الغزل، وتُجبى هذه الأتاوة فوراً، بمجرد أن تؤكد الشهادة الطبية كفاية نضجهم لهذا العمل. إذن، ثمة تيارات خفية يستحيل بدونها فهم تلك الظاهرات الاستثنائية مثل الاضرابات في أوقات كوقتنا هذا» (المقصود بذلك إضراب النساجين الآليين في مصنع في داروين في حزيران/يونيو عام 1863). تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص50، 51. (إن تقارير مفتشي المصانع تشمل دائماً الوقت الذي يتجاوز حدود تواريخها الرسمية).

(190a) تركت القوانين المتعلقة بالحماية من الآلات الخطرة أثراً حميداً... «ولكن... برزت في الوقت الحاضر أسباب جديدة لحوادث مؤسفة لم يكن لها وجود قبل 20 عاماً، منها تزايد سرعة الآلات. فالدواليب وأعمدة المحاور والمغازل وأنوال النسيج تدور الآن بقوة أكبر مما في السابق، قوة متنامية باستمرار؛ ويجب على الأصابع أن تلقط الخيط المقطوع بصورة أسرع وأدق لأن البطء والتردد يعني بتر الأصابع... وبفعل سعي العمال لإنجاز عملهم بسرعة أكبر يقع عدد كبير من الحوادث المؤسفة. ولا بد من التذكير بأن أهم اعتبار عند أصحاب المصانع هو إبقاء الآلات تعمل دون أي انقطاع، بالتالي إنتاج الغزول والأقمشة بلا انقطاع. وإن أي توقف لدقيقة واحدة هو خسارة في القوة المحركة كما في المنتوج. لذا فإن مراقبي العمل الحريصين على كمية المنتوج يحثون العمال على عدم إيقاف الآلات؛ ولا يقل ذلك أهمية بالنسبة للعمال أنفسهم أيضاً إذا كانوا يحصلون على أجورهم حسب وزن المنتوج أو بالقطعة. ورغم أن القانون يحظر شكلياً، تنظيف الآلات أثناء عملها في غالبية المصانع، فإن ذلك يحصل في الواقع دائماً. وهذا السبب لوحده تسبب خلال الشهور الستة الأخيرة في 906 حوادث مؤسفة... ورغم أن التنظيف يجري يومياً، إلّا أنه يجري أيام السبت عادة تنظيف أساسي للآلات يتم القيام به في غالبية الحالات أثناء اشتغالها... ولا يدفع أي أجر مقابل هذا التنظيف، ولذا يسعى العمال للإنتهاء منه بأسرع ما يمكن. لذا فعدد الحوادث المؤسفة يوم الجمعة، ولا سيما يوم السبت، أكبر بكثير مما في أيام العمل الأخرى. وإن الحوادث المؤسفة في يوم الجمعة تتجاوز متوسط عددها في الأيام الأربعة الأولى من الأسبوع بما يقارب 12%، وتزيد الحوادث المؤسفة يوم السبت بنسبة 25% على حوادث الأيام الخمسة السابقة بالمتوسط؛ وإذا أخذنا بالإعتبار أن وقت العمل في المصانع يبلغ في أيام السبت $7\frac{1}{2}$ ساعة فقط، بينما يبلغ في أيام العمل الأخرى $10\frac{1}{2}$ ساعة، فإن الزيادة أكبر من 65%». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، لندن، 1867، ص9-15-16-17).

يدي رأس المال إلى نهب منتظم لجميع الشروط الضرورية لحياة العامل أثناء العمل: المكان والهواء والنور، وكذلك كافة الوسائل التي تحمي العامل في ظروف عملية الإنتاج الخطرة على الحياة أو الضارة بالصحة، وليس ثمة حاجة إطلاقاً للكلام عن أي ترتيبات لتأمين راحة العامل[191]. أوَلم يكن فورييه(*) على حق عندما أسمى المصنع بـ «الأشغال الشاقة المخففة»[192]؟ [450]

5) الصراع بين العامل والآلة [451]

يبدأ الصراع بين الرأسمالي والعامل المأجور منذ بداية نشوء العلاقة الرأسمالية. ويستمر هذا الصراع بحدة طيلة مرحلة المانيفاكتورة[193]. ولكن بعد دخول الآلات

---

(191) سأتحدث في الجزء الأول من الكتاب الثالث عن حملة أصحاب المصانع الإنكليز في الآونة الأخيرة ضد تلك المواد من قانون المصانع التي تهدف إلى حماية أطراف «الأيدي» من الآلات الخطرة. ويكفي هنا إيراد مقتطف واحد من التقرير الرسمي لمفتش المصانع ليونارد هورنر: «سمعت بأي استخفاف لا يغتفر يتحدث أصحاب المصانع عن الحوادث المؤسفة؛ ففقدان أصبع يُعدّ أمراً تافهاً بنظرهم. أما في الواقع فإن حياة العامل بل آفاق مستقبله تتوقف على أصابعه بحيث يعتبر هذا الفقدان حدثاً جللاً بالنسبة له. وعندما سمعت مثل هذه الأقاويل الغبية سألت: «لنفرض أنكم كنتم بحاجة إلى عامل إضافي، فتقدم إليكم عاملان متساويان في جميع النواحي سوى أن أحدهما بدون إبهام أو سبابة؛ فأيهما تختارون؟» وقد أعلنوا بدون أي تردد عن قبول من لديه أصابع كاملة... إن لدى هؤلاء السادة أصحاب المصانع أحكاماً مسبقة باطلة ضد ما يسمونه بالتشريع ذي النزعة الإنسانية الكاذبة». تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، [ص6-7]، إن هؤلاء السادة «أناس متبصرون» وليس تحبيذهم لتمرد ملاكي العبيد [في الولايات الجنوبية الأميركية. ن. برلين] منزَّهاً عن الغرض.

(*) عبارة «الأشغال الشاقة المخففة» «les bangnes mitigés» اقتبسها ماركس من كتاب فورييه المعنون: "*La Fausse industrie morcelée, repugnante, mensongère et l'antidote,l'industrie naturelle, combinée, attrayante, vérodique, donnant quadruple produit*", Paris, 1835, S. 59.
«الصناعة الخاطئة، مجزأة، بغيضة، مضللة، والترياق الشافي، صناعة طبيعية، موحدة، جذابة، صادقة، تدر أربعة أضعاف المنتوج، باريس، 1835، ص59. [ن. برلين]

(192) المصانع التي أخضعت قبل غيرها للقانون، بما ينص عليه من تحديد إلزامي لوقت العمل ومن قرارات أخرى، أزالت بعض المساوىء السابقة. وإن تحسين الآلات نفسه يتطلب عند درجة معينة «ترتيباً أفضل لمباني المصنع»، وهذا في مصلحة العمال. قارن: (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص109).

(193) أنظر، من بين مراجع أخرى: جون هاتن، تحسين تربية الحيوان والتجارة، لندن، 1727.

بالتحديد يُشرع العامل في الصراع ضد وسيلة العمل ذاتها، التي تؤلف نمط الوجود المادي لرأس المال. فهو يَهُبُّ ضد هذا الشكل المحدد لوسائل الإنتاج بوصفه الأساس المادي لنمط الإنتاج الرأسمالي.

لقد شهدت أوروبا بأجمعها تقريباً تمردات العمال في القرن السابع عشر ضد ما يسمى طاحونة الأشرطة (Bandmühle) (والتي تسمى كذلك طاحونة البرم Schnurmühle أو طاحونة النسيج Mühlenstuhl) أي آلة نسج الأوشحة والشرائط المخرّمة[194]. وفي نهاية

= (John Houghton, *Husbandry and Trade improved*, London, 1727). وكذلك: مزايا تجارة الهند الشرقية، 1720. وكذلك: جون بيللرز، [مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، لندن 1689]).
(John Bellers, [*Proposals for Raising a Colledge of Industry*, London, 1699]).
«إن أرباب العمل والعمال مشتبكون، للأسف، في حرب دائمة. فهدف الأوائل الدائم هو الحصول على العمل بأرخص ما يمكن؛ وهم يُقدِمون على كافة الأحابيل لبلوغ هذا الهدف، بينما يحرص العمال على اغتنام كل فرصة بقدرٍ مساوٍ من الهمة لإرغام أرباب عملهم على الاستجابة لمطالب متزايدة». أنظر: ([ن. فورستر]، بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المؤن، 1767، ص61-62).
([N. Forster], *An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions*, 1767, p. 61-62). (يقف المؤلف ــ القس نثانائيل فورستر ــ إلى جانب العمال كلية).

(194) اختُرعت «طاحونة الأشرطة» (Bandmühle) في ألمانيا. ويقول الكاهن الايطالي لانشيلوتي في كتاب نشر في البندقية عام 1636: «إن أنطون موللر من دانتزيغ قد رأى في دانتزيغ قبل حوالى 50 عاماً» (كتب لانشيلوتي هذا الكلام عام 1629) «آلة بديعة تحيك في وقت واحد من 4 إلى 6 قطع نسيج؛ ولكن مجلس المدينة خشي من أن يحوّل هذا الاختراع جمهرة من العمال إلى شحاذين فحظر استخدام الآلة وأمر بخنق مخترعها أو إغراقه سراً»[*]. وفي لايدن جرى استخدام مثل هذه الآلة للمرة الأولى عام 1629. لكن تمردات صانعي أشرطة المخرّمات أرغمت مجلس المدينة في البداية على حظرها؛ واضطر مجلس الولايات بموجب قرارات عام 1623 وعام 1639 وسواها أن يحد من استخدامها؛ وأخيراً أجيزت بشروط معينة بموجب القرار الصادر بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1661. ويقول بوكسهورن في مؤلفه: المؤسسات السياسية، *Institutiones Politicae*, 1663 بصدد استخدام «طاحونة الأشرطة» (Bandmühle) في لايدن: «تم في هذه المدينة قبل حوالى 20 عاماً اختراع نول يتيح لعامل واحد أن ينتج به نسيجاً بكمية أكبر وبصورة أسهل مما يستطيع أن ينتجه عدة أشخاص بدون نول خلال الفترة ذاتها. إلّا أن ذلك أثار شكاوى وامتياء النسّاجين وحظر مجلس المدينة استخدام النول في نهاية المطاف». وحُظرت تلك الآلات نفسها عام 1676 في كولونيا، وأثار تطبيقها المتزامن في إنكلترا تململ العمال. وحُظر استخدامها في جميع أنحاء ألمانيا بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر بتاريخ 19 شباط/فبراير عام 1685. وفي هامبورغ جرى حرقها أمام الملأ بأمر من حاكم المدينة. وفي 9 شباط/فبراير

[452] الثلث الأول من القرن السابع عشر دُمرت منشرة خشب هوائية شادها هولندي بالقرب من لندن إثر تمرد العامة. وحتى في بداية القرن الثامن عشر واجهت آلات نشر الخشب، التي تحركها المياه، صعوبة كبيرة في التغلب على معارضة الناس في إنكلترا، وهي معارضة حظيت بتأييد البرلمان. وفي عام 1758 عندما صنع إيفيريت أول آلة جزّ صوف تعمل بواسطة المياه، أحرقها 100,000 شخص ممن فقدوا العمل. وتقدم خمسون ألف عامل ممن كانوا يعيشون على تمشيط الصوف بعريضة إلى البرلمان ضد معامل التمشيط (scribbling mills) وآلات أركرايت للتمشيط. وإن حركة تحطيم الآلات على نطاق واسع في مناطق المانيفاكتورات الإنكليزية خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر، كانت موجهة بالأساس ضد النول البخاري، والمعروفة بإسم حركة اللوديت، تحولت على يد حكومة سيدموت وكاسلري وأقرانهم، المعادية لليعاقبة، إلى ذريعة لاتخاذ أشد التدابير عنفاً ورجعية. وتطلب الأمر زمناً وخبرة قبل أن يتعلم العامل تمييز الآلة عن استخدامها الرأسمالي، ويحوّل هجماته من وسائل الإنتاج المادية إلى الشكل الاجتماعي لاستغلالها(195).

إن الصراع في المانيفاكتورة حول الأجور يعترف بالمانيفاكتورة كواقع ولا يعارض وجودها بأي حال. أما الصراع الموّجه ضد إنشاء المانيفاكتورات، فإنه لم يأت من العمال المأجورين، بل من معلمي الطوائف الحرفية والمدن المتمتعة بالامتيازات. لذا

= عام 1719 جدد كارل السادس مرسوم عام 1685، ولم يسمح بها من أجل الاستخدام العام في دائرة سكسونيا الانتخابية إلّا في عام 1765. والآلة التي أثارت كل هذا الضجيج كانت في واقع الأمر سلفاً لآلات الغزل والنسيج، وبالتالي للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. وباستخدام هذه الآلة كان باستطاعة حدث جاهل بأمور النسيج أن يشغل نولاً بكامله مع كل ملحقاته، وذلك بمجرد تحريك ذراع التوصيل إلى الأمام والخلف؛ وكانت هذه الآلة، بشكلها المحسَّن، تنتج 40 ـ 50 قطعة.

(*) يقتبس ماركس، هنا، مؤلف سيكوندو لانشيلوتي Secondo Lancelloti، اعتماداً على كتاب يوهان بيكمان، مساهمات في تاريخ المخترعات، المجلد الأول، لايبزيغ، 1786، ص 125 ـ 132. [ن. برلين].

(Johann Beckmann, *Byträge zur Geschichte der Erfindungen,* Bd.I., Leipzig, 1786, S. 125-132).

(195) في المانيفاكتورات قديمة الطراز تتكرر أحياناً حتى في الوقت الحاضر الأشكال الفظة لاستياء العمال من الآلات. وهذا ما حدث مثلاً بين عمال صقل المبارد في شفيلد عام 1865.

تسود بين مؤلفي مرحلة المانيفاكتورة نظرة إلى تقسيم العمل كوسيلة للتعويض عن عمال مفترضين، وليس لإزاحة عمال فعليين. وهذا الفرق واضح. فلو قيل مثلاً إن الأمر كان سيقتضي في إنكلترا 100 مليون شخص من أجل أن يغزلوا بدولاب الغزل القديم تلك الكمية من القطن التي يغزلها الآن نصف مليون شخص بواسطة الآلات، فإن ذلك لا يعني البتة بطبيعة الحال أن الآلات حلّت محل هذه الملايين التي لا وجود لها أبداً، بل [453] إن ذلك يعني فقط أن الأمر يتطلب ملايين كثيرة من العمال للحلول محل آلات الغزل. وعلى العكس، إذا قيل إن النول البخاري قد ألقى في إنكلترا بـ 800,000 نسّاج على الأرصفة، فليس المقصود الآلات الموجودة التي يتوجب إحلال عدد معين من العمال محلها، بل المقصود بذلك وجود عدد من العمال حلت الآلات محلهم أو أزاحتهم فعلاً. وفي مرحلة المانيفاكتورة بقي النمط الحرفي للورشة هو الأساس على الرغم من تجزئته إلى عمليات متفرقة. ولم يكن بالإمكان تلبية حاجات الأسواق الجديدة في المستعمرات، نظراً لتدني نسبة عدد عمال المدن الذين خلّفتهم القرون الوسطى، وعندئذ فتحت المانيفاكتورات، بالمعنى الدقيق للكلمة، مجالات إنتاج جديدة أمام سكان الريف المطرودين من الأرض بفعل تفكك النظام الاقطاعي. ولهذا برز الجانب الإيجابي من تقسيم العمل والتعاون في الورش آنذاك، أي زيادة إنتاجية العمال المشتغلين[196]. الواقع

---

(196) بقي السير جيمس ستيورات يقيّم تأثير الآلات بهذه الروح تماماً. «إنني أعتبر الآلات وسيلة لتحقيق زيادة افتراضية في عدد العمال الذين لا يتوجب إطعامهم... فبماذا يتميز تأثير الآلة عن التأثير الناجم عن ظهور سكان جدد؟». أنظر: بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي، (الطبعة الفرنسية، الفصل 19 (*Recherche des principes de l'économie politique*, T. I, II, ch. XIX). وإن بيتي هو أكثر سذاجة حين يقول إنها تحل محل «تعدد الزوجات». ووجهة النظر هذه لا تصلح إلّا بالنسبة لبعض أنحاء الولايات المتحدة. وعلى العكس: «نادراً ما يمكن استخدام الآلات بنجاح لتخفيف عمل شخص منفرد؛ فصنعها يهدر وقتاً أكبر مما يوفره استخدامها. ولا يمكن استخدامها بمنفعة فعلية إلّا حين تعمل على نطاق واسع، إذ تستطيع آلة واحدة أن تخدم عمل الآلاف. وطبقاً لذلك ينتشر استخدام الآلات في البلدان كثيفة السكان، حيث نجد العدد الأكبر من المتبطرين. ولا ينجم استخدام الآلات عن نقص السكان، بل عن السهولة التي يمكن بها اجتذاب جمهور العامة إلى العمل». (بيرسي رافنستون، أفكار حول نظام التمويل ونتائجه، لندن، 1824، ص45).

(Piercy Ravenstone, *Thoughts on the Funding System and its Effects*, London, 1824, p. 45).

أن التعاون وجمع وسائل العمل في أيدي القلة قد أسفرا، إثر تطبيقهما في الزراعة، عن ثوراتٍ كبيرةٍ ومفاجئةٍ وعنيفةٍ في نمط الإنتاج، وبالتالي في شروط حياة سكان الريف ووسائل عملهم على السواء وذلك في العديد من البلدان قبل نشوء الصناعة الكبرى. ولكن الصراع ينشب، هنا، بادىء الأمر، بين ملاكي الأرض الكبار والصغار أكثر مما ينشب بين رأس المال والعمل المأجور؛ ومن جهة أخرى، وحين تؤدي وسائل العمل ـ كالأغنام والخيول وإلخ ـ إلى إزاحة العمال، فإن أفعال العنف المباشر تخلق هنا المقدمة الأولى للثورة الصناعية. ففي البداية يُطرد العاملون من الأرض ثم تأتي الأغنام. وإن نهب الأراضي على نطاق واسع، كما حصل في إنكلترا مثلاً، هو الذي يُمهد الطريق أمام الزراعة الكبرى(196a). وقد اتخذ هذا الانقلاب في الزراعة بادىء الأمر مظهر ثورة سياسية. [454]

وما إن تتحول وسيلة العمل إلى آلة حتى تغدو منافِسة للعامل نفسه(197). لكن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال بواسطة الآلات يتناسب طردياً مع عدد العمال الذين تدمر الآلات شروط وجودهم. وإن نظام الإنتاج الرأسمالي بكامله يقوم على أساس أن العامل يبيع قوة عمله كسلعة. أما تقسيم العمل فإنه يجعل قوة العمل هذه أحادية الجانب بتحويله إياها إلى مهارة جزئية تماماً في توجيه أداة جزئية. وعندما ينتقل توجيه الأداة أيضاً إلى الآلة تضمحل القيمة الاستعمالية لقوة العمل أسوة باضمحلال قيمتها التبادلية. ولا يعود العامل قابلاً للبيع، شأن النقود الورقية الملغاة من التداول. وإن ذلك القسم من الطبقة العاملة، الذي تحوله الآلات على هذا النحو إلى سكان فائضين، أي الفائضين عن الحاجة المباشرة من أجل النمو الذاتي لقيمة رأس المال، يهلكون، من جهة، في الصراع غير المتكافىء بين الإنتاج الحرفي القديم والمانيفاكتوري ضد الإنتاج الآلي، ويغمرون، من جهة أخرى، فروع الصناعة الأسهل منالاً كما يغمرون سوق العمل، فيخفضون بذلك سعر قوة العمل دون قيمتها. ويقال من باب التعزية للعمال المُفقرين إن آلامهم من جهة «منغصات مؤقتة» (a temporary inconvenience)، وإن الآلة، من جهة أخرى، لا

(196a) [حاشية للطبعة الرابعة: ينطبق ذلك على ألمانيا بالمثل. فحيثما نشأت الزراعة الكبرى عندنا، أي في الشرق بصورة خاصة، لم تكن تلك ممكنة إلّا بعد «طرد الفلاحين» من الأرض، ابتداءً من القرن السادس عشر، ولا سيما بعد عام 1648. ف. إنجلز].

(197) «إن الآلات والعمل في تنافس دائم». (ريكاردو، المرجع نفسه، ص479).

تستولي على مجمل ميدان الإنتاج إلّا بصورة تدريجية، وبفضل ذلك يقل مدى وشدة تأثيرها المدمّر. لكن العزاء الأول يقضي على العزاء الثاني. فعندما تستولي الآلة بالتدريج على مجال إنتاجي معين فإنها تولّد بؤساً مزمناً لدى فئات العمال المتنافسين معها. وعندما تُنجز الآلات هذا التحول بصورة سريعة فإن تأثيرها يرتدي طابعاً هائلاً وحاداً. ولا يعرف التاريخ العالمي مشهداً أفظع من الهلاك التدريجي لنسّاجي القطن اليدويين الإنكليز الذي استمر عقوداً وانتهى أخيراً في عام 1838. فالكثرة الكاثرة قضت نحبها جوعاً، والكثرة الباقية عاشت حياة بؤس مع عائلاتها بمبلغ قدره بنسان ونصف البنس في اليوم[198]. وعلى العكس، مارست آلات القطن الإنكليزية تأثيراً حاداً على الهند الشرقية [455] التي قال حاكمها العام في عامي 1834 ـ 1835:

> «بالكاد يمكن إيجاد مثيل لهذه الفاجعة في تاريخ التجارة. لقد اصطبغت سهول الهند ببياض عظام ناسجي القطن التي تغطيها».
> وبالطبع، فبما أن هؤلاء النسّاجين قد فارقوا هذه الحياة «الزائلة»[*]،

---

(198) قبل تطبيق قانون الفقراء في إنكلترا عام 1833 طال أمد المنافسة بين النسيج اليدوي والنسيج الآلي بسبب المعونات من الأبرشيات التي كانت تكمل الأجور التي هبطت كثيراً دون الحد الأدنى. «في عام 1827 كان القس تورنر عميد ويلمزلو في تشيشاير، وهي مقاطعة صناعية. وتدل أسئلة لجنة شؤون الهجرة وأجوبة تورنر على أي نحو كان يجري دعم منافسة العمل اليدوي للآلات. سؤال: «ألم يسفر استخدام الأنوال الآلية عن إزاحة استخدام الأنوال اليدوية؟» جواب: «من دون شك؛ ولكانت هذه الإزاحة ستغدو أكبر في الواقع لو لم تكن لدى النسّاجين اليدويين القدرة على قبول تخفيض الأجور». سؤال: «ولكنهم بقبولهم هذا إنما يؤجرون أنفسهم مقابل أجور لا تكفي لإعالتهم، وهم يأملون بدعم الأبرشية لسدّ العجز في أسباب العيش؟» جواب: «نعم، إن المنافسة بين النول اليدوي والنول الآلي تدعم فعلياً بضريبة الفقراء». وهكذا فإن الإفقار المذل أو الهجرة هما الحسنتان اللتان يدين بهما الكادحون لاستخدام الآلات. ويتم إنزالهم من مرتبة الصناع المحترمين، والمستقلين لدرجة ما، إلى مرتبة مشردين أذلاء يقتاتون على فُتات الإحسان المهين. وذلك ما يسمى بـ «المنغصات المؤقتة». (بحث فائز بجائزة في المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون، لندن، 1834، ص29).

(*A. Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Cooperation*, London, 1834, p. 29).

(*) هنا لعب على الكلمات. فالمفردة الألمانية (das Zeitlich) تفيد المعنيين: الحياة الزائلة، والحال المؤقت أو العابر. [ن. ع].

فإن الآلة لم تخصص لهم سوى «آلام مؤقتة». وعلى أي حال فإن التأثير «المؤقت» للآلات يغدو دائمياً لأنها تستولي على الجديد والجديد من مجالات الإنتاج. وهكذا، فإن طابع الاستقلال والاغتراب، الذي يضفيه نمط الإنتاج الرأسمالي بوجه عام على شروط العمل ومنتوج العمل إزاء العامل، يتطور مع ظهور الآلات إلى تضادٍ كاملٍ بين العمال من جهة وشروط ومنتوجات العمل من جهة أخرى(199). وبظهور الآلات تظهر البوادر الأولى للتمرد العفوي للعامل ضد وسيلة العمل.

إن وسيلة العمل تفتك بالعامل. ويتجلى هذا التضاد المباشر على أسطع نحو في تلك الحالات التي تدخل فيها الآلة الجديدة في منافسة مع الإنتاج الحرفي التقليدي أو الإنتاج المانيفاكتوري. ولكن تحسين الآلات الدائم وتطور النظام الأوتوماتيكي يمارسان تأثيراً مماثلاً حتى في إطار الصناعة الكبرى نفسها.

[456] «إن الهدف الدائم من تحسين الآلات يكمن في تقليص العمل اليدوي أو تسهيل العملية أو استكمالها بإحلال جهاز حديدي محل الجهاز البشري في هذه الحلقة أو تلك من السلسلة الإنتاجية»(200). «إن استخدام قوة البخار أو الماء لتدوير الآلات، التي كانت اليد البشرية تحركها، أمر يحدث كل يوم... وتجري على الدوام تحسينات جديدة وجديدة، طفيفة نسبياً، في الآلات، تهدف إلى توفير القوة المحركة وتحسين المنتوج وزيادة الإنتاج في الفترة الزمنية نفسها أو إزاحة طفل أو امرأة أو رجل، وعلى الرغم من أنها لا تتسم بأهمية كبيرة للوهلة الأولى إلّا أنها تعود بنتائج هامة»(201). «وحيثما تتطلب عملية معينة مهارة كبيرة

---

(199) «إن نفس ذلك السبب الذي يزيد الدخل الصافي للبلد» (أي، كما يوضح ريكاردو هنا بالذات، دخل ملاكي الأراضي الكبار والرأسماليين revenues of landlords and capitalists الذين تساوي «ثروتهم» «Wealth» من وجهة النظر الاقتصادية ثروة الأمة Wealth of Nation) «يمكن أن يخلق في الوقت نفسه فائض السكان ويزيد وضع العامل سوءاً». (ريكاردو، المرجع نفسه، لندن، 1821، ص469). «ينحصر الهدف والميل الدائم لأي تحسين للآلية بصورة فعلية في التخلص نهائياً من عمل الإنسان أو تقليل سعر هذا العمل عن طريق إحلال عمل النساء والأطفال محل عمل العمال الذكور الراشدين، أو إحلال عمل العمال غير الماهرين محل عمل العمال الماهرين». أور، [المرجع نفسه، ص23].

(200) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص 43.

(201) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص15.

ويداً واثقة يُصار إلى انتزاعها بأسرع وقت من يدي عامل بارع وميَّال غالباً إلى مختلف أنواع عدم الانتظام، وإسنادها إلى آلية خاصة تعمل بانتظام ذاتي بحيث يمكن حتى لصبي أن يراقبها»[202]. «النظام الأوتوماتيكي يزيح براعة العامل باطّراد»[203]. «إن تحسين الآلات لا يتيح تقليل عدد العمال الراشدين المشتغلين الذين لا بد منهم لإحراز نتيجة معينة فحسب، بل يستعيض عن إحدى مراتب العمل البشري بغيرها: عن العمال الماهرين بعمال أقل مهارة، وعن الراشدين بالأطفال، وعن الذكور بالإناث. وإن هذه التغيرات كلها تستدعي تقلبات دائمة في مستوى الأجور»[204]. «إن الآلات تطرد الراشدين على الدوام من المصنع»[205].

إن المرونة الخارقة للمنظومة الآلية التي أُحرزت بفضل تراكم الخبرة العملية وضخامة الوسائل الآلية الموروثة والتقدم الدائم في التكنيك ترينا المسيرة الظاهرة لهذه المنظومة التي نشأت عن ضغط الحاجة لتقليص يوم العمل. ولكن من كان بمستطاعه أن يتنبأ في عام 1860، يوم بلغت صناعة القطن الإنكليزية نقطة الأوج، بتلك التحسينات المندفعة [457] في الآلات وما يقابلها من إزاحة العمل اليدوي والتي حفزتها الحرب الأهلية في أميركا

(202) أور، المرجع نفسه، ص19. «إن المنفعة العظيمة للآلات المستخدمة في مصانع الآجر تنحصر في أنها تمنح رب العمل استقلالية كاملة حيال العمال المهرة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، لندن، 1866، ص130، رقم 46).

[إضافة للطبعة الثانية: إن السيد أ. ستاروك، رئيس قسم الآلات في خطوط سكك الحديد الشمالية الكبرى، يقول بصدد صناعة بناء الآلات (إنتاج القاطرات وإلخ): «من يوم إلى آخر تتناقص الحاجة إلى العمال الإنكليز ذوي الكلفة الغالية (expensive). ويزداد الإنتاج بفضل استخدام أدوات محسنة، وهذه الأدوات تديرها بدورها مرتبة أدنى من العمال (a low class of Labour) في السابق كانت كافة أجزاء المحرك البخاري تنتج بالضرورة بواسطة العمل الماهر. أما الآن فيجري إنتاج هذه الأجزاء نفسها بعمل أقل كفاءة ولكن بواسطة أدوات جيدة... وأنا أقصد بالأدوات الآلات التي تستخدم في صناعة بناء الآلات». (اللجنة الملكية لسكك الحديد: محضر شهادات، رقم 17862-17863، لندن، 1867).

(*Royal Commission of Railways. Minutes of Evidence, No. 17862-17863*. London, 1867).

(203) أور، المرجع نفسه، ص20.

(204) المرجع نفسه، ص 321.

(205) المرجع نفسه، ص 23.

في السنوات الثلاث اللاحقة؟ ويكفي هنا مثالان من المعطيات الرسمية لمفتشي المصانع الإنكليز بصدد هذه المسألة. يقول أحد أصحاب المصانع من مانشستر:

> «كانت لدينا في السابق 75 آلة تمشيط أما الآن فلدينا 12 آلة فقط تنجز الكمية السابقة نفسها من العمل وبالنوعية نفسها بل حتى أفضل... ويبلغ التوفير في الأجور 10 جنيهات استرلينية في الأسبوع، والتوفير في نفايات القطن 10%».

وفي أحد مصانع الغزول الناعمة في مانشستر:

> «بفضل تسريع الحركة وتطبيق مختلف العمليات الأوتوماتيكية جرى الاستغناء في أحد الأقسام عن ربع طاقم العاملين، وفي قسم آخر عن أكثر من نصفهم، علماً أن آلة التمشيط المسننة التي حلت محل آلة التمشيط الثانية قد أنقصت عدد الأيدي المشتغلة سابقاً في قسم التمشيط إلى حدٍ كبير».

ويقدِّر مصنع غزول آخر توفيراً إجمالياً في «الأيدي» بنسبة 10%. ويقول السادة غيلمور، وهم أصحاب مصانع غزول في مانشستر:

> «نقدر التوفيرات في «الأيدي» والأجور في قسم الندف (blowing department)، بفضل الآلات الجديدة، بمقدار الثلث... أما في قسم اللف وقسم مدّ الخيوط (Jack frame und drawing frame) فقد بلغت التوفيرات في التكاليف وفي الأيدي حوالى الثلث؛ كما بلغت التوفيرات في التكاليف حوالى الثلث في قسم الغزل. ولكن هذا ليس كل شيء: فغزولنا التي ترسل إلى النسّاج محسّنة بفضل استخدام آلات جديدة تنتج أقمشة أكثر وذات نوعية أفضل من الغزل الآلي السابق»[206].

ويلاحظ مفتش المصانع أ. ريدغريف بهذا الصدد قائلاً:

> «إن تقليص عدد العمال يتقدم بموازاة زيادة الإنتاج؛ ولقد بدأ منذ بعض الوقت تقليص جديد لعدد الأيدي في مصانع الصوف ولا يزال مستمراً؛ ومنذ بضعة أيام خلت قال لي معلم مدرسة يعيش بالقرب من روشديل إن الانخفاض الكبير في عدد بنات المدارس يُعزى ليس إلى ضغط الأزمة فحسب، بل إلى التغيرات في آلات مصانع الصوف أيضاً،

(206) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص108 وما يليها.

مما أدى إلى تسريح 70 عاملاً على العموم من الذين يشتغلون نصف الوقت»[207].

[458] ويوضح الجدول التالي[*] النتيجة العامة للتحسينات الآلية في صناعة القطن الإنكليزية، والتي تدين بنشوئها للحرب الأهلية في أميركا.

عدد المصانع

	عام 1857	عام 1861	عام 1868
إنكلترا وويلز	2046	2715	2405
اسكتلندا	152	163	131
إيرلندا	12	9	13
المملكة المتحدة	2210	2887	2549

(207) المرجع نفسه، ص 109، إن التحسين السريع للآلات إبان أزمة القطن أتاح لأصحاب المصانع الإنكليز أن يغرقوا السوق العالمية بسرعة فور انتهاء الحرب الأهلية في أميركا. ففي الأشهر الستة الأخيرة من عام 1866 أصبح من المتعذر تقريباً بيع الأقمشة. وعندئذ ابتدأ إرسال السلع لبيعها عبر السماسرة في الصين والهند، ما أدى إلى زيادة «إغراق» (glut) السوق بطبيعة الحال. وفي بداية عام 1867 لجأ أصحاب المصانع إلى وسيلتهم المعتادة، أي إلى تقليص الأجور بنسبة 5%. وأبدى العمال مقاومة وأعلنوا ـ وكان ذلك صحيحاً تماماً من الناحية النظرية ـ أن المخرج الوحيد من الوضع الناشىء يكمن في تخفيض وقت العمل، أي العمل 4 أيام في الأسبوع. وبعد مقاومة طويلة اضطر السادة، الذين يسمون أنفسهم قادة الصناعة، إلى الموافقة على ذلك، علماً أن الأجور انخفضت في بعض الأماكن بنسبة 5%، بينما بقيت على حالها في الأماكن الأخرى.

(*) يقتبس ماركس معطيات هذا الجدول من تقارير برلمانية بعنوان «المصانع»، مرفوعة إلى مجلس العموم في 15 نيسان/إبريل 1856، وفي 24 نيسان/إبريل 1861، وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 1867، وهي:

Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 15 April, 1856; dated 24 April 1861, and dated 5 December 1867. [ن. برلين]

عدد أنوال النسيج البخارية

	عام 1857	عام 1861	عام 1868
إنكلترا وويلز	275,590	368,125	344,719
اسكتلندا	21,624	30,110	31,864
إيرلندا	1633	1757	2746
المملكة المتحدة	298,847	399,992	379,329

عدد المغازل

	عام 1857	عام 1861	عام 1868
إنكلترا وويلز	25,818,576	28,352,125	30,478,228
اسكتلندا	2,041,129	1,915,398	1,397,546
إيرلندا	150,512	119,944	124,240
المملكة المتحدة	28,010,217	30,387,467	32,000,014

عدد العمال المشتغلين

	عام 1857	عام 1861	عام 1868
إنكلترا وويلز	341,170	407,598	357,052
اسكتلندا	34,698	41,237	39,809
إيرلندا	3345	2734	4203
المملكة المتحدة	379,213	451,569	401,064

وهكذا، زال من الوجود 338 مصنعاً للقطن خلال الفترة من 1861 إلى 1868، أي أن الآلات الأكثر إنتاجية والأكبر حجماً تركزت في أيدي عدد أقل من الرأسماليين. وانخفض عدد الأنوال البخارية بمقدار 20,663 نولاً؛ إلا أن منتوجها ازداد في الوقت نفسه بحيث أن النول المحسّن يقدّم الآن أكثر من النول القديم. وأخيراً ازداد عدد [459] المغازل بـ 1,612,547 مغزلاً، في حين أن عدد العمال المشتغلين انخفض بمقدار

50,505 عمال. إذن، فإن ذلك البؤس «المؤقت» الذي أرهقت به أزمة القطن العمال اشتد وترسخ بفعل التقدم السريع والمتواصل للآلات.

ولكن الآلات لا تفعل فعلها كمنافسٍ جبارٍ متأهب دوماً لجعل العامل المأجور «فائضاً» فحسب. فهي قوة معادية له، وأن رأس المال يعلن ذلك جهاراً وعمداً، ويستخدمها على هذا النحو. وهي من أعتى أدوات الحرب لإخماد تمردات العمال الدورية، كالإضرابات، بإزاء أوتوقراطية رأس المال[208]. وبرأي غاسكيل فإن المحرّك البخاري كان منذ البداية عدو «القوة البشرية» وأتاح للرأسماليين سحق مطالب العمال المتنامية التي كانت تهدد نظام المصانع الوليد بالغرق في الأزمات[209]. وبالوسع كتابة تاريخ كامل عن تلك الاختراعات التي ابتدعت منذ العام 1830 كوسائل قتال في يد رأس المال ضد انتفاضات العمال تحديداً. حسبنا أن نذكّر قبل كل شيء بمغزل المول الأوتوماتيكي (self-acting mule) لأنه يُدشّن عهداً جديداً في النظام الأوتوماتيكي[210].

أدلى مخترع المطرقة البخارية، ناسميث، في إفادته أمام اللجنة الخاصة بنقابات العمال بالتصريح التالي فيما يتعلق بتلك التحسينات الآلية التي أدخلها على أثر الإضراب الكبير والطويل لعمال صناعة بناء الآلات عام 1851:

> «إن السمة المميزة لتحسيناتنا الآلية الحديثة تكمن في إدخال أدوات تنفيذ العمل الأوتوماتيكية. ولم يعد على مُشغّل الآلة أن يعمل الآن بنفسه، فما عليه سوى أن يراقب عمل الآلة الرائع، وهذا ما يستطيع القيام به أي حدث. ولقد تم في الوقت الحاضر استبعاد مجمل تلك الطبقة من العمال الذين كانوا يعتمدون على مهارتهم حصراً. وكان لدي سابقاً أربعة أحداث لكل ميكانيكي. وبفضل هذه التحسينات الآلية

---

(208) «إن العلاقة بين أرباب العمل والعمال في مصانع الزجاج والقناني عبارة عن إضراب مزمن». من هنا النمو السريع لإنتاج الزجاج المضغوط الذي تقوم الآلات بتنفيذ عملياته الرئيسة. وإن إحدى الشركات في نيوكاسل التي كانت تنتج سابقاً 350,000 باوناً من الزجاج المنفوخ في السنة، تنتج الآن بدلاً من ذلك 3,000,500 باوناً من الزجاج المضغوط. (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، 1865، ص262-263)

(209) غاسكيل، السكان الصناعيون في إنكلترا، لندن، 1833، ص11-12.

(Gaskell, *The Manufacturing Population of England,* London, 1833, p. 11-12).

(210) اكتشف السيد فيربيرن في مصنع بناء الآلات العائد له بعض الطرق الهامة في استخدام الآلات لبناء الآلات نتيجة الإضرابات في مصنعه.

الجديدة خفضت عدد الراشدين من 1500 إلى 750، وكانت نتيجة ذلك زيادة كبيرة في أرباحي»(*).

[460] ويقول أور عن آلة الطباعة بالألوان في مؤسسات طباعة الأقمشة القطنية:

«وأخيراً، بذل الرأسماليون جهدهم للانعتاق من هذه العبودية الخانقة» (أي من شروط العقود المرهقة مع العمال)، «بطلبهم النجدة من موارد العلم، وسرعان ما استعادوا حكمهم المشروع: حكم الرأس على البقية الدونية من أعضاء الجسم».

ويقول عن اختراع لتسوية السداة كان إضراب قد أدى إليه مباشرة:

«إن قطيع المستائين الذي توهم أنه لن يُقهر وهو متمترس خلف التحصينات القديمة لتقسيم العمل، وجد أنه قد اختُرق من جنبيه وأن منشآته الدفاعية فقدت جدواها إزاء التكنيك الآلي الحديث. وقد اضطر أولاء للاستسلام دون قيدٍ أو شرط».

ويقول عن اختراع مغزل المول الأوتوماتيكي (selfacting mule) إنه:

«دُعي لفرض النظام من جديد على الطبقات الصناعية... وهذا الاختراع يؤكد المذهب الذي وضعناه، وهو أن رأس المال إذ يُجند العلم في خدمته فإن أيادي العمل المتمردة تغدو مطواعة»(211).

على الرغم من أن كتاب أور صدر عام 1835، أي حين كان نظام المصانع لا يزال ضعيف التطور نسبياً، إلّا أنه يبقى حتى الآن التعبير الكلاسيكي عن روح المصنع ليس فقط بكلبيته(**) السافرة، بل أيضاً بتلك السذاجة التي يُفشي بها التناقضات الخرقاء لعقل الرأسمالي. مثلاً، بعد أن يبلور «المذهب» القائل بأن رأس المال، «يُرغم أيادي العمل المتمردة على أن تغدو مطواعة» بمساعدة العلم الذي وضعه في كنفه نراه يتذمر من

«إنهم يتهمون علم فيزياء الميكانيك من جهة معينة بأنه يخدم استبداد الرأسماليين الأثرياء ويقوم مقام أداة لاضطهاد الطبقات الفقيرة».

وبعد موعظة مغرية عن مدى فائدة التطور السريع للآلات بالنسبة للعمال، يحذرهم من أنهم بتمردهم وإضراباتهم، إلخ، إنما يسهمون في الاسراع بتطور الآلات، فيقول:

(*) [مقتبس من تقرير مفوضي التحقيق في تنظيم وقواعد نقابات العمال، والجمعيات الأخرى، لندن، 1868، ص 63 ـ 64]. [ن. برلين].

(211) أور، المرجع نفسه، ص367-370.

(**) Zynismus الكلبية: نزعة الإيمان بالمصالح الذاتية صرفاً. [ن. ع].

«إن سورات التمرد تلك تكشف عن المظهر المزري لقصر نظر الإنسان الذي يتحول إلى جلاد نفسه».

وعلى العكس من ذلك يقول قبل عدة صفحات:

«لولا هذه الاصطدامات القوية والانقطاعات الناجمة عن تصورات العمال الخاطئة، لكان نظام المصانع قد تطور بسرعة كبيرة وبنفع أكبر أيضاً لجميع الأطراف المعنية».

[461] ومن ثم يجهر مرة أخرى:

«من حسن حظ سكان المناطق الصناعية في بريطانيا العظمى أن التحسينات في الميكانيك تجري بصورة تدريجية فقط». ويقول: «من الجائر اتهام الآلات بتخفيض أجور الراشدين بإزاحة قسم معين منهم، فيغدو عددهم بنتيجته فائضاً بالقياس إلى الطلب على العمل. ولكن الآلات تزيد الطلب على عمل الأطفال وبذلك تزيد أجورهم».

ولكن هذا المُعزّي نفسه يدافع من جهة أخرى عن أجور الأطفال المتدنية لأنها «تمنع الأهل من إرسال أطفالهم إلى المصنع في سن مبكرة جداً». وكتاب أور بأسره عبارة عن تمجيد ليوم العمل غير المحدود؛ وإن التشريع الذي يحظر تعذيب الأطفال في سن الثالثة عشرة من العمر أكثر من 12 ساعة في اليوم يذكّر روحه الليبرالية بأحلك أوقات العصور الوسطى. ولا يمنعه ذلك من دعوة عمال المصانع إلى إقامة صلاة الشكر للعناية الإلهية لأنها بفضل الآلات «وفرت لهم وقت الفراغ للتأمل في مصالحهم الأبدية»[212].

6) نظرية تعويض العمال الذين تزيحهم الآلات

يؤكد عدد من الاقتصاديين البورجوازيين، أمثال جيمس ميل وماكلوخ وتورنز وسنيور وجون ستيوارت ميل وغيرهم، أن سائر الآلات التي تزيح العمال تحرر في الوقت نفسه بصورة دائمة وبالضرورة رأسمالاً مناسباً يقدم العمل لهؤلاء العمال المزاحين[213].

لنفترض أن الرأسمالي يستخدم 100 عامل، في مانيفاكتورة لورق الجدران على سبيل

---

(212) أور، المرجع نفسه، ص368-7-370-280-321-281-475.

(213) كان ريكاردو يعتنق هذا الرأي في البداية إلّا أنه تخلى عنه فيما بعد بما يتميز به من تجرّد علمي وحب للحقيقة. أنظر: [مبادىء الاقتصاد السياسي،] الفصل 31 «حول الآلات».

(David Ricardo, [*Principles of Political Economy*], Ch.31 «On Machinery»).

المثال، وأن كلاً منهم يحصل على 30 جنيهاً استرلينياً في السنة. وعليه، فإن رأس المال المتغير الذي يُشغّله الرأسمالي سنوياً يبلغ 3000 جنيه استرليني. ولنفترض أيضاً أنه يسرّح 50 عاملاً، ويستخدم الخمسين الباقين على آلات تكلفه 1500 جنيه استرليني. وبغية التبسيط نترك المباني والفحم وغير ذلك جانباً. ولنفترض من ثم إن المواد الأولية المستهلكة سنوياً تكلّف كالسابق 3000 جنيه استرليني[214]. فهل «تحرر» أي رأسمال [462] بمثل هذه الاستحالة؟ ففي ظل النمط القديم كان مجمل المبلغ الموظف وقدره 6000 جنيه استرليني يتألف بنصفه من رأسمال ثابت وبنصفه الآخر من رأسمال متغير. أما الآن فهو يتألف من 4500 جنيه استرليني (3000 جنيه استرليني في المواد الأولية الخام و1500 جنيه استرليني في الآلات) رأسمالاً ثابتاً و1500 جنيه استرليني رأسمالاً متغيراً. وإن الجزء المتغير من رأس المال، أي المحوَّل إلى قوة عمل حية، لم يعد يشكل نصف بل ربع إجمالي رأس المال. وبدلاً من أي تحرير يجري هنا تقييد رأس المال بشكل يكفّ معه عن التبادل مع قوة العمل، أي أنه يجري تحول رأس المال المتغير إلى رأسمال ثابت. والآن، وفي حالة بقاء الظروف الأخرى على حالها، لا يمكن لرأس المال البالغ 6000 جنيه استرليني أن يستخدم أكثر من 50 عاملاً. وبموازاة كل تحسين للآلات يقل عدد العمال الذين يستخدمهم. ولو أن الآلات الجديدة تكلف أقل من قوة العمل وأدوات العمل المزاحة بسببها، كأن تكلف مثلاً 1000 جنيه استرليني بدلاً من 1500 جنيه استرليني، لتحوّل إذن رأس المال المتغير البالغ 1000 جنيه استرليني إلى رأسمال ثابت، أي لأصبح مقيداً، ولتحرر رأسمال بمبلغ 500 جنيه استرليني. وبافتراض أن الأجور السنوية تبقى على حالها فإن رأس المال هذا يشكل رصيداً لتشغيل 16 عاملاً تقريباً ـ بينما جرى تسريح 50 عاملاً ـ وحتى أقل من 16 عاملاً بكثير لأن تحويل هذه الجنيهات الاسترلينية الخمسمائة إلى رأسمال، يقتضي تحويل جزء منها إلى رأسمال ثابت، وبالتالي لا يمكن أن يحوَّل إلى قوة عمل سوى الجزء الباقي.

ولكن لنفترض، فضلاً عن ذلك، أن إنتاج الآلات الجديدة يقدم العمل لعدد أكبر من الميكانيكيين؛ فهل يمكن أن يشكل ذلك تعويضاً لعمال مانيفاكتورة ورق الجدران الذين أُلقي بهم عرض الحائط؟ في أفضل الحالات يتطلب صنع الآلات عدداً من العمال أقل مما يزيحه استخدام هذه الآلات. فمبلغ الـ 1500 جنيه استرليني الذي لم يكن يُمثّل في

(214) ملاحظة: إنني أورد هنا مثالاً ينسجم تماماً مع طريقة الاقتصاديين المذكورين أعلاه.

السابق سوى أجور العمال المسرّحين، يَمْثُل الآن بشكل آلات: 1) قيمة وسائل الإنتاج الضرورية لصنع الآلات؛ 2) أجور الميكانيكيين الذين يصنعونها؛ 3) فائض القيمة الذي يعود إلى «رب عمل» هؤلاء الأخيرين. وفيما عدا ذلك: وبعد اكتمال الآلة، لن يصار إلى تجديدها حتى تهلك تماماً. إذن، فمن أجل أن يستطيع عدد إضافي من الميكانيكيين الحصول على أشغال دائمة لا بد من أن يقوم أصحاب مصانع ورق الجدران، الواحد تلو الآخر، بإحلال الآلات محل العمال.

على أي حال لا يقصد التبريريون المذكورون حتى مثل هذا النوع من تحرير رأس المال. فهم يقصدون وسائل عيش العمال المحرَّرين. فلا يمكن مثلاً إنكار واقع أن الآلات في الحالة التي ذكرناها لا تقتصر على تحرير 50 عاملاً وتجعلهم بذلك «زائدين» (disponibel)، بل إنها تقطع في الوقت نفسه صلتهم بوسائل العيش البالغة 1500 جنيه استرليني وبذلك «تحرر» هذه الوسائل. وهكذا، فإن الواقع البسيط وغير الجديد إطلاقاً، وهو أن الآلات تحرر العامل من وسائل العيش، إنما يعني بلغة الاقتصاديين أن الآلات [463] تحرر وسائل العيش للعامل، أو أنها تحولها إلى رأسمال يقوم باستخدام العامل. وكما نرى فالقضية كلها تنحصر في أسلوب التعبير. «تخفيف الشر بمعسول الكلام» (Nominibus mollire licet mala)(*).

وبموجب هذه النظرية فإن وسائل العيش البالغة 1500 جنيه استرليني كانت رأسمالاً أنمى قيمته بواسطة عمل العمال الخمسين المسرّحين. وعليه يفقد رأس المال هذا شغله عند تسريح هؤلاء الأشخاص الخمسين ولن يهدأ له بال حتى يجد «توظيفاً» جديداً يتمكن هؤلاء العمال الخمسون في ظله من الحصول على إمكانية استهلاكه مجدداً بصورة إنتاجية. وهكذا، يجب على رأس المال والعمال أن يتحدوا من جديد عاجلاً أم آجلاً، وعندئذ يصبح التعويض واضحاً للعيان. وبالتالي، فإن آلام العمال، الذين تزيحهم الآلات، زائلة، شأن ثروات هذا العالم.

إن وسائل العيش البالغة 1500 جنيه استرليني لم تقف أبداً إزاء العمال المسرّحين بصفة رأسمال. أما ما وقف إزاءهم كرأسمال فهو الـ 1500 جنيه استرليني المحولة الآن إلى آلات. وعند إمعان النظر في الأمر يتضح أن هذا المقدار البالغ 1500 جنيه استرليني لم يكن يمثل سوى تلك الحصة من ورق الجدران التي كان العمال الخمسون

(*) أوفيد، فن الهوى، المجلد الثاني، البيت 657. *Ovid, Artis Amatoriae*. [ن. برلين].

المسرّحون ينتجونها سنوياً والتي كانوا يحصلون عليها من رب عملهم كأجور، ليس عيناً بل نقداً. وبورق الجدران هذا المحوّل إلى 1500 جنيه استرليني كانوا يشترون وسائل عيش بالمبلغ ذاته. لذلك لم تكن هذه الأخيرة موجودة بالنسبة إليهم كرأسمال بل كسلع، ولم يكونوا هم أنفسهم بالنسبة إلى هذه السلع عمالاً مأجورين، بل كانوا شراة. وإن كون الآلات قد «حررتهم» من وسائل الشراء، يعني حوّلتهم من شارين إلى لا شارين. ومن هنا هبوط الطلب على السلع المعنية. هذا كل ما في الأمر (Voilà tout). وإذا لم يتعوض هذا الهبوط في الطلب بازدياده من مصدر ما آخر فستنخفض أسعار السلع في السوق. وإذا استمر ذلك لوقت طويل نسبياً وبمقادير كبيرة فسيجري تسريح العمال المشتغلين في إنتاج هذه السلع. وإن ذلك الجزء من رأس المال، الذي كان ينتج في السابق وسائل العيش الضرورية، سيتجدد إنتاجه الآن في شكل آخر. وفي أثناء هبوط أسعار السوق وانتقال رأس المال فإن العمال المشتغلين بإنتاج وسائل العيش الضرورية «يتحررون» كذلك من قسم معين من أجورهم. وهكذا، فبدلاً من البرهنة على أن الآلة، تحرر العمال من وسائل العيش وتحوّل هذه الأخيرة في الوقت ذاته إلى رأسمال يستخدم هؤلاء العمال، يبرهن السيد التبريري باعتماد قانونه المجرب، الخاص بالعرض والطلب، على الأمر المعاكس، وهو أن الآلة تلقي بالعمال عرض الحائط ليس فقط في ذلك الفرع [464] الإنتاجي الذي دخلته، بل في فروع الإنتاج التي لم تدخلها أيضاً.

إن الواقع الفعلي الذي شوهه التفاؤل الاقتصادي هو هذا: إن العمال الذين تزيحهم الآلات يُقذفون من الورشة إلى سوق العمل ويزيدون هناك عدد قوى العمل الصالحة للإستغلال الرأسمالي. وسنرى في الجزء السابع من هذا المجلد أن تأثير الآلات هذا، الذي يصوَّر لنا هنا بمثابة تعويض للطبقة العاملة، هو في الواقع أفظع بلوى. ونكتفي هنا بالقول: بوسع العمال المطرودين من أحد فروع الصناعة أن يفتشوا بالطبع عن عملٍ في فرعٍ آخر. فإن وجدوا مثل هذا العمل وأعادوا، على هذا النحو، الصلة بينهم وبين وسائل العيش التي كانت قد تحررت معهم، فإن ذلك يجري بتوسط رأسمال جديد، إضافي يبحث عن استخدام له، وليس أبداً بتوسط رأس المال السابق الذي تحول الآن إلى آلات. ولكن حتى لو كان الأمر كذلك فما أضأل الفرص أمامهم! فهؤلاء التعساء الذين شوههم تقسيم العمل لا يتمتعون إلّا بقيمة ضئيلة خارج مجال نشاطهم القديم بحيث لا يدخلون إلّا إلى القليل من فروع العمل المتدنية، والطافحة على الدوام،

والمنخفضة الأجور[215]. وفيما عدا ذلك فكل فرعٍ من فروع الصناعة يجتذب، سنوياً تياراً جديداً يقدم الفريق اللازم للتعويض عن الشواغر والنمو بصورة منتظمة. وما إن تحرر الآلات قسماً من العمال المشتغلين أصلاً في فرع صناعي معين، حتى يُعاد توزيع الاحتياطي الجديد واستيعابه في فروع عمل أخرى، بينما يتهاوى الضحايا الأوائل ويهلكون على الأغلب في الفترة الانتقالية.

وليس من شك على الإطلاق في واقع أن الآلات، في ذاتها، غير مسؤولة عن «تحرر» العامل من وسائل العيش. فهي ترخّص المنتوج وتزيده في الفرع الذي تشمله، ولا تغير كتلة وسائل العيش المُنتَجة في فروع الصناعة الأخرى، باديء الأمر. إذن، فبعد إدخال الآلات، كما قبل ذلك، تتوافر لدى المجتمع، بهذا القدر أو ذاك، كمية من [465] وسائل العيش للعمال المحررين، هذا إذا تركنا جانباً ذلك القسم الضخم من المنتوج السنوي الذي يبدده غير العاملين. وفي ذلك إنما تكمن حجة (Pointe) التبريرية الاقتصادية! فالتناقضات والتناحرات التي لا تنفصم عن الاستخدام الرأسمالي للآلات لا وجود لها لأنها لا تنجم عن الآلات نفسها، بل عن استخدامها! وبما أن الآلة في ذاتها (an sich) تقلّص وقت العمل بينما يؤدي استخدامها الرأسمالي إلى إطالته؛ وبما أنها، في ذاتها، تسهّل العمل بينما يزيد استخدامها الرأسمالي شدته؛ وبما أنها في ذاتها ترمز إلى انتصار الإنسان على قوى الطبيعة، بينما يؤدي استخدامها الرأسمالي إلى استعباد الإنسان بقوى الطبيعة؛ وبما أنها في ذاتها تزيد ثروة المُنتِج بينما يحوله استخدامها الرأسمالي إلى فقيرٍ مدقع وإلخ، فإن الاقتصادي البورجوازي يكتفي بالقول إن دراسة الآلة في ذاتها تبرهن بأبلغ صورة أن كافة هذه التناقضات الواضحة للعيان ما هي إلّا مظهر خارجي لواقع مبتذل، أما في ذاتها، وبالتالي في النظرية، فلا وجود لها إطلاقاً. وعلى

---

(215) يقول أحد أنصار ريكاردو بهذا الصدد في معرض جداله ضد ترهات ج. ب. ساي: «في ظل التقسيم المتطور للعمل لا يمكن لمهارة العامل أن تجد استخداماً لها إلّا في ذلك المجال الخاص الذي اكتسب فيه الكفاءة؛ والعامل نفسه يُعد نوعاً من آلة. لذلك لا فائدة البتة من الترديد كالببغاء بأن الأشياء تتسم بالميل إلى بلوغ مستواها. ويكفي أن نجيل النظر من حولنا لنرى أنها تعجز عن بلوغ مستواها لوقت طويل، وحتى لو وجدته فهو أدنى مما كان في بداية العملية». (بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، 1821، ص72).

(*An inquiry into those principles respecting the nature of demand etc.*, London, 1821, p. 72).

هذا النحو يجنّب نفسه عناء مواصلة التفكير، ويعزو، علاوة على ذلك، إلى خصمه غباء معارضة الآلة، لا معارضة استخدامها الرأسمالي.

وبالطبع، لا ينفي الاقتصادي البورجوازي إطلاقاً حصول منغصات مؤقتة في هذا الشأن؛ ولكن لكل ميدالية قفاها! فهو لا يتصور أي استخدام للآلة عدا استخدامها الرأسمالي. وبالتالي، فإن استغلال الآلة للعامل يماثل، برأيه، استغلال العامل للآلة. لذا، فإن كل من يكشف عن حقيقة الاستخدام الرأسمالي للآلات إنما يرفض استخدامها بعامة، بل هو عدو للتقدم الاجتماعي![216] وإن هذا لشبيه تماماً بقول قاطع الرؤوس الشهير بيل سايكس:

> «سادتي المحلفين، بالطبع حززت عنق هذا التاجر الجوال. إلّا أن الذنب ليس ذنبي بل ذنب السكين. فهل نلغي استعمال السكين بسبب مثل هذه المنغصات المؤقتة؟ فلتمعنوا الفكر جيداً! فما الذي سيحدث للزراعة والحرف بدون سكين؟ أفلا تحمل السكين الإنقاذ في الجراحة، أوَلا تخدم أداةً للعلم في يدي المشرِّح؟ ومن ثم أفليست السكين معيناً طيباً في مائدة العيد؟ أقضوا على السكين فتعودوا بنا القهقرى إلى أعماق البربرية»[216a].

[466]

رغم أن الآلات تزيح العمال، لا محالة، من فروع العمل التي تدخلها، إلّا أن باستطاعتها أن تؤدي إلى زيادة العمالة في فروع عملٍ أخرى. ولكن ليس لهذا جامع مع ما يسمى نظرية التعويض. فبما أن أي منتوج من منتوجات الآلات، كياردة واحدة من قماش مصنوع آلياً مثلاً، هو أرخص من منتوج العمل اليدوي المماثل المُزاح، ينجم عن ذلك القانون المطلق التالي: إذا بقيت الكمية الإجمالية للسلع المُنتجة آلياً مساوية للكمية الإجمالية لما حلت محله من سلع تنتج حرفياً أو مانيفاكتورياً، فإن المقدار الإجمالي

---

(216) يُعدّ ماكلوخ أحد أساطين هذه البلاهة المتغطرسة. فهو يقول بسذاجة بينة خليقة بطفل في الثامنة من عمره: «إذا كان من المفيد أن يجري تطوير مهارة العامل بصورة متزايدة بحيث يمكنه أن يُنتج كمية متزايدة أبداً من السلع بواسطة القدر نفسه من العمل أو أقل، فيجب ألّا تقل نفعاً عن ذلك استفادته من معونة تلك الآلات التي تساعده في إحراز هذه النتيجة على النحو الأكثر فاعلية». (ماكلوخ، مبادىء الاقتصاد السياسي، إدنبرة، 1830، ص182).

(MacCulloch, *Principles of Political Economy,* Edinburgh, 1830, p. 182).

(216a) «إن مخترع آلة الغزل قد خرّب الهند، وهذا الأمر لا يهمنا على أية حال»، آ. تيير، حول المِلكية (A. Thiers, *De la Propriété,* [Paris, 1848, p. 275]). والسيد تيير يخلط هنا بين آلة الغزل وبين نول النسيج الآلي «وهذا أمر لا يهمنا على أية حال».

للعمل المبذول يتناقص. وإن تلك الزيادة في العمل التي يشترطها إنتاج وسائل العمل نفسها ـ الآلات والفحم وإلخ ـ لا بدّ أن تكون أقل من ذلك العمل الذي يتوافر بنتيجة استخدام الآلات، وإلّا لما كان منتوج الآلات أرخص من المنتوج اليدوي، بل لربما كان أغلى منه. ولكن الكتلة الإجمالية للسلع، التي يُنتجها عدد متناقص من العمال بواسطة الآلات، لا تقتصر على بقائها بلا تغير بل، على العكس، تنمو إلى مقادير تتجاوز إلى حد بعيد الكتلة الإجمالية لسلع الحرفيين المُزاحة. فلنفترض أن عدد العمال الذين ينتجون 400,000 ياردة من قماش الآلات أقل من عدد الذين يُنتجون 100,000 ياردة من القماش اليدوي. ففي المنتوج المتضاعف أربع مرات ثمة أربعة أضعاف كمية المواد الأولية. وعليه، يجب أن يزداد إنتاج المواد الأولية أربعة أضعاف. أما ما يتعلق بوسائل العمل المستهلكة، كالمباني والفحم والآلات وغير ذلك، فإن الحدود، التي يمكن أن يزداد ضمنها العمل الإضافي الضروري لإنتاجها، تتغير طبقاً للفرق بين كتلة المنتوج الآلي وكتلة المنتوج اليدوي حين يتولى إنتاج هاتين الكتلتين عدد متماثل من العمال.

لذلك، فإن اتساع المشروع الآلي في فرع صناعي يزيد على نحو مباشر الإنتاج في تلك الفروع التي تقدم له وسائل إنتاجه. أما إلى أي مدى يؤدي ذلك إلى زيادة كتلة العمال المستخدمين فذلك يتوقف، في ظل طول يوم العمل وشدة العمل المعينين، على بنية رؤوس الأموال المستخدمة، أي على التناسب بين الجزء الثابت والجزء المتغير. ويتغير هذا التناسب بدوره تغيراً كبيراً اعتماداً على مدى تغلغل الآلات في الفرع الصناعي المعني، كلياً أو جزئياً. فعدد العمال المحكوم عليهم بالكدّ في مناجم الفحم والمعادن [467] ازداد بصورة هائلة مع نمو استخدام الآلات في إنكلترا، على الرغم من أن هذه الزيادة أخذت تتباطأ في العقود الأخيرة بسبب استخدام آلات جديدة في التعدين[217]. وبظهور

(217) تفيد احصائيات عام 1861 (المجلد 2، لندن 1863) أن عدد العمال المشتغلين في مناجم الفحم في إنكلترا وويلز بلغ 246,613 عاملاً بمن فيهم 73,546 عاملاً دون سن العشرين و173,067 عاملاً فوق سن العشرين. ويندرج ضمن الفئة الأولى 835 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 5 و10 أعوام، و30,701 تتراوح أعمارهم بين 10 و15 عاماً، و42,010 تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً. ويبلغ عدد المشتغلين في مناجم الحديد والنحاس والرصاص والقصدير وغيرها 319,222 شخصاً.

الآلة يولد نوع جديد من العمال ـ منتجو الآلات. ولقد سبق أن رأينا أن الإنتاج الآلي يستولي على نحوٍ متنامٍ على هذا الفرع الإنتاجي أيضاً(218). أما ما يتعلق بالمادة الأولية(219)، فليس ثمة شك على الإطلاق، مثلاً، في أن التطور العاصف لغزل القطن لم يقتصر على حفز زراعة القطن في الولايات المتحدة ومعها تجارة الرقيق الأفريقية، كما لو في دفيئة، بل جعل من تكاثر الزنوج المهنة الرئيسية لما يسمى ولايات الرق الحدودية(*). وفي عام 1790، جرى في الولايات المتحدة أول إحصاء للعبيد، فاتضح أن عددهم 697,000، بينما وصل عددهم عام 1861 إلى ما يقارب الأربعة ملايين. ومن جهة أخرى فإن من الصائب أيضاً القول إن إزدهار مصانع الصوف الآلية، والتحويل المتزايد للأراضي المحروثة إلى مراعٍ للأغنام، قد أدى إلى طرد العمال الزراعيين وتحويلهم إلى «أعداد فائضة» على نطاقٍ واسعٍ. ولا تزال هذه العملية جارية حتى الآن في إيرلندا التي تقلص عدد سكانها بعد عام 1845 إلى النصف تقريباً، ويواصل التقلص إلى مستويات تتناسب تماماً مع حاجات كبار ملاك الأرض الإيرلنديين والسادة أصحاب مصانع الصوف الإنكليز.

حين تستولي الآلة على المراحل الأولية أو الوسيطة التي يجتازها موضوع العمل قبل أن يكتسب شكله النهائي، فإن مادة العمل تزداد ويزداد معها الطلب على العمل في فروع الإنتاج تلك التي لا تزال تعمل بالأسلوب الحرفي أو المانيفاكتوري والتي يرد إليها منتوج الآلات. وعلى سبيل المثال قدّم الغزل الآلي غزولاً رخيصة ووفيرة حيث كان بوسع [468] النسّاجين اليدويين في البداية أن يعملوا طيلة الوقت دون أي زيادة في النفقات. ولذلك

---

(218) في عام 1861 كان يشتغل في إنتاج الآلات في إنكلترا وويلز 60,807 أشخاص بمن فيهم أصحاب المصانع مع وكلائهم وكذلك (ditto) جميع وكلاء وتجار هذا الفرع. ولا يندرج هنا منتجو الآلات الصغيرة مثل ماكنات الخياطة وإلخ، وكذلك منتجو الأدوات لآلات تنفذ العمل مثل المغازل وإلخ. وبلغ عدد جميع المهندسين المدنيين 3329 شخصاً.

(219) نظراً لأن الحديد هو من أهم المواد الأولية تجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام 1861 كان في إنكلترا وويلز 125,771 من عمال صب الحديد، بينهم 123,430 ذكراً و2341 أنثى. وفي عداد الأولين 30,810 دون سن العشرين و92,620 فوق سن العشرين.

(*) هي الولايات الواقعة بين شمال وجنوب الولايات المتحدة، حيث كان الرق والعمل الحر يتعايشان، مثل: ميريلاند، فرجينيا، كارولينا الشمالية، كنتاكي، تينيسي، ميسوري، وأركنساس. [ن. ع].

ازداد دخلهم[220]. أدى ذلك إلى تدفق البشر على مهنة نسيج القطن حتى قضى النول البخاري آخر الأمر على 800,000 نسّاج من الذين كانت آلات الغزل ـ جيني (Jenny)، والمغزل المائي، وآلة الغزل الأوتوماتيكي، الموِل ـ قد أوجدتهم في إنكلترا. وعلى هذا النحو أيضاً يؤدي ازدياد وفرة الأقمشة الآلية المخصصة للباس إلى زيادة عدد الخياطين وعاملات الأزياء والخيّاطات قبل ظهور ماكنة الخياطة.

وبمقدار ما تزداد كتلة المواد الأولية والمصنوعات شبه الجاهزة وأدوات العمل وغيرها، التي يقدمها الإنتاج الآلي باستخدام عدد ضئيل نسبياً من العمال، فإن معالجة هذه المواد الأولية والمصنوعات شبه الجاهزة تتشعب إلى فروع عديدة فينمو بذلك تنوع فروع الإنتاج الاجتماعي. وإن الإنتاج الآلي يدفع التقسيم الاجتماعي للعمل قُدُماً، بما لا يقاس حتى مع ما أنجزته المانيفاكتورة، ذلك لأنه يزيد، بدرجة أكبر، القدرة الإنتاجية في الصناعات التي يستولي عليها.

إن النتيجة المباشرة لاستخدام الآلات تنحصر في أنها تزيد فائض القيمة وتزيد معه كتلة المنتوجات التي يتمثل فيها فائض القيمة هذا؛ إذن، فهي تنحصر في أن الآلات تزيد ذلك الجوهر المادي الذي تستهلكه طبقة الرأسماليين وأتباعها، مثلما تزيد حجم هذه الشرائح الاجتماعية نفسها. وإن تنامي ثروة هذه الشرائح والتضاؤل النسبي المستمر لعدد العمال اللازمين لإنتاج وسائل العيش الضرورية يخلقان، حاجات جديدة إلى مواد الترف، سوية مع وسائل جديدة لإشباعها. وبذا يتحول قسم متعاظم من المنتوج الاجتماعي إلى منتوج فائض ويُصار إلى إعادة إنتاج واستهلاك قسم متعاظم من المنتوج الفائض بأشكال مترفة بالغة التنوع. وبتعبير آخر: يزداد إنتاج مواد الترف[221]. وإن أناقة المنتوجات وتنوعها المتناميين ينجمان كذلك عن الشروط الجديدة التي تخلقها الصناعة

---

(220) «إن أسرة مؤلفة من 4 أشخاص راشدين» (من نسّاجي القطن) «وطفلين ممن يقومون بلف الخيط على البكرات كانت تكسب في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي 4 جنيهات استرلينية في الأسبوع علماً أن يوم العمل كان يتألف من 10 ساعات؛ وإذا كان الطلب عاجلاً كان بإمكانهم أن يكسبوا أكثر... لقد كانوا في السابق يعانون دائماً من عدم كفاية عرض الغزول». (غاسكيل، Gaskell، المرجع المذكور، ص 34 ـ 35).

(221) يشير ف. إنجلز في كتابه وضع الطبقة العاملة في إنكلترا إلى الوضع المزري لقسم كبير من منتجي مواد الترف (الكماليات) هؤلاء بالذات. ونجد أدلة جديدة متعددة على ذلك في تقارير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال.

الكبرى في السوق العالمية. ولا يقتصر الأمر على مبادلة كمية أكبر من مواد الاستهلاك الأجنبية بالمنتوج الوطني، بل يتعداه إلى أن الصناعة الوطنية تستقبل كتلة متعاظمة من [469] المواد الأولية والمواد شبه المصنّعة الأجنبية وتستخدمها كوسائل إنتاج. وبتطور هذه العلاقات مع السوق العالمية ينمو الطلب على العمل في صناعة النقل. وتنقسم هذه الأخيرة إلى أنواع فرعية جديدة متعددة[222].

إن ازدياد وسائل الإنتاج ووسائل العيش والانخفاض النسبي لعدد العمال يحفز على توسيع العمل في فروع الإنتاج التي لا تؤتي منتوجاتها ثماراً إلّا في المستقبل البعيد، كالقنوات وأحواض السفن والأنفاق والجسور وسواها. ويتيح الإنتاج الآلي، إما مباشرة، أو على أساس التحولات الصناعية العامة المقترنة به، نشوء فروع إنتاج جديدة تماماً، وبالتالي نشوء مجالات عمل جديدة أيضاً. ولكن موقع هذه الفروع الجديدة ما يزال ضئيلاً في عموم الإنتاج حتى في أكثر البلدان تطوراً. فعدد العمال الذين تستخدمهم يتناسب طردياً مع تجدد حاجتها إلى العمل اليدوي الأشد بساطة. ويمكن اعتبار مصانع الغاز، وخطوط التلغراف، والتصوير الفوتوغرافي، والملاحة البحرية، وسكك الحديد من ضمن الفروع الرئيسية لهذا النوع من الصناعة في الوقت الحاضر. وبموجب إحصاء عام 1861 (في إنكلترا وويلز) كانت صناعة الغاز (مصانع الغاز وإنتاج الأجهزة الآلية ووكلاء شركات الغاز وإلخ) تستخدم 15,211 شخصاً، وخطوط التلغراف 2399 شخصاً، والتصوير الفوتوغرافي 2366 شخصاً، والملاحة البحرية 3570 شخصاً، وسكك الحديد 70,599 شخصاً، بمن فيهم نحو 28,000 شخص من الحفارين «غير الماهرين»، يعملون بصورة دائمة بهذه الدرجة أو تلك، وسائر الموظفين الإداريين والعاملين في المكاتب التجارية. وبذا يبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المشتغلين في هذه الفروع الصناعية الخمسة الجديدة 94,145 شخصاً.

وأخيراً، إن التعاظم الخارق للقدرة الإنتاجية في فروع الصناعة الكبرى، وما يصاحبه من تنامي استغلال قوة العمل من حيث السعة والشدة في سائر فروع الإنتاج الأخرى، يتيح استخدام قسم متزايد من الطبقة العاملة، استخداماً غير مُنتِج، فيتيح بذلك إعادة إنتاج كتلة متعاظمة أبداً من عبيد المنازل القدامى تحت تسمية «طبقة الخدم» كالأتباع والوصيفات والسقاة وغير ذلك. وبموجب إحصاء عام 1861 بلغ مجموع سكان إنكلترا وويلز 20,066,224 نسمة بمن فيهم 9,776,259 ذكراً و10,289,965 أنثى. وإذا حذفنا

---

(222) في عام 1861 كان يعمل في الأسطول التجاري في إنكلترا وويلز 94,665 بحاراً.

من هذا العدد جميع الأفراد غير القادرين على العمل بسبب الشيخوخة أو يفاعة السن، وكافة الأناث والأحداث والأطفال «غير المُنتِجين»، ومن ثم الفئات «الإيديولوجية» كرجال الحكومة ورجال الكهنة والحقوقيين والعسكريين وإلخ، وبعد ذلك كل من تتلخص مهنته على وجه الحصر في استهلاك عمل الآخرين بشكل ريعٍ عقاري وفوائد مئوية وإلخ، [470] وأخيراً الفقراء والمشردين والمجرمين وإلخ، فيتبقى ما يقارب 8 ملايين نسمة من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار، بمن في ذلك جميع الرأسماليين المشاركين على هذا النحو أو ذاك في الإنتاج والتجارة والشؤون المالية، إلخ. ومن بين هذه الملايين الثمانية هناك:

- عمال زراعيون (بمن فيهم الرعاة والأجراء والأجيرات الذين يعيشون عند المزراعين)... 1,098,261 شخصاً.
- جميع المشتغلين في مصانع القطن والصوف والصوف المغزول والكتان والقنّب والحرير والجوت، وكذلك المشتغلين بالنسج الآلي وإنتاج المخرّمات... 642,607[223] شخصاً.
- جميع المشتغلين في مناجم الفحم والمعادن... 565,835 شخصاً.
- المشتغلون في مصانع التعدين (الأفران العالية ومعامل الصفائح وإلخ) ومانيفاكتورات التعدين من مختلف الأنواع.... 396,998[224] شخصاً.
- طبقة الخدم...... 1,208,648[225] شخصاً.

وإذا جمعنا عدد كل المشتغلين في مصانع النسيج وعدد العاملين في مناجم الفحم والمعادن لحصلنا على 1,208,442؛ وإذا جمعنا عدد الأولين وعدد العاملين في كافة

(223) بمن في ذلك 177,596 ذكراً فقط ممن تجاوزوا الثالثة عشرة من العمر.

(224) بمن في ذلك 30,501 انثى.

(225) بمن في ذلك 137,447 ذكراً. وقد حذف من أصل العدد البالغ 1,208,648 كل من لا يخدم في المنازل.

إضافة للطبعة الثانية. من عام 1861 إلى عام 1870 تضاعف عدد الخدم الذكور تقريباً. وقد وصل إلى 267,671 شخصاً. وفي عام 1847 كان عدد حراس الصيد (في غابات الصيد الأرستقراطية) 2694 شخصاً، بينما وصل عددهم في عام 1869 إلى 4921. أما الفتيات اللواتي يخدمن لدى المالكين الصغار الأجلاف (Spiess bürger) في لندن فإن إسمهن باللغة الشائعة «little slaveys»، أي «الإماء الصغيرات».

مصانع ومانيفاكتورات التعدين لحصلنا على 1,039,605، وهذا الرقم في الحالتين أقل من عدد أرقاء المنازل المعاصرين. فيا لها من نتيجة رائعة لاستغلال الآلات رأسمالياً!

7) نبذ وجذب العمال مع تطور المصنع الآلي. الأزمات في الصناعة القطنية

يعترف جميع ممثلي الاقتصاد السياسي المتعقلين أن أول دخول للآلة يؤثر كالطاعون على عمال تلك الحرف والمانيفاكتورات التقليدية التي تواجهها الآلة المنافسة قبل غيرها. [471] وتراهم يرثون جميعاً عبودية عامل المصنع. ولكن ما هي الورقة الرابحة الكبرى التي يراهن الجميع عليها؟ إن الآلات، بعد كل المآسي التي تعود إلى مرحلة دخولها وتطورها، لا تقلل عدد عبيد العمل بل تزيدهم في نهاية المطاف! نعم، إن الاقتصاد السياسي يستمتع بتلك النظرية المريعة، ـ المريعة بالنسبة لأي «محبٍ للخير» يؤمن بأزلية نمط الإنتاج الرأسمالي وضرورته الطبيعية ـ تلك النظرية التي تقول بأنه حتى المصنع القائم على أساس المشروع الآلي يأخذ، بعد مرحلة نمو معينة و«فترة إنتقالية» قد تطول أو تقصر، بتعذيب عدد من العمال أكبر من ذاك العدد الذي كان قد ألقاه بادىء الأمر على الأرصفة[226]!

(226) يشير غانيل، على العكس من ذلك، إلى أن النتيجة النهائية للمصنع الآلي هي الانخفاض المطلق لعدد عبيد العمل الذين يعيش على حسابهم عدد متزايد من «الشرفاء» (gens honnêtes) وهؤلاء ينمّون «قدرتهم الكاملة على الكمال» (perfectibilité perfectible). وعلى قلّة فهم غانيل لحركة الإنتاج إلّا أنه يشعر في الأقل بأن الآلات مؤسسة مشؤومة إذ إن استخدامها يحول العمال المشتغلين إلى فقراء، وإن تطورها يولّد عدداً من عبيد العمل أكبر من العدد الذي سبق أن قضت عليه. ولا يمكن التعبير عن ضآلة وجهة نظره سوى بكلماته هو نفسه: «إن الطبقات المحكوم عليها بالإنتاج والاستهلاك تتناقص، أما الطبقات التي تدير العمل والتي تقدم لمجموع السكان السلوى، والتنوير والراحة، فهي في تزايد... وهي تنعم بكل المزايا الناشئة عن انخفاض تكاليف العمل ووفرة المنتوجات ورخص السلع الاستهلاكية. وفي ظل هذه القيادة يرتقي الجنس البشري إلى أسمى آيات الإبداع العبقري وينفذ إلى أعماق الدين الخفية ويضع المبادىء الأخلاقية المنقذة» (التي تتلخص في «التنعم بكل المزايا» والخ) «وقوانين حماية الحرية» (الحرية «للطبقات المحكوم عليها بالإنتاج»؟) «والسلطة، والطاعة والعدالة، والواجب والإنسانية». ترد هذه الرطانة في كتاب غانيل: مذاهب الاقتصاد السياسي، إلخ، الطبعة الثانية، باريس، 1821، المجلد I، ص224.
(Ch. Ganilh, *Des Systèmes d'Économie Politique etc.*, 2ème éd. Paris, 1821, T. I, p. 224).

حقاً، هناك بعض الأمثلة ـ كمصانع غزول الصوف والحرير الإنكليزية ـ تدل على أن الاتساع المفرط للفروع الصناعية يمكن أن يقترن، عند درجة معينة من التطور، لا بالإنخفاض النسبي وحسب، بل بالانخفاض المطلق أيضاً لعدد العمال المستخدمين(*). ففي عام 1860، عندما جرى إحصاء خاص لجميع مصانع المملكة المتحدة بقرار من [472] البرلمان، كان يوجد في ذلك القطاع من المناطق الصناعية في لانكشاير وتشيشاير ويوركشاير، الذي عهد به إلى مفتش المصانع ر. بيكر 652 مصنعاً؛ وكان 570 منها يحتوي على: 85,622 نولاً بخارياً، و6,819,146 مغزلاً (باستثناء مغازل اللف)، و27,439 حصاناً بخارياً في المحركات البخارية و1390 حصاناً بخارياً في العجلات المائية، و94,119 مستخدماً في هذه المصانع. وعلى العكس، ففي عام 1865 كان في هذه المصانع نفسها: 95,163 نولاً، و7,025,031 مغزلاً، و28,925 حصاناً بخارياً في المحركات البخارية و1445 حصاناً بخارياً في العجلات المائية، و88,913 مستخدماً. وإذن، بلغ النمو في هذه المصانع من عام 1860 إلى عام 1865: 11% في الأنوال البخارية، و3% في المغازل، و5% في الأحصنة البخارية للمحركات، بينما انخفض عدد العمال المستخدمين خلال هذه الفترة نفسها بنسبة 5.5%[227]. وفي الفترة من عام 1852 إلى عام 1862 طرأت زيادة كبيرة على إنتاج الصوف الإنكليزي، بينما بقي عدد العمال المستخدمين على حاله تقريباً.

«وهذا يدل إلى أي مدى كبير أزاحت الآلات المستخدمة حديثاً عمل الفترات السابقة»[228].

(*) راجع ص438-439 من هذا المجلد، [الطبعة العربية، ص 514-517].

(227) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص58 وما يليها. ولكن أرسيت في الوقت نفسه قاعدة مادية لتشغيل عدد متزايد من العمال بهيئة 110 مصانع جديدة تحتوي على 11,625 نولاً بخارياً و628,576 مغزلاً و2695 حصاناً في المحركات والعجلات المائية (المرجع السابق).

(228) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص79.

إضافة للطبعة الثانية: في نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 1871 قال مفتش المصانع أ. ريدغريف في تقرير ألقي في برادفورد في معهد الميكانيك الجديد (New Mechanics' Institution): «أشد ما أثار انتباهي مؤخراً هو تغير المظهر الخارجي لمصانع الصوف. ففي السابق كانت تعج بالنساء والأطفال، أما الآن فيخيل للمرء أن الآلة تقوم بتنفيذ كل الأعمال. وفي معرض الإجابة عن تساؤلي عن سبب ذلك أوضح أحد أصحاب المصانع: في ظل النظام القديم كنت أقدم العمل لـ 63 شخصاً، وبعد إدخال الآلات المحسّنة قلصت عدد عمالي إلى 33 شخصاً، ومنذ فترة قريبة وعلى أثر التغيرات الكبيرة الجديدة تمكنت من تقليصهم من 33 إلى 13 شخصاً».

وثبت في بعض الحالات المعينة تجريبياً أن زيادة عدد عمال المصانع المشتغلين كانت ظاهرية لا أكثر، أي أنها لم تكن ناجمة عن اتساع المصانع القائمة على أساس المصنع الآلي، بل عن طريق إلحاق فروع ثانوية بصورة تدريجية. وعلى سبيل المثال إن ازدياد عدد الأنوال الآلية وعمال المصانع المشتغلين عليها في إنتاج الأقمشة القطنية (الإنكليزية) خلال الفترة 1838 ـ 1858 نَجَم عن اتساع هذا الفرع لا غير؛ وعلى العكس نجم في المصانع الأخرى عن استخدام طاقة البخار في أنوال نسيج السجاد والأوشحة والأقمشة وإلخ، والتي كانت تُدار حتى ذلك الوقت بطاقة عضلات الإنسان[229]. إذن، فازدياد عدد عمال المصانع هذا كان مجرد تعبيرٍ عن انخفاض العدد الكلّي للعمال المستخدمين. وأخيراً، فإننا لن نتوقف هنا إطلاقاً عند واقع أن الأحداث (دون سن 18 عاماً) والإناث [473] والأطفال يشكلون الغالبية العظمى من المستخدمين في سائر المصانع عدا مصانع التعدين.

ومع ذلك فمن المفهوم أنه على الرغم من كثرة العمال الذين تزيحهم الآلات فعلياً أو تعوّض عنهم عملياً، فإن عدد عمال المصانع يمكن في نهاية المطاف، أن يتجاوز عدد العمال المانيفاكتوريين أو الحرفيين المزاحين، وذلك بسبب نمو المصنع الآلي نفسه الذي يجد التعبير عنه في ازدياد عدد المصانع المتماثلة أو في توسيع أبعاد المصانع القائمة. فلنفترض أن رأس المال المستخدم أسبوعياً، والبالغ 500 جنيه استرليني مثلاً، كان يتألف في ظل نمط الإنتاج السابق من جزء ثابت بنسبة $\frac{2}{5}$ وجزء متغير بنسبة $\frac{3}{5}$، أي أن 200 جنيه استرليني منه تُنفق على وسائل الإنتاج و300 جنيه استرليني على قوة العمل، بمعدل جنيه استرليني واحد للعامل الواحد. ولكن إدخال الآلات يؤدي إلى تغيير تركيب رأس المال بأسره. فهو ينقسم الآن، على سبيل المثال، إلى رأسمال ثابت بنسبة $\frac{4}{5}$ ورأسمال متغير بنسبة $\frac{1}{5}$، بتعبير آخر لن يُنفق على قوة العمل الآن سوى 100 جنيه استرليني. وإذن يجري تسريح ثلثي العمال المستخدمين سابقاً. وإذا توسع الإنتاج المصنعي المعني، وازداد كامل رأس المال الموظف، من 500 إلى 1500 جنيه استرليني فسيشتغل عندئذ في حالة ثبات شروط الإنتاج الأخرى، 300 عامل، أي نفس العدد المستخدم قبل هذه الثورة الصناعية. وإذا ازداد رأس المال المستخدم إلى أكثر من

(229) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص16.

ذلك، إلى 2000 جنيه استرليني مثلاً، فسيشتغل 400 عامل، أي أكثر بنسبة الثلث مما في ظل النمط القديم للأعمال. فعدد العمال المشتغلين قد ازداد من الناحية المطلقة بمقدار 100، أما من الناحية النسبية، أي بالمقارنة مع مقدار رأس المال الموظف بأسره، فقد نقص بمقدار 800، لأن رأس المال البالغ 2000 جنيه استرليني كان سيستخدم في ظل النمط القديم للأعمال 1200 عامل وليس 400 عامل. وهكذا، فإن الانخفاض النسبي لعدد العمال المستخدمين يتوافق مع الازدياد المطلق في عددهم. ولقد افترضنا أعلاه أنه عند ازدياد رأس المال بأسره، يبقى تركيبه بلا تغير لأن شروط الإنتاج لم تتغير. ولكننا نعرف مما تقدم أن كل خطوة في نمو النظام الآلي تستدعي زيادة الجزء الثابت من رأس المال المؤلف من الآلات والمواد الأولية وغير ذلك، وتستدعي انخفاض الجزء المتغير المنفق على قوة العمل؛ ونعرف أيضاً أن التحسينات لا تتواصل إلى هذا الحد في ظل أي نمط إنتاج آخر، وبالتالي لا يتعرض تركيب رأس المال بأسره إلى التغيير بهذه الدرجة كما هو الحال في ظل المصنع الآلي. ولكن هذه التغييرات المستمرة تنقطع بصورة مستمرة أيضاً بمجيء فترات خمودٍ حيث لا يحصل سوى توسع كمي بحت على الأساس التكنيكي المعطى. من هنا ازدياد عدد العمال المشتغلين. مثال ذلك أن عدد جميع العمال في مصانع القطن والصوف وغزول الصوف القصير والكتان والحرير في المملكة المتحدة لم يبلغ في عام 1835 سوى 354,684 شخصاً، في حين أن عدد النسّاجين العاملين على الأنوال البخارية فقط (من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار ابتداءً من سن الثامنة) بلغ 230,654 شخصاً في عام 1861. ولا بد من القول [474] إن هذا النمو ضئيل إذا أخذنا بالاعتبار أنه حتى في عام 1838 كان في إنكلترا 800,000 من نسّاجي القطن اليدويين بمن فيهم أفراد الأسر المشتغلين معهم[230]؛

(230) «كانت مآسي النسّاجين اليدويين» (نسّاجي الأقمشة القطنية ونسّاجي الأقمشة من أنواع المواد الأولية الأخرى المخلوطة بالقطن) «موضوعاً لتقصي لجنة ملكية، ورغم الاعتراف بشقائهم والرثاء لهم إلّا أن تحسين (!) وضعهم ترك للظروف والزمن، ويمكن للمرء أن يأمل بأن تكون هذه المآسي قد زالت تقريباً (nearly) الآن» (بعد مضي 20 عاماً!) «الأمر الذي ساهم فيه على الأرجح الانتشار الهائل الحالي لأنوال النسيج البخارية». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص15).

ناهيك عن أننا لا ندرج أبداً أولئك النسّاجين اليدويين الذين أزيحوا في آسيا وقارة أوروبا.

بقيت ملاحظات قليلة ينبغي أن نوردها بصدد هذه النقطة نتعرض فيها، جزئياً، إلى الجانب الواقعي الصرف لتلك العلاقات التي لم يصل إليها عرضنا النظري بعد.

طالما بقي المصنع الآلي يتسع في فرع صناعي معين على حساب الحرفة اليدوية أو المانيفاكتورة، فإن عواقبه مؤكدة كعاقبة التحام جيش مسلح ببنادق إبرية مثلاً بآخر مسلح بالأقواس والسهام. وتنطوي هذه المرحلة الأولى، التي تبدأ فيها الآلة بالاستيلاء على مجال العمل، على أهمية حاسمة نظراً لتلك الأرباح الخيالية التي تساعد على جنيها. وهذه الأرباح لا تؤلف، في ذاتها ولذاتها، مصدراً للتراكم المتسارع فحسب، بل إنها تجتذب إلى ذلك الفرع الإنتاجي المفضّل قسماً كبيراً من رأس المال الاجتماعي الإضافي المتشكل باستمرار والباحث عن مجالات جديدة للاستثمار. وإن المزايا الخاصة لهذه المرحلة العاصفة والهجوم الأوّلي تتكرر على الدوام في فروع الإنتاج تلك التي تدخلها الآلات لأول مرة. ولكن حين يبلغ نظام المصانع انتشاراً معيناً ودرجة نضج معينة، ولا سيما حين تبتدىء قاعدته التكنيكية الخاصة به، أي الآلات، بأن تُنتَج بدورها بواسطة الآلات، وحين يجري تثوير استخراج الفحم والحديد أو معالجة المعادن أو وسائل النقل، وباختصار حين تتوافر الشروط العامة للإنتاج المناسبة للصناعة الكبرى، يكتسب المصنع الآلي تلك المرونة، وتلك القدرة على الاتساع السريع بشكل قفزات لا يحدها شيء سوى قيود المواد الأولية وأسواق التصريف. إلّا أن الآلات تؤدي، من جهة، إلى زيادة كمية المواد الأولية بصورة مباشرة، شأن المحلج الذي يزيد إنتاج القطن مثلاً[231]. ومن جهة أخرى فإن رخص منتوج الآلات والانقلاب في وسائل النقل والاتصال يشكلان [475] أسلحة لغزو الأسواق الأجنبية. وإذ يُسفر المصنع الآلي عن تدمير إنتاجها الحرفي فإنه يرغم تلك الأسواق على التحول إلى حقول لإنتاج المواد الأولية له. وعلى سبيل المثال أُرغمت الهند الشرقية على أن تُنتج القطن والصوف والقنّب والجوت والنيلة وغير ذلك

(231) سترد في المجلد الثالث الإشارة إلى الطرائق الأخرى التي تؤثر بها الآلات على إنتاج المواد الأولية.

من أجل بريطانيا العظمى[232]. وإن ما يجري في بلدان الصناعة الكبرى من تحول دائم للعمال إلى «فائضين» يولّد الهجرة المتزايدة ويسفر عن استعمار البلدان الأخرى التي تتحول إلى مزارع للمواد الأولية تخدم البلد الأم مثلما تحولت أستراليا مثلاً إلى موطن لإنتاج الصوف[233]. وينشأ هنا تقسيم دولي جديد للعمل يتناسب مع موقع المراكز الرئيسية للمصنع الآلي، فيُحوّل أحد أقسام الكرة الأرضية إلى منطقة للإنتاج الزراعي في الغالب من أجل القسم الآخر من الكرة الأرضية بوصفه منطقة للإنتاج الصناعي في الغالب. وترتبط هذه الثورة ارتباطاً وثيقاً بالإنقلابات في الزراعة والتي لن نعمد هنا إلى دراستها دراسة عميقة مفصلة[234].

[476] وبمبادرة من السيد غلادستون أمر مجلس العموم في 18 شباط/فبراير عام 1867 بجمع معطيات إحصائية عن استيراد وتصدير المملكة المتحدة للقمح بشكل حبوب أو دقيق، خلال فترة 1831 ـ 1866. وإنني أورد أدناه خلاصة النتيجة الإجمالية. (راجع

---

(232) تصدير القطن من الهند الشرقية إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 ـ 34,540,143 باون، عام 1860 ـ 204,141,168 باون، عام 1865 ـ 445,947,600 باون.

تصدير الصوف من الهند الشرقية إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 ـ 4,570,581 باون، عام 1860 ـ 20,214,173 بارن، عام 1865 ـ 20,679,111 بارن.

(233) تصدير الصوف من رأس الرجاء الصالح إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 ـ 2,958,457 باون، عام 1860 ـ 16,574,345 باون، عام 1865 ـ 29,920,623 باون.

تصدير الصوف من أستراليا إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 ـ 21,789,346 باون، عام 1860 ـ 59,166,616 بارن، عام 1865 ـ 109,734,261 باون.

(234) إن تطور الولايات المتحدة الاقتصادي هو بحد ذاته نتاج الصناعة الكبرى الأوروبية، والإنكليزية على وجه الخصوص. وينبغي النظر إلى الولايات المتحدة بصورتها الحديثة (عام 1866) كمستعمرة أوروبية. [للطبعة الرابعة: «لقد تطورت منذ ذلك الوقت إلى مرتبة البلد الصناعي الثاني في العالم، على الرغم من أنها لم تفقد نهائياً بعد طابعها كمستعمرة». ف. إنجلز.]

الجدول اللاحق على الصفحة 419 ـ الطبعة الألمانية الحالية ص 479، [الطبعة العربية، ص563] حيث يرد الدقيق بكوارترات القمح على شكل حبوب(*).

إن قدرة نظام المصانع الهائلة على التوسع الفجائي بشكل قفزات وتبعيته للسوق العالمية تولّدان بالضرورة إنتاجاً محموماً يعقبه فيض الأسواق التي يؤدي تقلصها إلى الشلل. وتنقلب حياة الصناعة إلى سلسلة متتالية من فترات الانتعاش الوسطي،

= تصدير القطن من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى (باونات):

عام 1846 ـ 401,949,393 عام 1852 ـ 765,630,544

عام 1859 ـ 961,707,264 عام 1860 ـ 1,115,890,608

تصدير الحبوب من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى
(بالقنطار الإنكليزي)

	عام 1850	عام 1862
القمح	16,202,312	41,033,503
الشعير	3,669,653	6,624,800
الشوفان	3,174,801	4,426,994
الجودار	388,749	7108
دقيق القمح	3,819,440	7,207,113
القمح السوداء	1054	19,571
الذرة	5,473,161	11,694,818
البَرّة نوع خاص من الشعير Bere أو Bigg	2039	7675
الحمص	811,620	1,024,722
الفاصولياء	1,822,972	2,037,137
التصدير العام	35,365,801	74,083,441

(*) استقى ماركس المعطيات من التقرير البرلماني الموسوم: القمح، الحبوب، تقرير وضع بأمر من مجلس العموم الموقر في 18 شباط/فبراير 1867. يرد الجدول على ص 479. [ن. برلين]. [الطبعة العربية، ص561].

والإزدهار، وفيض الإنتاج، والأزمة، والركود. وإن انعدام الاطمئنان وانعدام الاستقرار اللذين يفرضهما المصنع الآلي على العمالة، وبالتالي على وضع عيش العامل، يشيعان كظاهرة عادية بمجرد حصول هذا التبدل في فترات الدورة الصناعية. وباستثناء فترات الإزدهار ينشب بين الرأسماليين صراع ضارٍ من أجل الموقع الفردي في السوق. وتتناسب حصتهم في السوق تناسباً طردياً مع رخص المنتوج. وفيما عدا المنافسة الناجمة عن ذلك في استخدام الآلات المُحسّنة التي تحل محل قوة العمل، وطرائق الإنتاج الجديدة، تحل في كل مرة لحظة يسعون فيها إلى تحقيق رخص السلع بضغط الأجور قسراً دون قيمة قوة العمل[235].

(235) في نداء وجهه العمال في تموز/يوليو عام 1866 إلى الجمعيات المهنية في إنكلترا (Trade Societies of England) بعد أن ألقي بهم عرض الحائط إثر «إغلاق الأبواب» الذي أعلنه أصحاب مصانع الأحذية في لايستر، ورد بين أشياء أخرى: «قبل 20 عاماً تقريباً تم في صناعة الأحذية في لايستر إنقلاب من جراء استخدام التسمير بدل الخياطة. وكان يمكن الحصول على أجور طيبة وقتذاك. وسرعان ما اتسع هذا الأمر الجديد. وابتدأت منافسة قوية بين مختلف الشركات التي تنتج السلع الأكثر أناقة. ولكن سرعان ما نشبت على أثر ذلك منافسة من نوع أسوأ من خلال البيع دون السعر (undersell) بهدف السعي لتحطيم بعضهم بعضاً في السوق. وما لبثت العواقب الضارة أن تجلت في تخفيض الأجور، وتقلص سعر العمل بسرعة هائلة بحيث أن الكثير من الشركات لم تعد تدفع الآن سوى نصف الأجور الأولية. ورغم أن الأجور تهبط باطراد إلّا أن الربح يزداد، على ما يبدو، مع كل تغير في تسعيرة العمل». ـ ويستغل أصحاب المصانع الفترات غير الملائمة في الصناعة من أجل ابتزاز ربح فاحش عن طريق التخفيض المفرط للأجور، أي عن طريق النهب السافر لوسائل عيش العامل الأكثر ضرورة. وهاكم مثالاً. يكثر الكلام عن وجود أزمة في نسيج الحرير في كوفنتري: «ونستخلص من الإفادات التي حصلتُ عليها، سواء من أصحاب المصانع أم من العمال، استخلاصاً لا مجال للشك فيه وهو أن الأجور خُفضت بدرجة أكبر مما اقتضته منافسة المنتجين الأجانب والاعتبارات الأخرى. ويعمل معظم النسّاجين بأجور مخفضة بنسبة 30 ـ 40%. وإن قطعة الوشاح التي كان النسّاج يحصل مقابلها على 6 ـ 7 شلنات قبل خمس سنوات، لا تقدم له الآن سوى 3 شلنات و3 بنسات أو 3 شلنات و6 بنسات؛ وثمة عمل آخر كانوا يدفعون مقابله في السابق 4 شلنات أو 4 شلنات و3 بنسات، لا يقدم الآن سوى شلنين أو شلنين و3 بنسات. وخُفضت الأجور إلى أدنى مما كان ضرورياً لإنعاش الطلب. الواقع فإن تخفيض الأجور بالنسبة للكثير من أنواع الأوشحة لم يقترن بأي تخفيض لسعر السلعة». (تقرير عضو اللجنة ف. د. لونج في: تقارير لجنة استخدام الأطفال، 1866، ص114، رقم 1).

كما أن ازدياد عدد عمال المصانع مرهون بازدياد نمو رأس المال الكلي الموظف في [477 المصانع بوتيرة أسرع. ولكن هذه العملية لا تجري إلّا في فترات المد والجزر في الدورة الصناعية الكبرى. زد على ذلك أنها تنقطع على الدوام بفعل التقدم التكنيكي الذي يعوّض عن العمال افتراضياً حيناً، ويزيحهم فعلياً حيناً آخر. ومثل هذه التغيرات النوعية في المصنع الآلي تقصي العمال عن المصنع باستمرار أو تغلق أبواب المصانع أمام دفق المجندين الجدد، في حين أن التوسيع الكمي المحض للمصانع يبتلع، بالإضافة إلى العمال المطرودين، اعداداً جديدة منهم. على هذا النحو يجري جذب العمال ونبذهم، وقذفهم من هنا أو هناك، بصورة متواصلة مع ما يرافق ذلك من تغيرات دائمة في جنس وعمر ومهارة المجندين الصناعيين.

وتتضح مصائر عامل المصنع على أسطع نحو عندما نلقي نظرة سريعة على مصائر صناعة القطن الإنكليزية.

في الفترة من عام 1770 حتى عام 1815 استمرت حالة الانكماش أو الركود في صناعة القطن مدة 5 سنوات. وخلال هذه المرحلة الأولى التي استطالت 45 سنة، تمتع أصحاب المصانع الإنكليز باحتكار استخدام الآلات واحتكار السوق العالمية. ومن عام 1815 حتى عام 1821 ـ انكماش. ومن عام 1822 حتى عام 1823 ـ إزدهار. عام 1824 ـ إلغاء قانوني حظر التحالفات(*)، اتساع كبير وشامل للمصانع. عام 1825 ـ الأزمة. عام 1826 ـ فاقة كبيرة واضطرابات بين عمال صناعة القطن. عام 1827 ـ تحسّن طفيف. عام 1828 ـ نمو كبير في عدد أنوال النسيج البخارية والصادرات. عام 1829 ـ الصادرات، ولا سيما إلى الهند، تتجاوز جميع السنوات السابقة. عام 1830 ـ فيض الأسواق واستشراء الفاقة على نطاق هائل. من عام 1831 حتى عام 1833 ـ انكماش متواصل؛ تجريد شركة الهند الشرقية من احتكار التجارة مع شرقي آسيا (الهند والصين). عام 1834 ـ نمو هائل للمصانع وانتشار الإنتاج الآلي، شح اليد العاملة؛ [478 قانون الفقراء الجديد يكثف انتقال العمال الزراعيين إلى المناطق الصناعية؛ نزوح الأطفال بصورة واسعة من المقاطعات الزراعية؛ المتاجرة بالعبيد البيض. عام 1835 ـ ازدهار كبير؛ وفي الوقت ذاته هلاك نسّاجي القطن اليدويين من الجوع. عام 1836 ـ ازدهار

(*) قانونان أقرهما البرلمان الإنكليزي عامي 1799 و1800 يحظران تأسيس ونشاط أية منظمات عمّالية. ألغى البرلمان هذين القرارين عام 1824. وأكد إلغاءهما في السنة التالية. [ن. برلين].

كبير. عام 1837 وعام 1838 ـ انكماش وأزمة. عام 1839 ـ انتعاش. عام 1840 ـ تدهور مريع واضطرابات تستدعي تدخل الجيش. عام 1841 وعام 1842 ـ معاناة فظيعة لعمال المصانع. عام 1842 ـ الصناعيون يطردون العمال من المصانع لفرض إلغاء قوانين الحبوب؛ آلاف مؤلفة من العمال تندفع إلى يوركشاير فيردهم الجيش على أعقابهم؛ تقديم زعماء العمال إلى المحكمة في لانكاستر. عام 1843 ـ فاقة كبيرة. عام 1844 ـ انتعاش جديد. عام 1845 ـ ازدهار كبير. عام 1846 ـ تحسن متواصل بادىء الأمر، فارتداد؛ إلغاء قوانين الحبوب. عام 1847 ـ أزمة؛ تخفيض عام للأجور بنسبة 10% وأكثر احتفاء «بالرغيف الكبير» (big loaf). عام 1848 ـ استمرار الانكماش؛ مانشستر تحت الحراسة العسكرية. عام 1849 ـ انتعاش. عام 1850 ـ ازدهار. عام 1851 ـ هبوط أسعار السلع، وخفض الأجور، واندلاع إضرابات متكررة. عام 1852 ـ بوادر تحسن في الأفق، واستمرار الإضرابات، وأصحاب المصانع يهددون بجلب عمال أجانب. عام 1853 ـ تزايد التصدير؛ إضراب لمدة ثمانية أشهر واستشراء الفاقة في بريستون. عام 1854 ـ ازدهار وفيض أسواق. عام 1855 ـ أنباء عن إفلاسات ترد من الولايات المتحدة وكندا والأسواق الآسيوية الشرقية. عام 1856 ـ ازدهار كبير. عام 1857 ـ أزمة. عام 1858 ـ تحسن. عام 1859 ـ ازدهار كبير ونمو المصانع. عام 1860 ـ صناعة القطن الإنكليزية تصل نقطة الأوج؛ أسواق الهند وأستراليا وغيرهما تطفح إلى درجة بحيث أنها لم تستوعب كل ما كان قد كسد إلّا عام 1863؛ إتفاقية تجارية مع فرنسا؛ نمو هائل في المصانع والمنظومات الآلية. عام 1861 ـ استمرار الانتعاش لبعض الوقت، يليه ارتداد؛ اندلاع الحرب الأهلية في أميركا، واستشراء مجاعة قطنية. من عام 1862 حتى عام 1863 ـ انهيار تام.

إن لتاريخ المجاعة القطنية دلالة بليغة تستحق التوقف هنيهة. يتضح من المؤشرات الدّالة على حالة الأسواق العالمية في عامي 1860 ـ 1861 أن المجاعة القطنية كانت ملائمة لأصحاب المصانع ومربحة جزئياً: وهذا واقع تعترف به تقارير غرفة تجارة مانشستر، وأعلنه كل من بالمرستون وديربي، في البولمان كما أثبتته الأحداث(236). وبالطبع، ففي عام 1861 كان هناك الكثير من المصانع الصغيرة من أصل 2887 مصنعاً للقطن في المملكة المتحدة. ويفيد تقرير مفتش المصانع أ. ريدغريف الذي يدخل في

(236) قارن تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص30.

فترات خماسية وعام 1866

	1831 – 1835	1836 – 1840	1841 – 1845	1846 – 1850	1851 – 1855	1856 – 1860	1861 – 1865	1866
ـ متوسط الإستيراد السنوي (بالكوارترات)	1,096,373	2,389,729	2,843,865	8,776,552	8,345,237	10,913,612	15,009,871	16,457,340
ـ متوسط التصدير السنوي (بالكوارترات)	225,263	251,770	139,056	155,461	307,491	341,150	302,754	216,218
ـ المتوسط السنوي لزيادة الإستيراد على التصدير	871,110	2,137,959	2,704,809	8,621,091	8,037,746	10,572,462	14,707,117	16,241,122
ـ المتوسط السنوي لعدد السكان في كل فترة	24,621,107	25,929,507	27,262,569	27,797,598	27,572,923	28,391,544	29,381,760	29,935,404
ـ المقدار الوسطي للقمح وغيره المستهلك سنوياً لكل فرد من السكان خارج ما يستهلك من الإنتاج الوطني (بالكوارترات)	0,036	0,082	0,099	0,310	0,291	0,372	0,501	0,543

[480] منطقته 2109 مصانع منها، أن هذا العدد الأخير يضم 392 مصنعاً، أي 19%، يستخدم واحدها أقل من 10 أحصنة بخارية، و345 مصنعاً، أي 16%، يستخدم واحدها بين 10 إلى 20 حصاناً بخارياً، و1372 مصعناً يستخدم واحدها أكثر من 20 حصاناً بخارياً[237]. وكانت غالبية المصانع الصغيرة عبارة عن معامل نسيج تأسست بمعظمها في مرحلة الازدهار التي أعقبت عام 1858 على يد مضاربين يقدم أحدهم الغزول، والآخر الآلات، والثالث المبنى؛ ويدير هذه المعامل نظّار عمل سابقون (overlookers) وغيرهم من المعوزين. ولقد أفلس صغار أصحاب المصانع هؤلاء بمعظمهم. وكانوا سيواجهون المصير نفسه أيضاً من جراء الأزمة التجارية التي حالت المجاعة القطنية دون وقوعها. وعلى الرغم من أنهم كانوا يؤلفون ثلث العدد الإجمالي لأصحاب المصانع إلّا أن معاملهم كانت تستخدم جزءاً أصغر بكثير من مجمل رأس المال الموظف في صناعة القطن. أما بخصوص نطاق التوقفات فتدل تقديرات موثوقة على أنه في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1862 توقف 60.3% من المغازل و58% من الأنوال عن العمل. ويشمل هذان الرقمان هذا الفرع الصناعي كله، وبالطبع فإنهما يتفاوتان تماماً من مقاطعة إلى أخرى. ولم تكن هناك سوى مصانع قليلة جداً تعمل وقتاً كاملاً (60 ساعة في الأسبوع)، أما المصانع الباقية فتعمل على نحو متقطع. وتقلصت الأجور الأسبوعية على نحوٍ محتوم حتى بالنسبة لأولئك العمال القليلين الذين كانوا يعملون وقتاً كاملاً وبأجورٍ عادية على أساس القطعة، وذلك نتيجة إحلال الأصناف الرديئة من القطن محل أصناف أكثر جودة، كإحلال القطن المصري مثلاً محل قطن سي أيلاند (في الغزول الناعمة)، وقطن سورات (من الهند الشرقية) محل القطن الأميركي والمصري، وخلائط من فضلات القطن وقطن سورات محل القطن الخالص. وإن قصر تيلة قطن سورات، وقذارته، وضعف متانة خيوطه، والاستعاضة عن الدقيق، عند تشبيع خيوط السداة بالغراء، بعناصر مختلفة أثقل والخ - كل ذلك أدى إلى خفض سرعة الآلات أو تقليص عدد الأنوال التي يديرها نسّاج واحد، مما زاد العمل الضروري لمعالجة انقطاع الآلة، وقلص كمية المنتوج والأجور بالقطعة معاً. وباستخدام قطن سورات بات العامل يفقد 20 أو 30% وأكثر من أجوره حتى لو عمل وقتاً كاملاً. ولكن غالبية أصحاب المصانع خفضت أيضاً معدل الأجور بالقطعة بنسبة 5 أو $7\frac{1}{2}$ أو 10%. وعليه، يمكن تصور وضع أولئك الذين كانوا

(237) المرجع نفسه، ص 18-19.

يعملون 3 أو $3\frac{1}{2}$ أو 4 أيام في الأسبوع أو 6 ساعات فقط في اليوم. وفي عام 1863 طرأ تحسّن نسبي، فبلغت أجور النسّاجين والغزّالين، وغيرهم، 3 شلنات و4 بنسات، و3 شلنات و10 بنسات، و4 شلنات و6 بنسات، و5 شلنات وبنساً واحداً في الأسبوع(238).

وحتى في ظل هذا الوضع المزري تماماً لم يكف أصحاب المصانع عن روح الابداع في اقتطاع الأجور. وكانت الاقتطاعات تجري أحياناً على شكل غرامات جراء العيوب في المصنوعات، الناجمة عن رداءة نوعية القطن واستخدام آلات غير ملائمة وما إلى ذلك. [481] وحين يكون صاحب المصنع هو مالك مساكن العمال أيضاً فإنه يدفع لنفسه إيجار السكن باقتطاعه من الأجور الإسمية. ويتحدث مفتش المصانع أ. ريدغريف عن مشغلي آلات الغزل (minders) (حيث يشرف كل مشغل على آلتين من آلات الغزل الأوتوماتيكية) الذين

«كانوا يحصلون بعد 14 يوم عمل كامل على 8 شلنات و11 بنساً؛ ويقتطع الصناعي من هذا المبلغ إيجار السكن ثم يعيد نصفه على شكل هبة، وهكذا كان عمال آلات الغزل يحملون إلى بيوتهم 6 شلنات و11 بنساً. وفي الأشهر الأخيرة من عام 1862 كانت أجور النساجين الأسبوعية تبدأ من شلنين و6 بنسات»(239).

ولم يكن من النادر أن يُقتطع إيجار السكن من الأجور حتى في الحالات التي كان العمال يعملون فيها لوقت جزئي فقط(240). لا عجب إذن أن يستشري نوع من طاعون الجوع في بعض أنحاء لانكشاير! ولكن الأكثر دلالة أن التغير الجذري في عملية الإنتاج جرى على حساب العامل. وكانت تلك رسمياً تجارب على جسم حي لا قيمة له (experimenta in corpore vili)، تشبه تجارب تشريح الضفادع.

ويقول مفتش المصانع ريدغريف: «رغم أنني أورد أجور العمال الفعلية في الكثير من المصانع، إلّا أنه لا ينبغي الظن بأنهم يحصلون على هذا المبلغ أسبوعياً. ويتعرض وضع العمال لتقلبات هائلة نتيجة لتجارب (experimentalizing) أصحاب المصانع المستمرة... فأجورهم ترتفع وتنخفض تبعاً لنوعية مزيج القطن: فأحياناً تقل عن الأجور السابقة

---

(238) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص41، 45، 51.

(239) المرجع نفسه، ص 41-42.

(240) المرجع نفسه، ص 57.

بنسبة 15%، وفي الأسبوع التالي أي الأسبوع الثاني تنخفض بنسبة 50 ـ 60%»[241].

ولم تكن هذه التجارب تجري على حساب وسائل عيش العمال فحسب، بل كان عليهم أن يدفعوا الثمن بحواسهم الخمس جميعاً.

«أخبرني المشتغلون بتنظيف القطن أن الرائحة الخانقة تصيبهم بالإغماء حين يفتحون بالات القطن... وإن النسالة والأقذار تتغلغل في أفواه وأنوف وعيون وآذان العاملين في أقسام المزج والندف والتمشيط (Scribbling) مسببة لهم السعال وضيق التنفس. وبسبب من قصر الألياف يضاف إلى الغزول عند التشبيع بالغراء عدد كبير من المواد المختلفة، وعلى وجه الخصوص مختلف البدائل عوضاً عن الدقيق المستخدم سابقاً. وهذا هو سبب الغثيان وسوء الهضم لدى النسّاجين. وينتشر التهاب القصبات الناجم عن النسالة وكذلك التهاب البلعوم؛ كما تنتشر الأمراض الجلدية نظراً لتهيج الجلد من الأقذار التي يحتويها قطن سورات».

[482] ومن جهة أخرى كانت بدائل الدقيق، التي تزيد وزن الغزول، عبارة عن حافظة نقود حقيقية من فورتوناتوس(*) بالنسبة للسادة أصحاب المصانع. فبفضل هذه البدائل «كان 15 باوناً من المواد الأولية، المحوّلة إلى غزول، يزن 20 باوناً»[242]. ونقرأ في تقرير مفتشي المصانع المؤرخ في 30 نيسان/إبريل عام 1864:

«إن الصناعة تستغل اليوم هذا المورد المساعد بمديات فاحشة في الحقيقة. وعلمت من مصدر موثوق أن قماشاً يزن 8 باونات يصُنع من $5\frac{1}{4}$ باون من القطن و$2\frac{3}{4}$ باون من مواد الغراء. ويحتوي قماش آخر يزن $5\frac{1}{4}$ باون على باونين من مواد الغراء. وكان ذلك قماش قمصان (shirtings) عادياً للتصدير. ويضيفون أحياناً في الأصناف الأخرى 50% من الغراء بحيث كان بوسع أصحاب المصانع أن يتبجحوا، وهم يتبجحون فعلاً، بأنهم يغتنون من بيع الأقمشة بأرخص مما تكلفه إسمياً الغزول التي تحتويها»[243].

---

(241) المرجع نفسه، ص 50-51.

(*) فورتوناتوس، شخصية في الأساطير التيوتونية، يمتلك حافظة نقود تمتلىء كلما أخذ منها. [ن. ع].

(242) المرجع نفسه، ص 62-63.

(243) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1864، ص27.

ولكن معاناة العمال لم تقتصر على تجارب الصناعيين داخل المصانع وتجارب البلديات خارجها، كما لم تقتصر على تخفيض الأجور والبطالة، والبؤس والصدقات، وخطابات المديح التي يلقيها اللوردات وأعضاء مجلس العموم.

> «إن النسوة التعيسات، اللواتي طُردن من العمل إثر المجاعة القطنية، أصبحن نفاية من نفايات المجتمع وبقين كذلك. . . فعدد المومسات اليافعات في المدينة الآن أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى خلال الـ 25 سنة الأخيرة»[244].

وهكذا، ففي السنوات الـ 45 الأولى لصناعة القطن الإنكليزية، من عام 1770 حتى عام 1815، نجد 5 سنوات فقط من الأزمة والركود، ولكن تلك كانت فترة احتكارها العالمي. وفترة السنوات الـ 48 الثانية، من عام 1815 حتى عام 1863، فلا نجد غير 20 سنة من الانتعاش والازدهار مقابل 28 سنة من الانكماش والركود. وفي 1815 ـ 1830 تبتدىء المنافسة مع أوروبا القارية والولايات المتحدة. واعتباراً من عام 1833 جرى التوسع القسري في الأسواق الآسيوية بـ «تدمير الجنس البشري»[*]. ومنذ أيام إلغاء قوانين الحبوب، من عام 1846 حتى عام 1863، نجد أن كل ثمانية أعوام من الانتعاش والازدهار الوسطيين تقابلها 9 أعوام من الانكماش والركود. أما وضع العمال الذكور الراشدين في صناعة القطن، حتى في فترة الازدهار، فيمكن الحكم عليه من الحاشية الواردة أدناه[245].

---

(244) من رسالة هاريس، كبير مفوضي الشرطة (Chief Constable) في بولتون وردت في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص 61-62.

(*) المقصود هنا تغلغل التجار الإنكليز في أسواق الصين، وازدهار تجارة تهريب الأفيون، ثم الإبادة التي رافقت اندلاع حرب الأفيون الأولى (1839 ـ 1842). [ن. برلين].

(245) يرد في أحد نداءات عمال صناعة القطن ربيع عام 1863، وهو نداء يدعو إلى تشكيل جمعية للهجرة: «قلما ينكر أحد أن ثمة ضرورة مطلقة في الوقت الحاضر لهجرة عدد كبير من عمال المصانع. وتبرهن الوقائع التالية على ضرورة تدفق الهجرة بصورة دائمة في جميع الأوقات، فبدون ذلك يتعذر الحفاظ على وضعنا في الظروف الحالية: في عام 1814 بلغت القيمة الرسمية (التي هي مجرد مؤشر على الكمية) للسلع القطنية المصدرة 17,665,378 جنيهاً استرلينياً، أما قيمتها الفعلية في السوق فكانت 20,070,824 جنيهاً استرلينياً. وفي عام 1858 بلغت القيمة الرسمية للسلع القطنية المصدرة 182,221,681 جنيهاً استرلينياً، أما قيمتها الفعلية في السوق فلم تزد عن 43,001,312 جنيهاً استرلينياً، بحيث أن مضاعفة التصدير عشر مرات لم تؤد إلى

8) دور الصناعة الكبرى في تثوير المانيفاكتورة والحرفة اليدوية والعمل المنزلي [483]

آ) نقض التعاون القائم على الحرفة وتقسيم العمل

لقد رأينا كيف تعمل الآلات على نقض التعاون القائم على أساس الحرفة اليدوية، وإزالة المانيفاكتورة القائمة على تقسيم العمل حِرفي الطابع. وتصلح ماكينة الحصاد التي تحل محل تعاون الحصادين مثالاً على النوع الأول؛ وآلة إنتاج إبر الخياطة مثالاً ساطعاً على النوع الثاني؛ وحسب ما يقوله آدم سميث فإن 10 أشخاص كانوا يصنعون في أيامه 48,000 إبرة في اليوم بفضل تقسيم العمل. بالمقابل، تنتج آلة واحدة في يوم عمل مؤلف من 11 ساعة 145,000 إبرة. ويمكن لإمرأة أو فتاة واحدة أن تشرف بالمتوسط على أربع من هذه الآلات، وبالتالي فهي تنتج بواسطتها نحو 600,000 إبرة في اليوم، أو أكثر من 3,000,000 إبرة في الأسبوع(246). وعندما تحل آلة تنفيذ عمل مفردة محل [484] التعاون أو المانيفاكتورة فيمكن أن تصبح بذاتها قاعدة لإنتاج حِرفي جديد. ولكن هذا التجديد للمشروع الحِرفي على أساس الآلات ليس إلّا نقلة باتجاه الإنتاج المصنعي الذي

= أكثر من مضاعفة السعر. وهذه النتيجة، غير الملائمة للبلد بوجه عام ولعمال المصانع على وجه الخصوص، نشأت عن تضافر أسباب عديدة. ويتلخص أحد هذه الأسباب الأكثر وضوحاً في الفيض الدائم للعمل اللازم للفرع الصناعي المعني الذي يتطلب، وسيف الهلاك مسلط على رقبته، اتساع السوق الدائم. ويحدث أن تتعطل مصانعنا القطنية بسبب إحدى حالات الركود الدورية في التجارة، المحتومة كالموت، في ظل النظام الحديث. إلّا أن ذلك لا يوقف روح الاختراع البشرية. فعلى الرغم من أن 6 ملايين شخص قد غادروا هذا البلد خلال السنوات الـ 25 الأخيرة حسب أقل التقديرات، إلّا أن نسبة كبيرة من الذكور الراشدين لا تستطيع، حتى في الفترات الأكثر ازدهاراً، أن تجد في المصانع أي عمل مهما كانت شروطه، وذلك نتيجة لإزاحة العمل على الدوام بهدف رخص المنتوج». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص51–52). وسنرى في أحد الفصول اللاحقة كيف أن السادة أصحاب المصانع سعوا إلى عرقلة هجرة العمال أثناء كارثة القطن، بكل السبل الممكنة، بما في ذلك تدخل الدولة.

(246) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، 1864، ص108، رقم 447.

يظهر إلى الوجود، كقاعدة، في كل مرة تحل فيها قوة آلية محركة، كالبخار أو المياه، محل العضلات البشرية عند تشغيل الآلة. ويمكن للإنتاج الصغير أن يعتمد القوة المحركة الميكانيكية عرضاً، ولوقت وجيز بأي حال، باستئجار البخار، كما يلاحظ ذلك في بعض مانيفاكتورات برمنغهام، أو باستخدام آلات حرارية صغيرة(*)، كما في بعض فروع النسيج وغير ذلك(247). ولقد نشأت تجربة «معمل الكوخ» (Cottage-Fabrik) بصورة عفوية في صناعة نسج الحرير في كوفنتري. ففي وسط مربع يتألف من صفوف من الأكواخ يُبنى ما يسمى بـ «بيت المحرك» (Engine House) من أجل المحرك البخاري الذي يتصل بواسطة المحاور بأنوال النسيج في البيوت. كان استئجار البخار يكلف عموماً $2\frac{1}{2}$ شلن بالنسبة لنول النسيج. وكان بدل إيجار البخار هذا يدفع أسبوعياً بغض النظر عن اشتغال الأنوال من عدمه. وكان كل بيت يحتوي نولين إلى ستة أنوال تعود إلى العمال، وهي إما مشتراة بالدين أو مستأجرة مؤقتاً. واستمر الصراع بين «معمل الكوخ» والمصنع الفعلي أكثر من 12 عاماً. وانتهى هذا الصراع بالخراب التام لثلاثمائة من «أكواخ المعامل» (Cottage fractories)(248). وفي الحالات التي لا تشترط فيها طبيعة العملية إنتاجاً واسع النطاق في البداية، فإن بعض فروع الصناعة، مثل إنتاج المغلفات والريش المعدنية والخ مثلاً، التي نشأت في العقود الأخيرة من السنين، تبدأ عادة بالإنتاج الحِرفي ثم بالإنتاج المانيفاكتوري كطورين إنتقاليين وجيزين نحو الإنتاج المصنعي. ويواجه هذا التحول صعوبات كأداء حيث لا يتألف الإنتاج المانيفاكتوري للمنتوج من سلسلة متتالية من العمليات المترابطة، بل من كثرةٍ مِن العمليات المتفرقة. وقد كان هذا، على سبيل المثال، عقبة كبيرة بالنسبة لتطور مصانع الريَش المعدنية. ولكن تم قبل خمس عشرة سنة تقريباً إختراع جهاز أوتوماتيكي ينفذ 6 عمليات مختلفة دفعة واحدة. وفي عام 1820 جرى إنتاج الريَش المعدنية الأولى بطريقة حِرفية بـ 7 جنيهات و4 شلنات لكل 12 [485]

(*) الماكنة الحرارية تعمل بتسخين وتبريد الهواء وقد اخترعت بداية القرن التاسع عشر ثم فقدت مكانتها. [ن. برلين].

(247) في الولايات المتحدة لا يندر مشاهدة مثل هذا التجديد للحرفة على أساس الآلات. ولهذا السبب بالذات فإن التركز المرتبط بالانتقال الحتمي إلى الإنتاج المصنعي يجري هناك بخطوات واسعة وسريعة جداً بالمقارنة مع أوروبا بل حتى مع إنكلترا.

(248) قارن: تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص64.

دزينة، وفي عام 1830 أصبحت المانيفاكتورة تنتجها بـ 8 شلنات، أما المصنع فيقدمها لتجار الجملة بـ 2 ـ 6 بنسات(249).

ب) إنعكاس تأثير المصنع على المانيفاكتورة والعمل المنزلي

لا يقتصر تطور نظام المصانع وما يرافق ذلك من انقلاب في الزراعة، على اتساع نطاق الإنتاج في كل الفروع الصناعية الأخرى، بل يتعداه إلى تغير طابعها بالمثل. فمبدأ الإنتاج الآلي بتحليل عملية الإنتاج إلى أطوارها المكوّنة، وحل القضايا الناشئة على هذا النحو باستخدام علوم الميكانيك والكيمياء وغيرهما، أي باختصار، بواسطة العلوم الطبيعية، يغدو مبدأً مقرراً في كل مكان. ولذلك تتغلغل الآلات في المانيفاكتورة حيثما تجد استخداماً في هذه العملية الجزئية أو تلك. وبذلك فإن التمفصل المتبلور والوطيد لتقسيم العمل القديم في المانيفاكتورة، يتفسخ ويخلي مكانه لتغيرات متواصلة. زد على ذلك يحصل انقلاب جذري في تركيب العامل الكلي أو العامل المركّب. وخلافاً لمرحلة المانيفاكتورة يقوم مخطط تقسيم العمل الآن على أساس استخدام عمل الأناث والأطفال من جميع الأعمار، والعمال غير المدربين حيثما أمكن، وباختصار، استخدام العمل الرخيص (cheap labour)، حسب التعبير الإنكليزي المعبِّر. ولا يقتصر ذلك على شتى أنواع الإنتاج المركّب واسع النطاق سواءً باعتماد الآلات أم لا، بل ينطبق أيضاً على ما يسمى بالصناعة المنزلية، بغض النظر عما إذا كان العمال يمارسونها في مساكنهم أم في ورش عمل صغيرة. وليس في هذه الصناعة المنزلية الحديثة المزعومة جامع يجمعها، عدا التسمية، بالصناعة المنزلية القديمة التي تفترض وجود حِرفة مستقلة في المدينة واقتصاد فلاحي مستقل، بل تفترض أصلاً وجود منزل لدى أسرة العامل. أما الآن فقد تحولت الصناعة المنزلية إلى قسم خارجي للمصنع أو المانيفاكتورة أو المؤسسة التجارية. وما عدا عمال المصانع والعمال المانيفاكتوريين والحِرفيين الذين يركزهم رأس المال مكانياً بكتل كبيرة ويضعهم تحت إمرته مباشرة، فإنه يحرك بخيوط غير مرئية جيشاً جراراً من [486]

(249) أسس السيد جيلوت في برمنغهام أول مانيفاكتورة لإنتاج الريَش المعدنية على نطاق واسع. أخذت منذ عام 1851 تنتج أكثر من 180 مليون ريشة وتستهلك في السنة 120 طناً من الحديد الصلب. وتُنتج برمنغهام، التي تحتكر هذا الفرع الصناعي في المملكة المتحدة، حالياً مليارات الريَش المعدنية في السنة. وبموجب إحصاء عام 1861 بلغ عدد المشتغلين في إنتاج الريَش المعدنية 1428 بمن فيهم 1268 عاملة من سن الخامسة فما فوق.

العمال المنزليين المتناثرين في المدن الكبيرة وفي الأرياف. مثال ذلك: إن مصنع القمصان التابع للسادة تيلي في لندندري بإيرلندا يستخدم 1000 عامل في المصنع و9000 من العمال المنزليين المبعثرين في الأرياف[250].

ويتخذ استغلال قوى العمل الرخيصة وغير الناضجة في المانيفاكتورة الحديثة طابعاً أشد سفوراً مما هو في المصنع الفعلي، ذلك لأن الأساس التكنيكي لهذا الأخير، وهو حلول الآلات محل القوة العضلية وسهولة أداء العمل، لا وجود له في المانيفاكتورة على الأغلب؛ يضاف إلى ذلك أن جسد المرأة أو جسد الطفل الغض يتعرض في المانيفاكتورة لتأثير المواد السامة بلا مواربة. ويكتسب الاستغلال في ظل ما يسمى بالعمل المنزلي طابعاً سافراً يفوق ما في المانيفاكتورة، وذلك لأن قدرة العمال على المقاومة تتضاءل نظراً لتبعثرهم، ولأن سلسلة متصلة من الطفيليين المفترسين تندس بين رب العمل والعامل، ولأن على الصناعة المنزلية أن تتصارع في كل مكان مع الإنتاج الآلي، أو مع الإنتاج المانيفاكتوري على الأقل، في الفرع نفسه، ولأن الفقر يسلب العامل شروط العمل الأكثر ضرورة ـ فسحة المكان والنور والتهوية وإلخ ـ ولأن عدم انتظام العمل يتفاقم، وأخيراً لأن المنافسة بين العمال تصل لا محالة إلى أقصاها في هذه الملاذات الأخيرة لكل من جعلته الصناعة الكبرى والزراعة «زائداً عن اللزوم». وإن الاقتصاد في وسائل الإنتاج الذي لا يتحقق بصورة منتظمة إلّا بفضل الإنتاج الآلي، والذي يعتبر أصلاً تبديداً جائراً لقوة العمل منذ البداية، ووحشياً فيما يتعلق بالشروط العادية لسير العمل، يكشف الآن بمزيد من الجلاء عن جانبه التناحري الفاتك بالإنسان وذلك بقدر ما تكون القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل ضعيفة والأساس التكنيكي لعمليات العمل المركّبة ضعيفاً في الفرع الصناعي المعني.

ج) المانيفاكتورة الحديثة

أقدّم الآن بضعة أمثلة توضح الملاحظات الواردة أعلاه. الواقع أن القارىء قد اطلع على أمثلة وفيرة مما أوردناه في الفصل المتعلق بيوم العمل. فمانيفاكتورات معالجة المعادن في برمنغهام وضواحيها تستخدم في الأعمال المرهقة بغالبيتها نحو 30,000 طفل وحدث إلى جانب 10,000 إمرأة. ونجد هؤلاء يعملون هنا في المواضع الضارة بالصحة

(250) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص LXVIII، رقم 415.

كمسابك النحاس ومعامل الأزرار وفي أشغال الطلاء بالمينا أو الزنك والصقل[251].

ويسبب العمل المفرط للكبار والصغار استحقت مختلف مطابع الصحف والكتب في لندن [487] تسمية «المسالخ» عن جدارة[251a]. ونجد في مؤسسات التجليد مثل هذا العمل المفرط أيضاً الذي تقع النساء والفتيات والأطفال ضحية له. وإن عمل الصغار في مشاغل الحبال، والعمل الليلي في ورش الملح ومانيفاكتورات الشموع والمانيفاكتورات الكيميائية الأخرى مرهق تماماً، وكذلك استخدام الأحداث من أجل تدوير أنوال النسيج في مشاغل الحرير التي لا تستخدم قوة ميكانيكية محركة مرهق هو الآخر[252]. ويعتبر فرز الأسمال وتصنيفها من أشد الأعمال قرفاً وقذارة وأسوأها أجوراً، حيث تُعطى الأولوية لاستخدام الفتيات والنساء. وتعتبر بريطانيا العظمى، كما هو معروف، مركزاً عالمياً لتجارة الأسمال، ناهيك عن الحجم الضخم لأسمالها بالذات. وتتدفق عليها الأسمال من اليابان وأنأى بلدان أميركا الجنوبية ومن جزر الكناري. لكن المصادر الرئيسية للأسمال التي تجلب إلى بريطانيا العظمى هي ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ومصر وتركيا وبلجيكا وهولندا. وتُستخدم الأسمال لصنع الأسمدة ولإنتاج الحشوات (لفرش النوم والوسائد) والصوف الاصطناعي (shoddy)، وكمادة خام لإنتاج الورق. وإن الإناث العاملات في فرز الأسمال يصبحن وسائط لنشر الجدري وغيره من الأمراض المعدية التي يقعن أولى ضحاياها[253]. وفضلاً عن مناجم الفحم والمعادن، تصلح معامل القرميد والآجر، التي لا تستخدم فيها بصورة عرضية حتى الآن في إنكلترا (عام 1866) الآلات المخترعة حديثاً، لأن تكون مثالاً كلاسيكياً على العمل المفرط والكدّ المضني وغير الملائم. وما يرتبط بذلك من توحّش العمال المستهلَكين منذ نعومة أظفارهم. يستمر العمل هاهنا من أيار/مايو وحتى أيلول/سبتمبر من الخامسة صباحاً وحتى الثامنة مساء، أما إذا كان

---

(251) بل إن الأطفال يعملون في سنّ المبارد في شفيلد!

(251a) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص3، رقم 24؛ ص6 رقم 55-56، ص7 رقم 59-60.

(252) المرجع السابق، ص 114-115، العددان 6 ـ 7. ويشير عضو اللجنة بصورة محقة إلى أنه إذا كانت الآلة تحل محل الإنسان عادة، فإن اليافع يحل هنا محل الآلة بالمعنى الحرفي للكلمة.

(253) أنظر: التقرير الخاص عن تجارة الأسمال والايضاحات العديدة في تقارير الصحة العامة، التقرير الثامن، 1866، لندن، الملحق، ص196-208.

(*Public Health, 8th Report*, London, 1866, Appendix, p. 196-208).

تجفيف الآجر يجري في الهواء الطلق فإن العمل يتواصل في الغالب من الرابعة صباحاً وحتى التاسعة مساء. ويعتبر يوم العمل من الخامسة صباحاً وحتى السابعة مساء «مقلصاً» و «معتدلاً». ويُقبِل الأطفال من كلا الجنسين على العمل ابتداءً من سن السادسة بل حتى من سن الرابعة. ويعمل الصغار عدداً مماثلاً من الساعات كالكبار، وغالباً أكثر من الكبار. والعمل مضنٍ، أما قيظ الصيف فيمعن في الإنهاك. وعلى سبيل المثال كانت فتاة في الرابعة والعشرين تصنع في معمل للآجر في موسلي 2000 آجرة في اليوم، تساعدها فتاتان صغيرتان كانتا تحملان الطين وترتبان الآجر. وكانت هاتان الفتاتان تحملان يومياً [488] ما زنته 10 أطنان من الطين على الجدران الزلقة للحفرة من عمق 30 قدماً وتنقلانه لمسافة 210 أقدام.

«يستحيل على أي طفل أن يجتاز مطهر معمل الآجر من دون أن ينحط أخلاقياً... فاللغة البذيئة التي يسمعونها منذ نعومة أظفارهم، والعادات السيئة، الفاحشة، المنهتكة التي يتربون عليها، جاهلين، شبه متوحشين، تحولهم طيلة حياتهم اللاحقة إلى فالتين، منبوذين، داعرين... وإن نمط عيشهم منبع مخيف للإنحطاط الأخلاقي. فكل صانع آجر (moulder) أي العامل الماهر ورئيس زمرة من العمال «يقدم لزمرته المؤلفة من 7 أشخاص السكن والطعام في كوخه أو بيته. وينام الرجال والفتيان والصبايا في هذا الكوخ بغض النظر عما إذا كانوا ينتسبون إلى أسرة صانع الآجر أم لا. ويتألف الكوخ عادة من غرفتين، وفي حالات نادرة من ثلاث غرف تقع في القبو، وبالتالي رديئة التهوية. وتخور قوى هؤلاء بعد يوم من العمل المضني إلى درجة لا مجال فيها حتى للتفكير بمراعاة القواعد الصحية وقواعد النظافة واللياقة أياً كانت. وتصلح هذه الأكواخ لأن تكون نماذج حقيقية للفوضى والأوساخ والطين... وإن أعظم شرور هذا النظام الذي يستخدم فتيات في ريعان الصبا في أعمال من هذا النوع إنما يكمن في أنه يربطهن ربطاً وثيقاً منذ الطفولة المبكرة وطيلة الحياة برعاع منبوذين. وقبل أن تنبئهن الطبيعة بأنهن نساء، يتحولن إلى صبية أجلاف بذيئي اللسان (rough, foul-mouthed boys). فهن يرتدين أسمالاً مهلهلة قذرة، ويبدين عاريات السيقان إلى ما فوق الركبة بكثير، ويغطي الطين شعورهن ووجوههن، ويعتدن على الاستهتار بكل مشاعر الحشمة والحياء. وفي وقت الغداء يستلقين بكامل طولهن على الأرض أو يسترقن النظر إلى الفتيان الذين

يستحمون في القناة المجاورة. وعقب الانتهاء من يوم العمل المهلك يرتدين ثياباً أفضل ويرافقن الرجال إلى الحانات».

ولا عجب أن يسود السكر والعربدة هذه الطبقة بأسرها، منذ اليفاعة.

«الأنكى من ذلك أن صانعي الآجر ييأسون من حالهم. وقد قال واحد من أفضلهم لكاهن من حقول ساوثهول: خير لكم يا سيدي، أن تربوا الشيطان وتصلحوه ليغدو صانع آجر!».

«You might as well try to raise and improve the devil as a brickie, Sir!»(254).

ويجد المرء في التقرير الرابع (لعام 1861) والتقرير السادس (لعام 1864) للصحة العامة معطيات رسمية وفيرة فيما يتعلق بالتوفير الرأسمالي في شروط العمل في المانيفاكتورة الحديثة (التي يقصد بها هنا كافة الورش الكبيرة باستثناء المصانع الكبرى بالمعنى الدقيق للكلمة). وإن وصف «ورش العمل» (workshops)، لا سيما وضع عمال الطباعة والخياطة في لندن، ليفوق أبغض خيالات كتابنا الروائيين. ويتضح التأثير على [489] صحة العمال من تلقاء ذاته. ويقول الدكتور سايمون، وهو كبير المفتشين الطبيين لـ«المجلس السري» (Privy Council) والمحرر الرسمي لتقارير الصحة العامة ما نصه:

«بينت في تقريري الرابع» (عام 1861) «أنه يستحيل على العمال في واقع الأمر نيل حقهم الصحي الأول، وأعني بذلك أنه، مهما تكن الأعمال التي يجمعهم رب العمل من أجلها، فيجب أن تكون خالية، ما دام ذلك يتوقف عليه، من كل الظروف الضارة بالصحة والتي يمكن إزالتها. وبرهنت على أنه في حين أن العمال عاجزون عملياً بقواهم الخاصة عن انتزاع هذه العدالة الصحية، فإنهم عاجزون أيضاً عن الحصول على مساندة فعالة من موظفي بوليس الصحة مدفوعي الأجر... وإن حياة عشرات الآلاف من العمال والعاملات تُعذَّب وتُختزل اليوم عبثاً بتلك الآلام الجسدية اللامتناهية الناشئة عن مزاولة مهنة لا أكثر»(255).

(254) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس 1866، ص16-18، رقم 86-97، ص130-131، رقم 39-71. قارن كذلك: التقرير الثالث، 1864، ص48، 56.

(255) تقرير الصحة العامة السادس، 1864، لندن، ص29-31

ويورد الدكتور سايمون الجدول التالي لنسبة الوفيات بغية توضيح تأثير ورش العمل على صحة العمال[256]:

عدد المشتغلين في الفروع الصناعية المعنية من مختلف الأعمار	مقارنة بين الصناعات من ناحية تأثيرها على الصحة	عدد الوفيات لكل 100,000 نسمة في الفروع المعنية (حسب الأعمار)		
		25 ـ 35 سنة	35 ـ 45 سنة	45 ـ 55 سنة
958,265	الزراعة في إنكلترا وويلز	743	805	1145
22,301 من الذكور 12,377 من الإناث	عمال الخياطة في لندن	958	1262	2093
13,803	عمال الطباعة في لندن	894	1747	2367

د) العمل المنزلي الحديث

نأتي الآن إلى ما يسمى بالعمل المنزلي. وبغية تكوين فكرة عن مجال الاستغلال هذا الذي يقوم به رأس المال في الفناء الخلفي للصناعة الكبرى، وعن الفظاعات المرتكبة في [490] هذا المجال، يمكن أن نتناول مثلاً حِرفة صنع المسامير التي تبدو في الظاهر رغيدة تماماً والتي تُزاول في بعض القرى النائية في إنكلترا[257]. حسبنا أن نتوقف، هنا، عند بضعة

(256) المرجع نفسه، ص30. يشير الدكتور سايمون إلى أن نسبة الوفيات بين عمال الخياطة والطباعة في لندن ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة هي في الواقع أعلى بكثير، نظراً لأن رجال الأعمال اللندنيين يقبلون من الريف عدداً كبيراً من الشباب دون سن الثلاثين، بصفة مبتدئين ومتدربين *improvers* (أي من يرغبون في تطوير المهارة). وإذ يردون في الإحصاءات بوصفهم من سكان لندن فإنهم يزيدون بصورة مصطنعة ذلك العدد من السكان الذي تحسب الوفيات في لندن على أساسه، أما عدد الوفيات بين هؤلاء فهي أقل بالقياس إلى ذلك. ويعود قسم كبير منهم إلى الريف ولا سيما عند الإصابة بأمراض خطيرة (المرجع نفسه).

(257) المقصود هنا المسامير المطروقة خلافاً للمسامير المقطوعة التي تصنع بواسطة الآلات. أنظر: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث ص11 و19، رقم 125-130، ص52، رقم 11؛ ص113-114 رقم 487؛ ص137، رقم 674.

أمثلة مستقاة من فروع مثل إنتاج المخرّمات والقش المضفور، وهي فروع لا تستخدم الآلات البتة ولا تنافس الإنتاج الآلي والمانيفاكتوري.

يسري مفعول قانون المصانع لعام 1861 على حوالى 10,000 من أصل 150,000 شخص يعملون في إنتاج المخرّمات في إنكلترا. وتؤلف النساء والأحداث والأطفال من كلا الجنسين الغالبية الساحقة من الباقين البالغ عددهم 140,000 شخص، علماً بأن نسبة جنس الذكور متدنية تماماً. وتتضح الحالة الصحية لمادة الاستغلال «الرخيصة» هذه من الجدول التالي الذي وضعه الدكتور ترومان، الطبيب في المستوصف العمومي للفقراء (General Dispensary) في نوتنغهام. فمن أصل 686 عاملة مخرّمات مريضة، تتراوح أعمار غالبيتهن بين 17 ـ 24 سنة، كانت المصابات بالسل منهن[258]:

السنة	الإصابة	السنة	الاصابة
1852	1 من 45	1857	1 من 13
1853	1 من 28	1858	1 من 15
1854	1 من 17	1859	1 من 9
1855	1 من 18	1860	1 من 8
1856	1 من 15	1861	1 من 8

ومن شأن هذا الاطراد المتصاعد في نسبة الإصابات بالسل أن يكفي أشد دعاة التقدم تفاؤلاً وأكثر مروجي نظرية التجارة الحرة الألمان كذباً.

إن قانون المصانع لعام 1861 يشمل صنع المخرّمات بمقدار ما يجري بواسطة الآلات، وهذه هي القاعدة العامة في إنكلترا. وإن الفروع التي نعالجها هنا بإيجاز ـ علماً أن ذلك يتعلق بالعمال المنزليين، لا بأولئك المتركزين في المانيفاكتورات والمخازن وإلخ ـ تنقسم: 1) إلى «المعالجة النهائية» (Lace finishing) للمخرّمات التي تصنع بالآلات؛ وهذه الفئة تشمل بدورها أقساماً فرعية عديدة؛ 2) نسج المخرّمات.

وتجري المعالجة النهائية للمخرّمات (lace finishing) في إطار العمل المنزلي، أما في

---

(258) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص XXII، رقم 166.

ما يسمى «بيوت الست» (mistresses houses)، أو في بيوت سكن النساء اللواتي يعملن [491] لوحدهن أو مع أطفالهن. وإن مالكات «بيوت الست» نساء فقيرات أصلاً. ويقع المشغل في جانب من منزل سكنهن. فهن يستلمن الطلبيات من الصناعيين وأصحاب المخازن وسواهم، ويستأجرن نساءً وفتياتٍ وأطفالاً صغاراً بأعدادٍ تتناسب مع سعة الحجرة وتقلبات الطلب في المهنة. ويتراوح عدد العاملات المشتغلات بين 20 و40 في بعض هذه المشاغل وبين 10 و20 في بعضها الآخر. ويبلغ متوسط أدنى عمر لعمل الأطفال 6 سنوات، إلّا أن بعضهم يبتدىء العمل حتى قبل سن الخامسة. ويستمر وقت العمل عادة من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساء مع توقف لمدة $1\frac{1}{2}$ ساعة لتناول الطعام الذي لا يجري بصورة منتظمة وغالباً ما يتم في جحور العمل النتنة تلك. وعندما تزدهر الأعمال يتواصل العمل في الغالب من الثامنة صباحاً (وأحياناً من السادسة) حتى العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً. إن الثكنات العسكرية الإنكليزية تخصص لكل جندي 500 ـ 600 قدم مكعب، وفي المستشفيات العسكرية 1200 قدم مكعب. أما في جحور العمل هذه فلا تعدو حصة الشخص الواحد 67 ـ 100 قدم مكعب. وفي الوقت نفسه تستنفد مصابيح الغاز أوكسيجين الهواء. وللحفاظ على نظافة المخرّمات ينبغي على الأطفال خلع أحذيتهم، حتى في الشتاء رغم أن الأرض مبلطة بالأحجار أو الآجر.

> «لا يندر أن يرى المرء في نوتنغهام 15 ـ 20 طفلاً محشورين في حجرة صغيرة واحدة قد لا تزيد مساحتها عن 12 قدماً مربعاً، وهم يقومون على مدى 15 ساعة في اليوم بعمل منهك لما فيه من عناءٍ ورتابة، علماً بأنه يجري في ظل أسوأ ما يمكن تخيله من شروط منافية للصحة... ويعمل حتى الأطفال الصغار بانتباه متوتر وبسرعة مذهلة، ولا يسمحون لأصابعهم على الإطلاق تقريباً بالتوقف أو التباطؤ. وإذا توجه إليهم أحد بسؤال فإنهم لا يحيدون بنظرهم عن العمل خشية أن يضيعوا لحظة واحدة».

وتخدم «العصا الطويلة» بمثابة أداة بيد «الست» لحثّ الأطفال كلما استطال وقت العمل.

> «يصاب الأطفال بالإعياء تدريجياً، فيتململون كالطير، في نهاية ذلك الحبس الطويل في عمل رتيب منهك للعيون، عمل منهك من تيبس

الجسم في وضع واحد» «إن عملهم كالعبودية (Their work is like slavery)»[259]

[492] وحيثما تعمل النساء مع أولادهن في بيوتهن، أي بالمعنى الحديث في غرفة مؤجرة في عليّة على الأغلب، يكون الوضع أسوأ بعامة. وينتشر هذا النوع من العمل على مدار 80 ميلاً حول نوتنغهام. وعندما يغادر الطفل المخزن الذي يعمل فيه حتى الساعة 9 أو 10 مساءً يُعطى في كثير من الأحيان رزمة أخرى للعمل في البيت. وبالطبع، فإن الرأسمالي الفرّيسي، ممثلاً بشخص أحد أتباعه المأجورين، ينطق عند ذلك بجملة معسولة قائلاً: «هذا من أجل أمك»، رغم أنه يعلم علم اليقين أن على الطفل المسكين أن ينكب على العمل لمساعدة الأم[260].

تنتشر صناعة المخرّمات بصورة رئيسية في منطقتين زراعيتين في إنكلترا: مقاطعة هونيتون للمخرّمات على امتداد 20 ـ 30 ميلاً بمحاذاة الشاطىء الجنوبي لديفون شاير وأماكن متفرقة من ديفون الشمالية، وفي منطقة أخرى تشمل قسماً كبيراً من مقاطعات باكينغهام وبدفورد نورثهامبتون والمواضع المجاورة من أوكسفورد شاير وهانتينغدون شاير. وتستخدم «أكواخ» (Cottages) الأجراء الزراعيين عادة كمشاغل. ويستخدم بعض أصحاب المانيفاكتورات أكثر من 3000 من أمثال هؤلاء العمال المنزليين، غالبيتهم من الأطفال والأحداث من الإناث تحديداً. ونلاحظ هنا من جديد الأوضاع التي ورد وصفها بصدد انجاز المخرّمات (lace finishing). وليس ثمة سوى فارق واحد هو أنه بدلاً من «بيوت الست» (mistresses houses) تظهر «مدارس المخرّمات» (lace schools) المزعومة التي تديرها نساء فقيرات في أكواخهن. يعمل الأطفال في هذه المدارس من سن الخامسة، بل أقل من ذلك أحياناً، وحتى سن 12 ـ 15 سنة ما يناهز 4 ـ 8 ساعات بالنسبة لأصغرهم في السنة الأولى، وبعد ذلك من السادسة صباحاً حتى الثامنة أو العاشرة مساء.

«إن هذه الغرف، عموماً، هي غرف جلوس عادية في أكواخ صغيرة: يُسدّ الموقد لمنع تيارات الهواء، ويُترك الموجودون لالتماس الدفء في الشتاء من حرارة أجسادهم. وفي حالات أخرى تكون الغرف المدرسية

---

(259) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص XIX-XX-XXI.

(260) المرجع نفسه، ص XXI-XXII.

المزعومة عبارة عن حجرة صغيرة بلا نوافذ أو تدفئة... وإن ازدحام هذه الجحور وفساد الهواء الناشئ منها كثيراً ما يصلان إلى أقصى حد. يضاف إلى ذلك التأثير الضار للمجاري والمراحيض والمواد المتفسخة وغير ذلك من الأقذار التي تكثر عادة في جوار الأكواخ الصغيرة».

أما بخصوص المكان:

«في إحدى مدارس نسيج المخرّمات ثمة 18 فتاة مع المعلمة، وهناك 33 قدماً مكعباً لكل شخص؛ وفي مدرسة أخرى، حيث النتانة لا تطاق، يعمل 18 شخصاً لكل منهم $24\frac{1}{2}$ قدماً مكعباً. ونجد في هذه الصناعة أطفالاً يعملون وهم في سن الثانية أو الثانية والنصف»[261].

وحيثما تنتهي صناعة المخرّمات في مقاطعتي باكينغهام وبدفورد الزراعيتين يبدأ ضفر القش. وينتشر هذا العمل في قسم كبيرٍ من هيرتفوردشاير وفي النواحي الغربية والشمالية من إيسيكس. ففي عام 1861 كان يعمل في إنتاج ضفائر القش وقبعات القش 48,043 شخصاً، بينهم 3815 ذكراً من مختلف الأعمار، والباقي من الإناث بينهن 14,913 فتاة [493] دون سن العشرين، منهن حوالى 7000 طفلة. وبدلاً من مدارس نسيج المخرّمات تظهر هنا «مدارس ضفر القش» (straw plait schools). يبدأ الأطفال تعلم ضفر القش من سن الرابعة عادة، وأحياناً في عمر يتراوح بين 3 و4 سنوات. وبالطبع فإنهم لا يتلقون أي تربية مدرسية. وهؤلاء الأطفال أنفسهم يسمون المدارس الابتدائية «المدارس الطبيعية» (natural schools) تمييزاً لها عن هذه المؤسسات مصاصة الدماء التي يُحشرون فيها للعمل من أجل أن ينفذوا المهمة التي تعهدها إليهم أمهاتهم المتضورات جوعاً والبالغة في غالبية الحالات 30 ياردة في اليوم. وغالباً ما تقوم هاته الأمهات أنفسهن بدفع الأطفال إلى العمل لاحقاً في البيت أيضاً حتى الساعة 10 أو 11 أو 12 ليلاً. ويحز القش أصابعهم، كما يحز أفواههم حين يبللونه بلعابهم باستمرار. وبموجب الرأي الموحّد للمفتشين الطبيين في لندن، والذي أجمله الدكتور بالارد، فإن 300 قدم مكعب للشخص الواحد تمثل الحد الأدنى من أجل غرف النوم والعمل. ولكن المكان في مدارس ضفر القش أضيق مما في مدارس نسيج المخرّمات: $12\frac{2}{3}$، 17، $18\frac{1}{2}$ وأقل من 22 قدماً مكعباً للشخص.

يقول المفوض وايت: «إن أصغر هذه الأرقام يشير إلى مكان أصغر

---

(261) المرجع نفسه، ص XXX, XXIX.

من نصف ذلك الحيز الذي يشغله طفل يُحشر في صندوق مكعب طول ضلعه 3 أقدام».

وينعم الأطفال بمثل هذه السعادة في الحياة حتى سن 12 ـ 14. أما الأهل التعساء فلا يكلّون عن التفكير في سبل امتصاص أكثر ما يمكن من أولادهم. وطبيعي عندما يكبر الأولاد أن لا يكترثوا بالأهل بل يهجرونهم.

«لا عجب في استشراء الجهل والرذيلة وسط أناس ترعرعوا على هذه الصورة... فأخلاقهم في الحضيض... ولدى كثرة من النساء أطفال غير شرعيين في عمر مبكر يثير حفيظة أكثر الخبراء اطلاعاً على الإحصائيات الجنائية»(262).

وموطن هذه الأسر النموذجية هو بلد مسيحي نموذجي في أوروبا كما يقول الكونت مونتالامبرت المتبحّر من دون شك في شؤون المسيحية!

إن الأجور المزرية على العموم في فروع الصناعة التي وصفناها للتو (الحد الأقصى لأجور الأطفال في مدارس ضفر القش يبلغ في حالات استثنائية 3 شلنات فقط)، تنخفض دون مقدارها الإسمي بنتيجة نظام دفع الأجور بالسلع (trucksystem) الذي انتشر انتشاراً شاملاً في مناطق إنتاج المخرّمات على وجه الخصوص(263).

[494] هـ) الانتقال من المانيفاكتورة الحديثة والعمل المنزلي إلى الصناعة الكبرى. تسريع هذه الثورة عن طريق تطبيق قوانين المصانع على أي موقع عمل

إن زيادة رخص قوة العمل بإساءة استخدام قوة عمل النساء والصغار لا أكثر، وسرقة سائر شروط العمل وشروط الحياة الاعتيادية لا أكثر، والإفراط في تمديد العمل النهاري وقسوة العمل الليلي، لا أكثر، يصطدم آخر المطاف بحدود طبيعية معينة يستحيل تخطيها، مثلما تصطدم الأسس التي يقوم عليها رخص السلع والاستغلال الرأسمالي عموماً بهذه الحدود أيضاً. وعند بلوغ هذه النقطة في نهاية المطاف ـ وهذا يتطلب ردحاً طويلاً ـ تدق ساعة مجيء الآلات والتحول العاجل للعمل المنزلي المبعثر (وكذلك المانيفاكتورة) إلى المشروع الصناعي.

---

(262) المرجع نفسه، ص XL-XLI.

(263) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، 1863، ص 185.

لعل إنتاج الملبوسات (wearing apparel) يقدم المثال الأكبر على هذه الحركة. وبموجب تصنيف لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال تشمل هذه الصناعة مُنتِجي قبعات القش وقبعات السيدات والقلنسوات، والخياطين، وصانعي الفساتين (dressmakers) وأغطية الرأس (milliners)[264] وخياطة الأثواب، وخياطة القمصان وصانعات المشدات، وصانعي القفازات، والإسكافيين، فضلاً عن فروع صغيرة أخرى كإنتاج ربطات العنق والياقات وما إلى ذلك. وفي عام 1861 بلغ عدد العاملات في هذه الفروع الصناعية في إنكلترا وويلز 586,298، بمن فيهن 115,242 في الأقل ممن تقل أعمارهن عن 20 عاماً، و16,560 ممن تقل أعمارهن عن 15 عاماً. وبلغ عدد هؤلاء العاملات في المملكة المتحدة 750,334 (عام 1861). وكان عدد الذكور العاملين في تلك السنة ذاتها في إنتاج القبعات والأحذية والقفازات والخياطة في إنكلترا وويلز 437,969 بمن فيهم 14,964 تقل أعمارهم عن 15 عاماً و89,285 تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عاماً و333,117 أكثر من 20 عاماً. ولم تأخذ هذه المعطيات في الحسبان فروعاً كثيرة أصغر حجماً تندرج في إطار هذه الصناعات. ولكن إذا أخذنا الأرقام التي أوردناها الآن، على علاتها، لحصلنا بموجب إحصاء عام 1861 على رقم عام بالنسبة لإنكلترا وويلز وحدهما هو 1,024,267 أي ما يعادل تقريباً عدد المشتغلين في الزراعة وتربية المواشي. عندئذ يدرك المرء لماذا تنتج الآلات مثل هذه الكتلة الهائلة من المنتوجات وتُسهم بذلك في «تحرير» مثل هذه الكتل الغفيرة من العمال.

تتولى إنتاج الملبوسات (wearing apparel) تلك المانيفاكتورات التي لا تقتصر في داخلها على إعادة إنتاج ذلك التقسيم للعمل الذي تجد أعضاءه المبعثرة (membra disjecta) جاهزة أمامها؛ كما يتولاه المعلمون الحِرفيون الصغار الذين لم [495] يعودوا يعملون للمستهلكين الفرديين كما في السابق، بل صاروا يعملون للمانيفاكتورات والمخازن، بحيث غالباً ما تتخصص مدن ومناطق كاملة بفروع إنتاج معينة كالأحذية مثلاً؛ وأخيراً يتولى هذا الإنتاج، على نطاق أوسع ما يُسمى بالعمال المنزليين الذين

(264) Millinery إنتاج أغطية الرأس بالمعنى الدقيق للكلمة، وكذلك إنتاج معاطف ونقاب السيدات؛ أما صانعات الفساتين (dressmakers) فهن شبيهات بخياطات الملبوسات عندنا.

يشكلون فرعاً خارجياً للمانيفاكتورات والمخازن وحتى للمعلمين الحِرفيين الصغار[265]. وتقدم الصناعة الكبرى كتل مواد العمل والمواد الأولية والمصنوعات شبه الجاهزة وغير ذلك، أما كتلة المادة البشرية الرخيصة المتروكة للرحمة والغضب (taillable à merci et miséricorde) فتتألف ممن «حررتهم» الصناعة الكبرى والزراعة. وتدين المانيفاكتورات في هذا المجال بمنشئها أساساً إلى حاجة الرأسماليين لأن يتوافروا على جيشٍ جاهزٍ رهن الإشارة، بما يتوافق مع أي حركة في الطلب[266]. إلّا أن هذه المانيفاكتورات تسمح ببقاء الإنتاج الحِرفي المشتت والإنتاج المنزلي كأساسٍ عريضٍ تعتمد عليه. وإن ضخامة إنتاج فائض القيمة في فروع العمل هذه، الموازية للرخص المطّرد لما تنتجه من سلع، كانت وما تزال تدين بوجودها إلى دفع الحد الأدنى من الأجور الذي لا يكفي سوى لمعيشة نباتية مزرية، كما تدين بوجودها إلى تمديد وقت العمل إلى أقصى حد يمكن لكيان الإنسان العضوي أن يحتمله. فرخص العَرَق البشري والدم البشري المحوّلين إلى سلع هو الذي وسّع بالذات ويوسّع على الدوام سوق التصريف بالنسبة لإنكلترا على وجه الخصوص والسوق الاستعمارية التي تسودها، فضلاً عن ذلك، العادات الإنكليزية والذوق الإنكليزي. وأخيراً حلّت اللحظة الحرجة. فأساس الطرائق القديمة، أي الاستغلال المحض والفظ لمادة العمل المقترن، بهذا القدر أو ذاك، بتقسيم منهجي متطور للعمل لم يعد كافياً إزاء تنامي السوق وإزاء النمو العاصف للمنافسة بين الرأسماليين. ودقت ساعة الآلة. فالآلة الثورية الحاسمة، الآلة التي شملت كافة الفروع الغفيرة في هذا المجال الإنتاجي بدرجة واحدة، مثل صناعة الملبوسات وأشغال الخياطة وصنع الأحذية وصنع القبعات وإلخ، هي ماكنة الخياطة.

[496] وإن تأثيرها المباشر على العمال يشبه على وجه التقريب تأثير سائر الآلات بشكل عام عندما تستولي للمرة الأولى على فروع إنتاج جديدة في مرحلة الصناعة الكبرى. وتجري تنحية أصغر الأطفال عمراً. وترتفع أجور العاملين على الآلات بالمقارنة مع أجور العمال

---

(265) صنع الفساتين (dressmaking) والقبعات (millinery) الإنكليزية يتم عادة على يد عاملات مأجورات يُقمن في أماكن تعود لأرباب العمل، أو على يد مياومات يُقمن خارج تلك الأماكن.

(266) زار عضو اللجنة وايت إحدى مانيفاكتورات الثياب العسكرية حيث يعمل 1000 ـ 1200 شخص جلهم من الإناث، وواحدة من مانيفاكتورات الأحذية فيها 1300 عامل نصفهم تقريباً من الأطفال والأحداث، وإلخ. (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص XLVII، رقم 319).

المنزليين الذين يندرج الكثير منهم في عداد «أفقر الفقراء» (the poorest of the poor). وتنخفض أجور أفضل الحِرفيين حالاً حينما تشرع الآلة بمنافستهم. وتغدو الفتيات والنساء الشابات على وجه الحصر العاملات الجديدات على الآلات. فهن يعتمدن القوة الميكانيكية للقضاء على احتكار الذكور للأعمال الشاقة، وإقصاء جمهرة المسنّات والصغار من مجال الأعمال اليسيرة. وتقضي المنافسة الكاسحة على أضعف العمال اليدويين. وإن النمو المريع لعدد حوادث الموت جوعاً (death from starvation) في لندن خلال العقد الأخير يمضي بموازاة انتشار الخياطة الآلية(267). والعاملات الجديدات على ماكنات الخياطة، التي يحركنها باليد والقدم أو باليد فقط وهن جالسات أو واقفات تبعاً لوزن وحجم واختصاص الماكنة، يبذلن قدراً كبيراً من قوة العمل. وتنزل مهنتهن الضرر بالصحة نظراً لطول العملية، رغم أنها أقصر عادة مما كان عليه الأمر في النظام القديم. وحيثما تقتحم ماكنة الخياطة الورش الضيقة والمزدحمة أصلاً، سواء في إنتاج الأحذية والمشدات والقبعات وإلخ، فإنها تفاقم التأثيرات الضارة بالصحة.

> يقول المفوض السيد لورد: «إن الشعور الذي يخالج المرء عند دخوله ورش ذات سقف واطيء حيث يعمل 30 ـ 40 شخصاً على الماكنات في وقت واحد، لا يطاق... فالحرارة المنبعثة جزئياً من مواقد الغاز لتسخين المكاوي خانقة. وحتى في تلك الحالات عندما يطبق في مثل هذه الورش ما يسمى بوقت العمل المعتدل، أي من الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساء، يصاب عادة 3 ـ 4 أشخاص بالإغماء كل يوم»(268).

إن الانقلاب في النمط الاجتماعي للمشروع، هذا النتاج الضروري لتغير وسيلة الإنتاج، يتفتح بخليط متباين من الأشكال الانتقالية. وتتغير هذه الأشكال تبعاً لسعة ومدة استيلاء ماكنة الخياطة على هذا الفرع الصناعي أو ذاك، وتبعاً لوضع العمال القائم سلفاً، [497]

---

(267) هاكم مثالاً: ورد في التقرير الأسبوعي للمسجل العام (Registrar General) في 26 شباط/ فبراير عام 1864 خمسة حوادث موت جوعاً. ونشرت صحيفة تايمز *Times* في اليوم نفسه خبراً عن حادثة جديدة للموت جوعاً. ست حوادث موت بسبب الجوع في أسبوع واحد!

(268) لجنة استخدام الأطفال.رقم 406-409؛ ص84، رقم 124؛ ص LXXIII، رقم 441؛ ص68، رقم 6؛ ص84، رقم 126؛ ص78، رقم 85؛ ص76، رقم 69؛ ص LXXII، رقم 438.

وتبعاً لغلبة الإنتاج المانيفاكتوري أم الحِرفي أم المنزلي، وتبعاً لبدل إيجار موقع العمل[269]. وعلى سبيل المثال ففي صناعة الملبوسات، حيث ينتظم العمل عموماً على أساس التعاون البسيط، لا تؤلف ماكنة الخياطة في البداية سوى عنصراً جديداً في الإنتاج المانيفاكتوري. أما في الخياطة وإنتاج القمصان والأحذية فإن جميع الأشكال تتشابك. هنا نجد الإنتاج المصنعي بالمعنى الدقيق للكلمة وهناك يستلم الوسطاء من الرأسمالي (الرئيسي) (en chef) المادة الأولية ويجمعون في «حجرات» و «عليّات» من 10 إلى 50 وأكثر من العمال المأجورين حول ماكنات الخياطة. وأخيراً، وكما يحدث ذلك على العموم مع جميع الآلات، التي لا تشكل منظومة متمفصلة ويمكن استخدامها على نطاق ضيق، فإن الحِرفيين أو العمال المنزليين يستخدمون ماكنات الخياطة العائدة لهم بمساعدة أفراد أسرهم أو القليل من العمال الغرباء[270]. ويسود في إنكلترا، عملياً، في الوقت الحاضر النظام الذي يركّز الرأسمالي بموجبه عدداً كبيراً من ماكنات الخياطة في مبانيه، أما لمواصلة المعالجة فهو يوزّع منتوج الماكنات على جيش كامل من العمال المنزليين[271]. ولكن تنوع الأشكال الانتقالية لا يخفي الميل للتحول إلى الإنتاج المصنعي بالمعنى الدقيق للكلمة. ويتغذى هذا الميل: بطابع ماكنة الخياطة التي يؤدي تنوع أساليب استخدامها إلى توحيد فروع الإنتاج، المنفصلة أصلاً، في مبنى واحد، وتحت إمرة رأسمال واحد؛ ومن ثم بواقع أن من الأنسب القيام بأعمال الإبرة التمهيدية وبعض العمليات الأخرى في مكان وجود ماكنة الخياطة؛ وأخيراً، بالميل المحتوم لنزع ملكية الحِرفيين والعمال المنزليين الذين يعملون على ماكنة الخياطة الخاصة بهم. ولقد أدرك هذا المصير أصلاً قسماً منهم. فالنمو المتواصل لكتلة رأس المال الموظف في

(269) «يبدو أن بدل إيجار مباني العمل هو العنصر المقرر في هذا الشأن آخر المطاف، وعليه فإن النظام القديم لتوزيع العمل على أرباب العمل الصغار وعلى الأسر استمر لفترة أطول من غيره وجرت العودة إليه قبل غيره في العاصمة بالذات» (المرجع نفسه، ص 83، الرقم 123). الجملة الأخيرة تتعلق بصناعة الأحذية تحديداً.

(270) لا وجود لمثل هذا الأمر في صناعة القفازات وغيرها من الصناعات التي لا يتميز فيها وضع العمال عن وضع الفقراء المعدمين إلّا بالكاد.

(271) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص83، رقم 122.

ماكنات الخياطة(272) يحفّز توسيع الإنتاج ويولّد حالات ركود في السوق تطلق إشارة إنذار للعمال المنزليين كي يبيعوا ماكنات خياطتهم. وإن فيض إنتاج ماكنات الخياطة نفسها يدفع مُنتجيها، المحتاجين إلى التصريف، لأن يؤجروها لمدة أسبوع، وبذلك تنشأ منافسة قاتلة بالنسبة لصغار أصحاب الماكنات(273). وإن التغيرات المتواصلة في تصميم الماكنات ورخص ثمنها يتسببان في اندثار قيمة نماذجها القديمة على الدوام أيضاً، ما يسفر عن بيعها بأسعار بخسة إلى كبار الرأسماليين الذين يحتكرون الآن لوحدهم استخدامها بصورة مربحة. وهنا أيضاً يسدّد حلول المحرك البخاري محل الإنسان الضربة القاضية، كما هو الحال في سائر عمليات التحول المماثلة. ويصطدم استخدام قوة البخار في البداية بعقبات تكنيكية صرفة كاهتزاز الآلات وصعوبة التحكم بسرعتها والعطب السريع للآلات الخفيفة وما إلى ذلك، أي كافة العقبات التي سرعان ما تُعلِّم الممارسة سبل التغلب عليها(274). وإذا كان تركز الكثير من آلات تنفيذ العمل في مانيفاكتورات كبيرة نسبياً يدفع من جهة إلى استخدام قوة البخار، فإن تنافس البخار مع عضلات الإنسان يعجّل من جهة أخرى في تركز العمال وآلات العمل في مصانع كبرى. ففي إنكلترا مثلاً تعيش حالياً الميادين الهائلة لإنتاج الملبوسات (wearing apparel)، كما هو شأن القسم الأكبر من بقية الصناعات، ثورة في انتقال المانيفاكتورة والحِرف والعمل المنزلي إلى إنتاج مصنعي؛ ولكن قبل حصول هذا الانتقال كانت كافة الأشكال المشار إليها قد تغيرت اصلاً تحت تأثير الصناعة الكبرى، وتفسخت، واتخذت مظهراً مشوّهاً، وتمخضت منذ أمد بعيد عن كل فظاعة النظام المصنعي بل فاقته فظاعة من دون أن تعيد إنتاج عناصر تطوره الإيجابية(275).

[498]

(272) منذ عام 1864 كانت صناعة الأحذية في لاسستر، التي تعمل للمبيع بالجملة، تستخدم 800 ماكنة خياطة.

(273) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص84، رقم 124.

(274) كما هو الحال مثلاً في مستودع الأمتعة العسكرية في بيمليكو بلندن، وفي مصنع قمصان تيلّي وهندرسون في لندندري، وفي مصنع الألبسة العائد لشركة تايت في ليميريك حيث يستخدم حوالى 1200 من «الأيدي».

(275) «ثمة ميل نحو النظام المصنعي» لجنة استخدام الأطفال، المرجع نفسه، ص *LXVII* «الإنتاج بأسره الآن في حالة إنتقالية ويتعرض للتغيرات نفسها التي طرأت على إنتاج المخرّمات والنسيج

إن هذه الثورة الصناعية العفوية تتسارع بصورة مصطنعة بفعل تطبيق قوانين المصانع على جميع الفروع التي تعمل فيها النساء والأحداث والأطفال. وإن التنظيم الإلزامي لأمد يوم العمل، بما في ذلك فترات الراحة، ولحظات بدء وانتهاء يوم العمل، ونظام [499] المناوبة بالنسبة للأطفال، واستثناء جميع الأطفال حتى سن معينة وإلخ، كل ذلك يفرض ضرورة زيادة الآلات[276]، وإحلال البخار محل العضلات كقوة محركة[277]. ومن جهة أخرى فإن السعي للكسب في المكان تعويضاً عن الخسارة في الزمان يؤدي إلى التوسيع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة بصورة مشتركة ـ كالأفران والمباني وغير ذلك ـ؛ وباختصار يؤدي إلى تعاظم تركيز وسائل الإنتاج وما يطابقه من تعاظم حشد العمال. وكلما تعرضت المانيفاكتورة إلى خطر تطبيق قانون المصانع تكرر الاعتراض الرئيسي الحماسي نفسه وهو وجوب إنفاق رأسمال أكبر من أجل مواصلة الإنتاج على النطاق السابق في حالة الخضوع لقانون المصانع. أما ما يتعلق بالأشكال الوسيطة الواقعة بين المانيفاكتورة والعمل المنزلي، وما يتعلق بهذا الأخير نفسه، فإنها تفقد التربة التي تقوم عليها ما إن يتم تحديد يوم العمل وعمل الأطفال. فالإستغلال المنفلت لقوة العمل الرخيصة هو الأساس الوحيد لقدرتها على المنافسة.

= وغير ذلك» (المرجع السابق، رقم 405). «ثورة كاملة» (المرجع السابق، ص XLVI، الرقم 318). في أيام لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال عام 1840 كان إنتاج الجوارب لا يزال يدوياً. ومنذ عام 1846 جرى استخدام آلات متنوعة تدار حالياً بالبخار. وإن إجمالي عدد المشتغلين في إنتاج الجوارب الإنكليزية من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار، ابتداء من سن الثالثة، بلغ عام 1862 حوالى 120,000 شخص. وبموجب التقرير البرلماني بتاريخ 11 شباط/ فبراير ففي عام 1862 لم يكن مفعول قانون المصانع يسري سوى على 4063 شخصاً من أصل ذلك العدد.

(276) فيما يتعلق بإنتاج الفخار مثلاً، تفيد شركة كوتشران التابعة لمؤسسة بريتانيا الفخارية *Britannia Pottery, Glasgow*، في غلاسكو بما يلي: «من أجل الحفاظ على سعة الإنتاج السابقة لجأنا إلى الاستخدام المكثف للآلات التي يديرها عمال غير ماهرين، ونزداد اقتناعاً يوماً بعد يوم بأننا نستطيع إنتاج كمية من المنتوجات أكبر مما جرى بالطريقة القديمة». تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص13. «إن تأثير قانون المصانع يحث على مواصلة ادخال الآلات» (المرجع السابق، ص 13-14).

(277) بعد تطبيق قانون المصانع على إنتاج الفخار، يلاحظ ازدياد كبير لعدد دواليب الفخارين الآلية (power jiggers) بدلاً من دواليب الفخارين اليدوية (handmoved jiggers).

لعل أهم شرط للإنتاج المصنعي، خصوصاً بعد خضوعه لتحديد يوم العمل، هو ضمان النتيجة المعتادة، نعني الثقة في إنتاج كمية معينة من السلع خلال فترة زمنية معينة، أو بلوغ النتيجة النافعة المستهدفة. زد على ذلك أن الاستراحات القانونية في يوم العمل الخاضع للضوابط تفترض أن الانقطاعات الفجائية والدورية في العمل لن تضر بالمنتوج الماثل في عملية الإنتاج. ومن البديهي أن ضمان النتيجة هذا واحتمال انقطاع سير العمل هما أسهل وقوعاً في الصناعات الميكانيكية البحت مما في تلك الصناعات التي تقوم فيها العمليات الكيميائية والفيزيائية بدورٍ معينٍ كما في صناعات الفخار وقصر الأقمشة، وصبغ النسيج، والخبازة ومعظم صناعات معالجة المعادن. ولكن حيثما يسود يوم عمل غير مقيد، ويسود العمل الليلي، والتبديد المنفلت للبشر، فإن أي عقبة عفوية تُعدّ بمثابة «حد طبيعي» أبدي يقيد الإنتاج. وما من سم فاتك يبيد الحشرات الضارة مثلما يزيل قانون المصانع مثل هذه «الحدود الطبيعية». وما من أحد أطلق الصراخ عن «المستحيلات» بأعلى من صراخ السادة صناعيي الفخار. ففي عام 1864 شملهم قانون المصانع وبعد [500] انقضاء 16 شهراً زالت كافة المستحيلات. وقد أدى قانون المصانع إلى ظهور

> «طرائق محسّنة لتحضير العجينة الفخارية (slip) بالضغط بدل التجفيف، وتصميم جديد للأفران من أجل تجفيف السلعة غير المفخورة وغيرها، وتلك هي أحداث عظيمة الأهمية في فن صناعة الفخار ترمز إلى تقدم لا نجد له مثيلاً في القرن الأخير. ولقد تم تخفيض حرارة الأفران تخفيضاً كبيراً مع تقليصٍ كبيرٍ في استهلاك الفحم وسرعة أكبر لإنجاز السلعة»(278).

وخلافاً لجميع النبوءات لم ترتفع تكاليف إنتاج الفخاريات بل ازدادت كتلة المنتوج، بحيث أن قيمة التصدير خلال 12 شهراً، من كانون الأول/ديسمبر عام 1864 حتى كانون الأول/ ديسمبر عام 1865، تجاوزت القيمة الوسطية لصادرات السنوات الثلاث السابقة بمقدار 138,628 جنيهاً استرلينياً. وفي إنتاج الثقاب كان قيام الأحداث، بغمس عيدان الثقاب في المزيج الفوسفوري الحار الذي كانت أبخرته السامة تسفع وجوههم حتى عندما كانوا يزدردون غداءهم يعتبر قانوناً من قوانين الطبيعة. وحين فرض قانون المصانع (لعام 1864) ضرورة توفير الوقت فإنه فرض إدخال «آلة الغمس»

---

(278) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص96 و127.

«dipping machine» التي لا يمكن أن تصل منها الأبخرة إلى العامل[279]. وكذلك الحال مع فروع مانيفاكتورة المخرّمات التي لم تخضع بعد لقانون المصانع، حيث يُزعم حالياً أنه لا يمكن انتظام وقت تناول الطعام لأن المواد المختلفة من أجل المخرّمات تتطلب فترات مختلفة للتجفيف، ويتراوح هذا الوقت بين 3 دقائق وساعة كاملة أو أكثر. ويردّ أعضاء لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال على ذلك بالقول:

> «إن الأوضاع هنا مماثلة بالضبط لأوضاع طباعة ورق الجدران. وإن بعض أصحاب المصانع الرئيسيين في هذا الفرع أصروا بحمية بالغة على أن طابع المواد المستخدمة وعدم تجانس العمليات لمعالجة هذه المواد، لا يسمحان بأية انقطاعات فجائية في العمل من أجل تناول الطعام، لأن ذلك يسفر، حسب زعمهم، عن خسائر كبيرة... وبموجب المادة السادسة من البند السادس لقانون توسيع مجال فعل قوانين المصانع» (لعام 1864) «فإنهم ملزمون خلال 18 شهراً فقط من صدور هذا القانون على تطبيق فرص الاستراحة التي ينص عليها قانون المصانع»[280].

وما إن صادق البرلمان على هذا القانون حتى اكتشف السادة أصحاب المصانع: [501]

> «إن المتاعب التي توقعناها من تطبيق قانون المصانع لم تقع. ولا نجد أن الإنتاج يواجه أي عقبة. الواقع، أننا ننتج مقداراً أكبر خلال الزمن نفسه»[281].

نرى من ذلك أن البرلمان الإنكليزي، الذي لم يتهمه أحد بالعبقرية، توصل بالتجربة إلى الاقتناع بأنه تمكّن من إزالة سائر العقبات الطبيعية المزعومة التي يضعها الإنتاج أمام تحديد وضبط يوم العمل بمجرد إصدار قانونٍ ملزم. وينص قانون المصانع عند تطبيقه على فرعٍ صناعي معينٍ، على إعطاء مهلة تتراوح من 6 إلى 18 شهراً ينبغي خلالها على صاحب المصنع الحرص على إزالة العقبات التكنيكية. ولعل كلمات ميرابو: «مستحيل؟

---

(279) إن استخدام هذه وغيرها من الآلات في مصانع الثقاب أدى في أحد أقسامها إلى الاستعاضة عن 230 حدثاً بـ 32 فتى وفتاة تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً. وفي عام 1865 جرى هذا التوفير في عدد العمال إلى أبعد من ذلك بفضل استخدام قوة البخار.

(280) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص IX، رقم 50.

(281) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص22.

لا تقولوا لي أبداً هذه الكلمة الغبية!» (Impossible? Ne me dites jamais ce bête de mot!) تنطبق تماماً على التكنولوجيا الحديثة. ولكن، إذا كان قانون المصانع ينمّي بسرعة، كما في الدفيئة، العناصر المادية الضرورية لتحويل الإنتاج المانيفاكتوري إلى إنتاج مصنعي، فإنه يولّد علاوة على ذلك ضرورة زيادة نفقات رأس المال، ويعجل بذلك في هلاك رجال الأعمال الصغار وفي تركيز رأس المال[282].

وإذا أغفلنا العقبات التكنيكية الصرفة والعقبات الأخرى التي تمكن إزالتها تكنيكياً، فإن ضبط يوم العمل يصطدم بالعادات الفوضوية للعمال أنفسهم خصوصاً حيث يسود دفع الأجور بالقطعة، وحيث يمكن التعويض عن التغيب عن العمل في شطر من يوم العمل أو من أسبوع العمل بالعمل الإضافي أو بالعمل الليلي، وهذه طريقة تؤدي إلى توحش العامل الراشد ودمار رفاقه من اليافعين والنساء[283]. وعلى الرغم من أن عدم الانتظام [502] هذا في إنفاق قوة العمل هو رد فعل فطري حادّ على السأم من رتابة العمل الموجع، إلّا أنه ينجم، بدرجة أعظم، عن فوضى الإنتاج نفسه، التي تفترض بدورها استغلال رأس المال لقوة العمل استغلالاً منفلتاً. وإلى جانب التبدلات الدورية العامة في أطوار الدورة الصناعية والتقلبات الخاصة في السوق في شتى فروع الإنتاج، يظهر على الحلبة أيضاً ما يسمى بالموسم والطلبات الفجائية الكبيرة التي يتوجب تنفيذها في أقصر وقت، سواء

---

(282) «يتعذر تطبيق التحسينات الضرورية... في الكثير من المانيفاكتورات القديمة بدون نفقات من رأس المال تتجاوز قدرة الكثير من مالكيها الحاليين... وإن تطبيق قانون المصانع يقترن بالضرورة بفوضى عابرة. وتتناسب أبعاد هذه الفوضى طردياً مع أبعاد تلك الشرور التي يتوخى قانون المصانع إزالتها» (المرجع السابق، ص 96-97).

(283) في الأفران العالية «يجري تمديد العمل عادة تمديداً مفرطاً في نهاية الأسبوع بسبب عادة العمال بالتعطيل يوم الاثنين وأحياناً عدم العمل في قسم من يوم الثلاثاء بل حتى يوم الثلاثاء بكامله». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص VI)، «إن ساعات العمل عند المعلمين الصغار غير منتظمة عموماً. فهم يفقدون يومين أو ثلاثة ومن ثم يعملون ليلة بكاملها تعويضاً عن ذلك... فهم يرغمون أولادهم دائماً على العمل، إن كان لديهم أولاد» (المرجع نفسه، ص VII). «إن ما يشجع على عدم الانتظام في المجيء إلى العمل هو إمكانية وممارسة التعويض عن ذلك بزيادة عدد ساعات العمل» (المرجع نفسه، ص XVIII). «ثمة خسارة هائلة في الوقت في برمنغهام... فالتكاسل في شطر من الوقت يقابله عمل شاق حتى الاعياء في شطر آخر» (المرجع نفسه، ص XI).

أكانت هذه الأعمال الموسمية مرهونة بفصول السنة الملائمة للملاحة، أم بالموضة. وتتسع الطلبات المفاجئة باتساع سكك الحديد وخطوط التلغراف.

يقول أحد أصحاب المصانع اللندنيين مثلاً: «إن اتساع خطوط سكك الحديد في جميع أرجاء البلد حفز بقوة عادة الطلبات قصيرة الأجل؛ فالمشترون من غلاسكو ومانشستر وإدنبره يفدون اليوم إلى البيوتات التجارية الكبيرة في مدينة الأعمال (سيتي) للقيام بمشتريات بالجملة مرة كل أسبوعين تقريباً، وهي بيوتات نجهزها بالسلع. وعوضاً عن الشراء من خزين المستودع، كما جرت العادة سابقاً، فإنهم يقدمون طلبات يجب تنفيذها في الحال. وفي السنوات السابقة كان بإمكاننا على الدوام، عندما يكون الطلب ضعيفاً، أن نعمل بصورة مسبقة من أجل تلبية طلب الموسم المقبل، أما الآن فليس بوسع أحد التكهن بما سيكون عليه الطلب»[284].

ويسود المصانع والمانيفاكتورات التي لم تخضع لقانون المصانع بعد عمل مفرط فظيع بصورة دورية ـ إبّان ما يسمى بالمواسم وفي أوقات غير محددة ـ بسبب الطلبات المفاجئة. وفي القسم الخارجي للمصنع أو المانيفاكتورة أو مخازن السلع ـ أي في مجال العمل المنزلي غير المنتظم إطلاقاً حتى بدون ذلك، والواقع، من حيث حاجته إلى المادة الأولية والطلبات، في تبعية كاملة لأهواء الرأسمالي الذي لا يقيم أي اعتبار لاندثار قيمة المباني والآلات وسواها، والذي لا يخاطر بشيء سوى جلود العمال ـ في هذا القسم الخارجي ينمو بانتظام دائم جيش صناعي احتياطي متأهب دوماً للخدمة، يهلك من فرط العمل اللاإنساني في شطر من السنة، وينحط إلى فئة رثة في الشطر الآخر منها بسبب من شحّ العمل.

تشير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال إلى «أن أرباب العمل يستغلون عدم انتظام العمل المنزلي، في المعتاد، من أجل تمديده عندما يجري تنفيذ طلبات عاجلة، حتى الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة [503]

---

(284) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، ص XXXII. «يُقال إن اتساع شبكة سكك الحديد قد أسهم في إذكاء عادة الطلبات المفاجئة هذه، وكان من عواقبه الاستعجال، والاستهتار بالساعات المخصصة لتناول الطعام، والعمل حتى وقت متأخر» (المرجع نفسه، ص XXXI).

ليلاً أو الثانية فجراً، أو، كما تقول العبارة الدارجة، حتى أي ساعة» ويجري ذلك في أماكن «تبلغ فيها النتانة من الشدة مبلغاً يوقعكم أرضاً» (the stench is enough to knock you down) ولربما تصلون إلى الباب وتفتحونه، ولكنكم لن تقدموا على مواصلة السير»[285]. ويقول أحد الشهود الذين جرى استنطاقهم، وهو إسكافي: «يا لهم من أناس غريبي الأطوار أرباب عملنا هؤلاء، فهم يظنون أنهم لا يلحقون أي أذى بالفتى اليافع إذا كانوا ينهكونه بعمل قاتل في نصف السنة الأول بينما يرغمونه في النصف الآخر على التشرد بلا عمل تقريباً»[286].

ولقد أعلن الرأسماليون المعنيون هذه «العادات التجارية» (أي الممارسات التي نمت بنمو الصناعة) (usages which hove grown with the growth of trade) وما زالوا يعلنون أنها، شأن المعوقات التكنيكية، «عقبات طبيعية» تعرقل الإنتاج؛ وهو التذمر المفضّل لدى لوردات صناعة القطن في ذلك العهد الذي ابتدأ فيه قانون المصانع يهددهم للمرة الأولى. ورغم أن صناعتهم تعتمد أكثر من غيرها على السوق العالمية، وعلى الملاحة أيضاً، إلّا أن التجربة فضحت ادعاءهم. ومنذ ذلك الحين راح مفتشو المصانع الإنكليز يعتبرون «العقبات التجارية» مجرد ذريعة فارغة[287]. لقد برهنت التحقيقات العميقة المتجردة التي قامت بها لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال أن ضبط يوم العمل في بعض فروع الصناعة يوزع كتلة العمل المستخدمة فعلاً توزيعاً متوازناً على مدار السنة[288]؛ وإن ذلك هو اللجام العقلاني الأول لتقلبات الموضة النزقة، الفارغة، المهلكة والتي لا تتفق،

---

(285) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، ص XXXV, رقم 235 و237

(286) المرجع نفسه، ص 127، الرقم 56.

(287) «فيما يتعلق بالخسائر التجارية الناجمة عن عدم تنفيذ طلبات شحن السلع بحراً، أتذكر أن هذه كانت الحجة المفضلة لدى أرباب العمل الصناعيين في عامي 1832 و1833. وما من شيء يقال الآن بهذا الصدد يملك قوة تلك الحجة آنذاك عندما لم يكن البخار قد اختزل جميع المسافات إلى النصف ولم يخلق بعد وسائل نقل جديدة. وآنذاك أيضاً بدت هذه الحجة واهية عند اختبارها في الممارسة، أما الآن فإنها لن تصمد للامتحان إطلاقاً». تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول| أكتوبر، 1862، ص54-55.

(288) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص XVIII، رقم 118.

في ذاتها، مع نظام الصناعة الكبرى[289]؛ وإن تطور الملاحة بالبواخر عابرة المحيطات ووسائل المواصلات على العموم قد قضى على الأساس التكنيكي للعمل الموسمي[290]؛ [504] وإن جميع الظروف الأخرى، التي تبدو عصية على الرقابة تزول بتوسيع المباني واستخدام آلات إضافية وزيادة عدد العمال المشتغلين في وقت واحد[291] وانعكاس كافة هذه التغيرات على نظام تجارة الجملة[292]. ولكن رأس المال، كما نسمع مراراً من فم

---

(289) أشار جون بيللرز في عام 1699 إلى: «أن عدم ثبات الموضة يزيد عدد الفقراء بالضرورة. فهو ينطوي على اثنين من الشرور الكبيرة: 1) يشقى العمال شتاءً بسبب شح العمل، لأن تجار الأقمشة وأرباب العمل من النسّاجين لا يخاطرون بإنفاق رساميلهم من أجل إبقاء العمال في الشغل حتى يحل الربيع لمعرفة ما ستكون عليه الموضة؛ 2) في الربيع يتبين أن عدد العمال غير كافٍ، ويضطر أرباب العمل النسّاجون لاجتذاب العديد من المتدربين بغية تأمين صناعة البلد لثلاثة أشهر أو لنصف سنة؛ وهذا ما ينتزع الأيدي العاملة من الزراعة ويحرم الريف من العاملين ويغرق المدن بالمتسولين؛ وفي الشتاء يموت أولئك الذين يخجلون من التسول جوعاً». (جون بيللرز، أبحاث عن الفقراء والمانيفاكتورات، إلخ، ص9).

(John Bellers, *Essays about the Poor, Manufactures etc.*, p.9).

(290) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص171، رقم 34.

(291) ورد في الافادات التي أدلى بها تجار التصدير من برادفورد: «من الواضح في ظل هذه الظروف أنه ليس ثمة حاجة لإرغام الأطفال على العمل في المخازن وقتاً أطول من العمل من الثامنة صباحاً وحتى السابعة أو السابعة والنصف مساء. وهذه مسألة نفقات إضافية وأيدٍ عاملة إضافية. ما كان على الأطفال أن يعملوا إلى مثل هذا الوقت المتأخر من الليل لولا تعطش بعض أرباب العمل إلى الربح بهذه الصورة الجشعة؛ وإن الآلة الإضافية لا تكلف سوى 16 ـ 18 جنيهاً استرلينياً... وإن كافة الصعوبات تنجم عن نقص التجهيزات والمباني» (المرجع نفسه، ص 171، الأرقام 35-36-38).

(292) المرجع نفسه، [ص81، رقم 32]. أدناه إفادة أحد أصحاب المصانع اللندنيين الذي يرى في الضبط الإلزامي ليوم العمل وسيلة لحماية العمال من أصحاب المصانع ولحماية أصحاب المصانع أنفسهم من تجارة الجملة. «يمارس المصدرون الذين يعتزمون مثلاً شحن السلع على مركب شراعي الضغط على فرعنا؛ وهم يرغبون في أن يبلغوا المكان المقصود في بداية الموسم المعين، وأن يضعوا في جيوبهم، بالإضافة إلى ذلك، الفرق في تكاليف النقل البحري بين المركب الشراعي والسفينة البخارية؛ أو أنهم يختارون من باخرتين تلك التي تبحر في موعد أبكر من أجل دخول السوق الأجنبية قبل منافسيهم».

ممثليه، لا يوافق على مثل هذا الانقلاب «إلّا تحت ضغط تشريع برلماني عام»[293] يضبط يوم العمل بموجب قانون ملزم.

9) التشريع المصنعي (المواد المتعلقة بحماية الصحة والتربية). تعميم التشريع في إنكلترا

إن التشريع المصنعي، وهو أول رد فعل واعٍ ومنهجي من المجتمع ضد الشكل العفوي لعملية إنتاجه، نتاج ضروري للصناعة الكبرى كما رأينا، شأنه في ذلك شأن الغزول القطنية والآلات ذاتية الحركة (self-actors)، والتلغراف الكهربائي. وقبل أن نتناول تعميم [505] التشريع المصنعي في إنكلترا لا بد من التذكير بإيجاز ببعض مواده التي لا تمس عدد ساعات يوم العمل.

إن المواد المتعلقة بحماية الصحة، وهي مُصاغة بما يسهّل على الرأسمالي التملص منها، شحيحة للغاية وتقتصر عملياً على تعليمات لتبييض الجدران وبعض القواعد الأخرى عن تدابير المحافظة على النظافة والتهوية والحماية من الآلات الخطرة. وسنرجع في الكتاب الثالث إلى معارضة أصحاب المصانع المتعصبة لتلك البنود التي تلزمهم ببعض النفقات القليلة بغية حماية أذرع وأرجل «اليد العاملة» من الحوادث. وهذا توكيد مذهل جديد على العقيدة الجامدة لأنصار التجارة الحرة القائلة بأن كل فرد في مجتمع مصالحٍ متناحرة، يحقق المصلحة العامة من خلال سعيه لبلوغ منفعته الخاصة. ويكفي أن نورد هنا مثالاً واحداً. فمن المعروف أن صناعة الكتان في إيرلندا اتسعت خلال السنوات العشرين الأخيرة، واتسعت معها أيضاً «محالج الكتان» (scutching mills). وفي عام 1864 كان هناك حوالى 1800 من هذه المحالج (mills). وفي الخريف والشتاء، يُنتزع من عمل الحقول أناس ليس لهم أي المام بالآلات على الإطلاق، وهم بالدرجة الأولى من الأحداث والنساء وأبناء وبنات وزوجات المزراعين الصغار المجاورين، لكي يلقموا الكتان في الآلات الاسطوانية في هذه المحالج. وإن الحوادث المروعة التي تقع هنا لا مثيل لها إطلاقاً في تاريخ الآلات من حيث عددها وشدتها. ففي أحد محالج الكتان، وهو الوحيد في كيلديناِن (قرب كورك) وقعت 6 حوادث وفاة و60 إصابة خطرة في الفترة

---

(293) يقول أحد أصحاب المصانع: «من الممكن تجنب ذلك مقابل توسيع الإنتاج بقوة تشريع برلماني عام» (المرجع نفسه، ص X، رقم 38).

من عام 1852 حتى عام 1856، رغم أنه كان بالوسع درؤها بوضع أبسط الأجهزة التي لا تكلف سوى شلنات معدودة. ويقول الدكتور وايت، الطبيب الرسمي (certifying surgeon) للمصانع في داون باتريك، في تقرير رسمي بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر عام 1865:

«إن الحوادث الخطيرة في محالج الكتان (scutching mills) ترتدي طابعاً مريعاً. ففي الكثير من الحالات يُبتر ربع الجسد. وإن الموت أو المستقبل المحفوف بالعجز البائس والآلام - هي العواقب العادية للإصابات. وبالطبع سيؤدي ازدياد عدد المصانع في البلد إلى انتشار أوسع لهذه النتائج الرهيبة. وإنني لعلى قناعة بأن الرقابة اللازمة من قبل الدولة على محالج الكتان يمكن أن تحول دون وقوع تضحيات هائلة بالصحة والحياة»[294].

فهل هناك من وصفٍ أفضل لنمط الإنتاج الرأسمالي من ضرورة أن تفرض عليه الدولة بقوة القانون مراعاة أبسط قواعد الصحة والنظافة؟

[506] «أدى قانون المصانع لعام 1864 إلى تبييض وتنظيف أكثر من 200 ورشة في صناعة الفخار بعد أن كانت قد زهدت عن مثل هذه العمليات خلال 20 عاماً أو لم تقم بها أبداً» (ذلك هو «زهد» رأس المال!). «ويعمل في هذه الورش 27,878 عاملاً تنفسوا حتى الآن أثناء العمل المفرط نهاراً، أو أثناء العمل الليلي، هواءً فاسداً، الأمر الذي أسفر عن أن هذه الصناعة غير الضارة على العموم كانت حبلى دائماً بالمرض والموت. ولقد أرغم قانون المصانع على زيادة عدد أجهزة التهوية زيادة كبيرة»[295].

ويدل هذا الجانب من قانون المصانع، في الوقت نفسه، دلالة بيّنة على أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينفي، في جوهره، أي تحسين عقلاني خارج حدود معينة. ولقد أشرنا مراراً إلى أن الأطباء الإنكليز يعترفون بالإجماع بأن 500 قدم مكعب من الهواء للشخص الواحد تشكل، بالكاد، الحد الأدنى الكافي في حالة العمل المتواصل. حسناً! لمّا كان

---

(294) تقارير لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص XV، رقم 72 وما يليها.

(295) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص127.

قانون المصانع يؤدي بصورة غير مباشرة، بفعل تدابيره الإلزامية جميعاً، إلى الإسراع بتحويل الورش الصغيرة إلى مصانع، مهاجماً بصورة مواربة حق ملكية الرأسماليين الصغار ومؤمّناً الاحتكار للكبار، فإن ضمان المقدار الضروري من الهواء لكل عامل، كما ينص القانون، قد يُصادر بضربة واحدة ملكية آلاف الرأسماليين الصغار! ومن شأن ذلك أن يقتلع نمط الإنتاج الرأسمالي من جذوره، أي يقوض الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، الكبير منه والصغير، والذي يتحقق بشراء واستهلاك قوة العمل «بصورة حرة». لذلك يضيق نفَس التشريع المصنعي أمام هذه الـ 500 قدم مكعب من الهواء. وإن المفتشين الصحيين ولجان استقصاء أوضاع الصناعة ومفتشي المصانع يتكلمون مراراً وتكراراً عن ضرورة هذه الـ 500 قدم مكعب واستحالة انتزاعها من رأس المال. والواقع أنهم يعلنون أن السل والأمراض الرئوية الأخرى التي تصيب العمال هي شرط لوجود رأس المال[296].

مهما بدت مواد قانون المصانع المتعلقة بالتربية هزيلة بمجملها، إلّا أنها أعلنت التعليم الابتدائي شرطاً إلزامياً للعمل[297]. وبرهن نجاحها، للمرة الأولى، على إمكانية جمع [507] التعليم والرياضة البدنية[298] مع العمل الجسدي وبالتالي توحيد العمل الجسدي مع

---

(296) ثبت بالتجربة أن الفرد الوسطي المعافى يستهلك عند كل شهيق متوسط الشدة حوالى 25 إنشاً مكعباً من الهواء، وهو يقوم بحوالى 20 شهيقاً في الدقيقة. وعليه، يبلغ استهلاك الهواء بالنسبة للشخص الواحد حوالى 720,000 إنش مكعب أو 416 قدماً مكعباً كل 24 ساعة. ولكن من المعروف أن الهواء الذي سبق أن استخدم للتنفس لا يعود صالحاً لهذه العملية ما لم تتم تنقيته في مشغل الطبيعة العظيم. وطبقاً لتجارب فالنتين وبرونر فإن الشخص المعافى يزفر حوالى 1300 إنش مكعب من أوكسيد الكربون في الساعة؛ وهذا يعادل أن تلفظ الرئتان 8 أونصات من الكاربون الصلب كل 24 ساعة. «يجب أن يتوافر لكل شخص ما لا يقل عن 800 قدم مكعب». (هكسلي، [دروس في الفسلجة الأولية، لندن، 1866، ص105]).

(Huxley, [*Lessons in Elementary Physiology*, London, 1866, p. 105]).

(297) طبقاً لقانون المصانع الإنكليزي يُمنع الأهل من ارسال أولادهم تحت سن 14 إلى المصانع «الخاضعة للرقابة» ما لم تضمن لهم التعليم الابتدائي. وصاحب المصنع مسؤول عن مراعاة القانون. «إن التعليم في المصانع إلزامي، وهو شرط للعمل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص111).

(298) حول النتائج الباهرة لجمع الرياضة البدنية (التمارين العسكرية بالنسبة للشباب) مع التعليم الإلزامي للأطفال في المصانع وفي مدارس الفقراء، أنظر خطاب ن. و. سنيور في في تقرير وقائع

التعليم والرياضة البدنية. وسرعان ما اكتشف مفتشو المصانع، بعد أن استمعوا إلى إفادات المعلمين، أن أولاد المصانع على الرغم من أنهم يدرسون أقل بمرتين من التلاميذ الذين يترددون على المدرسة نهاراً بصورة منتظمة، إلا أنهم يفلحون في التعلم مثلهم، بل غالباً أكثر منهم.

> «التفسير بسيط. فأولئك الذين يمضون في المدرسة نصف النهار فقط مفعمون بالنشاط على الدوام وقادرون على الدراسة ومستعدون لها دوماً تقريباً. وإن النظام الذي يتعاقب فيه العمل والتعلم في المدرسة يحول كل نشاط من هذين إلى استراحة وتنشيط بعد الآخر، فهذا النظام، إذن، أكثر ملاءمة للصبي من استمرار نشاط واحد. فالصبي الذي يجلس منذ الصباح الباكر في المدرسة، ولا سيما عندما يكون الطقس حاراً، ليس بوسعه أن يتنافس مع صبي آخر يأتي من عمله متدفقاً حيوية ونشاطاً»[299].

وهناك أدلة أخرى ترد في خطاب سنيور الذي ألقاه في المؤتمر السوسيولوجي في إدنبره عام 1863. فهو يشير في جملة ما يشير إلى أن اليوم المدرسي الطويل وغير الإنتاجي ووحيد الجانب للأطفال في الصفوف الأخيرة والمتوسطة يزيد عمل المعلمين بلا طائل «ويبدد في الوقت نفسه وقت وصحة وطاقة الأطفال بصورة غير مثمرة، بل ضارة على الإطلاق»[300]. وكما بيّن روبرت أوين بالتفصيل، فقد نما جنين تربية عصر

---

* جلسات المؤتمر السنوي السابع للجمعية الوطنية لتشجيع العلوم الاجتماعية (*Report of Proceedings etc.*, London, 1863, p. 63-64). وكذلك تقرير مفتشي المصانع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 1865، ص 118-119-120-126 وما بعدها.

(299) تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص118. قال شخص ساذج من أصحاب مصانع الحرير لعضو لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال: «كلّي قناعة بأن سر تكوين عمال جيدين يكمن في جمع العمل بالتعليم ابتداءً من الطفولة. وبالطبع لا ينبغي أن يكون العمل مفرط التوتر أو منفراً أو ضاراً بالصحة. وأتمنى لو اجتمع لدى أولادي العمل واللعب كاستراحة من المدرسة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص82، رقم 36).

(300) سنيور في تقرير وقائع جلسات المؤتمر السنوي السابع للجمعية الوطنية لتشجيع العلوم الاجتماعية، ص 66. ومما يدل بسطوع على الدرجة التي تقوم بها الصناعة الكبرى، بتوير العقول بعد أن تبلغ مستوى تطور معين يؤدي إلى تحويل نمط الإنتاج المادي والعلاقات

[508] المستقبل، من النظام المصنعي، حيث يتلقى جميع الأطفال ممن تجاوزوا عمراً معيناً تربية تجمع النشاط الإنتاجي بالتعليم والرياضة البدنية ليس فقط كإحدى الوسائل لزيادة الإنتاج الاجتماعي، بل وأيضاً كوسيلة وحيدة لإنتاج بشر متطورين تطوراً شاملاً.

لقد رأينا أن الصناعة الكبيرة تقضي تكنيكياً على التقسيم المانيفاكتوري للعمل الذي يقيّد إنساناً بكامله طيلة حياته كلها بعملية جزئية واحدة؛ وفي الوقت ذاته فإن الشكل الرأسمالي للصناعة الكبرى يعيد إنتاج تقسيم العمل هذا بشكل أكثر فظاعة: في المصنع الحق بتحويل العامل إلى تابع واع للآلة الجزئية، وفي كافة الأماكن الأخرى بالاستخدام العرضي للآلات وعمل الآلات(301) من جهة، وباستخدام عمل النساء والأطفال والعمل غير الماهر كأساس جديد لتقسيم العمل، من جهة أخرى. وإن التناقض بين التقسيم المانيفاكتوري للعمل وجوهر الصناعة الكبرى يفرض نفسه فرضاً. ويتجلى هذا التناقض، في جملة ما يتجلى، في ذلك الواقع المفزع وهو أن قسماً كبيراً من الأطفال المشتغلين في المصانع والمانيفاكتورات الحديثة، والمقيدين منذ نعومة أظفارهم إلى أبسط الأعمال،

= الاجتماعية للإنتاج، هو مقارنة خطاب ن. و. سنيور عام 1863 مع خطابه التقريعي ضد قانون المصانع عام 1833 أو مقارنة آراء المؤتمر المذكور مع واقع أن بعض المناطق الزراعية في إنكلترا لا تزال حتى الآن تحظر على الآباء الفقراء، أن يعلموا أولادهم، تحت طائلة التهديد بالموت جوعاً. ويفيد السيد سنيل مثلاً أنه إذا توجه المرء في سومرست شاير إلى الأبرشية بطلب المساعدة بسبب الفقر فإنهم يرغمونه، على جوي العادة هناك، على سحب أولاده من المدرسة. ويتحدث السيد ولاستون، وهو كاهن في فيلتهام، عن حالات جوى فيها رفض تقديم أية معونة لبعض الأسر «لأنها ترسل أولادها إلى المدرسة»!

(301) عندما تدخل الآلات الحرفية، التي تحركها قوة الإنسان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنافس مع الآلات المتطورة التي تفترض وجود قوة آلية محركة، يطرأ تغير كبير على العامل الذي يحرك الآلة. ففي البدء يحلّ المحرك البخاري محل هذا العامل، أما الآن فإن عليه أن يحل محل المحرك البخاري. ولذلك يصل توتر قوة عمله وإنفاقها إلى أبعاد هائلة، وعلى الأخص بالنسبة للأحداث المحكوم عليهم بهذا العذاب. وقد شاهد المفوض لونج كيف أن أرباب العمل في كوفنتري وضواحيها يستخدمون صبياناً تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة من أجل تدوير نول للأشرطة، بينما كان أطفال أصغر منهم يديرون أنوالاً أصغر حجماً. «هذا عمل مضن للغاية. فالصبيان يحلّون ببساطة محل قوة البخار». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص114، رقم 6). أما فيما يتعلق بالمواقب المهلكة «النظام العبودية هذا»، كما يسميه التقرير الرسمي، أنظر الموضع السابق من التقرير وما يليه من صفحات.

يتعرضون للاستغلال على مدى سنوات دون أن تُتاح لهم إمكانية إتقان عمل ما يجعلهم [509] في المستقبل صالحين حتى لهذه المانيفاكتورة ذاتها أو لهذا المصنع ذاته. وعلى سبيل المثال كان من تقاليد المطابع الإنكليزية سابقاً، بما يتفق مع نظام المانيفاكتورة والحِرفة القديمتين، انتقال المتدربين من الأعمال البسيطة نسبياً إلى أعمال أغنى مضموناً، وكان المتدربون يجتازون دورة تدريب حتى يصبحوا طبّاعين متمرسين. وكانت معرفة القراءة والكتابة شرطاً ضرورياً للجميع من أجل مزاولة هذه الصنعة. ولكن ذلك كله تغير مع ظهور آلة الطباعة. فهي تتطلب نوعين من العمال: العامل الراشد الذي يراقب الآلة، واليافعين، الصبيان بين سنة 11 ــ 17 سنة عادة، الذين يتلخص عملهم على وجه الحصر في إدخال صفحة الورق في الآلة أو سحب الصفحة المطبوعة منها. وهم يشتغلون بهذا العمل الممل في بعض أيام الأسبوع وخاصة في لندن، 14 أو 15 أو 16 ساعة بلا انقطاع، وفي أحيان كثيرة 36 ساعة على التوالي دون أن يتمتعوا بتوقف يزيد عن ساعتين لتناول الطعام والنوم![302] ولا يعرف قسمٌ كبيرٌ منهم القراءة، وهم كقاعدة مخلوقات وحشية، شاذة تماماً.

> «إن تأهيلهم للعمل لا يتطلب أي تربية ذهنية؛ وفرصة اكتسابهم المهارة ضئيلة، أما اكتساب رجاحة العقل فأقل؛ وإن أجورهم رغم أنها مرتفعة نسبياً للصبيان، لا ترتفع بتقدمهم في العمر، وليست ثمة أي فرصة لدى الغالبية الساحقة منهم لأن يشغلوا مرتبة مراقب للآلة أكثر دخلاً وأكثر مسؤولية، ذلك لأن لكل آلة مراقب واحد وغالباً 4 أحداث»[303].

وعندما يتقدمون في السن بما يتجاوز عمل الأطفال، أي عندما يبلغون السابعة عشرة من العمر كحد أقصى، يُسرّحون من المطبعة. ويصبحون مرشحين للإجرام. أما مساعي إيجاد أشغال أخرى لهم فتؤول إلى الفشل بسبب جهلهم وفظاظتهم وانحطاطهم الجسدي والذهني.

وما قيل عن التقسيم المانيفاكتوري للعمل داخل الورشة ينطبق على تقسيم العمل داخل المجتمع أيضاً. فما دامت الحِرفة والمانيفاكتورة تشكلان الأساس العام للإنتاج

---

(302) تقارير لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص3، رقم 24.

(303) المرجع نفسه، ص 7، الرقم 60.

الاجتماعي، فإن اخضاع المُنتِج لفرع إنتاجي واحد تحديداً، والقضاء على تنوع أشغاله الأصلي[304] يعتبران عنصراً ضرورياً للتطور. وعلى هذا الأساس يجد كل فرع من فروع [510] الإنتاج، بصورة تجريبية، النظام التكنيكي الملائم له، ويحسّنه ببطء؛ وما إن يبلغ درجة معينة من النضج، حتى يتبلور بسرعة. وتطرأ من حين إلى آخر تبدلات تنشأ عن التغير التدريجي لأداة العمل، كما تنشأ عن مادة العمل الجديدة التي تقدمها التجارة. ولكن ما إن يتم إيجاد الشكل المناسب للأداة عن طريق التجربة حتى تكف عن التغير، وهو ما يدل عليه تناقلها من أيدي جيل إلى أيدي جيل آخر على مدى ألف سنة أحياناً. ومما له دلالته أن بعض الحِرَف كانت تسمى حتى القرن الثامن عشر أسراراً (mystères-mysteries)، لم يكن بالمستطاع التغلغل في خفاياها إلّا عن طريق التجربة أو بوساطة شخص مُطّلِع مهنياً[305]. ثم هتكت الصناعة الكبرى الستار الذي كان يحجب عن الناس عملية إنتاجهم الاجتماعية ويجعل من فروع الإنتاج المختلفة المنعزلة عفوياً، ألغازاً إزاء بعضها بعضاً، بل حتى بالنسبة للمُطّلِع في كل فرع. إن مبدأ الصناعة الكبرى، الذي ينطلق إبتداءً من تحليل كل عملية إنتاج، في ذاتها ولذاتها، إلى عناصرها المكوّنة بعيداً عن أي علاقة مع يد الإنسان، هو الذي أنشأ علم التكنولوجيا الحديث. وإن أشكال عملية الإنتاج الاجتماعية، المتباينة، المتحجرة، اللامترابطة في الظاهر، تنحل الآن إلى تطبيقات منهجية واعية للعلوم الطبيعية، مجزأة بانتظام وفقاً للنتيجة النافعة المرسومة.

---

(304) «في بعض الأقاليم الجبلية في اسكتلندا... كان الكثير من رعاة الأغنام والمستأجرين الفقراء (Cotters) هم وزوجاتهم وأولادهم، كما تقول التقارير الإحصائية، ينتعلون أحذية خاطوها بأنفسهم من جلد دبغوه بأنفسهم، ويرتدون ألبسة لم تمسها أية أيدي أخرى غير أيديهم، فقد جزوا صوفها من الأغنام بأنفسهم وزرعوا كتّانها بأنفسهم. ولعلهم لم يستخدموا عند صنع مواد الألبسة أية حاجيات مشتراة باستثناء المخرز والإبرة والكشتبان وبعض الأدوات المعدنية المستخدمة في النسيج. وكانت النساء أنفسهن يستخرجن الأصباغ من الأشجار والشجيرات والأعشاب وإلخ». (دوغالد ستيورات، المؤلفات، تحرير السير هاميلتون، المجلد 8، ص327-328).

(Dugald Stewart, *Works*, Ed. Hamilton, Vol. VIII, p. 327-328).

(305) في الكتاب الشهير لإتيان بوالو الموسوم: كتاب الحِرَف *Livre des métiers* نجد في جملة أشياء أخرى أن مساعد المعلم عند ارتقائه إلى رتبة المعلم كان يقسم اليمين بأن «يحب اخوته في الحرفة حباً أخوياً وأن يساندهم وأن لا يفشي طواعية أسرار الحرفة حتى لو كان ذلك يخدم مصلحة الجميع وألّا يلفت انتباه الشاري إلى عيوب منتوجات الآخرين بهدف ترويج سلعته هو».

ومثلما أن التكنولوجيا اكتشفت تلك الأشكال الأساسية القليلة الكبرى للحركة الضرورية لمجمل النشاط المُنتِج للجسم البشري، رغم تنوع سائر الأدوات المستخدمة، كذلك فإن علم الميكانيك لا يربأ بتعقيدات الآلات على عظمتها، فهو يرى فيها التكرار الدائم للقوى الميكانيكية البسيطة. والصناعة الحديثة لا تنظر ولا تعتبر الشكل الموروث للعملية الإنتاجية نهائياً على الإطلاق. لذا فإن قاعدتها التكنيكية ثورية، في حين كانت سائر [511] أنماط الإنتاج السابقة ذات أساس محافظ في الجوهر(306). وبفضل استخدام الآلات والتفاعلات الكيميائية والطرائق الأخرى، تقلب الصناعة الحديثة على الدوام القاعدة التكنيكية للإنتاج ووظائف العمال والتراكيب الاجتماعية لعملية العمل. وبذلك فإنها تثوّر، بهذه الديمومة أيضاً، تقسيم العمل في المجتمع وتقذف كتل رأس المال وكتل العمال من فرع إنتاجي إلى آخر على الدوام. لهذا تشترط طبيعة الصناعة الكبرى تغيير العمل، ومرونة الوظائف، وحراك العامل في كل الاتجاهات. ومن جهة أخرى فإنها تعيد، بشكلها الرأسمالي، إنتاج التقسيم القديم للعمل بتخصصاته المتحجرة. وسبق أن رأينا كيف أن هذا التناقض المطلق يقضي على أي سكون وثبات وطمأنينة في الوضع الحياتي للعامل، ويهدد على الدوام بأن ينتزع منه وسائل العيش بانتزاعه وسائل العمل، بالمثل(307)، ويجعله، هو ووظيفته الجزئية، زائداً عن اللزوم؛ وكيف أن هذا التناقض يتفجر بكل قسوة في التضحية الدائمة بالطبقة العاملة، وفي التبديد المسرف لقوى العمل، وفي العواقب المدمرة للفوضى الاجتماعية. ذلك هو الجانب السلبي. ولكن إذا كان تغيير العمل يشق طريقة على غرار قانون طبيعي لا مرد له وبالقوة العمياء المدمرة لهذا

---

(306) «لا يمكن للبورجوازية أن تعيش من دون تثوير دائم لأدوات الإنتاج، وبالتالي، لعلاقات الإنتاج، ومعها مجمل العلاقات الاجتماعية أيضاً. وعلى العكس، كان الحفاظ على النمط القديم للإنتاج من التغير الشرط الأول لوجود سائر الطبقات الصناعية السابقة. وإن الانقلابات المتواصلة في الإنتاج، والزعزعة المستمرة لسائر العلاقات الاجتماعية، وزوال اليقين والحراك الأبديين، إنما تميز الحقبة البورجوازية عن سائر الحقب الأخرى. وتنهار سائر العلاقات المتحجرة والصدئة، مع ما يرافقها من تصورات وآراء قدسها الزمان، أما الجديد الناشىء فيتقادم قبل أن يتصلب. ويزول كل ما هو تقليدي وثابت، ويتدنس كل ما هو مقدس، ويضطر البشر آخر المطاف إلى النظر بعيون صاحية إلى شروط حياتهم وإلى علاقاتهم المتبادلة». (ف. إنجلز وك. ماركس، بيان الحزب الشيوعي، لندن، 1848، ص 5).

(307) «إن سلبتني وسائل عيشي، سلبتني حياتي» (شكسبير) [تاجر البندقية، الفصل الرابع، المشهد الأول. ن. برلين].

القانون، الذي يصطدم بالعقبات في كل مكان[308]، فإن الصناعة الكبرى نفسها، من جهة أخرى، بفعل ما فيها من كوارث، تجعل الاعتراف بتغيير العمل وتعدد مؤهلات العمال [512] إلى أقصى حد كقانونٍ عام للإنتاج الاجتماعي وتكييف العلاقات من أجل تطبيقه بصورة عادية، مسألة حياة أو موت. وهي تطرح، مهمة الاستعاضة عن فظاعة الفائض البائس من السكان العاملين، الباقي رهن الاحتياط لتلبية حاجات رأس المال المتبدلة في الاستغلال، بالصلاحية المطلقة للإنسان الفرد من أجل الحاجات المتغيرة في العمل؛ والاستعاضة عن الفرد الجزئي، أي الحامل البسيط لوظيفة اجتماعية جزئية معينة، بالفرد المتطور الشامل الذي تصبح الوظائف الاجتماعية المختلفة بالنسبة إليه محض أساليب لبذل النشاط المتعاقب. وتمثل المدارس البوليتكنيكية والزراعية أحد عناصر عملية التحول هذه، التي نمت عفوياً على أساس الصناعة الكبرى. كما تمثل «مدارس التعليم المهني» (écoles d'enseignement professionnel) عنصراً آخر، حيث يطّلع فيها أبناء العمال إلى حدٍ ما على التكنولوجيا والاستخدام التطبيقي لمختلف أدوات الإنتاج. وإذا كان التشريع الصناعي، بوصفه أول تنازل ضئيل يُنتزع من رأس المال، يضيف التعليم البسيط إلى العمل المصنعي، فلا ريب في أن ظفر الطبقة العاملة الحتمي بالسلطة السياسية سيعطي للتعليم التكنولوجي، النظري أم العملي، مكانه اللائق في مدارس العمال. ولا ريب أيضاً في أن الخمائر الثورية التي تتوخى القضاء على تقسيم العمل القديم تقف في تضادٍ كاملٍ مع الشكل الرأسمالي للإنتاج، والوضع الاقتصادي للعمال المطابق لهذا الشكل. غير أن تطور تناقضات أي شكل تاريخي معطى للإنتاج هو الطريق التاريخي الوحيد لتفسخ هذا الشكل ونشوء شكل جديد. أيها الاسكافي إلزم قوالب الحذاء!

---

(308) يكتب أحد العمال الفرنسيين بعد عودته من سان فرانسيسكو: «لم يخطر ببالي قط أن أكون قادراً على ممارسة جميع الحرف التي مارستها فعلاً في كاليفورنيا. كنت على قناعة راسخة بأنني لا أصلح لأي شيء عدا طباعة الكتب... ولكن عندما وجدت نفسي وسط هذا العالم من المغامرين الذين يغيرون حرفتهم بأسرع مما تغير قميصك، ـ والحق أقول! ـ رحت أتصرف مثلهم. وبما أن مهنة عامل المنجم لم تكن مربحة كثيراً فقد هجرتها ويممت شطر المدينة حيث أصبحتُ على التتابع عامل مطبعة، وسقافاً، وسباكاً، إلخ. وبعد أن أظهرت لي التجربة أنني أصلح لأي عمل، أخذت أشعر بأنني أقل شبهاً بالحيوان الرخوي وأكثر شبهاً بالإنسان» (أ. كوربون، التخصص المهني، الطبعة الثانية، ص 50).

(A. Corbon, *De l'enseignement professionnel*, 2ème Éd., p. 50).

(Ne sutor ultra crepidam!)[*]. لقد تحولت ذروة (nec plus ultra) الحكمة الحِرفية هذه إلى هراء محض منذ أن اخترع الساعاتي واط المحرك البخاري، والحلاق آركرايت [513] آلة الغزل، وعامل الصياغة فولتون المركب البخاري[309].

وطالما بقي التشريع المصنعي مقصوراً على ضبط العمل في المصانع والمانيفاكتورات وغيرها، فقد كان يُعدّ مجرد تدخل في حقوق رأس المال في الاستغلال. بالمقابل، فأي ضبط لما يسمى بالعمل المنزلي[310] يبرز منذ البداية بمثابة تدخل سافر في السلطة الأبوية (patria potestas)، أي، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة معاصرة، تدخل في سلطة الأهل، تلك الخطوة التي كان البرلمان الإنكليزي رقيق الحاشية يتصنع التهيب من الإقدام عليها لفترة طويلة. إلّا أن قوة الوقائع أرغمته أخيراً على الاعتراف بأن الصناعة الكبرى تدمر العلاقات الأسرية القديمة، بتقويضها الأساس الاقتصادي للأسرة القديمة وما يطابقه من عمل أُسري، فكان لا بد من الاعلان عن حقوق الأطفال.

يخلص التقرير الختامي للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال لعام 1866 إلى القول: «السوء الحظ يتضح من كافة إفادات الشهود أن

(*) عبارة للرسام الاغريقي القديم أبيلليز رداً على انتقاد أحد الإسكافيين له، وهو جاهل بفن الرسم، على وجود هفوات في تصوير الأحذية. [ن. برلين].

(309) أدرك جون بيللرز، وهو ظاهرة مذهلة حقاً في تاريخ الاقتصاد السياسي، أدرك بوضوح تام منذ نهاية القرن السابع عشر ضرورة إزالة النظام الحالي للتربية وتقسيم العمل اللذين يولّدان تورماً وضموراً في قطبي المجتمع كليهما، في اتجاه متعاكس. وهو مصيب بقوله: «إن التعليم الخامل ليس بأحسن من تعلم الخمول... وإن العمل الجدي هو الفرض الإلهي الأول... فالعمل ضروري لصحة الجسم ضرورة الطعام لحياته، لأن تلك المشقات التي يتهرب منها الإنسان بالكل تدركه على شكل المرض... إن العمل يغذي الزيت في مصباح الحياة والفكر يوقده... وعمل الأطفال الفارغ» (وهذا تحذير مسبق من أمثال بازيدوف[*] ومقلديهم المعاصرين) «يُبقي عقل الأطفال فارغاً»، [جون بيللرز]، مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، إلخ، لندن، 1696، ص12، 14، 16-18.

([John Bellers], *Proposals for raising a Colledge of Industry of all useful Trades and Husbandry*, London, 1696, p. 12-14-16-18). [(*) ي. ب. بازيدوف، منظّر تربوي الماني من ق. 18 تأثر بروسو. ن. ع].

(310) بالمناسبة كثيراً ما يجري هذا العمل في الورش الصغيرة كما رأينا ذلك من مثال مانيفاكتورة المخرّمات وضفر القش، والذي يمكن عرضه بتفصيل أكبر على وجه الخصوص من مثال المانيفاكتورات المعدنية في شفيلد وبرمنغهام وغيرها.

الأطفال من كلا الجنسين لا يحتاجون إلى الحماية ضد أي كان قدر حاجتهم إلى الحماية من ذويهم. وإن نظام الاستغلال المفرط لعمل الأطفال على العموم، وبالأخص عملهم المنزلي يستمر بسبب أن الأهل يمارسون سلطتهم التعسفية والمهلكة على ذريتهم الغضة الرقيقة بدون أي قيد أو رقابة... لا يجوز أن يتمتع الأهل بسلطة مطلقة لتحويل أولادهم إلى آلات بسيطة لكسب أجر أسبوعي معين... وللأطفال والأحداث الحق في مطالبة السلطة التشريعية بالحماية كحق طبيعي، من كل ما يدمر قواهم الجسدية ويحط من كيانهم الأخلاقي والذهني قبل الأوان»[311]. [514]

لكن سوء استخدام سلطة الأهل لا يخلق استغلال رأس المال، المباشر أو غير المباشر، لقوى العمل اليافعة، بل على العكس، فالنمط الرأسمالي للإستغلال يقضي على الأساس الاقتصادي الموائم لاستخدام سلطة الأهل فيحوّله إلى سوء استخدام. ولكن مهما يكن تفسخ الأسرة القديمة في ظل النظام الرأسمالي فظيعاً ومنفراً، فإن الصناعة الكبرى إذ تسند للنساء والأحداث والأطفال من كلا الجنسين الدور الحاسم في عملية الإنتاج المنظمة اجتماعياً خارج المنزل، إنما ترسي أساساً اقتصادياً جديداً لشكلٍ أعلى من أشكال الأسرة والعلاقة بين الجنسين. وبديهي أن من السخف تماماً إضفاء الطابع المطلق على الشكل المسيحي الجرماني للأسرة، أو الشكل الروماني القديم أو الإغريقي القديم أو الشرقي، التي تؤلف مع بعضها بعضاً سلسلة تاريخية من التطور. ومن الواضح أن بنية العامل الجماعي المركّب من أفراد من كلا الجنسين ومختلف الأعمار هي في شكلها الرأسمالي الفظ والعفوي، حيث يوجد العامل لأجل عملية الإنتاج وليس عملية الإنتاج لأجل العامل، مصدر موبوء للهلاك والعبودية، ولا بدّ من أن ينقلب، في ظل ظروف موائمة إلى مصدرٍ للتطور الإنساني[312].

إن ضرورة تحويل قانون المصانع من قانون استثنائي لمصانع الغزل والنسيج، وهي أولى تشكيلات المشروع الآلي، إلى قانون عام للإنتاج الاجتماعي بمجمله تنبع، كما رأينا، من سير التطور التاريخي للصناعة الكبرى التي ينقلب بين ظهرانيها الشكل الشائع

---

(311) تقارير لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص15، رقم 162، والتقرير الثاني، ص28، رقم 285-289، وص15-17، رقم 191.

(312) «يمكن للعمل المصنعي أن يكون نقياً، رائعاً... كالعمل المنزلي، بل ربما أفضل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص129).

لنظام المانيفاكتورة والحِرفة اليدوية والعمل المنزلي، حيث تتحول المانيفاكتورة باستمرار إلى مصنع، والحِرفة إلى مانيفاكتورة، وأخيراً فإن ميادين الحِرفة اليدوية والعمل المنزلي تتحول في أمد نسبي وجيز لدرجة مذهلة إلى أوكار بائسة ينعم فيها الاستغلال الرأسمالي بحرية ارتكاب الفظائع. وثمة ظرفان يقلبان الموازين آخر المطاف: فأولاً، تفيد التجربة [15 المتكررة أبداً أن رأس المال عندما يقع تحت رقابة الدولة في نقاط متفرقة على تخوم المجتمع، فإنه يكافىء نفسه بصورة أشد في النقاط الأخرى(313)؛ وثانياً، هناك زعيق الرأسماليين أنفسهم المطالب بالمساواة في شروط المنافسة، أي بالمساواة في قيود إستغلال العمل(314). فلنصغ إلى آهتين من القلب بهذا الخصوص. اليكم السادة و. كوكسلي (أصحاب مصانع المسامير والسلاسل، إلخ، في بريستول) الذين طبقوا تحديد يوم العمل بصورة طوعية في أعمالهم.

«بما أن النظام القديم غير الخاضع للضوابط لا يزال قائماً في المشاريع المجاورة، فإن إجحافاً يلحق الآن بالسادة كوكسلي من جراء إغواء (enticed) الفتيان العاملين عندهم بالعمل في مكان آخر بعد الساعة السادسة مساء. وهم يقولون كما كان متوقعاً «إن هذا إجحاف بحقنا وخسارة لنا لأنه ينهك قسماً من طاقة الأحداث التي يجب أن ننتفع منها نحن بالكامل»»(315).

ويقول السيد ج. سيمبسون وهو صاحب مصنع أكياس وعلب ورق في لندن (Paper-Box Bag maker) لأعضاء لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال:

«إنه مستعد لتوقيع أي عريضة بشأن تطبيق قوانين المصانع. وهو يعاني من القلق ليلاً على الدوام في ظل الوضع الحالي (he always felt restless at night) بعد إغلاق الورشة إذ تراوده فكرة أن الآخرين يرغمون عمالهم على العمل لوقت أطول وينتزعون منه الطلبات تحت سمعه وبصره»(316). وتقول لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال في معرض استخلاصها للنتائج: «ليس من الإنصاف لأرباب العمل الكبار

(313) المرجع نفسه، ص 27-32.

(314) ثمة أمثلة توضيحية عديدة في تقارير مفتشي المصانع.

(315) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس،، ص X، رقم 35.

(316) المرجع نفسه، ص IX، رقم 28.

إخضاع مصانعهم للضوابط في حين أن المشاريع الصغيرة في فرعهم الإنتاجي بالذات لا تخضع لأي تحديد قانوني لوقت العمل. وإلى جانب الإجحاف في عدم تساوي شروط المنافسة، الناجم عن عدم سريان مفعول تحديد عدد ساعات العمل على الورش الصغيرة، تضاف بالنسبة لأصحاب المصانع الأكبر من هؤلاء، خسارة إضافية وهي أن عرض عمل الأحداث والنساء ينصرف عنهم إلى الورش التي لا يسري عليها قانون المصانع. وأخيراً، سيكون ذلك بمثابة حافز لازدياد عدد الورش الصغيرة التي هي بمجموعها تقريباً أقل ملاءمة فيما يتعلق بصحة الناس وراحتهم وتربيتهم وتحسين وضعهم بوجه عام»[317].

[516] وتقترح لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال في تقريرها الختامي أن يسري مفعول قانون المصانع على أكثر من 1,400,000 من الأطفال والأحداث والنساء، الذين يتعرض نصفهم تقريباً للإستغلال في المشروع الصغير ونظام العمل المنزلي[318].

تقول اللجنة: «إذا قبل البرلمان اقتراحنا بالكامل، فلا شك في أن مثل هذا التشريع سيمارس أفضل تأثير ليس فقط على العمال اليافعين والضعفاء الذين يمسهم بالدرجة الأولى، بل وعلى جمهرة أعظم من العمال الراشدين الذين سيشملهم مفعوله بصورة مباشرة» (النساء) «أو غير مباشرة» (الرجال). «وسيفرض ساعات عمل نظامية ومعتدلة؛ وسيكون

(317) المرجع نفسه، ص XXV. رقم 165-167. حول تفوق الإنتاج الكبير على الإنتاج الصغير قارن: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص 13، رقم 144 وص25، رقم 121، ص 26، رقم 125، ص 27، رقم 140، إلخ.

(318) إن فروع الصناعة التي كان ينبغي أن تخضع لمفعول قوانين المصانع هي: مانيفاكتورة المخرّمات، وإنتاج الجوارب، وضفر القش، ومانيفاكتورة مختلف لوازم الألبسة، وإنتاج الأزهار الاصطناعية، وإنتاج الأحذية والقبعات والقفازات، والخياطة، وكافة الصناعات المعدنية من الأفران العالية وحتى مصانع الإبر وإلخ، ومصانع الورق، ومانيفاكتورات الزجاج والتبغ، وإنتاج المطاط (India-Rubber)، وإنتاج الأمشاط (من أجل النسيج)، وصنع السجاد اليدوي، ومانيفاكتورة المظلات، وإنتاج المغازل والمكبات، وطباعة الكتب، والتجليد، وصناعة القرطاسية (stationery)، علماً بأن صنع العلب الورقية والبطاقات والألوان للورق تشمله هذه الصناعة أيضاً وإلخ، وإنتاج الحبال، ومانيفاكتورة حُلي الكهرمان، ومعامل الآجر، ومانيفاكتورات إنتاج الحرير يدوياً، ومنسوجات كوفنتري، ومعامل الملح والشموع والاسمنت، وإنتاج السكر المكرر، وإنتاج البسكويت، ومختلف صناعات معالجة الأخشاب، وغير ذلك من الأعمال المختلطة.

من شأنه أن يرعى ويحسّن خزين القدرة الجسدية الذي تتوقف عليه رفاهيتهم هم ورفاهية البلد إلى حدّ كبير؛ وسيحمي الجيل الناشىء من الارهاق المفرط في سن مبكرة الذي يقوض بنية الجسم ويؤدي إلى الهرم المبكر؛ وأخيراً، سيتيح للأطفال، حتى سن 13 عاماً على الأقل، إمكانية تلقي عناصر التعليم الابتدائي فيضع بذلك نهاية للجهل المطبق الذي ورد وصفه بصدق في تقارير المفتشين والذي لا يمكن النظر إليه إلّا بألم مريرٍ وبشعورٍ عميق من المهانة القومية»[319].

أعلنت وزارة المحافظين (التوري) في خطاب العرش في الخامس من شباط/فبراير 1867 أنها صاغت «اللوائح تشريعات» (Bills) على أساس اقتراحات لجنة تقصي الصناعة[319a]. وقد تطلّب ذلك عشرين عاماً من التجربة على جسم حي لا قيمة له [517] (experimentum in corpore vili). وفي عام 1840 تم تعيين لجنة برلمانية لاستقصاء شروط استخدام الأطفال. وكشف تقريرها الصادر عام 1842 حسب كلمات ن. و. سنيور عن

«لوحة مفزعة عن جشع وأنانية وقسوة الرأسماليين والأهل، وبؤس وانحطاط وتدمير أجسام الأطفال والأحداث، لوحة لعل العالم لم ير لها مثيلاً... قد يظن المرء أن التقرير يصف فظائع الماضي. ولكن أمامنا، للأسف، قرينة تفيد أن هذه الفظائع لا تزال قائمة بحدّتها السابقة. وجاء في كراس أصدره هاردويك قبل عامين أن سوء الاستخدامات المفجعة في عام 1842 لا تزال باقية بقوتها الكاملة الآن أيضاً» (عام 1863)... «لم يحظ هذا التقرير» (لعام 1842) «بأي اهتمام على مدى عشرين عاماً

---

(319) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس. ص XXV، رقم 169.

(319a) صدر قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع (Factory Acts Extension Act) بتاريخ 21 آب/أغسطس عام 1867. وهو يشمل كافة مصانع سباكة المعادن والحدادة ومعالجة المعادن، بما في ذلك مصانع بناء الآلات، وكذلك مانيفاكتورات الزجاج والورق والمواد الصمغية والمطاطية والتبغ، وطباعة وتجليد الكتب، وأخيراً جميع الورش التي يعمل فيها أكثر من 50 شخصاً. وإن قانون تحديد وقت العمل الذي صدر بتاريخ 17 آب/أغسطس عام 1867 يشمل ورشاً أصغر من ذلك علاوة على ما يسمى بالعمل المنزلي.

وسأرجع في المجلد الثاني إلى تناول هذين القانونين، وكذلك قانون المناجم الجديد لعام 1872 وغير ذلك.

سمحوا خلالها للأولاد، الذين ترعرعوا بلا أي تصور عما نسميه الأخلاق أو التعليم المدرسي أو الدين والحب الأسري الطبيعي، سمحوا لهم أن يصبحوا آباء الجيل الحالي»[320].

[في غضون ذلك تغير الوضع الاجتماعي(*). فلم يجرؤ البرلمان على رفض مطالب لجنة عام 1863 مثلما رفض من قبل مطالب لجنة عام 1842. لذلك، ففي عام 1864، حيث لم تكن اللجنة قد نشرت غير قسم من تقاريرها، خضعت صناعة الصلصال (بما في ذلك صناعة الفخار)، وإنتاج ورق الجدران وعيدان الثقاب والخراطيش والكبسولات، شأنها شأن تشذيب المخمل، للقوانين السارية على صناعة النسيج. وفي خطاب العرش بتاريخ 5 شباط/فبراير عام 1867 أعلنت وزارة المحافظين (التوري) آنذاك عن لوائح تشريعات جديدة على أساس الاقتراحات الختامية للجنة التي أنجزت عملها في عام 1866.

وفي 15 آب/أغسطس عام 1867 حظي قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع (Factory Acts Extension Act) بالمصادقة الملكية، وفي 21 آب/أغسطس من العام نفسه حظي قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش بالمصادقة الملكية؛ ويسري القانون الأول على المشاريع الكبيرة أما الثاني فعلى الصغيرة.

وبات قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع يشمل الأفران العالية، ومصانع الحديد الصلب، ومصانع صهر النحاس، ومصانع السبك، ومصانع بناء الآلات، والورش المعدنية، ومصانع المواد الصمغية والمطاطية والورق والزجاج والتبغ، وورش الطباعة والتجليد وكافة الورش الصناعية من هذا النوع على العموم شريطة أن يعمل فيها 50 شخصاً أو أكثر في وقت واحد ما لا يقل عن 100 يوم في السنة.

[518] وبغية تكوين تصور عن نطاق سريان مفعول قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش الصناعية نورد بعض ما يتضمنه من تعريفات:

«الحِرفة تعني» (في هذا القانون): «أي عمل يدوي يُمارس كمهنة أو يُمارس للكسب في صنع أو يُسهم في صنع أو تغيير أو تزيين أو تصليح أو معالجة سلعة أو جزء من سلعة مخصصة للبيع، معالجة نهائية.

(320) سنيور، مؤتمر علم الاجتماع، ص55-58. (*Senior, Social Science Congress*, p. 55-58).

(*) من هذه الفقرة وحتى على ص 609. إضافة أدرجها إنجلز في الطبعة الرابعة. [ن. ع].

الورشة تعني: كل حجرة أو مكان، مسقوف أم في الهواء الطلق يمارس فيها «الشغل اليدوي» أي طفل أو حدث أو إمرأة، وهو المكان الذي يملك الشخص الذي يقدم العمل لمثل هذا الطفل أو الحدث أو المرأة الحق في الدخول إليه وإدارته.

المستخدم يعني: الشخص الذي يعمل في أي «شغل يدوي» ما لقاء أجور أو بدون أجور وتحت إمرة معلم أو أحد الأهل كما هو مفصل فيما يلي:

الأهل وهم الأب والأم والوصي أو أي شخص آخر يقوم بالوصاية أو الإشراف على طفل ما أو حدث ما...».

إن المادة السابعة، المتعلقة بالعقوبات جزاء تشغيل الأطفال والأحداث والنساء بما يخالف أحكام هذا القانون، تفرض غرامات نقدية ليس فقط على صاحب الورشة سواء كان من الأهل أم لا، بل وعلى

«الأهل والأشخاص الآخرين الذين يقع الطفل أو الحدث أو المرأة تحت وصايتهم، أو الذين يستدرون نفعاً مباشراً من عملهم».

أما قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع الذي يشمل المشاريع الكبيرة، فإنه يشكل تراجعاً عن قانون المصانع الأساسي بسبب العديد من الاستثناءات الشائنة والمساومات الجبانة مع الرأسماليين.

وظل قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش، البائس في جميع تفاصيله، حرفاً ميتاً في أيدي السلطات البلدية والمحلية التي كلفت بتنفيذه. وعندما أعفاها البرلمان عام 1871 من هذه الصلاحية ونقل تنفيذ القانون إلى مفتشي المصانع الذين ازداد مجال رقابتهم على الفور بأكثر من 100,000 ورشة و300 من مصانع الآجر لوحدها، فقد حرص ألّا يزيد عدد المفتشين بأكثر من ثمانية معاونين على الرغم من أن العدد كان قليلاً في الأصل(321).

[519] إن ما يخز العين في التشريع الإنكليزي لعام 1867 هو، من جهة، الضرورة التي أرغمت برلمان الطبقات السائدة على اتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية والواسعة ضد

---

(321) كانت لجنة تفتيش المصانع تتألف من مفتشين اثنين ومعاونين اثنين و41 معاون مفتش. وتم تعيين ثمانية معاونين جدداً في عام 1871. ولم يبلغ المجموع العام للنفقات على تطبيق قوانين المصانع في إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا في 1871 ـ 1872 سوى 25,347 جنيهاً استرلينياً، بما في ذلك التكاليف القضائية على المحاكمات ضد مخالفات القانون.

تطرفات الاستغلال الرأسمالي من حيث المبدأ، ومن جهة أخرى، التردد والعزوف وسوء النية (mala fides) التي نفذ بها البرلمان فيما بعد هذه التدابير في الواقع العملي][*].

اقترحت لجنة التحقيق للعام 1862 نواظم جديدة لشروط العمل في صناعة التعدين، التي تتميز عن جميع الصناعات الأخرى بتضافر مصالح ملاكي الأراضي مع مصالح الرأسماليين الصناعيين. والمعروف أن تضاد مصالح هذين الطرفين ساعد التشريع المصنعي؛ أما انعدامه فيكفي لتفسير المماطلات والتلاعبات في ميدان التشريع الخاص بصناعة التعدين.

وكشفت لجنة التحقيق لعام 1840 النقاب عن أوضاع تبلغ من الفظاعة والشناعة مبلغاً أثار فضيحة أمام أنظار أوروبا بأسرها، بحيث اضطر البرلمان لتهدئة ضميره بقانون المناجم لعام 1842 الذي اقتصر على حظر العمل تحت الأرض للنساء والأطفال دون سن العاشرة.

وفي عام 1860 جاء قانون تفتيش المناجم الذي ينصّ على تفتيشها من قبل موظفين تعيّنهم الدولة خصيصاً، ويحظر استخدام الفتيان بين 10 ـ 12 سنة من العمر إذا لم تكن لديهم شهادة مدرسية أو لم يرتادوا المدرسة لعددٍ معينٍ من الساعات. وقد ظل هذا القانون حرفاً ميتاً تماماً نظراً لعدد المفتشين المعينين، وهو عدد ضئيل بشكلٍ مزرٍ ضآلة صلاحياتهم، فضلاً عن أسباب أخرى ستعالج بتفصيل أكبر في سياق العرض اللاحق.

إن تقرير اللجنة المختارة حول المناجم، وثَبت الأدلة في 23 تموز/يوليو 1866. (*Report from the Select Committee on Mines, together with... Evidence, 23 July* 1866). هو واحد من أحدث الكتب الزرقاء عن صناعة التعدين. وهو من عمل لجنة مشكلة من أعضاء مجلس العموم ومخوّلة باستدعاء واستنطاق الشهود؛ والكتاب مجلد ضخم بصفحات من القطع الكبير (folio) حيث لا يشغل فيه التقرير (Report) نفسه سوى خمسة سطور تفيد ما يلي: لا تستطيع اللجنة أن تقول شيئاً ولا بد من استجواب المزيد من الشهود!

إن أسلوب توجيه الأسئلة يذكرنا باستجواب الشهود (cross examination) في المحاكم الإنكليزية، حيث يسعى المحامي بأسئلة استفزازية ومحيّرة مطروحة بالتواء ومراوغة إلى إرباك الشاهد وحرف معنى كلماته. لكن المحامين هنا هم أعضاء لجنة [520] التحقيق البرلمانية أنفسهم، بمن فيهم أصحاب ومستثمرو المناجم؛ والشهود هم بغالبيتهم

(*) [نهاية النص الذي أضافه إنجلز إلى الطبعة الألمانية الرابعة. ن. ع].

من عمال التعدين في مناجم الفحم الحجري. والمهزلة كلها تميز روح رأس المال تماماً بحيث يستحيل ألّا نورد هنا بعض المقتطفات. وبغية تسهيل العرض أقسّم نتائج التحقيق وسواها حسب المواضيع. ولا بد من أن نعيد إلى الأذهان أن الأسئلة والأجوبة الإلزامية في الكتب الزرقاء الإنكليزية مرقمة، وأن الشهود الذين ترد إفاداتهم هنا هم من عمال مناجم الفحم الحجري.

1) عمل الصبيان في المناجم اعتباراً من سن العاشرة. يستمر العمل، بما في ذلك الذهاب والإياب، عادة 14 ـ 15 ساعة، ولكنه يستمر في الحالات الطارئة أكثر من ذلك، من الساعة 3، 4، 5 صباحاً وحتى الساعة 4 ـ 5 مساء (الأرقام 6-452-83). ويعمل الذكور الراشدون على نوبتين تدوم كل واحدة 8 ساعات، ولكن بغية تقليص التكاليف لا وجود لمثل هذه النوبات إطلاقاً بالنسبة للصغار (الأرقام 80-203-204). ويستخدم الأطفال الأصغر على الغالب لفتح واغلاق فتحات التهوية في مختلف أقسام المنجم، بينما يستخدم الأطفال الأكبر للأعمال الأكثر إرهاقاً ونقل الفحم وإلخ (الأرقام 122-739-740). وإن يوم العمل الطويل في الأعماق تحت الأرض مقصور على العمال بين سن 18 ـ 22 عاماً، حينما يجري الانتقال إلى عمل استخراج الفحم بالمعنى الدقيق للكلمة (الرقم 161). ولكنهم الآن يعاملون الأطفال والأحداث بقسوة أشد ويرهقونهم أكثر من أي فترة سابقة (الرقمان 1663 ـ 1667). ويطالب عمال استخراج الفحم، بالإجماع تقريباً، بقانون برلماني يحظر العمل في المناجم لمن لم يبلغوا سن الرابعة عشرة. وهنا يطرح هاسي فيفيان (وهو نفسه مستثمر لمنجم فحم) السؤال التالي:

«ألا يرتبط هذا المطلب بمدى فقر الأهل؟» ـ ومن ثم المستر بروس: «ألن يكون من القسوة حرمان الأسرة من مصدر الدخل هذا إذا كان الأب متوفياً أو مصاباً بعاهة وإلخ؟ وعلى افتراض أن الحظر عام شامل... فهل تودون حظر الأعمال تحت الأرض بالنسبة للأطفال دون سن 14 في جميع الحالات؟». الجواب: «في جميع الحالات» (الأرقام 107 ـ 110). فيفيان: «إذا تم حظر العمل في المناجم لمن هم دون سن 14 أفلن يعمد الأهل إلى إرسال أولادهم إلى مصانع أخرى وإلخ؟» ـ «كقاعدة عامة، لا» (الرقم 174). العامل: «يبدو فتح الأبواب وإغلاقها عملاً سهلاً. ولكنه عمل مؤلم تماماً. فبالإضافة إلى تيار الهواء الدائم، يجلس الطفل، كما في السجن، في زنزانة مظلمة». البورجوازي فيفيان: «أوَليس بإمكان الطفل الجالس بجوار الباب أن يقرأ إذا كانت لديه نواسة؟ ـ أولاً، سيكون عليه أن يشتري الشمعة. ناهيك عن أنهم

لن يسمحوا له بالقراءة. فلقد وضعوه لأداء عمل محدد، وعليه أن ينفذ واجباته. ولم أر أبداً صبياً يقرأ في المنجم» (الأرقام 139-141-143-160).

2) التربية. يطالب عمال التعدين بقانون يفرض التعليم الإلزامي للأطفال، كما هو الأمر في المصانع. فهم يقولون إن مادة قانون عام 1860 التي تجعل من شهادة المدرسة [521] شرطاً لا بد منه من أجل استخدام الفتيان في سن 10 ـ 12 سنة هي وهم خالص. وإن الاستجواب «الدقيق» الذي أجراه المحققون الرأسماليون في هذا الباب يتميز بالطرافة حقاً.

«هل القانون مطلوب ضد أرباب العمل أم ضد الأهل؟ الجواب: ـ ضد الإثنين» (الرقم 115). «ضد هؤلاء أكثر أم ضد أولئك أكثر؟ ـ كيف لي أن أجيب عن هذا السؤال؟» (الرقم 116). «هل يبدي أرباب العمل رغبة ما في تنظيم ساعات العمل بما يتفق مع المواظبة على المدرسة؟ الجواب ـ أبداً» (الرقم 137). «ألا يستكمل عمال مناجم الفحم تربيتهم بعد ذلك؟ الجواب ـ على العموم إنهم يصبحون أسوأ؛ فهم يكتسبون عادات سيئة، ويدمنون على السكر والقمار وإلخ وينحطون تماماً» (الرقم 211). «لماذا لا يرسلون الأطفال إلى المدارس المسائية؟ الجواب: ـ لا وجود لمثل هذه المدارس البتة في غالبية مناطق استخراج الفحم الحجري. والأمر الرئيسي أن العمل الطويل المضني يُنهك الأطفال إلى درجة بحيث تغمض عيونهم من التعب» (الرقم 454). «إذن أنتم ضد التعليم؟ الجواب ـ كلا، مطلقاً، ولكن» وإلخ. «ألا يُلزم قانون عام 1860 أصحاب المناجم وإلخ بطلب شهادات المدارس إذا استخدموا أولاداً من سن العاشرة إلى الثانية عشرة من العمر؟ الجواب: نعم، القانون يُلزمهم، ولكن أرباب العمل لا يلتزمون» (443). «أتعتقدون أن مادة القانون هذه لا تنفذ دائماً؟ ـ الجواب: إنها لا تنفذ على الإطلاق» (الرقم 444). «هل يهتم عمال المناجم اهتماماً شديداً بمسألة التربية؟ ـ الجواب: بغالبيتهم الكبرى» (الرقم 717). «هل يحرص العمال على تطبيق هذا القانون؟ الجواب: ـ بغالبيتهم الكبرى» (الرقم 718). «فلماذا إذن لا يصرون على تطبيقه؟ الجواب: ـ إن بعض العمال قد يود ألّا يسمح للصبيان بالعمل بدون شهادة المدرسة، ولكنه سيصبح موضع شبهة في هذه الحالة (a marked man)» (الرقم 720).

«من ذا الذي يجعله موضع شبهة؟ الجواب ـ رب عمله» (الرقم 721). «انكم تعتقدون إذن، أن أرباب العمل سيلاحقون الشخص جزاء خضوعه للقانون؟ الجواب: ـ أظن أنهم سيتصرفون على هذا النحو بالذات» (الرقم 722). «لماذا لا يرفض العمال استخدام عمل مثل هؤلاء الفتيان؟ الجواب: ليس الأمر في يدهم» (الرقم 723). «هل تطلبون تدخل البرلمان؟ الجواب: ـ بغية إحراز شيء فعلي ما في تربية أبناء عمال المناجم لا بد من تطبيق ذلك بصورة إلزامية، بقانون برلماني» (الرقم 1634). «وهل يجب أن يُطبق على أولاد جميع عمال بريطانيا العظمى أم على عمال المناجم فقط؟ الجواب ـ لقد جئت إلى هنا لأتكلم باسم عمال المناجم» (الرقم 1636). «بماذا يتميز أطفال عمال المناجم عن غيرهم؟ ـ الجواب: بأنهم استثناء من القاعدة العامة» (الرقم 1638). «من أي ناحية؟ الجواب: ـ من الناحية الجسدية» (الرقم 1639). «لماذا تمثل التربية عندهم قيمة أكبر مما تمثل لفتيان الطبقات الأخرى؟ الجواب: ـ أنا لا أقول إنها أعظم قيمة بالنسبة لهم، ولكن العمل المفرط في المناجم يُضعف إمكانياتهم لتلقي التربية في المدارس النهارية ومدارس الأحد» (الرقم 1640). «أليس من الحق أنه لا يجوز تأويل مثل هذه المسائل بصورة مطلقة؟» (الرقم 1644). «هل عدد المدارس كافٍ في الدوائر؟ الجواب ـ كلا» (الرقم 1646). «إذا طالبت الدولة بإرسال جميع الأطفال إلى المدارس فمن أين يتسنى إيجاد المدارس لجميع الأطفال؟ الجواب ـ أعتقد أنه إذا تطلبت الظروف ذلك فسيتم إيجادها» (الرقم 1647). الجواب: «إن الغالبية العظمى، لا تعرف القراءة أو الكتابة ولا يقتصر هذا على الأطفال بل يشمل جميع عمال المناجم البالغين أيضاً» (الرقمان 705-726).

[522] 3) عمل الإناث. رغم أنه لا يسمح للعاملات اعتباراً من عام 1842 بالعمل تحت القيعان، إلّا أنهن يعملن على سطح الأرض في شحن الفحم وسواه، ونقل دلاء مليئة بالفحم إلى القنوات وعربات سكك الحديد، وفرز الفحم وغير ذلك. ولقد ازداد استخدام عمل الإناث بشدة خلال الـ 3 ـ 4 سنوات الأخيرة (الرقم 1727). إن القسم الأكبر من العاملات هن من زوجات وبنات وأرامل عمال المناجم من سن 12 بل حتى من الخمسين أو الستين (الأرقام 647-1779-1781).

«ما رأي عمال المناجم باستخدام الإناث في المناجم؟ الجواب ـ

إنهم جميعاً ضده» (الرقم 648). «لماذا؟ الجواب ـ إنهم يعتبرونه مهيناً لجنس النساء». «ترتدي النساء شيئاً ما شبيهاً بألبسة الرجال. وفي حالات كثيرة يخمد ذلك أي شعور بالحياء. وبعض النساء يدخن. والعمل قذر كما في المناجم ذاتها. وبينهن كثرة من المتزوجات اللواتي لا يستطعن القيام بأعبائهن المنزلية» (الرقم 649). «هل بإمكان الأرامل إيجاد عمل ما آخر يعود عليهن بمثل هذا الدخل (8 ـ 10 شلنات في الأسبوع)؟ الجواب ـ لا أستطيع أن أقول شيئاً بهذا الصدد» (الرقم 651 حتى 701، ورقم 709). «ولكنكم مع ذلك تعتزمون» (يا للقلب المتحجر!) «إنتزاع مورد العيش هذا منهن؟ الجواب: بالتأكيد» (الرقم 710). «من أين لكم هذا المزاج؟ الجواب: ـ إننا، معشر عمال المناجم، نحترم الجنس اللطيف فائق الاحترام بحيث لا نود رؤيته محكوماً بالعمل في حفر مناجم الفحم... فهذا العمل مرهق جداً بقسمه الأعظم. والكثيرات من هؤلاء الفتيات يحملن حتى 10 أطنان في اليوم» (الرقم 1715). «هل تعتقدون بأن العاملات المشتغلات في المناجم أكثر فساداً من المشتغلات في المصانع؟ الجواب ـ إن نسبة الفاسدات أكبر مما بين فتيات المصانع» (الرقم 1732). «ولكنكم غير راضين عن مستوى الأخلاق في المصانع أيضاً؟ الجواب: ـ لا» (الرقم 1733). «ألا ترغبون في حظر عمل النساء في المصانع كذلك؟ الجواب ـ لا، إنني لا أرغب في ذلك» (الرقم 1734). «ولم لا؟ الجواب: ـ إنه أكثر احتشاماً وملاءمة لجنس النساء» (الرقم 1735). «ولكنه مسيئ لأخلاقهن، أليس كذلك؟ الجواب: ـ لا، ليس إلى تلك الدرجة أبداً كما في المناجم. ولكنني لا أعبر عن هذا الرأي بالإنطلاق من الاعتبارات الأخلاقية وحدها، بل أيضاً من الاعتبارات الجسدية والاجتماعية أيضاً. فالانحطاط الاجتماعي للفتيات فظيع وحاد. وعندما تصبح هاته الفتيات زوجات لعمال المناجم فإن أزواجهن يتألمون كثيراً من هذا الانحطاط الذي يطردهم من البيت ويقذفهم في أحضان السكر» (الرقم 1736). «ولكن ألا ينبغي قول الشيء ذاته عن النساء المشتغلات في مصانع الحديد؟ الجواب: ـ لا أستطيع أن أتكلم عن فروع الإنتاج الأخرى» (الرقم 1737). «ولكن ما الفرق بين العاملات في مصانع

الحديد والعاملات في المناجم؟ الجواب ـ لم أهتم بهذه المسألة» (الرقم 1740). «ألا تستطيعون تحديد الفرق بين هاتين الفئتين؟ الجواب: ـ في هذا الصدد لا أستطيع أن أقول شيئاً بكل يقين، ولكنني بانتقالي من بيت إلى بيت تعرفت على وضع الأمور المخزي في منطقتنا» (الرقم 1741). «أليست لديكم رغبة كبيرة بإلغاء عمل النساء في كل مكان يسفر فيه عن الانحطاط؟ الجواب ـ نعم... إن الأولاد يكتسبون أفضل مشاعرهم من تربية الأم فقط» (الرقم 1750). «ولكن ذلك ينطبق على عمل النساء في الزراعة أيضاً؟ الجواب: ـ إنه يستمر فصلين في السنة فقط، أما في المناجم فإنهن يعملن خلال فصول السنة الأربعة كلها، وغالباً في النهار والليل، مبتلات حتى العظام، وتضعف أجسادهن، وتنهار صحتهن» (الرقم 1751). «ألم تدرسوا الوضع العام لهذه القضية» (عمل الإناث)؟ الجواب ـ «لقد لاحظت ما يجري من حولي وكل ما أستطيع قوله إنني لم أر في أي مكان آخر ما يشبه عمل النساء في مناجم الفحم. إنه عمل للرجال، بل للرجال الأقوياء» (1753) «إن أفضل عمال المناجم الذين يريدون أن ينهضوا بمستواهم ويصبحوا بشراً، لا يجدون في زوجاتهم سنداً لهم، بل على العكس ينحطون بسببهن» (الأرقام 1793-1794- و1808). [523]

وبعد أن ألقى البورجوازيون عدداً آخر من الأسئلة الملتوية، المراوغة، انكشف النقاب أخيراً عن سر «الشفقة» على الأرامل والأسر الفقيرة وما إلى ذلك:

«يكلف صاحب المنجم بالرقابة الرئيسية جنتلمانات من نوعٍ معين؛ فهم يسعون إلى نيل استحسانه ويجهدون للتوفير في كل شيء؛ وتحصل الفتيات العاملات على ما يتراوح بين شلن واحد وشلن واحد و6 بنسات في اليوم لقاء عمل كان يجب أن يدفع للرجل مقابله شلنان و6 بنسات» (الرقم 1816).

4) المحلفون بالتحقيق في الوفيات

«فيما يتعلق بتقارير المحلفين بالتحقيق في الوفيات (coroner's inquests) في مناطقكم، هل العمال راضون عن الممارسة القضائية عندما تقع حوادث مؤسفة؟ الجواب ـ كلا، إنهم غير راضين» (الرقم 360). «لماذا هم غير راضين؟ الجواب: ـ وذلك على وجه

الخصوص لأن المحلفين يتم تعيينهم من أناس لا يفقهون شيئاً على الإطلاق في شؤون المناجم. ولا يشركون العمال أبداً إلّا بصفة شهود. إنهم يدعون على العموم أصحاب الدكاكين المجاورة الواقعين تحت تأثير زبائنهم من أصحاب المناجم ولا يفهمون حتى تعابير الشهود التكنيكية. إننا نطالب بأن يتألف قسم من المحلفين من عمال المناجم. فإن الأحكام تتناقض عادة مع إفادات الشهود» (الأرقام 361 ـ 375). «هل يفتقر المحلفون إلى التجرد؟ الجواب: ـ نعم» (378). «ولكن هل سيكون العمال متجردين؟ ـ الجواب: لا أرى أسباباً تمنعهم من أن يكونوا غير متحيزين. فهم ملمون بالأمور» (379). «ولكن ألن يكونوا ميالين لاصدار أحكام قاسية جائرة لما فيه مصلحة العمال؟ الجواب ـ لا، لا أظن ذلك» (380).

5) المقاييس والأوزان المغشوشة وما شاكل ذلك. يطالب العمال بدفع الأجور أسبوعياً بدلاً من دفعها كل أسبوعين، وأن يجري القياس حسب الوزن وليس بموجب سعة الدلاء، وبالحماية من غش الأوزان وما شاكل.

«إذا زادوا سعة الدلو عن طريق الغش أفلا يستطيع العامل أن يترك المنجم بعد أن يقدم إنذاراً قبل 14 يوماً؟ الجواب ـ ولكن حتى لو شرع بالعمل في مكان آخر فسيجد الشيء نفسه هناك» (الرقم 1071). «ولكنه على كل حال يستطيع ترك المكان الذي يقع فيه التجاوز؟ الجواب ـ الشيء نفسه يسود في كل مكان» (الرقم 1072). «ولكن العامل يستطيع في أي وقت ترك مكانه بعد أن يقدم انذاراً قبل 14 يوماً؟ الجواب ـ نعم» (1073).

انتهى الأمر!

6) تفتيش المناجم. لا تقتصر معاناة العمال على حوادث انفجار الغازات.

[524] (رقم 234) «يشتكي رجالنا كثيراً جداً من رداءة التهوية في مناجم الفحم، فبالكاد يستطيع العمال التنفس بسبب سوء التهوية؛ وهم يفقدون بسبب ذلك القدرة على القيام بأي عمل مهما كان نوعه. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الحاضر، وفي ذلك القسم من المنجم حيث أعمل، طرحَ الهواء الفاسد الكثير من الرجال في الفراش لأسابيع. وإن كان الهواء كافياً على العموم في الممرات الرئيسية، إلّا أنه غير كافٍ في مواضع عملنا. وإذا اشتكى العامل للمفتش من التهوية فإنهم يطردونه

ويصبح «مشبوهاً» ولن يجد عملاً في أي مكان آخر. وإن قانون تفتيش المناجم لعام 1860 مجرد قصاصة ورق. والمفتشون ـ وعددهم قليل جداً ـ يقومون بزيارة رسمية ربما مرة واحدة كل سبع سنوات. ومفتشنا شيخ في السبعين من عمره وهو غير قادر على العمل إطلاقاً ومكلف بأكثر من 130 منجماً من مناجم الفحم الحجري. ونحن بحاجة إلى عددٍ أكبر من المفتشين كما نحتاج إلى وكلاء مفتشين أيضاً» (الرقم 234 وما يليه). «هل يتوجب على الحكومة أن تعيل جيشاً من المفتشين بحيث يستطيعون القيام بأنفسهم، من دون الحصول على المعلومات من العمال، بكل ما يلزمكم؟ ـ الجواب: هذا مستحيل، فمن أجل الحصول على المعلومات يجب أن يحضروا إلى المناجم بالذات» (الرقم 280). «ألا تعتقدون أن نتيجة ذلك ستكون نقل المسؤولية (!) عن التهوية وإلخ من أصحاب المناجم والقاءها على عاتق موظفي الحكومة؟ الجواب: ـ كلا، أبداً؛ فمهمتهم يجب أن تنحصر في فرض مراعاة القوانين القائمة» (الرقم 285). «عندما ذكرتم وكلاء المفتشين هل قصدتم أناساً براتب أقل ومرتبة أدنى بالمقارنة مع المفتشين الحاليين؟ الجواب: ـ أنا لا أنادي مطلقاً بالمستوى الأدنى إذا أعطيتمونا من هم أفضل» (الرقم 294). «هل تريدون عدداً أكبر من المفتشين أم أناساً من طبقة أدنى من المفتشين؟ الجواب ـ إننا نريد أناساً يتوجهون بأنفسهم إلى المناجم ولا ترتعد فرائصهم خوفاً على جلودهم» (الرقم 295). «لو تحققت رغبتكم في إيجاد مفتشين من مرتبة أدنى أفلا ينجم خطر عن عدم كفاية مهارتهم وإلخ؟ ـ لا، فمن واجب الحكومة أن تعين أشخاصاً مناسبين» (الرقم 297).

وأخيراً بدا مثل هذا الأسلوب في الاستجواب سقيماً حتى في نظر رئيس لجنة التحقيق.

فتدخل قائلاً: «إنكم تريدون أشخاصاً عمليين يعاينون المناجم نفسها ويقدمون المعلومات إلى المفتش الذي يتمكن عندئذ من استخدام معارفه الأكثر سعة» (رقم 531). «أفلا تتطلب تهوية كل هذه المناجم القديمة تكاليف باهظة؟ الجواب: ـ على الأرجح أن التكاليف سترتفع، ولكن حياة الناس ستصبح أكثر أماناً».

عامل منجم فحم يحتج على المادة 17 من قانون عام 1860 (رقم 581):

«إذا وجد مفتش المناجم في الوقت الحاضر أن قسماً ما من المنجم في حالة غير صالحة للعمل فيجب عليه أن يخبر بذلك صاحب المنجم ووزير الداخلية. وبعد ذلك تقدم لصاحب المنجم فترة 20 يوماً للتفكير؛ وبعد انقضاء هذه الأيام العشرين يمكنه الامتناع عن القيام بأية تغييرات. وإذا تصرف على هذا النحو بالذات يجب عليه أن يكتب إلى وزير الداخلية ويقترح عليه 5 مهندسي تعدين، وعلى وزير الداخلية أن يعين من بينهم قضاة تحكيم. ونحن نؤكد أن صاحب المنجم في هذه الحالة هو الذي يعين القضاة عملياً لمحاكمته».

البورجوازي الذي يقوم بالاستجواب، وهو نفسه من أصحاب المناجم (رقم 586). [525]

«إن هذا اعتراض افتراضي صرف». «فثقتكم إذاً ضعيفة جداً بنزاهة مهندسي التعدين؟ ـ أقول إن ذلك مجانب للصواب وجائر إلى حد كبير» (الرقم 588). «ألا يتميز مهندسو المناجم بمكانة اجتماعية بارزة، وألا ترون بأنهم أرفع من أن يتخذوا قرارات متحيزة تراودكم الخشية منها؟» ـ «لا أرغب في الإجابة عن أسئلة تتعلق بالطابع الشخصي لهؤلاء الناس. وأنا على قناعة بأنهم يتصرفون بتحيزٍ كبيرٍ في الكثير من الحالات وأنه لا يجوز ترك القرار لهم حيث يحيق الخطر بحياة الإنسان» (رقم 589).

ويجد ذلك البورجوازي نفسه ما يكفي من الصلف ليسأل:

«ألا تعتقدون بأن أصحاب المناجم أيضاً يتكبدون الخسائر بسبب الانفجارات؟»

وأخيراً (رقم 1042):

«ألا تستطيعون أنتم العمال أن تدافعوا بأنفسكم عن مصالحكم دون اللجوء إلى مساعدة الحكومة؟ الجواب ـ كلا».

في عام 1865 كان في بريطانيا العظمى 3217 منجماً للفحم الحجري و12 مفتشاً. وقد أجرى أحد أصحاب المناجم في يوركشاير بنفسه (صحيفة تايمز، 26 كانون الثاني/يناير عام 1867) حساباً تبيّن بنتيجته أن المفتشين لا يستطيعون، حتى لو انصرفوا عن التزاماتهم المكتبية الصرف التي تستغرق كامل وقتهم، زيارة أي منجم إلّا مرة واحدة كل 10 سنوات. وليس ثمة ما يثير الدهشة في أن عدد وأبعاد الكوارث في السنوات الأخيرة (وعلى الخصوص في سنتي 1866 و1867) ازدادت باستمرار (بلغ عدد الضحايا في بعض الأحيان 200 ـ 300 عامل). وهذه من مفاتن الإنتاج الرأسمالي «الحر».

[وعلى أي حال، فإن قانون عام 1872، على نواقصه، هو أول قانون يضبط مدة

عمل الأطفال المشتغلين في المناجم ويُلقي، إلى درجة معينة، مسؤولية ما يسمى بالحوادث المؤسفة على عاتق المستثمرين وأصحاب المناجم.

ونشرت اللجنة الملكية لعام 1867 التي شكلت لاستقصاء شروط استخدام الأطفال والأحداث والنساء في الزراعة عدة تقارير بالغة الأهمية. وبُذلت عدة محاولات لتطبيق مبادىء التشريع المصنعي على الزراعة ولو بشكل معدّل، إلّا أنها منيت جميعاً بالفشل الذريع حتى اللحظة. ولكن يتوجب أن نشير هنا إلى أمر واحد وهو وجود ميل لا يلين نحو التطبيق الشامل لهذه المبادىء][*].

وحين يغدو تعميم التشريع المصنعي، أمراً لا مناص منه، كوسيلة لحماية الطبقة العاملة جسدياً ومعنوياً، فإنه من جهة أخرى يعمم ويعجل، كما رأينا، تحوّل عمليات العمل الصغيرة المبعثرة، إلى عمليات عمل اجتماعية مركّبة كبيرة الحجم، أي أنه يعجّل [526] في تركز رأس المال وانفراد نظام المصانع بالهيمنة. وهو يدمر كافة الأشكال البالية والإنتقالية التي تتستر بها سيطرة رأس المال ليستعيض عنها بالسيطرة المباشرة والسافرة لرأس المال. وهو يضفي بذلك طابعاً شاملاً على الصراع المباشر ضد هذه السيطرة. وحين يفرض القانون التماثل والانتظام والانضباط والتوفير على كل ورش العمل فإنه بتقليص وضبط يوم العمل، يعطي حافزاً قوياً لتطوير التكنيك، فيزيد بذلك، فوضى وكوارث الإنتاج الرأسمالي بأسره، كما يزيد من شدة العمل وتنافس الآلة مع العامل. وإذ يمحق ميادين المشاريع الصغيرة والعمل المنزلي، فإنه يقضي أيضاً على آخر ملاذات «السكان الفائضين»، ويقضي بالتالي على صمام الأمان القديم في مجمل الآلية الاجتماعية. وإذ يعمل على انضاج الشروط المادية والتركيب الاجتماعي لعملية الإنتاج، فإنه يُنضِجُ تناقضات وتناحرات شكّلها الرأسمالي، ويؤدي بالتالي إلى انضاج عناصر بناء مجتمع جديد، ولحظات قلب المجتمع القديم[322].

(*) [الفقرتان المحصورتان بقوسين مربعين، أضافهما إنجلز للطبعة الرابعة. ن. ع].

(322) إن روبرت أوين، أبو المصانع والمخازن التعاونية، لم يكن، كما أشرنا سابقاً، يؤيد إطلاقاً أوهام أتباعه بخصوص أهمية عناصر التحويل المنعزلة هذه، ولم يقتصر على الانطلاق في تجاربه العملية من النظام المصنعي، بل أعلنه من الناحية النظرية أيضاً نقطة انطلاق الثورة الاجتماعية. ويبدو أن السيد فيسرنغ، بروفيسور الاقتصاد السياسي في جامعة لايدن، يستشعر أيضاً بشيء ما مماثل، وفي كتابه موجز في الإدارة العملية للدولة، 1860-1862. *Handboek van Praktische Staatshuishoudkunde, 1860-1862.*، الذي يقدم كل تفاهات

10) الصناعة الكبرى والزراعة

[527]

لا يمكن تناول الثورة التي أحدثتها الصناعة الكبرى في الزراعة وفي العلاقات

= الاقتصاد السياسي المبتذل بأفضل صورها، يقف في حماس إلى جانب الإنتاج الحرفي ضد الصناعة الكبرى.

[إضافة للطبعة الرابعة: «إن المتاهة الحقوقية الجديدة» (ص 264) [الطبعة الألمانية، ص318، الطبعة العربية، ص382]. التي خلقها التشريع الإنكليزي بواسطة قوانين المصانع وقانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين المصانع، وقانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش، التي تناقض بعضها بعضاً، قد أصبحت لا تطاق في نهاية المطاف، ولذلك أدمجت سائر التشريعات في هذا المجال في قانون العمل في المصانع والورش لعام 1878. وبالطبع يتعذر تقديم نقد مفصل لمجموعة قوانين الصناعة الإنكليزية هذه التي لا تزال سارية المفعول حتى الآن. وسنقتصر على الملاحظات التالية. يسري القانون: 1) على مصانع النسيج. وهنا يبقى كل شيء على حاله بصورة عامة: فوقت العمل المسموح به للأطفال فوق سن العاشرة يبلغ $5\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم، أو 6 ساعات، عدا يوم السبت فهو يوم عطلة؛ وبالنسبة للأحداث والنساء خمسة أيام في الأسبوع بواقع 10 ساعات يومياً، و$6\frac{1}{2}$ ساعة على الأكثر في يوم السبت. ـ 2) على المصانع غير النسيجية. إن الأحكام بصددها هي الآن أقرب إلى الأحكام الواردة في البند الأول مما كانت عليه سابقاً، ولكن بعض الاستثناءات الملائمة للرأسماليين ما تزال سارية. والتي يمكن في حالات معينة توسيعها بإذن من وزير الداخلية ـ 3) على الورش المحددة هنا كما في القانون السابق تقريباً؛ ولما كان الأطفال والأحداث أو النساء يعملون فيها، فإن الورش تتساوى مع المصانع غير النسيجية تقريباً، ولكن مع بعض التخفيف في التفاصيل. ـ 4) على الورش التي لا يعمل فيها أطفال وأحداث، بل يعمل فيها أشخاص من كلا الجنسين ممن تجاوزوا 18 عاماً؛ وينص القانون على مخففات أخرى لهذه الفئة أيضاً. ـ 5) على الورش المنزلية التي يعمل فيها أفراد الأسرة الواحدة فقط في مسكنهم؛ وتسري هنا قواعد أكثر مرونة، عدا ذلك ثمة قيد يفيد بأن المفتش لا يستطيع بدون إذن خاص من الوزير أو القاضي، أن يزور سوى تلك المباني التي لا تستخدم كمبانٍ سكنية في الوقت ذاته؛ وأخيراً يحافظ القانون على كامل الحرية في ضفر القش وحياكة المخرّمات وإنتاج القفازات في الأسرة. رغم نواقص هذا القانون فإنه لا يزال، إلى جانب قانون المصانع الفيدرالي السويسري المؤرخ في 23 آذار/مارس عام 1877، أفضل قانون في هذا المجال. وتتسم مقارنته مع القانون الفيدرالي السويسري المذكور بأهمية خاصة لأنها تسلط ضوءاً ساطعاً على حسنات وسيئات طريقتين في التشريع: الطريقة الإنكليزية، «التاريخية»، التي تتدخل من حينٍ إلى حين، والطريقة القارية، المبنية على تقاليد الثورة الفرنسية، والتي تميل إلى التعميم الشامل. وللأسف، فإن مجموعة القوانين الإنكليزية، لجهة تطبيقها على الورش، لا تزال في قسمها الأكبر حرفاً ميتاً بسبب نقص عدد المفتشين. ف. إنجلز].

الاجتماعية للقائمين بالإنتاج الزراعي إلّا فيما بعد. وتمهيداً للعرض اللاحق، حسبنا الإشارة إلى بعض نتائجها. إذا كان استخدام الآلات في الزراعة يخلو بمعظمه من العواقب الجسدية الضارة التي ينزلها بالعامل الصناعي[323]، فإنه بالمقابل، كما سنبيّن لاحقاً بالتفصيل، يحوِّل العمال إلى «سكان فائضين» بشدة متناهية من دون أن يواجه أي مقاومة. ففي مقاطعتي كمبريدج وسوفولك، مثلاً، اتسعت مساحة الأرض المزروعة في السنوات العشرين الأخيرة، بينما تناقص عدد السكان الزراعيين خلال الفترة نفسها لا من الناحية النسبية فحسب، بل من الناحية المطلقة أيضاً. وفي الولايات المتحدة لأميركا الشمالية تنوب الآلات الزراعية حتى الآن عن عمال افتراضيين، أي أنها تتيح للمُنتِج [528] إمكانية زراعة مساحة كبيرة من دون أن تطرد العمال المشتغلين فعلاً. وفي إنكلترا وويلز بلغ عدد الأشخاص المنخرطين في إنتاج الآلات الزراعية 1034 شخصاً في عام 1861، في حين أن عدد العمال الزراعيين المشتغلين على المحركات البخارية وآلات تنفيذ العمل لم يبلغ سوى 1205 أشخاص.

وفي ميدان الزراعة تترك الصناعة الكبرى أثراً ثورياً أعمق من سواه، فهي تمحق سند المجتمع القديم، أي «الفلاح»، وتحل محله العامل المأجور. وبذلك تصبح الحاجة إلى الانقلاب الاجتماعي، والتضادات الاجتماعية في الريف، متماثلة مع حال المدينة. ويأتي الاستخدام التكنولوجي الواعي للعلم ليحل محل الإنتاج التقليدي واللاعقلاني. ويكمل نمط الإنتاج الرأسمالي للإنتاج تفكيك الاتحاد العائلي الأوّلي الذي كان يجمع الزراعة والمانيفاكتورة في شكلهما الطفولي البدائي. إلّا أنه يوفّر في الوقت نفسه المقدمات المادية لمركّب جديد، أرقى، هو اتحاد الزراعة والصناعة على أساس شكليهما اللذين تطورا بصورة متضادة. إن الإنتاج الرأسمالي، يكدس السكان في مراكز كبيرة، ويحوِّل سكان المدن إلى أغلبية ضاربة، فيراكم بذلك، من جهة، القوة التاريخية المحركة للمجتمع، ويعرقل، من جهة أخرى، التبادل المادي (الأيض) بين الإنسان والأرض، أي

---

(323) ثمة وصف مفصل للآلات المستخدمة في الزراعة الإنكليزية في كتاب الدكتور ف. هام: الأدوات والآلات الزراعية في إنكلترا (Dr. *W. Hamm, Die Landwirthschaftlichen Geräthe und Maschinen Englands*, 2. Aufl., 1856). وإن السيد هام في عرضه لتطور الزراعة الإنكليزية يقتفي، دون حسّ نقدي بالمرة أثر السيد ليونس دي لافيرن. [للطبعة الرابعة: بالطبع لقد أصبح هذا الكتاب قديماً الآن. ف. إنجلز].

يعرقل عودة عناصر التربة التي استخدمها الإنسان بشكل وسائل غذاء ولباس وإلخ، أي أنه يخرق الشرط الطبيعي الأبدي لديمومة خصوبة التربة. وهو يدمر بذلك في وقت واحد الصحة البدنية لعمال المدن والحياة الروحية لعمال الريف[324]. ولكن الإنتاج الرأسمالي إذ يدّمر شروط التبادل المادي (الأيض) التي نشأت بصورة عفوية، فإنه يقتضي استعادة هذه الشروط بصورة منتظمة كقانون يضبط الإنتاج الاجتماعي، وبشكل يلائم التطور الكامل للإنسان. وفي الزراعة، كما في المانيفاكتورة، يُعتبر التحويل الرأسمالي لعملية الإنتاج منبعاً لآلام المنتجين في الوقت نفسه، فوسيلة العمل تغدو وسيلة استعباد ووسيلة استغلال ووسيلة إفقار للعامل، والتركيب الاجتماعي لعمليات العمل يغدو قمعاً منظماً لحيويته الفردية كما لحريته واستقلاليته. وإن بعثرة العمال الزراعيين على مساحات شاسعة [529] تفتت قدرتهم على المقاومة، في حين أن تركز عمال المدن يزيد هذه القدرة. وفي الزراعة الحديثة، كما في الصناعة الحضرية، تتحقق زيادة قدرة إنتاجية العمل ومرونته على حساب إنهاك وتدمير قوة العمل نفسها. يُضاف إلى ذلك أن كل تقدم في الزراعة الرأسمالية لا يعتبر مجرد تقدم في فن نهب العامل وحسب، بل في فن نهب التربة أيضاً؛ وكل تقدّم في زيادة خصوبتها لأمد معيّن هو في الوقت عينه تقدّم في تدمير المصادر الدائمة لهذه الخصوبة. وبقدر ما يزداد انطلاق بلد معين، كالولايات المتحدة لأميركا الشمالية مثلاً، من الصناعة الكبرى كأساس لتطوره، تزداد وتيرة عملية التدمير هذه[325].

---

(324) «إنكم تقسّمون الشعب إلى معسكرين متعاديين: ريفيين أجلاف وأقزام مخصيين. يا للسماء! هي ذي أمة منقسمة باختلاف المصالح الزراعية والتجارية لكنها تعتبر نفسها عاقلة، بل تسمي نفسها متنورة ومتمدنة، ليس على الرغم من هذا التقسيم الفظيع وغير الطبيعي، بل بفضله بالذات» (ديفيد أوركهارت David Urquhart، المرجع المذكور، ص 119). إن هذا الموضع يكشف في وقت واحد عن قوة وضعف ذلك النقد الذي يعرف كيف يناقش الزمن المعاصر ويدينه، من دون أن يحسن فهمه.

(325) قارن: ليبش، تطبيق الكيمياء في الزراعة والفسلجة (Liebig, *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie*, 7. Aufl., 1862). ولا سيما في المجلد الأول من «مقدمة في القوانين الطبيعية للزراعة» . وإن تبيان الجانب السلبي للزراعة الحديثة هو، من وجهة نظر العلوم الطبيعية، مأثرة من مآثر ليبش الخالدة. ورغم أن استطراداته حول تاريخ الزراعة، لا تخلو من أخطاء فاحشة، فإنها تلقي الضوء أيضاً على بعض المسائل. ومن المؤسف أن نراه يغامر في الإعراب اعتباطاً عن آراء مثل التالي: «إن تفتيت التربة والفلاحة المتكررة تزيدان من تنافذ الهواء في مسامات التربة، وتزيدان وتجددان تلك المساحة من سطحها التي يجب أن يؤثر الهواء فيها؛

[530] فالإنتاج الرأسمالي، إذن، لا ينمّي تكنيك وتركيب عملية الإنتاج الاجتماعية إلّا بتدمير المصدرين الإثنين لأية ثروة في الوقت ذاته وهما: الأرض والعامل.

= ولكن من السهل الإدراك أن زيادة المحصول لا يمكن أن تكون متناسبة طردياً مع العمل المنفق في الأرض، وأن المحصول على العكس ينمو بنسبة أقل كثيراً». ويضيف ليبش قائلاً: «عبّر ج. س. ميل عن هذا القانون لأول مرة في كتابه: مبادىء الاقتصاد السياسي، ص17. على النحو التالي: «إن غلّة الأرض (caeteris paribus) في حالة تساوي الظروف الأخرى ينمو بنسبة عكسية مع إزدياد عدد العمال المشتغلين» (وحتى قانون مدرسة ريكاردو المعروف للجميع يكرره السيد ميل هنا بصيغة خاطئة ذلك لأن «تناقص عدد العمال المشتغلين» (the decrease of the labourers employed) رافق على الدوام تقدم الزراعة في إنكلترا، ولذلك فإن القانون الذي تم إختراعه من أجل إنكلترا وفي إنكلترا، يبدو غير قابل للتطبيق إطلاقاً، في إنكلترا بالذات)، «وهذا قانون عام للزراعة». وإن هذا لجدير بالدهشة لأن ميل بقي جاهلاً للسبب الكامن في أساس هذا القانون» (ليبش Liebig، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص 143، الحاشية). وبدون التطرق إلى التأويل الخاطىء لكلمة «العمل»، التي يفهم منها ليبش شيئاً ما مغايراً لما يفهمه الاقتصاد السياسي، فمما «يثير الدهشة» على أية حال أنه يجعل من ج. س. ميل أول متنبىء بالنظرية التي كان جيمس أندرسون قد نشرها للمرة الأولى في عصر آ. سميث ومن ثم كررها في مؤلفات مختلفة حتى مطلع القرن التاسع عشر، والتي انتحلها مالتوس، في عام 1815، وهو أستاذ في الانتحال على العموم (فنظريته عن السكان بكاملها ما هي إلّا انتحال صفيق)، والتي طورها ويست آنذاك بصورة مستقلة عن أندرسون، والتي ربطها ريكاردو عام 1817 مع النظرية العامة للقيمة، هذه النظرية التي طافت منذ ذلك الحين العالم بأسره تحت اسم ريكاردو والتي ابتذلها جيمس ميل (والد جون س. ميل) في عام 1820 والتي كررها أخيراً السيد جون س. ميل أيضاً كعقيدة مدرسية جامدة وباهتة. وليس ثمة شك في أن جون س. ميل مدين بسمعته بالكامل تقريباً، «المثيرة للدهشة» على أية حال، لمثل هذا الخلط في الأمور (Quiproquo).

الجزء الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

الفصل الرابع عشر

فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

جرت معالجة عملية العمل فيما سبق (أنظر الفصل الخامس) بصورة مجردة، بمعزل عن أشكالها التاريخية، بوصفها عملية بين الإنسان والطبيعة. وقلنا هناك: «ولو تفحّصنا مجمل هذه العملية من زاوية النتيجة، أي المنتوج، فمن الجليّ أن كلاً من وسيلة العمل وموضوع العمل هما وسيلة إنتاج(*)، وأن العمل نفسه عمل منتج». وأضفنا إلى ذلك في الحاشية رقم 7: «إن هذه الطريقة في تحديد العمل المنتج، من زاوية عملية العمل البسيطة، لا تكفي أبداً في عملية الإنتاج الرأسمالي». وهذا ما تنبغي هنا مواصلة دراسته.

طالما بقيت عملية العمل ذات طابع فردي صرف، فإن العامل الواحد ذاته يجمع كل تلك الوظائف التي تتجزأ فيما بعد. وإن العامل يراقب نفسه بنفسه عند الاستحواذ الفردي على مواد الطبيعة من أجل أهداف عيشه. ومن ثم يخضع لرقابة الآخرين. وليس بوسع الإنسان بمفرده أن يؤثر على الطبيعة من دون أن يحرّك عضلاته هو برقابة من دماغه هو. وكما أن الرأس واليدين في الجسم الطبيعي نفسه لا انفصام لهما، كذلك يتوحد العمل الذهني والعمل الجسدي في عملية العمل. وفيما بعد ينفصلان ويصلان إلى حد التضاد العدائي. ويتحول المنتوج على العموم من منتوج مباشر للمُنتِج الفردي إلى منتوج اجتماعي، إلى منتوج مشترك للعامل الكلي، أي جماعة عاملة مركّبة يقف أعضاؤها على

(*) راجع الصفحة 196 من هذا المجلد، [الطبعة العربية، ص237-238]. [ن. ع].

مقربة أو مبعدة من معالجة موضوع العمل. لذلك فإن الطابع التعاوني ذاته لعملية العمل يوسّع حتماً مفهوم العمل المُنتج، وحامله، العامل المُنتج. وتنتفي الآن ضرورة أن يستخدم المرء يديه مباشرة من أجل العمل بصورة مُنتجة، بل يكفي أن يغدو عضواً للعامل الكلي وأن يؤدي إحدى وظائفه الجزئية. وإن التعريف الأولي الذي أوردناه أعلاه للعمل المُنتِج، والناجم عن طبيعة الإنتاج المادي نفسها، يحتفظ على الدوام بأهميته [532] واستخدامه إزاء العامل الكلي منظوراً إليه ككل واحد. بيد أنه لا يصلح بعد الآن بالنسبة لكل عضو من أعضائه مأخوذاً بمفرده.

ولكن نجد، من جهة أخرى، أن مفهومنا عن العمل المنتج يضيق. فالإنتاج الرأسمالي ليس مجرد إنتاج للسلعة، بل هو من حيث جوهره إنتاج لفائض القيمة. إن العامل لا ينتج لنفسه، بل لأجل رأس المال. فلا يعود يكفي الآن أن ينتج العامل وحسب، إنما ينبغي أن ينتج فائض قيمة. ولا يعتبر عاملاً منتجاً، غير ذاك الذي ينتج للرأسمالي فائض قيمة، أو الذي يخدم نمو رأس المال بصورة ذاتية. وإذا ما أوردنا مثالاً من خارج نطاق الإنتاج المادي، لوجدنا أن معلم المدرسة هو عامل منتج حين ينهك نفسه أثناء العمل، لإثراء مالك المدرسة، علاوة على معالجة رؤوس الأطفال. أما كون المالك قد استثمر رأسماله في مؤسسة للتعليم أم في مصنع لإنتاج المقانق، فذلك لا يغير من الأمر شيئاً. لذا فإن مفهوم العامل المنتج لا يتضمن العلاقة بين النشاط وثمرته النافعة، أي العلاقة بين العامل ومنتوج عمله فحسب، بل ينطوي أيضاً على علاقة إنتاج اجتماعية خاصة، علاقة انبثقت تاريخياً، تجعل العمل وسيلة مباشرة لإنماء قيمة رأس المال. وعليه، حين يكون المرء عاملاً مُنتِجاً، فهذا ليس من حسن الحظ، بل من سوئه. ولسوف نرى عن كثب، في الكتاب الرابع من هذا المؤلف، والذي يعالج تاريخ النظرية، أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي اعتبر منذ بداية عهده وعلى الدوام أن إنتاج فائض القيمة هو السمة الحاسمة للعامل المنتج. من هنا، نجد أن تعريفه للعامل المُنتِج يتغير بتغير فهمه لطبيعة فائض القيمة. فالفيزيوقراطيون، مثلاً، يعلنون أن العمل الزراعي هو وحده المُنتج، نظراً لأن هذا العمل، حسب ما يرون، هو الوحيد الذي يولّد فائض قيمة، فالفيزيوقراطيون يرون أن فائض القيمة لا وجود له، إلّا في شكل الريع العقاري على وجه الحصر.

إن إنتاج فائض القيمة المطلق يكمن في إطالة يوم العمل إلى ما بعد الحدود التي يستطيع العامل ضمنها، أن ينتج مُعادِل قيمة قوة عمله وحسب، واستيلاء رأس المال على هذا العمل الفائض. ويؤلف إنتاج فائض القيمة المطلق القاعدة العامة التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي، كما يؤلف أيضاً نقطة الانطلاق لإنتاج فائض القيمة النسبي. وهذا

الإنتاج الأخير يفترض أن يوم العمل مشطور سلفاً إلى قسمين، هما العمل الضروري، والعمل الفائض. وابتغاء إطالة العمل الفائض، يُقلِّص العمل الضروري بأساليب تتيح إنتاج مُعادِل الأجور في وقت أقصر. إن إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف، حصراً، على طول يوم العمل؛ أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه يثوّر العمليات التكنيكية للعمل [533] وتركيبة شرائح المجتمع على حد سواء تثويراً متصلاً.

لذا فإن إنتاج فائض القيمة النسبي يفترض وجود نمط متميز من الإنتاج، هو النمط الرأسمالي للإنتاج، الذي ينبثق إلى الوجود ويتطور، هو وطرائقه ووسائله وشروطه، بصورة عفوية، أولاً على أساس خضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً. ثم يحل محل الخضوع الشكلي خضوع العمل خضوعاً فعلياً لرأس المال.

حسبنا أن نذكر هنا، بعض الأشكال الوسيطة التي لم يعد يُعتصر فيها العمل الفائض من المنتج بالقسر المباشر، مع أنه لم يجر بعد خضوع المنتج خضوعاً شكلياً لرأس المال. فهنا لم يستحوذ رأس المال بعد على عملية العمل بصورة مباشرة. فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يزاولون الحرف أو الزراعة بالطرق التقليدية الموغلة في القِدَم، يبرز هنا المرابي أو التاجر، رأس المال الربوي أو رأس المال التجاري، وهما يقتاتان على جهود هؤلاء المنتجين، مثل الطفيلي. إن سيادة هذا الشكل من الاستغلال، في مجتمع ما، تستبعد النمط الرأسمالي للإنتاج، رغم أن هذا الشكل من الاستغلال يمكن، من ناحية أخرى، أن يشكل درجة انتقالية إلى النمط الرأسمالي، كما جرى في أواخر القرون الوسطى. وأخيراً ثمة أشكال وسيطة معينة تنبثق مجدداً هنا وهناك، على أرضية الصناعة الكبرى، رغم أنها تكتسب مظهراً جديداً تماماً، كما يبين مثال العمل المنزلي الحديث.

وإذا كان، يكفي تماماً لإنتاج فائض القيمة المطلق خضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً، أي إذا كان يكفي، على سبيل المثال، أن يتحول الحرفي الذي كان يعمل، في السابق، لنفسه بالذات أو كمساعد معلم في طائفة حرفية، إلى عامل مأجور خاضع للرقابة المباشرة لأحد الرأسماليين؛ فإن طرائق إنتاج فائض القيمة النسبي، هي، من جهة أخرى، وفي الوقت ذاته طرائق لإنتاج فائض القيمة المطلق، كما رأينا. ذلك أن الإفراط في إطالة يوم العمل يمثل أمامنا بوصفه ناتجاً مميزاً للصناعة الكبرى. وعلى العموم، فإن النمط الرأسمالي المتميز للإنتاج، يكفّ عن أن يكون مجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبي ما إن يتم له الاستيلاء على فرع كامل من فروع الإنتاج، أو بالأحرى ما إن يتم له الاستيلاء على جميع فروع الإنتاج الحاسمة. وعندها يغدو هذا النمط الشكل العام

والسائد اجتماعياً لعملية الإنتاج. ولا يعمل هذا النمط كطريقة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي، إلّا بمقدار ما يشمل، أولاً، الصناعات التي لم تكن خاضعة لرأس المال من قبل إلّا خضوعاً شكلياً، وبالتالي بقدر ما ينتشر أكثر فأكثر. وثانياً، بقدر ما يُحدث ثورة متواصلة في الصناعات التي شملها، وذلك بفضل تغيير طرائق الإنتاج.

ومن وجهة نظر معينة فإن الفرق بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدو وهمياً بوجه عام. ففائض القيمة النسبي مطلق، لأنه يفترض تمديداً مطلقاً ليوم العمل بما [534] يتجاوز وقت العمل الضروري لوجود العامل نفسه. وفائض القيمة المطلق نسبي، لأنه يفترض تطويراً لإنتاجية العمل يسمح لوقت العمل الضروري أن ينحصر في جزء من يوم العمل. ولكن إذا وضعنا نصب أعيننا حركة فائض القيمة، فإن هذا التطابق الظاهري يتلاشى. ولكن ما إن ينشأ النمط الرأسمالي للإنتاج، ويغدو نمط إنتاج عاماً، حتى يغدو الفرق بين فائض القيمة المطلق والنسبي محسوساً، وذلك عندما تصبح القضية قضية زيادة معدل فائض القيمة على العموم. فلو افترضنا أنه يُدفع لقاء قوة العمل حسب قيمتها، فسنواجه هذين الخيارين: إذا كانت القدرة الإنتاجية للعمل ودرجة شدته الاعتيادية، ثابتتين، فلا تمكن زيادة معدل فائض القيمة إلّا عن طريق الإطالة المطلقة ليوم العمل؛ ومن جهة أخرى، إذا كانت حدود يوم العمل ثابتة، فلا تمكن زيادة معدل فائض القيمة، إلّا عن طريق تغيير المقدار النسبي لكل من جزءيه المكوّنين ليوم العمل، أي العمل الضروري والعمل الفائض؛ وهذا ما يفترض بدوره تغيير إنتاجية العمل أو شدته لأنه لا ينبغي أن تهبط الأجور دون قيمة قوة العمل.

لو كان العامل بحاجة لأن ينفق كل وقته بغية إنتاج وسائل العيش الضرورية له ولعائلته، فلن يتبقى له بالطبع وقت كي يعمل مجاناً لأجل آخرين. وما لم تبلغ إنتاجية العمل مستوى معيناً فلن يتوافر عند العامل وقت متاح لأجل العمل المجاني، ومن دون هذا الوقت الفائض يغدو العمل الفائض محالاً ويستحيل بالتالي وجود الرأسماليين، ولكن في مثل هذه الظروف يستحيل كذلك وجود مالكي العبيد، أو السادة الاقطاعيين، أو، باختصار، يستحيل وجود أي طبقة من كبار المالكين[1].

(1) «إن وجود أرباب العمل الرأسماليين ذاته كطبقة متميزة، يتوقف على إنتاجية العمل» (رامزي Ramsay، المرجع المذكور، ص 206). «لو كان عمل كل إنسان لا يكفي إلّا لإنتاج قوته الخاص، لما كانت هناك أية ملكية». (رافنستون Ravenstone، المرجع المذكور، ص 14).

وعلى هذا، بوسعنا أن نتحدث عن أساس طبيعي لفائض القيمة، لكن هذا القول جائز بمعناه العام فقط، أي بمعنى أنه لا توجد عقبة طبيعية مطلقة تمنع إنساناً ما، من أن يزيح عن كاهله عبء العمل الضروري لتأمين وجوده هو، وإلقاء هذا العبء على كاهل إنسان آخر. وبمثل هذا الحق والصواب يمكن الزعم أنه لا توجد في الطبيعة، على سبيل المثال، عوائق كأداء تمنع إنساناً من أكل لحم قرينه الإنسان[1a]. ولا يجوز للمرء أن يُلصق بإنتاجية العمل، النامية بصورة طبيعية، أيما أفكار صوفية غامضة، كما جرى ذلك في بعض الأحيان. فما إن ارتقى البشر بفضل عملهم فوق مستوى الحيوان، وما إن [535] اكتسب عملهم بالتالي الصفة الاجتماعية، بدرجة معينة، حتى نشأت علاقات غدا فيها العمل الفائض لإنسان ما، شرطاً لوجود إنسان آخر. لقد كانت القدرات الإنتاجية للعمل ضئيلة جداً في المراحل الأولى من الحضارة، ولكن هكذا كان أيضاً حال الحاجات البشرية التي تنمو بموازاة نمو وسائل تلبيتها وبالاعتماد المباشر على نمو هذه الوسائل. زد على ذلك، أن نسبة تلك الأقسام من المجتمع التي تعتاش على عمل الغير، كانت، في تلك المرحلة المبكرة، ضئيلة للغاية بالمقارنة مع كتلة المنتجين المباشرين. ومع نمو قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية تنمو هذه الأقسام من المجتمع، نمواً مطلقاً ونسبياً[2]. يُضاف إلى ذلك أن العلاقات الرأسمالية، تنبثق من تربة اقتصادية هي نتاج عملية تطور مديدة. وإنتاجية العمل الموجودة التي تشكل ركيزة رأس المال ونقطة انطلاقه، هي ليست هبة من الطبيعة، بل ثمرة تاريخ يمتد آلاف القرون.

وإذا تجردنا عن درجة تطور شكل الإنتاج الاجتماعي، كَبُرت هذه الدرجة أم صَغُرت، فإن إنتاجية العمل تظل مرتبطة بالشروط الطبيعية. ويمكن ارجاع جميع هذه الشروط إلى طبيعة الإنسان نفسه، مثل العِرق وغير ذلك، والطبيعة المحيطة به. وتنقسم الظروف الطبيعية الخارجية، اقتصادياً، إلى صنفين كبيرين هما الثروة الطبيعية من وسائل العيش، ونعني بها خصوبة التربة والمياه الغنية بالأسماك، وإلخ. والثروة الطبيعية من وسائل العمل، كمساقط المياه، والأنهار الصالحة للملاحة، والأخشاب، والمعادن، والفحم،

(1a) وفقاً لأحدث الحسابات، ثمة، الآن أربعة ملايين من أكلة لحوم البشر، على الأقل، في أصقاع الأرض التي جرى استقصاؤها حتى اليوم.

(2) عند هنود أميركا المتوحشين، نجد أن كل شيء تقريباً ملك للشغيل الذي أنتجه، فالعامل يجني 99 في المائة من ثماره. أما في إنكلترا فقد لا يحصل العامل على $\frac{2}{3}$. (مزايا تجارة الهند الشرقية، إلخ، ص 72 ـ 73).

إلخ. وفي المراحل الأولى من الحضارة، كانت كفة الصنف الأول من الثروات الطبيعية هي الراجحة؛ أما الصنف الثاني فلا ترجح كفته إلّا في مراحل أعلى من التطور. قارن، على سبيل المثال، بين إنكلترا والهند، وقارن، في العصور الغابرة، بين أثينا وكورنثيا من جهة، والبلدان الواقعة على سواحل البحر الأسود، من جهة أخرى.

وكلما قلّ عدد الحاجات الطبيعية الواجب إشباعها بالمطلق، وكلما عظُمت الخصوبة الطبيعية للأرض واعتدال المناخ، تناقص وقت العمل الضروري لإعالة المنتج وتكاثر نسله. وتعاظم، لذلك فائض عمله الذي يعود للآخرين بالمقارنة مع عمله لنفسه. وقد كتب ديودورس منذ أمد بعيد، عن قدماء المصريين، فقال:

> «عجيب كيف أن تنشئة الصغار لا تكلفهم سوى القليل من العناء والنفقات. فهم يطهون للصغار أول غذاء بسيط يقع تحت اليد، ويعطونهم الجزء السفلي من سيقان القصب ليأكلوه، بمقدار ما يصلح للشي على النار، كما يعطونهم جذور وسيقان بعض نباتات المستنقعات، إما نيئة أو مسلوقة أو مشوية. ويسير أغلب الصغار حفاة، عراة، بسبب اعتدال الهواء. لذا فإن تنشئة الطفل حتى يقوى عوده، لا تكلف الأبوين، عموماً، أكثر من عشرين دراخما. وهذا، بالدرجة الرئيسية، ما يفسر لنا لماذا نجد سكان مصر بهذه الكثرة، ولماذا يمكن بالتالي تشييد مثل هذا العدد من الصروح العظيمة»[3]. [536]

الواقع أن الصروح العظيمة في مصر القديمة، لا تدين بوجودها إلى كثرة السكان بقدر ما تدين به إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء كانوا رهن التصرف للقيام بهذا العمل. إن العامل الفرد يمكن أن يؤدي عملاً فائضاً أكثر بمقدار ما يكون عمله الضروري أقل، كذلك الحال بالنسبة للسكان العاملين إجمالاً، إذ كلما كان القسم اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية أصغر، كان القسم المتاح الذي يمكن استخدامه للقيام بأعمال أخرى أكبر.

وما إن يقوم الإنتاج الرأسمالي، فإن مقدار العمل الفائض يتباين بتباين الشروط الطبيعية اللازمة للعمل، وبخاصة خصوبة التربة، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى ثابتة، وأن يكون طول يوم العمل معيناً. ومع هذا، لا يستتبع ذلك العكس وهو أن الأرض الأكثر خصباً هي الأفضل ملاءمة لنمو نمط الإنتاج الرأسمالي. فهذا النمط يتطلب سيطرة

---

(3) ديودورس الصقلي Diodor[us] Sic[ulus]، المرجع المذكور، الكتاب الأول، الفصل 80، [ص 126].

الإنسان على الطبيعة. فحيثما تكون الطبيعة مفرطة السخاء فإنها «تمسك بزمام الإنسان، فتقوده كالطفل»(*). فهي لا تجعل تطوره الذاتي ضرورة طبيعية(4). إن المنطقة المعتدلة، لا المناطق الاستوائية وفيرة النبات، هي موطن رأس المال. فليس خصب الأرض المطلق، بل تنوعها، وتنوع منتوجاتها الطبيعية، هو ما يؤلف القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل. وبفضل تغيرات البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان تجري مضاعفة حاجاته وقدراته، ووسائل عمله وأساليب عمله. إن الضرورة القاضية بإخضاع قوة من [537] قوى الطبيعة لسيطرة المجتمع من أجل تدجينها، والاستيلاء عليها أو ترويضها بواسطة منشآت ضخمة مشيدة باليد البشرية، هي ما يضطلع بالدور الحاسم في تاريخ الصناعة. ومن أمثلة ذلك تنظيم المياه في مصر(5) ولومبارديا وهولندا وغيرها، أو في الهند وبلاد

(*) تحوير لقصيدة «إلى الطبيعة» للشاعر الألماني شتولبرغ، نهاية القرن السابع عشر. [ن. ع].

(4) «لأن الأولى» (الثروة الطبيعية) «أعظم ملاءمة وفائدة... فإنها تجعل الناس مهملين، متغطرسين، نازعين إلى كل اسراف، بينما الثانية تدعو إلى تطور الهمة، والأدب، والفنون، والسياسة»، (أنظر: كنز إنكلترا من التجارة الخارجية، أو ميزان تجارتنا الخارجية هو أساس كنزنا، بقلم توماس مون، تاجر من لندن، نشره الآن ابنه جون مون لفائدة العموم، لندن، 1669). (*England's Treasure by Foreign Trade. Or, the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure*. Written by Thomas Mun, of London, Merchant, and now published for the common good by his son John Mun, London, 1669, p. 181-182). «كما ليس بوسعي أن أتصور لعنة تحل بقوم أعظم من أن يجدوا أنفسهم في رقعة أرض تنتج لهم وفرة من وسائل العيش والطعام، تلقائياً، ويوفر لهم مناخها أو لا يتطلب سوى القليل من الحرص على الملبس والمأوى... وربما هناك حالة متطرفة في الاتجاه المعاكس. إن تربة لا تثمر شيئاً بالعمل، لا تقل سوءاً عن تربة تثمر وافر المحصول بدون عمل». ([ن. فورستر]، بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المؤن، 1767، ص 10. [N. Forster], *An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions*, London, 1767, p. 10).

(5) إن ضرورة التنبؤ بأوقات ارتفاع وانخفاض منسوب مياه النيل هي التي خلقت علم الفلك المصري، وجلبت معه سيطرة طائفة الكهنة، بوصفهم موجهين للزراعة. «إن الانقلاب الشمسي هو تلك اللحظة السنوية التي تبدأ عندها مياه النيل بالارتفاع، وقد رصده المصريون بانتباه مضاعف... وكان من الهام لهم تحديد هذه الفترة من السنة لكي يقوموا بموجبها بعملياتهم الزراعية. ولذا كان ينبغي لهم أن يبحثوا في السماء عن علامة واضحة تدل على عودتها». (كوفييه، مبحث في دورات الكون، طبعة هوفر، باريس، 1863، ص141). (Cuvier, *Discours sur les révolutions du globe*, Éd. Hoefer, Paris, 1863, p. 141).

فارس وغيرهما، حيث لا يعني الإرواء بالقنوات الاصطناعية تزويد الأرض بما يلزم من مياه فحسب، بل ويحمل إليها مع الطمي كذلك الأسمدة المعدنية من التلال. ويكمن سر الازدهار الاقتصادي في إسبانيا وصقلية، أيام حكم العرب، في تشييد نظام الري[6].

إن مواءمة الظروف الطبيعية لا تعطي سوى إمكانية وليس واقع الحصول على العمل الفائض ومنتوج فائض وبالتالي على فائض قيمة وليس منتوجاً فائضاً. إن اختلاف الظروف الطبيعية للعمل يؤدي إلى هذه النتيجة وهي أن نفس الكمية من العمل تلبّي مقادير من الحاجات متباينة بتباين البلدان[7]، وعليه فإن وقت العمل الضروري يختلف من بلد لآخر، شريطة أن تكون الظروف الأخرى متماثلة. إن هذه الظروف تؤثر على العمل الفائض بوصفها قيوداً طبيعية لا أكثر، أي أنها تحدّد النقاط التي قد يبدأ، عندها، العمل لأجل الغير. وبقدر ما تتقدم الصناعة، بقدر ما تتراجع هذه القيود الطبيعية. أما في قلب [538] مجتمعنا الأوروبي الغربي، حيث يشتري العامل حقه في العمل لأجل وجوده، بأن يدفع لقاءه عملاً فائضاً، فإن من السهل تماماً أن يظهر الوهم القائل بأن تقديم منتوج فائض

---

(6) كان تنظيم توزيع المياه في الهند أحد الركائز المادية لسيطرة الدولة على الجماعات الإنتاجية الصغيرة، المبعثرة. وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة خيراً من أخلافهم الإنكليز. يكفي أن نعيد إلى الأذهان مجاعة عام 1866 التي أودت بحياة أكثر من مليون هندي في مقاطعة أوريسا بولاية البنغال.

(7) «لا يوجد بلدان ينتجان عدداً متساوياً من وسائل العيش بالوفرة نفسها، ببذل مقدار واحد من العمل... فحاجات البشر تزيد أو تقل... حسب قسوة المناخ أو اعتداله، وبالتالي فإن تلك الأبعاد التي يضطر سكان مختلف البلدان لممارسة صناعتهم بها، لا يمكن أن تكون واحدة، وعليه ليس عملياً في شيء أن نحدد درجة التباين بأكثر من درجات الحرارة والبرودة؛ فمن ذلك يمكن أن يستخلص المرء نتيجة عامة تفيد أن كمية العمل اللازمة لإدامة حياة عدد معين من الناس ستكون أكبر في المناخات الباردة، وأقل في المناخات الحارة؛ لأن الناس في الحالة الأولى، لا يعوزهم لباس أكثر فحسب، بل إن التربة تحتاج إلى حراثة أعمق مما في المناخ الحار». أنظر: بحث في الأسباب المقررة لمعدل الفائدة الطبيعي، لندن، 1750، ص59. (*An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of Interest*, London, 1750, p. 59). إن مؤلف هذا الكتاب الغُفْل الذي يشكل فتحاً تاريخياً، هو ج. ماسي J. Massie وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة المئوية من هذا الكتاب.

هو بمثابة صفة متأصلة في العمل البشري[8]. ولكن لنأخذ، على سبيل المثال، سكان جزر الأرخبيل الآسيوي الشرقية، حيث ينمو نخيل الساغو البري في الغابات:

«حين يتيقن السكان، بعد أن يثقبوا الشجرة، أن اللباب قد نضج، يقطعون الجذع، ويشطرونه قطعاً قطعاً، ثم ينزعون اللباب منه ويمزجونه بالماء ويصفونه: عندها يغدو دقيقاً صالحاً تماماً للاستعمال. إن النخلة الواحدة تعطي، عادة، 300 باون، وأحياناً من 500 إلى 600 باون. فهناك، إذن، يذهب الناس إلى الغابات كي يقتطعوا خبزهم، مثلما يذهب الناس، عندنا، لاقتطاع الحطب»[9].

لنفترض الآن أن قاطع الخبز الآسيوي الشرقي هذا يحتاج إلى 12 ساعة عمل في الأسبوع لإشباع كل حاجاته. إن الظروف الطبيعية المؤاتية لا تغدق عليه مباشرة غير نعمة واحدة هي وفرة من وقت الفراغ. ولكن قبل أن يستطيع استخدام وقت الفراغ هذا لنفسه بصورة منتجة، لا بد من وجود جملة كاملة من التطورات التاريخية؛ ولكي ينفق هذا الوقت في أداء عمل فائض لأشخاص غرباء، لا بد من وجود قوة خارجية ترغمه على ذلك. وإذا حل الإنتاج الرأسمالي في جزيرته، فلربما كان على صاحبنا الطيب أن يعمل ستة أيام في الأسبوع، لكي ينال منتوج عمل يوم واحد لنفسه. إن الظروف الطبيعية المؤاتية لا تفسر لنا البتة لماذا يتعين عليه أن يعمل الآن 6 أيام في الأسبوع، أو لماذا يقدم خمسة أيام من العمل الفائض. فهي تفسر فقط، لماذا يقتصر وقت عمله الضروري على يوم واحد في الأسبوع. ولكن منتوجه الفائض لا يمكن، إطلاقاً، أن ينشأ، عن أي مزية سحرية خفية ملازمة للعمل البشري بالفطرة.

إن قدرات إنتاجية العمل سواء أكانت اجتماعية متطورة تاريخياً أم ناتجة عن الطبيعة بالذات، تبدو وكأنها قدرات إنتاجية لرأس المال الذي يضاف إليه العمل.

[539] إن ريكاردو لا يكلف نفسه ابداً عناء البحث عن منشأ فائض القيمة. فهو يعالجه

---

(8) «على كل عمل» (ويبدو أن هذا يؤلف جزءاً من حقوق وواجبات المواطن *droits und devoirs du citoyen*) «أن يولّد فائضاً معيناً» (برودون)(*).

(*) ب. ج ـ برودون، نظام التناقضات الاقتصادية، أو فلسفة البؤس، المجلد الأول، باريس، 1846، ص 73.

P-J. Proudhon, *Système des contradictions économique, ou philosophie de la misère*, Bd .1, Paris, 1846, S.73. [ن. برلين].

(9) ف. شوف، الأرض، النبات والإنسان، ط 2، لايبزيغ، 1854، ص148.

(F. Schouw, *Die Erde, die Pflanzen und der Mensch*, 2, Aufl. Leipzig 1854, S. 148).

كشيء ملازم داخلياً لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يرى فيه الشكل الطبيعي للإنتاج الاجتماعي. وحيثما يتحدث عن إنتاجية العمل، فإنه لا يبحث فيها عن علّة وجود فائض القيمة، بل يبحث عن السبب الذي يحدّد مقدار تلك القيمة. ولكن مدرسة ريكاردو أعلنت صراحة أن قدرة إنتاجية العمل هي العلّة المولّدة للربح (يعني: فائض القيمة). وهذا، على كل حال، تقدم واضح بالقياس إلى المركنتليين، الذين كانوا يعزون تجاوز سعر المنتوج على تكاليف إنتاجه، إلى فعل التبادل، أي إلى بيع المنتوجات بسعر يفوق قيمتها. ومع ذلك تهرّبت مدرسة ريكاردو هي الأخرى من المسألة ببساطة، وتركتها بدون حل. فقد رأى هؤلاء الاقتصاديون البورجوازيون، رأوا، بغريزتهم، عن حق، أن ثمة أخطاراً داهمة في المضي ببحث هذه المسألة الملتهبة بصورة أعمق، نعني منشأ فائض القيمة. ولكن ماذا نقول عندما يعلن جون ستيوارت ميل، بعد نصف قرن من ريكاردو، بوقار مهيب، تفوقه على المركنتليين، بتكراره الفج للتبسيطات الباطلة التي لاكها شرّاح ريكاردو المبتذلون الأوائل؟

يقول ميل:

«تكمن علة الربح في أن العمل ينتج أكثر مما يلزم لإعالته».

حتى الآن لا شيء سوى القصة القديمة؛ إلّا أن ميل يتوق إلى ابتداع جديد من عنده، فيضيف:

> «أو بتعبير آخر فإن سبب نشوء الربح من رأس المال، يرجع إلى أن الطعام واللباس، والمواد الأولية ووسائل العمل، تدوم وقتاً أطول مما يلزم لإنتاجها».

إن ميل يخلط، هنا، بين طول وقت العمل، وطول حياة منتوجاته. وحسب هذا الرأي، فالخباز الذي لا يدوم منتوجه غير يوم واحد، لن يستطيع أن يستمد من عماله المأجورين نفس الربح الذي يستمده صانع آلات تعمّر عشرين عاماً أو أكثر. وعلى كل حال، لا ريب لو أن أعشاش الطيور لا تدوم أكثر من الوقت اللازم لبنائها، لكان على الطيور أن تمضي حياتها بلا أعشاش.

وما إن يتوصل ميل إلى هذه الحقيقة الجوهرية، حتى يثبت تفوقه هو على المركنتليين. فيمضي قائلاً:

> «وهكذا نرى أن الربح ينبثق، لا عن وقوع التبادل العرضي، بل عن قوة إنتاجية العمل؛ والربح الإجمالي الذي يحققه بلد من البلدان تحدده، دوماً، قوة إنتاجية العمل، سواء كان هناك تبادل أم لا. ولو لم يكن ثمة

> تقسيم للأشغال، لما كان هناك بيع ولا شراء، ولكن مع ذلك سيكون ثمة ربح».

[540] فالتبادل، والشراء والبيع ـ أي الشروط العامة للإنتاج الرأسمالي ـ هي عند ميل، مجرد حادث عارض، وأنه سيكون هناك ربح، حتى بدون بيع وشراء قوة العمل!

ويتابع ميل قائلاً:

> «إذا كان مجمل عمال بلد من البلدان ينتجون 20% أكثر من مقدار أجورهم، فإن الربح سيكون 20%، مهما كان مستوى أسعار السلع».

إن هذا القول حشو نادر تماماً، لأنه إذا أنتج العمال فائض قيمة بنسبة 20% لأجل الرأسماليين، فإن نسبة ربحهم إلى إجمالي أجور العمال ستكون كنسبة 20:100، من ناحية. ومن ناحية ثانية فإنه لخطأ مطلق القول بأن «الربح يبلغ 20%». فهو أقل بالضرورة، لأن الربح يحسب استناداً إلى المبلغ الإجمالي لرأس المال المدفوع سلفاً. فلو كان الرأسمالي، مثلاً، قد دفع 500 جنيه، منها 400 لوسائل الإنتاج و100 للأجور، وكان معدل فائض القيمة 20%، كما افترضنا أعلاه، فإن معدل الربح يساوي 20:500، أي 4% لا 20%.

يلي ذلك نموذج بديع على طريقة ميل في معالجة مختلف الأشكال التاريخية للإنتاج الاجتماعي.

> «إنني افترض، في البحث كله، وجود الوضع الحالي للأمور الذي يسود بصورة شاملة، عدا بعض الاستثناءات، وهو بالتحديد وضع يدفع الرأسمالي فيه كامل النفقات سلفاً، بما في ذلك أجور العامل».

وإنه لخداع بصر غريب حقاً أن نرى، في كل مكان، علاقات كانت تسيطر حتى الآن في كوكب الأرض بصورة استثنائية فقط! ولكن فلنمض لاحقاً. إن ميل يقرّ طواعية بأن «ليس ثمة ضرورة مطلقة لأن تجري الأمور على ذلك النحو»(*). بل على العكس:

(*) اقترح ماركس في رسالته إلى ن. ف. دانييلسون المؤرخة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1878، الصيغة التالية لهذا المقطع: «يلي ذلك نموذج رائع على طريقة ميل في معالجة مختلف الأشكال التاريخية للإنتاج الاجتماعي. فهو يقول: «إنني أفترض، في البحث كله، وجود الوضع الحالي للأمور الذي يسود بصورة شاملة، عدا بعض الاستثناءات، حيث يؤلف العمال والرأسماليون فيه طبقتين متميزتين، أي أنني أفترض أن الرأسمالي يدفع سلفاً كامل النفقات بما في ذلك أجور العامل». يرغب ميل بتصديق أنه لا وجود لضرورة مطلقة لأن تجري الأمور على هذا النحو حتى في ظل نظام اقتصادي يؤلف فيه العمال والرأسماليون طبقتين متميزتين». [ن. برلين].

«فالعامل يمكن أن ينتظر حتى يكتمل العمل، لكي يتلقى كل أجوره، إذا كان لديه مال يكفي لإعالته خلال هذه الفترة. ولكن في هذه الحالة الأخيرة، يكون العامل، وإلى حد معين، رأسمالياً يسهم برأسماله في المشروع، ويقدم جزءاً من الأموال الضرورية لاستمراره».

وكان بوسع ميل أن يمضي إلى أبعد من ذلك ويضيف بأن العامل الذي يسلّف نفسه [541] ليس وسائل العيش فحسب، بل كذلك وسائل العمل، هو، في واقع الأمر، ليس إلّا عاملاً مأجوراً عند نفسه. أو كان بوسعه أن يقول أيضاً إن الفلاح الأميركي إنما هو عبد لنفسه لا يختلف عن العبد العادي إلّا بكونه يؤدي السخرة لنفسه، لا لسيد غريب.

وبعد أن يبرهن ميل بجلاء كهذا أن الإنتاج الرأسمالي موجود، أبداً، حتى إن كان لا وجود له، فإنه يبدي ما يكفي من التماسك المنطقي ليبين لنا أن الإنتاج الرأسمالي لا وجود له، حتى عندما يكون موجوداً بالفعل.

«ولكن حتى في الحالة الأخيرة» (أي إذا سلّف الرأسمالي لعامله المأجور كل وسائل عيشه) «فيمكن النظر إلى العامل من وجهة النظر نفسها» (أي بوصفه رأسمالياً). «ذلك لأنه عندما يقدم عمله بأقل من سعر السوق (!) فإنما يبدو وكأنه يسلّف الفرق (؟) إلى رب عمله، وإلخ.»[9a].

في الواقع الفعلي، إن العامل يسلّف عمله مجاناً إلى الرأسمالي لمدة أسبوع، وإلخ، لكي يتلقى في نهاية الأسبوع، وإلخ، سعره حسب السوق، وهذا ما يحوّل العامل، بنظر ميل، إلى رأسمالي! في السهول المنبسطة تبدو حتى أكوام التراب كالتلال. وإن أفضل ما تُقاس به ضحالة الفكر البورجوازي الراهن، هو وزن «مفكريه العظام».

(9a) جيمس ميل، مبادىء الاقتصاد السياسي، لندن، 1868، ص 252 ـ 253 ومواضع أخرى. (J. St. Mill, *Principles of Political Economy*, London, 1868, p. 252-253. passim). [المقاطع الواردة هنا مأخوذة من الطبعة الفرنسية لـ رأس المال. ف. إنجلز].

الفصل الخامس عشر

التغير في مقدار سعر قوة العمل
وفي فائض القيمة

تتحدد قيمة قوة العمل بقيمة وسائل العيش الضرورية المعتادة التي يحتاجها العامل الوسطي. إن كتلة وسائل العيش هذه تكون معطاة في أي حقبة معينة وفي أي مجتمع معين، رغم أن شكلها قد يختلف، ويمكن اعتبارها، لذلك، مقداراً ثابتاً. فما يتغير هو قيمة هذه الكتلة فحسب. علاوة على ذلك، ثمة عنصران آخران يشتركان في تحديد قيمة قوة العمل. العنصر الأول، هو نفقات تطوير هذه القوة، التي تتبدل بتبدل نمط الإنتاج؛ والعنصر الثاني هو التباين الطبيعي لقوة العمل، أي اختلاف قوة عمل الذكور عن قوة عمل الإناث، وقوة عمل الراشدين عن قوة عمل الصغار. إن استخدام مختلف أنواع قوى العمل هذه، الذي يفرضه أيضاً نمط الإنتاج، يخلق فارقاً كبيراً في تكاليف إعالة أسرة العامل، وفي قيمة قوة عمل الذكور الراشدين. غير أننا نقصي هذين العنصرين خارج الاعتبار فيما يلي من البحث[9b].

ونحن نفترض: (1) إن السلع تباع بقيمتها؛ و(2) إن سعر قوة العمل قد يرتفع، بين حين وآخر، فوق قيمتها، ولكنه لا يهبط دون هذه القيمة قط.

لقد وجدنا، استناداً إلى هذه الفرضية، أن المقادير النسبية لكل من فائض القيمة وسعر

(9b) [حاشية للطبعة الثالثة: إن الحالة التي بحثت على الصفحة 281، قد أغفلت بالطبع في هذا الوضع. ف. إنجلز]. [ص336 الطبعة الألمانية، ص408-409 من الطبعة العربية. ن.ع].

قوة العمل تتحدد بعوامل ثلاثة هي: 1) طول يوم العمل، أي المقدار الأفقي للعمل؛ 2) شدة العمل الاعتيادية، أو مقداره العمودي، نعني إنفاق كمية معينة من العمل في فترة زمنية محددة؛ 3) أخيراً قدرة إنتاجية العمل، حيث إن الكمية نفسها من العمل تعطي، خلال وقت معين، كمية أكبر أو أقل من المنتوج، تبعاً لمستوى تطور شروط الإنتاج. ومن الجلي أن بالإمكان حدوث تراكيب مختلفة جداً، تبعاً لكون أحد هذه العناصر [543] الثلاثة ثابتاً، والآخرين متغيرين، أو يكون عنصران ثابتين والثالث متغيراً، أو أخيراً، تكون العناصر الثلاثة كلها متغيرة في آن معاً. كما يزداد عدد التراكيب الممكنة، نظراً لأن هذه العناصر حين تتغير في آن معاً، فإن مقدار واتجاه تغير كل واحد منها قد يتباينان. أما فيما يلي فسندرس التراكيب الرئيسية وحدها.

I ـ مقدار يوم العمل ثابت وشدة العمل ثابتة، قدرة إنتاجية العمل متغيرة

إنطلاقاً من الافتراضات المذكورة أعلاه، تتحدد قيمة قوة العمل، ومقدار فائض القيمة بالقوانين الثلاثة التالية:

أولاً ـ إن يوم عمل، بطول محدد، يتمثل على الدوام في نفس المقدار من القيمة المُنتَجة حديثاً، مهما تباينت إنتاجية العمل، ومهما تباينت معها كتلة المنتوج، وبالتالي سعر كل سلعة مفردة.

إن القيمة المُنتَجة حديثاً في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة تساوي، مثلاً، 6 شلنات، رغم أن كتلة القيم الاستعمالية التي جرى إنتاجها تتباين بتباين قدرة إنتاجية العمل، وبالتالي فإن القيمة الممثلة بـ 6 شلنات تتوزع على سلع أقل أو أكثر.

ثانياً ـ إن فائض القيمة وقيمة قوة العمل تتغيران في اتجاهين متعاكسين، فتغير قدرة إنتاجية العمل، أي ارتفاعها أو انخفاضها، يولّد تغيراً معاكساً له في قيمة قوة العمل، وتغيراً طردياً في فائض القيمة.

إن القيمة المُنتَجة حديثاً في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة، هي مقدار ثابت، وليكن 6 شلنات مثلاً. إن هذا المقدار الثابت يساوي مقدار فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل، والقيمة الأخيرة يعوّض عنها العامل بما يُعادِلها. وبديهي أنه إذا كان هناك مقدار ثابت يتألف من حدّين، فلن يزيد أحدهما من دون أن ينقص الآخر. إذن، فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من 3 شلنات إلى 4 شلنات، ما لم ينخفض فائض القيمة من 3 شلنات

إلى شلنين، وبالعكس لا يمكن لفائض القيمة أن يرتفع من 3 شلنات إلى 4 شلنات من دون أن تنخفض قيمة قوة العمل من 3 شلنات إلى شلنين. وبالتالي ففي ظل هذه الشروط لا يمكن أن يطرأ تبدل على المقدار المطلق لكل من قيمة قوة العمل وفائض القيمة، ما لم يطرأ تبدل متزامن على مقداريهما النسبيين. إذ يستحيل أن يرتفعا معاً أو يهبطا معاً.

زد على ذلك، أن قيمة قوة العمل لا يمكن أن تهبط، وفائض القيمة لا يمكن بالتالي أن يرتفع، ما لم يتحقق ارتفاع في قدرة إنتاجية العمل. ولو اتخذنا من الحالة السابقة مثلاً، نجد أن قيمة قوة العمل لا تنخفض من 3 شلنات إلى شلنين، ما لم يطرأ ارتفاع [544] على قدرة إنتاجية العمل يتيح إنتاج الكتلة نفسها من وسائل العيش في 4 ساعات بعد أن كان إنتاجها يتطلب 6 ساعات من قبل. وبالعكس، لا يمكن لقيمة قوة العمل أن ترتفع من 3 شلنات إلى 4 شلنات، من دون انخفاض قدرة إنتاجية العمل، بحيث يتطلب الأمر 8 ساعات لإنتاج الكتلة نفسها من وسائل العيش، التي كان يلزم 6 ساعات لإنتاجها في السابق. يترتب على ذلك، أن ارتفاع إنتاجية العمل يولّد هبوطاً في قيمة قوة العمل وارتفاعاً في فائض القيمة، في حين أن انخفاض هذه الإنتاجية يولّد، بالعكس، ارتفاعاً في قيمة قوة العمل، وهبوطاً في فائض القيمة.

عند صياغة ريكاردو(*) لهذا القانون، أغفل ظرفاً واحداً، وهو: رغم أن حدوث تغير في مقدار فائض القيمة أو العمل الفائض، يُحدِثُ تغيراً معاكساً في مقدار قيمة قوة العمل، أو مقدار العمل الضروري، فلا يترتب على ذلك، قط، إنهما يتغيران بنفس النسبة. حقاً إنهما يرتفعان أو ينخفضان، بنفس المقدار. إلّا أن نسبة ارتفاع أو انخفاض أي من الجزءين اللذين تتألف منهما القيمة المُنتَجة حديثاً أو يوم العمل تتوقف على التقسيم الأصلي قبل حدوث التغير في قدرة إنتاجية العمل. فلو أن قيمة قوة العمل تساوي 4 شلنات، أو أن وقت العمل الضروري يساوي 8 ساعات، وفائض القيمة يساوي شلنين أو العمل الفائض يساوي 4 ساعات؛ وإن هذه القيمة هبطت إلى 3 شلنات، أو هبط العمل الضروري إلى 6 ساعات، نتيجة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، فإن فائض القيمة سيرتفع إلى 3 شلنات، أو يرتفع العمل الفائض إلى 6 ساعات. إن نفس المقدار، وهو شلن واحد أو ساعتان، يُضاف في الحالة الأولى ويطرح في الحالة الثانية. إلّا أن التغير النسبي في المقدار يختلف في كلا الجانبين. إذ بينما تهبط قيمة قوة العمل

(*) د. ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، ص 31. [ن.ع].

من 4 إلى 3 شلنات أي بنسبة الربع أو 25%، فإن فائض القيمة يرتفع من شلنين إلى 3 شلنات، أي بمقدار النصف أو 50%. ينجم عن ذلك أن الارتفاع أو الانخفاض النسبيين لفائض القيمة، من جرّاء تغير معين في قدرة إنتاجية العمل، يتوقفان على المقدار الأصلي لذلك الجزء من يوم العمل الذي يتجسد في فائض القيمة، وكلما كان هذا الجزء صغيراً كانت نسبة تغيره كبيرة، وكلما كان هذا الجزء كبيراً كانت نسبة تغيره صغيرة.

ثالثاً ـ إن ارتفاع أو انخفاض فائض القيمة يأتي دوماً، كنتيجة وليس أبداً كسبب، لانخفاض أو ارتفاع مقابل في قيمة قوة العمل[10].

[545] وبما أن طول يوم العمل مقدار ثابت، ويتمثل بقيمة ثابتة المقدار أيضاً؛ وبما أن كل تغير يطرأ على مقدار فائض القيمة، يقابله تغير معاكس في قيمة قوة العمل، وبما أن قيمة قوة العمل لا تتغير إلّا عند تغير قدرة إنتاجية العمل، فإن النتيجة الواضحة المترتبة على ذلك، أن أي تغير في مقدار فائض القيمة، في ظل هذه الشروط، إنما ينشأ عن حدوث تغير معاكس في مقدار قيمة قوة العمل. وكما رأينا من قبل فإنه لا يمكن حدوث أي تغير في المقدار المطلق لقيمة قوة العمل وفائض القيمة دون اقتران ذلك بحدوث تغير في مقداريهما النسبيين؛ ويلي ذلك الآن أن حدوث أي تغير في مقداريهما النسبيين غير ممكن من دون وقوع تغير في المقدار المطلق لقيمة قوة العمل.

وبموجب القانون الثالث، فإن وقوع تغير في مقدار فائض القيمة، يفترض تغيراً في قيمة قوة العمل، ينجم عن حصول تغير في قدرة إنتاجية العمل. وحدود التغير في فائض القيمة إنما ترسمها الحدود الجديدة لقيمة قوة العمل. مع ذلك، حتى عندما تسمح الظروف بسريان مفعول هذا القانون، فإن ثمة تغيرات وسيطة قد تقع. فمثلاً؛ لو أن قيمة قوة العمل هبطت من 4 إلى 3 شلنات، أي لو هبط وقت العمل الضروري من 8 إلى 6

---

(10) أضاف ماكلوخ إلى هذا القانون الثالث، من بين أشياء أخرى، سخافة تقول إن بالإمكان حدوث زيادة في فائض القيمة غير مصحوبة بانخفاض في قيمة قوة العمل، وذلك عن طريق إلغاء الضرائب التي كان على الرأسمالي أن يدفعها فيما مضى. إن إلغاء مثل هذه الضرائب لا يُحدث أيما تغير في كمية فائض القيمة التي ينتزعها الرأسمالي الصناعي من العامل بصورة مباشرة. فذلك يعدل، فقط، النسبة التي ينقسم بموجبها فائض القيمة، بين جيب الرأسمالي وطرف ثان ينبغي أن يشاركه فائض القيمة هذا. لذا فإن إلغاء الضرائب، لا يغير، قط، العلاقة بين قيمة قوة العمل وفائض القيمة. والاستثناء الذي يأتي به ماكلوخ يثبت، فقط، سوء فهمه للقاعدة العامة. وهذا حظ عاثر كثيراً ما يلاقيه عندما يبتذل ريكاردو، كما يحدث مع ج. ب. ساي عندما يبتذل آدم سميث.

ساعات نتيجة لارتفاع قدرة إنتاجية العمل، فإن سعر قوة العمل قد لا يهبط إلى أقل من 3 شلنات و8 بنسات، أو 3 شلنات و6 بنسات، أو 3 شلنات وبنسين، إلخ. وبالتالي لن يرتفع فائض القيمة إلى أكثر من 3 شلنات و4 بنسات، أو 3 شلنات و6 بنسات، أو 3 شلنات و10 بنسات، إلخ. إن مقدار هبوط سعر قوة العمل، وَحَدُّه الأدنى 3 شلنات، يتوقف على الوزن النسبي لضغط رأس المال، من جهة، ولمقاومة العمال، من جهة أخرى.

إن قيمة قوة العمل تتحدد بقيمة كمية معينة من وسائل العيش. وإن قيمة وسائل العيش هذه، لا كتلتها، هي التي تتغير بتغير قدرة إنتاجية العمل. ولكن، يمكن، مع حدوث ارتفاع في القدرة الإنتاجية هذه، أن يحصل العامل والرأسمالي، في آنٍ معاً، على كمية أكبر من وسائل العيش هذه، من دون أن يطرأ تغير على سعر قوة العمل أو على فائض القيمة. فإذا كانت القيمة الأولية لقوة العمل 3 شلنات بينما وقت العمل الضروري يساوي 6 ساعات، وإذا كان فائض القيمة 3 شلنات كذلك، أي أن العمل الفائض يساوي 6 ساعات أيضاً، فإن مضاعفة قدرة إنتاجية العمل، في ظل التقسيم السابق ليوم العمل، ستُبقي سعر قوة العمل وفائض القيمة بلا تغيير. والنتيجة الوحيدة التي تتمخض عن ذلك هو أن كلاً من هذين سوف يمثل الآن ضعف ما كان يمثله من القيم الاستعمالية سابقاً، [546] ولكن سعر هذه القيم الاستعمالية سيكون نصف سعرها السابق. وعندها سيكون سعر قوة العمل أكبر من قيمة هذه القوة، رغم أن هذا السعر ظل ثابتاً. ولو فرضنا أن سعر قوة العمل قد هبط ليس إلى شلن و6 بنسات، وهو أدنى نقطة تتماشى مع قيمتها الجديدة، بل إلى شلنين و10 بنسات، أو شلنين و6 بنسات، إلخ، فإن هذين السعرين المتدنيين يمثلان، رغم ذلك، كتلة من وسائل العيش أكبر. على هذا النحو يمكن لسعر قوة العمل، بارتفاع قدرة إنتاجية العمل، أن يستمر في الهبوط ويقترن، مع ذلك، بتصاعد مطرد في كمية وسائل عيش العامل. ولكن، في حالة كهذه، فإن هبوط قيمة قوة العمل سوف يسبب ارتفاعاً مماثلاً في فائض القيمة، وبذا تتسع الهوة باطراد بين مستوى عيش العامل ومستوى عيش الرأسمالي[11].

لقد كان ريكاردو أول من صاغ، صياغة دقيقة، القوانين الثلاثة الواردة أعلاه. إلّا أن

---

(11) «عندما يقع تغير في إنتاجية الصناعة، أي عندما يجري إنتاج مقدار أكبر أو أقل من المنتوجات بواسطة كمية معينة من العمل ورأس المال، فإن نصيب الأجور قد يتغير بصورة ملحوظة، في حين أن كمية المنتوجات التي يمثلها هذا النصيب تظل ثابتة، أو أن الكمية تتباين بينما يظل نصيب الأجور ثابتاً». ([ج. كازنوف]، موجز الاقتصاد السياسي، ص67).

([J. Cazenove], *Outlines of Political Economy, etc.*, p. 67).

عرضه ينطوي على نقائص: 1 ـ فهو يعتبر أن الشروط الخاصة التي تعمل هذه القوانين في إطارها، هي الشروط البديهية، العامة، الوحيدة، للإنتاج الرأسمالي. ولا يرى وقوع أي تغير، لا في طول يوم العمل ولا في شدة العمل، ولا يوجد، بالتالي، في نظره، سوى عنصر متغير واحد وهو إنتاجية العمل. 2 ـ هناك خطأ آخر يفسد تحليله أكثر بكثير من الخطأ الأول، وهو أن ريكاردو، شأنه شأن غيره من الاقتصاديين، لم يبحث قط فائض القيمة بشكله النقي أي بمعزل عن أشكاله الخاصة مثل الربح والريع العقاري وإلخ. لذلك نجده يخلط قوانين معدل فائض القيمة بقوانين معدل الربح. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن معدل الربح هو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي المدفوع سلفاً، أما معدل فائض القيمة فهو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير فقط من رأس المال. لنفرض أن رأس المال (ر) البالغ 500 جنيه استرليني، يتألف من مواد أولية ووسائل عمل، إلخ. (ث) تبلغ قيمتها الإجمالية 400 جنيه، ومن أجور (م) تبلغ 100 جنيه، وأن فائض القيمة (ف) = 100 جنيه. ولنفترض أيضاً أن معدل فائض القيمة $\frac{\text{ف}}{\text{م}} = \frac{\text{100 جنيه}}{\text{100 جنيه}} =$ 100%. أما معدل الربح $\frac{\text{ف}}{\text{ر}} = \frac{\text{100 جنيه}}{\text{500 جنيه}} =$ 20%. وعلاوة على ذلك، يتضح أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف لا تمس معدل فائض القيمة بأي حال. ولسوف أبيّن في الكتاب الثالث من هذا المؤلف، أننا، في ظروف معينة، قد نحصل [547] على معدلات ربح عديدة من معدل فائض قيمة واحد، أو أن عدة معدلات من فائض القيمة يمكن أن تعبّر عن معدل ربح واحد.

II ـ يوم العمل ثابت وقدرة إنتاجية العمل ثابتة، شدة العمل متغيرة

إن ازدياد شدة العمل يفترض ازدياد إنفاق العمل خلال وقت العمل نفسه. لذا فإن يوم العمل الذي يُمارس فيه عمل أشد يتجسد في منتوجات أكبر مما يقدمه يوم عمل أقل شدة، رغم ثبات عدد الساعات. صحيح أن ازدياد قدرة إنتاجية العمل يؤدي هو الآخر إلى تقديم منتوجات أكثر في يوم عمل محدد، ولكن قيمة كل وحدة مفردة من المنتوج تهبط، في هذه الحالة، نظراً لأنها تكلف عملاً أقل من ذي قبل؛ أما عند ازدياد شدة العمل فإن قيمة كل وحدة من المنتوج تظل على حالها، لأنها تظل تكلف المقدار نفسه من العمل كما في السابق. إذن نحصل هنا على زيادة في عدد المنتوجات لا يرافقها هبوط في أسعارها. فمع ازدياد عددها يرتفع مجموع أسعارها. أما في حالة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، فإن مقدار القيمة ذاته يتوزع على كتلة أكبر من المنتوجات. وعليه، لما كان طول يوم العمل ثابتاً، فإن يوم عمل ذا شدة أكبر سيتبلور في قيمة مُنتَجة جديدة

أكبر، كما سيتبلور في نقد أكثر، شريطة أن تظل قيمة النقد على حالها. إن القيمة التي يخلقها يوم عمل كهذا تتغير مع انحراف شدة العمل فيه عن الشدة العادية القائمة في المجتمع. لذلك، فإن يوم العمل نفسه لم يعد يخلق قيمة جديدة ثابتة كما في السابق، بل قيمة جديدة متغيرة؛ ففي يوم عمل مؤلف من 12 ساعة وبشدة عمل عادية، يمكن للقيمة المُنتَجة حديثاً أن تبلغ، مثلاً، 6 شلنات، ولكن هذه القيمة المُنتَجة من شأنها أن ترتفع إلى 7 أو 8 شلنات فيما لو زيدت شدة العمل. ومن الجلي أنه إذا ما ارتفعت القيمة التي يخلقها يوم عمل ما من 6 إلى 8 شلنات، فإن الجزءين اللذين تتألف منهما هذه القيمة، وهما سعر قوة العمل وفائض القيمة، قد يرتفعان معاً في آنٍ واحدٍ، إما بصورة متساوية أو متفاوتة. فقد يرتفع سعر قوة العمل وفائض القيمة معاً من 3 إلى 4 شلنات إذا كانت القيمة المُنتَجة حديثاً ترتفع من 6 شلنات إلى 8 شلنات. وفي هذه الحال لا يعني ارتفاع سعر قوة العمل، بالضرورة، أن سعرها قد تجاوز قيمتها، بل على العكس قد يعني انخفاض هذا السعر أدنى(*) من القيمة. ويحدث ذلك حيثما كان ارتفاع سعر قوة العمل لا يعوض عن تزايد استهلاك هذه القوة.

نحن نعرف أن تغير إنتاجية العمل لا يسبب، إلّا في حالات استثنائية عابرة، أيما تغير في مقدار قيمة قوة العمل، وبالتالي في مقدار فائض القيمة، ما لم تكن منتوجات الفرع [548] الصناعي موضع البحث هي مواد يستهلكها العمال عادة. إن هذا الشرط لم يعد ينطبق في الحالة الراهنة، لأنه عندما يحدث التغير إما في أمد العمل أو شدته، فثمة على الدوام تغير مماثل في مقدار القيمة المُنتَجة حديثاً يقع بمعزل عن طبيعة المادة التي تتمثل فيها تلك القيمة.

وإذا ما كان لشدة العمل أن ترتفع في آن واحد وبصورة متساوية في جميع فروع الصناعة، فإن درجة الشدة الجديدة العالية هذه سوف تصبح درجة عادية بالنسبة للمجتمع، وعندها سنكف عن اعتبارها مقداراً أعظم. مع ذلك، حتى في حالة وقوع ذلك، فإن متوسط شدة العمل يظل متبايناً بتباين البلدان، وبالتالي فإنه سيعدل تطبيق قانون القيمة على أيام العمل عند مختلف الأمم. فيوم العمل الأكثر شدة لهذه الأمة سوف يمثل مقداراً من النقد أكبر مما يمثله يوم العمل الأقل شدة لأمة أخرى(12).

(*) في الطبعة الرابعة: انخفاض القيمة، وليس إلى أدنى من القيمة. [ن. برلين].

(12) «إذا ما بقيت الظروف الأخرى متساوية، فإن بوسع الصناعي الإنكليزي أن يستخلص مقداراً أكبر بكثير من المنتوجات خلال فترة معينة من الزمن بالقياس إلى ما يستخلصه الصناعي الأجنبي، وذلك لموازنة الفارق بين ساعات العمل، التي تبلغ 60 ساعة في الأسبوع عندنا، وتبلغ 72 أو

III ـ قدرة إنتاجية العمل وشدته ثابتتان، يوم العمل متغير

يمكن ليوم العمل أن يتغير باتجاهين، فإما أن يُقلَّص أو يُمدَّد(*).

1 ـ إن تقليص يوم العمل، في ظل الشروط المعينة أعلاه، أي مع ثبات قدرة إنتاجية العمل وشدته، لا يمس قط قيمة قوة العمل، ولا يمس بالتالي وقت العمل الضروري: إنه يقلص العمل وفائض القيمة، ويهبط المقدار المطلق لفائض القيمة مع مقداره النسبي سواء بسواء، أي يهبط مقداره قياساً إلى قيمة قوة العمل التي ظل مقدارها ثابتاً على حاله. ولا يسع الرأسمالي أن يتجنب الخسائر إلّا بتخفيض سعر قوة العمل إلى ما دون قيمتها.

إن جميع الحجج المبتذلة التي تُساق ضد تقليص يوم العمل تزعم أن ظاهرة هذا التقليص تجري في الظروف التي افترضنا وجودها قبل قليل، أما في الواقع الفعلي فإن الوضع هو العكس تماماً: فأي تغير في إنتاجية أو شدة العمل إما أن يسبق تقليص يوم [549] العمل أو يعقبه مباشرة(13).

= 80 ساعة في أماكن أخرى». تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص65. إن أنجع وسيلة لتقليص هذا الفارق بين ساعة العمل الإنكليزية وساعة العمل الأوروبية تكمن في تشريع قانون يقلص آماد يوم العمل في المصانع الأوروبية.

(*) [«واستناداً إلى المعطيات الحالية، يمكن لنا صوغ القوانين التالية في حدود الفرضيات الواردة في بداية هذا الفصل:

1) إن يوم العمل يخلق مقداراً أكبر أو أقل من القيمة بما يتناسب مع طوله ـ وعليه فإنه يخلق مقداراً متغيراً لا ثابتاً من القيمة.

2) إن أي تغير في التناسب بين مقدار فائض القيمة وقيمة قوة العمل إنما ينشأ عن حصول تغير في المقدار المطلق للعمل الفائض، وبالتالي في فائض القيمة.

3) إن القيمة المطلقة لقوة العمل لا يمكن أن تتغير إلّا في أعقاب الأثر العكسي الذي يتركه تمديد العمل الفائض على اهتلاك قوة العمل. وإن أي تغير في هذه القيمة المطلقة هو إذن نتيجة وليس سبب حصول تغير في مقدار فائض القيمة. ونبدأ أدناه بتناول حالة تقليص يوم العمل»].

[ورد هذا المقطع في الترجمة الفرنسية لعام 1872، وأدرجه إنجلز في الترجمة الإنكليزية الأولى، لكن لم يجد طريقه إلى الطبعة الألمانية الرابعة. ن. ع].

(13) «ثمة ظروف معوِّضة... كشف عنها، تطبيق لائحة قانون ساعات العمل العشر». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص7).

2 ـ إطالة يوم العمل. لنفرض أن وقت العمل الضروري 6 ساعات، أو أن قيمة قوة العمل 3 شلنات، ولنفرض أيضاً أن العمل الفائض 6 ساعات وفائض القيمة 3 شلنات. إن مجمل يوم العمل يبلغ 12 ساعة ويتمثل في قيمة مُنتَجة حديثاً مقدارها 6 شلنات، وإذا ما مُدِّد يوم العمل الآن ساعتين، وبقي سعر قوة العمل ثابتاً، فإن فائض القيمة سيرتفع من الناحيتين المطلقة والنسبية. ورغم عدم حدوث تغير مطلق في قيمة قوة العمل، إلّا أنها تتعرض إلى انخفاض نسبي. ولكن حسب الافتراضات الواردة في الفقرة الأولى، لا يمكن أن يطرأ تغير على المقدار النسبي لقيمة قوة العمل من دون حدوث تغير في مقدارها المطلق. أما هنا فيحدث العكس، إذ إن تغير المقدار النسبي لقيمة قوة العمل هو نتيجة لتغير المقدار المطلق لفائض القيمة.

وبما أن القيمة المُنتَجَة حديثاً التي يتمثل فيها يوم عمل واحد تزداد بازدياد طول ذلك اليوم، فمن البديهي أن سعر قوة العمل وفائض القيمة يمكن أن يزدادا في آنٍ واحدٍ معاً، إما بمقدار واحد أو بمقدار متباين. وهذه الزيادة المتزامنة ممكنة بالتالي في حالتين، أولاً في حالة الإطالة المطلقة ليوم العمل، وثانياً في حالة زيادة شدة العمل من دون تمديد يوم العمل.

وحين يُمدَّد يوم العمل، فإن سعر قوة العمل قد يهبط إلى ما دون قيمتها، رغم أن هذا السعر قد يبقى ثابتاً اسمياً أو قد يرتفع إسمياً. إن قيمة قوة العمل ليوم واحد، تُقدَّر، كما نتذكر، وفقاً لمتوسط ديمومتها الاعتيادية، أي وفقاً لأمد الحياة الطبيعي القائم بين العمال وما يلازمه في الطبيعة البشرية من تحويل الجوهر الحيّ إلى حركة[14]. إن زيادة اهتلاك قوة العمل، التي لا تنفصل عن إطالة يوم العمل، يمكن أن تُعوَّض بأجور أعلى، حتى نقطة معينة. أما خارج هذه النقطة، فإن هذا الاهتلاك يتصاعد بمتوالية هندسية، فتنهار في الوقت نفسه جميع الشروط العادية لتجديد إنتاج قوة العمل وأداء وظيفتها. ويغدو سعر قوة العمل، ودرجة استغلال هذه القوة مقدارين غير قابلين للقياس معاً بأي مقياس.

---

(14) «إن مقدار العمل الذي يقوم به إنسان ما خلال الأربع وعشرين ساعة يمكن تحديده بصورة تقريبية عن طريق فحص التغيرات الكيميائية التي طرأت على جسده، فتغير أشكال المادة يشير إلى الجهد السابق للقوة المحركة». (غروف، حول ترابط القوى الفيزيائية، [ص 308 ـ 309]).

(Grove, *On the Correlation of Physical Forces*, [p. 308-309]).

[550] IV ـ تغير مدة العمل وقدرته الإنتاجية وشدته، في آن واحد معاً

من الواضح أن بالإمكان حصول عدد كبير من التراكيب في هذه الحالة. إذ يمكن لأي اثنين من هذه العناصر الثلاثة أن يتغيرا فيما يبقى الثالث على حاله، أو يمكن للعناصر الثلاثة أن تتغير جميعاً. ويمكن لها أن تتغير جميعاً بنفس الدرجة أو بدرجات مختلفة، بالإتجاه نفسه، أو باتجاهات متعاكسة، بحيث أن التغيرات تبطل بعضها بعضاً، إما كلياً أو جزئياً. إلّا أن تحليل كل حالة محتملة أمر يسير في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الفقرات الأولى والثانية والثالثة. إن نتيجة أي تركيب محتمل يمكن التوصل إليها بمعاملة كل عنصر على أنه متغير لوحده، وإن العنصرين الآخرين ثابتان مؤقتاً. لذا سنقتصر على معاينة حالتين هامتين فقط، وبشيء من الإيجاز.

1 ـ هبوط القدرة الإنتاجية للعمل مع تمديد يوم العمل في آنٍ واحد معاً.

عند ذكر هبوط القدرة الإنتاجية للعمل، نقصد الهبوط في فروع العمل التي تحدد منتوجاتها قيمة قوة العمل؛ ومثل هذا الهبوط، ينجم، على سبيل المثال، عن تدني خصوبة الأرض، وما يقابل ذلك من ارتفاع في أسعار المحاصيل الزراعية. خُذْ يوم عمل يتألف من 12 ساعة، ويخلق قيمة جديدة مقدارها 6 شلنات، نصفها يعوض عن قيمة قوة العمل، والنصف الآخر يشكل فائض القيمة؛ فيوم العمل ينقسم إذن إلى 6 ساعات عمل ضروري و6 ساعات عمل فائض. لنفترض أنه نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، ترتفع قيمة قوة العمل من 3 إلى 4 شلنات، فيرتفع بالتالي وقت العمل الضروري من 6 إلى 8 ساعات. وما لم يطرأ تبدل على طول يوم العمل، فإن العمل الفائض يهبط من 6 إلى 4 ساعات، وفائض القيمة من 3 شلنات إلى شلنين. وإذا مُدِّد يوم العمل بمقدار ساعتين، أي من 12 إلى 14 ساعة، فإن العمل الفائض سيظل عند 6 ساعات، وفائض القيمة عند 3 شلنات، إلّا أن مقدار فائض القيمة سينخفض بالمقارنة مع قيمة قوة العمل، مقاسة بوقت العمل الضروري. أما إذا مُدِّد يوم العمل بمقدار 4 ساعات، أي من 12 إلى 16 ساعة، فإن النسبة بين فائض القيمة وقيمة قوة العمل، بين العمل الفائض والعمل الضروري، تظل دون تغير، لكن المقدار المطلق لفائض القيمة يرتفع من 3 إلى 4 شلنات، والمقدار المطلق للعمل الفائض من 6 إلى 8 ساعات، وهي زيادة تبلغ $\frac{1}{3}$ أي $33\frac{1}{3}$%. وعليه فإن توافق هبوط القدرة الإنتاجية للعمل مع إطالة يوم العمل في آنٍ معاً قد

يؤدي إلى بقاء المقدار المطلق لفائض القيمة على حاله في نفس الوقت الذي ينخفض فيه مقداره النسبي؛ كما أن مقداره النسبي يمكن أن يظل ثابتاً في نفس الوقت الذي يزداد فيه مقداره المطلق؛ ويمكن للإثنين أن يرتفعا شريطة أن يُمدد يوم العمل بدرجة معينة.

[551] لقد أدى ارتفاع أسعار وسائل العيش في إنكلترا، خلال الفترة الواقعة بين 1799 و1815، إلى ارتفاع إسمي في الأجور، رغم أن الأجور الفعلية المتجسدة في وسائل العيش قد هبطت. واستخلص ويست وريكاردو، من هذه الواقعة، استنتاجاً يفيد أن هبوط إنتاجية العمل الزراعي قد أفضى إلى هبوط معدل فائض القيمة، وقد جعلا هذه الفرضية، التي لا تصح إلّا في مخيلتيهما، نقطة الانطلاق لتحليل هام في تناسب مقادير الأجور والأرباح والريع العقاري. والواقع أن فائض القيمة، في ذلك الوقت، ارتفع ارتفاعاً نسبياً ومطلقاً، بفضل ارتفاع شدة العمل وإطالة يوم العمل بصورة قسرية. وكانت تلك هي الفترة التي أصبح فيها تمديد ساعات العمل إلى أقصى الحدود أمراً عادياً وقانونياً[15]؛

---

(15) «إن القمح والعمل نادراً ما يمضيان معاً يداً بيد، غير أن هناك حدوداً بديهية، لا يمكن لهما أن ينفصلا خارجها. وبخصوص الجهود الخارقة التي بذلتها الطبقات العاملة في فترات الغلاء التي ولّدت هبوط الأجور المشار إليه في الشهادة» (بالتحديد، الشهادة أمام لجان التحقيق البرلمانية في 1814 ـ 1815) «فإن جهود الأفراد هذه جديرة بأكبر الثناء والتكريم، وقد أدت بالتأكيد إلى نمو رأس المال. ولكن ليس ثمة كائن فيه ذرة من الإنسانية يتمنى أن يراها تستمر من دون انقطاع، فهي جديرة بأكبر الثناء كعون مؤقت، أما إذا ما استمرت الجهود دائماً، فستتولد عن ذلك نتائج شبيهة بما يتمخض عن اضطرار السكان إلى العيش بالحد الأدنى من الطعام» (مالتوس، بحث في طبيعة وتنامي الريع، لندن، 1815، الحاشية. Malthus, *Inquiry into the Nature and Progress of Rent*, London, 1815, p. 48, note.). إنه لمما يشرف مالتوس أنه اهتم بتمديد ساعات العمل، ولفت إليه الأنظار في مكان آخر من كتيبه، بينما اتخذ ريكاردو وغيره، رغم بشاعة الحقائق من هذا النوع، من ثبات طول يوم العمل نقطة انطلاق في كل أبحاثهم. إن المصالح المحافظة، التي كان مالتوس عبداً لها، منعته من أن يرى أن الإطالة غير المقيدة ليوم العمل، المقرونة بالتطور العاصف للآلات، وباستغلال عمل النساء والأطفال، تفضي لا محالة إلى جعل شطر كبير من الطبقة العاملة «فائضاً»، خصوصاً حينما ينتهي الطلب الناجم عن الحرب، وينتهي احتكار إنكلترا لأسواق العالم. وبالطبع فإن من الأنسب والأكثر توافقاً مع مصالح الطبقات الحاكمة، التي كان مالتوس يعبدها كقس ورع، أن يفسر «الفيض السكاني» كثمرة لقوانين الطبيعة الأزلية، وليس كثمرة للقوانين التاريخية للإنتاج الرأسمالي تحديداً.

وهي فترة تميزت، خصوصاً، بنمو متسارع لرأس المال من هنا، والعوز والفاقة من هناك[16].

2 ـ تزايد شدة العمل وقدرته الإنتاجية مع تقليص يوم العمل في آن واحد معاً.

[552] إن تزايد قدرة إنتاجية العمل وتعاظم شدته، يفضيان، معاً، إلى نتيجة متماثلة. فكلاهما يزيد من كتلة المنتوجات التي يتم إنتاجها في فترة معينة من الوقت. لذلك فكلاهما يقلص ذلك الجزء من يوم العمل الذي يستخدمه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو ما يعادلها. إن الحد الأدنى المطلق لطول يوم العمل يثبته عموماً هذا الجزء الضروري منه وإن كان قابلاً للتقلص. فلو تضاءل يوم العمل الإجمالي إلى ما يساوي طول هذا الجزء، فإن العمل الفائض سيزول، وهذا مستحيل في ظل نظام رأس المال. فإن إلغاء شكل الإنتاج الرأسمالي سوف يتيح تحديد يوم العمل بوقت العمل الضروري، إلّا أن وقت العمل الضروري سوف يوسع حدوده، حتى في حالة كهذه. فشروط حياة العامل تغدو أكثر ثراءً وتطلعاته الحياتية أكثر اتساعاً، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً مما يشكل الآن العمل الفائض سيُحسب حينذاك كعمل ضروري وأعني به العمل اللازم لتكوين رصيد احتياطي اجتماعي ورصيد تراكم اجتماعي.

وكلما ارتفعت قدرة إنتاجية العمل أكثر، تزايدت إمكانية تقليص يوم العمل؛ وكلما تقلص يوم العمل أكثر، تزايدت إمكانية رفع شدة العمل. ومن وجهة النظر الاجتماعية، ترتفع إنتاجية العمل كذلك مع التوفير في العمل، وهذا بدوره ينطوي، لا على التوفير في وسائل الإنتاج فحسب، بل أيضاً على تفادي كل عمل لا نفع فيه. وبينما يفرض نمط الإنتاج الرأسمالي هذا التوفير في كل مؤسسة على انفراد، من جهة، فإنه ينجب، من جهة ثانية، بفعل فوضى نظامه التنافسي، أعتى أنواع الإسراف في تبديد قوة العمل وتبديد

(16) «إن أحد الأسباب الرئيسية لنمو رأس المال، خلال الحرب، ينبع من تعاظم الجهود، ولربما تعاظم الحرمانات، التي قدمتها الطبقات العاملة، وهي الأكثر عدداً في كل مجتمع. فقد أُجبر المزيد من النساء والأطفال، بفعل الضرورات القاهرة، على امتهان عمل في الصناعة، فيما اضطر العمال السابقون، للسبب نفسه، على تكريس قسط أكبر من وقتهم لزيادة الإنتاج». (أبحاث في الاقتصاد السياسي تعرض الأسباب الرئيسية للمصاعب الوطنية، لندن، 1830، ص248).
(*Essays on political economy in which are illustrated the principal causes of the present national distress*, London, 1830, p. 248).

وسائل الإنتاج الاجتماعية، ناهيك عن خلق عدد هائل من الوظائف، التي لا غنى عنها في الوضع الراهن، ولكنها، في ذاتها ولذاتها، زائدة عن اللزوم.

لو كانت شدة العمل وقدرته الإنتاجية ثابتتين، فإن ذلك الجزء الذي ينبغي على المجتمع أن يكرسه من مجموع وقته للإنتاج المادي يكون أقصر، وبالنتيجة يتعاظم الوقت المتاح للنشاط الحر لأفراده من النواحي الروحية والاجتماعية، وذلك بمقدار ما يتطور توزيع العمل على نحوٍ متساوٍ، على جميع أعضاء المجتمع القادرين على العمل، وبمقدار ما تضيق أكثر فأكثر مقدرة فئة اجتماعية على إزاحة أعباء العمل الطبيعية عن كاهلها، وإلقائها على كاهل فئة أخرى في المجتمع. ومن هذه الناحية، يجد يوم العمل حدوده النهائية، آخر المطاف، بتعميم العمل على نحو شامل. أما في المجتمع الرأسمالي فإن وقت الفراغ يتأتى لطبقة واحدة بتحويل مجمل حياة الجماهير إلى وقت عمل.

الفصل السادس عشر

صيغ مختلفة لمعدل فائض القيمة

سبق أن رأينا أن معدل فائض القيمة يجد تعبيره في الصيغ التالية:

أولاً ـ $$\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} \left(\frac{\text{ف}}{\text{م}}\right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$$

إن ما تمثله الصيغتان الأولى والثانية كتناسب بين قيم، تمثله الصيغة الثالثة كتناسب بين مدتين زمنيتين يتم خلالهما إنتاج تلك القيم. إن هذه الصيغ التي يعوض بعضها بعضاً، هي دقيقة مفهومياً. ولذلك نجدها في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وإن كانت مصاغة هناك بصورة مادية ولكن غير واعية. ولكننا، نجد هناك بالمقابل ما يلي من الصيغ المشتقة:

ثانياً ـ $$\frac{\text{العمل الفائض}^{(*)}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتوج}} = \frac{\text{المنتوج الفائض}}{\text{المنتوج الكلّي}}$$

فالتناسب الواحد ذاته يجد، هنا، تعبيره بصورة تناسُبٍ بين وقتي عمل، والقيم التي يتجسد فيها وقتا العمل هذان، والمنتوجات التي تتضمن هذه القيم. وبالطبع يُفهم من

(*) في الطبعة الفرنسية التي دققها ماركس أحاط تعبير: العمل الفائض بين قوسين وذلك، حسب قوله: «لأن مفهوم العمل الفائض لا يجد له تعبيراً واضحاً في الاقتصاد السياسي البورجوازي». [ن. برلين].

تعبير «قيمة المنتوج» هنا القيمة المُنتَجة حديثاً في يوم العمل، وذلك باستبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتوج.

إن جميع الصيغ المذكورة في «ثانياً» تعبر تعبيراً زائفاً عن الدرجة الفعلية لاستغلال العمل أي معدل فائض القيمة. فلنفرض أن يوم العمل يتألف من 12 ساعة. ولو استخدمنا نفس الفرضيات المعمول بها في أمثلتنا السابقة، لوجدنا أن درجة استغلال العمل الحقيقية تتمثل في النسب التالية:

$$\frac{\text{6 ساعات عمل فائض}}{\text{6 ساعات عمل ضروري}} = \frac{\text{3 شلنات فائض قيمة}}{\text{3 شلنات رأسمال متغير}} = \%100.$$

[554] وإذا ما استخدمنا الصيغ الواردة في «ثانياً» فسنحصل على نسبة مختلفة تماماً هي:

$$\frac{\text{6 ساعات عمل فائض}}{\text{يوم عمل من 12 ساعة}} = \frac{\text{3 شلنات فائض قيمة}}{\text{6 شلنات من القيمة المُنتجة حديثاً}} = \%50.$$

إن هذه الصيغ المشتقة تعبر، في واقع الأمر، عن النسبة التي يتقاسم بها الرأسمالي والعامل يوم العمل أو القيمة الجديدة المنتجة فيه. وإذا اعتبرناها بمثابة تعابير مباشرة عن درجة النمو الذاتي لقيمة رأس المال، فسينجم عن ذلك أن القانون الخاطىء التالي سيبدو صائباً وهو: أن العمل الفائض أو فائض القيمة لا يمكن أن يبلغ 100% قط[17]. وبما أن

---

(17) كما هو، مثلاً في: رسالة رودبرتوس الثالثة إلى كيرشمان، نقض مذهب ريكاردو في الريع العقاري وتأسيس نظرية جديدة في الريع، برلين، 1851.

(Dritter Brief an v. Kirchmann von Rodbertus, *Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie*, Berlin, 1851). سأعود إلى تناول هذه الرسالة فيما بعد، فهي رغم خطل نظريتها في الريع العقاري، تغوص في جوهر الإنتاج الرأسمالي.

[إضافة إلى الطبعة الثالثة: نرى من ذلك مبلغ تقدير ماركس لأسلافه، حيثما وجد عندهم تقدماً حقيقياً، أو أفكاراً صائبة، جديدة. إلّا أن نشر رسائل رودبرتوس إلى ررد ماير، فيما بعد، جعل إطراء ماركس المذكور أعلاه، بحاجة إلى شيء من التخفيف. فنقرأ في هذه الرسائل الفقرة التالية: «ينبغي إنقاذ رأس المال، ليس فقط من العمل، بل من نفسه أيضاً؛ وخير وسيلة لتحقيق ذلك هي اعتبار نشاطات الرأسمالي الصناعي أداء لوظائف اقتصادية وسياسية، أسندت إليه مع

العمل الفائض ليس غير جزء كسري من يوم العمل، أو بما أن فائض القيمة ليس أكثر من جزء من القيمة المُنتَجة حديثاً، فلا بدّ من أن يكون العمل الفائض دائماً، أقل من يوم العمل، أو يكون فائض القيمة أقل دوماً من مجمل القيمة المُنتَجة حديثاً. وللحصول على تناسب كما في $\frac{100}{100}$ فلا بد من أن يكونا متساويين. ولكي يستوعب العمل الفائض كامل يوم العمل (أي يوماً وسطياً من أي أسبوع أو عام) فلا بد للعمل الضروري من أن يتلاشى إلى نقطة الصفر. ولكن، إذا تلاشى العمل الضروري، تلاشى العمل الفائض أيضاً، ما دام هذا الأخير دالّة الأول. لذلك فإن التناسب $\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{القيمة المُنتجة حديثاً}}$ لا يمكن أبداً أن يصل إلى حد $\frac{100}{100}$، ناهيك عن الارتفاع إلى $\frac{100+\text{س}}{100}$. ولكن هذا أمر ممكن تماماً فيما يخص معدل فائض القيمة، الدرجة الحقيقية لقياس الاستغلال. خذ، على سبيل المثال، تقدير السيد ل. دي لافيرن، الذي يحصل العامل الزراعي في [555] إنكلترا، بموجبه، على $\frac{1}{4}$ المنتوج فقط، بينما يحصل الرأسمالي (المزارع المستأجر) على $\frac{3}{4}$ هذا المنتوج أو $\frac{3}{4}$ قيمته[18]، وذلك بمعزل عن الكيفية التي يتقاسم بها الرأسمالي والمالك العقاري وآخرون، لاحقاً، هذه الغنيمة. وحسب هذا التقدير، فإن نسبة العمل الفائض الذي يؤديه العامل الزراعي الإنكليزي إلى عمله الضروري هي 3:1، مما يعطينا نسبة مئوية للاستغلال تبلغ 300%.

= الملكية الرأسمالية، واعتبار أرباحه بمثابة راتب، لأننا لا نعرف، حتى الآن، أي تنظيم اجتماعي آخر. ولكن الرواتب يمكن أن تضبط، وتقلص إذا ما اقتطعت من الأجور حصة أكبر مما ينبغي. ويجب كذلك صد غارة ماركس على المجتمع، وهذا هو الاسم الذي أعطيه لكتابه... وعلى العموم، فإن كتاب ماركس ليس بحثاً في رأس المال، بل سجالاً ضد الشكل الحالي لرأس المال، حيث يخلط ماركس بين هذا الشكل وبين مفهوم رأس المال نفسه». (رسائل، إلخ، الدكتور رودبرتوس ـ ياغتسوف، نشرها الدكتور رود[ولف] ماير، برلين، 1881، المجلد الأول، ص 111. الرسالة رقم 48 من رودبرتوس *Briefe etc., von Dr. Rodbertus-Jagetzow,* herausgegeben von Dr. Rud[olph] Meyer, Berlin, 1881, Bd. I, S. 111, 48 Brief von Rodbertus.) ـ إلى هذا المستوى البائس من الترهات الإيديولوجية، تنحدر، أخيراً، هجمات رودبرتوس الجسورة التي نجدها في مؤلفه «رسائل اجتماعية». ف. إنجلز].

(18) إن ذلك الجزء من المنتوج الذي يعوض فقط عن رأس المال الثابت المدفوع، غير مدرج، بالطبع، في هذه الحسابات. ويميل السيد ل. دي لافيرن، وهو معجب بإنكلترا إعجاباً أعمى، إلى المغالاة في تقليل حصة الرأسمالي، لا في تضخيمها.

إن الطريقة الملازمة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي والتي تتعامل مع يوم العمل بوصفه مقداراً ثابتاً، غدت ممارسة ثابتة بتطبيق الصيغ الواردة في «ثانياً»، لأن العمل الفائض، في هذه الصيغ، يقارن على الدوام بيوم عمل ذي طول ثابت. وينطبق قولنا هذا على النظر حصراً إلى تقاسم القيمة المُنتَجة حديثاً بمعزل عن الأمور الأخرى. فيوم العمل المتشيئ في قيمة مُنتَجة، لا بد بالضرورة من أن يكون ذا أمد معين.

إن تصوير فائض القيمة وقيمة قوة العمل كجزءين من القيمة المُنتَجة حديثاً ـ وهي عادة تنبع من نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وسنميط اللثام عن مغزاها فيما بعد ـ يخفي تلك السمة عينها التي تميز العلاقة الرأسمالية، نعني بها مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية وما يترتب عليها من فصل العامل عن المنتوج. وهكذا عوضاً عن الواقع الحقيقي، نحصل على مظهر زائف لعلاقة مشاركة يتقاسم فيها العامل والرأسمالي المنتوج بنسبة العناصر المختلفة التي أسهم بها كل واحد منهما في تكوين هذا المنتوج[19].

إلّا أن الصيغ في «ثانياً»، يمكن أن تُردّ، متى شئنا، إلى الصيغ الواردة في «أولاً». فلو كان لدينا، مثلاً، الصيغة التالية:

$$\frac{\text{عمل فائض من 6 ساعات}}{\text{يوم عمل من 12 ساعة}}$$

لأمكننا استخلاص نتيجة أخرى، استناداً إلى أن العمل الضروري يساوي 12 ساعة مطروحاً منها 6 ساعات عمل فائض، فنحصل على:

$$\frac{\text{العمل الفائض، 6 ساعات}}{\text{العمل الضروري، 6 ساعات}} = \frac{\%100}{\%100}$$

[556] وهناك صيغة ثالثة كنت قد ألمحت إليها سابقاً في مناسبات معينة وهي:

(19) بما أن جميع الأشكال المتطورة لعملية الإنتاج الرأسمالية هي أشكال للتعاون، فليس ثمة بالطبع شيء أسهل من تجريدها مما يلازمها من طابع تناحري وتصويرها في صور أشكال من التشارك الحر. وهذا ما فعله، مثلاً، (الكونت أ. دو لابورد في مؤلفه: روح التعاون في سائر مناحي المجتمع، باريس، 1818. A. de Laborde, *De l'Esprit d'Association dans tous les Intérêts de la Communauté*. Paris, 1818.) وبنفس النجاح يقوم الأميركي هـ. كيري H. Carey أحياناً بنفس الحيلة حتى فيما يخص علاقات نظام الرق.

ثالثاً ـ $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}} = \frac{\text{العمل غير مدفوع الأجر}}{\text{العمل مدفوع الأجر}}$

بعد الاستقصاءات التي قدمناها آنفاً، لم يعد بوسع صيغة $\frac{\text{العمل غير المدفوع}}{\text{العمل المدفوع}}$ أن تخدعنا بوهم أن الرأسمالي يدفع لقاء العمل وليس لقاء قوة العمل. إن هذه الصيغة ليست سوى التعبير المبسط عن صيغة $\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$. إن الرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل، بمقدار ما يتطابق السعر مع القيمة، ويحصل لقاء ذلك على حرية التصرف بقوة العمل الحية. إن تمتعه بثمار قوة العمل يتوزع على فترتين. خلال الفترة الأولى ينتج العامل قيمة تساوي، قيمة قوة عمله لا أكثر: إنه ينتج مُعادِلها. وهكذا يتلقى الرأسمالي، لقاء السعر الذي دفعه سلفاً عن قوة العمل، منتوجاً له سعر مماثل. وسيكون الحال نفسه لو أن الرأسمالي اشترى هذا المنتوج جاهزاً في السوق. وخلال الفترة الثانية، فترة العمل الفائض، فإن التمتع بثمار قوة العمل يخلق للرأسمالي قيمة، لا تكلفه قرشاً[20]. فقوة العمل المبذولة هنا، تأتيه مجاناً. وبهذا المعنى يمكن تسمية هذا العمل الفائض بالعمل غير مدفوع الأجر.

بناء على ذلك فإن رأس المال ليس محض متحكّم يهيمن على العمل، كما يقول آدم سميث. فهو، من حيث جوهره، متحكم يهيمن على العمل غير مدفوع الأجر. إن كل فائض قيمة، مهما كان المظهر الخاص الذي يتبلور فيه لاحقاً، سواء كان ربحاً أم فائدة أو ريعاً، هو في جوهره تجسيد مادي لوقت العمل غير مدفوع الأجر. وسرّ النمو الذاتي لقيمة رأس المال يكمن في تصرفه بكمية معينة من عمل الآخرين غير مدفوع الأجر.

(20) رغم أنه لم يكن بمستطاع الفيزيوقراطيين أن ينفذوا إلى سر فائض القيمة، فقد كانوا يتوافرون على هذا القدر من الوضوح عنه وهو أنه «ثروة مستقلة متيسرة له» (لمالكها) «وهو يبيعها من دون أن يكون قد اشتراها». (تورغو، تأملات في نشوء وتوزيع الثروات، ص11).
(Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, p. 11).

الجزء السادس

الأجور

[557]

الفصل السابع عشر

تحول قيمة، وبالتالي، سعر قوة العمل إلى أجور

تبدو أجور العامل على سطح المجتمع البورجوازي في مظهر سعر العمل، أي كم معين من النقد المدفوع لقاء كمية معينة من العمل. هكذا يتحدث أُولاء، هنا، عن قيمة العمل، ويسمون التعبير النقدي عنها بالسعر الطبيعي أو الضروري. ويتحدثون، من ناحية أخرى، عن أسعار العمل في السوق، أي الأسعار التي تتقلب فوق السعر الطبيعي ودونه.

ولكن ما هي قيمة السلعة؟ القيمة هي الشكل الشيئي للعمل الاجتماعي المنفق في إنتاجها. وكيف نقيس مقدار قيمة السلعة؟ نقيسها بمقدار العمل الذي تحتويه. كيف إذن تتحدد قيمة يوم عمل مؤلف من 12 ساعة مثلاً؟ بالإثنتي عشرة ساعة عمل التي يحتويها يوم العمل المؤلف من 12 ساعة. وما هذا إلّا تكرار لا معنى له[21].

(21) «يتحاشى السيد ريكاردو، بذكاء بالغ، صعوبة تهدد، للوهلة الأولى، بتقويض مذهبه النظري القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل المستخدم في الإنتاج. فلو جرى التقيد بهذا المبدأ تقيداً صارماً، لترتب عليه أن قيمة العمل تعتمد على كمية العمل المستخدم في إنتاجه ـ وهذا، بداهة، قول لا معنى له. ولذلك يجعل السيد ريكاردو، بضربة بارعة، قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور؛ أو إذا أردنا إعطاءه مزية استخدام كلماته بالذات، فإنه يرى أن قيمة العمل تقدر وفقاً لكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور، ويقصد بذلك كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود أو السلع المدفوعة للعامل. وهذا يضارع القول بأن قيمة القماش تقدر، لا وفقاً

[558] فلكي يُباع العمل في السوق، كسلعة، ينبغي لهذا العمل أن يكون موجوداً قبل بيعه، في كل الأحوال، ولكن لو كان العامل يستطيع أن يعطي لعمله وجوداً مستقلاً لباع سلعة لا عملاً[22].

ويصرف النظر عن هذه التناقضات، فإن مقايضة النقد، أي العمل المتشيىء، بالعمل الحي، ستفضي إما إلى تقويض قانون القيمة الذي يتطور بحرية على أساس الإنتاج الرأسمالي بالضبط، أو تفضي إلى نقض الإنتاج الرأسمالي نفسه، الذي يرتكز مباشرة على العمل المأجور. لنقل إن يوم العمل المؤلف من 12 ساعة يتجسد، مثلاً، في قيمة نقدية مقدارها 6 شلنات. وهنا، إما أن يجري تبادل مقادير متساوية، وعندها يتلقى العامل 6 شلنات لقاء عمل 12 ساعة، وسيكون سعر عمله مساوياً لسعر ما ينتجه. وفي هذه الحالة لن ينتج فائض قيمة لشاري عمله، ولن تتحول الشلنات الستة إلى رأسمال، فينهار بذلك أساس الإنتاج الرأسمالي نفسه. ولكن العامل إنما يبيع عمله على هذا الأساس بالذات، وعلى هذا الأساس فإن عمله هو عمل مأجور. أو أنه يتلقى، مقابل 12 ساعة عمل أقل من 6 شلنات، نعني أقل من 12 ساعة عمل. إن الإثني عشرة ساعة عمل تُبادل بعشر أو ست ساعات عمل. إن مساواة مقادير غير متساوية لا تلغي فقط تحديد القيمة، فمثل هذا التناقض الذي ينقض ذاته بذاته، لا يمكن أن يُصاغ أو يحدد كقانون، بأي حال[23].

= لكمية العمل المكرسة لإنتاجها، بل وفقاً لكمية العمل المكرسة لإنتاج الفضة، التي يُبادل بها القماش». ([س. بايلي]، أطروحة نقدية في طبيعة وإلخ القيمة، ص50-51).

([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value*, p. 50-51).

(22) «إذا أنت سميت العمل سلعة، فإنه لا يشبه السلعة التي يجري إنتاجها أولاً بهدف التبادل، ثم تُجلب إلى السوق حيث ينبغي أن تُبادل لقاء سلع أخرى حسب كميات معينة من كل سلعة موجودة في السوق في حينه؛ ذلك أن العمل يُخلق في لحظة مجيئه إلى السوق؛ لا بل إنه يُجلب إلى السوق قبل أن يُخلق». (ملاحظات حول خلافات لفظية معينة، إلخ، ص75-76).

(*Observations on some Verbal Disputes, etc.*, p. 75-76).

(23) «إذا اعتبرنا العمل سلعة، واعتبرنا رأس المال، وهو منتوج عمل، سلعة أخرى، وإذا كانت قيمتا هاتين السلعتين تنتظمان وفقاً لكميتين متساويتين من العمل، فإن كمية معينة من العمل سوف... تُبادل بتلك الكمية من رأس المال التي جرى إنتاجها بنفس المقدار من العمل. فعمل الماضي... سوف يُبادل بنفس الكمية من عمل الحاضر. لكن قيمة العمل من ناحية علاقتها بالسلع الأخرى... لا تتحدد على أساس كميات متساوية من العمل». (إي. جي. وايكفيلد، في

ولا فائدة تُرتجى أيضاً من السعي لاستنتاج التبادل لعمل أكثر بعمل أقل، من الفارق في الشكل بين العملين، على اعتبار أن الأول عمل متشيئ، والآخر عمل حي(24). فهذا أكثر عبثاً، نظراً لأن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية العمل المتشيئ فيها فعلياً، بل بكمية [559] العمل الحي الضروري لإنتاجها. لنقل إن ثمة سلعة تمثل 6 ساعات عمل. لو أن اختراعاً ما جعل إنتاجها يتطلب 3 ساعات، فإن قيمة السلعة المنتجة من قبل، تهبط أيضاً إلى النصف. إنها تمثل الآن 3 ساعات من العمل الضروري اجتماعياً بدلاً من الساعات الست الضرورية في السابق. فما يحدد مقدار قيمة سلعة من السلع هو كمية العمل اللازمة لإنتاجها، لا الشكل المتجسد شيئياً من ذلك العمل.

إن ما يواجه، واقعياً، مالك النقد وجهاً لوجه، في سوق السلع، ليس العمل بل العامل، وما يبيعه هذا الأخير هو قوة عمله. ومنذ أن يبدأ عمله فعلاً، فإنه يكون قد كفّ عن أن يكون ملكاً له، لذلك لم يعد بوسعه أن يبيعه. العمل هو جوهر القيم وهو مقياسها الملازم، ولكنه بذاته لا قيمة له(25).

إن تعبير «قيمة العمل» لا يلغي مفهوم القيمة كلياً وحسب، بل يقلبها أيضاً رأساً على عقب. فهو تعبير خيالي كالحديث عن قيمة الكرة الأرضية. لكن هذه الأقوال الخيالية تنبع من علاقات الإنتاج نفسها. فهي مقولات تعبّر عن الأشكال الظاهرية لعلاقات جوهرية. أما أن الأشياء كثيراً ما تظهر في شكل معكوس، فأمر معروف تماماً في كل العلوم، عدا الاقتصاد السياسي كما يبدو(26).

= طبعته لمؤلف آدم سميث: ثروة الأمم، لندن، 1835، المجلد الأول، ص230-231، الحاشية.
(A. Smith, *Wealth of Nations*, London, 1835, V. I, p. 230-231, Note).

(24) «كان لا بد من الموافقة» (نسخة جديدة من «العقد الاجتماعي» «contrat social») «على أنه كلما بودل عمل سابق لقاء عمل مقبل، حصل الأخير» («الرأسمالي» «le capitaliste») «على قيمة أكبر من الأول («العامل» «Le travailleur»)» (سيسموندي، الثروة التجارية، جنيف، 1803، المجلد الأول، ص37) (*De la Richesse Commerciale, (Simonde, i.e Sismondi)*, Genève, 1803, T. I, p. 37).

(25) «إن العمل، هذا المعيار الوحيد للقيمة... والخالق لكل الثروات، ليس سلعة». (ت.هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي، ص186).
(Th. Hodgskin, *Popular Political Economy*, p. 186).

(26) إن السعي لتفسير أمثال هذا التعبير على أنها مجازات شعرية (licentia poetica) لا أكثر، يكشف عن عجز القدرة التحليلية. لذلك، رداً على عبارة برودون القائلة «يقال إن للعمل قيمة لا باعتبار أنه هو ذاته سلعة، بل نظراً للقيم التي يفترض أن تكمن فيه. إن قيمة العمل تعبير مجازي، إلخ.»

لقد استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مقولة «سعر العمل» من الحياة اليومية [560] العادية، من دون أي نقد وتمحيص، وبعد ذلك تساءل: كيف يتحدد هذا السعر؟ وسرعان ما أدرك أن تغير علاقة العرض والطلب لا يفسر شيئاً من سعر العمل، شأنه شأن سعر أي سلعة أخرى، سوى التغيرات التي تطرأ عليها، أي ارتفاعه وانخفاضه في السوق عن مقدار معين. فلو توازن الطلب والعرض، لكفّت الأسعار عن التقلب، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها. ولكن في حالة كهذه يكفّ الطلب والعرض عن تفسير أي شيء. ذلك أن سعر العمل في لحظة توازن الطلب والعرض، هو سعره الذي يتحدد بصورة مستقلة عن علاقة الطلب بالعرض، أي سعره الطبيعي. وموضوع التحليل هو بالضبط كيف يتحدد هذا السعر «الطبيعي». أو إذا أخذنا فترة أكبر من تقلبات أسعار السوق، كأن تكون سنة، لوجدنا أن الفروقات تلغي بعضها بعضاً، مخلفة وراءها مقداراً وسطياً ثابتاً إلى حد ما. وبالطبع ينبغي أن يُحدَّد هذا المقدار بصورة تختلف عن تحديد تقلباته المعوضة لبعضها بعضاً. فسعر العمل هذا الذي يهيمن، دوماً، وفي آخر المطاف، على أسعار سوق العمل العرضية وينظمها، إن هذا «السعر الضروري» (بتعبير الفيزيوقراطيين)، أو «السعر الطبيعي» (بتعبير آدم سميث) لا يمكن له أن يكون، كما بالنسبة لسائر السلع الأخرى، سوى قيمة العمل معبراً عنها بالنقود. لقد كان الاقتصاد السياسي يرى في ذلك سبيله إلى مكنون أسعار العمل العرضية، وصولاً إلى قيمة العمل نفسه. فهذه القيمة، شأن قيم السلع الأخرى، تتحدد بتكاليف الإنتاج. ولكن ما هي كلفة إنتاج العامل، أي ما هي تكاليف إنتاج أو تجديد إنتاج العامل نفسه؟ لقد حلّ هذا

= ـ أجيب قائلاً: «إنه لا يرى في العمل-السلعة، وهي تتصف بواقعية مريعة، سوى اختصار لغوي. وهكذا فالمجتمع الراهن، المرتكز كله على العمل ـ السلعة، إنما يرتكز على مجاز شعري ما، أو تعبير مجازي. فلو أراد المجتمع «إزالة جميع المنغصات» التي يعاني منها فيكفيه أن يزيل الاصطلاحات ذات الوقع السيء، أن يغير لغته، وما عليه إلّا أن يخاطب الأكاديمية طالباً طبعة جديدة من القاموس». (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، ص 34-35). وبالطبع فإن من الأسهل والأنسب أن لا نفهم من مقولة القيمة شيئاً محدداً. وعندها يسع المرء، دون صعوبة تذكر، أن يدرج ما يشاء تحت رداء هذه المقولة. وهكذا مثلاً، يتساءل ج. ب. ساي. ما هي «القيمة» (valeur)؟ ويجيب «إنها ما يساويه شيء ما». وما هو «السعر» (prix)؟ فيجيب: «إنه قيمة شيء ما معبراً عنه بالنقود». ولماذا يمتلك «عمل الأرض... قيمة»؟ «لأن له سعراً». وبناء على ذلك فإن القيمة هي ما يستحقه الشيء، وإن للأرض «قيمة» لأن قيمتها «يعبر عنها بالنقود». وهذه، على أية حال، طريقة سهلة جداً في شرح سبب (why) الأشياء وأصلها (wherefore).

السؤال، بصورة عفوية في الاقتصاد السياسي محل السؤال الأصلي، لأن البحث عن تكاليف إنتاج العمل بما هو عليه، ظل يدور في حلقة مفرغة ولم يتحرك من مكانه قيد أنملة. وبالتالي فإن ما يسميه الاقتصاد السياسي «قيمة العمل» (value of labour)، هو [561] في الواقع قيمة قوة العمل، وهي موجودة في شخص العامل، وتختلف قوة العمل هذه عن الوظيفة التي يؤديها، أي العمل، اختلاف الآلة عما تنجزه من عمليات. لقد انشغل الاقتصاديون بالفارق بين أسعار العمل في السوق وبين قيمته المزعومة، وانشغلوا بعلاقة هذه القيمة بمعدل الربح، وبقيم السلع الأخرى التي يتم إنتاجها بواسطة العمل، إلخ، ولكنهم لم يكتشفوا قط أن مجرى التحليل لم يقدهم من أسعار العمل في السوق إلى «قيمته» المزعومة فحسب، بل قادهم أيضاً إلى إرجاع قيمة العمل هذه، بدورها، إلى قيمة قوة العمل. ولم يع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بالمرة، هذه النتيجة التي أسفرت عنها تحليلاته بالذات، فارتضى لنفسه بمقولات «قيمة العمل» و «السعر الطبيعي للعمل»، إلخ، دون تمحيص انتقادي، باعتبارها تعريفات نهائية وافية لعلاقات القيمة قيد البحث، وهكذا سقط هذا الاقتصاد، كما سنرى لاحقاً، في تخبطات وتناقضات لا فكاك منها، وقدم في الوقت نفسه للاقتصاديين المبتذلين، قاعدة مأمونة لنشاط عقولهم الضحلة التي لا تقدس، من حيث المبدأ، سوى المظاهر السطحية.

دعونا نرى قبل كل شيء كيف تعرض قيمة وسعر قوة العمل نفسها بشكل محوَّر، بهيئة أجور.

كما نعرف فإن القيمة اليومية لقوة العمل تُحسب على أساس أن حياة العامل تدوم أمداً معيناً، يطابقها، بالمقابل، طول معين ليوم العمل. لنفترض أن يوم العمل المعتاد هو 12 ساعة، وأن القيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، وأن هذا المبلغ هو التعبير النقدي عن القيمة المتمثلة في 6 ساعات عمل. فإذا أخذ العامل 3 شلنات فإنه يتلقى قيمة قوة عمله التي يبذلها على مدى 12 ساعة. والآن، إذا جرى التعبير عن القيمة اليومية لقوة العمل، باعتبارها القيمة اليومية للعمل، فسنحصل على الصيغة التالية: إن 12 ساعة عمل قيمتها 3 شلنات. وبهذا فإن قيمة قوة العمل تحدِّد قيمة العمل، أو تحدد سعره الضروري، عند التعبير عن ذلك بالنقود. وإذا اختلف سعر قوة العمل عن قيمتها، فإن سعر العمل يختلف هو الآخر عما يسمى قيمته.

وبما أن قيمة العمل ليست سوى تعبير لاعقلاني عن قيمة قوة العمل، يترتب على ذلك، بالطبع، أن قيمة العمل ينبغي أن تكون دائماً أقل من القيمة التي يخلقها هذا العمل، لأن الرأسمالي يجعل قوة العمل، دوماً، تشتغل مدة أطول مما هو ضروري

لتجديد إنتاج قيمتها الذاتية. وفي المثال الوارد أعلاه، رأينا أن قيمة قوة العمل التي تزاول وظيفتها لمدة 12 ساعة، تبلغ 3 شلنات، وهي قيمة يتطلب تجديد إنتاجها 6 ساعات. ولكن القيمة التي تخلقها قوة العمل مجدداً تبلغ 6 شلنات، لأنها تعمل، في الواقع، مدة 12 ساعة. والقيمة التي تخلقها هذه القوة مجدداً لا تتوقف على القيمة الذاتية لقوة العمل، بل تتوقف على مدة نشاطها. هكذا نبلغ نتيجة تبدو عابثة للوهلة [562] الأولى وهي أن العمل الذي يخلق قيمة تبلغ 6 شلنات، يمتلك هو نفسه قيمة تبلغ 3 شلنات[27].

ونلاحظ أيضاً: إن القيمة البالغة 3 شلنات، التي تُدفع لقاء جزء واحد من يوم العمل، أي 6 ساعات عمل، تبدو بوصفها قيمة أو سعر كامل يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، والذي يضم، على هذا النحو، 6 ساعات لم يُدفع مقابلها شيء. لذا فإن شكل الأجور يزيل كل أثر لانقسام يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض، إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. فالعمل جميعه يبدو وكأنه عمل مدفوع الأجر. وفي ظل عمل السخرة كان عمل القن لأجل نفسه، يتميز عن عمله الإجباري لأجل السيد الاقطاعي، من حيث المكان والزمان بصورة محسوسة. أما بالنسبة لعمل العبيد، فحتى ذلك الجزء من يوم العمل الذي لا يفعل خلاله العبد شيئاً غير أن يعوض عن قيمة وسائل عيشه، أي يعمل خلاله، في واقع الأمر، لنفسه، يبدو وكأنه عمل لأجل سيده. فمجمل عمل العبيد يبدو وكأنه عمل غير مدفوع الأجر[28]. أما بالنسبة للعمل المأجور، فالحال مقلوب، إذ

---

(27) قارن: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 40، حيث أذكر أن معالجة رأس المال، يجب أن تحل المعضلة التالية: «كيف يؤدي الإنتاج، القائم على أساس القيمة التبادلية المحددة بوقت العمل وحده، إلى هذه النتيجة، وهي أن القيمة التبادلية للعمل أقل من القيمة التبادلية لمنتوجه؟».

(28) احتجت صحيفة مورننغ ستار، اللندنية، المدافعة عن حرية التجارة، والساذجة إلى حد التفاهة، احتجت المرة تلو الأخرى، خلال الحرب الأهلية الأميركية، بكل ما يحمله الإنسان من سخط أخلاقي، على واقع أن الزنوج في «الولايات الاتحادية»(*) يعملون مقابل لا شيء إطلاقاً. وكان ينبغي على الصحيفة أن تقارن بين التكاليف اليومية لعيش الزنجي والتكاليف اليومية لعيش العامل الحر في الحي الشرقي من لندن.

(*) الإشارة هنا إلى الولايات الجنوبية التي تعتمد نظام الرق؛ وقد أُلغي بعد الحرب الأهلية الأميركية 1861 ـ 1865 بانتصار الولايات الشمالية. [ن. برلين].

حتى العمل الفائض، أو حتى العمل غير مدفوع الأجر يبدو وكأنه مدفوع الأجر. واضح أن علاقة الملكية تخفي، هناك، عمل العبد لأجل نفسه، والعلاقة النقدية، هنا، تخفي العمل الذي يؤديه العامل المأجور بدون تعويض.

من هنا، يمكن لنا أن نفهم الأهمية الحاسمة لتحول قيمة وسعر قوة العمل إلى شكل الأجور، أو إلى قيمة وسعر العمل نفسه. إن شكل تجلّي الظاهرة الذي يموّه العلاقة الفعلية، بل يظهرها معكوسة تماماً، إنما يؤلف أساس كل التصورات الحقوقية للعامل والرأسمالي على السواء، وكل ما يكتنف نمط الإنتاج الرأسمالي من غموض، وكل ما يخلقه من أوهام عن الحرية، وكل ما يصدر عن الاقتصاد السياسي المبتذل من أحابيل تبريرية.

وإذا كان التاريخ العالمي قد استغرق زمناً مديداً لكي يصل إلى حل لغز الأجور، فليس ثمة، من جهة أخرى، أيسر من أن نفهم ضرورة أو علة وجود (raison d'être) شكل تجلّي الظاهرة هذا.

[563] فالتبادل بين رأس المال والعمل يتراءى للعين، بادىء الأمر، بالصورة ذاتها تماماً التي يتخذها شراء وبيع سائر السلع الأخرى. فالشاري يعطي مبلغاً معيناً من النقد، والبائع يعطي مادة ذات طبيعة تختلف عن النقد. ومنتهى ما يراه الوعي الحقوقي في هذه الواقعة، هو فرق مادي يجد تعبيره في صيغ متساوية حقوقياً: «أنا أعطي حتى أنت تعطي، أنا أعطي حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تعطي، أنا أفعل حتى أنت تفعل».
(do ut des, do ut facias, facio ut des, und facio ut facias)

زد على ذلك أنه نظراً لأن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، هما، في ذاتهما ولذاتهما، مقداران غير قابلين للقياس بنفس المقياس، فإن تعبيري «قيمة العمل» و «سعر العمل» لا يبدوان أقل عقلانية من تعبيري «قيمة القطن» و «سعر القطن». زد على ذلك أيضاً أن العامل يُدفع له بعد أن يكون قد أعطى عمله. والنقد يؤدي هنا وظيفته كوسيلة دفع لكنه لا يحقق قيمة أو سعر المادة المجهزة إلّا لاحقاً ـ نعني، في هذه الحالة الخاصة، قيمة أو سعر العمل المقدم. وأخيراً، فإن «القيمة الاستعمالية» التي يقدمها العامل إلى الرأسمالي ليست، في الواقع، قوة عمله، بل وظيفتها، أي نوعاً من العمل النافع المعين، كأن يكون عمل خياطة، أو صنع أحذية أو غزل، إلخ. أما كون هذا العمل نفسه هو من الجهة الأخرى العنصر العام الخالق للقيمة، وهذه هي خاصية تميزه عن سائر السلع الأخرى، فإنه أمر لا يدركه الوعي العادي.

لنضع أنفسنا محل العامل الذي يتلقى، مقابل 12 ساعة عمل، قيمة مُنتَجة مثلاً في 6

ساعات عمل، ولكن 3 شلنات. فليست 12 ساعة عمل، بالنسبة له، إلّا وسيلة لشراء 3 شلنات. إن قيمة قوة عمله يمكن أن تتغير، بتغير قيمة وسائل عيشه المعتادة، من 3 إلى 4 شلنات، أو من 3 شلنات إلى شلنين، أو، إذا ظلت قيمة قوة عمله ثابتة، فقد يرتفع سعرها من جراء تغير علاقة الطلب بالعرض، إلى 4 شلنات، أو يهبط إلى شلنين، لكن العامل يعطي في كل هذه الحالات 12 ساعة عمل. لذلك فإن كل تغير في مقدار المُعادِل الذي يتلقاه يبدو في نظره، بالضرورة، تغيراً في قيمة أو سعر ساعات عمله الإثنتي عشرة. إن هذا الوضع قد ضلل آدم سميث الذي عالج يوم العمل بوصفه مقداراً ثابتاً[29]، وقاده إلى خطأ معاكس، أي التأكيد على أن قيمة العمل ثابتة، رغم أن قيمة وسائل العيش عرضة للتغير، فإن نفس يوم العمل يمكن له أن يمثل، عند العامل، كمية من النقد أكبر أو أقل.

[564] دعونا ننظر، من ناحية أخرى، إلى الرأسمالي. إنه يريد أن يأخذ أكثر ما يمكن من العمل لقاء أقل ما يمكن من النقد. لذلك فإن الشيء الوحيد الذي يهمه، من الناحية العملية، هو الفرق بين سعر قوة العمل والقيمة التي تخلقها وظيفتها. ولكنه يسعى لشراء سائر السلع بأرخص ما يمكن، ويعلّل ربحه، دوماً، بالخداع لا أكثر، أي بشراء السلع دون قيمتها وبيعها بأعلى من قيمتها. لذا، لا يتوصل الرأسمالي إلى الإدراك بأنه إذا كان ثمة شيء إسمه قيمة العمل موجوداً حقاً، وأنه يدفع قيمة هذا الشيء حقاً، فلن يكون هناك رأسمال في الوجود، ولن يُحوِّل نقوده إلى رأسمال.

زد على ذلك أن الحركة الفعلية للأجور تشكل عنده ظاهرات يخيل له أنها تثبت أن ما دفع مقابله ليس قيمة قوة العمل، بل قيمة الوظيفة التي أدتها، أي قيمة العمل نفسه. وبوسعنا اختزال هذه الظاهرات إلى فئتين كبيرتين؛ أولاً، تغير الأجور بتغير طول يوم العمل. وبوسع المرء أن يستنتج بنفس الحق أن ما دفع مقابله ليس قيمة الآلة، بل قيمة عملها، لأن استئجار آلة لمدة أسبوع يكلف أكثر من استئجارها ليوم. ثانياً، تباين الأجور الفردية بين مختلف العمال الذين يؤدون الوظيفة نفسها. ونجد هذه الاختلافات الفردية أيضاً في النظام العبودي من دون أن ترافقها أي أوهام، حيث تباع قوة العمل نفسها، صراحة وعلانية، دون زخارف. والفارق هنا واحد فقط هو أن المكاسب الناجمة عن قوة العمل التي تفوق المستوى الوسطي، والخسائر الناجمة عن قوة العمل التي تقف دون

---

(29) لا يشير آدم سميث إلى تغيير يوم العمل إلّا عن طريق المصادفة وذلك عندما يتحدث عن الأجور بالقطعة.

هذا المستوى، لا تؤثر في النظام العبودي سوى على مالك العبيد، أما في نظام العمل المأجور فإنها تؤثر على العامل نفسه، لأنه يبيع قوة عمله بنفسه، أما في الحالة السابقة، فإن طرفاً ثالثاً يبيع قوة العمل.

عدا عن ذلك، فإن ما يصح على شكل تجلي ظاهرة «قيمة وسعر العمل» أو «الأجور» خلافاً لظهور تلك العلاقة الجوهرية في قيمة وسعر قوة العمل ـ يصح على جميع أشكال تجلي الظاهرات عموماً وعن الأسس الكامنة وراءها. ذلك أن الأولى تنبثق مراراً، على نحو مباشر وعفوي، في نمط التفكير الشائع العادي، أما الثانية فلا يستطيع أن يكتشفها سوى العلم وحده(*). ويكاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن يمس العلاقة الفعلية للأشياء، إلّا أنه لا يصوغها بوعي، على أي حال. وهو عاجز عن ذلك طالما لبث في جلده البورجوازي.

(*) الأولى هي: أشكال تجلّي الظاهرة، والثانية هي: العلاقات الجوهرية. [ن. ع].

الفصل الثامن عشر

الأجور بالوقت

تتخذ الأجور، بدورها، أشكالاً عديدة جداً، الأمر الذي لا نجد له أثراً في اطروحات الاقتصاد السياسي التي تغفل أي فارق في الشكل، لشدة اهتمامها بالجانب المادي. إلّا أن وصف جميع هذه الأشكال، ينتمي إلى بحث خاص بالعمل المأجور، وبالتالي لا مجال له في هذا البحث. مع ذلك نعرض هنا بإيجاز الشكلين الأساسيين السائدين للأجور.

إن بيع قوة العمل، كما نتذكر، يجري دائماً لفترة معينة من الوقت. لذلك فإن الشكل المحوَّل الذي تتخذه قيمة قوة العمل اليومية أو الأسبوعية، إلخ. بصورة مباشرة، هو «الأجور بالوقت»، أو الأجور اليومية، إلخ.

وينبغي أن نشير قبل كل شيء إلى أن القوانين المصاغة، في الفصل الخامس عشر، حول تغيرات سعر قوة العمل وفائض القيمة، تتحول، بعد تعديل طفيف في الشكل، إلى قوانين للأجور. وعلى الغرار نفسه، فإن الفارق بين القيمة التبادلية لقوة العمل، وكتلة وسائل العيش التي تتحول إليها هذه القيمة، يظهر هنا باعتباره فارقاً بين الأجور الإسمية والأجور الفعلية. وبصدد شكل تجلي الظاهرة لا فائدة هنا من تكرار ما سبق أن بيّناه بالنسبة للشكل الجوهري. لذا نقصر بحثنا على عدد صغير من النقاط التي تميز الأجور بالوقت.

إن المبلغ النقدي[30] الذي يتقاضاه العامل مقابل عمله اليومي أو الأسبوعي، إلخ،

---

(30) نفترض هنا دائماً أن قيمة النقد ثابتة.

يشكل أجوره الإسمية، أو يشكل أجوره مقدَّرة بالقيمة. ولكن من الواضح أن هذا الأجر اليومي أو الأسبوعي، إلخ، نفسه قد يمثل أسعار عمل متباينة تماماً حسب طول يوم العمل، أي حسب كمية العمل الذي يقوم به العامل يومياً، نعني أنه يمثل مبالغ من النقد [566] متباينة تماماً رغم أنها مدفوعة عن كمية عمل واحدة[31]. لذلك يجب، عند بحث الأجور بالوقت، أن نميز، من ثمّ، بين المبلغ الإجمالي للأجور اليومية أو الأسبوعية، إلخ، وبين سعر العمل. ولكن كيف نجد هذا السعر، كيف نجد القيمة النقدية لكمية معينة من العمل؟ إن متوسط سعر العمل يُستخرج بتقسيم القيمة اليومية الوسطية لقوة العمل على عدد ساعات يوم العمل الوسطي. فلو كانت القيمة اليومية لقوة العمل هي 3 شلنات، أو القيمة المُنتَجة في 6 ساعات عمل، وكان يوم العمل مؤلفاً من 12 ساعة، فإن سعر ساعة عمل واحدة = $\frac{\text{3 شلنات}}{12}$ = 3 بنسات. وسعر ساعة العمل الواحدة المُستخرج هكذا، يخدم كوحدة لقياس سعر العمل.

يترتب على ذلك أن الأجور اليومية أو الأسبوعية، وهلمجرا، يمكن أن تظل على حالها، رغم أن سعر العمل يهبط باستمرار. فلو كان يوم العمل العادي يبلغ 10 ساعات، والقيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، فإن سعر ساعة العمل سيكون $3\frac{3}{5}$ بنسات. ويهبط سعرها إلى 3 شلنات، حالما يرتفع يوم العمل إلى 12 ساعة، فيما يهبط السعر إلى $2\frac{2}{5}$ بنس ما إن يرتفع يوم العمل إلى 15 ساعة. والأجور اليومية أو الأسبوعية تظل ثابتة، رغماً عن ذلك كله. أو على العكس، يمكن للأجور اليومية أو الأسبوعية أن ترتفع، رغم أن سعر العمل يظل ثابتاً أو حتى في حالة هبوطه. فإذا كان يوم العمل مؤلفاً من 10 ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، فإن سعر ساعة العمل الواحدة سيبلغ $3\frac{3}{5}$ بنسات. ولو اشتغل العامل 12 ساعة، جراء ازدياد حجم العمل، فإن أجره اليومي سيرتفع، في حال بقاء سعر العمل ثابتاً، إلى 3 شلنات و$7\frac{1}{5}$ بنسات دون أي تغير

(31) «إن سعر العمل هو المبلغ المدفوع مقابل كمية معينة من العمل». (السير إدوارد ويست، سعر القمح وأجور العمل، لندن، 1826. Sir Edward West, *Price of Corn and Wages of Labour*, London, 1826, p. 67.) إن ويست هو مؤلف الكتاب الغفل: بحث في استخدام رأس المال في الأرض (*Essay on the Application of Capital to Land*, By a Fellow of the University College of Oxford, London, 1815). وهذا الكتاب يدشن عصراً كاملاً في تاريخ الاقتصاد السياسي.

في سعر العمل. وتنشأ النتيجة ذاتها فيما لو زيدت شدة العمل عوضاً عن زيادة مدته[32]. وعلى هذا فإن ارتفاع الأجور الإسمية اليومية أو الأسبوعية، قد يقترن بثبات أو هبوط سعر العمل. ويصحّ الشيء نفسه على مداخيل أسرة العامل، حيث إنه يضاف إلى كمية العمل، الذي يقدمه رب الأسرة، عمل أفراد أسرته الآخرين أيضاً. وهناك، إذن، [567] أساليب لخفض سعر العمل تفعل فعلها بمعزل عن خفض الأجور الاسمية اليومية أو الأسبوعية[33].

يترتب على ذلك قانون عام هو: إذا كانت كمية العمل اليومي أو الأسبوعي، إلخ، معينة، فإن الأجور اليومية أو الأسبوعية تتوقف على سعر العمل، وهذا السعر يتغير بدوره أما بتغير قيمة قوة العمل، وإما بانحراف سعر هذه القوة عن قيمتها. أما إذا كان سعر العمل، من الناحية الأخرى، معيناً، فإن الأجور اليومية أو الأسبوعية تتوقف على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي.

إن وحدة قياس الأجور بالوقت، أي ساعة عمل واحدة، هي حاصل تقسيم القيمة اليومية لقوة العمل على عدد ساعات يوم العمل العادي. لنفرض أن هذا الأخير 12 ساعة، وأن القيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات وهي أيضاً القيمة المُنتَجة في 6 ساعات عمل. في ظل ظروف كهذه يكون سعر ساعة العمل 3 بنسات، والقيمة المُنتَجة خلالها 6 بنسات. وإذا ما افترضنا تشغيل العامل الآن أقل من 12 ساعة في اليوم (أو أقل من 6

---

(32) «تتوقف أجور العمل على سعر العمل وكمية العمل المبذول... وحصول زيادة في الأجور لا يعني بالضرورة ارتفاعاً في سعر العمل. وبإطالة وقت العمل، وببذل جهود أكبر، يمكن لأجور العمل أن تزداد بدرجة ملحوظة، بينما يبقى سعر العمل على حاله» (ويست، المرجع المذكور نفسه، ص67-68 و112) غير أن ويست يعالج السؤال الأساسي، كيف يتحدد «سعر العمل»، بسطحية تامة.

(33) هذا ما يراه المدافع المتعصب عن البورجوازية الصناعية في القرن الثامن عشر، مؤلف بحث في الصناعة والتجارة، الذي استشهدنا به كثيراً، رغم أنه يصوغ المسألة بطريقة مرتبكة للغاية. «إن كمية العمل لا سعره» (يقصد بذلك الأجور الإسمية اليومية أو الأسبوعية) «هي التي تتحدد بسعر المواد الغذائية وغيرها من الضروريات: خفّض سعر الضروريات كثيراً، فتنخفض طبعاً بذلك كمية العمل بنفس النسبة... ويعرف الصناعيون أن هناك طرقاً شتى لرفع أو خفض سعر العمل من دون تغيير مقداره الإسمي». (المرجع المذكور، ص 48 و61). ويقول ن. و. سنيور في كتابه: ثلاث محاضرات في معدل الأجور (*Three Lectures on the Rate of Wages*, London, 1830) مستخدماً مؤلف ويست أعلاه من دون ذكر المصدر. «إن العامل... يهتم أساساً بمستوى الأجور» (ص 15). يقصد القول إن العامل يهتم أساساً بما يتلقاه، بالمقدار الإسمي لأجوره، لا بما يقدمه هو من كمية عمل!

أيام في الأسبوع) كأن يُشغَّل 6 أو 8 ساعات فإنه لا يتلقى، بسعر العمل نفسه، أكثر من شلنين أو شلن واحد و6 بنسات في اليوم[34]. وبما أن عليه حسب افتراضنا، أن يعمل بالمتوسط 6 ساعات كل يوم لكي ينتج فقط أجراً يومياً مقابل قيمة قوة عمله، وبما أنه، [568] حسب الافتراض نفسه، لا يعمل في كل ساعة سوى نصف لنفسه ونصف للرأسمالي، فمن الجلي أنه لا يستطيع أن يحصل، لنفسه، على القيمة المُنتَجة في 6 ساعات إذا ما عمل أقل من 12 ساعة. لقد رأينا في الفصول السابقة العواقب المدمرة للتشغيل المفرط، أما الآن فنجد مصدر تلك العذابات التي تحل بالعامل من جراء تشغيله الناقص.

وإذا تُثبّت الأجور بالساعة، بحيث لا يُلزِم الرأسمالي نفسه بدفع أجور يومية أو أسبوعية معينة بل فقط أجور الساعات التي يطيب له استخدام العامل خلالها، فإن بوسعه استخدام العامل أقصر من مدة التشغيل التي كانت، في الأصل، أساساً لتقدير أجر الساعة، أي لتقدير وحدة قياس سعر العمل. وبما أن هذه الوحدة تُستخرج على أساس نسبة $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل مؤلف من عدد معين من الساعات}}$، فإن وحدة القياس هذه تفقد طبعاً كل معنى ما إن يكفّ يوم العمل عن احتواء ساعات عمل محددة، وتزول العلاقة بين العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر. فيستطيع الرأسمالي الآن أن يعتصر من العامل كمية معينة من العمل الفائض من دون أن يتيح له وقت العمل الضروري لعيشه بالذات. وبوسعه إزالة كل أثر للاستخدام المنتظم، ويستطيع، كما يحلو له ويشاء، انطلاقاً من مصالحه الآنية، أن يجعل أشد أنواع العمل المفرط طولاً تتعاقب مع أوقات البطالة النسبية أو حتى الكاملة. ويستطيع، بذريعة دفع «السعر الطبيعي للعمل»، أن يطيل يوم العمل بصورة غير عادية من دون أن يمنح العامل تعويضاً مناسباً ولو جزئياً. من هنا مصدر ذلك التمرد العقلاني حقاً الذي قام به عمال البناء في لندن، عام 1860، ضد محاولة الرأسماليين فرض هذا النوع من الأجر بالساعة. إن التحديد القانوني ليوم العمل يضع حداً لشرٍ كهذا، رغم أنه لا يقضي، بالطبع، على عدم استخدام العامل استخداماً

(34) إن تأثير مثل هذا التقليص غير العادي لتشغيل العامل يختلف تماماً عن التخفيض العام الإلزامي ليوم العمل، الذي يفرضه القانون. فهذا الأول لا علاقة له البتة بالطول المطلق ليوم العمل، إذ يمكن تماماً أن يحدث ليوم عمل من 15 ساعة، كما ليوم عمل من 6 ساعات. ويُحسب السعر الطبيعي للعمل، على أساس اشتغال العامل يومياً، وبالمتوسط، 15 ساعة في الحالة الأولى و6 ساعات في الحالة الثانية. لذا فإن النتيجة هي هي إذا كان يشتغل في الحالة الأولى مجرد $7\frac{1}{2}$ ساعة، أو يشتغل في الحالة الثانية 3 ساعات فقط.

كاملاً الذي ينجم عن منافسة الآلات، وتغير نوعية كفاءة العمال المستخدمين، والأزمات الجزئية والشاملة.

إن سعر العمل قد يظل ثابتاً من الناحية الاسمية وإن كان يهبط مع ذلك دون مستواه الطبيعي، بموازاة ارتفاع الأجر اليومي أو الأسبوعي. ويحدث ذلك حيثما يظل سعر العمل، أي سعر ساعة العمل، ثابتاً ويمدَّد يوم العمل خارج طوله المعتاد. فإذا ازداد المخرج في الكسر التالي $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم العمل}}$، فإن صورته تزداد بسرعة أكبر.

وترتفع قيمة قوة العمل، بسبب اندثارها، مع ازدياد مدة أدائها لوظيفتها، بل ترتفع بدرجة [569] أكبر من مقدار ازدياد هذه المدة. ونتيجة لذلك ففي الكثير من فروع الإنتاج، حيث تسود الأجور بالوقت من دون تحديد قانوني لوقت العمل، جرت العادة، بصورة عفوية، أن يُعتبر يوم العمل عادياً عند نقطة معينة، مثلاً عند انقضاء عاشر ساعة («يوم عمل طبيعي» «normal working day»، «عمل يوم» «the day's work»، «ساعات العمل النظامية» «the regular hours of work»). إن وقت العمل الواقع خارج هذه النقطة يعتبر وقت عملٍ إضافي (overtime)، ويُقاس بالساعة ويُدفع لقاءه، أجر أكبر (extra pay) رغم أن نسبةَ الارتفاع كثيراً ما تكون ضئيلة جداً[35]. ويشكل يوم العمل العادي هنا جزءاً من يوم العمل الفعلي، وكثيراً ما يكون هذا الأخير، أطول مدة من الأول على مدار السنة[36].
إن ارتفاع سعر العمل مع إطالة يوم العمل خارج حد طبيعي معين، يتخذ، في بعض الصناعات البريطانية، طابعاً يضطر معه العامل، من جراء انخفاض سعر العمل خلال ما يسمى بالوقت العادي، إلى الاشتغال ساعات إضافية أعلى أجراً، هذا إذا ما رغب أصلاً

---

(35) «إن معدل ما يدفع مقابل ساعات العمل الإضافية» (في صناعة المخرمات) «ضئيل جداً ويساوي ½ البنس، إلخ، في الساعة، وهذا يقف في تضاد صارخ مع مقدار الأذى الذي ينزله العمل الإضافي بصحة العاملين وحيويتهم... زد على ذلك أن هذا المبلغ الصغير المكتسب بهذه الصورة كثيراً ما ينفق، اضطراراً، على أغذية إضافية منعشة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص XVI، رقم 117)

(36) مثال من صناعة ورق الجدران، قبل العمل بقانون المصانع الذي طبق عليها مؤخراً: «نحن نعمل دون توقف لتناول الطعام، بحيث أن يوم العمل المؤلف من 10 ساعات ونصف الساعة ينتهي في الرابعة والنصف عصراً، وكل عمل بعد ذلك يُعد ساعات إضافية، وقلما نغادر المصنع قبل السادسة مساء، بحيث أننا نعمل فعلاً ساعات إضافية على مدار السنة». (شهادة السيد سميث في: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، ص125).

في الحصول على أجر كاف[37]. ويأتي التحديد القانوني ليوم العمل ليضع نهاية لهذه المسرّات[38]. [570]

ومن المعروف عموماً، أنه كلما كانت أيام العمل أطول في فرع صناعي ما، كانت الأجور أدنى[39]. ويشرح السيد أ. ريدغريف، مفتش المصانع، هذا الواقع بعرض

---

(37) مثال من مصانع قَصْر الأقمشة في اسكتلندا: «كانت هذه الصناعة تزاول في بعض أنحاء اسكتلندا» (قبل تطبيق قانون المصانع 1862) «وفق نظام الساعات الإضافية، نعني أن عشر ساعات في اليوم كانت تؤلف ساعات العمل الاعتيادية ويدفع مقابلها أجر مقداره شلن وبنسان للعامل في اليوم. وجرى في كل يوم أداء 3 أو 4 ساعات من العمل الإضافي، الذي يدفع مقابله 3 بنسات في الساعة. وكانت نتيجة هذا النظام: إن المرء لا يستطيع أن يكسب أكثر من 8 شلنات أسبوعياً حين يعمل في الساعات العادية... وبدون الوقت الإضافي لا يستطيع العمال الحصول على أجر يومي كاف». (تقارير مفتشي المصانع، 31 نيسان/إبريل، 1863، ص10). «إن الأجور المرتفعة لحمل العامل على العمل ساعات أكثر، اغراء لا يقاوم». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1848، ص5)، تستخدم صناعة تجليد الكتب في حي المال والأعمال في لندن (City) الكثير جداً من الفتيات بين سن 14 ـ 15 سنة، وذلك بموجب عقد عمل لمدة التمرن يحدد ساعات معينة للعمل. مع ذلك فهن يعملن في الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة أو الواحدة ليلاً، إلى جانب العمال الأكبر سناً في خليط كبير جداً. «إن أرباب العمل يغرونهن (tempt) بأجر إضافي ونقود لعشاء جيد» يتناولنه في الحانات القريبة. غير أن إلقاء هؤلاء «الصبايا الخالدات» (young immortals) في لجة الفجور (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص44، قم 191). يشفع له حقيقة أن العديد من الأناجيل والكتب الدينية الأخرى هي من بين ما تجلّده هؤلاء الفتيات.

(38) راجع: تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1863، المرجع المذكور. لقد أعلن عمال البناء في لندن، بانتقاد دقيق للأوضاع خلال الاضراب الكبير والإغلاق (Strike & Lock-out) في 1860، أنهم لن يتقبلوا الأجور بالساعة إلّا بعد توافر شرطين هما: 1 ـ مع تحديد سعر ساعة العمل يجب أن يحدد أيضاً طول يوم عمل عادي مؤلف من 9 أو 10 ساعات، وأن سعر الساعة لليوم المؤلف من 10 ساعات ينبغي أن يكون أعلى من سعر ساعة اليوم المؤلف من 9 ساعات؛ 2 ـ إن كل ساعة تزيد على يوم العمل العادي ينبغي أن تعتبر ساعة إضافية، وأن يدفع مقابلها أجر أعلى.

(39) «والشيء الذي يلفت النظر تماماً كذلك أنه حيثما تكون ساعات العمل الطويلة هي القاعدة، تكون الأجور ضئيلة أيضاً». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص9، وتقرير الصحة العامة السادس، 1864، ص15).

مقارن، يستعرض فيه العشرين عاماً الواقعة بين 1839 ـ 1859، وحسب هذه المقارنة ارتفعت الأجور في المصانع الخاضعة لقانون الساعات العشر، بينما هبطت في المصانع التي يدوم العمل فيها من 14 إلى 15 ساعة يومياً[40].

إن القانون الذي صغناه آنفاً، والذي ينص على ما يلي «إذا كان سعر العمل معيناً، فإن الأجر اليومي أو الأسبوعي يتوقف على كمية العمل المنفق» يترتب عليه، قبل كل شيء، أنه كلما كان سعر العمل أقل، وجب أن تكون كمية العمل أكبر، أو يوم العمل أطول، لكي يضمن العامل لنفسه متوسط أجرٍ بائسٍ لا أكثر. وتعمل ضآلة سعر العمل كمحفّز لتمديد وقت العمل[41].

[571] من جهة أخرى، فإن إطالة وقت العمل تؤدي، بدورها، إلى خفض سعر العمل، وبالتالي خفض الأجور اليومية أو الأسبوعية.

إن تحديد سعر العمل بواسطة الصيغة: $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل مؤلف من عدد معين من الساعات}}$

يبين أن أي إطالة ليوم العمل تخفّض سعر العمل، ما لم يأتِ تعويضٌ ما. إلّا أن الظروف التي تتيح للرأسمالي، على المدى البعيد، إطالة يوم العمل، هي نفسها التي تسمح له أولاً، وترغمه أخيراً، على خفض السعر الإسمي للعمل أيضاً، حتى يهبط السعر الإجمالي لساعات العمل التي ازدادت عدداً، أي الأجر اليومي أو الأسبوعي. وتكفي، هنا، الإشارة إلى ظرفين اثنين. إذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين، فإن عرض العمل يزداد رغم أن عرض قوة العمل في السوق يظل ثابتاً. والمنافسة التي تصطنع على هذا النحو بين العمال تسمح للرأسمالي بضغط سعر العمل إلى الأدنى، في حين أن هبوط سعر العمل يتيح له، من جهة أخرى، إطالة وقت العمل

(40) تقارير مفتشي المصانع، 31 نيسان/إبريل 1860، ص31، 32.

(41) يُضطر صناع المسامير اليدويين في إنكلترا، مثلاً بسبب ضآلة سعر العمل، إلى الاشتغال 15 ساعة في اليوم لكي يحصلوا على أجورهم الأسبوعية الهزيلة. «وإنه لعدد كبير جداً من الساعات بالنسبة ليوم واحد، والعامل مضطر للعمل بشدة طوال الوقت كي يحصل على 11 بنساً أو شلناً واحداً، يقتطع منها اندثار الأدوات، وتكاليف الوقود، وشيء ما لقاء ضياعات الحديد، مما يطرح بمجموعه $2\frac{1}{2}$ إلى 3 بنسات». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص136، رقم 671). وتتقاضى النساء عن نفس وقت العمل أجوراً أسبوعية مقدارها 5 شلنات فقط (المرجع نفسه، ص 137، رقم 674).

أكثر من ذي قبل[42]. ولكن سرعان ما يغدو التصرف بكميات استثنائية من العمل غير مدفوع الأجر، أي كميات تفوق المستوى الوسطي اجتماعياً، وسيلة للمنافسة بين الرأسماليين أنفسهم. إن جزءاً من سعر السلعة يتألف من سعر العمل. ولكن الجزء غير مدفوع الأجر من سعر العمل يمكن ألا يُحتسب في سعر السلعة. فيمكن إهداؤه إلى الشاري. وهذه أول خطوة تقود إليها المنافسة. الخطوة الثانية التي تفرضها المنافسة ذاتها، هي أنها تحذف من سعر بيع السلعة جزءاً، على الأقل، من فائض القيمة الاستثنائي الذي خلقته إطالة يوم العمل. وعلى هذا النحو ينشأ سعر بيع منخفض بصورة غير عادية للسلعة، هنا وهناك أول الأمر، ثم يثبت هذا السعر تدريجياً ويغدو من الآن فصاعداً القاعدة الثابتة للأجور الهزيلة ووقت العمل مفرط الطول، بعد أن كان هذا السعر، في الأصل، نتاج هذه الظروف بالذات. إننا نلمّح هنا تلميحاً عابراً فقط إلى هذه الحركة، نظراً لأن تحليل المنافسة لا يندرج في هذا الجزء من موضوعنا. مع ذلك، فلندع الرأسمالي يتحدث لحظة عن نفسه

[572]

> «ثمة في برمنغهام، قدر كبير من المنافسة بين أرباب العمل، الواحد ضد الآخر، بحيث أن البعض منا يضطر إلى القيام بأشياء، كرب عمل، يختزي منها لولا ذلك، مع هذا لا يحقق أحدهم ربحاً أكبر (and yet no more money is made)، فالجمهور وحده يجني النفع»[43].

لنتذكر طائفتي الخبازين في لندن، التي تبيع أولاهما الخبز بسعره الكامل (the «fullpriced» bakers) وثانيتهما التي تبيع الخبز دون سعره (the «underpriced», «the undersellers»). لقد اتهم أصحاب «السعر الكامل» «the fullpriced» خصومهم أمام لجنة التحقيق البرلمانية قائلين:

> «إنهم لا يعيشون إلّا لأنهم يخدعون الجمهور أولاً» (غش السلع)،

---

(42) إذا رفض عامل صناعي مثلاً العمل خلال الساعات الطويلة المعتادة «فسرعان ما يحل محله عامل ثان يرتضي العمل لأية فترة زمنية، وهكذا يطرد الأول من العمل». (تقارير مفتشي المصانع، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٤٨، ص39، رقم 58). «إذا... أدى رجل واحد عمل رجلين... فإن معدل الربح يرتفع عموماً... نظراً لأن عرض العمل الإضافي يؤدي إلى خفض سعر العمل». (سنيور، ثلاث محاضرات في معدل الأجور، ص15).

(Senior, *Three Lectures on the Rate of Wages*, London, 1830, p. 15).

(43) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، شهادات، ص66، رقم 222.

«ولأنهم ينتزعون من رجالهم 18 ساعة عمل لقاء أجور 12 ساعة ثانياً... والعمل غير مدفوع الأجر (the unpaid labour) هو سلاح خوض المنافسة. والمنافسة بين أرباب المخابز هي علة الصعوبة في التخلص من العمل الليلي. وإن البائع بالسعر الأدنى الذي يبيع خبزه بالسعر الأدنى من تكاليف الإنتاج المتغيرة بتغير سعر الطحين، يعوض عن ذلك بانتزاع عمل أكثر من رجاله... فلو كنت أحصل من عمالي على 12 ساعة عمل فقط، وكان جاري يحصل على 18 أو 20 ساعة، فلا بد من أن يتغلب علي بسعر البيع. ولو استطاع العمال الإصرار على دفع أجور العمل الإضافي، لتم القضاء على هذه المناورة بسرعة... إن عدداً كبيراً من أولئك الذين يستخدمهم البائعون بالسعر الأدنى، هم من الأجانب أو اليافعين، إلخ، المضطرين إلى تقبل أي أجر كان»[44].

أنشودة النواح هذه طريفة لعدد من الأسباب، وبينها أنها تبين أن المظهر الخارجي لعلاقات الإنتاج هو كل ما ينعكس في ذهن الرأسمالي. فهو لا يعرف أن سعر العمل الطبيعي يتضمن، هو الآخر، كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر، وأن هذا العمل غير مدفوع الأجر، هو بالذات، المصدر الطبيعي لما يفوز به من ربح. فمقولة وقت العمل الفائض لا وجود لها في نظره، لأن هذا الوقت مندمج بيوم العمل العادي، الذي يعتقد الرأسمالي أنه يدفع لقاءه بواسطة الأجور اليومية. أما الوقت الإضافي فهو موجود بنظره، نظراً لأن الوقت الإضافي هو إطالة ليوم العمل خارج الحدود المطابقة للسعر العادي للعمل. بل إن الرأسمالي يصرّ، في مواجهة منافسه البائع بالسعر الأدنى، على أن يدفع أجراً إضافياً (extra pay) لقاء الوقت الإضافي. ومرة أخرى نراه لا يعرف أن هذا [573] الأجر الإضافي مرتبط بعمل غير مدفوع الأجر، شأنه شأن سعر ساعة العمل العادية. ولنأخذ مثالاً يكون فيه سعر ساعة واحدة من الساعات الإثنتي عشرة ليوم العمل هو 3

---

(44) تقرير، إلخ، حول شكاوى الخبازين المياومين، لندن، 1862. (Report etc., relative to the grievances complained of by the Journeyment Bakers, London, 1862, p. LII). وكذلك الشهادات المرقمة 479-359-27. وعلى أية حال، فإن طائفة السعر الكامل «Fullpriced» أيضاً كما ذكرنا أعلاه، وكما يعترف بنيت (Benet) بنفسه، وهو الناطق بلسانهم، يجعلون عمالهم «يشرعون بالعمل، عموماً، في الساعة 11 مساء أو قبل ذلك الوقت... وحتى الساعة السابعة من مساء اليوم التالي» (المرجع نفسه، ص 22).

بنسات وتكون هذه مساويةً للقيمة المُنتَجة في نصف ساعة عمل، ويكون سعر ساعة العمل الإضافية 4 بنسات، أي يساوي قيمة منتوج $\frac{2}{3}$ ساعة. في الحالة الأولى يستولي الرأسمالي مجاناً، على نصف ساعة، وفي الحالة الثانية على ثلث ساعة.

الفصل التاسع عشر

الأجور بالقطعة

إن الأجور بالقطعة ليست أكثر من شكل محوَّر للأجور بالوقت، مثلما أن الأجور بالوقت هو شكل محوَّر لقيمة قوة العمل أو سعرها.

في الأجور بالقطعة، تبدو القيمة الاستعمالية التي يبيعها العامل، للوهلة الأولى، وكأنها ليست وظيفة قوة عمله، ليست العمل الحي، بل العمل المتشيئ أصلاً في المنتوج، ويبدو سعر هذا العمل وكأنه لا يتحدد، شأن الأجور بالوقت، بواسطة الكسر التالي: $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل مؤلف من عدد معين من الساعات}}$، بل يتحدد على أساس مقدرة المنتج على الأداء[45].

(45) «إن نظام العمل بالقطعة يرمز إلى عصر معين في تاريخ العامل، فهذا النظام هو منتصف الطريق بين العامل المياوم البحت، الخاضع لإرادة الرأسمالي، وبين الحرفي التعاوني، الذي يتوقع في المستقبل غير البعيد أن يجمع في شخصه بالذات بين الحرفي والرأسمالي. لكن العاملين بالقطعة هم، في الواقع، سادة أنفسهم، حتى وهم يعملون برأسمال رب العمل». (جون واتس، الجمعيات المهنية، الاضرابات، الآلات، والجمعيات التعاونية، مانشستر، 1865. John Watts, *Trade Societies and Strikes, Machinery and Co-operative Societies,* Manchester, 1865, p. 52-53.) إنني أستشهد بهذا المؤلف الصغير لأنه ينطوي على واحد من أحط التبريرات المبتذلة، التي تفسخت منذ أمد بعيد. فهذا السيد واتس نفسه قد برز فيما مضى بوصفه من أنصار مذهب أوين، ونشر في عام 1842 كراساً آخر بعنوان: حقائق الاقتصاد السياسي وتخيلاته، *Facts and Fictions of Political Economy* يعلن فيه من بين أمور أخرى، أن الملكية (Property) نهب (Robbery). ولكن مر وقت طويل منذ أن قال ذلك.

ولا بدّ للثقة بصحة هذا المظهر الخارجي أن يتلقى أول صدمة قاسية من واقع أن هذين الشكلين من الأجور قائمان في آن واحد وجنباً إلى جنب، وفي فروع صناعية واحدة. فمثلاً

«إن منضدي الحروف في لندن يعملون، كقاعدة عامة، بالقطعة، أما عملهم حسب الأجور بالوقت فهو استثناء، وبالعكس، فإن عملهم في الأقاليم يتم بموجب الأجور بالوقت، كقاعدة، بينما العمل حسب الأجور بالقطعة هو الاستثناء. وإن نجّاري السفن في ميناء لندن يعملون حسب الأجور بالقطعة، في حين تعمل جميع الموانىء الأخرى بموجب الأجور بالوقت»(46). [575]

وكثيراً ما تجد أن ورش السرّاجين في لندن، تدفع لقاء العمل نفسه، أجوراً حسب القطعة للفرنسيين، وأجوراً بالوقت للإنكليز. أما المصانع، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، التي تطغى فيها الأجور بالقطعة، فثمة أعمال خاصة لا تتناسب وهذا الشكل من الأجور لأسباب تكنيكية، لذا تدفع مقابلها أجوراً بالوقت(47). ولكن من الواضح، في ذاته ولذاته، أن الفارق في شكل دفع الأجور لا يغير من طبيعتها الجوهرية بأي حال، رغم أن هذا الشكل قد يكون أنسب من ذاك لتطور الإنتاج الرأسمالي.

لنفرض أن يوم العمل العادي يحتوي على 12 ساعة، تنقسم إلى 6 ساعات مدفوعة

---

(46) ت. ج. دانغ، النقابات والاضرابات، لندن، 1860، ص22.

(T.J. Dunning, *Trades' Unions and Strikes*, London, 1860, p. 22).

(47) أما كيف أن وجود هذين الشكلين من الأجور، جنباً إلى جنب في آنٍ واحدٍ معاً، يشجع أصحاب المصانع على الخداع، فذلك ما يبينه المثال التالي: «ثمة مصنع يستخدم 400 شخص، نصفهم يعمل بالقطعة، وله مصلحة مباشرة في العمل ساعات إضافية. أما بقية المئتي عامل فيتقاضون الأجور اليومية، ويعملون نفس المدة الطويلة مع الباقين، ولكنهم لا يحصلون على مبلغ أكبر لقاء الوقت الإضافي... إن عمل هؤلاء المئتين لمدة نصف ساعة في اليوم يساوي عمل شخص واحد لمدة 50 ساعة، أي $\frac{5}{6}$ عمل هذا الشخص في الأسبوع. وهذا مكسب محسوس لرب العمل». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1860، ص9). «إن العمل الإضافي ما يزال سائداً إلى حد كبير جداً. وفي معظم الأحوال بمنجى من الرقابة والعقاب اللذين يفرضهما القانون نفسه. لقد بينت في العديد من التقارير السابقة... الغبن الذي يصيب جميع العمال الذين لا يُستخدمون وفق العمل بالقطعة، بل يتلقون أجوراً أسبوعية». (ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1859، ص8-9).

الأجر و6 ساعات غير مدفوعة الأجر، والقيمة المنتجة في هذا اليوم تساوي 6 شلنات، وعليه فالقيمة المُنتَجة في ساعة واحدة تساوي 6 بنسات. ونفرض أيضاً أنه، نتيجة للخبرة، فإن العامل الذي يعمل بدرجة وسطية من المهارة والشدة، ولا يبذل في الواقع سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً في إنتاج مادة معينة، ينتج في 12 ساعة 24 قطعة بصرف النظر عن كونها منتوجات منفصلة، أو أجزاء محددة من منتوج كلي، قابلة للقياس. إن قيمة هذه القطع الأربع والعشرين، بعد اقتطاع حصة رأس المال الثابت الذي تحتويه، تساوي 6 شلنات، وقيمة القطعة الواحدة 3 بنسات. يتلقى العامل $1\frac{1}{2}$ البنس عن القطعة الواحدة، وهكذا يكسب 3 شلنات في 12 ساعة. ومثلما لا يغيّر من الأمر شيئاً بالنسبة للأجور بالوقت، أن نقول إن العامل يشتغل 6 ساعات لنفسه و6 ساعات للرأسمالي، أو إنه يعمل من كل ساعة نصفها لنفسه ونصفها للرأسمالي، كذلك لا يغيّر من الأمر شيئاً أن نقول إن كل قطعة نصفها مدفوع الأجر ونصفها الآخر غير مدفوع الأجر، أو إن سعر 12 قطعة يعوّض عن قيمة قوة العمل لا غير، أما القطع الـ 12 الأخرى فيتجسد فيها فائض القيمة.

[576] إن شكل الأجور بالقطعة لاعقلاني شأنه شأن شكل الأجور بالوقت. ففي مثالنا السابق رأينا أن قطعتين من سلعة ما تساويان، بعد أن تُطرح منهما قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجهما، 6 بنسات باعتبارهما منتوج ساعة عمل واحدة، وأن العامل يتقاضى عنهما ثمناً مقداره 3 بنسات فقط. والأجور بالقطعة لا تعبر، في الواقع، تعبيراً مباشراً عن أي علاقة قيمية. فالمسألة، هنا، ليست قياس قيمة قطعة السلعة بواسطة وقت العمل المتجسد فيها، بل هي، على العكس، قياس وقت العمل الذي أنفقه العامل، بواسطة عدد القطع التي أنتجها. في الأجور بالوقت يُقاس العمل مباشرة بمدته، أما في الأجور بالقطعة فيُقاس بكمية المنتوجات التي تكثّف فيها العمل خلال مدة معينة[48]. ويتحدد سعر وقت العمل نفسه، آخر المطاف، بالمعادلة التالية: قيمة عمل يوم = القيمة اليومية لقوة العمل. لذا فإن الأجور بالقطعة ليست إلّا شكلاً محوَّراً للأجور بالوقت.

دعونا نمحّص الآن، بمزيد من التفاصيل، الخصائص المميزة للأجور بالقطعة.

إن نوعية العمل هنا تتحدد بفعل الشغل بالذات إذ يجب أن يكون متمتعاً بالجودة

---

(48) «يمكن قياس الأجور بأسلوبين: إما بمدة العمل، أو بكمية منتوجه». (عرض موجز لمبادئ الاقتصاد السياسي. *Abrégé élémentaire des principes de l'économie politique*, Paris, 1796, p. 32.) إن ج. غارنييه هو مؤلف هذا الكتاب الغُفل.

الوسطية، إذا ما كان لسعر العمل بالقطعة أن يُدفع كاملاً. ومن هذه الناحية تغدو الأجور بالقطعة المصدر الأكثر خصباً لاقتطاع الأجور وللخداع الرأسمالي.

فهي تزود الرأسمالي بمعيار دقيق تماماً لقياس شدة العمل. فوقت العمل المتجسد في كمية من السلع المحددة سلفاً والمثبتة بالتجربة، هو وحده الذي يعتبر وقت عمل ضرورياً اجتماعياً، ويُدفع مقابله بوصفه كذلك. ونجد في ورش الخياطة الكبيرة في لندن أن قطعة معينة من المنتوجات، كأن تكون صداراً وما إلى ذلك، تُدعى ساعة أو نصف ساعة وهلمجرا، وسعر الساعة هو 6 بنسات. فمن خلال الممارسة يُعرف المنتوج الوسطي لساعة واحدة. وعند تغير الموضة، أو إجراء تصليحات، إلخ، ينشب الخلاف بين رب العمل والعامل، حول ما إذا كانت قطعة عمل معينة تكلف ساعة واحدة، وهلمجرا، إلى أن يُحسم الأمر بالتجربة هنا أيضاً. وكذا الحال في ورش نجارة الأثاث في لندن، إلخ. والعامل الذي لا يحوز القدرة الوسطية على الأداء والعاجز بالتالي عن تقديم حد أدنى معين من العمل في اليوم يُصرف من العمل(49).

[577] وبما أن نوعية العمل وشدته خاضعتان لتحكّم شكل الأجور بالذات، فإن الإشراف على العمل يغدو زائداً عن اللزوم إلى حد كبير. وبذلك فإن الأجور بالقطعة تشكل الأساس للعمل المنزلي الحديث، الموصوف سابقاً، كما تشكل الأساس لنظام من الاستغلال والاضطهاد مُنسق في تراتب هرمي. ولهذا النظام شكلان أساسيان. فمن جهة نجد أن الأجور بالقطعة تسهّل دخول وسطاء طفيليين بين الرأسمالي والعامل المأجور أي السمسرة بالعمل (subletting of labour). يأتي مكسب هؤلاء السماسرة الوسطاء كلياً، من الفارق بين سعر العمل الذي يدفعه الرأسمالي، وبين ذلك الجزء من هذا السعر الذي يسمح له الوسطاء، عملياً، بالوصول إلى يد العامل(50). وقد سُمّي هذا النظام في إنكلترا

---

(49) «إن وزناً معيناً من القطن يسلم إليه» (الغازل) «وعليه أن يعيد بعد فترة معينة، عوضاً عنه كمية محددة من الخيوط أو الغزول، بمستوى معين من الجودة، ويُدفع له كذا مبلغ معين لقاء كل باون مما يعيده على هذا النحو. ويعاقب بغرامة إذا كان ثمة عيب وخلل في منتوجه، أما إذا كانت الكمية أقل من الحد الأدنى المثبت لفترة معينة، فإنه يُصرف من العمل، ويؤتى بآخر أقدر منه». (أور، المرجع المذكور نفسه، ص316-317).

(50) «حين يمر منتوج العمل بأيدي أشخاص كثيرين فإن كل واحد منهم يأخذ نصيبه من الربح، في حين أن الأخير فقط هو الذي يؤدي العمل، وعندئذ تكون الأجور التي تحصل عليها العاملة مزرياً إلى حدٍ كبير». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص LXX، رقم 424).

بإسم له دلالة خاصة «نظام التعريق» (sweating-system). من جهة أخرى نجد أن الأجور بالقطعة تتيح للرأسمالي أن يبرم عقداً ينص على إنتاج عدد معين من القطع بثمن محدد، مع رئيس العمال ـ في المانيفاكتورات مع رئيس مجموعة معينة، وفي المناجم مع المسؤول عن الاقتلاع، وفي المصنع مع عامل الآلة الأساسي نفسه ـ ويتولى رئيس العمال هذا بنفسه جمع مساعديه ودفع أجورهم. إن استغلال رأس المال للعامل، يجري هنا عن طريق استغلال العامل للعامل[51].

ما دامت الأجور بالقطعة سارية، يغدو من المصلحة الشخصية للعامل، بالطبع، أن يجهد قوة عمله بأقصى شدة ممكنة؛ وهذا بدوره يسهل على الرأسمالي رفع الدرجة العادية لشدة العمل[51a]. وعلى هذا النحو أيضاً يغدو من المصلحة الشخصية للعامل أن

(51) حتى واتس، داعية التبرير، يلاحظ بهذا الصدد: «إنه لتحسين عظيم لنظام العمل بالقطعة لو كان جميع المستخدمين في أداء عمل ما، شركاء في العقد، كل حسب قدراته، بدلاً من أن يكون لواحد منهم فقط مصلحة في تشغيل أقرانه إلى حد الارهاق تحقيقاً لمنفعته الشخصية». (جون واتس، الجمعيات المهنية، والاضرابات والآلات، إلخ، مانشستر، 1865، ص53).
(John Watts, *Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies*, Manchester, 1865, p. 53). حول شرور هذا النظام، (راجع: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص66، رقم 22؛ ص11، رقم 124؛ ص XI رقم 13، 53، 59، إلخ).

(51a) إن هذه النتيجة العفوية غالباً ما تُرسّخ بصورة مصطنعة، كما هو الحال مثلاً في الصناعة الهندسية (Engineering Trade) في لندن، حيث تمارس حيلة معتادة وهي: «يعين الرأسمالي رئيساً لعدد من العمال رجلاً يتمتع بقوة جسدية ومهارة متفوقتين، ويدفع له أجراً إضافياً، كل فصل أو في آجال أخرى، ويطلب إليه أن يعمل كل ما في وسعه لكي يحفز زملاءه، الذين لا يأخذون سوى أجور عادية، على بذل أقصى ما لديهم من جهود... ولا يحتاج الأمر لكثير تعليق، فهذا وحده يفسر الكثير من الشكاوى التي يبديها الرأسماليون ضد النقابات التي تشل، حسب زعمهم، الطاقة والمهارة العالية والمقدرة على العمل (Stinting the action, superior skill and working power). (داننغ Dunning، المرجع المذكور، ص 22-23). وبما أن المؤلف نفسه عامل وسكرتير نقابة عمالية، فقد يُحمل كلامه على محمل المغالاة. ولكن بوسع القارىء أن يقارن ذلك بـ «الموسوعة الزراعية» «المرقرة» (highly respectable) لمؤلفها ج. تشالمرز مورتون، في قسمها المعنون «العامل» (Labourer) حيث يوصي مورتون المزارعين باتباع هذه الطريقة المجربة.

[578] يطيل يوم العمل، لأن أجوره اليومية أو الأسبوعية ترتفع بذلك[52]. ويفضي هذا، إلى رد فعل يشبه ذلك الذي وصفناه من قبل بالنسبة للأجور بالوقت، هذا من دون أن نذكر أن إطالة يوم العمل تؤدي بالضرورة إلى هبوط سعر العمل، حتى عند ثبات الأجور بالقطعة.

في الأجور بالوقت، تُعطى الأجور نفسها لقاء الوظائف نفسها، عدا عن بعض الاستثناءات، بينما نجد في الأجور بالقطعة، أن سعر وقت العمل يُقاس بكمية معينة من المنتوجات، لكن الأجر اليومي أو الأسبوعي يتباين حسب الفوارق الفردية بين العمال، إذ لا ينجز عامل خلال الوقت المحدد سوى الحد الأدنى من المنتوج، والثاني الحد الوسطي، والثالث فوق هذا الحد الوسطي. وعلى هذا تتباين الأجور الفعلية للعامل تبايناً كبيراً حسب اختلاف البراعة، والقوة، والطاقة، والمثابرة، إلخ، عند كل فرد من العمال[53]. وبالطبع فإن ذلك لا يغير قط العلاقة العامة بين رأس المال والعمل المأجور. فأولاً، توازن الفوارق الفردية بعضها بعضاً في الورشة ككل بحيث تعطي كمية [579] وسطية من المنتوج خلال وقت عمل معين، أما إجمالي الأجور المدفوعة لعمال الورشة فيتساوى مع متوسط الأجور السائدة في ذلك الفرع الصناعي. وثانياً، يظل التناسب بين الأجور وفائض القيمة على حاله لأن كتلة فائض القيمة التي يقدمها كل عامل على انفراد تتطابق والأجور الفردية التي يتقاضاها. إن الأجور بالقطعة إذ توسع المجال للنزعة الفردية تساعد على تطوير فردية العمال وإحساسهم بالحرية، والاستقلالية، والرقابة الذاتية، من جهة، ولكنها من جهة أخرى، تضرم المنافسة بينهم. لذا تنزع الأجور

---

(52) «إن كل الذين يتلقون أجوراً على العمل بالقطعة... يربحون بعد تجاوز الحدود القانونية للعمل. إن هذه الملاحظة المتعلقة بالاستعداد الذاتي للعمل وقتاً إضافياً تنطبق بوجه خاص على النساء المستخدمات في نسج الأقمشة ولف البكرات». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1858، ص9) «إن هذا النظام (العمل بالقطعة) على عظم فائدته للرأسمالي... يرمي مباشرة إلى دفع الخزاف الشاب إلى إجهاد نفسه كثيراً خلال السنوات الأربع أو الخمس التي يستخدم فيها حسب نظام العمل بالقطعة ولكن بأجور واطئة. وهذا سبب كبير آخر يعزى إليه تدهور الخزّافين جسدياً». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، ص XIII).

(53) «حيثما يُدفع مقابل العمل، في مهنة ما، بالقطعة كذا مبلغ... فإن مقدار الأجور لمختلف العمال قد يتباين جوهرياً... أما عند العمل بأجور يومية فثمة مقياس موحد عموماً... يقره رب العمل والعامل باعتباره المعدل القياسي للأجور مقابل الأداء المعتاد لعمال هذه المهنة». (دانغ Dunning، المرجع نفسه، ص 17).

بالقطعة، إلى رفع الأجور الفردية فوق المستوى الوسطي، وتخفيض هذا المستوى بالذات في الوقت نفسه. ولكن حيثما تكون التقاليد قد ثبتت نظاماً معيناً للأجور بالقطعة لفترة طويلة من الزمن، وبات تخفيضها ينطوي على مصاعب جمة، يلجأ أرباب العمل، أحياناً، إلى تحويل هذه الأجور، قسراً، إلى أجور بالوقت. من هنا مصدر الاضراب الكبير لنسّاجي الشرائط في كوفنتري، عام 1860[54]. وأخيراً فإن الأجور بالقطعة هي إحدى الدعائم الرئيسية لنظام العمل بالساعة، الموصوف أعلاه[55].

---

(54) «إن عمل الصنّاع الحرفيين ينتظم حسب اليوم أو القطعة (à la journée ou à la pièce)... وأرباب العمل يعرفون، بصورة تقريبية، مقدار الشغل الذي يستطيع إنجازه يومياً كل صانع في كل حرفة (métier)، ولذلك غالباً ما يدفعون للصناع أجوراً تتناسب مع المنتوج الذي ينتجونه، فإن مصلحة الصنّاع الخاصة تحفزهم على العمل أطول ما يستطيعون، دونما رقابة من الغير». (كانتيلون، بحث في طبيعة التجارة عموماً، امستردام، 1756. صدرت الطبعة الأولى في 1755. Cantillon, *Essai sur la Nature du Commerce en général*, Éd. Amsterdam, 1756, p. 185-202.) إن كانتيلون، الذي أخذ عنه كينيه، والسير جيمس ستيوارت وآدم سميث الكثير، يعرض هنا الأجور بالقطعة بوصفها مجرد شكل محوَّر للأجور بالوقت. إن الطبعة الفرنسية من كتاب كانتيلون تشير في صفحة العنوان على أنها ترجمة من الإنكليزية، غير أن الطبعة الإنكليزية من كتاب فيليب كانتيلون، تحليل الصناعة والتجارة، بقلم فيليب كانتيلون، تاجر، متوفى، من مدينة لندن، (*The Analysis of Trade, Commerce, etc., By Philip Cantillon*, late of the City of London, Merchant)، لا تحمل تاريخاً أبعد فحسب (1759) بل يثبت محتواها أنها طبعة منقحة جرت فيما بعد: فمثلاً نجد أن الطبعة الفرنسية لا تأتي على ذكر هيوم، أما في الطبعة الإنكليزية فإن اسم بيتي قلما يظهر فيها. والطبعة الإنكليزية أقل أهمية من الناحية النظرية، إلّا أنها تحتوي على تفاصيل عديدة تتصل، خصوصاً، بالتجارة الإنكليزية، والمتاجرة بالسبائك الذهبية والفضية، إلخ، وهو ما يغيب عن النص الفرنسي. أما العبارة الواردة على غلاف الطبعة الإنكليزية والتي تشير إلى أن العمل «أخذ أساساً عن مخطوطة جنتلمان بارع الذكاء قد فارق الحياة الآن، وعدلت، إلخ.». (Taken chiefly from the Manuscript of a very ingenious Gentleman deceased, and adapted, etc..) إن هذه العبارة شيء أكثر من مجرد اختلاق شائع ومألوف في ذلك العهد.

(55) «كم مرة تأتى لنا أن نرى في ورش العمل تجمعاً من العمال أكبر مما يتطلبه العمل؟ وكثيراً ما يستخدم العمال، تحسباً لعمل يأتي مصادفة، أو لعمل وهمي أحياناً. ولما كانت أجور العمال تدفع حسب القطعة، فإن رب العمل لن يتعرض لأية مخاطرة، فكل خسارة ناجمة عن فقدان الوقت تقع في الواقع على كاهل العاطلين». (هـ. غريغوار، عمال الطباعة أمام محكمة جزاء بروكسيل، بروكسيل 1865، ص9).

(*H. Grégoir, Les Typographes devant le Tribunal Correctionnel de Bruxelles*, Bruxelles, 1865, p. 9).

[580] نرى مما تقدم أن الأجور بالقطعة شكل من الأجور ينسجم أتمَّ الانسجام مع نمط الإنتاج الرأسمالي. ورغم أنه ليس جديداً بأي حال ـ ونقول عرضاً أنه برز إلى جانب الأجور بالوقت، رسمياً، في لوائح العمل القانونية الفرنسية والإنكليزية في القرن الرابع عشر ـ فإنه لا يبسط سلطانه على نطاق واسع، أولاً، إلّا خلال حقبة المانيفاكتورة، بمعناها الدقيق. وفي أيام الشباب العاصفة للصناعة الكبرى، وبخاصة من عام 1797 حتى عام 1815، عملت الأجور بالقطعة كرافعة لإطالة وقت العمل، وخفض الأجور. وهناك مواد هامة للغاية عن تقلبات الأجور خلال تلك الفترة في الكتب الزرقاء، تقرير وشهادة اللجنة الخاصة بالالتماسات حول قوانين الحبوب، *Report and Evidence from the Select Committee on Petitions respecting the Corn Laws.* وكذلك تقرير لجنة اللوردات حول نمو التجارة واستهلاك الحبوب وكل القوانين ذات الصلة. (الدورة البرلمانية لعامي 1813 ـ 1814) و *Reports from the Lord's Committee, on the state of the Growth, Commerce, and Consumption of Grain, and all Laws relating thereto* (دورة 1814 ـ 1815). ونجد هنا شهادة وثائقية عن التخفيض المستمر لسعر العمل، منذ بداية الحرب المناهضة لليعاقبة. ففي صناعة النسيج، مثلاً، هبطت الأجور بالقطعة هبوطاً كبيراً بحيث أصبحت الأجور اليومية أوطأ من ذي قبل على الرغم من التمديد المفرط ليوم العمل.

> «إن الموارد الفعلية لناسج القطن هي الآن أقل بكثير مما كانت عليه؛ وتفوقه على العامل العادي، الذي كان كبيراً للغاية أول الأمر، قد انتهى الآن كلياً على وجه التقريب. والواقع أن الفارق بين أجور العمل الماهر وأجور العمل العادي هو الآن أقل بكثير مما كان عليه في أي فترة سابقة»[56].

أما ضآلة الفائدة التي استمدتها البروليتاريا الزراعية من زيادة شدة العمل وإطالة مدته من خلال الأجور بالقطعة، فذلك ما يشهد عليه المقطع التالي المقتبس من مؤلَّف يتخذ بحماسة جانب ملاك الأرض الكبار والمزارعين المستأجرين:

> «ينفذ الجزء الأكبر من العمليات الزراعية أناس يعملون بأجور يومية، أو أجور بالقطعة. وتبلغ أجورهم الأسبوعية قرابة 12 شلناً، ورغم أن

---

(56) ملاحظات حول السياسة التجارية لبريطانيا العظمى، لندن، 1815، ص48.
(*Remarks on the Commercial Policy of Great Britain*, London, 1815, p. 48).

المرء قد يفترض بأن العامل يكسب من العمل بالقطعة، بوجود حافز أقوى للعمل، شلناً أو لربما شلنين أكثر من الأجور الأسبوعية، مع ذلك نجد، عند تقدير دخله الكلي، أن تعطله عن العمل خلال فترات معينة من السنة، يقضي على هذا المكسب... زد على ذلك، أن المرء يجد عموماً أن أجور هؤلاء الرجال ذات تناسب معين مع سعر وسائل العيش، بحيث أن رجلاً له طفلان يكسب ما يعيل أسرته دون اللجوء إلى عون الأبرشية»(57).

وقد لاحظ مالتوس، في حينه، متناولاً الوقائع التي نشرها البرلمان: [581]

«أعترف بأنني أنظر بخشية إلى الاتساع الكبير في نظام الأجور بالقطعة. فالعمل الشاق لمدة 12 ـ 14 ساعة في اليوم، خلال فترة طويلة إلى حد ما، شيء يفوق حقاً طاقة أي كائن بشري»(58).

إن الأجور بالقطعة تغدو القاعدة العامة في ورشات العمل الخاضعة لقانون المصانع، لأن رأس المال لا يستطيع أن يزيد يوم العمل إلّا بتشديد العمل نفسه(59).

وحين تتغير إنتاجية العمل تغدو الكمية نفسها من المنتوج ممثلة لوقت عمل مختلف. لذا فإن الأجور بالقطعة تتغير هي أيضاً، لأنها التعبير عن سعر وقت عمل محدد. وفي مثالنا السابق، كان يتم إنتاج 24 قطعة في 12 ساعة، بينما كانت قيمة منتوج 12 ساعة تبلغ 6 شلنات، والقيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، وسعر ساعة عمل واحدة 3 بنسات، وأجر القطعة الواحدة $1\frac{1}{2}$ بنس. لقد كانت القطعة الواحدة تمتص عمل نصف ساعة. والآن لو غدا يوم العمل هذا نفسه يعطي، نتيجة لتضاعف إنتاجية العمل، 48 قطعة عوضاً عن 24، وبقيت كل الظروف الأخرى على حالها، فإن الأجور بالقطعة تهبط من $1\frac{1}{2}$ بنس إلى $\frac{3}{4}$ بنس، نظراً لأن كل قطعة تمثل ربع ساعة عمل وليس نصفها. ولو

(57) دفاع عن ملّاك الأرض والمزارعين في بريطانيا العظمى، لندن، 1814، ص4-5.
(*A Defence of the Landowners and Farmers of Great Britain,* London, 1814, p. 4-5).

(58) مالتوس، بحث في طبيعة، إلخ، الريع، لندن، 1815. [ص49، الحاشية].
(Malthus, *Inquiry into the Nature etc., of Rent,* London, 1815). [p.49, Note]).

(59) «يؤلف العمال الذين يتقاضون الأجور بالقطعة، على الأرجح، أربعة أخماس عمال المصانع كافة». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1858، ص9).

ضربنا 24 قطعة بـ $1\frac{1}{2}$ بنس لحصلنا على 3 شلنات، كذلك لو ضربنا 48 قطعة بـ $\frac{3}{4}$ البنس لحصلنا على 3 شلنات أيضاً. بتعبير آخر، إن الأجور بالقطعة تنخفض بنفس نسبة ارتفاع عدد القطع المنتجة خلال المدة الزمنية نفسها[60]، أي بنفس نسبة انخفاض وقت العمل المنفق على إنتاج القطعة ذاتها. إن هذا التغير في الأجور بالقطعة، وهو في هذه الحال تغير إسمي محض، يفضي إلى اندلاع نزاعات مستديمة بين الرأسمالي والعامل. [582] وذلك إما لأن الرأسمالي يستخدم الأمر ذريعة لخفض سعر العمل فعلياً، أو لأن ارتفاع القدرة الإنتاجية للعمل يقترن بازدياد شدته، أو لأن العامل يحمل المظهر الخارجي للأجور بالقطعة على محمل الجد، نعني أنه يتوهم أن الأجور تُدفع لقاء منتوج عمله، لا لقاء قوة عمله، لذلك ينتفض على أي تخفيض للأجور لا يقابله تخفيض في أسعار بيع السلعة.

> «إن العمال يراقبون بدقة أسعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنوعة، فيتمكنون بذلك من التوصل إلى تقدير دقيق لأرباح سيدهم»[61].

يرفض رأس المال عن حق هذه الادعاءات(*) لأنها خطأ فاحش بصدد طبيعة العمل

---

(60) «إن القدرة الإنتاجية لآلة الغزل، عنده، تقاس بدقة، وإن مقدار الأجور المدفوعة للعمل المنجز بواسطتها ينخفض مع ازدياد قدرتها الإنتاجية وإن بنسبة أخرى». (أور، المرجع المذكور نفسه، ص317). إن هذه العبارة الأخيرة، التبريرية، إنما يلغيها أور بنفسه في عرضه التالي، فهو يعترف أن إطالة آلة الغزل تؤدي إلى زيادة معينة في العمل. لذا لا ينخفض العمل بنفس مستوى ارتفاع إنتاجيته. يضاف إلى ذلك أن «هذه الزيادة ترفع إنتاجية الآلة بنسبة الخمس، وحتى عندما يتحقق ذلك فإن الغازل لا يتلقى نفس الأجور لقاء العمل المنجز، كما كان الحال سابقاً؛ وبما أن الأجور لا تنخفض بنسبة الخمس، فإن هذا التحسين الآلي سيزيد من مكسبه النقدي لقاء عدد معين من ساعات العمل» ولكن... ولكن «هذا القول بحاجة إلى شيء من التعديل... إذ إن على الغازل أن يقتطع نفقات إضافية من البنسات الستة الإضافية التي كسبها، ليدفعها إلى الصبية المساعدين... الذين يحلّون محل قسم من الراشدين». (المرجع نفسه، ص 320، 321). وهذا لا يعني بأي حال أنه يوجد ميل لرفع الأجور.

(61) هـ. فاوسيت، الوضع الاقتصادي للعامل البريطاني، كمبريدج ولندن، 1865، ص178.

(H. Fawcett, *The economic position of the British labourer*, Cambridge and London, 1865, p. 178).

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة ورد: قول (Ausspruch)، وليس إدعاء (Anspruch). [ن. برلين].

المأجور[62]. ويزعق معارضاً مسعى العمال الاغتصابي هذا لفرض الضرائب على تقدّم الصناعة، ويعلن قطعاً أن إنتاجية العمل[*] لا تخص العامل قط[63].

(62) نشرت صحيفة ستاندرد *Standard* اللندنية، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1861، تقريراً عن مرافعات دعوى شركة جون برايت وشركاه، «أمام هيئة محلفي محكمة روشديل (Rochdale Magistrates) لمقاضاة أعضاء نقابة عمال حياكة السجاد بتهمة التهديد. لقد جاءت شركة برايت بآلات جديدة تنتج 240 ياردة من السجاد خلال نفس المدة وبنفس العمل (!) الذي كان يلزم في السابق لإنتاج 160 ياردة. ولم يعط للعمال أي حق، مهما كان، في الادعاء بالمشاركة في الأرباح الناجمة عن قيام أرباب العمل باستثمار رأسمالهم الخاص في استحداث تحسينات آلية. وبناء عليه، اقترح السادة برايت تخفيض الأجور من $1\frac{1}{2}$ بنس إلى بنس واحد للياردة، تاركين مكسب العمال كما كان عليه لقاء نفس العمل في السابق. لم يطرأ هنا غير انخفاض إسمي لم يُبلّغ به العمال مسبقاً، حسبما قيل».

(*) ورد في الطبعة الرابعة: إنتاجية العامل. [ن. برلين].

(63) «تسعى النقابات العمالية، إنطلاقاً من رغبتها في الاحتفاظ بالمستوى المعين للأجور، إلى أن تشارك في اقتسام منافع التحسين الآلي!» (يا للفظاعة! Quelle horreur). «وهي تطالب برفع الأجور، لأن العمل قد اختُزل... أي أنها، بتعبير آخر، تحاول فرض الضريبة على كل التحسينات الصناعية». (حول تجميع المهن، طبعة جديدة، لندن، 1834، ص42).

(*On Combination of Trades*, New Edit., London, 1834, p. 42).

[583]

الفصل العشرون

الفوارق الوطنية في الأجور

كرسنا الفصل الخامس عشر لدراسة التراكيب المتعددة التي يمكن لها أن تحدث تغيراً في مقدار القيمة المطلقة أو النسبية (بالمقارنة مع فائض القيمة) لقوة العمل ووجدنا أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها سعر قوة العمل يمكن أن تتعرض لتقلبات مستقلة، أو مختلفة، عن تغيرات هذا السعر[64]. وكما أشرنا آنفاً، فإن الترجمة البسيطة، لقيمة قوة العمل، أو سعر قوة العمل في الشكل الظاهر للأجور، يجعل جميع هذه القوانين المشار إليها في الفصل المذكور، قوانين لتقلبات الأجور. وما يتبدى في حدود تقلبات الأجور هذه داخل بلد واحد بوصفه سلسلة تراكيب متغيرة، قد يتبدى في بلدان شتى بوصفه فارقاً متزامناً في الأجور الوطنية. وعليه فإن المقارنة بين أجور مختلف البلدان، تقتضي أن نأخذ في الحسبان جميع العوامل التي تقرر التغيرات في مقدار قيمة قوة العمل، كسعر وحجم وسائل العيش الأساسية، كما تطورت طبيعياً وتاريخياً، وكلفة تدريب العمال، والدور الذي يلعبه عمل النساء والأطفال، وإنتاجية العمل، ومقدار شدته ومدته. بل إن أشد المقارنات سطحية تقتضي، بادىء ذي بدء، اختزال متوسط الأجور اليومية لنفس المهن، في مختلف البلدان، إلى يوم عمل ذي طول واحد. بعد هذا الاختزال لتوحيد الجميع بمعيار واحد هو الأجور اليومية، تنبغي ترجمة الأجور بالوقت

---

(64) «ليس من الدقة بشيء القول إن الأجور» (يقصد المؤلف، هنا، التعبير النقدي عن الأجور) «تزداد لأنها تشتري كمية أكبر من مادة أرخص». (ديفيد بوكانن David Buchanan في طبعته لمؤلف آدم سميث: ثروة الأمم، 1814، المجلد الأول، ص 417، الحاشية).

إلى الأجور بالقطعة، لأن هذه الأخيرة هي المعيار الوحيد لقياس درجة إنتاجية العمل ومقدار شدته.

ثمة شدة وسطية معينة من العمل في كل بلد من البلدان، فإنْ كانت أدنى من ذلك لزم العمل في إنتاج سلعة ما، مدة أطول من الوقت الضروري اجتماعياً في هذا البلد، ولذلك لا يُعتبر هذا العمل ذا نوعية عادية. إن درجة الشدة التي تفوق المتوسط الوطني هي وحدها التي تغير، في بلد معين، قياس القيمة بأمد وقت العمل حصراً. لكن الحال خلاف ذلك في السوق العالمية التي تتشكل أجزاؤها من بلدان منفردة. فشدّة العمل الوسطية تتباين من بلد لآخر؛ فهي هنا أكبر، وهناك أقل. وإن هذه المعدلات الوسطية الوطنية تشكّل سلّماً متدرجاً، وإن وحدة القياس هي الوحدة الوسطية للعمل الشامل. وعليه كلما تنامت شدة العمل الوطني أكبر، بالمقارنة مع عمل وطني أقل شدة، أنتجَ خلال نفس المدة، قيمة أكبر تعبر عن نفسها في كمية أكبر من النقد. [584]

وعند تطبيق قانون القيمة على النطاق العالمي فإنه يتعرض إلى مزيد من التحوير، وذلك لأن العمل الوطني الأكثر إنتاجية يُحسب، في السوق العالمية، باعتباره عملاً أكثر شدة، طالما لم يكن البلد الأكثر إنتاجية مرغماً، بفعل المنافسة، على خفض سعر بيع سلعه إلى مستوى قيمتها.

وبمقدار ما يتطور الإنتاج الرأسمالي قُدُماً في بلد من البلدان، فإن شدة العمل الوطني وإنتاجيته تتجاوزان المستوى العالمي بالقدر نفسه[64a]. ولذا فإن كميات مختلفة لسلع من ذات الصنف يجري إنتاجها خلال وقت عمل واحد في بلدان مختلفة تكون ذات قيم عالمية غير متساوية، تعبر عن نفسها في أسعار مختلفة، أي في مبالغ من النقد تتباين بتباين القيم العالمية. وهكذا فإن القيمة النسبية للنقد، في البلد الذي يكون فيه نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، ستكون أوطأ من قيمته النسبية في البلد الأقل تطوراً. يترتب على ذلك أن الأجور الإسمية، المُعادِلة لقوة العمل معبراً عنها بالنقود، ستكون في البلد الأول أعلى مما في البلد الثاني؛ إلّا أن ذلك لا يعني بأي حال أن ذلك ينطبق على الأجور الفعلية، ونعني بذلك وسائل العيش المتاحة للعامل.

ولكننا كثيراً ما نجد، حتى بمعزل عن هذه الفوارق النسبية في قيمة النقد بين مختلف البلدان، أن الأجور اليومية أو الأسبوعية، إلخ، في البلد الأول أعلى مما في الثاني، في

(64a) سنبحث في موضع آخر الظروف التي يمكن لها أن تحوّر تأثير هذا القانون على إنتاجية العمل في فروع صناعية معينة.

حين أن السعر النسبي للعمل، أي سعر العمل مقارناً بكل من فائض القيمة وقيمة المنتوج، يكون في البلد الثاني أعلى مما في البلد الأول(65).

لقد توصل ج. و. كاويل، عضو لجنة التحقيق في أوضاع المصانع لعام 1833، بعد [585] تحريات دقيقة لصناعة الغزل، إلى الاستنتاج التالي

«إن الأجور في إنكلترا بالمقارنة مع القارة الأوروبية أوطأ عملياً بالنسبة إلى أصحاب المصانع، رغم أنها قد تكون أعلى بالنسبة إلى العمال». (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص314).

ويبرهن مفتش المصانع الإنكليزي، الكسندر ريدغريف، في تقريره المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1866، مستنداً إلى مقارنات احصائية بين إنكلترا ودول القارة، على أن العمل في القارة بالرغم من أجوره الأوطأ ووقت عمله الأطول جداً هو، من ناحية نسبته إلى المنتوج، أغلى سعراً من العمل الإنكليزي. ويعلن أحد المدراء الإنكليز (manager) لمصنع للقطن في أولدنبورغ، أن وقت العمل يدوم هناك يومياً من 5.30 صباحاً إلى 8 مساء، بما في ذلك أيام السبت، وأن العمال هناك، حين يعملون تحت اشراف مراقبي

---

(65) يقول جيمس أندرسون في سجاله مع آدم سميث: «ومما يستحق الإشارة، بالمثل، أنه على الرغم من أن السعر الظاهري للعمل هو، عادة، أدنى في البلدان الفقيرة، حيث تكون غلّة الأرض، والقمح بوجه عام، رخيصة الثمن، مع ذلك فإن هذا السعر الفعلي للعمل هناك هو أعلى مما في بلدان أخرى، في الغالب. وذلك لأن ما يؤلف السعر الفعلي للعمل ليس الأجور اليومية المدفوعة للعامل، رغم أن هذه الأجور هي السعر الظاهري. ذلك أن السعر الفعلي هو الكلفة التي يتحملها رب العمل في الواقع لقاء كمية معينة من المنتوج الجاهز، وإذا نظرنا إلى العمل في هذا الضوء فإن العمل في البلدان الغنية أرخص مما في البلدان الفقيرة، في كل الأحوال تقريباً، رغم أن سعر القمح وغيره من المواد الغذائية، في البلدان الفقيرة أقل مما في الغنية عادة... إن العمل مقدراً بأجوره اليومية، أدنى بكثير في اسكتلندا منه في إنكلترا... أما العمل بالقطعة فإنه في إنكلترا أرخص، بوجه عام». (جيمس أندرسون، ملاحظات حول وسائل إثارة روح الصناعة الوطنية، إلخ. إدنبره، 1777، ص350-351).

(James Anderson, *Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc.*, Edinburgh, 1777, p. 350-351). ـ وعلى العكس، فإن قلة الأجور تجعل، بدورها، العمل غالياً. «إن كون العمل أغلى في إيرلندا، مما في إنكلترا... يرجع إلى أن الأجور فيها أدنى بكثير». (اللجنة الملكية حول سكك الحديد، 1867، محضر رقم 2074).

(*Royal Commission on Railways, Minutes*, 1867, No. 2074).

العمل الإنكليز، لا ينتجون خلال هذه المدة مقدار ما يقدمه العمال الإنكليز في 10 ساعات، أما إذا كان مراقبو العمل ألماناً، فالمنتوج أقل بكثير. وإن الأجور هناك أدنى بكثير مما في إنكلترا، بنسبة 50% في كثير من الأحوال، إلّا أن عدد العمال كبير بالنسبة إلى عدد الآلات، وفي بعض الأقسام يبلغ التناسب 5:3. ويقدم السيد ريدغريف تفاصيل (details) دقيقة حول مصانع القطن الروسية، وقد زوده بالمعطيات مدير (manager) إنكليزي كان يعمل هناك حتى فترة قريبة. إن الفظائع القديمة التي لازمت الأيام الخوالي للمصانع (factories) الإنكليزية لا تزال في ذراها على الأرض الروسية الزاهرة بكل أنواع الشرور البغيضة. فمدراء المصانع هم، بالطبع، إنكليز، نظراً لأن الرأسمالي الروسي المحلي لا يصلح لشؤون الإدارة الصناعية. ورغم العمل المفرط المتواصل ليل نهار، وبشاعة ضآلة أجور العمال، فإن الصناعة الروسية لا تبقى على قيد الحياة إلّا بفضل حظر [586] المنافسة الأجنبية. وأقدّم، في الختام، جدول مقارنات أعده السيد ريدغريف عن العدد الوسطي للمغازل بالنسبة لكل مصنع وكل غازل في مختلف بلدان أوروبا. ويشير السيد ريدغريف، نفسه، بأنه قد جمع هذه الأرقام قبل بضع سنوات، وأن حجم المصانع وعدد المغازل بالنسبة للعامل قد اتسعا في إنكلترا منذ ذلك الحين. لكن ريدغريف يفترض، أنه قد حصل تقدم مماثل في بلدان القارة المذكورة، بحيث أن الأرقام الواردة ما تزال تحتفظ بقيمتها لأغراض المقارنة.

متوسط عدد المغازل في المصنع الواحد

إنكلترا	12,600
سويسرا	8000
النمسا	7000
سكسونيا	4500
بلجيكا	4000
فرنسا	1500
بروسيا	1500

متوسط عدد المغازل بالنسبة للعامل الواحد

فرنسا	14
روسيا	28
بروسيا	37
بافاريا	46
النمسا	49
بلجيكا	50
سكسونيا	50
الدويلات الألمانية الصغيرة	55
سويسرا	55
بريطانيا العظمى	74

ويقول السيد ريدغريف «إن هذه المقارنة أكثر سلبية لبريطانيا العظمى بصرف النظر عن الملابسات الأخرى، نظراً لوجود عدد كبير جداً من المصانع التي تستخدم الآلات لنسج الأقمشة إلى جانب غزل الخيوط، في حين أن الجدول لا يحذف إطلاقاً عدد النسّاجين. أما المصانع الأجنبية فإن أغلبيتها، بالعكس، مصانع غزول بالدرجة الرئيسية. ولو كان بوسعي مقارنة الشيء بشبيهه التام، لذكرت العديد من مصانع غزل القطن في منطقتي، حيث يقوم رجل واحد (مشغّل minder) بتشغيل آلة تحتوي على 2200 مغزل، تساعده في ذلك عاملتان فقط، وينتج يومياً 220 باوناً من خيوط الغزل يصل طولها إلى 400 ميل» (إنكليزي). (تقارير مفتشي المصانع، ٣١ تشرين الأول|أكتوبر ١٨٦٦، ص31-37 وما يليها).

ومن المعروف أن الشركات الإنكليزية تضطلع ببناء خطوط سكك حديد في أوروبا الشرقية وآسيا، وتستخدم، في بنائها، عدداً معيناً من العمال الإنكليز إلى جانب العمال المحليين. لذلك اضطرت، تحت وقع الضرورات العملية، إلى أن تأخذ في الحسبان [587] الفوارق الوطنية في شدة العمل، إلّا أن ذلك لم يلحق بها أيما خسارة. وتبين تجربة هذه الشركات أنه حتى لو كان مستوى الأجور يطابق، بهذا القدر أو ذاك، متوسط شدة

العمل، فإن السعر النسبي للعمل (أي سعر العمل نسبة إلى المنتوج) يتباين، عموماً، تبايناً عكسياً تماماً.

ويحاول هـ. كيري، في مؤلفه «بحث في معدل الأجور»[66]، وهو واحد من مؤلفاته الاقتصادية المبكرة، أن يبرهن أن الأجور في مختلف البلدان تتناسب طردياً مع درجة إنتاجية يوم العمل الوطني، وذلك بغية أن يستخلص من هذا التناسب العالمي، استنتاجاً يفيد أن الأجور ترتفع وتهبط، عموماً، بارتفاع وهبوط إنتاجية العمل. إن مجمل تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يبين أن هذا الاستنتاج فارغ حتى لو تسنى لكيري إثبات فرضيته، عوض أن يقلّب يمنة ويسرة ركام خليطٍ من مواد احصائية، بأسلوبه السطحي المألوف، الخالي من مَلَكَة النقد. ولعل خير ما عنده أنه لا يصر على أن الأشياء القائمة فعلاً هي كما ينبغي أن تكون عليه حسب نظريته. فإن تدخل الدولة يشوه هذه العلاقات الاقتصادية الطبيعية. لذا فإن الأجور الوطنية ينبغي أن تُحسب كما لو أن ذلك الجزء منها الذي يذهب للدولة بشكل ضرائب، إنما يذهب إلى العامل نفسه. أليس حرياً بالسيد كيري أن يفكر فيما إذا كانت «نفقات الدولة» هي «الثمرة الطبيعية» للتطور الرأسمالي أم لا؟ إن القول المذكور أعلاه لجدير تماماً بشخص أعلن، في البدء، إن علاقات الإنتاج الرأسمالية هي قوانين سرمدية للطبيعة والعقل، وإن تدخل الدولة يعكر فقط فعلها المنسجم الحر، ليكتشف بعد ذلك أن التأثير الجهنمي الذي تمارسه إنكلترا على السوق العالمية ـ إن هذا التأثير، الذي لا ينجم، على ما يبدو، من القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي ـ يحتم ضرورة تدخل الدولة أي حماية الدولة «لقوانين الطبيعة والعقل» هذه، [أو] alias يحتم نظام الحماية. ثم اكتشف بعد ذلك أن نظريات ريكاردو وغيره، التي صاغت التضادات والتناقضات الاجتماعية القائمة، ليست النتاج الفكري لحركة العلاقات الاقتصادية الواقعية، بل، على العكس من ذلك، إن التناقضات الفعلية التي يحفل بها [588] الإنتاج الرأسمالي في إنكلترا وغيرها هي نتيجة لنظرية ريكاردو والآخرين! واكتشف أخيراً أن التجارة، هي ما يدمر، في آخر المطاف، الانسجام والجمال الفطريين الماثلين في نمط الإنتاج الرأسمالي. ولم يبق إلّا خطوة واحدة في هذا الاتجاه لاكتشاف أن الشر الوحيد في الإنتاج الرأسمالي هو رأس المال نفسه. إن رجلاً يمثل هذا الافتقار المريع

(66) [هـ. كيري]، بحث في معدل الأجور: مع دراسة أسباب الاختلافات بين أوضاع السكان العاملين في أرجاء العالم، فيلادلفيا، 1835. ([H. Carey], *Essay on the Rate of Wages: With an Examination of the Causes of the Differences in the Conditions of the Labouring Population throughout the World*, Philadelphia, 1835.)

لأية ملكة نقدية، وبمثل هذه المعرفة الموسوعية ذات المحتوى الزائف (faux aloi)، هو وحده من يستحق أن يغدو، رغم هرطقته بصدد الحماية الجمركية، المنبع السري للحكمة المنسجمة عند رجل من أمثال باستيا، وجميع المتفائلين الآخرين ـ أنصار التجارة الحرة الحاليين.

الجزء السابع

عملية تراكم رأس المال

[589]

عملية تراكم رأس المال

إن تحول مبلغ معين من النقد إلى وسائل إنتاج وقوة عمل هو الحركة الأولى التي تخطوها كمية القيمة التي ستنشط بمثابة رأسمال. ويجري هذا التحول في السوق، في نطاق التداول. أما الطور الثاني لهذه الحركة، أي عملية الإنتاج، فيكتمل منذ أن تتحول وسائل الإنتاج إلى سلع تفوق قيمتها قيمة العناصر المكونة لها، أي تتضمن قيمة رأس المال الأصلي المدفوع سلفاً، زائداً فائض قيمة. بعد ذلك ينبغي زجّ هذه السلع في نطاق التداول من جديد. ويتوجب أن تُباع، وتتحقق قيمتها في النقد، ويتحول هذا النقد مجدداً إلى رأسمال، ثم يتكرر ذلك المرة تلو الأخرى. هذه الحركة الدائرية، التي تمر باستمرار في نفس الأطوار تباعاً إنما تؤلف تداول رأس المال.

الشرط الأول للتراكم هو أن يكون الرأسمالي قد أفلح في بيع سلعه، وأعاد تحويل القسم الأكبر من النقود، التي تلقاها بهذه الصورة، إلى رأسمال. وسنفترض في الصفحات القادمة أن تداول رأس المال يجري بطريقة عادية. أما التحليل المفصل لعملية التداول هذه فيجدها القارىء في الكتاب الثاني.

إن الرأسمالي الذي ينتج فائض القيمة ـ أي الذي يعتصر العمل غير مدفوع الأجر من العمال مباشرة ويجسده في سلع، هو أول من يستولي على فائض القيمة، ولكنه ليس المالك النهائي بأي حال من الأحوال. فينبغي عليه بعدئذ أن يتقاسم فائض القيمة مع رأسماليين آخرين، يضطلعون بوظائف أخرى في الإنتاج الاجتماعي بأسره، ومع ملّاك الأرض، إلخ. وعليه، ينقسم فائض القيمة إلى أجزاء شتى. وتذهب هذه الأجزاء إلى مختلف أصناف الأشخاص، وتكتسي أشكالاً مختلفة، مستقلة عن بعضها بعضاً، كالربح،

والفائدة، والربح التجاري، والريع العقاري، إلخ. ولا يمكن أن نعالج هذه الأشكال المحوّرة من فائض القيمة إلّا في الكتاب الثالث.

[590] نفترض هنا إذن، أن الرأسمالي يبيع السلع التي ينتجها، وفقاً لقيمتها من دون أن نتوقف عند عودته إلى سوق السلع، ولا عند الأشكال الجديدة التي يتخذها رأس المال أثناء سيره في نطاق التداول، ولا عند الشروط الملموسة لتجديد الإنتاج التي تتستر وراء هذه الأشكال، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإننا ننظر إلى المنتج الرأسمالي بوصفه المالك لكل فائض القيمة، أو بتعبير أفضل، بوصفه ممثل جميع المساهمين في اقتسام هذه الغنيمة. وعليه، ندرس التراكم، بادىء الأمر، من وجهة نظر مجردة ـ أي باعتباره مجرد لحظة من لحظات عملية الإنتاج المباشرة.

وما دام التراكم حاصلاً، فلا بدّ من أن يكون الرأسمالي قد أفلح في بيع سلعته، وتحويل النقد المتأتي من المبيع إلى رأسمال مجدداً. زد على ذلك أن انشطار فائض القيمة إلى أجزاء مختلفة لا يغير البتة من طبيعة هذه القيمة ولا من الشروط الضرورية لتحولها إلى عنصر من عناصر التراكم. ومهما تكن الحصة التي يحتفظ بها المُنتِج الرأسمالي لنفسه من فائض القيمة، أو الحصة التي يقدمها للآخرين، فإنه دوماً أول من يستولي عليها بادىء الأمر. لذلك فإننا لا نجافي واقع مجرى التراكم بما افترضناه تمهيداً لدراسته. من جهة أخرى، فإن الشكل الأساسي البسيط لعملية التراكم يتموه نتيجة انقسام فائض القيمة ونتيجة حركة التداول الذي يقوم بدور الوسيط. لذلك يقتضي التحليل الخالص للتداول، أن نغفل، مؤقتاً، جميع الظاهرات التي تخفي الحركة الجوانية لآلية التراكم.

[591]

الفصل الحادي والعشرون

تجديد الإنتاج البسيط

مهما يكن الشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج، فينبغي لها، أن تمضي كعملية متواصلة، أن تمضي باستمرار لتجتاز، دورياً، نفس المراحل. وليس بوسع أي مجتمع أن يكفّ عن الإنتاج مثلما لا يسعه أن يكف عن الاستهلاك. لذلك فإن أي عملية إنتاج اجتماعية، حين ننظر إليها ككل دائم الترابط وسير متصل من التجدد، تؤلف في الوقت نفسه، عملية لتجديد الإنتاج(*).

إن شروط الإنتاج هي كذلك شروط تجديد الإنتاج. وليس ثمة مجتمع يستطيع أن يواصل الإنتاج، أو بتعبير آخر ليس ثمة مجتمع يستطيع تجديد الإنتاج، ما لم يحوّل باستمرار جزءاً من منتوجه إلى وسائل إنتاج، أي إلى عناصر لتوليد منتوجات جديدة. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى على حالها، فلا يمكن للمجتمع أن يعيد إنتاج ثروته أو الحفاظ عليها عند المستوى ذاته سوى بالتعويض عن وسائل الإنتاج ـ أي وسائل العمل، والمواد الأولية، والمواد المساعدة، المستهلكة خلال العام ـ تعويضاً عينياً (in natura) بمواد جديدة ذات كمية متساوية، تُفصل عن كتلة المنتوجات السنوية، لكي تُزج مجدداً في عملية الإنتاج. لذا، فإن جزءاً معيناً من المنتوج السنوي يعود إلى الإنتاج. ولما كان هذا الجزء مخصصاً للاستهلاك الإنتاجي منذ البداية، فإنه يوجد، في الغالب، بهيئة مواد لا تصلح للاستهلاك الفردي.

وإذا كان الإنتاج رأسمالياً من حيث شكله، فإن تجديد الإنتاج يكون كذلك، ومثلما

(*) أو: إعادة الإنتاج. [ن.ع].

أن عملية العمل لا تبرز، في نمط الإنتاج الرأسمالي، إلّا بوصفها وسيلة لتحقيق عملية إنماء القيمة، كذلك لا يبرز تجديد الإنتاج إلّا كوسيلة لتجديد إنتاج القيمة المدفوعة سلفاً بوصفها رأسمالاً ـ أي بوصفها قيمة متنامية ذاتياً. إن الدور الاقتصادي المتميز للرأسمالي لا يلازمه إلّا لأن نقوده تعمل، باستمرار، بوصفها رأسمالاً. ولو كان ثمة مبلغ قدره [592] 100 جنيه تحوّل هذه السنة إلى رأسمال، وأنتج فائض قيمة مقداره 20 جنيهاً، فإن على هذا المبلغ أن يكرر العملية ذاتها في السنة اللاحقة أيضاً والسنوات التي تليها. ولما كان فائض القيمة هو الزيادة الدورية على قيمة رأس المال المسلّف، أو الثمرة الدورية لرأس المال الناشط، فإن فائض القيمة هذا يتخذ شكل إيراد يتأتى من رأس المال(1).

وإذا استخدم الرأسمالي هذا الإيراد كرصيد لتغطية حاجاته الاستهلاكية فقط، أو راح ينفقه مثلما اكتسبه دورياً، فسيكون ثمة تجديد إنتاج بسيط، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة. ورغم أن تجديد الإنتاج هذا هو محض تكرار لعملية الإنتاج بالمستوى نفسه، فإن التكرار أو الاستمرارية ذاتها تضفي طابعاً جديداً على العملية، أو بالأحرى تفضي إلى اختفاء ذلك الطابع الظاهري المميز لهذه العملية حين كان يُنظر إليها كعملية معزولة، منفردة.

إن شراء قوة العمل لفترة محددة، يمهد لعملية الإنتاج، ويتكرر هذا التمهيد باستمرار حين ينقضي الأجل المقرر، حين تنصرم معه فترة إنتاج محددة، كأن تكون أسبوعاً أو شهراً، إلخ. لكن العامل لا يتقاضى أجوره إلّا بعد أن يكون قد بذل قوة عمله، وحقق في السلع، قيمة هذه القوة علاوة على فائض قيمة. ولهذا فإنه قد أنتج فائض قيمة، نعتبرها في الوقت الحاضر رصيداً يلبي حاجات الاستهلاك الشخصي للرأسمالي، كما أنتج الرصيد الذي تُدفع منه أجوره بالذات، أي رأس المال المتغير قبل أن يأتيه هذا بهيئة أجور؛ واستخدام العامل يدوم ما دام مستمراً في تجديد إنتاج هذا الرصيد. من هنا مصدر تلك الصيغة «ثانياً»، المشار إليها في الفصل السادس عشر، حيث يمثل

(1) «الأثرياء الذين يستهلكون منتوجات عمل الغير، لا يستطيعون أن يحصلوا عليها إلّا عبر عمليات التبادل» (شراء السلع) «وعليه يبدو أنهم عرضة لاستنفاد رصيدهم الاحتياطي سريعاً... لكن الثروة قد استمدت، من النظام الاجتماعي الراهن، القدرة على تجديد إنتاج نفسها بعمل الغير... فالثروة، شأن العمل وبواسطة العمل، تدرّ ثمرة سنوية يمكن استهلاكها خلال السنة من دون أن يصبح مالك الثروة أكثر فقراً. هذه الثمرة هي الإيراد الذي يأتي من رأس المال». (سيسموندي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، المجلد الأول، ص81-82).
(Sismondi, *Nouveaux Principes d'Économie Politique*, T. I, p. 81-82).

الاقتصاديون الأجور (Salaire) كحصة من المنتوج ذاته[2]. فما يعود إلى العامل بهيئة أجور هو جزء من المنتوج الذي يقوم العامل نفسه بتجديد إنتاجه على الدوام. صحيح أن الرأسمالي يدفع للعامل قيمة السلعة بشكل نقود، غير أن هذه النقود ليست إلّا الشكل المحوَّل لمنتوج العمل. وبينما يقوم العامل بتحويل جزء من وسائل الإنتاج إلى منتوجات، فإن جزءاً من منتوجه السابق يكون قد تحول إلى نقود من جديد. إن عمله المنجز في الأسبوع الماضي، أو نصف السنة الماضية، هو المصدر الذي تدفع منه [593] أجوره لقاء عمله في الأسبوع الحالي أو نصف السنة الحالية. والوهم الذي يولّده الشكل النقدي يتلاشى في الحال منذ أن نقصي الرأسمالي الفرد والعامل الفرد، لنأخذ، عوضاً عنهما، طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. إن الطبقة الرأسمالية تعطي للطبقة العاملة، باستمرار، حوالات، بهيئة نقود، على جزء من المنتوج الذي أنتجه العمال واستولى عليه الرأسماليون. ويعيد العمال هذه الحوالات بنفس الاستمرار إلى الطبقة الرأسمالية، فيحصلون بذلك على نصيبهم من منتوجهم بالذات. إلّا أن حقيقة هذه الصفقة تختفي برداء الشكل السلعي الذي يكتسيه المنتوج، وبالشكل النقدي الذي تكتسيه السلعة.

وعليه فإن رأس المال المتغير، ليس سوى شكل تاريخي خاص لظهور الرصيد المخصص لتأمين وسائل العيش، أو رصيد العمل الذي يحتاجه العامل لإدامة وتجديد إنتاج حياته، والذي ينبغي عليه أن ينتجه ويجدد إنتاجه على الدوام، مهما كانت طبيعة نظام الإنتاج الاجتماعي. إن رصيد العمل يتدفق على العامل باستمرار بشكل وسيلة دفع مقابل عمله، وذلك لسبب واحد هو أن المنتوج الذي خلقه هو نفسه يبتعد عنه باطراد، بشكل رأسمال. إلّا أن هذا الشكل لتجلّي رصيد العمل لا يغير شيئاً من واقع أن عمل العامل بالذات، المتشيىء في المنتوج، هو ما يسلّفه الرأسمالي للعامل[3]. لنأخذ فلاحاً

---

(2) «ينبغي اعتبار الأجور... والأرباح، بالمثل، على أنها حقاً جزء من المنتوج الناجز». (ج. رامزي G. Ramsay، المرجع المذكور، ص 142). «الحصة من المنتوج التي تؤول إلى العامل بشكل أجور». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، الترجمة الفرنسية، ترجمة باريسوت، باريس، 1823. James Mill, *Élements d'Économie Politique,* traduits de l'anglais par Parisot, Paris, 1823, p. 33-34).

(3) «حين يُستخدم رأس المال في تسليف أجور العمال، فإنه لا يضيف شيئاً لأرصدة إعالة العمل». كازنوف في حاشية لطبعة كتاب مالتوس التي أشرف عليها، تعريفات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1853، ص22. (*Definitions in Political Economy,* London, 1853, p. 22)

مرغماً على أداء عمل السخرة. إنه يكدّ في حقله الخاص، مستخدماً وسائل إنتاجه الخاصة، لثلاثة أيام في الأسبوع مثلاً أما الأيام الثلاثة الباقية فيؤدي فيها عملاً إجبارياً في حقل السيد. إنه يجدد إنتاج رصيد العمل الخاص به دون انقطاع، إلّا أن هذا الرصيد لا يتخذ أبداً شكل وسائل دفع مقابل عمله، يسددها شخص آخر. وبالمقابل، فإن عمله الإجباري المجاني لا يتخذ، بدوره، طابع عمل طوعي مدفوع الثمن. وإذا حدث غداً أن استولى السيد على الأرض والمواشي والبذور، أو باختصار على وسائل الإنتاج، التي تخص هذا الفلاح العامل بالسخرة، فإن هذا الأخير سيجد نفسه مرغماً، منذ تلك اللحظة فصاعداً، على بيع قوة عمله للسيد. ولسوف يعمل، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة، 6 أيام في الأسبوع كما من قبل، أي 3 أيام لنفسه، و3 أيام لسيده السابق، الذي يغدو الآن رأسمالياً دافع أجور. وعلى غرار ما سبق، سيستخدم وسائل الإنتاج كوسائل إنتاج، فينقل قيمتها إلى المنتوج. وكما من قبل، فإن قسماً معيناً من المنتوج سوف يُكرّس لتجديد الإنتاج. ولكن مثلما يتحول عمل السخرة إلى عمل مأجور، يتخذ رصيد العمل، [594] الذي يواصل الفلاح ذاته إنتاجه وتجديد إنتاجه كالسابق، شكل رأسمال يدفعه السيد السابق للفلاح. لكن الاقتصادي البورجوازي الذي يعجز عقله الضيق عن التمييز بين شكل تجلّي الظاهرة وبين الشيء الذي يتجلّى في هذا الشكل، يغمض عينيه عن الواقع التالي، وهو أن رصيد العمل لا يبرز في شكل رأسمال على وجه الأرض كلها إلّا في حالات استثنائية، حتى في يومنا هذا[4].

ومهما يكن من أمر، فإن رأس المال المتغير لا يفقد صفته كقيمة يدفعها الرأسمالي سلفاً من رصيد أمواله الخاصة[4a]، إلّا حين ننظر إلى عملية الإنتاج الرأسمالية في مجرى تجددها المستمر. إلّا أنه ينبغي أن تكون لهذه العملية بداية ما من حيث المكان والزمان.

---

(4) «إن الرأسماليين يدفعون سلفاً أجور العمل لأقل من ربع عمال الكرة الأرضية». (ريتشارد جونز، مقرر محاضرات في الاقتصاد السياسي للأمم، هيرتفورد، 1852، ص36).

(Richard Jones, *Text-book of Lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, p. 36).

(4a) «رغم أن المانيفاكتوري «manifacturer» (يقصد عامل المانيفاكتورة) يتلقى أجوراً يدفعها له سيده، فإنه لا يكلف السيد، حقاً، أية نفقات، لأنه يعيد قيمة هذه الأجور، عموماً، مع ربح، من خلال زيادة قيمة المادة التي أنفق عليها عمله» (آدم سميث A. Smith، المرجع المذكور، الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 355).

ومن وجهة النظر التي طرحناها حتى الآن يبدو من المحتمل القول إذن، إن الرأسمالي قد أصبح، ذات مرة، مالكاً للنقود عن طريق نوع ما من التراكم البدائي تحقق بمعزل عن العمل المجاني للآخرين، فتمكن، بالتالي، من دخول السوق كشارٍ لقوة العمل. ومهما يكن من أمر، فإن الاستمرار المحض لعملية الإنتاج الرأسمالية، نعني بذلك تجديد الإنتاج البسيط، يولِّد تغيرات أصيلة أخرى، لا تمس رأس المال المتغير وحده، بل رأس المال الكلي أيضاً.

فلو كان ثمة رأسمال مقداره 1000 جنيه يدرّ فائض قيمة سنوياً مقداره 200 جنيه، ولو كان فائض القيمة هذا يُستهلك برمته خلال عام، فمن الجلي أن المبلغ المستهلك من فائض القيمة سيبلغ بعد خمس سنوات ما مقداره 200 × 5 = 1000 جنيه، وهو نفس المبلغ المُسلّف بالأصل. ولو لم يكن يُستهلك من فائض القيمة السنوية سوى قسم كالنصف مثلاً، فإن النتيجة المشار إليها تتحقق بعد 10 سنوات، لأن 100 × 10 = 1000 جنيه. فالقانون العام إذن هو: عند تقسيم رأس المال المسلّف على فائض القيمة المستهلك سنوياً، نحصل على عدد السنوات، أو فترات تجديد الإنتاج، التي يكون الرأسمالي عند انصرامها قد استهلك رأس المال الأصلي المسلّف بأجمعه، فيتلاشى هذا الأخير تماماً. إن الرأسمالي يتصور أنه يستهلك منتوج العمل المجاني للغير، أي فائض القيمة، ويبقي على رأسماله الأصلي سليماً من دون مساس؛ ولكن تصوره هذا لن يغير [595] هذه الحقيقة مطلقاً. فبعد انقضاء عدد معين من السنين، تغدو قيمة رأس المال الذي يمتلكه مساوية للمقدار الإجمالي لفائض القيمة التي استولى عليه من دون مُعادِل خلال تلك السنوات، وأن إجمالي القيمة الذي استهلكه يساوي إجمالي قيمة رأسماله الأصلي. صحيح أن بين يديه رأسمال لم يتغير مقداره، وأن قسماً من رأس المال هذا، أي المباني والآلات، إلخ، كان بحوزته في الأصل حين بدأ أعماله. لكن ما يعنينا، هنا، ليس الأجزاء المادية المكونة لرأس المال ذاك، بل قيمة رأس المال ذاك. فحين يبدد شخص كل ثروته، بأن يأخذ قروضاً تعادل قيمة تلك الثروة، فبديهي أن كل ثروته لا تمثل غير مجموع ديونه. كذلك الحال مع الرأسمالي؛ فحين يكون قد استهلك ما يعادل رأسماله الأصلي، فإن قيمة رأسماله الحاضر لا تعود تمثل غير إجمالي فائض القيمة الذي استولى عليه من دون أن يدفع لقاءه قرشاً. ولم يعد ثمة وجود لذرة واحدة من قيمة رأسماله القديم.

إذن، بصرف النظر عن كل تراكم، فإن الاستمرار البحت لعملية الإنتاج، أو بتعبير آخر تجديد الإنتاج البسيط، لا بد أن يحيل كل رأسمال، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى رأسمال

متراكم، أو إلى فائض قيمة مُرسمَل. حتى لو كان رأس المال ثروة مكتسبة في الأصل، بالعمل الشخصي لمالكه، فإنه يغدو، إن عاجلاً أو آجلاً، عند دخوله عملية الإنتاج قيمة مأخوذة من دون مُعادِل، عملاً مجانياً للغير، متجسداً في هيئة نقود، أو مادة، أو أي شيء آخر.

سبق أن رأينا في الفصل الرابع، أن تحويل النقد إلى رأسمال يتطلب شيئاً أكثر من إنتاج سلع(*) وتداول سلع. إذ ينبغي أولاً أن يتقابل في السوق طرفان كشارٍ وبائع: مالك القيمة أو النقد على هذا الجانب ومالك الجوهر الخالق للقيمة على الجانب الآخر، هنا ـ مالك وسائل الإنتاج والعيش، وهناك ـ من لا يملك شيئاً سوى قوة العمل. وعليه لقد كان فصل منتوج العمل عن العمل نفسه، فصل شروط العمل الموضوعية عن العنصر الذاتي، نعني به قوة العمل، كان في الواقع القاعدة الحقيقية لعملية الإنتاج الرأسمالية، ونقطة انطلاقها.

ولكن ما كان بادىء الأمر نقطة انطلاق يغدو، بتكرار العملية لا أكثر، أي بتجديد الإنتاج البسيط، النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالي التي تتجدد بلا انقطاع وتتأبد. فعملية الإنتاج تحوّل دائماً الثروة المادية إلى رأسمال، إلى وسائل لإنماء القيمة للرأسمالي وإلى وسائل متعة له. من جهة أخرى فإن العامل يخرج كل مرة من العملية وحاله كما دخلها، [596] أي كمصدر ذاتي للثروة، لكنه محروم من جميع الوسائل التي تتيح له جعل تلك الثروة ملكاً له. فبما أن عمله قد اغترب عنه قبل دخوله العملية، وبما أن الرأسمالي قد استولى على هذا العمل ودمجه برأس المال، فإن هذا العمل يتجسد شيئياً دوماً، خلال العملية، في منتوج غريب عن العامل. وبما أن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه العملية التي يستهلك فيها الرأسمالي قوة العمل، فإن منتوج العامل يتحول، باستمرار، لا إلى سلعة فحسب، بل إلى رأسمال أيضاً، إلى قيمة تمتص القوة الخالقة للقيمة، إلى وسائل عيش تشتري الناس، إلى وسائل إنتاج تسخّر المنتجين(5). لذا فالعامل ينتج، باستمرار، ثروة

(*) في الطبعة الرابعة: إنتاج قيمة. [ن. برلين].

(5) «إنها لخاصية متميزة للغاية للاستهلاك المنتج. فما يُستهلك بصورة منتجة يغدو رأسمالاً، وهو يغدو رأسمالاً حين يستهلك». (جيمس ميل، [عناصر الاقتصاد السياسي]، ص242). إلّا أن جيمس ميل لم يستقص أثر هذه «الخاصية المتميزة للغاية».

موضوعية، ولكن في شكل رأسمال، فيشكل قوة غريبة تهيمن عليه وتستغل قوته؛ والرأسمالي ينتج، باستمرار أيضاً، قوة العمل، ولكن في شكل مصدر ذاتي للثروة مفصول عن الوسائل التي تمكّن هذه القوة من أن تتجسد شيئياً وتتحقق، أي مصدر مجرد للثروة لا وجود له إلّا في جسد العامل نفسه، وباختصار أنه ينتج العامل، ولكن كعامل مأجور[6]. إن تجديد الإنتاج المتواصل هذا، إن هذا التخليد للعامل، هو الشرط اللازم للإنتاج الرأسمالي (sine qua non).

إن العامل يستهلك الأشياء على نحو مزدوج. فهو حين ينتج، إنما يستهلك بعمله وسائل الإنتاج، محولاً إياها إلى منتوجات ذات قيمة أكبر من قيمة رأس المال المُسلّف. وهذا هو استهلاكه الإنتاجي. ولكنه في الوقت نفسه استهلاك لقوة عمله من قبل الرأسمالي الذي اشتراها. ومن ناحية أخرى يحوّل العامل النقود المدفوعة له لقاء قوة عمله، إلى وسائل عيش: وهذا هو استهلاكه الفردي. لذا فإن الاستهلاك الإنتاجي للعامل يختلف كلياً عن استهلاكه الفردي. ففي الأول، يتصرف كقوة محرّكة لرأس المال، ويخص الرأسمالي. وفي الثاني يخص ذاته، ويقوم بوظائفه الحياتية خارج نطاق عملية [597] الإنتاج. نتيجة الأول عيش الرأسمالي، ونتيجة الثاني عيش العامل.

لقد رأينا، عند دراسة «يوم العمل» ولواحقه، أن العامل كثيراً ما يُجبر على أن يجعل استهلاكه الفردي حادثاً عرضياً صرفاً في سير عملية الإنتاج. وفي وضع كهذا نراه يستهلك وسائل العيش. لغرض واحد فقط هو إدامة قوة عمله، مثلما يستهلك المحرك البخاري الفحم والماء، وتستهلك العجلة الزيت. فوسائل استهلاكه هي، في هذه الحالة، وسائل استهلاك محض تتطلبها وسيلة من وسائل الإنتاج؛ إن استهلاكه الفردي يغدو

---

(6) «حقاً أن المانيفاكتورة، لدى ظهورها أول الأمر، تستخدم العديد من الفقراء، ولكنهم لا يكفون عن كونهم فقراء، واستمرار المانيفاكتورة يخلق المزيد منهم». أنظر: أسباب التصدير المحدود للصوف، لندن، 1677 (*Reasons for a limited Exportation of Wool*, London, 1677, p. 19). «يؤكد المزارع الآن، بغباء، أنه يبقي على أود الفقراء. حقاً أنه يبقي حالة بؤسهم» (أسباب ارتفاع معدلات الفقراء، أو نظرة مقارنة إلى أسعار العمل والمؤن، لندن، 1777، ص31).
(*Reasons for the late Increase of the Poor-Rates: or, a comparative view of the prices of Labour and Provisions*, London, 1777, p. 31).

مباشرة، استهلاكاً إنتاجياً. لكن هذا يبرز كإساءة استخدام لا تتعلق بجوهر عملية الإنتاج الرأسمالية[7].

لكن هذه الأمور تتبدى في مظهر جديد لو تأملنا، لا الرأسمالي المفرد والعامل المفرد، بل الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، لا عمليات الإنتاج المنفردة، بل العملية الرأسمالية في مسارها، وفي كامل نطاقها الاجتماعي. إن الرأسمالي ينمي قيمة رأسماله الكلي، عبر تحويل جزء منه إلى قوة عمل. فيصيب بذلك عصفورين بحجر واحد. فهو لا يربح فقط مما يتلقاه من العامل بل أيضاً مما يعطيه إلى العامل. فرأس المال الذي يتم الانفصال عنه في التبادل مقابل قوة العمل، يتحول إلى وسائل للمعيش تتجدد، باستهلاكها، عضلات وأعصاب وعظام ودماغ العامل الموجود كيما ينجب عمالاً جدداً. وبالتالي، فإن الاستهلاك الفردي للطبقة العاملة هو، في حدود الضرورة المطلقة، تحويل وسائل العيش، التي ينفصل عنها رأس المال مقابل قوة العمل، ثانيةً إلى قوة عمل صالحة للاستغلال من جديد من قبل رأس المال. فهو إنتاج وتجديد إنتاج لوسيلة الإنتاج التي لا غنى للرأسمالي عنها وهي: العامل ذاته. وهكذا فإن الاستهلاك الفردي للعامل، سواء جرى في ورشة العمل أم في المصنع أم خارجهما، وسواء كان جزءاً من عملية العمل أم لا، يؤلف عنصراً من عناصر إنتاج وتجديد إنتاج رأس المال، شأنه في ذلك شأن تنظيف الآلات، سيان إن جرى أثناء عملية العمل أو عند توقفها. وكون العامل يستهلك وسائل العيش لأغراضه الخاصة، لا إرضاءً للرأسمالي، لا يغير في هذه المسألة شيئاً. ومع أن استهلاك دابّة الجر والحمل للعلف هو عنصر ضروري من عناصر عملية الإنتاج، إلّا أن مجرد كون الدابّة تلتذ بما تأكل لا يقلل من ذلك. فاستمرار الحفاظ على [598] الطبقة العاملة وتجديد إنتاجها يظل شرطاً دائماً لتجديد إنتاج رأس المال. ولكن بوسع الرأسمالي، أن يوكل هذه المهمة، باطمئنان، إلى العمال أنفسهم متكلاً على غريزتهم في حفظ الذات والتكاثر. وجلّ ما يأبه له الرأسمالي هو أن يختزل الاستهلاك الفردي للعامل إلى أدنى حد ضروري ممكن، وهو بعيد، بعد الأرض عن السماء، عن تلك الفظاظة الأميركية الجنوبية التي يُرغم العمال بموجبها على تناول الغذاء الأكثر غنى لا الأقل فائدة[8].

---

(7) ما كان روسّي ليحجم عن إلقاء خطبة فخمة ضد هذا الأمر، لو كان قد توغل حقاً في أسرار الاستهلاك الإنتاجي (productive consumption).

(8) «إن عمال المناجم في أميركا الجنوبية، الذين تنطوي مهمتهم اليومية (ولعلها الأكثر مشقة في العالم) على جلب حِمْل من المعدن، على الكتف، زنته 180 إلى 200 باون، من أسفل منجم

من هنا فإن الرأسمالي وممثله الإيديولوجي، أي عالِم الاقتصاد السياسي، يعتبران أن ذلك الجزء من الاستهلاك الفردي للعامل اللازم لتخليد الطبقة العاملة والذي يجب أن يحدث فعلاً بغية أن يستطيع الرأسمالي استهلاك قوة العمل، هو وحده الاستهلاك المُنتِج؛ أما كل ما يستهلكه العامل فوق هذا الجزء لإمتاع نفسه، فهو استهلاك غير مُنتِج[9]. ولو أدى تراكم رأس المال إلى ارتفاع في الأجور وبالتالي زيادة ما يستهلكه العامل، دون أن يقترن ذلك بتزايد استهلاك رأس المال لقوة العمل، فإن رأس المال الإضافي سوف يكون عرضة للاستهلاك استهلاكاً غير مُنتِج[10]. وفي الواقع، إن الاستهلاك الفردي للعامل هو استهلاكٌ غير مُنتِج فيما يتعلق به نفسه، لأن ذلك لا يجدد سوى إنتاج الفرد المعوز؛ وهو استهلاك مُنتِج في نظر الرأسمالي والدولة، بما أنه إنتاج للقوة التي تخلق ثروة للغير[11].

إن الطبقة العاملة هي، من وجهة النظر الاجتماعية، تابع لرأس المال أسوة بوسائل العمل الميتة، حتى حين لا تكون منخرطة مباشرة في عملية العمل، بل إن استهلاك

= عمقه 450 قدماً، إلى سطح الأرض، يقتاتون على الخبز والفاصولياء وحدها، وهم يفضلون الخبز وحده طعاماً، إلّا أن سادتهم، وقد رأوا أن الرجال لا يستطيعون أداء عمل شاق كهذا بالخبز وحده، يعاملونهم كما تعامل الخيول، حيث يرغمونهم على أكل الفاصولياء، وهذه، على أية حال، أغنى نسبياً، من الخبز، بالفوسفور». (ليبش، [تطبيق الكيمياء في الزراعة والفسلجة]. Liebig, [*Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrilkultur und Physiologie*, 7. Aufl., 1862,] 1. Teil, S. 194, Note).

(9) جيمس ميل، [عناصر الاقتصاد السياسي]، ص238 وما يليها.
(James Mill, [*Éléments d'Économie Politique*,] p. 238 sqq).

(10) «لو ارتفع سعر العمل ارتفاعاً عالياً بحيث لا يمكن استخدام المزيد منه بالرغم من ازدياد رأس المال، فيمكن لي القول إن مثل هذه الزيادة في رأس المال سوف تستهلك بصورة غير منتجة». (ريكاردو، [مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، لندن، 1821]، ص163).
(Ricardo, [*Principles of Political Economy*, 3rd Ed. London, 1821], p. 163).

(11) «إن الاستهلاك المنتج الوحيد الذي يمكن تسميته بهذا الاسم عن حق، هو استهلاك أو تدمير للثروة» (يقصد مالتوس استهلاك وسائل الإنتاج) «على يد الرأسماليين بهدف تجديد الإنتاج... إن العامل... مستهلك مُنتِج بالنسبة إلى رب عمله وبالنسبة إلى الدولة، ولكن ليس بالنسبة إلى نفسه، بالمعنى الدقيق للكلمة». (مالتوس، تعريفات [في الاقتصاد السياسي، لندن، 1853]).
(Malthus, *Definitions* [*in Political Economy*, London, 1853], p. 30).

العمال الفردي يغدو، في حدود معينة، مجرد عنصر من عناصر عملية تجديد إنتاج رأس [599] المال. وإن هذه العملية بالذات تضمن منع أدوات الإنتاج الواعية هذه من الافلات، فتجردها باستمرار من منتوجها وتنقل، هذه المنتوجات بمجرد أن تُصنع، من هذا القطب إلى القطب المعاكس، إلى رأس المال. ويوفر الاستهلاك الفردي للعمال، من جهة، الوسيلة لإدامتهم وتجديد إنتاجهم، ويضمن، من جهة أخرى، بإفنائه لوسائل العيش، استمرار ظهور العمال على الدوام، في سوق العمل. لقد كان العبد الروماني مشدوداً إلى مالكه بالأغلال، أما العامل المأجور فهو مشدود إلى مالكه بخيوط غير مرئية. ويجري الحفاظ على مظهر استقلاله بالتبدل المستمر لأرباب العمل الفرديين وكذلك بالوهم الحقوقي (fictio juris) لوجود عقد.

لجأ رأس المال، في الأيام الخوالي، حيثما اقتضت الضرورة، إلى فرض حقوق المالك على العامل الحر بقوة القانون القسرية. فمثلاً، كانت هجرة العمال الميكانيكيين في إنكلترا، محظورة حتى عام 1815 تحت طائلة عقوبات صارمة.

إن تجديد إنتاج الطبقة العاملة ينطوي في الوقت ذاته على انتقال وتراكم المهارة من جيل لآخر(12). أما إلى أي مدى يعتبر الرأسمالي وجود هذه الطبقة من العمال الماهرين من ضمن شروط الإنتاج التي تخصه، وإلى أي مدى يعتبر هذه الطبقة بمثابة الوجود الفعلي لرأسماله المتغير، فيظهر بجلاءٍ تام ما إن تندلع أزمة تهدده بفقدان شرط الإنتاج هذا. فنتيجة للحرب الأهلية الأميركية والمجاعة القطنية التي رافقتها، طُردت أغلبية عمال القطن في لانكاشير وغيرها، كما هو معروف. وتصاعد النداء من صفوف الطبقة العاملة نفسها، ومن فئات أخرى في المجتمع، طلباً للنجدة من الدولة، أو طلباً لتبرعات طوعية على المستوى الوطني، بغية تمكين هذه الأيدي العاملة «الفائضة» من الهجرة إلى المستعمرات الإنكليزية أو إلى الولايات المتحدة. ونشرت صحيفة تايمز *Times*، في حينه، (24 آذار/مارس 1863)، رسالة بقلم إدموند بوتر، وهو رئيس سابق لغرف تجارة مانشستر، وقد سُميت هذه الرسالة في مجلس العموم، عن حق «ببيان الصناعيين»(13).

---

(12) «إن الشيء الوحيد الذي يمكن للمرء أن يقول عنه إنه مختزن ومُعدّ سلفاً، هو مهارة العامل... إن تراكم واختزان العمل الماهر، وهما من أهم العمليات، يتحققان، بالنسبة لمعظم العمال، من دون أي رأسمال مهما كان». (هودجسكين، الدفاع عن العمل، إلخ، ص12-13).
(Hodgskin, *Labour Defended etc.*, p. 12-13).

(13) «يمكن اعتبار هذه الرسالة بمثابة بيان للصناعيين». (فيراند، مشروع قرار *Motion* حول المجاعة القطنية *cotton famine*، جلسة مجلس العموم في 27 نيسان/إبريل 1863).

[600] ونقتبس منها بضعة مقاطع دالّة، تعبر بصراحة تامة عن النظرة إلى قوة العمل بوصفها ملكاً لرأس المال.

> «قد يقال له» (للعامل العاطل) «إن عرض عمال القطن أكثر مما ينبغي... ولعله ينبغي في الواقع اختزال ثلث العدد، حتى يتوافر طلب معقول على الثلثين الباقيين من العمال... أما الرأي العام فيصر على الهجرة... ولا يسع رب العمل» (صاحب مصنع القطن) «أن يقبل إبعاد احتياطي يده العاملة، وقد يعتبر ذلك، ولربما عن حق، إجراءً خاطئاً وغير حصيف في آنٍ واحدٍ... وإذا ما خصصت الأموال العامة لدعم الهجرة، فإن لرب العمل الحق في اسماع صوته، ولربما في الاحتجاج».

وبعد ذلك يبين بوتر نفسه منافع صناعة القطن، وكيف أنها «امتصت، بلا ريب، السكان الفائضين من إيرلندا والمناطق الزراعية الإنكليزية»، ومدى ضخامة هذه الصناعة وكيف أنها أعطت في عام 1860 $\frac{5}{13}$ من إجمالي الصادرات الإنكليزية، وكيف أنها، بعد سنوات قلائل، سوف تتسع بتوسع السوق، وبالأخص سوق الهند، وبما ستوفره من «قطن كاف بسعر 6 بنسات للباون الواحد». ثم يمضي بعد ذلك إلى القول:

> «والزمن ـ في عام أو عامين أو ثلاثة ـ كفيل بإنتاج هذه الكمية... والسؤال الذي أطرحه هو هذا ـ أفلا تستحق هذه الصناعة الحفاظ عليها؟ أفلا تستحق الآلات» (يقصد الآلات العاملة الحية) «أن تبقى لوقت الحاجة، أليس التفكير بالافتراق عنها حماقة كبرى؟ أظن أن نعم. إنني أقر بأن العمال ليسوا مُلكاً (I allow that the workers are not a property)، للانكشاير وأرباب العمل، إلّا أنهم قوة الاثنين، فهم القوى الذهنية المدربة التي لا يمكن التعويض عنها خلال جيل واحد، أما الآلات العادية التي يشتغلون بها (the mere machinery which they work) فيمكن التعويض عن الكثير منها بصورة نافعة، بل وتطويرها، في مدّة إثني عشر شهراً[14] (Encourage or allow the working power to

(14) يتذكر القارىء أن رأس المال هذا نفسه يعزف لحناً آخر تماماً في الظروف العادية، حيثما يتعلق الأمر بخفض الأجور. عندها يعلن السادة بصوت واحد (راجع الجزء الرابع، الحاشية رقم 188، ص 389، [الطبعة الألمانية الحديثة، ص466، والطبعة العربية، ص524-525. ن.ع]: «يجدر بعمال المصانع أن يتذكروا جيداً أن عملهم هو في الواقع من أدنى مراتب العمل الماهر،

بوسعكم تشجيع القوة العاملة emigrate, and what of the capitalist?).
أو السماح (!) لها بالهجرة، ولكن ماذا سيحل بالرأسمالي؟»

[601] إن هذه الصرخة النابعة من القلب تذكرنا بمارشال البلاط كالب(*).

«... خذوا زبدة العمال، وسيندثر رأس المال الأساسي (fixed) بدرجة كبيرة، فيما رأس المال الدائر لن يتغلب في الصراع مع وجود عرض شحيح ليد عاملة من نوع أدنى... يقال لنا إن العمال أنفسهم يريدون الهجرة. جد طبيعي أن يرغبوا بذلك... قلصوا واختزلوا صناعة القطن بأخذ قوتها العاملة (by taking away its working power) وخفض نفقات أجور هذه القوة، بمقدار الثلث، أو خمسة ملايين، وانظروا ماذا سيحل بالطبقة التي تعلو العمال مباشرة، أي أصحاب الدكاكين الصغار؛ وماذا سيحل بالريع وإيجارات الأكواخ؟... اقتفوا آثار النتائج صعوداً إلى المزارع الصغير، ومالك البيت الأفضل، ومالك الأرض، وقولوا بأنفسكم إن كان ثمة اقتراح يفتك بجميع طبقات البلاد أكثر من هذا الاقتراح المؤدي إلى اضعاف الأمة بتصدير زهرة عمالها الصناعيين، وتدمير قيمة قسم من أكثر ثرواتها ورأسمالها وفرة في الإنتاج». «أنصح بتقديم قرض قدره خمسة أو ستة ملايين جنيه استرليني لمدة عامين أو ثلاثة أعوام. ويجب أن تنفق الأموال تحت اشراف مفتشين خاضعين لهيئات رعاية المعوزين في مناطق صناعة القطن؛ ينبغي ضبط هذه القضية بإصدار قانون خاص لفرض شغل أو عمل إجباري معين، كوسيلة للحفاظ على مستوى أخلاق العمال المستفيدين من القرض... هل هناك بالنسبة لمالكي الأرض وأرباب العمل أسوأ (can anything be worse for landowners or masters) من فقدان

= وإن ليس ثمة ما هو أيسر منه تعلماً، وهو أوفر مكسباً من الأعمال التي من نوعيته، كما لا يدانيه عمل آخر في سرعة ووفرة الحصول عليه بأقصر تدريب لأقل الناس معرفة... والحق أن آلات السيد» (التي عرفنا قبل قليل أنه يمكن التعويض عنها، دون خسارة، في ظرف 12 شهراً) «تلعب عملياً في الإنتاج دوراً أكبر أهمية بكثير مما يلعبه العامل بعمله ومهارته» (الذي عرفنا عنه قبل قليل أنه لا يمكن التعويض عنها بعد 30 عاماً) «هذه المهارة التي تمكن حيازتها بستة أشهر من التدريب، وبوسع أي أجير قروي أن يتعلمها».

(*) كالب: شخصية في تراجيديا الشاعر شيللر الغدر والحب *Kabale & Liebe*: المشهد الثاني، الفصل الثالث، مارشال في بلاط أحد الأمراء. وحين يسمع بعزم رئيسه على الاستقالة مما يحتم سقوطه يصرخ نادباً: «ماذا سيحل بي؟ ومن سأكون إذا أحالني صاحب السمو على التقاعد». [ن. برلين].

خيرة عمالهم، وتدمير معنويات وآمال البقية منهم بنزيف هجرة واسعة، وإفراغ مقاطعة كاملة من القيمة ومن رأس المال؟».

يميّز بوتر، هذا الممثل الذي لا نظير له لصناعيي القطن، يميز نوعين من «الآلات» وكلاهما ملك للرأسمالي سواء بسواء، فالنوع الأول يجثم في المصانع على الدوام، فيما يُركن النوع الثاني، في الليل وأيام الآحاد، في الأكواخ. الأولى آلات ميتة، والثانية آلات حية. إن الآلات الميتة لا تذوي وتفقد قيمتها من يوم لآخر فحسب، بل إن التقدم التكنيكي المطرد يتجاوز القسم الأعظم منها بسرعة كذلك، بحيث يمكن الاستعاضة عنها بآلات جديدة في غضون أشهر معدودة، وبفائدة أكبر. أما الآلات الحية، فعلى العكس من ذلك، تزداد جودة كلما طال أمد عملها، وبمقدار ما تتراكم المهارة من جيل لآخر. لقد ردّت صحيفة تايمز على قطب أساطين الصناعة بما يلي:

«إن السيد إدموند بوتر متأثر بالغ التأثر بالأهمية الفائقة والاستثنائية للسادة صناعيي القطن، بحيث أنه لا يتورع، في مسعاه للحفاظ على هذه الطبقة وإدامة صناعتها، عن حبس نصف مليون إنسان من الطبقة العاملة في بيت عمل أخلاقي كبير جداً رغماً عن إرادتهم. ويتساءل السيد بوتر: «أتستحق هذه الصناعة الحفاظ عليها؟» ونجيب، طبعاً، أنها تستحق ذلك بكل الوسائل النزيهة. ثم يتساءل السيد بوتر ثانية، أتستحق الآلات الحفاظ عليها بصورة سليمة؟ هنا نقف مترددين أمام قبول كلامه. فحين يذكر السيد بوتر «الآلات»، فهو يقصد الآلات البشرية؛ إذ يحتج بأنه لا يقصد استخدام هؤلاء كملكية مطلقة للسادة. وينبغي لنا أن نعترف بأننا لا نعتقد بأن الأمر «يستحق» أو أنه من الممكن الحفاظ على الآلات البشرية بصورة سليمة ـ أي أن نحبسها في مستودع بعد أن نزيّتها كي نحفظها لوقت الحاجة. إن الآلات البشرية سوف تصدأ إن بقيت دون حركة مهما صببت عليها من زيت ومهما لمعتها. زد على ذلك أن الآلات البشرية، كما رأينا تواً، تستطيع أن تنفث البخار من تلقاء ذاتها وتنفجر أو تهتاج مستعرة في مدننا الكبرى. وقد يتطلب الأمر، كما يقول السيد بوتر، وقتاً أطول لتجديد إنتاج العمال، ولكن ما دام هناك ميكانيكيون محنكون ورأسماليون في الوجود، فإن بالوسع، دوماً، أن نجد رجالاً مقتصدين، أشداء، مجتهدين يمكن أن نخلق منهم معلمين مصنعيين أكثر مما نحتاج أبداً. إن السيد بوتر يتحدث عن انتعاش جديد للصناعة في مدّة عام أو عامين أو ثلاثة أعوام ويطلب ألّا نشجع أو نسمح لقوة العمل بالهجرة! ويقول إن من الطبيعي أن يرغب العمال في

[602]

الهجرة، ولكنه يرى أن على الأمة، رغم مشيئة العمال، أنْ تحبس نصف مليون عامل مع 700 ألف فرد من ذريتهم، في مناطق صناعة القطن، وينبغي بالنتيجة الحتمية، على الأمة أن تخمد سخطهم بالعنف، وأن تعيلهم بالصدقات ـ وكل ذلك على أمل أن تحين الفرصة ويغدو صناعيو القطن بحاجة إليهم. . . لقد آن الأوان لكي يفعل الرأي العام الواسع في هذه الجزر شيئاً (to save this «working power» from those who would deal with it as they deal with iron, coal and cotton). لإنقاذ «قوة العمل» هذه من أولئك الذين يعاملونها معاملة الحديد والفحم والقطن»[15].

لقد كان مقال صحيفة تايمز مجرد مزاج ذهني (jeu d'esprit) لبيب. فـ «الرأي العام الواسع» ما كان، في واقع الأمر، إلّا من رأي السيد بوتر وهو أن العامل الصناعي ليس إلّا جزءاً من لوازم المصنع المنقولة. لقد مُنعت هجرة العمال[16]. وحبسوا في «بيوت العمل الأخلاقية» في مناطق القطن، وهم يؤلفون، كما من قبل، «قوة» (the strength) [603] صناعيي القطن في لانكشاير.

وهكذا فإن عملية الإنتاج الرأسمالية تعيد، بمجراها بالذات، إنتاج فصل قوة العمل عن شروط العمل. وهي بذلك تعيد إنتاج شروط استغلال العامل وتخلّدها. فهي ترغم العامل، دون انقطاع، على بيع قوة عمله لكي يعيش، وتمكّن الرأسمالي على الدوام من شراء قوة العمل لكي يثرى[17]. وهكذا ليس من باب المصادفة أن يتقابل الرأسمالي

---

(15) صحيفة تايمز، 24 آذار/مارس 1863.

(16) لم يصوت البرلمان بصرف قرش واحد دعماً للهجرة واكتفى، ببساطة، بإقرار بعض التشريعات التي تمحض البلديات صلاحيات إبقاء العمال على شفا الموت جوعاً، أي استغلالهم بأجور أقل من المعتاد. من جهة أخرى، حين تفشى وباء المواشي بعد 3 سنوات من ذلك، أصابت البرلمان الحمية فتجاوز أصوله المرعية ليصوت مباشرة بصرف الملايين تعويضاً للمتضررين من الملّاك العقاريين أصحاب الملايين، الذين خرج مزارعوهم من الوباء من دون خسارة بفعل ارتفاع أسعار اللحوم. إن صرخات الملاك العقاريين عند افتتاح البرلمان عام 1866، التي تشبه خوار الثيران، تبين أن بوسع الإنسان أن يعبد البقرة سابالا من دون أن يكون هندوسياً، وأن بوسعه أن ينمسخ ثوراً من دون أن يكون الإلّه جوبيتر.

(17) «العامل طلب القوت ليعيش، والسيد طلب العمل لكي يربح». (سيسموندي، المرجع المذكور، ص91).

والعامل في سوق السلع كشارٍ وبائع. إن رحى مطحنة هذه العملية ذاتها تقذف العامل، دون انقطاع، إلى سوق السلع بوصفه مالك قوة عمله، وتحول منتوجه الخاص باستمرار إلى وسيلة يستخدمها إنسان آخر لشرائه. وفي الواقع يصبح العامل ملكاً لرأس المال قبل أن يبيع نفسه إلى الرأسمالي. إن عبوديته الاقتصادية[18] تتحقق وتتموّه، في آنٍ واحدٍ، بواسطة البيع الدوري لنفسه، وتغييره لسادته كأفراد، وتقلّب أسعار قوة عمله في السوق[19].

[604] وعليه فإن عملية الإنتاج الرأسمالية، منظوراً إليها في ترابطها، أي كعملية تجديد الإنتاج، لا تنتج سلعاً وحسب، ولا فائض قيمة وحسب، بل تنتج وتجدد إنتاج العلاقة الرأسمالية بالذات، الرأسمالي في هذا الجانب، والعامل المأجور، في الجانب الآخر[20].

---

(18) ثمة شكل قروي جلف من هذا الاسترقاق في مقاطعة دورهام. وهي واحدة من المقاطعات القليلة التي لا تتوافر فيها ظروف تضمن للمزارع حقوق ملكية لا جدال فيها على الأجير الزراعي المياوم. فالصناعة المنجمية المرجودة هنا توفر لهذا الأخير خياراً آخر. لذلك فإن المزارع، في مقاطعة دورهام، على خلاف العُرف الجاري في أماكن أخرى، يستأجر فقط تلك الأراضي التي تقوم عليها أكواخ لسكن العمال. ويؤلف بدل إيجار الكوخ (Cottage) جزءاً من الأجور. وتعرف الأكواخ بـ«بيوت الأجراء» (hind's houses). ويسمح للعمال باستئجارها مقابل بعض الخدمات الاقطاعية بموجب عقد يعرف بـ «الاسترقاق» (bondage) وهذا العقد يُلزم العامل بأمور كثيرة منها أن يأتي بمن يحل محله، كإبنته مثلاً، حين يجد عملاً في موضع آخر. ويدعى هذا العامل نفسه بـ «القن» (bondsman)، إن العلاقة القائمة هنا تبين لنا من وجهة نظر جديدة تماماً كيف أن الاستهلاك الفردي للعامل يغدو استهلاكاً لصالح رأس المال ـ أي يغدو استهلاكاً منتجاً. «ومن طريف ما نلاحظ أنه حتى غائط هذا القن يعتبره السيد الحصيف عنصراً من عناصر إيراداته... والمزارع لن يسمح بإقامة أية مراحيض في الجوار غير ما أقامه، ولا يتنازل عن ذرة من حقوق سيادته الاقطاعية». الصحة العامة، التقرير السابع. (*Public Health. 7th Report 1864*, p. 188).

(19) ينبغي ألّا ننسى أنه حتى المظهر الشكلي لحرية البيع يتلاشى تماماً بالنسبة لعمل الأطفال، إلخ.

(20) «إن رأس المال يشترط وجود العمل المأجور، والعمل المأجور يشترط وجود رأس المال. فكل واحد هو الشرط الضروري لوجود الآخر، إنهما يستدعيان أحدهما الآخر إلى الوجود. هل يقتصر العامل في محلج القطن على إنتاج أقمشة قطنية وحسب؟ كلا، إنه ينتج رأس المال. إنه ينتج القيم التي تخلق سيطرة جديدة على عمله، وبواسطة هذا العمل يخلق قيماً جديدة». (كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، في صحيفة نيو راينيشه تسايتونغ، العدد 266، 7 نيسان/ إبريل، 1849). إن المقالات المنشورة تحت العنوان المذكور أعلاه في الصحيفة المذكورة

= أعلاه، هي أجزاء من بعض المحاضرات التي ألقيتها حول ذلك الموضوع عام 1847 في جمعية العمال الألمان في بروكسيل، وقد حال اندلاع ثورة شباط/فبراير(*) دون مواصلة نشرها.

(*) [في شباط/فبراير عام 1848 اندلعت في فرنسا ثورة أطاحت بالملك لويس فيليب وأعلنت قيام الجمهورية. وفي حزيران/يونيو عام 1848 ثار عمال باريس احتجاجاً على السياسة التي مارستها الحكومة المؤقتة، وعلى حل الحكومة للورش الوطنية التي تكونت بطلب من العمال. وقد قُمعت الانتفاضة، مما أسفر عن مقتل عشرات آلاف العمال، والحكم عليهم بالأشغال الشاقة، ونفيهم إلى خارج فرنسا. وفي نهاية عام 1848 أصبح لويس بونابرت، ابن أخ نابليون الأول، رئيساً لفرنسا. وقام لويس بونابرت في 2 كانون الأول/ديسمبر عام 1851 بانقلاب حكومي وحل الجمعية الوطنية، وعقب مرور سنة على ذلك نصّب نفسه إمبراطوراً لفرنسا]. [ن. برلين].

[605]

الفصل الثاني والعشرون

تحول فائض القيمة إلى رأسمال

1) عملية الإنتاج الرأسمالية على نطاق موسع. تحول قوانين الملكية المتعلقة بالإنتاج السلعي إلى قوانين للتملك الرأسمالي

درسنا، حتى الآن، كيف ينبثق فائض القيمة من رأس المال؛ وندرس الآن كيف ينبثق رأس المال من فائض القيمة. إن استخدام فائض القيمة كرأسمال، أي إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، هو ما يدعى بتراكم رأس المال(21).

دعونا بادئ ذي بدء نعاين هذه العملية من وجهة نظر الرأسمالي المفرد. لنفرض أن صاحب مصنع غزول سلّف رأسمالاً مقداره 10 آلاف جنيه، ليستثمر أربعة أخماسه في القطن والآلات، إلخ، وخُمساً واحداً في الأجور. ولنفرض أنه ينتج 240 ألف باون من الغزول كل عام، قيمتها 12 ألف جنيه. وعلى افتراض أن معدل فائض القيمة هو 100%، فإن فائض القيمة يتمثل في منتوجٍ فائضٍ أو منتوجٍ صافٍ يبلغ 40 ألف باون من الغزول، أي سُدس المنتوج الإجمالي، بقيمة 2000 جنيه تتحقق بالبيع. إن قيمة بمقدار

---

(21) «تراكم رأس المال هو استخدام جزء من الإيراد كرأسمال». (مالتوس، تعريفات، إلخ، تحرير كازنوف. *Malthus, Definitions etc.*, ed. Cazenove. p. 11) «تحويل الإيراد إلى رأسمال» (مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص320).
(Malthus, *Principles of Political Economy*, 2nd Ed. London, 1836, p. 320).

ألفي جنيه هي قيمة بمقدار ألفي جنيه. وليس بوسع المرء أن يرى أو يشم في هذا المبلغ من النقد أثراً لفائض قيمة. فحين نعرف من طابع قيمة معينة أنها فائض قيمة، فإننا نعرف فقط كيف حصل مالكها عليها؛ إلّا أن ذلك لا يغير شيئاً من طبيعة القيمة ولا من طبيعة النقد.

وعليه فلكي يتسنى تحويل هذا المبلغ المكتسب البالغ ألفي جنيه إلى رأسمال، فإن صاحب مصنع الغزول سوف يسلّف، مع بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة، أربعة أخماس المبلغ لشراء القطن، إلخ، والخُمس الباقي لشراء عمال غزل جدد، علماً بأن هؤلاء يجدون، في السوق، وسائل العيش التي سلّفهم رب العمل قيمتها. وعندها يشرع رأس المال الجديد هذا، أي الألفا جنيه، بالنشاط في صناعة الغزول، ويقدّم، بدوره، فائض قيمة يبلغ 400 جنيه. [606]

لقد سُلّفت القيمة-رأسمال بالأصل في شكل نقد. أما فائض القيمة فهو، على العكس من ذلك، موجود بالأصل، كقيمة لجزء معين من المنتوج الإجمالي. وإذا ما بيع هذا المنتوج الإجمالي، وتحول إلى نقود، فإن القيمة-رأسمال تستعيد شكلها الأصلي، أما فائض القيمة فإنه يغير نمط وجوده الأصلي. ولكن ابتداءً من هذه اللحظة تكون القيمة-رأسمال وفائض القيمة، كلاهما، مبلغين من النقود، ويجري تحويلهما من جديد إلى رأسمال بالطريقة نفسها تماماً. فالرأسمالي ينفق الأول، مثلما ينفق الثاني، في شراء السلع التي تتيح له البدء مجدداً بصنع منتوجاته، ولكن على نطاق أوسع هذه المرة. ولكي يستطيع شراء هذه السلع، ينبغي أن يجدها متيسرة في السوق.

إن غزوله لا تمضي في التداول إلّا لأنه ألقى بمنتوجه السنوي في السوق، مثلما يفعل سائر الرأسماليين بسلعهم. غير أن هذه السلع، قبل مجيئها إلى السوق، كانت جزءاً من رصيد المنتوج السنوي، جزءاً من إجمالي كتلة أشياء مختلفة الأنواع يتحول إليها، في مجرى السنة، المجموع الكلي لرؤوس الأموال المفردة، أي رأس المال الاجتماعي الكلي، الذي يمتلك كل رأسمالي مفرد جزءاً صحيحاً منه. والعمليات التي تجري في السوق لا تحقق سوى تداول هذه الأجزاء المفردة التي يتكون منها المنتوج السنوي، فتنقلها من يد إلى أخرى، ولكنها لا تستطيع أن تزيد من إجمالي الإنتاج السنوي، ولا أن تغير من طبيعة الأشياء التي جرى إنتاجها. وهكذا فإن استخدام إجمالي المنتوج السنوي يتوقف كلية على تركيبه، لا على تداوله.

إن الإنتاج السنوي ينبغي، بادىء الأمر، أن يوفر جميع تلك الأشياء (القيم

الاستعمالية) التي يُعوّض بواسطتها عن المكونات الشيئية لرأس المال، التي تُستهلك خلال العام. بعد طرح هذا الجزء من الإنتاج السنوي يبقى المنتوج الصافي أو المنتوج الفائض الذي يتمثل فيه فائض القيمة. ممَ يتألف هذا المنتوج الفائض؟ هل يتألف من أشياء مخصصة لإشباع حاجات ورغبات الطبقة الرأسمالية، أشياء تدخل، بالتالي، في رصيد استهلاك الرأسماليين؟ لو كان الحال هكذا، لفرغت كأس فائض القيمة تماماً، ولما تحقق شيء غير التجديد البسيط للإنتاج.

فلكي يتحقق التراكم يجب تحويل جزء من المنتوج الفائض إلى رأسمال. وما لم تقع معجزة ما، فلن نستطيع أن نحوّل أي شيء إلى رأسمال عدا تلك الأشياء التي يمكن استخدامها في عملية العمل (أي وسائل الإنتاج) والأشياء الأخرى الصالحة لاستمرار حياة العامل (أي وسائل العيش). بناء على ذلك لا بد من أن يكون قسم من العمل السنوي الفائض قد خُصص لإنتاج وسائل إنتاج إضافية ووسائل عيش إضافية، عدا عن [607] إنتاج كمية الأشياء اللازمة للتعويض عن رأس المال المنفق سلفاً. بتعبير أكثر إيجازاً، إن فائض القيمة قابل للتحول إلى رأسمال فقط لأن المنتوج الفائض، الذي يؤلف هو قيمته، يتضمن أصلاً الأجزاء الشيئية المكوّنة لرأسمال جديد[21a].

والآن، بغية جعل هذه الأجزاء تعمل حقاً كرأسمال، يلزم الطبقة الرأسمالية عمل إضافي. وإذا لم يكن بالوسع زيادة استغلال العمال المستخدمين من قبل، أما من حيث المدة أو الشدّة، فلا بد من استخدام قوة عمل إضافية. وهذا ما كانت آلية الإنتاج الرأسمالي ذاتها قد وفرته، إذ إنها تجدد إنتاج الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعيش على الأجور التي يكفي مستواها المعتاد، لا للإبقاء على الطبقة العاملة فحسب، بل لتكاثرها أيضاً. وما على رأس المال سوى أن يأخذ قوة العمل الإضافية هذه التي تزوده بها الطبقة العاملة سنوياً بهيئة عمال من كل الاعمار، ويضمها إلى وسائل الإنتاج الإضافية المتضمنة في المنتوج السنوي، حتى يكتمل تحويل فائض القيمة إلى رأسمال. إذن، إن تراكم رأس المال ينحلّ، من وجهة نظر ملموسة، إلى تجديد إنتاجه على نطاق موسَّع.

(21a) لا نأخذ هنا، في حسابنا، التجارة الخارجية، التي تستطيع أمة من الأمم، بواسطتها، أن تحوّل مواد الترف إلى وسائل إنتاج ووسائل عيش، أو بالعكس. فلكي ندرس موضوع بحثنا في شكله الصافي، خلواً من الظروف الجانبية المشوشة، ينبغي أن نعتبر عالم التجارة كله كأمة واحدة، ونفترض أن الإنتاج الرأسمالي متوطد في كل مكان، وأنه يهيمن على كل فروع الإنتاج.

والحركة الدائرية التي يقطعها تجديد الإنتاج البسيط تتغير وتتحول، بتعبير سيسموندي، إلى حركة لولبية[21b].

دعونا نعود الآن إلى مثالنا الإيضاحي. إنها القصة القديمة نفسها: أبراهام أنجب إسحاق، وإسحاق أنجب يعقوب، وهلمجرا[*]. إن رأس المال الأصلي البالغ 10 آلاف جنيه يعطي فائض قيمة مقداره 2000 جنيه، تتحول بدورها إلى رأسمال. ورأس المال الجديد هذا البالغ 2000 جنيه ينجب فائض قيمة مقداره 400 جنيه، وهذا بدوره ينقلب إلى رأسمال أو يتحول إلى رأسمال إضافي ثانٍ، وهو بدوره ينجب فائض قيمة آخر مقداره 80 جنيهاً، وهلمجرا من دون توقف.

ونصرف النظر هنا عن ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يستهلكه الرأسمالي نفسه. تماماً مثلما لا يعنينا الآن ما إذا كان رأس المال الإضافي يُدمج برأس المال الأصلي، [608] أو يُفصل عنه لكي يستطيع أن ينمّي قيمته بصورة مستقلة، أو ما إذا كان الرأسمالي الذي راكمه، يستخدمه بنفسه، أم يسلمه لآخر. وإن الشيء الوحيد الذي ينبغي ألا يغرب عن البال هو أن رأس المال الأصلي، جنباً إلى جنب مع الرساميل المتكونة حديثاً، يمضي في تجديد إنتاجه لنفسه وإنتاج فائض قيمة، وإن هذا يصحّ أيضاً على كل رأسمال متراكم في صلته بكل رأسمال إضافي يتولّد عنه.

لقد نشأ رأس المال الأصلي بتسليف 10 آلاف جنيه. فمن أين أتى الرأسمالي بهذه الثروة؟ من عمله الخاص وعمل أجداده! ـ هكذا يجيب الناطقون باسم الاقتصاد السياسي بالاجماع[21c]. الواقع أن فرضيتهم تبدو الفرضية الوحيدة المنسجمة مع قوانين الإنتاج السلعي.

ولكن الحال على خلاف ذلك تماماً بالنسبة لرأس المال الإضافي البالغ 2000 جنيه.

(21b) يعاني تحليل سيسموندي للتراكم من مثلب كبير، وهو: أنه يقنع نفسه أكثر مما ينبغي بعبارة «تحويل الإيراد إلى رأسمال» من دون أن يسبر غور الظروف المادية لهذه العملية[*].

[(*) أنظر: سيسموندي، المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي، المجلد 1، باريس، 1819، ص 119]. ن. برلين].

(*) هذه إشارة إلى إنجيل متى، الإصحاح الأول، حيث يرد ذكر ذريّة أبراهام، بوصفه الأب الأول الذي تحدّر منه اليهود. [ن. برلين].

(21c) «العمل الأصلي الذي يدين له رأسماله بالولادة». (سيسموندي، المرجع نفسه، ص109).

فنحن نعرف تمام المعرفة عملية نشوئه. فهو فائض قيمة محوَّل إلى رأسمال. فليست فيه منذ انبثاقه، ذرة قيمة لم تنشأ من العمل المجاني للغير. إن وسائل الإنتاج التي تُدمج بها قوة العمل الإضافية، ووسائل العيش التي يُقام بها أود العمال، ليست أكثر من أجزاء من مكونات المنتوج الفائض، من الجزية التي تنتزعها الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة سنوياً. ورغم أن الأولى تشتري، بجزء من هذه الجزية، قوة العمل الإضافية، حتى وإن يكن بسعر كامل، بحيث يُبادَل الشيء بما يعادله، إلّا أن الصفقة، لكل هذه الأسباب، هي عبارة عن الحيلة القديمة نفسها التي يمارسها فاتح يشتري السلع من المغلوبين بالنقود التي نهبها منهم.

ولو استخدم رأس المال الإضافي المُنتِج الذي أثمره، فإن على هذا المُنتِج أن يواصل قبل كل شيء إنماء قيمة رأس المال الأصلي، كما أن عليه أيضاً أن يشتري مجدداً ثمار عمله السابق المجاني بأن يقدم لقاءها عملاً أكبر مما تكلف. وحين ننظر في الأمر باعتباره صفقة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، فلن نرى أيما فرق في كون العمل المجاني الذي أداه العمال السابقون هو الذي يستخدم العمال الإضافيين. فالرأسمالي يمكن أن يحول رأس المال الإضافي إلى آلات تلقي بمنتجي رأس المال الإضافي ذلك في براثن البطالة، ويستعيض عنهم ببضعة أطفال. وفي كل الأحوال، فإن الطبقة العاملة تخلق، بعملها الفائض في أحد الأعوام، رأس المال الذي سيقوم باستخدام العمل الإضافي في العام التالي(22). وهذا ما يُسمى: توليد رأس المال برأس المال.

[609] إن تراكم رأس المال الإضافي الأول البالغ ألفي جنيه، يفترض سلفاً وجود قيمة مقدارها 10 آلاف جنيه تعود إلى الرأسمالي كقيمة أنتجها بفضل «عمله الأصلي»، وسلّفها بنفسه. أما رأس المال الإضافي الثاني البالغ 400 جنيه، فيفترض سلفاً، على العكس، أن ثمة 2000 جنيه قد تراكمت سابقاً وقدمت فائض القيمة، أي الأربعمئة جنيه التي تحولت إلى رأسمال. وبذا تبدو ملكية عمل الماضي المجاني، من الآن، فصاعداً الشرط الأول والأخير للتملك الحالي للعمل المجاني الحيّ، بحجم يتعاظم أبداً. فكلما ازداد مقدار ما سبق أن راكمه الرأسمالي ازداد مقدار ما بوسعه أن يراكمه.

وبمقدار ما يكون فائض القيمة، الذي يؤلف رأس المال الإضافي رقم واحد، ثمرة شراء قوة العمل بدفع جزء من رأس المال الأصلي، وهو شراء يتطابق كلياً مع قوانين

(22) «العمل يخلق رأس المال قبل أن يقوم رأس المال باستخدام العمل» (Labour creates capital, before capital employs labour). (إي. جي. وايكفيلد، إنكلترا وأميركا، ص110. E.G. Wakefield, *England and Amercia*, London, 1833, V. II, p. 110).

تبادل السلع، وهذا يفترض من وجهة النظر الحقوقية، حرية تصرف العامل بقدراته الجسدية الخاصة لا أكثر، وحرية تصرف مالك النقد أو السلع بالقيم التي يمتلكها، وبمقدار ما يكون رأس المال الإضافي رقم اثنين، إلخ، هو نتيجة محض لرأس المال الإضافي رقم واحد، وهو بالتالي نتيجة العلاقات المذكورة أعلاه؛ وبمقدار ما تتحقق هنا كل صفقة منفردة، بثبات، في تطابق كامل مع قوانين تبادل السلع، حيث يشتري الرأسمالي قوة العمل دائماً، ويبيع العامل هذه القوة دائماً، ـ بل من الممكن أن نفترض أن ذلك البيع والشراء يجريان بالقيمة الفعلية لهذه القوة، بمقدار ما يُعدّ ذلك كله صحيحاً، فمن الواضح أن قانون التملك أي قانون الملكية الخاصة، الذي يرتكز على إنتاج وتداول السلع، يتحول بفعل ديالكتيكه الداخلي الحتمي، إلى نقيضه تماماً. فتبادل المُتعادِلات، وهو العملية الأصلية التي انطلقنا منها بالأصل، قد انقلب الآن رأساً على عقب تماماً على نحو لم يعد معه هناك سوى تبادل ظاهري؛ مردّ ذلك، أولاً، أن ذلك الجزء من رأس المال الذي يُبادل بقوة العمل ما هو ذاته سوى جزء من منتوج عمل الغير الذي جرى تملّكه من دون مُعادِل؛ ومردّ ذلك، ثانياً، أن على العامل الذي أنتج هذا الجزء ليس فقط التعويض عنه، بل أن يضيف إليه فائضاً جديداً. فعلاقة التبادل القائمة بين الرأسمالي والعامل تصبح إذن مجرد مظهر خارجي يُلصق بعملية التداول، شكل محض، غريب عن محتواه هو بالذات، ويُغلف هذا المحتوى بالغموض. التكرار الدائم لشراء وبيع قوة العمل هو الشكل. أما المحتوى، فهو أن الرأسمالي يستولي المرة تلو الأخرى، دون مُعادِل، على جزء من عمل الماضي المتجسد شيئياً للغير، مبادلاً إياه بكمية أكبر من العمل الحي للغير. لقد بدت لنا حقوق الملكية أول الأمر حقوقاً ترتكز على عمل المرء نفسه. وكانت هذه الفوضية ضرورية، في الأقل، نظراً لأن الذين يواجهون بعضهم هم مالكو سلع متساوون في الحقوق، ولأن الوسيلة الوحيدة التي تتيح للشخص تملّك سلع الغير، تنحصر في أن ينفصل عن سلعته هو، التي لا يمكن إنتاجها إلّا بالعمل وحده. أما الآن فيتضح أن الملكية هي حق تملك العمل المجاني للآخرين أو منتوجات هذا العمل، من جهة الرأسمالي، واستحالة تملك الشخص لمنتوجه الخاص، من جهة العامل. إن فصل الملكية عن العمل قد غدا النتيجة المحتومة لقانون انطلق، ظاهرياً، من وحدة تطابق الاثنين[23]. [610]

---

(23) إن ملكية الرأسمالي لمنتوج عمل الغير «هو النتيجة الضرورية لقانون التملك الذي كان مبدأه الأساسي يتمثل، على النقيض من ذلك، في الحق المطلق لكل عامل، حصراً، بامتلاك منتوج

وعليه، مهما بدا نمط التملك الرأسمالي مناقضاً للقوانين الأصلية للإنتاج السلعي، فإنه لا ينبثق قط من انتهاك هذه القوانين بل، على العكس، من تطبيقها بالذات. دعونا نوضح الأمر تارة أخرى بأن نستعرض بإيجاز الأطوار المتعاقبة للحركة التي تبلغ ذروتها في تراكم رأس المال.

لقد رأينا، باديء الأمر، أن التحول الأول لمقدار من القيم إلى رأسمال، يتحقق بالتوافق التام مع قوانين التبادل. فالطرف الأول في العقد يبيع قوة عمله، والطرف الثاني يشتريها. الأول يتلقى قيمة سلعته التي تنتقل قيمتها الاستعمالية ـ وهي العمل ـ إلى يد الثاني. إن وسائل الإنتاج التي تخص الثاني أصلاً، تتحول على يديه، بمعونة هذا العمل الذي يخصه أيضاً، إلى منتوج جديد يخصه من الناحية القانونية أيضاً.

قيمة هذا المنتوج تتضمن: أولاً قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة. فالعمل النافع لا يستطيع استهلاك وسائل الإنتاج هذه من دون أن ينقل قيمتها إلى المنتوج الجديد، ولكن لا بد لقوة العمل حتى تكون قابلة للبيع من أن تكون قادرة على تقديم عمل نافع في الفرع الصناعي الذي تستخدم فيه.

وتتضمن قيمة المنتوج الجديد أيضاً: مُعادِل قيمة قوة العمل وفائض قيمة. والحال هكذا، لأن قوة العمل ـ المباعة لفترة زمنية معينة قد تكون يوماً أو أسبوعاً، إلخ. ـ هي أقل قيمةً من القيمة التي تتولّد عن استخدام قوة العمل خلال هذه المدة الزمنية. إلّا أن العامل قد تلقى مبلغاً معيناً مقابل القيمة التبادلية لقوة عمله، وبذلك يكون قد انفصل عن قيمتها الاستعمالية ـ وهذا هو الحال في كل بيع وشراء.

إن كون هذه السلعة الخاصة، أي قوة العمل، تمتلك قيمة استعمالية فريدة تتمثل في تقديم عمل، أي خلق قيمة، لا يؤثر في القانون العام للإنتاج السلعي. إذن فلو كان [611] مقدار القيمة المسلّفة بشكل أجور لا يظهر ثانية في المنتوج وحسب، بل يظهر وقد كبُر بإلحاق فائض قيمة، فليس سبب ذلك أن بائع قوة العمل قد خُدع، فهو قد تلقى فعلاً قيمة سلعته، بل إن السبب الوحيد يرجع إلى أن الشاري قد استهلك هذه السلعة.

إن قانون التبادل لا يشترط سوى التساوي بين القيم التبادلية للسلع التي تُبادل. بل إنه يفترض منذ البداية، أصلاً، أن يكون ثمة اختلاف بين قيمها الاستعمالية، ولا علاقة لهذا القانون إطلاقاً باستهلاك هذه السلع، وهو أمر لا يبدأ إلّا بعد إبرام الصفقة وتنفيذها.

= عمله بالذات». (شيربولييه، الثروة والفقر، باريس، ص58. Cherbuliez, *Richesse ou Pauvreté*, Paris, 1841, p.58) (غير أن هذا التحول الديالكتيكي، غير موضّح في هذا البحث بصورة كافية).

إذن فإن التحول الأول للنقد إلى رأسمال يتحقق بالانسجام الأدق مع القوانين الاقتصادية للإنتاج السلعي وحق الملكية المنبثق عنها. ومع ذلك فإن هذا التحول يولّد النتائج التالية:

1 ـ إن المنتوج يخص الرأسمالي لا العامل؛

2 ـ إن قيمة هذا المنتوج تتضمن، إلى جانب قيمة رأس المال المُسلَّف، فائض قيمة يكلف العامل عملاً لكنه لا يكلف الرأسمالي شيئاً، ويصبح، مع ذلك، ملكاً مشروعاً للرأسمالي؛

3 ـ إن العامل يحتفظ بقوة عمله، ويستطيع أن يبيعها مجدداً إذا استطاع العثور على شارٍ.

وليس تجديد الإنتاج البسيط إلّا التكرار الدوري لهذه العملية الأولى؛ ففي كل مرة يُحوَّل النقد مجدداً إلى رأسمال. لذا فإن القانون لا يتعرض للخرق؛ بل على العكس تُتاح له الفرصة ليفعل فعله باستمرار.

> «إن أفعال تبادل عديدة متعاقبة، تجعل الفعل الأخير يمثل الأول»
> (Plusieurs échanges successifs n'ont fait du dernier que le représentant du premier). (سيسموندي، المرجع نفسه، ص70).

وكما رأينا فإن تجديد الإنتاج البسيط يكفي لختم هذه العملية الأولى بطابع جديد كلياً، بمقدار ما ننظر إليها كحدث وحيد معزول.

> «إن هؤلاء الذين يتقاسمون الدخل الوطني فيما بينهم طرفان، الأول» (العمال) «يحصل كل عام، من جديد، على الحق في أخذ نصيبه بأداء عمل جديد؛ أما الطرف الآخر» (الرأسماليون) «فلديه سلفاً حق مسبق دائم في أخذ نصيبه بالاستناد إلى العمل المنجز في الأصل».
> (Parmi ceux qui se partagent le revenu national, les uns (die Arbeiter) *y acquièrent chaque année un nouveau droit par un nouveau travail, les autres, les capitalistes,"* (die Kapitalisten) "y *ont acquis antérieurement un droit permanent par un travail primitif.")* (سيسموندي، المرجع نفسه، ص 110-111).

[612] ومن المعروف أن ميدان العمل ليس بالميدان الوحيد الذي يأتي به حق البكورية بالمعجزات.

ولا يغير من الأمر شيئاً كذلك أن يأتي تجديد الإنتاج الموسع، أي التراكم، ليحل محل تجديد الإنتاج البسيط. ففي الحالة الأولى يبدد الرأسمالي كامل فائض القيمة هباء بتبذيره، وفي الثانية يبدي فضيلة بورجوازية باستهلاك جزء منه وتحويل الباقي إلى نقود.

إن فائض القيمة ملك له، ولم يسبق أن كان ملكاً لأحد غيره. وإذا ما سلّفه لأغراض الإنتاج، فإن التسليفات تأتي من رصيده الخاص، كما كان الحال بالضبط في اليوم الأول من دخوله السوق. وكون الأرصدة التي يدفعها الآن مستمدة من العمل المجاني الذي قام به عماله، أمر لا يغير من الوضع إطلاقاً. فلو أن العامل (ب) يحصل على أجوره من فائض القيمة الذي أنتجه العامل (آ)، فإن العامل (آ) يكون، أولاً، قد أعطى فائض القيمة هذا من دون أن يكون السعر العادل لسلعته قد خصم منه نصف قرش، وتكون صفقته، ثانياً، لا تعني العامل (ب) عموماً في شيء. فكل ما يطالب به (ب)، وما له الحق في المطالبة به، هو أن يدفع له الرأسمالي قيمة قوة عمله.

> «مع ذلك فكلاهما رابح: العامل لأنه قد دفعت له ثمار عمله» (ينبغي أن تقرأ: من ثمار عمل العمال الآخرين المجاني) «قبل أن يؤدي عملاً» (ينبغي أن تقرأ: قبل أن يعود عمله بثماره) «ورب العمل لأن قيمة عمل هذا العامل أكبر من أجوره» (ينبغي أن تقرأ: لأنه ينتج قيمة أكبر من قيمة أجوره) ("Tous deux gagnaient encore; l'ouvrier parce qu'on lui avançait les fruits de son travail" (ينبغي أن تُقرأ: du travail gratuit d'autres ouvriers) «avant qu'il fût fait;» (ينبغي أن تُقرأ avant que le sien ait porté de fruit) «de maître, parce que le travail de cet ouvrier valait plus que le salaire» (ينبغي أن تُقرأ: produisait plus de valeur que celle de son salaire). (سيسموندي Sismondi، المرجع نفسه، ص135)

صحيح، أن الأمور تلوح في صورة أخرى تماماً فيما لو نظرنا إلى الإنتاج الرأسمالي في مجرى تجدده المستمر، ولو نظرنا، لا إلى الرأسمالي المفرد والعامل المفرد، بل إلى الوضع بشموليته، إلى الطبقة الرأسمالية مقابل الطبقة العاملة. ولكن القيام بذلك يعني تطبيق معايير غريبة كلياً (total) عن الإنتاج السلعي.

ففي الإنتاج السلعي لا نجد سوى الشاري المستقل والبائع المستقل إزاء بعضهما. وتنقطع العلاقة بين الاثنين ما إن ينصرم الأمد الزمني المتفق عليه في العقد الذي أبرماه. وإذا ما تكررت الصفقة، فذلك(*) نتيجة اتفاق جديد لا علاقة له بالقديم، ولن يلتقي البائع نفسه بالشاري نفسه، إلّا بمحض الصدفة.

(*) ورد في الطبعة الرابعة: من denn. [ن. برلين].

وإذا شئنا الحكم على الإنتاج السلعي، أو على إحدى الظواهر المتصلة به، استناداً [613] إلى القوانين الاقتصادية الخاصة بهذا الإنتاج، يتوجب أن ندرس كل فعل من أفعال التبادل في ذاته، أي بدون أي ارتباط بفعل التبادل الذي يسبقه والذي يليه. وبما أن صفقات البيع والشراء لا يُتفق عليها إلّا بين فرد وآخر، فلا يمكن البحث هنا، عن علاقات بين طبقتين اجتماعيتين كاملتين.

ومهما يكن طول سلسلة عمليات تجديد الإنتاج الدورية، وعمليات التراكم السابقة، التي سبق أن مرّ بها رأس المال الناشط حالياً، فإنها تحتفظ دوماً بعذريتها الأولى. وطالما كانت قوانين التبادل مرعية في كل فعل من أفعال هذا التبادل، مأخوذاً على انفراد، فإن اسلوب التملّك يمكن أن ينقلب انقلاباً جذرياً كاملاً، من دون أن يؤثر بشيء على حقوق الملكية الملازمة للإنتاج السلعي. فهذه الحقوق تظل هي ذاتها سارية المفعول، سواء بادىء الأمر، حين يكون المنتوج ملكاً لمنتجه، الذي لا يستطيع الإثراء، وهو يبادل الشيء بما يعادله، إلّا بعمله الشخصي، أو سواء لاحقاً، في الحقبة الرأسمالية، حين تصبح الثروة الاجتماعية، بدرجة متزايدة أبداً، ملكاً لأولئك الذين يحتلون موقعاً يبيح لهم الاستئثار بالعمل المجاني للغير دوماً وأبداً.

وتغدو هذه النتيجة أمراً محتوماً، منذ أن يقوم العامل نفسه ببيع قوة عمله، بيعاً حراً، بصفتها سلعة. ولكن ابتداءً من تلك اللحظة فقط، يعمّ الإنتاج السلعي ويصبح الشكل النموذجي للإنتاج؛ وابتداءً من تلك اللحظة أيضاً، يتم إنتاج أي منتوج كان، من البداية، لأجل البيع، وتمر كل الثروة المُنتَجة عبر ميدان التداول. فالإنتاج السلعي لا يبسط سلطانه على المجتمع بأسره إلّا عندما يغدو العمل المأجور قاعدة لهذا الإنتاج؛ ولكن الإنتاج السلعي لا يكشف عن جميع قدراته الخفية إلّا عند ذاك أيضاً. والقول بأن التغلغل المفاجىء للعمل المأجور يشوه الطابع الحقيقي للإنتاج السلعي، يضارع القول إن الإنتاج السلعي ينبغي ألّا يتسع إذا ما أردنا ألّا يُشوه طابعه الحقيقي. وكلما تطور الإنتاج السلعي قُدُماً، حسب القوانين الخاصة الملازمة له، وتحول إلى إنتاج رأسمالي، انقلبت قوانين الملكية الملازمة للإنتاج السلعي إلى قوانين للتملّك الرأسمالي(24).

لقد رأينا أن كل رأسمال مُسلَّف، بصرف النظر عن منبعه الأصلي، يتحول، حتى في

---

(24) لا يسعنا، إذن، إلّا أن ننده‍ش من دهاء برودون الذي يسعى إلى القضاء على الملكية الرأسمالية معارضاً إياها... بالقوانين الأزلية للملكية القائمة على الإنتاج السلعي!

حالة تجديد الإنتاج البسيط، إلى رأسمال متراكم، أي إلى فائض قيمة مُرسمل. ولكن كل [614] رأس المال الأصلي المسلّف يصبح، في تيار الإنتاج المتدفق العام، مقداراً متناهياً في الصغر (magnitudo evanescens بالمعنى الرياضي للكلمة)، بالمقارنة مع رأس المال المتراكم مباشرة؛ أي بالمقارنة مع فائض القيمة أو المنتوج الذي أُعيد تحويله إلى رأسمال، سواء كان رأس المال هذا يعمل بين يدي مَنْ راكمه أو بين يدي سواه. لذا يصف الاقتصاد السياسي رأس المال بشكل عام بأنه «ثروة متراكمة» (فائض قيمة أو إيراد محوّل إلى رأسمال) «يُستخدَم، مرة أخرى، في إنتاج فائض القيمة»[25]، ويصف الرأسمالي بأنه «مالك المنتوج الفائض»[26]. وهناك طريقة أخرى للتعبير عن هذا المعنى نفسه، وهي القول بأن رأس المال الحالي كله هو فائدة مئوية متراكمة أو فائدة مئوية محوَّلة إلى رأسمال، ذلك لأن الفائدة المئوية ما هي إلّا جزء كسري من فائض القيمة[27].

2) خطأ فهم الاقتصاد السياسي لتجديد الإنتاج على نطاق موسع

قبل أن نبدأ في بحث بعض التعريفات الأكثر دقة للتراكم، أو إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، ينبغي أن نزيل الغموض الذي ابتدعه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

إن السلع التي يشتريها الرأسمالي، بقسم من فائض القيمة، لأغراض الاستهلاك

---

(25) «رأس المال هو ثروة متراكمة تُستخدم لجني الربح». (مالتوس، المرجع المذكور، [ص262]). «إن رأس المال... يتألف من ثروة مدخرة من الإيراد، تستخدم ابتغاء الربح». (ر. جونز، مقرر محاضرات في الاقتصاد السياسي).

(R Jones, *Text-book of Lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, p. 16).

(26) «إنهم مالكو المنتوج الفائض أو رأس المال»، (منابع وعلاج المصاعب الوطنية. رسالة إلى اللورد جون راسل، لندن، 1821، [ص4]).

(*The Source and Remedy of the National Difficulties. A Letter to Lord John Russell*, London, 1821, [p.4]).

(27) «إن رأس المال، مقروناً بالفائدة المئوية المركّبة على كل جزء من أجزاء رأس المال المدخَّر، يبلغ من الضخامة مبلغاً بحيث أن كل الثروة التي يستمد منها الدخل في العالم بأسره، قد باتت منذ أمد بعيد مجرد فائدة مئوية عن رأس المال». (مجلة إيكونوميست اللندنية، 19 تموز/يوليو 1851).

الشخصي، لا يمكن أن تخدمه كوسائل للإنتاج ولإنماء القيمة؛ كذلك شأن العمل الذي يشتريه لإشباع حاجاته الطبيعية والاجتماعية، فهو ليس عملاً منتجاً. فهو يبدد أو ينفق فائض القيمة بوصفه إيراداً، على شراء تلك السلع وذلك العمل، بدلاً من تحويل فائض القيمة هذا إلى رأسمال. وبالنسبة إلى نمط الحياة المألوف لطبقة النبلاء الاقطاعيين القديمة، الذي قال عنه هيغل بحق «إنه يتمثل في التهام ما هو موجود»(*) والذي يتعاظم بالخدم والحشم على وجه الخصوص، كان من الأهمية بمكان للاقتصاد السياسي البورجوازي المناداة بمبدأ مراكمة رأس المال بوصفه الواجب الأول لكل مواطن، وأن [615] يعظ، دون كلل، بأن المرء لا يستطيع أن يراكم إذا ما التهم كل إيراداته ولم ينفق جزءاً كبيراً منها لاستخدام عمال منتجين إضافيين، يدرون مكسباً أكبر من تكاليفهم. من جهة أخرى، كان على الاقتصاد السياسي أن يقارع الرأي المسبق الشائع الذي يخلط بين الإنتاج الرأسمالي والإكتناز[28]، ويتوهم أن الثروة المراكمة تعني الثروة المنقذة من خطر الفناء في شكلها العيني، أي المسحوبة من ميدان الاستهلاك، أو حتى من ميدان التداول. أما في الواقع فإن سحب النقود من دائرة التداول يتناقض كلياً مع إنماء قيمتها بوصفها رأسمالاً، في حين أن مراكمة السلع على سبيل الاكتناز ليست إلّا محض جنون[28a]. فتراكم كتل هائلة من السلع يأتي إما نتيجة لتوقف في التداول أو لفيض في الإنتاج[29]. ومهما يكن الأمر فإن ما هو ماثل في أذهان الناس هو صورة تخزين السلع الذي يراكمه الأغنياء لأغراض الاستهلاك التدريجي من جهة، ومن جهة أخرى تكوين المخزونات الاحتياطية، وهذه الظاهرة الأخيرة سمة مشتركة لجميع أنماط الإنتاج، وسنتوقف عندها هنيهة حين نقوم بتحليل عملية التداول.

إذن، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي محق تماماً في هذه الحدود حين يؤكد أن السمة

(*) هيغل، فلسفة الحق، برلين، 1840، الفقرة رقم 203. [ن. برلين].

(28) «لا يمكن لأي اقتصادي سياسي في يومنا هذا أن يستخدم تعبير الادخار بمعنى اكتناز وحسب؛ ولكن خارج هذا الإطار الضيق وغير الكافي، لا يمكن أن نتصور استخدام هذا التعبير بالنسبة للثروة الوطنية إلّا ذلك الذي ينشأ عن تباين استعمال ما هو مدخَّر، استناداً إلى تمايز فعلي بين مختلف أنواع العمل الذي تعيله هذه المدخَّرات». (مالتوس، [مبادىء الاقتصاد السياسي]، ص38-39)

(28a) هكذا نجد أن بلزاك، الذي درس جميع ألوان البخل، دراسة عميقة، يصور المرابي العجوز غوبسيك وقد تلبسه الخرف حين شرع يكدس السلع ابتغاء الاكتناز.

(29) «تراكم السلع... انعدام التبادل... فيض الإنتاج». (ت. كوربيت Th. Corbet، المرجع المذكور، ص 104).

المميزة لعملية التراكم هي استهلاك المنتوج الفائض على أيدي عمال منتجين لا غير منتجين. ولكن خطأه يبدأ من هنا أيضاً. لقد ابتدع آدم سميث موضة تصوير التراكم على أنه مجرد استهلاك العمال المنتجين للمنتوج الفائض؛ وهذا يضارع القول إن تحويل فائض القيمة إلى رأسمال لا يتطلب سوى تحويله إلى قوة عمل. دعونا نستمع إلى ما يقول ريكاردو، مثلاً، في هذا الأمر:

> «ينبغي أن نفهم أن كل منتوجات أي بلد تُستهلك تماماً، ولكن ثمة فارقاً هائلاً لا يمكن تخيله بين أن يستهلك المنتوج أولئك الذين يقومون بتجديد إنتاج قيمة أخرى، أو من لا يقومون بتجديد إنتاج أي قيمة أخرى. وحين نقول إن الإيراد قد أدخر وأضيف إلى رأس المال، فإن ما نعنيه بذلك هو أن هذا الجزء من الإيراد الذي قلنا بأنه أضيف إلى رأس المال، إنما يستهلكه عمال منتجون لا غير منتجين. وليس ثمة خطأ أكبر من الافتراض بأن رأس المال ينمو بفضل عدم الاستهلاك»[30].

[616]

الواقع، ليس ثمة خطأ أكبر من هذا الذي كرره ريكاردو والآخرون بعد آدم سميث، وهو أن

> «ذلك الجزء من الإيراد الذي قلنا بأنه أضيف إلى رأس المال، إنما يستهلكه عمال منتجون».

فحسب هذا التصور، ينبغي لفائض القيمة الذي تحول إلى رأسمال، أن يصبح بأكمله رأسمالاً متغيراً. أما في الواقع فإن فائض القيمة، شأنه شأن القيمة الأصلية المسلّفة، ينبغي أن ينقسم إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، أي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل. وقوة العمل هي الشكل الذي يظهر به رأس المال المتغير خلال عملية الإنتاج. وفي هذه العملية يستهلك الرأسمالي قوة العمل ذاتها، أما قوة العمل فتستهلك وسائل الإنتاج أثناء أدائها لوظيفتها، وهي العمل. والنقود المدفوعة لشراء قوة العمل تتحول، في الوقت نفسه، إلى وسائل عيش يستهلكها «العامل المنتج» لا «العمل المنتج». إلّا أن آدم سميث يصل، بتحليل خاطىء جوهرياً، إلى استنتاج أخرق يقول إنه على الرغم من انقسام كل رأسمال فردي إلى جزء مكون ثابت وآخر متغير، فإن رأس المال الاجتماعي يتألف من رأسمال متغير فقط، أي أنه يُنفق، حصراً، على دفع الأجور. لنفرض، مثلاً، أن أحد صناعيي المنسوجات الصوفية يحوّل مبلغاً قدره 2000 جنيه إلى رأسمال. إنه ينفق جزءاً

---

(30) ريكاردو، [مبادىء الاقتصاد السياسي، لندن، 1821،] ص163، الحاشية.

(Ricardo, [*Principles of Political Economy*, 3rd Ed. London, 1821,] p. 163, Note).

من المبلغ في شراء نساجين، وينفق الجزء الآخر في شراء غزول صوفية وآلات، وغير ذلك. إلّا أن الأشخاص الذين يبتاع منهم الغزول والآلات، يدفعون هم بدورهم إلى عمالهم جزءاً من هذه النقود، وهكذا دواليك حتى تُنفق الألفا جنيه كلها في دفع الأجور، أي حتى يكون المنتوج الذي تمثله الألفا جنيه قد استُهلك برمته على يد عمال منتجين. ومن الجلي أن زبدة هذه الحجة كلها تكمن في عبارة «وهكذا دواليك»، التي تقذفنا من وليّ إلى شفيع(*). الواقع أن آدم سميث يقطع بحثه عند هذا الموضع بالذات، حيث تبدأ الصعوبات[31].

[617] تبدو عملية تجديد الإنتاج السنوية يسيرة على الفهم إذا أبقينا أنظارنا شاخصة إلى رصيد الإنتاج السنوي الإجمالي ولا شيء سواه. لكن كل جزء من مكونات هذا المنتوج السنوي ينبغي جلبه إلى سوق السلع، وهنا تبدأ المصاعب. فحركات رؤوس الأموال المفردة والإيرادات الشخصية، تتداخل وتتشابك، فتضيع في غمرة التنقلات العامة من مكان لآخر، أي في غمرة تداول الثروة الاجتماعية، مما يعشي البصر عن رؤية المشهد، ويطرح أمام الباحث قضايا بالغة التعقيد. ولسوف أقوم بتحليل الصلات الفعلية في الجزء الثالث من الكتاب الثاني. ومن منجزات الفيزيوقراطيين الكبيرة أنهم كانوا أول من سعى إلى تصوير المنتوج السنوي على النحو الذي يبدو به بعد اجتيازه قنوات عملية التداول، وذلك في «الجدول الاقتصادي»(**) (Tableau économique) الذي وضعوه[32].

(*) حرفياً: من بونطيوس إلى بيلاطوس، حاكم فلسطين في عهد الرومان، والأخير هو الذي أمر بصلب السيد المسيح. [ن.ع].

(31) إن السيد جون ستيوارت ميل، بغض النظر عن كتابه «المنطق» لا يبين أبداً الأخطاء الواردة في تحليل أسلافه. إن هذه الأخطاء بحاجة إلى تصويب من وجهة نظر الاختصاصي وحتى ضمن الآفاق البورجوازية للعلم. ونراه يستنسخ، دوماً، أفكار أساتذته المضطربة، بدوغمائية التلاميذ، فيقول في الحالة المعنية: «إن رأس المال نفسه يتحول كلياً إلى أجور، في آخر المطاف؛ وحين يستعاد ببيع المنتوج، يعود فيتحول إلى أجور، من جديد».

(**) الجدول الاقتصادي: أول مخطط لتجديد إنتاج وتداول رأس المال الاجتماعي وضعه الفيزيوقراطي كينيه. يتناول ماركس هذا الجدول في: نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل السادس، وكذلك: رأس المال، المجلد الثاني، الفصل 19. [ن. برلين].

(32) لم يقتصر آدم سميث، في وصفه لعملية تجديد الإنتاج وبالتالي التراكم، على عدم تحقيق خطوة إلى الأمام في أمور عديدة، بل تقهقر كثيراً بالمقارنة مع أسلافه، وبخاصة الفيزيوقراطيين. إن الوهم المذكور في المتن أعلاه، يرتبط بدوغما مذهلة حقاً، تركها آدم سميث إرثاً للاقتصاد السياسي، وهي دوغما ترى أن سعر السلعة يتألف من الأجور والربح (الفائدة المئوية) والريع،

وما عدا ذلك، فمن البديهي أن الاقتصاد السياسي لم يأل جهداً في أن يستثمر لمصالح الطبقة الرأسمالية موضوعة آدم سميث القائلة بأن كل ذلك الجزء من المنتوج الصافي، الذي يتحول إلى رأسمال، إنما تستهلكه الطبقة العاملة.

3) تقسيم فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد، نظرية التقشف

عالجنا في الفصل السابق، فائض القيمة وبالتالي المنتوج الفائض باعتباره رصيداً للاستهلاك الفردي للرأسمالي فقط. أما في هذا الفصل، فقد عالجناه، حتى الآن، كرصيد للتراكم وحسب. الواقع أنه لا هذا ولا ذاك، بل هو الاثنان معاً. فثمة جزء من [618] فائض القيمة يستهلكه الرأسمالي كإيراد[33]، وثمة جزء آخر يستخدمه كرأسمال، أي يخصصه للتراكم.

وإذا كانت كتلة فائض القيمة محددة، فإن أحد الجزءين يكون أكبر، كلما كان الجزء الآخر أصغر. وعلى افتراض بقاء جميع الظروف الأخرى على حالها؛ فإن التناسب بين هذين الجزءين يحدد مقدار التراكم. إلّا أن مالك فائض القيمة، أي الرأسمالي، هو وحده الذي يتولى هذا التقسيم. فذلك فعل مرهون بإرادته. إن ذلك الجزء من الجزية المنتزعة، الذي يراكمه، هو ما يُقال بأنه قد ادّخره، لأنه لم يلتهمه، أي لأنه يؤدي وظيفته بوصفه رأسمالياً، وظيفته في إثراء نفسه.

وليس للرأسمالي أيما قيمة تاريخية، أو أيما حق في هذا الوجود التاريخي الذي «لا

= أي فقط من الأجور وفائض القيمة. وانطلاقاً من ذلك يعترف شتورخ، بسذاجة كاملة قائلاً: «من المستحيل إرجاع السعر الضروري إلى عناصره الأوّلية». (شتورخ، [دروس في الاقتصاد السياسي]، 1815، المجلد II، ص141، الحاشية).

إنه لعلم اقتصاد جميل هذا الذي يعلن أن من المستحيل إرجاع سعر السلع إلى عناصره الأوّلية البسيطة! ولسوف نبحث هذه النقطة في الجزء الثالث من المجلد الثاني وفي الجزء السابع من المجلد الثالث بالتفصيل.

(33) سيلاحظ القارىء أننا نستخدم تعبير الإيراد (Revenue) بمعنى مزدوج: الأول للدلالة على فائض القيمة بوصفه منتوجاً يدرّه رأس المال بصورة دورية، والثاني للدلالة على ذلك الجزء من هذا المنتوج الذي يستهلكه الرأسمالي دورياً، أو يضيفه إلى رصيده الاستهلاكي. لقد احتفظنا بهذا المعنى المزدوج لأنه ينسجم مع لغة الاقتصاديين الإنكليز والفرنسيين المعتادة.

موعد تاريخي ليس له»(*) حسب تعبير ليخنوفسكي الطريق، عدا عن كونه رأسمالاً في إهاب بشر. وبهذا المعنى فقط فإن ضرورة وجوده العابر، تكمن في الضرورة العابرة لنمط الإنتاج الرأسمالي وبما أنه رأسمال في إهاب بشر، فالغاية التي تحفز أفعاله ليست القيمة الاستعمالية والتمتع، بل القيمة التبادلية وإنماؤها. إنه، وهو النزّاع المتعصب إلى إنماء القيمة، يرغم الجنس البشري ومن دون أي رادع، على الإنتاج لأجل الإنتاج، فيفرض بذلك تطوير القوى المنتجة في المجتمع، وخلق تلك الشروط المادية للإنتاج، التي بها وحدها تتشكل القاعدة الحقيقية لشكل أرقى من المجتمع، يكون مبدأه الأول التطور الشامل الحر لجميع أفراده. وليس الرأسمالي محترماً إلّا لأنه رأسمال بإهاب بشر. وبهذه الصفة، يشاطر المكتنز حبه المطلق للإثراء. ولكن ما يظهر عند المكتنز كهوس في المزاج الفردي، يظهر عند الرأسمالي كفعل لآلية اجتماعية، ليس هو إلّا واحداً من تروسها. زد على ذلك، أن نمو الإنتاج الرأسمالي يحتم، دوماً، المضي في زيادة مقدار رأس المال الموظف في أي مشروع صناعي، أما المنافسة فتجعل كل رأسمالي مفرد خاضعاً للقوانين الكامنة في نمط الإنتاج الرأسمالي كقوانين قسرية مفروضة من الخارج. فهي ترغمه على توسيع رأسماله باطراد، بغية الحفاظ عليه، لكن توسيع رأسماله متعذر بغير تراكم تصاعدي.

[619] إذن، بحدود ما تكون حركات وسكنات الرأسمالي مجرد وظيفة لرأس المال الذي حُبِيَ في شخص الرأسمالي، بالوعي والإرادة - فإنه يرى في استهلاكه الشخصي تطاولاً لصوصياً على التراكم، تماماً مثلما تقتضي أصول المحاسبة الإيطالية أن يسجل الرأسمالي إنفاقه الشخصي في دفتر الحسابات في حقل ديون على الرأسمالي لحساب رأسماله. إن القيام بالتراكم، يعني غزو عالم الثروة الاجتماعية. فهو يزيد كتلة المادة البشرية المستغلة، فيوسع بذلك سطوة الرأسمالي، المباشرة وغير المباشرة(34).

(*) [حرفياً Keinen Datum nicht hat ليس عنده ليس موعد. ن. ع] عبارة وردت في خطاب الضابط البروسي ليخنوفسكي في الجمعية الوطنية بمدينة فرانكفورت في 31 آب/أغسطس 1848، معارضاً مطلب البولونيين بالاستقلال، مكرراً في خطابه عن حق بولونيا التاريخي بالاستقلال أن «ليس للحق التاريخي «ليس» موعد تاريخي واحد»، مخالفاً قواعد النحو الألماني الذي لا يجيز استخدام (nicht, keine) صيغتي نفي مع فعل واحد، فأثار ضحك جمهور الحاضرين. [ن. برلين].

(34) يتخذ لوثر من المرابي، هذا النموذج البالي والمتجدد أبداً للرأسمالي، موضوعاً له، فيبين بجلاء أن حب السلطان هو أحد دوافع التوق إلى الثراء. «لقد توصل الوثنيون، بنور العقل، إلى

بيد أن الخطيئة الأصلية تُرتكب في كل مكان. فمع تطور النمط الرأسمالي للإنتاج والتراكم والثروة يكف الرأسمالي عن أن يكون مجرد تجسيد لرأس المال. فيتملكه «عطف بشري»(*) على آدم الذي يسكن جسده، ويبلغ من الثقافة مستوى يدفعه إلى أن يهزأ بحمّى التقشف التنسكي، باعتباره هوس المكتنزين الذي فات أوانه. على حين كان [620]

= الاستنتاج بأن المرابي قاتل ولص، مضاعف. أما نحن المسيحيين فنسبغ على المرابين من الشرف ما يحملنا على أن نعبدهم لأجل أموالهم... إن كل من ينهب ويسلب ويسرق لقمة غيره إنما يرتكب إثماً كبيراً (على قدر ما يكون الفعل صادراً عن إرادته) شأن الذي يميت إنساناً من الجوع أو يدمر حياته. كذلك يفعل المرابي، وهو جالس في غضون ذلك، سالماً منعّماً على كرسيه بدل أن يتدلى من حبل المشنقة لتنهش لحمه جوارح بعدد ما سرق من الغولدنات [عملة ألمانية قديمة. ن. برلين]، وليت أن في جسده من اللحم ما يكفي هذا العدد من الطير لكي تغرز مناقيرها وتنهش منه. أما صغار اللصوص فيشنقونهم... إن صغار اللصوص يُقيدون بالأصفاد، أما كبارهم فيختالون في الذهب والحرير... أفيوجد إذن، على الأرض، عدو للإنسان (من بعد ابليس) أكبر من كانز النقود والمرابي، الذي يبتغي أن يكون إلهاً على البشر كلهم. إن الأتراك والمعتدين والطغاة أناس فاسدون أيضاً، مع ذلك فإنهم مضطرون إلى أن يدعوا الناس تعيش، وأن يقروا بأنهم فاسدون وأعداء، وقد يبدون، لا بل يضطرون أحياناً إلى إبداء بعض الشفقة. أما المرابي، آكل النقود، فلا يكترث لو أن العالم كله مات جوعاً وظمأ وبؤساً وعوزاً، فهو يتوق، بمقدار ما تكون هذه إرادته، لأن يستحوذ على الأشياء كلها لنفسه، ويتلقى الكل منه الهبة كما من إله، ويكونوا له عبيداً إلى الأبد... إنه يرتدي حلة قشيبة، ويتقلد أساور وخواتم من ذهب، ويمسح فمه ويتباهى، لكي يرى الناس إليه ويحسبوه ورعاً سامي المقام... الربا وحش هائل، ضخم، كالغول الذي يأتي على كل شيء، وهو أسوأ من أي كاكوس وجيريون وأنتوس. ومع ذلك فإنه يتزين ويتظاهر بالتقوى والورع، كي لا يرى الناس أين مضت الثيران التي ساقها خفية إلى حظيرته. إلّا أن هرقل سوف يسمع خوار الثيران، واستغاثة سجنائه، ويبحث عن الكاكوس بين الصخور والأكمات، وينقذ الثيران من مخالب هذا السافل. لأن كلمة كاكوس تعني السافل، الذي هو مراب يدّعي الورع ويسرق وينهب ويفترس كل شيء. إلّا أنه ينكر ما جنت يداه، ويتوهم أن أحداً لن يفضح فعلته، لأن الثيران التي ساقها القهقرى إلى حظيرته يجعلها تبدو من آثار حوافرها وكأنها خرجت من الحظيرة. وهكذا فالمرابي يخدع كل الناس، متظاهراً بأنه رجل نافع يعطيهم الثيران، رغم أنه يحتكرها لنفسه ويلتهمها لوحده... وإذا كنا نحطم ونقطع رؤوس قطاع الطرق والقتلة وسارقي البيوت، فحريّ بنا أن نفتك ونصطاد ونلعن ونقطع رؤوس كل المرابين ونشدهم إلى عجلة الموت» (مارتن لوثر، المرجع المذكور). [نص المقبس كما ورد في الطبعة الرابعة من رأس المال. ن. برلين].

(*) شيللر: الكفالة *Schiller, DieBürgschaft*. [ن. برلين].

كل رأسمالي من الطراز الكلاسيكي يصم الاستهلاك الشخصي بأنه خطيئة وخروج على الواجب و «امتناع» (تقشف Enthaltung) عن التراكم، فإن الرأسمالي الحديث يرى في التراكم «زهداً» (Entsagung) في اللذة. و «آسفاه! ثمة روحان تسكنان [تصطرعان] في قلبه، وكل واحدة تنزع إلى الافتراق عن الأخرى»(*).

في الأيام الأولى من تاريخ نمط الإنتاج الرأسمالي ـ ولا بد لكل مستجد (Parvenü) رأسمالي من أن يمر، شخصياً، بهذه المرحلة التاريخية ـ تهيمن حمّى الإثراء والجشع كهوس مطلق. بيد أن تقدم الإنتاج الرأسمالي لا يخلق عالماً جديداً من المسرّات فحسب، بل يفتح، مع تطور المضاربة ونظام الائتمان، ألف بابٍ للإثراء السريع. وعند بلوغ درجة معينة من التطور، ينشأ عرف يفرض على الرأسمالي «المنكود» قدراً من الإسراف، وهو نوع من التباهي بعرض الثروة، وبالتالي وسيلة للحصول على القروض، بل يغدو ضرورة من ضرورات الأعمال. ويدخل البذخ المترف في باب مصاريف تمثيل رأس المال. زد على ذلك، أن الرأسمالي، على خلاف المكتنز، لا يثرى بمقدار ما يبذل من عمله هو وبمقدار ما يتقشف في استهلاكه الشخصي، بل بمقدار ما يعتصر من قوة عمل الغير، وبمقدار ما يرغم العمال على الزهد في كل متع الحياة. إلّا أن إسراف الرأسمالي لا يتصف قط بطابع حسن النية (bona fide) الذي يلازم إسراف السيد الاقطاعي المنفلت، بل يتصف بأحط أنواع الجشع وأكثر الحسابات حرصاً. ومع ذلك فإن إسراف الرأسمالي ينمو بنمو تراكمه، دون أن يعرقل هذا الأخير البتة. وبموازاة هذا النمو، يعتمل في روح الفرد الرأسمالي النبيلة صراع فاوستي بين الرغبة الشديدة في التراكم، والتوق إلى المتعة.

> ويقول الدكتور أيكن، في مؤلف له نشر عام 1795: «ينقسم تاريخ الصناعة في مانشستر إلى أربع مراحل. في الأولى كان الصناعيون مرغمين على العمل بدأب لتأمين عيشهم».

وقد أصابوا الثراء، أساساً، بنهب الآباء الذين أعطوهم أطفالهم بصفة صبيان متمرنين (apprentices) مقابل أتاوة ترهق الآباء، في حين يتضور المتمرنون جوعاً. من ناحية أخرى كان متوسط الربح منخفضاً فتطلب التراكم تقتيراً كبيراً. لقد عاش الصناعيون عيشة المكتنزين، وكانوا لا يستهلكون حتى ما يعادل الفائدة المئوية من رأسمالهم.

(*) تحوير عن كلمات فاوست بطل تراجيديا الشاعر غوته التي تحمل نفس الاسم. الفصل الأول، المشهد الثاني: أمام البوابة. «Goethe, *Faust*, 1 Teil, «Vor dert Tor. [ن. برلين].

[621] «في المرحلة الثانية، أخذ الصناعيون يجنون ثروات صغيرة، ولكنهم ظلوا يعملون بمثابرة كالسابق» ـ لأن الاستغلال المباشر للعمل يقتضي هو نفسه عملاً، مثلما يعرف كل ناظر عبيد ـ «وعاشوا على نحو بسيط، كالسابق... وفي المرحلة الثالثة انطلق عنان البذخ، وجرى توسيع المؤسسات الصناعية بإرسال وكلاء» (جوّالين على ظهور الخيل Commis voyageurs) «بحثاً عن الطلبات في كل مدن الأسواق بالمملكة. وعلى الأرجح أن رؤوس الأموال البالغة 3 أو 4 آلاف جنيه استرليني، والمكتسبة في الصناعة، لم يكن لها وجود قبل عام 1690، أو أنها كانت قليلة جداً. ولكن ابتداءً من هذا التاريخ على وجه التقريب أو بعده بفترة وجيزة، تراكمت لدى الصناعيين وفرة من المال، وشرعوا في إشادة منازل حديثة من الآجر عوضاً عن بيوت الخشب والطين... وحتى في العقود الأولى من القرن الثامن عشر كان أي صناعي من مانشستر يتعرض لانتقادات واستهجان جيرانه إذا قدم لضيوفه قدحاً من خمرة أجنبية».

وقبل ظهور الإنتاج القائم على الآلات كان الصناعي لا ينفق في سهرته، في الحانة، حيث يلتقي أقرانه، أكثر من 6 بنسات لكأس من الشراب، وبنس واحد ثمن علبة تبغ. ولم يشهد أحد «صناعياً في عربة خاصة!»، إلّا بحلول عام 1758، وهذا يشكّل عهداً بحاله. «المرحلة الرابعة»، أي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، «تتسم بالإنفاق والبذخ إلى حد كبير، مدعومين بتوسع الصناعة»(35). ترى ماذا يقول أيكن الطيب لو نهض من قبره ورأى مانشستر اليوم!

راكموا، راكموا! هذا هو موسى والأنبياء!(*) «الصناعة تقدم المادة التي يراكمها الإدخار»(36). إذن، فادخروا، أدخروا، نعني حولوا أعظم شطر ممكن من فائض القيمة أو المنتوج الفائض إلى رأسمال من جديد! التراكم لأجل التراكم، الإنتاج لأجل الإنتاج:

---

(35) د. أيكن، وصف الريف بقطر 30 إلى 40 ميلاً حول مانشستر، لندن، 1795، ص181-182 وما يليها و[ص188].

(Dr. Aikin, *A Description of the Country from 30 to 40 miles round Manchester,* London, 1795, p. 181-182, sqq, & [p.188]).

(*) يستعمل ماركس هذا التعبير بمعنى: هذا هو الشيء الرئيسي. [ن. برلين].

(36) آدم سميث، الكتاب الثاني، الفصل الثالث، [ثروة الأمم]، [ص367].

(A. Smith, [*Wealth of Nations*], b. II, ch. III, [p.367]).

بهذه الصيغة عبّر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن المهمة التاريخية للحقبة البورجوازية من دون أن يخدع نفسه، لحظة واحدة، حول آلام مخاض ولادة الثروة[37]. فما جدوى النواح حول الضرورة التاريخية؟ فإذا كان البروليتاري، بنظر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مجرد آلة لإنتاج فائض القيمة، فإن الرأسمالي، في نظره، ليس سوى آلة لتحويل فائض القيمة هذا إلى رأسمال إضافي. فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يأخذ [622] الوظيفة التاريخية للرأسمالي مأخذ الجد حقاً. ولكي يعطيه تعويذة تنتزع من صدره النزاع المرير بين الرغبة في التمتع بالأطايب والركض وراء الإثراء، دافع مالتوس، في مطلع العشرينات من قرننا، عن نوع خاص من تقسيم العمل يسند وظيفة التراكم إلى الرأسمالي المنخرط في الإنتاج فعلاً، ويسند مهمة الإسراف إلى بقية الشركاء في اقتسام فائض القيمة، من الارستقراطية العقارية، والمنتفعين من الدولة والكنيسة، وإضرابهم. ويقول مالتوس بهذا الصدد إن من الأهمية بمكان «فصل حمية الإنفاق عن حمية التراكم» (the passion for expenditure and the passion for accumulation)[38]. أما السادة الرأسماليون، وقد تحولوا من زمان إلى مسرفين ودنيويين، فقد أطلقوا صيحات الاستهجان. واعترض أحد الناطقين بلسانهم، وهو من أتباع ريكاردو، قائلاً إن السيد مالتوس يعظ بزيادة الريع وزيادة الضرائب، وما إلى ذلك، حتى يستطيع المستهلكون غير المنتجين أن ينخسوا بالمهماز ظهور الصناعيين! حقاً إن الإنتاج، بل والإنتاج على نطاق متسع، دائماً وأبداً، هو شعارنا، ولكن

> «وضعاً كهذا سيعيق الإنتاج بدل أن يحفزه. فليس من الانصاف تماماً (nor is it quite fair) أن ندع عدداً من الناس يعيشون في خمول وراحة، لمجرد أن نحفز غيرهم ممن يرجح، كما يبدو من طباعهم

---

(37) نجد أن حتى ج. ب. ساي نفسه يقول: «إن مدخرات الأثرياء تتحقق على حساب الفقراء» [ج. ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي «*Traité d'économie politique*»، الطبعة الخامسة، المجلد 1، باريس، 1826، ص 130 _ 131. ن. برلين]. «لقد كان البروليتاري الروماني يعيش، كلياً على وجه التقريب، على حساب المجتمع... ويمكن القول بالدرجة نفسها تقريباً إن المجتمع الحديث يعيش على حساب البروليتاريين، يعيش على ما يقتطعه منهم من مكافأة العمل». (سيسموندي، دراسات *Etudes*، إلخ، المجلد الأول، ص24).

(38) مالتوس، [مبادئ الاقتصاد السياسي]، ص319، 320.

(who are likely, from their characters)، أن يعملوا بنجاح فيما لو استطعنا ارغامهم على العمل»[39].

ومع أن هذا الكاتب يرى أن ليس من الانصاف حفز الرأسمالي الصناعي على التراكم بسرقة السمن من حسائه، فإنه يؤمن بضرورة تقليص أجور العامل إلى أدنى حد «بغية الإبقاء على مثابرته». كما أنه لا يخفي، للحظة واحدة، حقيقة أن تملّك العمل غير مدفوع الأجر هو سر كسب المغانم.

«إن تزايد الطلب من جانب العمال، لا يعني أكثر من استعدادهم لأن يأخذوا حصة أقل من منتوجهم هم، وترك حصة أكبر من هذا المنتوج لأرباب عملهم، وإذا ما قيل إن ذلك يولّد فيضاً «glut»» (فيضاً في السوق وفي الإنتاج) «بسبب انخفاض الاستهلاك» (من جانب العمال) «فجوابي الوحيد أن الفيض (glut) هو المرادف للأرباح الكبيرة»[40].

إن هذا الجدال الفكري حول سبل توزيع الغنيمة المعتصرة من العامل، بين الرأسمالي الصناعي، والمالك العقاري الخامل، بما يخدم التراكم على خير وجه، إن هذا الجدال قد همد باندلاع ثورة تموز/يوليو. فبعد فترة وجيزة اطلقت بروليتاريا مدينة ليون نفير [623] الهجوم، وشرعت بروليتاريا الريف في إنكلترا بإضرام النيران في الحقول وأهراء الحبوب. وأخذ مذهب أوين ينتشر على هذا الجانب من المانش، فيما انتشر مذهب سان ـ سيمون وفورييه على الجانب الآخر. لقد دقت ساعة الاقتصاد السياسي المبتذل. فأعلن ناساو و. سنيور، قبل عام من اكتشافه في مانشستر بأن ربح رأس المال (بما في ذلك الفائدة المئوية) هو نتاج الساعة «الأخيرة» غير المدفوعة «من الإثنتي عشرة ساعة عمل»، أعلن للعالم اكتشافاً آخر يقول فيه بافتخار: «إنني أستعيض عن اصطلاح رأس المال، باعتباره أداة إنتاج، باصطلاح: التقشف Abstinenz (أي بالألمانية (Enhaltung)[41]. إنه

---

(39) بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، ص67.
(*An inquiry into those principles respecting the nature of demand etc.*, p. 67).

(40) المرجع نفسه، ص 59.

(41) سنيور، المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسي، ترجمة أريفابينه، باريس، 1836. (Senior, *Principes fondamentaux de l'Économie Politique*, trad Arrivabene. Paris, 1836, p. 309). لقد كانت هذه مغالاة تفوق الحد في نظر أتباع المدرسة الكلاسيكية القديمة. «لقد استبدل السيد سنيور إياه تعبيري العمل ورأس المال بتعبيري العمل والتقشف... إن التقشف هو مجرد انكار. فمصدر الربح ليس التقشف، بل استهلاك رأس المال المستخدم بصورة منتجة». (جون كازنوف

لنموذج لا يبارى من نماذج «اكتشافات» الاقتصاد السياسي المبتذل أن يستعيض عن مقولة اقتصادية، بعبارة مديح ذاتي متملق وهذا كل ما في الأمر (Voilà tout). ويقول سنيور «حين يصنع البدائي أقواساً، فهو يقوم بصناعة، لكنه لا يمارس تقشفاً». وهذا يفسر لنا كيف ولماذا كانت وسائل العمل، في المجتمعات الغابرة، تُصنع «دونما حاجة إلى تقشف» الرأسمالي. ولكن «كلما تقدم المجتمع أكثر، زادت الحاجة إلى التقشف»[42]، وخصوصاً عند أولئك الذين يقتصر عملهم على امتلاك عمل الغير ومنتوجه. إن جميع الشروط اللازمة لعملية العمل تتحول فجأة إلى عدد مناسب من ممارسات التقشف [الزهد] عند الرأسمالي. فإذا لم يؤكل القمح وحسب، بل وزرع أيضاً ـ قيل إنه زهد الرأسمالي! وإذا اقتضى النبيذ وقتاً للتعتيق ـ تقشف [زهد] الرأسمالي أيضاً[43]. إن

= [في طبعته لكتاب مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي،] ص130، الحاشية) (*Definitions* [in *Political Economy*, London, 1853,] p. 130 Note). أما السيد جون ستيوارت ميل، فيستنسخ، على العكس من ذلك، نظرية ريكاردو في الربح من جهة، ويقبل فكرة سنيور عن «مكافأة التقشف» (remuneration of abstinence) من جهة ثانية، إنه يشعر وكأنه في بيته حين يواجه تناقضات سطحية تافهة، مثلما يشعر أنه وسط بحر مضطرم حين يواجه «التناقض» الهيغلي، هذا المنبع الأصلي لكل ديالكتيك.

إضافة إلى الطبعة الثانية. ولم يخطر على بال الاقتصادي المبتذل أن يقوم بتأمل بسيط ليرى أن كل فعل بشري هو «امتناع» [تقشف] من وجهة نظر الفعل النقيض. فالأكل امتناع عن الصيام والحركة امتناع عن السكون، والعمل امتناع عن الخمول، والخمول امتناع عن العمل، وهلمجرا. ويُحسن هؤلاء السادة صنعاً لو تأملوا في كلمات سبينوزا القائل: التحديد هو نفي (Determinatio est negatio) [شاع هذا المفهوم بتفسير هيغل له. وقد ورد في كتاب سبينوزا، الرسائل، الرسالة رقم 50. Baruch Spinoza, *Briefwechel*, Brief 50 وتناول هيغل مقولة «التحديد هو نفسي» في: موسوعة العلوم الفلسفية، ج1، §81، وكذلك في كتابه: علم المنطق، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الثاني، ب: النوعية؛ وكذلك في كتابه: محاضرات في تاريخ الفلسفة، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الأول حول بارمنيدس. ن. برلين].

(42) سنيور *Senior*، المرجع نفسه، ص 342-343.

(43) «ليس ثمة من. . . يبذر القمح مثلاً، ويتركه مطموراً في الأرض 12 شهراً، أو يدع خمرته في القبو سنوات ولا يستهلك هذه الأشياء أو مُعادلاتها، على الفور، ما لم يكن يأمل في كسب قيمة إضافية، إلخ.». (سكروب، الاقتصاد السياسي، نيويورك، تحرير ألونزو بوتر، 1841، ص133).
(Scrope, *Political Economy*, Ed. by A. Potter, New York, 1841, p. 133).

[صدر النص الأصلي لكتاب سكروب في إنكلترا عام 1833، وقد أعاد بوتر نشره عام 1841 مع تعديلات. ن. برلين].

[624] الرأسمالي يسرق آدمه، أي نفسه كلما «أعار (!) أدوات الإنتاج للعامل»، يقصد كلما دمج قوة العمل بهذه الأدوات، مستخدماً إياها كرأسمال، عوضاً عن أن يأكل هذه الأدوات من محركات بخارية، وقطن، وسكك حديد، وأسمدة، وخيول الجر، وما شاكل ذلك، أو كما يقول الاقتصادي المبتذل بسذاجة طفولية: عوضاً عن تبديد «قيمة هذه الأدوات» على مواد الترف وغيرها من وسائل الاستهلاك[44]. أما كيف يحقق الرأسماليون، كطبقة، هذه المأثرة، فذلك سر يحجم الاقتصاد السياسي المبتذل بإصرار عن الخوض فيه. يكفيه أن العالم لا يعيش إلّا بفضل هذا العقاب الذاتي، الذي يقوم به الرأسمالي، هذا التائب المعاصر أمام الإله فيشنو. فليس التراكم وحده، بل مجرد «الحفاظ على رأس المال يقتضي جهداً متصلاً لمقاومة مغريات استهلاكه»[45]. وعليه فمن البديهي أن أبسط مبادىء الإنسانية تقتضي إنقاذ الرأسمالي من هذه التضحية بالنفس وتخليصه من هذه المغريات، على نحو ما أنقذ الغاء العبودية مالك العبيد في جورجيا مؤخراً، من حيرته المضنية إزاء تحويل كل المنتوج الفائض، المنتزع من الزنوج الأرقاء بالسياط، إما إلى شمبانيا، أو تحويل بعضه إلى مزيد من الزنوج والأرض.

وفي أشد التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تبايناً، لا يجري تجديد الإنتاج البسيط وحسب، بل أيضاً تجديد الإنتاج على نطاق أوسع، وإن يكن ذلك بدرجات متفاوتة. ويجري إنتاج المزيد، واستهلاك المزيد باطراد، ولا بد بالتالي من زيادة كمية المنتوجات التي تتحول إلى وسائل إنتاج. بيد أن هذه العملية ليست تراكماً لرأس المال، وليست بالتالي، وظيفة يؤديها الرأسمالي، ما دام العامل لا يواجه وسائل إنتاجه، سوية مع منتوجه ووسائل عيشه، بهيئة رأسمال[46]. ويبحث ريتشارد جونز، الذي توفي مؤخراً

---

(44) «الحرمان الذي يفرضه الرأسمالي على نفسه حين يقوم بإعارة» (الإعارة هي التورية التي يستخدمها الاقتصاد المبتذل، حسب أسلوبه المجرب، للمساواة بين العامل المأجور الذي يستغله الرأسمالي الصناعي وبين الرأسمالي الصناعي نفسه الذي يستخدم النقود التي يعيرها رأسماليون آخرون) «وسائل الإنتاج للعامل بدلاً من أن يكرس قيمتها لاستعماله الشخصي، وذلك بتحويلها إلى أشياء نافعة أو ممتعة». (غ. دي موليناري، [دراسات اقتصادية، باريس، 1846،] ص36).

(G. de Molinari, [*Études Économique,* Paris, 1846,] p. 36).

(45) (*«La conservation d'un capital exige... un effort.... constant pour résister à la tentation de le consommer»*، (كورسيل-سينوي Courcelle-Seneuil، المرجع المذكور، ص 20).

(46) «إن الأنواع الخاصة للدخل التي تسهم أعظم اسهام في نمو رأس المال الوطني، تتغير بتغير مراحل التقدم، وهي تتباين بتباين الأمم التي تحتل مواقع مختلفة في سلم التطور ذاك...

وخلَف مالتوس في كرسي الاقتصاد السياسي بكلية الهند الشرقية في هايلبوري، هذه [625] القضية بحثاً موفقاً في ضوء اثنتين من الحقائق الهامة. وهي أن الغالبية العظمى من الشعب الهندي فلاحون يزرعون أرضهم بأنفسهم، لذا فإن منتوجاتهم وأدوات عملهم ووسائل عيشهم لا تتخذ قط «شكل» (in the shape) رصيد مُدَّخر من «إيراد الغير» (saved from revenue)، ولا تمرّ إذن بعملية «تراكم مسبقة» (a previous process of accumulation)[47]، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن العمال غير الزراعيين في المقاطعات، التي لم يبدل الحكم الإنكليزي نظامها القديم إلّا قليلاً، إنما يستخدمهم على نحو مباشر أصحاب المقامات العليا، الذين يتلقون جزءاً من المنتوج الزراعي الفائض بهيئة أتاوة أو ريع عقاري. ويستهلك أصحاب المقامات جزءاً أولاً من هذا المنتوج بشكله العيني، فيما يحوّل لهم العمال الجزء الثاني إلى مواد ترفٍ وغيرها من وسائل الاستهلاك، أما المتبقي من المنتوج فيؤلف أجور العمال الذين يمتلكون أدوات عملهم. إن الإنتاج وتجديد الإنتاج على نطاق أوسع، يمضيان هناك قدماً دونما تدخّل ذلك القديس غريب الأطوار، ذلك الفارس الحزين، ذلك «الزاهد» الرأسمالي.

4) الظروف التي تحدد أبعاد التراكم، بمعزل عن نسبة انقسام فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد. درجة استغلال قوة العمل. قدرة إنتاجية العمل. تنامي الفارق بين رأس المال المستخدم ورأس المال المستهلك. مقدار رأس المال المدفوع سلفاً

إذا عرفنا النسبة التي ينقسم بموجبها فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد، فمن الواضح أن مقدار رأس المال المتراكم يتوقف على المقدار المطلق لفائض القيمة. لنفرض أن

= والأرباح مصدر لا أهمية له للتراكم بالمقارنة مع الأجور والريع، في المراحل القديمة من تطور المجتمع... وبعد حصول تقدم ملحوظ فعلاً في قدرات الصناعة الوطنية يزداد الدور النسبي للربح كمصدر للتراكم». (ريتشارد جونز، المرجع نفسه، مقرر، إلخ، 16 و21).
(Richard Jones, *Text-book etc.*, p. 16, 21).

(47) [ريتشارد جونز]، المرجع نفسه، ص 36 وما يليها. [إضافة للطبعة الرابعة: لا بدّ أن هذه هفوة، إذ لم نجد لهذا المقتبس أثراً. ف.إنجلز] [المقتبس ماثل على الصفحة 36 ولكن ماركس اقتبسه على عادته بصورة مكثفة. ن.ع].

80% تتحول إلى رأسمال، و20% تذهب للاستهلاك. إن رأس المال المتراكم سيبلغ [626] 2400 جنيه أو 1200 جنيه، وذلك إذا كان المقدار الكلّي لفائض القيمة 3 آلاف جنيه في الحالة الأولى، أو 1500 جنيه في الحالة الثانية. لذا نقول إن كل الشروط التي تحدد كتلة فائض القيمة تحدد مقدار التراكم. ونعود فنلخص هذه الشروط مجدداً، ولكن بحدود ما تتضمن من زوايا جديدة تتعلق بالتراكم.

يتذكر القارىء أن معدل فائض القيمة يتوقف، في المقام الأول، على درجة استغلال قوة العمل. ويعطي الاقتصاد السياسي لهذه الحقيقة قيمة كبرى، إلى حد أنه يخلط، أحياناً، بين تسارع التراكم بسبب تنامي قدرة إنتاجية العمل، وبين تسارعه نتيجة تزايد استغلال العامل[48]. ولقد أشرنا مراراً، في الأجزاء المكرسة لإنتاج فائض القيمة، إلى أننا نفترض سلفاً أن الأجور مساوية، في الأقل، لقيمة قوة العمل. ولكن الخفض القسري للأجور من دون هذه القيمة يلعب، في الممارسة العملية، دوراً من الأهمية بمكان، فلا مفر من التوقف عنده هنيهة. فهذا التخفيض يؤدي، في واقع الأمر، بحدود معينة، إلى تحويل رصيد الاستهلاك الضروري للعامل إلى رصيد لتراكم رأس المال.

> يقول جون ستيوارت ميل «ليس للأجور من قوة إنتاجية، إنها سعر إحدى القوى المنتجة. فالأجور لا تسهم مع العمل نفسه في إنتاج السلع، أكثر مما يسهم سعر الأدوات في الإنتاج. ولو كان بالوسع الحصول على العمل بدون شراء، لأمكن الاستغناء عن الأجور»[49].

---

(48) يقول ريكاردو: «في مختلف مراحل التطور الاجتماعي، يكون تراكم رأس المال أو وسائل استخدام» (إقرأ: استغلال) «العمل متبايناً في سرعته، ولكنه يتوقف، حتماً، على قدرات إنتاجية العمل. وتكون هذه القدرات الإنتاجية أعظم، بوجه عام، حيثما توجد وفرة من الأراضي الخصبة». إذا كان المقصود، في الجملة الأولى، أن قدرات إنتاجية العمل تعني ضآلة ذلك الجزء من كل المنتوج الذي يذهب إلى أولئك الذين أنتجوه بعملهم، فإن هذه الجملة تكرار بلا معنى، لأن الجزء الآخر المتبقي هو، بالطبع، الرصيد الذي يمكن لرأس المال إذا شاء مالكه (if the owner pleases)، أن يراكم منه. ولكن ذلك لا يحدث، عموماً، حيث توجد أكثر الأراضي خصوبة». (ملاحظات حول خلافات لفظية معينة، إلخ، ص74).

(*Observations on certain Verbal Disputes etc.*, p. 74).

(49) جون. س. ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1844، ص90-91.

(J. St. Mill, *Essays on some unsettled Questions of Political Economy*, London, 1844, p.90-91).

ولكن لو كان العمال يقتاتون على الهواء، لما أمكن شراؤهم بأي ثمن. إن بلوغ كلفتهم نقطة الصفر هو، بالمعنى الرياضي، حدّ يتعذر الوصول إليه، رغم أننا نستطيع أن ندنو منه أكثر فأكثر، باستمرار. وينزع رأس المال، دوماً، إلى خفض كلفة العمل إلى هذه النقطة العدمية. وثمة كاتب من القرن الثامن عشر، سبق أن استشهدنا به مراراً، وهو [627] مؤلف «بحث في الصناعة والتجارة *Essay on Trade and Commerce*»، يفشي أعمق أسرار روح الرأسمالية الإنكليزية، حين يعلن أن رسالة إنكلترا التاريخية هي أن تُخفَّض أجور العمال الإنكليز، عنوة، إلى مستوى أجور العمال الفرنسيين والهولنديين[50]. ويقول هذا المؤلف، من بين أمور أخرى، قولاً ساذجاً مفاده:

> «إذا أراد فقراؤنا» (هذا هو الاصطلاح التكنيكي لتسمية العمال) «العيش في بذخ... فالعمل لا بد من أن يصبح غالي الثمن... خصوصاً حين نرى أكداس مواد الكماليات (heap of superfluities) التي يستهلكها العمال الصناعيون، مثل البراندي، والجن، والشاي، والسكر، والفواكه الأجنبية، والبيرة القوية، والشيت، والنشوق، والتبغ، إلخ.»[51].

ويستشهد مؤلفنا بصاحب مصنع من نورثهامبتون شاير ينوح وعينه شاخصة إلى السماء:

> «إن العمل في فرنسا أرخص منه في إنكلترا بمقدار الثلث، ذلك لأن الفقراء الفرنسيين يعملون بدأب، وينالون الطعام واللباس الرديء. إن وجبتهم الأساسية هي الخبز، والفواكه، والخضار، والجذور، والسمك المجفف؛ فهم لا يتناولون اللحم إلّا قليلاً، وحين يغدو القمح غالياً، لا يأكلون إلّا قليلاً من الخبز»[52]. ويستطرد المؤلف: «ويمكن أن نضيف

---

(50) بحث في الصناعة والتجارة. (*An essay on trade and commerce*, London, 1770, p. 44) ونشرت صحيفة تايمز في كانون الأول/ديسمبر 1866، وكانون الثاني/يناير 1867، هي الأخرى، دفقاً من المشاعر القلبية لمالكي المناجم الإنكليز، التي تصور سعادة عمال المناجم البلجيكيين الذين لا يطلبون ولا يتلقون أكثر مما هو ضروري تماماً لكي يعيشوا من أجل «سادتهم» (masters). إن عمال بلجيكا يمانون كثيراً؛ ولكنهم يظهرون في صحيفة تايمز كعمال نموذجيين، وهذا يتجاوز كل الحدود! وفي مطلع شباط/فبراير 1867 جاء الرد: اضراب عمال المناجم البلجيكيين (قرب مارشين)، الذي أخمد بالبارود والرصاص.

(51) المرجع نفسه، ص 44-46.

(52) إن صاحب المصنع هذا من نورثهامبتون شاير يرتكب احتيالاً ورعاً (pia fraus)، وهو معذور

إلى ذلك أن مشروبهم هو إما الماء أو مشروب خفيف آخر، بحيث أنهم لا ينفقون سوى القليل جداً من النقود... وهذه أمور يصعب تحقيقها، بالطبع، ولكنها ليست عصية على التطبيق، الأمر الذي يبينه بإقناع تطبيقها في فرنسا وهولندا»(53).

[628] وبعد عقدين من السنين جاء دجال أميركي هو اليانكي بنجامين تومبسون الذي أصبح باروناً (المعروف باسم alias غراف رومفورد) ليسير على طريق الاحسان هذا نفسه ابتغاء مرضاة الله والبشر. ومؤلفه الموسوم «أبحاث» (Essays) هو عبارة عن كتاب طبخ، يقدم وصفات من كل الأنواع لتحل بعض الخلائط البديلة الرخيصة محل الأغذية العمالية العادية ذات الأسعار المرتفعة. والخليط التالي هو إحدى الوصفات الناجحة للغاية لهذا «الفيلسوف» العجيب:

«5 باونات من الشعير، 5 باونات من الذرة، سمك رنجة بـ 3 بنسات، ملح ببنس، خل ببنس، فلفل وأعشاب خضراء ببنسين والمجموع $20\frac{3}{4}$ بنس وبذا نحصل على حساء يكفي 64 رجلاً؛ وبالسعر الوسطي للشعير والذرة يمكن الحصول على هذا الحساء بسعر أقل بـ $\frac{1}{4}$ بنس بالنسبة للفرد الواحد»(54).

= تماماً إذا أخذنا بعين الاعتبار نزوات قلبه. فهو يبدو وكأنه يقارن بين حياة العامل في الصناعة الإنكليزية والفرنسية إلّا أنه، كما يتضح من المقتطف المذكور، وكما يعترف هو نفسه بطريقته المرتبكة، إنما يصف العامل الزراعي الفرنسي!

(53) المرجع نفسه، ص 70 و71.

إضافة للطبعة الثالثة: أما اليوم فقد جرى تجاوز هذا الوضع كثيراً، بفضل المنافسة في السوق العالمية، التي نشأت منذ ذلك الحين. ويقول السيد ستابلتون، عضو البرلمان، لناخبيه: «إذا تحولت الصين إلى دولة صناعية عظمى، فلا أرى كيف يستطيع السكان الصناعيون الأوروبيون الصمود في معركة المنافسة ضدها من دون النزول إلى مستوى منافسيهم». (صحيفة تايمز، 3 أيلول/سبتمبر 1873). ـ لم يعد الهدف المرتجى عند رأس المال الإنكليزي، النزول إلى مستوى الأجور القارية بل إلى مستوى الأجور الصينية.

(54) بنجامين تومبسون، أبحاث سياسية واقتصادية وفلسفية (Benjamin Thompson, *Essays political, economical and philosophical etc.*, 3 vol, London, 1796-1802, vol. 1, p. 294). في كتابه الموسوم حالة الفقراء، أو تاريخ الطبقات العاملة في إنكلترا، إلخ. (*The State of the Poor, or an History of the Labouring Classes in England etc.*). يوصي السير ف. م. إيدن، ناظر مأوى العمل، باستخدام هذا الحساء المزري المصنوع على طريقة رومفورد، ويحذر العمال

ومع تطور الإنتاج الرأسمالي قدماً، نما غش السلع جاعلاً مُثل تومبسون العليا زائدة عن اللزوم[55].

وفي نهاية القرن الثامن عشر، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر، فرض المزارعون والملاك العقاريون الإنكليز تخفيض أجور المياومين الزراعيين إلى الحد الأدنى المطلق، وذلك بدفع ما هو أقل من الحد الأدنى الضروري للعيش بهيئة أجور، وتغطية الباقي بمعونة من الأبرشية. وإليكم مثالاً عن أسلوب المجون الذي يتبعه هؤلاء الدوغبيري الريفيون الإنكليز في التثبيت «القانوني» لتعرفة الأجور:

[629] «كان سادة الأرض (Squire) في سبينهاملند قد تناولوا غداءهم حين بدأوا بتثبيت الأجور، عام 1795، ولكنهم كانوا يرون، بداهة، أن على العمال ألّا يتناولوا طعاماً... فقد قرروا أن الأجور الأسبوعية يجب أن تكون 3 شلنات للعامل، طالما كان سعر رغيف الخبز، الذي زنته 8 باونات و11 أونصة، هو شلن واحد وأن الأجور يجب أن ترتفع بانتظام إلى أن يغدو سعر الخبز شلناً و5 بنسات، وعندما يتجاوز السعر هذا المبلغ، تخفض الأجور نسبياً حتى يصل الخبز إلى شلنين، وعندها يكون طعام العامل أقل بمقدار الخمس»[56].

= الإنكليز بلهجة تأنيب قائلاً: «إن الكثير من العائلات في اسكتلندا، تقتات، أشهراً كاملة، بارتياح تام، على وجبات الشوفان أو الشعير المخلوط بالماء والملح فقط ولا تتناول القمح ولا الجودار ولا اللحوم ومع ذلك فإنها تعيش عيشة مريحة تماماً (and that very comfortable too)» (المرجع المذكور، المجلد الأول، الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 503). ونجد «اشارات» من هذه الشاكلة في القرن التاسع عشر أيضاً: «لقد رفض العمال الزراعيون الإنكليز تناول الخبز من الدقيق الذي يتضمن أنواعاً أدنى منه... أما في اسكتلندا، حيث التربية أفضل، فإن هذا التحيز المسبق لا وجود له على ما يبدو». (تشارلز هـ. باري، النظر في مسألة ضرورة قوانين القمح الحالية. Charles H. Parry, M.D., *The Question of the Necessity of the existing Cornlaws considered*, London, 1816, p. 69.) إلّا أن هذا السيد باري نفسه، يشكو من أن العامل الإنكليزي الآن (1815) يعيش في وضع أردأ مما كان عليه أيام إيدن (1797).

(55) تبين تقارير آخر لجنة برلمانية للتحقيق في غش المواد الغذائية، أن غش حتى الأدوية في إنكلترا، هو القاعدة لا الاستثناء. فمثلاً، بعد فحص 34 عينة من الأفيون، جرى شراؤها من 34 صيدلية في لندن، اتضح أن 31 واحدة منها مغشوشة بواسطة أكواز الخشخاش، ودقيق القمح، والصمغ، والطين، والرمل، إلخ. وكان عدد كبير منها لا يحتوي ذرة من المورفين.

(56) ج. ل. نيونهام (المحامي)، عرض للشهادة أمام لجان مجلسي البرلمان حول قوانين القمح. لندن، ص20، الحاشية.

وفي العام 1814 وجهت لجنة التحقيق في مجلس اللوردات سؤالاً إلى شخص يدعى أ. بينيت، وهو مزارع كبير، ووصي على بيت للفقراء، ومنظم للأجور:

«هل يوجد تناسب معين ما بين القيمة اليومية لعمل العمال ومقدار المعونة الأبرشية المقدمة لهم؟»:

الجواب: «نعم. فالدخل الأسبوعي لكل أسرة يجب أن يساوي سعر رغيف خبز (زنته 8 أرطال و11 أونصة) مع 3 بنسات للرأس الواحد!... ونحسب أن رغيف الخبز الأسبوعي يكفي لإقامة أود كل أفراد الأسرة طوال الأسبوع، أما البنسات الثلاثة فهي للباس؛ وإذا ارتأت الأبرشية تقديم الملابس عيناً، فإنها تخصم البنسات الثلاثة. وهذا الأسلوب جارٍ في كل الأصقاع الغربية من مقاطعة ويلتشاير، واعتقد أنه سارٍ في كل أرجاء البلاد»[57]. ويهتف أحد الكتّاب البورجوازيين من ذلك العهد قائلاً: «وعلى هذا النحو عمد المزارعون طوال سنوات، إلى إذلال طبقة محترمة من مواطنيهم، بإرغامهم على اللجوء إلى مأوى العمل (Workhouse)... وبهذا زاد المزارع مكاسبه الخاصة، وحرم أتباعه العاملين من مراكمة رصيد الاستهلاك الضروري للغاية»[58].

ولقد بيّن ما يسمى بالعمل المنزلي، الدور الذي تلعبه في أيامنا السرقة المباشرة من رصيد الاستهلاك الضروري للعمال في تكوين فائض القيمة، وبالتالي في تكوين رصيد تراكم رأس المال (راجع الفصل الثالث عشر، ثامناً، الفقرة د)[*]. وسنورد لاحقاً في هذا القسم من الكتاب حقائق جديدة حول هذا الموضوع.

= (G. L. Newnham (barrister at law), *A Review of the Evidence before the Committees of the two Houses of Parliament on the Cornlaws*, London, 1815, p. 20, Note).

(57) المرجع السابق نفسه، ص 19-20.

(58) ت. هـ. باري، [النظر في مسألة ضرورة قوانين القمح الحالية]، ص69 و77. (Ch. H. Parry, [*The Question of the Necessity of the existing Cornlaws considered*, London, 1816,] p. 69&77). لم يكتف السادة الملاك العقاريون من جهتهم، بـ «تعويض» أنفسهم عن الخسائر أثناء الحرب المضادة لليعاقبة التي خاضوها باسم إنكلترا، بل أصابوا ثروات طائلة. «لقد ارتفع ريعهم إلى ضعفين، ثم إلى ثلاثة أضعاف، فأربعة أضعاف، وارتفع في بعض الحالات إلى ستة أضعاف، خلال 18 عاماً» (المرجع نفسه، ص 100-101).

(*) ورد في متن الطبعة الألمانية: الفصل الخامس عشر، الفقرة ج، والإحالة خاطئة لأن العمل المنزلي يعالج في الفصل الثالث عشر في الفقرة د، الطبعة الألمانية الحديثة، ص489، الطبعة العربية، ص574-575. [ن. ع].

ورغم أن ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يتألف من وسائل العمل ينبغي أن يكون، في جميع فروع الصناعة، كافياً لاستخدام عدد معين من العمال، وهو عدد يحدده حجم المشروع، فذلك لا يعني أن هذا الجزء يجب أن يزداد، حتماً بنفس نسبة ازدياد [630] عدد العمال المستخدمين. لنفترض أن هناك مصنعاً يعمل فيه 100 عامل لمدة 8 ساعات يومياً، أي أنهم يقدمون 800 ساعة عمل في اليوم. فإذا شاء الرأسمالي أن يزيد كمية الساعات هذه بمقدار النصف، استخدم 50 عاملاً إضافياً، ولكن عليه، عندئذ، أن يسلّف رأسمالاً إضافياً، ليس فقط في الأجور، بل في وسائل العمل أيضاً. غير أن بوسعه تشغيل نفس عماله المئة لمدة 12 ساعة عوضاً عن 8 ساعات في اليوم، وعندها تبقى الوسائل الموجودة بين يديه كافية. كل ما في الأمر أن سرعة اهتلاكها ستزيد. وبهذا فإن العمل الإضافي، المستمد من زيادة توتر قوة العمل، يمكن أن ينمّي جوهر التراكم، أي المنتوج الفائض وفائض القيمة، من دون أن يقتضي ذلك زيادة متناسبة في الجزء الثابت من رأس المال.

وفي الصناعات الاستخراجية، كالمناجم، وما إليها، لا تؤلف المواد الأولية جزءاً من مكونات رأس المال المدفوع سلفاً. فموضوع العمل، هنا، ليس منتوج عمل الماضي، بل هبة تقدمها الطبيعة مجاناً، مثل الفلزات المعدنية والمعادن، والفحم، والحجر، إلخ. في هذه الحالات، يتألف رأس المال الثابت، حصراً على وجه التقريب، من وسائل العمل، التي يمكن لها أن تستخدم كمية أكبر من العمل (نوبات العمل النهاري والليلي مثلاً). وإذا بقيت الشروط الأخرى ثابتة، فإن كتلة وقيمة المنتوج يرتفعان بتناسب طردي مع العمل المنفق. وكما هو الحال في اليوم الأول من الإنتاج يتضافر هنا العنصران الأصليان اللذان يصنعان المنتوج وبالتالي يخلقان العناصر المادية لرأس المال، وهما الإنسان والطبيعة. وبفضل المرونة التي تتحلى بها قوة العمل فقد يتوسع ميدان التراكم، هنا، دونما زيادة مسبقة في رأس المال الثابت.

أما في الزراعة، فلا يمكن توسيع رقعة الأرض المزروعة من دون دفع المزيد من البذور والأسمدة. ولكن ما إن يتم هذا الدفع، حتى تعطي المعالجة الميكانيكية المحض للتربة نتائج رائعة في كتلة وفيرة من المنتوج. ذلك أن كمية أكبر من العمل، على يد نفس العدد الأصلي من العمال، تزيد خصوبة الأرض من دون أن تتطلب أي تسليف إضافي في وسائل العمل. كرة أخرى، يأتي التأثير العباشر للإنسان على الطبيعة بوصفه المصدر المباشر لزيادة التراكم، من غير تدخل رأسمال جديد.

وأخيراً نجد، في الصناعة بالمعنى الدقيق للكلمة، أن أي إنفاق إضافي للعمل يفترض

سلفاً وجود إنفاق إضافي يناسبه من المواد الأولية، ولكن ليس بالضرورة من وسائل العمل أيضاً. وبما أن الصناعة الاستخراجية والزراعة تزودان الصناعة التحويلية بموادها الأولية والمواد الأولية اللازمة لوسائل عملها، فإن زيادة المنتوجات في الصناعة الاستخراجية والزراعة من دون إنفاق رأسمال جديد، تعمل لمصلحة الصناعة التحويلية أيضاً.

والنتيجة العامة: باحتواء رأس المال للعنصرين الأساسيين الخالقين للثروة، وهما قوة العمل والأرض، يكتسب قدرة على التوسع تتيح له أن ينمّي عناصر تراكمه فتتجاوز [631] الحدود التي يفرضها، ظاهرياً، مقدار رأس المال نفسه، أي تفرضها قيمة وكتلة وسائل الإنتاج، المُنتَجة سابقاً، والتي تجسد وجود رأس المال.

وثمة عامل هام آخر من عوامل تراكم رأس المال، ألا وهو درجة إنتاجية العمل الاجتماعي.

ومع تزايد قدرة إنتاجية العمل تزداد كتلة المنتوجات التي تتمثل فيها قيمة معينة وبالتالي مقدار معين من فائض القيمة. وببقاء معدل فائض القيمة على حاله، أو حتى مع هبوط هذا المعدل، طالما أنه يهبط بوتيرة أبطأ من وتيرة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل؛ فإن كتلة المنتوج الفائض ترتفع. ولو بقيت نسبة انقسام هذا المنتوج الفائض إلى إيراد ورأسمال إضافي، على حالها من دون تغير، فإن استهلاك الرأسمالي يمكن أن يزداد من دون أن ينقص رصيد التراكم. بل إن الحجم النسبي لرصيد التراكم يمكن أن يرتفع على حساب رصيد الاستهلاك، بينما يؤدي هبوط أسعار السلع إلى وضع عدد من وسائل المتعة بين يدي الرأسمالي يوازي ما كان بين يديه في السابق، بل حتى أكثر من ذلك. ولكننا نعرف أنه مع ارتفاع إنتاجية العمل يغدو العامل أرخص، ويرتفع بالتالي معدل فائض القيمة، حتى عند ارتفاع الأجور الحقيقية. ولا ترتفع هذه الأجور أبداً بالتناسب مع نمو إنتاجية العمل. وعليه فإن قيمة رأس المال المتغير نفسها، تحرّك مقداراً أكبر من قوة العمل، وبالتالي مقداراً أكبر من العمل. وقيمة رأس المال الثابت نفسها تتمثل في وسائل إنتاج أكثر، أي في وسائل عمل، ومواد عمل، ومواد مساعدة، أكثر من ذي قبل؛ وبذا تقدم كمية أكبر من العناصر التي تؤلف المنتوج بوصفها عناصر مكوّنة للقيمة أو عناصر تمتص العمل. إذن يمكن للتراكم أن يتسارع حتى مع بقاء قيمة رأس المال الإضافي على حالها، بل حتى مع انخفاض هذه القيمة. ولا تقتصر النتيجة على اتساع نطاق تجديد الإنتاج من الناحية المادية، بل إن إنتاج فائض القيمة يزداد بسرعة أكبر من ازدياد قيمة رأس المال الإضافي.

إن نمو قدرة إنتاجية العمل يترك أثره أيضاً على رأس المال الأصلي، أي على رأس المال الموجود في عملية الإنتاج. إن جزءاً من رأس المال الثابت الناشط يتألف من وسائل عمل، كالآلات، وما شابه، وهي لا تُستهلك، وبالتالي لا يتجدد إنتاجها، أو لا تُستبدل بنماذج جديدة من النوع نفسه، إلّا بعد مضي فترة من الزمن قد تطول إلى هذا الحد أو ذاك. ولكن، في كل عام، يهلك جزء من هذه الوسائل، أي يبلغ نهاية خدمته المنتجة. فهو يمر كل عام في طور تجديد إنتاجه الدوري، طور استبداله بنماذج جديدة من النوع ذاته. وإذا ما كانت قدرة إنتاجية العمل، تتنامى في الفروع التي تنتج وسائل العمل هذه، ـ وهي تتنامى باستمرار بموازاة التقدم المتواصل في العلم والتكنيك ـ فإن [632] آلات وأدوات وأجهزة جديدة أكثر فاعلية وأرخص ثمناً من حيث أبعاد عملها تحل محل تلك القديمة. فعدا عن التحسينات الجزئية المستمرة التي تجري على وسائل العمل الموجودة، فإن رأس المال القديم يجدد إنتاجه في شكل أكثر إنتاجية. أما الجزء الآخر من رأس المال الثابت، ونقصد به المواد الأولية والمواد المساعدة، فيجدد إنتاجه باستمرار خلال العام؛ أما تلك المواد التي تقدمها الزراعة، فيتجدد إنتاج أغلبها سنوياً. إذن، فأي تطبيق لطرائق محسنة وما إلى ذلك يترك أثره، في آنٍ واحدٍ تقريباً، على رأس المال الإضافي وعلى رأس المال القديم الناشط. بل إن كل تقدم في الكيمياء يضاعف عدد المواد النافعة الجديدة، ويضاعف الاستخدامات النافعة للمواد القديمة المعروفة أصلاً، فيوسع بذلك ميادين توظيف رأس المال مع نموه الموازي. ليس هذا وحسب، بل إن تقدم الكيمياء يعلّمنا أيضاً كيف نلقي بنفايات الإنتاج والاستهلاك مجدداً في دائرة عملية تجديد الإنتاج، فيخلق، بذلك، مادة رأسمال جديد، من دون إنفاق أي شيء من رأس المال. وإن العلم والتكنيك، شأنهما شأن تزايد استثمار الثروة الطبيعية عبر زيادة توتر قوة العمل لا أكثر، يقدّمان لرأس المال الناشط قدرة على التوسع، بغض النظر عن مقداره المعين. ويؤثران في الوقت نفسه على ذلك الجزء من رأس المال الأصلي الذي بلغ مرحلة تجدده. وإذ يأخذ رأس المال الأصلي شكلاً جديداً، فإنه يحتوي، بالمجان، التقدم الاجتماعي الجاري من وراء ظهر شكله القديم. وبالطبع يقترن تطور القدرة المنتجة هذا باندثار جزئي يطوأ على رؤوس الأموال الناشطة. وبما أن هذا الاندثار يتجلى بحدة نتيجة للمنافسة، فإن عبئه الأساسي ينهال على كتف العامل، الذي يسعى الرأسمالي إلى زيادة استغلاله بحثاً عن تعويض.

إن العمل ينقل إلى المنتوج، قيمة وسائل الإنتاج التي يستهلكها. ومن جهة أخرى، فإن قيمة وكتلة وسائل الإنتاج التي تحركها كمية معينة من العمل، يزدادان بازدياد إنتاجية

العمل. وبالتالي فإذا كانت كمية محددة من العمل تضيف، على الدوام، المقدار نفسه من القيمة الجديدة إلى المنتوج، فإن القيمة القديمة، التي يجري نقلها في الوقت نفسه إلى المنتوج، ترتفع بارتفاع إنتاجية العمل.

إن غزّالاً إنكليزياً وآخر صينياً، قد يعملان خلال العدد نفسه من الساعات، بشدة عمل واحدة، فيخلقان، في أسبوع، قيماً متساوية. ولكن هذا التساوي لا يمنع من نشوء فرق هائل بين قيمة المنتوج الأسبوعي للغزّال الإنكليزي، الذي يعمل بآلات أوتوماتيكية جبارة، وقيمة المنتوج الأسبوعي للغزّال الصيني، الذي يستخدم دولاب غزل يدوياً ليس إلّا. فبينما يغزل الصيني باوناً من القطن، يغزل الإنكليزي خلال نفس الوقت عدة مئات من الباونات. وهذا المقدار من القيم القديمة، الذي هو أكبر بمئات المرات، يضخّم، [633] قيمة منتوجه، الذي تظهر فيه تلك القيم القديمة في شكل جديد، نافع، فتستطيع أن تعمل مجدداً بوصفها رأسمالاً. ويفيدنا فريدريك إنجلز «في عام 1782 ظلت جميع محاصيل الصوف (في إنكلترا) للسنوات الثلاث السابقة، هاجعة من دون أن يمسها اصبع بسبب فقدان العمال، وكانت ستبقى على هذا الحال لولا اختراع آلات جديدة لندف الصوف وغزله»[59]. إن العمل المتشيئ في شكل آلات، لم يستحضر من العدم عاملاً واحداً بالطبع، لكنه أتاح لعدد غير كبير من العمال، بإنفاق كمية قليلة نسبياً من العمل الحي، لا أن يستهلكوا الصوف بصورة منتجة ويضيفوا إليه قيمة جديدة فحسب، بل وأنْ يحفظوا القيمة القديمة للصوف، بتحويله إلى غزول، وما شاكل. كما أنه أعطى بذلك وسيلة وحافزاً لتجديد الإنتاج الموسع للصوف. وإنها لقدرة طبيعية من قدرات العمل الحي أن يحفظ القيمة القديمة بينما هو يخلق قيمة جديدة. من هنا فإن العمل، بازدياد فعالية وكمية وقيمة وسائل الإنتاج، أي بازدياد التراكم الذي يصاحب تطور قدرة إنتاجية العمل، يحفظ ويخلّد، في أشكال جديدة دوماً، قيمة رأس المال، المتعاظمة أبداً[60]. وهذه

---

(59) ف. إنجلز، وضع الطبقات العاملة في إنكلترا، ص 20.
(F. Engels, *Lage der arbeitenden Klasse in England*, S. 20).

(60) لم يدرك الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أبداً إدراكاً سليماً هذا العنصر الهام من عناصر تجديد الإنتاج وذلك بسبب تحليله القاصر لعملية العمل وعملية إنماء القيمة. وهذا ما نراه على سبيل المثال عند ريكاردو، فهو يقول، مثلاً، إنه مهما تبدلت القدرة المنتجة فإن «مليون رجل سوف ينتجون القيمة نفسها في المصانع». هذا صحيح إذا كانت مدة عملهم ودرجة شدته ثابتتين. ولكن ذلك لا يمنع (وهذا ما يغفله ريكاردو في بعض الاستنتاجات التي يستخلصها) أن اختلاف القدرة

[634] القدرة الطبيعية التي يمتلكها العمل تبدو بمثابة قوة حفظ ذات لرأس المال، الذي يمتلك العمل، تماماً مثلما أن القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تبدو بمثابة خصائص لرأس المال، ومثلما أن استيلاء الرأسمالي الدائم على العمل الفائض يبدو بمثابة إنماء ذاتي دائم لقيمة رأس المال. فكل قوى العمل تظهر بمظهر قوى لرأس المال مثلما تظهر أشكال قيمة السلع جميعاً بمظهر أشكال للنقود.

إن تنامي رأس المال يفضي إلى تنامي الفرق بين رأس المال المستخدم، ورأس المال [635] المُستهلك. بتعبير آخر، تطرأ زيادة على قيمة وسائل العمل وكتلتها المادية، مثل المباني،

= المنتجة لعمل مليون من الرجال يؤدي إلى تحويل كتل مختلفة جداً من وسائل الإنتاج إلى منتوج، فيحفظون بالتالي، في منتوجهم، كتلاً متباينة جداً من القيمة. وهذا ما يجعل قيم منتوجاتهم متباينة جداً. وتنبغي الإشارة، على نحو عابر، أن ريكاردو حاول عبثاً أن يوضح لـ ج. ب. ساي، بالمثال المذكور نفسه، الفرق بين القيمة الاستعمالية (التي يسميها هنا ثروة «wealth»، أي الثروة المادية) والقيمة التبادلية. ويجيبه ساي قائلاً: «بالنسبة للصعوبة التي يشير إليها السيد ريكاردو، بقوله إن مليون رجل يستطيعون أن ينتجوا، بطرائق محسنة للإنتاج، ما يزيد مرتين أو ثلاث مرات من الثروات من دون أن يخلقوا المزيد من القيمة، إن هذه الصعوبة تتلاشى ما إن ننظر إلى الإنتاج، ومن واجبنا أن نراه كذلك، بوصفه مبادلة يقدم فيها المرء الخدمات المنتجة لعمله وأرضه ورأسماله مقابل الحصول على منتوجات. إن كل المنتوجات الموجودة في العالم إنما يتم الحصول عليها بواسطة الخدمات المنتجة هذه. أي... إننا نكون أكثر ثراء وتكون خدماتنا المنتجة ذات قيمة أكبر، كلما حصلنا على كمية أكبر من المواد النافعة، عبر التبادل المسمى إنتاجاً». ج. ب. ساي، رسائل إلى السيد مالتوس، باريس، 1820، ص168، 169. (J.B. Say, *Lettres à M. Malthus*, Paris, 1820, p. 168, 169). إن «الصعوبة» (difficulté) ـ وهي قائمة عنده لا عند ريكاردو ـ التي يسعى ساي إلى إجلاء غموضها هي هذه: لماذا لا ترتفع قيمة القيم الاستعمالية، حين تزداد كمية هذه الأخيرة بتنامي قدرة إنتاجية العمل؟ الجواب: تحل المسألة بإطلاق اسم القيمة التبادلية على القيمة الاستعمالية، إن أحببت. إن القيمة التبادلية هي شيء مرتبط بالتبادل، على هذا النحو أو ذاك (one way or another). وإذا ما سمينا الإنتاج بأنه «تبادل» العمل ووسائل الإنتاج مقابل المنتوج، فمن الواضح وضوح النهار، أننا نحصل على قيمة تبادلية أكبر بمقدار ما يقدم الإنتاج قيماً استعمالية أكثر. وبتعبير آخر، كلما زادت القيم الاستعمالية، كالجوارب مثلاً، التي يدرّها يوم عمل إلى صاحب مصنع، أصبح هذا أكثر غنى بالجوارب. لا بأس اذن never mind ولكن السيد ساي يتذكر فجأة أن «نمو كمية» الجوارب، يقود «سعرها» (الذي لا علاقة له، طبعاً بقيمتها التبادلية!) إلى الهبوط «نظراً لأن المنافسة ترغم» (المنتجين) «على تقديم المنتوجات لقاء كلفتها». ولكن من أين يأتي الربح، إذا باع الرأسمالي

والآلات، وأنابيب تصريف المياه، ومواشي الجر، والأجهزة على اختلاف أنواعها، وهي وسائل تعمل لفترة، تطول أو تقصر، بكامل أحجامها، في عمليات الإنتاج المتكررة أبداً، أو ـ بتعبير آخر ـ تخدم لبلوغ نتائج نافعة مرجوّة، في حين أنها تهتلك تدريجياً، وتفقد قيمتها، لذلك، جزءاً فجزءاً، وتنقل تلك القيمة بالتالي إلى المنتوج جزءاً فجزءاً. وبمقدار ما تخدم وسائل العمل هذه في صنع المنتوج، من دون أن تضيف إليه قيمة، أي بمقدار ما تستخدم هذه الوسائل بأكملها ولا تُستهلك إلّا جزئياً، فإنها تقدم، كما رأينا من قبل، نفس الخدمة المجانية التي تقدمها قوى الطبيعة، كالماء، والبخار، والهواء، والكهرباء، إلخ. وتتراكم هذه الخدمات المجانية التي يقدمها عمل الماضي، حين يمسك به العمل الحي وينفخ فيه الحياة، باتساع نطاق التراكم.

وبما أن عمل الماضي يتنكر دوماً في قناع رأسمال، أي بما أن العمل المجهول لكل عامل من العمال (آ، ب، ج، إلخ)، يتخذ شكل العمل المعلوم للطرف س، اللاعامل، راح المواطنون البورجوازيون والاقتصاديون السياسيون يغدقون المدائح على عمل الماضي، الميت، الذي ينبغي، حسب رأي العبقري الإسكتلندي ماكلوخ، أن يتلقى

= سلعه بسعر الكلفة؟ لا داعي للقلق بشأن مثل هذه الصغائر! فـاي يعلن أن نمو الإنتاجية سيجعل كل مبادِل يتلقى لقاء المُعادِل نفسه، زوجين من الجوارب بدلاً من زوج واحد كان يحصل عليه في السابق. والنتيجة التي يصل إليها هي، بالضبط، نفس موضوعة ريكاردو التي كان يسعى إلى دحضها. بعد هذا المجهود الفكري الجبار، يناجي مالتوس بنشوة ظفر قائلاً له: «هذا هو، يا سيدي، المذهب المتماسك على خير وجه، والذي يستحيل بدونه، كما أعلن أنا، تفسير أكبر صعوبات الاقتصاد السياسي، وهي، بخاصة، كيف تصبح أمة من الأمم أغنى رغم انخفاض قيمة منتوجاتها، مع أن الثروة تتألف من القيم» (المرجع نفسه، ص 170). ويعلق أحد الاقتصاديين الإنكليز على الشعوذات السحرية المماثلة التي تعج بها «رسائل» (Lettres) ساي، فيقول: «إن الأساليب المتكلفة، المصطنعة في الحديث (those affected ways of talking) تؤلف عماد ما يروق للسيد ساي أن يسميه مذهبه، وما يستحث مالتوس، جاداً، ليقوم بتدريسه في جامعة هيرتفورد، نظراً لأنه يدرس «في عدة أنحاء من أوروبا (dans plusieurs parties de l'Europe) حسب قول ساي». وهو يضيف: وإذا وجدت ما ينم عن مفارقة في هذه الموضوعات، فأمعن النظر في الأشياء التي تعبر عنها، وعندئذ أجرؤ على القول بأنها ستبدو لك بسيطة جداً، ومفهومة جداً،. ومما لا ريب فيه أن هذه الموضوعات ستبدو، عند إمعان النظر فيها، حافلة بكل شيء، عدا الأصالة والأهمية». (بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، ص110).

(*An inquiry into those principles respecting the nature of demand etc.*, p. 110).

مكافأة خاصة (بشكل فائدة مئوية وربح، إلخ.)(61). وهكذا فإن الأهمية المتزايدة أبداً، التي يتصف بها عمل الماضي الذي يشترك في عملية العمل الحي في شكل وسائل إنتاج، لا تُنسب إلى العامل بالذات الذي تمثل وسائل الإنتاج عمله الماضي وغير مدفوع الأجر، بل تُنسب إلى المظهر المغرَّب(*) لهذا العمل المنتزع من العامل، أي إلى مظهره كرأسمال. وإن القائمين عملياً على الإنتاج الرأسمالي، وأصحاب الألسنة الإيديولوجية الذربة، عاجزون تماماً عن تصور وسائل الإنتاج بمعزل عن القناع الاجتماعي التناحري الأصيل الذي ترتديه اليوم، مثلما أن مالك العبيد عاجز عن تصور العامل نفسه كشيء متميز عن طابعه كعبد.

وحين تكون درجة استغلال قوة العمل معلومة، فإن كتلة فائض القيمة تتحدّد بعدد العمال المستغلين في آنٍ واحدٍ، وهذا العدد يناسب مقدار رأس المال، وإن يكن بنسب متفاوتة. إذن، فبمقدار ما يزداد رأس المال بواسطة عمليات تراكم متعاقبة، يزداد أكثر [636] مقدار القيمة الذي ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد تراكم. وعلى ذلك، يستطيع الرأسمالي، أن ينعم بحياة أكثر رغداً، وأن يبدي، في الوقت نفسه، «زهداً» أكثر. وأخيراً، فإن كل نوابض الإنتاج تفعل فعلها بقوة أكبر، كلما اتسع نطاق الإنتاج إلى جانب زيادة كتلة رأس المال المسلّف.

5) ما يسمى برصيد العمل

أوضحنا في ثنايا هذا البحث أن رأس المال ليس مقداراً ثابتاً، بل هو جزء مرن من الثروة الاجتماعية، يتغير باستمرار مع كل تقسيم جديد لفائض القيمة إلى إيراد ورأسمال إضافي. كما أوضحنا أيضاً، أن ما يحتويه رأس المال من قوة العمل، والعلم، والأرض (ونعني بها، اقتصادياً، كل مواضيع العمل التي تقدمها الطبيعة بصورة مستقلة عن الإنسان) يمحض رأس المال هذا، حتى لو كان مقدار ما هو عامل منه ثابتاً، يمحضه طاقات مرنة توسع، في حدود معينة، مجال عمله بمعزل عن مقداره بالذات. ولقد أغفلنا، في هذا البحث، ظروف عملية التداول جميعاً، وهي الظروف التي تتيح للكتلة

---

(61) لقد نال ماكلوخ براءة اختراع على «أجور عمل الماضي» (wages of past labour) قبل فترة طويلة من حصول سنيور على براءة اختراع «أجور التقشف» (wages of abstinence).

(*) أو المستلب (من الاستلاب). [ن. ع].

نفسها من رأس المال إمكانية العمل بصورة متفاوتة كل التفاوت. وبما أننا افترضنا سلفاً أن هناك حدوداً يفرضها الإنتاج الرأسمالي، أي بما أننا افترضنا سلفاً وجود شكل من عملية الإنتاج الاجتماعية تطور تطوراً عفوياً خالصاً، فقد أغفلنا أي تركيب أكثر عقلانية يتحقق على أساس وسائل الإنتاج المتيسرة في الوقت الحاضر بصورة مباشرة ومنهجية. ولقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يميل دوماً إلى اعتبار رأس المال الاجتماعي بمثابة مقدار ثابت يتمتع بدرجة فعل ثابتة لا تتغير. ولقد تجمد هذا الرأي المسبق كدوغما، بفضل ابتذال جريمياس بنتام وحده، هذا المدّاح الحصيف والواعظ الذرب باسم الحس البورجوازي السليم في القرن التاسع عشر[62]. ويحتل بنتام بين الفلاسفة المرتبة التي يحتلها مارتن تابر[*] بين الشعراء. وما كانا ليظهرا إلّا في إنكلترا[63]. وفي

---

(62) قارن من بين مواجع أخرى، كتاب ج. بنتام، نظرية العقاب والثواب، ترجمة أ. دومون، باريس 1826.

(J. Bentham, *Théorie des Peines et des Récompenses,* trad. Et. Dumont, 3ème Éd, Paris, 1826, T. II, 1. IV, ch. 2).

(*) مارتن تابر M. Tupper (1810–1889) شاعر إنكليزي اشتهر بقصائد تعليمية وعظية في الأخلاق. [ن.ع].

(63) إن جريمياس بنتام ظاهرة إنكليزية صرف. فلم يسبق لأحد مثله، حتى لفيلسوفنا كريستيان فولف، لا في أي زمان، ولا أي بلد، أن تبختر مختالاً راضياً، بعرض أشد التفاهات ابتذالاً. إن مبدأ المنفعة ليس من اكتشاف بنتام. فلقد استنسخ بأسلوبه البليد، ما قاله هلفيتيوس ومفكرون فرنسيون آخرون بفطنة فكرية في القرن الثامن عشر. فلمعرفة ما ينفع الكلب، مثلاً، ينبغي على المرء أن يدرس طبيعة الكلب أولاً. ولكننا لا نستطيع استنباط هذه الطبيعة من «مبدأ المنفعة». وعند تطبيق ذلك على الإنسان، فإن الذي يحاكم كل السلوك والتصرفات والعلاقات الإنسانية، إلخ، بموجب مبدأ المنفعة، عليه أولاً أن يدرس الطبيعة الإنسانية بوجه عام، وتبدلات الطبيعة الإنسانية في كل حقبة تاريخية. أما بنتام فلا يكلف نفسه عناء السؤال والجواب. إنه يأخذ، بسذاجة وبلادة، المالك الصغير الجلف المعاصر (Spiessbürger)، وبالذات المالك الصغير الجلف الإنكليزي، كنموذج للإنسان السوي العادي. وكل ما هو نافع لهذا النوع من الإنسان السوي ولعالمه، يكون، في ذاته ولذاته، نافعاً. وبهذه المسطرة يقيس بنتام الماضي والحاضر والمستقبل. فالدين المسيحي، مثلاً، «نافع»، لأنه يحظر، باسم الدين، نفس الآثام التي يعاقب عليها قانون العقوبات حقوقياً. والنقد الأدبي «ضار» لأنه يعكّر على الناس المحترمين صفو التمتع بمؤلفات مارتن تابر، إلخ. بمثل هذه النفايات ملأ صاحبنا الشجاع، جبالاً من الكتب تحت شعار: «ولا يوم من دون

ضوء دوغما بنتام تبدو أبسط ظواهر عملية الإنتاج، كالتوسع والانكماش المفاجئين، لا بل حتى التراكم ذاته، أموراً عصية على الإدراك(64). ولقد استخدم بنتام نفسه هذه [637 الدوغما، إلى جانب مالتوس وجيمس ميل وماكلوخ، وإضرابهم، لأغراض تبريرية، وبخاصة لتصوير ذلك الجزء من رأس المال، نعني تحديداً رأس المال المتغير، أي ذلك القسم من رأس المال الذي يتحول إلى قوة عمل، بوصفه مقداراً ثابتاً. ولقد لفقوا حكاية أن الوجود المادي لرأس المال المتغير، أي كتلة وسائل العيش التي يمثلها رأس المال هذا بالنسبة للعامل، نعني ما يسمى برصيد العمل، وكأنها جزء منفصل من الثروة الاجتماعية، تحدده قوانين طبيعية لا يمكن تجاوزها. فابتغاء تحريك ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يجب عليه أن يعمل كرأسمال ثابت، أو، إذا أردنا التعبير عن ذلك بشكل مادي نقول لكي يعمل كوسائل إنتاج، تلزم كتلة معينة من العمل الحي. وهذه الكتلة يحددها تكنيك الإنتاج. ولكننا لا نعرف عدد العمال اللازمين لجعل هذه الكتلة من العمل سيالة، لأن هذا العدد يتغير بتغير درجة استغلال قوة العمل الفردية، كما لا 638] نعرف سعر قوة العمل، باستثناء حدها الأدنى، الذي هو أيضاً مطاط جداً. إن الوقائع التي ترتكز عليها هذه الدوغما هي ما يلي: لا يحق للعامل التدخل في تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسائل متعة للذين لا يعملون، وإلى وسائل إنتاج. هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يمتلك العامل القدرة على توسيع ما يسمى «برصيد العمل» على حساب «إيراد» الأثرياء، إلّا في حالات استثنائية ملائمة(65).

= لمسة فرشاة» (nulla dies sine linea)(*). ولو كان لي إقدام صديقي الشاعر، هاينريش هاينه، لسميت السيد جريمياس عبقري الغباوة البورجوازية.

(*) تنسب عبارة «لا يوم من دون لمسة فرشاة» إلى الفنان الاغريقي أبيلليز (Apelles) الذي يصر على ممارسة الرسم يومياً. [ن. برلين].

(64) «إن الاقتصاديين يميلون... لأن يعتبروا كمية معينة من رأس المال وعدداً معيناً من العمال بوصفهم أدوات إنتاج ذات قدرة ثابتة، أو أدوات تعمل بشدة معينة ثابتة... أما أولئك... الذين يرون... بأن السلع هي عناصر الإنتاج الوحيدة... يؤكدون أن الإنتاج لا يمكن أبداً أن يتوسع لأن الشرط اللازم لتوسع كهذا هو أن يزداد الغذاء والمواد الأوّلية وأدوات العمل سلفاً، وهذا يعني في الواقع أنهم يرون أن زيادة الإنتاج لا يمكن أن تتحقق من دون حصول زيادة مسبقة فيه، أي، بتعبير آخر أن أية زيادة أمر مستحيل». (س. بايلي، النقد وتقلباته، ص58 و70). (S, Bailey, *Money and its Vicissitudes*, p. 58, 70). ينتقد بايلي هذه الدوغما من وجهة نظر عملية التداول بالدرجة الأساسية.

(65) يقول جون ستيوارت ميل في كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي [الكتاب الثاني، الفصل 1، §31]

وهناك مثال يوضّح الحشو الكلامي الممجوج الذي ينجم عن مسعى تصوير القيود الرأسمالية التي تحد من رصيد العمل بوصفها قيوداً تمليها طبيعة المجتمع عموماً، كما هو الحال عند البروفيسور فاوسيت. فهو يقول:

«إن رأس المال الدائر[66] في بلد ما هو رصيد الأجور، وإذا رغبنا في حساب متوسط الأجور النقدية التي يتلقاها كل عامل، فينبغي، ببساطة، أن نقسم مقدار رأس المال هذا على عدد السكان العاملين»[67].

هذا يعني أننا نقوم أولاً بجمع الأجور الفردية المدفوعة فعلاً، لنزعم بعد ذلك أن حاصل الجمع هذا يؤلف مجموع قيمة «رصيد العمل» الذي حددته وأنعمت به علينا السماء والطبيعة. وأخيراً نقسم حاصل الجمع هذا على عدد رؤوس العمال لنحصل، من جديد، على متوسط ما يصيب العامل الواحد. فيا لها من براعة نادرة. إلّا أنها لم تمنع السيد فاوسيت من المضي إلى القول، من دون أن يلتقط أنفاسه:

«إن مجمل الثروة التي تراكمها إنكلترا سنوياً، تنقسم إلى جزءين، الأول يستخدم في إنكلترا بالذات كرأسمال للحفاظ على صناعتنا، أما

= ما يلي: «إن أصناف العمل المضنية حقاً (*Principles of Political Economy,* [B. II, Ch. 1, §3]). والمنفرة حقاً، لا تتلقى أجوراً أفضل من غيرها، بل تتلقى، دوماً، أسوأها... وكلما كانت المهنة مقززة، بات مؤكداً تماماً أنها تتلقى أدنى تعويض... وبدلاً من أن تكون المصاعب والدخول في تناسب طردي، كما ينبغي أن تكون في تنظيم عادل للمجتمع، فإنهما في تناسب عكسي». وتفادياً لسوء الفهم، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من أن أناساً من طراز جون ستيوارت ميل هم الملومون على التناقض القائم بين عقائدهم الاقتصادية التقليدية الجامدة وبين نزعاتهم الحديثة، فإن من الخطأ أن نحشرهم مع زمرة الاقتصاديين المبتذلين، التبريريين.

(66) ينبغي أن أذكّر القارىء بأنني أول من استخدم مقولتي «رأس المال المتغير (variables) ورأس المال الثابت (Konstantes)». لقد دأب الاقتصاد السياسي، منذ عهد آدم سميث، على أن يخلط خلط عشواء بين التعريفين اللذين تتضمنهما هاتان المقولتان، وبين فوارق شكلي رأس المال الأساسي (fixenkapital) ورأس المال الدائر (zirkülierenden Kapital)، والناجمة عن عملية التداول. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع المجلد الثاني، الجزء الثاني.

(67) هـ. فاوسيت، أستاذ الاقتصاد السياسي في كمبريدج، الوضع الاقتصادي للعامل البريطاني. (H. Fawcett, Prof. of Polit. Econ, at Cambridge, *The econonmic position of the British labourer,* London, 1865, p. 120).

الثاني فيصدّر إلى البلدان الأجنبية... ولا يوظف في صناعتنا الوطنية
سوى جزء غير كبير، من الثروة المراكمة سنوياً في هذا البلد»[68]. [639]

وهكذا فإن الجزء الأعظم من المنتوج المتنامي سنوياً، المنتزع من العامل الإنكليزي دون مُعادِل، يستخدم كرأسمال، لا في إنكلترا وإنما في بلدان أجنبية. ولكن إلى جانب تصدير رأس المال الإضافي على هذا النحو، يجري، بالطبع، تصدير جزء من «رصيد العمل» الذي ابتدعه الرب وبنتام[69].

---

(68) فاوسيت، المرجع نفسه، ص 122 و123.

(69) يمكن القول إن ما يصدّر من إنكلترا سنوياً لا يقتصر على رأس المال وحده، بل يتعداه إلى تصدير العمال، بهيئة مهاجرين. والمسألة المشار إليها في النص لا تتعلق بوديعة Peculium أملاك المهاجرين، فالشطر الأعظم من هؤلاء ليسوا عمالاً. بل إن أبناء المزارعين يؤلفون القسم الأكبر منهم. إن رأس المال الإضافي الإنكليزي المنقول إلى الخارج سنوياً لتوظيفه لقاء فائدة مئوية هو، بالقياس إلى التراكم السنوي، أكبر من الهجرة السنوية بالقياس إلى الزيادة السنوية في السكان.

[640]

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتراكم الرأسمالي

1) ارتفاع الطلب على قوة العمل، الذي يرافق التراكم، مع بقاء تركيب رأس المال على حاله

ندرس في هذا الفصل تأثير نمو رأس المال على مصير الطبقة العاملة. وأهم عنصر في هذا البحث، هو تركيب رأس المال، والتغيرات التي تطرأ عليه في مجرى عملية التراكم.

وينبغي أن يُفهم اصطلاح: تركيب رأس المال، بمعنى مزدوج. فإذا نظرنا إليه من ناحية القيمة، يتحدد تركيب رأس المال بنسبة انقسامه إلى رأسمال ثابت، أي قيمة وسائل الإنتاج، ورأسمال متغير، أي قيمة قوة العمل أو المبلغ الإجمالي للأجور. أما إذا نظرنا إليه من الناحية المادية، نعني من ناحية الوظائف التي يؤديها في عملية الإنتاج، فإن رأس المال أياً كان، ينقسم إلى وسائل إنتاج، وقوة عمل حية. وبهذا المعنى يتحدد تركيب رأس المال بالعلاقة بين كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة، من جهة، وكمية العمل اللازمة لاستخدام هذه الوسائل، من جهة أخرى. التركيب الأول أسميه التركيب القيمي لرأس المال، والتركيب الثاني أسميه التركيب التكنيكي لرأس المال. وثمة علاقة ترابط وثيق بين الاثنين. وللتعبير عن هذا الترابط، فإنني اطلق على التركيب القيمي لرأس المال، بمقدار ما يتحدد بتركيبه التكنيكي ويعكس تغيرات هذا الأخير، اطلق عليه اصطلاح

التركيب العضوي لرأس المال. وحيثما نتحدث عن تركيب رأس المال، من دون ذكر صفات أخرى، فإن المقصود بذلك دوماً هو التركيب العضوي.

إن رؤوس الأموال المفردة، الكثيرة، الموظفة في فرع معين من فروع الإنتاج، تمتلك تراكيب مختلفة عن بعضها بعضاً بهذا القدر أو ذاك. ومتوسط تركيب رأس المال المفرد يعطينا تركيب رأس المال الكلي في هذا الفرع من فروع الإنتاج. وأخيراً فإن المتوسط [641] العام المشتق من مجموع متوسطات تراكيب رؤوس الأموال في جميع فروع الإنتاج قاطبة، يقدم لنا تركيب رأس المال الاجتماعي في بلد من البلدان، وهذا الأخير هو موضوع عرضنا اللاحق في آخر المطاف.

إن نمو رأس المال ينطوي على نمو جزئه المتغير، أي المتحول إلى قوة العمل. فينبغي لجزء من فائض القيمة المتحولة إلى رأسمال إضافي أن يتحول، على الدوام، ثانية إلى رأسمال متغير، أي رصيد عمل إضافي. فلو افترضنا بقاء الشروط الأخرى على حالها وأن تركيب رأس المال يبقى ثابتاً، تعني أن كتلة معينة من وسائل الإنتاج، تحتاج كالسابق إلى الكتلة نفسها من قوة العمل بغية تشغيلها، فإن الطلب على العمل، ورصيد عيش العمال، سوف يرتفعان، كما هو واضح، بتناسب طردي مع نمو رأس المال، فيرتفعان بوتيرة أسرع، كلما كان نمو رأس المال أسرع. وبما أن رأس المال ينتج، سنوياً، فائض قيمة يُضاف جزء منه كل عام إلى رأس المال الأصلي، وبما أن هذه الإضافة تنمو سنوياً بنمو أبعاد رأس المال الناشط، وأخيراً بما أن الحوافز الاستثنائية للثراء كافتتاح أسواق جديدة أو ميادين جديدة لاستخدام رأس المال في أعقاب نشوء حاجات اجتماعية جديدة، إلخ، تفضي إلى إمكانية توسيع نطاق التراكم توسيعاً سريعاً بمجرد تغيير انقسام فائض القيمة أو انقسام المنتوج الفائض إلى رأسمال وإيراد، فإن متطلبات تراكم رأس المال يمكن أن تفوق الزيادة في قوة العمل، أي تفوق الزيادة في عدد العمال، وبالتالي فإن الطلب على اليد العاملة يتجاوز عرضها ويؤدي إلى ارتفاع الأجور. ولا بدّ لهذا الأمر من أن يقع، آخر المطاف، فيما لو استمرت الشروط المفترضة أعلاه. وبما أن عدد العمال الذين يجري استخدامهم كل عام، سوف يكون أكبر من عدد المستخدمين منهم في السنة السابقة، فلا بد، آجلاً أو عاجلاً، من بلوغ نقطة معينة، تبدأ فيها متطلبات التراكم بتجاوز العرض المعتاد للعمل، وعندها تأخذ الأجور في الارتفاع. وقد ترددت في إنكلترا أصداء نواحٍ شاكٍ من هذه الظاهرة، خلال القرن الخامس عشر كله، وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. بيد أن الظروف المؤاتية إلى هذا الحد أو ذاك لإدامة وتكاثر العمال المأجورين، لا تمس الطابع الأساسي للإنتاج الرأسمالي بشيء. فمثلما أن تجديد الإنتاج البسيط يؤدي، باستمرار،

إلى تجديد إنتاج العلاقة الرأسمالية ذاتها، أي العلاقة بين الرأسماليين من جهة، والعمال المأجورين من جهة أخرى، كذلك فإن تجديد الإنتاج الموسع، أي التراكم، يجدد إنتاج العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع، أي أنه يزيد عدد الرأسماليين أو يزيد ضخامة ثروة الرأسماليين في هذا القطب، ويزيد عدد العمال المأجورين، في القطب المعاكس. وإن [642] تجديد إنتاج قوة عمل مرغمة، أبداً، على الاندماج برأس المال بصفتها وسيلة لإنماء قيمته، وعاجزة عن الافلات من قبضته، وخاضعة لعبودية رأس المال، هذه العبودية المتخفية في رداء حرية بيعها لنفسها إلى شتى الرأسماليين المفردين، وإن تجديد إنتاج قوة العمل على هذا النحو يؤلف، في واقع الأمر، إحدى مقومات تجديد إنتاج رأس المال نفسه. فتراكم رأس المال هو، إذن، نمو للبروليتاريا[70].

لقد أدرك الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هذه الحقيقة إلى حد أن آدم سميث وريكاردو وغيرهما اعتبروا، بشكل غير دقيق كما ذكرنا آنفاً، أن التراكم يطابق استهلاك العمال المنتجين لكل ذلك الجزء من المنتوج الفائض المحوّل إلى رأسمال، أو يطابق تحويل هذا الجزء إلى مزيد من العمال المأجورين. وقد قال جون بيللرز منذ عام 1696:

> «لو كان لدى المرء مائة ألف إيكر(*) من الأرض، وعدد مماثل من الجنيهات الاسترلينية وعدد مماثل من المواشي، ولم يكن لديه عامل، فمن سيكون هذا الثري إن لم يكن عاملاً؟ وبما أن العمال يجعلون

---

(70) كارل ماركس، [العمل المأجور ورأس المال، نيو راينيشه تسايتونغ، 7 نيسان/إبريل، 1849. ن. برلين]. «عند بقاء مستوى اضطهاد الجماهير على حاله، يكون البلد أكثر ثراء كلما كثرت البروليتاريا فيه». (كولنز، الاقتصاد السياسي، مصدر الثورات وما يسمى بالطوباويات الاشتراكية Colins, *L'Économie Politique, Source des Révolutions et des Utopies prétendues Socialistes,* Paris, 1857, T. III, p. 331.) إن «البروليتاري» من الناحية الاقتصادية، ليس سوى العامل المأجور، الذي ينتج رأس المال وينميه، ويلقي به «المسيو رأس المال»، كما يسميه بيكور، على قارعة الطريق ما إن يغدو فائضاً عن حاجة نمو قيمة هذا السيد رأس المال. أما «البروليتاري المريض في الغابة البدائية» فهو نتاج خيال روشر اللطيف. فساكن الغابة البدائي هو مالك الغابة البدائية، وهو يتصرف بها تصرفاً حراً شأن القردة الشبيهة بالإنسان. فهو إذاً ليس بروليتارياً. ولن يكون كذلك إلّا إذا استغلته الغابة البدائية، عوضاً عن أن يستغلها بنفسه. أما بالنسبة إلى وضعه الصحي، فإن البدائي سيصمد تماماً عند المقارنة، لا مع البرليتاري المعاصر فحسب، بل وأيضاً مع «الأعيان» المصابين بالسفلس وداء الخنازير. ولا ريب في أن السيد فيلهلم روشر يقصد بـ «الغابة البدائية» مروج لونيبورغ مسقط رأسه.

(*) تشير كلمة «إيكر» هنا إلى وحدة قياس تعادل 4047 متراً مربعاً. [ن. برلين].

الناس أثرياء، إذن فكلما زاد عدد العمال، زاد عدد الأثرياء... فعمل الفقراء هو مناجم الأغنياء»[71].

كذلك يقول برنار دي ماندفيل في مطلع القرن الثامن عشر:

«حيثما تكون الثروة محمية بصورة كافية، فإن العيش بدون نقود سيكون أسهل من العيش بدون فقراء، فمن ذا الذي سيقوم بالعمل؟.. وبما أنه لا ينبغي تجويعهم [الفقراء] كذلك لا ينبغي اعطاؤهم شيئاً يسمح بالادخار. وإذا استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا، هنا أو هناك، أن يرتفع بنفسه فوق الوضع الذي ترعرع فيه، ببذل جهد خارق في العمل، وبالتقتير على نفسه، فلا يجوز لأحد أن يمنعه، بل على العكس. فمما لا ينكر أن العيش بصورة مقتصدة هو المسلك الأكثر حكمة لكل إنسان بمفرده في المجتمع، ولكل عائلة خاصة، لكن من مصلحة جميع الأمم الثرية، ألّا يركن الشطر الأعظم من الفقراء إلى الخمول أبداً، وأن ينفقوا مع ذلك كل ما يكسبونه، دوماً... إن أولئك الذين يكسبون عيشهم بعملهم اليومي لا يمتلكون ما يدفعهم لأداء الخدمة سوى حاجاتهم، التي من الحكمة تخفيفها، ولكن من الحماقة شفاؤها. إذن فالشيء الوحيد الذي يجعل الرجل العامل مثابراً، هو الأجور المعتدلة، لأن أجوراً أقل مما ينبغي سوف تؤدي به، حسب مزاجه، إما إلى تثبيط الهمة وإما إلى اليأس، مثلما أن أجوراً أكبر مما ينبغي ستجعله وقحاً وكسولاً... يتضح مما تقدم أن أضمن الثروات، لأمة حرة تحظر استخدام العبيد، تكمن في وفرة عدد الفقراء الكدودين. فهم معين لا ينضب للأساطيل والجيوش، وبدونهم، لا تتحقق أي متعة، ويستحيل استخدام منتوجات البلد للحصول على مداخيل. ولجعل المجتمع» (الذي يتألف بالطبع من الذين لا يعملون) «سعيداً، والشعب مرتاحاً حتى في أسوأ الظروف، لا بدّ من أن يبقى السواد الأعظم جاهلاً وفقيراً على السواء، فالمعرفة تنمّي رغباتنا كما تضاعفها، وكلما تضاءلت رغبات المرء، سهل إشباع حاجاته الضرورية»[72]. [643]

---

(71) "As the labourers make men rich, so the more labourers, there will be, the more richmen... the labour of the poor being the mines of the rich." (جون بيللرز John Bellers، المرجع نفسه، ص2).

(72) برنارد دي ماندفيل، حكاية النحل، الطبعة الخامسة، لندن، 1728، ملاحظات ص212-213-328-الحواشي.

ولكن الشيء الذي لم يكن ماندفيل قد رآه بعد، وهو رجل مستقيم، صافي الذهن، أن آلية عملية التراكم ذاتها تزيد، إلى جانب زيادة رأس المال، جمهور «الفقراء الكدودين»، أي العمال المأجورين الذين يحولون قوة عملهم إلى قوة متنامية لإنماء قيمة رأس المال المتعاظم، فيخلّدون بذلك تبعيتهم لما صنعوه بأيديهم على شكل منتوج يتجسد في إهاب رأسماليين. ويقول السير ف. م. إيدن، بصدد علاقة التبعية هذه، في كتابه المسمى «وضع الفقراء، أو تاريخ الطبقات العاملة في إنكلترا»، ما يلي:

> «لا بد في منطقتنا الجغرافية من العمل لتأمين حاجاتنا، ولا بد في الأقل من تشغيل قسم من المجتمع، بلا كلل.. وهناك آخرون يتحكمون بثمار المثابرة في العمل، مع أنهم «لا يكدون ولا يغزلون»، ويدينون بإعفائهم من العمل إلى المدنية والنظام لا غير... وهم مخلوقات متميزة أنجبتها المؤسسات المدنية[73]، التي تقر أن باستطاعة الأفراد تملّك ثمار العمل بوسائل أخرى غير بذل العمل. وأصحاب الثروة المستقلة... مدينون بثروتهم، لا إلى قدرات خارقة يتحلون بها، بأي حال، بل هم مدينون بذلك، كلياً على وجه التقريب، إلى عمل الآخرين. وليس تملك الأرض والنقود، بل «التحكم بالعمل» (the command of labour) هو ما يميز الأغنياء عن الفقراء... وهذا [المخطط الذي يرتضيه إيدن] سوف يعطي المالكين الحد الكافي من النفوذ والسلطة على أولئك الذين يعملون لأجلهم... مما يضع هؤلاء العمال، لا في وضع من الإذلال والعبودية، بل في حالة هينه ومتسامحة من التبعية (a state of easy and

[644]

= (B. de Mandeville, *The Fable of the Bees*, 5th Ed, London, 1728, Remarks, p.212-213-328, Notes). «إن عيشاً معتدلاً، وعملاً مستمراً، هو الطريق التي تقود الفقراء إلى سعادة مادية» (لعله يقصد بذلك، في الأرجح، أطول أيام العمل وأقل ما يمكن من وسائل العيش) «وإلى ثراء الدولة» (يقصد ثراء الملاك العقاريين، والرأسماليين، وممثليهم السياسيين أصحاب المقامات الرفيعة، وعملائهم). بحث في الصناعة والتجارة، 1770. (*An essay on trade and commerce*, London, 1770, p.54).

(73) كان على إيدن أن يتساءل: من خلق هذه «المؤسسات المدنية»؟ فمن وجهة نظره، وجهة نظر الأوهام الحقوقية، لا يعد القانون ثمرة لعلاقات الإنتاج المادية، بل يعتبر، على العكس، علاقات الإنتاج ثمرة للقانون. لقد قضى لينغيه بكلمة واحدة على وهم مونتيسكيو في «روح الشرائع» (Esprit des lois) إذ قال «المِلكية هي روح الشرائع». (L'esprit des lois, c'est la propriété).

(liberal dependence)، التي يقر بها كل عارف بالطبيعة البشرية، كأمر ضروري لرفاه العمال أنفسهم»[74].

وتمكن الإشارة على نحو عابر، إلى أن السير ف. م. إيدن، هو التلميذ الوحيد لآدم سميث الذي كتب عملاً مرموقاً خلال القرن الثامن عشر[75].

---

(74) إيدن، Eden، المرجع المذكور، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الأول، ص 1-2 والمقدمة، ص XX.

(75) إذا تذكر القارىء مالتوس، الذي نشر مؤلفه «بحث في السكان» (Essay on Population) عام 1798، فإنني أذكره بأن هذا المؤلف، في صيغته الأولى، لم يكن أكثر من انتحال صبياني، سطحي، كهنوتي، لآراء ديفو والسير جيمس ستيوارت، وتاونزند، وفرانكلين، ووالاس، وغيرهم، ولا يحتوي على جملة واحدة من بنات أفكاره. إن الضجة الكبيرة التي أثارها هذا الكتيب، ترجع إلى مصالح حزبية لا غير. فقد كان للثورة الفرنسية أنصار متحمسون في المملكة البريطانية، وكان «مبدأ السكان» الذي صيغ شيئاً فشيئاً في القرن الثامن عشر، ثم أعلن عنه، وسط أزمة اجتماعية كبرى، بقرع الطبول ونفخ الأبواق، باعتباره الترياق الشافي من تعاليم كوندورسيه، إلخ، وقد حظي بترحاب وتهليل الأوليغارشية الإنكليزية بوصفه المدمر الأعظم لكل توقٍ إلى التطور الإنساني اللاحق. أما مالتوس، الذي أخذته الدهشة بهذا النجاح، فقد راح يحشو كتابه بمواد كدست بصورة سطحية ويضيف إليه مواداً لم يكن له فضل اكتشافها بل إلحاقها. ولنلاحظ أيضاً: رغم أن مالتوس كان كاهناً في الكنيسة العليا الإنكليزية، فقد نذر نفسه للعزوبية ـ وهذا أحد شروط «العضوية» (fellowship) في جامعة كمبريدج البروتستانية: «نحن لا نسمح للأعضاء في الكليات بالزواج، وكل من يتخذ لنفسه زوجة، يكف عن أن يكون عضواً»، تقارير لجنة جامعة كمبريدج، ص172. (*Reports of Cambridge University Commission*, p. 172). هذا ما يمتاز به مالتوس عن غيره من القساوسة البروتستانت الذين خلعوا رداء العزوبية الكاثوليكي المفروض على الكاهن، واتخذوا من وصية «تناسلوا وتكاثروا» رسالتهم المستمدة من التوراة إلى حد أنهم أسهموا، عموماً، في زيادة السكان بدرجة غير معقولة حقاً، بينما كانوا يعظون العمال بـ «مبدأ السكان» في الوقت نفسه. ومما له دلالته أن السادة قساوسة اللاهوت البروتستانتي، أو، بالأحرى، الكنيسة البروتستانتية، هم من احتكر ويحتكر هذه القضية الحساسة، قضية الخطيئة الاقتصادية للإنسان، تفاحة آدم، «الشهوة الملحة»، (urgent appetite) أو «الكوابح التي تثلم سهام كيوبيد» (the checks which tend to blunt the shafts of Cupid) حسب تعبير مازح للكاهن تاونزند. وباستثناء الراهب أورتيس، من مدينة البندقية، وهو كاتب أصيل ذكي، فإن أغلب معلمي «مبدأ السكان» هم قساوسة بروتستانت. ونذكر، على سبيل المثال، بروكنر ومؤلفه: نظرية النظام الحيواني (Bruckner, *Théorie du Système animal*)، الذي يعالج معالجة شاملة كامل موضوع

إن تبعية العمال لرأس المال، في ظل شروط التراكم المفترضة حتى الآن، وهي [645]

= نظرية السكان الحديثة، والذي جاءت الخصومة العابرة في هذا الموضوع بين كينيه وتلميذه، ميرابو الأب، لتضيف أفكاراً جديدة إلى المؤلف المذكور. بعدها جاء الكاهن والاس، ثم الكاهن تاونزند، وأخيراً الكاهن مالتوس، وتلميذه الكاهن المتعصب توماس تشالمرز، هذا من دون أن نذكر كويتبي الكهنة الأقل جدارة في هذا الباب (in this line). في البدء كان الاقتصاد السياسي موضع دراسة الفلاسفة أمثال هوبز ولوك وهيوم، ورجال أعمال ودولة أمثال توماس مور، تمبل، سولي، دي ويت، نورث، لو، فاندرلنت، كانتيلون، فرانكلين، كما دُرس جانبه النظري بنجاح أكبر على يد دكاترة في الطب أمثال بيتي، باربون، ماندفيل، كينيه. وحتى في منتصف القرن الثامن عشر التمس القس السيد تاكر، وهو اقتصادي بارز في زمانه، التمس العذر لتدخله في أمور شيطان المال. ولكن فيما بعد، مع ظهور «مبدأ السكان» هذا، دقت ساعة القساوسة البروتستانت. إن بيتي، الذي كان يعتبر السكان ركيزة الثروة، وكان، شأنه شأن آدم سميث، خصماً لدوداً للكهنة، يقول عنهم، كما لو كان قلبه ينبئه بتدخل هؤلاء السحرة: «يزدهر الدين خير ازدهار حيثما يتمرغ الكهنة في حرمان أكثر، تماماً مثلما أن القانون يزدهر خير ازدهار حيثما يموت المحامون جوعاً». ثم يوجه النصح إلى القساوسة البروتستانت قائلاً: إنهم إذا كانوا لا يبتغون، البتّة، إطاعة الرسول بولس في «إماتة أجسادهم» بالعزوبية، فعليهم «ألّا يفرخوا من الكهنة أكثر» (not to breed more Churchmen) مما تحتمله الكنيسة من مراتب (benefices) موزعة الآن، أعني أنه إذا كانت الكنيسة في إنكلترا وويلز تستوعب 12 ألف قس «فليس من الحكمة تفريخ 24 ألف قس (it will not be safe to breed 24,000 ministres) وذلك لأن الإثني عشر ألفاً الذين لا يمتلكون مصدر رزق، سيفتشون عن سبل لكسب العيش، ولن يجدوا سبيلاً إلى ذلك أفضل من اقناع الناس بأن الإثني عشر ألفاً الذين يحتلون المناصب الكنسية يسممون أرواح الناس ويجوعونها، ويقودونها في متاهات الضلال بعيداً عن الفردوس». (بيتي، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص57).

(Petty, *A Treatise on Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 57).

أما موقف آدم سميث من القساوسة البروتستانت في زمانه، فيتضح في مؤلفه رسالة إلى أ. سميث (*A Letter to A. Smith, LL.D. On the Life, Death and, Philosophy of his Friend, David Hume, By one of the People called Christians*, 4th Ed, Oxford, 1784). حيث نجد أن الدكتور هورن أسقف نورويتش يوبخ آدم سميث لأنه عمد، في رسالة منشورة وجهها للسيد ستراهن، إلى «تطييب ذكرى صديقه ديفيد» (يقصد هيوم)، ولأنه نشر على الملأ كيف أن «هيوم كان يسلي نفسه على فراش الموت بقراءة لوسيان، ولعبة الورق «ويست» ولأنه بلغ من الوقاحة مبلغاً جعله يكتب عن هيوم قائلاً «لقد كنت أعتبره، على الدوام، سواء في حياته أم بعد مماته، النموذج الأقرب إلى الإنسان المكتمل حكمة وفضيلة، بقدر ما يسمح ضعف الطبيعة البشرية». هنا

أفضل الشروط بالنسبة إليهم، تتخذ شكلاً يسير الاحتمال، أو بتعبير إيدن تبعية «هينة ومتسامحة» (bequeme und liberale). فنمو رأس المال لا تزداد علاقة التبعية من حيث الشدة بل تزداد من حيث السعة فقط، نعني أن مجال الاستغلال والهيمنة أمام رأس المال [646] لا يتسع إلّا بنمو أبعاده هو وعدد رعاياه. وتعود إلى هؤلاء حصة تزداد باستمرار من منتوجهم الفائض، الذي ينمو ويتحول بأبعاد أكبر، إلى رأسمال إضافي، بهيئة وسيلة دفع، بحيث يستطيعون توسيع دائرة حاجاتهم، وتحسين رصيدهم الاستهلاكي، من الكساء والأثاث، وما إلى ذلك، بل وإدخار رصيد احتياطي غير كبير من النقد. ولكن مثلما أن أعطاء العبد ملبساً أفضل وغذاءً أوفر، ومعاملة أحسن، و«وديعة» (Peculium)(*) كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك، لا يزيح علاقة التبعية والاستغلال عن كاهله، فإن ذلك لا يقضي

= يزعق الاسقف حانقاً: «أيليق بك، يا سيدي، أن تضع أمام أبصارنا كنموذج «لاكتمال الحكمة والفضيلة» أخلاق وسلوك إنسان مأخوذ بكراهية لا شفاء منها تجاه كل ما يحمل اسم الدين، إنسان أفنى أعصابه لتسفيه وطمس واقتلاع روح الدين من بين الناس، إنسان كان بوده، لو استطاع، أن يمحو ذكر اسم الدين إلى الأبد؟» (المرجع نفسه، ص 8). «ولكن لا تبتئسوا يا من تحبون الحقيقة. فالإلحاد لن يدوم طويلاً» (المرجع نفسه، ص 17). لقد كان آدم سميث «اثيماً فاسداً» (the atrocious wickedness) نشر الإلحاد في الأرض (بواسطة «نظرية المشاعر الأخلاقية» «Theory of moral sentiments» التي وضعها)». «... إننا نعرف أحابيلك، أيها السيد الدكتور! فإن مقصدك حسن ولكنني أرى أنك لن تحقق مرادك هذه المرة. إنك تروم أقناعنا، بمثال ديفيد هيوم المبجل، بأن الإلحاد هو «المنعش» (cordial) الوحيد للنفس الكسيرة والترياق الشافي من رهبة الموت... بوسعك أن تضحك على أنقاض بابل، وأن تهنىء فرعون المتجبر على غرقه في البحر الأحمر!» (المرجع نفسه، ص 21-22). وهناك شخص آخر قويم الإيمان، من زملاء آدم سميث في الكلية، يكتب عنه بعد وفاته قائلاً: «إن حب سميث العميق لهيوم... منعه من أن يكون مسيحياً... فقد كان يصدق كل ما يقوله هيوم. ولو قال هيوم له إن القمر هو جبن أخضر لصدقه. ولذلك فقد صدقه أيضاً بأنه لا وجود للرب والمعجزات... لقد اقترب من النزعة الجمهورية من ناحية المبادىء السياسية». (النحلة، تأليف جيمس أندرسون، 18 مجلد، إدنبره، 1791-1793، المجلد III، ص165-166).

(*The Bee, By James Anderson*, 18 Vols, Edinburgh, 1791-1793, Vol. III, p. 165-166).

وكان الكاهن توماس تشالمرز يرتاب في أن آدم سميث اخترع مقولة «العمال غير المنتجين» بدافع الضغينة وحسب، خصيصاً لأجل الكهنة البروتستانت، بالرغم من عملهم المبارك في كَرْم الرب.

(*) الوديعة: قسم من الممتلكات التي كان رب الأسرة في روما يقدمها لابنه أو لعبده على سبيل الاستثمار والإدارة، على أن يبقى السيد المالك الحقوقي، ويبقى العبد مسترقاً. [ن. برلين].

على علاقات التبعية والاستغلال بالنسبة إلى العامل المأجور. والواقع أن ارتفاع سعر العمل، نتيجة تراكم رأس المال، لا يعني سوى أن طول ووزن أغلاله الذهبية التي صنعها بنفسه، يسمحان بإرخاء شدتها. غالباً ما تُغفل القضية الرئيسية في المجادلات الناشئة حول هذا الموضوع، نعني الخاصية المميزة (differentia specifica) للإنتاج [647] الرأسمالي. فقوة العمل تُباع في ظله، لا بهدف إشباع الحاجات الشخصية للشاري بما تقدمه من خدمة أو منتوجات. فغاية الشاري هي إنماء قيمة رأسماله، هي إنتاج سلع تحوي عملاً أكثر مما دفع لقاءه، وتحوي بالتالي شطراً من القيمة لا يكلفه أي شيء، ويتحقق، مع ذلك، عند بيع السلعة. إن إنتاج فائض القيمة أو كسب المغانم هو القانون المطلق لهذا النمط من الإنتاج. ولا تكون قوة العمل صالحة للبيع إلّا بمقدار ما تديم وسائل الإنتاج بهيئة رأسمال، وتعيد إنتاج قيمتها كرأسمال، وتثمر عملاً غير مدفوع الأجر يكون منبعاً لرأسمال إضافي[76]. لذا تفترض شروط بيع قوة العمل، سواء كانت حسنة أم سيئة للعامل، ضرورة تكرار بيعها بشكل دائم، وتوسيع تجديد إنتاج الثروة في هيئة رأسمال باستمرار. وتقتضي الأجور، دوماً، بطبيعتها بالذات، وهو ما رأيناه من قبل، أداء العامل كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر. وبصرف النظر عن حالة ارتفاع الأجور مقابل هبوط سعر العمل، إلخ، فإن زيادة الأجور تعني في أحسن الأحوال حصول انخفاض في كمية العمل غير مدفوع الأجر الذي يترتب على العامل أن يؤديه. ولا يمكن لهذا الانخفاض، قط، أن يبلغ نقطة يهدد عندها بقاء النظام نفسه. وإذا وضعنا جانباً النزاعات التي تحل بالعنف بصدد مستوى الأجور (وقد بيّن آدم سميث أصلاً، أن رب العمل، في هذه النزاعات، يظل هو رب العمل أبداً)، فإنّ ارتفاع سعر العمل نتيجة تراكم رأس المال يتضمن الخيار التالي.

إما أن يواصل سعر العمل ارتفاعه، لأن ذلك لا يعرقل نمو التراكم، وليس في الأمر من عجب، لأنه، كما يقول آدم سميث:

«حتى بعد أن تتضاءل الأرباح، فإن رؤوس الأموال لا تواصل النمو

---

(76) حاشية للطبعة الثانية: «لكن الحد الذي يقرر تشغيل كل من العامل الصناعي والعامل الزراعي واحد على أية حال، وهو بالضبط قدرة رب العمل على تحقيق ربح من منتوج عملهما. فإذا ارتفع مستوى الأجور بحيث يخفض مكاسب رب العمل دون متوسط الربح، فإنه سيكف عن استخدامهما، أو إنه لن يستخدمهما إلّا بشرط قبولهما بأجور منخفضة» (جون وايد *John Wade*، المرجع المذكور، ص 240).

وحسب، بل تنمو بوتيرة أسرع بكثير من السابق... إن رأسمالاً كبيراً ينمو عموماً، وإن كانت أرباحه صغيرة، بصورة أسرع من نمو رأسمال صغير يحقق أرباحاً كبيرة» (المرجع نفسه، ص 189).

[648] يتضح في هذه الحالة أن تناقص العمل غير مدفوع الأجر لا يعيق البتة اتساع دائرة سيطرة رأس المال. وإما، وهذا هو الجانب الآخر للخيار، يتباطأ التراكم نتيجة ارتفاع سعر العمل، بسبب ضعف حافز الربح. وإن التراكم يتضاءل، ولكن باستمرار هذا التضاؤل يزول السبب الأول للتضاؤل، ونعني به عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل القابلة للاستغلال. وبالتالي فإن آلية عملية الإنتاج الرأسمالية تزيح تلك العقبات التي تخلقها هي نفسها مؤقتاً. فيهبط سعر العمل ثانية إلى مستوى يتطابق مع حاجات الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، سواء جاء هذا المستوى دون، أو عند، أو فوق المستوى الذي كان يعتبر طبيعياً قبل ارتفاع الأجور. وهكذا نرى ما يلي: في الحالة الأولى، أن انخفاض الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو السكان العاملين، ليس هو الذي يجعل رأس المال فائضاً، بل بالعكس فإن نمو رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال غير كافية. وفي الحالة الثانية، أن تنامي الزيادة المطلقة أو النسبية لقوة العمل، أو السكان العاملين، ليس هو الذي يجعل رأس المال غير كافٍ، بل بالعكس، فتناقص رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال فائضة أو، بالأحرى، يجعل سعرها مفرطاً. إن حركة التغيرات المطلقة هذه في تراكم رأس المال تنعكس في حركة التغيرات النسبية لكتلة قوة العمل القابلة للاستغلال، لذلك تبدو وكأنها ناجمة عن التغير الخاص لهذه الأخيرة. وللتعبير عن ذلك بلغة الرياضيات نقول: إن مقدار التراكم مقدار متغير مستقل، وإن مقدار الأجور مقدار تابع له، وليس العكس. وهكذا نجد، حين تدخل الدورة الصناعية في طور الأزمة، أن الهبوط العام في أسعار السلع يجد تعبيره في ارتفاع قيمة النقد النسبية، وحين تدخل الدورة في طور الازدهار، فإن الارتفاع العام في أسعار السلع يظهر بهيئة هبوط في قيمة النقد النسبية. ويستخلص أصحاب ما يسمى مدرسة وسيلة التداول (جريان أو تداول العملة Currency School) من هذه الواقعة أن ارتفاع الأسعار يعني وجود «كثرة» من النقود قيد التداول، وأن انخفاضها يعني وجود قلّة منها قيد التداول(*). إن جهل هؤلاء وسوء فهمهم تماماً

(*) ورد في الطبعتين الثالثة والرابعة: ارتفاع الأسعار يعني وجود «قلة»، وانخفاضها يعني وجود «كثرة» من النقد المتداول. [ن. برلين].

للوقائع[77] يضاهي جهل أولئك الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرات التراكم المذكورة أعلاه بإرجاعها تارة إلى قلّة عدد العمال المأجورين، وتارة أخرى إلى كثرة عددهم.

إن قانون الإنتاج الرأسمالي، الذي يكمن في لب «قانون السكان الطبيعي» المزعوم، ينحصر، ببساطة، في التالي: إن العلاقة بين رأس المال والتراكم ومعدل الأجور ليست [649] سوى العلاقة بين العمل غير مدفوع الأجر الذي حُوّل إلى رأسمال، والعمل الإضافي الضروري لتحريك رأس المال الإضافي. وهذه ليست بأي حال من الأحوال علاقة بين مقدارين مستقلين عن بعضهما بعضاً، بين مقدار رأس المال من جهة، وعدد السكان العاملين من جهة أخرى؛ بل هي بالأحرى، في آخر المطاف، علاقة بين العمل غير مدفوع الأجر لهؤلاء السكان العاملين وبين عملهم مدفوع الأجر. فإذا كانت كمية العمل غير مدفوع الأجر الذي تؤدّيه الطبقة العاملة، وتراكمه الطبقة الرأسمالية، يتزايد بسرعة كبيرة بحيث أن تحويلها إلى رأسمال يتطلب زيادة استثنائية في العمل الإضافي مدفوع الأجر، فإن الأجور ترتفع عند ذاك، ويطرأ هبوط نسبي على العمل غير مدفوع الأجر، إذا ما بقيت الظروف الأخرى ثابتة. ولكن ما إن يبلغ هذا الهبوط نقطة لا يعود فيها العمل الفائض الذي يغذي رأس المال متوافراً بكمية عادية، ينشأ ردّ فعل معين هو: انخفاض ذلك القسم من الإيراد الذي يتحول إلى رأسمال، وتباطؤ التراكم، فتحل محل حركة صعود الأجور حركة عكسية. وعلى ذلك فإن صعود سعر العمل يبقى محصوراً في حدود معينة لا تمس أسس النظام الرأسمالي من ناحية، وتضمن تجديد إنتاجه الموسَّع، من ناحية أخرى. وإن قانون التراكم الرأسمالي الذي مسخه الاقتصاديون إلى قانون طبيعي موهوم، لا يعبّر في واقع الأمر سوى عن أن طبيعة التراكم، لا تسمح بأي تناقص في درجة استغلال العمل، أو بأي ارتفاع في سعر العمل من شأنهما أن يعرضا لخطر جدي استمرار عملية تجديد إنتاج العلاقة الرأسمالية، بل تجديد إنتاج هذه العلاقة على نطاق متسع أبداً. ولا يمكن للأمر أن يكون على خلاف ذلك في ظل نمط إنتاج يعيش فيه العامل لأجل تلبية حاجات النمو الذاتي للقيم الموجودة، بدلاً من أن تعمل الثروة الشيئية على تلبية حاجات تطور العامل. ومثلما أن الإنسان في عالم الأديان، يخضع لسيطرة

(77) راجع كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 165 وما يليها.

مبتكرات عقله هو، كذلك في الإنتاج الرأسمالي، يخضع لسيطرة ما تصنعه يداه بالذات[77a].

[650] 2) الانخفاض النسبي للجزء المتغير من رأس المال في مجرى التراكم والتركز الذي يرافقه

اعتبر الاقتصاديون أنفسهم، أن لا الحجم الفعلي للثروة الاجتماعية، ولا مقدار رأس المال المكتسب أصلاً، يقود إلى ارتفاع الأجور، فما يرفع هذه الأخيرة ليس إلّا استمرار نمو التراكم، ودرجة سرعة هذا النمو (آدم سميث، [ثروة الأمم *Wealth of Nations*]، الكتاب الأول، الفصل الثامن). لقد درسنا، حتى الآن، طوراً خاصاً واحداً من هذه العملية، وهو الذي يتحقق فيه نمو رأس المال مقروناً بثبات تركيبه التكنيكي. بيد أن العملية تمضي إلى ما هو أبعد من هذا الطور.

فمنذ أن تنشأ الأسس العامة للنظام الرأسمالي، يمضي تطور إنتاجية العمل الاجتماعي في مجرى التراكم حتى يبلغ نقطة تغدو معها هذه الإنتاجية أعظم رافعة للتراكم.

> يقول آدم سميث: «إن السبب الذي يؤدي إلى رفع الأجور، وهو تزايد رأس المال، هو نفسه الذي ينزع إلى زيادة قدرات إنتاجية العمل، وإلى جعل كمية متضائلة من العمل، تنتج كمية متعاظمة من المنتوجات»(*).

وعدا عن الشروط الطبيعية، كخصوبة التربة، وغير ذلك، وعدا عن مهارة المنتجين المستقلين، العاملين في انعزال ـ التي تظهر نوعياً في جودة منتوجاتهم أكثر مما تظهر كمياً في كتلتها ـ فإن المستوى الاجتماعي لإنتاجية العمل يجد التعبير عنه في المقدار

(77a) «إذا عدنا الآن إلى بحثنا الأول، الذي بيّن... أن رأس المال ذاته ليس إلّا منتوج العمل البشري... فيبدو عصياً على الإدراك تماماً أن يقع الإنسان تحت سيطرة رأس المال، الذي هو نتاج يديه، وأن يكون تابعاً له؛ ولما كان الواقع الفعلي هو على هذا النحو بالذات، فثمة سؤال يبرز لا محالة: كيف تحول العامل من سيد لرأس المال ـ الذي خلقه بيديه ـ إلى عبد له؟». (فون تونن، الدولة المعزولة، روستوك، 1863، ص5-6).

(Von Thünen, *Der isolirte Staat*, Theil II. Abtheilung II. Rostock, 1863, S. 5-6).

إن من حسنات تونن أنه طرح هذا السؤال. أما جوابه فهو طفولي بكل بساطة.

(*) آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، إدنبره، 1814، ص142. [ن. برلين].

النسبي لوسائل الإنتاج التي يقوم عامل واحد، خلال مدة معينة، وبتوتر معين لقوة العمل، بتحويلها إلى منتوجات. إن كتلة وسائل الإنتاج التي يشتغل بها العامل، تزداد بازدياد إنتاجية عمله. إلّا أن هذه الوسائل تلعب هنا دوراً مزدوجاً. فازدياد البعض منها هو نتيجة لتزايد إنتاجية العمل، بينما ازدياد بعضها الآخر، هو سبب لتزايد هذه الإنتاجية. وكمثال على ذلك، فإن تقسيم العمل في المانيفاكتورة، واستخدام الآلات يفضيان إلى زيادة المواد الأولية التي تُصنّع خلال المدة نفسها، وبالتالي تدخل كتلة أعظم من المواد الأولية والمواد المساعدة في عملية العمل. وهذه نتيجة لتزايد إنتاجية العمل. من جهة أخرى، نجد أن كتلة الآلات ودواب العمل، والأسمدة الكيماوية، وأنابيب تصريف المياه، وما إلى ذلك، هي شرط لزيادة إنتاجية العمل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتلة وسائل الإنتاج المتركزة في شكل الأبنية، والأفران العالية، ووسائط النقل، إلخ. [651] وسواء كان نمو حجم وسائل الإنتاج شرطاً أم نتيجة، فإن نمو حجمها بالقياس إلى قوة العمل المندمجة فيها، إنما هو تعبير عن نمو إنتاجية العمل. وعلى هذا يتجلى نمو هذه الأخيرة في تناقص كتلة العمل قياساً إلى كتلة وسائل الإنتاج التي يحركها هذا العمل أو في تضاؤل مقدار العنصر الذاتي لعملية العمل بالمقارنة مع عناصرها الموضوعية.

إن هذا التغير في التركيب التكنيكي لرأس المال، أي هذا النمو في كتلة وسائل الإنتاج بالمقارنة مع كتلة قوة العمل التي تحيي هذه الوسائل، إنما ينعكس، في التركيب القيمي لرأس المال، عبر ازدياد جزئه الثابت على حساب جزئه المتغير. فقد يكون رأس المال في الأصل، مثلاً، منقسماً إلى 50% تنفق على وسائل الإنتاج، و50% تخصص لقوة العمل؛ وفي فترة لاحقة، ومع نمو درجة إنتاجية العمل، ينقسم رأس المال إلى 80% مخصصة لوسائل الإنتاج، و20% لقوة العمل، وهكذا دواليك. إن قانون النمو المطرد لرأس المال الثابت، قياساً إلى رأس المال المتغير، يتأكد عند كل خطوة (كما بيّنا من قبل) بالتحليل المقارن لأسعار السلع، سواء قارنا بين مختلف الحقب الاقتصادية لأمة معينة أو بين مختلف الأمم في حقبة واحدة. وإن المقدار النسبي لذلك العنصر من السعر، الذي يمثل قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة وحدها، أي الجزء الثابت من رأس المال، يتناسب تناسباً طردياً مع تقدم التراكم، أما المقدار النسبي للعنصر الآخر من السعر الذي يدفع للعمل، أي الجزء المتغير من رأس المال، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التراكم.

لكن هذا الهبوط في الجزء المتغير من رأس المال بالمقارنة مع الجزء الثابت، أي هذا التغير في التركيب القيمي لرأس المال، لا يبيّن التغير في تركيب أجزاء مكوناته

المادية، إلّا بصورة تقريبية. فإذا كانت قيمة رأس المال المستخدم اليوم، مثلاً، في صناعة الغزل تنقسم إلى $\frac{7}{8}$ رأسمال ثابت و$\frac{1}{8}$ رأسمال متغير، بينما كانت النسبة في بداية القرن الثامن عشر $\frac{1}{2}$ رأسمال ثابت و$\frac{1}{2}$ رأسمال متغير، نجد من جهة أخرى أن كتلة المواد الأولية ووسائل العمل، إلخ، التي تستهلكها كمية معينة من عمل الغزل بصورة منتجة، اليوم، هي أكبر بمئات المرات مما كانت عليه في بداية القرن الثامن عشر. والسبب هو، بكل بساطة، أن تزايد إنتاجية العمل لا يقترن فقط بتزايد حجم وسائل الإنتاج التي يستهلكها، بل إن قيمة هذه الوسائل تتضاءل إذا قورنت بحجمها. لذا فقيمتها تزداد بصورة مطلقة، ولكن ليس بصورة طردية مع أبعادها. وهكذا فإن تزايد الفارق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير هو أقل بكثير من تزايد الفارق بين كتلة وسائل الإنتاج [652] التي يتحوّل إليها رأس المال الثابت، وكتلة قوة العمل التي يتحوَّل إليها رأس المال المتغير. فالفارق الأول ينمو بنمو الفارق الثاني، ولكن بدرجة أقل من هذا الأخير.

ولكن، إذا كان تقدم التراكم يخفض المقدار النسبي لرأس المال المتغير فإن ذلك لا يستبعد بأي حال إمكان ارتفاع مقداره المطلق. لنفرض أن قيمة رأس المال تنقسم في البدء إلى 50% ثابت، و50% متغير، ثم باتت تنقسم فيما بعد إلى 80% ثابت و20% متغير. وإذا كان رأس المال الأصلي، ولنفرض أنه يبلغ 6000 جنيه استرليني، قد ارتفع في غضون ذلك إلى 18 ألف جنيه، فإن جزءه المتغير يزداد أيضاً بنسبة الخُمس. فقد كان 3000 جنيه وهو الآن 3600 جنيه. ولكن في حين أن زيادة رأس المال بنسبة 20% كانت تكفي، في السابق، لرفع الطلب على العمل بنسبة 20%، فإن هذه الزيادة الأخيرة في الطلب تستلزم الآن زيادة رأس المال الأصلي ثلاث مرات.

لقد أوضحنا في الجزء الرابع، كيف أن نمو القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل يفترض سلفاً وجود التعاون على نطاق واسع؛ وكيف أنه لا يمكن إلّا على هذا الأساس تنظيم تقسيم العمل وتركيبه والتوفير في وسائل الإنتاج عن طريق تركيزها على نطاق واسع، وظهور وسائل العمل التي لا تصلح، بسبب طبيعتها المادية بالذات، لغير الاستخدام الجماعي، مثل منظومة الآلات، إلخ، وزجّ القوى الطبيعية الجبارة في خدمة الإنتاج؛ وتحويل عملية الإنتاج إلى تطبيق علمي للتكنولوجيا. وعلى أساس الإنتاج السلعي، حيث نجد وسائل الإنتاج ملكاً لأشخاص خاصين، وحيث يكون العامل اليدوي، إما مُنتِج سلع معزولاً ومستقلاً عن الآخرين، أو بائع قوة عمله بوصفها سلعة نظراً لافتقاره إلى الوسائل اللازمة لمزاولة صنعة مستقلة، على أساس هذا الإنتاج، لا يمكن لهذا الشرط، أي

للتعاون واسع النطاق، أن يتحقق إلّا عن طريق ازدياد رؤوس الأموال الفردية، إلّا بقدر ما تتحول وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش إلى ملكية خاصة للرأسماليين. إن قاعدة الإنتاج السلعي لا تسمح بظهور الإنتاج واسع النطاق إلّا في الشكل الرأسمالي وحده. وعلى هذا فإن تراكماً معيناً لرأس المال بين أيدي منتجين أفراد للسلع، يؤلف الشرط الضروري لبروز نمط الإنتاج الرأسمالي الخاص. ولذلك ينبغي لنا أن نفترض أن ذلك هو ما يحدث خلال فترة الانتقال من الحرفة اليدوية إلى المشروع الرأسمالي. وتمكن تسمية ذلك بالتراكم البدائي، لأنه القاعدة التاريخية لا النتيجة التاريخية للإنتاج الرأسمالي الخاص. أما كيف انبثق هذا التراكم ذاته، فذلك أمر لا حاجة لبحثه الآن. يكفي أنه يؤلف نقطة انطلاق. ولكن جميع طرائق رفع القدرة الإنتاجية الاجتماعية [653] للعمل، التي تنمو على هذه القاعدة، هي في الوقت ذاته طرائق لزيادة إنتاج فائض القيمة، أو المنتوج الفائض، وهذا بدوره هو العنصر المولّد للتراكم. فهذه الطرائق، إذن، هي في الوقت ذاته طرائق لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال، أي طرائق تراكمه المتسارع. وإن الاستمرار في إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال يتجلى في تنامي مقدار رأس المال الذي ينخرط في عملية الإنتاج. وهذا بدوره يؤلف الأساس لتوسيع نطاق الإنتاج، ولطرائق رفع قدرة إنتاجية العمل، التي تصاحبه، وللتسارع في إنتاج فائض القيمة. وعليه إذا كانت درجة معينة من تراكم رأس المال شرطاً لنمط الإنتاج الرأسمالي الخاص، فإن هذا الأخير يؤدي، عن طريق التأثير العكسي، إلى تسريع تراكم رأس المال. إذن، فبنمو تراكم رأس المال ينمو النمط الخاص للإنتاج الرأسمالي، وبنمو نمط الإنتاج الرأسمالي ينمو تراكم رأس المال. إن هذين العنصرين الاقتصاديين يفضيان، بالتأثير المعقد للحوافز التي يتبادلانها، إلى إحداث ذلك التغير في التركيب التكنيكي لرأس المال الذي يؤدي إلى انخفاض الجزء المتغير منه، أدنى فأدنى، بالمقارنة مع الجزء الثابت.

إن كل رأسمال فردي يمثل هذا القدر أو ذاك من تركز وسائل الإنتاج، مع ما يقابله من السيطرة على جيش من العمال كبير إلى هذا الحد أو ذاك. وكل تراكم يغدو وسيلة لتحقيق تراكم جديد. وبتزايد كتلة الثروة التي تقوم بوظيفة رأس المال، يزيد التراكم من تركز تلك الثروة بين أيدي رأسماليين أفراد، فيوسع بذلك قاعدة الإنتاج الكبير، وقاعدة الطرائق المتميزة للإنتاج الرأسمالي. ويتحقق نمو رأس المال الاجتماعي بفعل نمو الكثير من رؤوس الأموال الفردية. وإذا بقيت الظروف الأخرى ثابتة، تزداد رؤوس الأموال

الفردية، سوية مع تركز وسائل الإنتاج، حيث يؤلف كل واحد من رؤوس الأموال هذه جزءاً صحيحاً من رأس المال الاجتماعي بأسره. وفي الوقت نفسه نجد أن ثمة أجزاء تنسلخ عن رؤوس الأموال الأصلية، لتنشط بوصفها رؤوس أموال جديدة، مستقلة. ويلعب توزيع التركة ضمن الأسر الرأسمالية، دوراً كبيراً في هذا المجال، إلى جانب أسباب أخرى. إذن، فبمضي التراكم، ينمو عدد الرأسماليين، بهذا القدر أو ذاك. وهناك صفتان تميزان هذا النوع من التركز، الذي يقوم مباشرة على التراكم، أو هو بالأحرى، مطابق له. أولاً ـ إن تزايد تركز وسائل الإنتاج الاجتماعية بين أيدي رأسماليين أفراد [654] تحدده درجة ازدياد الثروة الاجتماعية، إذا بقيت الشروط الأخرى على حالها. ثانياً ـ إن ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الموظف في كل فرع خاص من فروع الإنتاج موزع على كثرة من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضاً ويتنافسون كمنتجي سلع مستقلين. وعليه فإن التراكم، والتركز المرافق له، لا يتبعثران على مراكز عديدة فحسب، بل كذلك يتقاطع ازدياد كل رأسمال ناشط مع تكوّن رؤوس أموال جديدة، وانشطار رؤوس الأموال القديمة. ولذا يظهر التراكم في صورة نمو في تركز وسائل الإنتاج والسيطرة على العمل، من جهة، وفي صورة تنافر وتباعد بين رؤوس أموال فردية كثيرة، من جهة أخرى.

إن تجزؤ رأس المال الاجتماعي الكلي إلى كثرة من رؤوس الأموال الفردية، أي تنافر هذه الأجزاء بعيداً عن بعضها بعضاً، يقابله فعل تجاذبها المعاكس. ولا نقصد بهذا التجاذب، التركز البسيط لوسائل الإنتاج والسيطرة على العمل، اللذين يطابقان التراكم. بل نقصد تركز رؤوس الأموال الموجودة في الأصل، والقضاء على استقلالها الفردي، ومصادرة الرأسمالي للرأسمالي، وتحويل كثرة من رؤوس الأموال الصغيرة إلى حفنة من رؤوس الأموال الكبيرة. وتختلف هذه العملية عن سابقتها في أنها تفترض فقط تغيراً في توزيع رؤوس الأموال العاملة، الموجودة أصلاً، ولهذا لا يتقيد نطاق فعلها بالنمو المطلق للثروة الاجتماعية، وبالحدود المطلقة للتراكم. إن رأس المال ينمو إلى كتل هائلة في موضع واحد، وفي يد واحدة، لأن آخرين كثيرين قد فقدوه في موضع آخر. هذا هو التمركز بالمعنى الدقيق للكلمة، بوصفه شيئاً متميزاً عن التراكم والتركز.

إن قوانين تمركز رؤوس الأموال هذا، أي جذب رأس المال لرأس المال، لا يمكن عرضها في هذا الموضع من الكتاب. ولا بد من الاكتفاء بإشارات وجيزة إلى بعض الحقائق. إن حرب المنافسة تُخاض بخفض أسعار السلع. ورخصها يتوقف (caeteris

paribus)، عند بقاء الشروط الأخرى ثابتة، على إنتاجية العمل التي تتوقف بدورها على نطاق الإنتاج. لذا فإن رؤوس الأموال الكبيرة تهزم رؤوس الأموال الصغيرة. ولا بد من أن نتذكر أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي يزيد مقدار الحد الأدنى من رأس المال الفردي اللازم لتسيير مشروع معين بشروط عادية. لذا نجد أن رؤوس الأموال الأصغر نسبياً، تندفع إلى ميادين الإنتاج التي لم تستول عليها الصناعة الكبرى بعد إلّا على نحو متفرق، أو على نحو غير كامل. في هذا المجال تحتدم المنافسة احتداماً يتناسب طردياً مع عدد [655] رؤوس الأموال المتصارعة، وعكسياً مع مقدارها. وتنتهي دوماً إلى خراب الكثير من صغار الرأسماليين، الذين ينتقل بعض رؤوس أموالهم إلى أيدي المنتصرين، ويتلاشى بعضها الآخر. وعدا عن ذلك، تنشأ مع الإنتاج الرأسمالي قوة جديدة تماماً، هي نظام الائتمان الذي يزحف في مراحله الأولى خلسة، بوصفه المعين المتواضع للتراكم، جاذباً بخيوط خفية لا تُرى، الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع بمقادير كبيرة أو صغيرة، ليضعها بين أيدي الرأسماليين، أفراداً أو جماعات متحدة، لكنه سرعان ما يصبح سلاحاً جديداً فتاكاً في حرب المنافسة، ويتحول أخيراً إلى آلية اجتماعية هائلة لمركزة رؤوس الأموال.

وبمقدار تطور الإنتاج والتراكم الرأسماليين، تتطور الرافعتان الأكثر جبروتاً للتمركز وهما ـ المنافسة والائتمان. كما أن مضي التراكم قدماً يزيد المادة الصالحة للتمركز، أي رؤوس الأموال المفردة، في حين أن توسع الإنتاج الرأسمالي يولّد من هنا الحاجة الاجتماعية، ويولّد من هناك الوسائل التكنيكية الضرورية لنشوء المؤسسات الصناعية الجبارة التي يتطلب قيامها تمركزاً مسبقاً لرأس المال. ولذا نجد أن قوة الجذب المتبادل، التي تجمع رؤوس الأموال المفردة، والنزوع إلى التمركز، هما في يومنا هذا أقوى مما كانا عليه في أي وقت مضى. ولكن، وإن كانت السعة والنشاط النسبيان لحركة التمركز يتحددان، إلى درجة معينة، بمقدار التوسع المتحقق في الثروة الرأسمالية وكذلك بتفوق الآلية الاقتصادية، فإن مضي التمركز قدماً لا يتوقف، بأي حال، على حصول نمو إيجابي في مقدار رأس المال الاجتماعي. وهذا هو الفرق الأساسي الذي يميز التمركز عن التركز، فالتركز ليس سوى اسم آخر لتجديد الإنتاج على نطاق أوسع. إن التمركز قد ينشأ بمجرد حصول تغير في توزيع رؤوس الأموال الموجودة أصلاً، عن تعديل بسيط في التجميع الكمي لأجزاء رأس المال الاجتماعي. فبوسع رأس المال، هنا، أن ينمو كتلاً جبارة في يد واحدة، لأنه أفلت، هناك، من أيدي أفراد عديدين.

ويبلغ التمركز، في أي فرع معين من فروع الإنتاج، حدوده القصوى إذا اندمجت جميع رؤوس الأموال المفردة الموظفة فيه لتصبح رأسمالاً واحداً[77b]. ولا يمكن بلوغ هذه الحدود القصوى في كل مجتمع معين، إلّا عند توحيد مجمل رأس المال الاجتماعي إما بين يدي رأسمالي واحد وأما في شركة رأسمالية واحدة. [656]

إن التمركز يكمّل فعل التراكم بتمكين الرأسماليين الصناعيين من توسيع نطاق أعمالهم. وسواء تحققت هذه النتيجة الأخيرة بفعل التراكم أم التمركز، وسواء تحقق التمركز عن طريق الالحاق القسري ـ عندما تصبح رؤوس أموال معينة مراكز جذب طاغية لرؤوس أموال أخرى، فتحطم تلاحمها الفردي وتلتهم شظاياها المبعثرة ـ أم جرى اندماج عدد من رؤوس الأموال، المتكوّنة أصلاً، أو التي تمر بطور النشوء، اندماجاً أكثر سلاسة عبر انشاء شركات مساهمة ـ فإن النتيجة الاقتصادية تظل واحدة في جميع الأحوال. فتعاظم أبعاد المؤسسات الصناعية يؤلف، في كل مكان، نقطة انطلاق نحو تنظيم أوسع للعمل الكلي لكثيرين، ونحو تطور أوسع لقواه المادية المحركة، وبكلمة أخرى، نحو التحويل المطرد لعمليات الإنتاج المعزولة، الجارية بالطرائق التقليدية، إلى عمليات إنتاج موحّدة اجتماعياً ومُدارة علمياً.

بيد أن من الواضح أن التراكم، أي نمو رأس المال تدريجياً عن طريق تجديد الإنتاج، إذ ينتقل من الشكل الدائري إلى اللولبي، عملية بطيئة جداً إذا ما قورنت بالتمركز، الذي لا يقتضي سوى تغيير التجميع الكمي لأجزاء رأس المال الاجتماعي المتكاملة. وكان العالم سيظل حتى الآن بدون سكك حديد لو اضطر أن ينتظر حتى يتمكن التراكم من جعل بعض رؤوس الأموال المفردة كبيرة بما فيه الكفاية لتضطلع ببناء هذه السكك. أما التمركز، على العكس من ذلك، فقد أنجز الأمر في غمضة عين، بواسطة الشركات المساهمة. واذ يؤدي التمركز على هذا النحو إلى توسيع وتعجيل فعل التراكم، فإنه يوسّع ويسرّع، في آنٍ واحدٍ، تلك الثورات في التركيب التكنيكي لرأس المال التي تزيد جزءه الثابت على حساب جزئه المتغير، فتقلص بذلك الطلب النسبي على العمل.

(77b) [حاشية للطبعة الرابعة: إن أحدث «التروستات» الإنكليزية والأميركية تحاول الآن بلوغ هذا الهدف بالسعي إلى توحيد جميع المشاريع الكبيرة، على الأقل القائمة في فرع واحد من فروع الصناعة، لتحويلها إلى شركة مساهمة ضخمة واحدة تتمتع باحتكار عملي. ف. إنجلز.].

إن كتل رؤوس الأموال التي تندمج بين عشية وضحاها بفعل التمركز، تجدد إنتاجها وتنمو، مثلما تفعل رؤوس الأموال الأخرى، ولكنها تحقق ذلك بسرعة أكبر، فتغدو، لذلك، روافع جبارة للتراكم الاجتماعي. وبالتالي فعندما نتحدث عن تقدّم التراكم [657] الاجتماعي، فإننا نقصد ضمنياً ـ في يومنا هذا ـ فعل التمركز أيضاً.

إن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون في المجرى العادي للتراكم (راجع الفصل الثاني والعشرين، البند الأول) تخدم في الأغلب، كقاطرة لاستثمار الاختراعات والاكتشافات الجديدة، والتطويرات الصناعية بوجه عام. ولكن، بمضي الوقت يبلغ رأس المال القديم هو الآخر لحظة تجديده من الرأس حتى أخمص القدمين، لحظة يسلخ جلده القديم لكي يولد من جديد، مثل الآخرين، في شكل تكنيكي محسّن، حيث تكفي كتلة أصغر من العمل لتحريك كتلة أكبر من الآلات والمواد الأولية. وبديهي أن الانخفاض المطلق في الطلب على العمل، الذي ينشأ عن ذلك بالضرورة، يكون أعظم كلما كبر نطاق الاندماج الناجم عن حركة التمركز بين رؤوس الأموال، التي تمر بعملية التجديد.

وعليه فإن رأس المال الإضافي، الذي يتكوّن في مجرى التراكم، يجتذب عدداً متضائلاً من العمال، قياساً إلى مقداره، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن رأس المال القديم، الذي يجدد إنتاجه دورياً بتركيب جديد، يطرد عدداً متزايداً من العمال الذين كان يستخدمهم في السابق.

3) الإنتاج المطرد لفيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي

رغم أن تراكم رأس المال يبدو، في الأصل، بمثابة اتساع كمي فحسب، إلّا أنه يجري، كما سبق أن رأينا، في ظل تغير نوعي مطرد في تركيبه، وفي ظل نمو مستمر لجزئه الثابت على حساب جزئه المتغير[77c].

(77c) [حاشية للطبعة الثالثة: في هذا الموضع من نسخة ماركس، توجد الملاحظة الهامشية التالية: «تندرج هنا ملاحظة لبحثها لاحقاً: إذا كان التوسع كمياً فحسب، فإن أرباح رؤوس الأموال العاملة في فرع واحد، الكبير منها والصغير، تتناسبُ تناسبَ مقادير رؤوس الأموال المسلّفة. أما إذا أدى التوسع الكمي إلى تغير نوعي، فإن معدل ربح رأس المال الأكبر يرتفع في آن واحد». ف. إنجلز].

إن النمط الخاص للإنتاج الرأسمالي، وتطور قدرة إنتاجية العمل المطابق له، والتغير في التركيب العضوي لرأس المال الذي ينجم عن ذلك، أمور لا تقتصر على السير بخطى موازية لتقدم التراكم، أو لنمو الثروة الاجتماعية، بل إنها تنمو بوتيرة أسرع بما لا [658] يقاس، لأن التراكم المحض، أو الاتساع المطلق في رأس المال الكلّي، يقترن بتمركز عناصره الفردية، ولأن انقلاب التركيب التكنيكي لرأس المال الإضافي يرافقه انقلاب مماثل في التركيب التكنيكي لرأس المال الأصلي. إذن، بمضي التراكم قدماً، يتغير تناسب الجزء الثابت إلى الجزء المتغير من رأس المال. فلو كان هذا التناسب في الأصل، 1 إلى 1 مثلاً، فإنه يصبح على التوالي 2 إلى 1، 3 إلى 1، 4 إلى 1، 5 إلى 1، 7 إلى 1، وهلمجرا، بحيث أن زيادة رأس المال لا تؤدي إلى تحويل $\frac{1}{2}$ قيمته الإجمالية بل $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$، أو $\frac{1}{5}$ أو $\frac{1}{6}$ أو $\frac{1}{8}$، إلخ، إلى قوة عمل، وتحويل $\frac{2}{3}$ أو $\frac{3}{4}$، أو $\frac{4}{5}$ أو $\frac{5}{6}$ أو $\frac{7}{8}$، إلخ، إلى وسائل إنتاج. وبما أن الطلب على العمل لا يتحدد بمقدار رأس المال كله، بل بمقدار الجزء المتغير وحده، فإن هذا الطلب يهبط هبوطاً متزايداً بموازاة الزيادة في رأس المال الكلي، بدلاً من أن يرتفع بنسبة ارتفاعه، كما كان يُعتقد سابقاً. إنه يهبط نسبياً بالقياس إلى مقدار رأس المال الكلي، ويهبط بوتيرة متسارعة كلما ارتفع مقدار رأس المال الكلّي. صحيح أنه بنمو رأس المال الكلي يزداد جزؤه المتغير، أو قوة العمل المندمجة فيه، ولكن نسبة هذه الزيادة تتضاءل على الدوام. وتتقلص الفترات الفاصلة التي يبرز فيها التراكم كمجرد توسيع للإنتاج على أساس تكنيكي معين. ولا يقتصر الأمر على كون التراكم المتسارع باطراد لرأس المال الكلي، شيئاً ضرورياً، لاستيعاب عدد جديد من العمال، أو مجرد الإبقاء على العمال الأصليين في أعمالهم، بسبب من الاستحالة (Metamorphose) الدائمة الجارية في رأس المال القديم. وهذا التراكم والتمركز المتزايدان يغدوان، بدورهما، مصدر تغيرات جديدة في تركيب رأس المال، أو مصدر تناقص متسارع جديد لجزئه المتغير قياساً إلى جزئه الثابت. وهذا التناقص النسبي المتسارع للجزء المتغير، الذي يتوافق مع تزايد رأس المال الكلي، والذي يمضي بسرعة أكبر من نمو هذا الأخير، يتخذ شكلاً مقلوباً في الجانب الآخر، فيبدو في مظهر زيادة مطلقة في السكان العاملين، زيادة تنمو بسرعة أكبر من نمو رأس المال المتغير أو وسائل استخدام هؤلاء السكان. وعلى العكس، فإن التراكم الرأسمالي نفسه هو الذي يولّد، على الدوام، ويتناسب طردي مع طاقته وحجمه، فيضاً نسبياً في السكان العاملين، أي عدداً فائضاً من السكان يفوق حاجات رأس المال الوسطية إلى النمو الذاتي للقيمة، وبالتالي يولّد فائضاً في السكان العاملين.

وإذا نظرنا إلى رأس المال الاجتماعي الكلي نرى أن عملية تراكمه تسبب، تارة، تغيرات دورية؛ كما نرى، تارة أخرى، أن مختلف أوجه هذه العملية تتوزع، في آنٍ واحدٍ، على مختلف ميادين الإنتاج. ففي بعض الميادين يطرأ تغير على تركيب رأس المال من دون حدوث نمو في مقداره المطلق نتيجة التركز (Konzentration)(*) وحده؛ وفي ميادين أخرى يقترن النمو المطلق لرأس المال بانخفاض مطلق في جزئه المتغير، أو [659] في قوة العمل التي يستوعبها؛ وفي ميادين غيرها، يواصل رأس المال النمو لبعض الوقت على قاعدة تكنيكية محددة، فيجتذب قوة عمل إضافية بنسبة نموه، بينما يتعرض رأس المال في فترات أخرى إلى تغير عضوي يخفّض جزءه المتغير؛ إلّا أن نمو الجزء المتغير من رأس المال، وبالتالي نمو عدد العمال الذين يستخدمهم، إنما يقترن دوماً، وفي جميع ميادين الإنتاج، بتقلبات عنيفة، وينشوء فائض سكاني مؤقت، سواء اتخذ هذا الفائض شكلاً صارخاً بهيئة طرد العمال الموجودين قيد الاستخدام، أم شكلاً أقل بروزاً، وإن كان لا يقل تأثيراً عن ذلك، بهيئة تنامي الصعوبة في استيعاب السكان العاملين الإضافيين عبر قنوات التصريف المعتادة(78). وإلى جانب زيادة رأس المال الاجتماعي

(*) في الطبعة الثالثة: التمركز Zentralization. [ن. برلين].

(78) تبين الاحصاءات الرسمية للسكان في إنكلترا وويلز ما يلي:

بلغ عدد الأشخاص العاملين في الزراعة (بمن فيهم الملاكون، المزارعون، البستانيون، الرعاة، إلخ). 2,011,447 عام 1851، وبلغ 1,924,110 عام 1861 ـ أي أنه تضاءل بمقدار 87,337 شخصاً. وفي صناعة الصوف الطويل (Worsted) ثمة 102,714 عام 1851 و79,242 عام 1861؛ وفي صناعة الحرير ثمة 111,940 عام 1851، و101,678 عام 1861. أما في طباعة الأقمشة القطنية فقد بلغ العاملون 12,098 عام 1851 و12,556 عام 1861. وهي زيادة طفيفة، رغم الاتساع الهائل لهذه الصناعة، وهي تدل بالتالي على هبوط نسبي كبير جداً في عدد العمال المستخدمين. وفي صناعة القبعات ثمة 15,957 عام 1851، و13,814 عام 1861. وفي صناعة قبعات القش والقبعات النسائية ثمة 20,393 عام 1851 و18,176 عام 1861. وفي صناعة تحويل شعير البيرة ثمة 10,566 عام 1851، و10,677 عام 1861. وفي صناعة الشموع ثمة 4949 عام 1851 و4686 عام 1861 ـ هذا الهبوط يرجع إلى جملة أسباب من بينها تزايد الانارة بالغاز. وفي صناعة الأمشاط ثمة 2038 عام 1851 و1478 عام 1861. ويبلغ عدد ناشري الخشب 30,552 عام 1851 و31,647 عام 1861 في أعقاب تزايد آلات نشر الخشب. وفي صناعة المسامير ثمة 26,940 ـ بارتفاع طفيف عام 1851 و26,130 عام 1861 ـ جاء الهبوط إثر منافسة الآلات. وفي استخراج النحاس والقصدير ثمة 31,360 عام 1851 و32,041

العامل أصلاً ودرجة نموه، وإلى جانب اتساع نطاق الإنتاج وكتلة العمال الذين يستخدمهم، وإلى جانب تطور إنتاجية عملهم، وتعاظم سعة وعطاء جميع مصادر الثروة، إلى جانب ذلك كله يتسع نطاق ظاهرة تتجلى في اقتران زيادة قدرة رأس المال على [660] اجتذاب العمال بتشديد طردهم؛ وتزايد سرعة التغير في التركيب العضوي لرأس المال وفي شكله التكنيكي؛ واتساع دائرة ميادين الإنتاج التي يشملها هذا التغير والتي تتغير بصورة متزامنة تارة، وبصورة متعاقبة تارة أخرى. لذا فإن السكان العاملين، بإنتاجهم لتراكم رأس المال، إنما ينتجون وسائل تحويلهم إلى فائض نسبي من السكان، وهم يقومون بذلك على نطاق متنام أبداً[79]. وهذا قانون سكاني خاص بنمط الإنتاج

= عام 1861. من ناحية أخرى: نجد في صناعات الغزل والنسيج القطنية 371,777 عام 1851 و456,646 عام 1861. وفي استخراج الفحم ثمة 183,389 عام 1851 و246,613 في عام 1861. «إن زيادة عدد العمال بوجه عام، منذ عام 1851، هي أكبر في تلك الفروع الصناعية التي لم ينجح فيها استخدام الآلات حتى الوقت الحاضر». (الاحصاءات السكانية لإنكلترا وويلز للعام 1861، المجلد الثالث، لندن، 1863، ص35-39).

(*Census of England and Wales for 1861*, Vol. III. London, 1863, p. 35-39).

(79) لقد حدس بعض الاقتصاديين البارزين من المدرسة الكلاسيكية حدساً من دون أن يدركوا تماماً مفعول قانون التناقص المطرد في المقدار النسبي لرأس المال المتغير وتأثيراته على طبقة العمال المأجورين. ويرجع الفضل الأكبر في هذا المجال إلى جون بارتون، رغم أنه، شأن الباقين جميعاً، يخلط رأس المال الثابت برأس المال الأساسي، ورأس المال المتغير برأس المال الدائر. ويقول في ذلك: «إن الطلب على العمل يتوقف على ازدياد رأس المال الدائر وليس على رأس المال الأساسي. ولو كان صحيحاً أن التناسب بين هذين النوعين من رأس المال هو نفسه في كل زمان وظرف، لترتب على ذلك أن عدد العمال المستخدمين يتناسب مع ثروة البلاد. ولكن ليس لهذا الافتراض أدنى احتمال. فعلى قدر تحسن الإنتاج، وانتشار الحضارة، تنامى رأس المال الأساسي بنسبة متعاظمة قياساً إلى رأس المال الدائر. وإن مقدار رأس المال الأساسي المستخدم في إنتاج قطعة من الموسلين البريطاني هو، في الأقل، مئة مرة، ولربما ألف مرة أكبر من نظيره المستخدم في إنتاج قطعة مماثلة من الموسلين الهندي. كما أن نسبة رأس المال الدائر هي أصغر بمائة أو بألف مرة... فلو أن مجمل الادخارات السنوية تضاف إلى رأس المال الأساسي، لما كان لها أي مفعول في زيادة الطلب على العمل». (جون بارتون، ملاحظات حول الظروف المؤثرة في وضع الطبقات العاملة في المجتمع. John Barton, *Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society,* London, 1817, p. 16-17.) «إن ذلك السبب الذي قد يؤدي إلى زيادة الدخل الصافي للبلاد، قد

الرأسمالي، علماً أن لكل نمط إنتاج تاريخي متميز، قانوناً خاصاً للسكان، ولا يسري تاريخياً إلّا في نطاقه وحده. وليس هناك من قانون تجريدي للسكان إلّا بالنسبة إلى عالم النبات والحيوان، ولكن بمقدار ما يكون هذا العالم بعيداً عن التدخل التاريخي للإنسان.

[661] ولكن، إذا كان التراكم، أو نمو الثروة على أساس رأسمالي، يولّد بالضرورة فائضاً من السكان العاملين، فإن هذا الفائض يغدو، بدوره، رافعة للتراكم الرأسمالي، بل شرطاً من شروط وجود نمط الإنتاج الرأسمالي. فهو يؤلف جيشاً صناعياً احتياطياً يستطيع رأس المال أن يتصرف به، وهو ملك مطلق لرأس المال، وكأنه قد رباه على نفقته الخاصة. وبصرف النظر عن حدود التزايد الفعلي للسكان، يزود هذا الجيش رأس المال بالمادة البشرية الجاهزة دوماً للاستثمار وفق الحاجات المتقلبة للنمو الذاتي لرأس المال. فباطراد التراكم وما يرافقه من نمو قدرة إنتاجية العمل تنمو أيضاً قدرة رأس المال على الاتساع الفجائي، لا بسبب تزايد مرونة رأس المال الناشط أصلاً فقط، ولا بسبب اتساع الثروة المطلقة، التي لا يشكل رأس المال سوى أحد أجزائها المرنة فحسب، ولا بسبب أن الائتمان، مدفوعاً بشتى الحوافز الخاصة، يضع في غمضة عين جزءاً هائلاً من هذه الثروة تحت تصرف الإنتاج في هيئة رأسمال إضافي؛ ليس ذلك وحسب، بل إن رأس المال ينمو أيضاً لأن الشروط التكنيكية لعملية الإنتاج ذاتها ـ الآلات ووسائل النقل، وإلخ ـ تسمح الآن بتحويل المنتوج الفائض، على أسرع ما يكون وبأبعاد على أضخم ما يمكن،

= يؤدي، في الوقت نفسه، إلى جعل السكان فائضين عن اللزوم، وإلى تدهور وضع العمال». ريكاردو، [مبادىء الاقتصاد السياسي]، ص469. (Ricardo, [*Principles of Political Economy*, 3rd Ed, London, 1821,] p. 469). ويضيف ريكاردو إلى ذلك «أن الطلب» (على العمل) «سيتناقص نسبياً» مع ازدياد رأس المال (المرجع نفسه، ص 480، الحاشية). ويقول ريتشارد جونز: «إن مجموع رأس المال المخصص لإعالة العامل قد يتغير بصورة مستقلة عن أية تغيرات في مجموع رأس المال الكلي... فالتقلبات الكبرى في أبعاد العمالة، والمعاناة المريرة، قد تتكاثر عندما يصبح رأس المال نفسه أكثر وفرة» (ريتشارد جونز، محاضرة تمهيدية في الاقتصاد السياسي). (Richard Jones, *An Introductory Lecture on Political Economy*, London, 1833, p. 12). [*To which is added a Syllabus of a Course of Lectures on the Wages of Labour*]. ويقول رامزي «الطلب» (على العمل) «لا يرتفع... بنسبة تراكم رأس المال الكلي... وعليه فإن كل زيادة في رأس المال الوطني الموجه إلى تجديد الإنتاج تصبح، مع تقدم المجتمع، أقل فأقل تأثيراً على وضع العمال» (رامزي Ramsay، المرجع المذكور، ص 90-91).

إلى وسائل إنتاج إضافية. إن كتلة الثروة الاجتماعية التي تنمو مع تقدّم التراكم، والقابلة للتحول إلى رأسمال إضافي، تقتحم، في اندفاع مسعور، فروع الإنتاج القديمة التي تتوسع أسواقها فجأة، أو فروع الإنتاج المتشكلة حديثاً، مثل سكك الحديد، وما شاكلها، التي تتنامى الحاجة إليها بسبب تطور فروع الإنتاج القديمة. وفي كل هذه الأحوال، لا بد من توافر جمهرة غفيرة من البشر يمكن زجّها، دفعة واحدة، في المواضع الحاسمة دون الإضرار بمستوى الإنتاج في ميادين أخرى. وإن فيض السكان هو الذي يقدم هذه الجمهرة الغفيرة. ولكن مسار الحياة المميز للصناعة الحديثة، التي تتخذ شكل دورات تستغرق كل منها عشر سنوات من مراحل الانتعاش الوسطي، فالإنتاج العاصف، فالأزمة، فالركود، إن هذا المسار، المقطوع بتقلبات أصغر، يتوقف على التكوين الدائم للجيش الصناعي الاحتياطي، أي السكان الفائضين، واستيعابه بهذا القدر أو ذاك، وتكوينه مجدداً. كما أن الأحوال المتقلبة من الدورة الصناعية الكبرى تزيد من عدد السكان الفائضين، وتغدو أشد العناصر فاعلية في تجديد إنتاج هؤلاء.

إن مسار الحياة المتميزة للصناعة الحديثة والتي لم تشهد مثيلها في أي عهد سابق من عهود التاريخ البشري، كانت مستحيلة أيضاً في عهد طفولة الإنتاج الرأسمالي. فتركيب رأس المال كان يتغير ببطء شديد. وكان تراكمه بالتالي يتناسب، على العموم، مع الازدياد المطرد للطلب على العمل. ومهما كان تقدّم التراكم بطيئاً بالمقارنة مع الفترة [662] المعاصرة، فقد كان مع ذلك يصطدم بالحدود الطبيعية للسكان العاملين، القابلين للاستغلال، وهي حدود لا يمكن التخلص منها إلّا بوسائل قسرية، سنتطرق إليها فيما بعد. إن توسع نطاق الإنتاج على نحو فجائي، وعلى شكل قفزات، هو المقدّمة لتقلص هذا النطاق على نحو مباغت بالمثل؛ وهذا التقلص يحفز، بدوره، التوسع، لكن التوسع مستحيل بدون توافر مادة بشرية جاهزة وقابلة للإستغلال، أي من دون زيادة في عدد العمال، بصرف النظر عن النمو المطلق للسكان. وتتحقق هذه الزيادة بعملية بسيطة «تحرر» باستمرار جزءاً من العمال، وذلك باستخدام طرائق تقلص عدد العمال المستخدمين قياساً إلى زيادة الإنتاج. ولهذا فإن شكل الحركة الملازم للصناعة الحديثة يعتمد كلية على تحويل جزء من السكان العاملين، باستمرار، إلى عمال عاطلين، أو شبه عاطلين. وتتجلى سطحية الاقتصاد السياسي، من بين أمور أخرى، في أنه ينظر إلى توسّع الائتمان وانكماشه، وهما من علائم التغيرات المرحلية في الدورة الصناعية ليس إلّا، على أنهما سبب هذه التغيرات. وكما أن الأجرام السماوية تكرر حركتها منذ أن تنطلق

في مدار معين، كذلك يكرر الإنتاج الاجتماعي حركة التوسع والتقلص المتعاقبين، ما أن ينطلق في مساره. فالنتائج تتحول بدورها إلى أسباب، وحالات التغير في العملية كلها، التي تعيد دوماً إنتاج شروطها بالذات، تتخذ شكلاً دورياً منتظماً(*). وما إن يترسخ هذا الشكل الدوري المنتظم، حتى يُضطر الاقتصاد السياسي نفسه إلى أن يرى في إنتاج فيض السكان النسبي ـ نسبي قياساً إلى الحاجات الوسطية للنمو الذاتي لقيمة رأس المال ـ شرطاً ضرورياً لحياة الصناعة الحديثة.

يقول هـ. مريفال، الذي شغل كرسي الاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد، ثم عُيِّن فيما بعد موظفاً في وزارة المستعمرات الإنكليزية:

[663] «لنفرض أن الأمة، عند وقوع إحدى هذه الأزمات، تبذل جهدها للتخلص من بضع مئات من آلاف الأيدي العاملة الفائضة عن طريق الهجرة، فماذا ستكون العاقبة؟ ستكون نقصاً في اليد العاملة عند أول عودة للطلب على العمل. ومهما يكن التكاثر سريعاً، فإنه يحتاج في كل الأحوال، مدة جيل للتعويض عن خسارة العمال الراشدين. ولكن أرباح صناعيينا مرهونة بقدرتهم على استغلال فترة الازدهار التي ينشط خلالها الطلب، لكي يعوضوا أنفسهم على هذا النحو عن أوقات فتوره. وهذه القدرة لا تتوافر عندهم إلّا بالتحكم في الآلات واليد العاملة. ولا بد من أن تكون تحت تصرفهم يد عاملة حرة، ولا بد من أن يكونوا قادرين على زيادة نشاط أعمالهم عند الحاجة، وأبطائها ثانية، وفقاً للوضع في

(*) أدرج ماركس في الطبعة الفرنسية التي أجازها عند هذا الموضع الفقرة التالية:
«ولكن الصناعة الآلية لا تمارس تأثيراً طاغياً على كامل الإنتاج الوطني إلّا بعد أن ترسخ جذورها عميقاً، وبعد أن تطغى التجارة الخارجية على التجارة الداخلية؛ وبعد أن ينجح السوق العالمي في إلحاق أصقاع واسعة من العالم الجديد وآسيا وأستراليا، وأخيراً إلّا بعد أن يدخل عدد كاف من الأمم الصناعية هذه الحلبة ـ وحين يحصل ذلك يمكن للمرء أن يشرع بتسجيل تواريخ الدورات المتكررة، المخلّدة ذاتياً، والتي تمتد أطوارها المتعاقبة سنوات وتتكلل دوماً بأزمة عامة، تكون خاتمة دورة، ونقطة انطلاق دورة أخرى. لقد اقتصرت إحدى هذه الدورات حتى الآن، على عشر سنين أو إحدى عشرة سنة، ولكن ليس ثمة ما يدعو إلى اعتبار هذا الأمد ثابتاً. على العكس، ينبغي أن نستنتج بالاعتماد على قوانين الإنتاج الرأسمالي كما أوضحناها تواً، أن أمد الدورة متغير، وأن طول الدورة سيتقلص بالتدريج». [ن. برلين].

السوق، وإلّا تعذر عليهم، في سياق المنافسة المسعورة، الحفاظ على ذلك التفوق الذي ترتكز عليه ثروة البلاد»[80].

ونجد حتى مالتوس يعترف بفيض السكان باعتباره ضرورة للصناعة الحديثة، رغم أنه يفسر هذا الفيض، بأسلوبه الضيق، قائلاً إنه ينجم عن فيض نمو مطلق في السكان العاملين، ولا ينجم عن كون العاملين قد غدوا فائضين نسبياً عن الحاجة. يقول مالتوس:

«إذا ما استشرت عادات الاحتراس والحذر تجاه الزواج إلى حد معين وسط الطبقة العاملة في بلد يعتمد أساساً على الصناعة والتجارة، فقد تنزل الضرر بذلك البلد... فبسبب طبيعة السكان لا يمكن تزويد السوق بالمزيد من العمال عند نشوء طلب خاص على العمل، إلّا بعد انصرام 16 أو 18 سنة، أما تحويل الإيراد إلى رأسمال، عن طريق الادخار، فيمكن له أن يتحقق بسرعة أكبر. فالبلد قادر دوماً على زيادة كمية الأرصدة المعدة لإعالة العمال بسرعة أكبر من ازدياد السكان»[81].

[664] وبعد أن يوضح الاقتصاد السياسي، على هذا النحو، أن الإنتاج المستمر لفيض السكان النسبي من العمال شرط ضروري للتراكم الرأسمالي، فإنه يتنكر في إهاب عانس، ويضع في فم الرأسمالي «مثله الأعلى في الجمال» (beau idéal) بهذه الكلمات الموجهة إلى العمال «الفائضين» الذين ألقى بهم رأس المال الإضافي ذاك الذي خلقته أياديهم على قارعة الطريق.

---

(80) هـ. مريفال، محاضرات في الاستعمار والمستعمرات، المجلد I، ص146.

(H. Merivale, *Lectures on Colonization and Colonies*, London, 1841 and 1842, V. I, p. 146).

(81) «Prudential habits with regard to marriage, carried to a considerable extent among the labouring class of a country mainly depending upon manufactures and commerce, might injure it... From the nature of a population, an increase of labourers cannot be brought into market, in consequence of a particular demand, till after the lapse of 16 to 18 years and the conversion of revennue into capital, by saving, may take place much more rapidly; a country is always liable to increase in the quantity of the funds for the maintenance of labour faster than the increase of population».

مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي. (Malthus, *Principles of Political Economy*, p. 215, 319-320). ويكتشف مالتوس في هذا المؤلف أخيراً، بمعونة سيسموندي، الوحدة الثلاثية البديعة للإنتاج الرأسمالي: فيض الإنتاج، فيض السكان، فيض الاستهلاك ـ هذه ثلاثة وحوش رقيقة الحاشية حقاً! (three very delicate monsters indeed!). قارن: ف. إنجلز. خطوط أوّلية في نقد الاقتصاد السياسي، [في مجلة الحولية الألمانية ـ الفرنسية (Deutsch-Franzosische Jahrbücher) باريس، 1844]، ص 107 وما يليها.

> «نحن الصناعيين نبذل ما في وسعنا لأجلكم، فنحن نزيد رأس المال الذي تعتاشون عليه، أما أنتم، فعليكم تدبير الباقي بأن تكيفوا عددكم مع وسائل العيش»(82).

إن الإنتاج الرأسمالي لا يكتفي أبداً بالكمية المتيسرة من قوة العمل التي يقدمها النمو الطبيعي للسكان. فلعبه الحر يقتضي جيشاً صناعياً احتياطياً، مستقلاً عن هذه القيود الطبيعية.

لقد افترضنا، حتى الآن، أن ارتفاع أو انخفاض رأس المال المتغير يتطابق تطابقاً صارماً مع ارتفاع أو انخفاض عدد العمال المستخدمين.

لكن عدد العمال الذين يتحكم بهم رأس المال قد يظل ثابتاً أو يهبط عند تزايد رأس المال المتغير، إذا أدى العامل الفردي عملاً أكثر وتقاضى أجوراً أكبر، رغم أن سعر العمل يبقى على حاله أو قد يهبط، ولكن بوتيرة أبطأ من وتيرة ازدياد كتلة العمل. إن ازدياد رأس المال المتغير يصبح، في هذه الحالة، مؤشراً على أداء عمل أكثر، لا على استخدام عدد أكبر من العمال. وتقتضي المصلحة المطلقة لكل رأسمالي، أن يعتصر كمية العمل المعينة من أصغر عدد لا من أكبر عدد من العمال حتى لو كان سعر هذا العدد الأكبر مماثلاً أو أرخص. ففي الحالة الثانية يزداد إنفاق رأس المال الثابت زيادة طردية مع كتلة العمل التي يجري تحريكها؛ أما في الحالة الأولى فإن هذه الزيادة أبطأ بكثير. وكلما اتسع نطاق الإنتاج، اشتدت أهمية هذا الدافع. وتتنامى شدته مع تراكم رأس المال.

لقد رأينا أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي وتطور قدرة إنتاجية العمل ـ وهذان سبب ونتيجة للتراكم في آن واحد ـ يتيحان للرأسمالي، بإنفاق المقدار نفسه من رأس المال المتغير، أن يحرك كمية أكبر من العمل بزيادة استغلال قوى العمل الفردية سواء من حيث الشدة أو من حيث السعة. كما رأينا أيضاً أن الرأسمالي يشتري بقيمة رأس المال الواحدة ذاتها المزيد من قوى العمل، حينما يستعيض باطراد عن العمال الماهرين بعمال [665] أقل مهارة، وعن قوة عمل ناضجة بقوة عمل غير ناضجة، وعن الذكور بالإناث، وعن الراشدين باليافعين والأطفال.

---

(82) هاريت مارتينو، اضراب مانشستر، لندن، 1832، ص101.

(Harriet Martineau, *The Manchester Strike*, London, 1832, p. 101).

إذن، فبمضي التراكم قُدُماً، يأخذ رأس المال المتغير الأكبر، بتحريك مقدار أكبر من العمل من دون أن يجند مزيداً من العمال، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن رأسمالاً متغيراً ذا مقدار واحد بالذات يحرك مقداراً أكبر من العمل مع بقاء كتلة قوة العمل على حالها، وأخيراً يزج عدداً أكبر من قوى عمل متدنية محل قوى عمل عالية.

إن إنتاج فيض السكان النسبي، أو تحرير العمال يسير، لذلك، سيراً أسرع من الانقلاب التكنيكي في عملية الإنتاج المتسارعة أصلاً بفعل تقدم التراكم، وأسرع من التناقص النسبي في الجزء المتغير من رأس المال بالمقارنة مع جزئه الثابت، المقترن بهذا الانقلاب. ولئن كانت وسائل الإنتاج، وهي تزداد سعة نطاق وفاعلية، تتضاءل كوسائل لاستخدام العمال، فإن هذه العلاقة نفسها تتمحور بواقع أن رأس المال يخلق عرض العمل بسرعة أكبر من زيادة طلبه على العمال، وذلك بمقدار ما تتنامى قدرة إنتاجية العمل. وإن التشغيل المفرط للقسم المستخدم من الطبقة العاملة يضخم صفوف قسمها الاحتياطي، في حين أن تعاظم ضغط الاحتياطي على الجزء المستخدم، من جراء المنافسة، يرغم هؤلاء الأخيرين، بالمقابل، على الإذعان للتشغيل المفرط، والخضوع لما يمليه رأس المال. إن الحكم على شطر من الطبقة العاملة بالعطالة القسرية، بإرغام الشطر الآخر على العمل المفرط، والعكس بالعكس، يغدو وسيلة لإثراء الرأسماليين الفرادى[83]، ويعجل في الوقت نفسه إنتاج الجيش الصناعي الاحتياطي على نطاق يوازي

---

(83) حتى في أثناء المجاعة القطنية لعام 1863، نقرأ في كراس لعمال مصانع غزول القطن في بلاكبورن، شكاوى حادة من العمل المفرط، الذي لم يمسّ بالطبع سوى العمال الذكور الراشدين وذلك بفعل قوانين المصانع. «ولقد طولب العمال الراشدون في هذا المصنع بأن يعملوا من 12 إلى 13 ساعة يومياً، بينما هناك مئات مرغمون على الخمول ويتوقون إلى العمل، ولو لجزء من الوقت، بغية اطعام أسرهم وإنقاذ أشقائهم من الذهاب إلى القبر قبل الأوان بسبب العمل المفرط». ويمضي الكراس إلى القول «إننا لنتساءل إن كانت هذه الممارسة، أي فرض ساعات عمل إضافية على عدد من العمال، من شأنه أن يشيع المشاعر الطيبة بين السادة و «الخدم». فأولئك الذين يرغمون على العمل وقتاً إضافياً يشعرون بالحيف، أسوة بالذين قُضي عليهم بالخمول القسري (condemned to forced idleness). ويوجد في المنطقة ما يكفي من العمل تقريباً لمنح الجميع عملاً لوقت جزئي، إنْ كان توزيعه عادلاً: نحن لا نتشد غير الحق في مطالبة أرباب العمل عموماً باتباع نظام يوم عمل غير كامل، إلى أن يطل علينا وضع أفضل، بدلاً من تشغيل جزء من العمال وقتاً إضافياً، بينما يضطر آخرون، بسبب فقدان العمل، إلى العيش على

[666] تقدّم التراكم الاجتماعي. وتتضح أهمية هذا العنصر في تكوين فيض السكان النسبي من مثال إنكلترا. إن وسائلها التكنيكية لـ «توفير» العمل هائلة. مع ذلك، لو قلص العمل صباح الغد، في كل مكان، إلى مقدار عقلاني، ووزع على مختلف فئات الطبقة العاملة بمراعاة السن والجنس، فإن السكان العاملين المتيسرين حالياً لن يكونوا كافين إطلاقاً لمواصلة الإنتاج الوطني في نطاقه الراهن. فالغالبية العظمى من العمال «غير المنتجين» حالياً ينبغي أن يُحوّلوا إلى عمال «منتجين».

إن الحركات العامة للأجور، مأخوذة في مجموعها الكلي، تنتظم حصراً بفعل توسع وتقلص الجيش الصناعي الاحتياطي، وهذان بدورهما يتطابقان مع التغيرات المرحلية في الدورة الصناعية. فالأجور إذن، لا تتحدد بفعل حركة تغير العدد المطلق للسكان العاملين، بل بالنسب المتغيرة التي تتقسم الطبقة العاملة بموجبها إلى جيش عامل وجيش احتياطي، بارتفاع أو انخفاض المقدار النسبي للسكان الفائضين، وبمدى امتصاص هذا الفائض تارة أو نبذه تارة أخرى. وبالنسبة إلى الصناعة الحديثة، بدوراتها العشرية الكبرى ذات الأطوار المرحلية، التي تتقطع، مع اطراد التراكم، نتيجة للتقلبات غير المنتظمة التي تتعاقب بسرعة متزايدة، بالنسبة إلى صناعة كهذه فإن أفضل قانون هو ذاك الذي لا يضبط الطلب على العمل وعرضه عن طريق توسيع رأس المال وتقليصه على التعاقب أي حسب حاجات رأس المال في إنماء قيمته في اللحظة المعينة، بحيث يظهر سوق العمل مرة فارغاً نسبياً، بسبب توسع رأس المال، وتارة متخماً بسبب تقلص رأس المال هذا، بل على العكس، يضبط ذلك عن طريق جعل حركة رأس المال مرهونة بالحركة المطلقة للسكان. مع ذلك فإن هذا القانون هو دوغما الاقتصاد السياسي. فوفقاً له، ترتفع [667] الأجور نتيجة لتراكم رأس المال. وتؤدي الأجور المرتفعة إلى حفز السكان العاملين على

= صدقات الإحسان». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص8). ويلتقط مؤلف: بحث في الصناعة والتجارة عاقبة فيض السكان النسبي على العمال المستخدمين بغريزته البورجوازية، المعتادة، التي لا تخطيء، فيقول «ثمة سبب آخر للكسل (iddleness) في هذه المملكة، وهو الافتقار إلى عدد كاف من الأيدي العاملة. فحيثما تتنامى قيمة الأيدي العاملة، من جراء طلب استثنائي على مصنوعات معينة، يحس العمال بأهميتهم الخاصة، ويأخذون بإشعار سادتهم بها أيضاً ـ إنه لأمر مذهل حقاً، ولكن عقول هؤلاء الناس فاسدة بحيث أن جماعات من العمال تتفق في حالات كهذه على ازعاج أسيادهم بالامتناع عن العمل طوال يوم بأكمله» (*An essay* [*on trade and commerce*, London, 1770,] p. 27-28). لقد كان هؤلاء في الواقع، يطالبون بزيادة في الأجور.

التكاثر بوتيرة أسرع، ويمضي ذلك حتى تطفح سوق العمل، وهكذا يغدو رأس المال غير كافٍ نسبياً، لملاقاة عرض العمل، وتهبط الأجور، وتنعكس الآية. فيتقلص السكان العاملون، شيئاً فشيئاً، نتيجة هبوط الأجور، بحيث يصبح رأس المال، ثانية، فائضاً بالقياس إلى العمال، أو، كما يشرح آخرون، أن هبوط الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد في استغلال العامل، يؤديان من جديد إلى التعجيل في التراكم، في حين أن الأجور المنخفضة تعمل، في الوقت نفسه، على كبح زيادة عدد الطبقة العاملة. ومن جديد ينشأ وضع يغدو فيه عرض العمل أقل من الطلب، فترتفع الأجور، وهكذا دواليك. إنه لنمط جميل من الحركة بالنسبة إلى إنتاج رأسمالي متطور! فقبل أن يؤدي ارتفاع الأجور إلى ظهور أي زيادة إيجابية في عدد السكان القادرين على العمل حقاً، تكون الفرصة قد ضاعت مراراً، في مثل هذه الظروف، لشن الحملة الصناعية، وخوض المعركة وإحراز النصر.

لقد ارتفعت الأجور في الأقاليم الزراعية الإنكليزية ارتفاعاً إسمياً صرفاً في الواقع بين عام 1849 وعام 1859 رغم ما رافقه من هبوط في أسعار الحبوب. ففي ويلتشاير، على سبيل المثال، ارتفعت الأجور الأسبوعية من 7 إلى 8 شلنات، وفي دورسيتشاير من 7 أو 8 إلى 9 شلنات، إلخ. وكان ذلك نتيجة هجرة استثنائية لفائض السكان الزراعيين بسبب متطلبات الحرب(*)، والتوسع الهائل في مد سكك الحديد وتشييد المصانع، والمناجم، وما شاكل. وكلما تدنت الأجور، ارتفعت النسبة المئوية التي تعبر عن أي ازدياد في الأجور مهما كان تافهاً. فلو كانت الأجور الأسبوعية 20 شلناً، على سبيل المثال، وارتفعت إلى 22 شلناً، فنسبة الارتفاع تكون 10 في المائة، أما إذا كانت الأجور 7 شلنات، وارتفعت إلى 9 شلنات، فنسبة الارتفاع تبلغ $28\frac{4}{7}$ في المائة، ويبدو وقعها حسناً تماماً. وعلى كل حال راح المزارعون يزعقون، بينما أخذت صحيفة إيكونوميست اللندنية، تهذي عن أجور المجاعة هذه، بجدية كبيرة قائلة إنها ارتفعت «ارتفاعاً عاماً وجوهرياً» (a general and substantial advance)[84]. ولكن ماذا فعل المزارعون بعدها؟ هل انتظروا أن يعمد العمال الزراعيون، بعد هذه المكافأة السخية، إلى التكاثر

(*) خاضت إنكلترا عدة حروب بين عام 1849 وعام 1859، منها حرب القرم (1853 ـ 1856)، وحرب ضد الصين (1856 ـ 1858 و1859 ـ 1860) وحرب في بلاد فارس (1856 ـ 1857)، كما قضت على تمردات في الهند، ثم أرسلت قواتها لقمع الحركة التحررية في الهند خلال 1857 ـ 1859. [ن. برلين].

(84) إيكونوميست، 21 كانون الثاني/يناير 1860.

بحيث تنخفض أجورهم ثانية، كما يعتقد العقل الاقتصادي الدوغماتي؟ لقد ادخلوا مزيداً من الآلات، فغدا العمال في رمشة عين «فائضين» عن الحاجة من جديد بنسبة ترضي [668] حتى المزارعين. لقد «ازداد رأس المال» الموظف في الزراعة أكثر من ذي قبل، وفي شكل أكثر إنتاجية. وبهذا هبط الطلب على العمل، لا من الناحية النسبية فحسب، بل من الناحية المطلقة أيضاً.

الخرافة الاقتصادية المذكورة آنفاً تخلط القوانين الناظمة لحركة الأجور العامة ـ أي القوانين الناظمة للتناسب بين الطبقة العاملة، أي إجمالي قوة العمل، وبين رأس المال الاجتماعي الكلي ـ بالقوانين الناظمة لتوزيع السكان العاملين على مختلف ميادين الإنتاج. فلو أن التراكم، مثلاً، تعاظم في فرع إنتاجي معين، نتيجة لظروف مؤاتية، وبات الربح في هذا الفرع أكبر من متوسط الأرباح، وانجذب إليه لذلك رأسمال إضافي، فإن الطلب على العمل يرتفع طبعاً، كما ترتفع الأجور أيضاً. وتجتذب الأجور الأعلى شطراً أكبر من السكان العاملين إلى هذا الميدان المؤاتي، إلى أن يتشبع بقوة العمل، فتنخفض الأجور من جديد إلى مستواها الوسطي السابق، أو حتى دونه، إذا كان تدفق العمال أكبر من اللازم. وعندها، لن يتوقف نزوح العمال إلى الفرع الصناعي المعني فحسب، بل سيفتح ذلك الباب لهجرة العمال منه. وهنا يتخيل الاقتصادي أنه يرى «كيف ولماذا» تجري الزيادة المطلقة في عدد العمال التي تصاحب ارتفاع الأجور، وانخفاض الأجور الذي يصاحب الزيادة المطلقة في عدد العمال. ولكن ما يراه حقاً لا يعدو عن كونه تقلبات محلية في سوق العمل ضمن ميدان خاص من الإنتاج ـ فهو لا يرى سوى ظاهرات توزيع السكان العاملين على مختلف ميادين توظيف رأس المال حسب حاجاته المتغيرة.

إن الجيش الصناعي الاحتياطي، أي السكان الفائضين، يثقل جيش العمل قيد الخدمة خلال فترات الركود وفترات الانتعاش الوسطي، أما خلال فترات فيض الإنتاج واشتداد حمأته، فإنه يلجم طموحات هذا الأخير. وعلى هذا فإن فيض السكان النسبي هو الأرضية التي يتحرك عليها قانون الطلب على العمل وعرضه. فهذا الفيض يحصر مجال سريان مفعول هذا القانون في حدود معينة ملائمة ملاءمةً مطلقة لنهم رأس المال إلى الاستغلال وكَلَفِه بالهيمنة. ولا بد هنا من العودة إلى واحدة من المآثر العظمى للتبريرية الاقتصادية. ونعيد إلى الأذهان أن ادخال آلات جديدة، أو زيادة القديم منها، يفضيان إلى تحويل شطر من رأس المال المتغير إلى رأسمال ثابت، ولكن الاقتصادي التبريري يؤوِّل هذه العملية التي «تقيد» رأس المال، و «تحرر» العمال، تأويلاً معاكساً، فيزعم أنها

تحرر رأس المال لأجل العمال. والآن فقط، يسع المرء أن يقدر صلف هؤلاء التبريريين حق قدره. فما يتحرر في الواقع، ليس فقط العمال الذين تزيحهم الآلات مباشرة، بل أيضاً بدائلهم المقبلة من الجيل الصاعد، ومن فوج الطوارىء الاحتياطي الذي يُجند بانتظام عند كل اتساع عادي للصناعة على الأساس القديم. فهؤلاء جميعاً قد «تحرروا» [669] الآن، ما يتيح لأي رأسمال جديد طامح إلى النشاط أن يتصرف بهم. وسواء اجتذبهم رأس المال الجديد أم اجتذب غيرهم، فإن أثر ذلك في الطلب العام على العمل سيساوي صفراً، ما دام رأس المال الجديد هذا يكفي فقط لأن يسحب من السوق عدداً من العمال يساوي العدد الذي ألقته الآلات في السوق. فإذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل من ذلك، فإن عدد العمال الفائضين يزداد، وإذا استخدم عدداً أكثر من ذلك، فإن الطلب العام على العمل لن يزداد إلّا بمقدار الفرق بين عدد العمال الذين يستخدمهم وعدد العمال «المحررين». وهكذا فإن ارتفاع الطلب على العمل الذي كان يمكن أن تقدمه، عموماً، رؤوس الأموال الإضافية الباحثة عن مجال للنشاط، يبطل مفعوله بقدر ما يجد من عمال تلقي بهم الآلات على قارعة الطريق. نقصد بذلك، أن آلية الإنتاج الرأسمالي تعمل على نحو معين بحيث تمنع الزيادة المطلقة في رأس المال من الاقتران بارتفاع مماثل في الطلب العام على العمل. وهذا ما يسميه التبريري بالتعويض عن البؤس والعذابات والهلاك المحتمل للعمال المطرودين خلال الفترة الانتقالية التي تلقي بهم في صفوف الجيش الصناعي الاحتياطي! فالطلب على العمل لا يتطابق مع نمو رأس المال، ولا عرض العمل مع نمو الطبقة العاملة. فلا وجود هنا للتأثير المتبادل بين قوتين مستقلتين عن بعضهما بعضاً. إن زهر النرد مغشوش (Les dés sont pipés). فرأس المال يفعل فعله من الجهتين في آن واحد. فإذا كان تراكمه يزيد الطلب على العمل من جهة، فإنه يزيد عرض العمال، من الجهة الأخرى، بـ «تحرير»هم، بينما يفضي ضغط العاطلين عن العمل إلى ارغام العاملين على أداء عمل أكثر، ما يجعل عرض العمل، في حدود معينة، مستقلاً عن عرض العمال. وسريان مفعول قانون عرض العمل والطلب عليه يستكمل، على هذا الأساس، استبداد رأس المال. ولذلك حالما يدرك العمال السر، وحالما يفهمون كيف أنهم كلما بذلوا عملاً أكثر، وأنتجوا ثروة أعظم للآخرين، وتنامت قدرة إنتاجية عملهم، غدت وظيفتهم نفسها كوسيلة للنمو الذاتي لرأس المال، محفوفة بالمزيد من الأخطار؛ وحالما يكتشفون أن حدة المنافسة بينهم مرهونة كلياً بضغط فيض السكان النسبي؛ ثم حالما يسعون، عن طريق النقابات العمالية (Trade's Unions)، إلخ، إلى التنسيق والتعاون المنتظم بين العاملين والعاطلين عن العمل لإزالة أو إضعاف

الآثار المهلكة التي يتركها القانون الطبيعي للإنتاج الرأسمالي على طبقتهم، حتى يشرع رأس المال، ومدّاحه، رجل الاقتصاد السياسي، في الزعيق عن انتهاك القانون «الأزلي»، القانون «المقدس»، إن جاز التعبير، للعرض والطلب. وكل ترابط بين العاملين والعاطلين عن العمل إنما يشوش «صفاء» فعل هذا القانون. ولكن، من جهة أخرى، حالما تبدأ الأوضاع غير المؤاتية بعرقلة خلق جيش صناعي احتياطي، كما في المستعمرات مثلاً، مانعة بذلك انبثاق تبعية الطبقة العاملة تبعية مطلقة للطبقة الرأسمالية، فإن رأس المال، وتابعه العاميّ سانتشو بانزا(*)، يتمردان على القانون «المقدس» للعرض والطلب، ويسعيان إلى عرقلة سريان مفعوله بوسائل قسرية. [670]

4) الأشكال المختلفة لوجود فيض السكان النسبي. القانون العام للتراكم الرأسمالي

إن فيض السكان النسبي يظهر بكل الظلال الممكنة. فهو يضم كل عامل يمر بفترة استخدام جزئي، أو بطالة تامة. وإذا اسقطنا من الاعتبار الأشكال الكبرى المتكررة دورياً والتي يضفيها تغيير أطوار الدورة الصناعية الكبرى ـ يأخذ فيض السكان شكلاً حاداً خلال الأزمة، ثم شكلاً مزمناً خلال أوقات الكساد، ـ فإن لفيض السكان النسبي دوماً ثلاثة أشكال هي: الجاري، المستتر والراكد.

ففي مراكز الصناعة الحديثة ـ المصانع، المانيفاكتورات، مصانع الحديد والصلب، المناجم، إلخ ـ يُنبذ العمال تارة، ويُجذبون تارة أخرى، بأعداد متعاظمة، فيزداد عدد العاملين بوجه عام، رغم أن نسبة هذه الزيادة تتضاءل قياساً إلى نطاق الإنتاج. هنا يظهر فيض السكان في الشكل الجاري.

وفي المصانع بمعناها الدقيق، كا هو الحال في جميع الورش الكبيرة، حيث تدخل الآلة كعنصر في الإنتاج، أو حيث يوجد، على الأقل، تقسيم حديث للعمل، تُستخدم أعداد كبيرة من الأحداث اليافعين قبل بلوغ سن الرشد. وعند بلوغ هذا الحد، فإن عدداً قليلاً تماماً من هؤلاء يجد العمل في الفروع الصناعية نفسها، بينما تُسرّح الغالبية بانتظام. ويؤلف هؤلاء عنصراً من فيض السكان الجاري، ينمو باتساع نطاق الصناعة. ويهاجر قسم من هؤلاء، مقتفياً أثر رأس المال في هجرته ليس إلّا. ومن عواقب ذلك نمو اعداد

(*) تابع دون كيخوته [دون كيشوت] الشهير في رواية ثربانتس التي تحمل الاسم نفسه. [ن. ع].

الإناث بسرعة أكبر من الذكور، والشاهد على ذلك إنكلترا. إن كون التزايد الطبيعي في عدد العمال لا يلبي حاجات التراكم الرأسمالي، وكون هذا العدد في الوقت نفسه فائضاً عن هذه الحاجات، إنما هو تناقض حركة رأس المال نفسها. فرأس المال يحتاج إلى كتل كبرى من الأعمار اليافعة، وكتلة أصغر من الكبار. وليس هذا التناقض أصرخ من ذلك التناقض الآخر المتمثل بالشكوى من شحّ الأيدي العاملة، بينما توجد في الوقت [671] ذاته آلاف عديدة ملقاة على الأرصفة، بسبب أن تقسيم العمل يقيدهم بفرع معين من الإنتاج[85]. زد على ذلك أن استهلاك رأس المال لقوة العمل هو من السرعة بحيث أن حياة العامل تهتلك، بهذا القدر أو ذاك، في منتصف العمر. فيسقط في صفوف الفائضين عن الحاجة، أو يتدهور من مرتبة أعلى إلى مرتبة أدنى في السلم. وإن أقصر آماد الحياة إنما نجدها، على وجه الدقة، بين عمال الصناعة الكبرى.

> «أشار الدكتور لي Lee مفتش الصحة في مانشستر إلى أن متوسط الأعمار في مانشستر هو 38 عاماً عند الطبقة الموسرة، أما متوسط الأعمار عند الطبقة العاملة فهو 17 عاماً فقط؛ وفي ليفربول كان الرقمان 35 عاماً مقابل 15 عاماً. يتضح من ذلك أن للطبقات الموسرة فرص عيش (had a lease of life) تزيد عن ضعف فرص المواطنين الأقل حظاً»[85a].

وفي ظل هذه الأوضاع، ينبغي للزيادة المطلقة في هذا القطاع من البروليتاريا أن تجري بصورة تنمّي أعدادها، على الرغم من اهتلاك عناصرها سريعاً. من هنا منبع التعاقب السريع لأجيال العمال. (ولا يصح هذا القانون على الطبقات الأخرى من السكان). وتُلبّى هذه الحاجة الاجتماعية بالزيجات المبكرة، وهي عاقبة محتومة لظروف عيش عمال الصناعة الكبرى، كما تُلبى بإنجاب الأطفال طلباً للعلاوة المغرية التي يدرها استغلالهم.

---

(85) بينما كان ثمة 80 ـ 90 ألف عامل قد صرفوا من العمل في لندن خلال النصف الثاني من عام 1866، كان تقرير المصانع للفترة نفسها يقول: «لا يبدو أن من الصائب تماماً القول بأن الطلب يولّد العرض في كل مكان، على الدوام، حينما تدعو الحاجة، ولم يحدث ذلك بالنسبة إلى العمل، فالكثير من الآلات ظل ساكناً في السنة الماضية بسبب قلة اليد العاملة». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1866، ص81).

(85a) خطاب الافتتاح في المؤتمر الصحي، برمنغهام، 15 كانون الثاني/يناير 1875، الذي ألقاه ج. تشامبرلين رئيس بلدية المدينة يومذاك [وهو يشغل الآن ـ 1883 ـ منصب وزير التجارة.] [كما هو واضح من التاريخ، فهذه إضافة من إنجلز. ن.ع].

وما إن يستولي الإنتاج الرأسمالي على الزراعة، أو بقدر ما يجري هذا الاستيلاء، حتى يهبط الطلب على العمال الزراعيين هبوطاً مطلقاً مع تقدم تراكم رأس المال المستخدم في الزراعة، من دون أن يتعوض هذا الطرد للعمال، كما هو الحال في الصناعات غير الزراعية، بجذب اعداد أكبر منهم. لذا فإن جزءاً من السكان الزراعيين يكون، باستمرار، على حافة التحول إلى بروليتاريا في المدن أو بروليتاريا مانيفاكتورية، وينتظر ظروفاً مؤاتية لهذا التحول. (نستخدم تعبير المانيفاكتورة هنا قاصدين كل الصناعات غير الزراعية)[86]. إن معين فيض السكان النسبي هذا يتدفق باستمرار. بيد أن تدفقه [672] الدائم إلى المدن يفترض سلفاً أنه يوجد في الريف نفسه فيض سكاني مستتر دائم، لا يظهر مداه بجلاء إلّا عندما تنفتح قنوات التصريف على نحو استثنائي. وعليه يتلقى العامل الزراعي أدنى الأجور، ويقف دوماً وإحدى قدميه في لجة الفاقة.

أما الصنف الثالث من فيض السكان النسبي، وهو فيض السكان الراكد، فيؤلف جزءاً من جيش العمل قيد الخدمة، ولكن استخدامه متقطع إلى أقصى حد. من هنا، فإنه يتيح لرأس المال مستودعاً لا ينضب من قوة العمل المتاحة رهن التصرف. إن عيش هذه الفئة، هو دون المستوى العادي الوسطي لعيش الطبقة العاملة، وهذا بالذات ما يجعلها قاعدة عريضة لفروع الاستغلال الخاص من جانب رأس المال. وهي تتميز باشتغال الحد الأقصى من وقت العمل، وبتلقي الحد الأدنى من الأجور. ولقد عرفنا من هذه الفئة شكلها الرئيسي مندرجاً تحت عنوان «العمل المنزلي». وينضوي في هذه الفئة باستمرار الفائضون عن حاجة الصناعة الكبرى والزراعة، وبخاصة تلك الفروع التي يصيبها الخراب بفعل هزيمة الحرفة اليدوية أمام المانيفاكتورة، والمانيفاكتورة أمام الإنتاج الآلي. وهي توسع الصفوف، بمدى اتساع التراكم وطاقته، فتخلق «فيضاً» سكانياً إضافياً. إلّا أنها

(86) تشير الاحصاءات الرسمية للسكان في إنكلترا وويلز لعام 1861 إلى أن هناك «781 مدينة يقطنها 10 ملايين و960 ألفاً و998 شخصاً، بينما كانت القرى والأبرشيات الريفية تضم 9 ملايين و105 آلاف و226 شخصاً. وجرى تصنيف 580 مدينة في عام 1851، فاتضح أن نفوسها تضارع نفوس الأرياف المجاورة تقريباً. ولكن خلال السنوات العشر اللاحقة ازداد سكان القرى والأرياف بمقدار نصف مليون فقط، أما سكان المدن الـ 580 فقد ازدادوا بمقدار 1,554,067. وكانت نسبة الزيادة السكانية في أبرشيات الريف 6.5%، ونسبتها في المدن 17.3%. ويعزى الفرق في معدل الزيادة إلى النزوح من الريف إلى المدينة. إن ثلاثة أرباع الزيادة الكلية في السكان قد تحققت في المدن» (إحصائيات السكان، إلخ. *Census etc.*, V. III, p. 11-12).

تؤلف في الوقت نفسه عنصراً يجدد إنتاج نفسه ويخلّد نفسه ذاتياً، من عناصر الطبقة العاملة، ويحتل مكانة أعظم نسبياً من مكانة العناصر الأخرى في الزيادة العامة التي تطرأ على هذه الطبقة. والواقع ليس فقط عدد الولادات والوفيات، بل الحجم المطلق للأسر أيضاً يقف في تناسب عكسي مع ارتفاع الأجور، وبالتالي مع كتلة وسائل العيش التي تحصل عليها شتى فئات العمال. وقد يبدو قانون المجتمع الرأسمالي هذا هراءً بنظر المتوحشين، بل حتى بنظر المستوطنين المتمدنين. فهو يعيد إلى الذهن التكاثر اللامحدود لأصناف الحيوانات، الضعيفة فرادى، والتي تطارد دوماً كي تُقنص[87].

[673] وأخيراً فإن أدنى فئات فيض السكان النسبي، تقطن في دائرة الفاقة. وعدا عن المتشردين، والمجرمين، والبغايا، وباختصار عدا عن «حثالة البروليتاريا» بالمعنى الدقيق للتعبير، فإن هذه الفئة الاجتماعية تتألف من ثلاثة أصناف. أولاً ـ القادرون على العمل. وتكفي المرء مجرد نظرة سطحية إلى إحصائيات الفقر في إنكلترا ليكتشف أن عدد الفقراء يزداد في كل أزمة، ويتقلص مع كل انتعاش في الأعمال. ثانياً ـ الأيتام وأبناء الفقراء. وهؤلاء مرشحون للجيش الصناعي الاحتياطي، وهم يدخلون، بسرعة وبأعداد غفيرة، إلى الخدمة الفعلية في جيش العاملين في أوقات الازدهار العظيم في الصناعة، كما حصل في عام 1860. ثالثاً ـ الضعيف، والرث والعاجز عن العمل. وهم أساساً أفراد يهلكون نتيجة لضعف حركتهم، بسبب تقسيم العمل، وأولئك الذين تجاوزوا السن العادية للعامل، ثم، أخيراً، ضحايا الصناعة، الذين يتنامى عددهم بتزايد الآلات الخطرة، والمناجم والمصانع الكيميائية، إلخ، ومن المعوقين والمرضى، والأرامل، إلخ. إن الفاقة هي دار العجزة لجيش العمال الفعلي، والوزن الميت في الجيش الصناعي الاحتياطي. وإنتاج فيض السكان النسبي ينطوي ضمناً على إنتاج الفاقة، وضرورتها تنبع من ضرورته؛

---

(87) «يبدو الفقر موائماً للتكاثر» (آدم سميث) [ثروة الأمم، الجزء الأول ـ الفصل الثامن، طبعة 1835، ص 195 ـ ن. برلين]. بل إن هذا تدبير الرب الحكيم، حسبما يقول الراهب، الشهم، الفطن، غالياني: «فالرب جعل الناس الذين يزاولون أنفع المهن، حسب هذا التدبير، يتوالدون بوفرة» (Galiani، المرجع المذكور، ص 78). «إن البؤس الذي يبلغ ذروة المجاعة والأوبئة، ينزع إلى زيادة عدد السكان عوضاً عن كبحه». (ص. لينج، البؤس القومي S. Laing, *National Distress*, 1844, p. 69.). وبعد أن يوضح لينج ذلك بالاحصاءات، يمضي إلى القول: ("If the people were all in easy circumstances, the world would soon be depopulated.") «لو كان الناس جميعاً يعيشون عيشاً مريحاً، لخلا العالم من السكان عاجلاً».

وتشكل الفاقة، يداً بيد مع فيض السكان، شرطاً لوجود الإنتاج الرأسمالي، ولنمو الثروة. وهي تدخل في باب المصاريف غير المثمرة (faux frais) للإنتاج الرأسمالي، لكن رأس المال يعرف كيف يتدبر إزاحة القسم الأكبر من هذه النفقات عن كاهله، وإلقاء العبء على الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى (Kleinen Mittelklasse).

وكلما تعاظمت الثروة الاجتماعية، ورأس المال الناشط، وتعاظم نطاقه وطاقته على النمو، وتعاظم بالتالي المقدار المطلق للبروليتاريا والقدرة الإنتاجية لعملها، تعاظم جيش الصناعة الاحتياطي. إن الأسباب نفسها التي تنمّي القدرة التوسعية لرأس المال، إنما توسع قوة العمل المتاحة رهن التصرف. وبالتالي فإن الحجم النسبي للجيش الصناعي الاحتياطي يزداد بازدياد الطاقة الكامنة للثروة. ولكن، كلما كان هذا الجيش الاحتياطي أكبر بالمقارنة مع جيش العمال الفعلي، تعاظم فيض السكان الدائم الذي يتناسب بؤسه تناسباً عكسياً(*) مع عذابات عمل جيش العمال الفعلي. وأخيراً كلما اتسعت الفئات المعدمة من الطبقة العاملة، واتسع الجيش الصناعي الاحتياطي، تعاظمت الفاقة الرسمية. [674] **وهذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي**. وهو يتعدل، شأن كل القوانين الأخرى، بفعل ظروف عديدة، لا يعنينا أمر تحليلها هنا.

وتتجلى الآن حماقة الحكمة الاقتصادية التي تعظ العمال بتكييف عددهم وفقاً لحاجات إنماء القيمة. فآلية الإنتاج والتراكم الرأسماليين ذاتها تحقق دوماً هذا التكيف لحاجات إنماء القيمة هذا. والشعار الأول لهذا التكيف هو خلق فيض سكان نسبي، أي جيش صناعي احتياطي. وشعاره الأخير هو نشر البؤس وسط فئات متنامية أبداً من جيش العمال الفعلي، والوزن الميت للفاقة.

إن القانون الذي يقضي بإمكان تشغيل كتلة متزايدة باستمرار من وسائل الإنتاج، بفضل تقدم إنتاجية العمل الاجتماعي، وبإنفاق قدر من القوة البشرية متضائل باطراد، إن هذا القانون إذ يسري مفعوله على أساس رأسمالي ـ حيث لا يستخدم العامل وسائل الإنتاج، بل حيث وسائل الإنتاج تستخدم العامل ـ إنما ينقلب انقلاباً تاماً ويتجلى بالصورة التالية: كلما تزايدت قدرة إنتاجية العمل وتعاظم ضغط العمال على وسائل استخدامهم، اشتدت زعزعة الشرط الضروري لوجودهم، ونعني به بيع قوة عملهم الخاصة لأجل زيادة ثروة غريبة عنهم، أي لأجل النمو الذاتي لقيمة رأس المال. الواقع، إن وسائل الإنتاج، وإنتاجية العمل، تتزايد بسرعة أكبر من تزايد السكان المنتجين، وينعكس هذا الواقع،

رأسمالياً، بشكل مقلوب، وهو أن نمو السكان العاملين أسرع دوماً من حاجة نمو قيمة رأس المال.

عند تحليل إنتاج فائض القيمة النسبي في الجزء الرابع من هذا الكتاب، رأينا ما يلي: إن جميع طرائق رفع قدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل تتحقق، في النظام الرأسمالي، على حساب العامل الفرد؛ وإن جميع وسائل تطوير الإنتاج تتحول إلى وسائل للهيمنة على المُنتجين واستغلالهم، وهي تشوّه العامل وتحيله إلى كسرة من حطام إنسان، وتنزل به إلى درك ملحق تابع للآلة، وتدمر المضمون الإيجابي لعمله بما تضفي عليه من عذاب، وتستلب منه الطاقات الذهنية الكامنة في عملية العمل، وذلك بقدر ما يدخل العلم في هذه العملية كقوة مستقلة؛ إنها تجعل شروط عمله فظيعة، وتملي عليه، أثناء عملية العمل، استبداداً وضيعاً، ممقوتاً؛ وتحوّل أيام حياته كافة إلى وقت عمل، وتقذف امرأته وأطفاله تحت عجلات جاغرنات(*) رأس المال. بيد أن جميع طرائق إنتاج فائض القيمة هي في الوقت عينه طرائق لتحقيق التراكم؛ وكل اتساع في التراكم يصبح، بالمقابل، [675] وسيلة لتطوير هذه الطرائق. يترتب على ذلك أن حال العامل لا بد من أن تزداد سوءاً، كلما تقدم تراكم رأس المال، سواء كان مستوى الأجور مرتفعاً أو منخفضاً. وأخيراً فإن القانون الذي يوازن، دوماً، فيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي، مع أبعاد وشدة التراكم، إن هذا القانون يقيّد العامل برأس المال أشد من تقييد مطرقة هيفايستوس لبروميثيوس(**) إلى الصخرة. فهو يملي تراكم البؤس، بموازاة تراكم رأس المال. وإن تراكم الثروة في هذا القطب، هو في الوقت عينه تراكم للبؤس وعذابات العمل والعبودية والجهل، والقسوة والانحطاط الخلقي، في القطب المعاكس، أي في قطب الطبقة التي تصنع منتوج يدها هي في شكل رأسمال.

ويفصح الاقتصاديون عن هذا الطابع التناحري للتراكم الرأسمالي(88)، بصيغ شتى، رغم أنهم يخلطونه بظواهر أخرى، وإنْ كانت متناظرة في بعض النواحي، إلّا أنها، مع ذلك، تختلف جوهرياً، وتنتمي إلى أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية.

(*) جاغرنات: تجسيد للإله فيشنو، الذي يلقي الهندوس أنفسهم تحت عجلاته. [ن. برلين].

(**) بروميثيوس: في الميثولوجيا الاغريقية: سارق النار من الآلهة، حكم عليه بربطه إلى صخرة لتنهش الصقور من لحمه. [ن.ع].

(88) «يوماً بعد يوم، يزداد وضوحاً أن علاقات الإنتاج التي تتحرك البورجوازية في إطارها، لا تتسم بطابع واحد وبسيط، بل هي ذات طابع مزدوج، فالعلاقات نفسها التي تنتج الثروة في ظلها ينتج فيها البؤس أيضاً، وفي ظل العلاقات ذاتها التي تتطور فيها القوى المنتجة، تتطور كذلك قوة القمع؛ فهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية، أي ثروة الطبقة البورجوازية، إلّا عبر القضاء

فراهب البندقية أورتيس، وهو واحد من كبار الكتّاب الاقتصاديين في القرن الثامن عشر، يرى في تناحر الإنتاج الرأسمالي قانوناً طبيعياً عاماً للثروة الاجتماعية

«إن الحسنات والمساوىء، في اقتصاد أمة من الأمم، تتوازن دائماً (il bene ed il male economico in una nazione sempre all'istessa misura) فوفرة النعم عند البعض، مساوية دوماً لفقدانها عند البعض الآخر (la copia dei beni in alcuni sempre eguale alla mancanza di essi in altri) ووجود الثروات العظمى عند القلة، مصحوب دوماً بحرمان مطلق لأولى ضروريات العيش عند الكثرة. إن ثروة أمة من الأمم تطابق سكانها، وبؤسها يطابق ثروتها. والمثابرة عند البعض تفرض الخمول عند الغير. إن الفقراء والخاملين هم عاقبة محتومة للأثرياء والنشطاء»، إلخ(89).

[676] وبعد حوالى عشر سنوات من ذلك جاء كاهن الكنيسة العليا البروتستانتية تاونزند، ليمجّد البؤس بأسلوب وحشي تماماً، ويصفه بأنه الشرط الضروري للثروة.

«إن الإكراه القانوني على العمل يقترن بالكثير من المتاعب والعنف، والصخب. أما الجوع، فليس فقط ضغطاً هادئاً، صامتاً، لا ينقطع، بل إنه يستثير بذل أعظم الجهود، بوصفه أكبر دافع طبيعي على المثابرة والعمل».

وهكذا، فكل شيء رهن بإدامة جوع الطبقة العاملة، وهذه الإدامة، برأي تاونزند، يضطلع بها مبدأ السكان، الذي يسري بصفة خاصة بين الفقراء.

«ويبدو أنه قانون من قوانين الطبيعة أن يكون الفقراء طائشين (improvident) إلى حد معين» (أي طائشين إلى حد أن يولدوا بدون ملعقة فضية في أفواههم) «لكي يكون هناك دوماً (that there always may be some)، أناس يؤدون أحقر وظائف الجماعة وأكثرها وضاعة وقذارة. وبهذا ينمو رصيد السعادة البشرية (the stock of human

---

= المستمر على ثروة أعضاء أفراد في هذه الطبقة، وعبر إنتاج بروليتاريا متنامية أبداً». (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، ص 116).

(89) ج. أورتيس، الاقتصاد الوطني، في طبعة كوستودي، القسم الحديث، (G. Ortes, *Della Economia Nazionale libri sei* 1774, Custodi, Parte Moderna, T. XXI, p. 6-9-22-25 etc).
ويقول أورتيس في الكتاب المذكور نفسه على الصفحة 32 ما يلي: «عوضاً عن ابتكار أنظمة لا فائدة منها لسعادة الشعوب سأقصر بحثي على دراسة أسباب تعاستها».

(the more كثيراً، في حين أن الناس الأرق حاشية happiness) delicate)، لا يتحررون من الأعمال الشاقة فحسب، بل تترك لهم حرية الانصراف من دون منغص، إلى مشاغلهم السامية، إلخ. إنه [قانون الفقراء] ينزع إلى تدمير الانسجام والجمال، تدمير التناسق والانتظام، في ذلك النظام الذي أنشأه الله والطبيعة في العالم»[90].

وإذا كان راهب البندقية قد وجد في القدر المهلك الذي يخلّد البؤس، مبرراً لوجود الإحسان المسيحي، وعزوبية الكهنة، والأديرة، والمؤسسات الخيرية، فإن الكاهن البروتستانتي الذي يعيش على راتب الكنيسة، يجد في ذلك، على العكس، ذريعة لشجب القوانين التي ينال الفقراء، بفضلها، الحق في إعانة رسمية بائسة.

[677] ويقول شتورخ: «إن تقدم الثروة الاجتماعية ينجب هذه الطبقة النافعة للمجتمع... التي تؤدي أشق الأعمال وأكثرها حقارة وإثارة للقرف، وبكلمة، طبقة تأخذ على عاتقها كل ما في الحياة من اذلال ومهانة، وتمنح بذلك الطبقات الأخرى، وقت الفراغ، وراحة البال، وسمو الطباع التقليدي» (ما أروع ذلك! c'est bon) «وما إلى ذلك»[91].

---

(90) أطروحة حول قوانين الفقراء، تأليف محب للبشرية، 1786 (القس السيد ج. تاونزند) أُعيد نشرها في لندن 1817، ص 15، 39، 41. (*A Dissertation on the Poor Laws*, By a Well-wisher to Mankind (the Rev. Mr. *Townsend*), 1786, republished London 1817, p.15, 39, 40). إن هذا الكاهن «الرقيق» الذي يقتبس مالتوس صفحات كاملة في الغالب من كتابه المذكور تواً، وكذلك من «رحلة في أرجاء إسبانيا»، إنما يستعير، هو نفسه، القسم الأعظم من عقيدته من السير جيمس ستيوارت، ولكنه يحرِّف النص أثناء الاستعارة. فمثلاً حين يقول ستيوارت: «لقد كانت العبودية، هنا، طريقة قسرية لحمل البشرية على العمل بدأب» (لمصلحة الذين لا يعملون)... «كان الناس إذن مرغمين على العمل» (مجاناً لأجل الآخرين) «لأنهم كانوا عبيداً للآخرين، أما الآن فالناس يرغمون على العمل» (مجاناً لأجل الذين لا يعملون) «لأنهم عبيد لحاجاتهم الضرورية»، فإنه لا يستنتج من ذلك، على غرار ما يفعل الكاهن الذي يسمن على الدخل الكنسي، أن على العامل المأجور، أن يظل صامتاً، بل يتمنى، على العكس، أن يزيد حاجاتهم، وأن يجعل هذه الزيادة في الحاجات محفزاً للعمل من أجل «الناس الأرق حاشية». [ج. ستيوارت، بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، دبلن، 1770، ص39، 40. [ن. برلين].

(91) شتورخ، المرجع المذكور، [الكتاب الثالث، بطرسبورغ، 1815،] المجلد III، ص223.
(Storch, L.c., Éd. Pétersbourg, T. III, 1815,], p. 223).

ثم يتساءل شتورخ فيمَ إذن تكمن أفضلية هذه الحضارة الرأسمالية، بما تحمله للجماهير من بؤس وانحطاط، بالقياس إلى البربرية، فلا يجد غير كلمة واحدة جواباً: في الأمان!

ويقول سيسموندي «بفضل تقدم الصناعة والعلم، يستطيع كل عامل أن ينتج كل يوم أكثر بكثير مما تقتضيه حاجته إلى الاستهلاك. ولكن بينما يقوم هذا العامل بإنتاج الثروة، فإن هذه الثروة ستجعله أقل صلاحاً للعمل فيما لو قُيّض له أن يستهلكها هو بنفسه». وحسب رأيه فإن «الناس» (الذين لا يعملون) «قد يفضلون الاستغناء عن الكمال الفني، والمتع التي تمنحنا إياها الصناعات، إذا اقتضى أن يشتريها الجميع بأداء عمل مضن متواصل كالذي يؤديه العامل... إن جهد العمل في أيامنا منفصل عن مكافأته، فالإنسان الذي يعمل أولاً، ليس هو الذي يرتاح ثانياً، بل، على عكس ذلك، فلأن هذا الواحد يعمل، ينعم الآخرون بالراحة... إن الازدياد المتواصل لإنتاجية العمل لا نتيجة له سوى زيادة ترف ومتع الأغنياء الخاملين»[92].

أخيراً، فإن ديستوت دو تراسي، العقائدي البورجوازي بارد الدم، يفصح بقسوة:

«في الأمم الفقيرة، يعيش الناس في رغد، أما في الأمم الغنية، فهم، عادة، فقراء»[93].

5) أمثلة إيضاحية عن القانون العام للتراكم الرأسمالي

آ) إنكلترا، 1846 ـ 1866

ما من حقبة في تاريخ المجتمع الحديث مناسبة لدراسة التراكم الرأسمالي، كالعشرين عاماً الأخيرة. فكأن هذه الحقبة قد عثرت على كيس نقود فورتوناتوس. ولكن إنكلترا،

---

(92) سيسموندي، المرجع المذكور، المجلد I، ص79-80-85.

(Sismondi, L.c., T. I, p. 79-80-85).

(93) ديستوت دو تراسي المرجع المذكور، ص 231.

(Destutt de Tracy, L.C. p.231. «Les nations pauvres, c'est lá où le peuple est à son aise; et les nations riches, c'est là où il est ordinairement pauvre»).

[678] مرة ثانية، هي التي تقدم النموذج الكلاسيكي، من بين سائر البلدان، إذ إنها تحتل المقام الأول في السوق العالمية. وقد بلغ الإنتاج الرأسمالي، فيها وحدها، تطوره الكامل، وأخيراً، لأن تدشين العهد الألفي السعيد للتجارة الحرة، منذ عام 1846، حرم الاقتصاد السياسي المبتذل من ملاذه الأخير. إن التقدم الجبار الذي أحرزه الإنتاج، وبخاصة خلال النصف الثاني من العشرين عاماً الماضية، والذي كان يفوق النصف الأول بما لا يقاس، قد عُرض في الجزء الرابع بما فيه الكفاية.

ورغم أن الزيادة المطلقة في سكان إنكلترا، خلال نصف القرن المنصرم، كانت كبيرة جداً، إلّا أن الزيادة النسبية، أي معدل النمو كان يهبط باستمرار، كما يتضح من الجدول التالي المأخوذ عن الاحصاءات الرسمية للسكان.

النسبة المئوية للزيادة السنوية في سكان إنكلترا وويلز حسب العقود

الفترة	النسبة
1811 ـ 1821	1.533%
1821 ـ 1831	1.446%
1831 ـ 1841	1.326%
1841 ـ 1851	1.216%
1851 ـ 1861	1.141%

مقابل هذا دعونا الآن ندرس الزيادة في الثروة. هنا تقدم لنا حركة الربح وريع الأرض، إلخ، التي تشملها ضريبة الدخل، أساساً يُركن إليه أكثر من غيره. فلقد بلغت الزيادة في الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل (باستثناء ربح المزارعين وبعض الفئات الأخرى) في بريطانيا العظمى 50.47% خلال الفترة الواقعة بين عام 1853 وعام 1864، (أي بمتوسط سنوي يعادل 4.58%)[94]، بينما بلغت الزيادة السكانية خلال الفترة نفسها 12%. أما نمو ريع الأرض الخاضع للضريبة (بما في ذلك ريع الأراضي

(94) التقرير العاشر لمفوضي صاحبة الجلالة لشؤون ضريبة الدخل، 1866، ص38.
(*Tenth Report of the Commissioners of H. M's Inland Revenue,* London, 1866, p. 38).

المشغولة بالمنازل وسكك الحديد والمناجم ومصائد الأسماك، إلخ)، خلال الفترة من 1853 إلى 1864، فقد بلغ 38%، أي $3\frac{5}{12}$% سنوياً. والزيادة الأكبر تأتي حسب البنود التالية:

	زيادة الدخل من عام 1853 إلى 1864	الزيادة السنوية
من المنازل	%38.60	%3.50
من المقالع	%84.76	%7.70
من المناجم	%68.85	%6.26
من مصانع الصلب	%39.92	%3.63
من مصائد الأسماك	%57.37	%5.21
من مصانع الغاز	%126.02	%11.45
من سكك الحديد	%83.29	%7.57

(95)

وإذا قارنا بين أعوام الفترة 1853 ـ 1864، مقسمة على ثلاث مجموعات تتألف [679] الواحدة من أربع سنوات، لوجدنا أن درجة نمو المداخيل تزداد باستمرار. فنمو الدخل المتحقق من الأرباح للفترة 1853 ـ 1857 يبلغ 1.73% سنوياً، وللفترة 1857 ـ 1861 يبلغ 2.74%، وللفترة 1861 ـ 1864 يبلغ 9.30% سنوياً. ويبلغ مجموع المداخيل في المملكة المتحدة الخاضعة لضريبة الدخل: 307,068,898 جنيهاً استرلينياً عام 1856، و328,127,416 جنيهاً عام 1859، و351,745,241 جنيهاً عام 1862، و359,142,897 جنيهاً عام 1863، و362,462,279 جنيهاً عام 1864، و385,530,020 جنيهاً عام 1865[96].

---

(95) المرجع نفسه.

(96) هذه الأرقام مفيدة للمقارنة، ولكنها ستكون زائفة إذا ما أخذت بصورة مطلقة، نظراً لأن هناك حوالى 100 مليون جنيه من المداخيل السنوية قد «لا تعلن». وإن شكاوى مفوضي ضريبة

واقترن تراكم رأس المال، في الوقت نفسه، بالتركز والتمركز. فعلى الرغم من عدم توافر احصاءات رسمية عن الزراعة في إنكلترا (لكنها متوافرة في إيرلندا)، فإن عشر مقاطعات قدمت معطياتها طوعاً. وتزودنا هذه الاحصاءات بنتيجة مفادها أن عدد المزارع التي تقل مساحتها عن 100 إيكر قد هبط بين عامي 1851 و1861، من 31,583 مزرعة إلى 26,567 مزرعة، بحيث أن 5,016 واحدة منها قد دمجت في مزارع أكبر[97]. فبين عامي 1815 و1825، لم تخضع أي ممتلكات منقولة تزيد عن المليون جنيه لضريبة الإرث، أما خلال الفترة 1825 إلى 1855، فقد كان ثمة 8 منها، وكان هناك 4 خلال الفترة من 1855 إلى حزيران/يونيو 1859، أي خلال 4 سنوات ونصف السنة[98]. بيد أن التمركز يتضح على خير وجه من التحليل الوجيز لجدول ضريبة الدخل الفقرة «د»، (الأرباح، باستثناء المزارعين، إلخ)، لعامي 1864 و1865. وأود الإشارة قبل كل شيء إلى أن المداخيل التي تأتي من هذا المصدر تدفع ضريبة الدخل عن كل ما يزيد على 60 جنيهاً. وقد بلغت هذه المداخيل المشمولة بالضريبة، في إنكلترا وويلز واسكتلندا، 95,844,222 جنيهاً في عام 1864، وبلغت 105,435,787 جنيهاً في عام 1865[99]. وكان عدد دافعي الضرائب 308,416 شخصاً عام 1864 من مجموع السكان البالغين 23,891,009 شخصاً، وبات عدد دافعي الضرائب 332,431 شخصاً في عام 1865 من مجموع السكان البالغين 24,127,003 شخصاً. ويوضح الجدول التالي كيف توزعت هذه المداخيل خلال هذين العامين:

= الدخل من وجود خداع منتظم، بخاصة من جانب الفئات التجارية والصناعية، تتكرر في جميع تقاريرهم. ونجد فيها، مثلاً، أن «شركة مساهمة تدّعي أن أرباحها الخاضعة للضريبة تبلغ 6 آلاف جنيه، أما مراقب الضريبة فيخمنها بـ 88 ألف جنيه، وقد دفعت الضريبة في نهاية الأمر حسب هذا المبلغ. وثمة شركة أخرى أقرت بأرباح بمبلغ 190 ألف جنيه، اضطرت إلى الاعتراف أخيراً بأن الربح الحقيقي هو 250 ألف جنيه» (المرجع نفسه، ص 42).

(97) إحصائيات السكان، إلخ، ج3، ص29. (*Census etc.*, V. III, p. 29). إن تأكيد جون برايت بأن 150 ملاكاً عقارياً كبيراً يملكون نصف أراضي إنكلترا، و12 ملاكاً كبيراً نصف أراضي اسكتلندا، لم يدحض قط حتى الآن.

(98) التقرير الرابع لضريبة الدخل، لندن، 1860، ص17.
(*Fourth Report etc., of Inland Revenue*, London, 1860, p. 17).

(99) هذه هي المداخيل الصافية بعد إجراء حسومات معينة يجيزها القانون.

[680]

	السنة المنتهية في 5 نيسان/إبريل 1864		السنة المنتهية في 5 نيسان/إبريل 1865	
	المداخيل من الأرباح (بالجنيهات)	عدد الأشخاص	المداخيل من الأرباح (بالجنيهات)	عدد الأشخاص
الدخل الإجمالي	95,844,222	308,416	105,435,787	332,431
منه	57,028,290	22,334	64,554,297	24,075
ومنه أيضاً	36,415,225	3619	42,535,576	4021
ومنه أيضاً	22,809,781	822	27,555,313	973
ومنه أيضاً	8,744,672	91	11,077,238	107

وفي العام 1855 استخرجت المملكة المتحدة 61,453,079 طناً من الفحم قيمتها 16,113,267 جنيهاً، وفي عام 1864 استخرجت 92,787,873 طناً قيمتها 23,197,968 جنيهاً، وفي عام 1855 أنتجت 3,218,154 طناً من خامات الحديد قيمتها 8,045,385 جنيهاً، وفي عام 1864 أنتجت 4,767,951 طناً قيمتها 11,919,877 جنيهاً، وفي عام 1854 كان طول سكك الحديد العاملة في المملكة المتحدة يبلغ 8054 ميلاً برأسمال موظف قيمته 286,068,794 جنيهاً؛ وفي العام 1864 بلغ طولها 12,789 ميلاً، برأسمال موظف قيمته 425,719,613 جنيهاً. وفي عام 1854 كان المبلغ الإجمالي لصادرات وواردات المملكة المتحدة 268,210,145 جنيهاً، وفي العام 1865 باتت 489,923,285 جنيهاً، ويبين الجدول التالي حركة الصادرات:

السنة	المبلغ
1847	58,842,377 جنيهاً
1849	63,596,052 جنيهاً
1856	115,826,948 جنيهاً
1860	135,842,817 جنيهاً

1865	165,862,402	جنيهاً
1866	188,917,563	جنيهاً (100)

بعد هذه المعطيات القليلة، بوسع المرء أن يفهم صيحة الظفر التي أطلقها المسجل العام(*) (General Registrator) للشعب البريطاني:

«إن نمو السكان، على سرعته، لم يواز تقدم الصناعة والثروة»(101).

دعونا نلتفت الآن إلى المنفذين المباشرين لهذه الصناعة، أي منتجي هذه الثروة، إلى الطبقة العاملة.

يقول غلادستون: «من أكثر سمات الوضع الاجتماعي إثارة للأسى في هذه البلاد، هو أنه بينما تتضاءل القدرات الاستهلاكية للشعب، ويتزايد حرمان وبؤس (الطبقة العاملة)، ثمة في الوقت نفسه، تراكم مستمر للثروة عند الطبقات العليا وتزايد مستمر في رأس المال»(102). [681]

هكذا تحدث هذا الوزير المداهن في مجلس العموم يوم الثالث عشر من شباط/فبراير

(100) إن أسواق الهند والصين في هذه اللحظة، أي آذار/مارس 1867، متخمة من جديد بإرساليات سلع صناعيي القطن الإنكليز الموردة للبيع بطريق السمسرة. وفي عام 1866 تعرضت أجور عمال القطن إلى الخفض بنسبة 5 في المائة. وفي عام 1867، وفي أعقاب خفض مماثل، اندلع اضراب في بريستون شارك فيه 20 ألف عامل [كان ذلك مقدمة للأزمة التي اندلعت عقب ذلك فوراً. ف. إنجلز].

(*) رئيس المكتب المركزي لتسجيل شؤون الأحوال الشخصية. [ن. برلين].

(101) الاحصائيات السكانية، إلخ، ص11. (*Census etc.*, V. III, p. 11).

(102) غلادستون في مجلس العموم، 13 شباط/فبراير 1843 (صحيفة تايمز، 14 شباط/فبراير 1843؛ ونصوص هانزارد (Hansard)، 13 شباط/فبراير 1843).

[أورد ماركس النص الكامل للمقتبس بالإنكليزية في الحاشية أدناه. ن.ع]

«It is one of the most melancholy features in the social state of this country that we see, beyond the possibility of denial, that while there is at this moment a decrease in the consuming powers of the people, an increase of the pressure of privations and distress; there is at the same time a constant accumulation of wealth in the upper classes, an increase in the luxuriousness of their habits, and of their means of enjoyement».

«من أكثر سمات الوضع الاجتماعي إثارة للأسى في هذه البلاد، هو أنه بينما تتضاءل، بلا أدنى إمكانية للإنكار، القدرات الاستهلاكية للشعب، ويتزايد ضغط الحرمان والبؤس، ثمة في الوقت ذاته تراكم مستمر للثروة عند الطبقات العليا، وزيادة في عاداتها الباذخة، وفي وسائل متعتها».

1843. أما في السادس عشر من نيسان/إبريل 1863، أي بعد عشرين عاماً من ذلك، فجاء في خطابه لتقديم الميزانية:

> «بين عامي 1842 و1852، ازدادت المداخيل الخاضعة للضريبة في البلاد بنسبة 6 في المائة... وخلال السنوات الثماني الواقعة بين 1853 و1861، ازدادت بنسبة 20 في المائة، باعتبار عام 1853 سنة الأساس. إن هذا الواقع لمدهش تماماً إلى حد يتعذر تصديقه... إن هذه الزيادة المُسكِرة في الثروة والجبروت... تقتصر بكليتها على الطبقات المالكة... ولا بد أنها نافعة، على نحو غير مباشر، للسكان العاملين، لأنها تجعل سلع الاستهلاك العام أرخص ثمناً. فبينما ازداد الأثرياء ثراء، غدا الفقراء أقل فقراً، على أي حال. غير أنني لا أجرؤ على التأكيد أن حالات الفقر القصوى قد خفت»(103)(*).

يا لهبوط الخاتمة الأعرج! فسواء كانت الطبقة العاملة قد ظلت «فقيرة» أم غدت «أقل فقراً» بالقياس إلى ما تنتجه للطبقة المالكة من «زيادة مُسكِرة في الثروة والجبروت» فإنها قد بقيت فقيرة نسبياً، مثلما كانت. وإذا لم تكن حالات الفقر القصوى قد خفت، فإنها قد اشتدت، لأن حالات الثراء القصوى قد نمت. أما بالنسبة إلى رخص أسعار وسائل العيش، فإن الاحصاءات الرسمية، مثل بيانات «ملجأ الأيتام في لندن» (London Orphan Asylum) تشير إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 20% خلال السنوات الثلاث 1860 ـ 1862، بالمقارنة مع سنوات 1851 ـ 1853. أما السنوات الثلاث اللاحقة 1863 ـ 1865، فقد شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار اللحم والزبدة والحليب والسكر، والملح، والفحم، وعدد آخر من وسائل العيش الضرورية(104). أما خطاب [682]

---

(103) «From 1842 to 1852 the taxable income of the country increased by 6 per cent... In the 8 years from 1853 to 1861, it had increased from the basis taken in 1853, 20 per cent! The fact is so astonishing as to be almost incredible... This intoxicating augmentation of wealth and power... entirely confined to classes of property... must be of indirect benefit to the labouring population, because it cheapens the commodities of general consumption - while the rich have been growing richer, the poor have been growing less poor! at any rate, whether the extremes of poverty are less, I do not presume to say».

خطاب غلادستون في مجلس العموم. 16 نيسان/إبريل 1863. (صحيفة مورننغ ستار، 17 نيسان/إبريل).

(*) [في الطبعة الرابعة: قد تغيّرت veraudert. ن. برلين].

(104) راجع البيانات الرسمية في «الكتاب الأزرق»: إحصائيات متفرقة للمملكة المتحدة، ج6، لندن، 1866، ص260-273 ومواضع أخرى. وعوضاً عن احصاءات ملاجىء الأيتام وسواها، يمكن

الميزانية التالي الذي ألقاه غلادستون في 7 نيسان/إبريل 1864، فهو قصيدة حماسية جياشة، قمينة بشاعر المديح بندار، عن التقدم في ميدان كسب المغانم وسعادة الشعب التي يخففها «الفقر». إنه يتحدث عن الجموع التي تقف «على شفا الفاقة»، وعن فروع الإنتاج التي «لم ترتفع فيها الأجور»، وأخيراً يوجز سعادة الطبقة العاملة بقوله:

> «ما الحياة البشرية، في تسع من عشر حالات، إلّا صراع من أجل البقاء»[105].

أما البروفيسور فاوسيت، وهو غير مقيد باعتبارات رسمية كالوزير غلادستون، فيعلن صراحة:

> «لا أنكر، بالطبع، أن الأجور النقدية قد ارتفعت بازدياد رأس المال» (خلال العقود الأخيرة)، «بيد أن هذا المكسب الظاهر قد ضاع إلى حد كبير، لأن الكثير من حاجات العيش باتت أغلى ثمناً» (وأن سبب ذلك برأيه هو هبوط قيمة المعادن الثمينة). «... فالأثرياء يزدادون ثراء، بسرعة (the rich grow rapidly richer)، بينما لا يوجد تحسن ملموس في راحة الطبقات العاملة... ويتحول العمال، على وجه التقريب، إلى عبيد لأصحاب الدكاكين، الذين يستدينون منهم النقود»[106].

= إيراد بيانات الصحف الوزارية التي تحرص على البائنة لأطفال العائلة المالكة. فهي لا تنسى البتّة الغلاء الفاحش لوسائل العيش.

(105) غلادستون في مجلس العموم، 7 نيسان/إبريل 1864.

(«Think of those who are on the border of that region» (pauperism) «wages... in others not increased... human life is but, in nine cases out of ten, a struggle for existence».)

أما نص هانزارد (Hansard) فيورد الكلام كالآتي: «مرة أخرى، وبمعنى أوسع ـ ما الحياة البشرية، في أغلب الأحوال، إلّا صراع من أجل البقاء»

(«Again; and yet more at large, what is human life but, in the majority of cases, a struggle for existence»).

ووصف كاتب إنكليزي التناقضات الصارخة المستمرة في خطابي غلادستون عن ميزانيتي 1863 و1864، مستشهداً بالمقتطف الشعري التالي من بوالو(*) Boileau.

(*) [ورد في الطبعات 1-4 خطأ: موليير. ن. برلين]:

[«هذا هو الإنسان. إنه يقفز من الأبيض إلى الأسود.
يشجب في الصباح، ما استحسنه في المساء.
يزعج الآخرين جميعاً، ولا يحتمل نواقصه،
ويغير مزاجه، مثلما يغير لباسه»].

([اقتبسه هـ. روي في كتابه]، نظرية المبادلات، إلخ، لندن، 1864، ص135).

[zitiert be H. Roy.,] *The Theory of Exchanges etc.*, London, 1864, p. 135).

(106) هـ. فاوسيت، [الوضع الاقتصادي للعامل البريطاني، لندن، 1865]، ص67-82.

[683] تعرّف القارىء، في البنود المكرسة ليوم العمل والآلات على الظروف التي قامت الطبقة العاملة البريطانية، في ظلها، بخلق تلك «الزيادة المُسكِرة في الثروة والجبروت» لمصلحة الطبقات المالكة. بيد أن انتباهنا انصب، حينذاك، على الوظيفة الاجتماعية للعامل. إن إلقاء ضوء شامل على قانون التراكم، يقتضي النظر إلى حال العامل خارج الورشة أيضاً، أي حال مأكله ومسكنه. لكن حدود هذا الكتاب ترغمنا على توجيه الأنظار، في المقام الأول، إلى القسم الأسوأ أجراً من البروليتاريا الصناعية والعمال الزراعيين، أي إلى أكثرية الطبقة العاملة.

ولكن لنا كلمة قبل ذلك عن الفقر الرسمي، أي عن ذلك القسم من الطبقة العاملة الذي خسر شرط وجوده (وهو بيع قوة العمل)، وغدا يقتات على الصدقات العامة. إن القائمة الرسمية للمعوزين الفقراء في إنكلترا[107] كانت تعد 851,369 شخصاً في عام 1855، و877,767 شخصاً في عام 1856، و971,433 في عام 1865. وفي أعقاب المجاعة القطنية، نما العدد في عامي 1863 و1864 إلى 1,079,382 شخصاً و1,014,978 شخصاً على التوالي. لقد انقضّت أزمة 1866 كالصاعقة على لندن، أكثر من غيرها، وخلقت في مركز السوق العالمية هذا، الأكثر سكاناً من مملكة اسكتلندا، زيادة في عدد الفقراء بنسبة 19.5% عام 1866 مقارنة بعام 1865، وبنسبة 24.4% مقارنة بعام 1864، وبنسبة أكبر من ذلك في الأشهر الأولى من عام 1867 بالمقارنة مع عام 1866. وعند تحليل احصائيات الفقراء، هناك نقطتان ينبغي أن تؤخذا في الاعتبار. فمن جهة أولى، إن تقلبات عدد الفقراء، صعوداً ونزولاً، تعكس التغيرات الدورية في الدورة الصناعية الكبرى. ومن جهة ثانية، إن الاحصاءات الرسمية تغدو مضللة أكثر فأكثر فيما يتعلق بالنطاق الفعلي للفقر، كُلّما نما تراكم رأس المال واشتد الصراع الطبقي، وتطور الوعي الطبقي للعمال. فمثلاً إن المعاملة البربرية للفقراء، التي زعقت حولها الصحافة الإنكليزية مثل (صحيفة تايمز، وبول مول غازيت، إلخ.) خلال العامين

= أما (H. Fawcett, [*The economic position of the British labourer*, London, 1865,] p. 67-82). بالنسبة إلى تنامي تبعية العمال لأصحاب حوانيت بيع المفرق، فتلك عاقبة التقلبات والانقطاعات المتكررة لتشغيلهم.

(107) تدرج ويلز دوماً، ضمن احصاءات إنكلترا. كما تدرج إنكلترا وويلز واسكتلندا ضمن احصاءات بريطانيا العظمى؛ وجميع هذه البلدان الثلاثة تدرج مع إيرلندا ضمن احصاءات المملكة المتحدة.

الماضيين، هي ظاهرة قديمة. وقد وصف فريدريك إنجلز عام 1844، هذه الفظائع نفسها بالضبط، مثلما وصف هذا الزعيق المرائي، العابر، الذي أطلقه «أدب الاثارة»(*). لكن الزيادة المرعبة في حوادث «الموت جوعاً» (deaths by starvation) في لندن، خلال السنوات العشر الماضية، تبرهن، بما لا يقبل الشك على تنامي البغض الذي يضمره العمال لعبودية مآوي العمل (Work-houses)(108)، هذه المؤسسات التأديبية للبؤساء.

[684] ب) الفئات ذات الأجر السيىء من الطبقة العاملة الصناعية البريطانية

لنلتفت الآن إلى الفئات ذات الأجر السيىء من الطبقة العاملة الصناعية. خلال المجاعة القطنية لعام 1862، أوعز المجلس الملكي السري(**) إلى الدكتور سميث بالتحقيق في شروط تغذية عمال القطن المعوزين في لانكشاير وتشيشاير. وقادته الملاحظات التي جمعها عبر سنوات سابقة كثيرة إلى الاستنتاج بأن «تدارك أمراض الجوع» (starvation diseases) يقتضي بأن يحتوي الغذاء اليومي للعاملة العادية الوسطية، في الأقل على 3900 حبة (Gran)(***) من الكربون، و180 حبة من الآزوت، أما الغذاء اليومي للرجل الوسطي فينبغي أن يحتوي، في الأقل، على 4300 حبة من الكربون، و200 حبة من الآزوت، وهذه الكمية من العناصر الغذائية، تتوافر في باونين من خبز القمح الجيد، للإناث، أما الذكور فيلزمهم أكثر من ذلك بمقدار $\frac{1}{9}$، ويلزم للرجل والمرأة البالغين، في الأقل، 28,600 حبة من الكربون و1330 حبة من الآزوت في الأسبوع. وقد ثبتت صحة حساباته عملياً، وعلى نحو مدهش، بتطابقها مع كمية الغذاء الهزيلة التي انحدر إليها استهلاك عمال القطن بفعل العوز. وكانت هذه الكمية في

(*) المقتبس من كتاب إنجلز، وضع الطبقة العاملة، إلخ، ص 217. [ن. برلين].

(108) إن كون تعبير «مأوى العمل» (workhouse) الذي استخدمه آدم سميث، لا يزال سارياً عنده، بين الحين والآخر، كتعبير مرادف للمانيفاكتورة (manufactory)، يلقي ضوءاً باهراً على التقدم المحرز منذ عهد آدم سميث. ونقرأ له مثلاً، في مستهل فصله المكرس لتقسيم العمل ما يلي «إن أولئك المستخدمين في كل فرع خاص من فروع العمل يمكن أن يجمعوا، في الغالب، في مأوى عمل واحد». [آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد 1، إدنبره، 1814، ص6. ن. برلين].

(**) Privy Council: هيئة في البلاط الإنكليزي تضم وزراء وكبار موظفين، ورجال كنيسة من أعلى المستويات. تأسست في القرن الثالث عشر، كمجلس إدارة للدولة، لكن دورها تقلص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولم تعد تُسهم في إدارة إنكلترا حالياً. [ن. برلين].

(***) مقياس للوزن يساوي 62,2 ميلليغرام. [ن. برلين].

كانون الأول/ديسمبر 1862 تبلغ 29,211 حبة من الكربون، و1295 حبة من الآزوت أسبوعياً.

وأمر المجلس الملكي السري عام 1863 بإجراء تحقيق في مصاعب القسم الأسوأ تغذية من الطبقة العاملة الإنكليزية. واختار الدكتور سايمون، المفتش الطبي في المجلس السري، الدكتور سميث، المذكور آنفاً، للقيام بالبحث. وشمل تحقيقه، العمال الزراعيين، من جهة أولى، كما شمل عمال النسيج الحريري، وخيّاطات الإبرة، وعمال صناعة القفازات الجلدية، وعمال نسيج الجوارب، ونسيج القفازات، وصنّاع الأحذية، من جهة ثانية. وإن عمال الفئة الثانية، باستثناء عمال حياكة الجوارب، يعيشون في المدن حصراً. واتخذ البحث قاعدة للتحقيق أن يختار أوفر الأسر صحة وأفضلها عيشاً من كل فئة.

كان الاستنتاج العام كما يلي

«كان الاستهلاك الوسطي للآزوت، عند فئة واحدة فقط من فئات عمال المدن التي جرى فحصها، يتجاوز، قليلاً، الحد الأدنى المطلق الذي تبدأ من بعده أمراض الجوع، بينما كان الاستهلاك ناقصاً عند فئتين ـ وشديد النقص عند إحداهما ـ في كل من الآزوت والكربون. زد على ذلك، أن فحص أسر السكان الزراعيين، كشف عن أن أكثر من الخُمس يحصل على أقل من الكمية الضرورية من الأغذية الكربونية، [685] وأن أكثر من الثلث يحصل على أقل من الكمية الضرورية من الأغذية الآزوتية، وأن هناك ثلاث مقاطعات (بيركشاير، اوكسفوردشاير سومرستشاير) لم يكن الغذاء الآزوتي فيها كافياً في وجبات الطعام المحلية العادية وسطياً»[(109)].

وكان نقص الطعام بين العمال الزراعيين بأسوأ أشكاله من نصيب هذه الفئة في إنكلترا، هذا القسم الأغنى من أقسام المملكة المتحدة[(110)]. لكن هذا النقص كان من نصيب النساء والأطفال أساساً بالدرجة الأولى، لأنه «ينبغي للرجل أن يأكل كي يؤدي عمله». وكان هناك فقر مدقع أعظم يفتك بفئات عمال المدن الذين جرى فحصهم. «إن تغذيتهم لعلى درجة من السوء بحيث أن هناك في صفوفهم، وبشكل أكيد، حالات كثيرة

(109) تقرير الصحة العامة السادس، لعام 1863، لندن، 1864، ص13.

(110) المرجع نفسه، ص 17.

من الحرمان القاسي المدمّر للصحة» (وهذا كله من «زهد» الرأسمالي! نعني من «زهده» في تقديم وسائل العيش الضرورية ضرورة مطلقة، لمجرد إقامة أود عماله!)[111].

ويبين الجدول التالي ظروف تغذية الفئات المذكورة أعلاه من عمال المدن، بالمقارنة مع الحد الأدنى الذي يفترضه الدكتور سميث، وبالمقارنة أيضاً مع نصيب عمال القطن من الطعام خلال فترة بؤسهم الأكبر:

كلا الجنسين	الكمية الأسبوعية الوسطية من الكربون (بالحبات)	الكمية الأسبوعية الوسطية من الآزوت (بالحبات)
عمال خمسة فروع صناعية في المدن.	28,876	1192
عمال الصناعة العاطلون عن العمل في لانكشاير	29,211	1295
الحد الأدنى من الكمية الوسطية المقترحة لعمال لانكشاير، للذكور والإناث	28,600	1330

(112)

إن نصف (أو $\frac{60}{125}$) من العمال الصناعيين الذين جرى التحقيق في أحوالهم، لا يشرب البيرة إطلاقاً، و28% منهم لا يذوق الحليب. وتراوح المتوسط الأسبوعي للأغذية السائلة في الأسر العمالية، بين 7 أونصات(*) عند الخيّاطات بالإبرة و$24\frac{3}{4}$ أونصة عند صنّاع الجوارب. وكانت الخيّاطات بالإبرة في لندن تشكلن غالبية أولئك الذين لا يتناولون الحليب إطلاقاً. أما كمية الخبز المستهلكة أسبوعياً فكانت تتراوح من $7\frac{3}{4}$ باون عند الخياطات بالإبرة، إلى $11\frac{1}{2}$ باون عند صنّاع الأحذية، مما يعطي متوسطاً إجمالياً مقداره 9.9 باون للعامل البالغ أسبوعياً. وكانت كمية السكر (دبس السكر، إلخ.) تتراوح بين 4 أونصات أسبوعياً عند صانعي القفازات الجلدية و11 أونصة عند صانعي الجوارب، وكان [686] المعدل الإجمالي يبلغ 8 أونصات للعامل البالغ في الأسبوع، بالنسبة إلى جميع الفئات. أما المتوسط الأسبوعي من استهلاك الزبدة (الدهن وإلخ.)، فكان 5 أونصات للعامل البالغ. والمتوسط الأسبوعي للحوم (شحم الخنزير، إلخ.) يتراوح بين $7\frac{1}{4}$ أونصات عند

---

(111) المرجع نفسه، ص13.

(112) المرجع نفسه، الملحق، ص 232.

(*) مقياس للوزن يساوي 28.35 غرام. [ن. برلين]

عمال نسيج الحرير و$18\frac{1}{4}$ أونصة عند صناع القفازات الجلدية، والمتوسط الإجمالي لمختلف الفئات هو 13.6 أونصة. وتبلغ كلفة الطعام الأسبوعية للعامل البالغ الأرقام الوسطية التالية: عمال نسج الحرير ـ شلنان و2.5 بنس، خيّاطات الإبرة ـ شلنان و7 بنسات، صنّاع القفازات الجلدية ـ شلنان و9.5 بنس، صنّاع الأحذية ـ شلنان و$7\frac{3}{4}$ بنس، عمال حياكة الجوارب ـ شلنان و$6\frac{1}{4}$ بنس. أما بالنسبة إلى عمال نسج الحرير في ماكلسفيلد فلم يكن المتوسط الأسبوعي أكثر من شلن واحد و8.5 بنس. وكانت أسوأ الفئات تغذية هي الخيّاطات بالإبرة، وعمال نسج الحرير، وصنّاع القفازات الجلدية[113].

ويقول الدكتور سايمون، في تقريره العام عن الصحة بصدد هذه الوقائع ما يلي:

«يمكن لأي امرىء ملمّ بالمعالجة الطبية للفقراء، أو بمرضى الردهات والعيادات الخارجية للمستشفيات أن يؤكد أن نقص التغذية يسبب الأمراض أو يفاقمها في حالات عديدة... مع ذلك، ومن وجهة النظر هذه، برأيي هناك جانب صحي مهم جداً تنبغي إضافته... إذ يجب أن نتذكر أن نقص الغذاء نقصاً محسوساً لا يُحتمل إلّا كرهاً، وأن شحة الوجبة الغذائية وفقرها لا يأتيان، عادة، إلّا في أعقاب مجيء حرمانات أخرى. وقبل أن يؤثر نقص الغذاء في الصحة، وقبل أن يأخذ الطبيب المتخصص في الفسلجة في حساب حبات الآزوت والكربون التي تفصل بين الحياة والموت جوعاً، فإن بيت العامل يكون قد خلا من وسائل الرفاه المادي، وتكون الملابس ووقود التدفئة أقل من الطعام ـ فتتلاشى الحماية اللازمة من قساوات المناخ، ويكون مجال السكان قد ضاق إلى حد أن الزحمة تورث الأمراض أو تزيدها، ويكون أثاث المنزل وآنيته قد شحّت ـ حتى النظافة تغدو باهظة الثمن أو عصية، وإذا ما بذل العامل الفقير جهوداً للحفاظ على النظافة، مدفوعاً باحترام النفس، فإن كل مجهود كهذا يمثل وخزات إضافية من الجوع. ويتخذ المرء سكناً، حيث يكون المأوى أرخص، في أحياء لا تعود فيها تعليمات الرقابة الصحية إلّا بالقليل من النتائج، وحيث مجاري تصريف المياه القذرة هي أسوأ ما يكون، وحيث القليل من خدمات كنس الشوارع من الأقذار الكثيرة، والقليل من الماء بأسوأ أنواعه، ثم، إنْ كان المأوى في المدينة، القليل من النور والهواء. هذه هي الأخطار الصحية التي يتعرض لها الفقراء لا

---

(113) تقرير الصحة العامة لعام 1863، ص232، 233.

محالة، حين يكون فقرهم كافياً لفرض شحة الغذاء. وعلى حين أن مجموع هذه الفظائع يمثل خطراً رهيباً على الحياة، فإن شحة الغذاء وحدها، تشكل لحظة مريعة في حدّ ذاتها... هذه تأملات مؤلمة، خصوصاً إذا تذكرنا أن الفقر الذي نتحدث عنه ليس البتة هو الفقر الذميم الناجم عن الكسل. فهو، فقر أناس يعملون. حقاً، وإن العمل الذي يشتري به عمال المدن القليل جداً من الطعام، يمدد، في الغالب، تمديداً مفرطاً. مع ذلك، فمن الجلي، أن هذا العمل لا يمكن أن يعتبر كافياً لإعالة النفس، إلّا بمعنى ضيق جداً... وهذه الإعالة الاسمية هي، عموماً، ليست إلّا دورة مغلقة تفضي إلى الفاقة طالت أم قصرت»[114]. [687]

إن الصلة الداخلية بين الجوع الذي يخز أشد فئات الطبقة العاملة مثابرة، والاستهلاك الباذخ، الفظ أو الرقيق، للأغنياء، الذي يرتكز على التراكم الرأسمالي، إن هذه الصلة لا تتكشف للعيان إلّا بعد معرفة القوانين الاقتصادية. أما حال السكن فهو على خلاف ذلك. فبوسع أي مراقب متجرّد أن يرى أنه كلما تعاظم تمركز وسائل الإنتاج، تعاظم بالمقابل تكدس العمال في مساحة محدودة، وبالتالي فكلما كان التراكم الرأسمالي أسرع، زادت مساكن العمال بؤساً. أما «تحسين» (تحسينات improvements) المدن، الذي يرافق نمو الثروة، بتهديم الأحياء سيئة البنيان، وإشادة القصور كمبانٍ للمصارف والمخازن، وسواها، وتوسيع الشوارع خدمة للمواصلات التجارية، ولعربات الترف، ومدّ خطوط عربات الترام التي تجرها الخيل، وما إلى ذلك، فإنه يطرد الفقراء بسرعة إلى جحور، أكثر سوءاً وازدحاماً. ومن جهة أخرى، يعلم الجميع أن غلاء المساكن يتناسب عكسياً مع جودتها، وأن المضاربين بالمنازل يستثمرون مناجم الفقر هذه بأرباح أعظم وكلفة أقل مما كان يجري في مناجم بوتوسي[*]. إن الطابع التناحري للتراكم الرأسمالي، وبالتالي لعلاقات الملكية الرأسمالية عموماً[115]، يبرز هنا بدرجة من السطوع تجعل حتى التقارير الرسمية الإنكليزية في هذا الموضوع، تزخر بانتقادات مهرطقة ضد «الملكية

---

(114) تقرير الصحة العامة السادس لعام 1863، لندن، 1864، ص14-15.

(*) مناجم فضة قرب مدينة بوتوسي في بوليفيا. [ن. ع].

(115) «ليس ثمة مجال يُضحى فيه بحقوق الأشخاص، بهذه الدرجة من الوقاحة والصراحة، على مذبح حقوق الملكية، مثل مجال سكن العمال. فكل مدينة كبيرة تعد مكاناً لتقديم الضحايا البشرية، ومحراباً يحرق فيه الآلاف كل عام قرباناً لآلهة الجشع: مولوخ». (ص. لينج S. Laing، المرجع المذكور، ص 150).

وحقوقها». وبموازاة تطور الصناعة، وتراكم رأس المال، ونمو المدن و «تجميلها»، تشق آفة المرض طريقها قُدُماً إلى حد أن مجرد الخوف من الأمراض المعدية، التي لا تعفي أحداً حتى «الأعيان»، قد أدى إلى تشريع 10 قوانين برلمانية، على الأقل، تتعلق بالصحة بين عامي 1847 و1864، وأن البورجوازية المذعورة في بعض المدن، مثل ليفربول، وغلاسكو، وسواهما، استخدمت البلديات بغية الوقاية. ومع ذلك فإن الدكتور سايمون، في تقريره المؤرخ عام 1865، يقول: «إذا تحدثنا بصورة عامة، أمكن القول إن آفة [688] الأمراض في إنكلترا منفلتة من عقالها». وأوعز المجلس الملكي السري في عام 1864 بإجراء تحقيق في شروط سكن العمال الزراعيين، وجرى تحقيق ثانٍ في عام 1865 حول سكن الطبقات الأفقر في المدن. ونجد البحوث البارعة للدكتور جوليان هنتر في التقريرين السابع (1865) والثامن (1866) من تقارير الصحة العامة. وسأتناول فيما بعد ما يخص العمال الزراعيين، أما بالنسبة إلى مساكن عمال المدن، فنقتطف، على سبيل الاستهلال، ملاحظة عامة أوردها الدكتور سايمون، حيث يقول:

> «رغم أن وجهة نظري طبية تماماً، فإن المشاعر الإنسانية العادية تقتضي ألّا أغفل الوجه الآخر أيضاً لهذا الشر. إن زحمة السكن البالغة درجاتها القصوى، تنطوي بما يقارب الحتمية، على استبعاد كل مراعاة لأحاسيس الآخرين، وعلى اختلاط غير طاهر للأجساد والوظائف الجسدية، وعلى هتك للعري الجنسي، خليق بالبهائم، لا بالإنسان. والتعرض لهذه المؤثرات يؤدي إلى انحطاط، يزداد أثره عمقاً على أولئك الذين يستمرون في التعرّض إلى تأثيره. أما الأطفال الذين رأوا النور، تحت هذه اللعنة، فإن حالتهم، غالباً ما تكون أشبه بتعميد في العار (baptism into infamy). وإنه لأمر ميؤوس منه، بما يفوق التصور، أن يحلم المرء بأن الأشخاص الذين وضعوا في هذه الظروف، يمكن أن يتوقوا من نواح أخرى لبلوغ ذلك المناخ من التمدن الذي تشكل النقاوة الجسدية والأخلاقية جوهره»[116].

وتحتل لندن المرتبة الأولى من حيث الازدحام المفرط في المساكن، التي لا تصلح قط لعيش البشر.

ويقول الدكتور هنتر: «إن هناك نقطتين واضحتين: أولاً، وجود زهاء

(116) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، ص14، الحاشية.

عشرين مستوطنة كبيرة في لندن، تضم الواحدة قرابة 10 آلاف نسمة تفوق أوضاعهم البائسة أي بؤس آخر سبق أن رأيته في أي مكان آخر من إنكلترا؛ ويعود هذا الوضع كلياً تقريباً إلى سوء تدبير المنازل، وثانياً، إن حالة ازدحام وخراب المنازل في هذه المستوطنات هي اليوم أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل عشرين عاماً خلت»[117]. «وليس من المغالاة في شيء القول إن الحياة في أحياء كثيرة من لندن ونيوكاسل هي الجحيم بعينه»[118].

زد على ذلك، أن الشطر الأفضل حالاً من الطبقة العاملة، إلى جانب صغار أصحاب الحوانيت، وغيرهم من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى، تسقط أكثر فأكثر في لعنة شروط السكن الحقيرة هذه، في لندن، كلما اتسع «تحسين» المدينة واتسع ما يرافقه من تهديم الشوارع والمنازل القديمة، وكلما نما عدد المصانع وتزايد تدفق المخلوقات البشرية على [689] العاصمة، وأخيراً كلما ارتفعت إيجارات السكن بارتفاع الريع العقاري في لندن.

«لقد ارتفعت بدلات الإيجار ارتفاعاً كبيراً جداً بحيث أن قلة من العمال تستطيع استئجار أكثر من غرفة واحدة»[119].

ولا يكاد يوجد عقار سكني واحد في لندن غير مثقل بعدد هائل من «الوسطاء» (middlemen). أما بالنسبة إلى سعر الأرض في لندن فهو، دوماً، عالٍ جداً بالمقارنة مع المداخيل التي يحققها سنوياً، وذلك، على الأخص، لأن كل شارٍ للأرض يأمل في بيعها، عاجلاً أم آجلاً حسب سعر المحلفين (Jury Price) (السعر الذي تحدده هيئة المحلفين القضائية في حالات انتزاع الملكية)، أو في الكسب بفضل زيادة استثنائية في

---

(117) المرجع نفسه، ص 89. ويقول الدكتور هنتر في معرض الإشارة إلى الأطفال في هذه المستوطنات: «لا يوجد الآن على قيد الحياة من يستطيع أن يخبرنا كيف كان الأطفال يربون قبل أن يبدأ عصر ضواحي الفقراء المكتظة، وسيكون نبياً متهوراً ذلك الذي سوف يخبرنا أي سلوك سيسلك هؤلاء الأطفال في المستقبل وهم يترعرعون على هذه الشاكلة، ويستكملون الآن، في ظروف لا نظير لها من قبل في البلاد، تربيتهم ليمارسوها في المستقبل، بوصفهم «فئات خطرة» بالسهر حتى آخر الليالي مع أناس، من كل الأعمار، نصف عراة، سكارى، داعرين، متشاجرين» (المرجع نفسه، ص 56).

(118) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، ص62.

(119) تقرير المفوض الصحي في سانت مارتن-إن-ذي-فيلدز، 1865.

(*Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields*, 1865).

القيمة بسبب التجاور مع بعض المؤسسات الكبيرة. ونتيجة لذلك، ثمة تجارة منتظمة تتمثل في شراء عقود الإيجار التي توشك على الانتهاء.

«ولا يمكن توقع شيء آخر من هؤلاء السادة في هذه المهنة ـ فهم يسعون إلى انتزاع كل ما يمكنهم انتزاعه من المستأجرين، طالما كان المنزل بحوزتهم، وترك أقل ما يمكن تركه لمن يأتي من بعدهم»[120].

إن الايجارات تدفع أسبوعياً، ولا يجازف هؤلاء السادة بفقدان شيء. وفي أعقاب مد سكك الحديد داخل المدينة

«شوهدت أخيراً في الجزء الشرقي من لندن، أعداد من الأسر طُردت من منازلها القديمة وهي تطوف على غير هدى، في مساء السبت، حاملة على الظهور، بعض متاعها الدنيوي الشحيح، بلا ملجأ تلوذ به غير مأوى العمل»[121].

إن مآوي العمل هذه مزدحمة إلى أقصى حد أصلاً، و «التحسينات» التي سمح البرلمان بالقيام بها بدأت لتوها وحسب. ورغم أن العمال يُطردون بعد تهديم منازلهم القديمة، فإنهم لا يهجرون أبرشيتهم الأصلية، أو إنهم يستقرون على تخومها، في أقصى الحالات، وفي أقرب موضع ممكن منها.

«وبالطبع فإنهم يحاولون الإقامة في أقرب موضع ممكن من أماكن عملهم. فيتركون، اضطراراً، منزلاً بغرفتين ليقطنوا غرفة واحدة. وحتى حين يدفعون إيجاراً أعلى، يصعب على المطرودين أن يحصلوا على مأوى جديد بمستوى المسكن القديم المزري الذي طُردت عائلتهم منه... إن نصف عمال ستراند ملزمون بأن يسيروا مسافة ميلين لبلوغ أماكن العمل».

وهذا الستراند نفسه، الذي يثير شارعه الرئيسي، لدى الغريب، انطباعاً مهيباً عن ثراء لندن، يقدم لنا مثالاً عن حشر المخلوقات البشرية في تلك المدينة. فقد أحصى المفتش [690] الصحي في واحدة من أبرشيات الستراند، وجود 581 شخصاً في الإيكر الواحد، رغم أن نصف حوض نهر التايمس كان يدخل في الحساب. ومن الواضح وضوحاً لا لبس فيه أن كل إجراء صحي قسري، كما هو الحال في لندن حتى اللحظة الراهنة، إنما يطرد

---

(120) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، لندن، ص91.

(121) المرجع نفسه، ص 88.

العمال من أحد الأحياء، بتهديم البيوت غير الصالحة للسكن، فلا يؤدي عملياً سوى إلى تكديسهم معاً بكثافة أشد في حي آخر.

ويقول الدكتور هنتر: «إما أن يوضع حد للإجراءات كلها بالضرورة كشيء سخيف تماماً، وإما أن يُثار عطف الجمهور (!) إلى الواجب الذي يمكن أن نسميه اليوم من دون مبالغة واجباً وطنياً، أي إلى تقديم سقف يغطي أولئك الذين لا يستطيعون، لافتقارهم إلى رأس المال، تأمينه لأنفسهم، رغم أنهم يستطيعون دفع أقساط دورية لأولئك الذين يؤمنون لهم المأوى»[122].

إن المرء ليعجب بهذه العدالة الرأسمالية! فمالك الأرض، أو صاحب البيوت، أو رجل الأعمال لا يكتفي بأخذ تعويض كامل حين تنتزع أملاكه بسبب إجراء بعض «التحسينات» (improvements) كمدّ خط لسكك الحديد، وبناء شوارع جديدة، إلخ، بل يجب أيضاً وفقاً لقانون السماء والأرض، أن يكافأ على هذا «الزهد» الاضطراري، علاوة على ذلك، بربح كبير. أما العامل فيلقى به على قارعة الطريق مع زوجته وأطفاله ومتاعه كله – وإذا توجه العمال بأعداد هائلة إلى أحياء تتمسك بلدياتها بلياقتها تمسكاً خاصاً فإنهم يلاحقون باسم الصحة العامة!

وباستثناء لندن، لم تكن هناك في بداية القرن التاسع عشر، مدينة واحدة في إنكلترا تضم 100 ألف نسمة. فقد كانت ثمة 5 مدن فقط يزيد عدد نفوسها عن 50 ألفاً. أما اليوم فتوجد 28 مدينة يزيد عدد نفوسها عن 50 ألفاً.

«وليست النتيجة الوحيدة لهذا التغير أن فئة سكان المدن قد تنامت تنامياً هائلاً وحسب، بل إن المدن الصغيرة، القديمة، المكتظة بالسكان، أضحت الآن مراكز تشاد من حولها الأبنية، في كل الجوانب، فتسد عليها منافذ الهواء سداً تاماً. وبما أنها لم تعد ملائمة للأغنياء، فإنهم يهجرونها إلى الضواحي الأكثر مسرة. والسكان الذين يحلّون محل هؤلاء الأغنياء، يقطنون المساكن الضخمة بمعدل أسرة في كل غرفة، وكثيراً ما يشركون معهم مستأجرين. وهكذا يتزاحم الناس في منازل لم تكن معدة لهم، ولا تلائمهم إطلاقاً، في بيئة مهينة حقاً للبالغين ومفسدة للأطفال»[123].

---

(122) المرجع نفسه، ص 89.

(123) المرجع نفسه، ص 56.

وعليه، كلما ازداد تراكم رأس المال سرعة في مدينة صناعية أو تجارية، تسارع تدفق سيل المادة البشرية الصالحة للاستغلال، وتعاظم بؤس المساكن المرتجلة للعمال. لذلك [691] فإن مدينة نيوكاسل ـ أبون ـ تاين، بوصفها مركز منطقة استخراج متسع باستمرار للفحم وفلزات المعادن، تحتل المرتبة الثانية بعد لندن في جحيم المساكن. فهناك ما لا يقل عن 34 ألف شخص يسكنون في غرف منفردة. وعمد البوليس في نيوكاسل وغايتسهيد إلى تهديم أعداد كبيرة من المنازل، أخيراً، بسبب خطرها الداهم على المجتمع. ويسير بناء منازل السكن الجديدة سيراً بطيئاً جداً، أما الأعمال فتغذ السير حثيثاً. لقد باتت المدينة، عام 1865، مزدحمة بالسكان أكثر من أي وقت مضى. ويندر أن تتوافر فيها غرفة للإيجار. ويقول الدكتور أمبلتون، من مستشفى الحُمّيات في نيوكاسل:

> «ليس ثمة أدنى شك في أن سبب استمرار وباء التيفوس وانتشاره الشديد هو الاحتشاد المفرط للمخلوقات البشرية في مساكن قذرة. فالبيوت التي يقطنها العمال تقع عادة في أحواش أو أزقة مغلقة ضارة بالصحة. أما من ناحية الهواء، والنور، والفضاء، والنظافة، فهي نماذج حقيقية على القُصور، والوبال الصحي، وهي عار على أي بلد متمدن. ففي هذه الأماكن يضطجع الرجال والنساء والأطفال ليلاً متراصين معاً. أما بصدد الرجال، فإن وجبة الليل تخلف وجبة النهار، ووجبة النهار تخلف وجبة الليل في تتابع لا ينقطع على مدى وقت طويل، بحيث لا يتبقى الوقت الكافي لكي تبرد فرش النوم. ولا تتزود هذه المنازل كلها بما يكفي من الماء، وحالها أسوأ من ناحية المرافق الصحية، فهي منازل قذرة، تفتقر إلى التهوية، وتحفل بالوباء»[124].

يتراوح الإيجار الأسبوعي لأمثال هذه المساكن بين 8 بنسات إلى 3 شلنات.

> ويقول الدكتور هنتر: «إن مدينة نيوكاسل ـ أبون ـ تاين هي نموذج يبين كيف تنحط واحدة من خيرة قبائل ريفنا إلى مستوى الوحشية تقريباً، بفعل الظروف الخارجية المتمثلة بالمسكن والشارع»[125].

ونتيجة مدّ وجزر رأس المال والعمل، فإن حال المساكن في مدينة صناعية ما، قد يكون اليوم مقبولاً وفي الغد فظيعاً. وتشرع سلطات المدينة، أحياناً، في إزالة أفظع

---

(124) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، ص149.

(125) المرجع نفسه، ص 50.

المساوىء. ولكن في الغد، يتدفق حشد كبير مثل أسراب الجراد، من الإيرلنديين بأسمالهم الرثة، أو من العمال الزراعيين الإنكليز المتدهورين إلى حالٍ مزرٍ، فيتكدّسون، في الأقبية والعنابر، أو أن المسكن العمالي الذي كان محترماً حتى ذلك الوقت، يتحول إلى نُزُل عام يتغير نزلاؤه بسرعة تغير مبيت الجنود في منازل المواطنين أيام حرب الثلاثين. مثال: برادفورد. فهاهنا، كان موظفو البلدية الأجلاف، منهمكين تماماً في اصلاح المدينة. يضاف إلى ذلك أنه في عام 1861 كان في برادفورد 1751 منزلاً شاغراً. ولكن ها هو ذا الانتعاش الصناعي، الذي أغدق عليه الليبرالي الأنيس، نصير الزنوج، السيد فورستر، إطراءً سامياً. وبالطبع فمع انتعاش الصناعة تتدفق أمواج من «الجيش الصناعي الاحتياطي» أو «فيض السكان النسبي» المتقلب دوماً. غير أن أقبية السكن المفزعة والغرف الصغيرة المؤجرة المسجلة في القائمة (أنظر الحاشية)[126] التي [692]

(126) [تقرير الصحة العامة الثامن، ص11]. أدناه قائمة وضعها معتمد إحدى شركات تأمين العمال في برادفورد:

شارع فولكان رقم 122	غرفة واحدة	16 شخصاً
شارع لوملي رقم 13	غرفة واحدة	11 شخصاً
شارع باور رقم 41	غرفة واحدة	11 شخصاً
شارع بورتلاند رقم 112	غرفة واحدة	10 أشخاص
شارع هاردي رقم 17	غرفة واحدة	10 أشخاص
شارع نورث رقم 18	غرفة واحدة	16 شخصاً
شارع نورث رقم 17	غرفة واحدة	13 شخصاً
شارع وايمر رقم 19	غرفة واحدة	8 بالغين
شارع جوويت رقم 56	غرفة واحدة	12 شخصاً
شارع جورج رقم 150	غرفة واحدة	3 أسر
رايفل كورت، ماريجيت رقم 11	غرفة واحدة	11 شخصاً

حصل عليها الدكتور هنتر من معتمد إحدى شركات التأمين، كانت تأوي، في الغالب، عمالاً يتقاضون أجوراً حسنة. وقد صرحوا بأنهم على استعداد لدفع إيجار أكبر لقاء مساكن أفضل، لو تيسرت لهم... وحين يسقط هؤلاء مع أسرهم في لجة الانحطاط والمرض، الواحد بعد الآخر، يذرف الليبرالي الأنيس فورستر، عضو البرلمان، دموع الغبطة على بركات التجارة الحرة، وأرباح رجال برادفورد البارزين التي يجنونها من صناعة الغزول الممشطة Wonsted. وفي تقرير 5 أيلول/سبتمبر 1865، نجد أن الدكتور بيل، أحد أطباء مؤسسات الفقراء في برادفورد، يعزو الوفيات المفزعة بين المرضى بالحميات في منطقته، إلى أوضاع سكناهم: [693]

«في قبو صغير يبلغ حجمه 1500 قدم مكعب ثمة عشرة أشخاص...

=

شارع مارشال رقم 28	غرفة واحدة	10 أشخاص
شارع مارشال رقم 49	ثلاث غرف	3 أسر
شارع جورج رقم 128	غرفة واحدة	18 شخصاً
شارع جورج رقم 130	غرفة واحدة	16 شخصاً
شارع ادوارد رقم 4	غرفة واحدة	17 شخصاً
شارع جورج رقم 49	غرفة واحدة	أسرتان
شارع يورك رقم 34	غرفة واحدة	أسرتان
شارع سالت باي (الأسفل)	غرفتان	26 شخصاً
الأقبية		
ساحة ريجنت	قبو واحد	8 أشخاص
شارع إيكر	قبو واحد	7 أشخاص
روبرتس كورت رقم 33	قبو واحد	7 أشخاص
شارع باكبرات، القبو المستخدم كورشة نحاس	قبو واحد	7 أشخاص
شارع ابينزر رقم 27	قبو واحد	6 أشخاص

وفي شوارع فنسنت، وغرين ـ إير ـ بليس، وليز، هناك 223 منزلاً يقطنها 1,450 نزيلاً، ويوجد فيها 435 فراشاً و36 مرحاضاً. . . إن السرير الواحد ـ وأدرج ضمن هذه الكلمة أي لفة من مزق بالية، أو أي حشوة هزيلة من نشارة الخشب ـ يستقبل بالمتوسط 3.3 أشخاص، وبعضها يستقبل 5 إلى 6 أشخاص، وقد قيل لي إن البعض لا يجد فراشاً على الإطلاق، وينام هؤلاء بملابسهم المعتادة، على الأرض العارية ـ شباباً وشابات، متزوجين وعزاباً، الكل معاً. ولا حاجة بي للإضافة بأن معظم هذه المساكن معتم، رطب، قذر، وإنها جحور نتنة، لا تصلح بالمرة لسكنى البشر، إنها بؤر تنشر المرض والموت حتى بين أولئك الذين يعيشون في أوضاع أفضل (of good circumstances)، والذين يسمحون لدمامل الطاعون هذه بان تتقيح بين ظهرانينا»[127].

وتحتل بريستول المرتبة الثالثة من حيث بؤس المنازل بعد لندن.

«بريستول، حيث يزخر الفقر المدقع (blankest poverty) والبؤس المنزلي في واحدة من أغنى مدن أوروبا»[128].

ج) السكان الرحّل

نلتفت الآن إلى فئة من السكان تنحدر أصلاً من الريف، ولكنها تعمل، بقسمها الأكبر، في الصناعة. إنها فرقة المشاة الخفيفة التابعة لرأس المال، يلقي بها هنا تارة، وهناك تارة أخرى، حسب حاجاته. وحين لا يرتحل هؤلاء، فإنهم «يعسكرون». إن العمال المرتحلين يُستخدمون لعمليات شتى في البناء وتصريف المياه، وصناعة الآجر، وفخر الكلس، ومد خطوط سكك الحديد، وما إلى ذلك. وهذا الرتل المتحرك من الوباء، يحمل معه إلى كل النواحي التي يضرب فيها خيامه، الجدري، والتيفوس، والكوليرا، والحمى القرمزية، وسواها[129]. وفي المشاريع التي تتطلب توظيف مقادير كبيرة من رأس المال، مثل مد سكك الحديد، يتولى، صاحب المشروع نفسه عادةً، تزويد أفراد جيشه بأكواخ خشبية، وما يشابهها، وبهذا يرتجل بناء قرى تفتقر إلى

---

(127) المرجع نفسه، ص114.

(128) المرجع نفسه، ص 50.

(129) تقرير الصحة العامة السابع، 1865، لندن، ص18.

المستلزمات الصحية كافة، بعيداً عن رقابة السلطات المحلية، لتدرّ أرباحاً طائلة على المتعهد الذي يستغل العمال بطريقة مزدوجة ـ كجنود صناعيين ومستأجري مساكن. وعلى [694] النزيل أن يدفع شلنين أو 3 شلنات أو أربعة شلنات أسبوعياً[130]، وذلك تبعاً لما في الكوخ الخشبي من جحور، جحر واحد أو جحران، أو ثلاثة. يكفينا ذكر مثال واحد. في أيلول/سبتمبر 1864، يذكر الدكتور سايمون أن رئيس «لجنة الرقابة الصحية» (Nuisance Removal Committee) في أبرشية سيفين أوكس بعث بالاحتجاج التالي إلى وزير الداخلية السير جورج غراي:

«لقد كانت حالات الإصابة بالجدري معدومة تماماً في هذه الأبرشية منذ إثني عشر شهراً تقريباً. ولكن قبيل هذا الوقت، بدأت هنا أعمال مد خط سكك الحديد بين لويشام وتونبريدج، إضافة إلى أن الأعمال الرئيسية في المشروع كانت تجري في جوار هذه المدينة؛ وأُقيم هنا أيضاً المستودع الرئيسي للمشروع كله، وبالتالي فإن عدداً كبيراً من العمال قد استخدموا هنا بالضرورة. ولتعذر الحصول على منازل منفردة للجميع، فقد قام متعهد المشروع، السيد جاي، ببناء أكواخ في مواضع متفرقة على امتداد خط العمل لإيواء عماله. إن هذه الأكواخ تفتقر إلى التهوية، وتصريف المياه، وهي علاوة على ذلك، مكتظة بالضرورة إلى حد فائق، لأن على كل مستأجر أن يأوي نزلاء، بصرف النظر عن عدد أفراد أسرته، رغم أن كل كوخ لا يضم سوى غرفتين. والنتيجة، استناداً إلى التقرير الطبي الذي تلقيناه، إن هؤلاء المساكين كانوا يضطرون، في أثناء الليل، إلى تحمّل كل فظائع الاختناق لتفادي الروائح الموبوءة المتصاعدة من المياه الآسنة، الراكدة، ومن المراحيض القائمة تحت نوافذهم. وجاءت إلى لجنتنا شكوى رفعها سيد من الأطباء سنحت له فرصة زيارة هذه الأكواخ، فتحدث عن أوضاعها كمساكن بأقسى التعابير، وأعرب عن خشيته من وقوع عواقب خطيرة جداً، ما لم نسرع إلى اتخاذ تدابير صحية وقائية. وقبل عام تقريباً، وعد السيد جاي المذكور آنفاً بتخصيص منزل ملائم يعزل فيه، على الفور، الأشخاص الذين يصابون بأمراض معدية من مستخدميه. وكرر هذا الوعد في نهاية

(130) المرجع نفسه، ص165.

تموز/يوليو الماضي، إلّا أنه لم يحرك ساكناً للإيفاء بوعده، رغم أنه وقعت منذ ذلك التاريخ عدة إصابات بالجدري في أكواخه أسفرت عن حدوث حالتي وفاة. وفي التاسع من أيلول/سبتمبر الجاري، أبلغني الطبيب كيلسون أن اصابات جديدة بالجدري وقعت في هذه الأكواخ ذاتها، ووصف أوضاعها بأنها مزرية تماماً. وينبغي أن أضيف لمعلوماتكم» (يقصد وزير الداخلية) «بأن محجرنا الصحي، المدعو منزل الوباء، والمخصص لرعايا الأبرشية ممن يصابون بأمراض معدية، يعجّ باستمرار بأمثال هؤلاء المرضى منذ أشهر عديدة، وهو الآن ممتلىء أيضاً. وقد توفي خمسة أطفال من أسرة واحدة بمرض الجدري والحمى، وأن الأشهر الخمسة الواقعة بين الأول من نيسان/إبريل والأول من أيلول/سبتمبر شهدت ما لا يقل عن عشر وفيات بالجدري في أبرشيتنا، وقعت أربع وفيات منها في الأكواخ المذكورة آنفاً: وإنه يستحيل علينا التيقن من الرقم الدقيق للأشخاص الذين أصيبوا بهذا الوباء، لأن الأسر التي تستشري فيها هذه الأمراض تبذل أقصى جهدها لكتمان الأمر»[131].

[695] ينتمي عمال مناجم الفحم وغيرها من المناجم، إلى الفئات التي تتلقى أحسن الأجور من بين البروليتاريا البريطانية. أما بأي ثمن يشترون أجورهم، فهذا ما جرى تبيانه في مرضع سابق[132]. وألقي هنا نظرة عجلى على ظروف سكنهم. يقوم مستثمر المنجم، في العادة، سواء كان مالكاً أم مؤجراً، ببناء عدد من الأكواخ لإيواء عماله. وهم ينعمون

(131) المرجع نفسه، ص18، الحاشية 2. وكتب موظف اسعاف الفقراء في تشابل ـ إين ـ لي ـ فريث يونيون، إلى المسجل العام (Registrar General) تقريراً جاء فيه: «لقد حفروا في دفهولز، عدة حفر صغيرة في تلة كبيرة من رماد الكلس (بقايا الكلس المحترق) ليستخدموها بمثابة مأوى، يقطنه الحفارون، وغيرهم من العمال المستخدمين في بناء خط سكك الحديد. إن هذه الحفر ضيقة، ورطبة، لا أثر قربها لمجاري تصريف المياه أو المراحيض، ولا أدنى وسيلة للتهوية عدا عن ثقب في الأعلى، يستخدم كمدخنة أيضاً. وقد تفشى هنا وباء الجدري، متسبباً في وقوع عدد من الوفيات» (بين ساكني الكهوف) (المرجع نفسه، الحاشية رقم 2).

(132) إن التفاصيل التي أوردناها على الصفحة 460 وما يليها [الطبعة الألمانية المعتمدة، ص519-525؛ الطبعة العربية ص608-618] وما يليها، تتعلق، بوجه خاص، بعمال مناجم الفحم، وللاطلاع على الظروف الأكثر سوءاً في مناجم المعادن، راجع التقرير، النزيه تماماً، الذي وضعته اللجنة الملكية *Royal Commission* عام 1864.

بالأكواخ وفحم التدفئة «مجاناً» ـ أي أن هذا يؤلف جزءاً من الأجور، يُدفع عيناً. والذين لا يتمتعون بالسكن على هذا النحو، يتلقون تعويضاً مقداره 4 جنيهات في العام. لكن مناطق الاستخراج تجتذب، بشكل سريع، عدداً ضخماً من السكان، يتألف من عمال المناجم أنفسهم، والحرفيين، وأصحاب الدكاكين، إلخ، الذين يتجمعون حولهم. والريع العقاري هنا عالٍ، مثلما هو عليه، بوجه عام، حيثما تكون الكثافة السكانية كبيرة. لذا يسعى رب العمل إلى أن يكدس، في أضيق رقعة ممكنة عند فتحة المنجم، العدد الأكبر من الأكواخ لحشر جميع عماله وأسرهم. وحين تُفتتح مناجم جديدة في الجوار، أو تُعاد مناجم قديمة إلى العمل ثانية، يزداد ضغط الازدحام. والاعتبار الوحيد الذي يؤخذ في بناء الأكواخ، هو «زهد» الرأسمالي عن أي إنفاق باستثناء ما لا يمكن تفاديه إطلاقاً.

يقول الدكتور جوليان هنتر: «لعل السكن الذي يحصل عليه عامل المناجم، وغيره من العمال، في مناطق الفحم في نورثمبرلاند ودورهام، هو بوجه عام، النموذج الأسوأ والأغلى مما نجده في إنكلترا عدا مناطق مماثلة في مونماوث شاير. ويتمثل السوء البالغ في وجود عدد كبير من النزلاء المكدسين في غرفة واحدة، وفي ضيق فسحة الأرض التي يكوّم فيها عدد ضخم من البيوت، ونقص الماء، وغياب المراحيض، وفي الدأب على بناء منزل فوق آخر، أو تجزئتها إلى شقق (flats) (بحيث يشكل عدد من الأكواخ طوابق يقع الواحد منها فوق الآخر بشكل عمودي).... ويتصرف مستأجر المنجم كما لو أن المستوطنة بأكملها تقطن مخيماً لا مسكناً دائماً»[133]. ويقول الدكتور ستيفنز: «تنفيذاً للتوجيهات التي تلقيتها، زرت معظم قرى المناجم الكبيرة في دورهام يونيون... وما عدا استثناءات قليلة، فإن الافتقار إلى التدابير اللازمة لحماية صحة السكان، إنما هو قول ينطبق عليها جميعاً... إن جميع عمال المناجم ملزمون» («ملزم» «bound»، تعبير يرجع، شأن «الاسترقاق» «bondage»، إلى عصر القنانة) «بالعمل لدى مستأجر (lessee) المنجم أو مالكه لمدة اثني عشر شهراً. وإذا ما عبر العمال عن تذمرهم أو ضايقوا المراقب (viewer) بأية صورة، فإن علامة تنبيه توضع إزاء أسمائهم في سجله، وعندما يحل موعد توقيع عقد سنوي جديد يطرد أمثال هؤلاء... ويبدو لي أنه ما من نوع من «نظام مقايضة العمل [696]

(133) المرجع نفسه، ص180-181.

بالسلع» (Truck-system) يمكن أن يكون على هذا القدر من السوء كما في هذه المناطق كثيفة السكان. فالعامل ملزم بأن يأخذ، كجزء من أجره، بيتاً محاطاً بالمؤثرات الوبائية، وليس بوسعه أن يكفل النجاة لنفسه. فالعامل هو، من كل النواحي، قن (he is to all intents and purposes a serf). ومن المشكوك فيه عموماً، أن أحداً آخر يمكن أن يسعفه غير مالكه، ومالكه هذا يراجع بيان ميزان الحسابات أولاً، والنتيجة مؤكدة تقريباً. كما يتزود العامل من المالك بالماء سواء كان نظيفاً أم قذراً، كافياً أم ناقصاً، وعليه أن يدفع لقاء ذلك، وإلّا خصم المبلغ من أجره»[134].

وفي حال النزاع مع «الرأي العام» بل والرقابة الصحية لا يتورع رأس المال إطلاقاً عن «تبرير» الأوضاع الخطرة من ناحية، والمذلة من ناحية أخرى، التي يطوّق بها شغل العامل وحياته العائلية بذريعة أنها ضرورية لتحقيق ربح أكبر من استغلال العامل. وهذا يضارع ما يحدث حين يمتنع رأس المال عن استخدام المعدات التي تحمي من مخاطر الآلات في المصانع، وعن وسائل التهوية والتدابير الوقائية في المناجم، إلخ. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى سكن عمال المناجم.

يقول الدكتور سايمون، المفتش الطبي في المجلس الملكي السري، في تقرير رسمي له: «تبريراً للأوضاع المزرية في السكن المنزلي، يُزعم أن المناجم تُستثمر عادة بموجب عقد إيجار، وأن مدة استفادة المستأجر (التي تبلغ عادة 21 عاماً في مناجم الفحم) ليست طويلة بما فيه الكفاية كي تسمح له بأن يرى فائدة في إشادة مأوى حسن لعماله وللحرفيين وغيرهم ممن يجتذبهم المشروع، وأنه حتى لو كان ينزع إلى الإنفاق بسخاء في هذا الأمر، فإن المالك العقاري سيهزم هذا النزوع، بسعيه إلى أن يحصل على زيادة باهظة في الريع العقاري لقاء امتياز بناء قرية مريحة، ولائقة، على سطح الأرض، كي يقطنها العمال الذين يستخرجون ملكه الواقع تحت الأرض، وإن هذا السعر التحريمي (إن لم يكن التحريم الفعلي نفسه) يصد الآخرين أيضاً ممن يرغبون، بهذا الشكل أو ذاك، في بناء المساكن اللائقة... ليس غرض هذا التقرير الدخول في أي نقاش حول صحة التبرير الوارد أعلاه. كما لا حاجة بنا

(134) المرجع نفسه، ص515-517.

أيضاً لأن نبحث، في حال توفير سكن لائق، على من ستقع التكاليف في آخر المطاف، سواء على مالك العقار أو مستأجر المنجم، أو العامل، أو الجمهور. . . ولكن إزاء وجود هذه الوقائع المخزية التي تؤكدها التقارير المرفقة» (الدكتور هنتر والدكتور ستيفنز وسواهما) «فلا بد من اتخاذ التدابير للقضاء عليها. . . إن حقوق ملكية الأرض تستغل هنا لارتكاب ظلم اجتماعي كبير. فالمالك العقاري، بصفته مالكاً لباطن الأرض، يدعو مستوطنة من العمال الصناعيين للعمل في عقاره، ثم بصفته مالكاً لسطح الأرض، يجعل من المستحيل، على العمال الذين جمعهم، أن يجدوا سكناً مناسباً في المكان الذي ينبغي أن يعيشوا فيه. في غضون ذلك فإن مستأجر المنجم» (المستغل الرأسمالي) «ليست لديه أي مصلحة مالية لمقاومة هذا الازدواج، فهو يعرف جيداً أنه إذا كانت ادعاءات المالك باهظة، فإن العواقب لن تقع عليه، وأن عماله الذين يتحملون هذا العبء، لا يمتلكون الثقافة الكافية لمعرفة حقوقهم في الصحة، وأنه لا أحقر المساكن، ولا أقذر مياه الشرب، ستكون باعثاً على القيام بإضراب»[135]. [697]

د) تأثير الأزمات على فئات الطبقة العاملة الأعلى أجراً

قبل الانتقال إلى العمال الزراعيين بالمعنى الدقيق للتعبير، يجدر بنا أن نعرض، بمثال واحد، كيف تؤثر الأزمات حتى على فئات الطبقة العاملة الأعلى أجراً، أي أرستقراطيتها. نذكر أن عام 1857 شهد اندلاع واحدة من الأزمات الكبرى، التي تنتهي بها الدورة الصناعية كل مرة. وقد حلّ أوان الأزمة التالية في عام 1866. وغلب على الأزمة، هذه المرة، طابع مالي، بعد أن أفرغت جانباً من قوتها في المناطق الصناعية المعتادة بفعل المجاعة القطنية التي انتزعت رؤوس أموال كثيرة من ميدانها المألوف، وألقت بها في المراكز الكبرى لسوق المال. دق ناقوس الأزمة عام 1866 بإفلاس أحد البنوك اللندنية العملاقة، وأعقب ذلك على الفور انهيار عدد كبير من شركات المضاربة المالية، وأصابت الكارثة واحداً من أضخم فروع الصناعة في لندن، وهو بناء السفن الحديدية. ولم يقتصر أقطاب هذه الصناعة على زيادة الإنتاج بإفراط يتجاوز كل حد خلال فترة الازدهار التجاري، ولكنهم أبرموا، علاوة على ذلك، عقوداً ضخمة بصدد

(135) المرجع نفسه، ص16.

ارساليات منتوجاتهم، بأمل أن تتدفق القروض مستقبلاً بالمقدار الكافي. ولكن حدث الآن رد فعل حاد، لا يزال أثره حتى الساعة (نهاية آذار/مارس 1867) ماثلاً في هذا الفرع وكذلك في غيره من فروع الصناعة اللندنية[136]. وابتغاء تبيان وضع العمال، [698] أقتطف أدناه سطراً من تقرير مفصل كتبه مراسل صحيفة مورننغ ستار، الذي قام في مطلع 1867، بزيارة المراكز الرئيسية للكارثة.

> «في أرجاء الحي الشرقي من لندن بوبلار، ميلوول، غرينيتش، ديبتفورد، لايم هاوس، كانتغ تاون، كان ثمة، في الأقل، 15 ألف عامل وأسرهم بمن فيهم ثلاثة آلاف من الميكانيكيين الماهرين، في حالة عوز مرير، وقد أنفقوا مدخراتهم بعد عطالة دامت ستة أو ثمانية أشهر... واجهتُ صعوبة بالغة في الوصول إلى بوابة مأوى العمل (في بوبلار)، فقد كان يحاصره حشد من الجياع.... كانوا ينتظرون بطاقاتهم للحصول على الخبز، ولكن وقت التوزيع لم يكن قد حان بعد. كانت الباحة عبارة عن مربع كبير تحف به من كل الجوانب سقيفة مفتوحة. وكانت بضعة أكوام كبيرة من الثلج تغطي أحجار التبليط في وسط الباحة؛ وهناك أيضاً فسحات صغيرة محاطة بسياج من الأغصان المجدولة، تشبه حظائر الخراف، حيث يعمل الرجال عندما يكون الطقس حسناً. ولكن الحظائر كانت، يوم زيارتي، مغطاة بالثلوج بحيث لا يمكن لأحد أن يجلس فيها. لكن الرجال كانوا منهمكين تحت السقيفة المفتوحة، بتكسير أحجار التبليط إلى حصى. وكان لكل رجل حجر ضخم يتخذه مقعداً، وهو يفتت الجرانيت المكسو بطبقة رقيقة من

---

(136) «موت فقراء لندن من الجوع بالجملة (Wholesale starvation of the London poor)... خلال الأيام القليلة الماضية غطت جدران لندن ملصقات ضخمة تحمل الاعلان المثير التالي: «ثيران سمينة! رجال جائعون! انطلقت الثيران السمينة من قصرها الزجاجي لتطعم الأثرياء في مقاماتهم الباذخة، بينما تُركَ الجياع لكي يتعفنوا ويهلكوا في جحورهم البائسة». الملصقات التي تحمل هذه العبارات المنذرة بالشؤم تُلصق بين فترة وأخرى. وما إن يُنتزع أو يُغطى عدد منها حتى يُلصق عدد آخر في الموضع السابق، أو في موضع عام مماثل... وهذا يذكّر المرء بنذير الشؤم الذي هيأ الشعب الفرنسي لأحداث عام 1789... وفي هذه اللحظة، حيث يموت العمال الإنكليز ونساؤهم وأطفالهم من البرد والجوع، فإن الملايين من الذهب الإنكليزي ـ الذي ينتجه العمل الإنكليزي. يستثمر في مشاريع روسية وإسبانية وإيطالية، وسواها من المشاريع الأجنبية» (صحيفة رينولدز، 20 كانون الثاني/يناير 1867).

الجليد، بمطرقة ثقيلة، إلى أن يفتت خمسة أمداد من الحصى، وبذا يكون قد أنهى عمل يومه، ونال أجرة يومه ـ 3 بنسات، مع بطاقة الخبز. وفي موضع آخر من الباحة، كان ثمة بيت خشبي، صغير، متداع، فتحنا بابه، فوجدناه يغص برجال متلاصقين، كتفاً إلى كتف، التماساً للتدفئة بأجسادهم وأنفاسهم. وكانوا ينتفون حبالاً، ويتراهنون، في أثناء ذلك، عمن يستطيع العمل مدة أطول بكمية محددة من الطعام ـ لأن احتمال المصاعب مسألة شرف هنا. ثمة سبعة آلاف... في مأوى عمل الفقراء هذا... يتلقون العون... ويبدو أن المئات من هؤلاء... كانوا، قبل ستة أو ثمانية أشهر، يكسبون أعلى الأجور المدفوعة للعمال الماهرين... وكان عددهم سيفوق الضعف لولا أولئك الذين أنفقوا كل مدخراتهم، ويرفضون، مع ذلك، اللجوء إلى الأبرشية، فعندهم بقية من شيء يُرهن... غادرت مأوى عمل الفقراء، ومضيت إلى الشوارع، التي تحيط به، في الغالب، بيوت من طبقة واحدة، مما نجده بالكثرة في حي بوبلار. وكان دليلي عضواً في لجنة العاطلين. وأول زيارة قمت بها هي لبيت عامل تعدين أمضى سبعة وعشرين أسبوعاً بلا عمل. ألفيت الرجل جالساً في غرفة خلفية بمعية أسرته. كان لا يزال في الغرفة شيء من الأثاث بعد. وكانت ثمة نار في الموقد. وكان ذلك ضرورياً لوقاية الأقدام العارية للأطفال الصغار من التجلّد، فزمهرير ذلك اليوم كان قاسياً. هناك كمية من حبال على صينية إزاء الموقد، وكانت الزوجة والأطفال ينتفونها لقاء الحصول على بطاقة خبز من الأبرشية. أما الرجل فيعمل في أحد الأحواش المذكورة مقابل بطاقة الخبز، و3 بنسات في اليوم. لقد آب توّاً كي يتناول طعام الغداء، وهو جائع تماماً، كما قال لنا ببسمة حزينة، وكان غداؤه يتألف من شطيرتي خبز وشحم خنزير، وكوب شاي بلا حليب... الباب الثاني الذي قرعناه، فتحته امرأة في أواسط العمر، قادتنا، من دون أن تنبس بكلمة، إلى ردهة خلفية صغيرة، ضمت كل أفراد أسرتها، وهم صامتون، وعيونهم شاخصة، بثبات، إلى نار تذوي سريعاً. وكان يخيم على هؤلاء الناس وعلى غرفتهم الصغيرة، الأسى، والقنوط، مما لا أود أن أراه ثانية. وقالت المرأة، وهي تومىء إلى أولادها: «لم يزاولوا أي عمل، يا سيدي، منذ 26 أسبوعاً، وطارت كل نقودنا ـ كل العشرين جنيهاً التي أدخرتها وزوجي في أيام الخير، معتقدين أنها ستدرّ علينا القليل الذي يسعفنا يوم

[699]

نشيخ. أنظر إلى هذا». هكذا قالت، بنبرة وحشية تقريباً، وهي تطلعنا على دفتر بنك، بما يحفل به من جداول منتظمة عن المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بحيث استطعنا أن نرى كيف أخذت الثروة الصغيرة، بإيداع أول خمسة شلنات، تكبر شيئاً فشيئاً لتصير عشرين جنيهاً، وكيف أخذت تذوب من جديد، فتتضاءل من جنيهات إلى شلنات، وبعد سحب آخر مبلغ لم تعد قيمة دفتر البنك تساوي أكثر من ورقة بيضاء. وتتلقى الأسرة وجبة طعام واحدة بائسة من مأوى عمل الفقراء... زيارتنا التالية كانت لزوجة عامل إيرلندي، كان زوجها يعمل في الأحواض. ألفيناها عليلة لقلة الطعام، ممددة بملابسها على حشية، وملتحفة بمزقة من بساط، ففرش النوم والأغطية كانت مرهونة. وكان ثمة طفلان بائسان يعنيان بها، وتبدو عليهما الحاجة إلى الرعاية شأن الأم. إن تسعة عشر أسبوعاً من البطالة القسرية قد ألقت بها في هذا المأزق، وبينما كانت الأم تروي قصة الماضي المرير، كانت تنوح نادبة، كمنْ فقد ثقته بأي مستقبل قد يعوض عما فات... وحين غادرنا بيتها، لحق بنا شاب جاء راكضاً، والتمس منا أن ندخل بيته عسى أن نجد شيئاً لمساعدته. زوجة شابة، طفلان جميلان، وحزمة من أوراق الرهون، وغرفة عارية تماماً. ذلك كل ما كان لديه ليعرضه علينا».

وعن آلام ما بعد أزمة 1866، نستشهد بالمقتطف التالي من إحدى صحف المحافظين. وينبغي ألّا ننسى أن الحي الشرقي من لندن، الذي يدور عنه الحديث هنا، لا يشكل منطقة يسكنها عمال بناء السفن الحديدية المذكورون أعلاه فحسب، بل هو أيضاً موطن ما يسمى بـ «العمل المنزلي» الذي يتلقى العاملون فيه، على الدوام، أجوراً أدنى من المستوى المعتاد.

«شهد أحد أحياء العاصمة أمس مشهداً مروعاً. فرغم أن آلاف العاطلين عن العمل في الحي الشرقي لم تخرج كلها في موكب جماهيري يرفع الرايات السود، فقد كان السيل البشري مهيباً بما فيه الكفاية. فلنتذكر ما يكابده هؤلاء الناس. إنهم يموتون جوعاً. هذا هو الواقع البسيط والشنيع. وهناك 40 ألفاً من هؤلاء... فأمام أنظارنا، وفي واحد من أحياء هذه العاصمة الرائعة يُحشر ـ جوار أضخم ركام من الثروة عرفه العالم ـ بصورة متزاحمة، 40 ألف إنسان، بائس، يموتون جوعاً. وها هي ذي الآلاف تتدفق على الأحياء الأخرى، وهي دوماً على شفا الموت جوعاً؛ إنهم يصرخون في آذاننا عما يكابدون من

> بؤس، ويستصرخون السماء، ويتحدثون إلينا عن مساكنهم المزرية، وأنه يستحيل عليهم أن يجدوا عملاً، وأن لا فائدة لهم في أن يتسولوا. ودافعو الضرائب في أحيائهم، هم أنفسهم ينحدرون إلى شفا الفاقة من جراء مطالب الأبرشية» (صحيفة ستاندارد، 5 نيسان/إبريل 1867).

[700]

وبما أن الموضة الشائعة عند الرأسماليين الإنكليز، تتمثل في الاستشهاد ببلجيكا، بوصفها جنة العمال، لأن «حرية العمل» أو «حرية رأس المال» وهذا يعني الشيء نفسه، غير مقيَّدة هناك لا باستبداد نقابات العمال، ولا بلوائح قوانين المصانع، فلا بد من قول كلمة أو اثنتين عن «هناء» العامل في بلجيكا. ومن المؤكد أن ليس ثمة شخص متضلع بعمق في أسرار هذا العناء خيراً من الراحل، السيد دوكبيسيو Ducpétiaux، المفتش العام للسجون والمؤسسات الخيرية، وعضو الهيئة المركزية للاحصائيات في بلجيكا. لنأخذ مؤلفه المعنون: الميزانية الاقتصادية لطبقة العمال في بلجيكا، بروكسيل، 1855، (*Budgets économiques des classes ouvrières en Belgique*, Bruxelles, 1855). هنا نجد أموراً عديدة من بينها أسرة عمالية عادية في بلجيكا، يقدم المؤلف حساباً عن دخلها وإنفاقها السنويين استناداً إلى معطيات بالغة الدقة، ثم يقارن أوضاعها الغذائية بأوضاع الجنود والبحارة، والسجناء. الأسرة «تتألف من أب، وأم، وأربعة أطفال». من بين هؤلاء الستة «ثمة أربعة يمكن أن يؤدوا عملاً مفيداً على مدار السنة». ويفترض المؤلف أنه «لا يوجد في هذه الأسرة مريض أو عاجز عن العمل»، كما يفترض عدم وجود «نفقات على الأغراض الدينية والأخلاقية والفكرية، عدا عن مبلغ ضئيل جداً لدفع أجور مقاعد الكنيسة»، ولا وجود لـ«أقساط في صناديق التوفير أو في صناديق إعالة المسنين» ولا «مصاريف ناجمة عن ترف أو تبذير». غير أن الأب وابنه البكر، يبيحان لنفسيهما «تعاطي التدخين»، و «يترددان على الحانة» أيام الآحاد، وهذا يكلف 86 سنتيماً في الأسبوع.

> «واستناداً إلى حسابات عامة للأجور المدفوعة للعمال في مهن مختلفة، نرى... أن أعلى أجر يومي يبلغ فرنكاً واحداً و56 سنتيماً للرجال، و89 سنتيماً للنساء، و56 سنتيماً للأولاد، و55 سنتيماً للفتيات. إذن فإن مداخيل الأسرة، تبلغ بموجب هذه الحسابات، في أقصى الأحوال، 1068 فرنكاً في العام... وبالنسبة إلى هذه الأسرة المأخوذة كنموذج، فقد حسبنا كل المداخيل الممكنة. ولكن عندما نحسب لربة الأسرة أجوراً، فإننا نثير تساؤلاً عن تدبير شؤون المنزل. فمن الذي يرعى البيت؟ ومن يُعنى بالأطفال الصغار؟ ومن يحضّر

وجبات الطعام، ويتولى أعمال الغسل والرتق؟ هذه هي الحيرة التي تجابه العمال كل يوم».

واستناداً إلى ذلك فإن ميزانية الأسرة تتألف من:

الأب	300 يوم عمل بأجر	1.56 فرنك	=	468 فرنكاً
الأم	300 يوم عمل بأجر	0.89 فرنك	=	267 فرنكاً
الابن	300 يوم عمل بأجر	0.56 فرنك	=	168 فرنكاً
الابنة	300 يوم عمل بأجر	0.55 فرنك	=	165 فرنكاً
المجموع				1068 فرنكاً

إن الإنفاق السنوي للأسرة وعجز ميزانيتها يبلغان، إذا افترضنا أن العامل يحصل على [701] طعام:

البحار	1828 فرنكاً	العجز 760 فرنكاً
الجندي	1473 فرنكاً	العجز 405 فرنكات
السجين	1112 فرنكاً	العجز 44 فرنكاً

«وبذا نرى أن قلة قليلة من الأسر العمالية تستطيع أن تبلغ، لا المستوى الوسطي للبحار أو الجندي، بل المستوى الوسطي لطعام السجين. لقد كان متوسط كلفة السجين الواحد في مختلف السجون البلجيكية، خلال الفترة 1847 ـ 1849 يبلغ 63 سنتيماً في اليوم. وعند مقارنة هذا الرقم بالكلفة اليومية لإدامة العامل، نرى فرقاً قدره 13 سنتيماً. أما نفقات الإدارة والحراسة من جهة، فيعادلها كون السجناء لا يدفعون أجور سكناهم من جهة أخرى... ولكن كيف نفسر إذن أن عدداً ضخماً، بل بوسعنا القول غالبية عظمى، من العمال، تعيش في ظروف أكثر تقتيراً؟ يتم ذلك عن طريق حيل، لا يعرف سرها إلّا العامل وحده، عن طريق تقليص غذاءه اليومي، والعيش على خبز الجودار بدلاً من خبز القمح، وبتناول مقدار من اللحم أقل، أو بعدم تناوله بالمرة، وكذا الحال بالنسبة إلى الزبدة والخضار، وبالاكتفاء بغرفة أو غرفتين صغيرتين حيث تحشر الأسرة معاً، وينام الأولاد والبنات جنباً إلى جنب، وفي الغالب على كيس القش الواحد ذاته، وبالاقتصاد في الثياب والغسيل ووسائل التنظيف، وبالتخلي عن اللهو أيام الآحاد، وباختصار، عن طريق تحمل أقسى آلام الحرمان. وعند بلوغ هذا الحد الأقصى،

فإن أدنى ارتفاع في أسعار الغذاء، أو أقل توقف عن العمل، أو الإصابة بالمرض، يفاقم شقاء العامل ويلقي به في براثن الخراب، فتتراكم ديونه، ويعجز عن الاقتراض، فيرهن قطع الثياب والأثاث الضرورية، وأخيراً تلتمس العائلة تسجيلها في قائمة الفقراء المعوزين»[137].

وفي «جنّة الرأسماليين» هذه نرى أن أصغر ارتفاع في أسعار وسائل العيش الضرورية تماماً، يقابله ارتفاع عدد الوفيات والجرائم! (راجع: بيان المجتمع-الفلمنكيون إلى أمام. (*Manifest der Maatschappij: De Vlamingen Vooruit*, Brüssel, 1860, p. 12. وتوجد في بلجيكا بأسرها، 930 ألف أسرة، وحسب الاحصائيات الرسمية، ثمة منها 90 ألف أسرة ثرية مدرجة في قوائم الناخبين قوامها 450 ألف شخص، و390 ألف أسرة من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى في المدينة والريف، التي يتهاوى قسم أكبر منها، باستمرار، إلى مرتبة البروليتاريا، ويبلغ تعدادها 1,950,000 شخص. وأخيراً هناك 450 ألف أسرة من الطبقة العاملة، يبلغ قوامها 2.25 مليون شخص، ينعم النموذجيون منهم بالهناء الذي صوّره دوكبيسيو. ومن هذه الأسر العمالية الـ 450 ألفاً، هناك أكثر من 200 ألف عائلة مسجلة في قائمة الفقراء المعوزين!

هـ) البروليتاريا الزراعية في بريطانيا

إن الطابع التناحري الذي يتسم به الإنتاج والتراكم الرأسماليان، لا يؤكد نفسه بصورة فظة في أي مكان، مثلما يفعل في تقدم الزراعة الإنكليزية (بما في ذلك تربية المواشي) [702] وتقهقر العامل الزراعي الإنكليزي. وقبل الالتفات إلى وضعه الراهن، نلقي نظرة عجلى إلى الوراء. يعود تاريخ الزراعة الحديثة في إنكلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر، رغم أن الانقلاب في علاقات ملكية الأرض الذي شكل أساساً انطلق منه التغير في نمط الإنتاج، إنما يرجع إلى تاريخ أقدم بكثير.

ولو اعتمدنا أقوال آرثر يونغ، وهو ملاحظ دقيق، وإن يكن مفكراً سطحياً، وأخذنا المعطيات المتعلقة بالعامل الزراعي في عام 1771، لوجدنا هذا الأخير يلعب دوراً تافهاً بالمقارنة مع سلفه في نهاية القرن الرابع عشر «حين كان بوسع العامل... أن يعيش في بحبوحة وافرة، ويراكم الثروة»[138]، ناهيك عن القرن الخامس عشر ذلك «العصر الذهبي

---

(137) دوكبيسيو Ducpétiaux، المرجع المذكور، ص 151-154-155-156.

(138) جيمس اي. ث. روجرز (أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد)، تاريخ الزراعة

للعامل الإنكليزي، في المدينة والريف». إلّا أنه لا حاجة بنا لأن نتوغل بعيداً إلى هذا التاريخ. ونقرأ في كتاب قيّم جداً صدر في عام 1777 ما يلي:

> «إن المزارع الكبير قد ارتقى تقريباً، إلى مستوى النبيل الارستقراطي بينما انحدر العامل الزراعي المسكين إلى الدرك الأسفل تقريباً. ويظهر وضعه المنكود بوضوح تام، ما أن نلقي نظرة مقارنة على ما كان عليه قبل 40 عاماً، وما هو عليه اليوم. إن المالك العقاري والمزارع يتضافران معاً لاضطهاد العامل»(139).

ثم يبرهن الكتاب بالتفصيل على أن الأجور الزراعية الحقيقية هبطت بين عام 1737 و1777 بمقدار الربع تقريباً، أي 25%.

> ويقول الدكتور ريتشارد برايس أيضاً: «تميل السياسة المعاصرة، بحق، لمصلحة الطبقات العليا من الشعب، ولسوف تثبت العواقب، إن عاجلاً أو آجلاً، أن المملكة كلها سوف تتألف من سادة وشحاذين، أو أرستقراطيين وعبيد»(140).

مع ذلك، فإن وضع العامل الزراعي الإنكليزي، بين عامي 1770 و1780، من ناحية [703] المأكل والمسكن، واحترام النفس، وضروب المتع، إلخ، صورة مثالية لم تَعُد ثانية منذ ذلك

= والأسعار في إنكلترا. (James E. Th. Rogers, (Prof. of Polit. Econ. in the University of Oxford), *A History of Agriculture and Prices in England*, Oxford, 1866, V, I, p. 690). إن هذا المؤلف هو ثمرة لبحث صبور، مثابر، ولا يغطي بمجلديه اللذين ظهرا حتى الآن سوى الفترة الممتدة من عام 1259 إلى عام 1400. ويحتوي المجلد الثاني على احصائيات صرف. وهو أول «تاريخ أسعار» (History of Prices) موثوق يتوافر لنا ويستند إلى المراجع الأوّلية عن ذلك العهد.

(139) أسباب ارتفاع معدلات الفقراء، أو نظرة مقارنة إلى سعر العمل والمؤن، ص5-11.
(Reasons for the late Increase of the Poor-Rates: or, a comparative view of the price of labour and provisions, London, 1777, p. 5-11).

(140) د. ريتشارد برايس، ملاحظات حول المدفوعات للأملاك المستعادة. (Dr. Richard Price, *Observations on Reversionary Payments*, 6th Ed. By W. Morgan, London, 1803, V. II, p. 158). ويشير برايس على الصفحة 159 قائلاً: «إن السعر الاسمي ليوم العمل لا يزيد في الوقت الحاضر عن أربعة أمثال، أو في أقصى الأحوال، عن خمسة أمثال سعره في عام 1514. ولكن سعر القمح الآن هو سبعة أمثال، أما أسعار اللحم والثياب فهي أعلى بخمس عشرة مرة. إذن فسعر العمل هو أبعد ما يكون عن الارتفاع بما يتناسب والزيادة في تكاليف العيش، بحيث أنه لا يبدو الآن قادراً على تغطية نصف نسبة النفقات التي كان يغطيها من قبل».

العهد. لقد كان متوسط أجوره، المعبر عنه بوحدات الباينت من القمح، يبلغ 90 باينتاً بين 1770 و1771 و65 باينتاً فقط في عهد إيدن (1797)، و60 باينتاً لا أكثر عام 1808[141].

ولقد جرت الإشارة سابقاً إلى حال العامل الزراعي في ختام الحرب المضادة لليعاقبة التي أثرى خلالها الأرستقراطيون العقاريون، والمزارعون، والصناعيون، والتجار، والصيارفة، وسماسرة البورصة، ومتعهدو الجيش، وسواهم، ثراء فاحشاً. وارتفعت الأجور الاسمية بفعل عاملين، أولهما انخفاض قيمة النقود الورقية (البنكنوت)، وثانيهما ارتفاع سعر وسائل العيش الأساسية بصورة مستقلة عن انخفاض قيمة تلك. ولكن يمكن التيقن من الحركة الفعلية للأجور بطريقة بسيطة جداً، من دون الدخول في تفاصيل لا لزوم لها هنا. إن قانون الفقراء وإدارة تنفيذه لم يتغيرا في عامي 1795 و1814. وينبغي تذكر أسلوب تطبيق القانون في مناطق الريف: كانت الأبرشية تدفع الصدقات لتعويض الفرق بين الأجور الاسمية والمقدار الاسمي اللازم لسدّ رمق العامل لا أكثر. وإن التناسب بين الأجور التي يدفعها المزارع، والعجز في الأجور الذي تغطيه الأبرشية، يعكس أمرين. أولاً، هبوط الأجور دون الحد الأدنى، ثانياً، الدرجة التي تحول بها العامل الزراعي إلى مزيج من عامل مأجور ومعوز، أي درجة تحوله إلى قن تابع للأبرشية. ولنأخذ مقاطعة تمثل الوضع الوسطي بالنسبة إلى جميع المقاطعات. لقد كان متوسط الأجور الأسبوعي في نورثهامبتون شاير 7 شلنات و6 بنسات عام 1795، أما إجمالي الإنفاق السنوي لأسرة مؤلفة من 6 أشخاص فكان 36 جنيهاً و12 شلناً و5 بنسات، أما دخلها الإجمالي فكان يبلغ 29 جنيهاً و18 شلناً، أي بعجز مقداره 6 جنيهات و14 شلناً و5 بنسات، تعوض عنه الأبرشية. وفي هذه المقاطعة ذاتها، بلغت الأجور الأسبوعية 12 شلناً وبنسين عام 1814؛ وبلغ إجمالي الإنفاق السنوي لأسرة مؤلفة من 5 أشخاص 54 جنيهاً و18 شلناً و4 بنسات، بينما بلغ دخلها الإجمالي 36 جنيهاً وشلنين، بعجز مقداره 18 جنيهاً و16 شلناً و4 بنسات تعوض عنه الأبرشية[142]. لقد كان العجز، عام 1795، أقل من ربع الأجور، أما عام 1814 فقد تجاوز النصف.

---

(141) بارتون Barton، المرجع المذكور، ص 26. وبخصوص نهاية القرن الثامن عشر راجع كتاب إيدن: ([وضع الفقراء]. (Eden, [*The State of the Poor*]).

(142) [ت.هـ.] باري، مسألة ضرورة قوانين الحبوب الحالية، لندن، 1816]، ص80.

([Ch.H.] Parry, [*The Question of the Necessity of the Existing Corn Laws*, London, 1816,] p. 80).

وبديهي أن الرفاهية الشحيحة التي كان إيدن قد لاحظها في كوخ العامل الزراعي، تلاشت تماماً، في هذه الظروف، بحلول عام 1814[143]. فمن بين سائر الدواب التي [704] يقتنيها المزارع، كان العامل، هذه الأداة الناطقة (instrumentum vocale)، الأكثر تعرضاً للاضطهاد، وسوء التغذية، وقسوة المعاملة.

وبقيت الأمور ذاتها تسير بهدوء على هذا المنوال حتى جاءت

«الفتن العاصفة[*] لعام 1830 لتكشف لنا» (يقصد الطبقات الحاكمة) «على لهب النيران المستعرة في أكداس القمح، أن البؤس يستتر والنقمة المتمردة القاتمة الدفينة تضطرم تحت سطح إنكلترا الزراعية، على القدر نفسه من العنف الذي تضطرم به تحت سطح إنكلترا الصناعية»[144].

وقام سادلر يومها، في مجلس العموم، بتعميد العمال الزراعيين باسم «الأرقاء البيض» (white slaves) وردد أحد الأساقفة صدى هذا اللقب في مجلس اللوردات. ويقول إي. جي. وايكفيلد، أبرز الاقتصاديين في ذلك العهد:

«إن العامل الزراعي في جنوب إنكلترا... ليس حراً، ولا عبداً، إنه فقير معوز»[145].

لقد ألقت الفترة الواقعة عشية إلغاء قوانين الحبوب ضوءاً جديداً على وضع العمال الزراعيين. فمن جهة أولى، كان من مصلحة المحرضين من الطبقة الوسطى إثبات أن رسوم الحماية قلما تحمي المنتجين الفعليين للقمح. ومن جهة ثانية، كانت البورجوازية الصناعية ترغي وتزبد غيظاً إزاء شجب الأرستقراطية العقارية لأوضاع المصانع، وإزاء العطف المصطنع على آلام العمال الصناعيين الذي يبديه متحجرو القلب أولئك، الفاسدون حتى العظم، الأرستقراطيون المتعطلون، وإزاء «حماسهم الدبلوماسي» للتشريع المصنعي. ويقول مثل إنكليزي قديم «حين يتخاصم لصان، يكسب الشرفاء»، والواقع أن النزاع الصاخب، العنيف، بين جناحي الطبقة الحاكمة حول مسألة أي منهما يستغل

---

(143) المرجع نفسه، ص 213.

(*) حرفياً: فتن سوينغ (Swing riots)، وهي حركة لعمال الزراعة في إنكلترا بين 1830 ـ 1833 ضد استخدام آلات الدرس ومن أجل رفع مستوى الأجور. حاول العمال بلوغ أهدافهم برسائل تهديد يوجهونها إلى المزارعين والملاكين مذيلة بتوقيع «الكابتن سوينغ» الوهمي وكذلك بحرق أكداس القمح وإتلاف آلات الدرس. [ن. برلين].

(144) ص. لينج S. Laing، المرجع المذكور، ص 62.

(145) أنظر: إنكلترا وأميركا، لندن، 1833. (*England and America*, London, 1833, V. I, p. 47).

العمال الاستغلال الأفضح، كان، من ناحية الطرفين، بمثابة القابلة المولّدة للحقيقة. وكانت حملة الإحسان الإنساني، الأرستقراطية، المعادية للمصانع، تجري بقيادة الكونت شافتسبري، المكنّى اللورد آشلي في حينه. لذا كان هذا الرجل، عامي 1844 و1845، المادة المفضلة للفضائح التي نشرتها صحيفة مورننغ كرونيكل *Morning Chronicle* عن وضع العمال الزراعيين. وأرسلت هذه الصحيفة، التي كانت أهم منبر ليبرالي في حينه، مندوبيها إلى المناطق الريفية، ولم يكتف هؤلاء بالوصف العام والاحصاءات الصرف، بل نشروا أسماء الأسر العمالية التي حققوا معها، كما نشروا أسماء ملاكي الأراضي. وتعرض القائمة التالية[146] الأجور المدفوعة في ثلاث قرى في جوار بلاندفورد، وويمبورن، وبول.

ويملك هذه القرى السيد ج. بانكس، والكونت شافتسبري. ولسوف يلاحظ القارىء [705] أن بابا الكنيسة الدنيا (Low Church)(*) هذا، وهو زعيم أهل التقوى الإنكليز، يضع في جيبه، شأن زميله بانكس تماماً، قسماً كبيراً من أجور العمال المزرية، تحت ذريعة إيجار البيت.

عدد الأطفال	عدد أفراد الأسرة	الأجور الأسبوعية للرجال	الأجور الأسبوعية للأطفال		الدخل الأسبوعي للأسرة كلها		إيجار البيت الأسبوعي		إجمالي الأجور الأسبوعية بعد خصم الإيجار		الدخل الأسبوعي للفرد	
(أ)	(ب)	(ج)	(د)		(هـ)		(و)		(ز)		(ح)	
القرية الأولى												
		شلن	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس
2	4	8	–	–	8	–	2	–	6	–	1	6
3	5	8	–	–	8	–	1	6	6	6	1	$3\frac{1}{2}$
2	4	8	–	–	8	–	1	–	7	–	1	9

(146) صحيفة إيكونوميست اللندنية، 29 آذار/مارس 1845، ص 290.

(*) الكنيسة الدنيا: تيار في الكنيسة الإنجيلية تمثله بورجوازية المدن وصغار القساوسة، يركز على الوعظ الأخلاقي والأعمال الخيرية، وكان للورد شافتسبري نفوذ واسع في هذه الكنيسة من التسمية الساخرة له بأنه «البابا». [ن. برلين].

2	4	8	–	–	8	–	1	–	7	–	1	9
6	8	7	1	6	10	6	2	–	8	6	1	$\frac{3}{4}$
3	5	7	2	–	7	–	1	4	5	8	1	$1\frac{1}{2}$
القرية الثانية												
		شلن	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس
6	8	7	1	6	10	–	1	6	8	6	1	$\frac{3}{4}$
6	8	7	1	6	7	–	1	$3\frac{1}{2}$	5	$8\frac{1}{2}$	–	$8\frac{1}{2}$
8	10	7	–	–	7	–	1	$3\frac{1}{2}$	5	$8\frac{1}{2}$	–	7
4	6	7	–	–	7	–	1	$6\frac{1}{2}$	5	$5\frac{1}{2}$	–	11
3	5	7	–	–	7	–	1	$6\frac{1}{2}$	5	$5\frac{1}{2}$	1	1
القرية الثالثة												
		شلن	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس
4	6	7	–	–	7	–	1	–	6	–	1	0
3	5	7	2	–	11	6	–	10	10	8	2	$1\frac{3}{5}$
–	2	5	2	6	5	–	1	–	4	–	2	0

إن إلغاء قوانين الحبوب أعطى زخماً هائلاً للزراعة الإنكليزية. ولقد تميزت هذه الحقبة، بإجراء أعمال البذل على نطاق واسع جداً[147]، واستخدام طرائق جديدة لعلف المواشي في الزرائب، والزراعة الاصطناعية لأعشاب العلف، واستخدام آلات البذار المسمّدة، وابتكار معالجة جديدة للتربة الطينية، وتوسيع نطاق استخدام الأسمدة الكيماوية، واستخدام المحرك البخاري، وشتى أصناف الآلات الجديدة، وإلخ، وتكثيف

(147) ولتحقيق هذه الغاية استحدثت الأرستقراطية العقارية لنفسها، عبر البرلمان طبعاً، رصيداً من خزينة الدولة تقترض منه، بفائدة مئوية منخفضة جداً، بينما كان على المزارعين أن يدفعوا لها ضعف هذه الفائدة.

[706] الزراعة بوجه عام. ويؤكد السيد بيوسي، رئيس «الجمعية الزراعية الملكية»، أن التكاليف (النسبية) للزراعة قد هبطت إلى النصف تقريباً بفضل استخدام آلات جديدة. ومن جهة أخرى، نما مردود الغلّة الفعلي للأرض نمواً سريعاً. وكانت زيادة رأس المال الموظف في الإيكر الواحد، وبالتالي التعجيل في تركز المزارع، الشرط الهام لتطبيق الطرائق الجديدة(148). وفي الوقت نفسه ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بمقدار 464,119 إيكراً بين عامي 1846 و1856، من دون حساب المساحات الشاسعة من المقاطعات الشرقية التي انقلبت، كما لو بسحر ساحر، من جحور للأرانب ومراعٍ هزيلة إلى حقول قمح مزدهرة. ولقد سبق أن رأينا أن إجمالي عدد الأشخاص العاملين في الزراعة قد هبط في الوقت نفسه. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعاملين الزراعيين الفعليين، من الجنسين ومن كل الأعمار، فقد انخفض عددهم من 1,241,269 شخصاً عام 1851، إلى 1,163,217 شخصاً عام 1861(149). لذا يشير المسجل العام الإنكليزي بكل حق إلى «إن ازدياد المزارعين والعمال الزراعيين، منذ عام 1801، لا يتناسب بأية صورة من الصور مع ازدياد المحصول الزراعي»(150). ويسري انعدام التناسب هذا بحدة أكبر في الفترة الأخيرة، التي شهدت اقتران الانخفاض الأكيد للسكان الزراعيين العاملين بازدياد مساحة الأراضي المزروعة، وبنمو الزراعة الكثيفة، وبتراكم لا نظير له في رأس المال

---

(148) إن انخفاض عدد المزارعين المتوسطين يتضح بشكل خاص من الاحصاءات السكانية الرسمية لفئات «ابن المزارع، حفيده، شقيقه، ابن أخيه، ابنته، حفيدته، شقيقته، ابنة اخته»، وباختصار أفراد أسرة المزارع الذين يستخدمهم. وكان عدد هذه الفئات يبلغ 216,851 شخصاً عام 1851، أما في عام 1861، فكان عددهم 176,151 فقط. ـ إن عدد المزارع التي تبلغ مساحتها أقل من 20 إيكراً، قد هبط بما يزيد عن 900، بين عامي 1851 و1871، أما المزارع التي تتراوح مساحتها من 50 إلى 75 إيكراً فهبط عددها من 8253 إلى 6370 مزرعة، وحصل الشيء نفسه لجميع المزارع الأخرى التي تقل مساحتها عن 100 إيكر. من جهة أخرى ازداد عدد المزارع الكبيرة خلال فترة العشرين عاماً هذه، فقد نما عدد المزارع التي تتراوح مساحتها بين 300 إلى 500 إيكر، من 7771 إلى 8410 مزارع، وتلك التي تزيد مساحتها عن 500 إيكر من 2755 إلى 3194 مزرعة، أما التي تزيد مساحتها عن 1000 إيكر فقد ازدادت من 492 إلى 582 مزرعة.

(149) ازداد عدد رعاة الأغنام من 12,517 إلى 25,559.

(150) الاحصائيات السكانية، إلخ، المجلد الثالث، ص36. (*Census etc.*, V. III, p. 36).

الموظف في الأرض وأدوات زراعتها، ويتعاظم مردود الأرض تعاظماً لا مثيل له في تاريخ الزراعة الإنكليزية، والتدفق الأسطوري للريع الذي يتلقاه ملاكو الأرض، وتنامي ثروة المزارعين المستأجرين الرأسماليين. وإذا أخذنا هذا كله، سوية مع التوسع العاصف، المتواصل، لأسواق التصريف في المدن، وسيادة التجارة الحرة، فقد يبدو للمرء أن العامل الزراعي بعد كل هذه المصائب الكثيرة (post tot discrimina rerum)، قد وصل به الحال، في نهاية المطاف، بحيث ينبغي أن يكون حسب قواعد الفن، (secundum artem)، طافحاً بالسعادة.

لكن البروفيسور روجرز يتوصل، على العكس، إلى الاستنتاج بأن حال العامل الزراعي [707] الإنكليزي اليوم، لا بالمقارنة مع سلفه في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وفي القرن الخامس عشر، بل بالمقارنة مع وضع سلفه في الفترة بين 1770 ـ 1780، قد تغير نحو الأسوأ تغيراً خارقاً، وأن «الفلاح أصبح قناً من جديد»، بل إنه قن أسوأ غذاءً وثياباً[151]. ويقول الدكتور جوليان هنتر، في تقرير له عن أوضاع سكن العمال الزراعيين، وهو تقرير صنع حقبة، ما يلي:

> «إن تكاليف معيشة الهيند (hind)» (اسم موروث عن عهد القنانة يطلق على العامل الزراعي) «تثبت عند أدنى مستوى ممكن يكفيه للعيش... ولا يحسب ما يقدم إليه من أجر ومأوى بالمقارنة مع الربح المستمد منه. فهو صفر في حسابات المزارع[152].... ويفترض على الدوام أن وسائل عيشه كمية ثابتة»[153]. «أما إزاء أي تقليص جديد في دخله، فحري به أن يقول: لا أملك شيئاً، ولا يهمني أي شيء. (nihil habeo, nihil curo)[*]. فليست لديه مخاوف من المستقبل، فكل ما يملك الآن لا يزيد عما هو ضروري لإقامة أوده فقط. لقد بلغ نقطة الصفر التي تبدأ

(151) روجرز، *Rogers*، المرجع المذكور، ص 693. إن روجرز ينتمي إلى المدرسة الليبرالية، وهو صديق شخصي لكوبدن وبرايت، فهو بالتالي ليس أبداً: مداحاً للماضي (Laudator temporis acti)

(152) تقرير الصحة العامة السابع، 1865، ص 242. لا غرابة إذن في أن يرفع مؤجر البيت إيجار سكن العامل ما إن يتناهى إليه أن مداخيل هذا قد زادت قليلاً، كما أنه لا غرابة في أن يخفض المزارع الرأسمالي أجور العامل «لأن زوجته قد وجدت عملاً» (المرجع نفسه).

(153) المرجع نفسه، ص 135.

[(*) هوارس، فن الشعر، البيت 173. Horaz, *Ars Poetica*, Vers 173. ن. برلين].

منها حسابات المزارع كلها. فليكن ما يكون، فما من نصيب له فيما سيأتي من السراء والضراء»[154].

وفي عام 1863 أُجري تحقيق رسمي في أوضاع تغذية وعمل المجرمين المحكومين بالنفي والأشغال العامة القسرية، وثُبِّتت النتائج في كتابين أزرقين ضخمين.

وقد جاء فيهما، من بين ما جاء: «عند المقارنة الدقيقة بين وجبات طعام المجرمين في سجون إنكلترا، ووجبات المعوزين في مأوى العمل للفقراء، ووجبات العمال الزراعيين الأحرار في بلد واحد بالذات يتضح بشكل قاطع أن غذاء الأوائل أفضل كثيراً من غذاء أي من الطبقتين الأخريين»[155]، في حين «أن مقدار العمل المطلوب من السجين العادي في الأشغال العامة القسرية يقارب نصف ما يؤديه العامل الزراعي العادي»[156]. [708]

لنأخذ بعض إفادات الشهود ذات الدلالة: جون سميث، حاكم سجن إدنبره، يدلي بشهادته:

الشهادة رقم 5056: «إن غذاء السجون الإنكليزية أفضل من غذاء العمال الزراعيين العاديين في إنكلترا». الشهادة رقم 5057: «إنه لواقع أن العامل الزراعي العادي في اسكتلندا قلما يتناول لحماً على الإطلاق تقريباً». رقم 3047: «هل هناك ما يبرر، حسب علمك، ضرورة إطعام السجناء بصورة أفضل كثيراً (much better) من العمال الزراعيين العاديين؟ ـ لا، بالتأكيد». رقم 3048: «أتعتقد بوجوب القيام بتجارب جديدة بغية التأكد مما إذا كنا سنكتشف طعاماً للسجناء المستخدمين في الأشغال العامة القسرية يقارب طعام العمال الزراعيين الأحرار؟»[157]. «وحري به [العامل الزراعي] أن يقول: إنني أؤدي عملاً شاقاً، ولا أحصل على كفايتي من الطعام، وحين كنت في السجن أديت عملاً أخف وتلقيت طعاماً أوفر، وإذن فخير لي أن أعود إلى السجن من أن أبقى طليقاً»[158].

---

(154) المرجع نفسه، ص 134.

(155) تقرير المفوضين... حول النقل والأشغال الشاقة، لندن، 1863، ص42، رقم 50.
(*Report of the Commissioners... relating to Transportation and Penal Servitude*, London, 1863, p. 42, No. 50).

(156) المرجع نفسه، ص 77، مذكرة اللورد رئيس القضاء.

(157) المرجع نفسه، المجلد الثاني. الإفادات، [ص 418-239].

(158) المرجع نفسه، المجلد الأول، الملحق، ص 280.

ولقد اخترنا الجدول المقارن الوجيز التالي من الجداول الملحقة بالمجلد الأول من التقرير.

المقدار الأسبوعي من الغذاء(158a)
(القياس بالأونصات)

	كمية المواد الآزوتية	كمية المواد غير الآزوتية	كمية المواد المعدنية	المجموع
مجرم في سجن بورتلاند	28.95	150.06	4.68	183.69
بحار من الاسطول الملكي	29.63	152.91	4.52	187.06
جندي	25.55	114.49	3.94	143.98
صانع عربات (عامل)	24.53	162.06	4.23	190.82
منضد حروف	21.24	100.83	3.12	125.19
عامل زراعي	17.73	118.06	3.29	139.08

لقد اطلع القارىء من قبل على النتيجة العامة التي توصل إليها تحقيق اللجنة الطبية لعام 1863 في طعام الطبقات الأسوأ تغذية. ولا بد من أن يتذكر القارىء أن طعام القسم الأعظم من أسر العمال الزراعيين هو دون الحد الأدنى الضروري «لوقف أمراض الجوع». ويصح ذلك بوجه خاص على جميع الدوائر الزراعية الصرف، في كورنوول، [709] وديفون، وسومرسيت، وويلتس، وستافورد، واوكسفورد، وبيركس، وهيرتس.

> يقول الدكتور سميث: «إن التغذية التي يحصل عليها العامل الزراعي أكبر من الكمية المتوسطة، لأن العامل نفسه يتناول حصة من وسائل العيش أكبر بكثير من حصة باقي أفراد الأسرة لأن ذلك أمر ضروري كل الضرورة نظراً لعمله، فهو يأتي على كل اللحم وشحم الخنزير لوحده تقريباً، حتى في أفقر المناطق. وكمية الطعام التي تنالها الزوجة، وكذلك

(158a) المرجع نفسه، ص 274-275.

الأطفال، في فترة النمو السريع هي، في كثير من الأحوال وفي كل المقاطعات تقريباً، ناقصة، وبخاصة من حيث كمية الآزوت»[159].

إن الأجراء من كلا الجنسين الذين يعيشون عند المزارعين أنفسهم، يحظون بتغذية كافية. وقد هبط عددهم من 288,277 شخصاً في عام 1851، إلى 204,962 في عام 1861.

ويقول الدكتور سميث: «إن عمل الأناث في الحقول مهما كانت مضاره، هو في الأوضاع الراهنة، أكبر فائدة للأسرة، لأنه يؤمن مبالغ إضافية لشراء الأحذية والثياب ولدفع الإيجار. وبذا يتيح للأسرة طعاماً أفضل»[160].

ومن أبرز نتائج هذا التحقيق كشف واقع أن العامل الزراعي في إنكلترا، بالقياس إلى غيره من عمال الزراعة في المملكة المتحدة، هو «الأسوأ غذاء بدرجة ملحوظة» (is considerably the worst fed)، كما يبيّن الجدول التالي:

كميات الكربون والآزوت التي يستهلكها
العامل الزراعي الوسطي أسبوعياً
(بالحبات)

	كربون	آزوت
إنكلترا	40,673	1594
ويلز	48,354	2031
اسكتلندا	48,980	2348
إيرلندا	43,366	2434 [161]

[710] يقول الدكتور سايمون في تقريره الرسمي عن «الصحة العامة» ما يلي:

(159) تقرير الصحة العامة السادس، 1863، ص 238، 249، 261، 262.

(160) المرجع نفسه، ص 262.

(161) المرجع نفسه، ص 17. لا يحصل العامل الزراعي الإنكليزي إلا على ربع الحليب ونصف الخبز الذي يحصل عليه نظيره الإيرلندي. وقد سبق أن لاحظ يونغ في مؤلفه: جولة في أرجاء إيرلندا *Tour through Ireland* في مطلع هذا القرن، أن تغذية العامل الإيرلندي أحسن. والسبب بكل

«إن كل صفحة من صفحات تقرير الدكتور هنتر، تشهد على القصور الكمي في مساكن عمالنا الزراعيين، ونوعيتها المزرية. وبالتدريج، أخذ وضع العامل، منذ سنوات عديدة، يتدهور من هذه الناحية، وغدا الحصول على غرفة واحدة للسكن أكثر صعوبة بالنسبة إلى العامل الزراعي، وحين يحصل عليها، يجد أنها أبعد ما تكون عن ملاءمة حاجاته مما كان عليه الحال، ولربما، منذ قرون. ولقد نما هذا الشر نمواً سريعاً خلال العشرين أو الثلاثين عاماً الأخيرة بوجه خاص، وأصبحت الأوضاع السكنية لساكن الريف، الآن، مثيرة لأقصى درجات الرثاء. وعدا عن الحالات التي يرى فيها أولئك الذين يثرون من عمله،

= بساطة، هو أن المزارع الإيرلندي الفقير أكثر إنسانية بما لا يقاس من المزارع الإنكليزي الثري. أما بخصوص ويلز فإن المعطيات الواردة في النص لا تنطبق على نواحيها الجنوبية الغربية. «يجمع كل الأطباء هناك على أن الارتفاع الشديد للوفيات بالسل وداء الخنازير، إلخ، مرتبط بتدهور الحالة البدنية للسكان، ويعزون كل هذا التدهور إلى الفاقة. ويقدر طعام عامل المزرعة هناك بمبلغ 5 بنسات في اليوم، إلّا أن المزارع» (الذي هو أيضاً فقير جداً) «يدفع في الكثير من المناطق أقل من ذلك. إن قطعة من اللحم المملح والجاف مثل خشب الماهوغوني الذي لا يستحق عناء الهضم، أو قطعة من شحم الخنزير... تستخدم لإضافة النكهة إلى كمية ضخمة من الحساء، المحضر من الطحين والبصل أو من الشوفان، ويوماً بعد يوم، يتكرر غداء العامل هذا... وكانت نتيجة التقدم الصناعي، بالنسبة إليه، في هذا المناخ القاسي، الرطب، هي نبذ الصوف المتين، المحاك من الغزول البيتية، لصالح الأقمشة القطنية الرخيصة، والتخلي عن المشروبات القوية لمصلحة تناول شيء اسمه شاي... وبعد أن يتعرض العامل الزراعي إلى الرياح والأمطار ساعات كثيرة من العمل، يلوذ بكوخه ليجلس قرب نار يضرمها من الخث أو خليط من كرات الفحم القليل المعجون بالطين، تبعث عند احتراقها دفقاً من الحوامض الكربونية والكبريتية. إن جدران كوخه معمولة من الطين والحجارة، وأرضيته هي تراب الأرض العارية، مثلما كانت عليه قبل بناء الكوخ، وسقفه كتلة من القش، الرخو، غير المثبت بشيء. وتجد كل الشقوق مسدودة حفاظاً على الدفء، وفي هذا الجو من العفونة الكريهة، على الأرضية المغطاة بالوحل، وبثوبه الوحيد الذي يجف على ظهره في كثير الأحيان، يتناول عشاءه وينام مع زوجته وأطفاله. وقد وصف لنا أطباء توليد أمضوا ردحاً من الليل في هذه الثقوب كيف غاصت أرجلهم في وحل أرض الغرفة، وكيف اضطروا (مهمة يسيرة) إلى فتح ثقب في الجدار للحصول على شيء من الهواء لتنفسهم. وأفاد شهود عيان كثيرون، من مختلف الدرجات، أن هذه وغيرها من المؤثرات الضارة بالصحة، تطبق في الليل على الفلاح الجائع من سوء التغذية (underfed)، أما

أن من المناسب معاملته بشيء من الرفق والشفقة، فإنه عاجز عن تدبير أمره إطلاقاً. فعثوره على غرفة يتخذها منزلاً على الأرض التي يحرث، سواء أكانت الغرفة منزلاً يليق بالإنسان أم بالخنازير، مع أو بدون حديقة صغيرة تخفف وطأة الفاقة عنه ـ ذلك كله ليس رهناً باستعداده أو قدرته على دفع إيجار مناسب لقاء السكن اللائق الذي يبتغي، بل رهن بالطريقة التي يفضل بها الآخرون استثمار «حقهم في التصرف بما يملكون وفق رغبتهم». ومهما كانت المزرعة المستأجرة كبيرة، فليس ثمة قانون ينص على وجود كمية معينة من مساكن العمال (ناهيك عن أن تكون مساكن لائقة) على أرضها، كما لا يوجد أي قانون يمنح للعامل أدنى حق على هذه الأرض التي تحتاج إلى عمله حاجتها إلى الشمس والمطر... وثمة ظرف آخر شديد الوطأة يقلب كفة الميزان ضده... وهو تأثير قانون [711] الفقراء بما يتضمنه من الأحكام الخاصة بحق السكن والتبعات المالية في

= النتيجة، فهي أناس واهنون مصابون بداء الخنازير... وتبين أقوال موظفي الأبرشيات في كارمارثنشاير وكارديغانشاير، بطريقة مقنعة، وجود حالة مماثلة. ويوجد علاوة على ذلك شر أفظع، وهو ضخامة عدد البلهاء. ونأتي الآن على ذكر أوضاع المناخ. إن رياحاً جنوبية ـ غربية قوية تهب على البلاد كلها طوال 8 أو 9 أشهر من العام، جالبة معها سيولاً من الأمطار، التي تتساقط بالدرجة الأولى على المنحدرات الغربية من التلال. إن الأشجار نادرة، باستثناء الأماكن المحمية، وحيثما لا تكون محمية، فإن الرياح تمزقها تمزيقاً. وتربض الأكواخ عموماً، عند سفح جبل، أو في مقلع حجارة أو واد ضيق، وليس هناك سوى خراف قميئة وماشية محلية تستطيع العيش في هذه المروج... ويهاجر الشباب إلى مناطق المناجم الشرقية في غلامورجان ومونموث. أما كارمارثنشاير فهي مشتل أنسال عمال المناجم ومأوى للمرضى. ولا يستطيع السكان، لذلك، الحفاظ على عددهم إلّا بصعوبة. هكذا نجد في كارديغانشاير:

	عام 1851	عام 1861
عدد الذكور	45,155	44,446
عدد الاناث	52,459	52,955
المجموع	97,614	97,401

تقرير الدكتور هنتر في تقارير الصحة العامة، التقرير السابع لعام 1864، لندن، 1865، ص498-502 ومواضع أخرى).

مصلحة الفقراء[162]. ففي ظل تأثير هذا القانون، ثمة لكل أبرشية مصلحة مالية في أن تقلص عدد سكانها من العمال الزراعيين إلى الحد الأدنى، وبدلاً من أن يؤمّن العمل الزراعي استقلالاً مضموناً ودائماً للعامل المُجدّ وأسرته، فإنه لا يؤمّن في الغالب لسوء الحظ، سوى طريق، أقصر أو أطول، يقود في النهاية إلى الفقر ـ وهو عوز يظل، على مدى حياة العامل، قريباً جداً بحيث أن أي مرض أو أي بطالة مؤقتة تقوده إلى اللجوء فوراً لمعونة الأبرشية ـ لذا فإن أي إقامة للعمال الزراعيين في أبرشية ما، تشكل إضافة واضحة لضريبة الفقراء... وما على كبار ملاك الأرض[163] إلّا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على أراضيهم، حتى يتحرروا، في الحال من نصف مسؤوليتهم عن الفقراء. أما إلى أي حد كان الدستور والقوانين الإنكليزية تهدف إلى إقرار هذا النوع من ملكية الأرض المطلقة، التي تمنح ملاكي الأراضي الكبار الحق في «التصرف بما يملكون وفق رغبتهم»، والقدرة على معاملة زارعي الأرض كغرباء، وطردهم من أرضهم، فتلك مسألة لا أعتزم الخوض فيها... وهذه القدرة على الطرد ليست موجودة في النظرية فحسب، بل سائدة في الواقع، على نطاق واسع ـ وهي واحدة من الظروف التي تمارس التأثير الحاسم على الأوضاع السكنية للعامل الزراعي... ولتبيان مدى استشراء هذا الشر، حسبنا الإشارة إلى [712] معطيات الاحصاءات الرسمية الأخيرة للسكان، حيث ظل تهديم المنازل، خلال السنوات العشر الأخيرة، يمضي قدماً في 821 منطقة مختلفة في إنكلترا، على الرغم من تزايد الطلب المحلي على المساكن. وبصرف النظر عن الأشخاص الذين أرغموا على السكن خارج

---

(162) لقد تحسن هذا القانون عام 1865 إلى حد معين. ولكن التجربة ستبين لنا، عما قريب، أن لا فائدة ترجى من مثل هذه الترقيعات الخرقاء.

(163) بغية فهم ما سيأتي من النص، ينبغي أن نعرف أن «القرى المغلقة» (close villages) هي القرى التي يملكها واحد أو اثنان من كبار ملاك الأرض. أما «القرى المفتوحة» (open villages) فتعود ملكية أرضها إلى العديد من صغار ملاك الأرض. وفي هذه الأخيرة يستطيع المضاربون في الأبنية أن يشيدوا الأكواخ وبيوت المعدمين.

الأبرشيات التي يعملون فيها، فإن هذه المدن والأبرشيات كانت تضم عام 1861، قياساً إلى عام 1851، سكاناً أكثر بنسبة $5\frac{1}{3}$% في مساكن أقل بنسبة $4\frac{1}{2}$%... وما إن تكتمل عملية طرد السكان، حتى تظهر، حسب قول الدكتور هنتر، «القرى الاستعراضية» (show-villages) التي اختزلت أكواخها إلى عدد قليل، والتي لا يسمح لأحد بالسكن فيها غير أولئك الذين لا غنى عنهم كالرعاة والبستانيين، وحراس الصيد، وهم خدم نظاميون يحظون بالمعاملة الحسنة المعتادة لطبقتهم من جانب الأسياد الكرام[(164)]. ولكن الأرض تقتضي الزراعة، والعمال المستخدمون في فلاحتها ليسوا مستأجرين لمساكن يقيمون فيها على أرض المالك، فهم يأتون من القرى المفتوحة، التي قد تبعد 3 أميال، حيث لجأوا إلى ملاكي صغار المساكن الكثيرين، بعد أن هدمت أكواخهم القائمة في القرى المغلقة. وحيثما تأخذ الأمور هذا المجرى، فإن الأكواخ القائمة تشهد، بوضعها المزري المتهاوي، على أن مصيرها الزوال. ونرى هذه الأكواخ موجودة في هذه المرحلة أو تلك من الخراب الطبيعي. وما دام المأوى متماسكاً بعد، يؤذن للعامل باستئجاره، وكثيراً ما يقبل ذلك مسروراً، حتى لو دفع سعراً يليق بمسكن جيد. ولكن الكوخ لن يحظى بأي ترميم أو إصلاح، عدا ما يقدر عليه نزيله المفلس. وحين لا يعود الكوخ صالحاً للسكن بالمرة، فإن ذلك لا يعني سوى أن عدد الأكواخ المتهدمة قد ازداد كوخاً آخر، وأن الضريبة لمصلحة الفقراء ستغدو أقل تبعاً لذلك. وبينما يتملص كبار المالكين من ضريبة الفقراء بطرد السكان من الأرض التي يسطون مشيئتهم عليها، فإن

---

(164) إن منظر قرية استعراضية من هذا النوع يبدو جميلاً، والواقع أن لا وجود لها شأن القرى التي رأتها كاترينا الثانية في رحلتها إلى القرم. وفي الآونة الأخيرة، صار رعاة الأغنام يطردون أيضاً في أحيانٍ كثيرة من هذه القرى الاستعراضية؛ فمثلاً توجد بالقرب من ماركت ـ هاربورو، مزرعة لتربية الأغنام تبلغ مساحتها حوالى 500 إيكر، لا تستخدم سوى عامل واحد. ولاختزال مشقة السير لمسافات طويلة في هذه المروج الشاسعة، أي المراعي الجميلة في لايستر ونورثهامبتون، اعتاد الرعاة السكن في كوخ داخل المزرعة. أما الآن فيدفع للراعي شلن آخر ـ الثالث عشر ـ أسبوعياً للسكن بعيداً في قرية مفتوحة.

المدينة أو القرية المفتوحة الأقرب تستقبل العمال المطرودين؛ إنني أقول الأقرب، ولكن هذه «الأقرب» قد تعني مسافة 3 أو 4 أميال بعيداً عن المزرعة التي يكدّ فيها العامل يومياً. فإلى هذا الكدح اليومي، ينبغي أن يضاف، كما لو لم يكن شيئاً، قطع ستة أو ثمانية أميال مشياً كل يوم ليحصل المرء على خبزه. ومهما كان العمل الزراعي الذي تؤديه زوجته ويؤديه أطفاله، فإنهم يؤدون ذلك في ظل المنغصات نفسها. وليست هذه كل المشقة التي يفرضها عليه بُعد المسافة. ففي القرى المفتوحة يشتري المضاربون بالأكواخ قطعاً صغيرة من الأرض، ويسعون إلى ملئها بأكبر عدد يستطيعونه من أرخص أنواع الجحور. وفي هذه الجحور البائسة (التي تتميز بمساوىء عيوب أردأ منازل المدن، حتى وإن كانت تجاور الريف الطلق) يتكدس العمال الزراعيون الإنكليز[165].... كما لا [713]

(165) «عادة تُشاد بيوت العمال» (في القرى المفتوحة، المزدحمة، بالطبع، ازدحاماً مفرطاً على الدوام) «على شكل صفوف، وظهرها ملتصق بقطعة الأرض التي يسميها مضارب البناء أرضه، وبهذا لا يأتيها النور والهواء، إلّا من المقدمة» تقرير الدكتور هنتر في تقارير الصحة العامة ـ التقرير السابع، 1864، ص135. وغالباً ما يكون بائع البيرة أو البقال في القرية هو الذي يؤجر المنازل، في الوقت نفسه. في هذه الحالة يجد العامل الزراعي فيه سيداً ثانياً، إلى جانب سيده المزارع. فينبغي على العامل أن يكون زبونه أيضاً. «إنه بشلناته العشرة أسبوعياً، مطروحاً منها 4 جنيهات للإيجار في العام، مضطر لأن يشتري بالسعر الذي يفرضه البائع، حفنته (modicum) من الشاي، والسكر، والدقيق، والصابون والشموع، والبيرة» (المرجع نفسه، ص 132). إن هذه القرى المفتوحة هي في الواقع، «مستعمرة عقاب» للبروليتاريا الزراعية في إنكلترا. والكثير من هذه الأكواخ مجرد نُزُل للمبيت، يمر به كل الرعاع المتشردين في الجوار. وإن العامل الريفي الذي احتفظ في أحيان كثيرة، وبصورة مدهشة حقاً، تحت أسوأ الظروف، بكمال الخلق والطهارة، يهلك مع أسرته في هذه المنازل حتماً. وبالطبع، فإن الشائع عند إضراب شايلوك الأرستقراطيين أن يهزوا مناكبهم، متظاهرين رياء بالتقوى إزاء مضاربي البناء، وصغار ملاك الأرض والقرى المفتوحة. فهم يعرفون خير معرفة أن «قراهم المغلقة» و «القرى الاستعراضية» هي منبت القرى المفتوحة، ولا تستطيع قراهم أن تبقى في الوجود بدون هذه الأخيرة. «إن العمال الزراعيين... لولا صغار المالكين، لكانوا في أغلبهم تقريباً، ينامون تحت أشجار المزارع التي يعملون فيها» (المرجع نفسه، ص 135). ويسود نظام القرى «المفتوحة» والقرى «المغلقة» في مناطق وسط إنكلترا Midland، وفي أرجاء أنحائها الشرقية كافة.

ينبغي، من الناحية الأخرى، الاعتقاد بأن العامل حتى إذا كان يسكن في الأرض التي يعمل عليها، يتمتع بظروف سكنية تتفق عموماً مع ما تستحقه حياته الحافلة بالعمل المنتج. فحتى في أراضي الأمراء... قد يكون كوخه (Cottage)... نموذجاً للوضاعة. وهناك ملاكو أرض كبار يعتبرون أي اسطبل سكناً صالحاً للعامل وأسرته، لكنهم مع ذلك لا يتورعون عن فرض أقسى صفقة إيجار ممكنة عليه(166). وقد لا يكون السكن سوى كوخ متداع تماماً بغرفة نوم وحيدة خربة، بلا موقد، ولا مرحاض، ولا نافذة يمكن فتحها، ولا مصدر ماء سوى الحفرة، ولا حديقة ـ ولكن العامل عاجز عن التصدي لهذا الاجحاف. أما قوانين الرقابة الصحية (The Nuisances Removal Acts) فهي مجرد حروف لا حياة فيها. وتطبيقها رهن بمالكي الأكواخ هؤلاء الذين يستأجر (العامل) زريبته منهم... إن المشاهد الأكثر اشراقاً، ولكن الاستثنائية، ينبغي ألّا تشد انتباهنا، وينبغي لنا أن نوجه الأنظار ثانية إلى هذه الوقائع التي تشكل القاعدة والتي هي عار على حضارة إنكلترا. إنه لأمر يثير الأسى حقاً أن نرى مراقبين أكفاء يتوصلون إلى استنتاج مشترك يقول، على الرغم من وضوح الوقائع بصدد نوعية المساكن الحالية، إن الفظاعة العامة للمساكن ليست بالشر الكبير، وإن ذلك أقل الحاحاً بما لا يقاس من الشر الأكبر وهو النقص العددي في المساكن. لقد كان ازدحام أماكن سكن العمال الزراعيين، لسنوات وسنوات، مثار قلق عميق، لا

[714]

(166) «إن مؤجر البيت» (سواء كان مزارعاً أم مالكاً كبيراً للأرض) «يحقق، لنفسه بصورة مباشرة، أو غير مباشرة ربحاً من استخدام رجل بعشرة شلنات في الأسبوع، وينتزع من هذا المسكين 4 أو 5 جنيهات سنوياً بتأجيره بيتاً لا يساوي 20 جنيهاً في سوق حرة حقاً، ولكنه يحافظ على سعره المصطنع هذا بسلطته كمالك يستطيع أن يقول للعامل: «إما أن تستأجر منزلي أو تذهب وتفتش عن عمل في مكان آخر، دون أن تحصل على شهادة حسن سلوك مني...» وإذا ما عنّ لرجل أن يحسن وضعه، بأن يذهب للعمل كراصف قضبان في سكك الحديد، أو كعامل في مقلع حجارة، فإنه يجد السلطة نفسها تلاحقه بقولها «إما أن تعمل لأجلي بهذا الأجر المنخفض، وإمّا تصرف بعد أسبوع، خذ خنزيرك معك، ثم نرى ما تستطيع الحصول عليه لقاء البطاطا التي تنمو في حديقتك». «وحين يجد المالك» (أو المزارع) «أن ذلك يخدم مصلحته خدمة أفضل، فإنه يحبذ رفع إيجاره في بعض الأحيان، كعقاب على ترك العمال لخدمته» (الدكتور هنتر، المرجع نفسه، ص 132).

عند الحريصين على الأمور الصحية فحسب، بل عند كل الحريصين على حياة الاستقامة والأخلاق. فالمكلفون بوضع التقارير عن انتشار الأمراض الوبائية في الدوائر الريفية ما انفكوا يكررون التأكيد، المرة تلو الأخرى، وفي عبارات متماثلة إلى حد أنها تبدو مستنسخة عن بعضها بعضاً، على الخطورة القصوى لازدحام السكن، بوصفه العلّة التي تجعل السعي إلى الحد من تفشي الوباء أمراً لا طائل من ورائه. ولو جرت الإشارة مراراً وتكراراً إلى أنه على الوغم من النواحي الصحية الملائمة التي تتميز بها الحياة في الريف، فإن ازدحام السكن، الذي يساعد على تفشي الأمراض الوبائية، إنما يساعد على نشوء الأمراض غير الوبائية بالمثل. والذين شجبوا أوضاع ازدحام مساكن سكاننا الريفيين، لم يلزموا الصمت حيال شر آخر. فحتى حين كان همهم الوحيد ينصب على المضار الصحية، فقد كانوا مرغمين تقريباً على الإشارة بحكم الظروف، إلى جانب آخر من المرضوع. فبعد أن تعرض تقاريرهم كيف أن البالغين من الجنسين، المتزوجين وغير المتزوجين، يتكدسون (huddled) في غرفة نوم واحدة، ضيقة، في أحوال كثيرة جداً، فإنها تعبر، حتماً، عن القناعة بأن الأوضاع الموصوفة، تنتهك مشاعر الحشمة دوماً وبأفظع شكل، وتضر بالأخلاق بصورة حتمية تقريباً[167]. ونجد، على سبيل المثال، في ملحق التقرير السنوي الأخير، أن الدكتور أورد يشير في مذكرته عن الحمى التي اجتاحت منطقة وينغ في مقاطعة بكنغهام شاير، إلى شاب مصاب بالحمى جاءه من بلدة وينغريف. ففي أيام مرضه

(167) «إن العرسان الجدد ليسوا بمثابة درس تهذيب لإخوتهم وأخواتهم البالغين الذين يشاركونهم حجرة النوم نفسها. ورغم تعذر ذكر أمثلة، فثمة معطيات تكفي لتبرير الملاحظة التالية وهي أن حزناً عظيماً، أو الموت أحياناً، يكون نصيب الأنثى التي ترتكب إثم سفاح القربى» (الدكتور هنتر، المرجع نفسه، ص 137). ويقول أحد أفراد البوليس الريفي، وقد سبق أن خدم بضع سنوات كمفتش في أسوأ احياء لندن، عن فتيات قريته: «ما رأيت لفسقهن منذ السن المبكرة ولصلافتهن وخلاعتهن مثيلاً في سنوات خدمتي كبوليسي ومفتش في أسوأ أحياء لندن، فهم يعيشون كالخنازير. فالشباب البالغون والفتيات البالغات، والأمهات، والآباء ينامون جميعاً في غرفة واحدة». (لجنة عمل الأطفال، التقرير السادس، لندن، 1867، الملحق، ص77، رقم 155).

[715] الأولى كان ينام في غرفة واحدة مع تسعة آخرين. وفي ظرف أسبوعين أصيب عدد منهم بالعدوى، وبعد بضعة أسابيع أصابت الحمى خمسة من التسعة، وتوفي واحد منهم! وعلمت من الدكتور هارفي، الذي يعمل في مستشفى سانت ـ جورج، أنه قام بزيارة وينغ أثناء الوباء، زيارة عمل شخصية، وأورد معلومات تطابق معنى ما ورد في التقرير بشكل دقيق: «كانت ثمة امرأة شابة مصابة بالحمى، تنام ليلاً في غرفة واحدة مع أبيها وأمها، وطفلها غير الشرعي، وشابين آخرين (شقيقيها) وشقيقتيها، ولكل واحدة ابن غير شرعي ـ المجموع عشرة أشخاص. وقبل بضعة أسابيع كان هناك 13 شخصاً ينامون في الغرفة»(168).

لقد تحرى الدكتور هنتر 5375 كوخاً من أكواخ العمال الزراعيين، ليس في المناطق الزراعية الصرف فقط، بل في جميع مقاطعات إنكلترا. من بين هذه الأكواخ الـ 5375، هناك 2195 بحجرة نوم واحدة (وكثيراً ما تستخدم كغرفة جلوس في الوقت نفسه) و2930 بغرفتين، و250 فقط بأكثر من غرفتين. وسأقدم مجموعة موجزة من الوقائع المستلة من دزينة من المقاطعات.

(1) بيدفوردشاير

رسلنغوورث: غرف النوم بطول زهاء 12 قدماً، وبعرض 10 أقدام، رغم أن كثيراً منها أصغر مساحة من هذه. الأكواخ الصغيرة، المؤلفة من طابق واحد، غالباً ما تُقسم بألواح خشبية إلى غرفتي نوم، ويوضع سرير في مطبخ ارتفاعه 5 أقدام و6 إنشات. الإيجار 3 جنيهات استرلينية سنوياً. ويتوجب على المستأجرين أن يبنوا بأنفسهم مراحيض أكواخهم، ولا يقدم الملاك سوى حفرة. وما إن يبني أحدهم مرحاضاً، حتى يستخدمه كل الجيران. وهناك منزل لعائلة تسمى ريتشاردسون، كان مثالاً «للجمال» لا يضاهى. «جدرانه المكسوة بالجبس منتفخة مثل فستان سيدة تنحني احتراماً. طرف السطح كان محدباً، والطرف الثاني مقعراً، وعلى هذا الأخير تنتصب، لسوء الحظ، المدخنة، وهي عبارة عن أنبوب معوج، صُنع من الطين والخشب، أشبه بخرطوم فيل. ودُعمت المدخنة بعصا طويلة لمنعها من السقوط. وكان باب الدخول والنافذة بهيئة شبه مَعين. ومن السبعة عشر منزلاً جرى تفقدها، هناك 4 فقط بأكثر من غرفة نوم واحدة، وهي مزدحمة ازدحاماً

(168) تقرير الصحة العامة السابع، 1864، ص9-14، ومواضع أخرى.

مفرطاً، وكان أحد الأكواخ المؤلفة من غرفة نوم واحدة يأوي 3 بالغين و3 أطفال، وكان كوخ آخر يأوي زوجين مع 6 أطفال، إلخ.

دنتون: الإيجارات غالية، وتتراوح بين 4 و5 جنيهات استرلينية سنوياً؛ والأجور الأسبوعية للرجال 10 شلنات. إنهم يأملون تسديد الإيجار بما تصنعه الأسرة من ضفر القش. وكلما ارتفع الإيجار، زاد عدد الذين يتوجب عليهم التكدس سوية لتسديده. ثمة 6 بالغين يعيشون مع 4 أطفال في ردهة نوم واحدة، ويدفعون لقاءها 3 جنيهات و10 شلنات. أرخص منزل في دنتون طوله 15 قدماً وعرضه 10 أقدام من الخارج، مؤجر بثلاثة جنيهات. ومن 14 بيتاً جرى تفقدها، ثمة واحد فقط يحتوي على غرفتي نوم. وعلى مقربة من القرية ثمة منزل لوّثه الساكنون بالقاذورات من الخارج وقد تآكلت 9 إنشات من أسفل الباب بفعل العفونة وحدها، أما باب الدخول، فهو فتحة واحدة تغلق ليلاً ببضعة أحجار من الآجر، وتُدفع ببراعة وتغطى بمزقة حصيرة. وثمة نصف نافذة، قد سقطت بزجاجها وإطارها. وفي هذا المكان، يتكدس 3 بالغين و5 أطفال بلا أثاث. وليست دنتون أسوأ حالاً من بقية أرجاء بيغلزويد يونيون. [716]

(2) بيركشاير

بينهام: في حزيران/يونيو 1864، كان ثمة رجل يعيش مع زوجته وأولاده الأربعة في cot (كوخ صغير مؤلف من طابق واحد). وعادت إحدى بناته من العمل وقد أصيبت بالحمى القرمزية. ثم ماتت. ومرض طفل آخر ثم مات. وكانت الأم وطفل آخر قد أصيبا بالتيفوئيد حين استدعي الدكتور هنتر. وكان الأب ينام مع طفله الثالث خارج المنزل، ولكن صعوبة عزل العدوى تتضح هنا، حيث كانت الأغطية القذرة للعائلة المصابة بالحمى مطروحة في سوق القرية البائسة، المزدحم، بانتظار غسلها. إن إيجار أسرة هاء (H) يبلغ شلناً واحداً في الأسبوع؛ ويحتوي البيت غرفة نوم واحدة للزوج والزوجة، وأطفالهما الستة. وثمة منزل آخر مؤجر بثمانية بنسات أسبوعياً، طوله 14 قدماً و6 إنشات وعرضه 7 أقدام، وارتفاع سقف مطبخه 6 أقدام؛ وغرفة النوم بلا نافذة أو موقد أو باب، ولا منفذ لها سوى إلى الممر، ولا حديقة له. وكان يعيش هنا أخيراً رجل مع ابنتيه البالغتين، وابنه البالغ؛ الأب وابنه يرقدان على السرير، والابنتان تضطجعان في الممر. ولكل واحدة من هاتين طفل حين كانت الأسرة لا تزال في هذا المنزل، وقد ذهبت إحداهما إلى مأوى العمل للفقراء كي تلد، ثم عادت إلى البيت.

(3) بكنغهام شاير

هناك 30 كوخاً ـ على رقعة من الأرض مساحتها 1000 إيكر ـ تأوي ما بين 130 إلى 140 شخصاً. تبلغ مساحة ابرشية برادنهام 1000 إيكر، وفي عام 1851 كان تعدادها 36 منزلاً، ونفوسها 84 رجلاً و54 امرأة. هذا التفاوت بين الجنسين خفّ بعض الشيء عام 1861، حين بلغ عدد الرجال 98، وعدد النساء 87، أي بزيادة 14 رجلاً و33 امرأة خلال عشر سنوات. في غضون ذلك انخفض عدد المنازل واحداً.

وينسلو: أعيد بناء قسم كبير من القرية حديثاً وفق طراز جيد، والطلب على المنازل كبير على ما يبدو، لأن الأكواخ الصغيرة البائسة تؤجر بشلن أو شلن وثلاثة بنسات أسبوعياً.

ووتر ـ ايتون: في ضوء ازدياد السكان، قام الملاك العقاريون هنا، بهدم 20% من المنازل القائمة. وثمة عامل فقير يقطع زهاء 4 أميال مشياً لبلوغ مكان عمله، وقد سئل إن كان لا يستطيع أن يجد كوخ سكن أقرب، فأجاب: «كلا، فهم أذكى من أن يأووا رجلاً له أسرة كبيرة كأسرتي». [717]

تينكرز ـ ايند، القريبة من وينسلو: ثمة غرفة نوم يقطنها 4 بالغين و4 أطفال، طولها 11 قدماً، وعرضها 9 أقدام، وارتفاعها 6 أقدام و5 إنشات في أعلى موضع؛ وثمة غرفة أخرى طولها 11 قدماً و3 إنشات وعرضها 9 أقدام، وارتفاعها 5 أقدام و10 إنشات، تأوي 6 أشخاص. تحظى كل واحدة من هاتين الأسرتين بمساحة أقل من تلك التي تُعدّ ضرورية للسجين. وليس ثمة منزل يحتوي على أكثر من غرفة نوم واحدة، ولا يوجد في أي منها باب خلفي؛ أما الماء فهو غير موجود إلّا في أكواخ قليلة جداً، ويتراوح إيجار المسكن الأسبوعي بين شلن وأربعة بنسات إلى شلنين. ومن بين 16 منزلاً جرى تفقدها، كان هناك رجل واحد يكسب 10 شلنات في الأسبوع. إن كمية الهواء التي يحصل عليها الفرد الواحد في الظروف المذكورة آنفاً تعادل ما يحصل عليه فيما لو حبس طوال الليل في صندوق طول ضلعه 4 أقدام لكل من الأبعاد الثلاثة. ولكن الجحور العتيقة تسمح بنفاذ مقدار معين من الهواء دون قصد، فتحسّن التهوية.

(4) كمبريدج شاير

غامبلنغاي: يملكها عدة ملاك عقاريين. وهي تضم أبأس الأكواخ الصغيرة (cots) التي يمكن العثور عليها. ويتعاطى الكثير من سكانها ضفر القش. ويسود هذا المكان خمول مميت واستسلام يائس للحياة في القذارة. إن الاهمال الملحوظ في مركز القرية يتحول إلى داء موات في قطبيها الشمالي والجنوبي، حيث تتهاوى المنازل تدريجياً نتيجة لنخره

من العفن. وملاكو العقارات المقيمون في أماكن أخرى يستنزفون هؤلاء المستأجرين البائسين على هواهم. فالإيجارات عالية جداً؛ ويحشر 8 أو 9 أشخاص في ردهة نوم واحدة، وفي حالتين من هذه الحالات كانت ردهة نوم صغيرة واحدة تضم 6 بالغات، لكل واحدة منهن طفل أو طفلان.

(5) ايسكس

ثمة عدد من الأبرشيات في هذه المقاطعة يتناقص فيها عدد الأشخاص والأكواخ سوية. إلّا أن هناك لا أقل من 22 أبرشية لم يَحُلْ تهديم المنازل فيها دون زيادة السكان، ولم يفض إلى ذلك النوع من طرد السكان الذي يجري عموماً تحت اسم «النزوح إلى المدن». وفي أبرشية فينغرينغهو، التي تبلغ مساحتها 3443 إيكراً، كان هناك 145 منزلاً عام 1851، لم يبق منها غير 110 منازل عام 1861. بيد أن الناس، ما كانوا راغبين في الهجرة، وقد تدبروا أمر تكاثر نفوسهم رغم تلك الظروف. وفي رامسدين كرايز عام 1851، كان 252 شخصاً يسكنون 61 منزلاً، أما في عام 1861 فقد كان ثمة 262 شخصاً محشورين في 49 منزلاً. وفي بازلدون، كان هناك 157 شخصاً يعيشون على 1827 إيكراً، في 35 منزلاً عام 1851، وفي نهاية العقد، بات عدد الأشخاص 180 والمنازل 27. وكان عدد الأشخاص في أبرشيات فينغرينغهو، مساوث ـ فارمبريدج، ويدفورد، بازلدون، رامسدين كرايز عام 1851، 1392 شخصاً [718] يعيشون على 8449 إيكراً في 316 منزلاً. أما عام 1861 فقد بلغ عدد الأشخاص 1473، وعدد المنازل 249، على الرقعة نفسها.

(6) هيرفورد شاير

عانت هذه المقاطعة الصغيرة من «شبح الطرد» أكثر من أي مقاطعة أخرى في إنكلترا. وفي مادلي، ثمة أكواخ مزدحمة ازدحاماً شديداً بوجه عام، ولا تحتوي سوى غرفتي نوم، ويملك المزارعون أغلبها. وهم يؤجرونها، بسهولة، لقاء 3 جنيهات أو 4 جنيهات في العام، ويدفعون أجراً أسبوعياً مقداره 9 شلنات.

(7) هنتينغدون شاير

عام 1851، كان في هارتفورد 87 منزلاً، بعد ذلك بقليل جرى تهديم 19 كوخاً في هذه الأبرشية الصغيرة التي تبلغ مساحتها 1720 إيكراً، وكان عدد سكانها 452 في عام 1831، و382 في عام 1851، و341 في عام 1861. لقد جرى تفقد 14 كوخاً، يحتوي كل واحد منها على غرفة نوم واحدة. في أحد الأكواخ، ثمة زوجان مع 3 أبناء

بالغين، وابنة بالغة، و4 أطفال ـ المجموع عشرة؛ وفي كوخ آخر ثمة 3 بالغين و6 أطفال. وكانت إحدى هذه الغرف التي ينام فيها 8 أشخاص، تبلغ 12 قدماً و10 إنشات طولاً، و12 قدماً وإنشين عرضاً، و6 أقدام و9 إنشات ارتفاعاً؛ ويوفر هذا، دون خصم الأجزاء الناتئة من الشقة، 130 قدماً مكعباً للفرد الواحد. وينام في هذه الغرف الأربع عشرة 34 بالغاً و33 طفلاً. ونادراً ما كان لهذه الأكواخ حدائق، ولكن كثيرين من نزلائها يتمكنون من زراعة رقعة صغيرة يستأجرونها بـ 10 شلنات أو 12 شلناً لكل (rood) (ربع إيكر). وهذه القطع المزروعة بعيدة عن البيوت التي تخلو من أي مراحيض. ويجب على الأسرة «إما أن تذهب إلى قطعة الأرض لترمي فضلات الجسد هناك» وإما أنها، حاشاكم، كما يحدث في هذا المكان «تطرح فضلاتها في خزانة بداخلها وعاء على شكل جارور مثبت في حوامل، ويُنتزع ثم ينقل إلى رقعة الأرض ليفرغ هناك حيث تحتاج التربة إلى محتوياته». إن دورة شروط الحياة في اليابان، تمضي بصورة أنظف من هذا.

(8) لنكولن شاير

لانغتوفت: ثمة رجل يعيش هنا في منزل رايت، بصحبة زوجته وأمها و5 أطفال؛ وللمنزل مطبخ أمامي، وحجرة لحفظ الأواني وغسلها، وغرفة نوم تعلو المطبخ. إن مساحة المطبخ الأمامي وغرفة النوم تبلغ الواحدة منهما 12 قدماً وإنشين طولاً و9 أقدام و5 إنشات عرضاً، والمساحة الكاملة للأرضية السفلى 21 قدماً و3 إنشات طولاً و9 أقدام و5 إنشات عرضاً. وغرفة النوم هي حجرة علوية: فجدرانها تتصل بالسقف مثل قالب السكر المخروطي، وفي مقدمتها نافذة صغيرة. لماذا يسكن هنا؟ بسبب الحديقة؟ كلا، فهي صغيرة جداً. بسبب الإيجار؟ كلا، فهو مرتفع، ويبلغ شلناً و3 بنسات في الأسبوع. بسبب قربه من العمل؟ كلا، فبعده 6 أميال، وصاحبه يقطع يومياً 12 ميلاً جيئة وذهاباً. إنه يسكن هنا، لأن الكوخ الصغير كان قابلاً للاستئجار، ولأنه أراد أن يحظى بكوخ مستقل له وحده، مهما كان موقعه أو سعره، وحاله. وفيما يلي جدول **[719]** إحصائي عن 12 منزلاً في لانغتوفت، تحوي 12 غرفة نوم، ويسكنها 38 بالغاً و36 طفلاً:

12 منزلاً في لانفتوفت

المنزل	عدد حجرات النوم	عدد البالغين	عدد الأطفال	عدد الأشخاص الإجمالي
رقم 1	1	3	5	8
رقم 2	1	4	3	7
رقم 3	1	4	4	8
رقم 4	1	5	4	9
رقم 5	1	2	2	4
رقم 6	1	5	3	8
رقم 7	1	3	3	6
رقم 8	1	3	2	5
رقم 9	1	2	0	2
رقم 10	1	2	3	5
رقم 11	1	3	3	6
رقم 12	1	2	4	6

(9) كينت

كانت كننغتون مكتظة اكتظاظاً خطيراً بالسكان في عام 1859، عندما ظهر مرض الدفتيريا، ونظم طبيب الأبرشية تحريات رسمية عن وضع الطبقات الفقيرة. ووجد في هذه الناحية، حيث يُستخدم عدد كبير من العمال، أن بعض الأكواخ قد هُدمت ولم تشيد أكواخ جديدة إطلاقاً. وفي أحد القطاعات تقوم أربعة بيوت تسمى أقفاص العصافير (birdcages)، يحتوي كل واحد منها على أربع غرف، لها الأبعاد التالية مقاسة بالأقدام والإنشات:

المطبخ	6.6 × 8.11 × 9.5
حجرة غسل وحفظ الأواني	6.6 × 4.6 × 8.6
غرفة النوم	6.3 × 5.10 × 8.5
غرفة النوم	6.3 × 8.4 × 8.3

(10) نورثهامبتون شاير

برينوورث، بيكفورد(*)، فلور: يوجد في هذه القرى، في الشتاء، ما بين 20 و30 رجلاً يتسكعون في الشوارع لانعدام العمل. إن المزارعين لا يحرثون دوماً الأرض التي يزرعونها قمحاً ولفتاً حراثة كافية، ومالك العقار يرى أن من الأفضل له أن يدمج كل القطاعات المؤجرة في مزرعتين أو ثلاث. من هنا منبع نقص فرص العمل. وفي حين أن الحقل يتطلع إلى العمل، على هذا الجانب من الخندق، فإن العمال المحرومين من العمل، على الجانب الآخر، يلقون إليه نظرات الحنين. ولا عجب إطلاقاً في أن العمال الذين يرهقون بالعمل صيفاً، ويتضورون من الجوع شتاءً، يرددون بلهجتهم المحلية المميزة قائلين: .(the parson and gentlefolks seem frit to death at them)(168a)

[720] وهناك أمثلة في قرية فلور، حيث توجد غرفة نوم واحدة، من أصغر حجم، تأوي زوجين مع 4 أو 5 أو 6 أطفال، أو تأوي 3 بالغين و5 أطفال، أو زوجين مع جد و6 أطفال طرحتهم الحمى القرمزية، إلخ؛ ويوجد بيتان يحتويان على غرفتي نوم، ويأويان أسرتين، الأولى مع 8 بالغين، والثانية مع 9 بالغين، على التوالي.

(11) ويلت شاير

ستراتون: جرى تفقد 31 منزلاً، ثمانية منها بغرفة نوم واحدة. وفي بينهيل، في الأبرشية نفسها: ثمة كوخ مؤجر بشلن واحد و3 بنسات في الأسبوع، يسكنه 4 بالغين و4 أطفال، لا خير فيه، عدا الجدران، من الأرضية المبلطة بأحجار غليظة التقطيع، إلى السقف المغطى بقش أكله البلى.

(12) ورسيسترشاير

إن تهديم المنازل هنا ليس واسعاً جداً، مع ذلك فإن عدد قاطني المنزل الواحد ارتفع بين عام 1851 وعام 1861، من 4.2 إلى 4.6 أفراد.

(*) ورد هذان الاسمان: Pitsford, Brixworth، في متن النص الألماني، أما الصحيح فهو Brinworth وPickford حسب المراجع الإنكليزية. [ن.ع].

(168a) «يبدو أن الكاهن والنبلاء متفقون على تذويبنا حتى الموت».

بادزي: يوجد هنا كثير من الأكواخ والحدائق الصغيرة. ويزعم بعض المزارعين أن هذه الأكواخ «مصدر ازعاج كبير هنا، لأنها تأتي بالفقراء» (a great nuisance here, because they bring the poor) ويقول أحد السادة:

«لن يتحسن وضع الفقراء، فإذا شيد 500 كوخ فستؤجر بسرعة كبيرة، والواقع، كلما شيدت أكثر زادت حاجتهم إلى المنازل أكثر».

وحسب رأي هذا السيد، أن المنازل تولد السكان، وأن هؤلاء يضغطون «على وسائل السكن» بحكم قانون الطبيعة. وعلى هذا يرد الدكتور هنتر:

«لا بد من أن يأتي هؤلاء الفقراء من ناحية ما، وبما أنه لا يوجد شيء خاص يجذبهم إلى بادزي، كالإعانات الحكومية، فلا بد أن ثمة شيئاً يدفعهم إلى هذه الناحية من ناحية أخرى أقل ملاءمة. ولو كان بوسع كل واحد منهم أن يجد كوخاً وقطعة أرض بجوار عمله، فلن يحبذ القدوم إلى بادزي، حيث عليه أن يدفع لقاء رقعة الأرض الصغيرة ضعف ما يدفعه المزارع».

إن النزوح الدائم إلى المدن، والتكوين الدائم «لفيض» سكاني في الريف من جراء تركز المَزارع وتحويل الحقول إلى مراعٍ واستخدام الآلات، إلخ، والطرد المستمر لسكان الأرياف بتهديم أكواخهم، إنما تسير جميعاً جنباً إلى جنب. وكلما فرغت منطقة من المناطق من السكان، تعاظم «فيض السكان النسبي» فيها، وتنامى ضغطهم على وسائل تشغيلهم، وتزايد فيض السكان الزراعيين المطلق بالمقارنة مع وسائل سكنهم، وتعاظم بالتالي فيض السكان المحلي في القرى، وتكديس المخلوقات البشرية تكديساً وبائياً مهلكاً. إن حشر زمر من الناس في القرى الصغيرة المبعثرة، أو في البلديات الريفية [721] الصغيرة، يعادل طرد الناس بالعنف من الأراضي. إن جعل العمال الزراعيين «فائضين» باستمرار، على الرغم من تناقص عددهم وتنامي مقدار منتوجاتهم، يشكل مهد الفاقة. وتغدو هذه الفاقة، دافعاً لطردهم من الأرض، ومنبعاً رئيسياً لبؤس سكنهم، مما يحطم آخر قدرة لهم على المقاومة، ويجعلهم مجرد عبيد للملاك العقاريين والمزارعين(169)

(169) «إن المهنة السامية التي كان يمارسها العامل الزراعي تضفي الكرامة حتى على منزلته. إنه ليس عبداً مسترقاً، بل هو جندي في زمن السلام، ويستحق أن يقدم المالك العقاري له مكاناً يليق بالرجال المتزوجين، طالما أن هذا المالك يدّعي لنفسه سلطة إرغامه على العمل، بمثل ما تقتضيه البلاد من الجندي. لكنه لا يتلقى، شأنه شأن الجندي، سعر عمله بسعر السوق. وعلى غرار

بحيث يتوطد الحد الأدنى من الأجور قانوناً من قوانين الطبيعة بالنسبة إليهم. من جهة أخرى نرى أن الأرياف تعاني، على الرغم من «فيض السكان النسبي» الدائم، نقصاً في السكان، في الوقت نفسه. ولا يتجلى ذلك على المستوى المحلي في مواضع تدفق الناس منها إلى المدن والمناجم وأعمال سكك الحديد، إلخ. ، بسرعة كبيرة، فحسب، بل يتجلى في كل الأماكن، خلال موسم الحصاد، وكذلك في فصلي الربيع والصيف، خلال تلك الفترات المتعددة، عندما تحتاج الزراعة الإنكليزية، التي بلغت مستوى عالياً من العناية والتكثيف، إلى أيدٍ عاملة إضافية. فهناك على الدوام عمال فائضون عن الحاجات الوسطية للزراعة، مثلما هناك على الدوام نقص في العمال عن حاجاتها الاستثنائية أو المؤقتة[170]. لهذا نجد الوثائق الرسمية تزخر بشكاوى متناقضة وردت من

= الجندي، يؤخذ فتياً، غراً، لا يعرف من الدنيا سوى مهنته ومنطقته. إن الزواج المبكر ومفعول شتى قوانين السكن تؤثر على هذا، مثلما يؤثر نظام التجنيد وقانون العقوبات العسكرية على ذاك» الدكتور هنتر في تقرير الصحة العامة السابع، 1864، لندن، 1865، ص132. ونرى أحياناً أن مالكاً عقارياً، رقيق الحاشية على نحو استثنائي، يأسى للفقر الذي خلقه هو نفسه. «إنه لشيء مؤسف أن يقف المرء وحيداً في أرضه» يقول اللورد لايستر، حين تلقى التهنئة على انتهاء بناء قصره هوكهام. ـ «إنني أجيل النظر من حولي فلا أرى بيتاً غير بيتي. إنني عملاق من برج العمالقة، وقد التهمت كل جيراني».

(170) ونرى حركة مماثلة وقعت خلال السنوات العشر الأخيرة في فرنسا، وذلك كلما كان نطاق هيمنة الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يتسع، ويطرد «فيض» السكان الزراعيين إلى المدن. كما نجد هنا تدهور ظروف السكن وغيرها بجوار منبع «السكان الفائضين» بالذات. للاطلاع على هذه «البروليتاريا الريفية» (prolétariat foncier) الخاصة التي أدى نظام تجزئة الأرض لقطع صغيرة إلى ظهورها، أنظر المؤلف الذي سبق الاستشهاد به: كولنز، [«الاقتصاد السياسي...»]. (Colins, *L'Économie Politique...*)، وكذلك مؤلفي: الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، الطبعة الثانية، هامبورغ، 1869، ص88 وما يليها. لقد كان سكان المدن في فرنسا عام 1846 يمثلون 24.42% وسكان الريف 75.58%، أما عام 1861، فباتت النسبتان 28.86% في المدن و71.14% في الريف. وشهدت السنوات الخمس الأخيرة تناقصاً أكبر في نسبة سكان الريف من مجموع السكان. وقد أنشد بيير دوبون، عام 1846، في «أنشودة العمال» (Le chant des ouvriers) قائلاً:

«نلبس ثياباً رثة، ونسكن الجحور
تحت الأسيجة وفي الخرائب،
نحيا مع البوم واللصوص
أصدقاء الأشباح والظلام».

[722] أماكن واحدة عن نقص وفيض اليد العاملة في آن واحد. إن النقص المؤقت أو المحلي في اليد العاملة لا يفضي إلى رفع الأجور، بل فقط إلى سوْق النساء والأطفال إلى العمل الزراعي، وخفض متوسط سن العمال باستمرار. وما إن يترسخ استغلال الأناث والأطفال على نطاق واسع، حتى يتحول بدوره إلى وسيلة جديدة لتوليد فيض سكاني وسط الذكور من العمال الزراعيين البالغين، وتخفيض أجورهم. وفي شرقي إنكلترا تزدهر ثمرة رائعة من ثمار هذه الحلقة المفرغة (cercle vicieux) ـ نعني ظهور ما يسمى بنظام زمر العمل (Gangsystem) (زمر أو عصبة العمل)، الذي أتطرق إليه هنا بإيجاز(171).

يقتصر نظام زمر العمل على لنكولن شاير، هتينغدون شاير، كمبريدج شاير، نورفولك شاير، سافولك شاير، نوتنغهام شاير، وفي مواضع متفرقة من مقاطعات نورثهامبتون شاير وبيدفورد شاير، وروتلاند، المجاورة. وتصلح لنكولن شاير لأن تكون مثالاً. إن رقعة كبيرة من هذه المقاطعة هي أرض حديثة العهد، فقد كانت من قبل مستنقعات، أو أرض انتزعت أخيراً من البحر، كما في بعض المقاطعات الشرقية المذكورة توا. لقد صنع المحرك البخاري العجائب فيما يتعلق بأعمال تجفيف الأراضي. وما كان ذات مرة مستنقعاً أو أرضاً رملية، غدا اليوم مروج قمحٍ تدر أكبر الريع. وينطبق القول نفسه على الأراضي المغمورة بالطمي التي انتزعتها يد العمل البشري، كما حدث في جزيرة أكسهولم. وأبرشيات أخرى على ضفاف نهر ترنت. ولكن نشوء مزارع جديدة لا يترافق مع بناء أكواخ جديدة، بل يترافق، على العكس، مع تهديم القديم منها؛ أما اليد العاملة فتستدعى من القرى المفتوحة، التي تبعد أميالاً، وتقع قرب طرق كبيرة، تلتف على منحدرات التلال. وفي الماضي كان السكان قد وجدوا هناك بالذات مأوى يلوذون به من الفيضانات المستديمة في فصل الشتاء. إن العمال الذين يسكنون دوماً في المزارع التي تتراوح مساحتها بين 400 إلى 1000 إيكر (ويسمون هناك «العمال المثبتين» «confined labourers») يستخدمون حصراً في أنواع معينة من العمل الزراعي الدائم، والشاق، الذي يُنفذ بمعونة الخيول. ويندر أن نعثر على كوخ واحد في كل مائة إيكر(*) بصورة وسطية. وأدلى أحد المزارعين الذي يستأجر قطعة من أرض المستنقعات (Fenland) فيما مضى [723] بشهادته أمام لجنة التحقيق قائلاً:

---

(171) يقتصر التقرير السادس والأخير للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال، المنشور في نهاية آذار/ مارس 1867، على معالجة نظام زمر العمل (Gangsystem) الجوّالة في الريف.

(*) في النص شرح بين قوسين لما يعادل الإيكر في المقاييس الألمانية حذفناه. [ن.ع].

«إنني أعمل على 320 إيكراً، وهي جميعاً أرض صالحة للزراعة. ليس ثمة كوخ واحد في مزرعتي. وهناك عامل واحد في مزرعتي الآن. وعندي أربعة عمال يعتنون بالخيول ويسكنون في الجوار. أما العمل السهل الذي يحتاج إلى كثرة من الأيدي العاملة، فنسنده إلى زمر العمل»[172].

تحتاج الأرض إلى الكثير من العمل السهل في الحقول، مثل قلع الأعشاب الضارة وعزق التربة، وبعض عمليات التسميد، وإزالة الأحجار، وما إلى ذلك. وزمر العمل هي التي تؤدي ذلك، أو تؤديه أحياناً فرق منظمة من العمال الذين يقطنون القرى المفتوحة.

تتألف زمرة العمل من 10 أشخاص إلى أربعين أو خمسين شخصاً، من الأناث بالذات، ومن اليافعين من كلا الجنسين (بين 13 ـ 18 عاماً)، رغم أن الصبيان يخرجون منها، في الغالب، عند سن الثالثة عشرة، وأخيراً، من الأطفال من كلا الجنسين (6 ـ 13 عاماً). ويقف على رأس زمرة العمل عريف (Gangmaster)، وهو دائماً عامل زراعي عادي، ممن يسمى مخلوقاً طائشاً، مغامراً، جسوراً، متشرداً، سكيراً، ولكنه يتحلى بنوع من روح المبادرة. والعريف هو الذي يجند الزمرة، وهي تأتمر بأمره، لا بأمر المزارع. وهو يتولى إبرام صفقة العمل، في الغالب بالقطعة مع هذا الأخير، ودخله الذي لا يزيد وسطياً زيادة كبيرة عن دخل العامل الزراعي العادي[173]، مرهون تماماً، على وجه التقريب، بتدبيره وبراعته في انتزاع أكبر عمل ممكن في أقصر وقت ممكن من أفراد زمرته. وقد اكتشف المزارعون أن النساء لا يعملن جيداً إلّا تحت إمرة الرجال، ولكن ـ من جهة أخرى ـ ما إن يبدأ الأطفال والنساء بالعمل، حتى يأخذهم الاندفاع لبذل أقصى الجهود ـ وهذا ما كان يعرفه فورييه ـ أما العامل البالغ، فهو مراوغ تماماً، ويحاول اقتصاد قواه بأقصى ما يستطيع. ويتنقل عريف الزمرة من مزرعة إلى أخرى، وبذلك يشتغل مع جماعته من 6 إلى 8 أشهر في العام. لذلك فإن العمل ارتباطاً بهذا العريف مثمر ومضمون بالنسبة إلى الأسر العمالية، أكثر من العمل عند مزارع واحد، لا يستخدم الأطفال إلّا بين الحين والآخر. هذا الواقع يرسخ نفوذ عريف الزمرة رسوخاً

(172) لجنة استخدام الأطفال، التقرير السادس، شهادات، ص37، رقم 173. ـ إن Fenland تعني Marshland.

(173) إلّا أن بعض عرفاء زمر العمل قد تحولوا إلى مزارعين يستأجرون حتى 500 إيكر، أو مالكي عدد لا بأس به من المنازل.

كاملاً في القرى المفتوحة، بحيث لا يعود بوسع أحد أن يؤجر الأطفال إلّا عن طريقه. وإن «إعارة» هؤلاء الأطفال فرادى، وبصورة مستقلة عن الجماعات، هي مهنته الثانوية.

[724] إن «الجوانب المعتمة» في هذا النظام هي التشغيل المفرط للأطفال واليافعين، والمسيرات الطويلة جداً التي يضطرون إلى القيام بها يومياً ذهاباً وإياباً من وإلى المزارع التي تبعد 5 أو 6 وأحياناً 7 أميال، وأخيراً الانحطاط الخلقي للجماعة. ورغم أن عريف الزمرة، الذي يطلق عليه في بعض المناطق اسم «السائس» (the driver)، يتسلح بعصا طويلة، فإنه لا يستخدمها إلّا قليلاً جداً، ولا توجد شكاوى من قسوة التعامل إلّا بصورة استثنائية. فهو قيصر ديموقراطي، أشبه بعازف المزمار السحري من هاملن، الذي يقود الجرذان وراءه. فعليه، إذن، أن يكون محبوباً من رعاياه، وهو يأسرهم بسحر الحياة الغجرية تحت قيادته. إن الحرية المنفلتة، والمرح الصاخب، والخلاعة الوقحة، تسود في الزمرة. ويدفع العريف عادة، الحساب في الحانة ويعود إلى البيت على رأس زمرته ثملاً، مترنحاً، تسنده من اليمين واليسار، امرأة قوية، مسترجلة، بينما يسير الأطفال والشباب في المؤخرة، مرحين، صاخبين، يترنمون بأغنيات ساخرة، داعرة، فاجرة. ويسود في رحلة العودة ما كان فورييه يسميه «الزواج المفتوح»[*]. وكثيراً ما تحبل فتيات في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من أتراب لهن. وتتحول القرى المفتوحة التي تنبع منها هذه الجماعات، إلى سادوم وعامورة[174]، حيث تبلغ الولادات غير الشرعية فيها ضعف ما هي عليه في سائر أرجاء المملكة. ولقد عرضنا آنفاً الوضع الأخلاقي لهاته الفتيات اللواتي ينشأن في هذه المدرسة، عندما يصبحن متزوجات. فأطفالهن يولدون مجندين لهذه الزمر، ما لم يجهز عليهم الأفيون بضربة قاضية.

إن الزمرة، في شكلها الكلاسيكي، الذي وصفناه تواً، تُدعى بالزمرة العامة، أو الزمرة المشتركة، أو الجوالة (public, common or tramping gang). وهناك أيضاً زمر خاصة (private gangs). وتنشأ هذه على غرار تلك، إلّا أن عدد أفرادها أقل، ولا تعمل بإمرة عريف بل بإمرة خادم مزرعة عجوز، لم يعد بمقدور سيده المزارع أن ينتفع به على نحو أفضل. المرح الغجري لا وجود له هنا، ولكن أجور ومعاملة الأطفال أسوأ حسب جميع إفادات الشهود.

(*) [استخدم فورييه هذا التعبير في مؤلفه: العالم الصناعي والاجتماعي الجديد *Le nouveau monde industriel et sociétaire*، الجزء الخامس، في إضافة للفصل 36؛ والجزء السادس، استنتاجات معممة، ص 276]. [ن. برلين].

(174) «لقد أفسدت هذه الزمر نصف فتيات لودفورد» (المرجع نفسه، الملحق، ص 6، رقم 32).

إن نظام الزُمر، الذي تنامى باطراد خلال السنوات الأخيرة[175]، لم يظهر، كما هو واضح، لأجل سواد عيون عريف الزمرة. لقد وُجد لإغناء كبار المزارعين[176] وملاكي [725] الأرض الكبار[177]. وبالنسبة إلى المزارع فليس ثمة طريقة أذكى من هذه ليُبقي عدد العمال دون المستوى العادي، وليحوز مع ذلك عدداً إضافياً من العمال جاهزين دوماً لأداء الأعمال الإضافية، ولينتزع أكبر قدر ممكن من العمل بأقل قدر ممكن من النقود[178]، ويجعل العمال الذكور البالغين «فائضين عن الحاجة». ويتضح من هذا الاستعراض سبب الاعتراف بقلة فرص العمل، على هذا القدر أو ذاك، للعامل الزراعي من جهة، والقول بأن نظام زمر العمل «ضروري»، من جهة أخرى، من جراء نقص العمال الذكور وهجرتهم إلى المدن[179]. إن الحقل النظيف من الأعشاب الضارة،

---

(175) «لقد ازداد هذا النظام زيادة عظمى في السنوات الأخيرة. ولكنه لم يدخل في بعض الأماكن إلّا في وقت متأخر، أما في الأمكنة الأخرى، حيث يوجد منذ وقت أبعد، فإن الزمر تستخدم أطفالاً أصغر سناً، بأعداد أكبر فأكبر» (المرجع نفسه، ص 79، رقم 174).

(176) «إن صغار المزارعين لا يستخدمون عمل الزمر البتّة». «إن هذا العمل لا يستخدم على الأرض الفقيرة، بل على الأرض التي تدرّ ريعاً يتراوح بين 40 إلى 50 شلناً من الإيكر الواحد» (المرجع نفسه، ص 17، رقم 14).

(177) وبالنسبة إلى أحد هؤلاء السادة كان مذاق الريع مستحباً إلى حد كبير، بحيث أنه زعق في غضبه أمام لجنة التحقيق قائلاً إن الضجيج كله مثار بسبب اسم النظام ليس إلّا. فلو جرت تسمية النظام، بدل «الزمرة» (Gang)، باسم «الرابطة الصناعية الزراعية للشباب من أجل الكسب المستقل» لباتت الأمور على ما يرام.

(178) «إن عمل الزمرة أرخص من أي عمل آخر، ولهذا السبب بالذات يجري استخدامه». هذا ما يقوله أحد عرفاء زمر العمل السابقين (المرجع نفسه، ص 17، رقم 14). ويقول أحد المزارعين «إن نظام زمر العمل هو النظام الأرخص للمزارع حتماً، وبالقدر نفسه النظام الأسوأ للأطفال حتماً» (المرجع نفسه، ص 16، رقم 3).

(179) «لا ريب في أن أعمالاً كثيرة يؤديها أطفال في زمر العمل الآن، إنما كان يؤديها الرجال والنساء من قبل. وحيثما يستخدم عمل النساء والأطفال فإن عدد الرجال العاطلين عن العمل يصبح أكثر من السابق (more men are out of work)» (المرجع نفسه، ص 43، رقم 202). من جهة أخرى «فإن مسألة العمال (The labour question) في بعض المناطق الزراعية، وبخاصة في الأراضي الصالحة للزراعة، تزداد خطورة في أعقاب الهجرة، والسهولة التي توفرها سكك الحديد

والأعشاب البشرية الضارة في لنكولن شاير، وإلخ.، هما القطبان المتضادان للإنتاج الرأسمالي[180].

= في الانتقال إلى المدن الكبرى بحيث أعتقد أنا» (هذا «الأنا» هو وكيل مالك أرض كبير) «أن عمل الأطفال أمر لا غنى عنه إطلاقاً» (المرجع نفسه، ص 80، رقم 180). إن (مسألة العمال) (the Labour question) في المناطق الزراعية الإنكليزية، بخلاف بقية أرجاء العالم المتمدن، هي مسألة ملاك الأرض الكبار والمزارعين (the landlords' and farmers' question)، نعني بها كيف يمكن، رغم تزايد هجرة السكان الزراعيين المتعاظمة باطراد، الاحتفاظ «بفيض سكان نسبي» كاف في الريف، وإبقاء اجور العامل الزراعي، من خلال ذلك، «عند الحد الأدنى»؟

(180) إن تقرير الصحة العامة الذي استشهدت به مراراً والذي يعالج مسألة وفيات الأطفال، ويمر مروراً عابراً بنظام زمر العمل، لا يزال مجهولاً للصحافة وبالتالي مجهولاً للجمهور الإنكليزي. بالمقابل نجد أن التقرير الأخير للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال زود الصحافة بمادة «مثيرة» (sensational)، تحظى بالترحيب دوماً. وبينما كانت الصحافة الليبرالية تتساءل كيف يسمح السادة النبلاء والنبيلات، وكهنة الكنيسة الرسمية، الذين تعج بهم لنكولن شاير، بنشوء نظام كهذا على أرضهم وتحت أبصارهم، وهم الذين يرسلون «البعثات التبشيرية إلى أنأى بقاع المعمورة لتقويم أخلاق ساكني جزر بحر الجنوب المتوحشين» ـ كانت الصحافة الراقية تقتصر على إبداء تأملات عن الانحطاط الفظ للسكان الزراعيين الذين لا يتورعون عن بيع أطفالهم لعبودية كهذه! وفي ظل هذه الشروط اللعينة التي يفرضها هؤلاء «الرقيقون» على العامل الزراعي، لن نعجب منه لو رأيناه يأكل أطفاله. فما يثير العجب حقاً هو عافية الاستقامة الأخلاقية التي احتفظ بها هذا العامل، إلى حد كبير. ويشير واضعو التقارير الرسمية إلى أن الآباء يبغضون نظام زمر العمل، حتى في المناطق التي يستخدم فيها هذا النظام. «وهناك الكثير في الشهادات التي تبيّن أن آباء الأطفال يتمنون شاكرين، في حالات كثيرة، أن يستمدوا العون من قانون إلزامي لمقاومة ما يتعرضون له في أحيان كثيرة من ضغط واغراءات. فموظفو الأبرشية تارة، وأرباب العمل تارة أخرى، يجبرونهم، تحت طائلة التهديد بالطرد، على تشغيل أطفالهم بدلاً من إرسالهم إلى المدرسة... إن كل هذا الوقت والجهد الضائع، وكل عذابات الجهد الشاق وغير المريح الذي يتعرض له العامل الزراعي وأطفاله، وكل الحالات التي يعزو فيها الأبوان السقوط الأخلاقي لطفلهما إلى دمار رهافة الحس والرقة من جراء ازدحام الأكواخ، أو إلى المؤثرات المفسدة لنظام زمر العمل، إن كل ذلك يستثير في قلوب العمال الفقراء عواطف وأحاسيس يمكن فهمها بسهولة، ولا تحتاج إلى أي شرح وتفصيل. فهم يدركون أن الكثير من العذاب الجسدي والنفسي يقع عليهم بفعل أوضاع لا يد لهم فيها، ولو كان في مقدورهم لما ارتضوها بأي حال، فهم عاجزون عن مقارعتها» (المرجع نفسه، ص XX، رقم 82، وص XXIII، رقم 96).

[726] و) إيرلندا

اختتاماً لهذا البند، يتوجّب أن ننتقل إلى إيرلندا هنيهة. نبدأ أولاً بالوقائع المتعلقة بالمسألة.

بلغ عدد سكان إيرلندا 8,222,664 عام 1841، وتهاوى إلى 6,623,985 عام 1851، وإلى 5,850,309 عام 1861، ثم إلى 5 ملايين ونصف مليون عام 1866، أي ما يقارب مستوى عام 1801. وبدأ التناقص بسنة المجاعة، 1846، بحيث فقدت إيرلندا، في ظرف أقل من عشرين عاماً، أكثر من $\frac{5}{16}$ من مجموع سكانها[181]. لقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين منها 1,591,487 بين أيار/مايو 1851 وتموز/يوليو 1865، وبلغ عددهم أكثر من نصف المليون خلال السنوات الخمس الأخيرة، أي في فترة 1861 ـ 1865. وانخفض عدد المنازل المسكونة بمقدار 52,990 منزلاً خلال الفترة 1851 ـ 1861. وبين 1851 ـ 1861، ازداد عدد المزارع التي تتراوح مساحتها بين 15 إلى 30 إيكراً، بمقدار 61 ألفاً، وعدد المزارع التي تزيد مساحتها عن 30 إيكراً ازداد بمقدار 109 آلاف، بينما هبط المجموع الكلي للمزارع بمقدار 120 ألفاً، ويرجع هذا الهبوط إلى سبب واحد هو القضاء على المزارع التي تقل مساحتها عن 15 إيكراً ـ أي إلى تمركزها.

[727] وقد اقترن انخفاض عدد السكان، طبيعياً، بانخفاض في كتلة المنتوجات. ويكفي، للغرض الذي نبتغيه، تفحّص السنوات الخمس الواقعة بين 1861 ـ 1865، التي هاجر خلالها أكثر من نصف مليون شخص، وهبط العدد المطلق للسكان أكثر من ثلث مليون. [أنظر الجدول آ-A ـ ص860].

(181) كان مجموع سكان إيرلندا 5,319,867 عام 1801، و6,084,996 عام 1811، و6,869,544 عام 1821، و7,828,347 عام 1831، و8,222,664 عام 1841.

الجدول آ (A)

عدد الحيوانات

السنة	الجياد		الأبقار		
	العدد الكلي	النقصان	العدد الكلي	النقصان	الزيادة
1860	619,811	–	3,606,374	–	–
1861	614,232	5579	3,471,688	134,686	–
1862	602,894	11,338	3,254,890	216,798	–
1863	579,978	22,916	3,144,231	110,659	–
1864	562,158	17,820	3,262,294	–	118,063
1865	547,867	14,291	3,493,414	–	231,120

السنة	الأغنام			الخنازير		
	العدد الكلي	النقصان	الزيادة	العدد الكلي	النقصان	الزيادة
1860	3,542,080	–	–	1,271,072	–	–
1861	3,556,050	–	13,970	1,102,042	169,030	–
1862	3,456,132	99,918	–	1,154,324	–	52,282
1863	3,308,204	147,928	–	1,067,458	86,866	–
1864	3,366,941	–	58,737	1,058,480	8978	–
1865	3,688,742	–	321,801	1,299,893	–	241,413

ونستخلص من الجدول الوارد أعلاه النتائج التالية:

الجياد	الأبقار	الأغنام	الخنازير
انخفاض مطلق	انخفاض مطلق	زيادة مطلقة	زيادة مطلقة
71,944	112,960	146,662	28,821

(182)

دعونا ننتقل الآن إلى الزراعة، التي تقدم وسائل العيش للبهائم والإنسان على السواء. وقد حسبت في الجدول التالي ب زيادة أو نقصان مساحة الحقول المحروثة والمروج (أو المراعي)، بالإيكرات بالنسبة إلى كل سنة على حدة بالمقارنة مع السنة التي سبقتها. ويندرج ضمن محاصيل الحبوب: القمح، الشوفان، الشعير، الجودار، الفول، الحمص. أما محاصيل الخضار فندرج فيها (اصطلاحياً): البطاطا، واللفت، والشمندر، الملفوف، والجزر، الجزر الأبيض، والعلف، إلخ. [أنظر الجدول ب-B ص862].

(182) ستكون النتيجة سلبية إلى حد كبير، لو مضينا إلى فترة زمنية أبعد. فالأغنام في عام 1865 كانت 3,688,742، أما في عام 1856 فكانت 3,694,294. والخنازير في عام 1865 كانت 1,229,893، ولكنها في عام 1858 كانت 1,409,883.

[728]

الجدول ب (B)

الزيادة والنقصان في مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب والخضار (بالإيكرات)

السنة	محاصيل الحبوب	محاصيل الخضار		الأعشاب والبرسيم		الكتان		إجمالي مساحة الأراضي المستعملة للزراعة وتربية المواشي	
	النقصان	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة
1861	15,701	36,974	-	47,969	-	-	19,271	81,373	-
1862	72,734	74,785	-	-	6623	-	2055	138,841	-
1863	144,719	19,358	-	-	7724	-	63,922	92,431	-
1864	122,437	2317	-	-	47,486	-	87,761	-	10,493
1865	72,450	-	25,241	-	68,970	50,159	-	28,398	-
1861 - 1865	428,041	108,193	-	-	82,834	-	122,850	330,550	-

وفي العام 1865، ازدادت مساحة المروج (Grasland) فبلغت 127,470 إيكرا، والسبب الرئيسي، أن مساحة الأراضي البور والمستنقعات غير المستعملة قد تقلصت بما مقداره 101,543 إيكرا. ولو قارنا عام 1865 بعام 1864، لوجدنا انخفاضاً في محاصيل الحبوب مقداره 246,667 كوارتر، منها 48,999 كوارتر قمحاً، و166,605 كوارتر شوفاناً، و29,892 كوارتر شعيراً، إلخ. أما الانخفاض في محاصيل البطاطا فقد بلغ 446,398 طناً، رغم أن مساحة الأراضي المزروعة بهذا الصنف اتسعت عام 1865. [(أنظر الجدول ج-C ص864-865).

وننتقل الآن من حركة السكان والمنتوجات الزراعية في إيرلندا، إلى حركة حافظات نقود ملاكي الأرض الكبار فيها، وكبار المزارعين، والرأسماليين الصناعيين. وتنعكس هذه الحركة في ارتفاع ضريبة الدخل وانخفاضها. وينبغي التنبيه إلى أن الفئة (د) للجدول اللاحق د-D [ص866] (الأرباح، باستثناء أرباح المزارعين) تتضمن أيضاً ما يسمى بالأرباح «المهنية» ـ أي مداخيل المحامين، والأطباء، وما إلى ذلك، وأن الفئتين (ج) و (هـ)، غير الواردتين هنا، تتضمنان مداخيل الموظفين والضباط، وأصحاب الرواتب الحكومية الكبيرة، وحملة أسهم الخزينة، وما شاكل.

[730] لم يكن متوسط الزيادة السنوية في الدخل عند الفئة (د) سوى 0.93% في أعوام 1853 ـ 1864، بينما كان هذا المتوسط في بريطانيا العظمى، خلال الفترة نفسها، يناهز 4.58%. ويبين الجدول التالي توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) لعامي 1864 و1865: [(أنظر الجدول هـ-E ص867)].

إن إنكلترا، وهي بلد الإنتاج الرأسمالي المتطور، والصناعي بالدرجة الأولى، كانت ستنزف حتى الموت لو أنها تعرضت لنزيف الدماء الذي عاناه شعب إيرلندا. لكن إيرلندا، في الوقت الحاضر، ليست سوى مقاطعة زراعية تابعة لإنكلترا، مفصولة بمضيق عريض عن البلد وتقدم له القمح والصوف والماشية، والمجندين للصناعة والجيش.

الجدول ج (C)

الزيادة والنقصان في مساحة الأرض المزروعة، وناتج الإيكر الواحد، والناتج الإجمالي في 1865 بالمقارنة مع 1864(183)

أنواع المحاصيل	مساحة الأرض المزروعة (إيكر)		الزيادة أو النقصان لعام 1865		المحصول لكل إيكر			الزيادة أو النقصان لعام 1865		إجمالي المحصول			الزيادة أو النقصان لعام 1865
	1864	1865	الزيادة	النقصان		1864	1865	الزيادة	النقصان	1864	1865	الزيادة	النقصان
القمح	276,483	266,989	–	9494	القمح (قنطار)(*)	13,3	13,0	–	0,3	875,782 (كوارتر)	826,783	–	48,999 (كوارترات)
الشوفان	1,814,886	1,745,228	–	69,658	الشوفان (قنطار)	12,1	12,3	0,2	–	7,826,332 (كوارتر)	7,659,727	–	166,605 (كوارترات)
الشعير	172,700	177,102	4402	–	الشعير (قنطار)	15,9	14,9	–	1,0	761,909 (كوارترات)	732,017	–	29,892 (كوارترات)
البره / الجودار	8,894	10,091	1197	–	البره (قنطار)	16,4	14,8	–	1,6	15,160 (كوارتر)	13,989	–	1171 (كوارترات)
					الجودار (قنطار)	8,5	10,4	1,9	–	12,680 (كوارتر)	18,364	5684 (كوارترات)	–

(183) جمعت معطيات هذا الجدول من الكتابين التاليين: الإحصاءات الزراعية، إيرلندا، الخلاصات العامة، لعام 1860 وما يليه، (Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, 1860, Dublin, 1860). وكتاب: الإحصاءات الزراعية، إيرلندا، جداول تبين معدل الإنتاج (Agricultural Statistics, Ireland, Tables showing the Estimated Average Produce etc., 1866, Dublin, 1867). إن هذه الاحصاءات رسمية، وترفع إلى البرلمان كل عام. [729]

الجدول ج (C) تابع

البطاطا	1,039,724	1,066,260	26,536	-	البطاطا (طن)	4,1	3,6	-	0,5	4,312,388 (طن)	3,865,990	-	446,398 (اطنان)
اللفت	337,355	334,212	-	3143	اللفت (طن)	10,3	9,9	-	0,4	3,764,659 (طن)	3,301,683	-	165,976 (طن)
الشمندر	14,073	14,389	316		الشمندر (طن)	10,5	13,3	2,8	-	147,284 (طن)	191,937	44,653 (طن)	-
الملفوف	31,821	33,622	1801	-	الملفوف (طن)	9,3	10,4	1,1	-	297,375 (طن)	350,352	52,877 (طن)	-
الكتان	301,693	251,433	-	50,260	الكتان (الستونات = 14 باوناً)	34,2 ستون	25,2 ستون	-	9,0 ستون	64,506 (طن)	39,561	-	24,945 (طن)
الأعشاب المجففة	1,609,569	1,678,493	68,924	-	الأعشاب المجففة (طن)	1,6	1,8	0,2	-	2,607,153 (طن)	3,068,707	461,554 (طن)	-

---

= إضافة إلى الطبعة الثانية: تبين الاحصاءات الرسمية لعام 1872، بالمقارنة مع عام 1871، أن هناك تقلصاً في مساحة الأرض المزروعة بمقدار 134,915 إيكراً. وطرأت زيادة على زراعة محاصيل الخضار، مثل اللفت، والشمندر، وما يشابههما، كما طرأ انخفاض على مساحة الأرض المزروعة بالقمح مقداره 16,000 إيكر، والشوفان مقداره 14,000 إيكر، والشعير والجودار بمقدار 4000 إيكر، والبطاطا بمقدار 66,632 إيكراً، والكتان 34,667 إيكراً، والأعشاب والبرسيم، والكرسنة وبزر اللفت 30,000 إيكر. وقد مرت الأرض المزروعة بالقمح، خلال السنوات الخمس الأخيرة، بمراحل الهبوط المتدرج التالية: 285,000 إيكر عام 1868، 280,000 عام 1869، 259,000 عام 1870، 244,000 عام 1871، 228,000 عام 1872. ونجد في العام 1872 زيادة تقريبية في عدد الخيول بمقدار 2600، والأبقار 80,000، والخراف 28,682، وانخفاضاً في عدد الخنازير بمقدار 236,000.

(*) القنطار: وحدة وزن تساوي 112 باون في إنكلترا. أي ما يعادل 50 كيلوغراماً؛ والستون = 14 باوناً. [ن. ع].

[تابع صفحة 728]

الجدول د- (D)
المداخيل الخاضعة لضريبة الدخل[184]
(بالجنيهات الإسترلينية)

	1860	1861	1862	1863	1864	1865
الفئة (أ) الريع العقاري	12,893,829	13,003,554	13,398,938	13,494,091	13,470,700	13,801,616
الفئة (ب) أرباح المزارعين	2,765,387	2,773,644	2,937,899	2,938,823	2,930,874	2,946,072
الفئة (د) أرباح الصناعيين وسواهم، إلخ	4,891,652	4,836,203	4,858,800	4,846,497	4,546,147	4,850,199
مجموع الفئات من (أ) إلى (هـ)	22,962,885	22,998,394	23,597,574	23,658,631	23,236,298	23,930,340

(184) التقرير العاشر لمفوضي ضريبة الدخل. (*Tenth Report of the Commissioners of Inland Revenue*, London, 1866).

[تابع صفحة 730]

الجدول هـ (E)

الفئة (د). المداخيل من الأرباح (التي تفوق 60 جنيهاً استرلينياً) في إيرلندا[185]

(بالجنيهات الاسترلينية)

	عام 1864		عام 1865	
	جنيهات استرلينية	عدد الأشخاص	جنيهات استرلينية	عدد الأشخاص
إجمالي الدخل السنوي	4,368,610	(موزعة بين 17,467 شخصاً)	4,669,979	(موزعة بين 18,081 شخصاً
مداخيل سنوية فوق 60 ودون 100 جنيه	238,726	(موزعة بين 5015 شخصاً)	222,575	(موزعة بين 4703 أشخاص)
من إجمالي الدخل السنوي	1,979,066	(موزعة بين 11,321 شخصاً)	2,028,571	(موزعة بين 12,184 شخصاً)
بقية إجمالي الدخل السنوي	2,150,818	(موزعة بين 1131 شخصاً)	2,418,833	(موزعة بين 1194 شخصاً)
منها	1,073,906	(موزعة بين 1010 أشخاص)	1,097,927	(موزعة بين 1044 شخصاً)
	1,076,912	(موزعة بين 121 شخصاً)	1,320,906	(موزعة بين 150 شخصاً)
	430,535	(موزعة بين 95 شخصاً)	584,458	(موزعة بين 122 شخصاً)
	646,377	(موزعة بين 26 شخصاً)	736,448	(موزعة بين 28 شخصاً)
	262,819	(موزعة بين 3 أشخاص)	274,528	(موزعة بين 3 أشخاص)

(185) إن إجمالي الدخل السنوي للفئة (د) يختلف في هذا الجدول عما في الجدول السابق، بسبب بعض الاعفاءات التي يسمح بها القانون.

إن نزف السكان في إيرلندا قد انتزع أراضي واسعة من الزراعة، وأدى إلى انخفاض كمية المنتوج الزراعي انخفاضاً كبيراً[186]. ورغم توسع الأراضي المخصصة لتربية المواشي، فإنها تظهر انخفاضاً مطلقاً في بعض فروعها، وتقدماً يكاد لا يستحق الذكر في فروع أخرى، ينقطع باستمرار من جراء التراجع. مع ذلك، فإن هبوط عدد السكان اقترن بارتفاع الريع العقاري وأرباح المزارعين بانتظام، رغم أن ارتفاع الأخيرة لم يكن منتظماً كما في الحالة الأولى. وسبب ذلك يسير على الفهم. فمن جهة، نجد أن دمج المزارع معاً، وتحويل أراضٍ محروثة إلى مراعٍ، أدّيا إلى تحويل قسم متزايد على الدوام من المنتوج الكلي إلى منتوج فائض. لقد أزداد المنتوج الفائض، رغم أن المنتوج الكلي، [731] الذي يشكل ذاك قسماً منه، قد انخفض. ومن جهة أخرى، إن القيمة النقدية لهذا المنتوج الفائض ازدادت بوتيرة أكبر من ازدياد كتلته، نتيجة لارتفاع أسعار اللحوم والصوف، إلخ.، باستمرار في أسواق إنكلترا، خلال العشرين عاماً الماضية، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة.

إن وسائل الإنتاج المبعثرة، التي تخدم المنتجين أنفسهم كوسائل عمل ووسائل عيش، ولا تنمّي قيمتها عبر التهام عمل الآخرين، لا تؤلف رأسمالاً، مثلما أن المنتوج الذي يستهلكه منتجه بنفسه، ليس بسلعة. ورغم تناقص كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة في الزراعة، بموازاة تناقص عدد السكان، فإن كتلة رأس المال المستخدم في الزراعة قد ازدادت، بسبب أن جزءاً من وسائل الإنتاج، التي كانت مبعثرة من قبل، قد تحولت إلى رأسمال.

إن إجمالي رأس المال الإيرلندي، الناشط خارج الزراعة والموظف في الصناعة والتجارة، قد تراكم خلال العقدين الماضيين بوتيرة بطيئة وسط تقلبات كبيرة، متكررة. أما أجزاؤه الفردية فقد تركزت، بالمقابل، بسرعة أكبر. أخيراً، ومهما بدت الزيادة المطلقة لرأس المال هذا ضئيلة، فإنه ازداد نسبياً بالقياس إلى هبوط عدد السكان.

ها هنا إذن تتكشف، تحت أنظارنا، وعلى نطاق واسع، عملية لا يتمنى الاقتصاد السياسي المتزمت أجمل منها لدعم فكرته الدوغماتية القائلة بأن البؤس ينبع من فيض السكان المطلق وأن نزف السكان يعيد التوازن. وهذه التجربة أهم بكثير من الطاعون

(186) إذا كان المحصول يتناقص نسبياً في الإيكر الواحد أيضاً، فينبغي ألا يغرب عن البال، أن إنكلترا، ومنذ قرن ونصف، قد صدّرت تربة أرض إيرلندا بصورة غير مباشرة من دون أن تتيح لزارعيها حتى سبل التعويض البسيط عن مكونات التربة المغذية.

الذي تفشى في أواسط القرن الرابع عشر، والذي يسبّح المالتوسيون بحمده تمجيداً(*). ونقول بالمناسبة: إنها لسذاجة متحذلقة أن تُطبّق معايير القرن الرابع عشر على ظروف الإنتاج والسكان في القرن التاسع عشر. وهذه السذاجة، أيضاً، أغفلت هذه الحقيقة، وهي أن الطاعون، وما رافقه من هبوط عدد السكان، تلاه على هذه الضفة من القنال، في إنكلترا، تحرر واغتناء السكان الزراعيين، وتلاه على الضفة الأخرى، في فرنسا، تفاقم عبوديتهم واشتداد بؤسهم(186a).

إن المجاعة التي تفشت في إيرلندا عام 1846، والتي فتكت بأكثر من مليون نسمة، لم تفتك بغير الفقراء البائسين. أما ثروة البلاد فلم يمسها الضرر أدنى مساس. والنزوح الذي شهدته السنوات العشرون التالية، وهو نزوح يستمر في التزايد، قد خفض عدد [732] البشر ولكنه لم يقلص حجم وسائل إنتاجهم، خلافاً لما حصل في حرب الثلاثين عاماً. وابتدعت العبقرية الإيرلندية طريقة جديدة تماماً لتبعد، بقوة سحرية، شعباً مسكيناً، آلاف الأميال عن مسرح بؤسه. ويرسل المهاجرون الموطّنون في الولايات المتحدة، إلى إيرلندا، مبالغ من المال كل عام، لتغطية نفقات سفر الذين خلّفوهم وراءهم. وكل جماعة تهاجر في هذا العام، تجرّ وراءها جماعة أخرى في العام التالي. وهكذا فإن الهجرة، بدلاً من أن تكلف إيرلندا أي شيء، صارت تؤلف واحداً من أكثر فروع أعمال التصدير ربحاً. وأخيراً فإن الهجرة تعتبر عملية منظمة، لا تولّد فجوة عابرة في عدد السكان وحسب، بل تمتص كل عام عدداً من البشر يفوق ما تعوضه الولادات، بحيث أن المستوى المطلق للسكان يهبط عاماً بعد عام(186b).

فما هي إذن النتائج بالنسبة إلى العمال الإيرلنديين الذين بقوا في البلاد وتحرروا من عبء فيض السكان؟ النتيجة أن فيض السكان النسبي اليوم هو كبير كما كان عليه قبل

(*) تفشى الطاعون في أوروبا الغربية خلال 1347 ـ 1350، وأودى بحياة 25 مليون نسمة، أي ربع السكان وقتذاك. [ن. برلين].

(186a) بما أن إيرلندا تعتبر أرض الميعاد بالنسبة إلى «مبدأ السكان»، فإن توماس سادلر، قبل ظهور كتابه عن السكان *Law of population*، نشر كتابه الشهير: إيرلندا، شرورها وعلاجاتها *Ireland, its Evils and their Remedies*, 2nd ed. London, 1829). ويبرهن سادلر في هذا الكتاب، بمقارنة احصائيات مختلف المحافظات ومقارنة مختلف المقاطعات في المحافظة الواحدة، على أن البؤس هناك لا يتناسب طردياً كما يدعي مالتوس، مع عدد السكان، بل يتناسب عكسياً مع هذا العدد.

(186b) في الفترة بين عامي 1851 و1874، بلغ عدد المهاجرين 2,325,922.

عام 1846؛ وأن الأجور على الانخفاض ذاته، وأن عناء العمل قد تفاقم، وأن البؤس في الريف يؤدي إلى أزمة جديدة. والأسباب بسيطة للغاية. فالثورة في الزراعة تواكب خطى الهجرة. وتوليد السكان النسبي يسير بخطى أسرع من النقص المطلق في السكان. وإلقاء نظرة سريعة على الجدول (ب-B) يبيّن أن تحويل الأراضي المحروثة إلى مراعٍ لا بد له أن يتجلى في إيرلندا بحدة أكبر مما في إنكلترا. ففي هذه الأخيرة يزداد إنتاج الأعلاف الخضراء إلى جانب تطور تربية المواشي، أما في إيرلندا فإنه يتناقص. وعلى حين أن مساحات واسعة من الحقول تتحول إلى أراضٍ بور أو مراعٍ، بعد أن كانت مخصصة للزراعة، فإن قسماً كبيراً من الأراضي البور والمستنقعات المكسوة بالأعشاب، التي كانت متروكة من ذي قبل، أصبحت تستخدم لتوسيع تربية المواشي. إن المزارعين الصغار والمتوسطين ـ وأدرج في عداد هؤلاء كل الذين يزرعون أرضاً لا تزيد عن 100 إيكر ـ لا يزالون يؤلفون ثمانية أعشار العدد الكلي للمزارعين[186c]. إن منافسة المشاريع الزراعية الرأسمالية تضغط عليهم أشد مما في الماضي، فيقدمون، باستمرار مجندين جدداً لطبقة العمال المأجورين. والصناعة الكبيرة الوحيدة في إيرلندا، وهي صناعة معالجة الكتان، لا تتطلب سوى عدد قليل نسبياً، من الذكور الراشدين، ولا تستخدم، عموماً، سوى قسم ضئيل نسبياً، من السكان، على الرغم من التوسع الذي شهدته في أعقاب ارتفاع أسعار القطن خلال أعوام 1861 ـ 1866. وهذه الصناعة، شأن كل الصناعات الكبيرة، تولّد باستمرار، عبر تقلباتها المستديمة في ميدانها بالذات، فيض سكان نسبياً، [733] حتى مع زيادة كتلة العمال الذين تستوعبهم زيادة مطلقة. إن بؤس السكان الريفيين، يؤلف القاعدة التي تنهض عليها المصانع العملاقة للقمصان والخ.، التي يتوزع أفراد جيش عمالها، في الغالب، على أنحاء الريف. ونواجه هنا، من جديد، نظام العمل المنزلي، الذي وصفناه من قبل، والذي يمتلك، بالأجور الواطئة والعمل الشاق المفرط، الوسائل اللازمة لتوليد «فيض» في عدد العمال بصورة متواصلة. أخيراً، ورغم أن تناقص السكان لا يترك آثاراً مدمرة كالتي يتركها في بلد ذي إنتاج رأسمالي متطور، فإنه لا يمضي هنا أيضاً من دون أن يمارس تأثيراً معاكساً دائماً في السوق المحلية. إن الفجوات

(186c) حاشية للطبعة الثانية. استناداً إلى جدول في كتاب مورفي، إيرلندا صناعياً وسياسياً واجتماعياً، لندن، 1870 (Murphy, *Ireland, Industrial, Political and Social*, London, 1870). فإن مساحة 94.6% من المزارع المؤجرة تقل عن 100 إيكر و5.4% تزيد عن 100 إيكر.

التي تخلقها الهجرة، لا تحد من الطلب المحلي على العمل فحسب، بل تحد أيضاً من مداخيل صغار أصحاب الحوانيت، والحرفيين وأرباب المهن عموماً. من هنا مصدر تناقص المداخيل التي تتراوح بين 60 إلى 100 جنيه في الجدول (هـ ـ E).

ونجد عرضاً واضحاً لوضع العمال الزراعيين في إيرلندا، في تقارير المفتشين الإيرلنديين لإدارة شؤون الفقراء (1870)(186d). ولما كان هؤلاء موظفين في حكومة لا تحافظ على بقائها إلّا بقوة الحراب والأحكام العرفية، المكشوفة حيناً، والمستترة حيناً آخر، فيتوجب عليهم مراعاة كل المحاذير اللغوية التي لا يعبأ بها زملاؤهم الإنكليز. ولكن، رغم ذلك، فإنهم لا يتركون حكومتهم تسرح في الأوهام. واستناداً إلى معطياتهم، فإن معدل الأجور في الريف، الذي لا يزال منخفضاً جداً، قد ارتفع بنسبة 50 ـ 60% خلال العشرين عاماً الماضية، وهو يتراوح الآن وسطياً بين 6 و9 شلنات في الأسبوع. ولكن، خلف هذا الارتفاع الظاهري، يختبىء هبوط فعلي في الأجور، فهذا الارتفاع لا يجاري أبداً حتى الارتفاع في أسعار وسائل العيش الضرورية الذي طرأ في غضون ذلك. ولإثبات ذلك، نقدم الاستشهاد التالي المقتطف من الحسابات الرسمية لمأوى عمل فقراء إيرلندي [انظر الجدول أدناه].

المتوسط الأسبوعي لكلفة إعالة الفرد الواحد

	أغذية	ملابس	المجموع
من 29 أيلول/ سبتمبر 1848 حتى 29 أيلول 1849	شلن و$3\frac{1}{4}$ بنس	3 بنسات	شلن و$6\frac{1}{4}$ بنس
من 29 أيلول 1868 حتى 29 أيلول 1869	شلنان و$7\frac{1}{4}$ بنس	6 بنسات	3 شلنات و$1\frac{1}{4}$ بنس

إذن فأسعار وسائل العيش الضرورية قد تضاعفت تقريباً، أما أسعار الملابس، فقد تضاعفت تماماً، عما كانت عليه قبل عشرين عاماً.

(186d) تقارير مفتشي قانون الفقراء حول الأجور في الزراعة، دبلن، 1870. (Reports from Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural Labourers in Ireland, Dublin, 1870). راجع أيضاً تقرير حول العمال الزراعيين في إيرلندا (Agricultural Labourers (Ireland). Return: etc., 8th March 1861).

[734] ولو صرفنا النظر عن هذا الانعدام في التناسب، فإن مجرد المقارنة بين معدلي الأجور المعبّر عنها بالنقود، سوف يقودنا إلى نتائج بعيدة عن الدقة. فقبل حلول المجاعة، كان القسم الأعظم من الأجور في الريف يُدفع عيناً، والقسم الأصغر نقداً؛ أما اليوم فالدفع النقدي هو القاعدة السائدة. يترتب على ذلك وحده أنه، مهما كانت حركة الأجور الفعلية، فإن التعبير النقدي عنها ينبغي أن يرتفع.

«قبل حلول المجاعة، كان المياوم الزراعي يتمتع بقطعة أرض صغيرة يزرع فيها البطاطا ويربي الخنازير والدواجن. أما الآن فإنه مضطر لشراء وسائل العيش كافة، وليس هذا وحسب، بل إنه يفقد كذلك ما كان يتأتى له من بيع خنزير أو دجاجة أو بيض»[187].

وفي الواقع، كان العمال الزراعيون، في السابق، مندمجين مع صغار المزارعين، وكانوا يؤلفون في الغالب نوعاً من جيش المؤخرة للمزارع المتوسطة والكبيرة التي كانوا يجدون عملاً فيها. ولكن منذ كارثة عام 1846 بدأوا يشكلون جزءاً من طبقة العمال المأجورين الفعليين، الطبقة الخاصة التي ليس لها مع السادة أرباب العمل سوى علاقات نقدية صرفاً.

ونحن نعرف ما كانت عليه ظروف سكناهم قبل عام 1846. وقد ازدادت سوءاً منذ ذلك الحين. فجزء من العمال الزراعيين، رغم أن هذا الجزء يتضاءل يوماً بعد يوم، لايزال يقطن على أرض المزراعين في أكواخ بالغة الازدحام، تفوق في بشاعتها أسوأ لارأيناه عند العمال الزراعيين الإنكليز من هذه الناحية. وينطبق هذا عموماً، باستثناء بعض أنحاء أولستر، على الجنوب في مقاطعات كورك، ليميريك، كيلكني، إلخ. ، وعلى الشرق، في ويكلو وويكسفورد، إلخ. ، وعلى وسط إيرلندا، في مقاطعتي كينغ وكوين وفي منطقة دبلن، إلخ، وعلى الشمال في داون، انتريم، تيرون، إلخ؛ وأخيراً على الغرب، في سليغو، روسكومون، مايو وغالواي، إلخ. ويصرخ أحد المفتشين «إن أكواخ العمال الزراعيين لعار على المسيحية، وعار على مدنية هذا البلد». ولزيادة مفاتن هذه الجحور في أعين المياومين، على ما يبدو، تصادر منهم بانتظام رقع الأرض الصغيرة المتصلة بهذه الجحور منذ غابر الأزمنة.

«إن الاحساس بأنهم خاضعون لهذا النوع من الحرمان، الذي يفرضه الملاكون العقاريون ووكلاؤهم، قد ولّد في عقول المياومين الزراعيين ما

(187) المرجع نفسه، ص 29 وص1.

يقابله من مشاعر العداء والكراهية تجاه أولئك الذين يعاملونهم كجنس مجرد من كل حق»[187a].

كان أول فعل من أفعال الثورة الزراعية هو إزالة الأكواخ المنتصبة في حقول العمل، [735] وقد جرى ذلك على أوسع نطاق، كما لو كان إذعاناً لأمر صادر من فوق. وهذا ما اضطر الكثير من العمال إلى البحث عن مأوى في القرى والمدن. وقد جرى رميهم هناك، كما تُرمى النفايات، في سقائف وحجور، وأقبية وزوايا أسوأ الأحياء الخلفية. إن آلاف الأسر الإيرلندية التي تمتاز بشهادة الإنكليز، على ما فيهم من تحيّز قومي متعصب، بتعلقها النادر بدفء البيت، وبمرحها اللطيف ونقاء حياتها العائلية، قد وجدت نفسها، بغتة، منقولة إلى بؤر الرذيلة. ويضطر الرجال اليوم إلى البحث عن عمل عند أصحاب المزارع المجاورة الذين لا يستخدمونهم إلّا يوماً بيوم، أي وفق أكثر أشكال الأجور عرضة للخطر. لهذا

«يضطرون إلى قطع مسافات طويلة جيئة وذهاباً من وإلى العمل، وكثيراً ما يصيبهم البلل من المطر، ويواجهون الكثير من الصعاب الأخرى التي غالباً ما تؤدي إلى الاعتلال والمرض وبالتالي العوز»[187b].

«كان على المدن أن تستقبل، من عام لآخر، العمال الذين صاروا فائضين في المناطق الريفية»[187c]، ثم كان الناس يعجبون «لوجود عمال فائضين في المدن والبلدات، وشحة في العمال في الريف»[187d]. الحقيقة أن هذا النقص لا يغدو ملموساً إلّا «في مواسم الحصاد، أو الربيع، أو في الأوقات التي تتطلب التنفيذ العاجل لبعض الأعمال الزراعية؛ أما باقي أيام السنة فيبقى الكثيرون من العمال متعطلين»[187e]، أما الفترة «المبتدئة بجني المحصول في تشرين الأول/أكتوبر حتى مطلع الربيع التالي فمن المشكوك فيه أن توجد فرصة عمل لهم»[187f]، وعلاوة على ذلك فحتى في فترات تشغيلهم «يتعرضون لخسارة أيام عمل كاملة، ولكل أنواع الانقطاعات»[187g].

(187a) المرجع نفسه، ص 12.
(187b) المرجع نفسه، ص 25.
(187c) المرجع نفسه، ص 27.
(187d) المرجع نفسه، ص 26.
(187e) المرجع نفسه، ص 1.
(187f) المرجع نفسه، ص 32.
(187g) المرجع نفسه، ص 25.

إن عواقب هذه الثورة الزراعية ـ ونعني بها تحويل الأراضي المحروثة إلى مراع، واستخدام الآلات، والتقتير الصارم في العمل، إلخ. ـ تزداد تفاقماً على يد الملاكين العقاريين النموذجيين، الذين يتلطفون ويسكنون وسط أملاكهم في إيرلندا، بدلاً من أن ينفقوا ريوعهم في بلدان أجنبية. وتفادياً لخرق قانون العرض والطلب، يأخذ هؤلاء السادة

«الآن كل حاجتهم من اليد العاملة أساساً من صغار مستأجري أراضيهم، ويضطر هؤلاء إلى الامتثال لطلب أسيادهم ملاكي الأرض بالعمل عندهم، لقاء أجور هزيلة تقل، كقاعدة عامة، عن الأجور السارية التي تدفع للمياومين العاديين، فضلاً عن الضرر والخسارة اللذين يتعرض لهما المستأجر من جراء اضطراره إلى إهمال العمل في حقله في أوقات البذار أو القطاف الحرجة»[187h]. [736]

إن انعدام الثقة في إيجاد عمل، وانعدام انتظامه، والبطالة التي تتكرر كثيراً وتدوم فترات طويلة؛ إن جميع أعراض فيض السكان النسبي هذه، تبرز إذن في تقارير مفتشي إدارة شؤون الفقراء، بوصفها مأساة تواجه البروليتاريا الزراعية الإيرلندية. ولنتذكر بأن مظاهر مماثلة واجهتنا لدى البروليتاريا الزراعية الإنكليزية. ولكن ثمة فارقاً. ففي إنكلترا، وهي البلد الصناعي، يُجند احتياطي الصناعة من مناطق الريف، بينما في إيرلندا، وهي البلد الزراعي، يُجند احتياطي الزراعة من المدن التي اتخذها العمال الزراعيون المطرودون ملجأ لهم. في الأولى، نجد أن العمال الفائضين عن حاجة الزراعة يُحوّلون إلى عمال مصانع؛ وفي الثانية، نجد أن المطرودين إلى المدن، رغم أنهم يضغطون على الأجور في المدن، يظلون عمالاً زراعيين، ويعودون باستمرار إلى مناطق الريف بحثاً عن عمل.

ويلخّص واضعو التقارير الرسمية، الوضع المادي للعمال الزراعيين على النحو التالي:

«رغم أنهم يعيشون بأكبر قدر من التقتير الصارم، فإن أجورهم لا تكفي بالكاد لتوفير الطعام لأنفسهم وأسرهم أو لدفع إيجار السكن، وهم يعتمدون على موارد أخرى لتأمين الملابس... إن الجو السائد في منازلهم، والحرمانات الأخرى التي يتعرضون لها، قد جعلت هذه الطبقة عرضة لحمى التيفوئيد والسل الرئوي»[187i].

ولا عجب إطلاقاً، بعد هذا، أن يستشري في صفوف هذه الطبقة سخط مرير، بإجماع

(187h) المرجع نفسه، ص 30.

(187i) المرجع نفسه، ص 21 وص13.

شهادات واضعي التقارير؛ وأن تتوق للعودة إلى الماضي، وتمقت الحاضر، وتشعر باليأس من المستقبل، وتكون نهباً «لتأثيرات المضللين الفاسدة»، وتتملكها فكرة واحدة ثابتة هي الهجرة إلى أميركا. هذه هي أرض النعيم الأسطورية، هذا ما آلت إليه إيرين الخضراء(*) بسبب الترياق المالتوسي الشافي العظيم، ألا وهو نقص السكان.

أما حياة الرفاه التي ينعم بها العامل الصناعي الإيرلندي فيكفي مثال واحد لتبيانها:

«في أثناء زيارتي التفقدية الأخيرة لشمال إيرلندا» ـ هكذا يقول مفتش المصانع الإنكليزي روبرت بيكر ـ «صادفت النموذج التالي لما يبذله عامل إيرلندي ماهر من جهد ليوفر التعليم لأطفاله؛ وأدرج أقواله حرفياً، [737] مثلما سمعتها من فمه. وقولي إنه عامل ماهر، قد يتضح عندما أقول إنه استخدم في صنع سلع لسوق مانشستر. جونسون: إنني عامل ضرب قماش (beetler)، أعمل من السادسة صباحاً حتى الحادية عشرة ليلاً، من الاثنين حتى الجمعة. في أيام السبت نغادر العمل في السادسة مساء، ولدينا ثلاث ساعات لوجبات الطعام والراحة. لي خمسة أطفال. أتقاضى لقاء عملي 10 شلنات و6 بنسات في الأسبوع، وتعمل زوجتي أيضاً وتتقاضى 5 شلنات أسبوعياً. ابنتي الكبرى، وعمرها 12 عاماً، ترعى شؤون البيت. إنها طباخة المنزل، والخادمة الوحيدة التي تتولى أموره. إنها تهيىء الصغار ليذهبوا إلى المدرسة. وثمة فتاة تمر بالمنزل فتوقظني في الخامسة والنصف فجراً. وتنهض زوجتي لتذهب معي. ولا نأكل شيئاً قبل الذهاب إلى العمل. وتتولى ابنتي البالغة 12 عاماً رعاية الأطفال الصغار طوال النهار. ولا نتناول فطورنا قبل الثامنة صباحاً. وفي الثامنة نقصد البيت. ونشرب الشاي مرة في الأسبوع؛ وفي بعض الأحيان نتناول عصيدة (stirabout)، وفي أحيان أخرى نأخذ حساء الشوفان، أو حساء الذرة، حسبما نستطيع أن نشتريه. وفي الشتاء لا نحصل سوى على قليل من السكر والماء إضافة إلى حساء الذرة. وفي الصيف نحصل على حبات من البطاطا، من رقعة صغيرة نزرعها بأنفسنا؛ وحين تنفذ هذه، نعود إلى العصيدة من جديد. هكذا نمضي من يوم لآخر، أيام الآحاد وأيام العمل، على مدار السنة بكاملها. إنني أعود من العمل مساء وأنا مرهق تماماً. قد نرى قطعة لحم بعض الأحيان، ولكن ذلك نادراً ما يحدث. إن ثلاثة من أطفالنا يأمون المدرسة، وندفع لقاء ذلك بنساً عن الطفل الواحد كل أسبوع. ويبلغ إيجار مسكننا 9

(*) التسمية القديمة لإيرلندا. [ن. برلين].

بنسات أسبوعياً. ووقود التدفئة يكلفنا شلناً واحداً و6 بنسات كل أسبوعين، على الأقل»[188].

هذه هي الأجور الإيرلندية، وهذه هي الحياة في إيرلندا!

الواقع، إن البؤس في إيرلندا عاد ليصبح من جديد قضية الساعة في إنكلترا. ففي نهاية عام 1866 وبداية عام 1867، أراد أحد أساطين مالكي الأرض الكبار في إيرلندا، وهو اللورد دوفيرين، أن يجد حلاً لهذه المشكلة في صحيفة تايمز. «يا لإنسانية هذا السيد العظيم!»(*).

لقد رأينا في الجدول (هـ-E) أن ثلاثة فقط من الرأسماليين استولوا لوحدهم على 262,819 جنيهاً استرلينياً من إجمالي الأرباح البالغة 4,368,610 جنيهات عام 1864، إلّا أن هؤلاء الثلاثة المولعين بـ «الزهد» قد وضعوا في جيوبهم 274,528 جنيهاً من إجمالي الأرباح البالغة 4,669,979 جنيهاً عام 1865؛ وفي عام 1864 كسب 26 من الرأسماليين 646,377 جنيهاً، وفي عام 1865 كسب 28 من الرأسماليين 736,448 جنيهاً؛ وفي عام 1864 كسب 121 من الرأسماليين 1,076,912 جنيهاً، وفي عام 1865 كسب 150 من الرأسماليين 1,320,906 جنيهات؛ وفي عام 1864 كسب 1131 من الرأسماليين مبلغ 2,150,818 جنيهاً، وهذا الرقم يناهز نصف المقدار الكلي للأرباح السنوية؛ وفي عام 1865 كسب 1194 من الرأسماليين 2,418,833 جنيهاً، أي أكثر من نصف إجمالي الأرباح السنوية. لكن حصة الأسد التي يبتلعها حفنة من ملاكي الأرض الكبار في إنكلترا وأسكتلندا وإيرلندا، من الريع السنوي الوطني للأرض، تبلغ حداً من [738] الضخامة بحيث إن حكمة الدولة الإنكليزية ارتأت أن من الأفضل ألّا تقدم عن توزيع الريوع المواد الاحصائية نفسها التي تقدمها عن توزيع الأرباح. واللورد دوفيرين واحد من هؤلاء الأساطين. إن كون الريوع والأرباح يمكن أن تكون «فائضة»، وإن ليس لوفرتها المفرطة أدنى صلة بوفرة بؤس الشعب، إنما هي، بالطبع، فكرة زرية (irrespectable) مثلما هي «غير حصيفة» (unsound). إن اللورد يلتزم بالوقائع. والوقائع تقول إنه كلما تناقص عدد السكان الإيرلنديين، تنامت الريوع العقارية الإيرلندية، وإن تناقص السكان الذي يعتبر «نعمة» بالنسبة إلى الملاكين العقاريين إنما هو نعمة للأرض أيضاً، مثلما هو

(188) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/اكتوبر، 1866، ص96.

(*) محوّرة من مفيستوفولس في تراجيديا فاوست، للشاعر غوته، مقدمة في السماء *Prolof im Himmel*. [ن. برلين].

نعمة لأولئك الناس، الذين ليسوا سوى ملحقين تابعين للأرض. ولهذا يعلن اللورد أن إيرلندا لا تزال في فيض سكاني، وأن جدول الهجرة لا يزال ينساب ببطء أشد مما ينبغي. ولكي يكتمل نعيم إيرلندا، فعليها أن تتخلص من ثلث مليون من العاملين على الأقل. ولا يظنن أحد أن هذا اللورد، وهو رجل شاعري علاوة على كل فضائله، مجرد طبيب من مدرسة سانغرادو، يعمد كلما لا يرى تحسناً في حالة مريضه، إلى فصد دمه، ثم فصد دمه ثانية، حتى لا يبقى في المريض دم ولا داء. فاللورد دوفيرين يطالب بفصد دم ثلث مليون إنسان فقط، بدلاً من زهاء مليونين، وما لم يُنبذ هؤلاء، فلن يحل العهد الألفي في إيرين. والدليل بسيط [أنظر الجدول التالي].

عدد ومساحة المزارع في إيرلندا عام 1864

1 مزارع لا تزيد مساحتها عن إيكر واحد		2 مزارع تزيد عن إيكر؛ ولا تزيد عن 5 إيكرات		3 مزارع تزيد مساحتها عن 6 إيكرات ولا تزيد عن 15 إيكراً	
العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
48,653	25,394	820,937	288,916	176,368	1,836,310

4 مزارع تزيد عن 16 إيكرا ولا تزيد عن 30 إيكراً		5 مزراع تزيد عن 31 ولا تزيد عن 50 إيكرا		6 مزارع تزيد عن 51 إيكراً ولا تزيد عن 100 إيكر	
العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
136,578	3,051,343	71,961	2,906,274	54,247	3,983,880

7 مزارع تزيد عن 100 إيكر		8 المساحة الإجمالية
العدد	المساحة	
31,927	8,277,807	20,319,924 إيكراً (188a)

(188a) تتضمن هذه المساحة الإجمالية «للمستنقعات والأراضي البور».

لقد أدى التمركز بين عام 1851 وعام 1861، إلى تدمير المزارع من الفئات الثلاث الأولى بشكل أساسي، أي تلك التي تتراوح مساحتها بين 1 ـ 15 إيكرا. فهذه محكوم عليها بالزوال قبل غيرها. وبهذا نحصل على 307,058 مزارعاً «زائداً عن اللزوم»، ولو [739] حسبنا أن أدنى مستوى لتعداد الأسرة هو 4 أفراد بالمتوسط، لبلغ العدد الإجمالي 1,228,232 شخصاً. وحتى لو أسرفنا في الافتراض بأن الزراعة ستستوعب ربع هؤلاء، بعد اكتمال الثورة الزراعية، لبقي 921,174 شخصاً مضطرين للهجرة. إن المزارع من الفئات 4 و5 و6، أي التي تزيد مساحتها عن 15 ولا تزيد عن 100 إيكر، هي كما تدل تجربة إنكلترا منذ أمد بعيد، أصغر من أن تلائم الزراعة الرأسمالية للقمح، أما بالنسبة إلى تربية الأغنام فتكاد أن تكون ضئيلة تماماً. إذن، فعلى أساس الفرضية السابقة ذاتها، ينبغي أن يهاجر 788,761 شخصاً جديداً، والمجموع 1,709,532 شخصاً. وبما أن الشهية تنفتح أثناء الأكل (l'appétit vient en mangeant)، فإن عيون أصحاب الريع سرعان ما ستبصر أن إيرلندا لا تزال بائسة بسكانها الثلاثة ملايين ونصف المليون، فقط، وأن مرد بؤسها هو كثرة السكان. وإذن فإن خفض عدد السكان ينبغي أن يسير خطوة أبعد، كيما تستطيع إيرلندا أداء رسالتها الحقيقية بأن تكون بلد الأغنام والمراعي لإنكلترا[188b].

(188b) أما كيف استثمر الملاكون العقاريون الأفراد، والتشريع الإنكليزي، معاً، المجاعة وعواقبها، استثماراً متعمداً، لتحقيق الثورة الزراعية عنوة وخفض عدد سكان إيرلندا إلى مستوى يرضي ملاكي الأرض الكبار، فذلك ما سأعرضه بالتفصيل في الكتاب الثالث من هذا البحث، في القسم المكرس للملكية العقارية. وسأعود عندها أيضاً إلى وضع المزارعين الصغار والعمال الزراعيين. ونكتفي هنا بهذا المقتطف. يقول ناساو و. سنيور، من بين أشياء أخرى، في كتابه المنشور بعد وفاته بعنوان: يوميات وأحاديث ومقالات عن إيرلندا، مجلدان، لندن، 1868، المجلد الثاني، ص282.
(*Journals, Conversations and Essays relating to Ireland*, 2 vols., London, 1868, V. II, p. 282). «قال الدكتور ج. (Dr. G) بصواب إن لدينا قانون الفقراء. وهو وسيلة عظمى لتحقيق الانتصار لملاكي الأرض الكبار. وهناك وسيلة أخرى هي الهجرة. وما من صديق لإيرلندا يتمنى أن تطول الحرب» (بين الملاكين العقاريين وصغار المزارعين السلتيين) ـ «ناهيك عن أن يتمنى بأن تنتهي بانتصار المزارعين المستأجرين. وكلما انتهت» (هذه الحرب) «سريعاً ـ تحولت إيرلندا إلى بلد مراع (grazing country) بوتيرة أسرع، وبعدد ضئيل نسبياً من السكان، بما يلائم بلداً رعوياً، كان ذلك خيراً لجميع الطبقات». إن قوانين الحبوب الإنكليزية لعام 1815، ضمنت لإيرلندا احتكاراً بالتصدير الحر للقمح إلى بريطانيا العظمى. وهكذا كانت تساعد قصداً وعمداً

[740] إن لهذه الطريقة المربحة، شأن كل الأشياء الحسنة في هذا العالم، مساوئها. فبينما يتراكم الريع العقاري في إيرلندا، يتكدس الإيرلنديون في أميركا بخطى مماثلة. والإيرلندي، الذي طردته الخراف والثيران يعود إلى الظهور من جديد على الساحل الآخر من المحيط الأطلسي، في هيئة فينيان(*)؛ ووجهاً لوجه مع ملكة البحار القديمة، تبزغ الجمهورية الفتية العملاقة، متوعدة منذرة:

Acerba fata Romanos agunt
Scelusque fraternae necis

القدر المشؤوم
وجـريمة قتل الأشقاء
يعذبان روما(**)

= على زراعة القمح. إلّا أن هذا الاحتكار زال فجأة بإلغاء قوانين الحبوب عام 1846. وبصرف النظر عن جميع الظروف الأخرى، كان هذا الحدث كافياً، وحده، لاعطاء دفعة كبيرة تحفز تحويل الأرض الإيرلندية الصالحة للزراعة إلى حقول للرعي، وتركّز المزارع، وطرد المزارعين الصغار. وبعد إطراء خصوبة الأرض الإيرلندية، في 1815 ـ 1846، واغداق المديح العلني عليها باعتبارها أرضاً جعلتها الطبيعة نفسها صالحة لزراعة القمح، اكتشف المهندسون الزراعيون والاقتصاديون والسياسيون الإنكليز اليوم، بغتة، أنها لا تصلح لشيء غير إنتاج العلف الأخضر! وقد سارع السيد ليونس دي لافيرن، إلى تكرار هذا الاكتشاف، على الجانب الآخر من القنال. إن الانخداع بمثل هذه الترهات يقتضي وجود رجل «جاد» من طراز لافيرن.

(*) كناية عن الحركة الإيرلندية: الفينية، المطالبة باستقلال إيرلندا عن بريطانيا منذ ستينيات القرن التاسع عشر. [ن. برلين].

(**) هوراس، الاهجية السابعة *Epoden*. [ن. برلين].

[741]

الفصل الرابع والعشرون

ما يسمى بالتراكم الأوّلي

1) سر التراكم الأوّلي

لقد رأينا كيف يتحول النقد إلى رأسمال، وكيف ينجب رأسُ المال فائض القيمة وكيف ينجب فائضُ القيمة رأسمالاً أكبر. غير أن تراكم رأس المال يفترض سلفاً فائض القيمة، وفائض القيمة يفترض سلفاً الإنتاج الرأسمالي، والإنتاج الرأسمالي يفترض سلفاً وجود كتل كبيرة من رأس المال وقوة العمل بين أيدي منتجي السلع. وتبدو هذه الحركة، إذن، وكأنها تدور برمتها في حلقة مفرغة لا يسعنا الفكاك منها إلّا بافتراضنا أن تراكماً «أوّلياً» (أو «تراكماً سابقاً» «previous accumulation» حسب تعبير آدم سميث) قد سبق التراكم الرأسمالي، وهو ليس نتيجة نمط الإنتاج الرأسمالي، بل نقطة انطلاقه.

ويلعب هذا التراكم الأوّلي في الاقتصاد السياسي دوراً يماثل، على وجه التقريب، الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في اللاهوت: لقد قضم آدم التفاحة، فحلّت الخطيئة في الجنس البشري. ويُفسّر هذا التراكم بحكايات عنه كقصة من نوادر الماضي. ففي قديم الزمان، كان هناك نوعان من الناس، فمن جهة، كانت هناك نخبة، مثابرة، ذكية، وقبل كل شيء، مقتصدة؛ ومن جهة أخرى، كان هناك صعاليك كسالى يبددون كل ما عندهم، بل أكثر، في حياة مستهترة. حقاً إن الأسطورة اللاهوتية عن الخطيئة الأصلية تحكي لنا كيف حلّت على الإنسان لعنة أن يأكل خبزه بعرق جبينه، أما تاريخ الخطيئة الاقتصادية الأصلية فيكشف لنا كيف ظهر أناس لا حاجة بهم إلى مثل ذلك، بأي حال.

لا بأس! هكذا حدث أن راكم الطرف الأول الثروة، ولم يبق لدى الطرف الثاني، آخر المطاف، شيء للبيع، غير جلده بالذات. فبهذه الخطيئة الأصلية يبدأ تاريخ فقر الأغلبية العظمى، التي لا تملك حتى الآن ما تبيع غير نفسها بالذات، رغم كل ما تبذل من عمل، كما يبدأ تاريخ ثراء القلة الذي يتنامى باطراد، رغم أنها كفّت عن العمل منذ أمد بعيد. ويكرر السيد تيير، مثلاً، مثل هذه السخافات المبتذلة على مسامع الفرنسيين، الذين [742] كانوا يوماً على قدر بالغ من الذكاء، دفاعاً عن المِلكية (propriété)، وهو يجترّها بوقار رجال الدولة. ولكن ما إن تبرز مسألة المِلكية إلى الميدان حتى يقضي الواجب المقدس دعم وجهة نظر كتب تهجّي الأطفال باعتبارها الشيء الوحيد المناسب لجميع الأعمار، وجميع مراحل النمو. ومن المعروف، أن الفتح والاستعباد والنهب والقتل، وباختصار العنف، تلعب دوراً كبيراً في التاريخ الفعلي. أما تاريخ الاقتصاد السياسي الوديع فقد سادت فيه منذ سحيق الزمان أنشودة البساطة والطمأنينة. فهو يدّعي أن الحق و «العمل» كانا، في كل زمان، الوسيلة الوحيدة للاغتناء، وبالطبع، فإن «العام الحالي»، يُستثنى دائماً. أما في الواقع فإن طرائق التراكم الأوّلي قد تكون أي شيء عدا البساطة والطمأنينة.

إن النقود والسلع ليست بالضرورة رأسمالاً في حدّ ذاتها، شأنها في ذلك شأن وسائل العيش ووسائل الإنتاج. فهي بحاجة إلى أن تتحول إلى رأسمال. ولكن هذا التحول لا يجري إلّا في ظل ظروف معينة تتركز في الأمر التالي: ينبغي أن يلتقي نوعان مختلفان جداً من مالكي السلع، وأن يعقدا الصلة بينهما؛ من جهة أولى، مالكو النقد ووسائل الإنتاج ووسائل العيش، المتلهفون إلى شراء قوة عمل الغير بغية إنماء قيمة مقدار القيمة الذي يملكون؛ ومن جهة ثانية، عمال أحرار، يبيعون قوة عملهم الخاصة، وبالتالي يبيعون عملاً. وهم عمال أحرار بمعنى مزدوج، فلا هم أنفسهم يعدون جزءاً مباشراً من وسائل الإنتاج، كما هو حال العبيد والأقنان، إلخ، ولا هم ممن يملكون وسائل الإنتاج كالفلاحين الذين يديرون استثمارات خاصة بهم، إلخ. بل هم متحررون من وسائل الإنتاج، خاليو الوفاض منها، محرومون منها. بهذا الاستقطاب في سوق السلع تنشأ الشروط الأساسية للإنتاج الرأسمالي. إن العلاقة الرأسمالية تفترض سلفاً فصل العمال عن مِلكية الشروط التي يحققون بواسطتها عملهم. وعندما يقف الإنتاج الرأسمالي على قدميه بالذات، فإنه لا يحافظ على هذا الفصل فحسب، بل يجدد إنتاجه على نطاق يتسع باستمرار. إذن، فالعملية التي تولّد العلاقة الرأسمالية، ليست سوى عملية فصل العامل عن ملكية شروط عمله؛ وهي عملية تحويل وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش إلى

رأسمال، من جهة، وتحويل المنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين من جهة أخرى. وعلى هذا فإن ما يسمى بالتراكم الأوّلي، ليس سوى العملية التاريخية لفصل المنتج عن وسائل الإنتاج. وهي تبدو «أوّلية»، لأنها تؤلف مرحلة ما قبل تاريخ رأس المال ونمط الإنتاج المطابق له.

إن البنية الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي قد ولدت من أحشاء البنية الاقتصادية للمجتمع [743] الاقطاعي. وانحلال هذا الأخير حرر عناصر الأول.

ولم يكن بوسع المنتج المباشر، أي العامل، أن يتصرف بشخصه، إلّا بعد أن ينقطع الرباط الذي يقيده بالأرض، ويكفّ عن كونه قناً ومملوكاً لشخص آخر. ولكي يغدو بائعاً حرّاً لقوة العمل، يحمل سلعه إلى حيث تجد سوقاً، فقد كان ينبغي عليه، أيضاً، أن يتحرر من سيطرة الطوائف الحرفية المغلقة، ونُظُمها المتعلقة بالمتمرنين والصناع، ومن القواعد المقيدة الأخرى الخاصة بالعمل. وهكذا، فإن الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال مأجورين، تبدو، من ناحية أولى، كتحرير لهم من القنانة ومن أغلال الطوائف الحرفية، وهذه الناحية هي وحدها الموجودة بنظر مؤرخينا البورجوازيين. ولكن هؤلاء المحرَّرين تواً، لا يصبحون، من ناحية ثانية، باعة أنفسهم إلّا بعد أن تُنهب منهم وسائل إنتاجهم كافة، وتُنهب منهم جميع ضمانات العيش التي كانت توفرها المؤسسات الاقطاعية القديمة. وتاريخ انتزاع مِلكية هؤلاء مسجل في مدونات البشرية بحروف من دم ونار.

وكان على الرأسماليين الصناعيين، هؤلاء الملوك الجدد، لا أن يزيحوا المعلمين الحرفيين فحسب، بل أنْ يزيحوا أيضاً السادة الاقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة. وفي هذا الجانب، يتجلى صعودهم بمثابة ثمرة نضال ظافر ضد سلطة الاقطاع وامتيازاتها البغيضة، وضد الطوائف الحرفية وأغلالها المقيدة لحرية تطور الإنتاج وحرية استغلال الإنسان للإنسان. غير أن فرسان الصناعة لم يفلحوا في إقصاء فرسان السيف إلّا باستغلال أحداث كانوا براء منها تماماً. لقد بزغ نجمهم باستخدامهم وسائل وضيعة كتلك التي مكّنت العبيد الرومان المعتقين، من أن يصبحوا سادة مالكيهم (patronus)، فيما مضى من الزمان.

وكان استعباد العامل نقطة انطلاق التطور الذي أدى إلى ظهور العامل المأجور والرأسمالي معاً. وتمثّلَ هذا التطور في تبديل شكل استعباد العامل، في تحويل الاستغلال الاقطاعي إلى استغلال رأسمالي. ولفهم مسار هذا التطور، لا حاجة بنا إلى التوغل بعيداً في الماضي. ورغم أننا نصادف أولى براعم الإنتاج الرأسمالي مبعثرة، في بعض مدن البحر المتوسط، منذ القرن الرابع عشر أو القرن الخامس عشر، فإن تاريخ

الحقبة الرأسمالية يبدأ في القرن السادس عشر فقط. وحيثما تظهر هذه الحقبة، يكون إلغاء القنانة قد تحقق منذ أمد بعيد، وتكون أروع مراحل تطور القرون الوسطى، أي وجود المدن المستقلة، قد اعتراها الأفول.

[744] وفي تاريخ التراكم الأوّلي نجد أن التحولات، التي تخدم بمثابة روافع للطبقة الرأسمالية في مجرى تكوّنها، هي التي تشكل عصوراً في هذا التاريخ، وتقف في مقدمتها تلك اللحظات التي تُقصى فيها جماهير غفيرة، بغتة وعنوة، عن وسائل عيشها، ويُلقى بها في سوق العمل بهيئة بروليتاريين شريدين بلا حماية(*). إن انتزاع الأرض من المُنتِج الزراعي، الفلاح، هو أساس هذه العملية برمتها. ويتخذ تاريخ انتزاع الملكية هذا صوراً مختلفة، باختلاف البلدان، ويمر بأطواره المختلفة، في تعاقب مختلف، وفي حقب تاريخية مختلفة. ولم يتخذ شكلاً كلاسيكياً إلّا في إنكلترا، ولذلك نأخذها مثالاً[189].

2) انتزاع أراضي السكان الزراعيين

زالت القنانة في إنكلترا، عملياً، في نهاية القرن الرابع عشر. وباتت الغالبية العظمى من السكان[190] تتألف آنذاك، وبدرجة أكبر في القرن الخامس عشر، من فلاحين أحرار

(*) حرفياً: (Vogelfreie) طريد، شريد أو: مجرد من الحماية. [ن. ع].

(189) في إيطاليا، حيث تطور الإنتاج الرأسمالي قبل أي بلد آخر، تفسخت علاقات القنانة أيضاً قبل تفسخها في أي بلد آخر. لقد انعتق القن في هذا البلد قبل أن يوفر لنفسه أي حق أقدمية في الأرض. لذلك فإن تحرره قد حوله، في الحال، إلى بروليتاري شريد بلا حماية. وعلاوة على ذلك، فقد وجد في انتظاره سيداً جاهزاً في المدن، التي بقيت، في معظمها، موروثة منذ عهد روما. وحين قضت ثورة السوق العالمية على التفوق التجاري لشمال إيطاليا، في نهاية القرن الخامس عشر(*) تقريباً، بدأت حركة في الاتجاه المعاكس. فقد سيق عمال المدن بالجملة إلى الريف، مما أعطى دفعاً، لا نظير له من قبل، لازدهار الزراعة الفلاحية الصغيرة الجارية على شكل بستنة.

(*) ثورة السوق العالمية: إثر الاكتشافات الجغرافية: اكتشاف كوبا وهايتي والجزء القاري من أميركا الشمالية والطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، تقلص الدور التجاري لجنوه والبندقية ومدن شمال إيطاليا بدءاً من القرن الخامس عشر. [ن. برلين].

(190) «إن صغار ملاكي الأرض، الذين كانوا يزرعون حقولهم الخاصة بأيديهم، ويكتفون برفاهية متواضعة... كانوا يؤلفون، حينذاك، قسماً من الأمة أكبر بكثير من الآن... فقد كان هناك ما لا يقل من 160 ألف مالك أرض، يؤلفون، مع أسرهم، على ما يبدو، أكثر من سبع إجمالي

يملكون استثمارات خاصة بهم، مهما كانت الألقاب الاقطاعية التي تختفي وراءها ملكيتهم. وفي العقارات الاقطاعية الأكبر، جاء المزارع الحر ليقصي وكيل المزرعة [745] (bailiff)، الذي كان هو نفسه قناً من الأقنان. أما العمال الزراعيون المأجورون فكان بعضهم فلاحين يستثمرون أوقات فراغهم بالعمل عند كبار ملاك الأراضي، وبعضهم الآخر طبقة متميزة من العمال المأجورين بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي طبقة قليلة العدد، من الناحيتين النسبية والمطلقة. وقد كان هؤلاء الأخيرون، عملياً، فلاحين يديرون استثمارات خاصة بهم في الوقت نفسه، وكانوا يحصلون إلى جانب الأجور، على قطعة أرض صالحة للزراعة بحدود 4 إيكرات أو أكثر، مع كوخها Cottage. يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يتمتعون، أسوة ببقية الفلاحين، بحق الانتفاع من الأراضي المُشاعة، يرعون فيها مواشيهم، وتقدم لهم الأخشاب والحطب، والفحم النباتي، وما إلى ذلك(191). وتميز الإنتاج الاقطاعي، في جميع بلدان أوروبا، بتقسيم الأرض على أكبر عدد ممكن من الأتباع. وكان سلطان السيد الاقطاعي، شأنه شأن سلطان الحاكم، لا يتحدد بمقدار ريعه، بل بعدد رعاياه التابعين، وعدد هؤلاء الأخيرين مرهون بعدد الفلاحين الذين يديرون استثمارات خاصة بهم(192). وهكذا، رغم أن الأرض الإنكليزية قد قُسّمت، بعد

= السكان، وكانوا يعيشون على زراعة عقارات صغيرة يملكونها ملكاً حراً» (Freehold وهي تعني ـ ملكية كاملة للأرض). «وكان متوسط دخل صغار ملاك الأرض هؤلاء يقدر بـ 60 إلى 70 جنيهاً في العام. وبموجب الحساب الذي أجري، فإن عدد الأشخاص الذين يفلحون أرضهم الخاصة كان يفوق عدد أولئك الذين يزرعون أراضي مستأجرة من الغير» (ماكولي، تاريخ إنكلترا، الطبعة 10، لندن، 1854. Macaulay, *History of England*, 10th Éd. London, 1854, V. I, p. 333-334؛ ونجد، حتى في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، أن أربعة أخماس الشعب الإنكليزي كانت تمتهن الزراعة. (المرجع نفسه، ص 413). ـ وإنني استشهد بماكولي لأنه، بوصفه مزوراً منهجياً للتاريخ، يطمس حسب الإمكان، حقائق من هذا النوع.

(191) ينبغي ألّا يغرب عن البال أبداً أن القن لم يكن فقط مالكاً لقطعة الأرض الصغيرة الملحقة بيته، وإن كان يدفع عنها جزية إلى المالك، بل كان أيضاً مشاركاً في الأرض المُشاعة. «إن الفلاح هناك» (في سيليزيا) «هو قن». مع ذلك، فهؤلاء الأقنان Serfs يملكون الأراضي المُشاعة. «ولم يصبح ممكناً بعد، حمل السيليزيين على تقسيم الأراضي المُشاعة، في حين لم تبق قرية واحدة في نويمارك، لم ينفذ فيها هذا التقسيم بأكبر قدر من النجاح» (ميرابو، النظام الملكي البروسي، لندن، 1788). (Mirabeau, *De la Monarchie Prussienne*, Londres, 1788, T. II, p. 125-126).

(192) إن اليابان، بتنظيمها الاقطاعي الصرف للملكية العقارية، وبنظام الزراعة الفلاحية الصغيرة المتطور، تقدم عن القرون الوسطى الأوروبية صورة أكثر صدقاً من جميع كتبنا التاريخية المفعمة،

الفتح النورماندي، إلى بارونيات عملاقة، تتضمن الواحدة منها في الغالب 900 من اللورديات الانكلو - ساكسونية القديمة، فقد كانت تزخر بالاستثمارات الفلاحية الصغيرة، وتقوم بينها، في بعض الأماكن فقط هنا أو هناك، عقارات اقطاعية كبيرة. إن هذه العلاقات، مقرونة بازدهار المدن الذي تميز به القرن الخامس عشر، سمحت بذلك النمو لثروة الشعب، الذي وصفه المستشار فورتيسكيو، وصفاً بليغاً رائعاً في مؤلفه: وضع قوانين إنكلترا، *Laudibus Legum Angliae* ولكن هذه العلاقات لم تسمح بنشوء الثروة الرأسمالية.

إن ممهدات الانقلاب الذي أرسى الأساس لنمط الإنتاج الرأسمالي قد برزت في [746] الثلث الأخير من القرن الخامس عشر والعقود الأولى من القرن السادس عشر. فقد أُلقي بجمهور من البروليتاريين الشريدين بلا حماية، في سوق العمل نتيجة تفكيك زمر الخدم الأتباع للاقطاعيين، الذين كانوا، حسبما يقول السير جيمس ستيوارت بصواب «يملأون المنازل والقصور بلا نفع في كل مكان»(*). ورغم أن السلطة الملكية، هي بذاتها نتاج التطور البورجوازي، فقد عمدت، في سعيها إلى الحكم المطلق، للتعجيل بتفكيك هذه الزمر عنوة، إلّا أنها لم تكن السبب الوحيد في هذا التفكيك قط. فقد خلق كبار السادة الاقطاعيين في صراعهم الحاد مع الملك والبرلمان، بروليتاريا أكبر عدداً بما لا يقاس، وذلك باغتصاب الأراضي المُشاعة، وبطرد الفلاحين بالقوة من الأرض، التي كان لهؤلاء الأخيرين فيها حق الملكية الاقطاعي نفسه، الذي يتمتع به المالكون الاقطاعيون. وقد كان ازدهار ماينفاكتورات صناعة الصوف في الفلاندر، وما رافقه من ارتفاع في أسعار الصوف، هو الدافع المباشر لعمليات طرد الفلاحين هذه في إنكلترا. إن الحروب الاقطاعية الكبرى قد التهمت طبقة النبلاء الاقطاعيين القديمة. أما طبقة النبلاء الجديدة فكانت وليدة زمانها، وفيه للنقود سلطان يفوق كل سلطان. فصار شعارها تحويل الأرض الصالحة للزراعة إلى مراعٍ للأغنام. ويصف هاريسون في مؤلفه: وصف إنكلترا اعتماداً على مدونات هولنشيد *(Description of England. Prefixed to Holinshed's*

= في الأغلب، بالآراء البورجوازية الباطلة. فمن اليسير تماماً على المرء أن يتظاهر «بالليبرالية» على حساب القرون الوسطى.

(*) جيمس ستيوارت، بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي، ج1، 1770. (James Stewart, *An Inquiry into the Principles of Political Economy*, V. 1, Dublin 1770, p. 52). [ن. برلين].

Chronicles). كيف أن انتزاع أراضي صغار الفلاحين ينزل الخراب بالبلاد. ولكن، كما كتب المؤلف، «ماذا يهم كبار مغتصبينا!» (what care our great incroachers!) هُدمت مساكن الفلاحين وأكواخ العمال بالقسر، أو تُركت نهباً للخراب.

> ويقول هاريسون: «إذا عدنا إلى السجلات القديمة لأي عقار من عقارات الاقطاعيين فسرعان ما سنجد أن كثرة كثيرة من المنازل واستثمارات الفلاحين الصغيرة قد اختفت، وأن الأرض تطعم الآن عدداً من الناس أقل بكثير من السابق، وأن مدناً كثيرة قد تدهورت، رغم ازدهار مدن جديدة في الوقت نفسه... ويمكنني الحديث عن مدن وقرى قد هدمت لتحول إلى مراع للأغنام، ولم يبق فيها غير منازل الأسياد».

إن الشكاوى التي تعج بها هذه المدونات القديمة، مبالغ بها دوماً، إلّا أنها تعكس بصدق الانطباع الذي خلّفته في أذهان المعاصرين للثورة التي كانت تتحقق آنذاك في علاقات الإنتاج. وإن المقارنة بين كتابات المستشار فورتيسكيو وكتابات توماس مور، تكشف بوضوح عن الهوة التي تفصل القرن الخامس عشر عن القرن السادس عشر. فلقد هوت الطبقة العاملة الإنكليزية، كما أشار ثورنتون بصواب، من عصرها الذهبي إلى عصرها الحديدي، من دون أن تمر بفترة انتقالية.

لقد كان التشريع مرتعباً من هذا الانقلاب. ولم يكن يرتكز بعد على ذروة تلك المدنية التي تعتبر «ثروة الأمة» (Wealth of the Nation) أي، تكوين رأس المال، واستغلال جماهير الشعب وافقارها بلا رحمة، هي الحد النهائي (ultima Thule) لكل حكمة [747] الدولة. ويقول بيكون، في تأريخه لعهد هنري السابع:

> «في ذلك الوقت» (عام 1489) «تكاثرت الشكاوى من تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراع» (للأغنام، إلخ.) «تسهل إدارتها بعدد قليل من الرعاة. وقد تحولت الأراضي المؤجرة لمدى الحياة أو لسنة» (وكان الكثيرون من صغار الفلاحين الأحرار ـ اليومان ـ يعتاشون من الاستئجار السنوي) «إلى عقارات كبرى. وقد أدى ذلك إلى تدهور الناس، وبالتالي إلى تدهور مدن، وكنائس وعُشور(*). وغير ذلك... وأبدى الملك والبرلمان في معالجة هذا الشر، حكمة رائعة جديرة بالثناء... وقد اتخذا التدابير ضد اغتصاب الأراضي المُشاعة الذي يبيد السكان (تسييج الأراضي المدمّر للسكان depopulating inclosures)

(*) (Tithes) دائرة إدارية صغيرة تؤخذ منها ضريبة العُشر. [ن. ع].

وضد تحويل الأرض إلى مراعٍ تبيد السكان [depopulating pastur[age
والسائر في أثر هذا الاغتصاب».

واشترع هنري السابع في العام 1489، قانوناً يحظر، في فصله التاسع عشر، تهديم سائر بيوت الفلاحين التي يتبعها 20 إيكراً من الأرض، على الأقل. وتجدد هذا الحظر في قانون صدر في العام الخامس والعشرين من عهد هنري الثامن. ومما جاء في القانون

«إن الكثير من المزارع المستأجرة وقطعاناً ضخمة من المواشي، وبخاصة الأغنام تتمركز بين أيدي القلة من الناس، مما أدى إلى ارتفاع ريوع الأرض كثيراً، وتدهور فلاحة الأرض (tillage) كثيراً، وقد جرى تهديم الكنائس والمنازل وحرمت أعداد غفيرة جداً من الناس من سبل إعالة نفسها وإعالة أسرها».

ولهذا يأمر القانون بإعادة بناء مباني المزارع المهملة، ويحدد تناسباً معيناً بين الأرض المحروثة والأرض التي تُتخذ مرعى، إلخ. وصدر عام 1533 قانون يشكو من أن لدى بعض المالكين زهاء 24 ألف رأس غنم، ويثبت الحد المسموح بألفي رأس غنم[193]. إن شكاوى الشعب والقوانين الموجهة، خلال 150 عاماً منذ عهد هنري السابع، ضد اغتصاب أراضي المزراعين والفلاحين الصغار، ظلت كلها بلا جدوى. ولقد كشف لنا بيكون نفسه سر عجزها، على غير دراية منه.

يقول بيكون في مؤلفه: أبحاث مدنية وأخلاقية، الفقرة 29 (*Essays, civil and moral*, Sect 29): «لقد كان قانون الملك هنري السابع عميقاً ومثيراً للاعجاب، بكونه أوجد مزارع وبيوتاً فلاحية ذات سعة عادية محددة، نعني أنه احتفظ لها بمساحة معينة من الأرض تتيح لأي من الرعايا أن يعيش في يسر كاف، لا في وضع عبودي، وأن يبقى المحراث بين يدي المالك نفسه لا بين يدي أجير» (to keep the plough in the hand of the owners and not hirelings)[193a].

---

(193) يتحدث توماس مور في كتابه «يوتوبيا» عن البلد العجيب حيث «تفترس الأغنام الناس». يوتوبيا، ترجمة روبنسن، طبعة آربر (*Utopia*, transl. Robinson, Ed. Arber, London, 1869, p. 41).

(193a) يوضح بيكون الصلة القائمة بين الفلاحين الأحرار ميسوري الحال، وجنود المشاة الجيدين. فيقول: «لقد كان من الأهمية البالغة بالنسبة إلى الحفاظ على جبروت المملكة ومكانتها، الحفاظ على الأراضي المستأجرة بمساحة تكفي لتأمين عيش رجال أشداء بعيداً عن الفاقة والعوز، وإعطاء

[748] ولكن النظام الرأسمالي كان يقتضي، على العكس من ذلك، استعباد جمهرة الشعب وتحويلها إلى أجيرة وتحويل وسائل عملها إلى رأسمال. وخلال مرحلة الانتقال هذه، سعى التشريع أيضاً إلى الإبقاء على 4 إيكرات من الأرض، على الأقل، ملحقة بكوخ العامل الزراعي المأجور، وحظر عليه استقبال نزلاء في كوخه. وحتى في عهد تشارلز الأول، عام 1627، حكم على روجر كروكر، من فرونت ميل، لأنه ابتنى كوخاً في أرض فرونت ميل دون قطعة أرض من 4 إيكرات ملحقة بها بصفة دائمة؛ وحتى في عهد تشارلز الأول، عام 1638، عُينت لجنة ملكية لتأمين سريان مفعول القوانين القديمة، وبخاصة القانون المتعلق بالإيكرات الأربعة من الأرض؛ وحتى في عهد كرومويل، كان يُحظّر بناء بيت، ضمن دائرة نصف قطرها 4 أميال حول لندن، ما لم يرفق بأربعة إيكرات من الأرض. وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان العامل الزراعي يقدم شكوى إلى القضاء إذا لم يُلحق بكوخه إيكراً أو إيكران من الأرض. أما اليوم فإنه يشعر بالسعادة إذا كان كوخه مزوداً بحديقة صغيرة، أو إذا كان بوسعه أن يستأجر، بعيداً عن كوخه جزءاً من إيكر.

يقول الدكتور هنتر: «الملاكون العقاريون والمزارعون يعملون معاً يداً بيد هنا؛ فإلحاق بضعة إيكرات بالكوخ سيجعل العامل مستقلاً أكثر مما ينبغي»(194).

= قسم كبير من أراضي المملكة إلى اليومان Yeomanry، أي الذين يشغلون موقعاً وسطاً بين النبلاء وساكني الأكواخ (cottagers) والأجراء الزراعيين... إذ يسود رأي اجماعي عند أفضل العارفين بشؤون الحرب... إن القوة الأساسية للجيش تكمن في المشاة. ولكن إنشاء قوات جيدة من المشاة يتطلب رجالاً ترعرعوا، لا في العبودية والفقر، بل في جو من الحرية والرفاه. وعليه إذا كان النبلاء والأشراف يشغلون المواقع الرئيسية في الدولة، ولم يكن الناس الذين يزرعون ويحرثون غير عمال أو أجراء زراعيين، أو مجرد ساكني أكواخ (وما هؤلاء سوى شحاذين يسكنون بيوتاً)، فمن الممكن في هذه الظروف أن نحظى بسلاح خيالة ممتاز، ولكننا لن نحظى بوحدات جيدة وقوية من المشاة... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا، وبعض الدول الأجنبية الأخرى، حيث الجميع هم بالفعل من النبلاء... والفلاحين المعدمين مما يرغمهم على استخدام زمر من المرتزقة السويسريين وإضرابهم، لكتائب المشاة، ولهذا السبب نجد لدى هذه الأمم الكثير من السكان والقليل من الجنود» (بيكون، عهد هنري السابع، إلخ، إعادة طباعة حرفية لكتاب كينيت: إنكلترا، طبعة 1719. *The Reign of Henry VII etc.*, Verbatim Reprint from Kennet's: *England*, Ed. 1719, London, 1870, p. 308).

(194) الدكتور هنتر في: تقارير الصحة العامة، التقرير السابع، 1864، لندن 1865، ص134. «إن مساحة الأرض المخصصة للعمال» (بموجب القوانين القديمة) «تعتبر الآن كبيرة أكثر

تلقت عملية الانتزاع القسري لملكية جمهرة الشعب دفعة جديدة، مرعبة، في القرن السادس عشر، بفعل حركة الاصلاح الديني، وما رافقها من نهب واسع جداً لأملاك [749] الكنيسة. كانت الكنيسة الكاثوليكية، قبل عهد الاصلاح الديني، مالكاً اقطاعياً لقسم كبير من أراضي إنكلترا. وجاء إلغاء الأديرة، وسواها، ليرمي نزلاءها إلى صفوف البروليتاريا. وقُدِّم جزء كبير من ممتلكات الكنيسة عطايا لمقربي البلاط النهمين، أو بيع بأسعار بخسة إلى المضاربين من المزارعين ومواطني المدن، فقام هؤلاء بطرد جماعي لمستأجري هذه الأرض بالوراثة، ودمجوا أراضي هؤلاء في عقار واحد. كما انتُزع، بصمت، حق السكان الزراعيين المعدمين في حصة معينة من عُشور الكنيسة[195]. وقد هتفت الملكة اليزابيث بعد جولة في انحاء إنكلترا: «الفقراء مذلون في كل مكان»[*] (Pauper ubique jacet). وفي العام الثالث والأربعين من عهدها، اضطرت الحكومة، في آخر المطاف، أن تعترف بالفقر رسمياً وذلك عندما فرضت ضريبة دعم الفقراء.

> «يبدو أن مشرّعي هذا القانون قد اعتراهم الخجل من الافصاح عن أسبابه، فقد كان (خلافاً للعرف السائد) بلا مقدمة، مهما كان نوعها»[196].

وخلال عهد تشارلز الأول، وتحديداً في العام السادس عشر من حكمه، صدر مرسوم يعلن، في بابه الرابع، دوام سريان هذا القانون. الواقع أنه في عام 1834 فقط اتخذ القانون صيغة جديدة، أكثر حزماً[197]. ولكن نتائج الاصلاح الديني المباشرة هذه، لم

= مما ينبغي. وإنها حرية بتحويل هؤلاء إلى مزارعين صغار». (جورج روبرتس، التاريخ الاجتماعي لسكان المقاطعات الجنوبية في إنكلترا خلال القرون الماضية، لندن، 1856، ص184).

(George Roberts, *The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries*, London, 1856, p. 184).

(195) «إن حق الفقراء في المشاركة في عشور الكنيسة، مقرر بموجب القوانين القديمة»! (ج. د. تاكيت J.D. Tuckett، المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 804-805).

(*) عبارة من ديوان الشاعر أوفيد، الفاستيون *Fasti*، الكتاب الأول، البيت 218. [ن. برلين].

(196) وليم كوبيت، تاريخ الاصلاح البروتستانتي، الفقرة 471.

(William Cobbett, *A History of the Protestant Reformation*, § 471).

(197) تتجلى «روح» المذهب البروتستانتي في أمور كثيرة، منها الآتي. في جنوب إنكلترا اجتمع شتى الملاك العقاريين والمزارعين الموسرين واعتصروا أدمغتهم معاً، فصاغوا عشر مسائل عن التفسير الأصوب لقانون الفقراء الذي جرى تشريعه في عهد إليزابيث. ثم أحالوا هذه المسائل إلى سارجنت سنيغي الخبير القانوني البارز آنذاك، (تبوأ منصب قاضٍ، فيما بعد، في عهد جيمس الأول) طلباً لرأيه. «تنص المسألة التاسعة على ما يلي: لقد ابتدع بعض المزارعين الأغنياء في

[750] تكن أكثرها أهمية. فقد شكلت ملكية الكنيسة القلعة الدينية للعلاقات الغابرة في ميدان الملكية العقارية. وبسقوط هذه القلعة لم يعد بمقدور هذه العلاقات أيضاً أن تصمد(198).

= الأبرشية طريقة بارعة تتيح تلافي كل عناء في تنفيذ هذا القانون. وهم يقترحون أن نشيد سجناً في الأبرشية. ويجب الامتناع عن تقديم المساعدة لكل فقير لا يوافق على الحبس فيه. ثم ينبغي ابلاغ القرى المجاورة، أنه إذا كان هناك راغبون في استئجار فقراء هذه الأبرشية في مزارعهم، فعليهم التقدم بطلب مختوم، في يوم معين، يتضمن السعر الأدنى الذي يرتضون به أخذ فقرائنا وإعالتهم. إن واضعي هذه الخطة يرون أن هناك في المقاطعات المجاورة أناساً يمتنعون عن مزاولة عمل، ولا يملكون ثروة أو ائتماناً لاستئجار مزرعة أو سفينة، لكي يعيشوا من دون أن يمارسوا عملاً (so as to live without labour)، وأن الخطة ستحفزهم على تقديم عروض مثمرة للأبرشية. أما إذا هلك الفقير الموجود تحت رعاية المستأجر، فالذنب يقع على عاتقه، لأن الأبرشية قد قامت بواجبها حياله. غير أن هناك، على أية حال، خشية من أن القانون الحالي لا يجيز تدبيراً حصيفاً (prudential measure) من هذا النوع، ولكن ينبغي أن تعلموا أن بقية الفلاحين المالكين الأحرار (free holders) في مقاطعتنا والمقاطعات المجاورة، سينضمون إلينا في توجيه ممثليهم في مجلس العموم لتقديم مشروع قانون يسمح بسجن الفقراء وإجبارهم على العمل، بحيث أن كل من يرفض الانصياع للسجن، يحرم من أي عون مادي. وبهذا، نأمل، أن تمنع الأشخاص المعوزين من الرغبة في طلب العون (will prevent persons in distress from wanting relief)» (ر. بليكي، تاريخ الأدب السياسي منذ أقدم الأزمان، لندن 1855. R. Blakey, *The History of Political Literature from the Earliest Times*, London, 1855, V. II, p. 84-85.) ـ وفي اسكتلندا، لم يتحقق إلغاء القنانة إلّا بعد قرون من إلغائها في إنكلترا. وقد أعلن فليتشر من سالتون، عام 1698، متحدثاً في البرلمان الاسكتلندي يقول: «إن عدد الشحاذين في اسكتلندا يقدر بما لا يقل عن 200 ألف شخص. والعلاج الوحيد الذي يسعني، أنا الجمهوري المبدئي، أن اقترحه، هو استعادة وضع القنانة القديم، وتحويل جميع العاجزين عن تأمين عيشهم بأنفسهم إلى عبيد». ويقول إيدن (Eden)، في كتابه: [وضع الفقراء]، ج1، الفصل 1، ص60-61. ما يلي: «من حرية الشغيلة الزراعيين يبدأ تاريخ الفاقة. إن المانيفاكتورات والتجارة هما الأبوان الشرعيان لفقراء بلادنا». إلّا أن إيدن، شأنه شأن صاحبنا «الجمهوري المبدئي» من اسكتلندا، يرتكب الخطأ التالي فقط: ليس إلغاء حق القنانة، بل إلغاء ملكية الشغيل الزراعي للأرض، هو الذي حوله إلى بروليتاري، وبالتالي إلى فقير معوز. ـ وفي فرنسا حيث جرى نزع ملكية الأرض بطريقة أخرى، فإن قانون مولان الصادر عام 1566، ومرسوم عام 1656 يمثلان قانون الفقراء الإنكليزي.

(198) رغم أن السيد روجرز، كان يشغل مقعد أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة اوكسفورد، وهي قلعة الالتزام البروتستانتي، فإنه يشدد في مقدمته لكتاب تاريخ الزراعة *History of Agriculture* على حقيقة أن حركة الاصلاح الديني أدت إلى افقار جمهرة الشعب.

وحتى خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، كان اليومان (Yeomanry)، أي طبقة الفلاحين المستقلين، أكثر عدداً من طبقة المزارعين المستأجرين. وقد شكلوا العمود الفقري لقوة كرومويل الحربية، ووقفوا موقفاً مؤاتياً، باعتراف ماكولي نفسه، بعكس النبلاء السكيرين وخدمهم، كُهّان الريف، الذين كانوا يتسترون على محظيات أسيادهم المنبوذات بالزواج منهن. وكان العمال الزراعيون المأجورون أنفسهم لا يزالون مشاركين في حيازة الأراضي المُشاعة. وفي حوالى عام 1750، اختفت طبقة اليومان(199)، كما اختفت معها، آخر آثار ملكية الشغيلة الزراعيين في الأرض المُشاعة خلال العقد الأخير [751] من القرن الثامن عشر. ونترك هنا، جانباً، الأسباب الاقتصادية الصرف التي أدت إلى الثورة الزراعية، إذ تهمنا روافعها القسرية.

في حقبة عودة آل ستيوارت إلى العرش، قام الملاك العقاريون، عبر وسائل قانونية، بأعمال اغتصاب جرت في كل أنحاء القارة الأوروبية أيضاً، لكن من دون أي شكليات قانونية. فلقد ألغوا النظام الاقطاعي لملكية الأرض، أي أنهم تخلصوا من جميع الالتزامات الواجبة عليهم حيال الدولة، ثم «عوّضوا» الدولة بفرض الضرائب على الفلاحين وبقية جمهرة الشعب، واستأثروا لأنفسهم بحق الملكية الخاصة الحديث في العقارات، التي لم يكن لهم فيها غير اللقب الاقطاعي، وأخيراً أنعموا على الشغيلة الزراعيين الإنكليز بقوانين الاستيطان (laws of settlement) التي كان لها على الشغيل الزراعي الإنكليزي، بعد تعديلات مناسبة (mutatis mutandis)، ذلك الأثر ذاته الذي أحدثه مرسوم التتري بوريس غودونوف على الفلاحين الروس(*).

---

(199) أنظر: رسالة إلى السير ت.سي. بونبوري، حول ارتفاع أسعار المؤن، بقلم جنتلمان من سوفولك. (A Letter to Sir T.C. Bunbury, Brt., *On the High Price of Provisions*, By a Suffolk Gentleman, Ipswich, 1795, p. 4). وحتى النصير المتعصب لنظام المزارع [ج. أربوثنوت] مؤلف بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع، إلخ. Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions and the Size of Farms etc., London, 1773, p. 139.) يقول: «إنني لأشعر بحزن بليغ على ضياع اليومان، هذا الضرب من الرجال الذي صان استقلال هذه الأمة حقاً؛ وأشعر بالأسف لأن أراضيهم قد صارت بين أيادي اللوردات المحتكرين، يؤجرونها إلى مزارعين صغار، بشروط مجحفة ليست أفضل، إلا قليلاً، من شروط الخدم الاتباع، علماً بأن هؤلاء المزارعين مهددون بالطرد عند أول مناسبة مشؤومة».

(*) المقصود هنا هو المرسوم المتعلق بالفلاحين الفارين الصادر عام 1597 إبان حكم القيصر فيودور إيفانوفيتش (1584-1598)، حيث كان بوريس غودونوف حاكم روسيا الفعلي. وينص المرسوم على ملاحقة الفلاحين لإعادتهم قسراً إلى أسيادهم. [ن. برلين].

لقد حملت «الثورة المجيدة» (Glorious Revolution)(*) مع وليم أورانج الثالث(200)، إلى السلطة غانمي النقود من الملاك العقاريين والرأسماليين، فدشنوا العهد الجديد بنهب أراضي الدولة على نطاق هائل، بينما كانت هذه السرقات متواضعة قبل هذا التاريخ ليس إلّا. فكانت هذه العقارات تُهدى، أو تُباع بأسعار بخسة، أو تُلحق بالعقارات الخاصة، باغتصابها مباشرة(201). وقد جرى ذلك كله من دون أقل مراعاة للأصول القانونية. [752] وهكذا، فإن أراضي التاج التي تم الاستيلاء عليها احتيالاً، بالإضافة إلى الأراضي التي نهبت من الكنيسة، وبخاصة تلك التي لم تُبدَّد مجدداً في عهد الثورة الجمهورية، تؤلف أساس الممتلكات الفخمة الحالية للطغمة (الأوليغارشية) الإنكليزية(202). لقد ساند الرأسماليون ـ البورجوازيون هذه العملية لغايات شتى، منها تحويل الأراضي والعقارات إلى مادة تجارية صرفاً، وتوسيع نطاق المشروع الزراعي الكبير، وزيادة تدفق البروليتاريين

(*) الثورة المجيدة هي الانقلاب الإنكليزي عام 1688 الذي أرسى الملكية الدستورية بعد مساومة بين سكان المدن (العوام) والنبلاء. [ن. برلين].

(200) الوصف التالي يعطي صورة عن طابع أخلاق هذا البطل البورجوازي: «إن الأراضي الواسعة في إيرلندا، المهداة إلى الليدي أوركني في عام 1695، هي مثال جلي على شدة هوى الملك، ونفوذ الليدي... كانت خدمات الليدي أوركني الجليلة، أغلب الظن «خدمات الشفاه الوضيعة» (foeda labiorum ministeria). (مجموعة المخطوطات التي جمعها سلون، في المتحف البريطاني، رقم 4224، وتحمل المخطوطة عنوان: طبيعة تصرف الملك وليم، سندرلاند، إلخ، كما وردت في الرسائل الأصلية لدوق شروزبوري من سومرز، هاليفاكس، أوكسفورد، والوزير فيرنون، إلخ. *The Character and Behaviour of King William, Sunderland etc.*, as represented in Original Letters to the Duke of Shrewsbury from Somers, Halifax, Oxford, Secretary Vernon etc. إنها حافلة بالعجائب).

(201) «إن انتزاع أراضي التاج بصورة غير قانونية، سواء بالبيع حيناً أو بالهبة حيناً آخر، يشكل فصلاً فاضحاً من فصول التاريخ الإنكليزي... واحتيالاً هائلاً على الأمة (gigantic fraud on the Nation)». ف.و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، (F.W. Newman, *Lectures on Political Economy*, London, 1851, p. 129-130). [للمزيد من التفاصيل عن كيفية حصول كبار مالكي الأراضي في إنكلترا المعاصرة على ممتلكاتهم راجع كتاب [إيفانز]، نبلاؤنا القدماء. بقلم: نبيل ملتزم بالشرف. ([Evans. N.H]., *Our old Nobility*, By Noblesse Oblige, London, 1879). ف. إنجلز].

(202) راجع، مثلاً، كراسة إ. بورك الهجائية عن سلالة دوقية بيدفورد، التي يتحدر منها اللورد جون راسل «طائر الليبرالية الصغير» (the tomtit of liberalism).

الزراعيين الشريدين المجردين من الحماية، من الريف، إلخ. يضاف إلى ذلك أن الأرستقراطية العقارية الجديدة كانت الحليف الطبيعي للطغمة المصرفية الجديدة، للنخبة المالية التي فقست لتوها كالفراخ من البيوض، ولكبار أصحاب المانيفاكتورات الذين كانوا يعتمدون، عند ذاك، على رسوم الحماية الجمركية. لقد مارست البورجوازية الإنكليزية إذ دافعت عن مصالحها الخاصة وحسب، التصرف الصائب تماماً، شأنها شأن بورجوازية المدن السويدية، حين اتحدت، بالعكس، مع قاعدتها الاقتصادية، أي الفلاحين، يداً بيد، لمساندة الملوك في انتزاع أراضي التاج عنوة من الطغمة (وقد جرى ذلك ابتداءً من عام 1604، ثم بعد ذلك، في عهدي كارل العاشر وكارل الحادي عشر).

كانت الملكية المُشاعة ـ وهي تختلف تماماً عن ملكية الدولة المُشار إليها توا ـ مؤسسة جرمانية قديمة بقيت على قيد الحياة في كنف الاقطاع. ولقد رأينا كيف أن الاغتصاب القسري لهذه الأراضي، الذي اقترن عموماً بتحويل الأرض المحروثة إلى مراع، قد بدأ منذ نهاية القرن الخامس عشر، واستمر في القرن السادس عشر. ولكن هذه العملية كانت، آنذاك، تجري بصورة أعمال عنف فردية، ظل القانون يحاربها على مدى مائة وخمسين عاماً، دون جدوى. أما التقدم الذي أحرزه القرن الثامن عشر فيتجلى في أن القانون نفسه يغدو، هنا، وسيلة لنهب أراضي الشعب، رغم أن كبار المزارعين كانوا يستخدمون إلى جانب ذلك، طرائقهم الصغيرة أيضاً[203]. ويتمثل الشكل البرلماني لهذا النهب في «قوانين تسييج الأراضي المشاعة» (Bills for Inclosures of Commons) أي المراسيم التي كان الملّاك العقاريون يمنحون أنفسهم، بموجبها، أرض الشعب [753] كملكية خاصة، أي مراسيم انتزاع ملكية الشعب. ويدحض السير ف. م. إيدن في مرافعته الدفاعية الماكرة، التي يحاول أن يصور بها الملكية المُشاعة كملكية خاصة لكبار الملاك العقاريين الذين حلوا محل الاقطاعيين، حين يطالب، هو نفسه، بتشريع «قانون برلماني عام حول تسييج الأراضي المُشاعة» معترفاً، بهذا، أنه لا بد من انقلاب برلماني

---

(203) «يمنع المزارعون سكنة الأكواخ (cottagers) من الاحتفاظ بأي مخلوق حي عدا أنفسهم وأطفالهم، بذريعة أن الاحتفاظ بأية بهائم ودواجن، يعني أنهم سيسرقون طعامها من المزارعين. ويقولون أيضاً، إن بقاء ساكن الكوخ على فقره، يبقيه مجتهداً، إلخ. والواقع الفعلي هو أن المزارعين يبتغون اغتصاب كامل الحق في الأرض المُشاعة لهم وحدهم» أنظر: بحث سياسي في عواقب تسييج الأراضي البور، لندن، 1785، ص75.

(*A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands*, London, 1785, p.75).

بغية تحويل هذه إلى ملكية خاصة، وحين يدعو، من جهة أخرى، إلى دفع «تعويض عن الخسائر» بشكل قانوني للفقراء الذين انتزعت ملكيتهم[204].

وحين أُقصي اليومان المستقلون وحل محلهم مستأجرون أحرار (tenants-at-will)، أي مزارعون صغار يستأجرون الأرض بتعاقد سنوي، وهم أذلاء كالعبيد، ويخضعون لأهواء الملاك العقاريين، فقد أسهم النهب المنتظم للأراضي المُشاعة، إلى جانب سرقة ممتلكات الدولة، بقسط خاص في تعاظم تلك المزارع الكبيرة التي سُميت في القرن الثامن عشر[205] بمزارع - رأس المال أو مزارع التجار[206]، كما ساعدت هذه نفسها على تحويل السكان الزراعيين إلى بروليتاريا و «تحريرهم» من أجل الصناعة.

ولم يتضح في القرن الثامن عشر بعد بالقدر الذي اتضح به في القرن التاسع عشر أن ثروة الأمة تطابق فقر الشعب. من هنا منبع احتدام الجدال العاصف، في الأدب الاقتصادي لتلك الفترة، حول «تسييج الأراضي المشاعة» (inclosure of commons). ومن بين جمهرة المواد المتيسرة أمامي، أقدم بضعة مقتطفات فقط تلقي ضوءاً باهراً على ظروف ذلك العصر.

> كتب أحد الساخطين يقول: «في عدة أبرشيات من هارتفورد شاير، هناك 24 مزرعة، تتراوح مساحة كل منها بين 50 ـ 150 إيكراً، قد دمجت معاً في ثلاث مزارع»[207]. «وجرى تسييج الأراضي المُشاعة، في نورثهامبتون شاير ولايسترشاير على نطاق واسع جداً، وتحولت أغلب الملكيات الجديدة، الناجمة عن التسييج، إلى مراع، ومن جراء ذلك فإن العديد من الملكيات لا تحرث الآن حتى 50 إيكراً، بينما كانت تحرث في السابق 1500 إيكر.. إن خرائب بيوت السكن والأجران

---

(204) إيدن، *Eden*، المرجع المذكور، المقدمة، [ص18 و19].

(205) «مزارع راس المال» (Capital farms) (رسالتان حول تجارة الدقيق وندرة القمح، بقلم رجل أعمال، لندن، 1767، ص19-20). *(Two Letters on the Flour Trade and the Dearness of Corn*, By *a Person in Business*, London, 1767, p. 19-20).

(206) «مزارع التجار» (Merchant farms) بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المؤن، لندن، 1767، ص111، الحاشية. *(An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions*, London, 1767, p. 111, Note). إن كاتب هذا المؤلف الرائع، الغُفل، هو القس تتانائيل فورستر.

(207) توماس رايت، خطاب وجيز إلى الجمهور حول احتكار المزارع الكبيرة، 1779، ص2-3. (Thomas Wright, *A short address to the Public on the Monopoly of large farms*, 1779, p. 2-3).

والاصطبلات التي كانت قائمة هنا في السابق، وما شاكل ذلك» ـ هي الآثار الوحيدة الباقية عن السكان السابقين. «ولم يبق من مائة منزل وأسرة في بعض الأماكن... سوى ثمانية أو عشرة... وإن عدد مالكي الأرض، في أغلب الأبرشيات التي بدأ التسييج فيها منذ 15 أو 20 عاماً، لضئيل جداً بالمقارنة مع أعداد الذين كانوا يعملون في الحقول قبل تسييجها. وليس بالشيء الغريب أن يقوم 4 أو 5 من مربي المواشي الأثرياء بالاستيلاء على ملكية كبيرة مسيجة منذ أمد قريب، كانت تعود من قبل إلى 20 أو 30 مزارعاً، وإلى عدد مماثل من صغار المالكين وغيرهم من الساكنين. وقد طرد هؤلاء جميعاً مع أسرهم خارج حيازاتهم، إلى جانب طرد أسر كثيرة أخرى كانوا يستخدمونها ويعيلونها»[208]. [754]

ولم يقتصر الأمر على الأرض البور المجاورة، بل تعداه في الغالب إلى الأرض المزروعة، إما جماعياً أو إفرادياً ببدل إيجار معين يُدفع للمشاعة، حيث استولى الملاك العقاريون عليها بحجة التسييج.

«إنني أتحدث عن التسييجات التي شملت الحقول المفتوحة وقتذاك والأراضي المحروثة أصلاً. ويعترف حتى الكتّاب الذين يدافعون عن التسييجات، بأن التسييج يؤدي إلى زيادة احتكار المزارع الكبيرة، ورفع أسعار وسائل العيش، وتقليص السكان... بل إن تسييج الأراضي البور، كما يجري الآن، يضيق الخناق على الفقراء بحرمانه إياهم قسماً من وسائل عيشهم، ويضخم المزارع التي هي، أصلاً، أكبر مما ينبغي»[209]. ويقول الدكتور برايس: «حين تغدو الأرض بين أيدي قلة من كبار المزارعين، فعاقبة ذلك أن صغار المزارعين» (الذين وصفهم من

---

(208) القس آدنغتون، بحث في الأسباب المساندة والمعارضة لتسييج الحقول المفتوحة.

(Rev. Addington, *Enquiry into the Reasons for and against enclosing open fields,* London, 1772, p. 37-43, passim).

(209) دكتور ر. برايس، المرجع المذكور، (Dr. R. Price, [*Observations on Reversionary Payments*'], [6th Ed, By W. Morgan, London, 1803], V. II, p. 155-156). وتنبغي قراءة كتب فورستر وآدنغتون وكينت وبرايس وجيمس أندرسون، ومقارنتها بالثرثرة البائسة للمداح الذليل ماكلوخ في مصنفه، أدب الاقتصاد السياسي، لندن، 1845.

(*The Literature of Political Economy,* London, 1845).

قبل بأنهم «جمهور من صغار المالكين والمزارعين، الذين يقيمون أود أنفسهم وأسرهم بما تغلّه الأرض التي يزرعونها، وما تدرّه الأغنام التي يربونها في أرض المشاعة، وما تقدمه الطيور والخنازير، إلخ، مما لا يدعوهم، إلّا نادراً، لشراء وسائل العيش في السوق» «يتحولون إلى زمرة من الناس مضطرين لكسب وسائل عيشهم بالعمل لأجل الآخرين، وشراء كل ما يحتاجون إليه في السوق... ولربما يؤدي هؤلاء عملاً أكثر، لأن مزاولة العمل ستكون قسرية أكثر... وسيزداد عدد المدن والمانيفاكتورات، لأن المزيد من هؤلاء يساقون إليها إذ يضطرون للبحث عن عمل. هذا ما يؤدي إليه تركيز المزارع، بطبيعة الحال. وهذا ما كان يؤدي إليه حقاً، منذ سنوات عديدة، في هذه المملكة»[210].

ثم يوجز العاقبة العامة للتسييجات بالقول التالي:

«وعلى العموم، فقد انحدرت أوضاع الفئات الدنيا من الناس إلى الأسوأ، من كل النواحي تقريباً. فقد انحطوا من صغار مالكي أراضي ومزارعين إلى درك عمال مياومين أو أجراء؛ وفي الوقت نفسه غدا حصولهم على أسباب العيش أصعب في هذا الوضع»[211].

---

(210) الدكتور ر. برايس Dr. R. Price، المرجع المذكور، ص 147.

(211) المرجع نفسه، ص 159 و160. هذا يذكرنا بروما القديمة. «لقد استولى الأغنياء على الشطر الأعظم من الأرض غير المقسمة. وكانوا على ثقة بظروف ذلك الزمن الملائمة لهم، فلم يخشوا على انتزاع ممتلكاتهم منهم ثانية، ولهذا اشتروا بعض قطع الأراضي المجاورة لأراضيهم، والتي تعود إلى الفقراء، إما بموافقة مالكيها، وإمّا بأخذ بعضها عنوة، وهكذا باتوا الآن يزرعون مساحات شاسعة جداً عوضاً عن حقول معزولة. وفي سياق ذلك كانوا يستخدمون العبيد في الزراعة وتربية المواشي، لأن الأحرار معرضون للاستدعاء إلى الخدمة العسكرية، وبالتالي، ترك العمل. وقد عاد عليهم امتلاك العبيد بمكسب عظيم لسبب آخر أيضاً، ألا وهو اعفاء العبيد من الخدمة العسكرية، مما يتيح لهم التكاثر سريعاً، من دون عائق، فينجبون وفرة من الأطفال. بهذه الصورة استطاع أصحاب الجاه والنفوذ أن يجمعوا الثروة كلها بين أيديهم، وكانت البلاد كلها تزخر بالعبيد. أما الإيطاليون فقد كان عددهم يتناقص باستمرار من جراء الخراب الذي أنزله بهم الفقر والضرائب والخدمة العسكرية. وعند حلول فترات السلم، قضي عليهم بالبطالة التامة، نظراً لأن الأغنياء كانوا يملكون كل الأرض ويستخدمون العبيد بدلاً من الأحرار في حراثتها». أبيان، الحرب الأهلية الرومانية (Appian, *Römische Bürgerkriege*, I, 7). يتعلق هذا المقطع بالفترة التي سبقت قانون ليسينيوس(*). إن الخدمة العسكرية التي عجلت، إلى حد كبير، بخراب

والواقع أن تأثير اغتصاب الأراضي المُشاعة، وما رافقه من ثورة في الزراعة، على [755 وضع العمال الزراعيين كان بدرجة من الحدة بحيث أن أجورهم، باعتراف إيدن نفسه، أخذت تهبط بين 1765 و1780 إلى ما دون الحد الأدنى بحيث كان من الضروري دعمها بأموال الاحسان الرسمي. وباتت أجورهم، كما يقول إيدن «لا تكفي أكثر من تلبية حاجات العيش الضرورية ضرورة مطلقة».

لنستمع الآن، إلى أقوال أحد المدافعين عن التسييج، وهو خصم للدكتور برايس.

> «إن عدم وجود أناس يبددون عملهم في الحقول المفتوحة، لا يعني الاستنتاج بأن هناك تقليصاً للسكان... فإذا ما جرى تحريك عمل أكثر، بتحويل صغار الفلاحين إلى فئة من الناس مضطرة للعمل من أجل الآخرين، فإن تلك مزية ينبغي أن تتمناها الأمة» (التي لا ينتمي إليها، بالطبع، الفلاحون المحولون إلى عمال) «... إن المنتوج سيكون أعظم حين يستخدم عملهم الموحَّد في مزرعة واحدة، وبذا يتحقق فائض من أجل المانيفاكتورات، وتزداد على هذا النحو المانيفاكتورات ـ وهي من مناجم البلد الذهبية ـ تبعاً لكمية الحبوب التي جرى إنتاجها»(212).

[756 إن الرضى الرواقي المطمئن الذي ينظر به الاقتصاديون السياسيون إلى أفدح انتهاكات «حقوق الملكية المقدسة»، وإلى أفظع أشكال القهر ضد الفرد، حينما تكون هذه ضرورية لإرساء أسس نمط الإنتاج الرأسمالي، إنما تتجلى، بالمناسبة، عند السير ف. م. إيدن،

= عوام روما، كانت أيضاً الوسيلة الرئيسية التي استخدمها شارلمان لتحويل الفلاحين الأحرار الألمان بسرعة إلى أقنان واتباع للاقطاعيين.

(*) قانون ليسينيوس: شرّع هذا القانون عام 367 قبل الميلاد، للحد من حقوق نقل ملكية الأراضي العامة إلى الاستخدام الشخصي في روما، لمنع نمو الملكيات الكبيرة للأرض والحد من امتيازات النبلاء دفاعاً عن العوام. [ن. برلين].

(212) [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة، بين السعر الحالي للمؤن، إلخ، ص124-129.

([J. Arbuthnot], *An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions etc.*, p. 124-129). ونجد الأحاديث نفسها، ولكن في اتجاه معاكس، عند كاتب آخر: «إن العمال يطردون من أكواخهم، ويساقون عنوة إلى المدن بحثاً عن عمل، ولكن ذلك يؤدي إلى زيادة المنتوج الفائض، وبالتالي نمو رأس المال». ([ر. ب. سيلي]، مخاطر الأمة، لندن، 1843، ص XIV).

([R. B. Seeley], *The Perils of the Nation*, 2nd Ed. London, 1843, p. XIV).

هذا المحافظ (التوري) «المحب للخير». فالسلسلة اللامتناهية من أعمال النهب، والتجاوزات، والضغط، التي رافقت الانتزاع القسري لملكية الشعب، ابتداءً من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر وصولاً إلى نهاية القرن الثامن عشر، لا تقوده إلّا لهذا التأمل النهائي «المريح»:

> «لقد كان ينبغي تثبيت التناسب المعقول (due) بين الأرض المحروثة والمراعي. فخلال القرن الرابع عشر كله، والقسم الأعظم من القرن الخامس عشر، كان هناك إيكر واحد للرعي مقابل إيكرين أو ثلاثة، بل حتى أربعة إيكرات من الأرض المحروثة. وفي أواسط القرن السادس عشر، تغير التناسب وأصبح إيكرين من المراعي مقابل إيكرين من الأرض المحروثة، وصارت النسبة فيما بعد اثنين إلى واحد، إلى أن تحققت أخيراً النسبة الصحيحة من 3 إيكرات مراع مقابل إيكر واحد من الأرض المحروثة».

بحلول القرن التاسع عشر تلاشت حتى ذكريات الصلة بين الشغيل الزراعي والملكية المُشاعة. ومن دون التطرق إلى الفترات القريبة جداً، فإن السكان الزراعيين لم يتلقوا قرشاً واحداً على سبيل التعويض عن 3,511,770 إيكراً من الأراضي المُشاعة التي سرقت منهم بين 1810 و1831، وقدمها البرلمان المؤلف من كبار الملاكين العقاريين، هدية إلى كبار الملاكين العقاريين.

وكانت آخر عملية كبرى لانتزاع ملكية الأرض من الشغيلة الزراعيين، هي ما يسمى بـ«إخلاء العقارات» (Clearing of Estates)، (يعني طرد الناس منها في الواقع). وبلغت جميع طرائق الانتزاع الإنكليزية المبحوثة حتى الآن، ذروتها في «التطهير». لقد رأينا آنفاً أنه لم يبق، بعد، فلاحون مستقلون يمكن طردهم، وهنا يبلغ الأمر حد «تطهير» الأرض من الأكواخ بحيث لا يجد العمال الزراعيون في الأرض التي يزرعون أي بقعة لحاجتهم السكنية. أما المعنى الحقيقي لإخلاء العقارات فلن نتعرف عليه إلّا في مرتفعات اسكتلندا، أرض الميعاد لأدب الروايات المعاصرة؛ إذ تتميز هذه العملية، هنا، بطابع منتظم، وبسعة المدى الذي تجري فيه بضربة واحدة، (يتمادى الملاكون العقاريون في إيرلندا إلى حد إزالة عدة قرى دفعة واحدة، أما في اسكتلندا الجبلية «فيطهرون» مناطق بحجم الدوقيات الألمانية) وأخيراً تتميز بالشكل الخاص لملكية الأرض المنزوعة.

لقد كان السلتيون في اسكتلندا الجبلية منظمين في عشائر (Clans)، تمتلك كل واحدة منها الأرض التي تستقر فيها. ولم يكن ممثل العشيرة، الرئيس أو «الرجل الكبير» فيها،

مالكاً لهذه الأرض إلّا باللقب، مثلما أن ملكة إنكلترا هي المالكة لعموم أرض الأمة [757] باللقب. وعندما نجحت الحكومة الإنكليزية في إخماد الحروب الداخلية بين هؤلاء «الرجال الكبار»، ووقف غزواتهم الدائمة لسهوب اسكتلندا، لم يتخلَّ رؤساء العشائر، بأي حال، عن مهنتهم القديمة في السلب، ولم يغيروا منها سوى الشكل. ولقد حولرا، بنفوذهم الشخصي، حق الملكية الاسمي بفضل اللقب، إلى حق ملكية خاصة، ولمّا واجهوا مقاومة من أفراد عشيرتهم، عقدوا العزم على طردهم من الأرض بالعنف السافر. ويقول البروفيسور نيومان.

> «وبالحق نفسه كان بوسع ملك إنكليزي أن يبيح لنفسه طرد رعاياه إلى البحر»[213]،

ويمكن تتبع المراحل الأولى لهذه الثورة، التي اندلعت في اسكتلندا بعد آخر انتفاضات اتباع المدّعي بالعرش(*)، في كتابات السير جيمس ستيوارت[214]، وجيمس

---

(213) "A King of England might as well claim to drive his subjects into the sea." (ف. و. نيومان، [محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن 1851]، ص132).
(F.W. Newman, [Lectures on Political Economy, London, 1851,] p. 132).

(*) المقصود انتفاضة 1745 ـ 1746 التي قام بها أنصار آل ستيوارت لتنصيب تشارلز إدوارد المدّعي بالعرش. عبّرت الانتفاضة عن غضب شعبي في اسكتلندا وإنكلترا ضد الحرمان الواسع من الأرض. وبعد قمع الانتفاضة أخذ النظام العشائري يتفسخ بسرعة كبيرة في اسكتلندا الجبلية، واشتد طرد الفلاحين من الأرض عنفاً. [ن. برلين].

(214) يقول ستيورات «إذا قارن المرء ريع هذه الأراضي» (يدرج ستيوارت، ضمن هذه المقولة الاقتصادية، أي الريع، بشكل خاطىء، الأتاوة التي يدفعها التاكسمن(*) إلى رئيس العشيرة) «بمساحتها لاتضح أنه زهيد جداً. وإذا قارن المرء هذا الريع بعدد الذين يعيشون من الاستئجار، لوجد أن قطعة صغيرة من الأراضي الجبلية من اسكتلندا تقيم أود عشرة أضعاف الناس الذين تقيم أودهم قطعة أرض لها القيمة نفسها، في أكثر المقاطعات غنى». (جيمس ستيوارت، [بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي، لندن، 1767] James Stewart, [*An Inquiry into the Principles of Political economy,* London, 1767,] V. I, ch. XVI, p. 104).

(*) Taksmen ـ شيوخ تابعون لرئيس العشيرة أثناء سيادة النظام العشائري في اسكتلندا. فكان هؤلاء يتلقون الأرض من الرئيس laird ويوزعونها tak على أفراد العشيرة، ثم يدفعون أتاوة صغيرة للرئيس اعترافاً بسلطته وبانحلال النظام العشائري تحول «الكبار» إلى ملاك عقاريين، وتحول التاكسمن إلى مستأجر رأسمالي وحلّ الريع محل الأتاوة. [ن. برلين].

أندرسون[215]. ففي القرن الثامن عشر حُرم على الغاليين(*) المطرودين، أن يهاجروا من البلاد، بغية سوقهم بالقوة إلى غلاسكو وغيرها من المدن الصناعية[216]. وكمثال على الطريقة السائدة في القرن التاسع عشر[217]، نذكر هنا «التطهيرات» التي تولتها دوقة

---

(215) جيمس أندرسون، ملاحظات حول وسائل إثارة روح الصناعة الوطنية، إدنبرة، 1777.

(James Anderson, *Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc.*, Edinburgh, 1777).

(*) الغاليون هم السكان الأصليون لجبال شمال وغرب اسكتلندا، وهم أحفاد قدامى السلتيين. [ن. برلين].

(216) في العام 1860 جرى شحن الناس، الذين انتزعت ملكيتهم عنوة، إلى كندا بتقديم وعود باطلة مسبقاً. وقد فر بعضهم إلى الجبال والجزر المجاورة. وتعقبهم رجال الشرطة، فاشتبكوا معهم وأفلتوا.

(217) في عام 1814، كتب بوكانن، المعلّق على أعمال آدم سميث: «إن النظام القديم للملكية يُقلب كل يوم عنوة في مرتفعات اسكتلندا... فالمالك العقاري، من دون أي اعتبار للمستأجر الوراثي» (هذا الاصطلاح مستخدم بصورة خاطئة هنا أيضاً) «يؤجر أرضه لمن يدفع أكثر، وإذا قام هذا الأخير بتحسين الأرض (improver)، طبق في الحال نظاماً جديداً في الزراعة. والأرض التي كانت في السابق مليئة بصغار الفلاحين، كانت تُسكن بما يتناسب مع المحصول الذي تغله. أما في ظل النظام الجديد للزراعة المحسنة والريع المرتفع، فيسعون إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتوج بأقل التكاليف الممكنة، ولهذا الغرض يقصون جميع الأيدي التي صارت غير نافعة... فيبحث الناس المطرودون من أماكن اقامتهم عن وسائل العيش في المدن الصناعية والخ.» (ديفيد بوكانن، ملاحظات، إلخ. إدنبره، 1814. David Buchnan, *Observations on etc., A. Smith's Wealth of Nations*, Edinburgh, 1814, V. IV, p. 144.) «لقد انتزع النبلاء الإسكتلنديون أملاك الأسر الفلاحية مثلما تقتلع النباتات الضارة، ودأبوا على معاملة القرى وسكانها مثلما يفعل الهنود الحمر، الغاضبون من هجمات الوحوش، الساعون للثأر، في غابة مليئة بالضواري... فالإنسان يُقايض بجزة خروف أو بقائمة ضأن، بل يباع بأبخس من ذلك... فهل هذا أقل سوءاً من نيّات المغول، الذين غزوا المقاطعات الشمالية من الصين، واقترحوا في مجلسهم إبادة السكان لتحويل أرضهم إلى مراع. لقد طبق الكثير من المالكين العقاريين في اسكتلندا الجبلية هذا الاقتراح في بلدهم نفسه وعلى أبناء بلدهم بالذات». (جورج انزور، بحث حول سكان الأمم، لندن، 1818، ص215-216).

(George Ensor, *An Inquiry concerning the Population of Nations*, London, 1818, p. 215-216).

[758] سوذرلاند. فمنذ أن تولت هذه المرأة الحكم أقرت، وهي العارفة المتضلّعة بشؤون الاقتصاد، علاجاً اقتصادياً جذرياً بتحويل دوقيتها برمتها إلى مراع للأغنام، رغم أن سكان الدوقية سبق أن انخفض عددهم، بسبب إجراءات مماثلة سابقة، إلى 15 ألف نسمة. وقد جرى بانتظام طرد واقتلاع هؤلاء السكان البالغين 15 ألف نسمة، الذين يؤلفون زهاء 3 آلاف أسرة، وذلك من عام 1814 إلى عام 1820. وقد دُمرت وأُحرقت جميع قراهم وحُوِّلت كل حقولهم إلى مراع. وقام الجنود البريطانيون بتنفيذ عمليات الطرد، وقد بلغ الأمر بهم حد شن معارك حقيقية ضد السكان المحليين. واحترقت عجوز طاعنة في السن وماتت وسط اللهب المندلع في كوخها الذي رفضت أن تتركه. وبهذا انتزعت هذه السيدة ملكية 794,000 إيكر من الأرض التي كانت تخص العشيرة منذ زمان موغل في القدم. وخصصت للسكان المطرودين قرابة 6 آلاف إيكر على ساحل البحر ـ بمعدل إيكرين للأسرة الواحدة. لقد كانت هذه الإيكرات، بآلافها الستة، أرضاً بوراً حتى ذلك الحين، ولم تحقق لمالكيها أي دخل. إلّا أن الدوقة مضت، بما في قلبها من نبل، إلى حد تأجير هذه الأرض بمبلغ شلنين وست بنسات عن كل إيكر، لأفراد العشيرة، الذين اهرقوا دماءهم قروناً وقروناً من أجل أسرة هذه الدوقة. وقسّمت مجمل الأراضي المسروقة من العشيرة إلى 29 مزرعة كبيرة لتربية الأغنام، تقطن في كل مزرعة أسرة واحدة، وتتألف أغلب الأسر من أجراء زراعيين عند مزارعين إنكليز. وفي عام 1825 كان قد حل محل 15 ألف غالي 131 ألف رأس غنم. وحاول جزء من السكان الأصليين (Aborigines) المطرودين إلى الأرض الساحلية، العيش على صيد الأسماك. فغدوا برمائيين وعاشوا، كما يقول أحد الكتّاب الإنكليز نصفاً على البر ونصفاً على الماء، ومع ذلك ما نالوا من الاثنين سوى نصف القوت[218].

(218) عندما استقبلت دوقة سوذرلاند الحالية السيدة بيتشر ـ ستاو مؤلفة رواية «كوخ العم توم» استقبالاً فخماً في لندن، تعبيراً عن تعاطفها مع الزنوج العبيد في الجمهورية الأميركية ـ وهو تعاطف تناسته، عن تعقل وحصافة هي وأقرانها الأرستقراطيون إبان الحرب الأهلية، التي كانت كل القلوب الإنكليزية «النبيلة» تخفق أثناءها مع مالكي العبيد ـ تحدثت أنا، على صفحات جريدة نيويورك تريبيون *New-York Tribune*(*) عن حياة عبيد سوذرلاند نفسها (وقد أوجزه كيري وعرض شطراً منه في كتابه تجارة العبيد، فيلادلفيا، 1853، ص202-203. *The Slave Trade*, Philadelphia, 1853, p. 202-203). وقد أعادت إحدى الصحف الاسكتلندية نشر هذا المقال، فأدى ذلك إلى جدال حام جداً بين الجريدة ومدّاحي سوذرلاند المتملقين الأذلاء.

ولكن كان بانتظار الغاليين الشجعان امتحان جديد أصعب تكفيراً عن عبادتهم [759] الرومانسية الجبلية لـ «الرجال الكبار» في العشيرة. لقد زكمت رائحة سمكهم أنوف «الرجال الكبار». فشموا فيها شيئاً من الربح، فأجّروا ساحل البحر إلى كبار تجار السمك في لندن. وطُرد الغاليون تارة أخرى(219).

وأخيراً، فإن قسماً من مراعي الأغنام تحوّل هو الآخر إلى حقل مخصص لصيد الغزلان. وكما هو معروف، ليس ثمة غابات حقيقية في إنكلترا. والغزال البري في حدائق الأرستقراطيين يصبح داجناً سميناً مثل أعضاء البلدية في لندن. وتعتبر اسكتلندا الملاذ الأخير لـ «شغف النبلاء» هذا.

ويقول سومرز في عام 1848: «إن مساحة الغابات قد اتسعت كثيراً في المناطق الجبلية. فهنا، على هذه الضفة من غايك تقع غابة غلينفيشي الجديدة، وهناك على الضفة الأخرى تقع غابة آردفيريكي الجديدة. وعلى امتداد الخط نفسه هناك بليك ـ ماونت، قفر فسيح أُنشىء أخيراً. ومن الشرق امتداداً إلى الغرب ـ من ضواحي أبردين حتى جروف أوبان ـ ثمة اليوم خط متصل من الغابات، بينما توجد في أنحاء أخرى من المناطق الجبلية غابات جديدة في لوخ ـ آركهايغ، غلينغاري، غلينمورستون، وغيرها. إن تحويل الأرض إلى مراع للأغنام... قد طرد الغاليين إلى أراض أقل خصوبة. أما الآن فالغزلان تخلف الأغنام، وهذه بدورها تسلب الأرض من صغار المستأجرين، مما يحكم على الغاليين بفقر أعتى. إن غابات الغزلان(219a) لا يمكن أن تتعايش مع الناس. فلا بد لهذا أو ذاك من أن يخلي الميدان. دع الغابات تزداد عدداً على مدى

= (*) يقصد ماركس مقالته المعنونة، الانتخابات ـ التعقيدات المالية ـ الدوقة سوذرلاند والعبودية، المنشورة في 9 شباط/ فبراير 1853، في صحيفة نيويورك تريبيون. [ن. برلين].

(219) ثمة تفاصيل هامة عن تجارة الأسماك هذه نجدها عند ديفيد أوركهارت في الملف-سلسلة جديدة *Portfolio. New Series* ـ ونجد أن ناساو و. سنيور، في مؤلفه المنشور بعد وفاته والمذكور آنفاً يصف ([*Journals, Conversations and Essays relating to Ireland*, London, 1868, p.282]). «الإجراءات المتخذة في سوذرلاند شاير، بأنها واحدة من أروع «التطهيرات (clearings) نفعاً في تاريخ الإنسانية».

(219a) إن «غابات الغزلان» (deer forests) في اسكتلندا لا تحتوي على شجرة واحدة، إذ يجري طرد الأغنام لتساق الغزلان إلى التلال العارية، لتسمى بعد ذلك (deer forest). وهكذا لا وجود هناك حتى للتحريج!

ربع القرن القادم، مثلما حدث خلال ربع القرن المنصرم، ولن تجد فرداً واحداً من الغاليين على أرضهم الأم. وهذه الحركة بين مالكي الأراضي من المناطق الجبلية هي عند بعضهم مسألة موضة أو طموح أرستقراطي... وعند البعض شغف بالصيد، إلخ، وهناك آخرون يميلون إلى المتاجرة بالغزلان وعيونهم تتطلع إلى الربح لا غير. وإنها لحقيقة فعلاً أن المرج الجبلي المخصص للصيد، يدرّ، في الكثير من الحالات، ربحاً للمالك أكثر بكثير مما لو حول إلى مرعى للأغنام... إن الهاوي الباحث عن غابة لصيد الغزلان، يعرض أثماناً تتحدد بسعة حافظة نقوده... وإن المحن التي ألمّت باسكتلندا الجبلية لا تقل قسوة عما حملته سياسة الملوك النورمانديين إلى إنكلترا. فالغزلان تلقت مجالات أرحب، بينما تطبق على البشر دائرة تضيق وتضيق... فحريات الشعب تصادر واحدة بعد أخرى... وأعمال القمع تتنامى كل يوم... وإن المالك «يطهّر» الأرض من الناس ويطردهم، ويمارس ذلك كمبدأ ثابت، كضرورة زراعية شأنها شأن اقتلاع الأشجار والأدغال من الأراضي البور في أميركا وأستراليا؛ وتمضي هذه العملية في هدوء بأسلوب رجال الأعمال»[220]. [760]

---

(220) روبرت سومرز، رسائل من المناطق الجبلية أو مجاعة عام 1847، لندن 1847، ص12-28 ومواضع أخرى. (Robert Somers, *Letters from the Highlands; or, the Famine of 1847,* London, 1848, p. 12-28 passim). نشرت هذه الرسائل في صحيفة تايمز أول مرة. وبالطبع فقد علّل الاقتصاديون الإنكليز مجاعة الغاليين في 1847 بفيض هؤلاء السكان. فهم على أية حال «قد شددوا الخناق» على مواردهم من الطعام. أما «إخلاء العقارات» (Clearing of Estates) في ألمانيا الذي سُمي هنا بإقصاء الفلاحين (Bauernlegen)، فقد بدأ يشتد خصوصاً بعد حرب الثلاثين، وأشعل فتيل انتفاضات فلاحية في إمارة ساكسونيا في عام 1790. وراج التطهير، في شرق ألمانيا. وضمن فريدريك الثاني، في أغلب المقاطعات البروسية، حق الملكية للفلاحين، لأول مرة. وبعد غزوه لسيليزيا أرغم الملاك العقاريين على إعادة بناء أكواخ الفلاحين ومخازن الغلال، إلخ.، وتزويد الاستثمارات الفلاحية بالمواشي والأدوات الزراعية. فقد كان بحاجة إلى جنود للجيش، ودافعي ضرائب للخزينة. إن هناء الفلاحين في ظل فريدريك الثاني، بنظامه المالي الفظيع وحكمه الذي كان مزيجاً من الاستبداد والبيروقراطية والإقطاعية، يتضح من المقتطف التالي المأخوذ عن ميرابو المعجب المتحمس بفريدريك. يقول ميرابو: «فالكتان، إذن، يؤلف واحداً من الثروات الأساسية للفلاح في شمال ألمانيا، ولكنه، لتعاسة الجنس البشري، ليس إلّا وسيلة لدرء

إن اغتصاب أملاك الكنيسة، وانتزاع عقارات الدولة بالنصب، واغتصاب الملكية المُشاعة بوسائل إرهاب لا يرحم، وتحويل الأملاك الاقطاعية وأملاك العشيرة إلى ملكية خاصة حديثة ـ تلك هي الطرائق المتعددة، البسيطة، الوديعة، التي استخدمت لتحقيق التراكم الأوّلي. وقد أتاحت فتح ميدان رحب للزراعة الرأسمالية، ووضع الأرض تحت سيطرة رأس المال، وخلق التدفق الضروري لأجل الصناعة في المدينة من البروليتاريين الشريدين، المجردين من الحماية.

= الفقر المدقع، وليس مصدراً للرفاهية. إن الضرائب المباشرة، وأعمال السخرة وخدمات السخرة القسرية من كل نوع وشكل، تسحق الفلاح الألماني، الذي يدفع، علاوة على ذلك، الضرائب غير المباشرة عن كل ما يبتاع... وحتى يكتمل خرابه، لا يجوز له بيع منتوجاته حيثما يشاء وبالسعر الذي يريد، ولا يجوز له ابتياع حاجاته من التجار الذين يمكن أن يقدموها له بأسعار مناسبة. إن هذه المصاعب كافة تُنزِل به الخراب بالتدريج فيغدو عاجزاً عن تسديد الضرائب المباشرة ما لم يقم بأعمال الغزل، فهذا يقدم له مورداً مساعداً ضرورياً ويتيح له الافادة من تشغيل زوجته، وأولاده، وخدمه، وخادماته وأتباعه وعمله بالذات، ولكن أية حالة مزرية يعيش حتى بعد هذه المعونة! ففي الصيف يعمل في الحراثة وجني المحصول كالمحكوم بالأشغال الشاقة، فيأوي إلى فراشه في التاسعة مساء، ويستيقظ في الثانية فجراً، كي يستطيع إنجاز الأعمال اللازمة. وفي الشتاء، عليه أن يجدّد قواه بفترة من الراحة أطول. ولكنه يفتقر إلى كفايته من الحبوب للخبز والبذار، إذا ما باع قسماً من غلة الأرض بغية تسديد الضرائب. لذا يتوجب عليه العمل في الغزل لسدّ العجز... والقيام بهذا العمل بأقصى اجتهاد... ولهذا يرقد الفلاح شتاء، عند منتصف الليل، أو في الساعة الواحدة بعده، ليستيقظ في الخامسة أو السادسة صباحاً، أو أنه ينام في التاسعة ليستيقظ في الثانية طوال أيام حياته كلها، لو لم تكن ثمة آحاد... وهذا الإفراط في السهر والكدّ يهلك البشر، لذا يشيخ الرجال والنساء في الريف قبل المدن بكثير». (Mirabeau ميرابو، المرجع المذكور، الجزء الثالث، ص 212 وما يليها).

إضافة للطبعة الثانية: في آذار/ مارس 1866، [ورد في الطبعة الرابعة نيسان/إبريل]. [ن. برلين] بعد 18 عاماً من نشر مؤلف روبرت سومرز الذي اقتطفنا منه أعلاه، ألقى البروفيسور ليون ليفي محاضرة في جمعية الفنون والحرف (Society of Arts) عن تحويل مراعي الأغنام إلى غابات لصيد الغزلان، صوّر فيها مدى ما أصاب المناطق الجبلية في اسكتلندا من دمار مستمر. وقد ذكر طائفة من الأمور، بينها: «إن طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراع للأغنام كانا خير وسيلة للحصول على دخل من دون إنفاق قرش... وغدت الاستعاضة عن مراعي الأغنام بغابات الغزلان أمراً عادياً في اسكتلندا الجبلية. إن البهائم البرية تطرد الأغنام على غرار ما طُرد البشر من قبل لإخلاء المكان للأغنام... وبوسع المرء أن يسير من عقارات الإيرل دالهوزي في فورفارشاير حتى جون ـ أوغروتس، من دون أن تنتهي أرض الغابة... وتحفل الكثير» (من هذه

3) التشريع الدموي ضد منزوعي الملكية ابتداءً من نهاية القرن [761] الخامس عشر. القوانين الهادفة إلى تخفيض الأجور

إن أولئك المطرودين من جراء تفكيك الزمر الاقطاعية وانتزاع الأرض والعقار انتزاعاً قسرياً متكرراً، أي أولئك البروليتاريين الشريدين المجردين من الحماية، قد استوعبتهم المانيفاكتورة الناشئة بسرعة أقل بكثير من تلك السرعة التي كانوا يأتون بها إلى العالم. [762] من جهة ثانية، لم يكن بوسع هؤلاء الذين أُخرجوا من نمط حياتهم المألوفة على حين غرة، أن يعتادوا بغتة أيضاً على الانضباط الساري في الوضع الجديد. فتحولوا،

= الغابات) «من زمان بالثعالب والقطط البرية والدلق، وفئران الخيل، وبنات عرس، والأرانب الأليفة، أما الأرانب والسناجب والجرذان، فلم تظهر إلّا في الفترة الأخيرة. إن رقعاً شاسعة من الأرض التي توصف، في التقارير الاحصائية الإسكتلندية، بأنها من أجود المروج خصباً وسعة، تحرم من أي حراثة وتحسين، وتكرّس حصراً لرياضة الصيد التي تمارسها حفنة قليلة من الناس لفترة وجيزة من العام».

وتقول مجلة إيكونوميست اللندنية في عددها الصادر في 2 حزيران/يونيو 1866: «من بين المواد الاخبارية التي نشرتها إحدى الصحف الإسكتلندية في الأسبوع الأخير نقرأ الخبر التالي: «ثمة مزرعة من خيرة مزارع تربية الأغنام في سوذرلاند شاير، تلقت عرضاً بـ 1200 جنيه كريع سنوي، مؤخراً، عند انتهاء عقد إيجارها الراهن، إلّا أنها حُوِّلت إلى غابة لصيد الغزلان!. ها نحن نرى هنا، الغرائز الاقطاعية المعاصرة تفعل فعلها كما كان شأنها زمن الفتح النورماندي... حينما جرى هدم 36 قرية لإنشاء الغابة الجديدة محلها. إن مليوني إيكر... قد استحالت أرضاً خلاء، وهي تضم بعضاً من أكثر مناطق اسكتلندا خصباً. فالعشب الطبيعي الذي ينمو على أرض غلين ـ تيلت، كان يعتبر من أجود الأعلاف في مقاطعة بيرث؛ وكانت غابة صيد الغزلان في بين ـ أولدر أجود مراعي مقاطعة بادينوك الواسعة؛ وكان جزء من غابة بلاك-ماونت أحسن مراعي الأغنام السوداء في اسكتلندا. ويمكن للمرء أن يكوّن فكرة عن رقعة الأراضي المبددة على أغراض الصيد في اسكتلندا، من الواقع التالي وهو أن هذه الرقعة تفوق مساحة مقاطعة بيرث كلها. إن المساحة التي تشغلها غابة بين ـ أولدر قد تعطي المرء فكرة عن الخسارة الناجمة عن هذا الاقفار القسري. إذ يمكن أن يرعى في هذه الأرض 15 ألف رأس غنم، علماً أن مساحتها لا تزيد عن واحد من ثلاثين من مساحة أراضي الصيد في اسكتلندا... إن مجمل أرض الغابة هذه لا ينتج شيئاً بالمرة... وكأنها قد غاصت في مياه بحر الشمال. وإن انشاء قفر أو صحراء على هذا النحو ينبغي أن يوقف عند حده بتدخل قانوني صارم».

بالجملة، إلى شحاذين، ولصوص، ورعاع مشردين، بدافع الميول، في بعض الحالات، وتحت ضغط الظروف، في معظم الحالات. لهذا السبب صدرت تشريعات دموية ضد التشرد في نهاية القرن الخامس عشر، وخلال القرن السادس عشر كله، في أوروبا الغربية بأسرها. إن آباء الطبقة العاملة الحالية قد عوقبوا باديء الأمر لأنهم تحولوا، مرغمين، إلى مشردين ومعوزين. وقد اعتبرهم القانون مجرمين «بإرادتهم الطوعية» انطلاقاً من الافتراض بأن الأمر كان رهن مشيئتهم فيما لو أرادوا الاستمرار بالعمل، في ظل الظروف القديمة التي لم يعد لها وجود.

بدأ هذا التشريع في إنكلترا، في عهد هنري السابع.

ووفقاً لقانون هنري الثامن الصادر في عام 1530، يستحصل الشحاذون المسنون والعجزة على رخصة للتسول. أما المشردون القادرون على العمل فنصيبهم الجلد والسجن. وكان من الواجب تقييدهم إلى عربة يدوية، وجلدهم حتى يسيل الدم مدراراً من أجسادهم، ثم كان عليهم أن يقسموا اليمين على الرجوع إلى مسقط رأسهم، أو إلى حيث عاشوا في السنوات الثلاث الأخيرة وأن «ينصاعوا إلى العمل» (to put himself to labour). يا للمفارقة المريرة! وفي العام السابع والعشرين من عهد هنري الثامن صدر هذا القانون ثانية، مجدداً هذه الأحكام لكن مع تشديدها بمواد جديدة. فعقوبة العودة إلى [763] التشرد ثانية تنص على تكرار الجلد بالسياط، وجدع نصف الأذن، أما إذا ضبط الجاني ثالثة، فكان نصيبه الاعدام بوصفه مجرماً من العتاة وعدواً للمجتمع.

إدوارد السادس: أصدر قانوناً في العام الأول من عهده، سنة 1547، يقضي على كل من يرفض العمل بأن يكون عبداً رقيقاً للشخص الذي يبلّغ عن تسكعه بلا عمل. ويتوجب على السيد أن يطعم عبده الخبز والماء والحساء ونفايات اللحم حسبما يراه مناسباً. ويحق له ارغام العبد بالسياط والأصفاد، على أداء أي عمل، مهما كان مقرفاً. وإذا غاب العبد مدة أسبوعين، حكم عليه بالعبودية مدى الحياة، ويدمغ على جبهته أو خده بحرف (S)، وإذا هرب ثالثة يعدم كخائن للدولة. وبوسع السيد أن يبيعه، ويورثه، ويؤجره كعبد، مثلما يؤجر ممتلكاته الشخصية سواء كانت أشياء منقولة أم دوّاب. وإذا عزم العبيد على ارتكاب عمل ما ضد أسيادهم حُكم عليهم بالإعدام أيضاً. وقضاة الصلح ملزمون بملاحقة العبيد الفارين، عند تلقيهم تبليغاً بذلك من الأسياد. وإذا اتضح أن المشرد يتسكع بلا عمل منذ ثلاثة أيام، فإنه يساق إلى مسقط رأسه وتُدمغ على صدره بالحديد الساخن علامة (V)، ويُقيد بالسلاسل، ويُدفع للعمل في شق الطرق أو في

خدمات أخرى. وإذا قدّم المشرد عنواناً كاذباً عن مسقط رأسه، حكم عليه بأن يكون عبداً مدى الحياة لهذا المكان الذي قدمه، أو لسكانه، أو لتعاونيته الحرفية، ويُدمغ بعلامة (S). ويحق لكل امرىء أن يأخذ أولاد المشردين ويحتفظ بهم كمتدربين حتى سن الرابعة والعشرين للفتيان، وسن العشرين للفتيات. أما إذا فروا، فيصبحون عبيداً لسيدهم المربي حتى تلك السن المقررة، ويحق له أن يقيدهم بالأصفاد، وأن يجلدهم بالسياط، إلخ، حسبما يشاء. ويحق لكل سيد أن يحيط عنق أو ذراع أو قدم عبده بطوق من حديد بغية تمييزه والتيقن منه[221]. وينص القسم الأخير من هذا القانون على استخدام بعض الفقراء من جانب مناطق أو أشخاص يتعهدون بتأمين الطعام والشراب والعمل لهم. إن هذا النوع من عبيد الأبرشيات بقي قائماً في إنكلترا حتى القرن التاسع عشر تحت اسم «الجوالين» (roundsmen).

[764] وينص قانون إليزابيث عام 1572 على أن الشحاذين الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة ويتسولون من دون ترخيص، يعاقبون جلداً مبرحاً بالسياط ويُدمغ على شحمة أذنهم اليسرى بالحديد المحمى ما لم يبد أحد رغبته في استخدامهم مدة عامين؛ وفي حال تكرار المخالفة، ينبغي اعدام المتسولين إذا كان عمرهم يزيد عن 18 عاماً، ما لم يبد أحد رغبته في استخدامهم مدة عامين، أما إذا قُبض عليهم للمرة الثالثة فيعدمون بلا رحمة بوصفهم خونة للدولة. وهناك أحكام مماثلة في القانون الصادر في العام الثامن عشر من عهد إليزابيث، الفصل 13، والقانون الصادر عام 1597[221a].

---

(221) يقول مؤلف بحث في الصناعة والتجارة، إلخ، ما يلي: «في عهد إدوارد السادس دأب الإنكليز، على ما يبدو، في حمية وجد، على تشجيع المانيفاكتورات وتشغيل الفقراء. وهذا ما نراه في قانون رائع ينص على ما يلي: 'ينبغي دمغ جميع المشردين'»، إلخ.

(*An essay on trade* [*and commerce*, London, 1770, p. 5]).

(221a) يقول توماس مور في مؤلفه «يوتوبيا» (Utopia) [ص 41-42]: «وهكذا يحدث أن نهماً، شرهاً، لا يشبع، وهو طاعون حقيقي على وطنه، قد يجمع آلاف الإيكرات من الأرض ويسيجها بالأسوار والسياجات، أو أنه يقصي مالكيها بالنصب والاحتيال، أو بالاكراه والعنف، أو يحملهم، بالإساءة والايذاءات، على بيع كل ما يملكون: وإذن، بهذه الطريقة أو تلك، بالغصب أو الحيلة، يضطر هؤلاء المساكين، البسطاء والتعساء، رجالاً ونساء، أزواجاً وزوجات، أيتاماً، وأرامل، أمهات منكودات مع رضائعهن، وكل الأسرة، المفتقرة إلى وسائل العيش، والكثيرة في العدد، إلى النزوح، نظراً لأن الزراعة كانت تتطلب كثرة من اليد العاملة. هؤلاء، أقول، يجرّون

وفي عهد جيمس الأول: كل من يتسكع مستجدياً، يُعتبر محتالاً مشرداً. وكان قضاة الصلح في الجلسات الصغيرة (Petty Sessions)(*) مخولين بمعاقبتهم بالجلد علناً أمام الجمهور، وبالسجن ستة أشهر عند القبض عليهم أول مرة، وعامين عند الثانية، وفي أثناء الحبس، يمكن لقضاة الصلح أن يوعزوا بجلدهم عدداً من الجلدات لكذا مرة، [765] حسبما يرتأون... أما المشردون الخطرون، الذين لا سبيل لإصلاحهم، فيُدمغ عليهم حرف (R) بالحديد المحمى على الكتف الأيسر، ويرسلون إلى الأشغال القسرية، وإذا قُبض عليهم يتسولون ثانية، فيعدمون بلا رحمة. وقد ظلت هذه الأحكام القانونية سارية المفعول حتى مطلع القرن الثامن عشر، ولم يجر إلغاؤها إلّا بالمرسوم الثالث والعشرين من العام الثاني عشر من عهد الملكة آنا.

= الخطى نازحين بعيداً عن منازلهم الأليفة، ولا يجدون مأوى للراحة في أي مكان. إن جميع أدواتهم وأثاثهم المنزلي، على قلة قيمته، من شأنه أن يباع ويعود عليهم بشيء من العون في ظروف أخرى، ولكنهم يطردون إلى الشارع بغتة، فيضطرون إلى بيعه بأبخس ثمن. وبعد أن يهيموا على وجوههم وينفقوا آخر ما عندهم، فماذا يسعهم، بحق الرب، أن يفعلوا غير السرقة، ولكنهم سوف يشنقون حسب أحكام القانون؛ أو غير الاستجداء، ولكنهم سوف يزجون في السجن بتهمة التشرد، لأنهم يتسكعون بلا عمل؛ وهم الذين لا يرتضي أحد أن يعطيهم عملاً، مهما كانوا يرغبون ويجهدون للحصول عليه»، ومن بين هؤلاء النازحين الهائمين الذين ارغموا على السرقة، كما يقول توماس مور، «هناك 72,000 لص كبير وصغير أعدموا في عهد هنري الثامن». (هولنشيد، وصف إنكلترا \ Holinshed, *Description of England*, V. I, p. 186.) وفي عهد إليزابيث «كان المشردون يشنقون صفوفاً كاملة، ولا يمضي عام دون أن تلتهم المشنقة ثلاثمائة أو أربعمائة، في هذا المكان أو ذاك». (سترايب، صحائف اصلاح وتأسيس الدين، وحوادث أخرى في كنيسة إنكلترا خلال عهد إليزابيث السعيد Strype, *Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other Various Occurences in the Church of England during Queen Elizabeth's Happy Reign*, 2nd Ed., 1725, V. II.) واستناداً إلى سترايب هذا عينه، جرى في سومرست شاير، خلال عام واحد فقط، اعدام 40 شخصاً، ودمغ 35 شخصاً بالحديد المحمى، وجلد 37 بالسياط، وتبرئة 183 «مشرداً يتعذر اصلاحه». ومع ذلك يرى سترايب «أن هذا العدد الكبير من المتهمين لا يتضمن حتى خُمس عدد المجرمين الفعليين، بفضل تغاضي قضاة الصلح والشفقة غير المعقولة التي يبديها الناس». ثم يضيف قائلاً «إن المقاطعات الأخرى في إنكلترا ليست أحسن حالاً من سومرست شاير بل إن الكثير منها أسوأ إلى حد كبير».

(*) Petty Sessions: الجلسات الصغيرة، هي دورات محاكم الصلح في إنكلترا للنظر في القضايا الصغيرة وفقاً لمرافعات قضائية بسيطة. [ن. برلين].

ونجد قوانين مماثلة في فرنسا، حيث أسس المشردون بباريس، في منتصف القرن السابع عشر، ما يسمى بـ «مملكة المشردين» (royaume des truands). وحتى في بداية عهد لويس السادس عشر، صدر مرسوم (في 13 تموز/يوليو 1777) يقضي بإرسال كل رجل سليم الصحة ويتراوح عمره بين السادسة عشرة والستين إلى الأشغال الشاقة ما لم تكن لديه وسائل العيش ولا يمارس مهنة معينة. وعلى الغرار نفسه جاء القانون الذي أصدره كارل الخامس لهولندا (تشرين الأول/أكتوبر 1537) وكذلك المرسوم الأول لولايات ومدن هولندا المؤرخ في 19 آذار/مارس 1614، ولائحة الأقاليم المتحدة في 25 حزيران/يونيو 1649، وما شابه ذلك.

على هذا النحو جرى انتزاع الأرض والعقار قسراً من السكان الريفيين، وطردهم من ديارهم، وتحويلهم إلى مشردين، لتتولى قوانين إرهابية بشعة إرغامهم بالسياط والختم بالحديد المحمى والتعذيب، على الخضوع إلى الانضباط اللازم لنظام العمل المأجور.

وليس كافياً أن تبرز شروط العمل في شكل رأسمال، في هذا القطب، ويبرز في القطب الآخر أناس ليس لهم ما يبيعون غير قوة عملهم. بل لا يكفي أن يُرغم هؤلاء على بيع أنفسهم طوعاً. فإلى جانب مضي الإنتاج الرأسمالي قدماً تتطور طبقة عاملة تعتبر، بحكم تربيتها وتقاليدها وعاداتها، متطلبات نمط الإنتاج هذا بمثابة قوانين طبيعية بديهية. إن تنظيم عملية الإنتاج الرأسمالية الناضجة يحطم كل مقاومة؛ وإن التوليد المستمر لفيض السكان النسبي يُبقي قانون الطلب على العمل وعرضه، وبالتالي الأجور، في حدود تتناسب مع حاجات رأس المال إلى إنماء القيمة؛ فقوة العنف العمياء للعلاقات الاقتصادية إنما ترسّخ سيطرة الرأسماليين على العمال. والحقيقة أن العنف المباشر، فوق الاقتصادي، يظل قيد الاستخدام، ولكن على نحو استثنائي فقط. ففي المجرى العادي للأشياء، يمكن ترك العامل تحت رحمة «قوانين الإنتاج الطبيعية» أي تبعيته إلى رأس المال، وهي تبعية تقوم شروط الإنتاج نفسها بتوليدها وضمانها، وتخليدها. غير أن الأمر كان خلاف ذلك، خلال تلك المرحلة التاريخية التي كان فيها الإنتاج الرأسمالي في طور التكوين وحسب. فالبورجوازية الناهضة، تحتاج إلى عنف الدولة بل تستخدمه فعلاً ابتغاء «ضبط» الأجور، أي إبقائها قسراً في حدود تلائم الحصول على المغانم، وإطالة يوم العمل، وإبقاء العامل ذاته في درجة عادية من التبعية لرأس المال. وهذا عنصر هام لما يسمى بالتراكم الأوّلي. [766]

إن طبقة العمال المأجورين التي انبثقت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، لم تكن تشكل، آنذاك، وفي القرن التالي، سوى جزء ضئيل جداً من السكان؛ ووجد

وضعها، سنداً قوياً له في الاستثمارة الفلاحية المستقلة في الريف، وتنظيم الطوائف الحرفية المغلقة في المدن. وكان رب العمل والعامل، في الريف والمدينة على السواء، متقاربين على صعيد الوضع الاجتماعي. ولم يكن خضوع العمل لرأس المال غير خضوع شكلي ـ أي أن نمط الإنتاج نفسه لم يكن قد اكتسب طابعاً رأسمالياً مميزاً، وكان العنصر المتغير من رأس المال يفوق عنصره الثابت بدرجة كبيرة. لهذا كان الطلب على العمل المأجور ينمو سريعاً مع تراكم رأس المال، بينما لم يكن عرض العمل المأجور يلحقه إلّا ببطء. وكان قسم كبير من الناتج الوطني، الذي تحول فيما بعد إلى رصيد للتراكم الرأسمالي، لا يزال يدخل آنذاك في رصيد استهلاك العامل.

إن التشريع الخاص بالعمل المأجور ـ، الذي كان يستهدف منذ البداية استغلال العامل، وظل، في مجرى تطوره، معادياً للعامل دوماً[222]، ـ كان قد ابتدأ في إنكلترا بإصدار «قانون العمال» (Statute of Labourers) في عهد إدوارد الثالث عام 1349. وكان لهذا القانون نظيره في فرنسا، وهو القانون الذي صدر عام 1350 باسم الملك جان. وقد سار التشريعان الفرنسي والإنكليزي بصورة متوازية، وكانا متطابقين في المضمون. ولن أتناول قوانين العمال بوصفها وسيلة لتمديد يوم العمل، فقد سبق أن عالجناها من وجهة النظر هذه (الفصل الثامن، البند الخامس).

صدر «قانون العمال» بناء على مطالبات ملحة من مجلس العموم.

> يقول أحد أعضاء حزب المحافظين (التوري) بسذاجة: «في السابق، كان الفقراء يطالبون بأجور عالية بحيث أنها تشكل خطراً على الصناعة والثروة. أما اليوم فأجورهم منخفضة جداً بحيث أنها تشكل خطراً مماثلاً على الصناعة والثروة؛ ولربما خطراً أكبر، وإن يكن بطريقة مختلفة»[223].

---

(222) يقول آدم سميث: كلما سعى التشريع إلى تسوية الخلافات بين أرباب العمل وعمالهم، فإنه كان يعمل بمشورة أرباب العمل». [آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، إدنبره، 1814، ص 142. ن. برلين] ويقول لينغيه: «الملكية هي روح الشرائع». ([لينغيه، نظرية القوانين المدنية أو القوانين الأساسية للمجتمع، المجلد الأول، لندن، 1767، ص 236. ن. برلين]).

([S.N.H. Linguet], *Theorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*, Bd.1, London 1767, S.236]).

(223) [ج. ب. بايلز]، مغالطات التجارة الحرة. ([J.B. Byles], *Sophisms of Free Trade*, By a Barrister, London, 1850. p. 206). ويضيف بخبث: «لقد كنا على استعداد دوماً للتدخل في مصلحة أرباب العمل، ولكن أوَليس بمقدورنا أن نفعل شيئاً في مصلحة العمال؟».

[767] وضع القانون تعريفه للأجور بالنسبة إلى المدينة والريف، وإلى العمل بالقطعة والعمل المياوم. وكان على العمال الريفيين أن يؤجروا أنفسهم سنوياً، أما عمال المدن ففي «السوق الحرة». وقد حُظر تحت طائلة العقاب بالسجن، دفع أجور أعلى مما هو مقرر في القانون، مع العلم أن عقوبة الذي يأخذ هذه الأجور غير القانونية كانت أشد من عقوبة ذاك الذي يدفعها. فمثلاً كانت المادتان 18 و19 من قانون المتدربين الذي أصدرته إليزابيث تقضيان بالحبس عشرة أيام على من يدفع أجوراً أعلى من المقرر، وبحبس الذي يتلقى هذه الأجور واحداً وعشرين يوماً. وجاء قانون عام 1360 ليفرض عقوبات أشد، بل إنه منح أرباب العمل الحق في انتزاع العمل بشروط التعرفة القانونية، عن طريق القسر الجسدي. وقد أُعلنت جميع الاتحادات، والمواثيق، والايمان، وسواها، التي كان البناؤون والنجارون يلتزمون بها على نحو متبادل، باطلة، ليس لها مفعول شرعي. وكان تحالف العمال يُعتبر جريمة خطرة، ابتداءً من القرن الرابع عشر وحتى عام 1825، وهو العام الذي أُلغي فيه القانونان ضد التحالفات(*). إن روح قانون العمال لعام 1349، وجميع القوانين التي تلته، تتجلى بسطوع في أن الدولة تفرض حداً أعلى للأجور فقط، من دون أن تفرض لها حداً أدنى.

لكن وضع العمال تردّى كثيراً في القرن السادس عشر، كما هو معروف. فقد ارتفع الأجر النقدي، ولكن ليس أبداً بنسبة اندثار قيمة النقود وما قابله من ارتفاع في أسعار السلع. وهكذا انخفضت الأجور في الواقع. ولكن رغم ذلك فإن القوانين الرامية إلى تخفيض الأجور ظلت سارية المفعول، إلى جانب قطع آذان أولئك «الذين لا يرغب أحد في خدماتهم» ودمغهم بالحديد المحمّى. وكان قانون المتدربين الذي صدر في العام الخامس من عهد إليزابيث يخوّل قضاة الصلح، في فصله الثالث، تثبيت حدّ معين للأجور، وتعديله حسب مواسم السنة وأسعار السلع. ووسع جيمس الأول مفعول ضبط العمل هذا ليشمل النسّاجين والغزّالين، وسائر أصناف العمال الأخرى(224). ووسع جورج الثاني القوانين المضادة لتحالفات العمال فشملت المانيفاكتورات جميعاً.

(*) القانون ضد التحالفات: قانونان أقرهما البرلمان الإنكليزي عامي 1799 و1800، بحظر نشاط أية منظمات عمالية. لكن البرلمان ألغى هذين القانونين عام 1824. [ن. برلين].

(224) نرى من أحد بنود القانون الصادر في العام الثاني من عهد جيمس الأول، الفصل السادس، أن بعض صناعيي الأقمشة، الذين كانوا في الوقت ذاته قضاة صلح، سمحوا لأنفسهم بتحديد التعرفة الرسمية للأجور في محلات العمل التي يملكون. وفي ألمانيا، وبخاصة بعد حرب الثلاثين عاماً،

[768] وفي المرحلة المانيفاكتورية الصرف، بلغ نمط الإنتاج الرأسمالي مبلغاً من القوة بما يكفي لجعل الضبط القانوني للأجور أمراً لا يمكن تطبيقه بل لا ضرورة له، ولكن كان من المستحسن الحفاظ على هذه الأسلحة من الترسانة القديمة، تحسباً للطوارىء. ففي العام الثامن من عهد جورج الثاني، صدر مرسوم يحظر دفع أجر يومي يزيد عن شلنين و$7\frac{1}{2}$ بنس للخياطين المتدربين في لندن وضواحيها، باستثناء حالات الحداد العام؛ أما في العام الثالث عشر من عهد جورج الثالث، فقد صدر مرسوم آخر يمنح، في الفصل رقم 68، قضاة الصلح صلاحية ضبط أجور نسّاجي الحرير؛ وفي عام 1796 كان يلزم قراران من المحاكم العليا لتقرير ما إذا كانت أحكام قضاة الصلح في قضايا الأجور تنطبق أيضاً على العمال غير الزراعيين؛ وفي عام 1799 قضى قرار برلماني بأن تبقى أجور عمال المناجم الإسكتلنديين خاضعة لأحكام قانون إليزابيث، وأحكام قانونين اسكتلنديين صدرا في 1661 و1671. أما إلى أي مدى تغيرت الأوضاع في ذلك الوقت، فذلك ما تشهد عليه واقعة لا نظير لها في نشاط مجلس العموم الإنكليزي. فهنا حيث كانت القوانين تُوضع، على مدى أكثر من 400 عام، لترسم الحد الأقصى الذي لا يجوز للأجور أن تتخطاه على الإطلاق، اقترح وايتبريد في عام 1796 تعيين حد أدنى قانوني لأجور العمال الزراعيين. فوقف بيت معارضاً الاقتراح، إلّا أنه أقر بأن «وضع الفقراء قاس

* كانت قوانين خفض الأجور تصدر بكثرة. «كان نقص الخدم والعمال في الأنحاء الخالية من السكان، يرهق الملاكين العقاريين كثيراً. لقد حظر على جميع سكان القرى تأجير الغرف للعزاب والعازبات، وكان يتوجب الابلاغ عن هؤلاء إلى السلطات، ليُزجّ بهم في السجن فيما لو امتنعوا عن العمل كخدم، حتى لو كانوا يشتغلون في أعمال أخرى مثل بذر الأرض لمصلحة الفلاحين مقابل أجر يومي، أو حتى المتاجرة بشراء وبيع الحبوب»، الامتيازات والعقوبات القيصرية في سيليزيا، (*Kaiserliche Privilegien und Sanctiones für Schlesien*, I, 125). وعلى مدى قرن كامل تضج مراسيم الأمراء بشكاوى مريرة، المرة تلو الأخرى، من الرعاع الفاسدين، الوقحين، الذين لا يمتثلون للشروط الصارمة المفروضة، ولا يقنعون بمستوى الأجور القانوني. وقد حُظر على الملاكين العقاريين، أن يدفعوا، بصورة افرادية، أجوراً تتجاوز التعرفة المقررة للمقاطعة كلها. ورغم ذلك كانت شروط الخدمة بعد الحرب، في بعض الأحيان، خيراً مما أصبحت عليه بعد مائة عام: فقد كان الخدم في سيليزيا يتناولون اللحم عام 1652، مرتين في الأسبوع، بينما توجد في قرننا في سيليزيا ذاتها أماكن لا يذوق الخدم فيها اللحم إلّا 3 مرات في العام. زد على ذلك، أن الأجور بعد الحرب كانت أعلى من الأجور في القرون التالية». (غ. فرايتاغ، [صورة جديدة عن حياة الشعب الألماني، لايبزيغ، 1862، ص35-36]).

(G. Freytag, [*Neue Bilder aus dem Leben des deutschen Volkes*, Leipzig, 1862, S. 35-36]).

(cruel)». وأخيراً أُلغيت قوانين ضبط الأجور في عام 1813. فقد باتت هذه شذوذاً مضحكاً، منذ أن أخذ الرأسمالي يضبط العمل في مصنعه وفقاً لقانونه الخاص، ويرفع، بمعونة ضريبة الفقراء، أجور العامل الزراعي إلى الحد الأدنى الضروري. غير أن أحكام قانون العمال(*) المتعلقة بالعقود المبرمة بين رب العمل والعمال، وآجال فسخها، وما إلى ذلك، أي الأحكام التي لا تجيز مقاضاة رب العمل المخالف للعقد إلّا بدعوى مدنية، بينما تبيح، على العكس من ذلك، مقاضاة العامل المخالف للعقد بدعوى جزائية، لاتزال سارية المفعول بكاملها حتى الآن.

وقد أُبطل القانونان البربريان المضادان للتحالفات العمالية في عام 1825 نظراً لموقف البروليتاريا المنذر بالخطر. مع ذلك فإنهما لم يبطلا إلّا جزئياً. ولم تختف بعض المخلفات الجميلة من القوانين القديمة إلّا في عام 1859. وأخيراً اتخذ البرلمان في 29 [769] حزيران/يونيو 1871 قراراً يدّعي بإزالة آخر آثار هذا التشريع الطبقي إذ إنه منح النقابات الاعتراف الحقوقي. بيد أنه أصدر قراراً آخر في اليوم نفسه «قرار تعديل قانون العقوبات المتعلق بأعمال العنف، والتهديد، والمضايقات» (An act to amend the criminal law relating to violence, threats and molestation) أعاد في واقع الأمر الوضع القديم بشكل جديد. وبهذه الأحبولة البرلمانية جرى سحب كل الوسائل التي كان باستطاعة العمال استخدامها في أثناء الاضراب أو قيام أرباب العمل فيما بينهم بإغلاق مصانعهم في آنٍ واحدٍ، جرى سحبها من القوانين العامة، لتُدرج في إطار قانون عقوبات استثنائي، كان تفسيره رهناً كلية بأرباب العمل أنفسهم بوصفهم قضاة صلح. وقبل ذلك بعامين، كان السيد غلادستون نفسه قد تقدم إلى مجلس العموم، بطرازه المعهود من الاستقامة، بمشروع قانون لإلغاء كل التشريعات الاستثنائية الموجهة ضد الطبقة العاملة. ولكن لم يمض الأمر إلى أبعد من القراءة الثانية، وتأجّل المشروع حتى وجد «الحزب الليبرالي العظيم» أخيراً، بالتحالف مع حزب المحافظين، الجرأة للوقوف ضد البروليتاريا نفسها التي حملته إلى السلطة. ولم يكتف «الحزب الليبرالي العظيم» بهذه الخيانة، بل تعداها إلى السماح للقضاة الإنكليز، الطيعين أبداً في خدمة الطبقات السائدة، بأن ينبشوا القوانين القديمة ضد «الأعمال السرية»(**)، بغية تطبيقها ضد تحالفات العمال. وبذا نرى

(*) ورد في الطبعتين الثالثة والرابعة: قانون العمل. [ن. برلين].

(**) قانون حظر «الأعمال السرية»: قانون يسري في إنكلترا منذ القرون الوسطى، ويحظر أية أعمال سرية حتى لو كانت مسوغة قانوناً، وقد استخدم هذا القانون ضد المنظمات والحركات العمالية. [ن. برلين].

أن البرلمان الإنكليزي لم يتخل عن القوانين المناهضة للإضرابات والنقابات (Strikes and Trades' Unions) إلّا مُكرهاً تحت ضغط الجماهير، بعد أن دأب هذا البرلمان نفسه، طوال 500 عام، وبأنانية مخزية، على القيام بدور النقابة (Trades' Unions) الدائمة للرأسماليين ضد العمال.

وخلال النُذُر الأولى من عاصفة الثورة، تجرأت البورجوازية الفرنسية، هي الأخرى، على أن تسلب العمال حق الاتحاد الذي اكتسبوه تواً. وأعلنت في مرسوم صدر في 14 حزيران/يونيو 1791، أن جميع تحالفات العمال تشكل «جريمة ضد الحرية وإعلان حقوق الإنسان» يُعاقب مرتكبها بغرامة قدرها 500 ليرة، وبالحرمان من حقوق المواطن النشيط لمدة عام[225]. إن هذا القانون الذي قيد، بالتدابير البوليسية الحكومية، صراع المنافسة بين رأس المال والعمل في حدود ملائمة لرأس المال، عمّر أكثر من جميع [770] الثورات والسلالات الحاكمة. وحتى حكومة الارهاب[*] تركته من دون مساس. ولم يُمح من قانون العقوبات (Code Pénal) إلّا أخيراً. وليس ثمة ما هو أبلغ دلالة من الذريعة التي بُرِّر بها هذا الانقلاب السياسي البورجوازي. ويقول لو شابلييه، مقرّر اللجنة: «حقاً إن من المرغوب فيه أن تكون الأجور أعلى مما هي عليه حالياً بحيث يتحرر من يتلقاها، من حالة التبعية المطلقة، الشبيهة بالعبودية الناجمة عن نقص وسائل العيش الضرورية»، ومع ذلك ينبغي ألّا يسمح للعمال بالتفاهم معاً بصدد مصالحهم بالذات، ولا بالقيام بعمل مشترك بغية تخفيف «تبعيتهم المطلقة، الشبيهة بالعبودية» لأنهم بذلك «ينتهكون حرية أسيادهم السابقين (ci-devant maîtres)، أصحاب المشاريع

---

(225) تنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي: «بما أن إزالة كل نوع من اتحاد الأشخاص من حرفة واحدة أو مهنة واحدة تؤلف إحدى الركائز الأساسية للدستور الفرنسي، لذلك يحظر بعث هذه الاتحادات، بأية ذريعة وبأية صيغة كانت». وتنص المادة الرابعة على أنه «إذا أقدم المواطنون العاملون في مهنة أو صنعة أو حرفة، على التواطؤ أو عقدوا اتفاقاً يرمي إلى الرفض المشترك لتقديم الخدمات، أو يرمي إلى الامتناع عن تقديم خدمة صنعتهم وأعمالهم إلّا لقاء سعر معين، فالتواطؤات والاتفاقات المذكورة يجب اعتبارها... مخالفة للدستور، واعتداءً على الحرية وإعلان حقوق الإنسان، إلخ.»، فهي إذن من الجرائم بحق الدولة، تماماً كما في قوانين العمال القديمة: أنظر: ثورات باريس، ص523. (*Révolutions de Paris*, Paris, 1791, T.III, p. 523).

(*) حكومة ديكتاتورية اليعاقبة أيام الثورة الفرنسية، سادت خلال الفترة من حزيران/يونيو 1793 إلى حزيران/يونيو 1794. [ن. برلين].

الحاليين» (حريتهم في إبقاء العمال عبيداً!) ولأن التحالف ضد استبداد أرباب التعاونيات الحرفية السابقين هو ـ احزروا! ـ بعث للتعاونيات الحرفية التي أُلغيت بموجب الدستور الفرنسي[226].

4) منشأ المزارع الرأسمالي

بعد أنْ درسنا ضروب العنف التي أدت إلى خلق بروليتاريين شريدين مجردين من الحماية، ودرسنا ذلك الانضباط الدموي الذي حوّلهم إلى عمال مأجورين، وتلك التدابير المزرية التي اتخذتها الدولة والتي زادت تراكم رأس المال بأساليب بوليسية عن طريق تشديدها لاستغلال العمل، يتوجّب الآن أن نطرح السؤال التالي: من أين جاء الرأسماليون أصلاً؟ ذلك لأن انتزاع ممتلكات سكان الريف لا يولّد، مباشرة، سوى كبار الملاك العقاريين. وبقدر ما يتعلق الأمر بنشوء المزارعين يمكننا، إن جاز القول، أن نلمسه لمس اليد، لأنه عملية بطيئة استغرقت قروناً عديدة. فقد كان الأقنان بالذات، ومعهم صغار مالكي الأرض الأحرار، في أوضاع مختلفة كثيراً من حيث الملكية، ولهذا فقد تحرروا في ظروف اقتصادية مختلفة تماماً.

[771] ففي إنكلترا كان وكيل مزرعة السيد (bailiff) الشكل الأول للمزارع، وقد بقي هو نفسه قناً. وهو يشبه بوضعه هذا وضع الناظر (Villicus) في روما القديمة، ولكن مجال نشاطه كان أضيق. وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حلّ محله مزارع يزوده المالك الكبير للأرض بالبذور والمواشي والأدوات الزراعية. ولا يختلف وضع هذا المزارع كثيراً عن وضع الفلاح. إلّا أنه كان يستغل مقداراً أكبر من العمل المأجور. وسرعان ما غدا محاصصاً (metayer)، أي مزارعاً بالمناصفة. فهو يقدم جزءاً من رأس المال الضروري للزراعة، ويقدم المالك العقاري النصف الآخر. ويقتسم الاثنان المنتوج الإجمالي بنسبة محددة بموجب عقد. بيد أنه سرعان ما زال هذا الشكل في إنكلترا، ليخلي المكان للمزارع، بالمعنى الدقيق للكلمة، الذي يستثمر رأسماله الخاص باستخدام العمال المأجورين، ويدفع جزءاً من المنتوج الفائض، نقداً أو عيناً، إلى المالك العقاري بمثابة ريع عقاري.

خلال القرن الخامس عشر، كان الفلاح المستقل، والشغيل الزراعي الذي يعمل لأجل

---

(226) بوشيه و روو، التاريخ البرلماني، المجلد العاشر، ص193-195 ومواضع أخرى.
(Buchez et Roux, *Histoire Parlementaire,* T. X, p. 193-195, passim).

نفسه مثلما يعمل لقاء أجور، يغتنيان من عملهما الشخصي؛ وطالما بقي الحال هكذا فقد كان وضع المزارع وميدان إنتاجه هزيلين بالمثل. غير أن الثورة الزراعية التي انطلقت في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر واستمرت خلال القرن السادس عشر كله تقريباً (باستثناء العقود الأخيرة منه) عجلت في إغناء المزارع بمثل ما عجّلت في إفقار السكان الزراعيين(227). إن اغتصاب المراعي المُشاعة وإلخ، أتاح للمزارع زيادة عدد قطعان مواشيه زيادة كبيرة من دون أي تكلفة تقريباً، بينما عادت عليه المراشي بسماد وفير لزراعة الأرض.

وقد أضيف إلى ذلك، في القرن السادس عشر، عنصر آخر بالغ الأهمية. فقد كانت عقود تأجير المَزارع، وقتذاك، تُبرم لآماد طويلة، وكثيراً ما تمتد إلى 99 عاماً. وكان الانخفاض المتواصل في قيمة المعادن الثمينة، وبالتالي هبوط قيمة النقد، قد جلب للمزارعين ثماراً من ذهب، مما أدى إلى خفض الأجور، عدا عن الظروف المبحوثة آنفاً. وأصبح قسم من هذه الأجور يتحول الآن إلى أرباح للمزارع. وكان الارتفاع المستمر في أسعار الحبوب، والأصواف واللحوم، وبكلمة، أسعار المنتوجات الزراعية كلها، ينمّي رأس المال النقدي عند المزارع من دون أن يبذل جهداً من ناحيته، في حين أنه كان يدفع الريع العقاري بموجب العقود المبرمة في ظل القيمة القديمة للنقود(228).

---

(227) يقول هاريسون في مؤلفه، وصف إنكلترا\ *Description of England*: «إن المزارعين الذين كان يصعب عليهم في الماضي أن يدفعوا أربعة جنيهات بمثابة ريع، يدفعون الآن 40 أو 50 أو 100 جنيه، ويعتبرون أعمالهم غير مربحة، إذا لم يبق لديهم، بعد انتهاء مدة الإيجار، ما يعادل ريع 6 إلى 7 سنوات».

(228) للاطلاع على تأثير انخفاض قيمة النقد في القرن السادس عشر في مختلف طبقات المجتمع، راجع كتاب: معاينة ممكنة أو موجزة لبعض الشكاوى الاعتيادية من أبناء جلدتنا هذه الأيام. بقلم الجنتلمان [وليم ستافورد] (*A Compendious or Briefe Examination of Certayne Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days,* By [William Staford], Gentleman, London, 1581). إن الأسلوب الحواري لهذا الكتاب قد حمل الناس ردحاً طويلاً من الزمن، إلى أن ينسبوه إلى شكسبير، بل إنه نشر في العام 1751 وهو يحمل اسم شكسبير. أما مؤلفه فهو وليم ستافورد. ونقرأ في أحد المقاطع الفارس (Knight) وهو يحاجج على النحو التالي:

الفارس: «أنت يا جاري، الزارع، وأنت يا سيدي البزاز، ويا صانع البراميل الطيب، بوسعكم، مثل سواكم من الحرفيين، أن تعيلوا أنفسكم بيسر نوعاً ما، لأنه إذا كانت أسعار السلع تغدو

[772] وهكذا اغتنى المزارعون على حساب عمالهم المأجورين وعلى حساب الملاكين العقاريين. فلا عجب إذن أن تكون لإنكلترا في نهاية القرن السادس عشر، طبقة من «المزارعين الرأسماليين» الأغنياء، بمعايير ذلك الزمن(229).

= أعلى مما كانت عليه من قبل، فإنكم ترفعون أسعار سلعكم وأشغالكم بقدر مماثل عندما تبيعونها. أما نحن فلا نملك ما نبيع بأسعار مرتفعة، ونعوض عما نخسره عندما يجب أن نشتري تلك الأشياء». وفي موضع آخر يوجه الفارس سؤالاً إلى الدكتور: «أستميحك العذر، قل لي من هم أولئك الذين تقصدهم، وقبل كل شيء أولئك الذين تعتقد أنهم لا يخسرون هنا؟» الدكتور: «أقصد جميع أولئك الذين يعيشون على الشراء والبيع، فإن اشتروا غالياً، باعوا بمثله». الفارس: «وأي ضرب من الناس تراه يكسب من وراء ذلك؟» الدكتور: «بالطبع، كل أولئك الذين يستأجرون المزارع ويزرعونها بموجب الريع القديم، فهم إذ يدفعون بموجب المعدل القديم، يبيعون حسب المعدل الجديد ـ أعني أنهم يدفعون بدل الأرض مالاً بخساً، ويبيعون غلالها بثمن غال». الفارس: «من هم أولئك الذين يخسرون بهذا أكثر مما يكسب هؤلاء؟» الدكتور: «وجميع النبلاء والاشراف، وكل من يعيش من ريع أو راتب معين بدقة ولا يفلح أرضه بنفسه، ولا يتعاطى البيع والشراء».

(229) إن الوكيل (régisseur) في فرنسا، الذي كان أوائل القرون الوسطى، مديراً ومحصلاً للأتاوات للسيد الاقطاعي، سرعان ما أصبح رجل أعمال (homme d'affaires) يتحول عن طريق الابتزاز والاحتيال، وما شاكل ذلك، إلى رأسمالي. وكان بعض هؤلاء الوكلاء (régisseurs) من الأعيان أيضاً. فمثلاً: «هذا الحساب يقدمه السيد جاك دي توريز، الفارس الوكيل في بيزانسون، إلى سيده في ديجون المسؤول عن بدلات الريع المستحقة عن الوكالة المذكورة للسيد دوق وكونت بورغونيا، من 25 كانون الأول/ديسمبر 1359 وحتى 28 كانون الأول/ديسمبر 1360». (آليكسس مونتي، أطروحة في المخطوطات، إلخ، ص234-235. Alexis Monteil, *Traité des Matériaux Manuscrits etc.*, p. 234-235.) ويتجلى هنا كيف أن حصة الأسد تقع في جميع الميادين الاجتماعية بين يدي الوسيط. ففي الميدان الاقتصادي، مثلاً، نجد أن رجال المال، والمضاربين في البورصة، والتجار، وأصحاب الدكاكين ينالون زبدة الأعمال، وفي مجال القانون المدني يسلخ المحامي جلود موكليه، وفي ميدان السياسة يتمتع النائب بأهمية أكبر من ناخبيه، والوزير أكبر من العاهل الحاكم، وفي الدين يُقصى الرب إلى المؤخرة على يد «الشفيع» وهذا الشفيع يُقصى على يد القساوسة؛ وهؤلاء هم الوسطاء المحتومون بين الراعي الطيب ورعيته. وفي فرنسا كما في إنكلترا، كانت الأراضي الاقطاعية الكبيرة مقسمة إلى استثمارات صغيرة لا عدّ لها، ولكن في ظل شروط اقل ملاءمة لسكان الريف بما لا يقاس. وخلال القرن الرابع عشر، ظهرت المزارع المؤجرة وتسمى بالفرنسية (fermes) أو (terriers). ونما عددها باستمرار، حتى تجاوزت المائة ألف بكثير. وكانت تدفع ريعاً يتراوح بين $\frac{1}{12}$ إلى $\frac{1}{5}$ من الغلّة، نقداً أو عيناً. وكانت هذه

5) انعكاس تأثير الثورة الزراعية على الصناعة. نشوء السوق الداخلية من أجل رأس المال الصناعي [773]

إن انتزاع ملكية السكان الريفيين على دفعات وبصورة متكررة على الدوام، وطردهم من أرضهم كانا يزودان صناعة المدن، كما رأينا، بجمهرة تلو أخرى من البروليتاريين لا صلة لها، قط، بالطوائف الحرفية، وهذا ظرف عويص حمل العجوز أ. أندرسون (الذي لا ينبغي خلطه مع جيمس أندرسون) في مؤلفه عن تاريخ التجارة، على الإيمان بتدخل مباشر من العناية الإلَهية في ذلك. ويتوجب علينا أن نتوقف لحظة عند هذا العنصر من عناصر التراكم الأوّلي. إن تضاؤل كثافة سكان الريف المستقلين، الذين يزرعون حقولهم الخاصة، لم يفض فقط إلى زيادة كثافة البروليتاريا الصناعية، على غرار ما يفسر جوفروا سانت ـ إيلير زيادة كثافة مادة الكون في هذا الموضع، بتضاؤل كثافتها في موضع آخر[230]. فقد أخذت الأرض، على الرغم من انخفاض عدد زارعيها، تدرّ الآن القدر نفسه من الغلة أو حتى أكثر من ذي قبل، نظراً لأن الثورة في علاقات الملكية العقارية اقترنت بتحسن طرائق الزراعة، وتوسع التعاون، وتركز وسائل الإنتاج، وما إلى ذلك، ولأن العمال الزراعيين المأجورين لم يرغموا على العمل بشدة أكبر فحسب[231]، بل كذلك لأن ميدان الإنتاج الذي كانوا يعملون فيه لأجل أنفسهم، تقلص أكثر فأكثر. ومع تحرر قسم من السكان الزراعيين، تحررت وسائل عيشهم السابقة هي الأخرى. فقد تحولت الآن إلى عناصر مادية لرأس المال المتغير. وصار على الفلاح، الذي جُرِّد من ملكيته، وقُذف به في الهواء، أن يبتاع قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من سيده

= المزارع المؤجرة (terriers) اقطاعات، واقطاعات ثانوية (fiefs, arrière-fiefs)، إلخ، حسب قيمة ومساحة الأرض التي لا تبلغ مساحة الكثير منها أحياناً سوى بضعة (arpents) إيكرات. وكان لأصحاب هذه المزارع المؤجرة حقوق سلطة قضائية، بدرجة معينة، حيال رعايا أرضهم. وكانت هناك أربع درجات لهذه السلطة. ومن السهل على المرء أن يفهم القمع الذي يلاقيه السكان الزراعيون في ظل سلطة جميع هؤلاء الطغاة الصغار. ويقول مونتي إنه كان في فرنسا، آنذاك، 160 ألف محكمة، حيث لا يوجد اليوم سوى 4 آلاف (بما في ذلك محاكم الصلح).

(230) راجع مؤلفه، مفاهيم الفلسفة الطبيعية .(*Notions de Philosophie Naturelle*, Paris, 1838)

(231) وهذه نقطة يشدد عليها السير جيمس ستيوارت. [بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، دبلن، 1770، الكتاب الأول، الفصل 16. ن. برلين].

الجديد، الرأسمالي الصناعي. وما يصحّ على وسائل العيش يصحّ على المواد الأوّلية التي تقدمها الزراعة المحلية للصناعة. فقد تحولت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت. [774]

لنفرض، على سبيل المثال، أن قسماً من فلاحي وستفاليا، الذين كانوا، في عهد فريدريك الثاني، يتعاطون جميعاً غزل الكتان، قد جُرِّد عنوة من ملكيته وطرد من أرضه وعقاره، وأن القسم الآخر الباقي قد حوّل إلى أجراء مياومين عند كبار المزارعين. لنفرض أنه تبرز، في الوقت نفسه، مؤسسات كبرى لغزل ونسج الكتان، يعمل فيها أولئك الرجال «المحرَّرون» من الأرض الآن بصفة عمال. إن مظهر الكتان باقٍ على ما كان عليه بالضبط. ولم يتغير خيط واحد من أليافه، ولكن روحاً اجتماعية جديدة قد حلّت في جسده منذ الآن. فهو يؤلف الآن جزءاً من رأس المال الثابت لأصحاب المانيفاكتورات. وإذا كان الكتان، من قبل، موزعاً على عدد لا حصر له من المنتجين الصغار، الذين يزرعونه ويغزلونه بأنفسهم مع أسرهم بمقادير صغيرة، فهو يتركز الآن بين يدي رأسمالي واحد، يجعل الآخرين يغزلونه وينسجونه لأجله. لقد كان العمل الإضافي المبذول في غزل الكتان يتحقق، من قبل، في دخل إضافي لعدد وفير من الأسر الفلاحية، وكذلك ـ في عهد فريدريك الثاني ـ في ضرائب لأجل ملك بروسيا (pour le roi de Prusse). أما الآن فيتجسد في ربح لقلة من الرأسماليين. إن المغازل والأنوال، التي كانت مبعثرة في السابق في القرى، تحتشد الآن، على غرار العمال والمواد الأوّلية، في عدد قليل من ثكنات العمل الكبيرة. وتتحول المغازل والأنوال والمواد الأوّلية الآن، من وسائل عيش مستقل للغزّالين والنسّاجين، إلى وسائل للتحكم فيهم[232] واعتصار العمل غير مدفوع الأجر منهم. إن مظهر المانيفاكتورات الكبرى، شأنها شأن المزارع الكبرى، لا ينمّ البتة عن أنها نشأت من دمج عدد كبير من وحدات الإنتاج الصغيرة، وتأسست بانتزاع ملكية عدد كبير من المنتجين الصغار المستقلين. إلّا أن المراقب غير المتحيز لن يُخدع بذلك المظهر أبداً. ففي زمن ميرابو، أسد الثورة هذا، كانت المانيفاكتورات الكبرى لا تزال تسمى (manufactures réunies) أي ورش عمل موحدة، مثلما نتحدث في الوقت الحاضر عن حقول موحدة.

---

(232) يقول الرأسمالي «إنني أمنحك شرف أن تخدمني شريطة أن تعطيني القليل مما بقي عندك وذلك لقاء الجهد الذي أبذله لحكمك». (جان جاك روسو، مبحث في الاقتصاد السياسي، [جنيف، 1760، ص70])

(J. J. Rousseau, *Discours sur l'Économie Politique*, [Gèneve 1760, p.70]).

يقول ميرابو: «لا يتركز الانتباه إلّا على المانيفاكتورات الكبرى التي يعمل فيها مئات الرجال تحت إشراف مدير واحد، والتي تدعى عادة بالمانيفاكتورات الموحّدة (manufactures réunies). أما تلك الورش التي يعمل فيها عدد ضخم جداً من العمال بصورة منفصلة، كل لحسابه الخاص، فإنها قلما تحظى بأي انتباه، بل وتُقصى بعيداً إلى المؤخرة. وهذا خطأ فاحش، فهذه الأخيرة هي وحدها التي تؤلف حقاً قسماً مكوناً هاماً للرفاه الوطني... إن المعامل الموحّدة (fabriques réunies) قد تثري واحداً أو اثنين من أرباب العمل ثراء فاحشاً، أما العمال فلن يكونوا أكثر من مياومين، يتقاضون هذا القدر من الأجور أو ذاك، من دون أن يشتركوا البتة في ثروة رب العمل. أما المعامل المنفصلة (fabriques séparées) فعلى العكس، لا تغني أحداً، ولكنها تؤمن الرفاه لعدد كبير من العمال... إن عدد العمال المقتصدين والمثابرين سوف يزداد، لأنهم يرون في حسن السيرة والمثابرة، وسيلة لتحسين وضعهم بصورة جوهرية، عوضاً عن السعي للحصول على زيادة طفيفة في الأجور لا يمكن أن تكون لها أيما أهمية بالنسبة إلى المستقبل. ونتيجتها الوحيدة، في أحسن الحالات، أنها تتيح للعامل أن يحسن وضعه قليلاً، ولكن فقط من اليوم إلى الغد. إن المانفياكتورات الفردية المنفصلة، التي تقترن، عادة، بزراعة استثمارة صغيرة، إنما هي المشروعات الحرة الوحيدة»(233).

[775]

إن انتزاع ملكية قسم من السكان الزراعيين وطردهم من الريف، لا يقتصران على تحرير العمال ووسائل عيشهم ومواد عملهم من أجل رأس المال الصناعي، بل يفضيان إلى إقامة السوق الداخلية أيضاً.

والواقع أن الأحداث التي تحوّل الفلاحين الصغار إلى عمال مأجورين، وتحوّل وسائل عيشهم ووسائل عملهم إلى عناصر مادية من عناصر رأس المال، تخلق، في الوقت نفسه، سوقاً داخلية لهذا الأخير. لقد كانت الأسرة الفلاحية، فيما مضى، تنتج وسائل

(233) Mirabeau، ميرابو، المرجع المذكور، المجلد الثالث، ص 20 ـ 109، ومواضع أخرى. أما أن ميرابو يعتبر ورش العمل المنفصلة أكثر توفيراً وإنتاجية من ورش العمل «الموحدة» ولا يرى في هذه الأخيرة غير نبتات غريبة اصطناعية تقدم لها الحكومة الرعاية، فتفسير ذلك هو الوضع الذي كانت عليه أغلب المانيفاكتورات القارية آنذاك.

العيش والمواد الأوّلية التي كانت تستهلك معظمها هي بنفسها. أما الآن فإن المواد الأوّلية ووسائل العيش هذه غدت سلعاً، ويقوم المزارع الكبير ببيعها، ويجد سوقه في المانيفاكتورات. إن الغزول والأنسجة الكتانية، والمنسوجات الصوفية الخشنة ـ وهي أشياء كانت موادها الأوّلية في متناول كل أسرة فلاحية، حيث كانت تقوم بغزلها ونسجها لاستعمالها هي بالذات ـ قد تحولت إلى مصنوعات تنتجها المانيفاكتورة، وتؤلف المناطق الريفية أسواقاً لها في الحال. إن الزبائن المستهلكين الكثيرين، المبعثرين، الذين كانوا، حتى الآن، يؤمنون حاجاتهم من جمهور من المنتجين الصغار الذين يعمل كل منهم لحسابه الخاص، هؤلاء الزبائن يتركزون الآن ليؤلفوا سوقاً واحدة كبيرة يتولى رأس المال الصناعي(234) تجهيزها بالمصنوعات. وهكذا، إلى جانب انتزاع ملكية الفلاحين المستقلين [776] فيما مضى، وفصلهم عن وسائل إنتاجهم، يجري تدمير الصناعة الثانوية الريفية، وتجري عملية الانفصام بين المانيفاكتورة والزراعة. وتدمير الصناعة المنزلية الريفية هو وحده الذي يستطيع أن يعطي للسوق الداخلية في بلد من البلدان ذلك الاتساع والثبات اللذين يقتضيهما نمط الإنتاج الرأسمالي.

مع ذلك فإن المرحلة المانيفاكتورية، بالمعنى الدقيق للعبارة، لا تفلح في تحقيق التحول بصورة جذرية. ولا بد من أن نتذكر أن المانيفاكتورة لا تغزو الإنتاج الوطني إلّا جزئياً، فهي ترتكز، دائماً، على قاعدة عريضة من الحرف اليدوية في المدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الريف. فهي إن دمّرت هذه الأخيرة في أحد أشكالها في فرع معين من الصناعة، وفي نقاط معينة، فإنها تستدعيها إلى الوجود ثانية في أشكال ومواضع أخرى، لأنها تحتاج إليها، في حدود معينة، لمعالجة المواد الأوّلية الضرورية لها. وعليه فإن المانيفاكتورة تخلق طبقة جديدة من صغار أهل الريف الذين يزاولون زراعة الأرض

---

(234) «إذا جرى تحويل عشرين باوناً من الصوف، بدون وسيط، إلى ملبس سنوي لأسرة العامل، بما تبذله هذه بنفسها من جهد، في فترات الفراغ بين الأعمال الأخرى ـ فليس في ذلك غرابة تلفت النظر. ولكن خذ هذا الصوف إلى السوق، وابعثه إلى المصنع، وخذ منتوج هذا إلى السمسار، ومنه إلى البائع، وها أنت إزاء عملية تجارية ضخمة، يشترك فيها رأسمال اسمي يفوق قيمة الصوف عشرين مرة... على هذا النحو يجري استغلال الطبقة العاملة من أجل الحفاظ على السكان الصناعيين البائسين، وإدامة طبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت، وإدامة نظام تجاري ونقدي ومالي وهمي»، (ديفيد أوركهارت، المرجع المذكور، ص 120).

كعمل ثانوي، بينما يمارسون العمل الصناعي كعمل رئيسي، فيصنعون منتوجات يبيعونها إلى المانيفاكتورات، إما مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق التاجر. وهذا هو السبب، وإن لم يكن السبب الرئيسي، لتلك الظاهوة التي تحيّر، قبل غيرها، دارس التاريخ الإنكليزي. فابتداءً من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر، يواجه الدارس شكاوى مستديمة، لا تنقطع إلّا خلال فترات، عن تنامي الاقتصاد الرأسمالي في الريف، وتفاقم دمار الفلاحين. إلّا أنه يرى من جهة أخرى، أن هؤلاء الفلاحين موجودون دائماً، وإن بعدد أقل، وفي حال أسوأ[235]. والسبب الرئيسي هو هذا: تغدو إنكلترا تارة بلداً يزرع الحبوب بدرجة رئيسية، وتغدو تارة أخرى بلداً يربي المواشي بدرجة رئيسية، وذلك على فترات متناوبة، مما يؤدي إلى تقلب نطاق الإنتاج الفلاحي. والصناعة الكبيرة هي وحدها التي تُرسي أخيراً، بواسطة الآلات، قاعدة راسخة للزراعة الرأسمالية، وتنتزع من الجذور ملكية الغالبية الساحقة من سكان الأرياف، وتنجز فصل الزراعة عن الصناعة المنزلية الريفية، إذ تستأصل جذور هذه الأخيرة، أي الغزل والنسيج[236]. [777]

---

(235) باستثناء عهد كرومويل. خرجت جماهير الشعب الإنكليزي خلال فترة الجمهورية، بجميع فئاتها، من درك الانحطاط الذي غاصت فيه خلال عهد آل تيودور.

(236) يعلم تاكيت أن صناعة الصوف الكبيرة قد انبثقت، مع استخدام الآلات، من المانيفاكتورات بالمعنى الدقيق للكلمة، ونتيجة لزوال المانيفاكتورات الريفية أو المنزلية، (تاكيت Tuckett، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص 139-144). «إن المحراث والنير، هما اختراع الآلهة وصنعة الأبطال، فهل أن النول والمغزل ودولاب الغزل من نسب أقل نبلاً؟ إفصل دولاب الغزل عن المحراث، والمغزل عن النير، تحصل على مصانع ومآوي فقراء وائتمان وذعر مالي، وأمتين متعاديتين، أمة زراعية وأمة تجارية» (ديفيد أوركهارت، المرجع المذكور، ص 122). ولكن ها هو كيري يأتي ليتهم إنكلترا ـ ليس بدون وجه حق بالتأكيد ـ بأنها تسعى لتحويل سائر البلدان الأخرى إلى محض أمم زراعية، وترغب في أن تكون الصناعي لهذه الأمم. ويزعم بأن تركيا أصابها الخراب على هذا النحو، لأن إنكلترا «لم تسمح لمالكي الأرض وزارعيها» في تركيا «بتوطيد وضعهم عن طريق تحقيق ذلك الجمع الطبيعي بين المحراث والنول، بين المسحاة والمطرقة» أنظر: تجارة العبيد (*The Slave Trade*, p. 125). وبرأي كيري، فإن أوركهارت نفسه هو أحد المشاركين الرئيسيين في خراب تركيا، حيث روج فيها الدعاية للتجارة الحرة خدمة لمصالح إنكلترا. والطف ما في الأمر أن كيري، وهو بالمناسبة خادم شغوف لروسيا، يريد أن يمنع عملية الانفصال هذه بواسطة نظام الحماية الجمركية، أي ذلك النظام الذي يعجل أصلاً بهذا الانفصال.

ولهذا فإن الصناعة الكبرى وحدها تغزو السوق الداخلية برمتها من أجل رأس المال الصناعي[237].

6) منشأ الرأسمالي الصناعي

لم يمض منشأ الرأسمالي الصناعي[238] في مسارٍ تدريجي كالذي تميز به منشأ المزارع. ولا ريب في أن بعض صغار معلمي الطوائف الحرفية المغلقة، إضافة إلى عدد أكبر من صغار الحرفيين المستقلين، بل حتى العمال المأجورين، قد تحولوا إلى رأسماليين صغار، ثم تحولوا، بتوسيع نطاق استغلال العمل المأجور تدريجاً، وتوسيع تراكم رأس المال بالمقابل، إلى رأسماليين بلا مراء (sans phrase). وفي عهد طفولة الإنتاج الرأسمالي، كانت الأمور تجري في الغالب كما في عهد طفولة مدن القرون [778] الوسطى، حيث كانت مسألة أي من الأقنان الهاربين ينبغي أن يكون رب عمل وأيّهم يكون خادماً، تُبتّ، عادةً، حسب تاريخ فرار القن من سيده، أيّهم أقدم وأيّهم أحدث عهداً بالفرار. بيد أن هذه الطريقة البطيئة بطء السلحفاة لم تكن تتناسب، بأية صورة، مع المتطلبات التجارية للسوق العالمية الجديدة التي خلقتها الاكتشافات العظمى في نهاية القرن الخامس عشر. إن العصور الوسطى خلّفت شكلين متميزين من رأس المال، نضجا في أكثر التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية تبايناً، وكانا يعتبران، قبل حلول حقبة نمط الإنتاج الرأسمالي، بمثابة رأسمال عموماً (quand même) ـ وهما رأس المال الربوي، ورأس المال التجاري.

> «في الوقت الحاضر، تذهب ثروة المجتمع كلها إلى يد الرأسمالي أولاً... فيدفع إلى مالك الأرض ريعه، وإلى العامل الأجور، وإلى جباة الضرائب والعشور ما يطلبون، ويقتطع من المنتوج السنوي الذي

(237) إن محبي الخير من الاقتصاديين الإنكليز، أمثال ميل، روجرز، غولدوين سميث، فاوسيت، وإضرابهم، والصناعيين الليبراليين أمثال جون برايت وشركاه، يسألون الارستقراطيين العقاريين الإنكليز مثلما سأل الرب قابيل عن أخيه هابيل: أين راح الآلاف من فلاحينا الملّاك الأحرار (Freeholders)؟ ـ ومن أين جئتم أنتم بالذات؟ من دمار أولئك الفلاحين. ثم لم لا تسألون أيضاً أين راح النسّاجون، والغزّالون والحرفيون المستقلون؟

(238) نستخدم تعبير «الصناعي» بالتضاد مع «الزراعي». أما بمعناه كمقولة اقتصادية، فإن المزارع هو رأسمالي صناعي شأنه شأن مالك المصنع.

> يخلقه العمل قسماً كبيراً، بل القسم الأكبر الذي يتنامى باستمرار. ويمكن القول الآن إن الرأسمالي هو أول من يملك كل الثروة الاجتماعية، رغم أنه لا يوجد قانون يضمن له الحق في هذه الملكية... وهذا التحول في ميدان الملكية قد تحقق بفعل أخذ الفائدة المئوية عن رأس المال... وليس من الغريب في شيء أن جميع المشرّعين في أوروبا سعوا لمنع ذلك بالقوانين المضادة للربا... إن هيمنة الرأسماليين على مجمل ثروة البلاد تؤلف ثورة كاملة في حق الملكية، فبأي قانون، أو بأي سلسلة قوانين تحققت هذه الثورة؟»[239].

كان حرياً بالمؤلف أن يعرف أن الثورات لا تصنعها القوانين أبداً.

لقد كان النظام الاقطاعي في الريف، ونظام الطوائف الحرفية المغلقة في المدن، يمنعان رأس المال النقدي، الذي نشأ عن طريق الربا والتجارة، من التحول إلى رأسمال صناعي[240]. وتلاشت هذه الأغلال بانحلال زمر الخدم الاتباع للاقطاعي، وبانتزاع ملكية سكان الريف وطرد قسم منهم. لقد انبثقت المانيفاكتورات الجديدة في مرافىء التصدير البحرية أو في نقاط على البر الداخلي، بعيداً عن سيطرة المدن القديمة وأنظمة طوائفها الحرفية. من هنا منشأ الصراع الضاري الذي خاضته مدن التعاونيات الحرفية (corporate towns) في إنكلترا ضد هذه المنابت الجديدة للصناعة.

[779] إن اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أميركا، واقتلاع سكانها الأصليين من مواطنهم واستعبادهم ودفنهم أحياء في المناجم، وبدايات غزو الهند الشرقية ونهبها، وتحويل أفريقيا إلى ساحة محمية لصيد ذوي البشرة السوداء، إن ذلك كله يميز فجر عهد الإنتاج الرأسمالي. وتؤلف هذه العمليات الرغيدة العناصر الرئيسية للتراكم الأوّلي. ثم جاءت في أعقابها، الحرب التجارية التي خاضتها الأمم الأوروبية متخذة من الكرة الأرضية ساحة لها. فقد اندلعت بانفصال هولندا عن إسبانيا، واتخذت أبعاداً هائلة في حرب إنكلترا ضد اليعاقبة، ولا تزال مستمرة في حروب «الأفيون» ضد الصين، وهلمجرا.

---

(239) مقارنة بين الحقوق الطبيعية والمصطنعة للملكية (*The Natural and Artifical Rights of Property Constrasted,* London, 1832. p. 98-99). إن مؤلف هذا الكتاب الغفل هو: ت. هودجسكين.

(240) حتى في عام 1794، أرسل صغار المعلمين من صانعي الأقمشة الصوفية في ليدز، وفداً إلى البرلمان يحمل التماساً بتشريع قانون يحظر على أي تاجر أن يصبح صناعياً. (د. أيكن، Dr. Aikin، المرجع المذكور).

وتتوزع مختلف لحظات التراكم الأوّلي، في تسلسل زمني متعاقب إلى هذا الحد أو ذاك، بين مختلف البلدان، وبخاصة إسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنكلترا. وقد اندمجت هذه اللحظات في إنكلترا، نحو أواخر القرن السابع عشر، في مجموع منتظم يشمل معاً نظام المستعمرات، ونظام الاقتراض الحكومي، ونظام الضرائب الحديث، ونظام الحماية الجمركية. واعتمدت هذه الطرائق، في جانب منها، على العنف الوحشي، كالنظام الاستعماري مثلاً. ولكنها جميعاً تستخدم سلطة الدولة، أي العنف المنظم والمركّز في المجتمع، بغية إنماء عملية تحويل نمط الإنتاج الاقطاعي إلى نمط رأسمالي، وتقليص مراحله الانتقالية. إن العنف هو قابلة كل مجتمع قديم يحمل في أحشائه مجتمعاً جديداً. فالعنف، ذاته، قوة اقتصادية.

وبصدد النظام الاستعماري المسيحي، يقول و. هوويت، وهو الذي اتخذ من المسيحية اختصاصاً له:

> «إن الأعمال البربرية والفظائع البشعة التي ارتكبتها ما يسمى بالأجناس المسيحية، في مختلف أرجاء المعمورة، وضد جميع الشعوب التي استطاعت أن تخضعها لسلطانها، لا مثيل لها عند أي عرق آخر، مهما بلغ به العنف والجهل، ومهما تجرّد من الرأفة والضمير، في أي عصر من عصور التاريخ»(241).

إن تاريخ الاقتصاد الاستعماري الهولندي ـ وهولندا هي نموذج البلد الرأسمالي في القرن السابع عشر ـ «يعرض للأنظار صورة لا مثيل لها من الخيانة والرشاوى، والمذابح والوضاعة»(242). ولا أدل على ذلك من أسلوبهم في سرقة البشر من جزيرة سيليب [780]

---

(241) وليم هوويت، الاستعمار والمسيحية. تاريخ شعبي لمعاملة الأوروبيين للسكان الأصليين في مستعمراتهم، (William Howitt, *Colonization and Christianity. A Popular History of the Treatment of the Natives, by the Europeans in all their Colonies*, London, 1838, p.9). وبشأن معاملة العبيد، ثمة معطيات وفيرة في مؤلف شارل كونت، أطروحة حول التشريع (Charles Comte, *Traité de la Législation*, 3ème Éd. Bruxelles, 1837). وينبغي أن يدرس المرء هذا البحث دراسة تفصيلية ليرى إلامَ يحوّل البورجوازي نفسه وإلامَ يحوّل عماله، حيثما يستطيع بلا حرج، أن يحوّل العالم على صورته.

(242) الراحل توماس ستامفورد رافلز، الضابط، حاكم الجزيرة، تاريخ جاوه، لندن، لندن، 1817.
(Thomas Stamford Raffles, Late Lieut. Gov. of that island, *The History of Java*, London, 1817. [V. II, p. CXC-CXCI.].

للحصول على عبيد لأجل جزيرة جاوه. وكان يجري تدريب لصوص البشر خصيصاً لهذا الغرض. وكان هذا اللص، والمترجم والبائع، هم المشاركون الرئيسيون في هذه التجارة، وكان الأمراء المحليون هم الباعة الرئيسيون. وكان الفتيان المسروقون يرزحون في زنزانات سرية في سيليب، حتى يبلغوا السن المناسبة لشحنهم في سفن نقل العبيد. وقد ورد في أحد التقارير الرسمية:

> «إن مدينة ماكاسار وحدها، على سبيل المثال، ملأى بسجون سرية، واحدها أفظع من الآخر، تغص بالمنكودين، ضحايا الجشع والاستبداد، وهم مثقلون بالقيود، بعد أن انتُزعوا من أهلهم عنوة».

ومن أجل الاستيلاء على ملقا، عمد الهولنديون إلى رشوة حاكمها البرتغالي. وقد فتح لهم هذا أبواب المدينة عام 1641. فهرعوا إلى منزله في الحال وقتلوه غيلة، لكي «يزهدوا» في دفع ثمن الخيانة البالغ 21,875 جنيهاً. وما إن تطأ أقدامهم أرضاً، حتى يحل بها الخراب ويقل سكانها. لقد كان سكان بانيوفانغي، إحدى مقاطعات جاوه، يناهز 80 ألف نسمة عام 1750، أما عام 1811 فلم يبق منهم سوى 8 آلاف. تلك هي التجارة اللطيفة! (doux commerce).

لقد حصلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية(*)، كما هو معروف، إلى جانب السلطة السياسية لحكم الهند الشرقية، على الاحتكار المطلق لتجارة الشاي، إضافة إلى احتكار التجارة مع الصين عموماً، واحتكار نقل السلع من أوروبا وإليها. ولكن الملاحة قرب سواحل الهند وبين الجزر، وكذلك التجارة داخل الهند، كانتا احتكاراً مقصوراً على كبار موظفي الشركة. وكان احتكار الملح والأفيون ونبات التامول وغير ذلك من السلع مصدر ثراء لا ينضب. وكان الموظفون ذاتهم يقرّرون الأسعار، وينهبون الهنود التعساء على هواهم. وكان الحاكم العام يشارك في هذه التجارة الخاصة. وكان المقربون إليه يحظون بالعقود وفق شروط تتيح لهم، خيراً من السيميائيين، أن يصنعوا الذهب من العدم. وكانت ثروات طائلة تنبت كالفطر في نهار واحد، بينما يمضي التراكم الأوّلي قُدُماً من دون تسليف شلن واحد. وتزخر محاكمة وارن هيستنغز (Warren Hastings) بحالات من هذا النوع. إليكم مثالاً واحداً منها. كان عقد الأفيون قد رسا على شخص يدعى

(*) شركة الهند الشرقية ـ شركة تجارية إنكليزية استمرت من عام 1600 حتى عام 1858، وأسست هذه الشركة قوات عسكرية وجيشاً وأسطولاً، وكانت تحتكر تجارة الهند وإدارتها، وبعد انتفاضة 1857 ـ 1859 الهندية، اضطرت إنكلترا إلى تصفية الشركة، وإدارة الهند كجزء من أملاك التاج البريطاني. [ن. برلين].

سوليفان لحظة سفره في مهمة رسمية إلى منطقة نائية في الهند تبعد كثيراً عن مناطق زراعة الأفيون. فباع سوليفان عقده إلى آخر يدعى بيْن (Binn) بمبلغ 40 ألف جنيه استرليني، فباعه بيْن بدوره لقاء 60 ألف جنيه في اليوم ذاته. أما آخر من اشترى العقد ونفذه، فقد [781] أعلن أنه حقق، بعد كل هذا، مكسباً ضخماً. واستناداً إلى إحدى الوثائق التي رفعت إلى البرلمان، أرغمت الشركة وموظفوها، بين أعوام 1757 ـ 1766، الهنود على تقديم هدايا تبلغ قيمتها 6 ملايين جنيه. وقد دبّر الإنكليز، في عامي 1769 و1770، مجاعة مفتعلة عن طريق شراء محصول الرز كله، رافضين بيعه ثانية إلّا بأسعار خيالية[243].

وكانت معاملة السكان الأصليين، بالطبع، أفظع ما يكون في المستوطنات الزراعية المكرسة لتجارة التصدير فقط، مثل الهند الغربية، وكذلك في البلدان الغنية، المكتظة بالسكان، مثل المكسيك والهند الشرقية، التي وقعت في براثن النهب. غير أن الطابع المسيحي للتراكم الأوّلي تجلى حتى في المستعمرات بالمعنى الدقيق للكلمة. إن طهرانيي إنكلترا الجديدة (نيوإنكلاند)، اتقياء البروتستانتية الحصيفين المبدعين هؤلاء، قرروا في جمعيتهم التشريعية (Assembly) عام 1703، تقديم مكافأة مقدارها 40 جنيهاً عن سلخ فروة رأس كل هندي أحمر، وعن كل أسير من الهنود الحمر، وفي عام 1720 ارتفعت مكافأة فروة الرأس المسلوخة إلى 100 جنيه؛ أما في عام 1744، وبعد أن اعتبرت إحدى القبائل في منطقة خليج ماساشوستس متمردة، وضعت الأسعار التالية: فروة رأس ذكر عمره 12 عاماً فما فوق تساوي 100 جنيه بالعملة الجديدة، أسير من الرجال ـ 105 جنيهات، أسيرة من النساء أو طفل ـ 55 جنيهاً، فروة رأس امرأة أو فروة رأس طفل 50 جنيهاً! وبعد عدة عقود من السنين أخذ النظام الاستعماري ثأره من أحفاد أولئك الحجاج الأسلاف (pilgrim fathers) الورعين، الذين باتوا بدورهم متمردين. فبرشوة من الإنكليز وبتأليب منهم فتك بهم الهنود الحمر بالفؤوس. وأعلن البرلمان البريطاني أن الكلاب الدموية وسلخ فروة الرأس «وسائل وضعها الرب والطبيعة بين يديه».

لقد أنضج النظام الاستعماري نمو التجارة والملاحة. وغدت «الشركات الاحتكارية»، (على حد تعبير لوثر)، رافعات جبارة لتركز رأس المال. وضمنت المستعمرات سوقاً

---

(243) في عام 1866 قضى أكثر من مليون هندي نخبهم جوعاً في مقاطعة أوريسا وحدها. ومع ذلك، كانت كل الجهود تبذل لإغناء خزينة الحكومة في الهند برفع أسعار بيع وسائل العيش إلى الشعب المتضور جوعاً.

للتصريف بالنسبة إلى المانيفاكتورات الناشئة بسرعة، أما احتكار السوق هذا فقد ضمن مضاعفة التراكم. إن الكنوز المنتزعة من خارج أوروبا، بالسطو السافر واستعباد السكان المحليين والفتك بهم، سرعان ما تدفقت على البلد الأم وتحولت فيه إلى رأسمال. وقد بلغت هولندا التي كانت السباقة إلى تطوير النظام الاستعماري تطويراً كاملاً، ذروة عظمتها التجارية عام 1648

> «كانت هولندا تحتكر، لوحدها تقريباً، تجارة الهند الشرقية، والتبادل التجاري بين جنوب غربي أوروبا وشمالها الشرقي. وكانت مصائد أسماكها، وسفنها، ومانيفاكتوراتها تفوق ما يملكه أي بلد آخر منها. ولربما كان إجمالي رأسمال هذه الجمهورية أكبر من رؤوس أموال بقية بلدان أوروبا مجتمعة»(*).

[782]

وينسى غوليش، وهو كاتب هذه الأسطر، أن يضيف بأن جمهرة الشعب في هولندا كانت، في عام 1648، تعاني من العمل المفرط، والفقر، والقمع الوحشي، أكثر مما كانت تعانيه جمهرة شعوب بقية بلدان أوروبا مجتمعة.

إن الهيمنة الصناعية في يومنا هذا تجرّ معها الهيمنة التجارية. أما في عهد المانيفاكتورة، بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد كانت الهيمنة التجارية، بعكس ذلك، هي التي تمنح التفوق الصناعي. ومن هنا جاء ذلك الدور الحاسم الذي لعبه النظام الاستعماري آنذاك. فقد كان هو «الإله الغريب» الذي صعد المحراب ووقف إلى جانب آلهة أوروبا القدامى، ورماهم جميعاً ذات نهار جميل برفسة واحدة إلى قارعة الطريق. وأعلن النظام الاستعماري أن كسب المغانم هو الهدف النهائي والوحيد للبشرية.

إن نظام الائتمان العمومي، أي ديون الدولة، الذي نجد براعمه في جنوه والبندقية منذ القرون الوسطى، قد استحوذ على أوروبا بأسرها، في المرحلة المانيفاكتورية. وكان النظام الاستعماري، بتجارته البحرية وحروبه التجارية، بمثابة دفيئة لنظام الائتمان ذاك. وهكذا ضرب جذوره في هولندا بادىء الأمر. إن دين الدولة، أي استلاب الملكية في مصلحة الدولة ـ سواء كانت استبدادية، أم دستورية، أم جمهورية ـ هو ما يَسِمُ الحقبة الرأسمالية بميسمه. والجزء الوحيد مما يسمى بالثروة الوطنية الذي يُعتبر فعلاً ملكاً

(*) غ. فون غوليش، عرض تاريخي للتجارة، إلخ، يينا، 1830، ص371.
(G. Von Gülich, *Geschichtliche Darstellung des Handels*, etc., Jena, 1830, S.371). [ن. برلين].

جماعياً للشعوب المعاصرة هو ديون دولها[243a]. لذلك فإن المذهب الحديث القائل بأن شعباً من الشعوب يزداد ثراء بقدر ما يكون دينه أكبر ـ هو مذهب منطقي تماماً. ويغدو الائتمان العمومي العقيدة التي يعتنقها رأس المال. وبنشوء مديونية الدولة، يغدو الإخلال بالثقة في دين الدولة لا التجديف على الروح القدس، خطيئة لا تُغتفر.

ويصبح الدَّيْن العمومي واحداً من أقوى الروافع الجبارة للتراكم الأوّلي. فهو يمنح النقود العاقر، كما لو بلمسة عصا سحرية، القدرة على الإنجاب، ويحوّلها بذلك إلى رأسمال، قاضياً على أي حاجة تعرِّضها إلى المتاعب والأخطار الملازمة لتوظيفها في الصناعة، أو حتى في أعمال الربا. إن دائني الدولة، لا يعطون شيئاً، في الواقع، فالمبالغ التي يقرضونها تتحول إلى سندات دين حكومية، يسيرة التداول، تظل تعمل بين [783] أيديهم مثلما تعمل النقود الفعلية تماماً. ولكن، عدا عن خلق طبقة من الريعيين المتبطرين، وعدا عن الثروة المرتجلة التي يجنيها الماليون الذين يلعبون دور الوسيط بين الحكومة والأمة، وكذلك عدا عن متعهدي جباية الضرائب، والتجار، والصناعيين الخاصين، الذين يذهب إليهم جزء كبير من كل قرض حكومي كرأسمال يهبط من السماء، عدا عن ذلك كله فإن دين الدولة أدى إلى نشوء الشركات المساهمة، والمتاجرة بالأوراق المالية من كل نوع، والمضاربة بها، وباختصار نشوء المقامرة في البورصة والطغمة المصرفية المعاصرة.

لم تكن البنوك الكبرى، التي توشحت بألقاب وطنية منذ ولادتها سوى شركات من المضاربين الخاصين الذين قدموا المساعدة للحكومات؛ وكان بمقدورهم أن يسلّفوها نقوداً بفضل الامتيازات التي حظوا بها. لذا لم يكن ثمة معيار لقياس تراكم ديون الدولة أدق من الارتفاع المتعاقب لأسهم هذه البنوك، التي يرجع تاريخ ازدهارها إلى تأسيس بنك إنكلترا (عام 1694). لقد ابتدأ بنك إنكلترا عمله باقراض الحكومة بفائدة مقدارها 8%، وكان مخولاً من البرلمان، في الوقت نفسه، بسكّ العملة من رأس المال هذا عينه الذي كان يقرضه ثانية إلى الجمهور بصيغة أوراق نقدية مصرفية (البنكنوت). وأُجيز للبنك أن يستخدم هذه الأوراق المصرفية لخصم الكمبيالات، وتقديم السلف على السلع، وشراء المعادن الثمينة. ولم يمض طويل وقت حتى غدت هذه النقود الائتمانية، التي أصدرها البنك بنفسه، العملة التي يقدم بها بنك إنكلترا القروض إلى الدولة، ويدفع بها،

(243a) يشير وليم كوبيت إلى أن جميع المؤسسات العمومية في إنكلترا تسمى بالمؤسسات «الملكية»، أما دين الحكومة فيسمى على سبيل التعويض «الدين الوطني» (national debt).

بالنيابة عن الدولة، الفائدة المئوية عن ديون الدولة. ولم يكن البنك يعطي بهذه اليد ليأخذ أكثر بكثير باليد الأخرى فحسب، بل ظل، حتى وهو يقبض، الدائن الأبدي للأمة حتى استيفاء آخر شلن مسلّف. وبالتدريج أصبح، بالضرورة، خازن الكنوز المعدنية في البلاد، ومركز الجاذبية لكل عمليات الائتمان التجاري. وعندما توقف سكان إنكلترا عن احراق الساحرات، بدأوا يشنقون مزوري الأوراق النقدية المصرفية. أما أي انطباع تولّد لدى أهل ذلك العهد عن الظهور المباغت لهذا النسل من طغمة المصرفيين، والماليين، والريعيين، والسماسرة، ومضاربي الأسهم، وذئاب البورصة، إلخ، فذلك ما تبينه مؤلفات ذلك العهد، مثل كتابات بولينغبروك[243b].

بموازاة ديون الدولة، ظهر نظام الائتمان العالمي، الذي غالباً ما يعتبر مصدراً من مصادر التراكم الأوّلي الخفية عند هذا الشعب أو ذاك. هكذا نجد أن دناءات نظام النهب لمدينة البندقية شكلت ركيزة خفية من هذا النوع لنمو ثروة رأس المال في هولندا، [784] التي اقترضت من البندقية، الآخذة في الانهيار، مبالغ كبيرة من النقد. وكذلك كان أمر العلاقة بين هولندا وإنكلترا. ففي مطلع القرن الثامن عشر، تخلّفت المانيفاكتورات الهولندية عن مانيفاكتورات إنكلترا كثيراً، وكفّت هولندا عن أن تتبوأ مركز الأمة السائدة في التجارة والصناعة. وهكذا أصبح إقراض رؤوس أموال ضخمة، وبخاصة لمنافستها الجبارة إنكلترا، أحد اتجاهات الأعمال الرئيسية بالنسبة إليها بين أعوام 1701 و1776. وقد نشأت مثل هذه العلاقات اليوم بين إنكلترا والولايات المتحدة. فالكثير من رؤوس الأموال العاملة اليوم في الولايات المتحدة، من دون أن تحمل شهادة ميلاد، ليست إلّا دماء الأطفال التي تحولت، بالأمس فقط، إلى رأسمال في إنكلترا.

وبما أن ديون الدولة ترتكز على إيراداتها، التي ينبغي أن تغطي مدفوعات الفوائد المئوية السنوية وسواها من المدفوعات، فقد أصبح نظام الضرائب الحديث التكملة الضرورية لنظام قروض الدولة. إن القروض تتيح للحكومة أن تغطي النفقات الاستثنائية من دون أن تجعل دافع الضرائب يشعر بكل عبئها فوراً، ولكنها تقضي في آخر المطاف بزيادة الضرائب. ومن جهة أخرى فإن زيادة الضرائب بسبب تنامي الديون المستمر، ترغم الحكومة، دوماً، على اللجوء المتكرر إلى أخذ المزيد من القروض لتغطية النفقات

(243b) «لو اجتاح التتر أوروبا اليوم، فسيتطلب الأمر كبير عناء، كي نُفهمهم ما هو دور الرجل المالي عندنا». (مونتيسكيو، روح الشرائع، لندن، 1769، المجلد الرابع، ص33).

(Montesquieu, *Esprit des lois*, Éd. Londres, 1769, T. IV, p. 33).

الاستثنائية الجديدة. وبالتالي فإن نظام المالية المعاصر، الذي يرتكز محوره على الضرائب المفروضة على أكثر وسائل العيش ضرورة (مما يرفع أسعارها) يضم في أحشائه جنين تنامي الضرائب التلقائي. إن فرض الضرائب الفاحشة، ليست استثناءً عابراً، بل هو بالأحرى القاعدة المبدئية. ففي هولندا، حيث ترسّخ هذا النظام أولاً، قام الوطني الكبير دي ويت بتمجيده في مؤلفه «المبادىء»(*) بوصفه أفضل طريقة تجعل العامل المأجور مذعناً، مقتصداً، مثابراً،... صبوراً على العمل المفرط. إلّا أن الأثر المدمّر الذي يخلفه نظام المالية المعاصر على وضع العمال المأجورين لا يهمنا، هنا، قدر اهتمامنا بالنزع القسري، الناجم عنه، لملكية الفلاحين، والحرفيين، وباختصار جميع الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. ولا يختلف اثنان بهذا الخصوص، حتى بين الاقتصاديين البورجوازيين. إن فعل نظام المالية في نزع الملكية يشتد أكثر بفضل نظام الحماية الجمركية، الذي يؤلف بدوره جزءاً من أجزائه المتكاملة.

إن الدور الكبير الذي يلعبه الدين العمومي ونظام المالية المطابق له، في تحويل الثروة إلى رأسمال، ونزع ملكية الجماهير، قاد كثيراً من الكتّاب، مثل كوبيت ودبلداي وآخرين، إلى أن يروا فيهما، بصورة خاطئة، السبب الأول لبؤس الشعوب المعاصرة.

لقد كان نظام الحماية الجمركية وسيلة مصطنعة لخلق الصناعيين، وانتزاع ملكية الشغيلة المستقلين، وتحويل وسائل الإنتاج والعيش الوطنية إلى رأسمال، واختزال فترة الانتقال من نمط الإنتاج القديم إلى النمط الحديث بصورة قسرية. لقد مزقت الدول الأوروبية [785] بعضها بعضاً إرباً بسبب براءة هذا الاختراع، وما إن دخلت في خدمة فرسان الكسب، حتى لم تعد تكتفي، تحقيقاً لهذه الغاية، بسرقة شعوبها هي، بصورة غير مباشرة عن طريق رسوم الحماية الجمركية، وبصورة مباشرة عن طريق مكافآت التصدير، إلخ، بل اقتلعت بالقوة، جميع الصناعات في البلدان المجاورة التابعة لها، كما فعلت إنكلترا، مثلاً، بصناعة الصوف الإيرلندية. ولقد جرت هذه العملية في القارة الأوروبية ببساطة أكبر، اقتداءً بمثال كولبير. فقد تدفق جزء كبير من رأس المال الأوّلي، هنا، إلى الصناعيين من خزينة الدولة مباشرة.

فهتف ميرابو قائلاً: «لماذا تذهبون بعيداً بحثاً عن سبب ازدهار

(*) يشير ماركس هنا، على الأرجح، إلى الطبعة الإنكليزية لكتاب: شرح أهم المبادىء والأحكام السياسية الأساسية لجمهورية هولندا وفريسلاندا الغربية، الذي يعزى تأليفه إلى يان دي ويت، وقد صدر عام 1669 في لايدن، هولندا. واتضح أن يان دي ويت كتب فصلين فقط من هذا الكتاب، أما المؤلف الأصلي فهو الاقتصادي ورجل الأعمال الهولندي بيتر فان دير هوري. [ن. برلين].

مانيفاكتورات ساكسونيا قبل حرب السبع سنوات؟ يكفيكم أن تنظروا إلى المائة وثمانين مليوناً من دين الدولة»[244].

النظام الاستعماري، ديون الدولة، نير الضرائب، الحماية الجمركية، الحروب التجارية، وما شاكل ذلك ـ هذه هي النبتات التي أنتجتها مرحلة المانيفاكتورة الحقيقية، والتي نمت نمواً عملاقاً خلال عهد طفولة الصناعة الكبرى. ويقترن ميلاد هذه الأخيرة بخطف الأطفال واسع النطاق على طريقة [الملك] هيرودس[*]. وعلى غرار الأسطول الملكي، تجنّد المصانع عمالها بالإكراه. ومهما كانت لامبالاة السير ف. م. إيدن إزاء أهوال انتزاع أراضي السكان الزراعيين ابتداءً من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر حتى أيامه في أواخر القرن الثامن عشر، ومهما كان رضاه وابتهاجه بهذه العملية «الضرورية» لإقامة الزراعة الرأسمالية وإقامة «التناسب الصحيح بين الأراضي المحروثة والمراعي» ـ لكن حتى السير إيدن لا يسمو إلى مثل هذا الفهم للضرورة الاقتصادية القائلة بسرقة الأطفال واستعبادهم بغية تحويل الإنتاج المانيفاكتوري إلى إنتاج مصنعي، وإقامة التناسب الصحيح بين رأس المال وقوة العمل. يقول إيدن:

«لعل ما يستحق استرعاء انتباه الجمهور هو مسألة هل أن الصناعة التي تعمد، لكي تعمل بنجاح، إلى خطف الأطفال المساكين من الأكواخ ومآوي العمل، وإلى تشغيلهم على دفعات متناوبة خلال القسم الأعظم من الليل فتسلبهم الراحة التي يحتاجونها أكثر من غيرهم، رغم أنها لازمة للجميع، وإلى خلط أعداد كبيرة من الجنسين، ومن أعمار وميول مختلفة، في كومة واحدة مما يؤدي، بالضرورة، إلى استشراء التهتك والفسوق اقتداءً بالنماذج السيئة، هل إن مثل هذه الصناعة تستطيع أن تزيد مبلغ السعادة الوطنية والفردية؟»[245]. ويقول فيلدن «في ديربيشاير ونوتنغهام شاير، وبخاصة في لانكشاير، «استخدمت الآلات المخترعة حديثاً في مصانع كبيرة شيدت على ضفاف الجداول القادرة على تدوير العجلة المائية. واقتضت الحاجة، بغتة، آلافاً من الأيدي العاملة في هذه الأماكن القصية عن المدن. كانت لانكشاير، بوجه

[786]

---

(244) (Pourquoi aller chercher si loin la cause de l'éclat manufacturier de la Saxe avant la guerre? cent quatre-vingt millions de dettes faites par les souvrains).

(ميرابو، Mirabeau، المرجع المذكور، المجلد 6، ص 101).

(*) هيرودس Herodes: ملك فلسطين (37-4 قبل الميلاد) أمر بقتل كل طفل يولد في بيت لحم، حسب رواية الحواري متى. [ن. برلين].

(245) إيدن، Eden، المرجع المذكور، الكتاب الثاني، الفصل الأول، ص 421.

خاص، الضئيلة السكان والمجدبة نسبياً آنذاك، في حاجة ماسة إلى السكان أكثر من أي شيء آخر. ولما كانت الحاجة إلى أنامل الأطفال الصغيرة، البارعة، هي الأشد، فسرعان ما أصبحت عادة أخذ متمرنين (!) من مختلف مآوي العمل في أبرشيات لندن وبرمنغهام، وغيرهما. وسيقت إلى الشمال آلاف وآلاف من هذه المخلوقات اليافعة، سيئة الطالع، التي تتراوح أعمارها بين 7 و13 أو 14 عاماً. وجرت العادة أن يتكفل رب العمل» (أي سارق الأطفال) «بإكساء المتمرنين وإطعامهم وإيوائهم في «بيت المتمرنين»، قرب المصنع؛ وجرى تعيين مراقبين للإشراف على العمل، وكانت مصلحة هؤلاء تكمن في أن يرغموا الأطفال على العمل إلى أقصى حد، لأن أجرهم كان يتوقف على كمية العمل التي يعتصرونها منهم. كانت قسوة المعاملة عاقبة طبيعية. وفي الكثير من المناطق الصناعية، وبوجه خاص، في لانكشاير، ثمة قساوات تقطع أنياط القلب، تُمارس إزاء هذه المخلوقات الوديعة، التي لا نصير لها، بعد أن وُضعت في عهدة رب العمل الصناعي. لقد كانت تُنهك بالعمل المفرط إلى شفا الموت... وكانت تُجلد، وتُقيد بالأغلال، وتُسام أشد ألوان العذاب تفنناً... وكانت تُساق إلى العمل بالسياط بينما هي تتضور جوعاً... وفي بعض الأحيان كانت تُدفع حتى إلى الانتحار!.. إن الوديان الرومانسية الجميلة في ديربيشاير ونوتنغهام شاير ولانكشاير، المحجوبة عن أي مراقبة من جانب المجتمع، قد تحولت إلى قفر موحش تمارس فيه جرائم التعذيب، وكثير من جرائم القتل!.. كان الصناعيون يجنون أرباحاً طائلة، ولكنها شحذت شهيتهم بدل أن تطفئها، فلجأوا إلى وسيلة تبدو أنها تحقق لهم أرباحاً لا حدود لها، فبدأوا يمارسون العمل الليلي، أي أنهم يدفعون وجبة من العمال للعمل طوال الليل محل وجبة العمال التي انهكت من العمل طوال النهار. وكانت الوجبة النهارية تأوي إلى الأسرّة التي تركتها الوجبة الليلية تواً، والعكس بالعكس. وثمة تقليد شائع في لانكشاير يقضي بألّا تدع الأسرّة تبرد»[246].

---

(246) جون فيلدن John Fielden، المرجع المذكور، ص 5 ـ 6. وبصدد البشاعات المقترفة في بداية عهد المصانع، راجع: Dr. Aikin الدكتور أيكن، المرجع المذكور، ص 219، وكذلك غيسبورن، بحث في واجب الرجال (Gisborne, [An]Enquiry into the Duties of Men, 1795, V. II). ـ عندما نقلت الآلة البخارية المصانع من مساقط المياه الريفية النائية إلى المدن، وجد

وبتطور الإنتاج الرأسمالي خلال المرحلة المانيفاكتورية، فقد الرأي العام في أوروبا [787] آخر نقطة من الحياء والضمير. وصارت الأمم تتفاخر، في صلف، بكل عمل شائن يخدمها كوسيلة للتراكم الرأسمالي. لنقرأ مثلاً، تاريخ التجارة الساذج، للرجل المستقيم أ. أندرسون. إنه يصدح بالمديح لما يسميه انتصار البراعة السياسية الإنكليزية، لأن إنكلترا، عند عقد صلح أوتريخت، انتزعت من إسبانيا، بموجب معاهدة أسينتو(*)، امتياز المتاجرة بالزنوج بين أفريقيا وأميركا الإسبانية، بعد أن كانت هذه المتاجرة محصورة حتى ذلك الحين بين أفريقيا والهند الغربية الإنكليزية. ونالت إنكلترا بذلك الحق في تزويد أميركا الإسبانية بـ 4800 زنجي سنوياً حتى عام 1743. وقد أضفى ذلك ستاراً رسمياً، في الوقت نفسه، لإخفاء تجارة التهريب البريطانية. وسمنت ليفربول من تجارة العبيد. وكانت تلك وسيلتها لتحقيق التراكم الأوّلي. ولا يزال «أعيان» ليفربول، حتى يومنا هذا، بمثابة بندار(**) تجارة العبيد التي ـ راجع مؤلف أيكن الصادر في 1795 الذي استشهدنا به من قبل ـ «تُحوّل روح المبادرة التجارية إلى ولع وتُنشىء البحارة الجسورين وتحمل

= الرأسمالي المولع «بالزهد»، أن اليد العاملة الطفولية جاهزة في متناول يده»، وأن لا حاجة به إلى جلب عبيد من مأوى العمل عنوة. وحين عرض السير روبرت بيل (والد «وزير المعقولات») على البرلمان مسودة قانون لحماية الأطفال، عام 1815، أعلن فرانسيس هورنر (النجم المنير lumen في «لجنة السبائك» وصديق ريكاردو الحميم) في مجلس العموم قائلاً: «يعرف الجميع أنه جرى مؤخراً عرض زمرة، إن جاز استخدام هذه الكلمة، من هؤلاء الأطفال للبيع سوية مع الممتلكات المنقولة لأحد المفلسين، وبيعت بالمزاد العلني كجزء من ممتلكاته. وقبل عامين» (في 1813) «أحيلت قضية بالغة الشناعة أمام «محكمة الجزاء الملكية»، تدور عن عدد من هؤلاء الفتيان، الذين اعطتهم إحدى الأبرشيات للعمل كمتمرنين عند صناعي من لندن، تنازل عن الفتيان لصناعي آخر، ثم وجدهم بعض الأخيار على شفا المجاعة التامة (absolute famine). واطلع على قضية أفظع من هذه عندما كان يعمل في لجنة تحقيق برلمانية... فقبل سنوات قلائل، أبرمت أبرشية من أبرشيات لندن اتفاقاً مع صناعي من لانكشاير تعهد فيها بأخذ طفل معتوه مع كل عشرين طفلاً سليماً».

(*) معاهدة أسينتو: اتفاقات أبرمت في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، منحت إسبانيا بموجبها حقوقاً للدول والأشخاص الأجانب لبيع الزنوج العبيد في مستعمراتها الأميركية. [ن. برلين].

(**) شاعر مدّاح. [ن. ع]

أرباحاً عظيمة». وقد استخدمت ليفربول في تجارة العبيد 15 سفينة عام 1730 و53 عام 1751، و74 عام 1760، و96 عام 1770، و132 عام 1792.

وبينما أدخلت صناعة القطن عبودية الأطفال في إنكلترا، فإنها أعطت الولايات المتحدة دافعاً يحفز تحويل الاقتصاد العبودي الذي كان يتسم من قبل بطابع أبوي، بهذا القدر أو ذاك، إلى نظام استغلال تجاري. وعموماً، فإن العبودية المموهة للعمال المأجورين في أوروبا كانت بحاجة إلى العبودية الصريحة (sans phrase) في العالم الجديد، كقاعدة ارتكاز[247].

كبير هو الجهد (Tantae molis erat)[*] الذي اقتضته ولادة «القوانين الطبيعية الأزلية» لنمط الإنتاج الرأسمالي، وتنفيذ عملية فصل العمال عن شروط عملهم، وتحويل وسائل الإنتاج ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأسمال في هذا القطب، وتحويل جماهير الشعب في القطب المعاكس إلى عمال مأجورين، إلى «فقراء عاملين» أحرار ـ هذا النتاج العجيب الذي اصطنعه التاريخ الحديث[248]. وإذا كانت النقود، حسب قول [788]

(247) في عام 1790، كان هناك عشرة عبيد أرقاء، مقابل رجل حر واحد في الهند الغربية الإنكليزية، و14 عبداً رقيقاً مقابل حر واحد في الهند الغربية الفرنسية، و23 مقابل واحد في الهند الغربية الهولندية. (هنري بروهام، بحث في السياسة الاستعمارية للقوى الأوروبية، إدنبره، 1803. Henry Brougham, *An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers*, Edinburgh, 1803, V. II, p. 74).

(*) (Tantae molis erat) عبارة من شعر فيرجل، تنص: «كبير هو الجهد الذي اقتضاه تأسيس عرق الرومان». الانيادة *Aeneis*، الكتاب الأول، البيت 33. [ن. برلين].

(248) نجد أن عبارة «الفقراء العاملون» (labouring poor) ترد في القوانين الإنكليزية منذ أن اكتسبت طبقة العمال المأجورين أعداداً تلفت الانتباه. ويستخدم هذا التعبير تمييزاً له عن «الفقراء المتعطلين» (idle poor) والشحاذين ومن إليهم، من جهة، وتمييزاً له عن الطير الذي لم ينتف ريشه بعد، أي الشغيلة، الذين لا يزالون مالكين بعد، لوسائل العمل الخاصة بهم، من جهة أخرى. وانتقل تعبير (labouring poor) من دفاتر القانون إلى الاقتصاد السياسي، وقد أورثه كولبيبر، وج. تشايلد، إلخ، إلى آدم سميث وإيدن. بعد هذا يمكن للمرء أن يحكم على حسن نية (bonne foi) إدموند بورك هذا «المنافق السياسي البغيض» (execrable political cantmonger)، الذي وصف تعبير «الفقراء العاملون» (labouring poor) بأنه «نفاق سياسي بغيض» (execrable political cant). إن هذا المتملق الذليل، الذي قام بدور الرومانسي المناهض للثورة الفرنسية، لحساب الطغمة المالية الإنكليزية التي كانت تدفع له، مثلما قام بدور الليبرالي المناهض للطغمة الإنكليزية، لحساب المستعمرات الأميركية الشمالية التي كانت تدفع له، أيام بدء الاضطرابات في

أوجيه[249]، «تجيء إلى الدنيا وعلى خدها لطخة دم بالولادة»، فإن رأس المال، ولد وهو ينزف دماً وقذارة، من جميع مسامه، من الرأس حتى أخمص القدمين[250].

7) الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي [789]

إذن، ما هو فحوى التراكم الأوّلي لرأس المال، أي سفر تكوينه التاريخي؟ فبما أن هذا التراكم ليس تحولاً مباشراً للعبيد الأرقاء والأقنان إلى عمال مأجورين، وليس بالتالي مجرد تبدل في الشكل، فإنه لا يعني سوى انتزاع ملكية المنتجين المباشرين، أي انحلال الملكية الخاصة القائمة على العمل الشخصي لمالكها.

فالملكية الخاصة، بوصفها نقيض الملكية الاجتماعية الجماعية، لا توجد إلّا حيث

= أميركا. أما في الواقع فقد كان بورجوازياً مبتذلاً تماماً. «إن قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وبالتالي فهي قوانين الرب». إدموند بورك، [أفكار وتفاصيل عن الشحّة] (E. Burke, [*Thoughts and Details on Scarcity,* Ed. London, 1800,] p. 31-32). لا عجب إذن، وهو الوفي لقوانين الرب والطبيعة، أن يبيع نفسه دوماً في أفضل الأسواق! ومن الممكن أن نجد صورة جيدة عن الإدموند بورك هذا، أيام عهده الليبرالي، في كتابات تاكر. لقد كان تاكر كاهناً وعضواً في حزب المحافظين (التوري)، وفيما عدا ذلك كان رجلاً جديراً بالاحترام، واقتصادياً بارعاً. وإزاء اللامبدئية الشائنة التي تسود في زمننا هذا، وتؤمن إيماناً مبجلاً بـ «قوانين التجارة»، فإن واجبنا الملزم يقضي بأن نسم بميسم العار، من دون كلل، جميع الذين من طراز بورك، الذين يشبهون أخلافهم بكل شيء عدا الموهبة!

(249) ماري أوجييه، الائتمان العمومي، [باريس، 1842، ص265] (Marie Augier, *Du Crédit Public* etc.,).

(250) تقول مجلة كوارترلي ريفيوور (*Quarterly Reviewer*) «إن رأس المال يتحاشى الضجة والمنازعات، فهو يتسم بالوجل، وهذا القول صحيح لكنه لا يعرض الحقيقة كلها. إن رأس المال يرتعب من انعدام الربح، أو الربح الضئيل جداً، مثلما قالوا فيما مضى إن الطبيعة تمقت الفراغ. وإن ربحاً مناسباً يجعل رأس المال جريئاً، و10 في المئة تدفعه لأن يعمل في أي مجال، و20 في المئة تزيد اندفاعه وتوقه، و50 في المئة تجعله طائشاً متهوراً، و100 في المئة تجعله يدوس بالأقدام كل القوانين البشرية، وعند 300 في المئة لن يتورع عن ارتكاب أية جريمة، أو خوض أية مخاطرة، حتى لو عرّضت مالكه إلى حبل المشنقة، وإذا كانت الضجة والمنازعات تأتيه بالربح، راح يشجعها جميعاً عن طيب خاطر. وقد قدم التهريب وتجارة العبيد البرهان على كل ما نقول هنا». (ت. ج. داننغ، T. J. Dunning، المرجع المذكور، ص 35-36).

تكون وسائل العمل والشروط الخارجية للعمل ملكاً لأفراد خاصين. بيد أن طابع الملكية الخاصة هذا يختلف تبعاً لكون هؤلاء الأفراد يعملون كشغيلة أم لا يعملون. أما التلاوين التي لا تحصى والتي نراها في الملكية الخاصة لأول وهلة، فلا تعكس غير الأوضاع الوسطية الواقعة بين هذين القطبين المتضادين.

إن ملكية الشغيل الخاصة لوسائل إنتاجه هي قاعدة الإنتاج الصغير، والإنتاج الصغير هو، بدوره، الشرط الضروري لتطور الإنتاج الاجتماعي وتطور الشخصية الفردية الحرة للشغيل نفسه. وبالطبع فإن نمط الإنتاج هذا كان قائماً في ظل العبودية والقنانة، وفي ظل سواهما من أشكال التبعية الشخصية. لكنه لا يزدهر، ولا يطلق العنان لكامل طاقاته، ولا يبلغ شكله الكلاسيكي الوافي، إلّا حيثما يكون الشغيل هو المالك الخاص الحر لشروط عمله الخاصة التي يستخدمها بنفسه، حيث يكون الفلاح مالكاً للأرض التي يزرعها، والحرفي مالكاً للأدوات التي يستخدمها استخدام الفنان الحاذق لأدواته.

ويفترض نمط الإنتاج هذا، سلفاً، تجزؤ الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى. فهو يستبعد تركّز وسائل الإنتاج هذه، كما يستبعد التعاون وتقسيم العمل في نطاق عملية الإنتاج الواحدة. ويستبعد سيطرة المجتمع على الطبيعة وعلى تنظيمها اجتماعياً ويستبعد التطور الحر للقوى المنتجة الاجتماعية. وهو لا يتلاءم إلّا مع الحدود البدائية الضيقة للإنتاج والمجتمع. والسعي لتخليده يعني، كما يقول بيكور بصواب، السعي إلى «تعميم المستوى الوسطي بمرسوم»(*). لكنه يولّد، عند مرحلة معينة من تطوره، الوسائل المادية لفنائه بالذات. ومنذ تلك اللحظة تبدأ في الاضطرام في أحشاء المجتمع قوى جديدة وأهواء جديدة تشعر بأنها مقيدة بنمط الإنتاج هذا. ويقتضي الأمر تدميره، فيدمر. وإن تدميره، أي تحويل وسائل الإنتاج الفردية والمبعثرة إلى وسائل إنتاج متركزة اجتماعياً، وبالتالي تحويل الملكية القزمة للكثرة إلى ملكية عملاقة للقلة، وانتزاع الأرض والعقار ووسائل العيش وأدوات العمل من جمهرة الشعب الواسعة، إن هذا الانتزاع المرعب، المؤلم، [790] لملكية الجمهرة يؤلف المقدمة في تاريخ نشوء رأس المال. وينطوي هذا التاريخ على طائفة من الطرائق القسرية، التي لم نعرض منها سوى الطرائق الصانعة لحقبات كاملة، مثل طرائق التراكم الأوّلي لرأس المال. وقد جرى انتزاع ملكية المنتجين المباشرين بأكثر

(*) سي. بيكور، نظرية جديدة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي، باريس، 1842، ص435. [ن. برلين]

(C. Pecqueur, *Théorie nouvelle d'économie sociale et politique*, Paris, 1842, p. 435).

الأشكال الوحشية قسوة، وبدافع أحطّ الأهواء وأكثرها مقتاً ودناءة وصُغاراً. إن الملكية الخاصة المكتسبة بعمل مالكها، أي المرتكزة، إذا جاز القول، على اندماج الشغيل الفردي المستقل، بأدوات ووسائل عمله، تُزاح من قبل الملكية الخاصة الرأسمالية، التي تقوم على استغلال قوة عمل الغير، الحرة شكلياً(251).

وما أن تُكمل عملية التحول هذه تفكيك المجتمع القديم، بدرجة كافية، من حيث السعة والعمق، وما إن يتحول الشغيلة إلى بروليتاريين، وتتحول وسائل عملهم إلى رأسمال، وما إن يقف النمط الرأسمالي للإنتاج على قدميه هو، حتى تجد شكلاً جديداً لمواصلة تعميم الطابع الاجتماعي للعمل، ومواصلة تحويل الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى إلى وسائل إنتاج مستثمرة اجتماعياً، أي وسائل إنتاج جماعية، وبالتالي مواصلة انتزاع ملكية المالكين الخاصين. فذلك الذي ينبغي انتزاع ملكيته الآن لم يعد الشغيل الذي يعمل لأجل نفسه بنفسه، بل الرأسمالي الذي يستغل كثرة العمال.

إن انتزاع الملكية هذا يتحقق بفعل القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي نفسه عن طريق تمركز رؤوس الأموال. فالرأسمالي الواحد يقضي على الكثير من أقرانه. وإلى جانب هذا التمركز، أي انتزاع حفنة من الرأسماليين لملكية الكثيرين منهم، يتطور الشكل التعاوني لعملية العمل على نطاق متسع أبداً، كما يتطور التطبيق التكنيكي الواعي للعلم، والاستثمار المنهجي للأرض، وتتحول وسائل العمل إلى وسائل عمل غير قابلة للاستخدام إلّا بصورة جماعية، ويتحقق التوفير في وسائل الإنتاج كافة باستعمالها كوسائل إنتاج لعمل اجتماعي مركّب، ويتم زجّ الشعوب كلها في شبكة السوق العالمية، ويتطور في الوقت ذاته الطابع العالمي للنظام الرأسمالي. وإلى جانب التناقص المستمر لعدد أساطين رأس المال، الذين يغتصبون ويحتكرون كل مزايا عملية التحول هذه، يتسع نطاق البؤس، والاضطهاد، والاسترقاق، والانحطاط، والاستغلال. وينمو في الوقت ذاته عصيان الطبقة العاملة، الطبقة التي يتزايد عددها باستمرار، والتي تتعلم، وتتحد، وتنتظم [791] بفعل آلية عملية الإنتاج الرأسمالي ذاتها. إن احتكار رأس المال يغدو قيداً لنمط الإنتاج الذي نما معه وبه. وإن تمركز وسائل الإنتاج، وجعل العمل اجتماعياً، يبلغان ذلك الحدّ

---

(251) «لقد بلغنا وضعاً جديداً تماماً بالنسبة إلى المجتمع... فنحن نسعى إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل»، (سيسموندي، المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي، ص434).

(Sismondi, *Nouveaux Principes de l'Économie Politiques*, T. II [Paris, 1827]. p. 434),

الذي يأخذان معه بالتنافر مع الغلاف الرأسمالي. فيتمزق هذا الغلاف. وتدق ساعة نهاية الملكية الرأسمالية الخاصة. ويجري انتزاع ملكية منتزعي الملكية.

إن نمط التملك الرأسمالي الناجم عن النمط الرأسمالي للإنتاج، وبالتالي الملكية الرأسمالية الخاصة، هما أول نفي للملكية الخاصة الفردية القائمة على عمل الفرد بالذات. لكن الإنتاج الرأسمالي يولّد، بضرورة عملية طبيعية، ما ينفيه هو نفسه. وهذا هو نفي النفي. إنه لا يعيد الملكية الخاصة، بل الملكية الفردية على أساس إنجازات الحقبة الرأسمالية: أي على أساس التعاون والحيازة الجماعية للأرض ولوسائل الإنتاج التي أنتجها العمل نفسه.

إن تحول الملكية الخاصة المبعثرة، القائمة على عمل مالكيها، إلى ملكية رأسمالية خاصة، هو بالطبع عملية أبطأ وأطول وأصعب وأشق، بما لا يقاس، من تحول الملكية الرأسمالية الخاصة، التي ترتكز واقعياً على عملية الإنتاج الاجتماعية، إلى ملكية اجتماعية. فهناك، يتعلق بقيام حفنة من الغاصبين بانتزاع ملكية جمهرة الشعب، وهنا قيام جمهرة الشعب بانتزاع ملكية حفنة من الغاصبين[252].

---

(252) «إن رقي الصناعة الذي ليست البورجوازية إلّا حاملاً مذعناً له، مسلوب الإرادة، يستعيض عن انعزال العمال الناجم عن تنافسهم، باتحاد ثوري بواسطة الجمعيات. وهكذا ينتزع تقدم الصناعة الكبرى من تحت أقدام البورجوازية الأسس نفسها التي شادت عليها نظام إنتاجها وتملكها. إن البورجوازية تنتج قبل كل شيء حفاري قبرها، فسقوطها وانتصار البروليتاريا كلاهما أمر لا بدّ منه... وليس بين جميع الطبقات التي تقف الآن أمام البورجوازية وجهاً لوجه إلّا طبقة واحدة ثورية حقاً، هي البروليتاريا. فجميع الطبقات الأخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى، أما البروليتاريا فهي، على العكس من ذلك، أخص منتوجات هذه الصناعة. إن الفئات المتوسطة، من صغار الصناعيين والباعة بالمفرق والحرفيين والفلاحين، تحارب البورجوازية من أجل الحفاظ على وجودها بوصفها فئات متوسطة. فهي ليست إذن ثورية، بل محافظة، وأكثر من محافظة أيضاً، إنها رجعية، فهي تطلب أن يرجع التاريخ القهقرى ويسير دولاب التطور إلى الوراء». (كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، لندن، 1848، ص 9-11).

الفصل الخامس والعشرون

نظرية الاستعمار الحديثة(253)

يخلط الاقتصاد السياسي، من حيث المبدأ، بين نوعين مختلفين جداً من الملكية الخاصة، يرتكز الأول منهما على عمل المنتج نفسه، ويرتكز الثاني على استغلال عمل الغير. وينسى الاقتصاد السياسي أن هذا الأخير ليس فقط النقيض المباشر للأول، بل إنه لا ينمو إلّا على قبره.

لقد أُنجزت عملية التراكم الأوّلي، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في أوروبا الغربية، موطن الاقتصاد السياسي. فالنظام الرأسمالي، هنا، إما أنه أخضع كامل الإنتاج الوطني إخضاعاً مباشراً، أو أنه، حيثما تكون العلاقات أقل تطوراً، يسيطر، بصورة غير مباشرة في الأقل، على تلك الفئات من المجتمع التي لا تزال قائمة معه جنباً إلى جنب، رغم أنها تنتمي إلى نمط الإنتاج الشائخ، وتسير إلى الزوال. ويطبّق رجل الاقتصاد السياسي، على هذا العالم الجاهز لرأس المال، تصورات عن القانون والملكية موروثة من العالم ما قبل الرأسمالي؛ وكلما تعالى صراخ الوقائع بوجه إيديولوجيته، فعل ذلك بمزيد من الحمّية الوجلة والحنان الرقيق.

أما الوضع في المستعمرات فعلى خلاف ذلك. فهناك، يصطدم النظام الرأسمالي، في

(253) يدور الحديث هنا عن المستعمرات الفعلية، الأراضي العذراء، التي يستعمرها المهاجرون الأحرار. إن الولايات المتحدة، لا تزال من الناحية الاقتصادية، مستعمرة لأوروبا. ويندرج في هذا الإطار، إلى جانب ذلك أيضاً، المستوطنات الزراعية القديمة التي أدى إلغاء العبودية فيها إلى تغيير جميع العلاقات السابقة تغييراً تاماً.

كل مكان، بمقاومة المنتج، الذي يستخدم، بوصفه مالكاً لشروط عمله بالذات، هذا العمل لإغناء نفسه عوضاً عن إغناء الرأسمالي. والتناقض بين هذين النظامين الاقتصاديين المتضادين تضاداً كلياً، يتجلى هنا، عملياً، في الصراع المحتدم بينهما. فحيثما يحظى الرأسمالي بدعم سلطة بلده الأم فإنه يسعى إلى أن يزيح من طريقه، عنوة، نمط الإنتاج والتملك القائم على العمل المستقل للمنتج. إن المصلحة التي تحمل الاقتصادي، الخادم [793] الذليل لرأس المال، على أن يبرهن نظرياً في بلده على التساوي بين نمط الإنتاج الرأسمالي ونقيضه بالذات، إن هذه المصلحة نفسها ترغمه، في المستعمرات، على «أن يبوح بما في صدره» (to make a clean breast of it) والاعلان جهاراً عن التضاد بين نمطي الإنتاج هذين. ولهذه الغاية، فإنه يبين أن تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل ـ التعاون، وتقسيم العمل، واستخدام الآلات على نطاق واسع، وما إلى ذلك ـ أمر مستحيل من دون انتزاع ملكية الشغيلة ومن دون تحويل وسائل إنتاجهم، بالتالي، إلى رأسمال. ودفاعاً عن مصلحة ما يسمى بالثروة الوطنية، يبحث عن وسائل اصطناعية لتحقيق فقر الشعب. وهنا يتصدع درعه التبريري، ويتمزق إرباً، مثل خشب نخر.

إن مأثرة إي. جي. وايكفيلد الكبرى تكمن، لا في قوله شيئاً جديداً عن المستعمرات[254]، بل في أنه اكتشف، في المستعمرات، حقيقة العلاقات الرأسمالية في البلد الأم. ومثلما أن نظام الحماية الجمركية سعى عند نشوئه[255]، إلى اصطناع الرأسماليين في البلد الأم، كذلك فإن نظرية الاستعمار عند وايكفيلد، التي حاولت إنكلترا أن تفرضها بقوة التشريع بعض الوقت، سعت إلى اصطناع عمال مأجورين في المستعمرات. وهذا ما يسميه بـ «الاستعمار المنهجي» (systematic colonization).

بادىء ذي بدء، اكتشف وايكفيلد، في المستعمرات، أن امتلاك النقود، ووسائل العيش، والآلات، وسواها من وسائل الإنتاج، لا يجعل من الإنسان رأسمالياً إذا غاب عنه العنصر المكمّل ـ العامل المأجور، الإنسان الآخر المرغم على بيع نفسه بإرادته الحرة. واكتشف أن رأس المال ليس شيئاً، بل علاقة اجتماعية بين الأشخاص تنعقد

---

(254) إن الأضواء القليلة التي ألقاها وايكفيلد على جوهر المستعمرات ذاتها، قد سبقه إليها تماماً ميرابو ـ الأب، الفيزيوقراطي، بل سبقه إليها قبل ذلك بوقت أبعد الاقتصاديون السياسيون الإنكليز.

(255) غدا هذا النظام، فيما بعد، ضرورة مؤقتة في صراع المنافسة العالمي. ولكن، مهما كانت دوافعه، فالعواقب تظل هي ذاتها من دون تبدل.

بتوسط الأشياء[256]. وهو ينوح على السيد بيل Peel الذي أخذ معه من إنكلترا إلى نهر سوان، في أستراليا الغربية، وسائل عيش ووسائل إنتاج قيمتها 50 ألف جنيه، وكان [794] السيد بيل متبصراً للبعيد، فجلب معه، علاوة على ذلك، ثلاثة آلاف شخص من الطبقة العاملة، رجالاً ونساء وأطفالاً. وما إن وصل إلى المكان المقصود حتى «لم يبق لدى السيد بيل خادم واحد لترتيب فراشه أو لجلب الماء من النهر»[257]. يا لتعاسة السيد بيل، فقد هيأ كل شيء، إلّا أنه لم يصدّر علاقات الإنتاج الإنكليزية إلى نهر سوان!

وابتغاء فهم اكتشافات وايكفيلد التالية، ينبغي إبداء ملاحظتين تمهيديتين: نحن نعرف أن وسائل الإنتاج ووسائل العيش ليست رأسمالاً إن بقيت ملكاً للمنتج المباشر. فهي لا تغدو رأسمالاً إلّا في ظروف تخدم فيها، في الوقت نفسه، كوسيلة لاستغلال العامل واخضاعه. إلّا أن روحها الرأسمالية هذه تمتزج في ذهن رجل الاقتصاد السياسي امتزاجاً وثيقاً بجوهرها المادي، بحيث أنه يطلق عليها تسمية رأس المال مهما كانت الظروف، حتى عندما تكون النقيض المباشر لرأس المال. وهكذا الحال مع وايكفيلد أيضاً. ثم إن تجزؤ وسائل الإنتاج التي تشكل ملكية فردية لعدد كبير من الشغيلة المستقلين عن بعضهم بعضاً، والذين يعملون لحساب أنفسهم، إنما يسميه التوزيع المتساوي لرأس المال. فحال رجل الاقتصاد السياسي هو مثل حال الحقوقي الاقطاعي. فلقد كان هذا الأخير يُلصِقُ على العلاقات النقدية الصرف يافطات مأخوذة عن الحق الاقطاعي.

> يقول وايكفيلد: «لو افترضنا أن جميع أفراد المجتمع يمتلكون حصصاً متساوية من رأس المال، فلن يكون لأحد حافز لأن يراكم رأسمالاً يفوق ما يستطيع أن يستخدمه بيديه هو. هذا هو الحال، بحدود معينة، في المستوطنات الأميركية الجديدة، حيث تحول الرغبة في امتلاك الأرض من دون وجود طبقة من العمال المأجورين»[258].

---

(256) «إن الزنجي هو زنجي. ولا يصبح عبداً إلّا في ظل علاقات معينة. والمغزل الآلي هو آلة لغزل القطن. ولا تصبح رأسمالاً إلّا ضمن علاقات معينة. وخارج هذه العلاقات، لا تكون رأسمالاً، مثلما أن الذهب ليس نقداً في ذاته ولذاته، والسكر ليس هو سعر السكر... إن رأس المال علاقة إنتاج اجتماعية. إنها علاقة إنتاج تاريخية» (كارل ماركس، العمل المأجور والرأسمال في صحيفة نويه راينيشه تسايتونغ، العدد 266، 7 نيسان/إبريل 1849).

(257) إي. جي. وايكفيلد، إنكلترا وأميركا، لندن، 1833، المجلد الثاني، ص33.

(E. G. Wakefield, *England and America,* London, 1833, V. II, p. 33).

(258) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 17.

إذن، ما دام بوسع الشغيل أن يراكم لأجل نفسه ـ وبوسعه أن يفعل ذلك طالما ظل مالكاً لوسائل إنتاجه ـ فإن التراكم الرأسمالي ونمط الإنتاج الرأسمالي يكونان مستحيلين. فطبقة العمال المأجورين، الضرورية لوجودهما، غائبة. كيف حدث إذن، في أوروبا القديمة، أن انتُزعت من الشغيل ملكية شروط عمله، وبالتالي كيف أمكن إيجاد رأس المال والعمل المأجور معاً؟ بواسطة عقد اجتماعي (contrat social) من طراز أصيل تماماً.

[795] «لقد تبنت البشرية... طريقة بسيطة تساعد على تراكم رأس المال» الذي كان، طبعاً، منذ زمان آدم، يطوف في مخيلتها بوصفه غاية الوجود ومنتهاه: «وقد انقسمت البشرية إلى مالكي رأس المال ومالكي العمل... وكان هذا الانقسام نتيجة إتفاق طوعي وتفاهم»[259].

وبتعبير وجيز: إن جمهرة البشرية انتزعت ملكيتها بنفسها على شرف «تراكم رأس المال». ينبغي الظن، في هذه الحال، أن غريزة الزهد المتعصب هذه يجب أن تتجلى بكامل قوتها في المستعمرات على وجه الضبط، حيث يوجد فيها وحدها أناس وظروف تتيح تحويل هذا العقد الاجتماعي (contrat social) من ملكوت الحلم إلى ملكوت الواقع. ولكن ما الذي يدعو، إذن، إلى إحلال «الاستعمار المنهجي» محل نقيضه، الاستعمار الطبيعي؟ ولكن، ومرة أخرى ولكن:

«في الولايات الشمالية من الاتحاد الأميركي، من المشكوك فيه أن عُشر السكان يندرجون في صنف العمال الأجراء... أما في إنكلترا... فإن طبقة العمال المأجورين تؤلف القسم الأعظم من الشعب»[260].

أجل، إن سعي البشر العاملين إلى نزع ملكيتهم بأنفسهم، من أجل مجد رأس المال، ضئيل إلى حد أن ثروة المستعمرات، حسب رأي وايكفيلد نفسه، ليس لها أساس طبيعي واحد غير العبودية. والاستعمار المنهجي الذي يدعو إليه هو مجرد بديل مؤقت (pis aller)، لأنه يواجه أناساً أحراراً لا عبيداً.

«إن أوائل المستوطنين الإسبان في سانت دومينغو، لم يكن لديهم عامل واحد من إسبانيا. ولكن بدون عمال» (أي بدون العبودية) «كان رأسمالهم سيضيع هباء، أو، على الأقل، يتضاءل إلى مقدار قليل بحيث يستطيع أي فرد أن يستخدمه بيديه بالذات. هذا ما حدث فعلاً في آخر

---

(259) المرجع نفسه، ص 18.

(260) المرجع نفسه، ص 42-43-44.

مستعمرة أقامها الإنكليز حيث هلك رأسمال ضخم بهيئة بذور، وأدوات، ومواش، بسبب الافتقار إلى العمال المأجورين وحيث لا يوجد مستوطن واحد يحتفظ برأسمال أكبر مما يستطيع هو أن يستخدمه بيديه»[261].

لقد رأينا أن انتزاع الأرض من جمهرة الشعب يؤلف قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي. أما جوهر المستعمرة الاستيطانية الحرة، فيكمن، على العكس، في التالي: إن معظم الأراضي تظل ملكية عامة، وبوسع أي مستوطن، لذلك، أن يحول جزءاً منها إلى ملكية خاصة له ووسيلة إنتاج فردية، من دون أن يمنع بذلك المستوطنين الآخرين بعده من أن يفعلوا الشيء نفسه[262]. هذا هو على السواء، سر ازدهار المستعمرات وسر الآفة السرطانية التي تأكلها ـ مقاومتها لتوطن رأس المال. [796]

«حيثما تكون الأرض زهيدة الثمن وجميع الناس أحراراً، وحيث يستطيع كل امرىء أن يحصل بسهولة على قطعة أرض لنفسه كما يشاء، لا يكون العمل غالياً جداً وحسب، من زاوية نظر الحصة التي يحصل عليها العامل من منتوجه، بل يكون من العسير، عموماً، الحصول على عمل جماعي بأي ثمن كان»[263].

وبما أنه لم يحدث في المستعمرات بعد فصل الشغيل عن شروط عمله وعن الأرض، التي هي أساس هذه الشروط، أو أن هذا الفصل عشوائي فحسب، أو أنه لا يوجد إلّا على نطاق ضيق جداً، فلا وجود إذن في المستعمرات لانفصال الزراعة عن الصناعة بَعْد، ولم يتم القضاء بعد على الصناعة المنزلية الريفية. فمن أين تنبثق هناك إذن السوق الداخلية لرأس المال؟

«باستثناء العبيد وأسيادهم، الذين يجمعون بين رأس المال والعمل في مؤسسات كبيرة، ليس ثمة شطر من سكان أميركا يزاول الزراعة وحدها على وجه الحصر. إن الأميركيين الأحرار، الذين يزرعون الأرض، يزاولون في الوقت نفسه أعمالاً كثيرة أخرى. فبعض الأثاث والأدوات التي يستخدمونها هي عادة، من صنع أيديهم. وكثيراً ما يبنون منازل

(261) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 5.

(262) «لكي تكون الأرض عنصراً من عناصر الاستعمار، لا ينبغي أن تكون أرضاً عذراء فحسب، بل وأن تكون ملكية عامة قابلة للتحويل إلى ملكية خاصة» (المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 125).

(263) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 247.

> سكناهم بأنفسهم، ويحملون إلى الأسواق، مهما نأت، منتوج صناعتهم الخاصة. فهم يغزلون وينسجون ويصنعون الصابون والشموع إضافة إلى الأحذية والملابس لأجل استعمالهم الشخصي. إن زراعة الأرض في أميركا هي، في كثير من الأحيان، حرفة ثانوية للحدّاد، والطحّان، وصاحب الحانوت»[(264)].

ترى أين يتاح للرأسماليين «مجال للزهد» وسط هؤلاء القوم غرباء الأطوار؟

إن الجمال الباهر للإنتاج الرأسمالي يكمن في أنه لا يكتفي بتجديد مستمر لإنتاج العامل المأجور بوصفه عاملاً مأجوراً فحسب، بل يولّد، دوماً، بمقدار تراكم رأس المال، فيض سكان نسبياً من العمال المأجورين. وبهذا يُبقي قانون العرض والطلب على العمل في مجراه الصحيح، ويحصر تقلبات الأجور في نطاق حدود تُرضي الاستغلال الرأسمالي، وأخيراً يضمن علاقة التبعية الاجتماعية للعامل إلى الرأسمالي، بوصفها ضرورة لا غنى عنها، وهي علاقة تبعية مطلقة يستطيع رجل الاقتصاد السياسي في بلده، البلد الأم، أن يصورها بالتفصيل بصورة علاقة تعاقد حرة بين شارٍ وبائع، بين مالكين [797] للسلع مستقلين على قدم المساواة، هما مالك سلعة رأس المال ومالك سلعة العمل. ولكن هذا الوهم الجميل يتبدد هباء في المستعمرات. فالتعداد المطلق للسكان ينمو هناك بوتيرة أسرع مما في البلد الأم، لأن الكثير من العمال يأتون إلى هذا العالم وهم في سن الرشد، ومع ذلك فإن سوق العمل لا تمتلىء هنا أبداً. فيتهشم قانون العرض والطلب على العمل. فمن جهة، يمضي العالم القديم بقذف رأس المال الظامىء إلى الاستغلال والمتحرق رغبة في «الزهد»، ومن جهة أخرى فإن تجديد إنتاج العمال المأجورين كعمال مأجورين، بانتظام، يصطدم بعقبات كأداء، يتعذر قهرها أحياناً. فهل يمكن الحديث هنا عن إنتاج عمال مأجورين يفيضون عن الحاجة تبعاً لتراكم رأس المال! إن العامل المأجور اليوم يصبح في الغد فلاحاً أو حرفياً مستقلاً، يعمل لأجل نفسه. فهو يختفي من سوق العمل، لكن لا ليذهب إلى مأوى العمل. وهذا التحول المستمر للعمال المأجورين إلى منتجين مستقلين، يعملون لأجل أنفسهم لا لأجل رأس المال، ويغنون أنفسهم، عوضاً عن إغناء السيد الرأسمالي، يترك، بدوره، أثراً شديد الضرر على أوضاع سوق العمل. ولا يقتصر الأمر على إبقاء درجة استغلال العامل المأجور منخفضة بصورة غير لائقة. فالعامل المأجور يفقد في هذه الحالة علاقة التبعية للرأسمالي الزاهد، ويفقد معها

---

(264) المرجع نفسه، ص 21-22.

أيضاً الشعور بالتبعية لهذا الرأسمالي. من هنا منشأ جميع المنغصات التي يصورها صاحبنا إي. جي. وايكفيلد بمثل هذه الصراحة، والبلاغة، والعطف.

ويشتكي وايكفيلد من أن عرض العمل المأجور، غير دائم، وغير منتظم، وغير كافٍ. إن «عرض العمل ليس دائماً أقل مما ينبغي، بل إنه غير مضمون أيضاً»[265].

> «صحيح أن المنتوج الذي يقسّم بين الرأسمالي والعامل كبير، لكن العامل يأخذ لنفسه حصة كبيرة إلى حد أنه سرعان ما يصبح رأسمالياً... وبالعكس، لا يمكن أن يراكم مقادير كبيرة من الثروة إلّا قلة قليلة، حتى وإن عمّروا حياة مديدة بصورة استثنائية»[266].

إن العمال لا يسمحون للرأسمالي، أبداً، بأن يمتنع عن دفع ثمن القسم الأكبر من عملهم. ولا ينفعه في شيء أن يكون على قدر من الدهاء بحيث يستورد من أوروبا، مع رأسماله الخاص، عماله المأجورين بالذات.

> «فهم سرعان ما يكفّون عن أن يكونوا عمالاً مأجورين، وسرعان ما يصبحون فلاحين مستقلين، إن لم يصبحوا منافسين لأرباب عملهم السابقين في سوق العمل المأجور»[267].

[798] تصوروا مدى فظاعة هذا الوضع! فهذا الرأسمالي المقدام قد استورد من أوروبا، بنقوده الحلال بالذات، منافسيه بلحمهم ودمهم! لقد حلت نهاية العالم! لا عجب إذن أن يندب وايكفيلد نقص علاقة التبعية والشعور بالتبعية عند العمال المأجورين في المستعمرات. ويقول تلميذه مريفال إنه توجد في المستعمرات بسبب ارتفاع الأجور، رغبة حارقة في الحصول على عمل أرخص ثمناً وأكثر طاعة وخضوعاً، حاجة إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يملي عليها شروطه، بدلاً من أن تملي عليه شروطها... ومع أن العامل حر في بلدان الحضارات القديمة، إلّا أنه تابع للرأسمالي بحكم قوانين الطبيعة، أما في المستعمرات فينبغي خلق هذه التبعية بوسائل اصطناعية[268].

---

(265) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 116.

(266) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 131.

(267) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 5.

(268) مريفال، محاضرات في الاستعمار والمستعمرات، لندن 1841–1842. (Merivale, *Lectures on Colonization and Colonies*, London, 1841-1842, V. II, p. 235-314 passim). حتى الاقتصادي المبتذل، اللطيف، نصير التجارة الحرة، موليناري يقول: «وفي المستعمرات حيث جرى الغاء العبودية من دون إحلال كمية معادلة من العمل الحر عوضاً عن العمل القسري، رأينا حدوث

ما هي إذن عواقب هذا الوضع التعيس في المستعمرات، برأي وايكفيلد؟ «نظام بربري لبعثرة» المنتجين والثروة الوطنية[269]. إن بعثرة وسائل الإنتاج على عدد لا يحصى من المالكين، الذين يعملون لحسابهم الخاص، تقضي على جميع أسس العمل الموحد، [799] بقضائها على تمركز رأس المال. وبذا يتعرقل تنفيذ أي مشروع طويل الأجل، يمتد إلى عدة سنوات ويقتضي توظيف رأسمال أساسي. إن رأس المال في أوروبا لا يتردد في الاستثمار لحظة واحدة، لأن الطبقة العاملة تؤلف هنا تابعه الحي، ولأنها على الدوام في فيض وفير، ولأنها طوع البنان دائماً. ولكن، في البلدان المستعمرة! ها هنا يروي وايكفيلد حكاية محزنة للغاية. لقد تحدث مع بعض الرأسماليين من كندا وولاية نيويورك، حيث ـ وتجدر الإشارة إلى ذلك ـ كثيراً ما تتوقف أمواج الهجرة، وتترك راسباً من العمال «الفائضين».

وينوح أحد أبطال هذه الميلودراما: «لقد كان رأسمالنا على أهبة الاستعداد لأداء عمليات كثيرة يتطلب إنجازها ردحاً طويلاً من الزمن، ولكن هل كان بميسورنا الشروع في عمليات كهذه مع عمال كنا نعرف أنهم سيتركوننا في القريب العاجل؟ ولو كنا على يقين من الاحتفاظ بعمل هؤلاء المهاجرين، لكان من دواعي سرورنا أن نستأجرهم في

= شيء معاكس لم نلحظه في أي يوم، رأينا كيف أن العمال البسطاء يستغلون، هم من جهتهم، أرباب العمل الصناعيين، فيطالبونهم بأجور تفوق الحصة المشروعة التي يستحقونها من المنتوج. وبما أن أصحاب المزارع لا يحصلون لقاء ما ينتجونه من سكر على سعر يغطي ارتفاع الأجور، فقد اضطروا إلى سد العجز من أرباحهم بادىء الأمر، ثم من رؤوس أموالهم نفسها. لهذا حل الخراب بطائفة كبيرة من أصحاب المزارع، وأقفل آخرون مشاريعهم هرباً من خراب محتوم... ولا ريب في أن عدم تراكم رؤوس الأموال خير من فناء أجيال كاملة من البشر» (ما أكرم السيد موليناري!)؛ «ولكن أليس الأجدى ألا يُفنى هذا ولا ذاك؟» (Molinary موليناري، المرجع المذكور، ص 51-52). يا مسيو موليناري، يا مسيو موليناري! ما عساه يكون مصير الوصايا العشر، وموسى والأنبياء، وقانون العرض والطلب، إذا كان بوسع «رب العمل» في أوروبا أن يخفض «الحصة المشروعة» للعامل، وكان بوسع العامل في الهند الغربية، أن يخفض «الحصة المشروعة» لرب العمل! ولكن قل لنا من فضلك، ما هي هذه «الحصة المشروعة» التي لا يدفعها الرأسمالي في أوروبا يومياً، حسبما تعترف! إن السيد موليناري يتحرق رغبة في أن يسير، هناك في المستعمرات، حيث يبلغ العمال من «البساطة» حداً كبيراً بحيث إنهم «يستغلون» الرأسماليين، يسير قانون العرض والطلب على الدرب الصحيح بواسطة إجراءات بوليسية، وهو الذي يسري مفعوله تلقائياً في أماكن أخرى.

(269) وايكفيلد، المرجع نفسه، [المجلد الثاني،] ص 52.

> الحال، وبسعرٍ عالٍ: بل كنا سنستأجرهم، رغم يقيننا بأنهم سيتركوننا، لو كنا على ثقة من أن دفقاً جديداً من العمال سيأتي كلما احتجنا إليه»[270].

وبعد أن يرسم وايكفيلد بصورة ممتازة الفروق بين الزراعة الرأسمالية الإنكليزية وعملها «الموحَّد»، والاستثمارة الفلاحية الأميركية المبعثرة، يكشف لنا، دون دراية منه، عن الوجه الآخر للميدالية. فهو يصور جمهرة الشعب الأميركي بأنها ميسورة الحال، مستقلة، مبادرة، ومتعلمة نسبياً، بينما

> «العامل الزراعي الإنكليزي بائس مسكين (a miserable wretch) فقير مدقع... تُرى في أي بلد، عدا أميركا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة، تزيد أجور العامل الزراعي الحر زيادة كبيرة نوعاً عن وسائل العيش الضرورية للعامل؟... ولا ريب في أن خيل الفلاحة في إنكلترا، تحظى بغذاء أفضل بكثير من الفلاحين الإنكليز، لأنها ملك ثمين»[271].

ولكن لا بأس (never mind)، فها هي الثروة الوطنية متطابقة الآن، بحكم طبيعتها، مع بؤس الشعب.

ولكن كيف يمكن شفاء المستعمرات من الآفة السرطانية المناهضة للرأسمالية؟ لو أراد الناس تحويل الأرض كلها، دفعة واحدة، من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، لقُضي على الشر من جذوره، ولكن ذلك يؤدي إلى القضاء على المستعمرات أيضاً. والبراعة هي أن [800] تصطاد عصفورين بحجر واحد. ينبغي أن تفرض الحكومة سعراً اصطناعياً على الأرض العذراء، بمعزل عن قانون العرض والطلب، سعراً يرغم المهاجر المستوطن على العمل فترة زمنية طويلة نسبياً لقاء أجور، قبل أن يكون بوسعه جمع ما يكفي من النقود لشراء قطعة من الأرض[272]، والتحول إلى فلاح مستقل. والرصيد المالي الناجم عن بيع هذه

---

(270) المرجع نفسه، [المجلد الثاني]، ص 191-192.

(271) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 47-246.

(272) «وأنتم تضيفون قائلين إنّ الإنسان الذي لا يمتلك سوى يديه إنما يجد عملاً بفضل امتلاك الأرض ورؤوس الأموال، ويحقق لنفسه دخلاً... على العكس، فبفضل التملك الفردي للأرض فقط يوجد أناس لا يملكون غير أيديهم... وإذا وضعتم إنساناً في فراغ، فإنكم تحرمونه من الهواء. وهذا ما تفعلونه باستيلائكم على الأرض... فأنتم تضعونه خارج الثروة، لكي تخضعوا حياته وفقاً لمشيئتكم» (كولنز Colins، المرجع المذكور، المجلد الثالث، ص 267 ـ 271 ومواضع أخرى).

الأرض بسعر عصي المنال نسبياً على العمال المأجورين، هذا الرصيد النقدي المنتزع من أجور العمل بخرق القانون المقدس للعرض والطلب، إنما ينبغي أن تستخدمه الحكومة، بدورها، بمقدار ما يتنامى، لاستيراد الفقراء المعدمين من أوروبا إلى المستعمرات، بغية الإبقاء على سوق العمل المأجور ممتلئة من أجل السادة الرأسماليين. وفي هذه الظروف فإن كل شيء سيكون «على أفضل ما يرام في أحسن العوالم الممكنة»(*) (tout sera pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles). هذا هو السر العظيم «للاستعمار المنهجي».

> ويزعق وايكفيلد في نشوة الظفر، إن «هذه الخطة لا بد من أن تجعل عرض العمل دائماً ومنتظماً، وذلك أولاً لأنه ما من عامل سيستطيع شراء أرض ما لم يكن قد عمل لقاء أجور خلال وقت ما، وبالتالي فإن جميع العمال المهاجرين، إذ يعملون مجتمعين لقاء نقود، سوف ينتجون لرب عملهم رأس المال اللازم لاستخدام المزيد من العمل، وثانياً، لأن كل عامل يترك العمل المأجور، ويصبح مالك أرض، سوف يقدم، بشرائه الأرض بالضبط، رصيداً مالياً معيناً لجلب عمال جدد إلى المستعمرات»[273].

وينبغي لسعر الأرض الذي تفرضه الدولة أن يكون، بالطبع، «سعراً كافياً» (sufficient price)، أي عالياً إلى حد «يمنع العمال من التحول إلى فلاحين مستقلين قبل مجيء عمال آخرين يحلون محلهم في سوق العمل المأجور»[274]. وهذا «السعر الكافي للأرض» ليس سوى تعبير ملطف عن الفدية التي يدفعها العامل إلى الرأسمالي لكي يأذن له بمغادرة سوق العمل المأجور إلى قطعته من الأرض. فعليه، أولاً، أن يخلق للسيد الرأسمالي «رأسمالاً» يستطيع به هذا استغلال مزيد من العمال، وعليه من بعد ذلك، أن يقدم، على نفقته الخاصة «بديلاً» في سوق العمل، تجلبه الحكومة من وراء البحار لمصلحة رب عمله السابق، الرأسمالي. [801]

ومما له دلالة بالغة حقاً، أن الحكومة الإنكليزية، طبقت، لسنوات، هذه الطريقة في «التراكم الأوّلي» التي أوصى بها السيد وايكفيلد لاستخدامها خصيصاً في المستعمرات.

(*) قول مأثور من كتاب كانديد أو المتفائل للفيلسوف الفرنسي فولتير. [ن. برلين].

(273) وايكفيلد، المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 192.

(274) المرجع نفسه، ص 45.

وكان الاخفاق بالطبع، مخزياً شأنه شأن اخفاق قانون المصارف الذي ابتدعه بيل[*]. فكل ما تحقق هو أن تيار الهجرة تحول من المستعمرات الإنكليزية إلى الولايات المتحدة. والحال فإن تقدم الإنتاج الرأسمالي في أوروبا، الذي اقترن بتزايد الضغط الحكومي، جعل وصفة وايكفيلد عبثاً لا لزوم له. فمن جهة، ظل السيل العارم المتدفق عاماً بعد عام، دون انقطاع، من الهجرة إلى أميركا، يترك وراءه رواسب راكدة في شرقي الولايات المتحدة، لأن موجة الهجرة من أوروبا تلقي بالرجال في سوق العمل هناك بوتيرة أسرع مما تستطيع موجة الهجرة الثانية أن تجرفهم إلى غرب الولايات المتحدة. ومن جهة ثانية فقد جرّت الحرب الأهلية الأميركية في أعقابها دَيناً وطنياً هائلاً، اقترن بتفاقم ضغط الضرائب، ونشوء أرستقراطية مالية في أدنى درجات الخسة، وإهداء قسم كبير جداً من الأراضي العامة إلى شركات المضاربين لاستثمارها في انشاء سكك الحديد والمناجم وما إلى ذلك. خلاصة القول، جرّت الحرب الأهلية في أعقابها أسرع تمركز في رأس المال. وبهذا كفّت الجمهورية الكبيرة عن كونها أرض الميعاد بالنسبة إلى العمال المهاجرين. ويمضي الإنتاج الرأسمالي، هناك، قُدُماً بخطى عملاقة، رغم أن انخفاض الأجور وتبعية العامل المأجور لم ينحدرا نزولاً إلى المستوى العادي القائم في أوروبا. إن التبديد الصلف للأراضي البور في المستعمرات التي وزعتها الحكومة الإنكليزية على الأرستقراطيين والرأسماليين ـ وهو ما شجبه حتى وايكفيلد بأعلى صوته ـ اقتراناً بسيل الناس الذين اجتذبهم البحث عن الذهب (Gold-Diggings) وبما سببته المنافسة الناجمة عن استيراد السلع الإنكليزية حتى لأصغر حرفي، إن ذلك كله قد أدّى إلى توليد «فيض نسبي من السكان العمال» كبير، وبالتحديد في أستراليا[275]، بحيث أن

(*) قامت الحكومة الإنكليزية، وفق مبادرة من السير روبرت بيل، باصلاح بنك إنكلترا عام 1844، وفرضت معدلاً صارماً لتغطية الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) بالذهب. وكانت الحكومة تعطل تنفيذ القانون أثناء الأزمات الاقتصادية. [ن. برلين].

(275) ما إن اكتسبت أستراليا حق سن قوانينها بنفسها، حتى اشترعت، بالطبع، قوانين ملائمة للمستوطنين، إلّا أن تبديد الأرض، الذي سبق أن قام به الإنكليز، اعترض الطريق. «إن الهدف الأول والرئيسي لقانون الأرض الجديد لعام 1862، يتوخى تقديم تسهيلات أكبر للشعب في مجال الاستيطان». (قانون الأراضي لفيكتوريا، بقلم المحترم ج. دوفي، وزير الأراضي، لندن، 1862، [ص3]). (*The Land Law of Victoria*, by the Hon. G. Duffy, Minister of Public Lands, London, 1862, [p.3]).

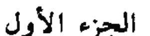
كل بريد، على وجه التقريب، مما تأتي به السفن البخارية، يحمل أنباء مؤسفة تقول «باكتظاظ سوق العمل الأسترالية» (glut of the Australian labour-market)، وإن البغاء [802] يزدهر في بعض الأماكن ازدهاره الوافر في هايماركت بلندن.

بيد أن وضع المستعمرات ليس هو ما يعنينا، هنا. فكل ما يهمنا هو السر الذي اكتشفه في العالم الجديد الاقتصاد السياسي من العالم القديم، وأعلنه على رؤوس الأشهاد وهو: إن نمط الإنتاج الرأسمالي والتراكم، وبالتالي الملكية الرأسمالية الخاصة، يقتضيان إزالة الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الشخصي، أو بتعبير آخر يقتضيان انتزاع ملكية الشغيل.

المقتبسات باللغات غير الألمانية
(من الجزء الأول إلى الجزء السابع)

[804]

[805]



ص49 ألماني، 63 عربي، الحاشية 2

□ "Desire implies want; it is the appetite of the mind, and as natural as hunger to the body ... the greatest number (of things) have their value from supplying the wants of the mind". (Nicholas Barbon, *A Discourse on coining the new money lighter. In answer to Mr. Locke's Considerations etc.*, London, 1696, p. 2-3.)

ص50 ألماني، 64 عربي، الحاشية 3

□ "Things have an intrinsick vertue" (...), "which in all places have the same vertue; as the loadstone to attract iron" (l.c.p. p. 6).

ص 50 ألماني، 64 عربي، الحاشية 4

□ "The natural worth of anything consists in its fitness to supply the necessities, or serve the conveniences of human life." (John Locke, *Some Considerations on the Consequences of the lowering of Interest, 1691, in Works*, edit. Lond. 1777, V. II, p. 28.)

ص 51 ألماني، 65 عربي، الحاشية 6

□ "La valeur consiste dans le rapport d'échange qui se trouve entre telle chose et telle autre, entre telle mesure d'une production et telle mesure d'une autre." (Le Trosne, *De l'Intérêt Social, [in] Physiocrates,* éd. Daire, Paris 1846, T.XII, p. 889.)

ص 51 ألماني، 65 عربي، الحاشية 7

□ "Nothing can have an intrinsick value" (N. Barbon, l.c.p, p. 6)."The value of a thing/Is just as much as it will hring. "

ص 54 ألماني، 69 عربي، الحاشية 10

□ "Toutes les productions d'un même genre ne forment proprement qu'une masse, dont le prix se détermine en général et sans égard aux circonstances particulières." (Le Trosne, l.c. p. 893.)

ص 57 ألماني، 73 عربي، الحاشية 13

□ "Tutti i fenomeni dell' universo, sieno essi prodotti della mano dell'uomo, ovvero delle universali leggi della fisica, non ci danno idea di attuale creazione, ma unicamente di una modificazione della materia. Accostare e separare sono gli unici elementi che l'ingegno umano ritrova analizzando l'idea della riproduzione; e tanto è riproduzione di valores" (...) "e di ricchezza se la terra, l'aria e l'acqua ne' campi si trasmutino in grano, come se colla mano dell' uomo il glutine di un insetto si trasmuti in velluto ovvero alcuni pezzetti di metallo si organizzino a formare una ripetizione. (Pietro Verri, *Meditazioni sulla Economia Politica*, 1771, in, Custodi, Parte Moderna, T. XV, p. 21-22.)

[806] ص 61 ألماني، 76-77 عربي، الحاشية 16

□ "One man has employed himself a week in providing this necessary of life ... and he that gives him some other in exchange, cannot make a better estimate of what is a proper equivalent, than by computing what cost him just as much labour and time: which in effect is no more than exchanging one man's labour in one thing for a time certain, for another man's labour in another thing for the same time." (*Some Thoughts on the Interest of Money in general* etc, p. 39.)

ص 64 ألماني، 80 عربي، الحاشية 17

□ "The command of quantity ... constitutes value". ([S. Bailey] *Money and its Vicissitudes,* Lond. 1837, p. 11.)

ص 77 ألماني، 95 عربي، الحاشية 23

□ "The value of any commodity denoting its relation in exchange, we may speak of it as ... corn-value, cloth-value, according to the commodity with which it is compared; and then there are a thousand different kinds of value, as many kinds

of value as there are commodities in existence, and all are equally real and equally nominal." ([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature, Measures, and Causes of Value: chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers. By the Author of Essays on the Formation etc., of Opinions*, London 1825, p. 39.)

ص 94 ألماني، 114-115 عربي، الحاشية 31

□ "As it is certain that our physical and moral faculties are alone our original riches, the employment of those faculties, labour of some kind, is our original treasure, and it is always from this employment - that all those things are created which we call riches ... It is certain too, that all those things only represent the labour which has created them, and if they have a value, or even two distinct values, they can only derive them from that (the value) of the labour from which they emanate. (Ricardo, *The principles of Pol. Econ.*, 3rd. ed.. Lond. 1821, p. 334.)

ص 96 ألماني، 116-117 عربي، الحاشية 33

□ "Les économistes ont une singulière manière de procéder. Il n'y a pour eux que deux sortes d'institutions, celles de l'art et celles de la nature. Les institutions de la féodalité sont des institutions artificielles, celles de la bourgeoisie sont des institutions naturelles. Ils ressemblent en ceci aux théologiens, qui eux aussi établissent deux sortes de religions. Toute religion qui n'est pas la leur est une invention des hommes, tandis que leur propre religion est une émanation de dieu. - Ainsi il y a eu de l'histoire, mais il n'y en a plus." (Karl Marx, *Misère de la Philosophie. Réponse à la Philosophie de la Misère de M. Proudhon,* 1847, p. 113.)

ص 104 ألماني، 126 عربي، الحاشية 42

□ "I metalli ... naturalmente moneta." (Galiani, *Della Moneta* in Custodis Sammlung, Parte Moderna, T. III, p. 137.)

ص 104 ألماني، 127 عربي، الحاشية 44

□ "Il danaro è la merce universale." (Verri, l.c. p. 16.)

ص 105 ألماني، 127 عربي، الحاشية 45

□ "Silver and gold themselves, which we may call by the general name of Bullion, are ... commodities ... raising and falling in ... value ... Bullion then may be reckoned to be of higher value, where the smaller weight will purchase the greater quantity of the product or manufacture of the country etc." ([S. Clement], *A Discourse of the General Notions of Money, Trade and Exchange, as they stand in relation to each to other. By a Merchant*, Lond. 1695, p. 7.)

□ "Silver and gold, coined or uncoined, tho' they are used for a measure of all other things, are no less a commodity than wine, oyl, tobacco, cloth or stuffs." ([J. Child,] *A Discourse concerning Trade, and that in particular of the East-Indies etc*,, London 1689, p. 2.)

[807] □ "The stock and riches of the kingdom cannot properly be confined to money, nor ought gold and silver to be excluded from being merchandize." ([Th. Papillon], *The East India Trade a most Profitable Trade*, London, 1677, p.4.)

ص 105 ألماني، 128 عربي، الحاشية 46

□ "L'oro e l'argento hanno valore come metalli anteriore all' essere moneta." (Galiani, l.c.[p.72.])

ص 105-106 ألماني، 128-129 عربي، الحاشية 47

□ "L'argent en" (des denrées) "est le signe." (V. de Forbonnais, *Éléments du Commerce*, Nouv. Édit. Leyde 1766, T. II, p. 143.)

□ "Comme signe il est attiré par les denrées.' (l.c.p. 155.)

□ "L'argent est un signe d'une chose et la représente." (Montesquieu, *Esprit des Lois*, Œuvres, Lond. 1767, T. II, p.3.)

□ "L'argent n'est pas simple signe car il est lui-même richesse; il ne représente pas les valeurs, il les équivaut.' (Le Trosne, l.c. p. 910.)

□ "Qu'aucun puisse ni doive faire doute, que à nous et à notre majesté royale

n'appartienne seulement ... le mestier, le fait, l'état, la provision et toute l'ordonnance des monnaies, de donner tel cours, et pour tel prix comme il nous plaît et bon nous semble." (Philipp Valois, in einem Dekret, 1346.)
"Pecunias varo nulli emere fas erit, nam in usu publico constitutas oportet non esse mercem."

ص 106 ألماني، 129-130 عربي، الحاشية 48

□ "If a man can bring to London an ounce of silver out of the earth in Peru, in the same time that he can produce a bushel of corn, then one is the natural price of the other; now if by reason of new and more easie mines a man can procure two ounces of silver as easily as he formerly did one, the corn will be as cheap at 10 shillings the bushel, as it was before at 5 shillings, caeteris partibus." (William Petty, *A Treatise of Taxes and Contributions,* Lond. 1667, p. 31.)

ص 110 ألماني، 134 عربي، الحاشية 51

□ "In this case" (...) " ... they licked it" (the thing represented to them) twice to their tongues, after which they seemed to consider the bargain satisfactorily concluded».

ص 112 ألماني، 136 عربي، الحاشية 54

□ "Our coinage was originally adapted to the employment of silver only - hence an ounce of silver can always be divided into a certain adequate number of pieces of coin; but as gold was introduced at a later period into a coinage adapted only to silver, an ounce of gold cannot be coined into an adequate number of pieces." (Maclaren, *History of the Currency,* London, 1858, p. 16.)

ص 115 ألماني، 139 عربي، الحاشية 58

□ "Le monete le quali oggi sono ideali sono le più antiche d'ogni nazione, e tutte furono un tempo reali, e perché erano reali con esse si contava. (Galiani, *Della Moneta,* l.c. p. 153.)

ص 115 ألماني، 139-140 عربي، الحاشية 59

□ "This is falsifying a measure, not establishing a standard." [David Urquhart, *Familiar Words*, p. 105.]

ص 116 ألماني، 140-141 عربي، الحاشية 62

□ "If the wealth of a nation could be decupled by a Proclamation, it were strange that such proclamations have not long since been made by our Governors." ([Petty, *Quantulumcunque concerning Money. To the Lord Marquis of Halifax*, 1862,] p. 36.)

ص 116 ألماني، 141 عربي، الحاشية 63

□ "Ou bien, il faut consentir à dire qu'une valeur d'un million en argent vaut plus qu'une valeur égale en marchandises." (Le Trosne, l.c. p. 919), also "qu'une valeur vaut plus qu'une valeur égale."

[808] **ص 120 ألماني، 145 عربي، الحاشية 65**

□"**Εχ δε του... πυρος ανταμειβεσδαι παντα φησιν σ Ηραχλειτος, χαι πυρ απαντ ων, ωσπερ χπυσου χρηματα χαι χρηματων χρυσος"** ***(F. LassaLe, Die philosophie Herakleitos des Dunklen)*** **Berlin 1858, Bd, I, P.222**

ص 123 ألماني، 149 عربي، الحاشية 66

□ "Toute vente est achat". (Dr. Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et les Travaux des Artisans, [in] Physiocrates*, éd. Daire, I. Partie, Paris, 1846, p. 170.) «Vendre et acheter».

ص 123 ألماني، 149 عربي، الحاشية 67

□ "Le prix d'une marchandise ne pouvant être payé que par le prix d'une autre marchandise." (Mercier de la Rivière, *L'Ordre naturel et essentiel des sociétés politiques, [in] Physiocrates*, éd. Daire, II. Partie, p. 554.)

ص 123 ألماني، 150 عربي، الحاشية 68

□ "Pour avoir cet argent, il faut avoir vendu." (l.c.p.543.)

ص 124 ألماني، 151 عربي، الحاشية 70

□ "Si l'argent représente, dans nos mains, les choses que nous pouvons désirer d'acheter, il y représente aussi les choses que nous avons vendues pour [...] cet argent." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 586.)

ص 125 ألماني، 152 عربي، الحاشية 71

□ "Il y a donc [...] quatre termes et trois contractants, dont l'un intervient deux fois." (Le Trosne. l.c. p. 909.)

ص 130 ألماني، 157 عربي، الحاشية 75

□ "Il" (l'argent) "n'a d'autre mouvement que celui qui lui est imprimé par les productions." (Le Trosne, l.c. p. 885.)

ص 133 ألماني، 160 عربي، الحاشية 76

□ "Ce sont les productions qui le" (l'argent) "mettent en mouvement et le font circuler ... La célérité de son mouvement" (sc. de l'argent) "supplée à sa quantité. Lorsqu'il en est besoin, il ne fait que glisser d'une main dans l'autre sans s'arrêter un instant." (Le Trosne, l.c.p. 915-916.)

ص 134 ألماني، 162 عربي، الحاشية 77

□ "Money being ... the common measure of buying and selling, every body who has anything to sell, and cannot procure chapmen for it, is presently apt to think, that want of money in the kingdom, or country, is the cause why his goods do not go off; and so, want of money is the common cry; which is a great mistake ... What do these people want, who cry out for money? ... The Farmer complains ... he thinks that were more money in the country, he should have a price for his goods ... Then it seems money is not his want, but a Price for his corn and cattle, which he would sell, but cannot ... why cannot he get a price? ... 1) Either there is too much corn and cattle in the country, so that most who come to market have need of selling, as he has, and few of buying or. 2) There wants the usual vent abroad by Transportation ... Or, 3) The consumption fails, as when men, by reason of

poverty, do not spend so much in their houses as formerly they did, wherefore it is not the increase of specific money, which would at all advance the farmer's goods, but the removal of any of these three causes, which do truly keep down the market ... The merchant and shopkeeper want money in the same manner, that is, they want a vent for the goods they deal in, by reason that the markets fail ... a nation never thrives better, than when riches are tost from hand to hand." (Sir Dudley North, ***Discourses upon Trade,*** Lond. 1691, p. 11-15 passim.)

ص 136 ألماني، 164 عربي، الحاشية 78

□ "There is a certain measure, and proportion of money requisite to drive the trade of a nation, more or less than which, would prejudice the same. Just as there is a certain proportion of farthings necessary in a small retail Trade, to change silver money, and to even such reckonings as cannot be adjusted with the smallest silver pieces ... Now as the proportion of the number of farthings requisite in **[809]** commerce is to be taken from the number of people, the frequency of their exchanges, as also, and principally, from the value of the smallest silver pieces of money; so in like manner, the proportion of money (gold and silver specie) requisite to our trade, is to be likewise taken from the frequency of commutations, and from the bigness of payments." (William Petty, *A Treatise on Taxes and Contributions,* Lond. 1667, p. 17.)

□ "The quantity of coin in every country is regulated by the value of the commodities which are to be circulated by it... The value of goods annually bought and sold in any country requires a certain quantity of money to circulate and distribute them to their proper consumers, and can give employment to no more. The channel of circulation necessarily draws to itself a sum sufficient to fill it, and never admits any more", ([A. Smith], *Wealth of Nations,* [V. III,] I. IV, ch. I. [p. 87-89.])

ص 137 ألماني، 164–165 عربي، الحاشية 79

□ "The prices of things will certainly rise in every nation, as the gold and silver increase amongst the people; and, consequently, where the gold and silver decrease

in any nation, the prices of all things must fall proportionably to such decrease of money." (Jacob Vanderlint, *Money answers all Things,* Lond., 1734, p. 5.)

□ "No inconvenience can arise by an unrestrained trade, but very great advantage; since, if the cash of the nation be decreased by it, which prohibitions are designed to prevent, those nations that get the cash will certainly find every thing advance in price, as the cash increases amongst them. And ... our manufactures and every thing else, will soon become so moderate as to turn the balance of trade in our favour, and thereby fetch the money back again." (l.c. p. 43, 34.)

ص 138 ألماني، 165–166 عربي، الحاشية 80

□ "Si l'on compare la masse de l'or et de l'argent qui est dans le monde, avec la somme des marchandises qui y sont, il est certain que chaque denrée ou marchandise, en particulier, pourra être comparée à une certaine portion [...] de l'autre. Supposons qu'il n'y ait qu'une seule denrée ou marchandise dans le monde, ou qu'il n'y ait qu'une seule qui s'achète, et qu'elle se divise comme l'argent; cette partie de cette marchandise répondra à une partie de la masse de l'argent; la moitié du total de l'une à la moitié du total de l'autre etc., ... l'établissement du prix des choses dépend toujours fondamentalement de la raison du total des choses au total des signes." (Montesquieu, l.c., T. III, p. 12-13.)

□ "Mankind having consented to put an imaginary value upon gold and silver... the intrinsic value, regarded in these metals, [...] is nothing but the quantity." ([J. Locke], *Some Considerations, etc.* 1691, *Works,* ed. 1777, V. II, p. 15.)

ص 139 ألماني، 166–167 عربي، الحاشية 81

□ "Silver and gold, like other commodities, have their ebbings and flowings. Upon the arrival of quantities from Spain ..... it is carried into the Tower, and coined. Not long after there will come a demand for bullion, to be exported again. If there is none, but all happens to be in coin, what then? Melt it down again; there's no loss in it, for the coining costs the owner nothing. Thus the nation has been abused, and made to pay for the twisting of straw, for asses to eat. If the merchant" (...) "had to pay the price of the coinage, he would not have sent his

silver to the Tower without consideration; and coined money always keep a value above uncoined silver." (North, l.c. p. 18.)

ص 140 ألماني، 168 عربي، الحاشية 82

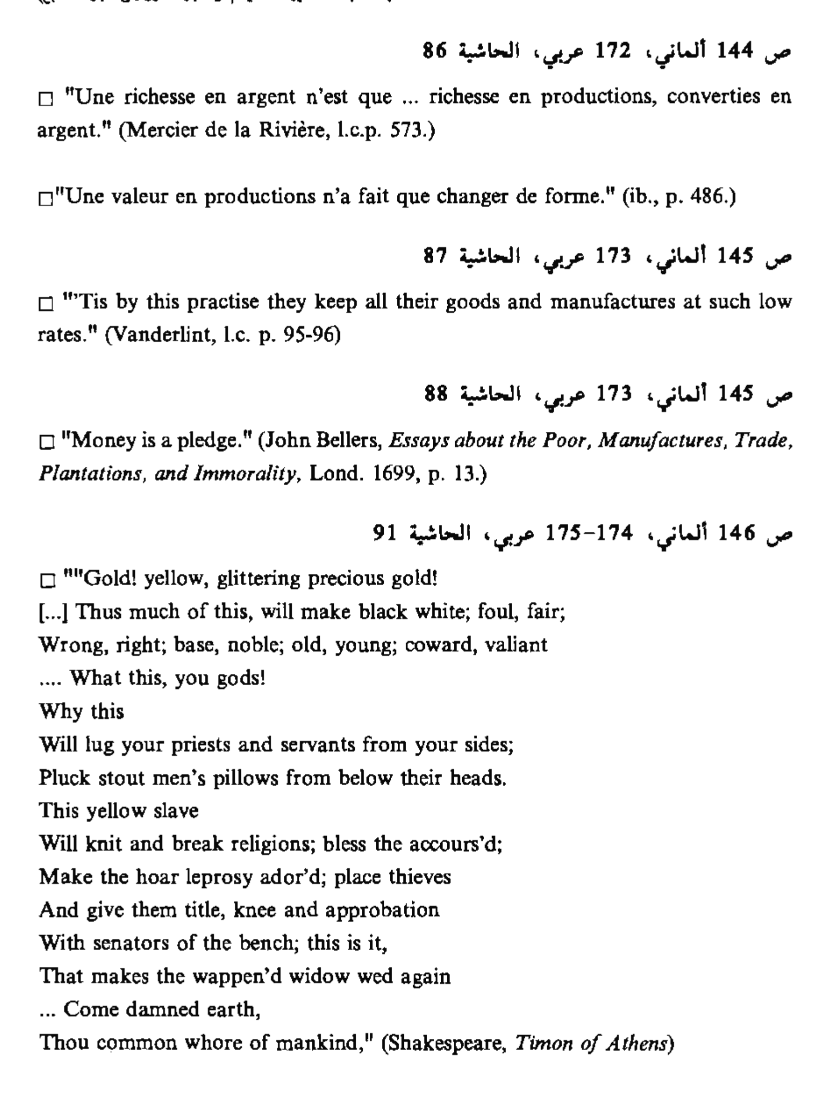
□ "If silver never exceed what is wanted for the smaller payments, it cannot be collected in sufficient quantities for the larger payments ... the use of gold in the main payments necessarily implies also its use in the retail trade: those who have [810] gold coin, offering them for small purchases, and receiving with the commodity purchased a balance of silver in return; by which means the surplus of silver that would otherwise encumber the retail dealer, is drawn off and dispersed into general circulation. But if there is as much silver as will transact the small payments independent of gold, the retail dealer must then receive silver for small purchases; and it must of necessity accumulate in his hands." (David Buchanan, *Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain,* Edinburgh, 1844, p. 248-249.)

ص 142 ألماني، 170 عربي، الحاشية 84

□ "That, as far as concerns our domestic exchanges, all the monetary functions which are usually performed by gold and silver coins, may be performed as effectually by a circulation of inconvertible notes, having no value but that factitious and conventional value [...] they derive from the law, is a fact, which admits, I conceive, of no denial. Value of this description may be made to answer all the purposes of intrinsic value and supersede even the necessity for a standard, provided only the quantity of [...] issues be kept under due limitation," (Fullarton, *Regulation of Currencies,* 2nd ed., London 1845, p. 21,)

ص 143 ألماني، 171 عربي، الحاشية 85

□ "Money does wear and grow lighter by often telling over ... It is the denomination and currency of the money that man regard in bargaining, and not the quantity of silver ... Tis the public authority upon the metal that makes it money." (N. Barbon, l.c.p. 29,30,25.)



ص 144 ألماني، 172 عربي، الحاشية 86

□ "Une richesse en argent n'est que ... richesse en productions, converties en argent." (Mercier de la Rivière, l.c.p. 573.)

□"Une valeur en productions n'a fait que changer de forme." (ib., p. 486.)

ص 145 ألماني، 173 عربي، الحاشية 87

□ "'Tis by this practise they keep all their goods and manufactures at such low rates." (Vanderlint, l.c. p. 95-96)

ص 145 ألماني، 173 عربي، الحاشية 88

□ "Money is a pledge." (John Bellers, *Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality,* Lond. 1699, p. 13.)

ص 146 ألماني، 174–175 عربي، الحاشية 91

□ ""Gold! yellow, glittering precious gold!
[...] Thus much of this, will make black white; foul, fair;
Wrong, right; base, noble; old, young; coward, valiant
.... What this, you gods!
Why this
Will lug your priests and servants from your sides;
Pluck stout men's pillows from below their heads.
This yellow slave
Will knit and break religions; bless the accours'd;
Make the hoar leprosy ador'd; place thieves
And give them title, knee and approbation
With senators of the bench; this is it,
That makes the wappen'd widow wed again
... Come damned earth,
Thou common whore of mankind," (Shakespeare, *Timon of Athens*)

ص 146 ألماني، 175 عربي، الحاشية 92

□ "Ουδεν γαρ ανφρωτοισιν οιον αργυρος
Κακον νομισμ εβλαστε τουτο και πολεις
Πορθει,τοδ ανδρας εξανιστησιν δομων.
Τοδ εκδιδασκει χαι παραλλασσει φρενας
Χρηστας προς αισχρα πραγμαθ ιστασθαι βροτων
πανουργιας δ εδειξεν ανφρωποις εχειν
Και παρτος εργου δυσσεβειαν ειδεναι" sophokles, *Antigone)*

ص 147 ألماني، 175 عربي، الحاشية 93

□ "Ελπιςουσης της πλεονεξιας αναξειν εκ των μυχων της γης
Αυτον τον πλουτωνα". (*Athen* [*σeus*]*, Deipnos*)

ص 147 ألماني، 176 عربي، الحاشية 94 [811]

□ "Accrescere quanto più si può il numero de' venditori d'ogni merce, diminuire quanto più si può il numero dei compratori, questi sono i cardini sui quali si raggirano tutte le operazioni di economia politica." (Verri, l.c. p. 52-53.)

ص 148 ألماني، 177-178 عربي، الحاشية 95

□ "There is required for carrying on the trade of the nation, a determinate sum of specifick Money, which varies, and is sometimes more, sometimes less, as the circumstances we are in require ... This ebbing and flowing of money, supplies and accommodates itself, without any aid of Politicians ... The buckets work alternately; when money is scarce, bullion is coined, when bullion is scarce, money is melted." (Sir. D. North, l.c, [Postscript,] p. 3.)

□ "Silver ornaments are brought out and coined when there is a high rate of interest, and go back again when the rate of interest falls." (J. St. Mills Evidence [in] *Reports. on Bankacts*, 1857, No. 2084-2101.)

ص 149 ألماني، 179 عربي، الحاشية 97

□ "Such a spirit of cruelty reigns here in England among the men of trade, that is

not to be met with in any other society of men, nor in any other kingdom of the world." (*An Essay on Credit and the Bankrupt Act,* Lond. 1707, p.2.)

ص 152 ألماني، 182 عربي، الحاشية 100

□ "The Poor stand still, because the Rich have no Money to employ them, though they have the same land and hands to provide victuals and cloaths, as ever they had; which is the true Riches of a Nation, and not the Money." (John Bellers, *Proposals for raising a Colledge of Industry,* London, 1696, p. 3-4.)

ص 152 ألماني، 182 عربي، الحاشية 101

□ "On one occasion" (1839) "an old grasping banker" (...) "in his private room raised the lid of the desk he sat over, and displayed to a friend rolls of banknotes, saying with intense glee there were 600,000 £ of them, they were held to make money tight, and would all be let out after three o'clock on the same day." ([H. Roy,] *The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844,* Lond. 1864, p. 81.)

□ "Some very curious rumours are current of the means which have been resorted to in order to create a scarcity of Banknotes ... Questionable as it would seem, to suppose that any trick of the kind would be adopted, the report has been so universal that it really deserves mention." [*The Observer,* 24. April 1864.]

ص 153 ألماني، 183 عربي، الحاشية 102

□ "The amount of sales (Im Original: purchases) or contracts entered upon during the course of any given day, will not affect the quantity of money afloat on that particular day, but, in the vast majority of cases, will resolve themselves into multifarious drafts upon the quantity of money which may be afloat at subsequent dates more or less distant ... The bills granted or credits opened, to-day, need have no resemblance whatever, either in quantity, amount or duration, to those granted or entered upon to-morrow or next day, nay, many of to-day's bills and credits, when due, fall in with a mass of liabilities whose origins traverse a range of antecedent dates altogether indefinite, bills at 12, 6, 3 months or 1 often aggregating together to swell the common liabilities of one particular day ..." (*The*

Currency Theory Reviewed; a letter to the Scotch People. By a Banker in England, Edinburgh 1845, p. 29-30 passim.)

ص 154 ألماني، 184 عربي، الحاشية 104

□ "The Course of Trade being thus turned, from exchanging of goods for goods, or delivering and taking, to selling and paying, all the bargains ... are now stated upon the foot of a Price in Money." ([D. Defoe], *An Essay upon Publick Credit,* 3rd ed., Lond. 1710, p. 8.)

[812] ص 155 ألماني، 185 عربي، الحاشية 105

□ "L'argent [...] est devenu le bourreau de toutes les choses." ... "alambic qui a fait évaporer une quantité effroyable de biens et de denrées pour faire ce fatal précis." "L'argent [...] déclare la guerre [...] à tout le genre humain." (Boisguillebert, *Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs,* édit, Daire, *Économistes financiers,* Paris, 1843, T. I, p. 413-419, 418, 417.)

ص 156 ألماني، 186 عربي، الحاشية 107

□ "If there were occasion to raise 40 millions p.a., whether the same 6 millions (...) would suffice for such revolutions and circulations thereof as trade requires?", ... "I answer yes: for the expense being 40 millions, if the revolutions were in such short circles, viz. weekly, as happens among poor artizans and labourers, who receive and pay every Saturday, then $\frac{40}{52}$parts of 1 million of money would answer these ends; but if the circles be quarterly, according to our custom of paying rent, and gathering taxes, then 10 millions were requisite. Wherefore supposing payments in general to be of a mixed circle between one week and 13, then add 10 millions to $\frac{40}{52}$, the half of the which will be $5\frac{1}{2}$, so as if we have $5\frac{1}{2}$ mill., we have enough." (William Petty, *Political Anatomy of Ireland, 1672,* edit. Lond. 1691, p. 13-14.)

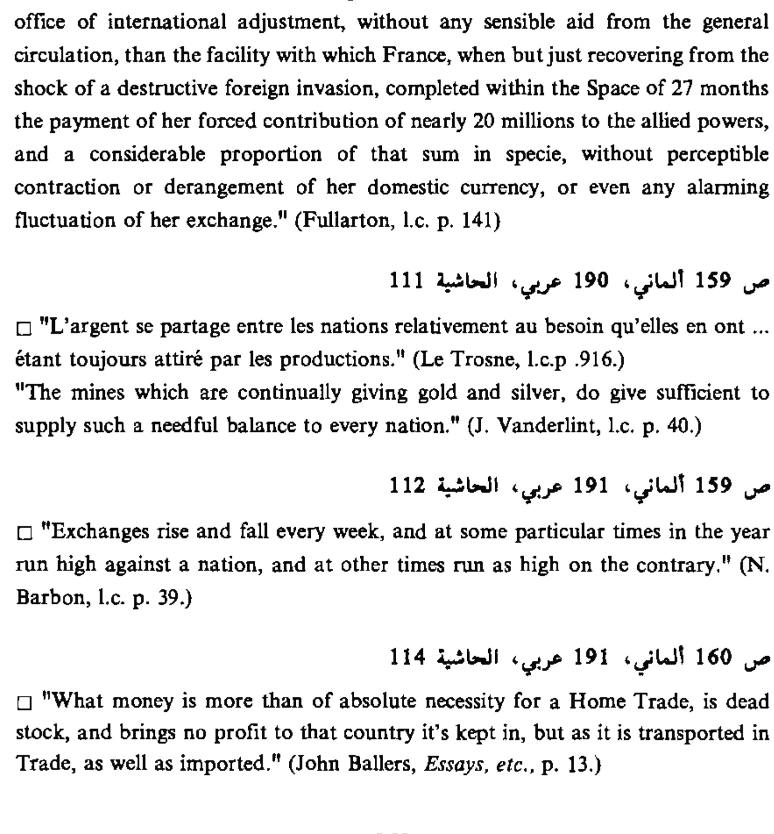
ص 158 ألماني، 188–189 عربي، الحاشية 109

□ "An unfavourable balance of trade never arises but from a redundant currency ... The exportation of the coin is caused by its cheapness, and is not the effect, but

the cause of an unfavourable balance." [D.Ricardo, *The high price*, etc., London, 1821].

□ "The Balance of Trade, if there be one, is not the cause of sending away the money out of a nation: but that proceeds from the difference of the value of Bullion in every country." (N. Barbon, l.c. p. 59.)

ص 159 ألماني، 190 عربي، الحاشية 110a



□ "I would desire, indeed, no more convincing evidence of the competency of the machinery of the hoards in specie-paying countries to perform every necessary office of international adjustment, without any sensible aid from the general circulation, than the facility with which France, when but just recovering from the shock of a destructive foreign invasion, completed within the Space of 27 months the payment of her forced contribution of nearly 20 millions to the allied powers, and a considerable proportion of that sum in specie, without perceptible contraction or derangement of her domestic currency, or even any alarming fluctuation of her exchange." (Fullarton, l.c. p. 141)

ص 159 ألماني، 190 عربي، الحاشية 111

□ "L'argent se partage entre les nations relativement au besoin qu'elles en ont ... étant toujours attiré par les productions." (Le Trosne, l.c.p .916.)
"The mines which are continually giving gold and silver, do give sufficient to supply such a needful balance to every nation." (J. Vanderlint, l.c. p. 40.)

ص 159 ألماني، 191 عربي، الحاشية 112

□ "Exchanges rise and fall every week, and at some particular times in the year run high against a nation, and at other times run as high on the contrary." (N. Barbon, l.c. p. 39.)

ص 160 ألماني، 191 عربي، الحاشية 114

□ "What money is more than of absolute necessity for a Home Trade, is dead stock, and brings no profit to that country it's kept in, but as it is transported in Trade, as well as imported." (John Ballers, *Essays, etc.*, p. 13.)

□ "What if we have too much coin? We may melt down the heaviest and turn it into the splendour of plate, vessels or utensils of gold and silver; or send it out as a commodity, where the same is wanted or desired; or let it out at interest, where interest is high." (W.Petty, *Ouantulumcunque*. p. 39.)

□ "Money is but the fat of the Body-Politick, whereof too much does as often [813] hinder its agility, as too little makes it sick ... as fat lubricates the motion of the muscles, feeds in want of victuals, fills up uneven cavities, and beautifies the body; so doth money in the state quicken its actions, feeds from abroad in time of dearth at home; evens accounts ... and beautifies the whole; although" ...." more especially the particular persons that have it in plenty." (W. Petty, *Political Anatomy of Ireland,* p. 14-15)

الجزء الثاني

ص 162 ألماني، 196 عربي، الحاشية 2

□ "Avec de l'argent on achète des marchandises, et avec des marchandises on achète de l'argent." (Mercier de la Rivière, *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques,* p. 543.)

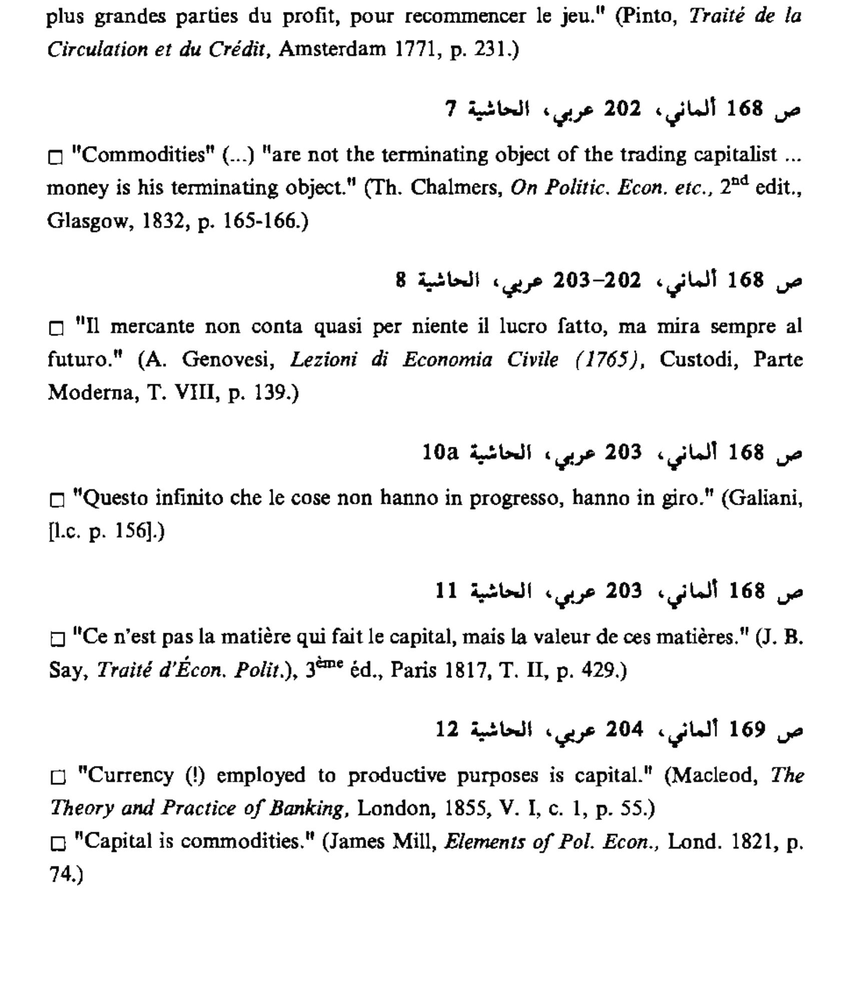
ص 163 ألماني، 197 عربي، الحاشية 3

□ "When a thing is bought, in order to be sold again, the sum employed is called money advanced; when it is bought not to be sold, it may be said to be expended." (James Steuart, *Works etc.,* edited by General Sir James Steuart, his son, Lond. 1805, V. I, p. 274.)

ص 165 ألماني، 199-200 عربي، الحاشية 4

□ "On n'échange pas de l'argent contre de l'argent." [Mercier de la Rivière, *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques,* p. 486.]

□ "Every transaction in which an individual buys produce in order to sell it again,



is, in fact, a speculation." (MacCulloch, *A Dictionary, practical etc. of Commerce,* London 1847, p. 1009.)

□ "Le commerce est un jeu" (...) "et ce n'est pas avec des gueux qu'on peut gagner. Si l'on gagnait long-temps en tout avec tous, il faudrait rendre de bon accord les plus grandes parties du profit, pour recommencer le jeu." (Pinto, *Traité de la Circulation et du Crédit,* Amsterdam 1771, p. 231.)

ص 168 ألماني، 202 عربي، الحاشية 7

□ "Commodities" (...) "are not the terminating object of the trading capitalist ... money is his terminating object." (Th. Chalmers, *On Politic. Econ. etc.,* 2nd edit., Glasgow, 1832, p. 165-166.)

ص 168 ألماني، 202–203 عربي، الحاشية 8

□ "Il mercante non conta quasi per niente il lucro fatto, ma mira sempre al futuro." (A. Genovesi, *Lezioni di Economia Civile (1765),* Custodi, Parte Moderna, T. VIII, p. 139.)

ص 168 ألماني، 203 عربي، الحاشية 10a

□ "Questo infinito che le cose non hanno in progresso, hanno in giro." (Galiani, [l.c. p. 156].)

ص 168 ألماني، 203 عربي، الحاشية 11

□ "Ce n'est pas la matière qui fait le capital, mais la valeur de ces matières." (J. B. Say, *Traité d'Écon. Polit.*), 3ème éd., Paris 1817, T. II, p. 429.)

ص 169 ألماني، 204 عربي، الحاشية 12

□ "Currency (!) employed to productive purposes is capital." (Macleod, *The Theory and Practice of Banking,* London, 1855, V. I, c. 1, p. 55.)
□ "Capital is commodities." (James Mill, *Elements of Pol. Econ.,* Lond. 1821, p. 74.)

ص 172 ألماني، 208 عربي، الحاشية 16

□ "Que l'une de ces deux valeurs soit argent, ou qu'elles soient toutes deux marchandises usuelles, rien de plus indifférent en soi." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 543.)

ص 172 ألماني، 208 عربي، الحاشية 17

□ "Ce ne sont pas les contractants qui prononcent sur la valeur; elle est décidée avant la convention." (Le Trosne, [l.c.]p. 906.)

[814] **ص 173 ألماني، 209 عربي، الحاشية 19**

□ "L'échange devient désavantageux pour l'une des parties, lorsque quelque chose étrangère vient diminuer ou exagérer le prix: alors l'égalité est blessée, mais la lésion procède de cette cause et non de l'échange." (Le Trosne, l.c. p. 904.)

ص 173 ألماني، 209 عربي، الحاشية 20

□ "L'échange est de sa nature un contrat d'égalité qui se fait de valeur pour valeur égale. Il n'est donc pas un moyen de s'enrichir, puisque l'on donne autant que l'on reçoit." (Le Trosne, l.c. p. 903-904.)

ص 174 ألماني، 210 عربي، الحاشية 22

□ "Dans la société formée il n'y a pas de surabondant en aucun genre." [Le Trosne, l.c.]

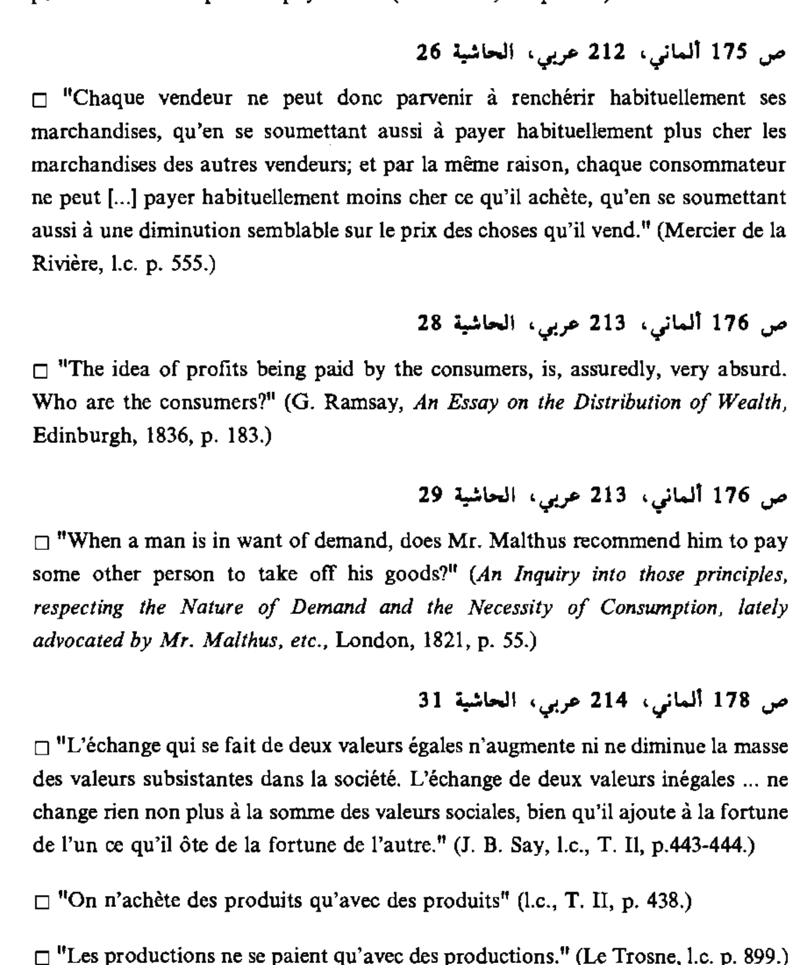
ص 175 ألماني، 211 عربي، الحاشية 24

□ "By the augmentation of the nominal value of the produce ... sellers not enriched ... since what they gain as sellers, they precisely expend in the quality of buyers." (J. Gray], *The Essential Principles of the Wealth of Nations, etc.,* London, 1797, p.66.)

ص 175 ألماني، 212 عربي، الحاشية 25

□ "Si l'on est forcé de donner pour 18 livres une quantité de telle production qui

en valait 24, lorsqu'on employera ce même argent à acheter, on aura également pour 18 livres. ce que l'on payait 24." (Le Trosne, l.c. p. 897.)



ص 175 ألماني، 212 عربي، الحاشية 26

□ "Chaque vendeur ne peut donc parvenir à renchérir habituellement ses marchandises, qu'en se soumettant aussi à payer habituellement plus cher les marchandises des autres vendeurs; et par la même raison, chaque consommateur ne peut [...] payer habituellement moins cher ce qu'il achète, qu'en se soumettant aussi à une diminution semblable sur le prix des choses qu'il vend." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 555.)

ص 176 ألماني، 213 عربي، الحاشية 28

□ "The idea of profits being paid by the consumers, is, assuredly, very absurd. Who are the consumers?" (G. Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, Edinburgh, 1836, p. 183.)

ص 176 ألماني، 213 عربي، الحاشية 29

□ "When a man is in want of demand, does Mr. Malthus recommend him to pay some other person to take off his goods?" (*An Inquiry into those principles, respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus, etc.*, London, 1821, p. 55.)

ص 178 ألماني، 214 عربي، الحاشية 31

□ "L'échange qui se fait de deux valeurs égales n'augmente ni ne diminue la masse des valeurs subsistantes dans la société. L'échange de deux valeurs inégales ... ne change rien non plus à la somme des valeurs sociales, bien qu'il ajoute à la fortune de l'un ce qu'il ôte de la fortune de l'autre." (J. B. Say, l.c., T. II, p.443-444.)

□ "On n'achète des produits qu'avec des produits" (l.c., T. II, p. 438.)

□ "Les productions ne se paient qu'avec des productions." (Le Trosne, l.c. p. 899.)

ص 178 ألماني، 214 عربي، الحاشية 32

□ "Exchange confers no value at all upon products." (F. Wayland, *The Elements of Pol. Econ.*, Boston, 1843, p. 168.)

ص 178 ألماني، 215 عربي، الحاشية 33

□ "Under the rule of invariable equivalents commerce would be impossible." (G. Opdyke, *A Treatise on polit. Economy,* New York 1851, p. 66-69.)

ص 179 ألماني، 216 عربي، الحاشية 36

□ "Profit, in the usual condition of the market, is not made by exchanging. Had it not existed before, neither could it after that transaction." (Ramsay, l.c. p. 184.)

ص 181 ألماني، 218 عربي، الحاشية 38

□ "In the form of money ... capital is productive of no profit." (Ricardo, *Princ. of Pol. Econ.*, p. 267.)

[815]

ص 184 ألماني، 222 عربي، الحاشية 42

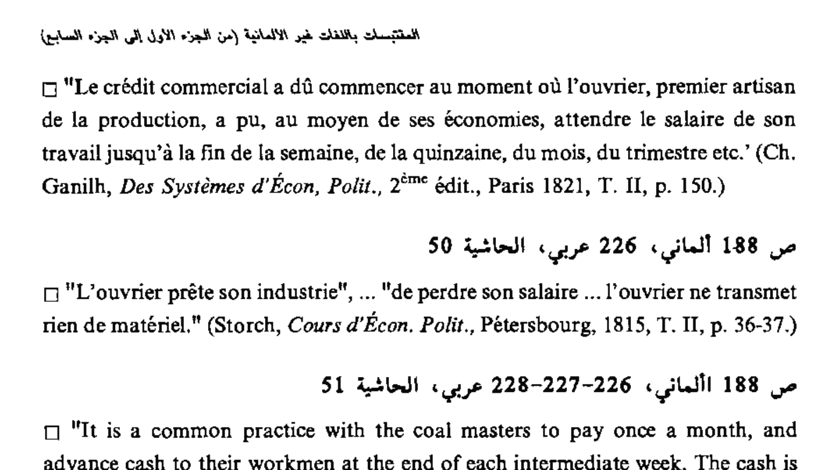
□ "The value or worth of a man, is as of all other things, his price: that is to say, so much as would be given for the use of his power." (Th. Hobbes, *Leviathan, in Works,* edit. Molesworth, London 1839-1844, V. III, p. 76.)

ص 186 ألماني، 224 عربي، الحاشية 46

□ "Its" (labour's) "natural price ... consists in such a quantity of necessaries, and comforts of life, as, from the nature of the climate, and the habits of the country, are necessary to support the labourer, and to enable him to rear such a family as may preserve, in the market, an undiminished supply of labour," (R. Torrens, *An Essay on the external Corn Trade,* London, 1815, p. 62.)

ص 188 ألماني، 226 عربي، الحاشية 49

□ "All labour is paid, after it has ceased." (*An Inquiry into those Principles, respecting the Nature of Demand etc,* p. 104.)



□ "Le crédit commercial a dû commencer au moment où l'ouvrier, premier artisan de la production, a pu, au moyen de ses économies, attendre le salaire de son travail jusqu'à la fin de la semaine, de la quinzaine, du mois, du trimestre etc.' (Ch. Ganilh, *Des Systèmes d'Écon, Polit.*, 2[ème] édit., Paris 1821, T. II, p. 150.)

ص 188 ألماني، 226 عربي، الحاشية 50

□ "L'ouvrier prête son industrie", ... "de perdre son salaire ... l'ouvrier ne transmet rien de matériel." (Storch, *Cours d'Écon. Polit.*, Pétersbourg, 1815, T. II, p. 36-37.)

ص 188 ألماني، 226-227-228 عربي، الحاشية 51

□ "It is a common practice with the coal masters to pay once a month, and advance cash to their workmen at the end of each intermediate week. The cash is given in the shop" (..); "the men take it on one side and lay it out on the other." (*Children's Employment Commission, III. Report*, Lond, 1864, p. 38, No. 192.)

الجزء الثالث

ص 193 ألماني، 234 عربي، الحاشية 1

□ "The earth's spontaneous productions being in small quantity, and quite independent of man, appear, as it were, to be furnished by nature, in the same way as a small sum is given to a young man, in order to put him in a way of industry, and of making his fortune." (James Steuart, *Principles of Polit. Econ*, edit. Dublin, 1770, V. I, p. 116.)

ص 202 ألماني، 245 عربي، الحاشية 11

□ "Not only the labour applied immediately to commodities affects their value, but the labour also which is bestowed on the implements, tools, and buildings with which such labour is assisted." (Ricardo, l.c. p. 16.)

ص 205 ألماني، 248 عربي، الحاشية 13

□ "Cette façon d'imputer à une seule chose la valeur de plusieurs autres" (par exemple au lin la consommation du tisserand), "d'appliquer, pour ainsi dire, couche sur couche, plusieurs valeurs sur une seule, fait que celle-ci grossit d'autant ... Le terme d'addition peint très-bien la manière dont se forme le prix des ouvrages de main d'œuvre; ce prix n'est qu'un total de plusieurs valeurs consommées et additionnées ensemble; or, additionner n'est pas multiplier." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 599.)

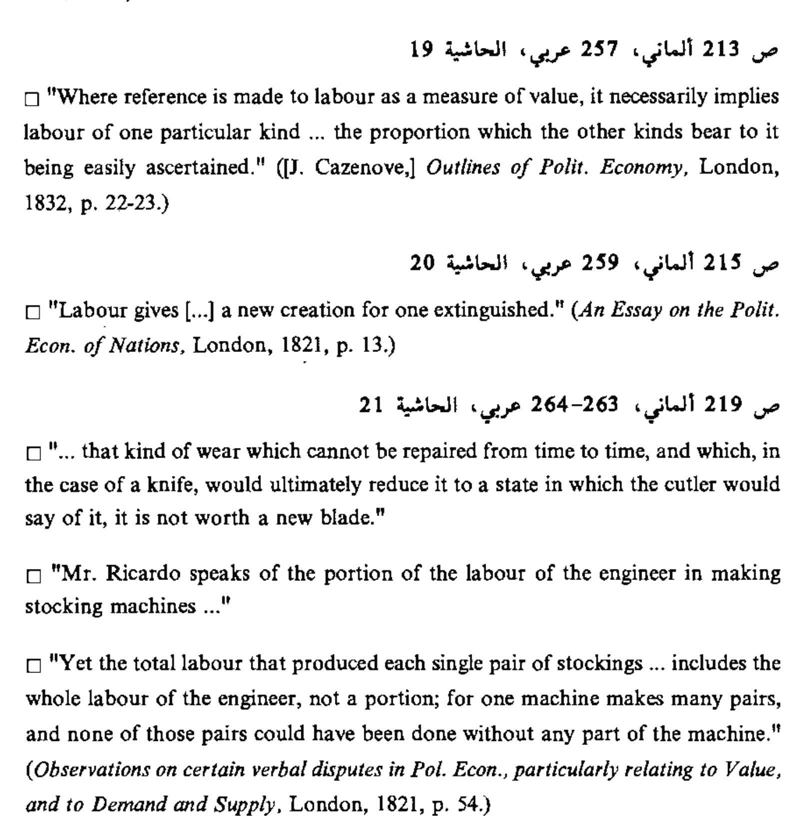
ص 211 ألماني، 254-255 عربي، الحاشية 17

□ "I am here shewn tools that no man in his senses, with us, would allow a labourer, for whom he was paying wages, to be encumbered with; and the excessive weight and clumsiness of which, I would judge, would make work at least ten per cent greater than with those ordinarily used with us. And I am assured that, in the careless and clumsy way they must be used by the slaves, anything lighter or less rude could not be furnished them with good economy, and [816] that such tools as we constantly give our labourers, and find our profit in giving them, would not last out a day in a Virginia cornfield - much lighter and more free from stones though it be than ours. So, too, when I ask why mules are so universally substituted for horses on the farm, the first reason given, and confessedly the most conclusive one, is that horses cannot bear the treatment that they always must get from the negroes; horses are always soon foundered or crippled by them, while mules will bear cudgelling, or lose a meal or two now and then, and not be materially injured, and they do not take cold or get sick, if neglected or overworked; But I do not need to go further than to the window of the room in which I am writing, to see at almost any time, treatment of cattle that would insure the immediate discharge of the driver by almost any farmer owning them in the North." [Olmsted, *Seaboard Slave States*, p. 46-47.]

ص 212 ألماني، 256 عربي، الحاشية 18

□ "The great class, who have nothing to give for food but ordinary labour, are the

great bulk of the people." (James Mill in Art. *Colony, Supplement to the Encyclop. Brit.*, 1831.)



ص 213 ألماني، 257 عربي، الحاشية 19

□ "Where reference is made to labour as a measure of value, it necessarily implies labour of one particular kind ... the proportion which the other kinds bear to it being easily ascertained." ([J. Cazenove,] *Outlines of Polit. Economy*, London, 1832, p. 22-23.)

ص 215 ألماني، 259 عربي، الحاشية 20

□ "Labour gives [...] a new creation for one extinguished." (*An Essay on the Polit. Econ. of Nations*, London, 1821, p. 13.)

ص 219 ألماني، 263-264 عربي، الحاشية 21

□ "... that kind of wear which cannot be repaired from time to time, and which, in the case of a knife, would ultimately reduce it to a state in which the cutler would say of it, it is not worth a new blade."

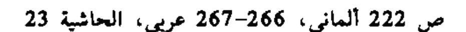
□ "Mr. Ricardo speaks of the portion of the labour of the engineer in making stocking machines ..."

□ "Yet the total labour that produced each single pair of stockings ... includes the whole labour of the engineer, not a portion; for one machine makes many pairs, and none of those pairs could have been done without any part of the machine." (*Observations on certain verbal disputes in Pol. Econ., particularly relating to Value, and to Demand and Supply*, London, 1821, p. 54.)

ص 221 ألماني، 266 عربي، الحاشية 22a

□ "Of all the instruments of the farmer's trade, the labour of man ... is that on which he is most to rely for the re-payment of his capital. The other two - the working stock of the cattle, and the ... carts, ploughs, spades, and so forth - without a given portion of the first, are nothing at all." (Edmund Burke, *Thoughts*

and Details on Scarcity, originally presented to the Rt. Hon. W. Pitt in the Month of November 1795, edit. London, 1800, p. 10.)


ص 222 ألماني، 266-267 عربي، الحاشية 23

□ " ... the weather and the natural principle of decay do not suspend their operations because the steam-engine ceases to revolve." [*The Times*, 26 November 1862.]

ص 222 ألماني، 267 عربي، الحاشية 24

□ "Productive Consumption: where the consumption of a commodity is a part of the process of production ... In these instances there is no consumption of value." (S. P. Newman, l.c. p. 296.)

[817]

ص 222 ألماني، 267-268 عربي، الحاشية 25

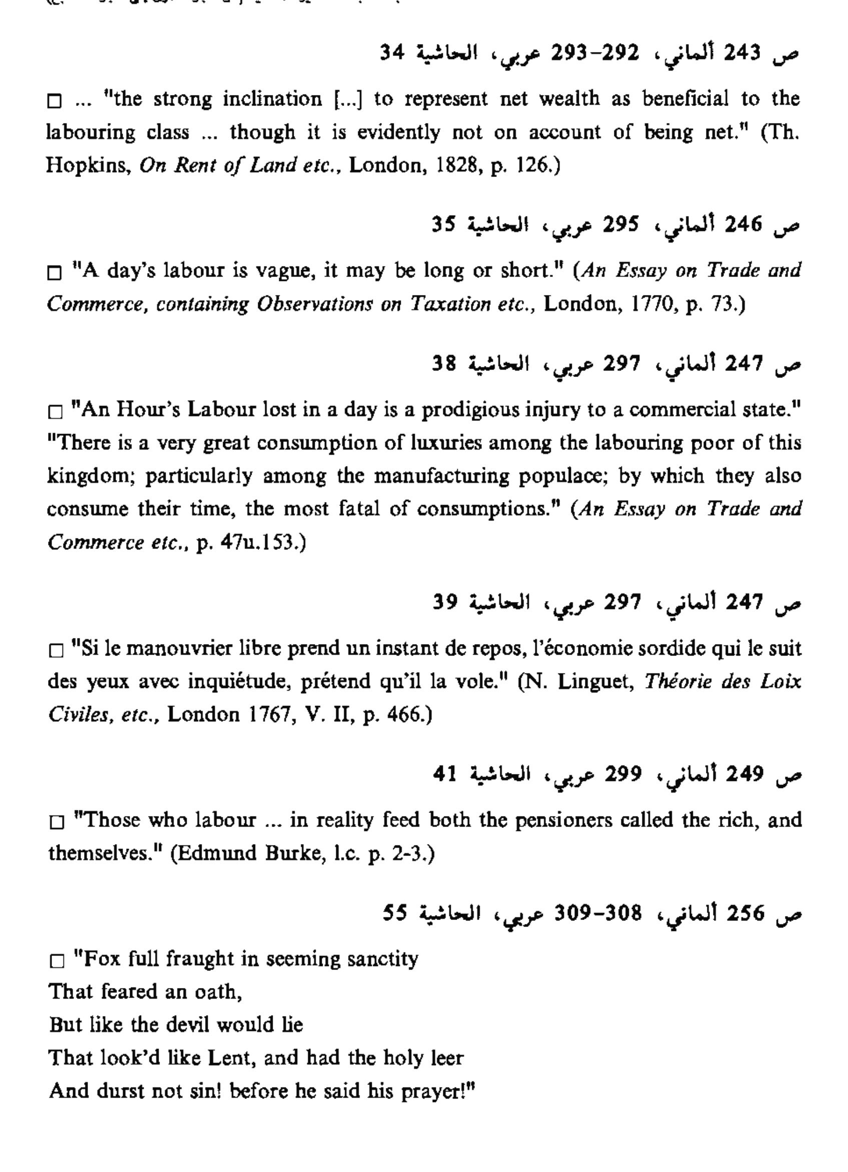
□ "It matters not in what form capital re-appears." ... "The various Kinds of food, clothing, and shelter, necessary for the existence and comfort of the human being, are also changed. They are consumed from time to time, and their value re-appears, in that new vigour imparted to his body and mind, forming fresh capital, to be employed again in the work of production." (F. Wayland, l.c. p. 31-32.)

ص 224 ألماني، 270 عربي، الحاشية 26

□ "Toutes les productions d'un même genre ne forment proprement qu'une masse, dont le prix se détermine en général et sans égard aux circonstances particulières." (Le Trosne, l.c. p. 893.)

ص 227 ألماني، 271 عربي، الحاشية 26a

□ "If we reckon the value of the fixed capital employed as a part of the advances, we must reckon the remaining value of such capital at the end of the year as a part of the annual returns." (Malthus. *Princ. of Pol. Econ.*, 2nd ed., London, 1836, p. 269.)



ص 243 ألماني، 292-293 عربي، الحاشية 34

□ ... "the strong inclination [...] to represent net wealth as beneficial to the labouring class ... though it is evidently not on account of being net." (Th. Hopkins, *On Rent of Land etc.*, London, 1828, p. 126.)

ص 246 ألماني، 295 عربي، الحاشية 35

□ "A day's labour is vague, it may be long or short." (*An Essay on Trade and Commerce, containing Observations on Taxation etc.*, London, 1770, p. 73.)

ص 247 ألماني، 297 عربي، الحاشية 38

□ "An Hour's Labour lost in a day is a prodigious injury to a commercial state." "There is a very great consumption of luxuries among the labouring poor of this kingdom; particularly among the manufacturing populace; by which they also consume their time, the most fatal of consumptions." (*An Essay on Trade and Commerce etc.*, p. 47u.153.)

ص 247 ألماني، 297 عربي، الحاشية 39

□ "Si le manouvrier libre prend un instant de repos, l'économie sordide qui le suit des yeux avec inquiétude, prétend qu'il la vole." (N. Linguet, *Théorie des Loix Civiles, etc.*, London 1767, V. II, p. 466.)

ص 249 ألماني، 299 عربي، الحاشية 41

□ "Those who labour ... in reality feed both the pensioners called the rich, and themselves." (Edmund Burke, l.c. p. 2-3.)

ص 256 ألماني، 308-309 عربي، الحاشية 55

□ "Fox full fraught in seeming sanctity
That feared an oath,
But like the devil would lie
That look'd like Lent, and had the holy leer
And durst not sin! before he said his prayer!"

ص 258 ألماني، 310 عربي، الحاشية 64

□ "The cupidity of mill-owners, whose cruelties in pursuit of gain, have hardly been exceeded by those perpetrated by the Spaniards on the conquest of America, in the pursuit of gold." (John Wade, *History of the Middle and Working Classes,* 3rd ed. Lond. 1835, p. 114.)

ص 266 ألماني، 321 عربي، الحاشية 82

□ ... "that these factors of Blackwell Hall are a Publick Nuisance and Prejudice to the Clothing Trade and ought to be put down as a Nuisance." (*The Case of our English Wool etc.,* London, 1685, p. 6-7.)

ص 272 ألماني، 329 عربي، الحاشية 93

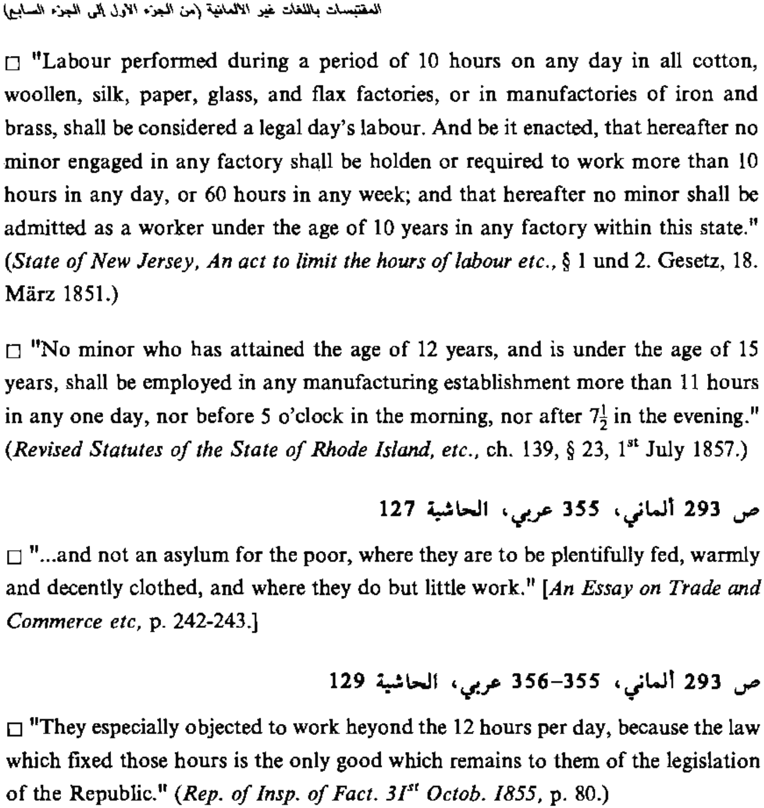
□ Both in Staffordshire and in South Wales young girls and women are employed on the pit banks and on the coke heaps, not only by day, but also by night. This practice has been often noticed in Reports presented to Parliament, as being attended with great and notorious evils. These females, employed with the men, hardly distinguished from them in their dress, and begrimed with dirt and smoke, are exposed to the deterioration of character arising from the loss of self-respect which can hardly fail to follow from their unfeminine occupation." ([*Children's Employment Commission. Third Report,* 1864,] 194, p. XXVI.)

[818] ص 281 ألماني، 340 عربي، الحاشية 105

□ "We have given in our previous reports the statements of several experienced manufacturers to the affect that over-hours ... certainly tend prematurely to exhaust the working power of the men." ([*Children's Employment Commission. Fourth Report,* 1865,] 64, p. XIII.)

ص 287 ألماني، 347 عربي، الحاشية 116

□ "No child under the age of 12 years shall be employed in any manufacturing establishment more than 10 hours in one day." (*General Statutes of Massachusetts,* ch, 60, §3.)



□ "Labour performed during a period of 10 hours on any day in all cotton, woollen, silk, paper, glass, and flax factories, or in manufactories of iron and brass, shall be considered a legal day's labour. And be it enacted, that hereafter no minor engaged in any factory shall be holden or required to work more than 10 hours in any day, or 60 hours in any week; and that hereafter no minor shall be admitted as a worker under the age of 10 years in any factory within this state." (*State of New Jersey, An act to limit the hours of labour etc.*, § 1 und 2. Gesetz, 18. März 1851.)

□ "No minor who has attained the age of 12 years, and is under the age of 15 years, shall be employed in any manufacturing establishment more than 11 hours in any one day, nor before 5 o'clock in the morning, nor after $7\frac{1}{2}$ in the evening." (*Revised Statutes of the State of Rhode Island, etc.*, ch. 139, § 23, 1st July 1857.)

ص 293 ألماني، 355 عربي، الحاشية 127

□ "...and not an asylum for the poor, where they are to be plentifully fed, warmly and decently clothed, and where they do but little work." [*An Essay on Trade and Commerce etc*, p. 242-243.]

ص 293 ألماني، 355–356 عربي، الحاشية 129

□ "They especially objected to work heyond the 12 hours per day, because the law which fixed those hours is the only good which remains to them of the legislation of the Republic." (*Rep. of Insp. of Fact. 31st Octob. 1855*, p. 80.)

ص 299 ألماني، 363 عربي، الحاشية 141

□ "As a reduction in their hours of work would cause a large number" (of children) "to be employed, it was thought that the additional supply of children from eight to nine years of age, would meet the increased demand," ([*Rep. etc. for 30th Sept. 1844*,] p.13.)

ص 309 ألماني، 376 عربي، الحاشية 170

□ "The present law" (of 1850) "was a compromise whereby the employed surrendered the benefit of the Ten Hours' Act for the advantage of one uniform

period for the commencement and termination of the labour of those whose labour is restricted." (*Reports etc, for 30th April 1852*, p. 14.)

ص 312 ألماني، 379 عربي، الحاشية 181

□ "The Printworks' Act is admitted to be a failure, both with reference to its educational and protective provisions." (*Reports etc. for 31st Oct. 1862*, p. 52.)

ص 315 ألماني، 383 عربي، الحاشية 186

□ "The conduct of each of these classes" (capitalists and workmen) "has been the result of the relative situation in which they have been placed." (*Reports etc. for 31st Oct, 1848*, p.113.)

ص 316 ألماني، 383 عربي، الحاشية 187

□ "The employments placed under restriction were connected with the manufacture of textile fabrics by the aid of steam or water power. There were two conditions to which an employment must be subject to cause it to be inspected, viz, the use of steam or water power, and the manufacture of certain specified fibres." (*Reports etc. for 31st October 1864*, p.8.)

ص 316 ألماني، 384 عربي، الحاشية 189

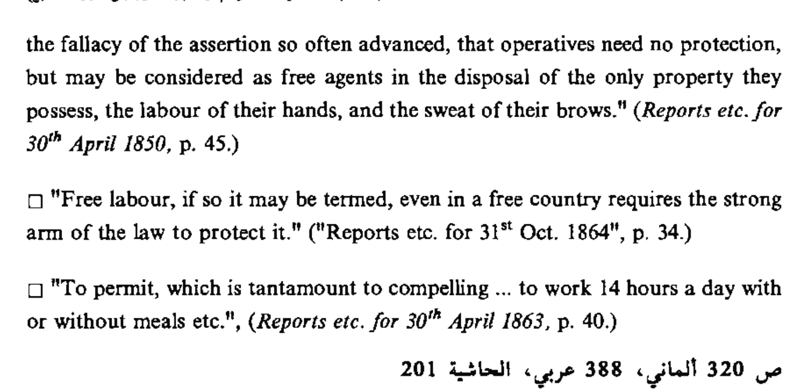
□ "The Acts of last Session" (1864) "... embrace a diversity of occupations the customs in which differ greatly, and the use of mechanical power to give motion to [819] machinery is no longer one of the elements necessary, as formerly, to constitute in legal phrase a Factory." (*Reports etc. for 31st Oct. 1864*, p.8.)

ص 318 ألماني، 386 عربي، الحاشية 195

□ "These objections" (...) "must succumb before the broad principle of the rights of labour ... there is a time when the master's right in his workman's labour ceases and his time becomes his own, even if there was no exhaustion in the question," (*Reports etc. for 31st Oct. 1862*, p. 54.)

ص 319 ألماني، 387 عربي، الحاشية 198

□ "These proceedings" (...) "have afforded, moreover, incontrovertible proof of



the fallacy of the assertion so often advanced, that operatives need no protection, but may be considered as free agents in the disposal of the only property they possess, the labour of their hands, and the sweat of their brows." (*Reports etc. for 30th April 1850,* p. 45.)

□ "Free labour, if so it may be termed, even in a free country requires the strong arm of the law to protect it." ("Reports etc. for 31st Oct. 1864", p. 34.)

□ "To permit, which is tantamount to compelling ... to work 14 hours a day with or without meals etc.", (*Reports etc. for 30th April 1863,* p. 40.)

ص 320 ألماني، 388 عربي، الحاشية 201

□ "A still greater boon is, the distinction at last made clear between the worker's own time and his master's. The worker knows now when that which he sells is ended, and when his own begins, and by possessing a sure foreknowledge of this, is enabled to pre-arrange his own minutes for his own purposes." ([*Reports of the Inspectors of factories etc. for 31st October, 1864,*] p. 52.)

□ "By making them masters of their own time, they" (...) "have given them a moral energy which is directing them to the eventual possession of political power." (l.c. p. 47.)

□ "... the master had no time for anything but money: the servant had no time for anything but labour." (l.c. p.48.)

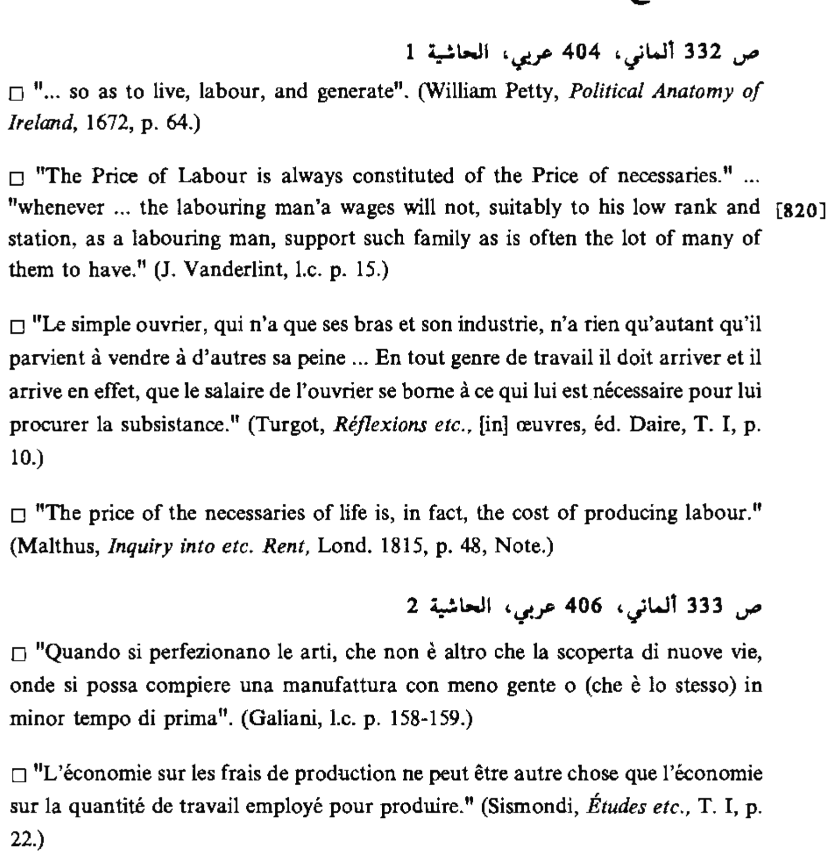
ص 325 ألماني، 394 عربي، الحاشية 204

□ "The labour, that is the economic time, of society, is a given portion, say ten hours a day of a million of people or ten million hours ... Capital has its boundary of increase. The boundary may, at any given period, be attained in the actual extent of economic time employed." (*An Essay on the Political Economy of Nations,* London, 1821, p. 47-49.)

ص 326 ألماني، 395-396 عربي، الحاشية 205

□ "The farmer cannot rely on his own labour; and if he does, I will maintain, that he is a loser by it. His employment should be, a general attention to the whole: his

thrasher must be watched, or he will soon lose his wages in corn not thrashed out; his mowers, reapers etc. must he looked after; he must constantly go round his fences; he must see there is no neglect; which would be the case if he was confined to any one spot." ([J. Arbuthnot], *An Enquiry into the Connection between the Price of Provisions, and the Size of Farms, etc.*, By a Farmer, London, 1773, p. 12.)



الجزء الرابع

ص 332 ألماني، 404 عربي، الحاشية 1

□ "... so as to live, labour, and generate". (William Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, p. 64.)

□ "The Price of Labour is always constituted of the Price of necessaries." ... "whenever ... the labouring man'a wages will not, suitably to his low rank and [820] station, as a labouring man, support such family as is often the lot of many of them to have." (J. Vanderlint, l.c. p. 15.)

□ "Le simple ouvrier, qui n'a que ses bras et son industrie, n'a rien qu'autant qu'il parvient à vendre à d'autres sa peine ... En tout genre de travail il doit arriver et il arrive en effet, que le salaire de l'ouvrier se borne à ce qui lui est nécessaire pour lui procurer la subsistance." (Turgot, *Réflexions etc.*, [in] œuvres, éd. Daire, T. I, p. 10.)

□ "The price of the necessaries of life is, in fact, the cost of producing labour." (Malthus, *Inquiry into etc. Rent*, Lond. 1815, p. 48, Note.)

ص 333 ألماني، 406 عربي، الحاشية 2

□ "Quando si perfezionano le arti, che non è altro che la scoperta di nuove vie, onde si possa compiere una manufattura con meno gente o (che è lo stesso) in minor tempo di prima". (Galiani, l.c. p. 158-159.)

□ "L'économie sur les frais de production ne peut être autre chose que l'économie sur la quantité de travail employé pour produire." (Sismondi, *Études etc.*, T. I, p. 22.)

ص 337 ألماني، 409 عربي، الحاشية 3a

□ "A man's profit does not depend upon his command of the produce of other men's labour, but upon his command of labour itself. If he can sell his goods at a higher price, while his workmen's wages remain unaltered, he is clearly benefited ... A smaller proportion of what he produces is sufficient to put that labour into motion, and a larger proportion consequently remains for himself." ([J. Cazenove], *Outlines of Polit. Econ.*, London 1832, p. 49-50.)

ص 338 ألماني، 410 عربي، الحاشية 4

□ "If my neighbour by doing much with little labour, can sell cheap, I must contrive to sell as cheap as he. So that every art, trade, or engine, doing work with labour of fewer hands, and consequently cheaper, begets in others a kind of necessity and emulation, either of using the same art, trade, or engine, or of inventing something like it, that every man may be upon the square, that no man may be able to undersell his neighbour." (*The Advantages of the East-India Trade to England,* Lond. 1720, p. 67.)

ص 338 ألماني، 411 عربي، الحاشية 5

□ "In whatever proportion the expenses of a labourer are diminished, in the same proportion will his wages be diminished, if the restraints upon industry are at the same time taken off." (*Considerations concerning taking off the Bounty on Corn exported etc.,* Lond, 1753, p. 7.)

□ "The interest of trade requires, that corn and all provisions should be as cheap as possible; for whatever makes them dear, must make labour dear also ... in all countries, where industry is not restrained, the price of provisions must affect the Price of Labour. This will always be diminished when the necessaries of life grow cheaper." (l.c. p. 3.)

□ "Wages are decreased in the same proportion as the powers of production increase. Machinery, it is true, cheapens the necessaries of life, but it also cheapens the labourer too." (*A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Cooperation,* London 1834, p. 27.)

ص 339 ألماني، 412 عربي، الحاشية 7

□ "Ces spéculateurs si économes du travail des ouvriers qu'il faudrait qu'ils payassent." (J. N. Bidaut, *Du Monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce,* Paris 1828, p. 13.)

[821] □ "The employer will be always on the stretch to economise time and labour," (Dugald Stewart, *Works,* ed. by Sir W. Hamilton, V. VIII, Edinburgh 1855. *Lectures on Polit. Econ.*, p. 318.)

□ "Their" (the capitalists') "interest is that the productive powers of the labourers they employ should be the greatest possible. On promoting that power their attention is fixed and almost exclusively fixed." (R. Jones, l.c., Lecture III.)

ص 342 ألماني، 414 عربي، الحاشية 8

□ "Unquestionably, there is a great deal of difference between the value of one man's labour and that of another, from strength, dexterity and honest application. But I am quite sure, from my best observation, that any given five men will, in their total, afford a proportion of labour equal to any other five within the periods of life I have stated; that is, that among such five men there will be one possessing all the qualifications of a good workman, one bad, and the other three middling, and approximating to the first and the last. So that in so small a platoon as that of even five, you will find the full complement of all that five men can earn. (E. Burke, l.c. p. 15-16.)

ص 345 ألماني، 417 عربي، الحاشية 11

□ "There are numerous operations of so simple a kind as not to admit a division into parts, which cannot be performed without the cooperation of many pairs of hands. For instance the lifting of a large tree on a wain ... every thing in short, which cannot be done unless a great many pairs of hands help each other in the same undivided employement, and at the same time." (E. G. Wakefield, *A View of the Art of Colonization,* London 1849, p. 168.)

ص 345 ألماني، 417 عربي، الحاشية 11a

□ "As one man cannot, and 10 men must strain, to lift a tun of weight, yet one hundred men can do it only by the strength of a finger of each of them." (John Bellers, *Proposals for raising a colledge of industry*, London 1696, p. 21.)

ص 345 ألماني، 418 عربي، الحاشية 12

□ "There is also" (...) an advantage in the proportion of servants, which will not easily be understood but by practical men; for it is natural to say, as 1 is to 4, so are 3 : 12: but this will not hold good in practice; for in harvest-time and many other operations which require that kind of despatch, by the throwing many hands together, the work is better, and more expeditiously done: f. i., in harvest, 2 drivers, 2 loaders, 2 pitchers, 2 rakers, and the rest at the rick, or in the barn, will despatch double the work, that the same number of hands would do, if divided into different gangs, on different farms," ([J. Arbuthnot], *An Enquiry into the Connection between the present price of provisions and the size of farms.* By a Farmer, London, 1773, p. 7-8.)

ص 346 ألماني، 419 عربي، الحاشية 14

□ "On doit encore remarquer que cette division partielle du travail peut se faire quand même les ouvriers sont occupés d'une même besogne. Des maçons par exemple, occupés de faire passer de mains en mains des briques à un échafaudage supérieur, font tous la même besogne, et pourtant il existe parmi eux une espèce de division de travail, qui consiste en ce que chacun d'eux fait passer la brique par un espace donné, et que tous ensemble la font parvenir beaucoup plus promptement à l'endroit marqué qu'ils ne feraient si chacun d'eux portait sa brique séparément jusqu'à l'échafaudage supérieur." (F. Skarbek, *Théorie des richesses sociales,* 2ème éd., Paris 1839, T. I. p. 97-98.)

ص 347 ألماني، 419 عربي، الحاشية 15

□ "Est-il question d'exécuter un travail compliqué, plusieurs choses doivent être faites simultanément. L'un en fait une pendant que l'autre en fait une autre, et tous contribuent à l'effet qu'un seul homme n'aurait pu produire. L'un rame pendant

que l'autre tient le gouvernail, et qu'un troisième jette le filet ou harponne le [822] poisson, et la pêche a un succès impossible sans ce concours." (Destutt de Tracy, l.c. p. 78.)

ص 347 ألماني، 420 عربي، الحاشية 16

□ "The doing of it" (...)"at the critical juncture, is of so much the greater consequence." ([J. Arbuthnot], *An Inquiry into the Connection between the present price etc.*, p 7.)

ص 347 ألماني، 420 عربي، الحاشية 17

□ "The next evil is one which one would scarcely expect to find in a country which exports more labour than any other in the world, with the exception perhaps of China and England - the impossibility of procuring a sufficient number of hands to clean the cotton. The consequence of this is that large quantities of the crop are left unpicked, while another portion is gathered from the ground, when it has fallen, and is of course discoloured and partially rotted, so that for want of labour at the proper season the cultivator is actually forced to submit to the loss of a large part of that crop for which England is so anxiously looking." (*Bengal Hurkaru, Bi-Monthly Overland Summary of News,* 22nd July 1861.)

ص 348 ألماني، 421 عربي، الحاشية 18

□ "In the progress of culture all, and perhaps more than all the capital and labour which once loosely occupied 500 acres, are now concentrated for the more complete tillage of 100." Obgleich "relatively to the amount of capital and labour employed, space is concentrated, it is an enlarged sphere of production, as compared to the sphere of production formerly occupied or worked upon by one single, independent agent of production." (R. Jones, *An Essay on the Distribution of Wealth, On Rent,* London 1831, p.191.)

ص 349 ألماني، 421–422 عربي، الحاشية 19

□ "La forza di ciascuno uomo è minima, ma la riunione delle minime forze forma una forza totale maggiore anche della somma delle forze medesime fino a che le

forze per essere riunite possono diminuere il tempo ed accrescere lo spazio della loro azione." (G. R. Carli, *Note zu P. Verri,* l.c., T. XV, p.196.)

ص 350 ألماني، 423 عربي، الحاشية 20

□ "Profits ... is the sole end of trade." (J. Vanderlint, l.c. p. 11.)

ص 351 ألماني، 423-424 عربي، الحاشية 21

□ " ... the first result was a sudden decrease in waste, the men not seeing why they should waste their own property any more than any other master's, and waste is perhaps, next to bad debts, the greatest source of manufacturing loss." [*Spectator*, 26. Mai 1866.]

ص 352 ألماني، 424 عربي، الحاشية 21a

□ "The peasant proprietor" (...), "appropriating the whole produce of his soil (bei Cairnes: toil), needs no other stimulus to exertion. Superintendence is here completely dispensed with." (Cairnes, l.c. p.48-49.)

ص 352 ألماني، 425 عربي، الحاشية 22

□ "Why do large undertakings in the manufacturing way ruin private industry, but by coming nearer to the simplicity of slaves?" (*Princ. of Pol. Econ.*, London, 1767, V. I, p. 167-168.)

ص 355 ألماني، 428 عربي، الحاشية 25

□ "Whether the united skill, industry and emulation of many together on the same work be not the way to advance it? And whether it had been otherwise possible for England, to have carried on her Woollen Manufacture to so great a perfection?" (Berkeley, *The Querist,* Lond. 1750, p. 56, § 521.)

[823] **ص 357 ألماني، 430 عربي، الحاشية 26**

□ "... est toute patriarcale; elle emploie beaucoup de femmes et d'enfants, mais sans les épuiser ni les corrompre; elle les laisse dans leurs belles vallées de la Drôme, du Var, de l'Isère, de Vaucluse, pour y élever des vers et dévider leurs

cocons; [...] jamais elle n'entre dans une véritable fabrique. Pour être aussi bien observé ... le principe de la division du travail, s'y revêt d'un caractère spécial. Il y a bien des dévideuses, des moulineurs, des teinturiers, des encolleurs, puis des tisserands; mais ils ne sont pas réunis dans un même établissement, ne dépendent pas d'un même maître; tous ils sont indépendants." (A. Blanqui, *Cours d'Écon. Industrielle,* Recueilli par A. Blaise, Paris 1838-1839, p. 79.)

ص 359 ألماني، 432 عربي، الحاشية 27

□ "The more any manufacture of much variety shall be distributed and assigned to different artists, the same must needs be better done and with greater expedition, with less loss of time and labour." (*The Advantages of the East-India Trade,* Lond. 1720, p. 71 .)

ص 359 ألماني، 432 عربي، الحاشية 28

□ "Easy labour is [...] transmitted skill." (Th. Hodgskin, l.c. p. 125.)

[ورد في المتن عنوان الكتاب كاملاً، مع إحالة إلى الصفحة 48 وليس 125 ـ ن.ع.].

ص 364 ألماني، 437 عربي، الحاشية 34

□ "In so close a cohabitation of the People, the carriage must needs be less." (*The Advantages of the East-India Trade,* p. 106.)

ص 364 ألماني، 437 عربي، الحاشية 35

□ "The isolation of the different stages of manufacture consequent upon the employment of the manual labour adds immensely to the cost of production, the loss mainly arising from the mere removals from one process to another." (*The Industry of Nations,* Lond. 1855, part II, p. 200.)

ص 365 ألماني، 438 عربي، الحاشية 36

□ "It" (the division of labour) "produces also an economy of time, by separating the work into its different branches, all of which may be carried on into execution at the same moment ... By carrying on all the different processes at once, which an individual must have executed separately, it becomes possible to produce a

multitude of pins for instance completely finished in the same time as a single pin might have been either cut or pointed." (Dugald Stewart, l.c. p. 319.)

ص 365 ألماني، 439 عربي، الحاشية 37

□ "The more variety of artists to every manufacture ... the greater the order and regularity of every work, the same must needs be done in less time, the labour must be less." (*The Advantages etc.*, p. 68.)

ص 370 ألماني، 443 عربي، الحاشية 47

□ "The cannot well neglect their work; when they once begin, they must go on; they are just the same as parts of a machine." (*Child. Empl. Comm. Fourth Report,* 1865, p. 247.)

ص 371 ألماني، 444 عربي، الحاشية 49

□ "Each handicraftsman, being ... enabled to perfect himself by practice in one point, became ... a cheaper workman." (Ure, l.c. p. 19.)

ص 371 ألماني، 444-445 عربي، الحاشية 50

□ "Nous rencontrons chez les peuples parvenus à un certain degré de civilisation trois genres de divisions d'industrie: la première, que nous nommons générale, amène la distinction des producteurs en agriculteurs, manufacturiers et commerçans, elle se rapporte aux trois principales branches d'industrie nationale; la seconde, qu'on pourrait appeler spéciale, est la division de chaque genre d'industrie en espèces ... la troisième division d'industrie, celle enfin qu'on devrait qualifier de division de la besogne ou du travail proprement dit, est celle qui s'établit dans les arts et les métiers séparés ... qui s'établit dans la plupart des manufactures et des ateliers." (Skarbek, l.c. p. 84-85.)

[824] ص 373 ألماني، 446 عربي، الحاشية 52

□ "There is a certain density of population which is convenient, both for social intercourse, and for that combination of powers by which the produce of labour is increased." (James Mill, l.c. p. 50.)

"As the number of labourers increases, the productive power of society augments in the compound ratio of that increase, multiplied by the effects of the division of labour." (Th. Hodgskin, l.c. p. 120.)

ص 374 ألماني، 447 عربي، الحاشية 55

□ "Whether the Woollen Manufacture of England is not divided into several parts or branches appropriated to particular places, where they are only or principally manufactured; fine cloths in Somersetshire, coarse in Yorkshire, long ells at Exeter, soies at Sudbury, crapes at Norwich, linseys at Kendal, blankets at Whitney, and so forth!" (Berkeley, *The Querist*, 1750, § 520.)

ص 375 ألماني، 448 عربي، الحاشية 57

□ "...those employed in every different branch of the work can often be collected into the same workhouse, and placed at once under [of(*)] the view the spectator. In those great manufactures(!), on the contrary, which are destined to supply the great wants of the great body of the people, every different branch of the work employs so great a number of workmen, that it is impossible to collect them all into the same workhouse ... the division is not near so obvious." (A. Smith, *Wealth of Nations*, b. I, ch. I.)

[* سقطت سهواً من الناشر الألماني. ن.ع].

□ "Observe the accomodation of the most common artificer or day labourer in a civilized and thriving country etc." [I. c.]

ص 376 ألماني، 449 عربي، الحاشية 58

□ "There is no longer anything which we can call the natural reward of individual labour. Each labourer produces only some part of a whole, and each part, having no value or utility of itself, there is nothing on which the labourer can seize, and say: it is my product, this I will keep for myself." ([Th. Hodgskin], *Labour defended against the claims of Capital*, Lond. 1825, p. 25.)

ص 378 ألماني، 450–451 عربي، الحاشية 59

□ "On peut ... établir en règle générale, que moins l'autorité préside à la division du travail dans l'intérieur de la société, plus la division du travail se développe

dans l'intérieur de l'atelier, et plus elle y est soumise à l'autorité d'un seul. Ainsi l'autorité dans l'atelier et celle dans la société, par rapport à la division du travail, sont en raison inverse l'une de l'autre." (Karl Marx, l.c. p. 130-131.)

ص 379 ألماني، 442 عربي، الحاشية 61

□ "Under this simple form ... the inhabitants of the country have lived since time immemorial. The boundaries of the villages have been but seldom altered; and though the villages themselves have been sometimes injured, and even desolated by war, famine, and disease, the same name, the same limits, the same interests, and even the same families, have continued for ages. The inhabitants give themselves no trouble about the breaking up and division of kingdoms; while the village remains entire, they care not to what power it is transferred or to what sovereign it devolves; its internal economy remains unchanged." (Th. Stamford Raffles, late Lieut. Gov. of Java, *The History of Java*. Lond, 1817, V. I, p.285.)

ص 381 ألماني، 454 عربي، الحاشية 62

□ "La concentration des instruments de production et la division du travail sont aussi inséparables l'une de l'autre que le sont, dans le régime politique, la concentration des pouvoirs publics et la division des intérêts privée." (Karl Marx, l.c. p. 134.)

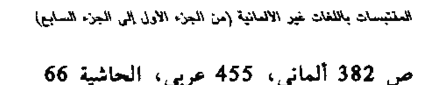
ص 381 ألماني، 454 عربي، الحاشية 63

□ "... living automatons ... employed in the details of the work." ([Dugald Stewart, *Lectures on Political Economy, in Works*, V. VIII,] p. 318.)

[825]

ص 382 ألماني، 455 عربي، الحاشية 65

□ "L'ouvrier qui porte dans ses bras tout un métier, peut aller partout exercer son industrie et trouver des moyens de subsister: l'autre" (...) "n'est qu'un accessoire qui, séparé de ses confrères, n'a plus ni capacité, ni indépendance, et qui se trouve forcé d'accepter la loi qu'on juge à propos de lui imposer." (Storch, l.c., édit. Petersb. 1815, T. I, p. 204.)



ص 382 ألماني، 455 عربي، الحاشية 66

□ "The former may have gained what the other has lost." [A. Ferguson, l.c. p. 281.]

ص 384 ألماني، 457 عربي، الحاشية 71

□ "and thinking itself, in this age of separations, may become a peculiar craft." [A. Ferguson, l.c. p. 281.]

ص 386 ألماني، 460 عربي، الحاشية 77

□ "Ciascuno prova coll' esperienza, che applicando la mano e l'ingegno sempre allo stesso genere di opere e di produtti, egli più facili, più abbondanti e migliori ne traca resultati, di quello che se ciascuno isolatamente le cose tutte a se necessarie soltanto facesse ... Dividendosi in tal maniera par la comune e privata utilità gli uomini invarie classe e condizioni." (Cesare Beccaria, *Elementi di Econ. Publica,* ed. Custodi, Part. Moderna, T. Xl. p. 28.)

□ "The whole argument, to prove society natural" (...) "is taken from the second book of Plato's republic." [James Harris, *Dialogue concerning Happiness,* London 1741, abgedruckt in: *Three Treatises etc.*", 3rd ed" Lond. 1772.]

ص 387 ألماني، 460 عربي، الحاشية 78

□ **Αλλος γαρ τ αλλοισιν ανηρ επιτερπεται εργοις". *[Homer, Odyssee, XIV, 228".***

"Αλλος αλλω επ εργω χαρδιην ιαινεται". Sextus Empiricus, *Adversus mathematics,* Buch 11, 44 an.

ص 387 ألماني، 460–461 عربي، الحاشية 79

□ **"Εωμασι τε ετοιμοτεροι οι αυτουργοι των ανφραπων η χρημασι πολεμειν.(Thuk. I.I, c.141)..παρ ων γαρ το ευ, παρα τουτων χαι το αυταρχες"**

ص 387 ألماني، 461 عربي، الحاشية 80

□ **"Ου γαρ εφελει το πραττομενον την του πραττοντος σχολην περιμενειν, αλλ αναγχη τον πραττοντα τα πρχττομενω επαχολουφειν μη εν παρεργου μερει- Αναγχη- Εχ δη τουτων πλεια τε εχαστα γιγνεται χαι χαλλιον χαι ραον, οταν εις εν χατα φυοιν χαι εν χαιρω, σχολην των αλλων αγων, πρχττη,"[Plato], *De Republica*, l,2.ed., Baiter, orelli etc)**

□ ... "in the various operations of singeing, washing, bleaching, mangling, calendering, and dyeing. none of them can be stopped at a given moment without risk of damage ... to enforce the same dinner hour for all the workpeople might occasionally subject valuable goods to the risk of danger by incomplete operations."

ص 398 ألماني، 472 عربي، الحاشية 99

□ "In the early days of textile manufactures, the locality of the factory depended upon the existence of a stream having a sufficient fall to turn a water wheel; and, although the establishment of the water mills was the commencement of the breaking up of the domestic system of manufacture, yet the mills necessarily situated upon streams, and frequently at considerable distances the one from the other, formed part of a rural rather than an urban system; and it was not until the introduction of the steam-power as a substitute for the stream, that factories were congregated in towns and localities where the coal and water required for the production of steam were found in sufficient quantities. The steam-engine is the parent of manufacturing towns." (A. Redgrave, in: *Reports of the Insp. of Fact. 30th April 1860*, p. 36.)

ص 400 ألماني، 474 عربي، الحاشية 101

□ "... The application of power to the process of combing wool ... extensively in operation since the introduction of the 'combing machine', especially Lister's ... undoubtedly had the effect of throwing a very large number of men out of work. Wool was formerly combed by hand, most frequently in the cottage of the comber. [826] It is now very generally combed in the factory, and hand labour is superseded,

except in some particular kinds of work, in which hand-combed wool is still preferred. Many of the handcombers found employment in the factories, but the produce of the handcomber bears so small a proportion to that of the machine, that the employment of a very large number of combers has passed away." (*Rep. of Insp. of Fact. for 31st Oct. 1856*, p. 16.)

ص 401 ألماني، 475 عربي، الحاشية 102

□ "The principle of the factory system, then, is to substitute ... the partition of a process into its essential constituents, for the division or gradation of labour among artisans." (Ure, l.c. p. 20.)

ص 406 ألماني، 479 عربي، الحاشية 105

□ ..."Simple and outwardly unimportant as this appendage to lathes may appear, it is not, we believe, averring too much to state, that its influence in improving and extending the use of machinery has been as great as that produced by Watt's improvements of the steam-engine itself. Its introduction went at once to perfect all machinery, to cheapen it, and to stimulate invention and improvement," [*The Industry of Nations,* Lond. 1855, Part II, p. 239.]

ص 409 ألماني، 482-483 عربي، الحاشية 109

□ "Adam Smith nowhere undervalues the services which the natural agents and machinery perform for us, but he very justly distinguishes the nature of the value which they add to commodities ... as they perform their work gratuitously, [...] the assistance which they afford us, adds nothing to value in exchange." (Ricardo, l.c. p. 336-337.)

ص 411 ألماني، 485 عربي، الحاشية 111

□ "Il est possible" (...) "de parvenir à des connaissances fort utiles à la vie, et qu'au lieu de cette philosophie spéculative qu'on enseigne dans les écoles, on en peut trouver une pratique, par laquelle, connaissant la force et les actions du feu, de l'eau, de l'air, des astres, et de tous les autres corps qui nous environnent, aussi distinctement que nous connaissons les divers métiers de nos artisans, nous les

pourrions employer en même façon à tous les usages auxquels ils sont propres, et ainsi nous rendre comme maîtres et possesseurs de la nature" ... "contribuer au perfectionnement de la vie humaine." [Descartes, *Discours de la Méthode*.]

ص 414 ألماني، 488 عربي، الحاشية 116

□ "These mnte agents" (...) "are always the produce of much less labour than that which they displace, even when they are of the same money value." (Ricardo, l.c. p. 40.)

ص 415 ألماني، 489 عربي، الحاشية 117

□ "Employers of labour would not unnecessarily retain two sets of children under thirteen ... In fact one class of manufacturers, the spinners of woollen yarn, now rarely employ children under thirteen years of ages, i.e. half-times. They have introduced improved and new machinery of various kinds which altogether supersedes [...] the employment of children" (...); "f.i.: I will mention one process as an illustration of this diminution in the number of children, wherein, by the addition of an apparatus, called a piecing machine, to existing machines, the work of six or four half-times, according to the peculiarity of each machine, can be performed by one young person" (...)"...the half-time system" ... "the invention of the piecing machine." (*Reports of Insp. of Fact. for 31st Oct. 1858,* [p. 42, 43].)

ص 415 ألماني، 489 عربي، الحاشية 118

□ "Machinery ... can frequently not be employed until labour (er meint Wages) rises." (Ricardo, l.c. p. 479.)

[827]

ص 417 ألماني، 491 عربي، الحاشية 121

□ "The numerical increase of labourers has been great, through the growing substitution of female for male, and above all of childish for adult, labour. Three girls of 13, at wages from of 6 sh. to 8 sh. a week, have replaced the one man of mature age, of wages varying from 18 sh. to 45 sh." (Th. de Quincey, *The Logic of Politic, Econ.,* Lond, 1844, Note, p. 147.)

ص 418 ألماني، 492 عربي، الحاشية 122

□ "Infant labour has been called into aid ... even to work for their own daily bread. Without strength to endure such disproportionate toil, without instruction to guide their future life, they have been thrown into a situation physically and morally polluted. [...] The Jewish historian has remarked upon the overthrow of Jerusalem by Titus, that is was no wonder it should have been destroyed, with such a signal destruction, when an inhuman mother sacrificed her own offspring to satisfy the cravings of absolute hunger." (*Public Economy Concentrated,* Carlisle, 1833, p. 66.)

ص 420 ألماني، 494 عربي، الحاشية 128

□ "It" (...) "...showed, moreover, that while, with the described circumstances, infants perish under the neglect and mismanagement which their mothers' occupations imply, the mothers become to a grievous extent denaturalized towards their offspring - commonly not troubling themselves much at the death, and even sometimes ... taking direct measures to ensure it." [*Sixth Report on Public Health,* Lond. 1864, p. 34.]

ص 421 ألماني، 496 عربي، الحاشية 133

□ "To push the sale of opiate ... is the great aim of some enterprising wholesale merchants. By druggists it is considered the leading article." (l.c. p. 459.)

ص 425 ألماني، 501 عربي، الحاشية 143

□ "Since the general introduction of expensive machinery, human nature has been forced far beyond its average strength." (Robert Owen, *Observations on the effects of the manufacturing system,* 2nd ed., London, 1817, [p. 16].)

ص 425-426 ألماني، 501 عربي، الحاشية 144

□ "It is evident [...] that the long hours of work were brought about by the circumstance of so great a number of destitute children being supplied from different parts of the country, that the masters were independent of the hands, and that, having once established the custom by means of the miserable materials they

had procured in this way, they could impose it on their neighbours with the greater facility." (J. Fielden, *The Curse of the Factory System*, Lond. 1836, p. 11.)

□ "Amongst the female operatives there are some women who, for many weeks in succession, except for q few days, are employed from 6 a.m till midnight, with less than 2hours for meals, so that on 5 days of the week they have only 6 hours out of the 24, for going to and from. Their homes and a resting in bed." (Saunders).
[أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس. ن.ع].

ص 426 ألماني، 502 عربي، الحاشية 145

□ "Occasion ... injury to the delicate moving parts of metallic mechanism by inaction." (Ure, l.c. p. 281).

ص 426 ألماني، 502 عربي، الحاشية 146

□ "It" (... "allowance for deterioration of machinery") "is also intended to cover the loss which is constantly arising from the superseding of machines before they are worn out by others of a new and better construction." [*Times*, 26. Nov. 1862.]

ص 427 ألماني، 503 عربي، الحاشية 149

□ "It is self-evident, that, amid the ebbings and flowings of the market, and the alternate expansions and contractions of demand, occasions will constantly recur, in which the manufacturer may employ additional floating capital without employing additional fixed capital ... if additional quantities of raw material can be worked up without incurring an additional expense for buildings and machinery." (R. Torrens. *On Wages and Combinations*, Lond. 1834, p. 64.)

ص 428 ألماني، 504 عربي، الحاشية 152

□ "The great proportion of fixed to circulating capital ... makes long hours of work desirable."
... "the motives to long hours of work will become greater, as the only means by which a large proportion of fixed capital can be made profitable." ([Senior, *Letters on the Factory Act*, Lond. 1837,] p.11-14.)

[828] ص 434 ألماني، 510 عربي، الحاشية 163

□ "We work with more spirit, we have the reward ever before us of getting away sooner at night, and one active and cheerful spirit pervades the whole mill, from the youngest piecer to the oldest hand, and we can greatly help each other." [*Reports of the Inspectors of Factories for the Quarter ending 30th September 1844; and from 1st October 1844, to 30th April 1845*, p. 21.]

ص 444 ألماني، 522–523 عربي، الحاشية 183

□ "The physical appearance of the cotton operatives is unquestionably improved. This I attribute ... as to the men, to outdoor labour on public work." (*Rep. of. Insp. of Fact. Oct, 1863*, p. 59.)

ص 445 ألماني، 524 عربي، الحاشية 186

□ "Un homme s'use plus vite en surveillant quinze heures par jour l'évolution uniforme d'un mécanisme, qu'en exerçant dans le même espace de temps, sa force physique. Ce travail de surveillance, qui servirait peut-être d'utile gymnastique à l'intelligence, s'il n'était pas trop prolongé, détruit à la longue, par son excès, et l'intelligence et le corps même.' (G. de Molinari, *Études Économiques*, Paris, 1846, [p. 49].)

ص 451 ألماني، 529–530 عربي، الحاشية 193

□ "The masters and the men are unhappily in a perpetual war with each other. The invariable object of the former is to get their work done as cheap as possibly; and they do not fail to employ every artifice to this purpose, whilst the latter are equally attentive to every occasion of distressing their masters into a compliance with higher demands." ([N. Forster], *An Enquiry into the causes of the Present High Prices of Provisions*, 1767, p. 61-62.)

ص 451 ألماني، 530–531 عربي، الحاشية 194

□ "In hac urbes, (...) "ante hos viginti circiter annos instrumentum quidam invenerunt textorium, quo solus quis plus panni et facilius conficere poterat, quam

plures aequali tempore. Hinc turbae ortae et querulae textorum, tandemque usus hujus instrumenti a magistratu prohibitus etc." (Boxhorn, "Inst. Pol.", 1663.)

ص 453 ألماني، 532 عربي، الحاشية 196

□ "... Je considère donc les machines comme des moyens d'augmenter (virtuellement) le nombre des gens industrieux qu'on n'est pas obligé de nourrir... En quoi l'effet d'une machine diffère-t-il de celui de nouveaux habitants?" ([James Steuart,] Fzs. Übers., [الترجمة الفرنسية] T. I, II, ch. XIX.)

□ "Machinery can seldom be used with success to abrigde the labour of an individual; more time would be lost in its construction than could be saved by its application. It is only really useful when it acts on great masses, when a single machine can assist the work of thousands. It is accordingly in the most populous countries, where there are most idle men, that it is most abundant ... It is not called into use by a scarcity of men, but by the facility with which they can be brought to work in masses." (Piercy Ravenstone, *Thoughts on the Funding System and its Effects*, Lond. 1824, p. 45.)

ص 454 ألماني، 533 عربي، الحاشية 197

□ "Machinery and labour are in constant competition". (Ricardo, l.c. p. 479.)

ص 454 ألماني، 534 عربي، الحاشية 198

□ "The Rev, Mr. Turner was in 1827 rector of Wilmslow, in Cheshire, a manufacturing district. The questions of the Committee on Emigration, and Mr. Turner's answers show how the competition of human labour is maintained against machinery. Question: 'Has not the use of the power-loom superseded the use of the hand-loom?' Answer: 'Undoubtedly; it would have superseded them much more than it has done, if the hand-loom weavers were not enabled to submit to a reduction of wages.' Question: 'But in submitting he has accepted wages [829] which are insufficient to support him, and looks to parochial contribution as the remainder of his support?' Answer: 'Yes, and in fact the competition between the hand-loom and the power-loom is maintained out of the poor-rates.' Thus degrading pauperism or expatriation, is the benefit which the industrious receive

from the introduction of machinery, to be reduced from the respectable and in some degree independent mechanic, to the cringing wretch who lives on the debasing bread of charity. This they call a temporary inconvenience," (*A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Co-operation,* Lond, 1834, p. 29.)

ص 455 ألماني، 535 عربي، الحاشية 199

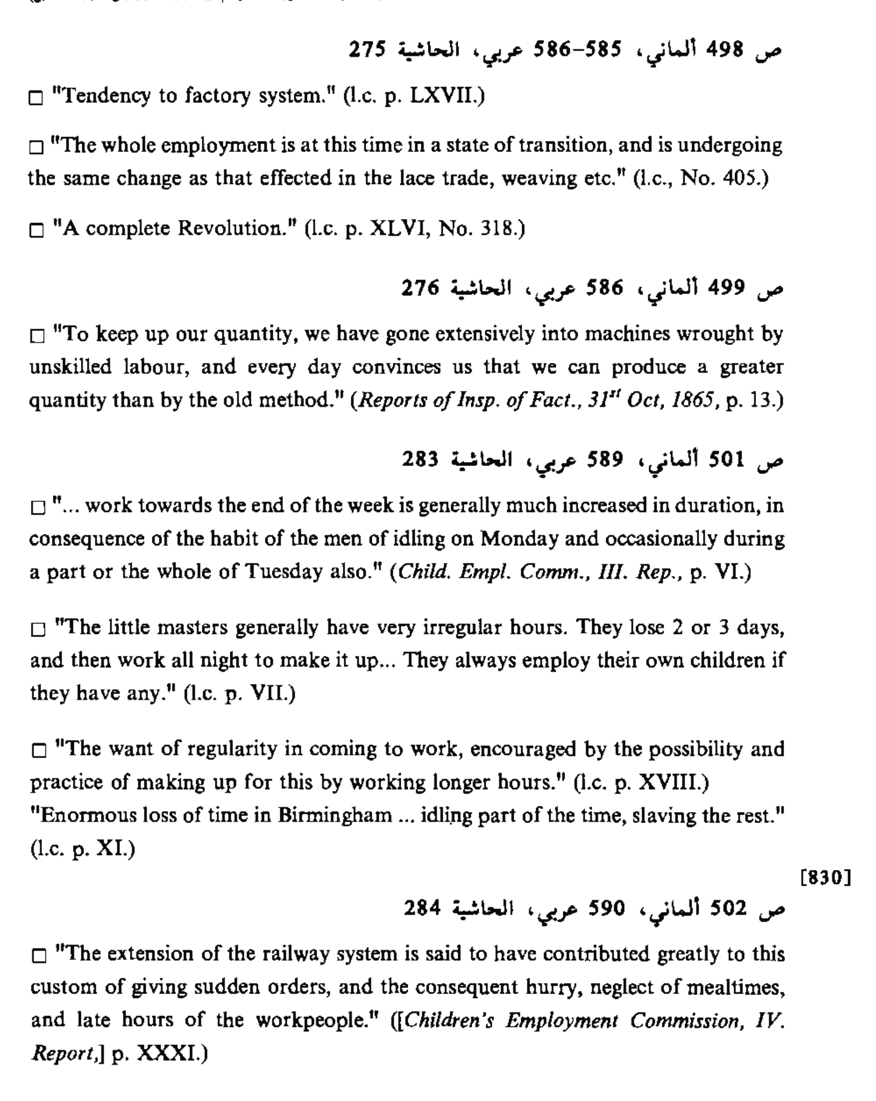
□ "The same cause which may increase the revenue of the country" (...)" may at the same time render the population redundant and deteriorate the condition of the labourer," (Ricardo, l.c. p. 469.)

ص 471 ألماني، 553 عربي، الحاشية 226

□ "Les classes condamnées à produire et à consommer diminuent, et les classes qui dirigent le travail, qui soulagent, consolent et éclairent toute la population, se multiplient ... et s'approprient tous les bienfaits qui résultent de la diminution des frais du travail, de l'abondance des productions et du bon marché des consommations. Dans cette direction, l'espèce humaine s'élève aux plus hautes conceptions du génie, pénètre dans les profondeurs mystérieuses de la religion, établit les principes salutaires de la morale" (... de "s'approprier tous les bienfaits etc."), "les lois tutélaires de la liberté" (... liberté pour "les classes condamnées à produire"?) "et du pouvoir, de l'obéissance et de la justice, du devoir et de l'humanité." (*Des Systèmes d'Économie Politique etc.* Par M. Ch. Ganilh, 2ème éd., Paris 1821, T. I, p.224, cf. ib. [p. 212 ،أنظر كذلك].

ص 497 ألماني، 584 عربي، الحاشية 269

□ "The rental of premises required for work rooms seems the element which ultimately determines the point, and consequently it is in the metropolis, that the old system of giving work out to small employers and families has been longest retained, and earliest returned to." ([*Children's Employment Commission, II. Report,*] p. 83, No. 123.)



ص 498 ألماني، 585-586 عربي، الحاشية 275

□ "Tendency to factory system." (l.c. p. LXVII.)

□ "The whole employment is at this time in a state of transition, and is undergoing the same change as that effected in the lace trade, weaving etc." (l.c., No. 405.)

□ "A complete Revolution." (l.c. p. XLVI, No. 318.)

ص 499 ألماني، 586 عربي، الحاشية 276

□ "To keep up our quantity, we have gone extensively into machines wrought by unskilled labour, and every day convinces us that we can produce a greater quantity than by the old method." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct, 1865*, p. 13.)

ص 501 ألماني، 589 عربي، الحاشية 283

□ "... work towards the end of the week is generally much increased in duration, in consequence of the habit of the men of idling on Monday and occasionally during a part or the whole of Tuesday also." (*Child. Empl. Comm., III. Rep.*, p. VI.)

□ "The little masters generally have very irregular hours. They lose 2 or 3 days, and then work all night to make it up... They always employ their own children if they have any." (l.c. p. VII.)

□ "The want of regularity in coming to work, encouraged by the possibility and practice of making up for this by working longer hours." (l.c. p. XVIII.)
"Enormous loss of time in Birmingham ... idling part of the time, slaving the rest." (l.c. p. XI.)

[830]

ص 502 ألماني، 590 عربي، الحاشية 284

□ "The extension of the railway system is said to have contributed greatly to this custom of giving sudden orders, and the consequent hurry, neglect of mealtimes, and late hours of the workpeople." ([*Children's Employment Commission, IV. Report*,] p. XXXI.)

ص 503 ألماني، 591 عربي، الحاشية 287

□ "With respect to the loss of trade by the non-completion of shipping orders in time, I remember that this was the pet argument of the factory masters in 1832 and 1833. Nothing that can be advanced now on this subject could have the force that it had then, before steam had halved all distances and established new regulations for transit. It quite failed at that time of proof when put to the test, and again it will certainly fail should it have to be tried." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct, 1862*, p. 54-55.)

ص 503 ألماني، 592 عربي، الحاشية 289

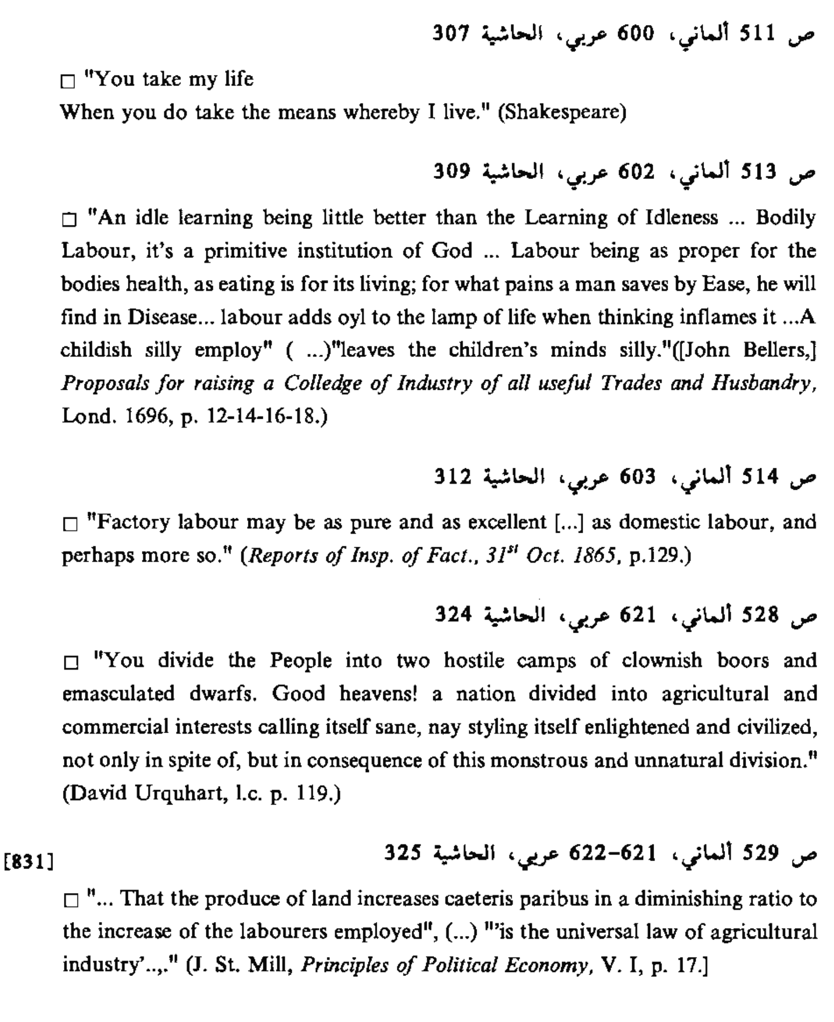
□ ... : "The uncertainty of fashions does increase necessitous Poor. It has two great mischiefs in it: 1st) The journeymen are miserable in winter for want of work, the mercers and masterweavers not daring to lay out their stocks to keep the journeymen imployed before the spring comes and they know what the fashion will then be; 2dly) In the spring the journeymen are not sufficient, but the master-weavers must draw in many prentices, that they may supply the trade of the kingdom in a quarter or half a year, which robs the plow of hands, drains the country of labourers, and in a great part stocks the city with beggars, and starves some in winter that are ashamed to beg." ([John Bellers], *Essays about the Poor, Manufactures etc.*, p. 9.)

ص 504 ألماني، 593 عربي، الحاشية 293

□ "This could be obviated at the expense of an enlargement of the works under the pressure of a General Act of Parliament." ([*Children's Employment Commission, V. Report*,] p. X, No. 38.)

ص 507 ألماني، 595 عربي، الحاشية 297

□ "Factory education is compulsory, and it is a condition of labour." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct. 1865*, p. 111.)



ص 508 ألماني، 597 عربي، الحاشية 301

□ "The boy is a mere substitute for steam power." (*Child. Empl. Comm., V. Rep. 1866*, p.114, No. 6.)

ص 511 ألماني، 600 عربي، الحاشية 307

□ "You take my life
When you do take the means whereby I live." (Shakespeare)

ص 513 ألماني، 602 عربي، الحاشية 309

□ "An idle learning being little better than the Learning of Idleness ... Bodily Labour, it's a primitive institution of God ... Labour being as proper for the bodies health, as eating is for its living; for what pains a man saves by Ease, he will find in Disease... labour adds oyl to the lamp of life when thinking inflames it ...A childish silly employ" (...)"leaves the children's minds silly."([John Bellers,] *Proposals for raising a Colledge of Industry of all useful Trades and Husbandry,* Lond. 1696, p. 12-14-16-18.)

ص 514 ألماني، 603 عربي، الحاشية 312

□ "Factory labour may be as pure and as excellent [...] as domestic labour, and perhaps more so." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct. 1865*, p.129.)

ص 528 ألماني، 621 عربي، الحاشية 324

□ "You divide the People into two hostile camps of clownish boors and emasculated dwarfs. Good heavens! a nation divided into agricultural and commercial interests calling itself sane, nay styling itself enlightened and civilized, not only in spite of, but in consequence of this monstrous and unnatural division." (David Urquhart, l.c. p. 119.)

[831] **ص 529 ألماني، 621-622 عربي، الحاشية 325**

□ "... That the produce of land increases caeteris paribus in a diminishing ratio to the increase of the labourers employed", (...) "'is the universal law of agricultural industry'..,." (J. St. Mill, *Principles of Political Economy,* V. I, p. 17.]

الجزء الخامس

ص 534 ألماني، 628 عربي، الحاشية 1

□ "The very existence of the master-capitalists as a distinct class is dependent on the productiveness of industry." (Ramsay, l.c. p.206.)

□ "If each man's labour were but enough to produce his own food, there could be no property." (Ravenstone. l.c. p.14.)

ص 535 ألماني، 629 عربي، الحاشية 2

□ "Among the wild Indians in America, almost every thing is the labourer's, 99 parts of an hundred are to be put upon the account of Labour: In England, perhaps the labourer has not $\frac{2}{3}$." (*The Advantages of the East India Trade etc.*, p. 72-73.)

ص 536 ألماني، 631 عربي، الحاشية 4

□ "The first" (natural wealth), "as it is most noble and advantageous, so doth it make the people careless, proud, and given to all excesses; whereas the second enforceth vigilancy, literature, arts and policy." (*England's Treasure by Foreign Trade. Or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure*. Written by Thomas Mun, of London, Merchant, and now published for the common good by his son John Mun, Lond, 1669, p. 181-182.)

□ "Nor can I conceive a greater curse upon a body of people, than to be thrown upon a spot of land, where the productions for subsistence and food were, in great measure, spontaneous, and the climate required or admitted little care for raiment and covering ... there may be an extreme on the other side. A soil incapable of produce by labour is quite as bad as a soil that produces plentifully without any labour." ([N. Forster,] *An Enquiry... into the Present High Price of Provisions*, Lond. 1767, p. 10.)

ص 537 ألماني، 631 عربي، الحاشية 5

□ "Le solstice est le moment de l'année où commence la crue du Nil, et celui que les Égyptiens ont dû observer avec le plus d'attention ... C'était cette année tropique qu'il leur importait de marquer pour se diriger dans leurs opérations agricoles. Ils durent donc chercher dans le ciel un signe apparent de son retour." (Cuvier, *Discours sur les révolutions du globe*, éd. Hoefer, Paris 1863, p. 141.)

ص 537 ألماني، 632 عربي، الحاشية 7

□ "There are no two countries, which furnish an equal number of the necessaries of life in equal plenty, and with the same quantity of labour. Men's wants increase or diminish with the severity or temperateness of the climate they live in; consequently the proportion of trade which the inhabitants of different countries are obliged to carry on through necessity, cannot be the same, nor is it practicable to ascertain the degree of variation farther than by the Degrees of Heat and Cold; from whence one may make this general conclusion, that the quantity of labour required for a certain number of people is greatest in cold climates, and least in hot ones; for in the former men not only want more clothes, but the earth more cultivating than in the latter." ([J. Massie], *An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of Interest*, Lond. 1750, p. 59.)

ص 538 ألماني، 633 عربي، الحاشية 8

□ "Chaque travail doit" (...) "laisser un excédant." (Proudhon, [*philosophie de la misère*].

[832] **ص 546 ألماني، 641 عربي، الحاشية 11**

□ "When an alteration takes place in the productiveness of industry, and that either more or less is produced by a given quantity of labour and capital, the proportion of wages may obviously vary, whilst the quantity, which that proportion represents, remains the same, or the quantity may vary, whilst the proportion remains the same." ([J. Cazenove], *Outlines of Political Economy etc*, p. 67.)

ص 548 ألماني، 643-644 عربي، الحاشية 12

□ "All things being equal, the English manufacturer can turn out a considerably larger amount of work in a given time than a foreign manufacturer, so much as to counterbalance the difference of the working days, between 60 hours a week here and 72 or 80 elsewhere." (*Reports of Insp. of Fact, for 31st Oct, 1855,* p. 65.)

ص 549 ألماني، 644 عربي، الحاشية 13

□ "There are compensating circumstances ... which the working of the Ten Hours' Act has brought to light." (*Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848,* p. 7.)

ص 549 ألماني، 645 عربي، الحاشية 14

□ "The amount of labour which a man had undergone in the course of 24 hours might be approximately arrived at by an examination of the chymical changes which had taken place in his body, changed forms in matter indicating the anterior exercise of dynamic force." (Grove, *On the Correlation of Physical Forces,* [p. 308-309].)

ص 551 ألماني، 647 عربي، الحاشية 15

□ "Corn and Labour rarely march quite abreast; but there is an obvious limit, beyond which they cannot be separated. With regard to the unusual exertions made by the labouring classes in periods of dearness, which produce the fall of wages noticed in the evidence" (nämlich vor den Parliamentary Committees of Inquiry 1814/15), "they are most meritorious in the individuals, and certainly favour the growth of capital. But no man of humanity could wish to see them constant and unremitted. They are most admirable as a temporary relief; but if they were constantly in action, effects of a similar kind would result from them, as from the population of a country being pushed to the very extreme limits of its food." (Malthus, *Inquiry into the Nature and Progress of Rent,* Lond. 1815, p. 48, Note.)

ص 551 ألماني، 648 عربي، الحاشية 16

□ "A principal cause of the increase of capital, during the war, proceeded from the

greater exertions, and perhaps the greater privations of the labouring classes, the most numerous in every society. More women and children were compelled, by necessitous circumstances, to enter upon laborious occupations; and former workmen were, from the same cause, obliged to devote a greater portion of their time to increase production." (*Essays on Political Econ. in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress,* London, 1830, p. 248.)

ص 556 ألماني، 654 عربي، الحاشية 20

□ ... "une richesse indépendante et disponible, qu'il" (...) "n'a point achetée et qu'il vend." (Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses,* p. 11.)

الجزء السادس

ص 557 ألماني، 657-658 عربي، الحاشية 21

□ "Mr. Ricardo, ingeniously enough, avoids a difficulty which, on a first view, threatens to encumber his doctrine, that value depends on the quantity of labour employed in production. If this principle is rigidly adhered to, it follows that the value of labour depends on the quantity of labour employed in producing it - which is evidently absurd. By a dexterous turn, therefore, Mr. Ricardo makes the value of labour depend on the quantity of labour required to produce wages; or, to give him the benefit of his own language, he maintains, that the value of labour is [833] to be estimated by the quantity of labour required to produce wages; by which he means the quantity of labour required to produce the money or commodities given to the labourer. This is similar to saying, that the value of cloth is estimated, not by the quantity of labour bestowed on its production, but by the quantity of labour bestowed on the production of the silver, for which the cloth is exchanged." ([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature etc. of Value,* p. 50-51.)

ص 558 ألماني، 658 عربي، الحاشية 22

□ "If you call labour a commodity, it is not like a commodity which is first produced in order to exchange, and then brought to market where it must exchange with other commodities according to the respective quantities of each

which there may be in the market at the time; labour is created at the moment it is brought to market; nay, it is brought to market before it is created." (*Observations on some verbal disputes etc.*, p. 75-76.)

ص 558 ألماني، 658-659 عربي، الحاشية 23

□ "Treating Labour as a commodity, and Capital, the produce of labour, as another, then, if the values of those two commodities were regulated by equal quantities of labour, a given amount of labour would ... exchange for that quantity of capital which had been produced by the same amount of labour; antecedent labour [...] would ... exchange for the same amount as present labour, [...] But the value of labour, in relation to other commodities ... is determined not by equal quantities of labour." (E. G. Wakefield in s. Edit., A. Smiths, *Wealth of Nations,* Lond, 1835. V. I, p. 230-231, Note.)

ص 558 ألماني، 659 عربي، الحاشية 24

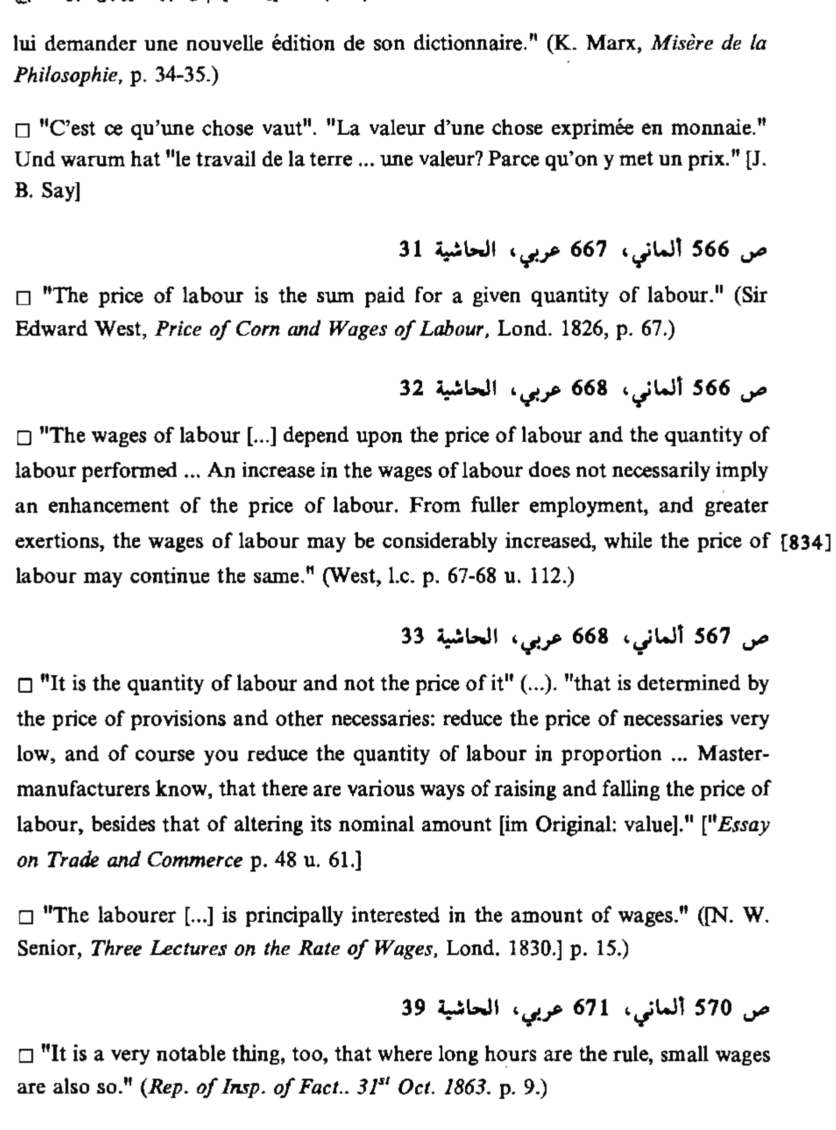
□ "Il a fallu convenir" (...) "que toutes les fois qu'il échangerait du travail fait contre du travail à faire, le dernier" (le capitaliste) "aurait une valeur supérieure au premier" (le travailleur). (Simonde (i.e. Sismondi), *De la Richesse Commerciale,* Genève 1803, T. I, p. 37.)

ص 559 ألماني، 659 عربي، الحاشية 25

□ "Labour, the exclusive standard of value ... the creator of all wealth, no commodity." (Th. Hodgskin, l.c. p. 186.)

ص 559 ألماني، 659-660 عربي، الحاشية 26

□ "Le travail est dit valoir, non pas en tant que marchandise lui-même, mais en vue des valeurs qu'on suppose renfermées puissanciellement en lui. La valeur du travail est une expression figurée etc." ... "Dans le travail-marchandise, qui est d'une réalité effrayante, il ne voit qu'une ellipse grammaticale. Donc toute la société actuelle, fondée sur le travail marchandise, est désormais fondée sur une licence poétique, sur une expression figurée. La société veut-elle 'éliminer tous les inconvénients' qui la travaillent, eh bien! qu'elle élimine les termes malsonnants, qu'elle change de langage, et pour cela elle n'a qu'a s'adresser à l'Académie pour



lui demander une nouvelle édition de son dictionnaire." (K. Marx, *Misère de la Philosophie*, p. 34-35.)

□ "C'est ce qu'une chose vaut". "La valeur d'une chose exprimée en monnaie." Und warum hat "le travail de la terre ... une valeur? Parce qu'on y met un prix." [J. B. Say]

ص 566 ألماني، 667 عربي، الحاشية 31

□ "The price of labour is the sum paid for a given quantity of labour." (Sir Edward West, *Price of Corn and Wages of Labour*, Lond. 1826, p. 67.)

ص 566 ألماني، 668 عربي، الحاشية 32

□ "The wages of labour [...] depend upon the price of labour and the quantity of labour performed ... An increase in the wages of labour does not necessarily imply an enhancement of the price of labour. From fuller employment, and greater exertions, the wages of labour may be considerably increased, while the price of [834] labour may continue the same." (West, l.c. p. 67-68 u. 112.)

ص 567 ألماني، 668 عربي، الحاشية 33

□ "It is the quantity of labour and not the price of it" (...). "that is determined by the price of provisions and other necessaries: reduce the price of necessaries very low, and of course you reduce the quantity of labour in proportion ... Master-manufacturers know, that there are various ways of raising and falling the price of labour, besides that of altering its nominal amount [im Original: value]." ["*Essay on Trade and Commerce* p. 48 u. 61.]

□ "The labourer [...] is principally interested in the amount of wages." ([N. W. Senior, *Three Lectures on the Rate of Wages*, Lond. 1830.] p. 15.)

ص 570 ألماني، 671 عربي، الحاشية 39

□ "It is a very notable thing, too, that where long hours are the rule, small wages are also so." (*Rep. of Insp. of Fact.. 31st Oct. 1863.* p. 9.)

□ "The work which obtains the scanty pittance of food is for the most part excessively prolonged." (*Public Health. Sixth Rep. 1863*, p. 15.)

ص 571 ألماني، 673 عربي، الحاشية 42

□ "... he would very shortly be replaced by somebody who would work any length of time and thus be thrown out of employment." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct. 1848*, Evidence, p. 39. No. 58.)

□ "If [...] one man performs the work of two ... the rate of profits will generally be raised ... in consequence of the additional supply of labour having diminished its price." (Senior, l.c. p. 15.)

ص 574 ألماني، 676 عربي، الحاشية 45

□ "The system of piece-work illustrates an epoch in the history of the working man; it is half-way between the position of the mere day-labourer, depending upon the will of the capitalist, and the cooperative artisan, who in the not distant future promises to combine the artisan and the capitalist in his own person. Piece-workers are in fact their own masters, even whilst working upon the capital of the employer." (John Watts, *Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies*, Manchester 1865, p. 52-53.)

ص 575 ألماني، 677 عربي، الحاشية 47

□ "A factory employs 400 people, the half of which work by the piece, and have a direct interest in working longer hours. The other 200 are paid by the day, work equally long with the others, and get no more money for their overtime ... The work of these 200 people for half an hour a day is equal to one person's work for 50 hours, or $\frac{5}{6}$ of one person's labour in a week, and is a positive gain to the employer." (*Reports of Insp. of Fact., 31st October 1860*, p. 9.)

□ "Overworking, to a very considerable extent, still prevails; and, in most instances, with that security against detection and punishment which the law itself affords. I have in many former reports [...] shown ... the injury to all the

workpeople who are not employed on piece-work, but receive weekly wages." (Leonard Horner in *Reports of Insp. of Fact., 30th April 1859*, p. 8-9.)

ص 576 ألماني، 678 عربي، الحاشية 48

□ "Le salaire peut se mesurer de deux manières; ou sur la durée du travail, ou sur son produit." (*Abrégé élémentaire des principes de l'Écon. Pol.*, Paris 1796, p. 32.) [مؤلف هذا الكتاب الغُفْل هو: G. Garnier]

ص 576 ألماني، 679 عربي، الحاشية 49

□ "So much weight of [...] cotton is delivered to him" (the spinner), "and he has to return by a certain time, in lieu of it, a given weight of twist or yarn, of a certain [835] degree of fineness, and he is paid so much per pound for all that he so returns. If his work is defective in quality, the penalty fall on him; if less in quantity than the minimum fixed for a given time, he is dismissed and an abler operative procured." (Ure, l.c. p. 316-317.)

ص 577 ألماني، 679 عربي، الحاشية 50

□ "It is when work passes through several hands, each of which is to take a share of profits, while only the last does the work, that the pay which reaches the workwoman in miserably disproportioned." (*Child. Empl. Comm. II. Rep.*, p. LXX. No. 424.)

ص 577 ألماني، 680 عربي، الحاشية 51

□ "It would [...] be a great improvement to the system of piece-work, if all the men employed on a job were partners in the contract, each according to his abilities, instead of one man being interested in overworking his fellows for his own benefit." (["Watts, *Trade Societies and Strikes* ...,] p. 53.)

ص 578 ألماني، 681 عربي، الحاشية 52

□ "All those who are paid by piece-work ... profit by the transgression of the legal limits of work. This observation as to the willingness to work overtime, is

especially applicable to the women employed as weavers and reelers." (*Rep. of Insp. of Fact., 30th April 1858*, p. 9.)

ص 578 ألماني، 681 عربي، الحاشية 53

□ "Where the work in any trade is paid for by the piece at so much per job ... wages may very materially differ in amount ... But in work by the day there is generally an uniform rate ... recognized by both employer and employed as the standard of wages for the general run of workmen in the trade." (Dunning, l.c. p. 17.)

ص 579 ألماني، 682 عربي، الحاشية 55

□ "Combien de fois n'avons-nous pas vu, dans certains ateliers, embaucher, beaucoup plus d'ouvriers que ne le demandait le travail à mettre en main? Souvent, dans la prévision d'un travail aléatoire, quelquefois même imaginaire, on admet des ouvriers: comme on les paie aux pièces, on se dit qu'on ne court aucun risque, parce que toutes les pertes de temps seront à la charge des inoccupés." (H. Gregoir, *Les Typographes devant le Tribunal Correctionnel de Bruxelles,* Bruxelles, 1865, p. 9.)

ص 581 ألماني، 685 عربي، الحاشية 60

□ "The productive power of his spinning-machine is accurately measured, and the rate of pay for work done with it decreases with, though not as, the increase of its productive power." (Ure, l.c. p. 317.)

□ "By this increase, the productive power of the machine will be augmented one-fifth. When this event happens, the spinner will not be paid at the same rate for work done as he was before; but as that rate will not be diminished in the ratio of one-fifth, the improvement will augment his money earnings for any given number of hours' work ... The foregoing statement requires a certain modification ... the spinner has to pay something for additional juvenile aid out of his additional sixpence, [...] accompanied by displacing a portion of adults", (l.c. p. 320-321.)

ص 582 ألماني، 686 عربي، الحاشية 62

□ ... "to prosecute for intimidation the agents of the Carpet Weavers Trades Union, Bright's partners had introduced new machinery which would turn out 240 yards of carpet in the time and with the labour (!) previously required to produce 160 yards. The workmen had no claim whatever to share in the profits made by the investment of their employer's capital in mechanical improvements. Accordingly, Messrs. Bright proposed to lower the rate of pay from $1\frac{1}{2}$ d. per yard to 1 d., leaving the earnings of the men exactly the same as before for the same labour. But there was a nominal reduction, of which the operatives, it is asserted, had not fair [836] warning before hand." [*The Standard*, London, 26. Oktober 1861.]

ص 583 ألماني، 687 عربي، الحاشية 64

□ "It is not accurate to say that wages" (...) "are increased, because they purchase more of a cheaper article." (David Buchanan in seiner Ausgabe von A. Smiths *Wealth etc.*, 1814, V. I, p. 417, Note.)

ص 584 ألماني، 689 عربي، الحاشية 65

□ "It deserves likewise to be remarked, that although the apparent price of labour is usually lower in poor countries, where the produce of the soil, and grain in general, is cheap; yet it is in fact for the most part really higher than in other countries. For it is not the wages that is given to the labourer per day that constitutes the real price of labour, although it is its apparent price. The real price is that which a certain quantity of work performed actually costs the employer; and considered in this light, labour is in almost all cases cheaper in rich countries than in those that are poorer, although the price of grain, and other provisions, is usually much lower in the last than in the first ... Labour estimated by the day, is much lower in Scotland than in England; ... Labour by the piece is generally cheaper in England." (James Anderson, *Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc.*, Edinb. 1777, p. 350-351.)

□ "Labour being dearer in Ireland than it is in England ... because the wages are so much lower." (No. 2074 in *Royal Commission on Railways, Minutes*, 1867.)

الجزء السابع

ص 592 ألماني، 701 عربي، الحاشية 2

□ "Wages as well as profits are to be considered each of them as really a portion of the finished product." (Ramsay, l.c. p. 142.)

ص 593 ألماني، 701 عربي، الحاشية 3

□ "When capital is employed in advancing to the workman his wages, it adds nothing to the funds for the maintenance of labour." (Cazenove in Note zu seiner ed., Malthus, *Definitions in Polit. Econ.,* London, 1853, p.22.)

ص 594 ألماني، 702 عربي، الحاشية 4

□ "Though the manufacturer" (i. e. Manufakturarbeiter) "has his wages advanced to him by his master, he in reality costs him no expense, the value of these wages being generally reserved [Bei Smith: restored], together with a profit, in the improved value of the subject upon which his labour is bestowed." (A. Smith l.c., Book II, ch. III, p. 355.)

ص 596 ألماني، 705 عربي، الحاشية 6

□ "It is true indeed that the first introducing a manufacture emploies many poor, but they cease not to be so, and the continuance of it makes many." (*Reasons for a limited Exportation of Wool,* Lond. 1677, p. 19.)

□ "The farmer now absurdly asserts, that he keeps the poor. They are indeed kept in misery." (*Reasons for the late Increase of the Poor Rates: or a comparative view of the prices of labour and provisions*. Lond, 1777, p. 31.)

ص 599 ألماني، 708 عربي، الحاشية 13

□ "That letter [...] might be looked upon as the manifesto of the manufacturers." (Ferrand, *Motion über den cotton famine,* Sitzung des H. o. C. 27. April 1863.)

ص 603 ألماني، 712 عربي، الحاشية 17

□ L'ouvrier demandait de la subsistance pour vivre, le chef demandait du travail pour gagner." (Sismondi, l.c. p. 91.)

[837] ص 605 ألماني، 715 عربي، الحاشية 21

□ "Accumulation of Capital: the employment of a portion of revenue as capital," (Malthus, *Definitions etc.*, ed, Cazenove. p. 11.)

□ "Conversion of revenue into Capital," (Malthus, *Princ. of Pol. Econ.*, 2nd ed., Lond. 1836, p. 320.)

ص 608 ألماني، 718 عربي، الحاشية 21c

□ "Le travail primitif auquel son capital a dû sa naissance." (Sismondi, l.c. éd. Paris, T. I, p. 109.)

ص 614 ألماني، 725 عربي، الحاشية 25

□ "Capital", viz: "[...] accumulated wealth [...] employed with a view to profit," (Malthus l.c.[p. 262].)

□ "Capital ... consists of wealth saved from revenue, and used with a view to profit." (R. Jones, *Text-book of lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, p. 16.)

ص 614 ألماني، 725 عربي، الحاشية 26

□ "The possessors of surplus produce or capital." (*The Source and Remedy of the National Difficulties. A Letter to Lord John Russell*, Lond. 1821, [p. 4.])

ص 614 ألماني، 725 عربي، الحاشية 27

□ "Capital, with compound interest on every portion of capital saved, is so all engrossing, that all the wealth in the world from which income is derived, has long ago become the interest on capital." (London, *Economist*, 19. July 1851.)

ص 615 ألماني، 726 عربي، الحاشية 28

□ "No political economist of the present day can by saving mean mere hoarding: and beyond this contracted and insufficient [Bei Malthus: inefficient] proceeding, no use of the term in reference to the national wealth can well be imagined, but that which must arise from a different application of what is saved, founded upon a real distinction between the different kinds of labour maintained by it." (Malthus, l.c. p. 38-39.)

ص 615 ألماني، 726 عربي، الحاشية 29

□ "Accumulation of stocks ... non-exchange ... overproduction," (Th. Corbet, l.c. p. 104.)

ص 616 ألماني، 728 عربي، الحاشية 31

□ "The capital itself in the long run becomes entirely wages, and when replaced by the sale of produce becomes wages again." [J.. St. Mill]

ص 617 ألماني، 728-729 عربي، الحاشية 32

□ "Il est impossible de résoudre le prix nécessaire dans ses éléments les plus simples." (Storch, l.c., Petersb. Édit. 1815, T. II. p. 141, Note.)

ص 621 ألماني، 734 عربي، الحاشية 37

□ "Les épargnes des riches se font aux dépens des pauvres." [J.B. Say].

ص 623 ألماني، 736 عربي، الحاشية 43

□ "No one ... will sow his wheat, f.i., and allow it to remain a twelvemonth in the ground, or leave his wine in a cellar for years, instead of consuming these things or their equivalent at once - unless he expects to acquire additional value etc." (Scrope, *Polit. Econ.*, edit., A. Potter, New-York 1841, p. 133.)

ص 624 ألماني، 737 عربي، الحاشية 44

□ "La privation que s'impose le capitaliste, en prêtant" (...) "ses instruments de

production au travailleur au lieu d'en consacrer la valeur à son propre usage, en la transformant en objets d'utilité ou d'agrément." (G. de Molinari, l.c. p. 36.)

ص 624 ألماني، 737 عربي، الحاشية 45

□ "La conservation d'un capital exige ... un effort constant pour résister à la tentation de le consommer." (Courcelle-Seneuil. l.c. p. 20.)

ص 624 ألماني، 737-738 عربي، الحاشية 46

□ "The particular classes of income which yield the most abundantly to the progress of national capital, change at different stages of their progress, and are therefore entirely different in nations occupying different positions in that progress ... Profits... unimportant source of accumulation, compared with wages and rents, [838] in the earlier stages of society ... When a considerable advance in the powers of national industry has actually taken place, profits rise into comparative importance as a source of accumulation." (Richard Jones, *Textbook etc.*, p. 16, 21.)

ص626 ألماني، 739 عربي، الحاشية رقم 48

□ Ricardo says: "In different stages of society the accumulation of capital or of the means of employing"(exploiting)"labour is more or less rapid, and must in all cases depend on the productive powers of labour. the productive powers of labour are generally. Greatest where there is a an abundance of fertile land." If, in the first sentence, the productive powers of labour mean the smallness of that aliquot part of any produce that goes to those whose manual labour produced it, the sentence is nearly identical, i.e. tautological, because the remaining aliquot part is the fund whence capital can, if the owner pleases, be accumulated. But then this does not generally happen, where there is most fertile land." (*Observations on Certain Verbal Disputes*, etc., p. 74-5). [أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس ـ ن.ع].

ص 633 ألماني، 747-748-749 عربي، الحاشية 60

□ "Quant à la difficulté qu'élève Mr. Ricardo en disant que, par des procédés mieux entendus, un million de personnes peuvent produire deux fois, trois fois

autant de richesses, sans produire plus de valeurs, cette difficulté n'est pas une lorsque l'on considère, ainsi qu'on le doit, la production comme un échange dans lequel on donne les services productifs de son travail, de sa terre, et de ses capitaux, pour obtenir des produits. C'est par le moyen de ces services productifs que nous acquérons tous les produits qui sont au monde. [...] Or ... nous sommes d'autant plus riches, nos services productifs ont d'autant plus de valeur, qu'ils obtiennent dans l'échange appelé production, une plus grande quantité de choses utiles." (J. B. Say, *Lettres à M. Malthus*, Paris 1820, p. 168-169.)

□ "... parce que la concurrence les" (les producteurs) "oblige à donner les produits pour ce qu'ils leur coûtent." [l.c. p. 169.]

□ "Telle est, monsieur, la doctrine bien liée sans laquelle il est impossible, je le déclare, d'expliquer les plus grandes difficultés de l'économie politique et notamment, comment il se peut qu'une nation soit plus riche lorsque ses produits diminuent de valeur, quoique la richesse soit de la valeur." (l.c. p. 170.)

□"Si vous trouvez une physionomie de paradoxe à toutes ces propositions, voyez les choses qu'elles expriment, et j'ose croire qu'elles vous paraîtront fort simples et fort raisonnables." ... (*An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc.*, p. 110.)

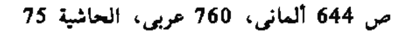
ص 634 ألماني، ص 749 عربي، نهاية الحاشية رقم 60

□ "Those affected ways of talking make up in general that which M. Say is pleased to call his doctrine and which he earnestly urges Malthus to teach at Hertford, as it is already taught "in numerous parts of Europe". He says, "If all these propositions appear paradoxical to you, look at the things they express, and I venture to believe that they will then appear very simple and very rational." Doubtless, and in consequence of the same process, they will appear everything else, except original.(An Inquiry into those Principles respecting the nature of Demand, etc., p.110). [أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس. ن.ع].

ص 642 ألماني، 757 عربي، الحاشية 70

□ "A égalité d'oppression des masses, plus un pays a de prolétaires et plus il est

riche." (Colins, *L'Économie Politique, Source des Révolutions et des Utopies prétendues Socialistes,* Paris 1857, T. III, p. 331.)


ص 644 ألماني، 760 عربي، الحاشية 75

□ "Socios collegiorum maritos esse non permittimus, sed statim postquam quis uxorem duxerit, socius collegii desinat esse." (*Reports of Cambridge University Commission,* p. 172.)

ص 660 ألماني، 771-772 عربي، الحاشية 79

□ "The demand for labour depends on the increase of circulating and not of fixed capital. Were it true that the proportion between these two sorts of capital is the same at all times, and in all circumstances, then, indeed, it follows that the number of labourers employed is in proportion to the wealth of the state. But such a proposition has not the semblance of probability. As arts are cultivated, and civilization is extended, fixed capital bears a larger and larger proportion to circulating capital. The amount of fixed capital employed in the production of a piece of British muslin is at least a hundred, probably a thousand times greater than that employed in a similar piece of Indian muslin. And the proportion of circulating capital is a hundred or thousand times less ... the whole of the annual savings [...], added to the fixed capital [...], would have no effect in increasing the demand for labour." (John Barton, *Observations on the circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society,* Lond. 1817, p.16-17.)

[839] □ "The same cause which may increase the net revenue of the country may at the same time render the population redundant, and deteriorate the condition of the labourer." (Ricardo, l.c. p. 469.)

□ ... "the demand" (for labour) "will be" in a diminishing ratio" (l.c. p. 480. Note.) "The amount of capital devoted to the maintenance of labour may vary, independently of any changes in the whole amount of capital ... Great fluctuations in the amount of employment, and great suffering may [...] become more frequent as capital itself becomes more plentiful." (Richard Jones, *An Introductory Lecture on Pol. Econ.,* Lond. 1833, p. 12.)

□ "Demand" (for labour) "will rise ... not in proportion to the accumulation of the general capital ... Every augmentation, therefore, to the national stock destined for reproduction, comes, in the progress of society, to have less and less influence upon the condition of the labourer." (Ramsay, l.c. p. 90-91.)

ص 665 ألماني، 782-783 عربي، الحاشية 83

□ "The adult operatives at this mill have been asked to work from 12 to 13 hours per day, while there are hundreds who are compelled to be idle who would willingly work partial time, in order to maintain their families and save their brethren from a premature grave through being overworked." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct. 1863*, p. 8.)

ص666 ألماني، 783 عربي، الحاشية 83

□ "Another cause of idleness in this kingdom is the want of a sufficient number of laboring hands...

Whenever from an extraordinary demand for manufactures, labour grows scarce, the labourers feel their own consequence, and will make their masters fell it likewise- it is amazing, but so depraved are the dispositions of these people, that is such cases a set of workmen have combined to distress the employer by idling a whole day together (Essay on Trade and Commerce, p. 27-28.)

[أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس. ن.ع].

ص 671 ألماني، 788 عربي، الحاشية 85

□ "It does not appear absolutely true to say that demand will always produce supply just at the moment when it is needed. It has not done so with labour, for much machinery has been idle last year for want of hands." (*Report of Insp. of Fact, for 31st Oct. 1866*, p. 81.)

ص 672 ألماني، 790 عربي، الحاشية 87

□ "Poverty [...] seems [...] favourable to generation." (A. Smith).

□ "Iddio fa che gli uomini che esercitano mestieri di prima utilità nascono abbondantemente." (Galiani. l.c. p. 78.)

□ "Misery, up to the extreme point of famine and pestilence, instead of checking, tends to increase population." (S. Laing, *National Distress,* 1844, p. 69.)

ص 675 ألماني، 792-793 عربي، الحاشية 88

□ "De jour en jour il devient donc plus clair que les rapports de production dans lesquels se meut la bourgeoisie n'ont pas un caractère un, un caractère simple, mais un caractère de duplicité; que dans les mêmes rapports dans lesquels se produit la richesse, la misère se produit aussi; que dans les mêmes rapports dans lesquels il y a développement des forces productives, il y a une force productive de répression; que ces rapports ne produisent la richesse bourgeoise, c'est à dire la richesse de la classe bourgeoise, qu'en anéantissant continuellement la richesse des membres intégrants de cette classe et en produisant un prolétariat toujours croissant." (Karl Marx, *Misère de la Philosophies,* p. 116.)

ص 675 ألماني، 793 عربي، الحاشية 89

□ "In luoco di progettar sistemi inutili per la felicità de' popoli, mi limiterò a investigare la ragione della loro infelicità." [G. Ortes, *Della Economia Nazionale libri sei 1774,* bei Custodi, Parte Moderna, T. XXI, p. 32.]

ص 682 ألماني، 802 عربي، الحاشية 105

□ "Voilà l'homme en effet. Il va du blanc au noir.
Il condamne au matin ses sentiments du soir.
Importun à tout autre, à soi même incommode,
Il change à tous moments d'esprit comme de mode." ([Boileau, zitiert bei H. Roy,] *The Theory of Exchanges etc.,* Lond., 1864, p. 135.)

ص 684 ألماني، 804 عربي، الحاشية 108

□ "... those employed in every different branch of the work can often be collected into the same workhouse." [A. Smith, p.6].

ص 702 ألماني، 828 عربي، الحاشية 140

□ "The nominal price of day-labour is at present no more than about four times, or at most five times higher than it was in the year 1514. But the price of corn is Seven times, and of flesh-meat and raiment about fifteen times higher. [...] So far, [840] therefore, has the price of labour been even from advancing in proportion to the increase in the expences of living, that it does not appear that it bears now half the proportion to those expences that it did bear." [Dr. Richard Price, *Observations on Reversionary Payments,* 6th ed. By W. Morgan, Lond. 1803, V. II, p. 159.]

ص 721 ألماني، 852-853 عربي، الحاشية 169

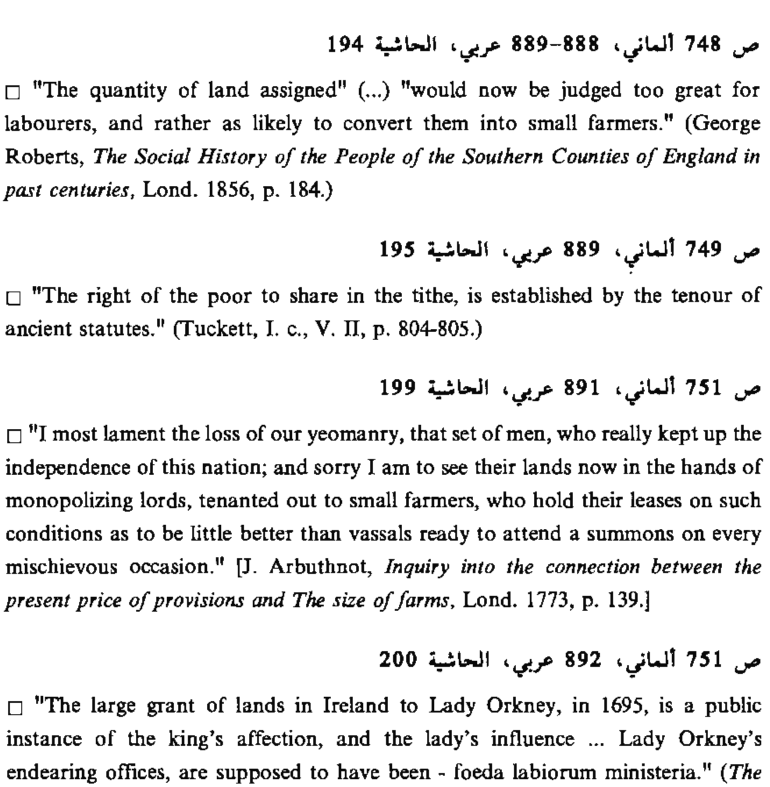
□ "The heaven-born employment of the hind gives dignity even to his position. He is not a Slave, but a soldier of peace, and deserves his place in married man's quarters, to be provided by the landlord, who bas claimed a power of enforced labour similar to that the country demands of a military soldier. He no more receives market-price for his work than does a soldier. Like the soldier he is caught young, ignorant, knowing only his own trade and his own locality. Early marriage and the operation of the various laws of settlement affect the one as enlistment and the Mutiny Act affect the other." (Dr. Hunter, l.c. p. 132.)

ص 721 ألماني، 853 عربي، الحاشية 170

□ "Mal vêtus, logés dans des trous,
Sous les combles, dans les décombres,
Nous vivons avec les hiboux
Et les larrons, amis des ombres." [Pierre Dupont, *Ouvriers,* 1846.]

ص 745 ألماني، 884 عربي، الحاشية 191

□ "La paysan y (en Silésie) est serf." "On n'a pas pu encore engager les Silésiens au partage des communes, tandis que dans la nouvelle Marche, in n'y a guère de village où ce partage ne soit exécuté avec le plus grand succès." (Mirabeau, *De la Monarchie Prussienne,* Londres 1788, T. II, p. 125-126.)



ص 748 ألماني، 888-889 عربي، الحاشية 194

□ "The quantity of land assigned" (...) "would now be judged too great for labourers, and rather as likely to convert them into small farmers." (George Roberts, *The Social History of the People of the Southern Counties of England in past centuries*, Lond. 1856, p. 184.)

ص 749 ألماني، 889 عربي، الحاشية 195

□ "The right of the poor to share in the tithe, is established by the tenour of ancient statutes." (Tuckett, I. c., V. II, p. 804-805.)

ص 751 ألماني، 891 عربي، الحاشية 199

□ "I most lament the loss of our yeomanry, that set of men, who really kept up the independence of this nation; and sorry I am to see their lands now in the hands of monopolizing lords, tenanted out to small farmers, who hold their leases on such conditions as to be little better than vassals ready to attend a summons on every mischievous occasion." [J. Arbuthnot, *Inquiry into the connection between the present price of provisions and The size of farms*, Lond. 1773, p. 139.]

ص 751 ألماني، 892 عربي، الحاشية 200

□ "The large grant of lands in Ireland to Lady Orkney, in 1695, is a public instance of the king's affection, and the lady's influence ... Lady Orkney's endearing offices, are supposed to have been - foeda labiorum ministeria." (*The character and behaviour of King William, Sunderland etc. as represented in Original Letters to the Duke of Shrewsbury from Somers, Halifax, Oxford, Secretary Vernon etc.*)

ص 755 ألماني، 897 عربي، الحاشية 212

□ "Working men are driven from their cottages, and forced into the towns to seek for employment; - but then a larger surplus is obtained, and thus Capital is augmented." ([R. B. Seeley,] *The Perils of the Nation*, 2nd ed., Lond. 1843, p. XIV.)

ص 760 ألماني، 903–904 عربي، الحاشية 220

□ "Le lin fait donc une des grandes richesses du cultivateur dans le Nord de l'Allemagne. Malheureusement pour l'espèce humaine, ce n'est qu'une ressource contre la misère, et non un moyen de bien-être. Les impôts directs, les corvées, les [841] servitudes de tout genre, écrasent le cultivateur allemand, qui paie encore des impôts indirects dans tout ce qu'il achète ... et pour comble de ruine, il n'ose pas vendre ses productions où et comme il le veut; il n'ose pas acheter ce dont il a besoin aux marchands qui pourraient le lui livrer au meilleur prix. Toutes ces causes le ruinent insensiblement, et il se trouverait hors d'état de payer les impôts directs à l'échéance sans la filerie; elle lui offre une ressource, en occupant utilement sa femme, ses enfants, ses servants, ses valets, et lui-même: mais quelle pénible vie, même aidée de ce secours! En été, il travaille comme un forçat au labourage et à la récolte; il se couche à 9 heures et se lève à deux, pour suffire aux travaux; en hiver il devrait réparer ses forces par un plus grand repos; mais il manquera de grains pour le pain et les semailles, s'il se défait des denrées qu'il faudrait vendre pour payer les impôts. Il faut donc filer pour suppléer à ce vide ... il faut y apporter la plus grande assiduité. Aussi le paysan se couche-t-il en hiver à minuit, une heure, et se lève à cinq ou six; ou bien il se couche à neuf, et se lève à deux, et cela tous les jours de sa vie si ce n'est le dimanche. Cet excès de veille et de travail usent la nature humaine, et de là vient qu'hommes et femmes vieillissent beaucoup plutôt dans les campagnes que dans les villes." (Mirabeau, l.c., T. III, p. 212 sqq.)

ص 766 ألماني، 910 عربي، الحاشية 222

□ "Whenever the legislature attempts to regulate the differences between masters and their workmen, its counsellors are always the masters. [A. Smith]", *L'esprit des lois, c'est la propriété,* [Linguet]

ص 769 ألماني، 914 عربي، الحاشية 225

□ "L'anéantissement de toutes expèces de corporations du même état et profession étant l'une des bases fondamentales de la constitution française, il est défendu de les rétablir de fait sous quelque prétexte et sous quelque forme que ce soit." ... "des

citoyens attachés aux mêmes professions, arts et métiers prenaient des délibérations, faisaient entre eux des conventions tendantes à refuser de concert ou à n'accorder qu'à un prix déterminé le secours de leur industrie ou de leurs travaux, les dites délibérations et conventions ... seront déclarées inconstitutionnelles, attentatoires à la liberté et à la déclaration des droits de l'homme etc." (*Révolutions de Paris,* Paris 1791, T. III, p. 523.)

ص 772 ألماني، 916–917 عربي، الحاشية 228

□ Knight: "You, my neighbour, the husbandman, you Maister Mercer, and you Goodman Copper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are deerer than they were, so much do you arise in the pryce of your wares and occupations that yee sell agayne. But we have nothing to sell where by we might advance ye pryce there of, to countervaile those things that we must buy agayne." ... "I pray you, what be those sorts that ye meane. And, first, of those that yee thinke should have no losse hereby?" - Doktor: "I meane all these that live by buying and selling, for, as they buy deare, they sell thereafter." -Knight: "What is the next sorte that yee say would win by it?" - Doctor: "Marry, all such as have takings or fearmes in their owne manurance" (d.h. cultivation) "at the old rent, for where they pay after the olde rate, they sell after the newe - that is, they paye for their lande good cheape, and sell all things growing thereof deare ..." Knight: "What sorte is that which, ye sayde should have greater losse hereby, than these men had profit?" - Doctor: "It is all noblemen, gentlemen, and all other that live either by a stinted rent or stypend, or do not manure" (cultivate) "the ground, or doe occupy no buying and selling." [William Stafford, *A Compendious or Briefe Examination of Certayne Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days,* London 1581.].

ص 772 ألماني، 917 عربي، الحاشية 229 [842]

□ "C'est le compte que messire Jacques de Thoraisse, chevalier chastelain sor Besançon rent est seigneur tenant les comptes à Dijon pour monseigneur le duc et comte de Bourgogne, des rentes appartenant à la dite chastellenie, depuis XXV^{e} jour de décembre MCCCLIX jusqu'au XXVIII^{e} jour de décembre MCCCLX." (Alexis Monteil, *Histoire des Matériaux manuscrits etc.*, p. 234-235.)

ص 774 ألماني، 919 عربي، الحاشية 232

□ "Je permettrai", ... "que vous ayez l'honneur de me servir, à condition que vous me donnez le peu qui vous reste pour la peine que je prends de vous commander." (J. J. Rousseau, *Discours sur l'Économie Politique.* [Genève, 1760, p. 70].)

ص 775 ألماني، 921 عربي، الحاشية 234

□ "Twenty pounds of wool converted unobtrusively into the yearly clothing of a labourer's family by its own industry in the intervals of other work - this makes no show; but bring it to market, send it to the factory, thence to the broker, thence to the dealer, and you will have great commercial operations, and nominal capital engaged to the amount of twenty times its value ... The working class is thus emerced to support a wretched factory population, a parasitical shopkeeping class, and a fictitious commercial, monetary and financial system." (David Urquhart, l.c. p. 120.)

ص 783 ألماني، 930 عربي، الحاشية 243b

□ "Si les Tartares inondaient l'Europe aujourd'hui, il faudrait bien des affaires pour leur faire entendre ce que c'est qu'un financier parmi nous." (Montesquieu, *Esprit des lois,* T. IV, p. 33, éd. Londres 1769.)

ص 790 ألماني، 938 عربي، الحاشية 251

□ "Nous sommes [...] dans une condition tout-à-fait nouvelle de la société... nous tendons à séparer [...] toute espèce de propriété d'avec toute espèce de travail." (Sismondi, *Nouveaux Principes de l'Écon. Polit.,* T. II, p. 434.)

ص 798 ألماني، 946–947 عربي، الحاشية 268

□ "... Dans les colonies où l'esclavage a été aboli sans que le travail forcé se trouvait remplacé par une quantité équivalente de travail libre, on a vu s'opérer la contrepartie du fait qui se réalise tous les jours sous nos yeux. On a vu les simples travailleurs exploiter à leur tour les entrepreneurs d'industrie, exiger d'eux des salaires hors de toute proportion avec la part légitime qui leur revenait dans le

produit. Les planteurs, ne pouvant obtenir de leurs sucres un prix suffisant pour couvrir la hausse de salaire, ont été obligés de fournir l'excédant, d'abord sur leurs profits, ensuite sur leurs capitaux mêmes. Une foule de planteurs ont été ruinés de la sorte, d'autres ont fermé leurs ateliers pour échapper à une ruine imminente ... Sans doute, il vaut mieux voir périr des accumulations de capitaux, que des générations d'hommes" (...) "mais ne vaudrait-il pas mieux que ni les uns ni les autres périssent?" (Molinari, l.c. p. 51-52.)

ص 800 ألماني، 948 عربي، الحاشية 272

□ "C'est, ajoutez-vous, grâce à l'appropriation du sol et des capitaux que l'homme, qui n'a que ses bras, trouve de l'occupation, et se fait un revenu ... c'est au contraire, grâce à l'appropriation individuelle du sol qu'il se trouve des hommes n'ayant que leurs bras ... Quand vous mettez un homme dans le vide, vous vous emparez de l'atmosphère. Ainsi faites-vous, quand vous vous emparez du sol ... C'est le mettre dans le vide de richesses, pour ne le laisser vivre qu'à votre volonté." (Colins, I. c., T. III, p. 267 - 271 passim.)

ص 801 ألماني، 950 عربي، الحاشية 275

□ ... "The first and main object at which the new Land Act of 1862 aims, is to give increased facilities for the settlement of the people." (*The Land Law of Victoria,* by the Hon. G. Duffy. Minister of Public Lands, Lond. 1862, [p. 3].)

الجزء الثامن

نتائج عملية الإنتاج المباشرة

نتائج عملية الإنتاج المباشرة

تنقسم مادة هذا الفصل(*) إلى ثلاثة أقسام:

I. السلع كمنتوج لرأس المال، للإنتاج الرأسمالي؛

II. الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج لفائض القيمة،

III. وهو أخيراً إنتاج وتجديد إنتاج العلاقة الكلية، التي تتحدد عملية الإنتاج المباشرة نفسها، بفضلها، كعملية رأسمالية خاصة.

إن الموضوع (I)، من هذه المواضيع الثلاثة، ينبغي أن يدرج أخيراً لا أولاً، في الصيغة النهائية قبل الطباعة، لأن الموضوع (I) يؤلف انتقالاً إلى المجلد الثاني ـ «عملية تداول رأس المال». غير أننا نبدأ به هنا توخياً للسهولة(**).

(*) كان ماركس يستخدم تعبير «الفصل» (Kapitel) لما صار فيما بعد يُعتبر «جزءاً» (Abschnitt)، وكان يعتزم إدراج هذا الفصل/الجزء في آخر المجلد الأول، بعد نظرية الاستعمار عند وايكفيلد. [ن.ع].

(**) اعتمدنا في هذه الترجمة النص الالماني الصادر عن ارشيف الادب الاشتراكي، المجلد 17، نويه كريتيك، فرانكفورت على الماين، 1968.

اعيد نشره في: ي.ل. فيلم: الارشيف الماركسي الالكتروني (التحديث في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2007).

(Karl Marx, *Resultate des Unmittelbaren Produktions Prozesses*. Archive Socialistischer Literatur 17, Neue Kritik, Frankfurt a.M., 1968- J.L. Wilm, Marxist's Internet Archive-3 Nov. 2007).

اعتمدنا تسلسل مواد هذا الجزء على فهرست ماركس نفسه، المذكور اعلاه، علماً أن الناشر الالماني غيّر التسلسل الاصلي للمخطوطة اعتماداً على ملاحظة ماركس بتغيير التسلسل عند النشر، خلافاً للطبعتين الإنكليزية والفرنسية فقد ابقياه اعتماداً على ملاحظة ماركس بـ 'توخي السهولة'.

كل الهوامش المرقمة تعود لماركس. وكل الهوامش المؤشرة بنجمة(*) هي للناشر الالماني، باستثناء تلك التي تحمل توقيع الناشر العربي. [ن.ع].

I: السلع كمنتوج لرأس المال

لقد كانت السلعة، بوصفها الشكل الأولي للثروة البورجوازية، نقطة انطلاقنا، ومقدمة نشوء رأس المال. من جهة أخرى، تتجلى السلع الآن كمنتوج لرأس المال.

إن الطبيعة الدائرية لبحثنا تتطابق مع التطور التاريخي لرأس المال. فرأس المال محمول بشروط نشوئه على تبادل السلع، على المتاجرة بالسلع، ولكنه يمكن أن يتشكل في مراحل مختلفة من الإنتاج تشترك في حقيقة أن الإنتاج الرأسمالي لم يظهر فيها إلى الوجود بعدُ، أو أنه يوجد ولكن بصورة مبعثرة. من جهة أخرى. فإن تبادلاً سلعياً عالي التطور، والشكل السلعي بوصفه الشكل الاجتماعي الضروري والشامل الذي يكتسيه المنتوج، لا يمكن أن يبرزا إلّا كنتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي.

وعلى أي حال، إذا عاينا المجتمعات التي يكون الإنتاج الرأسمالي فيها عالي التطور، لوجدنا أن السلعة هي المقدمة الأولية الدائمة (شرط الوجود المسبق) لرأس المال، وهي النتيجة المباشرة لعملية الإنتاج الرأسمالية، بالمثل.

إن كلاً من النقود والسلع هي شروط أولية مسبقة لرأس المال، ولكنها لا تتطور إلى رأسمال إلّا في ظل شروط معينة. فرأس المال لا يمكن أن يظهر إلى الوجود إلّا على أساس تداول السلع (بما في ذلك تداول النقد)، أي حيثما تكون التجارة قد نمت سلفاً إلى درجة معينة ومحددة؛ غير أن إنتاج وتداول السلع، من جهتهما، لا يفترضان البتة وجود النمط الرأسمالي للإنتاج. إذ يمكن على العكس من ذلك، كما بينت من قبل[1]، أن نجدهما حتى في «تشكيلات اجتماعية ما قبل بورجوازية». إنهما يشكلان المقدمة

---

(1) مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 74.
(*Zur Kritik der Politischen Ökonomie*, Berlin, 1859, S. 74).

التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي. ولكن، من جهة أخرى، ما إن تغدو السلعة الشكل العام للمنتوج، حتى يتوجب على كل منتوج أن يرتدي هذا الشكل السلعي؛ ولا يعود [442] البيع والشراء يشملان المنتوج الغائض فحسب، بل يشكلان جوهره بالذات، وتظهر مختلف شروط الإنتاج ذاتها بوصفها سلعاً لا تغادر التداول وتدخل الإنتاج إلّا على أسس الإنتاج الرأسمالي. وعليه، إذا كانت السلعة تظهر، من جهة، بوصفها مقدمة لنشوء رأس المال، فإنها تغدو أيضاً، ومن حيث الجوهر، نتيجة ومنتوج الإنتاج الرأسمالي، ما إن تصبح الشكل الأولي الشامل للمنتوج. وفي مراحل الإنتاج السابقة، كان جزء مما يُنتج يتخذ شكل السلع. أما رأس المال فإنه ينتج منتوجه، بالضرورة، كسلعة[2]. لذا فإنه بمقدار ما يتطور الإنتاج الرأسمالي، أي رأس المال، قُدُماً، تنمو مديات القوانين العامة الناظمة للسلعة؛ وكمثال على ذلك أن القوانين التي تؤثر على القيمة تتطور في الشكل المميز للتداول النقدي.

ونرى هنا كيف أن المقولات الاقتصادية الموافقة لحِقَب إنتاج سابقة، تكتسب طابعاً تاريخياً خاصاً وجديداً بتأثير الإنتاج الرأسمالي.

وإن تحوّل النقد، الذي لا يزيد هو نفسه عن كونه شكلاً متحولاً للسلعة، إلى رأسمال، لا يحصل إلّا عندما تكون قدرة ـ عمل[*] العامل قد تحولت إلى سلعة بالنسبة إليه. وهذا يفترض ضمناً أن مقولة التجارة السلعية قد امتدت لتشمل ميداناً كانت في السابق منفصلة عنه، أو لم تكن لتلجه إلّا بصورة متفرقة. بتعبير آخر، لا بد أن يكون السكان العاملون قد كفّوا إما عن أن يكونوا جزءاً من الشروط الموضوعية للعمل وإما عن أن يدخلوا السوق بوصفهم منتجي سلع؛ وعوضاً عن بيع منتوجات عملهم ينبغي لهم أن يبيعوا ذلك العمل نفسه، أو بتعبير أدق، أن يبيعوا قدرتهم على العمل. وعندئذ فحسب يمكن القول إن الإنتاج قد أصبح إنتاجاً للسلع بكامل طوله وعرضه. وعندئذ فحسب يغدو كل منتوج سلعة، وإن الشروط الموضوعية لكل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج إنما تدخل فيه بوصفها هي نفسها سلع. ولا تغدو السلعة، بالفعل، الشكل الأولي

---

(2) سيسموندي.

(*) يستخدم ماركس هنا تعبير (Arbeitsvermögen) أي قدرة ـ العمل، بدلاً من تعبير (Arbeitskraft) أي قوة ـ العمل، وهذا الاصطلاح الأخير هو ما استقر عليه ماركس في الصيغة المنشورة لـ رأس المال. [ن. ع].

الشامل للثروة إلّا على أساس الإنتاج الرأسمالي. وحيثما لا يكون رأس المال، مثلاً، قد هيمن على الزراعة، فإن قسماً كبيراً من المنتوج الزراعي يظل يُنتج، مباشرة، كوسيلة عيش لا كسلعة. وفي هذه الحالة، نجد أن قسماً كبيراً من السكان العاملين لم يتحول بعدُ إلى عمال مأجورين، وإن شطراً كبيراً من شروط العمل لم يصبح بعدُ رأسمالاً. وينطوي هذا الوضع، ضمناً، على أن تقسيم العمل المتطور، الذي يظهر مصادفة داخل المجتمع، والتقسيم الرأسمالي للعمل داخل ورشة العمل (Atelier)، هما شيئان يشرطان ويُنتجان بعضهما بعضاً. إن السلعة بوصفها الشكل الضروري للمنتوج، وبالتالي الانسلاخ [Entäusserung] عن المنتوج كوسيلة ضرورية لتملكه، تتطلب تقسيماً متطوراً للعمل الاجتماعي. وعلى العكس من ذلك، فإنه على أساس الإنتاج الرأسمالي وحده، وبالتالي على أساس التقسيم الرأسمالي للعمل داخل الورشة، تكتسب كل المنتوجات، بالضرورة الشكل السلعي، ويغدو كل المنتجين بالضرورة منتجي سلع. وعليه فإن القيمة ـ الاستعمالية لا تتحقق بتوسط القيمة ـ التبادلية، توسطاً شاملاً، إلّا بانبثاق الإنتاج الرأسمالي.

وهناك ثلاث نقاط هي:

1 ـ إن الإنتاج الرأسمالي هو أول من يجعل السلعة الشكل العام لسائر المنتوجات.

2 ـ إن إنتاج السلع يقود لا محالة إلى الإنتاج الرأسمالي ما إن يكفّ العامل عن أن يكون جزءاً من شروط الإنتاج (كما هو الحال في العبودية والقنانة) أو ما إن تكف الجماعة المشاعية البدائية عن أن تكون أساس المجتمع (الهند)، وباختصار ابتداءً من اللحظة التي تصبح فيها قدرة ـ العمل سلعة، بوجه عام.

3 ـ إن الإنتاج الرأسمالي يقوّض أساس الإنتاج السلعي بمقدار ما إن هذا الأخير يتضمن إنتاجاً فردياً مستقلاً ويتضمن تبادلاً للسلع بين مالكين أو يتضمن تبادلاً لمُتعادِلات، ويغدو التبادل الشكلي بين رأس المال وقدرة ـ العمل عُرْفاً عاماً:

ومن وجهة النظر هذه، ليس مهماً البتة في أي شكل تدخل شروط الإنتاج إلى عملية العمل؛ إذ ليس مهماً فيما إذا كانت هذه الشروط، مثل جزء من رأس المال الثابت، الآلات إلخ، تنقل جزءاً من قيمتها إلى المنتوج على دفعات، أو كان المنتوج يمتص [443] قيمتها بالكامل، مثل المواد الأولية، أو فيما إذا كان المُنتِج، يستخدم المنتوج مباشرة كوسيلة عمل، كما هو الحال بالنسبة إلى البذور في الفلاحة، أو كان يتوجّب بيع المنتوج أولاً ليُعاد تحويله إلى وسائل عمل. فعدا عن الخدمة التي تؤديها سائر وسائل العمل في

عملية الإنتاج بوصفها قيماً ـ استعمالية، فإن جميع هذه الوسائل التي تم إنتاجها إنما تخدم أيضاً كعناصر في عملية إنماء القيمة. وحيثما لا يتم تبديلها إلى نقد فعلي، فإنه يتم تحويلها إلى نقد حسابي؛ وباختصار يجري استخدامها كقيم ـ تبادلية، ويتم حساب عنصر القيمة الذي تضيفه، بهذه الطريقة أو تلك، إلى المنتوج حساباً دقيقاً. وبمقدار ما تصبح الزراعة، مثلاً، فرعاً صناعياً يُدار بطريقة رأسمالية (الإنتاج الرأسمالي يحط رحاله في الريف)، وبمقدار ما تقوم الزراعة بالإنتاج لأجل السوق، أي تُنتِج سلعاً، موادَّ للبيع لا للاستهلاك المباشر الخاص بها ـ فإنها تحسب التكاليف بالدرجة نفسها، وتعامل كل عنصر كسلعة (بصرف النظر عما إذا كانت تشتريه من فرع آخر أو من نفسها، أي من **الإنتاج**). بتعبير آخر، بمقدار ما يتم التعامل مع السلعة بوصفها قيمة ـ **تبادلية مستقلة ذاتياً**، فإنها تتصرف بوصفها **نقوداً**. وهكذا ما دام القمح، والعلف، والماشية، والبذور من كل صنف ولون، إلخ، تُباع بوصفها سلعاً ـ وما دام لا يمكن اعتبارها منتوجات ما لم يتم بيعها ـ يترتب على ذلك أنها تدخل الإنتاج **كسلع**، أي كنقد. إن **شروط الإنتاج**، **العناصر التي تؤلف المنتوج**، وهي أشياء تتطابق مع كل منتوج، هي أيضاً منتوجات، وترتدّ هي الأخرى إلى سلع. ونتيجة لعملية إنماء القيمة، يجري إدخالها في الحسابات **كمقادير من النقود**، أي في الشكل المستقل، **شكل القيمة** ـ التبادلية. نرى هنا إذن أن عملية الإنتاج المباشرة هي على الدوام **وحدةٌ لا انفصام لها من عملية العمل وعملية إنماء القيمة**، تماماً مثلما أن المنتوج هو **وحدةٌ تتألف من قيمة ـ استعمالية وقيمة ـ تبادلية**، أي **سلعة**. ولكن ثمة في المسألة ما يزيد على هذه الجوانب الشكلية: إذ **يشتري** المزارع ما ينبغي له **توظيفه**، فإننا نشاهد تطور التجارة في البذور والسماد وتربية المواشي ـ إلخ، بينما **يبيع** دخله. وهكذا تنتقل شروط الإنتاج، بالنسبة إلى المزارع المفرد، انتقالاً فعلياً من التداول إلى عملية إنتاجه، وهكذا أيضاً يصبح التداول، عملياً، الشرط المسبق لإنتاجه نظراً لأن [شروط الإنتاج](*) تصبح، على نحو متزايد **سلعاً قد اشتراها (أو يمكن شراؤها)**. والواقع إنها قد أصبحت في نظره سلعاً قبل ذلك بوقت كثير، نظراً لأنها أصناف، وسائل عمل، وهي في الوقت نفسه **تؤلف جزءاً من قيمة رأسماله**. (وحين يعيدها بطبيعتها إلى الإنتاج، فإنه **يدخلها** بذلك في حساباته بوصفها أشياء بيعت إليه qua **باعتباره منتجاً**). زد على هذا، إن ذلك كله يمضي متساوقاً مع نمو النمط الرأسمالي للإنتاج في الزراعة، التي تقف نتيجة لذلك على أساس صناعي، بصورة متزايدة.

(*) الإضافة الإيضاحية من الناشر الألماني. [ن.ع].

إن السلعة بوصفها الشكل العام الضروري للمنتوج، السمة الخاصة لنمط الإنتاج الرأسمالي، تكتسب استقلاليتها، بصورة حسية، في الإنتاج واسع النطاق الذي ينبثق في مجرى الإنتاج الرأسمالي. فالمنتوج يصبح، بصورة متزايدة، أحادياً وهائلاً، من حيث طبيعته. وهذا يسبغ عليه طابعاً اجتماعياً معيناً، طابعاً يرتبط وثيق الارتباط بالعلاقات الاجتماعية القائمة، بينما تظهر قيمته ـ الاستعمالية المباشرة التي تلبي حاجات منتجه، أمراً عارضاً، عديم الأهمية وغير أساسي. وينبغي لهذا المنتوج الهائل أن يتحقق كقيمة ـ تبادلية، ينبغي أن يجتاز استحالة(*) السلعة، ليس بسبب أن على المنتج، كرأسمالي، أن يضمن بقاءه فقط، بل أيضاً لأن عملية الإنتاج نفسها ينبغي أن يتم تجديدها ومواصلتها. [444] لذلك تمتص التجارة هذا المنتوج. إن شاريه ليس المستهلك المباشر بل التاجر الذي تقوم أعماله على تحقيق استحالة السلعة[3]. أخيراً يطوّر المنتوج طابعه كسلعة، وبالتالي طابعه كقيمة تبادلية، نظراً لأن ميادين الإنتاج تصبح، في ظل الإنتاج الرأسمالي، بالغة التشعب والتنوع، وبالتالي تتضاعف باطراد إمكانات تبادل المنتوجات[4].

إن السلعة التي تنبثق من الإنتاج الرأسمالي تختلف تماماً عن السلعة التي ابتدأنا منها بوصفها عنصر الإنتاج الرأسمالي، شرطه المسبق. لقد بدأنا بالسلعة المفردة منظوراً إليها كصنف مستقل تشيأ فيه كمٌ معين من وقت العمل ويمتلك بالتالي قيمة ـ تبادلية ذات مقدار معين.

ويمكن تحديد السلعة، بصورة مزدوجة، على النحو التالي:

1) إن ما تشيأ فيها، عدا عن قيمتها ـ الاستعمالية، هو كمٌ معين من العمل الضروري اجتماعياً. ولكن على حين أن الأمر بالنسبة إلى السلعة المأخوذة بذاتها يبقى غير محدد تماماً (هذا في الواقع أمر عديم الأهمية) من أين يُستمد هذا العمل المتشيئ، فإنه يمكن أن يُقال عن السلعة، كمنتوج لرأس المال، إنها تحتوي على كل من العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر. وقد سبق أن ذكرنا أن هذا القول ليس صحيحاً بالمعنى الدقيق نظراً لأن العمل نفسه لا يتم بيعه وشراؤه كعمل مباشرة. ولكن السلعة تحتوي على كمية إجمالية معينة من العمل المتشيئ. وإن جزءاً من هذا العمل المتشيئ (عدا عن رأس المال الثابت الذي دُفع لقاءه مُعادِل) يُبادَل لقاء مُعادِل لأجور العامل؛ وإن جزءاً آخر

(*) تحوّل أو تغير في الشكل (Metamorphose). [ن. ع].

(3) سيسموندي [المبادىء الجديدة، *Nouveaux Principes*، المجلد الأول، باريس، 1827، ص 90]. [ن.ع].

(4) [كارل ماركس]، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 17، أنظر أيضاً: وايكفيلد.

يستولي عليه الرأسمالي من دون دفع أي مُعادِل. إن كلا الجزءين متشيئان. وبالتالي ماثلان كجزءين في قيمة السلعة. وإنه لاختصار مناسب أن نصف الواحد كعمل مدفوع، والثاني كعمل غير مدفوع.

[445] 2) إن السلعة المفردة لا تظهر، مادياً، كجزء من المنتوج الكلي لرأس المال فحسب، بل كجزء صحيح من الكل الذي ينتجه رأس المال. ولم نعد الآن معنيين بالسلعة الفردية، المستقلة، بالمنتوج المفرد. فنتيجة العملية ليست سلعاً فردية، بل كتلة من السلع يتجدد فيها إنتاج قيمة ـ رأس المال الموظفة سوية مع فائض القيمة (ـ أي العمل الفائض المستولى عليه ـ) وكل واحدة من هذه هي حاملٌ (Träger) لكل من قيمة رأس المال وفائض القيمة التي أنتجها. إن العمل المنفق على كل سلعة مفردة لم يعد بالإمكان حسابه ـ إلّا كمتوسط، أي كتقدير مثالي(*). ويبدأ الحساب ابتداءً من ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي لا يدخل في قيمة المنتوج الكلي إلّا بمقدار ما يُستهلك، مروراً بشروط الإنتاج التي تستهلك جماعياً، وانتهاء بالمساهمة الاجتماعية المباشرة لعديد من الأفراد المتعاونين الذين يتساوى عملهم بصورة وسطية. وعليه يُحسب هذا العمل مثالياً كجزء صحيح من العمل الكلّي المنفق عليه. وعند تحديد سعر السلعة المفردة يظهر ذلك كمجرد كسر مثالي من المنتوج الكلّي الذي يعيد فيه رأس المال إنتاج نفسه.

3) إن السلعة، بوصفها منتوج رأس المال، إنما هي حامل القيمة الكلية لرأس المال زائداً فائض القيمة، على خلاف السلعة الأصلية التي ظهرت لنا كشيء مستقل. فالسلعة الآن هي الشكل المتحوّل لرأس المال الذي أنمى قيمته ذاتياً، وينبغي الآن تنظيم بيعها بالميزان، وبالكميات الضرورية لتحقيق قيمة رأس المال القديم وفائض القيمة القديم الذي حققه رأس المال. ولبلوغ ذلك لا يكفي أن تُباع السلع المفردة أو قسم منها، حسب قيمتها.

لقد سبق أن رأينا أن السلعة ينبغي أن تكتسب نمطاً مزدوجاً من الوجود إنْ كان ينبغي لها أن تصلح لعملية التداول. وليس كافياً بالنسبة إليها أن تظهر للشاري كصنف ذي خصائص نافعة معينة، أي كقيمة ـ استعمالية خاصة يمكن لها أن تلبي حاجات خاصة، سواء للاستهلاك الفردي أم للاستهلاك المنتج. كما ينبغي لقيمتها ـ التبادلية أن تكون قد اكتسبت شكلاً مستقلاً، محدداً، متميزاً عن قيمتها ـ الاستعمالية، وإن يكن هذا التميز مثالياً. وينبغي لها أن تمثّل كلاً من وحدة وازدواج القيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية. إن قيمتها ـ التبادلية تكتسب هذا الشكل المستقل عن قيمتها ـ الاستعمالية

(*) أي في الذهن، تصورياً. [ن. ع].

بوصفها الوجود المحض لوقت العمل الاجتماعي المتجسد مادياً، أي سعرها. ذلك لأن السعر هو التعبير عن القيمة ـ التبادلية بوصفها قيمة ـ تبادلية، أي كنقد، وبتعبير أدق كنقد حسابي.

والآن، توجد في الواقع سلع مفردة، مثل سكك الحديد، ومجمعات البناء الضخمة، إلخ، وهي تمتلك بطبيعتها قدراً من الاستمرار ونطاقاً من السعة بحيث أن مجمل منتوج رأس المال الموظف يظهر كسلعة مفردة. في مثل هذه الحالات ينبغي لنا أن نطبق القانون المتعلق بحالة السلع المفردة؛ بتعبير آخر أن سعرها ليس إلّا القيمة معبراً عنها بلغة النقود. إن القيمة الكلية لرأس المال + فائض القيمة ستكون عندئذٍ محتواة في السلعة المفردة ويمكن التعبير عنهما بلغة النقد الحسابي. إن تعيين سعر سلعة من هذا النوع لن يكون، عندئذ، شيئاً مختلفاً عما قلناه بصدد السلع المفردة، ما دام المنتوج الكلي لرأس المال سيكون ماثلاً في هذه الحالة، بالفعل، كسلعة مفردة. وعليه ليس ثمة ما يستدعي الوقوف عند هذه المسألة أكثر من ذلك.

إن غالبية السلع، على أي حال، منفصلة بطبيعتها (ولكن حتى السلع التي تكون متصلة يمكن اعتبارها مثالياً، في الجانب الأكبر، بمثابة مقادير منفصلة). بتعبير آخر، عند النظر إليها بوصفها كميات من صنف معين، فإنه يمكن تقسيمها وفقاً للمقاييس التي تتناسب معها تقليدياً باعتبارها قيماً ـ استعمالية. وهكذا نتعامل مع (آ) قمح بالكوارترات، و(ب) [446] بنّ بالباونات، و(ج) قماش بالياردات، و(د) سكاكين بالدزينات ـ في جميع هذه الأحوال تكون السلعة المفردة هي وحدة القياس، إلخ.

وينبغي لنا الآن أن نعاين المنتوج الكلّي لرأس المال، هذا المنتوج الذي يمكن اعتباره سلعة مفردة، بصرف النظر عن حجمه، وعما إذا كان منفصلاً أم متصلاً، كمنتوج يمكن أن يُعدّ قيمة ـ استعمالية مفردة، تظهر قيمته ـ التبادلية في السعر الكلي كتعبير عن القيمة الكلّية لهذا المنتوج الكلّي.

عندما بحثنا عملية إنماء القيمة، اتضح لنا أن قسماً من رأس المال الثابت الموظف، كالأبنية والآلات، إلخ، لا ينقل إلى المنتوج سوى جزء محدد من القيمة الذي يخسره في أثناء أدائه لوظيفة وسيلة عملية خلال عملية العمل؛ وهو لا يدخل المنتوج مادياً في شكل قيمته ـ الاستعمالية الخاصة. فهو يواصل الاسهام في إنتاج السلع على مدى فترة زمنية طويلة، والقيمة التي ينقلها إلى الأشياء التي تم إنتاجها خلال الإنتاج تُقاس بمقياس علاقة هذه المدة الزمنية المحدّدة بإجمالي الفترة الزمنية التي يُستهلك فيها كوسيلة عمل، أي الفترة التي تُستهلك فيها كامل قيمته وتنتقل إلى المنتوج. فإنْ دامَ عشر سنوات فإن بوسعنا أن نوجز المتوسط بالقول إن $\frac{1}{10}$ من قيمته ينتقل سنوياً إلى المنتوج، أي إن $\frac{1}{10}$ من

قيمته ينتقل إلى المنتوج السنوي لرأس المال. وبعد أن يتم تصريف كتلة معينة من المنتوجات، يمكن لجزء من رأس المال الثابت أن يواصل الخدمة كوسيلة عمل، ويواصل بالتالي تمثيل قيمة معينة على أساس متوسط مماثل لما قمنا بحسابه تواً، طالما أنه لا يؤلف جزءاً من قيمة كتلة المنتوجات التي جرى تصريفها على هذا النحو. إن القيمة الكلّية لرأس المال الثابت ليست هامة إلّا بالنسبة إلى قيمة كتلة المنتوجات التي تم تصريفها، أي المنتوجات التي أسهم في إنتاجها؛ نقصد القول إن القيمة التي ينقلها خلال فترة معينة تُقتطع كجزء صحيح من قيمته الكلّية، أي: إن الفترة المعينة التي يخدم خلالها تُنسب إلى الزمن الكلّي الذي يُستخدم خلاله وينقل خلاله قيمته الكلّية إلى المنتوج. أما ما عدا ذلك، فإن أي قيمة يظل يمتلكها لا أهمية لها بالنسبة إلى تعيين قيمة كتلة القيم التي جرى تصريفها أصلاً. إذ يمكن اعتبارها صفراً بقدر ما يتعلق الأمر بهذه الأخيرات. أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، يمكن لنا، توخياً للتبسيط، أن نعالج المسألة كما لو أن مجمل رأس المال، بما في ذلك الجزء الثابت الذي يجري امتصاصه في المنتوج على مدى فترة زمنية طويلة، قد جرى احتواؤه ودخل في منتوج رأس المال الكلّي قيد البحث.

دعونا نفترض، إذن، أن المنتوج الكلّي = 1200 ياردة من القماش. إن رأس المال الموظف = 100 جنيه، منها 80 جنيهاً رأسمالاً ثابتاً، و20 جنيهاً رأسمالاً متغيراً. إن معدل فائض القيمة = 100 بالمئة، بحيث أن العامل يعمل نصف يوم العمل لأجل نفسه، ويعمل النصف الآخر مجاناً لأجل الرأسمالي. في هذه الحالة فإن فائض القيمة = 20 جنيهاً، والقيمة الكلّية للـ 1200 ياردة = 120 جنيهاً، منها 80 جنيهاً تمثل رأس المال الثابت الموظف، و40 جنيهاً تأتي من العمل الجديد المُضاف. وثمة نصف من هذا الأخير يذهب كأجور إلى العامل، فيما يمثل النصف الثاني منه العمل الفائض أو يؤلف فائض القيمة. [447]

وبما أن عناصر الإنتاج الرأسمالي، باستثناء العمل الجديد المُضاف، تدخل عملية الإنتاج بالأصل بمثابة سلع، أي بأسعار محددة، يترتب على ذلك أن القيمة التي يضيفها رأس المال الثابت تكون معينة سلفاً بلغة السعر. وعلى سبيل المثال، تبلغ في الحالة الراهنة 80 جنيهاً عن الكتان والآلات، إلخ. أما بالنسبة إلى العمل الجديد المضاف، على أي حال، فإنه إذا كانت الأجور المحدّدة بوسائل العيش الضرورية = 20 جنيهاً، وكان العمل الفائض يساوي العمل مدفوع الأجر، فينبغي التعبير عنه بسعر 40 جنيهاً، نظراً لأن القيمة التي تعبّر عن العمل المضاف تتوقف على كميته، وليس بأي حال على

الظروف التي يكون فيها مدفوعاً. لذا فإن السعر الكلّي للـ 1200 ياردة التي أنتجها رأسمال مقداره 100 جنيه = 120 جنيهاً.

كيف يتأتى لنا أن نحدِّد قيمة السلعة المفردة، وفي حالتنا هذه قيمة ياردة القماش؟ بداهة، بتقسيم السعر الكلّي للمنتوج الإجمالي على عدد الوحدات التي تقسمه إلى أجزاء صحيحة وفقاً لمقياس معين. بتعبير آخر، يُقسم السعر الكلّي للمنتوج على عدد وحدات القياس التي يجري التعبير بها عن القيمة ـ الاستعمالية. وفي حالتنا هذه $\frac{120 \text{ جنيهاً}}{1200 \text{ ياردة}}$. حاصل ذلك سعرٌ مقداره شلنان للياردة الواحدة من القماش. وإذا ما جرى تقسيم الياردة، التي تخدم كمقياس للقماش، تقسيماً أبعد، أي إذا جرت تجزئتها إلى أجزاء صحيحة أصغر، فإن بوسعنا المضي في تحديد سعر نصف ياردة، إلخ، بالطريقة نفسها. وعليه يتحدد سعر السلعة المفردة، بالتعبير عن قيمتها ـ الاستعمالية كجزء صحيح من المنتوج الإجمالي، وتحديد سعرها كجزء صحيح مماثل من القيمة الكلّية التي ولّدها رأس المال الموظف.

لقد رأينا أنه بمقدار ما تتباين إنتاجية العمل أو قدرة إنتاجية العمل ذاته، فإن وقت العمل نفسه سوف يؤدي إلى إنتاج كميات بالغة الاختلاف من المنتوج. أو بتعبير آخر سيجري التعبير عن قيم ـ تبادلية متساوية في كميات مختلفة من القيم ـ الاستعمالية. دعونا نفترض، في المثال الحالي، أن إنتاجية ناسج الأقمشة تزداد إلى أربعة أمثال ما كانت عليه. إن رأس المال الثابت، أي الكتان والآلات، إلخ، الذي يحركه العمل المُعبَّر عنه بـ 40 جنيهاً، إن رأس المال الثابت هذا كان يساوي 80 جنيهاً. فإن ازدادت إنتاجية الناسج إلى أربعة أمثالها، فإنها ستحرك أربعة أمثال رأس المال هذا، أي ما قيمته 320 جنيهاً من الكتان، إلخ. وسيزداد عدد الياردات المنتجة بالنسبة نفسها، نعني من 1200 إلى 4800. غير أن العمل الجديد المُضاف الذي يبذله الناسج سوف يظل مُعبّراً عنه بـ 40 جنيهاً، ما دامت كميته قد بقيت على حالها من دون تغير. وعليه فإن السعر الكلّي للـ 4800 ياردة سوف يساوي الآن = 360 جنيهاً، وسيكون سعر الياردة الواحدة = $\frac{360 \text{ جنيهاً}}{4800 \text{ ياردة}}$ = شلناً واحداً و6 بنسات. وهكذا فإن سعر الياردة الواحدة سيكون قد هبط من شلنين أو 24 بنساً إلى $1\frac{1}{2}$ شلن أو 18 بنساً، أي هبط بنسبة $\frac{1}{4}$ لأن رأس المال الثابت في الياردة الواحد قد امتص عملاً حياً مضافاً أقل بنسبة $\frac{1}{4}$، خلال عملية تحويل ذلك العمل إلى قماش. أو بتعبير آخر إن المقدار نفسه من عمل النسج قد توزع على مقدار أكبر من المنتوج. ومن الأفضل بالنسبة إلى أغراضنا الحالية أن نسوق مثالاً يبقى فيه المقدار الكلّي لرأس المال الموظف على حاله بينما تنتج إنتاجية العمل

مقادير بالغة الاختلاف من القيمة ـ الاستعمالية نفسها، ولتكن هذه قمحاً، وذلك نتيجة لتباين الشروط الطبيعية، كأنْ يكون ذلك مناخاً أفضل بهذا القدر أو ذاك. لنفرض أن 7 جنيهات تمثل مقدار العمل المنفق في إيكر واحد من الأرض، لإنتاج القمح (Wheat) [448] مثلاً. من هذا المبلغ هناك 4 جنيهات تمثل العمل الجديد المضاف و3 جنيهات تمثل العمل المتشيئ أصلاً في رأسمال ثابت. لنفرض أن جنيهين من هذه الـ 4 جنيهات تُستخدم للأجور، ويبقى جنيهان بمثابة فائض قيمة، وفق التناسب البالغ 100 بالمائة، الذي افترضناه من قبل، غير أن المحصول يتباين باختلاف المواسم.

	الإجمالي (مقاساً بالكوارترات)		الكوارتر الواحد	قيمة أو سعر المنتوج الإجمالي
حين يكون لدى المزارع (When he has)	5	فإن باستطاعته أن يبيع بسعر (he can sell about)	28 شلناً	7 جنيهات
	$4\frac{1}{2}$	أو بحوالى	31 شلناً	7 جنيهات
	4	أو بحوالى	35 شلناً	7 جنيهات
	$3\frac{1}{2}$	أو بحوالى	40 شلناً	7 جنيهات
	3	أو بحوالى	46 شلناً و8 بنسات	7 جنيهات
	$2\frac{1}{2}$	أو بحوالى	56 شلناً	7 جنيهات
	2	أو بحوالى	70 شلناً	7 جنيهات(5)

إن قيمة أو سعر المنتوج الإجمالي الذي يدرّه رأسمال قدره 5 جنيهات موظف في كل إيكر، يظل 7 جنيهات، نظراً لأن الكميات الموظفة من العمل المتشيئ والعمل الحيّ المضاف تظل ثابتة. غير أن هذا العمل نفسه يولّد كميات بالغة الاختلاف من كوارترات

(5) بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع. مع ملاحظات عن تأثير ذلك على السكان. يضاف إلى ذلك مقترحات لمنع الشحة مستقبلاً. بقلم مزارع. (*An Inquiry into the Connections etc.*, By a Farmer). [المؤلف هو: جون أربوثنوت John Arbuthnot. ن.ع].

القمح، وعليه فإن لكوارتر القمح المفرد، أي للجزء الصحيح نفسه من المنتوج الإجمالي، أسعاراً بالغة الاختلاف. إن تغير أسعار السلع الفردية التي أنتجها رأس المال الواحد نفسه ليس له إطلاقاً أيما تأثير على معدل فائض القيمة ـ أو على نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، أو على الطريقة التي ينقسم بها يوم العمل إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. إن القيمة الكلّية التي يجد العمل الجديد المضاف التعبير عنه فيها تظل على حالها من دون تغير، لأن مقدار العمل الحي المضاف إلى رأس المال الثابت(*) قد بقي على حاله الآن كما من قبل؛ نقصد القول إن نسبة فائض القيمة إلى الأجور، أو نسبة العمل المدفوع إلى العمل غير المدفوع، تبقى على حالها، بصرف النظر عما إذا كانت الياردة تكلف شلنين، أو باتت تكلف بعد تنامي إنتاجية العمل، $1\frac{1}{2}$ شلن. فكل ما تغير، بقدر ما يتعلق الأمر بالياردة المفردة، هو المقدار الكلّي لعمل النساجين الذي أُنفق عليها، بيد أن نسبَتَيْ العمل المدفوع وغير المدفوع، هاتين النسبتين اللتين ينقسم إليهما المقدار الكلّي، تظلان على حالهما بالنسبة إلى أي جزء صحيح تحتويه الياردة من الكل، مهما كان هذا الكلّ كبيراً أم صغيراً. وبالمثل، ففي الوضع المعطى في مثالنا أعلاه، أي مع هبوط إنتاجية العمل، الوضع الذي يتوزع فيه العمل الجديد المضاف على كوارترات أقل بحيث أن نسبة من العمل المضاف أكبر تنتسب إلى كل كوارتر، [449] فإن الزيادة في سعر الكوارتر الواحد في الحالة الثانية لن تؤثر أدنى تأثير على النسبتين اللتين سينقسم إليهما هذا المقدار الأكبر أو الأصغر من العمل الذي يمتصه كل كوارتر، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. فليس ثمة أدنى فرق، لا بالنسبة إلى فائض القيمة الكلّي الذي أنتجه رأس المال، ولا بالنسبة إلى الجزء الصحيح من فائض القيمة، الذي تحتويه قيمة كل كوارتر بالقياس إلى القيمة الجديدة المُضافة إلى الكوارتر؛ فإذا جرت، في ظل الشروط المعينة، إضافة عمل حي أكثر إلى مقدار محدّد من وسائل الإنتاج، فإن عملاً أكثر، مدفوعاً وغير مدفوع، يُضاف بالنسب نفسها؛ وإذا جرت إضافة عمل حي أقل، فإن عملاً، مدفوعاً وغير مدفوع، أقل ينضاف بالنسب نفسها. ولكن في كلتا الحالتين، فإن التناسب بين هذين الجزءين من العمل الجديد المضاف يظل على حاله دون تعديل.

وبمعزل عن تأثيرات عوامل خارجية معينة لا صلة لها بأغراضنا الراهنة، فإن ميل نمط الإنتاج الرأسمالي ونتيجته هي أن يزيد باطراد إنتاجية العمل؛ لذا فإنه يزيد أيضاً كتلة وسائل الإنتاج المحوّلة إلى منتوجات باستخدام الكمية نفسها من العمل المضاف. وعندئذ فإن العمل الجديد المضاف يتوزع، باطراد، على كتلة أكبر من المنتوجات مقلصاً بذلك

(*) ورد في المخطوطة: المتغير، بزلّة قلم من ماركس.

سعر كل سلعة مفردة، أو مقلصاً بذلك أسعار السلع عموماً. وإن هذا التقليص لأسعار السلع لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى أيما تغيير، لا في كتلة فائض القيمة التي ينتجها رأس المال المتغير نفسه، ولا في نسبة انقسام العمل، المضاف حديثاً لكل سلعة مفردة، إلى عمل مدفوع أو غير مدفوع، ولا في معدل فائض القيمة التي نمت في كل سلعة مفردة. فحين تتطلب كمية معينة من الكتان أو عدد من المغازل، عملاً أقل لإنتاج ياردة واحدة من القماش، فإن حقيقة تزايد أو تناقص مقدار العمل لا تمس البتة نسب العمل المدفوع إلى العمل غير المدفوع. إن المقدار المطلق للعمل الحي المضاف حديثاً إلى مقدار معين من العمل المتشيئ أصلاً، لا يؤثر بشيء على النسبتين اللتين تنقسم بهما الكمية، الأكبر، أو الأصغر، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع، عند تطبيق ذلك على السلعة الفردية. ورغم التغير في سعر السلعة، الناجم عن تغير قدرة إنتاجية العمل، نعني أنه على الرغم من تقلص الأسعار ورخص السلع، فإن العلاقة بين العمل المدفوع والعمل غير المدفوع، أي بوجه عام معدل فائض القيمة الذي أنماه رأس المال، يمكن أن يظل ثابتاً. وحتى لو لم يكن هناك تغير في إنتاجية العمل المضاف حديثاً إلى وسائل العمل، بل كان هناك تغير في إنتاجية العمل الذي يخلق وسائل العمل، مؤدياً إلى رفع أو خفض أسعارها، فمن الجلي بالمثل أن التغير الناتج عن ذلك في أسعار السلع المعنية لن يكون له أيما تأثير على انقسام الجزء الثابت من العمل الجديد المضاف، الذي تحتويه هذه السلع، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع.

وعلى العكس، فإن تغيراً في سعر السلع لا يَحولُ دون ثبات معدل فائض القيمة وثبات انقسام العمل الجديد المضاف إلى عمل مدفوع وغير مدفوع. وعلاوة على ذلك، فإن ثبات أسعار السلع لا يمنع بذاته تغيراً في معدل فائض القيمة، أو تحويراً في نسبة انقسام العمل الجديد المضاف إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. وتوخياً للتبسيط دعونا نفترض أنه لا يحدث في فرع الصناعة قيد البحث أي تغير في إنتاجية أي عمل داخله. وهكذا ففي المثال المذكور أعلاه لن يطرأ تغير في إنتاجية عمل النسج أو العمل المنخرط في إنتاج الكتان والمغازل، إلخ. واستناداً إلى الفرضية التي صغناها آنفاً، يجري توظيف 80 جنيهاً في رأس المال الثابت، و20 جنيهاً في رأس المال المتغير. إن هذه الـ 20 جنيهاً تمثل 20 يوماً (أيام أسبوع) لعشرين ناسجاً. واستناداً إلى افتراضنا، فقد انتجوا 40 جنيهاً، مشتغلين نصف اليوم لأنفسهم ونصفه للرأسمالي. ولكننا سنفترض أيضاً، بدلاً من يوم عمل مؤلف من 10 ساعات، أن يوم العمل يُمدَّد إلى 12 ساعة، [450] بحيث يزداد العمل الفائض بمقدار ساعتين للعامل الواحد. لقد نما يوم العمل الكلّي $\frac{1}{5}$، من 10 ساعات إلى 12 ساعة. وبما أن 10 : 12 = $16\frac{2}{3}$: 20، فإن $16\frac{2}{3}$ ناسجاً فقط يلزمون الآن لتحريك رأس المال الثابت نفسه البالغ 80 جنيهاً، وبالتالي لإنتاج 1200

ياردة من القماش. (لأن عشرين رجلاً يعملون 10 ساعات = 200 ساعة، و$16\frac{2}{3}$ رجلاً يعملون 12 ساعة = أيضاً 200). بالمقابل، إذا احتفظنا بالعمال العشرين كلهم، كما من قبل، فإنهم سيقدمون 240 ساعة عمل بدلاً من 200 ساعة عمل. وبما أن قيمة 200 ساعة عمل يومياً تبلغ 40 جنيهاً في الأسبوع، فإن قيمة 240 ساعة يومياً تبلغ 48 جنيهاً في الأسبوع. ولكن بما أن إنتاجية العمل إلخ، قد بقيت ثابتة، ولما كانت 40 جنيهاً تطابق رأسمالاً ثابتاً قدره 80 جنيهاً، يترتب على ذلك أن 48 جنيهاً تتطلب 96 جنيهاً رأسمالاً ثابتاً. وعليه فإن رأس المال المنفق يبلغ 116 جنيهاً وقيمة السلع التي ينتجها = 148 جنيهاً. ولكن بما أن 120 جنيهاً = 1200 ياردة، فإن 128 جنيهاً = 1280 ياردة. وستكون كلفة الياردة الواحدة$\frac{\text{128 جنيهاً}}{\text{1280 ياردة}} = \frac{1}{10}$ = شلنين(*) .إن سعر الياردة المفرد يظل على حاله دون تغير لأنه يظل يكلف المقدار الكلّي نفسه من ناحية العمل المضاف ومن ناحية العمل المتشيىء في وسائل العمل. لكن مقدار فائض القيمة الذي تحتويه كل ياردة سيكون قد ازداد. ففي السابق، كانت هناك 20 جنيهاً من فائض القيمة في 1200 ياردة. وعليه فإن فائض القيمة ـ في الياردة الواحدة كان $\frac{20}{1200} = \frac{2}{120} = \frac{1}{60} = \frac{1}{3}$ = 4 بنسات أما الآن فإن هناك 128 جنيهاً في 1280 ياردة، وثمة في الياردة الواحدة $5\frac{1}{3}$(**) بنس، نظراً لأن $5\frac{1}{3}$ بنس × 1280 = 28 جنيهاً، وهذا هو المقدار الحقيقي لفائض القيمة ـ الماثل في الـ 1280 ياردة. وبالطريقة نفسها، ثمة 8 جنيهات إضافية من فائض القيمة (= 80 ياردة بسعر شلنين للياردة الواحدة)، وإن عدد الياردات، في الواقع، قد نما من 1200 إلى 1280.

نجد في هذا المثال أن سعر السلعة يظل على حاله. كذلك شأن إنتاجية العمل ورأس المال المستخدم في دفع الأجور. مع ذلك، يرتفع مقدار فائض القيمة من 20 إلى 28، أي بمقدار 8، وهذا $\frac{2}{5}$ من الـ 20، لأن 8 × $\frac{5}{2} = \frac{40}{2}$= 20، أي بنسبة 40 في المائة. هذه هي النسبة المئوية التي نما بها فائض القيمة الكلّي. أما بالنسبة إلى **معدل فائض القيمة** فقد ارتفع من 100 بالمائة إلى 140 بالمائة.

إن بالوسع تصحيح هذه الأرقام اللعينة فيما بعد. حسبنا في الوقت الحاضر أن نشير

(*) في الطبعة الإنكليزية جرى تصحيح هذه الأرقام من قبل المحرر، اعتماداً على ملاحظة ماركس: والأرقام هي: 144 جنيهاً = 1440 ياردة وكلفة الياردة $\frac{\text{144 جنيهاً}}{\text{1440 ياردة}} = \frac{\text{جنيه واحد}}{10}$ = شلنين .[ن.ع].

(**) في المخطوطة: $5\frac{1}{4}$ بنس.

إلى أن فائض القيمة ينمو مع ثبات أسعار السلع لأن رأس المال المتغير نفسه يحرك عملاً أكثر، وهذا لا يعني فقط إنتاج سلع أكثر بالكلفة نفسها، بل إنتاج سلع أكثر تحتوي على نسبة من العمل غير المدفوع أكبر من ذي قبل.

إن الحساب الصحيح معروض في المقارنة التالية التي لا أبتغي سوى استباقها بتقديم[451] هذه الملاحظة:

إذا كانت الـ 20 جنيهاً م الأصلية [رأسمال متغير] = 20 يوم عمل ذي 10 ساعات (طالما أن أيام الأسبوع يمكن أن تضرب بـ 6، فإن ذلك لا يؤثر على الوضع) وكان يوم العمل = 10 ساعات، فإن العمل الكلّي المنجز = 200 ساعة.

والآن، إذا مُدِّد اليوم من 10 إلى 12 ساعة (ومُدِّد العمل الفائض من 5 إلى 7) فإن العمل الكلّي في 20 [يوماً] = 240.

إذا كانت 200 ساعة عمل تمثل 40 جنيهاً، فإن 240 = 48 جنيهاً.

وإذا كانت 200 ساعة عمل تضع موضع الحركة رأسمالاً ثابتاً مقداره 80 جنيهاً، فإن 240 سوف تحوّل رأسمالاً يبلغ 96 جنيهاً.

وإذا كانت 200 ساعة تنتج 1200 ياردة، فإن 240 ساعة سوف تثمر 1440 ياردة. والآن. فإلى مقارنتنا: [الجدول I-II ـ أدناه].

	ث (ثابت)	م (متغير)	ف (فائض القيمة)	قيمة المنتوج الإجمالي	معدل فائض القيمة	مقدار فائض القيمة	الياردات	سعر الياردة الواحدة	مقدار العمل في الياردة الواحدة	العمل الفائض [في الياردة الواحدة]	معدل العمل الفائض
I	80 جنيهاً	20 =	20 =	120 جنيهاً	%100	20 جنيهاً	1200	2 شلن	8 بنسات	4 بنسات	4:4 = %100
II	96 جنيهاً	20 =	28 =	144 جنيهاً	%140	28 جنيهاً	1440	2 شلن	8 بنسات	$4\frac{2}{3}$ بنس	$4\frac{2}{3} : 3\frac{1}{3}$ = %140
											5:7 = عدد الساعات ازداد من 5 إلى 7

في أعقاب ازدياد فائض القيمة المطلق، أي: نتيجة إطالة يوم العمل، تغير التناسب في المقدار الكلّي للعمل المنجز، من 5:5 إلى 7:5، أي من 100 في المائة إلى 140 في المائة، وهو تناسب ينعكس بالمثل (ditto) في كل ياردة مفردة. غير أن المقدار الكلّي لفائض القيمة يتحدد بعدد العمال المستخدمين وفق هذا المعدل الأعلى. ولو جرى تقليص عددهم إثر تمديد يوم العمل، أي إذا تم أداء الكمية نفسها من العمل ولكن باستخدام عمال أقل عدداً، اعتماداً على يوم عمل أطول، فإن معدل فائض القيمة سوف يشهد زيادة مماثلة، ولكن مقداره المطلق لن يشهد ذلك.

دعونا ننطلق الآن، على العكس، من الافتراض بأن يوم العمل يبقى على حاله، أي يبقى 10 ساعات، لكن العمل الضروري ينخفض من 5 ساعات إلى 4 ساعات بسبب تزايد إنتاجية العمل لا في رأس المال الثابت المستخدم في النسيج، أو في عمل النسيج ذاته، بل في فروع صناعية أخرى تؤلف منتوجاتها جزءاً من أجور العمل. هذا يعني أن العمال الآن يعملون 6 ساعات لأجل الرأسمالي بدلاً من 5، ويعملون 4 ساعات لأنفسهم بدلاً من 5. لقد كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري 5:5 أي [452] 100%؛ وقد باتت الآن 6:4 = 150:100 = 150 في المائة.

والآن، كما من قبل، يجري استخدام 20 شخصاً لعشر ساعات، مما يعطي 200 ساعة؛ وهم يحركون، في الحالتين، رأس المال الثابت نفسه، البالغ 80 جنيهاً. إن قيمة المنتوج الكلّي تظل 120 جنيهاً، وعدد الياردات يبقى 1200، وسعر كل ياردة يظل شلنين كما من قبل. ذلك لأن شيئاً لم يتغير في سعر الإنتاج. إن المنتوج الكلّي (بلغة القيمة) لشخص واحد [ـ يوم واحد] = جنيهين، و20 = 40 جنيهاً. ولكن على حين أن الأمر كان يلزم العامل، في السابق، 5 ساعات في اليوم، أي 20 جنيهاً في الأسبوع، لشراء وسائل عيشه، فإن الأمر الآن لا يتطلب سوى 4 ساعات = 16 جنيهاً في الأسبوع، لشراء المقدار نفسه. وإن ما يُدفع إلى العشرين شخصاً الذين يؤدون الآن 16 ساعة فقط من العمل الضروري يساوي الآن 16 جنيهاً بالمقارنة مع 20 جنيهاً في السابق. لقد انخفض رأس المال المتغير من 20 جنيهاً إلى 16 جنيهاً، ولكنه لا يزال يضع الكمية نفسها من العمل المطلق قيد الحركة. ولكن هذا الكمّ يتوزع الآن بصورة مختلفة. في السابق كان $\frac{1}{2}$ مدفوعاً، و$\frac{1}{2}$ غير مدفوع. أما الآن فإن هناك، من العشر ساعات، 4 مدفوعة و6 غير مدفوعة، أي $\frac{2}{5}$ مدفوعة و$\frac{3}{5}$ غير مدفوعة. وعوضاً عن التناسب 5:5، هناك تناسب جديد هو 6:4، وقد نما معدل فائض القيمة من 100 في المائة إلى 150 في المائة. لقد ارتفع معدل فائض القيمة بنسبة 50 في المائة. وهناك في

كل ياردة واحدة، $3\frac{1}{5}$ بنس من العمل سيكون مدفوعاً و$4\frac{4}{5}$ بنس من العمل سيكون غير مدفوع، وهذا $\frac{24}{5}$: $\frac{16}{5}$، أي 24: 16، كما أعلاه. وهكذا فإن الصورة الإجمالية هي على النحو المبين أدناه [في الجدول III].

	ث (ثابت)	م (متغير)	ف (فائض قيمة)	قيمة المنتوج الإجمالي	معدل فائض القيمة	مقدار فائض القيمة	الياردات	سعر الياردة الواحدة	كمية العمل في الياردة الواحدة	العمل الفائض [في الياردة الواحدة]	معدل العمل الفائض
III	80 جنيهاً	16 جنيهاً	24 جنيهاً	120 جنيهاً	%150	24 جنيهاً	1200	2 شلن	8 بنسات	$4\frac{4}{5}$ بنس	$= 3\frac{1}{5} : 4\frac{4}{5}$ = 16 :24 %150

نلاحظ هنا أن مقدار فائض القيمة هو 24 جنيهاً لا غير، عوضاً عن 28 جنيهاً كما في الجدول II. ولكن إذا كان قد جرى في الجدول III إنفاق رأس المال المتغير نفسه والبالغ 20 جنيهاً، فإن المقدار الكلّي من العمل المستخدم كان سيرتفع، نظراً لأنه يبقى على حاله برأسمال متغير مقداره 16 جنيهاً. والحق، بما أن 20 هي أكبر من 16 بنسبة الربع، فإنه كان سيزداد بنسبة الربع. وفي هذه الحالة كان المقدار الكلّي للعمل المستخدم سيزداد هو أيضاً، وليس فقط التناسب بين العمل الفائض والعمل المدفوع. ولما كانت 16 جنيهاً تثمر 40 جنيهاً، في ظل المعدل الجديد المعين، فإن 20 جنيهاً سوف تدرّ 50 جنيهاً، منها 30 جنيهاً تؤلف فائض القيمة. وإذا كانت 40 جنيهاً = 200 ساعة، فان 50 جنيهاً تساوي 250 ساعة. وإذا كانت 200 ساعة تحرك 80 جنيهاً من (ث)، فإن 250 ساعة سوف تحول 100 جنيه من (ث). وأخيراً، إذا كانت 200 ساعة قد أنتجت 1200 ياردة، فإن 250 ساعة سوف تثمر 1500 ياردة. وتصبح الحسابات كما هو مبيّن أدناه [في الجدول III آ].

	ث (ثابت)	م (متغير)	ف (فائض قيمة)	قيمة المنتوج الإجمالي	معدل فائض القيمة	مقدار فائض القيمة	الياردات	سعر الياردة الواحدة	كمية العمل في الياردة الواحدة	العمل الفائض [في الياردة الواحدة]	معدل العمل الفائض
III ـ آ	100 جنيه	20 جنيهاً	30 جنيهاً	150 جنيهاً	%150	30 جنيهاً	1500	2 شلن	8 بنسات	$4\frac{4}{5}$ بنس	%150

ينبغي أن نلاحظ ما يلي عموماً: نتيجة هبوط الأجور (هنا، في أعقاب تزايد الإنتاجية) يلزم رأسمال متغير أقل لوضع الكم نفسه من العمل قيد الاشتغال، أي لوضع الكمّ نفسه من العمل قيد الاشتغال لرأس المال بفوائد أكبر، نظراً لأن الجزء المدفوع، في هذا المقدار نفسه، يهبط بالقياس إلى الجزء غير المدفوع. لذا، فإن الرأسمالي الذي يواصل إنفاق المقدار نفسه من رأس المال المتغير سيجني مضاعفاً. ذلك لأنه لن يكون قادراً، فقط، على أن يكسب معدل فائض قيمة أعلى، لقاء المبلغ الكلّي نفسه، فحسب، بل إنه قادر أيضاً على استغلال كمية من العمل أكبر وفق هذا المعدل الأعلى، رغم أن رأسماله المتغير لم يرتفع من حيث المقدار (although his variable capital has not increased in magnitude).

[453] لقد رأينا مما تقدم أنه:

(1) عندما تتغير أسعار السلعة، يمكن لمعدل وكمية فائض القيمة أن يظلا ثابتين؛

(2) عندما تبقى أسعار السلعة ثابتة، يمكن لمعدل وكمية فائض القيمة أن يتغيرا.

وعلى العموم فإن أسعار السلع، كما بيّنا في بحثنا إنتاج فائض القيمة، لا تمارس تأثيرها إلّا بمقدار ما تدخل في تكاليف إعادة إنتاج قدرة ـ العمل، فتمس بذلك قيمتها، وهو تأثير يمكن أن يلتغي على المدى القصير بفعل مؤثرات معاكسة.

يترتب على النقطة (1)، إننا إذا أغفلنا، هنا، ذلك القطاع من المنتوجات التي إذا أصبحت أرخص، جعلت قدرة ـ العمل أرخص أيضاً (مثلما أنها إذا أصبحت أغلى جعلت قدرة ـ العمل أغلى)، فإن هبوط الأسعار، أي رخص السلع، الناجم عن تزايد إنتاجية العمل، يعني أن عملاً أقل بات يتجسد مادياً في سلع معينة، أو أن العمل نفسه يعطي كمية أكبر من السلع، بحيث أن جزء العمل الصحيح اللازم لإنتاج سلعة مفردة يصير أصغر. غير أن ذلك لا يعني، في ذاته ولذاته، حصول تغير في الانقسام النسبي للعمل، الداخل في أية سلعة معينة مفردة، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. إن القانونَيْن المبينين هنا، ينطبقان، عموماً، على سائر السلع، بما فيها تلك التي لا تدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إعادة إنتاج قدرة ـ العمل، والتي لا علاقة لسعرها، سواء أكان عالياً أم متدنياً، بتحديد قيمة قدرة ـ العمل ذاتها.

ويترتب على النقطة (2) (أنظر الجدولين III وIII آ) أنه على الرغم من ثبات أسعار السلع، وثبات إنتاجية العمل الحيّ المستخدم مباشرة في فرع الصناعة الذي يخلق تلك السلع، فإن معدل وكتلة فائض القيمة يمكن أن يرتفعا. (وعلى النسق نفسه، كان بوسعنا أن نبين العكس ونعني تحديداً أنهما يمكن أن ينخفضا، فيما لو جرى تقليص يوم العمل الإجمالي، أو فيما لو تزايد وقت العمل الضروري ـ مع بقاء يوم العمل نفسه ثابتاً على

حاله ـ بسبب أن السلع الأخرى أصبحت أغلى). وهذه هي الحالة التي **يُشْغِلُ** فيها رأسمال متغير ذو حجم معين مقادير متفاوتة من عمل ذي إنتاجية معينة. (في حين أن أسعار السلع تظل ثابتة طالما لم يطرأ تغير على إنتاجية العمل). وبالمقابل، فإن رأسمالاً متغيراً ذا حجم متغير يمكن أن **يُشغِلَ** مقادير متساوية من عمل ذي إنتاجية معينة. وباختصار، فإن رأسمالاً متغيراً ذا حجم معين لا يضع، على الدوام، المقدار نفسه من العمل الحي موضع الحركة، وإذا ما اعتبرناه رمزاً لمقادير العمل التي يحركها، فينبغي اعتباره رمز مقدار متغير.

إن هذه الملاحظة الأخيرة (الجدول II والقانون الثاني) تبيّن كيف ينبغي النظر إلى السلعة بصورة تختلف تماماً عن الطريقة التي نظرنا بها إليها في بدء بحثنا للمنتوج الفردي، المستقل ـ لأن السلعة تتجلى هنا بوصفها منتوج رأس المال، بوصفها جزءاً مكوناً لرأس المال، بوصفها حاملاً لرأس المال الذي أنمى قيمته ذاتياً، وبالتالي فإنها تحتوي على جزء صحيح من فائض القيمة الذي ولّده رأس المال.

(حين نتحدث عن سعر السلع، فإننا نفترض، ضمناً، أن السعر الكلّي لكتلة السلع التي أنتجها رأس المال = **قيمتها الكلّية**، وعليه فإن سعر الجزء الصحيح من السلعة المفردة = الجزء الصحيح من تلك القيمة الكلّية. إن السعر، في هذا الاطار، هو، عموماً، محض تعبير نقدي عن **القيمة**. أما الأسعار التي تختلف عن القيم المعينة، فإنها لم تدخل بعد في نطاق بحثنا).

[454] إن السلعة المفردة، منظوراً إليها كمنتوج لرأس المال، أي كمكوِّن أولي فعلي من مكونات رأس المال الذي تنامى قيمةً وأُعيد إنتاجه، إن هذه السلعة تختلف، إذن، عن السلعة الفردية التي بدأنا بها، والتي اعتبرناها بمثابة صنف له استقلال ذاتي، بمثابة المقدمة لتكوين رأس المال. إنها لا تختلف فقط من ناحية مسألة السعر المشار إليها آنفاً، بل تختلف أيضاً في واقع أنه حتى لو بيعت السلعة بموجب سعرها، فإن **قيمة رأس المال** الموظف في إنتاجها قد لا تتحقق، وإن **فائض القيمة** الذي خلقه رأس المال هذا قد لا يتحقق هو الآخر. والحق، فبسبب كون السلعة مجرد حامل لرأس المال، ليس من الناحية المادية فحسب، أي ليس كجزء من القيمة ـ الاستعمالية التي يتألف منها رأس المال، بل كحامل **للقيمة** التي يتألف منها رأس المال، فإن من المحتمل أن يبيع الرأسمالي سلعاً بأسعار تطابق قيمها الفردية، ولكن **بأدنى من قيمها كمنتوجات لرأس المال، وكمكوّنات للمنتوج الإجمالي الذي يحظى فيه بوجوده، رأس المال الذي أنمى قيمته فعلياً**.

وفي المثال المعطى أعلاه، قام رأسمال قدره 100 جنيه بإعادة إنتاج نفسه في شكل

1200 ياردة من القماش بسعر 120 جنيهاً. ولما كنا، في بحثنا السابق، قد استخدمنا الأرقام 80ث، 20م، 20ف(*)، فإننا نستطيع الآن أن نمثل الوضع بافتراضنا أن الـ 80 جنيهاً رأسمالاً ثابتاً تتجسد في 800 ياردة، أي في $\frac{2}{3}$ من المنتوج الإجمالي؛ وإن 20 جنيهاً رأسمالاً متغيراً، أي الأجور، تضارع 200 ياردة، أي $\frac{1}{6}$ من الإجمالي؛ وإن 20 جنيهاً فائض قيمة يُعادِل، بالمثل، 200 ياردة، أي $\frac{1}{6}$. وإذا ما افترضنا الآن أن 800 ياردة، وليست ياردة واحدة، قد بيعت بموجب السعر الصحيح، وهو 80 جنيهاً، وإن الجزءين الآخرين تعذرا على البيع، فإن $\frac{4}{5}$ فقط، من قيمة رأس المال الأصلية، البالغة 100 جنيه، قد أُعيد إنتاجها. وباعتبار هذه الياردات الـ 800 حاملاً لرأس المال الكلّي، أي باعتبارها المنتوج الفعلي الوحيد لرأس المال الكلّي البالغ 100 جنيه، فإنها قد بيعت بأقل من قيمتها، أي بثلثي قيمتها، إن توخينا الدقة، ما دامت قيمة المنتوج كله = 120، والـ 80 تؤلف $\frac{2}{3}$ من ذلك، أما القيمة المفقودة البالغة 40 فهي الثلث المتبقي. إن هذه الياردات الـ 800، مأخوذة لذاتها، يمكن أيضاً أن تُباع بما يزيد عن قيمتها الحقيقية، مع ذلك فإن الياردات، كحاملات لرأس المال الكلّي، يمكن أن تباع بموجب سعرها الصحيح؛ أي مثلاً إذا بيعت هذه بـ 90 جنيهاً، وبيعت الياردات الـ 400 المتبقية بـ 30 جنيهاً. غير أننا نعتزم، لأغراضنا الراهنة، إغفال بيع مختلف أجزاء الكمية الإجمالية من السلع بأسعار أعلى أو أدنى من قيمتها، نظراً لأن المقدمة التي ننطلق منها تنص بالضبط على وجوب بيع السلع وفق قيمها الصحيحة.

[455] إن المسألة المطروحة هنا لا تقتصر على وجوب أن تُباع السلعة وفق قيمتها، كما هو الحال مع السلعة منظوراً إليها كشيء مستقل ذاتياً، بل إن الأمر يتعداه إلى أن السلعة، بوصفها حاملاً لرأس المال الموظف فيها. وبوصفها جزءاً صحيحاً من المنتوج الكلّي لرأس المال ذاك، ينبغي أن تُباع حسب قيمتها (سعرها). فعند بيع 800 ياردة فقط من المنتوج الكلّي البالغ 1200 = 120 جنيهاً، فإن هذه الياردات الـ 800 لا تمثل ثلثي القيمة الكلّية، بل تمثل مجمل القيمة الكلّية ذاتها، أي أنها تمثل قيمة 120 جنيهاً لا 80 جنيهاً، والسلعة المفردة لا تساوي = $\frac{80}{800} = \frac{8}{80} = \frac{4}{40} = \frac{2}{20}$ جنيه = 2 شلن، بل تساوي = $\frac{120}{800} = \frac{12}{80} = \frac{3}{20} =$ 3 شلنات. وعليه فبوصفها منتوجاً فردياً، ستباع بـ50 بالمائة

(*) الرموز: ث = رأسمال ثابت
م = رأسمال متغير
ف = فائض قيمة. [ن. ع].

أغلى، فيما لو بيعت بـ 3 شلنات عوضاً عن شلنين. أما بوصف السلعة المفردة جزءاً صحيحاً من القيمة الكلّية المُنتجة، فإنه ينبغي أن تُباع بموجب سعرها المضبوط، وبالتالي، أن تُباع كجزء صحيح من المنتوج الكلّي المباع. وعليه فإنها قد لا تُباع كصنف مستقل، بل بوصفها، مثلاً، $\frac{1}{1200}$ = من المنتوج الكلّي، أي نسبة إلى المتبقي $\frac{1199}{1200}$. والمسألة هنا هي أن الصنف المفرد ينبغي أن يُباع بموجب سعره الصحيح مضروباً بالعدد الذي يؤلف مقامه كجزء صحيح من كلّ.

(يترتب على ذلك أنه، مع تطور الإنتاج الرأسمالي وما ينجم عنه من انخفاض في الأسعار، لا بد وأن يكون هناك ازدياد في كتلة السلع، في عدد الأصناف الواجب بيعها. نقصد القول إن توسعاً مطرداً للسوق يغدو ضرورة بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي. ولكن يُستحسن ترك هذه النقطة إلى الكتاب اللاحق This point better to the subsequent book) (إنها تفسر أيضاً لماذا لا يستطيع الرأسمالي بيع 1300 ياردة بسعر شلنين للياردة الواحدة، حتى لو استطاع أن يجهز 1200 ياردة بهذا السعر. ذلك لأن الـ 100 ياردة الإضافية قد تتطلب توسيعات في رأس المال الثابت تستطيع تقديم 1200 ياردة أخرى بذلك السعر، لا 100 ياردة إضافية، إلخ). نرى من ذلك كيف ينبغي تمييز السلعة، منظوراً إليها كمنتوج لرأس المال، عن السلعة المفردة، منظوراً إليها كشيء مستقل، وإن هذا التمايز سوف يبرز إلى العيان على نحو متزايد. فكلما مضينا قدماً في عمليات الإنتاج والتداول الرأسمالي، ازدادت ملاحظتنا لأثره على السعر الحقيقي للسلعة.

والنقطة التي أود أن ألفت إليها الانتباه بنحو خاص، هي التالية:

رأينا في الفصل الثاني، الفقرة 3 من هذا الكتاب الأول(*)، كيف أن مختلف عناصر القيمة في منتوج رأس المال (قيمة رأس المال الثابت، وقيمة رأس المال المتغير، وفائض القيمة) يمكن العثور عليها، بل إنها، كما هو الحال، تتكرر، بالنسب نفسها في كل سلعة مفردة، كأجزاء صحيحة من القيمة ـ الاستعمالية الكلّية التي تم إنتاجها، وكأجزاء صحيحة من القيمة (ـ التبادلية) الكلّية التي تم إنتاجها، على السواء، هذا من جهة. من جهة ثانية، يمكن تقسيم المنتوج الكلّي إلى نسب معينة من القيمة ـ الاستعمالية أو الصنف المُنتَج، حيث إن جزءاً أولاً منها يمثل قيمة رأس المال الثابت، وجزءاً ثانياً

(*) رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع: معدل فائض القيمة، 3 ـ ساعة سنيور الأخيرة. [ن.ع].

يمثل قيمة رأس المال المتغير، وجزءاً ثالثاً يمثل فائض القيمة. ورغم أن هاتين المجموعتين من الأوصاف متطابقتان من حيث الجوهر، فإنهما تتناقضان في شكل التعبير عنهما. ففي الحالة الأخيرة، فإن السلع الفردية التي تنتمي إلى المجموعة الأولى، أي المجموعة التي تعيد إنتاج قيمة رأس المال الثابت لا غير، تمثل فقط العمل الذي تشيأ قبل عملية الإنتاج. وكمثال على ذلك فإن 800 ياردة = 80 جنيهاً = قيمة رأس المال الثابت الموظف ـ تمثل قيمة غزول القطن، والزيت، والفحم، والآلات المستهلكة فقط، ولكنها لا تمثل مثقال ذرة من العمل الجديد المضاف في النسج. أما إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة القيمة ـ الاستعمالية، من جهة أخرى، فإن كل ياردة من القماش لا تحتوي فقط على الكتان، بل تحتوي أيضاً على كمية معينة من العمل الذي أعطاه شكل قماش، وتحتوي، بالمثل، في سعرها البالغ شلنين، على 16 بنساً كإعادة إنتاج لرأس المال الثابت الذي استُهلك فيها، و4 بنسات للأجور و4 بنسات للعمل غير المدفوع، المتجسدة فيها. إن الفشل في حلّ هذا التناقض الظاهر يمكن أن يؤدي، كما سنرى لاحقاً، إلى أخطاء أساسية في التحليل. فهذا الأمر، للوهلة الأولى، مربك تماماً للشخص الذي ينظر إلى سعر السلعة الفردية فقط، مثلما هو الأمر مع فرضيتنا السابقة التي تنص على أن سلعة فردية أو قسماً معيناً من المنتوج الكلّي يمكن أن يُباع سوية بالسعر الصحيح وبأدنى منه، سوية بالسعر الصحيح وبأعلى منه، وأن يباع بما يزيد عن السعر الصحيح حتى وإن يكنْ أدنى منه. وكمثال على هذا الارتباك، أنظر برودون(*) (Verte).

(في المثال أعلاه، لا يتحدد سعر الياردة بمعزلٍ عما عداه، بل بوصف الياردة جزءاً صحيحاً من المنتوج الكلّي).

[456] سبق لي أن قدمت عرضاً مماثلاً للمحاججة السابقة عن تحديد الأسعار (لعله ينبغي إدراج صياغات خاصة من البحث الأصلي، هنا [)]:

في الأصل، بحثنا السلعة الفردية في عزلة عما عداها، بوصفها النتيجة والمنتوج المباشر لكمية محددة من العمل. أما الآن، فإن السلعة بوصفها نتيجة أو منتوج رأس المال، تتغير من حيث الشكل (فيما بعد، في سعر الإنتاج، ستتغير السلعة فعلياً أيضاً). والفرق هو الآتي: إن كتلة القيم ـ الاستعمالية المُنْتَجة، تمثل كمية من العمل تساوي قيمة رأس المال الثابت التي يحتويها والتي استهلكها المنتوج (تمثل كمية من العمل المتشيئ والمنقول من رأس المال إلى المنتوج) + قيمة كمية العمل الذي بودل لقاء رأس المال المتغير. إن جزءاً من هذا العمل يذهب لتعويض قيمة رأس المال المتغير، والمتبقي منه

(*) هذه إحالة إلى الصفحة 457 من المخطوطة، [الطبعة العربية، ص1056-1058].

يؤلف فائض القيمة. ولو عبّرنا عن وقت العمل الذي يحتويه رأس المال بلغة النقد، بـ 100 جنيه، منها 40 جنيهاً هي رأسمال متغير، وكان معدل فائض القيمة = 50 في المائة، فإن الكمية الإجمالية للعمل الذي يحتويه المنتوج تصل إلى 120 جنيهاً. وقبل أن تستطيع السلعة التداول، ينبغي تحويل قيمتها ـ التبادلية، سلفاً، إلى سعر. وعليه، إذا لم يكن المنتوج الكلّي شيئاً واحداً متصلاً، بحيث تجري إعادة إنتاج مجمل رأس المال في سلعة مفردة، كبيت مثلاً ـ فإن على الرأسمالي أن يحسب سعر السلعة الفردية، أي أن عليه أن يمثل القيمة ـ التبادلية للسلعة الفردية بلغة النقد الحسابي. لذا فاعتماداً على مختلف معدلات الإنتاجية، يجري توزيع القيمة الكلّية، البالغة 120 جنيهاً، على عدد من المنتوجات، أكبر أو أصغر، وإن سعر الصنف الواحد يقف في تناسب عكسي مع العدد الكلّي للأصناف؛ وكل مادة واحدة سوف تمثل جزءاً صحيحاً، أكبر أو أصغر، من الـ 120 جنيهاً. وعلى سبيل المثال إذا كان المنتوج الكلّي هو 60 طناً من الفحم، فإن الـ 60 طناً = 120 جنيهاً = جنيهين للطن الواحد = $\frac{\text{120 جنيهاً}}{60}$، أما إذا كان 75 طناً من الفحم، فإن الطن الواحد = $\frac{\text{120 جنيهاً}}{75}$ = جنيه و12 شلناً؛ وإذا ما كان 240 طناً فإن $\frac{\text{120 جنيهاً}}{240} = \frac{12}{24} = \frac{1}{\text{2 جنيه}}$، وهكذا. إن سعر الصنف المفرد إذن = $\frac{\text{السعر الكلّي للمنتوجات}}{\text{العدد الكلّي للمنتوجات}}$، أي بتقسيم السعر الكلّي على العدد الكلّي للمنتوجات مُقاسة بمختلف وحدات القياس، تبعاً للقيمة ـ الاستعمالية للمنتوج.

وعليه، إذا كان سعر السلعة المفردة يساوي السعر الكلّي لكتلة السلع (سعر العدد الكلّي للأطنان) التي ينتجها رأسمال مقداره 100 جنيه، مقسوماً على العدد الكلّي للأصناف (هنا بالأطنان) فإن السعر الكلّي للمنتوج الكلّي من جهة أخرى، يساوي سعر السلعة المفردة مضروباً بالعدد الكلّي للسلع المنتجة. وإذا كانت كتلة السلع قد ازدادت بتزايد الإنتاجية(*)، فإن العدد سوف يزداد أيضاً، وإن سعر الصنف المفرد سوف يهبط. والعكس صحيح، حين تهبط الإنتاجية؛ فعندئذ سيرتفع العامل الأول، أي السعر، أما العامل الثاني، العدد، فسيهبط. وما دام مقدار العمل المستخدم يظل على حاله، فإن الأمر سينتهي بسعر كلي واحد هو 120 جنيهاً، بصرف النظر عن الكمية التي تؤول منه إلى الصنف المفرد الذي يُنتَجُ بكميات متباينة تبعاً لإنتاجية العمل.

(*) وردت الجملة في المخطوطة: إنتاجية السلع تزداد كتلة.

وإذا كان الجزء الكسري من السعر، الذي يصيب الصنف الفردي ـ الجزء الصحيح من القيمة الكلّية ـ يغدو أصغر بسبب تزايد عدد الأصناف المنتجة، أي بسبب تعاظم إنتاجية العمل، فإنه يترتب على ذلك أن جزء فائض القيمة الذي يقترن به سيكون أصغر، أي: الجزء الصحيح من السعر الكلّي، الجزء الذي التحم به فائض القيمة البالغ 20 جنيهاً. مع ذلك، فإن هذا لا يُحدِث أيما تغيير في العلاقة بين جزء سعر الصنف، الجزء الذي يمثل فائض القيمة، والجزء الآخر منه الذي يمثل الأجور أي المدفوعات إلى العمل.

وإنه لمن الصحيح تماماً، كما [بيّن] بحثنا لعملية الإنتاج الرأسمالية ـ وبمعزل عن إطالة يوم العمل ـ إن هبوط أسعار السلع التي تحدد قيمة قدرة ـ العمل وتدخل في نطاق الاستهلاك الضروري للعامل يولّد ميلاً محدداً لأن تغدو قدرة ـ العمل ذاتها أرخص. كما يولّد ميلاً موازياً نحو تقليص الجزء المدفوع من عمله وتمديد الجزء غير المدفوع عند إبقاء يوم العمل ثابتاً على حاله.

وهكذا، واستناداً إلى فرضيتنا السابقة، فإن سعر السلعة المفردة أسهم في فائض القيمة بالنسبة نفسها التي شارك بها كجزء صحيح في القيمة الكلّية وفي السعر الكلّي؛ غير أن الوضع الآن كالآتي، وهو أنه على الرغم من هبوط السعر، يزداد جزء السعر الذي يمثل فائض القيمة. لكن ذلك لا يحصل إلّا بسبب أن فائض القيمة قد أصبح يحتل نسبة أكبر في السعر الكلّي للمنتوج، لأن إنتاجية العمل قد تنامت. وللسبب عينه ـ كلما تعاظمت إنتاجية العمل (كما أن العكس يصح إذا كانت الإنتاجية ستهبط) ـ تنخفض قيمة قدرة ـ العمل، نظراً لأن الكمية نفسها من العمل، القيمة نفسها البالغة 120 جنيهاً، تتوزع على كمية أكبر من السلع مؤدية بذلك إلى هبوط سعر كل صنف. وعليه، رغم هبوط سعر السلعة المفردة، بل رغم انخفاض المقدار الكلّي للعمل، وبالتالي انخفاض ما يحتويه هذا من قيمة، فإن مقدار فائض القيمة الماثل في السعر، إن هذا المقدار يزداد نسبياً. بتعبير آخر، يوجد في المقدار الكلّي الأصغر من العمل الماثل في الصنف الفردي، أي في الطن الواحد مثلاً، مقدار من العمل غير المدفوع أكبر من ذي قبل، أي أكبر مما كان موجوداً حين كان العمل ذا إنتاجية أضعف، وكانت كمية المنتوج أقل، وكان سعر الصنف الفردي أعلى. إن السعر الإجمالي البالغ 120 جنيهاً يحتوي الآن على عمل غير مدفوع أكبر من ذي قبل، وهذا ينطبق أيضاً على كل جزء صحيح من الـ 120 جنيهاً تلك.

[457] إن ألغازاً *(puzzles)* من هذا الضرب هي ما يقود برودون في متاهات الضلال، طالما أنه ينظر حصراً إلى سعر السلعة الفردية في عزلة، ولا يأخذ السلعة كمنتوج لرأس المال الكلّي. من هنا إغفاله الوضع العام الذي ينقسم المنتوج الكلّي، في إطاره، إلى مكوناته المختلفة، من ناحية السعر.

«بما أن الفائدة عن رأس المال (هذا مجرد جزء محدد يسمى جزءاً من فائض القيمة) في التجارة، تُضاف إلى أجور العامل لتؤلف سعر السلع، فإن من المستحيل على العامل أن يعيد شراء ما أنتجه بنفسه. إن العيش من العمل هو مبدأ ينطوي، في ظل نظام الفائدة، على تناقض»، (مجانية الائتمان، مناقشة للسيد باستيا والسيد برودون، باريس 1850، ص 105)(*).

هذا صحيح تماماً: ولكي تكون المسألة واضحة دعونا نفترض أن العامل (l'ouvier) قيد البحث هو الطبقة العاملة بأسرها. إن المدفوعات الأسبوعية التي تتلقاها والتي ينبغي لها، بواسطتها، أن تشتري وسائل العيش، إلخ، إنما تُنفق على كتلة من السلع؛ وسواء أخذنا كل واحدة من السلع بصورة منفصلة، أم أخذناها كلها معاً، فإن سعرها يتضمن جزءاً أولاً = الأجور، وجزءاً آخر = فائض القيمة (التي لا تؤلف الفائدة، التي يذكرها برودون، سوى عنصر واحد من عناصرها، بل لعله العنصر الأقل أهمية، نسبياً). فكيف يكون بإمكان الطبقة العاملة الآن أن تستخدم دخلها الأسبوعي، الذي يتألف فقط من (الأجور) (Salaire) لشراء كتلة السلع التي تؤلف: (Salaire) («الأجور») + فائض القيمة؟ وبما أن أجور الأسبوع، آخذين الطبقة بأسرها، لا تساوي أكثر من مجموع وسائل العيش الأسبوعية، فمن الواضح وضوح النهار، أن العامل لا يستطيع، قطعاً، بالنقود التي تلقاها، أن يشتري وسائل العيش التي تلزمه. لأن مبلغ النقود الذي تلقاه يساوي أجوره الأسبوعية، السعر المدفوع أسبوعياً لقاء عمله، في حين أن سعر مواد العيش التي تلزمه لأسبوع = سعر العمل الذي تحتويه هذا المواد + السعر المتمثل بالعمل الفائض غير مدفوع الأجر. مع ذلك (Ergo): «فإن من المستحيل... على العامل أن يسترجع منتوجه هو بالذات. إن العيش من العمل» (Il est impossible que... L'ouvrier puisse racheter ce qui'il a lui-même produit. *Vivre en travaillant*). في ظل مثل هذه الظروف ينطوي فعلاً على «تناقض» *(contradiction)*. إن برودون محقٌ تماماً بقدر ما يتعلق الأمر بالمظاهر. ولكن لو أنه عوضاً عن تفحص السلعة في عزلة، راح ينظر إليها كمنتوج لرأس المال، لاكتشف أن منتوج الأسبوع ينقسم إلى جزء يكون سعره = أجور الأسبوع = رأس المال المتغير المنفق خلال الأسبوع وإن هذا لا يحتوي أي فائض

(*) نص المقتبس باللغة الفرنسية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1176. [ن.ع].

قيمة، إلخ، وينقسم إلى جزء آخر يتألف سعره بمجمله من فائض القيمة، ورغم أن سعر السلعة يتضمن هذه العناصر جميعاً، فإن الجزء الأول في الواقع هو فقط ما يعيد العامل شراءه (ولا شأن، في هذا الإطار، لواقع أنه قد ينخدع على يد البقال في هذه العملية، إلخ).

وهذا هو عموماً ما يتمخض عن تناقضات (Paradoxen) برودون الاقتصادية، التي تبدو، في الظاهر، عميقة، عصية على الحل. والواقع أنها تكمن في أنه يعتبر الاضطراب الذي تقحمه الظاهرات الاقتصادية في رأسه بمثابة قوانين ناظمة لتلك الظاهرات.

(الحق، إن تأكيده هنا مضللٌ أكثر حتى مما أشرنا إليه أعلاه، نظراً لأن هذا التأكيد ينطوي على افتراض بأن السعر الحقيقي للسلعة = الأجور التي تحتويها = مقدار العمل المدفوع الذي تحتويه، في حين أن فائض القيمة، الفائدة، إلخ، ليس أكثر من مطلب إضافي، علاوة تعسفية أُضيفت فوق السعر الحقيقي للسلعة).

غير أن النقد الذي يوجهه إليه الاقتصاديون المبتذلون لأسوأ من ذلك. وعلى سبيل المثال، يشير السيد فوركاد[6] (هنا تبتغي الإحالة إلى مصدر الاقتباس) أن تأكيد برودون ينطوي على مبالغة مفرطة، من جهة، لأنه يبين، استناداً إلى هذا التأكيد، أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تحيا إطلاقاً، وإن برودون، من جهة أخرى، لا يدفع هذا التناقض إلى أبعد من ذلك، نظراً لأن سعر السلع التي يقتنيها الشاري لا تتضمن فقط (Salaire) الأجور + الفائدة، بل أيضاً كلفة المواد الأولية، إلخ (أي عناصر رأس المال الثابت الداخلة في هذا السعر). صحيح تماماً يا فوركاد. ولكن ثم ماذا (But what next)؟ إنه يبيّن أن المشكلة أكثر تعقيداً مما كان قد أوحى به برودون ـ ولكن ذلك يؤلف بنظر فوركاد ذريعة للإحجام عن تقديم أي حل للمشكلة حتى وإن يكنْ على نطاق أصغر من ذلك الذي عالج برودون المسألة في إطاره، ونراه عوضاً عن ذلك يتهرب من المسألة، مقصياً إياها بخطاب فارغ (أنظر الحاشية رقم 1)[*]. [458]

والواقع إنها لمزية من مزايا طريقة برودون في المعالجة أن يعمد إلى التعبير الصريح عن الاضطرابات في واقع الظاهرات الاقتصادية، عارضاً إياها برضا سفسطائي عن النفس، ولكن كاشفاً عنها بكامل فقرها النظري. وهذا على نقيض الاقتصاديين المبتذلين الذين يسعون إلى التستر على الأمور، من دون أن يكونوا قادرين على إدراكها. وهكذا

---

(6) [تناول ماركس نقد فوركاد الموجه إلى برودون في المجلد الثالث من رأس المال. ن. ع].

(*) أنظر: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص74.

نجد السيد ف. توكيديس روشر ينبذ قول برودون «ما هي الملكية» (Qu'est-ce que [la] Propriété) واصماً إياه بأنه «مضطرب ويثير الاضطراب». إن تعبير «يثير الاضطراب» يكشف عن إحساس الاقتصاديين المبتذلين بالعجز أمام هذا الاضطراب. فهم عاجزون عن حلّ تناقضات الإنتاج الرأسمالي حتى بالشكل المضطرب، السطحي، السفسطائي الذي يغلف به برودون هذه التناقضات ليلقيها على رؤوسهم. ولا يبقى أمامهم من مفر سوى الهرب من السفسطة التي يعجزون عن التخلص من شباكها، وإطلاق مناشدة بـ «التعقل» متوكلين على فكرة أن الأمور ستأخذ مجراها. وهذا عزاء كبير لـ «النظري» المزعوم.

(ملحوظة: لعله ينبغي لهذا المقطع بأكمله عن برودون أن يدرج في الكتاب الثاني، الفصل [أي: الجزء] الثالث، بل حتى بعد ذلك).

وفي الوقت نفسه نجد هنا حلّ القضية المعروضة في الفصل الأول(*). فإذا كانت السلع التي تؤلف منتوج رأس المال تُباع بأسعار تتحدد بقيمها، أو بتعبير آخر إذا قامت الطبقة الرأسمالية بأسرها ببيع السلع حسب **قيمتها الحقيقية**، فإن كل واحد من أعضائها يحقق فائض القيمة، أي: إنه يبيع جزءاً من قيمة السلعة لم يكلفه أي شيء ولم يدفع لقاءه شيئاً. والربح الذي يحققه كل واحد منهم لا يتم نيله على حساب بعضهم بعضاً (لن يحصل ذلك إلّا عندما يتمكن الواحد من أن يستل فائض قيمة عائد لآخر) كما لا يتم نيله ببيعهم سلعهم بما يزيد عن قيمتها. على العكس، فهم يبيعون منتوجهم حسب **قيمته الحقيقية**. إن الفرضية القائلة بأن السلع تُباع بأسعار تطابق قيمها، إنما تشكل قاعدة البحوث التي نعتزم مواصلتها في المجلد التالي.

إن السلع هي أول نتيجة لعملية الإنتاج الرأسمالي المباشرة، إنها منتوج هذه العملية؛ ونجد في سعر هذه السلع، ليس فقط تعويضاً عن رأس المال المُوظَّف فيها، والمُستهلك في مجرى إنتاجها فحسب، بل نجد أيضاً التجسيد المادي للعمل الفائض، تشيؤه كفائض قيمة، هذا العمل الفائض الذي استُهلك خلال عملية الإنتاج ذاتها. إن منتوج رأس المال، بوصفه سلعة، ينبغي أن يدخل عملية التبادل، وهذا لا يعني فقط التبادل المادي (الأيض) الفعلي، بل يعني أيضاً أنه ينبغي له أن يخضع لمختلف التغيرات في الشكل التي وسمناها بأنها استحالات السلعة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتغيرات الخالصة في الشكل ـ تحويل هذه السلع إلى نقد ثم إعادة تحويلها إلى سلع ـ فإن هذه العملية ماثلة أصلاً في عرضنا لما أسميناه «التداول البسيط» ـ تداول السلع بما هي عليه. ولكن هذه

(*) رأس المال، المجلد الأول: تناقضات الصيغة العامة. [ن. ع].

السلع هي، في الوقت نفسه، حاملات لرأس المال؛ إنها رأسمال قد أنمى قيمته ذاتياً، إنها حبلى بفائض القيمة. ومن هذه الناحية فإن تداولها، الذي هو في آنٍ واحدٍ عملية إعادة إنتاج لرأس المال، يستدعي تحديدات لاحقة غريبة عن الوصف التجريدي لتداول السلع. ولهذا السبب فإن مهمتنا التالية تقوم في دراسة عملية تداول السلع بوصفها عملية تداول رأس المال. وهذا ما سنقوم به في المجلد القادم(*).

(*) هذا هو موضوع المجلد الثاني من رأس المال. ويفترض أن ماركس أراد اختتام هذا الفصل عند هذه النقطة عندما قام بمراجعته مراجعة أخيرة. [ن. ع].

II: الإنتاج الرأسمالي كإنتاج لفائض القيمة

[459] حيثما يظل رأس المال متجلياً في أشكاله الأولية ليس إلّا، مثل السلع والنقود، فإن الرأسمالي يعرض نفسه في شخصية مألوفة أصلاً، شخصية مالك النقود والسلع. ولكن مثل هذا الشخص ليس رأسمالياً في ذاته ولذاته أكثر من كون النقود والسلع هي في ذاتها ولذاتها رأسمال. فهي لا تتحول إلى رأسمال إلّا في شروط خاصة معينة، وبالمثل فإن مالكيها لا يتحولون إلى رأسماليين إلّا عند تحقق هذه الشروط.

في الأصل، أضحى رأس المال يتجلى بهيئة نقد، كشيء يُزمع تحويله إلى رأسمال، أو شيء هو ليس برأسمال إلّا بالقوة (δυνάμει)(*).

وقد ارتكب الاقتصاديون حماقة خلط هذه الأشكال الأولية لرأس المال ـ النقود والسلع ـ برأس المال نفسه، بما هو عليه. كما أنهم ارتكبوا حماقة أخرى في مساواة رأس المال بنمط وجوده كقيمة ـ استعمالية: وسائل العمل.

إن رأس المال في شكله الأول، المؤقت (كما يقال)، شكل النقد (نقطة انطلاق تكوّن رأس المال) لا يوجد هنا، بعد، إلّا كنقود، أي كمقدار من **القيم ـ التبادلية المتجسدة في شكل قيمة تبادلية ذاتية الوجود، متجسدة في التعبير عنها بهيئة نقد. ولكن مهمة هذه النقود هي إنماء قيمتها ذاتياً**. وينبغي للقيمة ـ التبادلية أن تخدم في خلق قيمة ـ تبادلية أكبر. وينبغي أن تزداد كمية القيمة؛ أي لا ينبغي فقط صون القيمة المتاحة، بل ينبغي أن تدرّ **علاوة إضافية**، △ قيمة، **فائض قيمة**، بحيث أن القيمة المعطاة، أي المقدار المحدد من النقود، يمكن أن يُنظر إليه **كشيء متغير** *(Fluens)* والعلاوة الإضافية **كتغيّر** *(Fluxion)*. ولسوف نعود إلى قضية هذا التعبير ذاتي الوجود عن رأس المال كنقد، عندما نأتي على دراسة عملية تداوله. أما هنا فنحن معنيون بالنقود **كنقطة انطلاق لعملية**

(*) بالقوة نقيض بالفعل، أي كامن، محض إمكانية، غير متحقق بعد. [ن. ع].

الإنتاج المباشرة؛ ليس إلّا، ويمكن لنا أن نقتصر على هذه الملاحظة: إن رأس المال لا يوجد هنا، بعد، إلّا ككمية معينة من القيمة = ن (نقود)، حيث يتلاشى فيها ويمّحي كلّ أثر للقيمة ـ الاستعمالية، بحيث لا يتبقى سوى الشكل النقدي. إن حجم هذا الكمّ من القيمة يتحدد بمقدار أو كمية النقود المزمع تحويلها إلى رأسمال. وعليه فإن هذه القيمة تغدو رأسمالاً ينبغي أن ينمّي مقداره ذاتياً، أن تتحول إلى مقدار متنام، أن تصبح منذ البداية شيئاً متغيراً *(Fluens)* يتوجب عليه أن يولّد تغيراً *(Fluxion)*. إن هذا المبلغ من النقود، في ذاته، لا يُحدَّد كرأسمال إلّا إذا جرى استخدامه بنمط معين، إنفاقه، بهدف زيادته، إذا ما أُنفق تحديداً بهدف زيادته. إن هذه الظاهرة، بالنسبة إلى مقدار القيمة أو النقود، هي مصيرها، محرّكها، ميلها، أما بالنسبة إلى الرأسمالي، مالك هذا المبلغ من النقود، الذي ستكتسب النقود هذه الوظيفة على يديه، فيظهر الأمر بمثابة نية، أو قصد. وهكذا، ففي هذا التعبير الأصلي، البسيط عن رأس المال كنقود أو قيمة (أو المزمعة أن تكون رأسمالاً)، نجد أن أي صلة مع القيمة ـ الاستعمالية قد انقطعت أو دُمرت كلياً. ولكن الأكثر إثارة للدهشة من ذلك كله هو زوال أي علامة نافرة، زوال كل أثر محتمل، مربك، عن عملية الإنتاج الفعلية (إنتاج السلع، إلخ). ولهذا السبب عينه فإن طابع الإنتاج الرأسمالي، أو طبيعته الخاصة المميزة، تبدو بالغة البساطة والتجريد. فإذا كان رأس المال الأصلي هو كمّ من القيمة = س، فإنه يصبح رأسمالاً ويحقق غرضه بالتغير إلى س + △ س، إلى كمّ من النقود أو القيمة = مقدار القيمة الأصلي + فضلة تزيد على المبلغ الأصلي. بتعبير آخر، إنه يتحول إلى: مقدار معين من النقود + نقود إضافية، يتحول إلى: قيمة معطاة + فائض قيمة. لذلك فإن إنتاج فائض القيمة ـ الذي يتضمن صيانة القيمة المسلّفة بالأصل ـ يتجلى كغاية مقررة، كمصلحة محركة، كنتيجة ختامية لعملية الإنتاج الرأسمالية، كوسيلة تتحول القيمة الأصلية بواسطتها إلى رأسمال. أما كيف يتم ذلك، وما هي التدابير الفعلية التي تتحول س بواسطتها إلى س + △ س، فلا يؤثر ذلك على غاية ونتيجة العملية أدنى تأثير. صحيح أن س يمكن أن تتغير إلى س + △ س حتى في غياب عملية الإنتاج الرأسمالية، ولكن ذلك لن يحدث إذا افترضنا وجود شرط مسبق وهو أن أعضاء المجتمع المتعارضين يواجهون بعضهم كأشخاص لا يتعاملون فيما بينهم إلّا كمالكي سلع، ولا يعقدون الصلات فيما بينهم إلّا بهذه الصفة (هذا يستبعد العبودية، إلخ)، ولن يحدث، وإذا افترضنا ثانياً، أن المنتوج الاجتماعي يجب أن يتم إنتاجه كسلعة. (هذا يستثني كل التشكيلات الاجتماعية التي تكون فيها القيمة ـ الاستعمالية الشيء الأساس بالنسبة إلى المنتجين المباشرين، ويتحول فيها المنتوج الفائض، في أقصى الأحوال، إلى سلعة).

[460] إن كون غاية العملية هي تحويل س إلى س +△ س، يشير أيضاً إلى المسار الذي ينبغي أن تمضي فيه أبحاثنا. ينبغي التعبير عن النتيجة كدالّة لكمية متغيرة، أو أن تتحول إلى كمية متغيرة خلال العملية. إن س، كمبلغ معين من النقد، هي مقدار ثابت منذ البداية، ولذلك فإن العلاوة التي تحتويها س = صفراً. وعليه ينبغي تغييرها، في مجرى العملية، إلى مقدار آخر ينطوي على عنصر متغير. ومهمتنا تقوم في اكتشاف هذا العنصر من مكوناتها، وأن نشخّص، في الوقت نفسه، التوسطات التي يتأتى، عن طريقها، لمقدار ثابت أن يصبح مقداراً متغيراً. والآن، كما يمكن لنا أن نرى في بحثنا اللاحق لعملية الإنتاج الفعلية، بما أن جزءاً من س يتحول ثانية إلى مقدار ثابت، وبالتحديد إلى وسائل عمل، وبما أن جزءاً من قيمة س لا يوجد إلّا في شكل قيم ـ استعمالية خاصة، عوضاً عن شكلها النقدي (وهذا تبدل Change لا تأثير له على الطبيعة الثابتة لكمية القيمة، بل لا تأثير له إطلاقاً على هذا الجانب منها ما دامت هي قيمة ـ تبادلية)، يترتب على ذلك أن س يمكن أن تُمثَّل بـ ث (مقدار ثابت) + م (مقدار متغير) = ث + م. ولكن الفارق الآن هو أن △ (ث + م) = ث + (م + △ م)، وبما أن تغيّر ث = صفرا، فالنتيجة هي (م + △م). وعليه فإن ما ظهر في الأصل بمثابة △ س، هو في الواقع △ م. إن علاقة هذه العلاوة التي طرأت على س الأصلية، بذلك الجزء من س الذي تشكّلُ هذه العلاوة حقاً إضافة له، إن هذه العلاقة يجب أن تكون كالتالي:

△م = △ س (نظراً لأن △ س = △ م)، $\frac{\text{△ س}}{\text{م}} = \frac{\text{△ م}}{\text{م}}$ ، وهذه في الواقع صيغة معدل فائض القيمة.

وبما أن رأس المال الكلّي ر = م + ث، حيث (ث) ثابت و (م) متغير، فإنه يمكن اعتبار (ر) كدالة على م. فإذا ازداد (م) بمقدار △ م، فإن ر = رَ.

وما نحصل عليه هو:

(1) ر = ث + م.

(2) ر = ث + (م + △ م).

وإذا طرحنا المعادلة الأولى من المعادلة الثانية، يكون الفارق رَ ـ ر، هو العلاوة التي طرأت على ر، وهذه = △ر.

(3) رَ ـ ر = ث + م + △ م ـ ث ـ م = △ م

(4) △ر = △ م.

وهكذا فإن هذا يعطينا المعادلة (3) ثم المعادلة (4)، أي △ر = △ م. لكن رَ ـ ر = المقدار الذي تغير به رأس المال (= △ر) = العلاوة التي زاد بها ر، أو △ر، أي

المعادلة (4). بتعبير آخر، إن العلاوة التي طرأت على رأس المال الكلّي = العلاوة التي طرأت على جزئه المتغير، بحيث أن △ر، أي التغير الذي طرأ على الجزء الثابت من رأس المال = صفراً، وعليه، ففي هذا البحث عن △ ر أو △ م، يكون رأس المال الثابت معيناً وهو = صفراً، أي ينبغي تركه خارج الاعتبار.

إن النسبة التي نما بها م = $\frac{\triangle م}{م}$ (**معدل فائض القيمة**). والنسبة التي نما بها ر= $\frac{\triangle م}{ر}$ = $\frac{\triangle م}{ث}$ + م (**معدل الربح**).

وهكذا **فإن الوظيفة** الفعلية المميزة لرأس المال، بما هو عليه، **هي إنتاج فائض القيمة** الذي لا يزيد، كما سنبين لاحقاً، عن **إنتاج العمل الفائض، الاستيلاء على عمل غير مدفوع الأجور في** مجرى عملية الإنتاج الفعلية. وإن هذا العمل يُظْهِرُ نفسه، يُشِيءُ نفسه، **كفائض قيمة**.

ولقد سبق أن رأينا أنه إذا كان ينبغي لـ س أن تتحول إلى رأسمال، **إلى** س + △ س، **فإن** قيمة أو مقدار النقود التي تمثلها س ينبغي أن تتحول **إلى عوامل عملية الإنتاج**، وقبل كل شيء **إلى عوامل عملية العمل الفعلية**. ونجد في بعض فروع الصناعة، أن جزءاً من وسائل الإنتاج ـ **موضوع العمل** ـ **قد لا** يمتلك أيما قيمة، وقد لا يكون سلعة، رغم أنه يكون قيمة ـ استعمالية. وفي مثل هذه الحالة، فإن جزءاً من س سوف يتحول إلى وسائل إنتاج، وإذا ما تأملنا تحويل س، أي استخدام س، لشراء السلع المكرسة لعملية العمل، فإن قيمة موضوع العمل ـ وهذا ليس شيئاً آخر سوى وسائل الإنتاج التي تم شراؤها ـ تساوي صفراً. ولكننا لن ندرس المسألة إلّا في شكلها المكتمل حيث يكون موضوع العمل = سلعة. وحيثما لا يكون الحال هكذا فإن هذا العنصر محكوم عليه بأن = صفراً، بقدر ما يتعلق الأمر بالقيمة، وذلك لتصحيح الحسابات.

ومثلما أن السلعة هي وحدة مباشرة للقيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية، كذلك فإن عملية الإنتاج، التي هي **عملية إنتاج** للسلع، وحدة مباشرة **لعملية العمل** وعملية إنماء القيمة. وكما أن السلع، أي الوحدات المباشرة للقيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية، تنبثق من العملية كنتيجة، كمنتوج، كذلك فإنها تدخل العملية بوصفها الأجزاء المكونة لها. وعلى العموم لا يمكن لأي شيء أن يخرج من عملية الإنتاج من دون أن يكون قد دخلها في شكل شروط للإنتاج في المقام الأول.

إن تحويل مبلغ من النقد الموظف، النقد المزمع إنماؤه وتغييره ليصير رأسمالاً، **إلى عوامل لعملية الإنتاج** إنما هو فعل في تداول السلع، في عملية التبادل، وهو ينقسم إلى سلسلة من الشراءات. وهذا **الفعل**، إذن، يقع خارج عملية الإنتاج المباشرة. إنه فقط

يستهلها رغم أنه شرطها الضروري المسبق، وإذا ما نظرنا إلى ما هو أبعد من عملية الإنتاج المباشرة، وتأملنا مجمل العملية المستمرة للإنتاج الرأسمالي لوجدنا أن هذا التحويل للنقود إلى عوامل عملية الإنتاج، شراء وسائل الإنتاج وقدرة العمل، يؤلف هو ذاته لحظة ملازمة للعملية بمجملها.

وإذا ما انتقلنا الآن لمعاينة الشكل الذي يتلبسه رأس المال في داخل العملية المباشرة للإنتاج، لوجدنا أنه يمتلك، شأن السلعة البسيطة، مظهراً مزدوجاً، مظهر قيمة ـ استعمالية وقيمة ـ تبادلية. غير أن كلا الشكلين يتميزان بتحديدات أخرى، أعلى، وأكثر تطوراً من تلك التحديدات التي نجدها في السلعة البسيطة منظوراً إليها كشيء بمفرده. [461]

ولو أخذنا القيمة ـ الاستعمالية أولاً، أو محتواها الخاص، لوجدنا أن تحديدها أبعد من ذلك كان أمراً لا صلة له البتة بتحديد مفهوم السلعة. فالصنف المكرس لأن يكون سلعة، وبالتالي حاملاً للقيمة ـ التبادلية، كان ينبغي أن يُشبع هذه الحاجة الاجتماعية أو تلك، وكان عليه بالتالي أن يمتلك بعض الصفات النافعة. هذا كل ما في الأمر (Voilà tout). لكن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى القيمة ـ الاستعمالية للسلع التي تؤدي وظيفتها في صلب عملية الإنتاج. فبسبب طبيعة عملية العمل، تنقسم وسائل الإنتاج أولاً إلى موضوع عمل وإلى وسائل عمل، أو بتحديد أقرب إلى مواد أولية، من جهة، وأدوات ومواد مساعدة، إلخ، من جهة ثانية. هذه هي التحديدات الشكلية للقيمة ـ الاستعمالية كما تنبثق من طبيعة عملية العمل نفسها، وهي تؤلف التحديد اللاحق للقيمة ـ الاستعمالية (بقدر ما يتعلق الأمر بوسائل الإنتاج). إن هذا التحديد الشكلي للقيمة ـ الاستعمالية جوهري لمتابعة تحليل العلاقات الاقتصادية، والمقولات الاقتصادية.

زد على ذلك أن القيم ـ الاستعمالية التي تدخل في عملية العمل تنشطر أيضاً إلى لحظتين ونقيضين متباينين مفهومياً تبايناً قاطعاً، (يناظران ذينك اللذين كشفنا عنهما تواً في حالة وسائل الإنتاج المادية). فنجد، من ناحية، وسائل الإنتاج المادية، الشروط الموضوعية للإنتاج، ونجد، من ناحية ثانية، القدرات الفاعلة للعمل، قدرة ـ العمل المعبِّرة عن ذاتها بصورة هادفة: الشرط الذاتي للإنتاج. وهذا تحديد آخر، من حيث الشكل، لرأس المال بمقدار ما يظهر في عملية الإنتاج المباشرة كجنس فرعي من أجناس القيمة الاستعمالية. إن العمل الخاص، الهادف، مثل الغزل والنسيج، إلخ، الماثل في السلعة البسيطة، إنما يتجسد، يتشيأ في غزول أو نسيج. والشكل الهادف للمنتوج هو الأثر الوحيد الذي يخلفه لنا هذا العمل الهادف، ويمكن لهذه الآثار نفسها أن تنطمس فيما لو كان للمنتوج شكل منتوج طبيعي، مثل الماشية، والقمح، إلخ. ففي السلعة، تكون القيمة ـ الاستعمالية حاضرة مباشرة، وفوراً، أما في عملية العمل فإنها تتجلى

كمنتوج. إن السلعة الفردية هي في الواقع منتوج ناجز، ترك وراءه صيرورة نشوئه، حيث تلاشت في الواقع العملية التي جرى فيها تجسيد وتشيوء عمل نافع معين. إن السلعة تولد من عملية الإنتاج. وهي ترشح باستمرار من هذه العملية كمنتوج لها، بطريقة يبدو معها المنتوج مجرد لحظة من تلك العملية. إن جزءاً من القيمة ـ الاستعمالية التي يظهر فيها رأس المال في عملية الإنتاج هي قدرة ـ العمل الحي ذاته. ولكن لقدرة ـ العمل هذه خصائص معينة، تنبع من القيمة ـ الاستعمالية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ إنها مقدرة ذاتية ـ النشاط، قدرة ـ عمل تعبّر عن ذاتها بصورة هادفة عبر جعل وسائل الإنتاج مواضيع مادية لنشاطها، محوّلةً إياها من شكلها الأصلي إلى الشكل الجديد للمنتوج. وهكذا ففي مجرى عملية العمل تتعرض القيم ـ الاستعمالية إلى تحويل أصيل، سواء كان ذا طبيعة ميكانيكية، أو كيميائية، أو فيزيائية. وفي السلعة، تكون القيمة ـ الاستعمالية شيئاً معيناً ذا خصائص محددة. أما في عملية العمل فنجد تحويل الأشياء، القيم ـ الاستعمالية، التي تقوم بوظيفة مواد أولية أو وسائل عمل، إلى قيم ـ استعمالية جديدة هي: المنتوج. ويتم ذلك بفعل العمل الحي الذي ينشط ذاتياً فيها ومن خلالها، وهذا العمل هو ببساطة قدرة ـ عمل قيد النشاط. لذا يمكننا القول إن الشكل الذي يتلبسه رأس المال كقيمة ـ استعمالية، في عملية العمل، يمكن أن ينقسم أولاً إلى وسائل إنتاج تنشطر إلى جزءين، متمايزين مفهومياً، ولكن مترابطين، وينقسم ثانياً انقساماً مفهومياً، ينبع من طبيعة عملية [462] العمل، إلى شروط موضوعية للعمل (وسائل الإنتاج) وإلى شروط ذاتية لهذه العملية، أي مقدرة العمل، الناشطة بشكل هادف، نعني: العمل نفسه. ولكن، ثالثاً، إذا أخذنا العملية بمجملها، تبدو القيمة ـ الاستعمالية لرأس المال كعملية تخلق قيماً ـ استعمالية. وتقوم وسائل الإنتاج في هذه العملية بوظيفتها بالتوافق مع هذا التعيين، كوسائل يتم بواسطتها إنتاج قدرة ـ العمل الخاصة، الناشطة على نحو هادف، بما تتطلبه الطبيعة المحدَّدة لهذه الوسائل. أو بكلمات أخرى، يمكن لنا القول إن عملية العمل الكلّية، بما هي عليه، بمجموع التفاعلات الحيّة، للحظاتها الموضوعية والذاتية، تظهر بمثابة الشكل الكلّي للقيمة ـ الاستعمالية، أي الشكل الحقيقي لرأس المال في عملية الإنتاج.

وإذا ما نظرنا إلى عملية الإنتاج من جانبها الحقيقي، أي كعملية تخلق قيماً ـ استعمالية جديدة عبر أداء عمل نافع على قيم ـ استعمالية موجودة، لوجدنا أنها عملية عمل حقيقية. وبوصفها كذلك، فإن عناصرها، مكوناتها المحدَّدة مفهومياً، هي عناصر ومكونات عملية العمل ذاتها، بل وأية عملية عمل، بصرف النظر عن نمط الإنتاج أو مرحلة التطور الاقتصادي الذي قد توجد فيه. إن هذا الشكل الحقيقي، شكل القيم ـ الاستعمالية الموضوعية التي يندمج بها رأس المال، قوامه المادي، هو بالضرورة الشكل

الذي ترتديه وسائل الإنتاج ـ وسائل العمل وموضوع العمل ـ اللازمة لخلق منتوجات جديدة. زد على هذا، أن هذه القيم ـ الاستعمالية حاضرة أصلاً (في السوق) في عملية التداول، في شكل سلع، أي في حيازة رأسماليين بوصفهم مالكي سلع، حتى قبل أن يصبحوا ناشطين في عملية العمل تنفيذاً لغاياتهم الخاصة. وفي ضوء ذلك، وبما أن رأس المال بناء عليه **يتألف** ـ بمدى ما يتجلى في الشروط الموضوعية للعمل ـ **من وسائل إنتاج**، مواد أولية، مواد مساعدة، ووسائل عمل، أدوات، مباني، آلات، إلخ، فإن البشر ينزعون إلى الاستنتاج أن كل وسائل الإنتاج هي رأسمال **بالقوة** (δυνάμει)، وأنها تكون رأسمالاً **بالفعل** *(actu)* عندما تؤدي وظيفتها كوسائل إنتاج. وهكذا يجري اعتبار رأس المال لحظة ضرورية **لعملية العمل البشرية بشكل عام**، بصرف النظر عن الشكل التاريخي الذي ترتديه؛ وعليه يعتبرونه شيئاً سرمدياً، تحدده طبيعة **العمل** البشري ذاته. وعلى غرار ذلك، يقال، في معرض السجال، إنه بسبب أن عملية إنتاج رأس المال هي، عموماً، عملية عمل، هي **عملية العمل في ذاتها**، يترتب على ذلك أن عملية العمل في كل أشكال المجتمع هي بالضرورة رأسمالية من حيث الطبيعة. وهكذا يصار إلى التفكير في رأس المال على أنه **شيء**، وبوصفه شيئاً فإنه يلعب دوراً معيناً، دوراً يتناسب معه بصفته شيئاً في عملية الإنتاج. وإننا لنجد المنطق نفسه في الاستنباط الآخر، والذي يقول إنه لما كان النقد هو ذهب، فإن الذهب هو نقد في ذاته ولذاته؛ وإنه لما كان العمل المأجور عملاً، فإن كل عمل هو بالضرورة عمل مأجور. ويجري إثبات تماثل **الهوية** عبر التمسك الثابت بخواص مشتركة في سائر عمليات الإنتاج، مقابل إهمال الفروق الخاصة. إن **الهوية** تُعرض بتجريد المميزات الفارقة. ولسوف نعود إلى هذه النقطة الحاسمة بتفصيل أكبر في مجرى هذا الفصل. أما في الوقت الحاضر، فنكتفي بملاحظة ما يلي:

أولاً ـ إن السلع التي يشتريها الرأسمالي للاستهلاك كوسائل إنتاج، في عملية الإنتاج أو عملية العمل، هي ملكه الخاص. وهي لا تزيد في الواقع عن نقوده مُحوَّلة إلى سلع، وهي الوجود المتعين لرأسماله كما لنقوده. بل وأكثر من ذلك، نظراً لأنها قد تحولت إلى شكل سوف تقوم فيه، فعلاً، بأداء وظيفة **رأسمال**، أي كوسائل لخلق القيمة، لإنماء قيمتها ذاتياً، أي لتوسيع قيمتها. وعليه فإن وسائل الإنتاج هذه هي **رأسمال**. من جهة أخرى، يقوم الرأسمالي، بالجزء المتبقي من النقود الموظفة، بشراء قدرة ـ العمل، العمال، أو كما بيّنا في الفصل الرابع[*]، شراء ما يتجلى فيهم، **العمل الحي**. وهذا ملك له تماماً مثلما أن الشروط الموضوعية لعملية العمل هي ملك له. مع ذلك، يتجلى

(*) رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع، 3، بيع وشراء قوة العمل. [ن.ع].

للعيان هنا فارق خاص: إن عملاً حقيقياً هو ما يعطيه العامل حقاً إلى الرأسمالي كمُعادِل لقاء سعر شراء العمل، أي ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى أجور. والعمل هو إنفاقٌ لطاقته الحية، تحقيقٌ لقدراته الإنتاجية؛ إنها حركته لا حركة الرأسمالي. إن [463] العمل إذا نظرنا إليه كوظيفة شخصية لوجدناه، في حقيقته، وظيفة العامل، لا وظيفة الرأسمالي. وإذا ما نظرنا من وجهة التبادل، فإن العامل يمثل، بالنسبة إلى الرأسمالي، ما يتلقاه هذا الأخير منه، وليس ما هو عليه إزاء الرأسمالي في مجرى عملية العمل. وعليه نجد، في إطار عملية العمل، أن الشروط الموضوعية للعمل، كرأسمال، وبهذه الحدود وجود الرأسمالي، تقف في تضاد مع الشروط الذاتية للعمل، أي في تضاد مع العمل نفسه، أو بالأحرى مع العامل الذي يعمل. وهكذا يحصل، من وجهة نظر كل من الرأسمالي والعامل، أن **وسائل الإنتاج**، بوصفها شكل وجود رأس المال، بوصفها رأسمال العمل الأبرز، تواجه العنصر الآخر الذي وُظِّف فيه رأس المال، ولذلك تبدو أنها تمتلك، بالقوة (δυνάμει)، نمط وجود خاص كرأسمال حتى خارج عملية الإنتاج. وكما سنرى فيما بعد، فإنه يمكن تحليل ذلك بصورة أكثر تفصيلاً، جزئياً في إطار العملية الرأسمالية لإنماء القيمة عموماً (في دور وسائل إنتاج كمفترسات تلتهم العمل الحي)، وجزئياً في تطور النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج (الذي تصبح فيه الآلات السيد الحقيقي للعمل الحي). لهذا السبب نجد في عملية الإنتاج الرأسمالية هذا **الخلط المتلازم** بين القيم ـ الاستعمالية التي يحل فيها رأس المال في شكل وسائل إنتاج، وبين تحديد وسائل الإنتاج، أي هذه **الأشياء** كرأسمال، في حين أن الشيء الحقيقي الذي نواجهه هو علاقة إنتاج اجتماعية محددَّة. ونتيجة لذلك، فإن المنتوج المندغم في هذا النمط من الإنتاج، يُساوى في ذاته ولذاته بالسلعة، على يد أولئك الذين يعالجرن أمره. وهذا هو ما يؤلف أساس الصنمية (الفيتيشية) عند الاقتصاديين السياسيين.

ثانياً ـ إن وسائل الإنتاج تغادر التداول لتدخل في عملية العمل كسلع معينة، مثلاً: قطن، فحم، مغازل، إلخ. وهي إذ تفعل ذلك فإنها تظل تحوز مظهر القيم ـ الاستعمالية الذي كانت تحوزه في أثناء تداولها كسلع. ولكن ما إن تدخل العملية، حتى تشرع في أداء وظيفتها بالخصائص التي يمتلكها القطن كقطن، متطابقة مع قيمتها ـ الاستعمالية، مع الخواص المتصلة بها كأشياء. غير أن الوضع مخالف بالنسبة إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي أسميناه متغيراً، والذي لا يصبح فعلياً جزءاً متغيراً من رأس المال إلّا عند مبادلته لقاء قدرة ـ العمل. والنقود (جزء رأس المال الذي ينفقه الرأسمالي على شراء قدرة ـ العمل) من ناحية شكلها الحقيقي، ليست سوى وسائل العيش المتاحة في السوق (أو المكدسة فيه بشروط معينة within certain terms) والمكرسة للاستهلاك

الفردي للعمال. فالنقود، إذن، هي محض شكل متحوّل لوسائل العيش هذه، والتي يعيد العامل تحويلها فوراً إلى وسائل عيش حال أن يتلقاها. إن كلاً من هذا التحويل وهذا الاستهلاك الذي يليه لهذه السلع كقيم ـ استعمالية، يؤلفان عملية لا علاقة مباشرة لها بعملية الإنتاج المباشرة، أو بتحديد أدق، بعملية العمل، التي تمضي، في الواقع، خارج هذه الحدود. إن جزءاً من رأس المال، وبذلك رأس المال بكلّيته، يتحول إلى مقدار متغير بسبب الواقع التالي وهو أنه، عوضاً عن أن يُبادَل لقاء النقود ـ التي هي مقدار ثابت ـ أو أن يُبادَل لقاء وسائل العيش كما هي عليه، والتي هي بالمثل مقادير قيمة ثابتة، فقد بودل لقاء قدرة ـ العمل الحي ـ وهي قوة خالقة للقيمة، وهذه القوة عنصر يمكن أن يكون أصغر أو أكبر، ويمكن أن يتجلى كمقدار متغير، ويدخل في الواقع على الدوام في عملية الإنتاج كمقدار، في تدفق وصيرورة، وبالتالي كمقدار مُحتوى في نطاق حدود مختلفة (within different limits)، أي كمقدار يصير، لا كمقدار كان صائراً. وإنه لمن الحق، في الواقع العملي، أن استهلاك العامل لوسائل العيش يمكن أن يدخل (يُحتسب) في عملية العمل، مثلما يُحتسب استهلاك الآلات للمواد التكميلية (matières instrumentales) مع كلفة الآلات نفسها؛ وفي هذه الحالة يبدو العامل مجرد أداة اشتراها رأس المال، أداة تتطلب كمية معينة من المؤن بوصفها مواده التكميلية، فيما لو تعيّن عليه أن يؤدي وظائفه في عملية العمل. ويحدث هذا بدرجة أكبر أو أقل، تبعاً لمدى وقساوة استغلال العامل. ولكن ذلك إن توخينا الدقة، لا يدخل في تعريف مفهوم العلاقات الرأسمالية. (سنبحث بتوسّع مضامين ذلك في القسم III لاحقاً، في أثناء بحثنا لإعادة إنتاج هذه العلاقة بمجملها). إن العامل يستهلك وسائل عيشه، طبيعياً، خلال فترات توقّف في عملية العمل، أما الآلة فإنها تستهلك ما هو ضروري لها في أثناء أدائها لوظيفتها. (مثل حيوان؟). ولكن إذا أخذنا الطبقة العاملة بأسرها، فإن جزءاً من وسائل العيش هذه يُستهلك من جانب أفراد الأسرة، الذين إما لا يزاولون العمل بعد، أو أنهم كفّوا عن مزاولته. والفرق، في الممارسة العملية، بين العامل والآلة يمكن أن يُختزل، بصورة مؤثرة، إلى تمايز بين حيوان وآلة، بقدر ما يتعلق الأمر بالمواد التكميلية واستهلاكها. ولكن ذلك ليس ضرورياً، ولا يؤلف بالتالي جزءاً من تحديد مفهوم رأس المال. وفي كل الأحوال، فإن رأس المال المميز بالأجور، يبدو، من حيث الشكل، كشيء قد كفّ عن الوجود في نظر الرأسمالي، ولكنه يخص العامل حالما يكتسي هذا الجزء من رأس المال مظهره الحقيقي كوسائل عيش مكرسة لأن يستهلكها. وهكذا فإن شكل القيمة ـ الاستعمالية كسلعة، قبل أن يجري امتصاصها في عملية الإنتاج ـ أي

كوسيلة عيش ـ يختلف تماماً عن شكلها داخل تلك العملية، وهو شكل قدرة ـ العمل المعبِّرة عن نفسها بنشاط، وبالتالي شكل العمل الحيّ ذاته. ولذا فإن ذلك الجزء من [464] رأس المال يتميز تميزاً خاصاً عن رأس المال الماثل في شكل وسائل إنتاج، وهذا سبب إضافي يجعل وسائل الإنتاج، في النمط الرأسمالي للإنتاج، تظهر في، ذاتها ولذاتها، كرأسمال في تمايز عن، وفي تضاد مع، وسائل العيش. ويزول هذا المظهر ببساطة ـ حتى لو أغفلنا في الوقت الراهن حججنا اللاحقة ـ بفعل هذا الظرف وهو أن شكل القيمة ـ الاستعمالية الذي يوجد به رأس المال في ختام عملية الإنتاج هو شكل المنتوج، ويمكن العثور على هذا المنتوج متجسداً في وسائل إنتاج وفي وسائل عيش على السواء. وهكذا فكلاهما رأسمال على قدم المساواة، وكلاهما حاضران في تضاد مع قدرة ـ العمل الحي.

دعونا نعود الآن إلى عملية إنماء القيمة ذاتياً.

بقدر ما يتعلق الأمر بـ القيمة ـ التبادلية، نرى ثانية التمايز بين السلعة ورأس المال المنخرط في الإنماء الذاتي للقيمة.

إن القيمة ـ التبادلية لرأس المال الداخلة في عملية الإنتاج أصغر من القيمة ـ التبادلية لرأس المال المطروح أو المستثمر في السوق. والواقع، إن القيمة الوحيدة التي تدخل في عملية الإنتاج هي قيمة السلع التي تنشط بوصفها وسائل إنتاج (أي: قيمة الجزء الثابت من رأس المال). وعوضاً عن قيمة الجزء المتغير، لدينا الآن النمو الذاتي للقيمة كصيرورة، أي العمل في فعل تحقيق ذاته، باستمرار، كقيمة، ولكنها قيمة تتدفق متجاوزة القيم القائمة سلفاً كيما تخلق قيماً جديدة.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بـالقيمة القديمة، ونعني بالتحديد قيمة الجزء الثابت، فإن أمر صيانتها يتوقف على أن لا تكون قيمة وسائل الإنتاج الداخلة في العملية أكبر مما هو ضروري. فالسلع التي تتألف منها هذه الوسائل ينبغي أن لا تحتوي، في شكل متشيىء، مثل المباني والآلات، إلخ، أكثر من وقت العمل الضروري اجتماعياً واللازم لإنتاجها. وإنها لمهمة الرأسمالي أن يحرص، عند شراء وسائل الإنتاج هذه، ألّا تكون لقيمها ـ الاستعمالية أكثر من النوعية الوسطية (average) اللازمة لصناعة المنتوج. وينطبق هذا على كل من المواد الأولية والآلات إلخ. إذ ينبغي لها جميعاً أن تؤدي وظيفتها بنوعية وسطية (average)، وألّا تضع أمام العمل، أمام العنصر الحي، عقبات غير طبيعية. وعلى سبيل المثال فإن نوعية المواد الأولية تتضمن أموراً عديدة من بينها أن الآلات المستخدمة ينبغي أن لا تنتج ما يزيد عن المقدار المتوسط من الضياعات (average déchet)، إلخ. ويتوجب على الرأسمالي أن يُعنى بكل هذه الأمور. الأكثر من ذلك، إذا

كان ينبغي صيانة قيمة رأس المال الثابت، فيتوجب، قدر الامكان، استهلاكه استهلاكاً منتجاً، لا مسرفاً، طالما أن المنتوج سوف يحتوي، في مثل هذه الحالة، على كمية من العمل المتشيئ أكبر مما هو ضروري اجتماعياً. ويتوقف ذلك، في جانب، على العمال أنفسهم، وهنا بالذات تدخل مسؤولية الرأسمالي في الإشراف. (إنه يضمن هذا الوضع من خلال العمل بالقطعة (task work)، والاقتطاع من الأجور، إلخ). وينبغي له أن يحرص على أن يجري العمل بأسلوب منسق ومنهجي، وأن تأتي القيمة ـ الاستعمالية، التي يفكر بها فعلاً، في نهاية العمل بصورة ناجحة في المنتوج. في هذه النقطة تكون قدرة الرأسمالي على الاشراف وفرض الانضباط مسألة حيوية. أخيراً، ينبغي له أن يضمن عدم انقطاع أو اضطراب عملية الإنتاج، وأن تنطلق حقاً نحو خلق المنتوج في اطار الزمن الذي تسمح به طبيعة عملية العمل الخاصة ومتطلباتها الموضوعية. ويتوقف ذلك، جزئياً، على استمرارية العمل التي يُدخلها الإنتاج الرأسمالي، وجزئياً على عوامل خارجية يتعذر ضبطها. وبسبب من هذا الجانب الأخير فإن كل عملية إنتاج تنطوي على مجازفة بالقيم التي أُدخلت فيها، وهي مجازفة: (1) تتعرض لها حتى خارج عملية الإنتاج (2) وهي سمة مميزة لكل عملية إنتاج وليست مقصورة على عملية الإنتاج الرأسمالية وحدها. (إن رأس المال يحمي نفسه من مثل هذه المجازفات بالاتحاد. وإن المنتج المباشر الذي يعمل بوسائل إنتاجه الخاصة عرضة للمجازفة ذاتها. وليس ثمة في هذا شيء خاص بالعملية الرأسمالية للإنتاج. وإذا ما وقعت المخاطرة على الرأسمالي نفسه، فما هذا إلّا عاقبة اغتصابه لملكية وسائل الإنتاج).

ويمكن لنا القول، بخصوص العنصر الحيّ في عملية الإنماء الذاتي للقيمة، إن قيمة رأس المال المتغير يمكن أن تُصان (1) إذا جرى التعويض عنها، إعادة إنتاجها، أي إذا جرى الحرص على تأمين تزايد وسائل الإنتاج بكمية من العمل توازي قيمة رأس المال المتغير أو قيمة أجور العمل؛ (2) وإذا جرى خلق إضافة *(Increment)* على قيمتها، أي: خلق فائض قيمة، عن طريق تشيوء كمٍ إضافي من العمل في المنتوج، مقدار من العمل يفوق ما تحتويه الأجور من عمل.

إن هذا التمايز بين القيمة ـ الاستعمالية لرأس المال المستخدم أو للسلع التي استُثمر فيها، وبين الشكل الذي ترتديه القيم ـ الاستعمالية لرأس المال في عملية العمل، يتطابق [465] مع التمايز بين القيمة ـ التبادلية لرأس المال المستخدم وبين الشكل الذي ترتديه القيمة ـ التبادلية لرأس المال في عملية الإنماء الذاتي للقيمة. في الحالة الأولى، تدخل وسيلة الإنتاج، رأس المال الثابت، العملية دون حصول أي تغير في شكل قيمتها ـ الاستعمالية، في حين أن القيم ـ الاستعمالية الناجزة التي كان يتألف منها رأس المال

المتغير تُستبدل بالعنصر الحي، أو بالعمل الحقيقي، بقدرة ـ العمل التي تنمّي قيمتها ذاتياً في قيم ـ استعمالية جديدة. وفي الحالة الثانية تدخل قيمة وسائل الإنتاج، قيمة رأس المال الثابت، في عملية الإنماء الذاتي للقيمة كما هي عليه، في حين أن قيمة رأس المال المتغير لا تدخل على هذا النحو، إنما يجري استبدالها بنشاط خالق للقيمة، نشاط العنصر الحي المتجسد في عملية إنماء القيمة.

وإذا كان ينبغي لوقت عمل العامل أن يخلق قيمة تتناسب وأمده، فينبغي له أن يكون وقت عمل ضروري اجتماعياً. نعني القول إن على العامل أن ينجز الكمية الاعتيادية اجتماعياً من العمل النافع في زمن معين. لذا فإن الرأسمالي يرغمه على العمل وفق متوسط المعدل الاجتماعي الاعتيادي، من الشدّة. وسيبذل قصارى جهده ليرفع ما يدرّه العامل فوق هذا الحد الأدنى، ولينتزع منه أكبر قدر ممكن من العمل في زمن معين. ذلك لأن أي تشديد للعمل فوق المعدل الوسطي يخلق له فائض قيمة. علاوة على ذلك، فإنه سيسعى إلى أن يطيل عملية العمل، قدر الامكان، إلى خارج الحدود التي ينبغي العمل ضمنها للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير الموظف، أي أجور العمل. وحيثما تكون شدّة عملية العمل معينة، فإنه سيسعى إلى إطالة أمدها؛ وبالعكس حيثما يكون أمدها مثبتاً، فإنه سيسعى إلى زيادة شدّتها. إن الرأسمالي يرغم العامل، حيثما أمكن، على تجاوز معدل الشدّة الاعتيادي، وهو يجبره، بأحسن ما يستطيع، على إطالة عملية العمل خارج الوقت الضروري للتعويض عن المبلغ المنفق على الأجور.

وبفضل هذا الطابع المميز لعملية إنماء القيمة الرأسمالية، فإن الشكل الحقيقي لرأس المال في عملية الإنتاج، شكله كقيمة ـ استعمالية، يتعرض لتحويرات جديدة. فأولاً، ينبغي لوسائل الإنتاج أن تتوافر بكمية كافية لا لامتصاص العمل الضروري وحده، بل ولامتصاص العمل الفائض أيضاً. ثانياً، إن شدّة وامتداد عملية العمل الفعلية تتعرضان للتغير.

إن وسائل الإنتاج التي يستعملها العامل في عملية العمل الفعلية هي، في الحقيقة والواقع، ملك الرأسمالي، وعليه فإنها تواجه عمله، هذا التعبير الوحيد عن حياته، بوصفها رأسمالاً ـ وهو ما سبق أن بيّناه. من جهة ثانية، إن العامل نفسه هو الذي يستخدم هذه الوسائل في مجرى عمله. ففي العملية الفعلية، يستخدم العامل وسائل العمل بوصفه سيد عمله، وهو يستخدم موضوع العمل كأنه المادة التي يعبر فيها عمله عن ذاته. وهو يحول، عن هذا الطريق، وسائل الإنتاج إلى الشكل الملائم للمنتوج. غير إن الوضع يبدو مختلفاً تماماً في عملية إنماء القيمة. فليس العامل، هنا، هو مَنْ يستخدم وسائل الإنتاج، بل وسائل الإنتاج هي مَنْ يستخدم العامل. إن العمل الحي لا يحقق هنا

ذاته في عمل موضوعي يتحول إلى عضو (Organ) موضوعي للعمل، بل إن العمل الموضوعي، عوضاً عن ذلك، يصون نفسه ويزيدها بامتصاص دماء العمل الحي؛ على هذا النحو يُصبح قيمة تنمّي نفسها ذاتياً، يصبح رأسمالاً، وينشط على أنه كذلك. إن وسائل الإنتاج، إذن، لا تغدو أكثر من مصاصة دماء تستنزف أكبر مقدار ممكن من العمل الحي. ويكفت العمل الحي، بدوره، عن أن يكون شيئاً آخر أكثر من وسيلة تتم بواسطتها زيادة، وبالتالي رَسْمَلَة، القيم الماثلة أصلاً. وبمعزل تماماً عما سبق أن بيناه، فإن وسائل الإنتاج تظهر هنا، لهذا السبب بالذات، بصورة بارزة (éminemment)، بوصفها الوجود العياني لرأس المال في مواجهة العمل الحي؛ زد على ذلك إنها تتجلى ذاتياً بوصفها سلطان عمل الماضي الميت على العمل الحي. والواقع أنه يجري امتصاص العمل الحي باستمرار، بوصفه خالقاً للقيمة بالتحديد، في عملية إنماء قيمة العمل المتشيىء. ولو أخذنا العمل بلغة المجهود، لغة إنفاق الطاقة الحياتية للعامل، لقلنا إنه النشاط الشخصي للعامل. أما لو أخذناه كشيء خالق للقيمة، شيء منخرط في عملية تَشيىء العمل، فإن عمل العامل يصبح أحد أنماط وجود قيمة رأس المال، فهو يندمج برأس المال حالما يدخل عملية الإنتاج. وإن هذه القوة التي تصون القيم القديمة وتخلق قيماً جديدة هي إذن قوة رأس المال، وإن تلك العملية، بناء عليه، هي عملية النمو الذاتي لقيمته. ونتيجة لذلك فإنها تحكم بإفقار العامل الذي يخلق القيمة كقيمة غريبة عن ذاته.

إن مقدرة العمل المتشيىء على أن يحوّل نفسه، في اطار الإنتاج الرأسمالي، إلى رأسمال، أي: إن يحول وسائل الإنتاج إلى وسائل سيطرة على العمل الحي واستغلاله، [466] إن هذه المقدرة تظهر، لذاتها، كشيء متوائم مع هذه الوسائل تماماً (مثلما أن هذه المقدرة في هذا الاطار نفسه مرتبطة بالقوة (δυνάμει) مع هذا العمل المتشيىء) كشيء لا ينفصل عنها، وبالتالي خاصية تنتمي إليها كأشياء، كقيم ـ استعمالية، كوسائل إنتاج. وعليه تبدو هذه الأشياء، في ذاتها ولذاتها، بمثابة رأسمال، وبالتالي كرأسمال يعبر عن علاقة إنتاج محددّة، علاقة اجتماعية محدّدة يقوم مالكو شروط الإنتاج، في إطارها، بمعاملة قدرة ـ العمل الحي على أنها شيء، تماماً مثلما أن القيمة ظهرت وكأنها صفة لشيء، والتحديد الاقتصادي للشيء كسلعة ظهرت على أنه مظهر من صفته الشيئية (dingliche Qualität)، تماماً مثلما أن الشكل الاجتماعي المُسْبغ على العمل في هيئة نقود عرض نفسه للأنظار بوصفه خصائص شيء"(2)(*). الواقع إن سلطان الرأسمالي

(*) في هذه النقطة تحمل المخطوطة الرقم (2)، ولكن ليس هناك ما يشير إلى الرقم (1) المقابل. [ن.ع].

على العامل ليس سوى سلطان شروط العمل المستقلة على العامل، شروط اكتسبت استقلالاً ذاتياً. (ولا تضم هذه الشروط الموضوعية لعملية الإنتاج فحسب ـ وسائل الإنتاج ـ بل أيضاً المستلزمات الموضوعية لإدامة قدرة ـ العمل وفاعليتها، نعني وسائل العيش). ويكون ذلك هو الحال حتى على الرغم من أن هذه العلاقة لا تأتي إلى الوجود إلّا في مجرى عملية الإنتاج الفعلية، التي هي، في الجوهر، عملية خلق لفائض القيمة، كما رأينا من قبل (بما في ذلك صيانة القيمة القديمة) عملية إنماء ذاتي لقيمة رأس المال الموظف. إن الرأسمالي والعامل لا يواجهان بعضهما، في التداول، إلّا بوصفهما بائعين للسلع، ولكن بسبب من الطبيعة الخاصة المتضادة للسلع التي يبيعانها لبعضهما البعض، فإن العامل يدخل، بالضرورة، عملية الإنتاج، كجزء من مكونات القيمة ـ الاستعمالية لرأس المال، الوجود الحقيقي لرأس المال، وجوده المتعين كقيمة. ويصح ذلك حتى على الرغم من كون هذه العلاقة تؤسس نفسها داخل عملية الإنتاج، وأن الرأسمالي، الذي لا يوجد إلّا كشارٍ بالقوة (δυνάμει) للعمل، لا يصبح رأسمالياً حقيقياً، إلّا عندما يرضخ العامل حقاً لسيطرة رأس المال، هذا العامل الذي لا يمكن أن يتحول آخر المطاف إلى عامل مأجور إلّا من خلال بيع مقدرته على العمل. إن الوظائف التي يتولاها الرأسمالي ليست سوى وظائف رأس المال ـ أي الإنماء الذاتي للقيمة بامتصاص العمل الحي ـ منفذة بصورة واعية وإرادية. إن الرأسمالي ينشط كرأسمال في إهاب شخص، رأسمال بصورة شخص، مثلما أن العامل لا يزيد عن عمل في إهاب شخص. إن ذلك العمل بالنسبة إليه هو محض مجهود وعذاب، في حين أن العمل يعود إلى الرأسمالي بوصفه جوهراً يخلق ويزيد الثروة، بل هو في الواقع عنصر من رأس المال، مندمج به في عملية الإنتاج، بوصفه المكوّن الحي، المتغير منه. من هنا فإن سيطرة الرأسمالي على العامل هي سيطرة الأشياء على الإنسان، سيطرة العمل الميت على العمل الحي، سيطرة المنتوج على المنتج. إن السلع التي تصبح وسائل للسيطرة على العامل (محض أدوات لسيطرة رأس المال نفسه) هي محض نتائج لعملية الإنتاج؛ فهي منتوجات هذه العملية. وهكذا نجد على مستوى الإنتاج المادي، مستوى عملية الحياة في الميدان الاجتماعي ـ فتلك هي حقيقة عملية الإنتاج ـ نجد الوضع نفسه الذي نجده في الدين على المستوى الإيديولوجي. ونعني بالتحديد قَلْب الذات إلى موضوع، والعكس بالعكس. ولو نظرنا إلى هذا القلب نظرة تاريخية، لوجدنا أنه تحولٌ لا مناص منه، نقطة تحول لا يمكن بدونها للثروة بما هي ثروة أن تُخلق بالعنف على حساب الأغلبية، أي لا

يمكن من دونه خلق: القدرات الإنتاجية الذائبة للعمل الاجتماعي، التي هي وحدها تستطيع أن تؤلف القاعدة المادية لمجتمع بشري حرّ. إن هذه التشكيلة التناحرية لا يمكن تفاديها أكثر مما يمكن للإنسان أن يتفادى المرحلة التي تتلقى فيها طاقاته الروحية تحديداً دينياً بوصفها قوى مستقلة عن ذاته. إن ما نواجهه هنا هو عملية اغتراب (Entfremdung) الإنسان عن عمله بالذات. وإلى هذا الحد، يقف العامل على صعيد أعلى من الرأسمالي منذ البداية، ما دام هذا الأخير يضرب جذوره في عملية الاغتراب، ويجد رضى مطلقاً فيها، في حين أن العامل هو منذ البداية ضحية، فيواجه هذا الاغتراب مواجهة متمرد، ويعيشه كصيرورة استعباد. إن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه عملية عمل حقيقية، [467] وبمقدار ما يكون الأمر كذلك وبمقدار ما تكون للرأسمالي وظيفة محددة يؤديها في نطاقها كمشرف وموجه، فإن نشاطه يكتسب محتوى خاصاً، متعدد الأوجه. لكن عملية العمل نفسها ليست أكثر من وسيلة لعملية إنماء القيمة، مثلما أن القيمة ـ الاستعمالية للمنتوج ليست سوى حامل لقيمته ـ التبادلية. إن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال ـ خلق فائض القيمة ـ هو إذن الهدف المقرر، المهيمن، المسيطر، على الرأسمالي؛ إنه الدافع المطلق لنشاطه والمحتوى المطلق لهذا النشاط؛ والواقع إنه ليس سوى دافع وغاية المكتنز بعد تعقلنهما ـ إنه محتوى فقير، مجرد، يبين أن الرأسمالي عبدٌ مقيد بعلاقات الرأسمالية شأن قطبه المضاد، العامل، رغم أن ذلك يجري بطريقة مختلفة تماماً.

إن الرأسمالي المقبل (would be capitalist) يقوم، في الوضع الأصلي، بشراء العمل (تعبير «قدرة ـ العمل» سيكون أكثر دقة بعد الفصل الرابع)(*) من العامل بهدف رَسْمَلة مقدار من القيمة النقدية، والعامل يبيع عمله، حق التنازل عن قدرة ـ عمله، بهدف إدامة حياته. إن هذا الوضع هو، في ذاته، المقدمة الأساسية والشرط المسبق لعملية الإنتاج الفعلية التي يصبح فيها مالك السلعة رأسمالياً، رأسمالاً في إهاب شخص، ويصبح فيها العامل محض عمل في إهاب شخص، عمل لأجل رأس المال. إن هذه العلاقة الأولى التي يتواجه فيها الاثنان على قدم المساواة في الظاهر، بوصفهما مالكي سلعة، هي مقدمة عملية الإنتاج الرأسمالي، ولكنها أيضاً نتيجة ونتاج هذه العملية، كما سنرى في المكان المناسب. ولكن يترتب على ذلك ضرورة تمييز هذَين الفعلَيْن عن بعضهما تمييزاً قاطعاً. فالأول ينتمي إلى التداول. والثاني يتطور في عملية الإنتاج الفعلية على أساس الأول.

(*) المجلد الأول من رأس المال، الفصل الرابع، (3): بيع وشراء قوة العمل. [ن. ع].

إن عملية الإنتاج هي الوحدة المباشرة لعملية العمل وعملية إنماء القيمة، مثلما أن نتيجتها المباشرة، أي السلعة، هي الوحدة المباشرة للقيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية. غير أن عملية العمل ليست سوى وسيلة تتحقق بواسطتها عملية إنماء القيمة، وهذه الأخيرة هي، في الجوهر، **إنتاج فائض القيمة**، أي **تشييء عمل غير مدفوع**. وهكذا وصلنا إلى تحديد المميزات الخاصة لعملية الإنتاج ككل.

رغم أننا درسنا عملية الإنتاج من وجهتي نظر متمايزتين: (1) **كعملية عمل** و(2) **كعملية إنماء للقيمة**، فمن الواضح أن عملية العمل هي عملية واحدة لا تنقسم. فالعمل لا يجري مرتين، مرة لإنتاج منتوج نافع، قيمة استعمالية، لتحويل وسائل الإنتاج إلى منتوجات، ومرة ثانية لتوليد قيمة وفائض القيمة، لإنماء القيمة. إذ لا يُؤدى العمل إلّا بالشكل، بالطريقة، بنمط الوجود، المحدد، الملموس، الخاص، الذي يكون فيه نشاطاً هادفاً يستطيع تحويل وسائل الإنتاج إلى منتوج محدد، تحويل المغزل والقطن، مثلاً، إلى غزول. إن كل ما يتم الإسهام به هو عمل الغزل، إلخ، ومن خلال هذه المساهمة يتم إنتاج المزيد من الغزول باستمرار. إن هذا العمل الحقيقي لا يخلق قيمة إلّا إذا تم أداؤه بمعدل اعتيادي محدد من الشدّة (أو بكلمات أخرى أنه لا يثمر إلّا إذا حقق ذلك) وتحقق هذا العمل الحقيقي، ذو الشدّة المعينة والكمية المعينة، مقاسة بالزمن، تحققاً مادياً فعلياً بهيئة منتوج. وإذا ما توقفت عملية العمل عند النقطة التي يكون فيها مقدار العمل المساهم في شكل غزل = العمل الذي تحتويه الأجور، فلن يتولّد أي فائض قيمة. إذن، ففائض القيمة يتجلى في منتوج فائض، وفي الحالة الراهنة كمقدار من الغزول يزيد على المقدار الذي تكون قيمته مساوية لقيمة أجور العامل. لذلك فإن عملية العمل تصبح عملية إنماء للقيمة بفضل الواقع التالي، وهو أن العمل الملموس الموظَّف فيها هو كمية من العمل الضروري اجتماعياً (بفضل شدته) = كمية معينة من العمل الاجتماعي الوسطي؛ وبفضل الحقيقة الأخرى المتمثلة في أن هذه الكمية تمثل فائضاً يزيد على المقدار الذي تحتويه الأجور. إنه الحساب الكمي لمقدار ملموس معين، من العمل بوصفه متوسط عمل اجتماعي ضروري. وما يطابق هذا الحساب على أي حال هو العنصر الحقيقي لشدة العمل الاعتيادية أولاً (أي لإنتاج منتوج بكمية معينة، لا يجري استهلاك سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً) و[ثانياً] العنصر الحقيقي لإطالة عملية العمل خارج الوقت الضروري للتعويض عن قيمة رأس المال المتغيّر الموظف.

[468] ينبع من محاججتنا حتى الآن، أن تعبير «العمل المتشيىء»، والتضاد المؤسس بين رأس المال كعمل متشيىء وبين العمل الحي، عرضة لسوء فهم جاد.

لقد بيّنت في السابق[7] أن تحليل السلعة بلغة «العمل» لم يتم إلّا بصورة ناقصة وملتبسة على يد سائر الاقتصاديين السابقين. إذ لا يكفي إرجاع السلعة إلى «العمل»؛ بل ينبغي شطر العمل إلى شكله المزدوج، شطره من جهة: **إلى عمل ملموس ماثل في القيم ـ الاستعمالية للسلعة**، ومن جهة أخرى **إلى عمل ضروري اجتماعياً كما يُحتسب في القيمة ـ التبادلية**. في الحالة الأولى يتوقف كل شيء على خصوصية القيم ـ الاستعمالية، طبيعتها الخاصة، فهذا هو ما يمنح القيم ـ الاستعمالية عملاً كهذا يخلق لها طابعها المميز ويجعلها قيماً ـ استعمالية مميزة عن غيرها، يجعلها هذا الصنف المحدد. في الحالة الثانية نتجرد كلياً عن منفعتها الخاصة، عن طبيعتها الخاصة، وعن نمط وجودها، لأن مثل هذا العمل يُعتبر فقط من ناحية أهميته كعنصر **خالق للقيمة**، والسلعة كشكل شيئي له. وبهذه الصفة فإنه عمل غير متمايز، عمل عام، **ضروري اجتماعياً**، لا مبالٍ تماماً بأي محتوى خاص. ولهذا السبب بالذات، [فإنه] حتى في أكثر أشكاله استقلالاً، **كالنقود**، أو السعر كما في حالة السلعة، يُحدَّد بطريقة مشتركة مع سائر السلع، ولا يتميز عن غيره إلّا كمياً. في مظهره الأول يتجلى العمل، إذن، بهيئة **قيمة ـ استعمالية معينة** للسلعة، وجودها المعين كشيء، وفي مظهره الثاني يتجلى بهيئة نقود، أما كنقود بالمعنى الحقيقي أو كمجرد نقد حسابي ماثل في سعر السلع. في الحالة الأولى نحن معنيون حصراً بـ **نوعية** العمل، وفي الثانية بـ **كمية** العمل. في الحالة الأولى يجري التعبير عن مختلف أنماط العمل الملموس في تقسيم العمل. أما في الحالة الثانية فلا نجد سوى تعبير بلغة النقود، لا تمايز فيه. إن هذا التمايز يواجهنا، داخل عملية الإنتاج، مواجهة **فعالة**. فلا نعود نحن من نصنعه؛ بل نراه ينخلق في عملية الإنتاج ذاتها.

إن التمايز بين ا**لعمل المتشيئ والعمل الحي يتجلى في عملية العمل الحقيقية**. فوسائل الإنتاج، القطن، المغازل، إلخ، هي منتوجات، قيم ـ استعمالية تجسد أفعالاً محددة، نافعة، ملموسة من العمل ـ زراعة القطن، بناء الآلات، إلخ. إن **عمل الغزل**، من جهة أخرى، رغم أنه نمط من العمل متضمن في وسائل الإنتاج، فهو لا يظهر كنمط متميز، خاص من العمل فحسب، بل يتجلى بوصفه عملاً حياً في مجرى عملية تحقيق نفسه؛ إنه يولّدُ باستمرار منتوجاته وبذلك يقف في تضاد مع العمل الذي سبق أن اكتسب، أصلاً، شكلاً موضوعياً في مظهر منتوجات خاصة به. ومن هذه الزاوية المؤاتية أيضاً نرى

(7) ما كان من الممكن، في غياب هذا الخلط، أن يستعر الخلاف حول ما إذا كانت الطبيعة تسهم في صنع المنتوج بمعزل عن العمل تماماً. لسنا معنيين هنا إلّا بالعمل الملموس.

التناحر بين رأس المال في شكل وجوده القائم من جهة، وبين العمل الحي كمهمة حياتية مباشرة للعامل، من جهة أخرى. زد على ذلك، يؤلف العمل المتشيىء، في عملية العمل، عنصراً شيئياً، عنصراً لأجل تحقيق العمل الحي.

غير أن الوضع يبدو على خلاف ذلك تماماً حين نأتي على دراسة عملية إنماء القيمة، تكوين وخلق قيمة جديدة.

إن العمل الذي تحتويه وسائل الإنتاج هو كمية محددة من العمل الاجتماعي العام، ويمكن تمثيله، بناء على ذلك، باعتباره مقداراً معيناً من القيمة، أو مبلغاً من النقود، أو بالحقيقة سعر وسائل الإنتاج هذه. والعمل المضاف إلى ذلك هو كمية إضافية معينة من العمل الاجتماعي العام ويمكن أن يُمثَّل بوصفه مقداراً من القيمة أو مبلغاً من النقود إضافياً. إن العمل المحتوى أصلاً في وسائل الإنتاج متماثل مع ما يُضاف من عمل جديد الآن. ونوعا العمل هذان لا يتمايزان إلّا بواقع أن الأول هو متشيىء أصلاً في قيم - استعمالية، أما الثاني فهو في مجرى عملية التشيوء على هذا النحو. الأول في الماضي، الثاني في الحاضر؛ الأول ميت، الثاني حي؛ الأول متشيىء في الماضي، الثاني يتشيأ في الحاضر. وبمقدار ما إن عمل الماضي يحلّ محلّ العمل الحي، فإنه هو ذاته يغدو صيرورة، ينمّي قيمته ذاتياً، يصبح متغيراً *(Fluens)* يخلق تغيراً *(Fluxion)*. وإن قيامه بامتصاص العمل الحي الإضافي في جوفه هو عملية نمو قيمته ذاتياً، تحوله الحقيقي إلى رأسمال، إلى قيمة مولّدة لنفسها ذاتياً، تحوله من مقدار قيمة ثابت إلى قيمة متغيرة في [469] حالة صيرورة. وينبغي الاعتراف أن هذا العمل الإضافي لا يمكن أن يتجلى إلّا في مظهر عمل ملموس، ومن هنا تمكن إضافته إلى وسائل الإنتاج ولكن في شكلها الملموس بوصفها قيماً - استعمالية خاصة؛ وعلى النسق نفسه فإن القيمة المحتواة في وسائل الإنتاج هذه لا يمكن أن تُصان إلّا إذا استُهلكت على يد العمل الملموس كجزء من وسائله. غير أن ذلك، على أي حال، لا يعني إنكار أن القيمة الحاضرة بالفعل، العمل المتشيىء في وسائل الإنتاج، لا يمكن أن يزداد، أي يزداد ليس فقط بما يتجاوز قيمته السابقة، بل بما يتجاوز مقدار العمل المتشيىء في رأس المال المتغير، إلّا بمقدار ما يعتصر من العمل الحي ويشيئه كنقود، كعمل اجتماعي عام. وعليه فإننا بهذا المعنى البارز (eminently) - الذي ينطبق على عملية إنماء القيمة بوصفها الهدف الأصلي للإنتاج الرأسمالي - نقول إن رأس المال كعمل متشيىء (عمل متراكم، عمل سابق، وهلمجرا (accumulated labour, pre-existent labour and so forth) يمكن أن يوصف بأنه يقف في مواجهة العمل الحي (العمل المباشر، immediate labour، إلخ)، وإن الاقتصاديين يمايزونه على هذا النحو. غير أن هؤلاء الأخيرين يسقطون، باستمرار، في تناقضات

والتباس ـ حتى ريكاردو ـ لأنهم يفشلون في صياغة تحليل واضح للسلعة بلغة الشكل المزدوج للعمل.

انطلاقاً من عملية التبادل الأصلي بين الرأسمالي والعامل ـ كلاهما كمالك سلعة ـ فإن المكوّن الحقيقي الوحيد لرأس المال، الذي يدخل عملية الإنتاج، هو العنصر الحي، قدرة ـ العمل ذاتها. ولكن، في عملية الإنتاج الفعلية وحدها، إنما يتحول العمل المتشيىء إلى رأسمال بامتصاصه العمل الحي، وعليه فإن العمل لا يحوّل نفسه إلى رأسمال إلّا عندئذ(*).

* * *

[469a] إن عملية الإنتاج الرأسمالية هي وحدة عملية العمل وعملية إنماء القيمة. وابتغاء

(*) عند هذه النقطة أدخل ماركس الملحوظة التالية: «إن محتويات الصفحات 96 ـ 107 المعنونة «عملية الإنتاج المباشرة» تنتمي إلى هنا؛ وينبغي مزجها (to blend) مع ما سبق، بحيث تقوم كل فقرة بتصحيح (to rectify) الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على الصفحات 262 ـ 264 من هذا الكتاب» ـ [واستناداً إلى توجيهات ماركس ندرج الآن هاتين الفقرتين كلتيهما، اللتين يذكرهما هنا. ولم تُدرج أية تغييرات «بحيث تقوم كل فقرة بتصحيح الأخرى». إن الصفحات الواجب ادخالها (في مخطوطة الأصل الصفحات 96 ـ 107) قد أعيد ترقيمها من قبل ماركس فأعطاها الأرقام 469a-469m وعلى الصفحة 469a (ص96 من المخطوطة) يبدأ النص بمواصلة الفقرة التي شطبها ماركس (مشطوبة بأربعة خطوط مائلة) مما يوطد الاستمرار مع الصفحات 1 ـ 95 [من المخطوطة]، المفقودة الآن. وكتب ماركس في أعلى الصفحة: «ينتمي هذا إلى الصفحة 496». [هنا خطأ في الترقيم، فالرقم هو 469]. والنص الذي يلي ذلك من الفقرة المشطوبة يحمل عنواناً زائداً في النص الحالي الذي ننشره «عملية الإنتاج المباشرة». إليكم نص الفقرة المشطوبة:]

[...] لأن رأس المال المستخدم في شراء قدرة ـ العمل يتجسد، في الواقع، في وسائل عيش رغم أن وسائل العيش هذه تنتقل إلى العامل في شكل نقود. وعلى غرار أنصار المذهب النقدي (Monetary System) يمكن للعامل أن يجيب عن سؤال: ما هو رأس المال؟ بكلمات: رأس المال هو نقود. إذ بينما يكون رأس المال، في عملية العمل، موجوداً، طبيعياً، في شكل مواد أولية، وأدوات عمل، إلخ، فإنه يأخذ، في عملية التداول، شكل نقود. وبالطريقة نفسها، لو سئل اقتصادي من العصر القديم: ما هو العامل؟ لكان عليه أن يجيب، مقتفياً أثر المنطق المماثل: العامل هو عبد (لأن العبد كان العامل في عملية العمل في العصر القديم).

تحويل النقود إلى رأسمال يجري تحويلها إلى سلع تؤلف عوامل عملية العمل. وينبغي استخدام النقود أولاً لشراء قدرة ـ العمل، وثانياً لشراء الأشياء التي لا يمكن بدونها استهلاك قدرة ـ العمل، أي التي لا يمكن لقدرة ـ العمل بدونها أن تعمل. إن المغزى الوحيد لهذه الأشياء، في صلب عملية العمل، هي أنها وسائل عيش للعمل، قيم ـ استعمالية للعمل؛ فهي بإزاء العمل الحي ذاته محض مواد ووسائل، وبإزاء منتوج العمل هي وسائل إنتاج، وبإزاء الظرف المتمثل بأن وسائل الإنتاج هي نفسها منتوجات، فهي منتوجات تشكل وسيلة لإنتاج منتوج آخر، منتوج جديد. والواقع إن هذه الأشياء لا تلعب هذا الدور في عملية العمل بسبب أن الرأسمالي يشتريها، بسبب أنها الشكل المتحول لنقوده، فالعكس هو الصحيح؛ إنه يشتريها لأنها تلعب هذا الدور في عملية العمل. فبالنسبة إلى عملية الغزل بما هي عليه، مثلاً، لا يهم إطلاقاً إن كانت الأقطان والغزول تمثل نقود الرأسمالي، أي تمثل رأسمالاً، أو أن النقود الموظفة هي رأسمال بالتعريف. فهي لا تصبح وسائل ومواد عمل إلّا بين يدي الغازل في أثناء عمله، وهي تصبح كذلك لأنه يغزل، لا لأنه يأخذ بعض القطن الذي يخص شخصاً آخر ويصنع منه غزولاً لذلك الشخص نفسه بمعونة المغزل الذي يخص بالمثل ذلك الشخص عينه. إن السلع لا تتحول إلى رأسمال عن طريق استعمالها أو استهلاكها بصورة منتجة خلال عملية العمل؛ فهذا يقتصر على جعلها عناصر لعملية العمل. وبمقدار ما تكون هذه العناصر الشيئية لعملية العمل قد اشتُريت من جانب الرأسمالي، فإنها تمثل رأسماله. ولكن الشيء ذاته ينطبق على العمل نفسه. فهو أيضاً يمثّل رأسماله، ذلك لأن مالك المقدرة على العمل يملك ذلك العمل بفعالية امتلاكه نفسها للشروط الشيئية الأخرى للعمل، التي اشتراها. وهو لا يملك فقط العناصر الخاصة لعملية العمل؛ فالعملية بمجملها هي ملك له. إن رأس المال الذي كان نقوداً في السابق، يرتدي الآن شكل عملية العمل. لكن واقع أن رأس المال قد استولى على عملية العمل، وإن العامل يعمل نتيجة ذلك لأجل الرأسمالي عوضاً عن أن يعمل لنفسه، لا يعني حصول أي تغير في الطبيعة العامة لعملية العمل نفسها. إن واقع أن النقود، حين تُحوَّل إلى رأسمال، إنما تُحوَّل في آنٍ واحدٍ إلى عناصر عملية العمل، وتكتسي بالضرورة مظهر مواد ووسائل العمل، لا يعني أن مواد ووسائل العمل هي رأسمال بحكم طبيعتها بالذات، مثلما أن الذهب والفضة ليسا نقوداً بحكم طبيعتهما بالذات، لمجرد أن الذهب والفضة هما من بين الأشكال التي ترتديها النقود. إن

الاقتصاديين المعاصرين يهزأون بسذاجة تفكير المذهب النقدي Monetary System حين يجيب عن سؤال: ما هي النقود؟ بالقول: إن الذهب والفضة هما نقود. ولكن هؤلاء الاقتصاديين أنفسهم لا يخجلون من الإجابة عن سؤال: ما هو رأس المال؟ بالقول: رأس المال هو قطن. لكن هذا هو عين ما يفعلون حين يعلنون أن مواد ووسائل العمل، وسائل الإنتاج أو المنتوجات التي تخدم في خلق منتوجات جديدة، وباختصار سائر **الشروط الشيئية للعمل**، هي رأسمال بحكم طبيعتها بالذات؛ وإنها رأسمال لأنها، وبمقدار ما إنها، تساهم في عملية العمل بفضل خواصها المادية كقيم استعمالية. وسيكون أمراً متسقاً لو أن الآخرين أضافوا إلى قائمتهم: رأس المال هو لحم وخبز، إذ رغم أن رأس المال يشتري قدرة ـ العمل بالنقود، فإن هذه النقود في الواقع لا تمثل سوى الخبز واللحم، وباختصار سائر وسائل عيش العامل[8]. ففي ظروف معينة، يمكن

---

(8) «رأس المال هو ذلك الجزء من ثروة البلاد، والذي يُستخدم في الإنتاج ويتألف من الغذاء والملابس، والأدوات والمواد الأولية، والآلات، إلخ، الضرورية لتنفيذ العمل» (ريكاردو، [*Principles of Polit. Econ. and Taxation*، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب]، ص 89). «رأس المال هو جزء من الثروة الوطنية، يُستخدم أو يُزمع استخدامه في تدعيم إعادة الإنتاج». (ج، رامزي، [بحث في توزيع الثروة، *An Essay on the distribution of wealth*, Edinb, 1836] ص 21). «رأس المال... جنس خاص من الثروة... مكرسٌ للحصول على مواد نافعة أخرى». (ر. تورنز، [*An Essay On The Production of Wealth* بحث في إنتاج الثروة، ص 69 ـ 70]) «رأس المال... ينتج... كوسيلة لإنتاج جديد». (سنيور، [*Principes Fondamentaux de L'économie Politique* المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسي]، ص 318 ـ الطبعة الفرنسية). «حين يكرّس رصيد ما للإنتاج المادي فإنه يتخذ «اسم رأس المال» (هـ. ف. شتورخ *Cours d'économie Politique* دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، 1823، المجلد الأول، ص207). «رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة المنتجة مكرّس لأجل الإنتاج» (روسّي *Cours d'économie politique* دروس في الاقتصاد السياسي، 1836 ـ 1837، طبعة بروكسيل، 1842، ص 364). إن روسيّ يعتصر دماغه عبثاً حيال «صعوبة» ما إذا كان بالوسع اعتبار «المواد الأولية» رأسمالاً أم لا. إنه يعتقد أن بوسع المرء حقاً أن يميز بين [رأس المال ـ المادة] (Capital-matière)، و[رأس المال ـ الأداة] (Capital-instrument) «ولكن هل حقاً إن المواد الأولية (La matière première) أداة إنتاج؟ أليست هي بالأحرى المواضيع التي ينبغي أن تشتغل عليها أدوات الإنتاج؟» (ص 367). إنه لا يدرك أنه ما دام يخلط رأس المال بتجلياته الطبيعية فيدعو بذلك الشروط الموضوعية للعمل رأسمالاً، فإنها تنقسم حقاً إلى مواد عمل وأدوات

لكرسي بأربع أرجل وبقماشة بنفسجية أن يُستخدم كعرش. لكن هذا الكرسي نفسه، وهو [469b شيء للجلوس، لا يصبح عرشاً بفضل قيمته ـ الاستعمالية. وإن العنصر الجوهري الأساسي في عملية العمل هو العامل نفسه، وفي العصر القديم كان هذا العامل عبداً. لكن ذلك لا يتضمن أن العامل عبدٌ بالطبيعة (رغم أن هذا الرأي الأخير ليس غريباً تماماً عن أرسطو)، أكثر مما أن المغازل والأقطان هي رأسمال بطبيعتها لمجرد أنها تُستهلك هذه الأيام على يد العامل المأجور في عملية العمل. إن حماقة المطابقة بين علاقات إنتاج اجتماعية خاصة وبين خواص طبيعية شيئية لبعض المواد، لمجرد أنها تمثل نفسها بهيئة مواد معينة، هو أشد ما يبهرنا حين نفتح أي كتاب مدرسي في الاقتصاد ونرى منذ الصفحة الأولى كيف يتضح أن عناصر عملية الإنتاج، مُختزلة إلى شكلها الأعمّ، هي الأرض، ورأس المال، والعمل[9]. ويحق للمرء أن يقول إنها ملكية عقارية، وسكاكين، ومقصات، ومغازل، وأقطان، وحبوب، وباختصار مواد ووسائل العمل و ـ العمل المأجور. فمن جهة، نسمّي عناصر عملية العمل المرتبطة بسمات اجتماعية مميزة تخصها في مرحلة تطور تاريخي معين، ومن جهة أخرى نضيف إليها عنصراً يؤلف جزءاً من عملية العمل بصورة مستقلة عن أي تشكيلة اجتماعية خاصة، كجزء من الاتصال الأبدي بين الإنسان والطبيعة. وبخلط استيلاء رأس المال على عملية العمل بعملية العمل نفسها، يحول الاقتصاديون العناصر الشيئية لعملية العمل إلى رأسمال، لمجرد أن رأس المال نفسه يتحول إلى عناصر مادية لعملية العمل من بين أشياء أخرى، خالقين بذلك وهماً. ولسوف نرى أدناه أن هذه الأوهام لا تدوم إلّا بمقدار ما أنّ الاقتصاديين الكلاسيكيين ينظرون إلى عملية الإنتاج الرأسمالي، حصراً، من زاوية عملية العمل، وأنهم بالنتيجة يصححونها من بعد ذلك. ولسوف نرى، قبل كل شيء، أن هذا الوهم هو وهمٌ ينبع من طبيعة الإنتاج الرأسمالي نفسه. ولكن من الجلي، حتى في هذه اللحظة، أن هذه منهجية

= عمل، ولكنها كلها وسائل إنتاج على قدم المساواة، بقدر ما يتعلق الأمر بالمنتوج. وهكذا نراه على الصفحة 372 يشير إلى رأس المال ببساطة على أنه «وسائل إنتاج» (moyens de Production)، «ليس ثمة فرق بين رأس المال وأي كسر آخر من الثروة: إن مادة معينة لا تصبح رأسمالاً إلّا بفضل استخدامها، نعني القول إنها ينبغي أن تُستخدم في عملية إنتاجية، كمواد أولية، كأداة أو كوسيلة للتجهيز». (شيربولييه، الثروة أو الفقر، *(Riche[sse] ou Pauvre[té])* باريس، 1841، ص 18).

(9) أنظر على سبيل المثال، جون ستيوارت ميل، مبادىء الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول. (J.S. Mill, *Principles of Political Economy* V.I, b.I).

ملائمة لتبيان الصلاحية الأزلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولاعتبار **رأس المال عنصراً طبيعياً خالداً** في الإنتاج البشري بما هو عليه. إن العمل هو الشرط الطبيعي الأزلي للوجود البشري. وعملية العمل ليست سوى العمل ذاته، منظوراً إليه في هذه اللحظة من ناحية نشاطه المبدع. من هنا فإن العناصر العامة لعملية العمل مستقلة عن أي تطور اجتماعي خاص. إن وسائل ومواد العمل، التي يتألف قسم منها من منتوجات عمل سابق، تلعب دورها في كل عملية عمل، في كل عصر، وفي كل الظروف. فإذا اسميتها، إذن، باسم «رأسمال» منطلقاً من المعرفة اليقينية التي تقول: إن شيئاً ما يلصق دائماً (semper aliquid haeret) فإنني أكون قد برهنت على أن وجود رأس المال قانون أزلي من قوانين طبيعة الإنتاج البشري، وأن القرغيزي الذي يقطع بسكين سرقها من روسي أعواد القصب لكي يجدلها ويصنع منها قارباً هو رأسمالي حقيقي شأنه شأن الهر فون روتشيلد. وأستطيع أن أبرهن بسهولة مماثلة أن الاغريق والرومان كانوا يقيمون قداساً جماعياً لأنهم كانوا يشربون الخمر ويأكلون الخبز، وأنّ الأتراك يرشون أنفسهم يومياً بالماء المقدس مثل الكاثوليك لأنهم يغتسلون يومياً. هذا هو صنف الترهات الدخيلة السطحية التي يجدها المرء مبثوثة برضى متغطرس عن النفس، لا من قبل إناس من شاكلة ف. باستيا(*) أو من الكراريس الاقتصادية الصغيرة لجمعية تقدم المعرفة النافعة [469c] (Society for the advancement of useful knowledge) أو قصص تنويم الأطفال للأم (mother) مارتينو(**)، بل يجدها حتى في كتابات مراجع ثقاة بارزين؛ وعوضاً عن تبيان أن رأس المال هو ضرورة طبيعية موضوعية، كما يأملون، فإن كل ما ينجحون في القيام به هو دحض هذا الوجود الضروري بالنسبة إلى طور تاريخي محدد من عملية الإنتاج الاجتماعية. ولكن إذا كان يُزعم أن رأس المال ليس سوى مواد وأدوات عمل، أو أن العناصر المادية لعملية العمل هي رأسمال بطبيعتها، فإن بوسع المرء أن يردّ بصواب أننا في مثل هذه الحالة نحتاج حقاً إلى رأسمال ولكن ليس إلى رأسماليين، أو بقول آخر إن رأس المال ليس سوى اسم اختُرع لخداع الجماهير(10).

(*) مثلاً: سفسطات اقتصادية، باريس 1846 ـ 1848.

(Sophismes économiques, Paris, 1846-1848). [ن.ع].

(**) هاريت مارتينو، أمثلة في الاقتصاد السياسي، 9 مجلدات، لندن، 1832 ـ 1834.

(Harriet Martineau, *Illustrations of Political Economy* 9 volumes, London 1832-1834). [ن.ع].

(10) «يقال لنا إن العمل لا يستطيع أن يخطو خطوة واحدة من دون رأس المال ـ وإن رأس المال كالمعول لمن يحفر ـ وإن رأس المال ضروري للإنتاج كالعمل نفسه. إن العامل يعرف ذلك كله،

إن العجز عن فهم عملية العمل كشيء مستقل، وفي الوقت نفسه كجانب من الإنتاج الرأسمالي، يغدو ساطعاً أكثر حين يقول لنا السيد. ف. وايلاند، على سبيل المثال، إن المواد الأولية هي رأسمال وإننا بمعالجتها نتوصل إلى المنتوج. وهكذا فإن الجلد هو منتوج الدباغ، وهو رأسمال الإسكافي. فكل من «المادة الأولية» و «المنتوج» إنما هما مصطلحان يشيران إلى أشياء في عملية العمل، وليس لأي منهما في ذاته ولذاته أيما علاقة بـ رأس المال، رغم أن كلاً من المادة الأولية، والمنتوج يمثلان رأس المال منذ اللحظة التي يستولي فيها الرأسمالي على عملية العمل[11]. لقد استغل السيد برودون ذلك

= لأن حقيقة ذلك تأتيه يومياً؛ لكن هذا الاعتماد المتقابل بين رأس المال والعمل لا علاقة له بالوضع النسبي لكل من الرأسمالي والعامل؛ كما أن ذلك لا يبيّن أن الأول يمكن أن يُعال من جانب الأخير. فما رأس المال إلّا كذا مقدار من المنتوج غير المستهلك؛ وإن الشيء الموجود في هذه اللحظة، إنما يوجد مستقلاً عن، ولا يتطابق بأي حال مع، أي فرد خاص أو طبقة. ولو آل كل رأسمالي وكل ثري في المملكة المتحدة إلى الزوال في لحظة واحدة، فلن تزول بزوالهم ذرة واحدة من الثروة أو رأس المال، بل لن تكون الأمة نفسها أقل ثراء حتى وإن بمقدار قرش. ليس الرأسمالي بل رأس المال هو الضروري لعمليات المنتج؛ وإن هناك فارقاً هائلاً بين الاثنين، كالفارق بين الحمولة الفعلية وورقة الشحن». (ج. ف. براي، مظالم العمل وعلاج العمل، إلخ، ليدز، 1839، ص 59).

(J.F. Bray, *Labour's Wrongs and Labour's Remedy*, etc, Leeds, 1930, p.59).

«إن رأس المال هو ضرب من كلمة باطنية شأن الكنيسة أو الدولة، أو أي واحد من تلك الاصطلاحات التي يخترعها أولئك الذين يسلبون بقية البشرية لإخفاء اليد التي تسرقها». (دفاعاً عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، إلخ، لندن، 1825. ص 17).

(*Labour Defended against the Claims of Capital*, etc., London, 1825, 17).

إن مؤلف هذا الكراس هو ت. هودجسكين، أحد أبرز وأهم الاقتصاديين الإنكليز المعاصرين. وبعد عدة سنوات من نشر المؤلَّف الذي نقتبس منه أعلاه، والذي لا تزال أهميته معترفاً بها (أنظر على سبيل المثال، جون لالور، النقود والأخلاق، إلخ، لندن 1852 John Lalor, *Money and Morals*, etc., London, 1852.) صدر ضده كراس غُفْل من التوقيع وضعه اللورد بروهام، الذي كان ردّه لا يستحق الذكر بما تميز به من سطحية تشمل كل النتاجات الاقتصادية لذلك الدعيّ المتعطل.

(11) «إن المادة التي... نحصل عليها لغرض دمجها بصناعتنا الخاصة نحن (!)، محوّلين إياها منتوجاً، هي ما يدعى رأسمال؛ وبعد أن يكون العمل قد بُذل، والقيمة قد خُلقت، فإنه يسمى منتوجاً. وهكذا فإن المادة نفسها قد تكون منتوجاً للواحد، ورأسمالاً للآخر. وما الجلد إلّا منتوج للدباغ، ورأسمال للإسكافي». (ف. وايلاند، المرجع نفسه، ص 25). يعقب ذلك الهراء

كله بـ «عمقه» المعتاد. «كيف يتأتى أن مفهوم المنتوج يتحول بغتة إلى مفهوم رأس المال؟ من خلال فكرة القيمة. نعني القول، إنه كي يتحول المنتوج إلى رأسمال، فينبغي للمنتوج أن يتعرض إلى عملية تقييم (اعطاء قيمة) حقيقية، أي ينبغي أن يُشترى أو يُباع، وأن يُناقش سعره ويُثبَّت عن طريق نوع من العُرف الحقيقي. فحين يأتي الجلد الطري من الجزار يكون منتوج الجزّار. أفرض أن الجلد الطري قد اشتراه دابغ جلود. إن هذا الأخير يزج به أو بقيمته في رصيد استغلاله. وبعد ذلك، ومن خلال عمل الدباغ فإن رأس المال هذا يصبح منتوجاً مرة ثانية».

إن السيد برودون يميز نفسه هنا بمنظومة ميتافيزيقيا زائفة يقوم عن طريقها أولاً بإدخال أشد الأفكار الأولية بساطة عن رأس المال في «رصيده الاستغلالي» ثم يبيعها إلى الجمهور كـ«منتوج» عالي الجودة. إن مسألة كيف يمكن أن تتحول المنتوجات إلى رأسمال هي، في ذاتها ولذاتها، عديمة المعنى، ولكن الجواب يثبت أنه جدير بالسؤال. في الواقع إن المسيو برودون يكتفي بإبلاغنا حقيقتين معروفتين تمام المعرفة: أولاً، إن المنتوجات تخدم في بعض الأحيان كمواد أولية يُزمع تصنيعها، وثانياً، إن المنتوجات هي أيضاً سلع؛ أي: إنها تمتلك قيمة يتوجب عليها أن تصمد لمحنة التبادل بين الشاري والبائع قبل أن يكون بوسعها أن تتحقق. ويلاحظ «الفيلسوف» نفسه:

> «إن الفرق بين رأس المال والمنتوج، بالنسبة إلى المجتمع، لا وجود له لكن هذا الفرق ذاتي تماماً بالنسبة إلى الأفراد».
>
> «La différence, pour la Société, entre capital et produit n'existe pas. Cette différence est toute subjective aux individus».

إنه يسمي الشكل الاجتماعي التجريدي «ذاتياً» ويطلق على تجريده الذاتي اسم «مجتمع».

وما دام الاقتصادي ينظر إلى عملية الإنتاج الرأسمالي في نطاق عملية العمل فقط، فإنه يعلن أن رأس المال مجرد شيء، مادة أولية، أداة، إلخ. ولكن يخطر له، من بعد ذلك،

= المقتبس اللاحق من برودون. مجانية الائتمان ـ مناقشة مع السيد باستيا والسيد برودون، باريس، 1850، ص179-180-182.

(*Gratuit du Crédit. Discussion entre M. F. Bastiat et M. Proudhon*, Paris, 1850, p. 179-180-182).

أن عملية الإنتاج هي أيضاً عملية إنماء للقيمة، وأنّ الأشياء، في هذه العملية الأخيرة، لا تدخل في الاعتبار إلّا كقيمة. «إن رأس المال نفسه يوجد تارةً في شكل مقدار من النقود، وتارةً في شكل مادة أولية، أداة، سلعة ناجزة. وهذه الأشياء ليست رأسمالاً تماماً؛ إن رأس المال يسكن في القيمة التي تمتلكها هذه الأشياء»[12]. وبمقدار ما إن هذه القيمة «تصون ذاتها، وتديم نفسها، وتضاعف نفسها، وتنفصل عن السلعة التي [469d] خلقتها، وتبقى، كخاصية ميتافيزيقية لا جوهرية، دوماً في حوزة المنتج نفسه (أي الرأسمالي)»[13] فإن الشيء نفسه الذي أعلن قبل قليل إنه شيء، يوصم الآن أنه «فكرة تجارية»[14].

إن منتوج الإنتاج الرأسمالي لا هو محض منتوج (قيمة ـ استعمالية) ولا هو محض سلعة، أي منتوج ذو قيمة ـ تبادلية، بل هو منتوج خاص به، نعني تحديداً فائض قيمة. إن منتوجه هو سلع تملك قيمة ـ تبادلية أكبر، أي تمثل عملاً أكبر مما وُظف في إنتاجها بهيئة نقود أو سلع. إن عملية العمل هي، في الإنتاج الرأسمالي، وسيلة لا غير، أما الغاية فتقدمها عملية إنماء القيمة أو إنتاج فائض القيمة. وحالما يخطر ذلك للاقتصادي، حتى يعلن أن رأس المال هو ثروة تُستخدم في الإنتاج لتوليد «ربح»[15].

---

(12) أنظر (ج. ب. ساي، [أطروحة في الاقتصاد السياسي *Traité d'économie Politique*] المجلد الثاني، ص 429، الحاشية). وحين يقول كيري: «رأس المال هو... كل المواد التي تمتلك قيمة ـ تبادلية» (هـ. سي. كيري، مبادىء الاقتصادي السياسي *Principles of Political Economy* الجزء الأول، فيلادلفيا، 1837، ص 294). فإن هذا يرتد إلى تفسير رأس المال المشار إليه في الفصل الأول: «رأس المال ـ هو سلع» (Capital-is commodities)، وهو تفسير لا يشير لشيء سوى تجلّي رأس المال في عملية التداول.

(13) سيسموندي، المبادئ الجديدة *Nouv. Princ.*، إلخ، المجلد 1، ص 89.

(14) أنظر أيضاً: «رأس المال هو فكرة تجارية *Le Capital est une idée commerciale*» (سيسموندي، دراسات، إلخ، *Etudes etc.*، المجلد II، ص 273).

(15) «رأس المال. هو ذلك الجزء من الثروة المدخرة (Stock) في بلد من البلدان، التي تُحفظ أو تُستخدم بهدف الربح في إنتاج وتوزيع الثروة». (ت. ر. مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي *Definitions in Political Economy*، طبعة جديدة، إلخ، أعدها جون كازنوف، لندن، 1853، ص 10). «رأس المال هو جزء من الثروة المستخدمة لأجل الإنتاج، وعموماً بغرض الحصول على ربح». (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي *On Political Economy*، إلخ، لندن، 1832، الطبعة الثانية، ص 75).

لقد رأينا أن تحويل النقود إلى رأسمال ينشطر إلى مجالين متمايزين كلياً، ومستقلين تماماً، إلى عمليتين منفصلتين كليةً. الأولى تنتمي إلى عالم تداول السلع وهي تُنفذ في السوق. إنها **بيع وشراء قدرة ـ العمل**. والثانية هي **استهلاك قدرة ـ العمل التي جرى اقتناؤها**، أي: **عملية الإنتاج ذاتها**. في العملية الأولى يتواجه الرأسمالي والعامل بوصفهما محض مالكين لكل من النقود والسلع على التوالي، وإن صفقتهما، شأن صفقة سائر الشارين والباعة، هي تبادل مُتعادِلات. في العملية الثانية يظهر العامل لبعض الوقت *(pro tempore)* كمكوِّن حي من رأس المال نفسه؛ وتُستبعد مقولة التبادل هنا بالكامل نظراً لأن الرأسمالي قد حصل، عن طريق الشراء، على كل عوامل عملية الإنتاج، الشيئية والشخصية على السواء، قبل أن تبدأ العملية. وعلى أي حال، رغم أن العمليتين توجدان مستقلتين جنباً إلى جنب، فإن كل واحدة تشرط الأخرى. الأولى تستهل الثانية، والثانية تكمل الأولى.

إن العملية الأولى، بيع وشراء قدرة ـ العمل، لا تعرض علينا الرأسمالي والعامل إلّا كشارٍ وبائع للسلع، وما يميّز العامل عن بائعي السلع الأخرى هو **الطبيعة الخاصة، القيمة ـ الاستعمالية الخاصة** للسلعة التي باعها. ولكن القيمة ـ الاستعمالية الخاصة للسلعة لا تمس الشكل الاقتصادي للصفقة؛ بل إنها لا تحوّر واقع أن الشاري يمثل النقود، والبائع يمثل سلعة. وبغية تبيان أن العلاقة بين الرأسمالي والعامل ليست سوى علاقة بين مالكي سلع يبادلان النقود والسلع بعقد حرّ لما فيه منفعتهما المتبادلة، حسبنا عزل العملية الأولى، والتمسك بطابعها الشكلي. إن هذا الابتكار البسيط ليس شعوذة سحرية بل هو يضم مجمل حكمة الاقتصاد المبتذل.

لقد رأينا أن الرأسمالي يجب أن يحوّل نقوده ليس إلى قدرة ـ عمل فقط، بل إلى عوامل شيئية لعملية العمل أيضاً، أي وسائل إنتاج. ولكن إذا أخذنا رأس المال كله، ووضعناه على هذا الجانب، أي كلية الشارين لقدرة ـ العمل، وإذا أخذنا كلية بائعي قدرة ـ العمل، كلية العمال ووضعناها على الجانب الآخر، لوجدنا عندئذ أن العامل مُرغم لا على بيع سلعة بل على بيع قدرة ـ عمله الخاصة كسلعة. سبب ذلك أنه يجد، على الجانب الآخر، كل وسائل الإنتاج، كل الشروط المتشيئة للعمل سوية مع كل [459e] وسائل العيش، النقود ووسائل الإنتاج، تقف في تضاد معه، وفي مواجهته كملكية غريبة عنه. بكلمات أخرى، إن كل **الثروة المادية تواجه العامل بوصفها ملكية مالكي سلع**. وما نعنيه هنا أنه يعمل باعتباره لا ـ مالك، وإن **شروط عمله تواجهه بوصفها ملكية غريبة**. إن حقيقة أن الرأسمالي رقم (1) يملك النقود وأنه يشتري وسائل الإنتاج من الرأسمالي

رقم (2) الذي يملكها، في حين أن العامل يشتري، وسائل عيشه من الرأسمالي رقم (3)، بالنقود التي حصل عليها من الرأسمالي رقم (2)، لا يغير في شيء من الوضع الجوهري المتمثل في أن الرأسماليين رقم (1) و(2) و(3)، هم، معاً، مالكون حصريون للنقود ووسائل الإنتاج والعيش. إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلّا بأن ينتج وسائل عيشه الخاصة، ولا يمكن له أن ينتجها إلّا إذا كان يمتلك وسائل الإنتاج، الشروط الشيئية للعمل. ومن الجلي منذ البداية أن العامل المجرد من وسائل الإنتاج، هو محرومٌ من وسائل العيش أصلاً، مثلما أن الإنسان المحروم، على العكس، من وسائل العيش، ليس في وضع يؤهله لخلق وسائل إنتاج. وهكذا، حتى في العملية الأولى، فإن ما يسم النقود والسلع بميسم رأسمال، منذ البداية، حتى قبل أن يتم تحويلها فعلياً إلى رأسمال، ليس طبيعتها النقدية ولا طبيعتها السلعية، ولا القيمة ـ الاستعمالية، المادية، لهذه السلع كوسائل إنتاج أو وسائل عيش، بل الظرف الذي يجعل هذه النقود وهذه السلع، وسائل الإنتاج هذه ووسائل العيش هذه، تواجه قدرة ـ العمل، المحرومة من كل ثروة مادية، كقوى ذاتية مستقلة، مجسدة كأشخاص في إهاب مالكيها. إن الشروط الشيئية الضرورية لتحقيق العمل مُغرَّبة عن العامل، وتتجلى كأصنام حبُيت بإرادة وروح من عندها. وباختصار تظهر السلع كشارٍ للأشخاص. فشاري قدرة ـ العمل ليس سوى تجسيد في صورة شخص للعمل المتشيىء الذي يكرس جزءاً من نفسه إلى العامل في شكل وسائل عيش كيما يُلحق قدرة ـ العمل الحي لصالح الجزء المتبقي منه، ويُبقي نفسه سليماً بل حتى أنْ ينمو متجاوزاً حجمه الأصلي بفضل هذا الإلحاق. ليس العامل هو مَنْ يشتري وسائل الإنتاج والعيش، بل وسائل العيش هي مَنْ يشتري العامل بغية دمجه في وسائل الإنتاج.

إن وسائل العيش هي شكل خاص من الوجود المادي الذي يواجه به رأس المال العامل قبل أن يحصل هذا الأخير عليها من خلال بيع قدرة ـ عمله. ولكن عندما تبدأ عملية الإنتاج، تكون قدرة ـ العمل قد بيعت أصلاً، وبالتالي تكون وسائل العيش قد دخلت قانونياً (de jure) على الأقل في رصيد استهلاك العامل. إن وسائل العيش نفسها هذه، لا تؤلف عنصراً من عملية العمل التي تتطلب، عدا عن حضور قدرة ـ العمل الفعالة، لا أكثر من مواد العمل ووسائل العمل. والحقيقة، بالطبع، أن العامل يجب أن يديم مقدرته على العمل بمعونة وسائل العيش، ولكن ذلك، أي استهلاكه الخاص، الذي هو في الوقت نفسه إعادة إنتاج قدرة ـ عمله، يقع خارج نطاق عملية إنتاج السلع. ومن الجائز، في الإنتاج الرأسمالي، أن يلتهم رأس المال، فعلياً، كامل الوقت المتاح

(disponible) للعامل، وأن يكون استهلاك وسائل العيش، فعلياً، لا أكثر من حادث عارض في عملية العمل، مثل استهلاك المحرك البخاري للفحم، والعجلة للشحوم، والحصان للعلف، ومثل كامل الاستهلاك الخاص للعبد الذي يكدّ. وتماشياً مع ذلك، فإن ريكاردو، على سبيل المثال (أنظر الحاشية رقم 8 سابقاً)، يدرج «المأكل والملبس» في قائمة واحدة مع المواد الأولية وأدوات العمل، كأشياء «تعطي العمل تأثيره» (effect to labour) وبالتالي تخدم كـ «رأسمال» في عملية العمل. ومهما يكن ذلك في واقع الأمور، فإن وسائل العيش التي يستهلكها العامل هي سلع كان قد اشتراها. وحالما تصبح بين يديه، بل بوضوح أكبر، حالما يكون قد استهلكها، فإنها تكفّ عن أن تكون [469f] رأسمالاً. فهي لا تؤلف جزءاً من العناصر المادية التي يتجلى فيها رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة، رغم أنها تؤلف شكل الوجود المادي لرأس المال المتغير الذي يدخل ساحة السوق كشارٍ لقدرة ـ العمل، في نطاق التداول[16].

وحين يأخذ رأسمالي 500 تالر، فيوظف 400 منها في وسائل الإنتاج، و100 في شراء قدرة ـ عمل، فإن هذه الـ 100 تالر تشكل رأسماله المتغير، ويشتري العمال، بواسطتها، وسائل العيش، أما من الرأسمالي نفسه أو من آخر غيره. وليست هذه المائة تالر شيئاً آخر سوى الشكل النقدي لوسائل العيش التي تؤلف في الواقع القوام المادي لرأس المال المتغير. إن رأس المال المتغير يكف عن الوجود في عملية الإنتاج المباشرة: فلا هو يوجد في شكل نقود، ولا في شكل سلع، بل في شكل عمل حيّ حصل عليه الرأسمالي عن طريق شراء قدرة ـ العمل. وبفضل هذا التحول وحده لرأس المال المتغير إلى عمل يمكن لكمّ القيمة الموظَّف في نقد أو سلع أن يتحول إلى رأسمال. وهكذا حين ننظر إلى عملية الإنتاج الرأسمالي ككل وليس فقط إلى الإنتاج المباشر للسلع، نجد أنه على الرغم من أن بيع وشراء قدرة ـ العمل (اللذين يشرطان تحويل جزء من رأس المال إلى رأسمال متغير) منفصلان كلياً عن عملية الإنتاج المباشرة، بل إنهما يسبقانها حقاً، فإنهما مع ذلك يشكلان الأساس المطلق للإنتاج

---

(16) هذه هي النقطة الصائبة التي تميز سجال روسّي ضد إدخال وسائل العيش ضمن مكونات رأس المال المنتج. أما مدى بُعد تفسيره عن الهدف، ومدى الارتباك الذي ينشأ عن العقلنة التي يأتي بها، فهما شيء آخر نأتي عليه في فصل لاحق(*).

[(*) يعالج ماركس ذلك في الغروندريسة (Grundrisse). ولم يتطرق إليها قط في أي موضع، لا في رأس المال ولا في نظريات فائض القيمة]. [ن. ع].

الرأسمالي، وهما لحظة مندمجة به تماماً، وذلك حين نعاين عملية الإنتاج في كلّيتها، لا أن نقتصر على معاينة إنتاج السلع المباشر. إن الثروة المادية تحول نفسها إلى رأسمال ببساطة لمجرد أن العامل يبيع قدرة ـ عمله كيما يعيش. إن المواد التي هي الشروط الشيئية للعمل، أي وسائل الإنتاج، والمواد التي هي شروط مسبقة لبقاء العمل نفسه، أي وسائل العيش، تصبح، معاً، رأسمالاً لا لشيء إلّا بسبب ظاهرة العمل المأجور. إن رأس المال ليس شيئاً أكثر مما أن النقود هي شيء. ففي رأس المال، كما في النقود، نجد أن علاقات إنتاج اجتماعية خاصة معينة بين البشر تظهر بمثابة علاقة للأشياء بالبشر، أو أن علاقات اجتماعية معينة تظهر بمثابة خواص طبيعية للأشياء في المجتمع. فبدون طبقة تعتمد على الأجور *(Salariat)*، يواجه الأفراد الفاعلون بعضهم بعضاً كأشخاص أحرار، ولا يمكن أن يوجد إنتاج فائض قيمة، ولكن بدون إنتاج فائض القيمة لا يمكن أن يوجد إنتاج رأسمالي، بالتالي لا يوجد رأسمال ولا رأسمالي! إن رأس المال والعمل المأجور (على هذا النحو نصفُ عمل العامل الذي يبيع قدرة ـ عمله الخاصة) لا يعبران إلّا عن جانبين من العلاقة الواحدة ذاتها. فالنقود لا يمكن أن تصبح رأسمالاً ما لم تُبادل لقاء قدرة ـ العمل، وهذه سلعة يبيعها العامل نفسه. وبالعكس، لا يمكن للعمل أن يكون عملاً مأجوراً إلّا عندما تواجهه شروطه الشيئية الخاصة بمثابة قوى مستقلة ذاتياً، ملكية غريبة، قيمة توجد لأجل ذاتها ولصيانة ذاتها، وباختصار توجد كرأسمال. وإذا كان رأس المال في جانبه المادي، أي في القيم ـ الاستعمالية التي يمتلك فيها وجوده، ينبغي أن يعتمد في وجوده على الشروط الشيئية للعمل، فإن هذه الشروط الشيئية ينبغي بالمثل، في الجانب الشكلي، أن تواجه العمل كقوى مستقلة ذاتياً، وغريبة عنه، أن تواجهه كقيمة ـ عمل متشيىء ـ تُعامل العمل الحي كمحض وسيلة تصون بها ذاتها وتزيد بها نفسها. وهكذا فإن العمل المأجور، نظام الأجور (Salariat)، هو شكل اجتماعي من العمل، لا غنى عنه للإنتاج الرأسمالي، مثلما أن رأس المال، أي القيمة النشيطة، شكل اجتماعي لا غنى عنه ينبغي أن تتلبسه الشروط الشيئية للعمل كيما يصبح العمل عملاً مأجوراً. وعليه فإن العمل المأجور شرط ضروري لتكوّن رأس المال ويظل الشرط الضروري المسبق للإنتاج الرأسمالي. لذا، رغم أن العملية الأساسية، تبادل النقود لقاء قدرة ـ العمل، أو بيع قدرة ـ العمل، لا تدخل بما هي عليه في عملية الإنتاج المباشرة، فإنها تدخل حقاً في إنتاج العلاقة ككل[17].

---

(17) يمكننا على الفور أن نستنبط ما يفهمه ف. باستيا عن ماهية الإنتاج الرأسمالي حين يعلن أن نظام الأجور شكلانية خارجية لا صلة لها بالإنتاج الرأسمالي، ثم يكتشف الحقيقة «ليس شكل المكافأة

وكما رأينا، فإن العملية الأولى، بيع وشراء قدرة ـ العمل، تفترض سلفاً أن وسائل الإنتاج ووسائل العيش قد أصبحت أشياء مستقلة في مواجهة العامل الفعلي، أي تشترط سلفاً حلول وسائل الإنتاج والعيش في إهاب أشخاص كشارين يبرمون عقداً مع العمال كبائعين. وحين نغادر هذه العملية التي تُنفذ في السوق، في ميدان التداول، ونمضي مباشرة إلى عملية الإنتاج الآنية، نجد أنها عملية عمل في الأساس. ويدخل العامل في عملية العمل دخول عامل في علاقة فعالة اعتيادية مع وسائل الإنتاج التي تحددها طبيعة وغاية العمل نفسه. إنه يحوز على وسائل الإنتاج ويعالجها، ببساطة، على أنها وسائل ومواد عمله. وإن طابع الاستقلال الذاتي لوسائل الإنتاج هذه، والطريقة التي تحتفظ بها باستقلالها في ذاتها وتفصح بها عن عقلها الخاص، وانفصالها عن العمل ـ إن ذلك كله [469g] يُنقض في الممارسة. وتدخل الشروط الشيئية للعمل الآن في وحدة اعتيادية مع العمل ذاته؛ وتؤلف مادة نشاطه الإبداعي، تؤلف الأعضاء الضرورية لهذا النشاط. إن العامل يعالج الجلود التي يدبغ، بوصفها محض موضوع لنشاطه الإبداعي، لا بوصفها رأسمالاً. إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي[18]. ولو درسنا الإنتاج كعملية عمل فقط، فإن العامل يستهلك وسائل الإنتاج كمجرد وسائل عيش للعمل. لكن الإنتاج هو أيضاً عملية إنماء للقيمة، وهنا يعتصر الرأسمالي قدرة ـ عمل العامل، أو يستولي على عمله الحي باعتباره أكسير حياة رأس المال. إن المواد الأولية وموضوع العمل بعامة، لا توجد إلّا

= الأجرية هو ما يخلق تبعيته (تبعية العامل)» (تناغمات اقتصادية، *Harmonies économiques*، باريس، 1851، ص 378). وهذا اكتشاف ـ بل هو علاوة على ذلك قطعة من انتحال مشوَّه مأخوذ عن اقتصاديين حقيقيين ـ جديرٌ كله بجاهل لبق اكتشف في المؤلف نفسه، أي في عام 1851 ما يلي: «والشيء الحاسم الذي لا يُبارى هو اختفاء الأزمات الصناعية الكبرى في إنكلترا» (ص 396). ورغم أن باستيا قد أزال الأزمات الكبرى من إنكلترا بمرسوم أصدره مطلع عام 1851، فإن إنكلترا شهدت أزمة عظمى في موعد لم يتجاوز عام 1857، ونستطيع أن نقرأ في التقارير الرسمية لغرفة التجارة الإنكليزية، أن أزمة صناعية أخرى ذات أبعاد لا مثيل لها من قبل كانت ستنشب عام 1861، لولا اندلاع الحرب الأهلية الأميركية.

(18) «علاوة على ذلك فمن شروحات الاقتصادي نفسه نرى في عملية الإنتاج، كيف أن رأس المال، نتاج العمل، يتحول على الفور ومن جديد إلى الجوهر المادي، إلى مادة العمل؛ ونرى بالتالي كيف أن انفصال رأس المال عن العمل، القائم مؤقتاً، تنقضه وحدة الاثنين». (ف . إنجلز، الحوليات الألمانية ـ الفرنسية، إلخ، ص 99).

لامتصاص عمل الآخرين، أما وسيلة العمل فلا تخدم إلّا كموصل، كواسطة لعملية الامتصاص هذه. وبدمج قدرة ـ العمل الحي في المكونات الشيئية لرأس المال، يغدو هذا الأخير وحشاً حُبي بالحياة، فيبدأ بالنشاط «كما لو أنه جسد مولّه بالغرام»[*]. وبما أن العمل لا يخلق قيمة إلّا في شكل نافع معين، وبما أن كل شكل نافع معين من العمل يستلزم مواد ووسائل ذات قيم ـ استعمالية خاصة، مغازل، أقطان للغزل، ومطرقة وسندان وحديد لطرق المعادن، إلخ، فلا يمكن للعمل أن يُستنزف إلّا إذا اتخذ رأس المال مظهر وسائل الإنتاج اللازمة لعملية العمل الخاصة المعنية، فبهذا المظهر وحده يمكن له أن يُلحِق العمل الحي. هذا إذن هو السبب الذي يجعل الرأسمالي، والعامل، والاقتصادي السياسي الذي لا يستطيع أن يرى عملية العمل إلّا كعملية يملكها رأس المال، يجعلهم يرون جميعاً أن العناصر المادية لعملية العمل هي رأسمال بسبب من خصائصها المادية. وهذا هو سبب عجزهم عن فصل وجودها المادي كمجرد عناصر في عملية العمل عن الخواص الاجتماعية المندغمة بها، هذه الخواص التي هي حقاً ما يجعلها رأسمالاً. إنهم غير قادرين على القيام بذلك لأن عملية العمل التي تستخدم الصفات المادية لوسائل الإنتاج كوسائل عيش للعمل، تتطابق في الواقع العملي مع عملية العمل التي تحيل وسائل الإنتاج نفسها هذه إلى وسائل لامتصاص العمل. ففي عملية العمل، إذا عايناها لذاتها صرفاً، يستخدم العامل وسائل الإنتاج. وفي عملية العمل التي يُنظر إليها أيضاً كعملية إنتاج رأسمالية، فإن وسائل الإنتاج تستخدم العامل، بحيث يظهر العمل محض وسيلة تمكّن كماً معيناً من القيمة، أي كتلة معينة من العمل المتشيىء، لأن تمتص العمل الحي كيما تديم وتنمّي ذاتها. وبهذه النظرة، فإن عملية العمل هي عملية الإنماء الذاتي لقيمة العمل المتشيىء بتوسط العمل الحي[19]. إن رأس المال يستخدم العامل، أما العامل فلا يستخدم رأس المال، وإن الأشياء التي تستخدم العامل وتملك بالتالي استقلالاً، ووعياً وإرادة خاصة بها في شخص الرأسمالي، هي رأسمال[20].

(*) غوته، فاوست، الجزء الأول، قبو أورباخ، البيت 2141.

(19) «العمل هو الواسطة التي يغدو بها رأس المال منتجاً... للربح». (جون وايد، المرجع المذكور، ص 161). «إن العمل الحي، في المجتمع البورجوازي ليس سوى وسيلة لزيادة العمل المتراكم». (بيان الحزب الشيوعي، 1848، ص 12).

(20) إن واقع أن لوسائل العيش خصائص اقتصادية معينة، وأنها تشتري العمال، أو أن وسائل الإنتاج، مثل الجلود وقوالب الأحذية، تستخدم مساعدي الإسكافي ـ إن هذا القلب للشخص والشيء قد

وبمقدار ما إن عملية العمل هي مجرد وسيلة وشكل فعلي لعملية إنماء القيمة، أي بمقدار ما إن غايتها هي استخدام العمل المتشيّئ في الأجور كيما تُحِلَّ شيئياً، في السلع، كمية إضافية من العمل غير المدفوع، فائض قيمة، أي لكيما تخلق فائض قيمة، فإن زبدة العملية بمجملها هي مبادلة عمل متشيىء لقاء عمل حي، مبادلة عمل متشيىء أقل، لقاء عمل حي أكثر. وفي مجرى التبادل، تتم مبادلة مقدار من العمل متشيىء في النقود كسلعة لقاء مقدار مماثل من العمل متشيىء في قدرة عمل حي. واستناداً إلى قوانين التبادل [469h] السلعي، تنتقلُ قيمٌ متعادِلة من يد إلى يد، أي تنتقل مقادير متساوية من العمل المتشيىء، رغم أن المقدار الأول متشيىء في شيء، والثاني في شخص من لحم ودم. لكن هذا التبادل يقتصر على استهلال عملية الإنتاج التي يتم، بواسطتها، التخلي عن عمل في شكل حي أكبر مما جرى تقديمه من عمل في شكل متشيىء. وعليه فإنها لمزية كبيرة من مزايا الاقتصاديين الكلاسيكيين أنهم صوروا مجمل عملية الإنتاج بلغة المتاجرة بين العمل المتشيىء والعمل الحي، وإنهم بالتالي عرّفوا رأس المال بوصفه عملاً متشيئاً بالمقارنة مع العمل الحي. نقصد القول إنهم يصورون رأس المال كقيمة تقوم بإنماء قيمتها ذاتياً بتوسط العمل الحي. وتقتصر نواقصهم على أنهم أولاً كانوا عاجزين عن تبيان كيف يمكن التوفيق بين هذه المبادلة لعمل حي أكثر لقاء عمل متشيىء أقل مع قوانين التبادل السلعي

= أصبح جزءاً لا يتجزأ من الطابع المادي لعناصر الإنتاج في كلٍ من الإنتاج الرأسمالي نفسه وفي خيال الاقتصاديين. وهذا ما هو عليه الحال في الراقع بحيث أنه عندما يرى ريكاردو، مثلاً، أن من الضروري تقديم تحليل عن العناصر الطبيعية لرأس المال، فإنه يستخدم بصورة طبيعية، من دون تحفظات أو تفكّر من أي نوع، التعابير الاقتصادية الصحيحة. هكذا يتحدث عن «رأس المال أي وسائل استخدام العمل» (أي ليس «الوسائل التي يستخدمها العمل» (means employed by labour) بل «وسائل استخدام العمل» (the means of employing labour.))، (المرجع نفسه، ص 92)، و «كمية العمل التي يستخدمها رأس المال» (quantity of labour employed by a capital) (المرجع نفسه، ص 419)، «الرصيد المكرس لاستخدامهم» (العمال) «the fund which is to employ them» (the labourers)، (ص 252، إلخ). وبالمثل ففي ألمانيا المعاصرة يُدعى الرأسمالي، هذا التجسيد الشخصي للأشياء التي تأخذ العمل، يُدعى: مُعطي العمل (Arbeitsgeber)، فيما يدعى العامل الفعلي الذي يعطي عمله بأنه: متلقي العمل (Arbeitssnehmer). «في المجتمع البورجوازي، يكون رأس المال مستقلاً وله فرديته، في حين أن الشخص الحي تابع ولا فردية له». (بيان الحزب الشيوعي، المرجع نفسه).

ومع تحديد قيمة السلع بوقت العمل. وقد أدى ذلك إلى فشلهم الثاني وهو خلطهم تبادل كمية معينة من العمل المتشيىء لقاء قدرة ـ العمل في عملية التداول خلطاً فادحاً بما يجري في عملية الإنتاج، أي تحديداً امتصاص العمل الحي على يد العمل المتشيىء في شكل وسائل الإنتاج. لقد خلطوا عملية التبادل التي تجري بين رأس المال المتغير وقدرة ـ العمل خلطاً تاماً بالعملية التي يجد فيها العمل الحي نفسه خاضعاً للالتهام والامتصاص من رأس المال الثابت. ويضرب هذا الفشل جذوره في الغشاوة «الرأسمالية»، نظراً لأن الأمر بالنسبة إلى الرأسمالي نفسه، الذي لا يدفع لقاء العمل إلّا بعد أن يكون قد أنمى قيمته، يتمثل في أن مبادلة مقدار صغير من العمل المتشيئ لقاء مقدار كبير من العمل الحي يظهر بمثابة عملية منفردة تجري بلا توسط. لذلك، فعندما يقارن الاقتصادي المعاصر رأس المال كعمل متشيىء بالعمل الحي، فإن ما يفهمه بالعمل المتشيئ ليس منتوجات العمل بمعنى أن لها قيمة ـ استعمالية وتجسّد أفعالاً نافعة معينة للعمل، بل منتوجات عمل بمعنى أنها أساس مادي لمقدار معين من العمل الاجتماعي العام وبالتالي من القيمة، النقود التي تنّمي قيمة نفسها ذاتياً عن طريق استيلائها على العمل الحي للآخرين. إن عملية الاستيلاء هذه يتوسطها التبادل الذي يقع، في سوق السلع، بين رأس المال المتغير وقدرة ـ العمل، ولكنها تكتمل، ليس إلّا، في عملية الإنتاج الفعلية[21].

---

(21) العمل المباشر والعمل المتشيىء، العمل الحاضر والعمل الماضي، العمل الحي والعمل المدَّخر، إلخ، هذه جميعاً صيغ يستخدمها الاقتصاديون للتعبير عن علاقات رأس المال والعمل. «العمل ورأس المال.. الأول عمل مباشر... والآخر عمل مُدَّخر» (جيمس ميل، *Elements of Political Economy* عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 75). «عمل سابق (رأس المال)... عمل حاضر» (إي. جي. وايكفيلد في طبعته لأعمال آدم سميث، لندن 1836، المجلد الأول، ص 231، الحاشية). «عمل متراكم (رأس المال).. عمل مباشر» (*Accumulated labour* (capital)... *immediate labour.*)، (تورنز، المرجع نفسه، الفصل الأول ص 31). «العمل ورأس المال، أي العمل المتراكم» (Labour and Capital that is accumulated labour.) (ريكاردو، المرجع نفسه ص 499). «إن التسليفات الخاصة للرأسمالي لا تتألف من قماش» (أو من أية قيمة؛ استعمالية عموماً)، «بل من عمل» (The *specific* advances of the capitalists do not consist of cloth, but of labour.) (مالتوس، مقياس القيم *The Measure of Values* إلخ، لندن، 1823، ص 17-18). «مثلما أن كل امرىءٍ مرغمٌ على الاستهلاك قبل أن ينتج، فإن

إن خضوع عملية العمل لرأس المال لا تؤثر باديء الأمر على النمط الفعلي للإنتاج، وتقتصر آثارها العملية على ما يلي: إن العامل ينحني لسيطرة وتوجيه وإشراف الرأسمالي، رغم أن ذلك بالطبع من ناحية عمله الذي يعود إلى رأس المال، لا غير. ويحرص الرأسمالي على أن لا يبذر العامل وقتاً، كما يحرص، مثلاً، على أن يسلّم له منتوج ساعة عمل في كل ساعة، وأن لا ينفق سوى وقت العمل الوسطي الضروري لإنتاج المنتوج. وبما أن علاقات رأس المال معنية، في الأساس، بالسيطرة على الإنتاج، وبما أن العامل، بناء عليه، يظهر باستمرار في السوق كبائع والرأسمالي كشاري، فإن عملية العمل نفسها تستمر بكامل مداها، ولن تنقطع كما كان سيحصل لو أن العامل كان منتجاً [469i] مستقلاً للسلع، يعتمد على بيع سلعه إلى زبائن فرديين، لأن الحد الأدنى من رأس المال ينبغي أن يكون كبيراً بما فيه الكفاية لتشغيل العامل باستمرار ولضمان ألّا تكون هناك ضرورة لبيع سلعه في عجلة[22]. أخيراً، إن الرأسمالي يجبر العمال على إطالة أمد عملية

= العامل الفقير يجد نفسه في حالة تبعية للرجل الثري، ولا يستطيع أن يعيش ولا أن يعمل بدون الحصول من هذا الأخير على منتوجات وسلع موجودة، لقاء منتوجات وسلع يتعهد بإنتاجها بعمله الخاص... ولكيما يغريه (يغري الرجل الثري) على الموافقة على ذلك، كان من الضروري الموافقة على أنه حيثما تمت مبادلة العمل المنجز من قبل لقاء العمل المزمع إنجازه، فإن هذا الأخير سيكون ذا قيمة أكبر من الأول».

(سيسموندي، الثروة التجارية، *De la richesse commerciale*، باريس، 1803، المجلد الأول، ص 36، 37).

إن السيد ف. روشر، الذي لا يملك، كما هو واضح، أوهن فكرة عما كان الاقتصاديون الإنكليز يقولونه، والذي تذكر بصورة متأخرة أن سنيور عمّد رأس المال باسم «التقشف» abstinence)، يدلي بالتعليق البروفيسوري التالي، وهو تعليق يتميز، بالمناسبة، «ببراعة» نحوية: «إن مدرسة ريكاردو تريد أيضاً أن تدرج رأس المال تحت مفهوم العمل، تحت عنوان «العمل المدَّخر». وهذا غير ملائم لأن بالطبع (!) مالك رأس المال قد عمل بالتأكيد (!) أكثر من مجرد (!) إنتاج (!) وصيانة (!) رأسماله، إنه يمتنع [يتقشف] تحديداً عن التمتع به لنفسه، ويتطلب في مقابل ذلك، فائدة مثلاً»، (ف. روشر، المرجع نفسه). [إن البراعة التي يذكرها ماركس هي إشارة إلى لعب روشر على كلمتي (حفظ أو صيانة) (Erhaltung) و(امتناع أو تقشف) (Enthaltung). ن. ع].

(22) «لو حصل، باطراد الوقت، تغير في موقعهم (أي العمال) الاقتصادي، لو أصبحوا عمال رأسمالي

العمل إلى أكبر ما يمكن خارج حدود وقت العمل اللازم لإعادة إنتاج المقدار المدفوع أجوراً، نظراً لأن هذا **العمل الفائض** هو الذي يقدم له **فائض القيمة**[23].

ومثلما أن مالك السلعة معنيٌ بالقيمة ـ الاستعمالية للسلعة فقط لأنها حامل لقيمتها ـ التبادلية، كذلك فإن الرأسمالي معنيٌ بعملية العمل فقط لأنها حامل لعملية إنماء القيمة وأداة لها. وفي اطار عملية الإنتاج أيضاً ـ بمقدار ما هي عملية إنماء للقيمة ـ تستمر وسائل الإنتاج في ألّا تكون أكثر من قيمة نقدية، غير مبالية بالشكل المادي الخاص، بالقيمة ـ الاستعمالية المميزة التي ترتديها القيمة ـ التبادلية لباساً. وبالمثل، لا يُحتسب العمل كنشاط منتج ذي نفع خاص، بل يُعدّ ببساطة كجوهر خالق للقيمة، كعمل اجتماعي عام منخرط في فعل تشييء نفسه، حيث تكون الميزة الوحيدة الهامة هي كميته. من هنا

= يسلفهم الأجور مسبقاً، فإن شيئين يحدثان: أولاً، إن باستطاعتهم الآن أن يعملوا باستمرار، وثانياً، سيأتي وسيط (agent)، تكون وظيفته ومصلحته في أن يحرص على أن يقوموا بالعمل باستمرار... ها هنا إذن، استمرارية متزايدة في عمل سائر هذه الطبقة من الأشخاص. إنهم يعملون يومياً من الصباح إلى المساء، ولا ينقطعون انتظاراً أو بحثاً عن زبون... لكن استمرارية العمل، التي تغدو ممكنة على هذا النحو، إنما يجري ضمانها وتحسينها بالاشراف الذي يزاوله الرأسمالي. لقد سلّف أجورهم، وهو سيتلقى منتوجات عملهم. وإن مصلحته وامتيازه أن يحرص على أن لا يعملوا بصورة متقطعة أو بتباطؤ». (ر. جونز، [منهج *Textbook*، إلخ]، ص 32 ومواضع أخرى).

(23) «ثمة بديهية يقرّها عموماً الاقتصاديون هي أن كل عمل ينبغي أن يخلّف فائضاً. ويرايي أن هذه الفرضية صحيحة بصورة شاملة ومطلقة: إنها نتيجة تترتب على قانون التناسب (!) ويمكن اعتبارها خلاصة مجمل العلم الاقتصادي. ولكن، إذا سمح لي الاقتصاديون القول، إن المبدأ القائل إن كل عمل يجب أن يخلف فائضاً لا معنى له استناداً إلى نظريتهم، وغير قابل لأي برهان». (برودون، فلسفة البؤس). في كتابي: بؤس الفلسفة، باريس، 1847، ص 76 ـ 91، بينت أن السيد برودون ليست لديه أدنى فكرة عما يعنيه «فائض العمل» (excédant du travail) أي تحديداً «المنتوج الفائض» الذي يتجلى فيه العمل الفائض أو العمل غير المدفوع الذي يؤديه العامل. وبما أنه يرى أن كل عمل في الواقع ينتج مثل هذا «الفائض» *(excédant)* في الإنتاج الرأسمالي، فإنه يحاول شرح هذه الحقيقة بالإشارة إلى خاصية طبيعية غامضة يتميز بها العمل، وبأن يشق طريق الخروج من هذه الصعوبة بإطلاق مثل هذه الكلمات متعددة المقاطع (Sesquipedalia verba) من قبيل «النتيجة تترتب على قانون التناسب» (corollaire de la loi de la proportionnalité)، إلخ.

فإن كل ميدان إنتاج، في نظر الرأسمالي، هو مجرد ميدان يتوظف فيه رأس المال كيما ينتج المزيد من النقود، كيما يحافظ على النقود الموجودة أصلاً ويزيدها، أي كيما يحصل على **عمل فائض**. إن عملية العمل تختلف بالاختلاف بين ميدان إنتاج وآخر، وكذلك حال العوامل المستخدمة في العملية. فالأحذية لا يمكن إنتاجها بمعونة المغازل والقطن والغازلين. لكن توظيف رأس المال في هذا الفرع أو ذاك من الإنتاج، والكميات التي يتوزع بها رأس المال الكلّي للمجتمع على مختلف ميادين الإنتاج، وأخيراً الشروط التي يهاجر فيها من صنف إنتاج إلى صنف آخر ـ إن ذلك كله يتحدد بالشروط المتغيرة [469j] تبعاً لحاجات المجتمع إلى منتوجات هذه الصناعة أو تلك؛ نقصد القول إن ذلك يتحدد بحاجة المجتمع إلى القيم ـ الاستعمالية للسلع التي تُخلق؛ إذ رغم أن القيمة ـ التبادلية للمنتوج هي ما يُدفع لقاءه، فإن المنتوجات لا تُشترى إلّا لأجل قيمتها ـ الاستعمالية. (بما أن المنتوج المباشر لعملية الإنتاج هو سلعة، فإنه عن طريق العثور على شارين لسلعة إنما يستطيع الرأسمالي تحقيق رأسماله الذي يحل في نهاية العملية في **السلعة**، أي تحقيق **فائض القيمة** الذي تحتويه هذه).

لكن رأس المال هو، في ذاته ولذاته، غير مكترث بالطبيعة الخاصة بكل ميدان إنتاج. فأين يُوظَّف وكيف يُوظَّف، وإلى أي مدى يُنقل من ميدان إنتاج إلى آخر أو يُعاد توزيعه على مختلف ميادين الإنتاج ـ إن ذلك كله إنما يتحدد بمدى سهولة أو صعوبة بيع السلع المصنعة. إن حركة تدفق رأس المال، في الواقع الفعلي، تتعرقل بعقبات لا يسعنا بحثها في الاطار الراهن. ولكننا سنرى، من جهة، أنه يخلق الوسائل التي يتغلب بها على العقبات التي تنشأ من طبيعة الإنتاج ذاتها، ويزيل من جهة أخرى، بتطور نمط الإنتاج الخاص به ذاته، كل العوائق القانونية وما فوق الاقتصادية التي تعترض حرية حركته في مختلف ميادين الإنتاج. وهو يطيح، قبل كل شيء، بسائر الحواجز القانونية أو التقليدية التي تمنعه من شراء هذا النوع أو ذاك من قدرة ـ العمل التي يجدها موائمة له، أو التي تمنعه من الاستيلاء على هذا الصنف من العمل أو ذاك. زد على ذلك، رغم أن قدرة ـ العمل ترتدي شكلاً مميزاً في كل ميدان خاص من الإنتاج، مثل المقدرة على الغزل، والدباغة، ومعالجة المعادن، إلخ، بحيث أن كل ميدان إنتاج يتطلب مقدرة على العمل تتطور في اتجاه خاص، مقدرة خاصة على العمل؛ رغم ذلك، يبقى صحيحاً أن مرونة

رأس المال، وعدم اكتراثه بالأشكال الخاصة لعملية العمل التي يحصل عليها، إنما يوسعها رأس المال ناقلاً إياها إلى العمل، إذ يطلب منه أن يكون قادراً على المرونة نفسها أو طلاقة الحركة(*) في الطريقة التي يطبق بها قدرة ـ عمله. وكما سنرى، فإن [469k] نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه يضع العوائق في طريق ميوله الخاصة، لكنه يزيح كل المعوقات القانونية وما فوق الاقتصادية الأخرى التي تقف في طريق طلاقة الحركة هذه[24]. ومثلما أن رأس المال، كقيمة تنمّي نفسها ذاتياً، ينظر بعين اللامبالاة إلى المظهر المادي المميز الذي يتلبسه هو في عملية العمل، سواء كمحرك بخاري، أو كوم سماد أو حرير، كذلك فإن العامل ينظر إلى المحتوى الخاص لعمله بلا مبالاة مماثلة. إن عمله يعود إلى رأس المال، وإنه لم يبع شيئاً سوى القيمة ـ الاستعمالية للسلعة، بل إنه لم يبعها إلّا للحصول على النقود، وبالنقود، للحصول على وسائل العيش. إن تغيراً في أسلوب عمله لا يعنيه إلّا لأنه مع كل أسلوب خاص من العمل يتطلب تطويراً مختلفاً لقدرته على العمل. وإذا لم تعطه لا مبالاته بالمحتوى الخاص لعمله المقدرة على تغيير قدرته على العمل حسب الأمر، فإنه سيعبر عن لا مبالاته بتحفيز بديله، الجيل الصاعد، على الانتقال من فرع صناعي إلى آخر، تبعاً لحالة السوق. وكلما كان الإنتاج الرأسمالي أعلى تطوراً في بلد ما، كان الطلب على طلاقة حركة قدرة ـ العمل أكبر، وازدادت لا مبالاة العامل إزاء المحتوى الخاص لعمله، وازدادت مرونة حركات انتقال رأس المال من ميدان إنتاج إلى آخر. إن علم الاقتصاد الكلاسيكي يعتبر طلاقة حركة قدرة ـ العمل، ومرونة رأس المال بمثابة بديهة، وهو محق في هذا، نظراً لأن هذا هو ميل الإنتاج الرأسمالي الذي يفرض إرادته بلا رأفة رغم كل العوائق، التي هي، في كل الأحوال، من صنع يديه. وعلى أي حال، فابتغاء تصوير قوانين الاقتصاد السياسي في نقائها، نقوم

(*) القدرة على الانتقال المرن من فرع لآخر، أي تعدد مهارات وأغراض العمل. [ن. ع].

(24) «إن كل إنسان سوف ينتقل بسهولة، ما لم يكبحه قانون، من مهنة إلى أخرى، حسب مقتضيات مختلف التقلبات في الصناعة».

أنظر: تأملات تتعلق بإزالة القيود عن تصدير القمح، إلخ، لندن، 1753، ص 4.

(*Considerations concerning taking off the Bounty on Corn Exported*, etc., London, 1753, p.4).

بتجريد منابع الاحتكاك هذه، كما هو معمول به في الميكانيكا، حيث تتوجب معالجة الاحتكاكات التي تنشأ، في كل تطبيق خاص، حسب قوانينها العامة(25).

ورغم أن الرأسمالي والعامل يواجهان بعضهما في السوق فقط كشارٍ، كنقود، من [469] جهة، وكبائع، كسلعة، من جهة أخرى، فإن هذه العلاقة تتلوّن، سلفاً، بالمحتوى الخاص لتعاقدهما؛ ويصح ذلك بوجه خاص، طالما أن كلا الطرفين يظهران في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي باستمرار، وعلى الدوام، في السوق، متلبسين الدورين المتضادين ذاتهما. ولو بحثنا العلاقات بين مالكي السلع بوجه عام في سوق العمل لوأينا أن مالك السلعة الواحد نفسه يظهر، على التناوب، كشارٍ وبائع للسلع. إن كون اثنين من مالكي السلع يختلفان عن بعضهما كشارٍ وبائع، واقعة ذات أهمية متناقصة أبداً، نظراً لأن كل واحد يأخذ، في مجرى الوقت، كل الأدوار في ميدان التداول. ومن الصحيح أيضاً أنه ما إن يكون العامل قد باع قدرته على العمل، وحوّلها إلى نقود، فإنه هو الآخر يصبح شارياً، ويظهر الرأسماليون بإزائه مجرد بائعين للسلع. ولكن النقود، بين يديه، ليست شيئاً سوى وسيلة تداول. ففي سوق السلع الفعلي، إذن، يكون من الصحيح تماماً أن العامل، شأن أي مالك آخر للنقود، هو شارٍ، ويتميز بذلك وحده عن مالك السلعة

---

(25) ليس ثمة مكان تظهر فيه مرونة رأس المال، وطلاقة حركة العمل ولامبالاة العامل بمحتوى عمله ظهوراً ساطعاً أكثر مما في الولايات المتحدة لشمال أميركا. ففي أوروبا، أو حتى في إنكلترا، لايزال الإنتاج الرأسمالي تحت تأثير وتشويه بقايا الاقطاعية. إن واقع أن الخبازة، وصنع الأحذية، إلخ، لم تقف على أساس رأسمالي في إنكلترا إلّا حديثاً، إنما يرجع بالكامل إلى الظرف المتمثل في أن رأس المال الإنكليزي ظل محتفظاً بالتصورات الاقطاعية عن «الجدارة بالاحترام». فقد كان «جديراً بالاحترام» بيع الزنوج للعبودية، ولكن لم يكن جديراً بالاحترام صنع المقانق والأحذية والخبز. من هنا فإن كل الآلات التي تغزو الفروع الصناعية، «غير الجديرة بالاحترام» بالنسبة إلى الرأسمالية في أوروبا، تأتي من أميركا. وعلى غرار ذلك، لا نجد مكاناً يبدي فيه الناس عدم الاكتراث بنوع العمل الذي يزاولونه أكثر مما في الولايات المتحدة، ولا نجد مكاناً أكثر منها يدرك فيه الناس بوضوح أن عملهم ينتج على الدوام المنتوج نفسه، النقود، ولا نجد مكاناً أكثر منها ينتقلون فيه عبر أشد أنواع العمل تبايناً، بعدم اللامبالاة ذاتها. إن «طلاقة الحركة» هذه تبدو وكأنها علامة مميزة للعامل الحر، على نقيض العبد الشغيل، الذي تكون قدرة ـ عمله مستقرة، وقابلة للاستخدام بأسلوب يحدده العُرف المحلي. «إن عمل العبد متخلف تماماً من ناحية طلاقة الحركة. فإذْ زُرع التبغ، أصبح التبغ المادة الوحيدة، ويجري إنتاج التبغ، مهما كانت حالة السوق، ومهما كان وضع التربة». (كايرنز، المرجع نفسه، ص 46، 47).

كبائع. ولكن النقود، في سوق العمل، إنما تجابهه دائماً كرأسمال في شكل نقد، ولذا فإن مالك النقود يظهر له كرأسمال في إهاب شخص، كرأسمالي، ويظهر هو من جهته لمالك النقود مجرد قدرة ـ عمل في إهاب شخص، وبالتالي تجسد شخصي للعمل، أي كعامل(26). إن الشخصين اللذين يواجهان بعضهما في السوق، في ميدان التداول، ليسا مجرد شارٍ وبائع، بل رأسمالي وعامل يجابهان بعضهما كشارٍ وبائع. وعلاقتهما كرأسمالي وعامل مشروطة سلفاً بعلاقتهما كشارٍ وبائع. وعلى عكس الوضع في حالة الباعة الآخرين، لا تنبع العلاقة، مباشرة، من طبيعة السلع. فتلك تُشتق من واقع أن لا أحد منهما ينتج مباشرة المنتوجات التي يحتاجها كي يعيش، بحيث أن كل واحد منهما لا ينتج غير منتوج مفرد كـ سلعة يبيعها من بعد ذلك كيما يكون قادراً على الحصول على منتوجات الآخرين. غير أننا لسنا معنيين هنا، على أي حال، بتقسيم العمل الاجتماعي، الذي يغدو فيه كل فرع من العمل مستقلاً بذاته، بحيث أن الاسكافي، على سبيل المثال، يصبح بائع أحذية ولكن شاري جلود وخبز. فما نحن نُعنى به هنا هو تقسيم مكوّنات عملية الإنتاج نفسها، مكونات تنتمي لبعضها بعضاً حقاً؛ إن هذا التقسيم يقود إلى فصل مطّرد لهذه العناصر ثم تجسدّها في أشخاص واستقلالها بإزاء بعضها بعضاً، بحيث أن النقود كشكل عام للعمل المتشيىء تصبح شاري قدرة ـ العمل، المنبع الحي للقيمة ـ التبادلية، وبالتالي للثروة. إن الثروة الحقيقية هي النقود من وجهة نظر القيمة ـ التبادلية، وهي من جهة نظر القيمة ـ الاستعمالية وسائل العيش ووسائل الإنتاج ـ إن هذه الثروة، تتجلى بهيئة أشخاص في تضاد مع إمكان الثروة، أي قدرة ـ العمل، التي تتجلى كشخص مختلف.

[469m] بما أن فائض القيمة هو المنتوج المميز لعملية الإنتاج، فإن ما يُنتج ليس مجرد سلعة، بل أيضاً رأسمال. ففي عملية الإنتاج يتحول العمل إلى رأسمال. إن نشاط قدرة ـ العمل، أي العمل، يُشيىء نفسه في مجرى الإنتاج وبذا يصبح قيمة؛ ولكن بما أن العمل قد كفّ عن أن يخص العامل حتى قبل أن يبدأ بالعمل، فإن ما تشيأ ذاتياً بالنسبة إليه، هو تشيّؤ عمل غريب وبالتالي قيمة، أي رأسمال، مستقل عن قدرة ـ العمل الخاصة به. إن المنتوج يخص الرأسمالي، وهو في نظر العامل جزء من رأس المال شأن عناصر

(26) «إن علاقة الصناعي بعماله.. علاقة اقتصادية صرفة. فالصناعي هو رأسمال، والعامل هو عمل» (ف. إنجلز، وضع الطبقات العاملة، إلخ، ص 329).

الإنتاج. من جهة أخرى، فإن مقداراً معطى من القيمة ـ أو النقد ـ لا يصبح رأسمالاً فعلياً إلّا عندما يبدأ، في المقام الأول، بتحقيق ذاته كقيمة نامية، بأن يصبح قيمة في حالة صيرورة، وهو يحقق مبتغاه هذا حين يدمج نشاط قدرة ـ العمل، أي العمل، في عملية الإنتاج ويصبح مالكاً لهذه الطاقة. وثانياً، ينبغي أن يدرّ **فائض قيمة** كشيء متميز عن قيمته الأصلية، وهذا بدوره نتاج تشيوء العمل الفائض.

إن العمل يغدو، في عملية الإنتاج، عملاً متشيئاً، أي رأسمالاً في تضاد مع قدرة ـ العمل الحي، وثانياً، إن القيمة الأصلية، بامتصاص العمل في الإنتاج، بالاستيلاء عليه بهذه الطريقة، تغدو قيمة في صيرورة، وبالتالي قيمة تخلق **فائض قيمة** مختلفاً عن نفسها. وبسبب من أن العمل ينقلب، في مجرى الإنتاج، إلى رأسمال، يمكن لنا القول إن الكمّ الأصلي من القيمة ينمّي نفسه ذاتياً، وإن ما كان في البدء رأسمالاً **بالقوة** (δυνάμει) يصبح رأسمالاً **بالفعل**[27] [(*)].

* * *

[263] [. . .] أي للحصول من عملية الإنتاج على قيمة أعلى من مقدار القيم الموظف فيها ولأجلها (أي لعملية الإنتاج) من جانب الرأسمالي. إن إنتاج السلع هو، ببساطة، وسيلة لهذه الغاية، مثلما أن عملية العمل ذاتها لا تزيد حقاً عن أداة لعملية إنماء القيمة، بمعنى عملية خلق فائض القيمة، وليس بالمعنى السابق، المقصور على مجرد خلق قيمة.

ولا تتحقق هذه النتيجة إلّا إذا كان العمل الحي، الذي يملكه العامل تحت تصرفه، والذي يتشيأ في منتوج عمله، أكبر من العمل الذي يحتويه رأس المال المتغير أو العمل المنفق في الأجور، أو بتعبير آخر اللازم لإعادة إنتاج قدرة ـ عمله. وبما أن إنتاج فائض

---

(27) «إنهم» (العمال) «يبادلون عملهم» (أي قدرة ـ عملهم) «لقاء القمح» (أي وسائل العيش) «وهذا يؤلف إيرادهم» (أي استهلاكهم الفردي). «. . . في حين أن عملهم قد أصبح رأسمالاً لأجل سيدهم». (سيسموندي، المبادىء الجديدة، المجلد الأول، ص 90). «إن العمال الذين يتخلون عن عملهم في عملية التبادل يحولونه [منتوج سنة كاملة] إلى رأسمال». (المرجع نفسه، ص 105).

(*) عند هذه النقطة تنتهي الفقرة الأولى المضافة، التي تضم من المخطوطة الصفحات المرقمة 469m-469a. واستناداً إلى توجيهات ماركس [أنظر، ص1079 من الطبعة العربية. ن.ع]. ينبغي أن تعقبها فقرة مضافة ثانية أعطاها ماركس الأرقام 262 ـ 264. غير أن الصفحة 262 مفقودة.

القيمة هو الوسيلة التي يصبح النقد الموظف، بواسطتها، رأسمالاً، فإن أصول رأس المال، مثل عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها، ترتكز على لحظتين في المقام الأول:

أولاً ـ شراء وبيع قدرة ـ العمل، وهو فعل يقع في نطاق ميدان التداول، ولكن إذا ما نظرنا إلى هذا الفعل في إطار الإنتاج الرأسمالي ككل، فإنه ليس إحدى لحظاته وشرطه المسبق فحسب، بل هو أيضاً نتيجته المتواصلة. إن هذا الشراء والبيع لقدرة ـ العمل يفترضان أن الشروط المتشيئة للعمل ـ أي وسائل العيش ووسائل الإنتاج ـ منفصلة عن قدرة ـ العمل الحي ذاتها، بحيث أن هذه الأخيرة تصبح الملكية الوحيدة المتاحة للعامل والسلعة الوحيدة التي يتوجب أن يبيعها. ويبلغ هذا الانفصال حداً من الجذرية، بحيث أن شروط العمل هذه تظهر بمثابة أشخاص مستقلين في مواجهة العامل، لأن مالكها الرأسمالي ليس إلّا التجسيد المشخَّص لهذه الشروط في تضاد مع العامل الذي هو لا مالك لشيء سوى قدرة ـ عمله. إن هذا الانفصال وهذه الاستقلالية هما المقدمة التي ينطلق من أساسها بيع وشراء قدرة ـ العمل ويجري على أساسها امتصاص العمل الحي في العمل الميت كوسيلة لصيانة هذا الأخير وزيادته، أي لتمكينه من أن ينمّي قيمته ذاتياً. وبدون مبادلة رأس المال المتغير لقاء قدرة ـ العمل، لا يمكن لرأس المال الكلّي أن ينمّي قيمته ذاتياً، وبذلك فإن تكوين رأس المال، وتحويل وسائل الإنتاج ووسائل العيش إلى رأسمال، لا يمكن أن يقعا. اللحظة الثانية إذن هي عملية الإنتاج الفعلية، أي الاستهلاك الفعلي لقدرة ـ العمل التي اشتراها مالك النقود أو السلع(*).

[264] وفي عملية الإنتاج الفعلية تخدم الشروط الموضوعية للعمل ـ المواد والوسائل ـ لا لتضمن أن يتشيأ العمل الحي فقط، بل أنْ يتشيأ من العمل أكثر مما كان رأس المال المتغير يحتويه. ولذا فإنها تنشط بوصفها الوسائل التي يجري بها انتزاع وامتصاص العمل الفائض الذي يتجلى في شكل فائض قيمة (ومنتوج فائض surplus produce). وعليه إذا

(*) إن المقتبس الذي سنورده أدناه في هذه الحاشية، والذي فُقد جزؤه الأول، يرد في المخطوطة عقب السطر الأخير من النص أعلاه، حيث لا صلة له به، وهذا المقتبس هو في الواقع مواصلة لحاشية تتعلق بالنص المفقود من ص 262: [ورد في الأصل بالإنكليزية ـ راجع المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص1178-1179. ن.ع]. «... لثلاثة عمال رئيسيين، أو لأربعة اعتياديين... فإذا أمكن استئجار ثلاثة بـ 3 جنيهات و10 شلنات للقطعة، في حين يستلزم الأربعة 3 جنيهات للقطعة، رغم أن أجور الثلاثة ستكون أعلى، فإن سعر العمل الذي يؤدونه سيكون أقل. والحق أن الأسباب التي ترفع مقدار أجور العمال غالباً ما ترفع معدل ربح

أخذنا العامِلَيْن كِلَيْهما: أولاً، مبادلة قدرة ـ العمل برأس المال المتغير، وثانياً، عملية الإنتاج بالمعنى الحقيقي للكلمة (التي يدمج فيها العمل الحي كقوة فعالة *(agens)* في رأس المال)، فإن لمجمل العملية الخصائص التالية: (1) مبادلة عمل متشيىء أقل لقاء عمل حي أكثر، نظراً لأن ما يتلقاه الرأسمالي تعويضاً عن الأجور هو العمل الحي. و (2) إن الأشكال المتشيئة التي يتجلى فيها رأس المال مباشرة في عملية العمل، وسائل الإنتاج (من جديد: عمل متشيىء) هي أدوات يجري بواسطتها اعتصار العمل الحي وامتصاصه. وهكذا فإن مجمل العملية هي وسيط ناقل بين العمل المتشيىء والعمل الحي، يجري خلالها تحويل العمل الحي إلى عمل متشيىء، وتحويل العمل المتشيىء في الوقت ذاته إلى رأسمال؛ وهكذا يتحول العمل الحي في النتيجة الناشئة إلى رأسمال. من هنا فإن العملية لا تقتصر على إنتاج قيمة بل تنتج فائض قيمة، وبالتالي رأسمالاً. (راجع الصفحات 96 ـ 108)(*).

وعليه يمكننا القول إن وسائل الإنتاج لا تظهر فقط كوسيلة لإنجاز العمل، بل كوسيلة لاستغلال عمل الغير(**).

* * *

= الرأسمالي. وإذا ما أدى رجل واحد، بزيادة النشاط، ما يؤديه اثنان من عمل، فإن كلاً من مقدار الأجور، ومعدل الأرباح، سوف يرتفعان عموماً، لا بارتفاع الأجور، بل في أعقاب إضافة عمل جديد انخفض سعره، أو تقلصت الفترة التي كانت ضرورية في السابق لتسليف ذلك السعر. إن للعامل، من جهة، مصلحة مبدئية في مقدار الأجور. وإذا كان مقدار أجوره معيناً، فمن المؤكد أن من مصلحته أن يكون سعر العمل أعلى، إذ تتوقف على ذلك درجة الجهد المفروضة عليه». (المرجع نفسه، ص 14، 5).

ومن الكتاب نفسه: «إن وضع العامل لا يعتمد على المبلغ الذي يتلقاه في أية مرة واحدة بمفردها، بل على متوسط عائداته خلال فترة معينة... وكلما كانت الفترة المأخوذة أطول، كان التقدير أدق. «(نفسه، ص 7)» والسنة هي أفضل فترة قياس تُعتمد. إنها تتضمن كلاً من أجور الصيف والشتاء». (نفسه، ص 7).

(*) تشير هذه الأرقام إلى صفحات المخطوطة 469a-469m [أي الصفحات (1079–1101) من الطبعة العربية . ن. ع].

(**) عند هذا الحدّ تنتهي الفقرة الثانية المضافة (الصفحات 262–264 من المخطوطة، حيث إن الصفحة 262 مفقودة بالأصل). ما سيلي ذلك من النص هو مواصلة للصفحة 469 من المخطوطة. [ص1078–1079 من الطبعة العربية. ن.ع].

[469] هناك نقطة أخرى يتوجب ذكرها بصدد القيمة أو النقود بوصفها تشيؤاً لمقياس وسطي من العمل الاجتماعي العام.

لو أخذنا الغزل، على سبيل المثال، لرأينا أنه يمكن أن يُؤدّى بمعدل إما أن يكون منخفضاً دون المعدل الوسطي الاجتماعي أو مرتفعاً فوقه. نعني القول، إن كمية معينة من الغزل قد تكون مساوية إلى، أو أكبر من، أو أصغر من الكمية الوسطية نفسها من العمل الاجتماعي، أي قد يكون لها الحجم نفسه (مدة) كوقت عمل متشيىء في مقدار معين من الذهب. ولكن إذا جرى الغزل بدرجة اعتيادية من الشدة في ميدانه الخاص، أي إذا كان العمل المنفق على إنتاج مقدار معين من الغزول في ساعة = الكمية الاعتيادية من الغزول التي تنتجها ساعة غزل بصورة وسطية في الشروط الاجتماعية المعينة، فإن العمل المتشيئ في الغزول هو عمل ضروري اجتماعياً. وبهذه الصفة يمتلك علاقة كمية محددة بالمتوسط الاجتماعي عموماً، الذي يقوم كمعيار، بحيث يمكن لنا الحديث عن المقدار نفسه، أو عن مقدار أكبر أو أصغر. فهو نفسه يعبر، عندئذ، عن كمٍ معين من العمل الاجتماعي الوسطي.

الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال

تصبح عملية العمل أداة لعملية إنماء القيمة، عملية النمو الذاتي لقيمة رأس المال، أي صناعة فائض القيمة. وتخضع عملية العمل لرأس المال (فهي عمليته هو) ويتدخل الرأسمالي في العملية، كموجّه، ومدير. وبالنسبة إليه، تمثل هذه أيضاً الاستغلال المباشر لعمل الغير. وهذا هو ما أدعوه بالخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. إنه الشكل العام لكل عملية إنتاج رأسمالية؛ ويمكن العثور عليه، في الوقت نفسه، كشكل خاص إلى جانب النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج في شكله المتطور، لأنه على الرغم من أن الأخير يعقب الأول، فإن العكس لا يحصل بالضرورة.

[470] إن عملية الإنتاج قد أصبحت عملية رأس المال نفسه. إنها عملية تتضمن عوامل عملية العمل التي حُوّلت إليها نقود الرأسمالي، والتي تمضي تحت إشرافه بهدف وحيد هو استخدام النقود لجني المزيد منها.

وحين يصبح الفلاح، الذي كان مستقلاً ينتج ما يكفي لسدّ حاجاته الذاتية، عاملاً مياوماً يعمل لأجل مزارع؛ وحين يزول النظام التراتبي لإنتاج النقابات الحرفية مخلياً السبيل لتضاد رأسمالي جليّ يحوّل الحرفيين إلى عمال مأجورين يعملون في خدمته؛ وحين يزج مالك ـ العبيد السابق عبيده السابقين، كعمال مدفوعي الأجر، إلخ، فإننا نجد

أن ما يحدث هو أن عمليات إنتاج ذات منشأ اجتماعي متباين قد تحولت إلى إنتاج رأسمالي. وعندئذ تأخذ التغيرات، المرسومة أعلاه، بالسريان. إن رجلاً كان في السابق فلاحاً مستقلاً يجد نفسه عنصراً في عملية إنتاج، وتابعاً للرأسمالي الذي يوجهها، وإن حياته تعتمد على العقد الذي سبق أن أبرمه هو بوصفه مالك سلعة (أي مالك قدرة ـ العمل) مع الرأسمالي كمالك للنقود. وإن العبد يكفّ عن أن يكون أداة إنتاج تحت تصرف مالكه. وتزول العلاقة بين المعلم الحرفي والصانع الحرفي. فتلك العلاقة كانت تتحدد بواقع أن الأول كان معلماً لحرفته هو. أما الآن فإنه يواجه الصانع فقط كمالك لرأس المال ليس إلّا، بينما يُختزل الصانع إلى مرتبة بائع عمل. وقبل عملية الإنتاج يواجه الجميع بعضهم بعضاً كمالكي سلع، ولا تتضمن علاقاتهم شيئاً سوى النقود، وفي داخل عملية الإنتاج يتلاقون كمكونات للعملية ولكن متجسدة بهيئة أشخاص: الرأسمالي كـ «رأسمال»، والمنتج المباشر كـ «عمل»، وتتحدد علاقاتهم بواسطة العمل بوصفه محض عنصر مكوّن لرأس المال الذي ينمّي قيمته ذاتياً.

زد على ذلك، يحرص الرأسمالي جيداً على أن يتمسك العمل بالمعايير الاعتيادية للجودة والشدة، وهو يطيل مدة عملية العمل، قدر الإمكان لكي يزيد فائض القيمة الذي يدرّه. إن استمرارية العمل تزداد حين يأتي محل المنتجين المعتمدين على زبائن أفراد، منتجون لديهم، وهم محرومون من أي سلع للبيع، رب عمل دائم يدفع لهم في هيئة رأسمالي.

إن الغموض الملازم لـ «العلاقة ـ ب ـ رأس المال» يبرز عند هذه النقطة. إن قدرة حفظ القيمة التي يتمتع بها العمل تظهر كقدرة إدامة ـ ذاتية يتمتع بها رأس المال، وقدرة خلق ـ القيمة لدى العمل تظهر كقدرة إنماء ـ ذاتي للقيمة لدى رأس المال، وبوجه عام فإن العمل الحي، انسجاماً مع مفهومه، يظهر مدفوعاً للعمل من جانب العمل المتشيىء.

رغم ذلك كله، فإن هذا التغير لا ينطوي ابتداء على أي تحوير جوهري في الطبيعة الحقيقية لعملية العمل، العملية الفعلية للإنتاج. على العكس، فالواقع إن رأس المال يُخضِعُ عملية العمل كما يجدها، نعني القول إنه يستولي عليها كعملية عمل موروثة، طورتها أنماط وشروط إنتاج مختلفة أكثر قِدَماً. وبما أن الحال هو كذلك، فمن الجليّ أن رأس المال استولى على عملية عمل، متأسسة، موروثة. وعلى سبيل المثال، الحرفة اليدوية، ونمط من الزراعة يطابق اقتصاداً فلاحياً صغيراً مستقلاً. وإن حصلت تغيرات في عمليات العمل التقليدية الموروثة هذه، بعد استيلاء رأس المال عليها، فإنها ليست أكثر من عواقب تدريجية لهذا الخضوع. فالعمل قد يصبح أكثر شدّة، وفترته قد تُمدد، وقد

يصبح أكثر استمراراً أو انتظاماً تحت عين الرأسمالي الحريص؛ ولكن هذه التغيرات، في ذاتها ولذاتها، لا تؤثر على طابع عملية العمل الفعلية، النمط الفعلي لأداء العمل. ويقف هذا في تمايز صارخ مع تطور الإنتاج الرأسمالي إلى نمط رأسمالي خاص للإنتاج (العمل على نطاق متعاظم كما في الصناعة الكبرى، إلخ)؛ فهذا النمط الخاص لا يقتصر على تحويل أوضاع مختلف الوسطاء المنفذين للإنتاج، بل إنه يثوّر نمط عملهم الفعلي والطبيعة الفعلية لعملية العمل ككل. وفي تمايز مضاد لهذا الأخير، نأتي إلى تسمية ما بحثناه من قبل باسم الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، وما بحثناه هو استيلاء الرأسمالي على نمط العمل الذي طُوِّر قبل انبثاق العلاقات الرأسمالية. وهذه الأخيرة شكل من علاقات القسر لاعتصار العمل الفائض بإطالة أمد وقت العمل ـ وهو نمط من القسر لا يرتكز على علاقات الهيمنة والتبعية الشخصية، بل يعتمد ببساطة على وظائف اقتصادية مختلفة ـ وهذا مشترك بين الشكلين كليهما. غير أن النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج يمتلك طرائق أخرى لاعتصار فائض القيمة لنفسه. ولكن إذا كان نمط العمل القديم موروثاً على قاعدة معينة، أي إذا كان مستوى تطور قدرة إنتاجية العمل، ونمط العمل المتطابق مع هذه القدرة الإنتاجية قائمين بالأصل، فإنه لا يمكن خلق فائض القيمة إلّا بإطالة يوم العمل، أي زيادة فائض القيمة المطلق. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإنتاج فائض القيمة، في ظل الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال.

[471] إن اللحظات العامة لعملية العمل، كما وصفناها في الفصل الثاني(*)، وعلى سبيل المثال، انشطار الشروط الشيئية للعمل إلى مواد ووسائل من جهة، وإلى نشاط حي للعمال ذاتهم من جهة أخرى، هي جميعاً مستقلة عن أي اشتراط تاريخي أو اشتراط اجتماعي خاص، وتبقى صحيحة بالنسبة إلى كلّ الأشكال والمراحل الممكنة في تطور عمليات الإنتاج. فهي في الواقع شروط طبيعية صماء لا تتغير للعمل البشري. ومما يؤكد ذلك بوضوح صارخ واقع أنها تصلح لإناس يعملون بصورة مستقلة، أي لإناس مثل روبنسن كروزو، ممن لا يعملون في تبادل مع مجتمع، بل فقط مع الطبيعة. وهكذا فإنها تحديدات مطلقة للعمل البشري بما هو عليه، حالما يرتقي فيخرج عن طابع العمل الحيواني الصرف.

إن الطريقة التي يبدأ بها الخضوع الشكلي المحض للعمل إلى رأس المال بالتمايز

(*) يشير ماركس إلى ترقيم المخطوطة قبل التحرير النهائي للمجلد الأول. أنظر: رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع. [ن.ع].

داخل ذاته ـ وهو يفعل ذلك على نحو متزايد بمضي الزمن، حتى على أساس نمط العمل القديم الموروث ـ إنما تتم من ناحية **نطاق** الإنتاج. نقصد القول، إن الفروق تظهر فيما بعد في حجم وسائل الإنتاج الموظفة، وفي عدد العمال المشتغلين تحت إمرة رب عمل (employer) مفرد. وكمثال على ذلك، إن ما ظهر على أنه الحدّ الأعلى القابل للبلوغ في نمط إنتاج النقابات الحرفية المغلقة (دعونا نقول، بالاستناد إلى عدد الصنّاع المستخدمين) قلما يمكن أن يخدم كحد أدنى بالنسبة إلى علاقات رأس المال. إذ لا يمكن لهذا الأخير في الواقع أنْ يبلغ أكثر من وجود اسمي ما لم يكن في مقدور الرأسمالي أن يستخدم، في الأقل، كفاية من العمال لضمان أن فائض القيمة الذي ينتجه يكفي كإيراد لسد استهلاكه الخاص بالذات ولتغطية رصيد تراكمه. عند ذلك وحسب سيتحرر من الحاجة إلى العمل بنفسه مباشرة، وسيكون قادراً على الاكتفاء بالنشاط كـ **رأسمالي**، أي كمشرف وموجه للعملية، مجرد وظيفة، كما هي عليه، لرأس المال المنخرط في عملية إنماء قيمته ذاتياً، وظيفة حُبيت بالوعي والإرادة. إن توسيع **النطاق** هذا يؤلف الأساس الحقيقي الذي يمكن أن ينهض عليه النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج، إذا ما كانت الظروف التاريخية مؤاتية، كما كانت، على سبيل المثال، في القرن السادس عشر. وبالطبع، قد يحصل ذلك أيضاً بصورة متفرقة، كشيء لا يهيمن على المجتمع بل يبرز في نقاط معزولة من تشكيلات اجتماعية أسبق.

إن الطابع المتميز للخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال يتجلى في أحدّ صوره، إذا عنّ لنا أن نقارنه بأوضاع نجد فيها رأس المال في وظائف ثانوية، خاصة، معينة، حيث لا يكون قد برز بوصفه الشاري المباشر للعمل والمالك المباشر لعملية الإنتاج، وحيث لا يكون، بالتالي، قد نجح في أن يصبح القوة المهيمنة، القادرة على تحديد شكل المجتمع ككل. ففي الهند مثلاً، يقوم رأسمال المرابي بتسليف المواد الأولية أو الأدوات، أو الاثنين معاً، إلى المنتج المباشر، في شكل نقود. إن الفائدة الباهظة التي يجتذبها، الفائدة التي يعتصرها، بصرف النظر عن حجمها، من المنتج الرئيس، هي مجرد اسم آخر لفائض القيمة. إنها تحول نقوده إلى رأسمال باعتصار عمل غير مدفوع، عمل فائض، من المنتج المباشر. ولكنه لا يتدخل في عملية الإنتاج ذاتها، التي تمضي في أسلوبها التقليدي، كما كانت تجري على الدوام. إنه يزدهر، في جانب، على حساب ذبول هذا النمط من الإنتاج، وهو وسيلة، في جانب، لجعله يذبل، لإرغامه على أن يقتصد في عيش بليد في أكثر الظروف سوءاً، ولكننا لم نبلغ هنا، بعد، مرحلة الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. وهناك مثال آخر هو رأسمال التاجر، الذي يكلّف عدداً من المنتجين المباشرين لخدمته، ثم يجمع منتوجهم ويبيعه، ولربما يقدم لهم تسليفات في

شكل مواد أولية، إلخ، أو حتى في شكل نقود. إن هذا الشكل بالذات هو الذي يوفر، على نحو جزئي، التربة التي نمت منها الرأسمالية الحديثة، ولا يزال يشكل هنا وهناك الانتقال إلى الرأسمالية، بالمعنى الدقيق للكلمة. هنا أيضاً لا نجد أيما خضوع شكلي للعمل إلى رأس المال. فالمنتج المباشر لا يزال يؤدي وظائفه في بيع سلعه ويستخدم عمله الخاص. لكن الانتقال هنا يتميز بحدّة أكبر عما في حالة المرابي. وسنأتي لاحقاً على هذين الشكلين، اللذين لا يزالان، كلاهما، على قيد الحياة ويعيدان إنتاج نفسيهما كأشكال فرعية وانتقالية، في إطار الإنتاج الرأسمالي.

الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال أو النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج [472]

بيّنا في الفصل الثالث(*)، بالتفصيل، الأهمية الحاسمة لإنتاج فائض القيمة النسبي - (ينشأ هذا حين يُحفَّز الرأسمالي على أخذ زمام المبادرة بفعل واقع أن القيمة = وقت العمل الضروري اجتماعياً، والمتشيىء في المنتوج؛ وإن فائض القيمة، بالتالي، يُخلق لأجله حالما تهبط القيمة الفردية لمنتوجه دون قيمته الاجتماعية؛ ويمكن أن يُباع تبعاً لذلك بسعر يفوق قيمته الفردية) - وبإنتاج فائض القيمة النسبي يتعدل الشكل الحقيقي للإنتاج برمته، ويظهر إلى الوجود شكل رأسمالي خاص للإنتاج (حتى على المستوى التكنولوجي أيضاً). وبالارتكاز إلى ذلك، وبالتوازي الزمني معه، تظهر إلى الوجود لأول مرة علاقات إنتاج مطابقة لذلك، بين مختلف الذوات المنفذة للإنتاج، وبخاصة بين الرأسمالي والعامل المأجور.

إن القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، أو القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي المباشر، أو قوى العمل الاجتماعي المعمم تظهر إلى الوجود من خلال التعاون، وتقسيم العمل داخل الورشة، واستخدام الآلات، وعموماً تحويل الإنتاج عبر الاستخدام الواعي للعلوم، لعلم الميكانيك، والكيمياء، إلخ، لغايات محددة، والتكنولوجيا، إلخ، وبالمثل من خلال الزيادة الهائلة في النطاق المطابق لمثل هذه التطويرات (ذلك لأن العمل الاجتماعي المعمم هو وحده القادر على تطبيق المنتجات العامة للتطور البشري، مثل الرياضيات، في العمليات المباشرة للإنتاج؛ وبالعكس، فإن تقدماً في مثل هذه العلوم يفترض سلفاً مستوى معيناً من الإنتاج المادي). إن كل هذا التطور في القدرات الإنتاجية للعمل الذي يحوّلها إلى عمل اجتماعي معمم *(Vergesellschafteten Arbeit)* (على

(*) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، الجزء الرابع. [ن.ع].

خلاف عمل الأفراد المعزول بهذا القدر أو ذاك) سوية مع استخدام العلم (المنتوج العام للتطور الاجتماعي) في عملية الإنتاج المباشرة، يأخذ شكل القدرات الإنتاجية لرأس المال. إنها لا تظهر بوصفها القدرات الإنتاجية للعمل، أو حتى لذلك الجزء منه المطابق لرأس المال. بل إنها، حتى في الأقل، لا تظهر كقدرات إنتاجية، لا للعامل الفرد، ولا للعمال الموحدين معاً في عملية الإنتاج. إن الغموض المتضمَّن في علاقات رأس المال ككل تشتد هنا بدرجة كبيرة، متجاوزة النقطة التي قد بلغتها أو يمكن أن تكون قد بلغتها في ظل الخضوع الشكلي المحض للعمل إلى رأس المال. من جهة أخرى، نجد هنا مثالاً ساطعاً (وبخاصة: ساطعاً) على الأهمية التاريخية للإنتاج الرأسمالي في شكله الخاص ـ وهو يتمثل في تحويل العملية المباشرة للإنتاج ذاتها وتطوير قوى الإنتاجية الاجتماعية للعمل.

وسبق أن بيّنا (الفصل الثالث) كيف أن الطابع «الاجتماعي» لعمل العامل يواجهه، لا على مستوى «الأفكار» وحدها بل في «الواقع الفعلي» أيضاً، كشيء ليس غريباً وحسب، بل معادياً، تناحرياً، وذلك حين يتجلى أمامه متشيئاً ومشخّصاً في رأس المال.

وإذا كان إنتاج فائض القيمة المطلق هو التعبير المادي عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، فإن إنتاج فائض القيمة النسبي يمكن أن يُعدّ بمثابة خضوعه الفعلي.

وعلى أي حال، لو درسنا شكلَيْ فائض القيمة، المطلق والنسبي، كلاً على حدة، لرأينا أن فائض القيمة المطلق يسبق النسبي دوماً. ويقابل هذين الشكلين من فائض القيمة شكلان منفصلان من خضوع العمل لرأس المال، أو شكلان متميزان من الإنتاج الرأسمالي. وهنا أيضاً فإن الأول يسبق الثاني دوماً، رغم أن الشكل الثاني، الشكل الأكثر تطوراً، يستطيع أن يوفر الأسس لإدخال الأول في فروع جديدة من الصناعة.

ملاحظات إضافية عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال [473]

قبل المضي قُدُماً في بحث الخضوع الفعلي لرأس المال إلى العمل، أدرج بعض التأملات الإضافية من دفاتر ملاحظاتي.

إن الشكل المستند إلى فائض القيمة المطلق هو ما أسميه: **الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال**. وأفعل ذلك لأنه لا يتميز، إلّا شكلياً، عن أنماط الإنتاج السابقة التي ينهض على أسسها بصورة عفوية (أو يجري إدخاله)، إما حين يشتغل المنتج لنفسه بنفسه (self employing) أو حين يُرغم المنتجون المباشرون على تسليم عمل فائض إلى الغير. إن كل ما يتغير هو أن القسر بات يُطبق بأسلوب مختلف، أي تبدّل طريقة انتزاع العمل الفائض. إن السمات الجرهرية لـ **الخضوع الشكلي** هي:

(1) العلاقة النقدية الصرف بين الإنسان الذي يستولي على فائض القيمة والإنسان الذي يتخلى عن هذا الفائض: ينشأ الخضوع في هذه الحالة من المحتوى الخاص للبيع ـ أي أن الخضوع الذي يربط المنتج مع مستغل عمله بعلاقة لا تتحدد فقط بالنقود (علاقة مالك سلعة بمالك سلعة آخر) بل تتحدد، مثلاً، بضغوط سياسية؛ إن مثل هذا الخضوع ليس موجوداً. فإن ما يزج بالبائع في علاقة تبعية اقتصادية يقتصر فقط على كون الشاري هو مالك شروط العمل. وليست هناك علاقة سيادة وخضوع مثبتة سياسياً واجتماعياً؛

(2) هذا ماثل ضمناً في العلاقة الأولى ـ ولو لم يكن الأمر هكذا، لما كان للعامل أن يضطر إلى بيع قدرة ـ عمله: إن الشروط الموضوعية لعمله (وسائل الإنتاج) والشروط الذاتية للعمل (وسائل العيش) تواجهه كرأسمال، كاحتكار الشاري بإزاء قدرة ـ عمله. وكلما عُبئت شروط العمل هذه تعبئة أكثر كمالاً ضده بوصفها ملكية غريبة، ازداد توطد العلاقة الشكلية بين رأس المال والعمل المأجور قوة، أي تم إنجاز الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال بفعالية أكبر، وهذا بدوره هو المقدمة والشرط المسبق لخضوعه الحقيقي.

ليس هناك بعدُ أيما تغير في نمط الإنتاج نفسه. ومن الوجهة التكنولوجية، تمضي عملية العمل كما من قبل، شريطة أن تكون الآن خاضعة لرأس المال. ويحصل تطوران داخل عملية الإنتاج، كما بيّنا من قبل: (1) علاقة سيادة، وخضوع اقتصادية، نظراً لأن استهلاك رأس المال لقوى العمل يجري الآن بالطبع، باشرافه وتوجيهه؛ (2) يصبح العمل أكثر استمرارية وشدّة بكثير، ويجري استخدام شروط العمل باقتصاد أكبر، طالما أن كل جهد يُبذل لضمان ألا يُستهلك من الوقت ما يزيد عن (بل حتى أقل من) وقت العمل الضروري اجتماعياً في صنع المنتوج ـ وهذا ينطبق على كلٍ من العمل الحي المستخدم في صنعه، وعلى العمل المتشيىء الذي يدخل في المنتوج بوصفه عنصراً من وسائل الإنتاج.

وفي ظل الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، فإن القسر على تأدية العمل الفائض، وعلى خلق وقت فراغ ضروري للتطور بصورة مستقلة عن الإنتاج المادي، لا يختلف إلّا في الشكل عما كان قائماً في ظل نمط الإنتاج السابق. (وتنبغي الإشارة: رغم أن هذا القسر ينطوي أيضاً على ضرورة تكوين حاجات، وخلق وسائل اشباعها، وتجهيز كميات من المنتوج تزيد كثيراً عن المتطلبات التقليدية للعامل). لكن هذا التغير الشكلي هو تغير يزيد من استمرارية العمل وشدته؛ وهو موائم أكثر لتطور طلاقة الحركة لدى العمال، وبالتالي لزيادة التنوع في أنماط العمل وسبل الحصول على أسباب العيش

أخيراً، فإنه يذيب العلاقة بين مالكي شروط العمل والعمال محولاً إياها إلى **علاقة بيع وشراء، علاقة نقدية صرفاً**. ونتيجة لذلك تتجرد عملية الاستغلال من أي رداء بطريركي (أبوي) أو سياسي، أو حتى ديني. وبالطبع يبقى صحيحاً أن **علاقات الإنتاج** نفسها **تخلق علاقة سيادة وخضوع جديدة** (ويتولد عن هذه أيضاً تعبيرٌ سياسي). ولكن كلما التصق الإنتاج الرأسمالي بهذه العلاقة الشكلية التصاقاً أشدّ، قلّت قدرة هذه العلاقة نفسها على التطور، نظراً لأنها ترتكز، في الغالب، على رأسماليين صغار لا يختلفون إلّا قليلاً عن العمال، من ناحية ثقافتهم وأشغالهم.

[474] إن التبدلات التي يمكن أن تطرأ على علاقة السيادة والخضوع دون أن تؤثر على نمط الإنتاج، يمكن أن تُرى على أحسن صورة حيثما تتحول الصناعات الثانوية **الريفية والمنزلية**، التي تجري أساساً لإشباع حاجات الأسر المنفردة، إلى فروع مستقلة للصناعة الرأسمالية.

ويغدو التمايز بين العمل الخاضع **شكلياً** لرأس المال وبين أنماط العمل السابقة أكثر جلاء، كلما تعاظمت الزيادة في حجم رأس المال الذي يستخدمه رأسمالي مفرد، أي كلما تعاظمت الزيادة في عدد العمال الذين يستخدمهم في آن واحد. فالرأسمالي لا يكفّ عن أن يكون هو نفسه عاملاً [ويبدأ] بالانغمار كلياً في توجيه العمل وتنظيم البيوع إلّا بتوافر حد أدنى معين من رأس المال. وإن الخضوع **الحقيقي** للعمل إلى رأس المال، أي **الإنتاج الرأسمالي بالمعنى الحقيقي للكلمة**، لا يبدأ إلّا حين تهيمن مقادير رأسمال ذات حجم معين هيمنة مباشرة على الإنتاج، إما لأن التاجر يتحول إلى رأسمالي صناعي، وإما لأن رأسماليين صناعيين أكبر قد وطدوا أنفسهم على أساس **الخضوع الشكلي**[28].

---

(28) [إن نص هذه الحاشية مدون على صفحة إضافية لا تحمل رقماً، وقد أضيفت إلى هذا الموضع. وبما أن الفقرة التي تشير إليها هذه الحاشية جاءت في المخطوطة على الصفحة 474 متبوعة بفقرة أخرى قصيرة، فإن ماركس سبق الحاشية بالملاحظة التالية: «آ». إن هذه الـ (آ) لا تشير إلى الفقرة الأخيرة بل إلى التي تسبقها». بعد هذا التعليق تأتي الحاشية نفسها]:

[474a] (آ) «إن للعامل الحر، عموماً، حرية تبديل سيده: هذه الحرية تميز العبد عن العامل الحر، بقدر ما يتميز بحار إنكليزي محارب عن بحار تاجر... إن وضع العامل متفوق على وضع العبد، لأن العامل يتصور نفسه حراً. إن أثر هذه القناعة، مهما كانت خاطئة، ليس قليلاً على سلوك السكان». (ت. ر. إدموندز، اقتصاد عملي وأخلاقي وسياسي، *Practical Economy, Moral and Political*، لندن، 1828، ص 56 ـ 57)، «إن الدافع الذي يسوق رجلاً حراً للعمل هو دافع

وإذا كانت علاقتا السيادة والخضوع تأتيان لتحلا محل العبودية والقنانة والتبعية الشخصية، وغيرها من أشكال الخضوع البطريركي (الأبوي)، فإن التغير إنما هو تحول في الشكل صرفاً. فالشكل يصبح أكثر حرية، لأنه موضوعي من حيث الطبيعة، طوعي من حيث المظهر، **اقتصادي محض** (Verte)(*).

= أكثر عمقاً من ذاك الذي يسوق العبد: فعلى الرجل الحر أن يختار بين العمل الشاق والموت جوعاً (دقق موقع الفقرة)، والعبد بين الـ. . . والجلد الممض بالسياط» (نفسه، ص56)، «إن الفرق بين شروط العبد والعامل في ظل النظام النقدي ضئيل تماماً. . . فسيد العبد يفهم جيداً تماماً مصلحته الخاصة في إضعاف عبيده بتقييدهم بطعامهم؛ ولكن سيد العامل الحر يعطيه أقل ما يمكن من الطعام، **لأن الضرر الذي يحل بالعامل لا يقع على كاهله وحده، بل على كاهل كل طبقة أرباب العمل**» (المرجع نفسه). وذلك «**لجعل البشر**» في العصر القديم «يكدون بما يزيد عن حاجاتهم، ولجعل **الجزء الأول من عمل الدولة، يعيل الجزء الثاني مجاناً**». فإن ذلك لم يكن ليتم بلوغه إلّا من خلال العبيد: من هنا جاء إدخال العبودية على نطاق عام. «وكانت العبودية، آنذاك، ضرورية للتكاثر، مثلما هي الآن مدمرة له. والسبب جليّ. فإذا لم يكن **النوع البشري ليرغم على العمل، فإن البشر لن يعملوا إلّا لأجل أنفسهم**؛ وإذا كانت حاجاتهم قليلة، فستكون هناك قلة ممن تعمل. ولكن حين يصار إلى إنشاء الدول، وتحتاج هذه إلى أيد متفرغة للدفاع عنها بوجه عنف أعدائها، فلا بد من تأمين الطعام **لأولئك الذين لا يعملون**؛ وبما أن حاجات العمال، افتراضاً، قليلة، فلا بد من إيجاد **طريقة لزيادة عملهم فوق نسبة حاجاتهم**. ولهذا الغرض جرى حسبان العبودية. . . كان العبيد يُجبرون على اشتغال الأرض التي أطعمتهم وأطعمت الأحرار المتعطلين، كما كان الأمر في سبارطة؛ أو أنهم ملأوا كل المهن الوضيعة التي يملأها الرجل الحر الآن، وكانوا يُستخدمون، بالمثل، كما في اليونان وروما، لصنع المصنوعات وتقديمها إلى أولئك الذين كانت خدماتهم ضرورية للدولة. هنا إذن، كانت **توجد طريقة عنيفة لجعل البشر يشتغلون في إنتاج الطعام**. كان الناس يُرغمون على العمل. لأنهم كانوا عبيداً لآخرين؛ أما الآن فإن الناس يرغمون على العمل **لأنهم عبيد لحاجاتهم هم بالذات**». (ج. ستيوارت، طبعة دبلن، المجلد الأول، ص 38 ـ 40).

ويقول ستيورات نفسه، في القرن السادس عشر «بينما طرد اللوردات اتباعهم (retainers) من جهة، فإن المزارعين «farmers» (الذين كانوا يحولون أنفسهم إلى رأسماليين صناعيين) «طردوا الأفواه المتعطلة (idle mouths). وتحولت الزراعة من **وسيلة عيش** *(means of subsistence)* إلى صناعة «trade». وكانت النتيجة «سحب. . . عدد من الأيدي من قوة زراعية ضئيلة بأسلوب جعل الشغيل الزراعي يعمل بصورة أشد؛ وباستخدام عمل أشد على رقعة صغيرة، جرى الحصول على نفس النتيجة المتولّدة عن عمل خفيف على رقعة واسعة» (المرجع نفسه، ص 105).

(*) يتعلق ذلك بالملاحظة المقتبسة في الحاشية رقم (26) من هذا الجزء.

بالمقابل، فإن السيادة والخضوع، في عملية الإنتاج، يحلان محل حالة سابقة من **الاستقلالية**، يمكن العثور عليها، مثلاً، عند كل الفلاحين الذين يعيلون أنفسهم بأنفسهم (self-sustaining peasants)، والمزارعين (farmers) الذين لا يتوجب عليهم سوى أن يدفعوا ريعاً على ما ينتجون، إما للدولة أو إلى المالك العقاري (Landlord)؛ وفي الصناعة الثانوية الريفية والمنزلية، أو **الحرف اليدوية المستقلة**. نلاقي، هنا، إذن، فقدان **استقلال سابق**، في عملية الإنتاج، وتكون علاقة السيادة والتبعية ذاتها نتاج بزوغ الإنتاج الرأسمالي. [475]

أخيراً، يمكن لعلاقة الرأسمالي والعامل المأجور أن تحلّ محلّ **علاقة معلم النقابة الحِرفية بالصناع والمتمرنين**، وهو وضع نجده، إلى حد معين، في المانيفاكتورة المدينية. إن **نظام النقابات الحِرفية القروسطي**، الذي تطورت أشكال نظيرة له، في نطاق محدود، في كلٍ من أثينا وروما، والذي كان ذا أهمية حاسمة في أوروبا بالنسبة إلى نشوء وارتقاء كل من الرأسماليين والعمال الأحرار، إنما هو شكل **محدود** وأيضاً غير كاف للعلاقة بين رأس المال والعمل المأجور. إنه يتضمن علاقات بين شارين وبائعين. إن الأجور تُدفع، والمعلمون والصناع والمتمرنون يواجهون بعضهم بعضاً كأشخاص أحرار. والأساس التكنولوجي لعلاقتهم هو **الحِرفة اليدوية**، حيث يكون الاستخدام المعقد، إلى هذا الحد أو ذاك، للأدوات، هو العامل الحاسم في الإنتاج؛ وإن العمل الشخصي المستقل، وبالتالي تطوره المهني، الذي يتطلب مدة أطول أو أقصر كمتمرن ـ ذلك هو ما يحدد نتائج العمل. إن المعلّم يملك حقاً شروط الإنتاج ـ الأدوات، المواد، إلخ (رغم أن الأدوات قد يمتلكها الصانع أيضاً) ـ وهو يملك المنتوج. وهو، إلى هذا الحد، رأسمالي، ولكنه لا يكون معلماً لأنه رأسمالي. إنه حرفي في المقام الأول، ويفترض به أن يكون معلماً بارعاً، في حرفته. وهو يظهر في نطاق عملية الإنتاج كحرفي، مثل صنّاعه، وإنه هو الذي يعرّف المتمرنين عنده على أسرار الحرفة. وإن علاقته بمتمرنيه تشابه بالضبط علاقة البروفيسور بتلامذته. من هنا فإن تعامله مع متمرنيه وصنّاعه ليس تعامل رأسمالي، بل تعامل **معلّم**، استاذ في حرفته؛ وبفضل هذه الحقيقة، يتبوأ موقع التفوق في مراتبية النقابة التعاونية(*)، وبالتالي إزاءهم. يترتب على ذلك أن رأسماله مقيدٌ من ناحية **الشكل المادي** الذي يكتسيه، ومقيّد أيضاً من ناحية حجم **القيمة**. فهو أبعد من أن يبلغ صيغة حرية رأس المال بأي حال. إنه ليس **كمية معينة من العمل المتشيىء**، قيمة

(*) Korporation ـ كانت النقابات أو الأصناف الحِرفية منظمة في تعاونيات أو اتحادات. [ن.ع].

بوجه عام، لها حرية ارتداء هذا الشكل أو ذاك من شروط العمل تبعاً لشكل العمل الحي الذي تحصل عليه بغية إنتاج عمل فائض. فقبل أن يكون بوسعه توظيف نقوده في هذا الفرع الخاص من المهنة، في حرفته بالذات، وقبل أن يكون بوسعه الانطلاق لشراء إما الشروط الموضوعية للعمل الحرفي، وإما الحصول على الصنّاع والمتمرنين الضروريين، يتوجّب عليه أن يجتاز المراحل الموصوفة للمتمرن والصانع، بل وأنْ ينتج ما يدلّ على استاذيته. إن باستطاعته أن يحوّل نقوده إلى رأسمال ولكن داخل حرفته هو ليس إلّا، أي ليس كمحض وسائل لعمله هو، بل كوسائل لاستغلال عمل الغير. إن رأسماله مربوط بنوع معين من القيمة ـ الاستعمالية، وبالتالي لا يواجه عماله بالذات، مباشرة، كرأسمال. إن طرائق العمل التي يستخدمها لم تتوطد بفعل التقاليد وحسب، بل بفعل النقابة الحرفية ـ بل إن هذه الطرائق تُعَد مما لا غنى عنه؛ ولذلك، ومن وجهة النظر هذه، فإن القيمة ـ الاستعمالية للعمل، أكثر من قيمته ـ التبادلية، هي التي تبدو الغرض النهائي. ولا يبقى لهوى المعلم أن ينتج عملاً من هذا المعيار النوعي أو ذاك؛ فكل ترتيبات النقابة الحرفية قد صيغت لتضمن إنتاج عمل ذي نوعية محددة. وإن سيطرته على السعر معدومة انعدام سيطرته على طرائق العمل. إن التقييدات التي تمنع ثروته من أداء وظيفتها كرأسمال تضمن أيضاً أن لا يتجاوز رأس المال هذا حداً أعلى معيناً. إذ لا يسعه أن يستخدم أكثر من عدد معين من الصنّاع، ما دامت النقابة الحرفية تضمن أن يكسب جميع المعلمين مقداراً محدداً من مهنتهم. أخيراً، هناك العلاقة بين المعلم وبقية المعلمين في النقابة الحرفية. فهو ينتمي، بصفته معلماً، إلى تعاونية النقابات التي [تفرض] شروطاً جماعية معينة للإنتاج (تقييدات اتحاد النقابات الحرفية، إلخ) وتتمتع بحقوق سياسية، أي حصة في الإدارة البلدية، إلخ. لقد كان يعمل حسب الطلبات ـ باستثناء ما كان ينتجه للتجار ـ وكان ينتج السلع للاستعمال المباشر. وكان عدد المعلمين محدداً أيضاً بالنتيجة. إنه لم يكن يواجه عماله كتاجر محض. وأقل من ذلك، لم يكن بوسع التاجر تحويل نقوده إلى رأسمال منتج، فكل ما كان بوسعه هو أن «يوصي» على سلع، لا أنْ ينتجها بنفسه. ليست القيمة ـ التبادلية بما هي عليه، ليس الاثراء بما هو عليه، بل حياة تتلاءم مع شرط أو وضع معين ـ تلك كانت غاية ونتيجة استغلال عمل الغير. إن أداة العمل كانت هنا عاملاً حاسماً. ففي الكثير من المهن (الخياطة، مثلاً) كان المعلم يتزود بالمواد الأولية من زبائنه. وكانت الحدود المفروضة على الإنتاج تُحفظ بضوابط في حدود الاستهلاك الفعلي. نقصد القول، إن الإنتاج لم يكن مقيداً بقيود رأس المال نفسه. أما في الإنتاج الرأسمالي فيجري اكتساح هذه الحواجز سوية مع الحواجز

الاجتماعية ـ السياسية التي كان رأس المال مقيداً بها. وباختصار فإن ما نراه هنا هو رأسمال يتحرك وسط هذه القيود، لكنه ليس بعدُ رأسمالاً بأي حال.

[476] إن التحويل الشكلي المحض للإنتاج المرتكز على الحرفة اليدوية إلى إنتاج رأسمالي، وهو تغير تبقى العملية التكنولوجية فيه ثابتة على حالها في غضون ذلك، إنما يتحقق بزوال كل هذه الحواجز. وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث تغيرات في علاقات السيادة والخضوع. فالمعلم الآن يكفّ عن أن يكون رأسمالياً لأنه معلم، ويصبح معلماً لأنه رأسمالي. ولا تعود القيود المفروضة على إنتاجه تتحدد بالقيود المفروضة على رأسماله. إن رأسماله (النقود) يمكن أن يُبادل بحرية مقابل أي صنف من العمل، وبالتالي مقابل شروط العمل، من أي نوع كانت. إن باستطاعته أن يكفّ عن أن يكون حرفياً. وبالتوسع المفاجىء للتجارة، ونتيجة للطلب على السلع من جهة طبقة التجار، فإن إنتاج النقابات الحرفية يُساق خارج حدوده بفعل زخمه هو بالذات، وبالتالي يتحول شكلياً إلى إنتاج رأسمالي.

وبالمقارنة مع الحرفي المستقل الذي يصنع سلعة لزبائن آخرين (strange customers)، نلاحظ زيادة كبرى في استمرارية عمل الرجل الذي يعمل لأجل رأسمالي لا تحد إنتاجه متطلبات عرضية لزبائن (customers) معزولين، بل تحدّه حاجات استثمار رأس المال الذي يستخدمه. إن عمل هذا يصبح، بالمقارنة مع العبد، أكثر إنتاجية لأنه أكثر شدّة، نظراً لأن العبد لا يعمل إلّا منخوساً بخوف خارجي، ولكن ليس من أجل وجوده هو، المكفول رغم أنه ليس ملكاً له. ولكن العامل الحر مُكرهٌ بفعل حاجاته (wants). إن الوعي (أو الأحسن: فكرة) بتقرير المصير الحر، بالحرية، يصنع من الأول عاملاً أفضل من ذاك، مثلما يصنع الشعور (feeling) الوعي بالمسؤولية *(responsibility)* المتصل بذلك؛ ونظراً لأنه مثل أي بائع للسلع، مسؤول عن السلع التي يسلّمها وعن النوعية التي ينبغي أن يقدمها، فإن عليه أن يسعى إلى أن يضمن أن لا يُطرد من الميدان على يد بائعين آخرين من نوع مماثل له. إن الاستمرارية في علاقات العبد ومالك العبيد ترتكز على حقيقة أن العبد يبقى في وضعه بالقسر المباشر. أما العامل الحر فينبغي أن يصون وضعه، ما دام وجوده ووجود أسرته يتوقفان على قدرته في أن يجدد باستمرار، بيع قدرة ـ عمله إلى الرأسمالي.

إن أجراً أدنى يظهر، في نظر العبد، كمية ثابتة، مستقلة عن عمله. أما بالنسبة إلى العامل الحر، فإن قيمة قدرة ـ عمله والأجر الوسطي الذي يتطابق معها، لا يظهران له بمثابة شيء مقرر سلفاً، بمثابة شيء مستقل عن عمله الخاص يتحدد بمجرد حاجات

وجوده الجسدي. إن الأجر الوسطي بالنسبة إلى الطبقة ككل يبقى ثابتاً بهذا القدر أو ذاك، شأن قيمة سائر السلع؛ ولكن ذلك لا يظهر على هذا النحو مباشرة للعامل الفرد الذي قد تكون أجوره أعلى أو أدنى من هذا الحد الأدنى. إن سعر العمل يهبط أحياناً دون، ويرتفع أحياناً فوق قيمة قدرة ـ العمل. زد على ذلك، هناك حيز للتغير (في حدود ضيقة within narrow limits) يفسح مجالاً لفردية العامل، بحيث أننا نجد، جزئياً بين مختلف المهن، وجزئياً في المهنة الواحدة نفسها، أن الأجور تتباين تبعاً لمثابرة، ومهارة أو قوة العامل، وإلى حد ما تبعاً لإنجازه الشخصي الفعلي. وهكذا فإن حجم رزمة أجوره يبدو متغيراً بما يتفق ونتائج عمله الخاص ونوعيته الفردية. ويتضح ذلك بوجه خاص في حالة الأجور بالقطعة. ورغم أن هذه الأخيرة، كما بيّنا، لا تؤثر على العلاقة العامة بين رأس المال والعمل، بين العمل الضروري والعمل الفائض، فإن النتيجة تختلف بالنسبة إلى العامل الفرد، وهي تختلف تبعاً لإنجازه الخاص. أما في حالة العبد، فإن القوة الجسدية العظيمة أو الموهبة الخاصة قد تزيد قيمة بيع شخصه إلى شارٍ ما، ولكن ذلك لا يعنيه في شيء. غير أن الأمر خلاف ذلك بالنسبة إلى العامل الحر الذي هو مالك قدرة ـ عمله.

[477] إن القيمة الأعلى لقدرة ـ عمله ينبغي أن تؤول إليه، وهذه تجد التعبير عنها في شكل أجور أعلى. لذا فإن هناك تباينات كبرى في الأجور المدفوعة، تبعاً لما إذا كان صنف خاص من العمل يتطلب قدرة ـ عمل أكثر تطوراً بكلفة أكبر أم لا. وهذا يفسح مجالاً لتباين فردي نظراً لأنه يقدم للعامل، في الوقت نفسه، حافزاً لتطوير قدرة ـ عمله بالذات. ورغم أنه في حكم المؤكد أن جلّ العمل ينبغي أن يُنجز من قبل عمل غير ماهر (unskilled labour)، إلى هذا الحد أو ذاك، بحيث أن الغالبية الساحقة من الأجور تتحدد بقيمة قدرة ـ العمل البسيطة، مع ذلك يظل أمراً متاحاً للأفراد أن يرفعوا أنفسهم إلى مجالات أعلى باظهار موهبة أو طاقة خاصة. وهناك في الوقت نفسه إمكانية تجريدية بأن يستطيع هذا العامل أو ذاك أن يصبح رأسمالياً ومستغلاً لعمل الغير. إن العبد هو ملك سيد معين؛ والعامل ينبغي حقاً أن يبيع نفسه إلى رأس المال، ولكن ليس إلى رأسمالي بعينه، وهكذا يستطيع في حدود معينة أن يختار بيع نفسه لمن يشاء؛ بل يمكن له أيضاً أن يغيّر سيده. إن النتيجة المترتبة على كل هذه الفروق هي أن تجعل العامل الحر يعمل بشدّة أكبر، واستمرارية أكثر، وأن يكون أكثر مرونة ومهارة من العبد، وذلك بمعزل تماماً عن واقع أن ذلك كله يؤهله لدور تاريخي مختلف بالمرة. إن العبد يتلقى وسائل العيش التي يحتاجها في شكل مواد عينية يجري تثبيتها نوعاً وكماً، أي أنه يتلقى

قيماً ـ استعمالية. أما العامل الحر فإنه يتلقاها في شكل نقود، قيمة ـ تبادلية، الشكل الاجتماعي المجرد للثروة. ورغم أن أجوره في الواقع ليست سوى شكل الفضة أو الذهب أو النحاس أو الورق لوسائل العيش الضرورية التي ينبغي أن تنحلّ هذه إليها باستمرار ـ رغم أن النقود تؤدي هنا وظيفتها كوسيلة تداول، كشكل متلاش للقيمة ـ التبادلية، فإن تلك القيمة ـ التبادلية، الثروة المجردة، تبقى بين يديه كشيء أكثر من قيمة ـ استعمالية خاصة مسيَّجة بتقييدات تقليدية ومحلية، تبقى كغاية ونتيجة لعمله. إن العامل نفسه هو من يحول النقود إلى أية قيم ـ استعمالية يشاء؛ إنه هو من يشتري السلع كما يشاء، وبوصفه مالك النقود، شاري السلع، فإنه يقف بالضبط في العلاقة نفسها مع بائعي السلع شأنه شأن أي شارٍ آخر. وبالطبع فإن شروط وجوده ـ والمقدار المحدود من قيمة النقود الذي يستطيع أن يحصل عليه ـ ترغمه على أن يقوم بمشترياته في نطاق اختيار محدود وضيق للسلع. ولكن حصول بعض التغييرات ممكن كما نرى من واقع أن الصحف، على سبيل المثال، تؤلف جزءاً من المشتريات الأساسية لعامل المدينة الإنكليزي. إن بوسعه أن يوفر أو يكتنز قليلاً. أو أن بوسعه تبذير نقوده على المشروبات. ولكن حتى عند ذاك فإنه يتصرف كذات حرة؛ إذ ينبغي له أن يدفع على طريقته الخاصة؛ إنه مسؤول أمام نفسه عن الطريقة التي ينفق بها أجوره. وهو يتعلم كيف يضبط نفسه، بالمقارنة مع العبد، الذي يحتاج إلى سيد. ولا بد من الاعتراف أن ذلك لا يصح إلّا في إطار معاينتنا للتحول من القن أو العبد إلى عامل حر. ففي مثل هذه الحالات تظهر العلاقة الرأسمالية بمثابة ارتقاء في موقع المرء في السلّم الاجتماعي. لكن الحال مغاير تماماً حين يصبح الفلاح أو الحرفي المستقل عاملاً. فأية هوة سحيقة تفصل بين اليومان(*) الإنكليزي الفخور، الذي يتحدث عنه شكسبير، وبين العامل الزراعي المياوم الإنكليزي! وبما أن الهدف الوحيد للعمل في نظر العامل المأجور هو أجوره، النقود، كمية معينة من القيمة ـ التبادلية التي أزالت عنها أي مَعْلَم مميز من معالم القيمة ـ الاستعمالية، فإنه لا يبالي بتاتاً بمحتوى عمله، وبالتالي بالشكل الخاص لنشاطه. إذ بينما كان نشاطه في إطار النقابة الحرفية أو نظام الطوائف المغلقة(**) مهنة ونداء(***)

(*) Yeomanry الفلاح المستقل في إنكلترا. [ن.ع].

(**) Kastensystem: الطوائف المغلقة في الهند. [ن.ع].

(***) calling, Beruf، مهنة، أو نداء، وهي، حسب تصوير البروتستانتية (كالفن) للعمل بمثابة تلبية لواجب أو نداء روحي. [ن.ع].

كان ذلك بالنسبة إلى العبد، أو إلى دابة الجرّ، مجرد شيء ينصب على كاهله، شيء يُفرض عليه، أي محض تحريك لقدرة ـ عمله. وباستثناء الحالة التي تكون فيها قدرة ـ العمل قد جُعلت أحادية تماماً بفعل تقسيم العمل، فإن العامل الحر مستعد وراغب من حيث المبدأ في قبول كل تعديل ممكن في قدرة ـ عمله ونشاطه مما يَعِده بمكافآت أكبر (كما نرى ذلك من الطريقة التي يتدفق بها السكان الفائضون في الريف تدفقاً مستمراً على المدن). وإذا ما ثبت أن العامل عاجز، بهذا القدر أو ذاك، عن طلاقة الحركة هذه، فإنه يظل يعتبرها مفتوحة للجيل اللاحق، ويكون الجيل الجديد من العمال قابلاً، بصورة لا متناهية، للتوزّع على والتكيف مع، الفروع الصناعية المتسعة. وبوسعنا أن نرى **طلاقة الحركة** هذه، هذه اللامبالاة التامة إزاء المحتوى الخاص للعمل والتنقل الحر من فرع صناعي إلى آخر، رؤية واضحة تماماً في أميركا الشمالية، حيث لم يكن تطور العمل المأجور نسبياً، مقيداً ببقايا نظام النقابات الحرفية، إلخ. **وتقف طلاقة الحركة** هذه في تمايز صارخ مع الطبيعة التقليدية، الرتيبة كلياً، **للعمل العبودي**، الذي لا يتغاير مع التبدلات الحاصلة في الإنتاج، بل يتطلب، على العكس، تكييف الإنتاج مع نمط العمل الجاري، الذي جرى إدخاله من زمان، وبات يمضي على النسق نفسه من جيل لآخر. إن جميع المعلقين الأميركان يشيرون إلى هذه الظاهرة على سبيل إيضاح التمايز بين العمل الحر في الشمال والعمل العبودي في الجنوب (أنظر كايرنز)(*). إن التطور المستمر **لأشكال عمل جديدة**، هذا التبدل المستمر (الذي يطابق تنوع القيم ـ الاستعمالية ويمثّل بالتالي تقدماً حقيقياً في طبيعة القيمة ـ التبادلية) وبالتالي التقسيم المطّرد **للعمل في المجتمع بأسره**: إن ذلك كله هو نتاج النمط الرأسمالي للإنتاج. إنه يبدأ بالإنتاج الحر على قاعدة النقابة الحرفية ـ الحرفة اليدوية حيثما لا يتعرقل ذلك بتحجر فرع المهنة المقصود.

بعد هذه التعليقات الإضافية حول **الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال**، ننتقل الآن **[478]** إلى:

الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال

إن السمات العامة للخضوع الشكلي تبقى على حالها، نعني خضوع عملية العمل إلى

(*) أنظر الهامش رقم (25) من هذا الجزء. [ن.ع].

رأس المال خضوعاً مباشراً، بصرف النظر عن وضع تطورها التكنولوجي. ولكن على هذا الأساس ينهض الآن **نمط إنتاج خاص**، متميز حتى تكنولوجياً ـ الإنتاج الرأسمالي ـ الذي يحوّل طبيعة عملية العمل وشروطها الفعلية. وعندما يحصل ذلك نشاهد **الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال**.

«الزراعة لأجل العيش... تتحول إلى زراعة لأجل التجارة... تحسين التربة الوطنية... المكرسة لهذا التغير». (أ. يونغ، الحساب الاقتصادي، ، لندن، 1774، ص 49، الحاشية)(*).

إن الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال يتطور في كل الأشكال التي ينمّيها فائض القيمة النسبي، في تمايز عن فائض القيمة المطلق.

مع الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال تقع ثورة كاملة (تتكرر باستمرار)[29] في نمط الإنتاج، في إنتاجية العمل وفي العلاقات بين العمال والرأسماليين.

مع الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، تصبح سائر التغيرات (changes) في عملية العمل، والتي بحثناها من قبل، حقيقة واقعة. إن القدرات الإنتاجية الاجتماعية التي يتمتع بها العمل تتطور الآن، ثم يأتي، مع الإنتاج واسع النطاق، التطبيق المباشر للعلم والتكنولوجيا الآلية. فمن جهة يوطد الإنتاج الرأسمالي نفسه كنمط إنتاج من جنس خاص (Sui generis) ويأتي إلى الوجود بشكل جديد للإنتاج المادي. ومن جهة ثانية يؤلف هذا الأخير ذاته قاعدة لتطور العلاقات الرأسمالية التي يفترض شكلُها الملائم، بالتالي، مرحلةً معينةً من ارتقاء القوى المنتجة للعمل.

لقد سبق أن لاحظنا أن حداً أدنى معيناً، ومتنامياً باطراد من رأس المال هو في آنٍ واحدٍ شرط ضروري مسبق ونتيجة دائمة للنمط الرأسمالي الخاص من الإنتاج. إذ ينبغي أن يكون الرأسمالي مالكاً أو حائزاً لوسائل الإنتاج على نطاق اجتماعي وبكميات تُغني عن المقارنة مع الإنتاج الممكن للفرد أو أسرته. إن مقدار الحد الأدنى من رأس المال في صناعة ما يزداد بنسبة تغلغله بواسطة الطرائق الرأسمالية ونمو القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل فيه. ويجب على رأس المال أن يزيد قيمة عملياته إلى الحد الذي تكتسب عنده أبعاداً اجتماعية، وبذلك يخلع أي طابع فردي كلياً. والحق أن إنتاجية

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1181. [ن.ع].

(29) بيان الحزب الشيوعي (1848).

العمل، كتلة الإنتاج، كتلة السكان والسكان الفائضين التي يخلقها نمط الإنتاج هذا، هي بالضبط ما يستدعي إلى الوجود فروعاً صناعية جديدة ما إن يكون العمل ورأس المال قد تحررا. ويمكن لرأس المال، في هذه الفروع الجديدة من الصناعة، من جديد، أن يعمل على نطاق ضيق، وأن يجتاز مختلف الأطوار حتى يمكن تشغيل هذه الصناعة الجديدة على نطاق اجتماعي. وهذه العملية مستمرة. ويتسم الإنتاج الرأسمالي، في الوقت نفسه، [479] بميل إلى السيطرة على كل فروع الصناعة التي لم تُنتزع بعد، والتي لم تشهد سوى الخضوع الشكلي. وما إن يستولي على الزراعة واستخراج المعادن، وصناعة المنسوجات الرئيسة، إلخ، حتى يتحرك باتجاه القطاعات التي يكون فيها الحِرفيون مستقلين بصورة شكلية، أو حتى أصيلة. ولقد سبقت الإشارة، في بحثنا للآلات، إن إدخال الآلات في إحدى الصناعات يقود إلى إدخالها في صناعات أخرى وفروع أخرى من الصناعة نفسها. وهكذا فإن إدخال آلات الغزل أدى إلى إدخال النول البخاري في النسيج، وإدخال الآلات في غزل القطن أدى إلى إدخال الآلات في صناعات غزل الصوف والكتان والحرير، إلخ. إن الاستخدام المتزايد للآلات في مناجم الفحم، ومحالج القطن، إلخ، جعل إدخال الإنتاج واسع النطاق في بناء الآلات محتوماً. وبمعزل تماماً عن تحسين وسائط النقل التي حتم الإنتاج واسع النطاق ضرورتها، فإن إدخال الآلات في الصناعات الهندسية للآلات ـ وبخاصة المحرك الدوراني ـ هو وحده الذي جعل السفن البخارية وسكك الحديد أمراً ممكناً، وأحدث ثورة في كامل صناعة بناء السفن. إن الصناعة واسعة النطاق تقذف بكتل ضخمة من السكان، لم تخضع بَعْدُ إلى الصناعات أو تخلق معها فيضاً نسبياً في السكان يلزم لتحويل الحرفة اليدوية أو المشروع الصغير، الرأسمالي شكلياً، إلى مؤسسة واسعة النطاق. أدناه مقطع مناسب من نواح المحافظين (التوري):

> «في الأيام القديمة الخوالي، حين كان الشعار العام هو «عش ودَعْ غيرك يعيش»، كان كل أمرىء قانعاً بمهنة واحدة... ففي صناعة القطن، كان هناك نساجون، وغازلو أقطان، ومبيّضون، وصابغو أقمشة، وعدة فروع مستقلة أخرى، تعيش جميعاً على أرباح مهنها المتوالية، وكلها، كما هو متوقع، راضية، سعيدة. وبمرور الوقت، حين كان المسار النازل للصناعة قد قطع شوطه إلى حد معين، أخذ الرأسماليون يتبنون فرعاً أول، ثم فرعاً آخر، إلى أن جاء الوقت الذي طُرد فيه كل الناس وأُلقوا في سوق العمل، ليبحثوا عن عيشهم بأفضل ما يستطيعون من سبل. وهكذا، رغم أنه لا يوجد ميثاق يضمن لهؤلاء الناس الحق

> في أن يكونوا غازلي أقطان، صناعيين، طبّاعين، إلخ، مع ذلك فإن مجرى الأحداث قد محضهم احتكار الكل... لقد أصبحوا سادة الصنائع السبع، ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بمصلحة البلاد في الأعمال، فهناك خشية من أنهم أصبحوا سادة لا شيء من ذلك» (تركز \الاقتصاد العام، كارلايل، 1833، ص56)(*).

إن النتيجة المادية للإنتاج الرأسمالي، إذا استثنينا **تطوير القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، هي رفع كمية الإنتاج ومضاعفة وتنويع ميادين الإنتاج** والميادين الثانوية الملحقة بها. ذلك أن التطور المطابق لذلك في **القيمة ـ التبادلية** للمنتوجات لا ينبثق إلّا عند ذاك ـ بوصفه الحقول التي يمكن للمنتوجات فيها أن تنشط أو **تحقق** ذواتها كـ **قيمة ـ تبادلية**.

إن «**الإنتاج لأجل الإنتاج**» ـ الإنتاج كغاية في ذاتها ـ **يظهر حقاً** على المسرح مع **الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال**. وهو يظهر حالما يكون الغرض المباشر للإنتاج هو إنتاج **أكبر قدر ممكن من فائض القيمة**، حالما تصبح القيمة ـ التبادلية للمنتوج هي العامل الحاسم. لكن هذا الميل **الملازم** للإنتاج الرأسمالي **لا يتحقق تحققاً كافياً** ـ إنه لا يصبح أمراً ضرورياً، وهذا يعني ضرورياً من **الوجهة التكنولوجية** ـ إلّا بعد أن يصبح **النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج**، وبالتالي **الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال**، حقيقة واقعة.

[480] لقد بحثنا هذا الأخير من قبل بالتفصيل، ولذلك يمكننا أن نورد الأمر هنا بإيجاز تماماً. إنه شكل من الإنتاج ليس مقيداً بمستوى من الحاجات مقرَّر سلفاً، وبالتالي فإنه لا يقرّر سلفاً مجرى الإنتاج نفسه. (إن طابعه المتناقض يتضمن **قيداً على الإنتاج يسعى** هو باستمرار إلى التغلب عليه. من هنا الأزمات، وفيض الإنتاج، إلخ). وهذا جانب أول، بالمقارنة مع النمط السابق للإنتاج، وإن شئتم (if you like)، فهذا هو الجانب الإيجابي. من جهة أخرى هناك الجانب السلبي، أو الطابع المتناقض: **الإنتاج على الضد** من المنتج ومن دون اكتراث له. وعليه، هناك المنتج الحقيقي كمجرد وسيلة للإنتاج، الثروة المادية كغاية في ذاتها. وهكذا فإن نمو هذه الثروة المادية يتحقق **على الضد** من الكائن البشري الفرد وعلى حسابه. إن **إنتاجية العمل في العموم = الحد الأقصى للربح بالحد الأدنى من العمل**، لذا فإن السلع تصبح أرخص باستمرار. ويصبح هذا **قانوناً**،

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1181. [ن.ع].

مستقلاً عن إرادة الرأسمالي الفرد. ولا يصبح هذا القانون حقيقة واقعة إلّا للسبب التالي وهو أنه عوضاً عن سيطرة الحاجات القائمة على نطاق الإنتاج، فإن كمية المنتوجات المصنوعة تتحدد بالتزايد المطّرد دوماً في نطاق الإنتاج الذي يمليه نمط الإنتاج نفسه. إن غايته هي أن يحتوي المنتوج المفرد أكبر قدر ممكن من العمل غير المدفوع، ولا يتم بلوغ ذلك إلّا بالإنتاج لأجل الإنتاج. ويتجلى ذلك بمثابة قانون، من جهة، نظراً لأن الرأسمالي الذي ينتج على نطاق أضيق مما ينبغي، يضع في منتوجاته كمية من العمل أكثر مما هو ضروري اجتماعياً. نقصد القول، إنه يتجلى كتجسيد كاف لـ قانون القيمة الذي لا يتطور تطوراً كاملاً إلّا على أساس الإنتاج الرأسمالي. ولكنه يتجلى من جهة ثانية في الأمر التالي وهو أن الرأسمالي الفرد إذ يرغب في إحباط هذا القانون أو الالتفاف عليه وتحويله إلى مصلحته، فإنه يعمل على خفض القيمة الفردية لسلعته إلى النقطة التي يهبط عندها من دون قيمته المعيّنة اجتماعياً.

وعدا عن الزيادة في مقدار الحد الأدنى من رأس المال الضروري للإنتاج، فإن لجميع أشكال إنتاج (فائض القيمة النسبي) سمة واحدة مشتركة. وتتمثل هذه في أن ترشيد شروط اجتماع الكثير من العمال المتعاونين سوية، يسمح بالتوفيرات. ويتمايز هذا مع تجزؤ الشروط في الإنتاج ضيق النطاق، نظراً لأن فعالية شروط الإنتاج الجماعية هذه لا تؤدي إلى زيادة متناسبة في كتلتها وقيمتها. إن كونها تُستخدم في آن واحد بصورة جماعية يؤدي إلى خفض قيمتها النسبية (ارتباطاً بالمنتوج) مهما كان نمو كتلة قيمتها المطلقة كبيراً.

العمل المنتج والعمل غير المنتج

نود هنا معالجة هذا الأمر بإيجاز قبل أن نلقي نظرة أخرى أبعد على تغير شكل رأس المال، الناجم عن النمط الرأسمالي للإنتاج.

بما أن الغاية المباشرة والمنتوج الأصلي للإنتاج الرأسمالي هو فائض القيمة، فإن العمل لا يكون منتجاً، وممثل قدرة ـ العمل لا يكون عاملاً منتجاً، إلّا إذا كان هذا العمل وكان هذا الممثل لقدرة ـ العمل يخلق مباشرة فائض قيمة، أي أن العمل المنتج الوحيد هو ذلك الذي يُستهلك مباشرة في مجرى الإنتاج من أجل إنماء قيمة رأس المال.

ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر البسيطة لعملية العمل، فإن العمل يبدو منتجاً إذا ما حقق ذاته في منتوج، أو في سلعة بالأحرى. أما من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي فإن

بوسعنا أن نضيف الميزة التالية وهي أن العمل يكون منتجاً إذا قام بإنماء قيمة رأس المال مباشرة، أو خلق فائض–قيمة (surplus-value). نقصد القول، إن العمل يكون منتجاً إذا ما تحقق في فائض قيمة دون مُعادِل للعامل، خالقها؛ أي ينبغي له أن يتجلى في منتوج فائض (surplus-product)، أي في علاوة إضافية في السلعة لمصلحة محتكر وسائل العمل (means of labour)، أي الرأسمالي. إن العمل الذي يكون منتجاً هو فقط ذلك العمل الذي يضع رأس المال المتغير، وبالتالي رأس المال الكلّي، باعتباره ر + △ر = ر + △ م. وعليه فإن العمل هو الذي يخدم رأس المال مباشرة كذات منفذة *(agency)* لإنماء قيمته ذاتياً، كوسيلة لإنتاج فائض القيمة.

إن عملية العمل الرأسمالية لا تلغي التحديدات العامة لعملية العمل. إنها تنتج معاً منتوجاً وسلعة. ويظل العمل منتجاً طالما راح يشيىء نفسه في سلع، كوحدة للقيمة ـ التبادلية والقيمة ـ الاستعمالية. ولكن ليست عملية العمل سوى وسيلة للنمو الذاتي لقيمة رأس المال. وعليه، فإن العمل يكون منتجاً إذا ما تحول إلى سلع، ولكن حين ننظر إلى السلعة المفردة نجد أن نسبة معينة منها تمثل عملاً غير مدفوع، وحين نأخذ كتلة السلع بكاملها، نجد بالمثل أن نسبة معينة من هذه الكتلة تمثل عملاً غير مدفوع. وباختصار يتضح أن هذا هو منتوج لا يكلف الرأسمالي قرشاً.

إن العامل الذي يؤدي عملاً منتجاً هو عامل منتج، والعمل الذي يؤديه هو عمل منتج، إذا كان يخلق، مباشرة، فائض قيمة، أي إذا كان ينمّي قيمة رأس المال.

[481] إن البلادة البورجوازية هي وحدها ما يشجع النظرة القائلة بأن الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج في شكله المطلق، الشكل الأصيل للإنتاج الذي رسمته الطبيعة. وإن البورجوازي وحده من يستطيع خلط السؤالين: ما هو العمل المنتج؟ وما هو العامل المنتج من وجهة نظر الرأسمالية؟ بالسؤال: ما هو العمل المُنتِج عموماً؟ إن البورجوازيين وحدهم من يستطيع أن يرضى قانعاً بالجواب المتسم بالحشو والتكرار، والقائل إن كل عمل يكون منتجاً إذا أنتج عموماً، إذا تمخض عن منتوج أو عن أي قيمة ـ استعمالية أخرى عموماً، أو عن أي شيء إطلاقاً.

إن العامل المنتج الوحيد هو العامل الذي يكون عمله = الاستهلاك المنتج لقدرة ـ العمل (لحامل ذلك العمل) من جانب رأس المال أو الرأسمالي.

يترتب على ذلك أمران:

أولاً ـ مع تطور الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، أو تطور النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج، لا يعود العامل الفرد، بصورة متزايدة، الرافعة الحقيقية لعملية العمل

الكلّية، فعوضاً عن ذلك هناك قدرات ـ العمل الموحدة اجتماعياً ومختلف قدرات العمل المتنافسة التي تؤلف معاً ماكنة الإنتاج الكلّية، التي تسهم، بطرق مختلفة تماماً، في العملية المباشرة لصنع السلع، أو بوجه أدق، في هذا الإطار، خلق المنتوج. فالبعض يعمل بشكل أفضل بيديه، وآخرون برؤوسهم، واحد كمدير (manager)، مهندس (engineer)، تكنولوجي، إلخ، وآخر كناظر (overlooker)، وثالث كعامل يدوي أو حتى عامل مساعد. إن عدداً متزايداً أبداً من أصناف قوى العمل تُدرج في المفهوم المباشر لـ العمل المنتج، ويُصنف حاملوه، أي أولئك الذين يؤدونه، بأنهم عمال منتجون، عمال يستغلهم رأس المال مباشرة، ويخضعون لعملية إنتاجه وإنمائه. ولو أخذنا العامل الكلّي، أي إذا أخذنا سائر الأعضاء الذين يؤلفون معاً الورشة، لرأينا أن نشاطهم الموحَّد يؤدي مادياً إلى منتوج إجمالي، هو في الوقت عينه كتلة كلّية من السلع. وليس مهماً هنا إنْ كانت وظيفة عامل مفرد، لا يزيد عن عضو من أعضاء هذا العامل الجماعي، هي على مسافة أبعد أو أقرب من العمل اليدوي المباشر. ولكن عندئذٍ: إن نشاط قدرة ـ العمل الكلّية هي استهلاكها استهلاكاً إنتاجياً مباشراً على يد رأس المال، أي إنها عملية النمو الذاتي لقيمة رأس المال، وبالتالي، كما سنبيّن لاحقاً، الإنتاج المباشر للقيمة ـ الفائضة، التحويل المباشر لهذه الأخيرة إلى رأسمال.

ثانياً ـ إن تحديد العمل المنتج تحديداً أكثر تفصيلاً ينبع من السمات المميزة للإنتاج الرأسمالي كما وصفناها. ففي المقام الأول، إن مالك قدرة ـ العمل يواجه رأس المال أو الرأسمالي، بصورة لا عقلانية، كما رأينا التعبير عنها، كبائع لملكيته، فهو البائع المباشر لـ العمل الحي، لا لسلعة. إنه عامل مأجور. هذه هي المقدمة الأولى. ثانياً، ما إن تتم هذه العملية الاستهلالية (وهي في الواقع جزء من التداول) حتى تُدمج قدرة ـ عمله، أو عمله، مباشرة كعنصر حي في عملية إنتاج رأس المال، لتصبح واحدة من مكوناته، مكوّناً متغيراً يعمل، بالإضافة إلى ذلك، جزئياً على صيانة قيم رأس المال الموظفة، وجزئياً على إعادة إنتاجها. بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك؛ إنها تنمّي هذه القيم، ثم تحولها، من خلال خلق فائض القيمة، إلى قيمة تنمّي قيمة نفسها ذاتياً، إلى رأسمال. إن هذا العمل يتشيأ ذاتياً على نحو مباشر في عملية العمل باعتباره مقداراً سيالاً من القيمة.

ومن الممكن أن يتوافر الشرط الأول لا الثاني. إذ يمكن للعامل أن يكون عاملاً مأجوراً، عاملاً مياوماً، إلخ. يحصل ذلك حيثما تكون اللحظة الثانية غائبة. إن كل عامل منتج هو عامل مأجور، ولكن ليس كل عامل مأجور هو عامل منتج. فحيثما جرى شراء

العمل بغية استهلاكه كقيمة ـ استعمالية، كـ خدمة لا للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير بواسطة حيويته الخاصة هو بالذات، ولا لدمجه في العملية الرأسمالية للإنتاج ـ حيثما يحصل ذلك، لا يكون العمل منتجاً، ولا يكون العامل المأجور عاملاً منتجاً. إن عمله يُستهلك لأجل قيمته ـ الاستعمالية، لا كخالق لقيمة ـ تبادلية؛ إنه يُستهلك بصورة لا منتجة، وليس بصورة منتجة. من هنا لا يواجهه الرأسمالي وهو في دور رأسمالي، أي كممثل لرأس المال. إن النقود التي يدفعها هي إيراد وليست رأسمالاً. وإن استهلاكها لا يوضع في صيغة (ن ـ س ـ ن)، بل (س ـ ن ـ س) (وهذا الـ «س» هي العمل أو الخدمة ذاتها). إن النقود تقتصر، هنا، على وظيفة وسيلة تداول لا رأسمال.

[482] إن الخدمات التي يشتريها الرأسمالي، طوعاً أو قسراً (من الدولة، على سبيل المثال)، لأجل قيمتها ـ الاستعمالية لا تُستهلك بصورة منتجة ولا يمكن أن تصبح عوامل رأسمال أكثر من السلع التي يشتريها لأجل استهلاكه الشخصي. إنها لا تصبح عوامل رأسمال؛ وهي بالتالي ليست عملاً منتجاً، وحاملوها، أي أولئك الذين يقومون بها، ليسوا عمالاً منتجين.

وكلما أصبح الإنتاج على نحو متزايد إنتاجاً لسلع بات لزاماً على كل شخص، ورغب كل شخص أكثر، في أن يصبح متعاملاً بسلع، وأراد كل شخص أكثر أن يجني نقوداً، إما من منتوج ما، وإما من خدماته، إذا كان منتوجه لا يوجد طبيعياً إلّا في شكل خدمة؛ ويظهر هذا الجني للنقود كغاية نهائية للنشاط أياً كان نوعه[30]. إن ميل سائر المنتوجات لأن تكون سلعاً، وكل عمل لأن يكون عملاً مأجوراً، هو ميل مطلق في الإنتاج الرأسمالي. إن كتلة كاملة من الوظائف والنشاطات التي كانت محاطة في السابق بمسحة قداسة، والتي كانت تُعَد غاية في ذاتها، والتي كانت تُؤدى دون مقابل، أو أن الدفع كان يجري بطرق ملتوية (مثل كل المهن، المحامون، الأطباء، في إنكلترا، حيث لم يكن بوسع المحامي (barrister) أو الطبيب (physician) وليس بوسعه أن يطلب مدفوعات حتى يومنا هذا) ـ إن هؤلاء جميعاً يتحولون مباشرة إلى عمال مأجورين، مهما بلغت نشاطاتهم والمدفوعات إليهم من تنوع[31]. ومن جهة أخرى، فإن تقدير قيمتهم ـ سعر مختلف هذه النشاطات، من المومس إلى الملك ـ يصبح موضوعاً للقوانين الناظمة لسعر العمل المأجور. إن التضمينات التي تحتويها هذه النقطة الأخيرة ينبغي استكشافها في

(30) ارسطو.

(31) بيان الحزب الشيوعي (1848).

أطروحة خاصة عن العمل المأجور والأجور، لا في هذا الموضع. والآن، فإن واقع أن كل الخدمات تتحول، مع نمو الإنتاج الرأسمالي إلى عمل مأجور، وأولئك الذين يزاولونها إلى عمال مأجورين، إنما يعني أنهم يميلون على نحو متزايد إلى أن يُخلَطوا مع العامل المنتج، لمجرد أنهم يشاطرونه هذه الخاصية. إن هذا الخلط يزداد إغراء لأنه ينبع من الإنتاج الرأسمالي وهو ظاهرة نموذجية مميزة له. من جهة ثانية، يخلق ذلك ثغرة للتبريريين من أجل تحويل العامل المنتج، لمجرد أنه عامل مأجور، إلى عامل يقتصر على مبادلة خدماته (أي عمله كقيمة ـ استعمالية) لقاء النقود. وهذا يسهّل عليهم القفز على السمة المميزة الخاصة (differentia specifica) لهذا «العامل المنتج» وللإنتاج الرأسمالي، بوصفه إنتاج فائض قيمة، إنماءً ذاتياً لقيمة رأس المال الذي لا يكون العمل الحي فيه أكثر من ذات منفّذة أحلّها رأس المال في جسده بالذات. إن الجندي هو عامل مأجور، مرتزق، لكن ذلك لا يجعل منه عاملاً منتجاً.

ثمة خطأ آخر ينبع من مصدرين:

أولاً ـ هناك، في الإنتاج الرأسمالي، على الدوام، أجزاء معينة من العملية الإنتاجية تتم بطريقة تميز أنماط إنتاج سابقة، لم تشهد بعد علاقات رأس المال والعمل المأجور، وبالتالي لا يمكن فيها بالمرة تطبيق المفاهيم الرأسمالية عن العمل المنتج والعمل غير المنتج. ولكن تماشياً مع نمط الإنتاج المهيمن، نجد أنه حتى تلك الأنواع من العمل التي لم تخضعها الرأسمالية في الواقع الفعلي تكون خاضعة مثالياً في الفكر. فمثلاً إن الشغيل الذي يشتغل لنفسه بنفسه (self employing labourer) هو عامل مأجور لنفسه؛ ووسائل إنتاجه الخاصة تبدو له، في فكره بالذات، بهيئة رأسمال. وباعتباره رأسمالي نفسه، فإنه يدفع نفسه للعمل كعامل مأجور. إن مثل هذا الخروج على القياس يوفر فرصاً رحبة لكل أصناف الهذر عن الفارق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج.

[483] ثانياً ـ إن أنواعاً معينة من العمل غير المُنتِج قد ترتبط، عَرَضاً، بعملية الإنتاج، بل إن سعرها قد يدخل حتى في سعر السلعة. نتيجة لذلك فإن النقود المنفقة عليها تؤلف جزءاً من رأس المال الموظف، والعمل الذي يلزمها يمكن أن يظهر بمثابة عمل بودل لا لقاء إيراد بل مباشرة لقاء رأسمال.

كمثال على ذلك دعونا نعاين الضرائب، أي سعر خدمات الحكومة. لكن الضرائب تنتمي إلى النفقات غير المثمرة للإنتاج *(faux fraix de Production)* وبقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج الرأسمالي، فإنها في ذاتها ولذاتها عرضية، ويمكن أن تكون أي شيء عدا عن ظاهرة ضرورية، ملازمة، ناجمة عنه. فلو أن سائر الضرائب غير المباشرة. مثلاً،

حُوّلت إلى مباشرة، فإن الضرائب ستُدفع الآن كما كانت تدفع قبلاً، ولكنها ستكف عن أن تكون توظيف رأسمال، وستكون، عوضاً عن ذلك إنفاقاً **لإيراد**. إن كون هذه التغيرات في الشكل ممكنة تبيّن طبيعتها السطحية، الخارجية، العرضية، بمقدار ما يمس ذلك العملية الرأسمالية للإنتاج. وإن تغيرات شكلية مماثلة للعمل المنتج سوف تعني من جهة أخرى، نهاية الإيراد من رأس المال، ونهاية رأس المال نفسه.

هناك أمثلة أخرى هي المرافعات القانونية، والاتفاقات التعاقدية، إلخ، إن كل الشؤون من هذا الصنف تتعلق بتعهدات بين مالكي سلع بصفتهم شراة وبائعين للسلع، ولا شأن لها بالعلاقات بين العمل ورأس المال. وإن أولئك المنخرطين طرفاً فيها قد يصبحون عمالاً مأجورين لرأسمال؛ لكن ذلك لا يجعل منهم عمالاً منتجين.

إن **العمل المنتج** هو مجرد اختصار لمركّب كامل من نشاطات العمل وقدرة ـ العمل في نطاق العملية الرأسمالية للإنتاج. وهكذا حين نتحدث عن **عمل منتج**، فإننا نقصد **عملاً محدداً اجتماعياً**، عملاً يتضمن علاقة خاصة تماماً بين شاري العمل وبائعه. إن العمل المنتج يُبادل، مباشرة، لقاء **النقد بصفته رأسمالاً**، أي لقاء نقود هي في ذاتها رأسمال، هي مكرسة لأداء وظيفة رأسمال، وهي **تواجه قدرة ـ العمل كرأسمال**. وهكذا فإن **العمل المنتج** هو عمل يعيد للعامل إنتاج قيمة قدرة ـ عمله كما هي محددة سلفاً، وهو، بوصفه نشاطاً خالقاً للقيمة، ينمّي قيمة رأس المال **ويواجه** العامل بالقيم التي خُلقت على هذا النحو وحُوّلت إلى رأسمال. إن العلاقة الخاصة بين **العمل المتشيىء** و**العمل الحي** التي تحوّل **الأول** إلى رأسمال إنما تحوّل الثاني أيضاً إلى **عمل منتج**.

إن المنتوج الخاص لعملية الإنتاج الرأسمالية، أي فائض القيمة، لا يُخلق إلّا من خلال **التبادل مع العمل المنتج**.

إن ما يُسبغ عليه **قيمة ـ استعمالية مميزة** بالنسبة إلى رأس المال، ليس نفعه الخاص، أكثر مما هو الأمر مع الصفات النافعة الخاصة للمنتوج الذي يتشيأ فيه. إن نفعه لرأس المال هو مقدرته على توليد قيمة ـ تبادلية (فائض قيمة).

إن عملية الإنتاج الرأسمالية لا تنطوي فقط على إنتاج سلع. إنها عملية تمتص العمل غير المدفوع، وتجعل من وسائل الإنتاج وسائل لاعتصار **عمل غير مدفوع**.

يتضح مما تقدم أنه لوصف العمل **بأنه منتج**، تلزمنا خصائص لا صلة لها البتة، في ذاتها ولذاتها، **بالمحتوى الخاص للعمل**، بنفعه المتميز أو بالقيمة ـ الاستعمالية التي يحلّ فيها.

لذا فإن عملاً يتسم **بالمحتوى الواحد نفسه** يمكن أن يكون منتجاً أو لامنتجاً. [484]

وعلى سبيل المثال فإن ميلتون، الذي نظم «الفردوس المفقود» *(Paradise Lost)*، كان عاملاً غير منتج. من جهة ثانية، فإن الكاتب الذي يصنع مؤلفاً لناشره بأسلوب المصنع هو عامل منتج. لقد أنتج ميلتون الفردوس المفقود، مثلما تنتج دودة القز الحرير، كنشاط حيوي لطبيعته الخاصة بالذات، وقد باع منتوجه فيما بعد بخمسة جنيهات، وبذا أصبح تاجر سلع. لكن البروليتاري الأدبي في لايبزيغ الذي ينتج كتباً، مثل موسوعة الاقتصاد السياسي، بطلب من الناشر، هو قريب تماماً من العمل المنتج طالما أن رأس المال استولى على إنتاجه، ولم يحصل هذا إلّا لزيادته. إن مغنيةً تصدح مثل عصفور هي عامل غير منتج. أما إذا باعت أغنيتها لقاء نقود، فإنها تكون، إلى هذا الحد، عاملة مأجورة أو تاجرة سلع. أما إذا تعاقدت هذه المغنية مع رب عمل يجعلها تغني بهدف جني النقود، فإنها تصبح عاملاً مأجوراً، ما دامت تنتج على نحو مباشر رأسمالاً. إن معلم المدرسة الذي يعلم الآخرين ليس بعامل منتج. أما معلم المدرسة الذي يعمل بأجور في مؤسسة إلى جانب آخرين، مستخدماً عمله لزيادة نقود رب العمل الذي يملك مؤسسة نشر المعرفة (Knowledge mongering institution)، إنما هو عامل منتج. غير أن عملاً من هذا الصنف نادراً ما يكون قد وصل، في الجزء الأعظم منه، إلى مرحلة خضوعه، حتى شكلياً، إلى رأس المال، بل لا يزال ينتمي في الأساس إلى أشكال انتقالية.

وعلى العموم، فإن نماذج العمل التي تُستهلك كخدمات وليس في منتوجات منفصلة عن العامل، وبالتالي غير قادرة على الوجود كسلع، بصورة مستقلة عنه، ولكنها مع ذلك قابلة لأن تُستغل مباشرة، بالمعنى الرأسمالي، هي نموذج ذو أهمية متناهيّة في الصغر حين تُقارن بكتلة الإنتاج الرأسمالي. وعليه يمكن اغفالها كلياً، وتمكن معالجتها تحت مقولة العمل المأجور الذي ليس، في الوقت نفسه، عملاً منتجاً.

إن من الممكن بالنسبة إلى نموذج واحد من العمل (مثل البستنة، الخياطة، (gardening tailoring) إلخ) أن يؤديه الإنسان العامل (workingman) نفسه إما في خدمة رأسمالي صناعي أو لحساب زبون مباشر. وهو عامل مأجور أو عامل مياوم في كلا الموقفين، ولكنه عامل منتج في الحالة الأولى، وغير منتج في الثانية، لأنه ينتج رأسمالاً في الأولى أما في الثانية فلا؛ لأن عمله في الحالة الأولى عنصر في عملية الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، أما في الثانية فهو ليس كذلك.

إن شطراً كبيراً من المنتوج السنوي الذي يُستهلك كإيراد، وبالتالي لا يعود للدخول

ثانية في الإنتاج كوسيلة له، يتألف من أغلب المنتوجات المبهرجة (القيم ـ الاستعمالية) المكرسة لإشباع أكثر الشهوات والخيالات (fancies) فقراً. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالعمل المنتج، على أي حال، فإن محتوى هذه المواضيع لا أهمية له البتة لتحديد العمل المنتج (رغم أن نمو الثروة، كما هو واضح، سيواجه، حتماً، عقبة كأداء إذا ما جرت إعادة إنتاج جزء متضخم، بهذه الطريقة، بدلاً من إعادة تحويله إلى وسائل إنتاج وعيش، لكيما يجري امتصاصه من جديد ـ أي باختصار يُستهلك إنتاجياً ـ في عملية إعادة إنتاج سلع أو قدرة ـ عمل). إن هذا النمط من العمل المنتج إنما ينتج قيماً ـ استعمالية ويتشيأ في منتوجات مكرسة، حصراً، لاستهلاك غير إنتاجي. ففي واقعها العملي، أي بصفتها مواد، فإنها بلا قيمة ـ استعمالية لعملية إعادة الإنتاج. (إذ ليس بوسعها أن تكتسب ذلك إلّا من خلال الأيض المادي، من خلال التبادل مع القيم الاستعمالية المنتجة؛ ولكن هذه مجرد ازاحة. إذ لا بد لها، في مكان ما، من أن تُستهلك بصورة غير منْتِجة؛ إن موادَّ أخرى مماثلة ممن تندرج في مقولة الاستهلاك غير المنتج، يمكن لها، إن دعتْ الحاجة، أن تؤدي من جديد وظيفة رأسمال. ثمة المزيد عن ذلك في الكتاب الثاني، الفصل الثالث(*)، حول عملية إعادة الإنتاج. ونود أن نقتصر هنا على تعليق واحد استباقاً لذلك: إن النظرية الاقتصادية العادية تجد أن من المستحيل التفوه بكلمة معقولة واحدة عن العوائق التي تقيد إنتاج مواد الترف حتى من وجهة نظر الرأسمالية نفسها. غير أن المسألة بسيطة تماماً، إذا ما جرى فحص عناصر عملية إعادة الإنتاج فحصاً منتظماً. فإن عانتْ عملية إعادة الإنتاج اختناقاً، أو إذا كان تقدمها، بمقدار ما إن ذلك يتحدد بالنمو الطبيعي للسكان، معاقاً بفعل اختلال نسبة العمل المنتج المُحوَّل إلى أصناف غير منتجة، ينبع من ذلك أن وسائل العيش أو وسائل الإنتاج لن يعاد إنتاجها بالكميات الضرورية. في هذه الحالة يمكن أن نلعن صناعي السلع الاستهلاكية من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي. وما عدا ذلك فإن السلع الاستهلاكية ضرورية ضرورة مطلقة لنمط إنتاج يخلق الثروة لغير المنتج، وينبغي له، بناء على ذلك، أن يقدم تلك الثروة في أشكال لا تسمح بحيازة هذه الثروة إلّا لمن يتمتعون).

إن هذا العمل المنتج، بالنسبة إلى العامل نفسه، هو، شأن أي عمل آخر، مجرد وسيلة لإعادة إنتاج وسائل العيش التي تلزمه. أما بالنسبة إلى الرأسمالي الذي لا يكترث

(*) رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الرابع. [ن.ع].

قط لا بطبيعة القيمة ـ الاستعمالية ولا بطابع العمل الفعلي الملموس المستخدم، فإن ذلك هو ببساطة ـ **وسيلة لسكّ النقود، وسيلة لإنتاج فائض قيمة.**

(un moyen de battre monnaie, de produire la survalue).

[485] إن الرغبة في تحديد العمل المنتج والعمل غير المنتج بلغة محتواهما المادي، تنبع، من ثلاثة مصادر.

(1) الصنمية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي، والنابعة من ماهيته. ويتمثل ذلك في اعتبار مقولات الأشكال الاقتصادية، مثل كون الشيء سلعة أو عملاً منتجاً، لاعتبارها في ذاتها ولذاتها بمثابة الحاملات المادية لهذه التحديدات الشكلية أو المقولات؛

(2) عند النظر إلى عملية العمل بما هي عليه، يُعدّ العمل منتجاً فقط إذا أدى إلى منتوج (وبما أننا معنيون هنا بالثروة المادية وحدها، فيجب أن يكون هذا منتوجاً مادياً)؛

(3) في عملية إعادة الإنتاج الفعلية ـ آخذين فقط لحظاتها الحقيقية ـ هناك فارق كبير يؤثر على تكوين الثروة، بين العمل المنغمر في مواد ضرورية لإعادة الإنتاج، وعمل معني بمواد الترف حصراً.

(مثال: إنه لأمر لا يعنيني بتاتاً إذا ما اشتريت بنطلوناً، أو إذا اشتريت قماشاً وأتيت بمساعد خياط إلى بيتي ليخيطه وأدفع له لقاء خدمته (خياطة البنطلون). أو أن أشتريه من الخياط التاجر لأنه أرخص. في كلتا الحالتين أحول النقود التي أنفق إلى قيمة ـ استعمالية تؤلف جزءاً من استهلاكي الفردي، وهذا مكرس لإشباع حاجتي الفردية غير أنني لا أحولها إلى رأسمال. وإن مساعد الخياط يؤدي لي خدمة مماثلة بصرف النظر عما إذا كان يعمل لأجل الخياط التاجر، أم في بيتي. من جهة أخرى، حين يُستخدم مساعد الخياط نفسه هذا 12 ساعة عمل، ويُدفع له عن 6 ساعات، إن الخدمة التي يؤديها، إذن، هي أن يؤدي 6 ساعات عمل مجاناً. وكون أن هذه الصفقة تتجسد في نشاط صنع البنطلون لا تعمل سوى على إخفاء طبيعتها الحقة. ويسعى الخياط التاجر، حالما يقدر، إلى تحويل البنطلون من جديد إلى نقود، أي إلى شكل يختفي فيه، كلية، الطابع المتميز لعمل الخياطة، وتغدو الخدمة المقدمة متجسدة في واقع أن تالراً واحداً قد صار أثنين).

وعلى العموم، يمكن لنا القول إن الخدمة هي مجرد تعبير عن **قيمة ـ استعمالية خاصة للعمل** حين يكون هذا الأخير نافعاً لا كمادة، بل كنشاط. [أنا أعطي حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تعطي، أنا أعطي حتى أنت تعطي]

(Do ut facias, Facio ut Facias, Facio ut des, do ut des)، ـ (إن سائر هذه الصيغ قابلة للحلول محل بعضها إزاء الوضع الواحد نفسه، أما في الإنتاج الرأسمالي فإن صيغة أنا أعطي لكي تفعل (Do ut Facias)(*) تعبّر عن علاقة خاصة تماماً بين الثروة المتشيئة والعمل الحيّ. وعليه، وبما أنه لا توجد في هذا الشراء للخدمات، العلاقات الخاصة لرأس المال بالعمل ـ فإما أن تكون مطموسة المعالم وإما غائبة ببساطة ـ فمن الطبيعي أن تكون هذه الصيغة الشكلَ الذي يفضله ساي وباستيا، وشركاؤهما، للتعبير عن علاقة رأس المال بالعمل).

إن العامل أيضاً يشتري خدمات بنقوده. وهذا شكل للإنفاق، ولكنه ليس بأي حال طريقاً لتحويل النقود إلى رأسمال.

فليس ثمة مَنْ يشتري «خدمات» طبية أو قانونية كوسيلة لتحويل نقوده المُنفَقَة إلى رأسمال.

إن نسبة كبيرة من الخدمات تنتمي إلى تكاليف استهلاك السلع. الطباخون مثلاً.

إن التمايز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج يتوقف حصراً على ما إذا كان العمل يُبادَل لقاء النقود كنقود، أو لقاء النقود كرأسمال. فمثلاً، لو اشتريت سلعة من شغيل يعمل لنفسه بنفسه (selfemploying labourer)، حِرفي *(artisan)*، إلخ، فإن المقولة لن تدخل في البحث، لأنه لا يوجد أي تبادل مباشر بين النقود والعمل من أي نوع، بل مجرد تبادل بين النقود والسلعة.

[486] (أما في حالة الإنتاج غير المادي، فهناك إمكانيتان، حتى حين يتم ذلك بصورة خالصة لأجل التبادل، إنتاج السلع، إلخ:

(1) إنه يؤدي إلى سلع توجد منفصلة عن المنتج، أي أن بوسعها أن تمضي للتداول كسلع في الفترة الفاصلة بين الإنتاج والاستهلاك؛ مثل الكتب، اللوحات وسائر منتوجات الفن، كشيء متميز عن الانجاز الفني للرسام الممارس. هنا لا يكون الإنتاج الرأسمالي ممكناً إلّا في حدود ضيقة جداً. وعدا عن حالات النحاتين (sculptors)، مثلاً، الذين يستخدمون مساعدين لهم، فإن هؤلاء الناس (حيثما لا يكونون مستقلين) يعملون أساساً لأجل رأس المال التجاري، أي باعة الكتب مثلاً؛ وهو نموذج انتقالي في ذاته، ولا يمكن إلّا أن يفضي إلى نمط رأسمالي للإنتاج بالمعنى الشكلي.

(*) سبق لماركس أن استعرض هذه الصيغ في القانون الروماني، بتسلسل مغاير. أنظر: الطبعة الألمانية، ص563، الطبعة العربية، ص663. [ن.ع].

ولا يتغير الوضع لمجرد أن الاستغلال يكون على أشده في هذه الأشكال الانتقالية بالضبط؛

(2) لا يكون المنتوج منفصلاً عن فعل الإنتاج. هنا أيضاً لا يأتي النمط الرأسمالي للإنتاج إلّا على نطاق محدود، ولا يمكن له أن ينشط بطبيعة الأمور ذاتها، إلّا في مساحات معينة (إنني أريد الدكتور لا ساعيه الغلام). وكمثال، لا يستطيع المعلمون، في مؤسسات التعليم، أن يكونوا أكثر من عمال مأجورين عند منظم مشروع مصنع التعليم. ويمكن اهمال مثل هذه الظاهرات الواقعة على الأطراف بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي ككل).

> «إن العامل المنتج [هو ذلك الذي يزيد] مباشرة ثروة سيده» (مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي، ط 2، لندن، 1836، [ص 47، الحاشية])(*).

إن التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج أمر حيوي للتراكم، نظراً لأن التبادل لقاء العمل المنتج هو وحده الذي يمكن أن يفي بأحد شروط إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال.

إن الرأسمالي، بصفته ممثلاً لرأس المال الإنتاجي المنخرط في عملية الإنماء الذاتي، يؤدي وظيفة منتجة. وتقوم هذه على توجيه واستغلال العمل المنتج. وبالتمايز عن أقرانه مستهلكي فائض القيمة الذين لا يدخلون في علاقة فعّالة مباشرة كهذه مع إنتاجهم، فإن طبقته هي طبقة منتجة بامتياز *(par excellence)*. (إن الرأسمالي بوصفه موجهاً لعملية العمل، يؤدي عملاً منتجاً بمعنى أن عمله منخرط في العملية الكلّية التي تتحقق في المنتوج). ونحن معنيون هنا، حصراً، برأس المال داخل عملية الإنتاج المباشرة. إن الوظائف الأخرى لرأس المال والذوات المنفذين الذين يستخدمهم في إطار هذه الوظائف، تؤلف موضوعاً يُترك لما سيأتي فيما بعد.

إن تحديد العمل المنتج (وبالتالي تحديد ضده، أي العمل غير المنتج) يرتكز على واقع أن إنتاج رأس المال هو إنتاج فائض قيمة، والعمل الذي يستخدمه هو عمل ينتج فائض قيمة.

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع].

[487] المنتوج الصافي والمنتوج الإجمالي

(قد يلائم ذلك بصورة أفضل المجلد الثالث، الفصل الثالث).

بما أن غاية الإنتاج الرأسمالي (وبالتالي العمل المنتج) ليست وجود المنتج، بل إنتاج فائض القيمة، يترتب على ذلك أن كل عمل ضروري لا ينتج عملاً فائضاً هو عمل زائد عن اللزوم ولا قيمة له بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي. ويصح الشيء ذاته على أمة رأسماليين. فكل منتوج إجمالي (Produit brut) يقتصر على إعادة إنتاج العامل، أي لا يخلق أي منتوج صاف (Produit net) (Suplus produce) هو زائد عن اللزوم شأن العامل نفسه. وهكذا فإن العمال الذين كانوا لا غنى عنهم لخلق المنتوج الصافي، في مرحلة معينة من التطور، يمكن أن يصبحوا زائدين عن اللزوم في مرحلة من الإنتاج أكثر تقدماً تستغني عن خدماتهم. بتعبير آخر، إن كتلة الناس المربحين (Profitable) للرأسمالية هي وحدها الضرورية. ويصح الشيء ذاته على أمة رأسماليين. «أليست الفائدة الحقيقية لأمة من الأمم مماثلة» (لمصلحة الرأسمالي الخاص الذي تكون «المسألة بالنسبة إليه غير مهمة سواء استخدم رأسماله مائة أو ألف رجل... شريطة أن أرباحه عن رأسمال يبلغ 20,000 جنيه لا تنخفض عن 2000 جنيه؟») «وإذا ما ظل دخله الحقيقي الصافي، أو ظلت ريوعه وأرباحه على حالها، فلا أهمية البتة لما إذا كانت الأمة تتألف من عشرة ملايين أو 12 مليون نفس... فإذا استطاع 5 ملايين إنسان أن ينتجوا من المأكل والملبس بمقدار ما هو ضروري لعشرة ملايين، فإن مأكل وملبس 5 ملايين سيكون إيراداً صافياً، فهل يكون مفيداً للبلد في شيء أن يلزم لإنتاج هذا الإيراد الصافي نفسه سبعة ملايين إنسان، نعني القول إنه يجب استخدام 7 ملايين لإنتاج طعام ولباس يكفي لإثني عشر مليوناً؟ إن طعام ولباس 5 ملايين سيظل مع ذلك إيراداً صافياً»(*).

حتى المحسنين الإنسانيين لا يمكن أن يثيروا اعتراضاً على قول ريكاردو هذا. لأن من الأحسن دوماً أن يعيش 50 بالمائة من أصل عشرة ملايين كآلات إنتاج صرف لأجل خمسة ملايين، من أن يعيش كذلك سبعة ملايين من أصل 12 مليوناً، أي $58\frac{3}{4}$ بالمائة.

«ما فائدة أن يجري، في مملكة حديثة، تقسيم مقاطعة كاملة على هذا

(*) ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، ص 416 ـ 417.
(Ricardo, *Principles of Political Economy*, p.416-417). [ن. ع].

النحو (بين مزارعين صغار يقيمون أود أنفسهم بأنفسهم كما في عهود روما القديمة) مهما كانت زراعتها جيدة، سوى غاية واحدة هي تكاثر النسل، وهي غاية عديمة النفع إن أُخذت بمفردها». (آرثر يونغ، الحساب السياسي، إلخ، لندن، 1774، ص 47)(*).

بما أن الإنتاج الرأسمالي هو بالأساس (essentiellement) إنتاج **فائض قيمة**، فإن غايته هي **المنتوج الصافي** *(Net Produce)*، نعني القول شكل **المنتوج - الفائض** *(Surplus produce)* الذي يتجسد فيه **فائض قيمة** *(Surplus value)*.

إن ذلك كله يتناقض، على سبيل المثال، مع النظرة الغابرة التي تميز أنماط الإنتاج السابقة، والتي تمنع سلطات المدينة، بموجبها، على سبيل المثال، الاختراعات، لتحاشي حرمان العمال من تأمين عيشهم. كان العامل، في مجتمع كهذا، غاية في ذاته، وكان الاستخدام الملائم امتيازه، وهو حق كان النظام بأسره معنياً بالحفاظ عليه. غير أن ذلك يتصادم، فوق ذلك، مع فكرة نظام الحماية الجمركية (في تعارضه مع التجارة الحرة free trade)، وهي فكرة مشوبة بالنزعة القومية، وترى أن الصناعات تجب حمايتها ما دامت تؤلف مصدر دخل جمهرة الشعب. ولذلك تنبغي حمايتهم، على أساس قومي، من المنافسة الأجنبية. أخيراً إن ذلك يتصادم مع نظرة آدم سميث القائلة، مثلاً، إن توظيف رأس المال في الزراعة «منتج أكثر» لأن الرأسمالي نفسه يقدم عملاً لأيد عاملة أكثر. ومن منظور شكل متطور للإنتاج الرأسمالي فإن جميع هذه الأفكار بالية وخاطئة. فإن الحصول على منتوج إجمالي كبير (بقدر ما يتعلق الأمر بالجزء المتغير من رأس المال as far as the variable part of capital is concerned) نسبة إلى منتوج صاف صغير = انخفاضاً في قوة إنتاجية العمل وبالتالي رأس المال.

[488] إن مختلف أصناف الأفكار المضطربة منتشرة تقليدياً، بخصوص المنتوج الإجمالي والصافي. وهي تنبع جزئياً من الفيزيوقراطيين (أنظر الكتاب الرابع)(**)، وجزئياً من آدم سميث الذي يظل هنا وهناك يخلط الإنتاج الرأسمالي بالإنتاج الجاري لحساب المنتجين المباشرين.

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع].

(**) نظريات فائض القيمة، الجزء الأول. [ن. ع].

إن الرأسمالي المفرد الذي يرسل نقوده إلى الخارج ويتلقى عنها فائدة نسبتها 10 في المائة، بينما يمكن له أن يستخدم كتلة من السكان الفائضين إذا أبقاه في البلاد، إنما يستحق، من وجهة نظر الرأسمالية، أن يُتوَّج ملكاً للبورجوازية. لأن رجل الفضيلة هذا إنما ينفذ ببساطة القانون الذي يوزع رأس المال على السوق العالمي، مثلما يوزعه داخل حدود السوق المحلي، أي بالتناغم مع معدل الربح الذي تثمره مختلف ميادين الإنتاج: إن أثره هو إحلال المساواة فيما بينها وضبط الإنتاج. (ولا فرق إن كانت النقود، تذهب مثلاً، إلى قيصر روسيا لتمويل حروب ضد تركيا). ففي قيامه بمثل هذا التصرف لا ينصاع الرأسمالي الفرد إلّا للقانون المحايث لرأس المال، وبالتالي للإلزام الأخلاقي المحايث لرأس المال، الذي يدفع لإنتاج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة. غير أن ذلك لا صلة له ببحثنا لعملية الإنتاج المباشرة.

زد على ذلك أنه غالباً ما تجري المقارنة بين **الإنتاج الرأسمالي والإنتاج غير ـ الرأسمالي**. فمثلاً إن الزراعة من أجل الاكتفاء المعيشي (agriculture for subsistance) التي تنهمك فيها أيد عاملة، تُميَّز عن الزراعة لأجل المتاجرة (agriculture for trade)، التي تطرح في السوق منتوجاً أعظم بكثير، وتسمح بالتالي للناس الذين كانوا منخرطين بالزراعة في السابق، أن يستعيدوا منتوجاً صافياً في التصنيع. لكن ليس لهذا التمايز من تطبيق داخل الإنتاج الرأسمالي نفسه.

وعلى العموم، فلقد رأينا أن قانون الإنتاج الرأسمالي هو زيادة رأس المال الثابت على حساب المتغير، أي زيادة فائض القيمة، المنتوج الصافي. ثانياً، إن المنتوج الصافي يزداد نسبة إلى جزء المنتوج الذي يعوض عن رأس المال، أي عن الأجور. ولكن هذين الأمرين غالباً ما يجري خلطهما. فإذا ما دُعي المنتوج الكلّي بالمنتوج الإجمالي، فإنه، في الإنتاج الرأسمالي، ينمو نسبة إلى المنتوج الصافي؛ وإذا اسمينا ذلك الجزء من المنتوج الذي يمكن أن ينشطر إلى أجور + منتوج صاف، فإن المنتوج الصافي ينمو بنمو المنتوج الإجمالي. وفقط في الزراعة (بسبب تحويل الأرض المحروثة إلى مراعي) ينمو المنتوج الصافي، غالباً، على حساب المنتوج الإجمالي (الكتلة الإجمالية للمنتوجات) نتيجة بعض السمات المميزة للريع التي لا يمكن بحثها في هذا الإطار.

إن نظرية **المنتوج الصافي** بوصفه آخر وأعلى غاية للإنتاج، هي نظرية لا تزيد، من حيث جوانبها الأخرى، عن تعبير وحشي، ولكن دقيق، لواقع أن إنماء قيمة رأس المال،

وبالتالي خلق فائض القيمة دون التفات للعامل، إنما هو القوة المحركة التي تقف وراء الإنتاج الرأسمالي.

وإن المثل الأسمى للإنتاج الرأسمالي ـ المطابق للنمو النسبي **للمنتوج الصافي** *(produit net)* هو أكبر خفض ممكن للأجور، وأكبر زيادة ممكنة لعدد أولئك الذين يعيشون خارج **المنتوج الصافي**.

غموض رأس المال، إلخ.

489]

بما أن العمل الحي ـ داخل عملية الإنتاج ـ قد جرى امتصاصه سلفاً في رأس المال، فإن كل **القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل** تظهر بمثابة **قدرات إنتاجية لرأس المال**، بمثابة محمولات باطنية لرأس المال، كما هو الحال مع النقود، حيث بدت القوة الخالقة للقيمة التي يمتلكها الطابع العام للعمل وكأنها صفة لشيء من الأشياء. وما كان يَصْدُقُ على النقود يصدق بدرجة أكبر على رأس المال، لأنه

1) رغم أن **العمل هو تعبير عن قدرة ـ العمل**، ورغم أنه يمثل مجهود **العامل الفرد**، وبالتالي ينتمي إليه (إنه المادة التي يدفع منها إلى الرأسمالي لقاء ما يتقاضاه منه)، فإنه مع ذلك يتشيأ في المنتوج وبذا يؤول إلى الرأسمالي. الأنكى من ذلك أن **الشكل الاجتماعي الذي يتحد فيه** العمال الأفراد، والذي لا يؤدون وظائفهم في نطاقه إلّا كأعضاء خاصين من قدرة ـ العمل الكلّية الناشطة التي تؤلف الورشة ككل، إن هذا الشكل ليس ملكاً لهم. على العكس، إنه يواجههم بصفته **ترتيباً رأسمالياً مفروضاً عليهم**؛

2) إن تلك **القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل**، أو **القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي**، لم تأت إلى الوجود تاريخياً إلّا مع حلول النمط **الرأسمالي** الخاص للإنتاج. نقصد بذلك أنها ظهرت كشيء باطني ملازم للعلاقات الرأسمالية، ولا انفصال لها عن هذه العلاقات؛

3) مع تطور النمط الرأسمالي للإنتاج، ترتدي **الشروط الموضوعية للعمل** شكلاً مختلفاً من جراء النطاق الذي تُستخدم فيه، والتوفير المقتصد الذي تُستخدم به (بمعزل تماماً عن شكل الآلات نفسها). وتزداد هذه الشروط تمركزاً باطراد تطورها؛ إنها تمثل الثروة **الاجتماعية**. ولوضع المسألة في إطار عام، فإن مجالها وتأثيرها هما مجال وتأثير **شروط إنتاج للعمل الموحَّد اجتماعياً**. وبمعزل عن توحيد العمل، فإن **الطابع الاجتماعي لشروط العمل** ـ وهذه تتضمن الآلات ورأس المال الأساسي (capital fixe) من كل نوع ـ يظهر

وكأنه منفصل ومستقل كلياً عن العامل. بل إنه يبدو وكأنه نمط وجود رأس المال ذاته، وبالتالي كشيء يمليه الرأسماليون دون رجوع إلى العمال. وعلى غرار الطابع الاجتماعي لعملهم بالذات، بل وإلى حد أكبر، فإن الطابع الاجتماعي الذي تحظى به شروط الإنتاج، بوصفها شروط الإنتاج الجماعية للعمل الموحد، يظهر بمثابة طابع رأسمالي، كشيء مستقل عن العمال وملازم لشروط الإنتاج بما هي عليه.

يُضاف إلى ذلك (3). ينبغي أن نضيف في الحال الفقرة التكميلية التالية التي تستبق البحث اللاحق إلى حد معين:

إن الربح كشيء متميز عن فائض القيمة، يمكن أنْ ينشأ نتيجة استخدام مقتصد لشروط العمل الجماعية، كالتوفير في النفقات العامة، مثل التدفئة والإنارة، إلخ. هناك واقع أن قيمة المحرك الرئيس لا تزيد بمعدل زيادة قوته نفسها: التوفيرات المقتصدة في سعر المواد الأولية، إعادة تصنيع فضلات الإنتاج، تقليص التكاليف الإدارية، أو تكاليف التخزين نتيجة الإنتاج الواسع، إلخ - إن كل هذه التوفيرات النسبية التي تصيب رأس المال الثابت وتتطابق مع النمو المطلق في قيمته، ترتكز على واقع أن وسائل الإنتاج هذه، أي كلاً من وسائل العمل ومواد العمل، إنما تُستخدم بصورة جماعية. إن هذا الاستخدام الجماعي، بدوره، يرتكز على المقدمة المطلقة لتعاون مُجمَّع موحّد من العمال. وعليه فإنه هو ذاته ليس سوى تعبير موضوعي عن الطابع الاجتماعي للعمل والقوى الاجتماعية للإنتاج الناشئة عنه، مثلما أن الشكل الخاص الذي ترتديه هذه الشروط، كالآلات مثلاً، لا يتيح استخدامها إلّا لأجل عمل يقوم على أساس التعاون الموحّد. ولكنها تظهر، بالنسبة إلى العامل الذي يدخل في هذه العلاقات، كشروط معينة، مستقلة عنه؛ إنها أشكال لرأس المال. وبالنتيجة، فإن سائر هذه التوفيرات (وما ينجم عنها من نمو في الأرباح وتقليصات في سعر السلع) تبدو وكأنها شيء منفصل عن العمل الفائض للعامل. إنها تبدو وكأنها فعل مباشر للرأسمالي، إنجاز الرأسمالي، الذي يؤدي وظيفته، هنا، كتجسيد في إهاب شخص، للطابع الاجتماعي للعمل، لورشة العمل ككل. وبالطريقة نفسها، فإن العلم، الذي هو في الواقع النتاج الفكري العام للتطورات الاجتماعية، يبدو وكأنه النتاج المباشر لرأس المال (نظراً لأن تطبيقه في العملية المادية للإنتاج يقع بمعزل عن المعرفة والقدرات التي يتمتع بها العامل المفرد). وبما أن المجتمع يتسم باستغلال رأس المال للعمل، فإن تطوره العام يبدو وكأنه القدرة الإنتاجية التي يتمتع بها رأس المال في تضاده مع العمل؛ ولذلك يبدو وكأنه تطور رأس المال،

وهو يبدو كذلك حقاً نظراً لأنه، بالنسبة إلى الغالبية العظمى، عملية يتم بواسطتها اعتصار قدرة ـ العمل.

إن الرأسمالي نفسه لا يغنم السلطة إلّا بمقدار ما يكون تجسيداً لرأس المال في إهاب شخص (لهذا السبب فإنه يظهر دوماً في دور مزدوج في دفاتر الحسابات الإيطالية. مثلاً كدائن لرأسماله بالذات). [490

أما بخصوص رأس المال في إطار النمط الشكلي للخضوع، فإن إنتاجيته تقوم، في المقام الأول، في القسر على أداء عمل فائض. وهذا القسر هو ميزة يشترك بها رأس المال مع أنماط الإنتاج السابقة. ولكنه في الرأسمالية شكلٌ أكثر ملاءمة للإنتاج.

وحتى لو اقتصرنا على معاينة العلاقة الشكلية، الشكل العام للإنتاج الرأسمالي، المشترك بين شكليه الأكثر والأقل تطوراً، لرأينا أن وسائل الإنتاج، الشروط الشيئية للعمل، ليست خاضعة للعامل، بل إن العامل خاضع لها. إن رأس المال يستخدم العمل (*employs* labour). وهذا يعرض في ذاته، العلاقة في شكلها البسيط، ويستتبع شخصنة الأشياء وتشييء (Versachlichung) الأشخاص.

وتصبح العلاقة على أي حال أكثر تعقيداً، بل أكثر غموضاً كما هو بيّن، بانبثاق النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. وهنا نجد أن ليس فقط أشياء من قبيل منتوجات العمل، القيم ـ الاستعمالية والقيم ـ التبادلية على السواء، تجمح على قوائمها الخلفية بإزاء العامل لتجابهه كـ «رأسمال» بل إن الشكل الاجتماعي للعمل يتجلى كشكل لتطور رأس المال، وبالتالي فإن القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي التي تطورت بذلك تظهر بمثابة القدرات الإنتاجية لرأس المال. إن مثل هذه القوى الاجتماعية هي في الواقع «مُرَسملة» بإزاء العمل. والواقع إن الوحدة الجماعية في التعاون، التوحيد في تقسيم العمل، استخدام قوى الطبيعة والعلوم، استخدام منتوجات العمل، مثل الآلات ـ إن ذلك كله يجابه العمال الأفراد كشيء غريب، شيئي، جاهز، موجود دون تدخل منهم، بل يكون في الغالب معادياً لهم. إن ذلك كله يظهر ببساطة على أنه الأشكال السائدة لوجود وسائل العمل. فهي، كمواضيع، مستقلة عن العمال الذين تهيمن عليهم. ورغم أن ورشة العمل هي إلى درجة ما نتاج توحيد العمال، فإن كامل ذكائها وإرادتها تبدو مندمجة في الرأسمالي أو أتباعه (Understrappers)، ويجد العمال أنفسهم مُجابَهين بوظائف رأس المال التي تحيا في الرأسمالي. إن الأشكال الاجتماعية لعملهم الخاص ـ ذاتياً وموضوعياً على السواء ـ أو، بتعبير آخر، أشكال عملهم الاجتماعي الخاص، ذات

علائق مستقلة تماماً عن العمال الأفراد. إن العمال إذ يخضعون لرأس المال يصبحون مكوّنات لهذه البنى الاجتماعية، لكن هذه البنى الاجتماعية ليست ملكاً لهم وبالتالي تنهض ضدهم بصفتها أشكالاً لرأس المال نفسه، كما لو أنها تخص رأس المال، كما لو أنها تراكيب نشأت منه وكانت جزءاً لا يتجزأ من تكوينه، في تضاد مع قدرة ـ العمل المعزولة للعمال. وتشتد هذه العملية باطراد إذ تتعرض قدرة ـ عملهم إلى التحوير على يد هذه الأشكال إلى حد يجعل هذه القدرة عاجزة حتى حين توجد مستقلة. بتعبير آخر إن الإمكانات الإنتاجية المستقلة لقدرة العمل هذه تُدمر حالما تجد نفسها خارج إطار الرأسمالية. من جهة أخرى، فمع تطور الآلات، ينشأ إحساس بأن شروط العمل تأخذ بالهيمنة على العمل حتى تكنولوجياً، وفي الوقت نفسه، تحلّ محلّه، وتكبحه، وتجعله زائداً عن اللزوم في أشكاله المستقلة. في هذه العملية إذن تأخذ السمات الاجتماعية لعمل العمال بمجابهة العمال، إن جاز التعبير، في شكلٍ مُرَسْمَل؛ وهكذا فإن الآلات هي مثال على الطريقة التي ترتدي فيها المنتوجات الحسية للعمل مظهر سادة العمل. وتمكن ملاحظة التحول نفسه في قوى الطبيعة والعلم، منتوجات التطور التاريخي العام في خلاصته المجردة. إنها هي أيضاً تجابه العمال بمثابة قوى لرأس المال. وهي تغدو منفصلة انفصالاً مؤثراً عن مهارة العامل الفرد ومعرفته؛ ورغم أنها هي ذاتها، في نهاية المطاف، منتوجات العمل، فإنها تظهر بمثابة جزء من محتويات رأس المال، حيثما تدخلت في عملية العمل. إن الرأسمالي الذي يضع آلة في موضع العمل، لا يحتاج إلى أن يفهمها. (أنظر أور). لكن العلم المتحقق في الآلة يتجلى للعمال في شكل رأسمال. والواقع، إن كل تطبيق من هذا النوع للعمل الاجتماعي والعلم، وقوى الطبيعة ومنتوجات العمل على نطاق واسع، يظهر على أنه لا أكثر من وسيلة لاستغلال العمل، ووسيلة للاستيلاء على العمل الفائض وبالتالي فإنه يبدو ناشراً لقوى متميزة عن العمل ومندمجة برأس المال. وبالطبع فإن رأس المال لا يستخدم هذه الوسائل إلّا لكي يستغل العمل، ولكن إذا أراد استغلال العمل، فعليه أن يطبّق هذه الوسائل في الإنتاج نفسه. وهكذا فإن تطور القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، وشروط هذا التطور، تظهر الآن بمثابة إنجاز حققه رأس المال، إنجاز يتحمل العامل المفرد عبئه سلباً، إنجاز يتطور قُدُماً في تضاد مع هذا العامل الفرد.

وبما أن رأس المال يتألف من سلع، فإنه يتجلى في شكل مزدوج،

1) قيمة ـ تبادلية (نقود)، ولكنها قيمة تنمّي نفسها ذاتياً، قيمة تخلق قيمة، وتنمو كقيمة، وتتلقى علاوة إضافية لمجرد أنها قيمة. وينحلّ ذلك إلى مبادلة كمية محددة من العمل المتشيء لقاء كمية أكبر من العمل الحي.

2) **قيمة ـ استعمالية**، وهنا يتوافق رأس المال مع الطبيعة الخاصة لعملية العمل. وهنا بالضبط لا يكون مقصوراً على مواد أو وسائل العمل التي ينتمي إليها العمل، والتي امتصت عملاً. فإلى جانب استيلائه على العمل، استولى رأس المال على شبكة علاقات اجتماعية ومستوى تطور وسائل العمل المطابقة لها. إن الإنتاج الرأسمالي هو أول من يطور شروط عملية العمل، شروطها الشيئية والذاتية معاً، على نطاق واسع ـ إنه ينتزعها من أيدي الشغيلة المستقلين، الفرادى، ليطورها كقوى تسيطر على العامل المفرد، قوى غريبة عنه.

بهذه الطريقة يصبح رأس المال ماهية بالغة الغموض.

[491] إن شروط العمل تتكدس أمام العامل بهيئة قوى اجتماعية، وتكتسي شكلاً مُرَسملاً.

هكذا يبدو رأس المال منتجاً،

1) باعتباره قسراً على العمل الفائض. وإذا كان العمل منتِجاً فإنه يكون كذلك بالضبط بوصفه منفذاً يؤدي هذا العمل الفائض نتيجة التباين بين القيمة الفعلية لـ قدرة ـ العمل وما تنمّيه من قيمة.

2) باعتباره تجسيداً في إهاب شخص، وممثلاً أو الشكل المتشيىء لـ «القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل» أو القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي. أما كيف يحقق قانون الإنتاج الرأسمالي ذلك ـ خلق فائض القيمة، إلخ ـ فذلك ما سبق أن بيّناه. إنه يأخذ شكل قسر يفرضه الرأسماليون على العمال وعلى بعضهم بعضاً: ـ وعليه، فإنه، في الواقع الفعلي، قانون رأس المال، المفروض على الاثنين. إن العمل، كقوة اجتماعية وطبيعية، لا يتطور ضمن عملية إنماء القيمة بما هي عليه، ولكن ضمن عملية العمل الفعلية. وعليه فإنه يقدم نفسه كمجموعة من الصفات الملازمة لرأس المال كشيء، أي بمثابة قيمته ـ الاستعمالية. إن العمل المنتج ـ كشيء منتج للقيمة ـ يواصل مواجهته لرأس المال، باعتباره عمل عمال فرادى، بصرف النظر عن التراكيب الاجتماعية التي قد يدخلها العمال في عملية الإنتاج. وعليه بينما يمثل رأس المال دائماً الإنتاجية الاجتماعية للعمل بمواجهة العمال، فإن العمل المنتج نفسه لا يمثل أكثر من عمل عامل مفرد بمواجهة رأس المال.

لقد سبق أن رأينا تلك اللحظة، في بحثنا لعملية التراكم، كيف أن عمل الماضي، أي العمل في شكل قوى وشروط الإنتاج التي جرى إنتاجها أصلاً، يشدّد إعادة إنتاج كل من القيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية، أي من ناحية كتلة القيمة التي تديمها كمية معينة من العمل الحي، ومن ناحية كتلة القيم ـ الاستعمالية التي يخلقها حديثاً. ولقد رأينا

كيف أن ذلك يتجلى بمثابة قوة ملازمة لرأس المال، لأن العمل المتشيىء يؤدي دوماً وظيفة عمل مترسمل بإزاء العامل.

«إن رأس المال هو قوة ديموقراطية، وإحسان، ومساواتية، بامتياز». (ف، باستيا، مجانية الائتمان، إلخ، باريس، 1850، ص 29)(*).

«رأس المال (Stock)(**) يزرع الأرض، رأس المال يستخدم العمل». (آدم سميث، المرجع نفسه، الكتاب الخامس، الفصل الثاني، طبعة بوكانن، 1814، المجلد 3، ص309)(***).

«رأس المال هو... قوة جماعية»(****). (جون وايد، ، تاريخ الطبقات الوسطى والعاملة ،إلخ، الطبعة الثالثة، لندن، 1835، ص 162). «ما رأس المال إلّا اسم آخر للحضارة». (نفسه، ص 104).

«إن طبقة الرأسماليين، مأخوذة ككل، تجد نفسها في وضع اعتيادي حين يتوافق رفاهها مع مسيرة التقدم الاجتماعي» (شيربولييه، الثروة أو الفقر، ص 75). «والرأسمالي إنسان اجتماعي بامتياز، فهو يمثل الحضارة». (ص76)(*****).

سطحياً: «**ليست القدرة المنتجة لرأس المال** *(Productive Power of Capital)* سوى كمية القدرة المنتجة الحقيقية التي يمكن للرأسمالي أن يتحكم بها بفضل رأسماله» (جون ستيوارت ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1811، ص 91).

«إن تراكم رأس المال أو وسائل استخدام العمل.. ينبغي أن يعتمد في كل الحالات على القدرات المنتجة للعمل». (ريكاردو، مبادىء، الطبعة الثالثة، 1821، ص 92)(******).

هناك معلق على أعمال ريكاردو أدلى بالملاحظة التالية حول هذه النقطة:

«إذا كانت القدرات المنتجة للعمل تعني صِغَر ذلك الجزء الصحيح من

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع].

(**) لغوياً رأس المال هو: عمل مُدَّخر. وكلمة (Stock) تحمل هذا المعنى اللغوي أيضاً. وهي الكلمة التي دأب كتاب القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على استخدامها قبل شيوع كلمة (Capital). [ن. ع].

(*** **** ***** ******) النصوص المقتبسة باللغتين الفرنسية والإنكليزية مدرجة في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع].

المنتوج الذي يذهب إلى أولئك الذين أنتجوه بعملهم اليدوي، فإن الجملة متطابقة تقريباً». (ملاحظات حول بعض الخلافات اللفظية في الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 71)(*).

إن التحول الدائم للعمل إلى رأسمال قد صيغ صياغة جيدة في الأقوال الساذجة لديستوت دو تراسي:

«إن أولئك (الرأسماليين الصناعيين) ـ الذين يعيشون على الأرباح يعيلون سائر الآخرين، وهم وحدهم يزيدون الثروة العامة ويخلقون جميع وسائل متعتنا. وينبغي أن يكون الأمر كذلك، ما دام العمل هو منبع كل ثروة، وما دام هؤلاء هم وحدهم من يعطي توجيهاً نافعاً للعمل الجاري، وذلك باستخدامهم المفيد للعمل المتراكم». (ديستوت دو تراسي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، ص 242)(**).

لأن العمل هو مصدر كل ثروة، فإن رأس المال هو منمّي كل ثروة:

«إن قدراتنا هي ثروتنا الأصلية الوحيدة؛ إن عملنا ينتج كل ثروة أخرى، كل عمل موجّه توجيهاً جيداً، هو عمل منتج» (ديستوت دو تراسي، المرجع المذكور نفسه، ص243)(***).

إن قدراتنا هي منبع ثروتنا الأصلية الوحيدة. وبالتالي فإن القدرة على العمل ليست بثروة. إن العمل ينتج كل الأشكال الأخرى من الثروة، أي أنه ينتج الثروة لكل الآخرين عدا نفسه، بل إنها ليست الثروة نفسها بل مجرد منتوج الثروة. إن كل عمل أحسن توجيهه هو عمل منتج، بتعبير آخر أن كل عمل منتج أو أن كل عمل يدر ربحاً للرأسمالي، هو عمل أحسن توجيهه.

إن تحويل القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل إلى صفات شيئية لرأس المال فكرة متوطدة توطداً راسخاً في أذهان الناس إلى حد أن منافع الآلات، وفائدة العلم والاختراعات، إلخ، يُنظر إليها بالضرورة في هذا الشكل المغرَّب، بحيث أن سائر هذه الأشياء تُعد خواص رأس المال. وأساس ذلك هو (1) الشكل الذي تظهر به الأشياء في إطار الإنتاج الرأسمالي وبالتالي في عقول المأخوذين بنمط الإنتاج هذا، (2) الواقع التاريخي المتمثل في أن هذا التطور يحصل أولاً في الرأسمالية، خلافاً لأنماط الإنتاج السابقة، وهكذا يبدو طابعه المتناقض خاصية ملازمة له.

(*، **، ***) النصوص المقتبسة باللغتين الفرنسية والإنكليزية مدرجة في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182-1183. [ن.ع].

الانتقال من القسمين II و III إلى القسم I(*)

لقد رأينا أن الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج فائض قيمة، وبهذه الصفة فإنه (في عملية التراكم) في الوقت نفسه إنتاج رأس المال وإنتاج وإعادة إنتاج مجمل العلاقة الرأسمالية على نطاق متزايد (متسع) باطراد. ولكن فائض القيمة لا يُنتج إلّا كجزء من قيمة السلع، وهو يظهر في كم معين من السلع أو المنتوج الفائض (Surplus Produce). إن رأس المال لا ينتج إلّا فائض قيمة، ولا يعيد إنتاج نفسه إلّا بصفته منتجاً للسلع. وعليه ينبغي أن نشغل أنفسنا من جديد بالسلعة بوصفها منتوجه المباشر. لكن السلع، كما رأينا، هي نتائج غير مكتملة منظوراً إليها من ناحية الشكل (أي كأشكال اقتصادية). فقبل أن يكون بوسعها أن تنشط ثانية بمثابة ثروة (سواء كنقود أم كـ قيم ـ استعمالية) ينبغي لها أن تجتاز تغيرات معينة في الشكل، ويتوجّب عليها أن تدخل من جديد عملية التبادل كيما تحقق ذلك. لذا ينبغي أن نلقي عن كثب نظرة متفحصة على السلعة باعتبارها النتيجة الأولى لعملية الإنتاج الرأسمالية، وأن ندرس العمليات اللاحقة التي يجب أن تمر بها.
(إن السلع هي عناصر الإنتاج الرأسمالي، والسلع هي منتوجه؛ إنها الشكل الذي يعاود به رأس المال الظهور في نهاية عملية الإنتاج).

[444] ونبدأ بالسلعة، بهذا الشكل الاجتماعي الخاص للمنتوج ـ لأنها أساس الإنتاج الرأسمالي ومقدّمته. لنأخذ المنتوج المفرد بين أيدينا ونحلل المحدِّدات الشكلية التي يحتويها كسلعة، والتي تسمه بميسم سلعة. قبل الإنتاج الرأسمالي، كان جزء كبير مما يُنتج لا يأخذ شكل سلع، ولا كان يُنتج لهذا الغرض. الأكثر من ذلك، أن نسبة كبيرة من المنتوجات التي كانت تذهب إلى الإنتاج لم تكن سلعاً، ولم تدخل في عملية الإنتاج بوصفها سلعاً. إن تحويل المنتوج إلى سلع كان يجري في نقاط معزولة لا غير؛ وكان ذلك يمسّ المنتوج الفائض، أو قطاعات معينة (مثل منتوجات المانيفاكتورات). أما المنتوج ككل فلم يدخل في العملية كسلعة، ولا خرج من العملية بهذه الصفة[32]. مع

(*) في الأصل وضع ماركس لهذا القسم العنوان التالي: «الانتقال من القسم I وII لهذا الفصل [الجزء] إلى القسم III، الذي أدرج في الأصل بمثابة القسم I»، وذلك بعد عزمه على إعادة ترتيب تسلسل الأقسام كما هو مبيّن على الصفحة 441 من المخطوطة. ولتفادي الخلط فقد أعدنا صياغة العنوان ليتفق مع تسلسل الأقسام الثلاثة الواردة هنا. [ن.ع].

(32) خذ العمل الفرنسي حوالى عام 1752 حيث كان يزعم أنه قبل ذلك... كان القمح وحده يعتبر سلعة (صنف تجاري) في فرنسا.

ذلك فقد كانت السلع والنقود تُتَداول، في حدود معينة، وبالتالي فقد كان هناك تطور معيّن للتجارة: كانت تلك هي المقدمة ونقطة الانطلاق لتكوين رأس المال والنمط الرأسمالي للإنتاج. إننا نعتبر السلعة مثل هذه المقدمة، وننطلق من السلعة كإنتاج رأسمالي في أبسط أشكاله. من جهة ثانية، فإن السلعة هي منتوج، نتيجة للإنتاج الرأسمالي. إن ما بدا باعتباره أحد مكونات هذا الإنتاج، اتضح فيما بعد أنه منتوج هذا الإنتاج بالذات. إن السلعة لا تغدو الشكل العام للمنتوج إلّا على أساس الإنتاج الرأسمالي. وكلما تطور أكثر، ازداد امتصاص كل عناصر الإنتاج في العملية[*].

(*) بعد العنوان الموضوع للفقرتين السابقتين سجل ماركس الملحوظة: «أنظر ص 444». لهذا السبب أدخلنا نص الفقرة الأخيرة هنا. فقد جرى التأكيد على ذلك في المخطوطة بعدد من الأقواس.

III: الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية الخاصة

إن منتوج الإنتاج الرأسمالي ليس فائض القيمة فقط، بل هو أيضاً رأس المال.

إن رأس المال هو (ن ـ س ـ نَ)، كما رأينا، أي **قيمة تنمّي قيمة نفسها ذاتياً**، قيمة تنجب قيمة.

وفي المقام الأول، حتى قبل تحويل القيمة أو النقود الموظفة إلى عوامل عملية العمل (إلى وسائل إنتاج، رأسمال ثابت من جهة، وقدرة ـ عمل حُوّل إليها رأس المال المتغير، من جهة أخرى) فإن هذه القيمة أو هذه النقود ليست إلّا رأسمالاً **في ذاتها**، رأسمالاً بالقوة (δυνάμει). وكان هذا أصدق قبل تحويلها إلى عوامل لعملية الإنتاج الفعلية. وحين تجد نفسها داخل هذه العملية، وحين يجري **حقاً** دمج العمل الحي في أشكال الوجود المتشيئة لرأس المال، وحين يجري اعتصار العمل الإضافي في العملية، عندئذ وحسب نجد أن **هذا** العمل قد تحول إلى رأسمال. وعلاوة على ذلك نجد، عندئذ، أن مقادير رأس المال بالقوة، مقادير ما كان رأسمالاً من حيث النية، ما جرى توظيفه فعلاً، قد تحوّل أيضاً إلى رأسمال بالفعل وبالواقع. ما الذي جرى في هذه العملية ككل؟ لقد باع العامل حق التصرف بقدرة ـ عمله مبادلاً إياها لقاء وسائل عيش ضرورية. وقد فعل ذلك لقاء قيمة معينة حددتها قيمة قدرة ـ عمله. وإذا ما نظرنا إليه، فما هي النتيجة؟ ببساطة وجلاء (Simplement et Purement) إعادة إنتاج قدرة ـ عمله. ما الذي تخلى العامل عنه؟ النشاط الذي يحفظ القيمة، ويخلقها ويزيدها: عمله. وهكذا، إذا أغفلنا استنفاد قدرة ـ عمله، فإنه يخرج من العملية كما دخلها، أي بالتحديد مجرد قدرة ـ عمل ذاتية يتوجب عليها أن تسلم نفسها للعملية نفسها من جديد إن أرادت البقاء.

على خلاف ذلك، لا يخرج رأس المال من العملية كما دخلها. فقد أصبح رأسمالاً

حقيقياً، قيمة تنمّي قيمة نفسها ذاتياً في مجرى العملية. إنه يوجد الآن كرأسمال متحقق في شكل منتوج إجمالي، وبهذه الصفة، كملكية للرأسمالي، يقف الآن كقوة مستقلة في مواجهة العمل من جديد رغم أنه خُلق على يد ذلك العمل نفسه. من هنا فإن العملية لا تعيد الإنتاج فحسب بل تعيد إنتاج رأس المال. في السابق، كانت شروط الإنتاج تواجه العامل كرأسمال بمعنى واحد فقط هو أنه وجدها قائمة في الوجود ككائنات مستقلة متعارضة مع ذاته. وما يجده الآن متعارضاً معه، هو منتوج عمله هو بالذات. فما كان مقدمة بات الآن نتيجة عملية الإنتاج.

إن القول بأن عملية الإنتاج تخلق رأس المال هو، بهذه الحدود، محض طريقة أخرى للقول بأنها قد خلقت فائض قيمة.

لكن المسألة لا تتوقف هنا. ففائض القيمة يعاد تحويله إلى رأسمال إضافي؛ ويتجلى كتكوين لرأسمال جديد أو رأسمال موسَّع. من هنا فإن رأس المال قد خلق رأسمالاً؛ ولم يقتصر على تحقيق ذاته كرأسمال وحسب. إن عملية التراكم هي ذاتها لحظة باطنية ملازمة لعملية الإنتاج الرأسمالية. إنها تستتبع خلقاً جديداً لعمال مأجورين، خلقاً لوسائل تحقيق وزيادة المقدار المتاح من رأس المال. وهي تفعل ذلك إما بتوسيع سطوتها لتشمل أقساماً من السكان لم تكن خاضعة لها في السابق، مثل النساء والأطفال، وإما أنها تستبعد قسماً من جماهير العمال التي ازدادت من خلال النمو الطبيعي للسكان. ويتضح بجلاء، عند تفحص الأمر عن كثب، أن رأس المال نفسه يضبط إنتاج قدرة ـ العمل هذه، إنتاج جمهرة من البشر الذين يزمع أن يستغلهم بما يتفق وحاجاته هو بالذات، لذا فإن رأس المال لا يخلق رأس المال فحسب، بل ينتج جمهرة عمال متنامية من البشر، المادة التي يستطيع بها وحدها أن يؤدي وظيفة رأسمال إضافي. لذلك ليس فقط صحيحاً القول إن العمل ينتج، على نطاق متزايد باستمرار، شروط العمل التي تقف في تضاد معه هو ذاته في شكل رأسمال، بل من الصحيح أيضاً القول إن رأس المال ينتج، على نطاق متزايد باستمرار، العمال المأجورين المنتجين الذين يحتاجهم. إن العمل ينتج شروط إنتاج في شكل رأسمال، ورأس المال ينتج العمل، أي كعمل مأجور، كوسيلة لتحقيق ذاته هو كرأسمال. ليس الإنتاج الرأسمالي مجرد إعادة إنتاج للعلاقة: إنه إعادة إنتاجها على نطاق متزايد باطراد. ومثلما أن القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تتطور بالتوافق مع النمط الرأسمالي للإنتاج، كذلك فإن الثروة المتكدسة التي تواجه العامل، تنمو قدماً وتواجهه كرأسمال، كثروة تسيطر عليه. إن عالم الثروة يتوسع ويواجهه كعالم غريب يهيمن عليه، وبتوسع هذا العالم ينمو على النقيض من ذلك فقره الذاتي، وحاجته وتبعيته

نمواً أعظم. إن حرماناته هو ووفرتها هي [الثروة] صنوان متلائمان بالضبط. وهناك في الوقت عينه زيادة مقابلة في كتلة هذه الوسيلة الحية لإنتاج رأس المال: البروليتاريا الكادحة.

[493] إن نمو رأس المال والزيادة في البروليتاريا، يظهران، بناء على ذلك، منتوجين مترابطين ـ وإن يكونا قطبين متضادين ـ للعملية الواحدة نفسها.

ولا يقتصر الأمر على إعادة إنتاج هذه العلاقة، إذ يجري إنتاجها على نطاق متعاظم باستمرار، بحيث أنها تخلق إمدادات جديدة أبداً من العمال، وتنتهك فروعَ إنتاج كانت مستقلة من ذي قبل. يضاف إلى ذلك، كما رأينا في عرضنا لنمط الإنتاج الرأسمالي الخاص، يُعاد إنتاج العلاقة بأسلوب مفيد أكثر فأكثر لجانب أول، الرأسماليين، وضار أكثر فأكثر لجانب ثانٍ، العمال المأجورين.

ولو أخذنا استمرارية عملية الإنتاج، فإن أجر العامل لا يزيد عن ذلك الجزء من المنتوج الذي ينتجه العامل باستمرار، ويحوّله إلى وسائل عيش، وبالتالي إلى وسائل لصيانة وزيادة قدرة ـ العمل التي تلزم رأس المال لإنماء القيمة لأجله، أي لعملية حياته الخاصة. إن صيانة وزيادة قدرة ـ العمل يظهران إذن، محض إعادة إنتاج وتوسيع لشروط إعادة إنتاج رأس المال نفسه وتراكمه (أنظر اليانكي)(*).

إن هذا يدمّر آخر بقايا **المظهر الوهمي** المميز بوجه خاص للعلاقة لدى معاينتها سطحياً، والقائل إنه في عملية التداول، في السوق، يتقابل **مالكان للسلع**، على قدم المساواة، وإنهما، شأن سائر بقية **مالكي السلع**، لا يختلفان إلّا بالمحتوى المادي لسلعهما، بالقيمة ـ الاستعمالية الخاصة للسلع التي يرغبان في بيعها لبعضهما بعضاً. أو بتعبير آخر، إن العلاقة في شكلها **الأصلي** تظل بلا مساس، ولكنها لا تستمر في البقاء إلّا كانعكاس ظاهري للعلاقة **الرأسمالية** المختبئة وراءها.

ثمة هنا لحظتان متمايزتان: **إعادة إنتاج العلاقة نفسها على نطاق متزايد باطراد نتيجة لعملية الإنتاج الرأسمالية**، والشكل الأصلي الذي تظهر به أول الأمر تاريخياً، ثم تجدد نفسها باستمرار على سطح مجتمع رأسمالي متطور.

1) **أولاً ـ بخصوص العملية الابتدائية داخل ميدان التداول، بيع وشراء قدرة ـ العمل.**

(*) المقصود هـ. س. كيري، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ص 76 ـ 78.
(H.S. Carey, *Principles of Political Economy*, T.I, p.76-78). [ع. ن].

إن عملية الإنتاج الرأسمالية ليست مجرد تحويل إلى رأسمال لتلك القيمة أو السلعة التي يضعها الرأسمالي جزئياً في السوق ويحتفظ بها جزئياً في عملية العمل. على العكس، فهذه المنتوجات المحوّلة إلى رأسمال ليست منتوجاته هو، بل منتوجات العامل. إنه يبيع إلى العامل باستمرار جزءاً من منتوجه ـ ضروريات الحياة لقاء عمله ـ لكي يصون ويزيد قدرة ـ العمل، أي الشاري نفسه. وهو يستعير منه بالمقابل جزءاً آخر من منتوجه، الشروط الموضوعية للعمل، كرأسمال، كوسيلة يستطيع رأس المال بواسطتها أن ينمّي قيمته ذاتياً. وهكذا بينما يعيد العامل إنتاج منتوجه كرأسمال، فإن الرأسمالي يعيد إنتاج العامل كعامل مأجور، وبالتالي كبائع لعمله. إن العلاقة بين البشر الذين يقتصرون على بيع سلعهم هي أنهم يبادلون عملهم الخاص المتجسد في قيم ـ استعمالية مختلفة. وعلى أي حال، فإن بيع وشراء قدرة ـ العمل، كنتيجة دائمة لعملية الإنتاج الرأسمالية، يتضمنان أن العامل يجب أن يعيد شراء جزء من منتوجه الخاص بالذات، باستمرار، مقابل عمله الحي. وهذا يبدد المظهر الوهمي بأننا معنيون هنا فقط بعلاقات بين مالكي سلع. إن هذا البيع والشراء الدائمين لـ قدرة ـ العمل والدخول الدائم للسلعة، التي أنتجها العامل نفسه، كشارٍ لقدرة ـ عمله وكرأسمال ثابت، تظهر بوصفها مجرد أشكال تتوسط استعباده على يد رأس المال. إن العمل الحي لا يزيد عن وسيلة لصيانة وزيادة العمل المتشيّئ وجعل هذا الأخير مستقلاً عنه. إن هذا الشكل من التوسط ملازم باطنياً لهذا النمط من الإنتاج، فهو يخلّد العلاقة بين رأس المال كشارٍ والعامل كبائعٍ للعمل. إنه شكل لا يمكن تمييزه إلّا في الشكل عن الأشكال الأخرى الأكثر مباشرة لاستعباد العمل وامتلاكه كما يخلدها مالكو وسائل الإنتاج. فمن خلال توسط هذا البيع والشراء، نجده يموّه الصفقة الفعلية، والتبعية الأبدية المتجددة باستمرار، [494] بتصويرها على أنها لا تزيد عن علاقة مالية. ولا يقتصر الأمر على إعادة إنتاج شروط هذه المتاجرة باستمرار، بل إن الموضوع الذي يجب أن يبيعه الأول، ويستخدمه الثاني لكي يشتري، هما ذاتهما نتيجة ناشئة عن العملية. إن التجديد الدائم لعلاقة البيع والشراء ينحصر في أن يتوسط تخليد علاقة التبعية الخاصة، وأن يسبغ عليها مظهراً مضللاً يُظهِرها بهيئة صفقة، عقدٍ بين مالكَيْن للسلع، حرَّين متساويين. إن هذه العلاقة الابتدائية ذاتها تظهر الآن كلحظة ملازمة لسيطرة العمل المتشيئ على العمل الحي، السيطرة التي تتولد في الإنتاج الرأسمالي.

يترتب على ذلك أن وجهتي النظر واسعتي الانتشار خاطئتان:

هناك أولئك الذين يعتبرون العمل المأجور، بيع العمل إلى الرأسمالي وبالتالي شكل

الأجور *(Salariats)*، هو شيء لا يميز الإنتاج الرأسمالي، إلّا سطحياً. وهو، على أي حال، واحد من أشكال التوسط الجوهرية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، شكل تعيد هذه العلاقات نفسها إنتاجه باستمرار.

وهناك أولئك الذين يعدّون هذه العلاقة السطحية، هذه الشكلية في الماهية، هذا المظهر الخادع للعلاقات الرأسمالية باعتباره ماهيتها الحقيقية. ولذلك فإنهم يتخيلون أن باستطاعتهم إعطاء تقدير حقيقي عن تلك العلاقات بتصنيف كل من العمال والرأسماليين كمالكي سلع. وهم بذلك يقفزون فوق الطبيعة الأساسية للعلاقة، مزيلين خاصيتها المميزة (differentia Specifica).

2) [ثانياً] لكي توطد العلاقة الرأسمالية نفسها أصلاً، يُفترض سلفاً أنه قد تم بلوغ مستوى تاريخي معين من الإنتاج الاجتماعي. ولا بد، حتى في إطار نمط إنتاج قديم، من أن تتطور حاجات معينة ووسائل اتصال وإنتاج معينة تتجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتجبرها على الدخول في القالب الرأسمالي. ولكنها تحتاج، في غضون ذلك، إلى أن تتطور حتى تبلغ النقطة التي تسمح بخضوع العمل شكلياً إلى رأس المال. وعلى أساس هذا التغير في العلائق، تطرأ تغيرات خاصة على نمط الإنتاج، فتخلق قوى إنتاج مادية جديدة من جهة، وهذه بدورها تؤثر على نمط الإنتاج بحيث تبرز الشروط الحقيقية الجديدة إلى الوجود من جهة أخرى. وهكذا تتحقق ثورة اقتصادية كاملة، تخلق، من جهة، الشروط الحقيقية لهيمنة رأس المال على العمل، محسنّةً العملية ومزودةً إياها بإطار مناسب. وتخلق هذه الثورة الاقتصادية، من جهة أخرى، بتطويرها شروط إنتاج واتصال وقوى منتجة للعمل متناحرة مع العمال المنخرطين فيها، تخلق المقدمات الحقيقية لنمط إنتاج جديد، نمط ينقض الشكل المتناقض للرأسمالية. وهي بذلك تخلق القاعدة المادية لعملية حياة اجتماعية جديدة الشكل، وتخلق بالتالي تشكيلة اجتماعية جديدة.

إن وجهة النظر المعروضة هنا تفترق جوهرياً عن وجهة النظر السائدة بين الاقتصاديين البورجوازيين حبيسي طرق التفكير الرأسمالية. إن أمثال هؤلاء المفكرين يدركون حقاً كيف يجري الإنتاج داخل العلاقات الرأسمالية؛ لكنهم لا يفهمون كيف يجري إنتاج هذه العلاقات نفسها، سوية مع إنتاج الشروط المادية لانحلالها. وعليه، فهم لا يرون أن تبريرها التاريخي كشكل ضروري للتطور الاقتصادي ولإنتاج الثروة الاجتماعية قد يتقوض.

وعلى خلافهم، فقد رأينا، كيف يقوم رأس المال بالإنتاج وكيف يتم إنتاجه هو ذاته، ورأيناه أيضاً كيف ينبثق من عملية الإنتاج كشيء مختلف جوهرياً عما كان عليه عند

دخوله إياها. فمن جهة، هو يحول شكل نمط الإنتاج الموجود؛ ومن جهة ثانية، فإن هذا التغير في شكل نمط الإنتاج، المرحلة الخاصة التي تم بلوغها في مجرى ارتقاء القوى المنتجة المادية، هو ذاته القاعدة والشرط المسبق ـ أو المقدمة لنشوئه هو بالذات.

[495] نتائج عملية الإنتاج المباشرة

ليست الشروط الموضوعية لعملية الإنتاج هي وحدها ما يظهر كأنه نتيجة لهذه العملية. فالشيء نفسه يصح أيضاً على طابعها الاجتماعي الخاص. فالعلاقات الاجتماعية وبالتالي الوضع الاجتماعي للذوات المنفذة للإنتاج إزاء بعضها، أي علاقات الإنتاج، هي الأخرى يتم إنتاجها: فهي أيضاً النتيجة المتجددة باستمرار لهذه العملية(*).

(*) عند هذا الحد ينقطع نص المخطوطة المكرّس لهذا الفصل [الجزء].
[يعقب ذلك شذرات متفرقة، من النص الراهن، وقد طبعت بتسلسل اعتباطي ناجم عن اتباع الترقيم الذي وضعه ماركس، والذي يتضمن فراغات كبيرة. وقد استعرنا عناوينها الفرعية من طبعة بليكان الإنكليزية، 1982. ن.ع].

IV: شذرات متفرقة

[بيع قدرة ـ العمل والنقابات]

[24] [سيطرة موقتة على][*] قدرة ـ عمله. وحين يبدأ عمله فعلياً، يكون هذا العمل قد كفّ سلفاً عن أن يخص العامل، ونتيجة لذلك لم يعد بالوسع أن يبيعه.

ونتيجة للطبيعة الغريبة لهذه السلعة الخاصة، أي بالتحديد قدرة ـ العمل، فإن السلعة المُباعة تنتقل فعلياً إلى يدي الشاري كقيمة ـ استعمالية بعد إبرام العقد بين الشاري والبائع. وإن قيمتها ـ التبادلية، شأن قيمة أي سلعة أخرى، تتحدد قبل أن تمضي إلى التداول، ما دامت تُباع كمقدرة، كقوة، وما دام مقدار معين من وقت العمل قد لزم لإنتاج هذه المقدرة، هذه القوة. إن القيمة ـ التبادلية لهذه السلعة توجد، إذن، قبل بيعها، في حين أن قيمتها ـ الاستعمالية تقوم في التجلي اللاحق لقدرتها. نقصد القول إن الانفصال (Veräusserung) عن هذه القدرة وتجليها الفعلي، أي وجودها المتعين كقيمة ـ استعمالية، لا يتطابقان من حيث الزمن، وهذا يماثل حال منزل بيع ليّ لاستخدامه لمدة شهر. ففي مثل هذه الحالة لا تنتقل القيمة ـ الاستعمالية إليّ إلّا بعد أن أكون قد سكنتُ فيه مدة شهر. وبالطريقة نفسها، لا تنتقل القيمة ـ الاستعمالية لـ قدرة ـ العمل إلّا بعد أن أكون قد استهلكتها؛ أي بعد أن أكون قد جعلتها تعمل لأجلي. وعلى أي حال حيثما لا يتوافق الانسلاخ (Entäusserung) الشكلي عن السلعة من خلال البيع توافقاً زمنياً مع الانتقال الحقيقي لقيمتها ـ الاستعمالية إلى الشاري، فإن نقود الشاري تؤدي، كما رأينا في المثال الأول، وظيفة وسيلة دفع. إن قدرة ـ العمل تُباع لمدة يوم، أسبوع، إلخ، ولكن لا يُدفع لها إلّا بعد أن تُستهلك ليوم أو لأسبوع، إلخ. وفي جميع

(*) العبارة مشطوبة في المخطوطة.

البلدان التي تكون فيها العلاقات الرأسمالية في مجرى التطور، لا يُدفع لقدرة ـ العمل إلّا بعد أن تؤدي وظيفتها. وكقاعدة، فإن العامل يسلّف الرأسمالي حق استعمال سلعته. إنه يسمح للشاري باستهلاكها، إنه يقدم له قرضاً، قبل أن يتلقى قيمتها ـ التبادلية بالمقابل. وفي أوقات الأزمة، بل حتى في حالة إفلاسات فردية، يمكننا أن نرى، بسبب الطبيعة الخاصة للقيمة ـ الاستعمالية المُباعة، أنّ فكرة أن العامل يقرض الرأسمالي باستمرار ليست وهماً فارغاً(*)(33).

(*) الفقرة أعلاه أدرجها ماركس في نص رأس المال ـ المجلد الأول ـ الفصل المعنون: بيع وشراء قوة العمل، هي والهامش رقم (31). [وقد أدرجت بعد اجراء تعديلات أسلوبية وإضافات . ن.ع].

(33) «العامل يقرض جهده» (L'ouvrier *prête* industrie) (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي *Cours d'économie Politique*، طبعة سانت بطرسبرغ، 1815، المجلد الثاني، ص 36). لكن شتورخ يضيف بمكر «إنه لا يغامر بشيء» سوى «أن يفقد أجوره. . . فالعامل لا يقدم أي شيء مادي» (*de perdre... son salaire...* L'ouvrier ne transmet *rien* de *matérial)* (المرجع نفسه، ص 37).

«كل عمل إنما يُدفع أجره بعد أن يكون قد انتهى». (بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، 1821 ص 104).

(An Inquiry into Those Principles, Respecting The Nature of Demand, London, 1821, p.104).

إن العواقب العملية الأخرى التي تنشأ عن نمط الدفع هذا، المتأصل، بالمناسبة، في طبيعة العلاقة، لا يمكن أن تستوقفنا هنا. مع ذلك فإن مثالاً واحداً قد يأتي في محله. في لندن طائفتان من الخبازين، طائفة «السعر الكامل» (fullpriced) التي تبيع الخبز بسعره التام، وطائفة السعر الأدنى (undersellers)، التي تبيعه دون ذلك. إن الصنف الأخير يضم أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلّي للخبازين (تقرير هـ. س. تريمنهير، مفوض التحقيق في شكاوى الخبازين المياومين، إلخ، لندن، 1862، ص 32). إن الخبازين بـ «السعر الأدنى» يقومون، دون استثناء تقريباً، ببيع خبز مغشوش بالشبّ والصابون، والكلس، والجص، ومسحوق حجر دربيشاير، إلخ. (أنظر الكتاب الأزرق المشار إليه أعلاه، وأنظر أيضاً: تقرير لجنة ١٨٥٥ حول غش الخبز، ومؤلف الدكتور س. هاسال، كشف حالات غش الخبز، الطبعة الثانية، لندن، 1861). وقد صرح السير جون غوردون أمام لجنة 1855 قائلاً إنه بسبب ضروب الغش هذه «لم يعد الرجل الفقير الذي كان يقتات على باونين من الخبز يومياً، يحصل الآن على ربع العناصر الغذائية تلك»، هذا إن لم نذكر شيئاً عن «الآثار المدمرة لذلك على الصحة». ويفسر تريمنهير (المرجع نفسه، ص 48) السبب الذي يدفع «قسماً كبيراً من الطبقة العاملة» للقبول بالشب ومسحوق الحجر، إلخ، رغم

وعلى أي حال، سواء استُخدمت النقود كوسيلة شراء أم كوسيلة دفع، فذلك أمر لا أهمية له بالنسبة إلى طبيعة التبادل السلعي نفسه. إن سعر قدرة ـ العمل يُثبّت تعاقدياً عند الشراء، رغم أنه لا يتحقق إلّا فيما بعد. كما لا يؤثر شكل الدفع هذا على حقيقة أن السعر يتعلق بقيمة قدرة ـ العمل ولا صلة له لا بـ قيمة المنتوج ولا بـ قيمة العمل الذي لا يؤلف، هو ذاته، سلعة على الإطلاق.

إن القيمة ـ التبادلية لـ قدرة ـ العمل تُدفع، كما بيّنا، حين يكون السعر المدفوع هو سعر وسائل العيش التي تُعتبر، حسب الأعراف، ضرورية، في حالة معينة من المجتمع، لتمكين العامل من ممارسة قدرة ـ عمله بالدرجة الضرورية من القوة والصحة والحيوية، إلخ، ولتخليد نفسه بإنجاب من يعوّض عنه[34].

= معرفتهم بهذا الغش: ويقول إن الأمر بالنسبة إليهم هو «إن من الضروري أن يأخذوا من الخباز، أو دكان بائع المفرق نوع الخبز الذي يشاء هؤلاء بيعه». وبما أن العمال لا يتقاضون أجورهم إلّا في نهاية الأسبوع، فإنهم لا يستطيعون «دفع ثمن الخبز الذي تستهلكه أسرهم خلال الأسبوع إلّا في نهاية الأسبوع». ويضيف تريمنهير، بناء على إفادة شهود عيان، «من المفضوح أن الخبز المؤلف من هذا الخليط، يصنع خصيصاً للبيع على هذا النحو».

(34) يحدد بيتي قيمة أجر العمل اليومي بأنه قيمة «الطعام اليومي» (daily food) الكافي للعامل «من أجل أن يعيش، ويعمل ويتناسل» (so as to live, labour, and generate.)، (التشريح السياسي لإيرلندا *Political Anatomy of Ireland*، لندن، 1622، طبعة 1691، ص 69. اقتبست من دورو دو لامال). «إن سعر العمل يتألف دوماً من سعر الضروريات». إن العامل لا يتلقى الأجر المطابق «حيثما يكون سعر الضروريات بمستوى يجعل أجور العامل عاجزة، بما يتناسب مع وضعه ومرتبته المتدنية، كإنسان عامل، عن أن تعيل أسرة كالتي تكون لكثرة من أمثاله». (جاكوب فاندرلنت، النقد يجيب على كل الأشياء. *Money Answers All Things*، لندن، 1734، ص19).

«إن العامل البسيط، الذي ليس له سوى ذراعيه وجهوده، لا يملك ما يتدبر سوى ما يبيع عمله لقاءه. لأن كل نوع من العمل ينبغي أن يؤدي، وهو يؤدي في الواقع، إلى أن ما يتقاضاه ينحصر في مبلغ ضروري لأجل وسائل عيشه».

(تورغو، تأملات حول نشوء وتوزيع الثروات *Reflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*، (1766)، المؤلفات الكاملة، المجلد I، ص 10، طبعة دير، باريس، 1844).

«إن سعر ضروريات الحياة هي، في الواقع، كلفة إنتاج العمل» (مالتوس، بحث في الريع *Inquiry into Rent. etc.*، لندن 1815، ص 48، الحاشية) «ثمة استنتاج نستخلصه من مراجعة لمقارنة سعر القمح بأجور العمل منذ عهد إدوارد الثالث، هو أنه خلال مسار دام قرابة 500 سنة، كانت مداخيل عمل اليوم في هذه البلاد، في كثير من الأحيان، على الأرجح، أدنى مما يفوق بيك من

يتميز الإنسان عن سائر الحيوانات بالطبيعة المرنة، اللامحدودة، لحاجاته. ولكن من الصحيح أيضاً أنه ما من حيوان مثله قادر على حد حاجاته إلى هذه الدرجة نفسها التي لا تصدق، وعلى خفض شروط حياته إلى الحد الأدنى المطلق. وبكلمة، ليس هناك من حيوان يملك موهبة مماثلة في أن «يؤرلند»(*) (ver-Irländern) نفسه. إن مثل هذا الاختزال إلى الحد الأدنى الجسدي العاري للوجود ليس مطروحاً عندما نقوم ببحث قيمة قدرة ـ العمل. وما يصح على كل سلعة يصح على قدرة ـ العمل، وهو أن سعرها يمكن أن يرتفع فوق قيمتها أو يهبط دون هذه القيمة، أي أن قيمتها يمكن أن تنحرف في كلا الاتجاهين، عن السعر، الذي لا يزيد عن كونه التعبير النقدي عن قيمتها. إن مستوى ضروريات الحياة، التي تؤلف قيمتُها الكلّية قيمة قدرة ـ العمل، يمكن نفسه أن يرتفع أو ينخفض. إن تحليل هذه التقلبات، على أي حال، لا ينتمي إلى هذا الموضع بل إلى نظرية الأجور. وسيغدو جلياً، في مجرى هذه الأبحاث، أنه أمر لا أهمية له البتة بالنسبة إلى تحليل رأس المال أن نفترض مستوى حاجات العامل عالياً أو واطئاً. فنقطة الانطلاق، في الممارسة، كما في النظرية، هي قيمة قدرة ـ العمل منظوراً إليها ككمية معينة. وهكذا، على سبيل المثال، فإن مالك النقد الذي يرغب في تحويل نقوده إلى رأسمال، وليكنْ ذلك إلى رأسمال صناعي لمحلج قطن، سوف يستقصي قبل كل شيء [25]

= القمح (= $\frac{1}{4}$ بوشل)، ويمكن اعتبار بيك (Peck) القمح كشيء مثل نقطة وسطى، أو نقطة أعلى من الوسط، تتذبذب حولها الأجور القمحية للعمل، المتباينة تبعاً للعرض والطلب» (مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي *Principles of Political Economy*، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 254).

«إن السعر الطبيعي لأي صنف... يساوي ما بُذل على إنتاجه... إن سعره (أي العمل) الطبيعي... يتألف من تلك الكمية من ضروريات ومتع الحياة، التي تنبع من طبيعة المناخ وعادات البلاد، والضرورية لإعالة العامل وتمكينه من إنشاء أسرة من شأنها أن تحفظ، في السوق، عرضاً من العمل لا يتناقص... إن السعر الطبيعي للعمل... رغم أنه يتباين بتباين المناخات، وتباين مراحل التطور الوطني، يمكن في أي زمان ومكان معينين، أن يُعتبر ثابتاً تقريباً». (ر. تورنز، بحث في تجارة القمح الخارجية *An Essay on the External Corn Trade*، لندن، 1815، ص 55 ـ 65 ومواضع أخرى).

(*) أي يجعل من نفسه إيرلندياً، قياساً لوضع العامل الإيرلندي، وتزف السكان الذي شهدته إيرلندا، والذي يتضح في الصفحات القادمة. [ن. ع].

عن متوسط الأجور المدفوعة في الجوار حيث يعتزم إقامة مصنعه. إنه يعرف تمام المعرفة أن الأجور، شأن القطن، تنحرف باستمرار عن ذلك المعدل الوسطي، لكنه يعرف أيضاً أن هذه التغيرات تلغي بعضها بعضاً. ولهذا السبب تدخل الأجور في حساباته كمقدار من قيمة معينة. من جهة ثانية، تؤلف قيمة قدرة ـ العمل الأساس الواعي، الصريح للنقابات العمالية *(Trades' Unions)*، التي قلما تمكن المغالاة في تقدير أهميتها بالنسبة إلى الطبقة العاملة الإنكليزية. لا تهدف النقابات إلى أقل من منع خفض الأجور دون المستوى القائم تقليدياً في مختلف فروع الصناعة. نقصد القول، إنها ترغب في منع سعر قدرة ـ العمل من الهبوط دون قيمتها. وهي مدركة، بالطبع، إنه إذا ما حصل تغير في تناسب العرض والطلب، فإن ذلك سيفضي إلى إحداث تغيير في سعر السوق. لكن هذا التغير هو، من جهة أولى، شيء مختلف تماماً عن الادعاء الأحادي من جانب الشاري، أي الرأسمالي في هذه الحالة، بأن مثل هذا التغير قد حصل. وهناك، من جهة أخرى، «تمايز كبير بين مستوى الأجور الذي يحدده العرض والطلب، أي المستوى المتولد عن الفعل العادل (fair) للتبادل السلعي الذي يقوم حين يتفاوض الشاري والبائع على قدم المساواة، وبين مستوى الأجور الذي يجب على البائع، العامل، أن يتحمله عندما يتفاوض الرأسمالي مع كل عامل على انفراد، ويفرض تخفيضاً باستغلال الحاجة الطارئة لعمال فرادى (وهي تقوم بصورة مستقلة عن العلاقات العامة للعرض والطلب). إن العمال يتوحدون بغية الحصول على نوع من المساواة مع الرأسمالي في تعاقدهم بخصوص بيع عملهم. هذا هو المبدأ العقلي (الأساس المنطقي) لنقابات العمال»[35]. إن ما تهدف إليه هو «أن العوز المباشر، الطارىء، لعامل ما، ينبغي ألّا يرغمه على أن يرتضي بأجر أصغر مما ثبته العرض والطلب سلفاً في فرع معين من العمل»[36] فيخفض بذلك قيمة قدرة ـ العمل في ميادين معينة دون مستواها المعتاد. إن قيمة قدرة ـ العمل إنما «يعتبرها العمال أنفسهم أجور الحد الأدنى بينما يعتبرها الرأسماليون السعر النظامي لأجور سائر العمال في المهنة نفسها»[37]. لهذا السبب لا تسمح النقابات لإعضائها،

---

(35) ت. ج. داننغ (سكرتير جمعية لندن المتحدة لمجلدي الكتب)، النقابات والاضرابات: فلسفتها وغرضها *Trades' Unions and Strikes: Their Philosophy and Intention*، لندن، 1860، ص7.

(36) المصدر نفسه، ص 7.

(37) المصدر نفسه، ص 17.

إطلاقاً أن يعملوا لقاء ما يقل عن هذا الحد الأدنى[38]، إنها شركات تأمين شكلها العمال أنفسهم. وهناك مثال قد يفسر غرض هذه الاتحادات التي يشكلها العمال لحماية قيمة قدرة ـ عملهم. ففي جميع فروع الصناعة في لندن هناك ما يسمى المعرِّقين (Sweaters). إن المعرِّق هو شخص يتعهد بتقديم كمية معينة من العمل بأسعار اعتيادية إلى رب عمل ما، ولكنه يستأجر آخرين لأدائه بسعر أدنى. والفارق، الذي يؤلف ربحه، يُعتصر من عرق العمال الذين يقومون بأداء العمل فعلياً[39]، ولا يمثل هذا شيئاً سوى

(38) من الجلي أن الرأسماليين سوف يشجبون هذا «السعر النظامي للعمل» (uniform rate of labour) باعتباره اعتداء على الحرية الشخصية للعامل، وعقبة تمنع الرأسماليين من أن يسيروا على هدى نداءات قلوبهم ويكافئوا الموهبة المتميزة بأجر متميز. إن كتاب السيد دان [يقصد: داننغ]، الذي استشهدنا به تواً، لا يصيب المرمى فحسب، بل يعالج الموضوع أيضاً بمسحة من السخرية، ويرد بشكل قاطع قائلاً إن النقابات يسعدها أن تسمح للرأسمالي بأن «يدفع للمهارة المتفوقة أو المقدرة المتفوقة على العمل، أجوراً عالية قدر ما يشتهي»، ولكنها تمنعه من أن يخفض $\frac{99}{100}$ من جمهرة الأجور، أي أجور «الناس العاديين» (common run of men)، العامل الوسطي في كل صناعة، دون «أجور الحد الأدنى» (Minimum des salairs). ذلك يعني أن النقابات سوف تمنعه من خفض القيمة الاعتيادية لقدرة ـ العمل الوسطية. وبالطبع. فإن من بداهة الأمور أن اتحادات العمال ضد استبداد رأس المال تتعرض للشجب من أحد كتّاب صحيفة إدنبره ريفيوار (بخصوص اتحادات النقابات، 1860)(*) بوصفها عبودية يخضع لها هؤلاء الإنكليز المولودون أحراراً (freeborn Britons)، من جراء وهم مبهم. في الحروب يفضل المرء دوماً أن يرفض عدوه الخضوع إلى استبداد الانضباط. إن الكاتب الساخط أخلاقياً يميط اللثام عن وقائع أكثر شناعة. إن النقابات مدنسة للحرمات لأنها تعتدي على قوانين التجارة الحرة! *(Free trade!)* [يا للهول]! *(Quelle horreur)*.

ويرد السيد دانغ من جملة ما يردّ: «لن يكون الأمر مبارزة حرة إذا كان ذراع أحد الطرفين معوقاً أو مقيداً، في حين أن للطرف الآخر حرية استخدام ذراعيه كليهما... إن رب العمل يرغب في التعامل مع رجاله كلاً على انفراد، بحيث يمكن له، متى شاء، أن يعطي «المعرّقين» سعراً لعملهم، بينما ذراعهم اليمنى، بوصفهم مساومين، مقيدة في أثناء البيع بأغلال الضروريات التي يحتاجونها. هذا ما يسميه تجارة حرة، لكن الحرية بأسرها في معسكره. سمّوا ذلك تجارة، إن شئتم، لكنها ليست تبادلاً حراً». (المرجع نفسه ص 47).

(*) المقصود مقال بعنوان: التنظيم السري للنقابات الذي نشرته صحيفة إدنبره ريفيوار في عددها المرقم 224 (تشرين الأول/أكتوبر 1859).

(39) المرجع نفسه، ص 6.

الفارق بين **قيمة** قدرة ـ العمل التي يدفعها رب العمل الأول، والسعر الذي يعادل ما يقل عن قيمة قدرة ـ العمل تلك، والذي يدفعه المعرِّق إلى العمال الفعليين(40).

وبالمناسبة، فإن من المميزات البارزة(*) . . .

* * *

إن شكل **الأجور بالقطعة** يُستخدم على سبيل المثال في صناعات الخزف الإنكليزية **[259]** لزج فتيان متمرنين (apprentices) (في سن الثالثة عشرة) بسعر أدنى بحيث يجهدون أنفسهم بعمل مفرط لما «فيه منفعة عظمى لسادتهم» وذلك خلال فترة نموهم الجسدي بالذات. ويُقدم ذلك رسمياً كواحد من أسباب انحطاط السكان في مصانع الخزف(41).

---

(40) «تشكلت في لندن جمعية خيرية لغرض التعاقد على تسليم ملابس عسكرية بأسعار مماثلة لتلك التي تدفعها الحكومة إلى المتعهدين في الوقت الحاضر، بينما تدفع للخياطات المتضورات جوعاً 30 في المائة علاوة إضافية فوق أجورهن الحالية. وتتحقق هذه النتيجة بإزالة «الوسيط» الذي تذهب أرباحه إلى المادة البشرية التي حومهن منها حتى الآن. ومع جميع المنافع التي يمكن للجمعية أن تقدمها، فإن الخياطة لا تستطيع أن تكسب أكثر من شلن واحد لقاء عشر ساعات من العمل المتواصل في خياطة القمصان العسكرية، وبالتحديد بمعدل قميصين في اليوم، ولا تكسب بالنسبة إلى إصناف أخرى من الملابس أكثر من شلن واحد و6 بنسات يومياً، لقاء يوم مؤلف من 12 ساعة عمل. إن أجورهن في الوقت الحاضر تتراوح بين 5 بنسات إلى 8 بنسات لقاء 10 ساعات عمل، إلخ». (صحيفة تايمز، 13 آذار/مارس ـ 1860).

(*) عند هذا الحد من المخطوطة تنقطع الصفحة 25.

(41) «يستخدم الصناعي الكثير من الفتيان كمتمرنين في سن مبكرة، 13 أو 14 عاماً، في صنع أدوات المائدة، والأواني الخزفية. خلال العامين الأولين يدفع لهم أجراً أسبوعياً يتراوح بين شلنين و3 شلنات و6 بنسات. بعد ذلك يأخذون بالعمل حسب نظام **الأجور بالقطعة** كاسبين أجور عمال مياومين. وكما يقول لونج فإن: «ممارسة استخدام عدد كبير من المتمرنين، وأخذهم بعمر 13 أو 14 سنة، ممارسة شائعة لدى فئة معينة من المصانع، وهي ليست فقط ممارسة ضارة بمصالح المهنة، بل لعلها سبب كبير آخر يُعزى إليه سوء البنية الجسدية للخزّافين. إن هذا النظام، **كبير النفع لرب العمل**، الذي يتطلب كمية السلع أكثر من نوعيتها، يميل مباشرة إلى تشجيع الخزّاف الشاب على أن **يجهد نفسه كثيراً بالعمل المفرط** خلال السنوات الأربع أو الخمس التي يستخدم

إن رفع الأجر الإجمالي (الأجر الأسبوعي مثلاً) غالباً ما يحصل في فروع الصناعة التي دخلها نظام العمل بالقطعة task work حديثاً. ولكن حالما يصل الأجر معدلاً معيناً، فإن الارتفاع الذي جاء بفعل تزايد شدة العمل، يصبح هو ذاته سبباً يدفع أرباب العمل إلى خفض الأجور، ما داموا يعتبرونها أفضل مما ينبغي بالنسبة إلى العامل. ويصبح لزاماً شجب العمل بالقطعة مباشرة كوسيلة لخفض الأجور(42).

وينبغي أن نوضح الأمر في ذاته ولذاته، أن الطريقة التي تُدفع بها الأجور لا تؤثر على الوضع أدنى تأثير، رغم أن أسلوباً في الدفع قد يناسب تطور عملية الإنتاج الرأسمالية أكثر من أسلوب آخر، وبوسعنا الإشارة هنا، بشكل عابر، إلى أن الطبيعة التكنيكية للعملية قد لا تسمح أحياناً إلّا بأسلوب واحد للدفع، فإما هذا وإما ذاك.

ومن الواضح إن التغيرات الفردية في الأجور، التي يكون لها في نظام الأجور بالقطعة نطاقاً أعظم مما في نظام الأجور الزمنية، إنما هي انحرافات عن مستوى الأجور عموماً. وعلى أي حال، فإن الأجور بالقطعة، تنزع إلى خفض المستوى العام، ما لم توقفها ظروف أخرى(*).

إن الأجور باعتبارها السعر الإجمالي للعمل اليومي الوسطي تناقض مفهوم القيمة. فكل سعر ينبغي أن يكون قابلاً لأن يُرد إلى قيمة، طالما أن السعر هو، في ذاته ولذاته، ليس سوى التعبير النقدي عن القيمة، وواقع أن الأسعار الفعلية قد تكون أعلى أو أدنى من السعر المطابق لقيمتها لا يغير حقيقة أنها تعبير كمي غير متطابق عن قيمة السلعة ـ حتى لو كانت هذه الأسعار، في الوضع المفترض، أكبر أو أصغر من القيمة كمياً. ولكن الافتقار إلى التطابق هنا، في سعر العمل، إنما هو نوعي.

حاشية للصفحة 244 [ملاحظة ماركس](**):

= فيها على أساس نظام العمل بالقطعة، ولكن بأجر متدن». إن عواقب العمل المفرط عند الأفران الساخنة وفي سن جد مبكرة أمر متوقع تماماً». (لجنة مراقبة استخدام الأطفال، التقرير الأول، لندن، 1863، ص 13).

(42) «حقاً، إن الاعتراض الرئيس، في مختلف المهن، على العمل بالقطعة، هو الشكوى من أن رب العمل، حين يجد أن العمال يكسبون أجوراً جيدة، يرغب في خفض سعر العمل، وكثيراً ما يستخدم هذا الإجراء كوسيلة لخفض الأجور». (دانتغ، المرجع نفسه، [ص 22]).

(*) هذه الفقرة مشطوب عليها في المخطوطة.

(**) الصفحة 244 مفقودة حسب ملاحظة الناشر الألماني، والإضافة بين قوسين أعلاه من عندنا. [ن.ع].

«عندما يؤلف القمح جزءاً من عيش العامل، فإن إزدياد سعره الطبيعي يقود بالضرورة إلى رفع السعر الطبيعي للعمل، أو بتعبير آخر، عندما يتطلب الأمر كمية أكثر من العمل لتوفير العيش، فإن كمية أكبر من العمل، أو منتوج العمل، ينبغي أن تبقى مع العامل، كأجور له. ولكن بما أن كمية أكبر من عمله أو (وهذا يضارع الشيء نفسه) من منتوج عمله، تصبح ضرورية لعيش العامل المانيفاكتوري، وأنه يستهلكها في أثناء الاشتغال، فإن كمية أقل من منتوجات العمل سوف تبقى لرب العمل» (ر. تورنز، بحث في تجارة القمح الخارجية، 1815، ص 235-236)(*).

[260] بما أن قيمة السلعة تساوي العمل الضروري الذي تحتويه، فإن قيمة عمل يوم ـ عمل يوم يجري في ظل شروط إنتاج مناسبة وبمقياس اجتماعي اعتيادي وسطي من الشدة والمهارة ـ ستكون مساوية لما تحتويه من عمل يوم، وهذا هراء لا يقدم أي تحديد. إن **قيمة العمل** ـ أي سعر **العمل** (نوعياً) مجرداً من تعبيره النقدي ـ إذن هو تعبير لا عقلاني، بل هو في الواقع لا أكثر من شكل مقنَّع ومقلوب للتعبير عن **قيمة قدرة** ـ العمل. (إن السعر، الذي لا يمكن رده إلى **قيمة**، سواء مباشرة أو من خلال سلسلة من التوسطات، لا يعبر سوى عن تبادل عرضي لشيء ما لقاء نقود، وعلى هذا النحو، فإن أصنافاً ليست هي في ذاتها سلعاً، وهي تقع، بهذا المعنى، خارج **نطاق التجارة بين البشر** *(extra commercium hominum)* يمكن أن تتحول إلى سلع عن طريق مبادلتها لقاء النقود. من هنا الصلة بين الرشوة والفساد، والعلاقة النقدية. وبما أن النقود هي المظهر المتحول للسلعة، فإنها لا تشي بما كان قد حُوِّل إليها: أهو ضمير أم بكارة أم سماد حصان).

ولكن الشكل الآخر المباشر للأجور، وهو لا يقل في شيء عن لاعقلانية الأجور الزمنية، يتمثل في الأجور بالقطعة، التي يفترض أنها تعبير مباشر عن علاقة قيمية. لنفرض، مثلاً، أن ساعة عمل، تساوي 6 بنسات، متشيئة، مثلاً، في قطعة من سلعة معينة (نترك جانباً ما تحتويه من رأسمال ثابت). إن العامل يتلقى 3 بنسات، لأنه بخلاف ذلك فإن **قيمة** هذه القطعة لا تتحدد، إزاء العامل، بما تحتويه من **قيمة** مقاسة بوقت

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية، وهو مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص1185. [ن.ع].

العمل المستهلك. وعليه، في الواقع، فإن الأجر بالقطعة لا يعبر مباشرة عن أي علاقة قيمية. والمسألة، إذن، هي ليست أن نقيس قيمة القطعة بمقدار وقت العمل الذي تحتويه. على العكس، فإن وقت العمل الضروري الذي أداه العامل ينبغي أن يُقاس بواسطة القطعة. إن الأجر الذي يتلقاه العامل، إذن، هو أجر زمني، نظراً لأن القطعة ليس لها من مهمة سوى أن تقيس الزمن الذي تلقى العامل أجره لقاءه، وأن تتصرف كضامن يكفل ألّا يستخدم العامل سوى وقت العمل الضروري، أي أن يكون قد عمل بالشدة المطلوبة، وإن عمله (كقيمة ـ استعمالية) يتمتع بالنوعية المناسبة. إن الأجور بالقطعة، إذن، ليست سوى شكل خاص من الأجور الزمنية، التي لا تزيد، بدورها، عن شكل مقنَّع لقيمة قدرة ـ العمل، أو بتعبير بديل سعر قدرة ـ العمل الذي يتطابق كمياً مع القيمة أو ينحرف عنها. وإذا كان صحيحاً أن الأجور بالقطعة تميل إلى أن تترك لفردية العامل مجالاً رحباً للارتفاع بهذا القدر أو ذاك فوق المستوى العام، فإن من الصحيح أيضاً أنها تخفض أجور العمال الآخرين دون ذلك المستوى، وإن ذلك المستوى نفسه يميل إلى الهبوط نتيجة المنافسة بالغة الشدة التي تسعّرها الأجور بالقطعة بين العمال.

عند المقارنة بين الأجور الزمنية في بلدان مختلفة (أي: أجر يوم عمل ذي طول معين) ينبغي على المرء، بمقدار ما تقاس شدة العمل ـ مع بقاء الأشياء الأخرى متساوية ـ بكتلة المنتوج الذي يولّده العامل في زمن معين، ينبغي على المرء أن يقارن، في الوقت نفسه، بين هذه الأجور من ناحية أسعار القطعة. فهذا هو الطريق الوحيد لاكتشاف العلاقة الحقيقية بين العمل الضروري والعمل الفائض، أو بين الأجور وفائض القيمة. فعندئذ سيتضح، غالباً، أنه على الرغم من أن الأجور الزمنية، ظاهرياً، هي أعلى في البلدان الغنية، فإن الأجور بالقطعة هي أعلى في البلدان الفقيرة. من هنا فإن العامل، في هذه الأخيرة، يتطلب لإعادة إنتاج مرتبه جزءاً من يوم العمل أكبر مما في البلدان الأولى، أي أن معدل فائض القيمة هو في البلدان الأخيرة أصغر مما في البلدان الأولى، وبالتالي فإن الأجر النسبي أعلى. وهكذا في الواقع يكون السعر الحقيقي للعمل في البلدان الفقيرة أعلى مما في الغنية. وإذا ما نظرنا إلى مختلف الأمم، لوجدنا، بمعزل عن المدة والإنتاجية المستقلتين عن العامل المفرد، أن هناك تبايناً عظيماً في شدة كما في مدة يوم العمل، وإن يوم العمل الوطني الأكثر شدة يمكن أن يُساوي بواحد أقل شدة + س. وإذا أخذنا يوم عمل البلدان التي تنتج الذهب والفضة كمعيار قياسي ليوم

العمل العالمي، فإن يوم العمل الإنكليزي الأكثر شدة، والبالغ 12 ساعة، يمكن التعبير عنه في ذهب أكثر مما ليوم العمل الإسباني الأقل شدة. نقصد القول، إنه سيكون أعلى بالمقارنة مع يوم العمل الوسطي مُعبَّراً عنه بلغة الذهب والفضة. إن يوم عمل وطني أعلى، مفترضين وجود يوم إجمالي ذي طول مثبّت، سيكون أعلى، سواء بلغة القيمة ـ الاستعمالية أم بلغة القيمة ـ التبادلية، وبالتالي أيضاً بلغة التعبير النقدي. (إذا افترضنا أن للذهب والفضة قيمة معينة، فإن التعبير النقدي الأعلى يجب أن يعبِّر دائماً عن قيمة أكبر، والأدنى عن قيمة أقل: ولو نظرنا إلى الأجور النقدية للعمال في مختلف البلدان في آنٍ واحدٍ، فإن قيمة الذهب والفضة تُفتَرض ثابتة، لأن أي تغير في قيمتها سيفضي إلى حصول تغير متزامن بالنسبة إلى جميع الأمم المعنية، بحيث لا يطرأ أي تغير على الإطلاق فيما يتعلق بمواقعها النسبية)، وعليه فإن حقيقة الأجر الوطني الأعلى، لا تتضمن سعراً للعمل أعلى كسعر لمقدار معين من العمل. وإذا كان الطول الأكبر للعمل معيناً أو، وهذا يضارع الشيء نفسه عالمياً، إذا كانت الشدة الأكبر للعمل معينة، فإن الأجر يمكن أن يكون في بلد ما أعلى مما في آخر، ولكن يمكن له أولاً أن يحتل جزءاً أصغر في اليوم الإجمالي، أي أن يكون أصغر، بصورة نسبية ويمكن له ثانياً أن يمثل سعراً أدنى. وعلى سبيل المثال إذا كان العامل يتلقى 3 شلنات في اليوم لقاء 12 ساعة عمل، فإن هذا أقل مما لو كان أجره اليومي $2\frac{1}{2}$ شلن لقاء 11 ساعة. ذلك لأن ساعة واحدة من العمل الفائض تتضمن اهتلاكاً أكبر، أي إعادة إنتاج أسرع لـ قدرة ـ العمل. وسيكون الفرق أكبر من ذلك فيما لو كان العامل يتلقى $2\frac{1}{2}$ شلن لقاء 10 ساعات و3 لقاء(*)...

[أنماط مختلفة من تمركز وسائل الإنتاج في بلدان مختلفة] [379]

«رغم أن المهارة وعلم الميكانيك قد يفعلان الكثير، فإن طغيان العنصر الحيوي أساسي لاتساع المانيفاكتورات. إن نظام التجزؤ (morcellement)، إذ يمنع النمو السريع للسكان، فقد نزع، بصورة غير

(*) الصفحتان 261 و262 مفقودتان. وتوجد في مكانهما ورقة تحمل الرقم 379، ومعنونة: «أنماط مختلفة من تمركز وسائل الإنتاج في بلدان مختلفة»، وهي، من حيث مادة الموضوع، تتبع من النص الذي يسبقها.

مباشرة، إلى عرقلة اتساع المانيفاكتورات. وقد كان له هذا التأثير بشكل مباشر أيضاً. فلقد أبقى عدداً كبيراً من السكان لصيقين بالأرض ويعملون فيها. إن زراعة الأرض هي مهنتهم الأساسية ـ وهي مهنة يزاولونها بافتخار ورضى. وإن اشتغالهم في الغزل والنسيج وما شابههما، ليس إلّا اشتغالاً ثانوياً، ضرورياً، لإعالة أنفسهم. وإنهم يكتنزون مدخراتهم لغرض زيادة ميراثهم، وليسوا عرضة للابتعاد عن مسقط رؤوسهم بحثاً عن مهنة جديدة أو عادات جديدة»، (إذن هنا بالضبط، حيث الادخار يعادل الاكتناز، وحيث يبقى موجوداً بدرجة عالية نسبياً، بل يكون قادراً على الوجود في ظل الشروط المعينة ـ فإن **تكوّن رأس المال**، نسبياً، **وتطور الإنتاج الرأسمالي**، بالقياس إلى إنكلترا، يُعاق بفعل الشروط الاقتصادية نفسها المؤاتية للاكتناز، إلخ). «إن موقع المالك، امتلاك منزل، وامتلاك قطعة أرض، هي أيضاً الهدف الرئيسي لعامل المصنع، ولكل إنسان فقير ليس لديه ملكية أصلاً؛ والواقع إن الجميع يتطلع إلى الأرض... من هذا الوصف لطابع ومهن الطبقة الأغزر عدداً من الشعب الفرنسي، يمكن لنا مباشرة الاستنباط بأن الصناعة المانيفاكتورية الفرنسية تتمثل، على خلاف إنكلترا، في مؤسسات صغيرة»، (هذا يبيّن مدى ضرورة انتزاع الأرض لتطور الصناعة واسعة النطاق). «يجري تحريك بعضها بالبخار والماء، ويعتمد الكثير منها في قوته المحركة على عمل الدواب، بل إن الكثير من المصانع لا يزال يستخدم العمل اليدوي وحده، بالكامل». إن **الخاصية المميزة للصناعة الفرنسية** قد وُصفت خير وصف من جانب البارون س. دوبان، بأنها **عاقبة نظام حيازة الأرض**. وهو يقول: «**بما أن فرنسا هي بلد الملكيات المجزأة، بلد الحيازات الصغيرة، لذلك فإنها بلد الصناعة المجزأة وبلد الورش الصغيرة**». (تقرير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 67 ـ 68) ويقدم مفتش المصانع نفسه (أ. ريدغريف) مسحاً (لعام 1852) لمانيفاكتورات «المنسوجات الفرنسية مهما كانت أهميتها»، ويتضح من المسح أن مصادر القوة المحركة المستخدمة فيها، كانت كالتالي:

«البخار 2053 (قوة حصانية)(*)، الماء 959، قوى ميكانيكية أخرى 2057»(**) (المرجع نفسه، ص 69)(43). ويقارن هذه المعطيات بمعطيات عدد من المصانع، إلخ، قدمت إلى مجلس العموم في عام 1850، ويستخدم ذلك ليبيّن «الفارق الباهر التالي بين نظام مانيفاكتورات المنسوجات الإنكليزية والفرنسية»(***).

والنتيجة كالتالي:

[380] إن عدد المصانع في فرنسا هو ثلاثة أضعاف عددها في إنكلترا، في حين أن عدد الأشخاص المستخدمين فيها هو أكبر بـ $\frac{1}{5}$ فقط؛ ولكن النسب المتباينة جداً في الآلات والقوة المحركة تتضح على وجه أفضل من خلال المقارنة التالية(****):

(*) هذه الفقرة كلها مشطوبة في المخطوطة.

(43) إن ما يتجلى بصفة تراكم أولي (بدائي) لرأس المال هو، في الواقع، العملية التي تصبح فيها شروط الإنتاج مستقلة ـ إنها تنفصل عن المنتج الذي يعمل لنفسه بنفسه (Self-employing)، فيتحول إلى عامل مأجور. في النص، جرى عرض ذلك بالنسبة إلى الصناعة. ولكن ذلك يتضح، على سبيل المثال، في العلاقات بين المزارع الرأسمالي (farming capitalist) والفلاح، إلخ. «إن الزراعة واسعة النطاق لا تتطلب مقداراً من رأس المال أكبر مما تتطلبه الزراعة على نطاق صغير أو متوسط. على العكس، فهي تتطلب أقل؛ لكن توزيع رأس المال متفاوت بين هذه الأنظمة المختلفة. «إن مقادير رأس المال الموظفة في الزراعة واسعة النطاق ينبغي الاحتفاظ بها بين أيدي عدد قليل من الناس الذين يدفعون أجور الأشخاص الذين يقومون باستخدامهم». (ماتيودو دومبال، السجلات الزراعية لروفيل، الطبعة الثانية، 1825، ص218).

(**) هذا المقتبس المطول ورد بالإنكليزية، وهو مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1185-1186. [ن.ع].

(***) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1186. [ن. ع].

(****) نص المقتبس بالإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1186-1187. [ن. ع].

ـ عدد المصانع (Number of factories)	فرنسا	إنكلترا	
	12,986	4330	
ـ عدد الأشخاص المستخدمين (Number og Persons employed)	706,450	596,082	في الواقع إن الأرقام الفرنسية تتضمن ما لا يُعتبر في إنكلترا مصنعاً.
ـ متوسط عدد الأشخاص في كل مصنع (Average Number of Persons in each factory)	54	137	
ـ متوسط عدد المغازل لكل شخص مستخدم (Average number of spindles to each person)	7	43	في إنكلترا ستة أضعاف ما في فرنسا
ـ متوسط عدد الأشخاص لكل نول (Average number of persons to each loom)	2 (نول آلي ويدوي)	2 (نول آلي فقط)	

لذا، يوجد في فرنسا أشخاص مستخدمون أكثر مما في إنكلترا، ولكن فقط بسبب أن جميع الأنوال اليدوية قد أُقصيت من المعطيات الإنكليزية. ولكن يوجد في المؤسسة الوسطية ضعف ما يوجد في فرنسا ($\frac{54}{136} = \frac{27}{68} = \frac{13}{34} = \frac{1}{3}$ تقريباً)، أي يوجد عدد أكبر من الناس جُمعوا معاً تحت إمرة رأس المال الواحد نفسه. وفي فرنسا يوجد 3 أضعاف عدد المصانع، ولكن فقط $\frac{1}{5}$ أكثر من الناس المستخدمين فيها، أي عدد أقل من الأشخاص نسبة إلى عدد المؤسسات. يضاف إلى ذلك، فيما يتعلق بكتلة الآلات التي تصيب الشخص الواحد، هناك من المغازل في إنكلترا 6 أمثال ما في فرنسا. ولو كان جميع الأشخاص المستخدمين غازلين، لكان هناك 4,945,150 مغزلاً في فرنسا، و$\frac{1}{5}$ أقل في

إنكلترا. لذا يوجد في إنكلترا نول بخاري واحد بين شخصين، وفي فرنسا نول بخاري واحد أو نول يدوي واحد.

هكذا يوجد في إنكلترا 25,631,526 مغزلاً. زد على ذلك، أن القوة البخارية المستخدمة في بريطانيا العظمى = 108,113 قوة حصانية، (ق. ح) ونسبة الأشخاص المستخدمين حوالى $5\frac{1}{2}$ شخص لكل قوة حصانية بخارية، والنسب في فرنسا حسب هذا التقدير ينبغي أن تعطينا قوة بخارية = 128,409 (ق. ح)، في حين أن مجمل القوة البخارية لفرنسا لم تكن تبلغ سوى = 75,518 (ق .ح) في عام 1852، أنتجها 6080 محركاً بخارياً، ذي قدرة متوسطة تقل عن $12\frac{1}{2}$ ق .ح لكل محرك؛ في حين يبدو أن عدد المحركات البخارية المستخدمة في مصانع النسيج الفرنسية قد كان 2053 في عام 1852، وقوة هذه المحركات تساوي 20,282 (ق .ح)، موزعة كالتالي(*):

مجال الاستخدام	عدد المصانع	القوة الحصانية
في الغزل فقط	1438	16,494
في النسيج فقط	101	1738
في الإنجاز النهائي	242	612
في عمليات أخرى	272	1438
المجموع	2053	20,282

(المرجع نفسه ص 70)

«إن غياب عظام وأعصاب المانيفاكتورات في فرنسا، الفحم والحديد،
لا بد من أن يعوق أبداً تقدمها كبلد مانيفاكتوري» (المرجع نفسه)(**)

إذ يوجد بالنسبة إلى كل عامل في مصنع إنكليزي، بالمقارنة مع الفرنسيين، آلات أكثر للعمل، وكذلك أجهزة مولّدة للقوة المحركة أكثر بكثير (قوة ميكانيكية Mechanic

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187. [ن.ع].

(**) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187. [ن.ع].

Power) وعليه، أيضاً فإنه يعالج مواد أولية أكثر من نظيره الفرنسي خلال الزمن نفسه. «إن القدرة المنتجة لدى عمله هي، إذن، أعظم بكثير، شأن رأس المال الذي يستخدمه. إن عدد المؤسسات في إنكلترا أقل مما في فرنسا. وإن عدد العمال المستخدمين، وسطياً، في مؤسسة واحدة، هو أكبر في إنكلترا مما في فرنسا، رغم أن العدد الإجمالي للمستخدمين في فرنسا أكبر مما في بريطانيا، وإن يكن بنسبة صغيرة ليست إلّا بالقياس إلى عدد المؤسسات»(*).

ويغدو واضحاً تماماً أن نرى هنا أنه بسبب الظروف التاريخية وغيرها التي كان لها أثر متفاوت على الحجم النسبي لتركز وسائل الإنتاج، فإن هناك نزعاً متفاوتاً بالمثل لملكية جمهرة المنتجين المباشرة. وعلى النحو ذاته، هناك تطور متباين جداً للقوى المنتجة وللنمط الرأسمالي للإنتاج بعامة. ويتناسب هذا تناسباً عكسياً مع الإدخار (saving) و«الاكتناز» (hoarding) اللذين يقوم بهما المنتج المباشر نفسه، وهما ضخمان في فرنسا بالمقارنة مع إنكلترا. إن

> «مدى إمكان إدخار واكتناز ومراكمة ودمج العمل الفائض للمنتجين في كتل أعظم، أي تركيزها، وإمكان استخدامها كرأسمال، إن هذا المدى يتطابق بالضبط مع درجة اكتناز عملهم الفائض، إلخ، على يد أرباب العمل بدلاً من اكتنازه على أيديهم هم أنفسهم؛ وعليه فإن هذا المدى يتطابق مع درجة حرمان الجمهرة العظمى من المنتجين من إمكانية وشروط «الادخار» و «الاكتناز» و «التراكم»، أي باختصار، أن هذه الجمهرة تحرم من القدرة على تملك عملها الفائض بالذات بأية درجة مهمة، وذلك بسبب نزع ملكية وسائل الإنتاج من هذه الجمهرة نزعاً تاماً بهذا القدر أو ذاك. إن التراكم والتركز الرأسماليين يستندان إلى، ويتطابقان مع، سهولة الاستيلاء على العمل الفائض للناس الآخرين، بكتل ضخمة، والعجز المقابل لهؤلاء الآخرين أنفسهم، عن أي حق في المطالبة بعملهم الفائض ذاته. وعليه فإن من أشد الأوهام والمظاهر المضللة أو الخداع مدعاة للسخرية هو تفسير وتسويغ هذا التراكم الرأسمالي عن طريق خلطه مع، أو، بمقدار ما يتعلق الأمر بالصياغات الكلامية، تحويله إلى عملية هي نقيض له، وبعيدة عنه، عملية تتطابق مع نمط للإنتاج لا يمكن إلّا على أنقاضه وحدها أن يترعرع الإنتاج الرأسمالي. وهذا واحد من الأضاليل التي يرعاها الاقتصاد السياسي

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187. [ن.ع].

بعناية بالغة. والحقيقة هي هذه: إن كل عامل، في هذا المجتمع البورجوازي، إذا كان إنساناً ذكياً وبارعاً تماماً، وكان قد حُبي بغرائز بورجوازية ونال حظاً استثنائياً فإن من الممكن أن يستطيع تحويل نفسه إلى **مستغل لعمل الآخرين** *(exploiteur du travail d'autrui)*. ولكن حيثما لا يوجد عمل (travail) يمكن استغلاله (exploité) فلن يكون هناك، لا رأسمالي ولا إنتاج رأسمالي»(*).

* * *

[75] (**) إن ريكاردو في الواقع يواسي العمال بقوله إنه، من جراء تنامي إنتاجية العمل، فإن الزيادة في رأس المال الإجمالي تنمو في تعارض مع جزئه المتغير، وكذلك شأن جزء فائض القيمة، الذي يُستهلك كإيراد. بناء عليه،

«هناك طلب متزايد على الخدم». (ريكاردو، مبادىء، ص 473)(***).

[76] «الملكية... ضرورية للحفاظ على العامل العادي غير الماهر من السقوط إلى مستوى جزء من آلة، يُشترى بالحد الأدنى من سعر السوق الذي يمكن به إنتاجه، أي السعر الذي يستطيع العمال عنده أن يعيشوا وأن يديموا جنسهم؛ وذلك ما يؤول إليه العامل دوماً إن عاجلاً أم آجلاً، عندما تتمايز مصالح رأس المال عن مصالح العمل، وتُترك لكي تتعدل بفعل التأثير الوحيد لقانون العرض والطلب». (صامويل لينج، البؤس القومي، لندن، 1844، ص 46)(****).

إيرلندا–الهجرة

[77] بمقدار ما يمكن للزيادة الحقيقية والنقصان الحقيقي في السكان العاملين أن

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187، 1188. [ن.ع].

(**) إن هذا الرقم، والأرقام التي تليه ليست بأرقام صفحات، بل تشير، عوضاً عن ذلك إلى هوامش منفصلة، تؤلف بقية النص. إن الصفحات التي دوّنت فيها هذه النصوص ليست مرقّمة.

(***) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1188. [ن.ع].

(****) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1188. [ن.ع].

تمارسا أي تأثير محسوس على سوق العمل خلال الدورة الصناعية الكبرى المؤلفة من 10 سنوات، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل إلّا في إنكلترا، ولذلك نتخذ منها نموذجاً. والسبب هو أن النمط الرأسمالي للإنتاج كامل التطور في إنكلترا، خلافاً للقارة، حيث لايزال هذا النمط يعمل على أسس اقتصاد زراعي لا يتواءم معه: بناء عليه يمكن لنا، أن ندرس على انفراد تأثير حاجة رأس المال لإنماء قيمته على تنامي الهجرة وتقلصها. وينبغي أن نبدأ بملاحظة أن هجرة رأس المال، أي هجرة ذلك الجزء من الإيراد السنوي الذي يوظف في الخارج، وبخاصة في المستعمرات والولايات المتحدة الأميركية، هي أكبر بكثير نسبة إلى رصيد التراكم السنوي، من نسبة عدد المهاجرين إلى النمو السنوي للسكان. والحق إن قسماً من هؤلاء يتبع رأس المال فعلاً إلى الخارج. زد على ذلك، إن الهجرة من إنكلترا، إذا عاينّا قسمها الرئيس، تشمل القطاع الزراعي، لا العمال، بل أبناء الزرّاع المستأجرين، إلخ. وقد جرى التعويض عن ذلك بالنازحين من إيرلندا. إن فترات الركود والأزمة، حيث يكون الحافز على الهجرة في ذروته، تتماثل مع تلك الفترات التي يُرسل فيها المزيد من رأس المال الفائض إلى الخارج، وبالعكس، فإن الفترات التي تهبط فيها الهجرة تطابق تلك الفترات التي تنخفض فيها هجرة رأس المال الفائض. من هنا فإن العلاقة المطلقة بين قدرة ـ العمل ورأس المال المستخدم في البلاد لا تتأثر، إلى حد كبير، بالتقلبات في الهجرة. فإذا كانت الهجرة من إنكلترا ستتنامى إلى مديات خطيرة قياساً إلى النمو السنوي للسكان، فإنها ستقضي بنهاية سيطرتها على السوق العالمي. إن الهجرة الإيرلندية، منذ عام 1848، قد انتزعت من المالتوسيين كل آمالهم وتوقعاتهم. فلقد أعلنوا، في المقام الأول، إن تجاوز نطاق الهجرة للنمو السكاني أمر مستحيل. وحلّ الإيرلنديون مشكلتهم رغم الفقر. فأولئك الذين قد هاجروا أصلاً، قاموا، في الأغلب، كل عام بإرسال وسائل تمكن الباقين في الوطن من الهجرة بدورهم. ثانياً إن هؤلاء السادة كانوا قد تنبأوا أن المجاعة (famine) التي حصدت مليوناً، وسيل النزوح الذي أعقبها، سيكون لهما في إيرلندا الأثر نفسه الذي خلفه الموت الأسود (Black Death) [الطاعون] في إنكلترا أواسط القرن الرابع عشر. لكن العكس هو الذي حصل بالضبط. فالإنتاج قد انخفض بوتيرة أسرع من السكان، وكذلك تقلصت وسائل تشغيل العمال الزراعيين، رغم أن أجورهم الآن، إذا أخذنا الفروق بين أسعار الضروريات في الحساب، ليست أعلى مما كانت عليه عام 1847. مع ذلك فقد تناقص السكان من 8 ملايين إلى ما يقارب ½4 مليون، في ظرف 15 عاماً. إن إنتاج المواشي قد نما بعض الشيء، والحق يقال؛ وإن اللورد دوفيرين، الذي يتمنى تحويل إيرلندا إلى

مرعى للخراف، محق تماماً حين يقول إن عدد السكان لا يزال غزيراً أكثر مما ينبغي. في غضون ذلك لا يأخذ الإيرلنديون إلى أميركا عظامهم فحسب، بل أنفسهم أيضاً، وإن الوعيد المنذر بأنْ **ينهض منتقمٌ يوماً من رفاة عظامنا**(*) *(Exoriare aliquis ultor)* سوف يتحقق يوماً على الجانب الآخر من الأطلسي.

ولو درسنا العامين الأخيرين 1864 و1865 لاكتشفنا الأرقام التالية بالنسبة للمحاصيل الرئيسية:

	1864 (كوارترات)	1865 (كوارترات)	الانخفاض
القمح	875,782	826,783	48,999
الشوفان	7,826,332	7,659,727	166,605
الماش	761,909	732,017	29,892
البرة	15,160	13,989	1171
البطاطا	4,312,388	3,865,990	446,398
الكرنب	3,467,659	3,301,683	165,976
الكتان	64,506	39,561	29,945

(الاحصاءات الزراعية الرسمية لإيرلندا، دبلن، 1866، ص 4).

إن ذلك لا يمنع الأفراد الذوات من إثراء أنفسهم على حساب خراب الريف بأمره. وعلى سبيل المثال، فإن عدد الأشخاص الذين يتراوح دخلهم السنوي بين 900 جنيه و1000 جنيه كان 59 في عام 1864، و66 في 1865، أما أولئك الذين يتراوح دخلهم السنوي بين 1000 ـ 2000 جنيه فقد كان عددهم 315 في 1864، و342 في 1866. وكانت المداخيل الأخرى كالتالي:

(*) فيرجل، الإنيادة، المجلد الرابع، البيت 625. [ن.ع].

		1864	1865
مداخيل بين	3000 ـ 4000 جنيه	46	50
	4000 ـ 5000 جنيه	19	28
	5000 ـ 10,000 جنيه	30	44
	10,000 ـ 50,000 جنيه	23	25

وكان هناك 3 أشخاص حصل كل واحد منهم على دخل يبلغ 87,706 جنيهات وثلاثة آخرون حصل كل واحد منهم على 91,509 جنيهات. (إحصاءات الدخل وضريبة الأملاك، 7 آب/أغسطس، 1866) وإن اللورد دوفيرين، الذي هو ذاته أحد «الزائدين عن اللزوم»، يجد، محقاً، أن لإيرلندا سكاناً أكثر من اللزوم.

[نزع الملكية ونزف السكان في شرقي ألمانيا خلال القرن الثامن عشر]

(*) «لم يُكفَل للرعايا (الفلاحين) البروسيين ضمان الحيازة وحق استيراث الأرض في أغلب أقاليم المملكة إلّا في عهد فريدريك الثاني. وإن المرسوم الذي اشترع ذلك ساعد على وضع نهاية لتظلمات السكان الريفيين التي كانت تهدد بنزف سكان الريف. ففي مطلع القرن (الثامن عشر)، ومنذ أن بدأ لوردات الأرض بتركيز جهودهم لزيادة محصول ممتلكاتهم، وجدوا أن من مصلحتهم طرد الكثير من رعاياهم، وضم حقول هؤلاء إلى عقاراتهم، وإن الناس الذين نُزعت ملكيتهم على هذا النحو، وفقدوا أي مأوى لهم، باتوا فقراء معوزين؛ أما الذين بقوا فقد أبهظتهم الأعباء المفروضة عليهم، نظراً لأن لوردات الضِيَع صاروا يطلبون منهم الآن أن يحرثوا الحقول التي كانت تُحرث في السابق على يد المستأجرين المحاصصين، الذين كان عملهم في السابق يسهل، إلى حد كبير، زراعة حقول اللوردات. إن عملية التسييج هذه، المعروفة باسم إقصاء الفلاحين *(Bauernlegen)* كانت بالغة القسوة في الانحاء الشرقية من ألمانيا. وحين غزا فريدريك الثاني سيليزيا، كانت هناك بضعة آلاف من المزارع دون زارعين؛ وكانت الأكواخ

(*) هذه الصفحة غير مرقمة شأن التي تليها.

مهدمة، والحقول في أيدي لوردات الضِيَع. وكان ينبغي إعادة تنظيم كل الأراضي المصادرة، وإيجاد زارعين، وتوفير المواشي، والمعدات، وجرت إعادة توزيع الأرض على الفلاحين مع كفالة حقهم في الحيازة ونقل الأرض إلى ورثتهم. وفي روجن، حتى خلال عهد صبا موريتز ارندت، أدت التجاوزات نفسها إلى اندلاع انتفاضات قام بها سكان الريف، فتوجب إرسال قوات عسكرية، وسُجن الثائرون: بعد ذلك سعى الفلاحون إلى الثأر لأنفسهم، فصاروا ينصبون الكمائن لنبلاء أفراد، ويفتكون بهم. وبالمثل، أدت تجاوزات مماثلة، في مقاطعة ساكسوني، إلى انتفاضة في عام 1790» (غوستاف فرايتاغ).

إن حقيقة المشاعر النبيلة للوردات الاقطاعيين تتكشف هنا بجلاء ساطع(*).

[الملكية ورأس المال]

رغم أن تكوين رأس المال والنمط الرأسمالي للإنتاج لا يقومان جوهرياً على نقض الإنتاج الاقطاعي وحده فحسب، بل أيضاً على نزع ملكية الفلاحين والحرفيين، وبوجه عام تقويض نمط الإنتاج الذي يقوم على الملكية الخاصة للمنتج المباشر لشروط إنتاجه؛ ورغم أن الإنتاج الرأسمالي، ما إن يبرز، حتى يواصل تطوره بنفس معدل تدمير أية ملكية خاصة ونمط الإنتاج المرتكز عليها، بحيث يجري نزع ملكية أولئك المنتجين المباشرين باسم تركز رأس المال (تمركز)؛ ورغم أن التكرار النظامي اللاحق لعملية نزع الملكية في اطار «إخلاء العقارات» (Clearing of estates) هو، في جانب، فعلُ عنفٍ يعلن بدء النمط الرأسمالي للإنتاج ـ رغم أن ذلك كله يمثل واقع الحال، فإن كلاً من نظرية الإنتاج الرأسمالي (الاقتصاد السياسي، فلسفة الحق، إلخ) والرأسمالي نفسه، في رأسه هو بالذات، يغتبطان لخلط نمط ملكيته وتملكه، الذي يقوم في منابعه على نزع ملكية المنتج المباشر، ويقوم في تطوره اللاحق على الاستيلاء على عمل الغير، خلطه بنقيضه: بنمط إنتاج يفترض سلفاً أن المنتج المباشر يملك شروط إنتاجه ملكية خاصة ـ وهي مقدمة تجعل الإنتاج الرأسمالي في الزراعة والصناعة، إلخ، غير ممكن؛ ونتيجة لذلك فإنه يعتبر كل هجوم على هذا الشكل الأخير من التملك هجوماً على الشكل الأول، بل يعتبره في الواقع هجوماً على كل أصناف الملكية. ومن الطبيعي أن يجد الرأسمالي،

(*) شطب النص في هذه الصفحة بخط عامودي واحد.

دوماً، أن من الصعب تماماً تقديم نزع ملكية جماهير الشغيلة كشرط مسبق للملكية القائمة على العمل. (بالمناسبة هناك في كل نمط من أنماط الملكية الخاصة عبودية ضمناً لأفراد الأسرة في الأقل، ما دام رب الأسرة يستخدمهم ويستغلهم). من هنا فإن الفكرة الحقوقية العامة من جون لوك حتى ريكاردو، هي على الدوام فكرة ملكية المالك الصغير، في حين أن علاقات الإنتاج التي يصفونها تنتمي إلى النمط الرأسمالي للإنتاج. والشيء الذي يجعل ذلك ممكناً هو علاقة الشاري والبائع التي تظل على حالها شكلياً في كلتا الحالتين. ونجد لدى سائر هؤلاء الكتّاب الازدواجية التالية ظاهرة:

1) اقتصادياً، يعارضون الملكية الخاصة القائمة على العمل، ويعرضون مزايا نزع ملكية الجماهير، والنمط الرأسمالي للإنتاج.

2) إيديولوجياً وحقوقياً، يجري ترحيل إيديولوجية الملكية الخاصة القائمة على العمل دون مزيد عناء إلى الملكية القائمة على نزع ملكية المنتجين المباشرين.

[79] وهكذا، على سبيل المثال، يجري الكلام عن إزالة الأعباء الحالية بواسطة الديون الحكومية التي توضع على أكتاف أجيال المستقبل. حين يقوم (ب) بإقراض (آ) سلعاً، سواء في الواقع أم في الظاهر، فإن باستطاعة (آ) أن يعطيه ورقة تعهد على منتوجات المستقبل، مثلما أن هناك شعراء وموسيقيي المستقبل. ولكن ليس بامكان (آ) ولا (ب) أن يستهلكا ذرة من منتوج المستقبل. فكل عصر ينبغي أن يسدد تكاليف حروبه.

من جهة أخرى، بمقدور العامل أن ينفق سلفاً في هذه السنة عمل السنوات الثلاث القادمة.

> «إن الادعاء بدرء أعباء الساعة الراهنة إلى يوم قادم في المستقبل، وإن الادعاء أن بوسعك إلقاء العبء على الأخلاف من الذرية القادمة لإشباع حاجات الجيل الحالي» ينطوي على زعم لا معقول مفاده «إن بوسعك أن تستهلك ما لم يوجد بعد، وإن بإمكانك أن تأكل قوتاً لم تُبذر بذوره في الأرض بعد... إن كل حكمة سياسيينا سوف تنتهي إلى نقل كبير للملكية من طبقة إلى أخرى، وإلى خلق رصيد كبير لأجل مكافآت الوظائف والاختلاس». (بيرسي رافنستون، أفكار حول نظام التمويل ونتائجه، لندن، 1824، ص 8-9)(*).

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1189. [ن.ع].

عمال مناجم الفحم

إن ما يعنيه اعتماد عمال الفحم على المستغلين من أجل مساكنهم، يمكن أن يُرى عملياً، في أي اضراب. لنأخذ مثلاً الاضراب في دورهام في تشرين الثاني/نوفمبر، 1863. لقد جرى إجلاء الناس، بما في ذلك النساء والأطفال، في أسوأ طقس؛ ورُمي متاعهم في الطريق. وكانت أول مشكلة تواجههم هي العثور على سقف يقيهم الليالي الباردة. بات الكثيرون منهم في العراء، واقتحم آخرون مساكنهم المُخلاة واحتلوها في الليل. وفي اليوم التالي عمل أصحاب المناجم على إحكام غلق الأبواب والنوافذ بالمسامير، لحرمان المطرودين من ترف النوم، في ليالي البرد المثلج، على الأرضيات [73] العارية في الأكواخ الخالية. ولجأ الناس عندئذ إلى إقامة كابينات خشبية، وأكواخ بيضوية من نبات الخثّ، لكن مالكي الحقول التي أقيمت فيها هذه، سرعان ما هدموها. وتوفي حشد من الأطفال، أو تحطموا خلال حملة العمل هذه ضد رأس المال. (صحيفة رينولدز، 29 تشرين الثاني/نوفمبر، 1863).

– انتهى –

[79]

المقتبسات باللغات غير الألمانية
(الجزء الثامن)

الجزء الثامن

ص [457-458]، ألماني، 1057 عربي، الحاشية (*)

□ «Il est impossible que l'intérêt du capital (...) s'ajoutant dans le commerce au salaire de l'ouvrier pour composer le prix de la marchandise, l'ouvrier puisse racheter ce qui'il a lui-même produit. Vivre en travaillant est un principe qui, sous le régime de l'interêt, implique contradiction». (*Gratuité du crédit Discussion entre M. Fr. Bastiat et M. Proudhon,* Paris, 1850, p. 105).

ص [469a-469b]، ألماني، 1081-1082 عربي، الحاشية (8)

□ "Capital is that part of the wealth of a country which is employed in production, and consists of food, clothing, tools, raw materials, machinery, etc. necessary to give effect to labour. (89. *Ricardo* l.c.)

□ "*Capital* is a portion of the national wealth, employed or meant to be employed, in favouring reproduction". (21. G. *Ramsay,* l.c.)

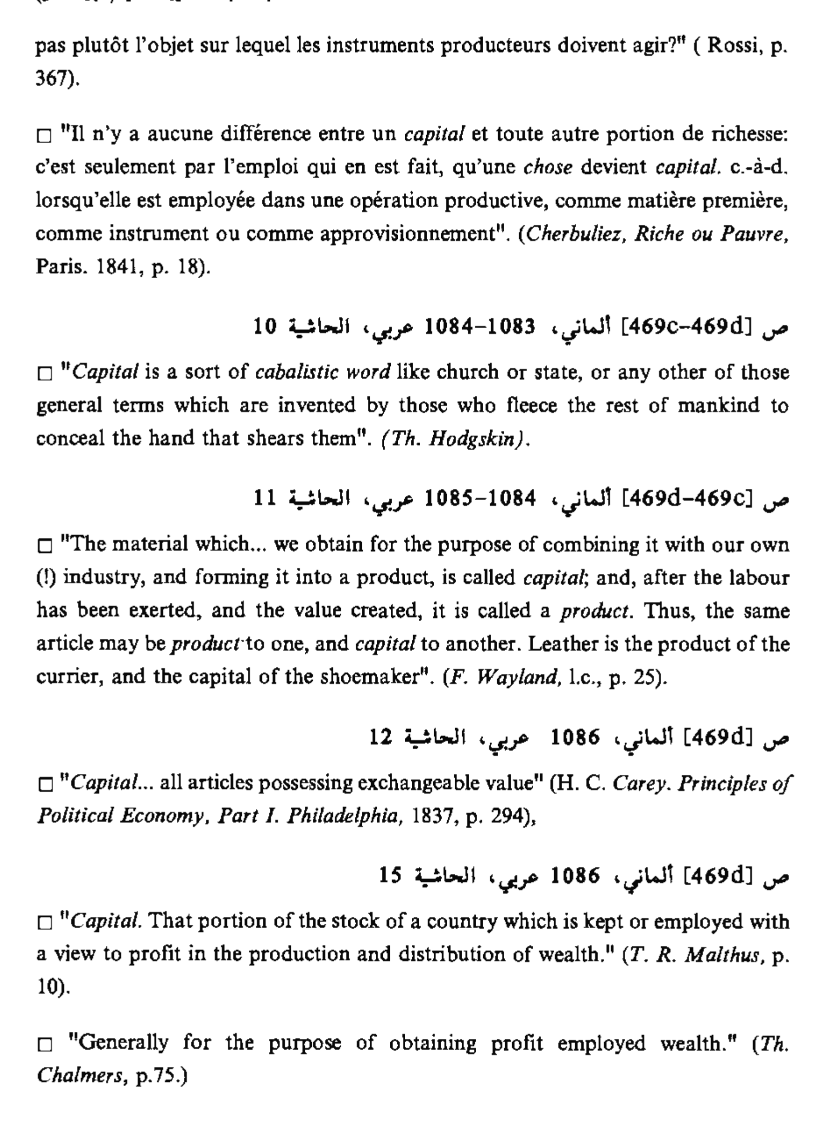
□ "*Capital* ... a particular species of wealth ... destined ... to the obtaining of other articles of utility". (*F. Torrens* l.c.)

□ "*Capital* ... produit ... comme moyens d'une nouvelle production".. (*Senior,* l.c., p. 318).

□ "Lorsqu'un fonds est consacré à la production matérielle, il prend *le nom de capital*". (207. T.l. *Storch. Cours d'Économie Politique.* Pariser Ausgabe, 1823).

□ "Le *capital* est cette portion de la richesse produite qui est destinée à la reproduction. (p. 364. *Rossi, Cours d'Économie Politique,* 1836-37, Brüsseler Ausgabe, 1842).

□ "Est-ce (la matière première) vraiment là un instrument de production? n'est-ce



pas plutôt l'objet sur lequel les instruments producteurs doivent agir?" (Rossi, p. 367).

□ "Il n'y a aucune différence entre un *capital* et toute autre portion de richesse: c'est seulement par l'emploi qui en est fait, qu'une *chose* devient *capital.* c.-à-d. lorsqu'elle est employée dans une opération productive, comme matière première, comme instrument ou comme approvisionnement". (*Cherbuliez, Riche ou Pauvre,* Paris. 1841, p. 18).

ص [469c–469d] ألماني، 1083–1084 عربي، الحاشية 10

□ "*Capital* is a sort of *cabalistic word* like church or state, or any other of those general terms which are invented by those who fleece the rest of mankind to conceal the hand that shears them". *(Th. Hodgskin).*

ص [469d–469c] ألماني، 1084–1085 عربي، الحاشية 11

□ "The material which... we obtain for the purpose of combining it with our own (!) industry, and forming it into a product, is called *capital*; and, after the labour has been exerted, and the value created, it is called a *product*. Thus, the same article may be *product* to one, and *capital* to another. Leather is the product of the currier, and the capital of the shoemaker". (*F. Wayland,* l.c., p. 25).

ص [469d] ألماني، 1086 عربي، الحاشية 12

□ "*Capital*... all articles possessing exchangeable value" (H. C. *Carey. Principles of Political Economy, Part I. Philadelphia,* 1837, p. 294),

ص [469d] ألماني، 1086 عربي، الحاشية 15

□ "*Capital.* That portion of the stock of a country which is kept or employed with a view to profit in the production and distribution of wealth." (*T. R. Malthus,* p. 10).

□ "Generally for the purpose of obtaining profit employed wealth." (*Th. Chalmers,* p.75.)

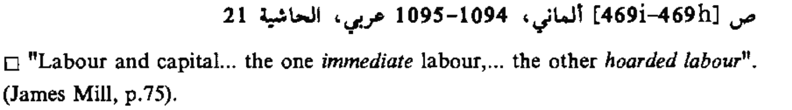
ص [469f–469g] ألماني، 1090–1091 عربي، الحاشية 17

□ "que ce n'est pas la forme de remunération qui crée pour lui (l'ouvrier) cette dépendence" [Bastia, p. 378].

□ "Ce qui est plus décisif et plus infaillible encore, c'est la *disparition des grandes crises industrielles en Angleterree*". ([Bastia], p.396).

ص [469g–469h] ألماني، 1092 عربي، الحاشية 19

□ "*Labour is the agency by which capital is made productive of ... profit*". *("John Wade, l.c., p. 161).*



ص [469h–469i] ألماني، 1094–1095 عربي، الحاشية 21

□ "Labour and capital... the one *immediate* labour,... the other *hoarded labour*". (James Mill, p.75).

□ "*Antecedent labour* (capital)... *present labour*". (*E. G. Wakefield,* p.231. Note) "Accumulated labour (capital)... *immediate labour*". (*Torrens* [p.31]) "*Labour and Capital,* that is, accumulated labour" (l.c., p. 499, Ricardo). "The *specific* advances of the capitalists do not consist of cloth (...), but of *labour*". (Malthus." p.17, 18).

□ «Comme tout homme *est forcé de consommer* avant de produire, l'ouvrier pauvre se trouve dans *la dépendance* du riche, et ne peut ni vivre ni travailler, s'il n'obtient de lui des denrées et des marchandises existantes, en retour de celles qu'il promet de produire par son travail... pour l'y (id est le riche) faire consentir, il a fallu convenir que toutes *les fois qu'il échangerait du travail fait contre du travail à faire,* le dernier aurait une valeur supérieure au premier». (Sismondi, p.36, 37).

ص [469i] ألماني، 1095–1096 عربي، الحاشية 22

□ "If in the progress of time a change takes place in their economical position, if they become the workmen of a capitalist who advanced their wages beforehand, two things take place. First they *can now* labour continuously; and, secondly, an agent is provided, whose office md whose interest it will be, to see that they *do* labour continuously... Here, then, is an increased continuity in the labour of all

this class of persons. They labour daily from morning to night, and are not interrupted by waiting for or seeking the customer... But the continuity of labour, thus made possible, is secured and improved by the superintendence of the capitalist. He has advanced their wages; he is to receive the products of their labour. It is his interest and his privilege to see that they do not labour interruptedly or dilatorily". (*Jones*, R., l.c., p. 32 sq. passim).

ص [469i] ألماني، 1096 عربي، الحاشية 23

□ «*Un axiome généralement admis par les économistes est que tout travail doit laisser un excédent. Cette proposition est pour moi d'une vérité universelle et absolue: c'est le corollaire de la loi de la proportionalité(!), que l'on peut regarder comme le sommaire de toute la science économique. Mais, j'en demande pardon aux économistes, le principe que* tout travail doit laisser un excédent *n'a pas de sens dans leur théorie, et n'est pas susceptible d'aucune* démonstration». (Proudhon)

ص [469k] ألماني، 1098 عربي، الحاشية 24

□ "Every man, if not restrained by law, would pass from one employment to another, as the various turns in trade should require".

ص [469L] ألماني، 1099 عربي، الحاشية 25

□ "Slave labour is eminently defective in point of versatility... if tobacco be cultivated, tobacco becomes the sole staple, and tobacco is produced whatever be the state of the market, and whatever be the condition of the soil". (Cairns, p.46, 47.).

ص [264] ألماني، 1102–1103 عربي، الحاشية (*)

□ "To three capital workmen or to 4 ordinary ones ... If the three could be hfred at 3 l. 10 sh. a piece, while the 4 required 3 l. a piece, though the wages of the three would ba higher, the price of the work done by them would ba lower. It is true that the causes which raise the amount of the labourers' wages often raise the rate of the capitalist's profit. If, by increased industry, one man performs the work of two, both the amount of wages, and the rate of profite will generally be raised; not by

the rise of wages, but in *consequence of the additional supply of labour having diminished its price,* or having diminished the period for which it had previously been necessary to advance that price. The labourer, on the other hand, is principally interested in the amount of wages. The amount of his wages being given, it is certainly his interest that the price of labour should be high, for on that depends the degree of exertion imposed on him. (l.c. 14, 5).

□ "The labourer's situation does not depend on the amount which hae receives at any one time, but on his average receipts during a given period ... the longer the period taken, the more accurate will be the estimate" (l.c. 7).

ص [474] ألماني، 1111-1112 عربي، الحاشية 28

□ "A free labourer has generally the liberty of changing his master: this liberty distinguishes a slave from a free labourer, as much as an English man-of-war sailor is distinguished from a merchant sailor... The condition of a labourer is superior to that of a slave, because a labourer thinks himself *free*; and this conviction, however erroneous, has no small influence on the character of a population" (Edmonds, p.56-57)..

□ "A free man has to choose between hard labour and starvation *(sieh die Stelle nach)*, a slave between... and a good whippings. (L.C. p.56). "The difference between the conditions of a slave and a labourer under the money system is very inconsiderable:... the master of the slave understands too well his own interest to weaken his slaves by stinting them in their food; but the master of a tree man gives him as little food as possible, because *the injury done to the labourer does not fall on himself alone, but on the whole class of masters*". (l.c.)

□ "To make one part of a state work, to maintain the other part gratuitously. Slavery was then as necessary towards multiplication, as it would now be destructive of it. The reason is plain. *If mankind be not forced to labour, they will only labour for themselves;* and if they have few wants, there will be few labour. But when states come to be formed and have occasion for idle hands to defend them against the violence of their enemies, food at any rate must be procured for those *who do not labour;* and as by the supposition, the wants of the labourers are small,

a method must be found to *increase their labour above the proportion of their wants.* For this purpose slavery was calculated... The slaves were forced to labour the soil which fed both them and the idle freemen, as was the case in Sparta; or they filled all the servile places which freemen fill now, and they were likewise employed, as in Greece and in Rome, in supplying with manufactures those whose service was necessary for the state. Here then was a *violent method of making mankind laborious* in raising food... Men were then forced to labour, *because they were slaves to others;* men are now forced to labour because they are slaves of their own wants". (J.Steuart. p.38-40)

□ "The withdrawing... a number of hands from a trifling agriculture *forces,* in a manner, *the husbandmen to work harder;* and *by hard labour upon a small spot, the same effect is produced as with slight labour upon a great extent*" (l.c. p.105).

ص [478-479]، ألماني، 1119 عربي، الحاشية (*)

□ «*Agriculture for subsistance*... changed for *agriculture of trade*..., the *improvement* of the *national territory*... proportioned to this *change*». (Arthur, Young, *Political Arithmetic, London, 1774, p.49, Note)*.

ص [479-480] ألماني، 1120-1121 عربي، الحاشية (*)

□ "In the good old times, when "Live and let live" was the general motto, every man was contented with one avocation. In the cotton trade, there were weavers, cotton spinners, blanchers, dyers and several other independent branches, all living upon the profits of their respective trades, and all, as might be experted, contented and happy. By and by, however, when the downward course of trade bad proceeded to some extent, first one branch was adopted by the capitalist, and then another, till in time, the whole of the people were ousted, and thrown upon the market of labour, to find out a livelihood in the best manner they could. Thus, although *no charter* secures to these men the right to be cotton-spinners, manufacturers, printers etc., yet the course of events has invested them with *a monopoly of all*... They have become Jack-of-all trades, and as far as the country is concerned in the business, it is to be feared, they are masters of none". (*Public Economy Concentrated,* etc., Carlisle, 1833, p. 56).

ص [486-487] ألماني، 1132 عربي، الحاشية (*)

□ (Productive labourer [der] directly [vermehrt] his master's wealth». (Malthus, *Principles of Political Economy*, 2nd ed, London, 1836, [p.47]).

ص [487] ألماني، 1134 عربي، الحاشية (**)

□ "Of what use in a modern kingdom would be a whole province thus divided (zwischen selfsustaining little farmers wie in den first times of ancient Rome), however weil cultivated, except for the mere purpose of breeding men, which, singly taken, is a most useless purpose". (Arthur, Young, *Political Arithmetic*, etc., London, 1774, p.47).

ص [491-444] ألماني، 1141 عربي، الحواشي (* _ *** _ **** _ ***** _ ******)

□ (Le capital c'est la puissance démocratique philanthropique et égalitaire par excellence». (F. Bastia, *Gratuité du Credit, etc.*, Paris, 1850, p.29).

□ "Stock cultivates land: stock employs labour". (A. Smith, l.c., b.V., ch. II., edit. Buchanan. 1814. V. III, p. 309).

□ «Capital is... collective force.» (John Wayd, *History of the Middle and Working Classes*, 3rd ed, London, 1855, p.162).

□ «La classe des capitalistes, considérée en bloc, se trouve dans une position normale, en ce que son bien-être suit la marche du progrès social» (*Cherbuliez, Riche ou Pauvre*, p. 75). «Le capitaliste est l'homme social par excellence, il représente la civilisation" (p.76).

□ "The accumulation of capital, or the means of employing labour... must in all cases depend on the *productive powers of labour*.", (Ricardo, *Principle*, 3rd ed, 1821, p.92).

ص [491-444] ألماني، 1142 عربي، الحواشي (* _ ** _ ***)

□ "If the productive powers of labour mean the smallness of that aliquot part of

any produce that goes to those whose manual Labour produced it, the sentence is nearly identical." (*Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy,* London, 1821, p.71).

□ "Ceux qui vivent de profits (les capitalistes industrieux) alimentent tous les autres, et seuls augmentent la fortune publique et créent tous nos moyens de jouissance. Cela doit être, *puisque le travail est la source de toute richesse, et puisque eux seuls donnent une direction* utile au *travail actuel, en faisant un usage utile du travail accumulé».* (Destutt de Tracy,. *Traité d'économie politique,* p.242).

□ «Nos facultés sont notre seule richesse originaire, notre travail produit tous les autres, et tout travail bien dirigé est *productif*». (l.c., p 243).

ص [24-25] ألماني، 1152-1153 عربي، الحاشية 33

□ "All labour is paid after it has ceased." p.104.

□ "The poor men who lived on 2 lbs. of bread a day did not take in one fourth of that amount of nutrition" (Sir John Gordon, *Committee of 1855 on the Adulteration of Bread).*

□ A matter of necessity is to take, from their baker, or from the chendler's shop whatever bread may be offered to them", ... "only pay for the week's supply to the family at the week's end "it is notorious that bread composed of those mixtures, is mode expressly for sale in this manner.". (Tremenhere, *Grievances complained of by the Journeymen Bakers etc.* London. 1862).

ص [24-25] ألماني، 1153-1154 عربي، الحاشية (34)

□ "The price of labour is always constituted of the price of necessaries". "whenever the price of necessaries such, that the labouring man's wages will not, *suitably* to his low rank and station, as a labouring man, support *such a family* as is often the lot of many of them to have. (Jacob Vanderlint: *Money answers all Things,* London. 1734. p. 19.)

□ "Le simple ouvrier, qui n'a que ses bras et son industrie, n'a *rien* qu'autant qu'il

parvient à vendre à d'autres sa peine... En tout genre de travail *il doit arriver et il arrive en effet,* que le salaire de l'ouvrier se borne à ce qui lui est nécessaire pour lui procurer sa subsistance". (Turgot, *Reflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses, works,* VI, ed, Daire, Paris, p.1844).

□ "The price of the necessaries of life is, in fact, the cost of producing labour". Malthus, *Inquiry into etc. Rent,* London, 1815. p.48, Note).

□ "The natural price of any article, is that ... bestowed upon its production ... Its (labour's) natural price ... consists in such a quantity ei the necessaries and comforts of life, as, from the nature of the climate and the habits of the country, are necessary to support the labourer, and to enable him to rear such a family as may preserve, *in the market,* an undiminished supply of labour ... The natural price of labour ... though it varies under different climates, and with the different stages of national improvement, may, in any given time and place be regarded as very nearly stationary". (R. Torrens, *An Essay on the External Corn Trade, London, 1815,* p. 55 - 65 passim).

ص [25-259] ألماني، 1156 عربي، الحاشية 38

□ "It would not be a *free exchange of blows,* if one of the parties were to have one arm disabled or tied down, while the other had the free use of both ... the employer wishes to deal with his men singly, so that he whenever he pleases, may give the 'sweaters' price for their labour; their right arm es bargainers being tied down by their necessities in its sale. This he calls *free trade,* but the freedom is all on his own side. Call it trade, if you will, it is not free exchange". (Dunning, l.c. p.47)

ص [259] ألماني، 1157-1158 عربي، الحاشية 41

□ "There are, in the employ of the manufacturer, many youths who are taken as apprentices at the early age of 13 and 14 as flar-pressers and hollow-ware pressers. For the first two years they are paid weekly wages of 2 s. to 3 s. 6 d. per week. After that they begin to work on the *piece-work system,* earning journeymens' wages. 'The practice', as Longe says, 'of employing a great number of apprentices

and taking them at the age of 13 and 14 is very common in a certain class of manufactories, a practice which is not only very prejudicial to the interests of the trade, but is probably another great cause to which *the bad constitutions of the potters is to be attributed.* This system, *so advantageous to the employer,* who requires quantity rather than quality of goods, tends directly to encourage the young potter *greatly to overwork himself* during the 4 or 5 years during which he is employed on the piece work system, but at low wages'. The consequences of overwork in the hot stoves at that early age may readily be anticipated".

ص [259-260] ألماني، 1158 عربي، الحاشية 42

□ "Indeed, the main objection in different trades *to working by the piece* is the complaint that, when the men are found to earn good wages at it, the *employer wishes to reduce the price of the work, and that it is so often made use of as a means of reducing wages*". (Dunning, [p.22]).

ص [260] ألماني، 1159 عربي، الحاشية (*)

□ "When corn forms a part of the subsistence of the labourer, an increase in its natural price, necessarily occasions an increase in the natural price of labour; or, in other words, when it requires a greater quantity of labour to procure subsistence, a greater quantity of labour, or of its produce, must remain with the labourer, as his wages. But, as a greater quantity of his labour, or (what is the same thing) of the produce of his labour, becomes necessary to the subsistence of the labouring manufacturer, and is consumed by him while at work, a smaller quantity of the productions of labour will remain with the employer". (R. Torrens, *An Essay on the External Corn Trade,* 1815, p.235-236).

ص [379] ألماني، 1161-1162-1163 عربي، الحاشية (**)

□ "Although skill and mechanical science may do much, the preponderance of the *vital element is essential in the extension of manufactures.* The system of *morcellement,* in preventing a rapid development of the population, has thus tended indirectly to retard the extension of manufactures. It has also bad that effect in a direct manner. It has retained a large population attached to and

occupied upon the soil. The cultivation of the soil is their primary occupation - that which is followed with pride and contentment - their employment in spinning, weaving, and the like is but a subsidiary one necessary for their support. Their savings are hoarded for the purpose of increasing their inheritance and they are not prone to wander from home in search of fresh occupation er new habits. (Also grade hier, wo saving = hoarding relatively to a high degree still exists, and is able to exist under the given circumstances, is the formation of capital, relatively speaking, and the development of capitalistic production, prevented, in comparison to England, by the very same economical conditions that are favourable to the hoarding etc.). The position of a proprietor, the possession of a house, of a plot of ground, is the chief object also of the factory operative, and of almost every poor man who has not already a property; in fact, all look to the land ... From this description of the character and occupatiens of a very numerous class of the French people, it will be readily inferred that, unlike that of England, the manufacturing industry of France is represented by small establishments, (...) some moved by steam and water, many dependent for their moving power upen animal labour and many factories still entirely employing manual labour only. The *characteristic of French industry* is well describered by Baron C. Dupin, *as consequent upon the system of the tenure of land.* He says: "As France is the country of divided properties, that ei small holdings, so it is the *country of the division of industry, and of small workshops.* (67, 68. *Rep[ort] of Ins[pectors] of Fact[ories].* 31. Oct. 1855). Derselbe Factory Inspector (A. Redgrave) gibt (für 1852) eine Übersicht der französischen textile manufactures, of whatever importance, woraus folgt, dass [die treibende Kraft Steam 2,053 (Pferdekraft), *Water 959 und Other Mechanical Power 2,057*].

ص [379] ألماني، 1163 عربي، الحاشية (***)

□ "the following remarkable difference between the system of textile manufacture of England and that of France".

ص [380] ألماني، 1163 عربي، الحاشية 43

□ "La grande culture n'éxige pas uns plus grande masse de capitaux que la petite ou la moyenne culture; elle en éxige moins au contraire,; dans la grande culture les

capitaux appliqués à l'agriculture doivent so trouver entre les mains d'un petit nombre d'hommes qui salarient les bras qu'ils emploient". (p. 218. *2ème livraison, 1825*. Mathieu de Dombasle: *Annales Agricoles de Rovilles*).

ص [380] ألماني، 1163 عربي، الحاشية (****)

□ The number of factories in France is *3 times as large* as those in England, while the number of persons employed in them ja only $\frac{1}{5}$ greater; but the very different proportions of machinery and moving power will be best shown by the following comparison»:

ص [380-75] ألماني، 1165 عربي، الحاشية (*)

□ In England 25,631,526. Ferner the steampower employed in factories of Great Britain = 108,113 horses; the proportion of persons employed about $5\frac{1}{2}$ persons to each horse power of steam; the proportion of France upon this estimate should give a steam power = 128,409 horses, whereas the *whole* of the steam power of France was in 1852 only = 75,518 horses, produced by 6080 steam-engines, of the average power of less than $12\frac{1}{2}$ horses to each; while the number of steam engines employed in the textile factories of France appears to have been in 1852, 2053 and the power of those engines to be equal to 20,282 horses, distributed as follows:

ص [380-75] ألماني، 1165 عربي، الحاشية (**)

□ "The absence, in France, of the bones and sinews of manufactures, coal and iron must ever retard her progress as a manufacturing country" (l.c.).

ص [380-75] ألماني، 1166، عربي، الحاشية (*)

□ «The productive power of his labour is, therefore, much greater, as is the capital that employs him. The number of establishments [is] much smaller in England than in France. The number of workingmen employed on the average, in one single establishment, [is] much greater in England than in France, although the total number employed in France [is] greater than in England, although in a small proportion only, compared to the number of establishments".

ص [76] ألماني، 1166-1167 عربي، الحاشية (*)

□ "Surpluslabour der producers can be "saved" and "hoarded" and "accumulated" and brought together in great masses, [i.e] *concentrated*, can be used as capital, corresponds exactly to the degree in which their surplus labour is hoarded etc. by their employers instead of by themselves; corresponds, therefore, to the degree in which the great mass of the real producers is precluded from the capacity and the conditions of "saving", "hoarding", "accumulating", is in one word precluded from all power of appropriating its own surplus labour to any important degree, because of their more or less complete *expropriation from their means of production*. Capitalistic Accumulation and concentration are based upon, and correspond to, the facility of *appropriating other people's surplus labour in great masses*, and the corresponding inability of these people themselves to lay any claim to their own surplus labour. It is, therefore, the most ludicrous delusion fallacy, or imposture, to explain, and account for, this capitalistic Accumulation, by confounding it with, and, as far as phraseology goes, converting it into, a process quite its opposite, exclusive of it, and corresponding to a mode of production upon whose ruins capitalistic production can alone be reared. It is this one of the delusions carefully entertained by the Political Economy. The truth is this, that in this Bourgeois society, every workman if he is an exceedingly clever and shrewd fellow, and gifted with bourgeois instincts, and favoured by an exceptional fortune, can possibly be converted himself into an *exploiteur du travail d'autrui*. But where there was no travail to be exploité, there would be no capitalist nor capitalistic production".

ص [75] ألماني، 1167 عربي، الحاشية (***)

□ "Increased demand for menial servants" (Ricardo, *Principles...*, p.473).

ص [75] ألماني، 1167 عربي، الحاشية (****)

□ "Property... is essential to preserve the common unskilled labourer from falling into the condition of a piece of machinery, bought at the *minimum* market price at which it can be produced, that is at which labourers can be got to exist and

propagate their species, to which he is *invariably* reduced sooner or later, when the interests of capital and labour are quite distinct, and are left to adjust themselves under the sole operation of the law of supply an demand". (Samuel Laing, *National Distress*, London, 1844, p. 46).

ص [79] ألماني، 1172 عربي، الحاشية (*)

□ "In pretending to stave off the expenses of the present hour to a future day, in pretending that you can burthen posterity to supply the wants of the existing generation", behauptet man das Absurde, "that you can consume what does not yet exist, that you can feed on provisions before their seeds have been sown in the earth... All the wisdom of our statesmen will have ended in a great transfer of property from one class of persons to another, in creating an enormous fund for the rewards of jobs and peculation". (Percy Ravenstone. M. A. *Thoughts on the Funding System and its Effects*, London, 1824, p.8-9).

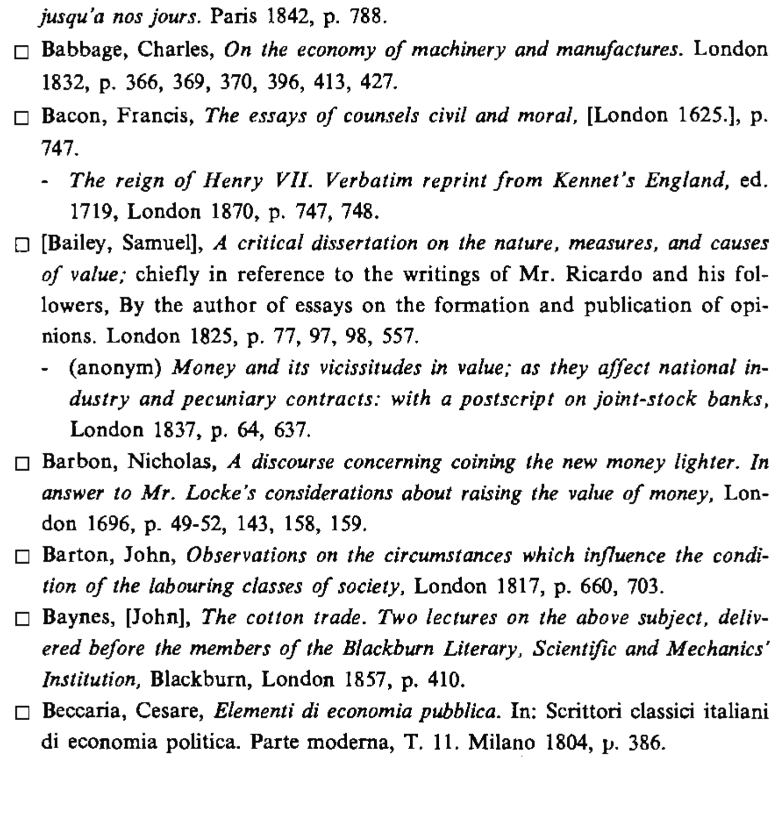
ملاحق وفهارس

المراجع المعتمدة في الكتاب

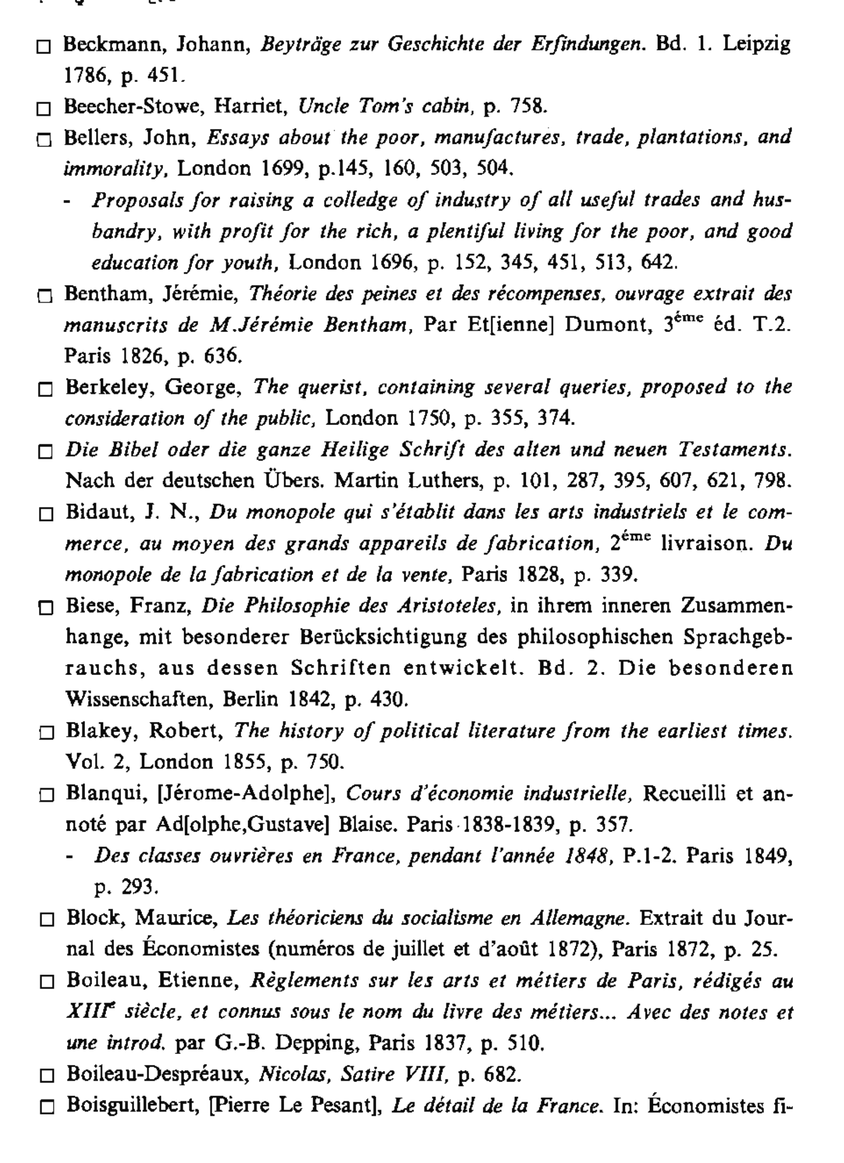
1) كتب ومقالات لمؤلفين معروفين وغُفل

- Addington, Stephen *An inquiry into the reasons for and against inclosing open-fields.* 2nd ed. Coventry, London 1772, p.754.
- *The advantages of the East-India trade to England.* London 1720, p. 338, 359 364 365 368 386 451 535.
- Aikin, J[ohn], *A description of the country from thirty to forty miles round Manchester.* London 1795, p. 620, 621, 778, 787.
- [Anderson, Adam], *An historical and chronological deduction of the origin of commerce, from the earliest accounts to the present time. Containing, an history of the great commercial interests of the British Empire.* With an appendix. Vol. 1-2. London 1764, p. 773, 787.
- Anderson, James, *The bee, or literary weekly intelligencer.* Vol. 3rd. Edinburgh 1791, p. 646.
  - *Observations on the means of exciting a spirit of national industry,* chiefly intended to prormote *the agriculture, commerce, manufactures, and fisheries of Scotland. In a series of letters to a friend.* Written in the year 1775, Edinburgh 1777, p. 584, 585, 757.
- Appian von Alexandrien, *Römische Geschichten.* Übers. von Ferdinand L. J. Dillenius. 7. Bdch. Stuttgart 1830, p. 755.
- [Arbuthnot, John], *An inquiry into the connection between the present price of provisions, and the size of farms. With remarks on population as affected thereby. To which are added, proposals for preventing future scarcity.* By a farmer, London 1773, p. 326, 327, 345-347, 751, 755.

- Aristoteles, Ethica Nicomachea, In: *Opera ex recensione Immanuelis Bekkeri.* T.9. Oxonii 1837, p. 73,74.
  - *De republica libri* VIII. Ebendort T. 10. Oxonii 1837, p. 100, 167, 179.
- Ashley, [Anthony], *Ten hours' factory bill.* The speech in the House of Commons, on Friday, March 15th, 1844. London, 1844, p. 424, 425, 435, 436.
- Athenaeus, *Deipnosophistarum libri quindecim.* T.2... emendav. ac supplev... illustrav. commodisque indicibus instrux. Johannes Schweighaeuser, Argentorati 1802, p. 115, 147.



- Augier, Marie, *Du crédit public et de son histoire depuis les temps anciens jusqu'a nos jours.* Paris 1842, p. 788.
- Babbage, Charles, *On the economy of machinery and manufactures.* London 1832, p. 366, 369, 370, 396, 413, 427.
- Bacon, Francis, *The essays of counsels civil and moral,* [London 1625.], p. 747.
  - *The reign of Henry VII. Verbatim reprint from Kennet's England,* ed. 1719, London 1870, p. 747, 748.
- [Bailey, Samuel], *A critical dissertation on the nature, measures, and causes of value;* chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers, By the author of essays on the formation and publication of opinions. London 1825, p. 77, 97, 98, 557.
  - (anonym) *Money and its vicissitudes in value; as they affect national industry and pecuniary contracts: with a postscript on joint-stock banks,* London 1837, p. 64, 637.
- Barbon, Nicholas, *A discourse concerning coining the new money lighter. In answer to Mr. Locke's considerations about raising the value of money,* London 1696, p. 49-52, 143, 158, 159.
- Barton, John, *Observations on the circumstances which influence the condition of the labouring classes of society,* London 1817, p. 660, 703.
- Baynes, [John], *The cotton trade. Two lectures on the above subject, delivered before the members of the Blackburn Literary, Scientific and Mechanics' Institution,* Blackburn, London 1857, p. 410.
- Beccaria, Cesare, *Elementi di economia pubblica.* In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna, T. 11. Milano 1804, p. 386.



- Beckmann, Johann, *Beyträge zur Geschichte der Erfindungen*. Bd. 1. Leipzig 1786, p. 451.
- Beecher-Stowe, Harriet, *Uncle Tom's cabin*, p. 758.
- Bellers, John, *Essays about the poor, manufactures, trade, plantations, and immorality*, London 1699, p.145, 160, 503, 504.
  - *Proposals for raising a colledge of industry of all useful trades and husbandry, with profit for the rich, a plentiful living for the poor, and good education for youth*, London 1696, p. 152, 345, 451, 513, 642.
- Bentham, Jérémie, *Théorie des peines et des récompenses, ouvrage extrait des manuscrits de M.Jérémie Bentham*, Par Et[ienne] Dumont, 3éme éd. T.2. Paris 1826, p. 636.
- Berkeley, George, *The querist, containing several queries, proposed to the consideration of the public*, London 1750, p. 355, 374.
- *Die Bibel oder die ganze Heilige Schrift des alten und neuen Testaments*. Nach der deutschen Übers. Martin Luthers, p. 101, 287, 395, 607, 621, 798.
- Bidaut, J. N., *Du monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, au moyen des grands appareils de fabrication*, 2éme livraison. *Du monopole de la fabrication et de la vente*, Paris 1828, p. 339.
- Biese, Franz, *Die Philosophie des Aristoteles*, in ihrem inneren Zusammenhange, mit besonderer Berücksichtigung des philosophischen Sprachgebrauchs, aus dessen Schriften entwickelt. Bd. 2. Die besonderen Wissenschaften, Berlin 1842, p. 430.
- Blakey, Robert, *The history of political literature from the earliest times*. Vol. 2, London 1855, p. 750.
- Blanqui, [Jérome-Adolphe], *Cours d'économie industrielle*, Recueilli et annoté par Ad[olphe,Gustave] Blaise. Paris 1838-1839, p. 357.
  - *Des classes ouvrières en France, pendant l'année 1848*, P.1-2. Paris 1849, p. 293.
- Block, Maurice, *Les théoriciens du socialisme en Allemagne*. Extrait du Journal des Économistes (numéros de juillet et d'août 1872), Paris 1872, p. 25.
- Boileau, Etienne, *Règlements sur les arts et métiers de Paris, rédigés au XIIIe siècle, et connus sous le nom du livre des métiers... Avec des notes et une introd.* par G.-B. Depping, Paris 1837, p. 510.
- Boileau-Despréaux, *Nicolas, Satire VIII*, p. 682.
- Boisguillebert, [Pierre Le Pesant], *Le détail de la France*. In: Économistes fi-

nanciers du XVIII^{e} siècle. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes explicatives, par Eugène Daire. Paris 1843, p. 144.

- *Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs où l'on découvre la fausse idée qui règne dans le monde à l'égard de ces trois articles,* Ebendort, p. 155.

□ Boxhorn, Marcus Zuerius, *Marci Zuerii Boxhornii institutionum politicarum liber primus.* In: Marci Zuerii Boxhornii: Varii tractatus politici, Amstelodami 1663, p. 451.

□ [Brentano, Lujo], *Wie Karl Marx citirt.* In: Concordia. Zeitschrift für die Arbeiterfrage. Berlin, No. 10 vom 7. März 1872, p. 42.

- (anonym) *Wie Karl Marx sich vertheidigt, Ebendort,* No. 27 vom 4. Juli 1872 und No. 28 vom 11. Juli 1872, p. 43.

□ Broadhurst, J., *Political economy,* London 1842, p. 69.

□ Brougham, Henry, *An inquiry into the colonial policy of the European powers,* In 2 vols. Vol. 2. Edinburgh 1803, p. 787.

□ [Bruckner, John], *Théorie du système animal,* Leide 1767, p. 645.

□ Buchanan, David, *Inquiry into the taxation and commercial policy of Great Britain; with observations on the principles of currency, and of exchangeable value,* Edinburgh 1844, p. 140.

- *Observations on the subjects treated of in Dr. Smith's inquiry into the nature and causes of the wealth of nations,* Edinburgh 1814, p. 758.
- siehe auch Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations...* With notes, and an add. vol. by David Buchanan. Vol. 1 Edinburgh 1814.

□ Buchez, P[hilippe]-J[oseph]-B[enjamin] et P[ierre]-C[élestin] Roux[-Lavergne], *Histoire parlementaire de la révolution française, ou journal des assemblées nationales, depuis 1789 jusqu'en 1815,* T.10. Paris 1834, p. 769, 770.

□ Burke, Edmund, *A letter from the Right Honourable Edmund Burke to a Noble Lord, on the attacks made upon him and his pension, in the House of Lords, by the Duke of Bedford and the Earl of Lauderdale. early in the present session of Parliament,* London 1796, p. 752.

□ Burke, Edmund, *Thoughts and details on scarcity, originally presented to the Right Hon. William Pitt, in the month of November, 1795,* London 1800, p. 221, 249, 342, 788.

□ Butler, Samuel, *Hudibras*, p. 51.

□ [Byles, John Barnard], *Sophisms of free-trade and popular political economy examined*. By a barrister. 7th ed. With corr. and add. London 1850, p. 287, 288, 766.

□ Cairnes, J[ohn] & E[lliot], The slave power: its character, career and probable designs: being an attempt to explain the real issues involved in the American contest, London 1862, p. 210, 211, 281, 282, 352.

□ Campbell, George, *Modern India, a sketch of the system of civil government. To which is prefixed, some account of the natives and native institutions,* London 1852, p. 379.

□ Cantillon, Philip, *The analysis of trade, commerce, coin, bullion, banks and foreign exchanges*. Wherein the true principles of this useful knowledge are fully but briefly laid down and explained, to give a clear idea of their happy consequences to society, when well regulated. Taken chiefly from a manuscript of a very ingenious Gentleman deceases, and adapted to the present situation of our trade and commerce, London 1759 (siehe auch Anm. 132), p. 579.

□ [Cantillon, Richard], "*Essai sur la nature du commerce en général*". Trad. de l'Anglois. In: *Discours politiques. T. 3ème. Amsterdam 1756 (siehe auch Anm. 132), p. 579.*

□ Carey, H[enry] C[harles], *Essay on the rate of wages: with an examination of the causes of the diferences in the condition of the labouring population throughout the world. Philadelphia,* London 1835, p. 587.

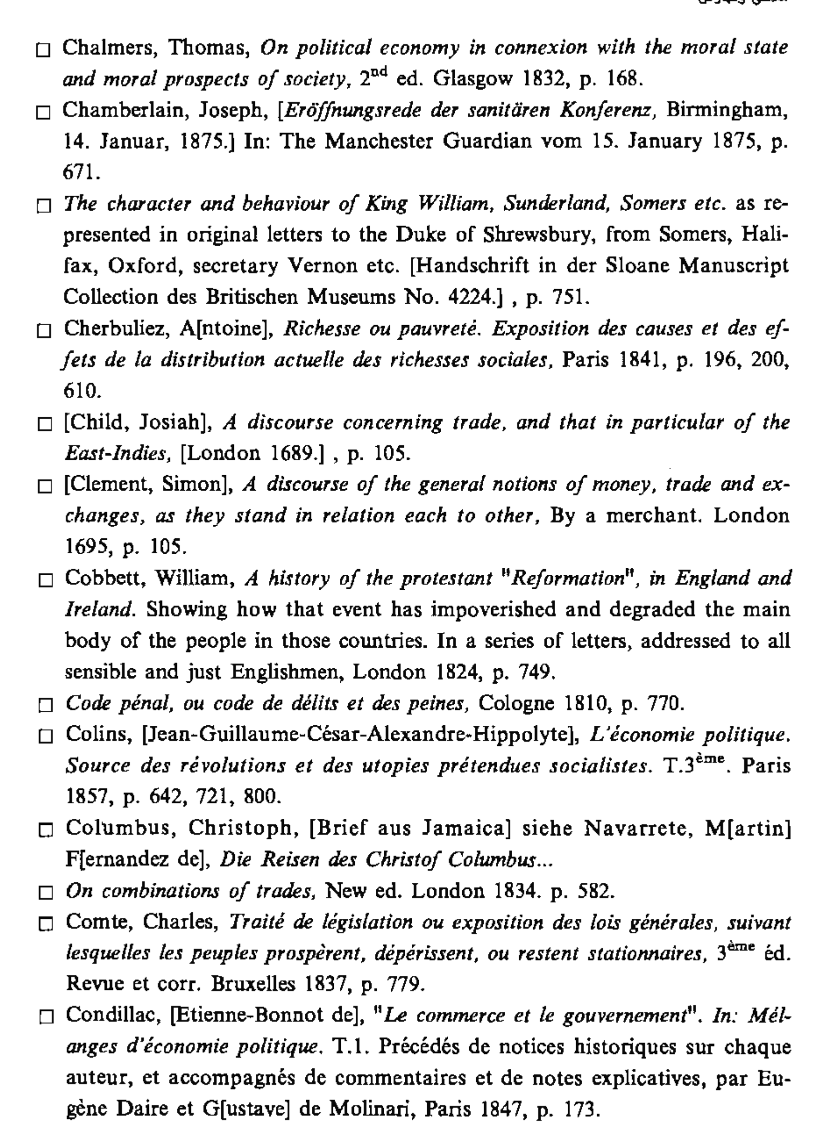
- *The slave trade, domestic and foreign: why it exists, and how it may be extinguished,* Philadelphia 1853, p. 759, 777.

□ Carlisle, *Public economy concentrated, or, a connected view of currency, agriculture, and manufactures,* 1833, p. 418.

□ Carlyle, Thomas, *Ilias (Americana) in nuce*. In. Macmillan's Magazine. Ed. by David Masson, London, Cambridge. August 1863, p. 270.

□ [Cazenove, John], *Outlines of political economy; being a plain and short view of the laws relating to the production, distribution, and consumption of wealth,* London 1832, p. 213, 337, 546, 623.

- siehe auch Malthus, Thomas Robert, *Definitions in political economy...* A new ed., with a preface, notes, and supplementary remarks by John Cazenove. London 1853.



□ Chalmers, Thomas, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society*, 2nd ed. Glasgow 1832, p. 168.

□ Chamberlain, Joseph, [*Eröffnungsrede der sanitären Konferenz*, Birmingham, 14. Januar, 1875.] In: The Manchester Guardian vom 15. January 1875, p. 671.

□ *The character and behaviour of King William, Sunderland, Somers etc.* as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford, secretary Vernon etc. [Handschrift in der Sloane Manuscript Collection des Britischen Museums No. 4224.] , p. 751.

□ Cherbuliez, A[ntoine], *Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales*, Paris 1841, p. 196, 200, 610.

□ [Child, Josiah], *A discourse concerning trade, and that in particular of the East-Indies*, [London 1689.] , p. 105.

□ [Clement, Simon], *A discourse of the general notions of money, trade and exchanges, as they stand in relation each to other*, By a merchant. London 1695, p. 105.

□ Cobbett, William, *A history of the protestant "Reformation", in England and Ireland.* Showing how that event has impoverished and degraded the main body of the people in those countries. In a series of letters, addressed to all sensible and just Englishmen, London 1824, p. 749.

□ *Code pénal, ou code de délits et des peines*, Cologne 1810, p. 770.

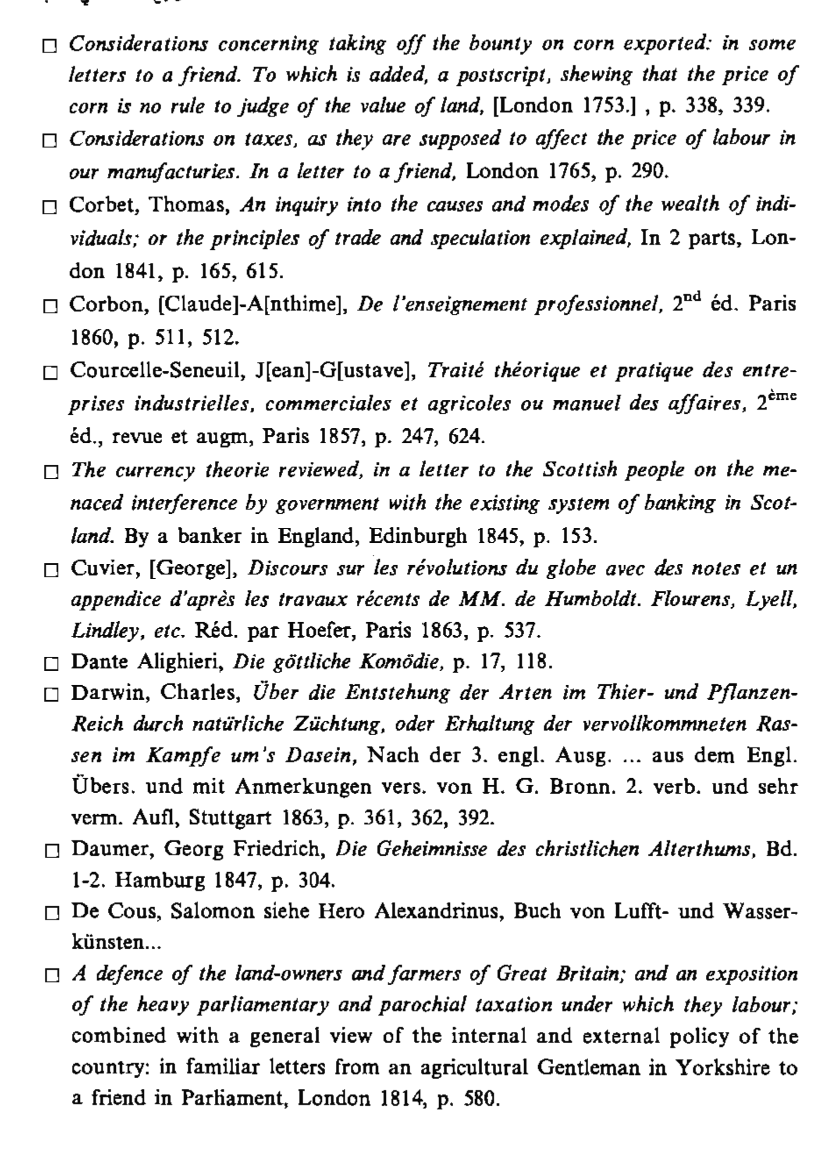
□ Colins, [Jean-Guillaume-César-Alexandre-Hippolyte], *L'économie politique. Source des révolutions et des utopies prétendues socialistes.* T.3ème. Paris 1857, p. 642, 721, 800.

□ Columbus, Christoph, [Brief aus Jamaica] siehe Navarrete, M[artin] F[ernandez de], *Die Reisen des Christof Columbus...*

□ *On combinations of trades*, New ed. London 1834. p. 582.

□ Comte, Charles, *Traité de législation ou exposition des lois générales, suivant lesquelles les peuples prospèrent, dépérissent, ou restent stationnaires*, 3ème éd. Revue et corr. Bruxelles 1837, p. 779.

□ Condillac, [Etienne-Bonnot de], "*Le commerce et le gouvernement*". *In: Mélanges d'économie politique.* T.1. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes explicatives, par Eugène Daire et G[ustave] de Molinari, Paris 1847, p. 173.



□ *Considerations concerning taking off the bounty on corn exported: in some letters to a friend. To which is added, a postscript, shewing that the price of corn is no rule to judge of the value of land,* [London 1753.] , p. 338, 339.

□ *Considerations on taxes, as they are supposed to affect the price of labour in our manufacturies. In a letter to a friend,* London 1765, p. 290.

□ Corbet, Thomas, *An inquiry into the causes and modes of the wealth of individuals; or the principles of trade and speculation explained,* In 2 parts, London 1841, p. 165, 615.

□ Corbon, [Claude]-A[nthime], *De l'enseignement professionnel,* 2nd éd. Paris 1860, p. 511, 512.

□ Courcelle-Seneuil, J[ean]-G[ustave], *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles, commerciales et agricoles ou manuel des affaires,* 2ème éd., revue et augm, Paris 1857, p. 247, 624.

□ *The currency theorie reviewed, in a letter to the Scottish people on the menaced interference by government with the existing system of banking in Scotland.* By a banker in England, Edinburgh 1845, p. 153.

□ Cuvier, [George], *Discours sur les révolutions du globe avec des notes et un appendice d'après les travaux récents de MM. de Humboldt. Flourens, Lyell, Lindley, etc.* Réd. par Hoefer, Paris 1863, p. 537.

□ Dante Alighieri, *Die göttliche Komödie,* p. 17, 118.

□ Darwin, Charles, *Über die Entstehung der Arten im Thier- und Pflanzen-Reich durch natürliche Züchtung, oder Erhaltung der vervollkommneten Rassen im Kampfe um's Dasein,* Nach der 3. engl. Ausg. ... aus dem Engl. Übers. und mit Anmerkungen vers. von H. G. Bronn. 2. verb. und sehr verm. Aufl, Stuttgart 1863, p. 361, 362, 392.

□ Daumer, Georg Friedrich, *Die Geheimnisse des christlichen Alterthums,* Bd. 1-2. Hamburg 1847, p. 304.

□ De Cous, Salomon siehe Hero Alexandrinus, Buch von Lufft- und Wasserkünsten...

□ *A defence of the land-owners and farmers of Great Britain; and an exposition of the heavy parliamentary and parochial taxation under which they labour;* combined with a general view of the internal and external policy of the country: in familiar letters from an agricultural Gentleman in Yorkshire to a friend in Parliament, London 1814, p. 580.

□ [Defoe, Daniel], *An essay upon publick credit...* [3rd ed.] London 1710, p. 154.

□ De Quincey, Thomas, *The logic of political economy,* Edinburgh, London 1844, p. 417.

□ De Roberty, [Jewgeni Walentinowitsch], *Marx. Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie,* (Vol. 1.) Hambourg 1867. In: La Philosophie Positive, Paris No. 3, November-Dezember 1868, p. 25.

□ Descartes, René, *Discours de la méthode pour bien conduire sa raison, et chercher la vérité dans les sciences,* Paris 1668, p. 411, 412.

□ Destutt de Tracy, [Antoine-Louis-Claude] comte de, *Élements d'ideologie. IVe et Ve parties. Traité de la volonté et de ses effets,* Paris 1826, p. 94, 95, 172, 177, 344, 347, 677.

- *Traité d'économie politique,* Paris 1823, p. 172.

□ Dickens, Charles, *Oliver Twist,* p. 465, 466.

□ Diderot, Denis, *Der Salon von 1767,* p. 148.

□ Dietzgen, Joseph, *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie von Karl Marx.* Hamburg 1867, In: Demokratisches Wochenblatt, Leipzig, vom 1., 22., 29. August und 5. September 1868, p. 22.

□ Diodor[us] von sic[ulus], *Historische Bibliothek,* Übers. von Julius Friedrich Wurm. Bdch, p. 1-19. Stuttgart 1828 -1840. 1. und 3. Buch, p. 157, 250, 360, 389, 535, 536.

□ *A discourse of the necessity of encouraging mechanick industry,* London 1690, p. 289.

□ Dryden, [John], *The cock and the fox: or, the tale of the nun's priest,* In: Fables ancient and modern; transl. into verses from Homer, Ovid etc. by [John] Dryden. London 1713, p. 256, 257.

□ Ducpétiaux, Ed[ouard], *Budgets économiques des classes ouvrières en Belgique. Subsistances, salaires, population,* Bruxelles 1855, p. 700, 701.

□ Duffy, [Charles] Gavan, *Guide to the land law of Victoria,* London 1862, p. 801.

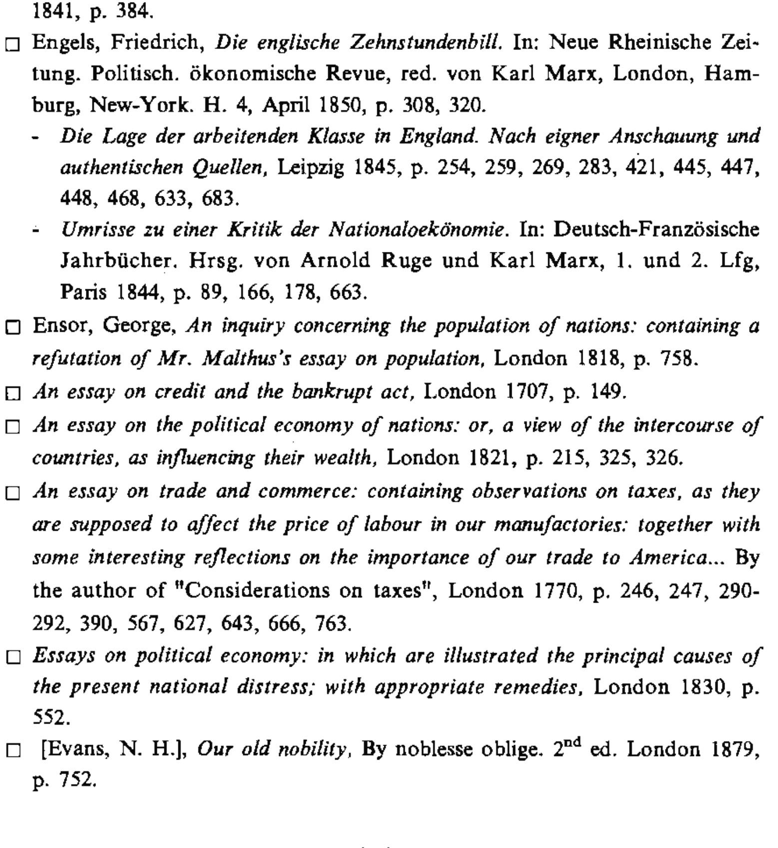
□ Dunning, T[homas] J[oseph], *Trades' Unions and strikes: their philosophy and intention,* London 1860, p. 575, 578, 788.

□ Dupont, Pierre, *Le chant des ouvriers,* p. 722.

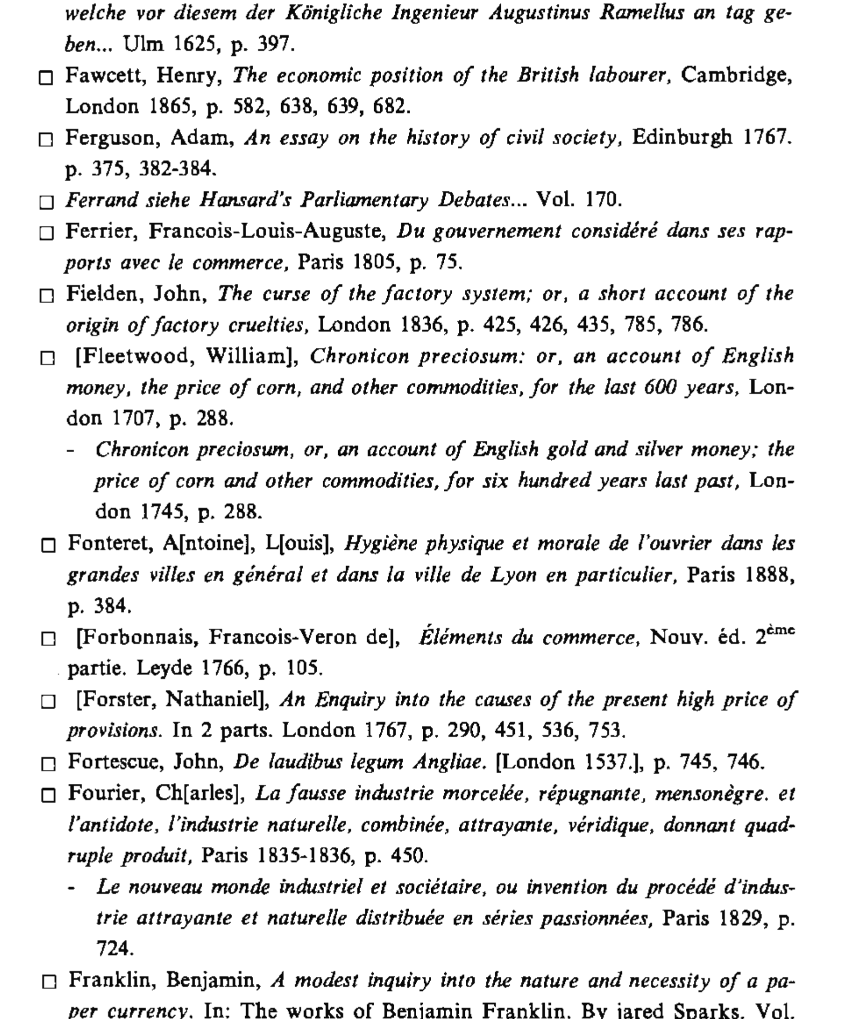
□ Dupont de Nemours, [Pierre-Samuel], "*Maximes du docteur Quesnay, ou re-*

sumé de ses pirincipes d'économie sociale". In: *Physiocrates*. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1ère partie, Paris 1846, p. 123.

- Eden, Frederic Morton, *The state of the poor: or, an history of the labouring classes in England,* from the conquest to the present period; ... with a large appendix. Vol. 1-3. London 1797, p. 258, 628, 643, 644, 703, 750, 753, 785.
- *Encylopédie des sciences médicales; ou traité général, méthodique et complet des diverses branches de l'art de guérir*. 7ème div. Auteurs classiques, Paris 1841, p. 384.



- Engels, Friedrich, *Die englische Zehnstundenbill.* In: Neue Rheinische Zeitung. Politisch. ökonomische Revue, red. von Karl Marx, London, Hamburg, New-York. H. 4, April 1850, p. 308, 320.
  - *Die Lage der arbeitenden Klasse in England. Nach eigner Anschauung und authentischen Quellen,* Leipzig 1845, p. 254, 259, 269, 283, 421, 445, 447, 448, 468, 633, 683.
  - *Umrisse zu einer Kritik der Nationaloekönomie*. In: Deutsch-Französische Jahrbücher. Hrsg. von Arnold Ruge und Karl Marx, 1. und 2. Lfg, Paris 1844, p. 89, 166, 178, 663.
- Ensor, George, *An inquiry concerning the population of nations: containing a refutation of Mr. Malthus's essay on population,* London 1818, p. 758.
- *An essay on credit and the bankrupt act,* London 1707, p. 149.
- *An essay on the political economy of nations: or, a view of the intercourse of countries, as influencing their wealth,* London 1821, p. 215, 325, 326.
- *An essay on trade and commerce: containing observations on taxes, as they are supposed to affect the price of labour in our manufactories: together with some interesting reflections on the importance of our trade to America...* By the author of "Considerations on taxes", London 1770, p. 246, 247, 290-292, 390, 567, 627, 643, 666, 763.
- *Essays on political economy: in which are illustrated the principal causes of the present national distress; with appropriate remedies,* London 1830, p. 552.
- [Evans, N. H.], *Our old nobility,* By noblesse oblige. 2nd ed. London 1879, p. 752.



□ Faulhaber, Johann, *Mechanische Verbesserung einer Alten Roszmühlen, welche vor diesem der Königliche Ingenieur Augustinus Ramellus an tag geben...* Ulm 1625, p. 397.

□ Fawcett, Henry, *The economic position of the British labourer,* Cambridge, London 1865, p. 582, 638, 639, 682.

□ Ferguson, Adam, *An essay on the history of civil society,* Edinburgh 1767. p. 375, 382-384.

□ *Ferrand siehe Hansard's Parliamentary Debates...* Vol. 170.

□ Ferrier, Francois-Louis-Auguste, *Du gouvernement considéré dans ses rapports avec le commerce,* Paris 1805, p. 75.

□ Fielden, John, *The curse of the factory system; or, a short account of the origin of factory cruelties,* London 1836, p. 425, 426, 435, 785, 786.

□ [Fleetwood, William], *Chronicon preciosum: or, an account of English money, the price of corn, and other commodities, for the last 600 years,* London 1707, p. 288.

- *Chronicon preciosum, or, an account of English gold and silver money; the price of corn and other commodities, for six hundred years last past,* London 1745, p. 288.

□ Fonteret, A[ntoine], L[ouis], *Hygiène physique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général et dans la ville de Lyon en particulier,* Paris 1888, p. 384.

□ [Forbonnais, Francois-Veron de], *Éléments du commerce,* Nouv. éd. 2ème partie. Leyde 1766, p. 105.

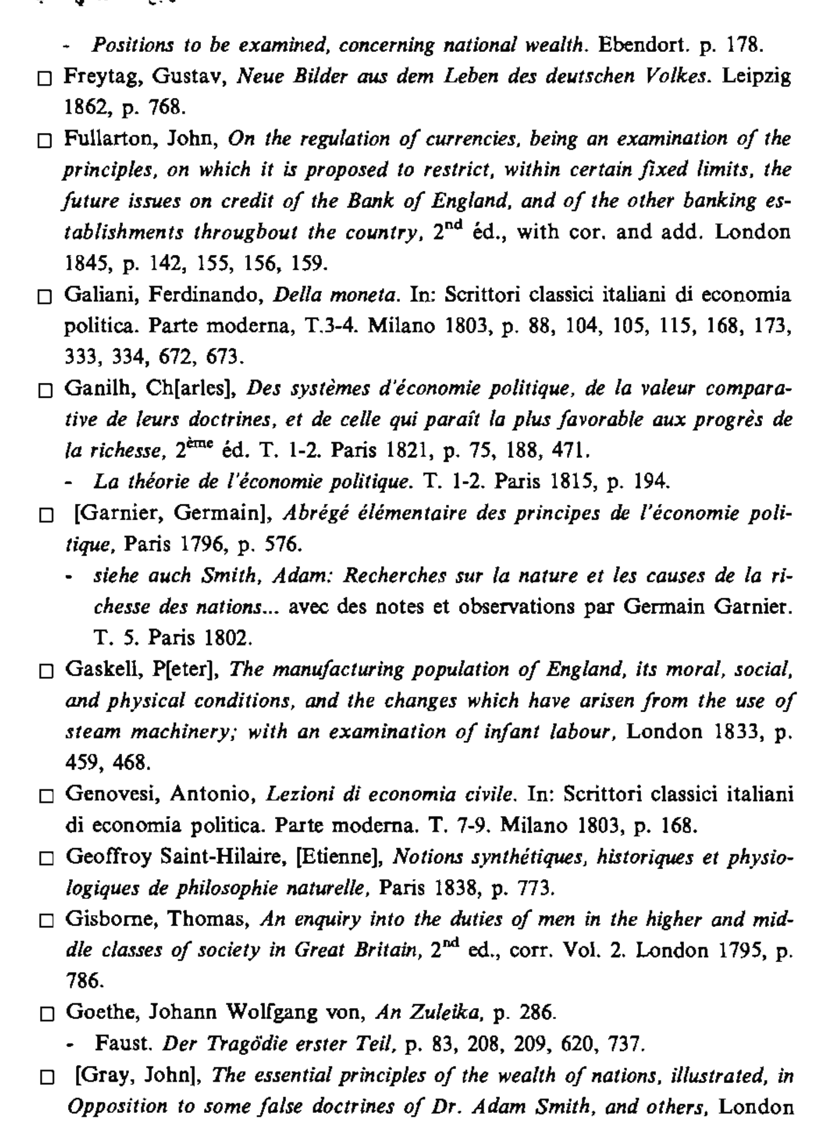
□ [Forster, Nathaniel], *An Enquiry into the causes of the present high price of provisions.* In 2 parts. London 1767, p. 290, 451, 536, 753.

□ Fortescue, John, *De laudibus legum Angliae.* [London 1537.], p. 745, 746.

□ Fourier, Ch[arles], *La fausse industrie morcelée, répugnante, mensonègre. et l'antidote, l'industrie naturelle, combinée, attrayante, véridique, donnant quadruple produit,* Paris 1835-1836, p. 450.

- *Le nouveau monde industriel et sociétaire, ou invention du procédé d'industrie attrayante et naturelle distribuée en séries passionnées,* Paris 1829, p. 724.

□ Franklin, Benjamin, *A modest inquiry into the nature and necessity of a paper currency.* In: The works of Benjamin Franklin. By jared Sparks. Vol. 2., Boston 1836, p. 65.



- *Positions to be examined, concerning national wealth*. Ebendort. p. 178.

□ Freytag, Gustav, *Neue Bilder aus dem Leben des deutschen Volkes*. Leipzig 1862, p. 768.

□ Fullarton, John, *On the regulation of currencies, being an examination of the principles, on which it is proposed to restrict, within certain fixed limits, the future issues on credit of the Bank of England, and of the other banking establishments througbout the country*, 2nd éd., with cor. and add. London 1845, p. 142, 155, 156, 159.

□ Galiani, Ferdinando, *Della moneta*. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna, T.3-4. Milano 1803, p. 88, 104, 105, 115, 168, 173, 333, 334, 672, 673.

□ Ganilh, Ch[arles], *Des systèmes d'économie politique, de la valeur comparative de leurs doctrines, et de celle qui paraît la plus favorable aux progrès de la richesse*, 2ème éd. T. 1-2. Paris 1821, p. 75, 188, 471.

- *La théorie de l'économie politique*. T. 1-2. Paris 1815, p. 194.

□ [Garnier, Germain], *Abrégé élémentaire des principes de l'économie politique*, Paris 1796, p. 576.

- *siehe auch Smith, Adam: Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*... avec des notes et observations par Germain Garnier. T. 5. Paris 1802.

□ Gaskell, P[eter], *The manufacturing population of England, its moral, social, and physical conditions, and the changes which have arisen from the use of steam machinery; with an examination of infant labour*, London 1833, p. 459, 468.

□ Genovesi, Antonio, *Lezioni di economia civile*. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. T. 7-9. Milano 1803, p. 168.

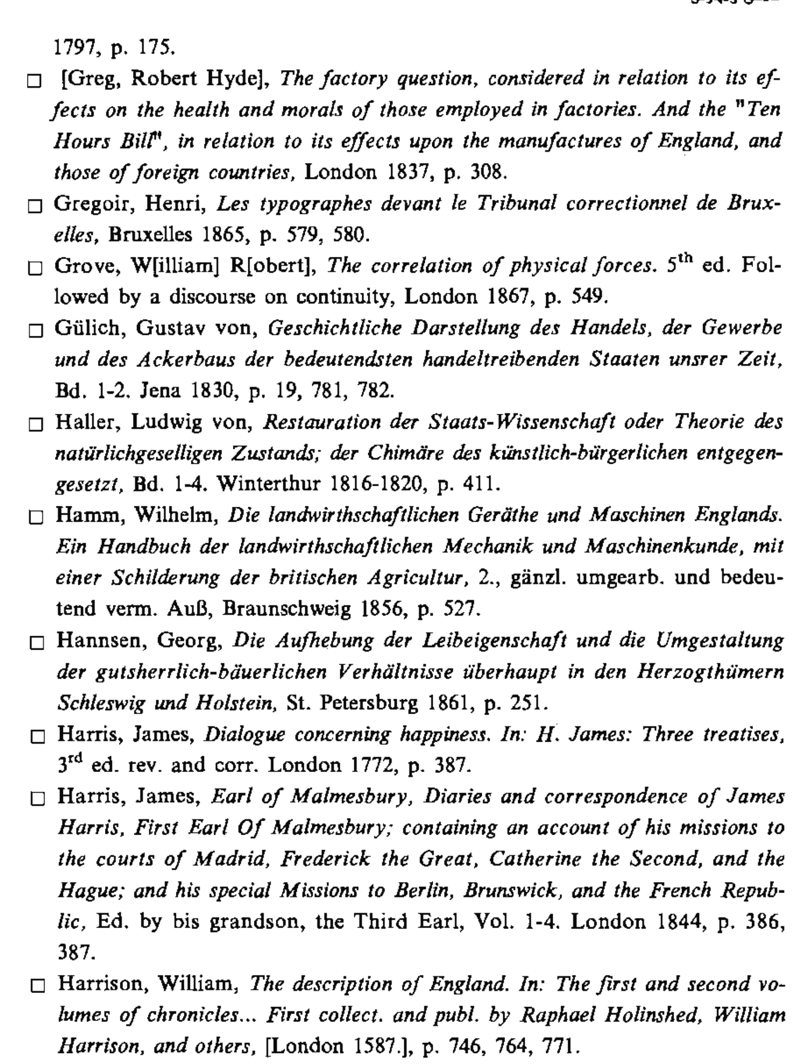
□ Geoffroy Saint-Hilaire, [Etienne], *Notions synthétiques, historiques et physiologiques de philosophie naturelle*, Paris 1838, p. 773.

□ Gisborne, Thomas, *An enquiry into the duties of men in the higher and middle classes of society in Great Britain*, 2nd ed., corr. Vol. 2. London 1795, p. 786.

□ Goethe, Johann Wolfgang von, *An Zuleika*, p. 286.

- Faust. *Der Tragödie erster Teil*, p. 83, 208, 209, 620, 737.

□ [Gray, John], *The essential principles of the wealth of nations, illustrated, in Opposition to some false doctrines of Dr. Adam Smith, and others*, London



1797, p. 175.

- [Greg, Robert Hyde], *The factory question, considered in relation to its effects on the health and morals of those employed in factories. And the "Ten Hours Bill", in relation to its effects upon the manufactures of England, and those of foreign countries,* London 1837, p. 308.
- Gregoir, Henri, *Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles,* Bruxelles 1865, p. 579, 580.
- Grove, W[illiam] R[obert], *The correlation of physical forces.* 5th ed. Followed by a discourse on continuity, London 1867, p. 549.
- Gülich, Gustav von, *Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe und des Ackerbaus der bedeutendsten handeltreibenden Staaten unsrer Zeit,* Bd. 1-2. Jena 1830, p. 19, 781, 782.
- Haller, Ludwig von, *Restauration der Staats-Wissenschaft oder Theorie des natürlichgeselligen Zustands; der Chimäre des künstlich-bürgerlichen entgegengesetzt,* Bd. 1-4. Winterthur 1816-1820, p. 411.
- Hamm, Wilhelm, *Die landwirthschaftlichen Geräthe und Maschinen Englands. Ein Handbuch der landwirthschaftlichen Mechanik und Maschinenkunde, mit einer Schilderung der britischen Agricultur,* 2., gänzl. umgearb. und bedeutend verm. Auß, Braunschweig 1856, p. 527.
- Hannsen, Georg, *Die Aufhebung der Leibeigenschaft und die Umgestaltung der gutsherrlich-bäuerlichen Verhältnisse überhaupt in den Herzogthümern Schleswig und Holstein,* St. Petersburg 1861, p. 251.
- Harris, James, *Dialogue concerning happiness. In: H. James: Three treatises,* 3rd ed. rev. and corr. London 1772, p. 387.
- Harris, James, *Earl of Malmesbury, Diaries and correspondence of James Harris, First Earl Of Malmesbury; containing an account of his missions to the courts of Madrid, Frederick the Great, Catherine the Second, and the Hague; and his special Missions to Berlin, Brunswick, and the French Republic,* Ed. by bis grandson, the Third Earl, Vol. 1-4. London 1844, p. 386, 387.
- Harrison, William, *The description of England. In: The first and second volumes of chronicles... First collect. and publ. by Raphael Holinshed, William Harrison, and others,* [London 1587.], p. 746, 764, 771.
- Hassall, A[rthur] H[ill], *Adulterations detected or plain instructions for the discovery of frauds in food and medicine,* 2nd ed. London 1861, p. 189, 263.

□ Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, *Encyclopädie der philosophischen Wissenschaften im Grundrisse.* 1. Th. Die Logik. Hrsg. von Leopold von Hennig. In: Werke. Vollst. Ausg. durch einen Verein von Freunden des Verewigten. Bd. 6. Berlin 1840, p. 194, 278.

- *Grundlinien der Philosophie des Rechts, oder Naturrecht und Staatswissenschaft im Grundrisse.* Hrsg. von Eduard Gans, Ehendort, 2. Ausg. Bd. 8. Berlin 1840, p. 59, 106, 182, 385, 614.
- *Wissenschaft der Logik.* Hrsg. von Leopold von Hennig. Ebendort, Bd. 3-5. Berlin 1833 bis 1834, p. 327.

□ Heine, Heinrich, *Heinrich.* Zeitgedicht, p. 319.

□ Hero Alexandrinus, *Buch von Lufft- und Wasser-Künsten, welche von Friderich Commandino von Urbin aus dem Griegischen in das Lateinische übersetzt... Und mit einem Anhang von allerhand Mühl-, Wasser, und Grotten-Wercken aus Salomon de Cous... auch anderen berühmt- und erfahrnen Autoribus zusammen getragen...* Frankfurt 1688, p. 397.

□ Hobbes, Thomas, *Leviathan, or the matter, from, and power of a commonwealth, ecclesiastical and civil.* In: The English works of Thomas Hobbes; now first collect. and ed. by William Molesworth, Vol. 3. London 1839, p. 184, 377.

□ [Hodgskin, Thomas], *Labour defended against the claims of capital; or, the unproductiveness of capital proved.* With reference to the present combinations amongst journeymen. By a labourer. London 1825, p. 376, 599.

- (anonym) *The natural and artificial right of property contrasted,* London 1832, p. 778.
- *Popular political economy. Four lectures delivered at the London Mechanics' Institution,* London 1827, p. 359, 373, 559.

□ Holinshed, Raphael siehe Harrison, William, *The description of England...* .

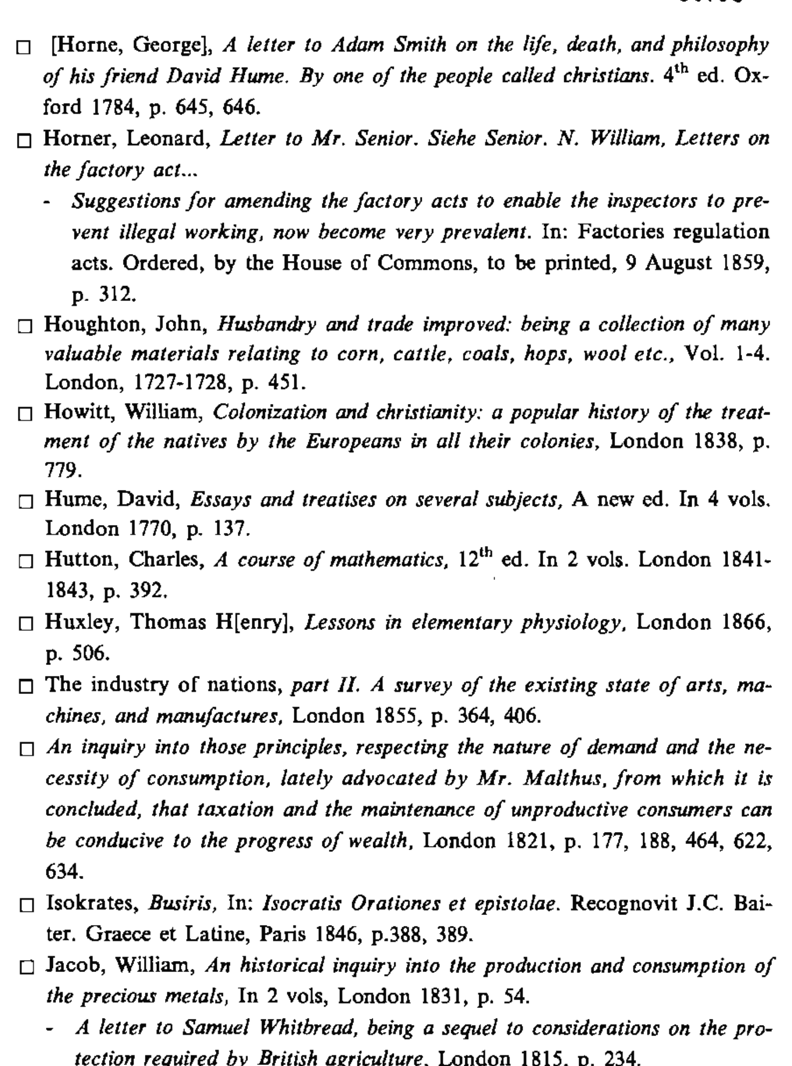
□ Homer, *Ilias,* p. 76.

- *Odyssee,* p. 387.

□ Hopkins, Thomas, *On rent of land, and its influence on subsistence and Population: with the observations on the operating causes of the condition of the labouring classes in various countries,* London 1828, p. 244.

□ Horaz, *Ars poetica,* p. 707.

- *Epoden,* p. 740.
- Satiren, p. 12, 282, 385.



□ [Horne, George], *A letter to Adam Smith on the life, death, and philosophy of his friend David Hume. By one of the people called christians.* 4th ed. Oxford 1784, p. 645, 646.

□ Horner, Leonard, *Letter to Mr. Senior. Siehe Senior. N. William, Letters on the factory act...*

- *Suggestions for amending the factory acts to enable the inspectors to prevent illegal working, now become very prevalent.* In: Factories regulation acts. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 9 August 1859, p. 312.

□ Houghton, John, *Husbandry and trade improved: being a collection of many valuable materials relating to corn, cattle, coals, hops, wool etc.,* Vol. 1-4. London, 1727-1728, p. 451.

□ Howitt, William, *Colonization and christianity: a popular history of the treatment of the natives by the Europeans in all their colonies,* London 1838, p. 779.

□ Hume, David, *Essays and treatises on several subjects,* A new ed. In 4 vols. London 1770, p. 137.

□ Hutton, Charles, *A course of mathematics,* 12th ed. In 2 vols. London 1841-1843, p. 392.

□ Huxley, Thomas H[enry], *Lessons in elementary physiology,* London 1866, p. 506.

□ The industry of nations, *part II. A survey of the existing state of arts, machines, and manufactures,* London 1855, p. 364, 406.

□ *An inquiry into those principles, respecting the nature of demand and the necessity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus, from which it is concluded, that taxation and the maintenance of unproductive consumers can be conducive to the progress of wealth,* London 1821, p. 177, 188, 464, 622, 634.

□ Isokrates, *Busiris,* In: *Isocratis Orationes et epistolae.* Recognovit J.C. Baiter. Graece et Latine, Paris 1846, p.388, 389.

□ Jacob, William, *An historical inquiry into the production and consumption of the precious metals,* In 2 vols, London 1831, p. 54.

- *A letter to Samuel Whitbread, being a sequel to considerations on the protection required by British agriculture,* London 1815, p. 234.

□ Jones, Richard, *An essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation,* London 1831, p. 348.

- *An introductory lecture on political economy, delivered at King's College,* London, 27th February 1833. To which is added a syllabus of a course of lectures on the wages of labour, London 1833, p. 660.
- *Text-book of lectures on the political economy of nations,* Hertford 1852, p. 327, 339, 353, 594, 614, 624, 625.

□ Juvenal, *Satiren,* p. 262.

□ [*Kaufmann*] [*Кауфманъ, Илларион Игнатьевич*:] Точка зрѣнія политико-экономической критики у Карла Маркса. In: Вѣстникъ Европы ... Т. 3. Санктпетербургъ 1872. *25–27*

□- Kopp, Hermann, *Entwickelung der Chemie*. In: Geschichte der Wissenschaften in Deutschland. Neuere Zeit, Bd. 10. 3. Abth, München 1873, p. 327.

□ Laborde, Alexandre [Louis-Joseph] de, *De l'esprit d'association dans tous les intérêts de la communauté, ou essai sur le complément du bien-être et de la richesse en France par le complément des institutions,* Paris 1818, p. 555-556.

□ Laing, Samuel, *National distress; its causes and remedies,* London 1844, p. 212, 673, 687, 704.

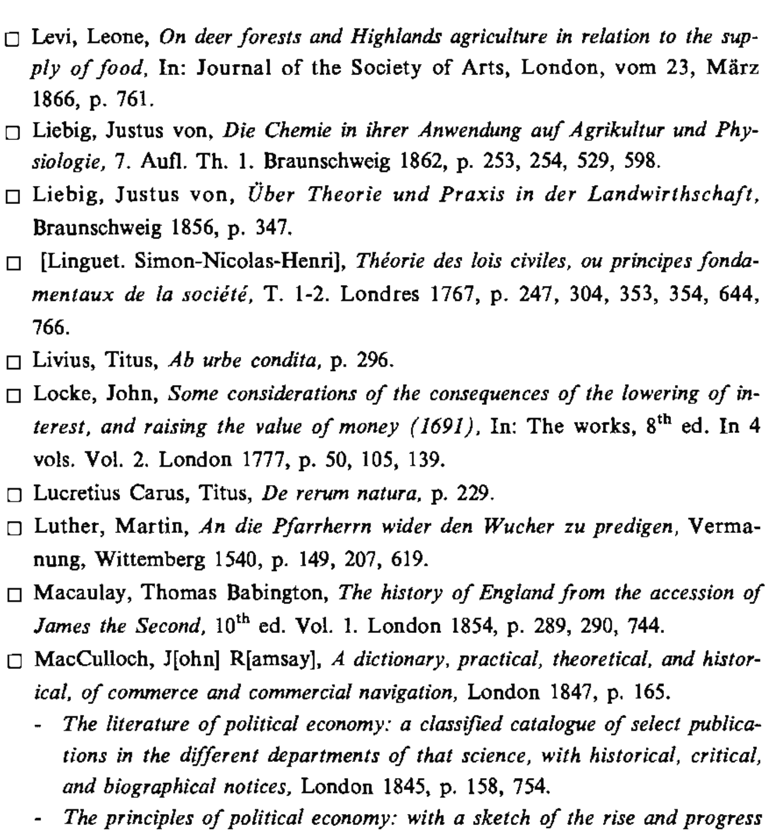
□ Lancellotti, Secondo, *L'Hoggidi overo gl'ingegni non inferiori a'passati,* Parte 2. Venetia 1658, p. 451.

□ Lassalle, Ferdinand, *Herr Bastiat-Schulze von Delitzsch, der ökonomische Julian, oder: Capital und Arbeit,* Berlin 1864, p. 11.
- *Die Philosophie Herakleitos des Dunklen von Ephesos*. Nach einer neuen Sammlung seiner Bruchstücke und der Zeugnisse der Alten dargestellt, Bd. 1. Berlin 1858, p. 120.

□ Law, Jhon[Jean], *Considérations sur le numéraire et le commerce,* In: Économistes financiers du XVIIIe siècle. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes explicatives, par Eugène Daire, Paris 1843, p. 105.

□ Le Trosne, [Guillaume-François], "*De l'intérêt social par rapport à la valeur, à la circulation, à l'industrie et au commerce intérieur et extérieur*". In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 2ème partie. Paris 1846, p. 50, 54, 106, 116, 125, 130, 133, 159, 172-175, 178, 224.

□ *A letter to Sir T. C. Bunbury on the poor rates, and the high price of provisions, with some proposals for reducing both,* By a Suffolk Gentleman, Ipswich 1795, p. 750.



- Levi, Leone, *On deer forests and Highlands agriculture in relation to the supply of food,* In: Journal of the Society of Arts, London, vom 23, März 1866, p. 761.
- Liebig, Justus von, *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie,* 7. Aufl. Th. 1. Braunschweig 1862, p. 253, 254, 529, 598.
- Liebig, Justus von, *Über Theorie und Praxis in der Landwirthschaft,* Braunschweig 1856, p. 347.
- [Linguet. Simon-Nicolas-Henri], *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société,* T. 1-2. Londres 1767, p. 247, 304, 353, 354, 644, 766.
- Livius, Titus, *Ab urbe condita,* p. 296.
- Locke, John, *Some considerations of the consequences of the lowering of interest, and raising the value of money (1691),* In: The works, 8th ed. In 4 vols. Vol. 2. London 1777, p. 50, 105, 139.
- Lucretius Carus, Titus, *De rerum natura,* p. 229.
- Luther, Martin, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen,* Vermanung, Wittemberg 1540, p. 149, 207, 619.
- Macaulay, Thomas Babington, *The history of England from the accession of James the Second,* 10th ed. Vol. 1. London 1854, p. 289, 290, 744.
- MacCulloch, J[ohn] R[amsay], *A dictionary, practical, theoretical, and historical, of commerce and commercial navigation,* London 1847, p. 165.
  - *The literature of political economy: a classified catalogue of select publications in the different departments of that science, with historical, critical, and biographical notices,* London 1845, p. 158, 754.
  - *The principles of political economy: with a sketch of the rise and progress of the science,* 2nd ed. London 1830, p. 168, 465.
- Maclaren, James, *A sketch of the history of the currency: comprising a brief review of the opinions of the most eminent writers on the subject,* London 1858, p. 112, 113.
- Macleod, Henry, Dunning, *The theory and practice of banking: with the elementary principles of currency; prices, credit; and exchanges,* Vol. 1. London 1855, p. 169.
- Malthus, T[homas] R[obert], *Definitions in political economy, preceded by an inquiry into the rules which ought to guide political economists in the defini-*

tion and use of their terms; with remarks on the deviation from these rules in their writings, A new ed., with a preface, notes, and supplementary remarks by John Cazenove. London 1853, p. 593, 598, 605.

- (anonym) *An essay on the principle of population, as it affects the future improvement, of society,* with remarks on the speculations of Mr. Codwin, M. Condorcet, and other writers, London 1798, p. 373, 644.
- *An inquiry into the nature and progress of rent, and the principles by which it is regulated,* London 1815, p. 332, 551, 581.
- *Principles of political economy considered with a view to their practical application,* 2nd ed., with considerable add. from the author's own manuscript and an original memoir, London 1836, p. 227, 605, 614, 615, 622, 663.

☐ [Mandeville, Bernard de], *The fable of the bees; or, private vices, publick benefits,* London 1714, p. 375.

- *The fable of the bees; or, private vices, publick benefits,* 5th ed. London 1728, p. 642, 643.

☐ Martineau, Harriet, *Illustration of political economy,* In 9 vols. Vol. 3. No. 7: A Manchester strike, A tale, London 1832, p. 664.

☐ Marx, Karl, *Der Achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte.* 2. Ausg. Hamburg 1869, p. 721.

- (anonym) *Address and provisional rules of the Working Men's International Association,* established September 28, 1864, at a public meeting held at St. Martin's Hall, Long Acre London, [London] 1864, p. 42-44, 46.
- *An die Redaktion des Volksstaat.* In: Der Volksstaat. Leipzig, vom 1. Juni 1872, p. 42, 43.
- *An die Redaktion des Volksstaat.* In. Der Volksstaat. Leipzig, vom 7. August 1872, p. 44.
- *Elections - Financial clouds - The Duchess of Sutherland and slavery,* In: New-York Daily Tribune vom 9. February 1853, p. 759.
- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie,* Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals, Hamburg 1867, p. 18, 34, 233.
- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie,* Bd. 2. Buch 2: Der Circulationsprocess des Kapitals, Hrsg. von Friedrich Engels, Hamburg 1885, p. 39.

- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie,* Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals, 2. verb. Aufl. Hamburg 1872, p. 32, 35, 37.
- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie,* Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals, 3. verm. Aufl. Hamburg 1883, p. 37, 41, 42, 46.
- *Capital: a critical analysis of capitalist production,* Transl. from the 3rd German ed., by Samuel Moore and Edward Aveling and ed. by Frederick Engels, Vol. 1., London 1887, p. 41, 62.
- *Le Capital,* Trad. de J. Roy, entièrement rev. par l'auteur. Paris [1872-1875], p. 18, 33, 37, 41, 541.
- Капиталъ. Критика политической экономіи. Переводъ съ нѣмецкаго Т. 1. Кн. 1. Процессъ производства капитала. С.-Петербургъ 1872. 22
- (anonym) *Lohnarbeit und Kapital.* In: *Neue Rheinische Zeitung.* Organ der Demokratie. Köln, vom 5., 6., 7., 8. und 11. April 1849, p. 604, 642, 793, 794.
- *Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de M. Proudhon,* Paris, Bruxelles 1847, p. 83, 96, 378, 381, 384, 442, 559, 560, 675.
- *Zur Kritik der Politischen Oekonomie,* 1. Heft. Berlin 1859, p. 11, 18, 20, 25, 49, 54, 56, 90, 92, 96, 102, 104, 109, 111, 112, 115, 116, 120, 128, 137, 138, 150-152, 157, 158 207, 562 648.

□ [Marx, Karl, und Friedrich Engels], *Latter-Day Pamphlets,* edited by Thomas Carlyle, London 1850. In: Neue Rheinischbe Zeitung. Politisch-ökonomische Revue, London, Hamburg, New-York, H. 4. April 1850, p. 270.

□ [Marx, Karl, und Friedrich Engels], *Manifest der Kommnunistischen Partei,* London 1848, p. 511, 791.

□ [Massie, Joseph], *An essay on the governing causes of the natural rate of interest;* wherein the sentiments of Sir William Petty and Mr. Locke, on that head, are considered, London 1750, p. 538.

□ Maurer, Georg Ludwig von, *Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf- und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt,* München 1854, p. 86.
- *Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland,* Bd. 4. Erlangen 1863, p. 251.

- Mayer, Sigmund, *Die sociale Frage in Wien.* Studie eines "Arbeitgebers", Dem Niederösterreichischen Gewerbeverein gewidmet, Wien 1871, p. 19.
- Meitzen, August, *Der Boden und die landwirthschaftlichen Verhältnisse des Preussischen Staates nach dem Gebietsumfange vor 1866,* Bd. 1-4. Berlin 1868-1871, p. 251.
- Mercier de la Rivière, [Paul-Pierre], *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques,* In: *Physiocrates. Quesnay,* Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 2ème partie, Paris 1846, p. 123, 124, 144, 162, 165, 172, 175, 176, 205, 206.
- Merivale, Herman, *Lectures on colonization and colonies,* Delivered before the University of Oxford in 1839, 1840, and 1841, Vol. 1-2, London 1841-1842, p. 662, 663, 798.
- [Mill, James], *Colony.* In: Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831, p. 212.
  - *Éléments d'économie politique,* Trad. de l'anglais par Parisot, Paris 1823, p. 592, 596, 598.
  - *Élements of political economy,* London 1821, p. 169, 200, 201, 373.
- Mill, John Steuart, *Essays on some unsettled questions of political economy,* London 1844, p. 138, 139, 626.
  - *Principles of political economy with some of their applications to social philosophy,* In 2 vols, London 1848, p. 138, 391, 529, 638.
  - *Principles of political economy with some of their applications to social philosophy,* People's ed. London 1868, p. 539-541.
  - *A system of logic, ratiocinative and inductive, being a connected view of the principles of evidence, and the methods of scientific investigation,* In 2 vols, London 1843, p. 616.
- Mirabeau, [Gabriel-Victor-Honoré Riqueti], *De la Monarchie Prussienne, sous Frédéric le Grand; avec un appendice.* Contenant des recherches sur la situation acutelle des principales contrées de l'Allemagne. T. 2, 3, 6. Londres 1788, p. 745, 760, 761, 774, 775, 785.
- Molinari, Gustave de, *Études économiques,* Paris 1846, p. 445, 624, 798.
- Mommsen, Theodor, *Römische Geschichte,* 2. Aufl. Bd. 1-3. Berlin 1856-1857, p. 182, 185.

□ Monteil, Amans-Alexis, *Traité de matériaux manuscrits de divers genres d'histoire,* T. 1. Paris 1835, p. 772, 773.

□ Montesquieu, Charles-Louis de, *De l'esprit des lois.* In: Oeuvres, T. 2-4, Londres 1767-1769, p. 105-106, 138, 644, 783.

□ More, Thomas, *Utopia.* Originally printed in Latin, 1516, Transl. into English by Ralph Robinson... Carefully ed. by Edward Arber, London 1869, p. 746, 747, 764.

□ Morton, John C[halmers], *A cyclopedia of agriculture, practical and scientific; in which the theory, the art, and the business of farming, are thoroughly and practically treated. By upwards of fifty of the most eminent practical and scientific men of the day.* ,Ed. by John C[halmers] Morton, Vol. 2., Glasgow, Edinburgh, London 1855, p. 578.

- *On the forces used in agriculture,* In: *Journal of the Society of Arts,* London, vom 9. Dezember 1859, p. 396, 397.

□ Müller, Adam H[einrich], *Die Elemente der Staatskunst,* Öffentliche Vorlesungen, vor Sr. Durchlaucht dem Prinzen Bernhard von Sachsen-Weimar und einer Versammlung von Staatsmännern und Diplomaten, im Winter von 1808 auf 1809, zu Dresden, gehalten. Th. 2. Berlin 1809, p. 139.

□ Mun, Thomas, *England's treasure by forraign trade. Or, the balance of our forraign trade is the rule of our treasure,* Written by Thomas Mun of Lond[on], merchant, and now publ, for the common good by his son John Mun, London 1669, p. 536.

□ Murphy, John Nicholas, *Ireland industrial, political, and social,* London 1870, p. 732.

□ Murray, Hugh; James Wilson, *Historical and descriptive account of British India. from the most remote period to the present time,* In 3 vols, Vol. 2, Edinburgh 1832, p. 360.

□ Navarrete, M[artin] F[ernandez de], *Die Reisen des Christof Columbus 1492-1504. Nach seinen eigenen Briefen und Berichten veröffentlicht 1536 von Bischof Las Casas seinem Freunde und Fernando Columbus seinem Sohne,* Aufgefunden 1791 und veröffentlicht 1826. In das Deutsche übertr. von F. Pr[essel]. Leipzig [1890], p. 145.

□ Newman, Francis William, *Lectures on political economy,* London 1851, p. 751, 752, 757.

□ Newman, Samuel P[hilips], Elements of political economy, Andover, New York 1835, p. 174, 222.

□ Newnham G. L., *A review of the evidence before the committees of the two Houses of Parliament, on the corn laws,* London 1815, p. 629.

□ Niebuhr, B[arthold] G[eorg], *Römische Geschichte,* Berichtigte Ausg. in 1 Bd. Berlin 1853, p. 250.

□ [North, Sir Dudley], *Discourses upon trade; principally directed to the cases of the interest coynage, clipping, increase of money,* London 1691, p. 134, 135, 139, 148, 412.

□ *Observations on certain verbal disputes in political economy, particularly relating to value, and to demand and supply,* London 1821, p. 97, 98, 219, 558, 626.

□ Olmsted, Frederick Law, *A journey in the seaboard slave states, with remarks on their economy,* New York 1856, p. 211.

□ On the combination of trades, New ed. London, 1834, p.582.

□ Opdyke, George, *A treatise on political economy,* New York 1851, p. 178.

□ Ortes, Giammaria, *Della economia nazionale,* Lib. 6. In: Scrittori classici italiani di economia politica, Parte moderna, T. 21. Milano 1804, p. 675, 676.

□ Otway, J.H., *Judgment of J. H. Otway, chairman of county seasions. - Belfast, hilary sessions, 1860. In: Reports of the inspectors of factories... for the half year ending 30th April 1860,* London 1860, p. 294.

□ Ovid, *Artis Amatoriae,* p. 463.
- *Fasti,* p. 749.

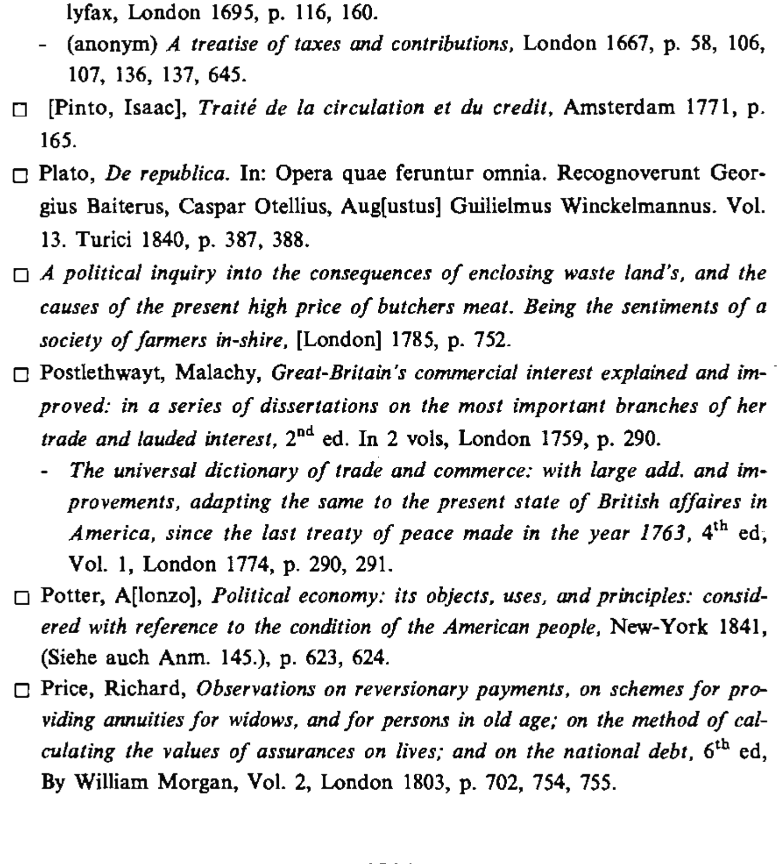
□ *Owen, Robert: Observations on the effects of the manufacturing system: with hints for the improvement of those parts of it which are most injurious to health and morals,* 2nd ed. London 1817, p. 425.

□ Pagnini, Gio[vanni] Francesco, *Saggio sopra il giusto pregio delle cose, la giusta valuta dela moneta e sopra il commercio dei romani,* In. Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna, T. 2, Milano 1803, p. 106.

□ [Papillon, Thomas], The East-India-trade a most profitable trade to the Kingdom. And best secured and improved in a company and a joint-stock. London 1677, p. 105.

□ Parry, Charles Henry, *The question of the necessity of the existing corn laws, considered, in their relation to the agricultural labourer, the tenantry, the landholder, and the country,* London 1816, p. 628, 629, 703.

- [Parry, William Edward], *Journal of a voyage for the discovery of a north-west passage from the Atlantic to the Pacific; performed in the years 1819-20, in His Majesty's ships Hecla and Griper, under the orders of William Edward Parry*. 2nd ed. London 1821, p. 110.
- Pecqueur, C[onstantin], *Théorie nouvelle d'économie sociale et politique, ou études sur l'organisation des sociétés*, Paris 1842, p. 789.
- Petty, William, *The political anatomy of Ireland... To which is added verbum sapienti...* London 1691, p. 156, 160, 288, 289, 332.
  - *Quantulumcunque concerning money. 1682.* To the Lord Marquess of Halyfax, London 1695, p. 116, 160.



  - (anonym) *A treatise of taxes and contributions*, London 1667, p. 58, 106, 107, 136, 137, 645.
- [Pinto, Isaac], *Traité de la circulation et du credit*, Amsterdam 1771, p. 165.
- Plato, *De republica*. In: Opera quae feruntur omnia. Recognoverunt Georgius Baiterus, Caspar Otellius, Aug[ustus] Guilielmus Winckelmannus. Vol. 13. Turici 1840, p. 387, 388.
- *A political inquiry into the consequences of enclosing waste land's, and the causes of the present high price of butchers meat. Being the sentiments of a society of farmers in-shire*, [London] 1785, p. 752.
- Postlethwayt, Malachy, *Great-Britain's commercial interest explained and improved: in a series of dissertations on the most important branches of her trade and lauded interest*, 2nd ed. In 2 vols, London 1759, p. 290.
  - *The universal dictionary of trade and commerce: with large add. and improvements, adapting the same to the present state of British affaires in America, since the last treaty of peace made in the year 1763*, 4th ed, Vol. 1, London 1774, p. 290, 291.
- Potter, A[lonzo], *Political economy: its objects, uses, and principles: considered with reference to the condition of the American people*, New-York 1841, (Siehe auch Anm. 145.), p. 623, 624.
- Price, Richard, *Observations on reversionary payments, on schemes for providing annuities for widows, and for persons in old age; on the method of calculating the values of assurances on lives; and on the national debt*, 6th ed, By William Morgan, Vol. 2, London 1803, p. 702, 754, 755.

- *A prize essay on the comparative merits of competition and cooperation,* London 1834, p. 339, 455.
- Proudhon, P[ierre]-J[oseph], *Système des contradictions économiques, ou philosophie de la misère,* T. 1, Paris 1846, p. 445, 538, 559.
- Quesnay, [Francois], *Analyse du tableau économique.* In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1ère partie. Paris 1846, p. 617.
  - *Dialogues sur le commerce et sur les travaux des artisans,* Ebendort, p. 123, 339.
  - *Tableau économique. Remarques sur les variations de la distribution des revenus annuels d'une nation,* Versailles 1758, p. 617.
- Quételet, A[dolphe-Lambert-Jacques], *Sur l'homme et le développement de ses faculté, ou essai de physique sociale.* T. 1-2. Paris 1835, p. 342.
- Raffles, Thomas Stamford, *The history of Java,* With a map and plates, In 2 vols. London 1817, p. 379, 780.
- Ramazzini, Bernardino, *De morbis artificum diatriba,* Mutinae 1700, p. 384.
  - *Essai sur les maladies des artisans,* trad. du latin. Paris 1777, p. 384.
- Ramsay, George, *An Essay on the distribution of wealth,* Edinburgh 1836, p. 176, 179, 335, 534, 592, 660.
- Ravenstone, Piercy, *Thoughts on the funding system and its effects,* London 1824, p. 453, 534.
- Read, George, *The history of baking,* London 1848, p. 265, 266.
- *Reasons for the late increase of the poor-rates: or, a comparative view of the price of labour and provisions. Humbly addressed to the consideration of the Legislature,* London 1777, p. 596, 702.
- *Reasons for a limited exportation of wool,* [London] 1677, p. 596.
- Regnault, Élias, *Histoire politique et sociale des principautés Danubiennes,* Paris 1855, p. 253.
- Reich, Edward, *Über die Entartung des Menschen. Ihre Ursachen und Verhütung,* Erlangen 1868, p. 385.
- *Remarks on the commercial policy of Great Britain, principally as it relates to the corn trade,* London 1815, p. 580.
- Ricardo, David, *The high price of bullion a proof of the depreciation of bank notes,* 4th ed. London 1811, p. 158.

- *On the principles of political economy, and taxation,* 3rd ed, London 1821, p. 94, 95, 181, 202, 243, 409, 414, 415, 454, 455, 461, 598, 615, 616, 660.
- *On protection to agriculture,* 4th ed. London 1822, p. 90.

☐ Richardson, [Benjamin], *Work and overwork. In: The Social Science Review,* London, vom 18. Juli 1863, p. 270, 271.

☐ Roberts, George, *The social history of the people of the southern counties of England in past centuries; illustrated in regard to their habits, municipal bye-laws, civil progress, etc., from the researches,* London 1856, p. 748.

☐ Rodbertus-Jagetzow, [Johann Karl], *Briefe und Socialpolitische Aufsätze,* Hrsg. von Rudolph Meyer, Bd. 1, [Berlin 1881.], p. 554-555.
- *Sociale Briefe an von Kirchmann, Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie,* Berlin 1851, p. 554.

☐ Rogers, James E. Thorold., *A history of agriculture and prices in England from the year after the Oxford Parliament (1259) to the commencement of the continental war (1793). Compiled entirely from original and contemporaneous records,* Vol. 1-2. Oxford 1866, p. 702, 707, 750.

☐ Rohatzsch, R. H., *Die Krankheiten, welche verschiedenen Ständen, Altern und Geschlechtern eigenthümlich sind.* 6 Bdchn. Ulm 1840, p. 384.

☐ Roscher, Wilhelm, *Die Grundlagen der Nationalökonomie,* Ein Hand-und Lesebuch für Geschäftsmänner und Studierende, 3., verm, und verb. Aufl. Stuttgart. Augsburg 1858, p. 107, 174, 220, 221, 231, 343.

☐ Rossi, P[ellegrino Luigi Edwardo comte], *Cours d'économie politique,* Bruxelles 1843, p. 187.

☐ Rouard de Card, Pie-Marie, *De la falsification des substances sacramentelles,* Paris 1856, p. 264.

☐ Rousseau, Jean-Jacques, *Discours sur l'économie politique,* Nouv. ed. Genève 1760, p. 774.

☐ [Roy, Henry], *The theory of the exchanges, The bank charter act of 1844,* London 1864, p. 152, 153, 682.

☐ Rumford, Benjamin siehe Thompson, Sir Benjamin, Count of Rumford

☐ Sadler, Michael Thomas, *Ireland; its evils, and their remedies: being a refutation of the errors of the imigration committee and others, touching that country. To which is prefixed, a synopsis of an original treatise about to be*

published on the law of Population; developing the real principle on which it is universally regulated, 2nd ed. London 1829, p. 731.

- *Law of population,* Vol. 1-2. London 1830, p. 731.

□ Say, Jean-Baptiste, *Lettres à M. Malthus, sur différents sujets d'économie politique, notamment sur les causes de la stagnation générale du commerce,* Paris 1820, p. 633, 634.

- *Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses,* 3ème éd, T. 1-2, Paris 1817, p. 168, 178, 220, 221.
- *Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses,* 5ème éd. T. 1, Paris 1826, p. 621.

□ Schiller, Friedrich von, *Die Bürgschaft,* p. 620.

- *Kabale und Liebe,* p. 601.
- *Das Lied von der Glocke,* p. 429.

□ Schorlemmer, C[arl], *The rise and development of organic chemistry,* London 1879, p. 327.

□ Schouw, Joakim Frederik, *Die Erde, die Pflanzen und der Mensch. Naturschilderungen,* Aus dem Dän. unter Mitwirkung des Verf. von H. Zeise... 2.Aufl, Leipzig 1854, p. 538.

□ Schulz, Wilhelm, *Die Bewegung der Production. Eine geschichtlich-statistische Abhandlung zur Grundlegung einer neuen Wissenschaft des Staats und der Gesellschaft,* Zürich, Wintherthur 1843, p. 392.

□ Scrope, *The principles of political economy siehe Potter, Alonzo: Political economy...*

□ [Seeley, Robert Benton], *The perils of the nation. An appeal to the legislature, the clergy, and the higher and middle classes,* 2nd ed.: rev, London 1843, p. 755.

□ Senior, Nassau William, *Journals, conversations and essays relating to Ireland,* In 2 vols, Vol. 2, London 1868, p. 739, 759.

- *Letters on the factory act, as it affects the cotton manufacture... To which are appended, a letter to Mr. Senior from Leonard Horner, and minutes of a conversation between Mr. Edmund Ashworth, Mr. Thompson and Mr. Senior,* London 1837, p. 238-243, 428.

- *An outline of the science of political economy*, London 1836, p. 243.
- *Principes fondamentaux de l'économie politique, tirés de leçons édites et inédites de Mr. Senior. Par Jean Arrivabene*, Paris 1836, p. 623.

□ Senior, Nassau William, *Social Science Congress siehe: The national associaton for the promotion of social science...* .

- *Three lectures on the rate of wages, delivered before the University of Oxford, in eastern term, 1830. With a preface on the caues and remedies of the present disturbances*, London 1830, p. 567, 571.

□ Sextus Empiricus, *Adversus mathematicos*, p. 387.

□ Shakespeare, William, *Der Kaufmann von Venedig*, p. 304, 511.

- *König Heinrich der Vierte*, p. 45, 62.
- *Ein Sommernachtstraum*, p. 122.
- *Timon von Athen*, p. 146.
- *Viel Lärm um nichts*, p. 98.

□ [*Sieber*] *Зиберъ, Н[иколай Иванович]*: Теорія цѣнности и капитала Д. Рикардо въ связи съ позднѣйшими дополненіями и разъясненіями. Опытъ критико-экономическаго изслѣдованія. Кіевъ 1871. 22 25

□ [Sismondi], J[ean]-C[harles]-L[éonard] Simonde [de], *De la richesse commerciale, ou principes d'économie politique, appliqués a la législation du commerce*, T. 1., Genève 1803, p. 558, 559.

- *Études sur l'économie politique*, T. 1. Bruxelles 1837, p. 334, 621.
- *Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population*, T. 1-2, Paris 1819, p. 170, 187, 592, 607, 608, 611, 612, 677.
- *Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses raports avec la population*, 2nd éd, T. 1-2, Paris 1827, p. 603, 790.

□ Skarbek, Frédéric, *Théorie des richesses sociales. Suivie d'une bibliographie de l'économie politique*, 2ème éd, T. 1, Paris 1839, p. 346, 371-372.

□ Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, In 2 vols, London 1776, p. 373.

- *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, In 3 vols. *With notes, and an add, vol., by David Buchanan*, Vol. 1, Edinburgh 1814, p. 583, 650, 684, 766.
- *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, With a commentary, by the author of "England and America" d.i.* [*Edward Gib-*

bon Wakefield]. In 6 vols. London 1835-1839, p. 61, 137, 375, 383, 384, 558, 594, 621, 672.

- *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. Trad. nouv., avec des notes et observations, par Germain Garnier,* T. 5, Paris 1802, p. 384, 647.
- *The theory of moral sentiments,* London 1759, p. 646.

□ Somers, Robert, *Letters from the Highlands, or, the famine of 1847,* London 1848, p. 759, 760.

□ *Some thoughts on the interest of money in general, and particulary in the publick funds,* London O.J, p. 54, 61.

□ Sophokles, *Antigone,* p. 146.

□ *The source and remedy of the national difficulties, deduced from principles of political economy, in a letter to Lord John Russell,* London 1821, p. 614.

□ Spinoza, Barauch de, *Briefwechsel,* p. 623.

- *Ethik,* p. 325.

□ S[tafford], W[illiam], *A compendious or briefe examination of certain ordinary complaints, of divers of our country men in these our days...* London 1581, p. 771, 772.

□ Steuart, James, *An inquiry into the principles of political economy,* In 2 vols. Vol. 1. London 1767, p. 352, 373.

- *An inquiry into the principles of political economy; being an essay on the science of domestic policy in free nations,* In 3 vols. Vol. 1, Dublin 1770, p. 193, 676, 746, 757, 773.
- *An inquiry into the principles of political economy. In: The works, political, metaphisical, and chronological...* Now first collect. by General Sir James Steuart, his son, from his father's corr. copies, to which are subjoined anecdotes of the author. In 6 vols. Vol. 1. London 1805, p. 163.
- *Recherche des principes de l'économie politique, ou essai sur la science de la police intérieure des nations libres,* T. 1, Paris 1789, p. 453.

□ Stewart, Dugald, *Lectures on political economy,* In: The collected works. Ed by Sir William Hamilton, Vol. 8, Edinburgh 1855, p. 339, 365, 381, 510.

□ Stolberg, Christian Graf zu, *Gedichte,* Aus dem Griech. Übers, Hamburg 1782, p. 431.

- Storch, Henri., *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations,* T. 1-3, St. Pétersbourg 1815, p. 188, 196, 382, 617, 677.
  - *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations. Avec des notes explicatives et critiques* par J[ean]-B[aptiste] Say, T. 1, Paris 1823, p. 371, 381.
- Strange, William, *The seven sources of health,* London 1864, p. 273.
- Strype. John, *Annals of the reformation and establishment of religion, and other various occurrences in the Church of England. during Queen Elizabeth's happy reign,* 2nd ed., Vol. 2. [London] 1725, p. 764.
- Thiers, A[dolphe], *De la propriété,* Paris 1848, p. 466.
- [Thompson, Sir] Benjamin, [Count of] Rumford, *Essays, political, economical, and philosophical,* Vol. 1-3, London 1796-1802, p. 628.
- Thompson, William, *An inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness; applied to the newly proposed system of voluntary equality of wealth,* London 1824, p. 382, 383.
- Thornton, William Thomas, *Over-population and its remedy; or, an inquiry into the extent and causes of the distress prevailing among the labouring classes of the British islands, and into the means of remedying it,* London 1846, p. 185, 285.
- Thukydides, *Geschichte des Peloponnesischen Krieges,* p. 387, 388.
- [Thünen, Johann Heinrich von], *Der isolirte Staat in Beziehung auf Landwirthschaft und Nationalökonomie,* 2. Th. 2. Abth, Rostock 1863, p. 649.
- Tooke, Thomas, and William Newmarch, *A history of prices, and of the state of the circulation, during the nine years 1848-1856,* In 2 vols.; forming the 5th und 6th vols. of the *History of prices from 1792 to the present time,* London 1857, p. 313.
- Torrens, R[obert], *An essay on the external corn trade,* London 1815, p. 186.
  - *An essay on the production of wealth; with an appendix, in which the principles of political economy are applied to the actual circumstances of this country,* London 1821, p. 176, 199.
  - *On wages and combination,* London 1834, p. 427.
- [Townsend, Joseph], *A dissertation on the poor laws,* By a well-wisher to mankind. 1786. Republished London 1817, p. 676.

- *Journey through Spain*, London 1791, p. 676.

□ [*Tschernyschewski*] *Чернышевский, Н[иколай] Г[аврилович]*: Очерки из политической экономии (по Миллю). In: Современник. Санкт-Петербург 1861. 21

□ Tuckett, J[ohn] D[ebell], *A history of the past and present state of the labouring population, including the progress of agriculture, manufactures, and commerce*, In 2 vols, London 1846, p. 383, 749, 777.

□ Turgot, [Anne-Robert-Jacques, de l'Aulne], *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses*. In: Oeuvres. Nouv. éd... par Eugène Daire. T. 1. Paris 1844, p. 194, 332, 556.

□ *Two letters on the flour trade, and dearness of corn... By a person in business*, London [1767]. p. 753.

□ Ure, Andrew, *The philosophy of manufactures: or, an exposition of the scientific, moral and commercial economy of the factory system of Great Britain*, London 1835, p. 241, 370, 371, 389, 390, 401, 426, 441-443, 447, 455, 456, 460, 461, 576, 577, 581, 585.

- *Philosophie des manufactures ou économie industrielle de la fabrication du coton, de la laine, du lin et la soie*, Trad. sous les yeux de l'auteur. T. 2. Paris 1836, p. 317.

□ Urquhart, David, *Familiar words as affecting England and the English*, London 1855, p. 115, 385, 528, 777.

□ Vanderlint, Jacob, *Money answers all things: or, an essay to make money sufficiently plentiful amongst all ranks of people*, London 1734, p. 137, 144, 145, 159, 290, 292, 332, 350.

□ Vergil, *Aeneis*, p. 320, 787.

□ Verri, Pietro, *Meditazioni sulla economia politica*, In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. T. 15. Milano 1804, p. 57, 58, 104, 147, 349.

□ Vissering, S[imon], *Handboek van praktische staatshuishoudkunde*, Delen 1-3. Amsterdam 1860-1862, p. 526.

□ Voltaire, François-Marie Arouet de, *Candide, ou l'optimisme*, p. 209, 800.

□ Wade, John, *History of the middle and working classes*... 3rd ed. London 1835, p. 258, 288, 647.

□ [Wakefield, Edward Gibbon], *England and America. A comparison of the social and political state of both nations*, Vol. 1-2, London 1833, p. 284, 608, 704, 794-800.

- *A view of the art of colonization, with present reference to the British Empire; in letters between a statesman and a colonist,* London 1849, p. 345.
- *siehe auch Smith, Adam, An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. With a commentary, by the author of England and America* [d.i. Edward Gibbon Wakefield]. In 6 vols. London 1835-1839.

□ Ward, John, *The borough of Stoke-upon-Trent, in the commencement of the reign of Her Most Gracious Majesty Queen Victoria,* London 1843, p. 282.

□ Watson, John Forbes, [*Paper read before the Society of Arts.*] In: *Journal of the Society of Arts,* London, vom 17. April 1860, p. 413.

□ Watts, John, *The facts and fictions of political economy: being a review of the principles of the science, separating the true from the false,* Manchester 1842, p. 574.

- *Trade societies and strikes: their good and evil influences on the members of Trades' Unions, and on society at targe. Machinery; its influences on work and wages, and co-operative societies, productive and distributive, past, present, and future,* Manchester [1865], p. 574, 577.

□ Wayland, Francis, *The elements of political economy,* Boston 1843, p. 178, 222.

□ [West, Edward], *Essay on the application of capital to land, with observations shewing the impolicy of any great restriction of the importation of corn, and that the bounty of 1688 did not lower the price of it. By a fellow of university college,* Oxford, London 1815, p. 566.

- *Price of corn and wages of labour, with observations upon Dr. Smith's, Mr. Ricardo's, and Mr. Malthus's doctrines upon those subjects; and an attempt at an exposition of the causes of the fluctuation of the price of corn during the last thirty years,* London 1826, p. 566.

□ Wilks, Mark, *Historical sketches of the South of India, in an attempt to trace the history of Mysoor; from the Hindoo Government of that state, to the extinction of the Mohammedan Dynasty in 1799,* Vol. 1, London 1810, p. 379.

□ Witt, Johan de, *Aanwysing der heilsame politike gronden en maximen van de Republike van Holland en West-Friesland,* Leyden 1669, p. 784.

□ Wright, Thomas, *A short address to the public on the monopoly of large farms,* London 1779, p. 753.

□ Xenophon, *Cyropaedia*, p. 388.
□ Young, Arthur, *Political arithmetic. Containing observations on the present state of Great Britain; and the principles of her policy in the encouragement of agriculture*, London 1774, p. 137, 243, 244.
- *A tour in Ireland, with general observations on the present state of that kingdom*.. 2nd ed, In 2 vols, London 1780, p. 709.

2) تقارير برلمانية ووثائق رسمية

□ *An act for regulating the hours of labour for children, young persons, and women employed in workshops, 21st August 1867. In: The statutes of the United Kingdom of Great Britain and Ireland*, London 1867, p. 518.
□ *An act to limit the hours of labour, and to prevent the employment of children in factories under ten years of age. Approved March 18, 1851. In: Acts of the seventy-fifth legislature of the state of New Jersey*, Trenton 1851, p. 287.
□ *Agricultural labourers (Ireland)*. Return to an order of the Honourable the House of Commons, dated 8 March 1861, p. 733.
□ *Agricultural statistics, Ireland. General abstracts showing the acreage under the several crops, and the number of live stock, in each county and province, for the year 1860. Also the emigration from Irish ports from 1st January to 1st September, 1860*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, Dublin 1860, p. 729.
□ *Agricultural statistics, Ireland. Tables showing the estimated average produce of the crops for the year 1866; and the emigration from the Irish ports. from 1st January to 31st December, 1866; also the number of mills for scutching flax in each county and province*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, Dublin 1867, p. 729.
□ *Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China, sein Volk, seine Religion, seine Institutionen, socialen Verhältnisse, etc*. Aus *dem Russ*. nach dem in St. Petersburg 1852-57 veröffentlichten Original von Dr. Carl Abel und F. A. Mecklenburg. Bd. 1. Berlin 1858, p. 141.
□ *Bericht des Committee of 1855 on the adulteration of bread siehe: First report from the select committee on adulteration of food...*

□ Bericht der Royal Commission von 1864 siehe: *Report of the commissioners appointed to inquire into the conditions of all mines...*

□ *Cambridge university commission. Report of Her Majesty's commissioners appointed to inquire into the state, discipline, studies, and revenues of the university and colleges of Cambridge: together with the evidence, and an appendix*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1852, p. 644.

□ *The case of our English wool. As also the presentment of the Grand Jury of the county of Sommerset thereon*. Humbly offered to the High Court of Parliament, London 1685, p. 266.

□ *Census of England and Wales for the year 1861*, London 1863, p. 467, 469, 494, 659, 671, 672, 679, 680, 706.

□ *Children's employment commission (1862)*, Reports. p. 254, 259, 316, 417, 418, 449, 468, 494, 498, 500, 503, 507, 515.

- *First report of the commissioners. With appendix*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1863, p. 259, 261, 263, 286, 493, 569, 578.
- *Second report... London 1864*, p. 486, 490-493, 495-498, 500, 514, 569, 577.
- *Third report... London 1864*, p. 190, 272, 419, 484, 488, 490, 501-503, 515, 570, 572, 577.
- *Fourth report... London 1865*, p. 272-279, 281, 370, 424, 459, 502, 503.
- *Fifth report... London 1866*, p. 274, 419, 456, 477, 487, 488, 504, 505, 507-509, 513-516, 570.
- *Sixth report... London 1867*, p. 714, 722-726.

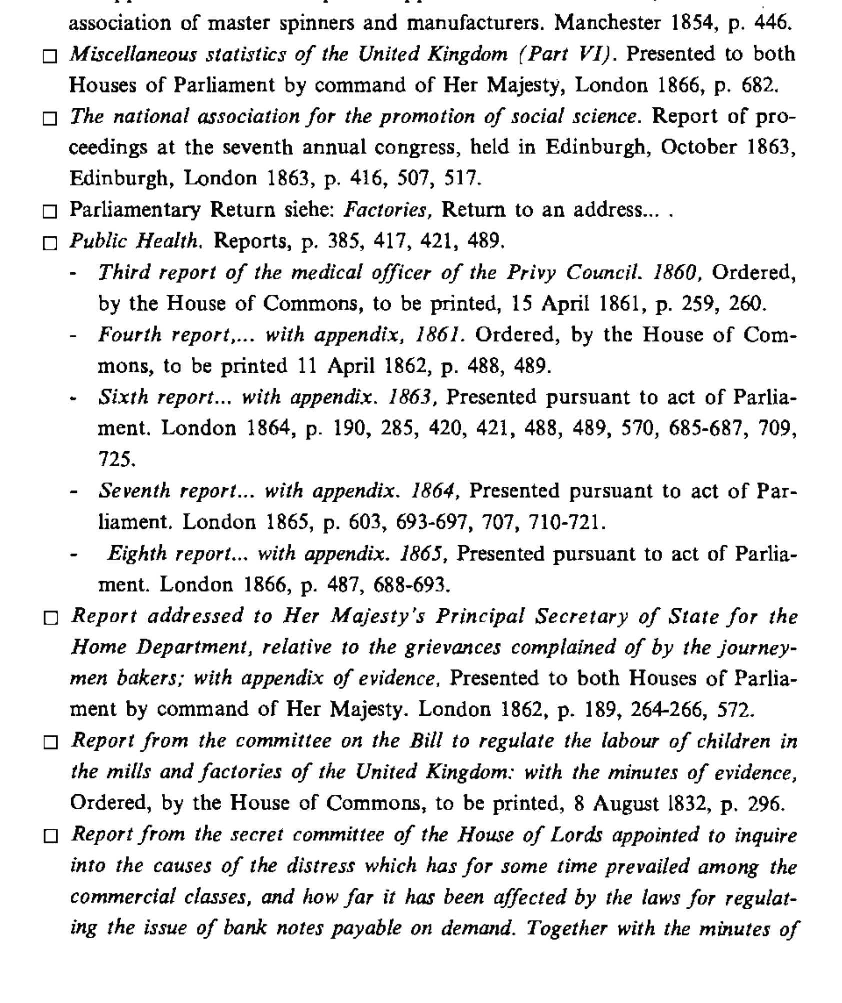
□ *Compte rendu de la deuxième session du congrès international de statistique réuni a Paris les 10, 12, 13, 14 et 15 Septembre 1855*, Publié par les ordres de S.E.M. Rouher. Paris 1856, p. 317.

□ *Corn, grain, and meal*. Return to an order of the Honourable the House of Commons, dated 18 Feb 1867, p. 467, 479.

□ *Correspondence with Her Majesty's missions abroad, regarding industrial questions and trades' unions*, London 1867, p. 16.

□ *East India (Bullion)*. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 8 February 1864, p. 148.

- *Factories inquiry commission. First report of the central board of His Majesty's commissioners,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 June 1833, p. 296.
- *Factories regulation acts. Ordered, by the House of Commons,* to be printed. 9 August 1859, p. 255, 312.
- *Factories.* Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 15 April 1856, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 4 February 1857, p. 438, 458.
- *Factories.* Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 24 April 1861. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 11 February 1862, p. 437, 458, 498.
- *Factories.* Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 5 December 1867, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 22 July 1868, p. 458.
- *First report from the select committee on adulteration of food, etc.; with the minutes of evidence, and appendix,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 27 July 1855, p. 189.
  - *Fourth report of the commissioners of Her Majesty's inland revenue on the inland revenue,* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1860, p. 679.
- *General Laws of the Commonwealth of Massachusetts, passed subsequently to the revised statutes,* Vol. 1, Boston 1854, p. 287.
- *Grievances complained of... siehe: Report addressed to...*
- *Hansard's Parliamentary Debates: 3rd series, commencing with the accession of William IV,* Vol. 66. *Comprising the period from the second day of February, to the twenty-seventh day of February, 1843,* London 1843, p. 681.
  - *... Vol. 170. Comprising the period from the twenty-seventh day of March, to the twenty-eighth day of May, 1863.* London 1863, p. 42, 46, 282, 283, 599, 681.
  - *... Vol. 174. Comprising the period from the fifteenth day of March, to the third day of May, 1864.* London 1864, p. 682.
- *House of Lords' committee, 1848 siehe: Report from the secret committee of the House of Lords...*
- *Jahresbericht der Handelskammer für Essen, Werden und Kettwig pro 1862.* Essen 1863, p. 412.



□ *Manifest der Maatschappij De Vlamingen Vooruit! Gerigt tot alle de voorstanders van de eerlijke en regtzinnige uitvoering der Belgische Grondwet, gestemd door het Nationaal Congres van 1830,* Brussel 1860, p. 701.

□ *The master spinners and manufacturers' defence fund,* Report of the committee appointed for the receipt and apportionment of this fund, to the central association of master spinners and manufacturers. Manchester 1854, p. 446.

□ *Miscellaneous statistics of the United Kingdom (Part VI).* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1866, p. 682.

□ *The national association for the promotion of social science.* Report of proceedings at the seventh annual congress, held in Edinburgh, October 1863, Edinburgh, London 1863, p. 416, 507, 517.

□ Parliamentary Return siehe: *Factories,* Return to an address... .

□ *Public Health.* Reports, p. 385, 417, 421, 489.

- *Third report of the medical officer of the Privy Council. 1860,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 15 April 1861, p. 259, 260.
- *Fourth report,... with appendix, 1861.* Ordered, by the House of Commons, to be printed 11 April 1862, p. 488, 489.
- *Sixth report... with appendix. 1863,* Presented pursuant to act of Parliament. London 1864, p. 190, 285, 420, 421, 488, 489, 570, 685-687, 709, 725.
- *Seventh report... with appendix. 1864,* Presented pursuant to act of Parliament. London 1865, p. 603, 693-697, 707, 710-721.
- *Eighth report... with appendix. 1865,* Presented pursuant to act of Parliament. London 1866, p. 487, 688-693.

□ *Report addressed to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department, relative to the grievances complained of by the journeymen bakers; with appendix of evidence,* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1862, p. 189, 264-266, 572.

□ *Report from the committee on the Bill to regulate the labour of children in the mills and factories of the United Kingdom: with the minutes of evidence,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 August 1832, p. 296.

□ *Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes, and how far it has been affected by the laws for regulating the issue of bank notes payable on demand. Together with the minutes of*

evidence, and an appendix, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848, (Reprinted 1857.), p. 141.

- *Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857, p. 148.
- *Report from the select committee on the bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858, p. 154.
- *Report from the select committee on mines; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, and appendix,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 23 July 1866, p. 519-525.
- *Report from the select committee on petitions relating to the corn laws of this Kingdom: together with the minutes of evidence, and an appendix of accounts,* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 26 July 1814, p. 580.
- *Report of proceedings... siehe: The national association for the promotion of social science...*
- *Report of the commissioners appointed to inquire into the operation of the acts (16 & 17 Vict. c. 99. and 20 & 21 Vict. c. 3.) relating to transportation and penal servitude. Vol. 1. Report and appendix. Vol. 2. Minutes of evidence.* presented to both Houses of Parlimnent by command of Her Majesty, London 1863, p. 708.
- *Report of the commissioners appointed to inquire into the condition of all mines in Great Britain to which the provisions of the act 23 & 24 Vict. cap. 151. Do not apply, With reference to the health and safety of persons employed in such mines, with appendixes.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1864, p. 695.
- *Report of the committee on the baking trade in Ireland for 1861,* p. 266, 267.
- *Report of the officer of health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865,* p. 689.
- *Report of the Social Science Congress at Edinburgh. Octob. 1863 siehe,* The national association for the promotion of social science... .
- *Reports by Her Majesty's secretaries of embassy and legation, on the manufactures, commerce etc., of the countries, in which they reside,* No. 6. London 1863, p. 363.

- *Reports from poor law inspectors on the wages of agricultural labourers in Ireland*, Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, Dublin 1870, p. 733-736.
- *Reports from the Lord committee. on the state of the growth... siehe: Reports respecting grain, and the corn laws...* .
- *Reports of the inspectors of factories to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department*, p. 241, 254, 417, 515.
  - *for the half year ending the 31st December 1841: also, the joint report of the inspectors of factories for the same period.* (Presented by command of Her Majesty.) Ordered, by the House of Commons, to be printed, 16 February 1842, p. 294.
  - *for the quarter ending 30th September, 1844; and from 1st October, 1844, to 30th April, 1845.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1845, p. 298, 299, 309, 310, 426, 433, 434, 436, 437.
  - *for the half year ending 31st October 1846...* London 1847, p. 310.
  - *for the half year ending 30th April 1848...* London 1848, p. 303, 569.
  - *for the half year ending 31st October 1848...* London 1849, p. 242, 298, 300-305, 307, 308, 315, 319, 548, 571.
  - *for the half year ending 30th April 1849...*London 1849, p. 305, 308, 329, 330.
  - *for the half year ending 31st October 1849...* London 1850, p. 297, 307.
  - *for the half year ending 30th April 1850...* London 1850, p. 308, 319.
  - *for the half year ending 31st October 1850...* London 1851, p. 304.
  - *for the half year ending 30th April 1852...* London 1852, p. 309.
  - *for the half year ending 30th April 1853...* London 1853, p. 311.
  - *for the half year ending 31st October 1853...* London 1854, p. 190, 284.
  - *for the half year ending 30th April 1855...* London 1855, p. 241.
  - *for the half year ending 31st October 1855...* London 1856, p. 284, 293, 422, 450, 548.
  - *for the half year ending 31st October 1856...* London 1857, p. 255, 257, 400, 401, 438, 456, 472-474.
- *Reports... for the half year ending 30th April 1857...* London 1857, p. 422, 423.

- *for the half year ending 31st October 1857*... London 1857, p. 312, 424.
- *for the half year ending 30th April 1858*... London 1858, p. 255, 256, 578, 581.
- *for the half year ending 31st October 1858*... London 1859, p. 415, 418, 423, 438, 456.
- *for the half year ending 30th April 1859*... London 1860, p. 575.
- *for the half year ending 31st October 1859*... London 1860, p. 256, 298, 320.
- *for the half year ending 30th April 1860*... London 1860, p. 257, 284, 294, 295, 312, 398, 438, 570.
- *for the half year ending 31st October 1860*... London 1860, p. 256, 575.
- *for the half year ending 30th April 1861*... London 1861, p. 256.
- *for the half year ending 31st October 1861*... London 1862, p. 310, 311, 318, 440.
- *for the half year ending 3st October 1862*... London 1863, p. 256, 312-314, 318, 421, 428, 437, 439, 441, 442, 472, 478, 480, 503.
- *for the half year ending 30th April 1863*... London 1863, p. 314, 315, 319, 449, 483, 569, 570.
- *for the half year ending 31st October 1863*... London 1864, p. 256, 315, 319, 444, 450, 457, 480 bis 482, 570, 665, 666.
- *for the half year ending 30th April 1864*... London 1864, p. 482.
- *for the half year ending 31st October 1864*... London 1865, p. 316, 319.
- *for the half year ending 31st October 1865*... London, 1866, p. 433, 472, 482, 484, 499-501, 506, 507, 514, 515.
- *for the half year ending 31st October 1866*... London 1867, p. 444, 449, 450, 585, 586, 671, 736, 737.

□ *Reports respecting grain, and the corn laws: viz: First and second reports from the Lords committees, appointed to inquire into the state of the growth, commerce, and consumption of grain, and all laws relating thereto,...* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 23 November 1814, p. 580.

□ *The revised statutes of the state of Rhode Island and Providence plantations: to which are prefixed, the constitutions of the United States and of the state.* Providence 1857, p. 287.

□ *Royal commission of railways. Report of the commissioners.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1867, p. 456, 585.

□ *Second report addressed to Her Maiesty's Principal Secretary of State for the Home Department, relative to the grievances complained of by the journeyman bakers.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1863, p. 264.

□ *Statistical abstract for the United Kingdom in each of the last fifteen years, from 1846 to 1860,* No. 8. London 1861, p. 440-442.

□ *Statistical abstract for the United Kingdom in each of the last fifteen years, from 1851 to 1865,* No. 13. London 1866, p. 440-442.

□ *Tenth report of the commissioners appointed to inquire into the organization and rules of Trades' Unions and other associations: together with minutes of evidence,* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, 28th July 1868. London 1868, p. 459.

□ *Tenth report of the commissioners of Her Majesty's inland revenue on the inland revenue.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1866, p. 678, 679, 728.

□ *Twenty-second annual report of the registrar-general of births, deaths, and marriages in England,* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1861, p. 285.

□ *Workshops' regulation act siehe: An act for regulating the hours of labour for children... .*

3) الدوريات اليومية والاسبوعية والشهرية

□ *The Bengal Hurkaru,* Calcutta, vom 22. Juli 1861, p. 347, 348.

□ *Bury Guardian vom* 12. Mai 1860, p. 283.

□ *Concordia,* Zeitschrift für die Arbeiterfrage. Berlin, p. 44, 45.
- vom 7. März 1872, p. 42.
- vom 4. Juli 1872, p. 43, 44.
- vom 11. Juli 1872. p. 43, 44.

□ *The Daily Telegraph,* London, vom 17. January 1860, p. 259.

□ *Demokratisches Wochenblatt.* Organ der deutschen Volkspartei. Leipzig,vom 1. August 1868, p. 22.

- vom 22. August 1868, p. 22.
- vom 29. August 1868, p. 22.
- vom 5. September 1868, p. 22.

□ *Deutsch-Französische Jahrbücher,* Hrsg. von Arnold Ruge und Karl Marx. 1. und 2. Lfg. Paris 1844, p. 89, 166, 178, 663.

□ *The Economist,* Weekly Commercial Times, Bankers' Gazette, and Railway Monitor: a political, literary, and general newspaper. [London] vom 29. März 1845, p. 705.
- vom 15. April 1848, p. 243.
- vom 19. Juli 1851, p. 614.
- vom 21. Januar 1860, p. 667.
- vom 2. Juni 1866, p. 761, 762.

□ *The Evening Standard,* London, vom 1. November 1886, p. 39.

□ *The Glasgow Daily Mail,* vom 25. April 1849, p. 329.

□ *Journal des Économistes,* Paris, Juli/August 1872, p. 25.

□ *Journal of the Society of Arts, and of the institutions in Union,* London, vom 9. Dezember 1859, p. 396, 397.
- vom 17. April 1860, p. 413.
- vom 23. März 1866, p. 761.
- vom 5. Januar 1872, p. 439.

□ *Macmillan's Magazine,* Ed. by David Masson. London and Cambridge. August 1863, p. 270.

□ *The Manchester Guardin,* vom 15. Januar 1875, p. 671.

□ *The Morning Advertiser,* London, vom 17. April 1863, p. 44.

□ *The Morning Chronicle,* [London.] 1844, 1845, p. 704.

□ *The Morning Star,* [London.], p. 562.
- vom 17. April 1863, p. 44, 681.
- vom 23. Juni 1863, p. 270.
- vom 7. Januar 1867, p. 698, 699.

□ *Neue Rheinische Zeitung,* Organ der Demokratie. Köln, vom 7. April 1849, p. 604, 642, 793, 794.

□ *Neue Rheinische Zeitung,* Politisch-ökonomische Revue. H. 4. London, Hamburg und New York 1850, p. 270, 308, 319.

□ *New-York Daily Tribune,* vom 9. Februar 1853, p. 759.

□ *The Observer,* London. vom 24. April 1864, p. 153.

□ *The Westminster Review,* London, p. 77.

□ [*Westnik Jewropy*] *Вѣстникъ Европы.* Журналъ исторіи, политики, литературы. Т. 3. Санктпетербургъ 1872. 25

□ *The Workman's Advocate,* London, vom 13. Januar 1866, p. 267.

فهرس الأعلام



- ب -

- ت -



- ز-

- س-

- ش-

- غ -

- ف -



- ك -

- ن -

- هـ -

الشخصيات التاريخية والاسطورية والادبية والدينية (من العهد القديم والعهد الجديد)

ـ آ ـ

- أبراهام (Abraham) – العهد القديم، ص 607.
- آدم (Adam) – عبارة الخلاص من آدم «القديم» تعني التجدد الروحي ونبذ العادات القديمة، ص 118، 620، 623، 741.
- إسحق (Isaak) – العهد القديم ابن أبراهام، ص 607.
- أكارت، إيكهارت (Eckart, Ekkehart) – شخصية الوفي في الأساطير الشعبية الألمانية، ص 292.
- الأرملة اللعوب (Dame Quickly) – شخصية في مسرحية شكسبير «الملك هنري الرابع»، ص 62.
- آنتوس، أنتيوس (Antus, Antäaus) – ابن الإله بوزيدون، عملاق، إله البحر وآلهة الأرض في الأساطير الإغريقية القديمة، ص 619.
- أوديسيوس (عوليس أو أوليسيوس) (Odysseus) – بطل ملحمة هوميروس «الأوديسة»، ص 268.

ـ ب ـ

- بروميثيوس (Prometheus) – من شخصيات الأساطير الإغريقية، سارق النار من الآلهة، ص 675.
- بطرس (Petrus) – الإنجيل – العهد الجديد، ص 118.
- بلوتوس (Plutus) – إله الثروة والجحيم عند الإغريق، ص 146–147.
- بوزيريس (Busiris) – حسب الأساطير الإغريقية هو ملك على مصر يأمر بذبح كل غريب يفد أرضه، وقد اعتبره إيزوقراط مثالاً عالياً للإستقامة، ص 388–389.
- بولص (Paulus) – الإنجيل– العهد الجديد، ص 645.
- بولونيس (Polonius) – أحد شخصيات مسرحية «هاملت» لشكسبير، ص 290.
- بيرسيوس (Perseus) – ابن الإله زيوس في الأساطير الإغريقية، ص 15.

ـ ت ـ

- تور (Thor) – إله الرعد في الأساطير الجرمانية، ص 406 .

المؤلفات الادبية

الأوزان والمقاييس والعملات

□ الأوزان

الطن (ton)	= 20 قنطار	= 1016,05	كيلوغرام
القنطاء (الوزنة)	= 112 باون	= 50,802	كيلوغرام
الكوارتر	= 28 باون	= 12,700	كيلوغرام
الستون	= 14 باون	= 6,350	كيلوغرام
الباون	= 16 أونصة	= 453,592	غرام
الأونصة	=	= 28,349	غرام

□ الأوزان الصغيرة للمعادن والأحجار الثمينة والأدوية

باون (باون صغير)	= 12 أونصة	= 372,242	كيلوغرام
أونصة (صغيرة)	=	= 31,103	غرام
حبة (Grain)	=	= 0,065	غرام

□ الأطوال (مسافات)

الميل الانكليزي	= 5280 قدم	= 1 609,329	متر
الياردة	= 3 أقدام	= 91,439	سم
القدم	= 12 إنش (بوصة)	= 30,480	سم
الإنش (بوصة)	=	= 2,540	سم
الياردة (البروسية)	=	= 66,690	سم

□ المساحات

الايكر	= 4 رود (rood)	= 4046,7	متر مربع
الرود	=	= 1011,7	متر مربع

□ الأحجام

البوشل	= 8 غالونات	= 36,349	لتر
الغالون	= 8 باينت	= 4,544	لتر
الباينت	=	= 0,568	لتر

□ العملات

الباون (الجنيه الاسترليني)	= 20 شلن
الشلن	= 12 بنس (جرى تعديلها إلى 10 بنسات في القرن العشرين)
البنس	= 4 فارذنغ
الفارذنغ	= $\frac{1}{4}$ بنس
الجنيه القديم	= 21 شلن
الملك (عملة ذهبية)	= باون استرليني
الفرنك	= 100 سنتيم
الليرة (فرنسي)	= فرنك واحد
السنت (أميركي)	= $\frac{1}{100}$ من الدولار
دراخما (درهم)	= عملة فضية اغريقية قديمة
الدوكا	= عملة ذهبية أوروبية، إيطالية الأصل
مارافيدي	= عملة معدنية إسبانية
الري	= عملة معدنية برتغالية

فهرس المواضيع والبلدان

- آ -

-ب-

-ث-

ج

ح

-ذ-

-ز-

-س-

-ض-

-غ-

-ف-

-ق-

-ك-

-هـ-

—و—

-ي-

فهرس المحتويات

ملاحق وفهارس

صور أغلفة ورسائل ومخطوطات

مكتبة بغداد

نقدِّم للقارئ العربي الترجمة الجديدة لكتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة، وهو المؤلَّف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداده أربعة عقود من حياته. وتطابق هذه الترجمة الطبعة الألمانية الصادرة عن دار «ديتز فيرلاغ ـ برلين» عام 1984، المنقولة عن الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890 بالنسبة إلى المجلد الأول، والطبعة الألمانية الثانية التي صدرت أيضاً في هامبورغ عام 1893 بالنسبة إلى المجلد الثاني، وتطابق كذلك الطبعة الألمانية الأولى الصادرة في هامبورغ عام 1894 بالنسبة إلى المجلد الثالث.

بعد صدور المجلد الأول من رأس المال عام 1867، عمل ماركس بكل جهد ودون أي كلل على تهيئة المجلدين الثاني والثالث، عازماً على إتمام المؤلَّف كله دون إبطاء، ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكرِّس قسطاً كبيراً من وقته لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وكذلك تزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية، فتولى فريدريك إنجلز بعد وفاته في 14 آذار/ مارس عام 1883 مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر، فصدر المجلد الثاني عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894.

ولا بدّ لنا من لفت النظر إلى أننا قد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من "رأس المال"»، وهو يؤلف الجزء الثامن والأخير منه. وعلى هذا الأساس تصدر هذه الطبعة الجديدة من كتاب «رأس المال» كاملة لأول مرة باللغة العربية.

يحوي هذا الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز، وهذه الأخيرة مذيّلة باسمه.

وكذلك وضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ العربي، وقد ميّزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة وتذييلها بـ (ن.برلين). كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة، ذيّلناها بتوقيع الناشر العربي (ن.ع)، حينما كان ذلك ضرورياً.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا الهادف إلى إغناء المكتبة العربية بكتاب موسوعي يعتبر من الأركان الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي.

وفي الختام نقول مع ماركس في مقدمته الأولى للمجلد الأول: «إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي...»، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورانسي العظيم (دانتي): «سِرْ في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون».

ISBN 978-9953-71-946-7

